











## الجزء الرابع

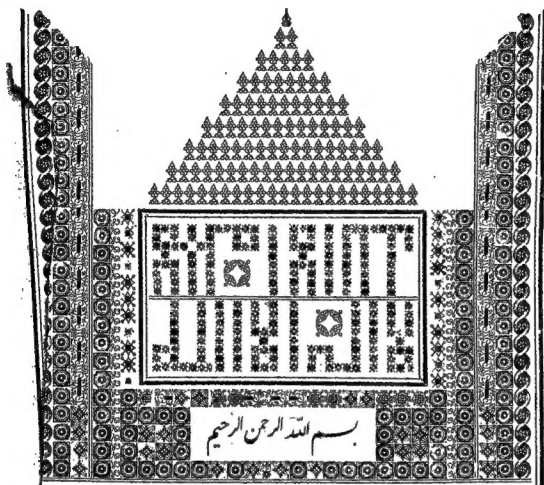
من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبيه خاتمة المحققين الشيخ  
محمد أمين الشهير بآب عابدين المسماة رد المحتار على  
الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه  
مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة  
التمكين نفع الله بها  
أهل الايمان  
آمين

﴿ وبها مشها النسخ المذكور مع تقريرات لبعض الافاضل ﴾

( الطبعة الثالثة )

بالطبعة الكبرى الأمية ببولاق مصر الخمسة

سنة ١٣٢٥ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

(كتاب السبع)

(قوله لما فرغ الخ) بيان للناسية بين حجة ما تقدم وحجة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص  
والسبع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الأصل تقرب العبد إلى الملك المعبود ونسب إلى  
الوجود كالأركان الأربعة ونحوها وبالعبادات ما كان المقصود منها في الأصل قضاء مصالح العباد كال  
والكفالة والحوالة ونحوها وكون السبع أو الشراء قد يكون واجباً معارض لا يخرج عنه كونه من المعام  
كلا لا يخرج الصلاة مع الرابعية كون أصل الصلاة عبادة ثم إن ما تقدم غير محصور بالعبادات بل  
حقوقه تعالى وهي ثلاث عبادات وعقوبات وكفارات فالعبادات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في  
أنه لا يخفى شرعاً في المعاملات من زمان فإن ما تقدم من اللقطة والقطب والمفقود من المعاملات قال في  
وكان الشكاح أولى بالذكر من اللقطة ونحوه اهـ قلت وفيه نظر ظاهر فإن الشكاح وإن كان من المعام  
لكنه من العبادات أيضاً بل المقصود الأصلي منه العبادة وهي تحصين النفس عن الحرمان وتكثير المسلمين  
قالوا إن الخلفي له أفضل من الخلفي للنوافل وقد يقال الأولى إيراد الشكاح لأن كل من اللقطة والقطب  
التعالمها من مندوب الله من حيث هو وقد بحث فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا إيراد الخ وأما المفقود  
ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشكاح كذا كروا في المعاملات بعض العبادات كالإ  
لناسية بالذات الخ والقرض لناسية السبع تامل (قوله لكن لا يملك) أي الإزالة في الوقف لا تنتمي  
مالت فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هر حبس العين على ملك الواقف والتسديد بالنسبة  
ط (قوله فكانا كبسط ومركب) أي والبسط مقدم على المركب في الوجود يقدم عليه في الذكر قال  
وأما المركب السبع مركباً حقيقة لأن الإزالة أمر اعتباري لا يتحقق منها تركب (قوله وجمع الخ) لما  
السبع في الأصل مصدر وأصله لا يجمع لأنه اسم للحدث كالقيام والعبود وقد جمعه تبعاً لهذا بناءً وأما

(كتاب السبع)

لما فرغ من حقوق  
الله تعالى العبادات  
والعقوبات شرع في  
حقوق العبادات المعاملات  
ومناسيته للوقف إزالة  
الملك لكن لا يملك  
وهنا البه فكانا كبسط  
ومركب وجمع لكونه  
باعتبار كل من السبع  
والمبيع والتمن

قوله منها هكذا يحطه  
وليس الأصوب فيها  
تأمل اهـ محصيه

قد مراده المفعول فجمع باعتباره كجميع المبيع أى فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة وأما به بقى على أصله مراداً به المعنى لكنه جمع باعتبار أنواعه فان البيع الذى هو المحدث ان اعتبر من حيث هو فهو رابعة نافذة ان أفاد الحكم للمال وموقوف ان أفاده عند الحاجة وفاسد ان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أسلاً وان اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو رابعة أيضاً لانه ما أن يقع على عين بعين أو غير عين أى يكون المبيع فيه من الائمان أى التقوى أو غير عين أى ليس بالاول مقايضة والثاني صرف والثالث سلباً وليس الرابع اسم خاص فهو بيع مطلق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بمقداره فهو رابعة أيضاً لانه ان كان يسلل الثمن الاول مع زيادة فربما أريدون زيادة فتولية أو انقص من الثمن فوضعية أو يبدون زيادة ولا ينقص فساوئة وزاد فى الجهر خامساً وهو الاشراك أى ان يشرك غيره فيما اشتراه أى بان يبيعه نصفه مثلاً ور كذا الشارح لانه غير خارج عن الربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالاً أو مؤجلاً وعما قرناه ظهر ان قوله باعتبار كل من البيع والمذبح ليس المراد اعتبار المبيع وحده أى يبدون تعلق بيع به حتى رداه اذا أريد كل منهما ما يضر اده يلزم الجمع بين الحقيقة وإجازة فان جمع البيع باقيا على مصدره نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه منقولاً الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم ورود ان المراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظر الى ذاته منفرداً ومتعلقاً بغيره لا منقولاً الى اسم المفعول فافهم **(قوله)** أنواع أربعة خبر الكون وقوله نافذة الخ بيان لانواع الاربع على كل واحد من الثلاثة على طريق القف والنشر المرتب وقد عرفت بيانها ثم ان تقسيم الاول الى ما ذكره هو ما شئى عليه فى الحاوى وظاهره ان الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للشافعية وهو الحق ومنهم من جعله قسم الصحيح وعليه ما شئى الى بقى فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتعام تحقيقه فى أول البيع الفاسد من العروايات فربما استشهد ببيع المكره **(قوله)** هو لغة بمقابله شئى أى على وجه المادة ولو عبر بهابيل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهر مشمول الاشارة لان المتفقه شئى باعتبار الشرع انهم موجود حتى صرح الاعتراض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل **(قوله)** مالا أو لا الخ المراد بالمال ما عيل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية تثبت بمول الناس كافة أو بعضهم والتقوى تثبت بها وبالاحقة الانتفاع به شرعاً فإباحة بيعه لا يكون مالا كتبنة حنطة وما يتناول بلا باحة انتفاع لا يكون مقبوماً بالخبر وانما عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالم بحر ملغصان الكشف الكبير وحاصله ان المال اعين المتناول لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح بالخبر والمتقوم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالخبر مال لا متقوم فلذا فاسد البيع يجعله ثمتاً وانما لم ينعقد أصلاً يجعلها مبيعاً لان الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المقصود اذا انتفاع بالاعيان لا بالائمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من جهة الشروط عتلة آلات الصنع وتعام تحقيقه فى فصل الثمن من التلويح ومن هذا قال فى الجهر ثم اعلم ان البيع وان كان مبتداه على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينقسم ههنا للمبيع دون الثمن اه وفى التلويح أيضاً من بحث القضاء والتعصق ان المتفقه ملك لا مال لان الملك ما من شأنه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه ان يذخر لا انتفاع وقت الحاجة والتقوى يستلزم المالية عند الامام والمال عند الشافعية وفى الجهر عن الحاوى القسسى المال اسم لغير الآدى خلق لصالح الآدى وأمكن احراره والتصرف فيه على وجه الاختيار والعدوان كان فيه معنى المالية لكنه ليس بحال حقيقة حتى لا يجوز زنته واهلاكه اه قلت وفه نظراً للمال المنتفع به فى التصرف على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع لان الانتفاع للمال يقتضى كل شئ بما يصلح له ولا يجوز اهلاك شئ من المال بلا انتفاع أصلاً كقتل الغاية بلا سبب موجب **(قوله)** بدليل وشروءه بنى بنى أى باعوه أى اخوة يوسف بنى ناقص قبل باعوه بعشرين درهماً فالأية بدليل على ان البيع لا يلزم كون المبيع فيه مالا لان الخبر لا يخلو قلت وفه ان أهل اللغة فى الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبعونهم فلا تبدل الآية على ان البيع لغة لا يشترط فيه المالية على ان الظاهر ان الخبر عاكف قبل شرعنا بدليل فالأجر اؤمه من وجد فى رحله فهو رابعة ثم اشد الخ فى التهستانى من البيع الفاسد حيث قال ان الحرك كان مالا فى شريعة يعقوب عليه وعلى

أنواع أربعة نافذة

موقوف فاسد باطل

ومقايضة صرف سلم

مطلق مباحة تولية

وضعية مساوئة (هو)

لغة مقابلة شئى شئى مالا

أو لا بدليل وشروءه بنى

بنى

مطلب فى تعريف المال

والمال والمتقوم

(قوله) أعين من المتقول

(الخ) لصل الصواب

المتقوم تأمل اه

نبينا الصلوة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التآ وبات فلا ينبغي أن يقال أنه لم يكن ما لا عند أحد  
 اه فالأولى الاستدلال بمثل أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أو تلك التي اشترىوا الصلوة  
 بالهدى ونحوه ولا ينبغي أن يدعى الجواز في ذلك خلاف الأصل فافهم ومنها تظهر أن تعريفه لغما ذكره الماشرح  
 تبعه الخطأ أولى مما في الفتح عن نفي الإسلام من أن البيع لقمة مبادلة المال بالمال لكن ورد على الأول أنه يدخل  
 فيه النكاح إلا أن براديلقا بانه ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل **(قوله)** وهو من (الاضداد) أي من الالفاظ  
 التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أي قدامهم قال في الفتح يقال باعته إذا أخرج  
 العين من ملكه إليه وباعه أي اشتراه اه وكذا الشراء ببديل وشرويه من تحس فطلق كل منهما على الآخر  
 وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء و يطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه باعع لكن إذا أطلق البايع  
 فالتسار إلى ذهن بادل السلعة **(قوله)** ويستعمل متعديا أي بنفسه المفعولان **(قوله)** وعن التآ كبد كعبت  
 من زيد البار وظاهر الفتح أنها التعدية لأنه قال ويتعدى بنفسه وبالطرف **(قوله)** وبالألام أي قليلًا وعبارتان  
 القطع على ما في المصباح ورعا دخلت الألام مكان من تقول بعث الشيء وبعث الشيء زائدة اه **(قوله)** يقال  
 بعث الشيء مثال المتعدي بنفسه وترل مثال المتعدي عن **(قوله)** وباعه على القاضي أفاد أنه يتعدى على  
 أضاق مقام الاحرار والارزام **(قوله)** مبادلة شيء مصدر مضاف إلى مفعوله الأول والفاعل محذوف والأصل  
 أن يتبادل المتبايعان شأمر غو فباعه بمثله فشيأ مفعول أول وعثله مفعول ثان بواسطة الحرف فافهم **(قوله)**  
 مرغوب فيه أي ما من شأنه أن يرغب إليه النفس وهو المال ولذا احتزبه الماشرح عن التراب والمثية والدم فانهما  
 ليست عال فرجع إلى قول الكثر والمتقي مبادلة المال بالمال ولذا فسر الماشرح كلام المتقي في شرحه بقوله أي  
 تملك شيء مرغوب فيه شيء مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم ثم زاد في الكثر التراخي وأورد عليه أنه  
 يخرج بيع المكره عنه أنه متعقد وأجاب في شرح النقاية بأن من ذكره أراد تعريض البيع للتأذي من تركه  
 أراد الأعم وأعتزض في البحر بأن بيع المكره فاسد موقوف لا موقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام  
 شارح النقاية قلت لكن فليست الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكره كذلك لكن صرحوا في  
 كتب الأكرام أنه ينبغي للمالك عند القبض الفساد فهو صحيح في فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة  
 (٢) في أربعة صور سيذكرها المصنف هناك وأفاد في المناور شرحه أنه يتعقد فاسد لعدم الرضا الذي هو شرط  
 النفاذ وأنه بالاجابة يصح وزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجابة محتمة فصع كونه فاسد موقوفًا وتظهر  
 أن الموقوف منه فاسد كبيع المكره ومنه صحيح كبيع عبدًا وصي محصورين وأمثلة كثيرة ستأتي في باب بيع  
 الفضولي والحاصل أن الموقوف مطلقا ببيع حقيقة والفساد ببيع أيضًا وإن توقف حكمه وهو المالك على  
 القبض فلا يتأخذ كالتراخي في التعريف ولذا في الفتح أن التراخي ليس جزء بمفهوم البيع الشرعي  
 بل شرط ثبوت حكمه شرعا اه أي لأنه لو كان جزء مفهوم شرعا لم أن يكون بيع المكره باطلا وليس كذلك  
 بل هو فاسد كما علمت وأنت خير بيان التعريف شامل للفساد سائرًا أو أضع كاذ كرم في النهي لأنه ببيع حقيقة  
 وإن توقف حكمه على القبض فالتسديد بالتراخي لاخراج بعض الفساد وهو بيع المكره غير مرضي لأنه إذا  
 كان المراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وإن أراد تعريف البيع الصحيح فليس جامع  
 لمخول أكثر المبيعات الفاسدة فيه ثم اعلم أن الحر مال كأقدمناه عن الكشف والتلويح وإن كان غير متقوم  
 مع أن بعده باطل في حق المسلم بخلاف البيع به فإنه فاسد وحر الفرق وأما ما في البحر عن الخط من أنه غير مال  
 فظاهر أنه أراد المال المتقوم وفقهاين كلامهم وحينئذ فريد على تعريف المصنف كالتعريف فافهم ويرد على  
 تعريف المصنف فقط الاجارة والنكاح قال ط فان فيه مبادلة مال مرغوب فيه غير مرغوب فيه ولا يتخير جان  
 بقوله على وجه مخصوص لأن المراد به الاصل والقبول والتعاطي اه الآن يجب أن المراد بالمرغوب  
 فيه المال كقهر زنة أولا والمنفعة غير مال كما مر أو يقال إن المبادلة هي التملك كما في النهر عن البراءة  
 أي التملك المطلق والمنفعة في الاجارة والنكاح مملوكة ملكا عقيدا فافهم **(قوله)** على وجه مفيد هذا

وهو من الاضداد  
 ويستعمل متعديا  
 وعن التآ كيدو بالألام  
 يقال بعث الشيء  
 وبعثك فهو زائدة  
 قاله ابن القطاع وباع  
 عليه القاضي أي بلاء  
 رضاه وشراء (مبادلة شيء)  
 مرغوب فيه مثله خرج  
 غير المرغوب كتراب  
 ومثية ودم (على وجه)  
 مفيد

قوله في أربعة صور  
 هكذا يخطئه والاصوب  
 خبر بالعدم من التآ  
 للقاعدة المعروفة اه  
 صحيحه

مطلب في بيع المكره  
 والموقوف

التقييد غير مفيد إذ غايته أنه أخرج ما لا يفيد كبيع درهم بدرهم اتحادا ورتا وصفة وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع أنواع الفساد فلا تدفع أخرج في نوع منه كإقائه في بيع المكره نعم لو كان يبيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقيد مفيد لكن بطلانه بعد وجود المبادلة بالمال فتأمل **(قوله أي بايجاب أو تعاط)** بيان الوجه المخصوص وأرادنا الإيجاب ما يكون بالقول بليل المقابلة فيقول القول والخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط فتأمل **(قوله خرج التبرع من الجانبين إلخ)** قال المصنف في المنحول كان هذا إشكال مبادلة رجلين بحالهما بطريق التبرع والهبه بشرط العوض فإنه ليس يبيع ابتداء وإن كان في حكمه بقاء أراد أخرج ذلك فقال على وجه مخصوص أه قلت وهذا صريح في دخولها تحت المبادلة على خلاف ما في التهر ووجهه أنه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين بيعت الهبات معا وتبعته أيضا وهو في الحقيقة بيع حتى لو ادعى الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لأنها قصدت التعويض عن هبة قلبا لم توجد الهبة بدعوى العارية لم يوجد التعويض عنها فلها الرجوع كما سأل في الهبة وكذا الوهبة ما على أن يعوض عنه شأ ما معناها وهبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فافهم **(قوله استويا ورتا)** أما إذا لم يستويا فانه قابض قابض بالفضل لا لعدم الفائدة وقوله وصفة خرج ما اختلفا فها مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسئلة مذ كور في الفصل السادس من الأخيرة فاعدرهما كبير بدرهم صغيرا بدرهم ما جديا بدرهم ردي محال لأن لهما فيه غرض أصحها أما إذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفا فانه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه أشار محمد في الكتاب وبه كان بقي الحاكم إلا ما أضافه **(قوله ولا مقاضة أحد الشريكين)** أي المستويين والمتساخرين في التعبير بالشريكين أن الدار مساعة بينهما ما لو كانت حصص كل منهما مفر وزعت الأخرى فالظاهر جواز المقاضة لا قدر يكون رغبة كل منهما بما في يد الآخر فهو بيع مفيد بخلاف المساعة فافهم **(قوله وإحارة السكني بالسكني)** لأن المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبية وهو لا يجوز ط عن حاشية الأسماء **(قوله ويكون)** أي البيع مخير والظاهر إرجاع الضمير إلى قوله على وجه مخصوص فهو بيان ولا كان تكرارا تأمل **(قوله وهما ركنه)** يظهر أن الضمير للإيجاب والقبول ويحتل إرجاعه للقول والفعل كما يفيد قول الضر في البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الإيجاب والقبول البدلان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل البدل على الرضا بتبادل المالكين من قول وأفعل أه وأراد بالفعل ألا ما يشمل فعل اللسان والفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضا أي النظر إلى ذاته وإن كان ثم ما تنافي الرضا كما مر وظاهر كلام المصنف أن الإيجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عنه وإذا أرجعنا الضمير في قوله ويكون إلى قوله على وجه مخصوص لا بذلك وكذا إذا أريد البيع حكمه وهو الملك وههنا إيجاب ثالثة مذ كور في التهر **(قوله وشرطه أهلية المتعاقدين)** أي يكونهما قائلين ولا يشترط البلوغ والحرية ذكر في العمر أن شرائط البيع أربعة أنواع بشرط انعقاد ونفاذ وصحة ووزم فالأول أربعة أنواع في العقد وفي مكانه وفي المعقود عليه فشرائط العقدان ثلثان العقل والعند فلا يتعدى بيع مجنون وصبي ولا عقل ولا وكيل من الجانبين إلا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد نفسه من مولاة بمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيما يبلغ ولا الحرية فيصحب بيع الصبي أو العبد لنفسه موقفا وتسيره نافذ ولا الإسلام والطق والنحو وشرط العقدان أيضا موافقة الإيجاب والقبول فلا يقل غرما وأوجه أو بعضه أو غيرهما وأوجه أو بعضه ٢ لم يتعدى إلا في الشفعة بيان باع عبدا وعقارا فطلب الشفعة العقار وحده كونه بلفظ الماضي وشرط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشرط المعقود عليه ستة كونه موجودا لا متقوما بمال ولا في نفسه وكون المالك البائع فيما يبيع ملتصقا بكونه مقدور التسليم فلم يتعدى مع المدوم وما له خطر العدم كالجل واللين في الضرع والترقيل ظهوره وهذه العدة إذا هو جارية ولا يبيع الحر والمذبر وأما الواو المكتوب ومعتق البعض والميتة والدلم لا يبيع الحر واختر في حق مسلم وكسرة فخير لأن أدنى القيمة التي تشتترط لجواز البيع

(مخصوص) أي بايجاب  
أو تعاطي فخرج التبرع  
من الجانبين والهبه  
بشرط العوض وخرج  
بمفيدا لا يفيد فلا يصح  
بيع درهم بدرهم  
استويا ورتا وصفة ولا  
مقاضة أحد الشريكين  
حصص دار بمحصنة الآخر  
صرفة ولا إحارة السكني  
بالسكني أشباها ويكون  
قبول أو فعل أما القول  
فالإيجاب والقبول  
وهما ركنه وشرطه  
أهلية المتعاقدين

مطلت شرائط البيع  
أربعة  
**(قوله لم يتعدى إلا في)**  
الشفعة بأن إلخ وذلك  
لأن العقد بالنسبة  
للعقار فيقول إلى الشفعة  
ولنا لو ظهر للبيع  
عب يرجع به على  
البائع فهذا الاعتبار  
كان الشفعة قابلا  
بعض ما رخصه البائع  
أه

فليس ولا بيع الكلال ولو في أرض مملوكة له والماء في نهر أو نهر أو الصدف الحطب والحشيش قبل الإحراز ولا بيع  
 ما ليس بمملوكه وإن ملكه بعد الإسلام والمقصوب لبيعة الغائب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فله منعقد  
 موقوف وبيع الوكيل فانه نافذ ولا بيع مجهوز التسليم كالآتي والطريق في الهواء والسبل في الجبر بعد أن كان  
 في يد مضاف بشرائط الاعتقاد أحد عشر راق (١) صوابه تسعة وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فثان الملك أو  
 الولاية وإن لا يكون في البيع حق لغير البائع فلم ينعقد - بيع الفضولي عندنا ما شرأ أو فاقذلت أي لم ينعقد إذا  
 بلغه لأجل نفسه لأجل ما لم يكن له على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاد موقوفا كسابق في بابه والولاية أما  
 بآية المالك كالوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينفذ بيع  
 موهون ومستاجر والمشتري فسخه إن لم يعلم لآخرهن ومستاجر \* وأما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة  
 وعشرون منها عامة ومنها خاصة فالعامة كل بيع شروط الاعتقاد المارة لأن لا ينعقد لا بصح وعدم التوقيت  
 ومعلومية المبيع ومعلومية الثمن بغير من المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بقيته أو يحكم  
 قتلن وخلو عن شرط مفقد كسابق في البيع الفاسد والروا الفائدة ففسد بيع المكره وشرأوه وبيع مالا  
 فائدة فيه وشرأوه كإمر وانخاصة معلومية الأجل في البيع الموزل عنه القبض (٣) في بيع المشتري المنقول  
 وفي الدين ففسد بيع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء من غير البائع وكون البدل مسمى في  
 المبدلة الأقولية فإن سكت عنه فسد ملك بالقبض والمائة بين البدلين في أموال الربا والخلو عن شبهة الربا ووجود  
 شرائط السليم والقبض في الصرف قبل الافتراق وعلى الثمن الأول في مرابحة وتولية وشرأوه والضبيعة \* وأما  
 الرابع وهو شرائط الإزم بعد الاعتقاد والنفاذ فثلثون من الخبرات الأربع بعالم المشهورة وفي الخبرات الأربع في  
 أول باب أخبار الشرط فقد صارت جهة الشرائط ستة وسبعين اه ملخصاً أي لأن شرائط الاعتقاد أحد عشر على  
 ما قاله وأولاً شرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين وهي كلها شرائط الإزم مع  
 زيادة الخلق من الخبرات لكن بذلك تصير الجهة تسعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على ما قلنا من أن الصواب  
 أن شرائط الاعتقاد تسعة فينقطع منها اثنتان ومن شرائط الصحة اثنتان ومن شرائط الإزم أربعة فتصير الجهة  
 تسعة وستين نعم يرد أن في شروط العقود عليه إذا لم يراه الإشارة إليه وإلى مكانه كسابق في باب أخبار الروية وسابق  
 تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وعن (قوله) وبه المبالغة فيه نظراً لمزمن أن الحجر  
 مال مع أن يبيع باطل في حق المسلم فكان عليه بداله بالمقوم وهو أخص من المال كما مر بيانه فيصير ما ليس بمال  
 أصلاً كالسنة والدم وما كان مالا غير مستقوم كالحجر فإن ذلك غير محل البيع (قوله) وحكمه ثبوت الملك) أي في البدلين  
 لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استبراء الجار بد على  
 المشتري وملك الاستمتاع بها وثبوت الشفعة ولو عقاراً وعق المبيع ولحق المبيع من البائع يحرم صوابه من المشتري  
 (قوله) وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم) حقه أن يقول بقاء نظام المعاش الخ لأنه سبحانه وتعالى خلق العالم على  
 أن يتم نظام وأحكم أمر معاشه أحسن أحكام ولا ينفذ ذلك إلا بالبيع والشراء لا يقدر أحد أن يعمل لنفسه كل  
 ما يحتاجه لئلا اشتغل بحرق الأرض وبذرق القمح وخدمنه وخراسته وخصه ودراسته وتذرت به وتنظفه  
 وطعمه ويحمله لا يقدر على أن يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحرثة والمجد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما  
 يحتاجه من ملابس وميسكن فاضطر إلى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذ بالقهر والسؤال أن أمكن والاقتال  
 صاحب جملة ولا يتم مع ذلك بقاء العالم (قوله) مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله) مكروه) كالبيع  
 بعد النداء في الجمعة (قوله) حرام) كبيع خمر لمن يشربها (قوله) واجب) كبيع شيء لمن يضطر إليه (قوله)  
 والسنة) فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى وأقر أصحابه على ذلك أيضاً (قوله) والقباس) عبارة العر  
 والمعقول اه ح لانه أمر ضروري يحرم العقل بثبوته كباقي الأمور الضرورية بالتوقف عليها النظام  
 معاشه وبقائه فافهم (قوله) فالإيجاب الخ) هذا الفاء الفصيحة وهي المتصلة عن شرط مقدراً أي إذا أردت معرفة  
 الإيجاب والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لعل أي شيء كان والمراد هنا الإثبات الفعل الخاص

وعمله المال وحكمه  
 ثبوت الملك وحكمه  
 نظام بقاء المعاش  
 والعالم وصفته مباح  
 مكروه حرام واجب  
 وثبوته بالكتاب والسنة  
 والاجماع والقباس  
 (فالإيجاب) هو (ما  
 يذكر أولاً من كلام)  
 أحد المتعاقدين

(قوله) قلت صوابه  
 تسعة أي للاستغناء  
 بذكر المال عن قيد  
 الوجود فإن المال اسم  
 لما قبله اليه النفس  
 ويذكر الحاجة وهو  
 لا يكون إلا موجوداً  
 ولا غناء كون الملك للبائع  
 عن كونه مملوكاً في  
 نفسه اه

٢ (قوله) فلم ينعقد بيع  
 الخ) عبارة الجرف لم  
 ينفذ وهو المناسب  
 للتفريع تأمل اه

٣ (قوله) والقبض في  
 بيع المشتري الخ) أي  
 بشرط قبض متقول  
 اشتراء لجهة بعه فلو  
 اشتري متقولاً ولم  
 يقبضه فباعه لا يصح  
 بيعه اه

الدال على الرضا الواقع أو لا سواء وقع من البائع أو من المشتري كان يتبدى المشتري فيقول اشتريت منك هذا  
بألف والقبول الفعل الثاني والافتك منه ما يجب أي أثبت فسمى الثاني بالقبول فغير الله عن الإثبات الأول  
ولأنه يقع قبولا ورضا بفعل الأول اه (قوله والقبول) في بعض النسخ والقبول بالقضاء وتعيين على تعريف  
الاجاب والقبول المصنف لما ذكر أن الاجاب ما ذكر أو لا علم أن الاجاب هو ما ذكرنا من كلام أحدهما  
أفاده ط (قوله ما ذكرنا من الآخر) أي من العاقد الآخر والتعبد بسد كرا ليشمل الفعل وعرفه في  
الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه أهم من اللفظ فإن من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام بدينه فما كلفتم  
البيع وأكله المال والركوب وليس بعد قول البائع أو كماله ما بالبسه بكذا رضا بالبيع وكذا إذا قال بعكته  
بألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس في اجاب بل قبض بعد معرفة الثمن  
فقط في جعل الآخر من صور التعاطي كما فعل بعضهم نظرا له وذكر في الحاشية أن القبض يقوم مقام القبول  
وعليه فعرّف القبول بالقبول لكونه الأصل (قوله الدال على التراضي) الأولى أن يقول الرضا كما يجب  
في الفتح والجرلان التراضي من الجانبين لا بدل عليه الاجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح (قوله فبینه  
اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارتكم راض منكم (قوله ويبا للبيع الشرعي) استظهر  
في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع المعقود أيضا فإنه لا يفهم من باع زيد عبدا لغيره إلا أنه استبدله بالتراضي  
اه ونقل مثله القهستاني عن إكرام الكفاية والكرمانى وقال وعليه بدل كلام الراغب خلافاً للشيخ الاسلام  
(قوله) ولذا لم يلزم بيع المكره قد منّا أن نبيع المكره فاسد وتوقف على إحالة البائع وأن البيع المعرف  
يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر ليس بمبادلة المال بالمال بالتراضي غير مرضى لأنه يخرج  
بيع المكره عنه أنه داخل وأجابه عن عدا كرم الشارح بأنه قد بده اقتداء بالآية أي لا لا يجوز لكن قوله  
ويبا للبيع الشرعي أن أراد به البيع المقابل للعوى برده لعل ما علمته من اعتبار التراضي في البيع المعقود وأنه  
لا يعتبر في البيع الشرعي إذ لو كان جزء مفقود لم يكن بيع المكره باطلاً فلا فساد بالتراضي شرط ثبوت  
حكمه شرعا وهو الملك كما تقدم من الفتح وإن أراد الشرعي إلحاقه عن الفساد فالتقسيم بالتراضي لا يخرج به حقيقة  
البيع الفاسد بل التعريف شامل له لأن في هذا أنه اعتمدنا في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي  
قد أدى التعريف ما قول المصنف الدال على التراضي فلا يكون ذلك صفة لا يجب فهو بيان الواقع فإن  
الأصل فيه أنه لا يكون دلالة على الرضا ولكن لا يلزم منه وجود الرضا حقيقة فلا يخرج به بيع المكره تأمل (قوله)  
ولم ينضم قدم الهزل الخ الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو أن راد بالشئ ما لم يضعه ولا ماضيه اللفظ  
استعاره والمهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً بخشاره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم ولا رضاه الاختاره  
القصد بالشئ وإرادته والرضاه وإثاره واستحسانه فالمراد على الشئ يختاره ولا رضاه ومن هنا قالوا إن  
المعاصي والقبايح بإرادة الله تعالى لا رضاه من الله لا رضاه بالكفر كذا في التلويح بشرطه أي شرط تحقق  
الهزل واعتبار في التصرفات أن يكون صريحا باللسان مثل أن يقول إني أبيع هازلا ولا يكفي بدلالة الحال إلا  
أنه لا يشترط ذكره في العقد فيكون أن تكون المواضع سابقة على العقدان وأما على الهزل بأصل البيع  
أي توافقا على أهميته يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا راد به وأنه اتفاق على البناء أي على أنهم لم يرضا الهزل  
ولم يرجع عنه فالبيع منعقد لصدره من أهله في محله لكن يفسد البيع لعدم الرضا به كفساد كالبيع  
بشرط اختياره بالكتابة لا على القبض لعدم الرضا بالحكم حتى لو اعتقه للمشتري لا ينفذ عقده هكذا ذكرنا  
وبينى أن يكون البيع باطلا لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض وأما الفساد فبأنه أن يملك بالقبض حيث  
كان مختارا راضا بحكمه أما عند عدم الرضا فلا اه منار وشرحه صاحب البحر فقوله الشارح ولم ينضم قدم  
الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لنفاته ما تقدم من أنه منعقد لصدره من أهله في محله لكنه يفسد  
البيع لعدم الرضا بالحكم الآن يحمل على نفي الاعتقاد الصحيح أو يتمنى على الحب الذي ذكره بقوله وينبغي  
الخ اه ط قلت قد صرح في الحاشية بالقضية بأنه يبيع باطلا وبه يتأيد ما بحثه في شرح المنار وكثيرا ما يلقون

والقبول ما يدكر ثانيا  
من الآخر سواء كان  
بعت أو اشتريت  
(الدال على التراضي)  
قبضه اقتداء بالآية  
ويبا للبيع الشرعي  
ولذا لم يلزم بيع المكره  
وان اعتقد ولم يعتقد  
مع الهزل لعدم الرضا  
بحكمه هذا

مطلب القبول قد  
يكون بالفعل وليس  
من صور التعاطي

مطلب في حكم البيع  
مع الهزل

(قوله علم أن الاجاب الخ)  
هكذا بخطه وصوابه علم  
أن القبول الخ كما هو  
ظاهر اه محصيه

الفاقد على الباطل كما يستعرف في بابه لكن رد على بطلانه أنهم لو أحازوا حازوا والباطل لا تلحقه إلا جازع وأن  
 الباطل مالم يسعقدا أصلا والفاقد ما كان متعقدا بأصله لا بوصفه وهذا متعقد بأصله لا بمتعلقه مالم يعال  
 دون وصفه وذلك ما لم بعض العلماء يحمل ما في الحاشية على أن المراد بالبطان الفساد كما في حاشية الجوزي  
 وتاممها بقلت وهذا أولى لما قلناه في كتاب الأصول من أنه فاسد وأما عدم إفادته للمالك بالقبض فلكونه  
 أشبه بالبيع بالخبر لهما وليس كل فاسد عليك بالقبض ولذا قال في الأشباه إذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه  
 إلا في مسائل الأولى لا عليك ببيع الهازل كما في الأصول الثانية لو اشتراه الأيمن ماله لا يثبت الصغير وأما عمله  
 كذلك فليس دالا عليك بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط الثالثة لو كان مقوضا في يد المشتري أمانة  
 لا يملكه به اهـ وذكر الشارح مسألة ببيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها المصنف متنا في الأكرام **(قوله)** ويرد على  
 التعريفين أي تعريفي الإيجاب والقبول حيث قيد الإيجاب بكونه أولا والقبول بكونه ثانيا ط **(قوله)** لكن في  
 القهستاني الخ ومثله في القينصيص لصاحب الهداية **(قوله)** كذا في الأصول (السلام) أي ويرد على المسلم مع السلام فلا بد  
 من الاعادة **(قوله)** وعلى الأول أي ويرد على التعريف الأول حيث قيد بكونه أولا ولا معتبر في التكرار هو الثاني  
 والجواب أن الإيجاب الأول لما بذل صارت الثاني وألا في التحقيق على أن كلام من الإيجابين أول بالنسبة إلى القبول  
 أفاده ط **(قوله)** تكرار الإيجاب أي قبل القبول **(قوله)** مبطل الأول وينصرف القبول إلى الإيجاب الثاني  
 ويكون بيعا للثمن الأول بجزء وصوابه بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم بما يأتي **(قوله)** لا يفتق وطلاق على  
 مال لم يذكر في الأشباه الطلاق بل ذكر في البصر وقد اعترض البصري على الأشباه حيث أقصر على العتق مع  
 أن الأول هو الذي ذكره الطلاق أيضا وذكره أبو يوسف أي وسفأتهما كالبيع وأن ما روى عن محمد أسع اهـ وفي  
 البصري أيضا عن النخعي قال لغیره بعتك هذا ألف درهم ثم قال بعتك عما تدين بنا فقال المشتري قلت انصرف  
 قبوله إلى الإيجاب الثاني ويكون بيعا عما تدين بنا بخلاف ما لو قال لبعده أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة  
 دينار فقال العبد قبلت لزمه المالك والفرق أن الإيجاب الثاني يرجوع عن الإيجاب الأول ورجوع البائع قبل  
 قبول المشتري عامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري يعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه مبطل  
 الإيجاب الأول وانصرف القبول إلى الإيجاب الثاني ما رجوع المولى عن إيجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو  
 قال رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه لأن إيجاب العتق بالمال يتعلق بالقبول والرجوع في التعليلات لا يعمل فتبي  
 كل من الإيجاب الأول والثاني فانصرف القبول إليهما اهـ **(قوله)** وسجي في الصلح قال الشارح هناك والأصل  
 أن كل عقد أعده الثاني باطل إلا في الكفالة والشرام والإجارة اهـ وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد  
 والكلام في تكرار الإيجاب كما لا يخفى اهـ ح أي لأن العقد ساس لجميع الإيجاب والقبول وتكراره غير  
 تكرار الإيجاب الذي كلامه فيه **(قوله)** وكل عقد بعد عقد جدينا الخ في التتارخانة قال بعتك عدي هذا ألف  
 درهم بعتك عما تدين بنا فقال المشتري قلت ينصرف إلى الإيجاب الثاني ويكون بيعا عما تدين بنا ولو قال بعتك  
 هذا العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعتك عما تدين بنا في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري  
 اشتريت بعتك الثاني وينضم الأول وكذا لو بعتك بجنس الثمن الأول بألف أو بأكثر فخوان يبيع منه بعشرة ثم  
 باعه بتسعة أو بأحد عشر فإن باع بعشرة لا ينعقد الثاني ويبقى الأول باعاه اهـ فهذا مثال لتكرار الإيجاب فقط  
 ومثال لتكرار العقد **(قوله)** فأقول الثاني أي إذا كان بعتك الثمن الأول كما علمت لانه سدى أي لا فائدة فيه **(قوله)**  
 فالصلح بعد الصلح أي بطلان هذا إذا كان الصلح على سبيل الإسقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم أصطليا على  
 عوض آخر فالثاني هو الجائز وينضم الأول كالبيع يرى عن الخلاصة عن المشتق قلت الظاهر أن الصلح على  
 سبيل الإسقاط بمعنى الإبراء وطلاق الثاني ظاهر ولكنه بعيدا لإرادته هنا فالمناسب حل الصلح على المتبادر منه  
 ويكون المراد منه ما إذا كان على عوض الأول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه كالبيع في  
 التفصيل للمار فيه **(قوله)** كذا النكاح أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه إلا إذا جدد في أدق المهر كما  
 في القينصيص قلت لكن قد عني في أوائل باب المهر عن البراءة أن عدم اللزوم إذا جدد العقد لا حطاط وقدمنا

ورد على التعريفين  
 ما في التتارخانة لو خرج  
 معاصم البيع لكن في  
 القهستاني لو كانا  
 معام بعتك كما لو اف  
 السلام وعلى الأول  
 ما في الأشباه تكرار  
 الإيجاب مبطل الأول  
 لا يفتق وطلاق على  
 مال وسجي في الصلح  
 وفي المظومة المحية  
 وكل عقد بعد عقد جدينا  
 فاقبل الثاني لانه سدى  
 فالصلح بعد الصلح أي  
 بطلان  
 كذا النكاح ما عدا  
 مسائل  
 ٣ قوله فلا بد من  
 الاعادة أي إعادة الرد  
 وكأنه ما عودت الفداء  
 في قوله تعالى فخوا  
 بأحسن منها الخ اهـ



منها الشراء بعد الشراء صححوا \* كذا كفاية على ما صرحوا به ، انما المراد صاحب الحق ، منها ان ( ٩ ) زيادة التوثيق (وهما عبارة عن كل لفظين

ينشان عن معنى التملك والتبليص ماضيين ) كعبت واشترت

أيضاً عن الكافي لوزن وجهها في السرا بآلف ثم في العلانية بألفين ظاهر المتخصص في الأصل أنه يلزم عنده اللفظان ويكونان زيادة في المهر وعدياً يوسف المهر هو الأول انما العقد الثاني لغو فلو غمضناه وعند الامام أن الثاني وان لا يلغوا فمضمون الزيادة اهـ وذكر في الفتح هناك أن هذا اذا لم يهد على أن الثاني هزل والافلاخلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن : منهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب كلا المهرين وأن قاضيان أقرى بأنه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وقف بينه وبين إطلاق الجهور والزم بمحمل كلاهه على أنه لا يلزم منه بانه في نفس الامر لا يقصد ان يذهب بل يرمقه قضاء لانه لو أخذ بظاهر لفظه الا ان يشهد على الهزل اهـ والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المتخصص من لزوم الزيادة وحينئذ في كون الثاني لغوا أنه لا ينسخ الاول به (قوله ما عدا مسائلاً) استثناء من قوله فأقبل الثاني (قوله منها الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء ما لفظ في جامع الفصولين وقد مضى في القصة بأن يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل أو يمتثل آخر الافلاخ اهـ قلت فعلى ما في القصة لا فرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد في البحر حيث قال واذا تعدد الايجاب والقبول انعقد الثاني وانسخ الاول ان كان الثاني يلزمه من الاول أو انقص وان كان مثله لم ينسخ الاول واختلفوا فيما اذا كان الثاني داخل بضمضم فسخ الاول اهـ قال في التمهيد ومقتضى النظر أن الاول لا ينسخ اهـ لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بانه ينسخ وكذا قال في التمهيد ان الثاني وان كان قاصداً فانه بضمضم فسخ الاول كالمواشاة فلو اشتريه عشرة وعشرة وتقبضت اشتراعه بتسعة وعشرة البرازية بان القاصد م ملحق بالعضي في كثير من الاحكام اهـ روى ملتصقا (قوله كذا كفاية) قال في الخاتمة التكفل بالنفس اذا أعطى الطالب كفلاً بنفسه فيات الاصل برى الكفيلان وكذا الوفاء التكفل الاول برى الكفيل الثاني كذا ذكره بعض الافاضل قال واما يجوز تعددها الى أن المكفول به لو أخذ من الاصل كفلاً آخر بعد الاول لم يبرأ الاول كذا في الخاتمة حاشية السيد السعد على الاشياء (تنبيه) لزانق الاشياء أن الآخرة بعد الاجازة من المستاجر الاول فسخ الاول كافي البرازية وقال البحر وينبغي أن المدة اذا تحدت فمهما واتحد الاجران لا تصح الثانية كالبيع (قوله انما المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في الحقيقة قاذن أي حين كررت انما هو زيادة التوثيق باخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة أيهما أراد (قوله وهما عبارة الخ) أي الايجاب والقبول معهما عن كل لفظين الخ قال الزبلي م وينبغي لكل لفظ بنى عن التحقيق كعبت واشترت ورضيت وأعطيتك وأخذت بكذا اهـ أو كل هذا الطعام بدمي على فأكله ويحذف من الافعال كقصدناه عن الفسخ قبل وقتين وينبغي بيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت أو أن أعجبك أو وافقت فقال أعجبني أو وافقت وأمان أدبت الى الغن فقد بعته فان أدى في المجلس صح وصح الايجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه وينبغي بلفظ الرجوع عن التنازلية قلت ومبارتها ولو قال أردت عليك هذه الامة بضمين ديناراً وقبل الآخرة تبسيع اهـ وفي الجرو يصح الايجاب بلفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وتعامه فيه قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضماً فان اذال ضمن ذلك هذا الثمار بكذا وقبل الآخرة بنى أن يصح وكذا انما عرفوا في بيع أحد التريكين في الدواب لسريكة الاخر لفظ الماخرة فيقول قاصرتك بكذا وما ادبعتك حصي من هذه الدابة بكذا فان اقبل الاخر صح لانها من الفاظ التبليص عرفاً (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين : أنه لا يتعدى بالاشارة بالرأس ويدل عليه ما في الحاشية الزاهدي في فصل البيع الموقوف فموقوف باع مال غيره فبلغه فسكت متماً لا فاقال قال هل أذنت لي في الاجازة فقال نعم فاجازه ينفذ ولو سر لداسه بنم فلان تحرك الراس في حق الناطق لا يعتبر اهـ لكن قد يقال انما قال به يعني كذا بكذا فاشارة برأسه نعم فقال الآخر اشترت وحصل التسليم بالتراضي يكون بمعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي أنه لا بد من وجوده ولو من أحدهما فمما ظاهره في الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن معقل للسان تعتبر اشارته الى أربع الكفر والاسلام والتسبب والافتتاح الخ (قوله

٢ قوله ملحق بالعضي الخ) أي فمحمل عمله فكان أن الصبح بطل العقد الاول كذلك ما ملحق به وهو الفاسد اهـ

(قول المصنف عن كل لفظين ينشان الخ) قال في البحر وقال يعني هذا بكذا فاقبل طابت نفسي لا يتعقد اهـ ولعله لم يوجب فيه الاناء اهـ

٣ (قوله وينبغي لكل لفظ بنى عن التحقيق) أي فالبيع لا يختص بلفظ وانما ثبت الحكم اذا وجب معنى التملك

والتملك بخلاف الطلاق والعاق فانها لا تعتبر المعنى فمما وانما تعتبر الفاظ الموضوعات لهما صريحاً أو كناية ولا يشترط أي

في البيع أن يستعمل القبول على الخطاب بعد ما صدر الايجاب بالخطاب فالقول بعد قوله يقتضي بكذا اشترت ولم يقل منك

صح بحر عن الفسخ اهـ أي يكفي وجوب الخطاب في الايجاب (قوله عن لفظين) هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح عن كل

لفظين اهـ (٥) قوله لكن قد يقال الخ) فيه أن الاعتبار بها هو التسليم ولا مندخل بصريح الرأى فيه ولو لم يحصل التسليم لا يتم البيع كذا ذكره بعد فلا يصح للاستدلال

(أحوالين) كضارعين لم يقرنا بسوف والسن كأبعل فقول أشتريه أو أحدهما ماض والآخر حال (و) لكن (الاحتياج الأول إلى التمتع بخلاف الثاني) فإن نوي به الاحتياج للحال صرح على الأصح والألا إذا استعمل له الحال كاهل خوارزم فكان الماضى وكما جعل الآن لالتحصة للحال وأما المتعذر للاستقبال فكان لا مرام يصح (١٠) أصلا الأمر إذا دل على الحال كخضيبك إذا قل أختبت أو رزيت بمع بطريق الاقتضاء

فلنحفظ (وصح أضافته إلى عضو يصح أضافته العلق السه) كوجه وفتح (والألا) كظهر ويطن (و) كل مادل على معنى بعث واشترى بعث نحو (قد فعلت ونم وهات الثمن) وهو لا أو عبدا أو فداك أو غنم (قبول) لكن في الأول والحية ان بدأ البائع فقبيل المشتري نعم لم يتعذر لانه ليس بتحقيق ويعكسه صح لانه جواب وفي القية نعم بعد الاستفهام كهل بعث متى بكذا بع ان نفد الثمن لان التقدير دليل التحقيق ولو قال بعته فبلغه فلان فبلغه غيره جاز فليحفظ ولا يتوقف شرط العقد فيه أى البسم (على قول غائب) فلو قال بعث فلان الغائب فبلغه فقبيل لم ينفذ (انفاقا) الا اذا كان بكتابة أو رسالة

١ (قوله على الأصح الخ) مقابلة مافى المحيط وشرح القدرى والتصرير أنه لا يصح بالحال اه

٢ (قوله وهما عيارتان الخ) هكذا يحطه بالثمن

والذى تقدم وهما عبارة بالأفراد اه ٣ (قوله المراد به الخ) الآتى اذا قال لأمر أنه اختارى فقلت قد فعلت كان هذا اختارا ولو قال نعم لا اه ط (قول الشارح ليس بتحقيق الخ) يفهم من هذا اذا قيل المشتري نعم كفى مسئلة الأول والحية ونقد الثمن يتعذر بل هو أولى لعدم الاستفهام فيه اه ط

أحوالين) تخفيف الاسم (قوله لا يحتاج الأول) وهو المصدر بلفظ ماضين ط عن الخ وكذا الماضى فغياو كانا مختلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج البهاوان كان حقيقة للحال عندنا (١) على الأصح لانه لا يتعذر عمله في الاستقبال حقيقة وأجزا بجمع عن البدائع (قوله والألا) صادق بماذا نوى الاستقبال أو لم ينو شط ط (قوله الحال) أى ولا يستعملونه بعد الاستقبال ط (قوله فكالماضى) فلا يحتاج إلى التيفيح ط (قوله وكما جعل الآن) عطف على المشتري اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمت نية الحال فالتصريح به أولى ط (قوله وأما المتعذر للاستقبال) كالقرون السن وسوف ط (قوله فكلا مرام) بان قال المشتري بعنى هذا الثوب بكذا فيقول بعث أو يقول البائع اشتريه متى بكذا فيقول اشتريه (قوله لا يصح أصلا) أى سوا نوى بذلك الحال أو لا تكون الأمر متعذرا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسن وسوف (قوله كخضيبك الخ) قال في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصوص ماذنه أى الأمر بالأخذ يستدعى سابقة البيع فكان كالماضى الآن استدعاء الماضى سبق البيع بحسب الوضع واستدعاء أخذه سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال بعثك عدى هذا ألف فقال فهو حرقى وثبت باشتريه اقتضاه بخلاف ما لو قال هو حر بلا فاعلى (قوله كوجه وفتح ج) بان قال بعثك وجه هذا العبد أو فرج هذه الأمة لانه مما يعبره عن الكل (قوله وكل مادل الخ) تفصيل لقوله ٢ وهما عيارتان عن كل لفظ الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل ماضيه أنه قبول سواء كان من البائع أو المشتري وأنه لا يكون إجماعا بع أنه يكون من البائع فقط كما عليه بقوله لكن في الأول والحية ويكون إجماعا أيضا قال في الصلوة قال أتبيعن عبدا هذا بألف فقال نعم فقال أخذه فهو بيع لازم فوقعت كذا نعم إجماعا وكذا انتفع قبوله فيما لو قال اشتري بثلث هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله لكن في الأول والحية الخ) ومثله ما في التتارخانية بعث بثلث هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع ولو قال نعم لا يكون بعا وذا كرق فتناوى سمرقند أن من قال لغير ما اشتري بعبدا هذا بألف درهم فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح البيع وهو الأصح اه فهذا أنصاري في أنه لا يكون قولان من المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لأن قول المشتري نعم تصديقه قول البائع بعث ولا يتحقق البيع غير قوله بعث بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتري لانه جواب له فكانه قال نعم اشتري متى والشراء يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر في قنامله (قوله وفي القية الخ) استدراكه أيضا على الترتيبه يكون إجماعا أيضا كما بينا عليه وعبارتها كفى الصرح كهل بع متى بكذا أو هل اشتري متى بكذا الخ وتظهر ما نقد الثمن قائم مقام القبول لأن نعم بعد الاستفهام إيجاب فقط فكان التقدير له قوله أخذه أو رزيت ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كانقائه سابقا عن الفتح (قوله ولو قال بعث الخ) المناسب ذكر هذا الفرع عقب قوله الآتى الا اذا كان بكتابة أو رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط أنه حين قال ببلغه فقد أظهر من نفسه الرضا بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضانا فقبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أى بل بطل ح (قوله شرط العقد) (٣) المراد به الإيجاب الصادر أولا (قوله فيه) أى البيع احتراز عن الخلع والعق كباقي (قوله فبلغه) أى من غير أن يأمر أحد بل بلغه كفى بالخلاصة أمالو أمر أحدهما فبلغه وقبل يصح ولو كان التبليغ غير الأمور كإمر أنفا (قوله الا اذا كان بكتابة أو رسالة) صورة الكتابة أن يكتب ما بعد فقد بعث عدى فلا نملك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك اشتريتم البيع بينهما ومصورة الإرسال أن يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فذهب باقلا وقال له فذهب الرسول فأخبره عما قال فقبيل المشتري في مجلسه ذلك وفي النهاية وكذا هذا في الإجارة والهبة والكتابة بحرقلة ويكون بالكتابة من الجانبين فإذا كتب اشتريتم

(قوله المراد به الخ) لانه هو الذى يوصف بكونه يتوقف أولا لا القبول لو وقع معهما العقداه ط عبدا (قول الشارح ليس بتحقيق الخ) الآتى اذا قال لأمر أنه اختارى فقلت قد فعلت كان هذا اختارا ولو قال نعم لا اه ط (قول الشارح ان نقدا الثمن) يفهم من هذا اذا قيل المشتري نعم كفى مسئلة الأول والحية ونقد الثمن يتعذر بل هو أولى لعدم الاستفهام فيه اه ط

عبد فلا يكذافكتب اليه البائع قدعت بهذا بيع كافي التارخانية **(قوله)** فيعتبر مجلس بلوغها أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالمطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان قال شمس الأئمة السرخسي في كتاب النكاح من مبسوطه كايستعقد النكاح بالكتابة بتعقد البيع وسائر التصرفات الكتاب أيضا وذلك كشرع الاسلام خوهر زاد في مبسوطه الكتاب والمطاب سواء الا في فصل واحد وهو انه لو كان حاضرا فخطبها بالنكاح فلم يجز في مجلس الخطب أن يجاب في مجلس آخر وان النكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم زوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار غائبا بالكتاب والكتاب باق في المجلس الثاني فصار بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكرر الخطب من الحاضر في مجلس آخر فاما اذا كان حاضرا فاعتاد صار غائبا بالكتاب الكلام وما وجد من الكلام لا يبق الى المجلس الثاني وانما سمع اليهود في المجلس الثاني أحد شرطى العقد اه وحاصله أن قوله تزوجت بكذا اذا لم يوجد قبول يكون مجرد خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب تابعا فيه قوله تزوجت بكذا وقبلت عند اليهود صح العقد كالمطابها به تابعا وظاهر ان البيع كذلك وهو خلاف ظاهر الهداية فتأمل ثم لا يخفى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكتاب فاذا قبل المكتوب اليه في المجلس فقد صدرا الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة الى قوله الا اذا كان بكتابة أو رساله ثم بالنظر الى مجلس الكتابة يصح فانه لما كتب بعقل لم يبلغ بل توقف على القبول وان كان ذلك القبول متوقفا على قراءة الكتاب فافهم **(قوله)** فله الرجوع ليس المراد أن الموجبه الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب اذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عن غير المراد أن الموجبه الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع في كل موضع لا يتوقف سطر العقد وله يجوز من القاعد الرجوع عنه ولا يجوز تعاقبه بشرط لانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كالتعلق والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بشرط لكونه بمنان جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اه **(قوله)** لانه عين أى من جانب الزوج والمولى وذلك أن المين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجلاء والتعلق تعليل الطلاق والعق بقبول المرأة والعده وهما من جانب المرأة والعهد معاوضة فثبت كان بمنان جانب الزوج والمولى امتنع الرجوع وعندها في العزمية **(قوله)** وأما الفعل عطف على قوله أما القول **(قوله)** وهو التناول قاموس قال في البصر وهكذا في الصحاح والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب الاعطاء من الجانبين فكأنهم الطرسوسى أى حسب قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن راض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاطاة وهي مقابلة اه قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قد متناه عن الفتح من أنه لو قال بعته بلفظ قبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلا فالن جعله منه فان التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن **(قوله)** في خسيس ونفيس النفس ما كثر عنه كالعبد والخسيس ما قل عنه كالغيز ومنهم من حد النفس بنصاب السرقه أكثر والخسيس بما دونها والاطلاق هو العتد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو العتد ثم ذكره في شمول التعاطى للتيسيس والنفس فقال وهو الصحيح المعتمد **(قوله)** خلافا للكرخي فانه قال لا يتعبد الا في الخسيس ط عن القهستاني وما في الحاوى النفسى من أن هذا هو المشهور وهو خلاف المشهور كافي البحر **(قوله)** ولو التعاطى من أحد الجانبين صورته أن يتفادى الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع وينهب رضا صاحبه من غير دفع الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم ينهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع أحدهما بعده أجبره القاضى وهذا قسم ثمنه غير معلوم أما الخبر والجم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد في صورته دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع عنه ولم يقضه ط وفي القسم دفع الى بائع الخطئه خمسة دنانير لياخذ منه خطئه وقال له بكم تبعها فقال ما به تدبر فسكت المشتري ثم طلب منه

فيعتبر مجلس بلوغها (كا)  
لا يتوقف (في النكاح)  
على (الأنظر) خلافا  
لثاني فله الرجوع لانه  
عقد معاوضة بخلاف  
الخلع والعق على مال  
حيث يتوقف انصافا  
فلا رجوع لانه عين  
نهائية (وأما الفعل)  
فالتعاطى وهو التناول  
قاموس (في خسيس  
ونفيس) خلافا للكرخي  
(ولو) التعاطى (من أحد  
الجانبين على الأصح)  
فقط وبه يقتضى (إذا  
لم يصرح معه) مع  
التعاطى (بعد الرضا)  
فلودفع الدراهم وأخذ  
الباطن والبائع يقول  
مطلب البيع بالتعاطى

لا أعطيها له لم يتعقد كما لو كان بعد عقد فأنه خلاصة ورأية وصرح في الصرمان الإيجاب والقبول بعد عقد فأنه لا يتعقد بهما البيع قبل مئارة الفاسد في بيع التعاطي بالأولى وعليه فيصم مافي الخلاصة وغيرها على ذلك وعماه في الأشياء من القوائد ان بطل المتضمن بطل المتضمن والمبنى على الفساد فأنه (وقبل لا بد) في التعاطي (من الاعطاء من الجانبين وعليها أكثر) قاله الطرسوسي واختاره السبزي وأفتى به الحلواني واكتفى الدكتور ماني بتسلم المسع مع بيان الشئ فقرر ثلاثة أقوال وقد علمت المغيرة وحررنا في شرح الملتقى صحة الأقالة والإجارة

٣ قول الشارح في بيع التعاطي (الخ) أي فقدم انعقاد بيع التعاطي بعد الفساد قبل المشاركة بالأولى لأن بعض المجتهدين يمنع بيع التعاطي ونصوا على أن من شهد به التعاطي لا يسهه أن يشهد أنه باع بل يشهد على التعاطي اه ط

الخطئة لأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجر بينهما بيع وذهب المشتري فإعدها بالخذ الخطئة وقد تغير السعر على البائع أن يدفعه بالسعر الأول قال رضي الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل أحدها لا انعقاد بالتعاطي الثانية لا انعقاد في التحسيس والتفيس وهو الصحيح الثالثة لا انعقاد به من جانب واحد الرابعة كانه عقد اعطاه البيع يتعقد باعطاء الثمن اه قال وفيها مسألة خامسة أنه يتعقد ولو تأخرت معرفة الثمن أن يكون دفع الثمن قبل معرفته بجز (قوله لم يتعقد) أي وإن كان يعلم عاقلة السوق أن البائع أذن المريض بالثمن أو يسترد المتاع والأبكون راضيه ويصح خلفه لا أعطيها طبيب القلب المشتري فله مع هذا البيع البيع قنية (قوله كالم) كان أي البيع بالتعاطي بعد عقد فأنه عبارة عن الخلاصة اشتري رجل من وساندي وساند ووجوه الطنافس وهي غير منسوجة بعد ولم يضر بالله أجل لم يجر فلونجج الوساند ووجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصير هذا يباع بالتعاطي لأنه ليس بسلطان يحكم ذلك البيع السابق وأنه وقع باطلا اه وعبارة البرازية والتعاطي إنما يكون يباعا إذا لم يكن يتنا على بيع فأنه باطل سابق أما إذا كان يتنا عليه فلا اه (قوله لا يتعقد بهما البيع قبل مئارة الفاسد) يفرع عليه مافي الثانية لو اشترى أو بشرأ فأنه لم يسهه عقد فأنه قد يعتق بول هذا بائف درهم فقال بلي فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد وإن كان اتاركا للبيع الفاسد فهو جائز اليوم اه قلت لكن في النهاية والفتح وغيرهما عند قول الهذلية من باع صبرة طعام كل فقير درهم الخ البيع بالرقم فأنه لا يفسد إن فسد ما ذهبه اه عتقت في صلب العقد وهي جهالة الثمن ربح لا يعلم المشتري فصار عبارة التصار عن هذا قال شمس الأئمة الحلواني وإن علم بالرقم في المجلس لا يتقبل ذلك العقد جائزا ولكن إن كان البائع دائما على الرضا فرضي به المشتري يتعقد بينهما عقد بالراضى اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراو واحد وسأني أيضا في باب البيع الفاسد أن بيع الآبق لا يصح وأنه باع من غير ما يسهه يتم البيع في رواية ونظامه الرواية أنه لا يتم قال في البحر هذا وأولو ال رواية الأولى بأنه يتعقد بهما بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم مترادف مشاركة الفاسد وقد يجاب على بعدم حمل الاشتراط على ما إذا كان التعاطي بعد المجلس أمافيه فلا يشترط كإنها والفرق أنه بعد المجلس يقرر الفاسد من كل وجه فلا بد من المشاركة مافي المجلس فلا يقرر من كل وجه ففصل المشاركة ضمانا لم يحتمل وهو الظاهر أن يكون في المسئلة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلة الخ وهذا وما ذكره عن الحلواني في البيع بالرقم بجز من خلافه في الهذلية أكثر بل بالراحة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كابتداء العقد ويصير كاتخير القبول إلى آخر المجلس وبه جزم في الفتح هذا أيضا (قوله في بيع التعاطي بالأولى الخ) مأخوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطي بالأولى وهو صريح الخلاصة والبرازية أن التعاطي بعد عقد فأنه باطل لا يتعقد بهما البيع لأنه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه أي من أن عدم الانعقاد قبل مشاركة الأول وهو معنى قول الشارح فيصم مافي الخلاصة وغيرها على ذلك ومما دعاهم على الخلاصة ما قدمه من قوله كالم كان بعد عقد فأنه نقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التصيد عا قبل مشاركة الأول فقدمنا الشارح به تبعنا لغير ثلاثة ألف كلام غيرها فأنهم (قوله وتما في الأشياء من القوائد) أي في آخر الفرض الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسئلة ففعله أراد ما كتب على الأشياء ذلك الموضوع وما أشبه هذا المسئلة مما تفرع على الأصل المذكور (قوله ان باطل المتضمن) بالكسر بطل المتضمن بالفتح فله باطل البيع الأول بطل ما تضمنه من القبض إذا كان قبل المشاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث مستذكر عند الكلام على بيع النمرة البارزة (قوله) فقرر ثلاثة أقوال هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فإنه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالا عطاء من الجانبين ففهم منه البعض أنه شرط وصوره في موضع بالا عطاء من أحدهما ففهم البعض أنه يكفي به وصوره في موضع بتسلم البيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجز عن النمرة البارزة (قوله وحررنا في شرح الملتقى الخ) عبارة عن البرازية الأقالة يتعقد بالتعاطي أيضا من أحد الجانبين على الصحيح اه وكذا الإجارة كافي الهذلية وكذا الصرف كافي النهر مستدلا عليه بما في التتارخانية اشترى عبد ألف درهم على أن

المشتري بالخيار فأعطاه ما قد دينار ثم فسح البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ويرث الدراهم وعلى قول أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها اه (قمة) طالب مدونه فبعت المشير اقدرا معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر لهما معلوم كان بيعا وان لم يعلمه فلا من بيع التام على تسليم المشتري ما اشتراه الى من يظلمه بالشفقة في موضع لاشقة فيه وكنا نساهل الى كل الشراء الى المولى بعدما أنكر التوكيل ومنه حكما اننا جاز المودع بامه غير المودع وحلف حل المودع وطوها وكان بيعا تعاظمي وعن أبي يوسف لو قال لثياب ليست هذه بطاني خلف لثيابا ما أنهاى وسعه أخذها وينبغي تقسيمها اذا كانت العين للدافع ومنه لو ردّها بخيار عيب والبائع متيقن أنها ليست له فأخذها ورضي بها كافي الفسخ وعلى هذا فلا بد من الرضا في جارية المودعة والبطانة وتعامه في الحر (قوله) ما يستوره الانسان الخ ذكر في الحر أن من شرائط المعقود عليه أن يكون موجودا فلم يتقدم المعلوم ثم قال ومما تسامحوا فيه وأخرجوه عن هذا القاعدة ما في القصة الاشياء التي توخض من البيع على وجه الخرج كاهو العادق من غير بيع كالهدس والمخ والزيت ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح اه فيجوز بيع المعلوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معلوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفنا سهلا لا مرام ودفعنا الخرج كاهو العادة وفيه أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء نحوى وفيه ايضا أن ضمان المتلفات المثل لا القيمة والقيمين بالقيمة بالاثني ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المشتري استحسانا ويمكن تخريجها على فرض الاعيان ويكون ضمانها بالنسبة استحسانا وكذلك الانتفاع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الانتفاع به وان ملكك القبض وخرجها في التهر على كونها مؤخر من العدس ونحوه بيعا تعاظمي وأنه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه الجوى بأن اثبات هذه تختلف ففرضي الى المنازعة اه قلت ما في التهر مني على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعلوم بل كذا أخذنا ان نقد بيعا بمثل المعلوم قال في اللؤلؤ الحية دفع دراهم الى خزان فقال اشترت منك ما تهم من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أمناه فابيع فاسدوما لكل فيوم مكرولا لانه اشترى خبز غير مشار اليه فكان البيع مجهولا ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أمناه ولم يقبل في الابتداء اشترى منك مثلي يجوز وهذا حلال وان كان نته وقت الدفع الشراء لانه يجر ثمنه لا ينقد البيع وانما ينقد البيع الآن بالتعاظمي والآن المسع معلوم فنقد البيع صحها اه قلت وجهه أن ثمن الخبز معلوم فاذا انقد بيعا تعاظمي وقت الأخذ دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فبما كان ثمنه معلوما وقت الأخذ مثل الخبز والحلم اما اذا كان ثمنه مجهولا فله وقت الأخذ لا ينقد بيعا تعاظمي بل جهالة الثمن فاذا تصرف فيه الأخذ وقد دفعه البائع رضاه بالدفع والتصرف فيه على وجه التعويض عنه لم يتقدم بعه وان كان على نية البيع فالمعتمد من أن البيع لا ينقد بالنية فيكون شبه القرض المضمون عنه أو بعبارة فاذنا توافقا على شيء بدل المثل أو القيمة ثم نتمه الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قريبا فان قرض القمي لا يصح فيكون تصحيحه هنا استحسانا كقرض الخبز والخبرة ويمكن تخريج جملة الهبة بشرط العوض أو على القسوس على سبيل الشراء ثم ايرتفع في الاشياء القول في ثمن المثل حيث قال ومنه لو أخذ من الارز والعدس وما أشبهه وقد كان دفع اليمين دارا ملا ينطق عليه ثم اخصما بعد ذلك في قيمته لم تعتبر قيمته يوم الاخذ وبوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الاخذ قبل له لو لم يكن دفع الميثاق بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما ختمت عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سبب حين ذكر الثمن اه (قوله) بيع الدرا (آت) جمع رافة وهي الأوراق التي يكتبها كتاب الدوان على العاملين على البلاد بخط كعطاء وعلى الأكارين بقدر ما عليهم وسميت رافة لانه يبرأ بغير ما فيها ط (قوله) بخلاف الأئمة بالخاء المهملة واقلها المسألة جمع خط بمعنى النصب المرتبة من الوقف أى فاته يجوز بيعه وهذا بخلاف ما في الصرفة فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فأجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وبعبارة الصرفة هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يجوز ان يباع ما فيه او عين الخط لا وجه الاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه الثاني لان هذا القدر من

والصرف بالتعاظمي  
فليصط (قروم)  
ما يفسره الانسان من  
البيع اذا كانه على  
أتمانها بعد استملاكها  
جاز استحسانا \* بيغ  
البرأت التي يكتبها  
الدوان على العمال  
لا يصح بخلاف بيع  
خطوط الأئمة لان

مطلب في بيع الاستخراج

مال الوقف قائم ثم ولا كذلك هنا أشياء (١٤) وقتية ومفادها أنه يجوز للسحق بيع خفية قبل قبضه من المشرق بخلاف الجندی

بحر وتعقبه في النهر  
وأقوى المصنف بطلان  
بيع الجلمكية لما في  
الاشياء بيع الدين انما  
يجوز من المدينون وفيها  
وفي الاشياء لا يجوز  
الاعتراض عن الحقوق  
المجردة كحق الشفعة  
وعلى هذا لا يجوز  
الاعتراض عن الوظائف  
بالاوقاف وفيها في آخر  
بحث تعارض العرف  
مع الفقه المذهب عدم  
اعتبار

مطلب في بيع الجلمكية  
مطلب لا يجوز الاعتراض  
عن الحقوق المجردة

مطلب في الاعتراض عن  
الوظائف والتزول عنها

٢ قوله ولو باعته

من المدينون أو وبه

الخ) قال طي ماذا

باعتها من ملتم عليه

ميزي البدون وقد

وجعلته والظاهر أن

هذا عبارة الخوالة فان

حاصله أن الامام أو نائبه

وجهه بماه على هذا

الشفص فاذا أخذ منه

بقدره لا يقال أنه بيع له

٣ قوله وخرج عنها

حق القصاص الخ

أي خرج عن القاعدة

المذكورة التي هي

قوله لا يجوز الاعتراض

عن الحقوق المجردة وليس

المراد أنه خرج عن

الكاغداس متقوم بخلاف البراءة لان هذا الكاغداس متقومه اه قلت ومقتضاه ان الخط بالخاء المعجمة  
والطاء المعجمة وهذا لا يخالف ما ذكرنا من ان المراء لا يحطون الاقامة كان فالحاق بدال المتولى من نحو خبز  
أو حنطة قد استحق الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بوجود (قوله) غة أي هناك أي في مسئلة بيع حطوط  
الائمة وأشار اليها بعد لان الكلام كان في بيع البراءة وانما أشار اليه لفظها (قوله من المشرق) أي المشرق  
الذي يتولى قض الخبز (قوله) بخلاف الجندی أي اذا باع الشرع المعين لعافدا بتم من حاشية السيد أبي  
السعود (قوله) وتعقبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسئلة بيع الاستعرا و ما بعد حاشيت قال أقول  
الظاهر أن ما في الفتنه ضعيف لا تفارق كلهم على أن بيع المدوم لا يصح وكذا غير المدوم وما المانع من أن  
يكون المأخوذ من العدم ويحوي بما لا تعاطى ولا يحتاج في مثله إلى بيان الفتن لانه معلوم كسباني وحظ الامام  
لا يملك قبل القبض فإني يصح بيعه وكن على ذكر ما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب ما في الفتنه اذا كان مخالفا  
للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضد نقل من غيره اه وقدمنا الكلام على بيع الاستعرا وأما بيع حظ الامام  
فالمحمداء ذكر من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك أنه لو مات بوث عنه لانه أجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق  
الملك كما نوافي الفتنه بعد اصرارها بدار الاسلام فانها حق تأكد الاراز ولا يحصل الملك فيها للعائين الا بعد  
القبضه والحق التأكد بوث كحق الرهن ولقد بالغت بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كما في الفتن  
وعن هذا بحث في البصر هناك الله ينبي التفصيل في معلوم السحق بله أن مات بعد خروج الغلة وحرار الناظر  
لها قبل القسمة بوث نصيبنا كذلك حق فيه كالفتنة بعد الاراز وان مات قبل ذلك لا بوث لكن قد منها لك  
أن معلوم الامام له شبه الصلة وشما الاجرة والاربع الثاني وعليه بتحقيق الارث ولو قبل احرار الناظر لم يلحق  
انها لا تغلب قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله) وأقوى المصنف الخ) تأييد لكلام النهر وعبارة المصنف في  
فتاواه مثل عن بيع الجلمكية وهو ان يكون رجل حاكمية في بيت المال ويحتاج إلى درهم مبدية قبل أن  
يخرج الجلمكية فيقول له رجل بعني حاكمية بيتي قدرها كذا أبكنا أنقص من حقها الجلمكية فيقول له  
بعني فلهل البيع للذ كور جميع أم لا لكونه بيع الدين بنقد اجاب اذ باع الدين من غير من هو عليه كذا كر  
لا يصح قال مولانا في فوائدهم بيع الدين لا يجوز ٢ ولو باع من المدينون أو وبه حاز اه (قوله) وفيها  
الظاهر أن الضمير للفتنة ويحتمل عوده لفتناوى المصنف المفهوم من أقوى وأما ضمير وفيها الائمة فلا اشياء  
اه ح (قوله) لا يجوز الاعتراض عن الحقوق المجردة عن الملك) قال في البدائع الحقوق المفردة لا تختمل  
التبديل ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في شرح الزايدات للسرخسي واتلاف مجرد  
الحق لا يوجب الضمان لان الاعتراض عن مجرد الحق باطل الا اذا قوت حقماؤ كذا فانه يلحق بقوت  
حققة الملك في حق الضمان كحق الرهن ولذا لا تضمن باتلاف شيء من الغنمية أو وطعما به منها قبل احرار  
لان الفاتت مجرد الحق وأنه غير مضمون وبعد احرار بدار الاسلام ولو قبل القسمة بضمن لتقويت حقيقة الملك  
ويجب عليه القيمة في قتله عدما من الغنمية بعد احرار في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله لتقويت حقيقة الملك  
الحق المؤكد اذ لا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة كما مر (قوله) كحق الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح  
عنها بصلح بطلت ورجع ولو صلح المجردة بصلح اختاره بطل ولا يثنى لها ولو صلح احدى زوجتيه بصلح الترتل  
فوبهال يلزم ولا يثنى لها على هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف في الاوقاف ٣ وخرج عنها حق  
القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتراض عنها كذا كراما بلعي في الشفعة والكفيل  
بالنفس اذ صلح المكفولة بصلح لا يصح ولا يجب وفي بطلانها رايان وفي بيع حق السرور في  
الطريق د رايان وكذا بيع الشرب لا تتبع اه (قوله) وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف  
بالاوقاف من امامة وخطة وأذان وفراشة ووايه ولا على وجه البيع أيضا لان بيع الحق لا يجوز كما في  
شرح الادب وغيره وفي النسخة أن أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر بثبوتها في حق  
جواز الاعتراض عنه اه أقول والحق في الوظيفة بمثله والحكم واحد بديري (قوله) المذهب عدم اعتبار

الحقوق المجردة للقصاص الخ يعني أنه خرج عن أحكامها لان القصاص وما ذكره حقوق لا تضمن بالاتلاف الا ترى أنه لو  
قبل القاتل شخص لا تضمن لو رثته مقتوله شيئا اه

العرف

العرف الخاص (١) قال في المستصفي التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع التردد اه وفي محل آخر منه ولا يصلح مقيداً له كما كان مشعراً كأن متعارضاً اه يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى حاملها على أن ينسجه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزمي نحو بجواز اجارة الحائل للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي أيضاً والقوي على جواب الكتاب لأنه منصوص عليه فلم يزل الناص اه فافاد أن عدم اعتبار معنى أنه اذا وجد الناص بخلافه لا يصلح بمخالص ولا مقيد له والأفقد اعتبر وفي مواضع كثيرة منها مسائل الأيمان وكل عقايد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام وأما ما جرى أيضاً أن العرف العام يصلح مقيداً ولا انقلب اليه في مسئلة الحائل المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز الم يكن على الاستمرار من الصدر الأول فيكون ذلك دليلاً على نفي ما روي عليه الصلاة والسلام اياه على ذلك فيكون شرعاً منه فاذ لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجماعاً والاجماع حجة الا ترى أنهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتي بالحل اه قلبه بظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وعام الكلام على هذه المسئلة مبسوط في رسالتنا السمية بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله) وعليه ففتي بجواز النزول عن الوظائف عمال قال العلامة العيني في فتاواه ليس النزول شيء يعتمد عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتروا امضاء الناظر للابقع فيه تراعى اه فخلص من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود ذكر الجوى أن العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات أنه سمع من بعض شيوخه الكبار أنه يمكن أن يحكم بحصة النزول عن الوظائف الدينية قياساً على ترك المرأة قسمها لصاحبها لأن كلامهم جامع بما ساقط اه (قلت) وقدمنا في الوقت من العرائن أن القوي عزل نفسه عند القاضي وأن من عزل الفراغ عزه عن وظيفة النظر وغيره وانه لا ينزل بمجرد عزل نفسه خلافاً للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي للفرق لهؤلاء أهلاً ولا يلزم القاضي تقريره ولو أهلاً وأنه جرى العرف بالفراغ بالدرهم ولا يخفى ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه أي لما فهم من شبهة الاعتراض عن مجرد الحق وقدمر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جواز ذلك قال الجوى وقد استقصى شيخ مشايخنا والرئيس على القدسي حصة الاعتراض عن ذلك في شرحه على نظم الكنز في فرع في مبسوط السرخسي وهوان العبد الموصى برقبته لشخص ويخدمه لا تزول قطع طرفه أو شيء موصوفه فأدى الارش فان كانت الجناية تنقص الخدمة يشترى به عبد آخر يخدمه أو يضم اليه من العبد بعد بيعه فيشترى به عبد يقوم مقام الاول فان اختلفا في بيعه لم يسمع وإن اختلفا على قسمة الارض بينهما فحينئذ فلا ماذك ولا يكون ما يتوفاه الموصى له بالخدمة من الارض بدل الخدمة لانه لا عاقل الاعتراض عنها ولكنه اسقاط لحقه به كالمو صلح موصى له بالرقعة مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسم العبد اه قال فرعا يشهد هذا النزول عن الوظائف عمال اه قال الجوى فيلخص هذا فانه نفس جدا اه وذكر نحوه السري عند قول الاشياء ينبغي أهلاً ونزول له وقض المانع ثم اراد الرجوع عليه لا عاقل ذلك فقال أي على وجه اسقاط الحق الحاقه بالوصية بالخدمة والصلح عن الألف على خصماته فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للقي ولا ريب أن الفاعل يستحق النزول (٢) به استحقاقاً خاصاً بالتقرير ويؤيد ما في خزائن الكل وإن مات العبد الموصى يخدمه بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه فخصه دلالة على أنه لا رجوع على النازل وهذا الوجه هو الذي يطمئن به القلب لبقربه اه كلام السري ثم استشكل ذلك بما جرى من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة والقسم فانه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال وقلنا أن يقول هذا حق جعله الشرع لدفع الضرر وذلك حق في صفة ولا جامع بينهما فافقه وهو الذي يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوج وكذا حق الخمار في السكاح للغيره إنما هو لدفع الضرر عن الشفيع والمراء وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لأن صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يضره بذلك فلا يستحق شيئاً ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على وجه

العرف الخاص لكن  
أفتى كثير باعتبار  
وعليه ففتي بجواز  
النزول عن الوظائف  
بمال

مطلب في العرف الخاص  
والعام

مطلب في النزول عن  
الوظائف بمال

(١) قوله قال في المستصفي  
التعامل الخ عبارة ط  
ونقل العلامة السري  
عن المستصفي أن العبرة  
للتعامل العام أي الشائع  
المستفيض قال والعرف  
المشترك لا يصح الرجوع  
اليه اه

(٢) قوله يستحق النزول به  
كذا رأيته والظاهر أن  
يقال النزول عنه اه  
من خط المؤلف

البر والصلية فيكون ثباته أصالة فيصح الصلح عند انزال عنه لغيره ومثله ما مر عن الأشياء من حق القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه أصالة لا على وجه رفع الضر عن صاحبه ولا يحق أن صاحب الوطيفة ينبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه الإصالة لا على وجه رفع الضر فالحاقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من إلحاقها بحق الشفعة والقبض وهذا كلام وجيه لا يحق على نبيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشي الأشياء من أن المال الذي يأخذه النازل عن الوظيفة رشوة وهي حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من أنه صلح عن حق كافي نظائره والرشوة لا تكون بحق واستدل بعضهم الجواز بنزل سيدنا الحسن ابن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه - ما عن الخلاف لمعاوية على غرض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قدمناه في الوقف عن الخبر به من عدم الجواز ومن أن لفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وأنه لا يجوز الاعتياض عن مجرد الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره والله عليه وأن عدم جواز الاعتياض عن الحق ليس على الخلافه وأما بتخط بعض العلماء عن المفتي أبي السعد أنه أفتى بجواز أخذ العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالحال في المسئلة طلبة والنظر في مشابهة وللجث فيها مجال وإن كان الظاهر فيها ما قلنا فالأولى ما قاله في الجرمين أنه ينبغي الإبراء العام بعنده والله سبحانه وتعالى أعلم <sup>(٣)</sup> (تبيه) ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في منسمة مسكة الأرضي وأما في ما تقريرا وكذا في (٣) فراغ الزعيم عن تيماره ثم إذا فرغ عنه لغيره ولم وجهه السلطان للفرغ له بل أبقاه على الفراغ وأوجهه لغيره ما ينبغي أن يثبت الرجوع للفرغ له على الفراغ يسد الفراغ لأنه لم يرض بدفعه إلا بمجاله ثبوت ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وإن حصل لغيره بهذا أفتى في الإجماع عليه والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به بعضهم من عدم الرجوع لأن الفراغ فعل ماقى وسببه وقدرته إذا لا يحق أن يغيره المقصود من الطرفين ولا سيما إذا أفتى السلطان أو القاضي التيمار والوظيفة على الفراغ فأي يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف قواعد الشرع فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم <sup>(قوله)</sup> ويلزم خلوا الحيوانيت عبارة الأشياء أقول على اعتبار ما في اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يبقى بان ما يقع في بعض أسواق الناهرة من خلوا الحيوانيت لازم وبصيرت خلوا في الحيوانيت حقالة فلا تلك صاحب الحيوانيت أخرجها منها ولا جازتها لغيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حيوانيت الجمالون في الغوريه أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حيوانيت قدرا أخذ منهم وكسب ذلك بمكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسئلة قبيل كتاب الكفة ثم قال قلت وأبدي زواجر الجواهر بما في واقعات الضريري رجل في يده كان فغاب فرغ المتولى أمره للقاضي فأمره بالقاضي بفحمة وإجارتها ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكائه وإن كان له خلوا فعوا أولى بخلوها أيضا له اختيار في ذلك فإن شاء فبسع الإجارة وسكن في بدكائه وإن شاء أحازها ويرجع بخلوها على المستأجر ويؤثر المستأجر بإدائه ذلك إن رضى به ولا يؤمر بالتجوز من ذلك إن كان له بلغفه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما قبل عن واقعات الضريري من ذكر لفظة الخلو فضعنا لأن يكون المراد به ما هو المتعارف كمن يفتان الأتبات من اللقاة كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضريري ولم يذكر فيها الخلو فلو هذا وقد اشتهر نسبة مسئلة الخلو إلى مذهب الإمام مالك والحال أنه ليس فيه نص عنه ولا عن أحد من أصحابه حتى قال السيد القرافي من المالكية أنه لم يقع في كلام الفقهاء تعرض لهذه المسئلة واتخاذها فتاها العلامة ناصر الدين القفافي المالكى بناها على العرف وغير جهات عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وإن تورع فيه وقد انتشرت فتاها في المشارق والمغارب ونقلها على عصره بالقبول اه قلت وأما في فتاوى الكازروني عن العلامة القفافي أنه لو مات صاحب الخلو وفي منددونه وبورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل بعضهم على لزومه وصحة بيده عندنا بما في الخاتمة رجل بالأسكنى له في حيوانيت لغيره فأخبر المشتري أن أجرة الحيوانيت كذا فظهر أنها كمن ذلك قالوا ليس له أن يراد الأسكنى بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالي

ويلزم خلوا الحيوانيت  
فليس لرب الحيوانيت  
أخراجها ولا إجارتها  
لغيره ولو وقف انتهى  
ملخصا

مطلب في خلوا الحيوانيت

(٣) قوله وكذا في فراغ  
الزعيم عن الخ المراهبه  
كبير للفرقة والتيمارهو  
الإستعانة في الأراضي  
المريه ام



رسالة ردقها على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لأن المراد بها عين من كبة في الخاوت وهي غير الخاوت في  
 الخلاصة اشترى سكنى خاوت في خاوت رجل من بكاء وخبره بالائع أن أجر الخاوت كلها فأنهى أكثر ليس له  
 أن يرد وفي جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في مكان وقف فقال المتولي ما أدبت له أي البائع وضعها  
 قأمره أي أمر المشتري بالرفع فلو شرط الرجوع على بائعه والأفلا يرجع عليه بمنته ولا ينقصه اه  
 ثم نقل عن عدة كتب ما يدل على أن السكنى عين فاقعة في الخاوت ورد فيها أيضا على الاشياء بأن الخلو لا يقل به إلا  
 متأخر من المالكية حتى أقي بهجة وقفه ولم يمتنع أن أوقف المسلمين صارت للكافرين بسبب وقف خلوها على  
 كائنهم وبأن عدم إخراج صاحب الخاوت لصاحب الخلو يلزم منه حجر الحر المكاف عن ملكه واتلاف ماله  
 مع أن صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظيره خلوه قدر أكثر بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا  
 على أن من سكن الوقف يلزمه أجر المثل وفي منع الناظر من إخرجه تفويت نفع الوقف وتعطيل ما شرطه الواقف  
 من إقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصا قلت وما ذكره من خصوصية زمانها وأما ما يتسلكه صاحب  
 الخلو من أنه اشترى خلوها على كثير وأنه بهذا الاعتبار يصير أجره الوقف شيئا قليلا فهو عسك باطل لأن ما أخذ  
 منه صاحب الخلو الأول لم يحصل منه نفع الوقف فيكون البدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل  
 يجب عليه دفع أجره مثله وإن كان له فيه شيء زائد على الخلو من بناء ونحوه ما يسمى في عرفنا بالكسكده وهو المراد  
 من نفق السكنى المأزق إذ لم يدفع أجر مثله يوم رفعه وإن كان موضوعا باذن الواقف أو أحد الناظر ورجع  
 هذا إلى مسألة الأرض المحترقة المنقولة في أوقاف الخصاص حيث قال خاوت أصله وقف وعمر تدبر رجل وهو  
 لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا إن كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الأصل بأكثر مما يستأجر  
 صاحب البناء فكيف دفعه يؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الإجر اه وقوله ولا يترك في يده بقيد أنه أحق  
 من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فقنا بقا ليس للرجع أن يخرجها ولا أن يرفعها فلهذا ليس في استبقائه  
 ضرب رضى الأوقف مع الرقبه بدفع الضرر عنه كما وأخصنا في الوقف وعن هذا قال في جامع الفصولين وغيره بنى  
 المستأجر وأغرس في أرض الوقف صارت له فيها حق القرار وهو المسمى بالكرداره الاستبقاء بأجر المثل اه وفي  
 الخيرة وقد صرح علماؤنا أن لصاحب الكر دار حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الأرض بناء  
 أو غرسا أو كسبا بالتراب بذن الواقف أو الناظر فيبقى في يده اه وقد يقال إن الدراهم التي يدفعها صاحب  
 الخلو لأوقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة تكسب الأرض بالتراب فصره حق القرار فلا يخرج من يده إذا  
 كان يدفع أجر المثل ومثله ما لو كان يرد مكان الوقف يقوم بأوامرهم من ماله باذن الناظر أو أجاز بوضع اليد  
 على الله كان ونحوها وكونه يستأجر عايدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلهذا مؤخر إخراجها من يده  
 إذا مضت مدة إجارته وإيجارها الغرة كما وأخصنا في رسالتنا تحرير العبارة في بيان من هو أحق بالأجارة وذكرنا  
 حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعتبر أحق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحصل ما ذكره  
 في الخيرة من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الأوقاف المصرية والأوقاف الرومية في الخواص وغيرها  
 هل يصير جبالا لصاحب الخلو ويحوز ربيع سكناء وشراؤه وإذا حكم به كما شرعى يمنع على غيره من حكام  
 الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء واقعات الضرر وما ذكرناه من مسألة الأرض  
 المحترقة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بإراد هذا لجل القطع بالحكم بل  
 لبيع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائط من مالكي براه أو غيرهم صرح وزعم ارتفع الخلاف  
 خصوصاً في الناس إليه ضرورة لا سيما في المدن المشهورة كصر ودمشق الملك فاتهم بتعطيلهم فلهذا نقضه  
 كل واحد بضررهم نقضوا عايداهم فلم يبق له تكدر الأوقاف ألا ترى إلى ما فعله الغوري كما هو وبالغنى أن بعض  
 الخلو لم يجر مثل ذلك بالموال التجار ولم يصرف عليهم من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف  
 عن أمته والدين يسروا ولم يفسد في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى أعلم اه ملخصا ومن أقي  
 بلزوم الخلو الذي يكون عقابه دراهم يدفعها المتولي والمالك العلامة المحقق عبد الرحمن أنقبيدي الهادي

قوله يرجع على بائعه  
 أي لأن البيع إذا وقع  
 بهذا الشرط يقع فاصدا  
 والأفوه صحيح فلا رجوع  
 له على البائع بشئ أهمله  
 مطلب في الكسكده



ولذا جعلوه الآن فراغا كالوظائف لمصر راه وسند كره في بيع الوفاء (ويعقد) أيضا (بلفظ واحد كافي بيع) القاضي الوصي والاب من طفله وشرائه منه فإنه لو فور شقيقته جعلت عبارة كعبارتين وتامة في الور (وإذا أوجب (١٩) واحد قبل الآخر) بالما كان أو

مشتريا (في المجلس)

لأن خيار القبول مقبضه

٢ مطلب في انعقاد

البيع بلفظ واحد

من الجانبين

(٤) قوله أي بعه مال

التيمن من يسم آخر الخ

أقول ما نقل عن البدائع

مخالف لهو المنقول عن

الائمة العتيرين كلفقه

أي جعفر الطحاوي

أحد المجتهدين في المسائل

والقاضي أي جعفر

الاستروشي وغيرهما في

أحكام الصغار نقلا عن

القاضي أي جعفر القاضي

إذا باع مال أحد الشتين

من الآخر وكذا الأب

والوصي لو فعل لا يجوز

بالاتفاق وذكر رشيد

الدين في فتاواه القاضي

في بيع مال أحد الصغرين

من الآخر مثل الوصي

مخلاف الأب وفي الحاصل

من شرح الطحاوي

لا يجوز من الوصي بيع

مال أحد البنين من

الآخر ويجوز ذلك من

الأب إذا لم يبيعش الغن

اه إذا عتق ذلك ظهر

لأنه لا وجه لاختاره

بالأب هنا وكذلك الوصي

فإنه وإن جاز بعه وشرائه

في خراج الدر المنقذ أنها تنتقل للاب ولا تعطى البنت حصصه وإن لم يترك لها أنسابا بل يتألفها ويعطى صاحب التيمار إن أراد وفي سنة غائبه وخبرين وتسعائه في مثل هذه الأراضي التي تحيا وتقع بعل وكفته دراهم فعلى تقدير أن تعطى الغير بالطاوة أو البنت لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أو هن ورد الأمر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تنافس الاخت البنت في ذلك فهو في جماعته ليس لهن غرض فأى مقدار قدر وبه الطاوة تقطع البنت وبأخذ الأرض هو نقل في الحامدية أنه أوقع التفويض بلاذن صاحب الأرض يعني التيمار الذي وجه السلطان به أخذ خراجها للأزول الأرض عن بدالمقوض حقيقة فكانت في بدالمقوض المعارة وإذا كانت الأرض وقفًا فهو يرضها متوقف على إذن الناظر لا على إجازة التيمار ولا تؤجر من لا مسكة له مع وجوده بدون وجه شرعي وإذا زرع أجنى فيها بلاذن صاحب المسكة يؤمر بقتل الزرع ويسقط حق صاحبها بتركها ثلاث سنوات اختيارا راه فافهم (قوله ولذا جعلوا) أي جعلوا بيعها والمراية أخرو عنها يعني أن المسكة لما لم تكن مالا مقبوضا لا يمكن بيعها فإذا أراد صاحبها النزول عنها لغيره بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالنزول عن الوظائف وقدمنا عن المفتي أي السعد أنه أفتى بجوازده كان الشارح لم يطاع على ذلك فأمر بتخيره والله سبحانه أعلم (قوله) وسند كره في بيع الوفاء أي قبل كتاب الكفالة والذي كرههنا هو النزول عن الوظائف ومثله أن لا يطاع بعرض هنالك للمسكة (قوله) ويعقد أيضا ٢ أي كما يستعبد بإيجاب وقبول منهما بعه مال التيمار من يسم آخر ٤ أو شرائه له كذلك أماعده لنفسه فلا يجوز لأن فعله قضاء وقضاؤه لنفسه باطل أقامه في البحر جامع ذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزانة من عدمه (قوله والوصي) أي إذا اشترى التيمار من مال نفسه أو لنفسه منه بشرط المعروف وقيد في نظم الرندويسي بما إذا لم يكن نصبة القاضي أو فسخ أي لأن وصي القاضي وكيل بحض ٥ والوصي لا يملك البيع أو الشراء لنفسه خلاصة وأرادنا بشرط المعروف الحسرية وهي في الشر من مال التيمار لنفسه أن يكون ما يساوي عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس وقبل يكتفي بدرهين في العشرة والاول المعتمد كاقدمنا قبل السوع (قوله والاب من طفله) ولا تسترط فيه الحسرية بكافي البحر وزاد في ثبوت العقد من الطرفين العبد إذا اشترى نفسه من مولاه امره والرسول من الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه إذا في الدر قوله وكذا لو قال بعث منك هذا بدرهم فقضاه المشتري ولم يقل شأ يعقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطي اه وفيه نظر لأن بيع التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كاقدمنا عن الغن وقد منعنا عنه أن القبول يكون بالقول والفعل وإن القبض قبول خفيته لم وجدنا نفرا أحدهما بالعقد (قوله فإنه لو فور شقيقته الخ) أي وصي الأب نائب عنه فله حكمه ولذا سكت عنه وأما القاضي فكذلك (قوله وتامة في الدر) ذكر كرهها بعد عبارة الشارح ما نصه فله محتج إلى القبول وكان أصلا في حق نفسه ونائب عن طفله حتى إذا بلغ كانت العهدة عليه دون أبيه بخلاف ما إذا باع مال طفله من أحق فبلغ كانت العهدة على أبيه فإذا زعم عليه الثمن في صورة شره لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضي ويكيل يقبضه الصغير فيرد على أبيه فيكون أماعده اه (قوله قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للإيجاب وقوله أو ترك عطف عليه أي بخير الآخر بين القبول وتركه في المجلس مادام الموجب على إيجابه فلو رجع عنه قبل القبول بطل كإبائى ولا بد أن يضمن كون القبول في المجلس وكونه موافقا لا يجب كائنه عليه وكونه في حادثة الموجب فلو مات قبله بطل الاتفاق مسئلة على ما فهمه في البحر ورد في النهي بأنه لا استثناء فراجه وكونه قبل رد الخطأ لا يجب وكونه قبل تغير البيع فلو قطعت يد الجارية بعد الإيجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كافي الخاتمة بحسب الظاهر أن التقيد بأخذ الأرض اتفاقا منهر قلت ويؤيده قول التارخانية ودفع أرض السيد إلى البائع أو لم يدفع (قوله في المجلس) حتى ولو تكلم البائع مع الإنسان في

منه بشرط الحسرية لكن لا تنكح عبارته عن عبارتين كما هو مصرح به في الخاتمة والبراه وغيرهما كتبوه بعه عبد الله الغني ههنا وجددها من نسخة المؤلف اه ٥ (قوله والوصي لا يملك البيع الخ) لعل صوابه ولو قيل لا يملك الخ تأمل

(كل المبيع بكل الثمن أو ثلثه) ٢ ثلثا بزم (٢٠) تفريق الصفقة (الاناء) أعاذ الإيجاب والقبول أو رضى الآخر وكان الثمن منقسماً على

المبيع بالأجزاء كئيدل  
وسوزون والالوان  
رضى الآخر لعدم  
جواز البيع بلخصه  
ابتداء كاجر رمالوا أو  
(ين عن كل) كقوله  
بعتما كل واحد عبادة  
وان لم يذكر لفظ بعت  
عندنا في وصف ومحمد  
وهو المختص بالركاف  
الشر بن لاسه عن  
البرهان (وما لم يقبل  
بطل الإيجاب ان رجع  
الموجب)

مطلب في بيان ما يوجب  
اتحاد الصفقة وتفرقها  
٢ (قول الشارح ثلثا  
بزم الخ) هو تعامل  
لخلاف قدره ولا يقبل  
في البعض اه ط  
٣ (قوله وعبدن لا يجوز)  
أي اذا لم يبين عن ما قبل  
فيه بان قال قلت في  
أحدهما ما اذا قال  
قلت في هذا بكذا ورضى  
الباقي فيجوز اه

٣ (قوله أي وان يكن  
الثن الخ) هكذا خطه  
ولعل صوابه وان لا يكن  
الخ بلسل الأضراب  
بعده تأمل اه صحيحه  
٤ (قوله بان باعه الدار  
بقائه الخ) نفسه ان  
الدار كالمعد والواحدما  
ينقسم الثمن عليه  
بالأجزاء فهو وان كان  
يعا بلخصه الا انها  
معلومة فالظاهر أن

حاجته فانه يبطل بحر فالمراد بالجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على الاعراض وان لا يشتغل بعوته فيه وان  
لم يكن للاعراض أضافه في التفرق وان وجد بطل وتوالتح للمكان ط (قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط  
موافقة القول للإيجاب بان يقبل المشتري ما وجبه البائع بما وجبه فان خالفه بان يقبل غير ما وجبه  
أو بعضه أو بغير ما وجبه أو بعضه لم ينفذ الا في الشفعة كما قدمنا في شروط العقد والافاء اذا كان الإيجاب  
من المشتري فقبل البائع ناقص من الثمن صح وكان خطأ وكان من البائع فقبل المشتري بأرضه صح وكان  
زيادة ان قبلها في المجلس زمت أفاذه في الضرر وكذا ان رضى الثمن بعد الإيجاب قبل القول تبطل  
الإيجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفيد للمبيع اه (قوله ثلثا بزم تفريق الصفقة) هي  
ضرب الباعلي البقي البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في الضرر ولا يضمن معرفة ما يوجب  
اتحادها وتفرقها وما صل ما ذكره وان الموجب ان الاتحاد تعدد المخاطب لم يحضر التفريق بقول أحدهما  
بأنما كان الموجب أو مشترياً وعلى عكسه لم يحضر القول في حصه أحدهما وان الاتحاد لم يصح قبول المخاطب  
في البعض فلم يصح تفرقها مطلقاً في الأحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا ان الاتحاد العاقدان وتعدد  
المبيع كان يوجب في مثيلين أو في حق لم يحضر تفرقها بالقبول في أحدهما الآن رضى الآخر بذلك  
بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء كعبد واحد أو مكمل أو موزون فيكون  
القبول إيجاباً والرضا قبولاً وبطل الإيجاب الاول فان كان مما لا ينقسم بالقيمة كشيئين أو موزون لا يتجزأ  
فلو يبين ثمن كل واحد فلا يتأولاً ما أن يكره لفظ المبيع فالإتفاق على أنه مصفقتان فإذا قبل في أحدهما أصبح كقول  
بعتك هذين العبدين بعتك هذا بالف وبعتك هذا بالف وما أن لا يكره وقيل الثمن فظاهر الهداية لتعدد دونه  
قال بعضهم ومنعه الآخرون وجاوا كلامه على ما ذكره لفظ البيع وقيل ان اشتراط تكراره لتعدد  
استحسان وهو قول الامام وعنده قياس وهو قولهما ووجه في الفسخ بقوله وأوجهه الا كنفاء بمحضر تفريق  
الثن لان الظاهر ان فائدة ليس الاقصه بان يبيع منه أيهما شاء أو قالو كان غرضه ان لا يبيعهما منه الا جملة  
لم تكن فائدة لتعين عن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يحصل بمعاقدن على القول به اذا كان الثمن  
منقسماعلهم باعتبار القيمة ما اذا كان منقسماعلهم باعتبار الأجزاء كالقفيزين من جنس واحد فان التفصيل  
لا يحصل في حكم عقدين لا تقسامهم غير تفصيل فلم يغير التفصيل كما في شرح الجمع المصنف وهو قبيح حسن  
اه ما في الضرر وقام الكلام فيه (قوله الا اذا أعاذ الإيجاب والقبول) كان قال اشترى نصف هذا المكمل بكذا  
وقبل الآخر فيكون بيعاً مستأنفاً لوجود كتمه بطل الاول (قوله أو رضى الآخر) أي بدون عادة الإيجاب  
فيكون القول إيجاباً والرضا قبولاً كما مر (قوله كئيدل وموزون) أدخلت الكاف العبد الواحد كسلف  
ذكر في عبارة الضرر ووجه الصحة أنه اذا كان الثمن منقسماعلهم باعتبار الأجزاء تكون حصه كل  
بعض معلومة (قوله والام) ٣ أي وان يكن الثمن منقسماعلهم كذلك بل كان منقسماً باعتبار القيمة  
كان اذا كان المبيع عقدين أو موزون لا يصح القول لاحدهما وارضى الآخر لجهة ما يخص أحدهما من  
الثن (قوله لعدم جواز البيع بلخصه ابتداء) صورهما اذا قال بعت منك هذا العبد حصته من الالف  
الموزون على قيمته وقبضه ذلك البعد الآخر فله باطل لجهة الثن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح  
عزيمة وقوله ابتداء أخرجه ما اذا عرض المبيع بلخصه بان باعه أو أدار بتمامها فاستحق بعضها ورضى المشتري  
بالباقي فانه يصح لعروض البيع بلخصه انتهاء وقد عرفت أن محل عدم الجواز فيما إذا لم يذكر رضى الثمن ولفظ البيع  
أو يفصل الثمن فقط على ما ذهب المصاحبة الهداية ط (قوله كاجر رمالواي) لم يذكره كراواي في هذا المحل  
تحرراً ط (قوله أو يبين ثمن كل) أي فيما اذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة كعبدن أو شيئين  
(قوله وان لم يكره لفظ بعت) لا يجزأ بعد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو  
اختار) تقدم وجهه رجميعه عن الفسخ (قوله بطل الإيجاب ان رجع الموجب الخ) قال في الضرر والحاصل

ان يصور يبيع عبداً ومثلاً استحق أحدهما ورضى المشتري بأخذ الآخر بحصته الا ان يقال المراد بقوله استحق بعضها أنه استحق بعض معين منها كبيت من مساكنها أو استحق جزءاً من ثمنها كصنف ووربع مثلاً حتى تكون مما ينقسم الثمن عليه بالأجزاء اه

أن الإيجاب يبطل بمبايدل على الاعراض ويرجع أحدهما عن موت أحدهما وإن قلنا أن خيار القبول لا ورث وتغير البيع بقطع يد المخلل حصص وز يادق ولا تدفعه لا كما بخلاف ما إذا كان بعد قلع عنه بأق سبوبة أو بعد ما وهب البيع هه كافي المحط وقدمنا أنه يبطل بهية التي قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة فليحفظ اه (قوله قبل القبول) وكذا معناه فلخرج القبول ويرجع الموجب معا كمن الرجوع أولى كافي الثانية بجر (قوله) وإن لم يذهب عن مجلسه على الراجح) وقبل لا يبطل ما إذا بقي مكانه بجر ويبطل بالقيام وإن كان المصلحة لا معرضا كافي القسنة قال في التهر واختلاف المجلس اعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعلم آخر كما سلك إلا إذا كان القسنة وشرب إلا إذا كان الإلزام في بدو نوم الآن يكون لما ليسين وصلاة الأتمام للقرضه أو شفع نفلا وكلام ولو الحاجة ومشي ٣ مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تبايعا وهما عشيان أو سيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالمجاوي أنه إن جاب على فور كلاً ممتصلاً جاز وصححه في المحط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة وأخطو اثنين مازوق يجمع التفريق وبه تأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة كاليست فلا ينقطع المجلس بجر بانها إلتها لم لا يمكن إيقافها اه ملخصاً ط وفي الجوهره لو كان قائماً فبعد لم يبطل بجر وكذا لو ناما جالسين لا وضطعين أو أحدهما فتح تأمل (قوله) فانه مجلس خيار الخيرية أي إلى ملكها وزحها مطلقاً بقوله لها إختارى نفسك وفي الصرعن المجاوي القدسي ويبطل مجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرية وهذا أولى إن خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي الصرعن غاية البيان (قوله) وكذا سائر التملكيات فتح) لم يذكر في الفتح الإخبار بالخيرية ط وفي الجريد البيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الإيجاب فيه بقيام الزوج والمولى لكونه يتناوب ويبطل بقيام المرأة أو العبد لكونه معاوضة فحقهما كما في النهاية اه (قوله خلافاً للشافعي) وبقوله قال أحدو بقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله) وحديثه أي الخبر الشافعي وقدر ويرى بانه متعدد كافي الفتح منها في الصاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون البيع خياراً ط (قوله) محمول على تفرق الأقوال) هو أن يقول الآخر بعد الإيجاب لا يشتري أو يرجع الموجب قبل القبول وأساند التفرق إلى الناس مراده تفرق أقوالهم كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين أووا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة وقال في الله عليه وسلم افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وسفرت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله) إذ الأحوال ثلاثة الخ) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بامر البيع لامن ثم البيع بينهما وانقضى لاه مجاز والتشغلان يعني المتساويين يصدق عند الإيجاب أحدهما قبل قبول الآخر أيهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا جليل إبراهيم الفخري رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضاً مجاز لأن الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لا متبايعان لا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجز من معنى المقتضى ولان فهم من قول القائل ز يدوجر وهناك يتبايعان على وجه التبادر إلا أنهم مشتغلان بامر البيع متراضين فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والمحل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لثني توهم أي ما إذا انتفاع على الثمن وتراضا عليه ثم أوجب أحدهما البيع يلزم الآخر من غير أن يقبل ذلك أصلاً لا اتفاق والتراضى السابق على أن البيع والقياس معضدان للذهب أو المسموع فقوله تعالى بأها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تحارة عن تراض منك بعد الإيجاب والقبول تصدق تحارة عن تراض من غير توقف على التخيير فقد أناح الله تعالى كل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدت أمتي بالترقي بالشهادة حتى لا يقع التباحد والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فالو ثبت الخيار وعدم الزوم قبله كان باطلاً لهذا المصوح وأما القياس فعلى التكاثر والخلع والعق والكتابة كل منها عقد معاوضة يتم بالخيار المجلس بجر بداللفظ المال على الرضا فكذا البيع وتعاميه في المنع والفتح ط (قوله مجاز الأول) أي باعتبار ما يؤول المعاصيه طعن المنع مثل أن أرافي أعصر خبراً (قوله)

مطلب ما يبطل الإيجاب  
سبعة

قبل القبول (أو قام  
أحدهما) وإن لم يذهب  
(عن مجلسه) على الراجح  
نهر وإن الكمال فانه  
كجلس خيار الخيرية  
وكذا سائر التملكيات  
فتح (وإذا وجد) لم  
البيع) بلا خيار إلا  
لعب أو روية خلافاً  
لشافعي رضي الله عنه  
وحديثه محمول على  
تفرق الأقوال إذ  
الأحوال ثلاثة قبل  
قولهما وبعد وبعد  
أحدهما وإطلاق  
المتبايعين في الأول مجاز  
الأول وفي الثاني

٣ (قوله ومشي مطلقاً  
الخ) أي سبوبة أو آجله  
على فور كلامه ولا كما  
يدل عليه ما نقله عن  
الخلاصة اه

وقوله إلا أنهم الخ لعلي  
الصواب إسقاط الأو  
زيادة لا قبل قوله ففهم  
تأمل اه معصية

حقيقة فيعمل عليه  
(وشرط اعطيه معرفة  
قدر مبيع وتسن  
(ووصف ثمن)

(قوله جازول يمكن ذلك  
بيع المجهول قال الخبير  
الرسلي لم يذكر خيار  
العين البائع ولا شئ  
أنه ذلك على ما عليه  
الفتوى حيث كان العين  
فاحشا للغير وقد  
أفتت به في مثل ذلك  
حرارا والله سبحانه أعلم  
اه قلت وبه مصرح في  
الحاوي اه منه

(قوله منها ما قدمناه  
من صحة الخ) فبأن  
الجهالة في بيع مافي  
البيت أو الصندوق  
بصورة لا تنفي في  
المنازعة والمقصود اثبات  
جهالة فاحشة وقوله  
وشراء مافي به ممن  
غصب أو ودبعت هذا  
أيضا لا يصلح دليلا  
للدعي لأن الجهالة فيه  
لم تعتبر لعدم الحاجة  
إلى التسليم والتسليم  
والمدعي وجود جهالة  
فما يحتاج فيه إلى  
التسليم والتسليم على أن  
الجهالة الغفصة إلى  
المنازعة انما هي جهالة  
المشتري قدر المبيع  
وليست موجودة هنا  
حيث كان المبيع في  
يده وقوله وبيع الأرض  
مقتصر على ذكر

مجاز الكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل أو التناهي أو الهم (قوله وشرط اعطيه معرفة قدر مبيع  
وثن) كتحريطه ونحوه درهم أو أكر حنطة فخر ما لو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة فانه لا يصح  
وقد نال الفاحشة لما قاله لو باع جميع مافي هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم مافيها لا يصح لعش الجهالة  
أما لو باع جميع مافي هذا البيت أو الصندوق أو الجوانق فانه يصح لأن الجهالة بسيطة قال في القنية الا اذا كان  
لا يحتاج معه إلى التسليم والتسليم فانه يصح بدون معرفة قدر المبيع كن أن في يد مبيع فلان غصبا أو ودبعت ثم  
اشترى حازوا وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد وتفتي عن معرفة المقدار في التزاي باع أرضا وذكر  
حدودها لا ذرعها طولا وعرضا وماز وكذا ان لم يذكر الحد ولم يعرفه المشتري اذا لم يبيع بينهم ما يجحدون فيها جهول  
البائع معرفة المبيع لا يتعين وجهل للمشتري يتعين اه وعلى هذا تنفع مافي القنية التي في يدي أرض خرب لا تساوي  
شيا في موضع كذا فبعضها مافي يستدراهم فقال بغيرها ولم يعرفه البائع وهي تساوي أكثر من ذلك جازول يمكن ذلك  
بيع المجهول لأنه لما قال في يدي أرض صار كأنه قال أرض كذا وفي المبيع لو باع نصيبه من داره في العاقرين  
شرط أي عند الامام ويحتمل أي أبو يوسف مطلقا بشرط أي بمجرد علم المشتري وحده وفي الحاشية اشترى كذا كذا  
غربه من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جازل مكان التعامل وكذا الراوية والجرة وهذا  
احتسبان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول الامام وخبر أيضا لو كان الثمن مجهولا كالبيع  
بقبضة أو رأس ماله أو عاشره أو غل ما اشترى فلان فان علم المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه أيضا ما لو باع  
بمثل ما يبيع الناس الا ان يكون شيا لا يتفاوت نهر (قوله ووصف ثمن) لانه اذا كان مجهول الوصف تتحقق  
المنازعة فالمشتري يدفع الأذن والبائع يطلب الأرفع فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر  
كلما لم يكن كذلك يعنى أن معرفة وصف المبيع غير شرط وقد نفي اشتراط في البائع في المبيع والتمس وظاهر  
الفتح اثباته فيها وفق في العبر يحمل مافي الدائع على المشار إليه أو إلى مكانه ومافي الفتح غير ممكن  
في الثمران ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح في الثمن فقط قلت وظاهر الاتفاق على اشتراط معرفة  
القدر في المبيع والتمس الخلاف في اشتراط الوصف فيها والعلامة التي ينل في رسالة سماها نفيس المجر  
بشراء الدرر يحقق فيها أن المبيع المسي حنسة لاحقة فيه إلى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار الداء إلى مكانه  
لأن الجهالة المانعة من الصحة تنفي بثبوت خيار الرؤية لأنه اذا لم واقع رد مقل تكن الجهالة الغفصة إلى المنازعة  
واستدل على ذلك بفرع صحيحوا فيها البيع بدون بيان قدره ولا وصف منها ما قلناه من صحة بيع جميع مافي  
هذا البيت أو الصندوق وشراء مافي يدمن غصبا أو ودبعت وبيع الأرض مقتصر على ذكر حدودها وشراء  
الأرض لغيره المشار عن القنية ومنها ما قاله وقال بعتل عبدي وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعتل عبدا  
بدون اضافة فانه لا يصح في الاصح ومنها ما قال بعتل كرامن الحنطة فان لم يكن كل الكرف ملكه بطل ولو بعضه  
في ملكه بطل في المردوم وفسد في الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من  
نوع واحد في موضع واحد حازوا وان لم يصف المبيع إلى نال الحنطة وكذا قال بعتل مافي كمي فقامتهم على الجواز  
وبعضهم على عدمه وأول قول الكثر ولا دمن معرفة قدر ووصف ثمن بان لفظ قدر غير منون مضافا للاحصاء من  
الثن مثل قول العرب بعتل نصف وربع درهم قلت ما ذكرهم من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر  
والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو بعتل حنطة بدرهم أو لاقائل به ومثله بعتل عبدا أو دارا وما قاله من انتفاء  
الجهالة بثبوت خيار الرؤية مدفوع بان خيار الرؤية قد يسقط روية بعض المبيع فتبقى الجهالة الغفصة إلى المنازعة  
وكذا قد يطل خيار الرؤية بقبولها بنحو بيع أو رهن لما اشترى كسبا في بانه في بابها وانقال المصنف هناك صح  
البيع والشراء الماير به أو الاشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز أو فأفاد أن انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط  
جواز أصل البيع لئيب بعلم خيار الرؤية نعم جميع بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة ولكنه مجهول على ما اذا  
حصل انتفاء الجهالة بدونها وان قال في النهاية هناك صح شراء مافي بمعنى شيا مسمى موصوفا ومشارا إليه أو إلى  
مكانه وليس فيه غير ذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بجملة لو كانت

مشار) اليه (لا يشترط ذلك في (مشار اليه) لنفي الجهالة بالاشارة مالم يكن روي ياقوب بل بحسنه وسلبا اتفاقا أو رأس مال سلم ومكلا أو موز واخلالا فلها كما سيحى «فرع» لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج خسر ويسمى خيار الكسبة لا لخيار الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح (وضع ثمن حال) وهو الأصل (وموجب الالمعوم) لثلا بقضى الى التراجع

حدودها فيه أيضا أن القدر انما يشترق المقدرات الشرعية والعقارات لا يعترف بها الشرع سوى التعديد وقد وجد وبالحالة اذا تأملت جميع ما ساقه خرج جميعه من الصلاحية للاستدلال به على منعه اه

مطلب في الفرق بين الأثمان والمبيعات  
مطلب في التأجيل الى أجل مجهول

٢ (قوله ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن الخ) أى أن يعطيه الأثمان المهمة أى لفظ التفريق ولفظ البعض

الرؤية حاصلة لكان البيع جائزا وفي حاوى الزايدى باع حنطة قدر معلوما ولم يعينها لا بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه هذا الذى يظهر من كلامهم تفرعوا وتعللوا بالمراد معرفة القدر والوصف ما نفي الجهالة الفاحشة وذلك عما يخص البيع عن انظاره وذلك بالاشارة قاله لو حاضرا في مجلس العقد والا فبين مقدار مبيع بيان وصفه لو من المقدرات كعنت كرحنطة بلدية مثلا بشرط كونه في ملكه أو يبيانه مكانه الخاص كعنت ما في هذا البيت أو ما في كى أو اضافته الى البائع كعنت عدى ولا عبده غيره أو يبين حدود أرض في كل ذلك تنفي الجهالة الفاحشة من المبيع وتبقى الجهالة البسيطة التي لا تنافي صحة البيع لارتفاعها بثبوت خيار الرؤية فان خيار الرؤية انما يثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة البسيطة لا لرفع الفاحشة المنافاة لصحة فاعتمد تحقيق هذا المقام بما رفع الظنون والأوهام ويندفع به التناقض والوم عن عبارات القوم (قوله كهرى أودمشق) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كحنطة لا بد من بيان قدره ووصفها ككرحنطة بحرية أو صعدية كما أفاه الكمال وحقيق في النهر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والثمن قال في الخبر لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذا الجهالة مفضة الى المنازعة فتنتعج التسليم والتسلم وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في الخبر قوله غير مشار اليه قيد في مال المشار اليه ميبعا كان أو غائبا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فالقول بعنت هذه الصبرة من الحنطة أو هذه الكورحة من الأرز والاشابات وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي في بلد وهي مثلة لقبيل جازولم لان الباقي جهالة الى الوصف يعنى القدر وهو لا يضراذ لا يمنع من التسليم والتسلم اه (قوله مالم يكن) أى المشار اليه روي ياقوب بل بحسنه أى يبيع بحجازة فمثل بعنت هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في الخبر انه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كقصته (قوله وسلبا) أراد به المسلم فيه بقرينة ما بعده لكنه لا مباحة ذكر لأن المسلم فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشار اليه والكلام فيه (قوله ومكلا أو موزونا) فلتكن الاشارة اليه كإفى مذروع وحيوان خلافا فلها لانه ربما يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى الرصد من المال وقد بقى بعضه ثم يجد باقية مع ما قدره ولا يستبدله رب السلم في مجلس الردي فيفسخ العقد كالمزود يبيع في غيره فتمزج جهالة المسلم فيه بما نفي فوجب بياحه كاجيى في باب السلم (قوله خبر) أى البائع والذى في الغر والصبر عدم التعصير وعبارة الغر ولو قال اشترت بها منه الصرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد فله أن يرجع بنقد البلد لأن مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجد هناك نقد البلد حال ولا خيار للبائع بخلاف ما لو قال اشترت بمائى هذه الخالبة ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقدا نقد البلد لأن الصرة يعرف بمقدار ما فيها من خارجها وفي الخالبة لا يعرف ذلك من الخيار فكأن له الخيار ويسمى هذا الخيار خيار الكسبة لا لخيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه (قوله وضع ثمن حال) يشهد باللام قال في المصباح حل الدين بكل بالكسر حاولا اه قيد بالثمن لان تأجيل البيع المعلن لا يجوز بفسده بحر واعلم أن كلامي التقديرين ثمن أبدا والعين الغير المثل مبيع أبدا وكل من المكمل والموزون الغير النقود العددي المتقاربان قول بكل من التقدير كان ميبعا أو قول بل بعين فان كان ذلك المكمل والموزون المتقاربان متعينا كان ميبعا أيضا وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشترت هذا العبد بكرحنطة كان غناوان استعمل استعمال المبيع وكان سلما مثل اشترت منك كرحنطة بهذا العبد فلا بد من رعاية شرائط السلم غير الاذ كارش حدر الجار وسألى له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الأصل) لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لثلا بقضى الى التراجع) تعليل لاشتراط كون الأجل معلوما لان عمله لا يقضى الى التراجع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح اذا كان الاجل مجهولا فلعنه كونه يقضى الى التراجع فافهم وسيذكر المصنف في البيع القاسديان الاجل القسدي وغيره (تنبيه) من جهالة الأجل ما اذا باعه بالثمن على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بالثمن الشهر ويصل الشرط لان تعيين مكان الايفاء فيها الاجل له ولا مؤنة غير صحيح فالوجه حل ومؤنة يصح ومنها اشتراط ٢ أن يعطيه الثمن على التفريق أو كل أسبوع البعض فان لم بشرط

في البيع بل ذكر بعد لم يفسد وكان له أخذ الكل جملة ونعمه في البحر وقوله لم يفسد أي البيع فيه كلام ما في  
 قريبا **(قوله ولو باع مؤجلا)** أي ببيان مدة بات قال بعثت بدهم مؤجل **(قوله صرف لشهر)** كأنه  
 لأنه المجهول في الشرع في السلم والمعين في المقضين دية أجلا بحر **(قوله به يفتي)** وعنه البعض ثلاثة أيام بحر  
 عن شرح المجمع قلت وبشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان ولذا لم يصح البيع بثمن  
 مؤجل إلى التبر ووز المهر جان وصوم النصارى إذا لم يدره العاقدان كما ساقى في البيع الفاسد وكذا وعرفه  
 أحد مهذبون الآخر فتأمل **(قوله فالقول لنا فيه)** وهو البائع لأن الأصل الحلول كما مر **(قوله لا في السلم)**  
 فان القول لم يشته لأن نافية يدعي فساده بفقد شرط صحته وهو التأجيل ولم يدعي صحته بوجوده والقول  
 لدعي الصحة **(قوله فلدعي الأقل)** لا نكارة الزيادة **(قوله والبينة فهما)** أي في المسئلتين للشرى لأنه ثبت  
 خلاف الظاهر والبيات للأشياء ح **(قوله فالقول والبينة للشرى)** لأنهما لا انفعا على الأجل فالأصل  
 بقاؤه فكان القول للشرى في عدم مضيه ولا أنه منكر وجه المطالبة وهذا ظاهر وأما تقدير بيته على بيته البائع  
 فعلة في الصرع الجوهرية بان البينة مقدمة على الدعوى وهو مشكل فان شأن البينة إثبات خلاف الظاهر  
 وهو هنا دعوى البائع على أن بيته المشتري على عدم المضى شهادة على النفي وقد يجاب عن الثاني بأنه إثبات في  
 المعنى لأن المعنى أن الأجل باق تأمل وحسنه فوجه تقديم بيته كونها أكثر إثباتا أو بدله ما ساقى في السلم  
 من أنهما ما اختلفا في معنى الأجل فالقول للسلم إليه بيته وإن رهنافيته أولى وعلة في البحر بأنها تهازأ به  
 الأجل قال فالقول قوله والبينة بيته هذا ولم يذكر الاختلاف في الثمن وفي البيع لأنه ساقى في كتاب الدعوى  
 في فصل دعوى الرجلي **(قوله ويبطل الأجل بعت المديون)** لأن فائدة التأجيل أن يتغير فؤدى الثمن من  
 نفع المال فإذا مات من له الأجل تولى لقتله الدين فلا يفيد التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله  
 بأنه لو مات البائع لا يبطل الأجل **(قوله أو مجعولا)** أي جهالة تسمية بدليل التمثيل فيخرج ما لو أجله إلى أجل  
 مجعول جهلة فاشحة كجواب الرمح **(قوله صار مجعولا)** كذا جزمه المصنف في باب البيع الفاسد كما ساقى  
 متناوذا كفي الهداية أيضا وكذا في الزيل ومتن المتن والردر وغيرهما وعرفنا الترخائية إلى السكافي  
 وفي الخاتمة نزل باع شيئا يعاجلنا أو أخر الثمن إلى الحصاد والدياس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن  
 محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأخير لأن التأخير بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل إلى الوقت المجهول كما  
 لو كفل عمال إلى الحصاد والدياس وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي هذا يشك عمل إذا أقرض رجلا وشرط  
 في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو أقرض ثم أخل لا يصح أيضا فكأن الصحيح من الجواب ما قال  
 الشيخ الإمام أنه يفسد البيع سواء أجله إلى هذه الأوقات في البيع أو بعده اهـ قلت وهذا صحيح بخلاف  
 ما قدمناه من الهداية وغيره وأوقفه بحث فان الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله  
 أصلا وإن كان الأجل معلوما وتأجيل البيع إلى أجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من  
 جامع الفصولين الشرط الفاسد ولو الحق بعد العقد هل يلحق أصل العقد عند أبي حنيفة قبل ثم وقبل لا وهو  
 أقبح اهـ ثم قال بعده استأجر أرضا وشرط تعجيل الاجرة إلى الحصاد والدياس يفسد العقد ولو لم يشرط في  
 العقد بل بعده لا يفسد كافي البيع فان الرأية محفوظة أنه لو باع مطلقا ثم أجل الثمن إلى الحصاد ودياس لا يفسد  
 ويصح الأجل اهـ **(تنبيه)** علم بما مر أن الآجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة  
 كالحصاد ومتفاوتة كجواب الرمح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولومعلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن  
 لوجهاته متقاربة وأبطله المشتري قبل محله وقبل فسخته القسدا لا قبل جازألا لم يعد مضى أم أو متفاوتة وأبطله  
 المشتري قبل التفرق لا قبل جازألا كافي الصرع السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يؤهم  
 أن الأخير لا يقبل جازألا وليس كذلك فاقهم ونقل الشارح هنا تسع المصنف عن ابن كمال وابن مالك أن أطلا  
 قبل التفرق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالحصاد وهو خطأ كما سنينه هناك إن شاء الله تعالى **(قوله)**  
 فلا يصح تأجيل لأن مجرأ لا يفسد لا يستلزم التأجيل تأمل **(قوله أن أخل بضم)** حال من فاعله جعله بتقدير

ولو باع مؤجلا صرف  
 لشهر به يفتي ولو  
 اختلفا في الأجل فالقول  
 لنا فيه لا في السلم به  
 يفتي ولو في قدره فلدعي  
 الأقل والبينة فهما  
 للشرى ولو في مضيه  
 فأقول والبينة للشرى  
 ويبطل الأجل بعت  
 المديون لا بالثمن  
**(فروع)** باع مجال  
 ثم أحله أجلا معلوما  
 أو مجعولا كثيرا  
 وحصاد صار مؤجلا مشية  
 له ألف من ثمن  
 مبيع فقال أعط كل  
 شهر مائة فلس يتأجيل  
 برأية عليه ألف  
 فمن جعله ربه مجعولاً ما  
 أخل بضم محل الباقي  
 فالامر كما شرط ملقط  
 وهي كثيرة الوقوع

قوله تعجيل الاجرة هكذا  
 يحمله ولعل صوابه  
 تأجيل الاجرة بدليل  
 قوله إلى الحصاد الخ  
 وبدليل التنظير بالبيع  
 في قوله كافي البيع الخ  
 تأمل اهـ معجبه



القول أي جعله ربه نجوما قائمان أدخل الخ هـ ح **قوله** قلت وما يكثر وقوعه الخ اعلم أنه اذا اشترى بالدراهم التي غلب غشها أو بالفولس ولم يستلم البائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قاما ومثله أوقفته لوهالك وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع أصلا وهذا عندنا وعندهما لا يبطل البيع لأن المتعذر التسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب الفساد لاحتمال الزوال وبالراجح لكن عند أبي يوسف يجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي النخبة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحيط والتمه والحقائق ويقول محمد يفتي رفقاء الناس اه والكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يبطل لكنه تعيب اذا لم ترجع في بلدتهم فيختار البائع ان شاء أخذه وان شاء أخذ قيمته وحذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق وان وجد في بلد الصيارف والبيوت هكذا في الهداية والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في المضمرات فان انقطع ذلك فله من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا اذا كسدت أو انقطعت أما اذا غلظت قيمتها وانقصت البيع على حاله ولا يتخير المشتري وبطلان العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدر وفي البرازان يفتي المتن في غلظ الفولس أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرها وقال الثاني تأنيلا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في النخبة والخلاصة عن المتن ونقله في العمدة وأقره في صريحان الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسئلة تغير النقود وفي النخبة عن المتن اذا غلظ الفولس قبل القبض أو رخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم يرجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كآبائه عليه في الباب الصرف وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لافرق بين الكساد والانقطاع والرخص والقلاء أنه لا يجب قيمتها يوم وقع البيع أو القرض لاشتمالها وفي دعوى البرازان يفتي النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حفص الكبير استقرض منه دنانير ففولس حال كونها عشرة بدانق فصار ستة بدانق وأورخص ومار عشرة بدانق فاختتمته عددا ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قلت هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولا وقد علمت أن المقتضى به قوله تأنيلا وجوب قيمتها يوم القرض وهو دنانير أي سدس درهم سواء صار الآن ستة ففولس بدانق أو عشرة بدانق تأمل ومثله ما سذكره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفولس الرأحة والعدلى فكسدت فعليه مثلها كسدة لا قيمتها اه فهو على قول الامام وسيأتي في باب الصرف متناوشرا اشترى شاة به أي بغالب الغش وهو نافع أو بفولس نافعة فكسدت فلا بد التسليم للبائع بطل البيع كالأول انقطعت عن أيدي الناس فإنه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بمقتضى المبيع وبه يفتي رفقاء الناس بحقوقه اه وقوله بقبعة المبيع صوابه بقبعة الثمن الكساد وفي غاية البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفولس اذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطرية والزبدية وقال محمد قيمتها في آخر نفاقها قال القدوري واذا ثبت من قول أبي حنيفة في قرض الفولس ما ذكرناه الدراهم البخارية ففولس على صفة مخصوصة والطرية والزبدية هي التي غلب الغش عليها فيجزي بحري الفولس فلذلك فاسمها أبو يوسف على الفولس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جار في البيع أيضا كما قدمنا عن النخبة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور انما هو في الفولس والدراهم الغالبة الغش وبطل عليه أنه في بعض العبارات اقتصر على ذكر الفولس وفي بعضها ذكر العدلى معها وهي كافي البصر عن النباية يفتي العين المهمة والدال وكسر اللام دراهم فيها غش وفي بعضها تقيد الدراهم بغلبة الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن الثمنه بطلت بالكساد لأن الدراهم التي غلب غشها انما جعلت ثنابا لا اصطلاحا وانزلت الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح

قلت وما يكثر وقوعه  
ما لو اشترى بقطع  
رأحة فكسدت بضر  
جديده يجب قيمتها  
يوم البيع من الذهب  
لا غير اذا لم يكن الحكم  
بمثلها لمنع  
السلطان منها ولا يدفع  
قيمتها من الفضة الجديدة  
لأنها ما لم يغلب غشها  
فيدها ورد بها  
سواء أجمعا

مطلب مهم في أحكام  
النقود اذا كسدت  
أو انقطعت أو غلظت أو  
رخصت

فلم يتبق ثمناً فبقى البيع بلائن فبطل ولم أر من صرح بحكم الدراهم الخاصة والمغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي أنه لا خلاف في أنه لا يبطل البيع بكساده واجب على المشتري مثله في الكساد والانتطاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان البيع فلا تنهين خلقه فتركه المعاملة بها لا يبطل ثمنها فلا يتعلل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلائن وأما وجوب مثله وهو ما وقع عليه العقد كما ذهب شخص أو مائة ريال فرنجي فلفاء غشيتها أيضاً وعدم بطلان تقويمها ونعم بيان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام العقود وأما ما ذكره الشارح من أنه يجب قيمتها من الذهب فغير ظاهر لأن مثله لم تبطل فكيف يعدل إلى القيمة وقوله إذا لم يكن الخ فيه نظر لأن منع السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص عما وجب عليه من باقي الماضي وأما قوله ولا يدفع قيمته من الجديدة فظاهر وبيانه أن كساده واجب فيها عادة لأن القصة الخاصة إذا كانت مضر وبه راحة تقوم بأكثر من غيرها فإنا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من النجاسة مثلاً فإن أرزنا المشتري بقيتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وإن أرزناه عشرة نظر إلى أن الجودة والرداء في باب الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أرزناه بأحسن مما التزم فله يمكن إلزامه بقيتها من الجديدة ولا يمثلها منها فتمنع الزامه بقيتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بثمنها من الكسادة أيضاً لما عرفت من منع الحكم منمكن علته ما قامه هذا ما ظهر في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما وقع الشراء بالقروش كما هو معروف زماناً وأما الكلام عليه قريباً **(قوله)** أما ما غلب غشه الخ أفاد أن كلامه السابق فيما كان خالداً عن الغش أو كان غشه مغلوياً وأنه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كإقراره أن نفاً **(قوله)** كما ينبغي في فصل القرض صوابه في باب الصرف كما علم مما قدمناه **(قوله)** وهذا أي ما ذكره في المتن من صحة البيع بغير موجب إلى ما علم **(قوله)** بين دين الخ أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقداً وغيره والعين ما قابله فيدخل في الدين الثوب الموصوف عايرته لقوله في القرض وغيره أن الشاب كاشتبت مسعاف الذمة بطريق السلم تثبت ديناً بخلاف الذمة على أنهما نحن وحيد بشرط الأجل لأنهما نحن بل لتصور حقيقة السلم في كونها ديناً في الذمة فلا افتقاراً لإذاع عدايتوب موصوف في الذمة إلى أجل حاز ويكون بعاق حق العبد حتى لا يشترط قضيه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام السلم في حق الثوب حتى شرط فيه الأجل وأنتع به قبل قبضه لاحقا بالسلم فيه اه فافهم **(قوله)** وبخلاف حسنه عطف على قوله بين دين وفي بعض النسخ أو بدل الواو والأولى أو لأن الشرط كل منهما لا أحدهما كما أفاده ط وقوله وبجمعهما قدر جلة حاله والقدر كليل أو وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان بجنسه وجمعهما قدر ككرر مثله أو كان بجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هر وى مثله أو كان بخلاف حسنه وجمعهما قدر ككرر بكرر شعيرة أنه لا يصح التأجيل لما قبل من ربا النساء فقوله الشارح لما فيه من ربا النساء بالضم أي التأخير لتعليل لفهم المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث أفاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي أو الورق هالكاً فتمسك كرائر الرمي أول السوع عن جواهر الفتاوى له على أن خر حنطة غير السلم فباعها منه بجن معلوم إلى شهر لا يجوز لأنه بيع الكلي بالكلي وقد نهينا عنه وان باعها من عليه ونفاد المشتري الثمن في المجلس حاز فيكون ديناً بعين اه وذكر المسئلة في المنع قيل باب الربا ومثله كل تمكيل وموزون وكالسلم الصلح في الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب ككرر فضالعه وهو قائم على دراهم مؤجلة حاز وكذا الذهب والفضة وسائر الموزونات ولو صالحه على كليل مؤجل لم يجوز إذا لم ينسأ بقراده بجنس النساء ولو كان الربا هالكاً لم يجوز الصلح على شيء من هذا نسبة لأنه دين بدين إلا إذا صالح على بر مثله أو أقل منه مؤجلاً حاز لأنه عين حقه والحد جائز لا على أكثر الربا أو الصلح على بعض حقه في الكلي والورق في حال قبضه لم يجوز اه وفي الزاوية الحسيلة في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقض الثوب ثم يبيعه بدراهم إلى أجل اه أقول ويجوز هذا الحيلة في الصلح أيضاً وهي واقعة الفتوى ويكثر وقوعها اه **(قوله)** فسقوط الخيار عند اه أي عند أبي حنيفة لأن ذلك وقت استقرار البيع **(قوله)** مذهبنا **(قوله)** لا ينع

أما ما غلب غشه ففيه اختلاف كما سيجي في فصل القرض فتمنع وبه أجاب سعدى أفندي وهذا إذا بيع بجن دين فلو بعين فسد فسخ وبخلاف حسنه ولم يجمعهما قدر لما فيه من ربا النساء كما سيجي في باب (و) الأجل (ابتدأه من وقت التسليم) ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عند خاتبة (وللمشتري) بجن مؤجل إلى سنة منكورة (أجل سنة نائية) مذهبنا (لمنع البائع السلعة) عن المشتري (سنة الأجل)

مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

الام لتعليل أو لتوقفت متعلقة بما تعلق به قوله وللشترى **(قوله)** تحصيل الفائدة التأجيل وهي التصرف في المبيع وإيفاء الثمن من ربحه مثلاً **(قوله)** فلو بيعت كسنة كذا ومثله إلى رمضان مثلاً **(قوله)** لأن التصبر منه تغلب للثابتة أما الأولى فلكونه الماعين تعين حقه فباعه فلا يثبت في غيره **(قوله)** والثمن المسمى قدره لا وصفه لما كان قول المصنف ينصرف مطلقاً وهو ما أن المراد بالمطلق ما لم يذكر قدر ولا وصف بقدره مثلاً قوله أولاً بشرط اعتمده معرفة قدره ووصف عن دفع الثمن بأن المراد المطلق عن سببه الوصف فقط **(قوله)** مجمع الفتاوى فإنه قال معن بالبيع عجز الخزانة باع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الذين تأخر بقضائهم حتى وجد المشتري بضاري يجب عليه الثمن بغير أصفهان فيعتبر مكان العقد اهـ من غير قلب وتظهر من ذلك إذا كانت ماله الدينار مختلفة في البلدين وتوافق العاقدان على أخذ حقه الدينار لقدماء وكساده في البلدة الأخرى فليس للبائع أن يلزمه بأخذ قيمته التي في بخارى إذا كانت أكثر من قيمته التي في أصفهان وكذا يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه أيضاً كما يفهم مما قدمناه في مسألة الكساد والرخس فلا يعتبر زمن الإيفاء لأن القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي الضر عن شرح المجمع لو باع إلى أجل معين بشرط أن يعطيه المشتري أي تقدر ربح أو يثبت كان البيع فاسداً **(قوله)** كذهب شرقي وينفق فاهما لتفق الرواج لكن ماله أحدهما كرونا باع عانة ذهب مثلاً لم يبين صفته فسدلتنازع لأن البائع يطلب الأكرم ماله والمشتري يدفع الأقل **(قوله)** مع الاستواء في رواجهما أما إذا اختلفت رواجها مع اختلاف ماله أو بدونه فيصع وينصرف إلى الرواج (١) وكذا يصح لو استوت ماله ورأى حاله لكن بخير المشتري بين أن يؤدي أجمه ما شاء والحاصل أن المسئلة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في الماله فقط والعصة في الثلاث الباقية كما يسطق في الجرح ومثل في الهياكة مسألة الاستواء في الماله والرأى بالثاني والثلاثي واعترضه الشراح بأن ماله الثلاثة أكثر من الاثنين وأجاب في الجرح بأن المراد بالثاني ما قطعناه منه ب درهم وبالثاني ما لا ثلث منه ب درهم قلت وحاصله أنه إذا اشترى ب درهم فدفع درهم كامل أو دفع درهم مكسر قطعتهما وثلاثة حث تساوى الكل في الماله والرأى وحده في زماننا الذهب يكون كاملاً ونصفين وأربعة أرباع وكلها سواء في الماله والرأى بل ذكر في الفينة باب المعارف بين التجار كالشرط بمرزعت باع شيئاً بعشرة دينارين واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يبعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالنقد ينصرف إلى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم عرض ذلك جرت العادة فيما بين أهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار ثم يقدون ثلثي دينار ثم يحدون أول ثلثي دينار وطسوج نساورية قال يجرى على المواضع ولا تبق إلا نادينا عليهم اهـ ومثله في الجرح عن التنازعية ومنه يعلم حكم ما نعورف في زماننا من الشراء والقروش فإن القروش في الأصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم إن أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فيها ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فإذا اشترى بما تعرفش فالعادة أنه يدفع ما أراد ما من القروش أو مما يساويها من بقية أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قروشا بل هي أوما يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرأى المختلفة في الماله ولا يرد أن صورة الاختلاف في الماله مع التساوي في الرأى هي صورة الفلاس من الصور الأربع لأنه هنام يحصل اختلاف ماله الثمن حيث قدر بالقروش وإنما يحصل الاختلاف إذا لم يقدر بها كما لو اشترى بما تعرفش وكان الذهب أنواعاً كلها راجحة مع اختلاف ماله ما فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما إذا استوت في الماله والرأى وحده من أن المشتري يخير في دفع أجمه ما شاء قال في الجرح فلو طلب البائع أحدهما للمشتري دفع غيره لأن امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تعتد اهـ بقى هنائي وهو أن أقمنا أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانتعاش والرخس والغلاء في أنه يجب قيمته يوم وقع البيع والقروش إذا كانت قروشا أو غلبة القروش وإن كانت فضة خالصة أو مغلوقة القروش يجب قيمته من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح أو مثله على ما يجتنبه وهذا إذا اشترى بالريال أو الذهب مما أراد نفسه أما إذا اشترى بالقروش المراد بها ما يبيع الكل كقروشه ثم رخص

المشترى تحصيل الفائدة التأجيل فلو بيعت أول منع البائع من التسليم لاتفاقاً لأن التصبر منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ب) ينصرف مطلقاً إلى غالب نقد البلد بلد العقد مجمع الفتاوى لأنه المتعارف (وإن اختلفت النقود ماله) كذهب شرقي وينفق (س) السد العقد مع الاستواء في رواجهما

مطلب مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله وكذا يصح لو استوت ماله بالرأى وحده في التنازعية من أوائل كتاب الدعوى وإن كان في البلد نقد مختلف في الكل في الرأى وعلى السواء ولا يصرف البعض على البعض يجوز البيع ويصلى المشتري بالبائع أي النقود سواء كان في الدعوى لا بد من التعيين لأحدهما اهـ ومثله في نوزالعين في الفصل السادس في أنواع الدعوى وشراؤها اهـ

الاذا بين) في المجلس  
لرؤال الجمالة (وصح)  
بيع الطعام) هو  
عرف المتقدمين اسم  
لفظة وديقتها) كـ  
وجزاها) مثل الجسيم  
مغرب كزاف الجازفة  
(اذا كان بخلاف جنسه  
فلم يكن بأس مال سلم)  
لشرطية معرفته كما  
سجي) (أو كان بجنسه  
وهو دون نصف صاع)  
اذا ربا فيه كسجي  
(و) من المجازفة البيع  
(بأنه ويجري لا يعرف  
قدره) فيلحقها  
ولاشترى الخياراتها  
نهر وهذا (اذا لم يجهل)  
الانه (التقصبات و)  
الجبر (التفتت) فان  
احتملها لم يجهز كسجه  
قدر معللاً هذا البيت  
ولو قدر معللاً هذا الطشت  
جاز سراج (و) صح  
(في) ماسي

٢ (قوله نوع معين) هكذا  
بجمله وصوابه نوعاً  
معيناً بالنسب لانه خبر  
ليس له معصية

٣ (قوله لزوم الضرر)  
الاولى حذف قوله لزوم  
كالاخيني اه معصية

بعض أنواع الجملة أو كذا واختلفت في الرخص كما وقع مراراً في زماننا فبعضه شبهه فانه اذا كانت غالبية القس  
وقلتا بغيره يوم البيع فهذا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد بالقرش ٢ نوع معين من الجملة حتى يوجب قيمته  
وانا قلنا ان الخيار لا يشتري في تعيين نوع منها كما كان للخيار له قبل أن ترخص فانه كان مختاراً في دفع أي نوع  
أو اذ ابقاها خياراً له بعد الرخص يؤدي إلى التزاع والضرر فان خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما  
بعد فقهه ضرر لأن المشتري ينظر إلى الأتفع له والأضرر على البائع فيختار فان كان يساوي عشرة اذ اصاب  
نوع منه بمشابهة ونوع منه بمشابهة ونصف يختار ما صاب بمشابهة فدفعه للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم  
البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لا قيمته لأن قيمة كل نوع تعتبر بغيره فثبت لم يمكن دفع القيمة  
قلنا وزعم ابقاء الخيار لا يشتري ٣ لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه في حكم المسئلة كما قلنا والذي حررته في  
رسالي تنبيهاً لقوله ان ينبغي أن يؤخر المشتري بدفع المتوسط رخصاً بالالا كتر رخصاً بالاقول حتى لا يزيح  
اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع أنواع الجملة أما لو بقي منها نوع على حاله فبقي  
أن يقال بالزام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تعسفاً بضرر البائع مع امكان غيره بخلاف  
ما اذا لم يمكن بان حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر في هذا المسئلة والله سبحانه أعلم (قوله الا اذا بين في  
المجلس) قال في الصرف فلذا رقت الجملة بيان أحد هاهنا في المجلس ورضي الآخر صرح لارتفاع القسط قبل تقريره  
فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف المتقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل به بحديث الطرفة كما نخرج  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعاماً وصاعاً من شعير لكن قال في الصر وفي المصباح الطعام  
عند أهل الجازا البر خاصة وفي العرف اسم لما يؤكل مثل الشرايب اسم لما يشرب وجعه أطعمة اه والمراد به في كلام  
المصنف الجواب كماله الا بوجه واحد ولا كل ما يؤكل بغيره بقوله كـ وجزاها اه (قوله كـ وجزاها)  
منصوبان على الحال لانهما بمعنى اسم الفاعل والمفعول فافهم (قوله مثل الجسيم الخ) أي يجوز في جميعه  
الحركات الثلاث في القاموس الجزاف والجزافة متشتتان والمجازفة الحسد في البيع والشراء مسرب كزاف  
اه والمجلس الفتن والتضيق وحاصله ما في المغرب من أنه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل أن شرط  
جواز زمان يكون محتملاً ما اشار اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما بجنسه فلا يجوز بمجازفة لاحتمال  
التفاضل الا اذا ظهر تساويهما في المجلس بحر حتى لو لم يجهل التفاضل كان باع كفة ميزان من فضة بكفة  
منها جاز وان كان بمجازفة كافي الفتح والمجازفة فيه بسبب أنه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال  
أن يتفاضل السلم فير يد المسلم المدفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ)  
صرح بأنه من المجازفة مع أن ظاهر المتن أنه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المغارة لأنه على صورة  
الكيل والوزن وليس به حقيقة أفاده في النهر (قوله وللاشتري خياراً فيها) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا  
الخيار خيار كشف الحال بحر وفي رواية لا يجوز زايي البيع والاول أصح وأظهر كافي الهداية وأول في الفتح  
قوله لا يجوز زايه لا يراى نوعاً بين الروايتين أي فلا حاجة إلى التمتع لارتفاع الخلاف فاعتراض الصر عليه بأنه  
خلاف ظاهر الهداية غير ظاهر وفي الصرع السراج وبشرط لقاء عقد البيع على الصفة بقاء لانه وانما يجوز على  
حاله ما لو تفاضل التسليم فبذلك لا يعلم مبلغ ما باع منه اه (قوله وهذا اذا لم يجهل الا انه التقصبات)  
بان لا ينكس ولا ينقص كأن يكون من خشب أو حديد ما اذا كان كالزئيل والجوالت فلا يجوز زايي  
قرب الماء انحصاراً بالتعامل نهر (قوله والحق التفتت) هذا مروي عن أبي يوسف حتى لا يجوز وزن  
هذا البطيخة ونحوها لانهما تنقص بالحقاق وعزل بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع وزن يجهز بعينه  
لا يصح الا بشرط تجهيل التسليم ولا حقاقي يوجب نقصاناً في ذلك الزمان وما قد عرض من تأخره يوماً أو يومين  
ممنوع بل لا يجوز ذلك كالايجوز في السلم وكل العبارات تفيد تنقيصاً صحة البيع في ذلك بالتجهيل وتنامي في الفتح قال  
في الصر وهو حسن جداً وقوام في النهر أيضاً (قوله كسجه الخ) بغيري الفتح وغيره بقوله وعن أبي جعفر باع من  
هذه الحنفية قدر ما علال الطشت جاز ولو باعه قدر ما علال هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) أشار

به إلى أن الصاع ليس يقيد حتى لو قال كل صاعين أو كل عشرة بدرهم صم في اثنين أو عشرة وعلى هذا فقوله المتن  
صاع بدل من ما يدل بعض من كل وفيه من الخزانة لا يخفى اهـ **(قوله في بيع صبرة هي الطعام المجموع)**  
سميت بذلك لأفراغ بعضها على بعض ومنه قيل للسحاب فوق السحاب صبرة قاله الأزهري وأراد صبرة متشابهة  
الها كاسائي وليست قدابل كل مكبل أو موزون أو معدود من جنس واحد إذا لم يختلف فتنه كذلك فهو قيد  
بصورة أكثر من صبرتين من جنسين كافي للفرق وقال في شرحه الدورى لا يصح البيع عنده في القدر المسمى  
إذا بيع صبران من جنسين كصبرتي بر وشعير كل قفيزاً وقفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد  
لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح بهما أيضاً وذكر في المحيط والإيضاح أن العقد يصح على قفيز واحد منهما  
اهـ وقوله يصح أي عنده كافي الكافي وقوله منهما أي من الصبرتين من جنسين أي من كل واحدة نصف قفيز كما  
نبه عليه شرح الهداية عزمة **(قوله كل صاع بكذا)** قيل يجوز كل بدل من صبرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة مضافة  
صبرة اهـ أي على تقدير القول أي يقول فيها كل صاع وكذا لا يحتمل كون الجملة مضافة لبيع وكونها في محل  
نصب على الحال باختيار القول أيضاً **(قوله مع الخيار للشتري)** أي دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر  
المصنف الخيار على قول الأمام قالوا له الخيار في الواحد كما إذا زاد أو لم يكن وأهـ وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان  
أن لكل منهما الخيار قبل النكاح وذلك لأن الجملة فاعلة أو لتفرق الصفقة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم  
البيع في الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اهـ **(قوله لتفرق الصفقة عليه)**  
استشكل على قول الإمام لأنه قائل بانصرافه إلى الواحد فلا تفرق وأجاب في المعارج بأن انصرافه إلى الواحد  
مجهتد فيه والعمام لا علم لهم بالمسائل الاجتهادية فلا ينزل عالم فلا يكون راضياً كذا في الفوائد الظهيرة وفيه  
نوع تأمل اهـ بحر ولعل وجه التأمل أنه يلزم عليه أن من علم أن العقد منصرف إلى الواحد لم يشك الخيار  
لعدم تفرق الصفقة عليه مع أن كلامهم شامل للعمام وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم  
البيع في الواحد **(قوله ويسمى خيار التكتشف)** أي تكتشف الحال بالصفة في واحد وهو من الإضافة إلى السبب  
ط **(قوله ان كنت في المجلس)** وله الخيار أيضاً كافي الفتح والتبيين والنهر **(قوله لزوال المفسد)** وهو جهالة  
المبيع والثمن **(قوله قبل تفرقه)** أي قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط **(قوله أو سمي جلة قفزانها)** وكذا الواسي عن  
الجميع ولم يسن جلة الصبرة كالأول بعث هذه الصبرة بعانة درهم كل قفيز بدرهم فانه يجوز في الجميع اتفاقاً ما بحر  
والحاصل أنه ان لم يسم جلة المبيع وجلة الثمن صم في واحد وان سمي أحدهما صم في الكل كالواسي الكل  
ويأتي بيان ما لو ظهر المبيع أو بدأ أو أنقص وفي ما إذا باع قفيزاً مثلاً من الصبرة والظاهر أنه يصح بخلاف العلم  
بالمبيع فهو كبيع الصبرة كل قفيز بكذا إذا سمي جلة قفزانها ولذا أفتى في الخيرية بعمه البيع بلا ذكر خلاف  
حيث سئل فيمن اشترى غراماً معلومة من صبرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرام اهـ  
**(قوله بلا خيار لو عند العقد)** صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد يحلله كذلك **(قوله لو به بعده)**  
الحق أيضاً في الأول الخيار والثاني للعقد قال ح أي وصم في الكل بالخيار للشتري لو سمي جلة قفزانها بعد العقد  
في المجلس **(قوله أو بعده)** أي بعد المجلس **(قوله عندهما)** راجع لقوله أو بعده لكن لا خيار للشتري في هذه  
الصورة عندهما خلافاً لما تقتضيه عبارة أفاده ح قلت فكان الأصوب أن يقول لا بعد موص عندهما عبارة  
المتفق مع شرحه لا يصح لو زالت الجهالة بأحدهما بذلك أي المجلس لتقرر المفسد ولا يصح مطلقاً اهـ ولا  
يخفى أن عدم العضة عندهما هو ما إذا دعي صاع أو ما فيه العضة ثابتة وإن لم توجد تسمية أصلاً كما يفيد عبارة المتن  
**(قوله لو به يبقى)** عزاء في السر بلالة إلى البرهان وفي النهر عن عيون المذاهب وبه يبقى لا تضعف دليل الإمام بل  
تسيرا اهـ وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لما تأخير دليلهما كالأول اهـ قلت لكن ترجيح الفتح  
قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجمته أيضاً العلامة فاسم عن الكافي والمجيب والتسني وصدر الشريعة  
ولعلمه من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التسوية ثم رأيت في شرح المتن أفاد ذلك وظاهره  
ترجيح التسوية على قوة الدليل **(قوله فانه رضى)** تفرغ على قوله وبه لو بعد في المجلس **(قوله الظاهر ثم)** هو

(صاع في بيع صبرة كل  
صاع بكذا) مع الخيار  
للشتري لتفرق الصفقة  
عليه ويسمى خيار  
التكتشف (و) صم (في  
الكل ان) كنت في  
المجلس لزوال المفسد  
قبل تفرقه (و) سمي جلة  
قفزانها) بلا خيار لو  
عند العقد وبه لو بعده  
في المجلس أو بعده  
عندهما وبه يبقى فان  
رضى هل يلزم البيع  
بلا رضا البائع الظاهر  
فم نهر

رواية محمد بن الإمام استظهرها في النهر على رواية أبي يوسف عنه أنه لا يجوز إلا بتراضيهما **(قوله وفسد الكل)** أي عند خلافهما لأن الأفراد إذا كانت متفاوتة لم يصح في شيء رأي لأبي واحد ولا في أكثر بخلاف مسألة الصبرة وسأيت ترجيح قولهما وهذا شرع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثليات كالصبرة ونحوهما من كل مكمل وموزون **(قوله يفتح)** أي يفتح الناء المثلثة أما مضمة فالأكثر من الناس أو من الدراهم وبكسرهما الهلكة كافي القاموس **(قوله وتوب)** أي بضمه التعويض أما في الكمر باس فينبغي جواز في ذراع واحد كافي الطعام الواحد بحر عن غاية البيان قلت ووجهه ظاهر فإن الكمر باس في العادة لا يختلف ذراعاً عنه من ذراع وإذا فرض القهستان في المسئلة فبما يختلف في القيمة وقال إن الذراع من مقدم البيت أو الثوب أكثر قيمة من مؤخره اه فافاد أن ما يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة **(قوله كل شاة)** أما لو قال كل شاتين بعشرين وسى الجملة ما تمثلاً كان باطلاً إجماعاً وإن وجد كاسي لأن كل شاة لا يعرف عنها إلا انضمام غيرها لها قال الخدادى وفي الحاشية ولو كان ذلك في مكمل أو موزون أو عددي متقارب جازيهر **(قوله وإن علم)** أي بعد العقد كما يفيد ما يأتي **(قوله ولوروي الخ)** في السراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا حاط عليه بعد الاغتنام في المجلس لا يتقلب بمحضه لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بتعقد البيع بينهما بالتراضي كذا في الفوائد الظهيرية وتظهره البيع بالرقم اه بحر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شيا من مائة شاة أو عشر طبخة من مائة فالبائع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جازاً فحسبها العزل والقول عزلة لا يحجب وقول اه ومنه في التبركاجية وغيرهما قال الخليل الرمي وفيه نوع اشكال وهو انه تقدم أن التعاطي بعد عقد فاسد لا يتعقد به البيع اه وانظر ما قدمنا من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي **(قوله وتظهره البيع بالرقم)** يتسكون الاتفاق علامة يعرف بهما مقدار ما وقع به البيع من الثمن فاذ لم يعلم المشتري نظراً عن علم في مجلس البيع نفذوا نقر فاقبل العلم بطل ودين باب البيع الفاسد وتعقبه في التبركاجية بان النافذ لازم وهذا فيه اخبار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وإن قوله بطل غرسي لم لأنه فاسد بفقد الملك للقبض وعليه قيمته بخلاف الباطل وأوجب عن الأول بأنه ليس كل نافذ لما فسد فاشأخذه من النافذ مقابل البطلان **(قوله وفي الفتح أن البيع بالرقم فاسد)** لأن الجهالة تمسكت في صلب العقد ٣ وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت عزلة القمار للقطر الذي فيه انه سظهر كذا وكذا وجوزوا فيه ما اذا علم في المجلس بعدد آخره والتعاطي كما قاله الحلواني اه وانظر ما قدمنا في بحث البيع بالتعاطي **(قوله ولو سى الخ)** أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وإن علم عند الغتم في اجلس الخ قال في العرق قد عدم تسمية عن الكل لأنه لو سى كذا اذا قال بعثله الذوب بعشرة دراهم كل ذراع بدوهم فإنه جاز في الكل اتفاقاً كالو سى حله الذرعان أو القطيع اه **(قوله والضابط لكلمة كل الخ)** اعلم أنهم ذكروا فروعا في كل ظاهره الاتفاق فانهم تارة جعلوها مفيدة لا تستغرق وتارة الواحد وتارة لا تفيد شيئاً منها فافهم صاحب الصنف ذكروا ضابط بمحصر الفرع المذكورة بعد نصريحهم بأن لفظ كل لاستغرق أفراد ما دخلته من المذكر وأجزائه في العرف قلت ولناضح قول كل رمان ما كقول بخلاف قول كل الرمان ما كقول لبعض أجزاءه كقشره غير ما كقول **(قوله إن لم تعلم ثمنها)** أما إن علمت فالأمر فيها واضح كما اذا قال كل زوجة في طالق وله أربع زوجات مثلاً فإن لا تستغرقها اح أي بلا تفصيل **(قوله فإن لم تزل الجهالة)** أي المفضلة إلى المنازعة الأولى قول الصرفان من قضى الجهالة إلى المنازعة **(قوله كمين وتعلق)** عطف تفسير وعبارة البحر كسئلة التعلق والأمر بالبائع عنه في كونه مسألة التعلق وقال أنها لا تملك اتفاقاً كما اذا قال كل امرأ أو زوجاً وكلما اشترت هذا الثوب أو ثوباً فهو صدقة أو تركة ركت هذه الدابة أو دابة ورفق أبو يوسف بين المنكر والمعنى في الكل وتعامي في الزبني من التعلق وفي الحاشية كلاً كلاً للجم فقل درهم ففعله بكل لمقد درهم وذكر مسألة الأمر بالبائع فيما أنما أمر رجلان بدفع زوجته نفقة فقال ادفع على كل شهر كذا دفع المأمور أكثر من شهر زل الأمر **(قوله والام)** أي بان أدت الجهالة المفضلة إلى المنازعة **(قوله فإن لم تعلم)** أي لم يكن علمها كافي البحر في عبارته تسامح **(قوله كاجارة)** صورته آخر تل دل على كل شهر بكذا ص في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه

(وفسد في الكل في بيع ثلة) بفتح قتشديد قطع الغنم (وتوب كل شاة أو ذراع) لف ونشر (بكذا) وإن علم عند الغتم في المجلس لم يتقلب صحيحاً عند على الأصح ولو رضى انعقد بالتعاطي ونظيره البيع بالرقم سراج (وكذا الحكم في كل معدوم متفاوت) كابل وعيد ويطبخ وكذا كل ما في تبعيضه ضرر كصوغ أو ان بنائع ولو سى عند الغنم أو الذرع أو جهة الثمن صح اتفاقاً والضابط لكلمة كل أن الأفراد ان لم تعلم ثمنها فإن لم تؤد الجهالة فلا تستغرق كمين وتعلق والافان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقاً كاجارة

مطلب البيع بالرقم

٣ قوله وهو جهالة الثمن هكذا يخلصه والصواب وهي بالتأنيث أي الجهالة اه معصمه

٢ مطلب الضابط في كل

**قوله وكفالة** صورته اذا ضمن لها تنقبتها كل شهر أو كل يوم ثم نفقة واحدة عند الامام خلافاً لابي يوسف بحر  
**قوله واقرار** صورته اذا قال للث على كل درهم ولو زاد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال لاننا نبحر  
**نسمه** زاد في الصر هنا قسم آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك آخر غصب الخاتمة من مسائل الاراء لوقال  
كل غر بم فهو في حل قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماءه لان الاراء يحب الحق للغمراء واجبا للحقوق لا يجوز الا  
لقوم باعناهم وأما كلمة كل في باب الاباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لوقال كل انسان تناول من ماله فهو له  
حل قال محمد بن سلة لا يجوز ومن تناوله ذم وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز نظراً الى الاباحة والاباحة  
للجهول حائزة ومحمد جعله اراء عما تناوله والاراء للجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن  
يقال في الضابط بعد قوله فهو على الواحد اتفاقاً ان لم يكن فيه إيجاب حق لأحد فان كان لم يصح وفي واحدة كسيلة  
الاراء اه كلام الصر **قوله والام** أي بان علفت في المجلس والمراد ما يمكن علمه فيه كإقسنائه عن الصر في قوله فان لم  
تعلم حينئذ فلا رد ان العثم ان علفت في صلب العقد صريح في الكل وأن الصبرة ان علفت في المجلس صريح في الكل  
ايضاً ففهم **قوله كالغرم** أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط **قوله والام** بان لم متفاوت **قوله** وصحما  
فيهما في الكل أي وصحما صاحبان العقد في التلوة والصبر في كل الغرم وكل الإقترع اه أي سواء علم في المجلس  
أولاً والاولى ارجاع صبر فيهما الى المثل والقي لبطل المذرع وكل معدود متفاوت وعبارته مواهب الرحمن  
هكذا وبمع صبرة محمولة القدر كل صاع بدرهم وثلة أو ثوب كل شاة أو ذراع بدرهم صحيح في واحد في الاول فاسد  
في كل الثانية والثالثة وحازا في الكل كالجوع في المجلس كبكل أقول وبه بقي اه وعبارته القهستاني وهذا كله  
عنده وأما عندهما فنقد في الكل في صورتين أي صورتي المثل والقي بلا خيار للشرى إن أراد عليه الفتوى  
كافي المحط وغيره اه **قوله وان باع صبرة** قبل هذا ما قبل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت وفيه نظير  
مقابلة قوله وصريح في الكل ان سي حلة فخرانها وما هنا بيان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم **قوله** على أنها مائة  
فقرن قيد بكونه بيع مكابله لانه لو اشترى حنطة بمحاز في البت فوجد تحتها كانا خبر بن أخذها بكل الثمن  
وتركها وكذا لو اشترى برام من حنطة على أنها كذا وكذا ذراعا فإذا هي أقل وإذا كان طعاما في حب فإذا نقصه  
تبين بأخذ نصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبت والبر لا يكال بهما أو شمل ما إذا  
كان المسمى مشروطاً بالقطر أو بالعدا للقي البرازية اتفق أهل بلد على سعر الخبز والنعم وشاع على وجه لا يتفاوت  
فاعلى رجل ثمناً واشترى وأعطاه أقل من المتعارف ان من أهل البلدة يرجع بالنقصان فيهما من الثمن والا  
رجع في الخبز لانه فيه متعارف فيلزم الكل لافي النعم فلا يتم اه بحر **قوله** أخذ الأقل بحصته أو فسخ أطلق في  
تخصر عند النقصان في المثل وذكره في الصر قدس الاول عدم قبضه كل المبيع أو بعضه فان قبض الكل لا يخر  
كافي الخاتمة يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهداً لافي الخاتمة اشترى سويقاً على أن البائع  
لنعم من السمن ونقايضوا المشتري ينظر اليه فطهره أنه لنه نصف من جاز البيع ولا خيار للشرى لان هذا مما  
عرف بالعان فإذا عاينته انفي الغرور كالأشترى صاوغاً على أنه متضمن كذا جر من الدهن فظهر أنه متضمن  
أقل والمشتري ينظر الى الصاوغ وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصاعاً على أنه متضمن عشرة أذرع وهو ينظر اليه فإذا  
هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للشرى اه واعترض في التبر الاول بان الموجب للتخير انما هو تفرق الصفقة  
وهذا القدر ثابت فيما لو وحده بعد القبض ناقصاً الا أن يقال أنه بالقبض صار راضياً بذلك فتدبره اه قلت  
هذا ظاهر اذا علم بنفسه قبل القبض والا فلا يكون راضياً فينبغي التفصيل تأمل واعترض في التبر الثاني بان  
الكلام في مبيع ينقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء المبيع وما في الخاتمة قياس منه لتصر بمحرم بان السويق في  
لأين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي وكذا الصاوغ كافي جامع الفصولين وأما التوب فظاهر وعلى  
هذا فاسياً في من أنه يخر في نقص القمي بين أخذ بكل الثمن أو تركه مقبداً اذا لم يكن مشاهداً فتدبره اه  
قلت وينبغي أن يكون هنا فيما يمكن معرفة النقصان فيه بحرنا للمشاهدة وذلك انما يظهر فيه بإفحص نقصانه فإذا  
شاهده يكون راضياً به ثم ان الظاهر من كلام الخاتمة أنه عند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلامنا في

وكفالة واقرار والا فان  
تفاوتت الأجزاء كالغرم  
لم يصح في حق عنده  
والاصح في واحد عنده  
كالصبرة وصحما فيها  
في الكل بحر في التبر  
عن العيون والشر بلالية  
والقهستاني عن المحط  
وغيره وبقولهما بقي  
تيسراً وان باع صبرة على  
أنها مائة فتغير بمائة درهم  
وهي أقل أو أكثر أخذ  
المشتري الأقل بحصته  
ان شاء أو فسخ لتفرق  
الصفقة وكذا كل مكيل  
أو موزون

القبر بين القبر وأخذ الأقل بحصته لا بكل الثمن فلذا جعل في التهر عدم المشاهدة قبداً في القبي لافي المثل أي  
 أنه في القبي بأخذ الأقل بكل الثمن بلا خيار إذا كان مشاهداً وعن هذا المبدأ كره الشارح حنابل في القبر **(قوله)**  
 ليس في تبعه ضرر) خرج ما في تبعه ضرراً في الحاشية لولوعاً لولوعاً على أنها زن مثقالاً فوجدناها أكثر سلباً  
 للمشتري لأن الوزن فيما يضره البعض وصف عترة الذرعان في الثوب اه وفيما القول للمشتري في النقصان  
 وأن وزنه البائع ما لم يقربه قبض منها المقدار اه **(قوله)** وما زاد البائع راجع إلى قوله أو أكثر قال في التهر  
 وقده الزاهدي على ما يدخل تحت الكيل أو الوزن ما ما يدخل فلا يحبرده واختلف في قدره فضل نصف  
 درهم في مائة وقيل داني في مائة لا حاكمه وعن أبي يوسف داني في عشرة كثير وقيل مادون حبة عقوف الدينار  
 وفي القنطرة المتعاد في زماننا نصف من اه **(قوله)** على قدر معين) فإذا زاده لا يدخل في العقد فيكون البائع بحر  
 ومقادير ٣٠ المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ثلث البائع أو المشتري أنه أقل أو أكثر وإذا قال في القنطرة  
 عدا الكواغد فقلنا أنه ربع وعشرين وأخير البائع به ثم أضاف العقد إلى عقاب لم يذكر العدم ثم زادت على ما ظنه  
 فهي حلال للمشتري يساوها ما لم يخطئ في قدره فزمن معين وحاسوباً فبلغ ستاً درهم فقطوا وحاسبوا المشتري  
 بخمس مائة وعوهم منه بالحسامة ثم ظهر أن فيها غلطاً بالرمه إلى خمسة مائة أو أقل والقباض أربع مائة فقال  
 بالبائع خمسة كل واحد دينار وربع خفاء القباض بأربعة دنانير فقال هل بعت هذه بهذا القدر والبائع  
 نعمتقد أنها حصة البيع قال وهذا أشار إلى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحد دينار وربع أو أقل في العصر  
**(قوله)** وإن باع المذروع) كتب وأرض درم متق **(قوله)** على مائة ذراع) بيان للثبته والاولى أن يزيد بمائة  
 درهم لستم المائة **(قوله)** إلا إذا قبض المبيع أو شاهد المالح) قد مضى بيان ما صاحب الضرر ذكره في بيع المثل  
 كالصبر إذا ظهر المبيع ناقصاً أو في التهر بحث في الاول أنه لا فرق بين ما قبل القبض أو بعده وفي الثاني أنه مسلم  
 في نقص القبي دون المثل فلذا: الشارح ذلك في المذروع لأنه قبي وتذكر في المثل وكان له يعتبر بما بحثه  
 في التهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد مضى بيان التفصيل وأن سقوط اختيار للمشاهدة ينبغي أن يكون فيما  
 يدرك نقصانه للمشاهد **(قوله)** وأخذ الأقل) أي فضاء وهل يحل له أن يذنه بغيره بخلاف تعليل في الصرع  
 المراج قلت وتظهر أخطاء المتن واختار الحل وفي الصرع العدم للمشتري حتى باع أنه عشرة وقرأ فوجده  
 ثلاثين طابرت بأنه كافي الذرعان قال في البحر وهو مشكل وينبغي أن يكون من قبيل القدر لأن الخطب  
 لا ينبغي البعض فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصاً أن كان من الطرفاء التي تعرف وزنها بالمقاهرة  
 اه **(قوله)** لأن الذرع وصف المالح) بيان لوجه الفرق بين القدر في الثلاث من مكيل وموزون وبين الذرع في القيمات  
 حيث جعل القدر أصلاً والذرع وصفاً بنوع ذلك أحكاماً منها ما ذكره وهما من مسألة بيع الصبرة على أنها  
 مائة فقبر بمائة وبيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في وجه الفرق على أقوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في  
 شرحه على الملتقي حيث قال قلت وإما كان الذرع وصفاً دون المقدار لأن التقصيص بضر الاول دون الثاني وقالوا  
 ما تعيب بالتقصيص والزيادة والتقصيص وصف والمال كذلك أصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابله شيء من  
 الثمن **(الحق قوله)** إلا إذا كان مقصوداً بالتناول) أي تناول المبيع كأنه جعل كل ذراع مبيعاً **(قوله)** لصبرونه  
 أي الذرع أصلاً أي مقصوداً كالقدر في الثلاث **(قوله)** بأفراجه) الباء السببية **(قوله)** كل ذراع بدرهم) نصب كل  
 حال من الاكثر تأوله بالمشق أي مندوعاً كل ذراع بدرهم **(قوله)** أوفسخ) حاصله أنه الخيار في الوجهين أما في  
 النقصان فتفرق الصفة وأما في الزيادة فلقد فسخ التزام الزائدين الثمن وهو قول الامام وهو الأصح وقيل  
 الخيار فيما تتفاوت جواتبه كالقميص والسر او بل وأما في المتفاوت كالكراس فلا يأخذ الزائده في معنى  
 المكيل كذلك في شرح الملتقي وقد مضى كونه في معنى المكيل وأنه جزءه في البحر عن غاية البيان يأتي أيضاً  
 وكذا يأتي في كلام المصنف ما إذا كانت الزيادة والنقصان نصف ذراع فبعضه نصف ذراع وفيه خلاف **(في تنبيهه)**  
 قال في الدرر اختار في الاول أو تركه وقال ههنا أوفسخ لأن البيع لما كان ناقصاً في الاول لم يوجد المبيع فلم  
 يقع البيع حقيقة وكان أخذ الأقل بالأقل كالباع بالتعالي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادته تابعاً

ليس في تبعه ضرر  
 (وما زاد البائع) لوقوع  
 العقد على قدر معين  
 وإن باع المذروع  
 مثله على أنه مائة ذراع  
 مثلاً (أخذ) المشتري  
 (الأقل) بكل الثمن أو  
 تركه إلا إذا قبض  
 المبيع أو شاهد فلا  
 خيار له لانتفاء الغرور  
 نهر (و) أخذ (الأكثر  
 بلا خيار البائع) لأن  
 الذرع وصف لتعيبه  
 بالتقصيص ضد القدر  
 والوصف لا يقابله شيء  
 من الثمن إلا إذا كان  
 مقصوداً بالتناول كما  
 أفاده بقوله (وإن قال)  
 في بيع المذروع (كل  
 ذراع بدرهم) أخذ الأقل  
 بحصته) لصبرونه  
 أصلاً بأفراجه) بذكر  
 الثمن (أو تركه) لتفريق  
 الصفة (وكذا) أخذ  
 (الأكثر) كل ذراع بدرهم  
 أوفسخ) لدفع ضرر  
 التزام الزائد (وفسخ)

٣ مطلب المعتبر ما وقع  
 عليه العقد وإن ظن  
 البائع أو للمشتري أنه  
 أقل أو أكثر



بيع عشرة أذرع من

مائة ذراع من دار) أو

حاجم وصحاح وان لم يسم

جملتها على الصحيح لأن

الزائد بينهما (لا) يفسد

بيع عشرة (أسهم) من

مائة سهم اتفاقا لشيوع

السهم لا الذراع في لو

ترضا على تعيين الأذرع

في مكان لم أره ينبغي

انفسله صححا لوق

المجلس ولو بعده فسمع

بالتعاطى شهر (اشترى

عددا من قمي) ثيابا أو

غصاحورة (على أنه

كذا فنقص أوزاد

فقد البهالة ولو اشترى

أرضا على أن فيها كذا

فخلاصا فافاد أو أحسده

فيها لا تفرسد بحجر

(كالماء عندنا) من

الشباب (أو غصاحورة) فقد

واحد بغير عنه) فقد

(ولو بعته جاز) البيع

خاتمة (ولو بين شي كل

من القمي) بأن قال كل

ثوب منه بكذا (ونقص)

ثوب (صح) البيع

(يشتره) لعدم البهالة

(وخبر) لتصرف الصفقة

(وأن زاد) ثوبا (فسد)

الجهالة المزدرد ولورد

الرائد أو عرجه هل يحل

له الباقي خلاف (اشترى

ثوبا) فتفاوت جوائبه

فلو لم تفاوت ككرام

لم يحل له الزيادة أن لم

يضمه المقطع

قوله لم يذ كرفي التراجيح

سباق هذا الكلام

في الحقيقة فتدبراه (قوله من مائة ذراع) فبديه وان كان فاسدا عنده بين جلة ذراعها أو لا دفع قول الخصاف ان محل الفساد عنده فيما اذا لم يسم جملتها فإنه لم يسم بصحيح ولبصح قوله لا أسهم قوله لو بين جلة السهام كان فاسدا اتفاقا وحشدا يكون الفساد فيما اذا لم يسم جلة الذراعان مفهوما أو لو بأفاده في البحر (قوله من دار أو جام) أشار إلى أنه لا فرق بين ما يحتمل القسمة وما لا يحتملها ح (قوله وصحاحا الخ) ذكر في غاية البيان نقل عن الصدر الشهيد والامام العباسي أن قوله لم يجزوا البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعطلها أيضا حيث قال لأن عشرة أذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم أن البيع وقع على قدر معين من الدار لا على شائع لأن الذراع في الأصل اسم لشعبة بذرعها واستعيرت لها مجله وهو معين لا مشاع لأن المشاع لا يتصور أن يذرع فإذا أريد به ما مجله وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد درر قلت ووجه كون الموضع مجهولا أنه لم يبين أنه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوانبها فتفاوت قيمة فكان للعقد عليه مجهولا لجهالة المفضضة إلى التراجع ففسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزيمة (قوله على الصحيح الخ) حاصله أنه اذا سمي جلة الذراعان صح والأقيل لا يجوز عندهما البهالة والصحيح الجواز عندهما لأنها جهالة يبيدهما أي المتبايعين أو التباين تقاس كلاهما في نسبة العشرة منها فعمل المبيع فتح (قوله لشيوع السهم) لأن السهم اسم الجبر والشائع فكان البيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كذا في الفتح أي فهو كبيع عشرة قراريط مثلا من أر بعق عشرين فإنه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كالماء (قوله فعم بالتعاطى) بناء على أنه لا يلزم في صحته متاركة العقد الأول وقد سئل الكلام عليه (قوله اشترى عددا) أي بعدد أو قوله من قمى بيان له واحترزه به المثل كالصبرة وقد مر حكمها وبالعديد عن المذروع ومر حكمه أيضا فاقبل أن الأولى أن يقول اشترى قميا على أنه كذا لأن كذا عبارة عن العدد مدفوع فافهم (قوله على أنه كذا) بأن قال بعدك ما في هذا العدل على أنه عشرة أبواب عما تدرهم شهر وقدر الشرائع في كلام الكذا بالبيع فلذا أصوبه وهو غير لازم (قوله البهالة) أي جهالة الثمن في الثمن لأن لا تنقسم أجزاء على أجزاء المبيع القمي فلم يعلم الثوب الناقص حصه معلومة من الثمن المسمى لنقص ذلك القدر منه فكان النقص من الثمن قدرا مجهولا لفساد الثمن مجهولا لجهالة المبيع في فصل الزيادة لأنه يحتاج إلى رد الزائد فتنزعان في الرد ونهر (قوله من ثوبا) فبديه لأنه لو باع أرضا على أن فيها كذا فخلطه فوجد بها ناقصة جاز البيع ويخير المشتري أن شاء أخذه بجميع الثمن وان شأتم أن لأن الشجر يدخل في بيع الأرض فتعادل يكون له قسط من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا كذا ينفذها ناقصة جاز البيع ويخير على هذا الوجه بحصر الخاتمة (قوله فسد) لأن الثمن له قسط من الثمن فإذا كانت الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصه الباقي مجهولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي ثم مجهول ففسد البيع بحصر الخاتمة (قوله كالماء) كالماء في نظير لا تخشع وقوله عدلا بكسر العين في الغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه عدلا لجل اه فعدل لجل ما يساوى العدل الآخر في مقداره وهذا شامل للواء وما فيه من الناقص ونحوها والمراد به هنا الشاب (قوله فسد) لأنه يؤدي إلى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولو بين الخ) راجع إلى قوله اشترى عددا من قمى (قوله ونقص ثوب) الأولى أن يقول ثوبا كإفاله في طرف الزيادة فيكون في نقص ضمير يعود على القمي وثوب بتخيير وعلى جملته فاعل نقص يحتاج إلى تقدير ضمير مجرور عن يعود على القمي فتدبر (قوله يشتره) أي عساوى قدر الناقص فتح ونهر والأولى بقدر ما سوى الناقص أو بقدر الموجود من المقام وبقدر القمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الأولى نصب ثوبا فيتحقق مرجع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله لجهالة المزدرد) فتنزع في عين العشرة المبيعة من الأحدهم كذا في الشهر (قوله ولورد الزائد) أي إلى الباقي ان كان حاضرا أو قوله أو عرجه أي أقر زوا وبقاء عنده ان كان الباقي غائبا (قوله خلاف مذكور في الشرح والنهر) لم يذ كرفي الشهر خلافا لما ذكره في شرح المصنف وعبارة قلت وفي الزائد ما اشترى عدلا على أنه كذا فوجد دارا يدا الباقي غائب يعزل الزائد ويستعمل الباقي لأنه ملكه اه وكأنه استحسن والا

مذكور في الشرح  
والزهر من عبارة الشارح  
ولهذا نسخه والافتقار  
الشارح التي يسقى  
ليس فيها قوله مذكور  
الخ وليصره معجبه

وجاز بيع ذراع منه نهر  
(على أنه عشرة أذرع  
كل ذراع درهم) خله  
عشرة في عشرة (زيادة  
(نصف بلا خاخر) لأنه  
أنفع (و) أخذ (بسبعة  
في تسعة ونصف بخار)  
لتسرق الصفة وقال  
محمد يأخذ في الأول  
بعشرة ونصف بالخيار  
وفي الثاني تسعة ونصف  
به وهو أعدل الأقوال  
بحر وأقره المصنف  
وغیره قلت لكن صحیح  
القهستاني وغيره قول  
الامام وعليه المتون  
فعلیه الفتوى

(فصل فيما يدخل في  
البيع تبعاً لما لا يدخل)  
الأصل أن مسائل هذا  
الفصل مبنيّة على  
قاعدتين أحدهما ما  
أفاده بقوله (كل ما  
كان في الدارين البناء)  
يعني كل ما هو متناول  
اسم البيع عرفاً يدخل  
بلاذ كرو ذكر الثانية  
بقوله (أو متصلاً بها)  
لهادخل في بيعها يعني  
أن كل ما كان متصلاً  
بالبيع اتصال قرار

فالمبيع فاسد لطله الزيد وقد صرح في انثابة والقيمة بأن محمد قال فيه استحسن أن يعزل ثوباً من ذلك  
ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شيئاً فوجده أزيد يدفع الزيادة إلى البائع والباقي حلال له في التليات وفي ذوات  
القيم لا يحل لمسقى يشتري منها الباقي إلا أنا كانت تلك الزيادة مما لا يصري فيها السنة فينبغي بعذر اه وهو  
يقضى عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو ما خزن العر  
ويكن دفع المعارضة بحمل الثاني على القياس فلا ينافي ما مر أنه استحسن ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكرنا  
الاستحسان في صورة غيبة البائع قال في انثابة فان غاب البائع قالوا يعزل المشتري من ذلك ثوباً ويستعمل الباقي  
وهذا استحسن أخذه محمد نظر المشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الانقفاع  
بالمبيع الخصور البائع ورعاً لا يحضر أو تطول غيبته فلذا استحسن محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظراً  
للمشتري وهذا لا يصري في صورة حضر البائع لا مكان تحديد العقد معه ولا طاهر بقاؤه على القياس وبه ظهر أنه  
لا معارضة بين الكلامين وأن ما ذكره الشارح من إجماع الخلاف في الصورين غير محقق فافهم (قوله) وجاز  
بيع ذراع منه نهر) عبارة التهر قيد بان تفاوت حوائصه لا تفاوت في الصفات كالسكر ليس لاسم له إلا زيادة لانه غيرة  
الموزون بحث لا يضره التقصان وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه اه (قوله) في عشرة زور بانه نصف أي  
فيما إذا طهر أنه عشرة ونصف (قوله) لانه أنفع) كالأشياء مع ما هو جسد المسألة أي بحث لأخاره (قوله)  
في تسعة ونصف) أي في نقصانه نصفان العشرة (قوله) وقال محمد الخ) هو حذف هذا في بعض النسخ وقال  
أبو يوسف يأخذ في الأولى بأحد عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة (قوله) وفي الثاني تسعة ونصف) لأن من  
ضروره مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجزي عليه حكما دور وقوله به أي بالخيار لأن في الزيادة  
نفعاً يشوبه ضرراً بزيادة التي عليه وفي التقصان قوت وصف من غوب فيه نهر (قوله) وهو) أي قول محمد  
أعدل الأقوال قال الأتقاني في غاية البيان وبه تأخذ (قوله) لكن صحیح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتوى عن  
الخير قول أبي حنيفة أصح اه وفي صحيح العلامة قاسم عن الكبرى أنه المختار (قوله) فعلیه الفتوى) يفرغ  
على ما ذكر من تخصيصه موسى المتون عليه لانه إذا اختلف التصحيح لقولين وكان أحدهما قول الامام أو في المتون  
أخذ بهما هو قول الامام لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوع لنقل المذهب وهنا جتمع الأمران  
فافهم والتمسك به وتعالى أعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل) وفيه ما يصح استئناؤه من المبيع ومسائل آخر (قوله) الأصل  
الخ) في المباح أصل الشيء أسفله وأساس الحائط أصله حتى قبل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه  
اه وفيه أيضاً القاعدة في الاصطلاح معنى الضابط وهو الأمر الكلي المطبق على جميع جزئياته اه فالمراد  
هنا أن الأصل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل هو أن مسائله منسبة على قاعدتين ولا يخفى أن هذا تركب  
صحيح فافهم (قوله) على قاعدتين) الأولى أن يقول على ثلاث قواعد فاعمل في الدرر وقال والثالث أن لا يكون  
من القسمين أن كان من حقوق المبيع ومرافقه يدخل في المبيع بذكرها أو لا فلا اه وقد ذكره الشارح  
بقوله وما يمكن من القسمين الخ أقامه ط (قوله) يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) أشابه إلى أن البناء في  
كلام المصنف مثال لا قيد وكذلك الدار ط (قوله) اتصال قرار الخ) فيدخل الحجارة المحلقة والمنبتة في الأرض  
والدار لا المدفونة يدل عليه قولهم لو اشترى أرضاً بحقها ولو اشترى حائط منها فإذا فيه برصاص أو ساج أو خشب  
أن من جملة البنية كالتى تكون تحت الحائط يدخل وإن شأمو دعافه فهو للبائع وإن قال البائع ليس لي حكمه  
حكم القطعة فقولهم شيأمو دعافه يدخل فيه الأحجار المدفونة يقع كثر في بلادنا أنه يشتري الأرض أو الدار فيرى  
المشتري فيها بدعصرها أو حجار المرمر والكنان والبلاط والحكم فيه أن كان منسياً للمشتري وإن موضوعه لا على  
وجه البناء للبائع وهي كثيرة الوقوع فاعتنم ذلك بقى لو ادعى البائع أنها كانت مدفونة فلم يدخل والمشتري أنها  
منبينة فقد يقال بغيره لانه يرجع إلى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصح البائع أن يخلطها في تابع  
لمرد عليه العقد والتعاقب على خلاف القياس فياورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع يشكر خروجه عن

ملكه والاصل بقائه كقائه اهل الخصام حاشية المتع الغير المولى **(قوله وهو ما وضع لان يفصله البشر الخ)**  
 فمدخل الشجر كباقي اتصالها بها اتصال قرار الالباس لانه على شرف القلع كباقي ولا يدخل الزرع لانه  
 متصل لان بفصل فاشبه متاعها كباقي الدور وانما يدخل المفتاح لانه تم الغلق المتصل فهو كالمزق منه اذ لا يتقطع  
 به الابه بخلاف مفتاح القفل كباقي والحاصل انه قد يدخل بعض المتقوّل المنفصل اذا كان تبع البيع بحيث لا  
 يتقطع به الابه فمصر كالجزة كقول البقرة الرضع بخلاف ولداً لان وقد يدخل عرفاً كقلاص الحمار وشباب الصند  
**(قوله وما افلا)** تبع فيه الدور والمناسب اسقاطه لصح التقصيل في قوله وما لم يكن من القسمين الخ تأمل **(قوله)**  
 فان من حقوقه ومرافقه المرافق هي الحقوق في ظاهره وايه فهو عطف مرادف والخق مأهونع البيع ولا  
 بدله منه ولا يقصد الا لأجله كالطريق والشرب للارض كباقي في باب الحقوق ان شاء الله تعالى **(قوله)** يدخل  
 بذكرها أي بذكر الحقوق والمرافق **(قوله والاله)** أي وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان ذكرها فلا  
 يدخل الثمر بشرائه مشعر له وان كان اتصاله خلفاً فهو للقطع لا لاسقاطه فصار كالزرع اذا قال بكل ما فيه ومنها  
 لانه حينئذ يكون من المبيع كباقي الدور **(قوله)** فمدخل البناء والمفاتيح الخ وكذا العلو والكسيف كباقي الدور  
 وقوله الآتي في بيع دار متعلق بمدخل أي اذا بناها بعد مدخل ما ذكر وان لم يكن كل حق لها وعرفها كما  
 في الدور حال لان الدار اسم لما يدار عليه الحد وهو العلو منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها العلو والطريق  
 والشرب والمسبل الابه أي بكل حق لها ونحوه أما العلو فلا نهامس على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما  
 الطريق والشرب والمسبل فلا نهامس خارجة عن الحد وذلك نهامس الحقوق فتدخل بذكرها وتدخل في الجارة بلا  
 ذكرها لانها تفصل لا تتفادع ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون التجارة اه قلت وذكر في الذخيرة  
 أن الأصل أن ما لا يكون من بناء الدار ولا متصلاً بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنع عن المشتري  
 فالافتتاح يدخل استسماً لان اقسامه عدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه لمخصاً ومقتضاه أن شرب الدار  
 يدخل في دياره لا يشق الحمية للتعرف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في  
 دمشق اذا كان لها ما جاورها وقطع عنها أسلماً لم يتغير جهاراً أيضاً اذ السلم المشتري لانه لا يتحقق شربها بعقد البيع  
 لارضى بشرائها الا بن قليل جداً بالنسبة الى ما يدخل فيها شربها وتعام الكلام على ذلك في رسالتنا السجدة تشر  
 العرف في بناء بعض الاحكام على العرف **(قوله)** المتصلة أغلقها الخ جمع غلق فقتعتين أي ما يتفق على الباب  
 قال في الفتح المراد بالعلق ما منه مضمومة وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اهنا وانما اقتصر  
 على ذكر المفاتيح لعدم دخول الأغلق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية لها فافهم **(قوله)** كضمة  
 وكليون قيل الأول هو السمي بالسكر والثاني المسمى بالغلق **(قوله)** لا القفل يضم فسكون أي لا يدخل سواء  
 ذكر الحقوق أو لا وسواء كان الباب مغلقاً أو لا وسواء كان المبيع حائزاً أو ميتاً أو داراً أو كافاً في الخلية بغير  
 اتصاله واعتاد دخول الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة والمراد بهذا الألواح ما نسمي  
 بعصر درابره الدار كان وقد ذكر فيها عدم السخول فلا يعول عليه اه فتح أي لانها لا يتقطع بالذات لانها  
 والسلم المتصل في عرف القاهرة ينبغي دخوله مطلقاً لان بيوتهم طبقات لا تتقطع بها دونه ولا يدخل دخول  
 الطريق مع أنه لا تتفادع الابه لان ملك قبتها قد يقصد لاخذ بشقة الجوار ولهذا أدخل في الجارة بلا ذكر كما  
 ساقى بغير أي لان اجارة الارض لا يقصد بها الا الانتفاع بقبتها فلا يدخل الطريق بخلاف البيع لكن  
 لا يخفى أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم الموضوع لانه قد يقصد بشراء  
 البيت الاخذ بالشفعة أي أن يأخذ بالشفعة ما مجاوره فلم يكن المقصود بالانتفاع بقبتها حتى يدخل فيه السلم تبعاً  
 تأمل **(قوله)** المتصلة هنا يعني عن قوله قبله المتصل لانه نعت الثلاثة المذكورة فلو جعل نعتاً لسير والدراج  
 لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في الجزر ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلف فيه فادعاء كل فلو  
 مر كما متصلاً بالبناء فانقول المشتري ولو معلقاً قالوا الدار بيد البائع فانقول له والا فقامشتري اه قلت وبه علم  
 حكم أبواب الشياطين وذلك أن الأبواب التي كلها من الذهب تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البهلول لا تدخل

وهو ما وضع لأن  
 يفصله البشر دخل تبعاً  
 وما افلا وما لم يكن من  
 القسمين فان من  
 حقوقه ومرافقه يدخل  
 بذكرها والا لا يدخل  
 البناء والمفاتيح  
 المتصلة أغلقها كضمة  
 وكليون ولو من قضة  
 لا القفل لعدم اتصاله  
 (والسلم المتصل  
 والسيزير والدراج  
 المتصلة) والرحي

الاذا كانت متصلة أيضا لان غير المتصلة توضع وترفع وأما الف الذي يقر في ابواب البيوت لم دفع العن  
والنداء وقا الظاهر أنه كالسرير المسمى بالفتح فمعتبة في الاتصال وعلمه لكن قد يقال أن السرير ينقل ويحول  
وأما هذا فانه لا ينقل من محله وفي حكم المتصل فلتأمل **(قوله)** لو أسفلها منبها أي فدخل الحجر الأعلى  
استحسانا وهذا في دارهم أما في دار مصر لا تدخل الرخا لانها بحجرها تنقل ويحول ولا يبنى فهي كالباب  
الموضوع لا يدخل بالاتفاق فتح **(قوله)** والبكرة أي بكرة التي عليها فتدخل مطلقا لانها مركبة بالبراهنج  
وظاهر التعليق أنها لو لم تكن مركبة بان كانت مسدودة بحمل أو موضوعة بخلاف في حلقة الخشبة التي على  
البر أنها لا تدخل ويحمر وفي الهندية والبكرة والبلو الذي في الحمام لا يدخل كذلك في محيط السرخسي قال السيد  
أبو القاسم في عرفنا المشتري كذلك في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضي أن المشترا يعرف ط **(قوله)** في بيعها أي  
الدار وهو متعلق بقوله فدخل كما قدمنا **(قوله)** وكذا يستأنها أي التي فيها ولو كبير الا لو جارها وان كان بابها  
فيها قاله أبو سليمان وقال العقبة أو حفر يدخل أو أصغر منها ومفتحة فيها لا لو أكبر أو مثلها وقيل إن صغر دخل  
والا لا وقبل حكم الثمن اه فتح **(قوله)** كاسيحي في باب الاستحقاق صوابه في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان  
الداخل وإن لم يصح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان أصغر منها فدخل بها ولو مثلها أو أكبر فلا بالشرط  
زيلي وعني أهو بذلك خرج أيضا في الصر والتهر هنا **(قوله)** ويدخل في بيع الحمام القدير جمع فندبا ككسرانية  
يطبخ فيها مصباح والظاهر أن المراد به النحاس التي يسخن فيها الماء ونسي حلة أو المراد الفساق التي ينزل  
عليها الماء ويقتل منها وتسمى أجزاها لكن ان كانت متصلة فلا ط ما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت  
كبيرة لا تنقل ولا تحول فالظاهر أنها كالمصلحة والا فلا تأمل قال في الفتح وأما قدر الصباغين والقصارين  
وأما جن القسائلن وخواري الرباتين وحيابهم وذنهم وحذن القصار الذي يدق عليه الثبث كل ذلك في الارض فلا  
يدخل وان قال بمحققه فقلت ينبغي أن تدخل كما قالنا في عرفها اه أقول بل في التنازعية عن الذخيرة أنه على  
قياس مسئلة البكرة والسلاما كل من يثبث في الثامن هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وإن لم يقل  
بمحقوقها **(قوله)** وفي الجار كافه في القاموس كاف الجار كتاب وغراب رذعته وهي المجلس تحت الرجل وقد  
تنقده اه وظاهر كلام الفقهاء أنه غيره والعرف أنها الخشب فوق البردة بحجر **(قوله)** لاومن الحجر بين جمع  
حجر وهو من يبيع الحبر وكأنه لان عاداتهم التجارة فيها بحرمة عن الا كاف ط قلت يؤيده قوله في التنازعية  
وهنا بحسب العرف وفيها أيضا ذاباع جار أو كفادخل الا كاف والعرف بحكم العرف وفي الظهيرة هو المختار  
وان لم يكن عليه رذعة ولا كاف دخل أيضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان غزب الا يدخل  
شيء وفي الثانية أن ابن الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفاً ولا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون لهما  
حصص من الثمن كافي ثياب الجارية **(قوله)** وتدخل فلا ذمة عرة في الظهيرة ذاباع فرس تدخل العذار بحكم العرف  
والعذار والمقود واحداه لكن في الثانية لا يدخل المقود في بيع الجارية لأنه يتقاد بدونه بخلاف الفرس والبعر  
قال في الفتح وتأمل في هذا **(قوله)** وفي الاثنان لا الخ الفرق أن البقرة لا يتنفع بها الا بالجل ولا كذلك الاثنان  
ظهيرة **(قوله)** وتدخل ثياب عبد جارية الخ هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل ما يستر العورة فقط ففي  
الحبر لو باع عبداً وأجارية كان على البائع من الكسوة ما لو أرى عورته فان بيعت في ثياب مثلها دخلت في البيع  
اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كافي التنازعية وحينئذ فالمدار على العرف **(قوله)** يعطهما  
هذه أو غيرها أي بخير البائعين أن يعطى ما علهما وغيره لان الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن  
لها حصص من الثمن حتى لو اشترى ثوب منها لا يرجع على البائع شيء وكذا اذا وجد صاحبها ليس له أن يردها  
زيلي زاد في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم رد الجارية بعبد ردها بجميع الثمن  
اه وقول الزيلي لا يرجع على البائع شيء قال بعض القضاة يعني من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثلها  
فثبت له كما علم من كلامهم اه وفي التنازعية وكذلك اذا وجد الجارية عيبا ردها ودمعها ثيابها  
وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه في الزيلي من قوله لو وجد بالجارية عيبا كان له أن يردها بدون

لو أسفلها منبها والبكرة  
لا الدلو والجل ما لم يقل  
بمراقفها (في بيعها) أي  
الدار وكذا يستأنها  
ككاسيحي في باب  
الاستحقاق ويدخل في  
بيع الحمام القدور  
لا القصاص وفي الجار  
أكفه ان اشتراه من  
المزارعين وأهل القرى  
لاومن الجارين وتدخل  
فلا ذمة عر أو يدخل  
ولذ البقرة الرضيع  
وفي الاثنان لا رضيعاً ولا  
به يبقى وتدخل ثياب  
عبد جارية أي كسوة  
مثلها يعطهما هذه  
أو غيرها لاحدا الاثنان  
سلبها

ثالث الشايف فغناه كما في الجرا اذا هلكك والالزم حصوله المشتري بلا مقابل وهو لا يجوز **(قوله او قبضها)** أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالسليم مخرج من الصيرفة وفي التنازعية فان سلم البائع الحق لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو رافقها وكوسم لها وقها عن المحط باع عديمه مال فان سكت عن ذلك المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسعى مقداره فان كان الثمن من جنسه لا بدأ بكون الثمن أزيد من مال العبد لكونه بازا أعمال العبد فقدر من الثمن والباقي بازا العبد وتعامه فيها **(قوله ويدخل الشجر الخ)** قال في المحط على ماله ساق ولا يقطع أصله كن شجرة لا يدخل تحت بيع الأرض بلاد كروا لم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلاد كروا لانه غزاة الثمرة اه ط عن الهندية **(قوله قيد السلتين)** الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط **(قوله مثمرة كانت أو لا الخ)** لان محمد اباي فصل بينهما ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال ان غير المثمرة لا تدخل الا بالاد كروا لانها لا تفرس للقرار بل للقطع اذا كبر خشب انفصارت كالزراع ولن قال ان الصغيرة لا تدخل فغم وفي التنازعية عن المحيط ان هذا أصح أي عدم التفصيل اه قلت لكن في النخلة ان العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها ليس لها مائة معلومة فتكون للتأيد فتبيع الأرض بخلاف الزرع والتمر لان لقطعها غاية معلومة فكانت كالقطع اه ملحضا ومقتضاه ان غير المثمر المعد للقطع كالزراع الآن يقال له ليس له نهاية معلومة **(قوله لانها على شرف القطع)** فهي كحطب موضوع فيها فتح **(قوله كالبناء)** أشار به كره الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي أنها موضوعة للقرار ط **(قوله فلو فيها صغار الخ)** نقله في الفتح عن الخاتبة يأتي قريبا ما بعد أن صغرها ويطعها في كل سنة غير قيد **(قوله وان من وجه الأرض لا أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمرة)** كما يعلم مما ذكره قريبا **(قوله وتعامه في شرح الوهبانية)** حاصلة أنه في الواقع صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه مما يقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ الطرسوسى من التعليل للقطع أن الحور ونحوه مما يقطع في أوقات معروفة لا يدخل ونازعه بلخسان وهبان بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه للاختلاف اه لكن في الواقع أن الفضل فيها أن شجرها تقطع في كل ثلاث سنين فلو تقطع من الأصل تدخل ولو من وجه الأرض فلا لأنها بمنزلة الثمرة قال ابن السكيت فيه إشارة الى أن العلة كونه يباع شجرة بأصله فلا يكون كالثمرة بخلاف المقطع من وجه الأرض مع بقائه أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر الموضوع للقرار وهو الذي يقصد للتمر يدخل الا اذا ليس وصار حطبيا كإمر ما غير المثمر المعد للقطع فان لم يكن له نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما أعدل للقطع في زمن خاص كإمر اليه في كل ثلاث سنين فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور والمهلين ليس لقطعها نهاية معلومة والله سبحانه أعلم وهذا واعلم أنه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخاتبة أنه لو باع أرضا فيها رطبة أو زعفران أو خضرا بقطع في كل ثلاث سنين أو رباحين أو يقول قال الفضل ما على وجه الأرض بمنزلة التمر لا يدخل بلا شرط وما في الأرض من أصولها يدخل لأن أصولها البقاء بمنزلة البناء وكذا لو كان فيها قصب أو خشب أو طيب ثابت يدخل أصوله لا ما على وجه الأرض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح أنها لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا التفصيل أنسب لمقتضى فواعدهم اه **(قوله)** دخل الوثائل الخ الوثائل بالتحريك الحبل من القصب والوثيل نبت كذا في جامع الفقه اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وتيرة وهي ما يؤثر بالأعديمين البيت كالوزة بحركة كذا في القاموس ثم قال وترها تيرععلق عليها اه فالمراد ما يتعلق عليه الكرم والذي وقع فيمرا بته من نسخ التي يدخل الوثائر المشدودة على الأوتار والنصب في الأرض اه ط قلت والذي يدعى الشرح وكذا في المنع الوثائر المشدودة على الأوتار الخ لئلا المهمة في الموضع تأمل **(قوله وكذا الاعمال المدفونة في الأرض)** قال في المنع تصديقه بالمدفونة بضد أن الملقاة على الأرض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة الفتوى فقي بالمدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسألة في مدارناير اير الكرم اه **(قوله وفي النخل الخ)** قال فيه ولذا قال في القنية اشترى دارا فذهب بها وهما يسقط شيء من الثمن وان استحق أخذ البئر بالحصة ومنهم من

أوقضها وسكت وتعامه في الصيرفة ويدخل الشجر في بيع الأرض بلاد كروا قيد السلتين فبالد كروا مثمرة كانت أو لا مسغيرة أو كبيرة الا بالنسبة لانها على شرف القطع فتح اذا كانت موضوعة فيها كالبناء للقرار فلو فيها صغار تقطع من الربيع ان من أصلها تدخل وان من وجه الأرض لا الا بالشرط وتعامه في شرح الوهبانية وفي القنية شري كرميا دخل الوثائل المشدودة على الأوتار والنصب في الأرض وكذا الأعمدة المدفونة في الأرض التي عليها أعصان الكرم السمينة بأرض الخليل بركاثر الكرم وفي التهر كل ما دخل تبعه لا يقابله شيء من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قيل السلم **(قوله نهاية معلومة فلا)** يدخل الخ لعل الصواب اسقاط لا تأمل اه مطلب كل ما دخل تبعه لا يقابله شيء من الثمن

سوى بينهما اه وتكون تلك شيا بالجارية كسلف ط وفي الكافي رجل له أرض بيضاء ولا خر فيها نخل  
فباعها برب الأرض باذن الآخر بألف وقية كل واحد خمسمائة والتمن بينهما نصفان فان هلك النخل قبل  
القبض اقسما وبقي المشتري بين الترتل واخذ الارض بكل الثمن لأن النخل كالوصف والتمن بمسألة  
الأصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في الجبر بما اذا لم يفصل بين كل فلو فصل سقط قسط  
النخل بهلا كما كان في تخصيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد أبي السعود استفد من كلامهم انه اذا  
كان لباب الدار المسبعة يكون من فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الافتراق لدخوله في البيع تبعاً  
ولا يشكك عسائري في الصرف من مسألة الأمتعة الطوق والسيف الخ لانه دخول الطوق والخليفة في البيع  
لم يكن على وجه التبعة لأن الطوق غير متصل بالامعة والخليفة وان اتصلت بالسيف إلا أن السيف اسم للعلبة  
أيضا كما ساق في الصرف فكانت من مسمى السيف اذا علم هذا ظهر انه في بيع الشاش ونحوه اذا كان فيه علم  
لا يشترط تقدما قبال العلم من الثمن قبل الافتراق خلافاً لمن زعم ذلك من بعض أهل العصر لأن العلم لم يكن من  
مسمى البيع فكان دخوله على وجه التبعة فلا يقابله حصة من الثمن اه قلت وما ذكر في الكيلون غير مسلم  
وسند كزحجر للمسئلة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ) اطلاقه يرمي ما اذا لم  
ينبت لانه حينئذ يمكن أخذه بالفريل وما اذا غرس واختار الفضل وتبعه في النخبة انه حينئذ يكون للشترى  
لانه لا يجوز بيعه على الأفراد والاطلاق أخذوا بالث نهر وقال في الفتح واختار الفقيه أو البت أنه لا يدخل  
بكل حال كما هو إطلاق المصنف اه (قوله الا اذا نبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسئلة لا ترجح  
وذكر في التبيين أن الصواب الدخول كائن على القدرى والاصحابي والخلاف مبنى على الاختلاف في  
جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح معنى أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال  
يجوز قال لا يدخل ولا يجزى أن كلام من الاختلاف مبنى على سقوط تقويمه وعدمه فان القول بعدم جواز بيعه  
وعدم دخوله في البيع كلام مبنى على سقوط تقويمه والوجه جواز بيعه على رجاءه كانه يجوز بيع  
الجش كاولد رجاءه ما ففتتبعه في نافي الحال اه ما في الفتح وظاهر ما اختار عدم الدخول لاختياره جواز  
بيعه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما نبت ولم تنله المشافر والمناجل فبيعه وابتان والاصح انه  
لا يدخل الا بالنسبة ومنشأ الخلاف هل يجوز بيعه أو لا يصح الجواز اه والحاصل أن الصور رأى بع لانه  
أما أن يكون بعد الثبات أو قبله وعلى كل أمان أن يكون له قيمة أو لا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما  
ليس له قيمة قبل الثبات أو بعده ففي الثانية الأصح الدخول كاذكرنا في السراج بل غلبت أنه الصواب وظاهر  
الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الأولى اختلف الترجيح فاختار الفضل الدخول واختار أبو  
الطيب عدمه كما قدمنا من النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط بقيد ترجيح ما اختاره أو  
السبق في الأولى لكن قدمنا من الفتح أن اختار رأي البت أنه لا يدخل بكل حال كما هو إطلاق المصنف بمعنى  
صاحب الهداية وظاهر عدم الدخول في الصور الأربع وقد وقع في الجبر هنا خلل في فهم كلام السراج  
المتقدم في بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم  
(تنبيه) قبل البيع لانه قد ربح الأرض يدخل النهر والنهر والزرع وفيها يدخل البناء والنهر  
لا الزرع وكذا لو أقر بأرض علمه أزرع وأشعر دخل ولا يدخل الزرع في اقاله الأرض وتماه في العصر  
(قوله ولا الترفيع النهر) التمر بمثلثة الجبل الذي يخرج به النهر وان لم يؤكل فيقال عر الارل والعرسومج  
والعنه صباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورود والسامين ونحوهما من المشومات نهر وشمل ما اذا بيع  
الشعرع الأرض أو وحده كله قيمة أو لا بحر (قوله لبيد انه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والنهر  
بأن يقول بعث الأرض وزرعها أو بزرعها أو بالنهر ونحوه أو به وبين أن يخرج حده بحر والشرط  
فيقول بعث الأرض على أن يكون زرعها بال أو بعث النهر على أن يكون الترفيع كذا في المنع اه ح  
ومثله في الجبر (قوله وخصه بالنهر) أي خص ذكر الشرط بمسئلة التردون مسألة الزرع مع امكان

(ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بالنسبة) الا اذا نبت ولا قيمة له فدخل في الأصح شرح الجميع (و لا الترفيع) بيع النهر بدون الشرط) غيرها بالشرط ونية بالنسبة لبيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مفيد وخصه بالنهر اتباع لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبايع الآن يشترطه قوله فيصلى أن تناله المشافر والمناجل أي قبل أن تمكن أكل الدواب له وتناولها مشافر ها وقبل أن يتمكن حصده المناجل فان مشفر البعير شفته جمعها مشافر والمناجل ما يحمده به الزرع جسمه مناجل اه منه

مطلب المجتهد إذا استدلل  
بحديث كان تخصيصه

المبتاع (و يؤمر بالبائع  
بقطعهما) الزرع والنثر

(وتسليم المبيع)  
الأرض والشجر عند

وجوب تسليمهما فلو  
لم ينفذ الثمن لم يؤمر به

خاتمة (وان لم يظهر)  
صلاحه لأن ملك

المشتري مشغول علك  
البائع فيصير على تسليمه

فأرضاً (كأولاً وصى بخل  
لرحل وعليه تسريح

تجبر الورثة على قطع  
السيرة هو المختار) من

الرواية ولو ألجبه وما في  
الفصولين باع أرضاً

بدون الزرع فهو للبائع  
باجر مثلهما محمول على ما إذا

رضى المشتري بخر (ومن  
باع غيره بارة) أما قبل

التظهور فلا يصح اتفاقاً  
مطلب في محل الطلق

على المقيّد

مطلب في بيع النثر  
والزرع والشجر مقصوداً

قوله فلو استأجر النخلة  
هكذا يحطه والاول

الشجر بلا تله ليناسب  
سابقه ولا لاحقه اه

مصححه

العكس اتباعاً للحديث المذكور الذي استدله به الامام محمد على أنه لا فرق بين كون الثمر مؤثراً وأولاً والتأثير  
التأثير وهو أن يشق النكح بذوقه من طلع الخنث ليصلح أكله أو النكح بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب  
الستمن باع بخلاصاً من راف الثمره البائع أن يشترط المتاع فلا يعارضه لأن مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما  
قبل من أن الحديث الاول غريب ٢ فنه أن المجتهد إذا استدلل بحديث كان تخصيصه غير معتبر عندنا وما  
نعم ربما في النفع أن حل المطلق على المقتدتها واجب لأنه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم أجاب عنه بما هم فاسوا  
التمر على الزرع كما قال في الهداية أنه متصل بالقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقتضون القياس على المفهوم  
إذا تعارضوا وأعرض في الصفة أن حل المطلق على المقتدتها واجب الخ لأنه ضعف بل في النهاية من أن الأصح  
أنه لا يجوز لأق حادثة ولا في حادثتين حتى يجوزاً وخيفة التيمم جميع أجزاء الأرض بحديث جعلت في  
الأرض مسجداً وطهوراً ولم يحمل هذا المطلق على المقتدتها حديث التراب طهوراً أقول أحبت عنه فيما علمته  
على الصر بأن المقتدتها لا يثنى الحكم عما عداه لأن التراب لقب ومفهوم القلق غير معتبر إلا عند فرقة شاذة من  
اعتبار المفاهيم فلس مع ما يحسب فيه الحل فلا دلالة في خلاف على أنه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحل المطلق على  
المقتدتها اتحاد الحكم واتحادته مشهور عندنا من صرح به في المنار والتوضيح والتلويح وغيرها فافهم عند  
المن من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله) ويؤمر بالبائع بقطعهما أي فيما إذا باع أرضاً فبايع الزرع لم يسمه  
أو شجر أعلم بما لم يشترطه حتى في الزرع والتمر على ملك البائع (قوله) الزرع والنثر بدل من ضمير  
الثمن وقوله الأرض والشجر بدل من البيع (قوله) عند وجوب تسليمهما أي تسليم الأرض والشجر  
وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله) لم يؤمر به أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله) وان لم يظهر  
صلاحه الا في صلاحهما أي الزرع والنثر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله) لأن ملك المشتري مشغول  
الح) عليه لقوله ويؤمر بالبائع بقطعهما حتى في النهر عن جامع الفصولين باع نحره على غرأ وكر ما عليه عن  
لا يدخل الثمر ٢ فلو استأجر الشجر من المشتري لغيره علمه التمر لم يجز ولكن يعارضه الادراك فلو أن المشتري  
يبيع البائع ان شاء أبطل البيع وأقطع الثمر اه وسيد كرم الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتن ويؤمر  
البائع بالقطع فانه نافي للتصريح المذكور ولعله قول آخر فليجرب (قوله) وما في الفصولين أي جامع الفصولين  
لأن قاضي سماوة جمع فيه بين فصولي المبادئ والاسترواق ط (قوله) محمول على ما إذا رضى المشتري  
أي رضى ببقاء الزرع باجر تمثيل الأرض والأمر بالبائع بالقطع وفيه قايين كلامهم وأما إذا انقضت المدقة  
الاجارة فلم يستأجر ان بقي الزرع باجر المثل الى انتهاء لانها لا تنتفع وذلك بالترك دون القلق بخلاف الشراء  
لأنه ملك الرقبة فلا راي فيه إمكان الانتفاع بخر (قوله) ومن باع غيره بارة لم يضر من بيع الثمر تبعاً للشجر  
شرع في بيعه مقصوداً ولم يذ كر بيع الزرع والشجر مقصوداً قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل  
صدوره بانه بقاء لا ليس بتعريفه وتباع الأرض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد القيد علمه ما نراه وان باع  
على أن يتركه حتى يدركه لم يجز وكذا الرطبة والقول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقاً أي سواء بلغ  
أو ان الحصاد أو لا ومن غيره نرى انه ان لم يرضع الى الحصاد فله حينئذ ينقل الى الحواجز كما إذا باع الحنطة في  
السقف ولم يرضع البيع حتى أخرجه وسله اه وبأق في المتن بيع البر في مثله وفي الجرع عن الظهري ما شفى  
شجرة للقطع يؤمر بقطعها بغير قها ورس له حفر الأرض الى انتهاء العروق بل بقطعها على العادة الآن شرط  
البائع بالقطع على وجه الأرض أو يكون في القلق من الاصل فضره البائع ككونه باقرب حائط أو برفق قطعها  
على وجه الأرض فان قطعها أو قطعها فبنت مكانها أخرى فالنائب للبائع الا اذا قطع من أعلاها فهو للمشتري  
سراج ولو اشترى نخلة ولم يبين أنها للقطع أو للقرار قال أبو يوسف لا علك أرضها ودخل محمد بن يحيى وهو المختار  
وان اشترى حائطاً لا تدخل الأرض اتفاقاً فلو ان قراراً تدخل اتفاقاً أو باع نصيبه من شجرة بلان الشريك  
جاز ان بلغت أو ان قطعها ولا خلاف اه وقد منافي الشريك بيع الحصة الشائعة من غرأ وزرع أو شجر  
مفصلاً من غرأ فراجع (قوله) أما قبل التظهور أشارة الى أن البروز بمعنى التظهور والمراد به انقضاء الزهر

عنها وانقضاءها ثمرة وان صغر (قوله) ظهر صلاحها (ولا) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع النثار قبل أن تظهر ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترتل ولا في جوازه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندئذ أن تؤمن العاهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور النصح وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا أن كان بحال لا ينتفع به في الأكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبه فاضحيان لعامة مشايخنا والصحيح أنه يجوز لأنه مال منتفع به في ثلث الأحوال أن لم يكن منتفعا به في الحال والحالة في جوازه باتفاق المشايخ أن يبيع الكثرى أول ما تخرج من أوراق الشجر فيجوز فيها ثم لا أوراق كانه ورق كله وأن كان بحيث ينتفع به ولو علفا للدواب فالبيع جائز باتفاق أهل المذهب اذا باع بشرط القطع أو مطلقا (قوله) لا يبيع في ظاهر المذهب قال في الفتح ولو اشترها مطلقا أي بلا شرط قطع أو ترك فاعترضوا آخر قبل القبض فسد البيع لأنه لا يمكن تسليم المبيع لتعدد التمييز فأنشبه هلاكه قبل التسليم ولو تركت بعد القبض بشرط كان فيه الاختلاط والقول قول المشتري في مقداره مع عبته لأنه في بدو كذا في بيع الباذنجان والبطيخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتراكا كما ذكرنا اهـ ومقتضاه أنهم لو اشترت بعد القبض يبيع المبيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تعالى على محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي عن الحلواني وما ذكره في الفتح من التفصيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فقوله الفتح عقب ما قد مناه عنه وكان الحلواني يقي بجوازه في الكل الحلال بالنسب التفصيل الذي ذكره لأنه لا وجوب جواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط فاعترض هذا التعرير (قوله) وأفتى الحلواني بالجواز وزعم أنه مروى عن أصحابنا وكذا حكى عن الامام القضي وقال أسحبس فيه لتعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاداتهم خرج قال في الفتح وقدرنا رواية في نحو هذا عن محمد بن يعقوب عن الأشعث بن عمار عن الأوزاعي عن جواز البيع في الكل وهو قول مالك اهـ قال ابن أبي شيبة وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح أنه لا يجوز لأن المسمى إلى مثل هذا الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لأنه يمكن أن يبيع الأصول على ما ينشأ ويشترى الموجود ببعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي إلى وقت وجوده أو يشترى الموجود بجميع الثمن ويبيع في الانتفاع ما يحدث منه في فصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة في نحو هذا العقد في المعدوم مصادما لقص وهو مروي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان وخص في السلم اهـ قلت لكن لا يخفى بتحقيق الضرورة في زماننا ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الأشجار والثمار فانه لمنه الجهل على الناس لا يمكن إلا منهم بالفضل باخذ الطريق المذكور فأن أمكن ذلك بالنسبة إلى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة إلى عامةهم وفي زعمهم عن عاداتهم خرج كما عرفت وبلغت بيزم تحريم كل النثار في هذه البلدان إلا اتباع الكنفك والتي صلى الله عليه وسلم اغتار خص في السلم للضرورة وعنه أنه يبيع المعدوم خفت بتحقيق الضرورة هنا أيضاً يمكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادما لقص فلذا جعلوه من الاستحسان لأن القياس عدم الجواز وظاهر كلام الفتح الميل إلى الجواز ولنا أورده الرأية عن محمد بن تقدم أن الحلواني رواه عن أصحابنا وما ضاق الأمر إلا اتسع ولا يخفى أن هذا موقوف على ظاهره وأية كالمعلم من رسالتنا المسماة نثار العرف في بناء بعض الأحكام على العرف فراجعها (قوله) ولو انما خرج أكثر ذكر في الصرع الفتح أن مانعه شمس الأئمة عن الامام الفضلي لم يفيد عنه بكون الموجود وقت العقد أكثر بل قال عنه أنه جعل الموجود أصلاً وما يحدث بعد ذلك تبعاً (قوله) يقطعها المشتري أي اذا طلب البائع تبرئ من ملكه وهذا راجع لأصل المسئلة (قوله) جبراً عليه مقداره أنه لا خيار للمشتري في إبطال البيع اذا امتنع البائع عن إبقاء النثار على الانحجار وفيه بحث لمصالح العبر والنهر سيذكر ما لشارح آخر الباب (قوله) فسد أي مطلقاً كما يشالده التفصيل في القول المقابل له فافهم هو عمل في البحر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه المعدوم هو شغل ملك التعرير (قوله) كسر القطع على البائع في البحر عن الوالدية باع غباراً وكذا الثوم في الأرض

(ظهر صلاحها) (والأصح) في الأصح (وليزم بعضها) دون بعض (لا يبيع في) ظاهر المذهب (وصحبه) السرخسي وأفتى الحلواني بالجواز لو انما خرج أكثر (يبيع) ويقطعها المشتري (في الحال) جبراً عليه (وان شرط تركها على الانحجار فسد) البيع كسر القطع على البائع (حاوي) (وقيل) قائله محمد (لا يفسد) (اذا انتهت) النشرة (التعارف فكان شرطاً



يقتضيه العقد (و به بقى) بحر عن الاسرار لكن في القسطنطينية عن المضمرات أنه على قولها القنوى فتنبه قديماً بشرط الترتيل لا نه لشرها مطلقاً وتر كها بانذ البائع طالبه الزيادة وان غيراته تصديق عازاد في ذاتها وان بعد (١٩) ما نهات لم تصديق بشئ وان استاجر

التاجر الى وقت الادراك  
طلبت الاجارة وطلبت  
ان ياد بقله الاذن ولو  
استاجر الارض لترك  
الزرع فسدت طهيته  
المدة ولم تطل الزيادة  
ملقى الا بفساد  
الاذن بفساد الاجارة  
بخلاف الباطل كحرزناه  
في شرحه والحيلة أن  
ياخذ النجرة معاملة على  
أن لبحر من ألف جزء  
وأن يشترى اصول الرطبة  
كالذبحان وأصناف  
البطيخ والخباز لكون  
الحادث للشرى وفي  
الزرع والحشيش يشترى

(٢) مطلب فساد المتضمن  
وجب فساد المتضمن

(٣) قوله ولا يخفى أن هذا  
الحق قال شيخنا لمانافاة  
أصوله فساد البائع  
بالتعاطى بعد الباطل  
لا يقتضى اعتباره لانا  
انما حكمنا بطلانه قبل  
الماتكة لانهم حالها  
ان هذا التسليم يحكم  
العقد السابق ودعائهما  
اعتباره وثبوت حكمه  
وليس في هذا ما يدل على  
اعتباره فاقوله ربنا في  
فروعنا خراج منتظر تلك  
الفروع فلعلمنا هذا  
القبيل فتم ما قاله الشارح  
من التغليل اه (٤) قوله  
وطيب ما زاد الخ حاصله

والجزر والبصل فعلى المشتري قطعها داخل بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه  
الكيل أو الوزن ولم يجب لانه لم يبيع مكايلاً ولا موازنة (قوله وبه بقى) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحساناً  
وهو قول الأئمة الثلاثة واختاره الطحاوى لعموم الدعوى (قوله بحر عن الاسرار) عبارة الجرح وفي الاسرار القنوى  
على قول محمد وبه أخذ الطحاوى وفي المتنق ضم اليه أنا وسف وفي الخصة والصحيح قولهما (قوله لكن في  
القسطنطينية عن المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لأن عبارة القهستاني مع المتن وشرط تركها على الشر  
والرضاه بفقد البائع عندها وعليه القنوى كافي النهاية ولا يفيد عند محمد ان بدال صلاح بعض وفرب صلاح  
الباقى وعليه القنوى كافي المضمرات اه ومانعه القهستاني عن المضمرات بخلافه في الهبات والغنم والجرح  
وغيرها من حكاية الخلاف في الذي تنهى صلاحه ولا صريح في تنهى صلاحه لا في بدوه وأيضاً المتأيد منه  
صلاح الكل تأمل (قوله فتنبه) أشار به الى اختلاف التصحيح وتخيير المفسر في الاقتداء به ما شاءه لكن حيث  
كان قول محمد هو الاستحسان يترجح على قوله ما تأمل (قوله قديماً بشرط الترتيل) أى قديماً المصنف الفساد به  
(قوله مطلقاً) أى لا بشرط تركه أو قطع وظاهره ولو كان الترتيل متعارفاً مع أنهم قالوا المغرب وعرفاً كالشر وطباً  
ومقتضاه فساد البائع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طالبه الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافى ما قد منه  
من أنه لو أثرت ثمراً آخر فان قبل القبض فسد البائع أو بعده يشترى كل فيه لان ذلك في الزيادة على المبيع محال  
يقع عليه البائع وهذا في زيادة ما وقع عليه البائع كما قال في التهر واصله أن المراد هنا الزيادة المتصلة لا المنفصلة  
(قوله تصديق عازاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم  
الادراك فالزيادة متفاوت ما بينهما ط عن العنى (قوله لم تصديق بشئ) نعم عليه ان غصب المنفعة فسخ (قوله  
طلبت الاجارة) وان عين المدة درمتني فان أصل الاجارة يقتضى القياس فيها البطلان لأن التسرع اجازها  
للمحاجة فيها فسه تعامل ولا تعامل في حارة لانها المجرزة فلا يجوز وكذا لو استاجر أصحاب العفف علم انما  
لم يجز ذكره انكره فسخ (قوله لترك الزرع) الاولى تغيير الهداية وغيرها بقوله أن يترك الزرع أى الى وقت  
ادراكه بلا ذكره (قوله ولم تطل الزيادة) أى الى زيادة على الثمرة وعلى ما غرم من أجرة التسلط عن العنى  
(قوله كاحرزناه في شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة (٢) وفساد المتضمن وجب فساد المتضمن  
بخلاف الباطل فإنه معدوم شرعاً أصلاً ووصفاً فلا يتضمن شاف كانت سائره عبارة عن الاذن اه ح وحاصل  
الفرق كافي الفتح وغيره أن الفاسد له وجود ولا فائت الوصف دون الأصل فكان الاذن ياتى في ضمنه فيفسد  
بخلاف الباطل فإنه لا وجود له أصلاً ولم يوجد الاذن ٣ ولا يخفى أن هذا الفرق ينافى ما مر أول البيع من أن  
البائع بعد عقد فاسد أو باطل لا ينعقد قبل متاركة العقد الاول ويناقى فروعاً أخر من كون في آخر القرن الثالث  
من الاشياء عند قوله فائدت اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه فراجعها متاملاً (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري  
ما زاد في ذات البائع وما لم يكن بلزاق العقد (قوله أن ياخذ) أى المشتري (قوله معاملة) أى مساقاة قلدة  
معلومة كافي القنية (قوله على أن له الخ) أى البائع قال في شرحه على المتنق وينبني أن يقول المشتري البائع بعد  
مدافع الثمن أخذت مثله هذا الشجر معاملة على أن لبحر من ألف جزء ولو الفجر الاجرا أى من الثمر  
ذكره الشئ وفيه أن المشتري قد أخذ الثمر شرعاً فكيف يأخذه معاملة لأن يقال أنه دفع له الثمن على وجه  
التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البار وقت العقد والمعاملة لاجل طيب  
ما لم يزر بعد (٤) وطيب ما زاد في ذات البار زمن هذا طيباً انما تاتي اذ لم يكن الشجر وقتاً ولينبه لعدم الخط  
والصلحة في أخذ جزء من ألف جزء والباقي للمشتري كذا كر الشارح فظهر في أول كتاب الاجارة (قوله وان  
يشترى الخ) هذه حيلة ثانية وبناها ان المشتري ما مان يكون مما لو جسد فاسداً وقد جرد بعضه أو لم يوجد منه  
شئ كالذبحان والبطيخ والخباز أو يوجد كله لكنه لم يدرك كل روع والحشيش أو يكون وجد بعضه دون بعض

الموجود بعض الثمن  
ويستأجر الأرض مدة  
معلومة يعلم فيها الإدراك  
يبقى الثمن وفي الأشجار  
الموجود ويحل له البايع  
ما يوجد فإن خالف أن  
يرجع بقول على أي  
متر جعت في الأذن  
تكون ما ذوق في التلوة  
شئ ملخصا (ما حاز  
أراد العقد عليه بالقرارد  
صع استأنوا منه) لا  
الوصية بالخدمة يصح  
أفرادها دون استئناؤها  
أشياء ثم غر على هذه  
القاعدة بقوله (فصح  
استئناؤه) فغير من  
صيرورة ما معناه  
قطيع (أرطال معلومة  
من بيع غر بخلة) الفحة  
أراد العقد عليها ولو  
الغر على رؤس النخل  
على الظاهر (كصحة  
بيع برقي سبله)

(ع قوله يطل العزل الخ)  
أي لأن المعلقة لا تحقق  
الأوجود للشرط وهو  
العزل عن التجارة فقبل  
وجوب شرط المعلقة  
لا يصح العزل عنها فقوله  
قبل وجود الشرط أي  
شرط المعلقة (هـ) قوله  
دون الاستثناء (هـ) لأن  
محطه والذي في نسخ  
الشارح دون استئناؤها  
ولعلها نسخة أخرى  
كتب عليها

كثير الأشجار المختلفة الأنواع في الأول يشتري الأصول ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة بباقي  
الثمن ثلاثاً بأمر البايع بالقطع قبل خروج الباقي أو قبل الإدراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع  
ويستأجر الأرض كالثاني والثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحل له البايع ما يوجد لأن استئجار  
الأرض لا ينافي هنالك الأشجار باقية على ملك البايع وقيامها في الأرض مانع من صحة استئجار الأرض لأن  
بأخذها أو لمعاملة كالمعاملات تصرفه وتكون الأشجار على المسئاة فقامت حاجتها لا تمنع صحة جارة  
الأرض كما يعلم من بابها ومسئلة الأحلال تنافي في الأول والثاني أيضاً (قوله بعض الثمن) تنازع فيه يشتري  
الأول ويشتري الثاني في المسئاة وقوله ويستأجر الأرض راجع للمشتري أيضاً كما علم مما قرئناه (قوله وفي  
الأشجار الموجود) أي وفي غمار الأشجار يشتري الموجود منها (قوله فإن خالف الخ) قال في جامع الفصولين أقول  
كتب في لطائف الإشارات أنهم قالوا وقالوا كل بكذا على أي كذا عزت لك فأنت وكل ص وقيل لا فإذا صح  
يطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشرط عند أي وصف وجوهه محمد فقول في عزله رجعت عن الزكاة  
المعلقة وعزنتك عن كالة التجرة رمى وصاحبه أنه على قول محمد يمكن الرجوع هناك عن الأحلال بأن يقول  
رجعت عن الأحلال المعلق وعن المتجر فتمتع حسنثا لاحتمال المعاملة على الأشجار كالمعامل (قوله في التلوة)  
المناسق إلا كل لأن فرض المسئلة أنه أحل له ما هو في المستقبل والتلوة إنما يناسب الموجود لأن  
يدعي أن المراد ما هو من الزيادة في ذات المبيع الموجود (ثم) اشتري الثمر على رؤس الأشجار فأي من  
كل صفة بعضها يثبت له خيار الرؤية بغير ثم إذ كركم بيع الغيب في الأرض وسأني الكلام عليه إن شاء الله  
تعالى في أول البيع الفاسد (قوله ما حاز أراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة مذكورة في عامة المعترات مفرغ  
عليها مسائل منها ما ذكرنا منع (قوله صع استئناؤه) أي من العقد كالموصى ح به في عبارة الفقه وهذا  
أول من جعل الصغير في بيعه راجعاً لبيع المعلوم من المقامه فهم ولا يصح إرجاعه إلى ما لا نها واقعة على المشتري  
فلم يستأنده الثمن من نفسه كما لا يخفى قال في الفقه وبيع فغير من صيرورة جاز فكذا الاستثناء بخلاف استئناؤه  
الجل من الجارية والبناء وأطراف الحيوان لا يجوز كالوابع هذه ما لا يشاء إلا أنها وهذا العبد لا يده فغير  
مشتري كغيره بخلاف ما لو كان مشتركا على الشيوع فانه جائز اه أي كبيع العبد النصفه مثلاً لا غير متميز  
في جرة بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيصير (قوله يصح إفرادها) بأن يوصي بها وحدها بدون الرقبة اه  
ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصي به بعدد دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لأن الجل يصح استئناؤه  
في الوصية حتى يكون الجل مراً والجارية وصية والفرق أن الوصية أخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن  
بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة يجري من البيع الفاسد (قوله وشاة معناه من قطع) أما لو غرمه معناه فلا يجوز  
كثوبه غير معين من عسل أو فاد من الصخر (قوله وأرطال معلومة) أو أدان محل الاختلاف الآتي ما إذا  
استثنى معينا فإن استثنى جزءاً كربع وثلث فانه صحيح اتفاقاً كما في الصخر عن البدائع قلت وجهه ما لا يقدر  
بالرطل شيء معين بخلاف ربع مثلاً فانه غير معين بل هو جزء شائع كقلنا أنفاً ونظيره ما قدمناه عند قوله وقد  
بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لا أسهم وقد بالارطال لأنه لو استثنى رطلاً واحداً اتفاقاً لانه استثناء  
القليل من الكثير بخلاف الارطال لخواز أن لا يكون الا ذلك القدر فكون استثناء الكل من الكل مجز  
عن البناء ومقتضاه أنه لو علم أنه بقي أكثر من المستثنى يصح ولو المستثنى أرطالاً على رواية الحسن الآتية  
وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفقيه من تعليل هذه الرواية بأن الباقي بعد إخراج المستثنى ليس مشاراً إليه ولا  
معلوم الكل المخصوص فكان مجهولاً وان ظهر آخر أنه بقي مقدار معين لأن المفسد هو الجهالة القاعدة اه  
ومقتضاها الفساد باستثناء الرطل الواحد لأن الباقي يباع في هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إرادته العقد عليها) أي على  
الفقيه والشام المعنى والارطال المعلومة وهو تعليل لقوله فصع أنه لا بد من دخول ما ذكرته القاعدة المذكورة  
(قوله ولو التلوة رؤس النخل) فيصح إذا كان مجزئاً بالوأي لأنه لا بد من تحمل (قوله على الظاهر)  
متعلق بقوله فصع ومقابل ظاهر الرواية رواية الحسن عن الإمام أنه لا يجوز واختاره الطحاوي والقديري لأن

الباق بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح أنه أقس عنده الامام في مسئلة بيع الصرة وأجاب عنه في التهر فراجعه  
**(قوله بغير سبل البر)** متعلق ببيع وبالباقه للبدل قال الخبير الملق في حاشية البحر ساق في البر بأن يبيع الخطة  
 الخالصة بخطة في سبلها لا يجوز ويجب تقيد بما اذا لم تكن الخطة الخالصة أكثر من التي في سبلها وقد صرح  
 بذلك في الخاتمة ويعلم بذلك أنه يجوز بيع التي في سبلها مع ما بالآخرى التي في سبلها مع صرفا للبس الى خلافه  
 اوهيه تظهر ان قول المصنف كبيع في سبلها ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعر به قول الشارع الا في وعلى البائع  
 اخراجه فتقيد بقوله بغير سبل البر احتراز عما اذا باعه بسبل البرأي بالبر مع سبله فانه لا يجوز انما يكن الحب  
 الخالص أكثر مما اذا كان أكثر يكون الزائد مقابلة التي فيجوز وان أراد به بيع البر مع السبل فلا يصح تقيد به  
 بقوله بغير سبله لما علمت من جواز بيعه بمثلها بان يجعل الحب في أحدهما مقابلة التي في الآخر **(قوله لا احتمال**  
**الربا)** تعليل للفهوم وهو أنه لو بيع بسبل البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي يبيع ودمساو بالبر الذي  
 يبيع مع سبله أو أقل فيكون الفضل ربا لا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كذا أنفا **(قوله وبالفرا)** هو القول بحر  
 على وزن فاعله لا يشدد فيقصّر ويخفف فمما الواحدة فاعله في الوجهين مصاح **(قوله في قسرها الاول)** وكذا  
 الثاني بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعي **(هـ)** **(قوله فعلى البائع اخراجه)** في البرائة لو باع خطة في سبلها لزم  
 البائع القوس والتذرية بحره كذا السابق وما بعدها **(قوله الا اذا باع عافيه)** عارضة في الدر المتقى الا اذا بع عافيه  
 فدها وهي اوضح يعني اذا باع الخطة بالتين لا يلزم البائع تخلصه ط **(قوله الوجه نم)** لانه لا يرفع وأقر في الصر  
 وأظهر **(قوله وأما بطل الخ)** قال في الفتح وأوردنا بطله بالفرق بين ما اذا باع حب قطن في قطن يبعه أو نوى عر  
 في غير بعته أي باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز بيع أما اضافي غلافه أشار  
 أبو يوسف الى الفرق بان النوى هناك معتبر عندما كان في العرف فانه يقال هناك قطن ولا يقال هناك نوى في غيره  
 ولا حب في قطنه وقال هذه خطة في سبلها وهذا الوزن فستق في قطنه ولا يقال هذه قطن فلو لم يزل يذهب اليه  
 وهم وعاد كرنا يجز الجواب عن امتناع بيع البين في الفرض والعموم والشجف في الشاؤن الا لينة ولا كرايع والجلد  
 فها والدق في الخطة والربا في الرثون والعصير في الغنم وتحوذ الحديث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في  
 العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي **اه** **(قوله من نوى الخ)** نشر مرتبط **(قوله لانه من**  
**تمام التسليم)** اذا لم يتحقق تسليم البعيب الا بكيله ووزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة الى هذا اذا باع مكائلا وموازنة  
 ونحوه اذا لاحتاج الى ذلك في المجازفة وكذا صاب الخطة في وعاء المشتري على البائع فتح **(قوله وأجر وزن ثمن**  
**ونقده)** أما كون أجرة وزن الثمن على المشتري فهو باتفاق الأئمة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان  
 بقى الصدر والشهد وهو الصحيح كما في الخلاصة لانه يحتاج الى تسليم الجيد وتعرفه بالتفد كما يعرف المقدار بالوزن  
 ولا فرق بين أن يقول دراهمي منقودة أو لا هو الصحيح خلافاً لفلان فصل وعما في التهر **(قوله وقطع عر)** في الفتح  
 عن الخلاصة وقطع الغنم المشتري جزا فاعلى المشتري وكذا على باعه جزا فاعلى كالثوم والصل والجزر والاذا دخل  
 بينا بين المشتري وكذا قطع التذرية انما دخل بينها وبين المشتري **اه** **(قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ)** أي فان  
 أجرة النقد على البائع لانه من تمام التسليم بشرط ثبوت الراد اذا ثبتت باقته لا ينقده قال في الجبر وما أجرة  
 نقد الدين فعلى المدين الا اذا قبض بر الدين ثم ادعى عدم النقد فلا أجرة على رب الدين لانه لا يقبض دخل  
 في ضمانه **(قوله ففقدته)** أي ففقد من الأجرة فقيد ما ظهر زبافه ونصف الأجر فان ظهر نصف الدراهم زبافا  
 وعما زاد الى البرائة يراية أيضا في الخاتمة والاولوية ورأيت منقولاً عن المحيطة لأجرة لا يظهر البعض زبافا  
 لانه لم يوف عمله ولا ضمان عليه **(قوله فأجره على البائع)** وليس له أخشى من المشتري لانه هو العاقد حقيقة  
 شرح الوهبانية وظهر أنه لا يعتبر العرف هناك لانه لا وجهه **(قوله ويعتبر العرف)** فثبت الدلالة على البائع أو  
 المشتري أو عليه ما بحسب العرف جامع الفصولين **(قوله ان أحضر البائع السلعة)** شرط لازم للمشتري بتسليم  
 الثمن أو لا والشرط أيضا كون الثمن حالا وأن لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطل بالثمن قبل حلول الأجل  
 ولا قبل سقوط خيار أو أدان البائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد

بغير سبل البر لا خصال  
 الربا وبالفرا هو وزن وسيم  
 في قسرها هو جوز وزول  
 وفستق في قسرها الاول  
 وهو الاعلى وعلى البائع  
 اخراجه الا اذا باع عافيه  
 وهل له خيارا روية  
 الوجه نم فتح وأما بطل  
 بيع ما في عروق قطن وضرع  
 من نوى وحسب ولانه  
 معد ومعرفة (وأجرة  
 كبل ووزن وعد ووزن  
 على بائع) لانه من تمام  
 التسليم (وأجرة وزن  
 ثمن ونقده) وقطع عر  
 واخراج طعام من سفينة  
 (على مشتري) الا اذا  
 قبض البائع الثمن ثم  
 جاء برده بعيب لا يافة  
 (فرع) يظهر بعد  
 نقد الصراف أن الدراهم  
 زبافا لا أجرة وان  
 وجد البعض فقدره  
 نهر عن أجرة البرائة  
 وأما الدلال فان باع  
 العين بنفسه باذن زبافا  
 فأجره على البائع وان  
 سعى بينهما وباع للمالك  
 بنفسه يعتبر العرف  
 وعما في شرح الوهبانية  
 (ويسلم الثمن أولا في  
 بيع سلعة بذاتين ودرهم)  
 أن أحضر البائع  
 السلعة (وفي بيع  
 سلعة مثله)  
 (قوله فعلى البائع الخ)  
 هكذا بخطه والذي في  
 نسخ الشارع وعلى الخ  
 بالواو اه مصححه

البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد لجهة الاجل فلو سمي وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وان بقي منه درهم  
كافي الجور في القرض والاراء المتفق لوهالك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمرهما أو بطل البيع ورجع  
بالتن أو بمقبوضا وان هلك بفعل المشتري فعليه ثمنه ان كان البيع مطلقا وشرط الخيار له وان كان الخيار  
للبائع أو كان البيع فاسدا الزم به ان مثله ان كان مثلبا وقيمه ان كان قايما وان هلك بفعل أجنبي فالمشتري  
بالتن ان شاء فصح البيع قضى الخاني لا تنع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن واتبع الخاني وطيبه الفضل  
ان كان الصمان من خلاف الثمن والا فلا اه (تنبيه) البائع حبس البيع الى قض الثمن ولو بقي منه  
درهم ولو المبيع شيئين بصفقة واحدة وسمي لكل منهما فله حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس  
بالرهن ولا بالكفيل ولا بآرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بحواله البائع على المشتري بالتين  
أضافا وكذا بحواله المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد في روايتان ويتأجل الثمن بعد البيع  
وتسليم البائع المبيع قبل قض الثمن فليس له بعد مده له بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلائنه الا اذا رآه لم  
يتمعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكما قال محمد كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري  
قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالبه اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصر المشتري باضا اه  
أي لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض ما لو ادعاه المشتري عند أجنبي أو اعاره وأمر  
البائع بالتسليم اليه لا وادعاه وأعلمه وأجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناعلى  
الباق ومنه ما لو قال الغلام تعال معي وامس فخطي أو أعقته أو تلف المسم أو أحدث فيه عبثا وأمر البائع  
بذلك ففعل أو أمر به بلحن الخطئة فطحن أو ويله الأمة فحلبت ومنه ما لو اشترى دهنًا ودفع قارورة رته فيها  
فوزنه فيها بحضره المشتري فهو قبض وكذا ان عينته في الاصبع وكذا كل مكبل أو موزون اذا دفع له الوعاء فكاه  
أو وزنه فيه بأمره ومنه ما لو غصب شاة اشتراها باضا بخلاف الودعة والعار به الا اذا وصل اليه بعد  
التخلفه ولو اشترى ثوبا أو حنطة فقال للبائع بعه قال الامام الفضلي ان كان قبل القبض والرؤية كان قبضا  
وان لم يقبل البائع نعم لان المشتري ينصرف بالقبض في خيار الرؤية وان قال بعه في أي كن وكسلا في الضيق  
فالم يقبل البائع لا يكون قبضا وكذا لو بعد القبض والرؤية لم يكن يكون وكسلا بالبيع سواء قال بعه  
أو بعه في هذا كله ملخص مما في البصر (قوله أو من يتل) المراد بالعين التقومين الدراهم والدنانير لانها  
خلفت انما لا لاتعين بالتعيين (قوله للمعنا) لاستوائهم في التعيين في الاول وفي عدمه في الثاني أما  
في بيع سلعة بين فاعا تعين حق المشتري في المبيع فلذا أمر بتسليم الثمن أو لاي تعين حق البائع أيضا  
تحقيقا لساواة (قوله ما لم يكن الخ) الطرف الذي نابت عنه ما المصدرية الظرفية متعلق بقوله وبسم الثمن  
فكان المناسب ذكره عقب قوله ان أحضر البائع السلعة بأن يقول ولم يكن دين الخ (قوله كسمل وثمن موجل)  
تمثل لما كانا ان أحد الغرضين دينًا فالاول مثال المبيع لان المراد بالمسلم المبيع فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم  
التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان البيع فاسدا كافي الجور ط (قوله على وجه يمكن من القبض) فلو  
اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح اليه وقال خليت ينك وينها فهو قبض وان دفعه ولم يقبل شالا لا يكون  
قبضا وان باع دارا غائبة فقال ليتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا وهي أن تكون  
بحال يقدر على اغلاقها والافهي بعته وفي جمع التوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم ذاتها له قيمته بلا كلفة  
وكذا لو اشترى بقرقا بالبرح فقال البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكن الاشارة اليه يكون قبضا ولو  
اشترى ثوبا بأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى أخذ اناسا ان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح  
التسليم وان كان لا يمكنه الا ببيع أو ابيع ولو اشترى طيرا أو فرسا في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب  
ان أمكنه أخذه بلا عون كان قبضا وعامة في الجور حاصله أن التخليه قبض حكا لومع القدر عليه بلا كلفة  
لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلا دفع المفتاح اذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض  
وفي حدوده القدر على اغلاقه قبض أي بان تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرقى فكونه بحيث يرى

مطلب في حبس المبيع  
لقبض الثمن وفي هلاكه  
وما يكون قبضا

مطلب فيما يكون قبضا  
لبيع

أو ثمن عتله (للمعنا)  
ما لم يكن أحدهما دينًا  
كسمل وثمن موجل ثم  
التسليم يكون بالتخليه  
على وجه يمكن من  
القبض

مطلب في شروط التخليه

ويشار اليه قبض وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مديده تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت إمكان أخذه منه بلا معن قبض **(قوله بلا مانع)** بأن يكون مفرزا غير مشغول بحق غيره فلو كان البيع شاعلا كالخطة في نحو الوالي البائع لجنه بحر وفي الملقط ولوباع دارا وسلمها إلى المشتري وله فيها منافع قليل أو كثير لا يكون تسليحا حتى يملكها فارغة وكذا لوباع أرضا وفها زرع اه وفي البحر عن القننة لوباع خبطة في سبيلها فسلها كذلك لم يصح كقطع في فرائش ويصح تسليم عمار لا شحار وهي عليها الخطة وإن كانت متصلة تلك البائع وعن البربري المتاع غير البائع لا يمنع فلو أذن له قبض المتاع واليئ صم وصار المتاع وديعة عنده اه قلب ويصل في الشغل بحق الغير ولو كانت الدار مأجورة فليس البائع مطالبة للمشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة القنوى سئلت عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع السناجر ورضي المشتري أن لا يفسخ الثمن إلى مضي مدة الإجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مدها ولا البائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع يجعل التسليم وكذا لا يشترى غائبا لا يطالبه بجنه ما لم ينهأ المبيع للتسليم اه **(قوله)** ولا حائل بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت ميان **(قوله)** أن يقول خلت الخ الظاهر أن المراد به الأذن بالقبض لا خصوص لفظ الخطة لما في البحر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضا ولو قال خذته يكون تخلة إذا كان يصل إلى أخذه اه وفي الفروع والمآثر ما يدل عليه أيضا **(قوله)** أو كان بعيدا أي وإن قال خلت الخ كالمهر والمراد بالعدم لا يقدر على قبضه بلا كفة ويختلف باختلاف المبيع كقوله أو كان بعيدا والمراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابهه **(قوله)** وهو لا يصح به القبض أي الأقوال المذكورة لا يتحقق به القبض وقد بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض **(قوله على الصحيح)** وهو ظاهر الرواية ومقابل ما في المحيط بجامع شمس الأئمة أنه الخطة يصح القبض وإن كان العقار بعيدا غائبا عنها عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو ضعيف في البحر وفي الخاتمة والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه إذا كان قريبا يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام الخطة مقام القبض أما إذا كان بعيدا لا يتصور القبض في الحال فلا تقيم الخطة مقام القبض اه هذا ثم إن ما ذكره من الشارح هنا نقل مثله في أوخر الإجازات عن وقف الاشياء ثم قال قلت لكن نقل محشم ابن المصنف في زاهر الجواهر عن يوع فتاوى قارئ الهداية أنه متى مضى مده يتمكن من الذهاب بها والدخول فيها كان قابضا والأفلاقتنه اه قلت لكن أنت خير بأن هذا يخالف الروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعبر فيها القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كاعتنهم من كلام أئمتنا **(قوله)** وكذا الهبة والصدقة أي لا تكون تخلة العبد فيها قابضا قال في البحر وعلى هذا تخلة العبد في الإجارة غير محصية فكذلك الأقوال بفسلها اه قلت ومفاده أن تخلة القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخاتمة حيث قال أجمعوا على أن الخطة في البيع الجائر تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أن قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في المتاع التي يحتمل القسمة لا تكون قبضا بتوافق الروايات واختلاف ألوية الجائر ثم ذكر الفقيه أبو الليث أنه لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأئمة لعلوا فيه أنه يصير قابضا ولم يذكر فيه خلافا اه **(قوله)** في البرازية قبض المشتري المشتري قبل تقبده بلا إذن البائع فطلبه منه في يمينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى يقبضه بيده بخلاف ما إذا خلى البائع يمينه وبين المشتري اشتري بقره مريضة وخلافا في منزل البائع فأثان أن هلك في وماتت في البائع لعدم القبض وكذا لو قال البائع سقم إلى منزل فأذهب فأتسلها هل هلكت حال سوق البائع فإن ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري العبد اعمل كذا أو قال البائع مره يعمل كذا ففعل العبد هلك من المشتري لأنه قبض قال المشتري إلى البائع لا اعتدك على المبيع فسله إلى فلان عسكه حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع هلك عند فلان هلك من البائع لأن الامسالك كان لأجله اشتري وعاملين خاتفي السوق فأمر البائع بنقله إلى منزله فسقط الطريق فعلى البائع أن لم يقبضه المشتري اشتري في المصر خطبا فقصه فهاصر حال حله إلى منزله في البائع أن عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال البائع زنه زناه وبعثه مع غلامك أو غلامك ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الآن

بلا مانع ولا حائل وشرط  
في الأجناس شرطا  
ثالثا وهو أن يقول خلت  
ينسلك وبين المبيع  
فولم يقبله أو كان بعيدا  
لم يصح قابضا والثامن  
عنه فاقول فأنهم  
يشترتون قرية ويشترتون  
بالتسليم والقبض وهو  
لا يصح به القبض على  
الصحيح وكذا الهبة  
والصدقة خاتمة وغامه  
فيما علقناه على الملتقى  
(وجده) أي البائع الثمن  
(زينا) ليس له استرداد  
البلعة وجبها به

مطلب اشتري دارا  
مأجورة لا يطالب بالثمن  
قبل قبضها

دراهمه (الجاء الى)  
كانته على زيد (زوقا)  
على ظن ان الجيد (ثم)  
علم بانها زوقا (يردها)  
ويسترد الجيد ان)  
كانت (قائمة والا فلا)  
يرد ولا يسترد كالجوحدار  
بذلك عند القبض وقال  
أبو يوسف يرد مثل  
الزوقا ويرجع بالجيد  
كجاء كانت رصا أو  
ستوة (اشترى شأ)  
وقبضه ومات مفلسا قبل  
نقد الثمن فالبايع  
أسوة للغرماء وعند  
الشافعي رضى الله  
غنه هو أحق به (كالم)  
يقبضه المشتري (فان)  
البايع أحق به) اتفاقا  
ولنا قوله عليه الصلاة  
والسلام اذا مات  
المشتري مفلسا فوجد  
البايع متاعه بعينه فهو  
أسوة للغرماء شرح  
جمع العيص (فرع)  
باع نصف الزرع بسلا  
أرض ان باعه الاكار  
لرب الارض جاز وبه كسه  
لا الا اذا كان البذر من  
الكار فينبغي أن  
يحوز حانة باع شعرا أو  
كرما ثم لا يدخل الثمر  
وحينئذ يبيع الثمر  
الى الادراك فلو اوى  
المشتري اعاد تمخير  
البايع ان شاء لم يطل  
البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في التمر

يقول ادعنا الى الغلام لانه وكيل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فانه ان  
التسليم موجودا ايضا فهو جرد رصا واستوفى فالاولى ان يملك قبل البيع فانه استوفى أصل حقه فلا يكون  
له حق نقض التسليم اه أى لان الزوقا دراهم لكنها معيبة ومثلها النهر حقه كافي للمنحة بخلاف الرصاص  
والستوة فانها ليست دراهم فلم يوجد نقض الثمن أصلا فله نقض التسليم وأفاد أن هذا هو التسليم المبيع أم لو قبضه  
المشتري بلا إذن البايع فله نقض في الزوقا وغيرها كافي التزاه (قوله كالجوحدار) الاولى وجهه أى الثمن  
المحلى عنه (قوله أو مستحقا) أى بان أثبت رجل أن المقبوض حقه قبضت البايع استرداد السلعة لا تنقضاء  
الاستيفاء (قوله وكلمتهن) عبارة منية الملقى والمزمن يسترد في الوجوه كلها اه أى في الزوقا والرصاص  
وبغيرها أى لو قبض دينه وسلم الزهر لراهنه ثم ظهر ما قبضه زوقا أو رصا واستوفى واستحقا فانه يسترد الزهر  
(تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه بغير إذن البايع وحده البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان  
تصرف المشتري بعد القبض باذن البايع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلا إذن البايع وتصرف فيه ثم  
وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض زاه وما يحتمل  
النقض كالباع والهبة وما لا يحتمل كالعقود ونوعه (قوله والا) أى وان لم تكن قائمة سواء كانت هالكة أو  
مستهلكة كدر (قوله كالجوحدار) أى بانها زوقا لانه يكون رصا بغير اقرار ولا بد اد (قوله وقال  
أبو يوسف يرد مثل الزوقا) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستزاهه الربا ولا وجه لابطال حقه في الخوذة  
لعدم رصه درر قال في الحقائق يقلعان العين ان ما قاله أبو يوسف حسن وأدفع للضرر وإذا اخترنا للفقوى  
اه وكذلك صرح في الجمع بأنه الملقى به غريمه (قوله كجاء كانت رصا واستوفى) فانه اراد اتفاقا درر ومظاهر  
اطلاقه انه رد ولو علم بها وقت القبض لاسها ليست من جنس الايمان ط (قوله ومات مفلسا) أى ليس له مال يفي  
بما عليه من الدين سواء قبله القاضي أو لا (قوله فالبايع أسوة للغرماء) أى يقسمونه ولا يكون البايع أحق به  
درر (قوله فان البايع أحق به) لظاهر ان المراد أنه أحق بحبسه عنده حتى يستوفى الثمن من مال الميت أو يبيعه  
انقاضي ويدفع له الثمن فان بقي جميع دين البايع فيها وان زاد دفع الزائد البايع الغرماء وان نقص فهو أسوة  
لغرماء يبايعي به وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذ مطلقا ولا وجه لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته  
الى ورثته وتعلق به حتى غرما ثم وانما كان أحق من باقي الغرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في  
حساب المشتري فكذلك بعد موته وهذا نظير ما سذكره المصنف في الاجارات من أنه لو مات المورج وعليه ديون  
فالمستأجر أحق بالارمن غرما منه أى اذا كانت الدار يدمه وكان قد دفع الاجرة وانفصح عقدا لاجرة عوت المؤجر  
فله حبس الدار وهو أحق بفنها بخلاف ما اذا عمل الاجرة ولم يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون أسوة لساير  
الغرماء ولا يكون له حبس الدار كافي جامع الفصولين وكذا ما سأل في البيع الفاسد لو مات بعد فسخه فالمشتري  
أحق به من سائر الغرماء فله حبسه حتى يأخذه له هكذا ينبغي حل هذا المجلد وله ظهر جواب حاد في الفتوى سئلت  
عنها وهي ما لو مات البايع مفلسا بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لانه ليس  
للبائع حق حبس في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه ما دامت عنه باقية فيكون له اخذ بعد موت البايع أيضا  
اذ لا حق للغرماء فيه بوجه لانه أمانة عند البايع وان كان مضونا بالثمن لو حاق عند موته والزم فان الراهن أحق  
به من غرماء المزمن والله سبحانه اعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسئلة رجل له أرض دفعها لكار  
أى فلاح ودفع له البذر فأصاعلى أن يعمل الاكار فباعه بربع ونصف الخارج فيعمل وخرج الزرع فباع الاكار  
نصفه لرب الارض جاز البيع أم لو باع رب الارض نصفه للاكار فلا يجوز له بأمره بقلع ما ناعه ولا يمكن الا بقلع  
الكل فيفسد المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الأرض الى وقت الادراك فبعد اذا  
كان البذر من الاكار يكون مستأجر الارض بنصف الخارج فليس لرب الارض أمره بقلع ما ناعه فينبغي أن  
يجوز البيع لعدم الضرر وهن مسائل يبيع الحصة الشائعة من الزرع وقد نال الكلام عليها وعلى نظائرها أول  
كتاب الشريعة (قوله قال في التمر الخ) أصله لصاحب الجبر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع

غرمه دون الشعر ولم يرض البائع بعاره الشعر أن يغير المشتري أيضاً شاء بطل البيع أو قطعهم إلا في القطع  
اتلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم تصريح المتن كغيره من المتن بقوله و يقطعها المشتري في الحال  
وأيضاً فاقه عن جامع القصولين بخلاف أيضاً تصريح المصنف كغيره في بيع الشعر وحده والأرض  
وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي بالزعر والترو تسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كإنه عليه هناك  
فأفهم والله سبحانه أعلم

### (باب خيار الشرط)

من إضافة الشيء إليه لانه الشرط سبب للخيار يخرج في الأصل في العقد الزم من الطرفين ولا يثبت لاحدهما  
اختيار المضاء والفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا يشترط ذلك **(قوله)** مبين في الدرر حيث قال بعدم ترجيح  
باب خيار الشرط والتعين وقدمهما على باقي الخيارات لانهما معان ابتدأ الحكم به في خيار الرؤية لانه  
يتمتع تمام الحكم وآخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط أنواع فلهذا وقفاً كما إذا قال اشترى ثوباً على  
أني بالخيار وعلى أني بالخيار أياً ما أبدأ وجائز وقفاً وهو أن يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فادونها وتختلف فيه  
وهو أن يقول على أني بالخيار شهر أو شهرين فإنه فاسد عند أبي حنيفة ووزر والسافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد

ولا يفرق يظهر بين  
المشتري والبائع

### (باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان  
تقسيمه مبين في الدرر  
ثم الخيارات بلغت سبعة  
عشر الثلاثة الموثوب  
بها وخيار تعيين وغبن  
وتقد وكيفية واستحقاق  
وتقرر رفضي وكشف  
حال وخيانة مرابحة  
وتولية وفوات وصف  
مرغوب فيه وتفريق  
صفقة جهلالية  
بعض مبيع واجبة

مطلب في جهلالية بعض  
المبيع قبل قبضه

اه وفي العرف ع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باع جارا على أنه إن لم يحجر هذا الثمن فريده يقبله  
والألا يصح وكذا إذا قال ما يحجز به إلى العقد كذا في القصة اه **(قوله)** الثلاثة الموثوب بها أي التي ذكر لكل  
واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب **(قوله)** وخيار تعيين هو أن يشتري أحد  
الشئين أو الثلاثة على أن يبيع ما يشاء وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في  
أحدها الخ **(قوله)** وغبن هو ما ينفى في المراجعة بقوله ولا رد بن فاحش في ظاهر الرواية وبقي بالردان  
غرمه أي غير البائع المشتري أو بالعكس وأغره الدلال والأفلا **(قوله)** ونقد هو ما ينفى في باقي قوله فإن اشترى  
على أنه إن لم يقبل الثمن الخ **(قوله)** وكيفية هو ما مر أول البيوع فيما لو اشترى على هذه الخاصة الخ وقدمنا  
بيليه **(قوله)** واستحقاق هو ما سيذكر في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فإن كان استحقاقه  
قبل القبض لكل خريف الكل وإن بعده خبر في القبي لا في غيره **(قوله)** وتقرر رفضي أما القول فهو ما مر في قوله  
وغبن والفعل كالنصرية وهي أن يشاء البائع صرع الشاة ليجمع لبنها فيظن المشتري أنها غر به لأن الخيار  
الوارد فيها أنه إذا حلبها انرضها أمسكها وإن حفظها ردها وصاع من تمر به وأخذ الأثم الثلاثة وأبو يوسف  
وعندهما رجوع النقصان فقط إن شاء وسيأتي تمام الكلام على ذلك شأن الله تعالى في خيار العيب عند قوله  
اشترى جارية فلهالبن **(قوله)** وكشف حال هو ما مر أول البيوع فيما إذا اشترى وزن هذا الخرزها باء  
أو حجرة لا يعرف قدره فقد ذكر الشارح هنا أن المشتري للخيار فيما وقدمنا عن الصريح هنا أن هذا الخيار  
خيار كشف الحال ومنه ما ذكره بعد في بيع صبرة كل صاع بكذا وحر الكلام عليه **(قوله)** وخيانة مرابحة  
وتولية هو ما سيأتي في المراجعة في قوله وإن ظهر خيانة في مرابحة باقرا أو برهان على ذلك أو تنكوه عن العين  
أخذها المشتري بكل ثمته أو رده فوات الرضاولة الخط قدر الخيانة في التولية لتحقيق التولية قال ح و ينبغي أن  
تكون الوضعية كذلك **(قوله)** وفوات وصف مرغوب فيه هو ما يذكر في هذا الباب في قوله اشترى عبدا  
بشرط خيره أو كتبه الخ **(قوله)** وتقرر في صفقة جهلالية بعض مبيع أي هلاكه قبل القبض وقيد البعض لأن  
هلالا الذئب قبل قبضه فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كافي جامع القصولين أنه إن كان باقة بما سواه  
أو بفعل البائع أو بفعل المبيع بطل البيع وإن بفعل أحدهما بطل البيع وان شاء المبيع وإن شاء البائع  
وضمن المستهلك اه وذكر في البرازية أيضاً ثم قال وإن هلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص  
سواء كان نقصان قدر أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والمضاء وإن بفعل أحدهما فالحقوب فيه كالحقوب  
في جميع المبيع وإن باقة بما سواه فإن نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائتة من الثمن وله الخيار في الباقي  
وإن نقصان وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يغير بين الأخذ بكل الثمن أو التردد والوصف ما يدخل تحت  
المبيع بلا ذكر كالاشجار والبناء في الأرض والأطراف في الحيوان والجمود في الكلب والورث وإن بفعل المتعقد

عليه الجواب كذلك ونعم الكلام قهافرأجه **(قوله)** وظهور المبيع مستأجراً أو موهوناً أي لو اشترى داراً  
مثلاً فظهر أنها موهونة أو مستأجرة بتجديد الفسخ وعدمه وظاهره أنه لو كان عالماً بذلك لا يتخير وهو قول أبي  
وسف وقال يتخير ولو عالماً وهو ظاهر الرواية كما في جامع الفوائد ولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعلمنا الفتوى  
كما في الموجبة اهـ وكذلك خبر المهرين والمستاجر بين الفسخ وعدمه وهو الأصح كما في جامع الفوائد لكن  
في حاشيته للرملي عن أبي علي أن المهرين ليس له الفسخ في أمع الروايتين وفي الهادي أن المستأجر له ذلك في  
ظاهر الرواية وذكر شيخ الإسلام أن الفتوى على عدمه وسأني في فصل الفصولي أن من الموقوف بيع المهرين  
والمستأجر والارض في مزارعة الغدير على اجازة مهن ومستأجر ومزارع اهـ فان أجاز المستأجر والمهرين فلا  
خيار للمشتري وان لم يجز الخيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسأني تمامه في فصل الفصولي **(قوله)** أو أنسياه  
قال فهو لا عليها بشرها العاقدان الا تصالف فانه لا ينفسخ به وانما يفسخه القاضي وكلها يحتاج الى الفسخ  
ولا ينفسخ شيء منها بنفسه اهـ **(قوله)** وبفسخ باقائه وتحالف لا ينجي أن الكلام في الخيار لا في مجرد الفسخ  
لكن قد يجب له أو قال أحدهما الآخر فلا خيار بين القول وعدمه وكذلك خبر كل منهما بين الحلف وعدمه  
فلو اختار عدم الحلف لم يرد دعوى صاحبه وصورة التحالف أن يحتلفا في قدر فن أو مبيع أو فقهما ويجزأ عن  
البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفاً وفسخ القاضي البيع يطلب أحدهما أو المصلحة بمسبوبة  
في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى **(قوله)** صح شرطه أي شرط الخيار المذكور وصرح بقاقل صح إشارة  
إلى أن ضمير صح الواقع في عبارة الكثر وغيره عائداً الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير  
يعود الى الخيار وفي الوفاة والتقاية صح خيار الشرط فأرشدنا في ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان  
الموصوف بالصح شرط الخيار لنفس الخيار اهـ فالضمير على الاول في كلام المصنف عائداً الى المضاف وعلى  
الاخبار الى المضاف اليه بوجه في التهر فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد أفصح  
المصنف عنه في الخلق حيث قال وصرح شرط الخيار لها في الخلق لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اهـ قلت  
فيه نظراً فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة الاضافة لقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أي الخيار  
الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى الشرط المذكور لان الموصوف بالصح شرط خاص وهو شرط  
الخيار الذي أفصح عنه في الخلق وأما العام من الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلاً على عود ما الى الشرط بل  
هو تركب آخر صحيح في نفسه والاحسن ما استظهره في العهر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالشرطية  
فانه في الأصل من اضافة الموصوف الى صفة أي الخيار الشرط وهذا لا ينافي كون الشرط سبباً للحكم كما  
أولنا لمجوى وقد يقال ان خيار الشرط مركب اضافي صار علماً في اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد  
المتفادين من الاختيار بين الامضاء والفسخ وكذا خيار الرتبة وخيار التعيين وخيار اللعب كما صار الفاعل  
والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علماً في اصطلاح النحويين على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود الضمير في  
صح الى هذا التركب الإضافي وهو ما أفصح عنه في الوفاة والتقاية كما مر فكان ينبغي للصف متابعهما  
تخلو من التكلف والتعسف **(قوله)** ولو وصياً وكذا ولو كلاً قال في البحر ولو أمر ببيع مطلق فتمتد  
بشماره أو لا أمر أو لا ينجي صحها ولو أمر ببيع بخيار لا أمر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو أمر بشراء  
بشمار لا أمر فشرطه بدون خيار نفذ الشرع عليه دون الأمر لخالفة بخلاف ما إذا أمر ببيع بخيار فباع  
بأنه ثبت بطل أصلاً اهـ ملخصاً وسيد كراي الشارح الفرق بين الفرعين الآخرين **(قوله)** ولغيرهما  
ويثبت الخيار لهما مع ذلك الغير أيضاً كما سبأني في قول المصنف ولو شرط للمشتري الخيار لغيره صح الخ  
**(قوله)** ولو بعد العقد) ربما توهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع أنه سار في الأقسام الثلاثة فلو قدمه  
وقال صح شرطه ولو بعد العقد لكان أولى اهـ حـ فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلت الخيار  
ثلاثة أيام صح اجازاً بحر **(قوله)** لا قبله) فلو قال جعلت الخيار في البيع الذي نفعده ثم اشترى  
مطلقاً ثبت مجزئاً عن الترخائية **(قوله)** أو بعضه) لا فرق في ذلك بين كون الخيار بائعاً أو المشتري

تقدم الفصولي وظهور  
المبيع مستأجراً أو  
موهوناً أو أنسياه من أحكام  
الفسوخ قال ويفسخ  
باقائه وتحالف فلفظ  
تسعة عشر شيئاً وأغلبها  
ذكر المصنف يعرفه  
من ماركس الكتاب (صح)  
شرطه لتباعد (يعين) مجا  
(ولا أحدهما) ولو وصيا  
(ولغيرهما) ولو بعد  
العقد لا قبله تنازعاً  
(في مبيع) كله (أو  
بعضه)



كثله أو ربه ولو فاسد ولو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب (ثلاثة أيام أو أقل) وفسد (٩ ع) عند الملاقاة وتأيد (لا كثير)

ففسد فكل فسخه  
خلافهما (غير أنه يجوز  
أن أحاز) من له الخيار (في  
الثلاثة) فنقلب  
صحيحا على الظاهر  
(وضع) شرطه أيضا

(١) قوله لكن ان اشترى شيئا  
مما ينسار إليه الفساد الخ  
وفي فتح القدر ماضيه وأما  
ينسار ع إليه الفساد فكحه  
سقوط في فساد القاضى اشترى  
شيئا ينسار إليه الفساد على أنه  
الخيار ثلاثة أيام في القياس  
أصحرا لاشترى على حقوقي  
الانتصان يقال لاشترى  
أما ان تفسخ البيع وأما ان  
تأخذ البيع ولا تأخذ  
من القم حتى يفسخ البيع أو  
يفسد البيع فذلك فسخ  
القمر من الخليل وهو قول  
الحارثي في بدو رجل يشترى  
شيئاً يتسارع إليه الفساد  
كالمسكة الطرية أو البينة  
عليه وأقام الدعي البينة  
وختاف فسادها ففسد  
التركة فان القاضى يأمر  
مدي الشراء أن يقدّم الثمن  
ويأخذ المسكة ثم القاضى  
يدينها من آخر ويأخذ ثمنها  
ويضع الثمن الأول ولا تأخذ  
بفسد فان عدلت بقضى  
لمدعي الشراء بائن الثاني  
وعدم الدين الأول والبايع ولو  
ضاح الثمن عند السداد ولو  
يضع الثمن الثاني من مال  
مدي الشراء لا يبيع  
القاضى كمدعي ولو عدل  
البينة فله يقضى فيه المسكة  
لدى مدي لا لبايع لم  
يشتري في أحسنها القرضية  
السم فكون مضمونها له  
بالقهر والرحمة فقتضى أن  
هذا فيما إذا كان البيع في  
بدل البائع وأما إذا كان في  
المشتري فلا يرضى له لأنه

ولا بين أن يفضل الثمن أو لا أن نصف الواحد لا يتفاوت ط عن التهر (قوله) كثله أو ربه مثله ما إذا كان  
المبيع متعددا بشرط الخيار في معين من مع تفصيل الثمن كما يأتي في خيار التعيين اه ح (قوله) ولو فاسدا  
أى ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الأعدق التركيب أن يقول صغر شرطه ولو بعد العقد  
ولو فاسدا كالأختي ح وفائدة اشتراطه في الفاسد مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قبل أنه يستلزم اشتراط  
ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء أو الرضا اه قلت وفيه نظر لأنه ان كان الصغر في قوله ولا يتوقف  
الخ عندنا إلى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطلقا وإلى فسخ البيع الفاسد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو  
كان الخيار للبائع وألهمها وقبضه المشتري بائن البائع لا يدخل في ملك المشتري مع أنه لو لا الخيار لم يكن بالقبض  
فافهم (قوله) فالقول لنا فيه) لانه خلاف الأصل كافي البصر وهو مكر مع ما يأتي من أن اه ح (قوله) على  
المذهب) وعند محمد القول لمعديه والبيئة لا تخرج عن الصر (قوله) ثلاثة أيام (١) لكن ان اشترى شيئا  
ينسار ع إليه الفساد في القياس لا يجوز للمشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له اما ان تفسخ البيع أو تأخذ  
المبيع ولا تأخذ عكس من الثمن حتى يجزى البيع أو يفسد المبيع عندك دفع الضرر من الجانبين مجرى  
اختلافه (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كلها لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام إلا في الكفالة قول الامام زاذني  
البرازية وللمجلس وكذا في الوقف لان حوازه على قول الثاني وهو غير مفيد عنده الثلاث درميتي وعامة في النهر  
(قوله) وفسد عندنا ملاق) أى عند العقد ما لو باع بالخيار ثم لبسه بعد مده فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام  
في المجلس غزاه قوله لا إلا لانه كافي الصرع ولو الواجبة وغيره احول عليه قول الفسخ قوله أنت بالخيار فله  
خيار المجلس فقط قال في النهر ولم يفرق بينهما وظاهر أن الفساد في الثاني أن الإطلاق وقت العقد  
مقارن فقوى عمله وفي الاول بعد التام فضعف وقد أمكن تصحجه بما كان الخيار في المجلس اه (تنبيه) قد مرنا  
عن الدرر أنه لو قال على أي بالخيار أيا ما فهو فاسد واعترض في الشر بلبا لانه قال فلوهم وحلف لا يكلمه أيا ما يكون  
على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هنا كذلك فصالح كلام العاقل عن الاتفاق والافا الفرق قلت قد يجب ان أأما  
في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتشقة وذلك لا يتناقض مع زيادة  
ما فوقها حتى لو لم يلا أكثر حث بخلافه فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظا ما صالح ما فوقها وما  
فوقها مفسد للعقد فلا يتفحصنا حله على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله) فكل فسخه) شمل من له الخيار  
منها والآخر وهذا على القول بفساده ظاهر وكذا على القول الآتي بأنه موقوف قال في الفسخ وذكر الكرخي  
نصاعن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من  
المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله) خلافهما) فعندهما يجوز إذا سمي مدينه معاومة قطع  
(قوله) غير أنه يجوز أن أحاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد وأمات العبد والمشتري أو أحدثه ما وجب لزوم  
البيع فنقلب البيع جائزا عند أبي حنيفة وعامة في الصرع الجانبية (قوله) في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع  
قهستان (قوله) فنقلب صحيحا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تفرده وذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل  
وصله بائع فإذا أسقطه فحق زوال المعنى المفسد قبل مجبته في العقد صحيحا اختلفوا في حكم هذا العقد  
في الابتداء فعندنا صحيح العراق حكمه الفساد ظاهر إذا قلنا بظاهره وأما على الشرط فإذا أسقطه تبين خلاف  
الظاهر فنقلب صحيحا وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي وغير الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر  
هو موقوف وبالأصل ما قبل الرابع بنقد صحيحا وأما مضي جزء من الرابع فساد العقد الآن وهو الوجه كذا في  
الظهير وبوالخير فتح لمخصا وعامة فيه ولكن الاول ظاهر الرواية ويجوز ومنه وفي الحدا في فائدة الخلاف تظهر  
في أن الفاسد على إذا اتصل به القبض والموقوف لا على إلا أن يجزى المالك ونظيره بان الفاسد أيضا لا على  
الاذن البائع كافي الجمع والاولى ان يقال انها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فتجزم على الاول لا على الثاني  
نهر قلت وفي النظر نظر فان الملك في الفاسد يحصل بقبض المبيع بائن البائع والمتوقف فيه على اذن البائع هو  
القبض لانفس المالك وما الموقوف كبيع القضي فان الملك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبيخ مرة

الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قري باعن الخاتمة من أنه لو اعتق العبد ينقلب جائزاً يستعمل ما قبل القبض مع أن قوله ينقلب جائزاً انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فبعد حصول المثل قبل القبض ويؤيده ما مر من أن حكمه عند سماع العرف الفساد ظاهر اقل على أنه لا فساد في نفس الامر وإنما قال في الفرض ان حقيقة القولين أنه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا بانبات الفساد على وجهه ترتفع عن عايقا ط الخياط قبل مجي الرابع كما يظهر ظاهر الهداية **(قوله في لازم)** أخرج به الوصية فلا يحل للشار فيها لان الوصية الرجوع فيها مادام حيا ولو صي به القول وعدمه أفاده ط ومثله العارية والوديعة **(قوله لا يحتمل الفسخ)** أخرج بالاحتماله كسكاح وطلاق وخلع وصلى عن قودوا وسنشكل في جامع الفصولين السكاح بفسخه بالردة ومثل أحدها الاخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاية والعق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يحجب بان الماردا لا يحتمل الفسخ ما يحتمله براضى المتعاقدين قصدا وفسخ السكاح بالردة والمثل ثبت تبعاً **(قوله كترارة ومعاملة)** أي مساقاة وهذا ذكرهما في العبر بحثا فقال وينبغي بحسب في المزارعة والمعاملة لانها احارة مع أنه محرم بذلك في الاشياء قال الجوى يحتمل أنه يظهر من القول بعد ذلك فان تصنف الجوى سابق **(قوله وأجارة)** فلو فسخ في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أو في صط أنه لا يجب له لأنه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو اتفق بطل خياره جامع الفصولين **(قوله وقسمه)** لانها سبع من وجهه **(قوله وطلخ عن مال)** أحترز به عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كاسم **(قوله وورهن)** كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخيره عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه لورهن كالأختي وكان ينبغي أن يذكر كطلاق على مال أيضا لا معاوضة من جانب المرأة كالخلع وكان العتق على مال معاوضة من جانب العبد اهـ **(قوله لزوجة وراهن وورهن)** لان العتق جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العتق من جانبهما وإن كان لازماً لكان لا يحتمل الفسخ لانه عين وبخلاف المهر من فان العتق من جانب غير لازم أصلا وحسب في صيد كرههم في المقابل اهـ ح أي فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على مال داخلان في قوله الآتي وعين تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أي قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من الزوجة والراهن والقتن فلا يحتمله **(قوله ككفالة)** أي بنفس أو مال وشرط الخيار للقبول أنه لا فكيف قيل بحر وقد مر ان الخيار في الكفالة والحوالة يصح أكثر من ثلاثة أيام **(قوله وحوالة)** انما شرط للعتال أو المحال عليه لانه بشرط رضا ط **(قوله وبراء)** بان قال أرأيتك على أني بالخيار ذكره في الاسلام من بحث الهزل بحر قال ط لكن نقل الشريف الجوى عن العبادي لو أرأيت من الذي على أنه بالخيار فلخيار باطل ولعل في المسئلة خلافا اهـ قالت والثاني جزم الشارع في أول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة **(قوله ووقف)** فيه أنه لا يحتمل الفسخ تأمل **(قوله عند الثاني)** لانه عند لازم وعند محمد وان كان كذلك لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو لمعولما وقد مرنا في الوقف ان الخلاف في غير الم بعد فلو فيه صح الوقف وبطل الخيار **(قوله فهي ستة عشر)** أي مع المسع **(قوله لا في نكاح الخ)** لانها لا يحتمل الفسخ **(قوله وطلاق)** أي بلا مال لماعرفت وينبغي أن يكون للخلع بلا مال مثله اهـ ح **(قوله واقرار الخ)** عبارة مع المتن في كتاب الاقرار أو رضى على أنه بالخيار ثلاثة أيام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبر فلا يقبل الخيار وان صدقة المقر في الخيار الا اذا أقم بعد تبديع وقع بالخيار له فعليه باعتنا العقد اذا صدقه أو رهن الخ **(قوله ووكالة ووصية)** فلا خيار فيها لعدم التزوم من الطرفين ولزوم الوالى كاله في بعض الصور نادرا أفاده ط وهذا ان ادعى في التبريحنا أخذنا مما مر في قوله في لازم **(قوله فهي تسعة)** يزاد عشر وهو الهبة لماسد كماله نصف في باهمن أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ **(قوله وقد كنت غيرت ما نظم في النهر)** فان نظم النهر كان هكذا

**(في لازم يحتمل الفسخ كترارة ومعاملة)**  
 (وأجارة وقسمه وطلخ عن مال) ولو بغريمته  
 (وكتابة وطلخ) وورهن  
 (وعتق على مال) لو شرط  
 لزوجة وراهن وورهن  
 (ونحوها) ككفالة وحوالة  
 وبراء وتسلم شفعة بعد  
 الطلبين ووقف عند  
 الثاني أشياء وقالة تراضية  
 فهي ستة عشر لافي  
 نكاح وطلاق وعين  
 ونذر وصرف وسلم واقرار  
 الا الاقرار بعقد يقبله  
 أشياء ووكالة ووصية  
 شهر فهي تسعة وقد  
 كنت غيرت ما نظم في  
 النهر فقلت  
 يأتي خيار الشرطي  
 الاجارة  
 والبيع والابراء والكفالة  
 والرهن والعتق وتزول  
 الشفعة \*

مطلب المواضع التي  
 يصح فيها خيار الشرط  
 والتي لا يصح

والصلح والخلع مع الحوالة \* والوقف والقسمه والاقالة

وليس في هذا التغيير كبير فانه مع أنهم لم يستوفوا الاقسام كما قاله ح أي لانها أسقطا من القسم الاول المزارعة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة دخول وأما ما عداها فله كونه

بمحا كملته مما مر قلت وقد كتبت فتلقت جمع مسائل التسعين مشير الى العشر منها مع زيادة الهبة في القسم الثاني فقلت يصح خيار الشرط في ترك شفعة \* ويصح ابراءه ووقف كفالة وفي قسمة خلع وعسق اقالة \* وصلى عن الاموال ثم الحواطة مكاتبه من كفالة احواله \* وزيد مساقاة من ارضه \* وما صحت في نذر نكاح البتة \* وفي سلم صرف طلاق وكاله واقرار ايهاب وزيد وصمة \* كما مر بحفا فاعتمد في المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا خبرا عن القسم لا يجوز وبالعطف على ما قبله ثم يصح جعله متعلقا بمحذوف حال من الخلع (قوله على أنه أي المشتري الخ) ٢ وكذا الوفاء للمشتري التي على أن البائع ان يرد الثمن إلى ثلاثة فلا يصح بينهما ما يصح أيضا والخيار في مسئلة التي للمشتري لأنه المتكبر من امضاء البيع وعدمه وفي الثانية البائع حتى لو اعتقه صح ولو اعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) يذكر في البصر هنا بيع الوفاء تبع للباينة قال لأنه من أفراد مسئلة خيار التقديس اذ كره الشارح آخر البيع قيل كتاب الكفالة وسأني الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم يتقدم في الثلاث فسد) هذا لو في البيع على حاله قال في النهر ثم لو باعته المشتري ولم يتقدم في الثلاث باء البيع وكان عليه الثمن وكذا لو تقدم في الثلاث اومات وقتلها اجني خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهي بكر او ثيب او حتى عليها وحديث بها عاب لا يفعل أحد ثم مضت الايام ولم يتقدم البائع شاء أحد هاهنا التفتان ولا شيء من الثمن وان شاء تركها واخذ الثمن كذا في الخاتمة اه (قوله فنفذت عتقا ملج) أي وعليه قيمته بجر من الخاتمة وهذا تفريع على قوله فسد قال في النهر واعلم ان ظاهر قوله فلا يصح فبيد أنه ان لم يتقدم في الثلاث ينسخ قال في الخاتمة والصحيح أنه يفسد ولا ينسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاث فنفذت عتقا كان في يده اه واما عتقه قبل مضى الثلاث فيفسد بالاولى كما لو باعه كافر لأنه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) أي على أنه ان لم يتقدم في الثلاث (قوله لا يصح) والخلاف السابق في أنه فاسد وموقوف ثابت ههنا نهر عن الشيخ (قوله خلافا لمحمد) ١ قاله حوزة الاماميه (قوله فلو ترك التفريع) أي في قوله فان اشترى فان الاخلاق بقضي المنارة والتفريع بقضي من فروعه قال في الدرر لم يذكره فالفاه كاذ كوفي الوفاية اشار الى أنه ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليعرف عليه بل أورد عقيب لأنه في حكمه معنى اه قال محشه خادى أفندي أقول الواقع في الـ بل كونه من صورته وقد قال صدر الشريرة في وجه ادخال الفاء نه فرغ مسئلة خيار الشرط لأنه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تابعا لآداء الثمن أو غيرهما على أن قوله لأنه في حكمه يصلح أن يكون على معصية لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) لأنه تنبع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايما الذي أن البائع هو المالك فلو كان فضوليا كان اشترطا لان خياره لم يتطاع البائع لان الخيار (٢) له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا رد الوكيل بالبائع اذ باع بشرط خياره لأنه كالمالك في الخيار (قوله فقط) فيه وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار له لان المصنف سذكر مصرحاً بالامان التكرار فافهم (قوله فهل) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بقيته) لان البيع ينسخ بالهلاك لأنه كان موقوفاً ولا ينافى بدون بقائه لمحل ففي مقصودنا يدعى سوم الشراء وفيه القيمة كذلك في الهداية ولا فرق في مسئلة المصنف بين هلاكه في مدة الخيار وبين بقاءه أو بعد ما فسح البائع البيع كما في جامع الفضولين واما اذا هلك في يده بعد المدة بلا فسح فيها فانه يهلك بالثمن لم يبق خيار ولو ادعى هلاكه في يد المشتري وجوب القيمة وادعى المشتري الباقى من يده فاقوله بيمينه لان الظاهر حاته وموت البيع ولو ادعى البائع الباقي والمشتري الموت فاقوله للبائع بيمينه كذلك السراج بحر (قوله اذ قضيه بذن البائع) وكذا بلانته بالاولى ط واما اذا هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كما في المطلق عنه وان تعيب في يد البائع فهو على خياره لان ما انتقص بغير فعله لا يكون مضبوطا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء أحد جميع الثمن وان

الى نفس العقد لا للحكم الذي هو المصلح الاصل في الخيار لشغله بالخيار الاول صونا لكلامه العاقل عن الاغواء والعقد لا يقبل التعليق بالشرط اه

نذر وأيمان فهذا يغتم (فان اشترى) شخص شأ (على أنه) أي المشتري (ان لم يتقدم في ثلاثة أيام فلا يصح) استجسانا خلافا لفرغ فلو لم يتقدمي الثلاث فسد فنفذ عتقه بعدها لو في يده فليصط (و) ان اشترى كذلك (الى اربعة) أيام (لا) يصح خلافا لمحمد (فان) نفذ في الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار التقديس ملحق بخيار الشرط فلو ترك التفريع لكان أولى (ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره) فقط اتفاقا (فهل) على المشتري بيمينه أي بدله ليم المثل (اذ قضيه) باذن البائع

٣ مطلب خيار التقديس (١) قوله فاه حوزة الى ما بيننا ملج وقول ابن يوسف الاول مثل قول الامام قوله الثاني مثل قول شيخنا طه كذا في الشخ الصابي الهدي رحمه تعالى (٢) قوله لان الخيار بدون الشرط فيه أنه يكون حينئذ اشترط بالثمن من مقتضات العقد وهو لا يقتضي البطالان وأجل شتمنا حاصله أمنا كان اختيارا تابعا له بدون الشرط تعيين صرف ما يثبت بالشرط اه

شاه فسخ كافي البيع المطلق وإن كان العيب بفعل البائع ينتقص المبيع فيه بقدره لأن ما يحدث بفعله يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بجرع الزيلعي وبأني حكم تعسبه في بدالمشترى (قوله يوم قبضه) ظرف لقيته ح (قوله) فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة أطلقه فشمع بيان الثمن من البائع والمداوم وحسه الطرسوسي في أنفع الوسائل الثاني ورد في الصريح بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه وبالبشره فأعطاه ثلاثة أبواب وقال هذه بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين فأجلها فأى ثوب رضى بعته مثل ثوب فهلك عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جله أو متعاقبا ولا يدري الأول وما بعده ضمن ثلث الكل وان عرف الأول لزومه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلكا اثنان ولا يعلم أيهما الأول ضمن نصف كل منهما ورد الثالث لأنه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو ور به لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزومه ثمنه ورد الثوبين اه لمخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه وأجاب العلامة المقدسي بان مراد الطرسوسي أنه لا بد من تسمة الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما الأول فظاهر وأما الثاني فيان يسمى أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضا به ثم قال ومن نظر عبارة الطرسوسي وجد هاتين عبارتيه اه قلت وبيان ذلك أن المساوم إنما يلزمه الضمان اذا رضى بأخذه بالثمن المسمى على وجه الشراء فإذا سمي بالثمن البائع ونسب المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما أنه اذا سمي هو بالثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكانت التسمة صدرت منهما معا بخلاف ما إذا أخذ على وجه النظر لأنه لا يكون ذلك رضا بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن أبي خنيفة قال هذا الثوب لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أرى غيره فأخذه على هذا وأوضاع لاشي عليه ولو قال هاته فلان رضيت به أخذته فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت في هذا وجدت التسمة من البائع فقط لكن لما قبضه المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منها ما في الصورة الأولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه ثم قال في القنية ط ختمته فلو قال ان رضيت به اشتريته فضاع فلا شيء عليه وان قال ان رضيت به أخذته بعشرة فطبعه فتمت ولو قال صاحب الثوب به بعشرة فقال المساوم هاته حتى أنظر فيه وقبضه على ذلك وأوضاع لانه شيء اه قلت ووجهه أنه في الأولى لم يذكر الثمن من أحد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه الشراء وان صرح بالمساوم بالشراء وفي الثاني الماصرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لا على وجه الشراء فلم يكن مضمونا بهما فظهر الفرق بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فافهم واغتم تحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة) أي اذا هلك ما إذا استهلكه فمضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رده في البحر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة اذا أخذتوا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهل في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري اه قال والوارث كالمرور فقد أجاب في النهر بقوله لا نسلم أنه غير صحيح إذا الطرسوسي لم يذكره فقها بل نقلنا عن المشايخ صرح به في المنتقى وعمله في الحط بأنه صار راضيا بالمبيع حال فعله على الصلاح والسداد وعزاه في الخزانة أيضا إلى المنتقى غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نفقه في الصرع ان الخاتمة لا دلالة فيه على ما يدعي بل فيه ما يشافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد انه لو استهلكه المشتري بنفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمت من تعليل المحط والفرق بينهما بين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فاذا استهلكه كان راضيا بما مضى فعقد الشراء بالثمن المذكور بخلاف ما إذا استهلكه وارثه لان الوارث غير العاقد بل العقد انفسخ بموته في أمانته بدالوارث فيلزمه القيمة دون الثمن فقوله في الصرع والوارث كالمرور غير مسلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المنتقى ما يفيد ذلك وهو قوله ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات أحدهما قبل أن يقول المشتري رضيت انتقص جهة البيع فان استهلكه المشتري بمد ذلك فعليه قيمته كافي حقيقة البيع وانتقص بقي المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه فهذا صريح بانفساخ العقد بموته

يوم قبضه كالمقبوض على  
سوم الشراء فانه بعد  
بيان الثمن مضمون  
بالقيمة

مطلب المقبوض على  
سوم الشراء

الغما بلغت شهر ولوشتر المشتري عدم ضمانه برأيه ولو في بدال وكيل ضمنه من ماله بلا رجوع (٥٣) الأباقره بالسوم خاتمة أما على سوم النظر

فغير مضمون مطلقا وعلى  
سوم الرهن بالاقبل من  
قيمه ومن الدين وعلى  
سوم القرض بقرض  
ساومه وعلى سوم  
النكاح لأمة بقيتها  
نهر (ويخرج عن ملكه)  
أي البائع (مع خيار  
المشتري) فقط (فيها)  
ببده بالثمن كتيهه  
فيها

(١) مطلب المقبوض على

سوم النظر

(٢) قوله والظاهر الثاني

قال شخصنا يلزمه بيان

الفرق بين هذه المسئلة

وبين المقبوض على سوم

الشراء بدون بيان

الثمن فإنه حكم فيها

بعده الضمان مع أنه

مقبوض على سوم

الشراء القاسد كنهذه

إذا تظاهر أنه عدم

الضمان فيها هي فساد

الشراء وهو موجود

هنا

(٣) قوله وإن كان ولدا

والباقي الخ أي أن خيار

التعيين لا يصح في الرائد

على الثلاث لثبوته على

خلاف القياس فيها

فتستد بالثلاث لجمه

الأوصاف الثلاثة وهي

الاعلى والاوسط والادون

وما زاد يكون أصل القياس

لاندفاع الحاجة بالثلاث

(٤) قوله والدين معطوف

فكيف يلزم الوارث الثمن باستملاكه فافهم وانغمث (قوله بالعقبة ما بلغت) ودعى الطرسوسى حيث  
قال وتذاكر كلام الاصحاب أنها تحب بالعقبة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يراد به على المسمى كما في  
الاجرة القاسدة قال في النهر وفيه نظر بل ينبغي أن تحب بالعقبة ما بلغت وقد صرحوا بذلك في البيع القاسد فكذا  
هنا (قوله ولو شرط المشتري) أي من بدل الشراء وهو المساوم (قوله ولو في بدال وكيل الخ) قال في البصرين  
أنه لانه الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكّل فلم يرض به ورد عليه فهل عند الوكيل  
قال الأمام بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على الموكّل إلا أن يأمره بالاخذ على سوم الشراء فثبت  
إذا ضمن الوكيل رجوع على الموكّل (قوله أما على سوم النظر) (١) بأن يقول هاتمني أنظر إليه وأخبرني أريه  
غيري ولا يقول فإن رضته أخذته وقوله مطلقا أي سواد كراثة أولها (٢) ح عن التهر ولا يخفى أن عدم  
ضمانه إذا هلك أو ما استهلكه الغناض فإنه يضمن قيمته وقد مناه وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم  
الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء إذا لم يبين الثمن أو مات أحد العاقدين قبل الرضا أو رجوع عما قال كما  
قدمنا في أنفاعة المشتري وقد مناه أول المسئلة والمقبوض ثلاثة أنواع وهي ثمن كل واحد بعينه لمشتري أحدها  
فهل كان واحدا قيمته بضمنه دون الآخر ن وتقدم تفصيله وهل هذا خاص بما إذا كانت ثلاثة لثمن تكون مما فيه  
خيار التعيين لا في بيانه أو أعم والظاهر (٢) الثاني أن لا يثبت أن واحدا منها مقبوض على سوم الشراء  
وان (٣) كان فسادا والباقي على سوم النظر فهو ما به خلاف الأول فتأمل (قوله وعلى سوم الرهن بالاقبل من قيمته  
ومن الدين) أي إذا ضمن قدر الدين فلا ينافى ما سبكره المصنف في كتاب الرهن من قوله المقبوض على سوم الرهن  
إذا لم يبين المقدار ليس بضمنه على الأصح وهو في البرازية الرهن بالدين الموعود بمقبوض على سوم الرهن مضمون  
بالموعود بيان وعدم ان يقرضه اتفاقا فاعلم هذا وهو لا يخفى إلا أن يعطيه الألف الموعود به فإن هلك هذا في يد  
المرتهن أو العدل ينظر إلى قيمته يوم القبض (٤) والدين وعن الثاني أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن  
ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن أو ما عن الثاني بمقابل الأصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ)  
في البصرين جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض مضمون بمساومه مقبوض على حقيقته بخلافه مقبوض  
على سوم البيع إلا أن في البيع يضمن القيمة وهاتيك الرهن بمساومه من القرض (٥) وقوله هلك الرهن  
بمساومه من القرض أي إذا كانت قيمته مثل الرهن لأقل فلا ينافى ما تقدم من أنه يضمن بالاقبل وبه ظهير أن ما في  
قوله وما قبض نكرته موصوفة بمعنى الرهن فتكون هذه عن المسئلة التي قبلها كما قبلت عما قلنا من البرازية  
في تصور المسئلة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم النكاح الخ) يعني لو قبض أمغرة ليرتجها فلان مولاهما  
فهل كفى في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال بحسبه الخبر المسمى أقول تقدم أن ما بعث مهر بعد الخطبة وهو  
قائم أو هالك يسترد فهو صحيح أيضا في أن ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر (٦) (تنبيه)  
ظاهر كلامهم هو جوب قيمة الامور ولو يكن المهر مسمى ويحتاج إلى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء  
أو سوم الرهن فإنه لا يضمن إلا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد طال الكلام فيه السيد الحوي في حاشية  
الاشبا من النكاح ولم يأت بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلا وقع له بصره عتقه ولو كان حلف  
أن يعتقه فهو حر لم يعتق بغير وجه عن ملكه بغير (قوله مع خيار المشتري فقط) مثل ما إذا كان الخيار لهما أو سقط  
البائع خياره ما أنجز البيع كما في الخبر قال ح ومثله ما إذا جعل المشتري الخيار لا ينجي (قوله فهل يملك بيد المعلن)  
لأن الهلاك لا يعرض عن مقدمه عيبه بغير الرد فهل وقد انبم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما إذا كان خيار البائع  
لأن تعينه في هذه الحالة لا يمنع الرد فهل والعقد موقوف فيسقط نهر وإذا بطل العقد يضمن القيمة (٧) والفرق بين  
الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما قيمته الشيء بخلاف العمار  
من غير زيادة ولا نقصان (قوله كتيهه فيها) أي في بدل المشتري وهذا تشبيه بالهلاك في الصورين أي في صورة  
ما إذا كان اختيار البائع أو المشتري فإن التعيب المذكور كالهلاك يوجب القيمة في الأولى والثمن في الثانية يخرج

(٥) مطلب في الفرق بين القيمة والثمن على قوله قيمة أي ينظر إلى قيمته والدين فيضمن بالاقبل منهما (٥) منه

وتأمل ما إذا عيبت المشتري أو أجنبى أو تعيب بأفقه مساوية أو بفعل البيع وكذا بفعل البائع عند محمد فلا يسقط به خيار المشتري فإن أجاز البيع ضمن البائع النقصان وعندهما يلزم البيع بحر أي ويرجع بالارش على البائع كذا كره بعد (تنبيه) ذكر حكم الهلاك والنقصان عند المشتري ولم يذكر حكم الزيادة عنده وحاصله أنها متصلة أو منفصلة وتولد من الأصل كالولد والسنن والجهل والعلم من المرض أو غير متولدة كالصبي والعقر والكسب والناقص فتعبر الفسخ في المنفصلة الغير المتولدة بحر عن التارخانية (قوله لا يرفع) يأتي محترزه (قوله) فيلزمه فتمت أي هو لك ولو قال فلبيع في المسئلة الأولى ففسخ البيع الخ لكان أولى لأن المطلوب بيان ما يلزم التعيب في المستثنى أما ما يلزم بالهلاك فيها فهو مصرح به في المتن (قوله) لشبهة الرأى لأن الجوده في المال الروي غير معتبر لكن قال في الخلاصة من الغصب إذا غصب قلب فضة وهو بالضم السوار إن شاء المالك أخفكم كسورا وإن شاء تركه وأخذ قيمته من الذهب قال في العناية إذا لو أوجنا مثل القيمة من جنسه أدى إلى الرأى أو مثل وزنه أو مثلنا حق المالك في الجوده والصنعة اهـ وذكر أن يلزم هناك في الرأى نقص المصوب الروي بخبر المالكين أن عسل العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يذهب إلى بعض مثلها أو يفتها لأن تضمين النقصان معتذر لأنه يؤدي إلى الرأى اهـ وبه علم أن الخيار للمالكين مسائل العين بالرجوع بالنقصان وبين دفعها وتضمين مثلها أي مثل وزنها لأنه رضى باطل حقه في الجوده وبين تضمين قيمتها أي من خلاف الحسن وفي مسئلتنا إذا كان الخيار للبائع في بيع الروي عيبت المشتري واختار البائع الفسخ ليس له أخذ نقصان العيب لأنه يؤدي إلى الرأى وينبغي أن يكون له الخيار المذكور تأمل (قوله في الثانية) أي ما كان الخيار فيها للمشتري (قوله) ولو يرفع مقابل قوة عيب لا يرفع (قوله) فهو على خياره أي فله الفسخ في مدة الخيار مرور المبيع على يده لتعذر الرد (قوله) والاهـ أي وإن لم يزل المرض في المدة لم ينعقد له لا يمكنه رد في المدة معيبا لتضرر البائع ولو زال بعدمضي المدة لم ينعقد بهما (قوله) إن كان (قوله) ومثله في البحر والجوهرة (قوله) ولا يملكه المشتري أي فيما إذا كان الخياره فقط لكن في الثانية يصح اعتاقه ويكون أمضا وفي السراج يجب التفقة عليه بالاجاع وتوصرف فيه في مدة الخيار جاز تصرفه ويكون جاز منه وفي جامع الفصولين لو رهن بالثمن رهنًا جاز الرهن به مع أنه ذكر كرهًا أيضا أنه لو أجاز البائع عن الثمن لم يجز إرازه عند أبي يوسف اهـ فينبغي أن لا يصح الرهن أيضا والجواب أن الأراء يعتمدون والذين عليه لأن الثمن باق على ملك المشتري بخلاف الرهن يتبدل حصته بالدين الموعود به لكن في المراج (٢) أن عدم صحه الرهن بالثمن قياس والاستحسان محتمل لأنه إراء بعد وجود السبب وهو البيع وتعامه في البحر وفي عدم الخلاصة أن زوائد المبيع موقوفة إن تم البيع كانت للمشتري وإن فسخ كانت للبائع (قوله) خلا قالهما حيث قالانه عليك (قوله) ثلاثا بصريانية أي شيئا لا مال له بعد دخوله في المالك وهذا دليل لقوله ما له عليك بعنصر وجهه من ملك البائع أي أنه لو لم يملكه لزم أن يخرج عن ملك البائع إلى المالك فيكون كالسائبة ولا عهد لتأديه في الشرع يعني في المعاوضات الثلاث ونحو التركة المستغرقة بالدين فانها تخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة ولا التفرع وتعامه في التره والفتح (قوله) قلنا أي من طرف الامام وهو جواب يمنع كونه كالسائبة (قوله) والثاني وجودها وهو علقه الملك أي البائع أذ قدر بدله فيعود إليه حقيقة ملكه والمشتري أيضا أذ قد يسقط خياره فيكون له ط (قوله) ويلزمكم الخ استدل بالامام بطريق النقص الاجالي لليل انصم بسترانه الفاضل وجهين الاول ما في التره أنه لو دخل في ملك المشتري مع كون الثمن لم يجز من ملكه لاجتماع البدلين في حكم ملك أحد المتعاقدين حكم المعاوضة ولا أصل له في الشرع يعني في باب المعاوضة فانها تقتضي المساواة بينهما في تبادل ملكهما فلا بد لو غصب المذرب وأبق من بدفاته بعض قيمته ولا يخرج به عن ملك المالك فيصير العوضان في ملكه لأنه ضمان جنائية للمعاوضة والثاني ما في الفتح من أن خيار المشتري شرع نظر له ليرى فيقف على المصلحة فلاؤا ثبتنا للمعبر بالبيع مع خياره لحقناه بنقص مقصودنا إذ عا كان المبيع من يعق عليه فيعتق بلا اختياره فيعود شرع الخار على موضوعه بالقبض إذ كان مقفوا لا نظر وذلك لا يجوز (قوله) ولا يخرج شئ منهما الخ فان تصرف البائع جاز وكان فسحا وكذا

بعب لا يرفع كقطع يد  
فلزمه قيمته في المسئلة  
الأولى وللبائع فسخ  
المبيع وأخذ نقصان  
القيمة لا المثل لشبهة  
الرأى حدادي وثقه في  
الثانية ولو يرفع كرض  
فان زال في المدة فهو على  
خياره والاربعاء العقد  
لتعذر الرد إن كان ولا  
ملكه المشتري خلافا  
لهمما ثلاثا بصريانية  
قلنا السائبة هي التي  
لا مال فيها لأحد ولا  
تعلق ملك والثاني موجود  
هناو يلزمكم اجتماع  
البدلين والصود على  
موضوعه بالنقص  
بشرافه به ولا يخرج  
شئ منهما أي من مبيع  
وثن من ملك بائع ومشتري

١) قوله وكذا بفعل  
البائع الخ عبارة ط  
هكذا أو بفعل المبيع  
أو البائع عندهما وقال  
محمد لا يسقط خيار  
المشتري بتعيب البائع  
اه وهي الصواب تأمل  
٢) قوله ان عدم صحه  
الرهن الخ عبارة  
المراج كمالى البحر ان  
عدم صحه قياس الخ  
فالضمر البارز راجع  
للأبراء كما لا يخفى اهـ

عن مالكه اتفاقا (إذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (تظهر منه في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (استحق عزلهم) \* الألف من الامة لو اشتراها بخيار وهي زوجته (٥٥) بنى النكاح \* والسبع من الاستبراء

ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عناء تصرف كل منهما فيها اشتراء بطل وأيهما هلك قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضا ولو لم يمتدحه (قوله) عن مالكه (قوله) وأيهما أجاز بطل خياره فقط) أي وصار العقد تاما من جانبه ولا عر على خياره وان لم يوطعه بطل البيع بينهما أو سبق الفسخ أو الأمانة أو كان معا ولا عبرة لزوم البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما أو سبق الفسخ أو الأمانة أو كان معا ولا عبرة لا حاجة بكل حال اهـ \* ونحوه حاصله أنه إذا أجاز أحدهما فلا شرع على خياره فان أجازا يضاف العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم العقد (قوله) وهذا الخلاف) أي المذكور بين الأمام وصاحبه في مسألة خيار المشتري وهو ان البيع لا يدخل في ملك المشتري عنده يدخل عندهما والتفريق في المسائل الأربعة على قوله (قوله) بنى النكاح) لأنه لم يملكه باعتدله إذا سقط الخيار بطل أي النكاح للثنا في أي بين ثبوت النكاح تلك البين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لسقوطها في ملك الزوج فانما فسخ المشتري البيع رجعت إلى مولاه بالانكاح عليها عندها وعندة تستر زوجته كافي الفسخ قال في البحر وعلى هذا واشترى زوجته فاسدا وقبضها بفسد النكاح ثم انافسح البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله) لا يعتبر استبراء أي عنده وعندهما يعتبر ولو ردت بحكم خيار إلى البائع لا يحجب الاستبراء عنده وعندهما بحجب اذ ردت بعد القبض بحر وهي المسئلة الأربعة في مزارع الفاء (قوله) فلا يعقوب بحرمه أي إذا اشترى قرينه المحرم لا يعقوب عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعقوب لأنه ملكه (قوله) فله ردها لأنه لم يملكه فله ردها كان وطؤه لها في مدة الخيار بالنكاح لا على البين فلا يتمتع الرذالة لم يكن دليل الرضا بالبيع بخلاف وطؤه غير منكوحه كإساقى وعندهما يتمتع لأن الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضا (قوله) إذا انقضاه أي الوطء ولو ينافي تمتع الرد نهر وقع ومقتضاه أن دعوى الوطء ليست كالوطء لعدم التيقض بهما (٢) يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه أن دعواه منه تكون دليل الرضا بالبيع فتنتع الرضا اتفاقا كإساقى وعلى (٣) هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكين من أنه يتمتع الرذالة أمام لو قبلها وأوسطه بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في بده اهـ ووجه الآخر ظاهر لأن وطؤه غير موقوف على العقد وهو زيادة منفصلة متروكة من البيع بعد القبض فتنتع الرد كما مروا في (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكمه بطل البيع بخيارا ما إذا كان الخيار للبائع فينبغي حله لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اهـ ولا ينبغي أن هذا في غير منكوحه ثم اعلم ان هذا المسئلة غير مكررة في الأول والمره وألها بالالف وان كان موضوعها اشتراء الامة المنكوحه لان المقصود من الأول أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطئ زوجها لا يتمتع من ردها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله) من الوديعه عند بائعه أي إذا قبض المشتري المبيع بذن البائع ثم أودعه عند البائع فهل في بده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بل لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الأداء باعتبار قيام الملك وتسامه في البحر (قوله) لعدم الملك) علة له (قوله) لو ردت أي النكاح بحر (قوله) لم تصرف أولاد أي المشتري لعدم الملك خلافا لما بحر (قوله) لزوم العقد (الخ) أي اتفاقا فتصرف أم ولد للمشتري إذا ادعاه بحر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه يبطل خياره (قوله) إذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فوافق ما قبله ط (قوله) ولم تنقصه الولادة) مقتضاه أن الولادة تقتل تكون نفسها وهو خلاف الإطلاق السابق وبذلك السابق ما في الزاوية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يلزم بدعائه القسوى وفي رواية أن نقصه الولادة عيب وفيها لم يثبت عيب إلا أن توجب نقصا وعليه القسوى اهـ وسيد كراشارح في خيار العيب بين البراءة بخلاف ما نقلناه عنها وهو بحر في كما نوضحه هناك (قوله) فهو البائع بعد الفسخ) لأنه عنده لم يثبت على ملك المشتري وعندهما المشتري لحدوثه على ملكه بحر قال ط

ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عناء تصرف كل منهما فيها اشتراء بطل وأيهما هلك قبل التسليم بطل البيع فان هلك بعده بطل أيضا ولو لم يمتدحه ط (قوله) وأيهما أجاز بطل خياره فقط) أي وصار العقد تاما من جانبه ولا عر على خياره وان لم يوطعه بطل البيع بينهما أو سبق الفسخ أو الأمانة أو كان معا ولا عبرة لزوم البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الآخر بطل البيع بينهما أو سبق الفسخ أو الأمانة أو كان معا ولا عبرة لا حاجة بكل حال اهـ \* ونحوه حاصله أنه إذا أجاز أحدهما فلا شرع على خياره فان أجازا يضاف العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لم العقد (قوله) وهذا الخلاف) أي المذكور بين الأمام وصاحبه في مسألة خيار المشتري وهو ان البيع لا يدخل في ملك المشتري عنده يدخل عندهما والتفريق في المسائل الأربعة على قوله (قوله) بنى النكاح) لأنه لم يملكه باعتدله إذا سقط الخيار بطل أي النكاح للثنا في أي بين ثبوت النكاح تلك البين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لسقوطها في ملك الزوج فانما فسخ المشتري البيع رجعت إلى مولاه بالانكاح عليها عندها وعندة تستر زوجته كافي الفسخ قال في البحر وعلى هذا واشترى زوجته فاسدا وقبضها بفسد النكاح ثم انافسح البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله) لا يعتبر استبراء أي عنده وعندهما يعتبر ولو ردت بحكم خيار إلى البائع لا يحجب الاستبراء عنده وعندهما بحجب اذ ردت بعد القبض بحر وهي المسئلة الأربعة في مزارع الفاء (قوله) فلا يعقوب بحرمه أي إذا اشترى قرينه المحرم لا يعقوب عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعقوب لأنه ملكه (قوله) فله ردها لأنه لم يملكه فله ردها كان وطؤه لها في مدة الخيار بالنكاح لا على البين فلا يتمتع الرذالة لم يكن دليل الرضا بالبيع بخلاف وطؤه غير منكوحه كإساقى وعندهما يتمتع لأن الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضا (قوله) إذا انقضاه أي الوطء ولو ينافي تمتع الرد نهر وقع ومقتضاه أن دعوى الوطء ليست كالوطء لعدم التيقض بهما (٢) يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه أن دعواه منه تكون دليل الرضا بالبيع فتنتع الرضا اتفاقا كإساقى وعلى (٣) هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكين من أنه يتمتع الرذالة أمام لو قبلها وأوسطه بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في بده اهـ ووجه الآخر ظاهر لأن وطؤه غير موقوف على العقد وهو زيادة منفصلة متروكة من البيع بعد القبض فتنتع الرد كما مروا في (تنبيه) قال في البحر ولم أر حكمه بطل البيع بخيارا ما إذا كان الخيار للبائع فينبغي حله لا للمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اهـ ولا ينبغي أن هذا في غير منكوحه ثم اعلم ان هذا المسئلة غير مكررة في الأول والمره وألها بالالف وان كان موضوعها اشتراء الامة المنكوحه لان المقصود من الأول أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطئ زوجها لا يتمتع من ردها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله) من الوديعه عند بائعه أي إذا قبض المشتري المبيع بذن البائع ثم أودعه عند البائع فهل في بده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لا ارتفاع القبض بل لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الأداء باعتبار قيام الملك وتسامه في البحر (قوله) لعدم الملك) علة له (قوله) لو ردت أي النكاح بحر (قوله) لم تصرف أولاد أي المشتري لعدم الملك خلافا لما بحر (قوله) لزوم العقد (الخ) أي اتفاقا فتصرف أم ولد للمشتري إذا ادعاه بحر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه يبطل خياره (قوله) إذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فوافق ما قبله ط (قوله) ولم تنقصه الولادة) مقتضاه أن الولادة تقتل تكون نفسها وهو خلاف الإطلاق السابق وبذلك السابق ما في الزاوية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يلزم بدعائه القسوى وفي رواية أن نقصه الولادة عيب وفيها لم يثبت عيب إلا أن توجب نقصا وعليه القسوى اهـ وسيد كراشارح في خيار العيب بين البراءة بخلاف ما نقلناه عنها وهو بحر في كما نوضحه هناك (قوله) فهو البائع بعد الفسخ) لأنه عنده لم يثبت على ملك المشتري وعندهما المشتري لحدوثه على ملكه بحر قال ط

اشترى منكوحه فوطئها ردها عنده أي حنيفه خلافا لما هاهنا واليها فالو بكر يتمتع الرذالة أيضا وكذا لو قبلها وأوسطه بشهوة وكذا لو وطئها

فلا استبراء على البائع \* واتلوا من الخمر فلو شرا ذمي من مثله بالخيار فلهما أحدهما فهو للبائع عني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري \* والسليم من الماذون (٥٦) لو أبرأ البائع من الثمن صح استصناؤه وبقي خياره لأنه يلى عدم التملك كل ذلك عند من خلافا

لهما قلت وزيد عسى ذلك مسائل منها \* التاء لتعلق كان ملكه فهو حر فشره بخياره يعق \* والتاء وأستدامة السكتي باحارة أو اعارة ليس باختيار \* والصاد وصيد شره بخياره فاحرم بطل البيع \* والذال والزوائد لحدثة في المدة بعد الفسخ للبائع \* والراء والعصير في بيع مسيلين أو تخمير في المدة ففسد خلافا لهما فنبغي أن يرغم له اللفظ تصدرا ويضم الرمز للرمز

غره في يده اه فقد فهم العلامة المحض ان قوله وكذا قولها الخ تاسم لقوله عتم الرد فاستشكل وليس كذلك بل هو موقوف على قوله فوطئها الذي هو محلل اختلاف وعليه فلا اشكال افاده شيئا نعم بقي الاشكال في عقد صورة وطء الفهرين محال الخلاف مع أنه ليس فيها الاحتجاب العقر وهو زيادة متفصلة غير متولدة والعهر من العلامة المحض كيف استظهر وجه امتناع الرد فيها مع نصه في حق التنبيه السابق عند

وأما إذا لم يفسخ فالزوائد تتبع لبيع كاسلف (قوله فلا استبراء على البائع) لأنه انما يجب بتعدد الملك ولم يوجد حدث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزله ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفسخ وغيره فيكون هو المرامض لفظا أحدهما في عبارة العيني لأنه لو أسلم البائع لظاهر ففسخ غرة الاختلاف لبقاء الخيار إجماعا كافي الزلي حيث قال واشترى ذمي من ذمي خرا عني أنه أي المشتري بالخيار أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه ملكها فلا عاك فملكها بالخيار وهو مسلم وعنده بطل البيع لأنه لم يملكها فلا عاك فملكها باسقاط الخيار وهو مسلم ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولو ردها للمشتري عانت الى ملك البائع لأن العقد من جانب البائع بات فان أحاز صاره وإن فسخ صارا لغير البائع والمسلم من أهل أن يملك لغيره كافي الارث ولو كان الخيار للبائع فسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر أن يملك لغيره ولو أسلم المشتري لا بطل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات فان أحاز العقد صاره لأن المسلم من أهل أن يملك لغيره كافي الخيار وان فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع ثابا أو بخيار لأحدهما ولهما لأن القبض شبه بالعقد من حيث أنه بقيد ملك التصرف فلا عاك بعد الإسلام اه ملخصا (قوله من الماذون الخ) أي إذا اشتري عند ما ذون شيئا بالخيار وأراه ثابته عن تخلف مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان رد في المدة امتناعا عن التملك والاذون ولا يفتك أنه إذا وهبه شيء فله ولا يفتك أن لا يقبله درو وعندهما بطل خياره لأنه لم يملكه كان الرد منه عاك فغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقضي صحة الإبراء وقدمناه لا يصح عند أي يوسف قيسا أو يصح عند محمد استحسانا بحر (قوله كل ذلك) أي المذ كورين أحكام المسائل العشر (قوله لم يعق) لأنه عنده لم يملكه فلو وجد الشرط وعندهما وجد فعق لأنه ملكه وأما ما قال ان اشترى بت بدل قوله ان ملكك فله يعق اتفاقا لوجود الشرط وهو الشراء فيكون للثمن للعق بعده ففسق الخيار فخرج وحر (قوله وأستدامة السكتي الخ) صورتهما اشتري دارا عني أنه بالخيار وهو ساكتها بأجر أو اعارة فاستدام بكتها قال خواهر زاده استدامتها اختار عندهما الملك العين وعنده ليس باختيار فخرج ومثله خيار العيب وخيار الشرط في القسمة ولو استدام السكتي بطل خياره وعامة في البحر (قوله فاحرم) أي وهو في يده بطل البيع عند مو رده الى البائع وعندهما بازيم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فاحرم المشتري أنه رده بحر وعبارة الفسخ ولو كان للمشتري فاحرم البائع للمشتري أن رده وهي الصواب (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله البائع أي تنبئ البائع بعد انفسخ لانها لم تحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لانها حدثت على ملكه كافي الفسخ ثم لا يخفى أن الزوائد تم المتصلة والمفصلة متولدة أو غيرها وليس يصح هنا تقدمها عن التثاخرية من أن حدوثها عند المشتري عتم الفسخ بالخيار الا اذا كانت متفصلة غير متولدة كالسكب فنهذ يتأ في احرار الخلاف لا يمكن الفسخ فيها ما في بقية الصور الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه حيث امتنع بها الفسخ ولزمه البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزيادة كما تقدمت امتناع الفسخ في ذلك الا في صورة المفصلة الغير المتولدة وأن الخلاف فيها فقط وحيث فاطمالات الزوائد ليس مما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة السكب التي رزمها بالسكاف فكان على الشارح اسقاط هذه فكر اهرامع إيهامه بخلاف المراد كما ظنه من قال ان الزوائد تم المتصلة والمفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار به الى السكب اه فافهم (قوله فسد) أي البيع عنده لغيره عن تملكه باسقاط خياره وبتم عندهما لغيره من رده بفسخه فتح (قوله خلافا لهما) واجمع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله ويضم الرمز للرمز) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمز للرمز بدل لفظ تصدرا الرمز السابق وفي بعض النسخ ويضم الرمز للرمز بحر الاول باللام الثاني بالاضافة وهذه النسخة الخلف

قوله المصنف فلهما يديه بالثمن بعدم الرد في الزيادة المذكورة وقدمناه أو السعود في حاشيته على من لا مسكن بما اذا عيب الوطء وحيث عتبتع الرد قول واحد أيضا فلا ينبغي عدم في مسائل الخلاف اه

وعليها



وعليه اتي يضم ضمير يعود للمزمن الزيد ويكون المراد بالمرز المجزوء باللام الرمز السابق عن العنق وبالمرز  
 المجزوء بالاضافة شرح السكتة للعني فان اسمه الرمز وفي ط فصيلا للعني اسحق عزله أي احقه بنواخذ  
 وعظم الله تعالى في قلبه فامتنل أمره ونبيه وعظم الناس بازاءهم من رتبهم تصريدا أي سقذا ومقرا  
 عند الله تعالى وعند الناس **(قوله ولم أره لاحد)** أي لم ير المرز يتصدروا لافلاس في البيع والمجزوء ط  
**(قوله أجاز من له الخيار)** أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاعتاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع الفصولين  
 إذا قال أجزت شراعه أو شئت أخذه أو رشت أخذه بطل خياره ولو قال هويت أخذا أو أحببت أو أردت أو  
 أعجيت أو وافقت لا يطل أو اختار الرد والقبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بالظاهر لا بالباطن **(قوله ولو مع  
 جهل صاحبه)** أي العاقد معه أما لو كان للشترين فسخت أحدهما بقية الآخر لم يجز كافي جامع الفصولين  
**(قوله لهما)** أي لكل من المتعاقدين **(قوله فليس للأخر الإجازة)** أي ألا إذا قبل الأول إجازته بدل عليه ما في  
 جامع الفصولين باع بضار فضخفة في المدة انفسخ فان قال بعده أجزت وقبل المشتري حاز استحسانا ولو كان  
 الخيار للشتر فحاز ثم فسخت وقبل البائع حازو ينسخ اه فيكون الأول بيعا آخر كاسد كره الشارح والثاني  
 إقالة **(قوله لان المفسوخ لا تلغى الإجازة)** فيه اشكال سدد كره الشارح مع جوابه **(قوله لا يصح الا إذا  
 علم الآخر)** هناعندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الأئمة الثلاثة قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا  
 الخلاف وفي العبد لا يصح فسخه بدون علمه أجمعا ولو أجاز البيع بعد فسخه قبل أن يعلم المشتري حاز  
 وبطل فسخه كره الأسدي بجاء يعني عندهما وفيه ظهور أن الخلاف وفيما إذا باع بشرط أنه إذا غاب فسخ  
 فسد البيع عندهما خلا فالرأي يوجب ورجح قوله في الفتح نهر **(قوله فلو لم يعلم)** أي في مدة الخلو سواء علم  
 بعد ذلك أو لم يعلم أصلا **(قوله أن يستوثق بكفيل)** الذي في العني أن يأخذ منه وكيل يعني إذا بدله الفسخ رده  
 عليه اه ويشترط في البيع وغيره ح **(قوله أو يرفع الأمر للحاكم لينصف)** في العبادية وهذا أحد  
 قولين وقيل لا ينصف لانه ترك النظر لنفسه بعدم أخذ الكفيل فلا ينظر القاضي في بيعه ما عفى النهر **(قوله  
 لصحته بالفعل بلا علمه)** مثال الفسخ بالفعل أن تصرف البائع في مدة الخيار تصرف الملاك كما إذا اعتق  
 المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عتاقا تصرف فيه المشتري تصرف الملاك فيما  
 إذا كان الخيار للمشتري صرفه بدلا كفي العتاق وغيره من المشايخ منيع والمراد بقوله أن تصرف البائع أن  
 أن يكون الخيار له وتصرف كذلك فيكون فسخا كبدل دليل استثناء المبيع على ملكه وأما لو كان الخيار  
 للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي **(قوله كما أقادما لم)** أي أقادما فعل الذي يصح به الفسخ يعني أن  
 أمثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وأن لم يكن المذكور من أمثلة الفسخ من بل أمثلة التام  
 والإجازة قال في الفتح وجيع ما قد سئله إجازة إذا صدر من المشتري من الأفعال فهو فسخ إذا صدر من البائع  
 اه وقد أدا الشارح ذلك بقوله الاتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخا والمراد به الاعتاق وما بعده وحسن ذلك فليس  
 في كلامه غلط بل هو من رموز التي تخفى على المعترضين فافهم **(قوله وتم العقد الخ)** أي تحصل الإجازة  
 بإحدى طريقتين وهو كلام موهوم فان في بعضها يكون إجازة سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري وهو الموت وبضئ  
 المدة وفي بعضها إذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو لم يكن كان فسخا أقادما في الضر **(قوله بموت)** أي  
 موت من له الخيار باعها كان أو مشتري بالان موت غيره لا يتم به العقد بل الخيار باق بل بشرط له فان أمضى  
 العقد مضى وإن فسخته انفسخ كافي الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار لهما فإتت أحدهما لم البيع  
 من جهته والآخر على خياره وفيه أيضا وكيل البيع أو الوصي باع بضارا والمالك باع بضارا لغريه فقلت الوكيل  
 أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال محمد بن البيع في ذلك لان لكل منهم  
 حقا في الخيار والخبرين كالموت اه وكذا لا عمل وعقابه في النهر **(قوله ولا يخلفه الوارث)** لا يفسد  
 الاستثنائية وإرادته ولا يتصور انتقاله والارث فيما قبل الانتقال هداية **(قوله كنيار رؤية)** نص على ذلك  
 في الفرز والوقاية والتفاته وتخصرها والمتني والأصلاح والحر والنهر وكذا في الهداية والفتح من باب خيار  
 الرؤية ولم يذكر في مفسر خلافا وعليه فاق فر القضي شرح البيهقي عن شرح المجمع لان النصية من أن العقيم

ولم أره لاحد فليصف  
 (أجاز من له الخيار)  
 ولو أجنبنا (صح)  
 ولو مع جهل صاحبه  
 أجمعا إلا أن يكون  
 الخيار لهما وفسخ  
 أحدهما فليس  
 للأخر الإجازة لان  
 المفسوخ لا تلغى  
 الإجازة (فان فسخت)  
 بالقول (لا يصح) (الا  
 إذا علم) الآخر في  
 المدة فلو لم يعلم لم  
 يصح العقد والجواب أن  
 يستوثق بكفيل تخافة  
 القصة أو رفع الأمر  
 للحاكم لينصف من يرد  
 عليه عني قيد بالقول  
 لصحته بالفعل بلا علمه  
 اتفاقا كما أقادما بقوله  
 (وتم العقد بعونه) ولا يخلفه  
 الوارث كنيار رؤية

أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل **(قوله)** وتقرير ونقد لم يذ كرهما في الدرر بل ذ كر المصنف الأول منهما في المنع بحثاوذ كر الثاني في النهر بحثا أيضا ووجه ذلك أن الحقوق المجردة لا تورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح تركه وقد أيت مسئلة التقدي في شرح البيري عن خزنة الأكل نص على أنه لو مات قبل فقد التين بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسئلة التغير في فقد وقع فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي أنه أقي عثلا ما بحثه المصنف هناك ذ كر أن المصنف ذ كر في شرح منظومته الفقهية أن خيار التغير يورث بخيار العيب وأن ابن المصنف أبده وسند ذ كر أن شاء الله تعالى ما فيه هناك ثم بحث الخبر الرمي أيضا في حاشية البحر أنه يورث خيаса على خيار قوات الوصف المرغوب فيه كشرع عبد على أنه مخارز وقال أنه به أشبه لأنه اشتراه بناء على قول البائع فكان شرطه اقتضاه وصفا مرغوا بابقان بخلافه وقد اختلف تفقه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الفري في هذه المسئلة لانهم ما لم يها مشقولة وما لم الشيخ على لما قلته فقال والذي أمل إليه أنه مثل خيار العيب يعني فيورث اه و به علم أن ما قلته الشارح عن المقدسي بخلاف لما قلته عنه الرمي لكن سيا في المراجعة أنه لو ظهره خيانة في المراجعة رده ولو لم يبيع قبل رده وأحدث به ما عنع من الرزانه جميع التين وسط خياره وعلاه هناك بأنه مجرد خيار لا يقابله شيء من التين بخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لأن المشتري فيه جزء ثابت فيسقط ما يقابله وأخذه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كسند كره هناك ولا يخفى أن التغير برأيه يظهر الخيانة في المراجعة فكان الحاقه بأوصاف المرغوب لأن الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابله جزء من التين حيث كان الوصف مشروطا ذاتا فيسقط ما يقابله بخيار العيب وليس في التغير شيء من ذلك بل هو مجرد خيار لا يقابله شيء من التين مثل خيار الخيانة في المراجعة و به يعلم أن الأرجح أنه لا يورث كجزء من المبيع الشارح والله سبحانه أعلم **(قوله)** لأن الأوصاف لا تورث هذا التعليل انما يناسب التعبير بأن خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما عبر عنه لا بخلافه الوارث لأنه أضط لأن ما لا يورث قد خففه الوارث فيه بخيار العيب فكان الأولى التعليل بأن الأوصاف لا تنتقل كما مر عن الهداية أي فإن خيار الشرط مجرد مشبته وأراد ذلك وصف لما يجب الخيار فلا يمكن انتقاله إلى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلافه ومثله خيار الرؤية والتغير ولا يخفى أن هذا لا يأتي في خيار التقدي نقد ذ كر التين فعل لا وصف وهذا يرجح أنه بخيار العيب تأمل **(تنبيه)** في شرح البيري عن شرح الجمع لأن الضياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد إيجاب الموجب **(قوله)** وفوات الوصف المرغوب فيه هذا غير موجود في الدرر نعم ذ كره في البحر والنهر وجهه ظاهر لأنه في معنى العيب **(قوله)** فضله الوارث فيها **(المخ)** لأن المورث استحق المبيع سلمان العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للوارث ابتداء لا خلاط ملكه ملك غيره لأن يورث خياره بانه و يدل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث ثبت له الخيار فيما تعيب في بد البائع بعدم الموت والمورث وان لم يثبت الموت اه وفي غايه البيان والدليل على أن هذا الخيار الوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو ردهما وليس للوارث أن يرددهما وخيار المشتري كان موقتا للورثة ثبت غرموقت اه **(قوله)** ومضى المدة أي مدة الخيار قبل الفسخ أي سواء كان الخيار البائع أو المشتري لأنه لم يثبت الخيار إلا فيها فلا يقابله بعدها بحر **(قوله)** وان لم يبع أي عصبها **(قوله)** لم يرض أو انما مشى على ما هو التحقيق من أن الاعا والجنون لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضى المدة من غير اختيار وإذا لو أفاق فيها وبيع جائز بحر **(قوله)** والاعتاق ولو بشرط وحذف المدة بحر **(قوله)** ولو لبعضه أي لبعض العبد المبيع قال في التهر وقد أغفلوه هنا **(قوله)** وتوايه كالتكته والتدبير **(قوله)** لا في الملك أي ملك المانسر للقول بطريق الاصالة **(قوله)** كاجارة تمثيل لقوله لا ينفذ في الملك قال في البحر وأثار الاعتاق في كل تصرف لا يفعل الا في الملك كاجارة له أو وهبه وسلمه أو رهن أو أجر وان لم يسلم على الاصح أو أبراه من التين أو اشترى به شيئا أو

وتقرير ونقد لان  
الأوصاف لا تورث وأما  
خيار العيب والتعيين  
وفوات الوصف المرغوب  
فيه فضله الوارث فيها  
لأنه يورث خياره دور  
فلخصه (ومضى المدة)  
وان لم يبع لم يرض أو انما  
(والاعتاق) ولو لبعضه  
(وتوايه) وكذا كل  
تصرف لا ينفذ ولا يجل  
الا في الملك كاجارة ولو  
بالتسليم في الاصح

(قوله) لان نقدا التين  
(المخ) فيه أن الكلام في  
الخيار المتعلق به وهو  
وصف بلارب فلا  
ينتقل اه

والقول لشكر الشهوة  
 فقبح وبقائه أو شأنتها  
 بالخيار على أنها بكر  
 فوطئها لعلم أي بكر  
 أم لا تكن احازة ولو  
 وجدها نيا لم يلبث  
 فله الرد بهذا العيب  
 نهر وسجي في بابه ولو  
 فصل البائع ذلك كان  
 فصلا (وطلب الشفعة)  
 وإن لم يأخذها معراج  
 (بها) أي يدار فيها خيار  
 الشرط بخلاف خيار  
 روية وغيب معراج  
 (من المشتري إذا كان  
 لشماره) لأنه دليل الاجازة  
 (ولو بشرط المشتري) أو  
 البائع كما يفيد كلام الدرد  
 وبه جزم البهسي (الخيار  
 لغیره) عاقدا كان وغيره  
 ٣ (قوله ظاهره أنه لو  
 كان للبائع الخ) فيه أن  
 الشفعة إنما شرعت لدفع  
 ضرر اللزج بخارج السوء  
 على الدوام فطلب الشفعة  
 من البائع يكون دليل  
 الاستعانة ولو لأرادة  
 استدامة ملكه ما طلب  
 الشفعة ولا يقال أنه أراد  
 طلب الشفعة لدفع  
 الضرر في مدة الخيار لأنها  
 لقصرهما يقتضيها  
 الضرر خصوصا وقد قالوا  
 في تعليلهم لدفعه ر  
 الملائة على الدوام وبما  
 يقيدان طلب البائع  
 الشفعة فبفتح قولهم كما  
 كان احازة إذا فعله المشتري  
 يكون فصلا إذ فعله  
 البائع فقبل وانضم إليه

سأومه أوجع العبد أو سقام دواء أو حلق رأسه أو سقى زرع الأرض أو حصده أو عرض المبيع السبع أو أسكنه  
 في الدار ولو لم يأجر أو مهنه بشأ أو بنى بناء أو طينه أو هدمه أو حلب البقرة أو شق أو داج الدابة أو برغها أو لوص  
 حوافرها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مره أو لبس الثوب مره أو ركب الدابة مره أو أمر الامة بأرضاع  
 ولده لأنه استخدمه أو استخدمه نائبه الحازة إلا إذا كان في نوع آخر اه ملخصا وبني ما لو زاد المبيع في بد المشتري  
 وقد منحه كعند قوله كعيبه (قوله ونظر في فرج الخ) تمثيل لقوله أو لا يحل الا في الملك أو أورد أن مقتضى  
 الضابط تعمير النظر إلى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لأن الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر لأن  
 كان فعلا لكنه ليس بتصرف إلا إذا كان في الفرج الداخل فانه تصرف حكما بغيره الوطء بدليل ثبوت حرمة  
 المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطء كالوطء فلا يشتري غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لسلها  
 بها أو نظرا في فرجها لم يسقط خياره وحده لا انتشارا لثمة أو زنا به وقيل بالقلب وإن لم ينتشر فلو بلا شهوة لم  
 يسقط في الكل اه وقيد بغير زوجته إذ لو شري زوجته وموطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضا إلا إذا  
 نقصها كما تقدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير الملك في الجملة لأن الطبيب  
 والقابلة يحل لهما النظر في (شأنه) والقول لشكر الشهوة عبارة القبح ولو أنكر الشهوة في هذه أي في الدواعي  
 كان القول قوله لأنه يتكر سقوط خياره وكذا إذا قلعت إخباره بذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة وقال محمد  
 لا يكون فعلها الشبهة اجازة لتبيع والمباذعة ولو مكرها أو اختيارا أو بما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة إذا أقر  
 بشهوتها اه وبه علم أنه في المباذعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة ولذا قال في الصروا دعي عدم الشهوة  
 في التقصيل في القسم لم يقبل أي لأن التقصيل على القسم لا يتخلو عن الشهوة عادة فالمباذعة بالأولى (قوله ومضاه) أي  
 مضادا كمن الضابط قال في النهي بعد قوله كان احازة لأن هذا الفعل وإن احتج إليه لا امتحان إلا أنه لا يحل في  
 غير الملك بحال (قوله ولو وجدها نيا الخ) أي لو شأنتها على أنها بكر فوطئها فوجدها نيا ردها هذا العيب أي  
 عيب الشبهة لفوات الوصف الموعود وهو البكارة أو ما لم يشترطها فلا رده أصلا كما ساق في خيار العيب ثم اعلم  
 أن التقصيل بين البث وعلمه خلاف ما يفيد الضابط لا شأن أن الوطء لا يحل في غير الملك سواء كانت نيا أو بكر  
 فلا فرق فيه بين البث وعدمه وعبارة التهر لا غبار عليها حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها نيا لم يضره ما قالوا  
 استدرك على ما ذكره من المفاد أي ما قالوه من التقصيل خلاف هذا المفاد وما استدركه ذكر في القصة ثم رخص  
 بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المنع اه وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على  
 أن هذا الضابط إنما هو في خيار الشرط وهذه المسئلة من مسائل خيار العيب (قوله وسجي في بابه) أي في باب  
 خيار العيب والذي سجي به حكاية أحوال في المسئلة وقد علمت ما هو المذهب وعليه مبنى المصنف هنا فافهم  
 (قوله ولو فصل البائع ذلك) أي التصرف الذي لا يتخذ أو لا يحل الا في الملك وكان الخيار له ط (قوله وطلب  
 الشفعة بها) صورته أن يشتري دارا بشرط الخيار له ثم يباع دارا بخياره فطلب الشفعة بسبب الدار التي اشتراها  
 سقط خياره فقامت البيع (قوله بخلاف خيار روية وغيب) فانه إذا اشتري دارا لم يردّها فبعت دارا بغيرها  
 فأنخذها بالشفعة فله أن يرد الدار بخيار روية دور وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب  
 أو به وبالاتفاق (قوله إذا كان لشماره) ٣ ظاهره أنه لو كان للبائع بقي خياره بعد طلب الشفعة لأن ملكه  
 باق بخياره بخلاف المشتري لأنه لا ملالة مع خياره فطلب الشفعة دليل التملك لأنهم علوا المسئلة بأنه لا يكون  
 إلا بالملك فكان دليل الاجازة تقتضي سقوط الخيار اه فافهم (قوله أو البائع الخ) هو مذهب كور في غاية البيان  
 عن الجامع الصغير وعبارة أعلم أن أحد العاقدن إذا اشترط الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط  
 اه وصرح به من لا مسكن عن السراجة والكافي وقال إن التقييد بالشري اتفاق وفيه الجوى عن المفتاح  
 وبأن قريبا عن البحر (قوله الخيار) أي خيار الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يجب لغير العاقدن بحر  
 عن المعراج (قوله عاقدا كان أو غير) تعمير لغيره لكن قال ح الأولى أن يراد بالغير الاجنبي لأن مسئلة ما إذا  
 جعل المشتري الخيار للبائع أو العكس قد ذكرنا أول الباب في قوله ولا حدهما أو ضميا فإذا جعل المشتري

بهنسى (مع) استحصا ثوابت اخبار الهمما (فان) اجازة أحدهما من الثالث والمستنب (أو نقض مع) ان واقعه الاخر (وان) أماز أحدهما  
وعكس الاخر فلا يبقى (أولى) (٦٠) لعدم المراجع (ولو كانا معاً فالنسخ أخق) في الاصح رطل لان المجاز ينسخ والمفسوخ لا يجاز

وعرض بانه بخلاف الميسوط (أو) تفاضا ثم (راضا على) فسخ الفسخ وعلى (اعادة العقد) بينهما (ماجاز) اذ فسخ الفسخ اجازة واحب عنس كونه اجازة بل بيع ابتداء (راع عبيد) على أنه بغيرها أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما (وعين) الذي فمه انبار (صح) البيع للعلم بالنسب والثمن (والا) يعني ولا يفضل أو عين فقط أو فصل فقط (لا) نص لعمالة البيع والثمن أو أحدهما (وكلنا) وكان انبار (لستري) تتأى أيضا (الاروع) الرابع (فرع) وكله بيع بشرط انبار فباع بلا شرط يخر ولو وكله بالشراء والحالة هذه فبذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فتح ويبقى على الفضولي وأولا كالة ليعضف (وصح) خيار التعيين في الضمان

٢ (قوله على أنه بالخيار  
ثلاثة أيام الخ) ظاهره

الخيار فبائع لا يكون الخيار له ما بل البائع فقط وفي العكس يكون الخيار للبائى فقط فكيف يصح قوله وان  
أعانا أحدهما الخ ونقلت قال في البروقال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لآخر حتى يصح كان أولى  
ليشمل ما إذا كان الباطر أو المشتري ولو بشرط اشتراط أحدهما الآخر في قوله لغزير صادق بالبائع  
وليس عمداً ولما قال في المراج والمردمن الغرض هنا غير العاقدين لئلا في فيه خلاف زفر اه قلت ومنه في الفتح  
وبه زال تردد صاحب المهر حيث قال ولم أروا واشترطه المشتري للبائع هل يكون نائباً عنه أو يصحله ترد فتدبره  
اه **(قوله صح استحساناً)** والقياس أن لا يصح وهو قول زفر **(قوله ان وافقه الآخر)** بقده لانه على الصفة  
على الإطلاق وهو مفاد التفصيل الذي بعدم **(قوله لعدم المزامح)** لان الاسبق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه  
وان كان المتأخر أقوى بالفسخ **(قوله ولو كانا معا)** بان خرج الكلامان معا كما في السراج وهذا قد تبسّر  
والظاهر أنه يكفي عدم العلم بالسابق منهما ماهر **(قوله في الأصح)** صحه فاضحان معر باليسوط وفي رواية  
ترجع تصرف العاقد لقوله لان الثالث يستفد الولاء منه وقبل هو قول محمد وفي الكتاب قول أبى يوسف غير  
**(قوله والمفسوخ لا يجاز)** أى ففسخ الفسخ أقوى لكونه لا يخضع بالاجازة قلنا كان أحق **(قوله بل بيع)**  
ابتداء وعليه فقوله واعداء العقد يعني عقده ثانياً بالاجاب والقول أو بالتعالي أوله ط **(قوله باع عبد بن)**  
الخ أراد بهما القيمين احتراماً عن قيمى أو مثليين في القسي أو واحداً شرط الخيار في نصفه يصح مطلقاً  
وفي المثليين كذلك لعدم التفاوت بجمع الزبلى وفي المهر الظاهر أن القيمين ليسا بقادخلو كأنما مثليين أو  
أحدهما مثلياً والآخر قيماً وفصل وعين الحكم كذلك فيما بيني اه قلت هذا لا أرعى ما قبله من كونه قدما  
احتراماً في انفراد الاحترام عدا القيمين لصحة مع التفصيل والتعيين وبدونها ولا قال يصح مطلقاً لانه في  
تعيين لأصح بدونها فاعلم أنه مع التفصيل والتعيين يصح في القيمين وغيرهما فتدبر من ينبغي تقسيم المثليين  
على أن كانا من جنس واحداً ولو تفاوتا كدرو وشعر صاراً كالتعيين في اشتراط التفصيل والتعيين لقع العلم  
بالمبيع والثنى تملك **(قوله على أنه بالخيار)** أى ثلاثة أيام كما في الهداية **(قوله ان فصل الخ)** كقوله بتك  
هذين العبدن كل واحد منهما مائة على أني بالخيار في هذا ثلاثة أيام **(قوله والا يعين ولا يفصل)** كقوله بتك  
هذين بآل على أني بالخيار في أحدهما **(قوله أو عين فقط)** أى عين من فيه الخيار فقط أى ولم يفصل الثنى كقوله  
بتك هذين بآل على أني بالخيار في هذا **(قوله أو فصل فقط)** كقوله بتك هذين بآل كل واحد منهما مائة  
على أني بالخيار **(قوله لجهة المبيع والثنى)** أى فيما لا يعين ولم يفصل لان الذي فيه الخيار لا يعقد المبيع فيه  
في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والمبيع اعتماده في الآخر وهو مجهول لجهة الثمن فيه الخيار من غير ثمن المبيع  
مجهول لان الثمن لا ينقسم في مثله على المبيع بالاجزاء كذا في الفتح **(قوله أو أحدهما)** أى الثمن فيما ذاعين  
ولم يفصل أو المبيع فيما أنفصل ولم يعين **(قوله أنواع الأربع)** أى الصور ط **(قوله لا يجوز)** لانه أمره ببيع  
لا زيل المالك بدون رضاه وقد خالف ط **(قوله وضح خيار التعين)** أى بان يقع البيع على واحد لا يتعنه بخلاف  
المسئلة السابقة فلست من خيار التعين لو وقع البيع فيما على العبدن وأما قول الهداية هنا ومن اشترى ثوبين  
فأراد أحدهما ثوبين فإنه عليه في العناية وغيرها في الفتح المراد أن يشتري أحدهما ثوبين أو ثلاثة غير معين على أن  
بأخذ أيهما شاء على أنه بالخيار ثلاثة أيام فيما يعينه بعد تعيينه المبيع أو ما إذا قال بتك عبدان هذين بمائة ولم  
يذكر قوله على أنك بالخيار في أيهما شئت لا يجوز أنما قال كقوله بتك عبدان مائة وعبدى وان اشترى أحداً أربعة  
لا يجوز اه وقد استفد من هذه الصارمة أمور الأول أن خيار التعين إنما يكون البيع فيه مفعلى واحد من اثنين أو  
ثلاثة لا يعينه وهو ما قلنا الثاني أنه لا يكون في واحد من أربعة كما في الثالث أنه لا بد أن يقول بتكوك بتك  
أحد هذين العبدن على أنك بالخيار في أيهما شئت أو على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصافي خيار التعين وقال

انه لو عين بعد ثلاثة ايام من وقت العقد يكون الخيار الشرط ثلاثة ايام من وقت التعيين أيضا لكن سيأتي الحاشية عند قول المصنف لا يشترط في خيار الشرط ما يفيد ان اثناء مدة خيار الشرط من وقت البيع فانه قال ولو مضت الثلاثة قبل ردشي وتعيينه بطل خيار الشرط ولم يبيع في واحد وحيدته بقدر مضى قبل ثلاث فهو عام وكون المعنى على انه بالبيع عام ثلاثة ايام اهـ

في البحر لانه لو لم يذ كر هذان اذ يكون فليس الجاهل المبيع فان قبضهما وما تاخذ من نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الآخر ٣ لزمه قيمة الآخر كذا في المحط اه الرابع انه لا بد ايضا من ذكر خيار الشرط بان يقول على اننا لخيار ثلاثة أيام أي اذ عني واحدا منهما يجبر خيار التعيين يكون فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي (قوله لا في الثلث) أي التي من جنس واحد يجبر (قوله ولو البائع) صورته أن يقول المشتري اشترى بنت مثلك أحدهن الثوبين على أن تعطيني أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعصب أحدهما فليس له أن يلزمه العيب الا رضاه فاذا ألزمه ما ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك ولو هلك أحدهما في يده كان له أن يلزمه الباقي وأما إذا كان لخيار المشتري فالبائع لازم في أحدهما الا أن يكون مع خيار شرط والمبيع مضمون بالتين وغيره أمانة فاذا هلك أحدهما تعين هو ميسعا والاخر أمانة ولو هلك معا ضمن نصف كل ولو اختلف في الهالك أو لا في القول للمشتري يمينه وينتسب البائع أولى ولو تعصبا فاختار بحاله ولو متعاقبا تعين الاول ميسعا ولو باعها للمشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فعمه وعامه في البحر (قوله لا بعد قد يرتاح) جواب من صاحب البحر عما ورد في الفتح من أن جواز خيار التعيين للحاجة الى اختيار ما هو الاوفى والارفق فمختص بالمشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما علمه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة لادوة والاحكام لا تنطبق باندقات وقبيلها ايضا بان الانسان مادام المبيع في ملكه لا يتأمل فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأمل بعد البيع وايضا كثيرا ما يحتاج الى رأي غيره فافهم (قوله وسندته كخيار الشرط) أي ثلاثة أيام ظاهر كلام البحر ان هذا مبني على القول بأنه بشرط معه خيار الشرط ففقد كرفي البحر أن شس الأعمه ضم الاشراط وهر الاسلام صحح عدمه ورجح في الفتح لكن ذكر كرافضخان أن الاشتراط لقول الأكثر ثم قال في البحر واذالم يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأييد خيار التعيين بالثلاث عنده وبأي مدغم معلوم كانت عندهما كذا في الهداية اه لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والتبادر من كلام الهداية أن اشراط التوقيت مبني على ما صحح في الاسلام وياتي عن الفخام ما يدل عليه ثم اعلم أن اشراط التوقيت نازع فيه الزبلي فقال اذا لم يذ كر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه بضد لزوم العقد عندهم في المدفوع في خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعينه مضي الوقت بدون تعينه فلا فائدة لذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا بشرط فيه اه وأجاب في الحاوي السعدية بأنه فائده أي أن يجبر على التعيين بعدمضي الايام الثلاثة وأقره في النهر وهو معنى قوله في الشرط لانه بل له فائده دفع ضرر البائع ما يلحقه من مطل المشتري التعيين اذ لم يشرط في مضي وقت على البائع نفعه وتقصير فيه فيما علك اه وأبدى في البحر فائدة أخرى وهي أنه يمكن ارتفاع العقد فمهما أي في الثوبين مثلا مضي المضمين غير تعين بخلاف مضمين في خيار الشرط فانه اجازة فيكون لكل خيار ما يناسبه اه قلت لكنه لم يستدل في نقل ذلك ولو كان كذلك لما عني على الزبلي (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح) غير أنهما ان تراضا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد ثمن الثوبين الى ثلاثة أيام ولو بعد تعين الثوب الذي فيه البيع ولو رد أحدهما كان يحكم خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد ثمنه وقبضه بطل خيار الشرط وانهم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولو مات المشتري قبل الثلاثة تبع مع أحدهما على الوارث التعيين لان خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث ليمر ملكه عن ملك غيره على ما ذكرنا وان تراضا على خيار الشرط معه لا بد من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند أي حصة وقع وعامه فيه وقوله وان لم يترضا الخ معطوف على قوله ان تراضا ونظاره اه اشتراط توقيت خيار التعيين مبني على القول بأنه لا بشرط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لا على القول بالاشراط خلافا لما يفرضه كلام البحر لما هو ظاهر لان خيار الشرط موقوف فلا حاجة الى توقيت التعيين ايضا (قوله فرضي أحدهما) قال في الجرد كرا رضا لورد أحدهما لا يجبره الاخر ولم اره صريحا ولكن قولهم لورد أحدهما رد ميسعا يدل عليه اه (قوله أولا ولا) كسيع واعتاق (قوله بعد روية

لا في الثلث لعدم تفاوتها  
ولو البائع في الاصح كافي  
لانه قد يورث قريبا ويبقى به  
وكيله ولا يعرفه فيبيعه  
بهذا الشرط فست  
الحاجة منه نهر) فيما  
دون الورد لا يدفع  
الحاجة بالثلاثة لو جود  
جيد وري هو وسط  
وسندته كخيار الشرط  
ولا بشرط معه خيار  
شرط في الاصح فتح (ولو  
اشترى) شياعا على أحدهما  
(بالخيار فرضي أحدهما)  
بالبائع صريحا أولا ولا  
(لا رده الآخر) بل  
بطل خياره خلافا لهما  
(وكذا) الخلاف في خيار  
الرؤية والعيب فليس  
لأحدهما رد بعد  
الرؤية أي بعد رؤية

٣ قوله لزمه قيمة  
الآخر مساوية قيمة  
الاول لما مر وبأن من  
أنه اذا هلك أحدهما  
تعين ميسعا اه

عبدا من رجلين  
صفقة واحدة على أن  
الخيار لهما للبائعين  
فرضي أحدهما دون  
الآخر فليس لأحدهما  
الانفراد بأجزائه أو ردا  
خلافا لهما جميع (اشترى  
عبدا بشرط خبزه أو  
تبيته) أي حرقته كذلك  
(فتظهر بخلافه) بأن لم  
يوجد معه أدنى ما ينطلق  
عليه اسم الكتابة أو الخبز  
(أخذ بكل الثمن) أن شاء  
(أوردته) فلو اتى الوصف  
المعروب فيه ولو ادعى  
المشتري أنه ليس كذلك  
لم يبيح على القبض حتى  
يعلم ذلك وكذا سائر الحرف  
اختيل ولو امتنع الراد  
بسبب ما يقوم كتاب وغير  
كتاب ورجع بالتفاوت  
في الأصح بخلاف شرائه  
شأنه على أنها حاصل أو  
تحتجب كذا (طلا) أو يخبز  
كذا أصحا أو يكتب كذا  
فقد أفسد لأنه شرط  
فاسدا لو وصف حتى أو  
شرط أنها حلوب أو  
لبون حازه وصف  
(والقول المنكر) أو اختلفا  
(في) شرط (الخيار)  
على التظاهر (كأن في)  
دعوى الاجل (والضيق)  
والاجازة (أو زيادة) (اشترى)  
حار به بالخيار

الآخر أي ورمائه لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) عمله لعدم الردي  
المسائل الثلاث ووجه كون الشركة عبدا أنه صار لا يقدر على الانتفاع به لا بطريق المباشرة وتمامه في القبح  
(قوله صفقة واحدة) قديمه إذ لو كان العقد صفقتين فلكل الراد والاجازة مخالفا لا خراضا للمشتري يعيب  
الشركة كاللاخي ط (قوله للبائعين) بدل من قوله لهما (قوله فليس لأحدهما الانفراد بأجزائه) أي بعد ما راد  
الآخر وقوله أو ردا أي ليس لأحدهما الانفراد بعبدا بأجزائه الآخر ح م لا يخفى أن التفريع غير ظاهر  
فكان الأولى أن يقول ولو ردا أحدهما في المستثنى لا يخرجه الآخر فليس لأحدهما الخ وهذا ذكر في البحر بقوله  
لو باع ليس لأحدهما الانفراد بأجزائه أو ردا لما في الخاتمة اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن  
البائعين بالخيار فرضي أحدهما بالبيع ولم يرض الآخر منهما البيع في قول أي خفيفة اه وأنت  
خير بأن ما في الخاتمة لا يدل على قوله أو ردا فالتظاهر أنه يبحث منه كما بحث مثله في المسئلة السابقة (قوله بجميع)  
لم أره فيه نعم قال في شرحه لأن ملك قد المشتريين لأن البائع لو أثنى والمشتري واحد وفي البيع خيار شرط أو  
عيب فرد للمشتري نصيب أحدهما دون الآخر بحكم الخيار عاز اتفاقا كذا في جامع المحبوب اه ومثله في  
شرح المنظومة وغيره لا ذكر لا يخفى أن هذه المسئلة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وثلاث في رضا أحد  
البائعين وهذه واقعة وتلك خلافه كما مر من الخاتمة (قوله بشرط خبزه) أي صرى بمحاولة كذا في بيان  
وسياق آخر الباب بيان الوصف الذي يصح شرطه وما لا يصح (قوله أي حرقته كذلك) لأنه لو فعل هذا الفعل  
أحيانا لا يسمى خبزا بل بحر من المراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أي ليس المراد أنها في الجوده بل أدنى الاسم بان  
يفعل من ذلك بما يسي به الفاعل خبزا أو كذا بالكل واحد لا يعجز عن العادع أن يكتب على وجه تبين  
حر وهو أن يخبز مقدما يدفع الهلاله عن نفسه وبذلك لا يسمى خبزا ولا كتابا بحر عن الذخيرة وبه يظهر  
أن المناسب أن يقال قول الشارع اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكتاب والخيار وإذا قال في القبح أعني الاسم  
المشعر بالحرقه (قوله أخذه بكل الثمن) لأن الأوصاف لا يقابلها ثمن من الثمن ما لم تكن مقصودة درمتمنى وقصد  
الوصف بغيره بعد ذكر الثمن كما مر فيما لا باع المنرد على ذراع بكذا (قوله لم يبيح على القبض) لأن الاختلاف  
وقع في وصف عارض والأصل فيه العدم والقول قول من يدعي الأصل والقول للبائع في أنها بكر لأنها صفقة  
أصلية والوجود فيها أصل وتمامه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فإن كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بحر  
عن الذخيرة قال ط أي بعشر التفاوت من الثمن وإن هذا البيع صحيح لا نظره فيه القصة (قوله في الأصح) وهو  
ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشئ بحر (قوله شاع على أنها حامل) قيد بالاشارة لأن اشتراط الحمل في الأمه فيه  
تفصيل مبذور كذا في الشارح في الفروع الأتية (قوله قدرا) بفتح القاف أي يكتب مقدار كذا من الورق أو من  
الاسطر مثلا (قوله فسد) أي البيع (قوله لأنه شرط فاسد) لأنه شرط زائد مجهول لعدم العلم بما فتح  
أي لأن ما في العطن والضرع لا تعل حقيقة (قوله جاز) أي على رواية الطحاوي ويفسد على رواية النكرخي  
شرطه لا يخرم بالرد في القبح والرد (قوله لأنه وصف) الأولى أن يزعم مرغوب لأنه ليس كل وصف يصح  
اشتراطه كالسبب ذكر في الضابط آخر الباب (قوله والقول المنكر الخ) لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط  
فكان من العوارض فكون القول لمن ينضمه كافي دعوى الاجل دور (قوله والمضى) أي إذا اختلفا في مضى  
المدة فالقول المنكر لأنهما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما سقوط بعض المدة فالقول المنكر  
دور (قوله والاجازة) أي اجازة البيع عنه بالخيار كذا ادعى البائع على المشتري بالخيار أنه أجاز البيع  
وأنكر المشتري والقول قوله لأن البائع يدعي سقوط الخيار ووجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة)  
أي إذا اختلفا قدر الاجل فالقول لمن يدعي أخضر الوقتين لأن الآخر يدعي زائد بشرط علمه وهو ينكر  
دور وتقدم أول السوم عند قوله وصح بن حمال وموئل أنه لا يختلفا في الاجل أي في أصله فالقول لتمامه  
الاف السوم وسياق في باب خيار العيب والاختلاف بعد التقاض في عدل البيع أو بعد المقدوس والقول  
للمشتري لأن القول للتقاضى مطلقا قد أوصفته أو تعينها فإيجابه بخيار شرط أو روية فقال البائع ليس

ورود غيبوها) بدلها

(فانذارها المشتري)

فصل البائع ليست

هي ولا بدقة (فانقول

للمشتري) ستمه (وحاز

البائع وطوقها) دبر

وانعقد بيعا بالتعالي

فتح وكذا الردي للوديعة

فليحفظ (ولو قال البائع

للمشتري عنددوه كان

يحسن ذلك لكنه نسي

عندك (فالقول للمشتري)

لان الاصل عدم الخبز

والكتابة فكان الظاهر

شاهد له (ولو اشترى من

غير اشراط كتبه وخبره

وكان يحسن ذلك نفسه

في بدل البائع رد اليه) تبعد

المبيع قبل قبضه زبني

قال ولو اخذنا أخرجه

أخذته بكل الثمن لما مر

أن الاوصاف لا يقابلها

شي من الثمن (فروع)

باع داره عافها من

المذوق والاوب

والنخب والصل فلذا

ليس فيها شيء من ذلك

لاخبار للمشتري وشرى

دارا على أن ينهاها

بالاخر فاذا هو بليان أو

أرضا على أن يخرجا

كلها منها فاذا واحدة

منها لتمر أو في باعلى

أنه مصوغ نصفه فاذا

هو المبيع فالقول للمشتري في تعينه ولو بخيار عيب قال البائع الخ وسأقي الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار  
الرؤية وفي ما اذا اختلفا في تعيين المبيع الذي فيه خيار الشرط عندنا حاز من له الخيار العقد وقد ذكر في البصر  
في آخر خيار الرؤية عن القهيري ثم قال وخالص أن السلعة لو مفضضة فالقول للمشتري سواء كان  
الخيار له أو للبائع والافلا خيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري \* (تنبه) \* (تنبه) \* (تنبه) \*  
جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر الحال والمشتري بب فان القاضي يرى ما انساه  
فان قلن بكر للمشتري بلا عين البائع لا شاهدتهن تأيدت هناك أن الاصل البكر وان قلن بب لم يثبت حق  
القبض لانه حق قوي وشهادتهن ضعفة لم تتأيد بمؤيد لكن يثبت حق الخصومة ملتوجه اليهن على البائع  
فصل في الله لقد سلمها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والازم للمشتري وعنه ما في رواية أنها تارد  
بشهادتهن قبل القبض بلا عين البائع ولو قال سلمها للبائع وهي بكر وان قلت بذلك فالقول قوله لان الاصل  
البكر ولا يبرها القاضي النساء لان البائع مقرر والابكره فتح لمصاوسن ذلك لها من يدقق ويان  
في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا اذا علم أنها بب بغير الوطع فلو قال رد اليها  
يرجع بالنقصان كسأقي حاله عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله) فانذارها) ضمن فان لا معنى  
ادعى فعدها بالياء (قوله) وحاز البائع وطوقها) لان المشتري لما رد راضى بملكها من البائع بذلك الثمن فكان  
للبائع أن يملكها دبر وعلى هذا القياس القصار اذا رد النوب الاخر على رب النوب وكذا الاسكافي تنازعا في  
قلت وهذا اذا لم يعلم أن النوب المردود بغير القصار (قوله) وانعقد بيعا بالتعالي) أولا ذلك وجوب  
الاستمرار على البائع ط (قوله) ولو قال البائع للمشتري عنددوه) هذا المسئلة مؤخر عن موضعها هـ ح  
(قوله) لكنه نسي عندك) أي وقد ينسب في نفس المدة بخر وهذا القيد هو محل التوهم انلوصرت المدة  
فذلك بالاولى (قوله) لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل مناسب لما لو نسي بعد العقد ما وقوله فاعلة تكون  
الوصف مشروطا لدلالة قال في الجرواع لم اشترط الوصف المرغوب فيه اما أن يكون صريحا أو دلالة لما في  
البائع في خيار العيب والجليل والبطيخ والخبث في الخيار ليس بعيب تكونه حرفة كالخياطة لان يكون ذلك  
شرطا في العقد وان لم يكن مشروطا كانت تحسن البطيخ والخبث في بدل البائع ثم نسبت في بد فاشترى دارها  
لان الظاهر أنه اعما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة لدلالة وهو كالشروط لتمامها هـ والظاهر أن  
هذا اذا كان المشتري طالما تلك الصفة لكن بشكل على هذا ما في الحاوي الزاهد في قول اشترى منك هذا البقرة  
على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم بشر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له  
الرد اه فان هذا صريح في أنه لا بد من ذكر الشرط في صلب العقد ولا تكفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله)  
أن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا نافية ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فما اذا امتنع  
الرد اه ح أي دفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله) لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لان  
قوله عافها لم يذكر على وجه الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير تأمل ثم رأيت بعض  
الحسن نقل عن المحقق ان وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن  
وجودها فيه وانعاده ما ليس بشرط وفي البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار اما قوله باجدا عافها أو بواها فانه  
الخيار لانه جعلها صفة للدار البائع فتناول الموضوع بصفته فاذا لم يجد تلك الصفة فله اخبار اه وأما قوله  
ذكر على وجه الشرط يثبت له الخيار الاخر أيضا لما في جامع الفصولين باع أرضا على أن فيه نخلا أو دارا على أن  
فيه بيتا ولم يكن فانه يجوز العقد ويخير المشتري بأخذ بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا  
شرطا اشترط وعدم فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط فاذا شرط لم يوجد لم يجد له فله (قوله) شرى دارا الخ  
قال في الفتح واعلم أنه اذا شرط المبيع ما يجوز اشتراطه ووجد بخلافه فماتة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر  
على الصفة وثبت للمشتري الخيار وتارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خبرا مما شرطه وصاطعه  
ان كان المبيع من جنس السبي فيه الخيار والنياب اجناس أعني الهروي والاسكندري والكنان والقطن

مطلبه اشترى جارية  
على أنها بكر ثم اختلفا

والذكر مع الاثني في بني آدم حسان وفي ما راها الحوائط حنن واحد والضابط في التفاوت في الأغراض وعدمه  
 اه أي ضابط اختلاف الجنس وعدمه فحس التفاوت في المقاصد وعدمه **(قوله)** فسد أي لمحض التفاوت فيكون  
 اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا أم شرا بله كالصبيوخ زعفران ولذا ذكر في الفتح من  
 أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا يبناء ولا يخل فيها فإذا بناها أو يخل أو على أنه عبدة إذا هجره فانه فاقهم ثم  
 على في البرازية الفساد في اشتراط أن لا يبناء فلهذا يحتاج إلى النقض وبشكل مسئلة الشجرة التي لا تثمر فانه  
 لا يظهر اختلاف الجنس فيها الظاهر ما في البرازية ما عارض على أن فيها كذا شجرة أمثرا بنهر هافو جدد في الخلة  
 لا تثمر فلا بد أن يشرط لها قسط من الثمن بالذكر وقسط حصص المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فليس شرط اشتراط  
 مذمومة فاذن فقد هابط طوعة اه تأمل **(قوله)** حاز وخبر أي لا يحد الجنس لكون الذكر والاثنى في غير الآدي  
 حننا واحدا أو غير خبر لكون الاثنى في الحوائط خيرا من الذكر فقد فات الوصف المرغوب في غير الآدي  
 وكذا على أنه ناقصة فكان حلالا ولهم معز فكان لهم شأن أو على عكسه فله الخيار اه أي لأن ذلك حنن واحد  
 ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة **(قوله)** وبكسبه) بأن اشترى على أنه يعل وذا هو بطل كذا على أنه حرام أو بعد إذا  
 هو آثار أو ناقة أو جارية على أنها رتقاء وحسب أو بفسادها أو بخلافه حاز ولا خيار له لأنه صفة أفضل من  
 المشروطة ويخفى في مسئلة البعير والناقة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطلون الحرو والنسل أما أهل  
 المدن والمكارة فالبعير أفضل فتح وذكر في باب البيع الفاسد أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على أنه  
 خيبر فإذا هو كان بغير بيع أن صناعة الذببة أشرف من غيرها من الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين  
 لا يفرقون بين كونه الصفة التي ظهرت أو أشرف أو لا وذهب آخرون إلى أن الخيبر فيما إذا كان الموجود أنقص  
 ويصح الأول لقول غرض المشتري بخلاف ما إذا اشترى عبدا على أنه كافر فإذا هو مسلم فلا خيار له لأن  
 الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر بخلاف تعيين الخيبر والكتابة فإنه يفيد أن حاجته هذا الوصف اه ملخصا  
 ومفاده صحيح ثبوت اختياره أن يظهر الوصف أفضل من المشروطة إلا أنما يحصل التفاوت بين الوصفين في  
 الغرض المقصود للمشتري كالعبد المسلم والكافر **(قوله)** فليقتضيا الضابط هو ما يقتضيه أولا عن الفتح **(قوله)** البيع  
 لا يطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا هي مشروط رهن معلوم بأشياء أو تسمية أن أعطاه الرهن في الجنس حاز  
 استحسانا وشرط قبيل حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غاب أو كفل حين علم فسد وشرط أمالة  
 المشتري للبائع على غيره بالثمن استحسانا وفسد لو على أن يجعل البائع بالثمن على المشتري وشرط اشتهاد على البيع  
 وشرط خيار الشرط في ثلاثة أيام وشرط نقد على أنه أن لم يقبل الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل  
 الثمن إلى أجل معلوم وشرط الدرافتمن الصوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الخيار المسعة أي على المشتري  
 فإنه يقتضيه العقد بغير ذلك البائع عن ملكه وشرط تركها على الفضيل بعد ادراكها على المشتري به وشرط  
 وصف مرغوبه كالمير وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط رد عيب وجد فيه وشرط كون  
 الطريق لغير المشتري وشرط عدم شرويه المبيع عن ملكه في غير الآدي أمالوا واشترى عبدا على أن لا يبيعه  
 أو لا يخرج منه عن ملكه فسد وشرط الطعام للمشتري المبيع إلا إذا عين ما يطعم الآدي كان شرط أن يطعم العبد  
 المبيع خبيما فيفسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنبة لأنه  
 عيب شرعا فيكون راع من العيب فإن لم يجد هاتفتة فلا خيار له لأنه وجد هاتفتة من العيب وإن شرط  
 المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع بشرط ما هو محرم وتطير ما في البرازية لو شرطه على أنه يخل فإذا  
 هو خصي له الرد وعكس قال الامام انحصار في العيب عيب فإذا بان خلاصا كان شرط العيب فإن سلمها  
 وقال الثاني لخصي أفضل لرغبة الناس فيه فيضير اه ويخرج في الفتح بقول الثاني ومقتضا خبر أن ذلك في  
 الامنة المغننة وشرط كون القربة حلالا وشرط كون الغرض هملحا تكسر الهاء أي سهول السرير سرعة  
 وشرط كون الجارية بما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت وتطير ما في البرازية لو شرطه مع  
 اه ذكر في البرازية أنه لو قبضها ثم ظهر ولا ذنها عند البائع لامن البائع وهو لم يضر فهو عيب مطلقا لأن  
 التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصه الولادة عيب وفي البابا

هو بن زعفران فسد ولو  
 على أنها بقلعة مثلا فإذا  
 هو بقل حاز وخبر  
 وبكسبه حاز بلا خيار  
 لكونه على صفة خير  
 من المشروط محتسبي  
 فليقتض الضابط البيع  
 لا يطل بالشرط في  
 اثنين وثلاثين موضعا  
 مذكور وفي الاشياء

مطلب البيع لا يطل  
 بالشرط في اثنين وثلاثين  
 موضعا



ليس بسبب إلا أن نقصها وعليه الفتوى وشرط إبقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلاً إلى شهر مثلاً البيع جائز والشرط باطل إلا أن يكون له مؤتق معين أو مالو غير مؤجل فالبيع فاسد لأنه يصير أجلاً مجهولاً وشرط المجلس إلى المنزل المشتري فيها له حل أو بالقراسة أو ما في العربية فاته يرققها بين الإبقاء والحل والعقد يقتضي الأول لا الثاني ففسد البيع وشرط حذو النعل وشرط خراخيف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراط من خلقا وشرط كون الثوب سداساً فإذا وجد نجاساً أخذ به كل الثمن أو تركه لأنه اختلاف نوع الجنس فلا يفسد وشرط كون السوق ملتوياً من سجن وشرط كون الصاوين متخذين من كذا حرم من الزيت فقصها وكن يظن أن المبيع وقضه ثم طهر أنه متخذ من أقل مما ذكر من السمن أو الزيت حاز البيع بلا خيار لأن هذا مما يعرف بالعمان فإذا عاينه انتفى الغرر ومثله ما لو اشترى قصاعاً أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فظهر من تسعة حاز بلا خيار قلت وبشكل عليه مسألة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعمان غير ظاهر إلا أن لا نقض التفاوت وشرط بيع العبد إلا إذا قل من فلان بأن قال بعك العبد على أن تبعه من فلان فإنه يفسد لأنه طلبا وشرط جعلها ببيعة والمشتري ذي بأن اشترى داراً من مسلم على أن يتخذها ببيعة حاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العصر على أن يتخذ حراً أو مملوكاً لأن هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالبه بخلاف اشتراط أن يجعلها السلم مسجداً فإنه يخرج عن ملكه إلى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية ومقبرة للسليمان أو أن يتصدق بالطعام على الفقراء فإنه يفسد وشرط رضا الجيران بأن اشترى داراً على أن تمن رضوا الجيران أخذها قال الصفار لا يجوز وقال أبو السيثان من الجيران وقال في ثلاثة أيام حازها لم يصنع بعض زيادة **(قوله)** شرطاً أهم غنفة هذه والتي بعدها تقدمت في مسائل الأقسام **(قوله)** ولو شرط جعلها أي الأمانة بخلاف الشائعة فإنه مفسد كإلزامه المصنف لأن الأول زيادة مرغوبة وأنها موهومة لا بدري وجودها فلا يجوز غنفة **(قوله)** على الأكثر أي على قول أكثر الفقهاء **(قوله)** لا مافيه غرر كبيع الشائعة أي أنها ماسلة **(قوله)** إلا أن لا يرغب فيه لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كأي حبل الألف **(قوله)** ما يعرف بالعمان كسنة السوق والصاوين كما مر في مسائل الأشياء **(قوله)** انتفى الغرر فليس له أن يرد ما إذا ظهر بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

### (باب خيار الرؤية)

قدم على خيار العيب لأنه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه وللزم بعد التمام والخيار الرؤية فسمي قبل القبض وبعدة ولا يحتاج إلى قبضه وأرضاء البائع وينتفع بقوله رددت إلا أنه لا يصح الرد إلا بعد البائع خلافاً للثاني وهو ثبت حكماً لا بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه من تصرفه وبطل خياره ولزمه الثمن وكذا لو هلك في يده أو صار إلى حال لا عكس فيجبه بطل خياره كذا في السراج بحر **(قوله)** من أضافه المسبب إلى السبب الذي ذكر في الفتح والعرائر أربعة شروط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب ثبوت الخيار عند الرؤية اهـ **(قوله)** ظاهر كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ ظاهر البطلان وفي بعضها غير ظاهر بعبارة الدر المنقي وعزاه مع التعليل بعد ما إلى البهني **(قوله)** المسبب ما عدا يعني والنسب لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا برأيه على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسبب جوابه قربا وهو أنه بسبب آخر وبأنه كما قال حن حقه الفسخ قبله ليس من نتائج ثبوت الخيار بل يحكم أنه تغديراً لازم له لم يقع متبرماً بما ذكره فسخه لضعف فيه كاحققه في العناية وسيد كره الشارح اهـ **(قوله)** في أربعة مواضع أي لا غير ما ذكرها في الفتح **(قوله)** الشراء إلا لعين أي الإلزام تعينها ولا يتبدل بنافي القيمة والمراد الشراء الصحيح على ما في العرائر جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع القاسد اهـ أي لو جوب فيجبه بدونهما **(قوله)** والقسم في الشرط ثلاثة عن الصواب أن قيمة الاحتياض المتفقة ثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمه ذوات الأمثال للكلاب والحواريات يثبت فيها خيار العيب فقط وقسمه غداً للثياب كالثياب من نوع واحد والبقرة والغنم يثبت فيها خيار العيب وكذا الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اهـ **(قوله)** فليس في دينون ونفود وفي بعض النسخ في دينون ونفود وفي بعضها

\* شرط أنهما غنفة أن للتبري لا يفسد وان للرجعة فسد بلاتع ولو شرط جعلها أن الشرط من المشتري فسد وان من البائع حاز لأن جعلها عيب فذلك كره للبراءة منه حتى لو كان في بلد يرغبون في شراء الأمانه لا ولا فسد خاتمه ولو شرط أنها ذات لبين حاز على الأكثر قلت والضابط للاوصاف أن كل وصف لا غرر فيه فاشترطه حاز لا مافيه غرر إلا أن لا يرغب فيه وفي اثباته في فصل الشروط للفلسفة حتى عاين ما يعرف بالعمان انتفى الغرر

### \* (باب خيار الرؤية)

من أضافه المسبب إلى السبب وما قبل من أضافه الشيء إلى شرطه ظاهر لما سمي أنه الرد قبل الرؤية (هو يثبت في أربعة مواضع (الشراء) إلا لعين (والإجارة) والقسمه والصالح عن دعوى المال على من يبعه) لأن كلا منهما معاوضة فليس في دينون ونفود

في دين العقود والاولى أولى وعطف التقوى على الدين من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا  
 أي قصره على المواضع الأربعة أنه لا يكون في الدين فلا يكون في المسلم فيه ولا في الإيمان خلاصة أي كالأبرام  
 والدانته بخلاف ما إذا كان المبيع أنتم من أحد التقدين فإن فيه الخيارات قال في الحر وأما رأس مال المسلم إذا  
 كان عينا فإنه ثبت الحظر فيه للمسلم **(قوله)** وعقد لا تنفسح قال في الفتح ومجمله كل ما كان في عقد بنفسه  
 بالنفسح لا فبالنفسح كالمهر وبذل الصلح عن القصاص وبذل الخلع وإن كانت أعياناً لأنه لا يفسد فيها لأن الرد  
 للموجب لا لنفاخ حتى العقد قائماً وقبامه وجوب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يرد به كان  
 له أن يرد ما بدأ **(قوله)** المالم يراه أي العاقدان قال في الحر أراد عالم يرمي به يروه وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية  
 العلم بالمقصود من باب عموم المحاز فصار الرؤية بمن أفراد المعنى المحاز فيشمل ما إذا كان المبيع ما يعرف بالشئ  
 كالمسك وما اشتراه بعد رؤيته فوجدته متغيراً وما اشتراه الأعي وفي القسنة اشترى ما إذا قد قبله ولم يمسسقط  
 خياره **(قوله)** أي المبيع أي الذي لم يراه بأن كان مستورا **(قوله)** فلو لم يشر إلى ذلك المبيع عبارة الفتح هكذا وفي  
 المبسوط الإشارة إليه وإلى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالإجماع اه لكن المطلق الكتاب  
 يقتضي جواز البيع سواء سمي جنس المبيع أو لا سواء أشار إلى مكانه أو لا والله وهو حاضر مستورا ولا مثل أن  
 يقول بعثت مثل ما في كى بل عامة المشايخ قالوا إطلاق الجواب يدل على الجواز عند موطنه فلو لا يجوز لجهالة  
 المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب الاسرار والخيرة بعد القول  
 بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كان يقول بعثت شيئاً بعشرة اه كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ  
 وما قاله بعضهم بحمل المطلق الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم الإشارة إليه وإلى مكانه إذا لم يصح بيع  
 ما لم يعلم جنسه أصلاً أي لا يوصف ولا بإشارة وإنما قال صاحب النهاية يعني شيئاً موصوفاً وأشار إليه وإلى  
 مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فأفاد أن لزوم الإشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف بالنسبة كناية  
 عن الإشارة حتى لو قال بعثت كرحضة بلدية بكذا والكر في ملكه من نوع واحد في موضع واحد حازر البيع  
 وكذا الاضافة مثل بعثت عبدي وليس له غيره وذكر الحد وفي مثل بعثت الأرض الفلانة والمدار على نفي  
 الجهالة الفاحشة يصح البيع كما حققنا ذلك علماً من بعده أول السبع عند قوله وشرط لجهته معرفة قدر  
 مبيع وعن فتد كره بالراجعة فإنه يفعل هنا وهذا التقرير سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في  
 كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز سيما بالإجماع كلام فلنأمل اه لم أعلمت من أن الإشارة ليست  
 شرطاً دائماً بل عند عدم معرف آخر رفع الجهالة فافهم **(قوله)** وفي حاشية آخر زاده أي حاشيته على صدر  
 الشريعة قال في المنع وفي حاشية آخر زاده ذكر هذا البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا إطلاق الجواب يدل على  
 جوازه وهو الأصح وقال بعضهم لا يجوز وصحح أبو عبد الله ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع  
 حاضر أموجوداً مأمناً والتسليم ما في المبسوط من أن الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر  
 إليه وإلى مكانه لا يجوز بالإجماع اه وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً يره بالبيع جائز معناه أن يقول  
 بعثت الثوب الذي في كى هذا وهذا الجارية للمتتعة وكذلك العين الغائب المشارة إلى مكانه وليس في ذلك المكان  
 بذلك الاسم غير ما سمي والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي بخلافه  
 كانت الرؤية بقصاصة لكان البيع جائزاً اه ما في المنع لمصا ولا يخفى أن حاصله تقيد إطلاق الجواب بما قاله في  
 المبسوط وغيره كالمهر عن فتح القدير وهو يحمل إطلاق المتن كعبارة القدوري للمذكورة **(قوله)** أي المشتري كان  
 يبنى للصف التصرح به لأنه لم يتقدم ذكر إيهام عود العجز للبائع وإن كان يرفع بقوله الأئمة ولا خيار البائع  
**(قوله)** انذاراً اه أي علم به كالمستأنم **(قوله)** الا إذا حله البائع في الحر عن جامع الفصولين شراره وجهه البائع إلى  
 بيت المشتري فزأليس له إردلانه لو رده محتاج إلى الجمل فبغير هذا كعب حدث عند المشتري ومؤنه رد المبيع  
 بعيباً وبخيار شرط أو رده على المشتري ولو شري متاعاً وجهه إلى موضع فله رد بعيب أو رده ولو رده إلى موضع  
 العقد والأفلا اه وظاهره أنه ما عاير به لو رده إلى موضع العقد فيأوجه له المشتري بخلاف البائع وهو خلاف

وعقود لا تنفسح  
 بالنفسح خيار الرؤية  
 فتح (صح الشراء  
 والبيع للم يراه والإشارة  
 إليه) أي المبيع (أو  
 إلى مكانه شرط الجواز)  
 فلو لم يشر إلى ذلك لم  
 يجزأ جماعاً فتح وبحر  
 وفي حاشية آخر زاده  
 الأصح الجواز (وله)  
 أي المشتري (أن يره  
 انذاراً) (الا إذا حله البائع

ما نقله الشارح عن الاشياء والغنى يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لأنه لو رده المخ غير ظاهر لأنه لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فانهم ثم رأيت صاحب نور العين لعرض التعليل المذكور عما ذكرته ثم إنه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميلة إلى منزل المشتري لا يلزم المشتري إذا رده البيع إلى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفقته لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون العمل وبه يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد المبره وشترط على البائع تحميلة إلى بلدة المشتري ثم رآه فمرض به وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب أنه يلزم تحميلة إلى بلدة البائع ليرد عليه وأن كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أن مؤنة رد البيع وأسبابه بعد الفسخ على القايض **(قوله)** وإن رضى بالقول قبله قيد بالقول لأنه لو أجاز به بالفعل بأن تصرف فيه زول خياره كافي التبر بلائحة عن شرح الجمع **(قوله)** أي قبل أن يراه أشار إلى أن الضمير المذكور في قبله عائداً إلى المعنى المصدري لا إلى لفظ الرؤية المفهوم من قوله إجازة لأنه مؤنث تأمل وأجيب في الصواب بذكر الضمير للغنى أي أن المراد من الرؤية به العلم كامر **(قوله)** لأن خياره معلق بالرؤية بالنص أي بجديته من اشترى شألم بره فهو اختيار إجازة إن شاء أخذه وإن شاذرك قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بعموم الشرط ونحن لا نقول به اه قلنا وجوبه أن الأصل في العقد لزوم فلا يثبت اختيار الإبطاء والنص إنما ينشئ عند الرؤية فسبق ما رواه على الأصل فالحكم ثابت بدليل الأصل لا بعموم هذا الشرط وهذا معنى قول الشارح ولا وجود للعقل قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل الثبوت اه أي إذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدمها قبلها فصاحبا إسقاطه بالزواافهم **(قوله)** لعدم لزوم البيع بيان للفرق بين الفسخ والأجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لا زم مع استوائهما في التعلق بالشرط في الحديث المأثور وذلك أن الفسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فالمشتري فسخه ولم يثبت إلا حازم سبب آخر فثبت على عدمه وخاصة أنه غير لازم قبل الرؤية فلهذا البيع وإذا رآه حدث له سبب آخر لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد فأدعى الجرح **(قوله)** غير مؤقت قدم تفسيره لا إطلاق **(قوله)** هو الأصح وقيل مؤقت وقت إمكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره بغير **(قوله)** وهو مطلق خيار الشرط كعصب يده وتعذر رد بعضه تصرف لا يفسخ كالاعتاق وتوابعه أو بوجوب حق الغير كالبيع المطلق أي عن شرط اختيار البائع والهرن والأجازة قبل الرؤية بعدها وما لا يوجب حق الغير كالبيع بخيار أي البائع والمساومة والهبة بلا تسليم بطل بعدها لا قبلها ملحق وفي جامع الفصولين ما عيّن خيار لا يبطّل بخيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري يبطّل وكذا الوابيع عاقد استأجره لبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية عتق تمام الصفقة فإذا تعذر رد بعضه بهلاك أو عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية به على البيع أو قال رضى به بعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الرأفة ففسخه منه اه قال في نور العين ومثله عرض بعضه على البيع ليست وفاقية لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلنا صاحب الخاتمة يقدم الأشهر فتدبر **(قوله)** مطلقاً أي قبل الرؤية يتو بعدها كاعتل **(قوله)** ومفيد الرضا نقل لعبارة الدرر بل المعنى لأنه قال ويطلعه ما لا يوجب حق الغير كالبيع بخيار المساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا تنزى على صريح الرضا وهو إنما يطلعه بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا قبل الفسخ وبعضها واجب حق الغير فلا على إبطاله اه ثم أعلم أنفق الكثرة اقتصر على قوله ويطلعه ما يبطّل به خيار الشرط فأورد على الصرا لاخذ بالشفقة والعرض على البيع والبيع بخيار البائع والأجازة والأسكان بلا آخر والرضا بالبيع قبل الرؤية فانها تبطل بخيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والأجازة فانها توجب حق الغير وقد علمت أن مسألة تعرض خلافة ثم إن ما أورد في الصرا حترضه الشارح بقوله ومفيد الرضا بعد الرؤية لا قبلها فان هذه الاشياء لا تبطل بخيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضا بوضوح الرضا قبلها لا قبلها فلا قبلها بعد الرؤية لا قبلها

ليست المشتري فلا يرد  
أنما رآه إلا إذا أعاد إلى  
البائع أشياء (وان  
رضى) بالقول (قبله)  
أي قبل أن يراه لأن  
خياره معلق بالرؤية  
بالنص ولا وجود للعقل  
قبل الشرط (ولو فسخه  
قبلها) قبل الرؤية  
(صح) فسخه (في الأصح)  
بغير لعدم لزوم البيع  
بسبب جهالة البيع  
فلم يقع منه (أو يثبت  
الخيار) للرؤية (مطلقاً  
غير مؤقت) عدة هو  
الأصح عبارة لا إطلاق  
النص ما لم يوجد مطلعه  
وهو مطلق خيار الشرط  
مطلقاً ومفيد الرضا بعد

لكن يبقى إيراد البحر وأرداعه على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقاً فإن هذا لا يشاء تبطل خيار الشرط فيتوهم  
أنها تبطل خيار الرؤية بقوله بعد ما عاتقها لا تبطله قبلها الماعلة ولا يقيد قوله ومفيد الرضا لان بعض  
ما يبطل خيار الشرط بقصد الرضا كالعتق والبيع ونحوهما من التصرفات يبطل خيار الرؤية بقوله بعد ما  
(تنبيه) عتق البحر ما يبطل خيار الرؤية بقبض المبيع وتقدّم البيع بعد الرؤية في جامع الفصولين  
وكذا الوراء فقصه رسوله اه وحله الى بيت المشتري فإذا رد المبيع لم يرد له الى موضع العقد كما مر بيانه  
وكذا لو اشترى أرضاً ثم رها وأعارها فزرها المستعير وكذا لو اشترى عدل ثياب فلبس واحداً يبطل خياره في  
الكل اه (قوله) فلا اخذ بالشفعة الخ) تفرع على قوله لا قبلها أي إذا كان قصد الرضا لا يبطل خيار الرؤية  
قبل الرؤية فلو اشترى داود ولم يرها فاشفعت دار بجنتها فلا أخذ الثالثة بالشفعة ولا يبطل خياره في الأولى حتى إذا  
رأها ولم يرض بها فله رد خيار الرؤية (قوله) در من خيار الشرط) وكذلك كره الشارح هناك عن المعراج  
بقوله بخلاف خيار روية وعيب (تنبيه) انما عاز ذلك الى الدر من خيار الشرط مع أنه في الدرود كرفي  
هذا الباب متناهي قوله كذا طلب الشفعة مما لم يره لا نمحله مطلقاً لخيار الرؤية بقول الرؤية وهو غرض صحيح (قوله)  
خوف الغدر) أي غرر البائع بسبب اعتداده على شرائه فلا يطلب الشفعة مشترطاً آخر (قوله) ولا خيار  
لبائع ما يره في الأصل بان ورنه عينا فاعمالا بخياره بالا جاع السكوني در منقبي أي وقع الحكم به محض من  
الخصامة رضي الله تعالى عنهم ولم يرو عن أحد منهم خلا فمفكان اجماعاً سكونياً كما سطره في الفتح وهو قول  
الامام المرحوم عليه كافي الحريه ونظر أن قوله في الأصل لا محل له لا يهامة أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه  
المجهول يبق قوله لا نه في حكم المنسوخ (قوله) وكذا روية بما يؤذن بالمقصود) لأن روية يجمع المبيع غير  
مشروط لتعذر فكيف يروى بما يدل على العلم بالمقصود هداية والمراد أن روية يفتقد قبل الشراء كافة سقوط  
خياره بعده لا نقد اشترى ما رأى فلا خيار له وليس المراد انما اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما  
قوله بعض الطلبة فاستشكله بان خيار الرؤية يتغير مؤقت وأنه إذا رد بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعمل  
يدل على الرضا فكيف يسقط بمجرد روية بما يؤذن بالمقصود فأفاده في النهر وبشر إلى الشارح ولا شك أنه توهم  
ساقط والا لزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل يجمع أن الرؤية بعد الشراء  
شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله) كوجه صريح المراد من اجماعه أن لا يتفاوت أحاده قال في الفتح فإن دخل في البيع  
أشياء فإن كانت الاحاد لا تتفاوت كالكحل والموزون وعلامته أن تعرض بالتخويف فكيف يروى وتوهم أحد منها  
في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي أرد أممار أي فحينئذ يكون له الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية بعد كره  
في التاميم وعلى في الكافي بأن ما عارضى بالصفة التي رآها لا يغيرها ومفاده أنه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق  
كلام المصنف أي صاحب الهداية والتحقيق أنه خيار عيب إذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب  
وخياره بقاذا كان لا يوصله الى اسم العيب بل الدون وقد جتمع معاً في ما إذا اشترى ما لم يره فلم يقضه حتى  
ذكره البائع بعيناً ثم أراد المبيع في الحال اه وأقره في البحر والحاصل أن ما إذا كان الباقي أرد أممار أي  
لا تنفي روية بعضه أي لا يسقط بها الخيار مطلقاً وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على  
ما في التاميم أو يبقى معها خيار الرؤية بقوله ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أن ما كان الباقي معيباً ببق  
الخياران ولا خيار الرؤية فقط وبهذا التفسير سقط ما في التهر حيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق  
ونك أن هذا روية بما إذا لم تكن كافية الذي أسقط خيار روية يمتنع انتقل منه الى خيار العيب فتدبره  
اه وهذا اعتراض على ما في التاميم والجواب انه قد أسقط خيار الرؤية وما عاتقها تكن كافية لزوم المبيع  
لأنه يبقى معها خيار العيب كما قرره بانه كلام التاميم وعلمت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية  
البعض إذا كان في بيع واحد فلو أن كره فصل كذلك وقيل لا بد من رؤية كل واحد من المبيعين الأول لا روية  
البعض تعرف حال الباقي هذا إذا ظهر أن ما في الوعاء لا خر من له أو أجود فلو أرد فهو على خياره اه (تنبيه) قال  
في جامع الفصولين فإن قال المشتري لم أجعل الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة قال البائع

الرؤية لا قبلها درود فلا  
الاخذ بالشفعة تهر  
الأول بالرؤية در من  
خيار الشرط فليصفه  
(ويشترط للفتح علم  
البائع) بالفتح خوف  
الغدر (ولا خيار البائع  
ما يره) في الأصل (وكذا  
رؤية بما يؤذن بالمقصود  
كوجه صريح)

والسنة للشريء اه ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن هذا إذا هلك التوذج الذي رآه وادعى المشتري بخلافه الباقية  
أما لو كان موجودا فانه يعرض على من له خبره بذلك فينصح الحال لكن بقي شيء وهو أن هذا إنما يظهر لو كان  
المبيع حاضر استورا بأكس أو نحوه أما لو كان غائبا وأخضره البائع التوذج وهلك ثم أحضره الباقى فادعى  
المشتري أنه ليس على الصفة التي رآها في التوذج فنفي أن يكون القول للشريء لأنه منكر ضمنا كون ذلك  
هو المبيع بخلاف ما إذا كان حاضر الاتفاقهما على أنه المبيع وإنما الاختلاف في الصفة وبهذا يظهر أن  
ما يجته الخبير المثل في حواشيه على الفصول من أنه لو هلك التوذج فالقول للمشتري لا تكراره كون الباقى  
هو المبيع ضمنا محمول على ما لو كان غائبا كما قلنا والاختلاف صريح المنقول كما علمت فانتقم هذا التحرير  
(قوله ورفقي) ٢ أى وجهه رفقي أو أكثر كافي السراج عبدا كان أو أمة لا تمايز الاعضاء في العبد  
والأمة تسع الوجه ولما تفاوتت القيمة إذا فرض تفاوتت الوجوه جميع تساوى الاعضاء يدل كلامه أنه لو نظرنا شر  
أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج نهر ولا تسترط رؤية الكفين واللسان والاسنان  
والشعر عندنا بحر (قوله تركب) احتراز عن شاتالهم والقنية والبقرة الحلوب والنافقة كافي الثر وياتى  
حكمها (قوله وكفها) أى مع كفها بفقتين بمعنى العجز وأه إذا ندر رؤية القوائم غير شرط وهو العجم نهر  
(قوله في الأصح) هو قول أبى يوسف واكتفى بمحدبر رؤية الوجه نهر (قوله وظاهره وبطوى الخ) لأن  
الباقى يعرف ما في الطى فلو شرط فتحه لتضرر البائع بتكسره وبه نقصان بهجته وبذلك ينقص عنه عليه  
الآن يكون له وجهان فلا بد من رؤية بينهما أو يكون في طيه ما يقصده لرؤية كالمثل قبل هذا في عرفهم ما في  
عرفنا لم يربط الثوب لا يسقط خياره لأنه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر  
وفي المبسوط المطوب على ما قال زفر فتح وبحر قلت ومقتضى التعليل الأخير أنه لو لم يختلف سقط الخيار إلا  
إذا ظهر باطنه أردأ من ظاهره فله الخيار على ما مر وبقي شيء لم أر من سئل عنه وهو ما لو كان المبيع أثوابا  
متعددة وهي من ثياب واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن يتحدو يظهر أنه يمكن رؤية ثوب  
منها إذا أظهر الباقى أردأ وذلك لا يباع بالتوذج في عادة التجارة إذا كانت الأثواب مختلفة بتطو من كل لون  
إلى ثوب واحد بل قد يقطع من كل لون قطعة قدرا لا يصعب ويصقون القطع في ورقة فعلم حال جمع  
الأثواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معا لهما فإذا وجدت الأثواب كلها على الحال التي  
والمعلوم بلا تفاوت بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لأنها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجزء  
والبيض إذا شئت أنه قد يحصل تفاوت بين حوزة وحوزة ولكنه لا ينقص الثمن فإذا كان نوع من الثياب  
على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب آخر فلا ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما إذا كانت الثياب  
من سدى واحد لا تدخل تحت قول الهداية وغيره أنه يكتفى برؤية ثياب على العمل بالقصود وفي الزبلي  
لو كان أشياء لا تتفاوت أحدها كالمسك والموزون وعلامته أن يعرض بالتوذج يكتفى برؤية بعضها بل بان  
العادة لا اكتفاء البعض في الجنس الواحد ولو وقع العمل به الباقى إلا إذا كان الباقى أردأ فله الخيار فيه وفيما  
رأى وإن كان أحاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالتوذج كالثياب والأدواب والعبد فلا بد من رؤية كل واحد من  
أفرادها لأنه رؤية بعضها لا يقع العمل بالباقي للتفاوت اه أى للتفاوت الفاحش بين عذو وعذو ثوب ولكنه  
جعل المناط في الفرق تفاوت الأحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتوذج وعدمه فسدل على أنه لو كان نوع  
من الثياب لا تتفاوت أحاده ويعرض بالتوذج في العادة كما قلنا فهو في حكم المسك والموزون وكفى الهداية  
أنه يجوز السلم في المذروعات لأنه يمكن ضبطها بذكر الفرع والصفة والصعلة لا في الحيوان لأن فيه تفاوتا فاحشا  
في المالية باعتبار المعايير الباطنة فيغضى إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع العباد فلما تفاوت الثوبان  
إذا سجع إلى منوال واحد اه ومراده أنها متفاوتان قليلا كافي الفتح أى بحيث لا يعتبر بطلانها فيغضى إلى  
المنازعة فقد اغترق والتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لأنه يبيع معدوم فيبغى أن يقال هنا  
كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الخارج خلافا لآخرى هذا ما ظهر لي بحثا (قوله)

ورفقي وجه (دابة)  
تركب (وكفها) أيضا  
في الأصح (و) رؤية  
(ظاهروا بطوى)  
وقال زفر لا بد من ثبته  
كسوه وهو المختار كافي  
أكثر المعنويات قاله  
المصنف (و داخل دار)

٢ (قوله أى وجهه رفقي  
أو أكثر) عبارة ط  
وكذا إذا نظر إلى أكثر  
الوجه لأنه كروية  
جميعه اه

وقال زفر لا بد من رؤية داخل البسوت وهو الصحيح وعلمه الفتوى وهو الصحيح وهذا اختلاف جوهرية وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (و) كنى (جس شاة لحم وقطر) جميع جسد (شاة) قنبة) للدر والتسل مع ضرعها ظهرية وضرع بقرة حلوب وناقلة لانه المقصود جوهرية (و) كنى (ذوق مطعموم) وشم مشوم (لأخارج دار) وعضها على الفتى به كما مر (أو رؤية يدهن في زجاج) لوجود الحائل (وكنى رؤيته وكيل قبض (و) وكيل (شراء لارؤية رسول) المشتري وبنيته في الدرر (وصح عقد الاعي)

١٢ قوله يثبت خیار الرؤية) أى وتكون رؤية البعض كافية بخلاف المسئلة السابقة فإنه اشترط رؤية الجميع ولا يكتفى رؤية البعض وليس المراد أن رؤية البعض غير معتبرة بل يكون له الخيار عند رؤية الجميع حتى لا يخالف العبارة السابقة اهـ

وقال زفر (الخ) قال في النهي قبل هذا قول زفر وهو الصحيح وعلمه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية بعضها أو الأصح أن هذا بناء على عاداتهم في الكوفة أو بغداد فإن دورهم لم تكن متفاوتة إلا في الكرم والصغر وكونها جديده أو لا فأما ما قد باننا ففى متفاوتة قال الشارح أنى بل لا يثبت الشبهة والصسفة والعلو ينفى السفسطة مما يقعها ومطامخها ووسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو الحق في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف أن كون ما فى الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع وموقع لانه كان في زمانهم ولم يكن في رؤية الخارج فكان مذهبه عدم الاكتفاء به مطلقا اهـ كلام النهرواصح لانه أن اعتنا الثلاثة كسقوط رؤية خارج البسوت ونحن البار لمكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد انقضت فعمل أنه قائل بأشراط رؤية داخلها وان لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشترط رؤية داخلها في ديارنا لتفاوتها فيكون اختلاف عصر وزمان أما اختلاف زفر فهو واختلاف حجة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله) ومثله الكرم والبستان فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية العنب من كل نوع شأ وفي الرمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي النخاري رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوع على الأرض بصر وكفى فصل ما يدخل في السبع نعا اشترى النخاري على رؤس الاشجار فراءى من كل شجرة بعضها ٢ ثبت له خيار الرؤية اهـ وهذا باقى ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما اذا اشترى الشجر بثمره فيكنى أن يرى من كل نوع شأ وبين ما اذا اشترى الثمر مقصودا تأمل (قوله) شاة قنبة) هى التي تحبس في البسوت لأجل النتائج من اقتنيتها تأخذ لنفسه قنبة أى للتسل لا للتجارة بصر فقولوه للدر والتسل تفسيرها (قوله) مع ضرعها) قال في الصر بعدد وزهرية فيلحظ فان في بعض العبارات ما يوجب الاقتصا على رؤية ضرعها اهـ لكن في الظاهر أنه لو اقتصر عليه كفاه كإخراجه غير واحد (قوله) وشم مشوم) وفي دفع المغازي لاسم سماع صوتها لان العلم بالنش يقع باستعمال آله أذراكه ولا يسقط خارجه حتى يدركه زبلى (قوله) لوجود الحائل) فهو لم بالدهر حقيقة وفي الصحة فلو نظر في المراءى المبيع قالوا لا يسقط خارجه لانه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكا في ماء يمكن أخذه بلا اصطبار فراء فيقبل يسقط خارجه لانه رأى عين المبيع وقيل لانه لا يرى في الماء على حاله بل رأى أكبرهما كان فهذا الرؤية لا تعرف بالمبيع بحر (قوله) وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خارجه ولا لو كنه وهذا بشرائى لا بعينه في العين ليس للوكيل خيار رؤية واذا اشترى مائة موكه ولم يعلمه بالوكيل فلا خيار اذا لم يره كفاي جامع الفصولين واحتج زفر على وكلاء بالروية مقصودا وقال ان رضيته نفعه لا يصح ولا يصير رؤية موكه جامع الفصولين قال في الصر لانهم من المباحات لا تتوقف على توكيل الا اذا فوض اليه الفسخ والاحاطة في المحط وكذا بالنظر الى ما شره ولم يرض بزم العقد وان لم يرض بفسخ يصح لان جعل الراى والنظر اليه فيصح كالوفوض الفسخ والاحاطة اليه في البيع بشرط الخيار اهـ قال في النهي ودل كلامه أن رؤيته قبل التوكيل به لا يلزمها فلا يسقط بها الخيار كافي الفتح وغيره حيث قال اعلم انهم هنا وكلاء لا شره ووكلاء لا قبض ورسولا بصورة التوكيل بالشره أن يقول كن وكلاء عنى شره وكذا بصورة التوكيل بالقبض أن يقول كن وكلاء عنى قبض ما اشتريناه وما رأته بصورة الرسالة أن يقول كن رسولنا عنى قبضه مفرؤية الوكيل الاول تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أى خفف رجس الله تعالى اذا فسخه فانظر الى ما غفرت لليس ولا لاولك أن يرد له الا لعب وأما اذا فسخه مستورا فمأه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانما قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا علة لاسقاطه فصد الصبر وتمأ حنبا وان أرسل رسولنا قبضه ففسخه بعد ما رأه فلم يشرى أن يرد وقالوا وكيل القبض والرسول سواء في أن قبضه بعد الرأى وبه لا يسقط خيار المشتري اهـ قال في التبريد لانه وفيه نظر لانه لا خلاف في هذا الحالة وما الخلاف إلا في نظر الوكيل بالقبض حاله قبضه لا في نظره السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كفى التبيين اهـ ط \* (تنبيه) نقل في البصر عن الفوائد أن صورة الرسالة أن يقول

ولوغيره وهو كالصبر الا في اثني عشرة مسألة مذ كور في الاشياء (وسقط خياره بحسب مبيع (٧١) وشبهه وذوقه) فيما يعرف بذلك

(ووصف عقار) وشجر  
وعبد وكل ما لا يعرف  
بحسب شتم وذوق حدادي  
أو ينظر وكده ولو أبصر  
بعد ذلك فلا خيار له هنا  
كله (اذا جسدت)  
المذ كورات كشم الاعي  
وكذا روية الصبر وجهه  
الصبره ونحوها من قبل  
شرائه ولو بعد بثبت  
له الخيار بها أي  
بالمذ كورات لا أنها  
مسقطه كما ظن فيه  
بعضهم (فيثبت) خياره  
في جميع عمره على الصحيح  
(ما لم يوجد منه ما يدل على  
الرضان قول أوفعل)  
أو يتعب أو يهلك  
بعضه عند الوكيل الرؤية  
ولو أذن لا كارتان  
يرزعها قبل الرؤية  
فزعها بطل لان فعله  
بأمره كفعله عيني ولو  
شري بالخطة مسك فأنجز  
المسك منها لم يرد بخيار  
رؤية ولا لعب لان  
الاتراج يدخل عليه  
عينا ظاهرا من (ومن  
رأي أحدوين فاشترأها  
ثم رأى الآخر فهدمها)  
ان شاء (لا بد الآخر  
وحده) يتبرق في الصفة  
(ولو اشترى ما رأى)  
حال كونه (فأصدا)  
لشرائه عند رؤيته

كن رسولاعى في قبضه أو أمرت قبضه أو أرسلت لتقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع إليك وقبل لافرق  
بين الرسول والوكيل في قبض الامران قال افاض المبيع فلا يسقط الخيار اهـ وذ كرفي الجرمين كتاب  
أو كلفه على البائع أن الانجاب من الموكل أن يقول وكلت بكذا أو افعل كذا أو أذن لك أن تفعل كذا ونحوه  
اهـ فهذا يرجح أن الآخر والاذن توكيل لكن ذكره هنا عن الوالوجة ما يدل على أن الامر توكيل اذا  
دل على ائانة المأمور بمنا الامر وسأقبح بمرهنا ان شاء الله تعالى وكتب خناني تفصيحا للحامدية بعض  
ذلك فراجع (قوله ولوغيره) كان يكون وصفا أو وكلا (قوله الا في اثني عشرة مسألة) قال في الاشياء  
وهو كالصبر الا في مسائل منها لاجهاد عمله ولا جهة ولا جامعة ولا حرج وان وجد قائدا ولا يصلح للشهانة مطلقا  
على العتد والقضاء والامانة العظمى ولا دية في عنه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم  
القوم ولا يصح عقده عن كفارة ولم أر حكمة ذبحه وسدده وحضائنه ورؤية لما اشتراه بالوصف ونحوه ان يكره  
ذبحه امامضائنه فان لم يكنه حفظ المحضون كان اهلا ولا افلاو يصلح ناطروا وصوا والثانية في منظومة ان  
وهنا والاولى أو أوف هلال كما في الاسعاف اهـ وقوله ولا يصلح للشهانة مطلقا أي ولو فيما تقبل فيه  
الشهانة التسامع وقوله ولا يصح عقده مصدر مضاف لمفعوله أي أن يعقده سده عن كفارته وقوله ولم أر الخ  
عبارته في الصبر ويكره ذبحه ولم أر حكمة سده ورسمه واجتهاده في القبلة وقوله ورؤية لما اشتراه بالوصف  
رؤيته مبتدأ أخره قوله بالوصف أي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ولا يصلح ناطرا وصا ليس  
من المستثنيات لانه واقف فيه الصبر (قوله وسقط خياره بحسب مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه ليس  
ونحوه قبل الشراء وما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل يثبت باتفاق الرابات وعند  
المان يوجد منه ما يدل على الرضان قول أوفعل في الصحيح شرنا لينة عن الزبلي (قوله وكذا كل ما لا يعرف  
بحسب الخ) فاهر أن ما يعرف باليس ونحوه لا يكتفي فيه الوصف وكذا عكسه وأنه لا يشترط اجتماع الوصف  
والحسن لكن في المراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال أمة يلزم عن الحيطان والاشجار  
وعن محمد يعتبر اليس في الشاب والخطة ثم قال وبالجملة ما يفيد على صفات المبيع فهو المعتبر فيثبت لا يختلف  
هذه الرابات في المعنى لان الخيار ثابت لا على وجهه لصفاته المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان يسقط خياره  
اهـ (تنبيه) في الصبر عن الدائم لا بد في الوصف فلا داعي من كون المبيع على ما وصفه ليكون في حقه  
بغزة الرؤية في حق الصبر (قوله أو ينظر وكده) أي وكيل الشراء والقض لا وكيل النظر لان اذ افوض  
اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أي من الحسن ونحوه أو الوصف ونظر الوكيل (قوله فلا  
خياره) لانه فسقط فلا يعود الاسباب جديد واشترى الصبر ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير (قوله  
لا أنها) أي الرؤية بهذه المذ كورات (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقدمت امانته (قوله أو يتعب)  
بالجزم عطف فعلى مدخول وهو يوجد لا على قول لان التعب والهلاك ليسا من المشتري البتة وانما امتنع  
الرد بهلاك البعض لانه يلزم عليه تفرق في الصفة كما يافى (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة على قوله أو يتعب  
أو يهلك بعضه وأما القول بانه ما يسقط بعد الرؤية فقط ومنه ما يسقط مطلقا ومنه ما يانه (قوله ولا لعب)  
لم يذكر في النظر بل في الجرمين الوالوجة وسقط ما يجتبه الجوى في شربه انه لو وجد بعد اذ جرحه مسقط  
الرأحة فظاهر أن ردده بخيار اللعب لا يمتنع بخلاف القول بل وللعقول اذ كيف يسوغ الرد بعد حدوث  
عب جديد (قوله يدخل عليه عينا ظاهرا) حتى لو لم يدخل كلنه أن رد بخيار اللعب والرؤية جميعا  
(قوله لتفريق الصفة) بآتي بيانه واستفد منه انه لو رآها فرضي باحدها لا يرد الآخر (قوله فاصدا)  
لشرائه عند رؤيته) فلو قصده شراءه ثم رآه ولكنه عند هالم بقصد الشراء ثم شره يثبت له الخيار للمذ كورة  
ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخيار الرمي هو خلاف الظاهر من الراية وقد ذكر في جامع الفصولين أيضا  
بصفة قبل وهي صيغة التبريض فكيف يقول عليه في حقه والمتون موضوعة علمها هو الصبر من الذهب تأمل  
اهـ وكذا رده المقدسي بانه منافي لا ملاقاتهم (قوله فلو لم يعلمه) كان رأى جاز به ثم اشترى جاز به متفق  
لا يعلم أنها التي كان رآها ثم ظهرت باها فان له الخيار لعدم ما وجب الحكم عليه بالرضا أو رأى ثوبا فلف  
فلو رآه لقصده شراءه ثم شره قبله الخيار ظهر به بوجهه ظاهر لانه لا تأمل التأمل المفسر قال المصنف وقدمه بذكره على علمه (علما  
بانه من ربه) السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلمه

دور (فلاختياره  
الا اذا تغير) فغير رأى  
ثيبا برفع البالغ بعضها  
ثم اشترى الباقي ولا  
يعرفه (للاختيار) وكذا  
لو كانا ملقوفين ونهما  
متفاوتان لم يبايكون  
الا بدأ بالاكتر نمنا  
(ولوسي لكل واحد)  
من الثياب (عشرة  
لا) خبارة لان الثمن  
للملح يختلف استوفى  
الاوصاف بخر (والقول  
للبائع) بيمينه (اذا اختلفا  
في التغير) هذا (والبداهة  
في بيان بعيدة فالقول  
للمشتري) عملا للظاهر وفي  
الظهيرية الشهرضا  
فوقه بعد وفي الفتح  
الشهرض في مثل الباهة  
والملح قلل (ك)  
أن القول للمشتري  
بيمينه (واختلاف) أصل  
(الرؤية) لانه يسكن  
الرؤية كذا لو انكر  
البائع كون المردود  
مبيعا في بيع بائنه وفيه  
خيار شرط أدوية  
فالقول للمشتري ولوفيه  
خيار عيب فالقول للبائع  
والفرق أن المشتري  
يفرد بالفسخ في الأول  
لا الاخير (اشترى عدلا)  
من متاع ولم يره (وباع)  
ما وليس شهر (منه ثوبا)  
بعد القبض (أو وهب  
وسلم

في ثوبين ببيع فاشترى وهو يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أي الباقي بخر (قوله وكذا لو كانا ملقوفين  
الح) في الجرعين الظهيريّة لو رأى ثوبين اشترى أحدهما بيمين متفاوت ملقوفين فله الخيار لانه ربما يكون الارداء  
باكثر الثمن وهو لا يعلم اه أي بأن اشترى أحدهما بيمينه وعشرة والاخر بعينه بعشرين مثلا فانه لا يعلم  
وقت الشراء أن الذي قاله العشرة جيد أو رديء أما لو اشترى أحدهما بعشرين ولم يعنه فسد البيع لجهالة  
المبيع ولو اشترى كل واحد بعد مرة فلا خياره لانه علم بالباوصاف المعقود عليه حالة الشراء خيرة وبعلم أن علته  
في الثمن لا نه دليل تساوهم في الوصف فيكون عالما بالباوصاف المعقود عليه حالة الشراء خيرة وبعلم أن علته  
الخيار في الأولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وان تبين أن الثمن الأدنى لا على فافهم وايضا فيه احتمال  
دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيبا وكان منه أقل فانه ردم على البائع بالثمن الأقل وسبق عليه  
الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سوي الح) هذا تفصيل لمسئلة الثوبين الملقوفين المذكورة في الشرح كما ظهر لك  
مما نقلناه عن الخيرة وقد جعله المصنف تفصيلا لقوله رأى ثيابا الح والظاهر أن الحكم فيها كذلك تأمل  
(قوله والقول للبائع الح) هذا من تمة قوله فلا خياره الا اذا تغير فكان المناسب ذكره عقبه كما هو الواقع  
في كثير من الكتب حتى في الهداية والملحق والكنز والرد (قوله عملا للظاهر) فان الظاهر أنه لا يبق الثمن  
في دار التغير وهي الدنيا ما طاول بل لم يطرقه التغير قال محمد رأيت ثوبا في بارية ثم اشترى اربعة عشر سنين  
أو عشرين وقال تغيرت أن لا يصدق بل يصدق لان الظاهر شاهد له قال شمس الأئمة وبه يفتي الصدر الشهيد  
والامام المرحوم فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبا فالقول للبائع وان كان التفاوت غالبا فالقول  
للمشتري سألته لو رأى ثوبا أو علة كما اشترى ابعده شهر وقال تغيرت فالقول للبائع لان الشهر في مثله قليل فتح والمراد  
التغير بنقصان بعض الصفات كنقص الحسن أو القوة لا عروضا عيبا لان عروضا قد يكون في أقل من  
شهر وبه يثبت خيار العيب (قوله واختلف في أصل الرؤية) بان قاله البائع رأيت قبل الشراء وقال  
المشتري مارأيت وكذا لو قاله رأيت بعد الشراء ثم رضى فقال رضى قبل الرؤية بكافي البصر (قوله لانه  
ينكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والاصل علمه وبقي ما لو رأى التوخيض وهل ثم ادعى مخالفته للبائع  
وقد مناباته (قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر أنه أراد به الا لازم وهو ما لا يخار فيه بقرينة  
المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرد فيه بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه للمشتري  
وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار بنفسه العقد  
بنفسه بلا توقف على رضا الآخر بل على علمه ولذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول  
فيه لقابض ضمينا كان أو أمينا كالغائب والمودع وفي العيب لا يفرق لكنه يدعي ثبوت عيب الفسخ فيها  
أحضره والبائع ينكره والقول قول المنكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في المردود وعند الفسخ ما لو  
اختلفا في تعيين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة بمن له الخيار فقد ذكره في الجرعين الظهيريّة وقد عينا حاصله  
قيل هذا الباب (قوله اشترى عدلا) بكسر العين هو أحد فرق الحل (قوله من متاع) هو ما يتبع بمن ثياب  
وتحوها وهذا من القيميات ولم أر من ذكر المثلثات من مكمل وموزون والظاهر أنه لا فرق بينهما في هذا الحكم  
لانماذا كانت العلة تفرق في الصفقة فهو غير جائز في المثلث أيضا كما قدمنا أول السبع عند قوله كل المبيع بكل  
التم وسيأتي حكم الرديء في المثلثات في الباب الآتي عند قوله أو كان المبيع طعاما كذا وبعضهم (قوله  
ولم يره) فيه لكن تأتي خيار الرؤية بقرينة ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان مع خيار  
الرؤية فافهم (قوله أو ليس) أي حتى تغير كافي الح كما قال اخبر الرمي وكذا لو استهلكه أو هلك أو كان عبدا  
فان أو اعتقه كما صرح في التارغمانية اه وفي الحواشي اشترى أربعة برود على أن كان منها ستة عشر ذراعا  
فباع أحدها ثم ذرع البقية فأداهي خمس عشرة فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيد به في الجامع الصغير وكان  
المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصح بيعه ولا هبته ثم رأى لا يصح بيعه أو منقول باختلاف



وعدم خیار عيب لا بخيار (رؤية أو شرط) الاصل أن رد البعض واجب تفرق الصفقة وهو بعد التمام جازا لقلته بخيار الشرط والرؤية عنان عامها وخيار العيب يتعقب قبل القبض لا بعد وهل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه عن (٧٣) لا الثاني لا خيار شرط وصحة فاضحان

المعار وأولاه قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في أنه لا رد الباقي كما بعد ما يأتي (قوله رده) أي الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أي بعض المبيع كذا في العدل ورد أحد التوبين فصار أرى أحدهما ثم أرى الآخر في مثله التنازل والمارة وأما ذلك (قوله وجوب تفرق الصفقة) أي تفرق العقد من وجوب المالك في بعض المبيع دون البعض وقدمنا أو السوء ما وجب تفرقها وعدمه وسعى العقد صفقة للعادة في أن المتابعين ٢ يصدق كفه في كفا الآخر (قوله عنان عامها) فإن خيار الرؤية مانع من التمام أما خيار الشرط فإنه مانع ابتداء لكن مانع الانتهاء مع التمام وأطلقه فقبل ما قبل القبض أو بعده وذلك لأن له الفسخ بغير قضاء ولا رضا فيكون فسخا من الأصل لعدم تحقق الرضا قبله لعدم صفات المبيع ولذا يحتاج إلى القضاء أو الرضا كما في الفسخ (قوله وخيار العيب عنه) أي عن تمام الصفقة قبل القبض ولذا ينفسخ بقوله وردت ولا يحتاج إلى رضا المتابع ولا إلى القضاء ولا عن عيبه بعد ذلك وأوردته بعدله لا ينفسخ الا برضا المتابع ويتحكم (قوله وهل يعود خيار الرؤية بالخ) أي بان عاد الثوب الذي اعمن العدل أو وهبه بسبب هو فسق شخص كالرد بخيار الرؤية أو الشرط أو اللعب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أي يشتري العدل على خياره فله أن يرد الشكل بخيار الرؤية لا ترفع المانع من الأصل وهو تفرق الصفقة كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود لأن السابق لا يعود كخيار الشرط لا بسبب جديد وصحة فاضحان وعليه اعتماد القدوري وحقيقة المخط مختلفة فشمس الأئمة لم يلحق المبيع والهبة ما تعال ففعل المقتضى وهو خيار الرؤية ثم عمله ولخطه الثاني مستقلا لا يعود بلا سبب وهذا الوجه لأن نفس التصرف يدل على الرضا ويصل الخيار قبل الرؤية وبعد دفع واحد في الصران الأول أوجه ورده في النهر (قوله ليس المتابع مطالبة بالثمن قبل الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فلهما الخيار) أي باعتبار أن كلاهما مشترط لعين التي باعها الآخر (قوله لا يبطل المبيع في الجارية بمحضه آلاف) أي بل يبطل بمحضه آلاف كانت قيمته خمسمائة مثلا بل يبطل المبيع في ثلث الجارية وبق في خمسة آلاف وهي الثلثان منه (قوله لما رآه لا خيار في الدين) أي رآه أول السابق فوله فلس في دين ونقد الخ وإذا لم يكن له خيار في آلاف يبقى البيع لا زمام الجارية بعدد آلاف (قوله ثم يبيع الثوب بضع الضعة) أي ولسلها المشتري تتم الصفقة (قوله ثم القرعة يسحق الثوب) أي بقاءه لا ينفع على إقرار المتابع وإظهار أن هذا مني على القول بان الإقرار بفسد المالك للقرعة أو ما على المعتمد من عدمه فلا يحصل ذلك ديانة فالأظهر في الحيلة أن يبيع الثوب لأنسان ثم يبععه مع الضعة تأمل (قوله لزوم تفرق الصفقة) ٣ لأنه لما قبض الثوب والضععة تحت الصفقة وتفرقها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض أحدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما الخيار لتفرقها قبل التمام كما في الفسخ وفي الدرر من فصل الاستحقاق ولا يثبت له خيار العيب هنا لأن استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضعة بخلاف ما إذا كان المعقود عليه شيا واحدا مما في تعينه ضرر كالدار والسبد فله بالخيار أن يرضى بحصته من الثمن وإن شاعره وكذا إذا كان المعقود عليه شئين في الحكم كثنى واحدة لسحق أحدهما كالسبب والقعود والقوس بالوتر فله الخيار في الباقي اه (قوله الا في الضعة) على أن يطلعها لأن الشئ لو أراد أن يبيع المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك فيما على المشتري اضطر تفرق الصفقة وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين بعتا صفقة واحدة ليس لشئيهما أخذ أحدهما فقط الا على قول زفر قبله وبقي أمالو كان شفعلا أحدهما له أخذهما وحدهما لحقه كما ساق في بابها ان شاء الله تعالى في الفرع الآخر تفرق الصفقة للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارح في آخر الشفعلة كانت دار الشئع بلا سبق لبعض المبيع كان له الشفعة فعلا لا مفعلا فقط ولو فيه تفرق الصفقة اه والرد ببعض المبيع إحدى الدارين كما فيه تحصى الاشياء وغيره بخلاف النار الواحدة والعلية ما ذكرنا فلفهم (قوله شري شئين) أي قيمين وهما مسألة تساقى تفصيلها في الباب الآتي (قوله لما رآه) أي فخر يامن خيار

وغيره (فروع) شري شيا لم يربط المتابع بمطالبة بالثمن قبل الرؤية \* ولو تباعا عينا بعين لهما خيار يجتبي \* شري جارية بعد أو الفسخ فاضحان ثم رد مانع الجارية العبد بخيار الرؤية ٢ لم يبطل البيع في الجارية بمحضه آلاف تظهره لما رآه لا خيار في الدين \* أراد بيع ضيعه ولا يكون للمشتري خيار رؤية والحيلة أن يقر بشوب لأنسان ثم يبيع الثوب بضع الضعة ثم المقر يصدق الثوب المقر به فيلحق خيار المشتري لزوم تفرق الصفقة وهو لا يجوز الا في الضعة ٣ ولو الجارية شري شئين وبأحدهما غيب ان قضاه له رد الحب والالامام (قوله في أن المتابعين يصدق كفه الخ) هكذا بخطه وعليه سقط من قوله أحق قبل قوله المتابعين تأمل اه معصمه

٣ (قوله لأنه لما قبض الثوب والضععة الخ) في هذه العبارة نظر ظاهر لا يخفى على المتأمل اه ٢ قول الشارح لم يبطل البيع الخ مقتضى هذا

(١٠ ابن عابدين رابع) أن نصير الجارية مشتركة فثبتت لشريها الخيار تعينها بالشركة وتفرق الصفقة عليه اه سندی أي وتفرق الصفقة في العين الواحدة ونحوها لغيره وان كان بعد تمام اه ٣ (قول الشارح ولو الجارية) ليس في الواو الجارية ما عازاه



(من وجد بغيره ما ينقص الثمن) ولو ينسبها جوهرة (عند التجار) المراد بهم أرباب المعرفة (٧٥) بكل بحارة وصنعة قاله المصنف (أخذه

بكل الثمن أو رده) مالم يتعين أمساكه

في الفطرة الأصلية إذ

ليس المراد بقوله مالم يخلو

عنه الفطرة السليمة أنه

يوجد خاليا من هذا

الوصف بل المراد أنه لا

يقال له على الفطرة

السليمة حدث كان متصفا

بهذا الوصف ولا شأنه

يقال في الدابة الكبيرة

والأمة الشبب أنهم ما على

الفطرة الأصلية وأما

ما أورد على عدم الجمع

من الصريح فلا نسلم

أن الرذفة اختيار العيب

بل الرذبة سبب قنات

الوصف المرغوب وقوله

والظاهر أنهم لم يقصدوا

حصر العيب غير مسلم

ببل الحصر موقوف في

التعاريف البتة وقوله

فإن هذه العبارة الخ متنوعة

بأنها جملة موصولة

وقعت خيرا عن العيب

المعروف بالعهدة

فكيف لا تنفذ الحصر

اه

ظهر أن قولهم في منابذ العيب ما ينقص الثمن عند التجار مبني على الغالب والأفوه وغير جامع وغير مانع أما الأول فلا نه لا يشمل مسألة الشجيرة والثوب وإنقاف والقنطور وشاة الأضحية لأن ذلك وإن لم يصلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا وأما الثاني فلا نه يدخل فيه مسألة الدابة والأمة الشبب فإن ذلك ينقص الثمن مع أنه غير عيب فعلم أنه لا بد من تقيد الضابط عما ذكره المصنف والظاهر أنهم لم يقصدوا حصر العيب فيضاد ذكر لأن عبارة الهداية والسكونية واجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فإن هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا ينسب عيبا وانغمض هذا الحرر ثم علم أنه لا بد أن يكون العيب نفس المبيع لما في خانة وغيره أرباب باع سكتي له في خانة لغيره فأخبر المشتري أن آخره الخائون كذا فظهر أنها أكثر قالوا ليس له الرذفة الشبب لأن هذا ليس بعيب في المبيع اه قلت المراد بالسكتي ما بينه المستاجر في الخائون ويسمى في زماننا بالكسكس كما مر أول السور لكنه اليوم يختلف قيمته بكثره أجرا لخائون وقتها فينبغي أن يكون ذلك عيبا تاما (قوله) من وجد بغيره ما ينقص الثمن ما إذا كان به عند السبع أو حدث بغيره في يد البائع بحر خلاف ما إذا كان قبله وزال ثم عاد عند المشتري لما في البراز يقول كان به عرج فبأجل معالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يرد وقيل بردها عاد بالسبب الأول (تنبيه) لا بد في العيب أن لا يتكبر من إزالته بلامسقة فخرج إخراج الجار بغير حجة توجب لا ينقص بالفسل أمكنتم تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا وعاما ولم ير قبل الفسخ كيباض النجلى وحى زالت نهر القيد وحجة وجعلها في العرصه فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند السبع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وهي في الهداية اه لكن قال في الشرنبلال أنه يقتضى أن مجرد إردؤه يفسد ما في الرذبة ويخالفه قول الزيلعي ولم يوجب من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول الجمع ولم ير بضره بعد رده اه قلت صرح في الأخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب خافي الزيلعي والجمع لا يخاف ما مر عن الهداية لأن ذلك حمل نفس القبض بعد رده العيب رضا وما في الزيلعي صادق عليه ويدل عليه أن الزيلعي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجب من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على أنه لو قبضه عالما بالعيب كان قبضه رضا وقوله ولم يوجب من المشتري الخ أعم بما قبله أو أراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع الفصولين لو علم المشتري أنه لم يعلم به عيب ثم علم بظن أن كان عيبا لا يتحقق في الناس كالغدة ونحوها لم يكن له الردوان في قوله الردو يعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة انختلف التجار فقال بعضهم أنه عيب وبعضهم ليس له الردا إذا لم يكن عيبا بينا عند الكل اه (قوله ولو ينسبها) في البرازية ينسبها ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب باقل وقومته آخر مع العيب بألف أيضا والفلحس ما لو قوم سليما بألف وكل قوم مع العيب باقل اه (قوله بكل بحارة) الأولى من كل بحارة قال ح يعني أنه يعتبر في كل بحارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله) وأخذه بكل الثمن أوردته أطلقه فمثل ما إذا رده فوراً وبعد مدته لأنه على التراخي كما سذكره المصنف (هـ) ونقل ابن الشصتن عن الخاتمة قولم بالعيب قبل القبض فقال أطلبت السبع بطل أو يحضر البائع وإن لم يقبل ولو غيبته لا يبطل الإقباض أوردنا اه وفي جامع الفصولين ولو رده بعد قبضه لا يفسخ الأرض البائع أو يحكم قال الرمي وقوله الأرض البائع يدل على أنه لو وجد الرضا بالفعل كتسلمه من المشتري من طلبه الرد ينسخ السبع لأن من المقر ردهم إن الرضا ثابت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطي أوردناه بخيار عيب والبائع يتيقن أنها ليست له فأخذها ورضى فهو بيع بالتعاطي كإلى الفتح وقوله أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع كثير من أنه إذا أطلع على عيب في ما ليس له عند البائع ويقول ذلك ثابت لا أرا بدها فليس ردوتك على المشتري ولو تعهد البائع حين لم يوجد به ما فسح قولاً وأفعلاً (قوله) ما يتعين أمساكه) قبله لتخييرين الأخذ والرد إذا وجد ما يمنع الرد يتعين الاختلاص في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها لا يرجع كما يأتي قريباً وكذا

غيبه البائع لا يبطل البيع وإن علم بعيب بعد القبض فقال أطلبت السبع الصحيح أنه لا يبطل الإقباض أوردنا اه

خلال ان حرما أو أحدهما وفي المحط وصى أو وكل أو عهدا من شري شيا بالث وثبته ثلاثة آلاف أو بدينين ولا ضرار بدينين وميركل وموتى  
 بخلاف خيار الشرط والرؤية أنشاء وفي التهر ونسب الرجوع بالنقصان كوارث اشترى من التركة كفتا ووجده عينا أو تبرع بالكفن أجنبي  
 لا يرجع وهذا إحدى مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا للثقي في معز القنية أنه قد رجع بالعيب ولا يرجع بالثمن

٣ قوله ومثله لا يكون عيبه مضيا إلى الهلاك (٧٦) قال شيخنا قد يكون عيبه مضيا إلى الهلاك

بان يكون عيب يساوي  
 ألفا من اعتراده يفضي  
 إلى الهلاك عالما بفساد  
 قيمته إلى مائة مثلا ويرجع  
 بنصف القيمة بعد  
 العيب فهذا أقيمت أكثر  
 من ثمنه ودوم مضى إلى  
 الهلاك إذا ما دما حيا  
 هو مال مقوم لثمنه  
 شفاء صحت من يحيى  
 العظام وهي رميم  
 ٣ قوله والكفن ينزل  
 ملكه عنه أنشأه شيئا  
 عاصرا حواه في الجنازة  
 أو تبرع بالكفن شخص  
 لم يتخرج الكفن  
 بالكفن عن ملك المتبرع  
 حتى لو أقرس الميت  
 سبع فالكفن المعتبر  
 فبني المصير إلى ما قاله  
 العلامة ط وعبارته هكذا  
 قوله ولو تبرع بالكفن  
 أجنبي لا يرجع يعني  
 لو اشترى أجنبي كفننا  
 ماله تبرعا لم يمت وجد  
 به عيبا لا يرد ولا يرجع  
 والمصير لأجنبي انتفى  
 قال القدسي في شرح  
 الدكتور لو اشترى تفتنا  
 لم يمت وجد به عيبا لا يرد

سأيت عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصه وبما منع الرضا في الفخرة ما شترى من آخر  
 عبد أو باع من غيرهما شترته من ذلك الغير فأي عيبا كان عند البائع الأول لم يرد على الذي اشتراه منه لأنه غير  
 مقيد بأذولهم ردما لا خرب له ولا على البائع الأول لأن هذا الملك غير مستفاد من جهته ما ولو وجبه البائع الثمن  
 ثم وجد بالمبيع عيبا قبل لا يرد قبل يرد قبل القبض براءة اتفاقا ثانية ثم جزم بالقول الثاني وجزم في البرازية  
 بالاول ومن ذلك ما في كافى الحاشية كاشترى باجارية فوجدها بها عيبا فرضى أحداهما لم يكن للأخرى ردها عنده  
 ورجعته عندها **قوله** كملان حرما أو أحدهما يعني إذا اشترى أحداهما من الآخر صداما حرما أو  
 أحدهما ثم وجد المشتري به عيبا امتنع رده ورجع بالنقصان ه عن البصر فالرديتين أساسا كعدم رده على  
 البائع فلا ينفى وجوب راساله كما مر في الج **قوله** وثبته ثلاثة آلاف الظاهر أن المدا على الزيادة التي تركها  
 يكون مضرا له ط **قوله** لا ضرار الج قلت قد يكون العيب مرضا يفضي إلى الهلاك فيجب أن يستثنى  
 مقدسي وفيه نظر لأن فرض المسئلة فيها قيمته زائدة على ثمنه مع وجود ذلك العيب فيه ٣ ومثله لا يكون عيبه  
 مضيا إلى الهلاك تأمل **قوله** بخلاف خيار الشرط والرؤية أي حيث يكون لهم الرديتين تمام الصفة كافي  
 البصر **قوله** ونسب الرجوع بالنقصان عبارة التهر وفيه فهم القدر لو اشترى الذي خرا وقضاهو بها عيب ثم  
 أسلف خيار الراداء وفي المحط وصى أو وكل الخ ثم قال في التهر ونسب الرجوع بالنقصان في المشتريين اه  
 أي مسئلة مهر القتم ومسئلة المحط **قوله** كوارث الخ أي فانه يمتنع الرد ورجع بالنقصان كافي البصر ح  
**قوله** اشترى من التركة أي بثن من تركه الميت **قوله** لا يرجع أي لأجنبي على أتمه قال في السراج لأنه  
 لما اشترى الثوب ملكه ٣ والكفن ينزل ملكه عنه ووال الملك يفعل مضمون بسقط الارش وأما في الوحد  
 الاول فان مقدار الكفن لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفن به لم يتقبل بالكفن عن الملك الذي  
 أوجبه العقد وقد تعذر رده الرديع بالارش اه ومثله في الفخرة **قوله** وهذا إحدى مسائل الخ  
 تبع في ذلك صاحب التهر حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل مسائل عن البرازية بليس فيها  
 التصريح بعدم الرجوع الا في مسئلة واحدة وهي لو باع الوارث من موته فاشترى من ورثه البائع ه  
 ووجده عيبا رد إلى الوارث الا خزان كان فان لم يكن له سواه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وفهم زاد في البصر  
 مسئلة أخرى عن اصحط لو اشترى المولى من مكاتبه فوجده عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخص بالثمن لكونه عبده  
 اه وسأيت مسائل أخرى في الشرح والمتن عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصه الخ  
 وذكر الشارح في كتاب العقب مسئلة أخرى عند قول المصنف خرق ثوبا من مالواشري حيا صفة مضمومة  
 بالذهب وزها فنهضت قال تموها عند المشتري ثم وجد بها عيبا فلا يرجع بالعيب القديم تعميما بزال التوبة  
 ولا بالنقصان السرور ما في البرازية كل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم بمتع الرد والرجوع  
 بالنقص **قوله** معز القنية قال فيها في ثمنه الفتاوى الصغرى باع عبدا ومله وكل رجلا بقبض ثمنه فقال  
 الوكيل قبضه فضاغ أو دفعته إلى الأمر وبهذا لا امر كراهه قال الوكيل مع ثمنه موري المشتري من الثمن  
 ولو وجد به عيبا ورجع لا يرجع بالثمن على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لأنه لا عقد بينهما  
 وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه قال رضي الله عنه وعرف به أنه اذا صدق  
 الأمر الوكيل في دفع اليه يرجع المشتري بعد الرد بالعيب بالثمن على الا مردون القاض اه ح **قوله**

كذلك ان خلاصة وفي حاشيته تتعلق حتى الميت ولا يرجع بنقص العيب لاحتمال أن يفرس سبع  
 فبعد الملك للمشتري فستمكن من الرد وما يقع بأس من الرد لا يرجع بنقصه اه فلهذا يرجع أيضا فضاغاه شخصان عند زوال ملك المتبرع  
 بالكفن اه ٤ **قوله** ووجده عيبا رد إلى الوارث الخ الصواب اسقاط الوصل التغيير بالفعل أي رده الوارث لا شرعى الوارث  
 البائع اه

(كلام) الا ان ابي من المشتري المالبث في البلدة ولم يخفف عنده فليس يعيب (٧٧) واختلف في الثور والاحسن انه

عيب وليس للمشتري مطالبة البائع بالثمن قبل عود من الاباق ابن ملك قسما والبول في الفرائس والسرقة الا اذا سرق شيئا لا كل من المولى أو سيرا كفس أو فليس ولو سرق عند المشتري أيضا فقط يرجع ربع الثمن لقطعه بالسرقة جميعا ولورضى البائع بالخذه جمع بثلاثة أرباع ثمنه عني وكلاهما تختلف صفرا) أي مع التميز وقدره ثمن سني أو أن يأكل ويلبس وحده وتمامه في الجوهرة فلو يأكل ويلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك (وكبرا) لانها في الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبير لسوء اختيار وادباط عيب آخر فند اتحاد الحلة بان ثبت بافاه عند بائعه ثم مشتريه كلاهما في صغره وكبره له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا يكونه عيبا حادًا كعدهم عند بائعه ثم حم عند مشتريه ان نوعه له رد ولا اعني بقى لو وجد يبول ثم تعيب حتى رجع بالنقصان لم يلزم

كلام) بالكسر اسم يقال أبق أبضمان باب تعيب وقتل وضرب هو الا كذا في الصباح وفي الجوهر وعن النعماني الابن الهارب من غير ظلم السيد فلين ظلمه سي هاز بافعلي هذا الاباق عيب الهارب أطلقه فمثل مالو كان من المولى أو من مودعه أو المستعينة أو المستأجر ما اذا كان مسير سفرًا ولا خرج من البلدة ولا قتل الزبلي والاشبه أن البلدة لو كبيرة ككثافتها كان عيبا والا بلان كان لا يخفى عليه أهلها أو يومها فلا يكون عيبا. وبأنه لا بد من تكرره بأن وجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا ان ابي من المشتري الى البائع) وكذا لو أبق من الغائب الى المولى أو الى غيره لا يعرف يستلما (٢) ولم يقو على الرجوع اليه من (قوله) في البلدة) فبده لما في النهر عن القنية أو أبق من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يخفف) فلو اخفى عند البائع يكون عيبا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فعيب لا مريتين أو ثلاثا والظاهر أن غيرة الثور من البهائم كالنور ط (قوله قبل عود من الاباق) ومثله قبل موته كافي الجرفان مات ابقا يرجع بنقصان العيب كافي الهندي ومثله رد على المشتري فيه له جمل ومثله يجرورده في موضع العقد زادت قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم واختلف عن موضع العقد كافي الخانية سألني (قوله ابن ملك) في بعض التسخير وقية زيادة أو العطف وهي أحسن وذكر المسئلة أيضا في الصرعين جامع الفصولين (قوله والسرقة) سواء أوجبت قطعاً أو كالنائب والطرار وأسياها في حكمها كاذن انقب البيت وأطلسهم هم الكبري كافي الظهير ح عن النهر (قوله الا ان سرق شيئا لا كل من المولى) أي فانه لا يكون عيبا بخلاف ما اذا سرق لم يبعه أو سرق من غير المولى لما كاه فانه عيب فيها لم يبعها فانهم ونظامه قصر ذلك على المأكول وبقيده قول النيزا في وسرقة التقديس مطلقا عيب وسرقة لا كولا لا كل من المولى لا يكون عيبا قال في النهر وبقي أن لو سرق من المولى زاد على ما باه ككثرتها لا يكون عيبا (قوله او سيرا كفس أو فليس) خبره الزبلي وظاهره في المعراج أنها تقوله وان المذهب لا يطلق وعلى هذا القول ما دون الدرهم كذا كما ذكره في بحر (قوله ولو سرق الخ) ستاق هذه المسئلة أو آخر الباب عند قول المصنف قتل المقبوض أو قطع الخ نهي مذكور في الهداية (قوله أيضا) أي بعد ما سرق عند البائع (قوله ربع ربع الثمن) سواء كانت السرقة مشتركة عند ههما أو لم تكن عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل ووجه الرجوع ربع أن ذبة السدق الحرف نصف ذبة النفس وفي الرق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف بسبب تخلف أحدهما عند البائع والا نرجع عند المشتري فنصف الموجب ربع نصف النصف وهو الربع وأطلق فيه فمثل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقة أو في أحداهما ذب الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار القيمة لا الثمن وقد يقال انما عيبه نظر الى أن الثالبان الثمن قدرا لقطعة ط (قوله ربع جمع ثلاثة أرباع ثمنه) أي جمع المشتري عليه بذلك لا ربع الثمن سقط عن البائع بالسرقة الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر وفسره أي التبرع بعضهم بأن يأكل ويشرب ويستحي وحده وهذا يقتضي أن يكون ابن سمع لانهم قد ردوه بذلك في الحضانة لكن وقع التصريح في غير موضع تقديره ثمن شخص شافوهها وما دون ذلك لا يكون عيبا ه قلت والفرق بين البابين أن الماد هنا على الادراك وهذا على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتمامه في الجوهرة) أن رفها زاد على ما هنا الا أنه ذكرها التقدير الأول عند قوله والبول في الفرائس والثاني عند قوله والسرقة وظاهر الخبر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لاها) أي هذا المصير الثلاثة (قوله لقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقة كما أن قوله بعد ملسو اختيار ربع الهما أيضا ط (قوله فند اتحاد الحلة الخ) تفريع على اختلافه صغرا وكبرا (قوله بان ثبت بافه) أي أو بوله أو سرقة (قوله عند بائعه) أو عند بائعه (قوله ثم مشتريه) أو إذا لم يثبت عند البائع ولم يبع عند المشتري لا يرد وهو الصحيح كافي جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بان حم في الوقت الذي كان يحم فيه عند البائع كافي النهر ح (قوله لو وجد يبول) أي وهو صغير ويثبت بوله عند بائعه أيضا (قوله حتى يرجع بالنقصان) أي فنقص البول لا نه عيب الحاد انتع الرد عين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحاد غير قيد بل مثله ما أوردنا رد فخاله

(٢) قوله أول يشوعلى الرجوع الخ) أي بان عظم المسافة بينهما وبين المولى مثلا ه

البائع عن العيب على شيء معلوم ثم رأيت في التهر عن الحائصة اشترى حارية وادعى أنها الخبيث واسترد بعض الثمن ثم حاضرت قالوا ان كان البائع اعطاه على وجه الصلح عن العيب كان البائع ان يسترد ذلك اه وسبأني آخر الباب فبعد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه **(قوله)** ينبغي نعم) نقل ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهري وأنه قال لا روية فيه وأنه استدل بذلك بمسئتين أحدهما اذا اشترى حارية ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت لعيب آخر جرح بالنقصان فلا ياتى بازوجها كان البائع ان يسترد النقضات لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عينا فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعيب لعيباً آخر جرح بالنقصان فذا جرح ثم برى بالبداء او لا يستردوا الاستردوا بالويع هنال بالبداء او لا ينبغي ان يسترداه **(قوله)** تلويح) قال في العسر وفي التلويح الجنون اختلال القوة المجردة بين الاشياء الحسنة والقسيحة المدركة للعواقب انتهى والاخصر اختلال القوة التي بها الدراك الكليات اه وأشار بقوله والاخصر الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى التلويح نقل بالمعنى فافهم **(قوله)** ومعذنه القلب الخ) سئل على رضى الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وأشار اقل الى الباع وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على أعلى عند العلماء من شرح به الامالى الفخاري **(قوله)** وهو لا يختلف بهما) فلو خرج في الصغر في بدالبائع ثم عاد وقد في بدالمشترى في الصغر وفي بدالمشترى لانه عين الاول لان سبب الجنون في حال الصغر والكبر متحد وهو فساد الباطن أى باطن الباع وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب ابد اما قبل ان معناه أنه لا يشترط المعاودة للجنون في بدالمشترى فردد محمد وجوده عند البائع فانه غلط لأن الله تعالى قادر على ازالته بازائه سبحانه وان كان قبل ازاله لم يعاوده حاز كون السبع صدر بعد ازالة فلا رد بل يحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذهب كورني في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحي في فتح **(قوله)** وقبل يختلف) فيكون مثل ما مر من الباقي ونحوه فلا بد من تكرره في الصغر او في الكبر وهذا قول ثالث **(قوله)** ومقداره فوق يوم وولده) حزم به الى بلى وقبل هو عيب ولو ساعة وقبل المطبق شهر والمطبق يفتح الباعحور وصرغفه في الصوم **(قوله)** في الاصح) قد علمت أن مقابله غلط **(قوله)** الا في ثلاث الخ) فيه انك الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشراط المعاودة مطلقاً وعبارة الصرا لاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط رد الا في مسائل الخ **(قوله)** والتولد من الزنا) بان يكون الرقيق متولداً من الزنا لكن هذا ما لا يمكن معاودته ط **(قوله)** والولادة) قال في الفتح اذا وُلدت الحارية عند البائع لامن البائع او عند آخر فاتها ترعى رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد فانما عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول ابداً وعليه الفتوى وفي رواية كتاب السبع لا ترد اه وقوله لامن البائع لانها لو وُلدت منه صارت أم واده فلا يصح بيعها قال في الشربلية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما وهم لا رد بعد ولادتها عند المشتري لامتناعه ببيعها عند الولادة تأميم العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيباً زائداً على الاول فتأمل **(قوله)** فتح) صوابه يحرقه في الفتح لم يذكر الا الاخير **(قوله)** واعتمد في التهر) حيث قال وعندي أن رواية البيوع واجهه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في الزاوية عن التها بالولادة ليست عيب الا ان توجب نقصاناً وعلمه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول علمه اه كلام التهر أقول الفتوى انتم في نخبتين من الزاوية وكذلك في غيرهما فقلنا نعم انما نصها اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقاً لان الكسر الحاصل بالولادة لا يزول ابداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصتها بالولادة عيب وفي التها ليست عيب الا ان توجب نقصاناً وعليه الفتوى اه فقوله وفي البهاشم كانه وقع في نسخة صاحب التهر وفي التها به فقلناه جميعها الرواية الثانية في مسئلة الحارية وهو تحصيل من الكتاب بنى عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسئلة اختلاف تحصيل صحيح التالى لولادة البهيمة فافهم **(قوله)** الحبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في ثاقى الحاكم فصار الحبل في حكم الولادة على ما عرفت وعلمه في السراج بان الحارية تزايد الوطء والترويح والحبل يمنع من ذلك واما في البهاشم فهو زيادة فيها **(قوله)** وكذا الاذر) بفتح الهمزة والبال مع القصر

هل البائع أن يسترد  
النقصان لزوال ذلك  
العيب بالويع ينبغي نعم فتح  
(والجنون) هو اختلال  
القوة التي بها الدراك  
الكليات تلويح وبه  
علم تعريف العقل أنه  
القوة المذكورة  
ومعذنه القلب وشعاعه  
في الباع درر (وهو)  
لا يختلف بهما) لا اتحاد  
سببه بخلاف ما مر وقيل  
يختلف عني ومقداره  
فوق يوم وولده ولا بد من  
معاودته عند المشتري  
في الاصح والا فلا رد  
الا في ثلاث زنا الحارية  
والتولد من الزنا والولادة  
فتح قلت لكن في الزاوية  
الولادة ليست عيب  
الا ان توجب نقصاناً  
وعليه الفتوى واعتمده  
في التهر وفيه الحبل  
عيب في بنت آدم  
لا في البهاشم والجفام  
والبرص والعشى  
والعور والحول والصمم  
والخرس والقروح  
والامراض عيوب  
وكذا الاذر وهو انتفاخ

أما حمد الله وقوله ومن به الادرو فعله كقصر والاسم الادريه الضم وقوله الاتيين غير شر بل انتفاع أحده  
كاف فيها نظهر ط **(قوله والعين)** الظاهر أن الباعث انتم من النسخ والاصل والعين بنونين فيكون قوله  
والخصى بكسر ففتح وعبار فالخانية والعنة عيب وكذا الخصى والادرة **(قوله عيب)** مصدر يصدق بالمتعدد  
وغيره فلا ينافي جعله جرا عن شيئين وعلى كون النسبة العين والخصى بالشدة فيهما يكون التقدير ذوا عيب  
**(قوله فلا خياره)** لان انصاء عند الاما في العيب فكانه شرط العيب فيان سلبا وقال الثاني انخصى افضل  
لرغبة الناس فيه فيجوز رازية وخرم في الفتح بقول الثاني ومقتضاها جريان الخلق أيضا فيا العيب والشرى بالخيارية على  
أنها منسية لان الفناء عيب شرعا كالمصداق فاده ثمة قبل خيار الرزية **(قوله والضر)** بالمؤنعة المفتوحة والخله  
المجمعة حدثت بما لم يلج فانتفاع ما تحت السرعة وهو عيب الغلام أيضا وفي الفتح الضر الذي هو العيب هو  
الناسي من تغير المعنونة وما يكون لخلق في الانسان فان ذلك يزول بتطهها الهنر والقبح والفاق والحال المهمة  
محر كصقرة الانسان كما في القاموس وهذا أولى بما قبل انه بالفاء والحم وهو تعاد ما بين الانسان **(قوله والدف)**  
بفتح الدال المهمة والفاء وسكونها أيضا أما بالذال المهمه ففتح الفاء لا غير وهو حذ من طبع أو تن قال في  
العناية بقوله قولهم مسلأ ذفر وابط ذفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه وأصله في المغرب  
الان كونه من مراد الفقهاء لا غير فنه نظرا لان بشرط كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهمة فتدبر **(قوله وكذا)**  
تنن الانف) الظاهر أنه يقال ذفر بالمهمة وتنن ذرع الانط بهما **(قوله لها عيب فيها لانه)** أي في الجارية  
لا في الغلام لان الجارية قد يراد منها الاستفراش وهذا المعاني تمنع منه بخلاف الغلام لانه لا استخدام وكذا التولد  
من الزنا لان الولد يعبر بالام التي هي ولد الزنا كما في العزيمة من المراج **(قوله خلاصة)** نص عبارتها والاصح أن  
الامر وغيره مساو ادهوي سقط ما في حاشية نوح أقنذى والواي أنه في الخلاصة جعل الضر في الغلام الامر دعيما  
فتدبر **(قوله بان يتكرر)** لان اتباعهن محل بالخدمة تدبر **(قوله والواطة بها)** أي بالمرأسان كانت تطلب من  
الناس ذلك **(قوله عيب مطلقا)** أي بجناها وبأخره لانه يفسد القراش بحر **(قوله وبه ان بجناها)** الظاهر تفسيده بما  
اذا تكرر **(قوله لانه دليل الابنة)** في القاموس الابتلاء من العتق في العود والعيب اه والمراد هنا عيب خاص  
وهو داء في البر تتفعه الواطة **(قوله والكفر)** لان طبع المسلم ينفع من حبيته ولا تنفع صفة في بعض  
الكفارات فتقتل الرغبة فلا يؤثر على أنه كافر فوجهه مسلما لانه زال العيب هدية زائد الشر بلولة  
أي ولو كان المشتري كافرا ذك في النسخ شرح الجمع والسراج الوهاج كنا بخط العلامة الشيخ على المقدسي  
اه أي لان الاسلام خير محض وان شرط المشتري الكافر عقمه **(قوله بحر بمنا)** حيث قال ولم أزل ووجد  
خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزى والرافضى وينبى أن يكون كالكافر لان السني ينفع من حبيته ورمعا  
قتله الرافضى لان الرافضة يستحلون قتلنا ادهوا ونسبهم في المعتزلة والرافضة وغيرهم من المستنعة أنه  
لا يحكم بكفرهم وان سوا العصابة واستحلوا قتلنا شبهة دليل ثلثوا لرح الذين استحلوا قتل العصابة بخلاف الفلاة  
منهم كالقاتل بالتوبة وعلى والقاذفين بالصدقة فانه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالرافضة كما بسطنا في كتابنا  
فتبى الولاد والحكام على حكم شامخا الام وقد من بعض في باب الرد وبه ظهر أن مراد العجز غير الكافر منهم  
ولأنه شبه الكافر وبه سقط اعتراض التبر بان الرافضى الساب للشيخين داخل في الكافر وكذا ما عليه بعضهم  
من أن مراد العجز المفضل لا لاسب فافهم **(قوله عيب فيها)** أي في الجارية والغلام **(قوله ولو المشتري ذميا)**  
سراج) عبارة السراج على ما في العر الكفر عيب ولو اشتراها مسلم أو ذى قال في العر وهو عيب في الذي اه  
وكذا قال في النهر ولم أرفى كلام غير السراج كيف ولا نفع للذي بالسلم لانه يجر على انما جعه من ملكه اه يعني  
أنه لو ظهر مشرى الذي مسلم ليس له الرد كما قد مناع اه لا يمكن من ابقائه على ملكه فاذا ظهر كافر لا يكون عدم  
الرد بالاولى لانه يبق على ملكه فهو أضع من المسلم فكيف يكون كفرة عيبا في حق الذي دون اسلامه هذا تقرير  
كلامه فافهم وقد يجب بان الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر فانه  
أعجز العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولنا قال المصنف في النسخ بعد ما عر عن العجز أقول ليس

الاتيين والعين والخصى

عيب وان اشترى على

انه خصى فوجهه فلا

فلا خياره جوهرة

(والضر) تنن الفهم (والدف)

تنن الا بطو كذا تنن الانف

برازية (والزنا والتولد

منه) كلا عيب (فيها)

لانه ولو أرفى الاصح

خلاصة الان فيحش

الاذلان فيه) بحيث

منع القرب من اللؤلؤ اه

يكون الزنا عتده) بان

يشكروا كمن من مرتين

والواطة بها عيب مطلقا

وبه ان بجنا لانه دليل

الابنة وان بأخره قسنة

وفيها شرى جارا لتعوى

الجران طالع عيب

والالا وأما التفت بلان

صوت وتكرس مشى فان

كرد لان قل رازية

(والكفر) بانفسه

وكذا الرقت والاعتزال

بحر بختايب (فيها)

ولو المشتري فميا سراج

٢ قوله فيكون قوله

والخصى بكسر ففتح

يلزم عتده مانه مقصور

مع أنه محمود ككساة كما

في المصاحبه به علم

ما في قوله بفتح عبارة

انفائية وكذا الخصى

تأمل اه محصيه

(وعدم الحيف) لفت  
سبع عشر وعندها حصة  
عشر ويعرف بقوله إذا  
انضم اليه نكول البائع  
قبل القبض وبعده  
هو الصحيح ملحق

٣ (قوله لا يقبل قول  
الامة فيه) الظاهر ان  
مرجع الضمير هو الرد  
وهو مقتضى جعله  
مقابلا لقول أبي يوسف  
وهذا تعلم مافي قول  
الحنفى الا انى لكن  
ينال به ما من قوله  
قالوا الخ اذ معنى الرجوع  
الى قول الامة الذى هو  
مقتضى كلام النهر ما  
هو اعتبار قولها في توجيه  
المصومة على البائع  
ولامتنافذ بين هذا وبين  
قولهم لا يعتبر قول الامة  
فيه اعمى الردي عنى انها  
لا ترد بعد رد قولها لمحض  
وحينئذ لا حاجة الى حل  
سبعة قالوا على التبرى  
المشعر بالضعف اه

غير بما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذا المثلثة لان المسلم ينفر عنه وغيره  
لا يرغب في شرائه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو اقم العيوب لان المسلم ينفر عن عيبه ولا يصلح للاعتاق في  
بعض الكدارات فقتل العيبا هلك وتؤيدها الوطهرت مغنيتها الردمع أن بعض الفسقة يرغب بايوب زبد  
في ثمنه لانه عيب شرعوا كذا الوطهر الامر دأ بخير ليس له الردمع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس عيب شرعا  
لانه لا يخل بالآستخدام وانما اخل بفرض المشتري الفاسق فهم يشكل عليه مافي الخاتمة يهودى باع يهوديا زينا  
وقعت فيه فطارت نجر حاز البيع وليس له الرد لان هذا ليس عيب عندهم اه تأمل (قوله وعدم الحيف) لان  
ارتفاع الدم واستمراره علامة الداء لان الحيف من كذب في بنات آدم فاذا لم يحض فالتظاهر انه لداء فيها وذلك الداء  
هو العيب وكذا الاستحاضة للداء فهاز يلحق (قوله) وعندها حصة عشر) ويقولها يبقى ط فانقطاع الحيف  
لا يكون عيبا الا اذا كان في اوانه اما انقطاعه من سن الصغر والاياس فلا اتفاقا كما في الجرح من المراج قال في  
النهر وبجانب ان يكون معناه الداء اشتراها بالمناكب وفي الحيف اشتراها على انها تحض فوجدته لا يحض ان  
تصادق على انها لا تحض بسبب الايس فله الرد لانه عيب لانه اشتراها بالجل والاياسة لا تحجل اه قلت مافي  
الحيف ظاهر لانه حيث اشترط حضاها كان قوائ الوصف المرغوب اما اذا لم يشترطه فالتظاهر انها لا ترد  
فقتناه عن البرزاق وتو وحدا لاجابة كثيرة السن لا ترد الا ان شرط صفها قدر ورفى القصة وحدها تحض كل  
سنة اشهر من قوله الرد (قوله) ويعرف بقوله الخ) قال في الهديا يعرف ذلك بقول الامة فقد اذا انضم  
اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه ومثله في متن المتن وذ كر از يلحق بعلة النهاية وغيرها  
من شروح الهديا انه لا تسع دعوا اليه ارفع حضاها الا اذا ذكر سببه وهو الداء والحيل فالرد كذا احدهما  
لا تسع دعواه ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يعرفه غير هو وبصف البائع مع ذلك فقد بسكو له لو بعد  
القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف رد بلا عن البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة ٣ فيه  
كافي الكافي والمرجع في الجبل الى قول النسائي في الداء الى قول الاطباء واشترط ثبوت العيب قول عدلين منهم  
اه لمحض او اعترض في الفتح بان اشترط ذكر السبب من ان يقرر في الهديا انه يعرف بقول الامة وكذا  
قال العتاني وغيره وهو الذي يجب ان يقول عليه ان رد لم يدعوى الداء والحيل لم يتصور ان يثبت بقولها توجيه  
العين على البائع بل المرجع الى قول الاطباء او لانه واذا لم تعرض له نفسه القصة فاضحان فظهر ان  
اشترط قول مشايخ آخر بن يغلب على القن خطوهم اه لمحض واعترض في الجرح بان فاضحان صرح  
اولا بالاشترط فقلنا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه ايضا بعد مضمة ما عزم اصحابنا المتع الى الخاتمة ولا  
منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وقولهم والمرجع الى النسائي في الجبل والى الاطباء في الداء لان الاول اعما هو  
لاجل انقطاع الدم لتوجه المصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن جبل رجعت الى  
النسائي العال بالجل لتوجه العين على البائع وان عين انه عن داه رجعت الى قول الاطباء كذلك كما لا يخفى اه  
لكن قال في النهر ورايت في الحيف ان اشترط ذكر السبب ورايت انوارا وعلمه بحمل مافي الخاتمة اه  
ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامة لكن نفيه ما من من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل قولها فيه الا ان  
يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ فاسم انه ذكر عيار الخاتمة  
وقال ان الثانية الى التي اقصر علم في الفتح اوجه قلت وهذا راجع بمنه الى اختاره في الفتح واليه يشير كلام  
النهر ايضا (تنبيه) في مصفة المصومة في ذلك اعمالى ما ذكره المراجع فهي اه بعد بيان السبب والرجوع  
الى النسائي والاطباء ورضى المدة الا في بيانها يسأل القاضي البائع فان صدق للمشتري ودعا عليه وان قال  
هي كذلك للحال وما كانت كذلك عندي وتوجهت المصومة على البائع لتصادفها على نفيه له لقال فالمشتري  
تحلفه فان حلف برى والاردت عليه وان انكر الانقطاع للحال لا يستحلف عنده وعندها يستحلف قال في  
التمها فيوجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بانه لو حلف كذلك لا يكون  
الا اذا اذن من ابن يعلم انها لم تحض عند المشتري اه وامامتها على ما صحه في الفتح فقال بان يده  
الانقطاع للحال ووجوده عند البائع فان اعتبر في البائع بردت عليه وان اعترف به للحال وانكر وجوده



عنده استخبرت الحارثية فإن ذكرت أنها منقطعة انحجرت الحسومة فحلقه بالله ما وجد عنده فإن نكل رقت عليه وإن اعترف بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال فاستخبرت فأنكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه **(قوله)** ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني (والاستخانة والسعال القديم) لا المعتاد (والذين) الذي يطلب به في نال الموصول لعنفه فله ليس يعيب بخلفه مسكين عن الخسيرة لكن عمو الكمال وعمله نقصان ولانه وميراثه (والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب مهراج كسبل وحوص وكثرة دمع (والنول) عثلة كزبور بضم فاء وصب مستدير على صور شبي جعداً أسيل قاموس وقبسه بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكبي) عيب (لوعن داء والا لا) وقطسح الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقطه الا ان يعمل باليمين أيضا كعرب بن الخطيب رضى الله تعالى

٣ (قوله مختار القنداء) أى اذا كان عالماً به والا فلا يكون بالبيع مختاراً للقنداء اه

عنده استخبرت الحارثية فإن ذكرت أنها منقطعة انحجرت الحسومة فحلقه بالله ما وجد عنده فإن نكل رقت عليه وإن اعترف بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال فاستخبرت فأنكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه **(قوله)** ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني (والاستخانة والسعال القديم) لا المعتاد (والذين) الذي يطلب به في نال الموصول لعنفه فله ليس يعيب بخلفه مسكين عن الخسيرة لكن عمو الكمال وعمله نقصان ولانه وميراثه (والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب مهراج كسبل وحوص وكثرة دمع (والنول) عثلة كزبور بضم فاء وصب مستدير على صور شبي جعداً أسيل قاموس وقبسه بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكبي) عيب (لوعن داء والا لا) وقطسح الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقطه الا ان يعمل باليمين أيضا كعرب بن الخطيب رضى الله تعالى

عنده استخبرت الحارثية فإن ذكرت أنها منقطعة انحجرت الحسومة فحلقه بالله ما وجد عنده فإن نكل رقت عليه وإن اعترف بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال فاستخبرت فأنكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه **(قوله)** ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني (والاستخانة والسعال القديم) لا المعتاد (والذين) الذي يطلب به في نال الموصول لعنفه فله ليس يعيب بخلفه مسكين عن الخسيرة لكن عمو الكمال وعمله نقصان ولانه وميراثه (والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب مهراج كسبل وحوص وكثرة دمع (والنول) عثلة كزبور بضم فاء وصب مستدير على صور شبي جعداً أسيل قاموس وقبسه بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكبي) عيب (لوعن داء والا لا) وقطسح الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقطه الا ان يعمل باليمين أيضا كعرب بن الخطيب رضى الله تعالى

عنده استخبرت الحارثية فإن ذكرت أنها منقطعة انحجرت الحسومة فحلقه بالله ما وجد عنده فإن نكل رقت عليه وإن اعترف بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للحال فاستخبرت فأنكرت الانقطاع لا يستخلف عنده وعندهما يستخلف اه **(قوله)** ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني (والاستخانة والسعال القديم) لا المعتاد (والذين) الذي يطلب به في نال الموصول لعنفه فله ليس يعيب بخلفه مسكين عن الخسيرة لكن عمو الكمال وعمله نقصان ولانه وميراثه (والشعر والماء في العين وكذا كل مرض فيها) فهو عيب مهراج كسبل وحوص وكثرة دمع (والنول) عثلة كزبور بضم فاء وصب مستدير على صور شبي جعداً أسيل قاموس وقبسه بالكثرة بعض شراح الهداية (وكذا الكبي) عيب (لوعن داء والا لا) وقطسح الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل يساره فقطه الا ان يعمل باليمين أيضا كعرب بن الخطيب رضى الله تعالى

عنه والشب وشرب الخمر جها وقار (٨٣) ان عدعيو عدم ختامها لو كبيرين مولدين وعدم نهي جاز وقلة اكل دواب ونكاح وكتب ونعمة

عيب البدو العيب يكون حال قيامها لالحال علمها كافي الخائسة ومفادها انه لو لم يقل في بداهير او مقطوعة  
 التكفي وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب كـ هذه المسئلة فمما سأت عندك اشتراط البراءة **(قوله)**  
 والشب ومثله الشط وهو اختلاط البياض بالسودا وعلوه انه في اوائله للكبر وفي غير ما وانه للداء قال في جامع  
 الفصولين اقول جعل الكبر هنا عابا لاقى عدم الخيض حتى لو ادعى عدم الخيض للكبر لم يسم على ما يدل عليه ما  
 مر من قوله لا تسمع دعوى عدم الخيض الا ان يدعيه بحبل اوداه وبينهما فافاه **(قوله)** وشرب خمر جها  
 أي مع الايمان فلو على الكتمان احيانا فليس بعيب كافي جامع الفصولين أي لانه لا ينقص الثمن وان كان عيبا  
 في الدين **(قوله)** ان عديها كقمار يتوسط طريقه ويحومها لان كان لا يعد عياعه فاقصار يجوز بطيخ جامع  
 الفصولين فالمدار على العرف **(قوله)** لو كبيرين مولدين بخلافه في الصغيرين وفي الجلبين مدار الحرب لا  
 يكون عيبا مطلقا قال في الخائفة وهذا عندهم يعني عدم الختان في الجارية المولدة اما عندنا عدم الخفض في  
 الجارية لا يكون عيبا **(قوله)** وعدم نهي جاز لانه يدل على عيبه ف **(قوله)** وقلة اكل دواب احتراز  
 عن الانسان فكثرة فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام ولا شأن له لافرق اذا اقرط فنع **(قوله)** ونكاح  
 أي في العبد والجارية متبانية لان العبد يلزمه نفقة الزوجة والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخائفة وكذا  
 لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعي لا عن طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا ٣ لو كانت محرمة  
 عليه برضاع او وصهره **(قوله)** وكتب ونعمة يعني تقديهما بالكبر المضر **(قوله)** وتزلة صلاة ٤ وكذا  
 غيرهما من الذنوب يحرم **(قوله)** لكن في القنية الخ يؤيده ما في جامع الفصولين راجع الى الاصل الزنا في القن  
 ليس بعيب لانه نوع فسق فلا وجب خلا ككونه اكل الحرام وانزل الصلاة اه فافهم **(قوله)** يعني  
 ان يتكهن من الرجال اقرط في البحر والنهر وفي الواو لوجه وهو عيب وهو ما خون من الهتعة وهي دائرة  
 بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب بحره تشابهه فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشابه الناس اه  
**(قوله)** ولو على النتن الخ عبارة البحر وكذا الخال ان كان قريبا من نقصا اه وفي السرازة والخال والنث لو في  
 موضع يحمل بالزينة اما في موضع لا يحمل بها كعت الاط والركبة لا **(قوله)** والعيوب كثيرة منها الادنية في  
 الغلام والعفة وهي ورم في جرج الجارية والسنن الساقطة والخضرة والسودا ضرها اولا واختلف في  
 الصفرة ومنها الظفر الأسودان نقص القيمة وعدم استئصال البول والحرن في الدابة وهو ان تقف ولا تشاد  
 والجوح وهو ان لا تقف عند الجلام وخلع الرنن والجام وكذا واشترى كرافه حذفه ميرا اوسملا العير  
 او كان مرتعا لا يصل اليه الماء الا بالسكر ولا شربله براز يؤخذ كرفي البصر ياد على ذلك فراحه **(قوله)**  
 حدث عبا آخر عند المشتري من ذلك ما اذا اشترى حديدا تستخدمه آلات التعارن وحمله في الكور ليجريه  
 بالنار فوحده عبا ولا يصلح تلك الآلات يرجع بالنقصان ٥ ولا يرد منه ايضا بل الجاودا والابر يسم فانه عيب  
 آخر يمنع الرد عنه ما في البحر **(قوله)** غير فصل البائع ومثله الاجنبي في كلام المصنف شامل لما اذا كان  
 بفعل المشتري او بفعل المعقود عـ ٥ او باقة مساوية ففي هذه الثلاث لا يرد ما عيب القدم لانه يلزم رده  
 بعين وانما يرجع بحصة العيب اذا ارضى البائع به ناقصا او اقدم في البحر **(قوله)** فلو تـ أي بفعل البائع  
 ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند المشتري لكنه صرح به لبقائه بقوله واما قبله  
 فافهم **(قوله)** يرجع بحصته أي حصة العيب الأول ولتتمتع الرديح **(قوله)** وجوب الارش أي ارض العيب  
 الحادث بفعل البائع فيخترد يرجع على البائع بشئين الاول حصة العيب الاول من الثمن والثاني ارض العيب  
 الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل اجنبي يرجع بالارش عليه **(قوله)** واما قبله الخ أي واما اذا كان حدوث  
 العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خـ المشتري سواء وجده عيبا او لا ين آخذته أي مع طر حصة  
 النقصان من الثمن وبين ردمو آخذ كل الثمن وكذا لو كان باقة مساوية او بفعل المعقود عليه فله يرد بكل الثمن  
 او يأخذ به ويترك عنه حصة حنائه المعقود عليه وكذا لو كان بفعل اجنبي فانه يخير ولكنه ان اختار الاخذ  
 يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري يلزمه جميع الثمن وليس له ان يسكه ويطلب النقصان اقله

وترك صلاة لمن في  
 القنية تركها في العبد  
 لا وجب الرد فيها لو ظهر  
 ان الدار مشطوبة ينبغي  
 ان يتمكن مسن  
 الردان للناس لا يرغبون  
 فيها وفي المنظومة المحمية  
 والخال عيب لو على  
 الذنن أو أشفة لا تلند  
 والعيوب كثيرة برأنا  
 التسمها حديث عيب  
 آخر عند المشتري تغير  
 فصل البائع فلو به بعد  
 القبض يرجع بحصته  
 من الثمن وجوب الارش  
 واما قبله فله آخذ  
 ٣ **(قوله)** وكذا لو كانت  
 محرمة عليه أي لا  
 تكون مبيعة فليس له  
 الرد لان له الانتفاع  
 بترجيحها واذا كانت  
 معلقة بالناس للزوج  
 سئل عليها قال شحنا  
 واقتاها ان الحسرة  
 لرضاع او مصاهرة  
 عيب اذا كان الشراء  
 للمشتري فلتأمل  
 ٤ **(قوله)** وكذا غيرها  
 من الذنوب هكذا يحمله  
 ولعل الأولى وكذا غيره  
 أي التزلة او وكذا غيرها  
 من الفراض مثلاتأمل  
 اه مصححه  
 ٥ **(قوله)** ولا يرد الخ  
 أي لان المحدد ينقص  
 بالوضع في النار والفضة  
 مثله بخلاف الذهب  
 اقول الذهب ينقص  
 بالنار اذا ذاب اللهم الا ان يكون قبل الذوب ولو حصد سكيناً فرأى عينه فان حصد بحجر فله الرد لو حصد بغيره لانه ينقص منه اه في

أورده بكل الثمن مطلقا

ولو برهن البائع على  
حدوثه والمشتري على  
قبحه فالقول البائع  
والبنية للمشتري ولا يرد  
جراما له حل وموثة الأفي  
بلد العقد بحر (رجع  
بقضائه) الأفيما استحق  
ومنه ما لشرائه ولو لم  
أعطاه مطلقا فلا يلقى  
أورض به البائع جوهرة

٢ (قوله بفعل مضمون)  
أى لو حصل في ملك الغير  
كأن يبيع مال شخص  
وهو عبء أو باع مئلا يكون  
مضمونا عليه والأفلا  
معنى لأن يقال تصرف  
الإنسان في ملكه  
مضمون أو غير مضمون  
أه

(قوله كان اعتباطيا)  
عن الجوده أى وهى  
وصف والأوصاف  
لا يقابلها شئ من الثمن  
ما لم ينقص وفه أن هذا  
موجود في جميع المسائل  
التي حكم فيها بالرجوع  
مثلا لو اشتري عبدا  
فوجدته يبول واستمع  
الرد بسبب حدوث عيب  
عند المشتري قلنا له  
الرجوع بحسبه من  
الثن في هذا ما يفرضه  
البائع أعماق في مقابلة  
الوصف وهو السلامة  
فلم يكن السلم حتميا لأن  
غيره في شئ من العلة  
وأجاب شطنا بما يخصه  
أن الرجوع بنقصان

في البحر وقوله ويطر حصة حناية المعقود عليه ظاهر ما أنه لا يطر ح عنه شئ أو النقصان بأفهماوة ثم  
رأيت في جامع الفصولين قال ولو بأفهماوة فإن كان النقصان قد رطب عن المشتري حصص من الثمن  
وهو غير في الباقي أخذ بحصته أو تركه ككون المبيع كليا أو زنيا أو عدديا متقاربا أو فاق بعض من القدر  
وإن كان النقصان توصفا لا يطر ح عن المشتري شئ من الثمن وهو غير أخذ بمثل عنه أو تركه والوصف ما يدخل  
في المبيع بلا ذكر شعير وناقي الأرض وأطراف في الحيوان وجوده في الكلي والوزن إذا لا وصف لا يقطع  
لها من الثمن إلا إذا ورد على الحنابة أو القرض يعني أفاضل شئ من الأوصاف يرجع بحصته من  
الثن ١٨ (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله وأورده لا يصح تعلقه أيضا بقوله فله أخذه فأفاده ح (قوله مطلقا)  
أى سواء وجد به عبدا أو لا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى أن المراد العيب القديم والأفلا كلام فيها إذا حدث  
به عيب وأشار إلى أن حدوثه قبل القبض بفعل كاف في التخدير بين الأخذ والرد وهو كان به عيب قديم أو لا  
فأفهم (قوله فالقول البائع) لا يناسب قوله ولو برهن الحرف فكان المناسب أن يقول أو لا ولو أدى البائع حدوثه  
الح فأفاده ح (قوله لا يفي بل العقد) الأولى أن يقول في موضع العقد ليشمل ما لو نقله إلى بيته في بلد العقد وأشار  
إلى أن تحصله بمنزلة حدوث عيب لما فيه من مؤنة الإرد إلى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرد  
على المشتري فلا ضرر فيه على البائع وقيلنا الكلام على هذه المسئلة أول باب بخلاف الوفاء (قوله يرجع بقضائه)  
بأن يقوم بالعيب ثم مع العيب يتفرق التفاوت فإن كان مقدار عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وإن كان أقل  
أو أكثر ففي هذا الطريق حتى لو اشتراه بعشرة وقتية مائة وقد نقصه العيب عشرة ترجع بعشر الثمن وهو درهم  
قال البرزنجي في المقايضة أن كان النقصان عشر القيمة يرجع بنقصان ما حصل عنما يعني ما دخل عليه البائع ولا بد  
أن يكون المقوم اثنين بخلاف الشهادة بخمرة البائع والمشتري والمقوم الأهل في كل حق وقوله زال الحادث  
كان له رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل أن كان بدل النقصان قاتما رد الألا كذا في الفتيوى الأول والآخر أورد  
اللقى شهر (قوله الأفيما استحق) أى من المسائل الست المتقدمة أول الباب ط وقد عرفت ما فيها وكتبنا هناك  
مسائل أخرى ما يأتي في باقي كلام المصنف من مسئلة العبر وغيرها وفي فتح القدير الرجوع بالنقصان  
إذا لم يتنع الردي فعل ٢ مضمون من جهة المشتري أما إذا كان بفعل من جهة كذا كان قتل المبيع أو بانه  
أو وهبه وسله أو أعتقه على مال أو كونه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا إذا نقل عند المشتري  
خطأ لأنه لما وصل البديل إليه صار كأنه ملكه من القاتل بالبديل فكان كالأبائه ثم اطلع على عيب لم يكن له حق  
الرجوع ولو امتنع الردي فعل غير مضمون به أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لشرائه ولو لم  
أحده مسئلتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسئلتان أحدهما بيع التولية وباع شئ تولية ثم حدث به  
عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا يرجع ولارد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني أنقص من الأول وقضية التولية  
أن يكون مثل الأول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجد به عيبا كان عند المسلم إليه وحدث به عيب عند رب السلم  
قال الامام بخلاف المسلم إليه أن شاققه معيبا بالعيب الحادث وأن شامه لم يقبل ولا شئ عليه من رأس المال ولا من  
نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتباطيا ٣ عن الجوده فيكون رد ١٨ ملخصا (قوله)  
أو خاطبه لطفه) الأولى أن يقول أو قطعه لطفه لأنه من اشتري فواقطعه لبا لطفه وخاطبه صار ملكا له  
بالقطع قبل الخاطبة فإذا وجد به عيب لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيرا يرجع بالعيب لأنه لا يصح ملكا له  
القبضة فإذا خاطبه قبل القبض امتنع الردي بالخاطبة فإذا حصل التحليل بعد ذلك بالسلم لا يتنع الرجوع  
بالنقصان نداء على ما سأل من أن كل موضع للبائع أخذه معيبا لا يرجع بانتراجه عن ملكه والاربع في الأول  
آخر جمع من ملكه قبل امتناع الرد وفي الثاني بعدة أدليس للبائع أخذه معيبا بعد الخاطبة كما يأتي وتعلمه في الزبطي  
وعما قرأه ظهر أن التقيد بالخاطبة تعالى هذه أحرار زى في الكسرا تخاف في الصغير كما به عليه في البحر  
(قوله أوردى به البائع) يعني أنه لو أراد الرجوع بنقصان العيب ورضى البائع بأخذه منه معيبا امتنع الرجوع  
المشتري بالنقصان بل أم أن عسكه بلا رجوع وأما أن يرد لا يقال لأحاجة إلى هذه المسئلة مع قول المتن في الرد

اللامانع عيب أو زيادة  
(كان اشتري ثوبا  
فقطعه فاطلع على عيب  
رجعه) أي ينقصه  
لتعذر الرد بالقطع (فإن  
فسله البائع كذلكه  
ذلك) لأنه أسقط حقه  
(ولو اشتري بغير انقصه  
فوجد ما عا فاسدا

العيب في معنى يملك  
الوصف الثالث للبائع  
والوصف كالمزمن  
المبيع فيكون نصرا في  
المبيع قبل قبضه وهو  
لا يجوز في السلم ولومن  
هو عليه بخلاف غيره  
من التصرفات فثبت  
السلم متبرعا عن غيره  
ذلك اهـ

مطلب في أنواع زيادة  
السلم  
٣ قوله والمصلحة نوعان  
متولدة كمن ورجال  
الحاصل الكلام في  
الزيادة المتصلة المتولدة  
أنها لا تنع الرد قبل  
للقبض قولوا واحدا  
وأما بعد القبض فقال  
محمد بن كليل وقال  
الشيخان هي مانعة من  
الرد في هذا الوارد  
المشتري الرجوع  
بالنقصان فقال البائع  
أنا أقبل المبيع يكون  
له ذلك عند تخلفا  
لها هذا حاصل ما في  
الصرح به تعلم ما في  
عبارة المحققين من  
الاختصار المحل اهـ

رضاء البائع لأن ما في المتن ليس أنه يخفى بين الرجوع بالنقصان والرد رضا البائع وهذا لا يدل على أن رضا البائع  
بارد يسل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذلك كرا الشارح هذه المسئلة في مبطلات الرجوع فقلدها  
حوادذة فافهم (قوله وله الرد رضا البائع) لأن في الرد رضا البائع لكونه خرج عن ملكه سالما عن العيب  
الحادث فعين الرجوع بالنقصان الآن يرضى بالضرر فخير المشتري حينئذ في الرد أو لاسمالة من غير رجوع  
بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد أفاض الشارح هذا  
المعنى بذكر المسئلة التي قبله كما قرأناه أن نقاشم إن مقتضى قولهم الآن يرضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه  
بجميع الثمن كاملا وبه صرح الفهستاني حيث قال غير طالب أي البائع لحصة النقصان أهمل على أن البائع  
ليس له طلب حصة النقصان الحادث فذكر كل الثمن ثم أنه أضاف حاشية نوح أفندي حيث قال سقوط حقه  
رضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب الحادث اهـ ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح  
عن الصبي عند قوله والسرقة (تنبيه) أشار المصنف لما شرط رضا البائع الذي فرغ في القصة ولو رد المبيع بعيب  
بقضاء أو بغير قضاء وتقاليم نظر البائع بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اهـ يعني لعدم رضاه به أولا وفي  
البرازية يرد المشتري بعيب بعلم البائع بخلاف عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع أرض العيب القديم  
أو يرضى بالرد ودلاشي به وإن حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني إلا  
أن يرضى أن يقبله بعيبه الثالث أيضا يجوز هنا وسيد كرا المصنف أنه يعود إلى العيب القديم بعد رد العيب  
الحادث (قوله اللامانع عيب) أي لا لعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلا عظام ظهره أو قتل  
آخر عند البائع فقبله البائع بلبائتين لا يجبر المشتري على ذلك وإنما يرجع بالنقصان على الجناية الأولى فدعا  
للضرر عنه لأنه لو رده على بائعه كان مختارا للقاء ففهما وكألو اشتري عصير اقتصر بعد قبضه من وحده عيبا  
لا يرد به وإن رضى البائع وإنما يرجع بالنقصان كذا في النهرج (قوله أو زيادة) أي أو الزيادة مانعة كما ساقى  
في نحو الخاطئة ثم اعلم أن الزيادة في المبيع إما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة  
نوعان متولدة كمن ورجال فلا تنع الرد قبل القبض وكذا بعد في ظاهر الرواية وللمشتري الرجوع بالنقصان  
وليس للبائع قوة عندهما وعند محله ذلك وغير متولدة كخرس وبناء وصيغ وخاطئة فتعذر الرد مطلقا  
والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والنهر والارث فقبل القبض لا تنع فان شاعردهما وأرضى بهما جميع الثمن  
وبعد القبض تنع الرد ويرجع بمجة اللعب وغير متولدة ككسب وغل وهدية وصفة فقبل القبض لا تنع  
الرد فإذا ردده في المشتري لا يمن عنده ولا تطيبه وعندهما للبائع ولا تطيبه وبعد القبض لا تمنع الرد أيضا  
وتطيبه الزيادة وعمامة في الصرع القنفة وحاصلة أنه تنع الرد في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا  
وفي المنفصلة المتولدة وبعد القبض كافي البرازية وغيره وأوقع في الفتح أن المنفصلة المتولدة تنع الرد لكنه  
قال بعده أنه قبل القبض بخلافه وبعد القبض رد المبيع وحده بمحضه من الثمن وأعرضه في الصر بأنه  
سهو هذا التفصيل لا يناسب قوله تنع الرد وإنما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنفة والبرازية وبغيرهما  
وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفتح تنع الرد معناه تنع رد الأصل وحده قلت ولا  
يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض رد المبيع وحده شافيه وقد صرح في النخبة أيضا  
بأنه لا يرد له لأن الولد يصير بالكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتولدة كالكسب لأنها  
لم تولد من المبيع بل من منافعها فلم تكن مسعفا فمكن أن تسلم للمشتري مجانا أما الولد فانه مبيع من وجه  
لتولده من المبيع فله صفته فلو سلم للمشتري مجانا كان با وبخوفه في الزبطي (قوله كان اشتري ثوبا) تمثيل  
لأصل المسئلة لا لزيادة قال في العصر وهو تكرار لأن رجوعه وجواز رد رضا بائعه في الثوب من أفراد  
ما قدمه وقد تظهر فائدة الأفراد الثوب لا الترتيب عليه مسئلة ما إذا خاطئه فانه تنع الرد ولو رضاه اهـ ط (قوله  
فقطعه) وبوجه الحاربه كالقطع بكرة كانت أو نسي نهر وستأتي مسئلة الحاربه في المتن (قوله فاطلع على  
عيب) ذكره لفاء بقصد أن القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجه ظاهر  
فلا يرجع اهـ ح ويشهد قول المصنف الآتي والبس والكوب والمداواة رضا العيب الخ (قوله فاسدا)

(ك) لا يرجع (لو باع)  
المشتري الثوب) كله  
أو بعضه أو وجهه (بعد  
القطع) لجواز زده  
مقطوعاً لا خطأ كما  
أقوله بقوله (فوقطعه)  
المشتري) وخاطمه  
أو صغده (بأي صيغ  
كان عن) (أولت السوق  
بسم) وأخرى (القبض  
أو غرس أو بى) (م)  
الطلع على عب رجوع  
بنقصانه (لأمتناع الرد  
بسبب الزيادة لحق  
الشرع لحصول الرد  
حتى لو تراضى على الرد  
لا يقضى القاضي به  
دروان كمال (ك) يرجع

٢ قوله وأقبله هكذا  
خطه الأولى وأقبلها  
أى زويه العيب ١٥  
مصححه

٣ (قوله وأقبله الخ)  
لاحقة إلى هذه التكلفات  
بعد ما نقل ط عبارة  
المحيط بالاشتباه قال  
شخصاً وعلى الاشياء  
يكون ما في جامع  
القضولين تقبيل المافي  
المحيط فانه سكت فيه عن  
الرد وأنت خير بان  
عبارة المحيط لا يصح  
تقبيلها إلا بالنسبة  
لمسئلة الرهن والأجارة  
كما وقع في الفصولين  
تأمل ١٥

الأولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد ماله) أشار به إلى الفرق بين هذه المسئلة وما قبلها وهو أن الخمر فاسدة  
لأنه لا يصير ضرورة البيع به عرضة للثمن والفساد ولا يقطع السارق به فاختل معنى قيام البيع كافي التهرح  
وعدم الرجوع قول الأمام وفي الخاتمة وجامع الفصولين لو اشترى بغير أهل أو دخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه  
يرجع بنقصانه عندهما به أخذنا المشايخ كالأكل طعاماً فوجد عيباً ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع  
أه قال في البحر وفي الوقايع الفتوى على قوله ما في الأكل فكذلك أه قال الخليلي والمحققان يجب تقبيل المسئلة  
على الخمر وموجباته مرجحة ما إذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الأمام أيضاً لأن الخمر في هذه  
الحالة ليس فاسداً لئلا تأمل ١٥ (قوله لا يرجع لو باع المشتري الثوب الخ) أى أخرجه عن ملكه  
والبيع مثال فم الملو وهبه وأقر به لغيره ولا فرق بين ما إذا كان بعد رؤية العيب أم أقبله كافي القبح وسواء  
كان ذلك غلوف تلفه أولاً حتى لو وجد السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انتظر لم يفسد فباعها لم  
يرجع أيضاً شئ كافي القبيح ثم نرى أن البيع ونحو ما منع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب  
عند المشتري أم قبله إلا إذا كان بعد زيادة تكامله ونحوها كما يأتي ولذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه  
بحيث لا يبقى للملك إلا ربا نباعه أو وهبه أو أقر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذلك لو باع بعضه وان  
تصرف بغيره فلا يخرج من ملكه بان أجره أو رهنه أو كان طعاماً فطبخه أو سوسه بقاتلته بسم أو بى في العربة  
أو ونحوه ثم علم بالعيب فإنه لا يرجع بالنقصان إلا في الكتابة بحرك لكن في جامع الفصولين شراء فأجره فوجد عيبه  
فله نقض الأجرة ورده بعبه بخلاف رهنهم من غيره فإنه رده بعد فكه ١٥ والظاهر أن ما في المحيط من عدم  
رجوعه بالنقصان بعد الأجرة والرهن المراد به إذا رضى البائع مبيعاً فبشئ لا يرجع بل رده تأمل (قوله أو  
بعضه) ظاهره أنه ليس له رد مافي لتعيبه بالقطع أو بالشركة وكذلك ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يشهد  
ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في القهستاني لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بمسئلة ما منع وكذا المحصة ما بقي على  
الصحيح لو رده عنه كافي المحيط ١٥ وهذا بخلاف ما لو كان أو باع بعضه فأنه لا بد الباقي كما مر متاقبل هذا  
الباب وسأنا أيضاً قوله اشترى عبد من الخ وخلف مالو كان المبيع طعاماً أو باقى الكلام عليه (قوله لجواز  
رده مقطوعاً لا خطأ) يعنى أن الرد بعد القطع غير ممتنع رضا البائع فلا يباعه المشتري صار حاب المبيع بالبيع  
فلا يرجع بالنقصان لكونه صار موقفاً بالرد بخلاف ما لو خاطبه قبل العلم بالعيب ثم باعته فإنه لا يطل الرجوع  
بالنقصان لأن الخطأ ما منع من الرد كما يأتي في بيعه بعد امتناع الرد تأثيره لأنه لا يصح صراجه بالبيع كما أفاده  
الزبلي وغيره والأصل كافي الخيرة أنه في كل موضع أمكن المشتري والمبيع القائم في ملكه على البائع رضاه أو  
بدونه فإذا أزاله عن ملكه تبع أو شبهه لا يرجع بالنقصان وفي كل موضع لا يمكن رده على البائع فإذا أزاله عن  
ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزبلي وبى عليه مسئلة ما لو خاط الثوب لطيفه وقد مررت (قوله وخاطه) أشار  
به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة الغير المتولدة وقد متناياتها (قوله بأي صيغ كان) ولو أسود وعندى  
جنبته السوداء نقصان فيكون البائع أعفوه وهو اختلاف زمان ١٥ ح (قوله أولت السوق بسم) أى خطبه به  
ومثله لو اتخذت المبيع صانوا وهي واقعة الحال رمى (قوله أو غرس أو بى) أى في الأرض المسبعة ط (قوله  
ثم اطلع على عيب) أى في السوق أو الثوب بعد هذه الأشياء منح قال ح وهو بعيد أن الزيادة لو كانت بعد  
الإطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان وبوجه ظاهر ويدل عليه أيضاً قول مسكين بى لم يكن عالماً وقت الصبيغ  
والثوب (قوله بسبب الزيادة) لأنه لا وجه للقبض في الأصل دونها لأنه لا استقلال له ولا وجه للمعجل في الشرع  
الخ (قوله لحصول الربا) فإن الزيادة متحدة تكون فضلاً مستحقاً في عوض المعاوضة بلامقابل وهو معنى الزيادة  
شبهته ولشبهته بالحكم بالرائع وبه اندفع مافي الرد للتمتع عن الوافى من قوله وفيه أن حرمه الربا بالقدر والجفس  
وهما مفقودان ههنا فتأمل ١٥ وبوضع الدفع قوله في العزيمة أنه كلام غير محققان الرابح ينصبر عندهم  
في الصورة المذكورة لقولهم أن الشروط الفاسدة تمن الربا وهي في المعاوضات المبالغة غير هالان الرابح  
الفضل الخافى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما يقتضيه العقد ولا يأتى فيها أفضل حال عن

٣ (قوله وهي في المعاوضات المالية وغيرها) صوابه دون غيرها كافي الزبلي والمراد بالغير التبرعات والمعاوضات الغير المالية كالتمساح ١٥

(لو باعه) أى المتع  
رده (فى هذه الصور  
بعد رؤى بالعيب) قبل  
الرضاه صريحاً ودلالة  
(أومات العبد) المراد  
هلاله المبيع عند  
المشتري (أو اعتقه)  
أو دبر أو استولد أو  
وقف قبل علمه بعيبه  
(أو كان) المبيع طعاماً  
فاكله أو بضعه أو  
أطعمه عبده أو مدينه  
أو أم ولده أو ليس الثوب  
٣ (قوله أو ما علم فلا  
يحل له الخ) غير ظاهر إذ  
هو قيد مفيد الأثرى  
لوقال بعد ما علمه بوضيعة  
بالعيب ثم باعه لا يكون  
له الرجوع قطعاً ولولا  
هذا القيد لم يلزم الحكم  
وكذا لو وجد الرضا  
دلالة كأن سلم الثمن  
بتمامه بعد ما طلع على  
العيب أو ما قول المحشى  
لأن العرض على البيع  
الخ فهو غير مجرولاً له  
بالجملة تقرر لملكه  
فيه وما كذب تلك الزيادة  
حقه في حصصة العيب  
وإنما يكون البيع رضا  
فيما يمكن فيه الرد على  
البائع اهـ

مطلب فمألوأ كل بعض  
الطعام

العوض وهو الرأى إلى بلوى وغيره قبل كتاب الصرف (قوله أى المتع رده فى هذه الصور) أى صوراً زائدة  
التصلة من خباطة ونحوها وأدان امتناع الرادى على البيع بسبب الزيادة فتقرر بها الرجوع بالنقصان  
قبل البيع فيبقى له الرجوع بعد البيع أيضاً وإن كان البيع بعد رؤية العيب قال فى الفتاوى وإذا امتنع الرادى فسخ  
فأوباعه المشتري يرجع بالنقصان لأن الرادى امتنع لم يكن المشتري يبيعها بحالها (قوله بعد رؤية العيب) وكذا  
قبله الأولى ح (قوله قبل الرضاه صريحاً ودلالة لم أر من ذكرها القيد هنا بعد مراعاة كثير من كتب  
المذهب وأما رأى شافى المتع للغير الملى ذكره بعد قوله أومات العبد وهو فى محله كما نعرفه فى ٣ ٢ ١ أما  
هنا فمحل له لأن العرض على البيع رضا للعيب كباقيها وهذا البيع حقيقة ولم يمنع الرجوع بالنقصان  
لنقر الرجوع قبله كما علمته اتفاقاً كان الشارح رأى هذا القيد فى حواشى شيخه فسبى قله فكسب فى غير محله  
فأما (قوله أومات العبد) لأن الملك ينتهى بالموت والشيء باتمائه يتقرر فكان بقاء الملك قائماً والرد متعذر  
ونظير موجب الرجوع ونعمه فى ح عن الفتح قال فى التهر ولا فرق فى هذا فى موت العبد بين أن يكون بعد  
رؤية العيب أو قبلها اهـ لكن إذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون قبل الرضاه صريحاً ودلالة كما  
ذكره ابنه الملى ووجهه ظاهر لأنه إذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضته على البيع أو استخفصه مراراً ونحو  
ذلك مما يكون دلالة على الرضا امتنع رده الرجوع بنقصانه لو بى العيب كما فكذلك أومات الأولى (قوله والمراد  
هلاله المبيع الخ) قال فى التهر ولو قال أو هلال المبيع لكان أفرداً لا فرق بين الأدنى وغيره ومن ثم قال فى  
الفتاوى ذهب إلى باعه لورده بعيبه فهلال فى الطريق هلال على المشتري ويرجع بنفسه وفى الفتاوى شترى جداراً  
ما لا ينفى بغيره حتى سقطه الرجوع بالنقصان وهو فى الحالى شترى أو باع على أن كل واحد منهما عشرة ذراعا  
فبلغ بهالى بغداد فاذا هى ثلاثة عشر به فرجع بها ردها وهلك فى الطريق يرجع بنقصان القيمة ظاهر  
المذهب (قوله أو اعتقه) قال فى الهداية وأما الاعتاق فاقضاس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بفسده فصار  
كالقتل وفى الاستحسان يرجع لأن العتق إنهاء الملك لأن الأدنى ما خلق فى الأصل محللاً للآباء وإنما غلب الملك فيه  
مؤقتاً لا الاعتاق إنهاء كالنوع وهذا لأن الشيء يتقرر باتمائه فجعل كأن الملك باقى والرد متعذر والتدبير  
والاستبدال معتزلة لأنه بعد النقل مع بقاء المحل بالأمر المحكى اهـ ح (قوله أو وقف) وأذا وقف المشتري  
الأرض ثم علم بالعيب يرجع بالنقصان وفى جعلها مسجداً اختلاف واختار الرجوع بالنقصان كما فى جامع  
الفتاوى وفى العزازة وعلمه الفتوى ومارجع به بسبب أنه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف اهـ نهر (قوله  
قبل علمه) نزل فى لأعتقه وما بعده اهـ ح والحاصل أن هلاله المبيع ليس كاعتقائه فإنه أذهل المبيع يرجع  
بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله أما الاعتاق بعد العلم به فأنع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس  
اعتاقه كاستيلائه فإنه أذهل استملكه فلا يرجع مطلقاً إلا فى الاكل عندهما بحرط (قوله أو كان المبيع طعاماً  
فاكله) احتقر بالأكل عن استهلاكه بغيره فى الخيرة قال القسورى ولو اشتري ثوباً أو طعاماً وأخرق  
الثوباً أو استهلك الطعام ثم طلع على عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف اهـ وكذا لو باعه أو وهبه ثم طلع على  
عيب لم يرجع شياً جازماً كما فى السراج لكن فى بيع بعضه بخلاف الآتى وأراد بالطعام المكمل والموزون كما  
يعلم من الخيرة والخاتمة (قوله فأكله أو بضعه) أى ثم علم بالعيب كباقي الهداية وهذا يدل على أن الرجوع  
فيما إذا أطعمه عبده أو مدينه أو أم ولده أو ليس الثوب حتى تخرق مفيد ما قبل العلم بالعيب فالأخر الشارح قوله  
قبل علمه بعيبه عن قوله أو ليس الثوب حتى تخرق ليكون قد فى المسائل العشر ملكاً أولى ح قلت ونوده أنه  
فى الفتح قال بعد هذه المسائل وفى الكفاية كل تصرف يسقط خيار العيب إذا وجد فى ملكه بعد العلم بالعيب  
فلا رد ولا أرش لأنه كالرضاه (تنبيه) وقع المنع أو كلة بعد اطلاع على العيب وهو يسبى قله كما به عليه الملى  
(قوله أو أطعمه عبده أو مدينه أو أم ولده) أعاد يرجع فى هذه المسائل لأن ملكه باقى فى البصر يعنى أن  
العبد ولده أو أم ولده أعاد أكلوا الطعام على ملك السيد لا أنهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً  
الطعام والرد متعذر فأنظر فى الاتفاق بخلاف ما إذا أطعمه طفله وما عطف عليه مملاتى حيث لا يرجع لأن

فيه حبس المبيع بالتبديل من هؤلاء فاتهم من أهل المالك اه ح قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما  
التي في الهداية والعناية والفتن والتبيين أن الاستحسان عدم الرجوع وهو قول الامام فليصر اه ح قلت  
ما ذكره الشارح من أن الاستحسان قوله ما ذكره في الاختيار وسمعه في البحر وكذا نقله عند العلامة قاسم وبه  
على أنه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا منى عليه المصنف في مثله وذكر في القنع عن الخلاصة أن عليه  
الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في القنع بعده أن جعل الهداية قول الامام استحسانا ثم أخيره وجوابه  
عن دليله ما يفيد مخالفته في كون الفتوى على قولها اه ح قلت وبوده أنه في الكفر والمثلث وغيرهما شوا  
على قول الامام وفي النخبة ولوليس الثوب حتى تخرق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عنده والصحيح خلافا  
لهما اه والحاصل أنهم اقرولان معصيان ولكن صحوا قولهما بأن عليه الفتوى ولفظ الفتوى كذا الفاظ  
التصحيح ولا سيما هو أرفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مثله وهذا في الأكل أما البيع ونحوه فلا  
رجوع فيه أجماعا كما عرفت وباتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جار في جميع  
المسائل التي ذكرها مع أنهم لم يذكروا في أكل الطعام وليس الثوب أفاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف  
في مسائل الأكل أيضا لأنه لو أكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا إذا أكله مع عبدا لا ولي تأمل (قوله)  
وعنه ما رد ما بقي ويرجع بنقصان ما (كل) هذمه واية ثانية عنهما في صورة أكل البعض والاولى أنه يرجع  
بنقصان العيب في الكل فلا رد ما بقي هكذا نقل عنهم القندوري في التقريب وسمعه في الهداية وذكر في شرح  
الطحاوي أن الأولى قول أبي يوسف والثانية قول محمد كافي القنع وأما عند الامام فلا رد ما بقي ولا يرجع بنقصان  
ما أكل ولا ما بقي كافي النخبة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية ونظا  
البيان وجامع الفصولين والخاتمة والمجتمعي فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في أكل البعض أما لو باع بعض  
المكيل والموزون في النخبة أنه عندهما لا رد ما بقي ولا يرجع شيء وعن محمد رد ما بقي ولا يرجع بنقصان  
ما باع هكذا ذكر في الأصل وكان الغرض أبو جعفر وأبو الليث فبيان في هذه المسائل بقول محمد نقل الناس  
واختاره الصدر الشهيد اه وفي جامع الفصولين عن إختلافه عن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بنقصته  
من الثمن وعليه الفتوى اه ومثله في الولولة والمجتمعي والمواهب والحاصل أن الملقب به أنه لو باع البعض  
أو كله رد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع والفرق كافي الولولة أنه لا أكل لقرار القندور  
أحكامه والبعض ينقطع المالك فتقطع أحكامه قال قضاة بمنزلة ما لو استرى غلامين فبعضهما باع أحدهما ثم  
وجد بهما عيبا رد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالأجاف فكذا عند محمد اه قلت لكن سئل المصنف  
بعضه من الثمن لو وجد بعض المكيل أو الموزون عيبا رد كله أو أخذته فان مقتضاه أنه ليس له رد العيب  
وخدمه لأن يقال أنه يجوز على ما إذا كان باعيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقرينة قوله رد كله فيفرق  
بين ما إذا بقي كله وبين ما إذا تصرف ببعضه بيع أو كل أو يقال هو مبني على قول غير محمد تأمل (تنبيه)  
الطعام في عرفهم البر والمراد به هنا هو وما كان متعلقا من مكيل وموزون كما علم مما نقلناه اه عا عن النخبة وفي  
البحر عن الفتنة ولو كان غرا لفتنه أو فلقا فجعله ابريسا ثم ظهر أنه كان رطبا وانقص وزنه يرجع بنقصان  
العيب بخلاف ما إذا باع اه وبه علم أن الأكل غير قابل مثله كل تصرف لا يخرج عن ملكه كما علم مما قدسناه  
عن المحيط وتقدم حكم القسي عند قوله بالاربع لو باع المشتري الثوب الخ (قوله ابن كمال) حيث قال  
وإن خلافا فيما إذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاءين كان في وعاءين فله رد الباقي بنقص من الثمن في  
قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما في أحدهما ولو باع علم  
ببيع كان له أن رد الباقي بنقص من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء مختلفة فكان الحكم  
فيه ما هو الحكم في العبدن والثوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه أنه لا خلاف في ثبوت رد العيب وحده ثم نقل  
العلامة قاسم في محضه عن النخبة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والوعبة ليس له أن يرد  
البعض بالعيب وأطلاق محمد في الأصل يدل عليه وبه كان يقى شمس الاعنة السرخسي ثم قال العلامة قاسم

حتى تخرق فانه يرجع  
بالنقصان استحسانا  
عندهما وعليه الفتوى  
بحر وعنه ما رد ما بقي  
ويرجع بنقصان ما أكل  
وعليه الفتوى اختيار  
ونهيستأى ولو كان في  
وعاءين فله رد الباقي  
بحصته من الثمن اتفاقا  
ابن كمال وابن مالك

قوله والحاصل أن الخ  
أقول قد قلت هذه  
النسبة والى قبلها  
ليسهل حفظها فقلت  
وان بيع كل المكيل  
أو كل

ثم رأى عيبا فلا يرجع  
بل

يرجع إن كان لبعض  
أكلا

بنقصه وإن بيع بعضا فلا  
وما بقي عن أكل أو بيع  
رد

عند محمد وذلك للتعبد  
اه منه

وسيجيء قلت فعلى مافى الاختيار (٨٨) والقهستاني يترجم القياس فيه (ولو اعتقه على مال) أو كاتبه (أوقته) ٢ أو أبق أو أطلعه

طفله أو امرأته أو مكانه أو ضيفه يجتبي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المصنف تبع العنى فى الرمز لكن ذكر فى الجمع فى الجمع قبل الرؤية وأقره شرار حسنى العنى نقض البعديه بالاولى يقتضيه (لا) يرجع بشئ لا متنازع الرديقهه والاصل أن كل وضع للبايع أخذه معيار يرجع بأخراجه عن ملكه والأرجح اختيار وقبه الفتوى على قولهما فى الالكل وأقره القهستاني (شرى بخو بيض ويطبخ) يجوز وقته (فكسره) فوجده فاسدا يتفقه به (ولو قال للدواب (قله) ان لم تناول منه شيئا بذهله بعينه (نقصانه)

مطلب يرجع القياس (قوله الشارح أو أبق الخ قال ططاهره أنه لا يرجع بالنقصان مطلقا وقد تقدم لصاحب النهر في ذكر الاياق مانصه ولو اراد المشتري أن يرجع بنقصان العيب ليس له ذلك قبل عوده أو موته والجواب أن ذلك فى ابقى ثبت عندهما فانه هو الذى يوجب الرجوع أو إردمها

والأول أقس وأرقق (قوله وسيجيء) أى قيل قوله اشترى جارية لكن الذى سيجيء هو ترجع عدم الفرق بين الوصل والالكل (قوله فعلى مافى الاختيار الخ) أى من قوله وعنهما ردمابق ويرجع الخ فإنه يفيد أنه قياس لا كره بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله أن احدا الى واثنين عنهما استحسان والثانية قياس فكون ترجيح الثانية كما وقع فى الاختيار والقهستاني من ترجيح القياس على الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قبل ان الشارح وافق هناما فى الهداية وغيرهما من أن القياس قولهما فافهم فم فافهمه الشارح على ما قرنه خلاف المفهوم من كلامه فقد قال فى الهداية وأما الالكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعندده لا يرجع استحسانا وإن كل بعض الطعام ثم علم بالعب فكذا الجواب عنده وعنهما أنه يرجع بنقصان العيب فى الكل وعنهما أنه ردمابق اه وقال فى الاختيار عندهما يرجع استحسانا وعندده لا يرجع الخ فإن المفهوم من هذا أنه فى الهداية يجعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا وعندهما استحسانا وفى الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قبل انه قياس وقيل انه استحسان ثم بعد قولهما بالرجوع بالنقصان فى صورة ما كل البعض عنهما وإبان الاول يرجع بنقصان الكل فلا ريب فى الثاني والثالث يرجع بنقصان ما كل فقط ودمابقى وأنت خير بأنه ليس فى هذا ما يفيد أن احدا هاتين الى واثنين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على مافى الهداية والاستحسان قول الامام بعدم الرجوع بشئ أصلا وكل منهما استحسان على مافى الاختيار والقياس قول الامام المذهب كورقته (قوله ولو اعتقه على مال) أى لا يرجع لانه حبس بدله وجس البدل تحبس البدل وعنه أنه يرجع لانه انهاء الملك وإن كان يعوض ح عن الهداية وعندى يوسف يرجع فى هذه المسائل (قوله أو كاتبه) أى معنى الاعتاق على مال كإلى البحر والكلام فيه معنى عن الكلام فيها ح (قوله أو أوقته) هو ظاهر الرواية عن أصحابنا وجهه أن القتل لم يعد شرعا لا الضمونا وانعاسط عن المولى بسبب الملك فصار كالمستغديه عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل إن كان عبدا والدية إن كان خطافا فكانه ناعه نهر (قوله طفله) ليس بقيد بل المصرح به فى البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهى أهلية الملك كما قدمناه تشلها اه ح (قوله كذا ذكره المصنف) حيث قال فلما اعتقه على مال أوقته بعد اطلاعه على عيب وقال محسبه الرملى صوابه قبل اطلاعه انه هو على الخلاف لا بعده لا يرجع إجماعا ولهذا فى بقيدته الى بلى أو كثر الشراح وكأنه تبع العنى فيه وهو سوسو (قوله فى الرمز) أى شرح الكثر (قوله لكن ذكر فى الجمع فى الجميع) أى فى جميع المسائل المذكورة وهى العتق على مال والكاتبه والاقاق وهذا هو الصواب لما علمت من أنه لا رجوع إجماعا وبعد الاطلاع على العيب لا ما قبل من أنه يلزم أن لا يتي فى فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع اذا الفرق واضع وهو ثبوت الرجوع فى المسائل المتقدمة وعندهما فى هذا إجماعا فافهم (قوله حتى العنى) أى فى شرحه على نظم الجمع أى فاقض كلامه فى الرمز (قوله بالاولى) أى لانه اذا امتنع الرجوع اذا كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمنع بعد الاطلاع بالاولى لا هادليل الرضا (قوله والاصل الخ) قدمنا بيانه عند قوله لو ارادهم مقطوعا لا خططا وقدمنا هناك بيانه على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكر مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسدا الخ) لو قال فوجده معيبا كان أولى لأن من عيبا بطو زفته له وسوائه كما فى البراز بقوصر فى النخبة بأنه عيب لا فسادا وحرز بقوله فوجده أى المبيع عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد أو يرجع بنقصه فقط ولا يقبس الباقي عليه وإذا قال فى النخبة ولا يرد الباقي إلا أن يهره أن الباقي فاسد اه أفاده فى البحر وقوله فانه يرد الخ أى ردماق كسره ولو غير متفقه به أو يرجع بنقصه فقط لو نتفع به (قوله ان لم تناول منه شيئا) فلو كسره فذا قد تم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصه لرضاه به وبني جريان الخلاف فيما لو أكل الطعام بحر وأصل البضائع يلى واعتزمه ط بأن الخلاف فى الطعام اذا علم بالعب بعد الالكل لا قبله (قوله نقصانه) أى به نقصان عيبه لا لانه لا كسر عيبا حان بحر وغيره قلت الكسر فى الجوز

مفروض فيما اذا حصل عند المشتري بعد تحقق عيب فيه آخر قد تم عند البائع اه ٢ (قوله قلت الكسر فى الجوز الخ) فيه ان يزيد موضوع المسئلة فى الذى وجد فاسدا او هوذا كسر يشكف حاله فلا يرغب فيه وأما قبل الكسر فيرغب فيه لمتوهم عدم الفساد اه



يريد في غيبه فهو زيادة لعب تأمل (قوله) الا اذا رضى البائع به أي بأخذ مبيع الكسر فلا رجوع للمشتري  
 بنقصانه (قوله) ولو علم أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال في التهر قلو كسره بعد العلم بالعيب لا يرد  
 لانه صار راضيا اه ونبي على ذلك الزبلي أيضا فقال لا يرد ولا يرجع بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل  
 الرضا اه لكن الزبلي ذكر هذا بقوله وان لم ينتفع به أصلا واعترض بان يحمله حاله ان لم ينتفع به أصلا  
 ٢ يردده ويرجع بكل الثمن (قوله) وان لم ينتفع به أصلا بان فان البيض منتزعا للفساد والجزء خاو وبما في  
 العيني أو من يخافه نظر لانه با كاهه الفقراء شرفه وكذا ينتفع به باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا قد  
 يقال ولو قليلا لا يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا أن يكون جزءا وجوزتين مثلا (قوله) فله كل الثمن  
 (الخ) لانه تبين بالكسر أنه اس مال فكان البيع باطلا قليل هذا صحيح في الجزء الذي لا قيمة لفساده ما اذا كان له  
 قيمة بان كان في موضع يباع فيه ففسده يرجع بحصة الب فقط وقيل يردده ويرجع بكل الثمن لان ماله باعته باعتبار الب  
 وظاهر الهداية بقدر تحججه وكذا في البض أمابيض النعامة اذا وجد فسادا بعد الكسر فإنه يرجع بنقصان  
 العيب قال في النعامة وعليه جرى في الفئران هذا يجب أن يكون بلا خلاف لان ماله ببيض النعامة قبل  
 الكسر باعتبار الفسار ومافيه جمعا قال ابن وهبان ونبي أن يفصل بان يقال هذا في موضع يقصد فيه  
 الانتفاع بالفسار أما اذا كان لا يقصد الانتفاع بالبيع بان كان في ربة والفسار لا ينتقل كان تغيره قال الشيخ  
 عبد البر ولا يخفى عليه فساد هذا التفصيل فان هذا الفسار مقصود بالشراف في نفسه ينتفع به في سائر المواضع وما  
 ذكره لا ينقض لان هذا قد يتفق في كثير مما انفقوا على حجة بعينه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه مهر  
 (قوله) ولو كان أكثره فسادا يرجع بحصة أي بحصة الصحيح منه وهذا عندهما وهو الأصح كما في الفتح وكذا في  
 التهر عن التهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه طبع بين الحلو والعبد في صفقة واحدة وجه الأصح  
 كما في الزبلي أنه عزله ما لو فصل عنه لانه ينقسم ثم على أجزائه فكذلك والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف  
 الحرم العبد (نبيه) عير بال أكثر تبعا للعيني واعترض به يحتل والسياب تغيير التهر وفيه بالكثير قلت وهو  
 مدفوع لانه اذا صح فيما يكون أكثره فسادا يصح فيما يكون الكثير منه فسادا والاولى فافهم نعم الاول والتعير  
 بالكثير لا يفسد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد منه قليلا لانه لا يمكن التبرع عنه اذا لم يخلو عن قليل فسادا فكان  
 تقليل التراب في الخنطة فلا يرجع شي أصلا وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في التهر والقليل لا يخلو  
 عنه الجزء عادة كالواحد والاثني في المائة كذا في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير منه صرح  
 في القنينة وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة وفي البحر القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير  
 ما زادها وفي الفتح وحمل الفقيه أو البت الخمسة والستة في المائة من الجزء عفا (فرع) اشترى أقفر خنطة  
 أو سمع فوجد فيه ترابا كان يوحده مثله في ذلك عادة لا يرد الا فان أمكنه مرد كل المبيع رده ولو اراد حبس  
 الخنطة وري التراب والمعب بمهر الس له ذلك فان سب التراب وراد أن يخلطه ويردان أمكنه المرد على ذلك الكيل  
 رد الا بان نقص من ذلك الكيل شي لا يرجع بنقصان الخنطة الا أن رضى البائع بأخذها فانصة برأية وفي  
 الخاتمة لو لم يعد ذلك التراب عيبا فلا رد الا لم يفسد ورد وان فسد خير المشتري بين أخذ الخنطة مخصتها من  
 الثمن أو ردها وأخذ كل الثمن (قوله) وفي المختار (الخ) هذه من أفراد مسئلة الاكل السابقة ففكان الاول ذكرها  
 هنالك (قوله) رده على البائع معناه أن له أن يخصم الاول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد  
 عليه ردا على بائه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء ردا على موكله لان البيع واحد  
 فاذا ارتفع رجع الى الموكل بغير وعلمه فيه وبخلاف الاستحقاق وله ان يحكم على المشتري الاخر يكون حكما على  
 كل الباعة كاستأني في بابه قال في التهر وهذا الاطلاق قديم في المسوطة اذا ادعى المشتري العيب عند البائع  
 الاول اما اذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الاول ليس للمشتري الاول ان  
 يرد ما جمعا كذا في الفتح تبعا للدراية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد أيضا بما اذا لم يعترف بالعيب  
 بعد الرد قال في الفتح وقال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع الاول بالاتفاق (قوله) وورده عليه بقضاء (بشأن)

الا اذا رضى البائع به  
 ولو علم بعيبه قبل كسره  
 فله رده (وان لم ينتفع به  
 أصلا فله كل الثمن)  
 لطلان البيع ولو كان  
 أكثره فسادا جاز  
 بحصته عندهما نهروفي  
 المختار لو كان سبنا اذا بنا  
 فأكله ثم أقر بانه وقوع  
 فآثره يرجع بنقصان  
 العيب عندهما وبه يقتضي  
 (باعتراشه فرد المشتري  
 الثاني) (عليه) بغير رده  
 على بائه لو رده عليه بقضاء

٣ (قوله) رده أي ولو  
 بعد كسره فلا يصح  
 تقبيله عما قبل الكسر  
 كما فعل الزبلي اه

مطلب وحذف الخنطة  
 ترابا

لما إذا أقر العيب وامتنع من القبول فرد عليه القاضي جيرا كما إذا أنكر العيب فأنه بالبيعة أو التوكول عن البيعة أو بالبيعة على إقرار البائع بالعيب مع أنكاره الإقرار به فإنه يرد على بائعه في الصور الأربعة لكون القضاء قضاء قهائرا بثلاثة (تنبيه) البائع أن امتنع عن القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه بعدد إلى بائعه بجرع من الرزاقية (قوله لأنه فسخ) أي لأن الرضا القضاء فسخ من الأصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الأمر أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هذا به والمراد أنه فسخ فيما يستعمل لافي الأحكام الخاصة بدليل أن زائد المبيع لم يشرى ولا رد هاهنا الأصل وتعامه في العبر وسيد كرا الشارح آخر الباب أنه فسخ في حق الكل لا في مستثنين الخ وبأنه تعالى (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنه) أي عند البائع الثاني قد لقوله رده على بائعه وقوله يرجع فغير على مفهوم القيد المذكور أي فإن حدث عيب آخر عند البائع الثاني ثم رده عليه المشتري منه بالبيع القديم فلا يرد على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب الحادث عنه متعمه من الرد ومافاته من إرجاع ضريحه إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري الثاني لاختلاف قول الامام لسائق الجرو لواعه فأقطع مشتريه على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنه عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعنده ما يرجع كذا ذكره الأسبجاني ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء لرد ح (قوله لو بعد قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرد قبل قبضه فلم يشرى الأول أن يرد على البائع الأول مطلقا سواء كان رده عليه بنقصان أو رضا المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأن بيع المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يعاجل بدفع حتى غير ما فعل فسخا من الأصل في حق الكل فصار كل باع المشتري الأول الثاني بشرط اختياره أو بعاقبه خابرة فلو أنه إذا فسخ المشتري الثاني يحكم الخيار كان للأول أن يرد مطلقا أو الفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزبي في العقار اختلاف المشايخ على قول أي خفية ولا أظهره مع جديدي حتى البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس له أن يرد على بائعه كانه اشتراه بعدما باعه وعند محمد فسخ لأنه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف بيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الإشارة إلى قوله رده على بائعه (قوله فلا رده طاقا) أي لا بقضاء ولا رضانا لبعه بعد ردة العيب لدليل الرضا (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء لرد (قوله في غير التقدير) قال في الجرو قيد البيع وهو العين احترازا عن الصرف فإنه يجعل فسخا إذا رد بعد لاقرب بين القضاء والرضانا لا يمكن أن يجعل يعاجل بدلا لأن الدينار هنا لا يتعين في العقود فإذا اشترى ديناراً بدينارهم ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيابه ورده المشتري بغير قضاء فإنه يرد على بائعه كما ذكرنا وجهه في الكافي بأن العيب ليس يبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فإذا رده على المشتري يرد على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكر في الظهيرية وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم على رجل وقضاهما من غير عه فوجدها الغريم فوفاها ردها عليه بلا قضاء فله ردها على الأول اه وما ذكر في الظهيرية أقر به التلمذ الرمي بعلمه في فتاوى قاضي الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا إذا لم يكن أقر بقبض حقا أو ثمن أو الدين فلو أقر بذلك فله ردها عليه قبل قبضه منه لتناقصه كما وضع ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل ونصت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما إذا تصرف فيه القاض بعد علمه بعيبه فإنه لا يرد إذا رد عليه لما في القنية برضا القاضي عبد الجبار إذا تخمس دينة ديناراً فجعله في الروث ليروج أو جعل الدرهم في البصل ونحوه ليس له الرد كالأدوى عيب مشر به ليس له الرد اه ليحفظ لكن سيد كرا الشارح من موانع الرد العرض على البيع إلا الدراهم وإذا وجدها زوفا فعرضاها على البيع فليس برضا وسيد كرا أيضا في آخر متفرقات البيوع وعلمه في البصر بأن حقه في الجاهل فم تدخل الزوف في ملكه لكن صرحوا بأنه لا يجوز هاهنا ملكها وصارت عين حقه فصارا لحاصل أنه لو رضى بها امتنع الرد ولا فله ردها وإن عرضها على البيع وبه يظهر أن عرضها على البيع لا يكون دليل الرضا بها ففعل ما مر عن القسمة على ما إذا رضى بناصر يحا فليأتمل وسأني في متفرقات البيوع متناوضا لوجوب رضى بقابل

لأنه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنه فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه (قوله فلو قبله رده مطلقا في غير العقار كارد بخيار الرؤية أو الشرط دور وهذا إذا باعه قبل اطلاع على العيب فلو بعد فلا رد مطلقا بغير وهذا في غير التقدير لعدم تعين ما فله الرد مطلقا شرح مجمع

مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب

مطلب مهم قبض من غير عهدها ثم فوجدها زوفا فدرهها عليه بلا قضاء

(ولو) رده (برضا) بلا  
قضاء (لا) ولم يحدث  
منه في الاصح لانه اقالة  
(ادعى عيا) موجبا  
لفسخ أو حط عن (بعد)  
قبض المبيع لم يجبر  
المشتري (على دفع  
الثمن) للبائع (بل  
يرهن) المشتري  
لأن ثبت العيب (أو  
يخلف بائعه) على  
نفسه ويدفع الثمن إن لم  
يكن شهود (وإن ادعى  
غيبة شهود دفع)  
الثمن (إن حلف بائعه)  
ولو قال أحضرهم إلى  
ثلاثة أيام أحله ولو قال  
لا يثبت خلفه ثم أتى بها  
تقبل خلافا لما فتح  
(ولزم العيب بنكوله)  
أي البائع عن الحلف  
(ادعى المشتري (أبافا)  
ونحوه مما يشترط رده  
وجود العيب عندهما  
كقول ومرفقون بنون (لم  
يخلف بائعه) إذا أنكر  
قيامه للحال (حتى يرهن  
المشتري أنه) قد (أبى)  
عنده

(ق) قوله مر تب بقوله  
ويخلفه هكذا يخطئ مع  
أن الذي في الشارح أو  
يخلف بائعه على نفسه كما  
في صدر القولة فتأمل  
اه معصيه

جسد كان له على آخر جاهلا به فلو علم وأتقنه كان قضاء احتفا ونفق أو أنفق فهو قضاء له فلو كان مarda تافقا  
وقال أبو يوسف إذا لم يعلم ردمثل زيفه ويرجع بجسده استسما كالأو كانت متوقفة وأنها رجعة واختاره  
للقوى اه (قوله) ولورده برضا (الخ) أي لو رد المشتري الثاني على الأول برضا لميس لرد على بائعه سواء كان  
العيب يحدث مثله في المدة كالرض أو لا كالاصم الزائدة لأن الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهو بيع جديد في  
حق الثالث وفسخ حق المتعاقدين والبائع الأول نالته مفاصل في حقه كان المشتري الأول اشترا من الثاني  
فلا خصوصية مع بائعه لاقى رد الوالي الرجوع بالنقصان بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسخ في حق الكل لعموم  
ولا يثبت فيه كراهة البائع الأول لم يبعها أوله فأنشد (تنبيه) الركيل البائع على هذا التفصيل فإذا رد  
عليه المبيع بقضاء الرمز الموكل ولو بدونه لم يرد عليه الموكل وليس له أن يتخاصم الموكل وإن كان العيب لا يحدث مثله  
هو الصحيح لأن رد البائع في حق الموكل بمنزلة اقالة وتعامه في الثانية (قوله) أو حط عن (قوله) أي إذا حدث عنده  
عيب آخر وأنه يحط عن الثمن نقصان العيب كاهم (قوله) بعد قبضه المبيع) فبدأ اتفاق لأن البائع له المطالبة بالثمن  
قبل تسليم المبيع فإذا ادعى المشتري عيبا لم يجبر ففسخ عدم الجبر قبل القبض أيضا ويحضر وأعرض بأنه لا يجبر  
وإن ثبتت المطالبة قلت وهو مجموع والأفان في المطالبة فافهم (قوله) لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عني  
والأولى للشارح كالمشتري عطف قوله ادعى لتسحب الضمائر كلها عليه (قوله) لأن ثبت العيب) أي أثبت  
وجوده عنده وعند البائع وإذا أثبت ذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله) أو يخلف بائعه على نفسه)  
أي نفي العيب عنده أي عند البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله إن لم يكن شهود  
مر تب بقوله ويخلفه أو بقوله ويدفع والأولى إسقاطه للعلم بمن عطف أو يخلف على يرهن ثم أعلم أن المتبادر  
من هذا أنه يخلف البائع قبل إقامة البينة على قيام العيب للحال وهذا قوله ماوراء به ضعفه عن الإمام والصحيح  
عنده ما ذكره عقبه في مسألة دعوى الأناق من أنه لا يخلف بائعه حتى يرهن المشتري أنه أبى عنده كما يأتي بيانه  
وعن هذا أول الزيلعي قول الكنترا ويخلف بائعه بقوله أي بعد إقامة المشتري البينة أنه وجد عنده أي عند  
المشتري وأوله في الصريح إذا أقر البائع بقيام العيب ولكن أنكر قدمه واعتز به في الزهري أنه مما لا دليل في  
كلامه عليه ثم قال وقد ظهر لي أن موضوع هذه المسئلة في عيب لا يشترط تكراره كالوإذا قلنا ادعاء المشتري  
ولا يرهان له حلف بائعه وقوله بعده ولو ادعى أبافا بان لا يشترط تكراره والا كان الثاني حشوا فترده فلي أم  
من عرج عليه اه قلت وأشار إليه الشارح بقوله الآتي مما يشترط الخ (قوله) وإنما ادعى غيبة شهود) أي  
عدم حضورهم في المصر أما لو قال في بينة حاضرة أمهاله القاضي إلى المجلس الثاني إذا حضر رفته على البائع بجر  
(قوله) تقبل خلافا لما فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أي حشفت عنده محمد لا تقبل ولا يخلف في هذا رواه عن  
أبي يوسف اه وذكر قوله أنه لو قال في بينة حاضرة ثم أتى بها تقبل بلا خلاف (قوله) ولزم العيب بنكوله) أي  
لزم حكمه لأن التكرار حجة في المال لا به بدل أو أقرار (قوله) أبافا ونحوه (الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره  
وهو ثلاث زنا الحارة والتولد من الزنا والولادة كقدمه أول الباب فبعض الاشتراط إقامة البينة على وجودها  
عند المشتري بل يخلف عليها البائع ابتداء كما في الجرح (قوله) عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله) وحشون)  
قبل هذا على القول الضعيف المنقول عن العتي فيما تقدم اه قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف  
صغرا وكبارا يعني أنه إذا وجد في يد البائع في الصغر وفي المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالأناق وأخوه  
والكلام هنا في اشتراط المعادة عند المشتري وهو القول الاصح كقدمه الشارح وهذا أغر ذالك  
لا يخفى ونبه عليه ط أيضا فافهم (قوله) لم يخلف بائعه) قال في الصراي إذا ادعى عيبا يطعن عليه الرجال ويمكن  
حدونه فلا بد من إقامة البينة أو لا على قيامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدونه لتسحب البائع خصما  
فإن لم يرهن لا يبين على البائع عند الإمام على الصحيح وعندهما يخلف على نفي العلم وتعامه فيه (قوله) إذا أنكر قيامه  
للمال) أمالوا عني بذلك فانه يسئل عن وجوده عنده فإن اعترف به رد عليه بالتماس من المشتري وإن أنكر  
طوبى للمشتري بالبينة على أن الأناق وجد عند البائع فإن أقامها ردموا لا حلف نهر (قوله) أنه قد أبى عنده

أى عند المشتري نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري  
ومعرفته تكون بالنقد **(قوله فان برهن)** أى المشتري على قيامه للحال **(قوله حلف بانه عندهما)**  
صوله اتفاقا لان الخلاف في تحليف البائع انما هو قبل برهان المشتري كاعتلت أما بعده فانه يحلف اتفاقا لانه  
انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى **(قوله بالله ما أتى قط)**  
عدل عن قول الكثر وغيره بالله ما أتى عندك قط برادة النظر لما قاله الزبيني من أن يمينه ترك النظر المشتري  
لانه يحتمل أنه باعه وقد كان أتى عند غيره وبه برده عليه ولا حوط ان يحلف ما أتى قطا وما يستحق عليه الدمن  
الوجه الذي ذكره اوله قد سلم وما به هذا العيب قال في النهر الآن كون حذف الطرف أحوط بالنظر الى المشتري  
مسلم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز أنه أتى عند الغائب ولم يعلم منزل المولى ولم يدعه عليه وقد مر أنه ليس يعيب  
فلا حوط بالله ما يستحق عليه الدخا ومابعده وفي البرازية والاعتدال على المروى عن الثاني بالله ما له هذا المشتري  
قبيل حق الربا وجه الذي يدعيه تحليفا على الحاصل اه ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك  
النظر للمشتري لحواجز حديثه بعد البيع قبل التسليم فيكون بآراء مع أنه وجب الرد قبل كيف يحلف على التبات  
مع أنه فعل الغرر والخلف فيما يتاكد على العلم وأوجب بانه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم العقد عليه مسلما  
كما التنزه قاله السرخسي قال في الفتح ومما طارحناه أنه لو لم يأتى عند البائع وأتى عند المشتري وكان أتى عند  
آخر قبل هذا البائع ولا على البائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت برده ولو لم يقدر على اثباته أن يحلفه على العلم  
وكذا في كل عيب برهني تكريه اه والمطارحة القاء المسائل وهي هل ست في أصل الرد كما تنه في الجهر فقال  
انه منقول في الفتنة بل في تحلفه على عدم العلم أخذ من قولهم انما يحلف على التبات لادعاء العلم به والغرض  
هنا أنه لا علم به فقدره اه ما في النهر ملخصا وتمامه فيه **(قوله وماجن)** الاولى اسقاطه كما تفرغه **(قوله وفي الدبر)**  
الح عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في باقي الصغير وفي الكبير الخ **(قوله لا اختلافه صغرا وكبرا)**  
فجعل أنه أتى عند الصغير فقط ثم أتى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على  
ما تقدم فلو أن زمانه الحلف على ما أتى عنده فقط أضر ربه وأزمانه ما يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضر ربه لما المشتري  
فحلف كما ذكر وكذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقوله بالاختلاف كالتنوع فتح  
فعل هذا كان الاولى اسقاط قوله وماجن لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ **(قوله خني باق)** أى من كل عيب  
لا يعرف الا بالجرية والاختيار كالسرقة والول في الفراض والجنون والزنا **(قوله وعلم حكمه)** أى حكم برده  
مما ذكره المصنف اتفاقا **(قوله لا يتقن به)** أى في يد البائع والمشتري **(قوله انما يدع الرضا)** أى رضا المشتري  
به أو عليه به عند الشراء أو الراء منه فان ادعاءه مال المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان  
غفر بسخلف ما علم به وقت البيع أو مراضى وبخوه فان حلف وده وان نكل امتنع الرد **(قوله ككبد)** أى  
كوسع كبد وطحال فتح وفي بعض النسخ ككبدى بياه النسب أى كداه منسوب الى الكبد **(قوله فيكى قول)**  
عدل أى توجه بالخصومة قال في الفتح فان اعترف به عنده ماره وكذا اذا أنكره فاقام المشتري البينة وحلف  
البائع فنكل الا ان ادعى الرضا فعلم ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري بر به طيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفى  
والأثنان أحوط فاذا قال به ذلك فخاصم في أنه كان عنده اه واشترط العدلين أنهم انما هو والد والدواحد توجه  
لخصومة فحلف البائع كافي للبائع ولكن في أدب القاضي ما يخالفه مخرج قال في البراز به وفي أدب القاضي  
الذي يرجع فيما لا يطالب لا يثبت في حق توجه لخصومة ما يتفق عدلان بخلاف ما لا يطالب عليه الرجال حيث  
يثبت بقول المرأة الواحد في حق الخصومة لافي حق الرد اه قلت الاول أظهر لان العدلين يكتفى بهما للآيات  
فيكى الواحد توجه لخصومة قوله اخرج به في الخاتمة حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة  
والدعوى وان شهد عدلان أنه قد مر كان عند البائع برده على البائع **(قوله فيكى قول الواحد)** أى لآيات  
العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية ثانية وقد أسلمنا في هذا بقوله فحلف البائع اذ لو ثبت الرد بقولها  
لم يمتحج الى التحليف وهذا اذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففيه اختلاف

فان برهن حلف بانه  
عندهما بالله ما أتى  
وماسرق وماجن (قط)  
وفي الكبير بالله ما أتى  
مذنب مبلغ الرجال  
لاختلافه صغرا وكبرا  
واعلم أن العيوب أنواع  
خفي كباقي وعلم حكمه  
وظاهر كعور وصمم  
واصبغ زائلة وانافسة  
فيقتضى بالرد بلا عين  
التيقن به انما يدع الرضا  
به وما لا يعرفه الا الأطباء  
ككبد فيكى قول  
عدل ولا يثبت عند  
بائع عدلين وما لا يعرفه  
الا النساء كرتي فيكى  
قول الواحد ثم يحلف  
البائع عني

مطلب فيما لا يطالب عليه  
الا النساء

الروايات في الخاتمة أن آخر ما روي عن محمد وأبي يوسف أنه زبد شهادتهن إلا في الحبل فلا تزبد شهادتهن وفي  
 النخيرة الواحدة العبد لا تكفي والنتان أحوط فإذا قالت واحدة عدلة أو نتان أحبل بشتا العيب في حق  
 توجبه المصومة ثم إن قالت أو قالنا كان ذلك عند البائع إن كان ذلك بعد القبض لا ترد بل يحلف البائع لأن شهادة  
 النساء صحيحة ضعيفة والعبد بعد القبض قوى ولا يقضي بالعقد القوي بحجة ضعيفة وإن قبل القبض فكذلك لا رد  
 بقول الواحدة أما المتي فقبل على قياس قوله لا رد على قياس قوله لما ردود ذكر انصافاً أنها لا ترد في ظاهر  
 روايته أصحاً من الروايات القديمة والله المشهور من قولهما لأن ثبوت العيب بشهادتهن ضروري ومن ضروره ثبوت  
 توجبه المصومة دون رد في حلف البائع فإن نكل تأيدت شهادتهن بنكوله فثبت الرد وروى الحسن عن الإمام  
 ثبوت الرد بشهادتهن إلا في الحبل لأنه تعالى تولى عليه بنفسه اه ما في النخيرة ملخصاً ثم ذكر روايات أخر  
 والحاصل أن شهادة الواحدة أو النتان يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه المصومة لا في حق الرد سواء كان  
 ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتد وأن اقتصر في  
 كثير من الكتب على خلافه وقدمنا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر أخبار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه  
 أصحاب الترتيب في أول كتاب الشهادة من قول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا تطلع عليها إلا النساء  
 لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن لحلف البائع كإصافه في الهداية هناك وهذا معنى قولهم هنا ثبت  
 في حق توجبه المصومة فاعتزم تحضيض هذا المحل فإنك لا تجد في غير هذا الكتاب واحدة الملك الوهاب (قوله)  
 قلت وبقي خامس (الح) هذا الفرع مذكور في الفتح والعبر والنهر لكنهم اقتصر وأعلى عد الأنواع أربعة فلما رأى  
 الشارح مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعاً خاصاً فكان من زباداته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع  
 ما لو ادعى ارتفاع حوض الحار به فقد صرح بأنه لا تقبل الشهادة عليه لأنه لا يعلم إلا أنها وتوجهه المصومة  
 بقوله على ما اختاره الفتح ثم على ما اختاره غيره من أنه لا بد من دعوى المشتري أنه عن داء يرجع فيه إلى  
 شهادة الأطباء أو عن رجل ف يرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين فله (فروع)  
 ١ لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطاً لحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والزيادة أن  
 القاضي لا يستعمل الخصم بل يطلب المدعي إلا في مسائل منها أخبار العيب وفي البدان لو أخبر امرأته أن الحبل  
 وأمرأتان بعدمه محبت المصومة ولا يقبل قول النافذة وفي التهذيب رهن البائع أنه حدث عند المشتري  
 ورهن المشتري أنه كان معصياً بد البائع تقبل بينة المشتري بحرمه ملخصاً (قوله) قبل القبض للكل ذكر الكل  
 غير قد فإن قبض البعض حكمه كحكم ما إذا قبض الكل بإذ كره المصنف عقبه ولكن لما أفرد المصنف البعض  
 بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فإذا صرح به الشارح ثم لو قال المصنف قبل القبض ولو لم يقبل لا يستغنى  
 عن قوله بعده وإن قبض أحدهما (قوله) خبر في الكل (أي في العيني وغيره بقوله) وإن بعده خبر في العيني  
 لا في غيره فالمراد أنه يخبر في الباقي بعد الاستحقاق بين ما سلكه ورده فليس المراد بالكل كل المبيع حتى  
 رد عليه أن المبيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله) لتفرق الصفقة أي تفرقها على المشتري قبل  
 تمامها لأنها قبل القبض لم تملكه كان له الخيار (قوله) وأن بعده (الح) أي وإن كان استحقاق البعض بعد  
 القبض خبر في العيني لا في غيره إذا لم يضره التبعض (قوله) كالمسيء لم أر في هذا الباب صريحاً تأيلاً  
 (قوله) فلا استحقاق بيان لقوله حكمه ما قبل قبضهما وقوله أو تعيب زبادته بيان والادعاء في الاستحقاق  
 وأما تعيب أحد الشئتين فمذكور المصنف في قوله اشترى عبد بن الح (نبيه) حاصل ما ذكره  
 المصنف في هذه المسائل ما في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي أو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل  
 المبيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي سواء أورد الاستحقاق عيباً في الباقي أو لا لتفرق  
 الصفقة قبل تمام وكذا لو استحق بعد قبض بعضه سواء استحق القروض أو غيره بخبر ما فرغ من التفرق  
 ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل المبيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق عيباً في الباقي بخبر المشتري ولم  
 يورد عيباً فيه كقولنا أو قبضنا استحق أحدهما أو كلي أو وورد استحق بعضه ولا يضر تبعضه فالمشتري  
 يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي التمرع العناية حكم العيب والاستحقاق بيان قبل القبض في جميع الصور

قلت وبقي خامس ما لا

يظهره الرجال والنساء في

شرح فاضل خان شري

جارية وأدعى أنها خنثى

حلف البائع (استحق

بعض المبيع فإن كان

استحقاقه (قبل

القبض للكل) خبر في

الكل لتفرق الصفقة

(وإن بعده خبر في العيني

لا في غيره) لأن تبعض

العيني عيب لا للملك كما

سجي (وإن شري شئتين

فقبض أحدهما دون

الأخر حكمه حكم

ما قبل قبضهما) فلو

استحق أو تعيب أحدهما

خبر (وهو) أي خيار

العيب بعد رؤيته العيب

(على التراخي) على المعتد

٣ مطلب فيما يحلف

المشتري أنه لم يقبل

مسقطاً لخيار العيب

٤ مطلب في تحصيل

المشتري إذا استحق بعض

المبيع

يعني فيما يكال ويوزن وغيرهما وسلكهما بعد القبض كذلك الا في المكبل والموزون **(قوله وما في الحماوى)**  
 أى من اذنه أسكبه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضا **هـ** **(قوله كدليل الرضا)** عما  
 يأتي قريبا وصريحه الاولى **(قوله وفي الخلاصة)** حيث قال وحده عيالوم يجد البائع ليرده فاطعمه  
 وأسكبه ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا انه برده على البائع لو حضر ولو هلك رجع بالنقصان **هـ** أى ولا  
 يرجع على البائع بالتمن وهذا اذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سلكه كره المصنف **(قوله والبس والركوب المخلع)** أى لو  
 اطلع على عيب في المبيع قلبه أو ركبه لم يجز له فهور ضال له ولو كان ركوبه لدا ليلتظر الى سيره ولو لبسه الثوب  
 لستظر الى قدره كافي للتر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يبطل خيار الشرط فكذلك اخبار العيب قلت فرقي  
 الأخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاخبار والبس والركوب مرة برأيه ذلك بخلاف خيار العيب فانه شرع  
 للرد دليل على احوال ما له عند العجز عن الوصول الى الثابت فلا يحتاج الى أن يختبر المبيع **(تنبيه)** أشار الى  
 أن الرضا بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضا بالقول لا يصح معقلما في العرجن السراية عن عيب  
 فقال البائع ان لم أرد الباك اليوم رضى به قال محمد القول باطل وله الرد **(قوله والمداواة)** أى أنه يشترط  
 ما لو كان المبيع عبدا مثلا فداوا من عيبه أو كان دواء فداوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب  
 فيه **هـ** **(قوله رضا العيب الذى يداويه فقط)** قال في الحر المداواة انما تكون رضا عبدا او اما اذا داوى  
 المبيع من عيب قد برى منه البائع وبه عيب آخر فانه لا يتعذر له كافي الوالدية **هـ** وفي جامع الفصولين  
 شري معيار فى عيبا آخر فعالج الاول مع علمه بالثاني لا يرد ولو عالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده **هـ** قلت  
 بقى ما لو اطلع على العيب بعد الشراء لم يكن قدرى البائع منه فداواه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح  
 أنه يرد وهو الظاهر كما لوى بالاول صريحنا ثم رأى الآخر ان قد رضى بعيب دون عيب أو بعيب واحد  
 لا يبين تأمل ثم رأيت في الخبر عن المتقن عن أى يوسف وجد بلبا رضى عيبا فداواها فان كان ذلكا وامن  
 ذلك العيب فهو رضا والا فلا الآن ينقصه **هـ** **(قوله ما من ينقصه)** كما اذا داوى بدما لوجوعة فسلت أو عينه  
 من بياض بها فاعوزت فانه يتمتع رده عيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري **ط** **(قوله بعد العلم)**  
 بالعيب أى علمه بكون ذلك عيبا فى الخاتمة لوى أى بالامقرح فلو لم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب له ردها  
 لأنه مما يشتبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب **هـ** وقدمنا أنه لو كان مما لا يشتبه على الناس كونه عيبا ليس له  
 الرد وفي نور العين عن المسنة قال البائع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول  
 ان غرضه أن أرد عليه فقبضه المشتري لا يكون رضا بالعيب ولا تصرفه اذا لم يصدقه لكن الاحتياط أن يقول  
 له لا أعلم بذلك وأنا لا أرضى بالعيب فالوظهر عندى أردت علمك **هـ** **(قوله والارض)** أى نقصان العيب **(قوله)**  
 ومنه العرض على البيع ولو باخر البائع بان قال له اعرضه على البيع فان لم يشتره منك رده على ولو طلب من  
 البائع الاقالة فاقى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضى به بعضه بطل خيار الرتبة  
 وخيار العيب جامع الفصولين وقدمنا في الأخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضا بالعيب وفي جامع  
 الفصولين قبض بعضه رضا ثم نقل لس رضا حتى يقطع خياره عند أى يوسف اقلت وهذا في غير المثل لما في  
 الحر عن الزاى بقوله عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف وورد النصف كالبيع **هـ** وسد ذكر الشارح  
 الكلام في الاستحدام **هـ** **(تنبيه)** نقل في الحر من جملة ما يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض  
 علم والمطالبة بالغلة والرهن والكفالة اما لو أخره ثم علم بالعيب فله نقضها للعدو رده بخلاف الرهن فلا يرد  
 الا بعد الكفالة ومنه ارسال ولد البقرة على الرضخ عنها وحلب لبنها أو شربه وهلك رجع بالنقصان قولان  
 وابند اسكنى الدار لا الوام عليها وسقى الارض وزراعتها وكسحها والبيع كالأوبعضا والا عتاق والهبة  
 ولو بلا تسليم لانها اقوى من العرض ودفع باقى التمن وجع غلات الضيقة وكذا ترهالها لا تنصيص وليس منه  
 كل شر الشجر وغلة الثمن والدار وارضاع الامه ولد المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه **هـ** ملخصا  
 وفي الأخيرة اذا اطله ٣ بعلد روية العيب أو جبهه أو خرز أو سه فليس برضا ثم ذكر تفصيلا في الجملة مابين كونها

وما في الحماوى غريب  
 بحر (فان خاصم فله الرد) ما لم  
 عا دوا خاصم فله الرد) ما لم  
 يوجد مبطله كدليل  
 الرضا ففتح وفي الخلاصة  
 لم يجد البائع حتى هلك  
 رجع بالنقصان (والبس  
 والركوب والمداواة) له  
 أوبه عيبى (رضا بالعيب)  
 الذى يداويه فقط ما لم  
 ينقصه برضى وكذا  
 كل مفيد رضا بعد العلم  
 بالعيب يمنع الرد والارش  
 ومنه العرض على البيع

٥ مطلب فيما يكون  
 رضا بالعيب  
 مطلب فيما يكون رضا  
 بالعيب وينع الرد  
 ٣ قوله اذا اطله هكذا  
 بخطه بالألف ولعل  
 صوابه طلاه بدونها كما  
 يستفاد من القاموس  
 والمصباح **هـ** معصمه

دوام ذلك العيب فهو رضا والا فلا وفيها أمر رجل يبيع ثم علم أنه عيبا فان باعها لو قيل بحضرة المولى ولم يقل شيئا فهو رضا بالبيع **(قوله)** الا الدرهم الخ ذكر المستثنى في النخبة وجامع الفصول وغيرهما وسد كرها الشارع في آخر متفرقات السوء عن المتقسط ثم انه ينبغي أن يذكر كرهنا أيضا ما امتنع رده قبل البيع زيادة ونحوها كما لو استوفى أو ضا ط الثوب ثم اطعم على عيب ثم باعه فان بيعه بعد ربه العيب لا يكون رضاه الرجوع بقضائه كما في كذا والعرض على البيع بالاول **(قوله)** فليس رضا فلا عتق الردي المشتري لان ردها لكونها خلاف حقها لان حقها في الجهاد فلم يدخل الزوف في ملكه بخلاف المبيع العين فله ملكه فالعرض رضا بعينه بحر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فله ردها على بائعه كما قدمه الشارع عند قوله باعما اشتراه الخ وقدمت اتمام الكلام على ذلك **(قوله)** تعرض ثوب الخ عتق رده على البيع والتشبيه في عدم الرضا **(قوله)** قال نعم الا في قولنا نعم عطف على قال الاول **(قوله)** لم جواب لو أي لزوم البيع ولا عتقه رده بالبيع قال في نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه **(قوله)** ولا تقر بملكه لفظ لا مستند وتقرير خبره والضمير في ملكه البائع كما أنه يقول لا يبيع لكونه ملكا لاني أردته عليك وفي البرازي يقول نعم أي يقول بدل قوله نعم لان قوله نعم الخ ير بدليل تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من الرده ولو لفظ لا يحذر من مانع الرده وتمام ط وبه اندفع وقف الخشعي في هذا العار وما كان به فهم أن قوله وينبغي أن يقول الخ أي يقول ضمير يقول للمشتري أي ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله نعم لثلاث ازم البيع فيكون تحذير المشتري فافهم ثم ان الذي يشبه في البرازية وغالب نسخ البصر فلا عتقها ولا تقر بملكته أي عتقته من الردي البائع وعليه والضمير للمشتري **(قوله)** الركوب بالردي البائع وكذا لو كبسه لريده فجزع عن البيعة فركبه جانيه فلا يخرج عن جامع لفصول أي له رده بعد ذلك اذا وجد بينه على كون العيب قد عدا الركوب به بعد البيع ليس دليل الرضا **(قوله)** أو لشراء العلف لها فلور كهب العلف دابة أخرى فهو رضا كما في النخبة **(قوله)** لغير أو صعوبة أي لغيره عن الشيء أو صعوبة بقاء الدابة يكونها لا تقادعه **(قوله)** وهل هو أي قوله ولا بدله منه **(قوله)** واعتمده المصنف الخ الذي شرح المصنف والدرر والشمي والبصر جعله قيد الاخير من فقط ولكن في كثير من النسخ واعتمده المصنف بلا ضمير وهي الصواب فقوله وغيره بالخ عطف على مجرد واللام في قوله تبعه لا قدر الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمده ما على نسخة اعتمده بالضمير يكون قوله وغيره مرفوعا والتقدير واعتمده غيرهم الاول وينبغي في الفتح على الاول وفي النخبة على الثاني قال وبدله ما ذكره محمد في السير الكبير أن حوائج العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضاه لانه لا يمكن حله الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال في الفتح ان العذر المذكور في السقي يجري فيما اذا كان العلف في عذلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرديه اه ويقول ثالث شو طاهر الكثر وهو أنه غير قيد في الثلاثة شو طاهر الز بلي اعتماده حيث عبر عن القولين بقيل وفي السير ثلاثة من المواهب الركوب بالردي أو السقي أو لشراء العلف لا يكون رضاه مطلقا الظاهر اه فافهم **(قوله)** فالقول للمشتري لان الظاهر يشهد به ط وكذا لو قال ركبها السقي بلا حاجة لانها تنقاد وهي ذلول ينبغي أن يسمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوغ الركوب بلا ابطال الرده وخوف المشتري من شيء مما ذكرنا لا حقيقة الجوارح أو صعوبة الناس يختلفون في تحيل اسباب الخوف فربما جعل لا يحيطر بخاطره شيء من تلك الاسباب وانما خلافة كذا في الفتح **(قوله)** فهو عذر قال في السير ثلاثة من المواهب ولا يخفى في البرازية لو جعل عليه فاطم على عيب في الطريق ولم يحتمل بحمله عليه ولو اقامه في الطريق بثقل لا يتمكن من الرد وقبل يتمكن قياسا على ما اذا جعل عليه علفه قلب الفرق واضح فان علفه مما يقوّمه ان ذل لا يبق ولا كذلك لعدل فكان من ضرورة الراد اه ما في البرازي به وهذا يفيد أن ما في الفتح ضعف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا جامع الفصولين ويؤيده ما في النخبة عن السير الكبير اشتري دابة في دار الاسلام وغزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب فيبغى له أن لا يركبها لان الركوب بعد العلم بالعيب رضاه منه فلا يتمكن من ردها فلا يحذر منه

الا درهم اذا وجدها  
زوف فعرضها على  
البيع فليس رضا  
كعرض ثوب على خياط  
ليشترى ايكسبه أم لا أو  
عرضه على المقومين  
ليقوم ولو قاله البائع  
أشيعه قال نعم لزوم لو قال  
لا لان نعم عرض على  
البيع ولا تقر بملكه  
برازية (لا) يكون رضا  
(الركوب بالردي) على البائع  
(أو لشراء العلف) لها  
(أو للسقي) الخال أن  
المشتري (لا بدله منه) أي  
الركوب لغير أو صعوبة  
وهل هو قيد الاخير من  
أو الثلاثة استظهر  
الرجس في الثاني  
واعتمده المصنف تبعه  
لدرر والبصر والشمي  
وغيرهم الاول ولو قال  
البائع ركبها لم يجز  
وقال المشتري بل لا ردها  
فالقول للمشتري بحر  
وفي الفتح وجد بها عيبا  
في السفر فملا فهو

عذر

وان لم يصددها غيرها لان العذر الذي غير معتبر فيما يرجع الى البائع والركوب لاحتجده دليل الرضا اه  
ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضا وان كان لعذر لأن عذره ألزمه الرضا بالعيب لأنه لا يعتبر في حق البائع  
وأستخير بان هنا تخالف للقول الثالث الذي اعتمدنا زبلي وغيره كما قدمناه آنفا وقد يجاب بان العذر في  
ركوبها سبق والعيب انما هو في حق البائع اذ فيه حياته بخلاف العذر في مشكلة السر الكبر والتي قبلها (قوله)  
اختلغا بعد التقاض (الح) أي لو اشترى حارة مثلا فقبضها وأداء ض الثمن ثم جاء له ردها بسبب وعرف به البائع  
الآن أنه قال به تلك هذه وأخرى معها فإلّا على رخصه هذه فقط من الثمن لانه قال المشتري بعثتها وحدها  
فارد كل الثمن ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لأنه قابض يشكر زبادة دعيا البائع ولان البيع انفسخ في المردود  
فارد ذلك مسقط للثمن عنه والبائع يدعي بعض الثمن بعد ظهوره بسبب السقوط والمشتري يشكر وعمامة في  
الفتح (قوله ليشترى من الثمن الح) علة لدعوى البائع وبان لفادتها على تقدير الرد أي رد الثمن لأنه على دعواه  
يلزمه رده بعضه كما قررناه (قوله أوفى عند القبض) أي بان اتفاقا على مقدار المبيع أنه الحار بثان وقبض  
البائع عنهما ثم جاء المشتري ليرد أحدهما فقال البائع قبضتهما وانما استحق حصته هذه وقال المشتري لم أقبض  
سواها (قوله والقول للقاض) وتقبل بينته لاسقاط الدين عنه كالودع إذا ادعى الرد والهلاك وأقام بينة تقبل  
مع أن القول بقوله والبينة لاسقاط الدين مقبولة كذا في التفسير من باب الصرف بحر (قوله مطلقا) فدره  
ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع أو المقبوض كما مر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة وقال المشتري بعد  
قبض المبيع موز ونال وحده ناقصا الا اناسبق منه اقرار بقبض مقدار معين (قوله أوصفة) تنع في ذلك  
الصرع عن العادة ويتخالفه ما في الظهيرية بحيث قال وان اختلفا في وصف من اوصاف المبيع فقال المشتري  
اشترت مثلا هذا العبد على أنه كاتب أو خياز وقال البائع لم اشترط شيئا فالقول للبائع ولا يتخالفان اه  
ومثله في الذخيرة والتارخانة وفي فتاوى فاري الهداية اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت في أن  
هذه السلعة متاعية فقال البائع ما قلت الا أنها بلدية اجاب القول للبائع بينه لأنه يشكر حق الفسخ والبينة  
للمشتري لأنه منع اه وفي النهر عن الظهيرية اشترى عبد من أحد هاهنا بالف حاة والآخر بالف الى سنة صفقة  
أوصفتين فردا أحدهما بسبب اختلفا فقال البائع ردت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجله فالقول للبائع  
سواء هلك ما في يد المشتري أو لا ولا يتخالف اه وبؤيده قوله الآتي كالواختلاف في طول المبيع وعرضه على  
خلاف ما في النهر كما قررناه فافهم (قوله فلو جاء لرد الح) تفريع على قوله تعيننا ومثله ما في الصر وغيره ولو  
اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول للبائع) والفرق أن المشتري في خدار الشرط والرؤية بنفسه العقد  
بنفسه بالتوفيق على رضا الآخر بل على علمه على الخلاف وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في  
المقبوض فالقول فيه قول القاض ٢ بخلاف الفسخ بالعيب لا يفرد المشتري بنفسه ولكنه يدعي ثبوت  
حق الفسخ في الذي أحضره والبائع يشكره كذا في الفتن من آخر خيار الرؤية فقلت ومقتضى هذا التعليل أنه  
لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعين المبيع للمشتري لان العقد ينفسخ بنفسه بلا توقف على رضا  
الآخر وهي واقعة الفتوى (قوله كالواختلاف في طول المبيع وعرضه) لم أرهنا في الفتن وانما ذكر المسئلة  
التي قبله مع القول الذي نقلناه عنه ثم ذكر في الصرع الظهيرية صرحا بان القول للبائع قلت وهو الذي رأيت  
في الظهيرية ومحتاج العيني وكذا في الذخيرة والتارخانة في انقله في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري  
بحريف أو سبق قلم فافهم ونص الظهيرية بان سماعه عن محمد رجل باع من آخر ثوبا وباعه وباعه وأول بقبضه  
حتى اختلفا فقال البائع بعته على أنه ست في مبيع وقال المشتري اشترت به على أنه سبع في ثمان فالقول قول  
البائع مع عينه اه (تمت) قال بعتهما أوها فحقه في موضع كذا لما المشتري ليردها بقرحة في ذلك فانكر البائع  
أنها لها القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب الى موضع  
وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا فالقول للبائع وعمامة في الذخيرة (خاتمة) باع ألف رطل من القطن  
ثم ادعى أنه لم يكن في ملكه يوم البيع وقطن وعنده يوم النصوصم ألف رطل من القطن يقول أصبته بعد البيع لان

(اختلفا بعد التقاض  
في عدا المبيع) أو أحد  
أو متعدد ليشترى  
الثن على تقدير الرد  
(أوفى) عدد المقبوض  
فالقول للمشتري لأنه  
قابض والقول للقاض  
مطلقا قدرا أو وصفه أو  
أبينا فلو جاء ليرده  
بختيار شرط أو رؤية  
فقال البائع ليس هو  
المبيع فالقول للمشتري  
في تعينه ولو جاء ليرده  
بختيار عيب فالقول  
للبائع كالأختلاف في  
طول المبيع وعرضه فتح

مطلبهم في اختلاف  
البائع والمشتري في عدد  
المقبوض أو قدره أو  
صفته

٣ (قوله بخلاف الفسخ  
بالعيب الح) قال شطنا  
ومقتضاه أيضا أن يكون  
القول للمشتري إذا  
حصل الاختلاف بعد  
اتفاقهم على الفسخ في  
مسئلة خيار العيب اه



القول قوله بعينه كافي الخامسة (قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يتحول كونها واحدة أو  
شئتين كواحد حكما من حيث لا يقوم حدهما بالإصاحبة كصراحي باب وزج خفا وشئتين بلا تناسخ  
كشئتين وعبد بن ثمان في المبيع نوعان عيب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل القبض وبعده وبعقب  
بعضه فقط أو بالوحد في بعضه عيب قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه  
فلا يشتري بخبرين أو أخذ الكل بثمنه أو رد كله للعيب وحده بحصة من الثمن وكذا ليس البالغ أن يقبل العيب  
خاصة إذا تراضى على رد المبيع فقط وأخذ الباقي بحصته من الثمن فلهما ذلك إذا صدقة لا تتم قبل القبض  
بدليل انتفاء العيب بحد بلارضاء أو قبض ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فباع في عيبه حكمه حكم الفحل  
الأولى في كل ما مر إذا صدقة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا أو شيئا ولو قبض كله فوجد فيه عيبا قد عا  
أو مادنا بن شرائه وقضه فان كان المبيع واحدا كزار وكرم وأرض وثوب أو كيليا أو وزنيا في وعاء واحد  
أو صبرة واحدة أو شئين كشيء واحد حكما بخبرين أخذ كله ورد كله دون رد بعضه فقط لنفسه زادة عيب هو  
الاشتراك في الاعيان وان كان شئين أو أكثر بلا اتحاد حكما كتاب وعبد أو كيليا أو وزنيا في أوعية مختلفة  
فلا يشتري بالرضا به بل بثمنه أو رد المبيع فقط لا رد كله إلا تراض ولا رد المبيع إلا رضاه أو قضاء إذا صدقة تمت  
فصحب نفر يقفها رد المبيع بحصته من الثمن غير مبيع إذا المبيع العيب دخل في البيع سليما وفي خيار شرط  
و رد بئس له رد بعضه فقط وان قبض الكل لانهم عاين تمام الصدقة فهي قبل تمامها لا يحتمل التفرق  
واعا قلنا أنه يمنع تمام الصدقة لأنه رد بلا قضاء ولا رضاه ولو قبض الكل ونسي عجز عن رد البعض لم يرد الكل سواء  
كان المبيع واحدا أو أكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوي ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد  
مرت وأحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له رد المبيع وحده  
بل ارضاء بالثمن وكذا لو بعد قبض الكل إلا إذا كان تعددا غيره كتحريك كثر بين وطعام في وعاءين على ما ذكرنا  
مختلفا ما لو كان في وعاء واحد فانه منزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلو باع بعضه أو رد  
بعضه فقد منافي هذا الباب أن الملقى به يقول بمجانة أن رد الباقي ويرجع بقصان ما لا كل لا ما باع ومرياته  
هناك (قوله صدقة واحدة) منصوب على أنه حال من فاعل اشترى لما تولى به للمشتري أي صافيا فعني عاقدنا أو  
على نزع الخافض أي بصدقة أو عقدا واحدا عاقدنا أو كان كل منهما يعقد على حدة فهو من قسم ما لو كان  
المبيع واحدا وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كإمساك (قوله رد المبيع) احتراز عما  
فيه خيار شرط أو رد به كإمساك (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب في المقبوض  
كما لا يخفى اهـ ح قلت بل هو في غاية الخفاء لأن كلام الشارع يصدق على ما إذا قبض السليم ولم يعلم بعيب  
الأخر إلا بعد قبض المقبوض ولما قال في الصريح قد تراضى ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد أحدهما  
عيبا قبل القبض فان قبض المبيع منهما زاده ما أم المبيع فلو جرد الرضا به وما لا آخر فانه لا عيب به ولو قبض  
السليم منهما أو كانا معينين وقبض أحدهما به رداه بجعلانه لا يمكن الزام البيع في المقبوض دون الآخر  
فيه من تفرق الصدقة على البايع ولا يمكن إسقاط حقه في غير المقبوض لأنه لم يرض به كذا في المحط فافهم  
(قوله كما لو قبض الخ) تنبيه بقوله أخذهما أو رداهما الأولى عدم التقيد بهما بالقبض كافي في التكرار بل  
ما قبل القبض قال في الجرم وما وقع في الهداية من أن المراد بعد القبض فاعلموا بلقب الفرق بين القسمات  
والثلثات اهـ فان القيمات كعبد بن رد المبيع منهما بعد قبضها بخلاف الثلثات كطعام في وعاء أو قبل  
القبض فليس له رد المبيع في الكل لكن هنا الاعتدال لا يتأتى في عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله  
ويحرم) أي من كل شئتين لا يتوقع بأحدهما بدون الآخر له أحكام كترها في البحر عن المحيط فراجع  
(قوله فانه رد كله أو أخذه) أي دون أخذه المبيع وحده وهذا تصريح بما تضمنه التشبيه وعلت أن هذا لو كان  
كله باقيا لخلاف ما لو باع البعض أو كله (قوله ولو في وعاءين) أي إذا كانا من جنس واحد كتمر بزي أو  
صيفاني أو لبانة أو حنطة مصعديدة أو بحيرة فانهما جنسان يتفاوتان في الثمن والعين كذا حرره في قيع القدر

(اشترى عبد بن أي)  
شئتين ينتفع بأحدهما  
وحده صدقة واحدة  
(وقبض أحدهما وجد  
به أو (بالآخر عيبا) لم  
يعلم به إلا بعد القبض  
(أخذهما أو رداهما  
ولو قبضهما رد المبيع)  
بحصته سليما (وحده)  
لجواز التفرق بعد  
التمام (كما لو قبض  
كيليا أو وزنيا) أو  
زوجي خف ويحرم  
كزوجي ثوب ألف  
أحدهما الآخر  
بحيث لا يعمل بدونه  
(ووجد ببعضه عيبا  
فانه رد كله أو أخذه)  
بعينه لأنه كشيء واحد  
ولو في وعاءين

على الاظهر غنايتها وهو الاصح برهان (اشترى جارية فوطئها أو قبّلها أو مسها بشهوة ثم وجب عليها ان يردها مطلقا) ولو تباعدا فلا الشافعي  
وأجده ولأنه استوفى ما هو وجب رؤها ولو الواطئ زوجها ان يتردها وان بكر الابحر (ورجع بالنقصان) لامتناع الرد في المنظومة  
الحية او شرط بكثرتها فبانت ثيبا (٩٨) لم يردها بل يرجع بأربعين درهما نقصان هذا العيب

(قوله على الاظهر) وقيل اذا كان في وعاءين يكون غنما لعبد حتى رد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده  
زبلي وقدمنا من العلامة قاسم أن هذا القول أرفق وأقرب اه وإذ امتنع عليه في شرح الطحاوي كاعلمته  
١ نفا (قوله أو قبّلها أو مسها بشهوة) قال في البرزانية قال الثرثاني قول السرخسي التقييل بشهوة يمنع الرد  
مجمول على ما بعد العلم بالعيب بشرط ثلاثة قلت يخالف هذا الجمل ما في الذخيرة وإذ اوطئها ثم اطلع على عيب  
لم يردها ويرجع بالنقصان سواء كانت بكر أو ثيبا إلا أن يقبلها البالغ كذلك وكذا اذا كان قبّلها بشهوة أو لمسها  
بشهوة فان وطئها أو قبّلها بشهوة أو لمسها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضا بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اه  
وكذا ما في الخاتمة لو قبضها فوطئها أو قبّلها بشهوة ثم وجبها عيبا لا يردها بل يرجع بثمنه فان العيب الخ ولا رد  
قوله الآ لانه استوفى ما هو الاذن ودعى الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فذهب (قوله ولأنه  
استوفى ما هو وجب رؤها) أي فان ارد لها صر كانه أسلمت بعضها شرح الجميع وعمل ٣ في شرح درر الجار  
بان الرد عيب فسخ العقد من أصله فيكون وطئ في غير محل كونه فيكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالتكرار يمنع  
ردها بالعيب اتفاقا اه قلت وهذا التعليل أظهر لانه يشمل رد دعى الوطء (قوله ولو الواطئ زوجها) أي  
الزوج الذي كان من عند البالغ أمالوز وجه المشتري لم يكن له ردها وطئها أو لا وان رضى بها البالغ حصول  
الزاد من منفصلة وهي المهر وانها تمنع الرد كما مر كالوطئها أجنبي بشبهة يرد المشتري لو وجب العقر على  
الواطئ بخلاف ما لو زنى بها فلا رد ويرجع بالنقصان إلا أن رضى بها البالغ كذلك لانه لعيب عيب الزنا كذا  
في الذخيرة (قوله ان يتردها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج وطئها عند البالغ أيضا ما اذا لم يكن وطئها إلا  
عند المشتري لم يرد كره محقق الاصل واختلاف المشايخ فيه والخميص أنه ردها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان)  
كذا في الدرر ومثل في الصرع الظهري عند قول الكثر من اشترى ثوبا فقطعه الخ وعرف في الشر بنيلانية  
الى البدائع وغيرها ومثله ايضا ما ذكرناه ان نفعنا الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم وطئها المشتري ثم وجد  
بها عيبا لا يردها به ولكن تقوم وبها العيب وتقوم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع  
بعشر الثمن اه ملخصا وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد  
بها عيبا لا يرد ردها سواء كانت بكر أو ثيبا ينقصها الوطء ولا يخالف الاستحسان وكذا قبّلها أو لمسها بشهوة  
ويرجع بالنقصان إلا أن يقول البالغ أنا قبّلها اه فهذا نص المذهب فان الاصل لا امام محمد من كتب ظاهر  
الرواية وكافي الحاكم جمع فيه ٣ كتب ظاهر الرواية لا امام محمد كذا كره في الفتح والعرق في مواضع متعددة  
وبسقط ما في الشر بنيلانية حيث قال وفي البرزانية ما يخالفه حيث جوز الرجوع بالنقص مع المس والنظر  
ومنعه مع الوطء اه قلت وسقط به ايضا ما في البرزانية ايضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا  
التقييل والمس بشهوة قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي في ربيع الخاتمة فذهب (قوله فبانت ثيبا) أي وطء  
المشتري وفي الخاتمة من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على أنها بكر ثم قال هي ثيب رضى بها القاضي النساءان  
قلن بكر كان القول بالبالغ بلا عين وان قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينته وان وطئها المشتري فان زابها كاعلم أنها  
ليست بكر بالابث والازمنة هكذا كرا الشيخ أبو القاسم اه ومضى الشارح على هذا التفصيل في خيار  
الشرط عند قول المصنف وتم العقد بموته الخ لكن علت نص المذهب ولهذا ذكر في القنية التفصيل المذكور  
عن أبي القاسم ثم رمز بكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه  
أن هذا العيب قد ينقص القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فأوجه هذا التعيين ط قلت قد

٣ قوله وعلى في شرح  
درر الصالح (خ) في  
هذا التعليل نظر فان  
الرد بالعيب فسخ فيما  
يستقبل من الاحكام  
لا في الماضي منها  
كما صرح به المحقق فيما  
كتبه على الفرق وعآخر  
الباب عند قول الشارح  
رد البيع عيب بقضه  
وفسخ الخ وحينئذ  
فيكون الوطء في المثلث  
فلا يكون غيبا اه  
٢ قوله وانما تمنع الرد  
كما مر الخ الذي مره في  
التنبية الذي ذكره في  
خيار الشرط عند قول  
المصنف ويخرج عن  
ملكه بخيار المشتري  
فهناك يبيده بالثمن  
كقيمة الزيادة المنفصلة  
غير المتولدة لا تمنع  
الرد ذكر في خيار العيب  
عن الصرع عند قول  
الشارح وله الرد رضا  
بالعيب العيب أو زيادة  
أنها لا تمنع الرد مطلقا  
يعني قبل القبض أو  
بعده وقوله كالوطئها  
أجنبي الخ مبنى على  
ما فهمه في عبارة مثلا  
مسكين التي نقلها في  
خيار الشرط ونقلنا

هناك عن شخص لا تحطه فيها ثم قال شخفا في تقرير هذا الجمل ان العقر من الزيادة المتولدة وهي تمنع الرد وضعف ما نقله المحقق بحاج  
في التنبية السابق عن التارخا من عدمه الزيادة الغير المتولدة ويصح ما هنا ان عبارات المشايخ مصرح بيمينته من الزيادة المتولدة قال  
لانه في مقابلة ما هو في حقه حقيقة ولبلد حكم المبدل اه ٢ مطلب الاصل لا امام محمد من كتب ظاهر الرواية يقول كافي الحاكم  
جمع فيه كتب ظاهر الرواية

بحاجبان نقصان الشوبه كان كذلك في زمانهم **(قوله)** الشوبه ليست بعيب الخ لانه ليس الغالب عددها فصارت كالوشرى بانه فوجدها كبره السن كما حققنا اول الباب ثم لشرط الكارهه ولم يجد كان به الرد لانه من باب قوت الوصف المرغوب كالوشرى العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثانيا بغير الوط او الا فالوطه تنزع الرد ولو زرع بلال على المذهب كما علمت فانهم **(قوله)** الا اذا قبلها البائع أى رضى أن يأخذها بعد ما وطئها المشتري وهذا استثناء من قوله ورجع بالنقصان **(قوله)** ويعود الرد الخ محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه ط **(قوله)** لعود المنوع أى شبه الى أن الرد لم يسقط وانما منع منه مانع اذا كان سابقا لما عاد ط **(قوله)** مع النقصان أى الذى رجع به المشتري على البائع حين كان الرد منوعا ط **(قوله)** على الراجح بناء على أنه من زوال المانع وقيل لا رد لان الرد يسقط والسايط لا يعود وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا ط **(قوله)** عشرى البائع الاضافه على معنى من أى عشرى عنه **(قوله)** وأنبته أى المشتري **(قوله)** فوضعه أى القاضى عند عدل أى عند أمين يحفظه لبعائه وفي حاشية الجوز لم يلى وقد شئت عن نفقة الداهيه وفي عند العدل على من تكون فاجبت أخذنا مما فى الذخيره فى آخر النقصان أنه لا يفرص القاضى لها على أحد نفقة لان الداهيه ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يبقى عليه دايه بان ينق عليه ولا يجره القاضى **(قوله)** ينفذ على الاظهر أى لو كان القاضى يرى ذلك كشافى ونحوه بخلاف الحنفى كما هو فى البحر وقد ساق فى كتاب المفقود وساقى تمامه فى القضاء ان شاء الله تعالى **(قوله)** قتل العبد القبوض أو قطع قيد يكونه مقبوضا لانه لو قتل بعد البيع فى يد البائع رجع المشتري بكل الثمن كما هو ظاهر ولو قطع عند البائع ثم باعه فمات عند المشتري بسبب القطع قال فى البحر رجع بالنقصان اتفاقا وقيد بالقطع لانه لو اشتراه مريضاً فمات عند المشتري أو عيدا زنى عند البائع فمات عند المشتري فمات رجع بالنقصان اتفاقا أيضا وعمامة فى البحر **(قوله)** بسبب كان عند البائع أى فقط أما لو سرق عندهما فقطع بالسرقة فمات رجع بنقصانه بالسرقة الاولى وعندنا لا رد بلارضا البائع العيب الحادث وهو السرقة الثانية فان رضى به رد المشتري ورجع بثلاثة ارباع الثمن والا أمسكه ورجع بربعه لان البين الا دعى نصفه وقد تلفت بالسرقة فمات رجع بنصف الثمن بينهما فيسقط ما أصاب المشتري ورجع بالباقي وعمامة فى الفتح وقدم الشارح هذه المسئلة عن العيني أول الباب **(قوله)** قتل أو ردة أى كمال قتل الصدر جلا عدا وأردوا الاولى أن يقول قتل وسرقة ليكون سببا لسبب القتل والقطع **(قوله)** رد المقتوع وأخذ غنما قال فى المبسوط فان مات من ذلك القطع قبل أن يرد لم يرجع الا بنصف الثمن فتح **(قوله)** أو أمسكه الاولى تأخير عن قوله وأخذ غنما بان يقول له أن عسك المقتوع ورجع نصف غنمه ط **(قوله)** مجمع عبارته ولو وجد العبد متاج الدم فقتل عنده فله كل الثمن ولو قطع بسرقة فهو مخير ان شاء رد واسترد أو أسك واسترد النصف وقال ارجع بالنقصان فهما ولا يخفى أنها أحسن من عبارة المصنف **(قوله)** رجع الباعة بعضهم على بعض أى بكل الثمن كافى الاستحقاق عند أى خفيقه لانه أجراه مجرى الاستحقاق وهذا اختار الردان أمسكه رجع بنصف الثمن فيرجع بعضهم على بعض نصف الثمن وعندنا يرجع الاخير بالنقصان على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لانه منزلة العيب أما رجوع الاخير فلا لما يعمل يصرحا بسبب البيع فلا مانع من الرجوع وأما بائعه فلا يرجع لانه بالبيع صار حاسبا مع امكان الرد وقد علمت أن بيع المشتري للعيب جالس ليسع سوا علم ولا فلا يكتفه الرد بذلك فتح **(قوله)** لكونه كالا استحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بحر **(قوله)** وضع البيع بشرط البراءة من كل عيب بان قال يعتكف هذا العبد على أى يرى من كل عيب ووقع فى العيني لفظه وهو هو لما يأتى بهر قلت ولا خصوصه لهذا القليل مثله كل ما يؤدى معناه ومنه ما تعرف فى زحانها فيما أتبع دارا من لافيقول يعتكف هذا العبد على أنها كومة تراب وفى بيع الداهيه يقول مكسرة عظيمة وفى نحو الثوب يقول حراق على الرد ويردون بذلك أنه مشتمل على جميع العيوب فاذا رضى المشتري لا خيار له لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك قولهم بعته على أنه حاضر خال ويراد بيع هذا

ليست بعيب الا اذا  
شرط الكارهه فوجد  
لعدم المشرط (الا  
اذا قبلها البائع) لان  
الامتناع لحقه ولا رضى  
زال الامتناع (ويعود  
الرد بالعيب القديم بعد  
زوال العيب الحادث)  
لعود المنوع زوال  
المانع رد فيرد المبيع  
مع النقصان على الراجح  
نهر (طهر عيب عشرى)  
البائع (الغائب) وأنبته  
(عند القاضى فوضعه  
عند عدل) فلذا هلك  
(هالك على المشتري الا  
اذا قضى) القاضى (بالرد  
على بائعه) لان القضاء  
على الغائب بالاخصم  
ينفذ على الاظهر رد  
(قتل العبد) القبوض  
أو قطع بسبب كان  
عند البائع) قتل أو ردة  
(رد المقتوع) أو أمسكه  
ورجع بنصف غنمه  
مجمع (وأخذ غنما) أى  
ثمن المقتوع والمقتول  
ولو تداولته الاذى  
فقطع عند الاخير أو  
قتل رجع الباعة بعضهم  
على بعض وان علوا  
بذلك لكونه كالا استحقاق  
لا كالعيب خلافا لهما  
(وضع البيع بشرط  
البراءة من كل عيب  
مطلب فى البيع بشرط  
البراءة من كل عيب

وان لم يسم خلافاً لاشافي لان البراءة عن الحق للمجهولة لا تفصح عنه وتصح عند العدم افضاله الى المنازعة (و يدخل فيما موجود والحادث) بعد العقد (قبل) (١٠٠) القبض فلا يرد عيب) وخصه مالك ومحمد بالموجود كقوله من كل عيبه ولو قال

الحاضر بما فيه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقاً ونقصاً بالرجوع عليه المشتري فهذا كله بمعنى البراءة من كل عيب وظاهره ما في الجرد قبل الشوب يعوبه برأ من الخرق وفيه يدخل الرقع والرقع اه أي لو كان فيه خرق لا يردوه كذا الوجب من قوعاً أو من قواهم من رفوت الشوب رفوا من باب قتل أي أصلحته ثم رأيت بعض المحشذين كرا أن العلامة ابراهيم البصري سئل عن باعة أمة وقال أبيعك الحاضر المتطور بدينك جمع العيوب فأجاب ليس للمشتري دالة التي أراء عن جمع عيوبها أي ملخصاً **قوله** وان لم يسم أي لم يذكر أسماء العيوب **قوله** خلافاً لاشافي) حيث قال لا يصح إلا أن بعد العيوب لان في الراء معنى التملك وتكمل المجهول لا يصح بلعي **قوله** لعدم افضائه الى المنازعة) الاولى لعدم افضائها لان الضمير للراءة قال في الفتح ولأن الراء اسقاط حتى يتم لا يقبل كالوطاق نسوته وأعتق عبده ولا يدري كم هم ولا أعانهم ولا اسقاط لا تسطه جهالة الاسقاط لانها لا تنفضي الى المنازعة وتعمامه فيه **قوله** فلا يرد عيب) أي موجوداً ومحدث **قوله** بالموجود) لان البراءة تناول الثابت وهو الموجود وقت العقد فقط ولهذا ان الملاحظ هو المعنى والغرض من هذا الشرط الزام العقد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة لئلا يزم على كل حال ولا يطلب البائع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب وجوباً للمشتري والرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الغرض المعلوم بخوله فتح **قوله** كقوله من كل عيبه) فانه لا يدخل فيما للحادث اجماعاً بجر **قوله** ولو قال بما يحدث) أي باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح **قوله** صم عند الثاني الخ) هذا على رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوي فلا يصح إلا باجاءه وأورد على الثانية أنه لو أراء عن كل عيب يدخل الحادث عند أبي يوسف بلا تنصيص فكيف يبط مع التنصيص وأجيب منع الإجماع لما علمت من رواية المبسوط ولأنهم لا يفرق أن الحادث يدخل بعبارة غيرهما أو من شيء لا يثبت مفوضاً ويثبت تبعاً فأدله في الفتح ونقل طعن الجوى عن شرح المجمع أن الأصح وبه قطع لا نكره أن أنه فاقده أهذا فصيحاً واه شرح الطحاوي لم يكن لم يرد ذلك في شرح المجمع المكي فقلعه في شرح آخر فخر ابراهيم جمع ثم في الجرد عن البائع أن البيع بهذا الشرط واسد عندنا لان الراء لا يحتمل الاضافة وان كان اسقاطاً فمعه معنى التملك ولهذا لا يقبل الرد فلا يحتمل الاضافة لصاحبها كالتعلق فكان شرطاً فاسداً فافسد البيع اه وظاهر قوله عندنا أنه قوله علمنا الثلاثة موافقاً لما في شرح الطحاوي فقوله التهراته مبن على قول محمد غير ظاهر **قوله** وقيل على ما في الساطن) من طحال أو فساد حمض من **قوله** واعتمد المصنف) حيث قال وهذا ما عرفت لنا عليه في المختصر اعتماداً على ما هو معروف في العادة والافعال المشهور من المذهب الاول واعتمدنا بالعادة لان الدافع في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافقاً للغة **قوله** فهي السرقة والاباق والزنا) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصاحح غائلة العبد فخور ووافقه ونحو ذلك **قوله** بشرطه) أي بالبنية وأقرار البائع أن كونه اه ومن شروط الردان لا يرد بزيادته ما تعمن الرد ولا يوجد ما هو دليل الرضا بالعيب عامر ولا يرى البائع من عيوبه **قوله** لانه يجاز عن الترويج) رواج المتاع نفاقه أي أنه أراد رواجه ونفاقه عند المشتري قال في المنع لظهوره أنه لا يتخلو عن عيب ما فيقتضى القاضي بان ظاهره غير مراده اه وفي التبريد لئلا يسه عن المحيط وهذا كمن قال لجارية بازانية يا محبوبة فليس بأقرار بالعيب ولكنه التمسمة حتى قبل وقال ذات في الشوب أي قال لا آخذ شره فلا عيب به يكون أقراراً بنق العيب لان عيوبه بالشوب ظاهرة اه **قوله** عدى هذا آبق) أي فادباسم الاشارة أن العبد حاضر وان قوله آبق يعني الماضي وهذا بخلاف ما اذا قال بعث علي آبق آبق وعلى أبي يري من باقه وقوله المشتري الاول وان الثاني يرد عليه كما سنوضحه عند قوله باع عبد الخ **قوله** فوجله المشتري الثاني آبقاً) بان أبي عنده أيضاً لان الاباق لا يكون عيباً لا يشكره **قوله** لا يرد) أي على البائع الثاني **قوله** له آبق عنده) أي عند البائع الاول المقرر **قوله** الموجود منه السكوت) يعني والسكوت ليس تصديقاً منه بل بعد فيه آقر به فاما اذا قال البائع الثاني

كما يحدث صم عند الثاني وفسد عند الثالث شهر (أبراهم) كل ادفعه على المرض وقيل على (ما في الساطن) واعتمد المصنف تبعاً للاخبار والجوهر دانه المعروف في العادة (وما نسواه) في الصرف (مرض) ولو أراء من كل غائلة فهي السرقة والاباق والزنا) اشترى عبداً فقال لمن ساومه اياه ما حدث فلا عيبه فلم يتفق بينهما البيع (فوجد) مشتريه (به عيباً) فله (ردده) على بائعه بشرطه (ولا عتمه) من الرد عليه (أقراره السابق) بعدم العيب لانه يجاز عن الترويج (ولو عتبه) أي العيب فقال لا عوبه أو لشلل (لا) يردده لأحاطة العليه لان لا يحدث مثله فلا يصح به زائدة ثم وجد هاته رده لالتصق بكتبه (قال) لا آبق (عدي) هذا آبق فاشترى مني فاشتراه (وباع) من آخر (فوجد) المشتري (الثاني آبقاً) لا يرد به بما سبق من اقرار البائع الاول (ما لم يبرهن) أنه آبق عنده لان اقرار البائع الاول

ليس بحجة على البائع الثاني الموجود منه السكوت  
أو حاضر حلال ٣ **قوله** ولهذا لا يقبل الرد) لعل الصواب اسقاط لا كالأصح في تأمل  
مطلب باعه على أنه كرم تراب أو حرق على الزناد وحده

(اشترى حارية لثمان فارتفعت صبلها ثم وجد بها عسبا كان له أن يردّها) لانه استخبا بمخلاف (١٠١) الشاة المصرة فلا يردّها مع لينها

أوصاع هو بل يرفع  
بالنقصان على المختار  
شروح مجمع وخرزاه  
فما علقته على المنار  
(كألو استخبا) في غير  
ذلك ففي الميسرة  
الاستخدام بعد العلم  
بالعيب ليس رضا  
استحسانا لأن الناس  
ينسبون فيه فهو  
لاختبار وفي البرازية  
الصحيح أنه رضا للمرة  
الثانية إلا إذا كان  
في نوع آخر وفي الصغرى  
أنه من قبل رضا الأعلى  
كرو من العبد سحر (قال  
المشتري ليس به بالمبيع  
(اصبح ناشئا ومحوها  
عما لا يحتج) مثلثي  
تلك المدة (تم وجده  
ذلك كان له الرد) بلا  
عيب لمصر (باع عبدا  
وقال للمشتري برئت  
السك من كل عيبه  
ألا الاق فوجد عبدا  
فله الرد وقال الا باقه  
لانه في الاول لم  
يصف الاق للعبد ولا  
وصفه فلم يكن اقرارا  
بماقه للقال وفي الثاني  
أضافه اليه فكان  
اخبارا بأنه آتيني  
فكون زائنه قبل  
الشراء ثانية وفيها يرى  
من كل حق له قبله دخل  
العبد لا الدك (مستمر)  
لعبد وأما (قال أعني  
البائع) العبد (أودبر أو

وجدته أبقا الآن صار صدق البائع في اقراره بكونه باع بشرئ لئلا يسه  
الوجاهة وفي البرازية فاشترى من ضاع ثم اطعم به على عيب ثم أمرها بالارضا له الرد لانه استخدام ولو جلبه  
فأكانه أو بانه لا رد لان الجز منها فاستبقا ودل ل الرضا وفي الفتوى الجلب بلا كل أو يسع لا يكون رضا  
وجلب لبن الشاة وشرب أم لا (قوله) لانه استخدام والاستخدام لا يكون رضائية أي في المرة الاولى ويكون  
رضا في الثانية كباقي قريب او مضاعف أو لمو أمرها به ثانيا كان رضالا أو رضعه مرات بالمره الاولى تأمل (قوله)  
مخلاف الشاة المصرة (روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغنم في ابتاعها بعد ذلك فهو بخير  
النظرين بعد أن جلبها فإن رضيا أمسكهوا ونهضه ردها وواضع من عزمته عليه شرح العنبر ونصروا  
بضم التاء وفتح الصاد من التصريح به وهي ربط ضرع الناقة والشاة وترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع  
اللبن قال الشافعي في شرحه على المنار وهو مخالف للقياس الثابت بالكتاب والسنة والاجماع من أن ضمان  
العبد وان بالمثل أو القيمة والغنم ليس منهما كان مخالفا للقياس ومخالف لمخالف الكتاب والسنة واجماع  
المحققين فلم يعمل بهما في رد قيمته لئلا ينعقد أي يوصف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأمرها اه وفي  
شرح العنبر في رد قيمته خلاف الجلاء في حكمها فذهب إلى القول بظاهر الحديث إلا أن الثاني أو يوصف على  
ما في شرح الطحاوي لا لا سيحيا نقل عن أصحاب الأماي عنه والمذكور عنه للكتابي وابن عطاء فله رد بوجوه فيه  
اللين وبأخذ أبو حنيفة ومحمد لانه خير بخلاف للأصول اه والحاصل كافي الخفائي أنه إذا اشترىها عليها  
فوجدها خفيفة اللين ليس له أن يردّها عندنا وعند الشافعي وغيره أن يردّها مع اللين أو فاعا ومع صاع عرلها كذا  
وهل يرجع بالنقصان عندنا في رواية الاسرار لا وعلى رواية الطحاوي نعم قال في شرح المجمع وهو المختار لان  
البائع يفعل التصريح بغير المشتري ضمانا كذا في رد قيمته لئلا ينعقد أي يوصف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأمرها اه وفي  
قوله لا يختار بالله الموحدة أي لأجل أن يختبره ويختبره علم أن مع العيب يصلح له أم لا (قوله) الأعلى كره  
من العبد) مخالف لأطلاق ما مر أنه الاستحسان مع أن وجهه في تأمل (قوله) المصير أي غير باني قوله لليقين  
يكذبه (قوله) فله الرد (الخ) كذا في الفتح واستشكل في الشرب لئلا ينعقد أي يوصف وقال على أي يرى من باقه  
أوعلى أنه أتى بوجه المشتري الاول على ذلك يرد الثاني عليه لأنه ذكره أوصافا لا يجب أو شرطافه  
والإيجاب يقتضي رد الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطأ فإذا قال المشتري قبلت ذلك حاركانه قال  
اشترت على أنه أتى فيكون اقرارا بكونه باع بمخلاف قوله على أي يرى من الباقي لانه لم يصف الاق  
الى العبد ولا وصفه فلم يكن اعتراضا بوجود الباقي لئلا ينعقد هذا الكلام كما يحتمل الثوري عن أبيه موجود  
من العبد يحتمل الثوري عن أبيه صحته في المستقبل فلا يصير مقرأ بكونه باع بالمثل بالمثل فلا يثبت حق  
الرد بالمثل اه وكتب الشرب لئلا في هامش الشرب لئلا ينعقد حق العبارة في كلام الفتح لوقال أنا يرى  
من كل عيب الا باقه لا يرد من باقه فريده ولو قال الا الاق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف  
والفتح مقوله بخلافه ما في المحيط أقول لا مخالفة وأقلب أصلا فذلك أن ما في المحيط فيما إذا اشترى كذلك  
ثم بعد لا خلاف للمشتري أن يرد على الأول بخلاف مسألة المصنف ويانه أنه إذا قال البائع الا باقه بإضافة  
الاق اليه يكون اقرارا بماقه يكون المشتري رضا بمقابل الشراء فلا يرد بماقه عنده بخلاف الا الاق  
بلا إضافة ولا وصف فليس فيما اقرار بماقه للقال فلم يوجد رضا المشتري به فله رد فلو فرض أن هذا المشتري  
باعه لا خرفلا خرد علف في الصورة الاولى لا في الثانية وهذا هو المذهب كوفي المحيط فقدر (قوله) لو يرى  
من كل حق له قبله دخل العبد لا الدك لان المصنف قبله للقال والدرك لا كذا في الذخيرة ويانه  
لوقال المشتري البائع أرى أن تخرج كل حق لي قبلت ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد لان الرد بالعيب  
من جلة الحقوق الشائبة وقد أبرأ منها بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فضمن له آخر الدرك أي ضمن  
له الثمن إذا ظهر العيب مستحقا قال المشتري الضامن أأنت من كل حق لي قبلت لا يدخل الدرك فلو اشترى  
العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن لأنه لم يكن له وقت الإبراء حتى الرجوع بالثمن لأنه لا يوجب على  
وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمشتري على البائع بالثمن لأن مجرد الاستحقاق لا ينعض البيع في ظاهر

(استولى) الأمة (أو هو حوالا اصل وأمسكها بالبائع حلف) (مطلب في مسألة المصرة) ٢

لغير المشتري عن الاثبات (فان حلف قضي على المشتري بما قاله) من العتق ونحوه لا قرار به بذلك (ورجع بالعسان علمه) لان المطل  
لرجوع الزاتة عن ملكه الى غيره ما نشأه وأقراره ولو وجد (حتى لو قال باعته وهو ملك فلان ومذقه) فلان (وأخذناه) يرجع بالنقصان  
لاؤا تبه لاقراره كأنه وهبه (وجد ١٠٢) المشتري لغيره محررة) بذرا نأ وغير محررة الوبيع (من الامام أو أمينة) بحر قال المصنف

الرواية بما يقضه بالثمن على البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كافي الهداية من  
الكفالة بحيث لا يثبت ذلك الحق في الحال لا يدخل في الابرار المذكور (قوله لغير المشتري عن الاثبات) الام  
للتوقيت أي حلف البائع وقت غير المشتري أمالو برهن المشتري فانه يرد على البائع (قوله ان علمه) أي علم  
أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان البطل للرجوع الزاتة عن ملكه الى غيره ما نشأه) أي بان باعنا وأعتقه  
على مال أو كانه ثم اطلع على عيب لانه صار حاسله بحبس بدله بخلاف ما اذا أعتقه بامال أو ذرأه واستولد  
الامة ثم اطلع على عيبه فانه لا يطل للرجوع بالنقصان لان ذلك انما هو لالك كاصر تقرير ذلك لكن قد يبطل  
الرجوع بدون زالة عن ملكه الى غيره كالواستهلكه فكل ما معنى على الغالب فافهم (قوله أو أقراره) مثاله  
ما فرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ (قوله وسدغه فلان) فلو كذبه وده العيب لطلان اقراره بتكذيبه عزيمة  
عن الكافي (قوله كأنه ربه) قال في الكافي ولا نعتي به أنه عليك لكن التعليل يثبت مقتضى لاقرار ضرورية  
يفعل كأنه ملكه بعد الشراء ثم أقر به اه عزيمة (قوله لغيره) أي لشيء مغنوم من الكفار (قوله بحر)  
وخصه ثم علم أن الامام يصح بيعه لقناتم ولو في دار الحرب كافي للتخصيص وشرحه وقوله ما يصح بيعها قبل  
القسمه وفي دار الحرب يجوز على غير الامام أو أمينة اه قلت لكن قد قيل في الخبر بيع الامام بقوله لمصلحة  
راها فافاد قيدا آخر وهو أنه لا يدع لغير مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب النذر (قوله لا يضمن  
لا ينصب خصما) المراد بالامان ما لم يوافق البطل المدعي لان الامام نفسه أمين مثا المال عزيمة  
وبين في الذخيرة وجه كون لا ينصب خصما بان يبيع الامام خرج على وجه القضاء بالتأخير للقائين فلو صار  
خصما رجع ببيعهم أن يكون قضاء لان القاضي لا يبيع خصما اه (قوله ولا يحلفه) أي لا يحلف  
منصوب الامام لو لم يكن عند المشتري بينة قال في الجبر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يبين علمه أو أنكره أو اعاهو  
خصم لاثباته بالبينة كلاب ووصيف مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصوصه اذا أقر على موكله في غير مجلس  
القضاء فانه وإن أصبح لكنه ينزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلو أقر من منصوب الامام لم يصح اقراره  
ويخرجه القاضي عن الخصومة وينصب للمشتري خصما آخر اه ٣ ومقتضاه أنه مثل الوكيل بالخصوصه  
تأمل (قوله ولا يصح نكوهه واقراره) المناسب أن يقول ولا يصح نكوهه لانه ما يبذل أو أقرار ولا يصح  
بنه ولا اقراره اه (قوله ويرد النقص والفضل الى محله) أي ان نقص الثمن الا نزع الاول ان كان المبيع  
من الاربعه أجاهس يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن  
الدرر (قوله لان الثمن بالغنم) المراد به هنا ان الثمن هو مرد النقص الى المشتري بسبب الغنم وهو رد الفضل الى  
محله (قوله الدراهم) الا ولي درهم بالتشكي ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يحتمل في  
الرمي قلت ويستثنى أيضا ما اذا لم يقر البائع بالعيب في جامع القسولين شراء جماعة وقضه فطعن بعيب  
فصلها على أن يأخذ البائع ويرد ما تالوا واحدا قال ان اقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والآن  
ملك الباقي وهو قول أي وصف اه (قوله لانه لا وجهه غير الرثوة) في جامع القسولين لا تضره بالوصاحب الحصر  
رسالة في الرثوة كرهنا حاصلها وعلى الكلام علمه في القضاء وسد كرهنا ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال  
بجعله لا) أي لا يرجع وعبر عنه في جامع القسولين بقيل حيث قال ولو قض بدل الصلح وزال ذلك العيب رد  
بدل الصلح وقيل هذا لو زال بلا علاجه فان زال بعلاجه لا رد درهم (فرع) اه فلو بشره فوجد عيبا صلح أخذها  
البائع من حصته فليس للآخر أن يخاصم وهذا فرع مسئلة ان رجلين بشر فافر أحداهما ليس لأحدهما الرد  
بدون الآخر عنده وعندهما لكل منهما رد حصته جامع القسولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أي الوكيل

فقد محررة غير لازم  
(عدا الابد علمهما)  
لأن الأمين لا ينصب  
خصما (بدل) نصبه  
الامام خصما فافرد على  
(منصوب الامام ولا  
يحلفه) لان فائدة  
الحلف التناول ولا  
يصح نكوهه واقراره  
(فأذارد عليه) العيب  
(بعد ثبوته يباع ويدفع  
الثمن اليه ويرد النقص  
والفضل الى محله) لان  
الغرم بالغنم درر  
(وجد) المشتري  
(عشر به عيبا وأراد  
الرد به فاصطحا على أن  
يدفع البائع الدراهم  
الى المشتري ولا يرد عليه  
حاز) ويجعل عظام  
الثمن (وعلى العكس)  
وهو أن يسطح على  
أن يدفع المشتري  
الدراهم الى البائع  
ويرد عليه (لا) يصح  
لانه لا وجهه غير الرثوة  
فلا يجوز وفي الصغرى  
ادعى عيبا فصله على  
مال ثم برأ أو ظهر أن لا  
عيب فلان أن يرجع  
بما أدى ولو زال بجعل  
المشتري لا قسرة رضى  
الوكيل بالعيب لزم

المركب ان كان المبيع مع العيب الذي به  
الوكيل بالخصوصه اذا أقر على موكله بخلاف المصنوب فان ظاهر قول الذخيرة لم يصح اقراره ويخرجه القاضي  
عن الخصومة أن اقراره كان امام القاضي اه ٣ (قول المصنف بعد ثبوته يباع الخ) أي بالينة وقوله يباع أي يبيعه الامام لا المنصوب  
لانه انما نصبه الامام ليرد عليه اه ط  
مطلب في الصلح عن العيب

بالشراء (قوله يساوي الثمن المسمى) أي الذي اشتراه به كافي لخاتمته عن المتبق بعد ما ذكره ولا آخر وهو أنه ان كان قبل قبض المبيع لزوم المالك أو العيب يسيراً أو الألفين ما لو قيل وأن اليسير ما لا يهتق جنس النفعه كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع الدين وفق العينين فهو فاحش وذ كر أن السر خسي قال ان ما لا يدخل تحت تقويم القومين فاحش بان لا يقومه أحد من العيب بقيمة الصحيح وأن ما في المتبق قرب من هذا ثم قال وفي الزادات ان رضي قبل القبض لزوم المالك وان بعده لزوم الكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما في المتبق سواء كان قبل القبض أو بعده لانه بصر كأنه اشترا مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي ذلك الثمن لا يلزم الأمر اه فافهم (نسيه) قال في البصر والى هنا ظهر أن خيار العيب يسقط بالعيب وقت البيع أو وقت القبض أو الرضا به بعدهما واشترط البراءه من كل عيباً والصلح على شيء أو الإقرار بأن لا عيب به إذ اعينه كقوله ليس باق بانه اقرار باتفاء الباقي بخلاف بقوله ليس به عيب كالمراءه ملخصاً (قوله لأن القبض حرام) ذكر في الجبر أول الباب بعد ذلك عن البراز عن عمن الفتاوى اذا باع سلعة معيبة عليه البائع وان لم يبين قال بعض مشايخنا يسقط وزر شهادته قال الصدوق لا تأخذه اه قال في التهرأى لا تأخذ بكونه يسقط بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لأن القبض من كل أموال الناس بالبطل فكيف يكون صغيرة بل الظاهر في تعليل كلام الصدوق ان فعل ذلك مرمه بلا اعلان لا يصبره مردود الشهادة وان كان كبيرة كما في شرب المسكر (قوله الأولى) الاسر اذا شترى شيئاً (الخ) عبارة الاشياء عن الولوالجية اشترى الاسر المسلم من دار الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسر فاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وليس كذلك بل هو مفعوله لأن نص عبارة الولوالجية هكذا رجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزوف والسوقه وأشترى بعر وض وأعطاهم العروض المغشوشة لان شراء الاحرار ليس بشراء لصيب عليه المال المسمى لكنه طريق لتخليصهم فكيف استطاع تخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرأى اعطاه جعل العوان اجراءه أن يعطيه الزوف والسوقه وينقص الوزن بدليل مسئله الاسر وهذا اذا كان الاسراء احراراً فان كانوا عبيداً لا يسعهم شيء من ذلك اذا دخل بامان اه ومثله في الخاتمة رجل اشترى الاسر من أهل الحرب جازله ان يعطيه الزوف والمغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان صح كان الاسراء عبيداً لا يسعهم ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالياء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات المولطقة على الناس بلاد فارس على الضاع وغيرها للسلطان في كل يوم وأشهر وأثلاثة أشهر فانها ظلي يرى ونقل قبله ما قدمناه أن نفاعن الولوالج من مسئله جعل العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكنز ولو باع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسئله الحوالة المذكورة ومنها أنه لو كان المبيع عقاراً فرد بعب لم يطل حق الشفع في الشفعة ولو كان قبض المثلث الحوالة والشفعة ثم ذكر أنه أحاب في العراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام المأنيته بدليل أنز وأند المبيع المشتري لا رددها مع الأصل قلت وعليه فلا محل للاعتناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحوال البائع الثمن) صورة مسئله كما في النسخة باع عبد من رجل بالف درهم ثم ان البائع أحوال غير ما على المشتري حوالة مقبلة بالثمن فأت الغد قبل القبض حتى سقط الثمن أوردنا بعد تخاروفاً واختار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو بعده لا تطل الحوالة استحصاناً لانها تعتبر متعلقة بعمل ما أضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة لا تظهر أن الدين لم يكن واجباً وقت الحوالة وقد عاذا أحوال البائع لانه اذا أحوال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بفضاه فان القاضي يطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن المشتري أحوال البائع على آخر حوالة مقبلة فظاهر أنها مطلقه أنه صرح في الجواهر من الحوالة بان المطلقة لا تطل بحال ولا تقطع فيها المطالبة أن المقبلة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقا المقبلة هنا استحصان كالمطلقة والقبض بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قدته وهو الثمن هنا وانما بطلت المطلقة هنا بطلان المال الذي كان للعتال وهو البائع وانما لا تطل المطلقة بطلان ما على المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالياء للجهرول

(يساوي الثمن) المسمى  
(والا) يساوه (لا) يلزم  
الموكل اه (فروع)  
لا يحل كتمان العيب  
في مبيع أو عمن لان  
القبض حرام الا في  
مستثنى الأولى الاسر  
اذا شترى شيئاً فسخ ودفع  
المن مغشوشاً حازان  
كان حراً لاعداء الثانية  
يجوز اعطاه الزوف  
والناقص في الجبايات  
أشياء وفيها رد المبيع  
بعب بفضاه فسخ في حق  
الكل الا في مستثنى  
احداها لو أحوال البائع  
بالبين ثم رد المبيع بعب  
بفضاه لم تطل الحوالة  
الثانية ولو باع بعد الرد  
بعب بفضاه

مطلب في حجة ما يسقط  
به الخيار

من غير المشتري وكان  
مشفوقا لم يحرق قبل قبضه  
ولو كان فسخا لم يرق  
البراز يشترى عبدا  
فمن له رجل عموه  
فاطلع على عيب وردهم  
يضمن لانه ضمان  
العهد وضمنه الثاني  
لانه ضمان العيوب وان  
ضمن السرقة والخمر أو  
الجنون أو العي فوجده  
كذلك ضمن الثمن وفي  
جواهر القناري شري  
ثمرة كرم لا يمكن قطاها  
لغاية الزمان بعد  
القبض لم يرد وان قبله  
فان انتقص المبيع  
بتناول الزنايم فله الفسخ  
لتفرق الصفقة عليه

(باب البيع القاسد)

المراد بالفاسد المذموم  
٣ مجازا عرفيا قسم  
الباطل والمكروه  
٤ مطلب في ضمان  
العيوب  
مطلب في أنواع البيع  
مطلب لبيع الموقوف  
من قسم الصحيح  
٣ قول الشارح لتفرق  
الصفقة عليه قال ط  
بذهب ما تناوله الزنايم  
أو بالجزء من جزء ما غلبت  
عليه هـ  
٣ قول الشارح مجازا  
عرفيا أي باعتبار  
عرف الفقهاء فأنهم  
المتفقون بين ما ولم  
يكن لغوي لعدم التفرقة  
عند أهل اللغة هـ ط

أي رد المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أما لو باع منه ثيابا جاز ط ولا رد عليه ما سذكره المصنف  
في فصل التصرف في المبيع والثمن من أنه لو باع المتقول من باعه قبل القبض لم يصح لأن ذلك النقص إذا كان  
العقد الأول باقيا دليل ما ذكره في باب الأقاليم أنهم الفسخ في حقهما فيجوز البائع بيعه من المشتري قبل قبضه  
(قوله) وان مشفوقا احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد وزفر أقاده ط (قوله) لانه ضمان  
العهد وهو باطل عند الامام لا يشبهه كسائي في الكفاية أن اشاعته تعالى وهذا المصنف من عموه بمحتل أن  
المردائه يداويه منها ويحتل أن يضمن له النقصان وأنه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان  
الضمان قاسما ط (قوله) لانه ضمان العيوب أي وهو عنده ضمان الدرك كافي للندية فهو كالمسئلة المذكورة  
بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي المشتري ولو مات عنده قبل أن يرد وقضى على البائع بنقصان العيب كان  
للمشتري أن يرجع على الضامن ٣ ولو ضمن له حصصا بمحمد من العيوب فبمن الثمن فهو جاز في قول أبي حنيفة  
وأبي يوسف فان رد المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله لم يرد) لانه عيب حدث  
عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت القبلية قبل القبض ط (قوله لتفرق الصفقة عليه) أي  
بذلك بعض المبيع قبل قبضه ما فسموا بقصد تمنع جامع الفصولين أنه يطرح عن المشتري حصص النقصان  
من الثمن وهو مختار في الباقي بين أخذه بمحضته أو تركه والله سبحانه وتعالى أعلم

### (باب البيع القاسد)

أخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتر وسأيت أنه معصية يجب رفعها وسأيت في باب الربا  
أن كل عقد فاسد فهو رايي إذا كان فسادا بالشرط القاسد وفي القاموس قد كسر وقعدو كرم فسادا  
وقسودا ضد صلح فهو فاسد وفسد ولم يسمع انفسد هـ ونقل في الفتح أنه يقال للحم الذي لا ينتفع به لرد ونحوه  
باطل وإن أتت وهو بحث ينتفع به فسد اللحم وقبضه مناسبة للحم الشرعي وهو ما كان مشروعا باصله لا بوجهه  
ومرادهم من مشروعه أنه لكونه مالا متوقفا لأجوازه ومحتله لأن فساده يمنع حصته أو أطلقوا المشروعية عليه  
نظرا إلى أنه لو شاع عن الوصف كان مشروعا وأما الباطل في المباح بطل الشيء بطلا وبطلوا بطلانا  
بضم الواو فساد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع والجمع أو باطل أو فاسد مناسبة للحم الشرعي وهو ما لا يكون  
مشروعا باصله ولا بوجهه أو المأكروه فهو لغيره خلاف المحبوب واصطلاحا ما انتهى عنه لمجاورة كالمبيع عند أنان  
لجنة وعرفه في النسبة بما كان مشروعا باصله ووصفه لكن نهى عنه لمجاورة يمكن إدخاله تحت القاسد أيضا على  
أرادة الأعم وهو ما نهى عنه فيتمثل الثلاثة كافي البحر (قوله المراد بالفاسد المذموم الخ) قد علمت أن القاسد  
مبان للباطل لأن ما كان مشروعا باصله فقط بيان ما ليس بمشروع أصلا وأيضا حكم القاسد أنه يفسد المالك  
بالقبض والباطل لا يفيد أصلا وتبان الحكمين دليل تباينهما فإطلاق القاسد في قوله باب البيع القاسد على  
ما يشمل الباطل لا يصح على حقيقته فاما أن يكون لفظ القاسد مشتق من الأعم والأخص أو لم يحل مجازا  
عرفيا الأعم لأنه خبر من الاشتراك وتعامه في الفتح ثم علم أن البيع جاز وقد مر بأقسامه وغير جاز وهو ثلاثة  
باطل وفاسد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالجاز التافؤ عبقا لغيره لا لخرام أو لرد بذلك لخرج الموقوف لما  
قوله من أن يبيع مال الغير بلاذنه بدون تسليم ليس بمعصية على أنه في المستضي بقوله من قسم الصحيح حيث  
قال البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم يرد في الحر أن البيع انتهى عنه ثلاثة باطل  
وفاسد ومكروه ومحرر يباو قدرت وما انتهى فيه ثلاثة أيضا فافلا لازم وفانفليس لازم وموقوف فافلا ما كان  
مشروعا باصله ووصفه ولم يتعلق به حق الغير ولا خاسر فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف  
ما يتعلق به حق الغير وحصره في الخلاصة في خمسة عشر قلت بل وأصله في التبري التي في ثلثين كسائي في باب  
بيع القضي ثم قال في الضرر والصحيح يشمل الثلاثة لانه ما كان مشروعا باصله ووصفه والموقوف كذلك فهو  
قسم منه وهو الحق لصدق التعريف وحكمه عليه فان حكما فاداة المالك بالوقوف على القبض ولا يضر توقفه على  
الاجازة كوقوف ما فيه خيار على إسقاطه أهلت ينفى استثناء بيع المكروه فانه موقوف على اجازته مع أنه فاسد



وفيد كرفيه بعض الصحيح تعاوكل مأورث خلا في دكن البيع فهو مبطل وما أورثه (١٠٥) في غيره ففسد (بطل بيع ما ليس

عمال) والمال ما عيل إليه  
الطبع ويجرى فيه  
الذل والبيع دور في ج  
الرباب ونحوه (كالم)  
السفوح فاز بيع  
كبوط محال (والميتة)  
سوى سمك وحراد ولا  
فرق في حق المسلمين  
التي ماتت تحنف أنها  
أو يفتي ونحوه (والحر

مطلب في تعريف المال  
٣ (قوله فكان فاسدا  
بالنظر الى العوض  
الأخر) أم العين التي  
هي مال عندنا وقوله  
باطلا بالنظر إليها أي  
المتخلفة وقوله ذلك أن  
المبيع والتمن إذا كان  
كل منهما عينا يصح أن  
يكون كل منهما عينا  
ويصح في ثبوت خيار  
الرجوع فيها باعتبار  
كون العين التي هي مال  
عندنا مبيعا يكون  
البيع فاسدا لحصول  
انطاف في التمن واعتبار  
كون المتخلفة هي المبيع  
يكون البيع باطلا  
لحصول الخلط في الأصل  
قال شيخنا وأما بيع  
مأقالة إذا ثبت ماليتها  
المتخلفة في شرعهم بأن  
تدين ذلك ثمن ولا نظر  
لاعتقادهم أصلا لهم  
ويعتقدون غير دين  
أي أنهم الاتري أنهم  
يعتقدون دينه عيسى عليه الصلاة والسلام ولم يدين ذلك في قط اه

كحقيقته أول البيوع وحررها هناك أيضا أن بيع الهزل فاسدا باطل وإن كان لا يفيد المالك بالقبض لكونه أشبه  
البيع بالخيار وليس كل فاسد عاك بالقبض كما ساقى (قوله في دكن البيع) هو الإيجاب والقبول بأن كان من  
مجنون أو صبي لا يعقل وكان عليه أن يرد أو في محله أعني المبيع فإن الخلط فيه مبطل وإن كان المبيع مبتعا ودما  
أسرا أو جرا كما في طعن البدائع (قوله وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المخل وذلك بأن كان في  
التمن بأن يكون خيرا مثلا أو بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط يخالف لمقتضى العقد فيكون  
البيع بهذه الصفة فاسدا باطلا لسلامة كونه محله عن الخلط كما في طعن البدائع وبه ظهر أن الوصف ما كان  
خارجا عن الركن والمخل (تنبيه) في شرح مسكين ثم الضابط في غير الفاسد من الباطل أن أحد العوضين إذا لم  
يكن مالا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو متناضيا من المتعة والدم والحر باطل وكذا البيع به وإن  
كان في بعض الأديان ما لا دون البعض أن أمكن اعتباره بما فالبيع فاسد فبيع العبد باطلا وأما العبد فاسد  
وإن تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الحر بالدرهم أو الدرهم بالحر باطل اه قلت وهذا الضابط يرجع  
الى الفرق بينهما من حيث المخل فمطلو ما حر من حيث الركن والمخل فهو أعم وفهم (قوله بطل بيع ما ليس عاك)  
أي ما ليس عاك في سائر الأديان بقري بنقوله والبيع به وإن ما يطل سواء كان مبيعا أو متناضيا من المتعة والدم أصلا  
بخلاف نحو الحر فإن بيعه باطل إذا تعين كونه مبيعا مالا أمكن اعتباره بما فاسد فاسد كاعتلجتم الضابط  
المذكور أن فعالان البيع وإن كان مبنا على البطلان لكن الأصل في المبيع دون التمن ولذا ينسخ البيع به لانه  
المبيع دون التمن وإن التمن غير مقصود بل هو وسيلة الى المقصود وهو الانتفاع بالاعان (قوله والمال) أي من  
بطل هو المالك كورقته لأن التعريف المذكور يدخل فيه الحر فمالي مال وإن لم تكن متقومة لاقال بعده  
وطل بيع مال غير مقوم كحجر وخزير فإن المقوم هو المال المباح الانتفاع به شرعا وقيدنا أول البيوع  
تعريف المال بما عيل إليه الطبع وعين اندثار الوقت والحاجة وأنه خرج بالاندثار المتفق على ذلك لا مال لأن  
المالك ما من شأنه أن يتصرف فيه ووصف الاختصاص كما في التلويح والاولى ما في الدرر من قوله المال موجود على  
المال الطبع الخ لأنه يخرج بالوجود المتفق فاهم ولا يرد أن المتفعة تلك بالإجارة لأن ذلك تملك لا بيع حقيقة  
ولذا قالوا إن الإجارة بيع المتافع حكما أي أن فيها حكم البيع وهو التملك لأحققته فاعتلجتم هذا التحرير (قوله  
خرج التراب) أي القليل مادام في محله ولا يقدح فيه به بالنقل ما يصير به مالا معتبرا ومثله الماء وخرج أيضا المتفعة  
نحو حديقته خطه والعذرة الخالصة بخلاف المخلوطة بتراب ولذا حاز بيعها كسرقين كما يأتي وخرج أيضا المتفعة  
على ما ذكرنا أنها (قوله والميتة) بفتح الميم وتكون الباء التي ماتت تحنف أنها لا ينسب ويشهد بالباه  
المكسورة التي لم تمت تحنف أنها قابل بسبب غير الذكاة كالميتة والموقوفة نوح أفندي ولم أر هذا الفرق في  
القاموس ولا في المصباح ولا غيره ما فرجعه (قوله ولا فرق في حق المسلم الخ) أم في حق الذي يرد ذهابها الأول  
وأما الثاني واختلفت عباراتهم في معنى التمس جعله قسما من الصحيح لأنهم يدينونه ولم يجعل خلافا وجعله في  
الايضاح قول أن وصف وعند محمد لا يجوز وخرج في الخيرة بنفسه وجعله في الصرم اختلاف الروايتين نهر  
وعبارة الجبر وحاصله أن في المثل تمتع بتمتع بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة الى الكفار في رواية الجواز  
وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وما في حقنا فكل سواء اه وذكر ط أن عدم الضرق في حقنا في  
المتخلفة مثلا إذا قبلت بدراهم حتى تعين كونها مبيعا أم أم إذا قبلت بعين أمكن اعتبارها مائتا ٣ فكان فاسدا  
بالنظر الى العوض الآخر باطلا بالنظر إليها وهذا ما اقتضاه الضابط السابق اه (قوله التي ماتت تحنف  
أنها) الحنف الهلالية قال مات تحنف أنه إذا مات فبضره ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فينتفض  
حتى ينفض ومعه ولهذا خص الأنف مضافا (قوله أو يفتي) مثل كف ويسكن تخلفا مضافا (تنبيه) اه  
لمذكروا حكم ردود القرص أم أنا كانت حقة فبني حرمان الخلاف الآتي في ردود القرص وبه وأما  
إذا كانت مبتعة وهو الغالب وأنما على ما بلغنا فبني في الكس أو انخل فبني ما حر باطلان بيعها بالدرهم لانها  
ميتة وقد كرسيد عبد الغنى النابلسي في رساله أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال قلت وفيه

والبيع به) أى جعله  
ثمنا بادخال الباء عليه  
لان ترك البيع مبادلة  
المال بالمال ولم يوجد  
(والمعدوم كبيع حق  
التعلى) أى علو سقط  
لانه معدوم ومنه بيع  
ما أصله غائب كخروج  
أوبعضه معدوم كورد  
وباسين وورق فرصاد  
وجوزة مالكة لتعاسل  
الناس وبه أفتى بعض  
مشايخنا علما بالاستحسان  
هنا اذا ثبت ولم يعلم  
وجوده فاذ علم جازوه  
خيار الرؤية وتكنى  
رؤية البعض عندهما  
وعليه الفتوى شرح  
جهم (والمضامين) مافى  
ظهور الأبا من المئى  
(والملاحق) جمع ملقوحة  
مافى البطن من الخنثين  
(والنتاج) بكسر التون

مطلب في بيع الغيب  
فى الارض

مطلب فى بيع أصل  
القصة

٣ (قوله على ما سيكون)

أى ما سيكون من المئى

الواقع فى الرحم قبل أن

يكون علقه أو مضغة

مما لا يصدق عليه اسم

الجل ولا كان جلا اه

أنهم من أعر الأموال اليوم وصدق عليها تعريف المال المتقدم ويحتاج إليها الناس كثيرا فى الصباغ وغيره  
فينبغى جواز بيعها كبيع السرقين والعدنة المخلصة بالتراب كما يأتى مع أن هذه الدوتان لم يكن لها نفس  
سائلة تكون ميتها لماهرة كالناب والبعض وان لم يجز أكلها وسيأتى أن حواز البيع يدور مع حل الانتفاع  
وأنه يجوز بيع العلق للحاسمة مع أنه من الهوام وبها ما طبل وكذا بيع الحيات للشداوى وفى القصة وبيع  
غير السلك من دواب الجرولة عن كالسقنور وجلود الخنزير ونحوها يجوز والأقلا وجل الماس قبل يجوز خيا  
لا مينا والجنس أطلق الحواز اه فتأمل ويأتى له من يديان عند الكلام على بيع دود القز والعلق (تنبيه)  
والبيع به) أى عالىس بحال (قوله والمعدوم كبيع حق التعلى) قال فى الفتح وإذا كان السفل لرجل  
وعولوا نرفسقا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه لم يجز لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعلى  
وحق التعلى ليس بحال لان المال عين عكن احرازها ولمسا كها ولا هو حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق  
بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف الشرب حيث يجوز بيعه تعالى الارض  
فولم يعل قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاله المبيع قبل القبض اه والحاصل  
أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه بيع حق التعلى وهو ليس بحال وإذا عرفت الكثر  
بقوله وعولوا وغيره فى الدرر يحق التعلى لانه المراد من قول الكثر وعولوا سقط كماله من عارة الفتح والمراد من  
العارين واحد فلذا افسر الشارح احداهما لآخرى فدعاهما لى توهم من اخلاف المراد منهما فافهم (تنبيه)  
لو كان العلو لصاحب السفل فقال بعتك علوه هذا السفل بكذا صرح ويكون سطح السفل لصاحب السفل وللمشتري  
حق القرار حتى لو أنه لم يندم العلو كان له أن يني عليه علوا أو يملك الاول لان السفل اسم لمنفى مسقف فكان  
سطح السفل سقفا للسفل خاتبة (قوله لانه معدوم) يخفى عنه قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) أى  
من بيع المعدوم (قوله بيع ما أصله غائب) أى ما ثبت فى باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم  
وجوده وقت البيع والاجاز بيعه كما يأتى قريبا (تنبيه) ونفى بضم الفاء بضمين فاموس (قوله كورد  
وباسين) فانه يخرج بالتدرج ط (قوله وورق فرصاد) قبل هو التوت الاحمر قال أبو عبيد هو التوت وفى  
التهديب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح (قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالفاء مشايخ باللامهمة  
قال القهستاني وأفتى العقيلي وغيره بجوازه شيعة الموجود اذا كان كثر من المعدوم اه ط قلت وهو  
رواية عن محمود فمن الكلام عليه فى فصل ما يدخل تعلى (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما أصله  
غائب وكان الاولى أن يقول هذا اذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فهما كافى ط عن الهندية  
(قوله وله خيار الرؤية الخ) قال فى الهندية ان كان المبيع فى الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالثوم  
والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا بذن البائع أو قلع البائع ان كان الملقوع مما يدخل تحت الكيل أو الوزن  
انذارا فى الملقوع ورؤى به لزم البيع فى الكل وتكون رؤى به البعض كروية الكل اذا وجد الباقى كذلك وان  
كان الملقوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يسلط خياره قال فى الجر وان كان يباع بعد القلع عندا كالنفل  
فقلع البائع أو قلع المشتري بذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات المتفاوتة بعزلة الشا والبعد وان قلعه  
بلاذن البائع لزمه الكل الا أن يكون ذلك شيئا يسيرا وان أى ثل الصلح تبرع متبرع بالقلع أو فتح الغاضى  
العقد اه ط قلت بقى شئ لم أر من يملكه وهو ما يكون أصله تحت الارض وبقي سنين متعددة مثل  
الضفصة تررع فى أرض الوقف وتكون كالكردار للشارح فى زمانا فاذاع ذلك الاصل وعلم وجوده فى  
الارض صبحه ولكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه اعتد لبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية فظاهرهم  
لان خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله مافى ظهور الأبا من المئى) مواقف مافى الدرر والنخ وعبارة  
البحر المضامين جمع مضومة مافى أصلاب الابل والملاحق جمع ملقو مافى بطونها وقيل بالعكس (قوله  
والملاحق الخ) يجب أن يحمل ههنا على ماس يكون والا كان جلا وسيأتى أن بيع الحمل لا يسلا باطل بدر  
قلت وفى فساد كلامه سيأتى (قوله والنتاج بكسر التون) كذا ضبطه النووى واختاره المصنف بعض

حبل الحبلية أي نتاج الشايج لدهاء أودى (وبمع أمة تين أنه) ذكر الضمير لئذ كيرالبر (١٠٧) (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل

أن الذكرو والآن من  
بني آدم جنسان حكما  
فبطل وفي سائر الحيوانات  
جنس واحد فصيح  
وتغير لقوات الوصف  
(ومتروك التسمية  
عند) ولومن كافر  
برازية وكذا ماض اليه  
لأن حرمته بالنص  
(وبمع الكراب وكري  
الانهار) لأنه ليس بمال  
منقول بخلاف شاة  
وشعر فصيح إذ لم يشترط  
تركها والولية (وما في  
حكمه) أي حكمه ليس  
بمال (كام الولد والمكاتب  
والمدبر المطلق) فإن بيع  
هؤلاء باطل أي بقاء  
٢ فلم يملكوا بالقبض  
الابتداء ٢ فصح بيعهم  
من أنفسهم وبيع فن  
ضم اليهم بدر

٢ مطلب فيما إذا جتمعت  
الإشارة مع التسمية  
٢ (قول الشارح فلم  
يملكوا بالقبض) أي  
لأن استحقاق العتق قد  
قد ثبت في حق أم الولد  
بقوله عليه الصلاة  
والسلام أعتقها وأدها  
وسب الحرمة انعقد في  
حق المدبر في الحال  
لطلان الاهلية بعد  
الموت والمكاتب استحق  
بدا على نفسه لازمة في  
حق المولى ولو ثبت الملك

صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر وتجب الناقة على البناء للفعول والمراد به هنا المنتوج  
وفسر المازني والرازي ومسكن بحبل الحبلية وتبعهم المصنف نوح (قوله حبل الحبلية) بالفتحين فيها قال في  
المغرب مصدر حبس المرتاح بها فهي حبل سبي بها المحمول كسبي بالحل وإنما أدخل عليه التاء للاستعارة  
الافتوائية لان معناها التي عن بيع ماسوف يحمله الجنيان كان أي ومن روى الحبلية بكسر الباء فقد أخطأ اه  
نوح (قوله وبيع أمة الخ) غلله في الدرر بأنه بيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفا على قوله حق التعلي  
أو قوله والنتاج فكان الواجب اسقاط لفظ بيع نوح (قوله ذكر الضمير) أي أتى بضمير كرامع أن الأمة  
مؤنثة مراعاة لئذ كيرالبر وهو بعد وأباعتها الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطفا على قوله بيع وبالجر عطفا  
على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كإنا باع كبشاً أو أذا هو فحيث يتعقد البيع وتغير بحر (قوله والاصل  
الخ) قال في الهداية والفرق يبقى على الأصل الذي ذكرنا في النكاح لحمد حرجه الله تعالى وهو ٢ أن الإشارة  
مع التسمية إذا اجتمع في مختلفي الجنس تتعلق العقد بالسبي وبطل لا ندماءه وفي متعدي الجنس تتعلق  
بالمشار إليه وبطلان وجوده وتغير لقوات الوصف كمن اشترى عبداً على أنه مخاض أو أذا هو كاتب وفي مثلتنا  
الذكرو والآن من بني آدم جنسان للفتاوى في الأغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها اه قال في  
الصبر والاصل المذكور متفق عليه هنا ويجري في سائر العقود من النكاح والاحارة والصلح عن دم العبد أو الخلع  
والتعنى على مال وبه ظهر أن الذكرو والآن في الأدمى جنسان في الفقه وإن اتحاداً جنساً في المنطق لأنه الثاني  
المقول على كثير من مختلفين بمجرى داخل وفي الفقه المقول على كثير من لا يتفاوت القرض منها فاحشاً قال في  
الفتح ومن المختلفي الجنس ما إذا باع فصاعاً أنه ياقوت فآذا هو زواج فالبيع باطل ولو باعه لبلال على أنه ياقوت  
أجر فظهر أصفر صبح البيع وتغير (قوله ولومن كافر) نقله في الصرا يصاغ الرأى بقوله قلت وبنيني أن  
يجري فيه خلاف المارقيما ماتت بسبب غير الذم بمادرب أهله للتمهيد هنا بالاولى لأنه ما مدرب به بعض  
المجتهدين وكون حرمته بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لأن حرمة المقتضية بالنص أضواء واعتقدوا  
حلها لم يحكم بطلان بيعها بينهم ولو باع متروك التسمية عدا مسلم يقول بحله كشافه يحكم بطلان بيعه لأنه  
ملتزم لأحكامنا واعتقد بطلان ما خالف النص فتأزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لأن امرأ  
بتر كهم وما يدنون فيكون بيعه بينهم صحيحاً وأفسد الا باطلا كأمروث به ما مر في شركة المفازة من عدم  
صحتها بين مسلم وذمي لعدم التساوي في التصرف وتصحيح بين حنفى وشافعى وإن كان يتصرف في متروك التسمية  
وعليه بانه ولاية الارام فاحتم معناه ما ذكرنا فنقدر (قوله وكذا ماض اليه) قال في النهر ومتروك التسمية عدا  
كل ذي مات ختف أنصف حتى يسرى الفساد إلى ماض اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لأنه مجتمعه كالمدر  
ففيه عقده البيع بالقضاء واجب في الكفاي بان حرمته متصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينفذ القضاء (قوله  
وبيع الكراب وكري الانهار) في المصباح كربت الارض من يلبقتل كرابا بالكسر قلبها للحرث وقوله  
أيضا كرى التهر كرابا من يبرى حفرة فيعمر جديده (قوله والولية) قال فيها ولو كان رجل عازق في  
أرض رجل فباعها كان بناءاً وأشجاراً حاز بيعه إذ لم يشترط تركها وإن كراباً أو كرى الانهار وبحجوه فلم يكن  
ذلك عمال ولا معنى مال لا يجوز اه يعني بطل فانه داخل تحت قولنا بطل بيع ماليس بمال لا يخفى وعدم  
الجواز في الكراب وكري الانهار ويجوز ذلك صريح في الخاتمة معطلا بأنه ليس بمال منقول من غير وتقديم المسئلة  
أول السوء مع الكلام على مشدداً لمسكه وبيع البراءة والحامكة والتزول عن الوظيفة أو أسعنا الكلام على  
ذلك كله (قوله فان بيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أن لو كان باطلاً لسرى البطلان إلى ماض اليه  
كالضموم إلى الحر وسأى أنه لا يسرى وقال بعضهم فأسدوا أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع أنهم لم يملكوا به  
اتفاقاً وأحببنا ما بداءه التخصيص وهو أن الباطل ما لا يسرى حكمه إلى الضموم لضعفه ومن الفاسد  
ما لا يعل بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الأقران خصوصية قلت

بالسبب لطل ذلك كله اه عن أبي السعود ٣ (قول الشارح فصح بيعهم من أنفسهم) قال الجردى في شرح  
المدبر من نفسه أو بيع أم الولد من نفسها أنه ليس بعاشقة بل اعتاق على مال فلا يرد بنفسها اه

وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه في البحران المرجح اشتراط رضا المكاتب قبل البيع ٢ وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد ويصح في الفتح نفاذه قلت الاوجه توقفه على قضاء آخر أمضاء أو رد اعني ونهر فليكن التوفيق وفي السراج ولهؤلاء اكلهم ببيع بعض كحر (و) بطل (بيع مال غير متقوم) أي (١٠٨) غير مباح الانتفاع به بان كمال فيحفظ (نهر وخيزر وسيتة لم تحت خفا أنفها)

بل بالحق ونحوه فانها مال عند الذي نكح وخيزر وهذا ان بيعت (بالثمن) أي بالدين كدراهم ودينار ومكمل وموزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض بطل في النحر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقبضته ان كمال (و) بطل (بيع قن ضم الى حرود كية

٢ قول السراج وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد) قال البدر العيني هذه المسئلة كانت مختلفا فيها في المصدر الاول وكان محررا يبيح بيعها وكان على يبيح بيعها ثم اجمع التابعون على عدم جواز بيعها فاذا قضى فاض بعد ذلك يجوز بيعها هل يقع ذلك في موضع الاجماع اوفي موضع الخلاف وذلك بناء على أن الاجماع المتأخر هل يرفع الخلاف السابق أولا ففسد البعض لا يرفع الخلاف السابق وعندنا يتعقد ويرفع الخلاف السابق وقد استدل صاحب التقيوم على

وما ذكره السراج بطل ما لا يخصصه وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وباطل لعدم حليته للبيع أصلا بنبوت حقيقة الحر ببيع هؤلاء باطل بقلع في الحر فكذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا باطل بيعهم من أنفسهم ولا ينافي بطلان بيع قن ضم الهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لم يكونهم محلا في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم في قن حصص من الثمن ونعامة في الدور (قوله) وقول ابن الكمال (عبارته) البيع في هؤلاء باطل موقوف بنقل حياز الارض في المكاتب والقضاء في الآخر ن لقيام المالية اه (قوله) قبل البيع (وتنفسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان له مقوم قدرضى باسقاطه اما اذا باعه بغير رضاه فاحازم بحزرواية واحدة لان احازمه لم تتضمن فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الثانية لو بيع بغير رضاه فاحازم ببيع مولاه ينفذ في الصحيح من الرواية وعليه عامة الشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر الباب فيما لوجع من عدو مدبر وتبعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المالية ولهذا ينفذ في المكاتب رضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القاضى وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة وأبي يوسف اه قوله موقوف بخلاف لقوله هنا باطل وقوله ينفذ في المكاتب رضاه في الاصح بخلاف المذكور عن السراج والثانية وهذا يتأيد بما ذكره ابن الكمال وقد يجب بان قوله ينفذ في المكاتب رضاه في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفا على ابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلا وهذا تنقح المخالفين كلامه لكن هذا الجواب لا يتأتى في عبارة ابن الكمال فتأمل (قوله) قلت الاوجه (الح) أي اذا قضى بنفاذ بيع أم الولد قاض براد لا ينفذ لادراغ الى قاض آخر فامضاء نفذ الاول وان رد مراد وقد ما بحقيق ذلك في باب الاستئلال (قوله) فليكن التوفيق) يحمل ما في الحر على ما قبل الامضاء وفي الفتح على ما بعد (قوله) ولهؤلاء اكلهم) أي ولأم الولد من غير سيدها بان زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وذا هو المدبر او المكاتب المولد بعد التدبير والكتابة وقوله كهم أي في حكمهم وفيه ادخال الكاف على الصغير وهو قليل (قوله) وبيع بعض) أي معق البعض كبيع الحر (قوله) ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرفي وهو بالارحاز فقهر الحرز كالصندوق والحشيش ليس عتق ومشرعي وهو باسقاط الانتفاع به وهو المراد منه نفيها أي هو المراد بالتقوم المتني هنا (قوله) نكح) فيدعيه لان بيعه مأسواهما من الاثربة بالحرمة متاخر عندهم خلافا لهما كذا في الدائع نهر (قوله) وسيتة لم تحت خفا أنفها) هنا في حق المسلم اما الذي في رواية يبيعها صحيح وفي أخرى فأسد كإقدامه عن الحر وظاهره أن اختلاف الرواية في المسئلة فقط اما النحر فصحيح (قوله) ونحوه) كالبحر والضرب من أسباب الموت سوى الذكاة الشرعية (قوله) فانها) أي المسئلة المذكورة اما التي ماتت ختف أنفها فهي غير مال عند الكل فلذا بطل بيعها في حق الكل كحر (قوله) وهذا) أي الحكم المذكور بطلان البيع بلا تفصيل (قوله) أي بالدين) أي ما يصح أن يثبت دين في الذمة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والعين والمقابلة به دون الثمن (قوله) بطل في الكل) لان البيع هو الاصل وليس محلا للترك فبطل فيم كذا في الثمن بخلاف ما اذا كان الثمن عينا فانه مبيع من وجه مقصود بالتلك ولكن فسدت التسمية فوجب قيمته دون النحر السمي (قوله) بطل في النحر) أي وفي أخويه كاستفاد من الثمن والنزاع على سائحاني قال في الحر والحاصل أن بيع النحر باطل مطلقا وانما الكلام فيما قبله فان ديننا كان باطلا ايضا وان عرضا كان فاسدا ثم قال وقدنا بالسلام لان أهل الذمة لا يعنون من بيعها الاعتقادهم الحبل والتول وقد أمرنا بتركهم وما يدبون كذا في الدائع اه ملخصا وظاهر الحكم جهة بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثمن ورشدها فروع ذكرها بعد (قوله) بقبضته) لم يذكر ان كمال القيمة وان كانت مرادة ط (قوله) ضم الى حر

هذا بقوله وقد روي محمد بن الحسن عن جعفر بن القاضى اذا قضى ببيع أم الولد لم يجز وفي فصول الاستروث وفي قضاء القاضى ببيع أم الولد روايتان أظهرهما أنه لا ينفذ وفي قضاء الجامع أنه يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء نفذ وان ابطله بطل وهذا أوجه الاقوال اه ط عن أبي السعود

ضمت الى المنة ماتت حنف انهما بقية تكون كالمر (وان سمي عن كل) أي فصل الثمن خلافهما ومنى الخلاف أن الصفة لا تعد مجرد تفصيل الثمن بل لابد من تكرار لفظ العقد عند خلافهما وظاهر النهاية يفيد (١٠٩) أنه فاسد بخلاف بيع من ضم الى مدر

أو نحوها فانه يصح (أو  
من غيره وملك ضم الى  
وقف) غير المسجد العام  
فانه كالمر بخلاف العام  
بالجهة انخراب فكيدر  
أشياء من قاعدة اذا  
اجتمع الحرم والحلال  
(ولو بمحكوماه) في الاصح  
خلافا لما أقي به المشلا  
أبو السعود فيصير محصته  
في القن وعبد والمالك  
لأنها مال في الجلة

مطلب فيما اذا اشترى  
أحد الشرير بكن جمع  
الدار المشتركة من  
شريكة

مطلب في بطلان بيع  
الوقف وصحة بيع الملك  
المضموم اليه

٢ (قوله لأن الصفة الملح)  
والادام أن الصفة متحدة  
والحر والمنة لا يدخلان

تحت العقيد لانهما ليسا  
بمال فكان القبض في  
الحري والمشتري لبيع

في القن والذ كسوة وهو  
شرط فاسد فطل ببيع

ط عن العلامة فوخ  
أنفسى لكن مقتضى  
قوله فكان القول بالخ

أن يكون البيع فاسدا  
لا باطلا فوافق ظاهر  
النهاية ولعل في المسئلة  
قوانين ولا حاجة الى حمل

ولو بعضا كعق البعض كما مر في باب عتق البعض (قوله لا تكون كالمر) أي فلا تكون مالا أصلا أمالومات  
يختل أو نحوها ففي مال غير متقوم كما مر انفا فبقي أن يصبح البيع فيما مضى اليها كبيع من ضم الى مدر تأمل  
(قوله خلافهما) فعندها اذا فصل عن كل حاز القن والذ كية محصته من الثمن ٢ لأن الصفة تصوير  
متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احداهما الى الاخرى (قوله وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد) أي ما مضى الى  
الحري والمنة وهو القن والذ كية وعزاهما القهستاني للحط والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الباطل  
فوافق ما في الهداية وغيرهما من التصريح بالبطلان تأمل (قوله بخلاف بيع من ضم الى مدر) ككتاب  
وأم ولد كافي الفخ أي فيصير في القن محصته لأن المدر محل للبيع عند البعض قبل دخول في العقد بشرط  
فيكون البيع بالحصة في القن من غير انشاء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل من رعاية حق المدر بان كمال قلت  
ومعنى البيع بالحصة بقائه لما خرج المدر من القن مع ما محصته مع الثمن بان يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدر  
فيما أصاب القن فهو غنمه وهذا بخلاف ضم القن الى الحري فإن فيه البيع بالحصة ابتداء لأن الحرم يدخل في العقد  
لعدم ماله (تنبيه) تقدم أن بيع المدر ونحوه باطل لعدم دخوله في العقد وهو هنا إنما يدخل لتصح العقد فيها  
ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كالمشتري لا يدخل في حكم عقده بانفراذه وانما ثبت حكم الخول فيما  
ضم اليه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه وباعه ما صفة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن  
المسي على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلا في شيء قلنا علم من هذا ما يقع كثيرا وهو أن أحد الشريرين يبيع  
دار ونحوها يشترى من شريكه جميع الدار بثلثين معلوم فانه يصح على الاصح محصة شريكه من الثمن وهي حصة  
الفتوى فلتعطف وأصر من ذلك ما سأل في المراجعة مسألة شراب من المال من الضارب أن الكل ماله  
(قوله أو قن غيره) معطوف على مدر (قوله فانه) أي المسجد العام (قوله بخلاف العام) بالجهة انخراب  
بخر انخراب على أنه بدل من العام وكان الأولى أن يقول وغيره أي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل  
خرابه كالمر ليس بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجواز بيعه اذا خرب في أحد القوانين تضار بمحمده فانه كالمر  
فصح بيع ما مضى اليه ومثله سائر الاوقاف ولو عامه فانه يجوز بيعها عند الخراب لا يشترى بينهما ما هو خير منها  
كافي المراجع (قوله فكيدر) أي فهو باطل أيضا قال في الشربلية صرح به الله تعالى بطلان بيع الوقف  
وأحسن بذلك إذ جعله في قسم البيع الباطل الا بخلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك والتملك  
وغلط من جعله فاسدا وأقوى به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بمجمل رسائل ولنا في مسأله هي حكام الحكم  
متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه اه والغالب المذ كوره وقاضى القضاة نور الدين الطرابلسي والعلامة  
أجدين ونس السلي كاذ كره الشربلية في رسالته المذ كورة (قوله ولو بمحكوماه الملح) قال في الترتيب كيد قد  
علم أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في الملك وقدم بعض موالحار وم هو مولانا أبو السعود جامع  
أثبت العلوم تقدم الله تعالى رضوانه بما اذا لم يحكم بآزومه فأقي بفساد البيع في هذه الصورة ووافق بعض  
علماء العصرين المصرين ومنهم شنبه الا لاخ لأنه قال في شرحه هنا دلع ما صرح به قاضى خان من أن  
الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس هو كالمر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك وهكذا  
في الظهيرة وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما  
بالاجماع فكيفه بقبول البيع بعدل زوما ما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول أبي يوسف وأبو ورد غصب  
عليه ولا يمكن اتعاضه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والمال بالمرج والمالك اه والحاصل أن ههنا مسألتين الأولى  
أن بيع الأوقف باطل ولو غرم مسجد خلاف ذلك أقي بفساده لكن المسجد العام كالمر وغيره كالمر ليس بمسئلة  
الثانية أنه اذا كان كالمر بكون بيع ما مضى اليه محصا لو كان الوقف بمحكوماه ومنه خلافا لما أقي به المقتضى أو  
السعود (قوله فيصير) فخرى على قول المصنف فيصير الملح وجه الترتيب (قوله لأنها) أي المدر وقن الغير

المحصى الفساد في عبارة النهاية وغيره على الإطلاق على أن تعليلهم البطلان بأنه بيع بالحصة ابتداء يقتضى الفساد أيضا لان بيع الحصة ليس  
فيه الاخلال في الثمن وهو يقتضى الفساد فالظاهر أن يحمل البطلان على الفساد لا العكس اه

ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عني ( كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون ) شيأ وبول ( ورجع آدمي لم يغلب عليه التراب )  
 ٢ فلو باعوا بابه جاز كسرقين ( ١١٠ ) وبعروا كتنفي في البحر بمجرد دخله بتراب ( وشعر الانسان ) لكرامة الآدمي ولو كافرا

ذكر المصنف وغيره  
 في بحث شعر الخنزير  
 ( وبيع ما ليس في ملكه )  
 لبطان بيع المعدوم  
 وماله خطر العدم ( لا  
 بطريق السلم ) فانه صحيح  
 لانه عليه الصلاة والسلام  
 نهى عن بيع ما ليس  
 عند الانسان ورخص  
 في السلم ( و ) بطل ( بيع  
 صرح بنى التين فيه )  
 لانعدام الركن وهو  
 المال ( و ) البيع الباطل  
 ( حكمه عدم ملك المشتري  
 اياه ) اذا قضيه ( فلا ضمان  
 لومك ) المبيع ( عنده )  
 لانه امانة وصحح في  
 القنية ضمانه قبل وعليه  
 الفتوى وفيه ما بيع الحربي  
 اياه او قبله بطل  
 وقيل فاسد وفي وصاياها  
 بيع الرضى مال اليتيم  
 بفن فاحش باطل وقيل

والوقف ( قوله لم يصح ) لما مر من أن السجد العام كالخريفيل بيع ماض اليه لكن نقل في العصر عن المحط  
 أن الأصح الصحة في الملك لان ما قبله من المساجد والمقابر مستثنى عنه اه أي قبله يوجد ضمن الملك إلى المسجد بل  
 البيع واقع على الملك وحده ( قوله لا يعقل ) فله لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشراؤه موقفا  
 على اجازة قوله ان كان لنفسه وناقذا بلا عهد عليه ان كان لغیره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي  
 العاقل ماله واشترى بدون غيب فطش والالم يتوقف لا محذور لا يصح من وليه عليه كباقي فلا يصح منه  
 بالاولى ( قوله شيأ ) قدره الاشارة إلى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر إلى فاعله ط ( قوله جاز ) أي  
 بيعه ط ( قوله كسرقين وبعر ) في القاموس السرجين والسرقين بكسرهما معر بأسر كين بالفصح وفسره في  
 الصباح بالزبل قال ط والمراد أنه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج يجوز بيع السرقين  
 والبرع والاتقاع به والوقود به ( قوله واكتفى في الصر ) حيث قال كاقضه عنه في المنع ولم يتعد بيع النحل ودود  
 القران الاتباع ولا بيع العذرة خالصه بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه ( قوله وشعر الانسان ) ولا يجوز  
 الانتفاع به لحديث لعن الله الواصلة والمستوصلة وانما ٣ رخص فيما يخص من الو رفز بدق في قرون النساء  
 وذواتهن هداية ( فرع ) لو اخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده و أعطاه هدية عظيمة لاعلى وجه البيع فلا  
 بأس بمساجدنا عن الفتاوى الهندية ( قوله ذكر المصنف ) حيث قال ٤ والآدمي كرم شرعا وان كان كافرا  
 فإراد العتق عليه وابتدأ به والحاخا بالجنات اذ لا اله الا هو غير جائز وبعضه في حكمه ومصرح في فتح  
 القدير بطلانه ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربي وبيعه وشراؤه وان أسلم بعد الاسترقاق الا أن يجب بان  
 المراد تكميم صورته وخلقته ولذا لم يحز كسر عظامه ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل  
 محله النفس الحسنة فلذا لا علق بيع لبن أمته في ظاهر الرواية كحاشي في التامل ( قوله وبيع ما ليس في ملكه )  
 فله أنه يشمل بيع ملك الغير بوكالة او بدونها مع أن الاول صحيح نافذ والثاني صحيح موقوف وقد يجب بان  
 المراد بيع ما يملكه قبل ملكه ثم اشته كذلك في الفتح أو قبل فصل بيع الفضولي وذكر أن سبب النهي في  
 الحديث ذلك ( قوله لبطان بيع المعدوم ) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا مالا متوقفا ماعلا كاف  
 نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدور التسليم منع ( قوله وماله خطر العدم ) كالجمل  
 والبن في الصرع ٥ فله على احتمال عدم الوجود أو ما يبيع نتاج النتاج فهو من أمثلة المعدوم فافهم ( قوله لا  
 بطريق السلم ) فلو بطريق السلم جاز وكذا لو باع ما غصبه ثم أدى ضمانه أو كاد منه أو لبسوع ( قوله لانعدام  
 الركن وهو المال ) أي من أحد الجانبين فلو يكن يباع وقيل بتعد لان نفسه لم يصح لانه في العقد فصار كأنه سكت  
 عن ذكر التين وفيه بتعد البيع ورثت الملك بالقبض كما يأتي غريبا فأدته في الدور ( قوله لانه امانة ) وذلك لان  
 العقد اذا بطل في حجر القبض بائن المالك وهو لا وجب الضمان بالتعدي حذر ( قوله وصحح في القنية ضمانه  
 الخ ) قال في الدور وقيل يكون مضمونا لانه يصير كالقبض على عوض سوم الشراء وهو أن يسمى التين فيقول اذهب بهذا  
 فان رضى به اشتريه بما ذكر كما اذا لم يسمه فذهب به فقول عند لا يضمن نص عليه الفقيه او البت قبل وعليه  
 الفتوى كذا في العناية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية بعد الضميرين في عليه وعمله الى أن حكم  
 المقبوض على سوم الشراء انك تعويل على كلام الفقيه الا أن القول الثاني في مسئلتنا مصرح على القول الاول اه  
 لكن في التهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضمونا لما للثل أو بالقبض لانه لا يكون أدنى حال من المقبوض على  
 سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية أنه الصحيح كونه قضية لنفسه فشا به الغصب وقيل الاول قول أي  
 حشيفة والثاني قوله ما وعلمه فيه ( قوله نعين فاحش ) المشهور في تفسيره أنه ما لا يدخل تحت تقويم المقومين

وبدونه لا اه ط ٣ ( قوله وانما رخص الخ ) كالاستئناس من الحديث اذ ظاهره عموم العتقة لواصلته والمستوصلة فاستثنى ( قوله )  
 منه الواصلة عما يتخذ من الابل فله جاز اه ٤ ( قوله والبن في الصرع ) أي وكذا الترو والزنج قبل الظهور والبرز في البطح والنوى في  
 التهر واللم في الشاة الحلية والشحم والالية فيها أو كالعها وراسها والشريح في السمسم اه ط

فأدورج وفي التفبيع المضطر وشراؤه فاسد (وفسد) بيع (ما سكت) أي (١١١) وقع السكوت (فبيع عن الثمن)

كسبه بقمته (و) فسد  
 (بيع عرض) هو المتاع  
 القسي إن كمال (يضم)  
 وعكسه) فيعتقد في  
 العرض لا يضر كمال  
 (و) فسد (بيعه) أي  
 العرض (بام الولد  
 والمكاتب والدرج ولو  
 تقاضا ملك المشتري  
 للعرض (العرض) لما  
 مرأهم مال في الجلة  
 (و) فسد (بيع ملك  
 لم يصد) لو بالعرض والا  
 فاطل لعدم الملك صدر  
 الشريعة (أو صدم  
 ألق في مكان لا يترخذ  
 منه إلا بحيلة العجز عن  
 التسليم (وان أخذ  
 دونها صح) وله خيار  
 الرؤية (الأخذ خصل  
 بنفسه ولم يصد مخرجه)  
 فأولسدم ملكه

(قوله ورج) بوجه في الصريح قال ينبغي أن يجري القول بأن بيع الوقف المشروط ما سنده وأخراب التي  
 حاز أسنده إذا بيع بعين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فهم لانه إذا ملك بالقبض وسقطت فلا ضرر على النبي  
 والوقف أه قلت وينبغي ترجيح الأول ٢ حيث لزمت الضرر بان كان المشتري مفسداً وما لم يطلأمل (قوله بيع  
 المضطر وشراؤه فاسد) ٣ هو أن يضطر الرجل إلى طعام أو شراب أو لباس أو غيرها ولا يبيعها البائع إلا بالثمن  
 ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذلك المنع ٨ ح وفيه تلف ونشر غير مرتب لأن قوله وكذلك في الشراء منه أي  
 من المضطر مثال لبيع المضطر أي بأن اضطر إلى البيع حتى من ماله ولم يرض المشتري إلا بشراؤه بدون ثمن المثل  
 بعين فاحش ومثاله ما ألزمه القاضي ببيع ماله لا يقاض عنه أو ألزم الذي يبيع مصحف أو عبد مسلم ويخون ذلك  
 لكن سيد ذكر المصنف في الأكرام لوصاده السلطان ولم يعين ببيع ماله فباع صح قال الشارح هنالك والحيلة أن  
 يقول من أين أعطي فإذا قال الطالب ع كذا فقد صار مكرهاً فله إذا أنه يجبر بالمصادرة لا يكون مكرهاً بل يصح  
 بيعه إلا إذا أمره بالبيع مع أنه بدون أمر مضطر إلى البيع حيث لا يمكنه غيره وقد بين بأن هذا ليس فيه باع  
 بعين فاحش عن غير المثل ثم العارضة مطلقاً فحكم بقتيد هابها إنما يصح لو باع بغير المثل وأعين بغير توقيفها  
 العارضة تنقل (قوله وفسد الخ) ٢ شروع في البيع الفاسد بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ما سكت) فيه  
 عن الثمن لأن مطلق البيع يقتضي المعاوضة فإذا سكت كان غرضه القيمة فكانه باع بقمته ففسد ولا يطل  
 درر أي بخلاف ما إذا صرح بغير الثمن كقائه مكرهاً (قوله وعكسه) أي بيع الخمر بالعرض بأن أدخل الباء على  
 العرض فيعتقد في العرض أي لأنه لا يمكن اعتبار الخمر بما هو مال في الجلة بخلاف بيع العرض بدم أو مئة  
 (قوله كمال) أي في قوله وإن يبع بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فحكمه بالقبض بقمته وهذا  
 في حق المسلم كقائه منه (قوله ملك المشتري العرض) قبيده لأن المشتري لا مال الولد وأخوها إلا على حكم القبض  
 لطلان بيعهم بقاء كمال (قوله لما مرأهم مال في الجلة) أي في خصال في العقد ولا يبطل العقد فبما مضى إلى  
 وأدمنهم ببيع معهم ولو كانوا كالمزول لطل كافي الزور (قوله وفسد ببيع مسلم يصد بالعرض الخ) ظاهره  
 أن الفاسد ببيع المسلم وأنه عاكس القبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كقائه لانه ببيع المدوم والمعدوم  
 ليس مال فينبغي أن يكون يبيع باطلاً وأن يكون الفاسد هو بيع العرض لأنه مسع من وجهه وإن دخلت عليه  
 الباطل يكون السهل تخاف فيه تركه باع العرض وسكت عن الثمن أو باع بام الولد بل يمكن أن يقال إن بيع العرض  
 أيضا باطل لأن السهل ليس مال في الجلة فيكون كبيع العرض بعينه أو دخل يمكن جعله كام الولد أظهر له مال في الجلة  
 فانه لو صاده بعدم ملكه في هذا نظر ولو باع سكة بغيره قبل صيدها مالو كانت غير ممتعة ثم صاد سكة لم تكن عين  
 ما جعلت عن العرض حتى يقال إنها ملكت بالصد والحاصل أنه لو باع سكة ممتعة بغير ثمن ينبغي أن يكون  
 البيع باطلاً من الجانبين كبيع ممتعة بغير ثمن وعكسه ولو كانت السكة ممتعة بطل فيها لأنها غير مالو فسد  
 في العرض لأن السكة مال في الجلة ومثلها مالو كان البيع على لحم سكة لا مثله ولو باعها بغيره بطل البيع  
 لتعين كونها مبيعة وهي غير مالو كهذا ما ظهر لي في نظر رهنا المحل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر  
 الشريعة) حيث قال في السهل الذي يصد ينبغي أن يكون البيع باطلاً إذا كان بالدرهم والدنانير ويكون  
 فاسداً إذا كان بالعرض لأنه مال غير مستقيم لأن التقدم بالأحراز والأحراز متفق (قوله وله خيار رؤية) ولا  
 يعتد برؤيته وهو في الماله لأنه يتفاوت في الماه خارج جهره بزيادة (قوله إذا أدخل بنفسه الخ) استثناء منقطع  
 من قوله وإن أخذ بدونه صاحبه يعني أنه لو صدق فائق في مكان أو خذ منه بدون حيلة كان صحيحاً وأما إذا دخل  
 بنفسه ولم يصد مخرجه يكون باطلاً لعدم الملك بغير ثمن قوله فأولسدم ملكه فله (قوله فأولسدم ملكه) أي يصح  
 بيعه إن أمكن أخذه بلا حيلة أو بالأندام القدر على التسليم والحاصل كل الفتح أنه إذا دخل السهل في نظرية  
 فاما أن بعده ذلك أو لا ففي الأول علكه وليس لاحد أخذه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة حاز بيعه لا بمالو مقدور  
 التسليم والبيع بعد عدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا علكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك إلا أن يبدأ الخطر وإذا  
 دخل فحينئذ علكه ثم إن أمكن أخذه بلا حيلة حاز بيعه والأفلاوان لم يصد هالك لملكه أخذه أو أسفه فيها ملكه  
 ببيع لانه ليس باخر فصار كثير وقع في بيت إنسان فسد الباطل والكوفة لانه لا يصير محرراً له مالاً يأخذه

٢ مطلب ببيع المضطر  
 وشراؤه فاسد  
 مطلب في البيع الفاسد  
 (قوله حيث لزمت الضرر)  
 أي إذا تعذر زوم الضرر  
 بافلاس المشتري أو  
 مطله فيكون هذا أقصيها  
 ترجيح العلامة صاحب  
 الجهر أه  
 مطلب في حكم إيجاز  
 البراءة لألا يصطاد  
 (قول الشارح فأولسده  
 ملكه) أي لأن السند  
 فعل اختياري موجب  
 للمالك كالموقع في شكته  
 وفي شرح الوافي لا يجوز  
 أه ط عن لوخ أفندي

ولم تجز اجارة بركة لصاد  
منها السمك البحر (و)  
بيع (طير) في الهواة  
لا يرجع بعد ارساله من  
يده اما قبل صدقه فاطل  
أصل لعدم المال (وان)  
كان (يطير ويرجع)  
كالجم (صح) وقيل لا  
ورجعه في النهر (و)  
بيع (الحل) أي الجنين  
وخزم في البحر يطلانه  
كالنتاج (وأمة الاجلها)  
لفسادها بشرط

٢ (قول الشارح في  
الهواة) هو بالمدا الجسم  
المشتر بين السماء  
والارض والجمع أهوية  
وقد قيل له الدنيا يقال  
على الشيء الخالي  
والهوى بالضم يرسل  
النفس نحو لئني ثم  
استعمل في ميل منوم  
يقال اتبع هواه وهو  
من اهل الهوى اه  
نوح أفندي

٢ (قوله) وتقدم أن بيع  
الثلاثة باطل) أي في  
قول المصنف والمضامين  
والملاقيج والتاج وفسر  
الشارح هناك الملاقيج  
بما في البطن فيخالف  
ما هنا لكن تقدم جه  
على ما في البطن من التي  
قبل أن يطلق عليه اسم  
الجل وحيد فلا تخالفه  
لاختلاف الموضوع اه

فان أمكن أخذه بلا حيلة حاز بعه لانه مقدور التسليم أو بحيلة لم يجز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم  
اه (قوله) ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في التهر اعلم أن في مصير كاهن صغيرة كبركة الفهامة تجتمع فيها الاسماء  
هل يجوز اجارة بركة السمك منها نقل في الصرعن الايضاح عدم جوازها ونقل أولاعن أبي يوسف في كتاب  
الخراج عن أبي الزناد قال كتب إلى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك لأرض العراق أن يخرجها  
فكتب إلى أن يفعلوا وما في الايضاح بالقواعد الفقهية ألقى اه ونقل في الصرعن ألقى يوسف عن أبي  
حنيفة عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الأسماء فكتب  
اليه جزمه لا بأس به وسماه الخبيس اه ثم قال في الصرعن فعل هذا لا يجوز بيع السمك في الأسماء الا اذا كان  
في أرض بيت المال ويطبق به أرض الوقف وقال الخضر المي أقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا  
سواء كان في بحيرة أو نهر أو أجم وهو باطلا لانه ممن أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم  
عن كتاب الخراج غير بعيد أضعاف القواعد وموجبه إلى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة هي  
الاصطاد وما حدث به أو خفف عن جاد مشكل فانه بيع السمك قبل الصيد وبيحانه في أجم هي  
لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتبر هذا الخبر فان المسئلة كثيرة الوقوع ويكثر السؤال  
عنها اه لكن قوله غير بعد الحرفه نظر لان الاجارة واقعة على استئصال العين وساقى التصريح به لا يصح  
اجارة المرعى وهذا كذلك ولما خرم المقدس بعدم الفسخ واعترض البحر عاقلنا والله أعلم (١٠١) وبيع طير  
جمع طائر وقد يقع على الواحد وجمع طيور وأطيار يجرع القاموس (قوله) لا يرجع بعد ارساله من  
يده) أشار اليه أنه مملوك له ولكن علة الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سلمه بعد البيع لا يعود إلى الجواز  
عند من يبيع ويعلق قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فشكل ما اذا كان الطير مساعا وتناجر  
(قوله) أما قبل صدقه فاطل (أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله) صح ذكره في  
الهواة وانما علة وكذا في الخبر عن الشيخ يجرع قال في الفسخ لان المعلوم عادة الكرايم ويجوز كونهما لا يعودوا  
عروض عدم عودها لان بيع جواز البيع تنجز به لال بيع قبل القبض اذا عرض الهواة لنفسه كذا هنا  
ان فرض وقوع عدم العائد من عودها قبل القبض انفسه اه (قوله) وقيل لا في الصرعن والشرى لانه ظاهر  
الرواية (قوله) ورجم في النهر) حيث ذكرناه عن الفسخ ثم قال وأقول فيه نظر لان من شروط صحة البيع  
القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق افعال ح أقول فرق ما بين الجم والآن فان العادة تقضى بعوده  
غالبا بخلاف الجم وما دام من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة حقيقة فهو ممنوع  
والا لاشتراط حضور المبيع مجلس العقد وأحدا لا يقول به وان أراد به القدرة حكا كذا بعده هذا نحن فيه  
كذلك حكم العادة بعوده اه قلت وهو وجه فهو نظير العبد المرسل في حاجة للمولى فانه يجوز بيعه وعالوه ماله  
مقدور التسليم وقت العقد حكا اذا ظاهر عوده ولو أبق بعد البيع قبل القبض خبر المشتري في فسخ العقد كما  
في الصرعن كذا لكن ليطرمتي يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الطائر فانه مادام محتمل الحياة محتمل  
عوده (تنبيه) في الخبره تراجع جام فان للاحراز ولو نهار افلا ان بعضه يكون خارج البيت فلا يمكن أخذه  
الابلا اختيال اه والظاهر أنه منى على ظاهر الرواية تأمل وقه أنجز بعضه فقال  
بأماما في فقه نعمان أخصي \* حازر السبق مفرد البحاري  
أي يت يجوز بيعنا \* بلسل ولا يجوز زهرا  
(قوله) وبيع الحل) يسكون المير (قوله) وخزم في البحر يطلانه) أنه على وجهه وسلم عن المضامين والملاقيج  
وحل الحيلة ولما فيمن الفرر ٢ وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في العقوبة بالتعليق الفرر وهو  
الشك في وجوبه ماله ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الموقوف الموصوف لانه محتمل أن لا يوجد حتى أو وصفه  
المد كوع تصريحهم بجوازها اه قلت فانه لا غرو فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الحل قدره في البحر  
عن السراج فلو باع الحل وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله) لفقد ما بشرط) لان مالا يصح افراده بالعقد  
لا يصح استئناؤه والحل لا يجوز افراده بالبيع فكذلك استئناؤه بجزءه الاطراف فصار شرطه فاسدا وفيه



بخلاف هبة ووصية (ولد في ضرع) وحزم البرجسدي بطلانه (ولو لو في صدف) للقرر (وصوف على ظهر غنم) وجوزة الثاني ومالك وفي السراج لوسم النصف واللب بعد العقد ينقلب صححا وكذا كل ما اتصاه خلق كالحجوان ونوني ترورز بطسخ لما مره معدوم عرفا وانما صحوا ببيع الكراوات بشرائط الصفاف وأوراق التوت بأغصانهما للتعامل وفي القصة باع (١٣) أوراق توت لم تقطع قبله بسنة

مطلب استثناء الجمل  
في العقود على ثلاث  
مراتب

٣ (قوله أصلا) أي  
روصفا والفساد يقتضي  
عدم مشروعية الوصف  
فهو يؤكد مقتضى  
الطلاق من جهة كاذبه  
عدم مشروعية الوصف  
ولا نفيه هذا معني  
كلام الحنفى وفيه أن  
الفساد كما يقتضى عدم  
مشروعية الوصف  
كذلك يقتضى  
مشروعية الأصل  
والطلاق يقتضى عدم  
تلك المشروعية فكيف  
لأنه وعلل الحنفى  
نظر إلى أن مشروعية  
الأصل في الفساد مسكوت  
عنه لكن يعكر عليه  
ملاحظتها في الشق  
الثاني فتأمل اه  
١ (قوله باطل) أي الجهل  
وعدم القدرة على الإطلاع  
إذا لم يكن الإطلاع إلا  
بكسر الصدف وفي ذلك  
ضرر على صاحبه إذ  
يحتصل أن لاوافق رغبة  
المشتري وقال أبو يوسف  
لا ضرر في كسر الصدف  
إذا لم يتضرر إلا بالكسر  
فكان مثل غلافه  
المحسوب اه

منفعة البائع ففسد البيع ثم استثناء الجمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه يفسد العقد والاستثناء كالبيع  
والإجارة والرهن لأنها تنطليها الشروط الفاسدة وفي وجه العقد مماز والاستثناء باطل كالهبة والصدقة  
والشكاح والخلع والعتق عن دم العبد وفي وجه يجوز أن وهو الوصية كالأوصى بجارية الإجماع وكذا الوصى  
بمصلحة لا تخص لأن الوصية أخذت المراتب والمراتب تجري في الجمل فكذا الوصية بخلاف الخلعمة زبلي ملخصا  
أي لو أوصى له بأمة الأخذ منها لا يصح الاستثناء لأن المراتب لا تجري فيها والغلبة كالخلعة بحر (قوله بخلاف  
هبة ووصية) أي حيث يصح العقد فيها لكن الاستثناء باطل في الهبة جاز في الوصية كما عرفت فانهم (قوله  
وحزم البرجسدي بطلانه) قال صدر الشرع بقدر كوافي فساد عتق أحدهما أنه لا يعلم أنه لن أو دم أو ربح  
وهذه تقتضى بطلان البيع لأنه مسكوك الرجو فلو كان لا الأخرى أن الدين وحدها فبطلانها فبطلانها  
المشتري على البايع اه أي وهذه تقتضى الفساد ط قلت مقتضى الفساد لا في مقتضى الطلاق بل بالعكس  
لأن ما يقتضى الطلاق يدل على عدم المشروعية أصلا ٣ فلذا حزم بطلانه فتأمل (قوله للقرر) لأنه لا يعلم  
وجوده ينبغي أن يكون باطلا لعله المذكور في هوشم الدين رضى قلت ويؤيده ما في التخصيص رجل اشترى  
لؤلؤ في صدف قال أبو يوسف البيع حائز وله الخيار إذا رآه وقال محمد البيع باطل ٤ وعلمه الفتوى اه قال  
الزبلي بخلاف ما إذا باع ثياب الذهب والحرير في غلافها بحيث يجوز لكونها معلومة وعنك تجر بها البعض  
أيضا اه قال في التهرؤ ينبغي أن يكون من ثياب الخبز الهندي (قوله ووصوف على ظهر غنم) انتهى عنه  
ولأنه قبل الجز ليس عال متقوم في نفسه لأنه بمنزلة وصف الحيوان لقضائه كسائر أطرافه ولأنه يرد من أسفل  
فيستلزم البيع بغيره كقولنا في الزبلي (قوله وجوزة الثاني) هو رواية عنه كافي الهداية (قوله لم يتقلب  
صححا) مقتضاه أنه وقع باطلا والأصح زوال المذهب كما يستضع في بيع الأبق وهو أيضا مقتضى التعليل بأنه  
ليس عال متقوم فكان على المصنف ذكره في الباطل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلق) بخلاف اتصال الجذع  
والتوت وأنه يصنع العباد ابن مالك (قوله لما مره معدوم عرفا) أي مر في فصل ما يدخل في البيع تباعد  
قوله كسيع برقي سنبله وبناته هناك بأنه يقال هذا غير وطن ولا يقال هذا نوى في غيره ولا حاشي قطنه ويقال  
هذه حنظلة في سنبلها وهذا نور وفستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها نور (قوله وأغصانها صحوا الخ) جواب عما  
استدل به أبو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كافي الكراوات وقوائم الخلاف بالكسر وتخفيف  
اللام نوع من الصفاف أي عما أنها تزيد والجواب كافي الزبلي أنه أجزأ في الكراوات والقوائم للتعامل إذا لم ينص  
فيه فلا يلحق به المنصوص عليه اه وأيضاً القوائم تسمى أعلاها أي فلا يحصل اختلاط للبيع بغيره بخلاف  
الصوف ويعرف ذلك بلطخا بأكافه الزبلي وفي الصنم من فصل فيما يدخل في البيع تباعد الظهيرة اشترى  
رطبة من البقول أوقناه وشأنا نحو ساعة فساعة لا يجوز كسيع الصوف وبيع قوائم الخلاف يجوز وإن كان  
ينزلان غوهما من الأعلى بخلاف الرطبات إلا الكراوات للتعامل وما لا تعامل فيه لا يجوز اه قلت وقوله للتعامل  
علته قوله إلا الكراوات فقط والأفكون قوائم الخلاف تسمى الأعلى بخلاف الرطبات فيجدل الحواز بلا حاشية إلى  
التعليل بالتعامل ونذكر في الصنم ناعن الفضلى تصح عدم الجواز في قوائم الخلاف لأنه وإن كان يضمن أعلاه  
فوضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز له أن يقطع القطع لكن في القنح أنه منهم من منع اه  
لا بد للقطع من حفر الأرض ومنهم من أجاز للتعامل وفي الصغرى القياس في بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل  
وبيع الكراوات يجوز وإن كان يضمن أسفل للتعامل أيضا به يحصل الجواب عما استدل به الفضلى على المنع في  
القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفاف) أي قوائم شجره أي أغصانه (قوله وفي القصة باع أوراق توت)

(١٥) - ابن عابدين - رابع) (قوله مقتضاه أنه وقع باطلا) فيه أنه نقل الخلاف بين الكرخي والبلخي  
في عود بيع الطر المرسل صححا بتسليمه مع الاتفاق على فساد فكيف يكون القول بعدم الانقاراب إلى القيمة مقتضيا بطلان حتى يتفرع  
الزام المصنف بذكره في الباطل نعم هذا يتفرع على التعاليل بأنه ليس عال متقوم إذ مقتضاه بطلان اه (قول الشارح باع أوراق توت)

حازو يستثنى لانه يشبه موضع قطعه عرفا (وجذع) بمعنى (في سقف) أما غير المعين فلا ينقلب صحاحا لكال (وذراع من ثوب بضرة التبعيض) فلو قطع وسلم قبل قسم (١١٤) المشتري عاد صحبا ولو لم بضرة القطع ككر بان جاز لا نشاء المانع (وضرة القانص)

بقاف ونون الصائد (والقانص) يعني جمجمة الفواص والبيع فيها باطل للفرج بحر ونهر والسكال وابن السكال قال المصنف وقد نقله من لا خسر وفي سلك القاصد تنعنه في المختصر ويجب أن رادبه الباطل لانه مما ليس في ملكه كاس (والمرابنة) هي بيع الربط على التخل بمرمقوع مثل كيلة تقدير ا شروع جمع ومنه العقب بالزيب عناية للهوى ونسبة الربا قال المصنف فسئلوا بكن ربطاجاز لا اختلاف الجنس (واللاصة) السلطة (والنابذة) أي نبتها (المشتري (والقاعاطر) عليها هي من يسوع الحاهلية فهي عنها كلها غني

أي بأغصانها وقوله لم تقطع أي أغصانها فمصر لم تقطع إلى الأغصان وأن لم تذكر وجلة لم تقطع صفة أوراق وقوله جاز وجهه أن موضع القطع معلوم عرفا وقوله بوبنتين أي إذا كانت الأغصان قبيل وقت البيع بستين والمشكلة بحالها

أي مع أغصانها قال في القنية اشترى أوراق التوت ولم يسين موضع القطع لكنه معلوم فاصح ولو ترك الأغصان أن يقطعها في السنة الثانية ولو باع أوراق توت لم يقطع قبل سنة يجوز بوبنتين لا يجوز لانه يستثنى يعلم موضع قطعه عرفا اه (قوله) وجذع هو القطع من الخشل أو غيره وتوضع عليها الأخشاب نهر لانه لا يمكن تسليبه الا بضرة ولو لم يكن معناه لا يجوز أيضا لاذكرنا للجهالة أيضا هدية فقولهم معين ليس الاختراز عن الفساد بل لاذكره بعده (قوله) أما غير المعين (الخ) الاول ذكره بعد قوله فلو قطع وسلم ط (قوله) فلا ينقلب صحبا قال في النهر وذكر الزاهد في شرح الطحاوي أنه في غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحبا وخبره في إيضاح الاصلاح وهو ضعف لانه في غير المعين معطل باز ومال الضرر والجهالة فإذا تحمل البائع الضرر وسلم لال الفساد ورفعه للجهالة أيضا من ثم خرم في الغنم بأنه يعود صحبا اه قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهد عن شرح مختصر الطحاوي عكس ما نقله عن في النهر فلما جمع ثم عبارة أن كالم في إيضاح الاصلاح أن غير المعين لا يعود صحبا وعزاه إلى الزاهد في شرح القنوري (قوله) بضرة التبعيض كالشوب المهلب ليس زبلي وأشار المصنف إلى عدم جواز بيع حلبة من سيف أو نصف زرع لم يدرك لانه لا يمكن تسليحه الا بقطع جمعه وكذا بيع فص خاتم من كعبه وكذا انصبه من ثوب مسترل من غير شريك وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبارا التزمه من الضرر لانه أعما التزمه بالعقد ولا ضرر فيه بحر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قد مناه أول كتاب الشركة (قوله) جاز كما يجوز بيع قفصين صبرة بحر (قوله) لا نشاء المانع (قوله) وضرة القانص من قص قصصا على خدر صبي صا كافي الصحاح بأن يقول بعثك ما يخرج من القاه هذه الشبهة من بكنا نهر (قوله) والقانص بأن يقول أغوص غوصا أخرجه من الآلة فيقول بكنا كافي تهذيب الازهرى ومقتضاها المبانية بين القانص بالقاف والقانص بالغين وفسر الزا إلى بضرة القانص بالقاف ما يخرج من الصد بضرة الشبهة أو نفوس الصائد في الماء قال في النهر وهذا هوهم شمول القانص بالقاف للقائص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القانص مصاد البر والقائص صا لحد وان أن القانص بالقاف من صطاد الصيدير أو بحرا وأما القانص بالغين فهو من نفوس لاستخراج الآلة مثلا (قوله) كاس أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله) والمرابنة من الزين وهو الدفع لانهما تؤدي إلى التزاع والمنافعة كافي الحر عن القانص (قوله) مثل كيلة تقدير أي بان يقدر الربط الذي على التخل عقار مائة صاع مثلا بطريق الثفن والخرز في بيعه بقدر من التمر (قوله) وسله العنب أي على الكرم (قوله) ولشبهه بالانه بيع مكمل بمكمل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله) فلم يكن أي ما بيع بالتمر المقطوع قال في الصرح اعلم أن نهر يف المزابنة ما بيع التمر بالتمر أي بالثلثة في الاول والثانية في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال بيع الربط بتمر لانه التمر بالثلثة جل الشجر طبا وغيره وأذا لم يكن ربطا جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الربط على الأرض كالتمر لم يجوز فيه متساو باعند العلماء إلا باحتقاق المساواة في باب الراه (قوله) فهي عنها كلها في الصحيحين من حديث أي هرير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والمناذنة زاد مسلم أما الملازمة فان لم يكن كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل لانه الملازمة البيع من غير خياره عند الروية وهذا بان يكون مثلا ظلمة أو يكون الثوب مطوي بأمر شيانفتان على أنه إذا سلمه فقد باعته منه وفاداه لتعلق التملك على أنه متى سلمه وجب البيع وسقط خيار الجنس والمناذنة أن يند كل واحد منهما ثوبا في الآخر ولا ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على جعل التبذيعا وهذه كانت بيوتنا تعارفون في الحاهلة وكذا القاعاطر أن يلقى حصاة وتعا ثوبا في ثوب وقع عليه كان المبيع بلا تأمل ورؤية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوهم على الثمن والفرق بين كون البيع معينا وغير معين ومعنى النهى

لا يجوز البيع لا شياء جعل القطع اه ط (قوله) من صطاد (الخ) أي بالالة وقوله من نفوس أي نفسه ففهمه التبان اه ما (قوله) زاد مسلم أي أشياء أخر كره في التبذيع ففعلوا زاد محذوف وقوله أما الملازمة الخ تفسير لما وقع في الحديث لا مفعول زاد كما هوهم اه

ما في كل من الجهالة وتعلق التلبك بالخطر فانه في معنى اذا وقع جري على ثوب فقد بعته مثله او بعته بكذا او اذا بذته او لمسته كذا في الفتح وذكر في الدرر ان النهي عن القاء حجر الحقي بالاولين دلالة **(قوله)** لوجود القصار أي بسبب تعلق التلبك بأحد هذين الفعلين **(قوله)** ان سبق ذكر الثمن عبارة عن الجهر ولا يفي هذه البيوع ان سبق الكلام منهما على الثمن اه أي تكون عليه الفساد ذكر والا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكت عنه لما ران البيع مع نفي الثمن باطل ومع السكوت عنه فاسد **(قوله)** ووب من ثوبين قيد بالفعل اذ بيع المهر في المثل جاز كقصد من صيرة **(قوله)** ضمن نصف قيمة كل لأن أحدهما مضون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس أحدهما بأولى من الآخر فشاعت الامانة والضمان بصر **(قوله)** اذا الفاسد معتبر بالبيع أي ملحق به فانه لو كان البيع صحيحا بان قبض ثوبين على أنه باطل في أحدهما صح فاذا اهلك ضمن نصف ثمن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن في البيع الصحيح كافي الجهر **(قوله)** لتعذر رده أي رد ما هلك أو لا تعين مضمونا بصر **(قوله)** والقول للضامن أي في تعيين الهالك وذلك بان اختلف الثوبان أو العبدان وادعى الضامن أن الهالك هو الأقل فقيمة عكس الآخر ولو برهنا بفرهان البائع أو في ما يظهر كقصدنا التصريح به في خيار التعيين **(قوله)** وهذا أي القصار فيما ذاباع ثوبين مثلا **(قوله)** اذا لم يشترط خيار التعيين أي فيما دون الأربع وقول الجهر فيادون الثلاثة فيه قصور **(قوله)** فلو شرط أخذهما شاه نصيب أخذ من صدره اعل أنه مفعول بشرط بأن قال بعتك واحدا منهما على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فانه يجوز استحصانا وتقدم ذكر المسئلة بغير وعها في خيار الشرط فتح **(قوله)** لما لم يأت في باب خيار الشرط والتعيين **(قوله)** والمرامى في المصباح الرعي والكسر والمرعي بمعنى واحد وهو ما رعاه الدواب والجمع المرامى بصر **(قوله)** أي الكلال فسرناه بالكلاد فدلوا هم أن راد مكان الرعي فانه جاز فتح أي اذا كان مملوكه كالأختي والكلال بكسر العين وطيه وبانسه قاموس قال في الجهر ويدخل فيه جميع أنواع ما رعاه المواشي وطيا كان أو باسنا بخلاف الاصحار لان الكلال ما لا ساق له والشجرة ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها اذا ثبتت في أرضه لتكون ملكا والكلال كالكلا اه **(قوله)** أما بطلانها هذا بخلاف الفسوق كلام المصنف لان كلامه في ذكر القاصد فراه ان بيعها فاسد به صرح في شرحه ثم قال بعد ذلك صرح مثلا خسرو وبساد هذا البيع وصرح في شرح الوقاية بطلانها وعلة بعدم الاحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مراده مع بيان القول الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالقصاص معلا بعدم الملك حله على أن المراد به البطلان لان بيع ما لا يملك باطل كما علم مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت **(قوله)** فلعدم الملك لا شتر الك الناس فيه اشتركت اباحة لملك لانه لا يحصل للشتر في فائدة لانه لا يملكه بدون بيع فتح **(قوله)** لحديث الناس شر كافي ثلاث أنخرجه الطبراني بلفظ المسلولون شر كافي ثلاث بالخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وثقه حرام أي ثمن كل واحد منها وأخرجه أورادو واحد وابن أبي شبة وابن عسدي قال الحافظ ابن حجر ورحاله ثقتا نوح أنقضى ومعنى الشركة في النار الا اصطلاحها وتخصف الشاب لا أخذ الجرا الا بذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاع من الآبار والحياض والانهار الملوكة وفي الكلال الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير ان لصاحب الأرض المنع من دخوله وتغييره أن يقول ان في أرضي حقا فأما ان توصلي اليه أو تحشه أو تستقي وتدفع على وصرار كئيب رجل وقع في دار ما أن ما ذن لملك في دخوله ليأخذه وأما ان أخرجه اليه فتح ملخصا **(قوله)** وأما بطلان اجازتها ما ذكره عن ابن الكلال من بطلان اجازتها بخلاف فسوق كلام المصنف أيضا وقال في فتح القدير وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة حتى علق الآخر الاجرة بالقض وبنقد عقوبه اه قال في النهر فيحتاج الى الفرق بين البيع والاجارة اه **(قوله)** وهذا أي بطلان بيع الكلال **(قوله)** وقيل لا لآي لا يملكه وهو اختيار القنذوري لان الشركة ثابتة وانما تقطع بالحجارة وسوق الماء ليس بمجاز وعلى الخوازا أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في الفتح وعليه فقيل ان يقول بغير أي سافر البئر علق الماء بتكلفه والحفر والبنى تحصيل الماء كما علق الكلال بتكلفه سوق الماء الى الأرض ليست فله منع المستقي

لوجود القمار فكانت  
فاسدة ان سبق  
ذكر الثمن بصر (و) بيع  
(ثوبين ثوبين) أو  
عبد من عبد في جهالة  
المسح فلو قبضها  
وهلكها ضمن نصف  
قيمة كل اذا الفاسد معتبر  
بالبيع ولو مرتين فقيمة  
الاول لتعذر رده والقول  
للضامن وهذا اذا لم  
يشترط خيار التعيين  
فلو شرط أخذ أيهما  
شامرا لما لم (و) المرامى  
أي الكلال (واجازتها)  
أما بطلان بيعها فلعدم  
الملك لحديث الناس  
شر كافي ثلاث في الماء  
والكلال والنسار وأما  
بطلان اجازتها فلا انها  
على استعماله عين ابن  
كمال وهذا اذا ثبت بنفسه  
وان أنته نسق وتزمية  
ملكه وماز يبعه عيني  
وقيل لا

(قوله) أما بطلانها هكذا  
محمده والذي في نسخ  
الشارح أما بطلان  
بيعها وهو المناسب لبقالة  
قوله بعد وأما بطلان  
اجازتها ولو لم يجرع مصححه

بحر وحيلته أن يستأجر  
الأرض لضرب فسطاطه  
أو لا يقف عدواه أو لمنفعة  
أخرى كقصيل ومراح  
وتعامه في وقف الأشياء  
(وباع دود القز) أي  
البرسيم (وبعضه)  
أي بزده وهو بز القليل  
الذي فيه الدود (والثعل)  
الحريز وهو دود العسل  
وهذا عند محمد بن  
قالت الثلاثة وبه بقي  
عني وابن ملك وخلاصة  
وغيرها يجوز أن يوالى  
بيع العلق وبه يفتى  
للحاجة محتج (بأن  
غيرهما من الهوام)  
فلا يجوز اتفاقا كحيات  
وضب وما في بحر كسرطان  
الأسماك وما حاز  
الانتفاع بجلده أو عظمه

٢ مطلب صاحب البئر  
لا غلث الماء  
مطلب في بيع دودة  
القرمز

٣ (قول الشارح) فتأكله  
جان) أي لاقتضاه العقد  
هذا الشرط وقوله وإن  
ليتركه لم يجرى أي لعدم  
اقتضاه العقد اه ط  
٤ (قوله والمراح بالضم)  
أي من أراجابها ردها  
لأولى وقع المير بهذا  
المعنى خطأ بل هو اسم  
مكان من أراجب دون ألف

أن لم يكن في أرض مأكولة اه أقول يمكن أن يفرق بينهما بأن سقى الكلا كان سببا في إنباته فثبت بخلاف  
الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يلزم له بالخضر نهر وقال الرمي ٢ إن صاحب البئر لا غلث الماء كما قدمه في  
البحر في كتاب الطهارة شرح قوله وانتفاع حيوان عن الأول والحقه فراجعوه وهذا ما دام في البئر ما إذا أخرجه  
منها بالاحتمال كأي السواني فلا شئ في ملكه لحيازته له في الكثران ثم صفة في البئر بعد حيازته تأمل ثم حرر  
الفرق بين ما في البئر وما في الحساب والصهاريج الموضوعة في السوت لجمع ماء الشتاء بأنها أعدت لأحراز الماء  
فيمثل ما فيها فلا أثر للدار لا باح لأجر ماؤها إلا بأجرة المخرج له لمخصص (قوله قال) أي العيني (قوله وبيع  
القصيل والرطبة) في الصباح فصلته فصلان من باب ضرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعير  
بحر إذا خضر لعلف الدواب والرطبة القفصقة خاصة قبل أن تحف والجمع رطاب يمثل كلمة وكلاهما الرطب  
وزان فحصل المرعي الأخضر من يقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرقه فخلا وهو الغض من الكلا  
(قوله وحيلته) أي حيلة حوازي بيع الكلا وكذلك أجرة قال في البحر والحيلة في حوازي أجرة أن يستأجرها أرضا  
لا يقف الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبها من الثمن أو لأجرة فحصل به غرضها اه وفي الفتح  
والحيلة أن يستأجر الأرض لضرب فيها فسطاطه أو ليعمل حفره أو ليعمل غيره ثم يبيع المرعي فحصل  
مقصودها (قوله كقصيل ومراح) القليل مكان القليلة وهي النوم نصف النهار والمراح بالضم ٤ حيث تأوى  
الماشية بالليل وبالفتح اسم الموضع (قوله أي البرسيم) في الصباح القرمز عر قال الليث هو ما يعمل منه البرسيم  
ولهذا قال بعضهم القز والبرسيم مثل الحنطة والذيق اه وأما القرمز فسم به ثم أطلق على الثوب المتضمن  
وبرها بحر (قوله أي بزده) أي البز الذي يكون منه الدود في سقائي وهو بالزاي قال في الصباح بذرت  
الحب بذرا أي بالذال المهملة من باب قتل إذا أفضته في الأرض إلى راعق أو البذر المذور قال بعضهم البذر في  
الحبوب كالحنطة والشعير والبرزاي بالزاي في الرياحين والبقول وهذا هو المشهور في الاستعمال ونقل عن التلخيل  
كل حب يذرفه ويذر وزر ثم قال في اجتماع الباء مع الزاي الزمن البقل ونحوه بالكسر والفتح لغة وقولهم  
لبعض الدودين بالقرمز مجاز على التشبيه بزر البقل لصغره (قوله وهو بز الرقيق) هو النسي الآن بالشرافق  
(قوله الحريز) قال في البحر وهو معنى ما في الخيرة إذا كان مجموعا له حيوان منتفع به حقيقة وشرعا فيجوز  
بيعه وإن كان لأو كل كالبقل والحمار (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من جواز بيع الثلاث وأما اقتضاه  
صاحب الكثرة في جواز الأولين دون الثعل فقل وجهه كما أفاده الخبر الرمي أن أحرازه معسر فترج عنه  
قولهما وإنما قال بعضهم يجوز بيعه لئلا تنهار التفرق فقال النهار في المرائي وأما اعتدال البحر عنه بأنه لعله لم يطلع  
على أن الفتوى على قول محمد فهو بعيد (قوله بيع العلق) في الصباح العلق شئ أسود شبه الدود يكون في الماء  
يعلق بأفواه الأبل عند الشرب (قوله وبه يفتى للحاجة) في البحر عن الخيرة إذا اشترى العلق الذي يقال له  
بالقرمسة مرعيل يجوز وبه أخذ الصدر الشهيد لحاجة الناس إليه تقول الناس له اه أقول العلق في زماننا  
يحتاج إليه للتداوي بمعه الدم وحيث كان متولدا لم يجر ذلك على جواز بيع دودة القرمز فإن تولد الآن أعظم  
أذى من أعز الأموال وبيع منها في كل سنة طائر يثن عظم ولعلها هي المرادة بالعلق في عبارة الخيرة بقرنة  
التعليل فتكون سنينها من بيع السنة كما قدمناه وبوده أن الاحتياج إليه للتداوي لا يقتضي جواز بيعه كافي  
لبن المأثرة ولا احتياج إلى الخرز بشعر الخنزير فإنه لا يسوق غيبه كأي في فصل أن الرابطة علق خاص متمول عند  
الناس وذلك متحقق في دود القرمز وهو أولى من دود القز وبه فانه ينتفع به في الحال ودود القز في المال والله  
سبحانه أعلم (قوله من الهوام) جمع هام مثل دابة ودواب وهي ماله سم يقتل كل حية قاله الأزهري وقد يطلق  
على ما يؤذي ولا يقتل كالحشرات مصباح والمراد هنا ما يشبه المؤذي وغيره مما لا ينتفع به بقرنة ما بعده (قوله  
فلا يجوز) وبيعها باطل ذكره فاضل خان ط (قوله كحيات) في الحماوى الزاهدى يجوز بيع الحيات إذا كان  
ينتفع بها الأدوية وما حاز الانتفاع بجلدها أو عظمه أي من حيوانات البحر أو غيرها قال في الحماوى ولا يجوز بيع  
الهوام كالحية والفأر والورثغة والضب والسحفاة والفتند وكل ما لا ينتفع به ولا بجلده وبيع غير المسلم من

لأن اسم المكان والزمان والحديث من أراجب فعمل بالضم لا غير بدون ألف بالفتح اه وهذا تعلم ما في عبارة المحشى اه دواب

دواب الجيران كانه ممن كلسنقور وجاوداخر ونحوها يجوز والأفلا كالضفدع والسرطان وذكره  
 وسطل بيع الاسد والذئب وسائر الهوام والخشرات ولا يضمن متلفها ويجوز بيع المازي والشاهين والصقر  
 وأمثالها والهريرة وفيمن متلفها لا يبيع الحداة والرجوة وأمثالها ويجوز بيع ريشها اهـ لكن في الخائنة يبيع  
 الكلب المعلم عندنا جاز وكذا السنور وسباع الوحش والطير ما لم يعلب وغيرهم وبيع الفيل جائز وفي القرد  
 روايتان عن أبي حنيفة اهـ ونقل الساجي عن الهندية ويجوز بيع سائر الحيوانات سوى الخنزير وهو  
 المختار اهـ وعليه مسمى في الهداية وغيره من باب المتفرقات كساقى (قوله والحاصل الخ) ١ برده عليه شعر الخنزير  
 فإنه يحل الانتفاع به ولا يجوز بيعه كما يأتي وقد يجب بيان حل الانتفاع بالضرورة والكلام عند عدمها (قوله  
 واعتمد المصنف) حيث قال وهو ظاهر فليكن المعزول عليه (قوله وهو بينهما أنصافا) الضمير على الثاني الخارج  
 من البيض والظاهر أن شرط كونه بينهما أنصافا إذا كان البيض منهما كذلك فلا كان ثلثين واحدا والثلثان  
 من آخر يكون القرد بينهما أنصافا باعتبار أصل الملك كالزراعة أرضا يدر منهما فالخارج على قدر البذر وإن شرط  
 خلافه (قوله بالعلف مناصفة) متعلق بدفع أى دفعه ذلك ليكون الخارج من البذر والبقرة والباج بينهما  
 مناصفة بشرط أن يعلف ذلك من ورق التوت ونحوه (قوله فالخارج كله لملك) أى الخارج وهو القرد والسن  
 والسن والبيض كله لملك فان استهلكه العامل نتمته (قوله وعليه قيمة العلف) أى أن كان يملو (قوله وأجر  
 مثل العامل) الظاهر أنه له الأجر القابل بلغة التسمية وانظر ما كتبناه في إجازات تقسيم الحامدية (قوله  
 ومثله دفع البيض) قال في النهر والمتعارف في أرياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف متلا وهو  
 على وزان دفع القرد بالنصف فالخارج كله لأصحاب البيض وللعامل أجر مثله اهـ قلت ويخالف لأن أيضا  
 دفع المهر والأجل وأجسح ليرب به بنصفه فيبقى على ملك الدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحيلة فسه أن  
 يبيع نصف المهر بمن يسير فصره عشر كائنها ويتعارف أيضا ما سذكره المصنف في كتاب المساقاة وهو  
 دفع الأرض من عدمه لم يغير شيئا وتكون الأرض والشجر بينهما فانه لا يصح والنهر والغرس ربا للأرض تبعها  
 لأرضه ولا تحرقه غرسه يوم غرسه وأجر مثل عمله اهـ (قوله والآن) أى ٤ المطلق وهو الآن أى من  
 يدملكه ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا يفسد أو باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد أما ما أتى  
 من بدخاسمو باعه المالك منه أو من يملكه وناعه ممن يزعم أنه عنده فسه صحيح كما يأتي وأما باعه ممن  
 يزعم أنه عنده غره في النهر أى بعه فاسد اتفاقا وعلله في الفتح بأن تسلبه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره  
 فلا يجوز وفي النهر أيضا خرج الآن المرسل في حاشية المولى فإنه يجوز بعه لانه مقدور التسليم وقت العقد  
 حكى أن الظاهر عوده (قوله ولو وهبه لهما صريح) والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع  
 وهو مستوف وما بقي له من البد يصح لقبض الهبة لا لقبض البيع لانه قبض بلزاه مال مقبوض من مال الإبر  
 وهذا قبض ليس بلزاه مال من الولد فكيف تلك السئلة نظر الصغير لانه لو عاد عادى ملك الصغير هكذا  
 في الفتح والتبيين بحر وفيه عن الفخرية تقييد صحة الهبة بمادام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الأشياء  
 تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في الأشياء ما وقع لها هذا بعه الآن لا يجوز الآن يزعم  
 أنه عنده ولو لولده الصغير كما في الخائنة الثاني أنه في النهر لم يتعرض للأشياء بل حكم بالعرف على ما في بعض  
 نسخ الخائنة مما نقول في البحر وهو يجوز بيع الآن لطفه لأهله والمولود عليه نسخة الأخرى قلت الذي  
 رأته في الأشياء ولو لولده بدون ولو عليها كتاب الجوى واعترضها عما مر من الفتح والتبيين ولما كان ما في الأشياء  
 معزى إلى الخائنة بردها بما ورد على الخائنة فساد ذكره هابل الخائنة لاسأ أكثره وألا في بدى الطلبة من  
 الخائنة فاتهم ثم أعلم أن في عبارة البحر هتاقتا فانه ذكر نسخة الخائنة المحرفة وقال انه عكس ما ذكره  
 الشارحون ثم قال أنا لى ما ذكره فاضحان لما في المراج لو ناعه لطفه لا يجوز ولو وهبه جاز الخ والصواب أن  
 يقول والحق خلاف ما ذكره فاضحان فتبينه (قوله الامن يزعم أنه عنده) يقاد أن النظر زعم المشتري أن الآن  
 عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فانتفى المانع وهو عدم قدرة البائع على التسليم عقب البيع (قوله عنده)

انما يجوز الشركة في  
 القرض إذا كان البيض  
 منهما والعمل منهما  
 وهو بينهما أنصافا  
 لأننا لا نفول بدفع ربح القرض  
 أو بقرة أو دجاجة لآخر  
 بالعرف مناصفة فالخارج  
 كله للمالك لحديثه  
 من ملكه وعليه قيمة  
 العلف وأجر مثل العامل  
 عني لمخلصا منه دفع  
 البيض كما لا يخفى  
 (والآن) ولولطفه أو  
 لبيع في حجره ولو وهبه  
 لهما صريح عني وما في  
 الأشياء تحريف نهر  
 (الامن يزعم أنه) أى  
 الآن (عنده) فيثبت  
 يجوز لعدم المانع

١ (قوله برده عليه شعر  
 الخنزير بالخ) كذلك يرد  
 عليه ما أوردته صاحب  
 النهر على عبارة الكمال  
 ابن الهمام المائلة  
 لهذه من أن الخصم  
 عند الامام يجوز الانتفاع  
 بالعدرة الخالصة مع  
 عدم جواز بيعها بدون  
 الخط اهـ

٤ (قوله أى المطلق الخ)  
 أى الآن في حقها  
 أى البائع والمشتري  
 أما في الصور المستثنات  
 فالآن لا ليس متعلق  
 لعدم اتفاقه في جن  
 المشتري وهذا معنى  
 قول المحشى وهو أى

المطلق الذى أتى من يملكه ولم يزعم المشتري أنه عنده ونفى أن يزاد أيضا لم يزعم المشتري أنه عنده غره فان حكم يخالف المطلق للاتفاق  
 على فساد بعه بخلاف ذلك لحصول الخلاف في بطلانه وقساده اهـ

وهل يصرف قاضا ان خصمه نفسه أو وقضه (١١٨) ولم يشهد ثم وان أشهد لانه قبض أمانته فلا يسوب عن قبض الضمان لانه

شامل لما إذا كان في منزله أو كان بقدر على أخذه من هوعنده فان كان لا بقدر على الأخذ لا خصومة عند الحاكم لم يجز بيعه كافي السراج نهر وهذا مختلف لما قدمناه من النهر من أن لو باعه من زعمه أنه عنده غيره فهو قاسد اتفاقا وأجاب بطرح ما تقدم على ما إذا لم يقدر على أخذه لا خصومة اه قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله من هوعنده ومثله في الجوهره وحينئذ فقولاه وكان يقدر على أخذه أي في حال ابقائه قبل أن يأخذ أحد أم إذا أخذه أحد فلا يجوز لما علمت من تعليل الفتح السابق وقد صورنا المسئلة في الفتح بما إذا كان ذلك الأخذ له معترفا بأخذه فانهم (قوله وهل يصرف قاضا الخ) أي أو اشترا من زعمه أنه عنده هل يصرف قاضا في الحال حتى لو رجع فوجد هلاك بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أي قبض الآتي حين وحده لنفسه لا لزومه على سيده وهذا يعني عنه قوله أو وقضه ولم يشهد أي على أنه قبضه لسيده (قوله نعم) أي يصرف قاضا لان قبضه هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كافي الفتح (قوله وان أشهد الخ) أي لا يصرف قاضا لان قبضه هذا قبض أمانته حتى وهلاك قبل أن يصل إلى سيده لا يضمنه فتح (قوله فلا يسوب عن قبض الضمان) أي عن قبض البيع فانه مضمون فالن من قال في الفتح فان هلاك قبل أن يرجع إليه انفسخ البيع ورجع بالنهر أو اشترا هذا إلى ما في البحر من الفخيرة إذا اشترى ما هو أمانة في يدهم وديعه وأعطاه لا يكون قاضا إذا ذهب إلى العين أو سكن يمكن من قبضه قبضير الآن قاضا بالتدليس فأذا هلك بعده هلك من ماله وليس بالسابع حبس العين بالنهر لانه صرر أصابع قبض المشتري دلالة أهمل خصما (قوله والاذا اتى الخ) عطف على قوله الأمان زعمه أنه عنده (قوله خيرة) قال فهو الأصل أن لا باقا غا عن جواز البيع إذا كان التسليم مجتبا إليه بأن أتى من يد المالك ثم باعه المالك فلما إذا لم يكن مجتبا إليه كفي مستلحقا ليجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن أبي حنيفة ومحمد تقسام المالك والمال في الآتي ولذا صرح عنه وبه أخذ الكرخي وجماعة من المشايخ حتى أجاب النافع على تسليمه لان جملة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما إذا رجع بعد أن فسخ القاضي البيع أو ٢ تخصما فلا يعود مجتبا اتفاقا فتح (قوله على القول بقساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه ساعلي الاختلاف في أنه باطل أو قاسد أو أنه عت أن ارتفاع المفسد في الفاسد يرد به مجتبا لان البيع قاسم فامع الفساد ومع الطلان لم يكن قائما نصفه المطلان بل بمد ما فوجوه السلطان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام الملية والمالك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال والوجه عندي أن عدم القدرة على التسليم مفسد لا يبطل أو ملال في تحقيقه (قوله وهو الظاهر من الرواية) قال في البحر وأقول ثالث الرواية بان المراد منها انعقاد البيع بالتعاطي الآن اه قلت وهذا يناق ما تقدم أول السويع من أن البيع لا يعقد بعد بيع باطل أو فاسدا لا بعد متاركة الأول (قوله وبه كان يفتي البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والتلجي بالناء والجميع ط قلت والأول هو أو مطلع البلخي من أصحاب أبي حنيفة توفي سنة ١٩٧ والثاني هو محمد بن شعاع التلجي من أصحاب الحسن بن زناد توفي وهو ساجد سنة ٢٣٦ (قوله ولو في وعاء) أي أو إشارة إلى أنه غير قسدي وما في البحر من أن الأولى تفسده بذلك لان حكم العين في الضرر ع تقدم دفعه في النهر بان الضرر خاص بذوات الأربع كالشئدي للزأ فالأولى عدم التسليم ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع لبن الأمة لو أراذ البع على نفسه فكذلك على جزئه فالتن الرق حل نفسه فاما اللبن فلا رق فيه لانه مختص بمحل تحقيق فيه القوة التي هي ضده وهو الحي ولحاشية في اللبن فلا يكون محلا للعتق ولا الرق فكذلك البيع وأشار إلى أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال وإلى أنه لا محل للتدوين في العين المدا وفيه قولان قيل بالنوع وقيل بالجواز إذا علم فيه الشفاء كافي الفتح هنا وقال في موضع آخر أن أهل الطب يثبتون فعلا لبن البت للعين وهي من أقراد مسئلة الانتفاع بالخرم للتدوي كالنهر واختار في النهاية والختار الجواز إذا علم فيه الشفاء ولم يرد واه غيره بحر وسأقي إن شاء الله تعالى عامته متفرقات اليسوع وكذلك في الخطر والاباحة (قوله لتجاسة عينه) أي عين الخنزير أي جميع أجزائه ٣ وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقة فانه جاز

أقوى عناية والأنا  
أقرب من الغاصب فباعه  
المالك منه فانه يصح  
لعدم لزوم التسليم خيرة  
(ولو باعه ثم عاد) وسيله  
(يتم البيع) على القول  
بقساده ورجحه الكمال  
(وقيل لا) يتم (على)  
القول بطلانه وهو  
(الظاهر) من الرواية  
واختاره في الهداية  
وغيرها وبه كان يفتي  
البلخي وغيره بحر وإن  
كأن (ولبن امرأة) ولو  
(في وعاء) ولو أمانة على  
الظاهر لانه جزء إحدى  
الرق مختص بالحي  
ولاحاشية في اللبن فلا يحل  
الرق (وشعر الخنزير)  
لتجاسة عينه

ه (قوله وحينئذ فقولاه  
الخ) لكن يفكر علمه  
قول السراج فان كان  
لا يقدر على أخذه لا  
خصومة فانه يقتضى  
خصما وما هو الامن  
عنده الآتي الآن  
يقال لخصومة متبع الآتي  
نفسه فان كان متبردا  
وأنكر شراؤه ودين بد  
البائع عليه حينئذ يحتاج  
لرفعه لتمام الحق حتى يلزمه  
بالانقضاء اه

ج (قوله أو تخصما)  
قال شيخنا ظاهر ان  
مجرد التخاصم قبل  
الفسخ مانع من انقلاب  
البيع صحيحا ومجرد

إذا وجهه بظهر اه م طلب في التدوي لبن البت لمرسد قولان ٣ (قوله وأورد في الفتح) حيث قال لا ينبغي أن يعطل الانتفاع بطلان البيع بالتجاسة أصلا فان بطلان البيع نازع حرم الانتفاع أي وخصمه مع حله وان كان بحسافان بيع السرقة جاز وهو يحبس العين

فقط يتعمد ان كماله وان جاز الانتفاع به لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بل ان جاز الشراء للضرورة وكما البيع فلا يطب عنه ويفسد الماء على الصحيح خلافاً للمجدد بل هذا في المتوفى أما الخرز فظاهر عناية وعن أبي يوسف بكرة الخرز به (١١٩) لأنه يحبس وإنما لم يحبس السلف

مثل هذا الخنزير كرهه  
القهستاني ولعل هذا  
في زمانهم ما في زماننا  
فلا حاجة اليه كما لا يخفى  
(ووجدت في قبل الدبغ)  
لو بالعرض ولو بالثمن  
فأطل ولم يفصله ههنا  
اعتماداً على ما سبق قاله  
الوأي في الحفظ (و بعدد)  
أي الدبغ (بائع) إلا  
جلد انسان وخنزير  
وحية (و ينفع به)  
لظهارته حيث (غير)  
الاكل ولو جلد ما كره  
على الصحيح سراج لقوله  
تعالى حرمت عليكم  
الميتة وهذا خنزير وهماري  
الجمع ويجوز بيع الدهن

لانتفاعه اه ورد في  
النهر التعليل بالانتفاع  
وعلمه لجهة البيع  
وطبانه محل الانتفاع  
بالعذرة مع عدم جواز  
بيعها اه

٣ (قول الشارح حتى لو  
لم يوجد الخ) قال ط هذا  
يقضي تفصيلاً عند  
الضرورة وهو أن الشعر  
ان وجد بغير شراء انتفع  
به وفسد ببيعته وان لم  
يوجد بالاشراء جاز  
شراؤه وكذا بيعه وهكذا  
في الثبني اه

٣ (قوله وفيه أن جواز  
اقدام المشتري الخ) قال  
شيخنا هذا بحث مصادم

لانتفاعه مع أنه يحبس العين اه قال في النهر بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعذرة الخالصة جائز كسائر  
ان شاء الله تعالى في الكراهية اه أي مع أنه لا يجوز بيعها خاصة كالمس (قوله فيسقط بيعه) نقله في  
الشرنبلية أضعاف البرهان وفيه تورط على المصنف حيث عد في العمد لكن قد يقال انه مال في الجلبه حتى  
قال محمد بظهارته لضرورة الخرز به لانتفاعه والاخفاف تأمل (قوله لضرورة الخرز) فان في مبداهه  
صلابة قدر اصبع وبعدلين يصلح لوصول الخيط به فقهستاني ط (قوله وكما البيع) لانه لا حاجة اليه بالبيع  
زيلي وظاهره أن البيع صحيح وفيه ٣ أن جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يشيد صحة البيع كما  
لو اضطر الى دفع الرشوة لاحققه جاز له الدفع وحرم على القاض وكذا لو اضطر الى شراءه من غاصب متقلب  
لا يفيد صحة البيع حتى لا يملك البايع الثمن فتأمل (قوله فلا يطب عنه) مقضى بما عتدناه أنه لا يملكه  
(قوله على الصحيح) أي عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يعتد بها وهي في الخرز فتكون بالنسبة اليه فقط  
كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخراز من مع شعر الخنزير وان كان أكثر من قدر الدرهم  
ينبغي أن يخرج عن جلي القول بظهارته في حقهم ما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تندهم الى  
أن يتعلق بهم بحيث لا يقدر ون على الامتناع منه ويجمع في ثبائهم هذا المقدار فتح (قوله خلافاً للمجدد) راجع  
الى قوله وفسد الماء أي فانه لا يفسد عنده قال الزيلي لان طلاق الانتفاع به دليل بظهارته اه وهذا يفيد  
عدم تفيد محل الانتفاع به للضرورة و يفيد جواز بيعه لانه قال في النهر و ينبغي أن يطب البايع الثمن على  
قول محمد (قوله قبل هذا) أي الخلاف المذكور في نجاسته وظهارته وأشار بقيل الى ضعفه أن المتوفى يفسد  
الماء ولو من غير الخنزير لا اتصال العلم بالجنس محل التمسك ولو قيل ان الخلاف في الخرز وزناً ما المتوفى فغير  
ظاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول المتن وجاز الانتفاع به قال الزيلي والاول هو  
الظاهر لان الضرورة تبسح لجهة الشعر اولى اه (قوله لانه يحبس) فيه أن النجاسة لا تنافي محل الانتفاع عند  
الضرورة كما عرفت لكن حال الزيلي في كراهية بان الخرز ينأى بغيره ومثله في الفتح وبحث تأتي بغيره فلا  
ضرورة فلا محل للانتفاع بالجنس قال في القتم الآن يقال ذلك في تحمل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن  
يلزم العموم حرمانه اه وحاصله أن تأتي الخرز بغيره من شخص حل نفسه مشقة في ذلك لا لزوم له ضرورة  
الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله ولعل هذا) أي حل الانتفاع به لضرورة الخرز (قوله ما في زماننا فلا  
حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخاز والار قال في البحر ظاهر كلامهم منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بان  
أمكن الخرز بغيره ط (قوله وطمينة) فبذلك انهم لو كانت مذمومة فباع لهما وأجلدها جاز لانه يظهر  
بالذكاة الخنزير نجاسة (قوله لو بالعرض الخ) أي ان بيعه فاسد ولو بيع بالعرض وذ كرفي شرح الجمع قولين  
في فساد البيع وطلانه قلت وما ذكره الماشرح من التفصيل يصلح توفيقاً بين القولين لكنه شوق على ثبوت  
كونه مالا في الجلبه كالنهر الميتة لا يحتج أنها مع أن الزيلي علة عدم جواز بيعه بان نجاسته من الرطوبة  
المستبلة به أصل الخلقة فصار حكمه زائد في الفتح فيكون يحبس العين بخلاف الثوب والادنه المنحس حيث  
جاز بغيره لمرض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقاً ولذا ذكر في الشرنبلية عن البرهان أن الاظهر  
أن بطلان تأمل (قوله اعتماداً على ما سبق) أي في قول المصنف تعالى الدرر و بطل بيع مال غيره تقوم كخسر  
وخنزير وميتة لم تحتجف أنها بائنه (قوله الاجلاد انسان الخ) فلا يباع وان دبغ بأكرامته وفي السابق  
لأهاته ولعدم عمل الدباغة فيه كما مر في محله (قوله وينفع به) أي بالجلد بعد دبغه (قوله ولو جلد ما كره) كره على  
الصحيح وقال بعضهم يجوز كاله لانه ظاهر كذا لثبته المذكور أما جلد غيره لما كره لاجل الخبز كاله اجابا  
لان الدبغ فيلبس بقوى من الذكاة ولا يبيح فكذا دبغه أو أدامه المصنف ط (قوله ويجوز بيع الدهن

للتقول في الكتب فلا يعمل به فان صاحب العناية نقل الحكم هكذا عن فاضل خان وكذا وجد الحكم في غيرهم معبراً بالذهب اه ٤ (قول  
الشارح وحيه) قال ط ينبغي تفسيده بالحلة الصغيرة التي لها دم فان جلدها رقت لا يتحمل الدبغ وما لا دلهما طاهر لعدم حلول الحياة فيها  
والكثيرة ينبغي طهارته جلدها بالدبغ حيث أحتمله ويجوز بيعه للانتفاع به كأبد عليه طاهر كالمهمل في الطهارة عند ذكر الدبغ وحرره اه

المتجنس عبارة الجميع التجسس لكن مراده التجسس أى ما عرضته التجاسة وأشار بالفعل المضارع المسند  
 لضمير الجماعة على خلاف الشافعي كما هو اصطلاحه **(قوله في غير الكل)** كالاتصاح والبيع وغيرهما من  
 ملك وقيدوا الاستصاح بغير المسجد **(قوله بخلاف الولد)** أى دهن المستلانه جزؤه فلا يكون إلا ابن ملك  
 أى فلا يجوز بيعه اتفاقا وكذا الانتفاع به لحديث البخاري أن الله حرم بيع الخرو المسته والخنزير والاصنام قبل  
 بإرسول الله أى يتعموم المسئلة فانه بطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستعمل بها الناس قال لاهورام  
 الحديث **(قوله كعصها وصوفها)** أدخلت الكاف غلظها وشعرها ورشها ومنقارها وطلقها وحافرها فان  
 هذه الأشياء طاهرة فلا تحل الحياة فلا يحل الموت ويجوز بيع غلظ الفيل والانتفاع به في الحمل والركوب  
 والمقاتلة من مخلصا ط **(قوله وفسد شرعا ما باع الخ)** أى لو باع شيئا وقضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن  
 فاشتره بأقل من الثمن الأول لا يجوز زبلي أى سواء كان الثمن الأول حالا أو مؤجلا هدية وقيد بقوله وقضه  
 لان بيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ولومن باعه كسائى في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن  
 الأول قال في الجروى من شراء الكل أو البعض **(قوله نفسه أو وكيله)** تنازع فيه كل من شره أو باع قال في  
 الجروى وأطلق فيما باع فمثل ما باعه نفسه أو وكيله وما باعه أماله أو وكالة كإكمال الشراء لنفسه أو لغيره إذا  
 كان هو البائع اه فإذ أنه لو باع شيئا أماله نفسه أو وكيله أو وكالة أو غير ذلك شره أو باع لأقل لانتفعه  
 ولا لغيره لان بيع وكيله باذنه كبعه نفسه ولو كبل البائع أصل في حق الحقوق فلا يصح شره أو لغيره لانه  
 شره البائع من وجهه ولا لغيره لأن الشراء واقع له من حيث الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجهه  
 كذا يفاد من الزبلي أيضا **(قوله من الذى اشتراه)** متعلق بشرائه ونسج به ما لو باعه المشتري رجل أو  
 وهبته أو أوصى به ثم اشتراه البائع الأول من ذلك الرجل فانه يجوز لان اختلاف سبب الملك باختلاف  
 العين زبلي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد إليه بمكس ملك حديد كقائه أو شره أو وهبه أو أوارثه فشره  
 البائع منه بالأقل جائز لان عاد إليه بما هو فسخ بخلاف روية أو شرط فقبل القبض أو بعده بحر عن  
 السراج **(قوله ولو حكم)** تعميم لقوله من الذى اشتراه **(قوله كوارنه)** أى وارث المشتري أى فوارثه  
 من وارثه بشرطه باقى مما اشتريه المورث لم يجز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف ما إذا اشتري وارث البائع  
 باقى مما باعه مورثه فانه يجوز ان كان ممن يجوز زبنيته هادته والفرق أن وارث البائع انما يقوم مقامه فيما  
 يورث وهذا مما يورث وارث المشتري فاهم مقامه في ملك العين فأداه في الجبر **(قوله بالأقل من قدر الثمن الأول)**  
 وكذا قدر الوصف كالأقل باع بالف الي سنة فاشتراه الى سنتين بحر **(قوله قبل نقد كل الثمن الأول)** قيد به لان  
 بعده لا فساد ولا يجوز قبل النقد وان بقي درهم وفي القسنة لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقى من نصف  
 الثمن لم يجز بحر قلت وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظه كل لا يحل له لانه يفهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد  
 وهو خلاف الواقع والحاصل أن نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء لا لفساده لانه يفسد قبل نقد الكل أو البعض  
 فمأمل **(قوله وان رخص السعر)** لان تغير السعر غير معتبر في حق الاجكام في حق الغاصب وغيره فعاد إليه  
 المبيع كما خرج عن ملكه فظهر الرخص زبلي **(قوله الربا)** عملة لقوله لم يجز أى لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع  
 قبل قبضه فإذ عاد إليه عين ما له بالصفة التى خرج عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقى له عليه فضل بلا  
 عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو خرام بالنص زبلي **(قوله كانه أو بيه)** وكعبه وسكانته لان شراء  
 هؤلاء كشرائه البائع بنفسه لا اتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع اذا عقد مع هؤلاء زبلي أى  
 نظير ما لو باع الوكيل من أبته ونحوه ثم لا يخفى أن المراد شراء هؤلاء بالأقل لانفسهم أما لو اشترى بالوكالة عن  
 البائع لا يجوز ولو كانوا أمانب عنه كما مر في قول المصنف أو بوكيله **(قوله في غير عبده ومكاتبه)** فشرأوا  
 متفق على عدم جوازها قال الزبلي لان كسب العبد ليس بدموه في كسب مكاتبه حتى المالك فكان نصرفه  
 كصرفه **(قوله جائز مطلقا)** أى سواء كان الثمن الثاني أقل من الأول أو لا لأن الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس  
 اه مخ ولان المبيع لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما انتقص من العين سواء كان النقصان

المتجنس والانتفاع به في  
 غيرا لكل بخلاف  
 الولد (كما ينتفع بما  
 لا تحل حيا منها)  
 كعصها وصوفها كما مر  
 في الطهارة (و) فسفه  
 (شرعا ما باع نفسه أو  
 بوكيله) من الذى اشتراه  
 ولو حكم كوارنه (بالأقل)  
 من قدر الثمن الأول  
 (قبل نقد) كل (الثمن)  
 الأول صورته باع شيئا  
 بعشرة ولم يقبض الثمن  
 ثم شره بخمسة لم يجز  
 وان رخص السعر للربا  
 خلافا للشافعي (وشراء  
 من لا يجوز شهادته)  
 كانه أو بيه (كشرايته  
 بنفسه) فلا يجوز أيضا  
 خلافا لما في غير عبده  
 ومكاتبه (ولا بيه) لعدم  
 الجواز (من اتحاد جنس  
 الثمن) وكون المبيع  
 بماله (فان اختلف)  
 جنس الثمن أو تعيب  
 المبيع (جائز مطلقا)



كالوشراء بالزيادة وبعد التقد  
 (والدراهم والدنانير  
 جنس واحد) في ثمان  
 مسائل منها (هنا) وفي  
 قضاء دين وتسبعة  
 واكرام ومضاربة ابتداء  
 وانتهاء وبقاء وامتناع  
 مراهجة وراذكة  
 وشركات وقيم المتلفات  
 وأروش جنابات كالسطه  
 المصنف معز بالعمادية  
 وفي الخلاصة كل عوض  
 مطلب الدراهم والدنانير  
 جنس واحد في مسائل  
 (قوله عروض أو يكيل  
 الخ) هكذا خطه ولعل  
 الإصوبعروض الخ كما  
 لا يخفى اه  
 (٣- قوله كذا طهرى)  
 قال ط ويمكن تصويرها  
 على آيت في بعض التقارير  
 عن العلامة عبد البراهن  
 اذا كان رأس المال في  
 المضاربة دنانير فاشترى  
 المضارب بهادراهم عاك  
 رب المال منه عن شراء  
 الإعيان وذلك لانرب  
 المال له فسخ المضاربة  
 بغير رضا المضارب ان لم  
 يتضمن ابطال حق  
 المضارب أى فكان  
 الدنانير باقية بعينها  
 بخلاف ما لو اشترى بها  
 عروض فان حق المضارب  
 ثبت فيها فلا عاك فيه  
 الا ان صار المال نفا  
 أى نقونا اه

من الثمن بقدر ما نقص منها أو بأكثر منه بجر عن الفتح **(قوله كالوشراء الخ)** تشبيهه في الجواز مع قطع النظر  
 عن قوله مطلقا **(قوله)** يزداد أو بعد التقد ومثل الازيد للسوى كافى الزيل وهذا قول المصنف الاقل قبل نقد  
 الثمن **(قوله)** والدراهم والدنانير جنس واحد حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترى بالدينار وقبضها أقل من الثمن  
 الاول لم يجز استحسانا لانها من جنس واحد حتى ولو كان المقصود به ما واحد وهو التشبيه في النظر الى  
 الاول يصح والنظر الى الثاني لا يصح فقلنا المحرم على المبيع زيل مخلصا **(قوله في ثمان مسائل)** الذى في المخرج  
 عن العمادية ان المسائل سبع غير الاربعه المزمدة اه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء **(قوله منها هنا)**  
 من اسم معنى بعض مبتدأ مضاف الى الضمير وهما اسم مكان مجازى بمعنى على السكنون لتضمنه معنى الإشارة في  
 محل نصب مجذوف خبر للمبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هذا لانه لتضمنه معنى غير مستقل لا يصح الابتداء به  
 ولو قال منها ما هنا لكان أولى اه ح قلت ما ذكره من عدم جواز الابتداء به من صحيح ولكن علته أنه من الظروف  
 التى لا تصرف كفى المعنى لاما ذكره والارز أن لا يصح الابتداء باسماء الإشارة كلها فافهم **(قوله)** وفي قضاء  
 دين صورته عليه دين دراهم وقدمت مع من القضاء فوقع من ماله في يد القاضى دينانير كان له أن يصرفها بالدراهم  
 حتى يقضى غرضه ولا يفعل ذلك في غير الدينار عند الامام وعندهما غير الدينار كذلك **(قوله)** وشبعة صورته  
 أخبر الشفيع أن المشتري اشترى الدار بالف درهم فسلم الشفع الشفعة ثم تبين أنه قد اشتراها بدنانير قيمتها  
 ألف درهم أو كبر ليس له طلبها وسقط التسليم الاول ط **(قوله)** واكرام كالأكرام كره على بيع عبد بألف  
 درهم فباعه بخمس دينار قيمته ألف درهم كان البيع على حكم الاكرام لا لوباعه بكيل أو وزنه أو عرض القيمة  
 كذلك **(قوله)** ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء ليدرك ذلك التقسيم في العمادية واتخاذ كصورتين في المضاربة  
 احدهما اذا كانت المضاربة بدراهم فانترب المال أو عرض المضارب عن المضاربة وفي بددنانير لم يكن  
 للمضارب أن يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدينار بالدراهم ولو كان مافى يدمع عرض أو يكيل أو موزونه أن  
 يحقه الى رأس المال ولو باع امتناع بالدينار لم يكن له أن يشتري بها الا الدراهم ثانياً ولو كانت المضاربة بدراهم  
 في المضاربة واشترى متاعا بكيل أو وزنه فزانه ولو اشترى بالدينار فهو على المضاربة استحسانا عندهما المخلصا  
 فالصورة الاولى اصلح مثالا لانتهاء والثانية للبقاء لكن لم يظهر لى كون الاولى عامن فيه اذ لو كانت الدراهم  
 والدينار فيها جنسا واحدا ما كان يلزمه أن يصرف الدينار بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح باب المضاربة  
 جعلها جنسين في هذه المسئلة وهذا عن مافهمته ولله تعالى الجدوا ما مسئلة المضاربة ابتداء ففقد زاده الشارح  
 وقال ط صورته بعقد معه المضارب على ألف دينار وبين الرمح فدفعه له دراهم قيمته من الذهب تلك الدنانير  
 صحت المضاربة والرجع على ما شرطه أو لا كذا طهرى ٣ **(قوله)** وامتناع مراهجة صورته ما شترى ثوباً بعشرة  
 دراهم وباعه مراهجة باني عشر درهما ثم اشتراه أيضاً بدنانير لا يبيعه مراهجة لانه يحتاج الى أن يحط من الدينار  
 وبوجه وهو درهمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالخبر والظن ولو اشتراه بغير ذلك من الكيل أو الوزن  
 أو العرض باعه مراهجة على الثمن الثانى اه وقوله لا يدرك الخ أى لانه يحتاج الى تقويم الدينار بالدراهم وهو  
 مجرد ظن ومبنى المراهجة كالتولية والوضعة على المدين بما قام عليه لتنتفى شبهة الخيانة اه ح **(قوله)** وراذكة  
 فانه يضم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج كذا أحد الجنسين من الآخر ط **(قوله)** وشركات  
 أعما اذا كان مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير فاشترىها متعة مشتركة العنان بينهما ط **(قوله)** وقيم المتلفات بمعنى  
 أن المقوم ان شاء قيم بدراهم وان شاء قيم بدنانير ولا يتعين أحد الجنسين ط **(قوله)** وأروش جنابات كالسطه  
 يحب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمة العشر وفي المقلعة عشر ونصف عشر وفي الحاشفة ثلث الدية والدية  
 أما ألف دينار وعشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من أى الجنسين ط **(قوله)** وفي  
 الخلاصة الخ لا محل لهذه الجملة هنا وسألت بعضنا في جعلها وهى عمل التصرف في المبيع والتمن عقب باب  
 المراهجة ح **(قوله)** على عوض الخ كالمقول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بل يبيع بخلاف ما اذا

ملك بعقد يفسخ به لا كقبل قبضه يجوز التصرف فيه قبل قبضه (وصح) البيع (فماض اليه) كان باع بعشرة ولم يقضها اشتراها مع شيء آخر بعشرة ففسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طارئ ولما كان الاحتياط (بيع) (ز) يتعلل ان وزنه يظهره ويطرع عنه بكل تصرف كذا (١٣٣) رطلان لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله (بخلاف شرط

طرح وزن الطرف فانه يجوز كما لو صرف قدر وزنه) ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للشرطي (بيمينه لانه قابض أو منكر) (وصح) بيع الطريق وفي الشرط لئلاية عن الخاتمة لا يصح

مطلب في بيع الطريق (قول الشارح لانه طارئ) أي لان الفساد طار وذلك لانه قابل الثمن بالبيع وهي مقابلة صحيحة اذ لم يشترط فيها ان يكون بازا ما يباعه أقل من الثمن الاول لكن بعد ذلك انقسم الثمن على قيمتهما فصار البعض بازا ما يباع والبعض بازا ما يبيع ففسد البيع بازا ما يباع ولا شئ في كونه طارئا فلا يتعدى الى البعض الآخر اهـ عن الغاية اهـ قال شئنا هذا لا يظهر الا في صورتهما التوئين بزيادة عن الثمن الاول اذ هي التي يمكن ان يقال فيها المقابلة صحيحة في اول الامر والفساد

عقده أو دبره أو وهبه أو تصدقه أو أقرضه من غير باعه فانه يصح على ما ساقى وقوله يفسخ أي العقد به لا كأي هلاك أو عوض والجهة صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه بهية أو بيع أو غيرهما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين ككبل أو لا كنفود لان العقد لا يفسخ بهلاكه لان الاصل وهو البيع موجود يأتي ايضا حه ان شاء الله تعالى في محله (قوله وصح البيع فيما مضى اليه) أي الى الشراء ما بعه بأقل قبل بقدر الثمن منح (قوله) اشتراها مع شيء آخر بعشرة وكذا لو اشتراها بخمسة عشر كافي النهر والفتح ويظهر منه انه لو اشتراها بخمسة مثلاً أي بأقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى فانهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن أو القاء فلا يسرى على (قوله) ولم كان الاحتياط أي فكان الفساد فيما يبيع أو لا ضعيفا للاختلاف العليم فيه فلا يسرى كما اذا اشترى عدلين واذا أحدهما مدر لا يفسد في الآخر ذلك بخلاف البيع بين حر وعبد وعامة في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار شبهة الرافعة واعتبرت في المضموم لكان اعتبارا لشبهة الشبهة وهي غير معتبرة (قوله) لان مقتضى العقد (الح) أي وهذا الشرط ليس مقتضى العقد ففسد به لان فيه نفعاً لأحد العاقلين لانه قد يكون كثر ما شرط وأقل قال ط الحلية في جواز ان لا يعقد العقد الا بعد وزن تعدياً للصحة فيقول بعد الوزن بعث ما في هذا الطرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون هذا من بيع الجزأف وهو صحيح جوى عن شرح ابن الشاشي (قوله) فانه يجوز فلو باع المشتري السلعة قبل أن يرث الطرف عن أبي حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال أبو يوسف يجوز خاتمة (قوله) كما لو عرف قدر وزنه ينما عرف للجوهول أي لو عراه وشرط طرح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله) وقدره (الواو) يعني أ و ط (قوله) لانه قابض أو منكر) لف ونشر مرتب قال في الحر لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقوض فالقول القابض ضمنا كان أو أمنا وان اعتبر اختلاف في الرتبة فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه يتكرار زيادة وإذا رهن البائع قبل بيته وأورد عليه مستلثان احدهما باع بعدين ومات أحدهما عند المشتري وجاءه بالآخر برده بسبب واختلاف قيمة المثلت فالقول للبائع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وأجيب عن الاول بان القول فيه للبائع لا تكراره اذ باده أضاع عن الثاني بان التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن قصدا وهذا الاختلاف فيه تباع لاختلافهما في الرق المقوض أهو هذا أم لا فلا يوجب التحالف كذا في الفتح والرق بالكسر الطرف (قوله) وصح بيع الطريق (ز) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقبته الطريق وبيع حق المرور وفي الثاني روايتان اهـ ولما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي عل أن مراده هنا الاول ثم في الدرر عن التثنية الطريق ثلاثة طرق إلى الطريق الاعظم وطريق إلى السكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالأخير لا يدخل في البيع بل ذكر أهود كالحقوق والمرافق والاولان يدخلان بل ذكر اهـ ملخصا واصلا له باع دارا مثلاً دخل فيها الاولان تعال بل ذكر بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد عتأ أضأن المراد بيع رقبته الطريق للاحق المرو لان الثاني يأتي في كلا المصنف فاذا كانت داره داخل درجر ولكن له طريق في دار ذلك الرجل الى الدار فاما أن يكون له فيها حق المرور فقط واما أن يكون له رقبته الطريق فاذا باع رقبته الطريق صح فانه قد قضاها والا فلا بقدر عرض بلد الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق وبين الطريق الثاني وهو ما يكون في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده وله اسم خاص بخلاف الثاني فانه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه إضاحق العامة كما يأتي بانه غير باو قد اشبه ذلك على الشرط لاني فرأجه يظهر لك ما فيه بعد فهمك ما قرأته والحمد لله (قوله) وفي الشرط لئلاية عن الخاتمة لا يصح نقل في الشرط لئلاية عن الخاتمة الصحيحة عن مشايخ بلخ في ما هنا يباع عليه اهـ ح قلت عبارة الشرط لئلاية هذا قوله وصح بيع الطريق يخالفه ما قال

انما حاشي التفسير وأما اذا اشترى المبيع والمضموم مثل الثمن الاول يكون الثمن في مقابلتهما مع ما فيكون المبيع مقابلا بأقل من غشه من أول الامر فلا يكون الفساد طارئا ولعل الشارح لما رأى التعديل بالطرح وغيره لعدم شموله جميع المسائل أرفده بقوله ولما كان الاحتياط اهـ

في الخاتمة ولا يجوز بيع مسبل الماسو هبته ولا بيع الطريق بدون الأرض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلخ  
 جاز ويختلفه أيضاً قوله الآخر في رواية أخرى نادى اه كلام الشرب لئلا يفتوا بالشر من قول الخاتمة وقال مشايخ  
 بلخ جاز أن خلافهم في بيع الشرب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك  
 الخ وقد ذكر في الدرر خلافهم في مسئلة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسبل والطريق فافهم ثم  
 اعلم أن ما ادعاه في الشرب لئلا يفتوا من المخالفة غير مسلم لأن قول المصنف وصح بيع الطريق مراد به رقبعة الطريق  
 بدليل تعليل الدرر عنه من معلوم وبدليل ذكره بيع حق المرور بعده والآن نذكر أراؤه تابعه المصنف هنا  
 ومرااد الخاتمة ببيع الطريق بيع حق المرور بدليل قوله بدون الأرض وقوله ويختلفه أيضاً الخ غير مسلم أيضاً لأن  
 رواية الزنادات أعاد ذكرها في الدرر في بيع حق المرور لا في بيع الطريق فمن أين المخالفة وما ذكره المصنف من  
 جواز بيع الطريق وهبته منى عليه في المتن أيضاً لا بد من خلاف وكذلك الهداية وغيرهما وأعاد ذكرها  
 اختلاف الرواية في بيع حق المرور كما يأتي (تنبيه) باع رقبعة الطريق على أن له على البايع حق المرور والأسفل  
 على أن له إقرار العلو أو فتح قبيل قوله والبيع إلى الترويض (قوله) ومن قسمة الوهبانية خير مقدم والبيت مستنداً  
 مؤخر أرى هذا البيت منقول منها ط (قوله) وليس لهم الخ قوله قال الامام معترضه بين بعض القول وهو خير ليس  
 المقدم واسمها المؤخر والواقع ولم ينفذ لئلا أي وإلحال أن الدرب ليس ينفذ قال ابن التحنة والمستهل من التنة  
 عن نوادر ٢ ابن رستم قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو احتجوا على ذلك ولأن  
 يقسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم أكثر الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخفف هذا الزحام  
 قال الناطق وقال شداد في دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فابيع جاز وليس للشري للمرو فيه  
 الآن يشترى داراً أو باع وإن ادعوا أن ينصبوا على رأس سكتهم بدوا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لأنها لو أن  
 كانت ملكاً لهم لظاهر لكن العامة فيها حق اه ملخصاً أفاد أن ما توهمه الناظم في شرحه من اختلاف  
 الروايتين مدفوع فلن ماذكر ما ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شداد في بيع البعض والفرق أن الثاني لا يفتى  
 إلى إبطال حق العامة بخلاف الأول وهذا وقد علمت مما قررنا سابقاً أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لأن  
 مراد المصنف الطريق الخاص المألوف الواحد وهذا طريق مشترك في سكة مشتركة (قوله) وفي معاينتها خبر  
 مقدم والبيت مستنداً مؤخر وجهه وإرتاضه مخالف معترضه والصحيح الوهبانية وهي مقالة من عاها إذا سألته عن منى  
 فظن يجرى عن جوابه من قولهم عبي عن جوابه إذا جاز وعام في ط عن ابن النصة قال الساجاني والمعاينة  
 عند الفرضين كالإجازة عند الفقهاء والأجبي عند أهل اللغة لأن ما يستخرج بالحرز يبقى واجباً أي العقل  
 والإجازة جمع لغز يضم اللام وقيل فيها هو بفتح العين المصيبة (قوله) وإرتاضه الإجازة الأشياء حقاً أن يذكر  
 عند البيت الأول وأن الذي في الإجازة الأشياء هكذا أي شرهاً فيما عكن قسمته إذا طلبوها لم يقسم فقل السكة الغير  
 النافذة ليس لهم أن يقتسموها وإن جمعوها على ذلك اه (قوله) وما لك أرض الخ هي الأرض المألوفة فمن  
 السكة الغير النافذة فإنه لا عاكب بعضهم غير شره كما قال ولو باعها البعض الشر كاعمل يجوز فيه نظر ولا أقف على  
 الجواب فيه اه قلت ظاهر قوله أنه لا يجوز بيع الطريق يقتضى المنع مطلقاً لا الإقرار بما يجوز أو ما يتبعه  
 فيما إذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر التحنة قلت الذي تقدم عن شداد جواز البيع ثم عدم الجواز أتاحوا  
 على ما في الخاتمة وقال مشايخ بلخ بل جواز ط قلت قد سئل الكلام على ما في الخاتمة فافهم (قوله) وإن لم يكن الخ  
 بيان لقوله أو لا وكان الأولى بتقديم على قوله وهبته كما فعل في الدرر (قوله) يقتدر بعرض باب الدار العظمى عزاه  
 في الدرر إلى النهاية ومثله في القنبر بانه قوله وطوله إلى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون معنا  
 معلوماً فصح بيعه وهبته اه قلت وأما قوله إن العظمى صفة لباب وأنشأ لا كسب الباب التأنيب فاضافة إلى  
 الدار المؤتمنة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل داره مثلاً وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يكن  
 قدره كان للشري من دار الجار بعرض باب دار البائع فلو كان لها بابان الأول أعظم من الثاني كان له بقدر الباب

ومن قسمة الوهبانية  
 وليس لهم قال الامام  
 تقاسم به بدب ولم ينفذ  
 كذلكه بد ذكر  
 وفي معاينتها وإرتاضه  
 في الإجازة الأشياء  
 وما لك أرض ليس عاكب  
 بيعها  
 لغز مشترك ثم لومنه  
 ينظر  
 (حدث) أي بينه طول  
 وعرض (أو لا وهبته)  
 وإن لم يكن يقتدر بعرض  
 باب الدار العظمى  
 (قوله) ابن رستم وهو أبو بكر  
 المروزي أخذ الاعلام  
 تفقه على محمد بن الحسين  
 وروى عنه التتوادر  
 وشداد هو ابن حكيم  
 من أصحاب فرمات سنة  
 عشر ومائتين تراجع  
 العلامة فأنس اه منه  
 ٣ (قوله) وعامة في ط  
 حبث قال وهو مباح  
 إذا كان القسمة منه  
 تشييداً للأذهان  
 واستعمال القرائح  
 والاصل فيه سؤاله صلي  
 الله عليه وسلم الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم  
 عن الشجرة التي لا يسقط  
 ورقها ذكره العلامة  
 عبد الله اه

(لا بيع مسبل الماء)  
وهبته، لجهالة الألدري  
قد رما يشغله من الماء  
(وصح بيع حق المرور  
تبعاً) للارض (بلا  
خلاف و) مقصوداً  
(وحدته في رواية) به  
أخذ عامة المشايخ  
وفي أخرى لا يحسنه  
أبو الليث (وكتنا) بيع  
(الشرب) وظاهر  
الرواية فساد الاتباع  
خاتبة وشرح وهابنة  
وسخفة في إحياء الموات  
(لا) يصح (بيع حق  
التسبيل وهبته) سواء  
كان على الأرض لجهالة  
محله كإمر أو على السطح  
لأنه حق التعلّي وقد مر  
بطلانه (و) (لا) (البيع)  
بأن مؤجل (إلى التبرؤز)  
هو أول يوم من الربيع  
يحل فيه الشمس برج  
الجل وهذا نبروز  
السلطان ونبروز  
المجوس يوم يحل في  
الحوت وغده البرجندي  
مطلب في بيع المسبل

مطلب في بيع الشرب

الأعظم هذا ما ظهر في وق الفقهاني وطريق الدار عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه إلى الشارع  
له وفي الفتح عند قوله ولو اشترى جارية الأجلها الخ ولو قال بعث الدار الخارجية على أن تجعل لي طر يقا إلى دارى  
هذه الدار أخذه فسد البيع ولو قال الأطر بقا إلى دارى الدار خا طر يقه بعرض باب الدار الخارجية اه  
(قوله) في الخاتمة باع تخلف في أرض صحراء بطر يقهما من الأرض ولم يبين موضع الطر يق قال أبو يوسف يجوز  
وله أن يذهب إلى الخلف من أى النواحي شاء اه فأما جواز بيع الطر يق تبعاً وان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله)  
لا بيع مسبل الماء) هذا أيضاً يحتمل بيع رقبه المسبل وبيع حق التسبيل كافي الهداية ولكن لما قال المصنف  
بعده لا بيع حق التسبيل علم أن مراده هنا بيع رقبه المسبل وجه الفرق بينه وبين بيع رقبه الطر يق كافي  
الهداية أن الطر يق معلوم لأنه طولاً وعرضاً معلوماً كإمر وأما المسبل فجهول لأنه لا يدري قد رما يشغله من  
الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف أن المراد إذا لم يبين مقدار الطر يق والمسبل أما لو يبين حدماً فيسبل فيما له  
أو باع أرض المسبل من نهراً وغيره من غير اعتبار حق التسبيل فهو جائز بعد أن يبين حدوده اه (قوله) تبعاً  
للأرض) يحتمل أن يكون المراد أن تعلق الأرض الطر يق بان باع الطر يق وحق المرور فيه وأن يكون المراد إذا كان  
له حق المرور في أرض غيره إلى أرضه فباع أرضه مع حق مرورها الذي في أرض الغير والظاهر أن المراد الثاني  
لأن الأول ظاهر لا يحتاج إلى التنصيص عليه ولقولهم أنه لا يدخل الإذ كرهاً وبذلك كل حق لها وهذا خاص  
بالتأني كما لا يخفى (قوله) وبه أخذ عامة المشايخ) قال الساجاني وهو الصحيح وعليه الفتوى ومضرات اه والفرق  
بينه وبين حق التعلّي حيث لا يجوز هو أن حق المرور وحق يتعلق برقبه الأرض وهي مال هو عين فبا يتعلق به له  
حكم العين أما حق التعلّي فتعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه فتح (قوله) وفي أخرى (لا) قال في الدرر وفي رواية  
الريادات لا يجوز وصحة الفقيه أبو الليث بأنه حق من الحقوق بيع الحقوق بانفراده لا يجوز اه وهذه الرواية  
التي توهم في الشرب نادرة مخالفتها القول المصنف والدرر وصح بيع الطر يق وقد علمنا ما فيه (قوله) وكذا بيع  
الشرب) أى قاله يجوز تعال الأرض بالا جاع ووحده في رواية وهو اختيار المشايخ بلخ له نصيب من الماء درر  
ومحل الاتفاق ما إذا كان شرب ثلث الأرض فلو شرب غيرها فسد ماله في الفتح والنهر (قوله) وظاهر  
الرواية فساد الاتباع) وهو الصحيح كافي الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الخاتمة وينبغي أن يكون فاسداً  
لأنه لا يلازم بيعه يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وجرت العادة ببيعهم في بعض البلدان فكان حكمه حكم  
الفاصد على القبض فإذا باعه بعده أى مع أرض له ينبغي أن يجوز وتؤيد ما في الأصل لو باعه بعده وقبض العبد  
وأعقبه جاز عققه ولو لم يكن الشرب محلاً لبيع لما جاز عققه كالأشترى بعينه أودم فأعققه لا يجوز اه وأما ضامته  
بالأطلاق فإن يسي أرضه شرب غيره فهو واحد إلى وأبنت الفتوى على عدمه كافي النخبة وهو الأصح كافي  
الظهيرية وتعامه في النهر (قوله) وسخفة في إحياء الموات) حيث قال وهو المصنف هناك ولا باع الشرب ولا  
يوجب ولا يشر ولا يمتدح به لأنه ليس بحال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح وهابنة  
أن بعضهم جوز بيعه ثم قال وينفذ الحكم بحصة بيعه اهط (قوله) لا يصح بيع حق التسبيل الخ) أى باتفاق المشايخ  
وجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز أنه حق المرور معلوم لتعلقه به بمحل معلوم وهو الطر يق أما  
التسبيل فإن كان على السطح فهو تعلق حق التعلّي وبيع حق التعلّي لا يجوز باتفاق الروايات ومروجه وهو أنه  
ليس حقا متعلقاً بمال بل بالهواء وإن كان على الأرض وهو أن يسبل الماعن أرضه لا يفسدها فمره على  
أرض لغره فهو محمول لجهالة المحله الذي يأخذه وتعامه في الفتح (قوله) لأنه حق التعلّي) أى نظيره (قوله) بمن  
مؤجل) أى بمن ديناً أما تأجيل المبيع والتمن العن ففسده مطلقاً كما سجد كره الشارع (قوله) إلى التبرؤز) أصله  
نور وعتب وقد تكلم به عروضى الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نور وحين كان الكفار يمتحنون به فتح (قوله)  
في الحوت) التي في الحوت عن البرجندي الجدي ط قلت وهذا أول فصل الشتاء وما ذكره الشارع من كور

سبعة فاذالم بينا فالصدق فاسدان كمال (والمهرجان) هو أول يوم من الخريف يحمل فيه الشمس برج الميزان (وصوم التصاري) وفطرهم (وفطر اليهود) وصومهم فاكفي بذكر كرا حدهما سراج (اذالم يدره المتعاقدان) النوروز وما بعده فلو عرفوا ما كان بخلاف فطر التصاري بعد ما شرعوا في صومهم (العلم به وهو نجسون وما (و) لا (الي قدوم الحاج والخصد) فزراع (والدباس) الحسد (والقطاف) للعب لاها متقدم وتناخر (ولو باع عطفانها) أي عن هذه الأجل (تراجيل اثنين) الذين أمانا جيل الميع والذين ألبسوا ففسدوا لوالى معلوم شئني (البهاص) التاحيل (كالمو كفل الى هذه الأوقات) لان الجلالة اليسيرة محتملة في الدين والكفالة لا الفاحشة (أو اسقط) المشتري (الاجل) في الصور المذكورة

(قول الشارح سبعة) ذكر الجوى عنه نجسيتها المتقدمان ومنها النوروز (١٣٥)

الخوارزمي وهو أول يوم تكون الشمس في نصف نهاره في الدرجة الثامنة من الجبل ونوروز العامة وهو أول يوم فرود شاه القديم ونوروز الخاصة وهو اليوم السادس منه اه ط

٢ (قوله نونان) فهو مجهول فيفسد وفي ط النوروز في مصر زمن معلوم عندهم منفرد ليس بتعدد فصيح التاجيل البعلى ما ينهلز اه

٢ (قوله لما قاله في السراج الخ) هكذا ذكره في السراج أو لا قبيل جوابا عن مصنفه ثم رده وأجاب بما نقله الشارح عنه وعبارته فان قيل لخص صوم التصاري بالذ كردون فطرهم وفطر اليهود دون صومهم قيل لان صوم التصاري الى آخر ما ذكره الحسنى ثم رده بانما نقل

في القهستاني (قوله فاذالم بينا الخ) أي اذالم بين العاقدان واحدا من السبعة فسد ما اذا بيناه اعتبر معرفة وقته فان عرفاه صح والافسد وهو ما ذكره المصنف (قوله والمهرجان) بكسر الميم وسكون الهاء ط عن الفتاح وفي القهستاني ٣ أنه نونان عامة وهو أول يوم من الخريف أعني اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكفي بذكر كرا حدهما) ولكن انما عبر للمصنف بذلك كعبه ٢ لما قاله في السراج ايضاً ان صوم التصاري غير معلوم وفطرهم معلوم واليهو يعكسه اه والحاصل أن المذابر على العلم وعدمه ما قاله المصنف بقوله اذالم يدره المتعاقدان (قوله فلو عرفوا ما كان) أي عرفة كل منهما فلو عرفاه أحدهما فلا فساد لم يلى (قوله العلم به) قال في الهداية لان مدته صومهم بالا يه في معلومة فلاجاله اه ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتحة والحاصل أن الفساد لاجاله اذ انفتحت بالعلم بخصوص هذه الأوقات باز (قوله وهو نجسون يوما) كذا في الدرر عن التريثي وفي الفتحة والتهرئة ونجسون يوما وفي القهستاني صوم التصاري سبعة وثلاثون يوما في مدته ثمانية وأربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قرب ما من اجتماع النيران الواقعة تالي شباط من آذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم نعتي يوم عيدهم يوم الاحد بعد ذلك (قوله والخصد) بفتح الخاء وكسرها ومثله القطاف والدباس فتح (قوله والدباس) هو دوس الحسد القديم لينقشروا أصله الدواس بالواو ولاته من الدوس قلبت اليه لكسبه قلبها فتح (قوله لاها) أي المذكورات من قوله الى القدوم وما بعده (قوله ولو باع الخ) أفاد أن ما ذكر من الفساد هذا لا حال انما هو اذا ذكرت في أصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالموا لخطاب بعد العقد ط فاسدا وبأن تصحيح أنه لا يلحق (قوله شئني) ومثله في الفتحة (قوله صح التاجيل) كذا حرم به في الهداية والمتقي وغيرها وقيل تمام الكلام عليه أول السور عن عقدوه وصح به نبح حال وموكل الى معلوم فراجعه (قوله محتملة في الدين) راجع الى قوله ولو باع مطلقا الخ يعني أن التاجيل بعد صحة العقد تاجيل دين من الدين فتتحمل فيه لاجاله اليسيرة بخلافه في صلب العقد لان قول هذا لا حال شر ط فاسد والعقد يفسد به أفاده في الفتحة (قوله والكفالة) أي انها تحتمل جهالة الأصل كالكفالة عما اذا بطل على فلان والذوب غير معلوم الوجود فتصل جهالة الوصف وهو الاجل بالواو وتعيامه في الفتحة (قوله لا الفاحشة) كالي هوب الرجوع ونحوه يائني قال في التهرز هداية الى ان اليسيرة ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كهبو الرجوع كذا في العناية اه (تنبه) في الزاهدي باع به بن نصفه تقدره نصفها خارج من بلد كذا فهو فاسد (قوله أو اسقط المشتري الاجل) وجه الصحة أن الفساد كان للتأخر وقد ارتفع قبل تفرقه وأفاد أن من له الحق يستبد باسقاطه لانه مخلص حقه وأما قول القدوري تراضي على اسقاطه فهو قيد اتفاق كما

الى صوم اليهود يكون الحكم كذلك لا يتفاوت صومهم وفطرهم ثم أحاط بما ذكره الشارح اذ لم يخلق نفعاً أن صنيع الحشوي غير مرضي حيث جعل أحد الملوأين استندرا كاعلى الآخر خصوصاً المستدر له ضعف كما علمت اه (قول الشارح وهو نجسون يوما) قال ط هذا هو الموافق لما ذكره بعضهم من أن رمضان كتب على عيسى فغير فرق من قوم ذلك لانه كان قد يقع في آخره والبرد الشديد وكان يشق عليهم في أسفارهم ويضرهم في معاشهم فاجتمع علماءهم ورؤسائهم على أن يحلوا صومهم في فصل من السنة بين الشتاء والضيف ففعلوه في الربيع وزادوا عليه عشرة أيام كذا نقلنا عن أقصا أربعين يوما ثم أن ملكهم شكاهم شازل فبهم جعل لله عليه ان هو يرى من وبخه أن يترك صومهم أسبوعا فيرى إذا بسوا عات مات ذلك الملك وولاهم ملك آخر فقال اتجوه نجسين يوما وقيل أصابهم موتان أي موت كثير فقالوا لا بد في صومهم فزادوا عشرة اقبل وعشرين بعدوا اختار هذا القول الخامس اه ط

(قبل حلاؤه) وقبل فسخه

(و) قبل (الاتفاق) حتى  
 لو تفرق قبل الاسقاطا كما  
 الفساد ولا ينقلب جائزا  
 اتفاقا بن كمال وإن ملك  
 كماله وأحسنة كهبوب  
 أريج وجمي مطر  
 فلا ينقلب جائزا وإن  
 أبطل الاجل عيني (أو)  
 أمر المسلم ببيع ثمر أو  
 خنزير أو ثمراتها  
 أي وكل المسلم (نسي)  
 (أو) أمر (المحرر غيره)  
 أي غير المحرم (بيع  
 صيده) يعني صنف  
 عند الإمام مع أسد  
 كراهة كاصح ما مر لأن  
 العاقبة تصرف بملكه  
 وانتقال للملك إلى الأمر  
 أمر حكيم وقال لا يصح  
 وهو الاظهر شرعية  
 عن البرهان (و) لا  
 (بيع بشرط)

٢ قوله لتهب صلى الله  
 عليه وسلم) قال في الرد  
 وانما فسد البيع بهذا  
 الشرط لانها اذا  
 قصدوا المقابلة بين  
 المبيع والشرط فقد  
 خلا الشرط عن العوض  
 وقد وجب البيع  
 بالشرط فيه فكان  
 شرط مستقضا حقد  
 معاوضته فالبس عن  
 العوض فيكون ربا  
 وكل عهدة بشرط الربا  
 يكون فاسدا اه ط  
 مطلب في البيع بشرط  
 فاسد

في الهداية (قوله قبل حلاؤه) قيده لأنه لو أسقطه بعد حلاؤه لا ينقلب جائزا مع أي لو قال أ بطلت التاجيل الذي  
 شرطته في العقد لا يطل ويبقى الفساد تقريده على الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضي فهم (قوله  
 وقبل فسخه) أي فسخ العقد أو فسخه للفساد ثم أسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه الفسخ (قوله  
 وقبل الاتفاق) هذا في الاجل المجهول جهالة متفاحشة كما يأتي فلا يلحق له كره هنا ولذا اعترضه الرمي بأن  
 اطلاق المتن على عدم كره صريح في عدم اشتراطه وقول الزبلي لو أسقط المشتري الاجل قبل اخذ الناس في  
 الحصاد والديار وقبل قدموا الحاجز البيع صريح بانه لا يهيج ما زال بعد ايام ولو شرطنا قبل الاتفاق لما صح  
 قوله قبل اخذ الناس الخ وانما تتبع كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وإن ملك)  
 أقول عزاء ابن كمال الحشر الطحاوي وعزاء ابن ملك الخ الحقائق عن شرح الطحاوي وهو غير صحيح فان الذي  
 رأته في الحقائق وهو شرح المنظومة النسفية في باب ما اخص به زفر هكذا أعلم أن البيع بأجل مجهول لا يجوز  
 اصحاصه سواء كانت الجهالة المتقاربة كالخصاد والديار مثلا أو متفاوتة كهبوب الريح وقدموا واحسن سفره  
 فان أبطل المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند  
 زفر لا ينقلب ولو مضى المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا وان أبطل المشتري  
 الاجل المجهول المتفاوت قبل التفرق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب جائزا ولو تفرق قبل الابطال  
 تأكد الفساد ولا ينقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوي في أول السلم قلت ذكر أبوحنيفة الاجل المجهول مطلقا  
 وقد ثبت أن اسقاط كل واحد مؤقت وقت على حدة اه مافي الحقائق وقدمه ناهية أول السبع عن الصرعن  
 السراج ورأيت منقولاً لا يضاعف البدائع وحاصله أنها اعتبارا باطل الاجل قبل التفرق انما هو في الاجل المجهول  
 المتفاوت أي المجهول جهالة متفاحشة لا في المجهول المتقارب فانهم لم يذكروه فيه والظاهر أن ابن كمال تابع ابن  
 ملك وأن نسخة الحقائق التي نقل منها ابن ملك فاسقط ونسبه أيضا المصنف والشارح وهذا من جملة المواضع  
 التي لم يأمن نية علمها والله تعالى الجدل (تيسر) قول الحقائق ونقد الثمن غير شرط الجار للمال التاسع والثلاثين من  
 جامع الفصولين أبطل المشتري الاجل الفاسد ونقد الثمن في المجلس أو بعد ما زال البيع عندنا استحسانا قال زفر  
 والشافعي لم يبحر ونجما فيه (قوله فلا ينقلب جائزا وإن أبطل الاجل) هذا يؤهم أن المراد وإن أبطل الاجل قبل  
 الاتفاق وليس كذلك لما علمت من صريح النقول أنه ينقلب جائزا وإن العيني لم يذكروه قبل الاتفاق فتعين  
 أن المراد وإن أبطله قبل حلاؤه (قوله أو أمر المسلم الخ) عطف على نقل من قوله كالمو كفل ط (قوله ببيع  
 ثمر أو خنزير) أي لم يملكه بان أسلم عليها وما قبل أن يملكها وله وارث مسلم فبرئهما ففتح (قوله يعني صح  
 ذلك) أي التوكيل ببيع الوكيل وشراؤه (قوله مع أسد كراهة) أي مع كراهة الحرص فحبس عليه أن يملك  
 الخنزير أو يبعها أو يسبب الخنزير ولو وكره ببيعهما لم يوجب عليه أن يتصدق بينهما ثم وغردوا أنظر لم يبق ولو يقتل  
 الخنزير مع أن تسبب السواشب لا يملك (قوله كاصح ما مر) وهو المعطوف عليه من أي الكفالة واسقاط الاجل  
 وأقاربهذا أن قوله أو أمر معطوف على قوله كفل ثلاثين يومه كطفه على مالا يصح وهو البيع إلى التبرؤ (قوله  
 لأن العاقلة الخ) أي أي الوكيل في البيع يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يارمه أن يضيف العقد إلى الموكل  
 وترجع حقوق العقد إليه وهو أهل لبيع الخمر وشراؤها عافا لما منع شرعا من توكله ففتح (قوله أمر حكيم)  
 أي يحكم الشرع بانتقال ما ثبت في الوكيل من المثلثة فيثبت له كثرة الملك الجبري له عيوب موروثة (قوله وقال  
 لا يصح) أي يبطل كافي البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما فاه في الفتح من أن حكم هذا موافقة في البيع  
 أن لا ينتفع بالثمن وفي الشراء أن يسبب الخنزير ويخلل الخمر أو يربها ففتح تصرفا بلا فائدة فلا شرع مع كونه  
 مكرها وتخرع فأما في فائدة الحجة وأجاب في التبرؤ بالانسلاب عدم المشروعية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم  
 عدم الحجة كافي في شر الخنزير اذا لم يوجب مباح الاصل جائز ببيعان لم يبط عنه وأما في الشراء فله فائدة في الجملة  
 وهي تخليل الخمر اه وتأمل ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشراؤه الخ (قوله لا يبيع بشرط) شروع في الفساد  
 الواقع في العقد بسبب الشرط ٢ لتهب صلى الله عليه وسلم ببيع بشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر

وأشار بقوله بشرط أن لا يضمن كونه مقارنا للعقد لان الشرط القاسد للتحقق بعد العقد قبل يلتحق عند أبي حنيفة وقيل لا وهو الاصح كما في جامع الفصولين في ٩ يمكن في الاصل انه يلتحق عند أبي حنيفة وإن كان إلحاقا بعد الاقتراح عن المجلس وعامة في الشرط هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علت تصحح مقابلها وهي قوله ما يؤيد ما قدمه المصنف تبعاً للبيان وغيرهما من أهله ما عطفوا عن هذه الآجال ثم أجل الثمن الهامض فإنه في حكم الشرط القاسد كما أثرنا به في هذا المذهب في الجبر أنه لو أخرجه عن حرج الوعد لم يفسد صورته كما في الولاء الجسدية قال شريح في أبي الحوائط أقال في التبرع بعد ما ذكر عبارة جامع الفصولين وهذا ظاهر خطأ بعض حنفية العصر إذ أفتى في رجل باع لأخر قصصاً من كرامتنا أو أشبهها على نفسه بأنه يسقيه ويقوم عليه بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الأرض فم الشرط غير لازم اهـ قلت وفي جامع الفصولين أيضاً لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة حاز البيع وزم الوفاء بالوعد اذا لمواعيد قد تكون لازمة فيحصل لازماً لمصلحة الناس تابعاً بالاذن شرط الوفاء بشرطه ويكون بيع الوفاء انما الشرط اللاحق يلتحق باصل العقد عند أبي حنيفة ثم مر أنه يلتحق عنده لا عندهما وان الصحيح أنه لا يشترط لاتصافه بحس العقد اهـ وبه أفتى في الخبرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهم ما ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة حاز البيع وزم الوفاء بالوعد اهـ قلت فهذا أيضاً مبني على خلاف ما مر تصححه والظاهر أنهم قالوا من معصحات (تنبيه) في جامع الفصولين أيضاً لو شرط ما شرطاً فاسداً قبل العقد ثم عطل العقد لم يطل العقد اهـ قلت وبني القاسد لا يتفادى بناء العقد على كونه صرحاً به في بيع الهرل كما سأل في آخر البيع وقد سئل الخياط عن رجلين تراضيا على بيع الوفاء قبل عقده وعقد البيع خالفاً عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والقبض والتسليم وأنه غيرهما بله يكون على ما تراضيا (قوله عطف على التبرع) كذا في الدرر ولكن هذا ظاهر لو كان لفظة بيع ليست من المتن كعبارة الدرر أما على كونها من المتن فالعطف على البيع في قوة والتبرع إلى التبرع (قوله الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبر ما هو والجملة في محل نصب يعني ويحتمل نصب الأصل على أنه مفعول يعني أي يعني المصنف الأصل الجامع في فساد العقد بلخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء وكان الأوضح أن يراد بالشرح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر أن قوله بسبب متعلق بفساد وهذا يناق كونه خبراً عن الأصل ولأن مرادنا من بيع قوله لا يقتضيه العقد بلخ أصلاً وضابطاً ولا يتم ذلك إلا على ما قلنا في احتمال كون الخبر بيع بشرط ملل عليه ما قبله ولا يصح كون ما قبله هو الخبر لا قرأه بالواو العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلزمه) قال في الصبر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملاحماً أن يؤكدهم وجب العقد كذا في الأخير وفي السراج الواجب أن يكون راجعاً إلى صفة الثمن أو المبيع كشرط الخبز والخبز والطبخ والكتابة اهـ ما في الجبر (قوله وفيه نفع لأحدهما) الأولى قول الزبلي وفيه نفع لأهل الاستحقاق فإنه أشمل وأخصر لشموله ما فيه نفع لأحدهما فيوافق قوله الآتي ولا نفع فيه لأحد ولا يستغناء عن قوله أولسبع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدن على الآخر فلو على أحدهما لا يفسد ويبطل الشرط لما في الفتح عن الولاء الجسدية بعقل الدار بالف على أن يرضى فلان الاجنبي عشر قدرهم فقبل المشتري لا يفسد البيع لانه لا يلزم الاجنبي ولاخبار البائع اهـ ملخصاً وفي الصرعن الملتقى قال محمد كل شيء يشترطه المشتري على البائع يفسده البيع فإذا شرط على اجنبي فهو باطل كذا إذا اشترى دابة على أن يهبه فلان الاجنبي كذا وكل شيء يشترطه على البائع لا يفسده البيع اهـ فذا شرط على اجنبي فهو باطل وهو بالخيار كذا إذا اشترى على أن يحيط عنه فلان الاجنبي كذا حاز البيع فان شاء أخذه جميع الثمن أو تركه اهـ (قوله من أهل الاستحقاق) أي ممن يستحق حقاً على الغير وهو آدمي بحر (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بهذا هذا القصد والذي بعده وإن كان يأتي زيادة البيان (قوله) كسر أن يقطعه أي يقطع البيع من حيث هو الصادق على التوبة والعبد وغيرهما وهذا سماع عود الضمير عليه في قوله أو يقطعه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلزمه ولا يملك كمال ما يقتضيه العقد ولا يلزمه قال في الصرعن جرح عن الملامم للعقد ما اشترى أمه بشرط أن يملكها ولا يملكها فالباع فاسد لان الملامم

عطف على التبرع  
يعني الأصل الجامع في  
فساد العقد بسبب شرط  
لا يقتضيه العقد ولا  
يلزمه وفيه نفع لأحدهما  
(أو وفيه نفع (المبيع) هو  
(من أهل الاستحقاق)  
لنفع بأن يكون أجنبياً  
فلو لم يكن كسر ط أن لا  
يركب الباعة المبيعة لم  
يكن مفسداً كما سيجي  
(ولم يحجر العرف به و)  
لم يراد الشرع بجواز)  
أما لجرى العرف به  
كسيع فصل مع شرط  
تشرية ٣ أو ورد  
الشرع به كخيار شرط  
فلافساد (كشترط أن  
يقطعه البائع) ويخطئه  
قوله مثال لما لا يقتضيه  
العقد

مطلب في الشرط الفاسد

انذار ك بعد العقد أو قبله

٣ (قول الشارح أو ورد

للشرع) فإنه ما ورد

به الشرع دل على أنه

من باب المصلحة دون

المقصد وهذا جواب

الاستحسان والقباض

أن يفسد كونه بشرطاً

مخالفاً لمقتضى العقد

وهو ثبوت الملك حالاً في

العوضين منع اه ط

وقمض المشتري (أو يستخذه) مثال لما فيه نفع البائع وأما قال (شهر) لما مر أن البائعا كان ثلاثة أيام جاز أن يشترط فيما لا استخدام درر (أو يعقده) فإن أعقده صح أن يعقده وزم الثمن عنده والأشهر جمع (أو يديره أو يكتبها أو يستولها أو يخرج القن عن ملكه) مثال لما فيه نفع البيع يستحقه ثم فرع على الأصل بقوله (فيسح) البيع (بشرط) يقمضه العقد كشرط الملك (المشتري) وشرط حبس البيع لاستيفاء الثمن (أو لا يقتضيه ولا نفع فيه لأحد) ولو أوجبنا ابن مالك فيلزم شرط أن يسكتها فلا أن وأن يقرضه البائع أو المشتري كذا فالظاهر الفساد ذكره أي زاده وظاهر الصريح ترجيح الخصم (كشرط أن لا يبيع) ٤ (قوله إلا إذا أمره

للعقد إطلاق وعن أبي يوسف يجوز في الأول لأنه ملاحم وعند مجوز فيهما لأن الثاني إن لم يقمضه العقد لاسم فيه لا حد فهو شرط لا طلبية اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على البائع طحن الخنطة وأقطع الثمر وكذا ما اشتراعى أن يدفعه البائع السهم قبل دفع الثمن أو على أن يدفع الثمن في بلد آخر أو على أن يهب البائع منه كذا بخلاف على أن يحط من ثمنه كذا لأن الحط ملحق بجائز العقد ويكون البيع عاورا والمخطوط بحر (قوله مثال لما فيه نفع البائع) ومنه ما لو شرط البائع أن يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شيئا أو أن يدفع المشتري الثمن إلى غيره من البائع لسقوط مؤنة القضاء عنه ولا الناس يتفاوتون في الاستيفاء فمهم من يساع ومنهم من عما كس أو على أن يضمن المشتري عنه الفالق عه بحر (قوله لما مر الخ) قال في العروة على الدر لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو سلم فلا أساس له بمسئلتنا (قوله أو يعقده) الضمير المستقر فيهما لعدم ما تدعى المشتري (قوله) فإن أعقده صح أي انقلب جاز أن يعقده خلافا لما حكي يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط العتق بعد وجوده يصير ملاحما للعقد لأنه منه للثمن والفساد لا تقرره فيكون صحيحا ولا كذلك التدبير ونحوه لجواز أن يحكم قاض بعهدة بعهدة ففساد الفساد وأجوعا على أنه لو أعقده قبل القبض لا يعتق إلا إذا أمره البائع بالعق لا لأنه صار قرض المشتري سابقا عليه لأن البائع سلطه عليه وعلى أنه لو هلك في يد المشتري قبل العتق أو بعهده أو بعهده بعهده نهر ملخصا (قوله مثال لما فيه نفع البيع) يستحقه لأن العدادي والأدسي من أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه أو لا يهبه لأن المملوك يسره أن لا يتداوله إلا بدي وكذا بشرط أن لا يخرج من مكة وفي خلاصة اشترى عبد علي أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طالبا وفي البرازية اشترى عبد علي أن يطعمه بفسد وعلى أن يطعمه بفساد ففساد بحر ونقل في الفتح أيضا عبارات خلاصة وأقرها والظاهر أن وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان وهو من أهل الاستحقاق فيفسد وجهه في البرازية بأن أطعم العبد من مقتضيات العقد بخلاف أطعمه نوعا خاصا كالتبصيص (قوله ثم فرع على الأصل) أي ذكره في عهده بنيه عليه وتقدم في آخر باب خيار الشرط أن البيع لا يفيد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا خارجا عنها (قوله يقمضه العقد) أي يجيب به بالشرط (قوله ولا نفع فيه لأحد) أي من أهل الاستحقاق للفتح والأدلية لا تنفع بعض الشروط وشمل ما فيه مضرة لأحد هبها قال في التهر كان كان ثوبا على أن يخرقه أو يجره على أن لا يطأها أو دارا على أن يهبهما فقد محمد البيع جاز والشرط باطل وقال أبو يوسف فاسد كذا في الجوهرة ومثل في البحر لما فيه مضرة عما إذا اشترى ثوبا على أن لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جاز عندهما خلافا لابي يوسف اهـ قلت لا إطلاق المصنف مبنى على قوله ما وشمل أيضا الأضرار فيه ولا تنفعة قال في البحر كان اشترى طعاما بشرط أن كلما وثوبا بشرط ليس فيه يجوز اهـ تأمل (قوله ولو أجبنا) تعميم لقوله لا حد فيه صريح الزيلعي أيضا (قوله) فلنشرط الخ) تفرع على مفهوم التعميم المذكور لأن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبي يفسد البيع كالأول كان لأحد التعاقدين (قوله أو أن يقرضه) أي أن يقرض فلانا أحد العاقدين كذا ابن شريطا المشتري على البائع أن يقرض يدا لأجنبي كذا ابن الدراهم وأشرط البائع على المشتري ذلك (قوله فالظاهر الفساد) وبه حزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقدين ومنه إذا باع ساحة على أن يبنى بها مسجدا أو يطعم على أن يتصدق به فهو فاسد اهـ ومفاده أنه لا يلزم أن يكون لأجنبي معنا وتاملا مع ما قدمناه أنفعنا خلاصة الآن بحاجبان المصد والمصدق أحدهما ما يقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيها العادة فصار المشرط له معنا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر الصريح جميع الخصم) حيث قال وخرج أيضا إذا شرط منفعة لأجنبي كأن يقرض البائع أجنبيا فالبيع صحيح كإني التفرع عن الصدر الشهيد وفيه ما ذكره القدوري أنه يفسد لأن يقول اشترت مثل هذا على أن تقرضني أو تفرض فلانا هو في القهستاني عن الاختيار جواز البيع وطلان الشرط وفي النسخ واختار صاحب الوقاية تعال صاحب الهدا بعدم الفساد وبه حزم في الخاتمة قلت لكن قد علب أن ما نقله الشارح عن ابن ماثن من التعيم للأجنبي صريحه الزيلعي وبه حزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قدمناه



(الاباء للبيعة) فانها ليست بأهل لتفنع (أولا يقتضيه لكن) بلائحه كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر ابن ملكاً أو جرى القرف به كبيع نعل) أى صرم سماء باسم ما يؤلف عني (على أن يحذوه) البائع (وشره) أى يضع عليه التبراة وهو السر ومثله تسمير القيقب (استحساناً) للتعامل بلانكره هذا اذا علقه بكلمة على وان بكاه ان يطل السبع (الاف بعت ان رضى فلان) ووقته تكميل الشرط أسماء من الشرط والتعلق وبجر من مسائل شتى

== القبض فاعتق جاز فقد ملأ المأمور بالاعمال الآخر وانما كان كذلك لانما أمره بالعتق فقد طلب منه تسليطه على القبض فاذا اعتق باهر صار قبض المشتري سابقا عليه لان البائع سلطه عليه اه

(قوله انما هو اذا الخ) كذا بالاجل المقابل على خط المؤلف وكان نسخة الشارح التي وقته هكذا انما هو اذا علقه الخ والموجود بالتسليم من الشارح التي يادى ما بالهامش اه

انما والحاصل انهم اقولان في المذهب (قوله) عبر ابن الكمال بربك (الاباء) وهو أحسن لان المراد بقوله ولا تفنع فيه لاحداً من أهل الاستحقاق والتفدية بأهل الاستحقاق ولا حترافه نفع لغيرهم كالباء فيه بيعها بشرط أن لا يركبها أنه غير مفسد لانها ليست بأهل لاستحقاق النفع وأما اشتراط أن لا يبيعها فانه ليس فيه نفع لها عادة ولا تغيرها وذلك ليس محل التوهم لغيره بخلاف ما فيه نفعها (قوله) لكن بلائحه عبر بده في الفتح بما تضمنه الترتيب البائن وهو قريب مما قدمناه عن الأخيرة من تفسير الملام عماد كد موجب العقد فان الثمن من موجبات العقد (قوله) كشرط رهن (معلوم) أى بالاشارة أو التسمية فلو لم يكن معلوماً ذلك لم يجز الا اذا ترافضاً على تعيينه في المجلس ودفعه اليه قبل أن يتفرق أو يجعل الرهن ويطلق الرهن وإذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يجز وانما يؤمر بدفع الثمن فان لم يدفعه ما خيرا البائع في الفسخ بجر (قوله) وكفيل حاضر) أى وقيل الكفالة وكذا لو عاقب بغيره وبما قبل التفرق فلو بعده وكان حاضر فلم يقبل لم يجز واشتراط الحواله كالكفالة بجر قلت في الغائبة ولو باع على أن يجعل البائع رجلاً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحساناً ولو باع على أن يجعل المشتري البائع على غير الثمن فسد قياساً واستحساناً اه (قوله) أى صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الادب أى الخلد (قوله) سماء باسم ما يؤلف عني أى كتسمية العيص بجر او ذلك أن قوله على أن يحذوه أى يقطعه لاناسب الفعل وانما نسب الخلد فانه يقطع ثم يصير فعلاً وحوز في الفتح أن يكون حقيقة أى اشتري نعل رجل واحدة على أن يحذوها أى يجعل معها مثلاً آخر لم تفعلاً الرجلين ومنه حدثت النعل بالنعل فدرته مثال قطعتة قال ويدل عليه قوله أو شره كلفه مقابل لقوله نعل ولا معنى لأن يشتري أدعاً على أن يجعله شرأ كاللاد أن يراد حقيقة النعل اه وأجاب في التبراة بجر أن يراد بالنعل الصرم وضمير شره للنعل بالمعنى الحقيقي على طريق الاستدغام اه قلت راداً الحقيقة الظاهر في عبارة الهداية حيث قال على أن يحذوها وبشره كذا ضمير الثاني لأن النعل مؤنثة ما على عبارة المصنف كذلك من ذكر كبر الضمير فالظاهر إرادته الجاز وهو الخلد (قوله) ومثله تسمير القيقب أصله لاحقاً بان الهام حيث قال ومثله في ديار نشر القيقب على أن يجره سراً (قوله) استحساناً للتعامل) أى يصح البيع ويزن الشرط استحساناً للتعامل والقياس فساداً لان فيه نفعاً للاحدهما وصار كبيع الثوب بمقتضى القياس منه لانه اجارة عقدت على اسم لا عين الصبح مع المنفعة ولكن حوزاً للتعامل ومثله اجارة الظاهر للتعامل حوزة لا التصنع مع أى بيع المعلوم ومن أنواعه شراء الصوف المنسوج على أن يجعله البائع قلنسوة أو قلنسوة بشرط أن يجعل البائع لها طائفة من عندوه وماهية في الفتح وفي البرازيه اشتري ثوباً وخفا خلقه على أن يرقه البائع وسله صهر اه ومثله في الغائبة قال في التبراة بخلاف خباطة الثوب لعدم التعارف اه قال في المخبر فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع شرط فلزم أن يكون العرف قاض على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصوده وهو قطع المنازعة والعرف نفي النزاع فكان موافقاً للمعنى الحديث فليس من الموانع الا القياس والعرف قاض عليه اه ملخصاً قلت ويدل عبارة البرازيه والغائبة وكذا مسألة القيقب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا أنه لو حدثت عرف في شرط غير الشرط النعل والثوب والقيقب لم يكن يكون معتبراً اذا لم يؤول إلى المنازعة وانظر ما حررنا في المسألة تشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها قولي والعرف في الشرع له اعتبار اه اعلمه الحكم قد دار

(قوله) وهذا) أى التفصيل السابق (قوله) انما هو اذا علقه بكلمة على) والظاهر من كلامه أن قوله بشرط كذا منزلة على نهر قلت يؤيد ما في القهستاني حيث قد شرط يكون حرفه الباء وعلى وزنا اه قال في النهرو لاند أن لا يقولها بالواو وحى لو قال بعثتك بكذا وعلى أن ترضى كذا بالبيع جائز ولا يكون شرطاً وان يكون الشرط في صلب العقد الخ وقد سئل الكلام على الأخير (قوله) بطل البيع) بظاهره ولو كان مضر لان النفع فيه لاحدويه صرح القهستاني (قوله) ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت ط (قوله) تكميل الشرط) أى كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة أيام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقدين (قوله) وبجر من مسائل شتى) أى متفرقة جمع

ثبتت والمسئلة مذكورة في الجرف في هذا الباب أيضا وكذلك في النهر والقهسته الى **(قوله)** واذا قبض المشتري  
 المبيع الخ شروع في بيان أحكام البيع الفاسد وشمل قبض وكيله والقبض المحكي لما قدمناه من  
 أن أمر البائع بالقبض قبله فصيح لاستلزامه القبض وهل القليلة قبض هنا صحيح في المحكي والعمادة عليه  
 وصحيح في الثانية أنها قبض واختار في الخلاصة من البحر والنهر وطعن البائع الخطأ بأمر المشتري كالعلق  
 كما سيذكره الشارح وبقي تمامه **(قوله)** عبر ابن الكمال (بأن) أي ليم بيع المكروا هو فاسد ولا  
 رضافه كالحرمه أول السوع **(قوله)** بأن بامر بالقبض أي وقبضه بحضرة أو غيبته طعن الاتفاق  
**(قوله)** بأن قبضه في مجلس العقد بحضرة تصور لأن ذلك دالة أما بعد المجلس فلا بد من صريح الأذن إلا إذا  
 قبض البائع الثمن وهو مما عاك به فإله يكون إذا بالقبض دالة اه عن النهر فإن كان مما عاك بالقبض كالنهر  
 والخنزير فلا بد من صريح الأذن كما أفاده الزيلعي **(قوله)** وتقدم مع حكمه أي في قوله والبيع الباطل حكمه  
 عدم ملك المشتري أما إذا قبضه الخ **(قوله)** وحينئذ أي حين انخرج الباطل بقيد الفاسد **(قوله)** كما في  
 أول الباب في قوله والمراد بالفاسد الخ المتوع بغيره فافهم الباطل والمكروه **(قوله)** حقق أخرج به أي  
 أخرج الباطل بذلك أي بقوله وكل من عوضه مال وتعبه الجوى بأن من أفراد الباطل ما لا يخرج بهذا القيد  
 وهو بيع النهر والخنزير بالدرهم فإنه باطل مع أن كل من عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد  
 لاقتضائه أن هذا الفرد من الباطل يكون فاسدا عاك بالقبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كما  
 قدمه في النهر ولا شك أن النهر ونحوه غير متقوم وبطل على هذا أنه في أول الباب قال وبطل بيع ما ليس بمال  
 والبيع به فإن الرابح مالمس بمال في سائر الأديان والنهر والخنزير مال عند أهل الفقه ولذا قال بعده وبطل بيع  
 مال غير متقوم كحرم وخنزير فعلم أن المراد بالمال هنا المتقوم وهو المال في سائر الأديان فلا يدخل فيما نهر ونحوه  
 فافهم **(قوله)** ولم ينه فدل قوله ودلالة كما هو صريح الهدية وغيرها أي أن الرضا بالقبض دالة كما مر  
 تصويره بمقدع ما إذا لم ينه عن القبض لأن الدلالة تلغوع التي الصريح فافهم **(قوله)** ولم يكن فيه خيار شرط  
 يوضحه قول الثانية وثبت خيار الشرط في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائز حتى لو باع عبد ألف درهم  
 ورطل جرجي أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشتري بعد وأعتقه في الأيام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار  
 الشرط للبائع نفذ اعتاق المشتري بعد القبض اه سألنا في وفاده صحفا اعتاقه بعد مضى المدة والاختار هو  
 ظاهر **(قوله)** ملكه أي ملكا خبيثا حراما فلا يحل أكله ولا لبسه الخ قهستانى وأفاده عاك عليه وهو الصحيح  
 المختار خلافا لقول العراقيين أنه عاك التصرف فيه دون العن وتعامد في البحر **(قوله)** لا في ثلاث قلت راد  
 مثلها وهي بيع المكاتب والمدر وأم الولد على القول بفساده كما مر الخلاف فيه **(قوله)** في بيع الهائل أي على  
 ما صرح به البرزوي وصاحب المنار من أنه فاسد وذكر في القنية أنه باطل فلا استثناء كما في البحر وقد بسطنا  
 الكلام عليه أول السوع وحققت أن المراد من قول الثانية والقنية أنه باطل أي فاسد بدليل أنهم جازوا أجازا حاز  
 والباطل لا تلحقه إلا حازه وأنه متعقد بأصله لأنه مبادلة مال عال لا يوصفه فافهم **(قوله)** وفي شراء الابن ماله  
 لطفه الخ وقت هذه العبارة كذلك في البحر والأشياء عن الخطب وصوابها وفي شراء الأب من مال لطفه لنفسه  
 فاسد أو يبيع من ماله لطفه كذلك لأن إرفاقا لم يخط على ما في الفتح والنهر هكذا باع عبد من ابنه الصغير فاسدا  
 أو اشتري عبد من نفسه فاسد لا يثبت الملك حتى يقبضه ويستهله اه وبه اندفع توقف المحكي **(قوله)** حتى  
 يستعمل لأن قبض الأب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى ينفق قبض حاد ولا جامع المحيطين بالقبض  
 والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم في صورة الشراء لطفه أن يكون الاستعمال في حله فافهم **(قوله)** لا عاك  
 به أي بالقبض وفي الفتح عن جمع التفاريق لو كان وديعا عنده وهي حاضرة ملكها قال في النهر أقول يجب  
 أن يكون نخر جاعلي أن الخلة قبض ولا قيد يكون حاضرا ولا انقضاء مر أن قبض الأمانة لا يوجب عن قبض  
 المبيع اه أي لأن قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقيمة ولو فاسدا وقبض الأمانة غير مضمون وهو أضعف من  
 المضمون فلا يوجب عن وقدمنا في اختلاف التصحيح في كون الخلة قبضا في البيع الفاسد **(قوله)** وإذا ملكه

(واذا قبض المشتري  
 المبيع رضا) عبر ابن  
 الكمال (بأن) (بالقبض  
 صريحا ودلالة) بأن قبضه  
 في مجلس العقد بحضرة  
 (في البيع الفاسد)  
 وبه خرج الباطل  
 وتقدم مع حكمه  
 وحينئذ فلا حاجة لقول  
 الهداية والعناية وكل  
 من عوضه مال كما أفاده  
 ابن الكمال لكن أحاب  
 ساعدى بأنه لما كان  
 الفاسد ييم الباطل  
 مجازا كما مر حقق  
 أخرج به بذلك قنينة  
 (ولم ينه) البائع عنه ولم  
 يكن فيه خيار شرط  
 (ملكه) إلا في ثلاث في  
 بيع الهائل وفي شراء  
 الأب من ماله لطفه أو  
 يبعه كذلك فاسدا  
 لا عاك حتى يستعمله  
 والقبض في يدي المشتري  
 أمانة لا عاك به وإذا ملكه  
 قوله بأن بامر بالقبض  
 هذا لعله ليست موجودة  
 في نسخ الشارح التي  
 بأيدينا اه

مرتب بقول المصنف ملكه ط **(قوله)** تثبت كل أحكام المالك فكون المشتري خصما لمن يدعيه لانه عاك  
 رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كائن له ولو ابعته صح والولاء له ولو ابعته البائع لم يعق ولو بيعت دار  
 الى جنسها فالشفعة للمشتري وتماه في الحر **(قوله)** ولا وطؤها ذكر العبادي في ضوئه خلافاً لحرمه وطؤها  
 فقبل بكم ولا يحرم وقبل يحرم بحر أي لان فيه اعراض عن الرد الواجب وفي حاشية الجوزي قبل وهل اذا زوجها  
 بحل الزجر وطؤها الظاهر نعم وهل طب المهر للمشتري أم لا محل نظر **(قوله)** ولا أن يتزوجها منه البائع المراد  
 لا يصح لانهما يصدان تعود الى البائع نظر الى وجوب الفسخ فيصيرنا كما أسلفه جوي **(قوله)** ولا شفعة لدار لو  
 عقار أو لى أشتري دار اشراء فسد او قبضها لا يثبت الجوارح الشفعة قال ط عن حاشية الاشامه لى سدأى  
 السعود ولا تلحقه في نفس المبيع وشريكه في حق المبيع لان حق البائع لم ينقطع لانه على شرف الفسخ  
 والاسترداد نفيا للفساد حتى اذا سقط حق الفسخ بان يبي المشتري فيها يثبت حق الشفعة اهـ **(قوله)** ولا شفعة  
 بها هـ سابق نظر لان الذي في الموهرة هكذا وان كان المشتري دارا فبيعت دار الى جنسها تثبت الشفعة  
 للمشتري اهـ ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا يجب فيها شفعة للشفيع اهـ وفي الزيلعي والحر وجامع الفصولين  
 لو اشترى دار اشراء فاسد ما بيعت بجنسها دارا اخذها المشتري بالشفعة اهـ نعم في شرح المجمع واشترى دار لا يجوز  
 الشفعة بها اهـ وبحسب ان تكون اليه عني في المواقف كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه صير  
 عين المسئلة التي قبلها **(قوله)** بعته ان مثلاً وان انقطع المثل في قيمته يوم الخصومة كما تقي به الرطى وعليه  
 المتون في كتاب الغصب **(قوله)** والا فبقيمته يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا  
 اعتقه بعد القبض يلزمه التمسك بما قدمه الشارح **(قوله)** يعني ان يعتقه هـ لا تخفى عليه المثل أو  
 بالقيمة لانه اذا كان قائماً لم يحله كان الواجب رد عنه **(قوله)** أو تعذر رد عطف عام على خاص لان تعذر الرد  
 يكون بالهلاله وتصرف قولى وأحسنى بما أتى **(قوله)** يوم قبضه متعلق بقيمته وقال محمد قبضه يوم تلفه لانه  
 بالانلاف يتقرر بمجرد الكافي **(قوله)** لانه اهـ أى القبض والا لولا ط **(قوله)** فلا تعتبر الخ تقرن  
 على اعتبار قيمته يوم القبض لا يوم الانلاف أى لو زلت قيمته في يده فالتلف لم يعتبر الزيادة كالغصب **(قوله)** والقول  
 فيها القيمة منع وفي الحر والموهرة فيما يصير التمسك أى في المثل والقيمة **(قوله)** للمشتري أى مع  
 عنه والشفعة للبائع بحر **(قوله)** لانكاره الزيادة أى الزيادة في المثل أو القيمة التي يدعيها البائع **(قوله)** ويجب  
 على كل واحد الخ عدل عن قول الكثر والهداية ولكل منهما فسخه لان اللزم تقيد التضمير مع ان الفسخ واجب  
 وان أحب بان اللزم من له وان أسام فلها وان المراد بان أن لكل منهما ولاية الفسخ ورفع التوهم انه اذا ملك  
 بالقبض لزم له لأن مقتضى كون اللزم معنى على بخلافها وان كون المراد بان الولاية المذكورة يلزم  
 منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضاً بالتصريح بالوجوب بدل على المراد من فكان أولى **(قوله)** فسخه أى  
 فسخ البيع الفاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وأنه مخير بين الفسخ والامضاء نعم يظهر  
 الوجوب في جانب المكره بالكسر **(قوله)** قبل القبض أو بعده لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم  
 صاحبه لا رضاه وان كان بعده فان كان الفساد في طلب العقد بان كان راجعاً الى البدل المبيع والتمسك كبيع  
 درهم بدرهمين وكالمبيع بالخبر أو الخنزير فكذلك وان كان بشرط زائد كالبيع الى أجل مجهول أو بشرط فيه نفع  
 لاحدهما فكذلك عند العلم المزموم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقصر في الهداية على قول محمد لم  
 يذخر خلافاً لغيره وأدان من عليه منفعة الشرط يفسخ بالفضاء والرضاعلى ما قال محمد في ستان **(قوله)** ويكون  
 امتناعاً عنه أى عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يفسد حكمه فكون الفسخ امتناعاً عنه  
 اهـ فقوله منه يحتل عوده على الفساد وعلى حكم البيع وهو المالك تأمل **(قوله)** مادام المبيع بحاله متعلق  
 بقوله وعلى كل واحد منهما فسخه وأحتره عما أدرع عليه ما تذهب رده ما عتق الفسخ كما تقي بانه  
**(قوله)** وإذا أى لوجوب رفع المعصية والا لولا عدم زيادة التعليل والاقصصار على عبارة المصنف ليصح التعليل  
 بعده والا كان التعليل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني أعظم من الاول تأمل **(قوله)** وإذا أصراً أحدهما

تثبت كل أحكام المالك الا  
 حصة لا يحل له أكله ولا  
 لبسه ولا وطؤها ولأن  
 يتزوجها منه البائع  
 ولا شفعة لداره ولا عقاراً  
 أشباه وفي الموهرة  
 وشرح المجمع ولا شفعة  
 بها فهي سادسة بعته  
 ان مثلاً والا فبقيمته  
 يعني ان يعتقه هـ لا  
 أو تعذر رده يوم  
 قبضه لان به دخل في  
 ضيانه فلا تعتبر زيادة  
 قيمته كالغصب والقول  
 فيها للمشتري لانكاره  
 الزيادة (و) يجب على  
 كل واحد منهما فسخه  
 قبل القبض ويكون  
 امتناعاً عنه ابن  
 مالك (أو بعدهما  
 دام) المبيع بحاله  
 جوهرة (في بدل المشتري)  
 اعدا ما للفساد لانه معصية  
 فيصير فعلاً بحر (و) لذا  
 (لا يشترط فيه قضاء  
 قاض) لان الواجب  
 شرعاً لا يحتاج للقضاء  
 دور (وإذا أصراً)  
 أحدهما على المسألة  
 وعلم به القاضى فله  
 فسخه بغير اعطائها  
 حقه للشرع برزانية

الى بائعه فلم يقبله

(وكل مبيع فاسد رده المشتري على بائعه مبهمة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه) كالعادة وإجارة وغصب (ووقع في يده بائعه فهو متأكد) للسبع (وروى المشتري من صفاته الخفية والأصل أن المشتري بجبهة إذا وصل الى المشتري بجبهة أخرى اعتبر وأصل بجبهة منسقة أنه وصل اليه من المشتري عليه والأصل فلا وتماهى في جامع الفصولين (فان باعه أى باع المشتري المشتري فاسدا (ربعا مصححا) فان فاسدا أو يتخير لم يمتنع الفسخ (لتغير بائعه) فالومنه كان نقضا للأول كما علمت (وفساد بغير الإكراه) فلو به نقض كل تصرفات المشتري (أو وجهه وسلم أو اعتقه) أو كاتبه أو استوفىها ولو لم يتجبر ردها مع عقربا اتفاقا سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يمتنع بقبضه بل يمتنع البائع بأمره وكذا لو أمره بطحن الخطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فاسدا

عبارة المصنف في المنع أى البائع والمشتري وتظهر أن أصرا الضمير التثنية وهو الموافق لما في التراز به ولما قدمناه فريامن أن لكل الفسخ على الآخر لا برضا فصار أحدهما لاحتياجه الى فسخ القاضى (قوله) وكل مبيع فاسد وصف المبيع بالشأن كونه محل (قوله) كالعادة) وكودعة ورهن بحر (قوله) وغصب) فبأنه أن الكلام في رد المشتري والجواب أن المراد بالرد وقوعه في يد البائع كأفاده ما بعد ط (قوله) ووقع في يده المشتري الظاهر أن هذا شرط في الرد للحكمى كافي للمسائل المذكورة ما لو رده عليه صدق اقل لما في الحاشية رد المشتري للفساد فلم يقبله فأعادها إلى منزله فهلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا لو الفساد متفقا عليه فوحي مختلفا فيه ضمنه والصحيح أنه يبرأ فلهما إذا أضع بين يديه فلم يقبله فذهب به إلى منزله فإنه يضمنه اه وذكر في البحر عن الشبهة أن الأنشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يثنى أن يصح فاضتيان مقدم لانه فسخ النفس والحاصل أن الرد صحيح مطلقا وان لم يقع في يد البائع ليكون الرد قصد بالاضتيان به يخرج عن الضمان لانه فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض أيضا فعلى أن الخلقة قض وهو ما مر بتعيينه عن فاضتيان أيضا فلا ذهب به بل أنه صار غاصا فضمنه بخلاف ما إذا ذهب به قبل الخلقة المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصرف غاصا بالذهب ولم يضمنه لوجود الرد الواجب عليه كما قلناه به ظهر أن المراد بوقوعه في يده وقوعه فيها حقيقة أو حكميا كالخلقة المذكورة وأن هذا شرط في الرد للحكمى لا القصدى كما علمته هذا ما ظهر في ما غنمته (قوله) ان المشتري بجبهة كآر للفساد هنا فإنه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المصوب على المصوب منه (قوله) بجبهة أخرى كالتهمة ونحوها (قوله) والأفلا) أى وان لم يصل من جهة المشتري عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا ذهب المشتري من غير بائعه أو باعه رجل فوجه الرجل من البائع الأول وسلكه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين وأصل الى البائع بالجهة المستحقة لوصول من جهة أخرى جامع الفصولين (قوله) فان باعه الخ) بخلاف قوله مادام في يد المشتري وقيد بيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى أن الثاني كان قبل فسخ الأول وقبضه وزعم المشتري الثاني أنه كان بعد الفسخ والقبض من الأول فالقول له لا للبائع وينسخ الأول بقبض الثاني بحر عن التراز به ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انقضاء الأول أن المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار أنه وقع في يد البائع تأمل وأفاد أن البيع ثابت أما لو ادعى المشتري سهمه من فلان القالب ورهن لا يقبل والبائع أخذ ولم يصدق فله القيمة كافي جامع الفصولين (قوله) لم يمتنع الفسخ لان البيع فيه مالم يسلم بلازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة انقضاء ط (تسمية) عبر في الوفاء بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره بعدم (قوله) علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله) وفاسده) أى فساد البيع الأول (قوله) من قبض كل تصرفات المشتري) أى التي يمكن نقضها بخلاف ما لا يمكن كالاتفاق فإنه سبع فيه أخذ القيمة من المكروه بالكسر فافهم (قوله) وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تنفذ الملك إلا به بخلاف البيع (قوله) واستوفىها) أفاد أنه لا يلزم مع القيمة العقرو قبل عليه عقربا أيضا جامع الفصولين قال ط وتظهر أى ظاهر ما في المتن أن المراد استيفاء فلو كانت زوجته أو واستوفىها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك الملكا أم لا فالبحر اه قلت الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف كذا يمتنع (تسمية) نقل في النهر عن السراج أن التدبير كالاستيفاء دومثله في القسطنطيني ولم يرق في البحر منقولا فذكره بخلاف (قوله) بعد قبضه) الأولى ذكره نزال المسائل ط (قوله) فلو قبله لم يمتنع بقبضه) تخصسه التفرع على العقب وهو أن قوله بعد قبضه متعلق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان الأظهر أن يقول فلو قبله لم يتخذ تصرفاته المذكورة إلا إذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله) وكذا لو أمر الخ) وفي جامع الفصولين ولو را خطه البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بحر (قوله) فيصير المشتري قابضا اقتضاء الاقتضاء ما يقدر لتصحج الكلام كما عتق عبدك عنى بالف فإنه يقتضى سبق البيع ليصح العقب عن الآخر وهنا كذلك فان جهة تصرف البائع عن المشتري تقتضى أن يقدر القبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول

العادية وإنما كان كذلك لأنه لما أمر البائع بالعق فقد طلب أن يسقطه على القبض وإذا عتق البائع بأمره صار المشتري فإيضاً قبضاً باعق عليه اه فافهم **(قوله ما لا عليك الأمر)** فإن الأمر هو المشتري لا يصح اعتناقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذم لكن الظاهر أن الأمور وهو البائع في مسئلة الطعن والذم لا يجوز له أيضاً لأن الواجب عليه الفسخ رفعاً للعصبة كما مر وفي فعله ذلك تقر بهما فقد استوى الأمر والأمور في ذلك وإنك ذكر في الجرم مسئلة الأمر بالعق فقط ثم قال وهذه عصبة حيث ملك الأمر وما ملك الأمر اه والظاهر أن البائع يأثم بالعق أيضاً لقنائه ولكن الذي ملكه هو دون الأمر أعناه ونفذ العتق مع قطع النظر عن الأمر وعدمه كافي باقي نصرفاته المشتري بعد القبض هذا ما ظهر في فتدريس (نفسه) بهذه المسئلة نظير ملك الأمور فيه ما لا عليك الأمر وهو أمر في قول المتن أو أمر المسلم ببيع خمر أو خنزير أو شرأهم ما ذم أو أمر المحرم غيره ببيع صيده **(قوله وما في الخاتمة الخ)** أي حيث جعل العتق عن البائع والدقيق والشاملة أيضاً وشمله في البرازية أيضاً **(قوله كما بسطه العمدى)** وأقر في جامع الفصولين **(قوله وقفاً صحيحاً)** فلو فاسداً كان شرط فيه سعة عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط **(قوله وأخرج جعن ملكه عطف لازم على قوله وقفه)** **(قوله وما في جامع الفصولين)** حيث قال ولو وقفه وأبعده مسجداً لا يسلط حق الفسخ ما بين اه ح أي فالبايع من الفسخ هو البائع **(قوله غير صحيح)** جله في النهر على إحدى روايتين وهو أن من التغليب ح وجله في العر على ما ذم الباقض به أما إذا قضى به فإنه يرتفع الفسخ لزمه قلت لكن المحدث يلزم بدون القضاء اتفاقاً فافهم **(قوله وأرهنه)** أي وسله لأن الرهن لا يلزم بدونه **(قوله أو وصى به)** أي ثم مات لأنه يتقبل من ملكه إلى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كإلواحه منع **(قوله أو تصقبه)** أي وسله لأنه لا يخرج عن ملك المتصقب بدون تسليم **(قوله نفذ البيع الفاسد)** أي لم يوالأ فالاصل أن النافذ ما قبل الموقوف والألزام لاخبار فيه وهذا خبر الفاسد وبهذه التصرفات تم تأمل ثم ان الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمفهوم من الهداية أن الفاعل ضير يعود إلى ما ذكر من التصرفات وقال في الفتح وإذا اعتقه وأبعده وهو وسله فهو جائز وعليه القسمة لما ذكرنا أنه ملكه بالقبض فتفقد تصرفاته فيه وإنما وجبت القسمة لأنه انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبد به والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم فقرره فقد فوت لكنه تأخر التوبة اه ملخصاً أي أن الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد أو بتأخير إلى وجوده التصرفات التي تعلق بها حق عبيد قد فوتت يمكنه من الاسترداد فتعين وم القسمة ومقتضاه أن للعصبة تقررت عليه فلا يخرج من عهدها إلا بالتوبة وأن الفسخ قبل هذه التصرفات توبة كما يشترطه قول الشارح رفعاً للعصبة **(قوله إلا في أربع الخ)** عبارة الأشباه والعقد الفاسد إذا تعلق به حق عذر وإن رفع الفساد لا في مسائل أخرى فاسد أفاخر المستأجر صحى فاول نفقها المشتري من المكروم لو باع صحى فالحكمة نفقها المشتري فاسد إذا أحرق فلما نفقها وكذا إذا تزوج اه وأنت خير بأن كلام المتن في تصرف المشتري فاسد إلا في أربع استثناء الأولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتمال أن ينفقها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير آحاد ونكاح اه ح قلت والعصبة في نفقها للعقد الأول بقريئة الاستثناء وعليه فقوله وكذا إذا تزوج أي يكون للبائع نفق البائع بالتزويج فلا ينافى ما يأتي من تحريره **(قوله وكذا كل تصرف خويل)** عطف على قوله في جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما جعله مهر أو بدل صلح أو آحاد أو غير ذلك مما يخرج جعن ملكه كإفسيده عبارة النقاية التي نقلناها عن قوله فان باعه **(قوله غير آحاد ونكاح)** أي فلا نكاحان الفسخ لأن الآحاد تنفسخ بالأعذار ورفع الفساد من الاعتقاد والنكاح يلبي فيما أخرجه عن الملك بحر **(قوله وهل يسل نكاح الأمة)** لماذا ذكر أن النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع أراد أن بين أنه هل يفسخ النكاح الذي عقده المشتري كما تنفسخ الإجارة أم لا **(قوله المختار من ولوالحسبة)** مخالف لما صرح به في الفتح من عدم الانقاسخ وكذا في باقي رعاية البيان عن الصحة وقال في المجتبى الإجارة وتزويج الأمة لكن الإجارة تنفسخ بالاسترداد ونكاح وفي الترتيبات عن تولد ابن جماع ولو فسخ البيع الفاسد وأخذ البائع الجارية

مطلب ملك الأمور ما لا  
ملكه الأمر

المأمور ما لا علة  
الأمر وما في الخاتمة على  
خلاف هذا ما رواه أو  
غلط من الكتاب كما  
بسطه العمدى (أو  
وقفه) وقفاً صحيحاً لانه  
استهلك حين وقفه  
وأخرج جعن ملكه وما  
في جامع الفصولين على  
خلاف هذا غير صحيح كما  
بسطه المصنف (أورهنه  
أو وصى) أو تصقب  
(به نفذ) البيع الفاسد  
في جميع ما مر وامتنع  
الفسخ لتعلق حق العبد  
به إلا في أربع مذكورة في  
الأشياء وكذا كل تصرف  
قولي غير آحاد ونكاح  
وهل يسل نكاح الأمة  
بالفسخ المختار من ولوالحسبة  
ومضى زال المانع

مع نقصان التزوج ثم طلقها الزوج قبل الدخول وبالبائع على المشتري ما أخذه من النقصان وفي السراج  
لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالاعذار وقد عقده المشتري وهي على ملكه وقد نقل في الجرع عبارة السراج ثم  
قال ويشكل عليه ما ذكره الولولي في الفصل الاول من كتاب النكاح لزوجة الحارية السبعة قبل قضائها  
وانتقض البيع فان النكاح بطل في قول أبي يوسف وهو المختار لأن البيع متى انتقض قبل القبض انتقض  
من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الا أن يحمل ما في السراج على قول محمد وأظهر  
بينهما فرق اه ما في الجرع تبعه في التهر والمخ وكتب فيما علقته على البرهان الفرق موجود لان كلام الولولي  
فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للثبوت رأيت ط نه على ذلك الفرق وكذلك نه عليه  
الغير المثل في حاشية المخ حيث قال الجيس نطق مع أن ما في السراج فيما بعد القبض وما في الولولي  
قبل القبض كاهو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل باحداهما على الاخرى ولئن كان كلام السراج  
في البيع الفاسد وكلام الولولي في مطلق البيع فقد تقرر أن فاسد البيع بخلاف في الاحكام فتأمل اه قلت  
ويكتفي بما أمعنا قلعه عن كتاب المذهب على أن الظاهر أن كلام الولولي لا يمكن حله على مطلق البيع  
بل مراد البيع الفاسد لان البيع الصحيح صور تاما أن ينتقض بالاستحقاق أو بالتأخير أو بهلاك البيع قبل  
قضائه ولا فرق في الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك أصلا فتقصصه الحكم بما قبل القبض دليل على  
أنه أراد البيع الفاسد فأما وجه المشتري قبل القبض فمع العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبل الملك  
يخالف ما إذا تزوجها بعده لانه تزوجها وهي في ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع وأما إذا ماتت الحارية  
قبل قضائها في يد البائع فقد صرح في متفرقات بيوع الجرع عن القبح بأنه لا يطل النكاح وان بطل البيع **(قوله)**  
كرجوع هبة) أي رجوع واهب في هبته بقضاءه وبدونه كما في الجرع عن القبح **(قوله)** عاذا حق الفسخ لان  
هذه العقود لم تجب الفسخ من كل وجه في حق الكل فصولن وكذلك فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء  
فالبائع حق الفسخ ولم يقض بشيئ من وال مانع ولورديع ببالقضاء لا يعود حق الفسخ كالأشياء ثانيا  
بحر لان رده بالقبضاء عقد جديد في حق ثالث **(قوله)** لا يفسد اه أي لو زال المانع بعد القبض بالقبضة على  
المشتري لا يعود حق الفسخ لان القضاء أي بطل حق البائع في بيعه ونقله الى القيمة بآن الشرع فلا يعود حقه  
الى القيمة وان ارتفع السبب كالمقضى على الغاصب بقيمة المقصوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراه  
بالقيمة ما عدا المثل **(قوله)** عوت أحدهما وكذا بالامارة والرهن كما علقته **(قوله)** حتى ردغته أي ما قضه  
البائع من ثمن أوفيه كما في القبح **(قوله)** المنقود لان المبيع مقابل به فصيحه بحسب ما كان من فتح والمراد  
بالمنقود المقبوض احتراز عن الدين **(قوله)** بخلاف ما لو شري أي بخلاف غير المنقود كالموشر الخ **(قوله)**  
كجارة ورهن) أي فاسدين اه ح وقوله وعقد صحيح قبل موابه بخلاف عقد صحيح لمافي التهر أما  
اذا لم يكن الثمن منقودا كما إذا اشترى من مدينه عبد ابن ساقى شره فاسدا وقضه بالاذن فأراد البائع أخذه  
بحكم الفاسد ليس للمشتري حبه لاستيفاء ماله عليه من الدين والامارة الفاسدة وكذلك الرهن الفاسد على هذا  
بخلاف ما إذا كان العقد صحيحا في الآداب الثلاثة اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن  
حمل كلام الشارع على وجه صحيح وهو أن قوله كجارة ورهن راجع لاصل المسئلة وهو قوله لا يأخذ حتى يرد  
الثن المنقود فيكون المراد ما إذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في الجرع وأشار المؤلف الى أنه لو أسأجر  
احارة فاسدة ونقد الاجارة وأرهن رهنا فاسدا أو أقرض رضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له أن يحبس ما أسأجر  
وبارهن حتى يقضى ما نقده اعتبارا بالعقد الجائر اذا فسخها وهو محذور في القبح وعلمه فقوله وعقد صحيح قصد  
بذكره ان هذه العقود منه اذا كان البدل فيها منقودا فانه اذا كان منقودا لا فرق بين العقد الصحيح والفاقد في  
ثبوت حق الجيس بعاد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع الفصولين بمرحلتا ثرى  
من مدينه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذلك لو أجر من ذاته اجارة فاسدة ولو كان عقد البيع  
أو الاجارة مترا فله الجيس لدينه اه فأما إذا كان الجيس في العقد الجائر اذا كان البدل غير دين بالاولى فهم  
**(قوله)** والفرق في الكفاي أي الفرق بين الفاسد والصحيح اذا كان البدل غير منقود حديث غلب الجيس في الم

كرجوع هبة وبجر  
مكتوب وفلترهن عاد  
حق الفسخ وقبل القضاء  
بالقيمة لا بعده (ولا يباع)  
حق الفسخ بنوت  
أحدهما فيصفه الوارث  
به يبقى (و) بعد الفسخ  
(لا يأخذ) بالعه (حق  
يرد غنه) المنقود  
بخلاف ما لو شري من  
مدينه بدنه شره فاسدا  
فليس للمشتري حبه  
لاستيفاء دينه كجارة  
ورهن وعقد صحيح  
والفرق في الكفاي

دون الفساد هو ما ذكر في كافي النسق وحاصله أنه لما وجب المدين على المشتري مثل الدين صار الدين قصاصا لاستوائهما مقدارا وصفا فاعتبر بمالواستوفيا حقيقة فكان له حق الجبس وفي الفساد لم يملك الدين بل بحقيقة المبيع عند القبض وهي قبله مقرر ولا احتمال السقوط بالفسخ ودين المشتري مقرر والمقاصة أختام تكون عند الاستواء وصفا يمكن له حق الجبس اه **(قوله)** فان مات أحدهما بغير ما العيني والزل يلى فان مات البائع وهي أنسب القول المصنف للمشتري أحق **(قوله)** والفسخ (ض) بأن استقرض قرضا فاسدا أو عطى به رهنه بخر **(قوله)** فاسدا حال من الكل ونفيه وصف القاعد بصفة عقد مجاز لا به محله **(قوله)** بعد الفسخ نص على التوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالأولى ط **(قوله)** والمشتري ونحوه أى المستأجر والمقرض والمترهن وحاصله أن الحلي الذي يبدع من المبيع والمستأجر أو الرهن أحق بما في يده من العين من غرماء الآخر الملتحق بقبض ما نقد قال في الفتح لأنه مقدم عليه في حياته فكنا على ورثته وغرمائه بعد وفاته إلا أن الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما أعطى فافضل للقرماء اه قال الرهن لكن ساقى في كتاب الاجارة أن الرهن فاسدا أسوأ للقرماء وساقى آخر الرهن مثل ما هنا وقتنا بان ما هنا وما يأتي في الرهن إذا كان الرهن سابقا على الدين وما في الاجارة إذا كان الدين متقدما على الرهن اه وساقى توضيحه في آخر الرهن إن شاء الله تعالى (تنبيه) لمزكر ما إذا مات المشتري فاسدا وفي الخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبائع أحق من سائر القرماء بحالته فان زاد شي فهو للقرماء اه ومعناه أنه لو اشترى عبدا فاسدا وقاضا ثم مات المشتري وعليه دين وفسخ البائع البيع مع الورثة فالبائع أحق بمال العبد وهو ما مضى من المشتري حتى يسرد العبد للمبيع كالأموال البائع فان كانت قيمة العبد أكثر مما قبض فالرهن للقرماء هذا ما ظهر في قنأه **(قوله)** بل قبل تجهيزه أى تجهيز البائع أو المورج وما بعده معني أنه لو مات وكان المبيع أو باملا احتج لكفنيته به فلمشتري حسمه حتى بأخذه اه قال ط والاولى أن يقول بل من تجهيزه **(قوله)** ساعى في تعين الدراهم المراد بها ما ينحل الدائره وفي الاشياء النقد لا تعين في المعاوضات وفي تعينه في العقد الفاسد وسان ورجع بعضهم تفصيلا بأن ما قدم من أصله أى كالأموال المبيع حراً أو أموال تدفعين فبلا فبما انقض بعد حتمته أى كالأموال المبيع قبل التسليم والصحيح تعينه في الصرف بعد فسادهم بعد هلال المبيع وفي الدين المشترك فيؤمر بر نصف ما قبض على شركه وبما اتاين بطلان القضاء فلا داعى على آخره الا وأخذته ثم أقر أنه لم يكن له على خصمه حتى فعلى المدعى ردين ما قبض مادام قائما ولا تعين في المهور ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترد مثل نصفه ولذا الزمهاز كانه لو ساد حولا عند هاولا في النذر وأو كالة قبل التسليم وأما بعده فالعامه كذلك وتعين في الأمانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والقسط وتعامى في جامع الفصولين اه **(قول المصنف)** وطالب البائع ما يرجع لا للشرى صورة المسئلة ما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية ببيعنا فاسدا بالفسخ وفسادهم وتفاضلوا برج كل منهما فمما قبض تصدق الذي قبض الجارية بالرجم وطبيب الرجم فقبض الدراهم اه **(قول الشارح)** وانما طالب الخ أو رده في صورته جواب عما استشكله صدر الشريعه وصاحب العناية والفتح والدرر والبصر والمنع وغيرهم من أن المذكور في المتن من أن الرجوع لطالب البائع في الثمن النقد هو الموافق للرواية المنصوصة في الجامع الصغير وهو صريح في أن الدراهم لا تعين في البيع الفاسد فنقاض قولهم ان تعينها فبها هو الاصح فانه يقتضى أن الاصح أنه لا يطالب الرجوع للبائع فيما قبض وقد أجاب العلامة مسعودى جلبي في حاشية العناية بما أشار اليه الشارح وبأنه لا يطالب على كل من القولين لان عدم التعين انما هو في العقد الثاني الصحيح لا في العقد الاول الفاسد اه وبأنه إذا باع فاسدا وقبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد يجب رد تلك الدراهم بعينها على المشتري لان الاصح تعينها في البيع الفاسد فلو اشترى بعبادتها لاشره خصيها طالبها برج لانها لا تعين في هذا العقد الثاني لكونه عقدا صحيحا حتى لو أشار اليها وقت العقد دفع غيرها فعدم تعينها في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الاصح تعينها في العقد الفاسد وقد أجاب العلامة الخليلي على ما أجاب العلامة مسعودى قبل الحلا عليه وقال انى في يجب عيب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع ظهوره **(قوله)** لا على الرواية الصحيحة

(فان مات) أحدهما أو

المورج أو المستقرض

أو الراهن فاسدا عني

ويزيل بعد الفسخ

(فالمشتري) ونحوه

(أحق به) من سائر

القرماء بل قبل تجهيزه

فله حق حبسه حتى يأخذ

ماله (فأخذ) المشتري

(دراهم الثمن بعينها أو

قائمة ومثلها والى كانه)

بناء على تعين الدراهم

في البيع الفاسد

وهو الأصح (و) انما

(طالب للبائع ما يرجع)

في الثمن لا على الرواية

الصحيحة القابلة للأصح

بل على الأصح أيضا لان

الثمن في العقد الثاني

غير تعين ولا يضر تعينه

في الاول كما فاده مسعودى

(لا يطيب) للشرى

م قوله ان الراهن فاسدا

أسوة لعل صوابه ان

المرئى أسوة للقرماء

اذ لا يمكن لكونه اهن

أسوة للقرماء فانه مطلوب

لا طالب اه

مطلب في تعين الدراهم

في العقد الفاسد

بالتعين بان باعه بأزيد  
لتعلق العقد بعينه  
فيمكن التمسك في البيع  
فيصدق به كالمطاب  
رجع مال أتعاه على  
آخر فصدق على ذلك  
(فقضى له) أي أوفاه  
إليه ثم ظهر عذمه  
بصادقهما أنه لم يكن  
عليه شيء لأن بدل المستحق  
تملكوا ملكا فاسدا  
وانتفىض الفساد الملك  
انما يعمل فيبايعين  
لا فيما لا يتعين وأما الخبث  
لعدم الملك كالغصب  
فيعمل فيها كما بسطه  
خسرو وابن الكمال  
وقال الكمال لو تعدد  
الكتب في دعوا مالدين  
لا يملكه أصلا وقوافي  
النهر وفيه الحرام ينقل  
فلو دخل بأمان وأخذ  
مال حربي بلا رضاه  
وأخرج به الناملكه  
وصح به لكن لا يطيب  
له ولا للتشترى منه  
بخلاف البيع الفاسد  
فإنه لا يطيب له لفساد  
عقدوه ويطيب للتشترى  
منه لصفه عقدوه وفي  
خطر الأشياء الحرمه  
تتعد مع العلم بها

مطلب البيع الفاسد  
لا يطيب له ويطيب  
للتشترى منه  
مطلب الحرمه متعدد

أي القائل بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد ح (قوله في بيع بتعين بالتعين) أراد بالبيع المبيع وأشار  
بقوله بتعين بالتعين كالمبطل إلى وجه الفرق بين طيب الرجح البائع لا للتشترى وهو أن ما يتعين بالتعين يتعلق  
العقد به فتمكّن الخبث فيه والتفادلا بتعين في عقود المعاوضه فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الخبث فلا  
يجب التصديق في الهديا وما عاين بتعين التفادلا عن المبيع ثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لأن العقد  
يتعلق بعينه ومفاد هذا الفرق أنه لو كان بيع مقايضة لا يطيب الرجح لها لأن كلا من البدين مبيع من وجه  
ولو كان عقد صرف طيب لهما لكن قد منّا آتفاعن الأشياء أن الصحيح تعينه في الصرف بعد فساد وفي شرح  
السري عن الخلاط أنه الصحيح المذكور في عامة الروايات اه فانهم (قوله بان باعه بأزيد) تصور لظهور  
الرجح فلا يطيب ذلك إلا إذا عاينته وأفاد أن ذلك في أول عقد وما إذا أخذ الثمن والمجوررجع بعده أيضا  
يطيب له لعدم التعين في العقد الثاني كما نبه عليه ط وهو ظاهر مما مر (قوله كالمطاب) صورته ما في الجامع  
الصغير أيضا لو ادعى على آخر ما لا يقضاه ثم تصادق على أنه لم يكن له عليه شيء وقدر رجح المدعي في الدراهم التي  
قضاه على أنها دينة طيب له الرجح لأن الدين وجب بالقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقروض  
بدل المستحق وهو الدين وبدل المستحق محلول ملكا فاسدا بل بدل أن من اشترى عبدًا بحماره أو ثوب ثم أعتق العبد  
واستحق الحمار به تصح عتق العبد فلم يكن بدل المستحق محلول ملكا بل يصح العتق إذا اعتق في غير الملك ونعمامه  
في الفتح (قوله لأن بدل المستحق محلول) كذا فيمأربيه في عدة نسخ تصح محلول كقولك في بعض نسخ  
النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة المشهورة في رفع خبران (قوله فيبايعين) كالعرض لا فيما  
لا يتعين كالقود ومربياته (قوله كالغصب) وكلا بدعيه فإنا تصرف الغاصب أو اللويع في العرض أو النقد  
بصدق الرجح لم يتعلق العقد عمال غيره ونعمامه في الدرر (قوله وقال الكمال) تنقيح لمساق المتن (قوله  
لا يملكه أصلا) لأنه متيقن أنه لا يملكه فيه فتح أي فلا يطيب له ما رجح مطلقا سواء تعين أو لا (قوله وقوافي النهر)  
نصير بحجهم في الأقرار بأن المقر له إذا كان يعلم أن المقر كاتب في إقراره لا يحل له أخذه عن كرمته أو ما أوفاه  
ألا من علم بحله الأخذ عند محمد خلافا لآل أبي يوسف وسينفذ لا يطيب له رجحه ويحمل الكلام ههنا على ما إذا  
ظن أن عليه دينًا لا ربح من أبيه ثم تبين أن وكيله أوفاه لآبيه فتصادق على أن لا دين فيختنذ طيب له وهذا فافقه  
حسن فتدبره اه ونقله عنه الرمي وأقره وبه اندفع ما في الصرم أن ظاهر إطلاقهم خلاف ما في الفتح (قوله  
الحرام ينقل) أي تنقل حرمة وان تداولته الأيدي وتبدلت الاملاك ويأتي نعمامه قريبا (قوله ولا للتشترى  
منه) فيكون بشرائه منه مسأله ملكه بكسب خبيث وفي شرائه تقرير للخبث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع  
من رده على الحربي لأن وجوب الرد على البائع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولاجل غدا الأمان وهذا المعنى قائم  
في مال المشتري كما في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا إذا ناعه من غيره يباح صحيحا وإن الثاني  
لا يؤمر بالرد وأن البائع ما أوفاه لأن الموجب الرد قد زال بعهه لأن وجوب الرد فسادا ليس بحكمة مقصور  
على ملك المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح أسير الكبر السرخسي من الباب الخامس بعد  
المائة (قوله ويطيب للتشترى) منه لصفه عقده فيه أن عقدا للمشتري في المسألة الأولى يصحح أضوا وقد كرهها  
الحكمي في الصرم عن الألباسيجاي بدون هذا التعليل فكان المناسب إسقاطه ثم اعلم أنه ذكر في شرح السر  
الكبرى في الباب الثاني والستين بعد المائة أنه إن لم يرد بكرة المسلمين شرائه منه لأنه ملك خبيث غزاه المشتري  
فاسدا إذا أراد بيع المشتري بعد القبض بكرة شرأؤ منه وان نفذ به بيعه وعقده لأنه ملك حصل له بسبب حرام  
شرأه اه فهذا مخالف لقوله ويطيب للتشترى وقد يجاب بان ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على المشتري  
رده على الحربي لبقاء المعنى الموجب على البائع رده تمكّن الخبث فيه فلم يبط للتشترى أيضا كالبائع بخلاف  
البيع الفاسد فإن رده واجب على البائع قبل البيع لا على المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب الرد كما قلناه فلم  
يمكن للخبث فيه فكذا لم يطالب بالتشترى وهذا لا ينافي أن نفس الشراء مكره ومحسوبة للبائع بسبب حرام ولأن فيه  
أعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما ظهره (قوله الحرمه متعددا) نقل الجوى عن سيدي عبد الوهاب



الشعراى أنه قال في كتابه المغن وما نقل عن بعض الخنفية من أن الحرام لا يتعدى خمسين سألت عنه الشهاب بن  
 الشطي فقال هو محمول على ما إذا لم يعلم بذلك ما لو رأى المكس مثلاً يأخذ من أحد شأ من المكس ثم يبعه آخر  
 ثم يأخذ من ذلك الآخر آخر فهو حرام اهـ **(قوله)** الا في حق الوارث الخ أي أخاه إذا علم أن كسب مورثه حرام  
 يجعل له لكن إذا علم المالك بعينه فلا شئ في حرمته ووجوب ردّه عليه وهذا معنى قوله وقد دفع الظهير به الخ وفي  
 منية المفتي مات رجل ويعل الوارث أن أده كان بكس من حيث لا يحل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لردّ عليه  
 حل له الارث والأفضل أن يتورع ويتصدق بنصفه خفياً أي به اهـ وكذلك لا يحل إذا علم عن الغصب مثلاً وأن لا يعلم  
 مالكه ما في البراز به أخذ مورثه رشوة وظلما لم يعلم ذلك بعينه لا يحل له أخذه ولا فله أخذه حكاه ما في الدبابة  
 في تصدق به بنية أرضاء الخصماء اهـ والحاصل أنه ان علم أرباب الاموال وجوب ردّه عليهم والا فان علم عن الحرام  
 لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان ما لا يختلط بغيره من الحرام ولا يعلم أربابه ولا شأنه بمسئله له  
 حكاهما الأحسن ديانة التزّد عنه في الخيرة سئل الفقيه أبو جعفر عن اكتسابه من أمراء السطان ومن  
 الغرامات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال أحبا إلى في دينه أن لا يأكل  
 ويسعه حكايا لمن يكن ذلك الطعام غصباً أو رشوة وفي الخاتمة امرأ تزوجها في أرض الجور أن أكلت من طعامه  
 ولم يكن عين ذلك الطعام غصباً فهي في سعة من أكله وكذلك لو اشترى طعاماً أو كسوة من مال أهله ليس يطلب  
 فهي في سعة من تناوله ولا أثر على الزوج اهـ **(قوله)** وسحقه شمة أي في كتاب الحظر والباحة قال هناك بعد ذكره  
 ما هنا لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراد حلل ثم مرر وقال لا تأخذ به الرواية وهو حرام مطلقاً على  
 الورثة فتنبه اهـ ح ومفاده الحرمة وان لم يعلم أربابه وينبغي تقييده عما إذا كان عين الحرام لم يوافق ما نقلناه  
 لو احتاط بحيث لا يميز عليه ملكاً خبيثاً لكن لا يحل له التصرف فيه ما لم يردّ به إحقاقه في قبيل باب ذكره  
 المال فتأمل **(قوله)** بنى وأغرس فيما اشتراه فلسداً وكذا الوشري فاستدأضبان بخل فغرسوا ولم وان شراه  
 معلوما فغرسه فكذا كذا عنده وعند الثاني يطلع من الأرض خذيرة **(قوله)** لزمنه قهتبا أي قهتبا الدار  
 والأرض منخ والأولى أفراد الغدير لأن العلف بأو وعلة الكر حتى في مختصه بان البناء استهلا عند الامام أي  
 ومثله الغرس لأن البناء والغرس بقصد بهما الدوام وقد حصل بتسليط من البائع فيقطع بهما حق الاسترداد  
 كالبيع **(قوله)** ورجمه حيث قال وقوله ما وجه كون البناء يصدق له الدوام منع الاتفاق في الاعارة إلى يجب  
 القطع فظهر أنه قد ردّ الباقي وقد لا فان قال ان المستاجر يعلم أنه يكلف القلع ففعله مع ذلك دليل على أنه لم يرد  
 البقاء قلنا المشتري فاسداً أيضاً يكلف القلع عندنا اهـ **(قوله)** وتعمقه في النهر الخ حيث قال أقول البناء الحاصل  
 بتسليط البائع إنما يقصد به الدوام بخلاف الاعارة وجه ما عرفت أن محض الاستدلال إنما هو التسليط من البائع  
 وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد اهـ قلت وفيه أن المؤجر أيضاً تسلط المستاجر على الانتفاع بأرضه  
 والمستاجر عاك البناء قال أحسن الجواب بالفرق بين التسليط من البائع سلطه على البيع على وجه قد ينقطع  
 به حق الاسترداد بان يخرج عن ملكه ببيع ونحوه وبأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام يجوز أن لا يطلب البائع  
 الضم فيه بخلاف المؤجر فإنه إنما تسلطه في وقت خاص وأما كون الفسخ حقاً للشرع فلا يبطل بتسليط البائع  
 فنقض ما تقدم بطل بانراجه عن ملكه ببيع ونحوه وهو بتسليط البائع فكذا هنا تنقد عما نقل في العبد المفقود  
 وكون البيع ونحوه يتعلق به حق القبر فيقدم وهما يتعلق به حق العاقبة الماضي فلا يقدم قد يمنع بان العاصي  
 لم يبطل الشرع حقيقة كمن غصب حجراً ووجهه أس طائفة بضمه بضمه ولا يكلف بنقض الحائط فافهم **(قوله)**  
 وكذا أي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة متصلة بالبيع غير متولدة منه **(قوله)** وبما رت علفت  
 منه جعله من الزيادة الغير المتولدة فنظر الماهد الرجل ط **(قوله)** فلو انفصله كواد الخ أي بان وادت من غرام المشتري  
 وفي الجوهرة لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة كالبيع والحقا فأنقطع حق الفسخ وإن كانت متولدة أي كالسمن  
 لا تمنع الفسخ وكذا منفصلة متولدة كالبدن والعقر والارض ولو هلك هذا الزاد في يد المشتري لا يضمنه وان  
 استهلكها ضمن وإن هلك البيع فقط فالبائع أخذها أو أخذ قيمه البيع يوم القبض وإن كانت منفصلة غير

الافى حق الوارث وقبده

فى الظهير به بان لا يعلم

أرباب الاموال وسحقه

شمة بنى وأغرس فيما

اشتراه فلسداً شروع

فبما يقطع حتى الاسترداد

من الاطفال الحسية بعد

الفراغ من القولية

(لزمنه قهتبا) وامتنع

الفسخ وقال لا يضمنهما

ويرد المبيع ورجمه

الكال وتعمقه في النهر

لحصولهما بتسليط

البائع وكذا كل زيادة

متصلة غير متولدة

كصبغ وخياطة وطحن

حنطة ولت سويق

وغزل قطن وجارية

علقت منه فلو منفصلة

كوك أو متولدة كسمن

قوله الفسخ ويضمنها

مطلب فيمن ورث مالا

حراما

مطلب فى احكام زادة

المبيع فلسدا

متولدة كالكسب والهبة فالبائع أخذ المبيع معها ولا تطيبه وتصدق بها وإن هلك في يد المشتري لا يضمن  
وكذا لو استهلكها عنده وعندهما يضمن وإن استهلك المبيع فقط ضمنه ولو أنه لتقرر ضمان الأصل أم  
مختصه علم أن الإفادة تقاسمها الأربع لا تمنع الفسخ إلا في المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالسمن  
والمفصلة المتولدة كالولد والغير المتولدة كالكسب فالحال لا تمنع الفسخ وإنه يضمن المفصلة المتولدة بالاستهلاك  
لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عندها لا عند هذا المقرر وأضاموا في الحاشي الصرعن جامع الفصولين (قوله  
سوى منفصلة غير متولدة) أي كالكسب وهذا استثناء من قوله وبضمها باستهلاكها فإن هذه لا تضمن بالاستهلاك  
عند الإمام كما علمته (قوله لو نقص الخ) شروع في حكم نقصان المبيع فأسند بعد بيان زبانه (قوله أخذه البائع  
مع الارش) أي أورش النقصان ويجري على ذلك لو أراد المشتري الحاشي جامع الفصولين لو قطع ثوباً فأسند ولم  
يخلص حتى أودعه عند بائعه يضمن نقص القطع لا قيمته لوصوله إليه بل لا قدر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال  
هذا التعليق أشار إلى أن المبيع فاسد إذا نقص في يد المشتري لا يبطل حقه في الرد إذ لو بطل لما كان الرد  
مستحقاً عليه أه فهو كإثري يلقى بما قلنا إلى \* (تنبيه) \* لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش  
الذي دفعه إليه كالوأيض عن الجارية في يد المشتري فأسند وأورد هاهنا نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى  
البائع رد الارش كما في التارخانية ومثله ما قدمناه عنها فيما لو زوج المشتري الأمة ثم فسخ البيع وأخذ البائع  
نقصان التزوج ثم طلقها التزوج فدل الفسخ به رجع المشتري على البائع عما أخذ (قوله صار مسترداً) حتى لو  
هلك عند المشتري ولم يوجده من حيث عيب عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) إن شاء أخذه  
من المشتري وهو رجع على الجاني وإن شاء أتبع الجاني وهو لا رجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره  
بحر عام الصحة) أشار إلى وجه تأخير المكر وعن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والائتم وذلك أنه  
دونهم حيث حتمه وعدم فساده لأن النهي باعتبار معنى مجاوز البيع لا في مثله ولا في شرائط حتمه ومثل  
هذا النهي لا يوجب الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيه أيضاً أنه لا يجب فسخه وعلما المبيع قبل القبض  
ويجب الثمن لا القيمة أه لكن في التهر عن النهاية أن فسخه واجب على كل منهما أضافوا هاهنا من المحظور  
وعليه مسمى الشارع في آخر الباب يأتي تأممه (قوله عند الأذن الأول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله إلا  
إذا تابعا عيبتان الخ) قال الزبلي هذا مشكل فإن الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقاً فمن أطلقه في بعض  
الوجوه يكون تخصيصاً وهو نسخ فلا يجوز بالارش ثم لا بد من الجواب ما أشار إليه الشارع من أن النص معلق  
بالإخلال بالسعي ويخصص لكن مامضى عليه الشارع ههنا سعي على خلافه في الجمعة تعالى بالبحر والزبلي (قوله  
وقد خص منه الخ) جواب ثان أي والعام إذا أدخله التخصيص صار لنا فيجوز تخصيصه ثانياً بالارش أي  
بالاجتهاد به اندفع قول الزبلي فلا يجوز بالارش أي قلبت فيه نظر فإن اشكال الزبلي من حيث أن قوله تعالى  
وذروا البيع مطلق عن التقيد بمقالة دون حالة فإن مفاد الآية الأمر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة  
المشي والذى خص منه من لا يجب عليه الجمعة هو الواو في فاسدوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكرنا أيضاً  
وذروا البيع لأن القرآن في النظم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقر في كتب الأصول نظيره قوله تعالى  
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فإن الخطاب عام في الموضوعين لكن خص الدليل من الأول جماعة كالمرض العاجز  
ومن الثاني جماعة كالفسق مع أن المرض يلزمه الزكاة والفقر يلزمه الصلاة والحاصل أن الدليل خص من  
وجوب السعي جماعة كالمرض والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فسبح  
الأمر شامل لهم لأن يبطل ترك الإخلال بالسعي فيرجع إلى الجواب الأول فلم يعد الثاني شافئاً من (قوله  
وكره العيش) لحديث العيصين لا تتلقى الركبان البيع ولا يبيع بعضهم على بيع بعض ولا نتاجشوا ولا  
بيع حاضر لباد قتم (قوله أو عديبه) نفس آخر عبر عنه في التهر بقيل نقلا عن القرماني في  
شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفسده (قوله في النكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره  
المصنف في منعه (قوله لا يكره) بل ذكر القهسة التي وإن الكمال عن شرح الطحاوي أنه في هذه الصورة

بالسهم لا كهاوى  
منفصلة غير متولدة  
جوهره وفي جامع  
الفصولين لو نقص في  
يد المشتري بفعل  
المشتري أو المبيع أو  
بأفة مباحة أخذه  
البائع مع الارش ولو  
بفعل البائع صار  
مسترداً ولو بفعل  
أجنبي خير البائع (وكره)  
بحر عام الصحة (البيع)  
عند الأذن الأول (ألا)  
إذا تابعا عيبتان فلا  
بأس به لتعليل النهي  
بالإخلال بالسعي فإذا  
اتسقى اتقى وقد خص  
منه من لا جمعة عليه  
ذكره المصنف (و) كره  
(العيش) بفتح عين  
ويسكن أن يزيد ولا  
يريد شراء أو عديبه  
عالمين فدل على وجه  
ويجوز في النكاح  
وغیره ثم انتهى محمول  
على ما إذا كانت السلفة  
بلغت قيمتها ما إذا لم تبلغ  
لا يكره لا تنفاد الخلفاء

مطلب أحكام نقصان  
البيع فأسند

نهر وهذا (بعد الاتفاق

على مبلغ الثمن) أو المهر

(والالا) بكرة لانه بيع

من يزد وقد باع عليه

الصلاة والسلام قدما

وحلسا بيع من يزد

(وتلقى الجلب) بمعنى

المحلوب أو الحالب وهذا

(إذا كان بضرا أهمل

الباد أو يلبس السخر)

على الواوردين لهم

علمهم به فكره للضرر

والفرور (أما إذا انتفيا

فلا) بكرة (و) كرم (بيع

الحاضر البادي) وهذا

(في حالة الخط وعوز الألا)

لا تقدم الضرر قيل

الحاضر المالك والبادي

للمشترى والأصح كافي

الحجتي أنهما التمسار

والبائع لموافقة آخر

الحديث دعوا الناس

يرزق بعضهم بعضا ولنا

عدي باللامين (لا)

يكره (بيع من يزد) لما

مروسي بيع الدلالة

(لا يفرق) عبر بالنفي

مبالغة في التمتع لثمة

عليه السلام من فرق بين

والدو ولده وأخيه

رواه ابن ماجه وغيره

عني وعن الثاني فساد

٣ (قوله وثانها) هكذا

محمود (قوله والسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع غيره في الصحيحين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن تلقى الركبان الى أن قال وأن يستام الرجل على سوم أخيه وفي الصحيحين أيضا البيع الرجل على بيع  
أخيه ولا يختلط على خطبة أخيه إلا أن يأنذره وصورة السوم أن يراضاثنين وتقع الركون فيه فيجيء آخر  
فدفع المالكاً كذا ومثله وصورة البيع أن يراضايعا على ثمن سلفه فيقول آخر أنا أبيعك مثلها بالنقص من هنا  
الثنى فأداه في الفتح قال الخليل الرمي ويدخل في السوم الإحارة ما ذكى بيع المنافع (قوله بل زيادة التنفير) لأن  
السوم على السوم بوجوبها يحتاجوا ضراوا وهو في حق الآخر أشد منعاً قال في النهر كقوله في القصة كذا أخله  
بما يكره أذا لا خفاء في منع غيبة الذي (قوله) وقد باع عليه الصلاة والسلام قدما وحلسا (الخ) رواه أصحاب السنن  
الأربعة في حديث مطوّل ذكره في الفتح وفي المصباح المجلس كسائه يجعل على ظهر البعير تحت رحله جعه  
أحلاس كحمل وأحجال المجلس بساط يسط في البيت (قوله وتلقى الجلب) بقتنن وهو المراد من تلقى  
الركبان في الحديث البار وهذا يؤيد تفسيره بالمجالس لأن الركبان جمع كما سكن الذي في المصباح والمغرب  
تفسيره بالمجرب تأمل قال في الفتح ولتلقى صورتان أحدهما أن يتلقاهما المشترون لعلهم منهم في سنة حاجة  
ليبيعوه من أهل البلد ينادون بها ٣ أن يشتري منهم بأخص من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (قوله)  
للضرورة والفرور) فند ونسرم تب في الضرر في الصورة الأولى والفرور بتلبس السعر في الصورة الثانية (قوله) وبيع  
الحاضر للبادي) حديث الصحيحين عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى  
الركبان وأن يبيع حاضر لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له ميسرا ففتح والحاضر  
من كان من أهل الحضر خلاف البدو والبادي من كل من أهل البادية أي البرية ويقال حضري ويدوي نسبة  
إلى الحضر والبدو (قوله) في حالة الخط وعوز القطع انقطاع المطر والعوز ينصرف إلى الواو الحاجة قال في المصباح  
عوز الشيء عوزا من باب تعسر فلم يوجد وعزت الشيء أعوز من باب قال احتجبت السعير أجده (قوله) قيل  
الحاضر المالك (الخ) منى علم في الهدى تبحث قال وهو أن يبيع من أهل البدو طمعا في الثمن الغالي لا فقه من  
الاضرار بهم أي بأهل البلد قال الخليل الرمي وبهذا الوجه هذا التفسير ما في الفصول الهداية عن أبي يوسف  
لو أن أعرا باقدا الكوفة وأراد أن يبتاعها وأنها وبضرب ذلك بأهل الكوفة قال أنتم عنها من ذلك قال الأثرى أن  
أهل البلد يمتنعون عن الشراء للحكمة فهذا أولى اه (قوله) والأصح أنهما التمسار والبائع) بأن يصير  
الحاضر تمساراً للبادي البائع قال في الفتح قال الخليل هو أن يبيع التمسار الحاضر القروي من السعر ويقول  
له التابع أنت أنا أعلم بذلك فتتوكل له وبيع وفاعلي ولو تركه يبيع نفسه لخص على الناس (قوله) لموافقة  
آخر الحديث (و) لموافقة لتفسيره رواية الحديث كافي فتمنع من الصحيحين (قوله) دعوا الناس يرق بعضهم  
بعضا) كذا في البحر والذي في الفتح دعوا الناس يرق الله بعضهم بعضا ونقل الخليل الرمي عن ابن حجر  
الهشمي أن بعضهم زاد دعوا الناس في غفلاتهم ونسب مسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة في مسلم ولا  
في كتب الحديث كافي به سهرا ما بادي الناس منها اه (قوله) وإذا عدى باللامين (الخ) هذا مرجع آخر  
للتفسير الثاني فإن الاتفاق أن يبيع حاضر لباد تكون على حقيقة وهي التعديل أما على التفسير الأول تكون  
بمعنى من أوزأله لانه يقال بعث التوسمين زيد قال في المصباح وزعما دخلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء  
وبعته في اللام زيادة زادت في قوله تعالى وأذنوا لآلهم مكان البيت والأصل بوا أن آلهم (قوله) (الخ) أي  
قر بيا من قوله وقد باع عليه الصلاة والسلام (الخ) (قوله) وبيع الدلالة) أي بيع الدلالة قال في الفتح وهو وصفة  
البيع في أسواق مصر المسمى بالبيع في الدلالة (قوله) ولا يفرق) بالنساء الجهول وهو أول من قول النهر ولا  
يفرق المالك لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا أن يقال أنه تفسيره بغير الرجوع إلى المالك المفهوم من المقام تأمل  
وكما يمنع المالك عن التفريق يمنع المشتري كما يأتي في الكراهة فيتمتع عنه كافي الفتح (قوله) عبر بالنفي مبالغة في  
الذم كذا في الفتح ووجهه أن شأن المسلم فعل المحرم شرعا فكأنه أمر لا يقع منه فلا حاجة إلى نهيه عنه  
(قوله) وعن الثاني (الخ) قال العلامة نوح في حواشي الدرر عن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع في

مطلقا به قال زفر والائمة  
 الثلاثة (بين صغير) غير  
 بالغ (وذى رحم محرم  
 منه) أى محرم من جهة  
 الرحم لا الرضاع كبن عم  
 هو آخر رضاعا فافهم الا  
 اذا كان التفرق باعتناق  
 وتوابعه ولو على مال أو  
 بيع عن حلف بعقده أو  
 كان المالك كافرا لعدم  
 انقطاعه بالشرائع أو  
 متعددا ولو لا خروطه  
 أو مكاتبه فلا بأس به أو  
 تعدد محارمه فله بيع  
 ما سوى واحد غير الأقرب  
 والأبوين والملحق بهما  
 فتح أو (بحق مسق)   
 مطلب في التفرق بين  
 الصغير ومحرمه

٣ قوله وظاهر القهستاني  
 الخ حيث قال ولا يشما  
 اذا كانا رجلين لكل  
 منهما شقص أو لصى  
 ورجل أو رجل وامرأته  
 أو مكاتبه أو مضاربه  
 وعماه في التظلم اه  
 والشقص الطائفتين  
 الشئ كافي المصباح  
 فيمكن أن يكون مراده  
 بالشقص واحدا تأمل  
 فتكون المعنى لكل منهما  
 عبد تأمل اه منه

قربة الولاد ويجوز في قربة غيرهما هو الأصح في مذهب الشافعي وقد روي لا يجوز في الكل أى قربة الولاد  
 وغيرها وهو قول الإمام أحمد لان الأمر بالرد في الحديث لا يكون إلا في القاسد وقال مالك لا يجوز في الأم ويجوز  
 في غيرها اه وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به إلى أن مدقة منع التفرق تمتد إلى  
 بلوغ الصغير بالاحتلام أو بالخص أو هو قول الشافعي وفي أظهر قوله إلى زمان التمييز أو ثمان التقرب  
 وقال بعض مشايخنا إذا راعيا أو رضاعا تفرق فلا بأس به لانهما من أهل النظر لأنفسهما وعبارة بان المصلحة  
 في ذلك فتح (قوله وذى رحم) أطلقه فشمع ما إذا كان صغيرا أيضا وكبيرا كافي الهداية وغيرها ولذا قال بعده  
 بخلاف الكبيرين (قوله أى محرم من جهة الرحم) أشار إلى أن الصغير في منه راجع إلى الرحم لا إلى الصغير  
 فلا بد أن تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضاع احتراز عن ابن عم هو أخ رضاعا فإنه رحم محرم لكن  
 محرمته من الرضاع لا من الرحم وإلى ذلك أشار بقوله وأفهم وخرج أيضا بالاولى المحرم لا من الرحم كالأخ  
 الاخى رضاعا واما راء الأب والرحم غير المحرم كان الم (قوله وتوابعه) هي التدبير والاستعداد والكتابة ح  
 (قوله ولو على مال) سأل على الاعتاق فقط كما لا يخفى فلو قدمه لكان أولى اه ح لكن إذا كان على النسخ  
 استوى فيه التقدير والتأخير فافهم (قوله أو يبيع عن حلف بعقده) أى إذا حلف بقوله ان ملكك هذا  
 فهو حر فباعه المالك منه ليعتق لم يكره لان الاعتاق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن من الاجتماع مع محرمه  
 (قوله أو كان المالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكان لا يناسبه التعليل مع أنه يكره التفرق  
 بالشرع وفي الفتوح ما إذا كان كافرا فلا يكره لانهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه أنه ان كان التفرق في ملتزم  
 حلالا لا يتعرض لهم الا ان كان يبيعهم من مسلم فمتنع على المسلم وان كان معتقاً في ملتزم فلا يجوز اه وذكر  
 قبله أنه يجوز للمسلم شراء ومن حر يمسأ من لان مفسدة التفرق في عارضها أعظم منها وهو ذهابه إلى دار  
 الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا أما الذين قطاها وأما الذين افتقر بضه القتل والسبي اه وظاهره أنه يكره  
 للمسلم شراء من كافر غير حر لعدم هذه المفسدة فالمعارضه وهو وافق لما استوجبه فيسافر وعلى هذا فلا  
 وجه لما في التهر من أن المراد بالحر في الكافر وبه ظهر أنه كان الاول للشارح أن يقول كافي الجسر أو كان  
 البايع حر بياسمأتمن المسلم فإنه لا يمنع المسلم من الشراء فاعا القسدة (قوله أو متعدد الخ) أى إذا كان  
 المالك متعدد بابان كان أحدهما زيدا والآخر عمر فلا بأس بالبيع وان كان العبد لا يخلو طفل المالك الاول  
 أو مكاتبه إذا شرطوا اجتماعهما في ملك شخص واحد قال في البرازية ولو واحد هاهنا والآخر لولاه الصغير أو  
 لماوكة أو مكاتبه أو مضاربه لا يكره التفرق ولو كلاهما فباع أحدهما من ابنه الصغير يكره اه وبقي ما إذا  
 كانت الشركة في كل منهما معا ٣ وظاهر القهستاني عدم الكراهة أيضا فليراجع (قوله فلا بأس) جواب لقوله  
 ولو لا خروطه على أن وشريطة لا وصلحة وانما فاصله عما قبله مصرحا بالجواب للتنبيه على أنه لا يكره وان  
 كان به ولا يعل طقه بحيث يمكن بيعهما معا بالتفرق وان كان به حتى في مال مكاتبه بحيث يمكن عود  
 الآخر إلى ملكه إذا هجر المكاتب فافهم (قوله أو تعدد محارمه الخ) أى محارم الصغير كالأخ أو كانه اخوان  
 شقيقان مثلا أو عوان أو أمالان أو أكثر فله بيع الرائد على الواحد منهم وبقي الواحد مع الصغير ليستأنس به وله  
 بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال في الفتوح وكذا لو ملك ستة أخوة ثلاثة كبار أو ثلاثة صغار فباع مع كل  
 صغير كبيرا إذا استصفا (قوله غير الأقرب) حال من ما اه فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام  
 باع غير الأخت في الفتق (قوله والأبوين) أى غير الأبوين فإذا كان معه أمه أو له لا يبيع واحدا منهما هو  
 الصصح في المذهب كافي الجسر عن الكفانية (قوله والملحق بهما) كالأخ لاب وأخ لام وأخت وعم للملحق بقربة  
 الأم فافهمها والمملوك بالاب كالأب كان الصغير أب واه واجتمعوا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم فكذا  
 هنا وكذا لو كان له عمومة أو أم أو أم لم يفرق بينهما وبين أحدهما جوهرة قلت لكن الإلحاق بالأبوين إنما  
 يعتبر عند عدم أحدهما في الفتق لو كان معهما أو أخ أو أم وعمه أو أخته أو أخ جاز يبيع من سوى الأم في  
 ظاهر الرواية وهو الصحيح لان شفقة الأم تنفي عن سواها وإن كانت أخت بالخصان من غيرها والجدة كالأم

في دفع الضرر عن الغير  
لا في الضرر بالغير  
(يخلف الكبيرين  
والزوجين) فلا بأس به  
خلافا لاجد فلا تستتي  
أحد عشر (وكا يكره  
التفريق ببيع) وغيره  
من أسباب الملك كصدقة  
ووصية (يكروه) بشراء  
الاسم حري ابن مالك  
(وبقسمة في الميراث  
والفنائم) جوهره  
واعلم أن فسخ الكرو  
واجب على كل واحد  
منهما أيضا بحر وغيره  
لرفع الاتيم جمع وفيه  
وتصح شراؤه كافر مسلما  
أو مصفيا مع الاجبار على  
انحراجها عن ملكه  
وسمي في المفروقات

﴿فصل في القضوي﴾

مناسبته ظاهرة وتذكره  
في الكتب بعد الاستحقاق  
لانه من صوره (هو)  
من يشتغل بمال يئنه  
فالتقائل لمن يأمر  
بالمعروف أنت فضولي  
يخشي عليه الكفر فتح  
واضظلا (من يصرف  
في حق غيره) بخلافه  
الجنس (غير اذن  
شرعي) فصل خرج به  
نحو وكيل ووصي  
(كل تصرف صدر منه)

فلو كان له جسد مرة واحدة لما بيع العمة والخالة ولو كان معه عمة فمالة لم يباعوا الامعا لخلاف الجهة مع  
اتحاد الدرجة ثم قال ولوا دعاهم جلا ن فصارا ابوين له ثم ملكوا جلة والقياس أن يباع أحدهما بالاتحاد بهما  
وفي الاستصناع لا يباع لان الابن الحقيقة واحدة فاحتمل كونه الذي يبيع فبيعت احسنا فافصلوا اصله انما  
كان معه عدد أحدهم أبعدا ببيعهم وان كانوا في درجة وكانوا من جنس مختلفين كالأب والأم والخالة  
والعمة لا يفرق ولكن يباع الكل أو عسل الكل وان كانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين حاز  
أن عسل مع الصغرى أحدهما ويباع مساوؤه ومثل الخال والم أخ لأب وأخ لام اه (قوله) تفرجه مستحقا  
بان ادعى رجل أحدهما أنه له وأبنته (قوله بالبناء) كان قتل أحدهما رجلا خطأ ودفعه سيدها  
(قوله وبه بالدين) بان كان ماذونا واستغفره الدين (قوله لان التفرخ) يعني أن المتفرخ اليه في جنس  
التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغرى للاحاق الضرر به أي بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزامنا  
للضرر بالمالك كذا في الفتح أي لان المالك يتضرر بإرامه القدا على البناء والزامه القصة للقرءاء والزامه  
المعيب من غير اختياره زيلي (قوله والزوجين) أي ولو صغيرين زيلي (قوله فالتستى أحد عشر) كان  
الواجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه واحدا عشر  
الاتفاق قوله ببيعهم من خلف بعثه كون المالك كافرا كونه متعدد تعددا للمعام يظهره مستحقا دفعه  
بمخانة بعه بالدين بعه باتلاف مال رده بعيب وزاد في الصغرى اه قاورضت أمه بعه اه ط  
قلت في الفتح لو كان الولد من اه قافرضي بالبيع واختاره وورضته أمه حاز بعه اه وإذا اضاف في الفتح حيث  
قال ومن صور جواز التفريق مافي المبسوط اذا كان للذي عبده امرأته ولدت منه وأسلم العبد وله صغير فانه  
يخير الذي على بيع العبد وابنته وان كان تفريقا بينه وبين أمه لانه يصير مسلما بسلام أمه فهذا تفريق بين  
(قوله الامن حري) لان مفسدة التفريق عارضها أعظم منها كإفحام (قوله أيضا) أي كافي البيع الفاسد  
وقدمنا عن الدرر انه لا يجب فسقه وما ذكره الشارح عزافي الفتح أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه  
غيره وهو حق لان رفع المصيبة واجب بقدر الامكان اه قلت وعكس التوفيق بوجهه علمه مادته بخلاف البيع  
الفاسد فانها اذا أصرت عليه يفسخ القاضي جبرا عليها ووجهه ان البيع هنا صحيح وعكس قبل القبض ويجب  
فيه الثمن لا القصة فلا يلبى القاضي فسقه لمصلحة الملك الصحيح (قوله جمع) عبارة ويجوز البيع وإنما هو ليس  
فيه ذكر الفسخ (قوله مسلما) أي رقيقا مسلما (قوله مع الاجبار الخ) أي لرفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ  
الكتاب عن الاهانة ط والله سبحانه أعلم

﴿فصل في القضوي﴾ نسبة الى الفضول جمع الفضل أي الزيادة وفتح الضام خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان  
هو القياس لانه صار بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي طعن البناء وفي المصباح وقد استعمل  
الجمع استعمال المفرد في الآخر فعملوا هذا نسب المعنى لفظه فقبل فضولي لن يشتغل بماله يئنه لانه جعل علما  
على نوع من الكلام فقبل ملة المفرد (قوله مناسبته ظاهرة) هي توقف افادة كل من الفاسد والموقوف الملك  
على شيء وهو القرض في الاول والاحازة في الثاني ح (قوله لانه من صوره) وجهه أن المستحق يقول عند  
الدعوى هذا ملكي ومن اعلم انما اعلن تعذر اني فهو عين بيع الفضولي ح (قوله هو) أي لعمدة ولم يصرح  
بذلك اكتفاء بقوله بعده واصطلاحا لفهم (قوله يخشي عليه الكفر) لان الامر بالمعروف وكذا النبي عن  
النكر بما يعنى كل مسلم وانما يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضول لاخر فيه بل أراد أن امره لا يؤثر ولا نحو ذلك  
(قوله غنة الحسن) فدخل فيه الكيل والوصى والولي والفضولي من (قوله خرج) نحو وكيل ووصي المراد  
خرج هذين وما شابههما لاها فقط فهو نظيره وقوله مثلك لا يخل والكيل والوصى يصرفان بلذين شرعي وكذا  
الولي والقاضي والسلطان فيما يرجع الى بيت المال ونحوه وأمرا الجنس في الفنائم (قوله كل تصرف الخ) ضابط  
فما يتوقف على الاحازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) أي من الفضولي أو من المنصرف مطلقا (قوله كسب  
وتزويج) أشار الى أن المراد بالتزويج ما يملك الحق والحق (قوله أو اسقاط الخ) أي اسقاطا للملك مطلقا قال

فليسا كان كسب وتزويج أو اسقاطا كطلاق واعتاق (وله يعني) أي لهذا

في الفتح حتى لو طلق الرجل امرأته أو اعتق عبده فأجاز طلقته وعقته وكذا سائر الاسقاطات للديون وغيرها  
 اهـ (تنبيه) قال في الجرد والظاهر من فروعه أن كل ما صحت التوكيل به إذا بشره المقتضى يتوقف إلا الشراء  
 بشرطه قال الخبير الرمي أي من العقود والاسقاطات يخرج قبض الدين ففي جامع الفصولين من قبض دين  
 غيره بلا أمر ثم أجاز الطالب لم يجز قاطبة وهذا كراهة في جامع الفصولين فإنه ذكر  
 قبل ما مر من الرمي كتاب آخر ما ضمه قال بدون ادفع إلى ألفا الفلان عليك فمضى بحجة الطالب وأبالت  
 بوكيل عنه فدفع وأجاز الطالب لم يجز ولو هلك بعد الإجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم أجاز لا تعتبر الإجازة أهـ (قوله)  
 من يقدر على إجازته) كذا فسر في الفتح فأفاد أنه ليس المراد المجزى بالفعل بل المراد من له ولاية أمضاه ذلك الفعل  
 من مال أو ولي كالأب وحده وصي وقاض كما مر بيانه قبل باب المروق أحكام الصغار للاسترواق من مسائل  
 النكاح عن فوايد صاحب المحيط صبيغ زوجت نفسها من كف عوى فمقل النكاح ولا ولي لها فأنعقد يتوقف  
 على إجازة القاضي فإن كانت في موضع لم يكن فيه قاض إن كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة انعقد  
 ويتوقف على إجازة ذلك القاضي والأفلا ينعقد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على إجازتها بعد البلوغ اهـ  
 فهذا صريح في أن من ليس له ولي أو وصي خاص وكان تحت ولاية قاض قصر موقوف على إجازة ذلك  
 القاضي وإجازته بعد بلوغه وهذا إذا كان نصرة بقبول الإجازة احترازا عما إذا طلق أو اعتق كإياي وقد حررنا  
 هذا المسألة في كتاب الفصيح من كتابنا تنقيح الفتاوى الحامدة برفع اليه فإن فوايد تنسبه (قوله) انعقد  
 موقوفاً أي على إجازته من علم ذلك العتد ولو كان العتد نفسه بيانه ما في الأربع والعشرين من جامع الفصولين  
 باعه أو زوجته بلا إذن ثم أجاز بعد كونه حاز استحساناً باع مال يتيه ثم جعله القاضي وصاله فأجاز ذلك البيع صح  
 استحساناً ولو تزوج بلا إذن مولا ثم أذن له في النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز إلا بإذنه ولو لم يأن له  
 ولكنه عتق جاز بلا إجازة بعد عتقه ولو تزوج الصبي أو باع ثم أذن له عليه أو بلغ لم يجز إلا بإذنه وبتمام الفرع  
 هناك فراجع (قوله) وبالإجازة) أي وكل تصرف ليس له من يقدر على إجازته الله العتد (قوله) بيانه) أي  
 بيان هذا الضابط المذكور وهو أنه إذا كان الضيف في قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للتصرف  
 لا للقضوي لأن المصنف هنا لا ينطبق عليه تعريف القضي للمار لأنه يتصرف في حق نفسه إلا أن يجب أن  
 مباشرة العتد ليست حقه بل حق الولي ونحوه فالمراد بالحق في التعريف ما يشمل العتد كما أفاده ط (قوله) صبي  
 أي غير ما دون (قوله) باع مثلاً الخ) أي تصرف تصرف لم يجز لعدم فعله وبيده في صغره كبيع وشراء وتزوج  
 وتزوج أمته وكتابتها ونحوه فإذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على إجازته وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل إجازته  
 فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البائع بلا إجازة جامع الفصولين (قوله) بخلاف ما لو طلق مثلاً) أي وأخلع أو حرر  
 فنهجاً أو أوعده ماله أو تصدق به أو زوج فنهجاً أو أوعده ماله بحجة طاحشة أو شرى شيئاً ما كتر من قيمته  
 فأحسن أو عقد عقداً أو فعله وبيده في صباه لم يجز عليه هذه كلها باطله وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لأنه  
 لا يصير لها وقت العقد ثم يتوقف على الإجازة لا إذا كان نفذ إجازته بعد البلوغ فيصح لا ابتداء العقد فيصحب ابتداء  
 لا إجازة تكو له أو وقت ذلك الطلاق أو العتق فيصح لأنه يصح لا ابتداء جامع الفصولين (قوله) وقف بيع مال الغير)  
 أي على الإجازة على ما بينا من حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه بلا إذن وله كما علمت ثم إذا أجاز بيع القضي  
 والتم نقد فهو للغير ما لو كان عرضاً فهو للقضوي لأنه صار مشتركاً عليه قيمته للغير كما ساقى (قوله) والغير بالغا  
 جازاً فالخ) لم أر ذلك في الحاوي ووجهه غير ظاهر إذا كان للصغير وللجنون ولي أو كان في ولاية قاض لأنه يصير  
 عتده لم يجز وقت العقد فتوقف على أنه مخالف لما قدمناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يتيه ثم جعله  
 وصاله فأجاز ذلك البيع صح استحساناً فنهجاً صريح في أنه انعقد موقوفاً فإنه لم ينعقد أصلاً بقبول الإجازة بعد  
 ما صار وصيلاً لعل ما في الحاوي قياساً والعمل على الاستحسان (قوله) وهذا) أي التوقف المفهوم من قول المصنف  
 وقف (قوله) على أن مال كماله الخ) أي على أن البيع لأجل مال كماله لا لأجل نفسه وهذا ما خوسن البحر حيث قال ولو  
 قال المصنف باع ملك غير مال كماله كان أولى لأنه لو باع نفسه لم ينعقد أصلاً كافي الدائع اهـ لكن صاحب المتن قال

التصرف من يقدر على  
 إجازته (حال وقوعه  
 انعقد موقوفاً) ومالا  
 بحجة حالة العقد لا  
 يتعقد أصلاً بيانه صبي  
 باع مثلاً لم يبلغ قبل إجازة  
 وليه فأجاز بنفسه جاز  
 لأنه ولو لم يجز بحالة  
 العقد بخلاف ما لو طلق  
 مثلاً لم يبلغ فأجاز بنفسه  
 لم يجز لأنه وقت العقد  
 لا يجز له فيقبل ما لم يقل  
 أو قعته فيصح إنشاء  
 لا إجازة كعامة  
 العتد أي (وقف بيع  
 مال الغير) ولو الغير بالغا  
 عاقلاً فلو صغيراً أو مجنوناً  
 لم ينعقد أصلاً كافي  
 الزواهر معز بالحواوي  
 وهذا إن باع ماله أنه  
 (مال كماله) أمالو باع على  
 أنه لنفسه

في منه أقول بشكل على ما نقله شيخنا عن البائع ما قاله من أن المبيع إذا استحق لا ينسخ العقد ظاهر  
 الرواية بقضاء القاضي بالاستحقاق والاستحقاق حازه وحده الاشكال أن البائع باع لنفسه المالك الذي هو  
 المشتري مع أنه توقف على الإجازة ويشكل عليه بيع القاصب فيه يتوقف على الإجازة والظاهر ضعف ما في  
 البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه لمخالفته لقروا المذهب اهـ وذكر نحوه الخيارات الملى ثم استظهر أن ما في البدائع  
 رواية جازقة من ظاهر الرواية أقول يظهر لي أن ما في البدائع الاشكال فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باعه  
 لنفسه لم ينقض أصلا معناه لو باعه من نفسه فاللام يعني من فهو المسئلة الثانية من المسائل الخمس وحديث فرد  
 البدائع أن الموقوف لو باعه لغيره أو ما أو باعه لنفسه لم ينقض أصلا للحال انما جاء بما فهمه صاحب الجهر من أن  
 اللام للتعليل وأنه احتراز عما إذا باعه لأجل ماله وله درأخيه صاحب النهر حيث وقف على حقيقة الصواب  
 فقال عند قول الكثر من باع ملك غيره بغيره أو ما إذا باع لنفسه لم ينقض كذا في البدائع اهـ لكن لو عر عن  
 بدل اللام مكان أبعد عن الإجماع وعلى كل فموجب ما نقله في الحديث من العلقين (قوله) أو باعه من نفسه لأنه  
 يكون مشتريا لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين في البيع أو اذ في المنع (قوله) أو شرط الخيار للمالك  
 قال في النهر وفي رد المحتار بسبب وشروط الفصولي لخيار المالك بطل العقد لأنه بدون الشرط فيكون  
 الشرط لمطل اهـ وكان ينبغي أن يكون الشرط لغوا فقط فتدبره اهـ أي لأنه إذا كان للمالك الخيار فإن  
 يحجر العقد أو يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فيلغو ويجب أن يكون منافيا للعقد فيبقى أن لا يبطله وظاهر  
 التعليل أن المراد خيار الإجازة ومقتضى ما في الأقسام أن المراد خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل  
 على أحكام البيع فلا يبطله إلا في بيع الفصولي وقال البيهقي في تفسيره المالك ليس بشرط بل إذا شرط الفصولي  
 للمشتري به بأن قال اشتري هذا فلان بكذا على أن فلانا بالخيار ثلاثة أيام لا يتوقف كافي قاضين ومنه الفتى  
 اهـ قلت ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد لولا أنه لا في صورته أو رد النص به  
 كشرط الخيار وفائدة الترتيب دفع اللغو ومن دفعه في عقد الفصولي ثبت الخيار بشرط غير مفيد عند فكان  
 اشتراط الخيار ثلاثة أيام فقط بخلاف النص لأنه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلما لم يتوقف على الإجازة  
 بل بطل نصف عقد الفصولي وإن كان الشرط القاصد يقتضي الفساد لا البطلان هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم  
 (قوله) المكلف فيه لان المالك إذا كان صبيًا أو محتويا أو باطل وان لم يشترط الخيار فيه اهـ وهذا بناء  
 على ما مر عن الخاوي وعلمت ما فيه (قوله) أو باع عرضا (الخ) بأنه رجل عبداً أو مائة فقص زيد العبد وعمر والامة ثم  
 باع زيد العبد من عمر والامة فجاز المالك البيع ليحجز قال في الجهر لأن فائدة البيع ثبوت ملك الرقبة والتصرف  
 وهما حاصلان للمالك في السبلان بدون هذا العقد لم ينقض بطله إجازة ولو عصبان من رجلين وتبايعا وأجاز  
 المالكان جاز ولو عصبان التقدي من واحد وعقد الصرف وتفاضلهم إجازة لأن التقود لا تغني في المعاوضات  
 وعلى كل واحد من القاصين مثل ما عصب كذا في الفتح من آخر الباب اهـ (قوله) المالك أي مالك العرض الأول  
 وهو متعلق بخلاف نعت تعرض آخر فيكون من كل العرضين للمالك واحد كما ستأتي (قوله) متعلق بقوله باع  
 والغير عائد على العرض الآخر (قوله) (الافيه هذه الحجة) أي الاربعة المذكورة وهذا مسألة الخاوي هي  
 الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك المسئلة يبعه على أنه لنفسه في حق المشتري ثلاثة فقط وهي  
 الآتية عن الأشياء قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشر من ماله وسلم إلى المشتري لم يحجز  
 والبيع باطل لا فسادا وانما يحجز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى إن القاص لو باع المقصوب ثم ضمنه المالك  
 حاز بيعه أو ما لو شرأ القاص من ماله أو وهبه أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو عصبان أو باعها فأن ضمنه  
 المالك قيمته يوم الغصب باز بيعه لا ضمنه قيمته يوم البيع اهـ فإن مسئلتان فرخت المسائل المستندة حقا  
 لكن في الأخيرة كلام سائي (قوله) تفد عليه) أي على المشتري ولو أشهد أنه بشرطه فلان نصيب  
 فالعقد للمشتري لأنه إذا لم يكن وكلا بالشراء وقع المالك فلا اعتبار بالإجازة بعد ذلك لانها لا تلحق الموقوف  
 لا النافذ فإن دفع المشتري إلى العبد وأخذ الثمن كان بيعا بالتعاطي بينهما وإن ادعى فلان أن الشراء كان باعاً

أو باعه من نفسه أو  
 شرط الخيار فيه للمالك  
 المكلف أو باع عرضا  
 من غاصب عرض آخر  
 للمالك فالباع باطل  
 والحاصل أن يبعه  
 موقوف الأفي هذه  
 الخسفة باطل قيد البيع  
 لأنه لو اشترى لغيره نفذ  
 عليه إذا كان  
 المشتري صبيًا أو محتويا  
 عليه

(قوله) أو شرط الخيار  
 للمالك) كذا بخطه  
 والذي في نسخ الشارح  
 أو شرط الخيار فيه  
 للمالك والمالك واحد  
 اهـ مصححه

وانكر المشتري فاقول فلان لان الشراء باقراره وقع له بجرع البرازية **(قوله فوقف)** أى على ايازته من شريه فان اياز حازر عهده على الميراث على العاقد وهذا لان الشراء انما لا يتوقف اذ وجد فذا ولا يتوقف هذا على العاقد فانه في جميع الفصولين **(قوله هذا)** أى فذاذا الشراء على القضى الغير المحجور **(قوله فقال البائع بعته فلان)** أى قال القضى لاشتريت فلان كافي البرازية بغيره لان قوله مع أمر لا يصلح لاجابا وفي الفتح قال اشترته لاجل فلان فقال بعته أى وقال المالك ابتداء بعته من لاجل فلان فقال اشترت بثلث بوقف لانه وجد فذاذا على المشتري لانه اضعف البينة بظاهر او قوله لاجل فلان محتمل لاجل شفاعة أو رضاه اه و ذكر في البرازية كلام قال والصحيح انه اذا اضعف العقد في أحد الكلامين الى فلان يتوقف على ايازته واقرم في البصر لكن في البرازية ايضا قال اشترت فلان وقال البائع بعته من لاجل فلان فقال اشترت بثلث بوقف لانه يتوقف على المشتري لكن نقل في البصر هذه الاخر عن فروق الكرابسي وقال بطل العقد في أصح الرأى وبين لانه طالب المشتري فقدمه فله فلا يكون حوا فلكان شرط العقد بخلاف قوله بعته فلان فقال اشترت بثلث أو قلت ولم نقله وقوله بعته من فلان فقال اشترت لاجله أو قلت فانه يتوقف لاضافة الى فلان في الكلامين قال في التبرر وعلى هذا فلا اكفاء بالاضافة في أحد الكلامين بان لا يضاف الى الآخر واصله ان ما مر من البرازية ممن تصحيح الوقف بالاضافة الى فلان في أحد الكلامين محمول على ما اذا بطل العقد في أحد الكلامين الى المشتري فلان في ما صح في الفر وقوله فلو اضعف في أحدهما الى المشتري وفي الآخر الى الكلا من بطل العقد كقوله بعته من فلان فقال اشترت فلان أو بالعكس لان الكلام الثاني لا يصلح قولاً لايجاب لكن لا يخفى ان صريح تصحيح البرازية انه اذا اضعف الى فلان في أحد الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا اضعف اليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام الفتح السابق فصالحا حاصل انه اذا اضعف الى فلان في الكلامين توقف على ايازته ولا انقضى على المشتري ما لم يضاف الى الآخر صريحا فيبطل ووقع في بعض الكتب هذا اضطراب وعدل عن الصواب كما علم من مراجعتهم والذين هذا ما تحصل في بعض النسخ والاشباه انه **(قوله برازية بغيره)** يوجد هذا في بعض النسخ بزيادة نقلت من نسخة الشارح ونصها قيد ببيع ماله لان بيعه لنفسه باطل كافي البصر والاشباه من البدائع كانه لانه غاصب وكذا من نفسه لا يجوز احد لا يتولى طرفي البيع الا بالبيع والبيع عبارة الاشياء وبيع القضى وقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع واذا شرط لغيره لانه لا يملكه الا بالبيع واذا باع عرضا من غاصب عرض آخر لغيره لانه يملكه لضعف المصنف الاول في مخالفتها لقروغ المذهب تصريحهم بان بيع الغاصب وقوف وان المبيع اذا استحق فلم يستحق ايازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه لا لغيره الذي هو المنصق مع انه توقف على ايازته واما الثانية ففي النهر وبني الفاء الشرط فقط قلت واصله كما قاله شيخنا ان بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح اه لكن في حاشية الاشياء لان المصنف وزدت مسئلتين من انوارى وهما بيع القضى مال صغير ويمنون لا يتعقد اصله هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان التشارح قدس ان يبعد الهمما كنهه أو لا من قوله أما لو باع الى قوله قدس البائع **(قوله المحجورين)** انخرج المانورين فلا يتوقف بيعهما ط **(قوله وكذا المعتوه)** أى حكمه في البيع حكم المصلى والعبد المحجورين ط **(قوله وسحقته في الجبر)** حيث قال وضع طلاق عسدا وقراره في حق نفسه فقط لاسد فلو اقر عال آخر الى عتقه ولو لغير مولاه ولوله هدر وجد وقودا قيم في الحال ليعا على أصل الخبر في حقهما ومن عقد عقدا بدورين تقع وضرمين هؤلاء المحجورين وهو بعتقه أحازوليه أو ودوان لم يبعه فباطل وان اقلوا شيا ضمنوا لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه ظهر ان قول العمادة لا تنعقد الخ ليس على الخلافة وان مراده بلا تنعقد لا تنفذ فشملا ما يتعقد موقوفا وما لا يتعقد أصلا فلا يخالف ما في المتن **(قوله ووقف ببيع ماله من فاسد عقل الخ)** كذا في الدرر وقى أول البيع الفاسد من البصر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على ايازته القاضي اه وهذا لأن الكلام في توقف المبيع أما على ما في المتن فلو وقف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف وإنما قال في الشربلية هذا الترتيب فيه نظر والمسئلة من الثانية المصلى المحجور

فيوقف هذا اذا لم يصفه  
القضى الى غيره فلو  
أضافه بان قال ببع  
هذا العبد فلان  
فقال البائع بعته فلان  
توقف برأيه وبغيره  
(ووقف ببيع العبد  
والصبي المحجورين)  
على ايازته المولى والولى  
وكذا المعتوه وفي  
العمادة وغيره لا  
تتعقد آثار العبد ولا  
عقوده وسحقته في  
الجبر (د) وقف ببيع  
ماله من فاسد عقل غير  
رشيد على ايازته  
القاضى



(و) وقف (بيع المروهن والمستأجر والارض في مزارعة الغير) على اجازة من من (١٤٥) ومستأجر ومزارع (و) وقف (بيع

شئ برقة) اي المكتوب  
 عليه فان علم المشتري في  
 مجلس البيع نفذ والابطال  
 قلت وفي مباحة البصر  
 انه فاسده عرضة الخصمة  
 لا بالعكس هو الصحيح  
 وعليه قصر مباشرة  
 وعلى الضعيف لا ورث  
 المصنف قول الدرر  
 وبيع المبيع من غير  
 مشتره ادخله في  
 بيع مال الغير (وبيع  
 الترتد والبيع ج باع  
 فلان والبايع يعلم  
 والمشتري لا يعلم والبيع  
 عطل ما بيع الناس به  
 أو بعتل ما أخذ به فلان  
 ان علم في المجلس صح  
 والا بطل (وبيع  
 الشئ ب قيمته) فان بين في  
 المجلس صح والابطال  
 وافي (وبيع فيمخير  
 المجلس) كما مر (و)  
 وقف (بيع القاصب)

اذ بايع فيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي وفي الخلاصة اذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف  
 على اجازة القاضي اهـ قلنا وهذا على قوله ما على قول الامام متصرفه صحيح كما يأتي في بابه (قوله) وقف بيع  
 المروهن والمستأجر الخ أي فان أجاز المارهن والمستأجر نفذ هل يمكن الفسخ قبل لادخوله الصحيح وقيل يمكنه  
 المارهن دون المستأجر لان حقه في المنفعة واذا وهلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتماحق في البحر  
 وزعم في الحاشية الثاني لكن في حاشية الفصولين للمرعي عن الزبلي لا لعلم المارهن الفسخ في أصح الرايتين اهـ  
 وليس للرهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ ان لم يعلم بالأجارة والرهن عندنا يسقط وعندنا  
 ذلك وان علم وعزى كل منهما الى ظاهر الرواية كما في الفتح لكن في حاشية الفصولين للمرعي عن الولوالجية أن قولهما  
 هو الصحيح وعليه الفتوى يقي لولم يجز المستأجر حتى انقضت الأجارة نفذ البيع السابق وكذا المارهن انقضت  
 دينه كما في جامع الفصولين وفيه أضعاف النسخة البيع بلاذن المستأجر تنفذ حتى البايع والمشتري لا في حق  
 المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التعبد به وهو الصحيح ولو أجاز للمستأجر نفذ حتى  
 الكل ولا يترفع من يده لملل اليه ماله ان رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الأجارة لا لا يترفع من يده وعن بعضنا أنه لو باع  
 وسلم وأجازها للمستأجر بطل حتى حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حتى حبه اهـ (تنبيه) لو بيع  
 المستأجر من مستأجر لا يتوقف كما علم بما ذكرناه في صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى  
 المشتري أن لا يفسخ الشراء الى معنى مدة الأجارة ثم يقضه من البائع فليس لمطالبة البائع بالتسليم قبل مضى  
 ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل البيع محل التسليم (قوله) ومزارع صورة كافي عن الفتاوى  
 الهندية اذا دفع أرضه مزارعة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها لعامل أو لم يزرع فباع  
 صاحب الارض الارض يتوقف على اجازة المزارع اهـ لأنه في حكم المستأجر لارض وأما لو كان البذر من  
 المالك فنفذ لولم يزرع لأن المزارع أحب له ولو زرع لاتعلق حق المزارع وتماحق في جامع الفصولين (قوله)  
 نفذ حقه أي يقول توقف لأنه اذا علم في المجلس توقف على اجازة فيضربين أخذه ورثه لأن الرضا لم يترتب له  
 لعدم العلم فتخير كافي خيار الرؤية كما ذكره في الصرح من المراجعة (قوله) والابطال المناسب لما عده الأفسد  
 (قوله) قلت الخ استدراك على المصنف فان مفاد كذا من أن المتوقف صحته أي أنه صحيح له عرضة الفساد فهو  
 مبني على الضعيف ويمكن حل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله) وبيع المبيع من غير مشتره) قال  
 في الدرر صورة باع شيأ من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تفاوض الأول لا ينعقد الثاني لكن  
 يتوقف على اجازة المشتري ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف اهـ وقوله أولا  
 لا ينعقد الثاني معناه لا ينفذ بقرينة الاستدراك عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما يأتي في فصل  
 التصرف من أن بيع العقار قبل قبضه صحيح عندهما لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعتزض في  
 الشر نبلاية عما حمله أن الخلاف إلا أن تناهوا فيما اذا اشتري عقارا فباعه قبل قبضه والكلام هنا في بيع  
 البايع قلت لا يخفى أن الاجازة اللاحقة كلو كالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولما قال في جامع  
 الفصولين شراره لم يقبض حتى باعه البائع من آخر كما ذكرناه المشتري لم يجز لأنه بيع ما لم يقبض اهـ  
 فاعتبه بيعا من جانب المشتري قبل قبضه فاقام وظاهره أنه يقي على مالك المشتري الأول وباقي عامة في فصل  
 التصرف في المبيع (قوله) ادخله في بيع مال الغير لا يخفى أن في هذه الصورة تفصلا وفرقا بين الاجازة قبل  
 القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرهما من بيع مال الغير فالاولى ذكرها كما فصل في الدرر  
 (قوله) وبيع المرتد فإنه موقوف عند الامام على الاسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله) ان علم في المجلس  
 صح أي وله اختيار من نبلاية عند قوله والبيع عما باع فلان والظاهر أن المسائل بعده كذلك (قوله) والابطال  
 غير مسلم لأنه فاسد على البايع شر نبلاية (قوله) وبيع فيمخير المجلس كما مر الذي مر أول البيع أنه اذا  
 أوجب أحدهما فلا خرافة في المجلس لان خيار القبول مقبده فاذا قبل فيه لم يلزم البيع بالاخبار الجليب  
 أو وفي خلافه لا ينبغي فان كان المراد خيار القبول ففيه كما قال الوافي أن البيع الموقوف عما يكون بعد الايجاب

مطلب في بيع المروهن  
 والمستأجر  
 قول الشارح على اجازة  
 من من ومستأجر الخ  
 في الانقروه من البيع  
 فيما يجوز بيعه وما  
 لا يجوز ولو باع للدار  
 المؤجرة والمشتري يعلم  
 بالأجارة فإنه ملك رقبته  
 وتبقى مفتقة على حق  
 البايع حتى يملكها المستأجر  
 عليه بالاشفاق يكون

على احواله المالك يعني  
اذا عمل المالك لنفسه  
على ما من البدائع  
ورقاً فاضاع المالك  
المقصود على البينة أو  
اقرار الغاصب وبسبب  
ما في تسليمه ضرر على  
تسليمه في المجلس وبسبب  
المرض لوارثه على احواله  
الباقى وبسبب الورثة  
التركة المستغرقة على  
احالة الغرماء وبسبب أحد  
الوكيلين أو الوصيين  
أو الناظرين اذا باع  
محضراً لا آخر توقف  
على اجازته أو بيعته  
فباطل وأوصله في التبر  
النيق وثلاثين (وحكمه)  
أي بيع الفضول لوله  
يجوز حال وقوعه كإم  
(قبول الاحالة) من  
المالك (إذا كان البائع  
والمشتري والمبيع قائماً)  
بأن لا يتغير المبيع  
بحيث يعضه آخر لأن  
اجازته كالبيع حكماً  
(وكذا) بشرط قيام

مطلب البيع الموقوف  
نيق وثلاثون  
(قوله ثلاثة وعشرين  
صورة) هكذا بخطه  
ولعل الأولى ثلاثاً  
بغيره من التاء كما  
لا يخفى اه معصمه

والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشرب لا يملكه لأنه ليس من الموقوف والخيار المشرط والمقدر بالمجلس  
صحيح وله الخيار مادام قب واذ شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كافي الفتح اه  
وبينه أن الموقوف مقابل للناقد وما فيه خيار مقابل لا لازم فانه خيار غير لازم لموقوف لكن يقال ان  
لزومه موقوف على اسقاط الخيار فصحة وصفه بالموقوف لكن على هذا الاحالة للتنقيح بالمجلس بل كان عليه  
أن يقول وبسبب فيه خيار الشرط يشمل ما كان مقبداً بالمجلس وغيره وثلاثون منه خيار القبول لثان مانته  
الشرب لا يملك عن الفتح بخلاف مقدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام وأقل وأنه يفسد عند اطلاق  
أو تأييد وقد مناهل أنه اذا اطلق عن التقيد بثلاثة أيام انما يفسد اذا اطلق وقت العقد أو ما لو باع بلا خيار ثم  
لحقه بعدمدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كافي البحر عن الوالدية وغيره واصل عليه في البحر  
كلام الفتح (قوله على احواله المالك) فلو تداولته الايدي فماز عقد من العقود حاز ذلك العقد خاصة كإساق  
تحريره وفي جامع الفصولين أو باع الغاصب ثم ختمه ماله كإساق البيع ولو شره غاصب من ماله أو وهمته  
أو ورثه لم ينفذ به قبل ذلك (قوله يعني اذا عمل المالك الخ) تنوع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما  
مر أن هذا اختلاف المذاهب فلا فرق بين بيع المالك أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله  
على البينة) أي أن أنكر الغاصب ط (قوله وبسبب ما في تسليمه ضرر) كسج جزم من السفق سواء كان  
معتباً ولا على ما في التهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدقوا ساقاً البيع في هذه الصورة  
فليس موقوف ط (قوله وبسبب المرض لوارثه) أي ولو عمل القيمة هذا عنده وعنده يجوز بيعه بخير المشتري  
بين فسخ وإتمام لم يغب عن إيجابه قلت أو كثر وكذا في المستلزم من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا  
وأرت صحيح باع من مورثه المرض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجوز بيعه وعنده يجوز باع الفضولين  
(قوله على احواله الباقى) أي على صحة المرض فان صح من مرضه نفذت ما شتمه ولم يجوز الورثة بطل فتح (قوله  
على اجازة الغرماء) عز في البحر الى الزبلي ومثله في جامع الفصولين (قوله وبسبب أحد الوكيلين) عزاه  
في البحر الى وكالة الزبلي ثم ذكر أحد الوصيين أو الناظرين وقال توقف على اجازة الآخر أخذ من الوكيلين  
ولم أرهما الآن صريحاً اه (قوله وأوصله) أي البيع للموقوف (قوله الى نيف وثلاثين) أي ثمان وثلاثين  
ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في التهر بيع غير الرشيد فله موقوف على احواله  
القاضي والشك في ذلك المصنف هنا البيع منه وبسبب البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فله توقف على  
اجازة المشتري وما شرطه لغيره أكثر من ثلاث فإن الأصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عدو وكل شراء  
نكح فله موقوف ان اشترى الباقي قبل الخصومة فنفع على الموكل وبسبب نصيبه من مشركه بالخط أو الاختلاط  
فله موقوف على اجازة شركه وتقدم ذلك أول كتاب الشركة وبسبب المولى عبد الماذون فله موقوف على احواله  
الغرماء وكذا بيعه كإساقه وبسبب وكيل الوكيل بلا إذن فانه موقوف على اجازة الوكيل الأول وبسبب الصبي  
بشرط الخيار اذا بلغ الصبي في المدة والبيع عاجله أو عاربه أو عابحاً أو برأس ماله أو عابحاً اه أي  
فانه يتوقف على بيانه في المجلس كاتقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) أي ولو تداولته الايدي كإدمنه أنفاً (قوله  
من المالك) أعاد أنه لا يجوز اجازة وارثه كإد كرمي باو يعني عن هذا نصريح المصنف بان من شرط الاجازة  
قيام صاحب المتاع (قوله بان لا يتغير المبيع) علمت حكمه فلا كالأولى فان لم يعلم حاله حاز البيع في قول أبي  
يوسف وأولاهو قول محمد لأن الأصل بقاؤه ثم يرجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لأن  
الشك وقع في شرط الاجازة فلا يشتت مع الشك فتح ونهروا اختلاف وقت الهلاكة القول البائع انه هلك بعد  
الاجازة لا للمشتري انه هلك قبلها كافي جامع الفصولين (قوله بحيث يعد شياً آخر) بيان للثني وهو التغير فلو صبه  
المشتري فاحاز المالك البيع حاز ولو قطع وناطه ثم أجاز لا يجوز لأنه صار شيئاً آخر ثم ورد ومثله في الترانمانية  
عن فتاوى أبي الليث وبخلافه ما في البحر والزيادة أنه لو أجاز بعد الصغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع  
داراً فهدم بشأه ثم أجاز ببيع لبقاء الدار ببقاء العريضة (قوله لأن اجازته تابع حكماً) أي لو لا بد

في البيع من قيام هذه الثلاثة **(قوله لو كان عرضا معنا)** بان كان بيع مقايضة فغيره ما لم يتعين لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون ديناعلى ما ستقف عليه ابن كمال أى كالمثل **(قوله فيكون ملكا للفضولي)** أى فاذا هلك بملك عليه ط وانما وقف على الاجازة لان احازة المالك اجازة فقد لا اجازة عند بعضي أن المالك اجاز للمبيع أن ينقد ما باعه بمثل المالك بالاجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في الضمانية قال في البصر له لما كان العوض متعينا كان شراءه من وجه والشراء لا يتوقف بل ينفذ على المشران وجد نفاذا فيكون ملكا له واجازة للمالك لا ينتقل اليه بل تأخير اجازته في التذلل في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثله والافضحة لانه لما صار البدل صار مستر بالقبضه عمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه ردّه كما لو قضى دينه عمال الغير واستقرض غير المثل جاز ضمننا وان لم يجوز قصد الا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأته على عبد الغير صح ويحب عليه قيمته **(قوله امانة في يد الفضولي)** فلو هلك لا يضمنه كالمثل لان الاجازة اللاحقة كالمثل السابقة من حيث انه صار مباحا تصرفه فاذا وان لم يكن من كل وجه وان المشتري من المشتري من الفضولي اذا اجاز المالك لا يتقبل بطل بخلاف الوكيل وعمامة في الفتح والمصلحة فمثل ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة أو بعده كما بان بانه **(و فرغ)** ه لو اراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه على ربحه الاجازة لم يملك ذلك ذكره في المحتى آخر الوكيل كالمثل على الفضولين **(قوله وحكمه ايضا الخ)** نبيع في ذلك المصنف وهو عدول عن ظاهر المتن فان الظاهر منه ان قوله واخذ الثمن مستندا وقوله الا في اجازة خبر وهذا أولى كما يفيد قوله الا عن العبادية ويكون اجازة أو فاده ط **(قوله اخذ المالك الثمن)** الظاهر ان ال الجلس فيكون اخذ بعضه اجازة ايضا لانه على الرضا وتصر يحتمل في نكاح الفضولي بان قبض بعض المهر اجازة أو فاده الرمي عن المصنف **(قوله وهل للمشتري الخ)** كان الاول ذكره هذه الجملة بتمامها عقيب ما قدمه عن الملتقى لان ذلك فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة يبقى غير العرض على ملك المشتري فاذا هلك في يد الفضولي هل يضمنه للمشتري في شرح الوهبانية قال في القنية بعد ان عمر للقاضي عبدا الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه به فضولي ثم هلك الثمن في يده ويجوز للمالك البيع فائين فمضمون على الفضولي ثم عمر للقاضي خا ن وقال رجع على الفضولي مثل الثمن ثم عمر لربان صاحب المحيط وقال لا يرجع عليه بشئ ثم عمر لظهير الدين المرغيناني وقال ان علمه أنه فضولي وقت أداء الثمن بملك امانته كرمي المنتقى قال البديع وهو الاصح اه وعلة تصحيح كونه امانة ان الدفع اليه مع العلم بكونه فضوليا صبره كالمثل اهل **(قوله واعتمده ابن الشحنة)** كانه اخذ اعتماده من ذكره وعلة التصحيح المذكورة تأمل **(قوله واقره المصنف)** قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعمره في شرح الملتقى الى القهستاني عن العبادية **(قوله وجزم الزيلعي وان ملك الخ)** حيث قال واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له امانة في يد الفضولي عنزة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يد سواه هلك بعد الاجازة وقبله لان الاجازة اللاحقة كالمثل السابقة و به علم ان قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة او بعدها فافهم ثم اعلم ان المتبادر من كلام الزيلعي وان ملك ان المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها او بعدها لان الثمن غير العرض يصير ملكا للحر لان الفضولي بالاجازة اللاحقة صار كالمثل فيكون الثمن في يده امانة قبل الهلاك من حين قبضه فملك على الخبز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام القنية ان الاجازة لم توجد أصلا لا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه واما ما ذكره الزيلعي وان ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا منافاة بين النقلين هذا ما ظهر لي تقديره وبقي ما اذا هلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة في جامع الفصولين يبطل العقد ولا تلحقه الاجازة ويضمن المشتري مثل عرضه أو قيمته لو قبله لانه قبضه بعد فاسداه **(تم)** ه لم يذكر حكم هلاك المبيع وذكر في جامع الفصولين وحاصله انه لو هلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعد لم يجز بالاجازة والمالك يضمن اهما ماشاء واهما اختار فضمنه ملكه ويرى الاخر فلا يقدر على ان يضمنه ثم ان يضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة كالحق العين والمشتري

(التميم) ايضا (لو) كان  
(عرضا) معنا لا يبيع  
من وجه فيكون ملكا  
للفضولي وعليه مثل  
المبيع لو منيب والا  
فقيمه وغير العرض ملك  
للمحيز امانة في يد  
الفضولي ملتقى (و) كذا  
يشترط بتمام (ما) يجب  
المنازع ايضا فلا يجوز  
اجازة وارثه لمطلابه  
بموته (و) حكمه ايضا  
(أخذ) المالك الثمن أو  
طلبه من المشتري ويكون  
اجازة عمادية وهل  
للمشتري الرجوع على  
الفضولي عنده لو هلك في  
يده قبل الاجازة الاصح  
نعم ان لم يعلم أنه فضولي  
وقت الاداء لان علم  
قنية واعتمده ابن الشحنة  
واقره المصنف وجزم  
الزيلعي وان ملك بانه  
امانة مطلقا **(وقوله)**  
أسأت نهر

أن ترجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وإن ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضمونا عليه أي بان قبضه بلا إذن ملكه نفذ بيعه بضمناه وإن كان قبضه أمانة وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ بعده بضمناه لأن سبب ملكه تأخر عن عقد مذكور كحقد ظاهره وأما أن البيع يجوز تضمين البائع وقيل تأويله أنه سلم أولا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار مضمونا عليه **(قوله)** ثم ما صنعت قال في جامع الفصولين هو إجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روي عن محمد في ظاهر الرواية وهو قوله بقي اه والظاهر أن مثله أضاف **(قوله)** على المختار أي في أحسن وأصوب ومقابله ما في المختار من أنه ليس إجازة لأنه يذكرون الاستهزاء في النسخة أن فيدر وأبني وفي جامع الفصولين أحسن وأوقف أو كفتي مؤنة البيع أو أحسن فزال الله خير اليس إجازة لأنه يذكرون الاستهزاء إلا أن محمدا قال إن أحسن أو أصوب إجازة استحسانا أقول ينبغي أن يفصل: أن قاله جذا فهو إجازة لا لوقاله استهزاء به و يعرف بالقرائن ولو لم توجد ينبغي أن يكون إجازة الأصل هو الحذف اه وفي حاشيته للمولى عن المصنف أن المختار ما ذكره من التفصيل كما أنصحه عنه الميرزا **(قوله)** ولو المبيع قائما ذكره لأنه تمة عبارة العارضة والألف الكلام فيه **(قوله)** بيع الأجر بالجانب المكسورة **(قوله)** جاز لأنه بعدم إجازته لا ينفسخ لما مر من أن المستأجر لا يحل الفسخ **(قوله)** بالفعل والقول الأول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله أو طلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بثمنه خطا من المشتري فهو إجازة لا لو سكت عند بيع الفصولي بضميره اه وسيد كر الشارح مسئلة السكوت آخر الفصل **(قوله)** وإن المالك المخل استفيد ذلك من قول المصنف وحكمة قبول الإجازة فإن المراد إجازة المالك كما مر فإنه يفيد أن له الفسخ أيضا وإن المشتري والفصولي ليس لهما الإجازة فافهم **(قوله)** وللمشتري الفسخ أي قبل إجازة المالك يجوز زاعن زوم العقد بحر وهذا عندنا توافق على أن المالك لا يجوز البيع ولم يأمر به فلا يناق قول المصنف الآتي باع عبده غيره بغير أمر ما عدا هذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فأراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضا البائع لا يحل له لأن احتمال إقامة البيعة على النتائج من البائع أو على التلقين من المشتري ثابت إلا إذا حكم القاضي بغيره لا يجوز فنفسخ اه وقدره أول الفصل أن الاستحقاق من صور بيع الفصولي فينتج تفسيده وقوله وللمشتري الفسخ بالرضا أو القضاء تأمل **(قوله)** وكذا للفصولي قبلها أي قبل إجازة المالك لا يدفع الحقوق عن نفسه فإنه بعد الإجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد إليه فطالب التسليم ويخاصم بالعيب في ذلك ضرر عليه فلا دفعه عن نفسه قبل تبوئه **(قوله)** لا النكاح أي ليس للفصولي في النكاح الفسخ بالقول ولا بالفعل لأنه معبر بخصض في الإجازة تنقل العارية إلى المالك فتصير الحقوق منوطه به لا بالفصولي وفي النهاية إن له الفسخ بالفعل بأن تزوج رجلا ثم أختار قبل الإجازة فهو فسخ لا أول وفي الخاتمة خلافه بحر مخلصا **(قوله)** خير المشتري في حصته أي حصصا بغيره لأن المشتري يرغب في شرائه لئلا يفسد جميع المبيع فإذا لم يسلم بغيره لم يكن معيبا بسبب الشركة وأمره بمحذوها لأنه رضى بغيره في الصفقة عليه لعله أنهم اقد لا يجتمعان على الإجازة شرح المجمع **(قوله)** فالعتر إجازته ولو بدأ بالرد ثم إجازة فالعتر ما بداهه رمل على الفصولين **(قوله)** مطلقا أي علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه إذا علم بالخط بعد الإجازة فله الخيار بين الرضا والفسخ بجمع من البرائة **(قوله)** في الفصولين أمر مبيعه بما قد ينافر بفاعه أو فخرهم فقال المالك قبل العلم أجزت جاز بأن فخرهم وكذا النكاح لا لو قال أجزت ما أمرت به **(قوله)** من المالك على الإجازة ليس له أخذ الثمن من المشتري إلا إذا ادعى أن الفصولي وكه يقضه مات العبد في يده المشتري ثم ادعى المالك الأمر أو الإجازة فإن قال كنت أمرته صدق ولو قال لم يفتني فأجزته لم يصدق إلا البيعة وكذا الزوج الكبيرة أوها ومات زوجها فطلبت الأرض وادعت الأمر أو الإجازة **(قوله)** اشترى من غاصب عبدا لو قال من فضولي كان أولى لأنه إذا لم يسلم المبيع لم يكن غاصبا مع أن الحكم كذلك ولعله إنما ذكره لاجل قوله أو باعه فإن بيع العبد قبل قبضه فاسدا فإنه يجرى بصورة المشقة لا يذبح عبدا رجلا بلا إذن من عرفوا فاعقروا عبدا وابعاه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو ضمنه أو ضمن عمر المشتري وهو المقتضى نفذ

(بشما صنعت أو أحسنت أو أصبت) على المختار فتح (وهبة الثمن من المشتري والتصديق عليه بإجازة) لو المبيع قائما عبادة (وقوله لا أحجزه) أي للبيع الموقوف فلو إجازته بعدم بحر لأن الفسخ لا يجوز بخلاف المستأجر لو قال لا أحجز بيع الأجر ثم إجاز جاز وأما كلامه جواز الإجازة بالفعل والقول وإن للمالك الإجازة والفسخ والمشتري الفسخ لا الإجازة وكذا للفصولي قبلها في البيع لا النكاح لأنه معبر بخص برائة وفي المجمع لو أجاز أحد المالكين خير المشتري في حصته وأمره محمد بها (سمع من فضولي باع ملكه فأجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلا يعلم رد البيع فالعتر إجازته) لصيرورته بالإجازة كالأكل حتى يصح حطه من الثمن مطلقا برائة (اشترى من غاصب عبدا فاعنته) المشتري (أو بابعه)

فأجاز المالك بيع الغائب (أو أدى الغائب الضمان إلى المالك على الأصح هذا) (أو أدى المشتري الضمان إليه) على المحض من بطل  
نقد الأول وهو العلق (الثاني) وهو البيع (١) لأن الاعتناق بما يقتصر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قد يعتق المشتري لأن علق  
الغائب لا ينفذ إذا الضمان (٢) لثبوت ملكه به بطل (ولو قطعت يده مثلا ١٤٩) (عند مشتره فأحب) البيع (فأمره)  
عق عقروان كان أعظمه وأمان كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله) وأجاز المالك بيع الغائب (قوله) لانه لو أجاز

بيع المشتري منه وهو بيع عرو لسكر حاز قال في جامع الفصولين راعيا للمسوط لو باعه المشتري من غائب ثم  
وثم حتى تدان له الأبدى فأجاز ملكه عقدا من العقود حاز ذلك العقد خاصة لتوقف كلها على الأجاز فأن أجاز  
عقدا منها جاز ذلك خاصة أنه وبه ظهر أن بيع المشتري من الغائب موقوف وأما في الجرد والنهر عن النهاية  
والمعراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من الكتب كإجره الجرد إلى في حائسة الجرد  
(قوله) وأدى الغائب الضمان إلى المالك على الأصح هذا) وتبعه في البناء خلافا لما في الزيلعي من أنه  
لا ينفذ إذا الضمان من الغائب و ينفذ إذا من المشتري أفاد في الضر (قوله) فنذا الأول) هذا عندهما  
وقال محمد لا يجوز عقده أيضا لانه لم يملكه (قوله) وهو البيع) أي بيع المشتري من الغائب أما بيع الغائب  
فانه ينفذ إذا جاز المالك وكذا التضمن وفي جامع الفصولين وأما يجوز أو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن غلبه  
لو باعه ثم ضمنه ملكه حاز بيعه ولو شرعنا غصه من ملكه أو وهبه منه أو ورثه ثم ينفذ بعقل ذلك إذا غلب  
سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع أو الهبة أو الارث ففي السبب وهو البيع والهبة والارث متاخرا

عن البيع ويجوز سهو ضمنه فتمت يوم غصبه لا يوم بيعه اه ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمه بقيمة في عامة الروايات  
(قوله) لأن الاعتناق الخ) علة لنفاذ الاعتناق وأما عدم نفاذ البيع فليطالنه بالأجاز لانه ثبتها الملك للمشتري  
بأن (٢) والمالك الباطل إذا ورد على الموقوف أو كذا لو وهبه مولا للغائب أو تصدق به عليه أو مات فورته  
فهذا كله بطل الملك الموقوف وأورد عليه أن بيع الغائب ينفذ إذا الضمان مع أنه طرأ ملك بالتلف الغائب  
على ملك المشتري الموقوف وأوجب بأن ملك الغائب ضروري ضروري إذا الضمان فلم يظهر في ابطال ملك

المشتري بحر وأجاب في حواشي مسكنين بأن هذا غير وارد لأن الأصل المذكور ليس على اطلاع لما في البرازية  
عن القاعدة ونصه الأصل أن من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه بغيره والمانع كالغائب باع الغائب  
ثم ملكه وكذا لو باع ملك أبيه ثم ورثه فظهور الباطل أن الموقوف إذا حدثت تغيرين باشر الموقوف كما  
إذا باع المالك ما بعه الفرضي من غير الفرضي ولو من اشتري من الفرضي أو ما كان باعه من الفرضي فلاه قلت

وعله ففي مسألة بيع المشتري من الغائب لو أجاز بيع الغائب نفذ بطل بيع المشتري لأن الملك الباطل  
للاغائب طرأ إلى ملكه موقوف بأمره هو وأما بالنسبة إلى المشتري فقد طرأ على ملكه موقوف للغير من بأمره  
لأن المباشر للبيع الثاني الموقوف هو المشتري ثم لو أجاز عقدا للمشتري يكون طرأ الباطل باشر الموقوف (قوله)

لثبوت ملكه به أي الضمان لا لا الغيب لأن الغيب غير موضوع لانه لما المالك اه (قوله) ولو قطعت يده أي  
بذما باعه الغائب وقوله مثلا أشار به إلى المراءد أرض أي حراجه كانت واحترزها بالقطع عن القتل أو الموت عند  
المشتري فان البيع لا يجوز إلا لأجاز لغوات المعقود عليه وشرط صحة الأجاز قيامه كإجره الجرد إلى في حائسة الجرد (قوله)

عند مشتره) احتراز عن الغائب كإيجاز (قوله) أي للمشتري (قوله) يكون للمشتري) تصرح بما أوداه  
التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله) لأن الملك تم له من وقت الشراء أي تبيين أن القطع ورد على ملكه بطل  
المنع (قوله) بخلاف الغائب أي لو قطعت اليد عنه ثم ضمن قيمته لا يكون الارش للمعسر بطلان

ثبوت ملكه بالضمان أي لا بالغيب لأن الغيب غير موضوع للملك فلا يملك الارش وان ملك العبد لعدم  
حصوله في ملكه (قوله) بما زاد أي من الارش على نصف الثمن ان كان نصف القيمة أكثر من نصف الثمن نهر  
(قوله) وجوبا) قال في الجرد هو ظاهر ما في القصر (قوله) لعدم دخوله في ضمانه لأن الملك غير موجود حقيقة وقت

القطاع وأرض اليد الواحد في الحر نصف الذبة وفي العبد نصف القيمة والتي دخل في ضمانه هو ما كان عقدا بطل  
عليه وسلم لا علق لأن آدم فيما لا علق العلق التناقص في الحال وغاية ما يغني عن ذلك العلق وهو ثابت هنا فان لم يقع قبل الملك اه وأما عدم  
نفاذ البيع فلما ذكر المحض اه (٢) مطلب إذا طرأ ملك باع على موقوف أو كذا (٣) أقول الشرح لثبوت ملكه به أي فقد وقع عقده  
في غير ملكه أصلا فلا ينفذ بخلاف ما إذا أدى المشتري الضمان بان الملك يستند إلى عقد المبيعة اه

البائع) للبعد (وأراد) المشتري (رد البائع) ردت) بنته ولم يقبل قوله للتناقص (كأول أقام) البائع (البينة أنه باع بلا أمر أو برهن على أفراد المشتري بذلك) وأصله أن من سعى في نقض ما تم من جهته لا تقبل الا في مستلثين (وإن أقر البائع) المذكور ولو عند غير القاضي بحر (بأن) رب العبد لم يأمره بالبائع ووافق عليه) أي على عدم الامر (المشتري انتقض) البيع لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فان توافقا بطل (في حقهما) لا في حق المالك) لعبد (ان كذبهما) ينادى أنه كان بأمره فيطالب البائع بالتمين لانه وصكيل لا المشتري خلافا للثاني (باع دار غيره بغير أمره) وأقصاه المشتري نهر وأما ادخاله في بناء المشتري فقيد اتفاقا ددر (تم اعتراف البائع) الفضولي (بالتصيب) وأسكر المشتري لم يضمن البائع قيمة الدار) لعدم سريانه اقراره على المشتري (فان برهن المالك أخذها) لانه نوردعوا بها (فروع) باعه

التمين ففما زاد على نصف التمن شبهة عدم الملك وتعمامة في البحر (قوله قيدا اتفاق) فانه وإن وقع في الجامع الصغير فليس من صور المسئلة فتح أي لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع أنه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع لقوله فبرهن لما في النهر وغيره من أنه لو لم تكن بينه كان القول للمدعي الامر اذ غير مستأنص فلا يصح دعواه وإن لم يكن له استعماله اهـ وليس راجعا لقوله المشتري على معنى أن البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كما لو أقام البائع البينة فأدله ط (قوله الفضولي) لاحتلاله ذكره بعد تصريحه بأن قوله بغير أمره قد اتفق (قوله ردت بنته) أي ان برهن وقوله ولم يقبل قوله أي ان لم يبرهن (قوله للتناقص) اذا اقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وأنه علك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضا وقبول البينة مبنى على صحة الدعوى نهر وغيره واعتراض بأن التوفيق ممكن لجواز أن لا يعلم الا بعد الشراء باخبار عدوله بأن سمعا اقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في البحر بأنه وإن أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض ما تم من جهته فسيح من رد عليه فقوله لم يمكن التوفيق يدفع التناقص على أحد القولين مقيد بما لا يمكن ساعيا في نقض ما تم من جهته (قوله الا في مستلثين) ذكره هافي البحر هناك الشارح قدّم في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى أني كنت وقتئذ ان المشتري سيع وقد مناهناك عن قضاء الانساب أنها سمع ومرا الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد أن قول الكثر عند القاضي قيدا اتفاق (قوله لان التناقص) أي من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه قائم مستلثين أن يساعده على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعند رب العبد مطالبة المشتري فاذا ادعى جمع على البائع نهر وقبسه ولو أنكر المالك التوكيل وتصادق عليه فان برهن الوكيل فيها والاستحلف المالك فان نكل ربه لان حلف وتعمامة فيه وفي البحر (قوله بغير أمره) لاحاطة لانه محل التزام ط وإن لم يذكر في الكثر (قوله نهر) نقله عن البناء لم يتكلم على مفهومه ولعله لانه أولى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالادنى ط (قوله فقيدا اتفاقا) أي وقع في الكثر وغيره اتفاقا المقصود الاحتراز لانه اذا لم يدخلها يكون بالادنى (قوله لعدم سريانه اقراره على المشتري) هذا لا يصح علمه لما قبله وأما قوله لعدم نزاع الدارين بين المشتري وأما قوله عدم ضمان البائع قيمة الخارج اقراره بغيرها فهي عدم صحة نصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيدا لدار وهو قول أبي يوسف وألا لصحة نصبه عنده ط ولما قال في الفتح وهي مسألة نصب العقار هل يتحقق أو لا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فضمن اهـ (قوله فان برهن الخ) وإن لم يبرهن كان التلف مضافا الى هجره عنه لا الى عقد البائع قال الساجي والظاهر أن التمن وضع في بيت المال حتى يبتن الحال (قوله لانه نوردعوا بها) أي جعل لها ثورا بالبينة أي أوضعا وأطهرها (قوله باعه) أي الشئ (قوله فقصير مملوكه لازوجه) انما نص على أنها لا تصير زوجة مع أن البيع يقدم على الاحارة والزهر أيضا لانه يفهم من نفي الزوجة نفي الادنى منها بالا ولي قال في الفتح وتثبت الهبة ولو وجه فضولي وآخره آخروك من الحق والسكينة والتدبير أحق من غيرها لانها لازمة والاحارة أحق من الرهن لا فادتها مملك المنفعة والبيع أحق من الهبة لطلانها بالشروع فلا يبطل بالشروع كهيئة فضولي عبدوا بيع آخر اياه يستويان لان الهبة مع القبض تساوى البيع في افادة الملك وهيبة المتاع فعلا يقسم صحبة فإخذ كل نصفه ولو زجاها كل من رجل فاحبازا بطلوا وباعاها انتصف بين المشتريين ويخير كل منهما اهـ والله سبحانه أعلم (باب الاقالة)

فضولي وآخرا أو زوجة أو هجره فاحبازا معاتب الاقوى قصير مملوكه لازوجه فتح سكوت المالك عند العقد ليس بإجازة خاتمة من آخر فصل الاقالة (باب الاقالة) هي لغة الرفع من أقال أجوف يأتي وشروعا

فهو يدل على أن عتبه ياء لا وأوفليس من القول الثاني أنه ذكر الأقالمة في الصحاح من القاف مع الياء لا مع الواو  
 الثالث أنه ذكر في مجموع النعمة قال البيع قبل وأقالمة فسخره اه (قوله رفع العقد) ولو في بعض المبيع إلى  
 الخاوي لوباع من خطه مائة من بدنانير ودفعها له فاقه قائم قال المشتري ادفع لي الآن وألحظة التي دفعها  
 إلى المشتري فباعها وأعطاه فوسخ في الردود اه (قوله رفع العقد) فهو تعريف للأعمن من أقالمة البيع والأجارة  
 ونحوهما بجر واعترضه في التبرين مراده بالعقد عند البيع قلت تخصيصه بالمبيع لكون الكلاهما فيه والأفوه  
 تعريف الأقالمة مطلقا لأن حقيقة في الأجارة لا تخالف حقيقة في البيع ولذا لم يذكرها بل في غير هذا الموضع  
 ونظير النعمة مثلاً ذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالقصد الشامل للصلاة وغيره فافهم والمراد بالعقد القابل  
 للفسخ بخلاف كايه مما يأتي بخلاف النكاح (قوله وهذا ركها) الأولى تأخير عن قوله أو أحدهما مستقبل كما  
 فعل المصنف (قوله) أو أحدهما مستقبل (الح) أعلم أن الأقالمة عند أبي يوسف بيع الآن لا يمكن فسخ كايه  
 وعند محمد بالعكس وأذهب أن قول أبي يوسف يقول الإمام في أنها تصبح بلفظين أحدهما مستقبل مع أنها بيع  
 عنده المبيع لا ينعقد بذلك ومحمد يقول إنها فسخ ويقول لا نعتقد إلا بماضين لأنها كالبيع فاعطاها بسبب  
 الشبه حكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع لم يسطر حكمه والجواب أنه أن المسامحة لا تجري في الأقالمة فحل  
 اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله لعدم المسامحة فيها) إشارة إلى الجواب المذكور أي لأن الأقالمة  
 لا تكون إلا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله أقلنى مسامحة بل كتحقق التصرف كأي النكاح وبه فارق البيع  
 كأي شروح الهداية (قوله) وقال محمد كالبيع أي فلا تعتقد إلا عاضين كما مر قال في الفسخ والذي في الحاشية أن  
 قول الإمام كقول محمد (قوله قال البرجندى الح) قال في الفسخ وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرع نالمة  
 ويرجع قول محمد لكون الإمام معه على ما في الحاشية اه قلت واختار المصنف قول أبي يوسف تعالى الدرر والمتن  
 (قوله) وتصح أيضاً فلا تعين فيه اللفظ كأي الفسخ وظاهره أنه لا فرق بين لفظ الأقالمة وهذه الألفاظ وهو غير  
 مراد فإن الأقالمة تفسخ في حق المتعاقدين ببيع في حق غيرهما وهذا إذا كانت بلفظ الأقالمة فلا يلفظ بمسحاة أو  
 متاركة أو زاد لم يجعل بيعاً اتفاقاً ولو بلفظ بيع فيسحق إجماعاً كما يأتي فتنه ذلك وفي البرازية طلب الأقالمة فقال  
 المشتري هات الثمن فأقاله اه قلت وظاهره أنه أنه مالو كان الطلب من المشتري فقال البائع خذ الثمن وفيها  
 اشترى عبداً ولم يقبضه حتى قال البائع به لنفسه فلو باع جازوا بنفسه الأول ولو قال بعلي أو بعه شئت أو بعه  
 ولم يرد عليه لا يصح اه وظاهره أنه في الصورة الأولى بنفسه وإن باعه بعد المجلس تأمل وجهه أنه أقاله اقتضاه  
 فإن أمره بالمبيع نفسه لا يتم إلا بتقدم الأقالمة فهو نظير قوله أعتى عند غنى تألف بخلاف بقية الصور فإنه  
 قوكل لا أقاله ثم رأيت ذلك التوجيه في الولو الجسة وفي البرازية ولا يصح تعليل الأقالمة بالشروط بل باع ثوراً من  
 زيد فقال اشترته رخصاً فقال زيدان وجدت مشترياً بالزيادة فعه منه فوجد فباع بأزيد لا ينعقد البيع الثاني  
 لأنه تعليل الأقالمة لا لولا كالة بالشروط وفيها قال المشتري أنه يخسر فقال البائع به فأنه خسر فعلى فباع فخر  
 لا يلزمه شيء (قوله هو الصحيح برازية) عبارة ناقض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعداً بإمان الثمن  
 قال فرد البائع بعض الثمن الموضوف من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله أقالمة وهو الصحيح  
 ومن شرط القبض من الجانبين لا يكون أقالمة اه ومنه في الحاشية (قوله وفي السراجية الح) مقابل الصحيح والمراد  
 بالتسليم تسليم المبيع والقبض قبض الثمن المدفوع ط (قوله وتوقف على القبول) فلو اشترى جارا ثم جاء  
 به لرد فقبله البائع صر محاسن الجاراً بإماتم استمع عن رد الثمن وقبول الأقالمة كان له ذلك لأنه لا يرد  
 كلام المشتري بطل فلا يتم الأقالمة باستعماله خاصة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه  
 فيه ما يدل على الاعراض لانت الأقالمة ابن ملك وفي القصة الدال بالثمن إلى البائع بعدما لمعه إلا امر المطلق  
 فقال له البائع لا دفعه بهذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لأأريده أيضاً بنفسه لأنه ليس من ألقاها ففسخ  
 ولأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الأقالمة ولم يوجد اشترى جارا ثم جاءه لرد فقبله البائع فدخله في  
 أصله فباع البائع بالبطار فبرغه فليس بنفسه لأن فعل البائع وإن كان قبولاً ولكن بشرطية اتحاد المجلس

(رفع البيع) وعم في  
 الجوهره فغير بالعقد  
 (وتصح بلفظين ماضين)  
 وهذا ركها (أو)  
 أحدهما مستقبل  
 كأي فقال أقلت  
 لعدم المسامحة فيها  
 فكانت كالنكاح وقال  
 محمد كالبيع قال  
 البرجندى وهو المختار  
 (و) تصح أيضاً (فما سئل  
 وترك وتاركك  
 ورفعت بالتعاطي)  
 ولومن أحد الجانبين  
 (كالبيع) هو الصحيح  
 برازية وفي السراجية  
 لا بد من التسليم والقبض  
 من الجانبين (وتوقف  
 على قبول الآخر في  
 المجلس)

قوله رفع العقد هكذا  
 بخطه والذي في نسخ  
 الشارح رفع البيع  
 كأي عليه قوله بعد  
 وعم في الجوهره الخ  
 اه محضه

قوله على القبول هكذا  
 بخطه والذي في نسخ  
 الشارح التي لا بد من  
 قبول الآخر والخطب  
 سهل اه محضه

ولو كان القبول (فعلا) كالواقعة (١٥٢) أوقفه فور قبول المشتري أقتل لأن من شرائها المبادر المجلس ورضا

المتعاقدين أو الورثة أو الوصي وبناءا على القابل للفسخ بخلاف قولنا زيادة تمنع الفسخ لم يصح خلافا لما هو متبع بدلي الصرف في أقالته وإن لا يجب البائع الثمن للمشتري قبل قبضه وإن لا يكون البيع باكر من القيمة في بيع ماذون ووصى ومتول

٣ ( قوله أي المشتري الماذون ) قال شيخنا غا قد المشتري بالماذون تعا لى لما ذكره فى التعليل ولا تعلم أن أحد من علماء المذهب قبله به ولا دالة فى التعليل عليه لأن جمع ما رأينا من كتب المذهب قد ذكرها المشتري مطلقا ثم ذكر فيها مسئلة الماذون بهذا التعليل فلو كان مرادهم بالمشتري خصوص الماذون لقيد به فيما اطلعنا عليه ولم أفردها الماذون بل ذكر مع تعليله وأظهر عموم الحكم لغير الماذون أيضا ويعمل بالتسبة لغير الماذون بوجود البيع باحد البديلين وهو لا يتوقف عليهما وتوضيحه أن الأقاله فسح بين المتعاقدين بيع فى حق ثالث فلو حكما نصيحة الأقاله للزمت

أه قوله ولو كان القبول فعلا) أضافه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطى لأن التعاطى ليس فيه إيجاب لما قبله منه أول البوع عن الفسخ من أنه إذا قال بعكك ألف فقبضه ولم يقبل شيا كان قبضه قبولا خلافا لما قال أنه بيع بالتعاطى لأن التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط اه ( تنبيه ) قال في البرازية جاء بقوله العقار المشتري وأخذها البائع وتصرف في العقارة أقاله وفى آخره دفع الأقاله إلى البائع وقبضه ليس بأقاله وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن أه قلت والقالة بالبائع الصل الذي يكسب فماله من ونحوه وتظاهر أن ما ذكره أو لم يكن ذلك ما ينبغي على ما هو العيص من الأقساما لتعاطى من أحدا لباختيار وهو تصرف في المبيع بعد قبض القابلة وما ذكره عن الخزانة معنى على أنه لا بد لكونه من الجانبين بقرينة التعليل تأمل ( قوله فور قبول المشتري أقتل ) يتعلق بالأمرين قال فى الفسخ ويجوز قبول الأقاله لأنه لا فعل كما إذا قطع فبما فور قبول المشتري أقتل اه والمولى إذا القوية أن يكون فى المجلس أن يتطعمه قبل أن يتفرقا ولم يتكلم بشئ كما فى ح عن الخامسة وتظهر هذا أن الفسخ فور الأقاله لا يكون لا يكتفى وهو خلاف قول الشارح أوقفه ولعل المسئلة مفروضة فيما إذا كان الثوب بيد البائع قبل قوله أقتل فتأمل ثم أتت فى الفقرة وكذا فى الحاوى صور المسئلة بما عر فى الاشكال حيث قال وكذا دالة الفعل ألا ترى أن من باع ثوبا لم يمت ثم قال للمشتري أقتل البيع فاقطعه على قبضه فالتقطه من المجلس فهو أقاله والأقاله اه فالتكلم بقوله أقتل هو البائع والقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما فى الفسخ والثانية ففقط الفسخ الثوب قبل قبض البائع قبول الأقاله ولا اشكال فيه فتدبر ( قوله لأن من شرائها المبادر ) على لقوله وتوقف المبادر أن المعطوفات لا تنسخ تعليلا لأن العلة مجموع ما ذكره أه قال لأن لها شر وطبها المتحد المجلس فاهمهم ( قوله ورضا المتعاقدين ) لأن الكلام فى رفع عقدا لا زما ما رفعه ليس بالزمن بل أنه لتحرير يعلم له إجماعه لا رضاء بغير وحاصله أن دفع العقد غير لازم وهو ما في خيار لا يسمى أقاله بل هو فسخ لأنه لا يشترط فيه رضاها فاهمهم ( قوله أو الورثة أو الوصى ) أشار إلى ما فى الجبر من أنه لا يشترط لصحة بقاء المتعاقدين قصص أقاله الأورث والوصى ولا نصيب أقاله الوصى له كفى القنية اه ( قوله وبما القابل ) أى المبيع كلاً وبعضه الماسكه كره المصنف من أنه يمنع صحته أهلاله المبيع وهلاله بعضه منع بقدره ( قوله القابل للفسخ بخيار ) نعت لعل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ بخيار لأن القابل لذلك عقده قال ح أى القابل للفسخ بخيار من الخيارات تكثير اللعب والشرط والرؤية كفى الفتاوى الهندية اه وفى الخلاصة والذى منع الرد اللعب يمنع الأقاله ومثله فى الفسخ ( قوله فلوز ادخل ) فترجع على قوله القابل للفسخ بخيار وقدمنا فى خيار العيب أن الزيادة أمانته متولدة كسمن وجمال وأغير متولدة كغرس وبناء وخياطة وأمانته متولدة كولد وشجرة وأرض وأغير متولدة ككسب وهبة والكل ما قبل القبض أو بعده ومنع الفسخ بخيار اللعب فى موضعين فى المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفى المنفصلة المتولدة لم بعد القبض فقط فاهمهم وأتى به زيادة بيان ( قوله وقبض بدلي الصرف فى أقالته ) أى أقاله عقد الصرف أما على قول أى سوف يظن أنه لا يبيع وأما على أصله فلا ينابيع فى حق ثالث وهو حق الشرع بغير ( قوله وأن لا يجب البائع الثمن للمشتري ) أى المشتري الماذون فلو هو لم يصح الأقاله بعدها وقوله قبل قبضه أى قبل قبض البائع الثمن من الماذون وذلك لأنها لو صحت الأقاله فحينئذ كان تبرعا بالمبيع للبائع ولا يتعدى الرجوع عليه بالثمن لأنه لم يصل إلى البائع منتهى وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع الماذون عليه بالثمن لوصوله إليه فلم يكن متبرعا فصحت الأقاله ورجع على البائع بعدها بقدر الموهوب له فيكون الواصل إليه قدر الثمن من تبرع الموهوب وقدره وقاس ح على الماذون وصى التبرع ومتولى الوقف نظر الصغير والوقف فصرى فيها حكمه ( قوله فى بيع ماذون ووصى ومتول ) وكذا إذا اشتروا بأقل من القيمة فإن الأقاله لا تصح نهر وكان على الشارح أن يقول وأن لا يجب الثمن للمشتري الماذون أو الوصى أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون بينهم باكر من القيمة ولا شرأوهم بأقل منها اه ح ويمكن أن يكون قوله فى بيع ماذون المبادر قيداً للمشتري لكن

الحكم بأنها بيع مع أنه لم يوجد أحد البديلين اه لكن مفهوم قولهم فى تعليق مسئلة الماذون وهو ليس من أهل التبرع أنه لو لم يتبرع لم يكن باكر من القيمة وإن لم يوجد البائع باحد البديلين فليحرم اه



المأذون مع ما عطف عليه بالنسبة إلى المسئلة الأولى مشتر وبالنسبة إلى الثانية بائع فتكون إضافة بيع بالنظر إلى  
 الأولى من إضافة المصدر إلى مفعوله وبالنظر إلى الثانية إلى فاعله تأمل **(قوله)** الأصل أن من ملك البيع أي أو  
 الشراء كما يظهر مما يأتي **(قوله)** الثلاثة المذكور (كونه) أي للمأذون والوصي والمتولي إذا باعوا باكر من القصة قال في  
 جامع الفصولين الوصي والمتولي باع شيئا باكر من قيمته ثم قال لم يجرأه وعبارة الألفاظ في مسائل اشترى  
 الوصي من مديون الميت دار بعشرين وقيمتها حسون لم تصح الأقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمتها ثلاثة  
 آلاف لم تصح والمتولي على الوقف أو أجر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه في جامع الفصولين  
 في البيع وما في الأشباع في الشراء **(قوله)** والوكيل بالشراء ٢ بخلاف الوكيل بالبيع تصح ويضمن بحر ثم  
 قال وإنما يضمن الوكيل بالبيع إذا قال بعد قبض الثمن أم قبله فملكها في قول محمد كذا في الظهير به اه وفي  
 جامع الفصولين الوكيل بالبيع لو قال أو أختار أو أوطأ أو وهب صح عندهما ضمن لو كاله لا عند  
 أبي يوسف الوكيل وقضى الثمن لا على الأقالة أجماع اه وفي حاشيته للحر المسمى بعد أن ذكر عدة العصر  
 أقول وفيه توقف من وجوه الأول تنقيح الضمان عما إذا كانت الأقالة بعد قبض الثمن مع أن الوكيل لو قبض  
 الثمن لا على الأقالة أجماع الثاني قوله فملكها عند محمد أم أنها جائزة عند الإمام أيضا فوجه التخصص بقول  
 محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه عكسها مع قوله تصح عندهما ضمن لو كاله فوهب صح في بيع في الضمان  
 مع كونها صحيحة وصرح في كلام الظهير به وأطاح به بقصد صحة أقالة وكيل البيع مطلقا قبل قبض الثمن وبعده  
 ثم رأيت في جامع الفتاوى والبراز به ما صورته والوكيل بالبيع يملك الأقالة بخلاف الوكيل بالشراء يستوي أن  
 تكون الأقالة قبل القبض أو بعده فتأمله مع ما في الظهير به وبيع ما في جامع الفصولين وأطاح به أن معنى قوله في  
 الظهير به فملكها في قول محمد أي على الموكل فيعود المبيع إلى ملكه ومعنى قوله في الفصولين الوكيل لو قبض  
 الثمن لا على الأقالة أجماع اه أي على الموكل فلا يعود المبيع إلى ملكه وتصح الأقالة عليه فيضمن وبهذا يحصل  
 التوفيق ويتضح الأمر وقد ذكر في البحر أول الأقالة فرع الطيفاعين القصة فمدلالة على صحة التوفيق المذكور  
 فراجه فحصل أن أقالته تصح عند الإمام قبل القبض وبعده يضمن وعند محمد عكسها قبله على الموكل فتصح  
 ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند أبي يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الحر المسمى قلت وهو توفيق  
 لطيف لذكر في الباب العاشر من بيع البراز به أقالة الوكيل بالبيع جائزة عند الإمام ومحمد اه ومثله  
 في القصة وزاد أن المعنى فيه كون أقالته تسقط الثمن عن المشتري عندهما ولو لم يمسح الوكيل وعند أبي يوسف  
 لا تسقط الثمن عن المشتري أصلا اه ولعل ما في الظهير به رواية عن محمد وثبوته ما في كذا في الحاشية كذا في التمهيد  
 لو وكل رجل رجلا ببيع خادمه فباعها ثم قال السابغ البيع فبالزعم المال والخادمه وكذلك لو لم يكن قبضها  
 المشتري حتى أقاله من عبدا ومن غير عب اه فهذا نص المذهب ومقتضاه أنه قول لا نعتنا الثلاثة لكونه  
 لم يذكر فيه خلافا وظاهره أنه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده وهو الوجه لأن الأقالة بيع جديد في  
 حق ثالث وهو الموكل هنا فكذا قال البائع بل لأنه لا يصح مشتريه إلا على ذلك عليه بل صار البائع مشتريا  
 لنفسه إذ الشراء متى وجد نفذ لا يتوقف به نظره وجه الفرع الذي ذكره في البحر عن القصة وهو قوله باع  
 ضعفة مشتركة بينهما وبين ابنها البالغ وأجاز لأن البيع ثم أقالته وأجاز لأن الأقالته ثم باعتها ثانيا بغير أجازته  
 يجوز ولا يتوقف على أجازته لأن الأقالة يعود المبيع إلى ملك العاقد لا إلى ملك الموكل والمجيز اه أي لأنها  
 باعها ثانيا ببيع الأول صارت وكلية عنه فيه ثم صارت الأقالة مشترية لنفسها فلا تنقض بيعها الثاني بلا حارة  
 ويظهر مما ذكرنا أن الأقالة المتولى أو الوصي البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن واغتم بحر هذا المثل **(قوله)**  
 قبل وبالسلم أي عند أبي يوسف قال في جامع الفصولين الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صح ويضمن  
 لو كاله ما شرط عند أبي حنيفة ومحمد وكذا لو أراه عن السلم أو وهبه قبل قبضه أو أقاله أو أختار به صح ويضمن  
 عندهما ولو لم يجز عند أبي يوسف **(قوله)** ولا أقالته في نكاح الخ أي لعدم قبول الفسخ بخيار **(قوله)** الحديث هو  
 قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما سمعته أقال الله سمعته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم القيامة ورواه  
 ابن حبان في صحيحه ومال كرم وقال في شرط الشيخين وعند أبيه في من أقال نادما ففتح **(قوله)** ونجيب في عقد

٢ مطلب بحر يرميهم في  
 أقالته أو وكيل بالبيع

(وتصح أقالته للمتوليان  
 خيرا) لوقوف (والألام)  
 الأصل أن من ملك البيع  
 ملك أقالته لا في خمس  
 الثلاثة المذكور ولو وكيل  
 بالشراء قبل وبالسلم  
 أشياء ولا أقالته في نكاح  
 وطلاق وعتاق وجوهرة  
 وأراه بحر من باب  
 التحالف (وهي) منسوبة  
 للحديث ونجيب في عقد



الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم وتطبل الغلظة والغلظة اسم للز بآدم المتصلة كما جازع الدار وكسب العبد لا يخالف ما في الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرم فسله اليه فأكل زله يعني غمرته ثم تقابل لا تصح وكذا اذا هلك الثمن بآدم المتصلة أو المتصلة وأسلمت كرها الإجنبي اه (قوله) ونصح عثل الثمن الاول حتى لو كان الثمن عشرة ذناب يدفع البعدها ثم تقابل ولا قدر خصت الدنانير يرجع بالذات لا بدافع وكذا لو رد ذهب وكذا في الاجر ولو فسخت ولو عتد بدراهم فسخت ثم تقابل لرد الكاسد كذا في الفتح نهر (قوله) وبالسكوت عنه المراد أن الواجب هو الثمن الاول سواء ساء أم لا قال في الفتح والاصل في لزوم الثمن أن الاقالة فسخت في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الاول كأن لم يكن فيثبت الحال الاول وثبوته يرجع عين الثمن الى مالكه كأن لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعين الاول وفي غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اه (قوله) ويرد مثل المشروط الخ ذكر هذا هنا غير مناسب لانه ليس من فروع كونها فسخت بل من فروع كونها بيعا ولا نذكره الز بلي وغيره في محتررات قوله فيما هو من موجب العقد فقال وكذا لو قبض أردأ من الثمن الاول أو أوجدته يجب رد مثل المشروط في البيع الاول كله باع من البائع عثل الثمن الاول وقال الفقيه أو جعفر عليه رد مثل المقبوض لانه لو وجب غيره رد مثل المشروط للزم رد الباقي فربما يردع ولو كان الفسخ بخلافه لا يشترط أو يعيب بقضاءه يجب رد المقبوض اجماعا لانه فسخت من كل وجه اه ومثله في الخ فافهم (قوله) ولو تقابل الخ قسمناه أنفعان الثمن (قوله) لم تجزأ قالته مرعاة للوقف والصغير منح وبني أن يجوز على نفسه في مسئلة البيع كادمناه (قوله) وان شرط غير جنسه لم يتعلق عاقل الاستثناء فكان ينبغي تقديره على اه ح (قوله) أو كدمنه) أي من الثمن الاول أو من الجنس (قوله) أو أجله بان كان الثمن حالا فأجله المشتري عند الاقالة فان التأجيل يطل ونصح الاقالة وان تقابل أم أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أي حصة فان الشرط اللاحق بعد العقد يلتحق بأصل العقد عنده كذا في القضية بحر لكن تقدم في البيع الفاسد أنه لا يصح البيع الى قدوم الحاج والاضداد والديس ولو باع مطلقا ثم أجل اليها ثم تأجيل وقسمنا أيضا تصح عدم الحاق الشرط الفاسد (قوله) الامع تعسبه) أي تعيب المبيع عند المشتري فما تبصير بالاقل وصار المحطوط بازاء نقصان العيب فهاستاف (قوله) لا يزيد ولا أنقص) فالو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع عاقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لان الاقالة عند التعيب مائة الاقل والمراد في الزيادة والنقصان عن مقدار العيب فصار الباقي منزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع عاقي والله أعلم (تنبيه) علم من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الاول لا يلزم الا الاول بقي لو زال بعد الاقالة هل يرجع المشتري على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الاول مقتضى كونها قسما في حقهما أنه يرجع ونظيره ما قدمنا في أوائل باب خيار العيب لو صالح عن العيب ثم زال رجوع البائع تأمل وفي التارخانة تعيبت الحمار فيبذل المشتري بفعله أو بأقاة سماوية وتقابل له بعلم البائع بالعيب وقت الاقالة ان شاء أمضى الاقالة وان شأه وان علم به لا خياره اه قال الخليل في حواشي الفتح بعد نقله أقول فلو تعذر رد هلال المبيع هل يرجع بنقصان العيب بمقتضى جعلها بيعا جديدا أم لا لانها فسخت في حقهما الظاهر الثاني اه وهذا يؤيد ما قلنا (قوله) قبل الخ) نقله في الجرع البناء عن تاج الشر بعمو يصبر عنه بقل ولعل الشارح أشار الى ضعفه لمخالفة اطلاق ما في الزايفي والفتح من في الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لان المراد بما يتعين فيه ما يدخل تحت تقويم المقيمين فالو كان المبيع لو باعته فيه عيب بعضهم يقول بنقصه عشرة أو بعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يتعين فيه ثم لو اتفق المقيمون على شيء خاص تعين في الزيادة تأمل (قوله) لا تنقص بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس أو لا كثيرا والاقال كاعتلت (قوله) وان لم يصح تعليقها به) مثله في الجرع عاقد ما من البركة من قول المشتري للبائع ان خلت بشرتي باز يدفعه منه (قوله) يلجسي) أي قبل باب الصرف اه ح (قوله) والرابع الخ) صورة باع زبد من عمرو شيئا متقولا كتب وقبضه ثم تقابل ثم اعز يد تايا من عمرو قبل قبضه منه باز البيع لان الاقالة فسخت في

(و) الثاني (نصح عثل

الثمن الاول وبالسكوت

عنه) ويرد مثل المشروط

ولو المقبوض أجود أو

أردأ ولو تقابل وقد كسدت

رد الكاسد (الاذا باع

المثولي أو الوصي بالوقف

أو للصغير شيئا أكثر

من قيمته أو اشتربا شيئا

بأقل منها) للوقف أو

للصغير لم تجزأ قالته ولو عثل

الثمن الاول وكذا الماذون

كأمر (وان) وصلة

شرط غير جنسه أو

أكدمته أو أجله

وكذا في (الاقال) الامع

تعسبه) فتكون فسخا

بالاقال لو يقدر العيب

لا يزيد ولا أنقص قبل

الابقدر ما يتعين الناس

فيه (و) الثالث (لا تنقص

بالشرط) الفاسد (وان

لم يصح تعليقها به) كما

سيجي (و) الرابع (جاز

البائع بيع المبيع منه)

ثانيا بعد بيعها (قبل قبضه)

ولو كان يعاقب حقهما البطل كسبه (١٥٦) من غير المشتري عني (و) الخامس (جاز قبض المكيل والموزون منه) بعدها (بلا إعادة

كسبه ووزنه و) السادس  
(جاز هبة المبيع منه  
بعدا لاقالة قبل القبض)  
ولو كان يعاقب حقهما  
لما جاز كل ذلك (و) أعما  
(هي بيع في حق ثالث)  
أي لو بعد القبض بلفظ  
الاقالة فلو قبله فهي  
فسخ في حق الكل في غير  
العقار ولو بلفظ مفاضة  
أو متكررة أو زاد لم يجعل  
بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع  
فبيع إجماعا وعرفت في  
مواضع (في الأول) لو كان  
المبيع عقارا فاسم الشفع  
الشفعة ثم تقابلا فبقي  
له بها) لكونها بيعا  
جديدا فكان الشفع  
تأثيرا (و) الثاني لا يرد  
البائع الثاني على الأول  
ببطله بعدها (و) الثالث  
بيع في حقه (و) الثالث  
(ليس الواهب الرجوع  
إذ الباع الموهوب له الموهوب  
من آخر تقابلا) لأنه  
كالمشتري من المشتري منه  
(و) الرابع (المشتري إذ الباع  
المبيع من آخر قبل نقد  
الثنى جاز البائع شراؤه منه  
بالأول (و) الخامس (إذا  
اشتري بعروض التجارة  
عبد الخدمه بعد ما حال  
عليها الحلول ووجبه عبا  
فرد به بغير قضاء أو سرقة  
العروض فهلك في

حقهما فقد عاد إلى البائع ملكه السابق فلم يكن بائعا ما شراؤه قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المراقبة (قوله  
لبطل) أي فسد به غير الصف ووجهه أنه باع المنقول قبل قبضه ط (قوله كسبه من غير المشتري) أي كأبوا بعه  
البائع المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الاقالة بيعا جديدا في حق ثالث فصار  
بائعا ما شراؤه قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لما علمت (قوله جاز قبض المكيل والموزون) المراد جواز  
انصرافه ببيع أو بثل بلا إعادة كسبه أو وزنه ولو كانت الاقالة بيعا لم يحز ذلك كسبا في بابه وقوله منه أي  
من المشتري متعلق قبض (قوله قبل القبض) متعلق بهبة وفائدة أنه لو كانت الاقالة بيعا لفسخ لان البيع  
ينسخ بهبة المبيع البائع قبل القبض كافي الجرح وإذا انسخ لم تصح الهبة (قوله يبيع في حق ثالث) أعما كانت  
عنده فسخا في حقهما لأنها تنافي عن الفسخ والرفع وبيع في حق الثالث ضرورة أنه ثبت به مثل حكم البيع  
وهو الملك لا مقتضى الصفة فحل عليه لعدم ولا بينهما على غيرها ما كافي إلى بلي وتوضيح في الشرر بلاية عن  
الجوهرة (قوله بلفظ الاقالة) أي صريحا وضمانا لأنها قد تكون بالتعاطي كما مر فالمراد الاحتراز عما لو كانت  
بلفظ فسخ ونحوه أو بيع (قوله في غير العقار) أي في المنقول لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه أمافي العقار فهي بيع  
مطلقا لجواز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارح من كونها بيعا بعد القبض فسخا قبله هو ما جرح به إلى بلي  
وذكر في الجرح عن البائع أن هذا رواية عن أبي حنيفة قال وتطاهره رجب إطلاق اه وتؤيده ما في الجوهرة  
من أنه لا خلاف بينهم أنها بيع في حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده ووجه على العقار بعبد فليأتمل  
(قوله لم يجعل بيعا اتفاقا) أعما لا موضوعا للغوى ط عن الدرر (قوله ولو بلفظ البيع) كالموالات البائع له يعني  
ما شرت به فقال بعث فان يباع بجر (قوله ببيع إجماعا) أي من أي يوسف ومنهما ما يجري فيها حكم البيع حتى  
إذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان بيعا فاسدا ط وكذا يفسد لو كان المبيع منقول قبل قبضه وما في ح من  
أنها بيع ولو بعد القبض والانتسخ لثالث لا يزعم المنقول قبل قبضه ففه أن هذا التفصيل في لفظ الاقالة  
والكلام في لفظ البيع فافهم ولا رد ما قدمنا من البرازة من أن المشتري لو قال البائع بعبد لنفسك فلو باع جاز  
وانسخ الأول لأن المراد بالمبيع هنا أن يبيع المشتري للبائع وفيما مر أنه بالبائع لنفسه يقتضي تقدم الاقالة  
كأقدمته (قوله وعرفته) أي تجزئة كونها بيعا في حق ثالث (قوله فسلم الشفع الشفعة) قيده بظهور فائدة  
كونها بيعا والأول بطل ما قال قبل أن يعلم الشفع بالمبيع فله الأخذ بالشفعة أيضا إن شاء بالمبيع الأول وإن  
شاء بالمبيع الحاصل بالاقالة تأمل دمل (قوله قضى له بها) أي إذا طلبها عنده بلفظ المراقبة (قوله والثاني لا يرد  
الخ) أي إذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابلا ثم أطلع على عيب كان في يد البائع فأراد أن رد على البائع  
ليس ذلك لأنه يبيع في حقه فكأنه اشتراه من المشتري بحجر فالثالث هنا هو البائع الأول وهذه كافي  
لشرر بلاية لجهة الشراء باق لما باع قبل نقد ثمنه (قوله لأنه) أي الموهوب له لما تقابل مع المشتري منه صار  
كالمشتري من المشتري منه فكأنه عاد إلى الموهوب ملكا جديدا وذلك ما من رجوع الواهب في هبته فالثالث  
هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشتري شيا فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقابلا  
وعاد إلى المشتري ثمن البائع اشتراه من المشتري بأقل من الثمن قبل النقد جاز ويجعل في حق البائع كأنه ملكه  
بسبب جديده (قوله إذا رد بيع بلا قضاء اقالة) أي والاقالة تبع جديده في حق الفقير فكون المبيع  
الأول مستهلكا للعروض فوجب أن كاد ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا ترفع البيع الأول وصار  
كأنه لم يبيع وقده هلكت العروض فلا يجب الزكاة اه ح وعن هذا قيد المصنف بكون العبد لخدمة إذ لو  
كان للتجارة لم يكن البيع استهلاكا وإذا هلكت العروض بعد رد المبيع بحجر كانتا هلاكها كبعده أقاده ط في  
قضاء لأنه بالقضاء يكون قد انفي حق الكل فكأنه لم يصد ببيع فلا يجب زكاتها هلاكها كبعده أقاده ط في  
شيء وهو أن كون الاقالة يعاقب في حق ثالث شرطه كونها بلفظ الاقالة كإقدمته والرد بلا قضاء ليس فيه لفظها  
والجواب أن هذا رد الاقالة حكما وليس المراد خصوص حروف الاقالة كأنها عا عليه فيما مر قد تدبر (قوله  
التفاضل في الصرف) لما مر من أن قبض بديله شرط في حقها قال في الفتح لأنه مستحق الشرع فكان بيعا

ووجوب الاستبراء لانه  
 حق الله تعالى فلهما تأنيها  
 صدر الشريعة والاقالة  
 بعد الاجابة والرهن  
 فالمرتهن تأنيها مرفوعه  
 تسعة (و) الاقالة (عنع  
 صحتها لاهل المبيع) ولو  
 حكى كاتب (لا الترتين) ولو  
 في بدل الصرف (وهلاك  
 بعنه عن) الاقالة (بقدره)  
 اعتبار الجزء بالكل  
 وليس منه ما لو شري  
 صابوناً يخاف تقايلا  
 لبقاء كل المبيع فتح  
 (واذا هلك أحد الدينين  
 في المقايضة) وكذا في  
 السلم (صحت) الاقالة (في  
 الباقي منه ما عدا على المشتري  
 قيمة الهالك ان قيمته  
 ومثله ان مثلاً ولو هلك  
 بطلت) الاق الصرف  
 (تقايلا فاقب العبد من  
 يد المشتري ويجوز من  
 تسليمه أو هلك المبيع  
 بعد ما قبل القبض  
 بطلت) بزازية (وان  
 اشترى أرضاً) مشجرة  
 فقطعها (عبد فقطع  
 يده وأخذ أرضها ثم  
 تقايلا بصحت وزمنه  
 جميع الشئ ولائاً  
 لثامه من أرض الشجر  
 والبدان علمانه) بطلت  
 السيد الشجر (وقت  
 الاقالة وان غير عالم خير  
 من الاخ لا يبيع عنه  
 أو الترتين) قتيه وفيها

حديد افي حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أي اذا اشترى جارية وقضها ثم تقايلا البيع نزل هذا  
 التقايلا منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون البائع الاول وطؤها الا بعد الاستبراء جوى عن ابن ملك (قوله  
 لانه حق الله تعالى) على المستثنى (قوله والاقالة بعد الاحارة والرهن) أي لو اشترى داراً فاحرقها أو رهنها ثم  
 تقايلا مع البائع ذكر في التمر أخذ من قولهم ما يبيع حديث في حق ثالث أنها تتوقف على اجازة المرتهن أو  
 قضه دينه وعلى اجازة المستأجر (قوله فالمرتهن تأنيها) الاول زيادة المستأجر (قوله فهي تسعة) براد  
 ما قدمه في قوله أو مالاً وحب بشرط زائد كان سعاد بداني حقهما أيضاً الخ وقد من أن من فروغ ذلك ما ذكره  
 بعده من قوله وورد مثل الشروط ولو المقبوض أو حوداً أو أرباً (قوله وبعنه صحتها لاهل المبيع) لما مر أن  
 من شرطها بقاء المبيع لانه خارج العقد والمبيع محله بحر وكذا هلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم بطلها كما  
 يأتي وقد منع من الخلاصة أن ما منع الرضا ببيع عنهما (قوله ثابت) تمثيل للهلاك حكاً أي لو أتى قبل الاقالة  
 أو بعد ما لم يقدر على تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لان العقد ودعيه الذي وجب لكل واحد منهما مذمة  
 صاحبه وهذا ما نهى والاولى أن يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظر إلى أن لفظ بدل ذكره متصفاً بفتح (قوله  
 وهلاك بعنه) أي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري أرضاً ثم روعه الخ (قوله اعتبار الجزء بالكل) يعني  
 هلاك الكل كما منع في الكل فلهلاك البعض يمنع في البعض وفيه اشارة إلى أنه لو قايلاه في بعض المبيع وقيله  
 صم وبه صرح في الخاوي وسأحيى وقد من اول الباب عبارة الخاوي (قوله وليس منه) أي من هلاك البعض  
 فليس له أن ينقص شيأ من الثمن لحفاظه (قوله في المقايضة) بالياء المتأخر الصيغة وهي بيع عين بعين كأن تبايعا  
 عبد بجارية فهلك العبد في يد البائع الجارية ثم أقال المبيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تبطل هلاك أحد ههنا  
 بعد وجود هلاك كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائماً وعمام في العتابة (قوله وكذا في السلم) قال في  
 الصرغ ثم أنه لا رد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة آفة السلم قبل قبض المسلم فيه وان كان مدنا حقيقة فله حكم  
 رأس المال عينا أو ديناً سواء كان قائماً في السلم اليه أو هالكاً لان المسلم فيه وان كان مدنا حقيقة فله حكم  
 العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه وإذا صحت فإن كان رأس المال عتارتت وان كانت هالكة فالمثل  
 ان كان مثلياً والقيمة ان كان فيموا وكذا آفته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائماً ويرتب السلم عن المقبوض  
 لكونه متعينا كذا في البدائع اه ح (قوله ولو هلك) أي الدلان (قوله الاق الصرف) فهلاك يده  
 لا يبطل الاقالة لما مر أن العقد ودعيه ما في ذمة كل من المتعاقدين (قوله تقايلا فاقب العبد) رأيه أن الهلاك  
 كما منع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها اه ح وبه صرح في التمر (قوله أو هلك المبيع) أي حقيقة لان الباقي  
 هلاك كنهه حكى والحاصل أن قول المصنف وبعنه صحتها لاهل المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الاقالة بل  
 مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة أو حكماً بعد الاقالة قبل التسليم إلى البائع ونص عبارة البرازية هلك المبيع بعد  
 الاقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرمي في حاشية الصرغ نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضاً بعضها  
 عن مجمع الفتاوى وعن مجمع الرواية شرح القدروري عن شرح الطحاوي ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه  
 وبه سقط ما قبل ان هذه العبارة تليست في البرازية بل ذكرها في الصرغ بلا عرويدون قوله قبل القبض اه فافهم  
 (قوله بزازية) عروقه قوله تقايلا لا الخ تبعية على أنه ليس من مسائل المتن (قوله مشجرة) في القاموس أرض  
 شجرة ومشجرة وشجرة كثيرة الشجر اه فهي بفتح الميم والجيم والراء كما يقال أرض مسجعة على وزن حرجلة  
 كثيرة السماع كافي القاموس أيضاً فافهم (قوله فقطع) أي المشتري والضمير للشجر المعوم من مشجرة ط  
 (قوله من أرض الشجر والبد) في المصباح أرض الجراح قد تبنا وأصله الفساد ثم استعمل في نقصان الأعيان  
 لانه فساد فيها اه فالمراد هنا بدل الفساد أي بدل نقصان المبيع فافهم (قوله قتيه) عروقه قوله وان اشترى  
 الخ وقد نقل ذلك عن أبي الصر ثم قال ورقم رقم آخر أن الاشجار لا تسلم للمشتري والباقي أخذ قيمته لمنه لانهما  
 موجودة وقت البيع بخلاف الأرض أي أرض البدقائه لم يدخل في البيع أصلاً لا قبضاً ولا ضمناً اه قال الخ  
 الرمي وعليه فكل شيء موجود وقت البيع الباقي أخذ قيمته نحل ضمناً وأقصداً وكل شيء لم يدخل أصلاً

لاقصدا ولا ضمنا ليس البائع أخذه وينبغي ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه اهـ **(قوله)** صح في الأرض  
 حصتها الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الأرض بخلاف الزرع كما في البحر اهـ ح  
 أي أن الزرع لا يدخل في بيع الأرض إلا انقص عليه فيكون بعض المبيع فله حصته من الثمن بخلاف الشجر  
 وعلى النقل الآخري القننة لا فرق بينهما **(قوله)** ولو تقايلا بعد ادراكه أي في البيع المشتري لا يجوز أن العقد  
 انما هو على التفصيل دون الخطئة يخرج عن القننة أي والخطئة زيادة منفصلة متولدة وهي مانعة كما عندنا عن  
 جامع القصولين **(قوله)** ردها أو أخذتها أي له ذلك وقدما أن مانع الرد للعيب يمنع الإقالة وقدم المصنف  
 في خيار العيب أنه لو وطئ الجارية أو قتلها أو مسها بشهوة ثم وجدها عيالا ردها مطلقا أي ولو تبيا **(قوله)**  
 وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا لأنه عادى ملكه قوية رد عليه قال القاضي ببيع الدين سواء تقايلا بخبرة  
 المبيع أو نعيته اهـ منزهة من معنى قوله مطلقا وإن لم يذكر في عبارة القننة فسقط ما قيل أن الصواب  
 إسقاطه فانهم **(قوله)** إلا إقالة السلم أي قبل قبض المسلم فيه ولو بعد صحته كما تعرفه **(قوله)** لا يكون المسلم فيه  
 ديناسقط أي بالإقالة فلو انفسخت الإقالة لكان حكم انفساخها عودا للمسلم فيه والساقط لا يحتمل العود  
 بخلاف الإقالة في البيع لأنه عن فامكن عودها إلى المشتري يخرج من باب السلم **(قوله)** رأس المال أي مال  
 السلم **(قوله)** كقوله في السلم أي حكمه بعدها حكمه قبلها وفيه ادخال الكافي على ضمير الرفع المنفصل وهو مختص  
 بالضرورة وكذا قوله في السلم فيه أن الظروف التي تقع غايات لا يجوز إلا عن جوى **(قوله)** فلا تصرف فيه أي بخو  
 بيع وشركة قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء شيء من السلم إليه رأس المال بعد الإقالة قبل قبضه أي قبل قبض  
 رأس المال رأس المال من السلم إليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسد أجاز الاستبدال كسائر الديون كذا كمال الشارح في  
 بابه وفيه كلام سابق هناك **(قوله)** إلا في مستثنين استثنائه من قوله كقوله **(قوله)** أو اختلاف فيه أي في رأس  
 المال بعده أي بعد الإقالة يعني وقبل تسليم المسلم فمما في سلم البحر عن الذخيرة لو تقايلا بعد مالمسلم إليه  
 المسلم فيه ثم اختلاف في رأس المال بخلاف أن المسلم فيه عن فامكتوليس بدن فالإقالة هنا يحتمل الفسخ قصدا اهـ  
 وهذا أصح صريح في أن إقالة الإقالة في السلم جائزة ولو بعد قبض المسلم فيه **(قوله)** فلا يخالف بل القول فيه قول  
 المسلم إليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبي السعود قال ح لأن الخالف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال  
 باختلاف في نفس العقد ولا بعد الإقالة **(قوله)** ولو تفرق قبل قبضه أي قبض رأس مال السلم بعد الإقالة  
 حاز لأن قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد إقالته **(قوله)** إلا في الصرف استثناء سقط اهـ ح لأن أصل الكلام  
 في رأس المال فالأولى أن يقول بخلاف الصرف فإن الحاصل أن رأس المال في السلم بعد الإقالة لا يجوز  
 الاستبدال به ولا يحجب قبضه في مجلسها أو بدل الصرف بالعكس فان قبضه في مجلس الإقالة شرط لصحته ويجوز  
 الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في مجلس العقد يدل على ما شرط لعينه بل التعيين  
 وهو أن يصير البديل معناه القبض صيانة عن الافتراق عن دين دين ولا حاجة إلى التعيين في مجلس الإقالة في  
 السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعود إليه عنه فلا تقع الحاحية إلى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض  
 فلا راي في المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل إلا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض  
 في مجلس التعيين اهـ وحاصله أن السلم لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه بلزم قبضه في مجلس الإقالة لأن التعيين  
 موجود بخلاف الصرف فإنه لما حاز استبداله لم يقضه ليعزل التعيين **(قوله)** اختلف المتابعان (الخ) كان الأولى  
 ذكر هذه المسئلة في باب البيع القاسد ولكن مناسبتها هنا ذكر المسئلة المستثناة **(قوله)** والفقول المذمومة  
 لأن اتفاقنا ليس جاذب والأصل عدمه اهـ ح فهو منكر لأصل العقد **(قوله)** المذمومة (الصحة) لأنهم لما اتفقا  
 على العقد كان القاهر من إقدامهما عليه صحته اهـ ح ولأن مدعى الفساد مدعى حق الفسخ وخصمه ينكر  
 ذلك والقول للترك ط ولو ردها بالنسبة بينة الفساد وهذا هو الذي اتفقوا عليه بطلان شرط فاسدا وأجل فأنه اتفاق  
 الروايات وإن كان ليعني في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ووطئ خروا والآخر يدعي البيع بألف  
 درهم فمعه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول للمدعى الصحة أيضا بالنسبة بينة الآخر كافي الوجه الأول  
 وفي رواية القول للمدعى الفساد غاية ولم يذكر هناك ما لو اختلفا في أنه تلجئة أو وجدوا واختلفا في أنه بات أو وفا

شراء أرضا من روعة ثم  
 حصده ثم تقايلا بصحت  
 في الأرض بصحتها ولو  
 تقايلا بعد ادراكه لم  
 يجوز وفيها تقايلا علم  
 أن المشتري كان وطئ  
 المبيعة ردها وأخذتها  
 وفيها مؤنة الرد على  
 البائع مطلقا (وتصح  
 إقالة الإقالة فلو تقايلا  
 البيع ثم تقايلا) أي  
 الإقالة (ارتفعت وعاد)  
 البيع (الإقالة السلم)  
 فإنها لا تنصل الإقالة  
 لكون المسلم فيه دين  
 سقط والساقط لا يعود  
 أنشاء وفيها رأس المال  
 بعد الإقالة كقوله  
 فلا تصرف فيه بعدها  
 كقوله إلا في مستثنين  
 لو اختلفا فيه بعدها فلا  
 يخالف ولو تفرق قبل  
 قبضه ما لا في الصرف  
 وفيها اختلاف المتابعان  
 في الصحة والبطلان  
 فالقول للمدعى البطلان  
 وفي الصحة والفساد للمدعى  
 الصحة

مطلب في اختلافهما في  
 الصحة والفساد أو في  
 الصحة والبطلان

لانه سذر كذا، آخر باب الصرف (قوله قلت الا في مسئلة) الاستئذان من صاحب الاشياء وعزافهم المسئلة الى الفتح (قوله وادعى البائع الاقالة) اي به كافي الفتح والظاهر ان الضمير فيه عائد الى الأقل المذكور لال اثنين فصوره المسئلة اشترى زيد من عمرو ثوبا بالبغ ثم رد زيد الثوب المبجل نقد الثمن وادعى انه باع منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده اليه على وجه الاقالة بالتسعين فاقول زيد المشتري اي مع عمنه في انكار الاقالة كافي الفتح ووجهه كافي الحوى ان دعوى الاقالة تستلزم دعوى بطلان البيع لانها لا تكون الا في العيب اه قلت لكن تقدم انها محبة في عقمكم وهو فاسد مع ما فيه من الكلام ويظهر ان وجهه هو ان المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يحمله غيره وامدعى الاقالة ادعى ان الواجب المنفعة لان الاقالة ان كانت عناية فظاهر وان كانت بتسعين فلا انها لا تكون الا مثل الثمن الاول وان شرط أقل منه كالمس ففقد صامرا للمشتري والعشرة للمشتري يكتبه فلما كلام مدعى الاقالة تامل (قوله ولو بعكسه) بان ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشترى من المشتري بتسعين (قوله بخلافه) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة ادعى ان الثمن الذي يستحقه بالردائة والبيع بدعواه الشراء بالتسعين ادعى ان الثمن الواجب رده للمشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بغيره لاختلافهما في قدر الثمن الموجب التخلف بالنص والاقالة التي هي الثمن الاول انما راد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير النجس التي هي الثمن في البيع الثاني فاذا لم يحوى قلت وفيه ان الكلام فيما قبل نقد المشتري الثمن وانما فاسدة التعالف عند اختلاف المتبايعين ورد بها النص على خلاف القياس فكيف يقاس عليها غيره مع عدم التماثل والذي يظهر لي ان المسئلة مفرغة على قول أبي يوسف ان الاقالة تبطل في غير ذلك فقد توافقت على البيع الحادث لكن المشتري بدعوى وجه الاقالة والواجب فها مائة والبائع بدعوى البيع بالأقل وذلك لاختلاف في الثمن في عقد حادث والله أعلم فانهم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التعالف مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التعالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كافي الهداية اه فانه اذا استهلك في المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامها وما اذا استهلك في المشتري في يد البائع زل فابنوا وامتنع الاقالة وكذا اذا استهلك أحد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع وبحل عدم التعالف عنده لانه المبيع اذا كان الثمن ديننا ما اذا كان عتبا بان كان العقد مقايضة وهما أخذ العوضين فانهما يتعالفان من غير خلاف لان المبيع في أحد الجانبين قائم ودرم الالهة اوقيته والمصر الى التعالف فرع العجز عن اتيان الزاد فلهذا يتعالمه في حاشية الاشياء لا في السعوط (قوله زلة) بضم النون والراء غزبه اه (قوله لم تصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلك الزاد المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها اجنبي اه أقول ينبغي تقسيم المسئلة بما اذا حدث هذه الزيادة بعد القبض أم قبله فلا يمنع الاقالة كافي ردنا لعب تأمل وفي التارخانية ولو اشترى أرضا فها يتحل فالكل التزم تقابلا فالله تعالى الاقالة ومعناه على قيمته الا ان رضى البائع ان يأخذها كذلك اه رمي على المخير وما ذكره من التمسيد بندهم ما يوجبهم من ثباته ما في الخلاصة لما مر من ان هلاله بعضه منع الاقالة بقدره ولما صرح بقوله شري أرضا من روعة الخ ومثله مسألة التارخانية المذكورة ويؤيده ما قدمناه من ان الزاد بزيادة المنفعة المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه أعلم

\*(باب المراجعة والتولية)\*

وجه تقديم الاقالة عليهم ان الاقالة بمنزلة المهر من المركب لانها لا تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانها أعم من كونها مع البائع وغيره ط وأيضاً الاقالة متعلقة بالمبيع لا بالثمن ولذا كان من شروطها قيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في القفا لما فرغ من بيان أنواع البوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط التجار وكانت هي النظر الى جانب المبيع شرعى بان أوعاها النظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والاصل هو الأول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشافعي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأي ثمن كان من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير انتهى وفي الجرحي البيع بانقص من

قلت الا في مسئلة  
اذا ادعى المشتري بيعه  
من بائة باقل من الثمن  
قبل القبض وادعى البائع  
الاقالة فالقول للمشتري  
مع دعواه الفساد ولو  
بعكسه بخلاف شرط  
قيام المبيع الا اذا  
استهلك في يد البائع  
غير المشتري رأيت  
معر بالخلاصة باع كرها  
وسلفه كل مشتريه  
زلة منه ثم تقايلا لم تصح  
(باب المراجعة والتولية)  
لما بين الثمن شرعى  
الثمن ولم يذكر المساومة  
والوضعية ظهورهما  
(المراجعة) مصدر راجع

الاول وقدمنا أول البيع عن البصر خامسا وهو الاشتراك أي ان يشترط غيرهما اشتراهما أي بأن يبيعه نفسه  
 مثلا لكنه غير خارج عن الاربعة **(قوله)** ويشترع عايب مملكته بما قام عليه وبفضل عدل عن قول الكثر  
 هو بيع بين سابق لما ورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس أي غير مانع ولا جامع أما الاول فلان من  
 شري ذنابته بالدرهم لا يجوز له بيعها مباحة وكذا من اشترى شيئا بثمن نسيت له يجوز له أن يرابع عليه مع  
 صدق التعريف علمها وأما الثاني فلان المصوب لا يبي إذا عايد بعد القضاء بالقبضة على الغائب جاز بيع  
 الغائبه مباحة بأن يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا ورقم في الذوب  
 مقدارا ولو أن يدين الثمن الاول ثم راجع عليه ماز كسأني بيانه عند كذا الشرع له وكذا لو ملكه بهمة  
 أو أريت أو وصية وقومه فيتم راجع على تلك القبضة ولا يصدق التعريف علمه ما لم يكن أجيب عن مسألة  
 الدنانير بان الثمن المطلق بقصد أن مقابل به مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض وبأن بيانه وعن  
 مسئلة الأول بل بان الثمن مقابل يشتمل أي بالبيع والأجل فلم يصدق في أحدهما أنه بين سابق وقول الجرح  
 أنه لا يرد ولو اذ كان الثمن اشترا نسيت رد في التهر بان الخوازاين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه  
 المراجعة كالواشترى من أصوله أو فروعه ما زاد من كسأني وعن مسائل العكس بان المراد بان مقام عليه  
 بلا خيانة ونعامة في التهر فكان الا وفي قول المصنف تبع للدرع مملكته لا لعدم احتسابه في تحرر المراد  
 لأنه لا يدخل فيه مسئلة الاجل لأنه اذ لم يبين الاجل لم يصدق عليه ما يبيع مملكته عما قام عليه لماعلت **(قوله)**  
 من العروض احتراز عما ذكرنا من أنه لو شري ذنابته بدهم لا يجوز له بيعها مباحة كافي الزيلعي والبصر  
 والتهرو الفتح وعمله في الفتح بان بدلي الصرف لا يتعنان فلم تكن عن هذه الدنانير متعينة لتزم مسعاها لكن  
 هذا وارد على تعريف المصنف اذ لا دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوله بان السابق دليل على  
 أن المراد علمه المبيع المتعين لان كون مقابله متماطلا بقصد أن مملكته بالضرر ومبيع مطلقا كافي الفتح  
 وقول المصنف عما قام عليه ليس المراجعة الثمن لما مر قلنا اذ اذ الشارح قوله من العروض تتجمل التعريف **(قوله)**  
 ولو بهما لم تعيم لقوله مملكته أشار به الى دخول هذه المسائل فيه كاعلت **(قوله)** فانه اذا غنمته المخرج جواب اذا  
 قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه فيتم ليشمل المتلى وحاصله أن ما وهبه ونحوه مما لم يملكه بعقد معاوضة  
 اذ اقدر غنمته وضم اليه مؤنته مما يأتي يجوز له أن يبيعه مباحة وكذا اذا رقبه في ثوب رقا كما مر قال في الفتح  
 وصورة المسئلة أن يقول قيمته كذا ورقه كذا فإرا يحل على القبضة أو اترقم اه وظاهره أنه لا يقول قام على  
 بكذا وبه صرح في العرفي الرقم والظاهر أن الهبة ونحوها كذلك وحديث لا يدخل ذلك في كلام المصنف تأمل  
 وبأنى تمامه هذا وقال ح أن قول الشارح فانه اذا غنمته آخرجه بعض التعريف عن كونه تعريف فواو فسر  
 الفضل بما يضم فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة بالمسوط وهي عبارة مستقيمة ذاتها لكن بقي تعريف  
 المراجعة بيع مملكته فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع اه أي لان قوله عما قام عليه جزء التعريف  
 وكذا قوله وبفضل فان مراد به فضل الربح لتحقيق المراجعة والا كان العقد تولقة وأما فضل المؤنة فانه يضم الى  
 ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفات ما اكتفي بها ولقصدا الاختصار أخذ بعضها وجعله  
 بيان التصور بمسئلة الهبة ونحوها تامل **(قوله)** وان لم تكن من جنسه أي وان لم تكن المؤنة المضومة من  
 جنس المبيع ط قلت والأظهر كون المراد من جنس الثمن بقرينتها بعدة تأمل **(قوله)** ونحوه أي كصلغ  
 وطراز **(قوله)** ثم يبعده مباحة أي بزيادة على تلك القبضة التي قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة اليها  
 لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشترا بين فانه راجع على غنمته لا على قيمته فانهم **(قوله)** جعله واليا فكان  
 البائع جعل المشتري والبايع اشترا نه أي جعل له ولاية عليه وهذا اداء مناسبة المعنى الشرعي للمعنى  
 القوي **(قوله)** يبيع غنمته الاول قد علمت أن المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بان الاول الى قوله  
 عما قام عليه لدفع الاراد السابق فافهمه أولا وقع فيه ثانيا فكان المناسب أن يقول والتولية بعهه كذلك  
 بلا فضل **(قوله)** ولو حكا أدخل به ما مر في قوله ولو بهما فانه يولي به بقيمته لكونه لم يملكه بثمن

وشرعا (بيع مملكته)  
 من العروض ولو  
 هبة أو أريت أو وصية  
 أو غصب فانه اذا غنمته  
 (بما قام عليه وبفضل)  
 مؤنة وان لم تكن من  
 جنسه كالجواز  
 ونحوه ثم يبعده مباحة  
 على تلك القبضة ما  
 مبسوط (والتولية)  
 مصدر ولي غيره جعله  
 والبايع شرعا (يبيع بئنه  
 الاول) ولو حكا



(قوله يعقوبه) نفسمثل من المحكي لا لقوله بنه كاللاختي (قوله) وعبر عنها به أي بالن حيث أراد به ما به القيمة حتى صار عبارة عنه معنا فافهم (قوله) لأنه الغالب أي الغالب فيما عليه الإنسان أنه يكون من سابق (قوله) كون العوض أي الكائن في العقد الأول ح وهو ما ملأ به النهر (تسبه) استفيد من التعريف أن المتبرع ما وقع عليه العقد الأول دون ما وقع عوضا عنه فلو اشترى بعشر قدرهم دفع عنهما دينار أو ثوب ببقية عشرة وأقل أو أكثر رأس المال العشرة لا دينار والثوب لأن وجوبه بعقد آخر وهو الاستبدال قبيح ولو كان المسع مثلهما فارجع إلى بعضه كقصر من قفريين جازل عدم التفاوت بخلاف القسي وتمام تعريضه في شرع الجميع ولو انحطد لو كان ثوبا ونحوه لا يبيع جزأ منه معننا لتقسامه باعتبار القيمة وأن باع جزأ شأنا عاجزا وقبل بقصد بخر (قوله) مثلهما كدراهم والذاتير والمكيل والموزون والعددي المتقارب أما إذا لم يكن له مثل بان اشترى ثوبا بعد مقايضة مثلهما فارجع أولاده بأنه كان يباع بقيمة عدصته كذلك وأقيمة عبدانته وهو محمول قبح ونهر (قوله) وأقيموا كاللشترى صورته اشترى زيد من عمر وعبدان ثوب من باع العبد من بكر بثلث الثوب مع ربح ولا والخال أن يكر أن كان قد مملكت الثوب من عمر وقبل شراء العبد واشترى العبدان ثوب قبل أن يملكه من عمر فإياه بعده فلا شأن أن الثوب بعد الأجاز صار مملوكا لكبر المشتري فينتقله قول المتن أو مملوكا لاشترى ح فلهذه الصورة يستنتج مما لا مثل له (قوله) وكون الربح شامعا لمعلوم) تقدر لفظ الكون هو مقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة الجميع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثلهما أو مملوكا للشترى والربح مملو معلوم ومثله في الغرر وصرح في شرحه الدرر بالجملة حالية وكذا قال في الجران قوله أي المجمع والربح مملو معلوم شرط في القسي المملو للشترى كاللاختي اه وتبعه في المنع فقد ظهر أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط طارئ على الثاني لا معلومة الربح وإن كانت شرط طاعة محبة المطلقة لكنه أمر ظاهر لا يحتاج إلى التنبيه عليه لأن جهاته تنقضي إلى جهة الثمن وأما المراد بالتنبيه على أنه إذا كان الثمن الذي ملأ به المبيع في العقد الأول مملوا لا يصح البيع مراحته إلا إذا كان ذلك القسي مملوكا للشترى والحال أن الربح معلوم ولهذا ذكر في الفتح ولا لأنه لا يصح كون الثمن قسيما ثم قال أما لو كان ما اشتراه به وصل إلى من يبيعه منه فارجعه عليه بربح معين كان قول أبى بكر مراحته على الثوب الذي يبذل بربح درهم أو أكثر شعرا وربح هذا الثوب كان له بقدر على الوفاء بالترجمة من الثمن اه وأفاد أن الربح معلوم أي معين كونه مثلهما أو قسيما كإنبه عليه الشارح بقوله ولو قيل إن الخ اغتشت بخر هذا الحل (قوله) حتى لو باعته) تنزع على مفهوم قوله معلوما في مسئلة كون القسي مملوكا للشترى يعني فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باع الخ فافهم واعلم أن لفظه بدفعه المال وسكون الهاء العشرة بالفراسة ويزاد بالهاء المشقة والحقية وسكون الزاي اسم أحد عشر بالفراسة كإنبه ح عن ابن أبي نويهذ بيان هذا التصريح مافي البحر حيث قال وقد ارجح بكونه معلوما لا احتراز عما إذا بخر بربح دياره لأنه اعتبر برأس المال وبعض قيمته لأنه ليس من ذوات الأمانات كلفا للهداية ومعنى قوله ديار دماى بربح مقدار درهم على عشرة قدره ما فافهم أن الثمن الأول عشر برن كان الربح بربح درهمين وإن كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضي أن يكون الربح من جنس رأس المال لأنه جعل الربح مثل عشرين اثنين وعشرين الثمن يكون من جنسه كذلك النهاية اه مافي البحر وما صله أنه إذا كان الثمن في العقد الأول قسيما كالعبد مثلا وكان مملوكا اشترى بفراغ المالك المبيع من المشتري بثلث العبد بربح دياره لا يصح لأنه نصركه باع المبيع بالعبد بعشر قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لأنها اعتدلت بالجزء والتضمين والشرط كون الربح معلوما كما مر بخلاف ما إذا كان الثمن مثلهما والربح دياره فانه يصح قال في النهي ولو كان البعل مثلهما فباعه بعشرة أي عشر ذلك المثل فإن كان المشتري يعلم قيمة ذلك صرح والأفتاح علم في المجلس خبره الأخسد اه وبه لهما أن قول الشارح لم يجرأ فيما إذا كان الثمن قسيما كما قررنا ولا وقوله إلا أن يعلم الخ أي فيما إذا كان مثلهما أنه الذي يمكن عمله في المجلس فافهم (قوله) أجز القصار قيد بالجر لأنه لو عمل هذه الأعمال بنفسه لاضم

يعني بقيته وعبر  
عقباه لأنه قال  
(وشرط ههنا كون  
الراجح شيئاً  
معلوماً) وقصينا ما را  
ههنا كذا الثوب لانتفاع  
بها لاحتجوا بكونه  
مفسر ليجزى الآن يعلم  
بأنهم في المجلس فيض  
شرح جميع العيني  
(ووضم) البائع (إلى  
رأس المال أحراراً

قوله تلك الشـوب من  
عمرو الذي في عبارة  
ح من زيدهنا وفيما  
بعده وصوابه من عمرو  
كأقلنا اهـ منه.

شامها وكذا لو طوع بها متطوع أو باع رته وسجى **(قوله والصبي)** هو بالفتح مصدره بالكسر ما يصيبه  
 دروا الاظهر هنا الفتح لقول الشارح بأى لون كان ط **(قوله والقتل)** هو ما يصنع بأطراف الشياخ بجرير أو كان  
 من قتل الخيل أخته بجر **(قوله وكسوته)** بالنصب أى كسوة العبد المبيع قال فى الفتح ولا يضم عن الجلال  
 ونحوه ويضم الشياخ فى الرقى اه تأمل **(قوله وطعام المبيع بلاسرف)** فلا يضم الزيادة ط عن حاشية  
 الشلبى قال فى الفتح ويضم الشياخ فى الرقى وطعامهم الاما كان سرفا وز يادو يضم علف الدواب الا ان  
 يعود عليه شئ متولمها كالتيها وصفها ومنها فيسقط قدر ما مال ويضم ما زاد دخلا ما اذا أجر الدابة أو  
 العبد أو الدار فأخذ أجرته فله رايح مع ضم ما أنفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين وكذا حاجة أصاب  
 من بيضا يحتاج بسبب عياله وعماله وضم ما بالقي **(قوله وسقى الزرع)** أى أجرته وكذا يقال فيما بعده ط  
**(قوله وكسوها فى المصباح)** كسحت البيت كسحما من باب نفع كسسته ثم استعملت نقية البر والنهر وغيره فقبل  
 كسخته اذا قسخته وكسحت الشئ قطعتة واذنبت **(قوله وكرى المسنة)** فى المصباح كرى التمر كرى ما من باب  
 روى حفرة حفرة فحديثة والمستحاطة ينشئ فى وجه الارض ويسمى السد اه وفسرها فى المغرب عماين  
 للسبل لبر الماء وكان الشارح ضمن الكرى معنى الاصلاح تأمل **(قوله هو الدال على مكان السلعة وصاحبها)**  
 لافرق لغتين السمسار والدلال وقد فسرها فى القاموس بالمتوسط بين البالغ والمشتري وفرق بينهما الفقهاء  
 فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو المصاحب للسلعة غالبا فالدمرى الذين عن بعض المتأخرين ط وكذا  
 أراد بيض المتأخرين صاحب الترفاهة قال وفى عرفنا الفرق بينهما هو أن السمسار الخ **(قوله ويرجح فى البحر)**  
 الاطلاق حيث قال وأما أجرة السمسار والدلال فقال الشارح ان يلى ان كانت مشروطة فى العقد فتم والا  
 فأكتره على عدم الضم فى الاول ولا يضم أجرة الدلال بالاجماع اه وهو سابعان أجرة الاول تضفى ظاهر  
 الرواية والتفصيل المذكور قوله وفى الدلال قبل لا تضم والمرجح العرف كذا فى فتح القدر اه **(قوله وضابطه)**  
 الخ فان الصبي وأخواته يردى عن المبيع والجل والسوق يردى فى قيمته لانها تختلف باختلاف المكان  
 فتلقى أجرته بأمر المال دلال لكن أورد أن السمسار لا يردى عن المبيع ولا فى قيمته وأوجب بأن له دخلا  
 فى الاخذ بالافق فكيف فى معنى الزيادة فى القيمة وقال فى الفتح بعد كرم الضابط المذكور قال فى الايضاح  
 هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتشبه فى بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يتم المواضع كلها **(قوله)**  
 وكذا اذا قوم المورود الخ قال فى الفتح لملكه مبهمة وأرادت أو وصية وقومة قيمته ثم باعه مرابحة على تلك القيمة  
 يجوز وصورتها أن يقول قيمته كذا أو رقه كذا فأراحل على القيمة أو رقه ومعنى الرقم ان يكتب على الثوب  
 المشتري مقدارا سواء كان قدر الثمن أو أزيد ثم رايحه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو صادق لم يكن خائفا ان غبن  
 المشتري فيه فى قبل جهله اه قال فى البحر وقيدته المحيط عما اذا كان عند البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير  
 الثمن فاما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فله يكون خائفة له الخار اه وفى البحر ايضاع النهاية فى  
 مسئلة الرقم ولا يقول قام على بكتنا ولا قيمته كذا ولا اثبتته بكتنا فخر زاع الكذب اه وبه يظهر أن ما يفيد  
 كلام الخ من أنه يقول قام على بكتنا غير ما يدل يظهر لى أنه لا يقول ذلك فى مسئلة الهبة ايضاعا وهوهم أنه  
 ملكه بهذه القيمة مع أنه مكه بلا عوض فقيه شبهة الكذب ونو بد قول الفتح وصورتها أن يقول قيمته كذا الخ  
 فقد سوى بينه وبين مسئلة الرقم فى التصور ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهر ما شرط كون الرقم عقدا القيمة  
 فبخالف ما مر عن النهاية وحله على أن معناه أنه لا رقه بعشرة ثم يبيع ما لاهل بالخط على رقم أحد عشر بعبد  
 والا حسن الجواب محمله على ما اذا كان المشتري يظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه ما مر عن المحيط فافهم  
**(قوله وفيه مافيه)** فله يفيد أنه لا يضم وان كان متعارفا وهو خلاف ما يدل عليه كلام الميسوط قال فى الفتح وكذا  
 أى لا يضم أجر تعليم البعده صناعة أو قرأنا أو علما أو شعر الان ثبوت الزيادة لمعنى فيه أى فى المتعلم وهو حذاقته فلم  
 يكن ما أنفق على التعليم موجبا لزيادة فى المالىة ولا يخفى مافيه ان لا شئ فى حصول الزيادة بالتعلم وأنه مسبب عن

والصبي) بأى لون كان  
 (والطراز) بالكسر علم  
 الثوب (والقتل وحل  
 الطعام وسوق الغنم  
 وأجرة القسل والنجاسة  
 وكسوته) وطعام المبيع  
 بلاسرف وسقى الزرع  
 والكرم وكسوها وكرى  
 المسنة والأهمل وغرس  
 الاشجار وتخصيص الدار  
 (وأجرة السمسار) هو الدال  
 على مكان السلعة وصاحبها  
 (المشروطة فى العقد)  
 على ما مر من فى الدرد  
 ويرجح فى البحر الاطلاق  
 وضابطه كل ما يردى  
 المبيع أو فى قيمته يضم  
 دروا وعند المعنى وغيره  
 عادة التجار يضم (و يقول  
 قام على بكتنا ولا يقول  
 اثبتته) لأنه كذب وكذا  
 اذا قوم المورود فاق  
 أو باع برقه وصادق  
 الرقم فتح (لا يضم) أجرة  
 العليب) والمورد ولو  
 العلم والشعر وفيه مافيه  
 ولذا على فى الميسوط  
 بعدم العرف

(والدلالة والراعى و) (لا تفتقه بنفسه) ولا جرحا بنفسه أو تفتقه به متطوع (١٦٣) (وجعل الايق وزاويت الحفظ)

بجلاف أجرة الخنز وأنها  
تضم كاصرحوا به  
وكانه للعرف والا فلا  
فرق يظهر تدبر (وما  
يؤخذ في الطريق من  
النظم الا اذا سرت العادة  
بضمه) هذا هو الاصل  
كاعتل فلكن المصول  
عليه كايضده كلام  
الكامل (فان ظهر  
خبايته في مراححة  
بالقراره أو برهان على  
ذلك أو بتكويه) عن  
العين (أخذ) المشتري  
(بكل غنمه أو رده) فلو ان  
الرضا له الحط) قدر  
الغايمة (في التولية)  
تصفى التولية (ولو هلك  
المبيع) أو استهلك في  
المرايحة (قبل رده أو  
حدث بمعاينته) من  
الرد (أو بمبيع جميع الثمن)  
المسحوق (وسقط خارجه)  
وقدما أنه لو وجد للمول  
بالمبيع عينا ثم حدث  
آخر لم يرجع بالنقصان  
(شراء ثوبا) بخمس الثمن  
الاول (بعد بيعه) برهان  
راجح طرعا راجح قيل  
ذلك (وان استغرق) الربح  
(بثمنه لم يراجح) خلافا  
لهما وهو ايق. وقوله  
أوتى بحر ولو بين ذلك  
قوله لزمه جميع الثمن  
هذا ما خطه والذي في

التعليم عادة وكونه بمساعداً للعالم في المتعلم كقابلية الثوب للصبي لا يمنع نسبتها الى التعليم فهو عادة عادبة  
والقابلية شرط في المبسوط ولو كان في ضم المتفق في التعليم عرف ظاهر يلقى برأس المال اهلقت فقد ظهر أن  
البحث ليس في العلة فقبل فيها وفي الحكم فافهم (قوله ولا تفتقه بنفسه) أي في سفره لا كسوته وطعامه ومركبه  
ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشرح (قوله) وجعل الايق) لانه نادراً يلقى بالسائق لانه لا عرف في النادر  
فتح (قوله) وكانه للعرف) أصل هذا صاحب التهرج حيث قال وقد مر أن أجرة الخنز تضم كايضده للعرف والا  
الخنز وبيت الحفظ سوا غير ذلك بانه في العين اهل (قوله هذا هو الاصل) أي لو في تفتقه بنفسه كايضده  
العموم ط (قوله) كايضده كلام الكامل) حيث ذكر ما قدمناه عنه ثم قال أيضاً بعد أن عد حجة مما لا يضر كل  
هذا ما لم يجر عادة التجار اه وقد عكس عما مر عن المبسوط أن المعتبر هو العرف الظاهر لا الشرايع النادر يجعل  
الائق لانه لا عرف في النادر كما قدمناه (قوله) فان ظهر خبايته) أي الشائع في مراححة بان ضربه الى الثمن  
ما لا يجوز ضمه كافي الحط أو اخرج به اشتراجه بغيره وراجح على درهم قسيتين أنه اشتراجه بثمانية شهر (قوله) أو  
رهان الخ) وقبل لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة متناقض والحق بمعاينتها كدعوى العيب فتح (قوله)  
أخذه بكل غنمه الخ) أي لا خلاف هنا بخلاف التولية وذا عندنا وقال أبو يوسف يحط فيها وقال محمد بخير فيها  
والمثون على قول الامام في الجرح السراج وبيان الحط في المراححة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة  
وباعه بربح خمسة ثم ظهر انه اشتراجه بثمانية فله يحط قدر الثمن من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله  
من الربح وهو درهم فأي أخذ الثوب باثني عشر درهما اه (قوله وله الحط) أي لا يجر بحر (قوله) لتحقق  
التولية) في نسخة بتامين وفي نسخة بتامين أو حط على أنه فعل مضارع والتولية فاعله أو مضمر صاف الى التولية  
وعلى كل فهو علة لقوله وله الحط قدر الخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحط في التولية فخرج عن  
كونها تولية لانها لا تكون بأكثر من الثمن الاول بخلاف المراححة فله لم يحط فيها بشت مراححة (قوله) ولو هلك  
المبيع الخ) لم أرها هلك بعضها هل يتمتع بالباقي مقتضى قوله أو حدثت بمعاينته من الرد أنه لارد كالأول كل  
بعض المثل أو باعه ثم ظهر له فبذبه أو اشتري عددن أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي  
بخلاف الثوب الواحد كما مر في أخبار العيب تأمل (قوله) لزمه جميع الثمن) في الروايات الظاهر لانه يجر خسارة  
لا يقابله شيء من الثمن اختيار الرتبة والشروط وفيها يركب تمام الثمن قبل الفسخ فكذلكها وهو المشهور من  
قول محمد بخلاف خيار العيب لان المشتري فيمضه فالتبطل به فيسقط ما يقابله اذا عجز عن تسليمه وعنه  
في الفتح وانظر ما سذكره الشارح عن أبي حفص (تنبيه) قال في البحر وظاهر كلامهم أن خيار ظهور الخيانة  
لا يورث فاما ما لم يشرى فاطلع الوارث على خبايته بالطريق السابق فلا خياره (قوله) وقدما) أي في أوائل  
خيار العيب (قوله) لو وجد للمول) بتشديد اللام المقسومة اسم مفعول من التولية (قوله) لم يرجع بالنقصان)  
لانه لا يرجع عيصا لثاني نقصان من الاول وقضية التولية أن يكون مثل الاول بحر (قوله) شراء ثوبا الخ)  
صوره اشتري بعشرة وباعه مراححة بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فله يبيع مراححة بخمسة ويقول قام على  
بخمسة (قوله) بخمس الثمن الاول) يأتي بخمسة (قوله) فان راجح الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي أنه لا فرق  
بين بيعه مراححة أو تولية والمثون كلها مقيدة بل مراححة وظاهرها جواز التولية على الثمن الاخير والظاهر الاول  
كالاختي بحر وبه جزم في التهر (قوله) وان استغرق الربح غنمه) كالواشتره بعشرة وباعه بعشرين مراححة  
ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراححة أصلا وعندنا راجح على عتق الرقبين بحر أي في الاستغراق وعنه  
(قوله) لم يراجح) لان شبهة حصول الربح بالعقد الثاني نائمة لانه أي الربح ثباتا كنه يعلما كان على شرف السقوط  
ما ظهر وعلى عيب فبره فنزل الربح عنه والشبهة كالخسوف يبيع المراححة حاشا لو قيد بقوله لم يراجح لان له  
أن يبيعه مساومة شهر (قوله) بحر) أي عن الحط ومعنى كون قول الامام أوتى أي أحبط ما لم يمتلئ من أن  
الشبهة كالخسوف هنا لحرز عن الخيانة (قوله) ولو بين ذلك) بان يقول كتب بعتهم بحت فبم عشرة ثم اشتريته  
بعشرة وأنا أبيعهم بربح كذا على عشرة شهر (قوله) أو بلغ بغيا الجنس) بان باعه بوسيف أي غلاما وبداية

مطلب خيال الخيانة في المراححة لا يورث

التسخين لزمه جميع الثمن اه

أو باع بغير الجنس أو  
 تحلل ثالث جاز اتفاقاً  
 فتح (راجع) أي جاز أن  
 يبيع مراححة لغيره (سيد  
 شري من) مكانه أو  
 (مأذونه) ولو (المستغرق  
 دينه رقبته) فاعتبار هذا  
 العقد لتحقيق الشراء  
 فغير المدون بالأولى  
 (على ما شري المأذون  
 كعكسه) فبالتهمة  
 وكذا كل من لا تقبل  
 شهادته كماله وفرعه  
 ولو بين ذلك ما يج على شراء  
 نفسه من كمال (ولو كان  
 مضارباً) معه عشرة  
 (بالنصف) اشتري بها  
 أو باع منه من ريب المال  
 بخمسة عشر (راجع) الثوب  
 فما يجزى ريب المال بائني  
 عشر ونصف (لأن نصف  
 قوله أي جاز أن يبيع  
 هكذا بخطه والذي في  
 نسخ الشارح التي بيدي  
 أي جاز أن يبيع  
 مراححة للمال واحد  
 اهـ محصيه  
 ٢ قوله وعنده هكذا  
 بخطه ولعل الأولى  
 وعندها أي حصة العقد  
 كما لا يخفى اهـ محصيه  
 ٣ مطلب اشتري من  
 شريكه سلمة

أو عرض آخر ثم اشتراه بعشرة كان له أن يبيعه مراححة على عشرة لأنه عادل بما ليس من جنس الثمن الأول  
 ولا يمكن طرحه إلا باعتبار القيمة ولا مدخل لها في المراححة وإن اقتضى الاشتري أشباع صفقة واحدة بثمن واحد ليس  
 له أن يبيع بعضها مراححة على حصته من الثمن كذا في الفتح وأراد بالاشياء الضميمة وعامها في التهر وقد مر  
 (قوله) أو تحلل ثالث) بأن اشتري من مشتري مشترته لأن التأكد حصل بغيره (تنبيه) علم من التقيد  
 بالشراء أنه لو وهبه ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه بعشرة راجع على العشرة ومن التقيد بالبيع رجع أنه لو أجز  
 المبيع ولم يدخله نقص راجع بلا بيان لأن الأجر ليست من نفس المبيع ولا من آخره فلم يكن جاساً الشيء منه  
 أي بخلاف مالوا من صوفه أو سمته كإفادته وأنه لو حبط عنه ما نفع كل الثمن راجع على ما اشتري بخلاف مالوا  
 حط البعض لا اتفاقه بالمقدون حط الكل ثلاثاً يكون بيعاً بلا ثمن فصار عليك ما سئد كالهبة وسأق أن الزيادة  
 يلتحق براجع على الأصل والزيادة في المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عاد أن عاقد م ملكه كرجوع في هبة أو  
 تخيير شرط أو روية أو عس أو قاله راجع ما اشتري لانفساخ العقد كأن لم يكن لأن عاد بسبب حذو كسمة  
 وأريت وتعلم في البحر (قوله) أي جاز أن يبيع) لا تعقد في التعبد أي إذا أراد أن يبيع سداً وجب عليه أن يبيع  
 على ما اشتري البعد لأن المراححة على ذلك واجبة لا جازة طوكاً نال الشارح نظراً إلى بيان صحته فغير الجواز تبعاً  
 للدر فافهم (قوله من) مكانه) أو مد بره (قوله) فاعتبار هذا العقد) أي بالنظر إلى مجرد عبارة المتن قال في التهر  
 ثم كونه مدوناً محيط بقبته صرح به بمحدث الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد المحيط كالصدر  
 الشهيد وتبعه المصنف وشمس الأئمة في المبسوط لم يذكر الذين أصلاً قال في العناية والحق ذكره لأنه إذا لم يكن  
 عليه من لم يصح البيع والتحقق أن ذكره وعلمه سواء بالنظر إلى المراححة لأنها إذا لم تجز مع الدين مع عدمه أولى  
 وأما بالنظر إلى حصة العقد ٢ وعنده فله فائدة الباب لم يعقد إلا المراححة فصنع شمس الأئمة أقعد اهـ (قوله) على  
 ما شري المأذون) متعلق بقوله راجع وصورته كافي الكثرة اشتري المأذون ثوباً بعشرة وباع منه سبعة بخمسة عشر  
 يبيعه على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما ذابغ المولى للبعد (قوله) فبالتهمة) لأن الحاصل للبعد لم يخل عن حق  
 المولى ولما كان له أن يستقي ما في يده ويقضي دينه وكذا في كسب المكاتب وبصير ذلك الحق له حقيقة بهجرة  
 فصار كأنه باع واشتري ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدا في حكم المراححة فبالتهمة (قوله) كاسله وفرعه  
 وأحد الزحين وأحد الملقاضين عنده وخالفاه فيما عدا المد والمكاتب بحر (قوله) ولو بين ذلك) أي أن أحد  
 هؤلاء اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر (تنبيه) ٣ في الفتح اشتري من شريكه سلمة ليست من  
 شركتها راجع على ما شري ولا بين ولو من شركتها يبيع نصيب شريكه على ضمانته في الشراء الثاني ونصيب  
 نصيبه على ضمانته في الشراء الأول لجواز كونها شريته بألف من شركتها فاشترى أهما بألف ومائتين فانه راجع  
 على الملق ومائة لأن نصيب شريكه من الثمن ستمائة ونصيب نفسه من الثمن الأول جسماً فبقيبعها على ذلك اهـ  
 (قوله) بالنصف) أي بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله مضارباً فكأن الأوضح تقديمه على قوله  
 معه عشرة كما قاله ح (قوله) باع مراححة لرب المال بائني عشر ونصف) هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل  
 ما ذكر في مضاربة البحر عن المحيط من أنه على أربعة أقسام الأول أن لا يكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فضل على  
 رأس المال بأن كان رأس المال ألفاً فاشترى منها المضارب عبداً بمائة فبقيته ألف وباعه من ريب المال بألف  
 فأنزب المال راجع على ما شترى به المضارب الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فإنه كالاول  
 الثالث أن يكون فيها مائة راجع على ما شترى به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط  
 وهو كالثالث اهـ ولا يخفى أن مثال الشارح محتمل كونه من الثالث أو الرابع لصدقه على كون قيمة الثوب  
 عشرة كرأس المال أو أكثر فلما كان له أن يبيع على ما شترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصة المضارب من  
 الربح وهو درهما ونصف دون حصة ريب المال لأنها سلمة له ولم تجز عن ملكه ثم أعلم أن المصنف لم يسق منه  
 تمثيل المسئلة بالشراء بالعشرة والبيع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله بائني عشر ونصف وهذا وإن وقع في عبارة

الكثر كذلك لكنه صور المسئلة قبله في مسئلة المأذون كما قدمناه ولذا وضع الشارح عبارة المصنف في آئنه  
 تقرير المتيقن ذكر المثال (قوله) وكذا عكسه (وهو ما إذا كان البائع رب المال وهذا يضاهي أربعة أقسام قيمان  
 لا أربع فمما لا على ما اشترى به رب المال وهذا إذا كان لأفضل في الثمن وقية البيع على رأس المال كالواشترى  
 المضارب من رب المال بألف المضاربة عدا قيمته ألف وكان قد اشترى من رب المال نصف ألف ولا فضل في قية  
 البيع فقط بأن اشترى من رب المال عدا بألف قيمته ألف وباع من المضارب ألفين وقسمان راجع على ما اشترى به  
 رب المال وحصة المضارب وهذا إذا كان فيها فضل بأن اشترى من رب المال عدا بألف قيمته ألفان ثم باع من  
 المضارب ألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجع فيها ألفا فانه راجع على ألف وخمسة مائة وكان في قية  
 العبد فقط بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسة مائة فاشترى من رب المال بألف فباعه من المضارب ألف يسعه المضارب  
 على ألف ومائتين وخمسين كذا في الجرح عن المحيط اه ح وبه ظهر أن قول الشارح وكذا عكسه أراد به العسرين  
 الآخرين (قوله) يسجي في بابه (وهو باب المضارب يضارب ط (قوله) وتحققه في النهر) حاصله أنه ذكر في مضاربة  
 الكثر تعالى لهداية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عدا اشتراه بنصفه راجع بنصفه اه فاعترضنا في الثمنين  
 وقال الزبلي هناك ولو بالعكس أي بأن اشترى من رب المال بألف من المضارب عدا من مضارب بنصفه راجع بنصفه  
 أيضا صورة العكس هناك مفروضة في شرائه من المالك من المضارب وهي مسئلة التون هنا فإذا ذكره الزبلي  
 هناك بخلاف لما صرح به نفسه ههنا من أنه يضم حصة المضارب وذكر في السراج أنه يضم حصة المضارب في  
 صورة الأصل وصورة العكس وقد وقع في البحر بين كلامي الزبلي بتوفيق ردمي في التهر وقال ان ما في السراج  
 مخالف لصريح الرواية المصرية مما في كتاب المضاربة وما ذكره الزبلي من أن رب المال لا يضم حصة المضارب  
 محمول على رواية وقد كره أن اجابوا الحق ما في مضاربة البحر من أن صورة العكس التي ذكرها الزبلي هناك  
 هي القسم الاول من كلام المحيط فليكن فيه مخالفة لما ذكر في المراجعة أنه يضم حصة المضارب لانه القسم  
 الثالث والرابع من كلام المحيط اه ما في مضاربة البحر مخصصا قلت ولم يتعرض هناك للجواب عما في السراج  
 وقد علمت صحته مما كتبناه على قول الشارح وكذا عكسه وقد أخرجنا هذا المقام بأكثر مما هنا فاعلمنا على البحر  
 (قوله) مردها (أي من بدل المراجعة (قوله) أي من غير بيان) لا ساحق الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله) أما بيان  
 نفس العيب فواجب لان العيب حرام الا في مستثنى تقدمه آخر خيار العيب ومرة الكلام على ذلك (قوله)  
 فتعيب عنده) أما لو وجد البائع عيبا فرضي به كان له أن يبيعه مما يجتمع على الثمن الذي اشتراه به لان الثابت له  
 خيار فاسقاطه لا يمنع من البيع مما يجتمع كالأمر فيه خيار شرط أو وى وكذا لو اشتراه مما يجتمع فاطلع على  
 خيانه فرضي به كان له أن يبيعه مما يجتمع على ما أخذه به لما ذكرنا أن الثابت له خيار بغير عيب عن الفتح (قوله)  
 بالتعيب) مصدر تعيب ما رمى عيبا لا يصنع أحده بلحق به ما إذا كان بصنع المسح وشبه ما إذا كان نقصان  
 العيب يسيرا أو كثيرا وعن محمد ولو نقص قدر لا يتبين الناس فيه لا يبيعه مما يجتمع ببيان يدل كلامه أنه لو نقص  
 بغير السعر بأمر الله تعالى لا يزمه البيان بالوحي (قوله) ووطئ (التب) بصيغة الفعل الماضي عطفا على قوله  
 اشتراه أو بصيغة المصدر عطفا على أنه اشتراه (قوله) كقرض فأورق نأر (الوذي) ذكرهما بعد قوله بأقصة ساوية  
 اه ح وقرض بالقاف وذكره أبو اليسر بالفاء فتح والذي في القاموس والمصباح الاول (قوله) المشتري) بصيغة  
 المفعول تعيب الثوب (قوله) لا بمن يئانه (أي بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله) وجه الكمال) ثم رجعا ولا  
 بقوله واختاره ههنا حسن لان معنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم كرماتها انقصت إيهام المشتري أن  
 الثمن المذكور كان لها القيمة والغالب أنه لو علم أن ذلك منها جميعا لم يأخذها جميعا لا يحطط اه لكنه قال  
 بعده لكن قولهم هو كقولنا لتعيب السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه أن يبين أنه اشتراه في حال غلته وكذا  
 لو اضر الثوب لطلو مكشاه وتوسع الزاعم قوى اه نعم أجاب في التهر بقوله وقد يفرق بين الإيهام فيما ذكر  
 ضعيف لا يعول عليه بخلاف ما لو اضر الثوب لبار بغير إيهامه على غلته قوى جدا ثم يفرق اه قلت وقية كلام  
 وقد يكون تفاوت السعر من أخفى من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم للمشتري بكل ذلك والاحسن

الرجح ملكه وكذا عكسه  
 كما يسجي في بابه وتحققه  
 في التهر راجع مردها  
 (بلا بيان) أي من  
 غير بيان (انه اشتراه  
 سلبا) أما بيان نفس  
 العيب فواجب فتعيب  
 عندما تعيب) بأقصة  
 ساوية أو بصنع المسح  
 (وطئ) التعيب لم ينقصها  
 الوطئ كقرض فأورق  
 نأر الثوب المشتري وقال  
 أبو يوسف وزفر الثلاثة  
 لا بد من يئانه قال أبو  
 اليسر وبه أخذوا وجه  
 الكمال

وغيرها اتفاقاً فتح  
(و) وطه البكر كتكسره  
بنشره وطيه لصيرورة  
الاوصاف مقصودة  
بالااتلاف ولذا قال ولم  
ينقصه الوطه (استراه  
بالتعيب) وطه ربح  
مأته بلا بيان خبر المشتري  
فان تلف البعيب تعيب  
أو تعيب (فعل) بالاحل  
(زعم كل الثمن حالاً وكذا)  
حكم التولية (في جميع  
ماهر وقال أبو جعفر  
المختار المفتوى الرجوع  
لفضل ما بين الحال والمؤجل  
بحر ومصنف (ولي  
رجلا شياً) أي باع تولية  
بما قام عليه أو بما  
اشترى به (ولم يعلم المشتري  
بكم قام عليه ففسد)  
البيع لجهالة الثمن  
(وكذا) حكم المراجعة  
وخبر المشتري بين أخذه  
وتركه (و) (علم في مجلسه)  
والابطل (و) (علم أنه) (لارد)  
بضغن فاحش) هو مالا  
يدخل تحت تقويم  
المقومين (في ظاهر الرواية)

الخو ايمان ذلك مجرد وصف لا يقابله شيء من الثمن بخلاف الفاتح دعوا بالجار به وقرض الفأر ونحوه فانه جزء  
من المبيع ولا رد ما اشتراه بأجل فانه لا ابراهيم بلا بيان كإباني لقوله لم ان الاجل يقابله جزء من الثمن عادة  
فيكون تلجز ميزان المبيع (قوله) وأقره المصنف (قوله) وكذا شخص في بحر والمقدس (قوله) بالتعيب) مصدره  
إذا أحدث بغير عيب (قوله) ولو بفعل غير الخ) دخل فيه ما إذا كان بفعله بالاولى وكذا ما إذا كان بفعل غيره  
بأمره واحتزبه عاذاً كان بفعل المبيع فانه ملحق بالاقعة السماوية كأمرا لان المراجع لم يكن حاسباً  
(قوله) وان لم يأخذ الارش) لتحقيق وجوب الضمان فتح (قوله) وطه البكر (لان العذر جزء من الثمن يقابلها  
المن وقد حبسها ففتح (قوله) كتكسره) أي تكسر الثوب (قوله) لصيرورة الاوصاف مقصودة بالااتلاف) أي  
فتخرج عن النجاسة بالقدية فوجب اعتبارها فتقابل ببعض الثمن فتح وهذا علة لقوله بلا بيان بالتعيب  
(قوله) ولذا قال الخ) أي فانه يفهم منه أن الثيب لو نقصه الوطه يلزمه البيان لانه صار مقصوداً بالااتلاف (قوله)  
اشتراه بالتعيب) أي فادان الاجل مشروط في العقد فان لم يكن ولكنه كان معطداً للتعيب قبل لا يضمن به لانه  
المعروف كالمشروط وقبل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور كما في الزبلي نهر وينبى ترجيح الأول لانها مبينة على  
الامانة والا حترار عن شبهة الخيانة وعلى كل من القولين لم يكن مشروطاً ولا معروفاً وانما أحله بعد العقد  
لأبازه بيانه بحر قال في التهر لأمراً أن الأصغر هما أو لحاقه شرطاً لا يتحقق بأصل العقد فكون تأجيلاً  
مستأنفاً على القول بأنه يلحق ينبى أن يلزمه البيان اهـ (قوله) خبر المشتري) أي بين رده وأخذه بالتعيب  
حالة لان لا حلاً فيها بالمبيع الا ترى أنه زاد في الثمن للاحه والشبهة ملحقه بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئ  
بالااتلاف باع أخذه بها على وجه المراجعة وهذا خيانة فمأ إذا كان منبعاً لحقيقة وإذا كان أحد الشئتين  
يشبه المبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح (قوله) لم يزل كل الثمن حالاً) لان الاجل في نفسه ليس بمال فلا يقابله شيء  
حقيقة اذا لم يشرط ز بالذاتين عقابته قصد او راد في الثمن للاحه اذا ذكر الاجل عقابته ز باده الثمن قصداً  
فاعتبر مالا في المراجعة احترازاً عن شبهة الخيانة ولم يعتبر مالا في الرجوع عملاً بالحقيقة بحر (قوله) في جميع  
ما) أي لا كالموقع في الزبلي والفتح من الرجوع الى المسئلة التي قبله وهو بحث المبرح حيث قال وينبى أن  
يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره المراجعة فلا يضمن البيان في التولية أيضاً يضاف التعيب ووطه البكر  
وبدونه في التعيب ووطه بالتعيب (قوله) وقال أبو جعفر الخ) عبر عنه في الفتح بقيل حيث قال وقيل تقوم بئس  
حال وموكل فترجع بفضل ما بين ما على البائع قاله الفقيه أبو جعفر الهندواني اهـ قلت وينبى على قول أي  
جعفر أن يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة في مراجعة لان الاجل لا يقابله شيء من الثمن حقيقة تأمل (قوله)  
بحر ومصنف ومثله في الزبلي معلاً بالتعارف (قوله) وخبر الخ) لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس  
جعل كابتداء العقد وصار كآخير القول الى آخر المجلس ونظيره بيع الشيء رقه اذا علم في المجلس وانما يتخير  
لان الرضا لم يتم قبله لعدم العلم كافي خذارو به وطاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد بنقض فاسداً بعرضه  
العصة وهو الصحيح خلاف المروي عن محمد أنه صحيح بعرضه الفساد كذا في الفتح وينبى أن تظهر الترت في حرمة  
مأثرته فعلى الصحيح يحرم وعلى الضعيف لا يحرم (قوله) والابل) أي تقرق فساد ط (تتم) في الظهيرة  
اشترى ما كنتم من عند مالا يتفان الناس فيه وهو يعلم لا ابراهيم بلا بيان وكذا الواسطى بالدين من مديته وهو لا يشترى  
عقل الثمن من غيره فلا يشترى مثله له أن ابراهيم سواه أخذته بلفظ الشراء والصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما بأن  
منه الصلح على الخط والتبويض دون الحق وينبى الشرع على الاستقصاء اهـ ملخصاً (قوله) لا رد بغير فالحس) ٣  
في البحر عن المصاحف عنه في البيع والشراء غفلنا من بعضه بمثل غلبه فاتفق وغشبه أي نقصه وغشبه بالشاء  
للمقول فهو مغشوب أي منقوص في الثمن أو غير الغشبة اسم منه (قوله) هو مالا يدخل تحت تقويم المقومين  
هو الصحيح كافي الجرو ولا كالموقع البع بعشرة مثلاً ان بعض المقومين يقول انه يساوي خمسة وبعضهم ستة  
وبعضهم سبعة فهنا غش فالحس لانه لم يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما اذا قال بعضهم غشبه وبعضهم تسعة

وعلمه أكثر وأيات

المضاربة وبه بقي ثم روي

وقال (ان غرة) أي غرة

المشتري البائع وأبو العباس

أوغره الدال فله الرد

(والالا) وبه أفتى صدر

الاسلام وغيره ثم قال

(وتصرفه في بعض المبيع

فصل على الناقين (غير

مأنع منه) فيرد مثل

ما أتلفه ويرجع بكل

التمن على الصواب اه

ملخصا في ما لو كان قريبا

لم أره قلت وبالاخير

رحم الامام علاء الدين

السمرقندي في تحفة

الفقهاء وصححه الزيلعي

وغيره في كفاية الاشياء

عن يوسع الخاتمة من فصل

الغرو والفرور لا يوجب

قوله فأتى رجل بفزل

لهذا الغزال أي بفزل

مما لو لهذا الغزال

وحاصله أن الغزال دفع

غره لرجل ثم جعل

نفسه دالا بين الطالب

والرجل واشترى

لطالب الغزال من الرجل

يزيده ثم تصرف المشتري

أي ميسر له الشراء

حقيقة في بعض الغزل

ثم علم بالعين وبأن

الغزال هو صاحب

الغزل وأنه فصل ذلك

تقرير الطالب اه منه

مطلب القصور

لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مسائل

وبعضهم عشرة فهذا غن يسير (قوله وبه أفتى بعضهم مطلقا) أي سواء كان الغن بسبب التغيير أو بدونه  
لكن هذا الإطلاق لم يذكروه في القنية وإنما حكى في القنية الأقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا غير مقيد بالتغير  
أو بدونه ولكن نقل في الفتح أن الإمام علاء الدين السمرقندي ذكر في تحفة الفقهاء أن أصحابنا يقولون في  
المغشون أنه لا رد لكن هذا في مغشون لم يغير ما في مغشون غير يكون له حق الرد استدللا بعسلة المراجعة اه أي  
بعسلة ما إذا كان في المراجعة فإن ذلك غير مثبت به الرد (قوله وبقي بارد) ظاهره الإطلاق أي سواء غره أو لا  
بغيره القول الثالث (قوله وأوغره الدال) قال الرمي مفهوما أنه لو غره رجل أجنى غير الدال لا يثبت له  
الرد وبق ما لو غره المشتري البائع في العقار فأخذ المبيع هل البائع أن يسترد منه بغير علمه لأنه لم يغيره وإنما  
غره المشتري وعامه في حاشيته على البحر (قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره) وهو الصحيح كما يأتي وظاهر  
كلامهم أن الخلاف حقيق ولو قيل أنه لغفلي وبحمل القولان المطلقان على القول المفصل لكان حسنا وبدل  
عليه حمل صاحب التحفة المتقدم قلت ورويه أيضا عدم التصريح بالإطلاق في القولين الأولين وحيث كان  
ظاهر الرواية مجمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكره وأن ظاهر الرواية عدم الرد  
مطلقا حتى ينافي التفصيل فلذا جزم في التحفة بحمله على التفصيل وحيث لم يبق لنا القول واحد هو المصرح  
بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه الحق به وبأنه الصحيح فأتى في زماننا بالرد مطلقا فقد أخطأ خطأ فاحشا لما  
علت من أن التفصيل هو الصحيح الحق به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد أصبحت ذلك عمالا من بدعيه في  
رسالة منتهى تحجير التصريح في إبطال القضاء ما الفسخ بالغن الفلش بلا تغير (قوله فيرد مثل ما أتلفه) أي  
مع رد الباقي كآفي القنية ونسها قال الغزال لا معرفة في الغزل فأتى بفزل أشترى فأتى رجل بفزل لهذا الغزال  
ولم يغيره المشتري فجعل نفسه دالا بينهما واشترى ذلك الغزال بأزيد من المثل وصرف المشتري بعضه إلى  
حاشته ثم علم بالغن وعامه قل أنه رد الباقي بحسنة من التمن قال رضي الله عنه والصواب أن رد الباقي ومثل  
ما صرف في حاجته ويسترد جميع التمن كن اشتري بيتا بمائة من فذا فهد كان عظيم فله الرد أو ما خبيج التمن  
قبل أنفاق شي منه وبعد رد الباقي ومثل ما أتى فاسترد التمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اه  
(قوله بقي ما لو كان قريبا) أي تصرف في بعضه فهل يرجع بقدر ما غن فيه أو لا يرجع أو رد الباقي ويضمن قيمة  
ما تصرف فيه وجهه التوفيق أن ما ذكره في القنية مقروض في المثل لأن الغزال مثلي كالمصرح به كلام القنية  
المذكور أو نفاذ كذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الفصولين بأنه مثلي وفي التنازع عمن المتني  
ولا يصح بيع غزل قطن لبن بفزل قطن خشن الامتلاء على لأن القطن سواء اه حيث كان النقول هنا في المثل  
لم يعلم حكمه القضي فافهم ثم اعلم أن ما قدمنا من المنع عن تحفة الفقهاء من أن المغشون اذا غره الرد استدللا  
بعسلة المراجعة فيبدان خيار التغير في حكم خيار الخيانة في المراجعة وقد مر في المتن والشرح أنه لو هلك المبيع  
أو استهلكه في المراجعة قبل رده أو حدث به ما منع من الرد لأنه جميع التمن المسمى وسقط خياره وكذا رنا هناك  
أن مقتضى قوة أو حدث به ما أنه لو هلك المبيع أو استهلكه رد الباقي الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر  
أن هنا كذلك فتمثل (قوله قلت وبالاخير قوله وغيره) الاول ذكره هذا عن قوله وبه أفتى صدر الاسلام  
وغيره اه ح (قوله وفي كفاية الاشياء الخ) حيث قال الغرو لا يوجب الرجوع فلو قال سلك هذا الطريق  
فأه آمن فسلكه فأخذ المصوص أو قال كل هذا الطعام فإنه ليس بمسوم فأكله ومات بغيره وكذا لو أخبره  
رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهر أنها مملوكة فلا رجوع بقسمة الولد على المخير الا في ثلاث مسائل اه الاول اذا كان  
الغرو بالشرط كالو زوجها امرأته على أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة  
الولد الثانية أن يكون في ضمن عقدته مائة من المبيع ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة  
ويرجع بقسمة السائل لو لم يكن المشتري ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة ثم اتى أنها حرة  
أثبتت له في الحارة فظهر أنه غير مرجوع عليه والغرو وكذا لو قال يا بعدى فقد أدتني فباعه وبعده وخلفه  
دين ثم ظهر أنه بعد تغيره رجوعا عليه كان الاب حرا والاف بعد العتق وكذا لو ظهر حرا أو مديرا أو مكا تبلا ولا بد

الرجوع الا في ثلاث  
منها هذه وضابطها ان  
يكون في عقد رجوع  
نفعه الى الدافع كودعة  
واحارة فلو اهلكا  
استحقا رجوع على الدافع  
عما ضمنه ولا رجوع في  
عارية وبسبب تكون  
القض لنفسه الثانية  
ان يكون في ضمن عقد  
معاوضة كالمواعدى  
او ان ينفذ اذنت في ثم  
ظهر حرا او ابن الغير  
رجوعا عليه للفرور ان  
كان الاب حرا والابعد  
العق وهذا ان اضافه  
المواضع عبايته ومنه  
لو تولى المشتري واستوفى  
ثم استحقا رجوع على  
البائع بقيمة البناء والولد  
ومنه مما يأتي في باب  
الاستحقاق اشترى فاما  
عبد ارتهى الثالثة اذا  
كان الفرور بالشرط  
كالزوج امرأته على  
انها حرة ثم استحققت  
رجوع على المهر بقيمة  
الولد المستحق وسببه  
آخر الدعوى (فرع)  
هل ينتقل الرد بالتفريق  
الى الوراث استظهر  
المصنف لتصرحهم  
بان الحقوق المبردة  
لا تورث قلت وفي حاشية  
الاشياء لان المصنف  
وبه اقرى في حاشية العلامة  
على القدسي مقبي مصر

في الرجوع من اضافته الموالاة عبايته كذا في السراج الوهاج الثالثة ان يكون في عقد رجوع نفعه الى الدافع  
كودعة واحارة فلو اهلكا كذا في الوديع والبيع المستأجر تم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهم رجعان على  
الدافع عبايتهما وكذا من كان عبايتهما وفي عارية وهبة لا رجوع اذ القبض كان لنفسه ونعمهما في الحاشية من  
فصل الفرور من البيع اه قلت وعبري في الحاشية في الثالثة بالقبض بدل العقد وهو الصواب فقدر (قوله)  
الافى ثلاث) زائد في رواية العين مسئلة رابعة وهي ما اذا ضمن الفارس صفقة السلامة كذا اذ قال اسلك هذا الطريق فانه  
لمن وان اخذ مالك فانما ضمن فانه يضمن كلسنذكر المصنف آخر الكفالة عن الرد (قوله منها هذه) أى  
مسئلة المتن وهي داخله تحت الثانية الا بيه (قوله وضابطها) أى الثلاث المستثناة (قوله ان يكون في عقد)  
صوابه في قبض كالمدينة عن الحاشية لان مسئلة العقد تأتي بعد تأمل (قوله رجوع) أى الشخص الذى هو  
المودع او المستأجر على النافع لانه غرضه اودعه او أجره ملكه (قوله لكون القبض لنفسه) أى نفس  
المستعير او الموهوب له فكان هو المتعقب بالقبض دون المبر أو الوهاب (قوله ان يكون في ضمن عقده معاوضة)  
من بيع صحيح أو فسد وأخرج به عقود التبرعات كلها والصدقة فان الفرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن  
البيرى وكذا أخرج الرهن لانه عقد وثيقة لمعاوضة كإيجار وفي البيرى عن البسوط ان الفرور في عقد  
المعاوضات يثبت الرجوع لان العقد يستحق صفقة السلامة من العيب ولا عيب حقوق الاستحقاق فاما بقصد التبرع  
فلان الموهوب لا يستحق الموهوب بصفه السلامة (قوله كبايعوا عبدى الخ) أى فيكون ضامنا للرد فكيف  
يثبت لهم على العبد في عقد المبيع لمصلحة التفرير في هذا العقد كإيجار يقرره به اندفع ما قبل ان التفرير لم  
يوجد في ضمن عقد المعاوضة (قوله ثم ظهر حرا او ابن الغير) لاف وشر مرتب (قوله ان كان الاب حرا)  
الأولى ما في بعض نسخ الاشياء ان كان لا ذن حرا الشبهة الأولى والابى الاب صورته لا حقيقة وهذا العقد  
لشئ ينفذ قوله رجوعا عليه أى في الحال بقرينة قوله والابعد العتق (قوله وهذا) أى الرجوع شرطه  
شأن ان يصف العبد والان الى نفسه وأمرهم عبايته فضمن الاقل من قبته ومن الدين كإيجار البيرى عن  
مختصر الحيط (قوله ومنه) أى من التفرير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشترى فاما عبد ارتهى) صوابه  
بمختلف ارتهى أى لو قال المباشرة فانا عبد فاشترى فانا حرة او حرة فانها حرة فان كان البائع حاضرا أو غائبا معروفة أى  
بدرى مكانه لا رجوع على العبد عما قبضه البائع لتمكن من الرجوع على القابض وان كان لا بدري أن هو  
رجوع المشتري على المودع رجوع العبد على بائعه بما رجوع به عليه وانما رجوع مع أن البائع لم يأمره بالضمان  
عنه لانه أدى دينه وهو مضطرب في أدائه بخلاف من أدى عن آخر دينه بالأمرة والتفويض بقوله اشترى فانا عبد  
لانه لو قال أتابعك ولم يأمره بالشراء أو قال اشترى ولم يقل فانا عبد لا رجوع عليه بشئ ولو قال ارتهى فانا عبد  
الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب في ظاهر الرواية عنهم وعن أبى يوسف لا رجوع في البيع والرهن لان  
الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة هنا وبالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجرد الاخبار كذا باصاير كالأقوال اجنبى  
لشخص ذلك ولهما ان المشتري شرع في الشراء فاعتد على أمره وقراره فكان مفرورا من جهته والتفريق في  
المعاوضات التى تقتضى سلامة العوض يحصل سببا للضمان دفعا للفرور بقدر الامكان فكان بتفريقه ضامنا للرد  
التمن به عند تفرير رجوعه على البائع كالمولى اذا قال لاهل السوق بايعوا عبدى فانى اذنت له ثم ظهر استحقاق  
العبد فانهم يرجعون على المولى بقيمة العبد ويحمل المولى بذلك ضامنا للرد كذا ما اذا باع عليه دفعا للفرور وعن التام  
بخلاف الرهن فانه ليس عقده معاوضة بل عقد وثيقة لا يضمنه عيب حقه حتى جاز الرهن ببدل الصنف والمسلم  
فيه ولو كان عقده معاوضة كان استبداد الاب قبل قبضه وهو حرام بخلاف الاجنبى فانه لا يبيع بقوله فالرجل هو  
الذى اغتره اهل ضمان القتي في أول باب الاستحقاق (قوله كالمولى زوجته امرأته) أى بان كان وليا أو  
وكيلا عنها هذا بخلاف ما اذا أخبره بانها حرة فترجوها كما في عبارة الاشياء (قوله استظهر المصنف) حيث  
قال ولم أطلع في كلامهم على ما لو مات من ثبت في حقه التفرير هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كإيجار  
خيار العيب أولا كإيجار خيار الرؤية والشرط لكن الظاهر عندي التالى وقوا عدم شاهدته فقد صرحوا بان



الحقوق الجردة لا ورث وأما خيار العيب فأنما ثبت فحق الرذلو ورث باعتبار أن الوارث ملكه سليماً فإذا ظهر فيه عيب ردده وليس ذلك بطريق الأثر كما يفيد كلامهم وعليهم عدم ثبوت الخيار للوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الاستمته وارادة فلا يتصور انتقاله إلى الوارث وهكذا عرَضته على بعض الأيمان من أصحابنا فارتضاء وأتقن بموجبه اهـ قلت ويؤيد ما بحثناه في العبر من أن خيار ظهور الخفية لا ورث مستنداً للفقهاء بما مر من أنه لو ملك المبيع لم يجمع الثمن وعلو ما به مجرد خيار لا يقابل شيئاً من الثمن بخيار الرؤية والشرط إلى آخر ما قدمناه هناك وفي مجموعة السحاني بخطه وأجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لأن الكل لا يدفع الخداع فإذا كان خيار الشرط المفقوظ به لا ورث فكيف غير المفقوظ مع كونه مختلفاً فيه اهـ **(قوله)** قلت وقدمناه الخ قدّمنا هناك أن ذلك لم يرد في الدرر بل ذكره المصنف هناك أيضاً وقدّمنا أيضاً أن الميراث لا يرث في نقل عن العلامة المقدسي أنه قال والذي أميل إليه أنه مثل خيار العيب يعني فيورث اهـ وهذا خلاف ما عراه الشارح والحاشيان من المصنف عن المقدسي وقدّمنا أيضاً أن الخبر لا يرث في الواقع المقدسي في أنه يورث فبالإسناد إلى خيار فوات الوصف المطلوب فيه كثر ما عدى على أنه خيار وقال أنه به أشبه لأنه اشتراء على قول البايع فكان شارطاً له اقتضاء صفة ما مرغوبه فأنه بخلافه اهـ وقدّمنا هناك ترجيح ما بحثناه من المصنف من أنه لا ورث تكسار ظهور الخفية في المراجعة وأنه به أشبه فراجعناه فافهم **(قوله)** وما إلى أنه يورث المراد بالآثار انتقاله إلى الوارث بطريق الخلقة لا بطريق الأثر حقيقة كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنع وحققناه في باب خيار الشرط وعلت ترجيح ما بحثناه المصنف أولاً **(قوله)** قيل التاسعة صوابه قيل العاشرة **(قوله)** وصير مغروراً عبارة الأشباه ثم أعلم أن ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كما نحن فيرد المبيع بعيب ويرد عليه وصير مغروراً بالخيار التي اشتراها الميت الخ قلت ومعناه أن الوارث لا يستولي بالخيار ثم استحققت فالوادر بالقبضه لكونه وطناً ما نعلم على أنها ملكه فترجع عما نحن على باع موثره كالواستولدها المورث وأنت خير بان تقدّر الادل على أنه ثبت لخيار الرد لا تغرير فيما إذا اشترى موثره شيئاً بعين فاحش تغرير البايع لا مجرد خيار لا يقابل شيئاً من الثمن بخلاف ثبوت حرية ولفاته ليس بخيار فهذا أتدبّر ما لا يفيد فافهم **(قوله)** وقدّمنا أي قيل باب خيار الرؤية **(قوله)** أنت في الفرر كالواشترى يسوي يقابل أن البايع لته عن من السمن وتقابضوا المشتري ينظر إليه فظهر أنه لته نصف من جاز البيع ولا خيار لا يشتري وهو نظير ما لو اشترى صانوا على أنه مختم من كذا من الدهن ثم نلها أنه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر إلى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار ظهريه قلت وكون ذلك بما يعرف بالعين غير ظاهر فليست أملاً وقدّمنا تمامه هناك والله سبحانه أعلم

**(فصل في التصرف في المبيع والخن اهـ)**

أورد هاهنا فصل على حدة لأنه ليس من المراجعة أن صحته لما توقفت على القبض كان له الارتباط بالتصرف بالمبيع قبل القبض والباقي استمر أدنهم **(قوله)** صير عقالاً الخ أي عندهما وقال محمد لا يجوز بيع واحدة دون الثقلان والأثر من أنهما موقوفان على نقد الثمن وأرض البايع والأفلاحي إبطاله أي إبطال البيع المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقص إذا فعله المشتري قبل القبض أو بعد تغيره من البايع فلباعه إبطاله بخلاف ما لا يقبل النقص كالعتق والتدبير والاستلاد بجر وقوله أو بعده بغير إذن البايع الجار والجر ورثه معلق بالضمان العائد على القبض أي بعد القبض الواقع بلائنه لا قبض المبيع قبل تقدّم الثمن بلائنه البايع غير معتبر لأنه استرداد وحسبه إلى قبض الثمن وقد لا يبيع له لا واشترى عقالاً فهو به قبل القبض من غير البايع يجوز عند الكل كافي البصر عن الخفية أي الحصول القبض بغير الموهوبه كما يأتي واحتريه عن الأجرة فأنما لا تصح كما يأتي **(قوله)** من باعه متعلق قبض لا يبيع لأن بيعه من باعه قبل قبضه فأسد كما في المنقول وراجع ط **(قوله)** لعدم الفرر أي غروراً فاسخ العقد على تقدير الهلاك وتعلبه بقوله لتندره هلاك العقال ط **(قوله)** حتى لو كان الخ ترجع على مفهوم قوله لا يحنى هلاك **(قوله)** ونحوه بان كان في موضع لا يؤمن أن قلب عليه مالاً ح عن التهرؤ مثله في الفتح **(قوله)** كان كمنقول أي غير تلمس حيث لحق الفرر هلاك **(قوله)** كتابه قال في

قلت وقدمناه في خيار الشرط معز بالدرر لكن ذكر المصنف في شرح منظومة الفقهاء ما يحالفه وما إلى أنه يورث تكسار العيب ونقله عنه بأنه في كتابه معونة المقدسي في كتاب الفرائض وأيده عماني بحث القسول في الملك من الأشباه قبل التاسعة أن الوارث يرد بالعيب ويصير مغروراً بخلاف الوصي فتأمل وقدّمنا عن الخاتبة ما هي عن ابن مابير بالعين أنت في الفرر قد ندر

**(فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض والزيادة والخط فيهما وإيجال الديون مع بيع عقار لا يحنى هلاكه قبل قبضه من باعه لعدم الفرر وتدوره هلاكه العقار حتى لو كان علواً أو على شط نهر ونحوه كان كمنقول فلا يصح اقتضاه كتابه**

الجوهرة وفي الكتابة يحتمل أن يقال لا يجوز لأنها عتمة كالبصير ويحتمل أن يقال يجوز لأنها واسعة من البيع جوازاً اهـ لكن قال الزبيدي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان البائع حسيباً بالثمن لأن الكتابة تحتمة للفتح فلم تنفذ حتى البائع نظر إليه وإن نفذ الثمن نفتت لزوال المانع اهـ قال في الجهر ولا خصوصية له لابل كل عقد قبل النقص فهو موقوف كإقضاءه اهـ وبه علم أن الكتابة تصح لكنها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقاً كما أفاده ح فكان المناسبات ساقطاً **(قوله وإجارة)** أي إجارة العتق فانه الأصل اتفاقاً وقيل على الخلاف والصحيح الأول لأن الموقوف عليه في الإجارة المنافع وهلاك كعائنه نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الظهيرة وعليه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره **(قوله ويبيع منقول)** مجرور بالعطف على كناية وهو في عبارة المصنف مرفوع والأولى في التعبير أن يقول حتى لو كان علواً وعلى شرط نهراً ونحوه وأخره كان كمنقول ولا يصح بيع منقول الموقوف في الجهر ودخل في البيع الإجارة لأنها بائع المنافع أي وهي فتح حكم المنقول والصحيح أنه يبيع أهـ أي الصالح عن الدين كافي الفتح وتغيير النهر بالخلع سبق قلم ثم قال في الجهر وأراد بالمنقول المبيع المنقول فجاز بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصلح عن دم المهر **(قوله ولو لم يبيع)** بانه مرابط بقوله ويبيع منقول ط **(قوله كالمسيح)** أي غريباً قول المصنف ولو بضم منه قبله لم يصح ط **(قوله)** بخلاف عتقه وتديبه بوجه أن قد خالف محمد الآتي وليس كذلك في الجهر وأما الوصية والعق والتدبير وإقراره بانه أم ولا يجوز قبل القبض بالاتفاق أهـ وفي الجهر وأما تزويج الحرة المبيعة قبل قبضها فجاز لأن القرار لا يمنع جوازه بدليل صحة تزويج الآتي ولو زوجها قبل القبض ثم فسح البيع انفسخ التكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كافي الولوالجية **(قوله من غير بائع)** قبله ليعلم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالأولى **(قوله)** وهو الأصح صرح به الزبيدي وغيره خلافاً لأبي يوسف **(قوله والأصل المخرج)** قال في الفتح الأصل أن كل عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالمبيع في البيع والأجرة إذا كانت عتقاً في الإجارة وبدل الصلح عن الدين إذا كان عتقاً لا يجوز بيع شيء من ذلك ولا أن يشرك فيه غيره ومالا ينفسخ بهلاك العوض ولا تصرف فيه قبل القبض جاز كالمهر إذا كان عتقاً وبدل الخلع والعق على مال وبدل الصلح عن دم العبد كل ذلك إذا كان عتقاً يجوز بيعه وعتقه وإجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم بالقبض كالهبة والصدقة والزهد والعرض فهو جائز لأنه يكون نائباً عنه ثم يصير قابضاً لنفسه كالأول أم لم يكن كفاري جازو يكون الفقير نائباً عنه في القبض ثم قابضاً لنفسه اهـ ملخصاً قلت وحيث مضى المصنف على قول محمد كان ينبغي للشارح ذكر الأصل الثاني أيضاً لأنه يظهر مما ذكرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف لأن الشق الأول منه وهو ما ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض كالمبيع والإجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند أبي يوسف مطلقاً وأجاز محمد فيه كل تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة ونحوه لأن الهبة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب به نائباً عن الواهب وهو المشتري الذي وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصير قابضاً لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف التصرف الذي يتم قبل القبض كالبصير مثلاً فإنه لا يجوز لأنه إذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضاً عن الأول لعدم توقف البيع على القبض فلزم منه تخليط المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن رد على الأصل المذكور العتق والتدبير بان عتق أو تبرع المبيع قبل قبضه فقد عتقت جوازه اتفاقاً مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف في عقد ينفسخ بهلاك العوض قبل القبض فلا تامل **(قوله فقبله)** أي قبل هتته لأن من قبلها باطلت والبيع صحيح على حاله جوهرة **(قوله لأن)** الهبة بخلاف الإقالة يقال هبتك ديني وأقلت عتقك وإنما كان كذلك لأن قبض البائع لا ينوب عن قبض المشتري كما في شرح الجمع **(قوله بخلاف بيعه)** فإنه لا يحتمل المجازع الإقالة لأنه ضدها ط عن الشاذلي **(قوله)** مطلقاً أي سواء ما عمن بائعه أم من غيره ح **(قوله قلت المخرج)** استدرأ على قول الجوهرة فإنه باطل **(قوله)** وفي الحصة أي الواقع في المتن يحتملها أي يحتمل البطان والفساد والظواهر الثاني لأن غاية الفساد القرع دمر مع وجود كتي البيع وكثيراً ما يطلق الباطل على القاعد أو أوله ط **(تمه)** جميع ما مر أعلاه في تصرف

وإجارته (بيع منقول)  
قبل قبضه ولو لم  
بائع كالمسيح  
(خلاف) عتقه وتديبه  
(هتته) والتصدق به  
واقراضه (ورهنه)  
واعارته (من غير  
بائع) فإنه صحيح  
(على) قول محمد وهو  
(الأصح) والأصل أن  
كل عوض ملك بعقد  
ينفسخ بهلاكه قبل قبضه  
فالتصرف فيه غير جائز  
ومالا فجاز عتق  
(و) المنقول (ولو وهبه  
من البائع قبل قبضه  
قبله) البائع (انفسخ  
البيع ولو باع منه قبله  
لم يصح) هذا البيع  
ولم ينقض البيع الأول  
لأن الهبة مجازع الإقالة  
بخلاف بيعه قبله فإنه  
باطل مطلقاً جوهرة  
قلت وفي المواهب  
وفسد بيع المنقول قبل  
قبضه انتهى وفي الحصة

المشتري في البيع قبل قبضه فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فلما باع المشتري أو لا فلو باع له كان أمره أن يهد من فلان أو يؤجره ففعل وسلم صح وصار المشتري فأنشأ وكذا لو أعار البائع أو وهب أو رهن فاجاز المشتري ولو قال ادفع التوب إلى فلان عسكه إلى أن ادفع له ثم فله عند فلان لزم البائع لأن أسالك فلان لاجل البائع ولو أمره بالبيع فإن قال بعته لنفسك أو بيعه ففعل كان فسخا وإن قال بعته لي لا يجوز أو ما تصرفه بلا أمر المشتري كما لو رهن بالبيع قبل قبضه أو أجزأ أو أذعه فباعت المبيع أنفسه بعه ولا تضمن لأنه لو ضمن رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهب فباعت أو أذعه فاستعمله المودع فباعت فإن شاء المشتري أمضى البيع وضمن هو لأنه وإن شاء فسخته لأنه لو ضمن لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فبعت عند المشتري الثاني فلا ول فسخ البيع وله تضمين المشتري الثاني فيرجع البائع على البائع وإن كان نقده اه ملخصا من الصريحين الخاتمة وفي جامع الفصولين شراء ولم يقضه حتى باعه البائع من آخر كما كره فاجاز المشتري لم يجز لأنه بيع مالم يقبض اه وبطهرته وبمما قبله أنه يبقى على ملك المشتري الأول فله أخذه من الثاني لو قاما وتضمنه لهما كما والظاهر أنه أخذ القائم لو كان نقد الثمن لباعه والا فلا لأن باعه تأمل (قوله اشتري مكبلا الخ) قيد بالشراء لأنه لو ملكه هبة أو وارث أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلوب من البيع ينصرف إلى الكمال وهو المصحح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسدا بعد قبضه مكبلا لم يحتج المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف لأن البيع الفاسد عدل بالقبض كالقبض (قوله أي كره محررا) فسر الحرمة بذلك لأن النهي خبر أكاد لا يثبت به الحرمة القطعية وهو ما أسنده ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصانعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولنا أخدم مالك والثأقي وأجدوحن عليه الفقهاء أنه من تمام القبض ألقوا ببيع البيع منع الا قبل الكيل والوزن وكل ينصرف بيني على الملك كله وبه والأوصية وما أشبههما ولا خلاف في أن النص محمول على ما إذا وقع البيع مكبلا فلو اشتراه بجاز فله التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكبلا لم يحتج إلى كيل واحد للمشتري وعامة في الفسخ (قوله وقد صرحوا بفسادهم) صرح بمحمد في الجامع الصغير بما عناه محمد بن يعقوب بن أبي حنيفة قال إذا اشترت شيئا مكبلا أو وزن أو بعد فلو اشترت ما يكال كيلا وما يوزن وزنا لم يعد عند أفلا تسمعي حتى تكيله وترته وتعد من بعده قبل أن تفعل وتفضضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وتظاهروا أن الفاسد هو البيع الثاني وهو بيع المشتري قبل قبضه وأن الأول وقع صحيحا لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا باعه قبل قبضه وقع البيع الثاني فاسدا لما مر من أن العلة كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل قبضه فكأنه باع قبل القبض وبيع المنقول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسئلة من فروع التي قبلها فلذا أعقبها بما قبل ذكر التصرف في الثمن والتحقيق أن يقال إذا لم يرد طعنا في بيع مجازفة أو يارث ونحوه ثم باعه من عمر ومكبلا سقط هناسع البائع لأن ملكه الأول لا يتوقف على الكيل وبقي الاحتياج إلى كيل للمشتري فقط فلا يصح بيعه من عمر وبلا كيل فنهنا فساد البيع الثاني فقط ثم إذا باعه من عمر وبكر لا يضمن كيل آخر ليكره فنهنا فساد البيع الأول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله بأسطه الكيل) حيث قال ونص في الجامع الصغير على أنه لو أكل أو قد قبضه بلا كيل لا يقال أنه أكل حراما لأنه أكل ملك نفسه الآله أنه لم يتركه ما أمر به من الكيل فكان هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات بعبا فاسدا إذا قبضها فليكنها أكلها أو تقدم أنه لا يحل أكل ما اشتراه شراء فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما لا يحل أكله أن يقال فيه أكل حراما اه ما في الفقه وحاصله أنه إذا حرم الفعل وهو الأكل لا يضمن منه أن يكون أكل حراما لأنه قد يكون المأكول حراما كاللحمية وملك الغير وقد لا يكون حراما كما هنا وكالمشترى فاسدا بعد قبضه لأنه ملكه ومثله ما لو دخل دارا لخر بيا مان وسرق منها شيئا وأخرجها إلى دارنا ملكه ملكا خشنا وبجبه عليه رده عليهم وكذا لو غصب شيئا وملكه بخلط ونحوه حتى ملكه ولم يرد ضمانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وإن كان ملكه (قوله والمعدود) أي الذي لا تتفاوت أسياده كالجزء والبضائع فتح وعين الامام أنه يجوز في المعدود قبل العدة وهو قولهما كذا في السراج والأول هو

مطلب في تصرف البائع  
في البيع قبل القبض

يحتلها ما قدر (اشترى)

مكبلا بشرط الكيل

حرم أي كره محررا (أي به)

وأكله حتى يكيله) وقد

صرحوا بفساده وأنه

لا يقال لا كنهه أكل

حراما لعدم التلازم كما

بسطه الكيل لكونه

أكل ملكه (ومثله

الموزون والمعدود)

بشرط الوزن والعدد

ظهر الراويين عن الإمام كافي الفتح نهر (قوله لا احتمال الزيادة) علة لقوله حرم وألقوه وقد صرحوا بفساده  
 قال في الهداية بعد تعليقه بالنهي المأز ولا يجهل أن يزعم المشتري أن يرد على المشتري ذلك البائع والتصرف في مال الغير  
 حرام فيجب التصرع عنه قال في الفتح وانعاز عن سبب النهي أمر يرجع إلى المبيع كان البيع فامدا وأنص  
 على الفساد في الجامع الصغير (قوله بخلافه) محتمل قوله بشرط الكيل وقوله بشرط الوزن والعداى  
 لا اشتراط بخلافه أن يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لأن كل المشار إليه أى الأصل والزيادة إلى الزيادة على  
 ما كان ظنه بأن يتابع صبره على ثلث أنها عشرة فقط هرت خمسة عشر وعما فيه من العناية ومثل الشراء بمجاز فقاموا  
 ملكه شبهة أو أرت أو وصية كإمر أو ز راعة أو استقرض حنطه على أنها كران الاستقراض وإن كان تملكها  
 بعوض كالشراء لكنه شراء بصورة عارية حكما لأن يارده عن المقبوض حكما فكان تملكها بلا عوض حكما كافي  
 الفتح ولو باع أحدهم ولا مكاله فلا بد من كيل المشتري وإن سقط كيل البائع كافتدائه وفي الفتح ولو اشتراها  
 مكاله تم باعها بمجازة قبل الكيل وبعد القبض لا يجوز في ظاهره إلا وبه لا احتمال اختلاط ملك البائع على ثلثه  
 وفي نوادر ابن سماعة يجوز اه وبه يظهر أن قوله بخلافه مقيد بما إذا لم يكن البائع اشتري مكاله (قوله)  
 لحوازا التصرف فهما بعد القبض قبل الوزن) كذا في الصريح إن البضاح والظاهر أن هذا مقرر وض فالذا  
 كان في عقد صرف أو سلم والأفاداهم والدناير نحن وبأنه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله)  
 كسب التعاطي الخ) عبارة العر وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فقال في القنية ولا يحتاج الخ وظاهر  
 قوله وهذا كله أنه لا يتقدم الموزونات بل التعاطي في المبكيلات والمعدونات كذلك وهو مفاد التعليق أيضا بأنه  
 صار بيعا بعد القبض فانه لا يخص الموزونات لكن فيه أن مقتضى هذا أنه لا يصير بيعا قبل القبض ولعله منى  
 على القول بأنه لا بد فيه من القبض من الجانبين والأصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صم وقد ساقى  
 أول السو عن القنية دفع إلى بائع الخطة خمسة دنانير لا خذ منه حنطة وقاله بك تبعا فقال ما تدانير  
 فسكت المشتري ثم طلب منه الخطة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ويخرج بينهما مبيع وذهب المشتري فله  
 غدا يأخذ الخطة وتغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول أو هو تعا مهنه فقامل (قوله) وكفى كبله  
 من البائع بمحضرة قال في الحاشية لو اشتري كيل مكاله أو موزون ما وانه فكان البائع بمحضرة المشتري قال  
 الإمام ابن الفضل يكفيه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكبله اه قلت وأفاد أن الشرط مجرد  
 المحضرة فلا إرؤيه لما في القنية بشرى من الجانبين كذا متافقته وكفة سفحات ميزانه في در سده فلراه  
 المشتري ومن البائع كذا متافقته في حاشيته ثم يخرج خه الموزون ولا يجب عليه إعادة الوزن وكذا إذا لم يعرف  
 عدد سفحاته اه (قوله لا قبله أصلا الخ) أى لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي أصلا أى ولو بمحضرة المشتري  
 وكذا لو كاله بعد البيع بقية المشتري لما علمت من أن الكيل من تمام التسليم ولا تسليم مع القسمة (قوله) فلو  
 كيل الخ) فترجع على قوله لا قبله أصلا لأن قوله لعدم كيل الأول منى على عدم اعتبار الكيل الواقع بمحضرة  
 قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح هكذا ومن هنا ينشأ فرع وهو ما لو كيل طعام بمحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم  
 باعه مكاله قبل أن يكبله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء كاله للمشتري منه أو لا لأنه لما يكبل بعد  
 شرائه لم يكن قابضا فيعيبه مبيع ما لم يقبض فلا يجوز اه ومثله في البحر والفتح فقولوه سواء كاله للمشتري منه  
 أو لا الخ صريح في أن فاعلا كاله هو المشتري الأول الذي كيل الطعام بمحضرة ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح  
 وإن كاله الثاني صريح في أن فاعلا كاله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح أحسن لأفادتها أن هذا الكيل  
 الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يكف عنه كيل نفسه لوقوعه بعد بيعه لثاني فكان بيعا قبل القبض  
 لعدم اعتبار الكيل الواقع أو لا بمحضرة قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الحوازم أن ما أفاده  
 كلام الفتح من أن كبله للمشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهر للتعليق الذي ذكره ولكنه مخالف لما شرح  
 به كلام الهداية وألا حاش قال وإن كاله بعد العقد بمحضرة المشتري مرة كفاء ذلك حتى يحل للمشتري التصرف  
 فيه قبل كبله وعند البعض لا بد من الكيل مرتين أهملا خصوصا فان قوله كفاء أى كفى البائع وهو المشتري الأول

لا احتمال الزيادة وهي  
 للبائع بخلافه مجازة لأن  
 الكيل للمشتري وقيد  
 بقوله (غير الدراهم  
 والدنانير) لجواز  
 التصرف فيها بعد  
 القبض قبل الوزن  
 كسب التعاطي فانه  
 لا يحتاج في الموزونات  
 إلى الوزن المشتري ثانيا  
 لأنه صار بيعا بعد القبض  
 بعد الوزن فتمت عليه  
 الفتوى خلاصة (وكفى  
 كبله من البائع  
 بمحضرة) أى المشتري  
 (بعد البيع) لا قبله  
 أصلا أو بعده بغيره فلو  
 كيل بمحضرة رجل  
 فشرأفاه قبل كبله  
 لم يجوز أن كاله الثاني  
 لعدم كيل الأول فلم

يقدّمه بكفّة ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لاجل ذلك جعل فاعل ا كانه المشتري الثاني لكن الظاهر  
عدم الاكتفاء بذلك الكيل وان وقع من المشتري الاول بعد البيع لما ذكر من التعليل والله سبحانه أعلم **(قوله)**  
ولو كان المكيل أو الموزون ثنائياً أي بانه اشترى عدماً مثلاً بكثر أو برطل زيت ثم لا يخفى أن هذه المسئلة من  
أفراد قوله أي بوجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف فيه في ذكرها هنا **(قوله)** فقبل الكيل  
أولى لان الكيل من تمام القبض بامر **(قوله)** وان اشتراه بشرطه أي وان اشترى المذروع بشرط الذرع  
**(قوله)** في حرمة ما ذكر أي من البيع ولا يصح ارادة الا كل هنا في حكم البيع كل تصرف يثبت على الملك ط  
**(قوله)** والاصل ما مر مراراً الخ منها ما قدمه أول البيع عند قوله وان باع صرة الخ وقد منها هنا وجه الفرق بين  
كون الذرع في القيمات وصفاً وكون القدر بالكيل أو الموزون في المثليات أصلاً وهو كون التخصيص بصر  
الاول دون الثاني الخ وقد كرى الأخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة والنقصان في الطول والعرض وذلك  
وصف **(قوله)** فيكون كله للمشتري قال في الفتح فلو اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع  
لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخبز فإذا باع بالذرع كان مسقطاً لخاصة على تقدير النقص ولذلك  
اه **(قوله)** الا اذا كان مقصوداً بان فرد لكل ذراع غناً لأنه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار  
المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معقود عليه في المقدرات حتى يجبر الزيادة  
فيما يضره البعض ولو لم يزد من الثمن فيما يضره وينقص من ثمنه عند اتمامه اه ط عن الزنبي  
**(قوله)** واستثنى ابن الكمال الخ أي بحثاً وما يضره البعض كصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشترى  
بشرطه والاولى للشارح ذكره عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر  
الاصل المأزول لا يخفى أن موجب هذا التعليل أن يستثنى ما يضره البعض من جنس الموزون لان الوزن فيه  
وصف على ما مر اه **(قوله)** وجاز التصرف في الثمن الخ الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المعاينة وهو التقدير  
والمثليات اذا كانت معنوية ووقبلت بالاعيان أو غير معنوية وبها جاز الباطل أو المبيع فهو القسمات والمثليات  
اذا قبلت بنقد أو بعين وهي غير معنوية مثل اشترت كزبرة هذا العبد هذا حاصل ما في الترتيل لا عن الفتح  
وسد كره المصنف في آخر الصرف **(قوله)** ما غيرها كما مر في وصية منع **(قوله)** أي ما رواه الله هذا  
التفسير لم يذكره ابن مالك بل زاد الشارح والمراد بالشارح ايما يقبل الاشارة فيوافق تفسير بعضهم بالخاضر  
وذكر كره أنه يشمل القسي والمثلي غير التقدير واعترضه ط بأنه لا وجه له لان الباعث للشارح على هذا  
التفسير ادخال التقدير لأنه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت أنت خير بل دخول القسي هنا  
لا وجه له أصلاً لان الكلام في الثمن وهو ما يثبت ديناً في الذمة والقسي مسع لا ثمن وانما مراد الشارح بيان أن  
الثمن قسمان لأنه تارة يكون حاضراً كالمواشيتى عبد الله كزبرة البر أو هذه الدراهم فهذا يجوز التصرف  
فيه قبل قبضه به وبغيرها من المشتري وغيره وتارة يكون ديناً في الذمة كالمواشيتى العبد بكثر أو عشرة دراهم في  
الذمة فهذا يجوز التصرف فيه قبل قبضه من المشتري فقط لا لأنه ثمن الدين ولا يصح إلا عن هو عليه ثم لا يخفى أن  
الدين قد لا يكون غنائف قد ظهر أن بينهما عمومًا وخصوصاً ومن وجه لاجتماعهما في الشراء بدرهم في الذمة وانفراد  
الثمن بالشراء بعدوا وانما الدين في الترتيح أو الإطلاق على دراهم في الذمة **(قوله)** والتصرف فيه تعلل من عليه  
الدين في بعض النسخ تخلل هو الموافق لقول ابن مالك والتصرف فيه هو ملكه الخ أي ان التصرف فيه الحاز  
هو كذا **(قوله)** ولو يعرض كان اشترى البائع من المشتري شيئاً بالثمن الذي له عليه واستأجره عدماً ودارا للمشتري  
ومثال التخلل بغير عوض هبة ووصيته نهر فإذا وهب منه الثمن ملكه بمجرد اتيان له لعدم احتياجه الى القبض  
وكذا الصدقة ط عن أبي السعود **(قوله)** ولا يجوز من غيره أي لا يجوز تخلل الدين من غير من عليه الدين الا اذا  
سلطه عليه واستثنى في التماسه ذلك ثلاث صور الاولى اذا سلطه على قبضه فيكون وكيله فاضاً للوكيل ثم لنفسه  
الثانية احواله الثالثة الوصية **(قوله)** ككسبل فله اذا اشترى العبد بهذا الكس من البريعين ذلك الكس فلا يجوز له  
دفع كزبرة **(قوله)** ككسبل فله اذا اشترى هذا الدرهم دفع درهم غيره وعدم تعين التقدير على اطلاقه بل ذلك

يكن قابضاً فحق (ولو كان)  
المكيل أو الموزون  
غنائف التصرف فيه  
قبل قبضه ووزنه (لو اوزه)  
قبل القبض قبض  
الكيل أولى (لا) يحرم  
(المذروع) قبل ذبذه  
(وان اشتراه بشرطه)  
الا اذا انفرد لكل  
ذراع غنائف فهو في  
حرمة ما ذكر (كوزون)  
والاصل ما مر مراراً  
أن الذرع وصف لا قدر  
فيكون كله للمشتري  
الا اذا كان مقصوداً  
بأن فرد لكل ذراع غنائف  
بأن المشتري ان الكيل من  
الموزون ما يضره البعض  
لان الوزن حيث فيه  
وصف (وجاز التصرف  
في الثمن) به أو ببيع  
أو غيرهما بعيناً أي  
مشاراً اليه ولودينا  
فالتصرف فيه تعلل  
من عليه الدين ولو  
يعرض ولا يجوز من  
غيره ابن مالك (قبل  
قبضه) سواء (بعين  
بالتعين) ككسبل  
(أولاً) ككسبل

مطلب في بيان الثمن  
والمبيع والدين

مطلب فيما تعين فيه  
التقيد والاعتين

مطلب في تعريف الكرم

فلو باع بابل بدهم أكبر  
ربحاً من أخذ بديلهم ماشياً  
آخر (وكذا الحكم في  
كل دين فيقبل قبضه كهمز  
وأجرة وضمان متلف)  
وبدل خلع وعقوبت عال  
وموروث وموصى به  
والحاصل حوازي  
التصرف في الأمان  
والدين كلها قبل  
قبضها عني (سوى  
صرف وسلم) فلا يجوز  
أخذ خلاف جنسه  
لفسوت شرطه (وصح  
الزيادة فيه) ولومن  
غير جنسه في المجلس أو  
بعد من المشتري  
أو واريته خلاصة ولفظ  
ابن مالك أو من أجنبي  
(أن) في غير صرف  
(وقبل البايع) في المجلس  
فلو بعده بطلت خلاصة  
وفيها لو ندم بعد ما زاد  
أجبر (وكان المبيع  
قائماً) فلا تصح بعده  
هلاكه ولو حكا على  
الظاهر بأن ناعه ثم  
شراه ثم زاده زاد في  
الخلاصة وتكون محلاً  
للمقابلة في حق المشتري  
حقيقة فلو باع بعد  
القبض أو دبر أو كاتب  
أو ماتت النشة فزاد لم  
يجز لفسوت محل البيع

في المعاوضات وفي العقد الفاسد على إحدى الروايتين وفي المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول وفي التذر  
والامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب والوكالة قبل التسليم أو بعد موته عن في الصرف بعد  
هلاكه وبعد هلاك المبيع وفي الدين المشترك فهو مبرر بنصف ما قبض على شركته وفيما إذا تبين بطلان القضاء  
بأن أقرب بعد الأخذ لم يكن له على خصمه شيء فبعد عن ما قبض ولو قائماً بما فيه من الإشافي أحكام النقد وقدمانه  
في أو آخر البيع الفاسد (قوله فلو باع الخ) تفرع على قول المصنف وجاز التصرف في الثمن الخ (قوله أو بكرز)  
الكركيل معروف وهو شتون فقير أو الفقير ثمانية مكا كسل والمكول صاع ونصف مصباح (قوله جاز أخذ  
بدهم ماشياً آخر) لكن بشرط أن لا يكون افترا قابدين كباقي في القرض (قوله وكذا الحكم في كل دين) أي  
يجوز التصرف فيه قبل قبضه لكن بشرط أن يكون تخليكاً ممن عليه بعض أو بدونه كإعانت ولما كان الثمن  
أخس من الدين من وجه كقرضه أي أن ما عدا من الدين مثله (قوله كمال الخ) وكذا القرض قال في الحويزة  
وقد قال الطحاوي إن القرض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه وهو ليس بصحيح اهـ (قوله وضمان متلف) أي  
ضمانه بالمثل ولو مثلاً أو الفاقصة فانهم (قوله عال) قيد خلع وعقوبت لانهما بدون مال لا يكون لهما بدل فانهم  
(قوله ووروث وموصى به) قال الكمال وأما الميراث فالتصرف فيه حائر قبل القبض لان الوارث يخلف المورث  
في الملك وكان البيع خلت التصرف فكان الوارث وكذا الموصى له لان الوصية أخذت الميراث اهـ ومثله للاتفاف  
وهذا كالصريح في جواز تصرف الوارث في الموروث وان كان عينا ط (قوله سوى صرف وسلم) يسأل في باب  
السلم قوله ولا يجوز التصرف بالسلم إلا في رأس المال ولا ريب بالسلم في السلم فيه قبل قبضه بخمس وشركة ولو  
من عليه ولا شراء السلم البرأس المال بعد الإقالة قبل قبضه بحكم الإقالة بخلاف بدل الصرف حيث يجوز  
الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس الإقالة لئلا يجوز تصرفه بخلاف السلم أو يسأل في بابيه ومرتب مسألة  
الإقالة في بابها (قوله فلا يجوز أخذ خلاف جنسه) الأولى أن يقول فلا يجوز التصرف فيه ط (قوله لفوات  
شرطه) وهو القصر في بدلي الصرف ورأس مال السلم قبل الافتراق (قوله وصح الزيادة فيه) قال في البحر لو غير  
بالزوم وبدل العدة كان أول لانها لازمة حتى لو ندم المشتري بعد ما زاد بجبر إذا امتنع كما في الخلاصة اهـ (قوله  
في المجلس) أي مجلس العقد أو بعد (قوله أو من أجنبي) فان زاد ما بدلي المشتري لم يجز على المشتري لأعلى الاجتناب  
كالصحيح وان نفع امره فان أحاز المشتري لزمته وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد من عن المشتري أو أضافها  
إلى مال نفسه لزمته الزيادة ثم إن كان باع المشتري رجوعاً ولا فلا يجوز عن الخلاصة (قوله في غير صرف) يوهم أن  
الزيادة فيه لا تصح مع أنها تصح وتفسده كأي ذكره قريبا وكأنه محل العدة على الجواز والحل وأراد من عدم  
العدة في الصرف فساد (قوله في المجلس) أي مجلس الزيادة (قوله لو ندم الخ) أشار إلى أن الزيادة لازمة كما مر  
(قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في الهداية وفي رواية الحسن أنها تصح بعد هلاك المبيع كما يصح الحل  
بعد هلاكه (قوله بان ناعه ثم شراه) من صور الهلاك حكاً لان تبدل الملك كسدل العين وإذا اعتسم بذلك رده  
بالعيب والرجوع في الهبة وأعاد أنه إذا بشره فكذلك الأولى (قوله وكونه) أي المبيع محلاً للمقابلة أي لمقابلة  
زيادته ثم أن قال ح ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكا كما لا يخفى (قوله حقيقة) احتراز عما أخرج  
عن المحلية بأن هلك حقيقة كوت النساء وحكا كالتدبير والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفرع على قوله فلا  
تصح بعده لا كموهوب وسلم أو طين اللحم أو طين أو توسع الغزل أو تخمير العصور أو سلم مشتري الخمر فنيا  
لا تصح الزيادة لفوات محل العقد إذا العقد لم يدعى الطحون والنسج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما إذا فعل  
بالغصب بذلك وكذا الزيادة في المهر شرطها إفاء الزوجية فلوزاد بعد موتها لا يصح اهـ فتح وروى الحسن في غير  
رواية الأصول أنها تصح بعد هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه  
خلاف ظاهر الرواية كإنه عليه في الحويزة وغيرها والعجب من الزلي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعد هلاك  
المبيع في ظاهر الرواية وأنها تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكمي ملحق بالحقيقي ثم قال ولو أعتق  
المبيع أو كاتبه أو دبره أو استولد الامة أو تخمير العصور وأخرجه من ملكه ثم زاد عليه جازعاً عند أبي حنيفة خلافاً

لهم اولى هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه قلنا لم (قوله بخلاف ما لو ابر) وكذا لو غاط  
 الثوب واقتطعت بالعبداً أخذ المشتري الارش قح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير محل الحد يسفاه  
 فان الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح الخطمته) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو صريح  
 كلامهم وعلى المنع (قوله وقبض الثمن) بالجر عطف على هلال وسأيت بيان الخطم بعد قبض الثمن عند قوله  
 ويصح لخطم المبيع الخ (قوله بالتحقق باصل العقد) هذا لو لم يخط من غير الوكيل ففي شقعة الخاتمة لو كمل  
 بالسع اذا باع الدار بالف تحمط عن المشتري مائة صم وضمن المائة لاهم وروى المشتري عنها واخذ الشفع الدار  
 بالالف لان خط الوكيل لا يلحق باصل العقد (قوله بالاستناد) وهو ان يثبت أولاً في الحال ثم يستند في وقت  
 العقد ولهذا لا يثبت الزيادة في صور الهلال كما مر لان ثبوته في الحال متعذر لا تنفذ الحل فتعذر استناده كالسبع  
 الموقوف لا ينعم بالاجازة بعد هلال المبيع وقتها كافي الفتح (قوله فبطل حط الكل) أي بطل التعاقب مع صحة  
 العقد وسقط الثمن عن المشتري بخلاف ما هو به بعضهم من أن السبع فسد اذا لم تعزل الزبلي بقوله لان  
 الالتحاق فيه يؤدي الى تبديله لانه ينقلب همه وبعبارة اخرى ففسد وقد كان من قصدهما التجارة بعقل مبرور  
 من كل وجه فالالتحاق فيه يؤدي الى تبديله فلا يلتزم به اه قوه فلا يلتزم صريح في أن الكلام في الالتحاق  
 وأن قوله ففسد مفرع على الالتحاق كما صرح به في شرح الهداية وقال في الخيرة اذا حط كل الثمن أو هرب أو  
 أربأ عنه فإن كان قبل قبضه مع الكل ولا يلتزم باصل العقد وفي البائع من الشفعة ولو حط جميع الثمن باخذ  
 الشفع بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لان حط كل الثمن لا يلحق باصل العقد لانه لو التحق لبطل السبع لانه  
 يكون بيعاً بلا من غيرهم الحلق حق الشفع وصح في حق المشتري وكان ابراهم عن الثمن اه زائد في المحيط  
 لانه لا يرد بنا عما في ذمته وعما في فناء العلامة فاسم (قوله وأما الالتحاق الخ) لا يخفى أن الزيادة تنصب على  
 المشتري والمحطوط بسقطه لكن لما كان ذلك من المتعاقدين رعايتهم أنه لا يتعدى الى غير ذلك العقد  
 فنصب على أن أرذل نظري في مواضع (قوله في تولية ومراعاة) فيولى ويراجع على الكل في الزيادة وعلى  
 الباقي بعد المحطوط بجر (قوله وشقعة) فأنما الشفع عابث في الحدود من الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق)  
 فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو اجاز المشتري السبع أخذ الكل بجر أي كل الثمن والزيادة (قوله)  
 وهلال حتى لو هلك الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث  
 لا يسقط شيء من الثمن هلال كافي القبض زبلي قلت ولا يخفى على أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في  
 الزيادة في الثمن فلا ينسب ذكره هنا فانهم (قوله وحجب مبيع) فله حبه حتى قبض الزيادة (قوله)  
 وفي باد صرف) فلو باع الدراهم بالدرهم متساوية ثم زاد أحدهما أو حط واحد من الآخر وقبض الزائد في الزيادة  
 أو المردود في الحط ففسد العقد كأنهما عقده كذلك من الاستدانة أي حنيفة زبلي وبأني تمام الكلام عليه  
 أول باب الزيادة في الزبلي مما يظهر فيه أثر الالتحاق ما اذا زوج أمته ثم أعنتها ثم زاد الزوج على مهرها بعد  
 العقد تكون الزيادة لزوج اه وفي التهر وتظهر فيما لو وجد الشاب المبيعة عبا رجعت حصته من الثمن  
 مع الزيادة وفيما اذا زلف الثمن مالا يجوز الشراء به وفي المبيع مالا يجوز بيعه فقبل فسد العقد كذا في السراج اه  
 وعما فيه وكان الشارح لم يذكره هنا لانه لا كلام في الثمن تأمل (قوله المحطوط) لان في الزيادة  
 انطال حق الشفع الناشئ قبلها فلا علكانه فله أن يأخذ من الزيادة (قوله ان في غير السلم) قال الزبلي ولا يجوز  
 الزيادة في السلم لانه معدوم حقيقة وانما جعل موجوداً في التمه لطلب السلم اليه وإن في السلم فيه لا تدفع  
 حاجته بل ترتب في حاجته فلا يجوز اه ودل كلام السراج على حوازل الخطمته وعلى (قوله وقيل المشتري) أي في  
 مجلس الزيادة كما يفيد ما مر في الزيادة في الثمن (قوله أيضاً) أي كالتحقق في الزيادة في الثمن ط (قوله فلو هلك  
 الزيادة الخ) هنا ما قدمه الشارح في قوله وهلال (قوله وكذا لو زاد) أي المشتري (قوله انفسخ العقد  
 بقدره) فلو اشترى عمة وتفاضل المشتري عرضاً قيمته تحسبون وهلك العرض قبل التسليم انفسخ العقد  
 في ثلثه بجر عن الغنية ووجه الانقاسخ أن العرض مبيع وان جعل ثمناً وهلاك المبيع قبل القبض وجب

بخلاف ما لو أجزأه  
 أو جعل الحد يسفاه أو  
 ذبح الشاة بقيام الاسم  
 والصورة وبعض النافع  
 (و) صح (الخطمته)  
 ولو بعد هلال المبيع  
 وقبض الثمن (و) الزيادة  
 والمحط بالتحقق باصل  
 العقد بالاستناد فخط  
 حط الكل وأثر الالتحاق  
 في تولية ومراعاة وشقعة  
 واستحقاق وهلال  
 وحجب مبيع وفساد  
 صرف لكن انما يظهر  
 في الشفعة المحطوط  
 (و) صح (الزيادة في  
 المبيع) وزم البائع  
 دفعها (ان) في غير سلم  
 زبلي وقيل المشتري  
 وتلتحق (أي) بال عقد  
 فلو هلك الزيادة قبل  
 قبض سقط حصتها من  
 الثمن) وكذا لو زاد في  
 الثمن عرضاً فله أن  
 تسلمه انفسخ العقد  
 بقدره فنية (ولا يشترط  
 للزيادة هنا قيام المبيع)

بمخالفه في الدين كما مر  
 (ويصح الخط مسن  
 المسع ان) كان المسع  
 (دنيا وان عينا) يصح  
 لانه اسقاط واسقاط  
 العين لا يصح بخلاف  
 الدين فيرجع بما دفع  
 في براءة الاسقاط لاق  
 براءة الاستشفاء اتفاقا  
 ولو اطلقها لقولنا وما  
 الاراء المضاف الى  
 الدين صحيح ولو بهية أو  
 خط فيرجع المشتري  
 بما دفع على ما ذكره  
 السرخسي فيتامر  
 عند الفتوى بصر قال في  
 النهر وهو المناسب  
 للاطلاق وفي البرازية  
 باه على أن يهبه من  
 الدين كذلك يصح ولو على  
 ان يحط من ثمة كذا حاز  
 للموق الخط باصل العقد  
 دون الهبة والاستحقاق  
 لبائع أو مشترا أو شفيع  
 (ينعلق بما وقع عليه  
 العقود) ينعلق (بالزيادة)  
 أيضا فلور يدعي  
 رجع المشتري بالكل  
 (ولزم تأجيل كل دين)  
 مطلب في بيان براءة  
 الاستشفاء براءة الاسقاط  
 (٣) قوله لا يثبت بالشك  
 هكذا بخطه وليست هذه  
 العارية موجودة في نسخ  
 الشارح التي بأيدينا  
 فليصرر اه معصية  
 مطلب في تأجيل الدين

الانفساخ فافهم (قوله فتصح بعد هلاكه) لأنها تثبت عقابته التي وهو قائم بحرجه ان خلاصة (قوله بخلافه  
 في الدين) الاولى بخلافهاط (قوله كما مر) أي في قوله وكان المسع قائما أي لأن المسع بعد هلاكه لم يكن على  
 حالة يصح الاعتراض عنه بخلاف الخطم التي لانه محال عكس اخراج البذل عما يقابله فليتحق باصل العقد  
 استنادا بحج (قوله فيرجع) أي المشتري على البايع (قوله لا في براءة الاستشفاء) لأن براءة الاسقاط  
 تسقط الدين عن الذمة بخلاف براءة الاستشفاء مثال الاولى استقطت وحطت وأرأت براءة اسقاط ومثال الثانية  
 أرائك براءة استشفاء أو قض أو أرائك عن الاستشفاء اه ح وحاصله أن براءة الاستشفاء عمارة عن الاقرار  
 بأنه استوفى حقه وقضيه (قوله اتفاقا) يرجع لهما ط (قوله ولو اطلقها) كما لو قال أرائك ولو لم يقيد بشئ  
 اه ح (قوله وما الاراء المضاف الى الدين الخ) تادم صاحب الصريح حذ كر أو لصحة المسع لو دينا لا عينا  
 وعلة بما مر تدم كر حط الدين وهبته واراءه وحاصل ما ذكره في الصرعن النخبة أنه لو وهب بعض الدين  
 أو أرائك عنه قبل القبض فهو حط وان حط البعض أو وهبه بعد القبض صح وجوب علمه للمشتري مثل ذلك ولو  
 أرائك عن البعض بعده لا يصح والفرق أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقضي عين الواجب بل  
 مثله الا أن المشتري لا يطالب به لانه مثله على البايع بالقضاء فلا تقيد المطالبة فقد صدقت الهبة والخط دينا  
 قائما في ذمة المشتري وانما يرضع الاراء لانه نوعان براءة قبض واستشفاء وبراءة اسقاط هنا اطلقت بحمل على  
 الاول لانه اقل فكتاه قال أرائك براءة قبض واستشفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على  
 البايع أما الهبة والخط فادعاه فادعاه كل الدين أو حط أو أرائك منه فهو على ما ذكرناه هذا ما ذكره  
 شيخ الاسلام وذك السرخسي أن الاراء المضاف الى الدين بعد الاستشفاء صحيح حتى يجب على البايع رد ما قبض  
 وسوى بين الاراء والهبة والخط فتأمل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في الصرعن النخبة قال في النهر وعرف  
 من هذا أنه لا خلاف في رجوع الدافع عما اذا أرائك براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أرائك براءة استشفاء وأن  
 الخلاف مع الاطلاق وعلى هذا تفرع ما لو علق طلقها بأشباع المهر ثم دفعه لاله لا يبطل التعليق فإذا أرائك  
 براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والظاهر أن المسع الدين مثل الدين فيبذل كرفكان  
 الاولى للشارح أن يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا الدين لو حط بعضه أو وهبه أو أرائك عنه قبل القبض وكذا  
 بعده فيرجع المشتري عا دافع لكن لو البراءة براءة اسقاط لا براءة استشفاء اتفاقا ولو اطلقها لقولنا فتأمل عند  
 الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للاطلاق) أي الرجوع هو المناسب للاطلاق براءة لكن الظاهر ما قاله  
 شيخ الاسلام من حله عند الاطلاق على براءة القبض والاستشفاء لانه أقل كما مر من حله على معنى الاسقاط  
 بوجوب الرجوع عليه بما اخذوهذا أكثر (قوله لا يثبت بالشك) ولان وقوع الاراء بعد القبض قرينة  
 على أن المراد به براءة القبض الآن يظهر بقرينة حاله وان لم يعنى الاسقاط وعن هذا والله تعالى أعلم قال  
 فتأمل عند الفتوى أي يتأمل المفتي ويظهر ما يقتضيه المقام في الحادثة المسؤول عنها ففتى به والله سبحانه أعلم  
 (قوله للموق الخط باصل العقد) كانه باعه ابتداء بالقدر الباقي بعد الخط ط أي بخلاف الهبة فكان شرطا  
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله لبائع  
 متعلق به ومعناه البايع أن به حق حبس المسع حتى قبض الدين وما زيد فيه ومعناه في المشتري أنه لو استوفى  
 منه المسع رجع على بائعه بالدين وما زيد فيه كما تقدم وكذا لو دعي بعيب ونحوه كما يأتي ومعناه في الشفع أنه لو زاد  
 البايع في العقد المسع فان الشفع بأخذ الكل وعليه فالمراد بالزيادة أعين أن تكون في الدين أو في المسع  
 (قوله فلور يدعي) تفريع على قوله أو مشترا أي اذا رد المشتري المسع بخيار عيب أو بنحوه من خيار شرطا وروية  
 رجع على بائعه بالكل أي بالدين وما زيد فيه وفي الجوهرة اذا اشترى عشرة أوأب عامه درهم فزاده البايع بعد العقد  
 ثوبا آخر ثم اطلع المشتري على عيب في أحد الثياب ان كان قبل القبض والمشتري بالخيار ان شاء فخرج السبع في  
 جميعها وان شاء ضعى بها وان كان قبل القبض فله رد المبيع حصته وان كانت الزيادة هي المعيبة اه (قوله ولزم  
 تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة بعدد أو استهلاك أو ماضى في ختمه دينا باستقراضه فهو أعين من القرض



في الكفاية و يأتي في أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فشمّل مالو كان الاجل معلوماً ومجهولاً  
 لكن ان كانت الجهة المتقاربة كالمصادق والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهو الربح كإلى الهداية  
 وغيرها وفي باب البيع الفاسد أن الجهة البسيطة متعملة في الدين بمنزلة الكسالة **(قوله)** ان قبل الدين **(قوله)**  
 لم يقبله بطل التأجيل فيكون حال ذلك كره الاستيعاب ويصح تعليق التأجيل بالشرط ولو قال لمن عليه ألف حالة  
 ان دفعته الى غداً جسمانية أو جسمانية الأخرى مؤتمنة عنك الى سنة فهو ما ذكرنا في النخبة وفي الثانية وقال  
 المدينون أبطل الأجل أو تركه صار حاله لا يختلف برئت من الاجل أو لا حاجته فيه وإضافته قبل الحلول  
 فاستحق المقوض من القايض أو وحده زبوا فارد أو وجد بالبيع عيباً فرد به بقضاء عاد الاجل لا ولو اشترى من  
 مدينونه شيئاً بالدين وقبضه ثم نقى بالبيع ولو كان بهذا الدين المؤجل لقبيل لا تعود الكفاية في الوجهين اهـ  
 وقوله في الوجهين أي في الأقاله وفي الرد بعبه بقضاء وقسمنا في الأقاله أن عدم عود الكفاية في الرد بعبه  
 خلاف فراجع **(قوله)** الا في سبع هي في الحقيقة مست فان مشق الأقاله واحدة **(قوله)** بدل صرف وسلم  
 لا شرط القبض بل في الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد به هنا ما السلم فيه بشرطه  
 التأجيل ط **(قوله)** ونحن عندا حالة وبعدها في القنية أجل المشتري البائع سنة عند الأقاله صح لا قاله و بطل  
 الاجل ولو تقاربا ثم أحله يعني أن لا يصح الاجل عند أي حقيقة فان الشرط الا لاحق بعد العقد ملحق بأصل  
 العقد عند ما بخر وتقدمت المسئلة في باب الأقاله وكتبنا هناك أن مقتضى البيع الفاسد فصح عدم التصاق  
 الشرط الفاسد عليه فصيح التأجيل بعدها يؤيد بما نقله بعضهم عن السلم الموهرة من أنه يجوز تأجيل رأس  
 مال السلم بعد الأقاله لأنه دين لا يحجب عنه في المجلس كسائر الدون اهـ ثم رأيت العلامة البيري قال ان قوله  
 الشرط الا لاحق ملحق بأصل العقد ساقط لان التأجيل وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه التبرع  
 كإتي سائر الدون ويؤيده ما نقله جواز تأخير الدين بعد الرد بالعيب بقضاء أو غيره والعيب من المؤلف أي  
 صاحب الاشياء كيف أتى على ذلك اهـ كلام البيري لم يخالفه لكن وجه ما في القنية أن الأقاله بيع مع وجه  
 وقدره الخلاف في باب البيع الفاسد فيما يوافق مطلقاً تأجيل إلى أجل مجهول قبل يصح الاجل وقيل لا بناء على  
 أنه يلحق بالعقد وهذا الحق بعد الأقاله يلزم أن ينال فيهما بوصف التأجيل مع أن الأقاله انما يصح  
 بمثل الثمن الأول لا الحسن الجواب عما قلنا من تصحيح عدم الاتصاف تأمل **(قوله)** وما أخذه الشفيع  
 أو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بخر وشمل مالو كان الشراء عوجلاً فان الأجل لا يثبت في أخذ الشفيع  
 كما سجد كره في بابها **(قوله)** ودين الميت أي لوماء المدين وحصل المال فأجل الدين وارده لم يصح لان الدين في  
 النعمة وفائدة التأجيل أن يصرف مودى الدين من غم المال فإذا مات من له الأجل تعيين الموقوف لقضاء الدين فلا  
 يفسد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره أنه في كل دين وذكر في القنية في القرض بخر وفي الفتح مثل ما في  
 القنية لكن في النخبة تأجيل ربا الدين ماله على الميت لا يجوز والصحيح أنه قول الكل لان الأجل مفعول الدين  
 ولادين على الوارث فلا يثبت الاجل في حقه ولا وجه أيضاً لثبوته لثبوت لا سقط عن ذمته بالثبوت والاشارة في  
 المال لأنه عين والعيان لا تقبل التأجيل وفي الرجدي قال صاحب المحط الأصح عندى أن تأجيله صحيح  
 وهكذا أتى الامام قاضى خان لأنه اذا كان هذا الدين يتعلق بالمر كلكه يثبت في الذمة فلا يكون عينا فصح  
 التأجيل وأتى بعضهم بعدم الصحة كذا في الفصول العمادية يرى **(قوله)** فلا يلزم تأجيله أي أنه يصح تأجيله  
 مع كونه غير لازم للقرض الرجوع عنه لكن قال في الهداية فان تأجيله لا يصح لانه اعارة واصله في الانتداء  
 حتى يصح بطلان الاعارة ولا عليه من لا عاك التبرع كالوصي والصلى وعارضة في الإتيه فعل اعتبار الانتداء  
 لا يلزم التأجيل فيه كإتي الاعارة اذا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير سعي الدارهم بالدارهم  
 نسيئاً وهو ربا اهـ ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقته لأنه اذا وجد فيه مقتضى عدم القرض ومقتضى عدم  
 الصحة وكان الأول لا ينافي الثاني لان ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا عاك في الفتح لعدم الصحة  
 أيضاً بقوله ولانه لو لم تكن التبرع ملزماً على التبرع ثم لثبوت الردود حكم العين كانه ربا العين والا كان تحليل ذراهم

ان قبل الدين (الا)  
 في سبع على ما في  
 مدائيات الاشياء بدل  
 صرف وسلم ونحن عند  
 اقاله وبعدها وما أخذ  
 به الشفيع ودين الميت  
 والسابع (القرض)  
 فلا يلزم تأجيله

بدرهم بلا قرض في المجلس والتأجيل في الأعيان لا يصح اه ملخصا و يؤيده ما في التهرعن القننة التأجيل في  
 القرض باطل **(قوله لا في أربع)** أي يعتد بثلثي الخوالة واحدة ومستلقي الوصية واحدة أيضا وقد نظمت هذه  
 مع التي قبلها بقولي ست من الديون لئلا يلزم \* تأجيلها بدل صرف وسلم  
 دين على ميت ومال الشئرى \* على مقيل أو شقيق بأسرى  
 والقرض الأربعة ما مضى \* محمد وصصة حواله قضى  
**(قوله إذا كان مجحودا)** في الخاتمة رجل له على رجل ألف درهم قرض فصلحه على مائة إلى أجل صح الخط  
 والمائة حالة وإن كان المستقرض حاحدا القرض فالمائة إلى الأجل اه يرى ومثله ما لو قال المستقرض للقرض  
 سر الأقرأ الحق توجه على فأقره عند الشهود بالالف مائة **(قوله أو حكم ماليك بلزومه)** فإنه عنده لازم  
 وقيد به لأن الأربع أن حكم الحنفى بخلاف مذهبه لا يفتى خصوصا في قضاء زمانا وقد بقوله بعد ثبوت أصل  
 الدين عنده لأنه لو لم يكن ثابتا لا يصح حكمه بلزوم تأجيله ولأن المجعول لا يتوقف تأجيله على حكم ماليك **(قوله)**  
 أو أهله الخ في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله أن يجبل المستقرض المقرض على آخره ينفذ فيجبل المقرض ذلك  
 الرجل المحال عليه فيلزم اه وأذا لم فإن كان الجبل على المحال عليه دين فلا إشكال ولا أقر الجبل بقدر المحال به  
 للجبل عليه مؤجلا أشار البعض المحط بحر وفائدة الأقرار بمحكم المحال عليه من الرجوع على الجبل بما دفعه  
 للقرض **(قوله أو أهله على مديون الخ)** أفاد أنه لا فرق بين كون تأجيل المحال عليه صادرا من المقرض أو من  
 الجبل وهو المستقرض **(قوله لأن الخوالة مبرئة)** أي تبرأها ذمة الجبل و ثبت بها الحال أي المقرض دين على  
 المحال عليه بحكم الخوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض **(قوله فيلزم من ثلثه)** فإن خرجت الف من الثلث  
 فيها ولا يقدر ما يخرج ط **(قوله وبساع فيها نظر الموصى)** لأنه وصية بالتبرع عنه الوصية بالمعذمة والسكنى  
 فيلزم حقا للموصى هداية وحاصله أن لزوم الوصية بالتبرع عنه ما يخرج فيه خارج عن القياس رجة وفضلا على  
 الموصى إذ كان القياس أن لا تصح وصيته لأنها تعليل مضاف إلى حال زوال مال الكسبة **(قوله وأقر المانصف)** أي  
 أقر ما ذكر من الحاصل وهو صاحب البصر فكان الأول عزوه إليه **(قوله وتعبه)** أي تعقب الحاصل المذكور  
 فافهم **(قوله بأن الحق بالقرض)** هو الأقاله بقسمها والتفريق بين الميت ح **(قوله تأجيله باطل)**  
 لتعبرهم فيها بلا يصح أو باطل فلا يقال إن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد عتقت بما قمنا به أن  
 القرض كذلك ولعل مراد صاحب البصر بالباطل ما محرر فعله ويلزم منه الفساد أن تأجيله بدلى الصرف  
 والسلم كذلك بخلاف القرض والملحق به فإنه لو ترك المطالبة إلى حلول الأجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال أنه  
 صحيح غير لازم لكن ما قدمنا من الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع  
 الدراهم بالدراهم نسبتة وهو ربا اه يقتضى أنه يلزم منه الفساد وأنه حرام ولم يظهر وجهه فلتأمل **(قوله لأن)**  
 الدين واحد أي فإذا تأخر عن الكفيل لم تأخر عن الأصل أيضا لا يثبت ضمانا مجتمع قصدا كييع الشرب  
 والطريق كافي للصبر عن التحصيل الجامع لكن في التهرعن السراج قال أو يوسف إذا أقرض رجل رجلا  
 مالا فكفيل به رجل عنه الوقت كان على الكفيل إلى وقت وعلى المستقرض حالا اه ونقل بحرف كفاية البصر  
 عن الأخيرة والقبائية وذكر في أنفع الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر أن هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير  
 المصري في القصر وأنه إذا تعارض كلامه وحدهم كلام على الأصحاب لا يفتي به اه وحاصله أن الجمهور  
 على أنه يتأجل على الكفيل دون الأصل وبه أفتى العلامة قارئ الهداية وغيره وسأقي تمامه في الكفاية إن شاء  
 الله تعالى **(تنبيه)** ليزيد كرهه الوأجل الكفيل الأصل وهو جائز في البيروى بأن سماعة عن محمد رجل قال  
 لعبداه من عنى فلان ألفا التي على ففضل وأقالها الضامن ثم إن الضامن أضر المضمون عنه فالتأخير جائز  
 وليس هذا علة القرض ولو قال أقرض عنى هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم أضرها لم يجز التأخير لأن هذا أدى عنه  
 فصار مقرضا والتأخير في القرض باطل والاول أدى عن نفسه اه **(قوله)** أن بقرا الوارث الخ الظاهر أنه مفروض  
 في وارت لا مشاؤه في الميراث واللا يلحقه ضرر بلزوم الدين عليه وحده والقصد من هذه الحيلة بيان حكمها لو

(الاف في أربع إذا) كان  
 مجحودا أو حكم ماليك  
 بلزومه بعد ثبوت أصل  
 الدين عنده أو أهله  
 على آخر فاحله المقرض  
 أو أهله على مديون  
 مؤجل دينه لأن الخوالة  
 مبرئة والرابع الوصية  
 (أوصى بأن يقرض من  
 ماله ألف درهم فلا تأني  
 سنة) فيلزم من ثلثه  
 وبساع فيها تقسيرا  
 للموصى (أو أوصى  
 بتأجيل قرضه) الذي  
 له (على زيد سنة) فصح  
 ويلزم والحاصل أن  
 تأجيل الدين على ثلاثة  
 أوجه باطل في بدلى  
 صرف وسلم وصحيح غير  
 لازم في قرض وأقاله  
 وشقيق ودين ميت  
 ولازم فيما عدا ذلك  
 وأقر المانصف وتعبه  
 في التهرعن بأن الملحق  
 بالقرض تأجيله باطل  
 قلت ومن حيل تأجيل  
 القرض كقالتة مؤجلا  
 فيتأخر عن الأصل لأن  
 الدين واحد بحر ونهر  
 فهي خامسة فتعفى  
 وفي جعل الأشياء حيلة  
 تأجيل دين الميت إن  
 يقر الوارث

وقعت كذلك لتعليم فعله لأن فيها الأخبار بخلاف الواقع (قوله) وبصدقة الطالب (الخ) أوقال وبصدقة الطالب في ذلك المكان أخضر وأظهر لأن تصديقته بتأجله على الميت غير لازم (قوله) والأوامر الوارث (الخ) عبارة أن الشاهد لا يقتضيه الدين بموته فيؤمر الوارث (الخ) (قوله) وسيجيء آخر الكتاب (أى قيل كتاب الفرائض وهذا ما أخذ من القصة حيث قال فيها من خرج من الدين فمضى الدين من قبل الحلول أو مات فأنضم تركته خوارث المتأخرين أنه لا يأخذ من المراجعة التي حرت بينهما لا بقدر ما مضى من الأيام قبل له أن يقتضى به إضافات ثم قال ولوأخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الأجل فالمديون أن يرجع بمصحة ما بقي من الأيام اه وذكر الشارح آخر الكتاب أنه أفتى به المرحوم مفتي الروم بالسعود وعلمه بالرق من الجانبين قلبه وأبقى الخاتمة وغيره وفي الفتاوى الحامدية يسئل فيما إذا كان زيد بمذمة عمرو ومبلغ دين معلوم فراجعه عليه السنة ثم بعد ذلك بعشرين يوما مات عمرو المديون قبل الدين ودفعه الوارثين يدفعون يؤخذ من المراجعة ثلثي أولا الخواب عواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت بالمصحة عليها بينهما لا بقدر ما مضى من الأيام قبل العلامة منجم الدين أفتى به قال ثم كلفنا في الانقروى والتورير وأفتى به علة الر و هو لانا بالسعود وفي هذا الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة إذا طغت الورثة أن المراجعة تنزههم فراجعه عليها عشتين ناعلى أن المراجعة تنزههم حتى اجتماع عليهم مال فهل ينزههم المال أولا الخواب لانزههم لمال في القصة ترك من خواهر زاده كان طالب الكفيل بالدين بعد أخذهم من الأصل وبعده بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذ فلا ثم لأن المسألة ناعلى قيام الدين ولم يذكر اه هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اه

(فصل في القرض) بالفتح والكسر مع وثاقسته للمبالغة ذكر القرض في قوله ولم تأجيل كل دين إلا القرض  
 (قوله) ما تعطيه تتقاضاه أي من قبي أو مني وفي المغرب تقاضيه ديني وبديني واستقضيته طلبت قضاءه  
 واقتضيت منه حتى أخذته (قوله) ورعا ما تعطيه من مثل الخ فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول  
 لكن الثاني غير مانع لصدقه على الدفعة والعارة فكان عليه أن يقول لتقاضي مثله وقدمنا بيان الدين أعم  
 من القرض (قوله) عقد مخصوص (قوله) أن المراد عقد بلفظ مخصوص لأن العقد لفظ لا قال أي بلفظ القرض  
 ونحوه أي كالدین وقوله أعطى درهمًا لأرد عليكَ مثله وقدمنا أن الهدياء أنه يصح بلفظ العارة (قوله) غزلة  
 الجنس أي من حيث شموله القرض وغيره وليس جنسًا حقيقًا لعدم الماهية الحقيقية كما عرف في موضعه  
 وأعرض بأن الذي غزله الجنس قوله عقد مخصوص وأما هنا فهو غزلة الفصل خرج به ما لا يرعى دفع مال  
 كالنكاح وفيه أن النكاح لم يدخل في قوة عقد مخصوص أي بلفظ القرض ونحوه كالجذب فصار الذي غزله  
 الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرعى دفع مال تأجيل (قوله) آخر (قوله) متعلق بقوله دفع (قوله) خرج نحو  
 ودعيه وهبة) أي خرج ودعية وهبة ونحوهما كدارية وصدقة لأنه يجوز دعين الدفعة والعارة ولا يجوز  
 شي في الهبة والصدقة (قوله) في مثل (قوله) كالمكمل والموزون والمعد والمتقارب كالخز والفض وصاحبه أن الموزون  
 ما لا يتفاوت أحاده أي تفاوتوا تختلف فيه القيمة فإن نحوًا يجوز تفاوتوا بتاسيساً (قوله) لا تعذر المثل  
 عليه لقوله لا في غيره أي لا يصح القرض في غير المثل لأن القرض عادة ابتداء حتى صح بلفظهما معاوضة انتهاء لانه  
 لا يمكن الانتفاع به الاستهلاك عنه فيستأنز المثل في الذمة وهذا لا يأتي في غير المثل قال في الجبروت  
 يجوز في غير المثل لأنه لا يجب بذل الذمة وعليه المستقرض بالقبض الصحيح والمقبوض بقرض فاسد تبعه  
 الرد في القرض الحائز لا يتعين بل رد المثل وإن كان فاعاوع أو أي يوسف في إله إعطاء غيره الأرض أو مال  
 ما حاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه أي قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث أنه يجوز دعيته  
 مطلقاً ما عتد من أنه عاك بالقبض تأمل (قوله) كقبوض يبيع فاسد أي في قبض المالك القبض كالمثل  
 جامع القبولين القرض الفاسد بيد المالك حتى ولو استقرض بيقاضيه ملكه وكذا سائر الأعيان ونجيب القبولين  
 على المستقرض كالأمر بشرائهم بأمة للأمر بفعل فالقن لا مر (قوله) فيصير الخ) عبارة بتمام القولين  
 في كل موضع لا يجوز القرض لمجرد الانتفاع به لعدم المحل ويجوز بيعه كبيع المالك كبيع فاسد اه ففقر

المقبوض بقرض فاسد كقبوض ببيع فاسد سواء فيهمم الانتفاع به لايهه لثبوت الملك جامع القبولين

بأنه ضمن ما على الميت  
في حياته مؤجلاً إلى كذا  
ويستفقه الطالب  
أنه كان مؤجلاً  
عليهما وبقر الطالب  
بأن الميت لم ترك شيئاً  
والأولاء الوارث بالبيع  
للدين وهذا على ظاهر  
الرواية من أن الدين  
إذا جمل بموت المدين  
لا يحل على كفاية قلت  
وسيجيء آخر الكتاب  
أنه لو حل بموته وأداءه  
قبل حلوله لس من  
المراجعة إلى البقر مما مضى  
من الأيام وهو جواب  
المتأخر

• (فصل في القرض) •

(هو) ألفة ما تعلق به  
لتقاضاه وتبرعاً بما عليه  
من مثلى لتقاضاه وهو  
أخص من قوله (عقد  
مخصوص) أى بلفظ  
القرض ونحوه (رد  
على دفع مال) بمنزلة  
الجنس (مثلى) خرج  
القضية (الآخر له دمنه)  
خرج نحو رد بقوله  
(وضع) القرض (فى)  
مثلى هو كل ما يضمن  
بالنيل عند الاستهلاك  
(الافى غيرهم) من القيمات  
تكمواً وحطب وعقار  
وكل متفاوت تعدد  
ردا المثل واعلم أن

(فيصح استقراض الدراهم

والدائر وكذا كل ما يكال (١٨٠) أو وزن أو بعدم تقار بالفتح استقرض جوز وبيض وكذا عندا (ولم) وزنا وجر

وزنا وعددا كاسيحي  
(استقرض من الفلوس  
الرجحة والعداي  
فكسدت فعله مثلها  
كسدة) و(لا) يقرم  
(قمتها) وكذا كل ما يكال  
ويوزن لاسم أنه مضمون  
عنه فلا عبرة بقلائه  
وخصه ذره في  
المبسوط من غير خلاف  
وجعله في البرازية  
وغيرها قول الامام  
وعند الثاني عليه قمتها  
يوم القبض وعند الثالث  
قمتها في آخر يوم رواها  
وعليه الفتوى قال  
وكذا الخلاف اذا  
(استقرض طعاما  
بالعراق فأخذ صاحب  
القرض بكمه فعله قمته  
بالعراق يوم افتراضه عند  
الثاني وعند الثالث يوم  
اختتموا وليس عليه أن  
يرجع) مع( إلى العراق  
فأخذ طعامه ولو استقرض  
الطعام بلد الطعام فيه  
وبعض فلقية المقرض  
في بلد الطعام فيه قال  
فأخذ الطالب بكمه  
فلس له حبس المطلوب  
وبؤس المطلوب بأن  
يؤتله) كبطل (حق)  
يعطيه طعامه في البلد  
الذي أخذ منه

ويجوز به معنى يصح لا بمعنى يحمل إذ لا شلق في أن الفاسد يجب فسحه والبيع مانع من الفسخ فلا يحمل كالا  
يحمل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما مر في باب به وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله) واذا كان  
وقوله عدا قسدا ثلاثة وما ذكره في الكاغذ كره في التنازعية ثم نقل بعده عن الخامسة ولا يجوز السلم  
الكاغذ عندا لأنه عدس متفاوت اه ولعل الثاني يحمل على ما إذا لم يعلم نوعه وصفته (قوله) كاسيحي أي  
في باب البحث قال ويستقرض الخبز وزنا وعددا عند محمد وعنده الفتوى ابن ملك واستحسنه السكال واختاره  
المصنف تسرا اه وفي التنازعية قال لا يحوز قرضه واستقرضه لا عدا ولا وزنا وفي رواية عن  
أبي يوسف مثله وقوله المعروف أنه لا بأس به وعنده أفعال الناس جارية والفتوى على قول محمد اه ملخصا  
ونقل في الهندية عن الخامسة والظهيرية والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه وزنا عدا وهو قول الثاني  
اه ولعله هو المراد بقوله المعروف وسيد استقرض الصحين والخبرة (قوله) والعداي يفتح العين المهملة  
ونخسف الفاء الالهة وباللام المكسورة وهي الدراهم المنسوبة إلى العدل وكانه اسم ملك نسب إليه درهمه  
عش كذا في صرف الصرع النابتة قلت والمراد بهم الدراهم غالبة الفسخ كما وقع التصريح به في الفتح وغيره يدل  
لفظ العداي لأن غالبة الفسخ في حكم الفلوس من حيث أنها أعماصرت بمنا بالاصطلاح على غنيتها فبطل غنيتها  
بالكساد وهو ترك التعامل بها بخلاف ما كانت فخصتها خالصة وأغلبها فيها أثمان خلفه فلا تطل غنيتها بالكساد  
كما حققناه أول السبع عند قوله وصح بن حال وموج (قوله) فعله مثلها كاسدة أي إذا هلكت والأفراد عنها  
انفقا كما في صرف الشرب لا ليقفه كلام سيأتي (قوله) فلا عبرة بقلائه ورخصه) به أن الكلام في الكساد  
وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كقلنا والغلاء والرخص وغيره وكأنه نظر إلى اتحاد الحكم ففسخ التفرع تأمل  
وفي كافي إلحاق كذا قال أقرضني داني حنطة فأقرضه ربع حنطة فعليه أن يردها وإذا استقرض عشرة فلس  
ثم كسدت لم يكن عليه إلا مثله في قول أي حنطة وقاله عليه قمتها من الفضة يستحسن ذلك وإن استقرض داني  
فلوس أو نصف درهم فلوس ثم رخصت أو غلت لم يكن عليه إلا مثل عددا أي أخذوه كذلك قال أقرضني عشرة  
دراهم غلة بد بارتفاعها عشر دراهم فعله مثلها ولا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها وكذلك كل ما يكال  
ويوزن بالقرض فيه جائز وكذلك ما يبعث من البيض والجره اه وفي الفتاوى الهندية استقرض حنطة فأعطى  
مثلها بعلمنا تسعرا يحير المقرض على القول (قوله) رجعة أي ما في المتن من قوله فعله مثلها (قوله) وعند  
الثاني الخ) حاصله أن الصاحب اتفاقا على وجوب رد القيمة دون المثل لأنه لما بطل وصف الثمنه بالكساد  
تعذر رد عينها كإحضارها فبج رد قيمتها وظاهر الهداية اختيار قولهما فتح أنهم ما اختلفا في وقت الضمان  
قال في صرف الفتح وأصله اختلافهما في غصب شيئا فنقطع فعند أبي يوسف يجب قيمته يوم الغصب وعند  
محمد يوم القضاء وقولهما أنظر للقرض من قول الامام لأن في رد المثل إضرارا به ثم قول أبي يوسف أنظر له أيضا  
لأن قيمته يوم القرض أكثر من يوم الانقطاع وهو أبسر أيضا فان ضربه وقت الانقطاع عسراه ملخصا ولم يذكر  
حكم الغلاء والرخص وقدمنا أول السبع أنه عند أبي يوسف يجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى كافي  
البرازي بقوله الأخيرة والخلاصة وهذا يزيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض لأنه عند الامام  
يسلط البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعنده قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والغلاء كما قدمناه أول السبع  
(قوله) فأخذ عبد الهمة أي طلبه أخذه منه (قوله) بالعراق يوم افتراضه متعلقان بقوله قيمته والثاني بغنى عن  
الاول (قوله) وعند الثالث يوم اختصما) عبارة الخامسة قيمته بالعراق يوم اختصما فأفاد أن الواجب قيمته يوم  
الاختصام التي في بلد القرض فكان المنسب ذكره بالعراق هنا واسما من الاول كما فعله في الأخيرة (قوله)  
فأخذ طعامه أي مثله في بلد القرض (قوله) ولو استقرض الطعام الخ هذه هي المسئلة إلى وهي ما لو أخذها  
في بلدة غير بلد القرض وقيمة البلد من مختلفة لأن العادة أن الطعام في مكة أعلى منه في العراق وهذه رواية أخرى  
وهي قول الامام كاسر به في الأخيرة فإنه ذكر أولاهما من حكاية القولين ثم قال مناصبه بشرع أبي يوسف  
أرجل أقرض رجلا طعاما وأغصبا ياء وله حمل ومؤنة والتفتيا بلدة أخرى الطعام فيها أغلى أو أرخص فان

رد عينها أيضا وهو خلاف ما قدمناه آنفا عن الشرب لا ليقفه تأمل اه منه

أباحية قال يستوثق من المطلوب حتى يوفيه طعمه حيث غصب أو حيث أقرض وقال أبو يوسف إن تراضيا  
 على هذا فحسن وأيهما طلب القيمة أجبر ألا تعربله وهي القيمة في بلد الغصب والاستقرار والقول في  
 ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب قائما بعينه أجبر على أخذه لأعلى القيمة اه وفيه انضاد كذا قدور في  
 شرحه إذا استقرض دراهم بخارية والتفريق بلدة لا يقدر فم على البخارية فإن كان يتفق في ذلك البلد فإن شاء  
 صاحب الحق أحله قدر المسافة ذاهبا ومائيا واستوثق منه وإن كان البلدا لا يتفق فيها وجب القيمة اه وقد بينا  
 أول البوع أن الدراهم البخارية فلو س على صفة مخصوصة فلذا أوجب القيمة إذا كانت لا تتفق في ذلك البلد  
 لبطان التنية بالكساد كالمقدمات وهذا ظهر أنه لو كانت الدراهم فضتها مألوفة أو غالية كل مال الفرعي في  
 زماننا فالأجبر مثلها وإن كان في بلدة أخرى لأن غلبة الفضة لا سطل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء وبدل  
 عليه ما قدمناه من كافي الخا كمن أنه لا ينظر إلى غلاء الدراهم ولا إلى رخصها هذا ما ظهر في تأمل وانظر  
 ما كتبه أول البوع **(قوله)** استقرض شيئا من الفوا كالحج المراد ما هو كس أو وزن إذا استقرض من  
 انقطع عن أيدي الناس قبل أن يقضه إلى المترض فعند أي حصة يجبر المقرض على التأخير إلى ادراك الحد  
 ليصل إلى عين حقه لأن الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو  
 يوسف هذا لا يشبه كساد الفوا لأن هذا مما يوجد فغير المقرض على التأخير لأن تراضيا على القيمة وهذا  
 في الوجه كالتفريق بلد الطعم فيه قال فليس له حصة ويوثقه بكفيل حتى يعطيه ما يفي ببلد مختير لمخصا  
**(قوله)** بنفس المقرض أي قبل أن يستهلكه **(قوله)** خلافاً للثاني حيث قال لا على المستقرض القرض بما دام  
 قائماً كما في المنع آخر الفصل اه **(ح)** **(قوله)** فله رد المثل أي لو استقرض كبريتاً وقضه فله حصة ورجعه وإن  
 طلب المقرض رد العين لأنه خرج من ملك المقرض وبنيته في ذمة المستقرض مثله لا عينه ولو قائماً **(قوله)** بناء  
 على انعقاد الحج هكذا نقل هذا العبارة هنا في المنع عن الجبر ونقل أيضاً عن الزبلي أنهم اختلفوا في انعقاده  
 بلفظ القرض قبل انعقاده قبل أو قبل الأول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه قلت والبيان أن غير  
 مذكورين في هذا الفصل من الجبر ونشر الزبلي وانما ذكرهما في كتاب النكاح عند قول الكثر ونعقد  
 بكل ما وقع لتبليط العين في الحال والتضيق في انعقاده في عبارة الجبر المذكورة في الشرح وعبارة الزبلي التي  
 نقلناها على النكاح لا على القرض كما يوجه كلام الشارح تعالى **(قوله)** وهذا أمر عجيب نعم لهذه المسئلة  
 مناسبة هنا وذلك أن ظاهر كلام المترجم قولهما فكان المناسب للشارح أن يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد  
 انعقاد النكاح بلفظ القرض وهو أحد التعصبات لإفادة الملك للجمال فانهم **(قوله)** فإن شراء المستقرض  
 القرض ٣ تفرع على قولهما والماراد شرأوه ما في ذمته لا عين القرض الذي في يده وحده فلهذا فقوله ولو قائماً  
 فيه استخدام لأنه عائد إلى عين القرض الذي في يده بيان ذلك أنه تارة شترى ما في ذمته القرض وتارة ما في يده  
 أي عين ما استقرضه فإن كان الأول ففي الأخيرة اشترى من المقرض الكثر الذي له عليه عانة دناراً لأنه من  
 عليه لا بعد صرف ولا ضمان كان مستهلكاً وقت الشراء فالجواز قول الكل لأنه ملكه بالاستهلاك وعلمه مثله  
 في ذمته بخلاف وإن كان قائماً فكذلك عندهما على قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لأنه لا ملكه مالم  
 يستهلكه كمن يبيع مثله في ذمته فإذا أضاف الشراء إلى الكثر الذي في ذمته فقد أضافه إلى معدوم فلا يجوز اه  
 وهذا ما في الشرح وإن كان الثاني ففي الأخيرة أيضاً استقرض من رجل كراوة قضته ثم اشترى ذلك الكراوة بعينه  
 من المقرض لا يجوز على قولهما لأنه ملكه بنفس القرض فيصير مشترياً له نفسه أماعلى قول أبي يوسف قال الكثر  
 قال على ملك المقرض فيصير المستقرض مشترياً بالغير فيضج ويبي ما لو كان المستقرض الذي باع الكثر من  
 المقرض فيجوز على قولهما إلا مع ملكه فنجبه واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قالوا يجوز لأن المستقرض  
 على قوله وإن ملك الكثر بنفس القرض إلا أنه ملك التصريف فيه بغير عاوه واستهلاكاً فليس مملوكاً وبالسبع  
 من القرض صار بغيره فأنه وإن ملك المقرض فصح البيع منه اه ملخصاً **(قوله)** بدراهم مقبوضة الحج  
 في البزاة بمن آخر الصرف إذا كان على آخر طعام وفواش واشترى من عليه دراهم وفقر فقبل قبض

استقرض شيئاً من  
 الفوا كهلاً أو وزناً  
 فلم يقضه حتى انقطع  
 فانه يصير صاحب  
 القرض على تأخيره  
 المصحح الحديث لا  
 أن تراضيا على القيمة  
 لعدم وجوده بخلاف  
 الفوا إذا كانت  
 وتامة في صرف الخاتبة  
 (وعلى) المستقرض  
 (القرض بنفس القبض  
 عندهما) أي الامام  
 وعبد خلافاً للثاني فله  
 رد المثل ولو قائماً خلافاً له  
 بناء على انعقاده بلفظ  
 القرض وقوله تعصبات  
 ونسب اعتماد الانعقاد  
 لإفادة الملك للجمال  
 فإن شراء المستقرض  
 القرض ولو قائماً من  
 المقرض بدراهم مقبوضة  
 فلا يفرق قبل قبضها  
 بطل لأنه افتراق عن  
 دين زلزلة فليحفظ  
 ٣ مطلب في شراء  
 المستقرض القرض  
 من المقرض

(أفرض مبيعاً) مجوراً (فلم يملكه) (١٨٢) الصبي لا يضمن خلافاً للثاني (وكذا) الخلاف لو باعه أو أودعه ومثله (المعتوق ولو)

الدرهم بطل وهذا بما يحفظ فإن مستقرض الخطئة والشعر يتلقاهم بطالبه المالك بها ويجوز عن الأداء فبيعهم مقرضهم منه بآخذ التقديرات إلى أجل وأنه فليدله أنه أقرع من دينين اه وفيها الفصل الثالث من البيع والحيلة فإن بيع الخطئة ونحوها شوب ثم يبيع الثوب منه بدرهم ويسلم الثوب إليه اه **(قوله)** أفرض مبيعاً مجوراً (فلم يملكه) قد يجوز لأنه لو كان مأذوناً فهو كالنا ولا استهلاكاً لأنه لو بقيت عنه فماله أن يسترد ولو تلف بنفسه لا يضمن اتفاقاً كما في جامع الفصولين **(قوله)** خلافاً للثاني فإنه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط **(قوله)** وكذا الخلاف لو باعه أي باع من الصبي أو أودعه أي واسم له مبيعاً ولا حاجة إلى ذكر قوله أو أودعه لتصريح المصنف به في قوله وهو كالوديعه اه ط **(قوله)** خلافاً للثاني فيؤاخذ به حالا كالوديعه عنده هندية ط **(قوله)** وهو أي الاقتراض لهؤلاء **(قوله)** وكذا الدين والسلم أي لوجه الدين أو بلسم بدرهم يلدفعها إلى الدائن عن دينه أو إلى المسلم إليه عن رأس المال فقال له أنها الخ **(قوله)** بخلاف الشراء والوديعه المراد بالشراء المشتري أي لو جاء البائع بالمشتري والمودع بالوديعه فقال له المشتري أو صاحب الوديعه أن ذلك في المأه فالتأه صاع الأمر و يكون ذلك على الأمر وبصر قابضاً لأن حقه متعين لأنه ليس البائع أعطاه المبيع وللأودع أعطاه غير الوديعه بخلاف المقرض والمدين ورب السلم فإنه أن يبدل ما جابهه ويعطى غيره لأنه قبل القبض باق على ملكه وقيد في المنع الشراء عما إذا كان صحيحاً أي لأن القاسد لا يفسد المالك قبل القبض فيكون على مالك البائع **(قوله)** وعزمه لغريب الرواية ظاهره أن الضمير عائدي صاحب الخيانة لأنه نقل ما في المتن عنهما أن ما في الشرح لم أره في الخيانة وبما عزمه المصنف إلى غريب الرواية **(قوله)** وفيها أي في الخيانة معطوف على قوله وفيها **(قوله)** شرط رد شيء آخر الظاهر أن أصل العادة كشرط رد شيء آخر اه ح **(قوله)** وقيل لا هذا هو الصحيح كما في الخيانة وفيها ولو كان الدين مؤجلاً فقتضاه قبل حلوله لا يلزم على القول اه و ذكر الشارح إعطاء الأجود ولم يذكر الزيادة في الخيانة وإن أعطاه المدين أكثر مما علمه و زاد أن كان الزيادة تجري بين الوزنين أي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان آخر وأجوعوا على أن الدائن في المائة يسر بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلوا في نصف الدرهم قال الدوسي أنه في المائة كثير رد على صاحبه فإن كانت كثيرة لا تجري بين الوزنين إن لم يعلم المدين بها رد على صاحبه وإن علم وأعطاه أخيراً أن كانت الدرهم المدفوعة مكسرة أو حصاً لا يضرها التبعض لا يجوز إذا علم الدافع والقابض وتكون حبة المشاع فيما يحتمل القسمة وإن كان ٣ لا يضره التبعض وعلما حاز وتكون حبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وسيد الشارح بعضه أول باب الربا **(قوله)** بأن يقرض الخ هذا يسمى الاقتراض لا أحكام أمره وصورة أن يدفع إلى تاجر مبلغاً قرضاً ليدفعه إلى صديق في بلد آخر ليستفد به سقوط خطر الطريق اه وقال في الخيانة وتكره السفينة الآن يستقرض مطلقاً أو في بلد ثالث في بلد آخر من غير شرط اه وسأقي تمام الكلام عليها إن شاء الله **(قوله)** كل قرض حرام فخره حرام أي إذا كان مشروطاً بكامله بما تقتضيه الضرر وعن الخلاصة وفي التفسير وإن لم يكن النقص مشروطاً في القرض فعلي قول الكرخي لا بأس به وبأن يتعامه **(قوله)** فكره للزمين الخ الذي يقرضه من الأشياء يكره للزمين الانتفاع بالهن إلا بذن الزمان اه سألني قلت وهذا هو الموافق لما سجد كره المصنف في أول كتاب الرهن وقال في الخبر هناك وعن عبد الله بن محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وأن ذنب الزمان لأنه أنه في الربا لأنه يستوفى دينه كما لا يتفق له المنفعة فضلاً فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لعامة المعتبرات من أنه يحل بالذن إلا أن يعمل على الديانة وما في المعتبرات على الحكم ثم رأيت في حواهر الفتاوى إن كان مشروطاً صار قرضاً ممتنعاً وهو ربا ولا خلاف أن يسهل اه ما في المنع لمخاضا وتعبه الجوى بأن ما كان لا يظهر فيه فرق بين الديانة والقضاء على أنه لا حاجة إلى التوفيق بعد أن الفتوى على ما تقدم

كان المستقرض (عبداً) مجوراً إلا يؤاخذ به قبل (العتق) خلافاً للثاني (وهو) كالوديعه) سواء خائفة وفيها (استقرض من) آجر درهماً فأنما المقرض بها فقال المستقرض ألقيا في الماء فالتقاها قال محمد (لا شيء على المستقرض) وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعه فإنه باللقاء بعد قابضاً والفسق أن به إعطاء غيره في الأول للثاني وعزمه لغريب الرواية (و) فيها (القرض لا يتعلق) بل ينافي من الشروط فالتقاسم منها لا يطلعه ولكنه يشترط رد شيء آخر فلا يستقرض الدرهم المكسورة على أن يؤدي حصصاً كان بالطلا وكذا لو أقرضه طعاماً بشرط يدفع مكان آخر (وكان) عليه مثل ما قبض) فإن قضاء أجود بلا شرط جاز ويجوز الدائن على قبول الأجود قبل لا يضر وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بأن يقرض على أن يكتب به إلى بلد كذا ليو في دينه وفي الأشياء كل قرض حرام

فصار حرام فكره للزمين سكنى الرهونة بأن الزمان (فروع) \* استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده لاخذها أي مطلب كل قرض حرام ط قوله لا يضر لعل الصواب إسقاط لا اه منه

فقال المقرض دفعته اليه وأقر العبد به وقال دفعته اليه مولاي فانكر المولى بغض العبد (١٨٣) العشرة قال قوله ولا يثنى عليه ولا يرجع

المقرض على العبد لانه  
أقره بقضها بحق  
انتهى \* عشرون  
رجلا جاؤا واستقرضوا  
من رجل وأمره  
بالدفع لاحد منهم فدفع  
ليس له أن يطلب منه  
الا حصته قلت ومفاده  
صحة التوكيل بقض  
القرض لا بالاستقراض  
قننه وفيها استقراض  
اليمين وزنا يجوز  
ونفي حوازه في  
الثمرة بلا وزن سئل  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن خيرة يتعاطاها  
الجيران أن يكون ربا  
فقال مائة المسلول  
حسنافو عند الله  
حسن ومائة المسلول  
فيسحا فهو عند الله سيخ  
\* وفيها شراء الشيء  
السري بمن غال الحاجة  
القرض يجوز ويكره  
وأقره المصنف قلت  
وفي معسر وضعت  
المصنف أي السعد ولو  
أذن زيد العشرة باقى  
عشر أو بثلاثة عشر  
بطريق المعاملة في  
زماننا بعد أن ورد الأمر  
السلطاني وقتوى شيخ  
الاسلام بان لا يعطى  
العشرة بل يزيد من  
عشر ونصف وبه على  
ذلك لم يحتل ما يلزمه  
فاجاب يعزى ويحبس  
الى أن تكثر رتبته  
وصلاحه فتعزله وفي هذا الصورة هل ربحا

أى من أنه يباح قلت ومافى الجواهر يقيدون فقيا آخر يحمل مافى الاعتبار على غير الشرط ولو ما مر على الشرط وهو أولى من إبقاء التناهي وتؤيده ما ذكره وهو قال وأهدى المستقرض للقرض ان كانت بشرط كره والا فلا وأقنى في الخبرية فبين رهن شجر الزينون على أن يأكل الرهن ثمرة نظيره بالدين بانه يضمن **(قوله دفعته)** أى القرض والا لو دفعته أى العشرة **(قوله فانكر المولى الخ)** مفهومة أنه اذا أقر بغض العبد بالزمن لم ينافى الخافضة ولو أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عشرة نفرهم قرضاً فبعثهم جميعاً مع رسوله كان الأمر ضماناتها اذا أقر أن رسوله قبضها اهـ **(قوله لانه أقره بقضها بحق)** وهو كونه نائباً عن سديف القبض **(قوله ليس له)** أى ليس للقرض أن يطلب منه أى من القاض الا حصته من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفقته **(قوله لا بالاستقراض)** هذا مخصوص عليه في جامع القصولين بعشر رجلا لاستقرضه فقرضه فضاء في يده فلو قال أقرض للرسل ضمن مرسله ولو قال أقرض للرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالقرض جائز لا بالاستقراض والرسل لا بالاستقراض يجوز وأخرج وكيل الاستقراض كلامه معرج الرسالة يقع القرض للأمر ولو خرج الوكالة بان أضافه الى نفسه يقع التوكيل وله منعه عن أمره اهـ قلت والفرق أنه اذا أضاف العقد الى المولى بان قال أنا فلا يطلب منه أن تقرضه كذا صار رسولاً والرسول سفير ومعه بخلاف ما اذا أضافه الى نفسه بان قال أقرضنى كذا أو قال أقرضنى فلان كذا فإنه يكون لنفسه ويكون قوله فلان معنى لأجله وقالوا إنما يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتكدي وهو لا يصح قلت وجهه أن القرض صلة وتبرع ابتداء فيقع للاستقرض اذا تصح النيابة في ذلك فهو عن التكدي بمعنى الشفاعة هذا ما ظهر لي **(قوله استقراض)** اليمين وزنا يجوز (هو المختار مختار الفتاوى واحترز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بحظر **(قوله ما رآه المسلولون)** هو من حديث أبي سعيد رضى الله تعالى عنه قال ان الله تفر الى قلب العبد ما يختاره أجمعاً ما فعلهم أنصار دينه ووزراء بني فآراء المسلولون الخ وهو موقوف حسن وعلمه في المقاصد الحسنة ط **(قوله يجوز)** ويكره أى يصح مع الكراهة وهذا الوتر بعد القرض لم ينافى النفع مشر وطائى القرض ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعاً بمن غالى فعلى قول السرخى لا بأس به وقال الخصاصى ما أحبه ذلك وذكر الخلوفاً في حرامه لا يقول لو لم يكن اشترى منه طائى بالقرض في الحال ومحمد بن بركل بأساً وقال خواهر زادته ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكره وبلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكره وبلا خلاف هذا اذا تقدم الاقراض على البيع فان تقدم البيع بان باع المطلوب منه المعاملة من الطالب فباعته عشر وبن ديناراً باربعين ديناراً ثم أقرضه ستين ديناراً أخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً كذا الخصاصى أنه جائز وهذا مذهب محمد بن سلة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض جرمنفعة ذلولاه لم ينصل المستقرض غلاماً من ومن المشايخ من قال بركلو كاتافى مجلس واحد والا فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة فكما يجمعها واحد ما عاينته المصلحة مشروطة في القرض وكان ضمن الأئمة الخلوفاً يبقى بقول الخصاصى وابن سلة ويقول هذا ليس بقرض جرمنفعة بل هذا بيع جرمنفعة وهو القرض اهملخصاً وانظر ما سئله كره في الصرف عند قوله وبيع درهم صحيح ودرهم غلة **(قوله بطريق المعاملة)** هو ما ذكره من شراء الشيء السري بمن غالى **(قوله باز يدمن عشر ونصف)** وبه نكاه فتوى أخرى باز يدمن أحد عشر ونصف وعليها العمل سائحاتى ولعله لورد ولاخرهما متنازعان الأمر الاول **(قوله يعزى)** لان طاعة أمر السلطان عباد واجب **(قوله ما خدم من الرب)** أى عزاء اورد به الأمر ط **(قوله ان حصله منه بالتراضي الخ)** مفهومة أنه لو أخذ به لارضاءه أنه ثبت له الرجوع بالزائد عما ورد به الأمر وهو غير ظاهر لانه اذا قرضه مائة وبعه سلعة بثلاثين مثلاً بعماسه فبشأنه الشريعة لم يكن فيه الاختلافه الأمر السلطاني لان مقتضى الأمر الأول أن يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الأمر الثانى ان يبيعها بخمسة عشر لتكون العشرة بأحد عشر ونصف ولا يخفى أن مخالفة الأمر لا تقضى فساد البيع لان ذلك لا يرد على مخالفة الأمر الثانى

تعالى بالسعي وترك البيع وقت النداء فإذ باع وترك السعي يكره البيع ولا يفسد فكذا هنا بالاول على أنه  
إذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن وإذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذنا من رويته  
الآخر فقط سوا قلنا بفساد البيع أو فساده فحين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل **(قوله)** لكن يظهر الخ لا وجه  
للاستدراك بعد ورود الأمر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الأمر  
السلطاني بالرجوع أي وإن أخذما أخذه بالتراضي لكن علمت ما فيه **(قوله)** وأقيم من ذلك السلم الخ أي أقيم  
من بيع المعاملة المذكور ما يفسد به بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى  
بحيث يؤدي ذلك إلى خراب القرية لأنه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون أضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة  
الرائدة عن الأمر السلطاني فظهر أن المناسب أيضا ورود الأمر السلطاني بذلك ليعز من يخالفه وظاهره أنه لم يرد  
بذلك أمر والله سبحانه أعلم **(باب الربا)**

لما فرغ من المباحة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر بالان في كل منها  
زيادة لأن تلك الزيادة متعللة وهذه حرام والحل هو الأصل في الأشياء والربا بكسر الراء وقمه خطأ مقصور على  
الأشهر ويشترى بواحد أو على الأصل وقد يقال ببيان على التخفيف كما في الصباح والتسبية المبرورى بالكسر  
والفتح خطأ كما في المغرب **(قوله)** ولو حكا الخ تسع فيه التهلكة لا تناسب تعريف المصنف فإنه قد يكونه  
بمعيار شرعي وهذا لا يدخل فيه بالتسبية ولا البيع الفاسد إلا إذا كان فسادا لمصلحة الربا فظاهر من كلام المصنف  
تقريره بالفضل لأنه هو المتبادر عند الإطلاق ولذا قال في البحر فضل أحد المتعاضدين من هذا يناسب تعريف  
الكثرة بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال عاقل أه فإن الأصل في أحد العوضين فضل حتى بلا عوض  
ولما كان الأصل بقصد الزيادة للعوض كالمرفق في المباحة صرح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشرح بلالة  
ومن شرط أن لا يصح الدين كونهما مضمونين بالاتلاف فقصمة أحدهما وعدم تقويمه لا يمنع فشرأه لا ينشأ  
التأخر مال الخرب والمسلم الذي لم يهاجر بحسب مقتضى جاز ومنه أن لا يكون الدين مملوكا لأحد المتعاضدين  
كالسليم عبيدا لمشتريين فهما بشرية خائنة أو معاوضة كما في البدائع أه وسأقي بيان هذه المسائل آخر

**(باب الربا)** (هو) لغة مطلق الزيادة  
وشرعا (فضل) ولو حكا  
فدخل ربا التسبية  
والبيع الفاسدة  
فذلكها من الربا فيجب  
ودعين الربا لو قاما  
لإرد ضمه لأنه عاك  
بالقضاء فتسبة وعسر  
(نقل عن عوض)

**(قوله)** والبيع الفاسد الخ تسع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فإن كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه  
فضل خالص عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بخمر أو بام ولد فقبض القيمة وعاك بالقض وكذا  
بيع جذع من حقف وذراع من ثوب فضره البعض وثوب من بين والبيع إلى التبرؤ ونحو ذلك مما سبب  
الفساد فيه الجاهل أو الأضرأ ونحو ذلك ثم يظهر ذلك في الفساد بسبب شرط فيه نفع لأحد العاقدين مما لا  
يقضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزبلي قليل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال  
والأصل فيه أن كل ما كان سلبا لمال عاك يبطل بالشرط الفاسد لاما كان مبادلة لمال فغير مال وأكل من  
التبرعات لأن الشرط الفاسد من باب الرأ هو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات  
والتبرعات لأن الرأ هو الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد هي زيادة ما لا يقضيه العقد ولا  
يلزمه فيكون فيه فضل حال عن العوض وهو الرأ بعينه أهمل خصا **(قوله)** فيجب رد عين الرأ ولو قاما للأرض مائة  
الخ يعني وأما يجب رد ضمه لو استهلكه وفي هذا التفرع خفاء لأن المذكور قبله أن البيع الفاسد من  
جمله الرأ وأما يظهر لو ذكر قبله أن الرأ من جملة البيع الفاسد لأن حكم البيع الفاسد أنه عاك بالقض ويجب  
رد ولو قاما لم يرد ضمه أو قيمته لمستهلكا وذكر في البحر عن القيمة ما حاصله أن شئ من صاحب القيمة ألقى فبين كان  
يشترى الله نال الرأ به يخسروا أو ثم أرأه ماؤه عن الزائد بعد الاستهلاك بأنه براء وأما بعض علماء  
عصره واستدل به بقول الزيدوي أن من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الروية عاك العوض فيها بالقض  
وخالفه بعضهم قائلا أن الرأ لا يصل في الرأ لأن رد مطلق الشرع وأما صاحب الفتنة الأول بأن الزائد إذا  
ملكه التفاضل بالقض واستهلكه وضمن مثله فالويل يصح الرأ مؤثره رد مثله لاستهلاكه لا يرفع العقد السابق  
بل يتقرر مفيد المالك في الرأ فلا يمكن في رد فائدة نقض عقدا بالحب حقا للشرع لأن الواجب حقا للشرع

مطلب

في الأبرار عن الربا



ردعين الزيادة لارتفاعه اه واستحسنه في التبرق وتصلح له ان فيه تحقيق حق العبد وهو رد عينه لوقائما  
 ومثله لو هلكا وحق الشرع وهو رد عينه لمقتضى العقد المتبني شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى رد عينه فحينئذ  
 المثل وهو محض حق العبد ويصح ابراء العبد عن حقه بقول ذلك البعض ان البراءة لا يعمل في الزيادة بل في حق  
 الشرع انما يصح قبل الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم ان وجوب رد عينه لوقائما فيما لو وقع العقد على  
 الزائد ما لو باع عشرة دراهم بعشرة دراهم وزاد بعد انقاؤه منه قوله لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا **(قوله)**  
 خرج مسئلة تصرف الجنس بخلاف جنسه كبيع كبروك شرعية بركى بر وكري شعيرة فان الثاني فغضنا على  
 الاكل لكنه غير خال عن العوض لصرف الجنس بخلاف جنسه والمنوع فضل المجانسين **(قوله)** بعبارة شرعية  
 متعلق بمحذوف صفة لفضل او حال منه ولو اسقط هذا العقد لشمع التعريف بالذات وبمكنه الاحتراز عن الذرع  
 والعقد بالتصريح بنفسه **(قوله)** فليس الذرع والعذر باى بذي ربا وعبارة ربا فهو على حذف مضاف والذرع  
 والعذر معني المذروع والمعدوداى لا يتحقق فيهما ربا والمراد بالفضل لتحقيق ربا بالنسبة فلما وقع خمسة اذرع من  
 الهوى ستة اذرع منه او بعضه بضمين جازي يدايد لا ونسبة لان وجود الجنس فقط يحرم النساء لا الفضل  
 كوجود القدر فقط كما يأتي **(قوله)** مشروط تركه او لوقائه فانه يشعر بان تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك  
 والحد لا يتم العناية فحينئذ فان الزيادة لا بشرط ربا ايضا لان مذهبنا على ما ساقى **(قوله)** اى باع او اشتري اى  
 مثلا فكلهما المفروضان والراعتان قهستى قال ويدخل فيه ما اذا شرط الاتفاقيات بالربح كالاتفاق والركوب  
 والزراعة والبيع وشرب اللبن وكل الثرفان الكل زيارحام كما في الجواهر والتفت اه ط **(قوله)** فلو شرط لغيرهما  
 فليس بربا عزاء في الصرايح شرح الوقاية وهذا مبنى على ما حققناه من ان السوء الفاسد ليس لكاهن ان ربا  
 بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لاحد العاقدن فافهم **(قوله)** بل بيعا فاسدا عطف على محل خبر ليس ط وهذا مبنى  
 على ما قدمه في باب البيع الفاسد من ان الاظهر الفساد بشرط النفع للاختصاص وبه اندفع ما في حواشئ مسكن  
**(قوله)** فليس الفضل في الهبة بربا اى وان كان مشروطا ط عن الدر المنثور اى كقولنا وهى كذا بشرط ان  
 يتخذنى شهرا فان هذا بشرط فاسد لا تطل الهبة كساقى قبل الصرف وظاهر ما هنا انه لو خدمه لم يكن فيه  
 باس **(قوله)** فلو شرطى الخ) يفرع على مفهوم قوله مشروط **(قوله)** وزادنا نقا اى ولم يكن مشروطا  
 الشراء كما هو في عبارة الأخيرة المنقول عنها فلو شرط وطا وجب رد لوقائما كما مر عن القسمة ثم ان قوله وزاد بغير  
 المذكور يفيد ان الزيادة مقصودة وذ كرح ان الذى في المخ زادت بالثاء اى زادت الدرهم ومفاده ان الزيادة  
 غير مقصودة لكن النذر اى ثمة في المنع عن الذخيرة بدون ثاء وكذا في الحرعها وكذا اى ثمة في الذخيرة ايضا  
 فافهم **(قوله)** وهذا اى انعدام الراسبب الهبة ان ضررها اى الدرهم الكسوف فلو بشرها الكسر لم تصح الهبة  
 الابسقة الدائق وتسليه لامكان القسمة **(قوله)** وفي صرف الجميع الخ) قال في الذخيرة من الفصل الرابع في الحظ  
 عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى او حصة بين الحظ والزائد في كحصةهما واتصافهما باصل العقد وفساد  
 العقد بتسليمتهما وكذا ابو يوسف سوى بينهما اى فاطلها ولم يجعل شيئا منها هبة متدا أو محذور في بينهما  
 فصحيح الحظ هبة متدا بدون الزيادة والفرق ان في الحظ معنى الهبة لان الحظوط يصير ملكا للحظوط عنه بلا  
 عوض بخلاف الزيادة اذا وجدت لتحق باصل العقد واخفصة من المبيع والهبة تملك بالعوض والتملك  
 بالعوض لا يصح كما عين التملك بعوض فلذا انفرد اه قات وتوضيحه ان الحظ اسقاطا بعوض فيجعل كتابة  
 عن الهبة لانها تملك بالعوض ايضا بخلاف الزيادة فانها تكون مع باقي الثمن عوضا عن المبيع فكانت تملك  
 بعوض فلا يصح جعلها كتابة عن الهبة فلذا ابطالها **(قوله)** كخط كل الثمن وجه الشبه ان خط كل الثمن لو لم يجعل  
 هبة متداة الحق باصل العقد فاسد لبقائه بلا ثمن وكذا الحظ هناك لوقائه الحق بغوث التاتيل وفساد العقد  
 فلذا جعل هبة متداة **(قوله)** والفرق بينهما ما عدى قد استعناك الفرق وقال ح قال الشيخ فاسم ولكنه  
 ظاهر عندي لان من الحظ ما يمكن ان لا يملك باصل العقد ويجعل هبة متداة بالاتفاق وهو حوط جميع الثمن  
 فكان البعض كالمثل بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقة بالعقد وبذلك يفوت التساوى اه **(قوله)** قال

خرج مسئلة تصرف  
 الجنس بخلاف جنسه  
 بعبارة شرعية وهو  
 الكيل والوزن فليس  
 الذرع والعذر بربا  
 مشروط بذلك الفضل  
 لاحد العاقدن اى  
 باع او اشتري فلو شرط  
 تغيرهما فليس بربا  
 بل بيعا فاسدا اى  
 المعاوضة فليس الفضل  
 في الهبة بربا فلو شرط  
 عشرة دراهم ففئة  
 بعشرة دراهم وزاد  
 ناقا وبه منه  
 انهمم الزيادة لم يفسد  
 الشراء وهذا ان ضررها  
 الكسر لانها هبة مشاع  
 لا يقسم كافي المنع عن  
 الذخيرة عن محمد وفي  
 صرف الجميع ان حصة  
 الزيادة والحظ قول الامام  
 وأن محمدا جازا الحظ  
 وجعله هبة متداة كخط  
 كل الثمن وابطل الزيادة  
 قال ابن ملك والفرق  
 بينهما ما عدى قال

وفي الخلاصة (الخ) أي قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين الخط والزيادة فان قول الخلاصة  
 خلفه أي وهو زيادته حاز بهذا **(قوله قلت الخ)** استدراكا على المجمع وتأيدا لكل ما شرحه ابن ملك **(قوله)**  
 صريح في عدم الفرق بينهما أي بين الزيادة والخط فان مقدمه من قوله ان وجهه منه ان عدم الباصر يح في أن  
 زيادة الدائق صحيحة عند محمد فينا في قول المجمع انه أجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لربنا ان مقدمه  
 الشارح عن الأخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لا في عدمه لان قوله ان وجهه منه ان عدم الباصر يح في أن  
 الزيادة بدون الهبة باطلة لان الخط والزيادة في الثمن أو في المبيع غير الهبة وإذا لم يتحققا بالعدم كالتقديم قبل  
 فصل القرض فاذا اشترى ثوب بعشرة دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقبل البائع ذلك في  
 المجلس صحيح والتحقق بأصل العقدان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تقصر زيادة في الثمن بل تكون هبة  
 مستترة فيرعى لها شروط الهبة من الافراز والتسليم سواء كان المبيع قائما أو لا اذا غلب ذلك ظهر ان ما قدمه  
 عن الأخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن أو في المبيع لانه جعله هبة مستترة حتى اشترط لها شروط الهبة وهو قوله  
 وهذا ان ضررها لكسر الخ ومثلها من قبله ان ملك عن الخلاصة فهذا صريح في أنه لا يصح زيادة وانما يصح هبة  
 بشرطها ولو لم يشرط الهبة فيه لقول المجمع ان محمد أبطل الزيادة والحاصل أن محمدا أجاز هبة الخط دون الزيادة لكنه  
 جعل الخط هبة مستترة لا لاحقة حقيقة لثلاثه العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لانها لو وقعت بالعقد  
 أقدمته ولا يصح جعلها كدية عن الهبة لما مر فلذا أبطلت الا اذا وجه الزيادة صريحا وانما قال في الأخيرة وانما  
 جاز هذا العرف لأنه لم يجر اجتمعا ليجزى لكان الزيادة هبة البائع من غير ان يقدم الزيادة هكذا يجب أن يفهم  
 هذا المحل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة كالتقدماء عن الأخيرة فلو بشرطه وطع ووقع  
 العقد على الكل وجب نقض العقد لخلق الشرع لا تؤثر الهبة والبراءة لا بعد الاستهلاك كما مر بخر بره عن  
 التقنية **(قوله)** وعليه أي على ما فهمه من التنافي بين العبارات المذكورة وعلمت عدمه وأن الزيادة انما تصح اذا  
 صرح بكونها هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذي في المجمع **(قوله)** فيفسد لان  
 الزيادة والخط يمتحان عنده على حقيقة حال المعنى الهبة وانما هذا التحق بأصل العقد ففسد لعدم التساوي  
**(قوله)** وعلمته العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما اضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتامه في العرف **(قوله)**  
 أي علة تجزى الزيادة كذا فسر الضمير في الفتح وهو أولى من قول بعضهم أي علة الزيادة وان كان هو المالك  
 سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تجزى ففهم وأرادنا زيادة الحقيقة كافي قوله بعده أي الزيادة  
 وأما كون المراد بها هنا ما شغل الحكمة وهي الاحل ففهمه أن المصنف لم يدخلها في التعريف كما بيناه في التلخيص  
 ارادة أن زيادة المعرفة وهي الحقيقة وانضاف قوله التقديم مع الجنس يختص بالحقيقة لان علة الحكمة  
 أحدها كما بينه بعده فقد عرف الحقيقة وبين علمها كونها هي المتبادر عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمة  
 تنبها للقائدة فافهم **(قوله)** المعهود بكيال أو وزن أشار الى ما في الحواشي السعيدة من أن أي في القدر للمعهود به  
 ان يقع ما في القدر من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعذ لكن الاولى أن يقول وعلمته الكيل أو الوزن  
 لكونه أوضح ولتلا برماند كرم عن ابن كمال **(تنبيه)** ما ينسب الى الرطل فهو وزن قال في الهداية معناه  
 ما يباع بالواقي لانها قد رتب بطريق الوزن حتى يحسب ما يباع بها ويزن بخلاف ما ذكر المكييل اه قلت وليس  
 المراد بالواقي والواقي معناه التعارف بل المراد بالواقي كل ما يوزن به وبالواقي الاوعية التي يوضع فيها الدهن  
 ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوزان يمت في زماناته ببيع الزيت به وبحسب الوزن هكذا يفهم من كلامهم  
 وعليه فالواقي جمع واقفة من الوفاة وهي الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه في الميزان بدونها  
 ولذا قال الأخير الرطل فعل في هذا الزيت والسمن والعييل ونحوها موزونات وان كيلت بالموازين باعتبار الوزن فيها  
 اه **(قوله)** بالمد أي مع فتح النون **(قوله)** فليخرج الخ ترك التفرع على الفضل الظهور ط أي كبيع قفيز  
 بقفيز منته حالا **(قوله)** منساويا أما اذا وجد التفاؤل مع النساء والحرمه للفضل وأدله ابن كمال ط **(قوله)**  
 وأحدهما نساء أي نساء والمجالة حالة قال ط فلو كان كل نسمة يحرم أيضا لانه بيع الكاكي بالكاكي ابن كمال

وفي الخلاصة ما يباع درهما  
 بدرهم واحد هما كوزونا  
 خلفه زيادته جاز لانه هبة  
 مشاع لا يقسم ولو باع  
 قطعة سلم سلم كوزونا  
 فهو هبة الفضل لم يجز لانه  
 هبة مشاع يقسم قلت  
 وما قدمنا عن الأخيرة  
 عن محمد صريح في عدم  
 الفرق بينهما وعليه  
 فالكل من الزيادة والخط  
 والعقد صحيح عند محمد  
 وكذا عند الامام سوي  
 العقد فيفسد لعدم  
 التساوي فيلخص فاني  
 لم أر من يمه على هذا  
 وعلمته أي علة تجزى  
 الزيادة (القدر) المعهود  
 بكيال أو وزن (مع)  
 الجنس فان وجدنا حرم  
 الفضل أي الزيادة  
 (والنساء) بالمد التاخير فلم  
 يجز ببيع قفيز بقفيز  
 منه منساويا واحدهما  
 نساء (وان عدما) بكسر  
 الحال من يبيع علم ابن  
 ملك (حالا)

أى النسبة بالنسبة كمال ثم اعلم أن ذكر النساء لا حراز عن التأجيل لان التقصير في المجلس لا يترط الا في  
 الصف وهو بيع الامان بعضها بعضا أما ما عداها فاما يشترط فيه التعيين دون التفاضل كما ياتي **(قوله كهروى**  
**عروين)** الاول أن يز يدنسبة كعبر في البحر وغيره ليكون مثلا للحل والفضل والنساء بسبب فقد القدر والجنس  
 فان الثوب الهروى والثوب المروى يسكون الراسفان كما يعلم ما ياتي وليس كما قيل ولا موزون **(قوله لعدم العلة**  
**الح)** لان عدم العلة وان كان لاوجب الحكم لكن اذا بحثت العلة لم يمتنع عدمها لعدم ما يعنى أنها تؤثر لعدم  
 بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة فيما نحن فيه على عدمه الاصل وانعدام سبب  
 الحرمة والاصل في البيع مطلقا لا اناحة الا ما أخرجه الدليل كان ثابت الحل فتح **(قوله أى القدر وحده)**  
 كالحظ بالشعر **(قوله أوالجنس)** أى وحده كالهروى يهروى مثله **(قوله حل الفضل الح)** فجعل كرى كرى  
 شعير عالا وهروى يهروى بين حاله ولموجلا لم يحل والحاصل كافي الهداية أن حرمة بالفضل بالوصف وحرمة  
 النساء بأحدهما **(قوله ولو مع التساوى)** بمبالغة على قوله وحرمة النساء فقط ح **(قوله لوجود الجنسية)** فيه أن  
 علة الحكم هنا عدم قبول العدد التأجيل لا لوجود الجنسية فلا يسل بيع هروى بمثله لكان أولى ح **(قوله)**  
 واستثنى في المجمع الح) وكذا في الهداية حيث قال الآية إذا سلم التقود في الزعفران ونحوه أى كالمثل والحديد  
 والعاس يجوز الح) قال في الفتح فان الوزن فيها يختلف فله في التقود بالثقل والدرهم بالصخب وفي الزعفران  
 بالامانة والقبان وهذا الاختلاف في الصور بينهما وليسوا بمتساويين في اختلاف آخر معنوى وهو أن التقود لا تعين بالتعيين  
 والزعفران وغيره يعين وآخر حكى وهو أن لوباع التقود موازنة وقضها كأنه سبحانه للوزن وفي الزعفران  
 ونحوه يشترط إعادة الوزن فاذا اختلفا أى التقود ونحو الزعفران في الوزن صور معنوى وحكم لم يجمعهما القدر  
 من كل وجه ثم ضعف في الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه أن يستثنى اسلام التقود في الموزونات بالاجماع كيلا  
 يفسد أكثر أبواب السلم وسائر الموزونات غير التقود لا يجوز أن تسلم في الموزونات وان اختلفت أجناسها كالاسلام  
 حديد في قطن وزيت في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزنا بالصنعة لا في الذهب والفضة فلو أسلم  
 سيفاها بوزن جاز الا في الحديد بل ان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لا لاختلاف الجنس وكذا  
 يجوز بيع ناه من غير التقدين بمثله من جنهه يدايد نجاسا كان أو حديدا وان كان أحدهما أثقل من الآخر  
 بخلافه من الذهب والفضة فله يجري فيها بالفضل وان كانت لا تباع وزنا لان الوزن مخصوص بعلمه فيها فلا  
 يتغير بالصنعة فلا يخرج عن الوزن العادة **(قوله ونقل ابن الكمال)** عبارة ابن الكمال وعلة الكسل أو الوزن مع  
 الجنس لم يقبل القدر مع الجنس لان القدر مشترك بين المكمل والموزون فجعل تقدير ما ذكر يلزم أن لا يجوز  
 اسلام الموزون في المكمل لان أحد الوصفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الحنطة في الزيت اه وكتب  
 في الهامش أن المسئلة مذكورة في غاية البيان اه قلت وحاصل ما ذكرناه أنه لو عبر بالقدر تم قال وان وجد أحدهما  
 الح لا فان حرم اسلام الموزون في المكمل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالمكمل أو الوزن  
 أى بأى والى لاحد الشئين فله لا يشعل القدر المختلف لكن فيه أن لفظ القدر مشترك كالحال ولا يجوز استعماله  
 في كلامه عن غيره فاذا ذكر ليدان رادعنا ما الكيل وحده أو الوزن وحده فساوى التعبير بالكيل والوزن  
 الا ان يدعى أن القدر مشترك معنوى لا لفظي تأمل **(قوله ومفاده)** أى مفاد ما ذكر من جواز اسلام مقود في  
 موزون واسلام الحنطة في الزيت فله قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثاني القدر المختلف فافهم **(قوله)**  
 فليحذر (ح) فله ما فادعهم من أن المراد بقوله وعلة القدر هو القدر المتفق كبيع موزون في موزون أو مكمل  
 مكمل بخلاف المختلف كبيع مكمل بموزون نسبة فله حار ويستثنى من الاول اسلام مقود في موزون للاجماع  
 كاسم **(قوله وقد مر في السلم الح)** بيان تجرير المراد لكن اعترض بان السلم سابق بعد وهذا على نسخة قتيبة بافاه  
 والآخر بالنسبة وفي بعض النسخ قتيبة بالقافي اسم الكتاب المشهور ومضاه القتيبة قدم السلم أول النسخ فصع قوله  
 وقد مر في السلم \* (ثنية) \* ما فادعهم من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد لا نقول ان كمالا من جواز اسلام

كهروى عروين لعدم  
 العلة في على أصل  
 الاباحة ( وان وجد  
 أحدهما ) أى القدر  
 وحده أو الجنس ( حل  
 الفضل وحرمة النساء ولو  
 مع التساوى حتى لو باع  
 عبدا بعدا ل أحصل لم  
 يجوز لوجود الجنسية  
 واستثنى في المجمع والدر  
 اسلام مقود في موزون  
 كيلا يفسد أكثر أبواب  
 السلم ونقل ابن الكمال  
 عن القافية جواز اسلام  
 الحنطة في الزيت قلت  
 ومفاده أن القدر باقراده  
 لا يحرم النساء بخلاف  
 الجنس فليحذر وقد مر  
 في السلم أن حرمة النساء  
 تصحق بالجنس والقدر  
 المتفق فتنة ثم مر على  
 الأصل الاول بقوله ( فمر)  
 بيع كلى وزن

بحسبه متفاضلا ولو غير معلوم) خلافاً للشافعي (يخص) كيلي (وحديد) وزني ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود كالإسطة الكمال (وحل) (١٨٨) يتبع ذلك (مماثلاً) لمتفاضلا (وبلامعيار شرعي) فان الشرع لم

يقدرا المعيار بالذرة وما دون نصف صاع (كخفة بحضتين) وثلاثون وحس ما لم يبلغ نصف صاع (وتفاحة بتفاحتين وفلس بفسلين) أو أكثر (بأعياهما) لو أخره لكان أولها في النهر أنه في ذيل الكل

(قول المصنف وتفاحة بتفاحتين) أعماها ذلك لعدم دخوله تحت المقدار فلا ينافي أن التفاح وكذا سائر الثمار يروى بالتفاح وأمثاله من الموزون فيصير بعبء بحسبه متفاضلاً إذا دخل تحت الوزن المعتبر فيه عرفاً في الهندية ذكر أبو الحسن الكرخي أن ثمار الفضل كلها جنس واحد وأما بقية الثمار فثمة كل نوع من الثمر جنس واحد كالنخيل كلها جنس واحد وان اختلفت أنواعها وكذلك التفاح كلها جنس واحد حتى لم يحجز بين نوع من العنب بنوع آخر متفاضلاً وعلى هذا

الخفظة في الزيت لا اختلاف، القدر لكون الخفظة مكيلاً والزيت موزوناً وبقي ما أواسم الخفظة في شعير زيت أي في مكيلاً وموزون، وقد نص في كافى الحاكم على أنه لا يجوز عند هوا يجوز عند محمد في حصة الزيت (قوله متفاضلاً) أي ونسبته وترك لفهمه لزوماً فإنه كلام الفضل حرم النساء ولا عكس وكل حال النساء الفضل ولا عكس اهـ (قوله خلافاً للشافعي) فإنه جعل العلة الطعم والتمتع في السبع معلوم ولا نحن فليس يروى (قوله كيلي) قبله اجترأنا عاذاً اصطلاح الناس على بعضه جزاً فإنه لا تفاضل فيه جائز ومثله قوله وزني فإنه اجترأنا إذا لم يتعارفوا وزنه أو عن بعض أنواعه كالسيف اهـ ح أي فان السيف خرج بالصنعة عن كونه وزنياً فيحصل بعبء بحسبه متفاضلاً بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الأولى ذكر هذا عند قوله قبله وان علما الخ لأنه لا ذكركنا لا اختلاف الجنس الآن يقال ان قوله بحسبه يستدعي معرفة ما يختلف فيه الجنس ليعلم ما يتجدد به (قوله) كالإسطة الكمال) حيث قال بعد ما تقدم والخفظة والشعر جنسان خلافاً لما لا لهما باختلاف اسمهما ومعنى وافراد كل عن الآخر قوله صلى الله عليه وسلم الخفظة والخفظة والشعر باطل عليه ولا قال الطعام الطعام واللباد والرمي والطاقي جنسان لا اختلاف الصنعة وقوام الثوب بها وكذا الرمى المتسوج بفسداد وخراسان والثوب الهروى والمروى جنسان لا اختلاف واحد والحد يدور ما صا والشعر أجناس ويغن البفسخ والجبري جنسان والادنان الخفظة أصولها أجناس ولا يجوز بيع رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ خفط لان الطيب زيادة اهـ ملخصاً وسيد ذكر الشارح أن الاختلاف باختلاف الأصل أو المقصود أو بتبدل الصفو يأتي بانه (قوله مماثلاً) الشرط بتحقيق ذلك عند العقد في الفتح ولو تابعاً بمجازة في كل بعد ذلك فظهر امتساو بين لم يحجز خلافاً لأن العلم بالمساواة عند العقد شرط الجواز اهـ لكن ذكر في الصراة أول كتاب الصرف عن السراج لو تابعاً بهان ذهب أوقية بقصة مجازة لم يحجز فان علم التساوي في الجنس وتصرفا عن قض صاع اهـ فيحصل الأولى على ما إذا علم التساوي بعد المجلس تأمل (قوله لا متفاضلاً) صريحه وان علم بالمقابلية على قوله إشارة إلى أن المراد بالتأني في القدر فقط لما قدمه في البيع الفاسدين أنه لا يصح بيع درهم بدرهم أسنو باو أو سبعة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلامعيار شرعي) قال في الفتح لما حصر في الكيل والوزن أجاز وأما لا يدخل تحت الكيل مجازة كتفاحة بتفاحتين وخفظة بحضتين لعدم وجود المعيار المعروف بالسواة فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضموناً بالقصة عند الاتفاق لا بالمثل ثم قال وهذا إذا لم يبلغ كل واحد من البدين نصف صاع فلو بلغه أحد هـ لم يحجز حتى لا يجوز بيع نصف صاع فصاعاً بحضته ثم خرج الحرمة مطلقاً يأتي بانه (قوله لم يقدر المعيار بالذرة) قال في الصراة ما لا يدخل تحت ألو زن كالذرة من ذهب وقصة مما لا يدخل تحت حاز لعدم التقدر شرعاً إذا لا يدخل تحت الوزن اهـ وظاهر قوله كانه أنها غير قدروا ذهب قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيقتل الزنزين والأكرمى بالوزن والظاهر أن الحبة معيار شرعاً فلو ناص بذهب درهم بنصف الحبة لم يحجز كما ساقى ثم الصرف ففسد اعترهوا الحبة مقداراً شرعاً وفي الفتح عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لا قيمته اهـ ومقتضاه أن ما دون الحبة في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كخفة) بفتح المهملة وسكون الفاء اهـ والكفين كافي الصالح والمقاس لكن في المغرب والمقاسوس والطلقة والتهابيه سله الكف فقهناى (قوله ما لم يبلغ نصف صاع) أي ولا يبلغ نصف صاع بل يصح بيعه بحضته كاذكرناه أن نفعان الفتح (قوله وفلس بفسلين) هذا اعتدما وقال محمد لا يجوز ومنى الاختلاف على أن الفلوس الراجحة اثنتان والاثمان لاتعين بالعين فصار عندهم كبيع درهم بدرهم وعندهما الما كانت غير اثنتان فخلقت بطلت عندهما باصطلاح العاقدين وإذا بطلت تعين بالعين كالعروض ويتامس في الفتح (قوله بأعياهما) أي بسبب تعين ذات البدين وتقديرهما قبالاً للقيمة لا معنى مع كائن فإنه حال ولم يحجز تذكر ما حبا كما تقرر فقهناى قلت كون السه للقيمة بعد لان قوله بأعياهما شرط لصفة البيع لا لب وكونها معنى مع لا يلزم كونه حال لا يجوز كونه صفة تأمل (قوله أنه في ذيل الكل) للتبادر من كلام الفتح وغيره أنه في ذيل قوله وفلس بفسلين وقد يقال يعلم

فلا كانا غير معينين  
أو أحدهما لم يجز اتفاقا  
(وعسرة بقرنين)  
ويضه بيضتين وجوزة  
يجوزتين ويسف بيضتين  
ودواة بدواتين وأناه  
بأنقل منه ما يمكن من  
أحد التقدين فيمتنع  
التفاضل فتح وأبرة بقرنين  
(وزدة من ذهب وفضة  
بما لا يدخل تحت الوزن  
تثليا) فجاز الفضل  
لفضل القدر وحرم النساء  
لوجود الجنس حتى  
لوانتي تحفة بقرنيتي  
شعر فصل مطلقا لعدم  
العلة وحرم الكل محمد  
وصحح كإفله الكمال  
(وماصل) الشارع (على  
كونه كيليا) كبر وشعر  
وعمر وبلغ (أووزيا)  
كنهب وفضة (فهو  
كذلك) لا يتغير (أبدا)  
فلم يصح بيع حنطة  
بحنطة وزنا كالو باع  
ذهبا بذهب أو فضة بفضة  
كيلا ولو (مع التساوي)  
لأن النص أقوى من  
العرف فلا يترك الأقرى  
بالأدنى (ومالم ينص  
عليه جمل على العرف)  
وعن الثاني اعتبر  
العرف مطلقا  
مطلب في أن النص  
أقوى من العرف

أنه قبل لكل بالاولى لانه اذا اشترط التعيين في مسألة القلوس مع الاختلاف في بقائها أو انما بالاولى لا في غيرها  
بالاولى اذا اختلف في أن غير هاليس أو انما بالاولى في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلا كانا) أي  
البدلان وهذا بيان لمحرز قوله باعتبارهما (قوله لم يجز اتفاقا) قال في النهر بعد غير أن عدم الجواز عند اتفاه  
تعيينهما باقي وأن تقابضا في المجلس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقضى الدين فانه يجوز كذا في المحيط اه  
وحاصله أن الصور أربع مالمو كالمعينين وهو مسئلة الميزان بخلافه وما إذا كانا غير معينين فلا يصح اتفاقا  
مطلقا وما لو عين أحد البدين دون الآخر فهو صواب فان قضى المعين منهما صحح والا فلا وهذا مخالف لإطلاق  
المصنف الذي في قوله باع فلوسا عثلهما وأتى بتمامه (قوله ويضه بيضتين) فيه أن هذا مما لم يدخله القدر  
الشريعي كالسيف والسيوف والأربعة والاربعين فلو اختلفا في الفضل لعدم دخول القدر الشريعي فيه ما يحرم  
النساء لوجود الجنس ط والجواب أن قول المصنف وبلا معيار شرعي أعم من أن يكون مما يمكن تقديره  
بالمعيار الشريعي أو لا فالسلف في الكل عدم القدر كاصح به الزبلي وأوله الشارع بعد فاقهم (قوله ويسف  
بيضتين الخ) لانه بالصنع يخرج عن كونه وزنيا كإفدنا من عن الفتح (قوله وانما لا يثقل منه) أي اذا كان  
لا يتابع وزنا في البحر من الخاتبة باع أمان من حديد بجديدان كان لانه باع وزنا بتغير المساواة في الوزن  
والأفلا وكذا لو كان الأمان من نحاس أو صفر باع بصفر اه (قوله فيمتنع التفاضل) أي وان كانت لا يتابع  
وزنا لأن صورة الوزن منصوب عليها في التقدين فلا تغير بالصنع فلا يخرج عن الوزن العادة كإفدنا من عن  
الفتح (قوله بما لا يدخل تحت الوزن) بيان لقوله ووزدة وأشار به إلى ما قد فسد من أن الأذرة غير قد (قوله  
تثليا) أي بجلى الأذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى أولى لواقضته لقوله حنطة بقرنيتين الخ (قوله فجاز  
الفضل الخ) فترجع على جميع ما مر بيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونه غير مقدر شرعا  
وان اتحاد الجنس ففقدت إحدى العلتين فلا محل للفضل وحرم للنساء ولم يصح المصنف بشرط الحلول لعله  
مما سبق (قوله حتى لو انتي) أي الجنس (قوله فصل) الاول اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطلقا) أي  
حالا ونسبة (قوله وصحح كإفله الكمال) مفاده أن الكمال نقل تخصيصه عن غيره مع أنه هو الذي بحث ما يفيد  
تخصيصه فانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بدون نصف صاع ثم قال ولا يسكن الخاطري إلى هذا بل يجب بعد  
التعليل بالقصد إلى صيانة أموال الناس بحرم النفاذة بالتحفة والحنطة بالحنطة أمانا كان مكابيل أصغر  
منها كافي دينار من وضع ربع القدر وعين القدر المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدر بعض المقدرات  
الشريعة في الواجبات المالية كالكمفارات وصدقة الفطر بأقل منه لا يستلزم اهدار التفاوت المتيقن بل لا محل  
بعد تيقن التفاضل مع تيقن تحريم اهداره ولقد أعجب غاية المحسن كلامهم هذا وروى المصنف عن محمد بن  
كره الترة بقرنين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كآثر تخصيص لهذه الرواية وقد نقل عن  
بعده كلامه هذا وأقر وعليه كصاحب البحر والنهر والمخ والشرب والامالة والمقتضى (قوله كبر وشعر الخ) أي  
كهذه الاربعة والذهب والفضة فالكافي في الموضوعين استقصائه كافي الدر المنق (قوله لا يتغير أبدا) أي  
سواء وافقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله ولو مع التساوي) أي التساوي وناقى الحنطة وكيل في الذهب  
لاحتمال التفاضل بالمعيار المنصوص عليه مالمو علم تساويهما في الوزن والكيل معا لا فيكون المظنور اليه هو  
المنصوص عليه (قوله لأن النص الخ) يعني لا يصح هذا البيع وان تغير العرف فهذا في الحقيقة لتعليل لو سوب  
اتباع المنصوص قال في الفتح لأن النص أقوى من العرف لأن العرف جاز أن يكون على ما يسلل كعارف  
أهل زماننا في إخراج الشعير والسرجه إلى المقار ليالي العبد والنص بعد ثبوته لا يحتمل أن يكون على ما يسلل ولأن  
حجية العرف على الذين تعارفوا والتموه فقط والنص حجة على الكل فهو أقوى ولأن العرف إنما صار حجة بالنص  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رأيت الملبون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وما لم ينص عليه) كغير الأشياء  
السة (قوله جمل على العرف) أي على عادات الناس في الأسواق لانها هي العادة لا على الجواز فها وقعت عليه  
لحديث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن أبي يوسف وأذا كان هنديا بخلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أي

وان كان خلاف النص لان النص على ذلك الكيل في الشيء والوزن فيما كان في ذلك الوقت الا ان المادة  
اذن ذلك كذلك وقد تبدلت قبل الحكم وأجيب بأن تقريره صلى الله عليه وسلم اعلم على ما تعارفوا من ذلك  
عنزلة النص منه عليه فلا يخفى بالعرف لان العرف لا يعارض النص كقوله اه قبح (قوله ويرجمه الكيل)  
حيث قال عقب ما ذكرناه ولا يخفى أن هذا لا يلزم ما يوسف لان قصاراه انه كتمه على ذلك وهو يقول يصار الى  
العرف الطارى بعد النص بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حائض عليه  
اه ونعمه فهو حاصله توجه قول أي يوسف أن المعتبر العرف الطارى به لا يخالف النص بل موافقه لان النص  
على كتابة الأربعة ورتبة الذهب والفضة منى على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك  
حتى لو كان العرف انذاك بالعكس لو رد النص موافقه ولو تغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم النص على  
تغير الحكم ولم يخصه أن النص معلول بالعرف فيكون المعتبر هو العرف في أي زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه  
تقوية لقول أي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى أفندي) أي في حواشيه على العناية ولا يخص هذا  
بالاستقراض بل مثله البيع والأجرة اذا لزم من بيان مقدار الثمن والأجرة الغير المشار اليهما مقدار الوزن  
لا يعلم بالعد كالعكس وكذلك العلامة البر كوفي وأخر الطريفة المحمدية انه لا حيلة فيه الا التسليم للرواية  
الضعيفة عن أي يوسف لكن ذكر شارحها سدي عبد القوي التالبي ما حاصله ان العمل بالضعف مع وجود  
الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول اذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العدد كانه عن الوزن اصطلاحا  
لان لهما وزن مخصوصا ولذا نقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئي لا يبلغ المعيار الشرعي وأما  
فالدرهم القطوع عرف الناس مقدار فلا يشترط كذا الوزن اذا كان العدد اذ عليه وقد وقع في بعض العبارات  
ذكر العدد بدل الوزن حيث عرفى ر كاددرا الصار بعشرين ذهبوا في الكفة بعشرين دينارا بدل عشرين مثقالا  
اه ملحوظ وهو كلام موجه ولكن هذا ظاهر فيها اذا كان الوزن مضبوطا بان لا يزيد ناعرا على دينار ولا درهم  
على درهم والواقع في زماننا خلافتان النوع الواحد من أنواع الذهب والفضة المضروبين فيختلف في الوزن  
كله هادي والعدى والغايز من ضرب سلطان زماننا ابد الله فاذا استقرض ما تعددنا من نوع فلا بد أن يوفى  
بدهما ما ثمن نوعه الموافق لهافي الوزن أو يوفى بدهما وزنا لا عددا أو ما يدون ذلك فهو ر بالاجازة والظاهر  
انه لا يجوز على رواية أي يوسف أيضا لان المتبادر من مقتضىه من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية انه لو  
تعرفت تقدير المكيل بالوزن أو بالعكس اعتبر ما لو تعرفت الغاء الوزن أصلا كما في زماننا من الاقتصار على  
العدد نظر الى الوزن فلا يجوز لاعلى الرواية المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم علم من ابطال نصوص  
النسابة بالكيل والوزن المتفق على العمل بها عند الامم المجتهدين نعم اذا غلب الغش على التقوى فلا كلام في  
جواز استقراضه بعدا بدون وزن اتباعا للعرف بخلاف بيعها بالتقوى انما الصلة فانه لا يجوز الاوزن كسائى  
في كتاب الصرف ان شاء الله تعالى ونعمام الكلام على هذا المسئلة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض  
الاحكام على العرف فراجعها (قوله ويسع الدقيق الخ) لاحكامنا في استقراضه فقد وجد في الفقيهين أي  
يوسف انه يجوز استقراضه وزنا اذا تعارف الناس ذلك وعلمه الفتوى اه ط وفي التارخا منوع أي يوسف  
يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزنا اذا تعارف الناس ذلك استحسن فيه اه ونقل بعض المحققين عن تقيع  
الحوى ان يعصموز ناجاثر لان النص غير الكيل في الخطه دون الدقيق اه ومقتضاه انه على قول الكل لان  
ما يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقا لكن سنده كره القبح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة من ر رواية  
عدم الجواز (قوله يعني مثله) المراد من التخرج على هذه الرواية يسع الدقيق وزنا مثله احتراز عن بيعه  
وزنا بالدرهم فانه جائز اتفاقا كما في النخبة ونصه قال شيخ الاسلام وأجمعوا على أن ما ثبت كبه بالنص اذا بيع  
وزنا بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس) ظاهر النص  
وغیره أن هذا في السلم في المتع عن البخر وأما الاسلام في الخطه وزنا فغيره روايتان والفتوى على الجواز لان  
الشرط كونه معلوما وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اه قال في النهرو قول الكافي الفتوى على عادة

مطلب في استقراض  
الدرهم عددا

ويرجمه الكيل  
وخرج عليه سعدى  
أفندي استقراض  
الدرهم عددا وبيع  
الدقيق وزنا في زماننا  
يعنى مثله وفي الكافي  
الفتوى على عادة الناس

الناس يقتضي أنهم لو اعتادوا أن يسلفوا فيها كيلوا وأسلم وزنا لا يجوز ولا ينبغي ذلك بل إذا انتفاعلي معرفة  
 كسبل أو وزن ينشئ أن يجوز لوجود المصحح وانتفاء المانع كذا في الفتح ٥١ والحاصل أن عدم حوزة الوزن  
 في الأشياء الاربعة المنصوص على أنها مكية إنما هو فيما إذا بيعت عنها بخلاف بيعها بطراهم كما إذا أسلم  
 دراهم في حطة فإنه يجوز تقديرها بالكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما يحتمل في الفتح  
 ظاهره يؤيد ما قدمناه أن نفع النخيرة (قوله بحر وأقر المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تقوية كلام  
 الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النه عن الفتح لكن علت ما يؤيد (قوله والمعتبر تعيين الروي في غير الصرف)  
 لأن غير الصرف يتعين بالتحسين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالشباب أي إذا بيع ثوب بثوب  
 بخلاف الصرف لأن القبض شرط فيه للتحسين فإنه لا يتعين بدون القبض كذا في الاختيار وحاصله أن الصرف  
 وهو ما وقع على جنس الاتمان ذهباً وقضية بحسبه أو بخلافه لا يحصل فيه التحسين إلا بالقبض فإن الاتمان لا يتعين  
 على كونه الآله وإذا كان لكل من العاقدين تبدلها بأغبر الصرف فإنه يتعين غير التحسين قبل القبض (قوله  
 ومصوغ ذهب وقضية عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كالمصهرج به الشارح في بابه وكانه تحسه  
 بالذكرة فمات بمتوهم من غير جمع حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال في البحر بيانه  
 كذا ذكره الأسدي جاني بقوله وإذنا باعاً كيلاً بكي أو وزنًا بوزن كالأه من جنس واحد أو من جنسين  
 مختلفين فإن البيع لا يجوز حتى يكون كالأه ما عدا أن أضعف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون  
 موجوداً في ملكه والتفاضل قبل الافتراق بالادان ليس بشرط لحوازه إلا في الذهب والفضة ولو كان أحدهما  
 عبثاً أضعف إليه العقد وأخره بنام موصوف في النعمة فإنه ينظر أن جعل الدين منهما مبيعاً والعين مبيعاً جاز البيع  
 بشرط أن يتعين الدين منهما قبل الافتراق بالادان وإن جعل الدين منهما مبيعاً لا يجوز وإن أحضره في المجلس  
 والذي ذكره ابن النعمان وما لم يدخل فيه إلا المبيع وبيانه أن قال بعثت هذه الخنطعة على أنها فقير بفقير خنطة  
 جديدة أو قال بعثت مثل هذه الخنطعة على أنها فقير بفقير من شعير جديدة فالبيع جائز لأنه جعل العين منهما مبيعاً  
 والدين الموصوف عنهما ولكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالادان بشرط أن لا يكون شرطاً لهذا البيع أن يجعل  
 الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض ولو قبض الدين منهما ثم تفرقا جاز البيع قبض العين  
 منهما أو قبض ولو قال اشتريت مثل فقير خنطعة جديدة هذا الفقير من الخنطعة أو قال اشتريت مثل فقير من  
 شعير جديدة هذا الفقير من الخنطعة فإنه لا يجوز وإن أحضر الدين في المجلس لأنه جعل الدين مبيعاً فصار باعتبار  
 عنده وهو لا يجوز ٥٢ ح (قوله خلاصة الشافعي في بيع الطعام) أي كل مطعوم خنطعة أو شعير أو لحوم وفاكهة  
 فإنه يشترط فيه التفاضل وتعممه في الفتح (قوله ويجوز ماله بالوردية سواء) أي فلا يجوز بيع الجسد  
 بالردية مما فيه إلا بالامتناع مثل الأهدار والتفاوت في الوصف هداية (قوله لأحقق العباد) عطف على مال  
 الر باق في المتهم قد مال الر بالان الحودة معتبرة في حقوق العباد فإذا أنفق جسد الر بمثل قدره وحيوة كان  
 مثلاً وقيته إن كان قسماً ولكن لا يستحق أي الحودة إطلاق عقد البيع حتى لو اشترى خنطعة أو شعيراً أو جسد  
 ردنياً لا يجب لارده كجاني البحر معرناً إلى صرف المحيط ٥٣ ح أي لأن العيب هو العارض على أصل الخلقة  
 والحودة أو الرادة في الشيء أصل في خلقه بخلاف العيب العارض كالسوس في الخنطعة وعفنه فإنه الردية  
 لا تارداً لا يشترط الحودة بخلاف ما سانه في خيار العيب (تنبيه) أراد بحقوق العباد ما ليس من الأموال  
 الروية أي مالا يجمعه ما قدر وحسن ولا يتعد ذلك بالاتلاف ولذا قال البرقي قد الأموال الروية به لأن الجود في  
 غيرها لها قيمة عند المقابلة بحسبها كاشتري ثوباً جدياً أو ثوباً ردياً أو ثوباً ردياً بغيره بل إذا جوده كان ذلك جائزاً كما  
 في النخيرة ٥٤ (قوله الألفي أربع الخ) أنه أن هذا لا يرفع حقوق العباد أيضاً وإن كان المراد من حقوق  
 العباد خصوص الضمان عند التعدي فالنائب أن يذكر مع الأربع ويقول الألفي خمس ثم إن الأول قد كرهها  
 في البحر فإنه قال وتعتبر أي الجود في الأموال الروية به في مال اليتيم فلا يجوز الوصي بيع فقير خنطعة جديدة  
 بغير رديء وينبغي أن تعبر في مال الوقت لأنه كاليتيم ثم قال وفي حق المريض حتى تنفذ من الثلث وفي الرهن

بحر وأقر المصنف

(والمعتبر تعيين الروي

في غير الصرف) ومصوغ

ذهب وقضية (بالشرط

تفاضل) حتى لو باع

برابر بعينها وتفرقا

قبل القبض جاز خلافاً

لشافعي في بيع الطعام

ولو أحدهما ديناً فإن

هو الثمن وقبضه قبل

التفريق جاز ولا يكره

مالم يسعده سراج

(وجسد مال الر)

لأحقق العباد (وردية

سواء) الألفي أربع مال

وقبضه ويرى مرضى وفي

القلب الرهن إذا انكسر

أشياء (باع قابضاً عنها

أو بداهم أو بدنانير

القلب اذا انكسر عند المرتين ونقصت قيمته فان المرتين يضمن قيمته ذهبا ويكون رهنا عنه اه قلت والقلب يضمن القاف وسكون اللامهما ليس في الذراع من فضة جمعة قلبه كقسط وقرطه وهي الخلق في الاذن فان كان من ذهب فهو السوار كافي السرى عن شرح التلخيص للخلالطي وقوله وان المرتين يضمن قيمته ذهبا فانه ان ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذا لزم في قيمته فضة وهي اكثر من وزنه بسبب الصاعغة بالزم الزاوي لو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك في تضمينه القيمة من خلاف الجنس اعمال الحق الشرع وحق العدو وليس ههنا خاصا بقلب الرهن بل مثله كل مثلي تعيب بنقص أو نحوه فانه يضمن بقيته من خلاف جنسه كقسط مناه في باب خمار الشرط في مالو كان الخمار للشري وهلك في يده ولا يلزم قبض القيمة قبل التفرق لانه صرف حكا لاحقة كاستدرك في الصرف وعما قرناه علم ان استثناء هذه المسائل من اهدار الجوده باثبات اعتبارها انما هو مراعاة حق العبد لكن على وجه لا يؤدي الى ابطال حق الشرع فاقبل انه يفهم من استثناءها انه يجوز للصوى بيع قفص جديد بقفصين ردئين نظر الجوده المعترف في مال اليتيم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ لزوم الزم لا يغبر وارذلان المراد انه لا يجوز اهدار الجوده في مال اليتيم ونحوه حتى لا يجوز للصوى بيع قفصه الجديد بقفصين ردئين ولا يلزم من اعتبار واحد الحق اهدار الحق الآخر فاعتن بتحقيق هذا المحل (قوله) فان نقد أحدهما حازا نقل المسئلة في الصرع المحض ولكنه وقع فيه بحر فاحتج بالان وان تفرقا فلا قبض أحدهما حاز وصوابه لم يجز كاعمال الشارح ونه عليه الرمي ثم انه نقل في العبر قوله ان الخيرة في مسئلة بيع فلس بفسين باعيانها ان محمد اكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقاض وقد كرف الجامع الصغير ما يدل على انه شرط منهم ان يصبح التالي لان التقاض مع التعيين شرط في الصرف وليس به ومنهم من يصحح لان الفلوس لها حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فلا يتفاضل الاول واشترط التقاض الثاني اه وأنت خير بان لفظ التقاض يفيد اشتراطه من الجانبين فقولاه فان نقدا أحدهما حاز قول ثالث لكن يتعين حل ما في الاصل على هذا فلا يكون لآخر لان ما في الاصل لا يمكن حله على انه لا يشترط التقاض ولو من أحد الجانبين لانه يكون اقتراعا عن دين بدين وهو غير صحيح فيتعين حله على انه لا يشترط منهما جعيل بل أحدهما فقط فصار الحاصل ان ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه من ثمانية ان الذي هو اشتراط التعيين في البدلي أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير معين لم يصح وان قبضا في المجلس فقولاه لما مر فيه نظر (تنبيه) سئل الخافق عن بيع الذهب بالفلس نسبة فاجاب بانه يجوز اذا قبض أحد البدلين لما في البرازيل واشترى مائة فلس بدوهم بكفي التقاض من أحد الجانبين قال ومثله مالي باع فضة ا وذهب بفلس كافي الصرع المحض قال فلا يترجم في فتاوى قاري الهداية من انه لا يجوز بيع الفلوس الى أجل بذهب وفضة لقولهم لا يجوز اسلاموزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه ميعا كزعفران والفلوس غير ميعية بل صارت انما اه قلت والجواب حل ما في فتاوى قاري الهداية على ما دل عليه كلام الجامع من اشتراط التقاض من الجانبين فلا يعرض عليه عما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا أحسن مما اجاب به في صرف النهر من أن حرمة البيع السلم والفلوس لها شبهة بالنهر ولا يصح السلم في الانما ومن حيث انها عرض في الاصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله) فموزون كقضا كان أي سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان ولا مسأولا لما في الحيوان أو لانه ان كانت في الحيوان أو في اللحم كان لما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله) وشرط محمد يادعا الجانبين قال في النهر وقال محمد ان كان بغير جنسه كالحم الخمر بالذات الحقة حاز كقضا كان وان كان بجنسه كحمة شاة شاة حقة فلا بد ان يكون اللحم المقررا كثر من الذي في الشاة لتكون الشاة بمقابلة مثله من اللحم وما في اللحم بمقابلة السقط (قوله) ولو باع مذبوحة مذبوحة قال في النهر ما على قوله ما فظاهر وأما على قول محمد فلا لحم بل لحم ويزاد اللحم في أحدهما مع سقطها بازاء السقط اه وافتراه ان يقال ذلك في المذبوحة بالذبوحة ط (قوله) وكذا السلوختين أي وكذا بيع السلوختين ففيه حذف المضاف وبقاء المضاف الى معنى اعرابه (قوله) عن السقط يقتضين قال في الفتح المراجعة ما يطلق عليه اسم

فان نقد أحدهما حاز  
وان تفرقا فلا قبض  
أحدهما لم يجز لما مر  
(كجاء) بيع لحم  
بحيوان ولومن جنسه  
لانه يبيع الموزون بما  
ليس بموزون فيقبض  
كقضا كان بشرط  
التعيين أما نسبة فلا  
وشرط محمد زيادة  
الجانبين ولو باع مذبوحة  
مذبوحة أو عبد مذبوحة  
اتفاقا وكذا السلوختين  
ان تساوا وزنا ابن مالك  
وأراد بالساقطة المذبوحة  
عن السقط ككشر  
وأما ما عجز (و) كجاء



الظم كالكرش والمعلق والجلد والاكراع اه **(قوله كرابس)** بكسر الكاف ثوب من القطن الابيض قاموس  
**(قوله كيفما كان)** منسوبا ومتفاضلا اه ح **(قوله لا اختلافهما جنسا)** لانه وان اتحد الاصل فقد  
اختلقت الصفة كالخطة والنحر وذلك باختلاف جنس كجاسي وعلة في الاختيار باختلاف المقصود والعمار  
**(قوله في قول محمد)** وقال أبو يوسف لا يجوز الامتناء ما بحر وأفاد أن بيع الكرابس بالقطن لا خلاف فيه وبه  
صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير غزلا ثم يصير كرابسا فغزل أقرب الى القطن من الكرابس فلنا ادعى  
أبو يوسف المجانسة بين الغزل والقطن لا بين الكرابس والقطن **(قوله وهو الاصح)** والقنوت عليه كافي  
الاختيار وفي الجعر أنه الاظهر **(قوله وفي القنينة)** أي عن أبي يوسف **(قوله لانهما ليسا بموزونين)** أي بل  
أحدهما موزون فقط وهو الغزل فلم يجمعهما القدر فإذ بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنسين  
أي بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء القطن فلذا أقيد بقوله بداءه فخرج من التساؤل اتحاد الجنس ونظير  
أن ما في القنينة محمول على شيب يمكن نقضها لكن لا يتابع وزنا كما فيه آخر اختلفا في اتحاد الجنس نظرا لما بعد  
النقض وحينئذ فلا يخالف قول الشارح في بيع الكرابس بالقطن لا اختلافهما جنسا لان الكرابس  
بالنقض يعود غزلا لا لافقا فاختلاف الجنس بعد النقض في صورة بيع الكرابس بالقطن موجود لان القطن  
مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة بيعه بالغزل ويدل على هذا الجدل قوله في التنازع ثمة  
القنينة ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الاثواب موزونين ينقض اه فافهم **(قوله خلافا لعيني)** حيث  
قال وزنا وإنه سقي قلم **(قوله في الحال)** متعلق بقوله متائلا **(قوله لا المال)** عدله همة أي لا يعتبر  
التماثل بعد الحفاف **(قوله خلافا لهما)** راجع لقوله أو يبره ويقولهما قالت الامثلة الثلاثة أما بيع الربط  
بالربط فهو حار بالاجاع كافي والنهر وغيره **(قوله لا يجوز اتقاها)** لان الحازفة والوزن لا يلزم بهما المساواة كيلا  
لان أحدهما قد يكون أثقل من الآخر وزنا وهو أنقص كيلا أنه ط **(قوله أوزين)** فيه الاختلاف  
السابق وقيل لا يجوز اتقاها بحر وحكي في القنينة فيه قولين آخر من الحواز اتقاها واخوذا عندهما بالاعتبار  
كزيت نازن **(قوله كذلك)** أي في الحال لا المال اه ح وهذا نظرا لى عبارة الشرح أما على  
عبارة المتن والأشارة الى قوله متائلا فافهم **(قوله كتن ورومان)** وكشمش وجوز وكثري وأصاص فتح **(قوله)**  
يباع ربطها وربطها الخ) بفتح الراء وسكون الطاء خلاف الباس وهذا يصح وجه الشبه المغاير من قوله وكنا  
وهذا على اختلاف المار بين الامام وصاحبه **(قوله مثله)** أي ربطها وربط أو ميلوا ليعاول وقوله وبالباس  
أي ربطها بباس أو ميلوا بباس فالصواب أن يقع كافي العناية **(قوله منقوع)** الذي في الهداية والدرر وغيرهما  
منقوع وفي العزيمة عن المغرب المنقوع لا غير من أنقع الزبيب الخايسة اذا ألقاه بقل ويخرج منه  
الحلاوة اه **(قوله خلافا لمحمد)** راجع لما ذكر في قوله كيبع رايها هنا كافي القنينة وذكر أيضا أن  
الاصل أن محمد اعتبر الحلاوة في تعديل الأحوال وهو المال عند الحفاف وهما اعتبارا في الحال الا أن  
أبا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الربط بالترديد التي عنه ولا يلزم به الاما في معناه قال الحوافي  
الرواية محفوظة عن محمد أن بيع الخطة الملوحة بالباسة أعما لا يجوز اننا تنقعت أما ما نزلت من ساعتهما يجوز  
بيعها بالباسة اذا تساوى **(قوله وفي العناية الخ)** بيان لضابط فيما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين  
وملا يجوز وأورد على الاصل الاول حوازي بيع الرمال ملوحة بملها وبالباس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد  
قال في القنينة وأوجب بان الخطة في أصل الخطة مرطبة وهي مال الربا اذا ذاك والبل بالاعتيادها الى ما هو  
أصل الخطة فيها لم يعتبر بخلاف القلي **(قوله فهو ساقط الاعتبار)** فيجوز البيع بشرط التساوي **(قوله كما)**  
سبيعي) أي في ساقطه لا يبيع البرد في الخ **(قوله لحوم مختلفة)** أي مختلفة الجنس كالحم الزبد والبر  
والقنينة بخلاف البقر والحاموس واللحوم والضان **(قوله يدايد)** فلا يلحق النساء وحوازا **(قوله ولين بقر)**  
(وغنم) الاولى تقيد به على قوله بعضها بنوعه وفي نسخة ولين بقر بفتح أي بدين غنم وهذه النسخة أولى  
**(قوله باعتبار العادة)** أي باتخاذ الخ لم ينسب **(قوله ومثمن بطن بالية والحتم)** لانها وان كانت كلها من الضان

بمع (كراس بقطن  
وغزل مطلقا) كيفما  
كان لا اختلافهما جنسا  
(كبيع قطن بغزل)  
القطن (في) قول محمد  
وهو (الاصح) حاوي  
وفي القنينة لا بأس بغزل  
قطن بلباق قطن يدا  
يد لانهما ليسا بموزونين  
ولا جنسين وبكذا غزل  
كل جنس بلباقه اذ لم  
توزن (و) كبيع (ربط  
بربط أو يبره متائلا)  
كيلا لا يزاد خلافا لعيني  
في الحال لا المال خلافا  
لها فلو باع حازفة أو  
موازنة لم يجر اتقاها ان  
ملك (وتب) بفتح  
أو (زيب) متائلا  
(كذلك) وكذا كل ثمرة  
تجف كتن ورومان يباع  
ربطها وربطها وبالباس  
كيبع ربطها أو ميلوا  
بملها وبالباس وكنا  
يبع ترابا بيب منقوع  
بملها أو بالباس منها  
خلافا لمحمد زبلي وفي  
العناية كل تفاوت خلق  
كالربط والتمر والجيد  
والردى فهو ساقط  
الاعتبار وكل تفاوت  
يصنع العباد كالخطة  
بالقنينة والخطة  
القليلة بغيرها بقصد كما  
سبيعي (و) كبيع  
(لحوم مختلفة بعضها  
بعض متفاضلا) يدا  
يد (ولين بقر وغنم  
بفتح زبلي) بفتح زبلي (بفتح زبلي) بفتح زبلي

بالفتح ما يسميه العوام  
لية (أو لم وخبز) ولو  
من بر (ير أو دقيق) ولو  
منه وزيت مطبوخ  
بغير المطبوخ ودهن  
مرابي بالفتح بغير  
المرابي منه (مفاضلا)  
أو وزنا كيف كان  
لاختلاف أجناسها فلو  
التحليل بغير مفاضلا لا  
في لحم البقرة لا يوزن  
عادة حتى لو وزن لم يميز  
زيتي وفي الفتح لحم  
البجاج والأوز وزني في  
عادمصر وفي التهرامه  
في زمينه أما في زمانفلا  
والحاصل أن الاختلاف  
باختلاف الأصل أو  
المقصود أو بتبدل الصفة  
فيحفظ وما زاد الأخير ولو  
الخبر تيسيته بقي درر  
إذا أتى بشرائط السلم  
لحاجة الناس والاحوط  
المنبع إذ قلنا يفيض  
من جنس ماسي وفي  
القهيستاني معزيا  
لخزانة الأحسن أن  
يبيع خاتما مثلا من  
الخيز بقدر ما يريد  
من الخيز ويحبل الخيز  
الموصوف بصفة معلومة  
ثمنا حتى يصدر ثنائي  
ذمة الخيز ويسلم الخاتم  
ثم يشتري الخاتم بالبر  
وفيه معزيا بالضمير

الأشياء أجناس مختلفة لا اختلاف الأسماء والمقاصد نهى قال ط فقولها بعد لا اختلاف أجناسها يرجع إلى هذا  
أيضا (قوله بالفتح) أي فتح الهز وسكون اللام وتخفيف الباء المنة التحسية (قوله يرا ودقيق) لأن الخبز  
بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من أن يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلا فلم يحجمهما القدر والجنس  
حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسبة مجزوية عامة قريبا (قوله ولونه) أي ولو كان الدقيق من البر (قوله)  
وزيت مطبوخ بغير المطبوخ (الخ) كذا في الصروق والفتح وعلم أن الجانسة تكون باعتبار ما في العين  
فتمنع النسبة كافي الجانسة العينة وذلك كالأزيت مع الزيتون والشيرج مع السمسم وتفتي باعتبار ما أضف  
إليه فختلف الجنس مع اتحاد الأصل حتى يجوز التفاضل بينهما كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد  
وهو الأزيت والشيرج فصارا جنسين باختلاف ما أضف إليهما من الورد أو البنفسج نظرا إلى اختلاف المقصود  
والغرض وعلى هذا قالوا الوضوء إلى الأصل ما طيبه دون الآخر جاز متفاضلا حتى أجازوا بيع قفزة سمسم مطيب  
بقفزة من غير المرابي وكذا رطل زيت مطيب برطلين من زيت لطيب فجعلوا الراتحة التي فيها بازازان يادة  
على الرطل اه ملخصا وعامة مفرجة وعلى هذا فقوله الشارح وزيت مطبوخ إن أراد به المغلي لا يصح لانه  
لا يظهر فيه اختلاف الجنس أو المطبوخ بغيره فلا يسمى زيتا فتعين أن المراد به المطيب وأن يحميه بغيره متفاضلا  
مشروطا بما إذا كانت الزيادة في غير المطيب تكون الزيادة فيه بازاء الراتحة التي في المطيب (قوله أو وزنا)  
المناسبات ما قلناه لأنه نفى عنه قوله بعده كيف كان ولأن قول المصنف متفاضلا قد يقع مامرا وإذا قال  
الشارح لا اختلاف أجناسها فافهم ثم وقع في الترهلف أوزن في محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر  
وبالدقيق متفاضلا في أصح الروايتين عن الإمام قيل هو ظاهر مذهب علمائنا الثلاثة وعليه الفتوى عددا  
أوزنا كصفاء اصطحا وعليه لانه بالصنعة صار جنسا آخر والبر والدقيق مكيلا فانتفت العتقان اه (قوله)  
فلو اتحد تكلم البقر والجاموس والمزر والضأن وكذا البنا تهر (قوله الأفي لحم الطير) فيعوز بيع الجنس  
الواحد منه كالسمان والعصافير متفاضلا فتح وفي القهيستاني ولا بأس بلحم الطير واحدا ما ينبغي داءيد كافي  
الظهير (قوله حتى لو وزن) أي واتحد جنسه لم يميز أي متفاضلا (قوله أن الاختلاف) أي اختلاف الجنس  
(قوله باختلاف الأصل) نحل الدقل مع خل العنب ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله والمقصود) كشمع المعز  
وموصوف القطن فانما يقصد بالشعره الآلات غير ما يقصد بالصوف بخلاف لجها وما لبسها فانه جعل جنسا  
واحدا كما مر لعدم الاختلاف أفاده في الفتح (قوله أو بتبدل الصفة) كالخبر مع الخنطه والأزيت المطيب بغير  
المطيب وبعبارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين (قوله جاز الأخير) وهو بيع خبز يرا ودقيق (قوله ولو  
الخبر نسبة) بعبارة الروي والنساء في الأخير فقط والشارح أخذ ذلك من قوله به يعني لانه إذا كان المتأخر هو البر  
جاز اتفاقا لانه أسلم وزنا في كيلي والخلاف فيما إذا كان الخبر هو النسبة فنعاه وأجاز أبو إسف ط (قوله)  
والأصواط ط الخ قال في الفتح لكن يجب أن يحتاط وقت القبض بقض الجنس المسمى حتى لا يصير اسندا لا  
بالسليم قبل قبضا إذ قبض دون المسمى صفة وإذا كان كذلك فالاحتياط في منع لانه لا أن يأخذ من النوع  
المسمى خصوصا فمن يقبض في أيام كل يوم كذا كذا رغبنا (قوله الأحسن الخ) أي في بيع الخبز بالبر نسبة  
ووجه كونه أحسن كون الخبر فيه مثلا اسعا فلا يترتب فيه شرط السلم تأمل وأصل المسئلة في الأخيرة حيث قال  
في السلم وإذا دفع الخنطه إلى خازن حله وأخذ الخبر مفرقا يعني أن يبيع صاحب الخنطه خاتما وسكتا من الخيز  
بألف من من الخيز مثلا ويجعل الخبر ثمنا يصفه بصفة معلومة حتى يصدر ثنائي ذمة الخيز ويسلم الخاتم ثم  
يبيع الخيز الخاتم من صاحب الخنطه بمقدار ما يريد الدفع ويدفع الخنطه فيبقى له على الخيز الخبر الذي  
هو عن هكذا قيل وهو مشكل عندى قالوا الفاد دفع درهم إلى خازن فأخذ منه كل يوم شيئا من الخيز فكلما أخذ  
يقول هو على ما قاطعت عليه اه ما في الأخيرة قلت ولعل وجه الإشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما  
أخذ شيئا هو على ما قاطعت عليه ليكون بيعا مستأنفا على شيء معين وهذا يقتضي أن الخبر لا يصح أن يكون  
دينا في الذمة والتمسح إلى أن يقول المشتري ذلك ورايت معزيا إلى خط المقدسي مانصه أقول يمكن دفعه بان

يجوز السلم في الخبز وزنا  
وكذا عديداً وعليه  
القنوي وسجي مجواز  
استقرضه أيضاً  
(و) جاز بيع (اللبن  
بالحبس) لاختلاف  
للقاصد والأسم حاي  
(لا) يجوز (بيع البر  
بدقيق أو سويق) هو  
الجرش ولا يبيع دقيق  
بسويق (مطلقاً) ولو  
متساويا لعدم المسوى  
فصرم لشبهة الاختلاف  
لهما وأما بيع الدقيق  
بالدقيق متساويا  
كلاهما كانا مكسوين  
فجاز اتفاقاً ابن مالك  
كبيع سويق بسويق  
وحظته مقبلة عقليته  
وأما المقبلة بغيرها فمفسد  
كأمر (و) لا (الزيتون  
بريت والسهم محل)  
معملة الشرج (حتى  
يكون الزيت والحبل  
أكثرهما في الزيتون  
والسهم) ليكون  
قدرة عمله والرائد  
بالثقل وكذا كل ما لثقله  
قيمة كوزنه وبنه ولين  
بسمه وعن بصيرة  
فإن لا قيمة له كبيع  
زباد ذهب بذهب فسد  
بالزيادة لا بالفضل  
(و) يستقرض الخبز وزنا  
وعديداً عند محمد وعليه  
القنوي ابن مالك  
واستحسنه السكال

الخبر هنا من خلاف التي قست عليها فتأمل اهـ أقول بانه أن المبيع هو المقصود من البيع ولذا يجوز بيع  
للمعوم الأبر وشط السلم بخلاف التي فانه وصف يثبت في الثمة ولذا صح البيع مع عدم وجوده لأن الموجود  
في الثمة وصف بطائفة التي لا عين التي كالحققة في الفتح من السلم على أن المقصود علمه لا يثبت فيها قول المشتري  
ذلك لولا أن أخفياً وسكت يعتقد سبعا بالتعاطي ثم قال حين دفع الدراهم اشترى يشكك كذا من الخبر وصار  
يأخذ كل يوم من الخبز يكون فاسداً والكل مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشرط له فكان المبيع مجهولاً  
فتنمنا عن أولو الحيلة أول السويع في مسئلة بيع الاستقرار (قوله) وكذا عديداً وعليه القنوي هذا موجود  
في عبارة القهستاني عن المضمرات بهذا اللفظ هن في وجوده فمكناً نه سقط من نسخة ولعل وجه الافتاء  
به معنى على الافتاء بقول محمد الثاني في استقرضه عديداً (قوله وسجي) أي قرى بامتنا (قوله بدقيق أو سويق)  
أي دقيق البر أو سوسه بخلاف دقيق الشعير أو سوسه فانه يجوز لاختلاف الجنس فأفاده في الفتح (قوله هو  
الجرش) أي الحبس وفي القهستاني وغيره السويق دقيق البر القلي ولعله جرش فلا ينافي ما قبله (قوله ولا يبيع  
دقيق بسويق) أي كلاًهما من الخطأ والشعر كافي الفتح فلو اختلف الجنس جاز (قوله ولو متساويا) تفسر  
للاطلاع (قوله لعدم المسوى) قال في الاختار والاصل فيه أنه شبهة الراو شبة الجنس ملحقة بالحققة في باب  
الرا احتياطاً للثمة وهذه الاشياء جنس واحد نظراً إلى الأصل والمخلص أي عن الربا والتساوي في الكيل  
وأنه معتذر لانكسار الدقيق في المكال أكثر من غيره وإذا عدم المخلص حرم البيع (قوله خلافاً لهما) هذا  
اختلاف في بيع الدقيق بالسويق كالموصىح الز يلى فأجازه لأنهما جنسان مختلفان لاختلاف الاسم  
والمقصود لا يجوز نسبة لأن القدر يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر اختلاف في هذه المسئلة في الهداية  
وغيرها وفي شرح درر الجار ومنع اتفاقاً أن يباع البر بالجرش كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق بمنوع  
عنده مطلقاً وجوازاً مطلقاً (قوله متساويا كلاً) نصب متساويا على الحال وكلا على التمييز وهو غير نسبة  
مثل تصبغ عرقاً أو الأصل متساويا كليه فتح (قوله) كانا مكسوين) ليد كره في الهداية وغيره هابل عراف  
النخرة في ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا وابتان ولم يذكر في خلاصة الروايات الفتح  
وفيها أيضاً سواء كان أحداهما دقيقاً أو سويقاً وكذا بيع النخالة بالثقل وسبع الدقيق المنحول بغير المنحول  
لا يجوز إلا بما لا يبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف فإن تكون النخالة الخالصة أكد  
من التي في الدقيق (قوله) وحظته مقبلة عقليته القلي الذي يبقى على النار وهو المخلص عرفاً قال في الفتح  
واختلفوا فيه قبل يجوز أن تساويا كلاً وقيل لا وعليه معول في المبسوط ووجهه أن النار قد تأخذ في أحدهما  
أكثر من الآخر والأول أولى اهـ (قوله ففسد) أي اتفاقاً فتح (قوله والسهم) بكسر السين وحكى ففهمها  
(قوله الشرج) وزن جعفر (قوله حتى يكون الزيت الخ) أي بطريق العلم فلو جعل أو علم أنه أقل أو مساو  
لا يجوز فالأحتمالات أربع والجواز في أحدها فتح وكس بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظائر في باب الصرف  
اشتراط القبض لكل من البيع والتمن في المجلس بعده هذا الاعتبار خصوصاً من تعلل الز يلى بقوله لا اتحاد  
الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمنهما وان اختلاف صورته فثبت ذلك شبهة المجانسة والراو شبة بالثمة اهـ قلت  
ونبه غفلة عما تقدم من أن التفاضل معتبر في الصرف أو ما غمر من الروايات فالتعريف التبعين وتعليل  
الز يلى بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمه التفاضل بدونه فتدبر (قوله بالثقل) يضم التاء المثلثة ما استقر تحت  
الشيء من كدرة قاموس وغيره (قوله يجوز بدهن الخ) قال في الفتح وأما أن لا قيمة لثقل الجوز إلا أن يكون  
يبيع بغيره فيوقد كذا الغلب لا قيمة له فلا تشترط زيادة العصر على ما يخرج اهـ (قوله فسد بالزيادة) ولا بد  
من المساواة لأن التراب لا قيمة له فلا يجعل بزيادة شيء من ط (نبيه) مثل ماذا كره في الوجه الأربعة سبع  
شاذات لبن أو صوف بلين أو صوف أو ط باللبس والقطن ونحوه والتمن بنواه وتعام في القهستاني (قوله) عند  
محمد وقال أبو حنيفة لا يجوز وزن لا عديداً وقال أبو يوسف يجوز وزن لا عديداً به حرم في الكنز وفي الز يلى أن  
القنوي عليه (قوله) وعليه القنوي وهو المختار لعامل الناس وحاجاتهم إليه ط عن الاختيار وما غمر الز الشارح  
الحاين ملأ كره في الترانمانية أيضاً كقصدناه في فصل القرض (قوله) واستحسنه السكال) حيث قال ومحمد

واستقراء المصنف تسيرا  
وفي المحتسب باع رغفا  
تقدرا برغيفين نسبتة باز  
وبعكسه لا وازا بيع  
كسبراته كيف كان (ولا  
ربا بين سدو عبده) ولو  
مصدر الامكان (انما)  
يكن دينه مستقرا لرغبته  
وكسبه) فلو مستقرا  
يفتحق الربا اتفاقا ابن  
ملك وغيره لكن في  
الصرع العبراج  
التحقق الاطلاق وانما  
يرد الزاد لا للربا بل  
لتعلق حق الفرماء (ولا)  
ربا (بين متفاوضين  
وشريكي عشان اذا  
تابعا من مالها) أي  
مال الشركة بلي (ولا)  
بغير حري ومسلم)  
مستأمن ولو بعد فاسد  
أو قار (ثم) لأن  
ماله ثمة مباح فيحصل

قوله فلانه ان لم يزل هكذا  
يخطئه ولعله سقط من  
قوله الواو قبل ان والاصل  
فلانه وان لم يزل الخ  
فتأمل اه محصنه  
قوله قوله اذا تابعا من  
مال الشركة هكذا يخطئه  
والذي في المتن اذا تابعا  
من مالها قال الشارح  
بعده أي من مال الشركة  
فليزله اه محصنه

يقول قد اهدر الجيران تفاوته بينهم يكون اقتراضه بالواو القياس بقره بالتعامل وجعل المتأخرن الفتوى على  
قول أي يوسف وأنا أي أن قول محمد أحسن (قوله وبكسبه لا) أي وإذا كان الرغبان نقدا والرغب نسبتة  
لا يجوز بشر ونهر عن المحتسب وهكذا يشق المحتسب فافهم وانظر ما وجه المستثنى وقال ط في توجيه الأولى  
لانه عددي متفاوت فيحصل الرغب بمقابلته أحد الرغيفين والأجل يجعل رغبيا حكما بمقابلته الرغب الثاني  
يجتبي اه ولم أوفق المجتبي ورد عليه أنه متى وجد الجنس حرم النساء كما حرم بيع مرة بغير ثمن وأيضا التعليل  
بانه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز وإذا لم أجاز محمد استقرضه عليه باهدار التفاوت فكيف يحصل  
التفاوت على الجواز وعلمه شخبان أن محل الثمن جائز دون المبيع وقوله أن هذا لا يظهر في الكسبرات والحاصل  
أنه مشكل وان قال الساجاني إن هذا الفرع خارج عن القواعد لان الجنس بانفراد محرم النساء فلا يعمل  
به حتى يصح على محصنه كيف وهو من صاحب المحتسب (قوله كيف كان) أي نقدا ونسبة يجتبي (قوله ولا ربا  
بين السدو عبده) لانه وما في يده مولد فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مديرا) دخل أم الولد كما  
في الفتح (قوله لا مكا) لانه صار كل شر يدا وتصرف في كسبه نهر (قوله انما يكن دينه مستقرا) وكذا اذا  
لم يكن عليه دين أصلا ولا في فافهم (قوله يتحقق الربا اتفاقا) ما أعند الامام فقدمه ملكه ما في يده عند المأذون  
المدين وأما عنده (أ) فلانه ان لم يزل ملكه على يده لكن يتعلق بما في يده حق الغرماء فصار المولى كالأجنبي  
فيستحق الربا بينهما كما يتحقق بينهما بين مكاتبه فتح (قوله التحقيق الاطلاق) أي عن الشرط المذكور كإفصل  
في الكسبة بما لا يسلط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا ربا بل لتعلق حق الفرماء) لانه أخذ بغير عوض  
ولو أعمله المصدرة ما يدرهمين لا يحسب عليه الرأى على المولى كما في صرف المخط نهر (قوله اذا تابعا من مال  
الشركة) الظاهر أن المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة أو لا شترى أحدهما بدهم من مال  
الشركة بدهم من ماله مثلا فقد حصل للشترى زيادة وهي حصته من الشركة الأصلية والربا لا يرد على عرض وهو عين  
الربا تأمل (قوله ولا بين حري ومسلم مستأمن) أحترز بلحري عن المسلم الأولى والذي وكذا عن المسلم  
الحري اذا هاجر اليهم عاد اليهم فانه ليس للمسلم أن يراه به اتفاقا كما ذكره الشارح ووقع في البحر هنا غلط  
حيث قال وفي المحتسب مستأمن منا بشر مع رجل مسلما كان أو ذنبا في درهم أو من أسلمه مسلما  
العقود التي لا يجوز فيها بيننا كالر بوات وبيع النسبة باز عندهما خلافا لذي يوسف اه فان مدلوله جواز  
الربا بين مسلم أصل مع مثله أو مع ذى هاتك وهو غير محصن لعلمته من مسئلة المسلم الحربى والذي رأيت في  
المحتسب هكذا مستأمن من أهل داره مسلما كان أو ذنبا في درهم أو من أسلمه هاتك بشر معهم من العقود التي  
لا يجوز الخ وهي عبارة صحيحة في البحر تحريف قتبته (قوله ومسلم مستأمن) مثله الأصغر لكن له أخذ  
مالهم ولو بادر ضاهم كالمزني الجهاد (قوله ولو بعد فاسد) أي لو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الأموال  
الربوية كبسع بشرط كالحقنة في مامر وأعم منه عبارة المحتسب المذكورة وكذا قول الرابلي وكذا اذا تابعا  
فها بيعا فاسدا (قوله ثم) أي في دار الحرب بقيد لانه لو دخل دارنا لم نمان فباع منه مسلم درهم ما يدرهمين  
لا يجوز اتفاقا ط عن مسكين (قوله لأن ماله ثمة مباح) قال في فتح القدر لا ينبغي أن هذا التعليل انما يقتضى  
حل مباشرة العقد اذا كانت الية مالها المسلم والربا بأعم من ذلك إذ قيل ما اذا كان الدرهمان أي في بيع  
درهم بدرهمين من جهة السلم ومن جهة الكافر وجواب المسئلة بالحل عام في الوجهين وكذا القمار يقتضى  
أن يكون مال الخطر للكافر بان يكون القاسم له فالظاهر أن اللاحقة بقيد السلم الزائدة وقد أزم  
الاصحاب في الدرس أن مراههم من حل الربا والقمار ما اذا حصل للزائدة للسلم نظرا إلى العلة وان كان  
اطلاق الجواب خلافة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه قلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه  
حيث قال وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بان يأخذ منهم أموالهم بطيب أنفسهم أي بوجه كان لانه  
انما أخذ المباح على وجه عرى عن القدر فيكون ذلك طيبا والأسيروا المستأمنين وسواهم لو باعهم درهمها  
بدرهمين أو باعهم بته بدهم أو أخذها منهم بطريق القمار فذلك كله طيب اه ملخصا فانظر كيف  
يجعل موضوع المسئلة الأخذ من أموالهم براضهم فعمل المراد من الربا والقبائر في كلامهم ما كان على هذا

خلافاً للثاني والثلاثة

(و) حكم (من أسلم في

دار الحرب ولم يهاجر

كسرى) فلم يسألوا

معه خلافاً لما لا مال له

غير معصوم فلو هاجر

السيامة عاد إليهم فلا ربا

اتفاقاً جوهرية قلت

ومنه يعلم حكم من أسلم

تمة ولم يهاجر والحاصل

أن الزنا يحرم الأفي هذه

الست مسائل

### (باب الحقوق)

في البيع آخرها تسعيتها

وتسعيتها ترتباً لبيع

البيعين المتفرقين

فوقه آخر لا يدخل فيه

العلو مثل العين (ولو

قال بكل حق) هو له أو

بكل قليل وكثير (مالم

ينص عليه) لأن الشيء

لا يستتبع مثله: (وكذا

لا يدخل العلو شراء

مئزر) هو مالا اصطبل

فيه (الابيل حق هو له

أو براقته) أي حقوقه

سقطت وبخوه وعند

الثاني المرافق المنافع

أشياء (أو بكل قليل أو

كثير هو فيه) أي بوجه

ويدخل العلو (يشترط

دار وإن لم يذ كر شيئاً)

ولو لا بئنه بربان أو بضم

أو بضم وهذا التفصيل

عرف الكوفة وفي عرفنا

يدخل العلو بلاذ كرف

الوجه وان كان اللفظ عاماً لان الحكم يدرع عنه غالباً (قوله مطلقاً) أي ولو بعد فاسد ط (قوله بلا عذر) لأنه لم يدخل دارهم بآمان فقد التزم أن لا يغيرهم وهذا القيد زيادة لاضاح لان ما أخذ برضاهم لا يغيره (قوله خلافاً للثاني) أي أي يوسف وخلافه في المستأمن دون الأسير (قوله والثلاثة) أي الأربعة الثلاثة (قوله) لأن ماله غير معصوم) العصفاء لحفظ والمنع وقال في التبريل لمصلحة أراد بالعصفاء التقويم أي لا تقوله فلا يضمن بالاتفاق لما قال في البائع معطلاً لا يبيح لانه العصفاء وان كانت ثابتة فالتقويم ليس ثابتاً عنده حتى لا يضمن بالاتفاق وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اه (قوله فلا ربا اتفاقاً) أي لا يجوز الربا معه فهو نقيض معنى التمسى كما في قوله تعالى فلا رقت ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) أي يعلم مجاز كره المصنف مع تعليقه أن من أسلم تمة ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينهما أيضاً كما في التمر عن الكرماني وهذا يعلم بالاولى (قوله) الأفي هذه الست مسائل) أولها السيد مع عبده وآخرها من أسلم ولم يهاجر أو حقه أن يقول المسائل بالعرف والله سبحانه أعلم

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من باى ضرب وقتل اذا وجب وثبت ولهذا يقال لم ارفق الدار حقوقها اه وفي النسخة الحق ما يستحقه الرجل وله معان أخر منها ضد الباطل اه وتامه في العرف وفي النهر اعلم أن الحق في العادة يذ كر فيما هو متبع للسمع ولا ينافيه ولا يقصد إلا لأجله كالطريق والشرب للارض وبأى تمامه (قوله لتبعها) أي لان الحقوق توابع فليذ كرها بعد مسائل البيوع عر عن المراج قال بعضهم ولهذا الباب مسألة خاصة قال لان فيه بيان فضل هو حرام وهما بيان فضل على المبيع وهو خلال (قوله) وتبعته أي المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية (قوله مثل العين) والامساكة ط عن الجوى (قوله) لأن الشيء) علة لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك أن البيت اسم لسقف واحد جعل لينبات فيه ومنهم من يذ رده دليله إذا ذاباع البيت لا يدخل العلو ما يذ كر اسم العلو صريحاً لان العلو مشبه في أنه مسقف بيت وهو الشيء لا يستتبع مثله بل ما هو أدنى منه فتح ويدخل يذ كر الحق لأن حق الشيء تبع له فهو أدنى البيت لا دونه (قوله هو مالا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان يشتمل على بيتين أو ثلاثة يزل فيها السيالات وهما له مباح وموضع قضاء الحاجة فيأتي السكنى بالبيع مع ضرب قصور وليس له حصن غير مسقف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصلح أن يستتبعه فله بالدار يدخل العلو فيه نعم عند ذ كر التوابع غير متوقف على التخصص على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلاذ كر زيادة اه أي زيادة ذ كر التوابع أي قوله بكل حق هو له الخ (قوله أي حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع أن الحقوق عبارة عن مـ سبل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند أي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق والمه بشر قوله أو براقته نهر فعلى قول أي يوسف المرافق أعم لأنها توابع الدار مما يترقب به كالموضا والمطبخ كافي القسستانى وقدم قبله أن حق الشيء تابع لانه منه كالطريق والشرب اه فهو أخص تأمل (قوله كطريق) أي طريق خاص في ملك الإنسان وبأى سانه (قوله هو فيه) أي هو داخل فيه أو خارج منه بأدون الواو على ما اختاره أصحابنا كاذ كر الصرق والجملة صفة خلق بقدر لا يقلل أو أكثر فإن الصفة لا توصف ولا لكل على رأى كبقصر وهذا التفر ير اندفع طعن أي يوسف على محمد بدخول الامتعة في وطن زفر عليه بدخول الروحة والولد والحشرات فاستأفى (قوله بشر أدار) هي اسم الساعة دبر عليها الحدود تشتمل على سبوت واصطبل وحصن غير مسقف وعلوف جميع فيها بين الحصن والاستراح ومنافع الأبنية لا السكنى فتح (قوله) سواء كان المبيع بيتاً الخ) عبارة النهر قالوا هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فندخل العلوين غير ذ كر في الصور كلها سواء كان المبيع بيتاً فوقه علواً ومتر لا كذلك لأن كل مسكن يسمى بيتاً في الجمع ولو علواً سواء كان صغيراً كالبيت أو غيره ما لا دار الملك تسمى سراًى اه وهو مأخوذ من الفتح لكن قوله ولو علواً صوابه وله علو كما في عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يخويع علو قلت وحاصله أن كل مسكن في عرفنا يسمى خانه أو الدار الملك تسمى سراًى ولانه لا يخويع علو فلهذا أدخل العلو في الكل وظاهر أن البيع يقع عليهم بلفظ

للمصور كلها فتح وكافي سواء كان المبيع بيتاً

خاته لكن في الجرع الكافي وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت أو المنزل أو الدار ٢ والأحكام  
تبتى على العرف فعتبر في كل إقليم وفي كل عصر عرف أهله اه قلت وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام  
سواء كان باسم خاته أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتان داراً وباع داراً وأصطلاً أو نحوه لا يدخل علوه المني فوقه  
ما لم يكن باب اليمين داخل المبيع **(قوله الادار المثلث)** المستثنى منه غير مذكور في كلامه كما علم مما ذكرناه  
**(قوله الكنف)** أي ولو ناعا جالساً على القطة لانه يعلم الدار بحر وهو المستراح وبعضهم يعبر عنه بيت  
الماء نهر **(قوله والاشجار)** أي ذون أعمارها لا بالشرط كما مر في فصل ما يدخل في المبيع تعاوفه  
بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها **(قوله فيدخل تبعا)** بقده الفقه أبو جعفر عما إذا كان مفتحه فيها  
**(قوله والظلة لا تدخل)** في المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب وادعى أيضاً  
الاصلاح أن هذا وهم بل هي الساط الذي أحيط برفقه على الدار والآ خر على دار أخرى وعلى الاسطوانات  
التي في السكة وعليه جرى في فتح القدر وغيره نهر **(قوله ويدخل الباب العظيم)** أي إذا كان له باب أعظم  
وداخله باب آخر دونه وقوله مع ذكر المرافق يفيد أنه لا يدخل بدونه وهو خفي فان الظاهر أنه مثل الطريق  
الحكمة كما يأتي فامل وقد يقال ان صورة المسئلة ما لو باع بيتان دار فيدخل في المبيع باب البيت فقط دون  
باب الدار الأعظم وكذا لو باع داراً داخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الأخرى أيضاً دون ذكر المرافق بخلاف  
ما إذا كان البان للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما إلى الآخر تأمل **(قوله لا يدخل الطريق الخ)**  
بهم أنه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ به يستغنى عن  
الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتاً في داراً ومنزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق إلا أن يشتره بكل حق  
هوله أو عرفه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسئل لانه خارج للحدود لانه من التوابع فيدخل بذكر  
التوابع اه قال في الفتح وفي المحط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فاما طريقها في ملكه غير نافذة وإلى  
الطريق العام فيدخل وكذا ما كان من حق تسيل الماء وإلقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه فلا يدخل  
كافي الكفاية عن شرح الطحاوي وقال غفر الاسلام إذا كان طريق الدار البسعة أو مسيل مائها في دار أخرى  
لا يدخل بلاداً كالحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورة اذا كانت دار داخل دار أخرى البائع وأغره  
فباع الدار فدخل في الدار الخارج قليل من الدار البسعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاداً كالحقوق  
ونحوها فاصر بمنزلة بيع بيت أو نحوهم من دار فإن طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج عن  
حدوده كما مر عن الهداية فما أورد في الفتح من أن تعليل غفر الاسلام يقتضي أن الطريق الذي في هذه الدار  
يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر **(تنبيه)** قال في الكفاية وفي الذخيرة مذ كالحقوق انما  
يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سطر طريق منزله وجعل له طريقاً  
آخر وباع المنزل بحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الأول اه وفي الفتح عن غفر الاسلام فان قال البائع  
ليس للدار البسعة طريق في دار أخرى فالمشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن يرد ما للعيب ولو كان عليها  
حذو دار أخرى فان كانت لها ثمن أمر برفعها وان لغره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسيل ماء  
لدار أخرى للبائع فلا طريق له في البسعة اه وفي حاشية الرمي عن التوازي لانه داران مسيل الاولى على سطح  
الثانية فباع الثانية بكل حقها ثم باع الاولى من آخر فلم يشترى الاولى مع الثاني من التسيل على سطحه الا انما  
استثنى البائع المسيل وقت البيع اه ملخصاً قال وما وقع في الخلاصة والزيادة عن التوازي من أنه ليس الاول  
منع الثاني فسق لم لان الذي في التوازي ما قبله ومنه في الواحدة وبه علم جواب حاشية الفتوى له كرم ان  
طريق الاول على الثاني فباع لثبته الثاني على أنه المرووفه كما كان فباعته لا جني يس الا جني منع الاب  
**(تنبيه)** جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار مازب مركة على سطحها أو مركة مافق جدرانها أو  
نهر كسيف تحت أرضها وهو المسى للماخ دخول حق التسيل في المازب وفي النهر المذكور ودخل شرب  
البركة الخاري لها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا ساما المركة فانه مقصود بالشرا حتى ان الدار بدونه  
يتعص عنها نصاً كثيراً وقد مر أنفا عن الكافي أن الأحكام تبتى على العرف وأنه يعتبر في كل إقليم وعصر عرف

٢. مطلب الاحكام  
تبتى على العرف

فوق علوه أو غيره الدار  
الملك قسمي سري نهر  
(ك) ما يدخل في شرا  
الدار (الكنف وبيت  
الماء والاشجار التي في  
صحنها) كذلك البستان  
الداخل وان لم يصرح  
بنك (لا) البستان  
(لما خرج الا اذا كان  
أصغر منها) فيدخل تبعا  
ولو مثلها أو أكبر فلا لا  
بالشرط بل على  
(والظلة لا تدخل في بيع  
الدار) لبناتها على  
الطريق فأخت حكمه  
(الابكل حتى ونحوه)  
عما مر وقال ان مفتحتها  
في الدار تدخل كالما  
(ويدخل الباب العظيم  
في بيع بيت أو دار مع  
ذكر المرافق) لانه من  
مرافقها خانية (لا يدخل  
الطريق والمسئل

قوله دخول حق التسيل  
هذا الخطه ولعل  
الاضوب التعبير يدخل  
بدل دخول ليكون  
جواب اذا أوجب أن  
تأمل اه محصه

أهل وقد يتناعى ذلك في فضل ما يدخل في البيع وأيدناه على الأخيرة من أن الأصل أن ما كان من الدار متصلاً به ما يدخل في بيعها تبعاً بلا ذكر وما لا فلا يدخل بل ذكر الأماجى العرف أن البائع لا يتنعى عن المشتري فدخل الفتح استحساناً للعرف بعدم تنعیه بخلاف الفحل ومقتضى الحال من خشب أديم يكن متصلاً بالبناء وقدمنا هذا على من الجرائن السلم الغير المتصل بدخل في عرف مصر القاهرة لأن بيوتهم طبقات لا تشفع بها بدونه ونعم بذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه أعلم **(قوله والشرب)** بكسر الشين المصحفة الحظ من الماسوق الثانية رجل باع أرضاً بشرها فاشترى قدر ما يكفها وليس له جميع ما كان للبائع اه عزيمة **(قوله ونحوه)** لأحاجة البيع المتنا **(قوله مما مر)** أي من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه ط **(قوله فتدخل بلا ذكر)** أي يدخل الطريق والمسبل والشرب نهر **(قوله لأنها الخ)** أي لأن الأجارة تعقد لا تنقاع بعين هذه الاشياء والسلم ليس كذلك فان المقصود منه في الأصل ملك الرقة لا خصوص الانتفاع بل اهما أو لشترحقها أو بأخذ نفقها نهر قال الزلي أنه لا يرى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز بيعه لعدم الانتفاع به بدون العين فعين الدخول فيها ولا يدخل مسبل ما المزاب اذا كانت في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اه ومثله في المتع عن العني وفي حواشي مسكن أن هذا انقيس لقول المصنف بخلاف الأجارة فأفاد أن دخول المسبل في الأجارة بلا ذكر الحقوقي مقيد بما إذا لم يكن في ملك خاص **(قوله كالبيع)** أفاد به أن الشرب والمسبل في حكم الطريق ط **(قوله ولا يدخل في القسمة الخ)** حاصل ما في الفتح أنها اذا انقسمت لأحد عاملي الآخر مسبل أو طريق ولم يذكر الحقوق لا تدخل لكن إن أمكن له احداً بها في نصيبه والقسمة صحيحة والأفلا بخلاف الأجارة لأن الآخر انما يستوجب الأجرة اذا تمكن المستأجر من الانتفاع في اذمال الشرب توفير المنفعة عليها وإن ذكر الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكن احداً بها إلا أن أمكن الأراض مريح لأن المقصود بالقسمة تمييز الملك لكل منهم المنفعة به على الخصوص بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان أمكن احداً بها لأن المقصود منها ايجاد الملك اه ومثله في الكفاية عن القوائد الظهيرة وفي التهرعن الوهانية ان أمكنه فتح باب وقدر ذلك وقت القسمة صح وان لم يعلم فسد اه أي لانه عيب ويؤني أن يقد بذلك دخول الفتح والافلا فلا وإن لم يمكن احداً بها فلا تصح القسمة ان لم يعلم بذلك وقتها لانه اذا علم يكون راضياً بالبيع تأمل **(قوله نهر عن الفتح)** كان عليه أن يؤخر العز والى النهر آخر العبارة فان جميع ما يأتي مذ كور فيه اه ح **(قوله كما مر)** أي في المتن وعزاً الشارح الى الخلاصة **(قوله أن تكون الهبة)** أي هبة الدار **(قوله على مال)** عبارة النهر على دار وهو متعلق بالثلاثة **(قوله والوجه فيها لا يخفى)** لأنها لا تستحدث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الأجارة والله سبحانه أعلم

\*) (باب الاستحقاق) \*

ذكره بعد الحقوق للناسبة بينهما لفظاً ومعنى ولولا هذا لكان ذكره عقب الصرف أو لى نهر **(قوله هو طلب الحق)** أفاد أن السنين والتأمل للطلب لكن في المصباح يستحق فلان الأمر استوجبه قاله الفاراي وجامعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج المبيع مستحقاً اه فأشار الى أن معناه الشرعي موافق للعوي وهو كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقاً واجباً للعقد **(قوله بالكلية)** أي بحيث لا يبق لأحد عليه حق التملك من غير ودور المراد بالاحد أحد الباعث مثلاً لا الذي فان حق التملك في الملبز والمكاتب والاستحقاق فيهما من المبطل كما ذكره بعد ط **(قوله والناتل لا يوجب فسخ العقد)** بل يوجب توقيفه على احازة المستحق كذا في النهاية ونعمه الجامعة واعتزضه شارح بأن غايته أن يكون بيع فصول وفيه اذا وجد عدم الرضا ينفسخ العقد واثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا والمفسوخ لا الحقيقة احازة قال في الفتح وفيما في النهاية هو المتصور وقوله اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضا أي بالبيع ليس لازم لحوار أن يكون دليل عدم الرضا بان يذهب من يده مجاناً وذلك لانه لو نزع الاستحقاق وينتبه استمر في البيع المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا يملكه فائباته لبعضه أجد بهما العين أو البدل بان يبيع ذلك البيع ثم أعلم اه اختلف في البيع متى ينفسخ فقيل اذا قبض المستحق

لا يخفى اه  
\*) (باب الاستحقاق) \*)  
هو طلب الحق الاستحقاق  
نوعان أحدهما  
(مبطل للطلب) بالكلية  
(كالعقبي) والخرية  
الأصلية (ونحوه)  
تدبير وكاتبه (و) ثانوما  
(ناتله) من شخص  
الى آخر (كلاستحقاق  
به) أي بالملك بأن ادعى

نذ على بكر أن ما في يد من العتمة له ورهن (والتاتل لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر

وقيل بنفس القضاء والصحيح أنه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المشتري بعد ما مضى له أو بعد ما مضى قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وقال الخليل في الصحيح من مذهب أصحابنا أن القضاء للمستحق لا يكون فسخاً للبيعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزبادات روى عن الإمام أنه لا ينفسخ ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم ينفسخ وهو الراجح اه ومعنى هذا أن التزاماً على الفسخ فإنه ذكر فيها أيضاً أنه ليس للمشتري الفسخ بالقضاء أو رضا البائع لأن احتمال إقامة البائع الفسخ على النتائج ثابت إلا إذا قضى القاضي فلازم فينفسخ وعلمه في الفسخ فقد اختلف التحصيص فيما ينفسخ به العقد وياتي خبر بائع الهدية أنه لا ينقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن المقصود أنه لا ينقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوفاً بعده على إحراز المستحق أو فسخه على الصحيح فإذا فسخته صريحاً فلا شلخ فيه وكذلك يرجع المشتري على بائعه بالثمن وسلمه إليه لأنه رضى بالفسخ وكذلك يطلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن بحكمه بذلك أو ترخيصاً على الفسخ ففي ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أجمعاً واحداً من الحكم بالاستحقاق أو فسخ العقد هنا ما ظهر في هذا المقام في شيء وهو أنه ثبت للبائع الرجوع على بائعه بالثمن وإن كان قد دفع الثمن إلى المشتري بلا إمام القاضي إياه وهذا مذهب محمد وعليه القوي خلافه لا يوجب كافي الحامدية ونور العين عن جواهر الفتاوى **(قوله)** لأنه لا يوجب بطلان المالك أي ملك المشتري لأن الاستحقاق أظهر توقيفاً للعقد على إحراز المستحق أو فسخته كإتمام **(قوله)** حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المدي من يده در وهذا إذا كان خصماً فلا يحكم على مستأجر ونحوه **(قوله)** وعلى من تلقى ذواليد المالك منه وهذا مشروط بما إذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي الجرع عن الخلاصة إذا قال المشتري في جواب دعوى المالك هذا ملكي لا شيء رتبته من فلان صار البائع مقضاه عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أما إن قال في الجواب ملكي ولم يدع عليه لا نصير البائع مقضاه عليه والأثر كالشراء نص عليه في الجامع الكبير ومصورته دار بدرجل يدعي أنها له فادعى أن هو ادعى أنها له وقضى به بإثباته أخو المقتضى عليه وادعى أنها كانت لاسرته كإتمامه بالثمن وقضى عليه بقضى الأخ المدي بنصفها لأن ذلك لم يقل ملكي لا شيء ورتبته من أي لصير الأخ مقضاه عليه وكذلك أثر الأخ المقتضى عليه أنه ورثته من أبيه بعد انكاره وإقامة البينة ولو أقر بالأثر قبل إقامة البينة لا تنفع دعوى الأخ اه قال وذكر كرهه إذا صار المورث مقضاه عليه في حدود نفقات فادعى ورثته ذلك التحديد ادعى الأرض من هذا المورث لا تنفع وإن ادعى مطلقاً تنفع وإن كان المورث مدعياً مقضاه عليه بهد موته ادعى وارث المقتضى عليه على وارث المقتضى له هذا المحدود مطلقاً لا تنفع اه **(فرع)** في البرازية سلم باع عبد من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يفتي له لأنه لو قضي له لرجع بالثمن على المسلم **(قوله)** ولو مورثه الضمير على من في قوله وعلى من تلقى المالك منه أي لو اشتراه ذو اليد من مورثه والحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تنفع دعوى بقية الورثة على المستحق بالأثر **(قوله)** فلا تنفع دعوى المالك منهم تفريع على قوله والحكم به حكم على ذي اليد الخ درر وأتى بضمير الجمع إشارة إلى شمول ما لو تعدد البيع من واحد إلى آخر وهكذا وإذا قال في الدرر بلا واسطة أو وسائط وفسر في الفرع على ذلك أيضاً أنه لا تعداد البينة للرجوع قال في شرحه يعني إذا كان الحكم للمستحق حكم على الباعة إذا أرادوا واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج إلى إعادة البينة **(قوله)** بل دعوى النتائج عبارة القدر بل دعوى النتائج إنتاج وتلق المالك من المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين يرجع عليه بالثمن أنا لا أعطي الثمن لأن المستحق كاتب لأن المبيع تنج في ملكي أو ملك بائعي بلا واسطة أو بهما فتسقط دعواه وبطل الحكم أن ثبت أو يقول أنا لا أعطي الثمن لا شيء رتبته من المستحق فتسقط أيضاً اه وأما كلامه أنه لا يشترط لثبات النتائج حضور المستحق كما جاب به في الحامدية وقال إنه مقتضى ما أتى به في الخبرية في باب الإقالة موافقاً لما في الجاهلية من أن هذا القول أظهر وأشبهه لكن في البرازية أن الاشتراط هو لا يظهر والأشبه قلت وعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الإسلام قبل بل حضرة لأن الرجوع بالثمن أمر

لأنه لا يوجب بطلان المالك  
(والحكم به حكم على  
ذو اليد على من تلقى)  
ذواليد (المالك منه) ولو  
مورثه فتعدي إلى  
بقية الورثة أشباه  
(فلا تنفع دعوى المالك  
منهم) للضمير عليهم (بل  
دعوى النتائج ولا يرجع  
أحد من المشتري على)



بخص المشتري فأكتفى بحضوره واختيار صاحب المظنومة وهو قياس قوله ما هو الاظهر والاشبه عدم القول  
 بالاحضور المستحق اه لكن في الأخيرة قبل على قول محمد وأى يوسف الآخر بشرط وعلى قياس قول أى  
 حنفية وأى يوسف الاول لا بشرط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا عراه في الحامدية الى الأخيرة والمحيط  
 ومثله في جامع الفصولين زور العين فالظاهر أن ما في البراز به من العكس سبق قلم كاحر زمان في تنقيح الحامدية  
 فثبت بذلك واختلف في اشتراط حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بعلمه كما سنذكر (قوله ما لم يرجع عليه)  
 فليس للمشتري الأوطس أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الأخير دور وأفادته لا بشرط الزام  
 القاضي البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد الملقى به كالمثل ثم انما ثبت له الرجوع اذا لم  
 يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأ البائع ثم استحق المبيع من بعده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا عين  
 له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة أى لتعذر القضاء على الذى أبرأه من ثمنه جامع  
 الفصولين ثم نقل فيه أنه في رجوع بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع  
 بعد الحكم بالرجوع فيأى قريباً أنه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) أى الضامن بالردك دور أى ضامن  
 الثمن عند استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار  
 مقضياً له بالقضاء على المشتري الأخير ما علمت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى السؤل على من تلقى  
 المال منه وقبل القضاء المطالبة لأحد قلت هذا الشبهة فإن المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن  
 والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسئلة ستأتى متناهي الكفاية قيل باب كفاية الرجلين ونصها ولا يؤخذ  
 ضمن الردك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وهى في الهداية والكرز وغيرهما وعلى  
 الهداية هناك بقوله لأن مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهره واياه ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم  
 يجب على الأصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فانهم لكن علمت مما قرأه أن العقد منتقض بفسخ  
 العاقدين والرجوع على الثمن على البائع بدونه قضاء وأنه ليس المراد قصر الفسخ على واحد مما ذكر وإذا انفسخ  
 العقد واحد منها وجب على الأصل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضاً لو بدونه قضاء  
 ويؤيده قول محمد الملقى به الماز أفا (قوله لا ياجتمع ثمن الخ) على لقوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده  
 في الدرر قال ط وهذا التعليل يظهر في غير المشتري الأخير وغير البائع الاول فيظهر في الباعة المترطين  
 فان عند كل منهم ثمن فالرجوع بالثمن قبل أن يرجع عليه اجتمع في ملكه ثمنان اه (قوله لا يدل بدل المستحق  
 مملوك) أى ثمنه على أى ملك البائع وعبر عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قميلاً وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في  
 رجوع أحدهم قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عارضة جامع الفصولين المشتري لو رجع على  
 بائعه وصالح البائع على شئ قليل فلبائعه أن يرجع على بائعه بثمنه وكذلك لو أبرأ المشتري عن ثمنه بعد الحكم  
 برجوع عليه فلبائعه أن يرجع على بائعه أيضاً اذا لم ياجتمع البائع والبدل في ملك واحد ولم يوجد بدل وال  
 لبدل عن ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لما خلا المشتري بعض الثمن من المستحق بدفع المبيع الى  
 المستحق ليس أن يرجع على بائعه بثمنه لانه باطل حق الرجوع اه قلت وماذا كرم في الإبراء انما هو  
 في أبرأ المشتري البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد معنا أنفاً ما تمتع الرجوع  
 ثم قال في الفصولين فلو أثبت أى الاستحقاق وحكم له بدفع السه شياً وأمسك المبيع بعد هذا نذر البيع من  
 المستحق فينبغي أن يثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أى دفع المستحق الى المشتري  
 بعض الثمن صلحاً عن دعوى المشتري تنازعاً عند بائعه وأتخوه بما بطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالثمن لان  
 صلحه مع المستحق على بعض الثمن أسقط حصة الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما اذا دفع المشتري الى  
 المستحق شياً وأمسك المبيع لانه صار مستحقاً للمستحق فلا يبطل حق رجوعه كالمثل وهذا المسئلة هى  
 الا تبين نظم المحقق ولا يخفى ظهور الفرق بينهما وبين الاولى كما أفاده ط فانهم (قوله ويجب فتح العقود)  
 أى الحاربه بين الباعة بالاجرة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي دور (قوله ولكل واحد الخ) فلو أبرأ المبيع

بائع ما لم يرجع عليه ولا  
 على الكفيل ما لم يقض  
 على المكفول عنه  
 لا ياجتمع ثمنان في  
 ملك واحد لا يدل  
 المستحق مملوك ولو  
 صالح بشئ قليل أو أبرأ  
 عن ثمنه بعد الحكم  
 برجوع عليه فلبائعه  
 أن يرجع على بائعه  
 أيضاً ولو البائع  
 ملكه ولو حكم  
 للمستحق فصالح  
 المشتري لم يرجع لانه  
 باطل لا يدل حق  
 الرجوع وتجاوزه في  
 جامع الفصولين (والبدل  
 بوجه) أى بوجه  
 فتح العقود اتفاقاً  
 (ولكل واحد من  
 الباعة الرجوع على

عليه ويرجع) نحو  
أيضا كذلك (على  
الكفيل ولو قبل  
القضاء عليه) لعدم  
اجتماع الثنتين اذ بدل  
الحركة لا عاك (والحكم  
بالحرية الأصلية حكم  
على الكفاية) من الناس  
سواء كان يبيته أو بقوله  
أنفرادا لم يسبق منه  
اقرار بالرق أو شيء (فلا  
تصح دعوى الملك من  
أحد وكذا العتق  
وفروعه) عتقه تحرية  
الاصل (وأما الحكم  
بالعتق (في الملك  
للمؤرخ (على الكفاية  
(من) وقت (التاريخ)  
و (لا) يكون قضاء  
(قبله) كإبطه مثلا  
خير و يعقوب بأنها  
فاحفظه فإن أكثر  
الكتب عنه خالصة  
(و) اختلافوا في (القضاء  
بالوقف قبل الحرية  
وقيل لا) فتسمع فيه دعوى  
ملك آخر أو وقف آخر  
(وهو المختار) وصححه  
المبادئ وفي الأنشبه  
القضاء بتعدي في  
أربع حرية ونسب  
ونكاح وولاء وفي  
الوقف يقتصر على  
الاصم (وثبت رجوع  
المشتري على بائعه بالثمن

بيته أنه حر الاصل أو أنه كان عبدا فاعتقه أو أقام رجل البيته أنه عبده بده ففرض شي من ذلك فلكل  
واحد أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن  
الماورئ (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة مجهول أي وان لم يحصل الرجوع عليه بدر (قوله ورجع هو أيضا)  
أي يرجع من به الرجوع على الكفيل بالدر (أيضا أي كاله الرجوع على بائعه وقوله كذلك فبني عنه قول  
الصفه ولو قبل القضاء عليه أي قبل القضاء على المكفول عنه بالثمن (قوله والحكم بالحرية الأصلية الخ) هذه  
الجملة في موقع التعليل لما قبلها واحتترز بالأصلية عن المعارضة بتعق ونحوه لا نهاتي (قوله أو بقوله أنا حر)  
صورته ادعى أنه عبده فقال المدعي عليه أنا حر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعي عن البيته حكم  
القاضي بالحرية الأصلية وكان حكمه بها حكما على العامة ٨١ ح (قوله اذا لم يسبق منه اقرار بالرق) أي ولو  
حكم كسكوته عند البيع مع انقضاء كلسا أي وتسمع دعواه بالحرية بعد اقراره بالرق اذا برهن كلسا أي (قوله  
وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم بالحرية الأصلية أي اذا ادعى أنه كان عبدا فلا نفع فاعتقه وأدعى  
رجل أنه عبده بده وأنها أنه استولى بها حكم بذلك فهو حكم على الكفاية فلا تسمع دعوى أحد عليه بذلك ونقل  
الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك العتق والافتقار يعني الإنسان ما لا يملكه (قوله وأما الحكم بالعتق  
الملك المؤرخ الخ) يعني اذا قال زيد لكر انك عبيد يملكك منذ خمسة أعوام فقال بكر اني كنت عبد بشر  
ملكك منذ خمسة أعوام فاعتقني ويرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمر لكر انك عبيد يملكك منذ خمسة  
أعوام وانت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحره ثم يجعل ملكا لعمرو بدر وكذا الحكم بالملك  
على المشتري منه حكم على البائع من وقت التاريخ كفي الخانة وفي المقدس شرها منذ شهرين فاقام رجل بيته  
أنه له منذ شهر يقضى به له ولا يقضى على بائعه برهن أمه في بدشتر أخير على أنها معتقة فلان ومديريته  
أو أم ولا مدرج الكل الامن كان قبل فلان ساجاني (قوله قبل الحرية) أي قبله المولى أو بالسعود وخرمه في  
الحسية ورجمه المصنف في كتاب الوقف كإقدمه الشرح أول الوقف (قوله وهو المختار) في الفواكه البديرة  
لأن الفرس وهو الصحيح اه واقتصر على في الخاتمة باب ما سيطر دعوى المدعي واستدل فكان مختاره  
(قوله وصححه المبادئ) نقل الرمي عن المصنف عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلا بل بحجته  
الأول عن الحلواني والسعدى والثاني عن أبي الليث والصدرا الشهيد وفي جامع الفصولين القضاء بالوقف قبل  
يكون على الناس كافة وقيل لا (قوله القضاء بتعدي الخ) أي اذا قضى بواجب منها لا تسمع دعوى آخر وأراد بالحرية  
ما قبل المعارضة كالتعق ويجرى في النكاح ما جرى في الملك المؤرخ فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل التاريخ  
لأنه كما استنطه والدعوى مسكن من كلام الدرر لما قال الجوى وزاد على الأربعة ما في معنى الحكم ولو  
أحضر رجلا وادعى عليه محال وكاله وأقام البيته على أنه وكله في استيفاء حقوقه وانصومة في ذلك قبلت ويقضى  
بالوكاله ويكون قضاء على كافة الناس لانه ادعى عليه حق سبب الوكاله فكان انبات السبب عليه انباتا على  
الكافة حتى لو أحضر آخر وادعى عليه محال لكافة إعادة البيته على الوكاله (قوله وثبت رجوع المشتري على  
بائعه بالثمن الخ) أشار إلى أن الاستحقاق لا بد أن يرد على ما كان ملك البائع يرجع عليه في الجامع الكبير لو  
اشترى ثوبا فقطعه وناطه ثم استحق بالبيته لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لأن الاستحقاق ما ورد على ملكه  
لانه لو كان ملكه في الاصل انقطع القطع وانحاطة كن غصبه فقطعه وناطه ملكه فالاصل أن الاستحقاق اذا ورد  
على ملك البائع الكائن من الاصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار إلى حال لو كان غصبا ملكه لا يرجع لانه  
متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القمص فلا يرهن أنه كان قبل هذه الصفه يرجع المشتري  
بالثمن وعلى هذا لو اشترى حنطة وطحنها ثم استحق الدقيق وقال كانت في قبلي الطحن يرجع وكذا الوشري لما  
قتلوا ما قطع لمصطفا وأطلق المصنف الرجوع فقبل ما إذا كان الشراء فاسدا كفي جامع الفصولين وما إذا كان  
عالمًا بكونه ملك المشتري كإسجد كره المصنف وما لو أرباب البائع المشتري عن غتته فالبائع الرجوع على بائعه ولو الأرباب  
بعد الحكم لا قبله كإسجد وما لو مات بائعه ولا ورثته فالتقاضي ينصب عنه وصبا يرجع المشتري عليه وما إذا زعم

(قوله لانه لو كان ملكه

الخ) هكذا بطله ولعله سقط من قوله أو قبل لو والاصل لانه ولو كان الخ فتأمل اه متصححه

بأنه انه نتج من ملكه وعجز عن اتيانه وأخذ منه الثمن فله الرجوع على بائعه لانه لما حكم عليه التحق بدعواه بالعدم  
 وإذا أوزعنا أنه ليس له الرجوع لانكار البيع لانه لما حكم عليه غيبة التحق بزعمه بالعدم وما أوزع القاضي البائع  
 بدفع الثمن أولا كأمس وما أوزع الحال البائع رجلا بالثمن على المشتري وأدى إليه ثم استحق البائع فانه يرجع على  
 البائع لاعي الحال وان لم ينفق البائع وما إذا كان البائع وكلا للمشتري بمطلبه بالثمن من ماء ولا ينظر ان  
 كان يدفع الثمن اليه وان كان دفعه للموكل ينظر اخذ من الموكل وما إذا قال البائع للمشتري قد عذب أنت الشهود  
 شهدا ويرور ان المبيع في صدقة المشتري فانه يرجع عليه بالثمن لانه لم يسله المبيع فلا يحمل البائع اخذ الثمن  
 وقد استحق المبيع اه ملخصا كل ذلك من النخبة (٢١٢) اذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه  
 ليرجع بثمنه فلا بد ان يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وانكر البائع البيع فائتمم المشتري رجوع بثمنه  
 وقبل بشرط حضرة المبيع لسماع البيعة وقبل لا وبه ابقى يظهر الدين المرغنى فلو ذكر شفعة العبد وصفته  
 وقد رتبته كني جامع الفصولين وقدمنا للتحقيق عليه بخلاف المشتق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به  
 ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتعممه فيه (افرح) استأجر جارا فادعاه رجل ولم يصدقه انه مستأجر  
 واستحق عليه الميراث يرجع الآخر على بائعه لان هذا الاستحقاق ظلم لانه لم يقع على خصم خبيثة (قوله) ما إذا كان  
 الاستحقاق بالبيعة فلو أخذ المشتق العين من المشتري بلا حكم فهل فالوجه في رجوع المشتري على بائعه  
 ان يدعى على المشتق انك قبضته مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدي فاذا لي قيمته فيرجع ان له فيرجع  
 المشتري على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهومه انه لو لم يهلك فالمشتري من استزاده حتى يبرهن فيرجع  
 المشتري على بائعه ان لم يبرهن المشتري أولا بانه لا يستحق وفي الفصولين ايضا اخذ به لاحكام فقال المشتري لبايعه  
 اخذنا المشتق مني بلا حكم فاذا عثماني فاذا برهن على المشتق ان له في غيبة المشتري صح لا تفسخ البيع  
 بينه وبين المشتري براضاهما في على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه واحترز بقوله بلا حكم عما اذا  
 كان يحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم انقاس المبيع بالاستحقاق  
 رضى (قوله) باقرار المشتري ولو عدل المشتري فهو المشتق قال أبو يوسف أما لغيره فان عدل بايع بالثمن  
 والا فلا لانه كإقرار ذخيرة (قوله) أو ينكوله كان طلب المشتق بخلفه على أن لا تعذر أن المبيع ملكي  
 (قوله) فلا رجوع فلو برهن المشتري أن البائع ملك المشتق يرجع بثمنه على بائعه لا يقبل التناقص لانه لما  
 أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا مع دعوى الملك ولانه اثبت ما هو ثابت  
 بأقراره فلما مالو برهن على اقرار البائع أنه لا يستحق يقبل لعدم التناقض وأنه اثبت ما ليس ثابت ولو لا بينة  
 له فله يحمل البائع بالله ما هو الذي لو أقر زعمه جامع الفصولين ثم لو أقر به المشتق ثم برهن على أن الأمة  
 حرة الأصل وهي تدعى وأنها ملك فلان وهو أعتقها أو دبرها أو استولدها قبل الشراء تنقيل ويرجع  
 بالثمن لان التناقض في دعوى الحرية وفروعهما لا يضر فتح قال في النهر وظاهر أن قوله وهي تدعى اتضاف  
 (قوله) كما هو ظاهر كلام الزبلي حيث قال لان البيعة لا تصححة الانقضاء القاضى والقاضى ولاية  
 عامة فينقض قضاء وفي حق الكافة الاقرار بحجة نفسه لا يتوقف على القضاء والقر ولاية على نفسه دون غيره  
 فيقتصر عليه اه قال ط وجه الرمي في حاشية المنهج على بعض القضاة أو براءد الكافة كل من يتعدى  
 المبيع القاضى في تلك القضية لا كافة الناس اه وصحنا فلا حاجة للاستدراك اه (قوله) ويجوز  
 من فروعه وكولا ونكاح ونسب ط (قوله) فان ثبت الحق بهما الظاهر انه احتراز عما أوجب الحكم  
 بالبيعة عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمشتق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده  
 بالبيعة بخلاف ما اذا كان قبل الحكم كشيء منها بأن برهن ثم أقر المشتري أو بالعكس فانه يجعل الحكم قضاء  
 بالبيعة عند الحاجة الى الرجوع كما هنا وان كان جعله قضاء بالاقرار فاقهم وعلى هذا جعل في الفتح ما في  
 فتاوى رشيد الدين من أنه لو أقر ومع ذلك برهن المشتق وأثبت عليه بالبيعة يرجع لان القضاء وقع بالبيعة  
 لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين في كتاب الدعوى لو ادعى عينا برهن وقبل أن يفضله أقره الذي عليه  
 استخلفوا قبل يفضى بالاقرار وقبل البيعة والاول أظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا ينافى ما قبله

اذا كان الاستحقاق بالبيعة لماسمي وأنها  
 حجة متعدي (أما ان  
 كان الاستحقاق) باقرار  
 المشتري أو ينكوله  
 أو باقرار وكيل  
 المشتري بالخصومة  
 أو ينكوله فلا رجوع  
 لانه حجة قاصرة  
 (و) الاصل أن البيعة  
 حجة متعدي تظهر في  
 حق كافة الناس لكن  
 لا في كل شيء كما هو ظاهر  
 كلام الزبلي والعنى  
 بل في عقد ونحوه كما  
 ذكره المصنف  
 (لا الاقرار) بل هو حجة  
 قاصرة على المقر لعند  
 ولا يشع على غيره بقى  
 لواجبها فان ثبت الحق  
 بهما قضى بالاقرار  
 قوله وهي تدعى وأنها  
 الخ فكذلك يحل ولعل  
 الصواب اسقاط كلمة  
 أو كالا يخفى اه مصححه  
 قوله لا بالاستحقاق  
 صوابه لا بالاقرار  
 وقد ذكر المسائل التي  
 تجتمع فيها البيعة والاقرار  
 في أواخر الجلس وهي  
 أربعة احدها مسألة  
 الاستحقاق وأوصلها  
 الحنفى هناك الى سبعة  
 فانظر ما ثبتت اه من  
 خط الشيخ العباسي

الآن يخص ذلك بمعارض الحاجة الى الرجوع فيحصل أنه اذا ثبت الحق بما يقضى بالقرار على ما جعله  
 الاظهر وان سبقته اقامة البينة مع تمكن القاضي من اعتباره قضاء البينة وعند تحقق حاجة الناصر اليه ينبغي  
 اعتباره قضاءها لينتفع الضرر عنه بالرجوع اه ملخصا قلت ويؤيد هذا التوفيق أنه في جامع الفصولين  
 نقل عبارة زبد الدين الاولى معللة بالحاجة وقد كرى نور العين أن هذا أظهر وحقق ذلك فراجعه والظاهر  
 أن مثل ما هنا ما لو باع غنيا كان اشتراؤه ثم رد عليه يعيب بغيره وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل  
 قضاء البينة الحاجة الى الرجوع على بائعه بخلاف العيب **(قوله)** فالبينة أولى أي باعتبار القضاء بالبينة أولى  
**(قوله)** فلما استحققت مسبعة ولدت) تشمل الدابة اذا ولدت عند المشتري أو ولدا كافيا نور العين عن جامع الفتاوى  
**(قوله)** لا باستيلاء) قيده لمكان قوله تبعها ولدها والا فاستيلاء المشتري لا يمنع استحقاق الولد بالبينة  
 لكنه لا يتبعها بل يكون ولد المشتري حرا بالقصة كانه عليه بعنه **(قوله)** تبعها ولدها) وكذا أرشها فتح قال  
 ولا خصوصية للولد بل زوال المسبب كالحا على التفصيل اه أي التفصيل بين كون الاستحقاق بالبينة أو بالأقرار  
 وبين دعوى المقر له الزائد وعندها وسد كرا الشارح الزائد آخر **(قوله)** بشرط القضاء به) لأنه أصل يوم  
 القضاء لانفصاله واستغلاله فلا بد من الحكم به وهو الأصح في المذهب فتح قال في الهداية وأليه تشير المسائل  
 فان القاضي اذا علم بالزائد قال محمد لا تدخل الزائد في الحكم وكذا الولد اذا كان في بدعته لا يدخل تحت  
 الحكم بالأم تبعها اه والظاهر أن الأرض لا يدخل تبعها **(قوله)** في الأصح بمقابله ما قبل أنه اذا قضى القاضي  
 بالأم يصير مقضاه أيضا تبعها كافي الفتح **(قوله)** وكلام البرازي ضد تقصده) أي تقصده القضاء بالولد المستحق  
 وأخذ ذلك في التمرين قول البرازي شهيدا على رجل في بدعته أنها لهذا المذموم ثم غابا وماتا ولها ولد  
 في بدعته عليه يدعي أنه له وبرهن على ذلك لا يفتلحها كإبراهيمه ويقضى بالولد للمدعي فان حضر  
 الشهود وقالوا الولد للمدعي عليه ضمن الشهود فدية الولد كالمهر رجوا فان كانوا حاضرا وأسهم عن الولد فان  
 قالوا أنه للمدعي عليه أو لا ندري لمن الولد يقضى بالأم للمدعي دون الولد اه **(قوله)** بماذا استكت الشهود) أي  
 عن كونه لذي اليد وكذا بالاولى اذا قالوا أنه المستحق **(قوله)** ثم استيلاء) أي استيلاء المشتري **(قوله)** فتكون  
 ولدا للمغرور) ٢ الاولى أن يقول ولكن يكون الخ لان قوله لا يمنع الخ تنوهم منه أنه تبعها كما إذا كان  
 لا باستيلاءه فانساه الاستدراك بأنه يكون ولد المغرور أي يكون لذي اليد حرا لا وطأه فان في الملك ظاهر  
 وعليه المستحق القصة أي يوم الخصومة كما سيذكر في بدعته النسب قال في جامع الفصولين ولولا ولدها  
 على هبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الأمومة والولد اذا حبل للمغرور ولا مطلق الاستباحة  
 في الظاهر وقد وجد ويرجع الأب على البائع بثمنها وقصة ولدها بالعقر عند نولها رجوع على الواهب  
 والمصدق والموصى بقصة الولد عند نولها عاها المشتري الأول فأولدها الثاني فاستحق رجوع المشتري الثاني  
 على الأول بالثمن وقصة الولد ولا يرجع الأول على البائع عند نولها رجوع بقصة الولد أيضا ونظيره  
 أن المشتري الثاني لو وجد عسا وقد تعذر رد لعيب حلت فرجوع على بائعه بقص العيب وبائع لا يرجع به  
 على بائعه عند مخرجهما **(قوله)** ٣ انما يرجع المشتري بالعقر لأنه بدل من مقصده استوفاه لنفسه  
 وجزأ على فعله ومثله ما لو نقتضت الأرض المستحقة بالزراعة وضمن نقصا لا يرجع به على بائعه وبه ظهر  
 جواب حادثة الفتوى فمن اشترى دارا فظهرت وقفا وضمنه فانظر الوقت آخرها فأجبت بأنه لا يرجع  
 بالآخر على البائع خلافا لما أفتى به بعض علماء مصر القاهر في زماننا مستدلا بقولهم القرو في ضمن عقد  
 المعاوضة وجب الرجوع ولا يخفى أنه غير صحيح لانه انما يرجع بما عيكن تسليمه كما يأتي بيانه وبما ليس خزا  
 لفعله كما علمت **(قوله)** كما علمت) أي مضبوته المستحق والمراد القيمة يوم الخصومة كما ذكره في باب  
 دعوى النسب **(قوله)** كما علمت) مواءم كما يأتي **(قوله)** والفرق ماهر) قال في الهداية ووجه الفرق أن البينة  
 محتملة طلقه فانها كما هي مبنية فظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فيكون له أما  
 الأنوار حجة قاصرة ثبت الملك في الخبر به ضرورة ٥ سة الاخيار وقد حصلت ثابته بعد ادا لفصل  
 فلا يكون لولده **(قوله)** يتبعها) لان الظاهر أنه لا يلبس عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور أنه

لا اعتد بالحاجة في البينة  
 أولى فتح ونهر (فلو  
 استحققت مسبعة ولدت)  
 عند المشتري  
 لا باستيلاء (بينة  
 يتبعها ولدها بشرط  
 القضاء به) أي بالولد في  
 الأصح يلبي وكلام  
 البرازي يفيد تقصيدها  
 اذا سكت الشهود فلو  
 بينا أنه لذي اليد أو قالوا  
 لا ندري لا يقضى به نهر  
 ثم استيلاء لا يمنع  
 استحقاق الولد بالبينة  
 فتكون ولد المغرور حرا  
 بالقصة المستحقة كما  
 في باب دعوى النسب  
 (وان أقر) ذوال اليد (بها)  
 لرجل (لا) يتبعها  
 فآخذنها وحدها  
 والفرق ماهر من الأصل  
 وهذا اذا لم يدع المقره

٢ مطلب في ولد المغرور

٣ مطلب لا يرجع  
 على بائعه بالعقر ولا  
 بالآخر اذا رأتى ظهرت  
 وقفا

لا يكون له كافي القبح **(قوله وكذا)** أي كوالد في التفصيل المذكور كما **(قوله)** ثم لا ضمان بهلا كما أي  
هلا لا الزايد ومنه موت الولد واحتراز عن استهلال كما مضى به **(قوله)** ومنع التناقض دعوى الملك هذا إذا كان  
الكلام الأول قد أثبت لشخص معين حقوقا لا يمنع كقوله لاحق لي على أحد من أهل سمرقند ثم ادعى شأ على  
أحدهم يصح دعواه كافي المؤبدية عن صدر الشريعة اه وكذا إذا كان كل من الكلامين عند القاضي واكتفى  
بعضهم في تحقيقه كون الثاني عند القاضي واختار في الأمر الأول لأن من شرائط الدعوى كونه باليد واختار في  
الآخر من متفرقات القضاء الثاني قال في المنع ولعل وجهه أنه الذي يتحقق به التناقض اه وقال المقدسي يكاد  
أن يكون الخلاف نفيًا لأن الكلام الأول لا بد أن يثبت عند القاضي ليرتب على ما عنده حصول التناقض  
والثابت باليان كالنائب بالعيان فكانهما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقة  
والحكمي في السابق واللاحق اه قلت وبشبهة مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسأني عام الكلام  
عليه في متفرقات القضاء ان شاء الله تعالى ثم أعلم أن التناقض يرتفع بتصدق الخصم وتكذيب الحاك  
أيضا وهو معنى قولهم المقر إذا صار مكذبا شرعا بطل إقراره بجرع البرائة وقد مناقب نحو ورقة مسائل في  
ارتقاعه بتكذيب الحاك ثم ذكر في الجرح بعد وقتين ارتقاعه بثالث بحث قال إذا قال تركت أحد  
الكلامين فإنه يقبل منه لما في البرائة عن الخيرة ادعاء مطلقا فدفعه بأنك كنت ادعيت قبل هذا مقيدا  
وبرهن عليه فقال المدي أدعيه الآن بذلك السبب وتركت المطلق يقبل اه أي ليكون المطلق أزيد من  
المقيد وهو مانع لجهة الدعوى ولذا وادعي المطلق أو لا نضع كافي البرائة لكونه دعوى للمقيد ثانيا دعي  
أقل لكن مانقه في الجرح البرائة لا يدل على كون ذلك قاعدة في إطلاق التناقض والآن أن لا يصير تناقض  
أصلا لا تمكن التناقض من قوة تركت الكلام الأول فإنا أقرر أنه ليس له ثم قال هو لو تركت الأول تسيع  
ولا فاعل به أصلا واطهران مانقه عن البرائة بوجه كونه توفيقا بين الكلامين بأن مراد المدي الأقل الذي  
ادعاه أو لا يدل على البرائة أيضا دعي عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند ذلك الحاك سبب يقبل بخلاف  
العكس الآن يقول العاكس أدبت بالمطلق الثاني المقيد الأول لكون المطلق أزيد من المقيد وعليه الفتوى  
اه فافهم **(قوله)** طلب نكاح الامة عند دعوى ملكها) تنعارة الصغرى وطلب نكاح الحريرة مانع من دعوى  
نكاحها اه وكلنا الأول ذكرناه مثال منع دعوى الملك في المنفعة **(قوله)** وكما عنهما لنفسه عنهما لغيرهما كما  
إذا ادعى أنه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى أنه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل إلا إذا وافق وقال كان لفلان  
الأول وقد وكلني بالخصومة ثم باعته من الثاني وكنى أيضا والتدبير له يمكن بأن تأب عن المجلس وجاء بعد دفوت  
مدة وورهن على ذلك على مانص عليه الخصم في الجامع دل على أن الامكان لا يكتفي بهر عن البرائة **(قوله)**  
سحققة الخ) حاصل ما ذكرناه هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في الجرح هناك أن الاكتفاء بامكان التوفيق  
هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط وذكر محضه الرعي عن ميثاق المقتضى أن جواب الاستحسان  
هو الأصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والأصوب عندي أن التناقض إذا كان ظاهر السلب  
والإيجاب والتوفيق خفيا لا يكتفي بامكان التوفيق والاضحى أن يكتفي بالامكان يؤيد ما في ح أنه لو أقر له أنه له  
فكذلك قد رما عكسه السراية ثم برهن على السراية بلا تاريخ قبل لا مكان التوفيق بل بشرطه بعد إقراره ولا  
البينة على العقد المبرم تفيد الملك للحال ولذا الاعتبار الزائد اه وأقر في نور العين **(قوله)** وفروع هذا الأصل  
كثيرة منها ادعى أفادنا فافكر ثم ادعاه من جهة الشركة لا تسع وبالعكس تسع لا مكان التوفيق لأن  
مال الشركة يجوز كونه دينيا بالجود ادعى الشرايين أمية ثم برهن على أنه ورثها منه يقبل لا مكان أنه بحججه  
الشرايين ورثه منه وبالعكس لا ادعى أو لا الوقت ثم لنفسه لا تسع كالأدعاء لغيره ثم لنفسه وبالعكس تسع لجهة  
الإضافة بالاختصاص تنقاع الادعاء بشرعا وأورث ثم ادعاه مطلقا لا تسع بخلاف العكس كما برهن مخلصا **(قوله)**  
وان قال أي أباي) مفاده أن قول ذلك يجعل قول المدي الأول هو الحق وليس كذلك لأن المراد أن مدعى التنفعة  
لو قال هو أبي أباي وكنته ثم بعد موته صدقه المدي عليه وادعى الأثر قبل والفرق أن ادعاء الأول لا يخبرنا يقبل

فلو ادعاه تبعها وكذا  
سائر الزوائد ثم لا ضمان  
ببها كما كزوائد  
المقصور ولم يذكر  
التكول لأنه في حكم  
الإقرار قهسا في معزيا  
للعادية (ومنع التناقض)  
أي التنازع في الكلام  
(دعوى الملك) لعين  
أو منفعة لما في الصغرى  
طلب نكاح الامة منع  
دعوى ملكها وكما عنهما  
لنفسه عنهما لغيره إلا إذا  
وافق وهل يكتفي بامكان  
التوفيق خلاف سحققة  
في متفرقات القضاء  
وفروع هذا الأصل  
كثيرة سببي في  
الدعوى ومنها ادعى على  
آخر أنه أخوه وادعى  
عليه النفقة فقال المدي  
عليه ليس هو أبني ثم  
مات المدي عن تركه  
لخام المدي عليه يطلب  
نيرائه ان قال هو أخني  
لم يقبل للتناقض وان  
قال أبي أباي قبل

مطلب

في مسائل التناقض

قوله واكتفى بعضهم في  
تحقيقه كون الثاني الخ  
هكذا تحظه ولعل  
صوابه يكون الثاني  
الحق تأمل اه محصه

لعدم حل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة فإنه ح ويمكن ارجاع ضمير قال هنا وفي المعطوف عليه  
الى مدعى النفقة ليكون المراد أن مدعى الارث والنفقة على دعواه فافهم **(قوله)** والاصل (الح) أشار بهذا  
والكاف الى أنه ليس المراد حصراً يعني فيه التناقض عما ذكره المصنف بل كل ما في سببه خفاة اشتري أو  
استأجر داراً من رجل ثم ادعى أن له كان اشتراها له في صفرة وأنه ورثها منه وبرهن قبل ادعى شراءه من أبيه  
برهن على أنه ورثها منه ويقبل وبالعكس لا ادعى عنها وعليه قيمتها ثم ادعى أنها قاتعة في يده وعليه حضارها أو  
بالعكس يقبل اشتري أو باقى مندبل ثم زعم أنه له وأنه لم يعرفه يقبل اقسما للركة ثم ادعى أحد هاتين أنه  
كان جعل له منها الشيء الفلاني قال كان في صفري يقبل وإن مطلقاً وتعامه في البحر **(قوله)** كالنائب  
كالواحد بعداً ولعنده وبعده المشتري من آخر ثم ادعى البائع الأول أنه له يقبل وبطل الشراء الأول والثاني  
لان النسب يتبع على العاقب فخصي عليه فيعذر في التناقض عني وفي جامع الفصولين قال أنالسب وارث فلان  
ثم ادعى أنه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني  
يصح وبالعكس لا يكون النسب لا يتفق بنفسه وهذا اذا صدقه الابن والا فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير  
بأنه حر فيمكن اذالم يصدقه الابن ثم صدقه ثبت الشبهة لان اقرار الاب لم يطل بعدم التصديق ولو أنكر الاب  
اقراره برهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابني يقبل لانه اقرار على نفسه بأنه حر وهما أما الاقرار بأنه أخوه فلا  
لانه اقرار على الغير ولو ادعى أن ابني فلان وصدقه ثبت نسبه فاذا ادعى أنه ابن فلان آخر لا يسع لان فيه ابطال حق  
الأول وكذا لو لم يصدقه الأول لأنه أثبت له حق التصديق فلو صحنا اقراره الثاني بقضي الى ابطال حق التصديق  
للاول وصار كادى أنه مولى فلان ولم يصدقه ثم ادعى أنه مولى فلان آخر لم يجز اه وتعامه فيه **(قوله)**  
والطلاق حتى لو رهن على الثلاث بعدما اختلفت قبل رهاها واستردت بدل الخلع لان استقلال الزوج بذلك  
بدون علمها وكذا لو قامت المرأة ورثة زوجها وقد أقر وأبنا وجبة كباثم رهنوا على أن زوجها كان  
طلقها في حصته ثلاثاً رجوعاً عليها عما خنت نهر وفي الجرع الزاوية ادعت الطلاق فأنكر ثم مات اختلف  
مطالبة المراث اه تأمل **(قوله)** وكذا الحرية أي ولو عارضة وفصله عما قبله بكذا اشارة الى أن التفرع  
بعده عليه فقط ومن فروغ ذلك لو برهن البائع والمشتري أن البائع حره قبل بيعه يقبل اذا التناقض محتمل في  
التمت قال في جامع الفصولين بعد نقله أقول التناقض انما يتصل بما على الخفاء ولا يتحقق في المشتري لاالبائع  
لانه يستند بالتمت فالاولى أن يحمل هذا على قوله ما اذ ادعى غير شرط عندهما في عتق العبد فقبل بينه البائع  
حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو ادعى المكاتب بدل السكابة ثم ادعى تقدم عتاقه قبلها يقبل  
برازية وفي المبسوط أقربت له بارق فباعها ثم رهنه على عتق من البائع أو على أنها حره فالاصل يقبل استحساناً  
ولو باع عبداً وقضيه المشتري ونهيه الى منزله والعبد ساكت وهو ممن يعبر عن نفسه فهو اقرار منه بارق فلا  
يصدق في دعوى الحرية بعد طبعه في نقض ما تم من جهته الا أن يبرهن فيقبل وكذا لو رهنه وأدفعه بحسبة  
كان اقراره بارق لا لولا حره ثم قال أنحر فالقول له لان الاجارة تصرف في منافعه لا في عتقه وتعامه في البحر **(قوله)**  
فوقال عبد أي انسان وسماه عبداً باعتبار ظاهر الحال الآن والا فالقرض أنه حر وقوله لمشتري لم يرد الشراء  
**(قوله)** اشتري فان العبد لا بدق كون المشتري مغروراً بجمع بالتمن من هذين القيسدين أعني الامر بالشراء  
والاقرار بكونه عبداً كافي القتم وغيره وما في العتاق ممن الاكتفاء بسكوت العبد عند السع في رجوع المشتري  
عليه فهو مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدر لا فتاه بدار السلطنة العلمية وأقضى بخلافه كما  
افاده الانقروى في منوات فتاويه وأما بقوله اشتري أنه لو قال له احني اشتري فانه عذر فلا رجوع بحال كافي جامع  
الفصولين وغيره **(قوله)** زيد كذا في النهر قال السائحان والظاهر أنه ليس بشرط لان القروى في ضمن المعارضة  
ليس بكافة صريحة حتى بشرط معرفة المكفولة وعنه وما الغفر وأيضاً ان رجوع العبد على سيده بما أدى  
مع أنه لم يأمر بهذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشتري فان العبد اه **(قوله)** معتمد على مقالته احترق عبداً  
كان عالماً بكونه حر الا أنه لا تقر بجمع العلم كالا يخفى ولنا الاستدلال بان البائع غلبها فاستحققت لا يرجع

والاصل أن التناقض  
(لا) يمنع دعوى ما خصي  
سببه كالتنسب والطلاق  
(و) كذا (الحرية) فوقال  
عبد لمشتري اشتري فانا  
(عبد) زيد (فاشتره)  
معتمداً على مقالته

(فأذا هو حر) أي ظهر حراً (فإن كان البائع حاضراً أو غائباً لم يمتنع رقبته) يعرف مكانه (فلا تنافي على العبد) لوجود التناقض (والأرجح المشتري على العبد) بالثمن خلافاً للثاني ولو قال اشتري فقط أو أأنا عبد فقط (٢٠٧) لارجوع عليه اتفاقاً (ور) رجع (العبد على البائع) إذا

تلفر به (بخلاف ما رهن) بأن قال ارهنني فأني عبد لم يضمن أصلاً ولا الأصل أن التفسير يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا أو وثيقة (باع عقداً ثم رهن أنه وقف محكوم به ومن قبله والا لا) لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتناق قطع واعتبه المصنف تبعاً للمعنى على خلاف ما صوب به الزيلعي وتقدم في الوقف وسيجيء آخر الكتاب (اشترى شاول بمضضه حتى ادعاه آخر) أنه (لاسمع دعواه بدون حضور البائع والمشتري) القضاء عليهما ولو قضى له يحضرهما ثم رهن أحدهما على أن المستحق باع من البائع ثم هو باع من المشتري قبل وزم البيع وعامه في الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة) بل العبرة بتاريخ الملك (فالقول المستحق) عند الدعوى (غابت) عن (هذه) العادة (منذ سنة) قبيل القضاء بها (للمستحق) أخيراً المستحق عليه البائع عن الغيبة (فقال البائع لي ينسب)

بقضية الوالد وهو رقيق كابد كرم الشارح فافهم (قوله أي ظهر حراً) ينسب أقامه الله وإن كان دعوى العبد شرطاً عندئذ ينقض في الحرية الأصلية وكذا في العارضة بعقود الصحيح لكن التناقض لا يمنع صحته كما أفاده تفرع السئلة وتعامه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر إطلاقهم ولو بعد بحث لا يوصل المعادة كاقصى الهندس فافهم (قوله لوجود القاض) أي البائع والأولى قول الفتح المتمكن من الرجوع على القاض (قوله والا) أي بأن لم يعلم مكانه ومثله ما إذا مات ولم يترك شأناً لو كان له تركه يعلم مكانه ثم رجع فيها فافهم لأن ذلك دين عليه كما يأتي والدين لا يبطل بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد بالثمن) لأنه يجعل العبد بالامر بالشراء ضامناً للثمن له عند تعذر رجوعه على البائع دفعا للقرض والضرر ولا تعذر الاصل لا يعرف مكانه والبيع عقده معاوضة فأمكن أن يجعل الامر به ضمناً للسلامة كما هو موجه ههنا (قوله خلافاً للثاني) أي في رواية عنه (قوله لارجوع عليه اتفاقاً) لأن الحر يشتري بثلثه كالأمر وقد لا يجوز شراء العبد كالمالك زيلعي (قوله رجع العبد على البائع) أي رجع عليه علم أنه لم يأمره بال ضمان عنه لأنه أدى ذنبه وهو مضطر في ذاته فحق فهو كغير الرهن إذا قضى الدين تخلص الرهن رجع على المدين لأنه مضطر في ذاته (قوله لم يضمن أصلاً) أي سواء كان البائع حاضراً أو غائباً فالقالب الهداية لأن الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقيقة يجوز الرهن ببذل الصرف والمسلم فيه مع حمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمناً للسلامة ولا يخالف الاثنى أي لو قال اشتري فانه عذله لا يعاقبه فيه فلا ينعقد القرض وتظهر مستثنى قول المؤلف باعوا عدي هذا فاني قد أدت له ثم ظهر الاشفاق يرجعون عليه بقيته اه (قوله والأصل الخ) مر هذا الأصل بمسبوطاً آخر باب المراجعة والتولية (قوله لأن مجرد الوقف لا يزيل الملك) أي عند الامام والفقوى على لزومه بدون الحكم بزمانه (قوله على خلاف ما صوب به الزيلعي) حيث قال وإن أقام البينة حتى تلف قبل قبيل وقيل لا قبيل وهو أصوب وأحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قدمت هناك أن الأصح سماع البينتين الدعوى بالمجرد بدلاً تفصيل لأن الوقف حتى الله تعالى فسمع فيه البينة وعام بتحقيق المسئلة هناك فراجع (قوله القضاء عليهما) لأن الملك للمشتري والبدل للبائع والمدعى يدعيها بشرط القضاء عليهما محضورها حتى بقى لو قال المستحق لا ينشئ واسخفهما خلف البائع ونكل المشتري فانه يأخذ بالثمن فإذا أداه أخذ العبد وسوله إلى المدعى وإن خلف المشتري ونكل البائع لم يزم البائع كل قبة العبد الآن غير المستحق البيع ورضى بالثمن بزمانه وجامع القصولين (قوله ثم هو) أي البائع (قوله وزم البيع) لأنه يقر بالقضاء الأول ولا ينقضه فتح لأن القضاء بالثمن المستحق باع يقر بالقضاء بأنه ملك المستحق (قوله وتعامه في الفتح) حيث قال ولو فسح القاضي البيع يطلب المشتري ثم رهن البائع أن المستحق باعهما ثم يأخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنتقض اه فأفاد أن قوله وزم البيع مقيد بما إذا لم يفسح القاضي البيع (قوله لا عبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم أن الخارج رجع نفي البدل ادعيا ملكاً مطلقاً فالخارج إلى الأول لا يخرج من ذوال اليد على النتائج أو أتما الملك وتاريخ نفي البدل أسبق فهو أولى ولو أخرج أحدهما فقط يقضى للخارج جعدها وعندئذ يوسف وهور وأبوعن الامام يحكم كلور خارجاً وماذا بد كافي جامع القصولين من الفصل الثامن وأذا المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لأن قول الخارج أن هذا الحمار غاب عنى منسنة ليس فيه تاريخ ملك فإذا قال ذوال اليد انه ملكي منذ سنتين مثلاً ورهن لا يحكم له لأنه وجد تاريخ الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر ف يقضى بالخارج جعدها كما علمت ومثله لو رهن بالخارج أنه له منذ سنتين وذوال اليد أنه يمد منذ ثلاثين فهو للخارج لأن ذال اليد يرهن على الملك كافي جامع القصولين (قوله بل العبرة بتاريخ الملك) أي التاريخ الموجود من الطرفين كالمثل والاقتران في الملك هنا وجمن المدعى عليه لكنه لم يوجد من المدعى بل وجهه من تاريخ الغيبة فقط (قوله فصل) طرف متعلق بأخبار (قوله أخبر المستحق عليه) أي الذي ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على فاعل أخبر البائع مفعوله (قوله بل يقضى به المستحق)

أنها كانت ملكاً لمنسنتين مثلاً ورهن على ذلك (لا تندفع المصومة) بل يقضى به المستحق لمبايعه أعواد في ملك مطلق خال عن تاريخ من الطرفين (العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من

بالبئ وان أقر عليك  
البيع المستحق درر  
وفي القبة وأقر بالمالك  
البائع ثم استحق من يده  
ورجع لم يطل اقراره  
فالوصول اليه بسبب ما  
أمر بتسليمه اليه بخلاف  
ما اذا لم يقر لانه محتمل  
بخلاف النص (البيع)  
القاضي (بحصل  
الاستحقاق بشهادته  
كأب) قاضي (كذا)  
لان الخط يشبه الخط  
فلم يجر الاعتماد على  
نفس البائع (بل لا بد  
من الشهادة على مضمونه)  
لنقصي للمستحق عليه  
بالرجوع بالبئ (كذا)  
الحكم في ما سوي  
نقل الشهادة ولو كاله  
من محاضر وجعلان  
وصكوكه لان المقصود بكل  
منها الزام الخصم بخلاف  
نقل وكاله وشهادة  
لانهم التصصيل العلم  
للقاضي ولذا الزام اسلامهم  
ولو الخصم كائنا - ولا  
رجوع في دعوى حق  
مجهول من دار موصى  
على حق (معين واستحق  
بعضها) لحواز دعواه  
فيما بقى (ولو استحق كلها  
رد كل العوض) لدخول  
المدعي في المستحق  
(واستفد منه) أى من  
جواب المسئلة أسمران  
أحدهما (جهة الصلح  
عن مجهول على معلوم  
لان جهة المسئلة الساقط

لانه ما ذكر تاريخ المالك بل تاريخ القبة فيق دعواه المالك بل تاريخ البائع ذكر تاريخ المالك ودعواه المدعى  
المشتري لان المشتري تلقى المالك منه فصار كان المشتري ادعى ملك بالبيع بتاريخ يستحق الآن التاريخ لا يعتبر  
حالة الانقراض فقط اعتبارا ذكره موقعت الدعوى في المالك المطلق فيقضى بالدية درر أى يقضى به المالك  
قال في جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكر ما مره اقول ويقضى به المالك ورخ عندنى يوسف  
لانه يرجع المورخ حالة الانقراض وينفى الاقتناء لانه أرفق وأظهر والله تعالى أعلم اه (قوله لانعدام القصور)  
لعلة محققة الحال درر ومثله مالورز وج من أخيرة بانها حرة على ما يكتسبها فاولاها فاولاها درر وفى جامع  
الفصولين (قوله ورجع بالبئ) أى على بالعمد وكان الاول ذكر الرجوع بالبئ أو لانه يكون المقصود من التفرع  
على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون والرد قبة فاولاها ما سألني (قوله وان أقر عليك البيع للمستحق) أى  
بعد أن يكون الاستحقاق ثابتا بالدية لا بأقرار المشتري المذكور فلا ينافى قول المصنف السابق ما اذا كان  
بأقرار المشتري أو بكتبه فلا على أنه قدم الشارح أنه اذا جتمع الاقرار والدية يقضى بالدينه عند الحاجة الى  
الرجوع وبه اندفع ما في الشربلية من توهم المتأقفا فهم (قوله ورجع) أى بالبئ (قوله بسبب ما) أى  
بشراء أو شبهة أو أرباب أو وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقر) أى المشتري أى لم يقر بضائه بالمالك البائع فان  
الشراء وان كان اقرارا بالمالك لكنه محتمل وفي جامع الفصولين لانه وان جعل مقرا للمالك البائع لكنه مقضى  
الشراء وقد انفسخ الشراء بالاستحقاق فينفسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على مضمونه) بأن يشهدا  
أن قاضي بلدة كذا قاضي على المستحق عليه بالدية التي اشتراها من هذا البائع وأمر جميعهم بذلك المستحق عليه  
كأب جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما ورد المذمومين ما في المذكورات فلا بد فهمان الشهادة  
على مضمون المكتوب لما في الملح والمحضر ما يكتسبه القاضي من حضور الخصمين والتداعي والشهادة والسجل  
ما يكتسبه في محو ذنب وهو عتدوا الصلح ما يكتسبه لشره وأوسع ويجوز ذلك اه ط (قوله بخلاف نقل وكاله)  
كأنا وكل المدعي انسانا محضه القاضي ليدعى على شخص في ولاه قاض آخر وكب القاضي كالمخبر  
بالوكاله ط (قوله وشهادة) كالأشهاد وأعلى خصم غائب فان القاضي لا يحكم بل يكتب الشهادة ليحكم بها  
القاضي المكتوب اليه وسلم المكتوب لشهود الطريق كإباني في باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله لانها  
لتصصيل العلم للقاضي) أى يجرذ الاعلام لانتقل الحكم فلا تنشرط الشهادة على مضمون ما لم تكن الشهادة  
بأنهمان قاضي بلدة كذا هنا ما يفيد كلامه تعالى درر لكن ساقى في كتاب القاضي الى القاضي اشتراط  
قراءته على الشهود أو اعلامهم به ومقتضاه أنه لا بد من شهادتهم مضمونه والألف الفائدة في قراءته عليهم ولعل  
ما هنا من على قول أى سوف يانه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كاهه وعليه الفتوى كما ساقى هناك (قوله ولنا  
لزمنا) قال المصنف في كتاب القاضي الى القاضي في مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده ولو كان مدعي  
على ذمى وعلم الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله ولا رجوع الخ) أى وادى حقا يجهولا  
في دار موصى على شئ كانه درهم مثلا واستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من البذل على المدعي لحواز  
أن تكون دعواه فيبقى وان لم يدر وعبارة الهداية فاستصفت الدار لان اعمائها والظاهر أنه لو كان الاستحقاق  
على سهم شائع كربع أو نصف فهو كذلك لان المدعي لم يدع سهمها لان دعوى حق مجهول تشمل السهم  
والجزء ثم لو ادعى سهمها شائعاً يكون استحقاق الربع مثلاً واراد على ربع ذلك السهم أضاف المدعي عليه  
الرجوع ربع بدل الصلح هنا ما طهر في تأمله (قوله لدخول المدعي في المستحق) بالنسبة للمجهول فيما قال في  
الدرر لعلة بأنه أخذ عوض مالم يملكه (قوله واستفد منه الخ) كذا ذكر مراح الهداية (قوله لان جهة المسئلة  
الساقط لانفضى الى المنازعة لان المصالح عتدوا ساقط فهو مثل الارزاع المجهول فانه حاز عندئذ كذا بخلاف  
عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لا يقضى الى المنازعة (قوله لاحتة) أى جهة  
الصلح (قوله لجهة المدعي) أيان جهة عدم جهة الدعوى لان المدعي هنا اذا كان مجهولاً لا يصح الدعوى حتى  
لو رهن عليه ما يقبل (قوله ما يدع اقراره به) أى فاذا ادعى اقرار المدعي عليه بذلك الحق المجهول و رهن على



(ورجع) المدعى عليه (بحسبة في دعوى كلها ان استحق شي منها) لقوات سلامة (٢٠٩) البذل قد يجهول لان الوادي قد راع ما علما

كربها لم يرجع مادام  
في يده ذلك المقدار وان  
بقي أقل رجع بحساب  
ما استحق منه (فرع) \*  
لوصالح من الذائبة على  
دراهم وقض الدراهم  
فاستحق بعد التفرق  
رجوع الذائبة لان هذا  
الصلح في معنى الصرف  
فاذا استحق البذل بطل  
الصلح فوجب الرجوع  
دور وفيه فروع آخر  
فلتنظر وفي المظنونة  
المحسنة منها  
لو استحق ما ظهر المبيع \*  
له على بائعه الرجوع  
بائن الذي قد نقضه \*  
الا اذا بائع ههنا على  
بائعه كان قدما اشترى \*  
فلم ينشأ المشتري بالامر  
واشترى ثراة وانقضا  
شأ على تعديها لطفقا  
ذلك سوى بعدها \* كما  
ثم استحق رجل ثامها  
فالمشتري في ذلك ليس  
راجعا \*  
على الذي غدا التاك بائعا  
والعلى ذلك السحق مطلقا \*  
هذا الذي كان عليها اتفاقا  
وان لم يسمع مستحقا لظاهر \*  
ثم قضى القاضي على من  
اشترى  
به فصالح الذي ادعاه  
\* صلحا على شيء له اداه  
رجوع في ذلك ركن الثمن  
على الذي قد باعه فاستثنى  
وفي المسئلة شري دارا وبني

اقرار به يقبل أي ويجوز المقر على البيان كائنه ط عن نوح (قوله بحسبة) الاولى ذكره بعد قوله شيء منها لان  
الضمير راجع اليه ط (قوله لقوات سلامة البذل) أي الشيء الذي استحق فانه ليس له الصالح قال في الدرر لان  
الصدقة على مائة وقم عن كل الدار فاذا استحق منها شيء من أن المدعى لا يعل ذلك القدر فربح بحسبة من العوض  
اد وافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق على سهم شائع أيضا كرجوعها وانصفا ما اذا  
استحق جزء معين منها كذا راعا من موضع كذا فالصالح عن دعوى ربه ما يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق  
تأمل (قوله وان بقي أقل) بان ادعى الرجوع ولم يبق بعد الاستحقاق في يد المدعى عليه الا الثمن فرجع بحسبة الثمن  
المستحق ط (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المدعى وهو الذائبة ط (قوله وفيه فروع آخر فلتنظر) منها  
استحقاق بعض المبيع وسيأتي ومنها مسائل آخر تقدمت في فصل الفصولي (قوله الا اذا البائع ههنا ادعى الخ)  
أي فلا يرجع البائن لانه لو رجع على بائعه فهو أيضا يرجع عليه بزيادة لكن هنا ظاهر اذا امتد الثمن فلما زاد ثمنه  
الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذلك الوادي عليه اقراره بأنه اشترى مني وهي حيلة لا من البائع غالة ارد  
بالاستحقاق وسيأتي أن يقر المشتري بان باقى قبل أن يبعه مني اشترى مني فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما  
قلنا اما لو قال لا يرجع البائن ان ظهر الاستحقاق فظهر كانه الرجوع ولا بد حل ما قاله لان الاراء لا يصح  
تعلقه بالشروط كما في الفتح (قوله وطفقا ذلك) أي شرع واسم الاشارة للمشتري (قوله اكملها) عند الهمة  
جمع اكتمت حركة التل (قوله تمامها) أي الخرابه وما بناء فيها (قوله مطلقا) لم يظهر له المراد به تأمل (قوله هذا  
الذي كان عليها اتفاقا) متعلق بقوله راجعا المقدري المعلوم أوله كور في المعلوم فاعلمه ولو قد هذا  
الشرط على الذي قبله لكان أظهر ويكون المراد بقوله مطلقا انه لا يرجع على المستحق عما انفق ولا بالن  
أما على البائع فلا رجوع عما انفق فقط ورجع البائن بما صرح به في جامع الفصولين ثم لما راعا ما انفق قيمة  
الثنا بان كان فيها أو جزء النسوة ونحوها كما ظهر مما يأتي ثم اعلم أن نقدنا أنه لا يرجع المشتري على البائع  
بالبائن اذا صار المبيع بحال لو كان غسبا للملكه كالوقوع الشوب وخالطه قصاصة استحق القميص أو ملحن البئر  
فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيه والغصب ارضا وبني فيها أو غرس ما غنمه أو كثر من قيمة الارض هل علك  
الارض بقيمتها أم يومر بالمع والرد الى المال أتي المقي أو بالسود بالثاني وعليه يظهر اطلاقهم هنا أما  
على القول الاول فتقدم المسئلة عما اذا كان قيمة الساقط والا كان الاستحقاق واردا على ملك المشتري  
وهو الارض والبناء فلا رجوع له على البائع اصل فتنه ذلك (قوله به) أي بالمبيع أو بالاستحقاق وهو متعلق  
بقوله قضى والمشتري في قوله فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق فصول صالح وصالح فصول  
مطلق وضمة عائد على الذي (قوله يرجع الخ) أي لانه صار شار بالمبيع من المستحق ومرتعا الكلام  
على ذلك أوائل الباب (قوله شري دارا) أي ولو كان الشراء فلدا كما في جامع الفصولين معلا يتحقق القرو  
فيه (قوله وبني فيها) أي من ماله فلو بني بقضه لم يرجع بقضه كما هو ظاهر ولا عما انفق كما بدعما يأتي  
(قوله فاستحق) أي الدار وحدها دون ما بناء فيها (قوله وقيمة الناعمينا) أي يقوم منها فراجع بقضه  
لا مقلوعا والمراد بالناعمينا عكس نقضه وتسليمه كما يأتي فلا يرجع عما انفق من طين ونحوه ولا بأجرة الباني ونحوه  
(قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بائن فقط لا بقيمة البناء عنده وعنددها يرجع بقيمة  
البناء ذخيرة (قوله اذا سلم النقض اليه) ظاهره أنه يرجع بعد ما كلفه المستحق الهدم فيه وبه البائع غائب ثم  
سلم نقضه الى البائع وذكر في الغائبة عن ظاهر الرواية أنه لا يرجع عليه الا اذا سلم البناء فاعلم انه قد سلم  
البائع ثم قال والاول أقرب الى النظر قلت وعزما في التخيير الى عامة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة  
فليسكن فيه وانهم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطة في جامع الفصولين  
ونقلناه في آخر المراجعة عن الخاتمة (قوله فالبائن لا غير) وعند البعض له اسماء النقض والرجوع بقضه  
أيضا كما في الذخيرة (قوله كالوا استحق جميع ثمنها) أي فانه يرجع بائن لا غير وهذا مسئلة الخرابه  
السابقة (قوله لما تقرر الخ) قال في جامع الفصولين لان الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع

(٢٧) - (ابن عابدين) - رابع) فيها فاستحققت سبع بائن وقيمة الثامن مينا على البائع اذا سلم النقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فالبائن لا غير كالوا استحققت جميع ثمنها لتقرر ان الاستحقاق شيء ورد على ملك المشتري لا رجوع على البائع

على البائع والبناء على المشتري فلا يرجع به ولا لما استحق الكل لا بقدر المشتري أن يسلم البناء إلى البائع  
وقد مر أنه لا يرجع بقيمة بناءه ما لم يسلمه إلى البائع اه **(قوله لا بالحكم الخ)** أي حكم القاضي بالاستحقاق  
يوجب الرجوع بقيمة أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كإيادى لا بالنفقة أي لا بما أنقصه وهو هنا أجرة  
الحفر والزمطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأما لأنه لا فرق بين أن يستحق الحفر وقفاً أو ملكاً وعارة  
الشارح آخر كتاب الوقف فهم خلافه وقد مر الكلام عليها هناك **(قوله كافي مسألة الخرافة)** أي المقدمة  
في النظم وهذا تشبيه لقوله لا بالنفقة أن كان لم يبن في الخرافة وإن كان يبن فيها فهو غير محيل لقوله كافي استحققت  
الخ **(قوله حتى لو كتب في الصلح)** أي صلح عبد البيع وهو تنفر بيع قوله لا بالنفقة **(قوله فلي البائع)**  
أي إذا ظهرت مستحقة ط **(قوله لا بفسد البيع)** لأنه شرط فسد لا بقضيه العقد ولا بلأع ط **(قوله)**  
وطواها أي ناهيها بحر أو آخر **(قوله لا بقيمة الحفر)** كذا في جامع الفصولين والأظهر التعبير بنفقة الحفر  
لان الحفر غير متقوم **(قوله فلو شرطاه)** أي الرجوع بنفقة الحفر **(قوله وبالجملة)** أي وأقول قولاً ملتبساً بالجملة  
أي مشتملاً على جملة ما قرر **(قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه)** أي بعد أن يسلم البائع كالمزاد وهذا إن لم يكن  
على ما بان البائع غاصب فلو علم يرجع لأنه مقر لا مقررو. رازي ولو قال البائع بعثاً مائة وقال المشتري أنا بنيتها  
فأرجع عليك فالقول البائع لأنه منكر حق الرجوع ولو أخذ داراً شفعة فبني ثم استحق منه رجع على المشتري  
بتمتله بقيمة بناءه لأنه أخذها ربه جامع الفصولين وفيه لو أضر الزرع بالأرض فاستحق أن يضمنه للتقصان  
ولا يرجع المشتري على بناءه إلا بالثمن **(نسيه)** تظلم في الحامية مسألة أخرى وعزها شارحها سيدي عبد  
الغنى النابلسي إلى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كراماً فقصه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل  
وبرهن وأخذ به قضاء القاضي ثم طلب الغلة التي أنفها المشتري هل يجوز رده أم لا الجواب فيه موضع من الغلة  
مقدار ما أتفق في عماره الكرم من قطع الكرم وإصلاح السواقي وبنائ الحيطان وممراته وما مثل من ذلك  
يأخذ المستحق من المشتري اه وبه أفتى في الحامية أيضاً وعزاه إلى جامع الفتاوى وقال وبه أفتى الشيخ خير  
الدين في تناووه وأيضاً أبو السعود أفندي مقي السلطنة نقلا عن التوفيق كافي موارد المسائل من الاستحقاق  
ونقله الأنفرو في فتاواه اه قلت وهذا مشكل لأنه من قيمة الحصص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على  
المستحق لأن الزاد المصنوع بمصلحة أو منفصلة تصنع بالسهل ولاه والغلة منها ما لم يصبه أها إذا أقطع من  
الغلة ما أنفقه لم يكن رجوعاً عن كل وجه لان الغلة انما كانت وصلت بالغلة كافي الاتفاق على الدابة كإيادى لكن  
كان الأوفق الرجوع على البائع لأنه غير المشتري في ضمن عقد البيع ولا صنع للمستحق في ذلك فلنأمل **(قوله في)**  
الفصل الخامس عشر صوابه السلاس عشر **(قوله لا بد الباق)** أي حب الشركة **(قوله ان لم يتغير الخ)** لان  
ذلك مانع من الرد بالعيب **(قوله ولو شري أرض الخ)** قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو عير الا  
بضر كدار وكرم وأرض وزوجي خف ومصر اعي باب وقت يتغير المشتري والأفلا كثر بين لان شفعة الدار  
تعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بشفعة ثوب آخر اه وهذا إذا كان بعد القبض ولذا قال بعده  
ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل المبيع في قدره المتيقن وغيره المشتري في الباقي كالمزاد سواء أورد  
الاستحقاق عيباً في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق المقبوض أو  
غيره يتغير كالمزاد من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل المبيع بقدره ثم لو أورد الاستحقاق  
عيباً في باقى يتغير المشتري كالمزاد ولو أورد عيباً به كثر بين أوقت استحق أحدهما أو كلي أو زني  
استحق بعضاً ولا يضر بتغييره فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار  
العيب **(قوله لا يرجع بما أنفق)** أي لم يرجع المشتري على البائع قيمة وفيها أيضاً اشترى بالمازول  
فعلقها حتى تمت ثم استحق لا يرجع على البائع بما أنفقه وبالعيب اه ونقل في الحامية بعده عن  
القاعدة اشترى بقره ومنها ثم استحق فانه يرجع على البائع بما زاد كالمزاد اشترى داراً بنى فيها ثم استحق اه  
وهذا يناسب مسألة الكرم المارة آنفاً لكن يفيد أن يكون الرجوع على البائع كافئاً وما ذكر في القضية من

بقية لبنائه مثلاً ولو حفر  
بئراً أو بنى البواعة أو رم  
من الدار شيئاً ثم استحق  
لم يرجع شيء على البائع  
لان الحكم يوجب الرجوع  
بالقيمة لا بالافقة كافي  
مسألة الخرافة حتى لو  
كتب في الصلح فأنفق  
المشتري فيها من نفقة  
أورم فيها من مربية فعلى  
البائع يقسم المبيع ولو  
حفر بئراً وطواها يرجع  
بقيمة العلى لا بقيمة  
الحفر فلو شرطاه ففسد  
وكذا لو حفر سابقاً فإن  
قطر عليها يرجع بقيمة  
بناءه القطر ولا بنفقة حفر  
الساقية وبالجملة فأنما  
يرجع إذا بنى فيها  
أو حفر بقيمة ما يمكن  
نقضه وتسليمه إلى البائع  
فلا يرجع بقيمة حصص  
ولطين وتعلم في الفصل  
الخامس عشر من  
الفصولين وفيه مشري  
كرما استحق نصفه ورد  
الباقى ان لم يتغير في يده  
ولم يأكل من غره ولو  
شري أرضين فاستحققت  
لأحدهما ان قبل القبض  
خير المشتري وإن بعده  
لزمه غير المستحق بحصته  
من الثمن بلا خيار ولو  
استحق العبد أو البقرة  
لم يرجع على أنفق

عدم الرجوع هنا أظهر والفرق بين التضمن والبناء ظاهر مما مر فلذا أمشي عليه الشارح **(قوله)** ولو استحق ثياب  
القرن **(الح)** في جامع الفصولين شري أرضاً فيها أشجار حتى دخلت بلاذ كره استحققت الأشجار قبل لأحصة لها من  
القرن كتوب في وردعة جازون ما يدخل تنبأ لأحصة له من القرن وتدل الرواية أنه يرجع بحصة الأشجار والفرق  
انتهام كمن في الأرض فكانه استحق بعض الأرض بخلاف الثياب لتبعيةها أقل ولذا كان البائع أن يعطي  
غيرها ولو كانت ثياب مثله ثم قال أقول في الشجر وكل ما يدخل تبعاً لآل استحق بعد القبض بشئ أن يكون له حصة  
من القرن اه قلت وبذلك ما لا عن شرح لاسيما جبال الأوصاف لا قسط لها من القرن الا اذا ورد عليها القبض  
والاوصاف ما يدخل في البيع بلاذ كره كبناء وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجوده في الكلب والوزي وعن  
فتاوى رشيد الدين البناء وان كان تبعاً لآل المذكر في الشراء لكن اذا قبض بصر مقصودا وبصر له حصته من القرن اه  
وفي الخاتمة وضع محمد حجة الله تعالى أصلاً كل شئ اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه وادابته مع غيره مما قد استحق  
ذلك الشئ قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع القرن وان شاء تركه كل شئ اذا بيعته  
وحده يجوز بيعه فإذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصته من القرن اه قلت فصلاً للحاصل أن ما يدخل في البيع  
تبعاً لآل استحق بعد القبض كان له حصته من القرن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فان كان  
لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من القرن فلا يرجع بشئ بل يخبر بين الاخذ بكل القرن والترك وان حاز  
بيعه وحده كالشجر وثوب القرن كان له حصته من القرن فيرجع به على البائع وهذا اذا لم يذكر في البيع كافي جامع  
الفصولين اذا ذكر البناء والشجر كانا مسعين قصداً لا تساق لومة تاقيل القبض بأخذ الأرض محضها ولا خياره  
ولو احتراً أو قلعهما طال قبل القبض بأخذهما بجميع القرن أو تركه لا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلال  
بعد القبض وهو على المشتري **(قوله)** بلا إعادة بيته أي على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع عند القاض الذي  
حكم بالاستحقاق وهوذا كرهنا فلونسي أو كان عند غيره لا يضمن الإعادة كأراد في جامع الفصولين **(قوله)** لو  
أبرأ الأول من القرن أي بأن حكم القاض بالاستحقاق وحكم المشتري الأخير بالرجوع على الأول بالقرن ثم أبرأه  
عنه فلم يشتري الأول الرجوع على يائه كإفادته الشارح وأتم الباب عن جامع الفصولين ونهنا قبله عن الشفعة  
وجامع الفصولين أنه لو أبرأه البائع عن القرن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد الاستحقاق لأنه لا يضمن له على يائه  
وكذا الرجوع بقيمة البائع **(قوله)** لكن في الفصولين بما خالفه الذي في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق  
المطل والناتق كما تقدم في القرن أول الباب وهذا الخلف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراد الخلف في  
مسئلة الأبرأ فلم أرفيه مخالفة لما هنا أيضاً بل فيه لتفرقة بين أراء المشتري البائع وبين أراء البائع المشتري كما  
ذكرناه آنفاً وقد منه أول الباب **(قوله)** لم يرجع المستحق للمال على المعق كذا في القنة والظاهر أن المراد  
بالمال ما كان من كسب العبد لان غايته أنه ظهر الاستحقاق أن المعق خاص بالعبد والغياص على كسب  
العبد المغصوب أمالو كان للمال للولي مع العبد فاعتقه عليه بشئ أن يثبت للمستحق الرجوع به على المعق فأمل  
**(قوله)** وأخذت بالشفعة أي بقيمة العبد وأهمنه وصل إلى التضييع بجهة **(قوله)** وبأخذ البائع الدارين  
الشفعة أي ورجع الشفع بعد دفع من قيمة العبد على البائع **(قوله)** لطلان البيع على قوله بطلت الشفعة  
ط والتعليل بذلك مذكو في القنة وهو صريح في أن الاستحقاق في بيع المقاضطة بطل البيع وفي جامع  
الفصولين استحقاق بدل المبيع وجوب الرجوع بعين المبيع فأما بقيمة هالكاً وفيه أيضاً اذا استحق أحد البائعين  
في المقاضطة وهلك البدل الآخر تحجب قيمة الهالك لقيمة المستحق لا تنقضاء البيع اه وفي حاشيته للخبر الرطب هذا  
بدل ما طلاق على ما لو باع المقاض لغيره وسوله ثم استحق بدله من يد المقاض الثاني أن يرجع بعين المبيع على  
المشتري مثلاً تنقضاء البيع ومن لو أزمه رجوعه إلى ملكة فأنار رجوع عليه وأخذ منه يرجع هو عاقد دفع لبايعه  
من القرن وتسمع دعوى مال المبيع على المشتري بقيمة البائع بعد إعادته الملك لنفسه فينصب خصماً للمعق وهي  
واقعة الحال في مقاضة بينهم وبينه ويقاضوا باع أحدهما ما في يده وسلم استحق من مشتريه ولم أرفها صريح النقل  
غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع وقضيه كما مر بيانه اه من خصوصاً ما فيها **(خاتمة)** ولم أر

ولو استحق ثياب القرن أو  
برذعة الجمار لم يرجع  
بشئ وكل شئ يدخل في  
البيع تبعاً لأحصة له من  
القرن ولكن بخبر المشتري  
فهو قنة ولو استحق من  
يد المشتري الأخير كان  
قضاء على جميع الباعة  
ولكل أن يرجع على  
بائعه بالقرن بلا إعادة  
بيته لكن لا يرجع قبل  
أن يرجع عليه المشتري  
عند أبي حنيفة وقال أبو  
يوسف أنه يرجع قال  
الآثرى أن المشتري  
الثاني لو أبرأ الأول من  
القرن كان للأول الرجوع  
كله وحده العبد حراً  
فلذلك الرجوع قبيله  
خالفه في الفصولين  
ما خالفه فتنبه ولو اشترى  
عبداً فاعتقه عال أخذه  
منه ثم استحق العبد لم  
يرجع المستحق للمال  
على المعق ولو شري داراً  
وبعد وأخذت بالشفعة  
ثم استحق العبد طلبت  
الشفعة وبأخذ البائع  
الدار من الشفع  
لطلان البيع والله أعلم

## (باب السلم)

(هو) لغة كالسلفوزنا  
ومعنى وشرا (بيع  
أجل) وهو السلم فيه  
(يعجل) وهو رأس  
المال (وركنه ركن  
البيع) حتى يتعقد بلفظ  
بيع في الأصح (ويسمى  
صاحب الدرهم رب  
السلم والسلم بكسر اللام  
(و) يسمى الآخر  
السلم اليه والخطبة مثلا  
السلم فيه) والثمن رأس  
المال (وحكمه ثبوت  
الملك للسلم اليه ورب  
السلم في الثمن والسلم  
فيه) فيسهل ونشر  
من تب (ويصح فيها  
أمكن ضبط صفته)  
بكونه ورده (ومعرفة  
قدره ككحل وموزون  
(و) خرج بقوله (ثمن)  
الدرهم والذنانير لأنها  
أثمان فلم يجز فيها السلم  
خلافًا لما ثبت (وعدى  
مقارب كوز ويض  
وفلس) وكثير وسنن  
وتين (ولين) بكسر الياء  
(وأجر علين معين) بين  
صفته ومكان ضربه  
خلاصة

من ذكر ما إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك البيع كوت الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد اجتبت بان المشتري لا بد  
له من اقامته السنة على قيمته يوم الشراء فضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري  
غاصب الغائب وقد صرحوا في النص بآن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لان  
رد القيمة كرد العين والله سبحانه وتعالى أعلم

## (باب السلم)

شروع فيها بشرط فقه قض أحد العوضين أو قضاهما كالصرف وقدم السلم عليه له منزلة المقر من المالك  
وخص باسم السلم لتحقيق إيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعني تسليم رأس المال وعنامه في النهر (قوله)  
وشرا) معطوف على قوله لغة (قوله) بيع أجل يعجل) كذا عرفه في الفتح واغترض على ما في السراج والعناية  
من أنه أخذ عجل بأجل بأنه غير صحيح لصدقه على البيع بين مؤجل وفي غاية السان أنه يخرج من التساخ  
وأجاب في العريانة من باب القلب والاصل أخذ أجل يعجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ تغير البعالة لأجل  
نكته بآية كالمحروية ولا سيما في التعاريف ويظهر في الجواب بأنه ناظر إلى ابتداءه من جانب السلم اليه أي  
أخذ عجل عاجل ويؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم أو لا ذلك المناسب لابتداء بالعجل وهو الثمن ثم رأيت  
في النهر عن الخواشي العدة ما وافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ عجل عاجل بأجل بقرى المعنى  
اللتوى إذا لاصل هو عدم التغير لأن ثبت بدليل اهـ ويظهر في آيضان الأولى في تعريفه أن يقال شراء أجل  
يعجل لان السلم اسم من الاسلام كافي القهستاني ولا يخفى أن الاسلام صفة السلم فهو المنطوق به وأصله وإذا  
سمو رب السلم أي صاحبه فللمناسب بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذي هو المراد  
بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من السلم اليه ومثله الأخذ بعدم اشعار اشتقاق اللفظ بهما  
(قوله) وركنه ركن السلم) من الإيجاب والقبول (قوله) حتى يتعقد) وكذا ينبغي لبيع والشراء بلفظ السلم  
ولم يجز في التنقيح خلافاً لهم (قوله) ويصح فيها ممكن ضبط صفته) لأنه دين وهو لا يعرف إلا بوصف وذاك  
ممكن ضبطه به يكون محمولاً لجهالة تنقضي إلى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله) ككحل وموزون) فلو  
أسلم في الكحل وزنا كما إذا أسلم في المر والسعر بالميزان فعمروا ثمان والمعتد الحوز لوجود الضبط على هذا الخلاف  
لو أسلم في الموزون كسائر (قوله) فلم يجز فيها السلم) لكن إذا كان رأس المال دراهم أو دنائير أيضاً كان العقد  
باطلاً اتفاقاً وان كان غيرها كتب في عشر دراهم لا يصح سلماً اتفاقاً وهل يتعقد ببيع في الثوب بين مؤجل قال  
أبو بكر الراعي يتعقد وعيسى بن أبيان لا وهو الأصح نهر وهذا يخصه في الهدية ويرجح في الفتح الأول وأقر في  
النهر واعترضه في النهر عما هو ساقط جداً كما وضعه فيما علقته على البحر (قوله) وعددي مقارب) الفاصل بين  
المتفاوت والمقارب ان ما ضمن مستهلكه بالمثل فهو مقارب وبالقضية يكون متفاوت وتاجر عن المعراج (قوله) يجوز  
أي يجوز الشام بخلاف حوز الهند كافي البحر (قوله) ويض) ظاهر الرواية ان يض التعامم للمقارب وفي رواية  
الحسن عن الامام لا يجوز لتفاوت أحدهما الوجه أن ينظر إلى الغرض في العرف فان كان الغرض منه الاكتمال  
فقط كمعرفة أهل الوادي وجب العمل بالاول أو القسري لتخلف سلاسل القناديل كافي مصر وغيرهما وجب  
العمل بالرواية الاخرى وجب مع ذكر العدد تعين المقدار والون من نقاء البياض واهداره أو أدنه في الفتح  
وأجاز وفي الباذنجان والكافور عدد أوجه في الفتح على ما يتجاند به رهم وفي دينار ليس كذلك وعلى كلفه  
بقالب خاص والالا يجوز اه وفي الجوهر لا يجوز السلم في الورق لأن بشرط منه ضرب معلوم الطول والعرض  
والجوزة (قوله) وفلس) الاولى وفلس لأنه مفرد لا سلم جنس قبل وفيه خلاف لمحمد بن سبيع القلس بالفلسن الا  
أن ظاهر الرواية عنه كقولها ما بان الفرق في النهر وغيره (قوله) بكسر الباء) أي الموحدة وقد تخفف فصر  
كحل كافي المصباح وهو الطوب التي نهر (قوله) وأجر) يضم الحيم وتشديد الباء مع المد أشهر من التخفيف وهو  
الدين لذا ملخ مصباح (قوله) علين) كتب قال الدين قاموس فهو يفتح الباء وما في البحر عن التصاح من أنه بكسر  
الباء فهو سبي قلته لم يوجد في التصاح بل الذي فيه اللين قال الدين واللين الحلب (قوله) بين صفته ومكان ضربه  
خلاصة) فيه نظر فان عبرة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللين والآخراذين اللين والمكان يؤد كر عدداً معلوماً

والمكان قال بعضهم مكان الأياف وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه العين ٨١ أي  
 لاختلاف الأرض رخاوة وصلابة يابعدا ولا يتحقق أن المثلن إذا كان معينا لاحتياج إلى بيان مقصده بخلاف  
 ما ذاك: غير معين فلا بد من كونه معلوما ولعل كافي الجوهر قد ذكر طوله وعرضه وسكبه **قوله** وذوي كسبوا الخ  
 وكالسط والحصر والبقارى كافي النسخ وأراد بالشوب غير الخس قد قال في الخلود عدا وكذا الاختلاف  
 والحوالقات والقراء والشباب الخسطة والخفاف والقلائس الآن يذكر العبد لقصد التعبد في المسلم فيضبط  
 للكنة ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الخلود مقدار من الطول والعرض بعد التوسع كملود البقر والقم  
 الخ **قوله** بين قدره أي كونه كذا كذا ذراع أو غيره وظاهره أن الضمير للشوب لا للذراع وفي البرازية أن أطلق الذراع  
 فله الأوسط وفي النسخة اختلاف في قول محمد ذراع وسط فقبل المراتبه المصدر أي فعل الذرع فاعده كل المذولا  
 ربح كل الارضاء وقبل الآلة والصحيح أنه يحمل عليهما **قوله** كقطن فيه أن هذا أحسن والصفة كأشفر  
 ومركب منهما كالمطعم طعن النعم وفسر الصفة في الدرر بارقوا لفظ لكنه لا يناسب المتن **قوله** فان الديباج  
 هو ثوب ساه وفتحته ابر بسم بكرة البالد أصوب من فتحها مصباح وهو نوع من الحرير **قوله** والحر والبر الخ قال في  
 الفتح هذا في غيرهم وعرف فائس الحر أيضا وهي المسماة بالكخة كما نقلت زادت القصة فالحاصل أنه لا بد من  
 ذكر الوزن سواء كانت القصة تزيد بالنقل أو ينقصها **قوله** فلا بد من بيانه مع الدرع وهو الصحيح كافي الطهريه  
 ولو ذكر الوزن بدون الذرع لا يجوز وقد هو آخر زاده مما انفك لكل ذراع غشاقان فيه جاز كذا في التارخانية  
 نهر **قوله** ما يتفاوت ماله أي ماله أفراده **قوله** بلا مبر أي بلا ضابط غير مجرد العدد كطول وعظمت ونحو ذلك  
 فتح **قوله** وما جاز عدا جاز كيلوا وزنا وما يقع من التفاضل في الكيل بين كل نحو بيتين متغير لضارب السلم  
 بذلك حيث وقع المقصد على مقدار ما علا هذا الكيل مع تحلله وانما جمع ذلك في أموال بالانفاذ قبل بحثها  
 والمعدود ليس منها وانما كان أصلا لاجتماعها فلا يصير بذلك مكيلا مطلقا ليكون بياوذا جاز كيلوا وزنا أو  
 قيم وكذا ما جاز كيلاجاز وزنا والعكس على المتمدل لوجود الضبط كما قدمناه عن الجراي وان لم يعرفه عرف  
 كما قدمناه في الباقل قوله والمعتبرين البروي **قوله** وبصغ في سبك مليج في المغرب سبك مليج ويحمل وهو  
 القديد الذي يملج الخ **قوله** والمال لغيره دشم كذا في المصباح وذكر أن قولهم ما ملج لغيره مجازية واستشهد  
 لها أبو طلال **قوله** وفي طري حين يوجد فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل أنه ينقطع في الشافق بعض  
 البلاد أي لا يعتمد الماء فلا يتغير في الشتاء ولو أسلف في الصيف وجب أن يكون الأجل لا يبلغ الشاه هذا  
 معنى قول محمد لا خير في السبل الطري إلا في حسنه يعني أن يكون السلم مع شروطه في حسنه لا ينقطع بعد  
 العصد والحاول وان كان في بدلا لا ينقطع حاز مطلقا وزنا لا يعتمد الماء ذكر ثامن التفاوت في أحاده قيم ما ألتسب فانه  
 يدنو ويباع في الأسواق فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الأحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يتحقق أن  
 هذا في بلاد يجردها ما في مثل بلاد نافلة يصح لأنه لا يباع في الأسواق إلا نادرا **قوله** جاز وزنا وكلا أي بعد  
 بيان النوع لقطع المنازعة ط **قوله** وفي الكيل أي وزنا ولا يجوز كيلار وابة واحدة أهله أو السعد ط  
**قوله** روايتان والاختلاف الجواز وهو قوله لهما لأن السمن والهزال غير معتبر فيه علقه قتل الخلاف في لحم الكبار  
 منه كذا في الاختيار وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما يقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا  
 بالسلم في اللحم ٨١ **قوله** لا في حيوان تام أي دابة كان أو رقيقا يدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام  
 والقمري والعصافير فهو المنصوص عن محمد إلا أنه يخص من عومه السلم نهر قال في البحر لكن في الفتح إن  
 شرط حياته أي السلم فلنأمن تمنع حصته ٨٢ وأقر في النهر والمخ **قوله** خلا للشافعي ومعهما الثالث وجد  
 وألف في الفتح في ترجيح أنه المذهب المنقولة والمعقولة ثم ضعف المعقولة وحط كلامه على أن الاعتبار بالنهي  
 الواردة السنة كما قاله حماد فهو تعبد **قوله** وأكرع جمع كراع وهو مادون الر كية في الدواب جمع **قوله**  
 وجاز وزنا في رواية في السراج أو أسلف فيه وزنا خلفه فوافيه نهر واختاره هذا الرواية في الفتح حيث قال  
 وعندى لا يلبس بالس في الرأس والأكرع وزنا بعد مذ التوسع وبقي الشرط فانها من جنس واحد حيث

(وذوي كسبوا بين  
 قدره) طولاً وعرضاً  
 (وصنفه) كقطن وكان  
 ومركب من  
 (وصفته) كمل الشام  
 أو مصر أو زيد أو عمرو  
 (ورقه) أو غظه (وزنه  
 ان سبعه) فان الديباج  
 كلما ثقل وزنه زادت  
 قيمته والحرير كلما خف  
 وزنه زادت قيمته فلا بد  
 من بيانه مع الذرع  
 (لا يصح) في عدي  
 (متفاوت) هو متفاوت  
 ماله (كطبخ وطرح)  
 ودر ورومان فلم يحضر  
 عددا بل هو وما جاز عدا  
 جاز كيلوا وزنا نهر  
 (وبصغ في سبك مليج)  
 والمال لغيره (و) في  
 طري حين يوجد  
 وزنا وضرباً أي نوطاً  
 قيد لهما (لا عددا)  
 لتفاوت (ولو صفرا  
 جاز وزنا وكلا) وفي  
 الكبار روايتان يمتن  
 (لا في حيوان تام) خلافا  
 للشافعي (وأكرعه)  
 رؤس وأكل غيرها  
 للماله جاز وزنا في دابة  
 (و) (لا في) حبل

أما يعلم به (ومتقطع)  
لا يوجد في الأسواق من  
وقت العقد الى وقت  
الاستحقاق ولو انقطع  
في اقليم دون آخر لم يجز  
في المنقطع ولو انقطع  
بعدا الاستحقاق خبر روي  
السلم بين انتظار وجوده  
والفتح وأخذ رأس  
ماله (ولم يوزع ولم يوزع  
عظم) وجوزاء اذ انين  
وصفه وموضعه لانه

موزون معلوم به قالت  
الائمة الثلاثة وعليه  
الفتوى بحسب شرح  
جميع لكن في القهستاني  
انه يصح في الميز وعيلا  
خلاف اعمال الخلاف في  
غير الميز وقتنه لكن  
صرح غيره بالر واثنين  
فتدبر ولو لم يجزوا  
صح ايضا قار اية وفي  
العي انه قبي عند سئل  
عنده (و) لا يمكن  
ونزاع مجبول قيد

٢ قوله وفيه الوقت  
الفضة الخ هكذا بخطه  
والذي في المصباح في باب  
القاق والته مأنسه  
الوقت المفصصة اذا  
يبست الى آخر ما قال  
وذكر في باب القاء  
والصاد وما يتلها ما نسه  
والفصصة بكسر الفاء  
الربطة قبل ان تحرق  
فان جفت زال عنها اسم  
الفصصة وسجبت

لا تتفاوت تفاوتاً حاشا ١٥ وأقرو في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة في القاموس  
حزمة حزمة مشددة والحزمة بالضم ما حزم (قيا) ورطبة هي القصة خاصة بل ان تحرق والجمع ورطاب مثل كلمة  
وكلاب ورطاب وزان نقل المرحى الاخر من بقول الربيع وبعضهم يقول الربطة وزان فقه الخلا وهو الغض  
من الكلال مصباح (قوله بالحزم) جمع حزمة مثل غرق وغرق وفيه القصة من القتب ونحوه أو الحزمة  
مصباح وفيه ٢ والقت القصة اذا غلبت (قوله الا اذا مضى الخ) بأن من الحبل الذي يشده الحطب والربطة  
وبين طوله وسط ذلك بحيث لا يؤدى الى النزاع بل يلى (قوله وجوزاً) أى الكلى فتح قال وقد يلينا  
تعارفوا في نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو أضيض وأطيب (قوله وجوزاً) كالباقين  
وبالخش والقير وزج نهر (قوله ونحو) بالتحريك الذي ينظمه حوزان الملك جواهر نابعه وكان اذا ملك  
عاماً زينت في تلحمه حوزة لعل عند سئل ملكه فله المحورى وذلك كالعقيق والسور لتفاوت أحوالها تفاوتاً  
فاحشوا وكذلك لا يجوز في الأقاليم الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع  
ليس شرطاً حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند المحل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وسد  
الانقطاع أن لا يوجد في الأسواق وان كان في السيوت كذلك في التين شربلانية ومثله في الفتح والعصر والنهر  
وعلمه الهداية ولا يجوز السلم حتى يكون السلم قيمه موجوداً من حين العقد الى حين المحل وسد كراهة الشارع  
أو فهمه كلامه هنا كذا وغير مراد (قوله لم يجز في المنقطع) أى المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بعقبة  
عظيمة فيجوز عن التسليم بحر (قوله بعد الاستحقاق) أى قبل أن يوفى بالسلم بحر (قوله ولم يوزع) في الهداية  
والاخير في السلم في النظم قال في الفتح وهذا العبارة كما كيد في الجواز وتعممه فيه (قوله ولم يوزع عظم) هو  
الاصح هداية وهو واية ابن شجاع عن الامام وفي واية الحسن عنه جواز من وزع العظم كما في الفتح (قوله  
وجوزاً اذ انين وصفه وموضعه) في البحر وقال يجوز اذ انين حسنه ونوعه وسنه وصفه وموضعه وقدره كشاة  
خصي نقي من من الجناء والفضيلة وطول ١٥ ولعل الشارع أراد بالوصف جمع ما ذكر (قوله وعليه  
الفتوى بحر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن في القهستاني الخ) استدرك على  
المتن افعهم (قوله بالر واثنين) أو واية الحسن ور واية ابن شجاع وهي الاصح في القهستاني معنى على  
خلاف الاصح (قوله وفي العيني الخ) في البحر عن القهري وقرأض النظم عندهما يجوز كالباقين وعنده واثنين  
وهو مضمون بالقمة في ضمان العدوان لم يطمعوا اجماعاً ولو سلمنا كذلك هو الصحيح ١٥ وذكر في الفتح عن  
الجامع الكبير والمنتقى ان النظم مضمون بالقمة واختار الاستيعاب ضمانه بالمثل وهو الوجه لان حوزان را  
الفضل فيه قاطع بأنه متى ففرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتعمما بالمثل لانه  
مثل صورته معنى والقمة مثل معنى فقط وتعمم الكلام فيه (قوله ولا يمكن) ونزاع مجبول) أى لم يرد قدره كما  
في الكزواو او بمعنى أو أى لا يجوز السلم بكيال معين أو بذراع معين لا يعرف قدره لانه يحتمل أن يضاعف يؤدى  
الى النزاع بخلاف النسيه به حاله حيث يجوز لان التسليم به بحسب اى ال فلا تؤهم قوته وفي السلم يتأخر التسليم  
قضاى قوته بل يلى زائد الهداية ولا بد أن يكون المكيال بما لا ينقص ولا ينسبط كالصاع مثلاً وان كان مما  
ينكسر كالسكران نيل والحاربال لا يجوز الا في قرب الماء لتعامل فيه كذا عن أبي يوسف ١٥ واعتز به  
الزيلي بان هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حاله حيث يجوز بان لا يعرف قدره بشرط أن لا ينكسر ولا  
ينسبط ويضد فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز السلم به مطلقاً وان  
عرف قدره فالسلم به لسان القدر ولا تعينه فكيف يتأق فيه الفرق بين النكسر وغيره ١٥ وأجاب في النهر بأنه  
اذا سلم بقدار هذا الوعاء او قدره فإنه وية مثلاً غيراً فإنه اذا كان ينقبض وينسبط لا يجوز لانه يؤدى الى  
النزاع وقت التسليم في الكيس وعدمه لانه عند باعنه يتعين وقول الزيلي لانه يتعين مجموع ثم هلا كبعد  
العلم بقداره لا يشد العقد اهتلت ولا يتحقق ما فيه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره لا يتعين قطعاً والافساد العقد

فهما وجوزه الثاني في  
الماء قربا للمطلوع  
(وبرقرية) بعينها (وغير  
تخلفه معناه اذا كانت  
النسبة لثمرة أو نخلة أو  
قرية (بيان الصفة)  
لأشجار الخرج كقمح  
مرجى أو بلدي بدارنا  
فالمائع والمقتضى العرف  
قمح (و) لا (في حنطة  
حديثه قبل حديثه)  
لانها منقطعة في الحال  
وكونها موجودة وقت  
العقد الى وقت المحل  
شرط قمع وفي الجوهره  
ألم في حنطة جديدة  
أو في حنطة حديثه لم يجر  
لانه لا يدري أ يكون في  
تلك النسبة أم لا قلت  
وعلمها بكتفي وثيقة  
السم من قوله جديد  
عالمه مفصلة أي قبل  
وجودها جديد أمامه  
فصيح بالانحط (وشرطه)  
أي شروط صحتة التي  
تد كرفي العقد مستعنة  
(بيان حسن) كبرأو  
نمر (و) بيان (نوع)  
كسفي أو بعلي (وصفة)  
كبد أو ردي (وقدر)  
ككذا كمالا ينقص  
ولا ينسب (وأجل  
واقفه في السلم (شهر)  
به بقى وفي الحاشي لأشجار  
بالسلم في نوع واحد  
على أن يكون حديثا  
بعضه في وقت وضعه  
في وقت آخر (وبسطل)  
الأجل (عوت المسلم اليه

بعدها له ولا نزاع فيه معرفة قدره لا مكان العدول الى ما عرف من مقدار فيسلمه بلا منازعة كما إذا حلت لان  
الكلام في ما عرف قدره ويظهر الى الجواب عن الهداية بأن قوله ولا بد الخ بيان لما يعرف قدره لا بشرط زائد عليه  
ويكون المراد أنه اذا كان مما ينقص وينكس بالقبض لا يتقدر بمقدار معين لتفاوت الانقباض والقبض  
فوقد أدى النزاع ولذا لم يجر البيع في حال الاكلام الزيلى وورد على ما يتبادر من كلام الهداية من أنه شرط زائد  
على معرفة القدر وعلى ما قلنا فلا غنى عن هذا الشرط (قوله اذا كانت النسبة لثمرة الخ) كان الاو لا يسقط قوله  
لثمرة أو أنه يقول لثمرة أو راي نخلة أو قرية تأمل قال في القمع فلو كانت نسبة الثمرة الى القرية معينة لبيان الصفة  
لأشجار الخرج من أرضها بعينه كالخسرا في بخاري والسائي وهي قرية حنطتها جديدة بقرعانة لأشجاره لانه  
لا يرتفع من الثابت هناك بل الأقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكافة فالسلم فيه وفي طعام العراق والشام  
سواء وكذا في دار مصر في قمع الصعيد وفي الخلاصة والمحتج وغيره ولو أسلم في حنطة بخاري أو مصر قندا وأسبج باب  
لا يجوز لتوهم انقطاعه ولو أسلم في حنطة هراة لا يجوز أو في ثوب هراة أو في ثوب هراة أو في ثوب هراة أو في ثوب هراة  
يتوهم انقطاعه اذا لا إضافة لتخصص الدعوى بخلاف إضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصص  
المكان فلا والله المسلم اليه ثوب نسجي غير ولاية هراة من جنس الهرى يعني من صفته ومؤنة أجبر رب السلم  
على قبوله فظهر أن المائع والمقتضى العرف فان تعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط حازوا الا فلاه ملخصا  
قلت ويظهر من هذا أن النسبة الى بلدة معينة كخاري وسمرقند مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا ورد  
بها الأقليم كالشام والعراق مثلا وعلى هذا فلو قال بحنطة لا يصح لانه لا راي بدنى الأقليم ولكن هل المراد  
بخاري وسمرقند وبنسب خصوص البلدة أو هي وما يشمل قراها للنسبة اليها فان كان المراد الاول فقدم الحوازي  
ظاهر وان كان الثاني فله وجه لانها ليست اقليم ولكن لا يصح قول الشارح كقمح مرجى أو بلدي فان القمح  
المرجى نسبة الى المريج وهو كونه شرق دمشق فتشمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قبل دمشق  
وقراها أكثر وفيها حواري باقي كور دمشق والبلدي في عرفنا غير الحواري ولا مثل ذلك كله ليس باقليم  
فان الأقليم واحد وأقاليم الدنيا السبعة كافي القاموس وفي المصاح يقال الدنيا سبعة أقاليم وقد يقال ليس  
مرادهم خصوص الأقليم المصطلح بل ما يشمل القطر والكورة فانه لا يتوهم انقطاع طعام ذلك بكافة فصيح اذا  
قال حواري أو مرجي أو بصح كلام الشارح تأمل (قوله فالمائع الخ) تقدم انقباضه فيما أسلم في حنطة  
هراة أو ثوب هراة (قوله الى وقت المحل) يفتح فكسر مصدر سمي بمعنى الحلول (قوله لانه لا يدري الخ) هذا  
التعليل مخالف للتعليل المار عن الفتح وعزا الى شرح الحاوي قال في النهر وهو أو لا ينقص هذا أنه لو  
عين جديد اقليم كدبنة من الصعيد مثلا أن يصح اذا لا يتوهم عدم طوع شيء أصلا به يعني وهذا المقتضى  
غير مرادنا فانه للشرط الماز (قوله قلت الخ) القول والتقييد الذي بعده لصاحب الجبر (قوله أي شروط صحتة التي  
أشار الى أن الاضافة في شرط الجنس فيصدق على الواحد والأكثر (قوله التي تد كرفي العقد) اذا دانه  
شرطا انخرسكت عنها المصنف لانها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك قبض رأس المال ونقصه  
وعدم الخراج وعدم على الز بالكن ذكر المصنف الشروط قبض رأس المال قبل الاتفاق مع أي ليس مما  
يشترط ذكره في العقد (قوله سبعة) أي اجالا والا فالاربعة الاول منها يشترط في كل من رأس المال والمسلم  
فيه فهي ثمانية بالتفصيل بحر وسائي وفيه من المراجعا بما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في  
البلدة فتود مختلفة والا فلا وفيه من الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لا نوعه (قوله كبر أو غير) ومن قال  
كسعيدة أو بحرية فقد ردهم وانما هو من بيان النوع كافي العبر (قوله كسفي) هو ما سبق سجاى بالماء  
الحار (قوله وبلي) هو ما سفته السجاء قاموس (قوله لا ينقص ولا ينسب) كالصاع مثلا بخلاف  
الخراب والزئيل (قوله وأجل) فان أسلمنا لثمن أدخل الانجل قبل الاتفاق وقبل استهلاكه رأس المال حاز  
أه ط من الجوهره (قوله في السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به بقى) وقيل ثلاثة أيام  
وقيل أكثر من نصف يوم وقيل ينظر الى العرف في تأجيل مثله والاول أي ما في المتنازع به بقى زيلى وهو

المعتمد بحر وهو المذهب نهر (قوله) ولذا شرط الخ أي لكونه يؤخذ من تركه حالاً بشرط الخ وحاصله بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والمحل وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ على لقوله اشترط وقوله بموت الباء العينية متعلقة تسلمه والموت في الحقيقة ليس سبباً للتسليم بل للحلول الذي هو سبب التسليم فهو سبب السبب (قوله) ان تعلق العقد بعقداره) بان تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزاء فتح أي بان يقال النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك إما بكونه في الثمن المثلّي (قوله) واكتفاء بالاشارة الخ) فلو قال أملت البلّ هذه الدراهم في كره ولم يدروا وزن الدراهم أقال أملت البلّ هذا الذي كذا من ثمن الزعفران ولم يدروا وزن الدراهم عنده وعندهما يصح وأجروا على رأس المال إذا كان ثوباً أو حبوباً أو بصير معلوماً بالاشارة تدور (قوله) كافي مذروع وحيوان لأن الدرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الاوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعاً أو ثلث بعض أعضائها لم يحل أن ينقص من المسلم فيه شيء بل الم اليه بالخيار ان شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسخ لغوات الوصف أو غوبت وعلمه في الفسخ (قوله) فلما الخ) هو جواب عن قولها بما لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في مكمل ونحوه بل تنكح الاشارة اليه لأن المصدور حصول التسليم بلا منازعة (قوله) فيصاحج الى يرد رأس المال أي فإذا كان غير معلوم القدر أدى الى المنازعة (قوله) ولا يستبدل الخ) أي لا يتيسر ذلك في المجلس وربما يكون الزبوف أكثر من النصف فإذا زاده واستبدل بها في المجلس بقصد السلم لأنه لا يجوز الاستبدال في أكثر من النصف عند مغلّاهما كافي الفسخ (قوله) في مجلس الرد) كذا في الفسخ وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (أنشبه) من فروع المسئلة ما لو أرم في حنين كائة درهم في كرخطة وكرشعر بلبان حصة واحدة نهما من رأس المال لم يصح فيها الانقسام عليهما بالقسمة وهي تعرف بالجزر وكذا لو أسلم حنين كدراهم ودارين في كرخطة وبين قدر أحدهما فقط بطلان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيسقط إلى الآخر أيضاً بالاتحاد الحقيقة بحر وغيره (قوله) للسلم فيه) احتراز عن رأس المال فإنه ينعين مكان العقد لا بقاءه اتفاقاً بحر (قوله) فيه لجل يفتح لجل أي نقل يحتاج في حله الى ظهر وأجرة حال نهر (قوله) ومثله الثمن والاحرة والقسمة) بان اشترى أو استأجر داراً عكلاً أو موزوناً موصوفاً في الزمة أو اقتسامها وأخذ أحدهما أكثر من نصبه والتم بمقابله الزائد بأكمل أو موزون كذلك الى أجل فعنده بشرط بيان مكان الايفاء وهو الصحيح وعندهما لا بشرط نهر (قوله) وعيناً مكان العقد) أي أن أمكن التسليم فيه بخلاف ما إذا كان في مركب أو جبل فصح في أقرب الاماكن التي يمكن فيها بحر وقبح واختار قول الامام كافي الدر الملتقى عن التمهاتني (قوله) كسيع الخ) أي لو باع حنطة أو استقرضها أو ألتفها أو غصها أو أنه شفعين مكانها التسليم المبيع والقرض وبدل التلف وعين المصوب (قوله) واجبة التسليم في الحال) فان تسليمها يتحقق بنفس الالتزام فتعني موضع نهر بخلاف الاول أي ان لم فاته غير واجب في الحال فلا تعين مكانه فقصي الى المنازعة لأن قيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتعلمه في الفسخ (قوله) فكل محلاتها سواء فيه) قبل هذا المبلغ فلو باعها فخرها فأنها لم تبلغ فخرها فأنها لم تبلغ فخرها فلا بد من بيان حاجتها ففتح وبحر وجرم في النهر (قوله) وفيها قبله) أي في البازار يتقبل ما ذكر (قوله) بعد الايفاء) قدسه لأنه لو شرط الايفاء فقط أو اجل فقط أو الايفاء بعد اجل باز ولو شرط الايفاء بعد الايفاء كشرط أن يوفيه محلة كذا ثم يوفيه منزله لم يجز على قول العامة كافي البحر (قوله) الاجارة) أي التي تضمنتها شرط اجل بعد الاية والاجارة أي الشراء المقصود بالعقد وهذا يدل من الصفتين يدل بفصل من محل (قوله) وما لاجل الخ) هو الذي لا يحتاج في حله الى ظهر وأجرة حال وقيل هو الذي لو أمر أن يسلمها ليجعلها الى المجلس القسمة حله بما لا يقبل ما يمكن دفعه بيد واحدة اهـ عن النهر (قوله) كسلوا كافر) يعني القليل منه ولا تقديس لم في أسنان من الزعفران كثيرة تبلغ أجالاً قليلاً وأراد القليل ما لا يحتاج الى ظهر وأجرة حال فهم (قوله) وصح ابن كمال مكان العقد) نقل فخصمه عن المحيط السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجرم به في الفسخ لكن المتن على الاول

لتدوم القدرة على تسليمه بموته (و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بعقداره كافي مكمل وموزون وعددي غير متفاوت) واكتفاء بالاشارة كافي مذروع وحيوان قلنا جبالاً بقدر على تحصيل المسلم فيه فيصاحج الرد رأس المال ابن كمال وقد ينق بعضه من بعد باقعه حصافره ولا يستبدل برب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره فتزيم جهالة السلم فيه فيما بقي من ثمن فوجب بانه (و) السابع بيان (مكان الايفاء) للسلم فيه (فيها لجل) ومثله الثمن والاحرة والقسمة وعيناً مكان العقد به ثالث الثلاثة كسيع وقرض وأتلاف وغصب قبل هذه واحدة التسليم في الحال بخلاف الاول (شرط الايفاء في مدته فكل محلاتها سواء فيه) أي في الايفاء (حتى لو أوفاه في محلة منبأري) وليس له أن يطلبه في محلة أخرى بترابيه وفيها قبله شرط حله الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الفسفتين الاجارة والتجارة (وما لاجل له)



وصحبه في الهداية والمثني (قوله فيما ذكر) أي فيما الاجل له ولا مؤنة (قوله لانه يفيد سقوط خطر الطريق) هذا التعليل مذكور في الفتح أيضاً بعلالهداية ومعناه أنه اذا تعين المكان أو أقام في مكان آخر بازم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فإذا هلك في الطريق هلك عليه فكونه رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك يختلف ما اذا لم تعين فانه اذا نقل بعد الايفاء الى المكان المعين يكون هلاكه على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) استغفار التعبير لان هذه الشروط الاربعة ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وسودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقص القبض بطل السلم كالأكل عينا أو جده معيباً أو مستحقاً أو لم يرض العاقد أو لم يحز المستحق أو دينا أو استحق ولم يحضر واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجد مزوفاً أو نهر جرحه وردها بعد الاقتران سواء استبدلها في مجلس الرد أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أو رضى بها ولو بعد الاقتران صح والكثير كالكل وفي تحديده روايتان ما زاد على الثلث أو ما زاد على النصف وإن وجدته ستوة أو وصفاً فإن استبدلها في المجلس صح وإن بعد الاقتران بطل وإن رضى بها لانهما غير جنس صحه ملخصاً (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الواقعات باع عبد ابنوب موصوف الى أجل جاز لوجود شرط السلم فلو اقترن قبل قبض العبد لا يبطل لانه يصير سلماً في حق الثوب يعاقب حتى العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في قول المولى أن أدبنا في الفاقهات حره نهر قلت والظاهر أن هذا مفرع على جواب القياس تأمل (قوله وصحبت الكفالة والحالة الخ) أي فله مطالبة الكفيل والمحتال عليه فإن قبض المسلم له رأس المال من المحتال عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدن صح وبعبده بطل السلم والحالة أو الكفالة وفي الرهن إن هلك الرهن في المجلس فلو قبله مثل رأس المال أو أكره ثم ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وإن لم يهلك حتى افتراق بطل السلم وعلمه رد الرهن لصاحبه يحجره البدائم ملخصاً (قوله رأس مال السلم) وكذا الكفالة بالسلم فيه صرح به في منية المتي وما سبق في الكفالة من أنها لا تصح في المبيع لانه مضمون بغيره وهو الرهن فذا لم يبيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حواشي مسكن أي فإن عقد السلم لا يتفسخ بهلاك قدر السلم فيه قبل قبضه لانه أن يقيم غيره مقامه لعدم تعينه بخلاف هلاك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الرهن فيسقط عن المشتري وسعى الرهن غير الان المضمون بالقيمة مضمون بعينه كحقوق الصرعين أيضاً الكرماني لو أخذ بالسلم فيه رهنًا وسلطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس السلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقائه على العينة) هو الصحيح وسأقي في هذه الاختلاف في الصرف ومحرو عياره في الصرف وغرة الاختلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيها فهو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنفية فعلى القول الضعيف يفسد في الفساد وعلى الأصح لا كذا في الفتح اهـ (قوله بوصفها) أي وصف الفحمة والاضافة بيانية (قوله كون رأس المال منقوداً) أي نقده الصرع فيعرف جده من الردي وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قد مر أفاد في الصرو فائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بغير الزايفة لم يتحقق الاستبدال في السلم الردانفسخ العقد بقدر المدور واستحكه في الصرع ان هذه القائده ذكرت في تعليل قول الامام إن بيان قدر رأس المال شرط لو لا تنكح الإشارة اليه كإمرو ومفاده عدم اشتراط الانتقاد ولا ذكر قبله ان اشتراط الانتقاد ينفي عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن أحدهما يكتفي عن الآخر وأجاب في التهربان بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط أيضاً أنه تقدم أنه لو وجد هذان فافرضي بهما صح مطلقاً ولو سوتة لآلى آخر ما مر ومفاده ان الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لامن عدم الانتقاد على أن الانتقاد قد خطئ وأيضاً فإن رأس المال قد يكون مكسباً أو موزوناً ويظهر بعضه معصاة بده بعد هلاك البعض ويلزم الجملته كإمرو فلا يحسنه ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي خيار الشرط فانه أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في السلم اليه صح وإن هلك بالانقلاب صحه الجرح عن الزايفة (تنبيه) لا يثبت في السلم خيار الزايفة لانه لا يثبت فيما ملكه ديناً في الزمة كما في جامع الفصولين ومرأول خيار الزايفة (قوله وهو القدر المتفق) ذكر الضمير باعتبار الخبر واحتراز المتفق عن القدر المختلف كسلام نقود في حنطه وكذا في زعفران

فيما ذكر مكانا تعين  
في الاصح فتح لانه يفيد  
سقوط خطر الطريق  
(و) بقي من الشروط  
(قبض رأس المال) ولو  
عنا (قبل الاقتران)  
بأدائها وإن ناما وأسارا  
قصرها أو أكثر ولو  
دخل ليخرج الدراهم  
ان توارى عن المسلم اليه  
بطل وإن بحث براه  
لا وصحبت الكفالة  
والحالة والارتها  
رأس مال السلم رازية  
(وهو شرط بقائه على  
العينة لا شرط انعقاده  
بوصفها) فنتعقد صحها  
ثم يبطل بالافتراق بطلا  
قبض (ولو رأس السلم اليه  
قبض رأس المال أجبر  
عليه) خلاصه وبقي من  
الشروط كبر ونداس  
المال منقوداً وعدم  
الخيار وأن لا يشمل  
البدلين احدي على الربا  
وهو القدر المتفق أو  
الحسن لان حرمة النساء  
تحقق به وعدها العيني

تعالفة سعة عشر  
وزاد المصنف وغيره  
القدرة على تحصيل  
المسلم فيه ثم فرع على  
الشرط الثامن بقوله (فان  
أسلم ما تبي درهم في كره)  
بضم فتشيد يستون فقيرا  
والفقير غانة مكا كلف  
والمكول صاع ونصف  
عيني (ر) حال كون  
المائتين مقسومة مائة  
تدنيا عليه أي على المسلم  
اليه (ومائة نقدا) نقدها  
رب المسلم (وافترقا)  
على ذلك (فالمسلم في)  
حصه (الدين باطل)  
لانه دين بدين وصح في  
حصه التقدي لم يشع الفساد  
لانه طارح حتى لو نقد  
الدين في مجلسه صح في  
الكل ولو أحدهما  
ذناير أو على غير  
العاقدين فسد في  
الكل (ولا يجوز  
التصرف) للمسلم اليه  
(في رأس المال) لا  
لرب المسلم (المسلم فيه  
قبل قبضه بضموع  
وشركة) ومرا بجهة  
(وتولية) ولو بمن عليه  
حتى لو وهب منه كان  
أقاله اذا قبل وفي  
الصغرى أقاله بعض  
المساجزة (ولا يجوز  
لرب المسلم (شراء شيء  
من المسلم اليه برأس

ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه إلا أن الكسفة مختلفة كما تقدم في الربا فأداه ط وكذا السلام المنطوق في الزيت فانه  
جائز كما مر هنالك عن ابن كمال (قوله) سبعة عشر سنة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده  
وقبضه قبل الافتراق وأحس في المسلم فيه وهي الأربعة الأول بيان مكان إيقاعه وأجله وعدم انقطاعه وكونه  
مما يتعين التعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الأربعة المكمل والموزون والمذروع والمعدود المتقارب  
وواحد يرجع إلى العقد وهو كونه نائلس فيه خاسر شرط وواحد بالنظر البليل وهو علم ثمول إحدى على  
الر مال البليل منغ بتصرف ط (قوله) القدرة على تحصيل المسلم فيه) لأجله قابله مع اشتراط عدم  
الانقطاع قال في التهر والقدرة على تحصيله بان لا يكون منقطعا اه ح وأما القدرة بالقدر في الحال  
فليست شرط اعتدنا ومعلوم أنه لو اتفق عجزه عند الحلول وافلاسه لا يبطل المسلم قاله الكمال ط (قوله) والمكول  
صاع ونصف) والصاع ثمانية أرطال بالبخدي كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فكيف يكون التقديراتي  
عشر صاعا والكر سبعة وعشرين صاعا والصاع نصف مشاحي تقر بأقل الكراير أربع غراير ونصف غراير على  
غراير ثمانون مشاشا (قوله) حال كون المائتين) أشارة إلى أن مائة في الموضعين نصب على الحال  
بتأويل مقسومة هذه القسمة وتجوز البديهة اه ح (قوله) تدنيا عليه) صفقنا تهر أو بدل عيني وهو  
أحترار عما اذا كانت تدنيا على أجنبي كما يأتي قال في التهر والتقسيد بإضافة العقد اليهما أي إلى المائتين  
المدكورتين ليس أحترارا بل لأنه لو أضافه إلى مائتين مطلقا جعل المائة قصاصا عما في ذمتهم من الدين فالحكم  
كذلك في الأصح اه (قوله) لا تهر) أي عجزه عن الافتراق قبل القبض لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد  
على الصحة لا شرط انعقاد (قوله) ولو لم يداها مائة) محترز قول المصنف مائتين درهم الخ بحسب فرض المسئلة  
يكون ما تبي الدين والتقسيد صدق الجنس لانه لو اختلفا بأن أسلم مائة درهم نقدا وعشرة ذناير تدنيا أو بالعكس  
لا يجوز في الكل أما حصه الدين فلما مر وأما حصه العين فلجهالة الشخص وهذا عند منعه عند ما يجوز في حصه  
التقدي كما في بلي والخلاف حتى على اعلام قد راس المال بمر (قوله) أو على غير العاقدين) محترز قوله ما تدي دينار  
عليه فلو قال أملت البلية هذه المائة والمائة التي لي على فلان بطل في الكل وان نقدا لكل لا شرط تسليم الثمن  
على غير العاقدين ومضد مقارن فتعدي بحر (قوله) قبل قبضه) أي قبض ما ذكر من رأس المال أو المسلم فيه  
أما الأول فلما فيه من تفتيت حق الشرع وهو القبض المستحق شرعا قبل الافتراق وأما الثاني فلانه بيع منقول  
وقد مر أن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر (قوله) بخويع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع  
مستند بقوله بعده ومرا بجهة وتولية تأمل (قوله) وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا تخرأ عيني نصف رأس  
المال ليكون نصف المسلم فيه لك بحر (قوله) ومرا بجهة وتولية) صورة التولية أن يقول لا تخرأ عيني مثل  
ما أعطيت السلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بحر عن الإيضاح والمرا بجهة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز  
كل من المرا بجهة والتولية قبل القبض وبه جزم في الخاوي قال في البحر وهو قول ضعف والمذهب منعهما (قوله)  
ولو بمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه أكثر من رأس المال لا يصح ولا يكون نافذة بحسب القصة  
واضطرنا فافهم التقيد بالمدكور تقدم أول فصل التصرف في المسع أن يبيع المقول من ثمنه قبل قبضه لا يصح  
ولا يتحقق به البيع الأول بخلاف هبته منه لأنها مجاز عن الإقالة (قوله) حتى لو وهب منه الخ) في المبسوط لو أبرأ  
رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صرأ أو في ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا يصح مالم يقبل المسلم اليه فإن  
قبله كان فسحا لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل الأبراء يبطل السلم فإن رد له والفرق  
أن المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال نهر قال في البحر والحاصل أن التصرف في الشيء  
المنشأ من البيع والاستبدال والهبة والاراء لا تفي الهبة والاراء يكون مجازا عن الإقالة فمد راس المال كلا  
أو بعضا ولا يشل الإقالة لأنها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي والعكس اه (قوله) أقاله  
بعض السلم جائزة) أي لو أقاله عن نصف السلم فيه أو بوجه مثلا جاز وبقي العقد في الباقي قال في البحر وأحترزه  
عن الإقالة على مجرد الوصف بان كان المسلم فيه جيدا فاقبالا على الردي على أن يرد السلم اليه درهما لا يجوز

عندهما خلاه الابي يوسف في رواية فيجوز عنده لا يطرئ الاقالة بل يطرئ الخطع رأس المال اه قال الرمي  
وفيه صراحة بجواز الخطع رأس المال ويجوز الزيادة فيه والتطاهر فيها اشتراط قبضه ما قبل التفرق بخلاف  
الخط وقد سأنه لا يجوز الزيادة في السلم فيه ويجوز الخط اه (قوله بعد الاقالة) أفلاذ أن الاقالة جائزة في السلم مع  
أن شرط الاقالة قيام المبيع لان السلم فيه وان كان ديناً حقيقته فله حكم العين ولذا يجوز الاستبدال به قبل قبضه  
واذا جفت فان كان رأس المال عتاروت وان كانت هالكه كدائل أو القيمة لقيمة وتقدم عام في بابها (قوله)  
فلو كان فاسداً جازاً استبدال) لأن رأس ماله في بد البائع كغصوب منع من جامع الفصولين لكن لا يجزى أن جواز  
الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسئلة كما يظهر لك قريباً (قوله كسائر الديون)  
أي كدين مهر وأجرة وشمان متلف ويجوز ذلك سوى صرف وسلم لكن التصرف في الدين لا يجوز الا بملكه من هو  
عليه هبة أو وصية أو بيع أو جازع لا من غيره الا اذا سلطه على قبضه وقد من تمام الكلام علمه في فصل التصرف  
في المبيع والثمن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب السلم رأس المال من السلم اليه (قوله بحكم الاقالة) أي قبضاً  
كأنما يحكم الاقالة لا يحكم عقد السلم لأن رأس المال مضمون في بد السلم اليه والا لا يصح الاقالة لعدم صحة السلم  
(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام الخ) رواه عنه أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي ونجما في الفتح (قوله)  
فامتنع الاستبدال) فصار رأس المال بعد الاقالة بمنزلة المسلم فيه قبلها فأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره  
حكيم رأس المال بعد ما حكمه قبلها لأنه لا يجب قبضه في مجلسه كما كان يجب قبلها لكونها البتت بها  
من كل وجه ولها جازاً رايه وان كان لا يجوز قبلها بجر وقدم الشارح في باب الاقالة عن الاشياء أن رأس  
المال بعدها كهي قبلها الا في مستثنى الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لانه لا يتعين بالتعيين فلو تباعها  
دراهم بدلتها بدينار استبدالها قبل القبض بأن يسكها ما أشار اليه في العقد ويتبدل به قبل الافتراق كما سأل في  
باب الصرف واحتج بالاستبدال عن التصرف فيه لما سأل في ذلك أنه لا يتصرف في غن الصرف قبل قبضه فلو  
باع ديناراً بدراهم واشترى ما قبل قبضه هاتوا فسد بيع الثوب وبهذا ظهر أن قول المصنف بخلاف الصرف غير  
منتظم لان الكلام قبله في الشراء رأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وقطعاً أيضاً أن قول  
الشارح جواز تصرفه فيه غير صحيح لأن الجازع هو الاستبدال ببذل الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به  
في المتن فكان على المصنف أن يقول ولا يشتراط قبض رأس المال في مجلس الاقالة ولا يجوز الاستبدال عنه  
بخلاف الصرف وأصل المسئلة في الصريح قال قيد بالسلم لان الصرف اذا تقايلا جازاً الاستبدال عنه ويجب  
قبضه في مجلس الاقالة بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه  
بالاقالة أو غيره ما قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض  
في مجلس العقد في البدلين ما شرط لعين قبل التعيين وهو أن يصير البدل معيناً بالقبض صيانة عن الافتراق عن  
دين بدلين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعدو اليه عنه فلا تقع الحاجة الى  
التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راعي له المجلس بخلاف الصرف لان التعيين لا يحصل الا  
بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اه (قوله ولو شري المسلم اليه في كراخ)  
صورته أسلم رجلاً ما تدبرهم في كرحضة فاشترى المسلم اليه كرا أو مررب السلم قبضه لم يصح حتى يكتله رب  
السلم مرتين مرتين المسلم اليه ومرة عن نفسه قال في العرقيد بالشراء لان المسلم اليه لملك كرا ارباً وهذه  
أو وصية أو فادرب السلم أو كاله مرتين لأنه لا يوجد احد لا عقد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر لأنه لو اشترى  
حنطة حافظة فأكثها لم يجز ما قلناه وأشار اليه الكيل الى أن الموزون كذلك وكذا العدد وإذا اشتراه بشرط  
العذوق الشاية ان فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لزوم الكيل مرتين) لانه اجمع صفتان  
صفة بين السلم البوين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه بين رب السلم بشرط الكيل فلا بد منه مرتين بجر  
حتى لو هلك بعد ذلك يملك من مال المسلم اليه والسلم أن يطالب بمحقة نهر (قوله وصحلو) كأنه كرا فضاء صورته  
استقرض السلم اليه كرا أو مررب السلم قبضه من المقرض وكذا لو استقرض رجل كرا ثم اشترى كرا أو مررب

المال بعد الاقالة في  
عقد السلم الصحيح فلو  
كان فاسداً جاز  
الاستبدال كسائر  
الديون (قبل قبضه)  
بحكم الاقالة لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا تأخذ  
الاسلم أو رأس مالك  
أي الاسلم حال قيام  
العقد أو رأس مالك  
حال انقضاؤه وامتنع  
الاستبدال (بخلاف)  
بدل (الصرف حيث  
يجوز الاستبدال عنه)  
لكن (بشرط قبضه  
في مجلس الاقالة) لجواز  
تصرفه فيه بخلاف  
السلم (ولو شري) المسلم  
اليه في كرا (كرا  
وأمر) المشتري (رب  
السلم قبضه قضاء) عما  
عليه (لم يصح) لزوم  
الكيل مرتين ولم يوجد  
(وصحلو) كأن التكرار  
قرض أو أمر قرضه

به) لا اعارة ولا استقبال (كما) صح (٢٢٠) (أو امر) المسلم اليه (وب السلم يقبضه منه ثم نفسه ففعل) فأكله مرتين لزوال المانع (أمره)

المقرض يعقبه قضاء عليه كأي المقر **(قوله لانه)** أي المقرض اعترضه يعقبه بالفظه فكان المقرض  
عن حقه تقديرا بحر **(قوله ثم نفسه)** الشرطان يكيله مرتين وإن لم يتعدد إلا مرة حتى لو قال اقض الكر  
ثم اشترى يضمن فلان من حقل فذهبها كائنه ثم أعاد كيله صار قاضيا ولو اظف الجامع بقضه بحر عن الفتح  
**(قوله زال المانع)** على التصح **(قوله أي المسلم اليه)** تصرف للمضمحل المصوب **(قوله في طرفه)** أي طرف  
رب السلم وبفهم منحكم ما إذا مر بمكيله في طرف السلم اليه بالآ ولا يمر وهذا إذا لم يكن في الطرف طعام لرب  
السلم فالوجه طامه في المسوطة الاصح عندي أنه يصير قاضيا لأن أمره يخلطه على وجه لا يتبرع بمصرفه  
فايضفتح **(قوله فصرفه قاضيا بالخلط)** أي سواء كان الطرف له أو للبائع أو سواهما صرح الفقيه أبو البيث  
بحر عن البناء **(قوله بذلك)** أي بكيله في طرفه **(قوله طرف البائع)** يدل من قوله طرفه **(قوله لم يكن قبضا)**  
لحقه لأن رب السلم حقه في الثمة ولا يحل له الا القبض فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون للسلم المسموع  
لطرفه جاعلا فيه ملك نفسه كالدين اذا دفع كسبا إلى الدين وأمره أن يزنيه ويجعله فيملك يصير قاضيا في  
مسئله البيع يكون المشتري استعار ظرف البائع ولم يقضه فلا يصير بده فكذا ما يقع فيه فصار كالو أمره أن  
يكيله فراجع من يثبت البائع لأن البيت بنواحيه في يد البائع بحر **(قوله لان حقه في العين)** لانه ملكه بنفس  
الشراء فصاح أمره لصداقته ملكه فيكون قاضيا بجعله في الطرف ويكون البائع وكيل في أسئلة الطرف  
فيكون الطرف والواقع في يد المشتري حكما قال في الهداية لا ترى أنه لو أمر به بالطن كان الطحين في السلم  
للسلم هو في الشراء المشتري لجهة الامر وكذا أمره أن يصفه في الجرف في السلم ملك من مال السلم اليه وفي  
الشراء من مال المشتري اه قال في التهر وأوردناه لئول البائع بالقبض صريح بما يصح فقدم جهة الأولى  
وأوجب له ما صح أمره لكونه مالكا صار وكيله ضرور وكم من شيء ثبتت خفيا لقصدا **(قوله كبل العين)**  
مبتدا وحملها مطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسئلة زجل أسلفي كرحطه فاحل الاجل اشترى  
رب السلم من السلم اليه كرحطه تعينها ودفع رب السلم طرفا في السلم اليه لجعل الكر المسلم فيه والكر المشتري في  
ذلك الطرف فان بدأ بكبل العين المشتري في الطرف صار قاضيا للعين لجهة الامر وفيه والسلم فيه لمصادفة  
ملكه من استغرض حنطه وأمر المقرض أن يزوجه في أرضه وإن بدأ بالدين لم يصير قاضيا لشيء منهما أما الدين  
ف لعدم جهة الامر فيه وأما العين فلا يخلطه عليه قبل التسليم فصار مستهلكا عند أي حنطه فتنقض البيع  
وهذا الخلل غير مرضي به لجواز أن يكون مراده الداء بالعين وعندهما بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء  
شارك في الخلو لان الخلط ليس بالتهلل عندهما درر **(قوله وقضت)** أي قبضها السلم اليه قال في التهر  
قد بذلك لانها لو تفرقا لاعتن قبضها تصح الاقالة لعدم جهة السلم **(قوله قبل قبضها)** أي قبل أن يقبضها رب  
السلم بسبب الاقالة **(قوله أومات)** عطف على قوة السابق فقابلها فيكون الموت بعد القبض **(قوله صح)** أي  
عقد الاقالة **(قوله لبقاء العقد عليه)** لان الحاربه زاس المال وهو في حكم المثل في العقد والمبيع هو السلم فيه  
وجهة الاقالة لا تعقد بقاء البيع لان كبر فلهذا لا يغير حال الاقالة من القاقع الاولي والجهة في الثانية  
درر **(قوله وعليه قبضها)** لأنه اذا انسخ العقد في السلم فيه انسخ في الحاربه تبعافوج عليه ردوا وقد عجز  
عنه فوجب رد قبضها درر **(قوله كذا الحكم في القاضية)** هي بيع العين بالعين في الاقالة وتصح بعدها  
أحد العوضين لان كل واحد منهما مبيع من وجهه ومن وجهه في الباقي باعتبار المبيعة وفي الهالك التمسدر  
**(قوله بخلاف الشراء عتق فيها)** أي في المستلثين فإذا اشترى أمة ماله فقابلها بقات في المشتري بطلت  
الاقالة ولو تقابل بعد موتها الاقالة باطلة لان الامتعي الاصل في البيع فالتبقي بعدها كرها فلا تصح الاقالة  
ابتداء ولا تبقي انتهت لعدم مجملها درر **(قوله في السلم)** أي في القاضية **(قوله بخلاف البيع)** أي بالثمن **(قوله)**  
تقابل البيع الخ تقدمت هذه المسئلة في باب الاقالة متنا **(قوله والقول للدين الرأفة)** هذه اصناف مما اذا قال  
أحدهما شرطنا رديا فقال الآخر لم ندر شيئا وما اذا ادعى الآخر اشتراط الجوده وقال الآخر اننا شرطنا رديا

لأن الأمة أصل في البيع والحاصل حوازا لإقالة في السلم قبل هلاك الحارث بقوله بخلاف البيع (تقايلا البيع في عهد والمراد بالخاق) بعد الإقالة (من المشتري) فلم يقدروا على تسليمه البائع (طلبت الإقالة والبيع محله) فنية (والقول للدعي ردافه والتأجيل

لانتاف الوصف وهو

الرداءة (والأجل)

والاصل أن من خرج

كلامه تعنتا فالتول

لصاحبه بالاتفاق وان

خرج خصومه ووقع

الاتفاق على عقد واحد

فالتول لمضى الصحة

عند هما وعند

للتكر (ولو اختلفا

في مقداره فالتول

لطالب مع يمينه)

لانكاره الزيادة (وأى

برهن قبل وان برهنا

قضى بينة المطلوب)

لابتائها الزيادة (وان)

اختلفا (في مضه

فالتول للطالب) أى

المسلم اليه يمينه لأن

يبرهن الآخر وان

برهنا بينة المطلوب

ولو اختلفا في السلم

تحالفا استحصانا فتح

(واستصناع) هو

طلب عمل الصنعة

(بأجل) أى كرم على

سبيل الاستعمال

لا الاستعمال فانه لا يصير

إلا

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

إله

والمراد الاول ولذا أردفه بقوله لانتاف الوصف والاجل وفادته أن الراد متماثل حتى لو قال أحدهما شربنا  
 جيدا وقال الآخر لم يشرب شيئا فالحكم كذلك نهر والتظاهر أن القول انما يقبل مع اليقين وقد صرح به في  
 مسئلة الاجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرداءة) أى مثلا (قوله والاجل) بالجر عطف على الوصف  
 والاجل معا فالنهي والرداءة هنا التأجيل وهو تحديد الاجل بقرينة التعبير به فله وادعى في البصر أنه يتعين كون  
 التأجيل بمعنى الاجل مجازا بدليل ما بعده وظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل  
 التأجيل لا في مقدار الاجل وروى بقوله المصنف بعدد ولو اختلفا في مقداره (قوله والاصل أن من خرج كلامه  
 تعنتا) بأن ينكر ما ينفعه كأن قال المسلم اليه شربت الماء وقال ب السالم نشرب شيئا فالتول للمسلم اليه لأن  
 رب السلم متعنت في انكار الصحة لأن المسلم فيه روى على رأس المال في العادة وكذا لو قال رب السلم كان له أجل  
 وأنكر المسلم اليه فهو متعنت في انكاره حقالة وهو الاجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصومه) بأن أنكر  
 ما يضره كعكس التصور في المستثنين فالتول لمضى الصحة عنده وهو رب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية  
 وعندهما الحكم كالاول كما فرده في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما إذا لم يتفق على  
 عقد واحد كما لو قال رب المال للضارب شربت نصف الرمح الا عشرة وقال المضارب بل شربت نصف الرمح  
 فان القول لرب المال لانه ينكر استحقاق زيادة الرمح وان قضى ذلك انكار الصحة هذا عندهما وأما عنده فلان  
 عقدا المضاربة اذا صح كان شركة واذا فسدها ارجاء فلم يتفق على عقد واحد فان مدعى الفساد يدعى ارجاء  
 ومدعى الصحة يدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم التحال وهو ما يدعى بمشكر  
 الاجل سلم فاسد لا عقداً آخر ولهذا بحثت في يمينه لا يسلم في شيء فقد اتفقا على عقد واحد اختلفا في صحته  
 فالتول لمضى الصحة وتغلب في الفتح (قوله فالتول لمضى الصحة عندهما وعند التكر) كذا في بعض النسخ وهو  
 سبق قلم وعبارته الهداية وغيرها فالتول لمضى الصحة عنده وعند التكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله  
 فالتول للطالب) أى رب السلم فانه يطلب المسلم اليه بالسلم فيه (قوله وأى برهن قبل) لكن برهان رب السلم  
 وحدهم كدلت عليه لا مثبت لان القول به بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحدهم ولا أقصى بينهما اذ رغبنا  
 (قوله فالتول للطالب) لانكاره توجه المطالبة بجر (قوله وان برهنا بينة المطلوب) لابتهايز لزيادة الاجل  
 فالتول قوله والزيادة بينهما بجر (قوله ولو اختلفا في السلم تحالفا استحصانا) أى يريد تعيين الطالب وأى برهن قبل  
 وان برهنا فانه الطالب والمسئلة على أوجه لان رأس المال ما عين أو دين وعلى كل أمان أن يتفقا عليه ويختلفا في  
 السلم فيه أو بالعكس ويختلفان فاما ان كان عنيا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا التوب في كرمه فالتول  
 الآخر في نصف كرم أو في شعير أو حنطة رد يمينه وانهما تقدم الطالب وان اختلفا في رأس المال فقط هل هو ثوب  
 أو عبد أو فئما وانهما قضى بالسلم وان كان دراهم أو نقفاه فقط بقضى الطالب بسلم واحد عند الثاني خلافا  
 لمحمد وكذا في الاختلاف في السلم فيه فقط ولو فيما كرمه عشرة دراهم في كرم حنطة وقال الآخر خمسة عشر في  
 كرمه ثمانية عشر في ثوب الزيادة فيجب خمسة عشر في كرم وعند محمد بقضى بالعقد ان دفعه لمضاه (قوله  
 هو لطلب الصنعة) أى أن يطلب من الصانع العمل في القاموس الصناعة ككتابة حرف الصانع وعمله الصنعة  
 اه بالصنعة عمل الصانع في صناعته أى حرفته وأما شرافته وطلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص  
 يعلم بما يأتي وفي البدائع من شرطه بيان جنس المستوع ونوعه وقدره وصفته وأن يكون مباحية تعامل وأن  
 لا يكون مؤجلا ولا كان سلبا وعندهما التول استصناع الانا كان مما لا يجوز في الاستصناع فنقلب سلبا  
 في قولهم جميعا (قوله بأجل) متعلق بمخوف حال من الاستصناع لكن فيه يعجز الحال من المتبادر وهو ضعيف  
 ولا يصح كونه خبرا لأنه لا يقيد بل ان خبره هو قوله سلم والمراد بالاجل ما تقدم وهو شهر فافرقه قال المصنف قدنا  
 الاجل بذلك لأنه اذا كان أقل من شهر كان استصناعا جرى فيه تعامل والافسادان ذكر على وجه الاستهتال  
 وان كان للاستعمال بان قال على أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا اه ومثل في البحر وغيره موصد كره  
 الشارح (قوله كرم على سبيل الاستهتال الخ) كان الواجب عدم كرمه لاجل ما علمت من أن التول شهر

(قوله قوله هو لطلب

طلب الصنعة هكذا

يخطب مع أن الذي في

نسخ الشارح هو طلب

عمل الصنعة فلعلها

نسخة أخرى وليحرب

إله

مطلب في الاستصناع

فأكثره والمؤجل بدونه أن لم يحرقه تعامل فهو استصناع فاسد إلا إذا ذكر الاجل للاستعمال فصحيح كما أقارط  
 وقد تبين الشارح أن كمال (قوله سلم) أي فلا يبقى استصناعا كما في الترانسية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائطه  
 أي شرائط السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما يأتي بحسب (قوله)  
 جرى فيه تعامل تكف وطسوت وقمته ونحوها دور (قوله أم لا) كالشباب ونحوها دور (قوله وقال لا الأول)  
 أي ما فيه تعامل استصناع لان اللفظ حقيقة للاستصناع فصاعظ على قضيته ويحمل الاجل على التجهيل  
 بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فحمل على السلم الصحيح وله أنه من يحمل السلم وجواز السلم بأجاء  
 لاشبهه فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحمل على السلم أولى هداية (قوله) وبدونه متعلق بقوله صح  
 الآتي ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم يتعامل به (قوله) وذكره في المغرب في الشين المجمة (هو خلاف  
 ما في الصباح والقاموس والمصباح (قوله) ويقال) أي في جمعه وبناه ما في المصباح طلست قال ابن  
 قتيبة أصلها طس فابل من أحد المضعين أنه لانه يقال في جمعها طس كسهم وسهام وجمع أضعاف  
 طسوس باعتبار الأصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله) بيعا لاعتد (أي صح على أنه بيع لأخيه) أنه موعدة  
 ثم يتعقد عند الفراغ بيعا بالتماعلى إذ لو كان كذلك لم يتعقد بموافقه تعامل وعلمه في الجرح قال في الزهر وأورد  
 أن بطلانه بموت الصانع ينافي كونه بيعا وأجيب بأنه اغتاب على عوته لاشبهه بالأجارة وفي الأخيرة وإجارة  
 ابتداء بيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو انعقد إجارة لأجر الصانع على العمل  
 والمستصنع على إعطاء المسمى وأجيب بأنه اغتاب لانه لا يمكنه إلا بتلافى عين له من قطع الأديم ونحوه  
 والإجارة تنسخ بهذا العذر لا ترى أن الزرع أنه لا يعمل إذا كان البذر من جهته وتذارب الأرض اه ومثله  
 في البصر والفتح والزلي (قوله) فيصير الصانع على عمله) تبع في ذلك الدرر ومختصر الوفاة وهو مخالف لما ذكرناه  
 آتباعين عدة كسب أنه لا يجبره ولقول الصروحكة الحوازي دون الزوم ولذا قلنا للصانع أن يبيع المصنوع  
 قبل أن يرام الاستصناع لان العقد غير لازم اه ولما في البدائع وأما مقتضى فهمي أنه عقد غير لازم قبل العمل من  
 الجانبين بلا خلاف حتى كان لكل واحد منهما خيارا الامتناع من العمل كإيصال خيار الجانبين فان لكل  
 منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يرام الاستصناع فكذلك حتى كان للصانع أن يبيعه ممن شاء وأما  
 إذا أحضره للصانع على الصفة المشروطة سقط خياره وللمستصنع الخيار هذا جواب ظاهر الرواية ويرى عنه  
 ثبوت له ما عمن الثاني علمه لهما والصحيح الاول اه وقال أيضا ولكل واحد منهما الامتناع من العمل قبل  
 العمل بالاتفاق ثم إذا صار سلبا راعى فيه شرائط السلم فان وجدت صح والا لا اه وقال أيضا فان ضرب به لأجلا  
 صار سلبا حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيارا لو أحدهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم  
 اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع بيعه قبل أن يرام الاستصنيع ثم ذكر أن الاستصناع لا يصح في الثوب وأنه لو  
 ضرب به لأجلا وعجل الثمن جاز وكان سلبا ولا خياره فيه اه وفي الترانسية ولا يحجر المستصنع على إعطاء  
 الدراهم وأن شرط تجهيله هذا إذا لم يضرب به لأجلا فان ضرب قال أبو حنيفة يصير سلبا ولا يبقى استصناعا حتى  
 يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهر لك بهذا القول أن الاستصناع لا يجبره إلا إذا كان موجبا لشره في أكثر  
 فيصير سلبا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خياره وبه علم أن قول المصنف فيصير الصانع على عمله وأرجع الأمر  
 عنه أتاهم فما إذا صار سلبا فكان عليه ذكره قبل قوله وبدونه والافهم مناقض لما ذكر بعد من اثبات الخيار  
 للأمر ومن أن المعقد ودعه العين لا العمل وأن لم يكن العمل معقودا عليه كفي يجبر عليه وأما في الهداية  
 عن المبسوط من أنه لا خيارا لصانع في الأصح فذا لم يعد ما صنعته ورأه الآخر كما صرح به في الفقه وهو ما مر عن  
 البدائع والظاهر أن هذا منشا توهم المصنف وغيره كما يأتي وبعد تحريري لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل  
 الرابع والعشرين من نور العين إصلاح جامع الفصولين حيث قال بعد أن أكره من النقل في اثبات الخيار في  
 الاستصناع فظهر أن قول الدرر بتعاطر انه المسمى أن الصانع يجبر على عمله والأمر لا يرجع عنه سهو ظاهر  
 اه فاتممت هذا التحصير ورثه الحمد (قوله) والمبيع هو العين لا عمله (أي أنه بيع عين موصوفة في الذمة لا بيع عمل

سلبا (سلم) فتعتبر  
 شرائط (جرى) فيه  
 تعامل (أم لا) وقال  
 الاول استصناع  
 (وبدونه) أي الاجل  
 (فيما فيه تعامل)  
 الناس (تكف وقمته  
 وطسوت) بمهمة  
 وذكره في المغرب في  
 الشين المجمة وقد  
 يقال طسوت (صح)  
 الاستصناع (بيعا  
 لا عده) على الصحيح ثم  
 فرع عليه بقوله (فيصير  
 الصانع على عمله ولا  
 يرجع الأمر عنه) ولو  
 كان عندنا الزم (والمبيع  
 هو العين لا عمله)

خلافا للردعي (فإن جاء الصانع بمصنوع غيره أو بمصنوع قبل العقد) فاخذ (صح) ولو كان المبيع عليه المصاح (ولا يتعين) المبيع (له) أي  
للأمر (بإرضاء فصح بيع الصانع) لمصنوعه (قبل رؤية أمره) ولو تعينه له المصاح (٢٢٣) يبيعه (وله) أي لا مراً أخف وزنه بخلاف  
الرؤية ومفاده أنه لا خيار

للصانع بعد رؤية المصنوع  
له وهو الأصح نهر (لم)  
يصح فيقال بغيره فيه  
كأشوب الأبالج (كامر)  
فإن لم يصح فسدان ذكر  
الاجل على وجه الاستعمال  
وإن للاستعمال كسلي  
أن تفرغه غدا كان  
صحها (فرع) «السلم  
في الدبس لا يجوز لما في  
اجازة تجاور القشوي  
لو جعل الدبس اجرة  
لا يجوز لآلته ليس يتلى  
لأن النار علفت فيه ولذا  
لا يجوز زالسلم فيه فلا  
يجب في النسيئة حتى لو  
كان عشا حاز قلت  
وسمي في القصب أن  
الرب والقطر والعم  
والفحم والآخر  
والصاوب والعصفر  
والسرقين والجلود  
والصرم و ر مخلوط  
بشعر فيم ليحفظ

«(باب المتفرقات)»  
من أوابها وعيرق  
الكثر بمسائل متنوعة  
وفي الدرر بمسائل شتى  
والعني واحد (استثنى)  
ثورا وفسر من خرف  
للاجل (استثنى)  
الصبي لا يصح (واقبلته)  
فلا يضمن متلفه وقبل  
بجلائه يصح وضمن  
فيمنع يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها

أي لا اجارة على العمل لكن قد مناه أجازا ابتداء ببيع انتهاء تامل (قوله) خلافا للردعي (بالألم الموحدة) وسكون  
الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره عن مهملة نسبة إلى ردعة بلعمن أقصى بلاد اندر بجان وهو أجدن الحسين  
أوسع بعدن الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة مع الحاج سنة سبع عشرة وثلاثمائة وتقام زجته في طبقات  
عبد القادر (قوله) بمصنوع غيره أي بمصنوعه غيره (قوله) فاخذ أي الأمر (قوله) بإرضاء أي رضا الأمر  
أو رضا الصانع (قوله) قبل رؤية أمره (الاولى قبل اختياره لأن مدار تعينه على اختياره وهو يتحقق بقضيه  
قبل الرؤية بأن كمال (قوله) ومفاده (الح) قد مناه التصريح بهذا المقادع البدائع وعمله بان الصانع يبيع ما لم  
يرود لا خيار له ولأنه باحضاره اسقط خيار نفسه الذي كان له قبله في خيار صاحبه حاله اه وفي القصر وأما  
بعد ما رأه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه لانه بالآخرة جاء اه وهذا هو المراد  
من في الخيار في البسوط فقول المصنف في النسخ ولا خيار للصانع كذا ذكر في البسوط فيصير على العمل لانه يباع  
ما لم ير الخ صوابه أن يقول فيصير على التسليم لأن الكلام بعد العمل وأيضا فالتعليل لا يوافق العمل على ما فهمه  
وهذا هو مشأ ما ذكر في متهناه ولا وقد علفت تصريح كتاب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفي كافى الحاكم  
الذي هو من البسوط ما نصه والمستصنع بالخيار اذا رآه مقروعا وعلمه واذن أهلبس للصانع منعه ولو يبيع وإن باعه  
الصانع قبل أن يراه حاز بيعه (قوله) وهو الأصح وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار لما عمن الثاني عنده  
لهما كامر عن البدائع (قوله) الأبالج (كامر) أي باجل مماثل لما مر في السلم من أن أقله شهر فيكون سلما  
بشروطه (قوله) فإن لم يصح أي الاجل لعقد السلم بان كل أقل من شهر (قوله) وإن للاستعمال أي بان لم  
يقصده التاجيل والاستعمال بل قصده الاستعمال لا امهال وظاهره أنه لو لم يذ كر أجلا أصلا فيقال بغيره  
تعالى صح لكنه خلاف ما يفهم من المتن ولم أره صريحا فتأمل (قوله) في الدبس) بكسر وبكسر ين غسل الثمر  
وعسل الثعل قاموس والمشهور الآن أنه ما خرج من العنب (قوله) وإذا أي تكون النار علفت فيقفصا غير  
مثلى لا يجوز السلم فيه وظاهره أن السلم لا يجوز إلا في المتلى مع أنه يجوز في الشباب والبسوط والحصر ويحجرها كامر  
أهله ط (قوله) حتى لو كان عشا أي لو جعل الاجرة دبسا معناه (قوله) الرب) دبس الرب اذا طبخ بمصباح  
(قوله) والقطر (فرع) من غسل القصب قال المؤلف في القصب أن كلامهما يتفاوت في الصنعة ولا يصح السلم فهما  
ولا يثبت في النسيئة ط (قوله) والعم) ولو تأد كر المؤلف في القصب وتقدم الكلام فيه (قوله) والأخر الصاوبون  
لاختلافهما في الطبخ (قوله) والصرم) بالفتح الخلد مصباح وقد مناه أول الباب عن الفتح أنه يصح السلم في الجلود  
اذابن ما يقع الضبط (قوله) وبمخلوط) الأصوب وبمخلوط اعطفا على الرب المنسوب ثم الرفع جاز على  
القول بجواز العطف بالرفع على محل اسم قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

«(باب المتفرقات)»  
حرت عاداتهم أن المسائل التي تشدعن الأبواب المتقدمة فلقد كرفها بمجموعها بعدد ويسمونها باحد هذه  
الأمهات ط (قوله) بمسائل متنوعة) شبهت بالنظير من الذهب والفضة لتفاسدها وهو ما رفع على الحكاية ط ويجوز  
الحرف (قوله) من خرف) أي طين قال ط قد به لانها لو كانت من خشب أو صفر جاز اتفاقا فيما يظهر لاسكان  
الانتفاع بها وزر اه وهو ظاهر (قوله) ولا يضمن متلفه) كأنه لأنه لو لا يقال فيها تحوما قبل في عود اللهو  
من أنه يضمن خسبا للمها على أحد القولين لأنه لا قوة لهذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلويها ط (قوله) وقيل  
بجلائه) يشعر بضعف مع أن المصنف نقله عن الغنية وفي الغنية لم يعبره بقيل بل مرزا دل ثم ثانی (قوله)  
عن أي يوسف) أي ناقلا عن أي يوسف وظاهره أنه قوله لا رابة عنه حتى يقال إن هذا شعر يضعفه ونسبته  
إلى أي يوسف لا تدل على أن الامام يتخالف لاحتمال أن يكون له في المسئلة قول فافهم (قوله) ولو عقرها) فيه كلام  
بأني (قوله) والنيل) هذا بالاجماع لانه متفق عليه حقيقة مصباح الانتفاع به شرعا على الإطلاق فكان لا يجر عن

فتبسة وفي آخره يحظر المحتى عن أي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها  
الصبيان (وصح بيع الكتب) ولو عقرها (والفهد) والغليل

السباع أي ينفع به القتال والجل وينفع بقطعه **(قوله والقرد)** فيه قولان كابني **(قوله والباع)** وكذا يجوز بيع لجها ببدن كسلة لأطعام كلب أو سنور بخلاف لحم الخنزير لأنه لا يجوز أطعامه بحكمه لكن على أقبح الخصمين من أن ذلك كافئ شرعية لأطعامه الخلدودون اللحم لا يصح بيع اللحم شربلاية **(قوله حتى الهرة)** لأنها تصطاد بالغار والهوام المؤذية فهي مستغفها فصح **(قوله وكذا الطيور)** أي الجوارح درر **(قوله علف أولاً)** تصريح بما عفاهم من عبارة محقق الأصل وبصرح في الهداية أن بضالكن في البحر عن البسوط أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحيحين المنهوب وهكذا نقول في الأسنان كان يقبل التعليم يصطاده يجوز بيعه والأفلا والفهد والبازي يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع الترنجبال لأنه لا شرأسته لا يقبل التعليم وفي بيع القرد وابتان اه وجه روايته الجواز وهو الأصح بلى أنه يمكن الانتفاع بجلده وهو وجه ما في المتن أيضاً وصح في البدائع عدم جواز لأنه لا يشترى لا انتفاع بجلده معاملة بل للهيبه وهو حرام اه بحرقلت وظاهره أنه لو قصد التلهي به لحاز بيعه ثم انه رد عليه ما ذكره المأشراح عن شرح الوهباني من أن هذا لا يقضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن الترنجبال على جواز بيعه ماسوى الخنزير مطلقاً وصح السرخسي التقيد بالعلم منها **(قوله لا ينبغي اتخاذ كلب الخ)** الاحسن عبارة الغفر وأما اقتناء الكلب وحراسة المشاة والبوت والزرع فهو زبالاجع لكن لا ينبغي أن نخذه في داره إلا أن خاف نصوصاً وأعداء للحدث الصحيح من اقتنى كلباً لا كلباً صيداً ومأشيه نقص من أجره كل يوم قيراطان **(قوله خرعجام كثير)** لعل المراد به ما تبلغ قيمته فلساً فإنه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة لطهارة خزنها وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين ويعرولوا الصن والانتفاع به والقوفه وبيع رجع الآدمي ويجوز لو طارت **(قوله لا يجوز)** أي إذا لم تبلغ قيمتها فلساً **(قوله والقائذ)** جمع قفذهض الغافق وقصص مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والنال المحجمة **(قوله والوزغ)** هو سامر برص **(قوله وكل ما فيه)** أي في البحر **(قوله سوى سح)** عبارة الصرعن البدائم الأسجل وما حاز الانتفاع بجلده وأعظمه اه **(قوله بيع ما فيه غن)** في الشربلاية عن الخطيب يجوز بيع العلق في الصحيح لتول الناس واحتياجهم إليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه يجوز بيع دودة القرمز لأنها من أعرال الأموال وأنفسها في زماننا تنفع بها خلا فالن أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يصح منقلها كإحراقه في البيع الفاسد **(قوله كسقفور)** حيوان مستقل وقيل بض التاسع أنفاسد ويكبر طول ذراعيه على المحل السكة وعامة في تذكرة الشيخ داود **(قوله وجلاوخر)** الخنزاسم دهم ثم أطلق على الثوب المتخضم وورده مصاح **(قوله لوجا)** عبارة الصرعن القسفة قبل يجوز حالاً مستباح **(قوله ورده البدائم الخ)** فمقتضى البيع الفاسد متفرقه ولين امرأ أن صاحب الدانية والنهاية اختاراً جواز أن علم أن فيه شفاؤه ولم يجرد واغفره قال في النهاية وفي التهذيب يجوز للعلل شرب البول والدم والمتلة لاوي إذا أخسره طبيب مسلم أن فيه شفاؤه ولم يجرد المباح ما يقوم مقامه وإن قال الطبيب بتعجل شفاؤه فيه فيه وجهان وهل يجوز شرب العلل من الخرنق لاوي فهو جهان كذا ذكره الامام الترنجش وكذا في النسخة وما قبل أن الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على الإطلاق وأن الاستشفاء بالحرام إنما لا يجوز إذا لم يعلم أن فيه شفاؤه أما إذا علم وليس له دواء غير محذور مضمعي يقول أن مسعود رضي الله عنه لم يجعل شفاؤه كره فإحرامه عليه محتمل أن يكون قال ذلك في داء عرفه دواء غير المحرم لأنه حديثه يستغني بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكشف الحرمه عند الحاجة فلا يكون الشفاؤه بالحرام وإنما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين **(قوله أي متخص)** احتراز بع دهن المشق والخنزير اه ح **(قوله وينفع به الاستسباح)** عطف على معلول طلائع الانتفاع به على جواز البيع **(قوله كامر)** أي في باب الانحاس لكن عبارة هناك لا بضر أثر دهن الأدهن وذلك لأنه عن الخلص حتى لا يذبح به جليل يستعجب به في غير مسجد اه وقدمنا هناك تأييد ما هنا بالحديث الصحيح وقدمنا ذلك أيضاً في البيع الفاسد **(قوله غير الخمر والنظر الخ)** فافان الخنزير بيع بعضهم



وميتة لم تحت حنفاً أنفها) بل بنحو خلق أو ذبح بحسبى فإثمها تكفير وقد أمر نائبكم فهم ما يدعون (ومع شرائه) أى الكافر كما قلناه فى البيع الفاسد (عبداً مسلماً أو مصحفاً) أو شقصاً منها (ويحبر على بيعه) ولو المشتري صغير (٢٣٥) أجبر عليه فأولى بكن أقام القاضى له ولها

وكذا لو أسلم عنده وبشبعه طفله ولو اعتقه أو كاتبه جاز فإن عجز أجبر أيضاً ولو دبره أو استولاه ساعياً فى قيمته ما وجع ضرباً ولو بته مسلبة وذلك حرام \* (فرع) \* من عاتبه شراء المردان يحبر على بيعه دفعاً للفساد نهر وغيره وكذا حرم أخذ صيداً يؤمر بإرساله ولو أسلم مقرض الخمر سقطت ولو المستقرض فروا يثان (وطر وجع) الإلابة (الشترأة) التى أنكحها المشتري فسل قضها (قبض) لمشتريها لحصوله بتسلطه فصار فعله كفعله (لا) مجرد (تكا حها) استحساناً (فلواتنقص البيع) قبل القبض (طل) الشكاح (فى) قول الثالث

١ مطلب أمر نائبكم وما يدعون (٢) قوله لأن الصحيح الخ قال فى متن المنار والكفار مخاطبون بالأمر بالآيات والمنشور عن الغفولت وبالعالمات والشرايع فى حق المؤاخضة فى الآخرة فلا يخلف وأما فى ربحوب الادافى أحكام الدنيا فيكذلك عند البعض والصحيح

بعضاً حصص فمن قول عمر رضى الله تعالى عنه أخرجه أبو يوسف فى كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع إليه عماله فقال باهولاً لانه بلغنى أنكم تأخذون فى الجزية المنة والخزير والخزير فقال بلال أجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولو كنتم ولوا أباها بيعها ثم خذوا الثمن منهم ولا تحبر فيما بينهم بيع المنة والم فقع (قوله وميتة الخ) هذا زاده من الكمال وصاحب الدرر استندوا على هذا لأنه لا يثبت فى غير محصور بالخزير والخزير واستندوا أيضاً فى التهرىء بعداً مسلماً أو مصحفاً قلت هذا كما يظهر أن لو كان التشبيه فى قولهم والذي كالمسلم الخ من جهة الحل والحرمة والظاهر أنه من جهة الصحة والفساد لان الصحيح من منهج أصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرائهم أى محرمات فكانت ثابتة فى حقهم أيضاً ولو كان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثنائهم فنعين ما قلناه وحسنه فلا يدخل الخبر على البيع فى التشبيه حتى يصح استثنائهم ولا يظهر المصنف فى التعبير فقال وصح شرائه بعداً الخ ثم هذا على رواية أن بيع ما لم يمت حنفاً أنه صحيح بينهم وفى رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حنفاً أنه فان بيعه باطل فيما بيننا وبينهم كما مر أول البيع الفاسد (قوله وقد أمر نائبكم بهم وما يدعون) كذا فى الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو لم يبيعها وخذوا العشر من أعانها اه وأشار به الى أن امرأته انعتهم ليس لكونها مسابقة شرعاً فى حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثابتة فى حقهم فى الصحيح لانهم مخاطبون بها كما قلناه انهم لا ينعون من بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها ويتولونها وقد أمر نائبكم بهم وما يدعون كفى الصرعين البدائع لكن الأولى الاستدلال بان هذا مخصوص بالآثر المنقول عن عمر كما مر والأورد عليه أنه لو اعتقدوا حل ما مات حنفاً أنه أن يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا لكانت حكم بطلانه وأيضاً لو اعتقدوا حل السلم أو الصرف أو نحوهما بدو بشر وطه اعتبره عندنا حكم بينهم بشرعنا لا فى الخروا والخزير فبعدتهم عليهم كما كفناه على الشاة والعصر وفى الصرعين حدود القسبة ومنع الذى عاينع المسلم الأشرباء الخرفان غنوا وضربوا العبدان منعوا كالمسلمين لأنه لا يثبت عنهم اه قال فى التهرىء عليه أنه لا نفع من ليس الحر والذهب بخلاف المسلم اه (قوله ويحبر على بيعه) أو اشتراؤه من كافر مثله شراء غلام أجبر على ردّه لأن دفع الفساد واجب حق الشرع ثم يحبر البائع على بيعه (قوله أجبر عليه) وينبى أن عقدا الصغير فى هذا لا يتوقف على الإجازة نهراً لى لعدم فائدته لأنه إذا حاز له أجبر أيضاً على بيعه وقد يقال أنه قد يسلم قبل إجاره فيه فيبقى على ملكه فكان لا حاجة فائدة (قوله وكذا لو أسلم عنده) فى بعض النسخ عبده بالباء بدل التثنية وأفادته لأفريقين كون العبد مسلولاً وقت الشراء وبعد (قوله وبشبعه طفله) أى لو أسلم العبد وله ولغيره بالغ يتبعه فى الإسلام والأخبار على بيعه معه (قوله فان عجز) أى المكاتب (قوله أجبر) أى الكافر على بيعه ومفهومة أنه لا يحبر مادام عقد المكاتب وهو ظاهر لأن المكاتب لا يجوز بيعه (قوله من عاتبه شرا المردان) عبارة التهرىء المنحط الفاسق المسلم إذا اشترى عبداً أمره وكان من عاتبه اتباع الرد أجبر على بيعه دفعاً للفساد اه وعن هذا أقوى المولى أو السعدونه لا يسع دعوا على أمره دوى أقوى الخبر الرضى والمصنف أيضاً (قوله يؤمر بإرساله) ولا يصح بيعه ومن بيان ذلك كله فى الحج (قوله ولو أسلم مقرض الخمر سقطت) لتعذر قبضها فصار هلاً كهل سئند إلى معنى فيها وفى البيع ولو أسلم أو أحد هائل القبض انتقض البيع أى ثبت حتى الفسخ لتعذر القبض بالإسلام فصار كأول ابن البيع وعامة فى الخبر (قوله فروا يثان) أى عن الامام فى رواية تسقط وفى رواية عليه قيمتها وهو قول محمد لتعذر لمعنى من جهة بخر (قوله التى أنكحها المشتري الخ) أى إذا اشترى أمه ونزوجه رجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضاً (قوله فصار فعله) أى الزوج كفعله أى المشتري (قوله استحساناً) والقصاص أن يكون قبضاً لأنه تعيب حكى الأثرى أنه لو وجد المشتراة من زوجة ردها بالبعض وحل الاستحسان أنه لم يتم بل فاعل حسنى من المشتري والتزويج فعل تعيب حكى يعنى يقلل الرغبات فيها كتنقص السعر وعامة فى التهرىء (قوله فلا تنقص البيع) أى بنحو خيار عيب أو فساد (قوله بطل الشكاح) لأن البيع بطل انتقض

(٢٩) - (ابن عابدين) - رابع) أنهم لا مخاطبون بأدعاء محتمل السقوط من العبادات اه قال ابن عديم فى شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الأئمة من العلم على التكليف بلوافقه لظاهر النصوص فليكن هو العتد اه منه

وهو (المختار) وقده  
الكامل بما اذا لم يكن  
بطلانه وبتوافقه قبل  
القبض لم يبطل النكاح  
وان بطل البيع فيلزمه  
المهر للمشتري فتح  
(اشترى شيئا) منقولا  
اذا العقار لا يبيعه القاضى  
(وغاب) المشتري  
(قبل القبض) ونقد  
الثنى غيبة معروفة فاقام  
بائع مينة أنه باعه منه  
لم يسم في دينه) لا مكان  
ذهابه اليه (وان جهل  
مكانه بيع) البيع أى  
باعه القاضى أو ما موره  
نظرا للغائب وأدى  
الثنى وما فضل بمسكه  
للاغائب وان نقص ثبته  
البائع اذا ظفربه (وان  
اشترى اثنان) شيئا  
(وغاب واحد) منهما  
(فالحاضر دفع) كل  
(أخته) ويجوز البائع على  
قبول الكل ودفع الكل  
للحاضر (و) له (قبضه  
وحبسه) عن شريكه  
اذا حضر (حتى ينقد  
شريكه) الثنى

مطلب للقاضى ايداع  
مال غائب واقرضه  
وبيع منقوله الخ

قبل القبض انتقض من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا بحر (قوله) وقده الكمال لم يقده  
الكامل من عند بل قال وقده القاضى الامام أبو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقده القاضى أبو بكر  
لكان أصوب ولسلم عزوف آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) أى البيع (قوله) فيلزمه المهر  
للمشتري فتح لم أجد هذه العبارة فى الفتح بل ذكرها فى التبر ونقل بحسن مسكن عن شخص أنه لم يجد هذا فى النهاية  
ولا فى العناية والجر ونقل عن الشيخ شاهن أنه وجدها فى المراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون حالكم من مال  
البائع ويكون المهر للمشتري فهو يحتاج لقبول قولهم القرم بالغرم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان  
البيع مقتصر على وقت الموت فلم يضر العقد كأن لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فبستحق  
المهر تأمل وانظر ما قدمناه فى البيع الفاسد قبل قوله ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما (قوله) اذا العقار  
لا يبيعه القاضى (فى بعض النسخ) لا يبيعه الا القاضى بزيادة الا والصواب الاول وهو الموجود فى التبر وكذا فى الجر  
عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز للقاضى بيع المبيع وايقاد الثنى لو كان منقولا لا لو عقارا  
اه (قوله) قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه القاضى لان حقه غريمه علق بماله بل بذهبه المشتري وقده فى  
جامع الفصولين عما اذا لم يخف عليه التلف فان خف حاله البيع حيث قال للقاضى اذاع مال غائب ومفقود  
وله اقرضه وبيع منقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم اه وبنى أن يقال ان خوف التلف يجوز  
لبيع علم مكانه ألا وقد معنا بخوف خيار الشرط فارجع اليه مهر (قوله غيبة معروفة) بان كانت البلدة التى  
خرج اليها معروفة وان بدلت نهر (قوله) فاقام بائعة بنته الخ) ليست البائعة هنا للقضاء على الغائب بل لثبوت  
التيمة واكتشاف الحال كافى بالثبوت فلا يحتاج الى خصم حاضر لان العبد قد بدوه وقد اقر به للغائب على وجه  
يكون مشغولا بمحققة بحر قال فى جامع الفصولين ان الخصم شرط لقبول البينة أو الرادى متى أن يأخذ من يد الخصم  
الغائب شيئا ما اذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب فى بدله فلا يشترط ولا يحتاج لو كمل كهذه المسئلة  
وكذا لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراوى مائتين الى البايع فذهب فانفسخت الاجارة فله أن يركبها  
ولا يضمن وعليه أجرهما الى مكة فاذا اهاورفع الامر الى القاضى فرائى سعيها ودفع بعض الاجر الى المستأجر  
حاز وعلى هذا لو غاب المدبون وغاب غيبة منقطعة فرفع المهرمن الامر الى القاضى لبيع الرهن بشئى أن يجوز  
كأى هاتين المثلتين اه وأقر فى الجر (قوله) أنه باعه منه) وأنه لم ينقد اليه الثنى نهر وفتح (قوله) باعه  
القاضى أو ما موره) ولو أدن له بان يجر الدابة ويعلقها من آخرها حاز كافى جامع الفصولين وظاهر كلامهم  
أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضى فان باع كان فضوليا وان سلم كان متعديا والمشتري منه غاصب بحر قلت  
وفى الاول والحقه اشترى لما ذهب ليجب بالثنى فابطأ تخاف البائع أن يفسد بيع البائع بعه لان المشتري يكون  
راضيا بالانقضاء فان باع بزيادة تصدق بها أو نقصان وضع عن المشتري وهذا نوع استحسان اه وبه علم  
أن ما يشرع فساد لا يتوقف على القاضى (رضانا لانفساخ بخلاف غيره فان القاضى يبيعه على ملك المشتري  
ولذا كان الفضل له والنقص عليه) (قوله) نظرا للغائب) أى وللبائع لان البائع يصل به الى حقه ويراعى ضمانه  
والمشتري ايضا تبرا لذمته من دينه ومن راكم نفقته بحر (فرع) فى جامع الفصولين سئل نجم الدين عن  
وهبة اميرامة واخبرته أنها لقتل واخذت وتداولها الأيدي حتى وصلت اليه ولا يجد وارث القليل ويعلم أنه  
لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فاجاب للقاضى ببيعها من ذى اليد فلو ظهر المالك كان له على ذى اليد  
نقها (قوله) وان اشترى اثنان شيئا) أى اشترى اعيد اصفقة واحدة كبيع فى الجامع الصفر لقاضى خان (قوله)  
وغاب واحد منهما) أى بحث لم يدرك مكانه نهر وقده لانه لو كان حاضر يكون متراجعا لاجاع لانه لا يكون  
مضطرا الى ايقاد الكل اذ يمكنه أن يتخاصمه الى القاضى في أن ينقد حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله) ويجوز الرجوع  
القاهران هنا لو المبيع غير مشى اما للثنى كالتبر ونحوه مما يمكن قيمته فلا جبر على دفع الكل واذا صوروا  
المسئلة بالعد كذا كر تأمل (قوله) أى للحاضر قبضه أى قبض كل المبيع (قوله) حتى ينقد شريكه  
الثنى) أى غن حصته اذا كان الثنى حالا وفى ط عن الوالى التقدي فى الاصل تمييزا لجيد من الرديء من نحو

بخلاف أحد المتأخرين والفرق أن البائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن فكان مضطرا لاختلاف المثرع لهم إلا أن شرط تعجيل الاجرة (باع) شيئا (بالب) مثقال ذهب وفضة تنصفاه أي بالمثل فوجب خسمائة مثقال من (٣٣٧) كل منهما لعدم الأولوية (وفي)

بيعه شيئا (بالب) من الذهب والفضة تنصفاً وتصرف الوزن المعهود (في) النصف (من) الذهب مثاقيل (والنصف) (من) الفضه درهم) ومثاله على كحطه وشعبه ونسبهم زمة من كل ثلث كر وهذه قاعدة في المعاملات كلها ككسرو وصية ووديع وعصب وإحالة وبدل خلع وغيره في مسوون ومكيل ومصدود ومذروع عيني وقوله (وزن سبعة) تقدم في الزكاة وأود الكال أن اسم الدرهم ينصرف للتعارف في بلد العقد ففي مصر ينصرف للقالوس وأجاد في النهر أن قيمته تختلف باختلاف الأزمان فأقضى القاني بأنه يساوي نصفاً وثلاثة قالوسين باختلاف الأزمان فأقضى القاني بأنه يساوي نصفاً وثلاثة قالوسين فلو أطلق الواقف الدرهم اعتبر زمة إن عرف الأصل كالقيد بالنقرة كواقف الشيخية والشيخية وشعبه وكحونها فقيمة درهما نصفان وأجاد المصنف أن النقرة تطبق على الفضة وعلى

الدرهم كما استعمل في معنى الأداء (قوله) بخلاف أحد المتأخرين (ولو) قبل نقداً لاجرة فنقد الحاضر جمعها كان متبرعاً لانه غير مضطرا لأدائها لئلا يحبس الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الترمذاني نهر وهذه الأحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل والتبض والحبس منهما ما خلف أو يوصف في جميعها ط (قوله) فكان مضطرا فصارع الراهن إذا أقبل الراهن وهو المستعير وأجاب فإن المعزاد أفكته بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرب ط وكصاحب العاود اسقط بسقوط السفل كان له أن يبني السفل إذا لم يبنه ماله بغير أمره ليتوصل به إلى بناء علوه ثم يرجع عليه ولا يمكنه من دخوله مالم يعطه ماصرفه وتعامه في الفتح (قوله) المهم الخ بحث لصاحب النهر (قوله) لعدم الأولوية لانه أضاف المثلث إلى السواء فوجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الخوذة وغيرها بخلاف ما إذا قال بالب من الدرهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف إلى الواحد نهر (قوله) وتصرف الوزن المعهود الخ فإن المعهود وزن الذهب للثاقيل ووزن الفضة بالدرهم فوق الكال قال بالب من الدرهم والدنانير (قوله) وهذه قاعدة الخ الاشارة إلى ما ذكره المصنف أي أن قوله بالب باع مثقال الخ ليس السبع قدياً في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكمل ونحوه كالواقره بل من ميم وعسل وزيت أو عناية من بيض وجوز ونفاح أو عناية ذراع من سكان وأر بسم وخز يلزم من كل ثلث (قوله) وزن سبعة أي العشرة من الدرهم ووزن سبعة مثاقيل كل درهم أربع عشرة قيراطا ط (قوله) وأعاد الكال الخ اعلم أنه وقع اشتباه في موضعين بالنظر إلى العرف الحادث الأول فيما ينصرف إليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في الفتح أن انصرف الدرهم إلى وزن سبعة إذا كان متعارفاً في بلد العقد أو ما في عرف مصر فلقد ألف الدرهم ينصرف الآن إلى زنة أربعة دراهم ووزن سبعة من قالوس الآن يعقد بالفضة فنصرف إلى درهم وزن سبعة وأخضعناه في الجران الواقف بحصر لوشطر ط درهم للشيخ ولم يقدها ينصرف إلى قالوس التماس وإن قدها بالنقرة ينصرف إلى الفضة وأعرض في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زمة ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك والذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف أن عرف والأصرف إلى الفضة لانه الأصل ط \* الموضوع الثاني قال في النهر وأما قيمة كل درهم هنا فقال في البصر بعد ما أعاد المسئلة في الصرف قد وقع الاشتباه في أنها حاصلة أو معنوية وكنت قد استفتيت بعض المالكة عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين القاني فأفتى أنه سبع ميم بوق به أن الدرهم هنا يساوي نصفين وثلاثة من قالوس قال فيسوق في ذلك مالم يوجد خلافه أو قد اعتبر ذلك في زماننا الآن لا في ميمتين به وما زاد على فهو منكول فيه ولكن الواقف يفرضه من ميمنا وجوب درهم وسط لما في جامع الفصولين من دعوى النقرة لوزن وجهها على مائة درهم نقرة ولم يصفها صح العقد ولو ادعت ما ندر درهم ميرا أو جعلها مائة وسط ط فنبني أن يقول عليه ط وأبنت فتاوى بعض الشافعية أن قيمته باعتبار المعامل نصف وثلاث وأنت قد علمت أن القيمة تختلف باختلاف الأزمان ولا شذوق اختلاف أزمنة الواقفين فنبني اعتبار زمن الواقف والله تعالى الموفق ط قلت وفي زماننا وفيه عدمه مبدت ترك الناس التعامل بالفضة الدرهم وأما غير ذلك فنقد القرش وهو اسم لاربعة نصف فضة وهذا يختلف باختلاف الزمان فنظر إلى قرش زمن الواقف أيضا (قوله) فقيمة درهمها نصفان) هذا ذكر في النهر بعد ما حرر المقام والظاهر أن مراده أن ذلك كان في زمن الواقف فلا ينافي ما حرره قبله (قوله) أن النقرة تطبق الخ إطلاقها على قالوس عرف حادث في المغرب النقرة القطعة المذابة من الذهب أو الفضة (قوله) فلا يلزم مرجح وذلك كان يعلم ما كانت تطبق عليه في زمن الواقف أو يكون قد هاشم فافهم (قوله) الاستمارات القديمة أي التصرفات والعلماء بالوالدات أو نحوها ما أخذت من استبرأ الشيء إذا دام والمراد أنه ينظر إلى ما جرى عليه التعامل من تقديم الزمان فينبع (قوله) ولو قبض زلفا أي رد وبها يؤمن

الذهب وعلى قالوس التماس يعرف مصر الآن فلا يلزم مرجح فإن لم يوجد العمل على الاستمارات القديمة لوقف كإعوان على أن نظائره كعقوبة نراج ونحوه قال وفيه التلا بوالسعد أفتدى (ولو قبض زلفا بديل جيد) ثابته على آخره مطلب في العاود انقط ط مطلب فيما ينصرف إليه اسم الدرهم

يعلم برمحل زيفه ويرجع بحججه استحسانا كالمكانستوة أو نهجة واختاره للفتوى ابن كمال قلت ويرجع في البحر والنهر والشرب لبلالة فيه بقى (ولو قرخ طير أو باض في أرض رجل أو تكسر فيها طير) أي انكسر رجله بنفسه فلو كسرهما رجل كان لكسر لا لاخذ (فهو لاخذ) لسبق يده لمباح (الاذاها أرضه لذات) فهو (أو كان صاحب الأرض قريبا من الصديق يتخذ على أخذه لوم يده فهو لصاحب الأرض) ليتكسر منه فلو أخذه غيره لم يملكه نهر (وكذا مثل ماهر) صديق يشكك نصبت للجفاف) أو دخل دار رجل (ودره) أو بكر نمر فوقع على ثوب لم يذله (سابقا ولم يكف) لأحقافا أو أعدا وكفه ملكه بهذا الفعل (فروع) غسل النخل في أرضه ملكه مطلقا لأنه صار من أنزالها شري دارا فطلب المشتري أن يكتب له البايع صكلا لا يجبر عليه

الوصف بالمصدر لأنه يقال زافت الدراهم تر يفت بياض باب سارأى ردت ثم وصفه فقل درهم زيف ودرهم زوف كقلس وفلس وورما قبل زانفة على الأصل كاف المصاح وفي التارخانة الدراهم أنواع أربعة حاد ونهجة وزوف وستوة واختلفوا في تفسير النهر حتفل هي التي تضرب في غدران السلطان والزوف هي الغشوشة والسوتوة صفر عمود بالفضة وقال عامة المشايخ الحاد فضة الصخرة في التجارات وتوضع في بيت المال والزوف مازيفه بيت المال أي ورده ولكن تأخذ التجارات لايأس بالشرابها ولكن بين البائع أنهما زوف والنهر حمة رده التجار والسوتوة أن يكون الماء على فضة أو السفل كذلك وبين ماصفر وليس لها حكم الدراهم اه وقال في أنفع الوسائل وحاصل ما قالوه أن الزوف أجدود بعد النهر حمة وبعدها السوتوة وهي بمنزلة الزغل التي نحاسها كمن فضتها (قوله كان قضاء اتفاقا) لأنه صار راضا بترك حقه في الحدودة وقد نقوله وأنفة لأنه لو عرض على البيع ولم ينفعه رده كسبد كره الشارع آخر الفروع (قوله ونفق) أي هلك يقال نفقت الدابة نفوقا من باب فعد هلكت مصباح (قوله استحسانا) وقوله ما قياس كاذ كره آخر الاسلام وغيره وظاهره ترجيح قول أبي يوسف بحر (قوله ولو قرخ طير) يقال فرخ بالتشديد وأقرخ صارنا أقرخ وأقرخت أيضا نقلت عن القرخ فخرج منها مصباح (قوله أو تكسر) وقع في الكثر تكسر وفي المغرب كس الطير دخل في الكناس كنوسا من باب طلب وتكسر مثله ومنه الصند اذا تكسر في أرض رجل أي استروى تكسر وانكسر اه وفي الفتح وفي بعض النسخ تكسر أي وقع فيها فتكسر احترازا عما لو كسر رجل فيها بحر وقوله من باب طلب صوابه من باب جلس رمى وقوله احتراز الهمزة إنما يتم إذا لم يكن تكسر لطاوعة والافق من فعل غيره يقال كسره بالتشديد فكسره وكسره بالتخفيف فكسره أي قبل ذلك تأمل (قوله الاذاها أرضه فذلك الخ) أي بان خضر فيها ربال سقط بها أو أعمكا نال الفراع لما أخذها فتح لان الحكم لا يضاف إلى السبب الصالح الا بالقصد بحر (قوله أو كان صاحب الأرض قريبا من ناهر مان سبب الملك أحد شئين إما التهمة أو القرب وقتضاه أو خرج الصيد من أرضه المهيأة قبل قربه منه يبقى على ملكه فليس لغيره أخذ ولكن بشكل عليه ما في الأخيرة عن المتقي حيث قال نصب حباله فوقع فيها صيد فاضطرط وانفلت فأخذه غيره فهو له أو عاص صاحب الحباله لما أخذه فلما دنا منه بحث بقدر عمله انفلت فأخذه غيره فهو لصاحب الحباله والفرق أن صاحب الحباله فيها وإن صار أخذها إلا أنه في الاول بطل الأخذ قبل تأكد وفي الثاني بعد تأكد وكذا صيد البازي والكلب اذا انفلت فهو على هذا التفصيل اه أوله ط (قوله فلو أخذه غيره لم يملكه) استدلل عليه في النهر بعبارة المتني المذكورة (قوله مثل ماهر) بدل من قوله وكذا وأعطف بيان أوله أن الإشارة إلى ما ذكر في أول السلسلة من أنه لا أخذه (قوله أدخل دار رجل) وكذا أدخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم له بصرا خذ ما لكاله حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره لم يملكه وعن أبي يوسف لو اصطد في دار رجل من الهواء وعلى الشجر ملكه لان حصوله على حائط رجل أو شجرة ليس باخر فإن قال رب الدار كتب اصطدته قلب فان كان أخذه من الهواء فهو له لأنه لا بد لرب الدار على الهواء أن أخذه من حائطه أو شجره والقول لرب الدار لا أخذه من محل هوائي منه وان اختلفا في أخذه من الهواء والشجرة فكذلك لان الظاهر أن ما في داره يكون له وعامة في البحر (قوله ملكه بهذا الفعل) أي بالاعداد أو الكف وظاهره أنه بدون ذلك لا يملكه وان وقع قريبا منه بحيث تناله يد والفرق بينه وبين الصيد أن الصيد يملكه بالقرب منه اذا وقع في أرضه ونحوها مطلقا والازم أنه لو قرب من صديق بركة ملكه والنثار يكون في بيت أهل العرس عانة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعدا الثوب أو كفه وأيضال واعتبر مجرد القرب يؤدى إلى المنازعة بين الحاضرين الذين وقع بينهم إذ كلهم يدعيه (قوله ملكه مطلقا) أي وان لم يعد ذلك (قوله لأنه صار من أنزالها) أي ردها وهو يفتح الهبة جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزالا من باب تعب كثر ريعه وغاؤه فهو نزل وطعام كثير النزل وزن سبب أي الركة ومنهم من يقول كثير النزل وزن قفل (قوله لا يجبر عليه) وكذا لا يجبر على اعطائه الصلح القديم كافي الأخيرة عن جواهر الفتاوى

ولا على الأشهاد والخروج الماعلا اناجعه بدول وصل فليس له الامتناع من الاقرار (٢٣٩) \* شري فمتنا فغير له امراته فكله

قال نعم لو وقف احياء الحق على عرضه كالمو غصب المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى ربا وخطو لهم  
يحذر على عرضه كما بقي به الفقه او جعفر صيانة الحق المشتري اه (قوله ولا على الأشهاد والخروج الماعلا  
أي في الأشهاد وهو عطف تفسير على الأشهاد لانه ليس له الامتناع عن الأشهاد الجبريدش بنما ماعله (قوله  
فليس له الامتناع من الاقرار) فان يقر برفعه الى الحاكم فان يقر بين يديه كتب محلا واشهد عليه منقطع  
(قوله فغير له امراته) أي بانه أو بغيره منقطع (قوله المرأه اذا كتبت) أي كتبت تزوجها وعارية جمع  
الفتاوى وغيرها أحد الورثة اذا كتبت المبتعاه الخ فالمرأة غير قيد من حرج الاجنبى فانه لا يرجع كالحق  
الانتراخانية أي اذا كان وصيا (قوله ولو لا ترجع شئ) عله في العزاية بان اختيار ذلك دليل  
التبرع وهذا اذا اتفق الوارث من ماله ليرجع وسد كالمصنف في باب الوصي أنه اذا زاد في عدل الكفن ضمن  
الزبادق زاد في قيمته ضمن الكل أي لأنه صار مشتر بالانقسامه فضمن مال المستودع وحورت هذه المسئلة  
لامر به عليه في تنصيص الحامد بمن الوصايا (قوله قال رحمه الله) الضمير عائدا الى صاحب المثل المتفق ان هذه  
الفرع كاهما من المثلقت كما ذكره الشارح آخرها والعارية كذلك كونه في عاقل المتقدمين في كتبهم  
فأدبهم (قوله لا يبعد) لعل وجهه أنه لا يضمن التكفين بما كرم كفن المثل اختيار التبرع بكل بل بالزاد  
(قوله اكسب حرام الخ) ٣ فوضيحه المسئلة ما في الانتراخانية فثبت قال رحمه الله اكسب ما لا يضمن حرام  
ثم اشترى فهدا على خمسة أوجه اما ان دفع تلك الدراهم الى البائع أو لا ثم اشترى به ما واشترى قبل الدفع بها  
ودفعها واشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها واشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك  
الدراهم قال أبو نصر بطله ولا يجب عليه أن يتصدق الا في الوجه الاول والمذهب الفقه أبو الليث لكن هذا  
خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا غصب ألفا واشترى بها حرامه وناعها ألفين فتصدق بالربع  
وقال الكرخي في الوسخه الاول والثاني لا يطيب وفي الثالث الاخيرة يطيب وقال أبو بكر لا يطيب في الكل لكن  
الفتوى لا نرى قول الكرخي دفعها للرجع عن الناس اه وفي الوالو الحقة وقال بعضهم لا يطيب في الوجوه كلها  
وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للرجع ككثرة الحرام اه وعلى هذا من المصنف في  
كتاب الغصب تبع الادرد وغيرها (قوله قال الكرخي) صوابه قال أبو نصر كما يشق في المثلقت ولم يفيد ك  
قول الكرخي أصلا (قوله جاز اخذ ربه) لان الظاهر أنه اكسب من الحلال ولو الحقة ونماها أنه لا ركه  
فيه وتقدم في شركة الفواونه أن أبا يوسف أحازها مع اختلاف الملة مع الكراهة وعمله الزبلي هنالك بان  
الكافر لا يهدى الى الجاهل من العوقد (قوله لا يجوز لأحد أخذها الخ) ظاهرا أنه لا يجوز الاقناب على الأخذ ما لم  
يسم المالك قال لا يخدم من أرادوه وظاهرا أنه عليه لا الأخذ اقال المسائل ذلك والالا ويقدم عام الكلام على  
هذه المسئلة في باب الحنابة على الاحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما اذا كان مجودا  
عند الناس أو مستورا لحال فانه حينئذ يصح بيعه بغير عقل بانه الصغير كالمسك كرم في باب الوصي (قوله لم يحز  
بيعه) أي فالوا انقضى بعد بلوغه هو المختار لا اذا كان خيرا بان يبيع بضع القيمة ببيع منقولة يجوز في رواية  
ويؤخذ منه في بدعل لافي زوايه لولا اخير بضع قيمته وبه يقتضي جامع الفصولين (قوله على أن لا ترجع عليه)  
قدس بذلك المسائل الاشياء شراء الام لانها الصغير لا يحتاج الى بيع غير نافذ عليها لا اذا اشترى من أبيه أو منه ومن  
أخى كافي الوالو الحية (قوله جاز وهو كالمهية) قال في الحنابة تكون الام مشترى به لنفسه لا يصر منها حية  
ولادها الصغير وصلة وليس لها أن تمنع الضعفة عن ولادها الصغير اه ط (قوله يرجع عما أدى) بخلاف  
لما خصه في التفقات حيث قال تفقلا عن جامع الفصولين الامير ومن أخذ بالسلطان لمصادره وقال لا يرجع  
خلصني فدفع المأمور ما انخلصه قبل رجوعه وقبل لافي الصحيح به يقتضي اه لكن يتناق في الكفالة قبل كفالة  
الرجلين تصحيح الاول ومثله في العزاية والحنابة وقديمنا في التفقات تأييده فهاهنا ولا نرى معصيانا ثم رأيت  
الحرم الاول في شرح السير الكبير ولم يحلف فيه خلاف فان كان هو المذهب فأدبهم (قوله ولو قال بالفالح عارية  
المانقط وقال شهادا اقال الامير الخ اشترى ثلث درهم فاشترى ما كثر منه جاز وعليه قدير الالف ولا يلزمه  
الفضل لأنه تحليف لا اشراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت بيانه أن الوكيل بالشراء أو شري ما كثر مما عاينه

مطلب اذا اكسب حراما اشترى فهو على خمسة أوجه

الموكل وقع الشراء له ولا يانزم الموكل شيء من الثمن لان الشراء متى وجد نفذ اذ على المشتري ان يملكه جميع الثمن ولا يانزم الا حرمته وهاترا لم امر قد راعى عنه لانه هنا تخلص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين خلاف هذا فانه قال أسير امره أن يفديه بالف ففداه بالثمن رجوع بالثمن عليه وليس كوكيل بشر اذ لا يفدونها وانما امره ان يخلصه فصار كمن امره ان يتفق عليه ألفا فتفق عليه ألفين اه اقول ويظهر لي أن قوله رجوع بالثمن مسبق قبل وصوله بالف بدليل التعليل والتظهير ان الأمور بانفاق ألف لاشد أن لا يرجع ما كثر من ألف ثم رجعت السيرة الكنية للسرخسي فقرأت فيه مثل ما قدمنا من الملتقط وقال انما يرجع عليه بالالف خاصة لان الرجوع يحكم الاستيفاض وذلك في الف خاصة وهذا بخلاف الشراء المانع فهذا صريح فيما قلنا وثمة الجدل فافهم (قوله وتأذي حيرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يتبع ولو أضر بغيره ولكن تركه القياس في محله يضر بغيره ضررا ينافي له وأخذ كثير من المشايخ وعليه الفتوى اه وفيه أراد أن يبنى في داره تنورا للبخير نائما وأورق الطبخن أو مودة القصارين يتبع عنه لنضر حيرانه ضررا فاحشاً وفيه لو اتخذ داره حماما وتأذي البخيران من دخانها فافهم منه الآن يكون دخان الحمام مثل دخان البخيران اه وانظر ما لو كانت دار قد عتقت بهذا الوصف هل البخيران الحادثن أن يضرر والقديم عما كان عليه ط قلت الضرر البين زال ولو قد عتقا كما فتي به العلامة الممهنا داري وثمة في حاشية البحر للسير الرمي من كتاب القضاء كافي كتاب الحيطان من الحامدة (قوله على أنه لحم غنم) الغنم اسم جنس يطلق على الشاة والمزعز مسباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف (قوله الرد) أي لاختلاف الرغبة وان فأن في باب الرجوع احسوا واحدا تأمل قال في الملتقط وكذلك اذا اشترى على أنه لحم مو حواء فوجد لحم هل (قوله) قال زن في الخ في المحرم ذى خيفة قال اللحم كيف تبسبب اللحم فقال كل ثلاثة أرطال بدهم فقال أخذت من ذلك زن في له أن لا زن وان وزن فلنكل واحد منهما أن يرجع فان قبض المشتري أو جعل البايع في رعا المشتري بامرهم فقد تم البيع وعلم بدهم قال محمد قال لقصاب زن لي من هذا اللحم كذا كذا فوزن له الخمار ولو قال زن لي من هذا الخبز كذا كذا وقال زن لي ما عندك من اللحم بحسب كذا فوزن له حارز لا خياره وعن أبي يوسف مثله حاوي الزاهدني قلت ولعل وجه قول الامام أن هذا بيع بالتعاطي فلا يتم قبل قبض المبيع ونوع قول محمد بتم بالوزن ان عن الموضوع أو كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يخبر) لعل وجهه أن الخبز المشتري منه لا يختلف بخلاف اللحم فان لحم الرقة أو الفخذ أحسن من لحم الخاصرة مثلا فثبت له الخمار بعد الوكيل زن الا اذا شري الكل أو عين الموضوع كهذا الخبز فبسم البيع والوزن كما عرفت تأمل (قوله ان تأمرا يدخله) م أي لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بتمه جامع الفصولين وفيه شري على أنه بذر بطبخ شوي فزرعه فوجد منه صفيان بطل البيع فبأخذ المشتري عنه وعليه مثل ذلك البذر اه قلت ومقتضاه أن من اختلف الجنس كالوزن وحده بذرقائه الذي يظهر أنه من اختلاف النوع ويؤيده ما ذكره في أيضا وشري بذرا على أنه بذر بطبخ كذا فظهر على صفة أخرى حارز البيع لا اتحاد الجنس من حيث أنه بطبخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند أي خفة اه أي لا تظهر عيبه بعد استيلائه وذكرك فيه عليه شري برا على أنه ربي فزرعه فظهر أنه ربي فاختار المشايخ أنه يرجع بنقص العيب وهو قولهما بناء على ما اذا شري طعاما كذا فظهر عيبه وقدم أن الفتوى على قولهما اه والحاصل أنه اذا ظهر خلاف الجنس كذا بطبخ وبذر القاء بطل البيع فبدهم ولو تأمرا وبعدهم لا يرجع بالثمن ولو ظهر خلاف الوصف كذا ربي والخمر ربي صم السبع فبدهم ولو تأمرا ولا يرجع بشي لوالها كاعند الامام وعندهما يرجع بنقصانه وبه يقتضى وبقي ما لو زرعه فلم ينبت ففي الخبر يملك له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك المبيع ولا رجوع بعد الاتلاف كالصريح يظهره الذين في حب القطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم نيابة لعبه والا لا بالنفاق لاحتمال أن عدم نيابة له دأمة حرة أو لحظاف أرضه أو لآخر اه قلت الظاهر أن ما نقله عن ظهير الدين مبني على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبني على قولهما المقتضى كما عرفت (قوله فأنكسروا) لان في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لان الواو لاجتماعه العقلاء (قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان

لانه يخلص لاشراء  
شري دارا وبيع وتأذي  
حيرانه ان على الدوام  
يبيع وعلى التدرة يعمل  
منه شري لجامع على أنه  
لحم غنم فوجد لحم  
معه الرد قال زن لي  
من هذا اللحم ثلاثة  
أرطال فوزن له أخسره  
ومن هذا الخبز فوزن لي  
خبير شري بذرا وخر صفيان  
فأذا هور بيع أو شري  
بذر الطبخ فذا هو بذر  
القتاة ان تأمرا رده وان  
مستحكما عليه مثله  
ساوم صاحب الزجاج  
فدفع له قد حاب نظره فوقع  
منه على اقداح فأنكسروا  
ضمن الاقداح لا القدح

مطلب دفع في داره  
وتأذي الحيران

مطلب الضرر البين زال  
ولو قد عتقا

مطلب شري بذر بطبخ  
فوجد له بذرقائه

\* شري شجرة باصلها وفي قطعها من الاصل ضرر بالبايع يقطعها من وجه الارض من حيث لا يقدر به البائع ولو انهم من سقوطه حاطت ضمن القاطع ماؤد من قطع \* دفع دراهم زوفا فكسرها المشتري لاشئ عليه ولم يمتنع حيث غشه وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسرها ولا بأس ببيع الغشوش اذا بين غشه وكان ظاهرا يري وكذا (٢٣١) قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في

حنطة خلط فيها الشعير والشعير يرى لآباس يبيع وان طحنه لا يبيع وقال الثاني في رجل معه فضة يجاس لا يبيعها حتى بين وكل شئ لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا أنقصه وهو يعرفه \* شري فلوسا درهم فدفعها اليه وقال هي بدرهلم لا ينقصها حتى يعتدها \* شري بالدرهم الزيف ورضي باطل بما يشتري بالجدد له \* شري ثوبا بدينار على أن يوفي عنه بدينار فم يخرجه له الاجل \* باع نصف أرض بشرط خارج كها على المشتري فهو فاسد \* أخذ خارج من الاكله أن يرجع على الدهقان استعسانا \* شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكار حاز البيع وله حصته من الثمن وان لم يرض لم يخرجه \* قضاه درهما وقال أنقصه فان سار ولا فرد على قبضه ولم ينقصه رد ما سمسما بخلاف

القدح قضاه على سوم الشراء بآبارين الثمن والا فحاز انكسرت بفعله فضمنها بين الثمن أولا كافي الخاتمة (قوله) باصلها هو المدفون في الارض المسمى شريشا (قوله) يقطعها من وجه الارض عبارة عن الملقط يقطعها وفه ايضا ٣ اذا اشتري اشجارا من وجه الارض وفي قطعها بالاصف ضرر فالبائع أن يدفع اليه قبضها وهي قائمة الا أن يتراضعا على تركها أي وقت الارض يقطعها وفه ايضا ولو باع شجرة ان بين موضع قطعها من وجه الارض فعلى ذلك وان بين باصلها ففصل قرارها من الارض وان لم يبين له أن يقطع من أصلها الا أن تقوم دلالة اه (قوله) فكسرها المشتري كذا رأيت في الملقط وكاه مصروف في الصرف والا فالتناسب فكسرها البائع ورأت فيه تقدير زوفا بالنهر جوة يدل له ما نقله بعض المحسنين عن الخاتمة لو أن المشتري دفع اليه البائع درهمين فباعها فكسرها البائع فوجب جدها بدرجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصغار والمكسرة قد ساء اه (قوله) وان طحنه لا يبيع أي الا أن بين له لا يري (قوله) وقال الثاني الخ وقال ايضا لآباس أن يشتري بسنوفة اذا بين وأرى السلطان أن يكسرها العلما تنقعي في ايدى من لا بين ورى وشري في الاملاء عنه أكرم لرجل أن يعطى الزوفا والنهر جوة والمستوفى وان بين ذلك ويجوزها عندنا اخذ من قبل أن اتفاقا ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكر ومخوفان الوقوع في ايدى المدلسة على الجاهل به ومن التاجر الذي لا يصرح اه ملخصا من الهندية (قوله) لا ينقصها حتى يعتدها لاحتمال أن يظهر الدرهم معيا وقد انفق الفلوس أو بعضها فيلزم الجاهل في المنفق والظاهر أن محله اذا أخذها عددا لا وزنا وله ذلك يجري في صرف الذهب بالفضة بحسب ما نقل (قوله) غشه الصغير راجع للمشتري أي الثمن الواجب عليه والشيء باعتبار كونها مسما (قوله) لجهالة الاجل لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع نعم لو قال في الشهر على أن يؤديه بدينار فحاز وبطل الشرط كما قدمنا وأل البيوع (قوله) فهو فاسد لان فيه نفعا للبائع ولا يقبضه العقد (قوله) من الاكل أي المزارع (قوله) يرجع على الدهقان أي صاحب الارض وفي هذه المسئلة كلام سيأتي ان شاء الله تعالى في قبيل باب كفاة الرجلين (قوله) ان رضى الاكار حاز أي اذا دفع صاحب الكرم كرمه الى اكار مساقاة بالربع مثلا وعلى الاكار حتى صار له حصة الثمر يشوف بيع الثمر على رصا لا لان له فيه حصة فان اجاز البيع ينقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فاذا الاكار قدر حصته من ثمن الثمر والموالدفع أرضه مزارعة على أن يكون الدرهم العامل فباع الارض وتوقف بيع الارض على اجازة المزارع لانه صار جرة مستأجر الارض كما مر في باب الفضولي ولا يخفى أن هذه مسألة أخرى فافهم (قوله) قبضه ولم ينقصه الاوضح فغيره على البيع ولم ينقصه ط (قوله) بخلاف جارية الخ الفرق أن المقصود من الدراهم ليس عين حق القابض بل هو من جنس حقله ويجوز به جاز ومار عين حقه فاذا لم يجوز يبي على ملأه الدافع فصم أمر الدافع بالتصرف فهو في الاستدانة تصرف للبائع وفي الاتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه ففصل قبضه ففصل خباؤه عن البصر وقد تناغم الكلام على هذه المسئلة في اخبار العبد قول المصنف ناعما اشتراه فرد عليه بمسألة الخ فراجع (قوله) قال ابو حنيفة الخ لا متاسبة لهذه المسئلة هنا وقد علم الكلام عليها مستوفى في فصل محرمانه النكاح والله سبحانه أعلم (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به)

لم يتر حبه بفصل ولا بان دخوله في باب المنقرقات وما سمسما موصول مستدأ خبره قوله البيع الخ وتقدم في باب البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعلق بط حصول مضمون جلة بمحصول مضمون جلة أخرى وتقدم الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد يعتك بشرط كذا ومثال التعلق بعين ان رضى فلان وفي حاشية الاشياء المحمودة عن قواعد الزركشي الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في أصل الفعل بان

جارية وحبها عينا فقال أعرضها أو يعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد \* قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وطئ رجل أخته ثم زوجها مكانه فلأزوج وطئها فلا استبرأ وقال ابو يوسف أستعجب ولا يشرع بها حتى تحض حصته كالأشهرها كسبي في الخطر والكل من الملقط \* (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) \* لم يطلب شري شجرة وفي قطعها ضرر

وتحوها والشرط ما جزم فيه باصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم هو جدي على أمر لم هو جديان أو واحد  
 اخواتها والشرط التزام لم هو جدي أو جدي بصفة مخصوصة اهـ (قوله ههنا أصلا الخ) الذي تحصل  
 من هذين الاصلين أن ما كان مبادلة مال بحال يفسد بالشرط الفاسد ويبطل تعليقه أيضا بالدخول في التملك  
 لانها أعم وليس مبادلة مال بحال أن كان من التملك أو التقييدات يبطل تعليقه بالشرط فقط وإن لم يكن  
 منهما فإن كان من الاسقاطات والالتزامات التي يحلف بها يصح تعليقه بالملائم وغيره وإن كان من الاخلاقات  
 والولايات والتعريضات يصح بالملائم فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل  
 عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الأولى على تقدير ما أخرى  
 أي وما لا يصح تعليقه به كقوله تعالى وما أنزل السنا وأنزل اليك أي وما أنزل اليك فيكون ما في المتن قاعدة  
 الأولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به ويدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة أو بدلهما ما اجتمع  
 فيه الامران وذلك خاص بالتملكات التي هي مبادلة مال بحال فإنها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقها به  
 وذلك غير مراد لان المصنف عذم ذلك الرجعة والاراء وعزل الوكيل والاعتكاف والافراق والوقف والتكبير  
 وليس في شيء من ذلك تعليق مال بحال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فحين أن يكون ما ذكره  
 المصنف قاعدة واحدة هي ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كما قلنا فإن جسيع ما ذكره المصنف يبطل  
 تعليقه بالشرط وقاعدتين كأدعية ذكر الاصلين المذكورين وعليه فإذا كرم المصنف منه ما هو داخل تحتها  
 معا ومنه ما هو داخل تحت الثانية فقط وبدل عليه أيضا ما في الزبني حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل بالشرط  
 الفاسد ثم الشيخ ذكر ههنا ما يبطل بالشرط والفاسدة وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولو لم يذكر ما يجوز  
 تعليقه بالشرط الخ إذا علمت ذلك ظهر لك أن ههنا أربعة قواعد الأولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية ما لا يصح  
 تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة عكس الأولى وهي ما يأتي في قول المصنف وما لا يبطل بالشرط  
 الفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهي المذكورة في قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه بالخ والأولى داخل تحت  
 الثانية لأن كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فافروغ التي ذكرها المصنف كلها داخل تحت  
 الثانية وبعضها تحت الأولى لخروج الرجعة والاراء ونحوهما كما ذكرناه ما خرج عنها داخل تحت الثانية والرابعة  
 داخل تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ولا عكس كما ستعرفه ثم اعلم أن قوله لا يصح  
 تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المحقق لأن ما كان من التملكات يفسد بالشرط بل المراد أنه  
 لا يقبل التعليق بمعنى أنه يفسده وأنتم تحرر بهذا المقام فإن به يندفع كثير من الاوهام كما يظهر لك في تقرير  
 الكلام (قوله وما لا فلا) أي وما لا يكون مبادلة مال بحال بأن كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والطلاق والخلع  
 على مال ونحوها وكان من التبرعات كالهبة والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد وقوله كالقرض هو تبرع ابتداء  
 مبادلة انتهاء فيصير مثالا لشيئين وأغلام يفسد ذلك لأن الشرط الفاسد من باب الربا هو في المعاضات المالية  
 لا غير لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقه الشرط الفاسد كما مر هي زيادة ما لا يقضيه العقد ولا  
 يلائم فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الرأب لا يتصور ذلك في المعاضات الغير المالية ولا في التبرعات بل  
 يفتك بالشرط ويصح التصرف وتامه في الزبني (قوله من التملكات) كبيع وأجرة واستحار وهبة وصدقة  
 ونكاح وأقرار وإبراء كافي جامع الفصولين فهو أعم بما قبله (قوله والتقييدات) كرجعة وكفل الوكيل  
 ونحو العسد كافي الفصولين وذلك أن في الوكيل والاذن والعين طلاقا كما تأمّنون عن التصرف في مال  
 الموكل والمولى وفي العزل والجر تقييد لذلك الاطلاق وكذا في الرجعة تقييد لتمام طلاق لها بالطلاق من  
 حقوق الزوجية (قوله يبطل تعليقه بالشرط) أي المحض كافي العزل وغيره والظاهر أنه أحسن تراخي  
 التعليق بشرط كائن فانه تغير كافي جامع الفصولين قال الأثرى أنه لو قال لا أمر أنه أنت طلاق أن كان السمة  
 فوقنا والأرض تحتنا طلاق الخال ولو علق المرأة بشرط كائن يصح ولو قال الخاطبة زوجت بتي من فلان فكذب  
 فقال أن لم يكن زوجتها منه فقد تزوجتها من قبل الخاطبة وظهر كذب الاب انعقد (قوله ولا يصح) أي

ههنا أصلا أحدهما  
 أن كل ما كان مبادلة  
 مال بحال يفسد بالشرط  
 الفاسد كالبيع  
 وما لا فلا كالقرض  
 ثانيهما أن كل ما كان  
 من التملكات أو  
 التقييدات كرجعة  
 يبطل تعليقه بالشرط  
 ولا يصح



ان لا يكن من التملكات والتقسيمات بان كان من الاسقاطات المحضة أو الالتزامات أو الاطلاقات أو الوالات  
أو التبرعات صحيحة التعلق **(قوله لكن في اسقاطات)** أي محضة كالطلاق والعقاق بحر احتراز عن البراء  
فانه وان كان اسقاطا لكنه غلبت من وجه كما يأتي فهو من التملكات **(قوله يحلف بهما)** الضمير للمتنى عند انالتي  
اسقاطات والالتزام وقوله تحج وطلاق لف ونشر مشوش وقوله مطلقا أي بشرط ملام أو غير ملام ولم يطرأ من  
كلامه حكما لا يحلف به من التوعين ولا أمثله ولم أر من ذكر ذلك وظهري أنه كالتملكات يبطل تعلقه موافق  
من الاول تسليم الشفعة اذا علق بشرط غير كائن فانه فاسد ويبقى على شفعته كما سنوضحه ومن الثاني ما إذا التزم  
مالا بزمه شرعا كالواستاذن حاره لهدم حدار مشترك بينهما فإذا شرط منع الضرر عنه نصب خشبات ولم  
يفعل حتى انه دهم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار بشرطه كافي الوالولية فيه التزام الحفظ فانه قال  
اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل **(قوله وفي الاطلاقات)** كالان والجاره ولايات كالتقضاء  
والامارة ونحوه يرضى بحوم قتل قتله فله سلمه اه ح **(قوله باللائم)** أي يصح تعلقه بالشرط اللازم وفهره  
في الخلاصة عاين كدم موجب العقد اه مثل ان وصلت الى بلدة كذا ففقد وابتل قضاءها وامارتها وان  
قتلت قتلا فلا تسلمه بخلاف نحو ان هبت الريح **(قوله فالاول الخ)** قد علمت ان حاصل الاصلين المذكورين  
في الشرع ان من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد وما لا يصح تعلقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط ما يصح  
تعلقه به فهي أربعة الفاسد منها قسمان والصحيح قسمان فاول أربعة عشر أراد به الفاسد منها قسميه  
وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعلقه وأما ما يصح فسيذكر كالمصنف  
القسم الاول منه بقوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد وذكر الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز  
تعلقه بالشرط كانهما عليه أولا وخين فلا حاجة الى ان يراد بالاول الاصل الاول من الاصلين حتى يرد عليه  
ان الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مباداة مال بل بعضها فافهم **(قوله على ما في الخبر)** أي  
كونها بأربعة عشر متني على ما ذكر في هذا الكتاب وأشار به الى انها تدعى ذلك كانه عليه الشارح بعد  
ويأتي غايه ثمان المذكور في احوال ما يصح مضافا وهو ما ساقى آخره وليس الكلام فيه كالأجنبي **(قوله)**  
(البيع) صورة البيع بالشرط فقه بعبه بشرط استخدام شهره وتعلقه بالشرط كقوله بعته ان كان زيدا حاضرا  
وفي اطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل الفاسد لا البطل واليه يشير قوله وقد مر في البيع  
الفاسد نبلاية **(قوله ان علقه بكلمة ان)** أي صورة واحدة وهي ان يقول بعث مثل هذا ان رضيت فلا بد  
فانه يجوز ان وقته بثلاثة أيام لانه اشتراط اخبار الى أجنبي وهو جائز بحر لكن فيه ان الكلام في الشرط الفاسد  
وهذا شرط صحيح تأمل **(قوله على ما ينفي البيع الفاسد)** أي من انه ان كان بما ينفيه العقد أو بلاعه أو فقه أثر  
أو جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع أو الثمن أو التأجيل أو الخيار أو حذاء النعل لا يفسد ويصح الشرط  
وان لم يكن كذلك فان فيه منفعة لأهل الاستعانة فسدوا أو فلاه وقول العاقبة بشرط كذا غير نفع على ولا بد  
أن لا يقرن الشرط بالواو والابواب ويجعل مشاورة وان يكون في جلب العقد حتى لو ألحقا به لم يلحق في أصح  
الروايتين مكي وفي الخبره اشترى خطبا في قرية شراء جميعها وقال موصولا بالشرع من غير شرط في الشراء أحله  
الى منزلي لا يفسد واستأجر الزراعة ثم قال بعد عمله ان الحرف على المستأجر لا تنفذ لانه كلام مبتدأ ط  
وتقدم آخر أخبار بخيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً ذكرها في الاشياء أو بعضها  
هناك **(قوله والقسمه)** من صور فسادها بالشرط ما إذا انقسم الشرط بكان على ان لاحدهما الصانف وللآخر  
العرض أو على أن يشتري أحدهما من الآخر وله بالثمن أو على شرط هبة أو صدقة أو ما لو اقتسمه على أن يزيد  
شيء معلوما فهو جائز كالبيع وكذا على أن يرد أحدهما على الآخر ذراهم مسماة بحر عن الوالولية وقال أيضا  
وصورة تعلقه بان يقتسموا دارا وشرطوا رضا فلان لان القسمه فيها معنى المبالغة فهي كالبيع عني ومر حواش  
تعلق البيع برضا فلان على أنه شرط خيار اذا وقته ولكن في الوالولية خيار الشرط والروية ثبت في قسمه  
لا خيار الا على ما هو في قسمه الاجناس المختلفة لا فيما يحجر عليها كالنبي من جنس واحد يحجر مخلصا وحاصله

لكن في اسقاطات  
والالتزامات يحلف  
بهما تحج وطلاق  
يصح مطلقا وفي الاطلاقات  
ولايات ونحوه يرضى  
بالملائم بزيادة فالاول  
أو بعبه عشر على ما في  
العدد والبكثرة جارة  
الوقاية (البيع) ان  
علقه بكلمة ان لا يعل  
على ما ينفي في البيع  
الفاسد (والقسمه)

للثلى أما قسمة القبي  
 قسمة بخيار شرط ورؤية  
 (والاجازة) الاقوله اذا  
 جاز اس الشهر فقد  
 اجر تدادى بكذا فصيح  
 به بقى عماديه وقوله  
 لغاصب داره فرغها  
 والافارتها كل شهر  
 بكذا اجاز كسبي عني  
 مفرقات الاجازة مع انه  
 تعليق بعدم التفرغ  
 (والاجازة) بالراى فقول  
 البكر اجزت النكاح  
 ان رضى اى مطلق  
 للاجازه رازية وكذا  
 كل ما لا يصح تعليقه  
 بالشرط اذا انعقد وقفا  
 لا يصح تعليق اجازته  
 بالشرط بحر فقصرها  
 على البيع قصور كوقع  
 في المنع (وارجعة)  
 قال المصنف انما ذكرتها  
 تعال كذا وغيره قال  
 شذوائى بحره وهو خطأ  
 والصواب انما لا تبطل  
 بالشرط اعتبارا لها  
 باصلها وهو النكاح  
 وأطال الكلام لكن  
 تعقبه في التهرور فوق  
 بانها لا تفترق لشهود  
 ومهره رجعة أمة على  
 حرة تكملها بعد طلاقها

أن تعليق القسمة على رضا فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار شرط  
 لاجتناب كسبه في البيع فكلام العنى يحول على غير الموقت وعلى الاجناس المختلفة ثم اعلم ان القسمة التي  
 يحول الاقوله عليها لا تخص بالثلى لانها تكون في العروض المتحد منها الا الرقب والخواهر فلا يجبر عليها  
 كقسمة الاجناس بعضها في بعض وكذا ورشتر كه اودار ووضعة فقسيم كل منها وحده لا بعضها في بعض الا  
 بالراضى كسائى في بابها (قوله اما قسمة القبي الخ) أفاد أن قسمة الثلى لا يصح بالشرط مطلقا أما قسمة  
 القبي فقسمة ان علق بخيار شرط ورؤية والافلا لكن علت أن الافلا بين الجبر وعدمه لا بين الثلى والقبي  
 فافهم وأيضا قل الكلام في الشرط الفاسد كإصر شرط الخمار ليس شرطا فاسدا فلا حاجة إلى التنبيه على صحته تأمل  
 (قوله والاجازة) أى كأن أجر دياره على أن يقرضه المستأجر أو يهديه إليه أو أن يقدم زيد عني ومن ذلك استأجر  
 حاتوا بكذا على أن يعمره ويحسب ما تنقص من الأجرة فعلقه أحر المثل وله ما أنفق وأحر مثل قامه عليه وعامه  
 في الجبر به علم أنها تقصد بالشرط الفاسد والتعلق لانهما تعليل المنفعة والأجرة (قوله فصيح به بقى) لعل  
 وجهه أنه وقت يجي ولا محالة فلم يكن تعليقاً بخطر أو هواناً فلا تعليق والاجازة تقبل الاضافة كسائى وعله  
 فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مع أنه تعليق بعدم التفرغ) ولعل وجهه أنه لما كان التفرغ واجبا على  
 القاصب في الحال ولا يفرغ صارا واضيا بالاجازة في الحال كانه علقه على القبول فقبل تأمل (قوله فقول  
 البكر الخ) الاولى ابدال البكر بالبالغة كاهو في عبارة البرازية (قوله وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو  
 التملكيات والتعديلات كإصر وهذا التعميم أخذ في الصريح الملاقاة عبارة الكثرة لفظ الاجازة واستشهاده عامر  
 عن البرازية وأقر في التهرور واعترضه الجوى بما في القسمة قال باعني فلان عبداً بكذا أفتال كان كذا فقد  
 أجرة أو فهو جائز ان كان بكذا أو ما كثر من ذلك النوع ولو أجاز من آخر بطل اه قلت فحسب بان هذا  
 تعليق بكان فلم يكن شرطا محضاً كالأمر ان لم يكن زوجهما فلان فقد زوجتهما من كذا فقسمة تأمل (قوله  
 فقصرها على البيع قصور) تعرض عما يفهم كلام العنى حيث صور الاجازة بقوله بان باع فضولى عبده  
 فقال أجرة بشرط أن تقرضنى أو تهدينى إلى أو علق اجازته بشرط لانها بيع معنى اه ومثله قول البكر  
 والبيع واجزته وقال ح بنى أن رادبالاجازة واجزته بعبده ماله مال عال لان كلامه فيها يبطل الشرط  
 الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعلومات المأبسة وما ذكر من البرازية من اجازة النكاح  
 صحيح في نفسه لكنه لا يلزم المتن لان اجازة النكاح مثله فلا تبطل بالشرط الفاسد وان لم يصح تعليقه اه  
 ملخصا قلت قد علت مما قررناه سابقا أن ما ذكره المصنف قاعدة ثان لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف  
 بعضها مفرقة على القاعدة وتنبه بعضها على واحدة منها فمثل اجازة النكاح مفرقة على الثانية فقط ومثل اجازة  
 البيع مفرقة على كل منها وكان من اقتصر على تصور الاجازة بالبيع قصديا ما تفرغ على القاعدة تن فافهم  
 (قوله قال شذوائى بحره) من كلام المصنف في المنع (قوله وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكثرة  
 ينفرده به قال جماعة غير ويدل على بطلانه أن المذكور في كافى إلما كور غير أن تعليق الرجعة بالشرط باطل  
 ولم يذكر أنها تبطل بالشرط الفاسد وكيف تبطل به مع أن أصلها هو النكاح لا يبطل به وصرح في البدائع  
 بانها تصح مع الأكرام والهزل واللعب والنط كالكسب وفي كتب الأصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل  
 لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح معه تبطل اه قلت وقد عرأ أيضا في الأصل الاول أن المأبسة ماله  
 عال لا يفسد بالشرط الفاسد ولا يخفى أن الرجعة كذلك والجواب عما قاله في الجبر أنه مبني على أن قولهم  
 ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع التي ذكرها بعد ما فرقة عليها وذلك غير  
 صحيح بل هما قاعدة ثان كإصر زناه والرجعة مفرقة على الثانية منهما فقط فلا تطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم  
 فافهم (قوله لكن تعقبه في التهرور) حيث وقال وحيد ذكر الثقات بطلانها بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في  
 السبب الداعي للفرقة بينهما وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح واعترضه ح بانه لا يلزم من مخالفتها  
 النكاح في أحكام أن تخالفه في هذا الحكم اه قلت وأيضا فقوله وتبطل بالشرط هو محل النزاع فالصواب

ذكره بالقاء لا بالواو على أنه قد سمعت جواب الحاشية لمادة الاشكال \* (تنبيه) \* علل في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحتمل التعليق بالشرط ما يجوز أن يخلفه ولا يخلف بالرجعة اه واعترضه في نور العين بان عدم الخلف في الرجعة قول الامام والمقتضى به قوله انه يخلف وعليه فبني أن يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشبهه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخلف بالرجعة بخلاف الامام بمعنى أنه لا يقال ان فعلت كذا فعلى أن أراجع زوجتي كما يقال فعلى سح أو مرة وغيرهما بخلافه وكأنه ظنه يخلف بتشديد اللام وجعل الباء السببية اذا أنكر الرجعة لا يخلفه الغاضي عليها كقصة المسائل الستة التي لا يخلف عليها المنكر عنده وعندهما بخلاف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله) والصلح عن مال بمال كصلح الخلد على أن تسكتي في العارسة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني وفي صلح الزليعي انما يكون بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المدعي به فلو على جنسه فان باق منه فهو حوط و ابر او ان عشه فقص واستفاء وان باكثر فهو فضل ودا (قوله وفي الزهر القاهر الاطلاق) أي عدم التقييد بكونه بيعا فيشمل ما اذا كان على جنس المدعي بصوره الثلاث المذكورة انما لكن الاولى منها داخلية في الاراء الآتية والثالثة فاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا وأما الثانية فظهر عدم فسادها مطلقا تأمل ويحتمل أن يردا بالاطلاق عدم التقييد بكونه عن اقرار بقربة التفريع وما قبل من أن الخلق التمسك لان الكلام فيما يبطل بالشرط الفاسد هو المعاوضات المالة والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها بجوابه ما علمته من أن المفرع عليه قاعدتان لا واحدة فنام يصلح فرع الاطلاق يكون فرع الثانية ولذا اقتصر الشارع على قوله ولا يجوز تعليقه فافهم (قوله والاراء عن الدين) بان قال أرتل عن ديني على أن تحمديني شهرا أو ان قدم فلان عني وفي العزيمة عن اصباح الكرماني بان قال أرتل تمتك بشرط أن لي اخبار في رد الاراء وتخصه في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أرتل أو قال لمدونته أو كتمه اذا أدبت الى كذا أو متى أدبت أو ان أدبت الى حسامته فانت بري عن الباقي فهو باطل ولا ارء اه وذكر في الضرر صحة الاراء عن الكفالة اذا علقه بشرط لاثم كان فاقبته غدا فانت بري وغوا فانه بري من المال وهو قول البعض وفي الفتاوى أنه لا رجعة لانه اسقاط لا تحلل بغير وساطة تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تخلفك من وجهه) حتى يرتد راء وان كان فيه معنى الاسقاط فكونه معتبرا بالتمسك فلا يجوز تعليقه بالشرط بغير عن العيني وفيه أن الاراء عن الدين ليس من مساواة المال بالمال فينبغي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتمسكات لا يدل الا على بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فبني أن يذكر في القسم الآتي هذا ما ظهر لي فاقبل اه وهكذا قال في الضرر ان الاراء بصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح (٢) وذكر الزليعي هنالك أن الاراء بصح تقييده لا تعليقه اه وأوجهاه فيما علقناه على الصلح لكن لا بد أن يكون الشرط متعارفا كما يأتي والخاص ان الاراء مفرع على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فافهم ومن فروعه ما في الضرر من المبسوط لوقال الخصم ان خلفت فانت بري فهدأ لمسل لانه تعليق البراءة بخطروحي لا يحتمل التعليق اه وبصح تفريع الاراء على القاعدة الاولى أيضا اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما نقنانه عن العزيمة فافهم (قوله الا اذا كان الشرط متعارفا) كما لو أرتل أنه مطلقته بشرط الامهار فصيح لانه شرط متعارف وتعليق الاراء بشرط متعارف جائز فان قبل الامهار وبنها بغيرها فانت ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ لقوات الامهار الصحيح ولو أرتل أنه المستوتة بشرط تحسد السكاح بغير مهر مثلها مائة فلوحدها انكاحا بدنيا فانت بري بدون الشرط قالت المسرحق وزوجها تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فأترجعت فأبرأته مطلقا غير متعلق بشرط التزويج بربا اذا تزوجها والافلاله ابرام معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة بغير عن القبة ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة وينفع على ذلك مسائل كثيرة فليحفظ ذلك رمل والردا بالتعليق المذكور التقييد بالشرط بقرينة الاشبه المذكورة (قوله أو علقه باخر كائن الخ) منه ما في جامع الفصولين لو قال لعمره ان كان لي عليلك دين فقد أبرأك وله عليه دين بري لانه علقه بشرط كائن فيختص اه (قوله كان أعطيت شريكي الخ) هذا ذكره في الدور بالفاظ

النكاح (والصلح عن مالي) بحال دور وغيرها وفي الزهر القاهر الاطلاق حتى لو كان عن سكوت أو انكار كان فداء في حق المنكر ولا يجوز تعليقه (والاراء عن الدين) لانه تخلفك من وجهه الا اذا كان الشرط متعارفا أو علقه باخر كائن كان أعطيت شريكي فقد أبرأك وقد اعطاصح

(٢) قوله وذكر الزليعي الخلف وحاصل ما ذكره الزليعي هنالك أنه لو قال مالي نصف الا انك على أرتل بري من الفضل ففعل بري ولو قال ان أو اذا أو متى أدبت لا يصح لانه صريح بالشرط وفي أرتل من نصفه على أن تعطيني نصفه غدا يبرأ وان لم يؤده لان البراءة حصلت بالاطلاق أولا فلا تغيب عما وجب التمسك آخر لان كلمة على تكون للشرط ولما اوضه ففعل على الشرط عند تعذر المعاوضة والاراء بصح تقييده بالشرط لا تعليقه وفي الاولى ما يبرأ ولو أرتل أنه معلق بشرط فلا يسقط الدين بالتسليم لأن على تحتمل الشرط فلا يبرأ الا بالاداء وتختصم العوض فببرأ مطلقا فلا يبرأ بالتسليم اه منه

فأرسية وفسره الواي بذلك والظاهر أن المراد بالبراءة هنا برأءا لا سقطا فبرعده ما قبضه شر به إلا أن يكون المراد بالبراءة عن باقي الدين **(قوله وكذا عونه الخ)** في الخائفة لوقال لمدبونه أذنت فانت بري من الدين جاز ويكون وصية ولو قال أنت أي بفتح التاء لا يرأوهو مخاطرة كان دخلت النار فانت بري لا يرأوه وفيها لو قالت المريض لزوجها أنت من مرضي هذا فقهرى عليك صدقة أو أنت في حل منه فانت فيه فقهر هاعلم أن هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فإن الموت في الأولين محقق الوجود فإن كان المراد بالمخاطرة هو الموت بقاء الدين فهو موجود في المسئتين ولعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه ممكن يخصمه على أنه وصية وتعلق الوصية بصحيح كجسائي حتى تصح من العبد بقوله أذاعتقت فقلت مالي وصية كافي وصايا الزيلعي بخلاف تعليقه بموت المدبون فإنه لا يمكن جعله وصية في حق محض إبراء ولا يعلم أنه هل يبقى الدين إلى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسئلة المهر فمخاطرة من حيث تعلق الإبراع على موته من ذلك المرض فإنه لا يعلم هل يكون أولا لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فإن قيد بما ليس فيه مخاطرة يلزم أن لا تصح هذه الوصية لو كانت لاحي مع أن حقيقة الوصية تعليل مضاف بالمعند الموت ويصح تعليقها بالتعلق كالمثل وان كانت المخاطرة من حيث أنه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك أولا وهل يكون أجنبيا عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولا ولا يبقى فائدة قولها من مرضي هذا ويلزم منه صحة التعلق إذا قالت أنت مت دون قولها من مرضي هذا وزحتاج إلى نقل في المسئلة **(قوله على ما بحثه في النهر)** حيث قال بعدم مسئلة المهر السابقة ونبهني أنه أن أحازنه الورثة يصح لأن المانع من صحة الوصية كونه واردا أه وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخائفة ط **(قوله وعزل الوكيل)** بأن قاله عز لنك على أن تهدي إلى شيأ أو أن قدم فلان لأنه ليس بمخلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عني قال في العر تعليله بقبض عدم صحة تعليقه لا كونه يطل بالشرط وعندى أن هذا خطأ أيضا لأنه مما لا يصح تعليقه لاهما يطل بالشرط اه ملخصا وبطل عنه أن ما يفعله بالشرط الفاسد ما كان مبادلة حال بحال وهذا ليس مناهل هو من التقيدات كما مر فبطل تعليقه فيكون مقر على القاعدة الثانية فقط فلو يكن ذكره هنا خطأ فافهم بقيد عزل الوكيل لأن الوكالة تخالف حيث يصح تعليقها كما يأتي **(قوله والاعتكاف)** قال في العر عندى أن ذكره هنا خطأ لما في القنية قال الله على اعتكاف شهرين دخلت النار ثم دخل لزمه عند علمائنا فإذا صح تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين ما حاز تعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة تعليق المنذورين بالعادات أي عباده كانت حتى أن الوقف كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذرية بشرط صح التعلق وفي الخائفة الاعتكاف سنة مشروعة فيجب النذور والتعلق بالشرط والشروع فيه ثم قال وأجمعوا أن النذور لو كان معلقا بان قال إن قدم غائب أو شقي الله مرضي فلا نطقه على أن اعتكف شهر أو جعل شهر أو قبل ذلك لم يجز فهذا العبارة قدالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطأ فيه والمطأ هنا أقبح لكثرة الصراخ بصحة تعليقه وأنا متعجب لكونهم يتداولوا هذه العبارات متناوشروا وحقاوى وقد يقع كثيرا أن مؤلفا يذكر شيأ خطأ فيقولونه بلا تنبيه فذكرنا الناقلون وأصله لو أخطأ في اه ونما به نفسه وأجاب العلامة المقدسي بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يتعلق بالشرط لأنه ليس بمخلف به قال في النهر وهو مرد عا في هبة النهاية جلاء ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد مثلا عشرة وعندهما تعليق إيجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه إذا قال أوجب على الاعتكاف إن قدمه بذلك لكنه خلاف الظاهر فتدبره اه ثم قال والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر اه قلت وفيه نظر لم أعلم من أن ما هنا مذكور في المتن والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب أنه إذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بطل شرط وإذا جعوا على أن تعليق الاعتكاف بشرط ملام ثم كان شفي الله مرضي صح كلف يصح حمل كلامهم هنا على ما يتنافسه ثم يعترض عليهم بأنهم أخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لأحد ثقة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع أن فرد على من خرج

وكذا عونه ويكون وصية ولو وارتة على ما بحثه في النهر (وعزل الوكيل والاعتكاف)

مطلب قال لمدبونه أذنت فانت بري

عن كلامهم عايندا ولونه فانهم قد وثقوا عند تناشكر الله سبحانه بل الواجب جعل كلامهم على وفق مرادهم وذلك  
 كما شئ به في الحواشي العربية بقوله فساد الاعتكاف بالشرط ان قال من عليه اعتكاف ايام نوت ان  
 اعتكف عشرة ايام لاجله بشرط ان لا صوم او اشرار في في الاعتكاف او ان أخر حج عن نفسه في وقت شئت  
 بحاجة أو غير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعلقه بالشرط بان يقول نوت ان اعتكف عشرة ايام شاء  
 الله تعالى اه لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف لا لاجبائه فيصوّر ايجابه بان يقول الله على ان اعتكف شهرا  
 بشرط ان لا صوم الخ او ان رضى زيد وقد يقال ان الشرع فيه موجب ايضا فاذ اضرع فيه بالنية على هذا  
 الشرط الفاسد لم يصح ايجابه فانهم والحمد لله على ما لهم **(قوله)** فانهم النساء مما يخلفه هذا صحيح في عزل  
 الوكيل اما الاعتكاف فيخلفه بالاجماع كما علمت ا فانه ح **(قوله)** والصحيح الحاق الاعتكاف بالشرط  
 أي في جهة تعلقه بالشرط وهذا التصحيح ما خوض من قول النهر وان كانت الاخرى هي التي علمها الاكرهيو  
 تضعف الرواية التي مني عليها أصحاب المتن والشرع وقد علمت الحواشي الصواب **(قوله)** لا يجزئها عذر  
 فكونان معاوضة مال عال ففسدان بالشرط الفاسد ولا يجوز تعلقه بما بالشرط كما قال زار عندنا أرضي  
 أو اسقطت كرى على أن ترضى الثأق أو قد من بدو عتامة في الصرق الرمي وبه يعلم فساد ما يعرض في بلادنا من  
 المزارعة بشرط مؤنة العامل على رب الارض سواء كانت من الدراهم ومن الطعام **(قوله)** والاقرار بان قال  
 لفلان على كذا أن أقرضني كذا أو أن أقدم فلان لأنه ليس مما يخلفه فلا يصح تعلقه بالشرط عني وفي  
 المسوط ادعى عليه ما لا يقال ان لم أتك عندا فهو على بلان زمان لم يأت به غدا لأنه تعلق الاقرار بطرفه فلهذا  
 على الفجرهم ان خلف أو على أن يخلف فلان ويخلف المقر بوجهه لأنه علق الاقرار بشرط فنه  
 خطر والتعلق بالشرط يخرجهم من أن يكون اقرارا به بغير ظاهره أن قوله على أن يخلف تعلق بالشرط لكن  
 قد يطلق التعلق على التقيد بالشرط ود كرفي الحمران ظاهر الاطلاق دخول الاقرار بالطلاق والعقود مثل  
 زخلف الدار فالتامر بطلانها أو بعتقه فلا يقع بخلافه تعلق الانشاء ود على الفرق بينهما أنه لو ركع  
 الانشاء وقع اوعلى الاقرار لم يقع ههنا وقد حكى ابن أبي في كتاب الاقرار خلافا في أن الاقرار المعالي ملل  
 أو لا ونقل عن المسوط ما شهد لصحته قطا بغيره فخصه بالحق فتعقده نصريحهم ههنا لأنه لا يصح تعلقه  
 بالشرط وأنه بطل بالشرط الفاسد اه ملخصا وعرضه في النهر بأنه حيث اعتد على كلامهم هنا كان  
 عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما بالشرع فيه ابتداء على ما فهمه من مخالفتهم لكلامهم  
 ولا يلزم طراده في باقي المسائل ثم في كون الاقرار بما بطى بالشرط نظر لأنه ليس من المعوضات بالمعقول ومن  
 صرح بطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما عتبه مما مر ارا أن ما ذكره المصنف من الفرق  
 بعضه مما بطل بالشرط وبعضه مما لا بطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصار ابن أبي وغيره على ذكره  
 لا يصح تعلقه بالشرط فلا راجع **(قوله)** الا اعتكافه بحج العبد كقوله على أن اذا غدا ورأس الشهر أو  
 أظفر الناس لان هذا ليس بتعلق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فضل افراده ونحوه الاجل لا يتصل  
 الا بصحة زبلي من كتاب الاقرار **(قوله)** أو بموته مثل له على أن ان مات فهو عليه مائة أو بشئ لا ليس بتعلق  
 لان موته كان لا محالة بل مراده الاشهاد فلهذا لم يشهدوا به بعد موته اذا تحدثوا في موته كذا الاقرار زبلي  
**(قوله)** أو الوقف لأنه ليس مما يخلفه في قوله قال ان عتدوا في صدقة موقوفة على الناس كان فاقوله  
 لا نصير وقفا لان شرطه ان يكون مخيرا خرم به في فتح القدر والاشهاد حيث قال اذا غدا ورأس الشهر  
 أو اذا قلت فلانا واذا تزيت فلهذا فارضى صدقة موقوفة يكون ما لا لأنه تعلق الوقت لا بتعلق التعلق  
 بل بطرفه أيضا وقفا أرضه على أنه أسلمها أو على أن لا يرزول ملكه عنها أو على أن يسع أصلها وتصدق  
 بينهما كان الوقف ما لا وحكي في البرازية وغيره ان عدم صحة تعلقه رابة والظاهر ضعفه بغير المصنف  
 وغيره بها مبر وسواء أن يقول والظاهر اعتمادا وضعفتها بها اللهم الا أن يكون التفسير للحكمة المقهومة  
 من قوله وحكي تامل ومقتضى ما نقله عن الأشعري أنما ان الوقف بطل بالشرط الفاسد مع أنه ليس بمادة  
 مال عال وان المقتضى هو ان شرطه استبداله ولا يلزم من ضعف المصنف له ههنا مما يقتضي بالشرط

فانما ليستأخلف  
 به فلم يجز تعلقه بما  
 بالشرط فكذا لا اعتكاف  
 الزواجر في تعلقه في  
 التمسر والصحيح الحاق  
 الاعتكاف بالشرط  
 (قوله) لا يجزئها عذر  
 أي الشاهد لا يحد  
 اجازة ( ولا يجوز )  
 الا اذا عتبه بحج العبد  
 أو موته بغيره لا بغيره  
 الفاعل على ( والوقف )  
 الزواجر حكي في المتن  
 كقول المتن  
 أهل السهر فاعلم

الفاقد لما قدمنا غير مرة بل ذكر في العزيمة أن قاضيان صرحا بأنه لا يبطل بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الأسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع إذا لم يكن موجبه نقض العقد من أصله فإن اشتراط أن تبقى رقة الأرض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يبيعها بلا استبدال نقض التبرع **(قوله)** لأنه صلح معنى قال في الدرر فإنه تولية صورة وصلح معنى إذا نصار إليه الارتضاءها فقطع المخصوصة بينهما باعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية صلح فلا يصح بالشك اهـ والظاهر أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لأنه ليس بمبادلة مال بمال **(قوله)** عند الثاني وعند محمد يجوز كالأول والامارة والقضاء غير **(قوله)** باقي قضاء الخاتمة) ومثله في بيع الخلاصة **(قوله)** وفي إبطال الأجل) بقي أيضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كإساق في ما بها إن شاء الله تعالى والأقوال كما مر في بابها وأما مثاله والكتبة بشرط في صلح العقد كما يأتي بيانه فربما العفو عن القود والاعارة في جامع الفصولين قال للقاتل إذا عاغد فقد عفو ترك عن القود لا يصح لمعني التملك قال إذا عاغد فقد أعرتك تملك لأنهما عليك المنفعة وقيل يجوز كالأحارة وقيل تبطل الإجارة ولو قال أعرتك غنا فصح العارية اهـ وبقي أيضا عزل القاضي في أحد القولين كما يأتي وسيدكر الشارح أن ما لا يصح اضافته لا يلحق بالشرط **(قوله)** في البرازية أنه يبطل بالشرط الفاسد بان قال كلما حل بحم ولم تؤد فإلما حال صح وصار إلما عاخذ اعتبار ما لا يزيه واعتراضها في البصر بأنها موقوفه لانه لو كان كذلك لبقى الأجل فكيف يقول صح وبعبارة الخلاصة وإبطال الأجل يبطل بالشرط الفاسد ولو قال كلما حل بحم لم تخلفها بعسلة أخرى وهو الصواب اهـ وذكر العلامة المقدسي أن العار عن شمسكتان وأن القاضيان المراد أن الأجل يبطل وأنه إذا علق على شرط فليس كعدمه إذا علق في المال المذكور يبطل به الأجل فيصير المال حالا اهـ وحاصله أن لفظ إبطال في عبارتي البرازية والخلاصة قد ورد أنه لا مدخل له في هذا القسم أصلا **(قوله)** وكذا الجرح يوهم أنه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك كما سيأتي ثم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال لقضاء عاغد فقد أدبت لك في التجارة صح والاذن ولو قال إذا عاغد فقد جعرت عليك لا يصح والقاضي وقال لرجل قد جعرت عليك أنا فسفهم لم يكن حكما بحجره ولو قال أسفهم قد أدبت لك أنا فسفهم جازاه **(قوله)** وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شرع في القاعدة الثالثة المتأخلة الأولى والأصل فيها ما ذكر في الصرعن الأصوليين في كتب الأصول في بحث الهزل من قسم العوارض أن ما يصح مع الهزل لا تبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع الهزل تبطله الشروط الفاسدة اهـ والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويلغو الشرط وأما إذا لم يكن نفي البطلان لا يستلزم الصحة لصدقه على الفساد فافهم **(قوله)** لعدم المعاوضة المالية) أشار إلى ما قدمه في الأصل الأول من أن ما ليس بمبادلة مال عال لا يفسد بالشرط الفاسد أي ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل حال عن العوض فيكون بطلان الباقي لا يكون في المعاوضات الغير المالية وفي التبرعات **(قوله)** وزدت بمخاتمة هي الإبراء عن دم العدو والصلح عن جنايته تصب ووديعة وعارية إذا ضاعها الخ والتسبوا جرحي المأذون والنصب وأمان القنط قلت وقد ذهبا أن كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسأني أيضا **(قوله)** القرض) كما قرئت في هذا المائة بشرط أن تخدمني سنة وفي البرازية وتعلق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي في الخلاصة عن كفالة الأصل والقرض بالشرط حرام اهـ مهي إلى فالمراد بالتعلق الشرط في صرف البرازية أن أرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اهـ أي فسد الشرط لا اختلاف ما هنا تأمل **(قوله)** والهبة والصدقة) كرهت هذا المائة أو صدقت عليك ساعلي أن تخدمني سنة نهر فتصع ويبطل الشرط لأنه فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كرهت على أن تعوضني كذا ولو جاز القاضى الهبة لا الشرط اهـ وفي حاشيته الأخير الرمي أقول لو أخذ من محبوب واقعة القوي وهب زوجته بقرعة على أن أعانه وألدها تهب البقرته لهم وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اهـ وسيدكر الشارح أن الهبة تصح تعليقها بالشرط ورائي الكلام عليه **(قوله)** والكنكاح) كرهت على أن لا يكون للمهر فيصحب الكناح ويبطل الشرط ويوجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخاتمة كرهت على أن يلبس الجوز الكناح ولا يصح اختيار لانه معلق الكناح بالشرط بل بالشر الكناح

لانه صلح معنى فلا يصح تعدد ه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كافي قضاء الخاتمة وبقي إبطال الأجل ففي البرازية أنه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الجرح على ما في الأشاء (وما) يصح و (لا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم المعاوضة للمائة تسعة وعشرون على ما عده المصنف تبعا للعيني وزدت بمخاتمة (القرض والهبة والصدقة) والنكاح

وفي الخاتمة من الهبة وهبت مهري منك على أن تل أمراءه تخرجها فحصل أمرها بدي فان لم يقبل بطلت الهبة وإن قبل في المجلس صحبت ثم إن فعل الزوج ذلك فالهبة ماضية والا فكذا عند البعض كمن اعتق أمته على أن لا تزوج عتقت تزوجت أولا قالت وهبت مهري إن لم تطلقني ففصل ثم طلقها فالهبة فاسدة لتعلق بالشرط وتامه في الجرح عند قوله والإبراء عن الدين ومفاده أن لو لم يطلتها تصح الهبة في صريح التعليق بالشرط كامل اهـ منه

وشروط الخيار اه وليس منه ان اجاز ان يورى لانه تعليق والنكاح لا يحتمل فلا يصح كافي الخاتمة وكلام النهر  
 هنا غير محقق فمدبر وفي الظاهر ان لو كان الاب حاضرا فقبل في المجلس باز قال في النهر وهو مشكل والحق ما في  
 الخاتمة اه قلت ما في الظاهر بقدر كرم في الخاتمة ايضا عن امالي في يوف وقال انه استحسان **(قوله والطلاق)**  
 كطلعت على ان لا تزوج غيري بحر والظاهر انه اذا قال ان لم تزوج غيري فكذلك بان في بيانه قريبا  
**(قوله والخلع)** كخالعت على ان في الخيار مدة رها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المال واما اشتراط الخيار  
 له فصح عند الامام كما مضى بحر **(قوله والعتيق)** بان قال اعتقتك على اني بالخيار بحر وقسمنا وانفوا واعتق  
 امة على ان لا تزوج عتقت تزوجت أولا **(قوله والرهن)** بان قال رهنتك عدي بشرط ان استخدمه او على  
 ان الرهن ان ضاع ضاع بلا شيء وان لم يوف متعلق لك الى كذا قال الرهن المتعلق بطل الشرط وصح الرهن بحر  
**(قوله كعقلك وصباح الخ)** هذا المثال احسن مما في البحر جعلت وصباحي ان يكون لك مائة ان الكلام في  
 الشرط الفاسد الذي لا يقصد العقد وما هنا صحيح نهر وفيه نظر فانه قال في البرازية فهو وصي والشرط باطل  
 والمائة وصية ومعنى بطلانه كافي الجرازة بطل جعلها بشرط الا لصاء وتبقى وصية ان قلها كانت له والا  
 فلا اه أي فهو شرط فاسد لم يقصد عقد الا لصاء **(قوله والوصية)** كما وصفت لك ثلث ما لي ان اهازل ان  
 عني وفيه نظر لانه مثال تعليقها بالشرط وليس الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة  
 ائتمت الاختلاعة عند الموت اه ومعنى صحة التعليق ان الشرط ان وجد كان الموصي له المال والا فلا شيء له بحر  
 ثم قال وفي الخاتمة لو اوصى بثلثه لام ولدان لم تزوج فقبلت ذلك ثم تزوج بعد انقضائه عدتها زمان فلها الثلث  
 بحكم الوصية اه مع ان الشرط لم يوجد الا ان يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى  
 الموت بديل اه قال تزوجت بعد انقضائه عدتها زمان فلا حترار عن تزوجها عقب انقضاء اه اختلف وجهه  
 انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم تزوج فحق تحقق الشرط فلا تبطل الوصية بتزوجها بعده ان لو كانت الشرط عدم  
 تزوجها ابدان لم ان لا يوجد بشرط الاستحقاق الا عوتها وظهر من هذا انه اذا قال طلعتك ان لم تزوجي انما اذا  
 مضى بعد العدة زمان ولم تزوج يتحقق الشرط لكن فيه ان الطلاق المعلق انما ينصق بعد تحقق الشرط فليزيم  
 ان يكون ابتداء العدة بعد لاقه بالظاهر بطلان هذا الشرط ووقع الطلاق خيرا او يؤيده ما مر في ربا  
 ومر تحقيقه في كتاب الطلاق في اول باب التعليق **(قوله والشركة)** فبها تقصد اشتراط ما يؤدى الى قطع  
 الاشتراك في الرجح كشرط عشرة لاحدهما وفي البرازية الشركة تبطل بعض الشروط الفاسدة دون  
 بعض حتى لو شرط التفاضل في الوضعة لا تبطل بشرط عشرة لاحدهما وفيه الشرط صاحب الالف  
 العمل على صاحب الالفين والرجح نصين لم يجر الشرط والرجح بينهما ثلاثا اه اموال بشرط العمل على افضلها  
 ما لا يل بوجهه فاجاب في البحر بان شرط الرجح صحيح لان التبرع ليس من قبيل الشرط بديل ما في بيع الفخيرة  
 اشترى حطب في قريفة وقال موصولا بالشرط من غير شرط في الشراء حله الى متى لا يقصد لانه كلام مستند بعد  
 تمام البيع **(قوله وكذا المضاربة)** كالوشرط نفقة للسفر على المضارب بطل الشرط وجازت برزنية وفيها  
 ولو شرط من الرجح عشرة دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة دفع اليه الفاعلي ان يدفع ربا المال  
 للمضارب ارضان رعاها سنة اودار للسكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب ربا المال فسدت  
 لانه جعل نصف الرجح موضع عملها وجره الدار اه وفيه علم انها تفيد بعض الشروط كالشركة **(قوله)**  
 كوتسلك لمدة كذا مؤيدا قوله مؤيدا بشرط فسد لان التولية لا تقتضي ذلك لانه يعزل بعرض جنون  
 أو عزل أو نحوه ومثله وليتعل على ان لا تعزل ابدا وعلى ان لا تركب كما مثل به في البحر وقال فبها الشرط فاستند  
 ولا تبطل امره بهذا **(قوله واختار في النهر اطلاق الصحة)** حيث قال وادع الى ذلك البعض وعندي انه لا يلغ  
 فيه به ولا دليل يقتضيه لانه حيث صح العزل كان المال مائتا يسد ما نص على الغاية أولا **(قوله جميع التقليد)**  
 والشرط فان فعل شأنا من ذلك انعزل ولا يبطل قضاءه فيما مضى ولا ينفذ قضاءه في الماضي في خصوصه فيرد ويجب  
 على السلطان ان يفصل قضيتيه ان اعتراه قضية بحر عن البرازية وفيه عنها ايضا الشرط في التقليد انه متى فسق

والطلاق والخلع والعتيق  
 والرهن والوصية  
 كعقلك وصباحي ان  
 تزوجت بتي . والوصية  
 والشركة و كذا  
 المضاربة والقضاء  
 والامارة كوليته  
 بلد كذا مؤيدا صحيح  
 وبطل الشرط له عزه  
 بلاخصه وهل بشرط  
 لخصه كدرس ابد  
 السلطان ان يقول  
 رجعت عن التائب افي  
 بعضهم بذلك واختار  
 في النهر اطلاق الصحة  
 وفي البرازية ولو شرط  
 عليه ان لا يرتضى ولا  
 بشرط آخر ولا يمثل  
 قول احمدا ولا يجمع  
 خصوصه فيرد صحيح التقليد  
 والشرط

يعزل العزل اه قلت وانما يصح الشرط لكونه شرطاً صحيحاً والقاضي وكيل عن السلطان فيقتضيه فاعلم بما  
 قد مضى حتى يتقدمنا زمان والمكان والتخصيص ومن ذلك ما اذا نهى عن سماع دعوى مضى عليها نحو عشرة  
 سنة كما سألني في القضاء عن شاء الله تعالى **(قوله)** والكفالة والحوالة بان قال قلت غير على علي أن تقرضني  
 كلنا أو اجعلي علي فلان بشرط أن لا ترجع علي عند التوى نهر يعني فتصيح ويطل الشرط وفي البرازية لو قال  
 كفتسه علي أني مقي أو كلما طولت به في أحل شهر فإذا طال به فله أحل شهر من وقت المطالبة الأولى فإذا تم  
 الشهر من وقت المطالبة الأولى لم التسلیم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه ان كفاقتضى التكرار  
 موقفي وعليه أني التكرار هنا لما يزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث أمكن الاعمال فهو أولى من  
 الانطال تأمل وسند ك الشارح ههنا للسئلة أوائل الكفالة وبأن يوضحها ههنا وفي البرازية أيضاً كفل علي  
 أنه لا يجبر عشرة أيام أو أكثر يصح بخلاف البيع لأن مناه على التوسع اه في هذا وفيما قبله صح  
 الكفالة والشرط لأنه شرط تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا يدعي المصنف لأن كلامه في الشرط الفاسد  
 وسيأتي في بابها أنه لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم وبأن يفتي كلام الشارح أيضاً **(قوله)** اذا شرط (الح) أي  
 شرط الحال على الحال عليه أن يعطيه المال الحال به من غير دار المحيل قال في البرازية في خلاف ما اذا التزم المحتال  
 علمه الاعطايين من دار نفسه لانه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما ذكرنا في قوله بشرط الاعطاء  
 عند الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لانه مجهول جهالة بغيره بخلاف  
 هوب الراجح كما يأتي في بابها **(قوله)** من المحتال صوابه المحتال عليه **(قوله)** في الجبر أشار الى ما في هذا  
 الجواب فان كونه وعداً لا يخرج عن كونه شرطاً مع أن فرض المسئلة أنه مذكور في صلب العقد على أنه شرط  
 اذ لو كان بعد العقد لادعى وجهه الاشرط لم يقبل العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضاً لا يظهره الفرق بين  
 المستثنى ويظهر في الجواب بان الحوالة قد تكون مقبذة كالأعمال غير ما ألف الوديع على المودع تقبذ بها  
 حتى لو هلك الألف ربح الحال عليه كما سألني في شاء الله تعالى في بابها وههنا لما شرط الدفع من غير دار المحيل  
 صارت مقبذته ولم يكن له قدرته على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بخلاف ما لو هلك الوديع الحال بها لو هلك أو  
 كان البيع مشروطاً بالحوالة صح ويجبر على البيع كما في آخر حوالة البرازية أما لو شرط الدفع من غير داره  
 صح لحوالة لقدرته على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو أجبر على الاداء لتحقق الوجوب كما في الدرر  
**(قوله)** والوكالة كوكلتك علي أن تبتني عمالي علي نهرو في البرازية لو كالة لا تطل بالشرط الفاسد أي شرط  
 كان وفيها تعليق الوكالة بالشرط حازر وتعلق العزل به باطل وتفرغ عليه أنه لو قال كلما عززت لك فانت وكسلي  
 صح لأنه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال كلما وكنت فانت مغفول لم يصح لأنه تعليق العزل بالشرط بجر **(قوله)**  
 والأقالة حتى لو تفا بلا علي أن يكون الثمن أكثر من الاول أو أقل صح ولغا الشرط وقد مر في بابها نهرو ذكر  
 المصنف في بابها أنها لا تنفسد بالشرط وان لم يصح تعليقها به وصورة التي هي كذا كرم في الصهر هنا عن البرازية  
 ما لو باع ثوباً من زبد فقال اشتريه خصاً فقال زيدان وجدت مشدداً بالزاد فباعته منه فوجد فباعه زيدان  
 لا يتعطل البيع الثاني لانه تعليق الاقالة لا الوكالة بالشرط **(قوله)** والكتابة بان كتبه علي ألف بشرط أن  
 لا يجبر من البلد أو علي أن لا يسالم فلانا أو علي أن يعمل في نوع من التجارة فتصح ويطل الشرط لانه غير  
 داخل في صلب العقد نهر **(قوله)** في صلب العقد صلب الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بأحد  
 العوضين فكل فساد يكون في أحدهما يكون قسداً في صلب العقد ددور **(قوله)** وعليه أي على كون الفساد  
 في صلب العقد ط **(قوله)** يحصل الخلل بهم أي اطلاق من قال أنها تبطل بالشرط الفاسد كالعمادي  
 والإستر وشي فانهما لا ولا تعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وانها تبطل بالشرط ويحتمل قولهما تأنيب الكتابة  
 بشرط متعارف وغير متعارف تصح ويطل الشرط على كون الشرط زائداً ليس في صلب العقد به سندفع  
 اعتراض صاحب جامع الفصولين عليها هذا حاصل ما في الدرر وأما ما في الجبر عن البرازية كتابها وهي حامل  
 على أن لا يدخل في الوكالة في الكتابة فسدت لأنها تبطل بالشرط الفاسد اه فالمراد به ما كان في صلب العقد لأن

**(وهو الكفالة والحوالة)** اذا  
 شرط في الحوالة الاعطاء  
 من غير دار المحيل فتفسد  
 لعدم قدرته على الوفاء  
 بالشرط كما مر المصنف  
 في البرازية ويجب في  
 النهي بان هذا من  
 المحتال وهو ليس  
 بالكامل فيه فليحذر  
 في الوكالة والأقالة  
 والكتابة اذا كان  
 التمسيد في صلب العقد  
 في نفس الشيء كتابته  
 على شرط ففسده  
 وعليه يحصل الخلل بهم



استثناء جملها هو حزمه بشرط في صلب العقد كالأمر باع أمة الإطهالاً لها أحد العوضين فافهم **(قوله)** واذن  
 العقد في التجارة **(قوله)** كذا في التجارة على أن تجبر إلى شهر أو على أن تجبر في كذا فيكون عاملاً في التجارة  
 والأوقات وبطل الشرط بحر **(قوله)** كهذا الولد يعني أن رضيت امرأتى تابع الجبر في كل ما سمع أنه في الجبر  
 اعترض على الضمي مراراً بأن الكلام في الشرط الفاسد لا في التعليق فالأولى قول الشهر بشرط رضاي وبحق وقال  
 في العزيمة صور ذلك في إيضاح الكرماني بأن ادعى نسب التوأمين بشرط أن لا تكون نسبة الآخر عنه أو  
 ادعى نسب ولد بشرط أن لا يرتب منه يثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهم ما من ماله  
 واحد في ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرتب شرط فاسد بخلاف الشرع  
 والنسب لا يقسده اه **(قوله)** والصلح عن دم العبد بأن صالح ولي المقتول عبداً القاتل على شيء بشرط أن  
 يقرضه أو يهدي إليه شيئاً أو الصلح بصحح والشرط فاسد وبسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بحر  
**(قوله)** ولم يذكر كروا اكتشافه بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قال للقاتل عبداً أبرأتك فمتم على أن لا  
 تقرب في هذا البلد مثلاً أو صالح معه عليه صبح الأبراء أو الصلح ولا يعتبر الشرط درر **(قوله)** ما أتى فيها القود في المصباح  
 القود الفاصص وبه عرفت الدرر فلا فرق في التغير فافهم **(قوله)** والأمان كان الصلح عن القتل الخطأ والجراحة  
 التي فيها الأمان كان من القسم الأول درر رأى لأن موجب ذلك المال فكان مبادلة لاسقاطا **(قوله)** وعن جناية  
 غضب أي مغضوب وقوله اذا ضمن أي موجبات الصلح في الصور المذكورة تدور ولعل صورة المسئلة أو تلف  
 ما غصبه أو تلف وديعة أو عار به عنه وأراد المال أن يضمنه ذلك فصالحه على شيء ضمن رجل موجب  
 الصلح بشرط أن يتحمله به على آخر أو يكفل به آخر ضمن الضمان وبطل الشرط لكن لا يخفى أن الضمان كفالة وقد  
 مرّت مسألة الكفالة ولم أر من أوضح ذلك فامل **(قوله)** والنسب تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد **(قوله)**  
 والجرح على المأذون فلا يبطل به وبطل الشرط شبهة بل لا يخفى أن جناية في جامع القصولين ولا ينافي ما قدمه  
 عن الأشام لا ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه **(قوله)** والغصب كذا ذكره في جامع القصولين وغيره  
 مع ذكرهم مسألة جناية الغصب المأذون به أن الغصب فعل لا يقيد بشرط فان كان المراد ضمان الغصب  
 بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم **(قوله)** وأمان القن أقول في السير الكبير محمد بن الحسن تعليق الأمان  
 بالشرط حارّ بديل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر على أمانهم بكتبتهم شيئاً أو بطل أمان  
 آل أبي العبد بكتبتهم إلى اه وبه يعلم أن القن ليس قيداً حوى أي سواء كتبت أضافاً لأمان من أضافه  
 المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس **(قوله)** وعقد النمة فان الامام اذا فتح بلدة وأقر  
 أهلها على أملاكهم وشرطوا معه في عقد النمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الأمانة كما هو الم شروع والعقد  
 صحح والشرط باطل درر **(قوله)** وتعليق الرد بالعيب بخيار الشرط هكذا عرفت في الكنز وغيره في النهاية  
 بقوله وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط ومثله في جامع القصولين وغيره فعمل أن  
 قوله بالعيب متعلق بالرد لا بتعليق وأن المراد أن الرد بخيار عيب أو شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى أن  
 الكلام فيما يصح ولا يفسد تنقيده بالشرط الفاسد لا فيما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعليق كما  
 فعل صاحب الدرر وقد يجب أن المراد بالتعليق التقيد أو أن كل ما صح تعليقه صح تنقيده كما مر وبه ظهر  
 أنه ليس المراد ما يهيم أن تعليق الرد باختيار الجارين بالشرط يصح تنقيده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تنقيده  
 التعليق ثم اه مثل لا ولا في البحر بما اذا قال ان وجدت بالبيع عينا أردت عليك أن شاء فلان والثاني بما اذا قال  
 من له خيار الشرط رددت البيع أو أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح وبطل الشرط اه تأمل وفي البحر  
 من باب خيار الشرط ما نصه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واصله قلت قال في الخاتمة لو قال من له خيار أن لم  
 أفعل كذا اليوم فقد أطلت خيارى كان باطلاً ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيسان لم أرد اليوم  
 فقد أطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال أطلت غداً وقال أطلت خيارى  
 اذا جاء غد غداً عذد كرفي المشتق أنه يبطل خياره قال وليس هنا كالأول لان خذنا وقت يجي ولا لجملة يختلف

كما حرره خسرو (واذن  
 العقد في التجارة ودعوة  
 الولد) كهذا الولد يعني  
 ان رضيت امرأتى  
 (والصلح عن دم العبد)  
 وكذا الأبراء عنه  
 ولم يذكر كروا اكتشافه  
 بالصلح درر (و) عن  
 (الجراحة) التي فيها  
 القود والأمان كان من  
 القسم الأول وعن جناية  
 غضب وديعة وعارية  
 اذا ضمنها رجل وشرط  
 فيها حلالاً أو كفالة درر  
 والنسب والجرح على المأذون  
 نهروا الغصب وأمان القن  
 أشاء (وعقد النمة)  
 وتعليق الرد بالعيب  
 وتعليقه بخيار الشرط

الاول اه قال في الجرح هناك فقد سقوا وبين التعليق والاضافة في المحقق مع أنهم لم يسقوا بينهما في الطلاق والعناق وفي التنازع ثمانية ولو كان الخيار للشرى فقال ان لم افسح اليوم فقد رخصت وان لم افعل كذا فقد رخصت لا يصح اه أي بل يبقى خياره **(قوله وعزل القاضي)** في جامع الفصولين ولو قال لا يرمل جل ان اقدم فلان فانت قاضي بلده كذا أو امرها بحوز ولو قال انا انا كذا كذا في هذا فانت معزول ينزل بوصوله وقيل لا اه وذكر في الدرر عن العبادي والاسترغنية أن الثاني به بقى واعترض بان عبارة العبادي والاسترغنية قال تلخيص الدرس المرتباني ونحن لانفتي بجملة التعليق وهو فتوى الاوزجندی اه وظاهر ما في جامع الفصولين ترجيح الاول ولذا منى عليه في الكثر والملتقى وغيرهما **(قوله كعزلت ان شاء فلان)** كذا مثل في البصر واعترض بان هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والجواب انه في الجرح اعترض على المعنى مراراً مثل هذا وقد يحاب به اذ لم يسطر بالعلق لا يسطر بالشرط بالاولى كعزلت على أن أو بلفظ بلده كذا **(قوله لما ذكرنا)** أي في قوله لعدم المعاوضة المالية **(قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط)** هذه القاعدة الرابعة وقد معناها داخل تحت الثالثة لما في جامع الفصولين أن ما جاز تعليقه بالشرط لا يطلعه الشرط كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويطلعه الشرط اه **(قوله وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يختلف بها)** لو حذف قوله التي يختلف بها لدخل الاذن في التجار وتسلم الشفعة لكونها اسقاطاً ولكن لا يختلف بها فادعى الجرح ويدخل فيه أيضاً الاراء عن الكفالة قاله يصح تعليقه علام كما مر في الاراء عن الدين **(قوله والتوليات)** فيصح تعليقهها باللائم فقط وكذا في اطلاقات وتجريضات كما مر في الاصل الثاني **(قوله وتسليم الشفعة)** أي لانه اسقاط محض كما عرفت فيصح تعليقه هذا وفي شفعة الهدايا عند قوله واذا صالح من شفيعته على عوض بطلت ورد العوض لان حق الشفعة لا يتعلق اسقاطه بالخائز من الشروط في القاسد اولى واعترض في العناية بما قال بمحمد في الجامع الصغير ولو قال سلب الشفعة في هذه الداران كنت اشتر بتم النقل وقد اشارت الى هذه الفروع في تسليم الشفعة لانه علقه بشرط وصح لان تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فيصح تعليقه بالشرط اه قال الطوري في تكملة الجرح وقد يفرق بحمل ما في الهداية على التي تدل على الاعراض والاراء المحاوره مطلقاً والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط اه **(تنبيه)** لا يخفى أن هذا كله في التسليم بعد وجوبها وفي ما قال الشفيع قبل البيع ان اشترت فقد سلمت اهل يصح أم لا بحث فيه الخ لرمي بقوله لاشبهه أنه علق الاسقاط قبل الوجوب بوجود سببه ومقتضى قولهم التعليق بالشرط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط بالخبر عند وجوده وقولهم من لا علق التفسير لا علق التعليق اذا علقه بالملك أو بسببه صحة التعليق المذكور لانه اسقاط وقد علقه بسبب الملك فكان له تجزئه عند وجوده لكن أورد في الظهيرة أشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطاً محضاً وهو ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الخنايات من أن القصاص لا يصح تعليقه اسقاطه بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطاً محضاً ولهذا لا يرتد برمن عليه القصاص ولو اكره على اسقاط الشفعة لا يسطر حقه قال وبه تبين أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والا لصح مع اكره كسائر الاسقاطات اه قال الرمي وعلله لا يصح التعليق قبل الشراء كالتحريم والمسئلة تقع كثيراً والذي يظهر عدم التعليق اه **(قوله وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول)** أي ما لا يصح تعليقه بالشرط وذلك حيث ذكر أولاً أن الاسلام لا يدينه بعد الايمان بالشهادتين من التبري كما عرفت تفصيله في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم صحة تعليقه بالشرط من قولهم بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وتحقيقه أن الاسلام تصديقي بلخائن واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالباً يكون شيئاً لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكرنا في غير هذا ان الاسلام على خلاف الكفر فانه تركه ونظيره الاقامة والصلام فلا يصح المقيم مسافراً ولا الصائم مفطراً ولا الكافر مسلماً مجرداً لانه فعل وصير مقصداً وما نحو ذلك مجرداً لانه تركه فأنعلقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون قاصداً للكفر فكفر بخلاف الاسلام اه **(قوله ودخول الكفرها)** أي فيما يصح

وعزل القاضي كعزلت ان شاء فلان فنسزل ويطل الشرط لما ذكرنا أنها كالمالست عاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو يختص بالاسقاطات المحضة التي يختلف بها كطلاق وعناق وبالاتزامات التي يختلف بها كجرح وصلاته والتوليات كفضاء وامارة عيسى وزيل في زائد التهر الاذن في الصلح وتسليم الشفعة والاسلام وحرر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر هنا لانه تركه

تعلقه وفيه أن كلام المصنف جامعته أن قال ليس فيه تعرض لمخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو أنه يصير ككفر بمجرد النسبة لأنه ترك أي ترك العمل والتصديق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعلقه لما وجد في الحال فافهم **(قوله)** ويصح تعلق هبة في البرازية من البيع وتعلق الهبة بان باطل ويعلى أن ملائحة كسبه على أن يعوضه يجوز وأن مخالفاً باطل الشرط وصحت الهبة بمجرد هذا مخالفاً لما ذكره الشارح لأن كلامه في صحة التعلق بأداة الشرط لا في التقيد بالشرط لأن هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يبطل بالشرط الفاسد فافهم لكن في الجواب عن المناقبة التي انتهى لوقال إن اشترت مارية فقد ملكتها منكلي يصح ومعناها إذا قبضه بناء على ذلك اه أي إذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التعليل يصح مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من إطلاق بطلانه ولعله قول آخر يجعل التعلق باللائحة صحيحاً كالنقد تأمل **(قوله)** وحالة وكفالة في البرازية من البيع وتعلق الكفالة أن متعارفاً كقدوم المطلوب يصح وإن شرطاً محضاً كان دخل الدار أو هبت الرمح لا والكفالة التي هي هبة الرمح جائزة والشرط باطل ونص النسب أن الشرط إن لم يتعارف نصح الكفالة وبطل الشرط والحالة كهي اه بحر **(قوله)** وإراءتها كان وانفدت عدا فأتت برى كالمستأمن في مسئلة الإراءعة الدين **(قوله)** علام **(قوله)** لا ربعة **(قوله)** في مما يصح نقده دعوة الولد كان كاتباً يرضى حامله في وكذا الوصية والأصاوال وكالة والعزل عن القضاء فهذه نص في الجرح على أن أنه شرعها ونهنا على ذلك والارباع من الدين إذا علق بكائن أو متعارف كما مر وذكر في جامع الفصولين ما يصح تعلقه إذن الفن وكذا الكساح بشرط طم الحلال وكذا تعلق الامهال أي تأجيل الدين غير العرض إن علق بكائن ولو قال بعته بكذا أن رضى فلان جاز البيع والشرط جمعا ولو قال بعته منكلاً شئت فقال قلت تم البيع وقد منتهى بقصد مسئلة البيع بماذا وقته مثلاً أو بامد أو خلافاً في صحة تعلق القبول **(قوله)** وما تصح إضافته إلى الخ شروع فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعلق ولم أر من ذكر ذلك فاشطاً وسألت سيادة ثم الفرق بين التعلق والإضافة هو أن التعلق يتم المعلق عن السببية للحكم فإن نحوأت طالق سبباً لطلاق في الحال فإذا قال أنت طالق إن دخلت الدار منع انعقاد سبب الحلال وجعله متأخراً إلى وجود الشرط فمقدومه وجوده ينقد سبباً مقضياً إلى حكمه وهو الطلاق وأما الإيجاب المضاف مثل أنت طالق غدا فإنه ينقد سبباً للحال لا لغيره التعلق المنافع من انعقاد السببية لكن بتأخر حكمه إلى الوقت المضاف إليه فالإضافة لا تخرج عن السببية بل تؤخر حكمه بخلاف التعلق فإذا قال إن جاء غدا فله على أن أتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل الغدا لأنه قبل قبل السبب ولو قال لله على أن أتصدق بكذا غدا لانه قبل قبله لأنه بعد السبب لأن الإضافة دخلت على الحكم لا لا السبب فهو تجميع للوجوب ونقر عليه والوجوب لا يطلق أمر أنه فاضاف الطلاق إلى الغد فحدث وإن علقه لم يثبت هذا حاصل فاذا كرر وفي كتب الأصول وللحق ابن الهمام في التصريح بمباحث في الفرق بينهما ذكرها بن جيم في شرح المناري فصل الأدلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من أشكال المسائل **(قوله)** الإجابة في جامع الفصولين ولو قال أجزئك غدا فمختلف واختلاف أنها يجوز ثم في الإجابة المضافة إذا باع أو هب قبل الوقت يبقى يجوز ما مضى وبطل الإجابة فلورده عليه يعيب بقضائه أو رجوع في الهبة قبل الوقت عادت الإجابة ولو عاد إليه علق مستقبل لا تعود الإجابة وفي فتاوى ظهر الدين لو قال أجزئك هذا مراًس لم يشر بكنا يجوز في قولهم **(قوله)** وفسخها في الغرمية عن الخائنة أن الفتوى عليه وفي الشريعة لا لالة المعتد باختبار عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختبار ظهر الدين اه فيه اختلاف التجميع **(قوله)** والمرارعة والمعاملة فانه ما بمعاملة حتى أن من يبيعها لا يبيعها بالبطر ينهاو راي فيهما شرا يظهر **(قوله)** والمضاربة والوكالة فانهما من باب الإطلاقات والاسقاطات وإن تصرف المضارب ولو كبل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفاً على المالك فهو بالعقد والتوكيل أمقطه فيكون اسقاطاً فيقبل التعلق بجزأى وإذا قبل التعلق بقبول الإضافة بالأولى لأن التعلق بجمع السببية بخلاف الإضافة كما عرفت وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بان الكلام في الإضافة لا في التعلق لكن لم أر من صرح بصحة التعلق في المضاربة ولعله أراد بالتعلق التقيد

مطلب ما تصح إضافته  
وما لا تصح

ويصح تعلق هبة  
وحالة وكفالة وإراء  
عنها علام **(وما تصح)**  
إضافته إلى الزمان  
**(المستقبل الإجابة)**  
وفسخها والمرارعة  
والمعاملة والمضاربة  
والوكالة

بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل **(قوله والكفالة)** لانها من باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط الملائم **(قوله والوصية)** أي جعل الشخص وصيا والوصية للمال فانها لا يفيدان الا بعد الموت فيجوز تعلقهما واثباتهما **(قوله والقضاء والامارة)** فانها تولية وتنفو بض محض خاز اضافتهما **(قوله والطلاق والعاق)** فانها من باب الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر **(قوله والوقف)** وان تعلقه الى ما بعد الموت جائز دور الكلام فبسه كما مر في المضاربة والكفالة **(قوله وبقي العارية والاذن في التجارة)** قال في جامع الفصولين الذي جمع فيه الفصول العارية والقصور الاسترثنية تبطل اضافة الاعارة بان حال اذا عاقد فقد أعرتك لانها تملك المتفعة وقيل يجوز لو قال أعرتك غدا تصح وقال قبله ولو قال لقته اذا جاء غدا فقد اذنت لك في التجارة صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد جرت عليك لا يصح اهـ وأنت خبر بان الكلام في الاضافة ولطف اذا عاقد نعليق ويسمى اضافة باعتبار ذكر الوقف فيه لا حقيقة ولذا فرق في مسئلة الاعارة بين ذكر اذا عاقد فعند الاذن في التجارة هنا تعاقفه ستان غير ظاهر تأمل وفي جامع الفصولين اذا قال أطلت خماري غدا بطل خياره وقد مت فيما يصح تعلقه ان اسقاط القصاص لا يحتمل الاضافة الى الوقت **(قوله لانها تملك الخ)** كذا في الدرر وقال الزبلي آخر كتاب الاجارة لانها تملك وقد أمكن تعبيره فقال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة ومشا كلها لا يمكن تملكه للحال وكذا الوصية وأما الامارة والقضاء في باب الولاية والكفالة من باب الالتزام اهـ قلت ويظهر من هذا وما ذكرناه نفعان الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للحال وفيما كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما أمكن تملكه للحال تأمل **(قوله لما فيمن القمار)** هو المراهنة كافي القاموس وفيه المراهنة والرهان المخاطر وما صله أنه علق على سبيل المخاطرة ولما كانت هذه تملك للحال لا يصح تعلقها بالخطر لوجود معنى القمار **(قوله وبقي الكفالة)** اظهر أنه سبق فلو وصوا به التحكيم فانه الذي فيه خلاف أي يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكما بالخطر أو الاضافة الى المستقبل صحيح عند محمد خلا في الثاني والفتوى على الثاني اهـ وهكذا قدمه الشارح قسلا ما لا يبطل بالشرط الفاسد وكيف يصح عدلوا كة هنا وقد كررها المصنف تعاقبا لذكر الوفاة فيما تصح اضافته وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنها لا يبطل بالشرط وبه صرح في الكنز وغيره بل قدمنا جواز تعلقها بالشرط فكيف لا تصح اضافته انهم في فسح الاجارة على أحد الشخصين كما قدمناه نفا والله سبحانه أعلم

### (باب الصرف)

لما كان عقدا على الأمان والتمن في الحيلة تبع لما هو المقصود من البيع أخره عنه **(قوله عنونه بالباب)** قال في الدرر عنونه الاكثرون بالكاتب وهو لا يناسب لكون الصرف من أنواع البيع كالمساواة والاحسن ما اختير ههنا **(قوله هو لفة الزادة)** هذا أحدمعانيه في المصباح صرفته عن وجهه صرفا من باب ضرب وصرفت الاجير والصبي خلت سبيله وصرفت المال أنفقته وصرفت الذهب بالدرهم بعته واسم الفاعل من هذا صرف وصراف ٣ وصراف بالجملة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجودة على الدرهم وصرفت الكلام بفتح وصرفته بالتثنية واسم الفاعل مصرف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القدية اهـ زاد في القاموس في معنى ادب المذكور قوله وهو النافلة والعدل الفريضة وبالعكس أو الوزن والعدل الكيل أو هو الا كساب والعدل القدية أو الحيل اهـ وقد عرفت أنه يطلق لفة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع أخص تأمل **(قوله أي ماخلق للثمنية)** ذكر كحجوه في البحر ثم قال وإنما فسرناه به ليدخل فيه مع المصوغ بالمصوغ أو بالتقديف بالمصوغ بسبب ما اتصل به من الصنع لم يبق عناصره بحال وهذا يتعين في العدم وقد علم ذلك بعه صرف اهـ **(قوله ويشترط عدم التأجيل والتأجيل)** أي وعدم الخيار أي خيار الشرط بخلاف خيار روية أو عيب كإتاني ولا يقال هذا مكر مع قوله الآتي فيفسد بخيار الشرط والاجل لان ذلك يفرع على هذا كما هو العاقل من ذكر الشروط ثم التفرع بعلمها فاقهم ثم ذكر في التفرع أنه لا حاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه في الجبر بما انتهت به وغيرها لان شرط التقاض يعني من ذلك لان خيار الشرط بالتثنية مبالغة واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة القاموس أو الحيلة فليزاجع اهـ

عن ثبوت الملك وأتمه على القولين وذلك بحل تمام القبض وهو ما يحصل به التعيين اه ولا يخفى ما فيه **قوله**  
 أي التساوي وزنا قيد به لانه لا اعتبار به عددا بحر عن الذخيرة والشرط التساوي في العلم لا يحسب نفس  
 الامر فقط فلو لم يعلم التساوي وكان في نفس الامر لم يحز الا اذا ظهر التساوي في المجلس كما أوضحه في الفتح  
 ونذكر في سابقه بالزيادة والخط **قوله** بالراجح جمع رجة بالضم وهي مقاصد الاصابع ح عن جامع  
 اللغة **قوله** لا بالتخلف أشار إلى أن التقيد بالراجح لا حارز عن التخلف واشترط القبض بالفعل لا خصوص  
 بالراجح حتى لو وضعه في كفة أو في حبه صار قابضا **قوله** قبل الافتراق أي افتراق المتعاقدين بابتدائهما  
 والتقيد بالعاقدين بم المالكين والثائبين وتقيد الفرقة بالابدان بقصد عموم اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه  
 لا يبطل عما قبل على الاعراض ولو سافر سبخا ولم يتفرقا صح وقد اعتبر والمجلس في مثله ما لو قال الاب  
 اشهدوا لي اشترت هذا الدنار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا عن محمد  
 لانه لا يمكن اعتبار التفرق بالابدان نهر وفي الصبر لو نادى أحدهما صاحبه من وراء حدار أو من بعد لم يحز  
 لانهما متفرقان بابتدائهما وتفرع على اشتراط القبض أنه لا يجوز الإبراعين بدل الصرف ولا هته والتصدق به  
 فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فإن قبل انتقض الصرف والتم يصح ولم ينتقض وتعامه في البحر **قوله** (تنبيه)  
 قبض بدل الصرف في مجلس الإقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد بخلاف إقاله السلم وقد عدا الفرق في  
 بابه وفي الصبر لو وجد بن بعقد متاخر عن عقد الصرف لا يصير قصاصا بديل الصرف بان تراضا ولو قبض  
 بديل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أو جبا انتقاضه بطل الصرف ولو استحق أحد بدله بعد الافتراق  
 فإن أعاز المستحق والبذل قائم وأمن الناقد وهو حال جازا الصرف وإن استرده وهو قائم وأمن القابض فقيته  
 وهو حال بطل الصرف **قوله** على الصحيح وقيل شرط لا تعقاده محصيا على الاول قول الهداية فان تفرقا قبل  
 القبض بطل فلو أنه من بعد بطل بالافتراق كافي المراج وعرفنا خلاف فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف  
 يفسد في اليسر فاعتد أي خفيته فلا يفسد على القول الأصح فتح **قوله** وان اختلفا جوده وصياغة قيد  
 اسقاط الصفة بالاثمان لانه لو باع ناهم بجماس مثله وأحدهما انقل من الآخر جامع أن الخاص وغيره مما يوزن  
 من الاموال الروية أيضا لان صفة الوزن في التقدين منصوص عليهم فلا تتغير بالصعته ولا يخرج عن كونه  
 موزونا بتعارف حله عند ما يعرف ذلك بخلاف غيرهما فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا  
 بتعارف عدد شبه اذ اصنع وصنع كذا في الفتح حتى لو تعارفوا سبع هذا أو في الوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها  
 بجنسها الامتناسيا وكتابا في الذخيرة نهر **قوله** لما مر في الربا أي من أن يجسد المال بأورديته سواء تقدم  
 استثناء حقوق العباد من الكلام فيه فراجع له ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قبل قبضة ثم استهلكه فقلبه  
 فقيته مصوغا من خلاف جنسه فان تفرقا قبل قبض القيمة حارز خلافا لفر لانه صرف حكم الضمان الواجب  
 بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له القبض اه وانما زمة الضمان من خلاف جنسه ثلاثا بلز إلى ان قبضته  
 مصوغا أي من وزنه **قوله** شرط التقاض أي قبل الافتراق كقيد به في بعض النسخ وفي الصرع الذخيرة لو  
 اشترى المودع الوديعة ادراهم بدنانير وقرفا قبل ان يجسد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف المقصودة  
 لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة اه **قوله** لحزمة النساء بالفتح أي التأخير لانه  
 يحرم باحدى عتري الرأى القدر أو الجنس كما مر في بابه **قوله** فلو باع النقدين تفرع عن قوله والا شرط  
 التقاض فانه يفهم منه أنه لا يشترط التماثل وقد بالنقدين لانه لو باع قبضة بطلوس فانه يشترط قبض أحد  
 الدين قبل الافتراق لا قبضهما كافي الصرع الذخيرة ونقل في التمر عن فتاوى قاضي الهداية أنه لا يصح تأجيل  
 أحدهما ثم إيجاب عنه وقدمت ذلك في باب بال باوقد متاهناك أنه أحد قولين فراجع عند قول المصنف باع فلوسا  
 عثلهما أو بدراهم الخ **قوله** أحدهما بالآخر احتراز عما لو باع الجنس بالجنس جزا فاحتج به يصح ما لم يعلم  
 التساوي قبل الافتراق كقيد تمام **قوله** جزا فانه أي بدون معرفة قدر وقوله أو يفضل أي يتحقق بآداء أحدهما  
 على الآخر وسكت عن التساوي العلم صحته بالاولى **قوله** والعوضان لا يتعينا أي في الصرف فاما ما صحها ما

و التماثل أي التساوي  
 وزنا (والتقاض)  
 بالراجح لا بالتخلف قبل  
 الافتراق وهو شرط  
 بقائه جميعا على الصحيح  
 (ان اتحاد جنسا وان)  
 وصلة (اختلاف جوده  
 وصياغة) لما مر في الربا  
 (والا) بان لم يمتانسا  
 (شرط التقاض) لحزمة  
 النساء (فلو باع النقدين  
 ) أحدهما بالآخر  
 جزا فانه أو يفضل وتقاضا  
 فيه أي المجلس (صح  
 والعوضان لا يتعينا)

حتى لو استقرضا فادبا  
قبل انفرافهما أو استكما  
ما أشار إليه في العقد  
وأيضا بينهما ما كان (ويفسد)  
الصرف (بخيار الشرط  
والأجل) لا خلا لهما  
بالقبض (ويصح مع  
استقاطهما في المجلس)  
لزال المانع وصح خيار  
رؤية وعيب في مصوغ  
لا نقد (فرج) الشرط  
الفاقد يلتحق بأصل  
العقد عنه خلافا لهما  
نهر (ظهر بعض الثمن  
زوا فافرد ينقض فيه  
فقط لا يتصرف في بدل  
الصرف قبل قبضه)  
لوصيه به فحاله تعالى  
(فلو باع دينار بدراهم  
واشترى بها) قبل قبضها  
(نوبا) مثلا (فدبيع  
الثوب) والصرف بحاله  
(باع أمة تعدل ألف  
دراهم مع طوق) فضة في  
عنقها (قبضه ألف)  
اثنان قيمتهما ألف  
انقسام الثمن على اثنان  
أو أنه غير جنس الطوق  
والا فالقيمة لوزن  
الطوق لا لقيمته فتقدره  
مقابل به والباقي  
بالخارج (بالذين) يتعلق  
بباع (وتقدم من الثمن

بعد فسادها الصحيح التعيين كافي الأشياء وقبضها تعين في البيع القاسم ما تعين فيه النقد وما لا تعين (قوله  
حتى لو استقرضا الخ) صورته قال أحدهما إلا خر بعثل درهما بدرهم وقيل الآخر لو يكن عندهما شيء  
استقرض كل منهما درهما من ثالث وتفاضل الاقتراض صح وكذا القول بعثل هذا الدرهم بهذا الدرهم  
وأمدك كل منهما درهما قبل التسليم وبيع كل منهما درهما آخر قبل الاقتراض ومثله كافي الدرهم ولو استحق كل  
من العوضين فاعلى كل منهما صاحبه بدل المستحق من جنسه (قوله وأذا بينهما) ضربه مثله ما عا على  
ما وثقه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أي فسادا من الأصل لأنه فسادا من قبل العقد كافي المحط  
شربلا (قوله لا خلا لهما بالقبض) لأن خيار الشرط يمنع به استحقاق القبض ما بقي لخياره لا أن استحقاقه  
مبنى على الملك والخيار يمنع والأجل يمنع القبض الواجب دبر (قوله ويصح مع استقاطهما في المجلس) وهكذا  
في الفتح وغيره والظاهر أن المراد استقاطهما: نقد البدلين في المجلس لا بقولهما أسقطنا الخيار والأجل اذ بدون  
نقد لا يكتفى وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في القهستاني قال ولو تفرقا من غير قبض أو من أجل  
أو شرط خيار ففسد البيع ولو تفاضل في البيع والتفرق قبل قبضها اه وخوف في التنازع فافهم (قوله  
لزال المانع) أي قبل تقريره دبر (قوله في مصوغ لا نقد) فبأن النقد بدله خيار العيب كما ذكره  
المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زوا فالح وقال في البحر وأما خيار العيب فثبت فيه وأما خيار الرؤية  
فثبت في العين دون الدين الخ وفي الفتح وليس في الدراهم وأذا تفرقا من غير قبض أو من أجل العقد لا يفسخ بردها لأنه  
انما يقع على مثلهما بخلاف التبرؤ والحلى والأولى من الذهب والفضة لأنه ينقض العقد برده لثبته فيه الخ فكان  
الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار رؤية في نقد (قوله الشرط الفاسد الخ) في الضرر لو صار فاجبا بحسن  
منساو أو تفاضا وتفرقا ثم زاد أحدهما لا خريشا أو حط عنه وقوله لا خريشا فساد البيع عنده وعند أبي يوسف  
بطلان وضع الصرف وعند محمد بطلت الزيادة مما لا يحل بمنزلة الهبة المستقلة وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط  
الفاسد لا يخرج عن العقد إذا خفي به هل يلتحق لكن محمد فرق بين الزيادة والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف  
الجنس ما جاءا بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراض اه وانظر ما حرمنا في أول باب الربا (قوله لا ينقض فيه  
فقط) أي يفسخ الصرف في الردود ويبقى في غيره لا رافعا للقبض فيه فقط دبر وفي كافي الحاشية ترى  
عشر دراهم بد دينار وقبضهم واحد فادراهما مستوفا أو ماصا فان كانا يتفرقا استبدله وإن كانا تفرقا  
رده عليه وكان شركا في الدينار بحصته وهذا بمنزلة ما لو فسد تسعة دراهم ثم راقه اه ومقتضا أنه بعد التفرق  
لا يأتى الاستبدال فافهم (قوله لا يتصرف في بدل الصرف قبل قبضه) أي شبهة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه  
البذل أو تصدق أو أبرأ منه فان قبل بطل الصرف والالاء البراءة ونحوها بسبب الفسخ فلا ينقذه أحدهما  
بعد صحة العقد فتح وقد بالتصرف لأن الاستبدال به صحيح كالمهر (قوله فسد بيع الثوب) لأنه لو جاز سقط حتى  
القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط بأسقاط المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه لم يتعين  
كونه بدلا للصرف لأن التقديلا تعين وقوافي القيمة ونزع في العري بما عترضه في الثبوت وأجاب عما في الفتح  
بحجوب آخر فرجه وطلق فساد البيع فبطل ما لو كان الشراء من صاحبه أو من أخيه كافي الكافي (قوله  
والصرف بحاله) أي قبضه بدله بمن عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وقيل فان الصرف بطل كما  
علت (قوله باع أمنا الخ) حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقد وغيره في البيع لا يخرج من النقدون كونها  
صرفا بما يقابلها من الثمن نهر (قوله قبضه ألف) كون قبضه بخارج مع الطوق متساو ليس بشرط  
بل اذ بيع تقدم غير من جنسه لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضموم إليه فلو قال مع طوق زنته ألف بالقبض  
ومائة فكان أولى نهر (قوله اثنان قيمتهما ألف) أشار إلى ما عترض به الزبلي من أن في عبارة المصنف  
تساعا لا ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة في الطوق وإنما يجب التقدرون عند المقابلة بالجنس وكذا  
لا حاجة إلى بيان قبضه بالخارج لأن فساد الطوق مقابل به والباقي بالخارج قلت قبضها أو كرت فلا فائدة في بيان  
قبضها إلا إذا قدر أن الثمن يتخلل جنس الطوق فحينئذ يفيد بيان قبضها لأن الثمن يتقسم عليها على قدر

فيمتا هـ وبه ظهر أن تقسيم الشارع أو الطوق بكونه فسخا لا يناسب ما ذكره من الانقسام الآن  
يحمل الالف في قوله فتمت ألف على أنه من الذهب أي الف مثقال لكن قوله أو أنه غير جنس الطوق نافي  
ذلك وقد ثبت فيه العيني وصوابه إذا كان غير جنس الطوق فيوافق ما أجابه الزبلي لأن الانقسام  
المذكور ما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا رده عليه كآل ط أنه عند اختلاف الجنس لا يقتصر  
القيمة بل يشترط التفاضل كما سيذكر في الأصل الآتي وفي المنع ولو بيع الموصوع من الذهب والمزكش  
منه بالدرهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل يشترط القبض في المجلس فلو بيع بالذهب  
بحتاج إلى قبض وقد يجب أن يبين القيمة فائدة وإن اختلف الجنس وذلك عند استحقاق الطوق أو الحاربه  
تأمل **(قوله)** ألف نقد وألف نسيئة فقد تأجيل البعض لانه لو أجل الكل فسد البيع في الكل عنده وقال  
في الطوق فقط ونعاه في البحر وذكر في الدرر أنه لو نقد الف في تأجيل الكل فهو حصة الطوق واعترض في  
الترتب لانه بأنه فاسد من الأصل على قول الإمام فلا يحكم بجمته نقدا لالف بعد ما حث بأنه إذا نقد حصة  
الصرف قبل الاتفاق يعدل الجواز زال المفسد قبل تفرده كما في شرط التأجيل **(قوله)** ويخلص بالضرر  
الاولى اسقاطه كما فعل في الكثرة ونوع المصنف ذكره ما لوقاية الدرر واعترضه في العزيمة وغيرها أيضا  
فلا معنى لكونه شرطاً في هذه المسئلة لأن البيع صحيح في الكل وأوجب بأنه يفهم ما إذا تخلص بضرر بالاولى  
نعم ذكره عند قوله الآتي فإن افترق في محله **(قوله)** ونقد تحسین أي والتجسوس الباقية دين أو نسيئة ط  
**(قوله)** بحر الجواز إذا ظاهر قصدهما الوجه المعصم لأن العقد لا يفسد عما قصودهما إلا بالحق فكان هذا  
الاعتبار علما للظاهر والظاهر يجب العمل به إذا صار مختلفا كما يأتي وقوله خذهما من غنهما لا يخالفه لأن  
المتن استعمل في الواحد أيضا كما في قوله تعالى يخرج منهنما الأول والثاني وقوله تعالى ما عشرين والانس ألم  
بأنكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى نساحوتهما وقوله صلى الله عليه وسلم أناسا فترعا فاذ ناوأكما  
ونعاه في الفتر قال في البحر وتظهر في الفقه إذا حضمتا حاضرة أو ولاة تعا ولا علق باحداهما الاستحالة بخلاف  
ما إذا لم يذكر المفعول به لا مكان **(قوله)** لانه اسم للحلة أيضا **(الح)** عبارة الزبلي لانه ما في واحداه وبه  
يظهر أنه في مسئلة الحاربه المطوقة لو قال خذهما من غن الحاربه بفسد البيع وبه صرح في التهر **(قوله)** ولو زاد  
خاصة فسد البيع أي أن قال هذا المجل حصة السيف خاصة بعبارة الميسرة تنقض البيع في الحلة ونهاه  
أنه يصح في السيف دون الحلة وعليه فكان المناسب أن يقول بفسد الصرف لكن هذا يحمل على ما إذا كانت  
الحلة تتميز بالضرر لا مكان التسليم وبهذا الحل وقال الزبلي بين ما في الميسرة وبين ما في المظنم أن لو قال  
هذان من غن النصل خاصة فإن لم يمكن التميز بالضرر يكون المنقود عن الصرف ويحتمل جمعا لانه قصد جمعة  
البيع ولا محتمل إلا بصرف المنقود إلى الصرف فكيف يجوز في بيعه حال البيع وإن أمكن تمييزها بالضرر بطل  
الصرف اهـ ولا يخفى حسن هذا التوفيق لانه إذا صرح بالبيع والصرف مع ذكر النصل يجعل المنقود من  
الحلة التي لا يمكن تمييزها بالضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى إذ لا شأن لفظ النصل لأخص من  
لفظ السيف لأن السيف يطلق على النصل والحلة وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزبلي نظرم وجه آخر  
يشاه فيما علقنا على البحر **(نسيئة)** بقي ما لو قال نصف من غن الحلة ونصف من غن السيف فالقبض من  
غن الحلة كما في الزبلي والظاهر حمله على ما إذا لم يمكن تمييزها بالضرر فلو أمكن فسد الصرف في نصف الحلة  
يدل عليه ما في كافي الخا كولو باع نقصة في عشرة ونوا بعشرين درهما فنقد عشرة وقال نصفهما من غن  
القلب ونصفهما من غن التوب ثم فرقاً وقد قبض القلب والتوب تنقض البيع في نصف القلب وأما في السيف  
إذا سمي فقال نصفهما من غن الحلة ونصفهما من غن النصل السيف ثم فرقاً بفسد البيع اهـ تأمل وانظر ما علقناه  
على البحر **(قوله)** وصح في السيف لعدم اشتراط قبض غنهما في المجلس **(قوله)** كطوق الجارية الاولى  
كالحاربه المطوقة لانه إذا تخلص السيف عن جلته بالضرر يقدر على تسليمه فيصير كبيع الحاربه مع طوقها  
**(قوله)** بطل أصلا أي بطل بيع الحلة والسيف لعدم تسليم السيف بالضرر كبيع خلع من سبق نهر

ألفا أو باعها بالدين ألف  
نقد وألف نسيئة أو باع  
سيفا جلته تجسوس  
ويخلص بالضرر فباعه  
وعانه ونقد تحسین فما  
نقد فهو عن النقصة  
سوا سكت أو قال خذ  
هذان من غنهما بحرنا  
للجواز وكذا لو قال هذا  
المجل حصة السيف لانه  
اسم للحلة أيضا دخوله  
في سبعة تعا ولو زاد  
خاصة فسد البيع لازمه  
الاحتمال فان افترقا  
من غير قبض بطل في  
الحلية فقط وضع في  
السيف ان يخلص  
بالضرر كطوق  
الحاربه وان لم يخلص  
الاضرر بطل أصلا

مطلب يستعمل المتقي في  
الواحد

والاصل أنه متى بيع نقد غير مبيع كفضض وزركش يتسلمن جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جهل بطل ولو بغير جنسه شرط التقاض فقط (ومن باع أمانة بفضة بفضة أو ذهب ونقد بعض ثمنه في الجنس ثم اقرقا صح فيما قبض واشترى كافي الأمانة لأنه صرف ولا خيار للمشتري لتعديه من قبله لعدم تقديمه بخلاف هلاله أحد العبدن قبل القبض) فيجوز لعدم ضمنه (وإذا استحق بعضه أي الأمانة) أخذ المشتري ما بقي بقطعه أو ردته لتعديه بغير مبيعته قلت ومفاده تخصيص استحقاقه بالنية لا بإقراره فليصر (فإن أجاز المستحق قبيل فتح الحاكم العبدان العقد) اختلفوا متى ينضم البيع إذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية أنه لا ينضم ما لم ينضم وهو الأصح فتح

مطلب في بيع الموه

مطلب في بيع الفضض

والزركش وحكم علم الثوب

(تنبيه) قال في كافي الحاكم وإذا اشترى لحاماً موهاً بفضة بدرهم أقل مما فيه أو أكثر فهو جائز لأن الثوب لا يخلص ألا ترى أنه إذا اشترى الدار الموهة بالذهب بمن مؤجل يجوز ذلك وإن كان مافى سقوطها من الثوب بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اهـ والثوب الطلي ونقل الخبر الرمي نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب تقدير المسئلة عما إذا لم تذكر الفضة أو الذهب الموه أما إذا ذكر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالمعرض على التاريج حيث نأخذ اعتباره ولم أره لا يصحنا ولكن رأته في المسألة وقواعدنا شاهد به فتأمل اهـ (قوله) والاصل الخ (أشاره إلى الفائدة قوله بفاعه عائة أي بمن زاد على قدر الحلة التي من جنس الثمن ليكون قدر الحلة مثلاًها والرائد غنا السيف إذ لم يتحقق إلا بانه بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسها جاز البيع كصفها كان لجواز التفاضل كافي البصر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وإن قل يقع عن غير الحلة وغير المؤدى يكون عن النص لبحر الجواز (قوله) كفضض وزركش الأول مارص بفضة أو ألبس فضة كسر ح من خضب ألبس فضة والثاني في العرف هو المطرز بخوط فضة أو ذهب وبه عرف في العصر وأما حلة السيف فتشمل ما إذا كانت الفضة غير ذلك كصبيغة السيف تأمل وتخرج الموه كما علبت أنفاً (تنبيه) لم يذكر حكم العلم في الثوب وفي النخرة وإذ باع أو ما منسوخاً بذهب بالذهب الخالص لا بد لجواز من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المتفضل أكثر وكان ينبغي أن يجوز بدونه لأن الذهب الذي نسخ خرج عن كونه وزناً ولا لا باع وزناً لكنه وزناً بالنص فلا يخرج عن كونه مالاً وإنما قال وفي المتني أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اهـ وفي التارخ ثمانية عن الغائبه ولو باع داراً في سوقها بذهب بذهب ر واية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً بخلاف علم الثوب والبريس في الذهب فإنه لا يعتبر إلا تبع محض اهـ وظاهر التعليل أن ذهب السقف عين قائمة لا مجرد موه وبطل علمه ما قدمناه آفناعن الكافي من أن الموه لا يعتبر كونه لا يخلص وفي الهندية عن المحيط والدار فباصفاً مذهب أو فضة بذهبها بجنسها كالسيف المحلى اهـ وبما صرح هذا كله اعتبار المنسوخ قولوا واحداً واختلف الروايات في ذهب السقف والعلم وأن العبدان عدم اعتبارهما في المنسوخ وقد علم هذا أن الذهبان كان عينا قائمة في المبيع كسامير الذهب ونحوهما في السقف مثلاً يعتبر كطوق الأمانة وحلة السيف ومثله المنسوخ بالذهب فإنه قائم بعينه غير تابع بل هو مقصود بالبيع كالحلية والطور وبه صار الثوب ببولاً لا يسمى ثوباً بغيره بخلاف الموه لأنه مجرد لون لا عين قائمة بخلاف العلم في الثوب فإنه تبع محض فإن الثوب لا يسمى به ثوب بذهب ولا يرد ما قدمناه الشارح من أن الحلية تبع للسيف أيضاً فإن بعينها من حيث دخولها في مسماءه فاسواء كانت فيه أو في قرأه لكنها أصل من حيث قيامها بذاتها وقصدتها بالشراء كطوق الحاربه ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع أهدر اعتباره حتى حل استعماله لكن ينبغي أنه لو زاد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضاً ما طهره في بحر بهذا الجمل فتأمل (قوله) شرط التقاض فقط أي ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كما قدمناه (قوله) صح فيما قبض (لوجود شرط الصرف فيه) (قوله) لأنه صرف) هذا كله العمل لأن على الاشتراك بطلان البيع فيما قبض لأنه صرف أي بوجهه لقوله صح فيما قبض وبما بعده والمراعاة صرف كله كافي الهداية قال في الكفاية فصيح فيما قبض بشرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مستلحق الحاربه مع الطوق والسيف مع الحلية فإن كل واحدة منهما صرف وبمعنى فإذا تقيدل الصرف صح في الكل (قوله) لتعديه من قبله أي تعديه لأنه يعيب الثوب من جهة المشتري يصنع بسبب عدم تقديمه كل الثمن قبل الاتفاق (قوله) فيضير أي في أخذ الباقي (قوله) وإذا استحق بعضه أي وقد كان نقد كل الثمن (قوله) لتعديه بغير ضمنه لأن عيب الاشتراك كان موجوداً عند البائع بمقارنا للعقد (قوله) ومفاده أي مفاد التعليل المذكور (قوله) لا باقراره أي لو ادعى المستحق بعض الأمانة فافره به المشتري لا يجوز لأن الشرع كسبت بضمنه ولا يفتي أن النكول عن الميزان كان من البائع فهو كالنية وإن كان من المشتري فهو في حكم الإقرار منه ولذا لا يرجع بالثمن على البائع إذ انكسر كالأمر كما عرفت في باب (قوله) احتلفوا الخ) فإنه قبل أن العقد ينضم بقبضه القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الحنفاء وقبل



(وكان الثمن باخسه  
البائع من المشتري  
وبسببه اذالم يسترها  
بعد الاجازة وبصر العقد  
وكذا البصر فتتعلق  
أحكام العقد به دون  
الجيز حتى يطل  
العقد عن رافة العقد  
دون المشتق جوهره  
(ولو باع قطعة نقره  
فاستحق بعضها أخذ)  
المشتري (ما سبق  
بقسطه وبأخبار) لان  
التعص لا يضرها  
(و) هنا (و) كان  
الاستحقاق بعد قبضها  
وان قبض قبضها  
الخيار لتصرف الصفقة  
وكذا الدينار والدرهم  
جوهره (وهو بيع  
درهمين ودينار درهم  
ودينارين) بصرف  
الجنس بخلاف حسنه  
(و) مثله (بيع كبر  
وكر شعير بكري بر  
وكري شعير) كذا  
(بيع أحد عشر درهما  
بعشرة دراهم ودينار  
(و) صم (بيع درهم صم  
ودرهين غله) بفنح  
وتشديد ما رده يتالمال  
وبقوله التبر (بدرهمين  
صممين ودرهم غله)  
للساواة ووزنا وعدم  
اعتبار الجوده (و) صم  
(بيع من عليه عشرة  
دراهم دين (من هي)  
أي من دأته فصم ببيع  
منه (دينار اها)

لا يامرجع المشتري على بائعه وقيل مالم يأخذ المشتق العين وقيل مالم يقض على البائع بالثمن وفي الهداية أنه  
ظاهر الرواية وقد مناحرير الكلام على ذلك والتوفيق يشبهه وبين ما نقله عن الفتح فراجعهم في أول باب  
الاستحقاق وأشار الشارح إلى أن ما مشى عليه المصنف أحسن مما في البحر عن السراج حيث قال فإن أجاز  
المشتق قبل أن يحكمه بالاستحقاق فإن مفهومه أنه ليس له الإجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد  
بالحكم وهذه رواية انصاف كما عرفت وهي خلاف ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أي المشتق لان البائع كان  
فصولا في بيع ما استحققه المشتق وتوقف على إجازته قبل الفسخ فإذا أجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذالم  
يقتراف) أي البائع والمشتري وهذا متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الإجازة) كذا في البحر عن السراج مع أن  
الذي في الجوهره وهي للحدادى صاحب السراج قبل الإجازة يؤدده قوله في السراج والجوهره حتى لو افرق  
العاقدان قبل إجازة المشتق فطل العقد وان فارقه المشتق قبل الإجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صم  
العقد اهـ والحاصل أن الإجازة اللاحقه كالو كاله السابقة فصر هذا الفضول بعد الإجازة كما كان وكلا  
بالباع قبلها فان حصل التقاض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالإجازة اللاحقه وان افرقا قبل  
التقاضى لا ينفذ العقد به لانه لو كان وكلا حقيقة قبل العقد يقضى بالافتراق بلا قبض فكيف اذا صار  
وكلا بالإجازة اللاحقه ثم اذا حصل التقاض قبل الافتراق والإجازة ثم أجاز نفذ العقد وان افرقا بعد ما اذا  
أجاز قبل الافتراق والتقاضى فلا مد من التقاض بعدها قبل الافتراق لفساخ العقد بالافتراق بدون تقاض وان  
أجاز فيه وعلى هذا يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نقره) بضم النون وهي كافي المغرب والقاموس  
القطعة المذابة من الذهب والفضة وقبله الاذنيه كسي تبرا كافي المصباح ويقال نقره فضة على الإضافة للبيان  
كافي المغرب (قوله لان التعص لا يضرها) فلم يرد عيب الشركة لا مكان أن يقطع حصته مثلا نهر (قوله  
لتصرف الصفقة) أي قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتامها بغيره ويقال فيما إذا أجاز المشتق قبل فسخ  
للمالك العقد ما قبل في مثله لانه السابقة فاده الشربلاني (قوله وكذا الدينار والدرهم) أي نظير النقره لان  
الشركة في ذلك لا تعصيا كذا في الكرخي من عن الجوهره أي لو استحق بعضها لا يجز له ليس عيبا قال ط  
لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بده (قوله بصرف الجنس بخلاف حسنه) أي فخصه بالعقد كالأبواع نصف  
عبد مشغول يشترط بغيره فانه يصرف إلى تصديقه صحيحا للعقد وفي الظهيرية عن المبسوط باع عسرون وبوا  
بعشرة وثوب وافتراق قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولو صرف الجنس إلى خلاف جنسه لم يطل ولكن قبل  
في العقود للتصحیح في الابتداء ولا يحتمل للقاء على العهه اهـ بحر أي لان الفساد هنا عرض بالافتراق قبل  
القبض (قوله وكذا بيع أحد عشر درهما) فتكون العشرة والعشرة والدرهم بالدينار وأردف هذه المسئلة  
وان عرفت مما قبله البيان أن صرف الجنس إلى خلاف جنسه لا فرق فيه بين أن يوجد الحسنان في كل من البديلين  
أو أحدهما فإذا في الثمن عن العناية (قوله بفتح وتشديد) أي ففتح العين المحبة وتشديد اللام (قوله ما رده  
يتالمال) أي لازم فاقابل لكونه قطعاعز عن إنهاء وقبه توفيق بين تفسيرهما عاذا كذا الشارح وتفسيرها  
بالدراهم المقطعة (تنبيه) في الهداية ولو تابعا بعضه بعضه أو ذهبا ذهب ومع أقلهما مائى آخر تلغ  
قيمه باقى الفضه جازا لبيع من غير كراهه وان لم تلغ قيم الكراهه وان لم يكن له قيمة لا يجوز الزبيع لتعقير الرا  
اذا كان ياد لا يقابلها عوض فتكون ربا اهـ وصرح في الإيضاح بأن الكراهه قول محمد وأما أبو حنيفة فقال  
لا بأس وفي الخط إنما كرهه محمد فقام أن يألف الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لأنهما بائرا الحيلة  
لا سقاط الربا كبعض العينة فانه مكره اهـ بحر وأوردناه لو كان مكره هاهنا أن يكره في مسئلة الدرهمين  
والدينار بدرهم ودينارين ولم يذكر أو جيب عنه جوابا اعترضه في الفتح ثم قال وغاية الأمر أنه لم ينص هناك  
على الكراهه فيه ثم ذكر أصلا كليا يفتدو ينبغي أن يكون قول أبي حنيفة أيضا على الكراهه كما هو ظاهر  
إطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اهـ وبأنه الكلام على بيع العينة آخر الباب وفي الكفاية أن شاء الله  
نعالي وانظر ما قمنا من قبيل الربا (قوله من هي له) متعلق ببيع (قوله فصم ببيعته) هذا وان علم لكن كرره

لنسين أن قوله دينار مقبول بيع وكان الأوضح والأخبر للسبب أن يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه  
 أو مطلقه عن شيء له **(قوله)** وتقع المقاصة بنفس العقد أي بلاقوعه على إرادتها بخلاف المسئلة الثانية  
 ووجه الجواز أنه جعل عنه دراهم لا يجب قبضها ولا تعينها بالقبض وذلك جائزا لاجتماع العاقلين لا حرازمين  
 الربا غير بالنسيئة ولا ربا في دين سقط أعما الربا في دين يقع الخطر في عاقبته وإنما لو صار قدر درهم دينان بدينار  
 صح لقوات الخطر **(قوله)** أن دفع البائع الدينار قبل الصورتين ط عن مكى **(قوله)** وتقصا العشرة  
 قبل في الثانية فقط نهر **(قوله)** بالعشرة الذين استحسنوا والقصاص أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبدالا  
 ببليل الصرف قبل قبضه وجه الاستحسان أنه ٣ بالتقاضي انفسخ العقد الأول وانعقد صرف آخر مضاف إلى  
 الدين لأنهما لا مغرر موجب العقد فقد فسخاها إلى آخر اقتضاء كالموجد البيع بأكثر من الثمن الأول كذا قالوا  
 وتعمامة في النهر وطلّق في العشرة الذين قبل ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدثت بعده في الأصح فإذا  
 استقرض باع الدينار عشرة من المشتري وأغصب منه فقد صار قصاصا ولا يحتاج إلى التراضي لأنه قد وجد  
 منه القبض بغير ملخصا ولا يخفى أن هذا خاص بالصورة الثانية أن في المقيدة لا يصح أن يكون الدين حادنان  
 فرضها أن يبيع الدينار بعشرة عليه في النهر من ذلك في الأولى سبق قلّم فتنه ثم قال في البحر والحاصل  
 أن الدين إذا حدث بعد الصرف فإن كان بقرض وأغصب وقعت المقاصة وإن شقها صاوان حدث بالشراء بان  
 باع مشتري الدين من باع الدينار بعشرة إن لم يجعلها قصاصا لا يصير قصاصا باتفاق الروايات وإن جعلها  
 فبقرض وإن ذخيرة ٣ ومن مسائل المقاصة ما لو كان للودع على صاحب الودعة دين من جنسه لم تصر قصاصا  
 به إلا إذا انتفاعه وكانت في يده أو رجع إلى أهله فأخذها والمقصود كالودعة وكذلك لا تقع المقاصة ما لم  
 يتقاصوا كان الدينان من جنسين أو متقاربتين في الوصف أو مؤجلين أو أحدهما حالا والأخر مؤجلا أو أحدهما  
 غلة والأخر حصصا كما في الأخيرة وإذا اختلف الجنس وتقصا كما لو كان له عليه مائة درهم وللدين مائة دينار عليه  
 فإذا تقصا تصير الدراهم قصاصا عنه من قيمة الدينار ويحق لصاحب الدينار على صاحب الدراهم ما بقي منها  
 ظهيرة ودين النفع للزوجة لا يقع قصاصا بدين الزوج عليها بالتراضي بخلاف سائر الدون لأن دين  
 النفقة أدنى من فروق النكاح يسمى أهله ملصقا فالنقد مشق من مسائل المقاصة في باب أم الولد **(قوله)** حكمه  
 محمول عن المتدا أي حكم ما غلب فضته وذهب حكم الفضة والذهب الخاص وذلك لأن النقود لا تتحول عن  
 قليل غش لا لا تطباع وقد يكون خلقا كما في الرديء فغير القليل بالرديء فيكون كالستهلك ط **(قوله)**  
 الاستقراض بها) الأوضح استقراره ط وبه غير في الملتقى **(قوله)** كما مر في باب) لم أره صرح بذلك في باب  
 القرض **(قوله)** في حكم عروض الأولى تعبير الكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدينار وذلك لأنه يجب فيها  
 الاعتبار بالتفاضل وتعين بالتعين إن راجحت **(قوله)** اعتبار الغالب أي في صورتين **(قوله)** إن كان الخالص  
 أكثر من الغشوش أي أكثر من الخالص الذي ساطع الغش والأوضح أن يقول أكثر من الغشوش قال في  
 الفتح ولا يخفى أن هذا لا يتأني في كل دراهم غالبه الغش بل إذا كانت الفضة المغلوقة بحيث لا تتخلص من الغش  
 إذا ريد ذلك أما إذا كانت بحيث لا تتخلص لقلتها بل تخفى لاعتبارها أصلا بل تكون كالموهبة لا تعتبر ولا  
 تراعى فيها شرائط الصرف وإنما هو كالون وقد كان في أوائل سبع مائة في فضة دمشق قرب من ذلك قال  
 المصنف أي صاحب الهدايا ومشايخنا يعني مشايخ ما وراء النهر من بخاري ومصر قديم بقوا بجواز ذلك أي معها  
 مجتنبها متاخلا في العدالي والقطر فرفع أن الغش فيها أكثر من الفضة لاه أعز الأموال في دينار فلو أبيع  
 النفاضل فيها ينتفع به بالبال الصريح فإن الناس حينئذ يعتادون في الأموال النفيسة فيتدبرون ذلك في النقود  
 الخالصة فخرج حسم المادة الفساد اه وفي النزاهة والصواب أنه لا يفتى بالجواز في القطرقة لاه أعز الأموال  
 وعليه صاحب الهدايا والفضل **(قوله)** كما مر أي في مسألة بيع الزينون بالزيت بحر وهذه مرت في باب الربا  
 ويحتمل كون التشبيه راجعا إلى المعاني المتضمن اشتراط كون الخالص أكثر ومرة بما مر مسألة حطية السلف  
 كأفراد في الهداية **(قوله)** وزنا وعددا أي على حسب ما لها في الرواج قال في الهداية ثم إن كانت تزوج بالوزن

اتفاقا وتقع المقاصة  
 بنفس العقد إذا لبا  
 في دين سقط (أو) يبعه  
 (بعشرة مطلقه) عن  
 التقيد بدين عليه  
 (أن دفع) البائع  
 (الدينار) للمشتري  
 (وتقصا العشرة)  
 (الثمن) (بالعشرة) الدين  
 أيضا استحسنوا وما غلب  
 فضته وذهب فضة  
 وذهب (حكم) فلا يصح  
 بيع الخالص به ولا يبيع  
 بعضه بعضا المتساويا  
 وزنا (أو) كذا (لا يصح)  
 الاستقراض بها (الأوزن)  
 كما مر في باب (والغالب)  
 عليه (الغش) منهما في  
 حكم عروض) اعتبارا  
 للغالب (الصح) يبعه  
 بالخالص إن سحكان  
 الخالص أكثر من  
 الغشوش يكون قدره  
 مثله والرائد الغش كما  
 مر (ويجوز متفاضلا)  
 وزنا وعددا

## ٢ مطلبه مسائل في المقاصة

٣ قوله بالتقاضي  
 صوابه بالتقاص اه  
 من خط الشيخ محمد  
 المهدي رحمه الله

بصرف الجنس خلافة  
( بشرط التقاض )  
قبل الاتفاق ( في  
الجنس ) في صورتين  
للضرر التميز ( وإن كان  
الخاص مثله ) أي مثل  
المغشوش ( أو أقل منه  
أو لا يدري فلا ) يصح  
السعي للربا في الأولين  
والاختلاف في الثالث  
( وهو ) أي الغالب  
القش ( لا تعين بالتعين  
اندرج ) لتعني معيّن  
( واللام ) بوجه ( تعين به )  
كسعة وإن قبله البعض  
فكره يوفى بقتل العقد  
بجنسه زيفاً إن علم  
البائع بحاله والافضنة  
جداً ( و صح ) بالمباعة  
والاستقراض بما روج  
منه ) علما بالعرف فيما  
لا نص فيه فإن راج  
( وزنا ) فيه ( أو  
عسداً ) فيه ( أو  
بهما ) فقبل منهما  
( والنسوى ) غشوة وفضنة  
ودخبه ( كضال  
الفضة ) والغش ( في  
تابع واستقراض ) فلم  
يحجز بالوزن إلا إذا  
أشار إليها كافي الخلاصة  
( أو أمّا ) في ( الصرف )  
فكعالب غش ) فصح  
بالاعتبار المار ( اشترى  
شابه ) بغالب القش  
وهو ناقص ( أو بغلوس  
ناقصة فكسد )

فالتابع والاستقراض فيها بالوزن وإن كانت تروج بالعقد البعد وإن كانت تروج بهما قبل واحداً منهما لان  
العتبر هو المتعاقب الذي لا يمكن نص اه ( قوله بصراف الجنس ) خلافة ( أي بان ) بصرف فضة كل  
واحد منهما إلى غش الآخر ( قوله في صورتين ) أي صورة سعة بالخاص وصورة سعة بجنسه ( قوله للضرر  
التميز ) قال في الحر بشرط التقاض قبل الاتفاق لأنه لا يصر في البعض لوجود الفضة أو بالنسب الجنسين  
وبشرط في القش أيضاً لأنه لا يميز بالضرر اه ( فالحالة المذكورة لا شرط قبض القش فاستراط قبضه لا لقائه  
بل لأنه لا يمكن فصله عن الخالص الذي فيه المشروط قبضه لقائه لا يقال إن النحاس الذي هو القش موزون أيضاً  
فقد وجدته القدر في شرط قبضه لقائه اه أيضاً لا نقول وزن الدراهم غير وزن النحاس ونحوه فلم يجمعهما بقدر  
والاثر أن لا يجوز بيع القطن ونحوه بما هو من إلا إذا كان من من الدراهم بمقبوض في الجنس لأن القدر يحرم  
التسامع أنه يجوز السلم فيه كما روي بابه ولا يخفى أن القش لو كان فضة في ذهب فالشرط قبض الكل لقائه لأنه  
صرف في الكل ( قوله وإن كان الخالص مثله الخ ) محترز قوله إن كان الخالص أهـ ثم راجع له أن الصور أربعة  
أما أن يكون الخالص كدرا مثله أو أقل أو لا يدري فيصحب في الأولى فقط دون الثلاثة الباقية كما روي في بيع  
السيف مع حلته ( قوله أي مثل المغشوش ) أي التي اختلط بالغش ( قوله فلا يصح البيع ) أي لا في الفضة  
ولا في النحاس أيضاً إذا كان لا يتخلص الفضة إلا بشرط فتح ( قوله للربا في الأولين ) بزيادة القش في الأول  
وزيادته مع بعض الذهب أو الفضة في الثاني ط ( قوله ولا حتمه في الثالث ) والشبهة في الرابحة الحفظة  
ط ( قوله لا تعين بالتعين ) فلو قال اشترى بهذا الدراهم فله أن يسكه أو يدفع غيره هاهنا ( قوله لتعني  
حينئذ ) أي حين إذا كان راجحاً له بالاصطلاح صار ما نأخذ من ذلك الاصطلاح من وجوده لا يبطل التهمة لقيام  
المقتضى بحرفه لو كان قبل القبض لا يبطل العقد فتح ( قوله تعين به ) أي بالتعين لأن هذه الدراهم في الأصل  
سلعة وأعمالها تارة إنما بالاصطلاح فإذا تركوا العامة به راجعاً إلى أصلها يحذف البطل العقد بها كما قبل  
السلم هذا إذا كانا بعلين بحالهما ويعلم كل منهما أن الآخر يعلم فإن كانا بعلين أو لا يعلم أحدهما أو بعلين  
ولا يعلم كل الآخر يعلم فإن البيع يتعلق بالدراهم الرابحة في ذلك البلد لا بالشار إلى من هذه الدراهم التي  
لا تروج فتح ( قوله إن علم البائع بحاله ) لأنه رضى بذلك وأدرك نفسه في البعض الذين يقبضونها فتح ( قوله ولا )  
أي وإن كان لا يسلم بحال هذه الدراهم أو بابه بما عاين من أنها حادة تتعلق حقها بالمعاد لمعلم الرضا بها يحجز  
( قوله بما روج منه ) أي من الذي غلب غشه ( قوله علما بالعرف الخ ) الأولى ذكره بدفعه فقبل منها لأن  
المردان اعتبار بالوزن أو العدد أو كل منهما مبنى على ما هو المتعارف فبهما من ذلك ( قوله فيه ) أي بالبيع  
والاستقراض بالوزن ( قوله ونهيه ) الأولى عطفه بأو ( قوله فلم يحجز بالوزن ) بمنزلة الدراهم الرديئة لأن  
الفضة فيها موجودة حقيقة ولم تصرفه فوجب الاعتبار بالوزن شرعاً يحجز ( قوله إلا إذا أشار المار ) أي  
إلى المساوي وغالب الفضة أي في المباعة فكون ما لا تقدرها وصفها ولا يبطل البيع بها كقائل القرض  
ويعطيه مثله لكونها ما لا تمتع به يجوز أن أداه في الاستقراض لا يجوز أن أداه وأن أشار إليها ( قوله كافي  
الخالصة ) أي كالأشياء إلى الدراهم الخالص من القش وعبارة التمر كالأشياء إلى الخلد اه أي أنه يجوز  
البيع بما أشار إليه منها بالوزن أيضاً ( قوله فيجب بالاعتبار المار ) أي إذا بيعت بجنسها بصرف  
الجنس إلى خلاف جنسه أي بان صرف ما في كل منهما من القش إلى ما في الآخر من الفضة كما روي في الغالب  
غشه وظاهره من جواز التفاضل هنا أيضاً لكن قال الزبلي وفي الخاتمة أن كان نصفها مفرغاً ونصفها فضة  
لا يجوز التفاضل فظاهرها أنه أراد به فيما لا يعتد بجنسها وهو يحتاج إلى ذكرهنا ووجهه أنه فقهنا لما نص  
مفهومه جعلت كأن كل ما فضة في حق الصرف أحتمل اه وأقر في الحر والنهر والخ وظاهرها ما عتاد  
ما في الخاتمة تأمل وقال الزبلي ولو باعها بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة كتر من غشها  
من الفضة لأنه لا خلاف لأحد هاهنا إلا تحريف اعتبارها فصار كالو جع بين فضة وقطعة نحاس فباعها  
بمثلهما أو بفضة فقط اه وقوله لا غيلة لأحدهما أي لو أحسن القش والفضة التي فيه المساواة له ( قوله  
وعرفنا ) أي دللنا على ما ذهب ( قوله فكسد ) من بل يفتل أي لم يتق لعله الرغبت فيه مصباح ( قوله

ذلك (قبل التسليم) البائع  
(بطل البيع كما لو  
انقطعت) عن أيدي  
الناس فإنه كالكساح  
وكذا حكم الدراهم ولو  
كسدت أو انقطعت  
بطل وصحها بقيمة البيع  
وبه يبقى رقبا بالناس  
بحر ومقائش (وحد  
أفكساد أن تترك  
المعاملة بها في جميع  
البلاد) فلو راجت في  
بعضها يبطل بل تغير  
البائع لتعيبها (و) أحد  
(الانقطاع عدم وجوده  
في السوق وإن جدد في  
أيدي الصرافة) وفي  
اليوت كذا ذكره  
العيني وابن الملك بالعطف  
خلاف ما في نسخ المصنف  
وقد عزاه لمهلهة ولم أره  
فيها والله أعلم وفي البرازيل  
لو راجت قبل فسخ البائع  
البيع عاد جازا لعدم  
انفساخ العقد بل فسخ  
وعليه فقول المصنف  
بطل البيع أي ثبت  
للبائع ولاية فسخه والله  
الموفق (وقد بالكساح  
لأنه (لو نقتضت فيها  
قبل القبض فالبائع  
على حاله) أجازوا ولا يتغير  
البائع (و) عكسه (لو  
غلت فيها وازدادت  
فكذلك البيع على حاله  
ولا يتغير المشتري  
ويطلب بتقيد ذلك العار  
الذي كان) وقع (وقت  
البيع) فتح وقد بقوله  
قبل التسليم لأنه (لو باع)

ذلك) أفاده أن إفرا إذا ضمير في كسد باعتبار المذكور وفيه أن العطف بأو والاولى فيه الأفراد ط (قوله قبل  
التسليم) البائع قدسه لانه لو قضها ولو فضوليا فيه فكسدت لا يقصد البيع ولا شيء نه وسنبه عليه الشارح  
وفي المنه أيضا وان كان نقد بعض الثمن دون بعض فسدت الباقي (قوله بطل البيع) أي ثبت لشترى فضده كما  
يأتي مع ما فيه وجه بطلانه عند الامام كافي الهداية أن الثمن مهلك بالكساح لان القيمة بالاصلاح ولم يبق في  
يباع باليمن فيبطل فلا يبطل بحجره بل البيع ان كان قائما وقتته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله  
فانه كالكساح) كذا في البحر تعالفاً يلحق وفي المضمرات وانقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم  
انقطع هو المختار وفي النخبة الانقطاع كالكساد والاول أصح اه وعلى عن المصنف (قوله وكذا حكم الدراهم)  
كذا في الضرر لو أنه تغير وقال محسبه الرمي أي الدراهم التي لم يغلب عليها الغش فاقتصار المصنف على غالب  
الغش والفوس قلعة الفساد فمادون الحدة تأمل اه لمخاض قلعة لكن علمت أن بطلان البيع في كسد الغش  
الغش والفوس معلل عند الامام بطلان القيمة فبقى يباع باليمن ولاشأن أن الحيلاد لا تبطل غشيتها بالكساد لان  
غشيتها بأصل الخلقة كاصح حوايه لا بالاصلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الحيلاد فالظاهر أن مراد الباصر  
بالدراهم غالبه الغش لكنه ذكر بما في المتن تأمل ثم رأيت في الفتح قال ولا يبي حقيقته ان الثمن مهلك بالكساد  
لان ما في الفوس والدراهم الغالبه الغش بالاصلاح لا بالخلقة بخلاف النقد من قال ما منه ما بالخلقة  
لا بالاصلاح اه نعم يمكن أن يجاب بان هذا في النقد الخاص والمعنونة التي غلبت فضتها بخلافه فمكن قد  
مرأيتها كالمعاملة لان الفضة قبل تنطبع الا بقليل غش والحاصل أن ما ذكره في البحر وتبعه الشارح يحتاج  
الى نقل صريح أو يحمل على ما قلنا ولا فأنامل وانظر ما قلناه أول البيوع عند قوله وبين حال وموجب  
(قوله وصحها بقيمة البيع) صوابه قيمة الثمن ما يجاني أو بقيمة الهالك ط قال في الفتح وقال أبو يوسف  
ومحمد والشافعي وأجدا لا يبطل ثم اختلفوا فقال أبو يوسف عليه فيها يوم البيع قال في النخبة وعليه الفتوى لانه  
مضمون بالبيع كقوله في الغصوب اذا هلك عليه فتمت يوم الغصب لانه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه  
قيمتها آخر ما تعامل الناس بها وهو يوم الانقطاع لانه أو ان الانتقال الى القسمة وفي الحطب والتمتة والحقائير  
يبقى رقبا بالناس اه ونحوه في الصرود تعلم ما في عبار الشارح (قوله بل يتغير البائع لتعيبها) قال في الضرر ان  
كانت زوج في بعض البلاد لا يبطل لكنه تعيب اذا لم ترجع في بلده فستخر البائع ان شاء أو أخذ وان شاء أخذ  
قيمتها اه ومفاده أن التعيب خاص بما اذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلاف ما في نسخ المصنف) حيث قال  
في البيوت بدون عطف (قوله لو راجت) أي بعد الكساد (قوله عاد جازا) الاولي أن يقول بقي على الصحة بدليل  
التعطيل أفاده ط (قوله أي ثبت البائع ولاية فسخه) هذا تفسير لمحدوف وهو مؤول وذلك المحذوف خبر المبتدا  
وهو قول ثم ان ما ذكره مؤخر من الضرر استدلالا بجواز البرازيل وانه الظاهر أن ما فيه ما ينبغي على قول البعض في  
الفتح لو اشترى مائة فلس بدرهم فكسدت قبل القبض بطل البيع استحسانا لان كساده كاهلاكها كاهلاك  
المعقود عليه قبل القبض بطل العقد وقال بعض مشايخنا بما يبطل العقد اذا اختار المشتري اطلاله فبطلان  
كساده كعيب فيها والمعقود عليه اذا حدث به عيب قبل القبض ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه  
ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) أي قيمة غالبه الغش ويعلم منه انه لا يبطل في غالبه الفضة بالاولى أفاده  
ط عن أبي السعد (قوله وعكسه) لا صاحبه اليه (قوله وبطلان بتقيد العيار) أي يدفع ذلك المقدار الذي  
جرى عليه العقد ولا ينظر الى ما عرض به من الغلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح الى الفتح ومثله في الكفاية  
والظاهر أنه المراد مما نقله في البحر عن الخاتمة والاصح جاني من أنه يلزمه المثل ولا ينظر الى القيمة فزاده للمثل  
المقدار تأمل وفيه البرازيل والنخبة والخلاص عن المشتري غلبت الفوس القرض أو رخصت فعند الامام  
الاول والثاني أو لا يس عليه غيرهما وقال الثاني ما يباعه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى  
أي يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض ومثله في المنه فهذا ترجيح لخلاف ما سمي عليه الشارح  
ورجحه المصنف أيضا كما قدمنا في فصل القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والعلامة في رخص القيمة

دلال) وكذا فضولي

(متاع الغير بغير اذنه

بدرهم معلومة واستوفاه

فكسدت قبل دفعها

الدرهم المتاع لا يفسد

(السبع) لان حق القبض

له عيني وغيره (ومع

السبع بالفاوس النافقة

وان لم تعين) كالدرهم

(و بالسكسنة لاحق

يعني) كسلع (ويجب

على المستقرض (رد)

مثل) اقلس القرض اذا

كسدت) وأوجب

محمد فيها يوم

الكساد وعليه الفتوى

برازية وفي الزهر وتأخير

صاحب الهداية دليلهما

ظاهر في اختيار قولهما

(اشترى) شيئاً تصف

درهم) مثلاً (فليس

صح) بلا بيان عندها

للعلم به (وعليه فليس

تباع بنصف درهم وكذا

ثلث درهمين أو ربعه

وكذا لو اشترى درهم

فليس أو درهمين فليس

جاز) عند الثاني وهو

الاصح للمصرف كافي

(ومن أعطى غيره فإ

درهما) كبيراً (فقال

أعطيه نصف دوهم

قوله فزاد قوله أو فضولي

هكذا يحسنه والاولى أن

يقول فزاد قوله وكذا

فضولي لانه لم يوجد في

نسخ الشارح ليلتاسب

صدور القول اه معصمه

(قوله) وكذا فضولي) يعني غير دلال ولا حاجة اليه لان الدلال اذا باع بغير اذن كان فضولي وله زاده لان الدلال في العادة يسع بالاذن كما هو مقتضى اشتقاقه من الدلالة فإنه يدل البائع على المشتري أو بالعكس ليتوسط بينهما في البيع فزاد قوله أو فضولي ليناسب قول المصنف بغير اذنه ويشير الى أنه لا فرق بين كونه بالاذن أو لا وانما كان في التهر قبذنا لعدم قبض البائع لانه لو مضى ولو فوض لنافكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عيني وغيره) اعترض بأن عبارة الفتح والعني والخلاصة دلال باع متاع الغير باذنه قلت لكن الذي أرتبه في الفتح عن الخلاصة كبيراً بالمصنف واقتضاه وفي الخلاصة من المحيط دلال باع متاع الغير بغير اذنه الخ ثم الذي في العني والصبر عن الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف محلها باذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع وقوله لان حق القبض له وعلى ما في الفتح يكون المراد ان المال أجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لانها صارت أعماقاً لا اصطلاح فجاز بها البيع ووجبت في التمه كالتعدين ولا تعين وان عينا كالتقيد لا اذا قال أردت انطبق الحكم بعينها فيشتد يتعلق بها بخلاف ما اذا باع فلما بفسد باعاً عينا ما يجب تعين بالتصريح لثلاث يفسد البيع بحر وهو ملخص من كلام ابن بلي (قوله حتى يعينها) لانها مسبعة في هذا الحالة والبيع لا بد أن يعين نهر (قوله كسلع) عبارة آخر لانها سلع وفي الصباح السلعة البضاعة حمها سلع كسدرة وسدر (قوله رد) مثل اقلس القرض اذا كسدت أي رد مثلها عند اعدائي خنفة بحر وأما ان المستقرض درهم غالباً الغش فكذلك في قياس قوله قال أبو يوسف ولست أروى ذلك عنه ولكن روايتي في الفايوس فتح قال يحسن مسكين وانظر حكم ما اذا اقرض من فضة حاصلة أو غالبية أو مساوية للغش ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ونظري في الثاني لما قدمناه من بولما يأتي في بيعن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر ان الكلام فيه كأمري في غالب الغش تأمل وفي حاشية مسكين ان تقيد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد يشترى إلى أنها اذا غلبت أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقدره نظره فيما اذا اشترى بالغالب الغش أو بفاوس نافقة اه قلت لكن قد منقري بأن الفتوى على قول أبي يوسف ثانياً ان عليه قيمته من الدرهم فلا فرق بين الكساد والرخص والغلام عنه (قوله) وأوجب محمد فيها يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كافي الهداية أن القرض اعارة وموجبه رد العين معنى والتمس بفضل فيه ولهما في وجوب القيمة أنه لا يطل وصف التمنية فتعذر ردها كقبض فيصير قيمتها اذا استقرض مثلاً فانقطع اه وفي الترتيب لانه عن شرح الجميع محل الخلاف فيما اذا هلك ثم كسدت اموال كانت ياقية عنه فانه رد عينها اتفاقاً ومثله في الكفاية قلت ومفاد التعليل المذكور بخلافه متأمل (قوله) وعليه الفتوى برأيه) وكذا في الخاتمة والفتاوى الصغرى وفقاً للتاسس بحر وفي الفتح وقولهما أنظر للقرض من قوله لان في رد المثل اضراجه وقول أبي يوسف أنظره أيضاً من قول محمد لان قيمته يوم القرض أكثر منها يوم الانقطاع وقول محمد أنظر للمستقرض وقول أبي يوسف أيضاً من ان القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها ويوم الانقطاع ينصر ضبطه فكان قول أبي يوسف أي يسرق ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهر الخ) اصله لصاحب الفتح (قوله) في اختيار قولهما) أي وجوب القيمة (قوله) اشترى نصف درهم فليس) ظاهره أنه يجوز في درهم عدم التتو من مضاد في فليس على معنى من كاضاف خاتم حديد والتتو من رفع فليس على أنه خبر يستدل به على أي هو فليس وبدل عقوله بعداً ودرهمين فليس فانه لو كان مضاداً وجب حذف نون التتمه أو حر فليس على أنه بدل أو أعطى بيان ويجوز نصيبه على التميز (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه بقول المصنف بعد وكذا ثلث درهمين أو ربعه وان كان زاحماً الى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى درهم فليس الخ ط قلت ولعله أشار الى أن لفظ دينار كذلك (قوله للعلم به الخ) جواب عن قول زفرانه لا يصح لانه اشترى بالفاوس وهي تقدر بالعدل بالدرهم والذائق لانه موزون فذكر لا يعني عن الصدق في التي مجهولاً والجواب أنه لما ذكر الدرهم ثم وصفه بأنه فليس وهو لا يمكن علم أن المراد ما يساعده من الفايوس وهو معلوم فاعني عن ذكر العدد فلم تزم جهالة التمن كما وصفه في الفتح (قوله) جاز عند الثاني الخ) قال في المعري قد عداون الدرهم لانه لو اشترى

(ونصفاً) من الفضة  
صغيراً (الاجبة صح)  
ويكون النصف الاجبة  
... مثله وما يقي بالفولس  
ولو كرر لفظ نصف  
بطل في الكل لزوم الربا  
(و) بما تقرر ظهر أن  
(الاموال ثلاثة) الاول  
(من) بطل حال وهو  
التضاد (صحة الباء  
أولاً وقبل مجسسه أولاً  
(و) الثاني (مبيع بكل  
حال كالناب والدواب  
(و) الثالث (من من  
وجه مبيع من وجه  
كالثلثات) فان اتصل  
بها الباء فتن والافبيع  
وأما الفولس فان راجحة  
فكتمن والا فكسلع  
(و) الثمن (من حكمه  
عدم اشتراط وجوده  
في ذلك العقد عند  
العقد وعدم بطلانه)  
أي العقد (بها ك)  
أي الثمن (ويصح  
الاستبدال به في غير  
الصرف والسلم) لا  
فيهما (وحكم المبيع  
خلافه) أي الثمن (في  
الكل) فيشترط وجود  
المبيع في ملكه وهكذا  
ومن حكمهما وجوب

٣ مطلب في بيان ما يكون  
ميسعاً وما يكون غنا  
قوله أي وإن لم يبيعها  
الخ الانسب بكلام  
الشارح أن يقول أي  
وإن لم يتصل بها الخ اه  
معصية

بدرهم فأولس أو بدرهمين فأولس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوزة أبو يوسف في الكل للعرف وهو الأصح  
كذا في الكافي والاحتج اه فافهم (قوله بالنسبة لصفحة نصف) تبع في ذلك النهر وفيه أن فأولس اسم جامد  
غير مؤول فللنائب أنه غير للعدد أعطف بيان (قوله من الفضة صغيراً) الأولى أن يقول كافي النهاية وغيرها  
أي درهمين صغيراً يساوي نصفاً الاجبة وبه يظهر المقابلة لقوله كبراً وعارة الدرر أي ما ضرب من الفضة على  
وزن نصف درهم اه قلت والأولى أن يقول على وزن نصف درهم الاجبة لان العادة أن ما ضرب من أنصاف  
الدراهم أو أرباعه نقص مجموعها عن الدرهم الكامل (قوله مثله) أي ميسعاً عنه من الدرهم الكبير (قوله ولو  
كرر لفظ نصف) بأن قال أعطى بنصفه فأولس بنصفه نصفاً الاجبة فعندهما عاز البيع في الفولس وبطل فيما  
بقي من النصف الآخر لا ريباً وعلى قياس قول الإمام بطل في الكل لان الصفقة مفهومة الفساد قوي مقارنة  
للعقد ولو كرر لفظ الاعطاء بان قال وأعطى بنصفه نصفاً الاجبة احتص الفساد بالنصف الآخر اتفاقاً  
لانها ميسعان لتعدد الصفقة وهذا هو المختار وتعماق الفتح والحاصل أنه في صورة التمنع البيع اتفاقاً وفي  
صورة الشرح فسد في الكل عندهم في الفضة فقط عندهما وفي الأخيرة حاز في الفولس فقط كافي البصر قال  
وليد كرر المصنف القضاء قبل الافتراق بالعلم به عما قدمه وحاصله أن تفرق قبل القبض فسد في النصف الاجبة  
لكونه صرفاً لا في الفولس لانها ميسع في قبض أحد البديلين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفولس حتى افتراقاً  
بطل في الكل لا افتراق عن دين دين اه (قوله وبما تقرر) أي من أول البيوع إلى هنا ط (قوله ميسع بكل  
حال) أي قبول مجسسه أولاً ولا يخلت عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المقايضة كل من السلعتين ميسع من وجه  
وثن من وجه ط قلت المراد بالثن هنا ما ثبتت في الغنة وهذا السبب كذلك (قوله كالثلثات) أي غير  
التقدين وهي المكيل والموزون والعدي المتقارب (قوله فان اتصل بها الباء فتن) هذا اذا كانت غير متعنة  
ولم تقابل بأحد التقدين كعقل هذا العقد كحطه أوالو كانت متعنة وقوبلت بنقد فهي ميسعة كما  
في قدر الصلوا ول البيوع وفي الشربلاية في فصل التصرف في المبيع معبراً بالفتح وقوبلت بالاعيان وهي  
ميسعة فتن اه أي كعقل هذا العقد هذا الكرا وهذا الكر بهذا النصف لا لم يقصد دخول الباع عليها  
وفي الفتح هنا ولم تعين أي المثلثات فان صحبها حرف الباء وقابلها ميسع فهي ثمن وأن لم يصحبها حرف الباء  
ولم يقابلها ثمن فهي ميسعة وهذا لأن الثمن ما يثبت في الصفقة يتعاقد على الباء فالاول كالثلثات والثاني  
كقولك اشتريت منك كحطه هذا العقد فيكون الكر ميسعاً ويشترط له شرائط السلم (قوله والافبيع)  
أي وإن لم يصحبها الباء فهي ميسع وهذا اذا لم يقابلها ثمن وهي غير متعنة كما علمت من كلام الفتح وتكون سلماً  
كما قلنا وكذا لو قابلها ثمن الأولى كشرت بعتك كحطه عالة درهم وكذا لو كانت متعنة وقوبلت بثن كما  
علمت من عبارة تدوير الجار والحاصل ان المثلثات تصحون ثمناً اذا دخلت الباء ولم تقابل بثن أي بأحد  
التقدين سواء تعينت أولاً وكذا اذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بثن وتعينت وتكون ميسعاً اذا قوبلت بثن مطلقاً  
أي سواء دخلت الباء ولا تعينت أولاً وكذا اذا لم تقابل بثن ولم يصحبها الباء ولم تعين كعقل كحطه بهذا  
العقد كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله ٢) وأما الفولس راجحة يستفاد من الجار أنها تقسم رابع حيث  
قال وعن الاصطلاح وهو سلمة في الاصل كالفولس فان كانت راجحة فهي ثمن والافسلة اه ط (قوله  
ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الأولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف  
والسلم لان الاستبدال يصح قبل الصرف لانه لا يتعين بالتعيين فلو باع ابراهيم ديناراً حاز ان يحكمها انما  
البي في العقد وقد بطلت قبل الافتراق بخلاف التصرف فيه بسع ونحوه قبل قبضه كما مر في بابه وأخذاً ذلك  
في باب السلم فراجحة قال في الشربلاية في باب التصرف في المبيع قوله حاز التصرف في الثمن قبل قبضه  
يستثنى منه بدل الصرف والسلم لان القبض من رأس مال السلم حكمه ثمن المبيع والاستبدال بالمبيع قبل  
قبضه لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على الصحيح المراد بالتصرف في نحو البيع  
والهبة والاجارة والوصية وسائر الديون كالثمن اه (قوله وهكذا) أي وتقول هكذا في عكس باقي الاحكام  
المذكورة في الثمن بأن تقول ويطلب البيع بهلا كولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أي حكم

٢ قوله وأما الفولس راجحة هكذا يحطه والى في عدمه نسخ الشارح وأما الفولس فان راجحة الخ ويعبر اه معصية الثمن

الثلث والمبيع (قوله) كما تقر أي في بلد الرابا (قوله) تذيب شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب  
اليوسع يذهب الحيوان المتصل بعجزه ويجعل ذكرها في آخره منزلة تعلق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا  
تختص (قوله) في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي وردت في عنها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي  
الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الأقراض طمعاً في فضل لا يائنه بالمقرض  
فيقول لا أقرضه ولكن أبيع هذا الثوب إن شئت يأتي عشرة دراهم أو قيمته في السوق عشرة مثله في بيعه في السوق  
بغيره ففرضي به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل لرب الثوب درهمان وللشري قرص عشرة وقال بعضهم هي  
أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض بويه من المستقرض يأتي عشرة دراهم أو يسلم إليه ثم يبيعه المستقرض من  
الثالث بعشرة ويسلم إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلم إليه ثم يبيعه المستقرض من  
ويفدعه للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه ثمانية دراهم كذا في المحط وعن أبي  
يوسف العينة حائزة ما حوز من عملها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في ثلثي كذا مثال الجبال  
ذم اختزعه كآلة راو قال عليه الصلاة والسلام إذا تبايعتم بالعن وانتمت أذنب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوك  
قال في الفتح ولا كراهة فيه الإخلاف الأولى لما فيه من الأعراض عن مزية المقرض أو طمعه لخاص (قوله) وأتى متناً  
في الكفالة) وإنما عني على ذكره أنه لا بد من أقسام البيوع وتنبه على أن بيانه سأتى في الكفالة (قوله) وبيع  
التلجئة) هي ما ألجئ إليه الإنسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل السلطان فيقول لا آخرا في أظهر أني  
بعت دارى منى وليس يبيع في الحقيقة وإنما هو تلجئة وبشهادة على ذلك مغرب (قوله) بل كالهزل) أي في حق  
الاحكام والهزل كافي المنار هو أن يراد بالتموضع له ولا ما يصلح القسط له استعارة وهو ضليل وهو أن يراد  
ما وضع له أو ما صلح له وأنه ساقى اختيار الحكم والرضا ولا ينافى الرضا بالمباشرة واختيار المباشرة فصار معنى خيار  
الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحاً محاسراً وطاً باللسان أي بأن يقول إني أبيع هازلاً لا ألتزم ذكره  
في العقد بخلاف خيار الشرط اه فالهزل أعم من التلجئة لأنه يجوز أن لا يكون مضطراً إليه وأن يكون سابقاً  
ومقارناً لتلجئته أعني تكون عن اضطرار ولا تكون مقارنة كذا في نقل والأظهر أنهم ساءوا في الاصطلاح كما قال  
نفر الإسلام التلجئة هي الهزل كذا في جامع الأسرار على المنار لكأنه إنما علم أن التلجئة تكون في الأنساء وفي  
الاخبار لا لاقرار في الاعتقاد كآلة أو لا أو لقسماً ما يحتمل الفساد وما لا كالطلاق والعاق وقد بسط ذلك  
كله في المنار والغرض الآن بيان أن إنشاء المحتمل للفسخ كالبيع وهو ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون الهزل في  
أصل العقد أو في قدر الثمن أو في جنسه قال في المنار أن تواضعاً على الهزل باصل البيع وانفق على البناء بناء  
العقد على المواضعة ففسد البيع لعدم الرضا بالحكم فصار كالبيع بشرط اختيار المؤبد أي فلا يملك القبض وإن  
انفق على الأعراض أي بأن قال أريد البيع قد عرضنا وقت البيع عن الهزل إلى الحد فباع صحيح والهزل باطل  
وان انفق على أنه لم يحضرهما شيء عند البيع من البتة والأعراض أو اختلفا في البناء على المواضعة والأعراض  
عنها العقد صحيح عنده في الحالين خلافاً لما جعل صحة الإيجاب أولى لأنها الأصل وهما اعتباراً المواضعة الآن  
يوجد ما ينقضها أي كما أن اتفاقاً على البناء وإن كان ذلك أي المواضعة في القدر أي بأن اتفاقاً على الحد في العقد  
بأنه لكتنهما تواضعاً على البيع بأن عني على أن أحدهما هزل فإن اتفاقاً على الأعراض عن المواضعة كان الثمن  
ألفين لبطان الهزل بأعراضهما وإن اتفاقاً على أنه لم يحضرهما شيء من البناء والمواضعة أو اختلفا الهزل باطل  
والنسبة للاثنتين فصحة عنده وعندهما العمل بالمواضعة واجب والالف الذي هو له باطل لما مر أن الأصل  
عندما لحد وعندهما المواضعة وإن اتفاقاً على البناء على المواضعة فالثمن ألفان عنده وإن كان ذلك الهزل في  
الجنس أي بجنس الثمن بأن تواضعاً على مائة دينار وأعني مائة درهم أو بالعكس فالبيع جائز بالجنس في العقد  
على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفاقاً على البناء وعلى الأعراض أو على عدم حضور شيء منهما واختلفا فيما  
اه موضعاً من شرح الشارح عليهم من حواشيتي على شرحه بالسماة فسمات الأمصار على إفاضة الأنوار وتام  
بيان ذلك مبسوط فيها (قوله) أن الأقسام ثمانية وسبعون) قال في التلجئة أن المتعاقدين إما أن يتفقا أو يختلفا

التساوي عند المقابلة  
بالجنس في المقدرات  
كما تقر (تذنب)  
في بيع العينة وأتى  
متناً في الكفالة وبيع  
التلجئة وأتى متناً  
الافراد وهوان  
يظهرا عقدا وهما  
لا يريد أنه يلجأ إليه  
لخوف عذو وهو ليس  
يبيع في الحقيقة بل  
كالهزل كإسطة في  
آخر شرحي على المنار  
ونقلت عن التلويج أن  
الاقسام ثمانية وسبعون  
وعقده فاضيفان فصلا

مطلب في بيع العينة

مطلب في بيع التلجئة

فان اتفاق الاتفاق اماعلى اعراضهما واما على بناءهما واما على ذولهما واما على بناء أحدهما واعراض الآخر  
أو ذوله واما على اعراض أحدهما وذوله الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فدعوى أحد المتعاقدين  
تكون اماعراضهما واما بناءهما واما ذولهما واما بناءهما مع اعراض الآخر أو ذوله واما اعراضهما مع بناء  
الآخر أو ذوله واما ذوله مع بناء الآخر واما اعراضه فصور ثمانية بقصر اقسام الاختلاف اثنين وسبعين من ضرب  
التسعة في الثمانية اه وهي مع الصور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد اصلها في حاشيتي على  
شرح المنار للشارح الى سبعائة وثمانين ولم أر من أصلها الى ذلك فراجعها هناك وانتهى بدعاء **(قوله)**  
ملخصه أنه بيع منعقد غير لازم لم يصرف في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلجئة على ثلاثة أوجه كما  
قدمناه ثم قال في الأول وهو ما إذا كانت في نفس العقد لوصاد فاعلى المواضع فالبيع باطل وعنه في رواية  
أنه حازر لوصاد فان البيع كان تلجئة ثم أحازها صحت الأحازة كالتي تباعه رطل ثم جعله حادنا بصريحا  
وان أحاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلجئة إذا قبض المشتري العقد المشتري وأعتقه لا يجوز اعاقته وليس هذا  
كبيع المكره لان بيع التلجئة هزل وذكر في الأصل أن بيع الهازل باطل أما بيع المكره ففساد اه  
ملخصا ولعل الشارح فهم أنه منعقد غير لازم قوله ثم أحازها صحت الأحازة تلجئة بانه التصریح بانه باطل  
فان أر يد الباطل الفاسد فافاه التصریح بانه ان قبض العبد لا يصح اعاقته أي لانه لا يملك بالقض كالمبيع  
أن الفاسد عاك به وقد يقال ان حصة الأحازة منية على أنها تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحديث  
فلا يصح قوله أنه بيع منعقد غير لازم الا أن يجاب بان قوله باطل بمعنى أنه قابل للبطال عند عدم الأحازة  
والأحسن ما احتجنا به في أول البيع من أنه فاسد كما صرح به الأصوليون لان الباطل ما ليس منعقدا أصلا وهذا  
منعقد باطل لانه مبادلة مال عيال دون وصفه لعدم الرضا بحكمة كبيع بشرط الخيار إذا بدلنا مال بغيره  
وليس كل فاسد يملك بالقض كالواشترى الابشام من ماله لطفه أو باعته كذلك فاسد اذا علكه بالقض حتى  
يستعمله كافي المحيط وقدمنا هناك تمام الكلام على ذلك والله تعالى هو الموفق للصواب **(قوله)** ولو ادعى أحدهما  
الخ هذا أيضا مذكور في الخاتمة سوى قوله ولو لم تحضر همانية الخ **(قوله)** فالقول للمدعي الجدل لانه الأصل **(قوله)**  
ولو برهن أحدهما قبل الاظهر قول الخاتمة ولو برهن مدعي التلجئة قبل لان مدعي الجدل لا يحتاج الى برهان كما  
علت لان البرهان يثبت خلاف الظاهر **(قوله)** فالتلجئة أي لانها خلاف الظاهر **(قوله)** فالبيع باطل أي  
فاسد كما علمت فان نقضه أحدهما تنقض لان أحازة أي بل يتوقف على أحازتها جميعا لانه تحيد الشرط لهما  
وان أحازة حازر بقيد كونها في ثلاثة أيام عنده ومطلقا عندهما كذا في التحرير **(قوله)** والا بان اتفاقا بعد البيع  
على أنها أعرضت عن المواضع **(قوله)** ولو لم تحضر همانية فباطل الخ مثله في المؤبدية عن الغنية حيث قال  
وان تصاد فاعلى أنهما لم تحضر همانية عند العقد في ظاهر الجواب البيع باطل وروى المصنف عن أبي يوسف عن  
أبي حنيفة أن البيع صحيح اه والأول قولهما كما مر عن المنار ووجهه ايضا الحق ابن الهمام في التحرير  
وأقره ثلثة من أئمة مراجع في شرحه وجعل الحق مثله ما اذا اختلفا في الاعراض والبناء أي بان قال أحدهما  
بنينا العقد على المواضع وقال الآخر على الجدل فلا يصح أيضا عند هاتم قال وقال أحدهما أعرضت والآخر لم  
يحضر في شيء أو بنى أحدهما وقال الآخر لم يحضر في شيء فعلى أصله عدم الحضور كالاعراض أي فصيح وعلى  
أصلها كالبينة أي فلا يصح **(قوله)** ومفاد ما الخ أي مفاد قوله والا فلا لازم لكن انما يتم هذا المفاد اذا قصد  
إخلاء العقد عن شرط الوفاء أو لم يحضر همانية فقد علمت بانه باطل وهذا المفاد صرح به في جامع الفصولين  
حيث قال لو شرط التلجئة في البيع فسد البيع ولو تواضع قبل البيع ثم تباعه بلا ذكر شرط فيما زال البيع عند أبي  
حنيفة الا ان قصدوا أنهما تباعا على تلك المواضع كذا الوتواضع الفاعل قبل البيع ثم عقدا بالشرط الوفاء والعقد  
حازر ولا عبرة للمواضع السابقة اه وفي البرازية وان شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا لم يبق البناء على الأول  
فالعقد حازر ولا عبرة بالسابق كافي التلجئة عند الامام وقوله والعقد حازر أي بناء على قول أبي حنيفة المذكور

١ خولا كراه ملخصه  
أنه بيع منعقد غير  
لازم كالبيع للبصار  
وجعله الباقي فاسدا  
ولو ادعى أحدهما بيع  
التلجئة وأنكر الآخر  
فالقول للمدعي الجدي  
ولو برهن أحدهما قبل  
ولو برهن فالتلجئة ولو  
تباعا في العلانية ان  
اعترف ببنائه على التلجئة  
فالسبع باطل لاتفاقهما  
أنهما هزلا به والا فلا لازم  
ولو لم تحضر همانية  
فباطل على الظاهر مشبه  
قلت ومفاده أنهما لو  
تواضعا على الوفاء قبل  
العقد ثم عقدا على البيع  
شرط الوفاء فالعقد حازر  
ولا عبرة للمواضع



ولا يخفى أن الشارع مشى على خلافه وعليه فالمناس أن يقول فالتعدي غير جائز **(قوله)** ذكرته هنا باعتبار الدرر  
 وذكره في الجفر في باب خيار الشرط وذكره ثمانية أقوال وعقدته في جامع الفصولين فصلا مستقلا وهو الفصل  
 الثامن عشر وذكره في البرازية في الباب الرابع في البيع الفاسد وذكره تسعة أقوال وكتب عليه أكثر  
 من نصف كرامته ووجه تسميته ببيع الوفاء أنه منه عهدا أو فاء من المشتري بأن يراد المبيع على البايع حين الدائن  
 وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز ولعله مني على أنه بيع صحيح صحيح الحاجة التخلص من الرابح يسوغ للمشتري  
 أن يبيع ويبيع بعضهم بسميه بيع المعاملة ووجهه أن العامل يخرج الدين وهذا يشترطه الدائن ليتفقه به بمقابلة دينه  
**(قوله)** صورته (الح) كذا في العناية وفي الكفاية عن المحيط هو أن يقول البايع للمشتري بعت منك هذا العين  
 بمال على من الدين على أي متى قضيت فهو له اه وفي حاشية الفصولين عن جواهر الفتاوى هو أن يقول  
 بعت منك على أن تبعه متى جئت بالدين فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه  
 فعلم أنه لا فرق بين قوله على أن ترد على أو على أن تبعه مني **(قوله)** بيع الأمانة وجهه أنه أمانة عند المشتري  
 بناء على أنه رهن أي كالأمانة **(قوله)** بيع الطاعة كذا في عامة النسخ وفي بعضها بيع الطاعة وهو المشهور  
 الآن في بلادنا وفي الصباح أطاعة أي اتقائه وطاعة طوعا ماب قال لغة وانطاعه انتقاد قالوا ولا  
 تكون الطاعة إلا عن أمر كأن الخواص لا يكون إلا عن قول يقال أمره فأطاع اه ووجهه حينئذ أن الدائن  
 يأمر الدين ببيع دار مثلا بالدين فقطعه فصار معناه بيع الانتقاد **(قوله)** قيل هو رهن قدما انتفاع  
 جواهر الفتاوى أنه الصحيح قال في الخيرة والذي عليه أكثر أنه رهن لا يفرق عن الرهن في حكم من الأحكام  
 قال السيد الإمام قلت لا مام الحسن الماتر بدى فقتلنا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقد قال أنه  
 رهن وأنا أيضا على ذلك فالصواب أن يجمع الائمة وتنق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم قروانا  
 وقد ظهر ذلك بين الناس في خالفنا فليز نقتضيه ولقد بدله اه قلبت به صدر في جامع الفصولين فقال راما  
 لفتاوى النسفي البيع الذي تعارف أهل زماننا احتسابا لا باسوة ببيع الوفاء هو رهن في الحقيقة لا ملك ولا  
 يتفقه به إلا بالنظر ما لكانه وهو ضامن لما كل من عمره أو تلف من شجره ويسقط الدين مما كلوا في ولا يضمن  
 الزيادة والبيع استرادا أنقاضه لا يفرق عنه دنايته وبين الرهن في حكم من الأحكام ثم نقل ما مر عن  
 السيد الإمام وفي جامع الفصولين ولو بيع كرجب حب هذا الكرم فالشقة البايع لا للمشتري لأن بيع المعاملة  
 وبيع التلجة حكمه حكم الرهن والراهن حق الشفعة وإن كان في يد الراهن اه **(قوله)** وقيل ببيع يفيد  
 الانتفاع به وهذا محتمل لاحد قولين الأول أنه بيع صحيح يفيد بعض أحكامه من حل الانتفاع به إلا أنه لا ملك  
 ببيع قال الزيلعي في الأكرام وعليه الفتوى الثاني القول بالخام لبعض المحققين أنه لا يفسد حق بعض الأحكام  
 حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الأحكام كحل الإزالة ومنافع المبيع ورهن في حق البعض  
 حتى لم يملك المشتري ببيع من آخر ولا رهنه ويسقط الدين جهلا كنه فهو ركن من العقود الثلاثة كالزنا فيها  
 صفة البعير والمقرو والبر حوز حاجة الناس إليه بشرط سلامة الدين لصاحبها قال في البحر وشي أن لا يعدل  
 في الانتفاع من القول الجامع وفي الترو والعل في دار ناعلى ما رجحه الزيلعي **(قوله)** لم يكن رهنًا لأن كلامه معقد  
 مستقل شرعا لكل منهما أحكام مستقلة اه درر ط **(قوله)** ثم إن ذكر الفسخ فيه أي شرطه فيه وبه  
 عبر في الدرر ط وكذا في البرازية **(قوله)** أو قبله الذي في الدرر يدل هذا وأولفظا بلطف البيع شرط الوفاء  
 اه ط ومثله في البرازية **(قوله)** جائز مقتضاه أنه بيع صحيح بقرينة مقابلة لقوله كان بيعا فاسدا والظاهر  
 أنه مني على قولهما بأن ذكر الشرط الفاسد بعثا للعقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعد من الظهور **(قوله)** ولزم  
 الوفاء به) ظاهره أنه لا يلزم الوفاء بعلموته كما في ابن السلي معلا بأنه قطع حكم الشرط بموته لأنه بيع فيه  
 أقالة وشرطها بقاء المتعاقدين ولأنه غير خيار الشرط وهو لا يورث اه غلبت وهذا الظاهر على هذا القول بأنه  
 بيع صحيح لا يفسد الشرط إلا لاحق فلا ينافي ما أتى عن الشرع فلا يفسد هذا وفي الخيرة في قبيل ما أطلق البيع ولم  
 يذكر الوفاء إلا أنه عهد على البايع أنه أن أفى مثل الثمن يفسخ البيع معه أي بغير هذه المسئلة اختلف فيها

مطلب في بيع الوفاء

وبيع الوفاء ذكرته

هنا باعتبار درر صورته

أن يبيع العين بأن

على أنه إذا رد عليه الثمن

رد عليه العين ومما

الشافعية بالرهن المعاد

وسمي ببيع

بالتسام ببيع

الاطاعة قيل هو

رهن تقتضيه زائده

وقيل ببيع يفيد الانتفاع

به وفي أقالة شرح المجمع

عن النهاية وعليه

الفتوى وقيل إن بلطف

البيع لم يكن رهنًا ثم إن

ذكر الفسخ فيما وقوله

أوزعناه غير لازم لأن

بيع فاسد ولو بعد على

وجهه المعاد بخلاف وزم

الوفاء به

لان المواعيد قد تكون  
لازمة لمصلحة الناس وهو  
الصحيح كما في السكافي  
والخانية وأقره خسروها  
والمصنف في باب الاكراه  
وابن الملك في باب الاكراه  
زيادة وفي الظهيرية  
لو ذكر الشرط بعد العقد  
يلحق بالعقد عند أبي  
حنيفة ولم يذكر أنه في  
جلس العقد أو بعده وفي  
البرازية ولو باع لآخر  
بات توقف على إحراز مشتريه  
وقاموا بعلم المشتري  
فالبائع أو ورثته حق  
الاسترداد وألا في  
الشر بلبسة أو ثوبه  
كل من البائع والمشتري  
تقوم مقام موزعها نظرا  
لحائب الرهن فليحفظ  
ولو استأجره بآفته  
لا يارمه الأجر لأنه رهن  
حكما حتى لا يحل الانتفاع  
به قلت وفي فتاوى ابن  
الجبلي إن صدرت  
الأجرة بعد قبض  
المشتري المبيع وقاموا  
للبناء وحده فهي  
مصلحة والأجرة

٢ مطلب باع داره وفاه  
ثم استأجرها

مناجنا على أقوال ونص في الحاوي الراهدى أن القتوى في ذلك أن المبيع إذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء إلا أن  
المشتري عهد إلى البائع أنه أن أوفى مثل نفسه فإنه يفسخ معه البيع يكون باتا حتى كان الثمن ثمن التل أو  
بغير بصر اهـ وبه أفتى في الحامدية أيضا فلو كان بغير فاش مع علم البائع به فهو رهن وكذا وضع المشتري على  
أصل المال بجماله أو كان بمثل الثمن أو بغير بصر بلا وضع رهن فبات لا ناعما جملة وهذا ظاهر حاله أنه  
لا يقصد البتة علما بالبائع أو مع وضع الرهن أو لم فيه البرازية وقد كراهه مختار أعنة خوارزم وذكر في موضع  
آخر أنه لو أجر من البائع قال صاحب الهداية الاقدام على الإجارة بعد البيع دل على أنهم مقصدا بالبيع  
الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري الانتفاع به اهـ واعترضه في نور العين بأن دلاله ذلك على قصد حقيقة  
البيع أظهر قلت وفيه نظر فإن العادة الفاشية قاضية بقصد الوفاء كما في وضع الرهن على الثمن ولا سيما إذا كانت  
الأجرة من البائع مع الرهن أو بقص الثمن (قوله لأن المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب  
الكفالة إذا كفل معلقا بأن قال إن لم يؤذ فلان فأنا أدفعه للبلى ونحوه يكون كفاة لما علم أن المواعيد  
ما كتسا مورا التعليق تكون لازمة فإن قوله أنا لا يجوز لا يارمه شيء ولو علق وقال إن دخلت الدار أنا أخرج يارم  
المبيع (قوله زيادة وفي الظهيرية الخ) يعني أنا إن ملك أقرأ أيضا وأدفع عليه قوله وفي الظهيرية الخ أي مقررنا  
بهذه الزيادة فلفظ زيادته مصدر وما بعده جلة أردها لفظها في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلحق  
بالعقد عند أبي حنيفة) أي فبصرف بيع الوفاء كان شرط في العقد فيأتي فيه اختلاف أنه رهن أو بيع  
فلسد أو بيع بجميعه في رخص الأحكام وقد منافي البيع الفاسد ترجع قولهما بعدم إلحاق الشرط المتأخر  
عن العقد به (قوله ولم يذكر أنه في مجلس العقد أو بعده) أي ففهم أنه بشرطه المجلس وفي جامع  
الفصول إن اختلف فيه المشتري والصحيح أنه لا يشترط اهـ ومثله في البرازية (قوله ولو باع) أي البائع  
وقوله توقف الخ أي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية الأقوال المارة محل تردد (قوله فالبائع  
أو ورثته حق الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذا على القولين القائلين بأنه بيع بقصد الانتفاع فإنه  
لا علم ببيع كالمقدم (قوله وألا في الشر بلبسة الخ) ذكره بحثا وقوله نظرا لحائب الرهن بفدائه لا يتخلف  
ما قدمناه من ابن الشبلي فافهم وهذا البحث مصرح به في البرازية حيث قال في القول الأول أنه رهن حقيقة  
باع كرمه وفاه من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر باتا وباعه فالبائع الأول استرداده من الثاني لأن  
حق الحبس وإن كان للرهن لكن يد الثاني مبطلة فالمالك أخذ مملكته من المطلق وإذا حضر المرتين أعاد به فيه  
حتى يأخذ دينه وكذا انما مات البائع والمشتري الأول والثاني فلورثة البائع الأول الأخ من ورثة المشتري الثاني  
ولورثة المرتين أعاد بهم القبض دينه اهـ (قوله لا يارمه الأجر الخ) أفتى في الحامدية تبع الظهيرية فإنه  
قال في الحسرية ولا تصح الإجارة المذكورة ولا يجب فيها الأجرة على المقتي به سواء كانت بعد قبض المشتري  
الدار أم قبله قال في النهاية مثل القاضي الإمام الحسن الماتريدي عن ٢ باع داره من آخر بثلثين معلوم ببيع  
الوفاء وتقاضاه ثم استأجره من المشتري مع شرائط جملة الإجارة وقضوا مضى المدعى به يارمه الأجر فقال لإلانة  
عندنا رهن والراهن إذا استأجر الرهن من المرتين لا يجب الأجر اهـ وفي البرازية فإن أجر المبيع وفاه من البائع  
فمن جعله فسد قال لا تصح الإجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهننا كذلك ومن أجاز جواز الأجرة من البائع  
وغيره وأوجب الأجرة وإن أجر من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بالقرع بعد  
استراعه قبل قبضه أنه لا يجب الأجرة وهذا في البات فبات ذلك بالخيار اهـ فعمله أن الأجرة قبل التقاض لا تصح  
على قول من الأقوال الثلاثة اهـ مافي الحسرية وفيها أيضا وأما إذا أجره المشتري وفاه بثلثين الثمن فهو كذا  
الراهن للرهنين بذلك وحكمه أن الأجرة للرهنين وإن كان بغير إذنه يتصدق بها أو يرد على الراهن المذكور  
وهو أو يصرح به علما أو اهـ قلت وإذا أجره بثلثين الرهن كذا ذكره في حاشيته على الفصولين (قوله  
ولو للبنا وحده) أي ولو كان البيع وفاه للبنا وحده كالعالم في الأرض المحتمكة (قوله فهي جميعية) أي  
بناء على القول بجواز البيع كعملت فإنه علل الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بأنه رهن وأنه لا تصح إجارته من

مطلب قاضخان من  
أهل التصحيح والترجيح

لازمة للبائع  
التاجر انتهى فتنه ظلت  
وعليه فلو مضت المدة  
وبقي في مده فاقى علمه  
الروم بلزم أمر المثل  
وسمونه بيع الاستغلال  
وفي الدرر صيغ  
الوفاء في العقار استحسننا  
واختلف في المنقول  
وفي الملتقط والمنته  
اختلافان البيع بات  
أوفاء جسد أو هرل  
القول لمدي الحد  
والثبات الاقربنة الهرل  
وأوفاء قلت لکن ذکر  
في الشهادات أن القول  
لمدي الوفاء استحسننا كما  
سبحي ولفظ ولوفال  
البائع بمنع بيعا بآنا  
فالقول له الآن يدل على  
الوفاء بنقصان الثمن كثيرا  
الآن يدعي صاحبه تغير  
السعر وفي الأشياقي  
أواخر قاعدة العادة محكمة  
عن المنية لدفع غزال إلى  
حائل لبيحه بالصف  
جوز مشايخ بخاري  
للعرف ثم نقل في آخرها  
عن اجارة البزازه أن  
به أفتى مشايخ بلخ  
وخوارزم وأبو علي  
النسفي أيضا قال والقوتوي  
على جواب السكاتب  
للطحان لأنه منصوب  
عليه فيلزم ابطال النص

البائع (قوله لازمة للبائع) اللام بمعنى على أي البائع أو التقوية لتكون العامل اسم فاعل فهي زائدة  
(قوله وعليه) أي على القول بجملة الاجارة (قوله بلزوم أمر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مده ثم  
انقضت وبقي المستاجر كما لا يلزمه آخره الا اذا طلبه المالك بالاجرة فذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا  
للاستجار كما ذكره وفي محله وهذا في المثل الحقيقي فما خلف في المبيع وفاء مع كون المستاجر هو البائع نعم  
قالوا بلزوم الاجرة في الوقف وما لا يتم والمعدلا استغلال ولعل ما ذكره مبني على أنه صار مده الاستغلال بذلك  
الايحار كما يشهد به قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر قلنا مل وعلى كل فهذا مبني على خلاف الرابع كما  
علت (قوله واختلف في المنقول) قال في البرازية بعد كلام ولهذا لم يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في  
العقار باستحسن بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي البوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا اه والظاهر  
أن الخلاف فيه على القول بجواز البيع كما يفيد به قوله وصح في العقار الخ أعا على القول بأنه رهن فينبغي عدم  
الخلاص في حصته (قوله القول لمدي الحد والثبات) لأنه الاصل في العقود (قوله الاقربنة) هي ما يأتي  
من نقصان الثمن كثيرا (قوله ان القول لمدي الوفاء) في جامع الفصولين برمز شيخ الاسلام برهان الدين ادعى  
البائع وفاء هو المشتري بآنا وعكسها فالقول لمدي البات وكنت أفتي في الاستدعاء أن الأول لمدي الوفاء وله وجه  
حسن الآن أنتم تخارى هكذا أجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته لم يزل بعد كلامه نقله عن الحاشية وغيره قال  
قطر به وبقوله كنت أفتي الخ أن المذهب المذهب أن القول لمدي البات نعم ما وان السنة بتمه مدعى الوفاء  
منها وقد ذكر المسئلة في جواهر الفقاوى وذكر فيها اختلاف كثيرا واختلف في تصحيح ولكن عليل على ما في  
الحاشية فان قاضخان من أهل التصحيح والترجيح اه وهذا أفتي في الحاشية أيضا قلت لکن قوله هنا  
استحسننا يتعنى ترجيح مدعى الوفاء فينبغي تقديره بقيام القرينة ثم راجعت عبارة الملتقط فقرأت بعد ذكر  
الاستحسن في مسئلة الاختلاف في السنة فانه قال في الشهادات وإن ادعى أحدهما بيعا بآنا والآخر بيع الوفاء  
وأما السنة كانوا يفتون أن البات أو في تم افتوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسن اه ولا يخفى أن كلام  
الشارح في الاختلاف في القول مع أنه في الملتقط قال في السيوغ ولوفال المشتري اشترى به بآنا وقال البائع بتمه  
بيع الوفاء فالقول من مدعى البات وكان يبقى فيما مضى أن القول قول الآخر وهو القاس اه ففصل  
من عبارتي الملتقطان الاستحسن في الاختلاف في السنة ترجيح بتمه الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول  
مدعى البات وهذا الذي حرره الرمي فيما مر فتدبر به فظهر أن ما ذكره الشارح سبق قلم فافهم (قوله ولوفال  
البائع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملتقط عقب عبارة التي ذكرناها عنه في السيوغ وهي نقد تقيد  
الاستحسن وهو كون القول لمدي البات بما اذا تم القرينة على خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه آنفا ولكن  
في التعديل مساهلة فانه كان ينبغي أن يقول ولوفال المشتري اشترى بآنا الخ لأنه هو الذي يدعى البات عند  
نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الآن يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا) وهو ما لا يخفى فيه الناس  
جامع الفصولين قلت ونسبي أن زادها ما مر في الوعد الوفاء بعد البيع من أنه لو وضع على المال بخا يكون  
ظاهرا قال أنه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الاقتدام على الاجارة بعد البيع دل على أنهم اقصدوا بالبيع  
الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) أي مع البرهان (قوله وفي الأشيا ما الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم  
العرف العام والخاص وأن العام معتبر ما لم يخالفه نصا به يعلم حكم بيع الوفاء وبيع الخلو لانتهاهما على العرف  
(قوله بالنصف) أي نصف ما يشبهه آخره على التسليم (قوله ثم نقل) أي صاحبه الاشياء (قوله والقوتوي على  
جواب السكاتب) أي المبسوط للامام محمد وهو المسمى بالاصل لأنه مذكور في صدر عبارة الاشياء أفاده ط  
(قوله للطحان) أي لسلته فقصر الطحان وهي كاف البرازية أن يستاجر رجلا ليعمل له طعاما أو يطبخ فقصر  
منه فالاجارة فاسد ويجب أمر المثل لا يتجاوز به المسمى (قوله لأنه منصوب) أي عدم لجواز منصوص عليه  
بأنه عن فقير الطحان ودفع الغنير إلى حائل في معناه قال البري والحاصل أن المشتري أنز به بالاختيار  
اختلفوا في الانقضاء في ذلك قال في العناية قال أو البات التسليم الثالث والرابع لا يجوز عند علمائنا كمشايخ

وفيه من البيع القاسد القول السادس في بيع الوفاء أنه صحيح لحاجة الناس فرار من الزنا والموافاة على الناس أمر الاتسع حكمه ثم قال والحاصل أن المذهب عدم اعتبار (٣٦٠) العرف بالخاص ولكن أتى كثير باعتبارها فأقول على اعتباره ينبغي أن يبقى بان

ما يقع في بعض الأسواق من خلوها لثابت لازم وبصرفها لخلقها لثابت وحاشا فلا على صاحب الحانوت إخراجها منها ولا إجارته فيها ولو كانت وقفا وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص فقد تعارف الفقهاء السزول عن الوظائف

عمال يعطى لصاحبها فنيق الجواز وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قلت وأبدق زواهر الجواهر بمافي وأوقات الضرر يرى رجل في يده دكان فقلب فرقع المتولي أمره للقاضي فأمره القاضي بفتحها وأجازه ففعل المتولي ذلك وحضر القاضي فقبضه أولى بملكه وإن كان له خلوه وأولى بمحاوئه أيضا وله الخسار في ذلك فإن شاء فسخ الأجرة وسكن في دكانه وإن شاء أحازها ورجع بخلافه على المتأخر ويؤمّر المستأجر بأداء ذلك إن رضى به والأثر بالترويح من الدكان والله أعلم اهـ

بلفظه

\*(كتاب الكفالة)\*

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (كتاب الكفالة)

(قوله) لكونها فمئة غاليا الأولى حذف اللام ط والأولى أيضا كونها فمئة غاليا قال في القصر أو ردها عق البيوع لانها غاليا يكون تحقيقها في الوجود عقب البيع فانه قد لا يضمن البائع الى المشتري فصنح الى من يكفله ياتن أولا يضمن المشتري الى البائع فصنح الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلما كان تحقيقها في الوجود غاليا بعد هذا وأردها في التعليم بعدها (قوله) وليكون الخ عبارة الفتن ولها مناسبة خاصة بالصرف وهي أنها نصير بالأخرة معاوضة عما تبث في النعمة من الأمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم يقدم الصرف لكونه من أبواب البيع السابق على الكفالة (قوله) هي أمة الضم قال تعالى وكفلها زكريا ضمها الى نفسه وقال عليه الصلاة والسلام نأوكفل اليتيم كهاتين أي ضم اليتيم الى نفسه وفي المغرب وتر كسبه بدل الضم والتضمين (قوله) كفله وكفلته وكفلته أي تغدى بنفسه وبألباوعه وعن القهستاني وتغدى الى المفعول الثاني في الأصل بالياء فالمكفول به الدين ثم تغدى عن الدين وباللام الدائن (قوله) وتثلث الفاء مقتضاها أن ابن القطاع حكاؤه ليس كذلك عبارة الفخر قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس كفلا من باب قتل وكفلا أيضا بالاسم الكفالة وحكي أبو زيد ما عان العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن القطاع كفله وكفلته وعنه إذا تحملت به اهـ ح (قوله) ضم ذمة الكفيل) النعمة وصف شرعي به الأهلية لوجوب ماله وعليه وقصرها عن الاسلام بالنفس والرقمة التي لها عهد والمراد به العهد فقوله في ذمة أي في نفسه باعتبار عهدها من باب إطلاق الحال وإرادة الحل كذا في التصريح (قوله) نفس متعلق بمطالبة ح (قوله) أو يدين أو عين زاد بعضهم رابعها هو الكفالة بتسام المال ويمكن دخوله في الدين قلت وكذا تسليم عين غير مضمونة كالأمانة وسأيت تحقيق ذلك كله (قوله) كغصوب ويحجوه أي من كل ما يجب تسليمه بعينه وأذاهل شئ مثله أو قوته كالبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم عبد احتراز عن المضمون بغيره كالرهون وغير المضمون أصلا كالأمانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله) كسجيء أي في كفالة المال ح (قوله) لأن المطالبة ذم تلك أي الذكور من الأقسام الثلاثة وهو تعليل لتفسير الإطلاق بها وتعميد لقوله به يستغنى الخ (قوله) ومن عرفها بالضم في الدين الخ أعلم أنه اختلف في تعريف الكفالة فقيل إنها الضم في المطالبة كسجيء عليه المصنف وغيره من أصحاب المتن وقيل الضم في الدين فيثبت به الدين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولو رجع في البسوط أحد القولين لكن في الهداية وغيرها الأول أصح وجهه كافي العناية أنها كاتصم بالمال تصح بالنفس ولادين وكاتصم بالدين تصح بالأعيان المضمونة ويلزم أن يصير الدين الواحد دينين اهـ وفيه نظر إذ من عرفها بالضم في الدين أعانها أدعى يفوق منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس والأعيان ففيه في

متابعتها البيع لكونها فمئة بالو لكونها بالام معاوضة انتهاء (هي) لغة الضم وحكي ابن القطاع كفله وكفلته المطالبة به وعنه وتثلث الفاء وشرا (ضم ذمة) الكفيل (الذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقا) بنفس أو يدين أو عين كغصوب ويحجوه كسجيء لأن المطالبة بتم تلك ومن عرفها بالضم في الدين أعانها أدعى يفوق منها

المطالبة اتفاقا وهما ما هستان لا يمكن جمعهما في تعريف واحد أو فرد تعريف الكفالة بالمال لأنه محل الخلاف  
 نهر وحاصله أن كون تعريفها بالضم في المطالبة أعم لشموله الأنواع الثلاثة لا يصلح توجيهها لكونه أصح من  
 تعريفها بالضم في الدين لأن المراد به تعريفه من غير أنها كفالة الدين أما النوعان الآخران فتعريفهما على كون  
 الكفالة بهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن الجمع بين الكفالة بالأول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لأن  
 الضم في الدين غير بالضم في المطالبة ثم لا يخفى أن تعريفها بالضم في الدين يقتضي ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما  
 صرح به الأول لا يدل عليه أنه لو هب الدين للكفيل صح ويرجع به على الأصل مع أن هبة الدين من غير من عليه  
 الدين لا تصح وما أورد عليه من لزوم صيرورة الدين الواحد بين دفعه في البسوط بأنه لا مانع لأنه لا يستوفي الأمن  
 أحدهما كالغاصب مع غاصب الغاصب فإن كلاهما من القسمة وليس حتى المالك إلا في قيمة واحدة لأنه لا يستوفي إلا  
 من أحدهما واختاره تقيمين أحدهما بوجوب براءة الآخر فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بحصر داخله لكن  
 المختار الأول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة لا الدين لأن اعتباره في ذمتين وإن أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل  
 يمكن إلا عوجب ولا موجب هنا لأن التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالأوكل  
 بالشراء بطلب الثمن وهو في ذمة الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والتاجر بطلبون علم بدفعه ولا يثنى  
 في ذمتهم كإلى الجوز ذكر أنهم لم يذكر والهاذا الاختلاف ثمرة فإن الاتفاق على أن الدين لا يستوفي إلا من أحدهما  
 وأن الكفيل مطالب وأن هبة الدين له صحته ويرجع به على الأصل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل  
 صح مع أن الشراء بالدين من غير من عليه لا يصح ويمكن أن يظهر فيما إذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فحينئذ  
 على الضعيف لأعلى الأصح أنه قلنا يظهر في الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضا دليل الاتفاق على هذه  
 المسائل المذكورة ولأن اعتباره في ذمتين يمكن كاعتبار ما ذكر من ههنا المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت  
 ضما في المطالبة فقط بدون دين زعم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لأن المطالبة تسقط عنه عونه كالكفيل  
 بالنفس لما كان كفلا بالمطالبة فقط بطلب الكفالة بموته مع أن المصريح به أن المال محل عونه الكفيل وأنه  
 يؤخذ من تركه ولأن الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كفيل آخر بالمال المكفول به فإذا أدى الآخر المال  
 أتى الطالب ما يرجع به على الأصل بل يرجع على الكفيل الأول فإن أدى المبرمج الأول على الأصل والكفالة  
 بالامر نص عليه في كافى الحاكم وشهد بذلك فروغ أخر ستظهر في محالها وعلى هذا ففي كون التعريف الأول  
 أصح شموله أنواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر عن العناية والجواب بأنه أعما أراد تعريف نوع  
 منها لا دفع الأرباد لأنه لم يعرف النوع الآخر فكان موها الاختصاص بذلك النوع فقط ههنا ما ظهر  
 فتدبره (قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافهوي يشمل العين مقابل الدين اهـ (قوله لأنه محل  
 الخلاف) سان لوجه اقتصاره على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف بذكر التعليم والتفهم في  
 استدائه الأوب فلا بد من التنبيه على ما وقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما قلنا  
 اتفاقا (قوله وبه) أي عما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره من لا خسر) أي صاحب الدرر قال في  
 الزهرو استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة إلى ذمة في مطالبة النفس أو المال أو التسليم مدعا أن  
 قولهم الأول أصح لوجه فضل كونه أصح لأنهم قسموها إلى كفالة في المال والنفس ثم ان تقسيمهم بشر  
 بالتخصيص هاهنا أنهم ذكروا في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بالتسليم اهـ وأنت قد علمت  
 ما هو الواقع اهـ أي من أن ما عرف به هو ما دهم لأن المطالبة تشمل الأنواع الثلاثة فليس فيها زيادة على  
 ما أورد غير التصریح به فافهم (قوله وركنها المحاب وقبول) فلا تتم بالكفيل وحدهما بل بقبول المكفول له أو  
 أحبي عنه في المجلس روى (قوله ولم يجعل الثاني) أي أبو يوسف وقوله الثاني أي القبول وهو بالتصديق أنه  
 مقبول يجعل وقوله كما مفعولة الآخرى جعلها تتم بالإيجاب وحده في المال والنفس واختلج على قوله فقبل  
 تتوقف على إحالة الطالب فلو مات قبلها لا يؤخذ الكفيل وقبل تنفيذ الطالب الرد في الجبر هو الأصح كافي  
 الحيط إلى الأصح من قوله نهر وفي الدرر والبرازيه وبقول الثاني بقي وفي أنفع الوسائل وغيره الفتوى على

وهو الكفالة بالمال لأنه  
 محل الخلاف وبه يستغنى  
 عما ذكره من لا خسر  
 (وركتها المحاب وقبول)  
 بالاقاط الآتية ولم  
 يجعل الثاني الثاني ركتا  
 (بشرطها كون  
 المكفول به)

قولهما وسأني عامه عند قوله ولا تصح بلا قبول الطالب في مجلس العقد **(قوله نفساً أو مالا)** الأولى إسقاطه  
لأشياء له التفرع بقوله فلم تصح بحد وقود فأنهما ليسا بنفس ولا مال أن أريد الضمان هما أماذا أريد الضمان  
بنفس من هما عليه فإن الكفالة حينئذ تكون جائزة كما سيذكره المصنف نعم بشرط كون النفس مقدورة التسليم لا  
لأشياء أن كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه لو كان حياته مات بطلت كفالة النفس وكذلك لو كان غائباً لا يدري مكانه  
فلا تصح كفالته بالنفس كما في جامع الفصولين وعادة الصرع البدائع وأما شرط المكفول به فالأول أن يكون  
مضموناً على الأصل ديناً أو عسناً أو نفساً أو فعلاً ولكن بشرط في العين أن تكون مضمومة بنفسها الثاني أن  
يكون مقدور التسليم من الكفيل فلا يجوز بالحدود والقصاص الثالث أن يكون الدين لازماً وهو ناهي  
بالكفالة المأل لا يجوز الكفالة بدل الكتابة **(قوله وفي الدين كونه صحيحاً)** هو مالا يسقط الأبداء والآراء  
كما سيأتي متناوئاً كشرار الشارح هاله استثناء الدين المستتر له والنفقة وبدل السعاية وأفاد أنه لا يشترط أن  
يكون يعلم القدر كافي الصرع وسأني أضاع به **(قوله لا إسقاط الخ)** محترز قوله فأنما فلا تصح كفالة ميت  
مفلس بدن عليه كما سيذكره المصنف **(قوله ولا ضعفاً)** محترز قوله صحيحاً **(قوله)** كبدل كتابة لانه يسقط التخيير  
**(قوله ونفقة زوجة)** وعطالم عبارة النهر وينبغي أن يكون من ذلك الكفالة بنفقة زوجة قبل القضاء بها أو الرضا  
لما قدمناه من أنها لا تصير ديناً إلا بهما وبدل الكتابة دين إلا أنه ضعيف ولا تصح الكفالة به فليس ديناً أولى  
اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من إلغائه فكان عليه أن يقول ولا ضعفاً كبدل كتابة فليس ديناً بنفقة  
زوجة قبل القضاء أو الرضا بالاولى ولا يخفى أنها حيث لم تصر ديناً لا تكون من أمانة الدين لا إسقاطها فتم ظاهر  
كلام النهر أنها لو صارت ديناً بالقضاء بها أو الرضا تصير ديناً صحيحاً مع كونها ديناً غير مستندة إلى غير  
الأداء كانت مستندة بامر القاضي لكن غير المستندة مع كونها ديناً غير صحيح تصح الكفالة بها استصفاً فانها  
مستندة في هذا الشرط كما سيئمه عليه الشارح عند قول المصنف إذا كان ديناً صحيحاً بل ذكر بعده بأسطر عن  
الغنائم لو كفل لها رجل بالنفقة أداما دامت الزوجة باز وكذلك قريشيل الباب الآتي جواز الكفالة بها إذا  
أراد زوجها السفرو عليه الفتوى مع أنها لم تصر ديناً أصلاً لان النفقة لم تجب بعد فحصل ما ذكره هنا بالنهر على  
النفقة الماضية لانهما تسقط بالمضي قبل القضاء أو الرضا فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية والمستقبل أن  
الزوجة مقصرة بتركها بدون قضاء ورضا إلى أن سقطت بالمضي بخلاف المستقبل فتقدر **(قوله وحكمه الزوم)**  
المطالبة على الكفيل أي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه المطالبة الأصل أو لا فتعذر كرفي  
الكفاية أن اخضرار الطالب فتمين أحدهما لا يوجب رداء الآخر ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلذا علق المطالبة كل  
منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اه وقد سنأه أيضاً **(قوله بما هو على الأصل)** الأولى عا وقعت الكفالة به  
عن الأصل لان الأصل عليه تسليم نفسه أو تسليم المال والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولان الكفيل لو  
تعذر لايئمه لا يقدم ما يخصه كصف الدين لو كانا اثنين أو ثلاثة ما يكتفوا على التعاقب فمطالب كل  
واحد بكل المال كما ذكره السرخسي **(قوله نفساً أو مالا)** شمل المال الدين والعين وينبغي أن يرد أو فعلاً كالي كفل  
تسليم الأمانة أو تسليم الدين كما سيأتي بيانه والمراد بالعين المضمومة بنفسها كالغصوب كاحمر **(قوله فلا تنضمين)**  
صبي ولا تخمونه أي ولو الصبي تاجر أو كذا لا يجوز له إلا إذا كان تاجراً أو أم الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل لو أخذها  
ولايخير الصبي على الحضور معه إلا إذا كانت مطلبه وهو تاجر أو مطلب أبه مطلقاً فان تعيب فله أخذ الأب بمضاره  
أن تخليصه أو الوصي كالأب ولو كفل بنفس الصبي على أنه ان لم يوافق به فعليه ما ذاب عليه حازت كفالة النفس  
وما قضى به على أبيه أو وصيه لم الكفيل ولا يرجع على الصبي إلا إذا أمره الأب أو الوصي بالضمان اهملخصان  
كافي الحاكم **(قوله)** إلا إذا استدان له (وليه) أي من له ولاية عليه من أب أو وصي لنفقة أو غيرها مما لا بد له منه  
**(قوله)** وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازاً عن النفس لان ضمان الدين قد نذر به لزم الصبي من غير  
شرط فالشرط لا يرد إلا إذا كسد فلم يكن متبرعاً فامتحان النفس وهو تسليم نفس الأب أو الوصي فلم يكن  
عليه فكان متبرعاً به فلم يجز بجر عن البدائع **(قوله)** ويكون اذناق الاداء لان الوصي يوجب عنه في الاداء فإذا

نفساً أو مالا (مقدور  
التسليم) من الكفيل  
فلم تصح بحد وقود (وفي  
الدين كونه صحيحاً فأنما)  
لا إسقاط عوته مقلساً ولا  
ضعيفاً كبديل كتابة  
ونفقة زوجة قبل  
الحكم بها فليس ديناً  
بالاولى (نهر) (وحكمها  
لزوم المطالبة على  
الكفيل) بما هو على  
الأصل نفساً أو مالا  
(وأهلها من هو أهل  
للتبرع) فلا تنضم من  
صبي ولا تخمونه إلا إذا  
استدان له ولينه وأمره  
أن يكفل للمال عنه  
فقصص ويكون اذناق  
الأداء محيط ومقاده  
أن الصبي يطالب بهذا  
المال بموجب الكفالة

مطلب في كفالة نفقة  
الزوجة

أمره بالضممان فقد أنذنه في الأداء فوجب علما الأداء نهر عن المحيط **(قوله ولو لاها الطول الولي)** أي فقط **(قوله)** ولا من مريض الامن الثلث لكن اذا كفّل وارث أو عن وارث انقص أصلا ولو كان عليه دين يحيط به طلبة ولو كفّل ولدين عليه ثم أقر دين محط لا جني ثم مات فالقر له أو ولي بتركه من المكفول به وإن لم يحط فإن كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صح كفاها أو لا يفقد الثلث وإن أقر المريض ان الكفالة كانت في حجة لمزله الكل في ماله إن تمكن لوارث أو عن وارث وتعامه في الفصل التاسع عشر من التارخانية **(قوله ولا من عبد)** أي انقص الكفالة منه نفس أو مال كافي الكافي وسواء كفّل عن مولاه أو أجنبي كجاني التارخانية **(قوله لا إن أذن له المولى)** أي بالكفالة عن مولاه أو عن أجنبي فتصح كفالته اذا لم يكن مديونا وكذا الأمة والمدرّعة وأم الولد وإن كان مديونا لا يلزمه شيء ما لم يعنى تارخانية وسأني تمام الكلام عليه قيل الحولة **(قوله ولا من مكاتب الخ)** أي ويطلب بها بعد عقده وهذا كانت عن أجنبي كجاني الحر وقال أيضا وتصح كفالته المكاتب والمأذون عن مولاها قال في الترويض أن يقيد ذلك بما إذا كانت ناهية ثم رأته كذلك في عقد القران معني إلى البسوط قلت وسأني أيضا متناهي الحولة في العبد مع التقييد بكونه غير مديون مستغرق **(قوله والمصدى)** أي من يكون له حق الدعوى على غيره اذا يلزم في اعطائه الكفيل الدعوى بالفعل **(قوله مكفول له)** ويسمى الطالب أيضا **(قوله مكفول عنه)** هذا في كفاة المال دون كفاة النفس ففي الحر عن التارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اه لكن قال الحر المولى وجدنا بعضهم يقولون ويجوز في التارخانية عن الذخيرة **(قوله كفيل)** ويسمى ضامنا وضامنا وجبلا وزعما وصبرا وقبلا وتعامه في حاشية الحر المولى **(قوله وسنده)** أي سند الاجماع اذا اجاع الا عن مسند وإن لم يلزم غلبانه **(قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم)** أي يلزمه الاداء عند المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كجاني الفتح رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وقد استدلل في الفتح بشرعيتها بقوله تعالى ولين جاءه حل بعير أو ناقة زعيم وعادتهم بتقديم ما ورد في الكتاب على ما في السنة والشارح لم يذكر أملا ولعله لشهرته أو لما قيل أنه لا كفاة غنائه مستأجر له جاء بالصواع يحمل بعير والمستأجر يلزم ضمان الأجرة ولكن جوابه أن الكفيل كان رسولا من المالك لا رسولا بالاختصار والرسول سفير فكانه قال إن الملك يقول إن جاءه حل بعير ثم قال الرسول أو أذن ذلك الحبل زعيم أي كفيل ومبحث فيه في النهر **(قوله وتركهما أحوط)** أي اذا كان يخاف أن لا يكفّل نفسه من الندم على ما فعله من هذا المعروف أو المراد أحوط في سلامة المال لا في الدانة اذ هي بالنسبة الحسنة تكون طاعة شاب عليها فقد قال في الفتح ومحاسن الكفالة حيلة وهي تفرج عن كرب الطالب الخائف على ماله والمطالب الخائف على نفسه حيث كفيما مؤنة ما أهمهما وذلك فهمة كبيرة عليهم اولا كانت من الافعال العالية وتعامه فيه **(قوله مكتوب في التوراة الخ)** رأيت في المتن قبل مكتوب على باب من أبواب الروم وفيه يادع ما هنا ومن لم يصدق فليجرب حتى يعرف البلا من السلامة **(قوله أولها ملامة)** سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود في البحر المحيى والمراد الله أعلم أنه يعقب في أول الامر الملامة لنفسه منه أو من التماس من عند المطالبة بالمال بدم عن ان لا يفعله ثم بعد ذلك نهر المال أو تبع نفسه لمحضار المكفول به لان التماس والمضرر ومنه قوله تعالى إن عذبا ما كان غراما **(قوله وكفاة النفس تنقذ الخ)** عارة الكثير وتصح النفس وإن تعددت قال في النهر أي بأن أخذته كفلا ثم كفلا أو كان الكفيل كفيل ويجوز عود الضمير إلى النفس بأن يكفل واحد نفوسا أو اولا وهو الظاهر اه وقدمنا عن كافي لما كحه كفاة الكفيل بالمال أيضا **(قوله بكفلت نفسه)** بفتح الفاء أفصح من كسرها ويكون بمعنى عال فينتعدي نفسه ومنه وكفلهما كبروا بمعنى ضمن والتمتع فيتعدي للغير واستعمال كثير من الفقهاء متعديا بنفسه مؤول رمي عن شرح الروض **(قوله مما يعبره عن بنه)** أي مما يعبره من أعزائه عن جلاته البدن كرساه ووجهه وركبته وعنفه ومنه وروحه وذكره في اطلاق الفرج ولم يذكره هنا قالوا وبني حجة الكفالة اذا كانت امرأه كذا في التارخانية نهر وتعامه فيه **(قوله ويجز شائع الخ)** لان النفس الواحدة في حق الكفالة

ولو لاها لطلوب الولي  
نهر ولا من مريض الا  
من الثلث ولا من عبد  
ولو ماؤنا في التجارة  
ويطلب بعد العتق الا  
ان أذن له المولى ولا من  
مكاتب ولو بان المولى  
(والمدى) وهو الدائن  
(مكفول له) والمدعى  
عليه) وهو المديون  
(مكفول عنه) ويسمى  
الأصل أيضا والنفس  
أو المال **هـ** ذول  
به ومن زعمه المطالبة  
كفيل) ودليلها الاجماع  
وسنده قوله عليه الصلاة  
والسلام الزعيم غارم  
وتركهما أحوط مكتوب  
في السورة الزعامة  
أولها ملامة وأوسطها  
ندامة وأخرها غرامة  
مجنى (وكفاة النفس  
تتعقد بكفلت نفسه  
وتحوها مما يعبره عن  
بنه) كالطلاق وقد عينا  
فهمة أنهم لو تمارقوا  
اطلاق الدعي الجملة  
وقع به الطلاق فكذا  
في الكفالة فتح (و) يجز  
شائع ككفلت (ينصفه)  
مطلب يصح كماله  
الكفيل

لا تجزأ فذكر بعضها شائكا كذا كذاها ولو أضاف الكفيل الجزاء إلى نفسه ككفيل لك نصي أو ثلثي فانه لا يجوز  
 كذا في السراج لكن لو قيل ان ذكر بعض المأخوذ كذا كذا كذا لم يفتقر الحال فهو (قوله) وتنفذ  
 بضمته الخ أما بضمته فلا نه تصریح بمقتضى الكفالة لأنه يصير ضمانا للتسليم والعقد ينفذ بالتصریح بموجبه  
 كالبيع ينفذ بالتسليم وأما على فلا نه صيغة التزام ومن هنا أتى فإرى الهداية بأنه لو قال التزم بعملي فلان  
 كان كفالة والى بضمها هنا وتامع في التهرثم علم أن اللفظ الكفالة كل ما ينشئ عن المهد في العرف والعادة وفي  
 جامع الفتاوى هذا الی "أولى" وأنا كفيل به أو قيل أو زعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه  
 تنازعانية وفي كافى الحاكم وقوله ضمنت وكفلت وهو الی وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب  
 الكفالة بالمال اذا قال ان مات فلان قبل أن يوفى مالک فهو على فهو جائز اه فقد علم أن قوله أو لا هو الی  
 هو على كفيل بنفسه انما هو حش كذا الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للرجل فهو كفالة بالمال وكذا  
 بقية اللفظ في التنازعانية أضعاف الخلاصة لو قال لرب المال أنا ضامن ما عليه من المال فهذا ضامن صحيح ثم  
 قال ولو ادعى أنه غصبه عداومات في بدقه قال خله أنا ضامن بقية العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا  
 يحتاج إلى إيجاب بالينة اه فقد ظهر لك أن ما مر أولا عن التنازعانية من أن هذه اللفظ كفالة نفس لا كفالة  
 مال ليس المراد أنها تكون كفالة مال أصلا بل المراد أنه اذا قال أنا كفيل أو زعيم الخ أى بالرجل كان كفالة  
 نفس لأنها لأدنى من كفالة المال ولم يصح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه اللفظ على المال فانها تكون  
 كفالة مال لانها صريحة فلا راد لها الا دنى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال أو بضمير هو وهذا معنى  
 ما نقله الشیخ عن شرح القدوري للشیخ أبي نصر الأقطع من قوله فإذا ثبت أن هذه اللفظ يصير الضمان  
 بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمان المال اه أى اذا قال ضمنت بداء أو أنا كفيل به أو هو على "أولى" يكون  
 كفالة نفس كما أتى به في الخيرية وإذا قال ضمنت لى ما عليه من المال أو أنا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعاً  
 وأما اذا لم يعلم المكفول به أنه كفالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة أصلاً كما يأتي بيانه قريباً وبه علم أنه لا يحصر  
 فيما قاله الشیخ بعد ما مر عن شرح الأقطع من أنه ينبغي أن يقال هذه اللفظ اذا أطلقت تحمل على الكفالة  
 بالنفس وانما كان هنالك قرينة على الكفالة بالمال تنمض حينئذ الكفالة اه فانه انما يعلم المكفول به  
 بأن قال أنا ضامن ولم يصح بنفس ولا مال لا تصح أصلاً كما يأتي بقوله تحمل على الكفالة بالنفس بخلاف  
 للقول كما عرفه نعم لو قامت قرينة على أحدهما عكس أن يقال يعمل بها كإنا قال قائل اضمن لى هذا  
 الرجل فقال الآخر أنا ضامن فهو قرينة على كفالة النفس وان قال اضمن لى ما عليه من المال فقال أنا  
 ضامن فهو قرينة على المال لان الجواب معاذي السؤال فافهم واغنم تحرر هذه المسئلة قائل لا تحبذ  
 في غير هذا الكتاب والله المجد (قوله) أو عندي في الصرح التنازعانية لك عندي هذا الرجل أو قال  
 دع الی كانت كفالة اه بعنى بالنفس وقال في الصرح أيضاً عندي ولو قال ان لم أو فله غدا الخ عن  
 الخانية ان لم أو فله غدا الخ هذا المال لزمه لأن عندي اذا استعمل في الدين براديه الوجوب وكذا لو قال  
 الی هذا المال اه فهذا صريح أيضاً بان عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب ما توجه له  
 اللفظ وبه أتى في الخيرية والحادية وأما ما قاله في الصرح عن قول الكنز وعماله عليه من أن عندي  
 كعملي في التعلقي فقط ولا تصح كفالة بالمال بل النفس وما أتى به من أنه لو قال لا تطالب فلان مالک عندي  
 لا يكون كفلاً فقد رد في التهرثم بأن ما مر عن الخانية من العلة المذكورة غير مقيد بالتعلقي ورد المصنف أيضاً  
 وكذا الخ المسمى بقوله لم انطلق لفظ عندي لا بدية لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الإقرار  
 أنه العرف قال الرمي ومقتضى ذلك أن القاضي لو سأل المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان إقراراً  
 اه (قوله) عني محمول كذا عدا المصنف الی البدائع أيضاً قال ط الاظهر أن يكون معنى فاعل لأنه حامل  
 لكفالاته (قوله) وتنفذ بقوله أنا ضامن حتى تجتمع الخ أقول أشبهه على المصنف مسئلة بمسئلة بسبب  
 سقط وقع في نسخة الخانية التي نقل عنها في شرحه فانه قال فيه قال في الخانية وعن أبي يوسف لو قال هو على  
 حتى تجتمع أو حتى تلتصلا يكون كفالة لأنه لم يبين المضمون أنه نفسه أو ماله اه مع أن عبارة الخانية هكذا

أو ربه و) تنفذ  
 (بضمته أولى) أولى  
 أو عندي (أو أنا بضم عيم)  
 أى كفيل (أو قيل به)  
 أى بفلان أو غيرهم أو جيل  
 بمعنى محمول بدائع  
 (و) تنفذ بقوله (أنا)  
 ضامن حتى تجتمع أو  
 حتى (تلتصلا) ويكون  
 كفلاً إلى الخالية

مطلب فقط عندي يكون  
 كفالة بالنفس ويكون  
 كفالة بالمال



تتارنانية ( وقيل  
لام تتعقد (لعدم بيان  
المضمون به) أو نقص  
أعمال كائنه في الخاتمة  
عن الثاني قال المصنف  
وأظهار أنه ليس المذهب  
لكنه استنبط منه في  
فتاويه أنه لو قال الطالب  
ضمت المال وقال الضامن  
انما ضمت بنفسه  
لاصح ثم قال وينبغي  
أنه إذا اعترف أنه ضمن  
بالنفس أن يؤخذ  
بإقراره فراجعه (كما)  
لا تتعقد (في قوله) أنا  
ضامن ) أو كقول  
(لعرفته) على المذهب  
خلافًا لما لا يلزم  
المطالبة بل المعرفة  
واختلف في أنا ضامن  
لتعريفه وأعلى تعريفه  
والوجه الزوم فتح كما  
ضامن لوجهه لأنه يعبر  
به عن الجملة سراج وفي  
معرفة فلان على يلزمه  
أن يدل عليه خاتمة ولا  
يلزم أن يكون كضامه  
وإذا كقول إلى ثلاثة  
أيام مثلاً كان كضامه  
بعد الثلاثة) أيضاً  
مطلب لوقال أنا أعرفه  
لا يكون كضامه  
مطلب في الكفالة المؤقتة

ومن أبي يوسف لوقال هو على حتى يجتمعا أو قال على أن أو قبله أو أوالفك أنه كانت كفالة بالنفس ووقال أنا  
ضامن حتى يجتمعا أو حتى تلتقيا لا يكون كفالة لأنه لا بين المضمون أنه نفس أو مال اه كلام الحنفية في  
السراج لو قال هو على حتى يجتمعا أو تلتقيا فهو جائز لأن قوله هو على ضمان مضاف إلى العين وجعل الالتقاء  
غاية اه يعني أن الضمير في هو على عائد إلى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس إلى التقاء مع  
غيره بخلاف قوله أنا ضامن حتى يجتمعا أو حتى تلتقيا فلا يصح أصلاً لأن قوله أنا ضامن لم يذكره المضمون  
به هل هو النفس أو المال فقد ظهر وجه الفرق بين المستثنى فكان الصواب في التعبير أن يقال وتتعدد بقوله هو  
على حتى يجتمعا أو تلتقيا لا أنا ضامن حتى يجتمعا أو تلتقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم إن المسئلة  
مذكورة في كافي الحاكم الذي جمع فيه كتب ظاهر الرواية وهو العدة في قتل نص المذهب وذلك أنه قال  
ولو قال أنا قبل أو زعيم أو قال ضامن فهو كضامن وقال أبو يوسف ومحمد كذلك لو قال على أن أو قبله أو أعلى  
أن أقاله به أو قال هو على حتى يجتمعا أو حتى تلتقيا أو حتى تلتقيا وإن لم يقل هو على وقال أنا ضامن لك حتى  
يجتمعا أو تلتقيا فهو باطل اه ولم يذكر قول أبي حنيفة في المسئلة فعمل أنه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وإنما  
المسئلة منقولة عن الصحيحين فقط في ظاهر الرواية عنهم ما به علم أن قول الحنفية وعن أبي يوسف ليس لكفالة  
الخلاف ولا التمس بطلان هو بيان لكون ذلك منقولا عنه وكذا عن محمد كما عرفت وحيث لم يوجد نص للإمام  
فاصل على ما نقله الثقات عن أصحابه كما علم في محله (قوله تتارنانية) عبارتها هو على حتى يجتمعا فهو كضامن  
إلى الغاية التي ذكرها اه هكذا ذكره المصنف في النسخ وأنت خبر بان هذا المسئلة ليست التي ذكرها في  
منتهى فإن التي ذكرها في منتهى لا تتعقد بها الكفالة أصلاً كما علمته آنفاً (قوله كائنه في الخاتمة) فذا معناه  
عبارتها الخاتمة (قوله قال المصنف والتظاهر أنه ليس المذهب) الضمير في أنه عائد إلى ما نقله عن الثاني وهو القى  
غير عنه في المتن قوله وقيل لا وقد علمت أنه ليس في المذهب قول آخر بل هما مستثنان أحدهما تصححها  
الكفالة والأخرى لا تصح بل لا خلاف فيها كما مرزاهه آنفاً (قوله لكنه استنبط الخ) يعني أن المصنف  
قال في شرحه أنه ليس المذهب مع أنه في فتاويه استنبط منه ما ذكره وجه الاستنباط أن الطالب والضامن لم  
يتفق على أمر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو نفس أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) أقول  
هذا مسلم إذا كان الطالب يدعي كفالة النفس أيضاً ما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلا نافي لقراره بتدريسا ولا  
يؤاخذنا بل لا دعوى أفاده أرحم (قوله على المذهب) لأنهم قالوا أنه ظاهر الرواية زاد في الضمت عن الواقيات  
وبه بقي وفي الصريح انخلاصة وعلمه الفتوى (قوله لا يلزم المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله أنا ضامن  
لأن على أن أو قبله عليه أو على أن أدله عليه أو على منزله فتح قال في الصريح وأشار إلى أنه لو قال أنا أعرفه  
لا يكون كضامن كما في السراج (قوله والوجه الزوم) لأنه مصدر متعالي اثنين فقد اتهم أن يعرفه الغير بخلاف  
معرفة فأنه لا يقتضي المعرفة الكفيل المطلوب فتح فصار معنى الأول أنا ضامن لأن أعرفه غيري عرفت وتعريفه  
بإحضاره الطالب والافهم معروفه ومعنى الثاني أنا ضامن لأن أعرفه ولا يلزم منه إحضاره لكن ما يأتي عن  
الخاتمة يفيد لزوم دلالة عليه وإن لم يصح كضامه قال في الترمذ ما مر من أنه صار كالترامه الدلالة يؤيد بقوله ولا  
يلزم الخ أي لا يلزم من لزوم دلالة عليه أن يكون كضامه بنفسه ليرتب عليه أحكامها ما مر أي لأنه يخرج عن ذلك  
بقوله هو في الجمل القلبي فذهب إليه فلا يلزمه إحضاره والسفر إليه إذا غاب وغير ذلك من أحكام كفالة النفس  
(تنبه) فتمت أن أقال الكفالة كحل ما يبنى عن العدة في العرف والمادة ومن ذلك كما في الفتح على أن أو قبله  
به أو على أن أقاله أو دعه إلى ثم قال وفي فتاوى النسبي لو قال الدين الذي على فلان أنا أدفعه اليك أو أسلمه  
إليك أو أفضله لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام وقيد في الخلاصة بما إذا قاله من غير أن يوقعه بل يكون  
كفالة نحو أن يقول إن لم يؤد فلاناً أو يؤد فلاناً في الترتيب لا في الزمان ولو قال إن دخلت الدار فأنهج  
يلزم الحج اه قلت لكن لو قال ضمت لك ماله أو أفضه وأدفعه إليك بصر كفالة بالقبض والتسليم كما  
سند كوفي بحث كفالة المال (قوله وإذا كقول إلى ثلاثة أيام الخ) حاصله أنه إذا قال كضامن فلاناً أو أعلى

ز بمن الذين اشهر مئاصرا كضلال في الحال أبدأ في الشهور بعدهم ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة إلى شهر  
 لتأخير الكفالة كالو باع عبدا بالق إلى ثلاثة أيام بصير مطالبا اثنين بعد الثلاثة وقبل لا بصير كضلال في الحال  
 بل بعد المدة فقط وهو ظاهر عبارة الأصل وعلى كل فيطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كافي الترانخانة وفي  
 السراجية وعو الأصح وفي الصغرى وبه يقتضى كافي الجرح قلت ومقابله ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطلب به  
 في المدة فقط وبعدها ير الكفيل كالوظاهر رأى من أمراته مسددة فانهما يقعان فيها ويطلان بعضها كافي  
 الظهيرية وغيرهما وفيها نضال وقال كفلت فلان من هذا الساعة إلى شهر تتهي الكفالة غضى الشهر بلا خلاف ولو  
 قال شهر الم يذكره محمد واختلف فيه فقبل هو كفيل أبدا كالو قال الشهر وقبل في المدة فقط أى كالو قال من هذه  
 الساعة إلى شهر والحاصل أنه إيمان يذكر إلى بدون من فيقول كفلته إلى شهر وهو مسئلة المتن فيكون كفيل بعد  
 الشهر ولا يطلب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وإمان يذكر من وإلى فيقول كفلته  
 من اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وإمان لا يذكر من وإلى فيقول كفلته شهرا أو ثلاثة أيام  
 فقبل كالاول وقبل كالثاني وفي الترانخانة عن جمع التفارقي قال واعتماد أهل زماننا على أنه كالثاني قلت وينبغي  
 عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك إلا  
 توقيت الكفالة بالمدة وأنه لا كفالة بعدها وقد تقدم معنى ألفاظ الكفالة على العرف والعادة وأن لفظ عندى  
 للإمانة وصار في العرف للكفالة بقرينة الدين وقالوا إن كلام كل عاقدون نذر وحالف ووافق يحمل على عرته  
 سواء وافق عرف اللغة أو لا شرأيت في النسخة قال وكان القاضي الامام الاجل أبو على النسفي يقول قول  
 أبي يوسف أشبه بعرف الناس إذا كفوا إلى مدة يفهمون ضرب المدة أنهم يطلبون في المدة لا بعدها إلا أنه يجب  
 على المفتي أن يكتب في الفتوى أنه إذا مضت المدة المذكورة والقاضي يحجر جمعة عن الكفالة احتراز عن خلاف  
 جواب الكتاب وإن وجد هناك قرينة تدل على إرادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع في ذلك في أنفع  
 الوسائل بأن القاضي المقتل لا يحكم الاظهار الرواية لا بأرواية الشاذة لأن ينصو على أن الفتوى عليها اه قلت  
 ما ذكره الامام النسفي يجب على أن المذكر في ظاهر الرواية إنما هو بحث لا عرف والأوجه الحكم على المتعاقدين  
 بما لم يقصداه فليس قضاءه بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من إخراج القاضي عن الكفالة زائدة احتياط  
 لاحتمال كون المتعاقدين عالين بذلك المعنى فاصدق ولذا قال أبو جعفر قرينة على خلاف العرف بتحكم جواب  
 ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم **(قوله لما في الملتقط الخ)** تعليل لما فهم من قوله أيضا من أنه يكون كفيل قبل  
 الثلاثة اه ح **(قوله لو سلمه الحال يرى)** ويحجر الطالب على القبول كن عليه دين مؤجل إذا جمعه قبل حلول الاجل  
 يحجر الطالب على القبول خاتبة فلو لم يصير كفيل قبل مضى المدة لم يصح تسليمه فهو ملزم بحجر الآخر على القبول  
**(قوله لم يصير كفيل أصلا)** لأنه لا يصير كفيل بعد المدة لتفهما الكفالة فيه صريحا ولا في الحال على ما ذكرنا  
 في ظاهر الرواية ظهيرية **(قوله ونقله الخ)** نقل القولين في الجرايض عن الزاوية **(قوله أنه يصير كفيل)** أى في  
 المدة فقط كما يقصد قول جامع الفصولين في الفصل السادس والعشرين كفل بنفسه إلى شهر على أنه يرى بعد  
 الشهر فهو كما قال **(قوله لكن تقوى الاول)** بأنه ظاهر المذهب قلت وتقوى الثاني بأنه التعارف بين الناس بحث  
 لا يقصدون غيره لأن يكون الكفيل عالما بحكم طاهر المذهب فاصداه فالامر طاهر **(قوله ولا يطلب الخ)**  
 أى مسئلة المتن **(قوله لم يسلم)** أى الطالب الاول وقوله ولا أجله ثانيا أى الطالب الثاني وهذا ما يدفعه  
 فإذا دفعه فإن قال برئت اليه سلمه يرا في المستقبل وإن لم يبرأ منه فله أن يطلبه ثانيا ولا يكون ذلك راجعا لأنه  
 قال في الكفالة فلما سلمته متى على أجل شهر فكانه قال كلما سلمته متى وأقبله إلا أن أجل شهر حتى أطلقه  
 وكلمة كلما تقتضى التكرار فتقتضى تكرار الموافقة كلما تكرار الطلب فالدفع إليه يبرأ عن موافقة لزمت للطالبة  
 السابقة لا عن موافقة تلمز بمطالبة توجب في المستقبل وإنما يبرأ عن ذلك بصرح الإبراء فإذا برئ إلى المحين دفعه  
 مرة فوجده صريح الإبراء أو لا فلا فادفعه إليه مرة يبرأ طلبه بعد ذلك فالكفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لأنه  
 غير الطالب الاول بخلاف ما إذا لم يدفعه مرة فتخبره مرة يبرأ بطلبه خلاصا قلب وحاصله أنه إذا طلبه بتسليم المكفول

حتى يسلمه لما في الملتقط  
 وشرح الجامع لو سلمه  
 للحال يرى وإنما المدة  
 لتأخير المطالبة ولو زاد  
 وأباريه بعد ذلك ثم  
 يصير كفيل أصلا في  
 ظاهر الرواية وهي الحيلة  
 في كفالة لا تلتزم درو  
 وأشبه قلت ونقله في  
 لسان الحكماء عن أبي  
 الليث وإن سلمه الفتوى  
 ثم نقل عن الواقعي أن  
 الفتوى أنه يصير كفيل  
 اه لكن تقوى الاول  
 بأنه ظاهر المذهب فقبله  
 (ولا يطلب) بالمكفول  
 به (في الحال) في ظاهر  
 الرواية (وبه يقتضى)  
 وصححه في السراجية  
 وفي البرازية كفل على  
 أنه متى أو كلما طلب فله  
 أجل شهر صحته وله  
 أجل شهر ثم طلبه فإذا  
 تم الشهر فطلبه لزم  
 التسليم ولا أجله ثانيا  
 ثم قال كفل على أنه بالتفريق  
 عشرة أيام أو أكثر

نفسه فله أجل شهر فاذن الشرفه مطالته بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فاذن سلمه وتبرأ اليمين  
عهده فلا شيء عليه بعد ذلك وإن سلمه ولم يتبرأ أمر طالبه لزمه تسليمه ثانياً لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا  
الطلب فاذن الشرفه ولم يسلمه فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه إلى الطالب وهكذا لا يخفى أن هذا في كفاية  
النفس أما في كفاية المال فانه بعد تسليمه لا يطالب به ثانياً لأن الكفاية تنتهي به ولا أقل في الأخيرة ولو كلفه  
بألف على أنه متى طالبه به فله أجل شهر حتى يطلبه فله الأجل فاذن مضى فله أخذ منه متى شاء الطلب الأول ولا  
يكون للكفيل أجل شهر آخر اهـ وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفاية المال ولعله حذر حتى وكلما  
عن العموم لعدم مكانه هنالما قلنا بخلاف كفاية النفس كما علمت **(قوله بخلاف البيع)** فانه لا يصح إلزامه  
أكثر من ثلاثة أيام **(قوله وإن شرط)** ينبئ كونه بالنسبة للفعول ليشمل ما إذا كان الشرط في لفظ الكفيل  
أو الطالب ط **(قوله أحضره)** أي لزمه محاضراً بالشرط **(قوله فيها)** أي في الكفيل بالشرط وقضى  
**(قوله حين يظهر مطله)** في قبض النسخ حتى والصواب الأول وذلك كإلزامه الكفاية حتى أقيمت عليه البيعة  
بخلاف ما لو أقر بها فانه لا يحبس في أول مرة وهـ فظاهر الرواية كافي البرازية أي يظهر مطله بانكاره فصار  
شككته بالدين وبه صرح في الخاتمة وكان الزبلي لم يطالع على ذلك فخذ كرمه بحتاً فادعى البصر **(قوله لا يحبس)**  
لكن لا يحول بينهم وبين الكفيل فلا زمة ولا يمنعهم أنفاله وفي التواريخ يقولوا ضرته ملازمته استوثق منه  
بكفيل خبر **(قوله فإن غاب)** أي المكفول عنه وطلب الغريم منه محاضراً منه وهذا اذا ثبت عند القاضي  
غيبته بعد آخر يعلم القاضي أو بيئته فأقامها الكفيل كافي البرازية يقولون كافي الحكم وأطلقه فحمل المسافة  
القرى بقوله البعيدة كافي الفتح بحر **(قوله أمهله)** أي إذا أراد الكفيل السفر إليه فان أي حبه للحال بلا  
إمهال كافي البرازية وفي التواريخ وإن كان في الطريق عنده لا يؤخذ الكفيل به بحر **(قوله وأياه)** بالكسر  
أي رجوعه **(قوله ولو لدار الحرب)** ولا تطل بالحق بدار الحرب لأنه وإن كان موثقاً لكن بالنسبة إلى ماله  
والأفروحي مطالب بالتوبة والرجوع وهكذا أطلقه في النهاية وقد قيد في الأخيرة عما إذا كان الكفيل قادراً على  
رددها إن كان يثبت أو بينهم مودة أو أنهم يردون النصارى المرتد واللا يؤخذ به اهـ وهو تقييد لا بد منه بحر **(قوله)**  
لا يطالبه (مصدقاً إذا لم يبرهن الطالب على أنه عوض كذا فإن رهن أمر الكفيل بالذهب المواقضه  
لأنه علم مكانه بحر **(قوله إن ثبت ذلك بتصديق الطالب)** عبارة الزبلي لأنه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اهـ  
فانت ترى أن الزبلي لم يجعل ذلك شرطاً في المطالبة بل بين أن فرض المسئلة فيما اذا صدقه الطالب ثم أعقب  
بأن الزبلي ذلك بقوله ولو اختلفا إلى آخر ما يأتي في حكم ما إذا لم يصدقوه وأنه إذا لم يكن له خر حتمه عرفه فالقول  
الكفيل أي فلا يطالب به فعمل أن تصديق الطالب غير شرط في نفي المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لأجله إلى إقامة  
البيعة بعبارة المصنف هنا غير محمودة **(قوله عاقب القسبة)** أي عن الامام على السعدى **(قوله وحيلة دفعه)**  
أي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل **(قوله فإن رهن على ذلك)** أي برهن الكفيل على أن غيبته لا يدري  
لكن هذه بيعة فبأنه ولعله يقبل لكونه تبعاً واقتصدت سقوط المطالبة بمقدسى وما قاله الرجح من أن  
الضعيف برهن الطالب فغير صحيح لأنه لا ينسب قوة وحيلة دفعه **(قوله ولو اختلفا)** أي بان قال الكفيل  
لا أعرف مكانه وقال الطالب تعرف برزلي **(قوله والأخلف)** عبارة الزبلي والفتح والبحر والأفروحي للكفيل  
لأنه متسل بالاصل وهو الخجل ومكرر لزوم المطالبة وقال بعضهم لا يلتصق إلى قول الكفيل وبجسه القاضي  
إلى أن يظهر عجزه لأن المطالبة كانت متوجهة عليه فلا صدق في إسقاطها عن نفسه بما عدى اهـ وكان الشارح  
صرح بالخلف أخذ من قوله بحلف في كل موضع وأقر به لزمه ثم قد علمت أن كون القول للكفيل مخالفاً  
في المتن فانه يقتضي أنه لا يكتفي بقول الكفيل ما عرّف مكانه ما لم يصدق الطالب أو يبرهن عليه الكفيل ثم ما في  
المتن يقتضي على قول البعض العبر عنه في القتم يقبل وذلك بضعفه \* **(تنبيه)** قال في النهي وأما وأورثنا  
وينبغي أن تقدم بيعة الطالب لأن معناه زيادة علم **(قوله ويرأ الكفيل بالنفس عوت المكفول به)** أي يبرأ  
أمساجعت الشخص المطلوب والمراد أنها تبطل عبوته كما عبر به في الكثرة وغيره لتحقيق عجز الكفيل عن

صريح بخلاف البيع لأن  
مبناها على التوسع  
(وإن شرط تسليمه في  
وقت بعته أحضره فيه  
أن طلبه كذب مؤجل  
حل فإن أحضره فيها  
(والاحبس الحاكم)  
حين يظهر مطله ولو ظهر  
عجزه ابتداء لا يحبس  
عنى (فإن غاب) أمهله  
مدته فإياه وأياه ولو ابدار  
الحرب عنى وإن ملك  
(و) لو لم يعلم مكانه لا  
يطالب به) لأنه عاجز  
(إن ثبت ذلك بتصديق  
الطالب) زبلي زاد في  
البحر (أو بيئته فأقامها  
الكفيل) مستند لعمامة  
في التصديق المكفول  
عنه فلذلك ملازمة  
الكفيل حتى يحضره  
وحيلة دفعه إن بدى  
الكفيل عليه أن خصمك  
غائب غيبة لا يدري فيمن  
في موضع فإن رهن  
على ذلك تصدق عنه  
الخصومة ولو اختلفا فإن  
له حجة لتجارة معروفة  
أمر الكفيل بالذهب  
إليه والأخلف أنه لا يدري  
بموضع ثم في كل موضع  
قلنا بذهابه إليه الطالب  
أن يستوثق بكفيل من  
الكفيل لئلا يذهب  
الآخر (ويبرأ)  
الكفيل بالنفس

عبدا) أراد به دفع توهم أن العبد مال فلا تعذر تسليمه لزومه قيمته وسجي ماله كفل برقبته (وعموت الكفيل) وقيل يطالب وارثه بأحضاره سراج (لا) عموت (الطالب) بل ووارثه أو وصيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وبهائية والنسب الأول (و يبرأ) يدفعه إلى من كفله (حيث) أي في موضع (يمكن محاصمته) سواء قبله الطالب أولا (وان لم يقبل) وقت التكفيل (انادفعته البلى) فانا يبرئه (و يبرأ) بتسليمه مرة قال سلمته البلى بجهة الكفالة أولا ان طلبه منه والا فلا بد أن يقول ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره) به يقضى في زماننا لتهاون الناس في امانته الحق ولو سلمه عند الأمير أو شرط تسليمه عند هذا القاضى سلمه عند قاض آخر جاز ولو سلمه في السجن لم يجز هذا القاضى أو سجن أمير البلد في هذا المصر جاز

مطلب كفالة النفس لا تبطل ببراءة الاصيل بخلاف كفالة المال

احضاره كإفى التبرأى عجز اسم مر بخلاف الجهل بكماله لا احتمال العلوية بعد قلنا قالوا هاتهالك لا يطالب به وقالوا هاته بطل وأما ما فى البراز به والخلاصة من أنه لو كان المكفول به غائبا لم يعلم مكانه ولا يوفى على أثره يحصل كالموت ولا يحسمه المراد به أنه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يحسمه لاقى بطلان الكفالة وسقوط المطالبة أصلا ولا خالف كلامهم متوننا وشروحاتنا على ذلك نعم يدل الماند كره قربا من حادثة الفتوى (قوله عموت المكفول به) هنا شامل لبراءة كفيل الكفيل بعموت الكفيل وبراءة توهم عموت الاصيل قال في الخامسة الكفيل بالنفس اذا أعطى الطالب كفيل بنفسه فبات الاصيل برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برى الكفيل الثانى اه قال البحر وأشار باقتصاره فى بطلانها على موت المطلب والكفيل الى أنها لا تبطل ببراءة الاصيل وعمامة فيه وسد كرها للشارح قيل كفالة المال (قوله أراد به الخ) كذا فى النسخ ولا يخفى أن التوهم باق وذلك أنه قال فى الخلاصة لو كفل بنفس عبد فبات العبد برى الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه فى المستثنى المكفول به نفس العبد لكن المدعى به فى الاولى المال على العبد وفى الثانية ربة العبد فقوله المصنف ولو عدا بوهامه أنه شامل للمستثنى مع أنه لا يبرأ بعموت العبد فى الثانية وان تعذر تسليمه مالوت بل تازمه قيمته فلا بد فى دفع التوهم من أن يقول ولو عدا ادعى عليه مال تأمل (قوله وسجي) أى فى الباب الآتى ما لو كفل برقبته أى بأن كان المدعى به رقبة العبد بوهى المسئلة الثانية وسجي المستثنى جميعا قيل الحواش (قوله وعموت الكفيل) أى الكفيل بالنفس لان الكلام فيه أما الكفيل بماله فلا تبطل بعموته لان حكمها بعموته يمكن فيوفى من ماله ثم خرج الورثة على المكفول عنه ان كانت باهره وكان الدين حالا فمؤجرا فلا رجوع حتى يحل الاجل بحر وعمامة فى الفتح (قوله بل ووارثه) أو وصيه يطالب الكفيل فان سلمه الى احد الورثة أو أحد الوصيين خاصة طلبا فى المطالبة باحضاره بحر عن التسليم وقد يشكل عليه قولهم حد الورثة ينسب خصما للثبتم عليه وعلى من قبلت فى ماع الفصولين احدا لورثة يصلح خصما عن المورث فيه وعليه يظهر ذلك فى حق الكل الآن له قض حشته فقط ان ثبت حق الكل اه وبظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حقه لا يسقط حق الباقي لان له استيفاء أحقه فقط وانما مقام الباقي فى اثبات حقهم فافهم (قوله وقيل يبرأ) أى الكفيل بعموت الطالب (قوله) ويبرأ يدفعه إلى من كفله (أى بأخضعية بينه وبين الخصم وذلك رفع الموانع فيقول هذا حصل فنفذ ان شئت وأطلقه فتمهل ما اذا كان لتسليم وقت سلمه قبله أولا ولا ان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الحلول بحر (قوله أى فى موضع يمكن الخ) ويشترط عندهما أن يكون هو المصر الذى كفل فيه لا عند الامام وقولهما أوجه كإفى الفتح وقيل أنه اختلاف عصر وزمان لاحقة وبرهان وبهانه فى الز بلى واحقره عماله فى براءة أو سواد وعمامة فى النهر (قوله سواء قبله الطالب أولا) فصر على قوله معنى أنه نزل قابضا كالغائب ان أراد العين والمردود ان ادفع الدين منه بخلاف ما اذا سلمه اجنى فلا يجزى كإفى (قوله ويبرأ تسليمه مرة) الا اننا كان فيما يقتضى التدرار كإذا كفله على أنه كلما طله فله أجل شهر كما مقرر برة (قوله به يبقى) وهو قول زفرهنا احدى المسائل التى يبقى فيها يقول زفر بحر وعذها سباعا وقال وليس المراد الحصر قلت وقد ردت عليها مسائل ودر كرها متظومة فى التفات قال فى النهر وفى الوقايع الحاسمة جعل هذا بالمتأخرين لا قول الزفر ولفظه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب أنه يبرأ ان سلم فى السوق أو فى موضع آخر فى المصر بناء على عادتهم فى ذلك الزمان أما فى زماننا فلا يبرأ لان الناس يعينون المطلب على الامتناع عن الحضور وتلقاه الفسق فكان الشرط مفيدا فصح به يبقى اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا الاختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان فى ذلك الزمان اه قلت فيه نظير تظاهر فكمن مسئلة اختلف فيها الامام وأصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كسئلته الا كسئلته ظاهرا للعدالة وغيرها وكسئلته المارة أنفا وبعد نقل التفات ذلك عن زفر كيف يبنى بكلامه محتمل أنه مبنى على قوله والمشهدا اختلاف الزمان فى منه تسمية (قوله ولو سلمه عند الأمير) أى وقدر شرط تسليمه عند القاضى (قوله عند قاض آخر) أى غير قاضى

الرسائق كما جاب بعضهم واستحسنه في الفتية لان أغلبهم ظلمة قال ط قلت ولا خصوص الراسائق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **(قوله ابن مالك)** ونص كلامه في شرحه على الجميع ولو سلم في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه لا يتكمن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان السجن سجن قاض آخر في بلد آخر اما لو كان سجن هذا القاضي أو سجن أمير البلد في هذا المصير يبرأ وان كان قد حبسه غير الطالب لان حخته في دمه فدخل سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن اه وفي الجرعن البرازية ولو ضمن وهو محبوس فسب له فيه يبرأ ولو أطلق ثم حبس ثانيا فذمه اه فيه ان الحبس الثاني في أمور التجارة ونحوها صاع الدفع وان في أمور السلطان ونحوها لا اه وفي باقي الحاتم وان احبس المكفول به بدين أو غيره ما خلت الكفيل لانه يقدر على أن يفكه مما حبس به باء حق الذي حبسه اه أي اذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار **(قوله وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه)** هذا اذا كانت الكفالة بالامر أي أمر المطلوب ولا فلا يبرأ كما في السراج عن القوائد وأوجه فيه ظاهر لانها اذا كانت بغير أمره لا يبرأ بالمطوب المحض وليس مطالب بالتسليم فان سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التارخانية لو قفل بنفسه بلا أمره فلا ملية الكفيل عليه الا أن يجده فيسلمه يبرأ اه وعله فلا يبرأ بغيره لعدم التمكن منه فله الهرب بخلاف ما اذا كانت بأمره وكذا أقول لهم منعه من السفر وانما هو اذا كانت بأمره أو أضاف في البحر **(قوله)** وتسليم وكيل الكفيل لو قال وتسليم نائبه لكان أجود وأفود لان كفيل الكفيل لو سلمه برى الكفيل أيضا كأي الخاتمة نهر **(قوله ورسوله اله)** أي الى الطالب فان دفع المطوب الى رجل يسلمه الى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل أرسل معي هذا إليه اليك **(قوله)** لان رسوله الى غيره كالاجني تعليل لمفهوم قوله اله فان مفهومه أنه لا يبرأ لو كان رسولا الى غيره بمجرد التسليم ومثاله كأي ط لو قال الكفيل لشخص خذ هذا وسلمه لفلان يسلمه الطالب فأخذها رسول وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون كتسليم الاجني **(قوله وفه)** أي في تسليم الاجني بشرط أي زيادة على الشرط الذي يعده قبول الطالب قال في البحر وقيد بالوكيل والرسول لانه لو سلمه اجني بغير أمر الكفيل وقال خلت السلطنة الكفيل وقف على قوله فان قبله الطالب برى الكفيل وان سكت لا اه **(قوله)** وبشرط أن يقول كل واحد من هؤلاء أي الثلاثة وهم الطالب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتن اذ فيه التيسير على أمرين أحدهما أن قول المصنف من كفايته قبيح الكل لا في الوكيل والرسول فقط كأي يتوهم من عبارة المصنف حيث كرر لفظ تسليم ولا في المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكثر حيث قدم قوله من كفايته على تسليم الوكيل نائبه ما أنه لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لابد من التصريح به بأن يقول سلبت اليقين الكفيل من كفايته فانهم لكن اقتصروا في الدرع على قوله عن الكفيل وعزا الى الخاتمة واقتصر في البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة بالثاني فعمل انه لا يلزم الجمع بينهما فلو زاد الشارح كلمة أو بأن قال أو من كفايته لكان أولى **(قوله والا يبرأ)** أي ان لم يقل أحدهم لا خلت لا يبرأ الكفيل **(قوله ابن جال)** ومثله في الفتح والبحر والمنع وغيرها **(قوله فان قال ان لم أوف الخ)** قد بعدم الموافاة لا حاز عا في البرازية كفل بنفسه على أنه متى طالبه سلمه فان لم يسلم فعله معامله ومات المطوب وطالبه بالتسليم ويجزى بالزمن المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فاذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب لزوم المال فيجب اه بحر **(قوله أي أن)** ومثله أن لم أدفعه اليك أو ان غاب عنك نهر **(قوله فهو)** أي القاتل وهو من تمة المفعول بالمعنى لانه انما يقول فان ضمن لماعليه أو عندي كأي الخاتمة وقد مر **(قوله لماعليه)** أشار الى أنه لا يشترط تعيين قدر المال كما يأتي وقد سبقه لماعليه لانه لو قال فلان الذي ذك على فلان رجلا آخر هو أو أفقرهم فهو على جنازة في قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطل لانه مخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحسانا ولو كفل بنفس رجل الطالب عليه مال فليزم الطالب الكفيل وأخذه من كفلا بنفسه على أنه ان لم يوفيه فمال الذي على المكفول به الاول عليه جاز وليس هذا كأي عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم **(قوله مع قدرته عليه)** صرح بهذا التفسير بل في الشن في شرح القاية وكذا في البحر

ابن مالك (وكذا يبرأ)

الكفيل (بتسليم المطلوب

نفسه) حصول المقصود

(وبتسليم وكيل الكفيل)

لتقيام مقامه (ورسوله)

اليه لان رسوله الى غيره

كالاجني وفه يشترط

قبول الطالب ويشترط

أن يقول كل واحد من

هؤلاء سلبت السلطنة

الكفيل دور (من كفايته)

أي يحكم الكفالة عني والا

لا يبرأ ابن جال فليضطر فان

قال أن لم أوف الخ

ات (فه غدا فهو ضمن

لماعليه) من المال (فلم

يؤا به مع قدرته عليه)

وقال المصنف في المنع أنه قد لازم لأنه إذا عجز لا يلزمه إلا إذا عجز بموت المطلوب أو جنونه **١** **(قوله)** فلو عجز  
 لجس أو مرض **٢** أي متلا فليدخل فيه ما أناعب المكفول به ولم يعلم مكانه فقد مر التصريح بأن ذلك عجز وقد  
 علم أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بأن الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة  
 بتحقيق القدرة ولم يستثنوا من العجز إلا العجز بموت المطلوب أو جنونه فدخلت الغيبة المذكورة في العجز وأما ما  
 قدمناه عن عدم الإخلاص والبرائة من أن الغيبة المذكورة كالموت فقد ثبت أن المراد أنها ماله في سقوط المطالبة  
 في الحال لأن كل وجهه على أن ذلك مذكور في كفاية النفس والموت هناك مبطل لكفاية النفس ومسقط  
 للمطالبة بالكفاية وليس هناك كفاية للمال وهذا المراد ثبت كفاية المال المتعلقة على عدم الموافقة مع القدرة  
 والموت هنا محقق لكفاية المال ومثبت للضمان فإذا جعلت الغيبة المذكورة كالموت بالمعنى المراد في الأمر وهو  
 سقوط المطالبة بالنفس العجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق على عدم الموافقة مع القدرة بل  
 يلزم عدم ثبوته لتعقيد العجز وإن جعلت كالموت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد  
 علمت أن الغيبة المذكورة عجز منافي للضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز إلا الموت والجنون على أن جعلها  
 كالموت في ثبوت الضمان خلاف ما أرادته البرائة والإخلاص لانهما أعاد كرافة في كفاية النفس المجردة  
 عن كفاية المال وقد صرح أصحاب المتون وغيرهم بأن الغيبة المذكورة مسقطه للمطالبة بالتسليم وذلك منافي  
 لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بذلك العبارة على كون الغيبة المذكورة مسقطه للمطالبة  
 بالمال في مستثنائاتها إنما تسقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة بالمال فهي حكم الكفاية الأخرى المتعلقة  
 على عدم الموافقة مع القدرة فإذا وجد ما علق عليه ثبتت والأفلا مع الغيبة المذكورة لم توجد القدرة فلا تثبت  
 المطالبة بالمال كما لا يخفى فإذا علمت ذلك ظهر في جواب **٣** حادثة الفتوى قري بما من كتابي لهذا المحل وهي  
 رحلان علمهما دون كفعلهما زيد كفاية مال وكفعلهما عند زيد بعترجال على أنهم لم يوافقوه بالمطولين  
 عند حلول الأجل فالأجل المذكور عليهم محل الأجل وأعيى بدلى أصحاب الدون وطالب الأربعة بالمطولين  
 فأحضر والهاء أحدهما وعجزوا عن إحضار الآخر لكونه سافرا إلى بلاد خارج ولا يدري مكانه فأجبت بأنه لا  
 يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالغيبة المذكورة فعارضني الحاكم الشرعي بعبارة البرائة المارة فأجبت بما  
 حرره والله سبحانه أعلم **(قوله)** كأفاده بقوله (الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن يفهم حكمه من  
 الموت لأن المستحق عليه تسليم يكون ذر بقاء الخصام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالموت **(قوله)** أو مات  
 المطلوب يعني بعد العقد كذا في الفتح وهذا يزول اشكال المسئلة وهو أن شرط الضمان عدم الموافقة مع القدرة  
 ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطلوب بعدموته فإذا عقد الموت عما بعد العقد يكون قد جحد شرط الضمان  
 قبله لأن فرض المسئلة عدم الموافقة به غدا كما نبه عليه الشارح بقوله في الصورة المذكورة أي المقيدة بالعدول  
 معاداة لم يبق بعد العدول لا ثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفتح أيضا بأنه لا فرق بين المقيد والمطلق  
 فلتأمل ثم يأتي في كافى الحاكم قيد بقوله فثبت المكفول به قبل الأجل ثم حل الأجل فالأجل على التكفيل فهذا  
 مختلف لقول الفتح يعني بعد العقد **(قوله)** في صورتين أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة موت المطلوب  
 وموت المطلوب وإن أبطل الكفاية بالنفس فأنما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال بحر **(قوله)** بشرط  
 متعارف فلو قال أن وقت قبله غدا فعلى ما علمه ثم وافقه لم يلزمه المال لأنه شرط لزومه أن أحسن إليه كذا  
 في منية المشتري يعني أنه تعلّق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين لو قال أن وافقت به غدا والألف في  
 المال لم تصح الكفاية بخلاف أن لم وافقه غدا **٤** واستشكل في نور العين الفرق بين المستثنى لأن قوله  
 والألف في المال يعني أن لم وافقه غدا قلت الظاهر أن قوله والآن ادوا الصواب إسقاطه ببديل كلام المشهور  
 يزول الاشكال تبدي **(قوله)** لعدم التساق إذا كل منهما التوثق وعلقه بطل به محقق آخر يدعى غير المال الذي  
 كفل به معلقا كافى الفتح **(قوله)** لقد شرطه وهو بقاء الكفاية بالنفس لزوالها بالأبراء وطول بالفرق بينه  
 وبين موت المطلوب فأنما بالموت زالت أيضا وأوجب بان الأبراء وضع لفسخ الكفاية فتنسخ من كل

فلو عجز لجس أو مرض  
 لم يلزمه المال إلا إذا عجز  
 بموت المطلوب أو جنونه  
 كأفاده بقوله (أو مات  
 المطلوب) في الصورة  
 المذكورة (ضمن المال)  
 في صورتين لأنه علق  
 الكفاية بالمال بشرط  
 متعارف فصح ولا يبرأ عن  
 كفاية النفس لعدم التساق  
 فلو أراه عنها فلو وافق  
 به لم يجب المال لقد  
 شرطه قيد بموت المطلوب

٣ مطلب حادثة الفتوى

لا لومات الطالب طلب وارنه ولومات الكفيل طلب وارنه در وفان دفعه الوارث الى الطالب يرى وان لم يدفع حتى مضى الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الملبت عني (ولو اختلفا في الموافقة) وعندهما (فالقول (٢٧١) الطالب) لانه متكررها (و) حثنق (المال

لازم على الكفيل)

خاتمة فوها ولو اختلف

الطالب فلم يحكم الكفيل

نصب القاضى عنه وكلا

ولا يصح الكفيل على

الموافقة لا يحضر ادى على

آخر) حقا عني أو

(ما تقديرا ولم بينهما)

أخذ أم رديته أم

أشرفه لتصح الدعوى

(فقال) بصل لادى

دعفا فأكفيل بنفسه

(و) ان لم أوافله بغدا

فعله أى فعل المائة

فلم يوافق الرجل (به

غدا فله المائة) التي

بينها المدعى اما بالينة أو

بقرار المدعى عليه

وتصح الكفيلان لانه

اذا بين التصق البيان

بصل الدعوى فتبين صحة

الكفلة بالنفس فتقرب

عليه الثانية (والقوله)

أى الكفيل (في البيان)

لانه بدعى صحة الكفلة

وكلام السراج يفيد

اشتراط اقرار المدعى

عليه للمال فلمصر

(لا يجبر المدعى عليه على

اعطاء الكفيل بالنفس

(في دعوى (حدوقود)

٣ مطلب في المواضع التي

ينصب فيها القاضى

وكسلا بالقض عن

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

معصمه

وجه والافتساح بالموتى ما هو لضرورة العجز عن التسليم المصدق فتصير اذ لا ضرورة الى تعدي الى الكفالة بل الى كذا في الفتح (قوله طلب وارنه) أى طلب وارنه من الكفيل احضار المكفول به في الوقت وان مضى الوقت طلب منه المال (قوله طلب وارنه) أى باحضار المكفول به في الوقت وبالمال بعدم (قوله فان دفعه) تفرع على قوله ولومات الكفيل الخ (قوله فاقول الطالب) ويكون الامر على ما كان في الابتداء ولا عين على واحد منهما لان كلاهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا عين على المدعى عندنا جرح قلم الفقه (قوله ولو اختلف الطالب) أى عند جرحي ما قلت (قوله نصب القاضى عنه وكلا) أى فسله اليه وكذا لا يتري بالنماز فتواوى البائع أو حلف بقض دينه اليوم فتعيب البائع أو جعل أمرها بيد هاتين لم تصل نفقتها فتعيب فالمتأخرين على أن القاضى ينصب وكلا عن الغائب في الكل وهو قول أبي يوسف كذا في الثانية قال أو البت هذا خلاف قول أصحابنا وانما عروى في بعض الروايات عن أبي يوسف ووقعه القاضى فهو حسن (قوله ولا يصح الكفيل الخ) الاول ذكره بعد قوله لانه متكررها (قوله ادعى على آخر حقا) أولا لانه لا يرق بين اثنين ٤ مقدار أصلا أو بين المقدارين لم يفته وقد جمع بين السنتين الامام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكثرة على الثانية قال في النهر ولو تبعه المصنف كان أولى والخلاف الآخر في جرحه ما خلا لما بوجه كلام البحر (قوله لتصح الدعوى) غلة الثاني لم أجادن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله أى فعله المائة) أى المائة الدينار المذكورة والاولى ان يز يدما تقديرا منكرة لاجل قوله حقا وقد يكونه كفل بقدر معلوم ما في كافى الحام كمن أمه أو كفل بنفسه على أنه ان لم يوافق به غدا فله المائة عليه من شئ فلم يوافق به في لدعوى الكفيل لاشئ عليه والقوله مع عينه على علمه وكذلك اذا أقر الكفيل عاتقه والمطلوب بما تبين صدق المطالب على نفسه ولم يصدق على الكفيل ولو قال فقلعه من المال ما أقر به المطالب فأقر المطالب بالطلب فالكفيل ضامن لها ولو قال فقلعه ما ادعى الطالب وادعى ألفا وأقر به المطالب والقول الكفيل مع عينه على علمه اه (قوله فعله المائة) هذا قول الامام والثاني آخره قال محمد لم يبينها ادعى ومنها الاثمنة وعامة في النهر (قوله اما بالينة الخ) تابع فيه صاحب التمر كونه أخذ بهما في عن السراج من اشتراط اقرار المدعى عليه للمال والينة مثل الاقرار لكن هذا مختلفا لكلام المصنف وغيره من أن القول لادى كما يأتي (قوله والقول له أى الكفيل) عبر المصنف في المنع أى المكفول له وهى الصواب وقد تبع الشارح الدرر واعترضه في العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر والصواب للمدعى اما ادعى فلا ن قولهم لانه بدعى الصحة يشهد بذلك ان اعطاء الصحة لا يوافق مدعى ما أو ما يوافق قوله في معراج الدرر اذ يكون القول له في هذا البيان لانه بدعى الصحة والكفيل بدعى الفساد كره في الأخيرة وفي غاية البيان ويقل قول المدعى أنه أراد ذلك عند الدعوى لانه بدعى الصحة كما في العزيمة وفي النهاية فانابن المدعى ذلك عند القاضي ينصرف بيانه الى ابتداء الدعوى والمأزمة فتظهر صحة الكفلة بالنفس والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا البيان لانه بدعى صحة الكفلة اه ومثله في شرح الجامع الصغير لقاض خان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات المتن والهداية (قوله وكلام السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو بدعى على رجل ألفا فأنكره فقال له رجل ان لم أوافله غدا فعنى على فلم يوافق غدا بل يزعم شئ لان المكفول عنه لم يعرف وجود المال ولا اعترف الكفيل به أيضا فصار هذا اما لمعلقا بخلاف فلا يجوز اه (قوله فلصير) لا يخفى أن ما في السراج لا يعارض ما في مشاهير كتب المذهب التي ذكرناها وقال الساجي الذي تجرئ أن يحمل ما في السراج على قول محمد وقول أبي يوسف فاني اه وهو ظاهر ولا يقال ان قول السراج وانكره يفيد التوفيق يحمل كلامه على الاقرار لانه خلاف ما فرض به المستدل في كافى الحكم من كون الكفيل والمطلوب متكررين للمال (قوله في دعوى حدوقود) قيد بالدعوى لان الكفالة بنفس الجذ والقول لا يجوز اجماعا كما يأتي لان لا يمكن استيفاء هاهنا الكفيل وقيد بالقصاص لانه في القتل والجرح خطأ بجرح

القائمتا المتوازي ٤ قوله لا فرق بين اثنين الخ هكذا بخطه ولعله سقط من قلمه حرف الثاني والاصل بين بان لا بين الخ تأمل اه معصمه

٥ قوله قوله أى فعله المائة هكذا بخطه بفعل الضميمة والذى في نسخة السراج التي بأيدينا بدعى فعل المائة بضم الميم والتكسيم ولم يصح اه معصمه

مطلقا وقال يعبر في  
قودود حذفت وسرقة  
كتعز برانه حق آدمي  
والمراد بالجبر الملازمة لا  
الحبس (ولو أعطى) رضاه  
كفيلا في قود وقذف  
وسرقة (حاز) انفا قاتل  
كالم وظاهر كلامهم  
أنها في حقوقه تعالى لا  
يحجز نهر قلت ومبني  
انها لاتصح بنفس حذ  
وقود فليكن التوفيق  
(ولا حبس فيها حتى  
يشهد شاهدان  
مستور ان أو) واحد  
(عدل) يعرفه القاضي  
بالعدالة لان الحبس  
لثبته مشروع وكذا  
تعزيز المتهم بحجر  
«(فوائد)» لا يلائم  
أحد الحضار أحذ فلا  
يلزم الزوج احضار  
زوجته لسماع دعوى  
مطلب في تعزيز المتهم

عليه التكفيل اجماعا لان الموجب هو المال نهر (قوله مطلقا) أي في حقه تعالى أو حق عبده وهذا راجع لقوله  
حدود الولد كزعمه (قوله وسرقة) هذا الحق التراتبي وجعله من حقوق العباد ليكون الدعوى فيه  
شرطا لخلاف غيره ولعلمه اشتراطها بغير قلت قد صرح به الحاكم في الكافي حيث قال ولو أدى رجل قبل رجل  
أنه سرق ما لأمته وقال بيتي حاضرة فانه يؤخذ له كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكني  
أريد أن أقبل الجدل تؤخذ منه كفيل ثم قال وإذا أقام شاهدان على السارق وعلى السرقة وهي بعينها في يده لم  
تؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع السرقة على يدي عدل حتى يركب الشهود اه قلت والظاهر أنه يحبس  
ولا يكفل في الثانية لانه صار متهما بقيام البيعة قبل التزكيه والمتمم يحبس كما يأتي وفي الأولى لم يحبس لان الحبس  
عقوبة فلا يقبلها قبل الشهادة (قوله كتعزير) قال في الكافي لو أدى رجل قبل رجل شبهة فانه تعزير وقال  
بيتني حاضرة أخذته منه كفلا بنفسه ثلاثة أيام لانه ليس بمحد وهو من حقوق الناس الا ترى أنه لو عفا عنه وتركه  
حاز ثم قال وان أقام عليه شاهدان بالشبهة لم يحبس ولكن تؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فان  
تركوا عززه والقاضي أو سواهما وان رأى أن لا ضرر به وان يحبسها بما عاقبه فعل وان كان المدعي عليه رجلا له  
مروءة وخطر استعنت أن لا يحبس ولا عزز ماذا كان ذلك أول ما فعل اه (قوله لانه حق آدمي) ظاهره  
أن ما كان أي من التعزير من حقوقه تعالى لا يجوز به التكفيل كالحد بحر (قوله والمراد بالجبر) أي على  
قولهما كما في البحر (قوله الملازمة) أي بان بدوره مع الطالب حيث دار كي لا يتعجب عنه وإذا أراد دخول داره  
فان شاء المطالب أدخله معه ولا منعه الطالب عنه نهر (قوله حاز) لانه أمكن ترتيب موجه عليه لان تسليم  
النفس فيها واجب فطالبه الكفيل فينتحق الضم هذا يقال في الفسخ ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة اذا  
سمح بها في الحدود والخالص لان تسليم النفس واجب فيها لكن نص في القوائد ان الجارية على أن ذلك في الحدود  
التي العباد فيها حق كحد القذف لا غير اه نهر وفي الخبر قصنا أنه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود والخالص  
(قوله وظاهر كلامهم) أي حيث أقصر ورأى على هذه الثلاثة وقد «معكالت» التصريح به في الفسخ عن المجازية  
وذكره قبل ذلك أي صاحب قال بخلاف الحدود الخالصه قالته تعالى كحد الزنا والسرب لا يجوز الكفالة وان  
طالب نفس المدعي عليه بما عطاء الكفيل بعينه الشهادة أو قبلها ثم ذكر رحمه (قوله فليكن التوفيق) أي  
فليكن ظاهر كلامهم المذكور توفيقا بين ما ذكره المصنف من أنه لو أعطى كفلا رضاهما من ماسح يحمل  
ما هنا على حقوق العباد وما سجي على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لاتصح مطلقا لان حد  
السرقة وان كان ملحقا بحقوق العباد كما مر لكن اذا قال قبضت السرقة وقال أريد أقامة الحد لم يؤخذ له كفيل  
كأنه مناهة فالظاهر أن يكون مراده أن ماسح من قولهم لاتصح بنفس حيد وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا  
من أنه لو أعطى كفلا رضاهما فان ذلك في أنها لاتصح بنفس الحدود والقود وما هنا من الجواز في دعوى الحد  
والقود كما أشار المأ لا حيث قال في دعوى حد وقود (قوله ولا حبس فيها) أي في الحدود والقصاص (قوله  
يعرفه القاضي بالعدالة) أي فلا يحتاج الى تعديله (قوله لان الحبس لثبته مشروع) أي والتمه ثبتت ما حد  
شطري الشهادة للعدا والعدالة فتح وهذا جواب عما قيل لالحبس أقوى من الكفالة فان لم يؤخذ لأدنى  
كيف يؤخذ لأقوى فالحبس بان الحبس لثبته لأدنى وأما السامع (قوله وكذا تعزير المتهم) أي في غير  
هذه المسئلة والأفهي أيضا من تعزيز المتهم فان الحبس من أنواع التعزير وبغاية الجور وكلامهم هانيد لظاهره  
على أن القاضي يعز المتهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت خبرا رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من حقوقه  
تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا أقر القاضي عدل بذلك عززه لتصريحهم هنا بحبس المتهم  
بشاهة مستورين أو عدل والحبس تعزيراه ملخصا وحاصله حواز تعزيز المتهم فيها هو من حقوقه تعالى ويدل  
عليه ما قدمناه أن تقع الكافي من حواجز حيسه اذا أقيمت البيعة على السرقة حتى تترك الشهود بخلاف ما اذا  
أقيمت على شتمه فانه يكفل ولا يحبس الا بعد تركتهم فينبذ يضرب أو يحبس «(تنبيه)» أو رد في النهر أن تعزيز  
القاضي المتهم وان لم يثبت عليه مبنى على خلاف الفتى به عند المتأخرين من أنه ليس للقاضي أن يقضى بعلمه ثم



أجاب بان الخلاف فيما كان من حقوق العباد ما في حقوقه تعالى فيقضيه فيما علمه اتفاقا ثم قال فما يكتب من  
 المتأخر في حق إنسان فإن لما كن أن يعتد به من العلول ويحصل بموجب في حقوقه تعالى اه ملخصا قلت  
 وهذا خاص بالتعزير لان قضاءه يعلمه في الحدود والمال لا يصح اتفاقا كما صرح به في الفتح قيل بلية التحكيم  
 وكذا في شرح الوهبانية للشيخ زبلاي وزج به في شرح أدب القضاء بلا حكاية خلاف فما أجاب به في التره غير  
 صحيح وسأيت تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى في باب كآب القاضي الى القاضي **(قوله الا في أربع)** استثناء  
 من قوله لا يزين أحدا **(قوله كفى كفى نفس)** أي عند القدرة أو شبهه **(قوله وسبحان قاض)** أي ادخل في رجلا من  
 المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فرب الدين أن يطلب السجن أحضاره كافي القنية أو شبهه وقد أحضاره  
 اذا لازمه الدين لعدم موجهه **(قوله والاب في صورتين)** الاولى الاب اذا أمر احيا به من ابنة طفله  
 الضامن منه الثانية ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب أحضارها فان  
 كانت تخرج في حق أيها أمر القاضي الاب أحضارها وصكك الوالد ادعى الزوج علمه ناشأ أو لا أرسل  
 اليها أمينا من أمته أو ذكره أو لوالحي أشباه قلت والمقصود من طلب أحضارها أن يسألها القاضي عن دعوى  
 الزوج أنه دخل بها فان أقرب بذلك أخبرها القاضي على المصرا إلى بستان زوج وان أنكرت فاقول قولها  
 كذا في الوالو الجسة وهكذا فهمته قبل أن أراه وقلته تعالى لجد فافهم وهذا مني على القول بأنها بعد الدخول بها  
 برضاها ليس لها من دفع نفسها القبض المهر **(قوله الاب يطلب)** أحضار طفله اذا تقيب أي اذا كان  
 ماذونا في التجارة وطلب من رجل أن يضمنه فافهم وهذا غير الأولى من صورتين السابقتين وقد منعه عن  
 الكافي وكذا قال في جامع الفصولين من الاحكام ان لو تعقب السلام وأخذ الكفيل أو الفاعل وقال أنت  
 أمرتني أن أضمنه فلفني فان الاب لو أخذ به حتى يحضر ابنة اذ الصبي في يده وتديره وكذا قالوا ان الصبي  
 الماذون لو أعطى كفلا بنفسه ثم تعقب الصبي فان الاب يطلب أحضاره بخلاف أجنبي قال الكفيل بنفس  
 زيد وكفيل فغاب زيد قال المهر لا يكفالة لا يطلب أحضار زبلاي بل لا يمكن يسلمه وتديره اه **(قوله وفيها)** أي في  
 الانشاء **(قوله بأحضار المدعي)** فالتعقب أي المدعي به اذا كان منقولا **(قوله وكذا المدعي عليه)** أي يأخذ من  
 المدعي عليه كفلا بنفسه اذا برهن المدعي ولم تركه شهودا أو أقام واحدا أو ادعى وقال شهودي حضور ولا يحير  
 على إعطاء كفيل بالمال أشباه **(قوله الا في أربع)** الخ عبارة الاشياء يستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان  
 المدعي عليه وصيا أو وكيل أو ثبت المدعي الوصاية أو الوكالة وفيما أدب القضاء للخصاف وما اذا دعي بدل  
 الكتابة على مكاتبه أو دينه أو ما اذا ادعى السيد الماذون الغير المذون على مولاه يتناخلف ما اذا ادعى  
 المكاتب على مولاه أو الماذون المذون فانه يكفل كذا في كافى الحاشية اه **(قوله اذا لم يثبت المدعي الوصاية**  
**والوكالة)** لان المدعي عليه اذا أنكر كونه وصيا أو وكيل لم يكن خصما عن الميت أو الغائب بل هو أجنبي  
 فان قال المدعي عندي بينة على كونه وصيا أو وكيل لم يؤخذ كفيل من المدعي عليه بنفسه لان الوصاية  
 أو الوكالة ليست حقاعلى المدعي عليه أو مال أو ثبت ذلك وأراد أن يثبت دينه على الميت أو المولى فقد صار المدعي  
 عليه خصما فان قال القاضي في بينة حاضرة في المصر فذنى كفلا بنفسه إلى ثلاثة أيام مثلا فانه يحضر  
 هذا ما ظهر في تقرير هذا المحل **(قوله لا يحجبر على الكفيل)** وفي ظاهر الرواية يحجبر كما لا يحجبر على إعطاء  
 الكفيل وان كان المال حقيقا أو عن حاشية أي السعود **(قوله الكفيل النفس)** فان الطالب اذا أنكر أنه  
 لاحق له قبل المكفول به فان أحتضنه قاله أن يأخذ الكفيل به الا ترى أنه يكون وصيا ثبتت عليه أو  
 وكيل في خصومة كافي **(قوله وأما كفالة المال الخ)** معطوف على قوله وكفالة النفس قال في شرح المتن  
 وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال وعكس دخوله في المال فلا يحتاج الى جعله قسما انما تأمل اه وهو  
 ظاهره في العصر عن التارخانة مال على رجل فقال رجل الطالب ضمنك ما على فلان أن أقضه وأدفعه  
 السك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عندنا عما هو على أن يقضاه ودفعه اليه وعلى هذا  
 معاني كلام الناس ولو غصب من مال رجل اتفاقاته المصوب منه وأراد أخذه هامة فقل رجل لا تقاضيه  
 فان ضمن لها أخذها وأدفعها اليك لم يضمنك ولو كان الغاصب استهلا الف وضايرت بنا كان هذا

عليه الا في أربع كفى  
 نفس وسبحان قاض  
 والاب في صورتين في  
 الاشياء وفي حاشيته لابن  
 المصنف معزى بالاحكامات  
 العارية الاب يطلب  
 أحضار طفله اذا تقيب  
 وفيها القاضي يأخذ  
 كفلا بأحضار المدعي وكذا  
 المدعي عليه الا في أربع  
 مكاتبه وماذونه ووصى  
 ووكيل اذا ثبتت  
 المدعي الوصاية والوكالة  
 وفي شرح المجمع عن  
 محمد اذا كان المدعي  
 عليه معروفا لا يحجبر على  
 الكفيل ولو كان غربيا  
 لا يحجبر اتفاقا قبل حقيقة  
 العين فقط اه براه  
 الاصيل يبرأ الكفيل  
 الا كفيل النفس الا  
 اذا قال لاحق في قلبه ولا  
 لو وكل ولا لئيم أو فمعه  
 ولا لو وقف أو تأسر له  
 فثبت يبرأ الكفيل  
 أشباه (و) أما كفالة  
 المال

مطلب لا يبرأ أحسدا  
 أحضار أحدا الا في أربع  
 مطلب كفالة المال

الضمان باطلا وكان عليه ضمان التقاضي اهـ فهذه الالفاظ لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا اذا لم يذ كر معلقا في جامع القصولين قال دينك الذي على فلان انا دفعه اليك انا سلمه انا قبضه لا يكون كفلا مالم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتي بهذه الالفاظ مخترا لا يصير كفلا ولو معلقا كقوله لو لم يذ ر قانا اودى فانا اذ دفع يصير كفلا اهـ وقد علم عامر ان كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثاني الكفالة بتسليم عين كمانة ونحوها كما يأتي ومنه ايضا قوله ولو غصب من مال رجل الا ان دراهم الغصب تتعين فيصير دعينا ولو فاتحه بخلاف ما اذا هلك لا نهان تصير ديننا فلا تنصح الكفالة بدفعها بل يصير كفلا بالتقاضي وبه ظهر الفرق بين المثلين (قوله فتصح به) اطلقه فشميل ما اذا كان الاصل مطالبه الآن او لا فتصح عن العبد المحجور عما يزمه بعد ائتمن باستهلاكه او فرض وبطلب الكفيل الآن كما لو فلس القاضي المسدود وله كفيل فان المطالبة تنازع عن الاصل دون الكفيل كما في التارخانية نهر وشمل كفالة المال عن الاصل وعن الكفيل بان كفيل عن الكفيل كفيل آخر على الاصل كما قدمناه اول الباب عن الكافي وقال في الجرا طلق جعته فشميل كل من عليه المال حرا كان او عبدا ماذنا او محجورا صابيا وبالفرا خلا و امر ائتمنا بان اؤنصبا وكل من له المال لكن في الزاوية الكفالة الصبي التاجر صحيحه لانه تخرج عليه والصبي العاقل غير التاجر روايتان اهـ وذكرنا كم الشهد ان الجواز قول أبي يوسف وفي التارخانية اذا كفيل رجل لصي ان كان الصبي تاجر اصح خطابه وقوله وان كان محجورا فان قبل عنه وله او احسن واغازوله حازوا ان لم يتخطا ولي ولا اجنب بل الصبي فقط فعلى الخلاف اهـ قلت والظاهر ان معنى الخلاف على انه هل يشترط في الكفالة القبول في المجلس ومن فضولي وعند أبي يوسف لا يشترط وسياق اختلاف الصحيح وقد صرح جوابه يصح ضمان الولي مهور الصبي وسياق تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهول) لا يتناها على التوسع وقد اجعوا على صحتها بالدليل مع انه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهروا في المتن اربعة اشئلة للجهد وفي الفتح وما نوقض به من انه لو قال كفلت بعض مالي على فلان فانه لا يصح جعته بل يصح عندنا وانما لغير الضامن ويلزم ان يبين أي مقدار اراد اهـ وفي الجرا عن البدل لو كفيل بنفس رجل او عا عليه وهو ائتمن جاز وعله احدثها جهتها اهـ ومثله في الكافي (قوله ان كان ذلك المال دينيا صحيحا) يأتي تفسيره ودخل فيه المسلم فيه فتصح الكفالة به كعزاه الحائقي في شرح التكملة ويشترط ايضا ان يكون الدين قائما كجده اهـ اول الباب (قوله كاسمي) في قوله ولا لشريك دين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لانه اما ان يكفل نصفه مقدرا فيكون قسمة الدين قبل قبضا ونصفه شاعرا فيصير كفلا لنفسه لانه ان باخذ من المقبوض نصفه كما في التهر عن الحيط (قوله والا في مسألة النفقة المقررة) ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله اذا كن دينيا صحيحا وهذا الاستثناء من مفهومه فانه يفهم منه انه اذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الا في مسألة النفقة المقررة فانها تصح الكفالة بهامع ا نهان دين غير صحيح لقوطها بعت واطلاق وهذا اذا كانت غير مستدانة بامر القاضي والا في دين صحيح لا يسقطا بالقضاء والاراء والمراد بالنفقة ما قرر منها بالتراضي او بقضاء القاضي وتصح الكفالة ايضا بالنفقة المستقلة كما يذ كره الشارع بعد اطر مع انها لم تصير ديننا أصلا واما ما قدمه اول الباب من انها لا تصح بالنفقة قبل الحكم فيحصل على الماضية لانها لا تسقط بالمضي الا اذا كانت مقررة بالتراضي او بقضاء القاضي كما حذرناه هناك (قوله والا في بدل السعاية) أي اذا كانت ائتمن بعضه وسعى في بانه وفي كافي الحاكم والمستسعي في بعض قيمته بعد ما عتق بغيره المكاتب قول أبي حنيفة لا يجوز كفالة احدثه بالسعاية لولا انه لا ينفسه وكذلك المئتمن عند الموت اذا لم يخرج من الثلث فقتلته بالسعاية واما المئتمن على جعل فهو عترة الحر والكفالة لا ولي بالحجل عنه وغيره جائز اهـ (قوله في فلتر أي دين صحيح الخ) فيقال هو بدل السعاية وكذلك الدين المشترك كما علمته قال في التهر فان قلت دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قلت انما لم تصح لانه ليس دينا حقيقته من كل وجه اهـ قلت وفي قوله كذلك نظرا لان الدين الصحيح ما لا يسقط بالا بداء او الاراء ودين الزكاة يسقط بالموت وهلاكه المال فلا يراد السؤال من أصله (قوله أي دين ضعيف)

فتصح به ولو) المال (مجهول) لا ان كان ذلك (دينا صحيحا) الا اذا كان الدين مشترك كاسمي لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز نظرية والا في مسألة النفقة المقررة فتصح مع انها تسقط بعت وطلاق اشياء وكاتبهم ائخذوا فيها بالاستسكان للامحة لا بالقياس والا في بدل السعاية عنده زاية وكتابه الحق يدل الكتابوا لا فهو لا يسقط لانه لا يقبل التجيز فيلتر أي دين صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين ضعيف وتصح به (و الدين الصحيح) هو ما لا يسقط بالا بداء او الاراء

مطلب كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه

هذه النفقة **(قوله ولو حكم)** أي ولو كان الأبرار حكمًا ط **(قوله يفعل)** الماء السبيط ط **(قوله فيسقط**  
**دين المهر)** الأولى فيسقط دين المهر الساقط عطاؤها ط **(قوله لا إراعا الحكمي)** لأن تعدد هذا قبل  
 الدخول يسقط مهرها فكانها أراها منه لكن بقي أن المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول مع أنه لم  
 يوجد من الزوج إرأها أصلًا لا حقيقة ولا حكمًا إلا يتصور كون الطلاق قبل الدخول إرأها من نصف المهر لانه  
 بطلان فيسقط عنه لا عنها ويحب أن المهر وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بدونها وتقبلها بانه  
 أو تنصفه بطلانها قبل الدخول وبنا كذا: ومتمامه بالوطء ونحوه حتى إنه بعدنا كده بالدخول لا يسقط  
 وإن كانت الفزقة من قبل المرأة كالتي إذا أتت كده قبض المبيع كقصدنا في باب المهر وقدر حوا  
 هنالك بصحة كفاة ولو الصغرة بالمهر وكذا كفاة وكل الكبيرة ولم يقيد بمكونه بعد الدخول ووجه ذلك  
 والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا يضر لانه بعد السقوط تظهر رافة الكفيل كالأبصر  
 احتمال سقوطه من المبيع باستحقاق المبيع أو برده بخيار عيب أو شرط أو روية فإن الكفيل به يبرأ من الكفاة  
 مع أن التي عند العقد كان دينها صحيحا يصدق عليه أنه لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء أي لا يسقط إلا بذلك  
 ما لم يرضه مسقط ناسخ لحكم العقد وهو لزوم التي لانه باحد هذه الاشياء يظهر أن العقد غير لازم للثمن  
 في حق العاقد من فكذا عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء ما لم يرضه  
 مسقط لكده أو نصفه لانه العقد من أصله محتمل لسقوطه بذلك المسقط فإذا عارض ذلك المسقط تبين أنه  
 لم يجب من أصله بخلاف سقوطه بالاداء أو الإرافاه مقتصر على الحال وبهذا التقرر يظهر أن لا حاجة إلى  
 ما نقله عن ابن كمال فغتمت ذلك والله الحمد **(قوله فلا تصح بدل الكتابة)** وكذا لا تصح الكفاة بالدية كافي  
 للخاصة والبرائة وفي الظهيرة وأعلم أن الكفاة تبدل الكتابة والدية لا تصح اه ونظير في التنزيل الثانية عن  
 الظهيرة لم ينقل فخلا فأنقلها صاحب النقول عن خلاصه مني ولعل وجهه أن الدية ليست دينًا حقيقة  
 على العاقلة لأنها إنما تجب أو لا على القاتل فهي على العاقلة بطريق التحمل والمعاونة والظاهر أنها لو جبت في مال  
 القاتل كالأموال كانت باعتبارها تصح الكفاة بها فتأمل وفي كافي لما قال أن قتلك فلان خطأ فاضامن أدبتك  
 فقتله فلان خطأ فهو ضمان أدبته **(قوله بالتعجيل)** بدل من قوله بدونها وما صلح أنه عند الكتابة عقد غير لازم  
 من جانب العبد فله أن يستقبل بالسقاط هذا الدين بان يعجز نفسه متى أراد فلم يكن دينًا صحيحًا لأن العقد من  
 أصله لم يتعد ما لم تبدل الكتابة لانه دين السيد على عبده ولا يستحق السيد على عبده دينًا وإنما ليس له حسيبه به  
 فظهر الفرق بينه وبين المهر والتي قد تدر **(قوله ولو كفل)** أي ضمن بدل الكتابة **(قوله يعني الخ)** هذا ذكره  
 صاحب النهر **(قوله وسجيء)** أي عند قوله بالعهد في الخلاص **(قوله فيسقط آخر)** هو إذا جابته  
 يجبر على ذلك لضمائمه السابق قلت ونظير من هذا أنه يرجع على المولى لانه دفع له مالا على أن يرضيه ثم تبين  
 عدمه وحينئذ فلا بد من العقد الأول إلا أن كان المراد الرجوع على المالك تأمل ثم رأيت بعض المحققين ذكر  
 نحو ما فتنه **(قوله بكفالت الخ)** أشار إلى أن الكفاة للمال لا تكون به ما لم يبدل على عليل والآن كانت كفاة  
 نفس والى أن سائر ألقاط الكفاة المارقة كفاة النفس تكون كفاة مالا أيضا كحزبه هناك والى ما في جامع  
 الفضول من أنه لو قال دينك الذي على فلان أنا أفعله البتة أنه لا يقضه لا يصير كقبيل مالا بطله بلفظه  
 تدل على الالتزام بقوله كفلت ضمننت على التي وقصدنا عن غير بياق أنا أفعله الخ ولأن جهنم الألقاط مخبرا  
 لا يصير كقبيل ولو لمعقلا كقوله لم يؤد فأنأؤدي فأنأؤدع بصير كقبلا **(قوله بمالك عليه)** قال في الصروسيات  
 أنه لا بد من البرهان أنه عليه كذا وأقرار الكفيل والاقول له مع مجته اه وقصدنا عن الفتح صحة الكفاة  
 بكفلت بعض مالك عليه وخبر الكفيل على اليان **(قوله وهذا يسمى ضمان الدرك)** بفتحين ويكون  
 الرأوه الرجوع بالتي عند استحقاق المبيع وتتمام في الصر وشرطه ثبوت التي على السامع بالقضاء بما ذكره  
 المصنف آخر الباب وبأن يباه **(قوله وعما يابعت فلا نفلي)** معطوف على قوله بكفلت فهو متعلق أيضا  
 بتصح لاعي قوله بالف إذ لا ينافيه جعل ما شرطه جوابا لقوله فعلى **(قوله وكذا قول الرجل الخ في الثانية)**

ولو حكم بفعل يلزمه  
 سقوط الدين فيسقط  
 دين المهر عطاؤها  
 لأن الزوج لا يراه  
 الحكمي ابن كمال (فلا)  
 تصح تبدل الكتابة  
 لانه يسقط بدونها  
 بالتعجيل ولو كفل وأدى  
 رجع عما أدى بحصر  
 يعني لو كفل بأمره  
 وسجيء فيسقط آخر  
 (بكفالت) متعلق بتصح  
 (عنه بأنف) مثال للمعالم  
 (و) مثل المجهول بأربعة  
 أمثلة (عالم عليه) وما  
 يدرك في هذا البيع  
 وهذا يسمى ضمان  
 الدرك (وما يابعت فلا نا  
 فعلى) وكذا قول الرجل  
 لأمرأة الفخر كفلت بك  
 بالنفقة أبا ما دامت  
 الزوجية قائمة فليحفظ

قال لغرمه ادفع الى فلان كل يوم درهم ما على أن ذلك على فدفعت حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الا امر لم ارجع ذلك كان عليه الجميع غزلة فقله ما بايعت فلانا فهو على يانم جميع ما بايعه وهو قوله لامرأه الغير فقلت لك بالانفقة ادا يلزمه النفقة ادا مادامت في نكاحه ولو قال لهما مادمت في نكاحه تنقضت على فان مات أحدهما أو زال النكاح لا تبقى النفقة اه وقدمنا في باب النفقات لزوم الكفيل نفقة العدة ايضا **(قوله)** وما غصبت فلان وكذا ما أنفق المودع فعلى وكذا كل الامانك جامع الفصولين **(قوله)** ما هنا شرطية أى في قوله ما بايعت وما غصبت **(قوله)** أى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته أراد بيان أمر من كونه المجرى الشرط مثل ان يكون المكفول به الثمن لا المبيع بقرينة التعليل وعبارة الدرر أظهر في المقصود حيث قال أى ما بايعته منه فالى ضمان لثمنه لا ما اشتريته فالى ضمان للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا يجوز كإسباى ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان بايعت فلانا فكونك في معنى التعليق اه وما كتبه ح هنا لا يخفى ما فيه على من تأمله فافهم **(تنبيه)** وقد بضمان الثمن لما في البصر عن البرازية لو قال بايع فلان على أن ما أصابك من خسران فعلى لم يصح اه قال السير الرمى وهو صريح من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهي واقعة الفتوى اه **(قوله)** الماسيحي **(قوله)** أى في قوله ولا يبيع قبل قبضه وهذا في البيع الصحيح وسبأ في تمامه **(قوله)** بان بايعا الخ تصوير للقبول دلاله وعبارة النهر هكذا في الكل بشرط القبول الا أنه في البرازية قال طلب من غيره فرضا فمقرضه فقال رجل أقرضه فأقرضته فاقضاه في آخره في الحال من غير أن يقبل ضمانه صريحا يبيع منه الكفالة لان الغضب بفعل غير ما المبيعة فهي فعله فاقضاه عليها في الحال يصح كونه قبولا منه فافهم **(قوله)** الا في كماله هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال في الفتح لان المعنى ان بايعته فعلى ذلك المبيع وان ذاك لم يعلمه حتى فعلى وكذا ما غصبت فعلى واذا جحد فعليه ما يجب بالمبيعة الاولى فلوا بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه غنى في المبيعة الثانية ذكر في المجرى عن أبي حنيفة تصا وفي نوادر أبي يوسف وابان سماعة يلزمه كله اه **(قوله)** وقيل يلزم أى في ما مثل كذا وكذا الذى **(قوله)** الا في انا أى ونحوها بما لا يفيد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو بان بايعت يلزمه الاول فقط بخلاف كلاهما اه واذ في المخط الذى اه ومقتضى ما مر من الفتح أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف وان الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سري الدين على الزبلى عن المخط وغيره لكن ما في المبسوط هو الذى في كافي الحاكم ولم يذكر فيه خلافا فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة التكرار في كماله على عدمها في اذ هو وان واختلف في ما **(قوله)** وعنه الفهستاني والشرنبلاني وشسى عليه اضا في جامع الفصولين **(قوله)** ولو رجع عنه الكفيل الخ في البرازية تبعا للمبسوط لو رجع عن هذا الضمان قبل أن يبايعه وشما عن ما بيعته لم يلزمه بعد ذلك شى لم يشترطوا لحي شبهه عند الرجوع حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبيعة لم يلزم الكفيل شى وفي الكفالة بالقبول لا يصح والفرق أن الاولى منبئية على الامر دلة وهذا الامر غلزل في الثانية منبئية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر أى لان قوله كفلت لك عذاب لك على فلان أى عابت لك عليه بالقضاء كفاية لمحقق لازم بخلاف ما بايعته فانه لم يتحقق بعد بيانه ما في البصر عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المبيعة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك هو غير مطلوب بشى ولا ملزم في ختمه شى في رجوعه بوجه ان بعد المبيعة انما وجب المال على الكفيل دفعا للرجوع عن الطلب لا يقول انما عتبت في المبيعة معه كفاية هذا الرجل وقد ادفع هذا الرجوعين نهما عن المبيعة اه **(قوله)** وبخلاف ما غصبت الناس الخ مرتبط بالثمن قال في الفتح قيد بقوله فلان لصير المكفول عنه معلوما فان جهالتك صحة الكفالة اه وقد ذكر الشارح ست مسائل في الاولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والاربع جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا داخل تحت قوله الا لا تصح جهالة المكفول عنه الخ

وما غصبت فلان فعلى ما هنا شرطية أى ان بايعته فعلى لا ما اشتريته الماسيحي أن الكفالة بالمبيع لا يجوز بشرط في الكل القبول أى ولولادة بان بايعه أو غصب منه لقال نهر ولو باع تأتسا لم يلزم الكفيل الا في كذا وقيل يلزم الا اذا وعليه الفهستاني والشرنبلاني فليحفظ ولو رجع عنه الكفيل قبل المبيعة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما غصبت الناس أو من غصبت من الناس أو بايع أو قتل أو من غصبته أو قتلته فانا كفضله فانه

باطل كقوله ما غسلك

أهل هذه الدار أنا

ضامته فإنه باطل حتى

يسعى انسانا بعينه

(أو علق بشرط صريح

سلامي) أي موافق

للكفالة باحد أمور

ثلاثة بكونه شرط لازم

الحق (نحو) قوله (ان

استحق المبيع) أو جحدك

المودع أو عصبك كذا

أو قتلك أو قتل ابنك

أو سيك فعلى الدينة

ورضى به المكفول جاز

بخلاف ان كالمشيع

(أو شرط لا يمكن

الاستيفاء بخوان قدم

زيد فعلى ما علمين

الذين وهو معنى قوله

(وهو) أي والبال أن

زيد (مكفول عنه) أو

مضاره أو مودعه أو

غاصبه حازت الكفالة

المتعلقة بقدمه وتسوله

للاداء (أو) شرطا

(التعذر) أي الاستيفاء

نحو ان غاب عن

المصر فعلى وأمثله

كثيره فهذه جملة الشروط

التي يجوز تعليق

الكفالة بها (ولا تصح)

ان علق بغير ملام

(نحو ان هب لارج أو

جاما لطر) لانه تعليق

فقط فربط ولا يلزم

المال

مطلب في تعليق الكفالة

بشرط غير ملام في

تأجيلها

(قوله) كقوله ما غسلك أهل هذه الدار الخ) أي لان فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجاعة حاضرين ما يغتصم ففعله فإنه يصح فافهم يا عصفه الكفيل والفرق أنه في الأولى ليسوا معنيين معلومين عند المخاطب وفي الثانية معنون والحاصل أن جهالة المكفول له تمنع حتم الكفالة وفي التصريح لا يمنع نحو قتلت مالك على فلان أو فلان كذا في الفتح نهر وذ كوفي الفتح أنه يجب كون أهل الدار ليسوا معنيين معلومين عند المخاطب والافراق (قوله) أو علق بشرط صريح عطف على قوله بكفلت من حيث المعنى فإنه مخير فهو في معنى قوله إذا تجوزت أو علق الخ والمراد بالصريح ماصرح فيه بداة التعليق وهي أن أو إحدى أخواته فدخل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل على فإنه يسمى تقييدا بالشرط لا تعليقا محضا كما يعلم مما مر في بحث ما يبطل تعليقه أو المراد بالصريح ما قابل الضم في قوله ما يابعت فلا نفعل فان المعنى ان يابعت كافي الفتح وقد عذر في الهداية من أمثلة المعلق بالشرط فافهم (قوله ملام) أي موافق من المسألة بالهزم وقد قبله (قوله) باحداً أمور متعلق بموافق والبالا لمسيب ط (قوله بكونه شرطاً الخ) يدل من أحد أمور يدل مفصل من مجمل ط وعبر في الفتح يدل الشرط بالسبب وقال فان استحقاق المبيع سبب وجوب الثمن على البالغ للشرى (قوله أو جحدك المودع) ومثله ان أنف لك المودع وكذا كل الامانات كإقتضائه عن الفصولين (قوله أو قتلك) أي خطأ كافي الفتح عن الخلاصة وقد سناه عن الكافي وقد بنا بضاع عدة كتب ان الكفالة بالدية لا تصح فتشمل (قوله فعلى الدينة) أراد بها البديل فيشمل باقي الأمثلة (قوله ورضى به المكفول) أي المكفول له (قوله بخلاف ان كالمشيع) لان فعله غير مضبوط لحديث جرح الغمام جبار (قوله أو شرط لا يمكن الاستيفاء الخ) أي السهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصل قال في الفتح فان قدمه سبب موصل للاستيفاء (قوله وهو معنى قوله) أي ما ذكر من كون التقدير فعلى ما علمين الذين هو معنى قوله وهو مكفول عنه (قوله أو مضاره) العتير فيه وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه انه ح وقد أضافه لا بد أن يكون قدوم بديسه للاداء في الجملة وان لم يكن أصلاً بخلاف ما اذا كان احتباس من كل وجه وهذا ما حقق في النهر والرحلي في حاشية الصريد اعلى ما فهمه في الجرح قلت ومن أمعن النظر في كلام الجرح لم يجد مخالفاً لذلك بل مراده ما ذكرناه ذكر أولاً ان كلام القسمة تشمل لكون زيدا احتباساً قال والحق انه لا سلام ان يكون مكفولاً عنه لمسا في الدائع لان قدومه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولاً عنه أو مضاره انه ثم قال وعبرة الدائع أزال التلبس وأوضح كل تخمين وحدث انه فهذا ظاهر في أنه لم ير بالاجنب من كل وجه تأمل (قوله) وأمثله كثيرة منها في الاربعة ضمنت كل مال على فلان ان توى وكذا ان مات ولم يدع شيئاً فاننا ضمن وكذا ان حل مالك على فلان ولم يوافقه فهو على وان حل مالك على فلان وان مات فهو على وقد متاع الخاتمة ان تغل ولم يوافقه فاننا ضمن لما علمه فهذا على أن يوافق به بعد القيسه عن محمد ان لم يدفع مديونك وان لم يقضه فهو على ثمن الطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا يدفعه ولا أقضيه وجب على الكفيل الساعته وعنه ان ضمان لم يعط فاننا ضمن فاقبل أن يتقاضاه ونعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى قال أنا عطيته فلان أعطاه مكانه أو ذهبه الى السوق أو منزله أو أعطاه جازوان طال ذلك ولم يعط لم الكفيل وفي القنينة ان لم يوفد فلان مالاً عليه الى خمسة أشهر فاننا ضمن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر فلتوقع كثيراً في زماننا ان ذراع الشئ عندنا فاننا ضمن وهذا معنى قوله الماران توى أي هلك وسأقي في الحوالة ان التوى عند الامام لا يتحقق الاموثة مفلسا (قوله) ولا تصح ان علق بغير ملام الخ) اعلم ان ههنا مسئلتان احدهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولاً جهالة متفاحشة كقوله كفلت لك زيدا وكفلت عمالك عليه الى ان هب لارج أو الى ان يجي الطر لا يصح ولكن ثبت الكفالة وبطل الاجل ومثله الى قدوم زيد وهو غير مكفول به وان كان مجهولاً جهالة غير متفاحشة مثل الحصاد والدباس أو المهرحان أو العطاء أو صنوم التصاريح حازت الكفالة والتأجيل وكذا الحوالة ومثله الى أن يقدم المكفول به من بقره صرح بذلك كلفي كافي لما ذكره وكذا في الفتح وغيره بلا حكاية بخلاف وهذا لاراع فيما المسئلة الثانية تعليق الكفالة بالشرط وهذا لا خلاف ان يكون

شرطاً ملائماً ولا في الأول تصح الكفالة والتعليق وقدم في الثاني وهو التعليق بشرط غير ملائم مثل أن يقول إذا هبت الريح أو إذا جاء المطر أو إذا قدم فلان الاجنبي فانا كفتيل بنفس فلان أو بمالك عليه والكفالة بالمال كنفه في الفتح عن البسوط والخاتمة وصريحه أي ضافي النهاية والعراج والعناية وشرح الوفاة ومثله في أحسن الناطق حيث قال كل موضع أضاف الضمان إلى ما هو سبب لزوم المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان إلى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح فمالك على فلان فعلى اه وحزم بذلك الزبلي وصاحب الصر والنهر والمخ ولكن وقع في كثير من الكتب أنه يبطل التعليق وتصح الكفالة ولزم المال حالها خاصة الهداية للنازي وغاية السان وكذا الكفاية للبعثي حيث قال فان قال إذا هبت الريح أو دخل زيد الدار قال الكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا في شرح العيون لآي اللبس والمختار ووقع اختلاف في نسخ الهداية ونسخ الكفر في بعضها كالاول وفي بعضها كالثاني وقد عمل إلى الثاني العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وأرجع ما مر عن الخاتمة وغيرها إليه وورد عليه العلامة الشرنبلاني في رسالة خاصة وادعى أن ما في الجاز يقول وأرجعه إلى ما في الخاتمة وغيرها وورد أيضاً على قول الدرراني في المسئلة قولين أقول والأصناف ما في الدرراني ارتكاب تأويل هذه العبارات وأرجع بعضها إلى البعض محتاج إلى نهاية التكاف والتعسف والاولى اتباع ما منى عليه جهو شرار الهداية وشرار الكفر غيرهم تبعاً للبسوط والخاتمة من بطلان الكفالة **(قوله وما في الهدية)** حيث قال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح أو جاء المطر إلا أنه تصح الكفالة بموجب المال حاله الان الكفالة لما صح تعليقه بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعتاق وتبعه صاحب الكافي لكن في بعض نسخ الهداية بعد قوله أو جاء المطر وكذا إذا جعل واحداً منها أو جلا حيث ذكره قوله إلا أنه تصح الكفالة الخ راجع إلى مسئلة الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما صح تعليقه بالشرط الخ لان المراد به الشرط للملامم وقد أطال الكلام على تأويل عبارة تأنيدي في الصر والنهر وغيرهما **(قوله نعم لو جعله أحلام)** أي بأن قال إلى هبوب الريح أو جى المطر ونحوه ما هو مجموع جملته متفاسدة فيبطل التأجيل ونص الكفالة بخلاف ما كانت جهاته غير متفاسدة كالحصاد ونحوه فانها تصح إلى الاجل كما قدمناه أنفاً **(قوله في تعليق)** بخوان غصلا انسان شأفاً فانا كفتل اه ح ويستثنى منه ما سأتى متناً آخر بالباب وهو ما قال له أسلف هذا الطريق الخروسي أي بانه **(قوله وأضافة)** نحو ما ذابك على الناس فعلى اه ح وقد صرح أيضاً الفتح بأنه من جهاته المضمون في الاضافة قلت ووجهه أن ما ذاب ماضٍ أرنبه المستقبل كما يأتي فكان مضافاً إلى المستقبل معنى وعن هذا جعل في الفصول الهداية المعلق من المضاف لأن المعلق واقع في المستقبل أيضاً وقد مناه في الهداية فجعل ما يابعت فلا تملك المعلق لانه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه ظهر أن كلامهما باطل على آخر نظر إلى المعنى وأما بالنظر إلى اللفظ فاصرح به بإداة الشرط فهو معلق وغيره مضاف وهو الواضح فلذا غاب بينهما متاع الفتح فافهم **(قوله لا تحسب)** بالخاء المحجمة وسماه تحسب الكون المكفول له مجزاً كما ذكره لكن الواقع في عبارة الفتح وغيره تحسب بالحجم والراي وهو الاصول لان المراد به الحال المقابل للتعليق والاضافة المراد بهما المستقبل ووجه سواز جهاته المكفول عنه في التحديد والتعليق كما في الفتح أن القياس يأى جواز اضافة الكفالة لانهما تعليل في حق الطالب وانما حوزت استحساناً للتعامل والتعامل فيما إذا كان المكفول عنه معلوماً في المحمول على القياس **(قوله والتعنين للمكفول له لانه صاحب الحق)** كذا في الصر عند قوله والمال ولو مجموع ولا تبعه في النهر لكن جعل في الفتح اختياراً للمكفول ونصه أو قال رجل كفتل بمالك على فلان أو مال على فلان رجل آخر حالاً لانهما جهاته المكفول عنه في غير تعليق ويكون الخيار للمكفول اه ومثله ما في كافي الحاشي أو قال أنا كفتيل بفلان أو فلان كان حاضراً يدفع عنهم ما شاء المكفول فيرأى الكفالة ثم قال وإذا كفتل بنفس رجل أو بماله وهو ما تقدمهم كان حاضراً وكان عليه أي ذلك شاء المكفول وأيم مدافع فهو برى اه وبه علم أن ما هنا قول آخر أو سبق قل **(قوله ولا يجهالة المكفول له)** يستثنى منه الكفالة في شركة للمفاوضة فانها تصح مع جهالة المكفول له لشروطها فضلاً صريحاً كما ذكره في الفتح من كتاب الشركة

وما في الهداية سهو كما حو به ابن الكمال نعم لو جعله أحلام صح ولزم المال للحال فليصنف (ولا) تصح أيضاً بجهالة المكفول عنه في تعليق واذافة لا تحسب ككفتل بمالك على فلان أو فلان قصص والتعنين للمكفول له لانه صاحب الحق (ولا يجهالة المكفول له)

(قوله) وبه أي ولا تصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقرب منه على ذلك الاستدراك اه ح قلت واظهار أن المانع هنا جهالة المتفاحشة لما عرفت أنما من قول الكافي قولنا أنا كفيل بفلان أو فلان حاز تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كانت في تعلق أو إضافة وتخير قال في الفقيه والحاصل أن جهالة المكفول به تمنع صحة الكفالة مطلقا وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقا وجهالة المكفول عنه في التعلق والإضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع اه ومراده بالمكفول به المال عكس ما في الشرح (قوله حاز) لأن الجهالة في الإقرار لا تمنع صحته بحجج البرازية وذكر عنها أيضا لو شهد على رجل أنه كفيل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاءه لكن لا نعرفه باسمه حاز (قوله لم يقض) لأن فعله جاز كما مر في أن كل سبع (قوله أي ما ثبت) قال في المنصورية الذوب والارزوم يراد بهما القضاء فاليقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أما عرفنا الذوب والارزوم عبارة عن الوجوب فبصالح المال وإن يقض به اه ط وهذا أي ما ذاب ماض أو يرد به المستقبل في الهداية وسيد كرم الشارح أيضا أي لأنه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الأصل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزم شيء لجهالة المكفول عنه (قوله مثال للاول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ولا تصح) بنفس حدود قصاص) أمالو كفيل بنفس من عليه الحد تصح لكن هذا في الحدود التي فيها المصاديق كحد القذف بخلاف الحدود الخاصة كما تقدم سيده (قوله مستأجرته) أي للحمل (قوله لأنه لا يلزم الخ) قال في الدرر لأنه استحق عليه الحمل على دابة معنونة والكفيل لو أعطى دابة من عنده لاستحق الأجرة لأنه أتى بفعل العقود عليه لا ترى أن المؤجر لو حله على دابة أخرى لاستحق الأجرة فصار عاجزا ضروره وكذا العبد للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدابة غير معنونة لأن الواجب على المؤجر الحمل مطلقا والكفيل بقدر عمله وإن حمل على دابة نفسه اه (قوله لا التسليم) لأنه لو كان الواجب التسليم لم صحة الكفالة في المعنة أيضا لأن الكفالة تسليمها حصصة كما يأتي (قوله ولا يصح قبل قبضه) بأن يقول المشتري إن هلك المبيع فعلى درر لان مالتيه غير مضمونة على الأصل فإنه لو هلك بنقض البيع ويحب رد الثمن كما ذكر صدر الشريعة (قوله ومرهون وأمانة) اعلم أن الأمانات أمام مضمونة على الأصل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة أما غيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانها مضمونة بالن والدين وأما نفسها كالبيع فاستأجر والمقبوض على سوم الشراء والغصوب ونحوه مما يجب قيمته عند الهلاك وهذا تصح الكفالة به كما ذكره المصنف دون الأولين لفقد شرطها وهو أن يكون المكفول مضمونا على الأصل لا يخرج عن هذا إن دفع عنه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو تسليمها صح في الكل) أي في الأمانات والمبيع والمرهون فانها كانت قائمة وجب تسليمها وإن هلك لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وقيل إن يجب تسليمها على الأصل كالعارية ولا حاجة حازت الكفالة بتسليمها والاقلاد رأى وإن يجب تسليمها على الأصل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا يجوز لأن الواجب عليه عدم المنع عند الطلب لا إردوها عند التفتيش جزمه شرح الهداية (قوله ورجحه النكاح) أي جمع ما في الدرر من صحته في تسليم الأمانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عند صحة الكفالة بتسليم الأمانة إذا تلت في وجوب رد هاهنا عند الطلب غير أنه في الوديعة وأخوها يكون بالتفليس وفي غيرها يحمل المردود إليه قال في التخير ما لكفالة بتكليف المودع من الأخذ حصصه اه وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية باطلة فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط أنها حصصة ونص القدروري أنها بتسليم المبيع جائزة وأقر في الفقه وانتصر له في الأعيان بأنه له على ما طلع على رواية أقوى من ذلك فاختارها واعترضه في النظر أنه أمره وهم قال في البحر ورد على السرخسي ما خوذ من معراج الدراية وبساعده قول أبي علي ويحوز في الكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل إن كان تسليمه واجبا على الأصل كالعارية والإجارة حاز والافلا فآذان التفتيش بين أمانة وضعيف اه

وبه مطلقا ثم لو قال  
كفلت رجلا عرفه  
بوجهه بأسماءه وأى  
رجل أتى به وحلف أنه  
هو برى برأيه وفي  
السراجية قال لصيفه  
وهو يخاف على دابته من  
الذئب أن كل الذئب  
حاز فأنما من فأكله  
الذئب بضم (نحو  
ما ذاب) أي ما ثبت (الذئب  
على الناس أو على أحد  
منهم فعلى مثال للاول  
ونحو ما يابعت فأخذا  
من الناس يعني الفتوى  
أوامان) عيسى  
للناس أو لأحد منهم  
عليه فعلى (مثال الثاني  
ولا) تصح (بنفس حد  
وقصاص) لأن النيابة  
لا تجزى في العقوبات  
ولا يحمل دابة معنونة  
مستأجرة وخدمة عبد  
معن مستأجر لها أي  
للخدمة لأنه يلزم تغيير  
العقد عليه بخلاف غير  
العين لو جوب مطلق  
الفضل لا التسليم (ولا  
بيع) قبل قبضه  
(ومرهون وأمانة) باعتبارها  
فلو تسليمها صح في الكل  
دور وجهه النكاح

فأولها المستأجر مثلا  
لائى عليه كفيل  
النفس (وصح) أيضا  
(لو) المكفول به (غنا)  
لكونه دينا صحيحا على  
المشتري لأن يكون صيدا  
محبورا عليه فلا يلزم  
الكفيل تبعا لا يصل  
خاتبة (و) كذا (و) مغبوبا  
أو مقبوضا على سوم  
التمراء) أي من الثمن  
والأفوه أمانة كإم  
(ومبعا فاسدا) أو بدل  
صلح عن دم وخلع ومهر  
خاتبة والأصل أنها تصح  
بالأعيان المضمومة بنفسها  
لا بغيرها ولا بالأمانات (و)  
لأنه ص الكفالة بنوعها  
(بلا قبول الطالب) أو  
نائبه ولو فوضليا (في)  
مجلس العقد (و) يجوزها  
الثاني بلا قبول وبه  
يقضى ددرو برأيهما  
في الصر وبه قالت الأئمة  
الثلاثة لكن نقل المصنف  
عن الطرسوسى أن  
الفتوى عنى قولهما  
واختاره الشيخ قاسم  
هذا حكم الإنشاء (ولو)  
أخبر عنها) بأن قال  
أنا كفيل بـ فلان  
على فلان (حال غيبة  
الطالب أو كفيل وارث  
المريض)

(قوله) فأولها المستأجر) بفتح الجيم قال في القح ولو عجز أى عن التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر  
أو أراضى انقضى الكفالة على وزان كفالة النفس (قوله) وصح لو غنا) أى صح تكفله الثمن عن المشتري  
واحترزه عن تكفل المبيع عن البائع فإنه لا يصح لأنه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله ولو غنا  
أى عن مبيع بعينه كما قال في النهر عن التنازع في طوافه فساد المبيع رجوع الكفيل عما أدى على البائع وإن  
شاع على المشتري ولو فسد بعد صحته بأن أحقاه شرط فاسدا لرجوع المشتري على البائع بعنى والكفيل رجوع  
عما أدى على المشتري وكان الفرق بينهما أنه يظهر الفساد تبين أن البائع أخذ ضدا لاستحقاقه فرجع الكفيل  
عليه وإن أحقاه شرط فاسدا لم تبين أن البائع حين قبضه فض شأ لا يستحقه اه وفيه أيضا قول أو الاستحقاق  
المبيع برئ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولورد عليه بسبب قضاء أو بغيره أو بخيار أو بة أو  
شرط برئ الكفيل لأن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق بينهما ما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن  
الثمن غير واجب على المشتري وفي رد العيب ونحوه وجب المسقط بعد ما تعلق حق الغريم به فلا يبرأ على  
اه (قوله) لأن يكون الخ) قال في النهر وقد غنا أنه لو كفل عن صبي عن متاع اشتراه لا يبرأ من الكفيل شي ولو  
كفل بالردك بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وإن قبله جاز اه ومسئلة الردك فمما لا كان الصبي بأعلاه  
الذى قدمه في النهر عند قول الأكثر إذا كان دينا صحيحا (قوله) وكذا لو مغبوبا الخ) لأن هذه الأعيان مضمومة  
بنفسها على الأصل فيلزم الضمان إحصاؤها وتسليمها عند الهلاك يجب فيها وإن مستهلكة فالضمان  
لقبضها بغير خلاف الأعيان المضمومة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف الأمانات على ما تقدم ذكره بلهى (قوله)  
والأفوه أمانة (كإم) أى في البيع وإذا كان أمانة لا يكون من هذا النوع بل من نوع الأمانات وقد مر حكمها  
(قوله) وبدل صلح عن دم) أى لو كان البديل عبدا مثلا فكفل به إنسان صحته فان هلك قبل القبض فعليه قيمته  
بحر وتقيده بالدم فيفسد أن الكفالة تبديل الصلح في المال لا تصح لأنه إذا هلك انقضى كونه كالبيع ط  
(قوله) وخلع) عطف على صلح أى وبدل خلع (قوله) ومهر) أى وبدل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين  
كعبد مثلا لأن هذه الأشياء لا تسقط بهلاك العين كافي الصر (قوله) بنوعها) أى بالنفس والمال (قوله) ولو  
فوضليا) أى ويتوقف على حاجة الطالب وبه ظهر أن شرط الصحة مطلق الأقول وأما قول الطالب بخصوصه  
فهو شرط التفاد كما إذا ما من الكمال وفي كافي الحاكم كفل بكذا عن فلان فلان فقال قد غفلت والطالب غائب  
ثم قدم فرضى بذلك جاز لأنه خاطب به مخاطبا وإن لم يكن وكذا لو كفل قبل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم  
الطالب في الصر عن السراج قال ضمنت ما فلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولى ثم بلغهما وأجازا فلان  
أحب المطلوب وألاثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وإن العكس كانت بلا أمر وإن لم يقبل فضولى لم يخرج  
مطلقا وإن كان الطالب حاضر أو قبل ورضى المطلوب أن رضى قبل قبول الطالب رجوعه عليه وإن بعده فلا اه  
وعلم في الخاتمة بأن الكفالة تمت أى يقبل الطالب أو لا وتنفذ ولو لم يمال الكفيل فلا تتغير بأجازه المطلوب  
اه وبه علم أن حاجة الطالب قبل قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فلا كفيل لرجوع عما ضمن فتنبه لذلك  
(تنبيه) قد قدنا أنه لو كفل لصبي صح بقبوله أو ما دون ذلك لا يقبل ولبيه أو نبول أو جنى وأجازه ولبيه  
وإن لم يقبل عنه أخذ فعله الخلاف أى فعندهما لا يصح وعليه فلو ضمن الصغيرة مهرها لم يصح الإقبول كما ذكر  
وهذا لأجتناب في باب الأولياء من الخاتمة زوج صغيره ضمن لها مهرها عن الزوج صحته أن لم يكن في مرض  
موتها فإذا بلغت وضمنت الأب لم يرجع على الزوج إلا إذا كان بأمره وإن زوج ابنه الصغير وضمن عنه المهر في  
صحته جازو رجوع عما ضمن في مال الصغير قياسا على الاستحسان لا يرجع وتماه هناك (قوله) واختاره الشيخ  
قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن أهل الترجيح كالمجوبى والتسفي وغيرهما وأقره المولى ونظائر الهداية  
ترجيح ما أخيره دليلها وعليه المتون (قوله) ولو أخبر عنها الخ) بيان لاستثناء مستثنين من قوله ولا تصح  
بلا قبول الطالب وفي استثناء الأولى فخطر كما يظهر من التعليق (قوله) بعمال فلان) الأولى جعل مأمومة وجعل  
الألام متصلة بفلان على أنها جارة كما لو حدث في بعض الشيخ (قوله) وارث المريض) بقيد به لأنه لا قال هناك الصحة  
مطلب في ضمان المهر



المثني (عنه) بأمره بأن  
يقول المريض لو أرتبه  
تكفل عني عـ علي  
من الدين فكفيل به مع  
غيبته الغرماء (صح)  
في صورتين بلا قول  
اتفاقا استحسانا لأنها  
وصية فلو قال لا أحبني  
يصح وقيل يصح شرح  
جمع وفي الفتح الصحة  
أوجه وحقق أنها كفالة  
لكن رد عليه توقفها  
على المال ولوله مال  
غالب هل يؤمر الغريم  
بانتظاره أو يطالب  
الكفيل أم أرويه بشي  
على أنه وصية أن ينتظر  
لا على أنها كفالة وقيدنا  
بأمره لأن تبرع الوارث  
بضمانه في غيبته لا يصح  
وروي الحسن الصحة  
ولو ضمه بعد موته صح  
سراج ولعله قول الثاني  
لما مره في التزانية  
اختلاف في الأخبار والأشياء  
فالقول الأخير (و) لا  
تصح (بدن) ساقط ولو  
من وارث (عن ميت  
مفلس) إلا إذا كان به  
كفيل أو رهن معراج  
أو ظهر له مال فتصح  
بقدر ما ملك أو فقه  
دين بعد موته فتصح  
الكفالة به بأن يخبر بها  
على الطريق فتلقب به  
شي بعد موته لزوم ضمان  
المال في ماله وضمان  
التفنن على عاقبته  
لثبوت الدين مستند إلى  
وقت السبق وهو الحفر  
الثابت حال قيام الفدية

لم يحز ولم يلزم الكفيل شي وهذا قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وبخزم  
الأول في الفتح عن المبسوط (قوله الخ) أي الذي عنده ما يني بدنيه (قوله) لا نهوصية تعيل الثانية وترك  
تعيل الأول لتطوره فإن الأخبار عن العقد أخبار عن ركنه الاستحسان والقول اهـ ح تليست في الحقيقة كفالة  
بلا قول وما ذكر في وجه الاستحسان من أنها أوصية هو أحد وجهين في الهداية قال ولها هذا وهو أن يسمى  
المكفول لهم وأنها صح إذا كان له مال الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لحاجة إليه فترفع الفدية  
وفيه نفع الطالب فصار كالأحضر بنفسه فعلى الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعترض الأول بأنه  
يلزم عدم الفرق بين حال الصحة والمرض إلا أن يؤزل بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعترض الثاني في الجهر بأنه لا  
ألف في الكفالة لأننا بحثنا وجود المال والوارث طالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تظهر  
في تفرغ فتمت تأمل قال في النهر والاستئناس على الأول منقطع وعلى الثاني متصل ولذا كان أرجح الأول مقتضاه  
مطالبة الوارث وإن لم يكن لبيت مال اهـ قلت الظاهر أن هذا أوصية من وجه وكفالة من وجه فراجع الشبه من  
الطرفين لأنهم ذكروا الاستحسان وجهين متشابهين فعمل المراد ما اعتمد ما بالقدر الممكن والأمر القاطع  
(قوله الصحة أوجه) أي في الأحوال السعيدة فإن الوارث حيث كان مطالبا بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة  
عن نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا يجوز كفالته فإذا جازت للمرفق الوجهين فكفالة الأجنبية وهي سالمة عن هذا  
المانع أو لئلا تصح أو أقره في النهر (قوله) وحقق أنها كفالة أي وبني عليه حصتها من الأجنبي لكن رد عليه  
القاء أحد وجهي الاستحسان وإذا ما شاع على ما قلنا من أعمال الوجهين وتوفيرا لشبهين بالوصية والكفالة لم يضربا  
لأن الأجنبي يصح كونه وصيا وكونه كفلا (قوله) لكن رد عليه توقفها على المال بحث قيد يكون المريض مليا  
والكفالة عن المريض لا تتوقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أنها لشبهين  
واشتراط المال مستحق على شبه الوصية كأن اشتراط المرض مستحق على شبه الكفالة دون الوصية (قوله) (أورد)  
أصل التوقف لصاحب الجهر والجواب لصاحب النهر ولا يخفى عدم ألفه رجع التوقف لأن معنى التوقف وجود  
الشبهين نعم في ما حققه في الفتح من أنها كفالة حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال إن اشتراط المال  
مبنى على شبه الوصية دون الكفالة كما علمت به ظهر أنه ليس المراد دفع الورثة من ماله بل من مال الميت وذلك  
بفقد الانتظار وقيدنا به أيضا لعله المال بعد الموت لا يلزم الوارث قوله أورد صرحا (قوله) (لوصية) أي لو ضمن  
الوارث المريض المثني بعد موته في غيبته الطالب (قوله) ولعله قول الثاني لما مر أي من يجوز كفالته بلا  
قبول وهذا الجمل متعين لأنها إذا لم تصح عندهما في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالأولى ولا نوجه كونها كفالة  
في المرض قيام المريض مقام الطالب في القبول (قوله) اختلاف في الأخبار والاشياء أراجع لمصلحة المصنف  
الأولى أي إذا قال أنا كفيل زيد فقال الطالب كتب خبرا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشئا  
للكفالة فالقول لا يخبر لا بدعي الصحة والآخر الفساد كذا في شرح الجامع لقاضخان (قوله) (بدن ساقط) أي  
بسبب موته مفلسا (قوله) (عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه بغير (قوله) (إذا كان به  
كفيل أو رهن) استئناس من قوله ساقط ولو حذف ساقط ولا ثم على بقوله لأنه سقط عنه ثم استثنى من كان  
أوضح يعني أن الدين يسقط عن الميت المفلس إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في الجهر قيد الكفالة  
بعد موته لأنه لو كفيل في حياته ثم مات مفلسا لم يطل الكفالة وكذلك لو كان به رهن ثم مات مفلسا لم يطل الرهن  
لأن سقوط الدين في أحكام الدين في حقه للضرورة فتشترط بقدرها ما يقضي حتى الكفيل والرهن لعدم  
الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم ما ذكره جهة الكفالة به حيث لا يستغناء عنها بالكفيل ويبع الرهن ط (قوله)  
أو ظهر له مال في كافيا كما لم يزل الميت شبه الأجنبي لزم الكفيل بقدره (قوله) (على الطريق) المراد به  
الحفر غير ملكه (قوله) (لزم ضمان المال في ماله وضمان النفس على عاقبته) هذا يذهب من الشارح على  
ما في الجهر (قوله) وهو الحفر الثابت حال قيام الفدية والاستدنبت أولا في الحال ولزم ما عارضه قوله ما جئت  
به لكونه محل الاستيفاء بجرع التصريح رأى ويلزم ثبوته في الحال اعتبار قوة الذمة حين ثبوته به أي بالدين

(بائن للوكل) فيما وكل بيعه لأن حق القبض له بالأصله فيصير ضمانا لنفسه ويفاده أن الوصي والتاثر لا يصح ضمانها الثمن عن المشتري فيما باعاه لأن القبض لهما ولذا لو أبرأ من الثمن صرح وضمانا (و) لا تصح كفالة المضارب (رب المال) أي بالثمن أمانة من ولان الثمن أمانة عندهما فالضمان تغير لحكم الشرع (و) لا تصح (لشريك) بدلين مشتركين مطلقا ولو أبرأت لأنه لو صح الضمان مع الشريك يصير ضمانا لنفسه ولو صح في حصة صاحبه يؤدي إلى تسمة الدين قبل قبضه وذا لا يجوز نم لو تبرع جاز كما لو كان صفقتين (و) لا تصح الكفالة (بالعهدة) لاشتباها المراد بها (بالسلاص) أي تخليص يبيع يستحق لغيره غنبة نعم لو ضمن شخصه ولو بشرامان قدر والا فريدين كان كالردي عني (فائدة) متى أدى بكفالة فائدة رجع ككسحة جامع الفصولين ثم قال ونظيره لو كفل ببذل الكتابة لم يصح ف يرجع بما أدى إذا حسب أنه مجبر على ذلك لضمائه السابق وأقره المصنف فليصط (ولو كفل بأمره) أي

وقوله لكونه محل الاستفعا ياد من الجرع على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله مطلقا) أي ظهر له مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بأفائه (قوله صجاجا) لأنه عند الامام وسن سقط لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عده لا بالنسبة إلى من هو له وإذا كان باقيا في حقه محل له أخذ (قوله ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو كويل الكفيل بقض الثمن كاساق في الكفالة لمجرب قد ولو كسل لأن الرسول بالسبع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله لو كفل ببيع الغنائم عن الامام لأنه كالرسول وقد بائن لأن الوكيل يتروج المرأاة لو ضمن لها المهر صح لكونه سفرا ومعهما بحر وقبده بالكفالة لأنه لو تبرع بأداءه الثمن عن المشتري صح كافي الثمن عن الحانية (قوله فيما لو كفل ببيع) الأول أن يقول أي عن ما وكل ببيعته قيد به لأن الوكيل بقض الثمن لو كفل به يصح كافي الحر (قوله لا حق القبض له بالأصله) ولذا لا يبطل عوث الموكل وبعزه وجاز أن يكون الموكل وكسل عنه في القبض والوكيل عزه ونجما في البحر (قوله ومفاد الخ) هو لصاحب الجرع وتبرع في الثمن (قوله لو أبرأه) أي بالهزة بضمير التثنية (قوله لهما) أي في الوكيل من قوله لا حق القبض له الخ (قوله ولان الثمن الخ) ذكره الزيلعي وقوله أمانة عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض أشار به إلى أنه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين أن تكون قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الأول ما مر ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مضمونة والكفالة غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه بل لا تعد وأيضا كفالتهما لما قبضه كفالة الكفيل عن نفسه وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الأمانة فذلك في كفالة من ليست الأمانة عنده (قوله ولا تصح لشريك الخ) مفهومة أنه لو ضمن أجنبي لاحد الشر يكسب حصة تصح والظاهر أنه يصح مع بقاء الشركة فإدو به الكفيل يكون مشتركا بينهما كالو أدنى الأصل تأمل (قوله ولو أبرأت) تفصيل للإطلاق وأشار به إلى أن ما وقع في الكسز وغريم من فرض المسئلة في ثمن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفانها (قوله يصير ضمانا لنفسه) لأنه ما من جزء يؤده المشتري أو الكفيل من الثمن الا لشره بكمه فيه نصيب زيلعي (قوله ولو صح في حصة صاحبه) بأن كفل تضامافقرا (قوله وذا لا يجوز) لأن القسمة عار عن الإفراز والحجزة وهو أن يصير حق كل واحد منهما مفرا في جزع على جهة وهذا لا يتصور في غير العين لأن الفعل الحسي يستدعي محلا حسا والدين حكوي ونجما في الزيلعي (قوله نم لو تبرع جاز) أي لو أدى نصيب شر بكمه بلا سبق ضمان جاز ولا يرجع عما أدى بخلاف صورة الضمان فإنه يرجع بمادفع انقضاء على فساد كافي جامع الفصولين (قوله كالو كان صفقتين) بأن سمي كل منهما نصيبه عن خاص ضمان أحدهما نصيب الآخر لا مثل نصيب كل منهما مما لا شره بدليل أنه لو أدى للمشتري قول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل ونقد حصة أحدهما كان للمناقد قبض نصيبه وقد اعتبر وأهنا لتعدد الصفقة فتفصيل الثمن وذكره في السورع أن هذا قولهما وأما قوله فلا بد من تكرار لفظ بعث بحر (قوله ولا تصح الكفالة بالعهدة) بأن يشتري عبدا ضمن رجل العهدة للمشتري نهر (قوله لاشتباها المراد بها) لأنطلاقها على الصلح القديم أي الوثيقة التي تشهد بالسائق بالملك وهي ملكة لأذن بتسليمها للمشتري يصح لأنه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الهزل وخيار الشرط لم تصح الكفالة للأجلهاته نهر قلت فلو قسرها بالرد صح كولو اشتتر إطلاقها عليه في العرف والموال المانع تأمل (قوله ولا خلاف) أي عند الامام وقالوا تصح والخلاف مبني على تفسيره فهما فسرهما بتخليص المبيع أن قدر علمه ورد الثمن أن لم يقدر عليه وهذا ضمان الدرك في المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع فقط لا فائدة له عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فائدة رجع ككسحة) لم أرهذه العبارة في جامع الفصولين ونجما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشر يكين يرجع بمادفع انقضاء على فساد ف يرجع كولو أدى بكفالة فائدة وتطوره ولو كفل ببذل الكتابة لم يصح ف يرجع بما أدى إذا حسب أنه مجبر عن ذلك لضمائه السابق وعمله أو أدنى من غير سبق ضمان لا يرجع لشرعه وكذا وكسل البيع إذا ضمن الثمن لو كلف لم يجز ف يرجع لو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اه (قوله ولو كفل بأمره) شمل الأمر حكما كالما كفل الابن ابنه الصغير يهر أمره أنه ثمة مات الأب وأخذه من تركته كان لورثة الرجوع في نصيب الابن لأنه كفالة

بأمر الصبي حكى الشوب الولاية فإن أدى بنفسه فإن أشهد رجوع والا لا كذا في نكاح الجميع وكما وجد الكفالة  
 فبرهن المدعي عليها بالأمر وقضى على الكفيل فأدى قلة رجوع وان كان مستاضفا لكونه صار مكذا بشرعا  
 بالقبض عليه كذا في تلخيص الجامع الكبير وهو قد تناقروا عند قول الشارح ولو فصولا أن أجازة الطالب قبل  
 قبول الطالب بغيره الأمر بالكفالة ونقله أضاف الدر المنثور عن القهستاني عن الخانية وتأني الإشراف في  
 كلام الشارح قريباً **(قوله أي بأمر الطالب)** فلو بأمر أخيه فلا رجوع أصلاً في نزع العين عن الفتاوى الصغرى  
 أمر جلالاً يكفل عن فلان فلان فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اهـ **(قوله أو على أنه على)** أي على أن  
 ما ضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال ضمن الألف التي لفان على لم يرجع عليه عند الأداء لحوازان يكون  
 الفصل يرجع أو لطلب التبرع فلا يزعم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد لكن في النهر عن الخانية على كنه فلو  
 قال اكفل فلان ألف درهم على أو أنقده ألف درهم على أو ضمن له الألف التي على أو أقضه ماله على ونحو  
 ذلك يرجع عا دافع في رواية الأصل وعن أبي حنيفة في الخبر إذا قال لا ترا ضمن فلان ألف التي على قضيتها  
 وأدى إليه لا يرجع اهـ فعلم أن ما في الفتح على رواية الخبر وقد جزم في الواجبة بالرجوع وأما حكى الخلاف في نحو  
 ضمن له ألف درهم إذا لم يقل غنى أو هي على ونحوه فعندهما لا يرجع إلا إذا كان خلطاً وعند أبي يوسف  
 يرجع مطلقاً وله في النخعة وكذا في كافى الحام كمال قال في النهر وأجمعوا على أن المأمور ولو كان خلطاً ليرجع  
 وهو الذي في عياله من والداً وأولاداً وزوجة أو أخيراً بشرط شركة غنائ كذا في السباع وقال في الأصل والخلط  
 أيضاً الذي يأخذ منه ويعطيه ويأبى به يضع عند المال والطاهر أن الكل يعطى لهم حكماً خلطاً وعمامة فيه  
 قلت وما استظهره صرح به في كافى الحام كمال **(قوله وهو غرضي الخ)** قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر أعما  
 توجب الرجوع لو كان الأمر ممن يجوز إقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على الفتن  
 بعد عقته اهـ قال في الخبر بخلاف المأذون فيها لصحة أمره وإن لم يكن أهلاً لها أي للكفالة **(قوله لا يرجع عا)**  
 (أدى) شمل ما إذا صالح الكفيل الطالب عن الألف بمحض ماله فبرجع به إلا بالألف لأنه إسقاط أو أراه كافى الخبر  
 وقال أيضاً إن قوله يرجع عا أدى بمقدع إذا دفع ما وجب دفعه على الأصل فلو كفل عن المستأجر بالجرة دفع  
 الكفيل قبل الوجوب لا يرجع له كافي أخبار البراز به نقله وتقليد ما لو أدى الأصل قبله في حوازي الزايد  
 الكفيل بأمر الأصل أدى المال إلى الدائن بعدما أدى الأصل ولم يعد له لا يرجع به لأنه نسي حكماً فلا  
 فرق فيه بين العلم والجهل كقول الوكيل اهـ أي بل يرجع على الدائن **(قوله أي أدى بما ضمن)** الأولى خفف  
 الباء **(قوله وإن أدى أردأ)** إن وصلة أي إن لم يؤد ما ضمن لا يرجع عما أدى بل بما ضمن كما إذا ضمن بلحيد فادى  
 الأردأ أو بالعكس **(قوله للملكه الدين بالأداء الخ)** أي يرجع بما ضمن لا بما أدى لأن رجوعه بحكم الكفالة  
 وحكمها أنه ملك الدين بالأداء فصار كطالب بنفسه فبرجع بنفس الدين فصار كما إذا ملك الكفيل الدين بالأداء  
 بأن مات الطالب والكفيل وارثه فأما له عنده وكذا إذا أوجب الطالب الدين للكفيل فله عليه وكذا طالبه  
 المكفول بعنه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تصح إلا من عليه الدين وليس الدين على الكفيل على المختار لأن  
 الواهب إذا أذن للموهب بقبض الدين جاز استحساناً وهذا بقصد الكفالة سلطه على قبضه عند الأداء وهذا بخلاف  
 المأمور بقبضه الدين فإنه يرجع عما أدى لأنه ملك الدين بالأداء وعمامة في الفتح **(قوله وإن بقره أي وإن كفل)**  
 بغير أمره لا يرجع **(قوله إلا إذا أحاز في المجلس)** أي قبل قبول الطالب فلو كفل بحضرتها بأمره فرضى  
 الطالب أو لا يرجع ولو رضى الطالب أو لا لا تمام العقبة فلا يتغير هستان عن الخانية وقتئذ أيضاً عن السراج  
**(قوله وجب له الرجوع بلا أمر الخ)** عبارة الولو لغير رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال الطالب  
 ادفع إلى ما لي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فأراد أن يؤديه على وجهه يكون له حتى الرجوع على الطالب  
 فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين إلى الطالب ويهبه الطالب ماله على الطالب ويؤكده بقضه فيكون له حتى المطالبة  
 فإذا قبضه يكون له حتى الرجوع لأنه لو دفع المال إليه بغير هذه الحيلة يكون متلطعاً ولو أدى بشرط أن لا يرجع  
 لا يجوز اهـ ولا يخفى أنه ليس في ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط لكن إذا سأل له الرجوع بدون كفالة بهذه

أي بأمر الطالب بشرط  
 قوله غنى أو على أنه على  
 وهو غرضي وعبد  
 محجورين ابن مالك (رجع)  
 عليه (عأدى) ان  
 أدى بما ضمن والأقضا  
 ضمن وإن أدى أردأ  
 للملكه الدين بالأداء  
 فكان كطالب وكما  
 ملكه بجهة وأرث عتي  
 (وان بقره لا يرجع)  
 لتبرعه إلا إذا أحاز في  
 المجلس فبرجع عادية  
 وجب له الرجوع بلا أمر  
 أن يهبه الطالب الدين  
 ويؤكده بقضه ولو واجبة  
 (ولا يطلب كفيل)  
 أمسيلا (عمال قبلان  
 يؤدى) الكفيل (عنه)

الحيلة تقع الكفالة أولى لكن علت أن نأخذ هبة الطالب الدين للكفيل لا بشرط فيها إلا أن يقضه لأن عقد الكفالة يتضمن أنه بالقبض عند الأداء والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كونها بانن المطلوب أو بدونه فقول الشارح هو بوجهه بقبضه لا بزم هنا بخلافه في مسئلة الواجبة لأنه ليس فيها عقد كفالة بل مال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض إلا تصح الهبة بدونه وأورد أنه إذا دفع دين الأصل يرى الأصل من دينه فلا يرجع عليه عليه إلا إذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الأصل أي بأن يدفعه للطالب على وجه الهبة قلت هنا وأورد على مسئلة الواجبة ما على ما ذكره الشارح من فرض المسئلة في الكفيل بالأمر فلا لمساتع أن من الكفيل تلك الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الأصل وفهم نعم ينبغي أن تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالأداء فلا تصح (قوله لأن تملكه بالأداء) أي تلك الكفيل الدين إنما يثبت له بالأداء لا قبله فإذا أداءه صار كالطالب لا فرقناه أن نفاخه في يده يثبت له حسب المطلوب (قوله لم الكفيل) أخذ من الخ يعني لو دفع الأصل إلى الكفيل رهنًا بالدين فله أخذه والأولى في التعبير أن يقال نعم للأصل دفع رهن الكفيل لثلاث بوجه زوم الدفع على الأصل بطلب الكفيل وقد تبين الشارح في هذا التعبير صاحب البحر أخذ من عبارة الخنا متبع أي أنهم اتفقوا على أنه قال فما ذكر في الأصل لم يوفى حال مؤجل على الأصل فأعطاه المكفول عنه رهنًا بذلك ما زوم كقول بنفس رجل على أنه لم يوفى به إلى السنة تعلمه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه مالًا رهنًا إلى السنة كان الرهن بالاطلالة له لم يحبس المال للكفيل على الأصل بعد كذا القول أن مات فلان ولم يؤدله فهو على شيء أعطاه المكفول عنه رهنًا لم يخرجه عن أي يوسف في التوارد بخروجه (قوله) وإذا حبسه له حبسه في حاشية النسخة إلى أقول سبقت في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والأصل وكفيل الكفيل وإن كثروا (قوله) هذا إذا كفل بأمره (الخ) تقيد لقول المصنف فإن لزوم لا زمة الخ وقيدته أيضًا في البحر بخلافه إذا كان المال حالًا على الأصل كالكفيل والأفليس له ملازمته اه وقيدته في الشرنبلالية أيضًا إذا لم يكن المطلوب من أصول الطالب فلو كان أمامه فلا يثبت له حسب الكفيل لما يلزم من فصل تلك المطلوب وهو متعنع أي لأنه لا يحبس الأصل بدین فرعه وإذا امتنع اللازم امتنع اللازم واعتزله السيد أبو السعود عنع الملازمة وبأنه مخالف للمقول في القهستاني فلا يقول عليه وإن تبعه بعضهم اه قلت وبعبارة القهستاني وإن حبس حبس هو المكفول عنه إلا إذا كان كفيلًا عن أحدًا لا يورث أحدًا وإن فانه أن حبس لم يحبس به يشعر قضاء الخلاصة اه ولا يخفى أن المتبادر من هذه العبارة ما إذا كان الطالب أجنبيًا والمطلوب أي المدين أصلًا للكفيل لا للطالب وهذا غير ما في الشرنبلالية وهو ما إذا كان المطلوب أصلًا للطالب لا للكفيل فاف الشرنبلالية تقيد لقولهم أن للطالب حبس الكفيل وما في القهستاني تقيد لقولهم الكفيل حبس المكفول إذا حبس أي إذا كان المكفول أصلًا للكفيل فلو كان الطالب أجنبيًا حبس الكفيل وليس المكفول إذا حبس أن يحبس المكفول لكونه أصله بخلاف ما إذا كان المكفول أصلًا للطالب فانه ليس للمطالب حبس الكفيل لأنه يلزم من حبسه أن يحبس هو المكفول فيلزم حبس الأصل بدین فرعه وقد ذكر ذلك الشرنبلالي في رسالة خاصة وذكرها أنه سئل عن هذه المسئلة ولم يجد فيها نقلاً وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر الخبر الرمي في حاشية الحنفية باب الحبس من كتاب القضاء أنه وقع الاستفتاء عن هذه المسئلة ثم قال الكفيل حبس المكفول الذي هو أصل المدين لأنه إنما يحبس لحق الكفيل ولتلك يرجع عليه بما أدى فهو محبوس بدنه فلم يدخل في قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما يحبس أجنبي فيما يثبت له عليه اه ملخصاً ومفاده أن الطالب الذي هو فرع المكفول حبس الكفيل الأجنبي لأن الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبس الطالب ولا يخفى أن المكفول إنما يحبس بدین الطالب حقيقة فليزوم حبس الأصل بدین فرعه وإن كان الحبس له مباشرة وغير الفرع نعم يظهر ما ذكره الخبير الرمي على القول بأن الكفالة ضمنية إلى ذمة الدين لكن علت أن الكفيل لا يملك الدين قبل الأداء ففي الدين للطالب ولزم المحذور والله سبحانه أعلم فافهم (قوله) بوجه برأتهما أي برأه الكفيل والأصل وقوله الطالب قبل متعلق بأداء قتل وفيه بعد والأظهر تعلقه بخدوف على أنه حال من برأه أي

لأن تملكه بالأداء نعم  
الكفيل أخذه من  
الأصل قبل أدائه خائفة  
(فإن لزوم) الكفيل  
(لا زمة) أي لازم هو  
الأصل أيضاً حتى يتخاصه  
(وإذا حبسه له حبسه)  
هذا إذا كفل بأمره ولم  
يكن على الكفيل  
للمطالب دين مثله والا  
فلا ملازمة ولا حبس  
سراج وفي الاشياء أداء  
الكفيل بوجه  
برأتهما الطالب

مطلب فيما يبرأه  
الكفيل عن المال

متنبه الى الطالب على أن اللام معنى الى ونظيره قوله الاتي رثت الى فافهم **(قوله الا اذا حاله)** فان الحوالة كما  
 يأتي نقل الدين من ذمة الجليل الى ذمة الجاهل عليه فهو في حكم الاداء فصح الاستثناء فافهم **(قوله وشروطه)** ان نفسه  
 فقط ثم يتدبر الكفيل دون الاصل والطالب اخذ الاصل أو المحال عليه بدنه ما يتناول المال على المحال عليه  
 وبدون هذا الشرط يدبر الاصل أيضا لأن الدين عليه والحوالة حصلت بأصل الدين فقصت راءتها بما في الضر  
 عن السراج **(قوله ويرى الكفيل بأداء الاصل)** وكذا يراى لو شرط الدفع من ودعة ففعلت في الكفاي لو كفل  
 بألف عن فلان على أن يعطاه ما بهن ودعة فلان عنده ما زال هلكت الودعة فلا ضمان على الكفيل اه وفيه  
 ايضا في باب بطلان المال عن الكفيل بغير أداء ولا ابراء كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من بداء ورده  
 بعيب ولو بلا قضاء أو باقالة أو بخيار أو بة أو بفساد البيع يرى الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بعضه عن الزوج  
 بوجه يرى مما بطل عن الزوج أو ضمن المشتري الثمن لغيره البائع فاستحق المبيع من بداء المشتري بطلت الكفالة  
 أيضا وكذلك الحوالة ما لو رده المشتري بعيب ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذا لو هلك  
 المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة أغتر عيها ثم وقعت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم يطل الضمان  
 وبمهامه نفسه **(قوله الا اذا برهن)** أي الاصل على أدائه قبل الكفالة فيبرأ أي الاصل فقط أي دون الكفيل  
 لانه أقر بهذه الكفالة أن الالف على الاصل وبهذا يظهر أن الاستثناء منقطع لما في الجرم من أن هذا ليس من  
 البراءة أو امتناعه أن لا يدن على الاصل والكفيل عموما بقرائه أي لان السنتها قاما على الاداء قبل الكفالة  
 علم أن ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف ما اذا برهن أنه قضاء بعد الكفالة في البراءة يبرأ **(قوله)**  
**(بحر)** صوابه نراه فانه نقل عن القصة براءة الاصل عما توجب راءة الكفيل اذا كانت بالاداء أو البراء فان  
 كانت بالحلف فلا فلان الحلف يفسد راءة الحالف فحسب اه والظاهر أنه مصروفها اذا كانت الكفالة بغير  
 أمره والافقولة كفل عن فلان بكذا القرار بالمال لفلان كافي الخاتمة وغيرها وحديث فاذا ادعى عليه المال  
 فأنكر وحلفه يرى وحده وانما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصل الاداء فعليه السينة لا للين تأمل **(قوله ولو ابرأ)**  
 الطالب الاصيل الخ يحمل براءة الكفيل براءة الطالب الاصيل اذ لم يكفل بشرط براءة الاصيل فان كفل كذلك  
 يرى الاصيل دون الكفيل لانها حوالة ط وقال ولو برى الاصيل لسئل ما في الخاتمة لمولات الطالب والاصيل  
 وارنه يرى الكفيل أيضا اه بحر **(قوله يرى الكفيل)** ط بشرط قبول الاصيل ووقته قبل القبول والرد يقوم  
 مقام القبول ولو ردها رددها بعد الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا في الفتح نهر وفي التتارخانة عن المحقق  
 لاذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب واختلف المشايخ ففهم من قال لا يبرأ الكفيل أي برأ الاصيل ابراء كما في  
 رد الهبة ومنهم من قال يبرأ الكفيل اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأ صرح وان لم يقبل ولا  
 يرجع على الاصيل ولو كان ابراء الاصل أو هبته أو تصدق عليه بعدم موته فعند أي وصف القبول والرد للبرنة  
 فان قبلا صرح وان ردوا الرد وقال محمد لا رد بدهم كالو ابرأهم في حال حياته ثم مات وهذا يختص بالبراء اه  
**(قوله كاهم)** أي قبيل الكفالة بالمال **(قوله وتأخر الدين عنه)** مر تطبيقه أو أخر عنه وشمل كفيل الكفيل  
 فاذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر الكفيل وكفله وان أخر عنه الكفيل الاول تأخر عن الثاني أيضا لانه  
 الاصل كافي الكافي وشروطه ايضا فقول الاصيل فلوردها رد كذا أفاده الفتح **(قوله تأخرت مطالبة المصالح)** مصدر  
 مضاعف إلى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل وإلى فاعله والمراد به الولي والمفعول المكاتب وان  
 المصالحه مفاعلة من الطرفين وهذا أولى ثلاثا من الظاهر في مقام الاضرار فافهم وشمل هذه المسئلة ما لو كفل  
 العبد المحجور رعايته بعد عتقه فان المطالبة تأخر عن الاصيل الى عتقه وبطلت كفله للحال لكن في هذين  
 الفرعين تأخر لا يتأخر الطالب فلم يدخل في كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر **(قوله ولا ينكس)** أي لو  
 أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حال لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه قال في النهر واذ لم يبرأ  
 الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وهبته أو الدين تصدق عليه بحيث يرجع اه **(قوله لم لو)**  
 تكفل بالحال مؤجلا الخ أفاده لو كان مشروحا على الاصيل فكفله تأخر عنه ما بالاولى وإن لم يسلم الاجل في

الاذا حاله الكفيل

على مدونه وشروط

براءة نفسه فقط

(ويرى) الكفيل (بأداء

الاصل) اجاعا الا اذا

برهن على أدائه قبل

الكفالة فيبرأ فقط

حلف بحر (ولو ابرأ)

الطالب (الاصيل) أو

أخر عنه) أي أجله

(يرى الكفيل) تبعا

للاصيل لا كفيل

النفس كاهم (وتأخر)

الدين (عنه) تبعا

للاصيل الا اذا صالح

المكاتب عن قتل العبد

بمال ثم كفه انسان

ثم بحر المكاتب تأخرت

مطالبة المصالح الى عتق

الاصيل وله مطالبة

الكفيل الا أن أشاء

(ولا ينكس) لعبد

تبعة الاصل لا فرع نعم

لو تكفل بالحال مؤجلا

مطلوب لو كفل بالقرض

مؤجلا تأجل عن

الكفيل دون الاصيل

الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره **(قوله)** لان تأجيله على الكفيل بتأجيل علمها هذا التعديل غير تام فان العلة في الفتح هي ان الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الا ان في الضرورة بتأجيل عن الاصل بتأجيل الكفيل ما في مسئلة المتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل فقد تقرر حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فتصرف الى ما تقرر عليه ما هو والمطالبة **(تنبيه)** ما ذكره الشارح ترجعاً للهداية وغيرهما ان تأجيل علمها يستثنى منها اذا اضاف الكفيل الاجل الى نفسه قال فاحتمل اقل حتى لا يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصل كما ذكره في الفتاوى الهندية ونقل طبعها واستثنى ايضا ما لو كفّل بالقرض مؤجلا الى سنة مثلا فهو على الكفيل الى الاجل وعلى الاصل حال كافي البصر عن التنازعانية معزاً الى الذخيرة والفتاوى استثنى عن نقل خلافه عن تلخيص الجامع من شموله القرض وان هذا هو الحسنة في تأجيل القرض وسيد كرم الشارح آخر الباب قلت لكن رد العلامة الطرسي في أنفع الوسائل بان هذا اعماق له المحصر في شرح الجامع وكل الكتب تتخلفه فلا تنبض الهداية يجوز العمل به وقد منتهى الكلام عليه قيل فصل القرض ويؤيد ان الحاكم الشهيد في الكافي صرح بأنه لا يتأخر عن الاصل وكفى به حجة **(قوله)** وفيه متعلق بقوله يشترط والضمير المجرور عائدا الى قول المتن ولو ابرأ الاصل الخ ولو اسقط لفظه فيه لكان واضحا وعبارة الدور هكذا أرى الطالب الاصل ان قبل برأى الاصل والكفيل معاً واخره عن تأخير علمها بالاعكاس فهم اولو أرى الكفيل فقط برئ وان لم يقبل اذ لا عليه ليصالح الى القول بل علم المطالبة وهي تسقط بالاراء ولو ذهب الدين له أي للكفيل ان كان غنياً او صدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كاهو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين نعيم عليه الدين تصح اذا سئل عليه والتكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبمسئله الرجوع على الاصل اهـ وضمير بعده للقول وحاصله ان حكم الاراء الهبة في الكفيل تختلف في الاراء لاحتياج الى القول وفي الهبة والصدقة يحتاج وفي الاصل متفق فيحتاج الى القول في الكل وموته قبل القول والارد بالقول شرعية ولم يرد حكم كارد وأما في الفتح ان الاراء والتأجيل برئان برأ الاصل وأما الكفيل فلا يرتد برأه ابرأ الاصل والتأجيل والفرق ان الاراء اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تحليل مال لان الواجب عليه مجرد المطالبة والاسقاط المحض لا يحتمل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأخير لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل الكفيل التأخير او الاصل فالحال حال بطالبانه فقال اهـ وقد منتهى الكلام عليه **(تنبيه)** نقل في البصر عند قوله وبطلان تعليق البراءة عن الهداية مثل ما هنما من ان اراء الكفيل لا يرتد بل بخلاف اراء الاصل ثم نقل عن الخانية لوقال للكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لم يصرح جارحاً ثم قال في البصر فثبت ان اراء الكفيل اضار بتدليد اهـ قال في النهرو فيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب المقدسي بأن ما في الخانية في معنى الاقالة لعقد الكفالة فثبت ما قبلها الكفيل بطلت فتبقى الكفالة بخلاف الاراء لانه محض اسقاط فتم بالسقوط اهـ على ان ما في الهداية بخصوص علمي كافي الحاكم **(قوله)** والتأجيل هنا غير موجود في عبارة الدور كما عرفت نعم هو في الفتح كما ذكرناه انما **(قوله)** لا الكفيل أي لا يشترط قبول الكفيل الاراء والتأجيل لكن لم يذكر في الدور عدم اشتراطه في التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعتم كلام الفتح **(قوله)** وفي فتاوى ابن نجيم الخ ونصها مثل عن رجل ضمن آخر دين عليه من مبيع أو أجرة لازمة علمه ثم انرب المال اجمعه على الكفيل الى مدته معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصل حالاً ويؤجل عليها ما لم يصير مؤجلاً عليها كما صرح به في الحاوي القدسي اهـ أقول هنا غير صحيح لخالفته لبيان ان المتن والشرح على أن راجعت الحاوي القدسي فرأيت خلاف ما عراه اليه ونص عبارة الحاوي وان آخر الطالب الدين عن الاصل كان تأخير عن الكفيل وان آخر عن الكفيل لم يكن تأخيراً عن الاصل اهـ بالخوف وكان ابن نجيم اشبه عليه فلا بد من الكفيل بالمال مؤجلاً مع ان صريح السؤال خلافه فافهم **(قوله)** فلحفظ بل الواجب حفظ ما في كتب المذهب لان هذا ساقط نظر فلا يحفظ ولا يلحظ **(قوله)** وهو المختار لان الناس لا يريدون في

تأجيل عنها لان تأجيله على الكفيل تأجيل علمها وفيه يشترط قبول الاصل والاراء والتأجيل لا الكفيل الا اذا وجهه أو تستدعي عليه ديد قلت وفي فتاوى ابن نجيم اجمعه على الكفيل بتأجيل علمها وعزاه للحاوي القدسي فلحفظ وفي الفتوة طالب الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يجيء الاصل فقال لا تعلق لي به انما تعلق عليك هل يبرأ جاب نعم وقيل لا وهو المختار

الآل إلى أجله خلافا  
لزفر (كما لا يحل)  
المؤجل (على الكفيل)  
اتفاقا (إذا حُل على  
الأصل به) أي بموته ولو  
ما تأخير الطالب دور  
(صالح أحد همارب  
المال عن ألف) الدين  
(على نصفه) مثلا (ربنا  
ال) أن المسئلة مربعة  
فأذا شرط براءة همارو  
براءة الأصل أو سكنت  
ربنا (إذا شرط براءة  
الكفيل وحده) كانت  
فضا الكفالة لاسقاطا  
لأصل الدين (فبما هو)  
وحده عن خمسمائة  
(دون الأصل) فبقي  
عليه الألف فيرجع  
عليه الطالب خمسمائة  
والكفيل خمسمائة ولو  
بأمره ولو صالح على  
حس آخر رجع بالألف  
كأمر (صالح الكفيل  
الطالب على شيء ليرثه  
عن الكفالة لم يصح)  
الصالح (ولا يجب المال  
على الكفيل) خاتمة وهو  
بإطلاقة يدعم الكفالة للمال  
والنفس بحس قال  
الطالب للكفيل برئت  
إلى من المال) الذي  
كفلت به (رجع)  
الكفيل للمال (على  
المطلوب إذا كانت  
الكفالة (بأمره) لا لقراره بالقبض

العلق أصلا وانما يريدون في العلق الحسنى وإن لا تتعلق به تعلق المطالبة اه ح على أن أراء الأصل يتوقف  
على قبوله ولم يوجد (قوله) وإذا حُل الدين المؤجل (الح) أفاد أن الدين يحل بموت الكفيل كالمصرح به في الفرر  
وشرح الوهابية نعم الميسر وعلمه في المنع عن الوالو الخ لئلا يأن الأصل يستقطع موت من له الأصل (قوله) لا يحل  
على الأصل) وكذا إذا عمل الكفيل الدين حال حياته لم يرجع على المطلوب إلا عند حلول الأصل عند علمنا  
الثلاثة وهو نظير ما لو كفل بالربوف وأذى الجادتنا تارخانية (قوله) خير الطالب (أي في أخذه من أي الترتين شاء  
لأن دينه ثابت على كل واحد منهما كافي حال الحساب دور (قوله) مثلا) فالنصف غير عقد (قوله) ربنا) أي  
الأصل والكفيل لأنه أضاف الصلح إلى الألف الدين وهو على الأصل فيبرأ عن خمسمائة ورثه بوجوب براءة  
الكفيل دور (قوله) وإذا شرط براءة الكفيل وحده (الح) ليس المراد أن الطالب بأخذ البذل في مقابلة إراء  
الكفيل عنها وإنما المراد أن مأخذ من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع الباقي على الأصل بحر ونبه  
بذلك على الفرق بين هذين وبين المسئلة التي عفيها كما يأتي ويوضحها في الفتح عن الميسر لو صالحه على مائة  
دور على أن إراء الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الأصل بمائة رجع الطالب على الأصل بتسعمائة  
لأن إراء الكفيل يكون فضلا للكفالة ولا يكون إسقاطا للأصل الدين اه (قوله) كانت فضلة للكفالة هذه  
عبارة بالميسر كما عرفت أي أن البراءة عن باقي الدين التي تضمنتها عقد الصلح تضمنت فسخ الكفالة لتسقط المطالبة  
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين إذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شيء مع أنه يطالبه  
بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاثة فإن طالبته سقطت عنهم جميعا (قوله) فبما هو) أي الكفيل وحده عن  
خمسمائة وهي التي سقطت بعقد الصلح وكذا عن التي دفعها بدل لأن الصلح وهو ظاهر لأن الصلح على بعض  
الدين أخذ لبعض حقه وأبرأ عن الباقي فثبت أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأ عن باقيه ففسخت  
المطالبة عنه أصلا ورأى الكفيل لا تجوز براءة الأصل قلنا قال دون الأصل (قوله) والكفيل بخمسمائة  
أي يرجع الكفيل على الأصل خمسمائة وهي التي أذاعها الطالب بدل الصلح في الصور الأربع (قوله) لو  
بأمره) أي يرجع همارو كفل عنه بأمره والألف يرجع له (قوله) على حس آخر) مفهوم قوله على نصفه اه  
ح (قوله) رجع بالألف) لأن الصلح بحس آخر مباداة فبما أن الدين يرجع بجميع الألف فتح وكذا يرجع  
بجميع الألف لو صالحه على خمسمائة على أن هبة الباقي كافي الفتح أيضا ومثله في الكافي (قوله) كأمرو  
الأول أن يقول لما أمر أي من أنه علف الدين بالأداء (قوله) صالح الكفيل الطالب (الح) في الهداية ولو كان  
صالحه عا ستوجب بالكفالة لا براءة الأصل لأن هذا إراء الكفيل عن المطالبة اه ومقتضاه صحة الصلح  
وإروم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الأصل وهو خلاف ما ذكره المصنف تبعا لثانته إلا أن يعمل  
على الكفالة بالنفس لما في التارخانية لكفيل بالنفس إذا صالح الطالب على خمسمائة دينه على أن أبرأ من  
الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفلا بالنفس والمال على إنسان واحد برئ اه وفي الهندي عن  
الشيخ صالح على مال لا يسقط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه وإثبات في رواية  
تسقط وبه بقي اه وحديث فيصالح في الهداية على الكفالة بالمال توفيقا بين الكلامين تأمل ثم لا يخفى أن  
الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها في المنع وهي الرابعة هو أن هذه في الصلح عن الكفالة والتي قبلها في الصلح عن  
المال المكفول به فالألف هنا في مقابلة الإبراء عن الكفالة وهما في مقابلة الإبراء عن المال الباقي كأمرو في عبارة  
الميسر ومن العجب ما في النهاية حيث جعل عبارة بالميسر المارة تصوير الماذكره هنا في الهداية قلناه عكس  
الموضوع لأن كلام الميسر مفروض في الصلح على إبراء الكفيل فقط عن المال وهو الصور والرابعة المذكورة  
في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على إبراء الكفيل عن المطالبة ولم يذكر فيه شيء من نقله في البحر  
وغيره وأقر وعده نعم راجع كلام الفتح بأنه لم يرضه فراجع (قوله) وهو بإطلاقة نعم الكفالة بالمال والنفس  
قد علمت ما فيه (قوله) برئت إلى) متعلق بخذوف حال أي حال كونك عوديا إلى كافي شيء حسنين أي فهو  
براءة استيفاء لإبراء إسقاط (قوله) لا لقراره بالقبض) لأن مقاد هذا التركيب براءة من المال مبدؤا من الكفيل

ومفاده ما صاحب الدين وهذا هو معنى الاقرار بالقبض من الكفيل فكأنه قال دفعت الي (قوله) وهو مفاده أي  
 مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البصر (قوله) براءة المطلوب أي المدينون المطالب أي الدائن  
 يعني أنه يفيد أن المطلوب يرى من المطالبة التي كانت المطالب عليه وكذا يرى أنها الكفيل فلا حطاط له على  
 واحد منها لا قراره بالقبض اذ لا يستحق القبض أكثر من مرة واحدة (قوله) لا يرجع أي للكفيل على  
 المطلوب نعم المطالب أن يأخذ المطلوب بحال كافي الكافي للحاكم (قوله) لأنه إراءة تمليل لعدم الرجوع  
 في الصور الثلاث اذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون إقراره بل هو محتمل للإراءة بسبب القبض ولا سقط فلا  
 يثبت القبض بالثبوت (قوله) أي التي المراد برئت الي (قوله) وهو أقرب الاحتمالين أي احتمال أنه إراءة  
 قبض واحتمال أنه إراءة اسقاط ووجه الأقربية ما في الفتح من قوله أنه إقرار بإراءة ابتداء وهما من الكفيل  
 المتخاطب وحاصله ان ثبت البراءة منه على الخصوص مثل وقت وقعت والبراءة الكائنة منه خاصة كالإبقاء (م)  
 فخلافا للبراءة لا إراءة أنها لا تتحقق بفعل الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون حادثة مضافة إلى الكفيل وما  
 قاله محمد أي من أنه لا يثبت القبض بالثبوت انما يتم اذا كان الاحتمال من مساوين اه وهذا أيضا يرجع منه  
 لقول أبي يوسف (قوله) لو كتبه في الصلح بأن كتب برئ الكفيل من الدراهم التي كفل بها بحر (قوله) علا  
 بالعرف) فان العرف بين الناس أن الصلح يكتب على الطالب بالبراءة اذا حصلت بالإبقاء وإن حصلت بالإبراء  
 لا يكتب الصلح عليه فعملت اقرارا بالقبض عرفا ولا عرف عند الإراءة فتح (قوله) وهذا كماله عزاء  
 في فتح القدير الشرع الجامع الصغير وجزءه في المثلث والدرر وأقره الشربلاني وكذلك بلقي وابن كمال  
 فتعبر البحر عنه بقل غير ملأه فهم والاشارة إلى جميع اللفاظ الواردة قال في البحر عن النهاية في برئت  
 التي لا احتمال لاني أرى أن لا محازا وإن كان بعيدا في الاستعمال اه قال في النهر والظاهر أن في لفظ الحمل  
 لا يرجع إليه لظهوره أنه مسحوق لأنه أخف من ثبوت اه قلت وفيه نظر يظهر بأني نظرت (قوله) لمراده متعلق  
 بالبيان أي يسأل هل أدبت القبض أولا (قوله) لأنه الجمل بكسر التاء ماسم فاعل أي فان الأصل في الأجال  
 أن يرجع فيه إلى الجمل والمراد بالجمل هنا ما يحتاج إلى تأمل ويحتمل الجواز وإن كان بعيدا لاحتمال الجمل يعني  
 يرجع اليه اذا كان حاضرا الازالة الاحتمالات خصوصا ان كان العرف في ذلك اللفظ مشتركا بينهم من يقصد  
 القبض ومنهم من يقصد الإراءة فتح (قوله) ومثل الكفالة الحوالة في كافي الحاكم والمحتمل عليه في جمع ذلك  
 كالكفيل اه قال ط فان قال المحال للمحتال عليه برئت إلى رجوع المحتال عليه على الحمل وإن قال أرى أن  
 لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط اه وانما يرجع اذا لم يكن للحمل دين على المحتال عليه (قوله) وبطل تعليق  
 البراءة من الكفالة بالشرط أي لما فيه معنى التمثل وروى أنه يصح لأن عليه المطالب بدون الدين في  
 الصحيح فكان اسقاطا لمحض كاطلاقه في براءة وظاهره ترجع عدم بطلانه بنا على الصحيح بحر قلت وإذا قال في  
 من المتلقي والختار الحجة واعلم أن اضافته لتعلق إلى البراءة من إضافة الصفة إلى موصوفها والمعنى وبطلت  
 البراءة بالعلاقة بالشرط وإذا بطلت البراءة من الكفالة تبقى الكفالة على أصلها فاطالب مطالبة الكفيل بدليل  
 التعليل فليس المراد بطلان تعليق البراءة لأنه يلزم منه نفاذ البراءة بجميع مخرجة وتبطل الكفالة بها ولا يناسبه  
 العلة المذكورة لأن نفس التعليل ليس فيه معنى التمثل بل الذي فيه معنى التمثل هو البراءة للعلاقة فتبطل ثم  
 رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قد عرفت شرح الجمع ما فيه معناه أن الكفالة حادثة والشرط باطل اه  
 وهذا عين ما قلته (قوله) بالشرط الغير الملائم نحو إذا جاء غدا فأت برئ من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال  
 أو بالنفس وقال إن أوفيت به غدا فأت برئ من المال فوافق من الغد فهو برئ من المال كذا في العناية اه  
 ح وفي البحر عن المراج الغير الملائم هو ما لا منفعته فيه الطالب أصلا كدخول الدار وحيي الغد لأنه غير متعارف  
 اه قلت وسئلت عن قال فقلت على أنك ان طالبتي به قبل حلول الأجل فلا كفالة في وظاهر لي أنه من غير الملائم  
 قلت تأمل (قوله) على ما اخشاه في الفتح والمراج أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز لتعليق الأبرار من  
 الكفالة بالشرط أي بالشرط المتعارف لمثل أن يقول إن عجلت لي البعض أو دفعت البعض فعد برأيتك

مطلب في بطلان تعليق  
 البراءة من الكفالة  
 بالشرط



من الكفالة ما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال ويرى أنه يجوز وهو أوجه لمخ فبهذا شرح بعبارة الهداية التي  
 قسمناها آنفا وقد بينا أن ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن المتي وكذلك اختارها في  
 الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قد بينا عدم جواز  
 بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهمه الأولى ثم ذكر مقابل الرواية الأولى وهي  
 رواية الجواز فسلم أن المراد بالشرط المتعارف أيضا وأن غير المتعارف لا يجوز أصلا ويحتمل أن يكون قوله  
 ويرى أنه يجوز أي إذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالأولى فعمل الاحتمال الأول يكون  
 قد اختار في الفتح جواز التعلق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جواز مطلقا وهذا الاحتمال أظهر لانه  
 حيث قد روي عدم جواز المتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالأولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو  
 رواية الجواز أي مطلقا فكان على الشارح أن يقول وبطل تعلق البراءة من الكفالة بالشرط طول ملائمة وروي  
 جواز مطلقا واختار في الفتح نهذ كرفي الدرر عن العناية بقولنا ثانيا وهو عدم جواز التعلق بالشرط لو غير  
 متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المراج هذا القول وجعله محل الروايتين وأقره في البصر وقال ان قول  
 الكثر وبطل التعلق محمول على غير المتعارف وتبعه الشارح لكن لا يخفى أن كلام الفتح يخالف لهذا التوفيق  
 لانه جل بطلان التعلق على الشرط المتعارف كما عرفت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم **(قوله وأقره**  
**المصنف)** أي في شرحه في هذا محل أي أقر ما في المراج من التفصيل والتوفيق **(قوله والمتفرقات)** أي  
 متفرقات البيوع في بحث ما يبطل تعليقه **(قوله ترجيح الاطلاق)** أي رواية بطلان التعلق المتبادر منها  
 الاطلاق عما فصله في المراج وفي كون الزايل يرد ذلك نظير بل كلامه قريب من كلام الهداية والمراد فاجعه  
**(قوله قيد بكفالة النفس)** أي باعتبار أن الكلام فيها أو لا يفيد كرا القيد في المتن كالكثر اهـ **(قوله مبسوطا**  
**في الثانية)** حاصله أن تعلق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوده في وجه نص البراءة وبطل الشرط كانا أربأ  
 الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشر قدها وفي وجهه يصح أن كانا كان كسبلا بالمال أيضا وشرط  
 الطالب عليه أن يدفع المال ويؤثر من الكفالة بالنفس وفي وجهه بطلان كذا في شرط الطالب على الكفيل  
 بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اهـ **(قوله لا يسترد أصل الخ)** أي أذا دفع الأصل وهو  
 المسدود إلى الكفيل المال المكفول به ليس الأصل أن يسترد من الكفيل وأن لم يعطه الكفيل إلى الطالب  
 قال في النهر لانه أي الكفيل ملكه بالانتضاء به فظهر أن الكفالة توجب دين الطالب على الكفيل وديننا  
 لا كفيل على الأصل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل إلى وقت الاداء وإذا لم أخذ الكفيل من  
 الأصل رهنا أو أربأ أو وهب منه الدين صح فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا يتأخيه ما مر من أن الرابع أن  
 الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة لأن الضمانها هو بالنسبة إلى الطالب وهذا الإنافي أن يكون الكفيل دين على  
 المكفول عنه كالا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اهـ ما في  
 النهر أي دين ومطالبة حالن الطالب على الأصل ودين ومطالبة مؤخرين الكفيل على الأصل أيضا ومطالبة  
 فقط للطالب على الكفيل بناء على الرابع من أنها الضم في المطالبة **(تنبيه)** نقل خشى مسكين عن الجوى عن  
 المفتاح أن عدم الاسترداد مقيد بالذم لا يؤخره الطالب عن الأصل أو الكفيل فان أخره أن يسترده اهـ قلت  
 لكن قوله أو الكفيل لم يظهر في وجهه تأمل **(قوله بأمره)** متعلق بالكفيل اختار أن الكفيل بلا أمر كإبائي  
 قال في النهر قيد به الهداية ولا بد منه **(قوله لا يدفعه الطالب)** متعلق بأدى وإعلان ما مر من أن الكفيل ملك  
 المؤدى فذلك فيما إذا دفعه اليه الأصل على وجه القضاء بأن قال له افي لأمن أن يأخذ من الطالب حقه فانا  
 أمضيت المال قبل أن تؤديه بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه المسألة بأن قال المطلوب للكفيل خذ هذا المال  
 وأدفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو أمانة في يده لكن لا يكون المطلوب أن يسترد من  
 الكفيل لانه تعلق به حق الطالب كذا في الكافي لكن ذكر في الكبرى أن له الاسترداد وأنه أشار إلى باقي الأصل  
 كذا في الكفاية بشرح الهداية وما نقله عن الكافي نقل ط مثله عن العناية والمراج وعليه مسمى في العبر والنهر

وأقره المصنف هنا  
 والمتفرقات لكن في  
 النهر ظاهر الزايل وغيره  
 ترجيح الاطلاق قيد  
 بكفالة المال لان في كفالة  
 النفس تفصيلا مبسوطا  
 في الثانية (لا يسترد أصل  
 ما أدى إلى الكفيل)  
 بأمره لا يدفعه الطالب

قوله قيد بكفالة النفس  
 هكذا خطه ولعله سبق  
 قلم فإن التي في نسخ  
 الشارح قيد بكفالة المال  
 لان في كفالة النفس  
 تفصيلا الخ اهـ معصية

والمراد بالكافي كافي النسبي أما كافي الحاكم الشهيد الذي جمع كتب ظاهر الرواية فإنه أشار فيما أيضا إلى أنه الاسترداد لو دفع على وجه الرسالة فإنه ذكر أنه لو قبضه على وجه القضاء فيه التصرف فيه وله به لا نه ولو له من منته ضمنه ولو قبضه على وجه الرسالة فهل كان مؤثرا ويرجع به على الأصل ولو لم يهلك فعلم به ويرجع تصديق بالرجوع لا غلب وكذا في الهداية أشار إليه حيث ذكر أولاً أنه إذا قضاه لا يسترد ثم قال بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة لا نه تحض أمانته في يتمم على أن عدم الاسترداد في الأداء على وجه القضاء لا الرسالة حيث جعله في الرسالة تحض أمانته والأمانة مستردة ونقل ط عن غيبة البيان أنه لا الاسترداد قال ومثله في صدر الشريعة وقال في العقوبة أنه الظاهر لأنه أمانة محضه ويد الرسول بالمرسل فكذا نه لم يقبضه فلا يعتبر حق الطالب وهو المتبادر من الهداية اه قلت وهو المتبادر أيضا في المتن من أن الرجوع بطيئه فإنه دليل على أن المراد الأداء على وجه القضاء وقول الشارح تبعاً للدور ليدفعه للطالب ظاهر الدفع على وجه الرسالة وهو موافق لما في كافي النسبي وغيره يفهم أنه في الدفع على وجه القضاء ذلك بالاولى ويمكن جملة على ما في كافي الحاكم وغيره بأن يكون المراد أنه لم يصرح به بأنه دفعه للطالب بل أضر ذلك في نفسه وقت الأداء في الشرع بل لا نه عن النسبة إلى أطلق عند الدفع فلم يبين أنه على وجه القضاء أو الرسالة يقع عن القضاء فافهم (تنبيه) لو قضى المطالب الدين إلى الطالب فلم يطالب أن يرجع على المكفيل بما أعطاه كافي الكافي وغيره (قوله) وإن لم يعطه طالبه (إن) وصليته وطالبه بكسر اللام رتبة اسم الفاعل مضاف للضمير وهو المفعول الثاني ليطعه (قوله) ولا يعمل نهي الخ) هذا إذا جاب به في البحر حيث قال وقد سئلت عما إذا دفع المدينون الدين للمكفيل ليؤديه إلى الطالب ثم نهيها عن الأداء هل يعمل نهيها فاجبت أن كان كفيلاً بالأمر لم يعمل نهيها لأنه لا عليك الاسترداد ولا على لأنه عليك اه قلت وظاهر قوله لئلا يدفعه على وجه الرسالة فهو مبني على ما في كافي النسبي (قوله) لأنه حيث (أى) حين أن كان كفيلاً بالأمر عليك الأصل الاسترداد لأن الكفيل لا دونه له عليه فملك المؤدى بل هو في يده تحض أمانته كما إذا أده الأصل إليه على وجه الرسالة وكانت الكفالة بالأمر على ما مر بل هذا بالاولى ما علمت من أنه هذا لا بد له أصلاً (قوله) لكنه قدّم قبله ما يخالفه لعل مراده بالخلاف أنه لا المصنف لم يقدمته بكون الكفيل كفيلاً بالأمر وقرق هتايين كونه بالأمر فلا يعمل نهيها ولا العمل لكن في شرح المصنف أشار إلى أن مراده في المتن الكفيل بالأمر وقد علمت أن هذا القيد لا بد منه فلا يخالفه (قوله) حيث قبضه على وجه القضاء) نقصد للفت ولتعليكه بأنه غناء ملكه وصرح بعده بمفهومه وعارة الهداية فإن رجع الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لأنه ملكه حين قبضه وهذا إذا قضى الدين ظاهر وكذا إذا قضاه المطالب بنفسه وثبت له استرداد ما دفع الكفيل وانما حكمنا بثبوت ملكه إذا قضاه المطالب بنفسه لأن الكفيل وحده لا مجرد الكفالة على الأصل مثل ما وجب للطالب على الكفيل وهو المطالبة اه موضحاً من الفتح وتعمامه فيه (قوله) خلافاً للثاني) أى أبى يوسف فعنده طيئه كن غصب من إنسان ويرجع فيه بتصدق بالرجوع عنده لما لا نه استفاد من أصل خيب وطيئه عند مستند لا يحدث لتفراج الضمان فتح (قوله) ويندبه (مر) يربط بقوله بعده فيما تبين بالتعيين أى أن قوله طالبه أى الرجوع أمه أو قبله كان المؤدى بالكفيل شيئاً لا تبين بالعين كالمرام والد تأنيقاً من الحب لا يظهر فهم بخلاف ما تبين كان لحظة ومحوها بان كفل عنه خطئ أو أدها الأصل إلى الكفيل ويرج الكفيل فيها فانه يتدبر الرجوع إلى الأصل قال في النهر وهذا هو أحد الروايات عن الإمام وهو الأصح وعنه أنه لا يرجع بل طيئه وهو قوله لأنه غناء ملكه وعنه أنه يتصدق به وتعمامه فيه (قوله) إن قضى الدين بنفسه) أى أن قضاء الأصل للطالب وهذا العبارة تابع فيها صاحب الدور إلى أبي وأقره الشرع بل لا لكن اعترضه الواجب بأن هذا التقدير لا زومهم خلاف المقصود قلت وهو كذلك كما علم من الهداية حيث قال في توجيه الأصح أنه لا إمام أنه تمكن الحب مع الملك لأنه سبيل من الاسترداد بأن يقبضه بنفسه ما خ جعل إمكان الاسترداد بقضاء الدين بنفسه دليل ثبوت الحب في الرجوع مع قيام الملك فعلم أن ذلك غير قيد المسئلة (قوله) الأشبه تم ولو غنياً الذي في الغناية وكذا البحر والنهران كان فقيراً طاب وإن كان غنياً فقير روايتان

(وإن لم يعطه طالبه)  
ولا يعمل نهي عن  
الأداء لو كفيلاً بالمره  
والاعل لأنه حيث جعلت  
الاسترداد بغير وأقره  
المصنف لكنه قدم  
قبله ما يخالفه فليحذر  
(وإن رجع) الكفيل  
(نه طابله) لأنه غناء  
ملكه حيث قبضه على  
وجه الاقتضاء فلو على  
وجه الرسالة فلا تحضه  
أمانته خلافاً للثاني  
(ويندبه) على الأصل  
أن قضى الدين بنفسه  
(فيما تبين بالتعيين)  
كنقطة لا فيما لا تبين  
كنقود فلا يتدب ولو  
رده هل طيب الأصل  
للأشبه تم ولو غنياً

والاشبه أن يطمسه أيضا فكان الاولى بالشارح أن يؤخر قوله الاشبه ثم عن قوله ولو غننا لان الروايتين فيه لافى  
 الفقير **(قوله)** أمر كفيه ببيع العينة بكسر العين المهملة وهي السلف يقال باعه بعته أي نسبته غريب وفي  
 المصباح وقيل لهذا البيع عينة لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عينا أي نقدا حاضر ا ه أي قال  
 الاصل للكفيل اشترى لنفسه ثوبا من ثوبين الا في نسخة اخرى ثوب واحد **(قوله)** أنت فعلى فأتى إلى تاجر  
 فطلب منه القرض وطلب التاجر منه الرجوع وخاف من أن يافيه التاجر ثوبا سوى عشرة مثلاً خمسة عشر  
 نسيئة فبيعها في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه البائع خمسة عشر إلى أجل أو يقرض خمسة  
 عشر درهما ببيعها المقرض ثوبا سوى عشرة فيحصل له عشرة فباعها ثوبا واحد إلى أجل أو يقرض على أنهما من الثوب  
 فسعى عليه الخمسة عشر قرضا درر ومن صورها أن يعود الثوب إليه كما إذا اشتراه التاجر في الصورة الاولى من  
 المشتري الثاني ودفع الثمن اليه لدفعه إلى المشتري الاول وانما لم يشتره من المشتري الاول تخرا عن انهما باع  
 بأجل مما باع قبل نقد الثمن **(قوله)** أي بيع العين بالرجوع أي بمن زاد نسيئة أي إلى أجل وهذا تفسير للراد من  
 بيع العينة في العرف بالنظر إلى جانب البائع والمعنى أمر كفيه بأن يباشر عقد هذا البيع مع البائع بأن يشتري  
 منه العين على هذا الوجه لأن الكفيل ما يورثه البائع العينة لا يبيعها أو ما يبيع بعد ذلك لا يشتره فليس على وجه  
 العينة لأنه يبيعها حاله بدون رجوع **(قوله)** وهو مكروه أي عند محمد وبه حرم في الهداية قال في الفتح وقال  
 أبو يوسف لا يكرهه لأنه فعله كثير من العصابة وجدوا على ذلك ولم يعدوه من الرجوع لو باع كاذبة بألف  
 يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في كل حال الجبال ذم اختراعه كذا أبو قنديلهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال إذا تباعث بالعينة واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظاهر عليه عدوكم أي استغفرتم بالحرق عن الجهاد  
 وفي رواية سقط عليكم شراركم فعدو خاركم فلا يباح لكم وقبل بالذم والعينة فأنها العينة ثم قال في الفتح  
 ما حاصله أن الذي يقف في قلبي أنه أن فعلت صورة يعود فيها إلى البائع جمع ما أخرجه أو تعضه تعود الثوب  
 السهم في الصورة المارة وكعود الخمسة في صورة قراض الخمسة عشر فكرهه يعني بحر عما فإن لم يعد كاذبا باعه  
 المذون في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الأولى فإن الاجل قابله قسط من الثمن والقرض غير واجب عليه  
 دائما بل هو مندوب وما ترجع إليه العين التي خرج حتمه لا يبيع العينة لأنه من العين المسترجعة لا العين  
 مطلقا والافضل بيع بيع العينة ا ه وأقر في الصور والنهر والشر بلالية وهو ظاهر وحمله السد أو السدود  
 محمل قول أبي يوسف وحمل قول محمد والحديث على صورة العود هذا وفي الفتح أيضا ثم ذموا البياعات  
 السكائنة الآن أشد من بيع العينة حتى قال صاحب معجم محمد بن حنبل للتجار أن العينة التي حانت في الحديث  
 خير من بيعاتكم وهو صحيح فكنتم من البياعات كالزيت والعسل والشرج وغير ذلك استقر الحال فيها على  
 وزنها مرفوعة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع قايما ولا شك أن البيع الفاسد يحكم  
 الغصب المحرم فإن هومن بيع العينة الغصب المختص في كراهته ا ه **(قوله)** لأنه اما ضمان التمسرات أي  
 نظرا إلى قوله على فأنها للوجوب فلا يجوز كما إذا قال لرجل باع في السوق فاشترى فعلى درر **(قوله)** أو  
 توكل بمجهول أي نظرا إلى الأمر به فلا يجوز أيضا لجهالة نوع الثوب وعنده درر **(قوله)** كفل عن رجل (الاولى  
 أن يقول كفل عن رجل لرجل لكون من حرم الضمير فيه مذكورا وهو الرجل الثاني المكفولة وإن كان  
 معلوما من المقام **(قوله)** عاذا بالله أي عاتبت ووجب بالقضاء **(قوله)** عبارة الدرر لم يلازم الضمير الذي  
 رأينا في الدرر لأنه بالضمير وكانه سقط من نسخة الشارح وهي أولى لأن ضميره في المواضع الثلاثة للكفول  
 له وضمير لزمه للكفول ففيه تثبيت الضمائر مع إجماعهم عوده للكفول أيضا كفية الضمائر المذكورة ولا حاجة  
 إلى تقديره ولا إلى التصريح به لأن لزم بمعنى ثبت فهو قاصر في المعنى لا يحتاج إلى المفعول والمعنى بجانبه  
 عليه فلما كان الأولى اسقاطه منه الشارح عليه فافهم **(قوله)** أر بيده المستقبل لأنه معلق عليه فأن المعنى  
 أن وجب له عليه حتى في المستقبل فأن كفل به حتى لو كان له عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكفولا به كما  
 يعلم مما يأتي **(قوله)** لم يقبل برهانه لأنه إنما كفل عنه حال مقتضى بعد الكفالة لأنه جعل الذوب بشرطا  
 والشرط لا يضمن كونه مستقبلا على خطر الخوف فإم يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفلا والبيئة لم

(أمر) الاصل (كفيله

بيعه العينة) أي بيع

العين بالرجوع نسيئة

ليبيعها المقرض بأجل

لنقضي دينه ما ختره أكلة

الرجوع وهو مكروه منعموم

شرطه ما فيه من الاعراض

عن مرة الاقراض (فكفل

الكفيل ذلك) فالبيع

للكفيل وزيادته (الرجوع

عليه) لأنه العاقد (لا

شيء على الأمر) لأنه

اما ضمان التمسرات أو

توكيل بمجهول وذلك

باطل (كفل) عن

رجل (عاذا بالله) أو

بما قضى له عليه أو بما

لزمه (عبارة الدرر لم

يلازمه) وفي الهداية

وهذا ماض أر بيده

المستقبل كقوله أطل

الله بقاؤه (فصاب

الاصل فيه المدعى

على الكفيل أنه على

الاصل كذا لم يقبل

برهانه حتى يحضر

القائب فيقضي عليه

فيلزمه بعد الاصل

مطلب بيع العينة

تشهد بقضاءه من وجب بعد الكفالة فلم تقم على من اتصف بكونه كفيلا عن الغائب بل على أجنبي وهذا لفظ  
القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه تقرر وجوب وهو بالقضاء بعد الكفالة حتى لو ادعى اني قدمت  
الغائب القاضي كذا وأقمت عليه بينة بكذا بعد الكفالة وقضى لي عليه بذلك وأقام البينة على ذلك صار  
كفلا وصحت الدعوى وقضى على الكفيل بالمال لصيرورته خصما عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره أو لا  
الآن اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على الكفيل خاصة كذا في الفتح وقوله حتى لو ادعى الخ وهو معنى ما في  
الفصول العبادية ادعى على رجل أنه كفل عن فلان عما ذوب له عليه فأقر المدعي عليه بالكفالة وأنكر الحق  
وأقام المدعي بينة أنه ذاب له على فلان كذا فإنه بقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جمعا حتى لو  
حضر الغائب أو أنكر لا يلتفت الى انكاره اهـ فان قوله وأقام المدعي بينة أنه ذاب له على فلان كذا معناه انه  
وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة أي ان القاضي قضى له عليه بذلك فثبت برهن على أن الاصيل الغائب  
محموم عليه بذلك ثبت بشرط الكفالة فصار الكفيل خصما فثبتت عليه المال قصد وعلى الغائب ضمنا بخلاف  
ما في المتن فإن المدعي برهن على أنه على الاصيل كذا على أنه كان حكمه على الاصيل بكذا أفوق قلت هذه  
البينة يكون قضاء على الغائب قصد الان الكفيل لم يصير خصما لانه لم يثبت بشرط كفالته والفرق بين المستلتم  
حلي واضح وان خفي على صاحب النهر وغيره والعصن قول الحران خزمهم هنا بعدم القول ببنى أن  
يكون على الرواية الضعيفة أما على أظهر الروايتين المقتضى به من نفاذ القضاء على الغائب فبني النفاذ اهـ فان  
المقتضى به نفاذ القضاء على الغائب من حاكم كراهه كشافني حتى لو رفع حكمة الى الخفي نفذته كراهه صاحب البحر  
نفسه في كتاب القضاء ولا مهم هنا في الحكم الخفي فان حكمه لا ينفلسا علمته من عدم انجس **(قوله)** وان برهن  
الخامس هذه مسألة مستدة غير داخلية تحت قوله كفل عاذا بالخ كآب عليه صدرا الشريعة وان الكمال وغيرها  
لان الكفالة هنا عمال مطلق كما يأتي **(قوله)** وهو كفيل أي بذلك المال **(قوله)** فللكفيل الرجوع أي فإذا  
قضى علم ما أي على الكفيل الحاضر وعلى الاصيل الغائب ثبت لكفيل بالأمر الرجوع على الغائب بلا  
اعادة بينة عليه لاحضر لانه صار مقضيا عليه ضمنا **(قوله)** لان المكفول به هنا أي في قوله وان برهن الخ مال  
مطلق أي غير مقيد بكونه نائبا بعد الكفالة بخلاف ما تقدم في قوله كفل عاذا بالخ لان الكفالة فيه حال  
موصوف بكونه مقضيا به بعد الكفالة فلم تثبت تلك الصفة لا يكون كفيلا فلا يكون خصما كما في شرح الجامع  
لقاضيه خان وهذا لتقدير لاصل القضاء على الكفيل وأما كون القضاء يتعدى الى الاصيل أو الكفالة بأمره ولا  
يتعدى لو بدون أمره فوجهه كما في النهر أن الكفالة بالأمر انما تفي بقيام الدين في زعم الكفيل فلا يتعدى  
زعمه الى غيره أما بالأمر الثابت فيضمن اقرار المطلوب بالمال اذ لا يأمر غيره بقضاء ما عليه الا وهو معترف  
به فلذا صار مقضيا عليه ثم قال في النهر وفي الجامع الكبير جعل للمسئلة من بعد اذ الكفالة اما مطلقة  
ككفيل عمال على فلان أو مقيدة بأف درهم وكل اما بالأمر أو بدونه وقد عرفت أن المقيدة كانت بالأمر  
كان القضاء بها عليهما والا فتلى الكفيل فقط وأما المطلقة فان القضاء بها عليهما سواء كانت بالأمر أو لا  
لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل وهذا لان المذهب أن القضاء على  
الغائب لا يجوز اهـ وتما في الفتح **(قوله)** وهذه حجة الخ ذكر في العصر الاوجه الاربع المذكورة أيضا  
عن الجامع ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء على الغائب وان المقيدة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على  
الغائب كونها بأمره اهـ قلت وطريق جعلها حيلة هو المواضعة لاثبة بشرط أن يكون له بينة على الدين الذي  
له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن التقيد بمقدار من المال سواء كانت الكفالة بالأمر أو لا يتعدى فيها  
الحكم الى الغائب لان الكفيل اذا أقر بالكفالة أو أنكر الدين على الاصيل فبرهن المدعي على الدين وقدره لازم  
الكفيل به لا يمكن اثباته الا بعد اثباته على الاصيل فيثبت علمه لان المذهب عندنا كما في الفتح أن القضاء  
على الغائب لا يجوز الا اذا ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا باتباعه على الغائب فإذا ثبت علمه ما ثم أرى  
المدعي الكفيل يني المال ثابتا على الغائب وأما الكفالة المقيدة بأف مثلا فلا يتعدى الحكم فيها الى الغائب

(وان برهن أنه على  
زيد الغائب كذا) من  
المال (وهو) أي  
الحاضر (كفيل قضى)  
بالمال (على الكفيل)  
فقط (ولو زاد بأمره  
قضى علمه) فللكفيل  
الرجوع لان المكفول  
به هنا مال مطلق فامكن  
اثباته بخلاف ما تقدم  
وهذه حيلة أثبت الدين  
على الغائب ولو خاف  
الطالب موت الشاهد  
يتواضع مع رجل  
ويدعي عليه مثل هذه  
الكفالة فيقر الرجل  
بالكفالة وينكر الدين  
فيبرهن المدعي على  
الدين فيقضى به على  
الكفيل والاصل ثم يبرأ  
الكفيل فيني المال  
على الغائب

الاذا كانت بأمره كما هو تقريره وانما لم تصلح للجهة مع تعدى الحكم قبل ان يثبت كون الكفالة بالامر وليس له بنه على ذلك ولا يجوز الحيلة تأقمت شهودا زورا وقرار الكفيل بالدين بقصر علب ولا تعدى الى الغائب فضلا عن اقراره بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يظهر لك أن الاشارة في قول الشارح وهذه لارجع منها لان المذكور في كلامه الكفالة المقيدة وهي بقسمها لا تصلح للجهة فانهم (قوله) وكذا الحوالة عبارة الفتح وكذا الحوالة على هذا الوجه اهـ أي أنها تكون مطلقة ومقيدة وكل منهما بالامر وبدونه فهي أربعة أيضا وبأنه ما في شرح المقدسي عن التحرير شرح الجامع الكبير وكذا لو شهدوا على الحوالة المطلقة بكون قضاءه على الحاضر والغائب ادعى الامر ولم يدع وان شهدوا بالحوالة المقيدة ادعى الامر بكون قضاءه على الحاضر والغائب فراجع وان لم يدع الامر بكون قضاءه على الحاضر خاصة ولا يرجع وعنده فيه بانه ظهر أن الاشارة بقوله وكذا الحوالة راجعة الى أصل المسئلة لا الى بيان جعلها حيلة لان شرط صحة الحوالة كون المال معلوما كسائى فلو قال له ان فلانا حالى عليك بالف درهم فأقره بالحوالة بها كان مقرا بالمال فله به ولا يمكن الدعي اثباته على الغائب بالنسبة وهذه حوالة مطلقة لانهم تصدقوا بمشروع كسائى بانها في بابها ان شاء الله تعالى هذا ما ظهر في (قوله) كفالته بالدولم هو ضمان الدين عند استحقاق المبيع كما هو (قوله) تسليم المبيع أي تصديق منه بان المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة بالمبيع فبما يقبل الكفيل فكأنه هو الموجبه وان لم تكن مشروطة فالمراد به الاحكام البيع وترتيب المشتري فيستل منزهة الاقرار بالملك فكانه قال اشتراها فانها ملك البائع فان استحققت فانها ضمن غناها (قوله) كسفعة أي لو كان الكفيل ضعيفا فلا تضعفه بحر ضاه شراء المشتري (قوله) فلا دعوى له أي فلا تسهم دعواه بالملك فيها وبالسفحة وبالاجارة بحر (قوله) كتب فيه بالبناء لجهول وقوله باع ملكه الخ حجة قصد بهما لفظها نائب الفاعل وحلة كتب الخ صفة لصل (قوله) كالوشهد بائع الخ لان الشهادته على انسان اقرار منه بنفاذ البيع بائعا او ابان نهر عن الزيلعي (قوله) مطلق عماد ذكر أي عن قيد الملكية وكونه نافذا بانما فتسهم دعواه الملك بعده انليس فيه ما يدل على اقراره بالملك البائع لان البيع قد صدر من غير المال وله لعله كتب شهادته ليجفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقدم عماد ذكر دور أي ليس به كذلك في تبيين البتة وقع (قوله) لانه مجرد اخبار ولو أخبر بان فلا باع شيئا كنه أن يدعيه دور وقوله هـ هناك الشهادة لا تكون اقرارا بالملك بل بالاولى على أن السكوت زمانا يمنع الدعوى بحر وفي حاشية السيد في السعود ولكن نقل شفتنا عن فتاوى الشيخ الشبلي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد ذلك حسم الباب للتزوير اهـ قلت سائى آخر الكتاب قبل الوصايا ان شاء الله تعالى أن ذلك في القريب والزوجه وكذا في الجارية اذا سبكت بعد ذلك زمانا وفي دعوى الخيرية أن علماءنا صوابا في متونهم وشروحه وفتاوىهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بنحو البناء أو الفراس أو الزرع يمنع من سماع الدعوى (قوله) ولم يذكر الختم الخ أي كمال في الكترو شهادته وختمه قال في الفتح الختم أمر كان في زمانهم اذا كساه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوب باو وضع نقش خاتمه في لا يطرقة التبديل وليس هنا في زماننا اهـ فالمحكم لا يتفاوت بين أن يكون فسخه أم لا كذا في القناية قال في التهر ولم أر ما لو تعارفوا رسم الشهادة بانهم فقط والذي يجب أن يقول عليه اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد الاعتراف بالملك ثم ختم كان عتقا فانه والا لا اهـ (قوله) في الشهر أي بعد شهر فلا مطالبة لك على الآن (قوله) هو أي الضمان (قوله) فالقول لضماني أي مغرمته في ظاهر الرواية ط عن الشئ واحتريزه عماد عن عوى الثاني أن القول للقره (قوله) لانه يشكر المطالبة أي في الحال (قوله) لان القره يشكر الاجل فان المقر بالدين أقر بما هو سبب المطالبة في الحال اذا ظاهر أن الدين كذلك لانها ما ثبت بدلا عن قرض أو اتلاف أو بيع وهو ظاهر أن العاقل لا يرضى بخروج مستحق في الحال الا لبدل في الحال فكان الحلوا الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروضا لعارض لا نوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو ما أخبرها والآخر يشكره وفي الكفالة ما أقر بالدين على ما هو الاصل

وكذا الحوالة وعنده في  
الفتح والبحر (قوله)  
بالدولم تسليم منه (المبيع)  
كسفعة فلا دعوى له  
(ككتب شهادته  
في صك كتب فيه  
باع ملكه أو باع يباع  
نافذا بانما) فانه تسليم  
أيضا كما لو شهد بائع  
عند الحاكم كفى  
بها أولا (لا) يكون  
تسليما (كتب شهادته  
في صك بيع مطلق)  
عماد ذكر (أو كتب  
شهادته على اقرار  
العاقدين) لانه مجرد  
اخبار فلا تناقض ولم  
يذكر الختم لانه وقع  
اتفاقا باعتبار عاداتهم  
(قال) الكفيل (ضمنته  
لك الى شهر وقال  
الطالب) هو حال  
فالقول لضماني لانه  
يشكر المطالبة  
(وعكسه) أي الحكم  
المذكور (في) قوله  
(لعل على مائة الشهر)  
مثلا (اذا قال الآخر)  
وهو المقره (حالة) لان  
المقره يشكر الاجل  
والحيلة لمن عليه دين

بل بحق المطالبة بعشهر والمكفول له يدعيها في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا لان التزام المطالبة  
 يتنوع الى التزامها في الحال أو في المستقبل كالكفالة بما ذاب أو بالدره أو بما أخرت عن غيرها فلا يلزم بالتنوع  
 الآخر اه فتح **(قوله)** وناف الكذب أي أن أنكر الدين **(قوله)** أو حوله أي دعوى المقر له أنه حال  
 بسبب إقرار المقر بالدين **(قوله)** أن يقول الخ أي المدعى عليه للمدعي وقيل إذا قال ليس لي حتى حق فلا بأس  
 به إذا لم يرد أو أقره زبني ولم يذكر أمر حلفه أو استخف أو الظاهر أن هذا لا يجوز إنكاره مما لا أثر له نهر  
 أي أن يفسوه لأبأس به أي إنكاره المذكور لا أثر له لأن الخصم يطلب بحلفه ونكذه في الإنكار  
 فالأذنه بالإنكار إذا نكز بالحلف ولا يخفى أن ليس للثني في الحال إلا القرينة على خلافه فإذا حلف وقال  
 ليس لي حتى حق أي في الحال فهو صادق فافهم **(قوله)** إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع (الطرف متعلق  
 بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق الناقل أما المطلق كدعوى النسب ودعوى الوفاء في الأرض المشتراة أو أنها  
 كانت مسجدة رجع على الكفيل وإن لم يقض البائن على المكفول عنه ولكل الرجوع على بائه وإن لم يرجع  
 عليه بخلاف الناقل ومرغما أحكامه في بائه قيد بالاستحقاق لأنه لو انفسخ بخيار روية أو شرط أو عيب لم  
 يؤخذ الكفيل به والبائن لأنه لو بى في الأرض لا يرجع على الكفيل بقسمة الناه أو كذا لو كان المبيع أمة  
 استولها المشتري وأخذ من المشتري الثمن فية الأول والعقل لم يرجع على الكفيل إلا البائن كذا في السراج  
 نهر **(قوله)** لا ينتقض البيع وله ذالو أجاز المشتري البيع قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فلم يقض  
 البائن على البائع لا يجوز دلت على الأصل فلا يجب على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق وانظر  
 ما كتبناه هناك **(قوله)** أي الموظف في كل سنة لأنه من له مطالب من جهة العباد فصل كسائر الدون وعما  
 في الزبني وهذا التعليق اعتمدوه جميعا فيدل على اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما الخراج المقاسمة فيز  
 من الخراج وهو بمن غير مضمون حتى لو هلك لا يؤخذ بشئ والكفالة أعان لا يجوز ط **(قوله)** على خلاف  
 ما أطلقه في الجبر فانه قال وأطلقه فعمل الخراج الموظف وخراج المقاسمة وهو المضمون بالموظف الخ  
 ووجه الاعتراض على الجبر حيث حمل كلام الكفيل على الإطلاق مع وجود القرينة المذ كورة على التقيد  
 بالموظف فكان الأولى التقيد فافهم وكذا التعليق المار يدل عليه ولنا قول في الفتح وقد قيدت الكفالة بمعاذا  
 سكان خراجا لموظفا لأخراج مقاسمة فانه غير واجب في الذمة **(قوله)** منقوض (النقض لصاحب الجبر) **(قوله)** وكذا  
 النوايب جمع ثابتة في الخراج النائية المصيبة واحدة نوايب الدر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح  
 قل أرادها ما يكون بحق كجرة الحراس وكري النهر المشتركة والمال الموظف تجهيز الجيش وفداء الأسرى إذا لم  
 يكن في بيت المال شئ وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به حائزة لاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موبر بمحاب  
 طاعة وفي الأمر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أو لزمه ولا شئ فيه وإن أراد به ما ليس بحق كالخبايا  
 الموظفة على الناس في زماننا بلادة أرس على الخطاطو الصباغ وغيره فسلطان في كل يوم أو شهر فانهما ظم  
 فاختلف المشايخ في صحة الكفالة بما قبل تصح إذا عبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة ما بحق أو باطل  
 ولهذا فاقان من تولى قسمته بين المسلمين فعدل فهو مأجور وبني أن من قال الكفالة ضم في الدين عنهما  
 هنا ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بهما معا هو بحق فالكفالة به حائزة لاتفاق لانها واجبة على كل مسلم موبر بمحاب  
 فان قال بالدين منهما وإن قال مطلقا أي بالدين وغيره أجازها **(قوله)** حتى لو أخذت الخ تأييد لتقول  
 بحوزة الكفالة بها فانها إذا أخذت من الآ كرو حوله الرجوع بها بلا كفالة فمع الكفالة الأولى لكن في  
 أن يلزم به الرجوع إلا كاري ظاهر الرواية وقال الفقيه يرجع وإن أخذ من الجار لا يرجع وإذا في جامع  
 الفصولين أن أحد الثمرين لو أدى الخراج يكون متبرعا ثم في آخر إشارات الفتية عن من ظهر الدين المرغيباني  
 وغيره المستأجر إذا أخذت من الجارية أو الدور أو الحوايت يرجع على الآ كرو كذا لا كاري في الأرض  
 وعليه الفتوى اه **(قوله)** وعليه الفتوى راجع لقوله ولو بغير حق وكذا للثمة لا كاري كملت  
 وفي الجبر وظاهر كلامهم رجوع الحصة أي في كفالة النوايب بغير حق ولذا قال في إباحة الإصلاح والفتوى  
 على الحصة في الثانية الصحيح والصحة ويرجع على المكفول عنهما أن بامر اه وعليه مشي في الاختيار

موجب وناف الكذب  
 أو حوله باقراره أن يقول  
 أهو حال أو موجب فان  
 قال حال أنكروه ولا حرج  
 عليه زبني (ولا يؤخذ  
 ضمان الدر) إذا استحق  
 المبيع قبل القضاء على  
 البائع (البائن) إذ يجرد  
 الاستحقاق لا ينتقض  
 البيع على الظاهر كما  
 مر (وصح ضمان  
 الخراج) أي الموظف  
 في كل سنة وهو ما يجب  
 عليه في الذمة بقرينة  
 قوله (والرهن) إذ  
 الرهن بخراج المقاسمة  
 باجل نهر على خلاف  
 ما أطلقه في الجبر ويجوز  
 الزبني الرهن في كل  
 ما يحوز به الكفالة  
 بجامع التوثيق منقوض  
 بالدر لا يجوز الكفالة  
 به دون الرهن (وكذا  
 النوايب) ولم يصريح  
 بكميات زماننا فإنها في  
 المطالبة كالديون بل  
 فوقها حتى لو أخذت من  
 الآ كرو فله الرجوع  
 على مال الأرض وعليه  
 الفتوى صدر الشريعة  
 وأقره المصنف

والاغتبار والمتلقي ثم صحح صاحب الخاتمة في شرحه على الجامع الصغير عدم الصحة وكذلك أقي في الخبرية بعدم  
الصحة مستند الماشي البرازية والخلاصة من أنه قول عامة المشايخ وليس في العبادية من أن الاسير لوقال غيره  
مخلصني فدفع المأمور ولا وخلصه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال  
فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعلية فيه أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تفرير روى القول بصحة تقريره  
اه ملخصا فغاية الامر أنهم اقولان صححتا ونسختا على الصحة بعض المتن وهو ظاهر اطلاق الكثرة وغيره  
لفظ التوائف فكان أرجح وأما مسألة الاسير فليس فيها كفاية ولا أمر بالرجوع على أنه في الخاتمة صحح أنه يرجع  
على الاسير به حزم في شرح السير الكبير بالحاكة خلاف كما قدمناه في متفرقات البوع وأما قوله والعلية فيه  
الخ فهو مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المخ بخط بعض العلماء وأظنه السد الجوى مما حاصله أن المراد من  
صحة الكفاية التوائف يرجع الكفيل على الاصل لو كانت الكفاية بالامر لأنه يضمن لطالبه الظالم الان الظلم  
يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تغرر بظاهر الكلام اه وهو تنبيه حسن ولهذا يذكر الرجوع على الكفيل  
بل اقتصر وعلى بيان الرجوع على الاصل لولا الكفاية بالامر وليس في هذا تقرير الظالم بل فيه تخفيفه لانه لو لا  
الكفاية بحسب الظالم المكفول وبصر به وبكفاه يسع عقاره سائر املا كما بينت في الاستدانة بالمرجحة  
ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلمهم لهذا أحازوا هذه الكفاية وان لم يجزروها بين بحر ونحوه والله سبحانه أعلم  
**(قوله وقيدته شمس)** الامعة لا مرجع في كلامه لهذا الضمير والمناسبات قول التهر وفي الخاتمة قضى بآية غيره بالامر  
رجع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيدته شمس الامعاء أي قد قوله بالامر وهذا التقييد ظاهر اذا  
لا شفاة أن أمر المكر غير معتبر (فرع) في مجموع التوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئا فخرق فاختفى  
بعضهم ونظر الوالي بعضهم فقال الختفون لهم لا تطلعوه علينا وما أصابكم فهو علينا بالخصص فلاؤا خدمتهم  
شأنهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من جوز ضمان الجباة على قول عامة المشايخ لا يصح فتح **(قوله)** لم  
يعتبر أمره بالرجوع الاصوب في الرجوع كما هو في البحر وغيره عن العناية للاكل قالباء بمعنى في متعلقه معتبر  
لا مراه لانه ليس المراد أنه أمره بالرجوع عليه بل أمره بقضاء الناقصة وان لم يشترط الرجوع وحسبنا فالعني أنه اذا  
كأن مكرها بالامر بالقضاء لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالامر فلا رجوع لما مود عليه **(قوله)** بلا  
شرط أي بلا شرط الرجوع **(قوله)** على الصحيح مخالف لما قدمه في النفقات من أن الخصم عدم  
الرجوع وبه يفتى فبعضه اختلاف الخصم كذا كراهة انفا **(قوله)** على هامشها أي هامش البرازية وفي القاموس  
الهامش حاشية الكتاب موائد (تممة) من أصحابنا من قال الافضل أن يساوى أهل محله في اعطاء الناقصة قال  
الفاضل هذا كان في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد ما في زماننا فكثر التوائف تؤخذ ظلموا ومن عكن  
من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وعلمه في النقص ونقل في القنية أن الاولى الامتناع أن يحمل حصته على  
الباقين والا فالاولى عدمه ثم قال وفيه ما اشكال لان الاعانة اعانة الظالم على ظلمه **(قوله)** أي النصيب من الناقصة  
أي حصة الشخص منها اذا قسمها الامام فتح **(قوله)** وقيل هي الناقصة الموقوفة والمراد بالتوائف ما هو منها غير  
راتب فتعبار افتم **(قوله)** وقيل غير ذلك قال في التهر وقيل هو أن يقسم ثم يبيع أحد الشرى بدين قسم صاحبه وقال  
الهندي وإن هي أن يبتع أحد الشرى بدين من القسمة فقسمة انسان ليقوم مقامه فيها **(قوله)** فانه آمن بقصر  
الهمز على تقدير مضى أي ذم آمن أو عدها على صوة قاسم الفاعل بمعنى المفعول كسأل بمعنى مسمول  
أو بمعنى آمن ساله مثل نهاره صام وعلى الوجهين عشرة راضية **(قوله)** لم يضمن مثله كل هذا الطعام فانه ليس  
مسموم كما كفات لضمان علمه وكذا لو أخرجه رجل انهاره قتر وجها ثم ظهرت مملوكه فلا رجوع ببقية الولد  
على الخمر اشياء ط **(قوله)** والمسئلة تحالها أي فسلكوا وأخذماله ط **(قوله)** ضمن أي أوالوا قاله أن كل ابنك  
سبع أو ألف مائة سبع فاما ضمان لا يصح هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وان غطه جبار ط **(قوله)**  
هذا واراد الخ أقول حصة الضمان لا من حيث حصة الكفاية حتى رد ما ذكر بل من حيث انه غره لان الغرور  
يوجب الرجوع اذا كان بالشرط أو بالنسود ط ولما أعقبه الشارح يذكر الاصل لكن يأتي أن ضمان

الأنعمة اذا أمر به  
طاعا فلو مكرها في  
الامر لم يعتبر أمره  
بالرجوع ذكره الا كل  
وقالوا من قام بتوزعها  
بالعدل أبر وعليه فلا  
يفسخ حيث عدل  
وهو نادر وفي وكالة  
البرازية يقال لرجل  
مخلصني من مصادرة  
الوالي أوقال الاسير ذلك  
تخلصه رجع بلا شرط  
على الصحيح قلت وهذا  
يقع في ديار كبير  
وهو أن النسب يأتي  
عسلا رجلا ونسبه  
فقول لآخر خلصني  
فخلصه بغير غش  
يرجع بغير شرط  
الرجوع على بحر الامر  
تقدر كالمثلث المصنف  
على هامشها فليحفظ  
(والقسمة أي النصيب  
من الناقصة وقيل هي  
الناقصة الموقوفة وقيل  
غير ذلك وأما ما كان  
فالكفاية بها حصة  
صدر الشرى يعرف قال  
رجل لا نراسك  
هذا الطريق فانه آمن  
فقلت وأخذماله لم  
يضمن ولو قال كان  
مخوفوا وأخذ نالها فان  
ضمن والمسئلة تحالها  
(ضمن) هذا واراد على  
ما قدمه بقوله ولا يصح  
بجهاة المكفول عنه كما  
في الشربلية والاصل  
أن الغرور انما يرجع

على الفاراذ حصل  
 الغرور في ضمن المعاوضة  
 أو ضمن الفاراضة  
 السلامة لغرورهما  
 ودورهما في الأشياء  
 ومرفق المراجعة (فروع)  
 ضمان الغرور في الحقيقة  
 هو ضمان الكفالة \*  
 لكفيل منع الاصل  
 من السفر لو كفالته  
 حالة لخصمه منها بلاء  
 أو أواره وفي الكفيل  
 بالنفس رده إليه كافي  
 الصغرى أي لو بامر  
 \* من قاع من غيره  
 بواجب بامر رجوع  
 بمادفع وان لم يشترطه  
 كالأمر بالانفاق عليه  
 وقضاء دينه التي مسائل  
 أمره بتعويض عن  
 هبته واطعام عن  
 كفائه ولباء عن زكاة  
 ماله وإن يهب فلان  
 غنى الفاق كل موضع  
 ملك المدفوع إليه المال  
 المدفوع اليه مقابلا  
 ملك مال فان المأمور  
 يرجع بلا شرط والا  
 فلا وتماه في وكالة  
 السراج والكل من  
 الانشابه وفي المقتط  
 الكفيل المختلفة  
 عملها على الزوج من  
 الذين لا يبرأ بتسديد

الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم أن المصنف تابع في ذكر هذا المسئلة صاحب الدرر عن العمادة  
 وعزاها إلى البري إلى الأخيرة بله أن المكفول عنه مجهول ومع هذا حوزوا الضمان اه لكن قال في الثالث  
 والثلاثين جامع الفصولين برز الحيط ما ذكر من الجواب بخلاف أقول القدوري من قال لغريم من غصّل  
 من الناس أو من يبعث من الناس فان ضامن لذلك فهو باطل اه وأجاب في نور العين بان عدم الضمان في مسئلة  
 القدوري لعدم التعرّف بظهر الفرق قلت لكن في البراز به وقد ذكر القاضي بايع فلان على أن ما أصاب لم ين  
 خسرا فعلى أقوال رجل أن هلك عينك هذا فان ضامن لي يصح اه الا أن يجاب بان قوله بايع فلان لا تعرّف  
 فيه لعدم العلم بمحصل الخسران في المبايعته ولا الخسران يحصل بسبب جهل المأمور بامر البيع والشراء  
 بخلاف قوله اسلم هذا الطريق والحال أنه مخوف فإن الطريق المخوف يؤخذ فيه المال غالوا لصنع فيه  
 لعمامو فقد تحقق فيما تعرّف فلا ضمان له امر فراجع عليه ولعلهم أحازوا الضمان فيه مع جهل المكفول  
 عنه جزا عن هذا الفعل كافي تعمين الساعي والله سبحانه أعلم **(قوله في ضمن المعاوضة)** يرجع على البائع  
 بقيمة البلاء استحققت بعد الاستلاد وبقيمة البلاء بعد ان يسلم البائعه واكثر زعماء كان في ضمن عقد  
 التبرع كالهبه والمصدق **(قوله)** أو ضمن الفاراضة السلامة لغرورهما أي كسئلة المقت الثاني في نص فيها  
 على الضمان بخلاف الأولى وتعام عبارة الدرر في قول الطحان لصاحب الخطط جعل الخطط في الدلو فذهب  
 من يقبه ما كان في الماء والطحان كان عالما به بضم لانه صار غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الأولى لان  
 ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كنافي العمادة اه وأراد الأولى قوله اسلم هذا  
 الطريق فإنه آمن و يظهر من التعليل أن قوله حتى لو قال الخ فترجع على الاصل الأول وقوله ان كان عالما به  
 أي بتسليم الدلو بشكل علم مسئلة الاستحقاق **(قوله)** وتعام في الأشياء ذكر نافي آخر باب المراجعة وتكلمنا  
 عليه هناك فراجع **(قوله)** هو ضمان الكفالة اما في الاصل الثاني فهو ظاهر لان شرطه ان يذكر الضمان  
 نصا واما في الأول فلان عقد المعاوضة يقتضي السلامة فكانه بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة العوض  
**(قوله)** لو كفالته حالة يني أن يجري فيه ما سكره الشارح آخر الباب عن المحيط **(قوله)** لخصمه بلاء أو أواره  
 أي بان يؤدي المال إليه أو إلى الطالب أو بان يتكلمه الطالب ليرى الكفيل **(قوله)** رده إليه في بعض  
 النسخ رده البلاء الموحدة وهي أحسن فهو متعلق بخصمه أي رده وتسليمه إلى الطالب **(قوله)** أي لو بامر  
 لان الكفيل بلا أمره متبرع ليس له مطالبة الاصل عال وانفس حتى انه لا يأم بالامتناع من تسليم نفسه معه  
 كغير سابقا **(قوله)** من قاع من غيره بواجب بامر الخ الظاهر أن المراد بالواجب الا لازم شرعا وعادة فلتصح  
 استثناء التعويض عن الهبة ونفس الهبة الآن يكون لفظا لا بمعنى لكن وقوله بامر متعلق بعام **(قوله)** أمره  
 بتعويض عن هبته أي أمر الموهوب به رجلا من بعض الواهب عن هبته **(قوله)** واطعام الخ وكذا لو  
 قال أجمع عن رجلا أو عني عبد عني ظهري خاتمة ظمير المراد الواجب الاخرى **(قوله)** وإن يهب فلان فلو قال  
 هب فلان عني أفتاكون من الأمر ولا رجوع لعمامو عليه ولا على القابض ولا من الرجوع فيها والدافع  
 منطوق ولو قال على أي ضامن ضمن لعمامو ولا من الرجوع فيها دون الدافع خاتمة **(قوله)** في كل موضع  
 الخ فالتسوية أو الغالب اذا أمر رجلا بان يدفع الثمن أو يبدل القصص إلى البائع أو المالك كان المدفوع  
 إليه مال الكال المدفوع بمقابلة مال هو المبيع أو الموصوب وظاهره ان الهبة لو كانت بشرط العوض فامر  
 بالتعويض عنها يرجع بلا شرط لوجود المال بمقابلة مال بخلاف مال أو أمره بالاطعام عن كفائه أو بالايجاج  
 عنه ونحوه فانه ليس بمقابلة مال فلا رجوع للأمر على الأمر الا بشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه  
 فانه قدم أنه يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقابلة ملك مال وكذا الأمر اذا اتوا بتسليمه الا على ما مر  
 هنا وسد ذكر المصنف في باب الرجوع عن الهبة أصلا آخره وكل ما يطلب به بالخس والملازمة فلا أمر بلبائه  
 ثبت الرجوع والا فلا الا بشرط الضمان ويرد عليه أيضا الأمر بالاتفاق وانظر ما مر في تنقيح الحامدية  
**(قوله)** الكفيل للختلة الخ صورته نالعتز وجهه على مهر هاملا ولها عليه دين فكفله به لهار جبل ثم



النكاح بينهما ٥ فوجب عن دلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب الحائض وقد سام ومات فاعلى الثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حائض فله ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحائض عند الامام لانه مودع المودع ٥ دلال مع وف في يده ثوبين انه مسروق فقال رددت على الذي اخذت منه برى ولو قال طالب (٢٩٧) غربي في مصر كذا فاذا اخذت مالى

فللعشرة منه يجب  
أجر المثل لا راد على  
عشرة ملقط وأنتت  
بان ضمان الدلال  
والسمار الثمن للمائع  
باطل لانه وكيل بالأجر  
وذكر وان لو كسل  
لا يصح ضمه لانه يصير  
عاملا لنفسه فليصر اه  
(فائدة ذكر الطر موسى  
في مؤلفه أن مصادرة  
السلطان لأرباب الاموال  
لا يجوز للأعمال بيت  
المال مستدلاً بان عمر  
رضي الله عنه صادر بما  
هريرة اه وذلك حين  
استعمله على الصبر ثم  
عزله وأخذ منه اثني  
عشر ألفاً ثم داه العمل  
فأى رواه الحام وكغيره  
وأراد بعمل بيت المال  
خدمته الذين يبيعون  
أمواله ومن ذلك كتبه  
اذا توسع وفي الاموال  
لان ذلك دليل على  
خبايتهم ولا يخفى بهم  
كتبه الاوقاف وتطارها  
اذا توسعوا وتعاطوا أنواع  
الاهو وبناء الاماكن  
فلحاكم أخذ الاموال  
منهم وعز لهم فان عرف  
خبايتهم في وقف معين  
رب المال البدو اوضحه  
في بيت المال يهتدر  
ويجز وفي التلخيص

جدد عقد النكاح بينهما ليعا الكفيل لعدم ما يسقط ما ثبت عليه لا كفاية أولاه ط (قوله ثوب الخ) تابع  
صاحب الملقط في ذكر هذه الفروع في الكفاية لمناسبة الضمان والافضلها الودعية أو الاحارات (قوله الاضمان  
عليه) هذا الوضع منه ما لو قال لا أدري في أى حائض وضعت ضمن فله بعض المحسنين عن الخائسة وذكر  
الشارح نحوه آخر الودعية (قوله وانفق على الثمن) أى قبل العقد فيكون مقبوضاً على سوم الشراء (قوله ضمن  
الدلال بالاتفاق) أقول هذا اذا وضعه أمانة عند صاحب الدكان ما لو وضعه عند بلستره بنفسه خلاف  
مذكور في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل ضمن لانه مودع وليس المودع أن يودع وقبل لا ضمن في  
الجميع لانه أمر لا بد منه في البيع وغيره في الوهانية كما نقله الشارح عنها آخر الاحارات (قوله برى) لانه  
كعاصب العاصب اذا رعى العاصب برأ وانما غير أو أئتمت به حجة جامع الفصولين (قوله لانه يصير عاملا  
لنفسه) اذ لا ية القبض له والضامن يعمل لغيره ط فلان وكيل البيع ضمن الثمن لمكوله وأدى يرجع ولو أدى  
بلا ضمان لا يرجع كافي الفصولين وقد مر (قوله الاعمال بيت المال) أى اذا كان برديت المال أو على أربابه  
ان علوا كذا ذكر في آخر العارية (قوله رواه الحام وكغيره) أخرجه في الدر المنثور في سورة يوسف في قوله تعالى  
اجعلنى على خزائن الارض قال أخرجه ان أبى حاتم والحام عن أبى هريرة قال استعملنى عمر على البصرين ثم  
ترجمي وغرمتى اثني عشر ألفاً ثم دعاني بعد الى العمل فأبى فقال لم وقد سال يوسف العمل وكان خيراً لمن قبلت ان  
يوسف عليه السلام ان بنى بنى بنى بنى وان بنى وأخاف أن أقول بغير علم وأبى بغير علم ولا بضرب  
ظهري ويشتعر عروى ونوخد مالى ابجر قلت ولعل مذهب أن هدية المال جائزة بخلاف مذهب عمر رضي الله  
تعالى عنه فلذا غرمت (قوله وخلق بهم الخ) قال السبكي الحوى هذا ما يعلم ويحكم ولا يجوز الفتوى به لانه يكون  
ذريعاً الى المايحوز وذلك لان حكام زماننا لو اتوا بهذا وصاروا من ذكر لا يردون الاموال الى الاوقاف  
وان علت أعيانها ولايت المال بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على ذكر من اه قلت والقاعل  
لهذا عمر وأبى عمر ط (قوله وفي التلخيص الخ) قدما عند قوله ولو أرا الاصل أو أخرجه برى الكفيل ولا  
ينعكس ان هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن الكفيل فقط دون الاصل (قوله  
وقدما) أى قبل فصل القرض وذكرناه اننا أيضاً ما فيه كفاية (قوله وسعيه) أى في فصل الحبس من كتاب  
القضاء (قوله وليس للدين منه الخ) وكذا ليس أن يطالبه باعطاء الكفيل وان قرب حلول الاجل كافي  
الاقضية وذكر في المتن يطالب باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلًا ونعمامه في التاسع والعشرين من نور  
العين وفصل في القنية انه ان عرف المديون بالطل والتسويق بأخذ الكفيل والا فلا اه فالاقوال ثلاثة  
(قوله واستحسن الخ) وفي الظهير به قالت زوجي برى ان يغيب فذللت نفقة كفيل لا يجيبها الحام الى ذلك  
لانهما يجب بعدوا واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل برفقها وعلمه الفتوى ويجعل كانه كفل بما ذابها  
عليه اه بحر عند قوله وتصحب بالنفس وان تعددت قال في الزهر وظاهره يفيد انه يكون كفيلاً بنفقة ما عند  
الثاني مادام غائباً وقهر في كثير من العبارات انه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كافي الجميع لو كفل  
لهما بنفقة كل شهر رمت مادام التكاح بينهما عند أبى يوسف وقال لا يرميه بنفقة شهر اه وقدما الشارح نحوه هذا  
عن الخائسة عند قول المصنف وما يابى فلا نفعي لكن هذا فيما لو كفل بلا اجار وظاهر ان ما وقع في  
كثير من العبارات فيما اذا أراد القاضي اجاره على اعطاء كفل ثم في نور العين عن الخلاصة لو علم القاضي ان  
الزوج يبت في السفر أكثر من شهر بأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبى يوسف اه (قوله وقاس عليه الخ)  
في الجرح عن المحيط بعدم ما مر عن أبى يوسف وأبى بقول الثاني في سائر الدون بأخذ الكفيل كان حسناً وفقاً

(٣٨ - ابن عابد - رابع) لو كفل الحال مؤجلاً تأخر عن الاصل ولو قرض لان الدين واحد قلت وقدما تأجيله تأجيل  
القرض وسعيه أن الدين السرق قبل حلول الدين وليس للدين تأجيله ولكن يسافر معه ولكن يسافر معه فلان جعل منه ليوهمه واستحسن أبو يوسف اخذ  
كفيل شهر الامراً لمطلب كفيلاً بنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط

الفارق كما في شرح

الوهانية للشرنبلاني

لكن في المنظومة الحسية

لو قال مسدوني مزاده

السفر

وأجل الدين عليه ما سطر

وطلب التكفيل قالوا

يازم

عليه اعطاء كفيل يعلم

لوحسب التكفيل قالوا

حازله

إذا أراد حيس من قد

كفله لانه قد كان ذا

لاجله

حيس فليصا به فعله

ثم الكفيل ان يحتمل

الاجل

لاشئ ان الدين في ذا

الحال حل

عليه فالوراثة ان اذالم

يرجع به من قبيل ما

التأجيل ثم

(باب كفالة الرجلين)

(دين عليهم الا نعم) بان

اشترى ما منه عبدا بمائة

(وكفل كل عن صاحبه)

بامره (بخلافه لم يرفع على

شريكه الا بما اذا مؤثما

على النصف) لرجحان

جهة الاصله على النيابة

ولانه لو رجع بنصفه

لاذى الى الدور (دور) وان

كفلا عن رجل بنى

بالتعاقب بان كان على

رجل دين فكفل عنه

رجلان كل واحد

منهما بجمعه منفردا

(ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه)

بالتاس اه قال وفي شرح المنظومة لابن السحنة هذا ترجيح من صاحب المحط اه ومثله في النهر (قوله) لكنه مع الفارق بعبارة الشرنبلاني في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المراء التي يؤدى تركها الى هلاك كها وبين دين الغرم الذي ليس كذلك اه قلت ورايت بخط شيخنا شيخنا التتالي وتعليل الرقم من صاحب المحط والصدور الشهد بقده انه لا فرق بين نفقة المراء وبين دين الغرم واى فرق في أن يقال لصاحب الدين ما فرعه الى أن يجعل الأجل لأثر ما يصرف في السفر أكثر من دينه فلا وقتي بقول صاحب المحط وحسام الدين الشهد والمنتقى والمجسة كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضاع والتلف خصوص في هذا الزمان اه ونحوه في مجموع السألتاني والمعمل كلام الشارح بقدر نقلا استدراكه عليه وفي البيروني عن نزاهة الفتاوى يأخذ كفضلا ورها بمحنة وان كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا لما ظهر من التعنت والجور في الناس اه ثم رايت المفتي اب السعدا في به في مروضاته (قوله) لو حبس المدون (الخ) تقدم هذا في قول المتن وإذا حبسه له حبسه وتقدم بيان شرطه وقوله حبس بالنصب لانه تنازع فيه ما هو أرادوا على الثاني وأصروا للأول من فروعه ولو أعمل الأول لوجب أن يقال وأراد به باراز الضمير فافهم (قوله) ثم الكفيل (الخ) تقدم هذا أيضا عند قول المصنف وإذا حل على الكفيل عموته لا يحل على الأصل (قوله) من قبل ما التأجيل (ثم) ما مصدره وبه التأجيل فاعل لفعل محذوف بدل عليه المذكور وهو ثم فافهم والله سبحانه أعلم

## (باب كفالة الرجلين)

شروع فبما هو كالركب بعد الفراغ من المفرد ط (قوله) بان اشترى ما منه عبدا بمائة أشار الى استواء الدين صفه وسببا فلو اختلفا فاصفة بأن كان ما عليه أى ماعلى المؤدى مؤجلا وما على صاحبه مالا فاذا اذنى صم تعين من شرحه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا جعل دين ما مؤجلا ليس له الرجوع على الأصل قبل الحل ولو اختلف بينهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما ماضيا وما على الآخر عن مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان النيابة في الجنتين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغير بحر عن الفتح (قوله) وتكفل كل عن صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فعله عن صاحبه فانه يصدق بحر (قوله) بامره (والا فلا رجوع بشئ أصلا) (قوله) زائد على النصف المراد أن يكون زائدا على ما عليه ولو كان دون النصف أو أكثر ط (قوله) لرجحان جهة الاصله على النيابة لان الأول دين عليه والثاني مطالبه بلادن ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى الى الاقوى حتى على القول بحل الدين على الكفيل مع المطالبة فان ما عليه بالاصالة أقوى فان من اشترى في مرض موته ما كان من كل المال ولو دينوا ولو كفل كان من الثلث الا اذا كان مسدونا فلا يجوز أداؤه في الفتح (قوله) لا ذى الى الدور) لانه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فلصاحبه أن يقول أأول كادالى فان جعلت شئ من المؤدى عنى ورجعت على بنك فى ان أحل المؤدى عندك كالأدب بنقى فيفضى الى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح أنه ليس المراد حقيقة الدور فانه توقف الشئ على ما توقف عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فتمتتع الرجوع المؤدى اليه وعامة منه (قوله) كل واحد منهما بجمعه منفردا فندفعه بجمعه الاحترار على التكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهى كالمسئلة الأولى في التصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف وشقوة منفردا وهو حال من كل الاحتراز على التكفل عن الأصل بجمع الدين معاً ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لان الدين ينقسم عليها نصفين فلا يكون كضلاع الأصل بالجمع كافي للرجوع وقى نواله عن النيابة عن الشاقى ثلاثة كفلا بألف يطالب كل واحد بثلث الألف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسى والمرغيناني والترمذى اه (قوله) ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) فبده لانه بدون ذلك لا رجوع لاحدهما على الآخر وفي الهندية عن المحط كفل ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم وأجدا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كضلاع صاحب رجع المؤدى عليها بالتثنية ولصاحب المال أن يطالب بكل واحد منهما بالألف هذا اذا لم يرض المؤدى الكفيلين فان طفر بأحدهما رجع عليه بالنصف

ثم رجعا على الثالث بالثالث ثم رجعا جميعا على الأصل بالالف وان ظفروا بالأصل قبل أن يظفروا بصاحبه رجع عليه بجميع الف (قوله بالجمع) احتراز عما لو تكفل كل عن الأصل بالجمع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما من صاحبه بالنصف فإنه لا أولى كإلى الفجر (قوله وبهذه القيد) أي كون كفاؤه كل منهما من الأصل بالجمع وكونه على التعاقب وكون كفاؤه كل واحد منهما من صاحبه بالجمع أيضا (قوله خالفنا في الأولى) أي في الحكم والأغلو موضوع مختلف فإن أصل الدين في الأولى علمه الآخر وفي الثانية على غيرها وقد كفاؤه (قوله رجع نصفه على شريكه) أي ثم رجعا على الأصل لأنهما إذا ناعاه أحدهما بنفسه والآخر بئائه بحر (قوله لكون الكل كفاؤه) أي ما عن نفسه وما عن الكفيل الآخر فلا ترجع للبعض على البعض ليع النصف الأول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتعامد في الفتح (قوله أخذ الآخر) ضمه في الظاهر بالذو وهو غير متعين في المصباح أخذه الله أهله وأخذ به ذنبه عاقبه عليه وأخذ به ملده وأخذ كذلك اه (قوله بكاه) لأن إراء الكفيل لا يوجب إراء الأصل والثاني كفيل عنه بكاه فاختص بكاه به (قوله ولو افترق المفوضان) قيد المفوضين لأن شريك العنان لا فترقا فاعتد بن لم يأخذ الغريم أحدهما إلا باعتصمه به (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين ومن عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمن الكفاؤه) ولا ينط بالافتراق ط عن الاتفاق (قوله يأمر) أي في كتاب التركة (قوله لما امر) أي في المسئلة الأولى من أنه أصل في النصف وكفيل في الآخر فأدى بصرف الی ما عالج عن الأصل وإن زاد على النصف كان الزائد عن الكفاؤه فخرج به (قوله كتابة واحدة) قال بان كاتب كتابي ألف إلى سنة قيد بلو واحدة لأنه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما من صاحبه ببديل الكتابة للو لا يصح قياسا واستحصانا اه (قوله صرح استحصانا) والقياس أن لا يصح لأنه شرط فيه كفاؤه المكتاب والكفاؤه ببديل الكتابة وكل ذلك باطل فكفون شرطها في الكتابة مفسدا وجه الاستحصان أن هذا اعتقد بمحتل الصحة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كأن المال كله عليه عتق الآخر مطلقا بانه في طيب كل منهما بجميع المال بحكم الأصل لا بحكم الكفاؤه وفي الحقيقة المال مقابل لهما حتى يكون منقسما عليهما لو كانا فقرا للمال على كل واحد منهما نصيبا للكتابة وفيها وإن ذلك العبر للحقيقة كفاؤه (قوله المعتبر) مبنى الجهور والآخر موقوف عليه منصوبان على البتة فمن أنشأ أو مرفوعا بفعل محذوف يدل عليه المثل كورأ على الابتداء والخبر محذوف أي مؤاخذ (قوله لكفاؤه) أي رجع عما إذا عتقه من بدل الكتابة لكفاؤه بأمره وحازت الكفاؤه ببديل الكتابة هاتيا في حالة القاموف في الابتداء كان للمال عليه بهر (قوله لم يظهر في حق مولانا) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به الحال كذلك الأولى كدرا الاستهلاك عيانا وما لم يره بالتجارة فاذن للمولى وجعله لا يلي قيد احتراز ما هو سهو بحر (قوله لم يبق بقراره) أي وكنه المولى بحر (قوله أو استقرض) أي أو بيع وهو محصور عليه بحر (قوله لخلوه على العبد) لوجود السب وقبول الذمة بحر (قوله وعدهم طالع لغيره) أذبح ما قد يدهم المولى ولم يرض بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غريمه) فالمانع الذي تحقق في الأصل منتف عن الكفيل مع وجود مقتضى وهو الكفاؤه المطلقة على غيره وحل فطال به في الحال كإلى كفل عن مفلس وأغائب يلزم في الحال مع أن الأصل لا يلزم مواعاة في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لأن الطالب لا يرجع عليه إلا بعد العتق فكذا الكفيل لقيام مقامه بحر وقوله لو أمره أو لو كانت الكفاؤه بأمر العبد وفي ما لو كفل بدرا الاستهلاك المعين قال في الفتح ينبغي أن يرجع قبل العتق إذا أدى لأنه من غير مؤخر إلى العتق فطال السيد يسلمه رقبته والقضاء عتق وتجب أهل الدرس هل العتق في هذا الرجوع الأمر بالكفاؤه من العبد والسيد وقوي عندي الثاني لأن الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في الظهور رأيت بقية عندى أن ما قوى عنده هو المذ كور في البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه إلا بعد العتق فأجل أن ضمان العبد فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق أن كان بأمره وضمانه فيما يؤاخذ به حالا كان بأمر السيد صح ورجعه حالا عليه وإن كان بأمر العبد صح ورجعه عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه

كفاؤه هنا (أو) يرجع إن شاء (بالكل على الأصل) لكونه كفيل بالكل بأمره (وان أراء الطالب أحدهما أخذ الطالب الكفيل الآخر بكاه) بحكم كفاؤه (ولو افترق المفوضان) قيد المفوضين لأن شريك العنان لا فترقا فاعتد بن لم يأخذ الغريم أحدهما إلا باعتصمه به (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين ومن عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمن الكفاؤه) ولا ينط بالافتراق ط عن الاتفاق (قوله يأمر) أي في كتاب التركة (قوله لما امر) أي في المسئلة الأولى من أنه أصل في النصف وكفيل في الآخر فأدى بصرف الی ما عالج عن الأصل وإن زاد على النصف كان الزائد عن الكفاؤه فخرج به (قوله كتابة واحدة) قال بان كاتب كتابي ألف إلى سنة قيد بلو واحدة لأنه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما من صاحبه ببديل الكتابة للو لا يصح قياسا واستحصانا اه (قوله صرح استحصانا) والقياس أن لا يصح لأنه شرط فيه كفاؤه المكتاب والكفاؤه ببديل الكتابة وكل ذلك باطل فكفون شرطها في الكتابة مفسدا وجه الاستحصان أن هذا اعتقد بمحتل الصحة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كأن المال كله عليه عتق الآخر مطلقا بانه في طيب كل منهما بجميع المال بحكم الأصل لا بحكم الكفاؤه وفي الحقيقة المال مقابل لهما حتى يكون منقسما عليهما لو كانا فقرا للمال على كل واحد منهما نصيبا للكتابة وفيها وإن ذلك العبر للحقيقة كفاؤه (قوله المعتبر) مبنى الجهور والآخر موقوف عليه منصوبان على البتة فمن أنشأ أو مرفوعا بفعل محذوف يدل عليه المثل كورأ على الابتداء والخبر محذوف أي مؤاخذ (قوله لكفاؤه) أي رجع عما إذا عتقه من بدل الكتابة لكفاؤه بأمره وحازت الكفاؤه ببديل الكتابة هاتيا في حالة القاموف في الابتداء كان للمال عليه بهر (قوله لم يظهر في حق مولانا) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به الحال كذلك الأولى كدرا الاستهلاك عيانا وما لم يره بالتجارة فاذن للمولى وجعله لا يلي قيد احتراز ما هو سهو بحر (قوله لم يبق بقراره) أي وكنه المولى بحر (قوله أو استقرض) أي أو بيع وهو محصور عليه بحر (قوله لخلوه على العبد) لوجود السب وقبول الذمة بحر (قوله وعدهم طالع لغيره) أذبح ما قد يدهم المولى ولم يرض بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غريمه) فالمانع الذي تحقق في الأصل منتف عن الكفيل مع وجود مقتضى وهو الكفاؤه المطلقة على غيره وحل فطال به في الحال كإلى كفل عن مفلس وأغائب يلزم في الحال مع أن الأصل لا يلزم مواعاة في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لأن الطالب لا يرجع عليه إلا بعد العتق فكذا الكفيل لقيام مقامه بحر وقوله لو أمره أو لو كانت الكفاؤه بأمر العبد وفي ما لو كفل بدرا الاستهلاك المعين قال في الفتح ينبغي أن يرجع قبل العتق إذا أدى لأنه من غير مؤخر إلى العتق فطال السيد يسلمه رقبته والقضاء عتق وتجب أهل الدرس هل العتق في هذا الرجوع الأمر بالكفاؤه من العبد والسيد وقوي عندي الثاني لأن الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في الظهور رأيت بقية عندى أن ما قوى عنده هو المذ كور في البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه إلا بعد العتق فأجل أن ضمان العبد فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق أن كان بأمره وضمانه فيما يؤاخذ به حالا كان بأمر السيد صح ورجعه حالا عليه وإن كان بأمر العبد صح ورجعه عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه

المذكور (حال وإن لم يره) أي الحل لخلوه على العبد وعدهم طالع لغيره بحر (قوله ويرجع بعد عتقه) ل

به رجل فأت العبد  
(الكفل) قبل تسليمه  
(فبرهن المذنب أنه)  
كان (له ضمن) الكفل  
(قبضته لجوازها بالأعيان  
المضمونة بامر) ولو  
أدعى على عبدا فكفل  
بنفسه أي بنفس العبد  
(رجل فأت العبد برئ  
الكفل) كافي الحصر  
(ولو كفل عبد غير  
مدينون) مستغرق عن  
سببه بامر) جاز لان  
الحق له (أنا) عتق  
فأذناه وكفل سببته  
بأمره (فأذاه) ولو بعد  
عتقه لم يرجع واحد  
منهما على الآخر  
لانعقادها غير موجبة  
الرجوع لان كلاهما  
لا يستوجب ديناً على  
الآخر فلا تغلب موجبة  
له بعد ذلك (كألو كفل  
رجل عن رجل بغير  
أمره فبلغه فأجاز)  
الكفالة (لم تكن  
الكفالة موجبة الرجوع)  
لما قلناه (و) قالوا (فأذاه

(قوله بامر) أي عند قول التبن ولا يتعكس من قوله ثم لو كفل بالخال مؤجلا تأجل عنده الخ (قوله فأت العبد)  
بان ثبت موته بمرهان ذي الدأ و يتصدق المدعي فاولم يكن بمعه مرهان ولا تصدق له يقبل قول ذي الدأ مات  
بل يجبس هو والكفل فان طال الحبس ضمن العبد وكذلك الودع والمحمودة نهر عن النهاية (قوله فبرهن  
المدعي) قديا مرهان لانه لو ثبت ملكه باقراد ذي الدأ و يتكوله لم يضمن شيئاً نهر (قوله لجوازها بالأعيان  
المضمونة) أي بنفسها فبرهنها على ذي الدأ بالبرهان فان هلك وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى على عبد  
مالاً) أي معلوم القدر بان قال أختني كذا بالعصب وأستهلك ط (قوله برئ الكفل) أي كألو الكفل  
بنفسه قال في النهر وأعلم ان هاتين المسئلتين مكررتان أما الأولى فلا استفادتهما من قوله فيما مضى  
وأما الثانية فلما تقدم من أن الكفالة بالنصر تطل عتق المطلوب اه قال في الجعل لكن ذكر الثانية هنا ليس  
الفرق بينهما وبين الأولى وهو ظاهر لان الكفالة به في الأولى رقبته العبد وهي مال وهي لا تطل جهلاً المال  
مخالف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مدينون مستغرق الخ) مجر مستغرق بكسر الراء على أنه مضمون  
ونسبه الاستغراق للمجاز لان الذين استغرقه أي استغرقه رقبته وما في بدء أو بفتح الراء وقيد به لانه لو كان  
علمدين مستغرق لم يضمنه الكفالة في رقبته فاعتق لزومه كذا في كافي الحاكم أي لان حق الغرامة مقدم وحققهم  
في قيمة رقبته ببعونه بدنيهم ان لم يقدّم سببه وبعد العتق صار الحق في ذمتهم وما اذا كان بدنيهم غير  
مستغرق فظاهر انه يقدم دين الغرامة والباقي للكفالة كألو كفل عن غير سببه قال في الكافي وكفالة العبد  
والدبر وأما الودع غير السيد بنفس أو مال بلاذن السيد باطله حتى يعتق فاعتق تزيمه وان أذن سببه جاز  
ان لم يكن عليه دين و يباع في دين الكفالة وان كان علمدين بدني بدنيته قبل دين الكفالة وبسعى الدبر وأما  
الودع في الدين اه (قوله لان الحق له) أي اذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله تملوه لمواضع اذنه في  
كفالاته (قوله فاعتق فأذاه) نص على التوهم فانه اذا أذن مال رقبته لا يرجع بالأولى ط (قوله بامر) أي بأمر  
العبد وهذا اذا دعي في النهر وقال هذا القيد لا بد منه اه ثمراً يتمد كورا في شرح الجامع لقاصد سخا ولا يخفى  
انه انما لم يرجع مع الامر فقدم الرجوع بدونه بالأولى ولعل فائدته ان محل اختلاف الآتي (قوله لانه قد اعقدنا غير  
موجبة الرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقق الموجبة وهو الكفالة بالامر والمانع هو الرق وقد  
زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) أي بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله كألو كفل الخ) من تمام الجواب  
وهذا المسئلة تقسم عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بامر رجوع عليه غاى الخ (قوله لما قلناه)  
أي من قوله لانه قد اعقدنا غير موجبة الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما اذا لم يكفل فانه لا يضمنه إلا ان  
يسلمه ليبيع وقد لا يضمنه بالدين فلا يصل الغرامة الى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) أي  
فثبت لهم بيعان لم يقدم المولى ولذا لا شرط ان لا يكون مدينون بامر وبدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا)  
أي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأثبت شرعا وهو موجود في ادعى بتمه نسخ التنا المجردة ط  
والله سبحانه أعلم

### (بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الحوالة)

كل من الحوالة والكفالة عقدان التزامهما على الأصل للثبوت إلا أن الحوالة تنضم اراء الاصل اراء مقبدا كاسمي  
فكانت كالتركيب المفرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة نهر (قوله هي لغة النقل) أي مطلقا بالدين أو عين وهي  
اسم من الألفاظ ونسبه يقال أحلت زيداً على عمرو فحلتا أي قبض وفي المغرب تركب الحوالة بدل على الزوال  
والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتامة في الفتح (قوله وشرعا نقل الدين الخ) أي مع المطالبة  
وقبل نقل المطالبة فقط ونسب الى أبي يوسف والثاني الى محمد وسببه الأول دلالة الاجماع على أن  
المحال ولو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبته ضح ولو أبرأ المحيل أو وهبته لم يصح وحكي في الجميع خلاف محمدي  
الثانية وجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل اذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدي المحال عليه لا يكون  
منطوقا ويجري على القبول وكذا المحال ولو أبرأ المحال عليه من دين الحوالة لا يرد باراد لو وهبته لم يرد كألو أبرأ

الطالب الكفيل أو وهبه ولو انتقل الدين إلى ذمته لما اختلف حكم الاراء والهبة وكذا الحال لو أربأ الحال عليه لم يرجع على المحيل وإن كانت بأمره كالكفالة ولو وجد وجع لم يكن للحيل عليه دين وتبما فيه البصر وظاهره اتفاق القولين على هذه المسائل شذذ كما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالشوى وعلى جبر الحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمي الدين بين غرماء المحيل بعدم موهة قبل قبض المحتال وعلى أن أربأ الحال المحال عليه لا يرتد بالدوى أن توكيل الحال المحيل بالقبض من الحال عليه غير صحيح وعلى أن المحتال لو وهب الدين للحال عليه كان الحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما إذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحتال رهن للحيل لا يسقط حق حبسه بخلاف ما إذا كان المحيل هو البائع على المشتري والمرتهن على الراهن فإنه يبطل حبس المبيع والرهن لسقوط المطالبة مع هذه المسائل ثمان كونها انقلا للدين ولكن اعتبر الحولة تأجيلا إلى التوى في بعض الاحكام وجعل النقل للطالبة وفي بعضها اعتبر ابراء وجعل النقل للدين أيضا وتعام الترجيح في البصر في الحامدية عن فتاوى قارى الهداية اذا أحال الطالب إنفاقا على مدينه وبالن كقبيل رضى المدين من دين المحيل ويرى كقبيل ويطلب المحتال الاصل لا الكفيل لأنه لم يضمن له شأن كتهنار اءة موقوفه وكذا اذا أحال المرتهن دينه على الراهن يبطل حق حبس الرهن ولا يكون رهنه عند المحتال اه وفي هذه المسئلة المرتهن هو المحيل وفيما هو المحتال وعلت وجه الفرق بينهما ما يأتي أيضا ومسئلة الكفالة في البرازية وفيها لو أحال الكفيل الطالب بالمال على رجل رأى الاصل والكفيل الآن بشرط الطالب رءة الكفيل فقط فلا يبرأ الاصل **(قوله)** والبائن محتال ومحتاله الخ يعنى يطلق عليه هذا اللفاظ لا رغبة في الاصطلاح بدو وظاهره أن الفقه بخلافه ولنا قال في المراج قولهم للمحتال المحتال لغولابه لاحاسه الى هذه الصلة زائد الفتح بل الصلة مع الحال عليه لقلته عليه فمعها محتال ومحتال عليه والفرق بينهما بعدم الصلة وبصلة عليه اه قلت ويمكن تبصيح كلامهم وذلك أن الحولة لغة تعنى النقل مطلقا كما مر فالدين يدفع الطالب عن نفسه ويسلمه على غريمه وفي الاصطلاح نقل الدين وهو من أفراد المعنى اللغوي أيضا فعلى الأول يقال محتال لا غير وعلى الثاني محتال له لا غير لان المحيل بمعنى الناقل والحال عاه بمعنى المنقول عليه الدين والدين منقول والطالب محال له أى منقول لاحاله ولقول محيى بمعنى منقول لم يصح لأن المنقول هو الدين على هذا الوجه بخلافه على الأول فان المنقول هو ذات الطالب بهما ظهرا أن قولهم محتال ومحتاله مبنى على اختلاف المراد في المنقول هل هو ذات الطالب أو دينه فافهم نعم يصح على الثاني أن يقال فيه محتال بمرئى الجاز أى محتال دينه وبه يظهر أنه لا لغوى كلامهم فاجتمعت هذا التقرير **(قوله)** ويزاد خامس وهو حويل عبارة الفتح ويقال للمحتال حويل أيضا فاذكره الشارح نقل لعبارة الفتح باللغى فافهم ونقل في البصر عبارة عن تلخيص الجامع فيها الملاقى الحويل على الحال عنه قال الرمى لعله يطلق عليهم **(قوله)** فالفرق بالصلة أى باختلافها وهي الأذى الأولى وعلى في الثاني وهذا على وجودها فى الأولى وقد غلظت وجه صحتها وما على حذفها المتبادر قوله وقد تحذف فالمراد أن الفرق بالصلة وجود او عدمها كما مر عن الفتح فافهم **(قوله)** والحولة شرط لفتحها الخ قال في التهر وشرط صحتها في المحيل العقل فلا تصح حواله لجنون وضوى لا يعقل والرضا فلا تصح حواله السكر أو ما يبلغ فشرط للتنفذ فصحة حواله الصبي العاقل موقوفه على إجازة وليه وليس منها الحر فمقتضى حواله العبد مطلقا غير أن المأذون بطلب الحال والموجود بعد العتق ولا العصة فصيح من المرض وفي المحتال العقل والرضا وأما الدوغم فشرط للتنفذ أيضا وتعقد احتال الصبي شوقا فعلى إجازة وله ان كان الثاني ملازم الأول كاحتال الرضى بحال النيم ومن شرط صحتها الجهل قال في الخاتمة والشرط حضرة المحتال فقط حتى لا تصح في غيبته إلا أن يقبل عنه آخر ما غيبه المحتال عليه فلا تنع حتى لو أحال عليه فبفسخ ما فاضح وهكذا في الرأية ولا بد في قبولها من الرضا فلازم كرم على قبولها لم تصح وفي الحال به أن يكون ديننا فلا تصح بطل الكتابة كالكفالة اه **(قوله)** رضا الكل أما رضا الأول فلا نذى المروءات قد أنفقون تحمّل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه وأما رضا المحتال فلا ن فيها انتقال حقه إلى ذمته أخرى والذم

البرائة من الدين المصح  
نعم فتح (المدينون محيل  
والذات محتال ومحتال  
له ومحال ومحاله)  
وراء خامس وهو حويل  
فتح (ومن يقبله محتال  
عليه ومحال عليه) فالفرق  
بالصلة وقد تحذف من  
الأول (والمال محاله  
والحوالة شرط لفتحها  
رضاء الكل بلا خلاف  
الافى الأول)

مفتاونة وأمراض الثالث وهو المحتال عليه فلان الزام الدين والزام ولا التزام دور قلت نقل السأخاني عن  
 لقطة الجبر إذا استندت الزوجة النقة بأمر القاضي لها أن تحيل على الزوج بلاء رضاه **(قوله)** فلا يشترط على  
 المختار **(قوله)** وهو رواية في إبداءات قال فيها لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتصرف  
 بل فيه منقعة لان المحتال عليه لا يرجع اذ لم يكن بأمر مدبر **(قوله)** للرجوع عليه أي يرجع المحتال عليه على المحيل  
 أو ليقسط الدين الذي للمحيل على المحتال عليه كما في الزيلعي أما بدون الرضا فلا رجوع ولا سقوط وهو محمل رواية  
 الزبادات **(قوله)** لكن استظهر الاكل الخ أي في الغاية وهو توفيق آخر بين روايتي الزبادات والقندوري لكن  
 لا بد من ضمنية التوفيق الأول كما نعرفه **(قوله)** شرط ضرورة لا محالة وهي فعل اختياري ولا يتصور  
 بدون الإرادة والرضا وهو محمل رواية القندوري وقوله والا لا أي ان لم يكن ابتداءً وهما من المحيل بل من المحتال عليه  
 تكون احتياليًا يتم بدون إرادة المحيل بإرادة المحتال عليه ورضاه وهو جبر وإبادة عنه بل لا يخفى أنه  
 على الثاني لا يثبت له محال عليه الرجوع عما أدى ولو كان عليه للمحيل دين لا يسقط الارضا للمحيل فرفع إلى  
 التوفيق الأول **(قوله)** وأراد بالرضا القبول أي الذي هو أحدث ركن العقد فشرط له المحلل لانسار شرط العقد  
 لا يتوقف على قبول غالب بل يلغى بخلاف الرضا الذي ليس ركن عقد **(قوله)** فان قبولها الخ ذكر في الصراة  
 أن من الشرط مجلس الحوالة وقال وهو شرط الاعتقاد في قوله ما خلا فلا لا يوجب فأنه شرط التفاد عند فلو  
 كان المحتال غائب عن المجلس فبلغه الخبر فأجاز لم ينعقد عنده ما خلا فله الصحيح قوله ما هم ثم قال هنا وأراد  
 من الرضا القبول في مجلس الإيجاب لما قدمناه ان قبولها في مجلس الإيجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به في  
 البدائع اه وما ذكر في الصراة ولا هو عبارة البدائع فقوله لما قدمناه ان قبولها الظاهر ان الميم زمائدة وان  
 الضمير به فمقدّمه لثبوتها لان المتبادر من كلام البدائع ان اشتراط المجلس عندهما إنما هو في المحتال فقط  
 بقدر ينال فرفع وبأن قريباً ما يؤيده اه **(قوله)** لكن في الدرر وغيرها أي كالتحسين والتزايه والخاصة  
 وعبارة الخامسة لمطوالة تعتمد قبول المحتال والمحال عليه ولا تصح في غيبة المحتال في قول أبي حنيفة ومحمد كما  
 قلنا في الكفاية لأن يقبل رجل الحوالة الغائب ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على  
 رجل غائب ثم علم الغائب قبيل صحت الحوالة أهو اه بالقبول في قوله تعتمد قبول الخ الرضا لا اعم من القبول  
 المشروط له المجلس بقدر ينال فرفع وبأن قريباً ما يؤيده اه **(قوله)** لكن في الدرر وغيرها أي كالتحسين والتزايه والخاصة  
 من كلامه أن الشرط قبول المحتال في المجلس ورضا المحتال عليه ولو عابها وهو ما خصه في التبركاهم وظاهره أن  
 خلاف أبي يوسف في المحتال فقط فعنده لا يشترط حضرته بل يكفي رضاه كالمحال عليه وأنه لا خلاف في المحال  
 عليه في أن حضرته غير شرط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بمحمل ما في الدرر وغيرها على قول أبي يوسف الذي  
 هو خلاف الجميع بل هو محمول على قولهما الصحيح فافهم ومما قرناه ظهر أنه لا خلاف في اشتراط الرضا لا اعم  
 وأن الخلاف في قبول المحتال في المجلس لافي رضاه فلا ينافي ذلك قول المصنف شرط رضا الكل بلا خلاف الخ  
 خلافاً لما ظنه في العزيمة **(قوله)** أو بانه أي ولو فوض وليا به عبر في الدرر قال في الفتح فيتوقف أي قبول القضوي  
 على إحالة المحتال اذا بلغه **(قوله)** ورضا الباقيين كذا في بعض النسخ بياين نائيه ما ياء التثنية وفي عامة النسخ بيه  
 واحدة على أنه جمع أي بيه ما فوق الواحد ثم لا يخفى أن اشتراط رضا المحيل مبنى على رواية القندوري وهو خلاف  
 المختار كما قدمه قال الحسن عبارة القندوري وهو شرط حضور الثاني الآن يقبل فضولي لا حضور الباقيين  
 اه فلم يزد كاشتراط رضاهما فيصدق بكل الرايتين وقال في الدرر ما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل  
 فبان بقول رجل البدائن لث على فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها على قرضي البدائن فان الحوالة تصح حتى  
 لا تكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فان يحيل الثاني على رجل غائب ثم  
 علم الغائب قبيل صحت الحوالة كذا في الخامسة اه قلت فلم يزد كرضي هذا التصور برضا المحيل الغائب وذكر في  
 الثاني رضا المحتال عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزبادات المختارة كما مر **(قوله)** وتصح في الدين الشرط  
 كون الدين للمحتال على المحيل والأفهي وكالة لا حوالة وأما الدين على المحال عليه فليس بشرط أدائه في الجبر

وهو المحيل فلا يشترط  
 على المختار شرط ليلية  
 عن الواهب بل قال ابن  
 السكال إنما شرطه  
 القندوري للرجوع عليه  
 فلا خلاف في الرواية  
 لكن استظهر الاكل  
 أن ابتداءه ان من  
 المحيل شرط ضرورة  
 والا لا وأراد بالرضا القبول  
 فان قبولها في مجلس  
 الإيجاب شرط الاعتقاد  
 بمر عن البدائع لكن في  
 الدرر وغيرها الشرط  
 قبول المحتال أو بانه  
 ورضا الباقيين لا  
 حضورهما وأقره  
 المصنف (ونص في  
 الدين)

وفهم من المحيط ولو أحوال المحال عليه المحتال على آخر جاز و يرى الأول والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل  
 أنه قد فشل في الدين من الحوالة كما دخل دين الكفالة فإن الكفيل لو أحوال الطالب حاز كإياك وفي البرازية كل  
 دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الهندية ما لا يجوز به الكفالة لا يجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو  
 احتال عامل بمجهول على نفسه بأن قال احتلت بما ذوبت على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح  
 الحوالة أيضاً بهذا اللفظ يجر عن البرازية (قوله لا في العين) لأن النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور  
 في الأعيان بل المتصور فيها النقل الحسي فكانت نقلاً للوصف الشرعي وهو الدين فتح قال في الشرح بلالية يرد  
 عليه ما سبذ كمر من أنها تصح بالدرهم والودعة إذ ليس فيها نقل الدين وكذا القصب على القول بأن الواجب فيه  
 رد العين والقصة مختص ودفع الأربابان الحوالة بالودعة وكافة حقيقة أنه قلت فيه نظر لما سألني في الحوالة المقدسة  
 بوديعة ونحوها أنه لا على المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للحيل ولا يخفى أن المال كالة حقيقة  
 تنافي ذلك فالصواب في دفع الأرباب أن النقل موجود لأن المدين إذا أحوال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن  
 المدين إلى المودع وصار المودع مطال بالدين كما به في خدمته فكانت حوالة الدين لا بالعين نعم لو أحوال المودع عرب  
 الودعة بهما على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح (قوله وبه عرف أن حوالة الغازي) مصدر مضاع لفاعله أي  
 حالته غيره على الامام وعبارته التبر به عرف أن الحوالة على الامام من الغازي الخ ولا يخفى أن ما ذكره غير ما نحن  
 فعاد كلام المصنف في بيان المكفول به فذكر أنه المال لا العين ولا الحقوق فأنما استدان الغازي ديناً من زيد ثم  
 أسأله به على الامام بحيث أحواله سواء قد هابان يعطيه الامام من حقه من الغنime المحررة أولاً لأن المحال عليه  
 لا يشترط أن يكون عليه للحيل دين أو عين من وديعة أو غيرها ولا أن المحال به دين صحيح معلوم فالقول بعدم  
 صحته ليس له وجه صحيح أصلاً وهكذا يقال في المستحق إذا استدان ثم أحوال الدائن على الناظر سواء قد أحواله  
 معلومة الذي في بنا الناظر أو لا فهي أيضاً من الحوالة بالدين لا بالحقوق نعم لو أحوال الامام الغازي أو أحوال الناظر  
 المستحق على آخر كان منظمة أن يقال إنها من الحوالة بالحقوق لأن الغنime إذا حازت بدارانياً كدفعها حتى  
 الغانين ولا على الأقسام ولا يقال إن الوارث أمانات بعد الإحراز قبل القسمة وورث نصيبه مقتضى الملك قبل  
 القسمة لا نقول أن الحق المتأكد بكونه حتى حبس الرهن والرد بالبيع بخلاف النصف كالتسعة وخيار  
 الشرط كما قد مرنا عن الفتح في باب المغنم وقسموه وكذا يقال في غلة الوقف فإن نصيبه المستحق وورث عنه إذا  
 مات قبل القسمة بعد ظهور غلة الوقف في وقت الذرية أو بعد عمل صاحب الوقف في قسمة ثمانية مائة  
 ومقتضى هذا أن لا تصح هذه الحوالة لأن كلاً من الغازي والمستحق لم يثبت له دين في خدمة الامام والناظر نعم  
 تكون وكالة القاض من المحال عليه كما يأتي في قول المصنف وان قال المحيل للختان وهذا يقع كثيراً فإن  
 الناظر يحمل المستحق على مستأجر عقار الوقف وقد أفتى في الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ المحتال  
 فلناظر الثاني أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد ظهورها يتأثر كدفعها للمستحقين  
 فتورث عنهم وما بعد قبض الناظر لها فينتهي أن نصيبه لمالكهم الشرية الخاصة بخلاف المغنم فإنه لا على  
 الأبعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغانين حصته من أمة لا تعتق الشرية العامة إلا إذا قصت الغنime على  
 الرأيات فيصح للشرية الخاصة وعلى هذا فإذا حازت الغلة في بنا الناظر صارت أمانة عندهم لكما للمستحقين لهم  
 مطالبتهمها وبحسب إذا امتنع من أدائها وبضمها إذا استهلكها أو هلكت بعد الطلب وأحوال الناظر بعض  
 المستحقين على آخر لا يصح لها حوالة بالعين لا بالدين إلا إذا كان الناظر استهلكها أو خطلها بماله قصودنا  
 بدمته فتصح الحوالة لها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة لا تكون من الحوالة  
 بالحقوق أصلاً سواء كان الغازي أو الناظر مجعلاً ومحتالاً أو سواء كانت الحوالة مطلقة أو مبدئية وأن ما ذكره  
 الشارح من التبر غير مجزأ فافهم وتبر واغتم تجر هذا المقام فأنهم فيض ذى الجلال والإكرام (قوله لا يصح)  
 قد علمت أنه لا وجهه (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) تصريحهم بخصاصها بالدين لا ببناء على النقل  
 نهركت وهم حوالة بالدين وإن كانت معلقة بل الصحة فيها المظهر من عدمها لأن الحوالة المطلقة على ما يأتي أن  
 لا يقيد المحيل بدين له على أحوال عليه ولا بعين له في يد فأنما أحوال المستحق غير مبدئية على الناظر حوالة مطلقة

العلوم (لا في العين)  
 زائد في الجوهره ولا في  
 الحقوق اه وبه عرف  
 أن حوالة الغازي بعهده  
 من غنime محررة لا تصح  
 وكذا حوالة المستحق  
 معلومه في الوقف على  
 الناظر نهركت قال بعد  
 ورقتين وهذا في الحوالة  
 المطلقة ظاهر وأما  
 المقيدة في الصراح مال  
 الوقف في بنا الناظر  
 مطلب في حوالة الغازي  
 وحوالة المستحق من  
 الوقف

ينبغي أن تصح كالأحالة  
على المودع والألا انها  
مطلبة اه ومقتضاه  
صحتها بحسب الغنينة  
وعندي فيه تردد وبرئ  
الحبل من الدين  
والطالبة جميعا بالقبول  
من المحتال للحالة ولا  
يرجع المحتال على الحبل  
الا بالتوى بالقصر وعد  
هؤلاء المال لان برأته  
مقيدة بسلامة حقه  
وفسده في الصوبان  
لا يكون الحبل هو المحتال  
عليه ثابتا (هو) بأحد  
أمرين (أن يحسد)  
الحال عليه (الحالة)  
ويحلف ولا ينقذه أى  
محتال ويجعل (أوعوت)  
الحال عليه

(٣) قوله وانما الترافع شرط  
لرأى البائع الخ الذى سبق  
نقله عن جامع الفصولين  
عند قول المصنف من وجد  
بشئ ما ينقص الثمن الخ  
أن الرد بالعيب بعد القبض  
انما يكون بالقضاء والرضا  
ولا ينفسخ البيع الا  
بأحدهما اه من خط  
المرحوم الشيخ العباسي  
المهدي رحمه الله تعالى

فلا شك في صحتها (قوله) ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة ولكن إذا جحدت ألا تكون من  
الحالة بالحق لان المشتري انما أحال ذاته بدين صحيح بل هي حوالة يدين بمقيدة بما عند الحال عليه وهو  
التاخر (قوله) كالأحالة على المودع) بجامع أن كلاً منهما أمين ولادن عليه طر (قوله) لانها مطالبة أى لان الحالة  
تثبت الطالبة ولا مطالبة على التاخر فيما يصل اليه من مال الوقف الذي قبضت الحوالة به (قوله) انتهى) أى كلام  
المرحوم وبمقتضاها لم يكن كلام التاخر أيضاً فافهم (قوله) وعندي فيه تردد) نقله الجوى وأقره بنو المحنة  
مأذروه في الغنم أنه يورث عنه لنا كدملكه فيه وقد وجدنا مع القياس فيها أو لا يورث ط (قوله) ويرى الحبل  
من الدين الخ) أى برأته مؤقتة بعدم التوى وفائدة برأته أنه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركه ولكنه يأخذ  
كفيلان ورثته أو من الغرماء مخافة أن يتوى حقه كذا في شرح الجميع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال  
البائع على آخر اثنين لا يحبس المبيع وكذا لو أحال الراهن المرتهن بالدين لا يس الرهن ولو أحاله بائع فاهالم  
يحبس نفسه بخلاف العكس أى حالة البائع غرعه على المشتري بالثمن أو المرتهن غرعه على الراهن أو المرأى على  
الزوج والمذكور في الزادات عكس هذا وهو أن البائع والمرتهن إذا أحالا غرعهما على المشتري أو الراهن  
يسقط وعادة في العرقلة وجهه ظاهر وهو أن البائع والمرتهن إذا أحالا غرعهما على المشتري أو الراهن  
سقطت مطالبتهم فسقط حقهما في الحبس بخلاف ما لو أحالا فدان مطالبتهم بأقضية أو ضمنه الرهنى قال في البحر  
وفي قوله يرى الحبل إشارة إلى برأته كفيله فإذا أحال الأصل الطالب برأته كذا في المحيط اه وقوله والمطالبة جميعا  
دخل فيه ما لو أحال الكفيل المكفول له ونص على برأته فانه يرى عن المطالبة وان أطلق الحوالة برأى الأصل  
أيضا تنهر وفي حاشية البحر الرملى يؤخذ من برأته الحبل أن التكفيل لو أحال المكفول له على المدينين بالدين  
المكفول به وقيل برأته وبهى واقعة الفتوى اه وأطال في الاستشهاد (قوله) بالقبول من المحتال) اقتصر عليه  
تعالى البحر وزاد في التهر والمحتال عليه وهو بخلاف ما تقدم من أن الشرط قبول المحتال وانما هو رضاء السابقين وأراد  
أنه لا يلزم قبض المحتال في المجلس إلا إذا كان صرورة بأن كان يذمه فما أحال عنه بضعة جاز أن قبل التفرع بقا  
في مجلس الحبل والمحتال وعلمه في البحر عن تلخيص الجامع (قوله) ولا يرجع المحتال على الحبل الخ) هذا انما  
يشترط الجلاء أصله ولم يفسخه الحبل والمحتال أما إذا جعل للمحتال الجلاء وأحاله على أنه أن يرجع على  
أيهما شاء صح برأته وكذا إذا فسخت جميع المحتال على الحبل بدنه ولذا قال في البدائع ان حكمها انتهى فسخها  
وبالتوى وفي البرازية وبالحبل والمحتال على كل من النقض فبرأته المحتال عليه وفي الخيرة إذا أحال المدينون الطالب  
على رجل بألف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نفعا للأول  
ويرى الأول اه بحر قلت وكذا تبطل لو أحال البائع على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر أنه حر لوردة  
بعبولو بضعة وكذلك لو مات العبد قبل القبض وأقامات الحال عليه مودنا قسم ماله بين الغرماء بين الحال  
بالخصص وما بقى له يرجع به على الحبل وإن مات الحبل مدينونا فاقبض المحتال في حياته فهو له وماله بقضه فهو  
بينه وبين الغرماء اه لمصنف كافي الحاكم (قوله) (التوى) وزان حصى وقديمه صاحب يقال توى للمال بالكسر  
يتوى توى أو تواعيه بحر عن الصحاح (قوله) هلا لا الخ) هذا معناه التوى وبعبارة الاصطلاح ذكره المصنف  
بحر (قوله) لان برأته) أى برأته الحبل من الدين بمقيدة بسلامة حقه أى حق المحتال واختلاف الشايع في كفة  
عود الدين ليقيل بفسخ الحوالة أى بفسخها للمحتال كالمشتري إذا وجد بالبيع عياقير قبل تنفسخ كالبيع إذا هلك  
قبل القبض وقبل في الموت تنفسخ وفي الجرد لا تنفسخ ولم أر أن فسخ المحتال هل يحتاج إلى الترافع عند  
القضى وظاهر التشديد على المشتري إذا وجد عيباً به يحتاج نعم على أنها تنفسخ لا يحتاج فقد رهنه فلى المشتري  
يسمى قبل الفسخ بخلاف المشتري بدون الترافع عند القاضى (٢) وانما الترافع شرط لرأى البائع على بائعه بذلك العيب  
(قوله) وقديمه البحر الخ) وقال المساقى الأخيرة رجل أحال رجلاه على مدين على رجل ثم إن المحتال عليه أحاله  
على الذى عليه الأصل يرى المحتال عليه الأول فان توى المال على الذى عليه الأصل لا يعود إلى المحتال عليه  
الأول اه (قوله) وهو بأحد أمرين الخ) التضمير راجع للتوى وهذا في الحوالة المطلقة أما المقدس مودعة  
فيشبهه الرجوع بهلاكها كما يأتي (قوله) أى لمحتال ويجعل) فقوله أى لكل منهما كما في الفسخ



(قوله مفسلا) بالتخفيف يقال أفلس الرجل إذا صار فليس بعد أن كان خادراهم وناثرا فاستعمل مكان افتقر  
 اه تفاديه ونهر عن طلبه الطلبة للعلامة عمر النسفي (قوله بغير عن) الأ وضع أن يقول بأن لم يتل عينا الخ أي عينا  
 في الحال به وكذا يقال في الدين ولا يفي الكفيل أن يكون كفلا بجميعه فلو كفل البعض فقد تولى الباقي كما  
 لا يخفى ط وكذا أولئك ما بقي البعض فقد تولى الباقي وكذا الوات مدونوا قسم ماله بالخصص كما قد عناه نفا  
 (قوله ودين) المراد به ما يمكن أن يثبت في الذمة بقدر بنماقته بالعين فشمس التوقد والمكمل والموزون وفي  
 الهندية عن الخطوط كان القاضي يعلم أن للدين على مفسل فعلى قول الامام لا يقضى بطلان الحوالة  
 اه أي لان الأفلاس ليس يتولى عنه لاحتمال أن يحدث له مال فيكون الحال عليه قدر له ما لا يحاكم وهو  
 ما على مدونه المفسل (قوله وكفيل) فوجود الكفيل يمنع موته مفسلا على ما في الزادات وفي الخلاصة لا يمنع  
 بحر وتبعه في المنع لكن لم أر في الخلاصة ما عدا ما الهال اقتصر فيها على نقل عبارة الزادات نعم قال فيها ولو مات  
 المحال عليه لم يتل شأ وقد أعطى كفلا بالمال ثم أراض صاحب المال الكفيل منه أن يرجع على الأصل  
 اه وهذه مسألة أخرى وقد حزم في الفتح وغيره بما في الزادات بلا حكاية بخلاف (ه) (تنبيه) في البحر عن  
 الزاوية فإن لم يكن به كفيل ولكن تبرع رجل ورهن به رهن مات المحال عليه مفسلا عدا الدين إلى ذمة الخميل  
 ولو كان مسلطا على البيع فباعه ولم يقض الثمن حتى مات المحال عليه مفسلا بطلت الحوالة والتم لصاحب  
 الرهن اه وفي حكم التبرع بالرهن ما لو استعار المطلوب شأ ورهنه عند الطالب ثم مات مفسلا شربلاية  
 عن الثانية (قوله وقالا بهما) أي بالحد والموت مفسلا (قوله وبأن فلسه الحاكم) أي في حياته يقال فلسه  
 القاضي إذا قضى بالفلسه من ظهر له حاله كفاية عن الطلبة وهذا بناء على أن تقليس القاضي يصح عندهما  
 وعنده لا يصح لانه توهم ارتفاعه بحدوث ماله فلا يعود بتقليس القاضي على الخميل فتح وتعدرا الاستفتاء  
 لا يوجب الرجوع إلا ترى أنه لو تعدر بفسخ المحال عليه لا يرجع على الخميل بخلاف موته مفسلا لخرب الذمة  
 فنبت التوى وعمامة في التيقظة وظاهر كلامهم متوننا وشروحاتهم قول الامام ونقل تصحبه العلامة قائم  
 ولم أر من صحح قوله ما من صححوه في صحة ما طر على الفسخ صلتة لاله كجاس في باب (قوله) وقوا خلتا فانه بان  
 قال المحال مات المحال عليه بلا تركه وقال الخميل عن تركه تركه (قوله) وكذا وفي تعميل الاداء وبعد (قوله) الأولى  
 وبعد ما ولو كان في بعض النسخ لان الاختلاف فيها ما لا في أحدهما (قوله على العلم) أي في العلم بان بخلافه  
 لا يعلم ساره ط وهذا في مسألة المثلن أما في الاختلاف في الموت قبل الاداء وبعد فانه يخلف على التناكك كونه  
 على فعل نفسه وهو القبض أفاده ح (قوله وهو العسرة) أي في المسئلة الأولى وعدم الاداء في الثانية (قوله)  
 وقيل القول للحميل يمينه لانكار عود الدين فتح (قوله طالب المحال عليه الخ) أي يعلم ما دفع المحال به  
 إلى المحال ولو حكما بان رهنه المحال من المحال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طلوب ولا يلزمه الا اذا  
 لوزم وعما في البحر (قوله بامرهم) فبده لانه لوقضه بغير أمره يكون متبرعا ولو لم يدع الخميل ما ذكر ط (قوله)  
 مثل الدين) انما لم يقل بما عدا لانه لو كان المحال بعد ادهم فادى داترا وعكسه صرفا رجع بالمال به وكذا اذا  
 أعطاهم ضمانا عطاء زوفا بدل الجهاد رجع بالجهاد وكذا لو صالحه بشئ رجع بالمحال به الا ان صالحه عن  
 جنس الدين بأقل فانه رجع بقدر المؤدى بخلاف المأ وريقضاء الدين فانه رجع بما أدى الا اذا أدى أحودا و  
 جنسا آخر بحر (قوله لانكاره) قال في البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه بامرهم الا ان الخميل  
 يدى عليه ديناً وهو ينكر والقول للنكر اه (قوله فقال المحال) فيه اعما إلى أنه حاضر فلو كان غائبا أو أراد  
 المحلل قبض ما على المحال عليه قائلا غاؤه بكتبه بفضه قال أبو يوسف لا صدقوا لأقرب بنته وقال محمد يقبل  
 قوله كافي لخاصة ولو ادعى المحال أن المحال به ممن متاع كان المحلل وكفيلاً بغيره وانكر المحلل ذلك فاقول له  
 أيضا بحر (قوله فالقول للحميل) فهو بحر المحال برئما أخذه إلى الخميل لان المحلل ينكر أن عليه شأ والقول للنكر  
 ولا تكون الحوالة اقرا من الخميل بالدين المحال على الخميل لانها مستعملة للوكالة أيضا ان كان (قوله يستعمل  
 في الوكالة) أي مجازاً ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضي الدين لعدم الربح يقال له أحسن الدين أي

(مفسلا) بغير عن ودين  
 وكفيل وقالهم ما يوان  
 فلسه الحاكم (ولو)  
 اختلغا فيه) أي في  
 موته مفسلا وكذا في  
 موته قبل الاداء وبعد  
 (فالقول للحميل مع  
 يميني العلم) لتسكه  
 بالاصل وهو العسرة  
 زلعي وقيل القول  
 للحميل يمينه فتح (طالب  
 المحال عليه الخميل بما)  
 أي مثله (أحال) به  
 مدعيا قضاء دينه بامرهم  
 (فقال المحلل) انما  
 (أحلت يدين) ثابت  
 (في علمه) لم يقبل  
 قوله بل (ضمن) المحلل  
 (مثل الدين) للحميل  
 عليه لانكاره وقول  
 الحوالة ليس اقرا  
 بالدين لعنه يدينه (وان)  
 قال المحلل للحميل  
 أحلتك على فلان بمعنى  
 وكنتك (تقبض على فقال  
 المحلل) بل (أحلتني  
 يدين) في علمك فالقول  
 للحميل) لانه منكر  
 وافظ الحوالة يستعمل  
 في الوكالة

(أحاله عماله عندئذ) حال كونه (وديعه) (٣٠٦) بأن أودع رجلاً ألقاهم حال هجرته (صحت فإن هلك) (الوديعه) (رى) المودع

وعاد الدين على المحلل  
لان الحوالة مقيدة بها  
بخلاف المقيدة بالمغصوب  
فانه لا يبرأ لان مثله يخالفه  
وتصعب أيضاً بدین خاص  
فصار الحوالة المقيدة  
ثلاثة أقسام وحكمها  
أن لا تلغ المحلل مطالبة  
المحتال عليه والمحتال  
عليه دفعها للحل مع  
أن المحتال أسوة لقرمائه  
المحل بعمومه بخلاف  
الحوالة المطلقة كما بسطه  
خسر وغيره (تابع بشرط  
أن يحل على المشتري  
بالتن غير عماله) أى  
البائع

٣ قول المحقق عليه منه الاول  
ان الحوالة المطلقة تنكأ  
كما صرح به في خلاصة قول البرازية  
الحق هذا مخالف لما صرح  
المحقق نفسه في أول كتاب  
الحوالة من تنقيح الحامدية  
حيث فرق بين المطلقة والمقيدة  
بجعل الحكم في المطلقة عدم  
بطلانها بجمال وإن المحتال  
فيها أسوة لقرمائه المحتال عليه  
لاقرمائه المحلل فلا يتصل  
بموت المحلل بل تبقى مطالبة  
المحتال على المحتال عليه وإن  
أخضع من المحلل وقسم  
بين قرمائه وإن هذا جار على  
القواعد الفقهية وإن تأني  
الخلاصة والبرازية يشك  
فرائضه وأما عبارات الحلوى  
فتميز كلها على المقيدة  
وبشارة كافي الحاكم ليست  
كذلك وظاهر ثلاثين بيان  
صلاية المتقدمة أن المحقق  
التي لم تحس فيها عبارة كافي

وكله نهر ولكن لما كان فيه نوع مخالفة لظاهر صدق مع مجته كافي المنع وأما في الجرح السراج أن المحلل  
لا تلغ ابطال هذا الحوالة لانها صحت بمحملة أن تكون عمال مودع عليه وأن تكون أو كلا فلا يجوز ابطالها  
بالاحتمال اه (قولاه عماله) الاظهر أن ما موصولة أو موصوفة واللام جارة ومحملة أنها كلمة وأخذت بمرور  
بكسرة اللام (قولاه وديعه) المراد بها الأمانة كما عرفت في الفتح وغيره قال ط فعم العارية والموهوب إذا  
تراضع على رد أو قضى القاضي به والعين المستأجرة إذا انقضت مدة الأجرة (قولاه صحت) لانه أقر على القفصة  
لتسري ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قولاه فإن هلك الوديعه) قد هلك الوديعه لان الحوالة في  
كانت مقيدة بدین ثم ارتفع ذلك الدين لم يتصل على تفصيل فيه بحر وبأنه بعض (قولاه رى المودع) وبني  
الهلال بقوله نهر واستحقاق الوديعه منطل للحوالة كهلأ كما كافي الخاتمة ولو لم يعط المحال عليه الوديعه وإنما  
قضى من ماله كانت مطوقاً عاقباً بالاحتساب كذا في المحطوف التتارخاتمة لو وهب المحتال الوديعه من المحال عليه  
صحت التملك لانه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن يملكها بحر (قولاه وعاد الدين على المحلل) لانه توى  
حقه وأما ما سبق من أن التوى وجه من عنده وثلاثة أوجه عند هاتفي الحوالة المطلقة فلا رتب في هذا الوجه  
الرابع يعقوبة (قولاه لانه مثله يخالفه) أراد بطلان البطل ليشمل القبي قال في الفتح وأذا هلك المغصوب المحال به  
لا يتصل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه لان الواجب على الفاسد رد الدين فإن عجز رد المثل أو القيمة فإذا هلك في يد  
المغصوب المحال عليه لا يبرأ لان له خفاة القوات الخلف كالأقوات فثبت متعلقة بخلافه في ذلك على المحتال  
اه فلو استحق المغصوب بطلت لعدم ما يخالفه كافي الدرر (قولاه وتصعب أيضاً بدین خاص) بأن يجعله بدنه الذي له  
على فلان المحتال عليه فتح وفي الخلاصة عن التصريح لو كان للحل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً لم يشترط  
في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة بين المحلل بماله أو أنه يطالب به اه ومثله في البرازية ومقتضاه  
أنها لا تكون مقيدة بما ينص على الدين (قولاه ثلاثة أقسام) أى مقيدة بعين أمانة أو مقصورة أو بدن خاص  
(قولاه وحكمها الخ) أى حكم المقيدة في هذه الأقسام الثلاثة أن لا تلغ المحلل مطالبة المحتال عليه بذلك العين ولا  
بذلك الدين لان الحوالة لما قيدت بهاتين حق الطالب به وهو استيفاء دينه من عني مثال الرهن وأخذ المحلل  
ببطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحتال عليه العين أو الدين إلى المحلل ضمنه لطالب لانه استهلك ما يتعلق به حتى  
المحتال كإذا استهلك الرهن أحد ضمنه للرتن لانه يستحقه فحق (قولاه مع أن المحتال الخ) يعني أن هذه الأموال  
إذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال أسوة لقرمائه المحلل بقصد مونه كافي الرهن مع أنه أسوة لهم  
لان العين التي بيد المحتال عليه للحل والدين الذي له عليه لم يصير ملكاً كالحال بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا  
رقبة لان الحوالة ما وضعت لتعميل بل للنقل فكذلك بين الرغما وما المرتهن فلكل المرهون بدا وحسب ما فسبته  
نوع اختصاص المرهون شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اه درر قال في الجرح وإذا قسم الدين  
بين رغما المحلل لا يرجع المحتال على المحال عليه بمسبة الرغما لاحتشاق الدين الذي كان عليه ولومات المحلل وله  
ورثة لا رغما ما استظهر في الجرح وأقره من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحتال يقسم بين الورثة يعني أن لهم  
المطالبة بدون المحتال فيقسم إلى تركته اه وحديثه في قبض المحتال الزكوة ط (تنبيه) ما ذكر من القسمة  
وكون المحتال أسوة لقرمائه الحوالة المقيدة يعلم من الاول أن الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة  
والبرازية وصرح في الحاوي ببطلان الحوالة بعوت المحتال عليه وقيد من الكافي أن ما بقي للمحتال بعد القسمة  
يرجع به على المحلل وأنه لومات المحلل مدوناً فاقبضه المحتال فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الرغما (قولاه بخلاف  
الحوالة المطلقة) أى فبطل المحلل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا تلغ المحلل مطالبة المحتال عليه بالعين  
المحال به والدين والمطالبة أى أن يقول المحلل للطالب أحلتك بالالف التي ألت على هذا الرجل ولم يقل يؤذيها  
من المال الذي عليه فاوله عنده وديعاً أو مقصورة أو بدن كان له أن يطالب به لانه لا تعلق للمحتال بذلك الدين  
أو العين ولو وقع بهامطة عنده بدنة للمحتال عليه وفي القيمة فداً خذ بدنه أو عينه من المحتال عليه لا يتصل  
الحوالة ومن المطلقة أن يحل على رجل ليس له عنده ولا عيش وقال في الجوهرة والفرق بين المطلقة والمقيدة

الحاكم يشترط قول المتن لا يرجع المحتال على المحلل إلا بالتوى تأمل اه من خط الشيخ العباسي الملهدي رحمه الله تعالى

(بطل ولو باع شرط

أن يحتال بالثمن صح)

لانه شرط ملائم بشرط

الخوة بخلاف الاول

(أدى المال في الحوالة

الفاسدة فهو بالخيار

شاهد جمع على) المحتال

(القاضي وإن شاء

رجع على المصل) وكذا

في كل موضع ورد

الاستحقاق بآية وفيها

ومن صور فساد

الحوالة ما لو شرط فيها

الاعطاء من محسن دار

المحصل مثلا لغيره عن

الوفاء بالمستمر فهو لأجل

حاز كالموكلها المحتال

عليه بشرط الاعطاء من

ممن داره ولكن لا يجبر

على البيع ولو باع بمجر

على الأداء (ولا يصح

تأجيل عقدها) فلو قال

ضمت مائة على فلان

على أن أحيل به على فلان

فمؤله مثل أن يحتال الموهبة

ما نذر المبيع بعقب فضاء

لم يطل الحوالة كالتقدم

في السر من فروع آخر باب

خيار العيب وسر المحض

هناك مائة موهبة المسئلة

كأن الترخية ما عيمل من

رجل بالف درهم من المبيع

أعلاخر ما على المشتري

حوالة مقبلة بالثمن فأن

العبد قبل الثمن حتى سق

أؤرد العبد بشرط

أو يفسل شرط أو خيار

عيب قبل القبض أو بعده

لا يتصل الحوالة استحسانا

من خط الشح العاين

المهدي رحمه الله تعالى

أنه في المقيدة انقضت مطالبة المصل من المال عليه وان بطل الدين في المقيدة وتبين راءة الحال عليه من الدين الذي قبلت به الحوالة بطلت مثل أن يحتال البائع بربح على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو نذر حررا فبطل وللحال الرجوع على المصل بدنه وكذلك لو قيد ببيع فلهك عند المودع وأما إذا سخط الدين الذي قبضت به الحوالة بأمره أراض ولم تبين راءة الأصل منفلا تطل من مثل أن يحتال بألف من مبيع فلهك المبيع عنده قبل تسلمه للمشتري سقط الثمن عن الشبهة ولا يتصل الحوالة ولكنه إذا أدى رجوع على المصل عما أدى لانه قضى بدنه بأمره وأما إذا كانت مطلقة فإنها لا يتصل بمحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المصل عن الحال عليه إلى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه فصار ولو تبين راءة الحال عليه من دين المصل لا يتصل أيضا ولو أن المحتال أرى أن المحتال عليه من الدين صح وان لم يقبل الحال عليه ولا رجوع الحال عليه على المصل بشئ لأن الرأفة إسقاط لا لمثل وإن وجهه احتياج إلى القول وله أن يرجع على المصل لانه ما لم يأت في ذمته بالهبة فصار كالموكل بالداء وكذلك الوات المحتال فورته الحال عليه أنه يرجع على المصل لانه ملكه بالآثر وتماثل الكلام فيها قال في البحر وقد وقعت حادثة الفتوى في المدون إذا باع شيئا من دأته على الدين ثم أحال عليه يظهر الثمن أو بالثمن فهل يصح أم لا فأجبت إذا وقع بظنه تحت إلتها لم تقبل بالثمن ولا بشرط لصحة دين على الحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للحال عليه لوقوع المقاصة بنفس الشراء وقد مأن الدين إذا استحق للغير فإنها بطل والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ أي لأن الدين لم يسقط بأمره عارض بعد الحوالة بل تبين راءة الحال عليه منه بأمره سابق (قوله بطل) أي البسع أي فسد لانه شرط لا يقبضه العقْدونه نفع للبائع درر أي وظلت الحوالة التي في ذمته ط قلت وجه النفع أن فيه دفع مطالبة غيره عليه وتسليمه على المشتري (قوله لانه شرط ملائم) لانه يؤكده موجب العقد الحوالة في العادة تكون على الأملا والأحسن قضاء فصار كشرط الحوالة درر قلت واصله أن في هذا الشرط يجعل اقتضائه الثمن في زعم البائع (قوله بخلاف الاول) لأن المطلوب بالثمن قبل الحوالة وبعد واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة) الفاسدة كالصور لا تتم (قوله فهو) أي المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع الذي أحيل بمثمه قال في الخلاصة والراز به وعلى هذا إذا باع الأجر المستاجر وأحال المستاجر على المشتري ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن إلى المستاجر إن شاء رجوع بالثمن على المجر المصل وإن شاء رجوع على المستاجر القاضي اهـ (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق عما إذا وقع الشرط بين المصل والمحال عليه وبين السلافة فافهم ومن من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلا) أدخل به الأجنبي للعة المذكورة ط (قوله ليجز من الوفاء) علة للفساد لانه شرط غير ملائم (قوله لم لو أجاز) أي المصل بيع داره بأن أمره بالبيع حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والأداء كافي للدرر وقد ذكر في البرازية المسئلة بدون هذا الاستدلال ثم قال بعد نحو صفحة مانصة وفي الظهيرية احتال على أن يؤديه من مخر دار المصل وقد كان أمره بذلك حتى حازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الأداء قبل البيع ويجبر على البيع إن كان البيع مشروطا في الحوالة كافي للرهن وإنما أعدنا المسئلة لانه توقف بين الرهنايات المختلفة اهـ وقد أمداه بمحبر في بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوقف أنه أن قبل الحال عليه الحوالة من المصل بشرط بيع دار المصل لمؤدى المال من مخرها بحت الحوالة والشرط كالشرط المبرتن بيع الرهن إذا لم يؤذ الرهن المال فانه يصح وبالمثل الرجوع عن ذلك (قوله كالقولها الخ) وجه الجواز أن الحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الأداء قبل البيع درر وعبار البرازية لا يجبر على بيع داره كإذا كان قبلها بشرط الاعطاء عند الحصول لا يجبر على الاعطاء قبل الأجل اهـ (قوله ولو باع بمجر على الأداء) تصحق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فإن أحاله وقبل جاز وان لم يقبل يرى الكفيل عن الضمان وإن لم يقبل فلان والكفيل على ضمانه وإن مات فلان لم يطلب بالمال حتى يرضى شهر هذا حاصل ما في البحر عن المحط ووجه قوله لم يطلب الخ أنه عوت فلان لم تبق الحوالة محكمة وقد رضى الطالب بتأخير المطالبة إلى شهر في الأجل للكفيل

ضم السن وتفتح وقع  
الثاء وهي اقراض  
لسقوط خطر الطريق  
فكانه أحوال الخطر  
المتوقع على المستقرض  
فكان في معنى الحوالة  
وقالوا اذا لم تكن النفعة  
مشروطة ولا متعارفة  
فلا بأس به (فرع) في  
النهر والبحر عن صرف  
السبازية ولو أن  
المستقرض وهب منه  
الرائد لم يجر لانه مشاع  
يحتمل القسم (ولو  
توكل المحيل على المحال  
بقبض دين الحوالة لم  
يصح) ولو شرط المحال  
الضمان على المحيل صح  
وبطلان أبشأ لأن  
الحوالة شرط عدم  
براءة المحيل ككفالة غانية  
وفها عن الثاني لو غاب  
المحال عليه ثم جاء المحال  
وادي بحبوه المال لم  
يصح وان برهن لأن  
المشهود عليه غائب فلو  
حاضرا وجد الحوالة  
ولا يثبت كان القول  
له وجعل بحبوه مضافا  
\* (فرع) \* (الاب أو  
الوصي اذا احتال بمال  
التيمن فان كان خيرا  
للتيمم بأن كان التام  
أما لو سرقا حقا أو الام  
يجز في مضاربة الجوهره  
مطلب في تأجيل الحوالة  
مطلب في السفينة وهي  
البوليصة

فلا يطالب فيه وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر في (قوله انصرف التأجيل الى الدين الخ) أي فلا  
يطالب فلان لا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل الى العقد بصرا على أن أحصل حوالة مقبذة بشهر وذلك  
لا يصح لانه يناقض انتقال الدين الى ذمة المحال عليه تأمل \* (تنبيه) \* قال في الفتح تنقسم الحوالة المطلقة الى  
حالة مشروطة والحالة التي يحيل الطالب بألفه على المحيل حالة فتكون على المحال عليه حالة لان الحوالة  
لتعويل الدين فتسحق لصفته التي على الاصل والمؤجلة أن تكون الاصل الى السنة فأما قبلها الى سنة ولو اجمعا  
لم يذكره محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجله كافي الكفالة فلو مات المحيل بقى الاجل لاولمات المحال عليه لاستغنائه  
عن الاجل بموته فان لم يتركه فاجتمع الطالب على المحيل الى أجله لان الاجل سقط حكم الحوالة وقد انتقضت  
بالتوى فبنتقض ما في ضمنها كالبيع المدين بدين مؤجل عبدان الطالب ثم استحق العبدان الاجل اجمعا  
وقد مناقرا بغير الزمان بل وقيل انه لا يجرى على الاعطائه قبله فأدحضه التأجيل مع الجمالة القريبة  
وقد مناه التصريح به في كلب الكفالة وشمل التأجيل القرض فيصح هنا في كافي الحاكم ما حاصله لو كان ينبغي  
عمروا لقرض ولعمرو على بكر الفقرض فالحال عزم بداءا لالفه على بكر الى سنة فلو ليس لعمرو أن يأخذ  
بكرها وان أبرأ منها أو وهبها ليجزى اه (قوله وكرهت السفينة) واحدة السفن فاجزى فاسى معرب أصله  
سفته وهو الشئ المحسوس في هذا القرض للاحكام أمره كافي الفتح وغيره (قوله ضم السن) أي وسكون  
الفاء كافي ط عن الوالي (قوله وهي اقراض الخ) صورته أن يدفع الى تاجر مالا فراضا ليدفعه الى صديقه  
واتخاذ فقه قرضا لأمانة ليستفديه سقوط خطر الطريق وقيل هي أن يقرض انسانا بالقرض المستقرض في بلد  
يريد المقرض يستفديه سقوط خطر الطريق كفاية (قوله فكانه أحوال الخ) بيان لمناسبة المسئلة بتكاتب  
الحوالة اه ح وفي نظم الكثر لان الفصح

وكرهت سفن الطريق \* وهي احوالة على التحقيق

قال شارحه المقدسي لانه يحيل صديقه عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في النهر واطلاق المصنف  
يفيد انطاة الكراهة بغير النفع سواء كان ذلك مشروطا أو لا قال الزبلي وقيل اذا لم تكن النفعة مشروطة  
فلا بأس به اه وخبر هذا القيل في الصغرى والواقعات الحساسة والكفاية للبيوع وعلى ذلك جرى في صرف  
البرازية اه وظاهر الفتح اعتماده أيضا حيث قال وفي الفتاوى للصغرى وغيرها ان كان السفينة مشروطا  
في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد ولا احوالا بصورة الشرط كافي الواقعات رجل أقرض رجلا  
مالا على أن يكتبه به الى بلد كذا فله لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب حاز وكذا لو قال أكتب سفينة  
الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك أنه أقرضه لوقضاء أحسن مما عليه  
لا يكره اذا لم يكن مشروطا قالوا انما يحيل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن  
ذلك يفعل كذلك فلا اه (قوله فرع الخ) ذكره استطراد انه ذكر في البحر والنهر عن البرازية بما له  
مناسبة هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى احودهما المستقرض يحيل بلا شرط ولو قضى أن يدفعه تفصيل الخ  
وقد مناقرا في فصل القرض عن الغانية أن لا يادة اذا كانت تجرى بين زين أي بان كانت تظهر في ميزان  
دون ميزان حاز كذا في القرض في المائة بخلاف قدر درهم وان لم يجر فان لم يعلم صاحبها تدرع له وان علم واعطاها  
اختيارا فلو كانت الدراهم لا يضرها التبعيض لا يجوز لانها شبه المشاع فيما يحتل القسمة ولو يضرها حاز  
وتكون هبة المشاع فيما يقسم اه وعليه فلو قضاة مثل قرضه ثم زاد درهمه فمروا أو أكثر حازا لم يكن  
مشروطا وقد مناهنا عن خواهر زاده ان النفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف  
(قوله لم يصح) لكون المحيل يعمل لنفسه ليستفيد الا براء المؤبد بغير عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم يصح  
لا يجرى المحال عليه على الدفع اليه (قوله لان الحوالة الخ) كأن الكفالة بشرط براءة الاصل حوالة كافي  
الهداية والمثاق (قوله ولا يثبت) أي وحلف الجاحد ط (قوله وجعل بحبوه مضافا) هي مسئلة تواء الدين  
السابقة في المتن ومرا أن الرجوع انما هو لان براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والا لا يجوز)

لان تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى اجل وكذا الوكيل اذا لم يقو من اليه الموكل ذلك اه قال في الصرع المحيط لكونه اراء وقتا فغيره بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً بوزنه الصغير وان وجب بعددها اجاز التأجيل عندهما خلافاً لابي يوسف اه **(قوله قلت ومقادها)** أي مقاد مافي السراجية ومافي الجوهرة وهذا أحد قولين حكاهما المصنف عن الأخيرة ثم رجع مافي الثانية بمذاكره الشارح والله تعالى أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) • • (كتاب القضاء)

ترجمه في الهداية بأدب القاضي والادب الحاصل الجيدة فذكر ما ينبغي للقاضي أن يفعله ويكون عليه وهو في الاصل من الادب يسكون السال وهو الجميع والدعاء وهو أن يجمع الناس ويتوجههم الى طعائل يقال ادب بأدب كضرب بضر اذا دعا الى طعامة سميت به الحاصل الجيدة لانها تدعو الى الطهر وعامة في الفتع **(قوله لما كان الخ)** كذا في العناية والفتع وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحشده فكان ينبغي ايراده عقب الدعوى وايضا كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قبل ويمكن أن يقال أرادوا بيان من يصلح للقضاء أي الحكم لمصلحة الدعوى عنده فلا يحرم أن ذكر قبلها ولا إخفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن أكثر المنازعات في الدون والحالة المطلقة مختصة بما ذكر بعدها نهر **(قوله لغة الحكم)** وأصله قضاي لانه من قضيت الا أن الباء لما جاءت بعد الالف هزبت والجمع والأضحية وقضى ربل أن لا تصبوا الا اياه أي حكم وقد يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه قضيت عليه أي قتله وقضى بحجته مات ويعني الاداء والامام ومنه قوله تعالى وقضيت الاسب ذل الامر ومعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى قضاهن سبع حومات ومنه القضاء والتقدير محرم لمخصا عن الصحاح **(قوله وشرا فصل الخصومات الخ)** عزاء في الصرا الى المحط ولا بد أن يزدافه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصلح بين الخصمين **(قوله وقيل غير ذلك)** منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتعارفة فيما يقع فيه التزاع لصلح المتنازح فخرج القضاء على خلاف الاجماع وماليس لمخادته وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن القرس انه الزام في الظاهر على صيغة مختصة بالمرئى لزومه في الواقع شرعا قال فالمراد بالازام التقرير التام في الظاهر فصل اختاره عن الزام في نفس الامر لانه راسخ الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة أي الشرعية كالزمت وقضيت وحكبت وأنقضت عليك القضاء وبالمرئى لزومه الخ فصل عن الجور والتشهي ومعنى في الظاهر أي الصورة الظاهرة أشار الى أن القضاء مظهر في التحقيق الامر الشرعي لا مثبت خلافا لما يتوهم من أنه مثبت أخذ من قول الامام بنقوده ظاهرا وباطنا في العقود والفسوخ شهادة الزور لان الامر الشرعي في مثله ثابت تقديرا والقضاء يقرره في الظاهر ولم يثبت أمر اليك لان الشرع قد اعتبر المعدم موجودا او الموجود معدوما كوجود الدخول حكما في الحاق نسب والد للشرعية بالمعري فأجرى المحكم مجرى الواقع لسلامة ذلك الولد بانتفاء نسبه مع وجود العقل القضي الى ثبوته اه ملخصا وعامة في رسالته **(قوله وأركنه ستة الخ)** فيه تنظر لان المراد بالقضاء الحكم كالحكم وأركنه ستة الخ الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركنا للنسبة فالناسب مافي الصرع من أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل وبأن بيانه **(قوله على ما نقله)** أي من بحر الكامل ونصف البيت الثاني الخامن يتحكم ط **(قوله ابن القرس)** بالعين المحجمة هو العلامة أبو اليسر بدر الدين محمد الشهير بابن القرس له شرح على اليتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة بالسماة الفوا كما السدرية في البحث عن أطراف القضاء بالحكمة وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسفة للفتنازي **(قوله أطراف كل قضية حكمية)** الاطراف جمع طرف بالبحر بل وطرف الشيء منهاه وقضية أصله قضي بفتح القاء النسبة الى القضاء حذف منه الواو بعد قلبها الفوا حكمية معقبة مختصة لان القضاء يطلق على معان منها الحكم كالحكم والمراد بالقضية الحادثة التي يقع فيها الخصام كدعوى بيع مثلا فركن اللفظ البال عليها ولا تكون قضية أي منسوب بقا القضاء والحكم أي لا تكون محلا لثبوت حق المدعي فيها وعنده الا باستماع هذه الشروط الستة التي هي بمنزلة أطراف الشيء المحيطة به أو أطراف الانسان هذا

قلت ومقادها عدم  
الحجوز لو تساوى أو  
تقاربا وبه جزم في  
الخاتمة والوجه له لانه  
حينئذ اشتغال بما  
لا يقيد والعقد انما شرع  
للقائدة

### (كتاب القضاء)

لما كان أكثر المنازعات  
تقع في الديون والبياعات  
أعقبها بما يقطعها  
(هو) بالنقد والقصر  
لغة الحكم شرعا (فصل  
الخصومات وقطع  
المنازعات) وقيل غير  
ذلك كإسقاط في الطولان  
وأركنه ستة على ما  
نظمه ابن القرس بقوله  
أطراف كل قضية  
حكمية •

قوله فصل عن الجور  
والتشهي أصله  
فصل اختاره عن الجور  
والتشهي بدليل ما قبله

كما في نسخة

ما ظهر له في فهمه (قوله بعد هذا) بتسديد الدال مصدر بعد الشيء بعد ما أحصى عدله فأرادوه بلوح معنى يظهر  
والتحقيق ذاك (قوله حكم) تقدم يعرفه وعلت أنه قولي ونعني فالقولي مثل لزم وقضيت مثلاً وكذا قوله  
بعد إقامة الدية المغنماته وأطلب الذهب منه وقوله ثبت عندى يكفي وكذا ظهر عندى وأعلت فهذا كله  
حكم في المختار زاد في الخزانة وأشهد عليه وحكي في التمهيد الخلاف في الثبوت والقوى على أنه حكم كافى الخامسة  
وغيرها وتعمده في العرود كرفى القوا كما بالدرة أنه المذهب ولكن عرف المشرعين والمؤمنين أن على أنه  
ليس بحكم وإنما يقال ولما ثبت عند محكم والوجه أن يقال إن وقع الثبوت على مقدمات الحكم كقول المصل  
ثبت عند جريان العين في ملك البائع إلى حين البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع  
بملك المشتري العين المبيعة والأفهم حكم وتعمده فيها وفيها أيضاً وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكماً إذ من  
صنع القضاة قوله أنفذت عليه القضاء قالوا وأذا رفع إليه قضاء فاض أمضاه بشرطه وهذا هو التنفيذ الذي  
ومعنى رفع المصطلح عنده فمخصوصة شرعية وأما التنفيذ المتعارف في زماننا فالقضاء ما طاعة القاضي  
الثاني علماً بحكم الأول على وجه التسليم له ويسمى اتصالاً به ملخصاً وسأني تمام الكلام عليه في آخر فصل  
الحبس وأما أمر القاضي فاتفقوا على أن أمره يحبس المدعى عليه قضاء بالحق كما أمره بالآخذ منه وعلى أن أمره  
بصرف كذا من وقف الفقراء إلى فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه إلى فقير آخر صرحوا باختلاف  
قوله سلم الدار وتعمد الكلام عليه في العر والظهر وأطلق الشارح في الفروع آخر الفصل الآتي تعالياً ترى أنه حكم  
الآتي مسئلة الوقف وسأني تمامه وأما الحكم الفعلي فسأني في الفروع هناك أن فعل القاضي حكم الآتي مسئلتين  
وحقن ابن القيس أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه في العر والظهر وسأني توضحه هناك إن شاء الله تعالى  
(قوله ويحكموه) وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض كعدائنا والخير وحق العبد المحض وهو ظناروما  
فما خلفنا وعلم فيه حق الله تعالى كعدا القذف أو السرقة وأغلب فيسحق العبد كالتقصاص والتعزير برأى  
القرس وشرطه كونه معلوماً بحجر عن البدائع وعن هذا فالحكم باللوالب بفتح الجيم لا يكفي ما لم يكن الموجب أمراً  
واحداً كل حكم بموجب البيع أو الطلاق أو العتاق وهو ثبوت الملك والحرة ونزول العصبة قالوا كثيراً  
استلزم أحدهما الآخر صرح كل حكم على الكفيل بالدين فإن موجباً للحكم عليه وعلى الأصل الغائب والا  
فلا كالموقع التنزع في بيع العقار فحكم شافعي بموجبه فإنه لا يثبت فيه منع المار عن الشفعة فاللحق الحكم بها  
وأطال في بيانه العلامة ابن القيس وسيد كره الشارح آخر الفصل الآتي لكن هذا في الحقيقة راجع إلى  
اشتراط الدعوى في الحكم كما أشار إليه في العر وسأني ذكر في الطريق (قوله وله) أى ويحكموه وهو  
الشرع كإثبات حقوقه المحضة وألقى غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك إلى الدعوى بخلاف ما منحض فيها حق العبد  
أوغلب والعبد هو المدعى وعرفوه عن لا يجبر على الخصومة إذا تركها وقبل غير ذلك والشرط فيه بالإجماع حضرته  
أو حضرته نائب عنه كوكيل أو ولي أو وصي فالعبد هو المحجور كالأغائب اه ملخصاً من القوا كما بالدرة  
(قوله ويحكموه عليه) وهو العبد أعمال الكفاية ما ممتنع واحد أو أكثر كجماعة اشتر كوا في قتل قضى عليهم  
بالتقصاص أولاً كإثبات القضاء بالخبرة الأصلية فإنه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق فإنه جزئى  
واختلاف في الوقف والعصبة للفقهاء أنه لا يكون على الكافة فقسيم فيه دعوى الملك أو وقف آخر والمحكم عليه  
في حقوق الشرع من يستوفى منه مخصصاً كان مدعى عليه أولاً كما مررت الإشارة إليه اه ملخصاً من القوا كما  
وسيد كره المصنف آخر الفصل الآتي حكاية الخلاف في نفاذ الحكم على الغائب وبأني تحقيقه هناك إن شاء الله  
تعالى (قوله وما حكم) هو الأمر بالإمام والقاضي أو المحكم أما الإمام فقال غلباً وأحكم السلطان العادل بنفذ  
واختلفوا في المراءاة في مساوى الحدود والقصاص والملاقهم يتناول أهلية الفاسق المباحل وفيه بحث وأما المحكم  
فشرطه أهلية القضاء وقضى في مساوى الحدود والقصاص ثم القاضي تنقيداً لا يتناول مان والمكان والحوادث  
اه ملخصاً من القوا كما وجميع ذلك سبأني مفرقاً في مواضعه مع بيان بنية صفة الحكم وشرطه (قوله  
وطريق) طريق القاضي إلى الحكم يختلف بحسب اختلاف المحكوم به والطريق في فيما يرجع إلى حقوق

ست بلوح بهذا  
التحقيق حكم وبحكم  
بعوله ومعه كوكم عليه  
وما حكم وطريق

مطلب في التنفيذ

مطلب أمر القاضي هل  
هو حكم أو لا  
مطلب الحكم الفعلي

العباد المحضة عبارة عن الدعوى والحق وهي إما البينة أو الإقرار أو الجين أو النكول عنه أو القسامة أو علم القاضي  
 بما يدان بحكمه أو القرائن الواضحة التي تصير الأمر في حيز القطوع به فقد قالوا لو ظهر إنسان من دار يمدسكين  
 وهو مشكوك بالدم يرجع إليه أثر الخوف فدخلوا الدار على الفور فوجدوا فيها إنسانا مذموحا بذلك  
 الوقت ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج فإنه يؤخذ به وهو ظاهر إذا لم يمتدحى أحد في قوله أو القول بأنه مذموم آخر ثم  
 تسر الخائف أن أنه مذموم نفسه احتمال بعد لا يلتفت إليه اذ لم يتشأن دليل اه من القول بأن العزم ثم  
 أطل هنا في بيان الدعوى ويعر يفهاوشر وطها إلى أن قال ثم لا يشترط في الطريق إلى الحكم أن تكون تباهما  
 عند القاضي الواضح لو ادعى عند نائب القاضي ورهن ثم وقعت الحادثة إلى القاضي أو بالعكس صحوله أن  
 يبنى على ما وقع أولا وبقي اه وسأني هذممتا ثم قال في الفصل السابع وقد اتفق أئمة الحنفية والشافعية على  
 أنه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى الصحيحة وأنه لا بد من ذلك من الخصومة الشرع عقودا  
 كان القاضي يعلم أن ما بين الأمر ليس كظاهره وأنه لا تخصص ولا تنازع في نفس الأمر بين المتدعين ليس له سماع  
 هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها ولا يصح الاحتمال لحصول القضاء بمثل ذلك وأما إذا لم يعلم وتعد  
 قضاؤه ولم يجر هذا حتى تمت به البلوى وبلغت شهر واعتباره الغاية القصوى اه لمخلصا ونقله المصنف في النسخ  
 بقسامه وأقره فرجعوا كذا الحرم به في فتاواه (تنبيه) بقى طريق ثبوت الحكم أي بعد وقوعه وعلمه اقتصر في العبر  
 فقال له وجهان أحدهما اعتباره حيث كان موافقا لموعر ولا فكموا أحد من الرعايا لا يقل قوله إلا في الثاني  
 الشهادة على حكمه بعد دعوى صحيحة أن لا يمكن منكر أو ما لو شهد أنه قضى بكذا وقال لا أقض لا تقبل شهادتهما  
 خلافا لمحمد ورجح في جامع الفصولين قول محمد لقضاء الزمان اه وسأني تمام الكلام عند قول المصنف  
 ولم يعمل بقول معروف وقيل ذكر في الصبر فرعا كثيرة في أحكام القضاء يلزم الوقوف عليها (قوله وأهله  
 أهل الشهادة) أهل الأول خبر مقدم والثاني مبتدأ وخبر لا نال لغيره فيحكم فيما يجهل على ما علم فإذا علم  
 ز يدوجعل قيامه نقول ز يد القام وإذا علم وجهل أنه ز يد نقول القائم ز يد ولذا قالوا ما كان وصف الشهادة  
 أشهر عند الناس عرف أو صافه بأوصافها ثم الضمير في أهله راجع إلى القضاء معني من يصح من أو معني من  
 تصح توليته كافي الصبر حاصله أن شروط الشهادة من الإسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العمى والحدق  
 فنف شروط مطلقة توليته وصحة حكمه بعد ما ومقتضاء أن تقليد الكافر لا يصح وإن قال في الصبر والواقعات  
 الحسامة الفتوى على أنه لا ينزل بالردة فإن الكفر لا ينافي ابتداء القضاء في إحدى الروايتين حتى لو قلنا الكافر  
 ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فنه روايتان اه قال في الصبر به علم أن تقليد الكافر حضيض وإن لم يصح قضاؤه  
 على السلم حال كفره اه وهذا ترجيح رواية صحة التولية أخذا من كون الفتوى على أنه لا ينزل بالردة خلافا  
 لما سمي عليه المصنف باب التحكم من رواية عدم الصحة في الفتح قل عذفت في جاز قضاؤه بمثل الولاية بلا  
 حاجة إلى تحذير بخلاف توليته صبي فادركه ولو قلد كافر فأسلم قال محمد وعلى قضاؤه فصار الكافر كالعبد والفرق  
 أن كلامه أهله ولا يوق به مانع والفتوى والاسلام بر رفع إلى الصبي فلا ولاية له أصلا وما في الفصول لو قال لصبي أو  
 كافرا أن أدركت فصل بالناس أو قضيت بينهم حاز لا يخالف ما ذكر في الصبي لأن هذا يتعلق بالولاية والمعلق معدوم  
 قبل الشرط وما تقدم تعيين اه وبه يظهر أن الأولى كون المراد في مرجع الضمير من يصح منه القضاء لا من  
 تصح توليته الآن إلا بداهة الكماله وهي النافذة بالحكم وأما تولية الأطروش فسبذ كرها الشارح (قوله ويرد  
 عليه الخ) أي على ما في الحواشي من تقسيم المسلمين فكان عليه أسقاطه ليكون المراد أدها على من يقضى  
 عليه فدخل الكافر لكن التفسير بالأداء احتراز عن التخصيص لانه يصح تحملها حال الكفر والرق لأن أباوها  
 فتنافى ذلك والتحقيق أن يقال كما يعلم مما تقدمت ما كان المراد من جمع الضمير من تصح توليته يكون المراد  
 بالشهادة تحملها فيدخل فيه العدو الكافر ثم يخرج عنه الصبي لعدم ولايته أصلا وإن كان المراد من يصح  
 منه القضاء يكون المراد بالشهادة أداءه ما فقط فدخل فيه الكافر المولى على أهل التهمة فإنه يصح قضاؤه وعلمهم  
 حال أو كونه قاضيا حاصل لا يضر كالأبصر تخصيص قاضي المسلمين بجماعة معينين لأن المراد من يصح قضاؤه

(وأهله أهل الشهادة)  
 أي أدائها على السليين  
 كذلك في الفرواني  
 السعدية ويرد عليه أن  
 الكافر يجوز تقليده  
 القضاء

لحكم بين أهل النمة  
ذكره الزبلي في  
التحكيم (وشرط  
أهلته بشرط أهليته)  
فإن كلا منهما من  
باب الولاية والشهادة  
أقوى لانهما من على  
القاضي والقضاء من  
على الخصم فلا قبيل  
حكم القضاء يستقي من  
حكم الشهادة ابن كمال  
(والمفاسق أهلها فيكون  
أهل كنه لا يقبل)  
وجوباً وإنما مقلده  
كقبيل شهادته به  
يقبى وقيدته في القاعدة  
عما إذا غلب على نفسه  
صدقه فليحفظ درر  
واستثنى الثاني المفاسق  
ذالجاه والمروءة فانه  
يجب قبول شهادته  
بإزايه قال في النهر  
وعليه فلا يأم أيضاً  
بتوليته القضاء حيث  
كان كذلك الآن يفرق  
بينهما انتهى قلت  
سبحي تضعفه فراجع  
وفي معروضات المفتي  
أبي السعود

مطلب في حكم القاضي  
الدرزي والنصراني

(٢) قوله في عدم قبول  
العدل هكذا نخطه  
وله سقط من فله كلمة  
غير الأصل عدم قبول  
غير العدل تأمل اهـ

مفتحه

في الجلة وعلى كل فالواجب اسقاط ذلك القيد لأن يكون مراده تعريف القاضي الكامل (قوله) ليحكم بين أهل  
النمة أي حال كفره والافتد علمت أن الكافر يصح قبوله مطلقاً لكن لا يحكم إلا إذا أسلم (تنبيه) يظهر من  
كلامهم حكم القاضي المنسوب في بلاد الدرزي في القطر الشامي يكون درزي أو يكون نصرانياً فكل منهما  
لا يصح حكمه على المسلمين فإن الدرزي لأملة كالمفاسق والزندقي وإن حتى نفسه مسلماً وقد أفتى في الحيرية  
بأنه لا تقبل شهادته على المسلم والظاهر أنه يصح حكم الدرزي على النصراني وبالعكس تأمل وهذا كله بعد كونه  
منصوباً من طرف السلطان وأما مراده بذلك والأدلة الواقعة أنه نصبه أمير تلك الناحية ولا أدري أنه ما ذون له بذلك  
أم لا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لكن حرج العادة أن أمير صيدا أوفى القضاء في تلك المنغور والبلاد  
بمختلف دمشق ونحوها فإن أمرها ليس له ذلك فهذا يدل على أنها قاضيات في كل سنة تأتي من طرف السلطان ثم  
رأيت في الفتح قال والذي له ولاية التقليد الخليفة والسلطان الذي نصبه خليفة وأطلق له التصرف وكذا الذي  
ولاه السلطان ناحيته جعله خراجها وأطلق له التصرف فانه أن يوفى ويعزل كذا قالوا ولا بد من أن لا يصح  
له بل منع أو يعلم ذلك يعرفهم فإن نائب الشام وحلف يدار باطلاق لهم التصرف في الرعية والخراج ولا يولون  
القضاء ولا يعرفون اهـ والله سبحانه أعلم (قوله) وشرط أهلته الخ تكراراً في قوله وأهلته أهل الشهادة اهـ ح  
والظاهر أن المصنف ذكر الرحلة الأولى تعالى الكثرة وغيره ثم ذكر الثانية تعالى الرتبة وتوضيحاً وحالاً وفي وأما  
الجواب بأنه ذكرها ليرتب عليها قوله والمفاسق أهلها فغير مفيدة فهم (قوله) فلنا قبل الخ علة لعله (قوله)  
والمفاسق أهلها) سيأتي بيان الفسق والعدالة في الشهادات وأوضح هذه الجلة دفعاً لتوهمهم قال ابن الفاسق  
ليس بأهل للقضاء فلا يصح قضاءه لأنه لا يؤمن عليه لنفسه وهو قول الثلاثة واختاره الطحاوي قال العيني وينبغي  
أن يبقى به خصوصاً في هذا الزمان اهـ أقول لو اعتبر هذا الانسداد للقضاء خصوصاً في زماننا فلذا كان محاربي  
عليه المصنف هو الأصح كافي الخلاصة وهو أصح الأقوال في العادة به في الفقه والوجه تنفيذ قضاء كل  
من ولا سلطاناً ذو شوكة وإن كان حالاً فلا فاسقاً وهو ظاهر المذهب عندنا حيث نثبت حكمه بقوى غيره اهـ (قوله)  
لكنه لا يقبل وجوباً الخ قال في الصروفي غير موضع ذكر الأولى به يعني الأولى أن لا تقبل شهادته وإن قبل  
جاز في الفقه بمقتضى الدليل أن لا يحل أن يقضى به فإن قضى جاز ونفاداه ومقتضاء الاسم وظاهر قوله تعالى  
أن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أنه لا يحل قبوله قبل تعرف حاله وقبوله بموجب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية  
طعن الخصم أولاً في سائر الحقوق على قولهما المقتضى به بمقتضى الأمر بتركه لأنه لا يعرف عن حاله حتى لا يقبل  
المفاسق وصريح ابن الكمال بأن من قلده فاسقاً يأم وإذا قبل القاضي شهادته بأمم اهـ (قوله) به بقى راجع لما في  
المتن فقد علمت النصر بجميحه وبأنه ظاهر المذهب وأما كون عدم تقليده واجبا فحقه كلام كما علمت فافهم  
(قوله) وقيد أي يقبل قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل اهـ ح وعبارة الدرزي حتى لو قبله القاضي وحكم  
بها كان أعمالاً لكنه ينفذ في الفتاوى القاعدة هذا إذا غلب على ظنه صدقه وهو مما يحفظ اهـ قلت والظاهر  
أنه لا يأم أيضاً لمصالح التين المأمورية في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بان غلب  
كنه عنده أو تاباً وبألفاً يقبلها أي لا يصح قبولها أصلاً هذا ما يعطى بالمقام اهـ (قوله) واستثنى الثاني أي  
أبو يوسف من الفاسق الذي يأم القاضي بقبول شهادته والظاهر أن هذا ما يغلب على ظن القاضي صدقه  
فكونه داخل تحت كلام القاعدة فلا حاجة إلى استثناءه على ما استظهرناه آنفاً تأمل (قوله) سبحي تضعفه  
أي في الشهادات حيث قال وما في القصة والمجتبي من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه  
تعليق في مقابلة النص فلا يقبل وأقر المصنف اهـ قلت قد سئنا فتاوى العر أن ظاهر النص أنه لا يحل قبول  
شهادة الفاسق قبل تعرف حاله فلنا ظاهر القاضي من حاله الصدق وقبوله يكون وافقاً للنص لأن رب الدين  
قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة (٢) في عدم قبول العدل انما هي بالمفهوم وهو  
غير معتبر عندنا ولا سيما مفهوم لقب مع أن الآية الأولى تدل على قبول قوله عند التين عن حاله كفاً  
تأمل (قوله) وفي معروضات المفتي أبي السعود أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعدل



(والعدول لا يقبل شهادته

على عدوه إذا كانت

مفسومة) ولوقضى

القاضي بها لا ينفذ كره

يعقب بها (أو لا يصح

قضاؤه عليه) لما تقرر

أن أهل أهل الشهادة

قال وبه أفتى مفتي مصر

شيخ الإسلام أمن الدين

ابن عبدالعال قال وكذا

مخيل العدول لا يقبل على

عدوه ثم نقل عن شرح

الوهانية أنه لم ينقلها

عندنا وبني النفاذ

القاضي عدلا وقال ابن

وهبان بحثان بعلمه لم

يجوز أن يشهد العدول

بمفسر من الناس جاز

قلت واعتقده القاضي

محمد الدين في منظومه

فقال

ولو على عدوه قاض حكم

ان كان عدلا يصح ذلك

وانهم واختار بعض

العلماء عملا ان كان

بالعلم قضى لن يقبل

وان يكن بمفسر من الملا

وبشهادة العدول فلا

قلت لكن نقل في النص

والعسني والزيدي

والمنصف وغيرهم عند

مسئلة التقليل من الجائر

عن التامحي في تهذيب

أدب القاضي للضفاف

ان من يجز شهادته لم

يجز قضاؤه ومن لم يجز

قضاؤه لا يعتمد على كتابه

اه وهو صريح أو

كالمصرح فيما اعتمد المنصف كالاخي

بها (قوله في وجود العدالة) هذا كان في زمنه وقد وجد التساوي في عدمه الا ان فلانظر من يقدم  
ط (قوله اذا كانت دينية) سذكر تفسيره اعراس شرح الشرنبلال واحترز بدينية عن الدينية فان  
من عادي غيره لا يرتكبه ما لا يحل لا يتهم بان يشهد عليه بزور بخلاف المعاداة الدينية بوقوع هذا قبل شهادة  
المسلم على الكفار وان كان عدوه من حيث الدينانة تركنا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو قضى القاضي  
بها لا ينفذ) دفع به ما يوتهم ائمه مثل شهادة الفاسق فانه تقدم انه يصح قبولها وان ائمه القاضي بشهادة العدو  
لست كذلك بل هي كالقبول بشهادة العدو والصلي (قوله كره يعقوب باشا) أي في حاشيته على مصدر الشريعة  
وقال في النخبة والمسئلة دوار في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أي اذا كانت شهادة العدو على عدوه  
لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذ بتقر عليه ٣ أن القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر الخ وبه  
سقط ما قبل ان ماذا كره عن يعقوبية بمرمع هذا فافهم (تسبيه) اذا ما يصح قضاؤه عليه لم يخلص ائمة غيره  
اذا كان ما دونها والاستانة وسياق انه يستنبذ ما وقعت له أولاده حادثة (قوله قال) أي المنصف في المنع ونصه  
ورأيت عومع نفقة معن والى بعض الفتاوى وأطن أنها الفتاوى الكبرى فهاهي أن محيل العدول لا يقبل على  
عدوه كما لا تقبل شهادته عليه اه فافهم والظاهر ان المراد بالسجل كما قال ط كتاب القاضي الى قاض في حادثة  
على عدو القاضي وهو ما يأتي عن التامحي (قوله ثم نقل) أي المنصف (قوله انه لم ينقلها) أي نقل مسألة قضاء  
القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشحنة في شرح الوهانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون  
قوله لم ينقلها مبنيًا للجهول (قوله وبني النفاذ) أي مطلقا سواء كان بعلمه أو بشهادة عدلين وهذا البحث  
لشرح الوهانية خالف فيه بحث ابن وهبان لا في ذكره عقبه بقوله قلت بل ينبغي النفاذ مطلقا والقاضي  
عدلا (قوله ان بعلمه لم يجز) أي بناء على القول بجواز قضاء القاضي بعلمه والامتنع خلافه وعليه فلا خلاف بين  
كلاي ابن الشحنة وابن وهبان فان مؤدى كلامهما فنون حكم لو عدلا بشهادة العدول (قوله واعتمدنا الخ)  
المتبادرين النظم اعتمادا الاول وهو بحث ابن الشحنة فتمت عن غود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو  
ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله المنصف حيث قال وقد غفل الشيخان أي ابن وهبان وشارحه عبد البر  
عنا افتقت كلهم عليه في كتبهم المعتمدة ان أهل أهل الشهادة من صلح له صلحه ومن افلا والعدول لا يصح  
لشهادته على ما له عامة المتأخر بن فلا يصح القضاء اه ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسخة من شرح المنصف  
ثم اعلم ان مراد الشارح الاستدراك على كلام الشيخين وتأيد كلام المتن فان المنصف فرغ عدم صحة القضاء على  
عدم قبول الشاهد وهو مفهوم الكلية الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهل أهلها فان مفهومها عكسها  
الغوى وهو ان من ليس أهلها لا يكون أهلها فلذا قال المنصف في ممتعه والعدول لا تقبل شهادته على عدوه فلا  
يصح قضاؤه عليه ولما كان هذا اثباتا للحكم بالمفهوم وفيه احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلية المذكورة  
مصرح به في عبارة التامحي فسقط الاحتياط وان دفع بحث الشيخين وتأيد كلام المنصف ولذا قال وهو صريح أو  
كالصريح فيما اعتمد المنصف ولكن بقي هنا تحقيق وتوفيق وهو أنه ذكر في الشبهة ان العدواة الدينية بلامتنع  
قبول الشهادة ما لم يقضى بها وانما التحصيص وعليه الاعتماد وان ما في المحيط والواقعات من أن شهادة العدو على عدوه  
لا تقبل اختيار المتأخر بن والرواية النصوسية تتخالفها وانه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل اذا كان عدلا  
وفي المسوط أن كانت دينية بغيرها وجب فسقط فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسئلة قولين  
معتمدان أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخر بن وعليه صاحب الكتروالفتي ومقتضاه أن  
العدواة لا تقتضيها ولا تقبل على غير العدول أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا فانها تنافيها  
تقبل الا انافس فيهما واختار ابن وهبان وابن الشحنة وانما قبلت قبل الفرض وروى يصح قضاء العدو على عدوه اذا  
كان عدلا فلذا اختار الشيخان صحته وبه علم ان من يقول بقبول شهادة العدو والعدل يقول بصحة قضائه  
ومن افلا وأن ماذا كرهنا لخاصي لا يعارض كلام الشيخين لا خلاف لما قلتم هذا التحقيق ودع التفتق  
(قوله لا يعتمد على كتابه) هو العبرانية فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتمد المنصف) أي في ممتعه من اطلاق

فلنعتمد به أفتى محقق الشافعية الرلي ومن خطه نقلت له لوقضى عليه ثم أثبت عداوته بطل قضاؤه فلحفظ وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني ثم أعتا ثبتت العداوة بحقوقه وجرح وقتل ولي لا خصاصة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصى وشربل (والفاسق لا يصلح مقبلاً) لان الفتوى من أمور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الدلائل ابن منك زائد العسني واختاره كثير من المتأخرين وبخرجه صاحب الجمع في منتهى وفي شرحه عبارات بلغة وهو قول الأئمة الثلاثة أيضاً وظاهر ما في التصريح بأنه لا يحل استفتاؤه اتفاقاً كما بسطه المصنف (وقيل نعم) يصلح وبه جزم في الكثرة لا يجتهد حذار نسبة الخطأ ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بعضهم بقطعه لآخرته وذكر كونه ونطقه فصيح افتاء الآخرين لاقتضاه (ويكنى) بالاشارة منه لامن القاضي) للزوم صفة خصوصية تكبت وأزمت بعد دعوى صحيحة وأما الاطرش وهو من يسمع الصوت

عدم القبول (قوله) وبه أفتى محقق الشافعية الرلي) هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن الرافي عن الماوردي من جواز القضاء على العدو لا الشهادة عليه لظهور أسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو وجه ولا نقادبان وهذا من جهة القضاء عاذاً كان بشهادة العدو لبعض من الناس كأمر لنتفي التهمة بعبادة أسباب الحكم وظهوره أنه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو قاتلاً (قوله) ومن خطه نقلت) الجار والمجرور متعلق بقوله نقلت قوله أنه لوقضى الخ بمفعول نقلت وأبدل من الضمير المجرور وفي قوله وبه أفتى وجهه ومن خطه نقلت معرصة وهي خبر مقدم ووجه أنه لوقضى الخ مبتدأ مؤخر واقتصر ط على الأخير (قوله) وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني الخ) أصله لناظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال أي ابن وهبان وقد يتوهم بعض المتفقه من السهو أن من خاص شخصاً حتى أو ادعى عليه يصير دعواه فيفسد بينه وبينه العداوة وليس كذلك وإنما ثبت بصح الخ اه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة إلا إذا فسق بها علم أنها قد تكون مفسقة وقد لا تكون فقوله وإنما ثبتنا الخ بره العداوة لما نعتوهي المفسقة ولا ينبغي أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسأيتي تمام الكلام على هذه المسئلة في الشهادات إن شاء الله تعالى (قوله) ووصى) أي فيما أوصى عليه وقوله وشربل أي فيما هو من مال الشركة ط (قوله) والفاسق لا يصلح مقبلاً) أي لا يعتمد على فتواه وظاهر قول الجمع لا يستفتى أنه لا يحل استفتاؤه ويؤيد قول ابن الهمام في التحرير الاتفاق على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والدلالة أروا متصباو الناس يستفتونه معظمه وعلى استناعه ان ظن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد والعدالة كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبني على اصطلاح الأصوليين أن المفتي المجتهد أي الذي يبقى بعده وأمن غيره ليس عفت بل هو ناقل كما سأتى والثاني هو المراد هنا بدليل ما سأتى من أن اجتهاده شرط الأولوية ولأن المجتهد قد يرد اليوم والحاصل أنه لا يعتمد على فتوى المفتي الفاسق مطلقاً (قوله) وفي شرحه عبارات بلغة) حيث قال ان أولى ما يستلزمه فض الرحلة الإلهية في تحقيق اوقاعات الشريعة طاعة الله عز وجل والتسليم بحبل الفتوى قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وزنه في استخراج دقائق الفتوى كتوزعه وفي المعاصي حقيق بازال الخذلان فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله نورا فانه من نور اه (قوله) وظاهر ما في التحرير) بل هو صريح كما سمعت (قوله) وبه جزم في الكثرة) حيث قال والفاسق يصلح مقبلاً وقيل لا جزم بالاول ونسب الثاني الى قوله بصيغة التريض فافهم (قوله) لا يجتهد الخ) هذا التعديل لا يظهر في زماننا لا قد يعرض عن النص الشروري قصد الغرض فاسد وبعبارة عرض بالنص فيدعي فساد النص ط (قوله) حذار نسبة الخطأ) الاولى أن يقول حذر لما في القاموس وحذار حذار وقد ينون الثاني أي احذر ط (قوله) وشرط بعضهم بقطعه) اجتراحاً عن غلب عليه الغفلة والسهو قلت وهذا شرط لازم في زماننا فان العادة اليوم أن من صار بيده فتوى المفتي استسلط على خصمه وفهره بجر دقوله أفتاني المفتي بان الحق معي والنصم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقظاً يعلم حبل الناس وديانهم فإذا جاءه السائل يقرره من لسانه ولا يقول له ان كان كذا فالحق معك وإن كان كذا فالحق مع خصمك لأنه يختار لنفسه ما ينفعه ولا يجزم عن إثباته بشهادة زور بل الاحسن أن يجمع بينه وبين خصمه فإذا ظهر له الحق مع أحدهما كتب الفتوى لصالح الحق ولعزم من الكلاء في الخصومات فإن أحدهما لا يرضى الا بآيات دعواه لو كما بأي وجهاً أمكن ولهم بهارة في الحيل والتورير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصورة الحق فإذا أخذ الفتوى فغير خصمه وود الى غرضه الفاسد فلا يحل للمفتي أن يعين على ضلاله وقد قالوا من جهل بأهل زمانه فهو جاهل وقد سأل عن أمر شرعي وتدل القرائن للمفتي المتسقط أن مراده التوصل الى الغرض فاسد كما شهدته كتبنا والحاصل أن غفلة المفتي يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله) لا حرج به الخ) أي فهو كراوى لا كاشهدوا القاضي ولذا نصق فتوا لمن لا تقبل شهادته (قوله) فصيح افتاء الآخرين) أي حيث فهمت اشارة بل يجوز أن يعمل بأشارة التالقي كما في الهندية وأداه عموم قول المصنف وكنى بالاشارة

منه ط (قوله فالاصح العصة) لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه وقيل لا يجوز لانه لا يسمع الاقرار فيضيع حقوق الناس بخلاف الاصح وهكذا فصل شارح الوهابية وينبغي أن الحكم كذلك في المفتي فان قلت قد يفرق بينهما بأن المفتي يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج إلى السماع فالتفتون كلامهم عدم الاكتفاء بمخالف القاضي مع أنه يمكن أن يكتب جواب الخصمين فكذلك المفتي ويمكن الفرق بأن القضاء لا بد منه من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فصداً فلهذا بخلاف الافتاء فإنه أوفقاً لحكم الشرعي ولو بالاشارة فلا يشترط فيه السماع اهـ منع ملخصاً قلت لا شك أنه اذا كتبه وأجاب عنه بماز العمل بقضائه وأما اذا كان منصوباً للقوى بأنه عامة للناس وبسأله من نسأه وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح السمع لانه لا يمكن كل مسائل أن يكتبه سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويتكلم أحدهما عما يكون فيه الحق عليه لاله والمفتي لم يسمع ذلك منه فبقية على ما سمع من بعض كلامه فوضع حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيراً فلا ينبغي التردد في أنه لا يصلح أن يكون مقبلاً عما ينظر القاضي جوابه لحكمه فان ضرر مثل هذا أعظم من نفعه والله سبحانه أعلم (قوله وبقي القاضي الخ) في الظاهر ولا بأس بالقاضي أن يبقى من لم يخصه ولا يبقى أحد الخصمين فيما خوصم اليه اهـ بحر في الخلاصة القاضي هل يبقى فيه أو لا بل والصحح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في الدائيات والمعاملات اهـ ويمكن حله على من لم يخصه اليه فيوافق ما في الظاهر به ومن ثم دعوا لعله في هذا المختصر منع وقد جمع الشارح بين العبارتين بهذا الجمل وفي كافي الخا كروا كره القاضي أن يبقى في القضاء للخصوم كراهة أن يعلم خصمه قوله فستحز زمنه بالباطل اهـ (قوله ويستضع) لعله أراد به مسئلة التسوية تأمل (قوله على الإطلاق) أي سواء كان معه أحد الخصم أو وانفرد لكن سيأتي قيل الفصل أن الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء لا بد منجرت به (قوله وهو الاصح) بمقابله ما يأتي عن الحارثي وما في جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحبه أخذ بقوله وان خالفه قبل كذلك وقيل يختار الأفيما كان الاختلاف بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العادة وفيما جمع المتأخرون عليه فالزراعة والمعاملة يختار قولهما (قوله وعبرة الترخ) أي لا فائدة أن ترتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد أنهما في رتبة واحدة وعبرة المصنف هي المشهورة في الكتب (قوله وحصص في الحارثي) أي الحارثي القدسي وهذا فيما اختلف الصاحبان الامام والمراد بقوله المدرك قوة الدليل أطلق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم لان الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اوسط) لان ما في الحارثي خاص فبين له الخلاع على الكتاب والسنة وصار له ملكة النظر في الادة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المذهب المطلق أو المقيد بخلاف الاول فإنه يمكن له هودون ذلك (قوله ولا يختار الا اذا كان مجتهداً) لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة يقتدر بها على الاطلاع على قوة المدرك وهذا جمع القول الاول الى ما في الحارثي من أن العبرة في المفتي المجتهد لقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الحارثي فقد اتفق القولان على أن الاصح هو أن المجتهد في المذهب من المشايخ الذين هم أصحاب الترجيح لا يزعموا الاخذ بقول الامام على الإطلاق بل عليه النظر في الدليل وترجيح ما رجع عنده دليله ويمكن تنسج ما رجوعه وجماعه كالأفتاء في حياتهم كالحققة الشارح في أول الكتاب نقل عن العلامة قاسم وبأقوى برهان المتفق أنه ان لم يكن مجتهداً فعليه تقليدهم واتباع رأيهم فلذا قضى بخلافه لا يتفحص حكمه وفي فتاوى ابن السبلي لا بعدل عن قول الامام الا ان اصرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وهذا سقط ما يجتهد في العصر من أن علينا الافتاء بقول الامام وأقوى المشايخ لانه وقد عارضه بحسبته انتمار الى عامعنا أن المفتي حقة هو المجتهد وأما غيره فناقول القول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول الامام وان أتى المشايخ بخلافه ونحن انما نحكي فتواهم لا غيرا هو عام أحب هذه المسئلة خرونا في منظوم متشابه في رسم المفتي وفي شرحها وقد مننا بعضه في أول الكتاب والله الهادي الى الصواب وأفهم (قوله مجتهد مذهب) أي الذي اعتمد مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو خالفه كما قررناه انفا (قوله وسيجيء) أي بعد أعظم من المتقط وكد في الفصل الا في عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه القاضي الخ) أقول قد

القوى فالاصح العصة  
بخلاف الاصح وبقي  
القاضي ولو في مجلس  
القضاء وهو الصحيح  
(من لم يخص اليه)  
ظهيرية ويستضع  
(وأيخذ) القاضي  
كالمفتي (بقول أبي  
حنيفة على الإطلاق  
ثم يقول أبي يوسف ثم  
يقول محمد ثم يقول زفر  
والحسن بن زياد) وهو  
الاصح منه وسراجية  
وعبرة النهر ثم يقول  
الحسن قتبه وحصص في  
الحارثي اعتبار قوة  
الدرك والاول اوسط  
نهر ولا يختار الا اذا كان  
مجتهداً بل المقدم في  
خالف معتد مذهب  
لا ينفذ حكمه وينقض  
هو المختار للفتوى كما  
بسطه المصنف في فتاويه  
وغيره وقد مننا أول  
الكتاب وسيجيء وفي  
الفتاوى وغيره اعلم  
أن في كل موضع قالوا  
الرأي فيه القاضي  
فالمراد قاض له ملكة  
الاستنباط انتهى وفي  
الخلاصة

مطلب يقتضى بشول  
الامام على الإطلاق

عقد الاشياء من المسائل التي فوضت لراي القاضي احدى عشرة مسألة وزاد بحسبه انجيل الى اربع عشرة  
مسألة أخرى ذكرها الحموي في حاشيته ولحقها المصنف الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك  
سمها فاضل السفيضة في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض هذا المسائل لا يظهر توقف الراي  
فيها على الاجتهاد المصطلح فلنأمل وانظر ما ندكره في الفصل الا في عند قوله فحسبه عارياً (قوله) وانما  
ينفذ القضاء الخ) هذا في القاضي المجتهد وأما المقلد فعليه العمل بعمدة مذهبه عوفه خلافاً ولاواه طوساً  
تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف واذا دفع اليه حكم قاض آخر فنقله (قوله) واذا أشكل الخ قال  
في الهندية وان لم يقع اجتهاد على شيء وبقت الحادثة مختلفة ومشكلة كتب الي فقهاء مصره فالمشاوره  
بالكتاب سنة قد عرفت الخوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه يوافقهم وهو من أهل الراي والاجتهاد  
أمضى ذلك رأيهم وان اختلفوا نظر الى أقرب الأقوال عند من الحق ان كل من أهل الاجتهاد والاخذ بقول  
من هو أقمه وأورع عنده اهـ (قوله) وقضى عارياً صواباً) أي عما حدث من الراي والاجتهاد بعدم مشاورتهم  
فلان ينافي قوله ولا رأي فيه فانه تأمل (قوله) الا ان يكون غيره) أي الا ان يكون الشخص الذي افتاده أقوى منه  
فيجوز له ان يعدل عن رأي نفسه الذي رأى ذلك الفتى لكن هذا اذا اتهم رأي نفسه في الهندية عن المحيط وان  
شاؤوا القاضي رجلاً واحداً كفي فان رأى بخلاف رأيه وذلك الرجل أفضل وأقمه عنده بتدكر هذه المسألة  
هنا وقال في كتاب الحدود لو قضى رأي ذلك الرجل أرجح وان يكون في سعة وان لم ينهم القاضي رأيه لا ينبغي  
ان يتكلم رأي نفسه ويقضى رأي غيره اهـ لان المجتهد لا يقلد غيره (قوله) واتباع رأيهم) أي ان اتفقوا  
على شيء والاخذ بقول الاثقة والاورع عنده كما مر قال في الفتح وعندى أنه لو اخذ بقول الذي لا يعمل اليه  
قلبه لان ذلك المليل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد وأخطأ اهـ قلت  
وهذا كله فيما اذا كان المتبنيان مجتهدين واختلاف في الحكم ومثله يقال في المقلدين فيما يصرحوا في الكتب  
بترجيحهم واعتمادهم واختلفوا في ترجيحهم والا فالواجب ان اتباع ما اتفقوا على ترجيحه أو كان ظاهر الرواية  
أو قول الامام أو نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب وفي منظومتنا وشرحها (قوله)  
في ظاهر الرواية في البحر ولا يشترط المصريح على هذه الرواية فالقضاء بالسواد صحيح وبه يبقى كذا في البرازية  
اهـ وبه أن كل من القولين معزى في ظاهر الرواية وفه تأمل ربي على المنع (قوله) وفي عقار الخ) في البحر  
ولا يشترط أن يكون المتبايعان من بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما في عقار لافي ولأبيه  
فالصحيح الجواز كافي للخلاصة والبرازية وبالأن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اهـ (قوله) اخذ القضاء برشوة  
يتنقلب الزاء قاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الحاك كغيره لحكم له أو يحمله على  
ما يريد جمعها مثل سدرة وسدرة والضم لغة وجمعها رشاء بالضم اهـ وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وقع  
الباء عافى وفي الفتح ثم الرشوة أربعة أقسام منها ما هو حرام على الأخذ والعطي وهو الرشوة على تقليد  
القضاء أو الامارة الثاني ان رشته القاضي لحكم وهو كذلك والوالقضاء بحق لانه واجب عليه الثالث اخذ  
المال بسوى أمره عند السلطان دفعاً للضرراً وحلماً للنفق وهو حرام على الأخذ فقط وحسب حلها أن  
يستأجره بوال المال أو بومن تقتصر منافعه على كونه ثم يستعمله في الذهاب الى السلطان لا لمر الغلالي وفي  
الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء للتودد وحرام منها  
كالاهداء للبيعة على الظلم وحرام على الأخذ فقط وهو أن يهدي ليكف عنه الظلم والحيلة أن يستأجره الخ قال  
أي في القضية هذا اذا كان فيه شرط أما اذا كان بلا شرط لكن يعلم بقبضه انما يهدي ليعينه عند السلطان  
غشاً على أن لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط ولا طمع فأهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل  
عن ابن مسعود من كرهته فروع الرابع ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه وأمله حلال للمدفع حرام  
على الأخذ لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال بالفعل الواجب اهـ ما في الفتح ملخصاً في  
القضية الرشوة يجب ردّها والاحتكام في دفع لقاضي أو غيره محتالاً صلاح المهم فأصلح ثم ندم ردّها دفع اليه اهـ

وانما ينفذ القضاء في  
المجتهد فيه اذا علم  
أنه مجتهد فيه والا فلا  
(واذا اختلف مفتان)  
في جواب حادثة (أخذ)  
يقول أفقههما بعد  
أن يكون أورعهما  
سراجة وفي المتن  
واذا أشكل عليه أمر  
ولا رأي فيه مشاور  
العلماء ونظر أحسن  
أقرب لهم وقضى عارياً  
صواباً لا يصبر الا ان  
يكون غيره أقوى في  
الفقه ووجه الاجتهاد  
فيصير تركه رأيه برأيه  
ثم قال وان لم يكن مجتهداً  
فقطه تقليدهم واتباع  
رأيهم ولنا قضى بخلافه  
لا ينفذ حكمه (المصر)  
شرط لنفاذ القضاء في  
ظاهر الرواية وفي رواية  
الثوادل) فيفتن في  
القصر وفي عقار لافي  
ولا يثبت على الصحيح  
خلاصة (وبه يبقى)  
برازية (أخذ القضاء  
برشوة)

مطلب في الكلام على  
الرشوة والهدية

وعام الكلام على ما في البحر وبأى الكلام على الهدية للقاضي والمفتي والعمال **(قوله)** السلطان مصفوة  
 أى دفعها للقاضي له وكذلك دفعها غيره كفى الصرع العزابة **(قوله)** أو أرتشى المناسبا ما قلناه لا ينفى  
 عنه قوله ولو كان عدلا مع ما فيه من الإيهام كإعزفه **(قوله)** لا ينفذ حكمه فيما هم التسوية بين المستثنين مع  
 أنه إذا أخذ القضاء رشوة لا يصير قاضيا كفى الكثرة قال فى الصرع وهو الصحيح ولو قضى لم ينفذ به بقى أهمله  
 فى الدرر العبادية وما إذا أرتشى أى بعد صحة توليته سواء أرتشى ثم قضى أو قضى ثم أرتشى كفى الفتح حكى  
 فى العبادية فيه ثلاثة أقوال قبل أن نقضاه نافذ فيما أرتشى فهو فى غيره وقبل لا ينفذ فيه وينفذ فيما سواه واختاره  
 السرخسى وقيل لا ينفذ فيها والاول اختاره البرزوى واستحسنه فى الفتح لأن حاصل أمر الرشوة فيما إذا قضى  
 بحق إيجاب فسقه وقد فرض أنه لا يجب العزل فلو لا ينفذ وقضاه بحق فلم لا ينفذ وخصوص هذا الفسق غير  
 مؤثر وغاية ما وجه أنه إذا أرتشى عامل لنفسه معنى والقضاء على الله تعالى اه قال فى التبرع بالحق وأنت خير  
 بأن كون خصوص هذا الفسق غير مؤثر ممنوع بل يؤثر على حظه كونه عملا لنفسه وهذا يترجم ما اختاره  
 السرخسى وفى الثانية جعوا أنه إذا أرتشى لا ينفذ قضاه فيما أرتشى فيه اهتلف حكاية الإجماع مقرونة بما  
 اختاره البرزوى واستحسنه فى الفتح وينبغى اعتداله للضرورة وفى هذا الزمان والابطلت جميع القضايا بالواقع إلا أن  
 لأنه لا تخلف فنبه على أخذ القاضي الرشوة المسماة بالمحصول قبل الحكم أو بعده فإن تعطلت الأحكام وقدم  
 عن صاحب التبرير فترجع أن الفاسق أهل القضاء له ولو اعتبر العدالة لا نسبى بالقضاء فكذلك يقال هنا وانظر  
 ما سنذكره فى أول باب التصكميم وفى الحامد ينعن جواهر الفتاوى قال شيخنا وأما نجال الدين البرزوى أنا  
 مشعير فى هذه المسئلة لأفد أن أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من التعطل ولو أجله والجزاء فلهما وأفد أن أقول  
 لا تنفذ لأن أهل زماننا كذلك فالواقعت بالطلان أدى إلى إبطال الأحكام جميعا بحكم الله بيننا وبين قضاء زماننا  
 أسدوا علينا دنائنا وشرة نعمتنا ناصلى الله عليه وسلم لم يبق منهم إلا الاسم والربم اهتلف فى قضاء ذلك الزمان فالك  
 فى قضاء زماننا فأنهم زادوا على من قبلهم باعتقادهم حل ما أخذونه من المحصول بزعمهم الفاسدان السلطان  
 بأذن لهم بذلك وجمعت من بعضهم أن المولى أبى السعود أفتى بذلك وأطن أن ذلك افتراء عليه وانظر ما سنذكره  
 قبيل كتاب الشهادات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم **(قوله)** ومنه الخ أى من قسم أخذ القضاء بالرشوة  
 وهذا يسمى الآن مقاطعة والتزاما بأن يكون على رجل قضاء ناحية فدفم له آخر ما معلوم المقضى فيها  
 ويستقل بجميع ما يحصله من المحصول لنفسه وذكر فى الخبرة فى شأنهم فلما صرح بحكمهم **(قوله)** لكن فى  
 الفتح الخ استدل على قوله أو شفاعه **(قوله)** أو غيره كزنا أو شرب نجر **(قوله)** لأنها العظيم أى معظم  
 ما يفسق به القاضي نهر **(قوله)** استحق العزل هذا ظاهر المذهب وعليه مشايخنا الصارون والسر قندون  
 ومعناه أنه يجب على السلطان عزله ذكر فى الفصول وقيل إذا وفى عدلا ثم فسق انعزل لأن عدالته مشروطة بمعنى  
 لأن موليته أعتمد بها في زول بزوالها فبأنه لا يلزم من اعتبار ولايته صلاحية تقيدها به على وجه زول بزواله  
 فتحملها **(قوله)** وقيل يعزل وعليه الفتوى قال فى الصرع بعد نقله وهو غريب والمذهب خلافه **(قوله)** ثم صلح  
 أى بالطاعة أو الإسلام **(قوله)** فهو على قضائه بخلاف لما فى البحر عن البرزابة أربع خصال إذا حلت بالقاضي  
 العزل فوات السمع أو البصر أو العقل أو الدين اه لكن قال بعده وفى الواقعات الحساسة الفتوى على أنه لا يعزل  
 بالردة فإن الكفر لا ينافى ابتداء القضاء فى إحدى الروايتين ثم قال وبه علمت أن ما مر على خلاف المفتى به وفى  
 الأول الوجه إذا ارتد أو فسق ثم صلح فهو على حاله لأن الارتداد فسق وبشفس الفسق لا يعزل إلا أن ما مضى فى حال  
 الردة باطل اهتلف ظاهرهما فى الأول الوجه أن ما مضى فى حال الفسق نافذ وهو الموافق لما مر الآن بإدخاله بالفسق  
 فى عبارة الخلاصة الفسق بالرشوة تأمل **(قوله)** واعتمد على البحر فيه أن الذى اعتمدته فى الصرع قوله فصار  
 المصالح أنه إذا فسق لا يعزل وينفذ قضايا ما لا فى مسئلة هى ما إذا فسق بالرشوة فإنه لا ينفذ فى الحد ثم أتى أخذ  
 سببه قال وذكر الطرسوسى أن من قال باستحقاقه العزل قال جهة أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها اه  
**(قوله)** لكن فى أول دعوى الثانية الخ حيث قال كفى البحر والوالى إذا فسق فهو عزله القاضي يستحق العزل

السلطان أو يقوم به هو  
 عالم بها أو بشفاعه جامع  
 الفصولين وفتاوى ابن  
 نجيم (أو أرتشى) هو  
 أو أوعاه بعلمه شربا لية  
 (وسمك لا ينفذ حكمه)  
 ومنه ما لو جعل لمزليه  
 مبلغا فى كل شهر يأخذه  
 منه ويقضى له قضاء  
 ناحية فتاوى المصنف  
 لكن فى الفتح من قلده  
 بواسطة الشفعة كن  
 فلما احسنا ومثله فى  
 السبابة بزيادة وإن لم  
 يحل الطلب بالشفعة  
 (ولو) كان (عذلا) ففسق  
 بأخذها أو بغيره  
 وخصها لأنها العظيم  
 (استحق العزل) وجوبا  
 وقيل يعزل وعليه  
 الفتوى ابن الكمال  
 وابن مالك وفى الخلاصة  
 عن النوادر لو فسق أو  
 ارتد أو عصى ثم صلح أو  
 أصغر فهو على قضائه وما  
 قضى فى فسقه ونحوه  
 باطل واعتمده فى البحر  
 وفى الفتح اتفاقا فى الامارة  
 والسلطنة على علم  
 الاعتزال بالفسق لانها  
 منبذة على القهر والقلبة  
 لكن فى أول دعوى  
 الثانية والوالى كالقاضي

ولا ينزل ١٥ وأنت خير بان هذا لا يخالف ما في الفتح فافهم نعم نقل في البحر عن الحائفة فاضل الزبدة أن  
السلطان يصير سلطاناً بأمر من ٣ بالمبايعة معهم من الاشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفاً من  
قهره فان لم يفعل ينفذ فيهم حكمه لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطاناً إذا صار سلطاناً بالمبايعة فخاراً كان له قهر  
وغلبة لا ينزل لانه لا ينزل يصير سلطاناً بالهرة والغلبة فلا يقدر وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه فكان المناس  
الاستدراك بهذه العبارة الثانية ليغيد حل ما في الفتح على ما إذا كان له قهر وغلبة **(قوله)** وينبغي أن يكون الخ  
ويكون شديداً من غير عنف لئلا يمتنع من غير ضعف لان القضاء من أهم أمور المسلمين فكأن كان أعرف وأقدر  
وأوجه وأهيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتخصص في ذلك ويولي من هو أولى  
لقوله عليه الصلاة والسلام من قلداً انساناً على رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين بحر  
ومثله في الزبلي فقوله وينبغي معنى يطلب أم المطلوب منه أن تكون صفته هكذا وقوله كان أولى أي أخى  
وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فان الخديث يدل على أن السلطان توليته غير الأولى فافهم **(قوله)** موثوقاً به  
أي مؤتمناً ونفسه أثبت بكسرهما ثقته وموثوقاً تشتمت والعفا والكف عن الحرام وخوار من المراءاة والمراد  
بالوثوق بعفته كونه كاملاً فلا يولي الاخف وهو ناقص العقل والصالح خلاف الفساد وفسر الاخفاف الصالح بمن  
كان مستوراً غير متهول ولا صاحب بيب مستقيم الطريفة سلم الناحية كامن الاذي قليل السوء ليس معارف  
النسب ولا يتبادر عليه الرجال وليس يقداف للحصان ولا معروف الكذب فهذا عندنا من أهل الصلاح اه والمراد  
بعدم التمسك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا ونظر راعداً أمر يعاين بوجوه الفقه طرقه بحر  
ملخصاً والآخر كما قال السجاء ولغة الفقيه واصطلاحاً لا يحدث حرف فوعة أو موقوفة على المعتدوان قهره بعض  
الفقه على الثاني **(قوله)** والاجتهاد شرطاً الأولى هو لغة بذل المجهود وفي تحصيل ذي كلفة وعرفنا ذلك من الفقيه  
في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحسن من نفسه العجز عن المزيدي عليه وشرطه الاسلام  
والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس أي شديد الفهم والطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاكماً للكتاب الله تعالى  
فما يتعلق بالاحكام وما لا يحدث منها وسنداً وانحاضاً ومنسجاً وبالقياس وهذه النشأت في الاجتهاد المطلق  
الذي بقى في جميع الاحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فله معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلاً كالاجتهاد في  
حكم يتعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح اه ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الأول خبر  
**(قوله)** لتعذره أي لانه معتذر الوجود في كل زمن وفي كل ارض فكان شرطاً الأولى معنى انه ان وجد فهو الأولى  
بالتولية فافهم **(قوله)** على أنه متعلق بمحدوف أي قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على أنه الخ **(قوله)** عند الاكتم  
خلافاً لما قيل انه لا يخلو عنه زمن وعام ذلك في كتب الاصول **(قوله)** فصم تولية العاقل الأولى في التفرع ان يقال  
فصم تولية المقلد لانه مقابل المجتهد ثم ان المقلد يتحمل العاقل ومن له تاهل في العلم والفهم وعين ان الغرس الثاني  
قال واوله ان يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب  
الذهب وصنوار الشائع وكيفية الاراد والاصدار في الوقائع والدعاوى والحجج ونازعته في الزهر ورجح أن المراد  
الجاهل لتعليقهم بقولهم لان اتصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بقوى غيره قال في الحواشي السعوية اذ  
الحتاج الى قنوى غيره هو من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط اقوال الفقهاء اه ونحوه في البحر عن  
العناية وكذا رجمه ابن الكلبي وقت وفيه للبحث مجال فان المقتضى عند الأصوليين هو المجتهد كإياي فيصير المعنى أنه  
لا يشترط القاضي أن يكون مجتهد الا انه يكفيه العمل باجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون عاملاً لكن قد يقال  
ان الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المقتضى الا أن هذا احتاج الى السؤال عن ينقل الحكم من الكتب يلزم أن  
يكون غير قادر على ذلك تأمل **(قوله)** المقتضى بقى بالذات انه مثلاً اذا قال رجل قلت زوجي أنت طالق فاضد ذلك  
الاخبار كاذباً وان المقتضى بقية بعدم الوقوع والقاضي يحكم عليه بالوقوف لانه يحكم بالظاهر فاذا كان القاضي يحكم  
بالقنوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على أنه لا يمكنه القضاء بالقنوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضي  
أذا سأل المقتضى عن هذه الحادثة لا يفتيه بعدم الوقوع لانه انما سأل به عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء فعمل

فليقتض (وينبغي أن  
يكون موثوقاً به في عفاه  
وعقله وصلاحه وفهمه  
وعلمه بالسنة والاثر  
ووجوه الفقه والاجتهاد  
شرطاً الأولى) لتعذره  
على أنه يجوز خلو الزمن  
عنه عند الأكثر  
فصم تولية العاقل  
كامل ويحكم بقنوى غيره  
لكن في أعيان العرازية  
المقتضى بقى بالذات  
والقاضي بقى بالظاهر  
دل على أن الجاهل  
لا يمكنه القضاء بالقنوى  
أيضاً فلا بد من

٣ مطلب السلطان  
يصير سلطاناً بأمر من

مطلب في تفسير الصالح  
والصالح

مطلب في الاجتهاد  
وشرطه

كون الحما كفى للنه  
والفروج عالمنا  
كالكبريت الاحمر  
الكبريت الاحمر  
العلم (ومثله) فيذكر  
المفتي وهو عند  
الاصولين المجتهد  
من يحفظ أقوال المجتهد  
فليس يفت وقوله ليس  
بمقبول بل هو نقل كلام  
كاتبه ان الهمام  
ولا يطلب القضاء بقلبه  
ولا يسه له لسانه في  
الخاصة طالب الولاية  
لاولى الا اذاعين عليه  
القضاء أو كانت التولية  
مشرطة

مطلب طريق النقل  
عن المجتهد

مطلب طریق النقل  
عن المجتهد

من القاضي أن وليه لأنه متول بالشرط بل يرد اثبات ذلك في وجهه من يعارضه ومثله وصى الميت إذا أراد اثبات وصيته وهذا سقط قوله في العزلان ظاهر كلامهم أنه لا تطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الواقف لا لأقلهم اهـ (قوله أو ادعى الخ) أي فإن له طلب العود من القاضي الجدي وجن ذلك بقوله القاضي أثبت أن أهل الولاية ثم يولي نص عليه الحنفية نهر (قوله خامل الذكر) هو الخلاء المحضة غير المشهور (قوله) واختار المقدم بصيغة اسم الفاعل وقدمنا قبل قوله وشرط أهلها عن الفتح من له ولا ية التقلد والظاهر أن هذا الاختيار واجب لا يكون نائباً لله ورسوله وعمامة المؤمنين كما مر في الحديث (قوله ولا يكون فقط الخ) اللفظ هو الخافي سمي الخافي واللفظ قاضي القلب والخارج من جبره على الأمر بمعنى أجبره أي لا يجبر غيره على ما لا يريد والعبد المعاند الجانب للفق المعادي لأهله يجر من مسكين (قوله لا نه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي في أمضاء الأحكام الشرعية (قوله أي أخذ القضاء) هذا يناسب كون العبارة التقلد قال في العزوها فسخنا أي في الكثرة التقلد أي النصب من السلطان والتقلد أي قول تقلد القضاء وهي الأولى اهـ وهي التي شرح عليها المصنف وقال أيضاً أنها أولى قلت ويمكن إرجاع الأولى إلى الثانية بتقدير مضاف أي قبول التقلد وهو معنى قول الشارع أي أخذ القضاء (قوله لمن خاف الحنف) فلو كان غالب ظنه أنه يجوز في الحكم ينبغي أن يكون حراماً بغير (قوله أو العجز) يحتمل أن يراد به العجز عن سماع دعاوى كل الخصوم بأن قدر على البعض فقط وأن أراد العجز عن القيام واجباته من إظهار الحق وعدم أخذه الرشوة فعلى الأول هو مبين وعلى الثاني أعم تأمل (قوله لمن كمال) أي يتفادى القدوري (قوله وإن تعينه) أي مع خوف الحنف قال في الفتح ويحل الكراهة إذا لم تعينه عليه فإن انحصر صار فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه إلا إذا كان السلطان يمكن أن يفصل الخصومات ويتفرغ لذلك اهـ وهذا صريح في أن السلطان أن يقضي بين الخصمين وقدمنا أنصرح به عن ابن القيس علقه قوله وما حكم قال الرعي وفي الخلاصة وفي النوازل أنه لا ينفذ في أدب القاضي للخصم فينفذ وهو الأصح وقال القاضي الامام ينفذ وهذا أصح به بقي اهـ (تنبيه) لو تعين عليه هل يجبر على قبول أو امتنع قال في الجرم أنه والظاهر نعم وكذلك أجواب جبر واحد من المتأهلين اهـ لكن صرح في الاختيار بأن من تعينه يفرض عليه ولو امتنع لا يجبر عليه (قوله والتقلد) أي الدخول فيه عند الأمن وعدم التعين (قوله والترك) عز عة الخ وهو الصحيح كافي النهر عن التها به جزم في الفتح معلا بأن الغالب خطأ من من ظن من نفسه الاعتدال فظهر منه خلافه وقبل أن الدخول فيه عز عة وامتناع رخصة فالأولى الدخول فيه قال في الكفاية فإن قيل إذا كان فرض كفاية كان السخول فيه مندوباً لأن أدنى درجات فرض الكفاية الذنب كافي صلاته للجنابة وهو ما قلنا نعم كذلك إلا أن فيه خطراً عظيماً وأمر بما نحو فاليسلم في جهره كل سامع ولا يخفى منه كل طامع إلا من عصمه الله تعالى وهو عز بر وجوده لا ترى أن أبا حنيفة دعى إلى القضاء ثلاث مرات فأبى حتى صرى كل مرة ثلاثين سوطاً فما كان في المرة الثالثة قال حتى استسبرأ أصحابي فاستسأرا يا يوسف فقال لو تقلدت لقتلت الناس فظنر الله أبو حنيفة رجلاً له تطل المفسر وقال أريد أن أوامرت أن أعبر العر ساحة كنت أقدر عليه وكانى بك فاضاً وكذا دعى بمجرد جهته إلى القضاء فأبى حتى قد وجس واضطر فقلد اهـ (قوله ويجرم عن غير الأهل) الظاهر أنه ليس المراد بالأهل هنا ما مر في قوله وأهل أهل الشهادة لأن المراد به من تصح توليته ولو قلنا أوجازاً أو أجاله مع قطع النظر عن حله أو حرمة قبل المراد به هنا ما مر في قوله وينبغي أن يكون موثقاً به في عفاقه وعقله الخ ويحتمل أن يراد به الجاهل تأمل وفي الفتح وآخر ج أو أودع عن يريده عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثاً فثان في النار وواحد في الجنة فحل عرف الحق فقضيه فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض ورجل في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق ففضي للناس على جهل فوق النار (قوله ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجاهل) أي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص قوله القضاء بالسلطان ونحوه كالخليفة حتى لو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو لو سلطاناً لم يعدوا تسلطهم كافي البرازية نهر وعمامة فيه قلت وهذا حيث لا ضرر وولا لأقلهم تولية القاضي أيضاً

مطلب ما كان فرض كتابة يكون أدنى فعله الذنب  
مطلب أو حنيفة دعى إلى القضاء ثلاث مرات فأبى  
طلب للسلطان أن يقضي بين الخصمين



كأبى بعدم **(قوله ولو كافر)** في التنازعانية الاسلام ليس بشرط فيه أى في السلطان الذى يقدلو بلاد الاسلام  
 التى في أبى الكفرة لاشدائها بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وافهم الحكم الكفر والقضاء مسلمون  
 والملوك الذين يطعنونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساد وكل مصر فيدوان من جهتهم  
 يجوز فيه أقامة الجمع والاعداد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وزوج الامى لاشدائها المسلم عليه وأما طاعة  
 الكفرة في الشهادتهم أو ما بلاد عليها ولا كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعداد وبصير القاضي قاضيا بترضى  
 المسلمين فوجب عليهم أن يلتصوا والى المسلمين منهم اه وعزامه ممكن في شرحه الى الاصل وبحكمه في جامع  
 الفصول وفي الفتح واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التقليد منه كها هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار  
 كمرطبة الا ان يحسب على المسلمين أن يتفقوا على واحد منهم يجعلونه والى الفصول يكون هو الذى يقضى  
 بينهم وكذا ينصوا اماما يصلى بهم الجمعة اه وهذا هو الذى نظمتم النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله  
 وهذا الى ما أفاده كلام الفتح من عدم صحة تقليد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التنازعانية ولكن اذا وفى  
 الكافر عليهم قاضيا ورضي المسلمون صحت توليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر ان البلاد التى ليست تحت حكم  
 سلطان بل هم امير منهم مستقل بالحكم عليهم بالتغلب او باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان  
 فيصحه بولية القاضي عليهم **(قوله ومن سلطان اخوارج وأهل البقي)** تقدم الفرق بينهما في باب البغاة **(قوله)**  
**صير العزل** فأذا وفى سلطان البغاة وانما عزل العدل ثم ظهر ناعلم احتاج قاضى أهل العدل الى التمسك بالتولية  
 نهر **(قوله نفذه)** أى حيث كان من ألقا ومختلفا فيه كفى مائر القضاء وهو موضح به في فصول الهامدي وبطل  
 بمفهومه على أن القاضي لو كان من البغاة فان قضاءه تنفذ كسائر فساد أهل العدل لان الفسق يصلح قاضيا  
 في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الاول ما ذكرناه وهو المعتمد الثاني عدم النفاذ فان رفع الى المال لا  
 يحضه الثالث حكمه حكم المحكم بضمه ولو اقرأ به والأصل اه بحر **(قوله وبه جزم الناصح)** لكن قد علبت ما  
 هو المعتمد **(قوله فانا تقلد طلب ديوان حاضر قبله في القاموس الديوان)** ويقتضيه مجمع الصحف والكتاب يكتب  
 فيه أهل الجيش وأهل العطف وأول من وضعه عمر رضى الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فقوله يجمع  
 الصحف معنى قول الكثر وهو الخراطى التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها والخراط جمع خرط بفتح الشاء الكس  
 وقول الشارح يعنى السجلات وتفسير بالمعنى الثاني وقول الصريح مع المسلمين ان ما في الكتب يجوز لان الديوان  
 نفس السجلات والمحاضر لا الكس فيه نظر فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الديوان  
 المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار وانكار والحكم بينة أو تكول على وجه رفع الاشهاد وكذا  
 السجل والصل ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها واجبة الوثيقة يتناولان الثلاثة أهوال عرف الآن ما  
 كتب في الواقعة وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والحق ما عليه علامة القاضي أعلامه وخط الشاهد أسفله  
 وأعلى الخصم بحرم لمخاوا وانما يطله لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فحصل في يمين له ولادة القضاء  
 وما في بداخله لا يؤمن عليه التغيير براءة ونقصان ثم ان كانت الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب  
 تسليمها الى الجديد وكذا الوين مال الخصم أو من مال القاضي في الخصم لانهم وضعوها في يد القاضي لعله  
 وكذا القاضي يحمل على أنه عمل ذلك تدنالا لتولاه في الزبلى **(تنبيه)** ههنا قول الزبلى ليكون حجة عند  
 الحاجة ومثله في الفتح أنه يجوز للجدد بالاعتماد على جعل المعزول مع أنه باقى أنه لا يعمل بقول المعزول وفي  
 الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاء لما مضى لكن قال البيرى المراد من  
 قوله لا يعتمد أى لا يقضى القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مآر وور يقتل كفى مختصر الظهيرة وليس منه  
 ما في الاحتباس بنص وما وجد القاضي بأبدي القضاء الذين كانوا قبله لهما رسوم في دواوين القضاء أثر على  
 الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها أقدموا قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع  
 في الحكم الى دواوين من كان قبله من الامناء اه أى لان سجل القاضي لا يروى عنه حيث كان يحفظ ما عتد  
 الامناء بخلاف ما كان يداينهم وقدمنا في الوقف عن انجيزه أنه ان كان الوقف كتاب في سجل القضاء وهو

ولو كافر اذ كرمه ممكن  
 وغيره الا اذا كان يتبعه  
 عن القضاء بالحق فعصر  
 ولو فقدوا لثقله كنفار  
 وجب على المسلمين تعيين  
 وال امام للجمعة فتق  
 (ومن) سلطان الخوارج  
 و (أهل البقي) وانا  
 صحت التولية مع العزل  
 واذا رفع قضاءه الباشي  
 الى قاضي العدل نفذه  
 وقيل لا وبه جزم الناصح  
 فاذا تقلد طلب ديوان  
 قاض قبله يعنى  
 السجلات

مطلب في حكم تولية  
 القضاء في بلاد تغلب  
 عليها الكفار

مطلب في العمل  
 بالسجلات وكتب  
 الاوقاف القدوة

(ونظر في حال المحبوسين)  
 في سجن القاضي وأما  
 المحبوسون في سجن الوالي  
 فعلى الامام النظر في  
 أحوالهم فمن زعمه أدب  
 أدبه والألمة ولا يثبت  
 أحد في قيد الأرجل  
 مطلوب آدم ونفقة من  
 ليس له مال في بيت المال  
 بحر (فن أقر) منهم  
 (يحق أو قامت عليه  
 بينة أو زعمه) الحبس ذكره  
 مسكين وقيل الحق  
 (ولا نأذي عليه) بقدر  
 ماري ثم أطلقه بكفل  
 بنفسه فان أي نأذي  
 عليه شهرا ثم أطلقه  
 (وعلى في الودائع وغلات  
 الوفاء بينة أو أقرار)  
 ذي اليد (ولم يعمل)  
 المولى (بقول المعزول)  
 لا لحاقه بالربا أو شهادة  
 الفرد لا تقبل خصوصا  
 بفعل نفسه درو ومفاده  
 ردها ولو بع آخر نهر  
 قلت لكن أفتى قارئ  
 الهداية بقوله واتجه  
 ابن نجيم فنسبه (الآن  
 يقرن السيد أنه) أي  
 المعزول (سلها) أي  
 الودائع والغلات (إليه)  
 فيقبل قوله فهم) أنها  
 زيدا لا ذبا ذوالسيد  
 بالأقرار للغير ثم أقر  
 بتسليم القاضي إليه  
 فأقر القاضي بأنها آخر

في أيديهم أتبع ما فيه استحسانا إذا تنازع أهله فيه صرح أيضا في الاسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة  
 استحسانا والظاهر أن وجه الاستحسان ضرورة أحيا الأوقاف ونحوها عند تقدم الزمان بخلاف السجل  
 الجديد لا يمكن الوقوف على حقيقة ما فيه بقرار الخدم والبيئة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا أقول الزيلعي سيكون  
 محتجدا للحاجة معناه عند تقدم الزمان ومنها ما قاله المحقق هبة الله السعفي في شرحه على الأنشاه بعد  
 ما مر عن البيهقي أن هذا صريح في جواز العمل بالجهة وإن ما تشهد به حاجت كان معتمداً بالإنفاق السجل  
 المحفوظ اهـ لكن لا بد من تقييده بتقدم العهد كخلفاء بني قبايين كالأهم وبأن غمام الكلا على الخط في باب  
 كتاب القاضي وأظن ما كتبناه في دعوى تنقيح الفتاوى الحامدة بقوله (ونظر في حال المحبوسين الخ) بأن بيعت  
 إلى السجن من بعدهم بأمانهم ثم سأل عن سبب حبسهم ولا بد أن ثبت عنده سبب وحوجب حبسهم وثبوته  
 عند الأول ليس بحجة يعتمد عليها الثاني في حبسهم لأن قوله لم يثبت حجة كذا في الفتح نهر (قوله) والألمة أي  
 إن لم يكن له قضية وعارة النهر عن كتاب الخراج لا في يوسف بن كان منهم من أهل العترة والتلصص والخناث  
 وزعمه أدب أدبه ومن لم يكن له قضية على سبيله (قوله) وأقامت عليه بينة) أهم أن تشهد بأصل الحق أو يحكم  
 القاضي عليه بحر (قوله) أزعمه الحبس) أي أدام حبسه بحر (قوله) وقيل الحق) قائلة في الفتح حدث قال من  
 اعترف بحق أزعمه ما به ورده إلى السجن واعترض في الحر بلدوا اعترف ما به أو عند المعزول بالآلة تعتبر لانه  
 بطل بل يستقبل الآخر أن أقر أرفاعي أو بعه بحال خداه وأنه أن المتأد من الحق حق العبد (قوله) والا  
 أي وإن لم يقر بشئ ولم تقم عليه بينة بل ادعى أنه حبس ظلما نهر (قوله) نأذي عليه) ويقول المتأد من كان  
 يطالبه من فلان القلاني يحن فيلخصه زيلعي (قوله) فإن أي) عن إعطاء الكفيل وقال لا تقبل في بحر (قوله)  
 نأذي عليه شهرا) أي يستأفقه بعد مدة للمادة الأولى (قوله) في الودائع) أي ودائع التباي نهر (قوله) بينة)  
 أي يقبضه الوصي مثالا على من هي تحت يده أنه البني فلان أو ناظر الوفاء أن هذه الغلة لو فاق فلان وكفه معنى  
 على عرثهم من أن الكل تحت يد أمين القاضي وفي زماننا هـ والال أوقاف تحت بد نظارها ودائع التباي تحت  
 يد الأوصياء ولو فرض أن المعزول وضع ذلك تحت يد أمين على القاضي عاذر ك نهر (قوله) المولى) بنسبه يد  
 الامام المغنوحة أي القاضي الجديد (قوله) در) ومنه في الهداية وغيرها (قوله) وفاد) أي فادته خصوصا  
 بفعل نفسه وأصل الحبس حبس البحر وقد رأيت به صريحاً في الحام كونه ما واذعزل عن القضاء ثم قال  
 كتب قضيت لهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل قوله فيه وإن شهد ع آخر لم يقبل شهادته حتى يشهد شاهدان  
 سواء اهـ و- أنه في الشهادة عن البسوط (قوله) وتبعنا بن نجيم) أي في فتاواه وأما ما ذكر في بحر فقد علت  
 موافقته لما في النهر وعارة فتاواه التي رتبها له تليها المصنف هكذا سئل عن إلها كم إذا أخبرها كما آخر بقضية  
 هل يكفي بخايله و يسوغ له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه أجاب لا يكفي بخايله ولا بد من شاهد  
 آخر معه قال المرتبة لهذه الفتاوى قد تبس خيفة في ذلك ما أفتى به الشيخ سراج الدين قارئ الهداية ولا شأن أن  
 هذا قول محمد وأن الشيخ قال لا يقبل أخايله عن أقراره بشئ مطلقا إذا كان لا يصح رجوعه عنه ووافقهما محمد  
 ثم رجع عنه وقال لا يقبل إلا بضم رجل آخر عدل له وهو المراد بقوله بن روى عنه أنه لا يقبل مطلقا ثم صح  
 رجوعه إلى قوله كما في البحر ثم قال وأما إذا أخبر القاضي بأقراره عن شئ يصح رجوعه كالمسلم لم يقبل قوله  
 بالاجماع وإن أخبر عن ثبوت الحق بالبيئة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في  
 الوجهين جميعا اهـ كلامه اهـ ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضي لو أخبر عن أقرار رجل بما لا يصح رجوعه  
 عنه كسبح أو فرض مثلاً يقبل عندهما مطلقا ووافقهما محمد أو لا ثم رجع وقال لا يقبل مالم يشهد معه آخر ثم  
 صح رجوعه إلى قوله بما لا يقبل مطلقا كالأخيرة عن حكمه بقبول حتى بالبيئة فعلى هذا لم يثبت خلاف في قبول  
 قول القاضي ولا يخفى أن كلا من في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا ما مما سأل في قبول  
 الشهادتين عند قوله ولو قال فاض عدل قضيت على هذا بالرجوع الخ زعمه شهر أصل السؤال حبس عبر لما كم  
 وعارة قارئ الهداية كذا وكذا وعلمه أن الاستدراك على ما في النهر في غير محله (قوله) فيقبل قوله) أي قول

فيسلم للقره الاول  
ويضمن المقر فبته أو  
مثله للقاضي بأقراره  
الثاني يسلمه إن أقره  
القاضي (ويقتضى في  
المسجد) ويختار مسجدا  
في وسط البلد تنسبها  
لناس ويستدير القبلة  
تطعيب ومدرس خاتمة  
وأجرة المحضر على المدعي  
هو الأصح بحسب عن  
البراز بنوفي الخاتمة على  
المتردد وهو الصحيح وكذا  
السلطان والمفتي والفقهاء  
(أو في داره) وبأن  
عموما (ورده هدية)  
التسكين لتقبل ابن كمال  
وهي ما يعطى بلا شرط  
إعانة بخلاف الرشوة  
إن ملك ولو تاذى للمهدي  
بارد يعطى مثل قيمتها  
خلاصة ولو تعذر الرد  
لعدم معرفته أو بعد  
مكانه وضعت في بيت  
المال ومن خصوصياته  
عليه الصلاة والسلام  
أن هذا ماله تنازخاته  
ومفاده أنه ليس للإمام  
قبول الهدية والام  
تكن خصوصية وفيها  
يحجز  
مطلب في أجرة المحضر  
مطلب في هدية القاضي  
مطلب في حكم الهدية  
لفتي

المعزول ونحوه ثلث صور ما إذا قال ذواليد بعد إقراره بتسليم القاضي المعزول المأتمن إلى ما أتى أقره للمعزول  
أو قال إنهم أقره أو قال لا أدري لأنه في هذه الثلاث ثبت بأقراره مودع المعزول وبما مودع كده فصار كأنه قد  
المعزول فمقبول إقراره كإقرار غيره بخلاف ما إذا أنكر ذواليد التسليم فإنه لا يقبل قول المعزول كإقرار الغير  
(قوله) فبذل للقره الاول لأنه لما بدأ بالإقرار صرح بإقراره ولم لأنه أقر بما هو في يده فلما قال دفعه إلى القاضي فقد  
أقر أن الذالك كانت للقاضي والقاضي يقربه لا يفرق بينهما وبأقراره متلف ذلك على من أقره القاضي فتحتم قال فرع  
يناسب هذا الوجه شاهدان أن القاضي قضى فلان على فلان بكنا وقال القاضي أم أقض بشئ لا يجوز بهادتهما  
عندهما ويعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل وينفذ اه وقد منعن الحر أنه في جامع الفصولين رجع قول  
محمد فساد الزمان (قوله) يقضى في المسجد) وبه قال أحمد وما في الصحيح عنه خلافا للشافعي أنه أن القضاء  
محضه المشترك وهو يخص بالنص وقد اختلف في الفتح في الاستدلال للذهب ثم قال وأما خلاصة المشترك في  
الاعتقاد على معنى التشبيه والخاض يخرج بها وأرسل تأليه كإقرار المدعى في حادثة ونظام الفروع وفي  
البحر (قوله) ويستدير أي نديا كإقراره الذي قبله لم (قوله) وأجرة المحضر (الح) يضم أوله وكسر التاء هومن محضر  
المحضر وعادة البحر هكذا وفي البرازية وستعين أعوان الوالي على الإحضار وأجرة الأشخاص في بيت المال  
وقبل على المتردد في المصنف نصف درهم في خروجه لكل فرسخ ثلاث دراهم أو أربعه وأجرة المتردد في بيت المال  
على المدعي وهو الأصح وفي الأخير أنه الشخص وهو المأور ملازمة المدعي عليه اه والأشخاص بالكسر معنى  
الأشخاص فقد فرق بين المحضر وبين المأور وهذا غير ما نقله الشارح فتأمل وفي منسبة المفتي مؤنة الشخص قيل  
في بيت المال وفي الأصح على المتردد وهذا ما في الخاتمة والحاصل أن الصحيح أن أجرة الشخص معنى المأور على  
المدعي ومعنى الرسول المحضر على المدعي عليه ليعر بجعني امتنع عن الحضور والافعلي المدعي هذا خلاصة ما في  
شرح الوهابية (قوله) أو في داره) لأن العادة لا تنفذ عكاز ولا ولي أن تكون الدار في وسط البلد كالسجد  
نهر (قوله) ورده هدية) الأصل في ذلك ما في الحضاري عن أبي جند الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم  
رجلا من الأزد يقال له ابن اللثبي على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة والسلام هلا حلس  
في بيت أبيه أو بيت أمي فتنظر أبيه أم لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هدية واليوم رشوة كرا بخضاري واستعمل عمر بأهيرة فقدم مال فقال له من أين هذا قال تلاحقت  
الهدايا فقال له عمر أي غدت والله هلا فعدت في بيتك فتنظر أبيه أم لا فآخذ ذلك منه وجعله في بيت المال  
وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سببها ولاية فتح قال في البصرد كالهدي بئليس  
احترازه لا يجوز عليه الاستقراض والاستعارة من يحرم عليه قبول هديته كإقرار الخاتمة اه قلت ومقتضاه أنه  
يحرم عليه سائر التبرعات فيحرم المحاباة أيضا ولذا قالوا له أخذ أجرة كتابة الضلع بقدر أجر المثل فإن مفادته أنه  
لا يحل له أخذها بآذنها عما جاء وعلى هذا فافعله بعضهم من شراء الهدية بشئ يسيرا أو بيع الصلبي بشئ كثير  
لا يحل وكذا ما يفعله بعضهم حين أخذ المصنوع من أنه يبيع به الدفاع دواء وسكنا أو نحو ذلك لا يحل لأنه إذا  
حرم الاستقراض والاستعارة فهذا أولى (قوله) وهي (الح) عزاه في الفتح المشرح (قوله) وضعت في بيت  
المال) أي إلى أن يحضر صاحبها فتدفعه عزاء لا لقطعة كإقرار الفتح (قوله) وفيها (الح) أي في التنازخات وهذا  
مختلف لما ذكره والأصح ما في حق الإمام وهو بدأ الاول ما مر عن الفتح من أن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل  
على تحريم الهدية التي سببها ولاية وكذا قوله وكل من عمل للمسلمين عملا يحكمه في الهدية حكم القاضي اه  
واعترضه في البحر بما ذكره الشارح من استنارة خاتمة ومما في الخاتمة من أنه يجوز للإمام والمفتي قبول الهدية  
وأجابه بالدعوة الخاصة ثم قال الآن راد الإمام أمام الخاتمة أي وأما الإمام بمعنى الوالي فلا يحل له الهدية فلا  
مناقاة وهذا هو المناسب للادلة ولأنه رأس العمال قال في النهر والظاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن الإمام  
أو نائبه كالساعي والعائر اه قلت ومثلهم مشايخ القرى والحرف وغيرهم عن لهم قهر وتسلط على دنونهم  
فأبه يهدي إليهم خوفا من شرهم وألبرج عندهم وبظاهر قوله ناشئ عن الإمام الخ دخول المفتي إذا كان منصوبا

من طرف الامام أو نائبه لكنه مخالف لاطلاقهم جواز قبول الهدية والازم كون امام الجامع والمدرس  
 المنصور بين من طرف الامام كذلك الا ان يفرق بأن المفتي يطلب منه الهدى المساعدة على دعواه ونصره على  
 خصمه فيكون تنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المفتي لو لم يكن منصوباً بالامام يكون كذلك بخلاف  
 ما صرحوا به من جواز المفتي لأن الفرق بينهما وبين القاضي واضح فإن القاضي يلزم وخليفته عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذ الهدية يكون رشوة على الحكم الذي يؤمله المهدي ويلزم منه بطلان حكمه  
 والمفتي ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجواز المفتي اذا كانت لعله لا اعانته للمهدي بدليل التعليل الذي  
 نقله الشارح فاذا كانت لاعانته صدق عليها جحد الرشوة لكن المذكور في حدها شرط الاعانة وقد مناع  
 الفتح عن الاقضية أنه لو اهداه له عينه عند السلطان بالشرط لكن يعلم بقضائه انما يهدي ليعينه فشاخصنا  
 على أنه لا بأس به الخ وهذا يشمل ما اذا كان من العمال وغيرهم وعن هذا قال في جامع الفصولين القاضي لا يقبل  
 الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدي اليه ويكون ذلك تنزلة الشرط ثم قال أقول بخلافه ما ذكر في الاقضية  
 المجلد الثاني ظاهر عدم المخالفة لان القاضي منصوص على أنه لا يقبل الهدية على التفصيل الا في شافى الاقضية  
 مفروض في غيره فيقتل أن يكون المفتي مثله في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا  
 شك أن عدم القبول هو المقبول ورأيت في حاشية شرح التبيين للعلامة محمد الداودي الشافعي ما نصه قال ع ش  
 ومن العمال مشايخ الاسواق والبلدان ومباشرو الاوقاف وكل ما يتعامل امرأته بغيره بالسلطان اه قال م ر في  
 شرحه ولا يلحق بالقاضي فيما ذكر المفتي والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية لالزام والاولى في  
 حقهم ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الاثارة والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون عليهم خالصاته  
 تعالى وان اهدى اليهم تحيياً وتودد العلمهم وصلاتهم فالاولى القبول وأما اذا اخذ المفتي الهدية ليرخص في  
 الفتوى فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل احكام الله تعالى ويشتري بها مخالفة لاولئك ان كان بوجه صحيح  
 فهو مكروه كراهة شديدة اه هنا كلامه وقواعدنا لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا اخذ ليرخص بل  
 لسان الحكم الشرعي فهذا ما ذكره أولاً وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل بجره دية لان اخذ الاجرة على بيان  
 الحكم الشرعي لا يصلح عندنا وانما يصلح على الكتابة لا بما يغير واجبة عليه والله سبحانه أعلم **(قوله)** السلطان  
 والباشا عزاء في الاشياء التي تهذب القلانسى قال الجوى وفيه قصور اذا شمل القاضي الذي تولى منه وهو  
 قاضي العسكر لقضية الاقطار وعبارة القلانسى ولا يقبل الهدية الا من ذى رحم محرم أو وال يتولى الامر منه أو  
 وال مقدم الولاية على القضية ومعناه أنه يقبل الهدية من الوالى الذى تولى القضاء منه وكذا من وال مقدم  
 عليه في الرتبة قاله بشل القاضي الذي تولى منه والباشا وجهه أن منع قبولها انما هو للخوف من مراعاته  
 لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعها لاجلها **(قوله)** المحرم هذا القيد لا بد منه لخروج ابن الم نهر **(قوله)** او  
 ممن حرت عاتده بذلك قال في الاشياء ولم اربح اذا ثبت العادة ونقل الجوى عن بعضهم انها ثبت مرة ثم  
 ان ظاهر العطف أن قبوله من القريب غير مقيد بحرى العادة منه وهو ظاهر اطلاق القدورى والهداية وفي  
 النهاية عن شيخ الاسلام أنه قد فيه أيضاً وعامة في النهر **(قوله)** بقدر عاتده فلو زاد لا يقبل الزيادة وذكر  
 غير الاسلام الا ان يكون مال المهدي قبل ان يفسد ما زاد اه اذا زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في  
 الاشياء وظاهر كلامه أنه زائد في القدر ولو في المعنى كان كانت عاتده ما هدا توب كان فاهدى توباً بر المراه  
 لا يجانبوا يعني وجوب ذلك لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم تغيرها ونظر فيه في حواشى الاشياء **(تنبيه)** في  
 الفتح ويجب أن تكون هدية المستقرض للقرض **(قوله)** الهدية للقاضي ان كان المستقرض له عاتده قبل  
 استقراره فلا يقرض أن يقبل منه قدما كان يهديه بل لا بد اه قال في الصروه وهو سهو والنقول كما فيمنه  
 آخر الحواشي أنه محل حيث يمكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب المقدسى بأن كلام المحقق في الفتح مبنى على  
 مقتضى الدليل **(قوله)** ولا خصوصية لهما وان قبلها بعد انقطاع الخصومة جاز ان ملك وذ كرق النهر بحثا في ط  
 عن الجوى الا ان يكون ممن لا تنتهي خصوصاته كخلاف الاوقاف ومباشريها اه قال في البحر والحاصل أن من له

الامام والمفتي والواعظ  
 قبول الهدية لانه انما  
 يهدي الى العالم لعله  
 بخلاف القاضي (الامن)  
 اربع السلطان والباشا  
 اشياء ويجوز (قريبه)  
 المحرم (او ممن حرت  
 عاتده بذلك) يقبل  
 عاتده ولا خصوصية لهما  
 درر (و) رداية

(دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها ولا حضور القاضي) ولومن محرم ومعتاد وقيل هي كالهدية وفي السراج وشرح المجمع ولا يجب دعوتهم وغير معتاد ولوعامة التهمة (ويشهد الجنازة ويعود المريض) ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شرنا ليمتنع البرهان (ويسوي) رجوا (بين الخصمين جلوسا واقبالا وإشارة وقبلا) ويتنعم من مسارة أحدهما (والإشارة إليه) ورفع صوته عليه (والخطب) في وجهه) وكذا القيام له بالولي (وبإنيته) ثم لوفعل ذلك معه لمعازير نهر (ولابرج) في مجلس الحكم (مطلقا) ولو لغرضه الذهاب بمجانبته (ولا يلقنه جهته) وعن الثاني لا بأس به عيسى (ولا) يلقن (الشاهد) شهادته) واستحسنه أبو يوسف فيقال يستفديه زيادة علم والقوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء زيادة تحريزه وإزالة في الولاية حكى أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم أني لم أمل إلى أحد الخصمين

خصوصية لا يشهد بها مطلقا ومن لا خصوصية له فإن كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والافلا اه أي سواء كان محرمًا أو غير محرم على ما مر عن شيخ الإسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة إلى الطعام بفتح الدال عندنا كثر العرب وبعضهم يكرهها بكاف المصباح فلوعامة له حضوره والخصوصية لمصاحبها كافي الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المجمع في تفسيرها وقيل العامة مدعوة العرس والختان وما سواها خاصة وقيل إن كانت خمسة إلى عشرة متفصصة وإن لا ترفع عامة وتماضي الجرح والنهر (قوله وقيل هي كالهدية) ظاهر الفتح اعتمادها قال بعد كلام فقد آل الحال إلى أنه لا فرق بين القريب والبعيد في الهدية والضيافة وكذا قال في البحر الاحسن أن يقال ولا يقبل هديته ودعوة خاصة إلا من محرم أو ممن له عادة فإن للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجنبي له عادة باتخاذها كالهدية فلو كان من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعا كل أسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذها طعاما أكثر من الأول لا يجيبه إلا أن يكون ماله قد زاد كذا في التاريخ خاصة اه (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح المجمع لأن ملك وقدسنا عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكره في السراج كإعارة المالك المصنف في النسخ وهذا لا يناسب القيل المذكور قوله لا يلزم أن تكون العامة كخاصة وهو خلاف تصديقه للمتن الخاصة فقط تأمل (قوله ويعود المريض) أناته لا يطيل المكث عنده بحر (قوله ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصاد على ذكر المريض تأمل (قوله ويسوي رجوا بين الخصمين الخ) إطلاقه بين الصغير والكبير والخليفة والعم والفقيه والشريف والابو وابن المسلم والكافر إلا أن كان المدعي عليه هو الخليفة ينسب للقاضي أن يقوم من مقامه وأن يجلس مع خصمه ويقعد هو على الأرض ثم يقضي بينهما ولا ينسب أن يجلس أحدهما عن غيره والأخرى يسأره لأن الميمين فضلا وإذا كان التي صلى الله عليه وسلم يخص به الشخص بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسهما بين يديه كالعرب بين يديه ومعه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يجلسهما من الربيع ونحوه ويكون أعوانه قائمين بين يديه وأما قيام الخصم بين يديه فليس معروفا وإنما حدث لما فهم من الحاشية إلى أن الناس يختلفوا الأحوال والآداب وقد حدث في هذا الزمان أمور وصفها فافعل القاضي يعقضي الحال كذا في الفتح يعني فقههم لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق فيعطي كل انسان ما يستحقه في ما لو كان أحدهما يفضله دون الآخر وأى آخره لا القيام لمأ المسئلة وقاس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت إليه نهر (قوله وإقبالا) أي نظرا فاستثنى في الأولى نصه والتوجه إليه صورة أو معنى ثلاثا يكرره بعدد (قوله ويتنعم من مسارة أحدهما) أي يجنب التكلم معه مخفية وكذا القيام بين يديه كافي الولاية الجلية وهو الخلو الذي يمنع الناس من التقدم إليه بل يقسمهم بين يدعي العدم ومعه سوط والشهود يقربون نهر (قوله والإشارة إليه) مستدركه عاقله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينسب أن يستثنى ما لو كان بسبب كسامة أدب أو نحوه (قوله ولوفعل ذلك) أي الضافة فوقه في النهر أيضا وقبالة أنه لو سارهما وأشار إليهما معا جاز (قوله ولا يخرج) أي داعب في الكلام من يلبث فنع (قوله في مجلس الحكم) أما في غيره فلا يذكر منه لأنه يذهب إلى ما به بحر (قوله عني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في وجهه لا بأس بتلقين الخطة اه وظاهره ضعفه بل ظاهر الفتح أن هذا في تلقين الشاهد لا الخصم كما يأتي في البحر عن الحاشية فلو أمر القاضي بجلوس لعلامة الدعوى والخصوصية فلا بأس به خصوصا على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه أبو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس به لمن استولى عليه الحيرة أو ألهمه فترك شأما من شرائط الشهادة فيصير بقوله أنه شهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع التهمة أما ما به أن ادعى المدعي الفلانة خذائه والمدعي عليه ينكر الخيانة وشهد الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل أنه أرأ من الخيانة واستادف الشاهد بذلك جلنا فوقه في شهادته كما فوق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين أحد الخصمين اه ثم ذكر أن ظاهر الهداية ترجيح قول أبي يوسف اه وحكاية الراوي في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين أحد الخصمين ينفي ما مر عن العتي تأمل (قوله زيادة تحريزه) فتمنعان الكتابة أن محمدا تولى القضاء أيضا وذكر عبد القادر في طبقاته أن الرشيد ولا قضاء له ثم عزه ولا قضاء له والري اه والظاهر أن مدته لم تطل وإنما يشتهر بالقضاء كالشهر

حتى بالقلب الا في خصوصه نصر الى مع الرشد لم يؤمنه وافضت على الرشد ثم بكى اه قلت ومفاده ان القاضي يقضي على من ولاه  
وفي المتن ويصحب من ولاه عليه (٣٣٦) وسبب (فروع) في البائع من جهة ادب القاضي انه لا يكف احدًا لصين بلسان

لا يعرفه الاخر \* وفي  
التأخراسة والا حوط  
ان يقول المحضين احكم  
يشك حتى اذا كان في  
التقليد خل يصير حكا  
يتكلمهما \* قضى  
بحق ثم امره السلطان  
بالاستئناف محض من  
العلماء لم يلزمه بزيادة  
\* طلب المضي عليه  
نسخة السجل من  
المضي ليعرض على  
العلماء او جميع أم لا  
فامتنع ازيمه القاضي  
بذلك وجواهر الفتاوى  
وفي الفتح متى أمكن  
اقامة الحق بلا افتار  
صدور كان أولى \* وهل  
يقبل قصص الخصوم ان  
جلس للقضاء والا  
أخذها ولا يأخذ بعافها  
الا اذا أقر لفظه صريحاً  
(فصل في الحبس)  
هو شروع بقوله تعالى  
أو يتقوا من الارض  
وحبس عليه الصلاة  
والسلام حلالاً بالهمة  
في المسجد أو أحدث  
السجن على رضى الله  
تعالى عنه بان من قصب  
وسماه نافعاً فنقبه  
الصوص في غيره من  
مدروسه محسناً بفتح  
الناء وتكسر موضع  
التخسيس وهو التذليل

أو يوسف فلم يحصل له من التجربة ما حصل لآي يوسف لانه كان قاضي الشرق والمغرب وزيادة التجربة تقيد زيادة  
علم قال الحوى قال مجدداً لعمدة الترجيح والذي يؤيده ما ذكر في التناوي أن أخصيفه كان يقول الصدقة أفضل  
من حج الطوع فلما وعرف مشاقه رجوع وقال الحج أفضل اه (قوله ح) بالقب أي لم يحصل منه ميل قلبي الى  
عدم النسوية بين الخصمين بقربنا الاستثناء (قوله قلت) فادخال قال في الفتح والدليل عليه تفسيره رج  
مع على فانه قام وأجلس علياً لمجلس اه (قوله وسجي) أي في آخر باب كتاب القاضي (قوله بلسان لا يعرفه)  
(الآخر) لانه كالسار (قوله احكم يشك) أي ويقولان نعم احكم بيننا (قوله لم يلزمه) أنه لانه لو استأنف براءة  
ليعرضه لأمره (قوله نسخة السجل) أي كتاب القاضي الذي فيه حكمه المسمى الآن بالحق (قوله أنزله القاضي  
بذلك) الظاهر أن الإشارة للعرض على العلماء لان السجل أي الحق لو كان. لكنه لا يلزم دفعه للقضي عليه تأمل  
(قوله وفي الفتح الحج) حيث قال وفي المبسوط ما حاصله أنه ينبغي للقاضي أن يعتذر للقضي عليه وبينه وجه  
قتله وبينه أنه فهم بجهة ولكن الحكم في الشرع كذا يقضي القضاء عليه فكم يمكن غير لم يكون ذلك أدفع  
لشكاية الناس ونسبته الي أنه جار عليه ومن يسمع يحل فرجاً تقصد العامة عرضه وهو يرى وإذا أمكن اقامته  
الحق مع عدم افتار الصدور كان أولى اه وفي الدعا الحرة وقد الحرو منه قيل في صدره على وغيره بالسكن  
أي ضمن وعداؤهم وقد من العطف (قوله قصص الخصوم) جمع توعه بالقصص الحصة والمراد بها حادثة  
يكتب فيها قضيتهم مع خصمه ويسمى الآن عرض حال (قوله لا) أي لان كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله)  
ولا يأخذ بعافها) عبارة غريبة ولا يؤخذ بأى لا يؤخذ صاحبها بما كتبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقر بذلك  
صريحاً لانه لا عبرة بغيره لخط فافهم والله سبحانه أعلم

(فصل في الحبس) هو من أحكام القضاء الا أنه لما خصص بأحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة نهر وهو  
لفظة المتع مصدر حبس كضرب ثم أطلق على الموضوع وترجم المصنفه وزاد فيه مسائل أخر من أحكام القضاء  
ذكرها الهاديه في فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس وغيره كآل في باب كتاب القاضي الى  
القاضي وغيره (قوله هو شروع الحج) أراد أنه مشروع بالكتاب والسنة اذ لا يلبى والاجماع لان الصحابة رضى  
الله تعالى عنهم أجعوا عليه (قوله أو يتقوا من الارض) فان المراد بالتقي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه  
ح (قوله وأحدث السجن على) أي أحدث بناء سجن خاص فلا ينشأ في ما قالوا أيضاً من أنه لم يكن في عهده  
صلى الله عليه وسلم أو أي بكر حبس انما كان حبس في المسجد أو الدار حتى اشترى عمر رضى الله تعالى عنه داراً  
عكة بأربعة آلاف درهم واتخذ محبسا (قوله من مدر) بالفتح يك قطع الطين اليابس والحجارة كافي القاموس  
(قوله يفتح الناء) أي البناء الحصة مشددة والحبس محافى البحر والتهر والخم من ضبطه نالنا المشاة الفوقية  
وقد ذكر في القاموس في الاجوف الثاني فقال الخنيس كعظمه السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه (قوله)  
كيسا) قال في الصباح الكيس وزان فلس الطرف والقطعة وقال ابن الاعراب العقل ويقال انه تخفف من  
كيس مثل حين وحين والاول ادفع لانه مصدر من كاس كيسان باب باع وأما المنقل فاسم فاعل والجمع أكياس  
مثل جسد وأجساد اه وفي الفتح الكيس أي تخففاً حسن الثاني في الامور والكيس المنسوب اليه الكيس  
اه (قوله وأينما) أراد به السجن الذي نصبه فيه قبحه وعليه فطعته على ما قبله نظير \* علمت انا وأما باردا \*  
فيراد بقوله ثبت اتخذت وما قبل من أنه يصح كونه وصفاً لخنيسا كآلى قبله لا يناسبه قول كيسا فافهم (قوله)  
صفته) الضمير للخبس بالمعنى المصدري فلذا قال أن يكون موضع أى في موضع فافهم (قوله ولا يطاء) على وزن  
كتاب المهاد الوطى \* مصباح وفيه المهاد والمهاد الفراء وفي القاموس عن الكسائي ان الوطى خلاف الفطاء  
قلت فإن أراد به المهاد الوطى \* أي اللين السهل فهو أخص مما قبله وكذا أن أراد به ما ينام عليه وهو خلاف

وفيه يقول علي رضي الله عنه الآ ترى كيسا مكيسا \* ثبت بعد نافع خنيسا \* حصان حصينا وأينما كسب (صقته) الغطاء  
أن يكون موضع ليس به فراش ولا وطاء) ليضجر فيوفى

القطار (قوله ومفاده) أي مفاد قوله ليضرب (قوله ولا يمكن) البناء المجهول مع التشديد (قوله ولا يمكنون) عنه  
طويلا) أي بحيث يحصل له الاستئناس به بل بقدر ما يحصل به المقصود من المشاورة (قوله ومفاده) ٣ أي  
مفاد قوله الاستئناس وفي النهر وإذا احتاج للجماع دخلت على زوجته أو أمه أن كان فيه موضع سقوط فيه دليل  
على أن زوجته لا تجب معه ولو كانت هي الحاسبة وهو الظاهر ١٥ وأنت خير بأن الاستدلال على المسئلة بما قاله  
الشارح أولى مما في النهر لأن عدم دخول أحد عليه الاستئناس أصرح بعدم حبسها معه في حبسها مع غاية  
الاستئناس مع كون المقصود من ذلك التبرؤ في دينه وأنا كانت هي الحاسبة وقتنا يجوز حبسها معه لا يحصل  
المقصود بل يحصل ضده وهو خسران الخرج من الحبس حتى يخرج معه في ذلك أيضا دليل على أنها لا تجب  
معه لو هي الحاسبة وليس فيما قاله في النهر ما يدل على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهر فظهر أنه ليس  
في عدوله عنه خلل بل الخلل في ما تابعته فافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تجب معه  
وفي البحر عن الخلاصة فإنما حبست المرأة زوجها لا تجب معه وفيه عن البرازيه وغيره أنها أخيف علم الفساد  
أحسن المتأخرون أن تجب معه ١٥ وحاصلها أنها إذا حبسته وكانت من أهل الفساد ويخشى علم أهل ذلك  
إذا لم يكن مرأيا لها يكون ظنت أن حبسها له لأجل ذلك لا مجرد استيفاء حقها منه فله حبسها معه أما إذا لم تكن  
كذلك فلا وجه لحبسها معه وهذا محل ما في الخلاصة (قوله من وطئ جاريته) وكذا زوجته كأم وقيل يمنع من  
ذلك لأن الوطئ ليس من الخواص الأصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب في نقل عبارة  
الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج بكفيل حكاه سقطت البام من نسخة كتابه عليه في النهر وكذا الرمي  
وقال أيضا والعجب أن البرازي وقع في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج لحضرة والد الرمي والذي في  
فتاوى القاضي يعني فاضحان يخرج بكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لأنه إبطال حق  
أدى بلام موجب نعم إذا لم يكن له من يقوم بحقوقه فنه فعل ذلك وسئل محمد عما إذا مات وأبداه أن يخرج فقال لا ١٥  
وصاصله أن ما في الخلاصة مخالف للنص محمده الله تعالى قال في البحر وقد دفع بأن نص محمد في المدون  
أصالة والكلام في الكفيل ١٥ وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التصرف على أنه لا يظهر الفرق  
بين المدون وكفيله بما قاله المصنف في المنع (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وإن لم يكن له خادم يخرج لأنه قد  
عوت بسبب عدم المرض ولا يجوز أن يكون الدين مفضيا للسبب في هلاكه ١٥ ومقتضى التعليق أنه لو لم يجد  
كفيل يخرج لكن في المنع عن الخلاصة فإن لم يجد كفيل لا يطلقه تأمل (قوله والالام) أي وإن وجد من يخذه  
لا يخرج حكما ذاروا عن محمد هذا إذا كان الصواب هو الهلاك وعن أبي يوسف لا يخرج منه والهلال في السجن  
وغيره سواء والفتوى على رواية محمد من غير الخلاصة (قوله لمعالجة) أي لمداواة مرضه لا مكان ذلك في السجن  
(قوله قبل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها بل ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير  
بقيل يفيد الضعف وقد صرح في البحر وغيره بأن الأصح المنع وفي شرح أدب القضاء عن السرعي أنه الصحيح  
من المذهب لأن الحبس مشروع ليضرب حتى يمكن من الاكتساب لا يتغير فيكون السجن له بمنزلة الحافوت  
(قوله ولوله ديون أخر ليضام ثم تجبس) فيه إشارته إلى أنه إذا ادعى عليه آخر دين يخرج لسماع الدعوى فإن  
أثبت له الوجه الشرعي أعيد الحبس لاجلها ما لم يخاف من الهدي (قوله إذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة  
في الجماع يفوت بالتأخير أشياء واعترضه الحوى بأن حقها فيه قضاء في البر مرة واحدة ١٥ قلت هذه المرأة لأجل  
انتفاء البتة والتفرق بها والافلاخا حتى في الوطئ بعد ذلك وإلا حرم الإيلا منها ويفرق بينهما بعض مدعيه لأنه  
امتناع بسبب محظور وكذا في الظاهر أنه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها وضرب عند  
الامتناع وإن كان لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والاتفاق على قربه) بالخبر عطفا على  
كفارة وكذا قوله والقسم كالمظهر فافهم وهذا يخالف لما قدمه في النصفه من أنه إذا امتنع من الاتفاق على  
القرب يضرب ولا تجب ومثله في القسم كأمري في بيه لكن قدمنا في آخر النصفه أنه تابع البحر في نقل ذلك

ومفاده أنه لو حقه به  
منع منه (ولا يمكن أحد  
أن يدخل عليه  
للاستئناس الآطاريه  
وغيره) لا استحبابه  
للمشاورة (ولا يمكنون  
عند طويلا) ومفاده أن  
زوجته لا تجب معه لو  
هي الحاسبة وهو  
الظاهر وفي المتن أن  
من وطئ جاريته لوفيه  
خاؤه (ولا يخرج للجمعة  
ولا جماعة ولا لمحضوف)  
ففيه أولى (والحضور  
جنازة ولو) كان (بكفيل)  
ز بلى وفي الخلاصة  
يخرج بكفيل لحضرة  
أسوله وقربه لا غيرهم  
وعليه الفتوى (ولو  
مرض مرضا أفسده  
ولم يجد من يتكسبه  
يخرج بكفيل والالام) به  
يفتي ولا يخرج لمعالجة  
وكسب فسل ولا  
يتكسب فيه ولوله ديون  
خرج ليضام ثم تجبس  
خاتمة (ولا يضرب)  
المحبوس إلا في ثلاثا  
امتنع عن كفارة الظاهر  
والاتفاق على قربه  
والقسم بين نسائه بعد  
وعظه

٣٣ مطلب لا تجب زوجته  
معه لو حبسته

والضابط ما ينفوت بالتأخير لا إلى خلف (٣٢٨) أشباه قلت ويراد في الوهبانية وإن قرء بضرب دون قيد تادبا وتطين باب الحبس في العنت

بذكر (ولا ينقل) إلا إذا  
خاف فراده فيقيد أو  
يحول لمكان الصوص  
وهل يطين الباب الرأى  
فيه للقاضي رازية (ولا  
يجرد ولا يذاجر) وعن  
الثاني يؤخره لقضاء دينه  
(ولا يقام بين يدي  
صاحب الحق اهانه) له  
ولو كان ببلد لقاضي  
فما لازمه ليللا ونهارا  
حتى يأخذ حقه جواهر  
الفتاوى (ولا تعين  
مكانه) أي مكان الحبس  
هتدعهم إرادة صاحب  
الحق (القاضي إلا إذا  
طلب المدعى مكانا  
آخر) فيصير ذلك قسنة  
وأقوى المصنف تعا  
لغارى الهداية بأن  
العبرة في ذلك لصاحب  
الحق لا للقاضي اه  
وفي الترمذي ينبغي أن  
لا يجب لو طلب حبسه  
في مكان الصوص ويحوى  
(فرع) في الصر عن الخط  
ويحصل النساء سبعين  
على حدة نضا الفتنة  
(وإذا ثبت الحق للدي)  
ولودناقوه وسدس درهم  
(ينبغي جعل حبسه بطلب  
المدعى) لتظهر المطل  
بأنكاره (والا) ثبت بينة  
بل بقرار (لم يجعل)  
حبسه بل يأمر بالأداء  
فإن أوى حبسه وعكسه  
السرخسي وسوى  
بينهما في الكثر والدر

عن البدائع وأن الذي في البدائع أنه يحبس سواء كان أباً وغيره بخلاف المتع من القسم فإنه يضرب ولا يحبس  
وهو الموافق لما سدد كره المصنف متنا وذكر في الصرا أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته بضرب  
وكذا الواسع من الاتفاق على قربه بخلاف سائر الدون اه (قوله والضابط) أي لما يضرب فيه المحبوس فإنه  
بالامتناع عما ذكر يفوت الواجب لا إلى خلف فإن نفقة المقر تسقط بالضرب ولو مقضياً بها ومتراضى عليها  
وكذا الوطء والقسم فبوتان بالضرب (قوله ما في الوهبانية) الشطر الثاني لشارحها غير غفره نظم الأصل (قوله وإن  
فر) أي من الحبس (قوله في العنت بذكر) أي إذا كان مستعناً لا يؤدي المال قبل يطين عليه الباب ويترك له نفقة  
يلقى له الخبز والماء وقيل الرأى فيه للقاضي وهو ما يذكره قري بياض البرازية (قوله ولا ينقل) أي لا يوضع له الغل  
والضرب وهو طوط من حديد يوضع في العنت يجمع أغلال كقفل وأقفل مصباح وأما القيد في موضع في الرجل  
(قوله ولا يجرد) أي من ثيابه في الحبس (قوله وعن الثاني) عبارة التهر ولا يخرج خلافاً لما عن الثاني (قوله لا  
قاضي فيها) بأن مات أو عزل من غير الجواهر (قوله لازمه) ولا يتعنه عن الاكتساب والدخول إلى بيته لانه  
لا ولاية عليه بخلاف القاضي لانه لا ولاية للمنع والحبس وغيره من غير الجواهر (قوله قسنة) عبارة تدعى  
على بنته ما لا أمر القاضي بحبسها فطلب الابن منه أن يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه  
بحسبه القاضي الذي ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عليه اه (قوله وأقوى المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارئ  
الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لأن القاضي يعين مكان الحبس عند عدم إرادة صاحب الحق أما  
لو طلب صاحب الحق مكاناً للعبدة في ذلك اه (قوله وإذا ثبت الحق للدي) أي عند القاضي كافي الهداية  
وغيرها وظاهره أن الحكم لا يحبس قال في الأصول لم أره نهر لكن نقل الجوى عن مصدر الشريعة أنه  
الحبس (قوله ولودناق) في كافي الحام كم يحبس في درهم وفي أقل منه اه ومثله في الفتح معاً بأن ظلمه يصق  
تبع ذلك (قوله بينة) أو يشكول بجر عن القلائس (قوله عمل حبسه) إلا إذا ادعى الفقر فيما يقبل فبعد عوا  
ط (قوله لطلب المدعى) ذكره قاضى سخان وهو قيد لازم من (قوله لم يجعل حبسه) لأن الحبس جزءاً من المطالبة ولم  
يعرف كونه عاماً طافى أول الوهلة فلعلمه طمع في الأمال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهور  
مطله هداية (قوله لم يأمر بالأداء) يعني أن يقبض هذا عما إذا لم يتمكن القاضي من أداء ما عليه بنفسه كالأداء  
ادعى عينا في بدعته وأودبعه عند موته أنها هي التي يده أو دينه عليه ورهن على ذلك فوجد معه ما هو  
من جنس حقه كان للقاضي أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه يدفعه إلى المالك غير محتاج إلى أمره  
بدفع ما عليه وقد قالوا إن رب الدين إذا تفرغ بحبس حقه أن يأخذ منه وأن لم يعلمه المديون فالقاضي أولى نهر  
وتبعه الجوى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج إلى أمره بالدفع فيه نظراً لأن القاضي لا يتحقق له ولاية أخذ  
مال المديون وقضاء دينه إلا بعد الامتناع عن فعل المديون ذلك بنفسه فكان المناسد ذكره عند عقوله فإن  
أوى حبسه فقال لا يحبس ما إذا لم يتمكن القاضي الخ فافهم (قوله فإن أوى حبسه) فلو قال أمهلنى ثلاثة أيام  
لأدفع لك ما جعل لم يكن بهذا القول محتجاً من الأداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومثله  
قول المصنف الآخر لو قال أبيع عرضي وأقضى ديني الخ (قوله وعكسه السرخسي) وهو أنه إذا ثبت بينة لا  
بحسبه لأول وهلة لانه يعتبر بأى ما كنت أعلم أن على دينه لا بخلافه لا لقراره كان عالماً بالدين ولم يقضه حتى  
أحوجه إلى شكواه فتح (قوله وسوى بينهما في الكثر) حيث قال وإذا ثبت الحق للدي أمره بدفع ما عليه فإن أوى  
حبسه وعبارت من الدرر أصرح وهي وإذا ثبت الحق على الخصم بأمره أو بينة أمره بدفعه الخ في كافي الحام كولا  
يحبس الفقر في أول ما يقدمه إلى القاضي ولكن يقول له قم فأرضه فإن عاد به إليه حبسه اه (قوله واستحسنه  
الز يلى) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا أي في الكثر فله يؤمر بالأداء مطلقاً لانه يحتمل أن يوفى فلا يجل  
بحسبه قبل أن يبين له حاله بالأمر والمطالبة (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال  
إن التسوية بينهما روية قلت لكن سمعت عبارة كافي الحام وهو الجامع لكتب طاهر الرواية إلا أن عبارته



ظاهر التسوية فيمكن أن راجعها إلى ما في الهداية فلا ينافي قوله وهو المذهب تأمل **(قوله)** فليكن التوفيق لم يظهر لنا وجهه على أن ما نقله عن منية المفتي لم أحده فيها بل عبارةها هكذا ولا يحبس في أول ما ينقدم إليه ويقول له قم فأرضه فإن عاد إليه حبسه أه وهي عبارة الكافي المأثرة ثم آيت بعضهم بنعي ما ذكره **(قوله)** ويحبس المدينون الخ اعلم أن الدعي إذا ادعى ديناً أو أنبته يؤمر المدينون بدفعه فإن أي وطلب الدعي حبسه وهو غني يحبس ثم إن كان الدين متناوئاً من الأربعة المذكورة في المتن وادعى المدينون الفقر لا يصدق لأن أقدمه على الشراء ويحتمو بما ذكر دليل على عدم فقره فيحبس إلا إذا كان فقره ظاهراً كما سيأتي وإن كان الدين غير الأربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يحبس إلى آخر ما سيجيء **(تنبيه)** أطلق المدينون فشمّل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فاتهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستئلاف بل يحبس والده أو وصيه فإن لم يكونا أمراً القاضي رجل يبيع ماله في دينه كذا في البرازي يمحرق وتحبس والده أو وصيه بدين الاستئلاف إنما هو حبس كالمصلي مال وأمنع الأب أو الوصي من بيعه أما إذا لم يكن له مال فلا حبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له أنه فقير لأن دين الاستئلاف لا يحبس به إذا ادعى الفقر كما يأتي ويذكر كالمشارع آخر الباب نظماً لمن لا يحبس وفيه تفصيل الثلاثة المذكورة **(قوله)** في كل دين هو بدل مال كمن المبيع وبذل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلو اقتصر على ما وقع في بعض الكتب لأشياء عاقلة زاد في الصرع والفلاسي وفي كل عين بقدر على تسليمها وسأتي في كلام الشارع ثم اعلم أن هذه العبارة مالتى غرضها إلى الدرر والمجمع والمتقى أصلها القدر على عدل عنها صاحب الكثرة في قوله في الثمن والقرض والمهر والمحل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف فوجهه أنه عليه ما في النهر الأول أن قوله بدل مال يدخل فيه بدل المصوب وضمان المتلفات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضاً ما التزمه بعقد الصلح عن ذم العبد والخلع مع أنه لا يحبس في هذا الموضع إذا ادعى الفقر أه وصرح الشارع بعد ما نص أنه لا يحبس فيها فكان عليه عدمه في هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم أما الأول فلا إن المراد بدل مال حصل في يد المدين كسأتي فيكون دليلاً على قدرته على الوفاء بخلاف ما استلهمه من الغصب وأما الثاني فلا فإنه يحبس في الصلح والخلع كما تعرفه فالأحسن ما فعله الشارع تعالى بل يفسد أن الأربعة التي في المتن غير مختصة بالقرض فافهم لكن الشارع نقض هذا فيما ذكره بعد كما تعرفه **(قوله)** مثل الثمن شمل الثمن ما على المشتري وما على البائع بعد فتح البيع بينهما ما قاله أو خيار وشمل رأس المال السلم بعد الكفالة وما إذا قضى المشتري المبيع أو لا بحر **(قوله)** كالآخر لأنهما في المنافع بخلاف المنفعة وإن كانت غير مال لكنها تنقوم في باب الإحارة للضرورة **(قوله)** ولو لدعي يرجع إلى الثمن والقرض وكان المناسبت ذكره عقب قوله ويحبس المدينون قال في البصر أطلقه فأفاد أن المسلم يحبس بدين الذي والمستأمن وعكسه أه **(قوله)** والمهر والمحل أي ما شرط تجعله أو تعرفه نهر **(قوله)** وما لزمه بكفالة استثنى منه في الشرب لا لأنه فصل أصله كمال أو أه أي فانه لا يحبس مطلقاً ما لزمه عليه من حبس الأب معه وفيه كلام قد تناقوا في الكفالة **(قوله)** ولو بالدره هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكر في النهر أخذاً من إطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحاً **(قوله)** أو كفضل الكفيل بالنصب خبر لكان القدر بعد وفوه داخل تحت المبالغة أي لو كان فضل الكفيل فدخل تحت المبالغة الأصل وأكفه له قال في الجبر وأشار المؤلف إلى حبس الكفيل والأصل مع الكفيل عما التزمه والأصل عبارة من لا عن مال والكفيل بالآخر حبس الأصل إذا حبس كذا في المحط وفي البرازيية يمكن أن يقول له من حبس الكفيل والأصل وكفيل الكفيل وإن كثروا أه **(قوله)** لأنه التزمه بعقد أي لأن الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفه وقوله كالمهر أي فإن الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وإن لم يكن بمبادلة مال عال لكنه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لثبوت حبسه عما ذكر وإن ادعى الفقر فإن التزمه بذلك المقتضى دليل القدرة على الأداء لأن العاقل لا يأتزم بالقدرة عليه فيحبس وإن ادعى الفقر لأنه كالمقتضى لوجود دلالة البسار وظهر به وجه حبسه أيضاً بالثمن والقرض لأنه إذا ثبت للمال بسد ثبوت غنايه أفاد ذلك في الفقه وغيره والأخير مبني على التسليم لأصل فإن الأصل بقاؤه في يده **(قوله)** هذا هو العبد الإشارة إلى ما في المتن من أنه يحبس في الأربعة

المفتي لو ثبت بينه وبين  
في أول مره وبالأقرار  
يحبس في الثانية والثالثة  
دون الأولى فليكن التوفيق  
(ويحبس) المدينون (في)  
كل دين هو بدل مال أو  
ملتزم بعقد درر ومجمع  
ومتلقى مثل (الثمن) ولو  
لنفسه كالإسرة  
(والقرض) ولو لدعي  
(والمهر والمحل وما لزمه  
بكفالة) ولو بالدره أو  
كفيل الكفيل وإن  
كروا برأيه لأنه التزمه  
بعقد كالمهر هذا هو  
المعتمد



مال دخل في ملكه باستيلا كما لم يبق في يد حتى يدل على قدرته على الايقاع بخلاف عن المبيع فان المبيع  
 دخل في يده والاصل بقاؤه كما هو فلذا يجب فيه وبخلاف العين المعصومة القادر على تسليمها فانه يجب ايضا  
 على تسليمها كالمقدمة انما تعني تهذيب القلائد فلا منافاة بينهما وما هنا قال في انتم الوسائل وقوله لم او  
 ضمان المتصوب معنا اذا اعرف الغضب وقال انه فقير وتصادق على الهلاك او جيب لاجل العلم بالهلاك  
 فان القول بالغاصب في العسرة هكذا ذكرنا السخاقي وتاج الشريعة وجيد الدين الزمراي **(قوله ومتلف)**  
 أي يدل ما تلفه من امانة ونحوها **(قوله ودم عس)** أي يدل الصلح عن دم عس قال في انتم الوسائل معناه انه  
 لو قتل مورثه عس فاصلا له على مال ادعى انه فقير يكون القول قول القاتل في ذلك لانه ليس بدلاع مال وما  
 صرح به هذا حدسوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء وهو صحيح موافق للقواعد وداخل تحت قوله عس  
 ليس بمال اه قال في البصر ويشكل جعلهم القول فيه للدين مع انه التزمه بعقد اه اقول لا اشكال فيه  
 لان ذلك مبني على القول بعدم اعتبار العقد وان المعتبر هو كون الدين بدلاع مال وقع في يده للدين كما علمت  
 نقلنا سابقا من عبارات الطحاوي وهذا القول هو الذي مر عن الحاشية وأما على القول الذي مشى عليه القدوري  
 وصاحب الاختصار وغيرهما من اصحاب المتن من ان المتعسر ما كان بدلاع مال ولم يتردد بعقد وان لم يكن  
 بدلاع مال فلا شك في دخول هذه الصورة في العقد فتكون على هذا القول من القسم الاول الذي يكون  
 القول فيه للدين لانها كالمهر وانما يشكل الامر لو صرح أحد من اهل هذا القول بان بدلا دم العبد يكون  
 القول فيه للدين مع انه لم يصرح بذلك أحد الا الطحاوي القائل بالقول الاول تعلمنا انه مبني على اصله من  
 انه لا يعتبر العقد أصلا فعارض اهل القول الثاني بهذا القول غير واردة والاشكال ساقط كما قررنا نظيره في  
 مسألة الخلع وبهذا ظهر ان الصواب اسقاط هذه الصورة ايضا وذكرها في القسم الاول **(قوله ومتلف)**  
 شريك أي لو اعتق أحد شريك عس حصته منه بل ان الآخر واختار الاخر تضمنه فادعى المتلف الضيق  
 والقول لان تضمنه لم يجب بدلاع مال وتلف في يده ولا مترا بما يعقد حتى يكون دليل قدرته بل هو في الحقيقة  
 ضمان اتلاف **(قوله وأرض جنايه)** هذا وما بعده مر فوعظا على يدل لاجل خلع المهر ولان الارض  
 هو بدل الحنابة والمراد أرض جنايه موجب المالدون القصاص **(قوله ونفقة قريب وزوجة)** أي نفقة مسدة  
 ماضية بمضيها ومتراضى عليها لكن نفقة القريب تسقط بالمضي الا اذا كانت مستندة بالامر وسد كر  
 المصنف مسألة النفقة **(قوله وموئل مهر)** استشكله في المهر بأنه التزمه بعقد أي فيكون من القسم  
 الاول لكن جوابه انه لما لم يصرح بمطالبة في الحال لم يدل على قدرته عليه بخلاف المهر شرطاً وعرفاً  
**(قوله قتل ظاهره ولو بعد طلاق)** هذا هو المتعين لانه قبل الطلاق أو الموت لا تطالب به فكيف يتوهم حبه  
 به **(قوله وفي نفقات البراز ما)** الانسب ذكره عند قول المتن لا في الا أن يبرهن غير عس على غناه  
 وعبارة البراز في كافي البصر وان لم يكن له اية على يساره وطلب من القاضي أن يسأل من جبره لا يجب  
 عليه السؤال وان سأل كان حسنة ان سأل فاجبه عس لان يساره ثبت اليسار بخلاف سائر الدين حيث  
 لا يثبت اليسار بالاخبار وان قالوا نعمناه موهراً أو بلغنا ذلك لا قبله القاضي اه **(قوله لكن الخ)** فان  
 قوله ما لم يثبت غناه بالحدس منه كونه بالشهادة يمكن أن يقال الثبوت في دين النفقة بالاخبار في غير بالاهداد  
 فعنه غير معسطة قلت لكن قول المصنف الا في الا أن يبرهن يقتضي عدم الفرق نعم عبارة الكثر  
 والبيان الا أن يثبت لكن قيدا لا يلحق بالينة تأمل **(قوله قائل للدين)** أي فلا يجب ان ادعى الفقر  
**(قوله وأقر في المهر)** وكذا في البصر ووجهه ظاهر لانكار ما وجب حبه **(قوله لا يجب في دين موئل)**  
 لانه لا يطالبه قبل حلول الاجل **(قوله وان بعد)** أي السفر بحث محل الاجل قبل قدومه **(قوله وقدمناه)**  
 في الكفالة أي في آخرها وقد مناهنا ترخيص الزامية بالخطأ كقول فراجع **(قوله ان ادعى الفقر)** قبل لقوله  
 لا يجب في غيره **(قوله انما الاصل العسرة)** لان الادعي ولو فقيرا ااماله والمدي بذى امره اراضا فكان القول  
 لصاحبه مع عيتمه ما يكذب الظاهر الا أن يثبت المدي بالينة أنه لا بالخلاف ما تقدم لان الظاهر بكذبه

ومتلف ودم عس  
 وعنتى حظ شريك  
 وأرض جنايه ونفقة  
 قريب وزوجة وموئل  
 مهر قتل ظاهره ولو  
 بعد طلاق وفي نفقات  
 البرازية يثبت اليسار  
 بالاخبار هنا بخلاف  
 سائر الدين لكن أفتى  
 ابن نجيم بان القول به  
 يبينه ما لم يثبت غناه  
 فراجع ولو اختلفا  
 فقال المدينون ليس يدل  
 مال وقال الدائن انه غني  
 متاع فالقول للمدينون  
 ما لم يبرهن رب الدين  
 طرسي بخلافه وأقر في  
 المهر (فخرج) \* لا  
 يجب في دين موئل  
 وكذا لا يمنع من السفر  
 قبل حلول الاجل وان  
 بدوله السفر به فذا  
 حل منه منه حتى يوفيه  
 بدائع وقتناه في  
 الكفالة (ان ادعى)  
 المدينون (الفقر) اذ  
 الاصل العسرة (الان)  
 يبرهن غير مسمى غناه

زيلي (قوله أي على قدرته على الوفاء) أي ليس المراد النقص ملك التصاب لانه يحبس فسادونه أفاده في  
 القبح (قوله ولو باقتراض) في البرازية لو وجد المدبون من يقرضه فلم يفعل فهو ظالم وفي كراهية القسوة لو  
 كان المدبون حرفة تنفض إلى خضاديه فامتنع منها لا يعذر له وكل من القرعين بنى تخريجه على ما يقبل  
 فيه قوله فإذا ادعى في المهر المؤجل مثلاً أنه معسر ووجد من يقرضه أو كان له حرفة توفيه فلم يفعل حسيماً لما كم  
 لأن الحسب من العاقل والمال لا يقبل فيه قوله فظلمه فيه ثابت قبل وجود من يقرضه نهر (قوله أو  
 بتقاضى غريمه) بأن كان له مال على غريم معسر قال في البرازية فإن حبس غريمه لموسراً لم يحبس وفيه ولو كان  
 لا يحبس مال في بلد آخر يطلعه بكفيل له (قوله فحبسه حبساً) أي حين أداها البرهان على غناها في هذا  
 القسم وبمجرد دعوى المدعي غناه في القسم الأول كامل (قوله ولو يوماً) أخذه في الحبس من مظاهر كلامهم  
 (قوله هو الحبس) صرح به في النهاية لأن المقصود من الحبس والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس  
 في مستغفارة ومقابل روية تقدره بشهرين أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وعشرين يوماً نصف حول (قوله لم يحبس  
 أي ولو كان الدين ثمناً أو قرصاً كما هو ظاهر الإطلاق وهو أيضاً مقتضى عبارة شرح الأخبار التي قد مرها  
 (قوله ولو فقره ظاهر الخ) أفاد أن قوله حبسه بما رى أعما هو حيث كان حاله مشكلاً كما نبه عليه الشارح  
 بعد وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا شكك على أمره أو فقره ما غنى والأسألت عنه  
 عاجلاً يعني إذا كان ظاهر الفقر أقبل البينة على الإفلاس وأخلى سبيله له (قوله قال المدبون) أي عما  
 أصله من ونحوه إذا القسم الثاني القول فيه المدبون أنه معسر فلا يحتاج إلى تحلف الدائن ثم يناق فيه أيضاً  
 إذا أثبت يساره لكنه بعد ذلك يحلف المدعي بعد البينة تأمل (قوله فأت قدمنا الخ) تفيد لقول المصنف  
 في حبسه بما رى وقد مر الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يخبر إذا لم يكن مجتهداً وقد تبع  
 الشارح في هذا التمسكتي قال ح أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهداً كالإختي أه  
 أي فان ما يقتضيه حال ذلك المدبون من قدره حبسه التي يظهر فيها أنه لو كان له مال لا ظهره يستوى  
 في علم ذلك المجتهد وغيره بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة متناوستان كالإختي في ظاهره حل ما قالوه  
 فيما يقو من الإدراك القاضي من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حبس الخ) الظرف متعلق بقول  
 المصنف لا قال سأل عنه وقوله لو حاله مشكلاً قبل قوله حبسه بما رى وقوله والأي أن لم يكن مشكلاً بأن  
 كان فقره ظاهراً وهذا كله يعني عنه ما قبله (قوله احتياطاً لا وجوباً) قال شيخ الإسلام لأن الشهادة  
 بالأعسار شهادة بالنفي فكان القاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلي وقال  
 في القبح والاف بعد مضي المدة التي يغلب ظن القاضي أنه لو كان له مال دفعه وجب إطلاقه أن لم يقم المدعي  
 بنبه باره من غير حاجة إلى سؤال (قوله وبكى عدل) والاثان أحوط وكيفيته أن يقول المحترمان حاله حال  
 للمعسر من نفقته وكسوته وحاله ضيقة وقد أخبرنا حاله في السرو والعلانية بخبر عن البرازية وقد مر هذا  
 الشهادة بما بعد الحبس ومضى المدة التي قبل الحبس لا تقبل في الأصح كما يأتي وكذا قيل المدعي رآها القاضي  
 كما سئل كره (قوله بغية دائن) أي يكفي ذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لمعاها حضرة لكن إذا كان غائباً  
 سمعها أو أطلقه بكفيل كما في الخبر عن البرازية وسأى مع زيادة ما كان الدين لو فاق أو نبه (قوله وما لم يستور  
 الخ) فيه كلام يأتي قريباً (قوله ولا يشترط حضرة الخ) يعني عنه قوله بغية دائن (قوله إذا تنازع الخ)  
 قال في النهر وقد في النهاية لا اكفاه بالواحد عما إذا تم تقع خصوصية فإن كانت كان ادعى المحسوس  
 الأعسار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البينة على الأعسار أه ومشله في الجبر قلت وهذا مشكل فإن  
 ما مر من الاكفاه بعدل لاشك أنه عند المنازعة إذا اعترف المدعي بفقر المحسوس أو اعترف المحسوس بفقره  
 لم يحتاج إلى سؤال ولا إلى أخبار ثم رأيت أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فإن شهد به  
 معسر خلى سبيله ولا تكون هنك شهادة على النفي فإن الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة ما مر  
 حادث لا بالنفي أه فأفاد أن هذه الخصوصية بأعسار حادث يعني إذا رآه حبسه فيما يكون القول فيه للمدعي يساره  
 أو في القسم الآخر برهن على يساره بآراء من أبيه من مشهوره شيئاً وهو ادعى أعساراً حادثاً فلا بد فيه من نصاب

أي على قدرته على الوفاء  
 ولو باقتراض أو بتقاضى  
 غريمه (فحبسه) حبساً  
 (عما رى) ولو يومها هو  
 الصحيح بل في شهادات  
 الملتقط قال أبو حنيفة  
 إذا كان المعسر معروفاً  
 بالمعسر لم أحبس وفي  
 الخائنة ولو فقره مظاهراً  
 سأل عنه عاجلاً وقبل  
 سنته على إفلاسه ونفى  
 سبيله نهر وفي البرازية  
 قال المدبون حلفه أنه  
 ما يعلم أن معسر أحابه  
 القاضي فإن حلف حبسه  
 بطله وإن نكل خلاه  
 وأقر المصنف وغيره  
 قلت قد مر أن الرأى  
 لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه  
 (ثم) بعد حبسه بما رى  
 لو حاله مشكلاً عند  
 القاضي والاعل عما  
 يظهر بخبر واعتمده المصنف  
 (بأن عنه) احتياطاً  
 لا وجوباً من جبرانه وبكى  
 عدل بغية دائن وأما  
 المستور فإن وافق قوله  
 رأى القاضي عمل به والا  
 لا تنفع الوسائل بخلافه  
 يشترط حضرة الخصم  
 ولا لفظ الشهادة إلا إذا  
 تنازع في اليسار والأعسار  
 قهستاني

قلت لكنها بالاعسار

لنفي وهي ليست  
بحسبة ولذا يجب  
السؤال أنفع الوسائل  
فتبين فان لم يظهره مال  
خلاء بلا تكليف الا في  
ثلاث مال يتم ووقف  
وانا كان الدائن غائبا  
ثم لا يحبس تاننا لا لاؤل  
ولا غيره حتى يثبت غريمه  
غناه براهنه وفي القسمة  
برهن المحبوس على  
اقلاته فأراد الدائن  
الملاقاة قبل تقليسه  
فقبل القاضي القضاء  
به حتى لا يعيد الدائن  
ثانيه (فرع) هـ أحضر  
المحبوس الدين وغاب عنه  
يريد تطويل حبسه ان  
عليه وقدرة أخذ أو  
كسبلا ولا ضمانته وفي  
الاشهاد لا يجوز اطلاق  
المحبوس الارض خاصه  
الا اذا ثبت اعساره أو  
أحضر الدين للقاضي في  
غية خصمه (ولو قال)  
من يراد حسبه (أبيع  
عرضي وأقضي ديني أحله  
القاضي) يومين أو  
(ثلاثة أيام ولا يحبس)  
لان الثلاثة مضمرة  
لا يلا الاعتذار (ولو له  
عقار بحسبه) أي (لبيعه  
ويقضي الدين) الذي  
عليه (ولو بين قليل)  
بزاز وسجعي ومعامتي

الحجر

الشهادة لانها شهادة صحيحة لوقوعها على أمر حادث لا على التي بخلاف الشهادة على انه معسر فقامت على  
نفي البسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده أو المراد إقامة البينة على اعساره بعد حسمه قبل تمام المدة  
التي يظهر فيها للقاضي عسره لكن سأل ان سمع البينة قبل المدة بخلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله) فقامت  
لكم (الخ) استدل على التقيد بالعدل في قوله ويكنى عدل فقد نقل في أنفع الوسائل عن الخلاصة أنه يسأل  
عنه الثقات والواحد يكتفي ولا يشترط لفظ الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المازة ثم قال فقوله أي شيخ الاسلام  
هذا ليس واجب وهذا ليس بحجة وأن القاضي أن لا يسأل أو يدفع لانه لا يشترط العدالة في هذا الواحد  
لانها تشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والأفلا فائدة في اشتراطه لان القاضي له انحراره بلا سؤال  
أحد عنه الخ وأراد بذلك الذي الزبلي حيث قدما عدل في قوله والعدل الواحد يكتفي واثبت أن المستور  
الواحد يكتفي دون الفاسق ثم قال والاحسن عندي أن يقال ان كان رأي القاضي موافقا لقول هذا المستور في  
العسرة يقبل والا بأن لم يكن للقاضي رأي في عسره المحبوس أو يسره فيشترط كون الخبر عدلا اه واستحسنه  
في الزهري وغيره قلت قد يرجع الى ما قاله الزبلي من حيث لا يشعرو ذلك أنه اذا كان للقاضي رأي في عسره ثم بأن  
ظهوره حاله لا يحتاج الى شاهد أصلا بل له انحراره بلا سؤال والاحوط السؤال من عدل لتحقيق به مآراه  
القاضي ولا يكون مجرد رآيه يظهر من كلام شيخ الاسلام المارو كتأمن كلام القضاة الذي ذكرناه بعدما أنه لا يزمه  
العمل بقول ذلك العدل اذا خالفه رآيه وانما افاق قول الخبر رأي القاضي لاشك أنه يعمل به سواء كان الخبر  
عدلا أو فاسقا ومستور فاعلم أن كلام الزبلي محمول على ما اذا لم يكن للقاضي رأي بديل في قوله في شرح أديب  
القضاء واذا مضت تلك المدة واحتاج القاضي الى معرفة قسمة سأل الثقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله  
واحتاج دليلي أنه لا رأي له فقد ظهر أنه في هذه الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسي وفي الصورة  
الاولى لا تشترط عدالة ولا غيرها ولا يكتفي القاضي بالعمل برآيه واخراج المحبوس بلا سؤال وفيه ظهر سقوط هذا  
الحس من أصله فافهم وانغم هذا الخبر (قوله) ولذا يجب السؤال أي سؤال القاضي عن حال المحبوس وانما  
يسأل احباطا كما مر (قوله) فان لم يظهره مال خلأه أي أطلقه من الحبس جبراً على الدائن نهر ثم ان اطلاقه  
باخبار واحد لا يكون ثبوتاً حتى لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي أنه معسر ولا ينقل ثبوتاً الى فاض  
آخر بل هذا يخص بهذا القاضي أنفع الوسائل وأقره في البصر والنهر (قوله) ووقف ذكره في البصر بحثاً  
الحاقاً بالتميم (قوله) فعلى القاضي القضاء به أي اذا ألقى المحبوس أن يخرج حتى يقضي باقلاته كافي البصر  
وغيره (قوله) حتى لا يعيد الدائن ثانياً أي قبل ظهور غناه بخر والظاهر أن المراد أن لا يعيد قاض آخر لان  
الاول ظاهره حاله فكيف يعيد الى الحبس بل لا يعيد لالهذا الدائن ولا غيره حتى يثبت غناه كما هو صريح  
عبارة البراز به المذكورة وأيضاً دلت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومه كما مر فليس لقاض آخر  
حسبه تاناً فيما يظهر لانه يكون ثبوتاً فتعدي بخلاف ما اذا أطلقه باخبار واحد تأمل وقدما الشارح  
في الوقف في صورته من نصب خصم على غيره عديمها المدون اذا أثبت اعساره في وجه أحد القراما (قوله)  
يريد تطويل حبسه الظاهر أنه قصد اعتبار العادة والا في غيبته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولأنه قد  
بذلك في عبارة الاشهاد الآتية اوله ط (قوله) وقدره بالنصب عطا على الضم المصوب في علمه (قوله)  
أو كفيلاً أي بالمال والنفس (قوله) الا اذا ثبت اعساره المناسب اسقاط الاعطية بأمر المراد بالثبوت  
الظهور ولو رأى القاضي أو اخبار عدل كما مر (قوله) أبيع عرضي أنظر ما فائدة التقييد بالعرض فان  
العقار كذلك فيما يظهر وكذا الوال أمهلي ثلاثاً لا دفعه كما قد ناع من شرح الوهبية وهذا أهم من أن يدفعه  
ببيع عرض أو عقار واستقراض أو استعجاب أو غير ذلك ولا داعي الى ما قاله المصنف في المنع من حمله على  
المقصد هنا كالا يحنى (قوله) لا بلا الاعتذار أي لا اختيار مدعيها ويحتمل أن الهمزة تنسب والباء بمعنى الافناء  
أي لازالة الاعتذار يعني أنه لا عذر له بعدها فالثلاثة تبلى الاعتذار وتقضيها ط (قوله) ويسجي عمامه في الحجر قال  
المصنف والشارح هنالك والقاضي يحبس الحجر المدون لبيع ماله لانه وقضى دراهم بدين من دراهمه يعني بلا

أمره وكذا لو كان دائر وباع دائره بدواهم دينه وبالعكس استحسانا لا يحتاج إلى البيع القاضى  
عرضه ولا عقار للدين خلافا لما ذهب إليه أى يقول ما يبيعهم ما للدين بقى اختيار وصحة في تصحيح القسوى  
ويبيع كل ما يحتاجه للحال اه وحاصله أنه اذا امتنع عن البيع بيع عليه القاضى عرضه وعقاره وغيرهما وفى  
البرازية وفرع على صحة الحجر أنه يترك له دست من الثياب ويبيع الباقي ويمنع الحسنة ويشترى له الكفاية  
ويباع كونه له قيد ويشترى له من ما يبيع فى الصنف ما يحتاجه للثمن وعكسه **(قوله)** ولم يمنع غرامه عنه  
عطف على قوله خلافاً لما ذهب إليه من أن ينفذ عنه **(قوله على الظاهر)** أى يظهر الراية وهو الصحيح بحر **(قوله)**  
فلازمونه الخ قال فى أنفع الوسائل وبعدم أخلى القاضى سبيله فلصاحب الدين أن يلزمه فى البيع وأحسن  
الأقوال فى الملازمة ما روى عن محمد أنه قال يلزمه فى قيامه وقعوده ولا يمنع من الدخول على أهله ولا من القداء  
والعشاء والزيور والخلوة أن يلزمه بنفسه وأخوانه وولده من أحماله وتمامه فى البحر **(قوله)** لا لئلا لانه  
ليس وقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال فى يده فالملازمة لا تفيد بحرج المحطوظه من أنه ليس له الملازمة  
فى وقت لا يتوهم وقوع المال فى يده كالأمر بانه مريضاً ثلاثاً لانه ليس له ملازمته لئلا على قصد الاختيار لان  
الكلام فيها بعد طه وعسر وتختلص من الحبس والعلة فى الملازمة إمكان قدرته على الوفاء بعد تخلصه فلا يلزمه  
كى لا يتخلف **(قوله)** ويستأجر لراة امرأة تلازمه مائة من عارة نية الفتى ولو كان المدين عليه امرأ أقل يستأجر  
امرأة تلازمها وقيل له أن يلزمها ويجلس معها ويقضى على ثيابها بالنهار أما بالليل فتلازمها النساء فان  
هربت ودخلت خربة فلا بأس أن يدخل الرجل اذا كان يأمن على نفسه فى ذلك ويكون بعد امنها ويحفظها  
بعضه اه ونقل الثانى فى البحر عن الواقعين معللاً بان له ضرورة فى هذه الخوة أى الخافى المرأة الأجنبية **(قوله)**  
الأنفرد عبارة الهداية الا ان اعلم القاضى أن الملازمة تدخل عليه ضررين بان لا يمكنه من دخول داره  
فحينئذ يحبس دفعاً للضرر اه قلت والظاهر أن هذا فى من لم يظهر للقاضى عسرته بعد حبسه والا فكيف يحبس  
ثانياً بلا ظهور غناء اه ومفروض فيما قبل الحبس أصلاً **(قوله)** وكفه فى البرازية لانه لا يقبل بالنفس الاولى  
بكفيل بالموعة البرازية تنقل عن الامام محمد وان فى ملازمته نهب قوته وعمله اكفاه أن يقم كفيلاً بنفسه  
ثم يحتل سبيله **(قوله)** ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه الخ هذا ما قبل قوله ثم بعد حبسه سأل عنه وقد  
اختلف التصحيح فى هذا المسئلة فى الثانية عن ابن الفضل أن الصحيح القول وفى شرح أدب القضاء أن  
الصحيح عسره وان عليه عامة المشايخ واختار فى الحاشية أنه مقفوض الى رأى القاضى فان رأى أنه لم يقبل  
ان علم أنه وقع لا قال فى أنفع الوسائل وكأنه أراد بقوله لئلا أن يعتد به عليه ويتلف معه وبقره وبخ أن  
يقول لو عسرت فى الحبس لكذا لا يحصل للثمن شئ وأخرى أخرج على رطل ونحو ذلك ثم قال وكان  
والى يقول ينبغي للقاضى اذا علم أن ينسبه عدول مهمدون فى العدالة يقبل قال وهذا حسن أيضاً وعلى  
عليه لان العدل المتحرى لا يشهد ما لم يقطع بفقره بخلاف غيره ممن يحتاج الى تركه ولا يعرف القاضى  
بحر به ولا ديانته اه مخلصا فى ما ذكره من على افلاسه بعد حبسه قبل معنى المدعى فى انقائه لا يقبل  
في الروايات الظاهرة الا بعد ضى المدة اه ومضى الامام الخصاص فى أدب القضاء على قبوله قبل مضى المدة  
**(قوله)** وصححه عفر زاده ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزبلى أن عليه عامة المشايخ قلت  
وعليه الكفر وغيره وعلت التصريح بتعصيه وعلة الزبلى بانها تنبى على النفي فلا يقبل ما لم يتأدب وعود وهو  
الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب كما بيناه **(قوله)** والمقول عليه رآه أى أى القاضى  
واعلم أن كلام التهرنغ غير محروفاة قال بعد تعليل الزبلى المذكور أنما والمقول عليه رآه كما مر عن شيخ  
الاسلام وهذا هو أحدى الروايتين وهو اختيار العلامة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح أنه يقبل وقال  
فاستبان ينبغي أن يكون مقفوضاً الى رأى القاضى ان علم ساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها اه وبقي ما اذا  
لم يعلم من حاله شيئاً ولا يظهر أنه لا يقبلها اه مافى التهرنغ رآه أن ما مر عن شيخ الاسلام هو ما قدمته من سؤاله  
عن حال المحبوس بعد تمام المدونة لا يجب بل له أن يعمل بما رآه ولا يحتج أن كلامه ما تقدمه قبل الحبس وما قبله  
عن قاضيه ان غير ما قدمه بناءً عنه أنفاً ولا يحتج ما فيه فانه اذا علم اعساره وكان ظاهراً رآه ما قبله

(ولم يمنع غرامه عنه) على الظاهر  
فيلزمونه نهارة الا لئلا  
الآن يكسب فيه  
ويستأجر لراة امرأة  
تلازمه مائة من  
لواختيار المطالب الحبس  
والمطالب الملازمة فى  
بحر الهداية بخير المطالب  
الاضرر وكفه فى  
البرازية لكفيل  
بالنفس والمطالب  
ملازمته بلا امر فاض  
لومقر بحقه (ولا يقبل  
برهانه على افلاسه قبل  
حبسه) لقيامها على  
النفي وصححه عفر زاده  
وصححه غيره قبولها  
والمقول عليه رآه كما مر  
فان علم اعساره قبلها  
والانهر فليحفظ

مطلب فى ملازمة المدينون

(وبينة يسلم أحق)

مسق بينة اعساره  
بالقسول لان السار  
عارض والبنات الثلاث  
نعم لو بين سبب اعساره  
وشهدوا به فتقدم  
لابائهم امر عارض اقص  
بحوا وعنده في النهر  
وفي القنية ان لم يبنوا  
مقدار ما علق قلبت والا  
يمكن قبولها لانها قات  
للحيوس وهو منكر  
والبنات متى قامت  
للتكر لا تقبل (وأيد)  
حبس الموصي لانه جزء  
الظلم قلت وسجي  
في الجرح انه يباع  
بماله لديه عندهما  
وبه يبقى وحيد فلا  
يتأذ بحبسه فتنبه (ولا  
حبس لما مضى من نفقة  
زوجته وولده) اذا ادعى  
الفقرو ان قضى بها لانها  
ليست بدل مال ولا ائتمه  
بفقد على امر حو  
رهنت على يساره حبس  
نطلبها (بل حبس اذا)  
رهنت على يساره نطلبها  
كجاء (اي أن ينق)  
عليها) أو على أصوله

مطلب بينة السار أحق  
من بينة الاعسار عند  
التعارض

٣. قوله وهذا يحرم  
غير تجر الأول بالمحرم  
الحراء وهي الاقدام على  
الشيء بآثاره والثاني  
بالجاء الهمة وهو طلب  
ألا يمر الأخرى أي  
الأوفق اه منه

و يقبل بينه ويحلى سبيله كاقدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان امر معسكلا كما في انما زينة حيث قال وان  
كان امره مشكلا هل يقبل البينة قبل الحبس فيه ورويات (قوله) وبينة يساره أحق الخ) هنا ظاهر فيما يكون  
فيه القول بالمدون انه قسول لان البينة لا تثبت خلاف الظاهر وذلك في بينة السار اما القسم الاول وهو ما يكون  
القول فيه للديعي بان كان الدين ملتزما بماله مال أو يعقد فلا يظهر لان الأصل فيه السار بل الظاهر تقدم  
بينة الاعسار لانها خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم هنا محمل فلستأمل (قوله) لان السار عارض فان  
آدبي بولد ولا ماله كامر لكن اذا تحقق دخول المبيع في يد صار السار هو الأصل فبني ترجيع بينة الاعسار  
كافتلا تأمل (قوله) نعم لو بين الخ) عبارة الفتح هكذا وكما تعارضت بينة السار والاعسار فقدمت بينة السار لان  
معها بادة علم اللهم الا ان يدعى أنه موسر وهو يقول أعسرت من بعد ذلك وأقام بذلك بينة فانها تقدم بينة لان معها  
علما بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اه قال في البحر والظاهر أنه بحث منه وليس صحيح لحوا حدث  
السار بعد اعساره الذي ادعاه اه ورد ما مقدسي بقوله ٣ وهذا يحرم من غير تحراه قلت ووجهه أولا منع كونه  
بحمل ظاهر كلام الفتح اه منقول كلف وهو موافق لما قد متنا معن أنفع الوسائل عن النهاية عند قول الشارح  
الاذا تنازعا وتناهما قاله في النهر من أنه ينبغي أن يكون معناه أنه من سبب الاعسار وشهدوا به وما في البحر  
مدفوع بانهم لم يشهدوا بيسار حادث بل بما هو سابق على الاعسار الحادث وبينة الاعسار تحدث امر عارضا اه  
لكن يظهر لي أن بيان سبب الاعسار غير لازم بل يكفي قولهم انه أعسر بعد ذلك تأمل (تنبيه) قال البيروني  
أوضح من نافع عن المستعني واعلم ان بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق الحال اما اذا قالوا  
لا ماله لا تقبل اه (قوله) فتقدم (الا في حذف الفاء ط (قوله) قلت لان المقصود منها دوام الحبس عليه بحر  
عن الزاوية (قوله) والالخ) أي بان ينو بمقدار ما علك بل يمكن قبولها (قوله) لانها قامت للحيوس الخ) أي  
على اثبات ملكة لغير معين قال في القنية وقولهم أي الشهود انه موسر ليس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله أن  
الشهود لو قالوا انه عاك الشيء القلاني مثلا لا تقبل لانه يقول لا أملك شيئا وهم يشهدون له بذلك الشيء ملكه  
والبينة لا تقبل للمكر بل تقبل عليه وهذه شهادة له صريحاً وتضمن الشهادة عليه يساره وادامة حبسه وإذا  
بطل الصريح بطل ما في ضمنه بخلاف قولهم انه موسر فانها شهادة عليه صريحاً وإن كان قولهم انه موسر  
يتضمن الشهادة بانه عاك فقد ردين أو أكثر فانها ليست بشهادة له ان ليس فيها اثبات شيء معين أو مقدار قدر  
الدين لان السار أعم وأضاهها فثبت له صريحاً بل الصريح منها قصد ادامة حبسه فانهم (قوله) وسجي في  
الجرح قد متنا معارته فيه (قوله) وحسنه فلا يتأ حبسه) أي على قولهما وكذلك على قوله ان كان ماله غير عاقل ولا  
عرض بل كان من الأمان ولو خلاف حسن الدين كاقدمناه (قوله) ولا حبس لما مضى الخ) اعلم ان نفقة الزوجة  
لا تسير بدنا على الزوج الا بالنفقة أو الرأف اذا مضت مدة قبل القضاء والرأف سقط عنه والمراد بالنفقة شهر  
فاكثر وكذا نفقة الولد الصغير الفقير أو أبنائه فقراء الا قارب اقارب فانها تسقط بالمضى ولو بعد القضاء والرأف الا اذا كانت  
مستدانة بأمر فاض فلا تسقط بالمضى هذا حاصل ما قد منه الشارح في النفقات لكن ماذا كرم من كون الصغير  
كالزوجة فقله هنالك عن الزليقي وقيل هنالك أنه مخالف لاطلاق المتن والشروح ولما صرح به في الهداية  
والخيرية وشرح أدب القضاء والخائصة من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها ومضت مدة سقطت  
(قوله) وان قضى بها) أفاد أنه اذا لم يقض بها لا يحبس بها الا على ما لا يتجردها أصلاً وماذا اذا قضى بها ومضت  
الرأف فلا نه ليست بدل مال ولا ملتزمة بعقد على امر أي في قوله لا يحبس في غير ان ادعى الفقرك كما تقرره  
(قوله) حتى لو رهنت الخ) المناسب حدثوا الاقتصار على ما بعد ثلاث تكرار (قوله) حبس نطلبها) أي نطلبها  
حبس ان كانت النفقة مقضياً بها ومتراضى عليها (قوله) كالوأي أن يتفق عليها) أي كما حبس الموصي ولو امتنع  
من الاتفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كما في السراج ونهيم في البحر أنه قيد احتراز عن البالغ الزين  
الفقير وقال وفيه تأمل لا ينبغي قال في المنح وليس كذلك فانه في معنى الصغير كالا ينبغي حبس أبوه اذا امتنع من  
الاتفاق عليه كاهو الظاهر اه وفي الفتح وتحقيق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من ومفرض النفقة وان

كان مقدار النفقة قليلا كانه ان ارأى القاضي ذلك فاما يحجر فرضها او يطلب حبسه لم يحبس لان العقوبة تستحق بالطلب وهو بالمتبع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضي أنه اذا لم يفرض لها ولم ينقض الزوج عملها في يوم ينبغي اذا قد تمت في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينقأ وأجعه عقوبة وان كانت النفقة سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وهو قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم انما لم يقسم لها فارتفع به بأمره بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فرافعه وأجعه عقوبة وان كان ما ذهب اليه من الحق لا يقتضي ويحصل به ضرر كبير اهـ (قوله وفيه) أي وبسبب فروعه ثلاثا والوالد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن الصغير غير قد (قوله وهل يحبس محرمه لو أبى أمه) أصل التوقف لأصحاب الشر بنسبته قلت اذا حبس الأب فغيره بالأولى مع أنه لم يمتنع في آخر النفقات الصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الأقارب كالزوجهات أما غير الأب فلا شئ فيه وأما الأب فلا في النفقة ضرورة دفع الهلاك عن الأولاد لانها تسقط بعض الزمان فالولم يحبس سقط حق الولد اساق كان في حبسه دفع الهلاك واستدراك الحق عن القوات لان حبسه يحمله على الاداء وقد سئل ان هذا خلاف ما مر من ان الشارع الى البدائع (قوله وظاهر تقسيمهم) أي بالولد فان عبارة الكثر وغيره ويحبس الرجل بنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا امتنع من الانفاق عليه ولا يفتي أنها لا تنعدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن ما مر) أي في أوّل الباب (قوله يقيدهم) أي يقيد حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث غير المحبوس (قوله فنامل عند الفتوى) أي حيث حصل الاضطراب في فهم هذا الحكم من كلامهم فلا تفصل في الفتوى قلت وما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب وانقض الجواب فافهم (قوله ويسمي) أي في آخر الباب ويأتي الكلام عليه (قوله لا يحبس أصل الخ) أي ولو جحد الأم لانه لا قصاص عليه يقتل ولابنته فكذلك لا يحبس دينه وقد اختلف الاصل لان الولد يحبس دين أصله وكذا القريب دين قريبه كما في الخيانة بحر وسد ذكر الشارح آخر الباب فلما جاعه من لا يحبس وسياق عدتهم عشرة (قوله بل يقضي القاضي الخ) أفاد أنه لا فرق في عدم الحبس بين المورس والعسر لكن يبيع القاضي مال الأب لقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طرقة له الا البيع والا ضاع فأداه في البجرد كرفي جواهر الفتاوى لا يحبس الأب الا اذا نذر على الحاكم اهـ لكن ما ذكر من أن القاضي يقضي دينه يقضي عن حبسه ذكره المولى عن المصنف (قوله من عين ماله) أي ان كان من جنس الدين وقوله أو قيمته أي ان كان من غير جنسه كمالو كالدين دراهم والمال دنانير فتباع الدنانير بالدراهم ويقضي بها الدين عند الامام وصاحبه (قوله والصحيح الخ) مقابله أنه يبيع عندهما المنقول دون العقار وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العقار وقد سئل ان المقتضى به قولهما (قوله ولا يستخلف قاض الخ) أي ولو بعد بحر عن العناية فتدخل فيه ماله وقعت له حادثة فلا يستخلف بالفتوى في البحر عن السراجة القاضي انا وقعت له حادثة ولو لولده فأبى غيره وكان من أهل النابية ونحاصم عنه وقضى له أو لولده جازم قال وقد سئل عن حصة تولية القاضي ابنه فاضاحش كان ما دونه بالاستخلاف فأجبت نعم وشمل الخلاف الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخلفين موافقا لمذهبه ومختلفا ثم قال وظاهر الخلاف أنهم انما لا يؤذن له بالاستخلاف عنك قبل الوصول الى محل قضاءه وقد جرت عادتهم بذلك وسئل عنه فأجبت بذلك ثم نقل عن شرح أدب القضاء انه ذكر في موضع ان القاضي انما يصير قاضا اذا بلغ الى الموضوع الا ترى أن الاول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد في موضع آخر يعني أنه لا يقدم نائبه قبل وصوله لتعرف عن احوال الناس اهـ فالاول يقيد أنه لا يمكنه قبل وصوله الآن يقال ان قاضي القضاة يؤذن بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اهـ لمخاضا قبل ومات قبله فانصريح في أنه لا اذابة قبل وصوله والتعليل بالتعرف عن احوال الناس لا ينافي أن لتائب القضاء قبل وصول النائب لان التعرف يكون بالقضاء حيث اذا وصل نائبه فظاهر ان عزل الأول لان النائب قائم مقام النائب وقبيلو لعدم انزال الأول قبل وصول النائب بصانته الملبين عن تعطيل قضايهاهم وبوصول نائب الثاني لا تتعطل قضايهاهم وحدث كان الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام به اندفع ما قيل انه لا يعزل على ما أتفق به في البحر (قوله الا اذا قرض اليه) ومثله نائب القاضي قال في العمدة في الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف

وفروعه فيحبس احياء لهم بحر قلت وهل يحبس محرمه لو أبى لم أره وظاهر تقسيمهم لا لكن ما مر عن الاشياء لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يقيد فنامل عند الفتوى ويسمي حبس الولي دين الصغير (لا يحبس أصل) وان علا (في دين فرعه) بل يقضي القاضي دينه من عين ماله أو قيمته والصحيح عندهما يبيع عقاره كقول بحر فليحفظ ( ولا يستخلف قاض) نائب الا اذا قرض اليه صريحا

مطلب في استخلاف القاضي نائبه



كول من شئت أو دلالة تجعلك قاضي القضاة والدلالة هنا أقوى لأن

(٣٣٧)

في الصريح المذكور على الاستخلاف

لا العزل وفي الدلالة

على كونهما قول ول من

شئت واستبدل أو استخلف

من شئت فإن قاضي

القضاة هو الذي يصرف

فهم مطلقا تقليدا وعزلا

(يختلف المأمور بإقامة

الجمعة) فإنه يستخلف بلا

تفويض إلا أن دلالة

ابن مالك وغيره وما

ذكره من لا خسر وقال

في الجبر لا أصل له وإنما

هو فهم فهمه من بعض

العبارات وقد مر في

الجمعة (نائب القاضي

المأمور إليه بالابتناء)

فقط لا العزل (نائب عن

الاصل) ودعا السلطان

وحينئذ (فلا) على أن

(يعزله القاضي بغير تفويض

منه) العزل أيضا كوكيل

وكل (و) كذا لا يعزل

أيضا (يعزله) ولا جموعه ولا

عوت السلطان بل يعزله

زبلي وعنى وابن مالك

وغيرهم في الوكالة واعتمده

في الدرر والمقتضى وفي

الترامية وعليه الفتوى

ونجامة في الأشباه وفي

فتاوى المصنف وهذا

هو المعتقد في المذهب لإما

ذكره ابن النفرس

لخالفته للذهب (ونائب

بغيره) أي غير المقوض

إليه (أن قضى عندما

في غيبته) و (أجازة)

بقوله غرض للأعراض

رجلا وأذن في الاستخلاف حازه الاستخلاف ثم وثم اه (قوله كقوله ول من شئت واستبدل) هذا نظير  
لأنه على أي فانه في الدلالة على الاستخلاف والعزل نظير الموصح بهما (قوله أو استخلف من شئت) لا يصح  
عطفه على قوله واستبدل لأنه يقتضي أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت على العزل أيضا وليس كذلك  
لأن استخلف عني ول بل تصريحي العرف في هذه الصورة على أنه لا على العزل فتعين عطفه على قوله ول وعلمه  
فيكون المناسب أن يقول كقوله ول أو استخلف من شئت واستبدل (قوله أن قاضي القضاة الخ) في موضع  
التعليل لقوله وفي الدلالة على كونهما (قوله فهم) أي في القضاة (قوله تقليدا وعزلا) تفسير لا مطلق (قوله  
فانه يستخلف بلا تفويض) فأن كان قبل شروع حدث أصابه لم يجز أن يستخلف الامن كان شهدا لخطبة وان  
بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد هاجزا نهر أي لانه وليس بمفتتح و الخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في  
حق الأصل فتح واعتراض بما لا يستخلف خصوصا لم يشهد الخطبة ثم أفصل صلاته ثم افتتح بهم الجمعة فانه يجوز  
وأجاب بأنه لما صرح وعنه فما وصار خلفه فلا دلالة على التحقيق عن شهدا هاء واستظهر في الفتاوى الجواب بالحق  
بالنفي لتقدم شرعها (قوله لا لأن دلالة) لأن المولى على الترتيب وانما اذا عارض عارضه فالتا إلى الخلف  
ومعلوم أن الإنسان (٢) غرض للأعراض فتح قال في التهر وهو يظهر في جواز الاستخلاف للرض ونحوه وتقسيد  
الزبلي بالحدث لا دليل عليه وقد متنا في الجمعة مسألة الاستئابة بغير عنذر فاربع اليه اه وحاصل ما مر في الجمعة  
أنه قيل لا يصح بالاستخلاف بلا إذن السلطان إلا إذا سبقه الحدث فيها وقيل إن الضرورة ما زاي لحدثا وغيره  
والأفلا وقيل يجوز مطلقا وعلمه من في شرح المنهاج والبرهان وكذا الشرحين في المصنف والشرح (قوله  
وما ذكره من لا خسر) أي في الذر والفر من باب الجمعة من أنه لا يستخلف للصلوات ابتداء بل بعدما أحدثت إلا  
إذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبلي (قوله وقد مر في الجمعة) ومرا أيضا هناك عن  
العلامة صاحب الدرر من جرح ناس في الجمعة في تعدد الجمعة أن إذن السلطان بأقامة الخطبة شرط أول مرة للباقي  
ففيكون الإذن منسجا بالتولية النظر الخطباء وأقامة الخطيب ثانيا ولا يشترط الإذن لكل خطيب اه يجر  
وقد سئل هناك بخمسة فتاوى من الحلبي وذكرنا هناك أن عنده أن إذن السلطان شرط في أول مرة فإذا أذن  
شخص بأقامتها كان له الإذن لا آخر ولا آخر الإذن لا آخر وهكذا وليس المراد أن إذن السلطان بأقامتها أول  
مرة يكون أن ذلك من أراد أقامتها في ذلك المسجد بدون إذن من السلطان أو من مأذونه كواجبه بظاهر العبارة  
وتقدم تمامه فراجع اه (قوله المقوض إليه) بالجر نعت للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من السلطان درر  
(قوله كوكيل وكل) أي بآذن الموكل فانه لا على عزه ولا يعزله عوته ويعزل الموكل بخلاف الوصي  
حيث على الأبناء إلى غيره وعلى التوكيل والعزل في حياته لرضا الموصي بذلك لا لأنه يجر بجر (قوله وكذا  
لا يعزل أيضا يعزله) أي لا يعزل النائب يعزل القاضي أي يعزل السلطان له (قوله ولا جموعه) أي موت  
القاضي المستنصب (قوله ولا جموعه السلطان) أي لا يعزل النائب به كذا لا يعزل المستنصب بخلاف موت الموكل  
فانه يعزله بالوكيل والفرق كما في وكالة الزبلي أن السلطان عامل للسلطان فلا يعزل عوته القاضي الذي ولاه  
هو أو ولاه القاضي بآذنه والموكل عامل لنفسه فمعهزل وكذا جموعه لسلطان حكمه (قوله بل يعزله) أي يعزل  
السلطان النائب (قوله واعتمده في الدرر) أي في منها حيث قال ولا يعزل أي نائب القاضي بجروجه أي  
القاضي عن القضاء وقال في المقتضى فتاؤه لا يعزل بل يعزله ولا عوته بل هو نائب السلطان الأصل اه والقصير راجع  
إلى عدم عزل النائب عوت القاضي أو يعزله ط (قوله ونجامة في الأشباه) قال فيها تقصر من ذلك اختلاف  
المشايع في أن العزل النائب يعزل القاضي وموته وقول الترامية الفتوى على أنه لا يعزل يعزل القاضي بدل على  
أن الفتوى على أنه لا يعزل جموعه بالآولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان في نصب التواب  
اه ط (قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن النفرس من أن نائب القاضي في زمانا يعزل  
يعزله أو جموعه فانه نائبه من كل وجه أحاب لا يعتمد على ما ذكره ابن النفرس لخالفته للذهب فقد نقل الفتاوى أن

(٤٣) - ابن عابد بن رابع

جميع عرض يعني عارض فالإنسان شبه بالهوى والأعراض شبهة بالسهم اه شبه

الثابت لا يعزل بعزل الأصل ولا عوته قال الزيلعي من كتاب الوكالة لا عاك القاضي الاستخلاف إلا بان  
 الخلفه ثم لا يعزل بعزل القاضي الأول ولا عوته ويعزل بعزل الخلفه لهما ولا يعزلان عوته وهو المعتقد  
 في المذهب ولم يزل خلاف في المسئلة والله سبحانه أعلم اهـ لكن الخلاف موجود كما مر عن الأشياء **(قوله صح)**  
 قضاءه لو أهلا في التارخانة عن الحط ولو أن السلطان لم يأن في الاستخلاف فأمر رجلا فحكم بين  
 اثنين لم يحزم حكمه ثم إن القاضي لو أجاز ذلك الحكم بنظران كان محال يجوز حكمه لو كان قاضيا جازا مع القضاء  
 حكمه وإن كان محال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا نظران كان فمن يختلف فيه الفقهاء كالمحدث والقذف جاز  
 أمضاؤه ذلك وإن كان عبداً وصيباً لم يحزم **(قوله بل وقضى فضولي)** أي من غير استخلاف أصلاً **(قوله)**  
 أهو أي القاضي كالمولى كان مولى في كل أسبوع يومين فقضى في غير اليومين توقف قضاؤه فإن أجاز في  
 نوبته جاز جامع القصولين **(قوله في القضاء)** أي ليس خاصاً بقصد نحو البيع والشكاح **(قوله ففوض)**  
 لغيره **(صح)** ظاهره ولو بدون الأدان الصريح لأنه مأذون بدلالة العمل بان قضاءه بنفسه لا يصح تأمل **(قوله)**  
 ولو عتق الخ ومثله لو فوض لكافر فأسلم فهو على قضاءه عند محمد بن محمد فأنفذ عند قوله أهل الشهادة  
 وقد مناهناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج إلى تعبد بالتفويض **(قوله خرج الحكم)**  
 فإنه إذا رفع حكمه إلى قاض أمضاه وافق مذهبه والأبطله لأن حكمه لا رفع خلافاً كما يأتي في التحكيم ح  
**(قوله ودخل السالخ)** وكذا القاضي البغاة فإذا رفع إلى قاضي العدل نقضه كذا كراهه شارح عند قول  
 المصنف فيما مر ويجوز تقليد القضاء من السلطان العدل والجار وأهل البيت وقد مناهه ثلاثة أقوال  
 وأن المعتقد أنه ينقضه وافق رأيه وأولاهم **(قوله والخالف رأيه)** أي رأى القاضي المرفوع المالحكم  
 لكن فيه تفصيل يأتي قريباً ولو كان القاضي الأول حكم بخلافه فبفسا في قول المصنف ففى في تعبد  
 فيما الخ **(قوله لا نكره الخ)** تعبد لقوله ودخل الخ قصد به الرد على الزيلعي حيث ذكر أن كلام المصنف  
 يومه اختصاصه بما إذا كان موافقاً رأيه وقد تبع شارح في هذا التعبد صاحب الجبر في نظره وكان  
 المناسب أن يقول له لأنه يطلق عن التقيد أما العموم فنوع لما صرحوا به في كتب الأصول كالقصر  
 وغيره من أن النكرات ما تم نفاذاً أو تمت في سياق الخ ومنه وقوعها في الشرط المثبت إذا كانا لا  
 تكون على التي كقوله إن كلمت رجلاً فعدي حر وإن خلفه على نفسه فالخلف لا أكبر رجلاً فهو نكرة في سياق  
 النفي فتم ولهذا لا تم في الشرط المثبت مثل أن لم أكبر رجلاً لأنه على الأثبت أنه قال لا كلم رجلاً فلام وأما  
 الشرط في غير اليقين مثل أن جاز رجل فألجمه فليس نصافي العموم ومثله ما نحن فيه فافهم **(قوله إن حكم نفسه)**  
 قبل ذلك أي قبل الرفع الرفع الرفع كذا أي حكم فاض آخر في أنه ينقضه إذا رفع اليقين يكون هذا أفعال الخلف فيه  
 ولا يحتاج في نفوذ على الخالف إلى فاض آخر لكن ذكر ذلك ابن القيسم سؤالاً وأجاب عنه بأنه لا يصح لأنه غير  
 ممكن شرعاً القاضي لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكم به حكم بصفة فعل نفسه فيأمر اهـ قلت هذا ظاهر  
 بالنسبة إلى رفع الخلاف أما بالنسبة إلى منع الخصم والزامه فلا فتأمل **(قوله نفذ)** أي يجب عليه تنفذه  
**(قوله ويجتهد فيه)** نصب مجتهداً خبراً للكان المقدرة بعدلها واسمها صبر عدا إلى حكمه العائد إليه صبره فنقد  
 أعلم أنهم فيه والحكم ثلاثة أقسام قسم رد بطل حال وهو ما خالف النص والاجماع كما يأتي وقسم يقضى بكل حال  
 وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسئلة وسبب القضاء وأمثله كثيرة منها الوقي في شهادة  
 المحدودين بالقذف بعد التوبة وكان رأي كشاف في أنارفع إلى قاض آخر لا رأي كشي بمضه ولا يبطله وكذا الوقي  
 لا مر أنه شهادة في وجهها وأخر أجنى فرفع لم لا يجبر هذه الشهادة أمضاه لأن الأول يقضى بمجتهديه فنقض  
 لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء صبر حجة الحكم أم لا فالاختلاف في المسئلة وسبب الحكم لا في  
 نفس الحكم وكذا لو جمع البيعة على الغالب بلا وكل عنه وقضى بها ينفذ لأن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن  
 البيعة هل تكون حجة بلا خصم حاضرة وأما ما صرحوا في اختلاف الترجيح في الأخيرة وقسم اختلافه وهو  
 الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فنقضه وقبل يتوقف على أمضاه فاض آخر وهو  
 الصحيح كافي الزيلعي وغيره وبه جزم في الخاتمة وحكي ابن النخبة في رسالته المألفة في الشهادة على الخطن جده

القاضي (صح) قضاؤه  
 لو أهلا بل وقضى فضولي  
 أهو في غير نوبته وأجاز  
 جازاً لا المنقوص وحصول  
 رأيه بحر قال وبه علم  
 دخول الفضولي في  
 القضاء (فرع) في  
 الأشياء والمنظومة الحجة  
 ففوض لغيره ففوض  
 لغيره صح ولو حكم بنفسه  
 لم يصح ولو عتق فقضى  
 صح بخلاف صبي بلغ  
 (وإذا رفع إليه حكم فاض)  
 خرج الحكم ودخل  
 الميت والمزول والخالف  
 لرأيه لأنه نكرة في سياق  
 الشرط فتم فافهم (آخر)  
 قيد اتفاقاً إذ حكم  
 نفسه قبل ذلك  
 كذلك ابن كمال (نقضه)  
 أي أنزل الحكم والعمل  
 بمقتضاه ومجتهديه  
 مطلب في عموم النكرة  
 في سياق الشرط

مطلب ما ينقد من القضاء  
 وما لا ينقد

ترجع الأول فلذا رفع إلى الثاني فأمضاء بصبر كان القاضي الثاني حكماً في فصل مجتهد فيه فليس الثالث نقضه  
ولو أبطله الثاني بطل وليس لأحد أن يجزئه كالوقضي ولو لمع على أحق أو لا مراه أو كان القاضي محبداً في  
قصد لأن نفس القضاء يختلف فيه وسبب الشارح إلى القسم الأخير وعام الكلام على ذلك في رسالة ابن  
الحنيفة المذكورة والراية وسأني له من بدخفق (قوله عالم) حال من قول المصنف قاض آخر وسأني عجي  
للحال منه وهو نكرة لتخصصها بالوقف وهو آخر ولا يصح كونه خبراً بعد خبر لكان المقدرة بعدل في قوله ولو مجتهداً  
فيه لأن الضمير المستتر فيها عائداً إلى الحكم كما علت فلزام أن يكون الضمير المستتر في العامة عائداً إلى الحكم أيضاً  
ولا يصح (قوله عالم) باختلاف الفقهاء فيه الخ أقول ذكر ذلك أيضاً في الجرد كره أن هذا أثر ملغزاً القضاء  
في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقيق المعتمد أن علمه بكون ما حكم به مجتهداً فيه شرط وأما  
علمه بكون المسئلة اجتهدية فلا يدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسئلة قضاء القاضي بخلافه  
زاً به أو طال الكلام عليها وسد كرهها المصنف في قوله قضى في مجتهد فيه بخلاف رأيه الخ وبأن الكلام عليها  
وهذه غير مسئلة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفها صاحب البرحقها حتى اشبهت على بعض المحققين فتكلم  
عليها بما لا يوفى في المسئلة الثانية التي تسمع أنهم مائة ثمان مائة ثمان فافهم ومسئلة اشتراط العلم وقع فيها  
نزاع وقد ألف فيه العلامة المحقق الشيخ فاهم رسالة حاصلها أن وضع المسئلة المذكورة في قضاء القاضي  
المجتهد في حادثة فها رأى مقرر قبيل قضائه في تلك الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه فحصل حكمه في المحل  
المتخلف فيه وهو لا يعلم ثم بان أن قضاء هذا على خلاف رأيه المقرر قبل هذه الحادثة لا يثبت لا ينفذ وقضاءه  
وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسئلة ولم يعمل حال قضائه أن فيها خلافاً لم يقل أحد من علماء الإسلام بأنه  
لا ينفذ قضاؤه خلاف ما قال زعم ذلك وبين ذلك بالنصوص الصريحة منها قول الإمام جسام الدين الشهيد  
في الفتاوى الصغرى إذا قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ فلهذا ذكر في السير الكبير وجعل  
مات وله مدبر ون حتى عتة وانتم له رجل وأثبت ديناً على الميت فباعهم القاضي على ظن أنهم عبد وقضى  
بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبر ون كان قضاؤه بذلك باطلاً ولا ينفذ في فصل مجتهد فيه وهو جواز بيع الدبر لكن  
لأنه لم يعلم بذلك كان باطلاً اه فعلم أن الضابط أخذ من وقوعه فيه القضاء على خلاف رأيه السابق وهو  
أن المدبر لا يبيع فلذا كان قضاؤه باطلاً وعدم العلم لدليل بقائه رأيه السابق أمالو كان عالماً وقضى على خلاف  
رأيه السابق على عمل تبديل اجتهد به دليل ما في السير الكبير باب الفداء الذي يرجع إلى أهله حيث قال مات  
وله رقيق وعله دين كثير فباع القاضي رقيقه وقضى دينه ثم قامت السنة لبعضهم أن مولاه كان ذره فان بيع  
القاضي فيه يكون باطلاً ولو كان القاضي عالماً بتدبيره واجتهدوا بطل تدبيره لمكونه وصية وباعه في الدين ثم روى  
قاضي آخر يرى ذلك خطأ فإنه بنفسه قضا الأول الخ فعلم أن عدم النفاذ ليس هو لعدم العلم بل لكونه بيع الحر  
وقال الحسام أيضاً قال في كتاب الرجوع عن الشهادة إذا قضى القاضي بشهادة محددين في قذف وهو لا يعلم  
بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وهو محمول على محددين بشهادة التوبة كافي فقام شرح الجامع ومن المعلوم  
أن قضاءه هذا على خلاف رأيه المقرر قبل ذلك فلذا لم ينفذ فعدم النفاذ لعدم صحة الشهادة لا لعدم العلم  
فلذا ظهر أن هذا في قضاء القاضي المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه إنما هو للدلالة على البناء على الاجتهاد الأول  
أو تبديله وأنه لو كان على وفق رأيه نفذ وإن لم يعلم بالخلاف يظهر لك أن اعتبار هذا في القاضي المقلد جهة  
وأحسنة ونحو ذلك لما أجمعت عليه الامتياز المقلد إذا قضى بقول ما به مستوفيا للشرط نفذ قضاؤه وسواء علم  
أن في المسئلة خلافاً أو لا وصاروا المختلف فيه بقضائه متفقاً عليه كإصرار حبه بنصوص المختصرات والمطولات  
وامتنع نقضه ما لا جاع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله أن اشتراط كون القاضي المجتهد عالماً بالخلاف  
إنما هو ليس أن الموضوع المختلف فيه الذي يقصد الحكم به لعدم علمه بكونه صحيحاً ببيع الدبر وقبول شهادة  
المحدد ولا بصير محكوماً به في ضمن الحكم الذي قصد وهو بيع عبد المدين لقضاء دينه وقبول شهادة  
العبد في صورتين السابقتين ونحوهما فلا وجه لصيرورته محكوماً به مع عدم علمه وقصد له ومع كونه  
مخالفاً رأيه بخلاف ما إذا كان عالماً به وقصد الحكم به فإنه وإن خالف رأيه يصح حكمه بكونه ذلك رجوعاً

عالم باختلاف الفقهاء فيه  
فأولم يعلم لم يجز قضاؤه ولا  
بعضه الثاني في ظاهر  
المذهب زبلي وعيني  
وابن كمال لكن في  
الخلاصة وبقي بخلافه  
وكانه تيسيراً في حفظه

مطلب مهم في قوله  
يشترط كون القاضي  
عالمًا باختلاف الفقهاء

عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فتقدم اذا فرغ الى قاض اخر امضاء وهذا كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الراء فلا يعمل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد اشتراط علمه بالتخلاف فيما قصد الحكم به  
 أول بقصد فلما قال وقتي بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضا من شرط المجتهد وغيره لاندلج في عشر ذلك ولا سيما  
 على قضاة زماننا فانهم والله سبحانه أعلم **(قوله)** بعد دعوى صحيحة (الخ) الطرف متعلق بحكمي قوله حكم قاض  
 أعوذ في خبر ايضا لكان المقدرة بعد لوقى قوله لم يجتهد فيه قال في الجهر أول كتاب القضاء فان فقد هذا  
 الشرط لم يكن حكما وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي وبأنه نشر لطلبنا هذا القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ  
 قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنا في الجهر فالخامس أن الحكم المرفوع لابد أن يكون في حادثة وخصوصة  
 صحيحة كما صرح به العمادي والبرازي وقالوا حتى لو ثبت هذا الشرط لا يتفاد القضاء لانه فتوى اه فلورفع الى  
 حتى قضاء مالكي بلا دعوى لم يثبت اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى  
 ايضا كما جمعت اه أي لا بد في حكم الثاني اذا رفع اليه الحكم الاول من أن يكون ايضا بعد دعوى صحيحة كما نقله  
 قوله عن البرازي وهذه الدعوى والنصوص تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضي ليحكم بها بخلاف ما كان من  
 لوازم تلك الحادثة فان لم يحدث بدون الخصومة فيه فلذا لم يصح حكمه بقبولها كإياني بيانه في الموجب قريبا  
 ثم اعلم ان اشتراط تقدم الدعوى انما هو في القضاء القضوي القولي دون الضمني والفعل كاستحقاقه في الفروع  
 وكذا ما تسمع فيه الدعوى حسنة ومنها لوقف كإياني قريبا **(قوله)** ولا أي وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى  
 صحيحة لم يكن قضاء صحيحا بل كان افتاء أي بيان الحكم بالحادثة وإذا كان افتاء لم يلزم القاضي الثاني بتنفيذ  
 بحكم بمقتضى مذهبه وفاق حكم الاول وانما خلفه فانهم **(قوله)** وسجي آخر الكتاب أي في مسائل شتى قبل  
 الفرائض وحاصله ما قدمناه من الجهر **(قوله)** وأنه اذا رتاب الخ عطف على الضمير المستتر في سجي فان هذا  
 الحكم مذكور هناك ايضا احر لكن هذا ذكر في الجهر وقال في النهر ولم أجده لم يعثر عليه الجوى ط **(قوله)**  
 قال أي صاحب الجهر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الغرس **(قوله)** وبه عرف أي عاذا كرفانه أو فادان شرط  
 صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ **(قوله)** لترك ما ذكر فوذاها حاطة القاضي الثاني علما بحكم القاضي  
 الاول هل وجه التسليم له وأنه غير معترض عنده وسجي ايضا لا يعجز عن ذكر الثبوت والتنفيد اه ابن  
 الغرس قلت والعلامة ابن نجيم صاحب الجهر رسالة في الحكم بلا تقدم الدعوى وقال في آخرها واعلم ان هذا في  
 تشريطه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه من حق الله تعالى فتقبل البنية بلا دعوى ويحكم به  
 كافي البرازي به والتظهير به والعمادية وغيره فاعلى هذا الانكار على التنافذ الواقعة في زماننا لكتب الاوقاف لأن  
 حاصلها اقامة البنية على حكم قاض بالوقف فيقول لهم ان التنافذ في زماننا ليست أحكاما انما هو في غير الوقف  
 الخ اه لمخصا قلت لكن هذا ظاهر في الوقف على الفقهاء وفي اثبات مجرد كونه وقتا أما كونه موقوفا على فلان  
 أو فلان وان الاوقاف شرط كذا وكذا فهذا حتى عند فلا بد فيه من دعواه لاثبات حقه وكذا في اثبات شروطه كما  
 يعلم عما ذكرنا في كتاب الوقف فتأمل **(قوله)** وقد تعارفا والخ) هذان متعلقات اشتراط صحة الدعوى من  
 خصم على خصم حاضرة لصحة القضاء وبيانه أنه اذا وقع تنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت  
 عند القاضي ووقعت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره فلو أقر بوقف عقار عند  
 القاضي وشروطه شروطا وسيله الى التولي ثم تنازع عند القاضي الجنفي في حصته وزومه في حكمهما وعوجه  
 لا يكون حكما بالشرط فلا شافي أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا نفعه حكم الجنفي السابق وتعامي في الاشياء  
 وذكر في الجهر أن القاضي اذا قضى بشي في حادثة بعد دعوى صحيحة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى أن قال  
 فقد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافي صحة بيع عقار وموجه لا يكون حكما منه بأنه لا شفعة لجار  
 هدم حادتها وكذا اذا قضى حتى لا يكون حكما بأن الشفعة لجار وان كانت الشفعة من مواجه لان حادتها  
 لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي بها وكذا اذا قضى مالكي صحة التعلق في العين المضافة لا يكون حكما بأنه  
 لا يصح نكاح الفضولي المجاز بالفعل لعدم وقته فانهم فان أكثر أهل زماننا عنه عاقلان اه وكذا قال العلامة

بعد دعوى صحيحة من  
 خصم على خصم حاضر  
 والا كان افتاء فيحكم  
 عنده لا غير بحر وسجي  
 آخر الكتاب وأنه اذا  
 ارباب في حكم الاول  
 طلب شهود الاصل قال وبه  
 عرف أن تنافذ زماننا  
 لا تقبل ترك ما ذكر  
 وقد تعارفا في زماننا  
 القضاء بالموجب

مطلب مهم في الحكم  
 بالموجب

قاسم أما كون الحكم حادثة فاحتمار عزمي محدث بعد كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكماً بالفسخ بموت أحد المتأخرين لأنه لم توجد فيه خصومة اه قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذي لا يصح به الحكم هو الناس من مقتضيات العقد والبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسليم في كل من الثمن والثمن ونحو ذلك فان هذه وان كانت من موجبات الحكم بمقتضيات لازمة له فيكون الحكم به حكماً بخلاف ثبوت الشفعة فيه التخليط أو الجارة مثلا فان العقد لا يقتضي ذلك أي لا يستلزم منكم من بيع لا تطلب فيه الشفعة فهذا يسمى بموجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية ان الموجب عبارة عن الأثر المترتب على ذلك الشيء وهو والمقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما إذ المقتضى لا ينقل والموجب قد ينقل فالأثر كاتة مال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كالرد للمبيع والموجب أعم لأنه لا أثر للأثر سواء كان ينقل أم لا اه وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن القيس من أن موجب الشيء ما أوجب ذلك الشيء واقتضاه فالموجب والمقتضى في الأصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن الموجب في باب الحكم أعم وهو التحقيق إذ لو باع مدبر ثم تنازع عند القاضي الحنفى فحكم بموجب ذلك البيع صح الحكم ومعنا ما الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضي بطلان نفسه فظهر أن الحكم في هذه الصورة لا يكون حكماً بالمقتضى والا كان باطلاً وكان الشافعي نقضه والحكم بصحة البيع إلا مقتضى البيع عند الحنفى لأنه باطل ويصح عند الحنفى أن يقال موجب هذا البيع البطلان اه ملخصاً وانما قلنا ان ما مر أحسن لأنه رد على ما قاله ابن القيس انه لا يقال ان الشيء لا يقتضي بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه فدعواهم أيهما في الأصل بمعنى واحد وان هذا السب هو الداعي الى الفرق بينهما هنا غرض مسألنا الفرق بينهما واستراط عدم الانتكاف في المقتضى لا في الموجب فال موجب أعم فالحكم بالموجب عندنا لا يصح ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحاكم كما مر فاذ وقع التنازع في صحة البيع ولزم منكم بموجب ذلك البيع كان حكماً بصحته وبإقائه مقتضاه الشريعة التي لا تنتكف عنه كمال المشتري المبيع ولزم دفعه الثمن ونحو ذلك بخلاف موجب المتكفل عنه كاستحقاق الجارة الأخذ بالشفعة لعدم الحادثة كقلنا ثم اعرف أن ابن القيس ذكر أن الموجب على ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون أمراً واحداً أو أمراً يستلزم بعضها بعضاً أو لا فالأول كالقضاء بالاملاء المرسله والطلاق والعاقبة إذ لا موجب لهذا سوى ثبوت ملك الرقبة والعين والخبرة وبالحلال قبل العصمة والثاني كما إذا ادعى رب الدين على الكفيل بدنه على الغائب المكفول عنه وطالبه به فأنكر الدين فأنتموه حكم بموجب ذلك فالموجب هنا أمران لزوم الدين للغائب ولزوم أدائه على الكفيل والثاني يستلزم الأول في الثبوت والثالث كما إذا حكم شافعي بموجب بيع عقار أقصر الحكم على ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكماً بأنه لا شفعة للجارة وهكذا في نظائر هذا حاصل ما قرره ابن القيس وتبعه في النهي وزاد عليه قسماً بإعمال كنهه رجح أن كونه شرطاً للقسم الثاني كما يظهر بالتأمل لمن راجعه (تنبيه) وقدما أنفاً عن البحر عن فتاوى الشيخ قاسم أنه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ الحكم وأبد ذلك صاحب البحر في رسالته أيهما في ذلك ثم قال فقد استند فيهما في هذا الكتب المعتدلة أنه لا فرق بين ما إذا كان القاضي حنفياً أو غيراً له أن قال وبما عرفته على أن قضاء الخصال إذا رفع الشافعي أنتموه فيما وقع حكمه لافي غيره والمقتضى شافعي بينه الذي يدعى خارج نازعه ثم تنازع ذو اليد وخرج آخر عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يتم قضاء الشافعي من سماعه بان على أن مذهبان القضاء بالملك لا يكون قضاء على الكفاية بل يقتصر على المقتضى عليه وهو الخارج الأول وان كان مذهب الحاكم تعديه كما قدمناه من أن قضاء المالكى بغير دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنه فاذا رفع الشافعي لا ينتفذه وكذلك هنا لا تنتصر لحكمه على الخارج الأول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبه سواء عرفته لو حرج شافعي على سقيه بعد دعوى صحته ثم رفعت الساجدة من تصرفاته فأنتموه بحكمه عنده أي يوسف ومحمد في الحجر على سقيه فأنتموه ما وافق الشافعي في أصل الحجر بل وافقاه في أنه يؤثر في كل شيء وانما يؤثر عندهما فيما يؤثر فيه الهزل وإذا تزوجت السفينة التي حجر عليها شافعي ولم يرفع تكاها اليه ولم

مطلب الموجب على  
ثلاثة أقسام

يبطله بل رفع إلى حنفى قاله أن يحكم بصفته لولا الروح كفوا على قولهم الملقى به ولا نمنعه مذهب الحار لم يجد وجود  
حادثته التزوج وقت الحظر لم تكن لازمة للحرج حتى تدخل ضمنه القول الانفصال لجواز أن لا تتزوج المحجورة  
أصلا وقد وثق فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اهـ قلت ويعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة  
الاجرة الطويلة عند قاضى شافعى فيحكم بصفته بعد انقضاءها عوت ولا غيره فان عدم الانقضاء بالموت  
يصرح حادثته وقت الحكم لان الموت لم يوجد وقسمه فلا حنفى أن يحكم بالفسخ بالموت كما أتت به في الخبرية وذكر ابن  
الفرس من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعى بالموجب ثم بعد من رجح الواهب في  
هبة وترافعا عند القاضي الحنفى فيحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسئلة بين أهل المذهبين  
فقال القاضي الشافعى حكم الحنفى باطل لاني حكيت قبله بموجب الهمية ومن موجبها عندى أن الاب علك  
الرجوع والحكم في الخلافة يجعلها ودية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثته مستقلة وحديث بعد الحكم الأول  
بعدم طوله تكفى تدخل تحت حكمه وأجب فيها بان الواجب هنا موهوب خرج العين من ملك الواهب  
ودخلها في ملك الموهوبه وملك الواهب الرجوع إذا كان أبا عند الشافعى وعدمه عند الحنفى فان كان  
التساعى عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوبه اقتصر القضاء بالموجب  
على ذلك فإذا كان القاضي الاول شافعى لا يصير كون الاب علك الرجوع محكما به وإذا كان حنفيا لا يصير عدم  
ملكه ذلك محكما به فلقاضى الثاني أن يحكم بحده أى لأن الامر الأول لا يستلزم الامر الثانى في الثبوت  
قال فتبين أن القضاء في حقوق العاد بشرط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة إما كان  
على سبيل الاستزام الشرعى أى كافي مسئلة الكفالة المارة وليس للقاضى أن يتبرع بالقضاء بين اثنين فيما لم  
يتصا بها لهما اهـ ملخصا فاعتبر التطويل في هذا المقام معا حوا من الفوائد العظام **قوله** وهو عبارة عن  
المعنى أى تخرج البيع من ملك البائع ودخله في ملك المشتري وجوب التسليم والتسليم وبحوزة المشتري  
مقتضيات البيع ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا هو الواجب  
هنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم عوجب بيع المدين فهو المعنى الذى أضف الى ذلك البيع في ظن  
القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى  
بطلان نفسه اهـ ابن الفرس ونظيره أنه المراد على قوله عأضفه هو البيع مثلا فان دخول البيع في  
ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا في ظن القاضي أى في قصد من حيث أنه يقضى به  
أى بقصد القضاء به وكذا غيره من مقتضيات البيع اللازمة له واحتج به بما لا يقصد القضاء به لعدم التنازع  
فيه كثبوت حق الشفعة وأما أن الواجب قد يكون مقتضى كمالنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدين  
فأنه موجب لا مقتضى على ما قرره سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع ما فيه من النقص خاص  
بالموجب الذى وقع الحكم به صرحا بما أن الموجب أعظم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه  
يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة له بدليل  
ما مر من أن الواجب قد يكون أمورا يستلزم بعضها بعضا ولا يستلزم فلا يظهر ولا خسر تصرفه بما قد منته  
من أنه الاثر المترتب على ذلك الشيء وان أراد تخصيصه بما يقع به الحكم خصصا عندنا نأخذ به على ذلك قولنا اصدار  
حادثه فنفسر ما لا حادثه فيه كالحكم شافعى عوجب بيع بعد انكساره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا  
مما ليس من لوازمه ومثل ما قد منته من مسئلة الهمية وغيرها هذا ما ظهر لى في هذا العمل تأمل ٣ **قوله** وأنا قال  
الموتوق هو كاتب القاضي الذى يكتب الوثيقة وهى المسماة بجهة في زماننا **قوله** وبه يظهر أن الحكم للموجب  
أعم أى من مقتضى فان بطلان بيع المدين موجب لا مقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس  
والضمير في بعائه على قوله ولوقال الموتوق الخ فان الشارح أقصر على التمثيل ببيع المدين الذى هو من أفراد  
الموجب لأنه على أن الواجب لا يلزم كونه مقتضى فلا رد ما قبل ان الذى يظهر من عبارته أن بينهما اثنين  
لا العموم فافهم **قوله** لم نثقل له في شرحه قال ط والمردية كإرادته بها مشهورة كقضاء بسقوط الدين عند  
ترك المطالبة بسنتين **قوله** لم يختلف في تأويله السلف الخ لجة صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون

وهو عبارة عن المعنى  
المتعلق بما أضف اليه  
في ظن القاضي شرعا  
من حيث أنه يقضى به  
فإذا حكم حنفى بموجب  
بيع المدين كان معناه  
الحكم بطلان البيع  
ولو قال الموتوق وحكم  
بعقضاء لا يصح لان  
الشي لا يقتضى بطلان  
نفسه وبه يظهر أن الحكم  
بالموجب أعم منه (الا  
ما) عرى عن دليل  
جمع أو (تحالف كتابا)  
لم يختلف في تأويله  
السلف

م قوله فإذا قال الخ هكذا  
نقطه والذى في نسخ  
الشارح ولوقال الخ وهو  
الموافق لقول الحنفى في  
القوله التى بعدها  
والضمير في بعائه الى  
قوله ولوقال الموتوق  
الخ اهـ معصية

مطلبى الحكم بما  
خالف الكتاب أو السنة  
أو الاجماع

رضى الله تعالى عنهم أجمعين لقول الهداية المعتبر الاختلاف في الصدر الاول وهم الصحابة والتابعون اه وعليه فلا يفتراختلاف من بعدهم كالكلام والشافعي وسيأتي أنه خلاف الاصح **(قوله كملوك تسمية)** أي عمدائه مخالف لظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على أن الواو في قوله ولا تأكلوا هي لفظة العطف والصغير راجع الى مصدر الفعل الذي دخل عليه حرف النهي أو الى الموصول واحتمال كونها حالية فتكون قد انتهى رد بأن التا كدبان واللام ينقضه لان الحال في النهي منته على التقدير كأنه قبل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وأنه لفسق بل وهو فسق ولو سلم فلانسلم أنه قد انتهى بل هو إشارة الى المعنى الموجبه كلاتهن زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر وهو حر أم عليا نهر موضعها ونعمها في رسالة ابن نجيم المؤلف في هذه المسئلة **(قوله)** أو ستة مشهورة قدما المشهورة احتراماً عن الغرب زبلي ولا يدهم ثامن تفهيد الكتاب بأن لا يكون قطعي الدلالة وتفيد السنة بأن تكون مشهورة أو شوا ترفع قطعة الدلالة والافتقار للموازين من كتاب أو ستة اذا كان قطعي الدلالة كتركها في التلويح وأما اذا وقع الخلاف في أنه مؤول أو غير مؤول فلا بد أن يرجح أحد القولين بثبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد في بعض أفراد هذا القسم انه ما يسوغ فيه الاجتهاد أم لا كدافي الفتح وظاهر كلامهم يعطى أن آية التسمية على الذبحة لا تشمل التأويل بل هي نص في المدعى وفيه نظر فظهر مما مر نهر أي مامر من احتمال أوجه الأعراب على أنه اذا كان المراد من النص على الدلالة كما مر في عدم نفائس الحكم بمعارضه نظر ظاهر كقوله العلامة ابن أمير حاج في شرح التحرير ثم قال والذي يظهر أن القضاء محل متروك التسمية عمداً وبشاهد معين بنفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع امهات الاول لا لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر اه قلت لكن قد علت أن عدم النفاذ في متروك التسمية مبني على أنه لم يختلف فيه السلف وأنه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم وحينئذ فلا يفيد احتمال الآيه وأوجهان الأعراب ثم على ما يأتي من تصحيح اعتبار اختلاف من بعدهم بقوى هذا البحث ولؤيده ما في الخلاصة من أن القضاء محل متروك التسمية عدا حائز عندهما لا يعتد أي يوسف وكذا ما في الفتح عن المتن من أن العبريق كون المحل يجتهد فيه أشباه الدليل لاحقية الخلاف قال في الفتح ولا يخفى أن كل خلاف يستأذن بين الشافعي وأغيره محل أشباه الدليل فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققته في البحر أن صاحب الهداية أشار الى القولين فإنه ذكر أولاً عبارة القدوري وهي وأذا رفع اليه حكم ما كرم امضاءه الآن بخلاف الكتاب والسنة أو الاجماع وذكر ثانياً عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيما لفقهاه ففضي به القاضي ثم جاء قاض آخر يرى غرضك امضاء فاذكره أصحاب الفتاوى من المسائل الآتية لا ينفذ فيها قضاء القاضي مبني على عبارة القدوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف ما للشافعي اعتمد قول القدوري ومن قال باعتبار ما اعتمد ما في الجامع وفي الواقعات الحسامة عن الفقيه أي المشهورة أي مما في الجامع نأخذ لكن في شرح أدب القضاء أن الفتوى على ما في القدوري اه ملخصاً فقد ظهر أنهم ما قولان صحيحان والمتون على ما في القدوري والوجه ما في الجامع وأما وجهه في الفتح كما يأتي أيضاً **(قوله كتحليل بلاوطه)** أي تحليل المطلقة الثلاث بغير عقد الخلل بلا دخول علايقول سعيد بحر **(قوله أو اجماعاً)** المراد منه مالس فيه خلاف يستند الى دليل شرعي بحر **(قوله كل المتعة)** أي كلقضاء ببيعة نكاح المتعة كقوله معني بنفسه عشرة أيام فلا ينفذ بخلاف القضاء ببيعة نكاح المؤقت بأيام أي بدون لفظ المتعة فإنه ينفذ كما في الفتح وقدّمنا عنه في النكاح ترجيح قول زفر ببيعة النكاح المؤقت بالغاء التوقيت فينعدم مؤبداً **(قوله وكبيع أم ولد الخ)** قال شمس التسمية السرخسي هذا المسئلة تنبئ على أن الاجماع المتأخر يرجع للخلاف المتقدم عند محمد وعندهما لا يرفع بعض اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم أجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء على خلاف الاجماع عند محمد فبيطه القاضي الثاني وعندهما ما لم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينقضه الثاني لكن قال القاضي أبو ذبي القوم ان عمداً روى عنهم جمعا أن القضاء ببيعةها لا يجوز فتدوكر في التحرير بأن الظاهر من الروايات أنه لا ينفذ عندهم جميعاً لكن ذكرنا أضعاف الجامع أنه يتوقف على قضاء قاض آخر لان الاجماع المسبوق بخلاف يختلف

كملوك تسمية

(أو ستة مشهورة)

كتحليل بلاوطه لخاصته

حديث العسيلة المشهور

(أو اجماعاً) كل المتعة

لاجماع الصحابة على

فساده وكبيع أم ولد

على الظاهر وقبل ينفذ

على الاصم (و) من ذلك  
 ما (لوقضى بشاهدوين)  
 المدعي لخالفته الحديث  
 المشهور البينة على من  
 ادعى واليمين على من  
 أنكر (أو بخصاص  
 يمين الولي وأحد من  
 أهل الحلة أو بصفة نكاح  
 المدعي أو الموقت أو  
 بصفة بيع معق البعوض  
 أو سقوط الدين بمضي  
 سنين أو بصفة طلاق  
 (الدور وبقاء النكاح)  
 كما مر في باب (وقضاء عبد  
 وصي مطلقاً وقضاء  
 كافر على مسلم أبداً  
 وتحويل ذلك) كالفرق  
 بين الزوجين بشهادة  
 المروضة (لا ينفذ) في  
 الكل وعدمها في  
 الاشياء نفاً وأربعين  
 وذكر في الدور لما ينفذ  
 سبع صور منها وقضى  
 المرأة بمحدود

في كونه اجماعاً فيه شبهة كغير الواحد فكذا في متعلقه وهو ذلك الحكم المجمع عليه وقد تناحار الكلام على  
 ذلك في باب الاستيلاء (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهدوين) مقتضاه أنه لا ينفذ وأذا رُفِعَ إلى قاض آخر أبطله  
 مع أنه قال في الفتح فلو قضى بشاهدوين لا ينفذ ويتوقف على امضاء قاض آخر ذكره في أقضية الخادم وفي  
 بعض المواضع بصفة مطلقاً اه وفي طعن الهندي ذكر في كتاب الاستحسان أنه ينفذ على قول الامام لا على  
 قول الثاني اه (قوله لخالفته الخ) الاول ذكره عقب المسئلة الثانية ليكون عليه تسكين (قوله البينة  
 على من ادعى) كذا في البصروفي افتتح على المدعي (قوله أو بخصاص الخ) أي إذا قضى القاضي بالخصاص  
 بين المدعي أن فلا نفاذه وهناك لو من عداوة ظاهرة كما هو قول مالك لا ينفذ لخالفته السنة المشهورة البينة  
 على المدعي واليمين على من أنكر وعماه في الفتح (قوله أو بصفة نكاح المدعي أو الموقت) لعل الصواب لا الموقت  
 بل النافذة لما قدمناه من نفاذ القضاء بصفة الموقت ونقل مثله عن الهندي ولم أر من ذكر  
 عدم نفاذه (قوله أو بصفة بيع معق البعوض) في الهندي يعنى الظاهر يفرج لاعتق نصف عبده أو كان العبد  
 بين اثنين اعتقه أحدهما وهو مبسر وقضى القاضي لا لا حرق بسبع نصبه فإخاء ثم اختصم إلى قاض آخر لا يرى  
 ذلك ذكر الخصافي أن القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأعمدة الخ لوالى عن المشايخ أن ما ذكره  
 الخصافي ليس فيه شيء من أحكامنا ولولا قول الخصافي لقلناه أنه ينفذ قضاءً ولا أنه قضاء في فصل بمجتهده اه  
 (قوله أو بسقوط الدين الخ) أي كما قال بعضهم إذا لم يخصهم إلا ثلاث سنين وهو في المصير يبطل حقه فلا ينفذ القضاء  
 بل أنه نفاذ قول مهجور فإذا رُفِعَ إلى آخر أبطله وجعل المدعي على حقه كافي الخاتمة (قوله أو بصفة طلاق الدور  
 وبقاء النكاح) أي بصفة التعليق في طلاق الدور لا بصفة نفس الطلاق فإذا قال إن طلقك أنت طالق فله ثلاث  
 فإن القليلة تنفرد وتطلق ثلاثاً لأن حصة تعليق الثلاث تؤدي إلى إبطاله فلو قضى قاض بصفة التعليق وبطلان  
 الطلاق وإبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في باب) أي في أول كتاب الطلاق وأخصاً الكلام عليه هناك فافهم  
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهداً عند مالك وشريح فيصلح قاضياً إذا اتصل به امضاء قاض  
 آخر يشي أن ينفذ كما في المحدود في القذف طعن الهندي (قوله مطلقاً) أي أو قضاء على حراً وعبد  
 بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله أبداً) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كما في عبارة الفر (قوله وعدمها  
 في الاشياء نفاً وأربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف ثم راجعه (قوله وذكر في الدور لما ينفذ  
 سبع صور) حيث قال فإن أمضى قضاء من حلق قذف وتاب أو قضاء الاعي أو قضاء امرأ أمجد أو قود أو قضاء  
 قاض لأمراً أو قاض بشهادة المحدود الثاني وبشهادة الاعي وقاض لأمراً أو شهادة زوجها وقاض بمحدود أو قود  
 بشهادتها فتلحق لو أبطله ثابته نفاذه ثالثاً لأن الاحتداد الأول كالثاني والأول لا يبدأ اتصال القضاء فلا ينقض  
 باحتداد ببدأ به لا ندونه اه قلب وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا يخفى لأن القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم  
 عنده قاض آخر لأن المجتهدين في نفس القضاء لا يقتضي بهما القسم الثالث من الأقسام الثلاثة التي ذكرها  
 عند قول الشارح لمجتهدين فيه فيقول الدور نفذ أي امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الأول المحدود في قذف  
 الخ وقوله حتى لو أبطله نأى الخ صواب حتى لو أبطله ثالثاً يبطل فتنبه لذلك فإني لم أر من عليه لكن ما ذكرنا  
 من أنه لا ينفذ قضاء لأول موافق في الزيلعي وهو ظاهر في الأربعة الأول دون الثلاثة الأخيرة بل هو نافذ  
 فيها يصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثابته نفاذه ثالثاً أي نفذ الثالث قضاء الأول لأنه وقع انفاداً فيصبح إبطال  
 الثانية وهذا هو الموافق لما قدمناه في بيان الأقسام الثلاثة ويوضحه ما في الخاتمة والبراز في غير هذا إذا  
 كان نفس القضاء مختلفاً في موضوعه ورفع إلى قاض آخر لا يراه إبطاله وإذا رُفِعَ إلى من يراه ونفذته ثم رُفِعَ إلى ثالث  
 لا يرى ذلك ليس له إبطاله فلو كان القاضي هو المحدود في قذف فرجع حكمه إلى قاض آخر لا يرى جوازاً أبطله  
 الثاني وكذا لو قضى لأمراً بشهادة رجلين لا يجوز فلورفع إلى آخر لا يراه إبطاله إبطاله لأنه كما يصلح شاهداً  
 لأمراً أنه لا يصلح قاضياً لها فإن رفع القضاء الأول إلى من يرى جوازاً فأمضاه ثم رفع امضاء الثاني إلى ثالث  
 لا يرى جوازاً أمضى الثالث امضاء الثاني ولا يبطله وكذا قضاء الاعي وكذا قضاء المرأة في حد أو خصاص



وفيه ايضا لقضي بشهادة محدود في قذف وهو راءه رفع الي من لا راءه لا يبطله وكذا الوضي بشهادة رجل  
واخر اثنين في الحدود والقصاص اهـ والحاصل ان الخلاف اذا كان بعد القضاء بان كان المجتهد بنفس القضاء  
الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ وان ارفع الي ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح  
ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد بنفس القضي فيقبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه وان ارفع الي  
آخر تنفيذه وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله وان ارفع المحكم قاض آخر تنفيذه بخلاف ما خالف الدليل انه  
لا ينفذ وان نفذ ألف قاض كما قاله الربيعي وهنا ما مر في قوله لا ما خالف كما باؤسته مشهورا واجبا عليه تمت  
الاقسام الثلاثة فافهم واغتم بحر هذا المقام **(قوله وسجي ممتنا)** أي في باب كتاب القاضى الى القاضى ح  
**(قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا)** حيث عذبه هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لخالفته الدليل لكن نقل طعن  
الهندي بحكاية قولين **(قوله والفرق الخ)** هذه تفرقة عرفية لا افتدخال تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه وما  
اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ما عاينهم البينة ولا دليل لهم والمراد انه خلاف الدليل به بالتعلق بالخالف  
والا لكانت اعتمد لسلام مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله لا ما خالف كما بان ط **(قوله)**  
**(الاصح نم)** وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندى ابن هذا يقول عليه فان مع ان مالكا  
واجمعه والشافعي يمتنعون فلا شلف في كون المحل اجتهاد باو الا فلا ولا شلف انهم اهل اجتهاد وقيل هو يؤيده  
ما في التخرية عالم الاب الصغيرة على صداقها وراؤا خبر الاصح عندنا ما في برئ الزرع فلو قضي به قاض  
نفذ وسئل شيخ الاسلام عطاه بن حرة عن ابي الصغير عز وجه من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة  
منقطعة وقد كان التوقيع بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضي ان يبعث الى شافعي المذهب ليطيل هذا التكاح  
بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم اه ط قلت والمسئلة الثانية لما رها في الفتح بل ذكر مسئلة غيره هار ذكر  
عبارته في البصر **(قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء)** أي لا يقضي به قصدا بان تنازع الخصمان في يوم موت  
آخر انه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملك احدهما واذا قال في البرازية فان ادعا  
الميراث وكل منهما يقول هذا اليوم توت من أي ان في بدالك ولم يورثا واو رعا تالي بخا واحدا فان اضاوا وان احدهما  
اسبق فقول به عند الامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان التراجع وقع في تقديم الملك قصدا اه  
وفها ادعى على آخر ضعة بانها كانت لفلان وورثتهما من اخته فلانة فانت انا وراو ثا ويرهن تسع ولو يرهن  
المطلوب ان فلانة ماتت قبل فلان يعني موتهما صرح الدفع وفيه نظر لما تقرر ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء  
قبل التراجع بل يقع في الموت المحرر فصار كالورثة تنزعوا في تقديم موت المورث من المورث الآخر قبله وبعده كان  
الان مع الاب اذا تنازعا في تقديم موت ابه قبل الجد او بعده اه **(قوله فلو يرهن على موت ابه)** أي بان ادعى  
شأنا بيه ويرهن ان اباه مات ورثه ميراثا وان مات يوم كذا برى عن شرح ادب القضاء **(قوله قضى بالنكاح)**  
أي فيجعل لها الصداق والميراث مع الاب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء لانه لا يتعلق به حكم الديات  
لا يسبق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق واذما يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وحود  
ذلك التار يخ وعندهم سواء ولو عدم تقبل البينة جمعا ويقضى بحق كل واحد منهما لان العمل بهما ممكن فكذا  
هنا اه برى عن شرح ادب القضاء ونه عن الخاتبة ويقضى لها القاضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي  
بينه الابن والالان القضاء بينة الابن بموت الاب لا بوقموته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في أي  
وقت بموت يكون ماله لو رثته فصار كأن الابن اقام اليه على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة  
المرأة اه **(تنبه)** ذكر الخبير الرمي في حاشية الجرمين باب دعوى الرجل اذا كان الموت مستقضا على به كل  
كبير وصغير وتعلم وجاهل لا يقضى للخصم ولا يكون بطريق ان القاضي قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق  
التيقن بكتب المدعي وارجع الى الخاتبة من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر ان خصمنا قلته اه واني  
ما يؤيده **(قوله لا تقبل)** قال في الاجناس ورفق محمد بينهما بان القتل يتعلق به حق لازم الموت ليس فيمنح  
لازم وبما انه ان القتل لعدم العمل على قصاص او دية وفي قول بينة المرأ على النكاح في زمان متأخر اسقاطا اصل

وسيجي ممتنا خلافا لما  
ذكره المصنف شرحا  
والاصل ان القضاء  
يصح في موضع  
الاختلاف لا الجلس  
والفرق ان الاول دليل  
للا الثاني وهل اختلاف  
الشافعي معتبرا لاصح  
نعم صدر الشر بعه (يوم  
الموت لا يدخل تحت  
القضاء بخلاف يوم  
القتل) فلو يرهن على  
موت ابه في يوم كذا ثم  
برهن امر امان الميت  
نكحها بعد ذلك قضى  
بالنكاح ولو يرهن على  
قتله فيه فبرهن ان  
المقتول نكحها بعده  
لا تقبل

٣ قوله وما اختلف الذين  
اوتوا الكتاب الخ فكذا  
بالاصول التي بايدنا  
ولا يخفى ان الثلاثة وما  
تفرق الذين اوتوا الكتاب  
الخ كتبه معصمه

مطلب يوم الموت لا يدخل  
تحت القضاء

والديات الا في مسئلة  
الزوجة التي معها  
ولدها فانه تقبل بينتها  
بتاريخ مناقض لما  
قضى القاضي بمن  
يوم القتل اثنائه  
واستثنى محورها  
من الاول مسائل  
منها ادعاء ميراثا  
فلا يسقط ما تاريخا  
برهن الوكيل على  
وكالته وحكم بما فادعى  
المطلوب موت الطالب  
صح الدعوى برهن أنه  
شراء من أبيه منذ سنة  
و برهن ذوالبدعي  
موته منذ سنتين لم يسمع  
وقيل سمع وسرمان  
القضاء بالبينة عبارة  
عن رفع النزاع والموت  
من حيث انه موت ليس  
محلا للنزاع ليرتفع  
بأنه بخلاف القتل  
فانه من حيث هو محمل  
للزاع كالاختفى (وينفذ  
القضاء بشهادة لزور  
ظاهرا او باطنا)

(١) قوله وهذا قول أبي  
يوسف ومحمد الحنابلة  
الطحاوي وهو قولهما أيضا  
فعل لفظا أيضا ناقض من  
هنا ا هـ من خط المرحوم  
الشيخ العباسي المهدي  
رحماته تعالى

مطلب في القضية بشهادة

الزور

القتل لا امتناع أن يكون مقتولا في زمان ثم يبق حيا فمتروك فكان ثبوت القتل بشخص حالاً لا ماضياً  
بيننا لم اتساقط هذا الحق لم يعتد بها ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينتها لا تتضمن اسقاط حق الابن  
لان الابن يرث مع المرأة كارت اذا انفرد فلم تنعارض البينة الابن على الموت لان المرأة بينتها لا تتضمن اسقاط حق الابن  
قبول بينتها ا هـ وفي البرازية وكذلك الوارث أنه قتل مورثه فبرهن الذي عناه أنه قتله فلان قبل هذا  
اليوم برهان يكون دفعاً لدخوله تحت القضاء ا هـ يرى (قوله) وكذا جميع العقود كالبيع والهبة والنكاح  
فإنها كالقتل تدخل تحت القضاء فلورهن أنه باعه فذا يوم كذا ورهن آخر أنه باعه بعد ذلك لم يقبل ولورهن أنه  
باعه قبله يكون دفعاً في الولو الجلية ولو أقامت امرأة البينة أن تزوجها يوم البصر بمكة فنقض بشهود هائم أقامت  
أخرى بينة أنه تزوجها يوم البصر بخراسان لا تقبل بينتها لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ  
(قوله) الا في مسئلة الزوج الخ) أي أن يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء وصورتها كافي للبرهن  
الظهير بآدمي على رجل أنه قتل أبا عبد السلف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له سواء أقام البينة على  
ذلك فقامت أمه ومعها ولدوا وأقامت البينة والدوها تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هذا ولد له منها وأورنه  
مع ابنه هذا قال أبو حنيفة أصح في هذا أن أجيز بتعالم أو أثبت نسب الولد ولا يطل بينة الابن على القتل  
وكان هذا الاحتياط في أمر النسب بدليل أمه التي أقامت البينة على النكاح ولم تأت بأولاد فالبينة  
بينة الابن وله الميراث بدون المرأة (١) وهذا قول أبي يوسف ومحمد ا هـ لكن قوله ولا يطل بينة الابن على القتل  
ينافي دعوى الاستثناء وعن هذا قال الخياط الرمي في حاشية الجفر في أول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف  
التي زائد ولم يذكر في التارخانية حيث قال ولا يطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقضى ببينة القتل ا هـ  
قلت ويستثنى أيضا مسئلة أخرى ذكرها في دعوى البر عن خزانة الاكمل برهن أنه قتل أبي منذ سنة و برهن  
المشهود عليه أن أباه صلى بالاس الجعة المصيبة قال أبو حنيفة لا خذنا أحدث أولى اذا كان شأ مشهورا ا هـ  
قال الرمي وهذا يشهد ما مضى أيضا وهو قد لازم لا بد من حق ولا يشترط موت رجل عند الناس منذ عشرين  
سنة لدعي رجل أنه اشتري منه دار منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريح في التارخانية في الفصل  
الثامن في التارخا لدعي المشهود عليه أن الشهود محمد ودون في قذف من قاضي بلد كذا فأقام الشهود أن  
القاضي مات في سنة كذا لا يقضى به اذا كان موت القاضي قبيل تاريخ شهود المدعي عليه مستقيضا ا هـ  
مختصرا فراجعنا شتاه (قوله من الاول) وهو أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء (قوله ادعاء ميراث الخ)  
قدّمناه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أي يقض المال جامع القصولين (قوله صح الدعوى) أي اذا برهن  
المطلوب على الموت لانه يعزل الوكيل فالحكم بالموت هنا لانه بل لاجل العزل (قوله من ابنه) أي من أبي  
ذيل (قوله لم يسمع) هو الصواب لان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ا هـ فتنه من باب دفع الدعاوى قلت  
ووجهه أنه قضاء يوم الموت قصد الان ما تضمنه وهو عدم الشراء لا تعصم البينة عليه لانه في قتمحض قضه  
بالموت فلا يصح (قوله وقيل تسمع) وعليه فهي من المستثنيات كافي للبرهن (قوله وسره الخ) مر بطل ما تلت  
والمراد بان وجه الفرق ولما كان خفياعبر عنه بالسري (قوله من حيث انه موت) أي اذا كان المقصود من ذكره  
غيره مما تقام عليه البينة فيكون هو محل النزاع فيدخل تحت القضاء كمسئلة دعوى الميراث فان المقصود من  
تاريخ الموت تقدم الملك وكمسئلة دعوى الوكالة فان المقصود منه انعزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو  
محل للنزاع) قدّمناه وجهه في عبارة الأحناس (قوله وينفذ القضاء بشهادة لزور) قدّمها لان أوليها  
الشهود عبيد أو كفار أو محدودين في قذف لم ينفذ اجماعا لا مالا يثبت بحجة أصلا بخلاف القساق على ما عرفت  
ولا مكان الأوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة بجرم قال وفي القضية ادعى عليه جارية أنه اشتراها بكذا فأنكر  
خلف فنكل فقضى عليه بالسكول محل الجارية للبي ديانة وقضه كافي شهادة الزور ا هـ فعلى هذا القضاء  
بالسكول كالقضاء بشهادة الزور ا هـ (قوله ظاهر او باطنا) المراد بانما ظاهره أن يسلم القاضي المرأة  
الى الرجل ويقول سلمي نفسك اليه فانه زوجه ولم يقضى بالنقص والقسم و بالثابت بانما أن يجعل له وطؤها

ويحل لها التمكن فيما بيننا وبين الله تعالى ط **(قوله حيث كان المحل قابلا الخ)** شرطان للنفذ وبأني في كلام الشارح محترزهما **(قوله في العقود)** أطلقها فقبل عقودا ثلثا قالوا وفي الهبة والصدقة واثبات وكذا في البيع بأقل من قبته في رواية لا ينفذ باطنا لأن القاضي لا علم أنشاء التبرعات في ملك الغير والسبع بأقل تبرع من وجهه بحر **(قوله كسيع ونكاح)** فلو قضى ببيع أمته بشهادته تزوج رجل للسكر وطوها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهي حادثة وبالعكس وقضى بالنكاح كذلك حل للعدى وطوها لها التمكن عندهم بحر **(قوله والفسوخ)** أراد ما يرفع حكم العقد فقبل الطلاق ومن فروعهما ادعت أنه طلقها ثلاثا وهو ينكر وأقامت يشترز ورفقضي بالفرقة فترجى ما أخرجه العدة محل له وطوها عند الله تعالى وإن علم بحقيقة الحال وحل لأحد الشاهدين أن يترجىها وبطاهل لا يحل للأول وطوها ولا يحل لها أن تكسبح بحر **(قوله لقول على الخ)** قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل بلغان على كرماته وجهه أن رجلا أقام عنده بنته على امرأته تزوجها فأنكرت فقضى له بالمرأة فقالت أنه لم يترجى فاما إذا قضيت على بغيره نكاحي فقال لا أبجد كسبح الشاهدين ز وقال قال وهذا أخذ دليل لما حكاه الطحاوي من أن قول محمد كقول أي حنفية **(قوله ظاهر افتضا)** أي ينفذ ظاهر الاطمان لأن شهادة الزور حجة ظاهر الاطمان فينفذ القضاء كذلك لأن القضاء ينفذ بقدر الخبير **(قوله وعليه الفتوى)** نقله أضاف الفهستاني عن الحقائق وفي الجرعين أي اللتين قال وفي الفتوى من النكاح وقول أي حنفية هو الوجه اهتفت وقسحقق العلامة فاسم في رسالته قول الأمام علا في بديله لم أورد عليه إشكالاً وأجاب عنه وعليه المتن **(قوله بخلاف الأملاك المرسلة)** وهي التي لم يتركها مبيعاً وإنما جمعوا أنه ينفذ فيها ظاهر الاطمان المالك لأدله من سبب وليس بعض الأسباب بأولى من البعض لتزاحمها فلا يمكن أنبات السبب سابقا على القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والبراء ينفذ النكاح والبراء يفضح القضاء دبر قال في الجرح ولو حذف الأملاك للكان وأولى بفسل ما إذا شهدوا برزوردين لم يبنوا سببه فانه لا ينفذ في حكم المرسلة الأثر كما يأتي وظاهر اقتضاه عليها أنه لا ينفذ باطنياً في النسب أجماعاً كما في المحط عن بعض المشايخ ونص المصنف على أنه ينفذ عند أي حنفية نفسه روايتان عنه والشهادة تعق الامه كالشهادة بطلاق المرأة وينبغي أن تكون بالوقف كالعتق ولم أر نقلاً في الشهادة بأن الوقف ملكاً وبتزوير شرط الوقف أو أن الوقف آخر حج فلا نأول أدخل فلا تزور إذا اتصل به القضاء وظهر الهداية أن ما عدا الأملاك المرسلة ينفذ باطنياً وإن قلنا بأن الوقف من قبيل الاسقاط فهو كالطلاق والعناق اهملخصا **(قوله فظاهر افتضا أجماعاً)** فلا يحل للقضي به الوطيه والاكل والبس وحل للقضي عليه لكن يفعل ذلك لسرا ولا عسقه التماس بحر **(قوله لئمان كان سبباً يمكن أنشاءه)** كالبيع والنكاح والبراءة **(قوله كالأثر)** فانه وان كان ملكاً بسبب لكنه لا يمكن أنشاءه فلا ينفذ القضاء بالشهود زوراً فيه باطنياً اتفاقاً بحرف قال وسأني الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في أنه مطلق أو بسبب والمشهور الأول واختار في الكتبة الثاني **(قوله وكألو كانت المرأة محرمة الخ)** هذا محترز قوله حيث كان أصل قابلاً اه ح فاذا ادعى أنها زوجته وأبطلت بشهادة الزور وهو يعلم أنها محرمة عليه بكونها متكحوة الغير أو معتدته أو بكونها مرتدة فانه لا ينفذ باطنياً اتفاقاً لانه وإن كان المالك بسبب لكن لا يمكن أنشاءه وأما ظاهر اختلاف في نفاذه كسائر الأحكام بشهادة الزور في غير العقود والفسوخ وليس المراد بنفذ ظاهره حل الوطيه وحل تمكنه من بل أمر القاضي لها أما الحل فهو فرع نفاذه باطنياً وعما قرره ظهر أنه كالأثر فافهم **(قوله وكألو لم القاضي الخ)** محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم واطاهر أنه ينفذ ظاهره لا ينفذ باطناً لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل **(قوله كالفقهاء الجاهل الكاذبة)** محترز قول المتن بشهادة قالوا وادعت أن زوجها أباً بأنها ثلاثاً فأنكر خلفه القاضي فحلف والمرأة لا تعلم أن الأمر كما قالت لا يسعها المقام معه ولأن تأخذ من ميراثه وهذا لا يشكل إذا كان ثلاثاً بالطلان المحللة لا أنشاء قبل زوج آخر

حيث كان المحل قابلاً  
والقاضي غير عالم بزورهم  
(في العقود) كسيع  
ونكاح (والفسوخ)  
كأفالة وطلاق لقول  
على رضى الله تعالى عنه  
لذلك المرأة شاهد له  
زوجه وقالوا وفسر  
والشهادة ظاهر افتضا  
وعليه الفتوى  
شربلية عن البرهان  
(بخلاف الأملاك)  
المرسلة أي المطلقة  
عن ذكر سبب الملك  
فظاهره فقط أجماعاً  
لتزاحم الأسباب حتى لو  
ذكر أسبابها معانفلي  
الاختلاف أن كانت سبباً  
يمكن أنشاءه ولا ينفذ  
اتفاقاً كالأثر وكألو  
كانت المرأة محرمة ينصو  
عسبة أو دعتو كما لو علم  
القاضي بكتب الشهود  
حيث لا ينفذ أصلاً  
كالفقهاء الجاهل الكاذبة

وفيمادون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجب بأنه انما يثبت اذا قضى القاضى بالشكاح وهما يقض به  
لاعتراهما به وانما ادعت الفرقة زبلى وفي الخلاصة ولا يحل ولمرها اجاعا حكر قلت واقطار ان عدم النفاذ  
هنا في الباطن فقط تأمل (تنبيه) \* أشار المصنف الى أن قضاء القاضى يحل ما كان حراما في معتقد المقتضى له  
ولذا قال في المولى الحية ولو قال لها أنت طالق البتة نفاصهما الى قاض راها رجعية بعد النحول فقتضى بكونها  
رجعية والزوج يرى انها بائنة أو ثلاث فانه يتبع رأى القاضى عند محمد فيحل له المقام معها وقبل انه قول أى  
خليفة وعلى قول أى يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينقضه وان كان خلاف رأى به وهذا اذا قضى له فان  
قضى عليه بالثبوتة أو الثلاث والزوج لا يراه يتبع رأى القاضى اجاعا وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهد  
فلو علمنا تتبع رأى القاضى سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا أقبله فهو على الاختلاف السابق لان  
قول المقتضى في حق الماحل بمنزلة رأى به واجتهد اهـ بحر قلت وقوله فلو علمنا المراد به غير المجتهد دليل المقابلة  
فيشمل العالم والماحل تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لان اتصال القضاء بالاجتهاد الكاثر للقاضى  
يرجع على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح متعين وكونه لا رامحلا لانما يتبع من القربان قبل القضاء أما بعده  
وبعد نفاذه باطنا فلا اهـ (قوله قضى في مجتهد فيه) أى فى أمر يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا لدليل  
كأمر بانه وقوله بخلاف رأى به متعلق بقضى وحاصل هذا المسئلة أنه بشرط صحة القضاء أن يكون موافقا  
لرأى أى لمذهب مجتهدا كان أو مقلدا فلوقضى بخلافه لا ينفذ لكن في البدائع انما اذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح  
ويجمل على أنه اجتهاد فإذا اجتهاد الى مذهب الغير ويؤيد ما قدمنا من رسالة العلامة قاسم مستدلجا  
في السير الكبر في راجعه وبه يندفع تعجب صاحب البحر من صاحب البدائع واعلم ان هذه المسئلة تغير مسئلة  
اشتراط كون القاضى عالما بالخلاف كأنه باطل عليه سابقا (قوله أى مذهبه) أى أصل المذهب كلفنى اذا حكم  
على مذهب الشافعى أو نحوهما وبالعكس وأما اذا حكم الحنفى بمذهب أى يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب  
الامام فليس حكما بخلاف رأى به درر أى لان أصحاب الامام ما قالوا يقول الا قد قال به الامام كما وضح ذلك  
في شرح منظومى في رسم المقتضى عند قولى فيها

واعلم بأن عن أى خيفة \* جاءت روايات غلبت منهفه  
اختار منها بعضها والباقي \* يختار منه سائر الرفاق  
فليركن لغيره جواب \* كما عليه أقسم الاصحاب

(قوله وان كان) قال في شرحه لم يقل بخلاف رأى به لايهامه أن يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك  
(قوله لا ينفذ مطلقا) قال في الفتح لو قضى في المجتهد فيه ناسيا لمذهبه مخالفا لرأى به نفذ عند أى خيفة رواية  
واحدة وان كان عامدا ففيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين أى وجهى التسيان والعمد والفتوى  
على قولها ما ذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله فقد اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان  
أن يبقى بقوله لان التاركة لمذهبه عبد الالهوى باطل لا لقصد جيل أو ما التانى فلان المقلد ما فله  
الا لصك عذبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فاعلم ولا يصح عذبه أى خيفة فلا  
علم الخاتمة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اهـ قال في الشرنبلال عن البرهان وهذا صريح الحق  
الذى بعض عليه بالتواجد اهـ وقال في النهر وادعى في الجبر ان المقلد اذا قضى عذبه غيره أو رواية ضعفة  
أو بقول ضعيف نفذ أو أقوى ما عكس به ما في البرازية اذا لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف  
مذهبه نفذ وليس لغیره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال التانى ليس له نقضه اهـ وما في الفتح يجب أن يقول  
عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنهما انقصارى الامر أن هذا منزل منزلة التانى لمذهبه وقد مر  
عنهما في المجتهد أنه لا ينفذ بالمقلد اهـ ما في النهر وادعى في الجبر ان المقلد اذا قضى عذبه غيره أو رواية ضعفة  
كأمر في كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا سبى على احصى الروايتين عن الامام في العامد ما على رواية  
التفاد فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لا يكون معزولا عنه) أى عن غير ما قيد به قال الشرنبلال في شرح

زبلى ونكاح الفتح  
(قضى في مجتهد فيه  
بخلاف رأى به) أى مذهبه  
يجمع وان كان لا ينفذ  
مطلقا) ناسيا أو عامدا  
عندهما والاتعة الثلاثة  
(وبه يبقى) يجمع ووقاية  
وملتقى وقيل  
بالتفاد يبقى وفي شرح  
الوهابية للشرنبلالى  
قضى من ليس مجتهدا  
كنسبة زماننا  
بخلاف مذهبه عامدا  
لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا  
عندهما ولو قيد  
السلطان بصح مذهب  
كزماننا تقيد بالإخلاف  
لكونه معزولا عنه  
انتهى

مطلب مهم المقتضى له  
أو عليه يتبع رأى  
القاضى وان خالف رأى به

مطلب في قضاء القاضى  
بغير مذهب

مطلب حكم الحنفى  
عند أى يوسف أو  
محمد عذبه

مطلب الحكم والفتوى  
بما هو مرجوح خلاف  
الاجماع

الوهابية محل الخلاف فيما اذا لم يقيد عليه السلطان القضاء بجميع مذهب والا فلا خلاف في عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معززا لوعنه اه ح قنت وتقسيد السلطان له بذلك غير قديم لما قاله العلامة قاسم في تخصصه من أن الحكم والفتوى عما هو من جرح خلاف الاجماع اه وقال العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضي المقلد أن يحكم بالضعف لأنه ليس من أهل الترجيع فلا يعدل عن الصحيح الا لضعف غير رجل ولو حكم لا ينفذ لان قضاءه بغيره يخالف لان الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول بالضعف يتقوى بالقضاء المراهبه قضاءه التجديد كايين في موضعه اه وقال ابن الغرس وأما المقلد المحض فلا يقضي الا على العمل والفتوى اه وقال صاحب العصر في بعض رسائله اما القاضي المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح الملقى به في مذهب ولا ينفذ قضاؤه والقول بالضعف اه ومثله ما قدمه الشارح أول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كإسقاطه المصنف في تناوبه وغيره وكذا ما نقله بعد أسطر عن الملتقط **(قوله)** وقد غيرت بيت الوهابية (وهو)

ولو حكم القاضي يحكم بخلاف \* مقلده ما صرح ان كان يذكر  
وبعضهم ان كان سهوا أحازه \* عن الصدوق عن صاحبه تصدّر

وقد أجاد كلام الوهابية الخلاف فيما اذا قضى بما ساءها أي أساء مذهبها وأنه لا خلاف فيما اذا كان اذا كرا وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما عرفت ولما كان المقلد المقتضى به ما ذكره المصنف في المتن من عدم النفاذ أصلا أي اذا كرا أو ناسا غير الشارح عبارة النظم جاز ما عاها والمعتد فافهم لكن الأولى كما قال السائحاني تغيير الشطر الثاني هكذا \* لعتمد رأيه فهو موهن \* **(قوله)** قلت وأما الامير (الخ) الذي أتيته في سير التارخانية قال محمود اذا أمر الامير العسكر بشئ كان على العسكر ان يطيعوا الا أن يكون المأمور به معصية اه فقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد سأن السultan لو حكم بين اثنين بالصحيح نفذت في العصر اذا كان القضاء من الأصل ومات القاضي ليس للإمران نصب قاضيا وان ولي عهدها وخر اجهل وان حكم الامير لم يحركه الخ وفي الاشياء قضاء الامير جاز ما عرفت وجود قاضي البلد الا أن يكون القاضي مؤلفا من الخليفة كذا في الملتقط اه والحاصل أن السلطان اذا نصب في البلدة أميرا أو فوض اليه أمر الدين والديناص قضاءه وأما اذا نصب معه قاضيا فلا تمسح الأحكام الشرعية للقاضي الا لا لا مروه وهذا هو الواقع في زماننا وقد اقال في الخبر أول كتاب القضاء مشلت عن قولته الباشا بالقاهرة قاضيا يحكم في حادثة خاصة مع وجود قاضيه المولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لأنه لم يقوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اه **(قوله)** كإقتمناه أي في أول الكتاب في بحث رسم المقتضى **(قوله)** ولا يقضى على غائب أي بالينة سواء كان غائبا وقت الشهادة أو بعدها وبعد الترتيب وسواء كان غائبا عن المجلس أو عن البلد وأما اذا أقر عند القاضي فيقضى عليه وهو غائب لانه أن يظعن في السنة دون الاقرار ولان القضاء بالقرار قضاء عانة وانا أنفذ القاضي اقراره سلم الى المدعي حقه عينا كان أو ديناً أو عقارا الا أنه في الدين يسلم اليه جنس حقه ما اذا وجد في يمين يكون مقرا بأنه مال الغائب المقرر ولا يسبق في ذلك العرض والعقل ولان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بحر عن شرح الزايدات للفتاوى لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الغائب غاب المدعي عليه بعد ما رهن عليه وأغاب الوكيل بعد قبول البينة قبل التعديل أو ما نال الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بها وقال أبو يوسف يحكم وهذا أرقق بالناس ولو رهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى بتلك البينة وكذا يقضى على الوارث بينة قامة على مورثه **(قوله)** أي لا يصح للمال في الفتح من أن حضره الخصم ليحقق اذكاره بشرط لصحة الحكم بحر **(قوله)** بل ولا ينفذ هذه العار وغير محررة لان في الصحة يستلزم في النفاذ أو يضاهي الحكم صحيح وبما الخلاف في نفاذه دون تنفيذ قاض آخر كما فاده ح وإذا فسره في العصر كلاما لا تذكر يعلم الصحة ثم قال والاولى أن يقصر بعدم النفاذ لقولهم اذا نفذ قاض آخر أفاضه بغيره ثم ذكر اختلاف الصحاح وسأيت في كلام الشارح **(قوله)** كوكيله أطلقه فشملي ما اذا كان وكيله في الخصومة والدعوى أو وكلا للقضاء كأننا أقميت البينة عليه فقول يقضى عليه ثم غاب كافي القتيبة بحر **(قوله)** ورويه أي وصي الميثاقان الميت غائب ورويه قائم مقامه

وقد غيرت بيت الوهابية

فقلت

ولو حكم القاضي يحكم

بخلاف

لمذهبه ما صرح أصلا

يسطر

قلت وأما الامير

صادق فصلا يجتهدا

فيه نفذ أمره كإقتمناه

عن سير التارخانية

وغيرها فلم يحفظ (ولا

يقضى على غائب ولأنه)

أي لا يصح بل ولا ينفذ

على المقتضى به بحر (الا

بحضور نائبه) أي من

يقوم مقام الغائب

(حقيقة كوكيله ورويه)

مطلب في أمر الامير

وقضاه

مطلب في القضاء على

الغائب

أنه حكم على الميت وعلى الغائب بحضور وكيله وبحضرة وصيه جامع الفصولين وأفاد بالكف عدم الحضر فإن أحد الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقي وكذا أحد شريكي الدين وأجنبي يندم مال التيمم بعض الموقوف عليهم أي لو الوقف فابتا كأمير في بلده (أو) نائبه (شريا كوصي) نصبه (القاضي) خرج المسخر كالمجيء (أو) حكما بأن يكون مائدي على الغائب سببا) لأحالة فالورثة أمة ثم ادعى أن مولاه زوجها من فلان الغائب وأراد ردها بسبب الزواج في البازاة من الفصل السابع في الوكالة من الدعوى مانصة واحدمن وكلاء المحكمة ادعى أنه وكيل عن فلان في طلب حقوقه وعلى هذا المحضر كذا فقال وكيل آخر من وكلاء المحكمات أن موكله هذا يريد المدعي عليه يقول ليس على هذا الحق وليس على علم بالوكالة هذه ويرهن الوكيل على الوكالة لا يقبل لعدم انحصار من خط المرحوم الشيخ العباسي المهدي رجه الله تعالى

حقيقة يجوز عود الضمير إلى الصغير المعلوم المقام فانه في حكم الغائب وشمل وصي الوصي ولو قال كويله لكان أولى يشمل الأب والجد (قوله) إما عا حكم على الغائب والميت) ترك الوقف ونظره في أنه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وفي الوقف فيما يتعلق بمسألتها (قوله) ينصب خصما عن الباقي) أي فيما للميت وعليه لكن إذا كان في عين فلا بد من كونها في مغللو ادعى عينا من التركة على وارث ليست في يدهم تسع وفي دعوى الدين ينتصب أحدهم خصما وإن لم يكن في يده شيء من موقوفات القضاء أنه ينتصب أحدهم عن الباقي بشرط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب أنها ارث عن الميت أه وقد منا بحكم الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد الخبر الرمي في حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في المدي عليه يشمل ماله كالمدعي بعض الورثة على بعض قسم الدعوى بشراء الدارين المورث وهي واقعة الفتوى اه (قوله) وكذا أحد شرعي الدين) أي هو خصم عن الأثر في الأثر أو كذا في غير عندها لا عند أي خيفة وقوله قياس وقوله استحسن ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شامركه فيما قبض أو اتع المطالب بنصيبه جامع الفصولين ومقتضاه أن الدين للمدعي وشريكه وأما الدعوى بدني لو ادعى اثنين فذكر كويله ما حاصله أنه يقضي به عليهما عند من رواية وفي رواية وهي قول أبي يوسف يقضي بنفسه على الحاضر ثم قال يحتمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله) وأجنبي) أي من ليس وارثا ولا وصيا وقوله يندم مال التيمم الذي في الجرمال الميت وصورتهما في جامع الفصولين وهب في مرض موته جمع ماله أو وصى به فأتى مدعي رجل ديناني الميت قبل تسع ينتصه من يده المال وقيل يجعل القاضي خصما عنه أي عن الميت وسع عليه ينتصه فظهر أن في اختلاف المساج (قوله) وبعض الموقوف عليهم) لما في القسنة وقف بين أخوين مات أحدتهما وبقي الوقف في يد باقي ولاد الميت فأقام المولى ينتصه واحدا من أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصه خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم أو وكيله على واحد منهم أو وكيله إذا كان الوقف واحدا وتعلمه في الحر (قوله) أي لو الوقف ثابتا) أما إذا لم يكن ثابتا وأراد أنبات أنه وقف فلا وقد منافي الوقف تقرره هذا المسئلة بأنهم وجدوه ذكرنا هناك مسائل آخر ينتص فيها البعض خصما عن غيره (قوله) خرج المسخر) هو من ينتصه القاضي لسماح الدعوى على الغائب (قوله) كالمجيء) أي قريبا أي مما تلامها يأتي من تقسيمه بغير الضرورة (قوله) وحكما) أي بأن يكون قيامه عنه حكما لا مر لازم فتح (قوله) سببا لأحالة) أي لا تحول له عن السببية فاحتز بكونه سببا عما يكون شرطاً لصد كره المصنف ويقول لأحالة عما يكون سببا في حال دون حال وعما لا يكون سببا إلا بالبقاء الوقت الدعوى فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر دون الغائب وبأنه مستثنى الوكيل بنقل العبد إلى مولاه أو بنقل المرأة الزوجها فإذا رهن العبد أنه حره والمرأة أنه طلقها نالاً لا يقبل في حق قصر يد الحاضر لافي ثبوت العتق أو الطلاق فإن المدعي هنا على الغائب وهو العتق أو الطلاق ليس سببا لأحالة لما يدعى على الحاضر وهو قصر يده وانعزاله عن الوكالة لأنه قد تحقق العتق والطلاق بدون انعزاله وكي لا يكون هناك وكالة أصلا وقد تحقق موجباً لانعزاله بأن كان بعد الوكالة فليس انعزال الوكيل حكماً أصلاً لطلاق والعتاق فمن حيث ليس سببا لخلق الحاضر في الجملة لا يكون الحاضر خصما عن الغائب ومن حيث أنه قد يكون سببا قبلنا البينة في حق الحاضر بقصر يده وانعزاله وأما ما لا يكون سببا إلا بالبقاء الوقت الدعوى فلا يقبل مطلقاً وبأنه في مسائل منها ما لو رهن المشتري فاستدعى البيع من غائب حين أراد البائع ففسخ البيع فاستدعى لاقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب في البيع لأن نفس البيع ليس سببا لطلان حق الفسخ لجواز أنه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وشهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لانه إذا لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء لان البقاء تبع للإشهاد وتعمامي الفسخ وغيره (قوله) فالورثة أمة) تفرع على قوله لأحالة فكان الأولاد كره عند قول المصنف ولو كان مائدي

على الغائب شرطان بقول بخلاف ما لو شري أمة الخ ويخالف ما لو كان ما يدعى على الغائب شرط الخ يكون  
 ذكر محقق القفوق على واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لأن المدعى  
 شأنه بالرد ماله سب على الحاضر والشك - على الغائب والثاني ليس مبالا ولا الاعتناء البقاء لجواز أن يكون  
 تزويجه ثم طلقها وإن برهن على البقاء أي أنها أمره أن الحال لا يقبل أيضا لأن البقاء تنبع الابتداء فحق (قوله)  
 مثله (أما حاقه له لا يعتنا الكاف عنه اه ح (قوله من فلان الغائب) زائد القفوق وهو عليه أي لأن  
 مجرد الشراء لا يثبت المثلث للشئى لاحتمال كونه الغير البائع وهو فوضلى (قوله لأن الشراء من المالك)  
 هذا هو المدعى على الغائب (قوله بسبب الملكية) أي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسع وعشرين)  
 قال في الخوفي المحقق بعد أن علم بعلامه شرط كل من ادعى عليه لا يثبت عليه إلا بالقضاء على الغائب والقضاء  
 على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر غمر في مسائل منها أقام ينة أنه على فلان الغائب كذا وأن هذا كفى  
 عنه بأمره يقضى على الغائب والحاضر لأنها كالعاوضة ولولم يقبل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها أقام  
 ينة أنه كفى بكل ماله على فلان وأنه على فلان ألفا كانت قبل الكفاية يقضى على الحاضر والغائب ولا  
 يحتاج إلى دعوى الكفاية بأمره بخلاف الأولى لأن الكفاية المطلقة لا ترجح المال على الكفيل ما لم توجه على  
 الأصل فصار كأنه على الكفاية وجوب المال على الأصل فانتصع الغائب خصما ومنها أن الغالف  
 إذا قال أنا بعد فلان فلا جدعى فأقام المقدوف ينة أن فلانا اعتقه محدوكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها  
 قاره بالزانية فقال الغالف أمه أمة فلان فأقام المقدوف ينة أنها بنت فلان القرشية بحكم النسب ويحد  
 ومنها لو أقام ينة أنه ابن عم البنت فلان وإن المست فلان بن فلان يجمعان إلى أب واحد وأنه غيب يقضى  
 بالبراث والنسب على الغائب ومنها أقام ينة أن أبى الميت كان له أمه أعتقه هام ولها هذا الولد مات  
 وأمه مولاة ووارثه قضى بالولادة وكان قضاء على الأبوين وحرقة المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال فلان  
 العبد المأذون ضمنته فلان فلان علم أن أعتقه مولاة فأقام ينة علمه أن مولاة أعتقه بعد الضمان والعبد المولى  
 غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود عليه الشاهد عدا فأقام  
 المدعى أو الشاهد ينة أن مولاة أعتقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئا بدرجل أنه اشترا من فلان وأقام ينة  
 يقضيه بالملك والشر من فلان ومنها لو وقف عدا فأقام المقدوف ينة أن مولاة كان أعتقه وادعى كمال  
 الخدم منها ما لو أقام العبد المشتري ينة أن البائع كان أعتقه أو رجل آخر أعتقه وهو عليه ومنها لو قال  
 لرجل ما بعت فلانا فاعلى فأقام الرجل ينة على الضامن أنه باع فلانا عده بألف ومنها ما لو أقام ينة على رجل  
 أن لا اشتري هذه الدار من فلان وأنا شفعها ومنها ما لو قال الرجل على ألف وقضها فأقام الأمور ينة أنه قضها  
 يقضى بقضى الغائب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال لغيره الذي في يدى فلان فاشترى لي وانقد الثمن فأقام  
 الأمور ينة أنه فعل ذلك ومنها لو قال الرجل ضمن له فلانا ما دنى فضمن فأقام الضمين ينة أن فلانا دنا  
 كذا أو أفضى عتق ومنها كفى بأمره أقام ينة على الأصل أنه أوفى الطلاب ومنها ما لو أقام ينة على أنه  
 على فلان ألفا وأنه حال عا عليه ومنها ما لو أقام ينة على رجل أنه كان فلان عليه ألف أحلته به على وأديتها  
 البهائم ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فأقام ينة أنه أحاله بالثمن على فلان ومنها ما لو قال الرجل لغيره  
 عليك فلان فأنا كفى بنفسه فأقام ينة أنه جنى عليه فلان ومنها ما لو أقام ينة على رجل في يدى فلان أنه  
 ذواليد ينة أن فلانا هو به وسلم أو دوع أو باع ومنها ما لو أقام ذواليد ينة أن المدعى باعها من فلان وقضها  
 تبطل ينة المدعى ويلزم الشراء الغائب ومنها ما لو قال ذواليد وأدعته فلان فطلب المدعى تحليفه فتنكل  
 فقضى عليه نفذه على فلان ومنها ما لو قال وصل إلى من زيد وكل فلان بأمره أو من غاصب منه وحلف المدعى  
 ما بعد دفع زيد فقضى عليه نفذه على فلان ومنها ما لو أقام ينة على عبد أن مولاة أعتقه وأنه قطع يده بذلك أو  
 استدان منه أو اشتري منه أو باع منه ومنها ما قيل أنه لو قال لأمره أن يطلق فلان أمره أنه فأنطلق فأقامت  
 ينة على الحاضر أن فلانا طلق أمره ومنها ما لو أقام الحاضر على القاتل ينة أن الولي الغائب قد عاقب فلان البينة

لم يقبل لاحتمال أنه  
 طلقها وزال العيبان  
 كمال (ما يدعى على  
 الحاضر) مثله (كأنما)  
 ادعى دارا في بدرجل  
 و (برهن) المدعى  
 (على ذى السيد أنه  
 اشتري) الدار (من فلان  
 الغائب فحكم) الحاكم  
 (على ذى البذر الحاضر  
 كان) ذلك (حكما على  
 الغائب) أيضا حق  
 لو حضر وأكتمل بعقب  
 لأن الشراء من المالك  
 سبب للملكية لا لمحالة وله  
 صور كثير فذكر منها  
 في المجتبى تسع وعشرين  
 (ولو كان ما يدعى على  
 الغائب شرط) لما  
 يدعى على الحاضر  
 كأنما ادعى عتقه  
 مولاة أنه عتقه  
 بتطبيق زوجة زيد  
 وبرهن على التطلق  
 بغيره

(لا) يقبل في الاصح  
 اذا كان فسخا باطل  
 حق الغائب (قوله)  
 يكن كذا علق طلاق  
 امراته بدخول زيد  
 الدار يقبل لعدم  
 ضرر الغائب ومن  
 حمل اثبات العتق على  
 الغائب أن يدعى المشهود  
 عليه أن الشاهد  
 عبد فلان فبرهن المدعي  
 أن مالكه الغائب  
 اعتقه فقبل ومن  
 حمل الطلاق على  
 الكفالة بمهرها معلقة  
 بطلاقها ودعوى كفالته  
 بنفقة العدة معلقة  
 بالطلاق ومن أراد أن  
 لا يرث في غيبته ما في دعوى  
 البرازية ادعى عليها أن  
 زوجها الغائب طلقها  
 وانقضت عدتها وترجعا  
 فأقرت بزوجه الغائب  
 وأنكرت طلاقه فبرهن  
 عليها بالطلاق بقضى  
 عليها أنها زوجة الحاضر  
 ولا يحتاج إلى إعادة  
 البينة إذا حضر الغائب  
 ولو قضى على غائب بلا  
 نائب (ينفذ) في أظهر  
 الر وأثبت عن أصحابنا  
 ذكره من لا يخسر وفي  
 باب خيار العيب

في جميع هذه الصور ونضمن القضاء على الحاضر القضاء على الغائب فيها اهـ ح (قوله لا يقبل) لأن الشرط ليس  
 باصل بالنسبة إلى المشرط بخلاف السبب فإن قضى فقد قضى على الغائب ابتداء فحسبنا طلقا والتميز من  
 المطلقهم أنه لا يقبل في حق الحاضر ولا في حق الغائب ويؤيد على الصبر عن جامع الفصولين علق طلاقها  
 بتزوج عليها فيثبت أنه تزوج عليها فلا نقلا الثانية عن المجلس هل تسع حال الضيفه روايتان والاصح أنها  
 لا تقبل في حق الحاضرة والغائبة فلا طلاق ولا نكاح اهـ لكن نقل عنه مضمرة أعزوه وادعت عليه أنه  
 كفل جهرا عن زوجها ولو طلقها نكحها أو أنفقها للمدعي عليه الكفالة وأنكر العلم بوقوع الثلاث  
 فبرهن به يحكم لها بالمره على الحاضر لا بالفرقة على الغائب اهـ والظاهر أنه خلاف الاصح بقوله والاصح  
 أنها لا تقبل (الح) (قوله في الاصح) مقابلة ما حكاه في الفتح عن بعض المتأخرين كفسخ الاسلام والاوجز بندي  
 أنهم أفتوا فيه ما نصيب الحاضر خصما أي فالشرط عندهم كالسبب ويقابله أيضا ما ذكرناه أنغل من قولها  
 في حق الحاضر لا الغائب (قوله يقبل لعدم ضرر الغائب) وذ ثري الفتح أن ليس في هذا قضاء على الغائب  
 بشئ أنليس فيه ابطال حقه اهـ أي لأن دخول الغائب الدار لا يترتب عليه حكم لكن قال لو كان الغائب  
 علق طلاق امرأته بدخوله الدار فالظاهر أنه في حكم الأول الزوم الضرر اهـ (قوله ومن حمل اثبات العتق  
 (الح) هي من جملة الصور التسع والعشرين للمادة (قوله ومن حمل الطلاق (الح) الأولى اسقاطه لقول الصبر  
 وأما حمل اثبات طلاق الغائب فكذلك على الضعف من أن الشرط كالسبب قال في جامع الفصولين ومع هذا  
 لو حكم بالحكمة فنقل اختلاف المشايخ اهـ قلت يعني إذا كان الحكم بمجهذا أما المقتدر فلا يصح حكمه بالضعف  
 كما ذكرناه سابقا فنقل في الصبر بعد هذا عن الخلاصة الطبري في اثبات الرضائية أن علق وكافة بدخوله  
 فتنازع في دخوله فشهد الشهود فقبض بالوكالة وبدخوله اهـ قال في الصبر وعلة فثبت طلاق معلق بدخول  
 شهر حمله فيه ولو كان الزوج غائبا لان هذا ليس من قبيل الشرط لانه لا بد أن يكون فعل الغائب وكذا الثاني ملك  
 أو وقف أو نكاح فعلى وكافة علق فلان ذلك الشيء أو قضية كذا أو يكون فلا تزوجة فلان يدعي الوكيل  
 فيقول انكس وكالت معلقة على ما وجد فيقول الوكيل بل هي مجزئة لتعلقها بكذا برهن على الملك بخوجه ولا  
 يعلى بفعل الغائب كان نكح ان وقف ان طلق ان ملك هذا ما ظهر لي اهـ ملخصا قلت وفيه نظر لان المانع اثبات  
 الضرر بالغائب قال في الفتح الاصل ان ما كان شرط لثبوت الحق للحاضر من غير ابطال حق الغائب قبلت البينة  
 فيه أنليس فيه قضاء على الغائب وما تضمن ابطالا على ما نقل اهـ فقل أن المناط ابطال حق الغائب سواء كان  
 الشرط فعلة أو لا فلا فرق بين كون الشرط ان نكح أو ان كانت متكسحته فتتفرع هذه المسائل على ما في  
 الخلاصة غير ظاهر إذ ما فيها ليس فيه حكم على غائب أصلا بخلاف هذه المسائل فإن فيها الحكم على الغائب ابتداء  
 بما يتصور به ولو لم يكن فانه قد يلزم منه ضرر واضح اليه المدعي أن يملكه وغير ذلك فتدبر (قوله ومن أراد أن لا يرث  
 (الح) ان كانت هذه الحيلة صدقا فلا وجه لتسميتها حيلة ولا لقوله ومن أراد أن لا يرث ومنعه هوهم أن ذلك سائغ  
 كذا وليس كذلك بل مثله من أكبر الكسائر طلبة الصواب اسقاط هذه العارة والاقتصار على عبارة البرازية كما  
 فعل في الصبر على أن في صحتها الفرع كلاما ذكره عنه (قوله فبرهن عليها بالطلاق) أي وأنه تزوجها بعد  
 العدة كما هو ظاهر (قوله يقضى عليها أنها زوجة الحاضر) أي ويقضى على الغائب بالطلاق كما بدل عليه ما بعده  
 قلت لكن تقدم أن القضاء على الغائب إنما يصح اذا كان سببا لم يقضى على الحاضر لا للحالة ولأن أن طلاق  
 الغائب ليس كذلك لان التزوج قد يكون بدون طلاق كالولم تكن زوجة أحد أو انظر ما ذكره عند قوله سببا  
 لأحالة نظره حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج (الح) قال الخياط الرمي وفي جامع الفصولين خلافا (قوله ولو قضى  
 على غائب (الح) أي قضى من يرى جوارزه كشافي لاجماع الخليفة أنه لا يقضى على غائب كذا ذكره السيد  
 الشهيد في شرح آداب القضاء كذا حققه في العبر والحاصل أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب  
 وإنما الخلاق في أن لو قضى به من يرى جوارزه هل ينفذ بدون تنفيذ ولا بد من امضاء قاض آخر أو أبت نحو هذا  
 منقول عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة فاسمه وبه يظهر أن قول المصنف فيما رواه لا يقضى على غائب



بيان الحكم المذهب عندنا قوله هنا لو قضى الخ حكاية الخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى أنه يأتي فيه الكلام المار فيه الوضوح في مجتهد فيه بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من رجح الجواز لا يبقى فرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما صرح به في القصة من أنه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من شافعي وبه اندفع ما أورده الرملي والمقنسي على صاحب الجرح حيث خصه عن برى جواره كما ذكرنا وأندفع أيضاً ما يتوهم من المناقاة بين ما ذكره الصدر الشهيد وما في القصة هنا ما ظهر لي فقدره ولكن استظهر في الجرح بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعدمه بالحكم للمنفرد لا بطلاق الغائب واستدل بعارضة في الخانة وتنازع الرملي بأنها لا تدل على مدعاه بل القاهر من كلامهم التعميم اه وقال في جامع الفصولين قد اضطربت آراؤهم وبما نهى مسائل الحكم الغائب وعليه ولم يصف ولم ينقل عنهم أصل قوي ظاهر يبنى عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندي أن يتأمل في الواقع ويحتاط ولا يخلط الجرح والضرب وراث فقضى بحسبها جوازاً أو فسادهاملاً لا يطلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه أي أو وكلها بعده والمانع آخر وكذا المدينون لو غاب عنه نفق البتة لا ويجوز ذلك في مثل هذا بل برهن على الغائب وغلب على ظن القاضي أنه حق لا تزور ولا حيلة فيه فنبني أن يحكم عليه وله وكذا للفقهاء أن يبقى جواز مدفع الجرح والضرب وراث وصيانة الحقوق عن الشيع مع أنه مجتهد فيه ذهب إليه الأئمة الثلاثة وغيره وإبان عن أصحابنا ونسبني أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف أنه برأي جانب الغائب ولا يفرق حقه أو هو أقرب في نور العين قلت وتوهم ما يأتي في باقي المسحور وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب إلا إذا رأى القاضي مصلحة في الحكمه وعليه حكم فإنه ينفذ لانه مجتهد فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضي حنفياً ولو في زماننا ولا ينافي ما مر لأن محور هذا المصلحة والضرورة **(قوله وقيل لا ينفذ)** أي بل يتوقف على امضاء قاض آخر كافي الجرح **(قوله ورجح في الفتح الخ)** ليس قولنا ثالث بل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبني على أن نفس القضاء مجتهد فيه كقضاء محدوق قدف بعدونه والاول مبني على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه السنة له تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فاقضى بها نفذ كالمقضى بشهادته المحدوق قدف بعدونه **(قوله والمعتدل الخ)** بمقابلة قول خواهر زاده بجواز لانه أقوى بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضاً تفسير المسحور أن ينصب القاضي وكلا عن الغائب لسمع الخصومة عليه وشروطه عند القائل به أن يكون الغائب في ولاية القاضي **(قوله وهي في خمس)** لم يذكر الرابعة في الجرح بل زادها الشارع **(قوله اشترى بالجار)** أي وأراد الدرف للمدة فاحتق البائع فطلب المشتري من القاضي أن ينصب خصماً عن البائع ليرد عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفصولين الى الخانة لكنه قدم هذا وعادة قاضي خان تقديم الأشهر **(قوله اختفى المكفول له)** صورته كقول بنفسه على أنه ان لم يوافق به غداً فدينه على الكفيل فغاب الطالب في التعديل بحده الكفيل فرفع الامر الى القاضي فنصب وكلا عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه براء وهو خلاف ظاهر الرواية أعانها في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أو بالث لوقبل به فاض علم أن الخصم تعقب بذلك فهو حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أو بالث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسئلة التالية لهذه ينبغي إجماعاً وفي رواية أبي يوسف إذا فرق بظهر بين المستثنين تأمل **(قوله حلف ليوفيه اليوم الخ)** بأن علق المدين العتق أو الطلاق على عدم قضاءه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الخائف فان القاضي ينصب وكيله عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يبحث الخائف وعليه الفتوى بحر عن الخانة وفي حاشية مسكن عن الشيخ شرف الدين القزويني أنه لا حاجة الى نصب الوكيل لقض الدين فإنه اذا دفع الى القاضي رضى عنه على اختياره المقي به كافي تكثير من كتب المذهب المعتمد ولم يكن ثم قاض حث على المتي به اه **(قوله فتعقب)** أي لا باق الطلاق عليه فإنه ينصب من يقبض لها ط **(قوله خاتمة)** لم أر هذا العبارة في الخانة في هذا المجل **(قوله الخامسة الخ)** ٣ ذكر في شرح أدب القاضي لو قال رجل القاضي لي على غلى حاق وقد تورى عني في منزله فالقاضي يكتب الى الوالي في احضاره فإن لم ينظر به

(وقيل لا) ينفذ ورجحه غير  
واحد في الشية والبرازية  
وجمع الفتاوى وعليه  
الفتوى ورجح في الفتح  
توقفه على امضاء قاض  
آخر في الجرح والمعتدل  
أن القضاء على المسحور  
لا يجوز الا لضرورة  
وهي في خمس مسائل  
اشترى بالجار فتورى  
اختفى المكفول له  
حلف ليوفيه اليوم  
فتعقب الدائن  
أمرها يدها ان لم تصل  
نفقها فتعقب الخامسة  
٣ مطلب في القضاء على  
المسحور

٣ مطلب في الخصم اذا  
اختفى في بيته



والقطة) الظاهر قراءة بالنصب عطف على مال ويجوز حروجه عطف على المضاف اليه وهو أولى لما يقع منصوبين  
 يجوز رين لكن الإضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامية تأمل ثم الظاهر أن المراد بإقراض القاضى القطة هنا  
 ما إذا دفعها للمتقاضي اليه والأقراض تصرف فيها من تصدق أو أساء لا لتقطنا مل (قوله من مل) بالهمز في المصاح  
 رجل مل على فعل غنى، وقد جوز الإبدال والادغام اهـ أى إبدال الهمزة بباء وادغامها في الباء (قوله حيث  
 لا وصى) هذا الشرط زاد في الخبر بحثا بقوله وينبغي أن يشترط لجواز إقراض القاضى عدم وصى اليتيم فإن  
 كان له وصى ولو نصب القاضى لا يجوز له من التصرف في ماله وهو ممنوع من بيعه وجود وصى كافى يبيع القسنة  
 اهـ ورد محسبه الهملى بأن إطلاق المتن على خلافه وإنه إذا لم يجز منه الوصى ممنوع من الإقراض امتنع النظر  
 اليتيم ولا قائل به تأمل اهـ لكنه أفتى في وصا بالخبر به بأن الوصى إقراض مال اليتيم بأمر القاضى أخذ بما فى  
 وقف البصر عن القسنة من أن لتولى إقراض مال المسجد بأمر القاضى قال الوصى مثل القيم لقولهم الوصية  
 والوقف أخوان فلا يمنع النظر لليتيم بهذه الجهة نعم رد على الجران الوصى إذا كان له الإقراض بدون إذن  
 القاضى علم أن ذلك لم يدخل تحت وصايت به بل بقى للقاضى فلم يكن ممنوعا عنه مع وجود الوصى كالوصى وصيا  
 على يمينه ليس إهواوى فلا قاضى أن يزوجه بانفسه أو يأذن للوصى بتزويجه وليس الوصى ذلك بدون إذن  
 إذا دخل تحت وصايت بخلاف بيع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضى فعله مع وجود الوصى فلذا لم يذكر هنا  
 التصدق في المتن فانهم (قوله) ولا من يقبله مضاربة الخ في البصر عن جامع القصولين إنما عمل القاضى إقراضه  
 إذا لم يجد ما يشتر به به يكون غلة لليتيم لا لو وحده أو وحده من يضارب لأنه أنفع اهـ أى أنفع من الإقراض وما  
 قبل أن مال المضاربة أمانة غير مضمون فكيف الإقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض  
 (قوله) ولا مستغلا يشتر به) أى ما يكون فيه لليتيم غلة كعملت وهو منصوب بالعطف على محل اسم لا الأولى والا  
 كان حقه الرفع والبناء على الفتح كالإيجافى (قوله) لا يحفظه) أى بالأسند كالمال وأسماء الشهود ونحو ذلك  
 (قوله) لا يقرض الأب) أى فى أصح الروايتين فتح قال في الخبر وفي خزائن الفتاوى الصحيح أن الأب كالقاضى  
 فقد اختلف الصحيح والمعتدما في المتن وشمل ما إذا أخذ مال ولده الصغير قرض لنفسه وهو مروى عن الإمام  
 وقيل له ذلك ولم أر حكاى الحدق جواز إقراضه على رواية جواز مال الأب والظاهر أنه كالأب لقولهم الحداب والأب  
 كالأب في مسائل واختلافوا في إعراب الأب مال ولده الصغير في الصحيح لا اهـ (قوله) لأنه لا يقضى ولده) لأنه  
 ربحا يشكر المستقرض فيصاح للينة والقضاء بها ط (قوله) ولا الوصى) فالوفعل لا بعد ضحية فلا يعزله وكذا  
 ليس له أن يستقرض لنفسه على الأصح فالوفعل ثم اتفق على اليتيم مئة يكون متبرعا إذا صار متاعا فلا يخلص  
 ما لم يرفع الأمر إلى الحاكم وعلى الأبداع والبيع نسبته وتعمامه في الجز وفيه عن الخبر إنما إذا أقر الوصى أو الأب  
 أو الحداب والقاضى الصغير في عمل من الأعمال فالصحيح جوازها وإن كانت بأقل من آخر المتأمل اهـ أى لأن  
 للوصى والأب والحداب استعماله بالعرض بطريق التذلل وبالراضة فيالعرض أولى ككافى السامع والعشرين  
 من جامع القصولين وتعمام أمحاذ هذه المسائل فيه (قوله) ومتى جاز الخ) تصيد لقوله ولا المتقطعا إذا كان قبل  
 جواز التصديق بها وهذا ذكر اليرى في مسائل شتى آخر الكتاب بقوله الآن المتقطعا إذا نشد القطة وصى  
 مدة التشديدات تبقى أن يجوز له الإقراض من فقير لأنه لو تصديق بها عليه في هذه الحالة جاز للقرض أولى اهـ  
 فانهم (قوله) ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف الحق إماما عن خطأ وعمد وكل على وجهه إماما في حقه تعالى أو  
 حق العبد فالخطأ حتى العبد إماما أن يمكن فيه التدارك والرد ولا فإن أمكن بأن قضى بمال أو صدقة أو غلاق  
 أو اعتاق ثم ظهر أن الشهود عبيدا أو كفارا أو مجنونون في تخلف بطل القضاء وبالعبث فبقا والمزاني زوجها  
 والمسال إلى من أخذ منه وإن لم يمكن الرد بأن قضى بالقصاص واقتصر لا يقتل المقضى به وتصير صورة القضاء  
 شبهة مانعة بل بحسب الأدلة في مال المقضى به وهذا كله إذا ظهر خطأ القاضى بالنية أو إقرار المقضى به فلو إقرار  
 القاضى لا يظهر في حق المقضى به حتى لا يبطل القضاء في حقه وما الخطأ في حقه تعالى بأن قضى مجنوناً أو  
 سرقاً أو شرباً واستوفى الحد ثم ظهر أن الشهود كافر فالضمان في بيت المال وإن كان القضاء بالجور عن عمد وأقر

والقطة (واليتيم) من

على مؤتمن حيث لا وصى

ولا من يقبله مضاربة ولا

مستغلا يشتر به وله أخذ

المال من أب يستدرو وضعه

عند عدل قسنة (ويكتب

الصك) نذبا يحفظه

(لا) يقرض (الأب) ولو

قاضي لأنه لا يقضى ولده

(و) لا (الوصى) ولا

المتقط فان أقرضوا

ضمنوا الجزء من

التصديق بخلاف القاضى

ويستثنى إقراضهم

للقرورة كقرق ونهب

فيجوز اتفاقا بحس

وبنى حاز للمتقط

التصديق فالإقراض

أولى (ولو قضى بالجور

فالقرع عليه في ماله أن

متعمدا أو أقره) أى

بأحد (ولو خطأ) للقرع

(على المقضى له) بدروى

الخ معن بالسراج قال محمد

لوقال تعدلت الجور

مطلب فيما لو قضى

القاضى بالجور

به الضمان في ماله في الوجوه كلها بالجناية والاتلاف وعز القاضى ويعزل عن القضاء ط عن الهتدية لمخضا  
 (تنبية) ٢ القاضي اذا قام مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فالحصومة للذى عليه يوم القيامة  
 مع القاضى والمدعى امام المدعى فلا نه اثم بأخذ المال واما مع القاضى فلا نه اثم بالاجتهاد لان أحد ليس من  
 أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذ كيا عوارزم فاس المفتى على القاضى فأوردت ان القاضى صاحب مباشرة  
 للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول ان القاضى في زماننا ماجالى الحكم بعد  
 الفتوى لانه لو لم يكن يلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه اذ يقييل الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا لا يسي  
 الحاصصة والازم أن تنقطع النسبة عن المباشر الى المتسبب كما لو اكره رجل آخر باتلاف عضو على أخذ مال  
 انسان فان الضمان على المكره بالكسر لصيرورة المكره بالفتح كالألة ولا شأن ما هنالك كذلك فلم تنقطع  
 النسبة عن المباشر وهو القاضى وان اثم المتسبب وهو المفتى ولا يقاس هذا على مسئلة تفتين الساعى الى ظالم  
 مع أن الساعى متسبب لا مباشر فان تلك مسئلة استحصانة خارجة عن القياس زجر عن السعاية أكن يقيال  
 ان هذا حكم الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الآخرة ولا شك في أن كل اثم المباشر والمتسبب ظالم ثم  
 ولانظالم الخصومة معهم ما وان اختلف ظلمهما فان المباشر ظلمه أشد من أن يمسك رجلا حتى قتله آخر (قوله  
 انزل عن القضاء) الظاهر ان هذا وما بعده من بيان على رواية انزع الفسق وتقدم أن المذهب أنه لا يتمزل  
 بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يرد كذا في المتن فيعود الضمير الى السراج (قوله وشهادته) أى اذا اراد أن  
 يشهد شهادته عند القاضى المولى لا يقبلها الفسقة بغلبة الحور والرشوة فافهم (قوله القضاء مظهر لا ميث) لان  
 الحق الحكم به كان تابا والقضاء أظهره والمراد ما كان تابا وتوقيرا كالقضاء بشهادة الزور كما مر به في  
 تعريف القضاء عن ابن الفرس (قوله ويتخصص زمان ومكان وخصومة) عزاه في الاشياء الى اخلاصة وقال  
 في الفتح من أول كتاب القضاء الولاية تعقل التقيد والتعلق بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فانت  
 قاضيا وانما وصلت اليه مكة فانت أميرالموسم والاضافة كعقل قاضيا في رأس الشهر والاستثناء منها كعقلك  
 قاضيا الا في قضية فلان ولا تنطرق قضية كذا والدليل على جواز تعليق الامارة واضافتها قوله صلى الله عليه وسلم  
 حين بعث البعث الى الموت وأمر عليهم زيد بن حارثة أن قتل زيد بن حارثة فغير أميركم وان قتل جعفر فبذل الله  
 ابن رواحة وهذه القصص مما اتفق عليها جميع أهل السير والمغازي اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب  
 خمس عشرة سنة كبر الاول وثابت الثاني لكون العدود مؤثنا وهوسنة واجب ط بأنه على تأويل السنة  
 بالعلم والحول (قوله فلا تسمع الآن بعدها) أى لنهى السلطان عن سماعها بعدها فقد قال السيد الحوى في  
 حاشية الاشياء أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى أفندي الشهير بالمنقارى أن السلاطين الآن بأمر من قضائهم  
 في جميع ولاياتهم أن لا يسمعو ادعوى يعلمضى خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ونقل في الحامدية  
 فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم جماعها بعد النهى المذكور لكن هل يبقى النهى بعدموت السلطان الذى نهى  
 بحيث لا يحتاج من بعده الى نهى جديدا ففى في الأخير بما أنه لا بد من تجديد النهى ولا يستمر النهى بعده وبأنه  
 اذا اختلف الحكماء في أمره أو غير منتهى فالقول للقاضى المالم ثبت الحكم عليه النهى وأطال في ذلك  
 وأطاب فراجعوا وأماما ذكر السيد الحوى أيضا من أنه قد علم من عادتهم بعض سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن  
 من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ أمره باتاعه فلا يقبله ثالا معناه أن يلزم قانون  
 أسلافه بان يأمر بما أمر به ونهى عما نهوا عنه ولا يلزم منه أنه اذا تولى قاضيا لم ينه عن سماع هذه الدعوى أن  
 يصير قاضيه من غير ذلك وانما يلزم منه أنه اذا تولى بهاء صر محالكون عاملا على التزم من القانون كما شاهر  
 أنه حين تولى بالآن بأمر من عتسرو ما لحكم بأصح أقوال المذهب كما تقدم قبله ونظام الكلام على ذلك في كتابنا  
 تنقيح الحامد بقرأحه وأطالنا الكلام عليه أيضا في كتابنا تنبيه الولا والحكام (قوله الا في الوقف والارث  
 ووجود عذر شرعى) استثناء الارث موافق لما مر عن الحوى والمالى الحامدية عن فتاوى أحد أفندي المهنديارى  
 مفتى دمشق أنه كتب على ثلاثة أسئلة أنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدعى وبخلافه ما فى الأخير بحيث

انزل عن القضاء وفيه  
 عن أبى يوسف اذا غلب  
 جوره ورشوته ردت  
 قضايه وشهادته  
 (فروع) القضاء مظهر  
 لا ميث ويتخصص زمان  
 ومكان وخصومة حتى  
 لو أمر السلطان بعدم  
 سماع الدعوى بعد  
 خمسة عشر سنة فسمعها  
 لم ينفذ قلت فلا تسمع  
 الا ان بعدها الا بأمر  
 الا فى الوقف والارث  
 ووجود عذر شرعى  
 وبه أفشى المفتى أبو  
 السعود فليحفظ

٢ مطلب اذا قام  
 القاضى وأخطأ للخصومة  
 للمدعى عليه مع القاضى  
 والمدعى يوم القيامة

مطلب القضاء يقبل  
 التقيد والتعلق

مطلب فى عدم سماع  
 الدعوى بعد خمس  
 عشرة سنة

مطلب هل يبقى النهى  
 بعدموت السلطان

ذكر أن المستثنى ثلاثة مال الدين والوقف والغائب ومقتضاه أن الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعده هذه  
المدة وقد نقل في الحامدية عن المهنداري أيضاً أنه كتب على سؤال آخر فحين تركت دعواها الارث بعد بلوغها  
خمس عشرة سنة بلا دعوى الارث لا تسمع الا بأمر سلطاني ونقل أيضاً مثله فتوى تركت دعوى المولى أي السعود  
وتعربها اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الحجاب لا تسمع الا اذا اعترف  
النخعي بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركي عن فتاوى علي أفندي مفتي الروم ونقل مثله أيضاً شيخ  
مشايخنا الشافعي عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر أنه  
ورثته جدي بعدهم سماع دعوى الارث والله سبحانه أعلم (تنبيهات) الاول قد استفيد من كلام الشارح أن  
عدم سماع الدعوى بعده هذه المدة انما هو لانه من السلطان فيكون القاضي معزولاً عن سماعها لما علت  
من أن القضاء يتخصص فلذا قال الأبا مرأي فاذا أمر بسماعها بعده هذه المدة تسمع وبسبب النهي قطع الحيل  
والتزويز فلا ينافي ما في الاشهاد وغيرهما من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان اهـ ولذا قال في الاشهاد أيضاً وجب  
عليه سماعها اهـ أي يجب على السلطان الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعده هذه المدة أن يسمعها بنفسه  
أو يأمر بسماعها كي لا يضيع حق المدعي والظاهر أن هذا حيث لم يظهر من المدعي أمارة التزويز وفي بعض  
نسخ الاشهاد يجب عليه عدم سماعها وعليه الضمير يعود للقاضي المنهي عن سماعها لكن الاول هو المذكور  
في معين المفتي الثاني أن النهي حيث كان للقاضي لا ينافي سماعها من المحكم بل قال المصنف في معين المفتي ان  
القاضي لا يسمعها من حيث كونه قاضياً ولو حكمه الخصمان في تلك القضية التي مضى عليها المدة المذكورة فله  
أن يسمعها \* الثالث عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلا عذر في تسمع كل عمل مقابله من  
فتوى المولى أي السعود أفندي اذ لا تزوير مع الاقرار \* الرابع عدم سماعها حيث يتحقق تركها هذه المدة فلو  
ادعى في انشائها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانياً ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ  
مشايخنا التركي في مجموعة أن شرطها أي شرط الدعوى مجلس القاضي فلا يصح الدعوى في مجلس غيره  
كالشهادة تنوير وجر ودر وقال واستفيد منه جواب حادثة الفتوى وهي أن زبدار ترك دعواه على عمر ومدة خمس  
عشرة سنة ولم يدع عند القاضي بل طالبه بحقه مراراً في غير مجلس القاضي فقتضى ما لم تسمع لعدم شرط  
الدعوى فليكن على ذكر مثله أنه تكرر السؤال عنها وصرح فتوى شيخ الاسلام على أفندي أنه اذا ادعى عند  
القاضي مراراً ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزمومة تسمع لانه صدق عليه أنه لم يتركها عند القاضي  
اهـ ما في المجموعة وبه أفتى في الحامدية ثم لا يخفى أن ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طلبها فلو مات زوج  
المرأة أو طلقه ابعده عن سنه مثلاً من وقت النكاح فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبها انما ثبت لها بعد  
الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح ومثله ما يأتي فيما لو أخر الدعوى هذه المدة لاعمار المدينين ثم ثبت يساره  
بعدها وبه يعلم جواب حادثة الفتوى سلت عنها حين كتابتي لهذا المحل في رجل له كلب وكان وقف مشتمل على  
منجور وغرغره وضع من ماله الله كان باذن ناظر الوقف من نحو أربعين سنة وتصرف فيه هو وورثته من بعده في  
هذه المدة ثم أنكره الناظر الا أن وأتكر وضعه بالاذن وأراد الورثة ثباته واثبات الاذن بوضعه والذي ظهر لي في  
الجواب سماع البينة في ذلك لانه حيث كان في يدهم ويدورهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركاً  
للدعوى ونظير ذلك ما لو ادعى زيد على عمرو بدار في يده فقال له عمرو كنت اشتريته منك من عشر سنين فتوى  
في ملكي الى الان وكنته زدتى الشراء فتسمع بيته عمرو على الشراء المذكور بعده هذه المدة لان الدعوى توجهت  
عليه الا أن وقفها كان واضح اليد بلا معارض فلم يكن مطالباً باثبات ملكيتها فلم يكن نازكاً للدعوى ومثله فيما  
يظهر أن مستأجر دار الوقف بعمرها باذن الناظر ويتفق عليها منطعمان الذين اهرم بصددته على الوقف وبسبب  
في زماننا عمر صدا ولا يطلب به ما دام في الدار فلذا خرج منها فله الدعوى على الناظر عمر صددته المذكور وان طالب  
مده حيث حرت العادة أنه لا يطلب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقطع بعضهم أجرة الدار  
فلينأمل الخامس استثناء الشارح العذر الشرعي عم بما في التفسيرية من الاقتصار على استئناف الوقف وما ل

\* أمر السلطان أعما  
يفقذاذا وافق الشرع  
والانلاأشاه من القاعدة  
الخامسة وقواشيتي فلو  
أمر قضائه يتعطف  
الشهود وجوب على العلماء  
أن يتصحوه ويقولوا له  
لا تكلف قضائنا إلى  
أمر يلزم منه مضطرب  
أو مضطرب الخلق تعالى \*  
قضا الباشا وكنا به إلى  
القاضي حازان لم يكن  
قاضي موافق من السلطان  
\* الحاكم كلقاضي  
الافى أربع عشرة  
مسئلة ذكرناها في شرح  
الكنز بعض في البصر  
\* وفي الفصل الاول  
من جامع الفصولين  
القاضي يتأخر الحكم  
بأمر ويعزل وفي  
الاشياء لا يجوز للقاضي  
تأخير الحكم بعد وجود  
شرائطه الا في ثلاث  
لرب يقول له صلح أقارب  
مطلب اذا ترك الدعوى  
ثلاثا وثلاثين سنة لا تسمع  
مطلب باع عقارا أو أحد  
أقارب به حاضر لا تسمع  
دعواه  
مطلب طاعة الامام  
واجبة

التيب والغائب لان العذر يشمل مالو كان الذي عليه ما كاطلما كما يأتي وما لو كان نائب الاعسار في هذا الملة  
ثم أيسر بعدها فتسمع كاذ كرفي الحامدية \* السادس استثناء مال التيب مقبدا اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه  
المدة وعما اذا لم يكن له ولي كما يأتي وفي الحامدية لو كان أحد الورثة قاصرا أو بالغين تسمع الدعوى بالنظر إلى  
القاصر بقدر ما يحسدون بالغين \* السابع استثنوا الغائب والوفد ولم يبنوا له مدقة سمع من الغائب  
ولو بعد خمسين سنة يؤد بقوله في الخبرية من المقرر أن التزلز لا تأتي من الغائب له أعليه لعدم تأني الجواب  
منه بالقضية والعلة خشية التزوول و لا تأتي بالغصة الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غصة المدعي والمدعي عليه اه  
وكذا الظاهر في باقي الأعداء أنه لا مدقة لها لأن بقاء العذر وإن طال مدتة يؤكده عدم التزوول بخلاف الوفاق  
فانه لو طال مدتة دعواه بلا عذر ثلاثا وثلاثين سنة لا تسمع كما أتت في الحامدية أخذنا مما ذكر في الحرفي كتاب  
الدعوى عن ابن الفرس عن المسبوط اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع  
دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق بظاهرا اه وفي جامع الفتوى عن فتاوى العتاني قال  
المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة لأن ما يكون الذي غابا أوصدا أو مجنونا  
وليس له ما ولي والمدعي عليه أمير جازا اه ونقل طعن الخلاصة لا تسمع بعد ثلاثين سنة اه ثم لا يخفى أن هذا  
ليس متين على المنع السلطاني بل هو منع من الفقهاء فلا تسمع الدعوى بعده وإن أمر السلطان بسماعها  
\* الثامن سماع الدعوى قبل مضى المدة المحددة مقبدا اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق بظاهرا  
سأني في مسائل شتى آخر الخطاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأمر أنه أو أحد أقارب به حاضر يعلم به ثم ادعى ابنه  
مثلا أنه ملكه لا تسمع دعواه وجعل سكوتيه كالأفصاح فقطع التزوول والجيل بخلاف الاثنى فان سكوتيه ولو جار  
لا يكون رضا الا اذا سكنا الجار وقت البيع والتسليم وأصرف المشتري فيه زرع أو بناء فلا تسمع دعواه على ما  
عليه الفتوى فطعنا لا طماع الفاسدة اه وأطال في تحقيقه في الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا بغير سكوت  
القريب أو الزوجة عند البيع مانعا من دعواه بلا تشديد بأطلاعه على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والتمني  
وأما دعوى الاثنى ولو جازا فلا بد في متهمان السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقده عدة وقد  
أجاب المصنف في فتاواه فمن له بيت يسكنه مدقة تدعى ثلاث سنين وتصرف فيه هدم أو عمار مع اطلاع جاره  
على ذلك بأنه لا تسمع دعوى الجار عليه البيت أو بعضه على ما عليه الفتوى وسأني تمام الكلام على ذلك آخر  
الكتاب في مسائل شتى قبيل القرائن ان شاء الله تعالى فانظر هناك فانه مهم **قوله** أمر السلطان انما يغخذ أي  
يتبع ولا يجوز تخالفه وسأني قبيل الشهادات عند قوله أمره قاض يقطع أو يرجع الخ التعليل وجوب طاعة  
ولي الامر وفي طعن الجوى أن صاحب البعز ذكرنا فلا عن اثنتان طاعة الامام في غير معينة واجبة فلو أمر  
بصوم يوم وجب اه وقد سأل السلطان لو حكم بين الخصمين فينفذ في الاصح وبه يقول **قوله** يلزم منه مضطرب  
أي ان عسوله وسخط الخالق أي ان أطاعوه اه ح عن الاشياء وفي مضطرب ضم المهمل مع سكوت الخاء المحضة  
وفتحهما ونقل عن الصبرية حوازي التحليف وهو مقبدا عاذا راء القاضي جازا أي بان كان خارا أي ما اذا لم يكن  
له رأى فلا ط عن أي السعد والرياء بال رأى الاتحاد **قوله** قضاء الباشا الخ قد سأل الكلام عليه قبيل قول  
المصنف لا يقضى على غائب ولاه **قوله** الحاكم كلقاضي في بعض النسخ الحكم وهو الذي في البصر والاشياء  
**قوله** الا في أربع عشرة مسئلة سأني في آخر باب التحكيم أنه في الجرح عدة سبعة عشر وما في بيان  
هذا أعز بانه عليها **قوله** ذكرناها من كلام الاشياء **قوله** ويعزل أي يستحق العزل كما في الزبلي  
**قوله** لربية أي اذا كان له ربة في الشهود ومنها ثلاثة شهدوا عنه ثم قال أحدهم قبل القضاء استغفر الله  
كذبت في شهادتي فسمعها القاضي بلا تعيين شخصه فاليهم فقالوا كاتل على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم  
و يخرجهم من عنده حتى ينظر في ذلك يرى **قوله** ولرب صلح أقارب وكذا الاجاب لان القضاء موثوق  
التعينة فحضر عنه هما مكن ط عن الشيخ صالح في البصري عن خزنة الكل اطاعم القاضي في ارضاء  
الخصمين لأبأس بردهم ولا ينفذ القضاء بينهما ما لم يصطلحا ولا يردهما كثر من مرتين وإن لم يطعم

أفخذ القضاء اه **(قوله)** وإذا استهل المدعى أراد أن المدعى إذا استهل من القاضي حتى يحضر بنية فانه يحمله  
وكذا إذا قام البينة ثم ان المدعى عليه استهل من القاضي حتى يأتي بالدفع فانه يحمله ولا يجعل بالحكم اه وهذا  
بعد أن يسأله عن الدفع وكان محصافا فلو ساءلناه له ولا يلتفت اليه كافي فاضعان يرى قلت وسأني قيل باب  
دعوى الرجل أن له قال المدعى عليه في دفع مهمل الى المجلس الثاني زاد البينة عن الخلاصة مسئلة أخرى يؤخر  
فيها الم لا يعتد على قوى أهل مصرف فبعت الفتوى الى مصرف آخر لا تأخر تأخير القضاء **(قوله)** لا يصح رجوعه  
عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي وأوقعت في تلبس الشهود أو أطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما  
في الخاتمة أساءه بد رجوعه لانه لو أنكر القضاء وقال الشهود قضى فأقول له على الفتى به ذكره ابن القيس  
وقد تمنا أول القضاء عن جامع الفصولين اعتمادا خلافا في زماننا **(قوله)** لو بعلمه كذا إذا اعترف عنده شخص  
لاخر مبلغ وغاب عنه ثم تدعى عنده ثمان في حكم على أحدهما طانا أنه ذلك المعترف ثم بين له أنه غيره له نفسه  
وعماه في شرح الوهبانية وهذا مبني على أن القاضي العمل بعلمه والفتوى على عدمه في زماننا كانه في الاشياء  
عن جامع الفصولين وقد نزل ما نال الفساد القضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسأني عامة في باب كالم القاضي  
الى القاضي **(قوله)** أو ظاهر خطوه تقدم يبعه عند قوله ولو قضى بالجور **(قوله)** أو بخلاف مذهبه تقدم  
ببانه عند قوله قضى في مجتهده فيه بخلاف ربه **(قوله)** فعل القاضي حكم الخ كذا في الاشياء نفي بعا واستثناء  
وذكر في الصر أول كتاب القضاء ففعل القاضي على وجهين الأول ما لا يكون موضع الحكم كالأمانة مكففة  
بتزويجها فزوجها فانه وكل عنها ففعله ليس بحكم كافي القاسمة \* الثاني ما يكون محل الحكم كتزويج صغيرة  
لاولى لها وشرائه وبسعه مال التيم وقسمة العقار ونحو ذلك فزعم في الخمس بانه حكم وكذا تزويجه البتة من  
ابنه ورد في نكاح الفتح بان الاوجه أنه ليس بحكم لا تنفا شرطه أى من الدعوى الصحيحة وبان الحاقه بالوكيل  
يكنى للنع يعني أن الوكيل بالتحكيم لا يزوج من ابنة فالقاضي بمنزلة فيفني ذلك عن كونه حكما وعلى هذا  
فقولهم شراء القاضي مال التيم أو شيئا من القسمة لنفسه لا يجوز لانه حكم لنفسه خلاف الاوجه لان الحاقه  
بالوكيل للنع مفع عن كونه حكما لان شراء الوكيل لنفسه باطل لكن لما كثرت كلامهم كون فعله حكما  
فالاولى أن يقال تصحيحه كالمهم ان الحكم القولي يحتاج الى الدعوى والفعلي لا كالم القضاء الضمني لا يحتاج اليها  
واحتاجا جميعها القصدى ويبدل الضمني تبعا وقال محمد في الاصل لو طلب الورثة القسمة له فاقروهم غائب  
أو صغير قال الامام لا قسم ما لم يرهنوا على الموت والموارث ولا قضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة  
القاضي قضاء منه وقال ابيهم اه وهذا قاطع للشبهة فتعين الرجوع الى الحق اه ما في البصر لمخصصا وحاصله  
أن ما في الاصل لا يمكن الحاقه بالوكيل في المنع من القسمة فتعين أن العلة مانع عليهما من كون فعله حكما وتعين  
التوفيق عاذا كرم أن القضاء الفعلي لا يحتاج الى الدعوى كالضمني بخلاف القولي القصدى وبه اندفع ما مر عن  
الفتح من قوله لا تنفا شرطه وان دفع ايقافا لرب الفرس ان الصواب أن الفعل لا يكون حكما كما قال في الزهر  
مما يدل على أنه ليس بحكم انما هم خاير البلوغ لصغير وللصغيرة تزويج القاضي على الاصح اذ لو كان تزويجه  
حكما لم يقضه اه قلت وقد يقال ان معنى كونه حكما أنه اذا زوج البتة ليس لغيره نقضه كما في بيه ان  
نجم على رفعه الى ما كثر لا يراه ليس له نقضه بل عليه تنفيذه لان الحكم رفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه  
ليس لها خاير البلوغ كالأزوجه اعصية غير الاب والجدة وحكمه بالقاضي وإن حكمه بجهة العقدا لا ينافي ثبوت  
خاير البلوغ كالاختياري فكذلك اهنا الاولى **(تتمة)** وقال في الاشياء القضاء الضمني لا شرطه الدعوى والخصومة  
فانما شهدا على خصم بحق وذكر اسم واسم آيمو وحده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنفسه ضمنا وان لم يكن  
في حادثة النسب اه أى اذا كان المشهود عليه غير مشار اليه فلو مشار اليه لا يثبت نسبته كما أوجهه الجوى  
ثم قال في الاشياء وعلى هذا الوجه بان فلانة زوجة فلان وكتبت زوجها فلانة في كذا على خصم مشترك وقضى  
بتوكليها كان قضاء فلانة زوجة فلان وحده بينهما وحى حادثة الفتوى ونظير ما في الخلاصة من طريق الحكم بنبوت  
الرمضان أن يعلق رجل وكلة فلان بدخول رمضان ويدين بحق على آخر ويشترط في دخوله فتمام البينة

وإذا استهل المدعى

• لا يصح رجوعه عن

قضائه الا في ثلاث

لو بعلمه أو ظهر خباؤه

أو بخلاف مذهبه أو نحل

القاضي حكم فداو

زوج البتة من نفسه

أو بأنه لم يجز

مطلب لا يصح رجوع

القاضي عن قضائه الا في

ثلاث

مطلب في حكم القاضي

بعلمه

مطلب فصل القاضي

حكم

مطلب القضاء القولي

يحتاج للدعوى بخلاف

الفعلي والضمي

مطلب في القضاء

الضمي

على رؤياه فثبت رمضان حتى ثبوت التوكيل وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتن من أنه لو ادعى كفاً على رجل بجمال باذنه فأقر بها وأنكر الدين فبهر على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاءه عليه مقصداً وعلى الأصل القالب ضمناؤه فروعاً وتفاصيل ذكرناها في التشرح اهـ (قوله الألف مستثنى المخرج) استثناء من قوله فعزل القاضي حكم وجهه الأول أن فعله بطريق الوكالة ووجه الثاني أن فعله كعمل الواقف فلقاض آخر نفقسه كما في منتخب المحط الرضوي وقد ذكرك في بعض المشايخ فإنه قال وإن أعلى القاضي بعض القسراء أي قسراً من قرابة الواقف ولم يقضه به بذلك ولم يجعله راتبة في الوقف كان لقاض آخر نفقسه لكن ذكر في الأشباه من القاعدة الخامسة أن تقرر بالقاضي المرتب غير لازم إلا إذا حكم بعدم تقرر غيره فينبذ بلزم وهي في الخصاف أفاده البيهري (قوله ٢) أمر القاضي (حكم) قد علمنا أول القضاء أنهم انفسقوا على أن أمره يحبس المدعي عليه بالحق كأمه بالأخذ منه وعلى أن أمره يصرف كذا من وقف الفقراء إلى فقير من قرابة الواقف ليس يحكم حق وصرفه إلى فقير آخر صريح واختلاف في قولهم سلم الدار وعمام الكلام عليه في الجرو والنهر هناك (قوله ٣) القاضي يحلف غريم الميت لم يبين أن هذا التحليف واجب أم لا ووقف فيه المقدسي لكن قال في الخلاصة عن أدب القاضي للخصاف وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد أئدائه البلى عنه ولا قبضه فأبى ولا أبرأته ولا شأمنه ولا أحلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن اهـ وعلمه الصدر الشهيدان البين ليس للوارث ههنا وأغماهي للتركة لأنه قد يكون له غريم آخر أو موصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شأحي يستخلف اهـ حيث أجمعوا على تحليفه وذكرنا أنه لا يدفع إليه المال حتى يستخلف ولولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا ينفذ حكمه بالدفع والقبض والقاضي ما أمر بالحكم ما صاغ أقوال الأمام فإذا حكم بغيره لم يصح فكيف وقد أجمعوا على التحليف وتعمامه في الحامدة قال في الجرمين الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة أو بثبته بالبنية وعزا إلى الولوجية ثم قال ولم أر حكم من ادعى أنه يدفع للدين بغيره من هل يحلف وينبئ أن يحلف احتياطاً اهـ قال بحسبه الرمي قد يقال أنما يحلف في مسألة مدعي الدين على الميت احتياطاً لا احتمال أنهم شهدوا باستحباب الخلف وقد استوفاه في ملحق الأمر وأما في مسألة دفع الدين فثبت له دفع حقيقة الدفع فانتفى الاحتياط المذكور اهـ وهذا وجهه كما لا يخفى (تنبيه) قد بالقاضي لأن الوصي أن يدفع ذلك للقره إذا أقر به الميت عنه كما نصوا عليه وتعمامه في البيهري (قوله ولو أقر به المريض) أي في مرض موته قال في التنازعية وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي عرفنا أن الدين إذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الأسباب فغريم الميت يستخلف وكنافن أن الدين إذا ثبتت إقرار المريض في مرض موته أن التبرم لا يستخلف لأنه ذكر في المبسوط في مواضع أن المريض إذا أقر في مرضه بالدين للغير غما فاتهم يعطون ذلك ولم يشترط البين والخصاف ذكر الذين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اهـ يرى (قوله أنه حلف المخدرة) هي التي لا تخاطب الرجال وإن خرجت لحاجة وحجم كذا ذكره الشارح عن القصة في باب الشهادة على الشهادة (قوله الإبشاهدين) هذه عبارة الأشباه وظاهرها أنه لا بد من شاهدين غير الأمين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهدين قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد منافي الوقف المخرج) كان الأول ذكره عند قوله أمر السلطان أنما ينفذ المخرج (قوله) أن السلطان مخالفة شرط الواقف فيجوز له إحداث وتطفيه أو مر تباً إذا كان المقرر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله ولو غلبه قري مزارع) مان كان الواقف لسلطاناً أو واحداً من الأمراء ولم يعلم تملكه لها أو جشترى ولتأعماله الشارح هناك بقوله لأن أصله الميت المال وأقوى المقي أو بالسود أو قسديان أو فاق الملوك والأمراء لا يراعى شروطها لأنها من بيت المال أو ترجع إليه اهـ وقد عمات الكلام على ذلك في الوقف (قوله وأجاب صنعي أفندي) أي عن سؤال شل عنه (قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين

الألف مستثنى إذا أذن

للقاضي ترويحاً

كان وكلاً وإذا أعطى

فقيراً من وقف الفقراء

كان له إعطاء غيره اهـ

القاضي حكم الألف مسألة

الوقف المذكور فأمره

قوى فلوصرف لغيره

صح \* القاضي يحلف

غريم الميت ولو أقر به

المريض \* لا يقبل قول

أمين القاضي أنه حلف

المخدرة الإبشاهدين \*

من أعتد على أمر القاضي

الذي ليس بشري لم

يخرج عن العهدة اهـ

وقد منافي الوقف عن

المنظومة المحيطة مع

البنسوط أن السلطان

مخالفة شرط الواقف لو

غالبه قري مزارع وأنه

يعمل بأمره وإن غاير

الشرط فلخصف قلت

وأجاب صنعي أفندي بأنه

متى كان في الوقف سعة

٢ مطلب أمر القاضي

حكم

٣ مطلب يحلف القاضي

غريم الميت



والعين المهملة أي: بأن كانت غلته وافر **(قوله ولم يقصر)** أي ذو الويلفة التي أحدها السلطان **(قوله لا ينعج)** أي من تناول ما فروه **(قوله بحسب الولي الخ)** في البحر لا يحسب صبي على دين الاستهلال ولوله مال من عرض وعشار إذا لم يكن له أب أو وصي والرأي فيه للقاضي فإذن في بيع بعض ماله إلا بقائه ولوله أب أو وصي يحسب أن امتنع من قضاء دينه من ماله أي مال الصبي ولا يحسب الصبي إلا بطريق التأديب ثلاثا تجابر إليه مثله إذا بشر شأ من أسباب التعدي قصدا فلو خطأ فلا كثافي كقالة المبسوط في المحط للقاضي حبس الصبي التاجر تأديبا لا عقوبة ثلاثا على حقوق العاد فان الصبي يؤيد لئلا يخرج عن الأفعال الأتمية اهـ **(قوله فستأمل نفسه هنا)** قد علمت من عبارة المبسوط والمحط أن نفسه على وجه العقوبة وأبانه على وجه التأديب وهو شامل أيضا للآذون والمحجور فافهم **(قوله قال)** أي الشرنبلالي وقد عزا في التمر إلى الطرسوسي أخذنا من قول المبسوط ولوله أب أو وصي الخ **(قوله للقاضي نفسه)** أي يقض بيع الأب والوصي أو النقص أصله الصغير **(قوله كاتظمه الشارح)** أي شاح الوهانية للقاضي عبد البر النخعي **(قوله ولم يصلح)** أعاد كره لانهم صرحوا بأن شرط بيع الأب عقال الصغير على القيمة كونه محجورا أو مستورا فلاو كان مفسدا لا يجوز إلا بضعف القيمة **(قوله ولا يصلح النقص)** أو الوالحال وقوله يسطر بسكون السين جملة استثنائية **(قوله ولم يحبس الخ)** أي يحبس الولد أو الوصي في دين على الطفل لا حتى إذا كان الطفل مال واستعان أمه كعامة **(قوله وصي)** على تقدير الوالد العاطفة **(قوله والتأديب الخ)** أي يحبس الصبي للتأديب بعض المشايخ تصوروا **(قوله وفي الدين لم يحبس أب)** تقدمت هذه المسئلة في قوله لا يحبس أصل وإن علا في دين فرعه بل يقضى القاضي دينه من عين ماله أو قيمته الخ واحتراز بالدين عن النقطة فانه يحبس بها كإمرهنا **(قوله ومكاتب)** يفتح التاء أي لا يحبس المكاتب دين الكلبة فإن كان ديناً آخر يحبس به الولي ومنهم من منعه لأنه يمكن من أسقاطه بالتجيز وصحة في المبسوط وعليه الفتوى يخرج عن أنفع الوسائل **(قوله وعبد لولاه)** أي دين مولاه أطلقه ما لم يلحق ظاهره ولو كان مديونا بغير **(قوله كعكس)** أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى دين مكاتبان كان من جنس بدل الكلبة أو نوعا المقاصة أو لا يحبس لتوقفا على الرضا ولا يحبس المولى دين عبده المأذون غير المأذون وإن مدينوا لا يحبس لحق الغرما بجزء ذكره الشارح بعد **(قوله ومعسر)** أي من ظهر إعاره بعد حبه المدة التي أبراهم القاضي فلا يحبس بعدها (٢) وهذا بالغ عند من لا يحبس سبعة أو لها الصبي وكلها في الظن وقد عزا في البحر كذلك لكنه أسقط المعسر وذكره العاقلة أن نالهم عطاء فلا يحسبون في دية وأرش ويؤخذ من العطاء ما لم يكن عطاء يحسبون ثم قال ويراد مستثنان لا يحبس المدينون إذا علم القاضي أنه لا مالا غائبا ويحسب ما سواها فصارت تسعا اهـ قلت وبالمعسر صارت عشرا **(قوله نعم الخ)** تقييد لقوله كعكس **(قوله الأفيما كان من جنس الكلبة)** الأولى أن يقول إن لم يكن من جنس الكلبة فانه نقيد أيضا لقوله كعكس كعلم من عبارة البحر المارة أضا **(قوله سدا)** مفعول مقدم على فاعله وهو مكانته **(قوله والعندي)** أي في الكلبة بخلاف ما يعتقد غير لازم في شأنه فله قسجها **(قوله المحرر)** اسم فاعل أي التي حرر الكتب وصحتها واحتاج إليها لاعتقاده عليها **(قوله أنالكس ما هو معسر)** انقضاء الدين مقدم على حاجته إليها وإن كان فقيرا في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة كالأو كان له قوت شهر فانه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كافي القنية والله سبحانه أعلم

## \* (باب التكبير) \*

لما كان من فروع القضاء وكان أحط رتبته من القضاء آخره ولهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعلقه بالشرط وإضافته إلى وقت خلاف القضاء لكونه صلحا ومنه بخر **(قوله هو ثقة الخ)** في الصحاح ويقال حكمت في مالي إذا جعلت إليه الحكم فيه اهـ وهذه العبارة تدل على أن الحكم لتخصيص المال خلاف المال وتوجه عبارة الشارح ولذا قال في المصباح حكمت الرجل بالتمسك بقضت الحكم إليه **(قوله وعرفا قوله التمسك)**

فيما لا تعبد وعرفا (قوله التمسك)

\* (باب التكبير) \*

(هو) تعلقه بالحكم

ويحبس ذو الكبر

الصحاح المحرر

على الدين إذا لم يكن

ما هو معسر

حاكما يحكم بينهما وكنه  
 لفظه الدال عليه مع  
 قبول الآخر ذلك  
 (شرطه من جهة  
 المحكم) بالكسر العقل  
 لا الحرية (والاسلام)  
 فصح تحكيم ذي ذمما  
 (وشرطه من جهة  
 المحكم) بالفتح (صلاحته  
 للقضاء كالمز) (و بشرط  
 الاهلية) المذكورة  
 (وقته) أي التحكيم  
 (و وقت الحكم جميعا  
 فلو حكما عبدا ففقد أو  
 صبا فبلغ أو ذمما فاسلم  
 ثم حكم لا ينفذ كما هو  
 الحكم (في مقلد) يفتح  
 الا لامشدة بخلاف  
 الشهادة وقدمناه له  
 استقصى العبد ثم عتق  
 ففضى صح وعزاه سعدى  
 أفندى للمبتنى (حكا  
 رجلا معلوما لزوجها  
 أول من يدخل المسجد  
 لم يجز اجاعا للمهالة  
 (فحكم بينهما بينة أو  
 اقرارا أو تكول) ورضيا  
 بحكمه (صح لوفى غير حد  
 وفوددية على عاقلة)  
 الاصل ان حكم المحكم

مطلب حكم بينهما قبل  
 تحكيمه ثم أجاز ارجاز

أي القربى المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد القربان وإذا أعيد عليهما خبر الجماعة في قوله تعالى هذان  
 خصمان اختصموا وفي المصباح الخصم يقع على المفرد وغيره وألذ كروا إلى بل فقلوا حد في لغة بطاقي في التثنية  
 والجمع فيجمع على خصوم وخصام اه فافهم (قوله حاكم) المراد به ما بين الواحد والتعدد (تنبيه) في  
 الجرح عن البرازية قال بعض علمائنا كذا قضاء عهدنا في بلادنا لمصلحون لانهم تقلدوا القضاء بالشروط يجوز  
 أن يجعل حاكما بترافع القضية واعتراض بأن الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده ماضى الحكم وضهور  
 المدعى عليه قد يكون بالاشتصاص والجبر فلا يكون حكما إلا ترى أن البيع قد ينفذ ابتداء بالتعاطى لكن إذا  
 تقدمه بيع باطل أو فاسد وترتب عليه التعاطى لا ينفذ البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال  
 الساف القاضي التافذ حكا أعز من الكبرى بالجر اه قال ط وبعض الشافعية يعبر عنه بأنه قاضى  
 ضرورة إذ لا يوجد قاض فباعلنا من البلاد الأوهو راش ومرش اه وانظر ما قدمناه أول القضاء (قوله  
 وركته لفظه الخ) أي ركن التحكيم لفظه الدال عليه أي اللفظ الدال على التحكيم كالحكم بيننا وأجعلنا الحكم  
 أو حكمان في كذا فلا يس المراد بخصوص لفظ التحكيم (قوله مع قول الآخر) أي المحكم بالفتح فلو لم يقل  
 لا يجوز حكمه لا يتبدل التحكيم بغيره المحط (قوله من جهة المحكم) أي جنبه الصالح بالرفيق  
 وشمل ما لو كان أحدهما قاضيا كافي القهستاني (قوله لا الحرية) فحكمه المكاتب والعبد المأذون جميع  
 بحر (قوله فصح تحكيم ذي ذمما) لانه أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين وتكون رضاهما عليه في  
 حقهما كتقليد السلطان أيامه وتقليد الذي يحكم بين أهل الذمة مع جميع أهل المسلمين وكذلك التحكيم هتد بعن  
 النهاية ط وفي البصرين المحط فلو أسلم أحدا الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على المسلم وينفذ المسلم  
 على الذي وقبل لا يجوز للمسلم أن يضاو تحكيم المرتد موقوف عنده فان حكم ثم قتل أو فحق بطل وإن أسلم نفذ  
 وعندهما جاز بكل حال (قوله كالمز) أي في الباب السابق في قوله والمحكم كالقاضى وأجازوا تحكيم  
 المرأة والفقير لمصالحتهما للقضاء والاولى أن لا يحكما فاسقا بحر (قوله وقته ووقت الحكم جميعا) وكذا فيما  
 بينهما بخلاف القاضي كإساق في المسائل الخالفة بحر (قوله فلو حكما عبدا الخ) ولو حكما أو عسلا فحكم  
 الخ وحده لم يجز وكذا إذا حكما بغير من المحط (قوله في مقلد) يفتح الا لامشدة للجوهول أي فمن قلده  
 الامام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيها عند الاداء فقط وأشار بهذا إلى فائدة قول  
 المصنف صلاحته للقضاء حيث لم يقل للشهادة (قوله وقدمنا) أي قبل قوله وادفع اليه الحكم قاض وأشار  
 بهذا إلى أن قوله كما في مقلد ليس متفقا عليه وقد ذمنا أول القضاء عند قوله وأهله أهل الشهادة أن فيسروا بين  
 وأنه في الواقعات الحاسمة قال الفتوى على أنه لا يعزل بالردة لان الكفر لا ينافى ابتداء القضاء أحدى  
 الروايتين وإن هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام والعتق بالتحديد بتولية  
 جزئي الجروا قصر عليه في الفتح خلا لما سئى عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف الصبي إذا بلغ فإنه لا بد من  
 تحديد تولى به وقد سوجه الفرق هناك فافهم وهل تجزى هذه الرواية في الحكم له أم لا والظاهر (قوله ورضيا  
 بحكمه) أي إلى أن حكم كذا في الفتح فأود أنه احتراز عما لو رجعا عن تحكيمه قبل الحكم أو عما لو رضى أحدهما  
 فقط لكن كان الاول كره قبل قوله حكم لثلا هوهم اشتراط الرضا بعد الحكم مع أنه إذا حكم لمزهما حكمه كما  
 في الذكر وغيره وبأن متناؤيد كره هناك بأول يدخل ما لو حكم بينهما قبل تحكيمه ثم قالارضا بحكمه وأجزاه أنه  
 جاز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لوفى غير حد وقولنا الخ) يشمل سائر المجتهدات من حقوق العباد كذا كره  
 بعد وما ذكره من منعه في القصاص تبعا للكترو غير هو قول المصنف وهو الصحيح كافي الفتح وما في المحط من  
 حوازه فيه لا من حقوق العباد ضعيفا ولا بقوداية لان فيمحق الله تعالى أيضا وان كان القالب حق العبد  
 وكذا ما اختاره السرخسى من جواز في حق القذف ضعيف بالاولى لان القالب فيه حق الله تعالى على الأصح  
 بحر (قوله ودية على عاقلة) خرج ما لو كانت على القتال بان ثبت القتل باقراره أو ثبتت جراحته بينة وأرشها فل  
 مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحا أو عيدا أو كانت قدر ما تحمله ولكن كانت الجراحه عدا لا ترجب

القصاص فينفذ حكمة وعما في البحر (قوله عزرة الصلح) لانهما توافقا على الرضا عما يحكم به علمهما (قوله)  
وهذه لا يجوز بالصلح اعترض بأنه سائي في الصلح جواز في كل حق يجوز الاعتراض عنه ومنه القصاص لا يما  
لا يجوز ومنه الحدود أقول منشأ الاعتراض عدم فهم المراء فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح أي بأن  
اصطلاحا على لزوم الحد أو لزوم القصاص الخ وما سائي في الصلح معناه أنه يجوز الصلح عن القصاص حال لانه  
يجوز الاعتراض عنه بخلاف الحد القصاص هناما صلح عنه وفي الأول مصالح علموا الفرق ظاهر كما لا يخفى  
(قوله بعد وقوعه) الأولى أن يبدله بقوله قبل الحكم (قوله) كما يفرد أحد المعادين الخ أي ينقض العقد وفسخه  
إذا علم الآخر ولو بكاتبه أو رسول على تفصيل مر في الشركة وبأن في الوكالة والمضار به أن شاء الله تعالى (قوله)  
بلا التماس طالب يعني أن الموكل يفرد بعزل الوكيل مالم يتعلق بالتوكيل حق المدعي كما لو أراد خصمه بالسفر  
فطلب منه أن يوكل وكلاهما الخصومة فلا سب له عزلة كسائي في بابه (قوله) وغريماله منصوب على أنه مفعول  
معه (قوله لأن حكمه بالصلح) والصلح من منسج التجار فكان كل واحد من الشريكين راضيا بالصلح وما في  
معناه بحر (قوله يحكمه) متعلق برضا (قوله) ثم استثناء الثلاثة أي الحد والقود والدية على العاقلة  
وكان الأولى كرهذا عقبها (قوله في كل المجتهدين) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد  
كالطلاق والعتاق والكفالة والشفعة والنفقة والدون والبيع بخلاف ما خالف كتابا وأوسنة  
أو أوحا (قوله) حكمه يكون الكتابات وراجع الخ قال الصدر الشافعي شرح أدب القضاء هو الظاهر  
عند أصحابنا وهو الصحيح لكن مشائنا امتنعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كافي الحد ود  
والقصاص كإلتباس العوام به أه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم الحاكم في الطلاق المضاف ينفذ  
لكن لا يفتي به وفيه روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استقى فقها بعدا لافاته  
بطلان البين وسعة اتباع فتاواه أو مسائل المرأه المخلوف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى  
وكان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها فاستحق فقها آخر فتاة بحصة البين فله ينفذ في الأخرى وعكس الأولى  
علاقتهاهما أه (قوله) وغير ذلك كإذنا من صهرته بشهوة وانتشر له حكم الزوجان حكم الحاكم لهما بالحل  
على مذهب الشافعي فالاصح هو الثاني فإن كان الحاكم براء والافصح عدمه فأدعى في البحر عن القسنة (قوله)  
وظاهر الهداية الخ حيث قالوا أو يخصص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في مسائل المجتهدين وهو  
الخصص إلا أنه لا يفتي به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفعه لتجاسر العوام أه أي تجاسرهم على هدم المذهب فتح  
ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة أن فتاوه تقدم فيها أن الصحيح حصة التصكيم وأنه الظاهر عن  
أصحابنا وكان ما هنا جميع القول الآخر المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يفتي بجواز في  
مسائل المجتهدين لكن ذكر في البحر عن الأول والوجه والقسنة ما هو كالصريح في أن ذلك في البين المضافة وتخوها  
ونحوهما قدسنا أنما عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأن التصريح به في المخالفات ولكن يتأمل في وجه المنع  
من عدم الاتقابه والتعليل بأن لا تجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص البين المضافة ونحوها  
ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك أيضا وأجاب عما حاصله أنهم منعوا من تولية القضاء لغير أهل التلحيم بغير  
الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنالكا لتجاسر العوام على الحكم بغير علم فليت هذا فيصير مع التحكيم مطلقا لا  
لعلم والاحسن في الجواب أن يقال إن الخلاف في البين المضافة إذا كان يعتقد صحته بآرائه العمل بما يعتقد  
فأذا حكم بعدم صحته ما حكمه مولى من السلطان لمزه اتباع رأي الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم بحل  
فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهب لان حكم الحاكم عزرة الصلح لا يرفع خلافا ولا يبطل العمل كما كان الخلاف  
يعتقده فلذا قالوا لا يفتي به ولا يمن حكم المولى هذا ما نهرني والله سبحانه أعلم (تنبيه) سائي في المخالفات  
أنه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغرى بخلاف القاضي (قوله) وصرح اخبارنا الخ أي إذا قال لأحدهما  
أقررت عندي أو قامت عندي بنيت عليك لهذا أفتد لو اعتدى وقد ألتزمت بذلك وحكمت لهذا أنك المقتضى  
عليه لا يلتفت إلى إنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام يحكمهما قائما كالقاضي

عزرة الصلح وهذه  
لا يجوز بالصلح فلا  
يجوز بالتحكيم (ويفرد  
أحدهما بقضه) أي  
التحكيم بعد وقوعه (ك)  
يفرد أحد المعادين (في)  
مضاربه وشركة ووكاله)  
بلا التماس طالب (فإن)  
حكم بينهما) ولا يبطل  
حكمه بغيرهما الصدوره  
عن ولا يشترعه (ولا)  
يتعدى حكمه إلى  
غيرهما) إلا في مسألة  
ما لو حكم أحد الشريكين  
وغيره له رجلا حكم  
بينهما وألزم الشريك  
تعدى للشريك الغائب  
لأن حكمه كالصلح بحر  
(فألو كما في عيب صبيح  
فقتضى بذهاب البائع  
رذه على بائعه الأرض  
البائع الأول والشافي  
والمشترى) بتحكمه  
فتع ثم استثناء الثلاثة  
يفيد صحة التحكيم في  
كل المجتهدين حكمه  
يكون الكتابات وراجع  
وفسخ البين المضافة إلى  
الملك وغير ذلك لكن هنا  
مما يعل ويحكم وظاهر  
الهداية أنه يجب بالإيجل  
فتأمل (وضح أخباره  
بأقرار أحد الخصمين  
وبعد الله الشاهد حال  
ولايته) أي بقضاء تحكيمهما

(لا) يصح (الخبره)  
 بحكمه) لانقضاء ولايته  
 (ولا يصح حكمه لاويه)  
 وولده وزوجته) حكم  
 القاضي (بخلاف  
 حكمهما) أى القاضي  
 والمحكم (عليهم) حيث  
 يصح كالشهادة (حكما)  
 رجلين فلا بد من  
 اجتماعهما على المحكوم  
 به (ومضى) القاضي  
 (حكما) وانقضى مذهبه  
 والا (أبطله) لان حكمه  
 لا يرفع خلافا (وليس  
 له) للحكم (تفويض  
 التحكيم) الى غيره وحكمه  
 بالوقف (لا يرفع خلافا)  
 على المصحح خاتمة (فلو  
 رفعه الموافق) لمذهبه  
 (حكم) ابتداء (بازومه)  
 بشرطه (ولا يعضيه)  
 لانه لم يقع معتبرا  
 والحاصل أنه كالقاضي  
 الا في مسائل عد منها في  
 الجرسعة عشر منها لو  
 ارتد انزل فاذا أسلم  
 احتاج لتحكيم جديد  
 بخلاف القاضي ومنها  
 لورد الشهادة لثمة  
 فاعليه قبوله او ينفي أن  
 لا يلى الحبس ولم أره  
 وكذا لم أر حكمه قبوله  
 الهدية وينبغي أن لا  
 يجوز ان أهدي اليه  
 وقت التحكيم

المقتل إلا أن يخرج المخاطب عن الحكم ويعزله قبل أن يقول حكمت عليك أو قاله بعد المجلس لانه بالقسمه  
 ينزل كما ينزل بزل أحدهما قبل الحكم فصار للقاضي إذا قال بعد العزل قضيت بكذا لا يصدق فتح (قوله)  
 لا يصح اخباره بحكمه) أى بعدما قام (قوله) حكم القاضي) فانه لا يصح لمن لا يقبل شهادته (قوله) فلا بد  
 من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجز كما في الجرسع والواجب فيه عن الخصاف لوقال لأمر أنه  
 أنست على حرام ونوى الطلاق دون الثلاث في كل رجلين حكم أحدهما بأنها بائن وحكم الآخر أنها بائن بالثلاث  
 لم يجز لانهما لم يجتمعا على أمر واحد (قوله) وعضى حكمه) أى إذا رفع حكمه الى القاضي ان وافق مذهبه  
 أمضاه والا أبطله وفائدة أمضاه ههنا أنه لو رفع الى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي ولاية التفض  
 فيما أمضاه هذا القاضي حوهره وفي الجرسع ولو رفع حكمه الى حكم آخر حكمه بعد فالثاني كالقاضي عضيه ان  
 وافق رأيه والا أبطله (قوله) لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولا تسمع لم يخالف القاضي العام (قوله)  
 للحكم) بدل من له (قوله) تفويض التحكيم الى غيره) فلو قوض وحكم الثاني بلارضاها ما فاجاز القاضي  
 لم يجز إلا أن يحراز بعد الحكم وقبل ينفي أن يكون كالوكيل الاول إذا أجاز فعل الوكيل الثاني فتح (قوله) وحكمه  
 بالوقف) أى بآزومه لا يرفع خلافا أى خلاف الامام القائل بعدم لزومه بل يبق عنه غير لازم يصح رجوعه  
 عنه (قوله) بشرطه) أى من كونه مقرزا عقارا ونحو ذلك مما في باب (قوله) ولا يعضيه) عبارة الجرسع لانه عضيه  
 (قوله) عد منها في الجرسع عشر) أشار الى أنها تز بدعى ذلك وهو كذلك وتقدم كتبه في الشرح والمثل  
 منها أنه لو استعفى العبد ثم عتق فقضى صرح على أحد القولين بخلاف المحكم كما مر وأنه لا بد من تراضهما عليه  
 وأن التحكيم لا يصح في سدوق ودية على العاقلة وأن لكل من عازله قبل الحكم وأنه لا يتعدى حكمه في الرز  
 بالعسالى بالغ البائع وأنه لا يفتى بحكمه في فسح المين المضاف ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف  
 انقاض على مسائل في آخر المتفرقات وأنه لو خالف حكمه رأى القاضي أبطله وأنه ليس له التفويض الى غيره  
 وان الوقف لا يبرز بحكمه فهذه عشرة مسائل مذكورة في الجرسع في أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند  
 أى وصف وأنه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان مابدى عليه سبيل ما يدعى على الحاضر وأنه لا يجوز كتابته الى  
 القاضي عكسه وأنه لا يحكم بكتاب قاض الا ان ارضى الخصمان وأنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت  
 وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل نقيب الميسع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصى صغيره فيه ضرر على الصغير  
 وأنه لا يتعدى حكمه بل الى الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه موكل زيد  
 بالخصومة الى قاض الكوفة والآخر الى قاض البصرة تقبل للو شهد أحدهما بذلك الى النقمه فلان والآخر  
 الى الققه فلان آخر لان الحكم متوسط وقد يكون أحدا المحكمين أحق من الآخر فلا يرضى الموكل بالآخر  
 بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فانه لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في الجرسع أيضا  
 وذكره أربع مسائل أخر ذكرها الشارح بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وتوافق الجرسع أخرى حيث قال  
 ثم علم أنهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة في أربع الحرة والنسب والكناح والولاء ولم يصرحوا بحكمها  
 من الحكم ويجب أن لا يتعدى فتسمع دعوى المالك الى المحكوم بعقبة من الحكم بخلاف القاضي اه قلت  
 وروا أيضا أنه ينزل بقسامه من المجلس كما قدمنا من الفتح فهي أربعة وعشرون (قوله) بخلاف القاضي)  
 فان الفتوى على أنه لا ينزل بالردة كما قدمناه فاذا أسلم لا يحتاج الى تولية جديدة (قوله) فاعليه قبولها) بخلاف  
 ما ورد قاض شهادة للتمه لا يقبلها قاض آخر لان القضاء بالرد تنفذ على الكافة جرسع المحيط (قوله) وينبغي  
 أن لا يلى الحبس ولم أره) كذلك بعض نسخ الجرسع وفي بعضها قبل قوله ولم أره مانصه وفي صدر الشرح بعقبة من باب  
 التحكيم قال وفائدة الزام الخصم أن المتبايعين ان حكما حكما فحكم بغير المشتري على تسليم الثمن والبايع على  
 تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه اه فهذا صريح في أن الحكم بحس اه (قوله) وكذا الخ) هذان الجرسع  
 أيضا حيث قال وكذا لم أر حكمه قبول الهدية وإما به الدعوة وينبغي أن يجوز له لانتهاء التحكيم بالفراغ إلا أن  
 يهدى اليه وقسم من أحدهما فينبغي أن لا يجوز اه وذكر الرجعي ان الذي ينبغي الجواز لان من ارتاب فيه

عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه وفيه نظر والله سبحانه أعلم

\*( باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره ) \*

هذا ايضا من أحكام القضاء غير أنه لا يفتق في الوجود الا بقاضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله فتح وهذا أولى من قول الزبلي انه ليس من كتاب القضاء لانه ما قبل شهادة أو نقل حكم فهو من عمل القضاة فكان ذكره فيه أنسب اه وحيث كان من علمهم فكيف ينضمحروا حاشا في الزهر بان المني كونه قضاء والمثبت كونه من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) أي العبد عسافه ياتي بها أو افاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح ولو كتب القاضي الى الأمير الذي ولده أصلح الله الأمر ثم قص القصص وهو معه في المصير فهاه نقه نعرفه الأمير في القياس لا يقبل لأن إيجاب العمل بالسنة ولأنه لم يذكر كراهه واسم أبيه وفي الاستحسان يقبل لانه متعارف ولا يلحق بالقاضي أن يأتي في كل حادث فأتى الأمير ليخبره ولو أرسل رسولا نقه كان كالرسل في جواز العمل به فكذا إذا أرسل كتابه ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فنظرنا هناك كتاب القاضي الى القاضي اهدى شرطنا ذلك فيما إذا كان الأمير في مصر آخر وقد أسقط الجبر والنهر من عبارة الفتح قوله ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختل نظام الكلام فانهم (قوله كل حق) من نكاح وطلاق وقيل موجه مال وأعيان ولو منقولة وهو المروي عن محمد وعليه المتأخرون وبه بقي للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في النقل للمحتاج الى الإشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني يجوز في المبدئية الا ما قبله في الامتعة وعنه تجوز في الكل قال الاستيعابي وعليه الفتوى بحر (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز لأن كتابته لا تكون أقوى من عبارته وهو لو أخبر القاضي في محله لم يعمل بخلافه فكانه أولى وأما يجوز له أن يرعى رضى الله تعالى عنه وللحاجة بحر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن القائب أو المضر الذي جعله أي القاضي وكيلا لثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدي عليه الحق احتج الى قاض آخر لأن حكم القاضي قد تم على الأول أقول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحسن أن يقال إن قوله فان شهدوا على خصم ليس بمقصود بل ذات في هذا الباب بل توطئة لقوله وان شهدوا بغير خصم لم يحكم فهو نظيره كثيرة كذا في الدرر نقلت وحاصله انه ليس المراد في هذا المسألة من كتاب القاضي حكمه الى قاض آخر حتى يراد بالخصم فيها الوكيل أو المضر بل المراد أن الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر فعلم به عليه وكتب بحكمه كتابا ليحفظه والواقعة لا يبعث الى قاض آخر لأن الحكم قد تم وتارة تكون على خصم غائب وهي التمسكه هذه ذكرت توطئة تلك والى وأشار الشارح بقوله ليحفظ أي ليحفظ الواقعة وذكر في التهر عن الزبلي أنه إذا قدر أن الخصم غاب بعد الحكم عليه ومحمد الحكم في مثله يكتب له يسلم المسحوق أو ليحفظ حكمه ما هو حاصله أنه قد محتاج في المسئلة الأولى الى أن يبعث بكتابته حكمه على الخصم الحاضر الى قاض آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأما القسمة أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم حاضرا وذلك لانه قضاء فاض آخر إذا ادعى على آخر الفاورين وحكم به ثم اصطلاحا أن يختصم في بلد آخر وان كان يشكر فكتب له بلا مضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام والفتحة مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر فتحت فتستأنى عن الكشف (قوله التي فيها حكم القاضي) بيان للتسقي قوله الحكمي وشمل ما إذا كان القاض آخر ولا (قوله وكتب الشهادة) أي بعد ما سمعها وعدلت نهر (قوله وان كان مخالفا لراي الكتاب الخ) أي بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه ونقض حكمه لأن السجل محكوم بحدوث الكتاب ولهذا له أن لا يقبل الكتاب بدون السجل كما في الجبر عن منية المفتي وقوله في التهر ولم أجد فيها نص على ما في نسخة والا فقد وجدت في نسخة وفي الفتح والكتاب الحكمي لا يلزم العمل اذا كان مخالفا لانه لا يقع حكم في محله اجتماعه لا أن يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب الحكمي) هذا في عرفهم نسجه الى الحكم بأشياء يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لأن السجل محكوم به بخلاف الكتاب الحكمي (قوله وقرأ الكتاب عليهم) أي على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا ذكر في قوله وختم عندهم ليعود على ما قبله وكان أولى ط

\*( باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره ) \*

أراد بغيره قوله والمرأة

تقتض الخ (القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي استحسانا غير حدود) للشبهة

(فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه) ليحفظ

(و كتاب الحكم هو السجل الحكمي) أي

الطاعة التي فيها حكم القاضي هذا في عرفهم وفي عرفنا

كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس (وان لم يكن الخصم حاضرا لم يحكم) لانه حكم على

القائم (وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته لصكم) القاضي

(المكتوب اليه ما على رايه وان كان مخالفا لراي الكتاب) لانه

ابتداء حكم (وهو) نقل

الشهادة حقيقة ويسمى (الكتاب الحكمي) وليس بسجل (وقرأ)

الكتاب عليهم)

(قوله) أو أعلمهم عافيه) أي بأخباره لأنه لا شهادة بلا علم المشهود به كما لو شهدوا بأن هذا الصلح مكتوب على فلان لا يقبل ما يشهدوا بما ضمنه من الدين فتح قال في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي أن يكون معهم نسخة أخرى مفتوحة فيستعينوا بها على الحفظ فإنه لا بد من التذكر من وقت الشهادة إلى وقت الأداء عندهما (قوله) وختم عندهم) أي على الكتاب بعد طيبه ولا اعتبار للتم في أسفله فلاوا تكسر ختم القاضي أو كان الكتاب مشهورا لا يقبل وإن ختم في أسفله كما في التخييرة وأما حال عندهم لأنه لا بد أن يشهدوا عنده أن الختم بمحضرتهم كما في المعنى واشتراط الختم ليس بشرط إلا إذا كان الكتاب في يد المدعي وبه يقضي كما ذكره المصنف فهستافى (قوله) وسلم الكتاب إليهم) أي في مجلس يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرماني فهستافى قال في النهاية وعمل القضاة اليوم أنهم يسلمون المكتوب إلى المدعي وهو قول أبي يوسف وهو اختيار الفتوى على قول شمس الأثره وعلى قول أبي حنيفة يسلم المكتوب إلى الشهود كذا وجدت بخط شخشي أم ثم قال وأجمعوا في الصلح أن الشاهد لا يصح ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذا المسئلة فإن الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعدة لكن ينبغي دعوى الاجماع مسألى عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة أه كالأب كذا بل لا بد من الشهادة على مضمونه وكذا ما سوى نقل الشهادة والوكالة اه ومثله في الفرغ هذا صريح في أن كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج إلى الشهادة على مضمونه ومقتضاه أنه لا حاجة لقراءته على الشهود أيضا والتظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف الآتي تأمل (قوله) وشهرتها) أو أد أن الاسم وحده لا يكتفي بلا شهرة بكتبة ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان إلى فلان أو من أي فلان إلى ابن فلان لا يقبل لأن مجرد الاسم أو الكنية لا يتعرف به إلا أن تكون الكنية مشهورة تمثل أي خفيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة إلى أبيه فقط كعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية في سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة لأن الناس يشتركون فيها وشهرتها بعضهم فلا يعلم أن المكتوب إليه هو المشهور بها أو غيره بخلاف ما لو كتب إلى قاضي بلدة كذا فإنه في الغالب يكون واحدا فحصل التعريف بالإضافة إلى محل ولايته اه ملخصا قال في النهرويك كتب فيه اسم المدعي والمدعي عليه وحدهما وبذلك الحق والشهودان شاهوان شاما كتنى بذكر شهادتهم ومن الشروطين يكتب فيه التاريخ فلو لم يكتبه لا يقبل اه أي لم يعلم أنه كان قاضيا حال الكتابة كما في الفتح (قوله) واكتفى بالثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها آنفا وعبارتها الملتقى هكذا وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادتهم أنه كتبه لما ابتلى بالقضاء واختار السرخسي قوله وليس اشترط كالعليان اه أي أن أبا يوسف بأمر القضاء مقدمة فلاختار ذلك لما عاين المشقة في الشرط والمارة فلذا اختار السرخسي قوله وتظاهر أن الختم ليس بشرط عنده وتظاهر الفتح أنه رواية عنه قال ولا شأن عندى في صحة فإن الفرض عدالة حجة الكتاب فلا يضر عدم ختمه مع شهادتهم أنه كتبه نعم إذا كان الكتاب مع المدعي ينبغي اشتراط الختم لاحتال التعدي لأن يشهدوا عافيه حفظا (قوله) أي لا يقرؤه) أشار إلى ما في البحر عن الفتح من أن المراد من عدم قبولة بلا خصم عدم قراءته لا مجرد قبوله لأنه لا يتعلق بمسحك اه (قوله) لا يجزئوا الخصم وشهوده) أي شهود أنه كتاب فلان القاضي وأنه ختمه نهرو زاد بعده ما في الكثران شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه الثاني مجلس حكمه وقرأ علينا وختمه فقضى القاضي وقرأ على الخصم وألزمه عافيه قال في البحر يعني إذا ثبت عدالتهم بأن كان يعرفهم بها أو وحدى الكتاب عدالتهم أو سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا أو ما قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم ثم ذكر قول أبي يوسف المأثر (قوله) لشهادتهم على فعل المسلم) وهوانه كتب الكتاب وختمه وقرأ عليهم وسلم إليهم (قوله) إلا أن أقر الخصم) أي بأنه كتاب فلان القاضي (قوله) بخلاف كتاب الأمان) معناه إذا جاء الكتاب من ملكهم يطلب الأمان بمجرد العناية (قوله) لأنه ليس بسلام) لأنه أن لا يعطيه إلا مان بخلاف كتاب القاضي فإنه يجب على القاضي المكتوب إليه أن يتصرفه ويعمل به ولا بد للزم من الحجة وهي البينة فتح (فرع) (فرع) لو مرض شهود الكتاب في الطريق أو أوجع إلى بلدهم

أو أعلمهم عافيه) وختم عندهم) أي عند شهود الطريق (وسلم) الكتاب إليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه) وهوان يكتب فيه اسمه واسم المكتوب إليه وشهرتها (فلو كان) العنوان (على ظاهره) لم يقبل قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به واكتفى الثاني بأن يشهدوا أنه كتبه وعمله الفتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي الملتقى وليس اشترط كالعليان (فإذا وصل إلى المكتوب إليه نظر إلى ختمه) أولا (ولا يقبله) أي لا يقرؤه (الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لذي على ذي) لشهادتهم على فعل المسلم (الا إذا أقر الخصم فلا حاجة إليهم) أي الشهود بخلاف كتاب الأمان (في دار الحرب) حيث لا يحتاج إلى بينة) لأنه ليس بمنزلة وفي الاشياء

أو السقر إلى بلد أخرى فأشهدوا قوما على شهادتهم جاز وتعامه في الخاتمة **(قوله)** لا يعمل بالخط عبارة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماشين بالخط قال البيهقي الرازي قوله لا يعتمد أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لأن الخط جاز وقد يقتل كافي مختصر القهري به وليس منه ما في دواوين القضاة إلى آخر ما قدمنا أول القضاء عند قوله فإذا قلنا طلب دواوين قاض قبله فراجع **(قوله)** ويلحق به البراءة عبارة الاشياء يمكن الحاق البراءة السلطانية المتعلقة بالوظائف إن كانت العامة أنه يعني كتاب الامان لا زور وإن كانت الصلة الاحتياط في الامان لحق التمس فلا أقول بحسب المصير إلى الأخير سماه أي لا يمكن التزوير بل قد وقع كما ذكره الجوزي وحينئذ فلا يصح الحاق ولكن قد علمت أن الصلة في كتاب الامان أنه غير ملازم وقد علمنا أول القضاء استظهار كون علة العمل بحاله رسوم في دواوين القضاة الماضية هي الضرورة وهنا كذلك فإنه بعد نزاع إقامة البينة على ما يكتبه السلطان من البراءة لأصحاب الوظائف ونحوهم وكذا منشور القاضي والوالي وعامة الأوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك بمجرد كتابته وأما كان زورهما على السلطان لا يدفع ذلك لأنه وإن وقع فهو أمر نادر قلما يقع وهو أن يدر من إمكان تزوير والشهود وهو أولى بالقبول من دفتر الصراف ونحوه فافهم علوانه للعرف كما يأتي وذكر العلامة البعلبي في شرحه على الاشياء أن للشارح العلامة الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد تنقله في الاشياء من ابن النخعي وابن وهبان جز ما لا يعمل بدقتر الصراف ونحوه لعله آمن التزوير كما جزم به الزاوي والسرخسي وقاضخان قال إن هذه العادة في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرف من شهادة أحوال أهلها حين نقلها من قبلها فلا يجوز ألا لا ياذن السلطان ثم بعلم اتفاق الحام الصغير على نقل ما فهم من غير ساهل بل أنه أنقصان تعرض على المعين بذلك فضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها السبي بدقتر أي يكتب عليها ثم تعاد أصولها إلى مكتبها المحفوظة بالخط قال من من التزوير مقطوع عنه وبذلك كما يعلم جميع أهل الدولة والكتابة فلو وجد في الدفاتر أن الكتابة لا تفلان وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير يئنه وبذلك يعني مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في هجعة عبد الله أفندي وغيره فالحفظ اه قلت ونريد العمل بحال دواوين القضاة الماضية كأن مشايخ الاسلام المؤثرين في الدولة العثمانية أقتوا عجايز كالحاق الدفاتر السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لا بمجان الصلة فيها والله سبحانه أعلم لكن قد علمنا في الوقت عن الأخير به أنه لا يثبت الوقت بمجرد وجوده في دفتر السلطاني **(قوله)** ودقتر بيع وصراف وسمار عطف على كتاب الامان فإن هذا منصوص عليه بالحقوق فقد قال في الفتوى من الشهادات أن خط السمار والصراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيهقي هذا الذي في غالب الكتب حتى المحتج فقال في الإقرار وأما خطأ البيع والصراف والسمار فهو حجة وإن لم يكن مصدرا معنونا يعرف بظاهر ابن الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الأكل صراف كتب على نفسه بحال معلوم وخطه معلوم بين الصراف وأهل البلد ثم مات فاه غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه يحكم بذلك في تركه ما ثبت أنه خطه وقد عرف العاديين الناس مثله حجة قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهر فواجب فعلي هذا إذا قال البيع وحدث في بلد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري يعني أن تفلان على أفنديهم كان هذا إقرارا ملازما إذا أقول وزير إذا كان العمل في الحقيقة انما هو لوجب العرف لا يجبر بالخط والله أعلم وهذا عرف أن قولهم فيما إذا ادعى رجل مالا أخرج رجل المال خطأ وادعى انما خطا المدي عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنها خط كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يقضي بذلك فإنه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال كان القول قوله يستثنى منه ما إذا كان الكاتب سمارا أو صرافا أو نحو ذلك ممن يؤخذ خطه كذا في قاضخان اه كلام البيهقي قلت ويستثنى منه أيضا ما قدمناه أول الباب من كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولاه وكذا ما سجد كرو الشارح عن شرح الوعائيق والتقطوه ما إذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة فهذا لا ينطق فلزم حجة كافي المتبقي والرابع من مسائل

لا يعمل بالخط الا في  
مسئلة كتاب الامان  
ويلحق به البراءة  
ودقتر بيع وصراف  
وسمار وجوزة محمد  
راو وقاض وشاهد

مطلب لا يعمل بالخط

مطلب في العمل بحال  
الدفاتر السلطانية

مطلب في دفتر البيع  
والصراف والسمار

شئ آخر الكتاب ومثله في الهداية والخاتمة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان أنكر ان يكون  
في ختمته ذلك المآل بخلاف ما اذا لم يكن مصدرا معنونا كما هو صريح الخاتمة وهذا ذكر وفي الاخرس وذكر في  
الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الاخرس فاذا كان مستبيناهم سويا وثبت ذلك باقراره أو  
سنة فهو كالمطلوب اهـ وبمقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى الغائب وهو ايضا مفاد  
كلام الفتح في الشهادات فراجع له لكن في شهادات الصرعي البرازية ما يدل على أنه لا فرق في العنوين بين كونه  
لغائب أو حاضر ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية فاذا كتب على وجه الصكوك يلزمه المآل وهو ان يكتب يقول  
فلان الفلاني ان في ذمتي لفلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم قاله قول له مع عنه  
اخذت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان أنه يقال فيها سبب تحريره وهو أنه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا  
الوصول الذي يقال فيه وصل السامع بفلان الفلاني كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم بان الذي  
في ذمتك لفلان الفلاني فهذا كله مصدرا معنونا جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارئ الهداية  
الذكر وهو مقتضاه أن هذا كله اذا اعترف بأنه خطه يلزمه وان لم يكن مصدرا معنونا لا يلزمه اذا أنكر المآل وان  
اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان باسما أو صرا أو اسما للمال في الخاتمة وصل الصراف والسمسار مجتمعين  
اهـ فمثل ما اذا لم يكن مصدرا معنونا وهو صريح ماصر عن المحتج وما اذا لم يعترف بأنه خطه كما هو صريح ماصر  
عن الخزانة ثم ان قول المحتج وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاختصار على الصراف والسمسار  
والبيع بل مثله كل ما جرت العادة فيه فدخل فيه ما يكتبه الاخرى الا كابر ونحوه ممن يتعذر الاشهاد عليهم  
فاذا كتب وصولا وصكبا بدلين عليه وختمه بخاتمه المعروف فانه في العادة يكون ختمه عليه بحيث لا يمكنه انكاره  
ولو أنكره بعد ذلك بين الناس فافاد اعترف بكونه خطه وختمه وكان مصدرا معنونا فينبغي القول بأنه يلزمه وان  
لم يعترف به أو وجد بعد موتة فمقتضى ما في المحتج أنه يلزمه ايضا علم بالعرف كدفتر الصراف ونحوه ومثله  
ما اذا وجد في صندوقه مثلا صر يدواهم مكتوب عليها هذه أمانة فلان الفلاني فان العادة تشهد بأنه لا يكتب  
بخطه ذلك على دراهمه ثم اعلم أن هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما يكتبه بعض المتأخرين وهو ظاهر  
بخلاف ما يكتبه نفسه فانما هو انما يسهل صر محالا في ختمه فكتب اذا كتبه ولا يصدق في الخزانة  
بقوله كتب على نفسه كما هو ذكر في شرح الوهبانية أنه يبلغ قالوا يادكار البيع محالة لازمة عليه فان قال البيع  
وجدت بخطي ان على فلان كذا لم قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف اهـ فقوله ان على فلان  
الخ صريح في ذلك وأما قول ابن وهبان في تعليل المسئلة لانه لا يكتب الاماله وعلمه مفاد ان البيع ونحوه  
لا يكتب في دفتره شاعرا على سبيل التجربة للخطأ والاهو والعيب بل لا يكتب الاماله أو غلبه ولا يلزم من هذا ان يعمل  
بخطه في الذي له كالا يخفى خلافا لمن فهم من ذلك وجب تقصيده أيضا عا اذا كان دفتره محفوظا عنده فلو  
كانت كتابته فيما عليه في دفتر خصمه فالظاهر أنه لا يعمل به بخلاف ما يجزم ط لان الخط مما يجرى وكذا  
لو كان له كتاب والدفتر عند الكاتب لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلعله فلا يكون ختمه عليه اذا  
أنكره وأظهر ذلك بعد موتة وأنكره الورث فلا ينحل حكم في عصرنا بذلك كما يدعى على ورثة تاجر له كتاب  
ذمى دفتر التاجر عند كاتبه الذي فقد كتب أقتب بانه محكم الحبل وكون المدعي والكاتب ذميين بقوى  
شبه التزوير وان الكتابة حصلت بعد موت التاجر وعام الكلام في كتابتنا تنقيح الحامدية (قوله ان  
تقر به) أي ما خطه من روى عنه في الاول وبأنه خط نفسه في الاخيرين اهـ ح (قوله قبل وبه بقى) قال في  
خزانة الكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي وأراوى اذا رأى خطه لم يتذكر الحادثة  
قال في السموت والفتوى على قوله ما اذا تبين أنه خطه سواء كان في القضاء أو الولاية والشهادة على الصلح وان لم  
يكن الصلح في يد الشاهد لان الخط نادر وأثر التغير يمكن الاطلاع عليه وقتما يشبه الخط من كل وجه فادان بقين  
حاز الاعتماد عليه توسعت على الناس اهـ حوى لكن سدد الشارح في الشهادات قبل بالقبول ما نصه  
وحوز اموال في حوز موته ناخذ بحرج المبتنى اهـ وهذا ما اختاره المحقق ان الهمام هنالك ونسأ في غممان شاه الله  
تعالى (قوله ولا بد من مسافة الخ) فلو أقل لا يقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابة

ان تبين بمقتضى وبه بقى  
(ولا بد من مسافة ثلاثة  
أيام بين القاضيين  
كالشهادة على الشاهد)



أجدها إلى آخره الأحكام جوهرية عن السامع وكذا كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولاه وهو معه في المصر  
 كما رأيت أول الباب **(قوله على الظاهر الخ)** قال في الخ هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد بن كنان في مصر واحد  
 وعن أبي يوسف أن كان في مكان لو غدا لاداء الشهادة لا يستطيع أن يثبت في أهل صح الشاهد والكتابة وفي  
 السراجية وعليه الفتوى اه **(قوله ويطلب الكتاب الخ)** هذا شرط لقبول الكتاب والعمل به وهو أن يكون  
 القاضي الكاتب على قضائه شهر أي لانه عزلة الشهادة فثبت الأصل قبل أداء الفرع الشهادة تطلب شهادة  
 الفرع هكذا هنا عن العيني **(قوله قبل وصول الكتاب الخ)** لو اقتصر على قوله قبل الشراء لغلنا وإنا خالفنا في  
 الفتح العبارة الجيدة أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لأن وصوله قبل ثبوته عند المكتوب اليه  
 وقراءته لا يوجب شيئا اه **(قوله فلا يثبت)** أي في ظاهر الرواية يحرر **(قوله ويطلب بجنون الكاتب الخ)** في الخاتمة  
 وإن عزل القاضي الكاتب أومات بعدما وصل الكتاب إلى الآخر فانه يعمل به لأن الموت والعزل ليس بمنع  
 بخلاف ما إذا فسق الكاتب أو عي أو صار مجال لا يجوز حكمه وشهادته فإن الآخر لا يقبل كتابه لأن كتاب  
 القاضي بمنزلة الشهادة فإمتنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اه وظاهره أنه يثبت ذلك ولو بعد وصوله مع  
 أن الزايلي صرح بأن ذلك كعزله ثم رأيت في العبد كرا من كلامه ما يخالفه ولم يحجب عنها ثابرا وأيت في  
 الرزاة مثل ما في الخاتمة وفي الدرر مثل ما هنا فالظاهر أن في المسئلة قولين **(قوله وعماه)** الانسب وعماه بدون  
 هير لأن العمى مقصور **(قوله وفقه)** عبرته في التهرب قبل وقال أنه بناء على عزله بالفسق ومثله في الفتح **(قوله)**  
 وكذا عوت المكتوب اليه لأن الكاتب لما خصه فقد اعتدلت له وأمانته والقضاء متفاوتون في ذلك فصح التعيين  
 شهر **(قوله إذا ادعى الخ)** بأن قال أن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضات المسلمين وحكامهم  
 تبعاه فتح **(قوله بخلاف ما لو علم ابتداء)** بأن قال إلى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضات المسلمين وحكامهم  
**(قوله وجوزها الثاني)** وكذا الشافعي وأجد فتح **(قوله وعليه العمل)** قال الزايلي واستحسنه كثير من المشايخ وفي  
 الفتح وهو الإجماع لأن اعلام المكتوب اليه وأن كان شرطه العاموم يعلم كاي علم بالخصوص وليس العموم من قبيل  
 الاجال والتجمل فصار قصده وتعمته سواهم **(قوله أيا كان)** أي مدعيا ومدعى عليه **(قوله في باب)** أي في  
 باب الشهادة على الشهادة ح **(قوله خلافا لما وقع في الخاتمة هنا)** أي في هذا الباب حيث قال لو مات القاضي  
 الكاتب أعزل قبل وصول الكتاب يطل كتابه كشاهد الأصل إذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الأصل  
 اه **(قوله ثم)** أي هـ أي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن يكون  
 المشهود على شهادته مريضاً في المصر أو يكون ميتاً وهذا هو الموافق للتون **(قوله من جوزها)** وشرط  
 جواز عند الإمام أن يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير خالص لله تعالى من فرض أو بيع  
 أو غصب أو تطلق أو قتل عمد أو حذق فلو قبل القضاء في حقوق العباد ولو فرغت اليه تلك الحادثة  
 أو علمه في حال قضائه في غير مصره ثم دخله فرغت لا يقضى عنده وقال لا يقضى وكذا الخلاف لو علم ما هو  
 قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد أو ما في أحد الشرب والآخر فلا ينفذ قضاؤه به اتفاقه ما خصه به علم أن في  
 الحدود وإنما الخاصة لله تعالى لا ينفذ كما صرح به في شرح أدب القضاء مع فلا بأن كل واحد من المسلمين يساوي  
 القاضي فيه وغير القاضي إذا علم لا يمكنه إقامة الحد فكذلك اهونم قال الأبي السكران أو من به أمانه السكر بنعي  
 له أن يعزله للثمة ولا يكون حدا اه **(قوله ومن لا فلا)** قال في الفتح إلا أن التفاوت هذا هو أن القاضي يكتب  
 بالعلم الحاصل قبل القضاء لا بإجماع **(قوله إلا أن المعتد)** أي عند التأخر من إفساد ذمة الزمان وعبارة الأشياء  
 الفتوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا في جميع الفصول **(قوله وفيها)** أي في الانشأ بقتلا عن  
 السراجية لكن في منة الفتى المختصة من السراجية التعبير بالقاضي لا بالإمام حيث قال القاضي يقضى  
 بعلمه بعد القذف والقصاص والتزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود وإنما الخاصة لله تعالى لا يجوز اه أفاد به بعض  
 المحققين وهذا موافق لما مر من الفتح من الفرق بين الحد والحاصل لله تعالى وبين غيره في الأول لا يقضى اتفاقاً  
 بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف الفتى به كما علمت **(تنبيه)** ذكر

الثاني أن يبحث لا يعود  
 في يومه وعليه الفتوى  
 شربلالية وسراجية  
 (ويطلب) الكتاب  
 عوت الكاتب وعزله  
 قبل وصول الكتاب إلى  
 الثاني أو بعد وصوله  
 قبل القراءة وأجازها  
 الثاني (وأما بعدهما  
 فلا) يطل (و) يطل  
 بجنون الكاتب ورويته  
 وحده لظف وعماه  
 ونسقه بعد عدالة  
 لخروجه عن الأهلية  
 وأجازها الثاني (و) كذا  
 (عوت المكتوب اليه)  
 (والادعاء بعد تخصيص)  
 اسم المكتوب اليه  
 (بخلاف ما لو علم ابتداء)  
 وجوزها الثاني وعلمه  
 العمل خلاصة (لا)  
 يطل (عوت الخصم) أنا  
 كان قيام وارثه أو  
 وصيه مقامه قلت وكذا  
 لا يطل عوت شاهد  
 الأصل كما ساقى متنافي  
 به خلافاً لما وقع في الخاتمة  
 هنا فهو مخالف لما ذكره  
 بنفسه فتمت فقهه (و) اه  
 أن (الكتابة بعلمه)  
 كالقضاء بعلمه في الإصح  
 بحر في جوزها  
 ومن لا فلا إلا أن المعتد  
 عدم حكمه بعلمه في  
 زغنا أشياء وفيها الإمام  
 مطلب في قضاء القاضي  
 بعلمه

والخيار لا ان عدم  
حكمه بعلمه مطلقا كما  
لا يقضي بعلمه في الحدود  
الحالصة لله تعالى كزنا  
وجرم مطلقا غير انه تعزير  
من به اثر السكر التهمة  
وعن الامام ان علم القاضي  
في طلاق وعتاق ونصيب  
ينبت بالحاجة على وجه  
الحسبة لا القضاء (ولا  
يقبل) كتاب القاضي  
(من يحكم بل من قاض  
مولي من قبل الامام  
عيا) اقامة (الجمعة)  
وقيل يقبل من قاضي  
رستاق الى قاضي مصر  
أو رستاق واعتمده  
المصنف والكمال (كتب  
كتابا الى من يصل اليه  
من قضات المسلمين فوصل  
الى قاضي بعد كتابة  
هذا الكتاب لا يقبل)  
لعدم ولايته وقت  
الخطاب جواهر الفتاوى  
وفيه الوجه الخطاب  
للكتاب اليه ليس  
لنائب أن يقبله (والمرأة  
تقضي في غير حدود وقود  
وان أم المولى) غير  
الضاري بل يقطع قوم  
ولو أمرهم امرأه  
(وتصلح ناطرة) لو فتن  
(وصية) ليشير (وشاهدة)  
فتح فصيح تقريرها في  
النظر والشهادة في  
الأوقاف ولو بلا شرط

في النهي في الكفالة بحثناه أن يحجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما  
حقوق الله المحضة فيقضي فيها بعلمه اتفاقا ثم استدللنا أن التعزير بعلمه قلت ولا ينبغي أنه خطأ صريح  
مختلف لصريح كلامهم كعلمت وأما التعزير فليس بمحدد كما جعلنا من عبارة شرح أدب القضاء وأيضا فهو ليس  
بقضاء (قوله فهل الامام قد) أقول على فرض ثبوت في عبارة السراجية ليس بعلمه علمت من عبارة دفع  
المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عدوا وحذف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن الخ) استدلاله  
على مانته لا يتباين الاشياء بأنه مبني على خلاف المختار أو على قوله فهل الامام قد يدخل السرير لاني لا يقضي  
بعلمه في الحدود والحالصة لله تعالى يعني اتفاقا معهم منه أنه يقضي بعلمه في غير الحدود كقود وتعزير على قول  
المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقا) أي سواء كان علمه بعد توليته أو  
قبلها ح أو سواء كان حيا غير حاضر لله تعالى أو قودا أو غيرهما من حقوق العباد (قوله وخبر مطلقا) أي سواء  
سكر منه أو لا (قوله التهمة) أي اذا علم القاضي بأنه سكران له تعزير لأن القاضي له تعزير المتهمة وان لم يثبت عليه كما  
مر تحرير في الكفالة (قوله يثبت بالحاجة) أي بان يأمر بأن يحال بين المطلق وزوجته والمعتق وأخته أو عبده  
والقاص وما غصبه بأن يجعله تحت يد أمين إلى أن يثبت ما علمه القاضي بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة)  
أي الاحتساب وطلب الثواب ثلاثا بها الزوج والسيد والقاص (قوله لا القضاء) أي لا على طريق  
الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب (قوله ولا يقبل كتاب القاضي) الأولى حذف القاضي لأن الحكم ليس  
قاضيا لأن أراد به ما يشمل المولى من السلطان وغيره (قوله بل من قاض مولانا الخ) أفاد أن هذا شرط في  
الكتاب فقط قال في المنع فلا تقبل من قاضي رستاق الى قاضي مصر وانما تقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر  
آخر أو الى قاضي رستاق (قوله عيا اقامة الجمعة) الظاهر أن هذا غير قيد ولا سيما في زماننا لأن السلطان  
لا يأذن القاضي بها والظاهر أن مرادنا لاشرافنا أن اراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المنع عن  
السراجة وانما تقبل كتب قضاء الامصار التي تقام فيها الحدود وينفذها حكم الحكام لا لافلا لا خطر في شرعا  
لان الأول لا يثبت الا في محل قابل للولاية من هو أهل (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبني على  
الخلاف في أن المصر هل هو شرط لنفاذ القضاء أم لا وهذا عن ظاهر الرواية أنه شرط وعن رواية التوادراته  
ليس بشرط وبه يفتي كافى الرازيه فعلى هذا يبقى بقوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق منح ومثله  
في شرح المقدسي وروايت بخط بعض الفضلاء أن ما ذكر من ابتداء الخلاف على الخلاف الآخر مصرح به في  
البرازين (قوله واعتمده المصنف والكمال) قد علمت كلام المصنف وأما الكل فقد قال والذي ينبغي أنه بعد  
عدله شهود الأصل والكتاب لا فرق أي بين كونه من قاضي مصر وغيره (قوله الى من يصل اليه الخ) أي بناء  
على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء كاهن (قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أي لانه خطاب وانطباعا  
يصح اذا كان له ولاية وقت من (قوله ليس لثبته أن يقبله) لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى النائب  
وسماه باسمه ليس للثب أن يقبله لانه لا يقبل الكتاب الا المكتوب اليه (قوله في غير حدود وقود) لأنها لا تصلح  
شاهدة فمقتضاها لا تصلح حاكم (قوله ولو بلا شرط واقف) م اذا اشرط الوافق فلاش فيه لأنها أهل الشهادة  
وأما بدون شرطه الناص عليها كافي صورة الحادثة التي ذكرها فافهم نزاع فقد رد في النهي بأن قوله ثم لولاه  
لا يشمل الا في ان عرف الواقفين مراعى ولم يتفق تقرير آخر شاهد في وقف زمن فافهم علمنا فوجب صرف  
ألفاظه الى ما تعارفوه وهو الشاهد الكامل الى آخر كلامه ونقل الجوى مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم أن  
هذا انعم كونها أهلا للشهادة وقول الاحصاء بجواز شهادتها وقضايتها في غير حدود وقود صريح في صحة تقريرها  
في الأوقاف اه قلت لا يعني مانته فان الكلام ليس في أهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف  
(تنبيه) ٣ أما تقريرها في نحو وظيفه الامام فلاش في عدم صحته لعدم أهليتها خلا لما ذكره بعض  
الجهلة أنه يصح وتستنبط لان صحة التقرير يعتمد وجودا الهلية وجواز الاستنباط فوجع صحة التقرير اه

من أحكام الاختيار

في المسيرة جواز كونها  
نيسة لارسولة لبناء  
حاليهن على السر (ولو)  
قضت في حدود قدر رفع  
الى قاض آخر (يرى  
جوازها) فاقضامه ليس  
اغترابا بله) خلافا  
شرح عيني والختم  
كلا في بحر واعلم  
انه اذا وقع القاضى  
حادثه ولو لم يبق فنان غيره  
(وقضى نائب القاضى له  
اوله) ما كان قضاؤه  
لوقضى الامام الذى قلده  
القضاء اولوا بالامام  
سراجي في البرازية كل  
من تقبل شهادته  
وعليه يصح قضاؤه  
وعليه خلاف الجواهر  
المتنفذة في حفظ (وقضى  
النائب عما شهدوا به  
عند الاصل وعنده) وهو  
قضاء الامل عما شهدوا  
به عند النائب فيجوز  
لقاضى ان يقضى بذلك  
الشهادة باخبار النائب  
وعكسه خلاصة  
«(فروع)» لا يقضى  
القاضى لمن لا تقبل  
شهادته الا اذا روى عليه  
كتاب قاضى ان لا تقبل  
شهادته فيجوز قضاؤه  
به انشاء وفيه لا يقضى  
لنفسه ولا لولده الا في  
الوصية وحرر الشربلالي  
في شرحه الوهبانية صفة  
قضاء القاضى لام امراته  
مطلب لا يصح تولية

أو السعد ، وفي الاشياء اذولى السلطان منذر بالنسب اهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصفة ولا مصلحته في  
تولية غير الاهل واذا عزل الاهل لم يعزل وفي معناه نعم وسيد التزم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له  
تناول المعلوم اه والذي يظهر في تعريف اهلية التدريس انها معرفة منطق الكلام ومفهومة ومعرفة  
المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث لا يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ المسائل من  
الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحسب فذلك يشترطه على سابقة اشتغال في النحو والصرف  
بحسب ما يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك واذا قرأ الايلين واذا قرأ الاين يحضر ثم رده على المختصرا ط  
قلت ومقتضاه ان الامام او المدرس لا يصح توكيله وتليفه على ابنه الصغير وقدمنا في الجهاد في آخر  
فصل الجزية عن العلامة السري بعد كلام نقله الى ان قال اقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين  
ومصر والروم من غير تكريم بقاء ابناء الميت ولو كانوا صغارا على وطائف آباءهم من امامة وخلافة وغير ذلك  
عرف امره لان فيه اجماع خلف العلماء وساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد اتي بجواز ذلك  
طائفة من اكار الفضلاء الذين يقولون على افئتهم اه وقيد بذلك هناك بما لا يشغل الابن بالعلم اما لو تركه  
كبوه وهو جاهل فله يعزل وتعطى الوظيفة للال لقوات العلامة وقدمنا في الوقفا لا يصح جعل الصبي الصغير  
ناظر على وقف فراجع ما حررنا في الموضوعين (قوله اختيار) اى الكلام في المسيرة وهي رسالة في علم الكلام  
سار بها عقيدة القزالي ط (قوله لبناء حاله على السر) اى والرسول يحتاج الى مخالطة الناس كقولنا بالتعليم  
واقامة الحج عليهم وغير ذلك مما لا يكون الامن المذكور والجواز لا يقتضى الوقوع قال في بداء الامالي  
وما كانت نية القاضى اى ط (قوله يرى جوازها) فند به لان نفس القضاء اذا كان مختفاه لا ينفذ ما لم  
ينفذ قاض آخر يرى جوازها في نفسه اذا رفع اليه من لا يراه فله بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء  
لا في نفسه فله ينفذ على الخلاف بدون تنفيذ آخر كما حررنا سابقا او اذا قال العيني ولو قضت بالحدود والقصاص  
وامضاء قاض آخر يرى جوازها جاز الاجماع لان نفس القضاء ينفذ فيه وان شرع بما كان يجوز شهادته التمسك  
ممن رحل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين النسي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضى في  
الحدود وشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاؤه وليس لغريمه باطله لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء  
هنا مختفاه به اى اى بخلاف قضاء المرأف الحدود فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والختم كلا في) اى  
فصح قضاؤه في غير حدود ولا يولد ويبنى ان لا يصح في الحدود والقصاص له الاثثة بحر (قوله  
اوله) اى ويحرم من كل من لا تقبل شهادته كما يعلم مما ياتي (قوله فنان غيره) اى ويكن من اهل الانابة  
بحر عن السراجية اى بان كان ما دونه بالانابة (قوله كالوقضى) اى القاضى (قوله خلاف الجواهر) حيث  
قال فيه القاضى اذا كانت له خصوصية على انسان فاختلف خلفه فقتضى له على خصمه لا فذلان قضاء نائبه  
كقضائه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكر محمد بن من وكل رجلان بشئ صاروا كسبل فاقضا يقضى لوكه في ثلاث  
الحادثة لم يجز له قضاى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا القاضى قال والوجه ان اتي عمل هذا ان يطلب من  
السلطان الذى ولاه ان يولى قاضيا آخر حتى يمتنع اليه يقضى او يتضا كالى ما حكمه ويراضا بقضائه  
فيقضى بينهما فيجوز اه قلت ولعل هذا يحمل على ما اذا لم يكن القاضى ما دونه بالانابة كما يل عليه قوله  
والوجه ان لا يولد ولا فان كان ما دونه نائبه نائبين السلطان كما في فصل الحبس فلا يحتاج الى ان يطلب من  
السلطان تولية قاض آخر فلذا منى المصنف هنا على الجواز وان تردد فيه في شرحه قبل قوله ويرده  
(قوله لا يقضى القاضى الخ) في الهندية لا يجوز للقاضى ان يقضى لوكه ولا وكيله ولا وكيل ابيه  
وان علا وابنه وان سفل ولا بعد له المكاتبه ولا لمسلمين لا تقبل شهادتهم ولا لمكاتبهم ولا لشرعهم فمفاوضة  
أعدائنا في ما بين هذه الشركة كذا في المحيط وكل من لا يجوز شهادته كالوالدين والولد بن والزوج والزوجة  
كذا في شرح الفجواوى اه ملخصا وفي معين الحكم ما لم يجزى جيزى القضاء لا يقضى لوكه لوكى الهروب  
من هذاتى قدر اه اى ويكن هناك مفت غير جوى ط قلت والعلية في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية)

السلطان منذر بالنسب اهل ٥ مطلب في توكيله الوطاف لابن ولوصفا

ويقضي لام العرس حال حياتها وعرس أيمه وهو محرم وبعد وفاة ان خلا عن نصه عبر ان مقضى به نصه ولو يقضى وقف مستحق لرعيه لوصف القضاء العلم أو كان ينظر هذه (مسائل شتى) أي متفرقة وجاؤشني أي متفرقين (جمع صاحب عقل عليه عا) أي طبق لا تخزن أن يتد أي بدق الولد في سفلته وهو البيت التصالي (أو نقب كوة) يفتح أو ضم الطاقة وكذا بالعكس دعوى الجمع (بلا رضا الآخر) وهذا عند وهو القياس بحرقه لكل فعل مالا يضر ولو انهدم السفل بلا ضرر به لم يجز على السفل عدم التعدي والذي العلوان بني ثم يرجع عما أنفق ان بني باذنه أو اذن قاض والا فبقية البناء يوم بني مطلب فيما لو انهدم المسترزة وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر قوله ويجمع الأول على كونه الخ إلى وعلى كونه بكسر أوله عمودا كطية وتلها والثاني على كوى بالضم والقصر كيدية ومدى كافي المصباح وغيره به يعلم ما في عبارة المحشي كسبه معصية

صورتها ما في الاشباه لو كان القاضي غير مست ثابت أن فلانا وصيه صم وري بالرفع اليه بخلاف ما زاد دفعه قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها إذا كان القاضي مسدود الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولو في حياة امرأته أيمه) لكن بعدم موتها يقضى فيما يرث منه كجائز (قوله وزاديتين) أي إذا على نظم الوهبانية يتبين وهما الاثلاث أما الثالث فهو من زينات شارحها ابن الشخصية نقله عنه الشرنبلالي في شرحه (قوله لام العرس) بكسر العين أي لا مزوجة (قوله محرم) خبر ليد المدحوف أي هذا الحكم محرم ط (قوله عبرات) بدون تدوين الضرورة ولو قال من الارث لكان أولى (قوله مقضى) بالرفع فاعل خلا قال الشرنبلالي في شرحه فأمر زوجته بصنع لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح فيما لم يكن ميراثا عن زوجها ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصته منه الميراث من زوجته ومضاهي وجه أيمه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعدمه يخص بما لا يرث منه القاضي فإذا ادعت استحقاقا في وقف يخصها اه ولا يخفى أن هذا أيضا مخصوص بما إذا كانت أزوجة المقضى لاجلها والا كان قضاء زوجته فيما يرثه (قوله ويقضى الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتها وقضى على علماء كذا ولم لتولي فادعي فساد الوقف بسبب الشروع عند قاض هو من أولئك العلوة نفذ قضاؤه وكذا يقضى فيما هو تحت نظر من الاوقاف قال ابن الشخصية وقول في وصف القضاء والعلم بالخرج ما لو كان استصفا فانه لا يوصف وهذه المسئلة تطير مسئلة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله سبحانه أعلم

(هذه مسائل شتى)

قد ر الشارح لفظ هذه إشارة إلى أن مسائل خبره مبدا محذوف وشئ صفة لمسانل (قوله أي متفرقة) ومنه قوله تعالى ان معكم لشيء أي تختلف في الجزاء وتعلم في البحر (قوله سفل) بكسر السين وضمه ضد العلو بضم العين وكسر هاء مع كون اللام فيها ط عن الجوى (قوله من أن يتد) أصله يودحذف أو لو وقعها بين الماء والكسرة من باب ضرب والودحذف في البحر عن الشاة كالتار وق القطعة من الخشب والحد يدق في الحائط لعل عليه شئ أو يربطه وفي البحر أيضا وأشار المصنف إلى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفلته وقد التصرف في الحدار احترازا عن تصرفه في ساحة السفل فذكر قاض خان لو حضر صاحب السفل في ساحته بمرأوما شابه ذلك عندده وان تضر به صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلته الضرر اه (قوله يفتح أو ضم) أي مع تشديد الواو ويجمع الأول على كونه كسبة وجبات والثاني على كونه بالمد والقصر كيدية ومدى ط والكسرة نقب البيت ونسته رلفاتبع الماء إلى المزارع والجدول يجري من المغرب والمرا دهم ما يفتح في حائط البيت لاجل الضوء أو ما يحرق فيه بلا نفاذ لاجل وضع متاع ونحوه (قوله الطاقة) تفسير لا كونه ولكن في القاموس الطاقة معطف من الأنة ولم أر من ذكر في اللغة الباء تامة مثل (قوله وكذا بالعكس الخ) أي كما يمنع من السفل يمنع من العلو وبعبارة الجمع وكل من صاحب علو وسفل يمنع من التصرف فيه إلا بذن الآخر وأجازا لمن لم يضره وفي العيني وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلوان بني على العلوان أو بيتا أو وضع عليه جنوعا ويحدث كسفا اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قسمة الأول والجدان تختلف المشايخ على قوة تقبل له أن يبني ما يباله مالم يضر السفل وقبل وان لم يضر والختار للفتوى إذا أشكل أنه يضر أم لا لا على ولا أعلم أنه لا يضر عاك (قوله وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكي عنه ما تفسيره قول الامام لاه انما يمنع ما يضر ضر ظاهره لا مالا ضر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهم خلاف وهو ما فيه شك فما لا شك في عدم ضرره كوضع سمار صغيرا أو وسط بحوزة اتفاقا وبافه ضرر ظاهره كفتح الباب يبني أن يمنع اتفاقا وما يشك في الضرر به كدق الوتد في الحدار أو السقف فنندهما لا يمنع وعنده منع اه وفي قسمة المنية أن الاختصار ان الخلاف فيما إذا أشكل فتنه منع وعندهما لا اه وكذا يأتي في كلام الشارح في بابه المختار للفتوى (قوله ولو انهدم السفل الخ) أي بنفسه أو ما أوله فهدم فقد قال في الفتح وعلمت أنه ليس لصاحب السفل هدمه فلو

هذه بحجة على بناءه لانه تعدى على حق صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله) وعامة في العيني حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا تهدمت فبناها أحدهما بفراغن صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه ان يقسم عرضها ويبنى في نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانشغال بنصيبه بعد القسمة كانه ان يرجع وعلى هذا اذا تهدم بعض الدار وبعض الحمام فالحلقة أحد الشر يمكنه ان يرجع لانه مضطر اذ لا يمكنه قسمة نصيبه ولو تهدم كله فعلى التفصيل الذي ذكرناه اهـ أي ان أمكنه قسمة العروة لبنى في نصيبه لا يكون مضطرا والا كان مضطرا والحاصل أنه اذا تهدم كل الدار والحمام فان كان يمكنه قسمة العروة لبنى في نصيبه لا يكون مضطرا فلو عمر بدون اخذ شره يكتفي بكونه متبرعا والظاهر ان المراد ما أمكنه إعادة العروة ارجاء أو جساما كما كانت لا مطلق البناء وان كان لا يمكن قسمة العروة فهو مضطر وان تهدم بعض الحمام وبعض الدار فهو مضطر أيضا والظاهر ان المراد ما أمكنه الدار صغيرة ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمة فانه يقسمها فان خرج المهدم في نصيبه بناء أو في نصيب شره يفعل به شره كما أراد (تنبيه) قال في العروة الخ لاني ضابطا فقال كل من أجبر ان يفعل مع شره كانه فاعل أحدهما بفراغن أمر الآخر لا يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه ان يجبر مثل كرى الانهار وصلاح السفينة المعينة وفداء العبد الخ وان لم يجبر لا يكون متطوعا كسلة تهدم العلو والسفل اهـ ومن ذلك لو اتفق على المائدة بلان شره يكتفي بكونه متبرعا من دفعه الى القاضي ليجبر بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شره كما في المحيط فكان مضطرا اهـ وعامة ذلك فله وذو كرقله ان صاحب العلو ان بنى السفل بأمر القاضي يرجع بما اتفق والا فقسمة البناء يبقى والصحيح ان المتبرع في الرجوع قيمة البناء يوم البناء يوم الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل وعامة فله ان لم يضطر بان أمكنه القسمة فغير ملزم فهو متبرع والا فان كان شره يكتفي بكونه متبرعا على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شره يكتفي بكونه متبرعا لا يكون متبرعا بل يرجع بما اتفق ان يبنى بأمر القاضي والافسدة البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسئلة اضطراب كثير وقد مناجم الكلام عليها آخر الشركة وكنت تظمت ذلك بقولي

وان يمر الشر بك المشترك \* بدون ان الرجوع مأملا  
ان لم يكن لئلا مضطرا بان \* أمكنه قسمة ذلك السكن  
أما اذا اضطر اذا \* وكان من \* أبي على التعبير يجب ان  
بذنه أو اذن فانه يرجع \* وفعله بدون ذنبرع  
ثم اذا اضطر ولا يجبر كما \* في السفل والحداد يرجع بما  
أنفقه ان كان بالاذن بنى \* انا والا فقسمة البناء \*

مطلب في فتح باب آخر  
لدار

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفل فله ان يمنع صاحب السفل من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا وكذا حائطين اثنين لهما على خشب فبنى أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يدفع نصف قيمة البناء متبرعا كما في الصر وفيه عن جامع الفضولين لكل من صاحب السفل والعلو حق في ملك الآخر اذ العلو حتى فزازه وذو السفل حتى يدفع المطر والشمس عن السفل اهـ ثم قل عنه ايضا لو تهدم السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل بنائه سفله أدقوت عليه فحقا الحق بالملك فضمن كالأقوت عليه ملكا اهـ قال في الصر وظاهره أنه لا يجبر على ذي العلو ونحوه الا فيفتح خلاقه وهو محمول على ما أتاني ذو السفل سفله وطلب من ذي العلو بناء سفله فله يجبر اهـ أي لان فرض المسئلة أنه هدم علوه فيجبر على بنائه بعد ما بنى ذو السفل سفله لاقبله وانما يجبر لان ذي السفل جفاك العلو كما علمت وأما لو تهدم العلو بلا منعه فلا يجبر لانه تعديه كاذر الشارح فيما لو تهدم السفل وفي الصرع الذخيرة سقف السفل ونحوه وهو راد ونواربه وطبقة ذي السفل قال ذو كرى الطرسوس ان الهراذ ما موضع فوق السقف من قصب أو عريش اهـ قلت لكن في المغرب عن الفتا الهراذية فثبت ان تضم ملوكة بطاقتين الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اهـ فهي التي تسمى في عرقنا سقالة هذا وقد ذكر في التسمية

أن تطين سقف السفل لا يجب على واحد منهما ما إذا هو العاقل لعدم وجوب إصلاح ملك الغير عليه وإن تلف  
 العين بالسكن المأذون فيه شرعا لا إذا تعدى بازائه فيضنه وما إذا هو السفل فله عدم إيجابه على إصلاح ملكه فإن  
 شاطفه ورفع ضرر روكف المائعة وإن شاء تحمل ضرره (تنبيه) في البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما  
 ولكل منهما حوله فهو الحائط فإذا أحدهما رفعه لصاحبه وأى الآخر ينسحب أن يقول مر يد الإصلاح لا آخر  
 أرفع حوله بل بسطوانات وعدم يعلم أنه يريد رفعه في وقت كذا أو أنه يدعى ذلك فلو رفعه والا فله رفع الجدار ولو  
 سقط حوله لم يضمن إهقله وإظهار أن مثله ما إذا احتاج السفل إلى المراجعة فلعلى العلوي على صاحبه وهذه  
 فائدة حسنة لم أجدهم نبيه عليها (قوله) إذا تقسمت طيلة وفي التهذيب الزائفة الطريق الذي ساعد عن الطريق  
 الاغصم أه من زاعت النمس إذا ماتت والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال أو في العصر (قوله) مثلها  
 أي طويلة احتراز عن المستدرة كما يأتي (قوله) لكن غير نافذة أي إذا كان الأولى نافذة وقد قال في البحر أطلقها  
 أي الأولى تفعالا كذا لكس وقيد هذا في النهاية تفعاله فقهه أي البث والتمرتاني بغير النافذة ويمكن جعل  
 كلامه عليه لقوله مثلها غير نافذة أه أي بناء على أن غير نافذة بيان فوجه المسألة وفيه نظر بل المتبادر أن  
 المسألة في الطول غير نافذة حال لبان قيدز اندفعها على الأولى والأثران لا تكون الثانية مقيدة بكونها طوله  
 فيسئل المستدرة وهو غير صحيح واستظهر الخبر الرمي إطلاق الأولى إذا عير بكونها نافذة وغير نافذة لا يمنع  
 مرور أهلها في الثانية مطلقا بخلاف التسبعة كما يأتي قلت لكن في بعض الصور يظهر الفرق في الأولى بين  
 النافذة وغيره كما يعرفه (قوله) إلى محل آخر متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام أو ما يتوصل منه إليه  
 احترازًا عن النافذة إلى سكة أخرى غير نافذة (قوله) عن فتح باب الروز قول في فتح القدر قال بعض المشايخ  
 لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأنه رفع كل جداره فله رفعه بعضه والأصح أنه يمنع من فتحه لأنه  
 مخصوص عليه في الرواية بنص محمد في الجامع ولأن المنع بعد الفتح لا يمكن م إذا تمكن مرافقته لئلا ينهار  
 في الخروج فيخرج ولا نه عساه يدعي بعد ترك كيب الباب وبطول الزمان حقائق المرور يستل عليه ترك كيب الباب  
 أه (قوله) لا للاستصانة والريح قال الصبي بعد حكاية القولين للذكور ولكن هذا فيه إذا أراد فتح الباب  
 المرور فإنه يمنع استحسانا وإذا أراد الاستصانة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذلكه غير الإسلام عن  
 الفقه جعفر أه قلت وهذا إذا كان الباب بالبال يصلح المرور كما يدل عليه التعليل الماروا لا كان قول بعض  
 المشايخ بعده وهو خلاف الأصح فعلم أن المراد غيره وهو مسئلة الطاقة لا تبة فاهم (قوله) في القصوى أي  
 البعدى وهي المتشعبة من الأولى الغير النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لأن لكل أحد حق المرور فيها  
 (قوله) على الصحيح مقابلة ما قدمناه فقام القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله) إذا لاحق لهم في  
 المرور أي لاحق لأهل الزائفة الأولى في المرور في الزائفة القصوى بل هو لها على الخصوص ولذا لم يعب  
 دار في القصوى بل يمكن لأهل الأولى شفعه فيها كذا في الفتح أي لاشفعه لهم بحق الشركة في الطريق بل أدل كان  
 جاريا ملاصقا كان له الشفعة ثمر بلاية ثم قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لأحدهم أن يقع بنافي الأولى  
 لأن له حق المرور فيها أه قال العلامة المقدسي هذا إذا فتح في جانب يدخل منه الباب ما في الجانب الآخر غير  
 النافذة فلا أه وفيه فائدة حسنة يفيدها التعليل أيضا وهي أن الزائفة الأولى إذا كانت غير نافذة وأراد أحد  
 من أهل القصوى فتح باب في الأولى فله ذلك أن كانت حارة متصلة بركن الأولى وكانت من جانب البقول إلى  
 القصوى أمالو كانت من الجانب الثاني فلا إذا لاحق له في المرور في الجانب الثاني بخلاف ما إذا كانت الأولى نافذة  
 فإن له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا وبه يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة  
 أو لا خلافا لما مر عن الرمي وإظهار أن كلام الفتح مبني على كون الأولى نافذة وإن حل على أنها غير نافذة يدعي  
 تخصصه بغير الصورة فالد كورة (تنبيه) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة منع  
 منه وقبل لا وفي كل من القولين اختلاف التصحيح والقصوى قال في الخبرية والمتون على المنع فليكن القول عليه  
 (قوله) وفي زائفة مستدرة) حجت زوقه بنسب عنها مثلها أن المراد بها الطويلة وبها يقابلها المستدرة وفي حاشية

(زائفة مستطيلة) أي  
 سكة طويلة (بنسب  
 عنها) سكة (مثلها)  
 لكن (غير نافذة) إلى  
 محل آخر (منع أهل  
 الأولى عن فتح باب  
 للمرور) لا للاستصانة  
 والريح عيسى (في  
 القصوى) الغير النافذة  
 على الصحيح إذا لاحق  
 لهم في المرور بخلاف  
 النافذة (وفي) زائفة  
 (مستدرة) أي  
 اتصل (طرفها) أي  
 نهاية سعة أعوجاجها  
 بالمستطيلة (لا) يمنع

٣ قوله إذ يمكن كذا  
 بالاصل المقابل على خط  
 المؤلف وأصل الصواب  
 إذ لا يمكن تأمسل أه

مكتوبة



في غير به ذلك الى التنازع في العبادية وليس ذلك في العبادية كما رأيت فالظاهر أن لفظه مطلق سابق قلم وبديل علمه قوله في الفتح والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدا له مطلقا له متصرف في خالص ملكه لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره الى غيره ضررا فاحشا وهو المالك والدين وهو ما يكون سببا لهمد أو يخرج عن الانتفاع بالملك وهو ما يمنع الحيوان من الانتفاع بالملك وأخبارنا والقنوي علمه فاما التوسع الى منع كل ضرر فانه سبب انتفاع الانسان عليه كما ذكرنا قريبا اه ملخصا فانظر كيف جعل الحق به القياس الذي يكون فيه الضرر بينا لا مطلقا فالإلزام أنه لو كانت له شعرة مملوءة بدم لم يستطع سها حار أو أراد قطعها أن يمنع الضرر للحار كما قرر في الفتح قبله قلت وأفتى المولى أو السعدون أن سد الفم بالملك ما يكون مانعا من الكتابة فعلى هذا لو كان للسكان كوتان مثلا فسد الحار ضروا أحدا ما بالملك لا يمنع إذا كان يمكن الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه يحتاج لغلقة ليد ونحوه كما حوته في تنقيح الحامدية وفي الضرر وذكر الرازي في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في داره تنوير الفجر الدائم كما يكون في الدكاكين أو ربح الطحن أو ممدفات القصور لم يمنع لانه يضر بجيرانه ضررا فاحشا لا يمكن التبرع عنه فإنه باقى منه الختان الكثير والرحى والتي يوهن الشئ بخلاف الحمام لانه لا يضر بالانساء أو يمكن التبرع عنه بأن يبنى حائطا بينه وبين جاره وبخلاف التنوير المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر لو فاحشا منع والأفلا ونعمه فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطائفة) أي التي يكون فيها ضرر بين بقرينة ما قبله وهو ما أفتى به قاضي الهادي قبل سائل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من ذلك اه وفي المنع عن المضرة شرح القنوي انا كانت الكوة للظن وكانت الساحة محل الجلوس للنساء يمنع وعليه القنوي اه قال انشيد الرمي وأقول لا فرق بين القديم والحديث بحيث كانت العلة الضرر لا لوجودها فيها (قوله ويرحمه في الفتح) حيث قال الوجه لظاهر الرواية (قوله ثم) أي في كتاب القسمة في المنع (قوله) فأعمل على المتون بقدره قال إن هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في تحوالتون القديمة ط أي وهذه المسئلة ليست من مسائل ونظير من كلام الشارح المل إلى ما مضى عليه المصنف في مثله لأنه أرفق بدفع الضرر بالسبب عن الجار المأمور بكرامه ولما كان هو الاستحسان الذي منى عليه مشايخ المذهب المتأخرين وصرحوا بأن القنوي عليه والحاصل أنهم أقولان معتدان بترجيح أحدهما بما ذكرنا والآخر بكونه أصل المذهب (قوله قاس على مسئلة السفل الخ) أقول هذا غير مسلم لأنه مخالف لكل ما همم به من قس مع الفارق وذلك أنك علمت أن أصل المذهب في مسئلة عدم المنع مطلقا لكونه تصرفا في خالص ملكه ومخالف المشايخ أصل المذهب فيما إذا كان الضرر بينا ولا يخفى أن التقييد بالسبب يخرج المشكل فالقول بمنع المشكل مخالف للقولين وقيل على المشكل في مسئلة السفل غير صحيح لأن المتون الموضوعية لنقل المذهب ما شئت على منع التصرف فيها عكس مسئلتنا وذكر بعض المشايخ أن المختار تقييد المنع بالضرر أو المشكل وما ذاك إلا لكونه تصرفا فيما للجار فيه حق وهو صاحب العلو فالأصل فيه عدم جواز التصرف إلا بانه يختلف مسئلتنا فإن الأصل فيها الجواز لكونه تصرفا في خالص حقه فالخالف المشكل فيها بالمشكل في الأولى غير صحيح فافهم

وهذا آخر ما حرمه المؤلف بخطه من هذا الجزء وأما بقية الأجزاء فتمه ما بنفسه قبل حلول رسمه فبادر بحمد السعيد السيد محمد علا الدين إلى تكملة الجزء المذکور بتعريفه الهوامش التي بخط والده وغيره على الشرح فقال

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

بالحل لسانك بحبر ثل القلوب وبالترقب لهيب سمات مصل يضرب على صفحات ثقب العيوب بامن نصر عظيم قدرته العباد وقهرهم بها فلا يكون إلا ما أراد فتحه بما لجمد الاثنى ونشكره على آلائه بالشكر الشائق واصلى وسلم على رسوله محمد المكل لامتة وعلى آله وصحبه ومن اهتج بدعوته

حتى يمنع الجار من فتح الطائفة وهذا جواب المشايخ استحسانا وجواب لظاهر الرواية عدم المنع مطلقا به أفتى طائفة كالأمام ظهر الدين وابن الشحنة ووالده ورجحه في الفتح وفي نسخة الجنبى وبه يقتضى واعتاده المصنف فنه فقال وقد اختلف الاتمام وبنى أن يقول على ظاهر الرواية اه قلت وحيث تعارض متنه وشرحه فالعمل على المتون كما تقرر مرارا قدسرت قلت وبقي ما لا أشكل هل يضر أم لا وقد قرر بحسب الاشياء المنع قاسا على مسئلة السفلى والعلو أنه لا بد إذا ضرر وكذا أن أشكل على المختار القنوي كما في الخاتمة قال الحسن فكلنا تصرف في ملكه انا ضرر أو أشكل

قوله من مسائل هكذا بخطه ولعل فيه سقطا والأصل من مسائلها أي المتون القديمة أو نحو ذلك ولا يحرر اه محصيه

قوله المتأخرين كذا بخطه وصوابه المتأخرون كالأخفى اه محصيه



منع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارم من نبيه عليه فلنغتم فانه من خواص كتابي انتهى (ادعي) على آخر (هه) مع قبض (في وقت فسل) الذي  
(ينته فقال) قد (يحدثها) أي الهبة (فاشترتها منه) أي لم يقل ذلك (أي يحدثها ومفاده (٣٧٧) الاكتفاء بكان التوفيق وهو مختار شيخ

الاسلام من أقوال  
أربعة واختار الجندی  
أنه يكفي من المدعي  
عليه لامن المدعي لانه  
مستحق وذلك ادفع  
والظاهر يكفي للدفع لا  
للاستحقاق براهية  
(فأقام بينة على الشراء  
بعدها وقتها) أي وقت  
الهبة (تقبل) في  
الصورتين (وقبله لا)  
لوضوح التوفيق في  
الوجه الاول وظهور  
التناقص في الثاني ولولم  
يذكر لهما تاريخا أو ذكر  
لأحدهما تقبل لا مكان  
التوفيق بتأخير الشراء  
وهل بشرط كون  
الكلام عند القاضي  
أو الثاني فقط خلاف  
وبني ترجيح الثاني  
بحر لان به التناقص  
والتناقص يرتفع  
بتصديق الخصم ويقول  
للتناقص ترك الاول  
وأدعي بكذا أو يشكك في  
الحاكم وعامة في البصر  
وأقره المصنف (كالو  
ادعي أولانها) أي الباز  
شلا (وقف عليه ثم  
أدعاها لنفسه وأدعاها  
لغيره ثم ادعاها لنفسه)  
لم تقبل التناقص وقيل  
تقبل ان وقف بان قال  
كان فلان ثم اشترى به  
دررق أو اخر الدعوى

وبعد فان العالم العامل والعلامة الكامل وحيد الدهر وفريد العصر سيد الزمان وسعد الاقران يعسوب  
العلماء العاملين ومرجع الجهابذة الفاضلين مؤلف هذا الحاشية المرحوم صدي وأستاذي والى السيد محمد  
أئندى عابدين سقى الله تراه صوب الغفران وجهنا وأباف مستقر رجته وأسكننا بحموة جنته لما وصل الى  
هذا المحل من الكتاب اشتاق الى مشاهدته رب الارباب فتزل حياض المنون وأثر الحديث الذي ليس بمكون وكان  
رجحه الله بدا في أولي التأنيف من الاحارة الى الآخر ثم من أول الكتاب الى انتهى هذا البحر والقانون ترك على  
نسخته اليد بعض تعليقات وتحريرات واعتراضات قد كادت ازل الايدى أن يذهب العبد ممن يذهب مذهبها  
فأردت أن أحرما كتبه والى على نسخته وألحقه ما سؤذته من غير زيادة عليه خوف الغلط ونسبته اليه وان  
رأيت حاشية ليست من خطه أنبه عليها بقولي كذا أو كذا في قوله في الهامش على أنه أقرها والاستطبت  
عليها ومع هذا يلزم التنبيه بآثر والله يعلم ويرى ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لأقوم بطريق قال رحمه الله تعالى  
ونفعناه ورضي عنه آمين (قوله ادعي على آخر الخ) قال قاض خان ادعي على رجل أنه أخذ منه مالين المال  
ووصفه وأقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي أنه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فانكر المدعي ذلك تقبل  
منه هذه البينة ولا يكون ذلك بطلان ادعى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذه مني فلان آخر ثم رده على  
وأخذه مني هذا المدعي عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومفاده) أي مفاد قوله لم يقل ذلك ح (قوله  
لمكان التوفيق) نقل في البحر ان هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط قال الرمي وجواب  
الاستحسان هو الاصح كما في نسخة المفتي (قوله وهو مختار الخ) قد عرفت في الجرد في فصل الفضولي بان لا يكون  
ساعاتي نقض ما تم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية أماكن التوفيق مطلقا وعدم  
كفايته مطلقا وكفايته من المدعي عليه لامن المدعي وكفايته ان أحد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه ح  
كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشراء كقبلة ح (قوله في الصورتين) يعني ما إذا قال يحدثها أو لم يقل  
ح (قوله في الثاني) لانه ادعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدونه به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق  
بينهما وما دهر بين الدعوى والبينة والافلاقي لا تناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا للهبة يجر (قوله  
وبني ترجيح الثاني الخ) ولعل وجهه أنه الذي يتحقق به التناقض منه وفي التمرين باب الاستحقاق والوجه  
عندي اشتراط معتمد الحكم ان من شرط الادعى كونه بالهبة اه وفي شرح المقننى بني أن يكفي أحدهما  
عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظ الان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد أن ثبت عنده  
ليترتب على ما عند محصول التناقض والثابت بالبيان كالنائب بالعين فكأنهما في مجلس القاضي والذي  
شرط كونهما في مجلسه يوم الحقيق والحكم في السابق واللاحق اه وهو حسن (قوله أو يشكك في الحاكم) كما  
لواذعي أنه كفل به عن مدعيه بألف فانكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مدعيه وبحكم الحاكم وأخذ  
المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المدعي أنه كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على  
المدعي عما كفل لانه صار مكذبا بشرعا بالقضاء كذا في المنع ح (قوله وعامة في البصر) عبارة الجرد في الاستحقاق  
أولوهي اذا قال ترك أحد الكلامين يقبل منه لانه استدله بما في البراهين عن الأخيرة ادعاء مطلقا فدفعه  
المدعي عليه بذلك كنت ادعته قبل هذا مقدا وبرهن عليه فقال المدعي ادعها الآن بذلك السبب وترك  
الطابق يقبل وبطل الدفع اه فان التروك الثانية لا الاولى ومع هذا نظريه صاحب البحر هناك وقد عرفت ذلك  
القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذ كرسدى والرد في باب الاستحقاق تأيد بما في النهر وقال في الحاشية ترك  
ادعى ملكا سبب ثم ادعى بعد ذلك ملكا مطلقا فنهجه هو بذلك كرق طاعة الر وأبان أنه لا تبع دعواه ولا  
تقبل بيشته قال مولانا رضي الله تعالى عنه قال جدى شمس الأعمش رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه  
حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب سمع دعواه وتقبل بينته اه (قوله عليه) كذا في المنع ولم

(٤٨ - ابن عابدين رابع) قال (ولو ادعى الملك لنفسه (أو لاثم ادعي (الوقت) عليه (تقبل) كالو ادعاها لنفسه ثم نعيمه) فانه  
يقبل (ومن قال لا خراشتر بيني هذا الجارية وأنك لا لا خراشتر اعجاز (التابع

كان يظاه ان ترك البائع الموصومة واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساءه او نقلها من تركه لما تقر بأن (يخود) جميع العقود (ما  
 عند النكاح فسخ) فلما بيع ردها بعيب قد تم لتسام الفسخ بالتراضي عني أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلاً (ولهذا) لو خداه تزوجها ثم ادعاه  
 ورهن على النكاح (يقبل) برهانه (٣٧٨) (مخلاف البيع) فإنه اذا أنكروا ثم ادعاه لا يقبل لفساخه بالانكار بخلاف النكاح (أقر

بذكره في البحر وكانه أخذ من قاعدة عادة النكر معرفة فيكون المراد به الوقف المار قبل وعلمه فلا يظهر  
 التوقيق لأنه تناقض ظاهر ويمكن حرمانه على مذهب الثاني القائل بصحة وقفه على نفسه اه ولا يخفى عليك  
 ما في موفى الحرم من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنها له ثم ادعى أنها وقف عليه تسع لجهة الاضافة بالاختصة  
 انتفاعاً (قوله ان يظاه) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو الوالد عن المحرم عن الجاني بخلاف (قوله  
 فلما بيع ردها) فمدعى النهاية بأن يكون بعد تخلف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الردي بآثمه لاحتمال نكول  
 المدعي عليه واعتبر بعد جدي في حق ثالث وقيد الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله ففسخ أن له الردي مطلقاً  
 لنكونه في حضانة كل وجه غير العقار لا بعد حلفه فيجوز تعقيب الكتاب بخر (قوله أقر الخ) للأمام الطرسي  
 تخفى في هذه المسئلة فرأجعه في أنفع الوسائل (قوله زوف) ما رده بيت المال (قوله نهر حجة) ما رده التجار  
 قال في القاموس في فصل النون النهر حجة الزيف الردي اه وفي المغرب النهر حجة الدرهم الذي فسخه رديته  
 وقيل الذي القليلة منه للفضة وقد استعمل كل رديء باطل ومنه يرج دمه ماذا أهذروا بطل وعن النجاشي درهم  
 نهر حجة ولم أجده في النون إلا اه وهو مخالف لما في القاموس مع أنه المشهور (قوله وأستوفى) الاستيفاء عبارة  
 عن قضى الحق بالتام سعيه وإن قال (قوله لانه ظاهر) راجع للأولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر  
 ما احتل غير المراد احتالاً بعيداً والنصر ما يحتمل احتمالاً بعد دون المفسر لانه لا يتحمل غير المراد أصلاً (قوله  
 أو نص) راجع للثانية وهو قوله وأستوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطربان تناقض فسخه (قوله فرد الخ)  
 حاصل مسائل ردا الأقرار بالمال أنه لا يتخلوا أن يرد مطلقاً أو يرد بالجهة التي عنها المقر ويحول إلى أخرى  
 أو يرد لنفسه ويحول إلى غيره فان كان الأول بطل وإن كان الثاني فإن لم يكن بينهما مائة وخمس المالح  
 كقوله ألف يبدل قرض فقال بدل غصب والابطل كقوله غني عبد لم أقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن  
 العيني يده فليز ما ألف صدقة في الجهة أو كنهه عند الامام وإن كان في يده فالقول القرفي يده وإن كان  
 الثالث تحوماً كانت في قط لكنهما القلان فإن صدقه فلان تحول اليه والأفلاوان كان بطلاً أو عتاقاً أو لواه  
 أو نكاح أو وقف أو نسيب أو ربح لم يرد بالرد فقال الأقرار يرتد بالقرلة إلا في هذه كبر مجموع ذلك في البحر  
 وفيه اختصاراً وصحته في حاشيته (قوله في محله) وفي غيره الأولى (قوله لا يباحه) كيف يقبل بحسنه وهو  
 متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعيه واستشكله في الصريح أيضاً ونقل خلافه عن البراز بقبحه قال في يده  
 عبد فقال لرجل هو عبدك فردا القرلة ثم قال بل هو عبدي وقال المقر هو عبدي فهو لذي اليد المقر ولو قال ذو  
 اليد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال لاخر بل هو عبدي ورهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف  
 ما في الهداية من أنه لا بد من الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله الواحد) بخلاف ما لو قال اشتريت وأنكر  
 له أن يصدقه لأن أحد العاقدن لا ينفرد بالفسخ فلا ينفرد بالعقد والمعنى أنه حقه ما في العقد من التصديق  
 أما القرلة فنفسه يرد الأقرار فافتقرنا كذا في الهداية فالحاصل أن كل شيء يكون الحق لهما جميعاً اذ رجع المنكر  
 إلى التصديق قبل أن يصدق لا تخريج انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون فيه الحق لواحد  
 كالجهة والصدقة والأقرار لا يفعله اقراره بعده كإتي القضية بحرس (قوله ما كان لك) انظر لوم يذ كرلفظ كان  
 وانظر ما سنده كمرقير يباعند واقعة سمر وقد فانه قيد الفرق بين الماضي والحال (قوله فله) لا فرق بين أن يؤكده  
 التي بكلمة قط أو لا بخر (قوله على الخ) الأصوب أن يقول على ألفه عليه فافهم وفي بعض النسخ على أنه له  
 عليه ألف (قوله على القضاء أي الإبقاء) قيد بدعي الإبقاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الأقرار بالدين فإن كان  
 كالأقوالين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض وإن تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الإبقاء بعد الأقرار

بقبض عشرة دراهم  
 (ثم ادعى أنها زوف)  
 أو نهر حجة (صدق)  
 يمينه لأن اسم الدراهم  
 يعمها بخلاف السقوة  
 لغلبة عشها (و) لهذا (لو)  
 ادعى أنها مستوفى (لو)  
 يصدق (إن) كان السمان  
 (مفصولاً وصندوقاً)  
 بين (موصولاً) نهاية  
 فالتفصيل في المفصول  
 لا في الموصول (ولو أقر)  
 بقبض الجاهل يصدق  
 مطلقاً (ولو موصولاً)  
 للتناقض (ولو أقر أنه)  
 قبض حقه (أو) قبض  
 (المن أو استوفى) حقه  
 (صدق في دعواه) إنا يافة  
 (لو بين (موصولاً) والألا)  
 لأن قوله جدي مفسر  
 فلا يحتمل التأويل  
 بخلاف غيره لأنه ظاهر  
 أو نص فيصم التأويل  
 ابن كمال (أقردين ثم  
 ادعى أن بعضه قرض  
 وبعضه ربا) ورهن  
 عليه (قبل) برهانه فسخه  
 عن علاء الدين وسعيه  
 في الأقرار (قال لا خربك)  
 على ألف درهم (فرد)  
 القرلة (ثم صدقه) في  
 مجلسه (فلانئ عليه)  
 للقرلة لا يباحة أو أقرار

فأنا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لواحد (ومن ادعى على آخره لا فقال) المدعي عليه (ما كان)  
 لل على شيء قط فيرهن المدعي على) أنه عليه (ألف) ورهن) المدعي عليه (على القضاء) أي الإبقاء (أو الأبرار) أو لو بعد القضاء أي الحكم بالمال  
 إذا فخر بعد قضاء القاضي يصح

الافى المسئلة الخمسة كاسمى ع (قبل برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويرأ منه دفع الخصومة وسبى ع فى الاقرار انه لو برهن على قول المدعى ان سبط فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس على علمه شئ (٣٧٩) ص دفع الى آخره ذكره فى الرد

قبيل الاقرار فى فصل  
الاستبراء (ك) يقبل  
(واذى القصاص على  
آخر فأنكر) المدعى  
عليه (فبرهن المدعى)  
على القصاص (ثم برهن  
المدعى عليه على العفو  
أو على الصلح عنه على  
مال وكذا فى دعوى الرق)  
بان ادعى عبودية شخص  
فأنكر فبرهن المدعى  
برهن العبد ان المدعى  
أعتقه يقبل ان لم يصلحه  
ولو ادعى الايقاع ثم صلحه  
قبل برهانه على الايقاع  
بحر وفيه برهن أنه  
أربعائة ثم قرأ ن عليه  
لأنكر ثلثائة سقط عن  
النكر ثلثائة وقيل لا  
وعليه الفتوى ملقط  
وأنه لأنه لما كان المدعى  
عليه حاداً فتمتعه غير  
مستغفلة في ذمعه فإن  
تقع المقاصة والله تعالى  
أعلم (وان زاد) كلمة  
(ولأعرفك ونحوه) كما  
رأيتك (لا) يقبل التعذر  
التوفيق وقيل يقبل لأن  
المخصب والمختدرة قد  
يتأذى بالشعب على  
بانه في امر بارضاة انضج  
ولا يعرفه ثم عرفه سقى

تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايقاع قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزائنه المعين بحر (قوله افى المسئلة  
الخمس) كذا وعنه فلان أو أجزئه أو أجزئه أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من ارض فلان أو  
هذا الكرم معاملة منه سميت خمسة لأن فيها خمسة أقوال قال فى البحر وهذه خمسة كتاب الدعوى لان صورها  
خمس ودعوى وأجارة وعارة وهرن وغصب أو لان فيها خمسة أقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو انه تندفع  
خصومة المدعى لأن السنة أتمت أن بدله ليست بد خصومة وهو قول أى خنفة الثانى قول أى يوسف واختاره  
فى المختارات المدعى عليه ان كان صاحباً فكذلك الامام وان معروفا لم يجز له ان تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى مسافر  
يردها به أو يهد فبجبال لا يظال حق غيره فإذا انهى به المقاضى لا يقبله الثالث قول محمدان الشهود اذا قالوا نعرفه  
بوجهه فقط لا تندفع عنه لانه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفى الزبارة تعويل الآفة على قول محمد  
وفى العمادة لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا يوجه له ذلك شئ من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد أن  
يقول نعرفه باسمه ونسبه وتكنى معرفة الوجه وتفوقا على انهم لو قالوا نعرفه لانه لا تندفع الا ربع  
قول أى شريعة انما لا تندفع عنه مطلقاً لانه تعذر اثبات المال لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا  
مقتضى البينة شأن ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعى وهو خصم فيه فثبت وهو  
كالوكيل ينقل المراءاة وقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن ابي ليلى تندفع بدون بينة لاقرار بالملك  
لغائب وقلنا ما صار خصماً فظاهر بده فهو باقراره رد ان يحول حقاقتنا على نفسه فلا يصدق الانجحة  
كالواذى يحول الدين من ذمته الى ذمة غيره اه (قوله كاسمى ع) فى فصل رفع الدعوى من كتاب الدعوى ح  
(قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على ايقاع العجز فقد صارت حادثة الفتوى (قوله فى فصل الاستبراء) وفيه  
فوائد عدة فراجعها والاستبراء طلب بشرا شئ (قوله ان لم يصلحه) محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على  
آخر ما لا قال فى البحر وفيه يكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته عنه والاصل عدم ما اذا أنكر فصلحه على شئ  
ثم برهن على الايقاع والأراء لم تسمع دعواه كذا فى خلاصة ح (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنقح (قوله  
فان) الواقع فى المنقح فانى (قوله وان زاد) أى على قوله فيما تقدم ماله على شئ (قوله وقيل) ذكره القدورى  
عن اصحابنا بحر (قوله لان المخصب) أى من الرجال والمختجب من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراكل  
أحد علمته بحر (قوله حتى لو كان) أى المدعى عليه فزع هذا على ذلك القول فى التها به تعافى صان وفى  
ابضاح الاصلاح وفيه نظر لان معنى امكان التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المدعى  
عليه خصوصه اه ودفعه ظاهر لان الكلام كلفى تناقض المدعى عليه لا المدعى بحر (قوله ثم واذا على الخ)  
قال فى الدرر العينة المدعى عليه قال للمدعى لا عرف فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الاصل لا تسمع ولو ادعى  
اقرار المدعى بالوصول أو الاصل تسمع اه قال فى العرلان المتناقض هو الذى يجمع بين كلاً من وهما لى يجمع  
ولهذا الوصف المدعى عياناً يمكن متناقضاً كبرهاتى اه وتما فيه وهو أحسن مما علة به الشارح وبه  
ظهر ان قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى الآن يقرأ المدعى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله  
لان الاقرار الخ) فممن الاقرار بالبيع اقرار بركته لانه لا مسألة مال حال الآن يحمل على أنه أقر بالبيع بلا  
مال تأمل قال فى المبسوط شهدا على اقرار البائع ولم يسمي الثمن ولم يشهدا قبض الثمن لا تقبل وان قال أقر  
عندنا نابعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز وفى مجمع الفتاوى شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يسمي  
الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باع وقبض الثمن اه وقال فى الخلاصة شهدا على البيع بلا بيان الثمن  
ان شهدوا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين فى أوائل الفصل السادس  
وانظر ما سند ذكره فى كتاب الشهادة وفى باب الاختلاف فيها (قوله اسمته) لاجابة الى قوله سنده لا ضمير باع

لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل ثم لو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول أو الاصل صح بدرق آخر الدعوى لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
(أقر ببيع عبده) من فلان (ثم جده صح) لان الاقرار بالبيع بلا عين باطل اقرار برأية (ادعى على آخره نابعه أمته) منه

(٤) قوله لا بد أن يقول نعرفه كذا بالاصل المقابل على خطه ولعله أن يقولوا كالباقى والباقى اه مصححه

(فقال) الآخر (لم أبعها منقط فبرهن) المدعى (على الشراء) منه (فوجد) المدعى (بها عيبا) وأراد زجها (فبرهن البائع أنه) أي (المشتري برئ) أي (يمن كل عيب بهما تقبل) يئنه البائع للتناقص وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق يبيع وكله واربائه عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعائه نكحها بكنا (٣٨٠) وطالبته بالمهر فانكر فبرهن فادعى أنه خلعه على المهر تقبل لاحتمال انه تزوجه أبو وهو

صغير ولم يعلم خلاصة  
يعني عنه ح (قوله أي المشتري) الأصوب أي البائع كافي البصر (قوله للتناقص) لان اشتراط البراءة تفسير  
للعقد من اقتضاء وصف الامة الى غيره فمقتضى وجود العقد فأنكر بخلاف ما مر لان الباطل قدبة ضى  
وبيرأ منه دفع اللدوى الباطلة وهذا هو ظاهر الرواية عن الكل بحر (قوله يبيع وكله) أي وكل البائع (قوله  
اربائه عن العيب) من اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف  
الى ذاعله والضمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة البصر فقوله أولا لم أبعها منقط أي مباشرة وقوله انه برئ  
اليه أي الى وكيله (قوله فانكر) أي بأن قال لانكاح بيننا كافي البصر عن جامع الفصولين ولوقال لانكاح بيني  
وبينك فلما برهن على النكاح برهن هو على الخلع تقبل ينشئه ولوقال لم يكن بيننا نكاح قط أوقال لم أتزوجها  
قط والباقي بحاله ينبي أن يكون هذا وسيله العيب وفي ظاهر الرواية لا تقبل ينشئه البراءة عن العيب لانها اقرار  
بالبيع فكذا الخلع يقتضي سابقا لنكاح فيحقق التناقص اه (قوله راجع على قوله) اذا الأصل في الحل  
الاستقلال والصلح بكتب الاستساقا فلا انصرف الى الكل كان مسئلا فكونت ضد ما قصده ونصير في  
ما ليس ضرورة كذافي التبيين ح (قوله في حل) أي قوله والا نافي ما قبله وفي البحر والحاصل أنهم اتفقوا  
على أن المشقة اذا ذكرت بعد حل متعاطفة بالواو وكقوله عليه ح وأمره أن طلق وعليه المشى الى بيت الله  
الحرام إن شاء الله بنصرف الى الكل فبطل الكل فني أو خفية على حكمه وهما آخر ما ضرورة كتب الصلح من  
عمومه ما عارض اقتضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط المتعقب جلا متعاطفة للعادة وعليها يحمل  
الحادث ولما كان قولها مستحسنا راجعا على قوله كذا فيفتح القدر وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع  
وان لم يكن بالمشقة اه (قوله بشرط) أي سواء كان الشرط هو المشقة أو غيرها كما صرح به في الصرح  
والظاهر أن هذا خاص بالقرار المسائي بعدم من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله اربع عتبتين) أي خبزتين  
ليس فهمتا تعليق بقبرته المقابلة نحوأت طلق وهذا حان شاء الله تعالى ح (قوله أو به بعد سكوت) أي اذا  
كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله الاعفاء تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق  
وسكت ثم قال وهذا الأخرى دخلت الثانية في المين بخلاف وهذا الدار الأخرى ولوقال وهذه متعاطفة ثم سكت  
وقال وهذه مطلق الثانية وكذا في العتق بحر كذا في الهامش (قوله بحكما الحال) أي لظاهر الحال (قوله كما  
الخ) ليست هذه المسئلة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله حران الخ) لادعاه اختصاص الخبران بل  
الانقطاع كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق) فان قيل هذا منقوض  
بالقضاء الاجر على المستأذا كان ماء الطاحونة ما راع عند الاختلاف لانه استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا  
انه استدلال لدفع ما دعى المستأجر على الآخر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الآخر وأما ثبوت الآخر فانه  
بالعقد السابق الموجب لكونه دافعا لأمور جبا عقوبة وفي الهامش عن الجرفلومات مسلمة أخرى اه  
نصراية فانت مسلمة بعدموته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعدموته ولقول قولهم أيضا لا يحكم  
الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه وأما الورثة فهم الدافعون وظهر لهم ظاهر الحادث  
أيضا اه (قوله كافي مسلم الخ) غنبل للثني وهو الاحتقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا انضمام المسائي ولا يمكن  
أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه (قوله لمدى الاسلام) فلومات  
رجل أو أوباد منمان فقالا مات ابننا كذا وقال ولده المسلمون مات مسلمة فبرهانه الوليدون الاون بحر عن  
الخزانه (قوله مودعي) قال في الصرقة باقراره بالبنوة لانه لو قال هذا أخو مسلمة ولا وارث له غيره وهو يدعيه  
فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق الآخر بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراه

صغير ولم يعلم خلاصة  
(ينظر) جيع (صلح)  
أي مكتوب (كتبان)  
شاء الله في آخره) وقال  
آخره فقط وهو استحسان  
راجع على قوله فتح  
واتفق على أن الفرقة  
كفصل السكوت وعلى  
انصرافه الكل في حل  
عطف بواو وأعقب  
بشرط وأما الاستثناء  
بالا وأحوالها فلا خير  
الاقربنة كله مائة درهم  
وخسرون دينار الأدرهما  
فلا ذل احسنانا وأما  
الاستثناء بان شاء الله  
بعد جلتين بأقاعتين  
فالهما اتفاقا وبعد  
طلقين معلقين أو طلاق  
معلق وعق معلق  
فالهما عند الثالث  
والآخر عند الثاني ولو  
بلا عطف أو به بعد  
سكوت فلا خيرا اتفاقا  
وعطفه بعد سكوت لغو  
الاعفاء تشديد على  
نفسه وتعمام في البحر  
(ما نذرى) فقالت عرسه  
أسلمت بعدموته وقالت  
ورثته قبله صدقوا  
تحكما الحال (كا) يحكم  
الحال (في مسئلة)  
جران ماء الطاحونة  
ثم الحال انما تصلح حجة

للدفع لا للاستحقاق (كافي مسلم مات فقالت عرسه) النعمة (أسلمت قبل موته) فأنشأه (وقالوا بعد)  
فالقول لهم لان الحادث يضاف لأقرب أوقاته \* (فرع) \* وقع الاختلاف في كفر الميت واسلامه والقول لمدى الاسلام بحر (قال المودع)  
بالفتح (هذا ابن مودعي) بالكسر (الميت لا وارث له غير دفعها اليه) وجواب قوله هذا ابن داني قيد بالوارث لانه لو أقر أنه وصيه أو وكيله

(فان أقر) ثانيا (بان)  
آخره لم يقدم اقراره  
(اذا كذبه) الابن  
(الاول) لانه اقرار على  
الغير وبضن الثاني  
خطئه ان دفع الاول بلا  
قضاء يلحق (رتبة)  
قسمت بين الورثة أو  
الغرماء بشهود لم يقولوا  
نعم) كذا نسخ المتن  
والشرح وبعبارة الدرر  
وغيره لا تعلم (له وارثا)  
أو غريم يكفلوا) خلافا  
لهم الجاهلة المكسولة  
ويتلوم القاضي مدته  
يقض ولو ثبت بالأقرار  
كفلا اتفاقا ولو قال  
الشهود ذلك لاتصافا  
(ادعى) على آخر (دارا)  
لنفسه ولاخيه الغائب  
ارثا (ورهن عليه) على  
مادعاء (أخذ) المدعى  
(نصف المدعى) مساعدا  
(ورث) ناقص في بدعي.  
البدل اكفل بحد ذو  
خلافاتهما وقولهما  
استحسان نهاية ولا تعاد  
النية ولا القضاء اذا  
حضر الغائب في الأصح  
لاتصاف أحد الورثة  
خصما للثب حتى  
تقضى منه بدونه ثم انما  
يكون خصما بشرط  
تسعة ميسر في العر  
والحق الفرق بين الدين

بالان من يثبت بكل حال والبنت والاب والام كالان وكل من يثبت بحال دون حال فهو كالان بحر (قوله) زبني  
وهو الصواب كما في الفتح خلافا للمنفق غايه البيان (قوله) رتبة قسمت الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من  
جامع الفصولين راجع الى الاصل الوارث لو كان محجوبا باغريمه كد وحنه وأخت لا يعطى شيئا لم يهرن على  
جميع الورثة أي اذا ادعى أنه أحول المست فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو يشهدا بينهما  
لا يملكان وارثا غيره ولو قالوا وارث له غيره تقبل عندنا عندنا أن يثبت لهما ما جازا فلو ان الفرق قائم ان الناس  
به لا تعلم له وارثا غيره وهذه شهادة على التي قبلت لسامع من أنها تقبل على الشرط ولو تصافوا كذلك لقيامها  
على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يحب أحد فلا شهدا أنه وارثه ولم يقولوا وارث له غيره ولا تعلمه يتلوم  
القاضي زمانا جاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في  
المستثنين يعني فيما اذا قالوا وارث له غيره أو لا تعلمه وعندهما يكفل فهما وسد التلوم مفوضة الى أبي  
القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحدا الزوجين ولو ثبت الورثة يبينه لم يثبت أنه لا وارث  
له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له بما كثر النصين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله ما له الربع ولها الثلث  
اه ملخصا وان تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يحب كالان أو من لا يحب كالان كما في البرازية من  
العامة في النسب والارث وانظر ما سأل قبل باب الشهادة على الشاهد (قوله) كذا نسخ المتن يعني لما قلنا لا  
والحق ثبتوها كما في سائر الكتب ح (قوله) لم يكفلوا) مبنى الجوهل مضاعف العين والواو والورثة أو الغرماء أي لا يأخذ  
القاضي منهم كفلا قال في الدرر أي لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ اهو هذا ظاهر في أنه  
على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لما جاز الشريعي في السعديين شيخه ولم يرفى الجرح توقف في أنها  
بالا أو بالنفس (قوله) لجهالة عملة لقوله لم يكفلوا) كذا في الهامش (قوله) ويتلوم) أي ثانيا والمراد أخيرا القضاء  
لأنه أخير الدفع بعده كما أنه في العرص غايه البيان والمسئلة على وجود ثلاثة فارجع الى الجرح وسأل في منها  
قبل الشهادة على الشهادة (قوله) مدته) وقدر مدته مفوض الى أبي القاضى وقدره ما يطحاوي بحول وعلى عدم  
التقدير حتى يغلب على أنه لا وارث أو لا غيره له آخر (قوله) ثبت بالأقرار) أي الارث والدين وهو محقق  
قوله بشهود (قوله) ذلك) أي قالوا لا تعلم له وارثا أو غريم يحكم كذا في الهامش (قوله) ادعى) قال في جامع الفصولين  
من الرابع ادعى عليهم أن الدار التي يملكها مملوكة فبرهن على أحدهما فلو ان في يد أحدهما دار في يد أحدهما لم يكن  
حكم على الغائب إذا أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار يملكه لا يكون قضا على الغائب بل  
يكون قضا على أبي الحاضر على الحاضر ولو بدأ أحدهما انشراء لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر  
انتهى (قوله) جحد والبدل الخ) هذا التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لأن البرهان يستلزم سبق الجحد  
والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل الثبوت بالأقرار والنية وحينئذ سقط قوله جحد  
دعواه ولم يجحد ح وجب بآن هذا التعميم راجع الى قوله ورثه ناقصا أشار به الى الخلاف فافهم (قوله) خلافا  
لهما) حيث قالان جحد والبدل يؤخذ منه ويجعل في يد أمين لخياسته بحدوده والآثر في بدعي (قوله) خصما  
للثب) الأصوب عن الثب قال في الهامش ناخلا عن البراءة انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون  
العين كها في بدعي وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعين انتهى (قوله) والحق  
الخ) لا ريب أن له بما قبله لا مانع فيه في انتصاب أحد الورثة خصما للثب وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصما  
فيما عليه قال في الجرح كذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا فان كان دينان أو كان في دعوى عين فلا بد من كونها  
في بدعي ليكون قضا على الكل وان كان البعض في بدعي فبذلك يحد كذا في الجامع الكبير وظاهر ما في الهذلية  
والنهاية والعناية أنه لا بد من كونها كها في بدعي في دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين  
والدين وهو الحق وغيره سهوا وفي حاشية أبي السعديين شيخه ووجه الفرق بينهما أن حق الدين شائع في جميع  
التركة بخلاف مدعي العين اه (قوله) والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين إلا  
إذا كانت في بدعي ولا يشترط في دعوى الدين كون جميع التركة في بدعي حتى ينتصب خصما عن الباقي خلافا لما

(ومثله) أي العقار (المفول) فيما ذكر (في الأصح) بدرر لكن أعني في الملتقى أنه يؤخذ منه اتفاقا وشله في البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ لومقرا (أوصى به بثلث ماله ينع) ذلك (على كل شيء) لأنها اختل الميراث (ولو قال مالي أو مائة مائة صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وإن لم يخدعه أو أمسك منه (٣٨٢) قدر قوته فأنما لم (غير تصدق بقدره) في البحر قال ان فعلت ثلثا أملاك صدقة

في الهدية والنهابة والعناية ح (قوله لومقرا) أي كالعقار (قوله مالي أو مائة مائة) ظاهر ودخول الدين أيضا وحكي في الفقه قولين واعتدق وصاها وهبته السخول ونقل السخاني عن المقدسي لاشأن الدين تحب فيه الزكاة بصرا ولا اعتدالا استغناء لكن في الحر عن إختصاص عدم الدخول وهو مقتضى قولهم أن الدين ليس بمال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يحتج ونقل ابن الشخصية عن ابن وهبان أن في حفظه من الثانية روبة الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) أي جنس كان بلغت نضابا أو لا عليه دين مستغرق أو لا بحر (قوله تصدق بقدره) أي بقدر ما أمسك لأن حاجته مقدمة فيسأل أهل كل صنعة قدر كفايته إلى أن يتجدد له شيء قبح (قوله فخلته) أي أن أراد أن يفعل ولا تحت (قوله ثم يفعل ذلك) أي المحلوف عليه (قوله فلا يلزمه شيء) قال العلامة المقدسي ومنه يعلم أن المعتد بالملك حين الخس لا حين الخلف انتهى أقول ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بخيار الروبة لا يدخل في ملكه حتى يراه ورضى به قاله الشيخ أو الطيب مدني والمسئلة تحتاج إلى المراجعة وما نقله عن الصرخي والواحي في الحل آخر الكتابة وتعلمه فيها تحت قال وإن كان له دين على الناس يتصلح عن تلك الدين مع رجل يثوب في مندبل ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الروبة فيعود الدين ولا تحت انتهى (قوله فصم تصرفه) لا يخفى أن من حكم الوصي أنه لا عزل عن نفسه بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهر ما هنا تعال لذكر أنه بصري صا قبل التصرف وليس كذلك بل إنما يصير بعده كانه عليه في البحر ولذا قال في نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته حاز استحسانا وبصر ذلك قبوله لامتة الوصاية ولا عزل عن نفسه فكان على الشارح أن يقول ان تصرفه قبله بدل قوله فصم تصرفه فتبصر (قوله بلا عكيل) فلو باع الوصي شيئا من التركة قبل العلم بالوصية عازا البيع ولو باع أو كل قبل انعلم به بالبيع بحر أي يكون بيع الفضولي فلم يجزه موكله أو ولو كسل بعد علمه بما حكي في نور العين من الثالث والعشرين وفي البرازية عن الثاني خلافة وفي البحر أما ما عزم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم بالبيع الوكيل كونه كولا للبيع بأن كان المالك قال للمشتري ذهب بعدي إلى زيد بقدر قله حتى يبيعه أو كاته عن منة فذهب به إليه ولم يجزه بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتعلمه فيه (قوله أو فاسق) أي إذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى هذا لا فرق بين الوكالة والعزل لأن في العزل أيضا إذا صدقه يعزل كذا في غاية البيان بعقوبة (قوله في الأصح) خلافا لما في الكنز حيث قدم المستورين فان ظاهرا أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لأن تأخير خبرهما أقوى من تأخير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفق وشهادة ٢ عدل نفذ كما في الحر عن الفقه ونقله في المنع أيضا (قوله وعزل فاض) ذكره في البحر بحثا (قوله شطري الشهادة) أي العدد أو العدة وفي الحواشي السعدية أقول فيه إشارة إلى أن العدة لا تشتريط في العدة وأن قوله عدل صفه رجل قال في التوحي وهو الأصح (قوله ويشترط) أي في المنع (قوله سائر الشرط) أي مع العدد والعدة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعدو والصبي وإن وجد العدد والعدة وقبل من نه على هذا (قوله في الشاهد) أي المشروطة في الشاهد (قوله القصدي) احتراز عما إذا كان حكما كوت المولك فانه ثبت وينزل قبل العلم ح (قوله انما يصدق) أما إذا صدقه قبل ولو فاسقا بحر وقدم (قوله غير المرسل) التي في البحر غير انصم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجبا الطلب اجابوا الرسول بعمل بخبره وإن كان فاسقا صدقه أو كذبه بحر وتعلمه فيه (قوله وان لم يعلم) بأن قاله ينع هذا العدة فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضي هو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد أما إذا قال بيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدت كرومين

أحد شطري الشهادة لا لفظها (و يشترط سائر الشرط في الشاهد) وقيد في البحر العزل القصدي وما إذا لم يصدق به يكون الخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما يجب في باب (بايع فاض أو أميته) وإن لم يقل جعلتك أمينا في بيعه على الصحيح ولو لواجبة ٣ (قوله وبشهادة عدلين نفذ) لعل الصواب فاسقين تأمل ٨١

(عبد الدين الغرماء) أخذ المال فضاءً عنه عند القاضي (واستحق العبد) أو ضاع قبل تسليمه (٣٨٣) لم يضمن لأن أمين القاضي كالقاضي

والقاضي كالامام ومنهم  
 بحلف بخلاف نائب  
 تناظر (ورجع المشتري  
 على الفراء) لتعذر  
 الرجوع على العاقل ولو  
 (باعه ارضيهم) أي  
 لاجل القرملة (ياهر  
 أو بلا امره  
 فاستحق) العبد (أو  
 مات قبل القبض) للعبد  
 من الوصي (وضاع)  
 الثاني (رجع المشتري)  
 على الوصي لانه وان  
 نصبه القاضي عاقل  
 ينافي مع الميت فترجع  
 الحقوق اليه (ويجوز  
 رجوع على القرملة) لانه  
 ما لم يهر ولم يظهر بطله  
 يستمال بجمع القرم  
 به بدنه هو الاصح  
 خرج القاضي الثالث  
 فقراء ولم يعطهم اياه  
 قال كان الهالك  
 من مالهم أي الفقراء  
 والثالث الخوذة لانه  
 امره لفاض عدل  
 برجمه وقطع في سرقة  
 وضرب في حشد قضى  
 بما ذكر (وسئل  
 الله اهل حروب طاعة و  
 لا امر وسنة مجلحي  
 جان الحجة واستحسنوه  
 بدنا ونا وحق العون  
 به بقى الا في كتاب  
 الضرورة وقيل  
 لعدلا عللا وان  
 لا احلا

الاسلام خواهر زاده كافي الحرمه من بالي شرح التلخيص القاضى اقول والمسله مذ كوره هكذا فى الفتاوى  
الاولا الخ من **(قوله الغمام)** اى ارباب الدين لم يذكروا اربابهم مع انهم ساءوا فان لم يكن فى التره كدر من كان  
العاقله اماله فربح عليه عا لخمه من الهذيان كان وصى الميت وان كان القاضى او امينه هو العاقد رجع  
ه على المشتري كذا كره الزلى ولا يلى ولا يبيع القاضى اذا كانت التره قد حاط بها الدين ولا على الواث  
البيع بحر **(عند القاضى)** او امينه من **(قوله بخلاف)** قيد بقوله ولا يخفى **(قوله نائب الناظر)**  
قال فى الجريان نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو فى قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقت او نقر بقبه على  
المستحقين فانكروا فبقوله لا الاصل لكن مع المين وبه فارق امين القاضى فانه لا عين عليه كقاضى اه من  
**(قوله ولو باعه الوصى)** قال فى الشربله لا لفرق بين وصى الميت وموصوب القاضى مذى **(قوله او بلا  
امر)** اى بطريق الاولى **(قوله بعد)** وقول الدر الثمن سبق قلم وصوابه الثمن **(قوله وان نصه القاضى)**  
الاولى مذهب والاقتصر على قوله لانه عاقد نيايه عن الميت كافي الهدايه ليشمل وصى الميت قال فى الكفايه اما  
اذا كان الميت اوصى اليه فظاهر اما اذا نصبه فكذا لان القاضى انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام  
القاضى **(قوله اليه)** كذا اذا كره حال حياته **(قوله ولو ظهر بعد المارح)** فيه اجتياز على وبخه ما فى فتح القدير  
فلو ظهر للميت مال رجع الغرم فيه بدنيه بلا شك وهل رجع عاضى للمشتري فيه بخلاف قبل نعم وقال محمد  
الاثمه السرخسى لا يأخذ فى الصحح من الجواب لان الغرم انما يخضع من حشاش العقد وقعه فلم يكن له ان  
يرجع على غيره وفى الكفاي الاصح الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر فيه فقد اختلف فى الصحح كما جمعت اه  
وقوله بما ضمن للمشتري يفيد ان الاختلاف فى المسله الاولى لانه فى الثانية اعراض الوصى للمشتري لكن  
قال فى الصروق لارجع به فى الثانية والاول اصح اه والحاصل انه فى الاولى اختلف التصحيح فى الرجوع  
وفى الثانية الاصح علمه فتنبه ووجدت فى نسخ رجع الغرم منه بدنيه لا بغرم هو الاصح قال ح وقيل  
رجع عا غرم ايضا وصح **(قوله فيه)** اى فى المال الذى ظهر للميت **(قوله المارح)** متعلق بقوله كان  
الهالك من ماله والمرد عا غرم ان القاضى لا ضمن **(قوله عدل)** اى وعالم كذا قيد فى المتقى وغيره مذى  
وكذا قيده فى الكنز ولا بد منه المناقبة قوله واعد لا حاهلا قال فى الصروما كره المصنف قول الماترى  
وفى الجامع الصغير لم يعتبره مهما رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا ان يعان اجته او يشهد بذلك مع القاضى  
عدل وبه اخذنا مسنا اه وهذا يظهر لآن كلام المصنف ملق من قولين لان عدم تقيده بالعدالة والعلم  
ينبى على ما فى الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماترى وحشاش فيه الشارح بقوله عدل  
بحسب زباده عالم ايضا فكذلك على قول الماترى دى ويكون قوله بعد وقبل يقبل واعد لا عالم مستدر كاحقه ان  
يقول وقبل يقبل ولو لم يكن عالما وهو ما فى الجامع الصغير **(قوله ولى الامر)** انظر ما قدمته فى باب الامامه من  
كتاب الصلوات **(قوله ونه محمد)** هنا ما رجع اليه بعد المارقه لهما ح **(قوله حتى يعان اجته)** زاد عليه  
بعض المشايخ او يشهد بذلك مع القاضى عدل وهو رايه عنه وقد استبعد فى فتح القدير بكونه بعدى فى العادة  
هو شهادة القاضى عند الجلاله ولا اكتشافا لحد على هذه الواي فى حق شيت شاهدين وان كان فى زنا فلا بد  
من ثلاثة اخر كذا كره الاسي جاي بحر **(قوله وقبل يقبل واعد لا عالم)** دخول على المتن نصبه اصلاحه  
ذلك انه اطلق اولا القاضى ولم يقبده بالعدل العالم تعالى جامع الصغير وهو ظاهر الارب ثم ذكر التفصيل وهو  
على قول الماترى دى القايل باشتراط كونه عدلا عالما كمشى عليه فى الكنز وان اردت زياده الدرايه فارجع الى  
هدها ويحث كل من اراد الشارح ذلك فكان الصواب ان يحذف قوله عدل فى اول المسله فانه من الشرح  
على ما رايته واعلم انه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعان اجته كما مر به وان عدل الفتوى وقال فى  
بحر لكن رايت بعد ذلك فى شرح ابي القضاة للضرر الشهديه صم رجوع محمد الى قولهما قال والحاصل  
لفهمهم من شرح الصبر اشمها قال يقبل اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وان محمدا اولا  
افهمهم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل اخر عدل انتم صم رجوعه على قولهما وما اذا اخبر القاضى

٥ قوله رجع على المشتري الخ لعل الصواب يرجع عليه أي على من عقده وليس الضمير الداعي العائد اهـ

ان استفسر فأحسن) تفسير (النكران صدق والا لا وكذا) لا يقبل قوله (لو) كان (فاسقا) علما كان أو جاهلا للهمة والقضاة أربعة (الأدب) يعان الخبة) أي سببا شرعيا (سجدنا لآسان عند الشهود) فلا يدعى ملكه ضمانه (وقال) الصواب (كانت) الدهن (نحسة) وأنكره المالاة والقول (الصواب) لانكرام الضمان والشهود (٣٨٤) يشهدون على الصبا على عدم الضمانة (ولو قتل رجلا وقال قتلته لردته أو قتلته أي

لم يسمع) قوله ثلاثون  
الى فتح باب العدوان  
فانه يقبل ويقول كان  
القتل لذلك وأمر الم  
عظيم فلا يحمل خلاف  
المال اقرار رازية  
(صدق) قاض (معزول)  
يلامين قال زيدا أخذت  
منك الفاقضت به أي  
بالاف (لكر ودفعت  
اليه أو قال قضيت بقطع  
بدك في حق وادي زيد  
أخذته) الالف (وقطعه)  
اليد (طلما أو في يكونها)  
أي (الأخذ والقطع) (في)  
وقت (قضائه) وكذلك  
زعم فعله قبل التقليد  
أو بعد العزل في الأصح  
لأنه أئندفعه الى حالة  
معهودة متنافسة للضمان  
فصدق الآن يبرهن  
زبدعي كونهم ماضي  
غير قضائه فالقاضي  
يكون مطلا صدر  
شريعة (فرع) نقل  
في الاشياء من بعض  
الشافعية إذا لم يكن  
للقاضي شيء في يد المال  
فله أخذ عشر ما يتولى  
من أموال النسي  
والاوقاف وفي الخاتمة  
للتولي العشر في مسئلة  
الطاحونة قلت لكن

بأقراره عن شيء يصح رجوعه عنه كالحمل يقبل قوله بالإجماع وإن أخبر عن ثبوت الحق باليمين فقال قامت بذلك  
بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين جميعا اهـ وخبره إقراره راجع الى الخصم ههـ ولا يخفى  
علينا أن الكلام في القاضي المولى وأما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كحرم عن التهرأوائل كتاب القضاء  
(قوله) ان استفسر المخرج) بأن يقول في حد الزنا في استفسرت المقر بارنا كاهو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم  
ويقول في حد السرقة أنه ثبت عندى بالحكمة أنه أخذ نصابا من حرز لأشبهه فيه وفي القصاص أنه قتل عبدا بأشبهه  
وأغابنا عن الحياستفرا لمحال لانه يعاظن بسبب جهله غير الدليل بدلا كفاية (قوله شرعيا) فيشمل الاقرار  
(قوله) لانكرام الضمان) بلن لا للقيمة شئنا فلا يكون القول له إلا في أنهم متخصة فيضمن قيمته متخصة كمنقلبه  
أبو السعود عن الشيخ شرف الدين القرطبي عشي الاشياء وعبارته غلانية قيل كتاب القاضي من الشهادات القول  
قوله مع عينه في انكرام استهلاك الطاهر ولا يصح الشهود أن يشهدوا عليه أنه صبر يتأخر بحس وعامة فيها  
فراجعهما وهي أظهرهما (قوله) وكذا لو زعم الخ) أي المدعي لكن لو أقر القاطع والا خذ في هذا ما أقرب به  
القاضي فيضمن لانها ما أقر سبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب  
الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصديق ولو كان المال في يده لا خذ فائما وقد أقر  
أقره القاضي والمأذونه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه أولا تؤذونه لانه أقر أن الذكاة له فلا  
يصدق في دعوى التملك لا بحجة وقول المعزول ليس بحجة فيه بحر (قوله) لانه أئند) أي القاضي (قوله) الى  
حالة) فصار كذا قال طلق أو اعتقت أو أئمنحت وحضونه ههـ وود بحر (قوله) للضمان) أي من كل وجه كما  
زاده في الصبر أخذنا ما في الجمع قال فلا رد ما قال المولى لئنه بعد عتقها فطعت بدك وأنت أمي وقالت قطعها  
وأنا حررت يكون القول لها لانه أئندفعه الى حالة قد جاعها الضمان في أجلة لان كونها أمسة لا ينفى  
الضمان عنهم من كل وجه الا ترى أنه يضمن اذا كانت مرفوعة أو مأذونة مدونة اهـ ملخصا وعمام الفاربع  
عليه فيه فراجع (قوله) في الاشياء) وعبارته قال في بسط الأوزار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر  
جامعين أصحاب الشافعي وأبي خنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من يد المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال  
ألياتهم والاوقاف ثم بالغ في النكرام اهـ ولم أر هذا إلا جابها اهـ وما أحب نقل الشارح العبارة على هذا الوجه  
لثلاثين بعض المتأخرين خصه هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكرامه كجزي كيف وقد اختلفوا عندنا في أخذه  
من يد المال فاطن في النسي والاوقاف (قوله) والاوقاف) أقول زائد في الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال  
العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصقه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعتين  
وبالخاصة في الانكار واضحة الاعتبار وذلك أنه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلقه من المسئلة فهائش مماذا  
يستحق عشره وهو مال البتم وفي حرمة حات القواطع فاهوا الإهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على  
بصارهم فتعود لله من غصه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ وقال يدري زاده في حاشيتها  
والصواب أن المراد من العشر أحرمت على حتى لو زائد الرأند اهـ مدني (قوله) في مسئلة الطاحونة) أي  
اذا كان له عمل والنسي في الخاتمة من الوقف رجل وقف ضعة على ماله ووقفها حافيات الاوقاف وجعل  
القاضي الوقف في يده وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى  
القيم وأحب هذه الطاحونة فيضون غلتها لا يحب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بغير حق  
الاجر فلا يستوجب الا حردون العمل اهـ وهكذا في التارخانية ح

في المزاينة كل ما يحجب على القاضي والمقني لا يحل لهما أخذ الاجرة ككتاب صغير لانه واجب عليه وككتاب  
المقني بالقول وأما الكتاب فيجوز لهما على قدر كتبهم لان الكتاب لا تلازمهما وعامة في شرح الوهابية وفيها  
وليس له أجروا كان فاسما \* وان لم يكن من يد مال مقرر \* وخصص بعض لانعدام مقرر \* وفي عبارة القول الاول ينهر  
وجوز للقي على كتب خطه \* على قدره ان ليس في الكتب يحصر

كتاب



(كتاب الشهادات) أخرها عن القضاء كلها كالسيلة وهذا المقصود (هي) لغة خبر قاطع وشريعا (أخبار صدق لا نيات حق) فتح قلت فاطلاها على الزور بحجاز كاطلاق المين على القموس (يلفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بالادعوى كإتيان عتق الأمة وسبب وجوبها طلب ذي الحق وأخوف فوثقته بأن لم يعلم هذا الحق ونافى قوته لزمه أن يشهد بلا طلب (٣٨٥) فتح (شرطها) أحد وعشرون شرطا شرائط

### (كتاب الشهادات)

(قوله كاطلاق المين) فإن حقيقة المين عند تقوى به عزما لحالف على الفعل أو الترك في المستقبل والغفوس الحلف على ماض كذا عند (قوله وأخاف) أي الشاهد قوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظيره المقدسي بأن الواجب في هذا أعلام المدعى عايشه فان طلب وجب عليه أن يشهد أو لا لا يحتمل أنه ترك حقه ط (قوله شرائط مكانها واحد) أي مجلس القضاء مع (قوله العقل الكمل) وقت العمل (المراد ما يشمل التمييز بدليل ما ساق في الباب الآتي) (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة أما العامة فهي الحرية والبصر والناطق والعدا فالتكن هي شرط وجوب القول على القاضي لا شرط حوازه وأن لا يكون محددا في قذف وأن لا يهر الشاهد إلى نفسه مغتما ولا يدفع عن نفسه مغترا فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه وأحدل وجب للاشتر وأن لا يكون خصما فلا تقبل شهادة لوصي اليتيم والوكيل لو كله وأن يكون عالما بالشهود به وقت الاداء ذكره ولا يجوز اعتياده على خطه خلا لهما وأما ما يخص بعضها الاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الادعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقه للادعوى فإن خالفتم لم تقبل الا اذا وقع المدعى عند مكانه وقام الرخصة في الشهادة على شرب الخمر ٣٠ لم يكن سكران لا للبعد مسافة ولا لضعف الشهادة في الحدود والقصاص وتعذر حضور الإصل في الشهادة على الشهادة كذا في البصر لكنه ذكر أن شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط يحملها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع إلى الشاهد وما يرجع إلى الشهادة وما يرجع إلى مكانها وما يرجع إلى المشهود به وذكر أن ما يرجع إلى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع إلى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما ينطبع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع إلى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع إلى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالحاصل أن شرائطها إحدى وعشرون شرطا العقل ثلاثة وثلاثة الأداة سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه أن شرائط الادعاء نوعان لأربعة كذا كرر أولا والصواب أن يقول إنها أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل واحد وعشرون شرائط الادعاء سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط نفس الشهادة ومنها واحد شرط مكانها وهذا انظر إلها في كلام الشارح أيضا (قوله أشهد) فهو قال شهدت لا يجوز لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع فيكون غير خبر في الحال س (قوله تضمنته) أي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى مشاهدة) وهي الإطلاع على الشيء عيانا (قوله وقسم) لأنه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أي أقسم س (قوله الحال) ولا يجوز شهدت لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع (قوله فتعين الخ) فلما انقصر عليه احتياطا وانباعا للتأثير ولا يخلو عن معنى التعبد أن ينقل غيره كما يسطع في الخبر (قوله حتى لو زاد فيما علم الخ) فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كالو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد بكذا فقد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح الإراء ولو قال فلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح الإقرار ولو قال المعتدل هو عدل فيما أعلم لا يكون تعدلا بغير (قوله ثلاث) خوف بيقرب وجازة صلي غار بوانا استعمل المدعى س (قوله قدمت لها) أي قبل باب التحكيم ح (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في أول قضاء الخبر عن شرح الكزلبا كبر (قوله وأطلق الكافعي) أي في رسالته سيف القضية على الغاية حيث قال حتى لو أخر الحكم بلا عدل عداؤه أو أنه يكفر (قوله كافر) هو قوله وأخوف فوثقته

مكانها واحد وشرائط العمل ثلاثة (العقل الكمل) وقت العمل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع (و) شرائط الادعاء عشرة عشرة عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام والمدعى عليه مسلما (والقدرة على التمييز) بالسمع والبصر (بين المدعى والمدعى عليه) ومن الترائط عدم قرابة ولا ذوا ووجبة أو عدا أو ذنبية أو دفع مفرم أو جرم غصب كما سيجي (و) ركنها لفظ أشهد لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم وأخبار الحال فكانه يقول أقسم بالله لصادق طلع على ذلك وأنا أخبر به وهذا المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما أعلم لطل الشك (وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد الترتيب) معنى اقترانه فور الاتي ثلاث قدمت لها (فلو امتنع) بعد وجود

(٤٩) - ابن عاتق - رابع) شرائطها (أتم) لتركه الفرض واستحقاق الغزل (الفسخ) (وعذر) لا تركه مالا يجوز شرعا بلعي (وكرهان لم الوجوب) أي ان لم يعتقد اقترانه عليه ابن ملك وأطلق الكافعي كثره واستظهر المصنف الاول (ويجب ادائها بالطلب) ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشرط سبعة متبوعة في الخبر وغيره منها عداؤه قاض

قوله ولم يكن سكران لا لضعف الشهادة كذا في النسخة المجموع منها ولا يخلو عن تأمل فليحذر اهـ معجزة

وقرب مكانه وعلمه بقبوله أو بكونه أسرع قبولاً وطلب المدعي (لوفى حق العبدان لم يوجد بديله) أي بدل الشاهد لانهما فرض كفاية فتعين ولم يكن الشاهدان لتصل أو أدعو كذا (٣٨٦) الكتاب إذا تعين لغيره أخذ الأجر لا للشاهد حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل

حديثاً كرموا الشهود وجوز الثاني الاكل مطلقاً به يبقى محسر وأقره المصنف (و) يجب الاداء (بلا طلب ولو) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهي كثيرة عند منتهي الاشياء أربعة عشر قال ومضى آخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسقط قرد (كطلاق امرأت) أي باننا (وعتق أمة) وتديرها وكذا عتق عبد وتديره شرح وهبانية وكذا الرضاع كأمري بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى أشياء فبلغت ثمانية عشر ليس لنا مدعي حسبة إلا في الوقف على المسرح فليصط (وسرها في الحدود أ) حديث من ستر ستر فالأولى الكتمان الأولى لمتهل بح (و) الأولى أن (يقول) الشاهد (في السرقة أخذ) أحبه لفق (السرقة) رعاية للستر (وضامها للزنا أو بغيره) ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتق بارزنا وقع رجلين ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم أربعة برأه مصنفاً فاعتقه القاضي ثم رجع الكل ضمن الأولان قيمته لولا والأربعة دينته له أيضاً ولو ارثه ولبقية السيد الحدود والقود) منه (السلام) كافر ذكر (لما) له القتل بخلاف الاتي بح (و) مثله (رد مسلم رجلان) قوله وحرمة هكذا في النسخة المجموع منها عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة كذا في التقرير اه معجده

حديثاً كرموا الشهود وجوز الثاني الاكل مطلقاً به يبقى محسر وأقره المصنف (و) يجب الاداء (بلا طلب ولو) الشهادة (في حقوق الله تعالى) وهي كثيرة عند منتهي الاشياء أربعة عشر قال ومضى آخر شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسقط قرد (كطلاق امرأت) أي باننا (وعتق أمة) وتديرها وكذا عتق عبد وتديره شرح وهبانية وكذا الرضاع كأمري بابه وهل يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى أشياء فبلغت ثمانية عشر ليس لنا مدعي حسبة إلا في الوقف على المسرح فليصط (وسرها في الحدود أ) حديث من ستر ستر فالأولى الكتمان الأولى لمتهل بح (و) الأولى أن (يقول) الشاهد (في السرقة أخذ) أحبه لفق (السرقة) رعاية للستر (وضامها للزنا أو بغيره) ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتق بارزنا وقع رجلين ولاحد ولو شهدا بعتقه ثم أربعة برأه مصنفاً فاعتقه القاضي ثم رجع الكل ضمن الأولان قيمته لولا والأربعة دينته له أيضاً ولو ارثه ولبقية السيد الحدود والقود) منه (السلام) كافر ذكر (لما) له القتل بخلاف الاتي بح (و) مثله (رد مسلم رجلان) قوله وحرمة هكذا في النسخة المجموع منها عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة كذا في التقرير اه معجده

السيد

ولبقية

الحدود والقود) منه (السلام) كافر ذكر (لما) له القتل بخلاف الاتي بح (و) مثله (رد مسلم رجلان)

قوله وحرمة هكذا في النسخة المجموع منها عبارة الاشياء وحرمة مصاهرة كذا في التقرير اه معجده

الامعاق فقمع ولا يحدا كاسر (والولادة واستهلال الصبي الصلاة عليه) ولا رث عندهما والشافعي وأحمد وهو أوسع فتح (والسكان وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأه) حرمه سلة والشان أحوط والأصح قبول رجل واحد خلاصة وفي الرجدي عن المتفق ان المعرا اذا شهد مفردا في حوادث الصبيان تقبل شهادته اه فليحفظ (و) نصابها (لغيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا وغيره ككتاب وطلاق ووكالة وصية واستهلال صبي) ولو (للا رث رجلا) (الافى حوادث صبيان المكتبة فانه (٣٨٧) يقبل فيها شهادة المعلم مفردا فاستثنى

عن التجنيس (أورجل وامرأان) ولا يشترق بينهما لقوله تعالى فقد كرا حادهما الا نحوى ولا تقبل شهادة أربع بلارجل ثلثا بكرة خروجهن وخصصهن الاثمة الثلاثة بالاموال وتوابعها (وزمن في الكل) من المراتب الاربع (لفظ أشهد) بلفظ المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ماء ورؤية هلال فهو اخبار (لشهادة) (لقبولها) والعدل (لوجوبه) في التبايع العطل من لم يطن عليه في صل ولا فرج ومنه الكذب لغروجه من الطين (لا لحيته) خلافا لشافعي رضي الله تعالى عنه (فلو قضى بشهادة فاسق نفذ) وأتم فتح (الآن يمنع منه) أي من القضاء بشهادة الفاسق (الامام فلا) ينقض لنا امرأه يناقضه بتقدير زمان ومكان ونفاذته وقبول معتد حتى لا ينقض قضاؤه بأقوال ضيعفه وما في الفتنة والحديث من قبول

السيد وعلى قياس هذا ان سرق الفتوى على قول أبي يوسف فهما كذا في الهامش (قوله الامعاق فقمع) يعني ما علق على شيء أو بوجه الحد أو القود لا يشترط فيه رجلا بل ثبت رجل وامرأان وإن كان كل واحد علقه لا يثبت بذلك فانه في العصر (قوله كاسر) أي فر بيا (قوله والولادة) لم يذكرها في الاصلاح قال لان شهادتها امرأه واحدة على الولادة إنما تنكح عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهما على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما خلا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عندهما خلافا لهما اه (قوله) عندهما قيد لان ما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كافي المنع (قوله وعيوب النساء) أي كالواستري حاربه قاضي أنهما قرنا أو رتقا لكن ذكر في المنع في باب خوار العيب عند قوله ادعى اياها أن مالا لغيره النساء يقبل في قيامه للحال قول امرأه ثقة ثمان كان بعد القبض لأردقوله لهابل لا بد من تحلف البائع وإن كان قبله فكذلك عندهم وعند أبي يوسف وديقوله بل بغير البائع اه وفي الفتح قبل باب خوار الرثبة أن الأصل أن القول لمن عتدل بالأصل وأن شهادة النساء باقرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال محجة اذا ثبتت مؤيدوا لا تعتبر لوجه الخصوصية لا لزاما لخصم ثم ذكر أنه لو استري حاربه على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده في بكارتهما ربحا القاضي النساء قلن بكر زعم المستري لان شهادتهن تأيدت بأن الأصل البكاره وان قلن ثبت لم يثبت في الفسخ بشهادتهن لانها محجة قوية ثم تأيدت بذلك ثبتت الخصوصية ليوجبها لغير البائع يخطف الله لقد ليتها بحكم البيع وهي بكر فإن نكل ردت عليه والا فلا اهل خصا (قوله رجل واحد) قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه الرجال إلى أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعينت النظر اما اذا شهد بالولادة وقال فاجابها فاقضى نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كافي المبسوط اه (قوله لغيرها) أي لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليها الرجال منع فسخ القتل خطأ والقتل الذي لا قصاص فيه لان موجب المال وكذا تقبل فيه الشهادة على الشاهد وكذا القاضي روى عن الحائفة وعامة فيه (قوله وللا رث) في بعض النسخ ولو بلا ولو اظهر حدهما تأمل وقوله لا رث أي عدلا امام قال في المنع والعناق والنسب (قوله الا في حوادث الخ) مكررمع ما تقدم (قوله فتد كرا حادهما الا نحوى) حتى أن أم شرسه عند الحد كما فقال الحاكم فرفقا بينهما فقال ليس لذلك قال الله تعالى أن تقبل احداهما فتد كرا حادهما الا نحوى فسكت الحاكم كذا في المتن فتح (قوله وتوابعها) كالاجل وشرط الاخبار (قوله لفظ أشهد) قال في العقوبة والعراقون لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فصحا لو نهي من باب الاخبار لا من باب الشهادة والعصم ما في الكتاب لانه من باب الشهادة ولهذا شرط فيه شرائط الشهادة من الحرقة ومجلس الحكم وغيرها اه (قوله لوجوبه) أي لوجوب القضاء على القاضي منح (قوله العدل) قال في النخبة وأحسن ما قبل في تفسير العدل أنه أن يكون محتسنا للكتاب ولا يكون مصرعا في الصغار ويكون صلاحه أكثر من فساده وصوابه أكثر من خطئه اه قتال (قوله لا لحيته) أي لحيته القاضي ٢ يعني فناداه منح (قوله بشهادة فاسق نفذ) قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق فإن نحوى القاضي الصدق في شهادته تقبل والا فلا اه قتال وفي الفتاوى القاعدة هذا لا غلب على ظنه صدقه وهو محقق في درر أول كتاب القضاء وظاهر قوله وهو محقق حفظ اعتماده اه (قوله) بحر الذي في الجبره رواه عن الثاني (قوله النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأجنته أول القضاء (قوله يحتاج الشاهد الخ) (فرع) في البرازيه كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد أن

ذمى الله والصدق يقول الثاني بحر وضعفه الكمال بأنه تعليل في مقابلة النص فلا يقبل وأقر المصنف (وهي) ان (على حاضره يحتاج الشاهد إلى الإشارة إلى) ثلاثة مواضع أعنى (الخصمين والشهود لوعينا) لا دينا (وان على غائب) كافي نقل الشاهد (أوست فلا بد) لقبولها (من) نسبتها إلى حده فلا يكفي ذكر اسمه وأسماءه وصناعاته الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة (لا بالجملة) بأن لا يشترط في المصر غيره (فلو قضى

بلاذ كرا الجندنفذ) فالعتبر التعريف (٣٨٨) لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه وحده كفي جامع الفصولين وملاحظوا

لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ماسي ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى الذي قرئ أو وصف في هذا الكتاب بدهذا المدعى عليه تعبرحق وعلمه تسلمهالي هذا المدعى بقيل لان الحاجة تدعو اليه لطول الشهادة ويجوز الشاهد عن البيان **(قوله اه)** بلقبه وكذا نصفته كاقفي به في الخامدة فبين رشيد أن المرأة التي قتلت في سوق كذا ومثل ذلك وقت كذا قتلها فلان تقبل بلا بيان اسماها أو مهابت كانت معروفه لم يشار كها في ذلك غيرها **(قوله جامع الفصولين)** أي في الفصل التاسع **(قوله يسأل)** أي وجوبها وليس بشرط الصحة عندها كما أوصى في الصروق ومثل السؤال عن قولها عند جعل القاضي بمجالهم ولذا قال في الملتقط القاضي اذا عرف الشهود بجرح أو عدالة يسأل عنهم اه **(قوله به يفتي)** مرتبط بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في الجبر والحاصل أنه ان طعن الخصم سأل عنه في الكل والأسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها مثل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهنائة اه فكان ينبغي للصنف أن يقدم على قوله سر علنا ثلاثا وهم خلاف المراد فانه سنقول أن الفتوى لا اكتشافا للسر وخرجه من ان السكال في متنه وذكر في الصران ما في الكثر خلاف الفتوى به وبه ظهر أن ما فعل في زماننا من الاكتفاء بالعلانية خلاف الفتوى به (١) بل في الجبر لا بد من تقديم تركبة السر على العلانية لما في الملتقط عن أبي يوسف لا أقبل تركبة العلانية حتى يرك في السر اه فتنه **(قوله الرابع)** والامام في القرن الثالث الذي شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخبر **(قوله هو عدل)** أي حاز الشهادة قال في الكافي ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو عدل حاز الشهادة إذ القيد واحد وفي القذف اذا تاب قديمه عدل والاصم أن يكتفى بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدار كذا في الهامش لكن في الصر واختار السر حتى أنه لا يكتفى بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير ما في الشهادة وينبغي ترجمه اه وفي الهامش قوله قول المزي الخ أو يكتفى بذلك الفرطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرف في القس لا يكتفى بشأ احترامه عن الهنأ أو يكتفى بالله أعلم درر **(قوله الحرية)** بخلاف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فلنأمل يعقوبية يمكن ذكر في الصرعن الزبلي أن هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كبقيد القيدوري اه **(قوله بالحدود)** أي قولها الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فعنهم الموافقة المسمى بذلة النص حواب عن النقض بالحدود في القذف الواردة على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف والتماثل في مفهوم الموافقة الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدلها الحد في القذف أيضا فهو مساو **(قوله والتعديل)** أي التزكية **(قوله من الخصم)** أي المدعى عليه والادوى أو مطلقه فتقبل ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة أو بعدها كافي البراز في يحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه شيء في انكاره وقت التعديل وكان الفتوى الطارى على المعدل قبل القضية كالمفاز بحر **(قوله لم يطلع)** أي لم يطلع من كذا قال في الهامش لان من زعم المدعى وشهوده أن المدعى عليه كاذب في الانكار وير كذا الكاذب القاسق لا تصح هذا عند الامام وعندهما تصح ان كان من أهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم أخرايه **(قوله عن الاشياء)** أي قبيل التحكيم من أن الامام أو امرأته بتعريف اليهود وجب على العلماء أن ينصحوهم بقوله الخ **(قوله في مثل البيع)** ولا بد من بيان البن في الشهادة على الشرع وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع **(قوله ولو بالتعاطي)** وفيه شبهة لان الاختلاف لا يوجب له ذلك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمال المطلق اه وفيه ولا بد يعاظم احتياجي الشهادة لا شري يشهد له بذلك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمال المطلق اه وفيه ولا بد من بيان التي في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بمن يجهول لا يصح كافي البراز به وانظر ما سأل وما مروى في الهامش عن الدرر ويقول أنه قد ناع أو أقر لاه عان السب فوجب عليه الشهادة كما عان وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر او ان كان التعاطي فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقدره حد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطائه لا بيع حكى لاحقني اه **(قوله والاقرار)** بأن يسمع قول المقر فلا ن على كذا درر كذا في الهامش **(قوله ولو بالكتابة)** في الصرعن البرازية ما لم يخصه اذا

يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حدود قوله وعندهما يسأل في الكل ان جهل بمجالهم بحر (سرا وعلمانه يفتي) وهو اختلاف زمان لانهما كانا في القرن الرابع ولو اكتفى بالسر جاز جمع به يفتي سرا جاز وكفى في التزكية قول المزي (هو عدل في الاصح) لثبوت الحرية بالدار دد يعني الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة حواب عن النقض بالحدود بذلة حواب عن النقض بالخصم ودان كمال (والتعديل من الخصم) الذي لم يرجع السبق التعديل لم يطلع فلو كان ممن يرجع السبق التعديل صح برأيه والمراد بعد يله تركبه بقوله هم عدل ولا ذلكتهم أخطأ أو سأل أو مررد (و) أما (قوله صدقوا) أو هم عدل صدقة فانه (اعتراف بالحق) فيعنى باقرأه لا بالينة عند المحذور اختيار وفي الصرعن التهدي بصف الشهود في زماننا التعذر التزكية اذا جهل لا يعرف المحمول وأقره للصنف ثم نقل عنه عن الصرفة تفويضه للقاضي قلت ولان من مامعن الاشياء

(و) الشاهد (ه) أن يشهد بما سمع أو رأى في مثل البيع ولو بالتعاطي فيكون من المرتز (والاقرار) ولو بالكتابة فيكون كتب

(١) قوله بل في الجبر عبارة من ابن الفصيح وبيان من الشهود في العلم \* فماترا الحقوق والبرامتن وماتر شرحه القديس أي سأل عن مدالة الشهود في السر أيضا لتعرف مد التماس فيه مسود من كونهما انبلاذت فقلت لعل العلم كفي بهذا من الصرعن البحر فاستلزم ذلك لا ينبغي من اشتراط الملتقط الشهود ولو قال ويسأل من الشهود سر \* ويسأل عن الشهود جهر لرائق ما في الملتقطين أي يوسف لا أقبل تركبة العلانية حتى يرك في السر كذا قيل ويمكن أن مراد الجامع لا التزكية اه



(قوله تصوير صدور الشريعة) حيث قال سبع رجل آداء الشهادة عند القاضي لم يسع له أن يشهد على شهادته  
 ح (قوله وقوله) عطف على تصوير ووجه المخالفة لا إطلاق وعدم تقيد الاشتراط عاذا كانت عند غير القاضي  
 (قوله وقبول التحصيل) فلو أشهد على أقل لا يقبل لا يصير شاهد حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل قنية و يثبت أن  
 يكون هذا على قول محمد بن أنه لو كبل ولو كبل أن لا يقبل وأما على قولهما من أنه تحصيل فلا يبطل بالرد لان  
 من حل غير مشاهد لم تبطل بالرد بحر (قوله بعد المدة) أي بعد أن حبسه القاضي مدة يعلم من حاله أنه لو كان له  
 مال لقضى دينه ولم يصبر على ذلك الحين كما تقدم مدني (قوله فشهدا جاعا) لا احسن مافي الجبر حيث قال  
 وقد نابت كمال السر لا احتراز عن تركية العلانية فانه بشرط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر  
 وغير ذلك لا لفظ الشهادة جاعا لان معنى الشهادة فيها أظهر فانه يخص مجلس القضاء وكذا يشترط العدد  
 فيها على ما قاله الخفاف اه وفي البحر أيضا يخرج من كلامه تركية الشاهد بحد النافذ لا يثبت المركب فها من  
 أهلية الشهادة والعدالة لربعة اجاعا لم أر الا أن حكم تركية الشاهد بحد النافذ ومقتضى ما قالوا واشترط  
 رجلين لها اه (قوله والتحسم) أي المدعى والمدعى عليه كما في الفتح (قوله إلى المركب) وكذا من المركب إلى القاضي  
 فبحر (قوله ويجاز تركية الخ) وكذا تركية المرأة والأعي يتخلف تركتها كما في البحر (قوله والد) ولو زاد في الصر  
 وعكسه والعدول ولا وعكسه والمرأة والأعي والمحدود في ذنب اذا تاب وأحد الزوجين لا آخر (قوله تقوم) أي  
 تقوم الصبوات المتلفات (قوله هوجيد) أي المسلم فيه كذا في الهامش (قوله وافلاسه) يعني اذا أخبر القاضي  
 بأفلاس المحبوس بعدم معنى مدة الحبس أطلقه جوى على الاشياء كذا في الهامش (قوله والعاب يظهر) أي في  
 اثبات العيب الذي يختلف فيما البائع والمشتري (قوله على ماهر) أي من رواية الحسن من يقول خبر الواحد بلا  
 علة (قوله وموت) أي موت القاتل (قوله بخير) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعيهما أن  
 يشهدا على موته والثانية عشر قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد حضورها كما في دعوى  
 الفتنة أشام مدني (قوله وفي الملتقط الخ) وفي الحاشية صبي احتمل لا يقبل شهادة مالم أسأل عنه ولا بد أن تأتي  
 بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلبها هل مسجده وعكته كما في الغرباء أنه صالح أو غيره اه وقرق في الظهيرة بينهما  
 بأن التصريح كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة بحر  
 (قوله ولا يذكرها) وهذا قوله ما قال أبو يوسف يجعل له أن يشهد وفي الهداية مجمد مع أبي يوسف وقبل لا خلاف  
 بينهم في هذه المسئلة أنهم متفقون على أنه لا يحل له أن يشهد في قول أصحابنا جاعا إلا أن يترك الشهادة وانما  
 الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في دوانه لان مافي قطر تحت حتمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان  
 فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصل لانها في غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة أو  
 أخبره قوم عن يمينهم أن شهدا نحن وأنت كذا في الهداية وفي البرزوى الصغرى اذا استيقن أنه خطه وعلم أنه  
 لم يذره شي أن كان يحضو عنه وعلم بدليل آخر أنه لم يذره شي لكن لا يحفظ ما سمع فعندها لا يسع أن يشهد  
 وعند أبي يوسف يسع وما قاله أبو يوسف هو المعمول به وقال في التوقيم قوله ما هو الصحيح جوهرة (قوله عن  
 البسني) كذا في كتاب القاضي عن اخبر أنه يشهد وان لم يكن الصل في يد الشاهد لان التعديل نادر وأثر يظهر  
 فراجع به ورجح في الفتح ما ذكره الشارح وذكره حكاية توبد (قوله الا في عشرة) كما هاذم كورة فها مناسا  
 وشرعا آخره قول المترجم في بدنه شي ح وفي الطبقات السنة التسع في رجة ابراهيم بن ابي من تكملة

الشهادة بقضاء القاضي  
 صحيحة وان لم يشهدا  
 القاضي عليه وقد أبو  
 يوسف مجلس القضاء  
 وهو لا يحوط ذكره في  
 الخلاصة (كفي) عدل  
 (واحد) في اثني عشرة  
 مسئلة على مافي الاشياء  
 منها اخبار القاضي  
 بأفلاس المحبوس بعد  
 المدة (والتركية) أي  
 تركية السرا وأما تركية  
 العلانية فشهدا جاعا  
 (ورجحة الشاهد)  
 والتحسم (والرسالة) من  
 القاضي إلى المركب  
 والاثان أحوط وبار  
 تركية عبدوصي ووالد  
 وقد تقدم أن رهبان منها  
 أحد عشر فقال  
 ويقبل عدل واحد في تقوم  
 ورجح وتعديل وأثر  
 يقتض  
 وترجموا السلم هل هوجيد  
 وافلاسه الارسل والعيب  
 يظهر  
 وصوم على ماهر وعند علة  
 وموت اذا الشاهد ين بخير  
 (والتركية للذي)  
 تكون (بالا مانق) بدنه  
 وليامه ويصونه صاحب  
 بقطة) فان لم يعرفه  
 المسلون أو اعته عدول  
 المشر كين اختبار وفي  
 الملتقط عدل نصراني ثم  
 أسلم قبل شهادته ولو  
 سكر اذني لا تقبل (ولا  
 يشهد من رأى خطه

افهم مسائل ستة واشهدا ه من غير رواها وغيره وقوف  
 نسب وموت والوداونا كح ه ولاية القاضي وأصل وقوف اه

ولم يذكرها أي الحادثة كذا القاضي والاروى المشاهدة الخط للخط وجوزا لو في حوزة وه تأخذ بحر عن البسني (ولا) يشهد نفسه  
 أحد (بما يعاينه) بالاجماع (الاق) عشرة على مافي شرح الهداية منها العتق والوداع عند الثاني والمهر على الاصح برائيه والنسب

والموت والنكاح والدخول بزوجه (ولاية القاضي وأصل الوقف) وقيل وشرايطه (٣٩١) على المختار كما مر في باب (و) أصله (هو)

كل ما تعلق به محضه  
وتوقف عليه) والألف  
شرايطه (فله الشهادة  
بذلك إذا أخبر بها) هذه  
الاشياء (من يتق)  
الشاهد (هـ) من خبر  
جاء على تصوراتهم  
على الكذب بل بشرط  
عدله أو شهادة عدلين  
الألف الموت فيكي العدل  
ووافق وهو المختار ما تعلق  
وقف وقيد، شارح  
الوجهانية بأن لا يكون  
الخبر منها كوارث  
وموصى به (ومن في نه  
شيء سوى رفيق) علم  
رفقه (يعبر عن نفسه)  
والا فهو كمنع ذلك أن  
تشهد به (أنه أن  
وقع في ذلك ذلك) أي  
أنه ملكه (والا) ولو  
عان القاضي ذلك حاز  
له أقضاه رزان به أي  
إذا ادعى المالك والألا  
(وان فسر) الشاهد  
(القاضي) أن شهادته  
بالسماع أو بحضرة اليد  
ردت) على الصحيح (الا  
في الوقف والموت) (نا)  
فسراو (فالألف أخبرنا

نسبه قال الخصاص وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين  
شهد أحد العدلين بموت الغائب والاخر بحياته فالمراد ما أخذ بقول من يخبر بموته وتاممه فيه اه كذا في الهامش  
وفه اذ لم يعان الموت الواحد لا يقضي به وحده ولكن لو أخبر به عدلان منه حل له أن يشهد بموته  
فيشهدان لا يقضي جامع الفصولين وفه ولو أخبر بموت رجل من أرض أخرى وصنع أهلها يصنع على الميت  
لم يسع لاحداث يشهد بموته الامن شهد بموته أو سمع من شهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا جامع  
الفصولين اه (قوله والنكاح) قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارجين من بين جماعة حاضرين  
في بيت عقد النكاح بان المهر كذا يقبل لا من سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قوله ولاية القاضي) ويراد  
الوالي كافي الخلاصة والبرازية (قوله وشرايطه) المراد من الشرايط أن يقولوا ان قد آمن القلة كذا في تصرف  
الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر (قوله كافر) أي في كتاب الوقف وقد منها هنا تحقيقه (قوله عدلين)  
يعني ومن في حكمهما هو عدل وعدلتان كافي للمتيق (قوله الا في الموت) قال في جامع الفصولين شهدان أن آه  
مات وتر كذا ميراثه الا أنهم لم يدر كالموت لا تقبل لانها تشهدان على الميت بسماع لم يجر اه (قوله ومن في نه  
الح) في عدله من العشرة نظره كره في الفتح والجر (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كاهو ظاهره لن تأمل  
مدى (قوله ذلك) أن تشهد الح) قال في الصريح علم رقه انه ان شهد بالملك الذي البد بشرط أن لا يخبر عدلان بأنه  
لغيره فلو أخبر لم تجزه الشهادة بالملك كافي الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشرع بل لاية ان إذا رأى انسان ديرة  
محمشة يد كذا أو كتابا يد جاهل ليس في آهانه من هو اهل لا يسعه أن يشهد بالملك فعرف أن يجرد باليد  
لا يكتفي اه مدى (قوله اذا ادعى) أشار الى التوفيق بينهما من مافي الرطب كما وصفه في الصريح (قوله أو بحضرة اليد)  
أي بان يقول لا يرى آهانه في يده يتصرف فيه تصرف الملاك جامع الفصولين وفي الظاهر يقسم الشهادة الشرعية  
أن تشهد عند عدلان أو رجل واحد اه ان بلغوا الشهادة من غير استسناد ويقع في قلبه أن الامر كذلك اه  
ومنه في جامع الفصولين (قوله على الاصح) انظر ما كتبه في كتاب الوقف في فصل راي شرط الواقف فقلنا من  
مجموعة شيخنا بحثنا ملا على وجه عدم القبول تعويلا على ما في عامة المتن وغيرها وان مافي المتن مقدم  
على الفتاوى وبه اتفق الرمي ومضى دار السلطنة على أنفدى (قوله خلاصة) كتب فيها امر تأييدهم (قوله سمعنا  
من الناس الح) قال في الخاتمة شهدنا بذلك لا نسمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم أقول في قول آخر من أتق  
به وظاهر كلام شارح أنه ليس من السماع لكن في الصريح التبايع أنه منه ولو شهد على موت رجل فاما  
أن يلقاها تقبل أو قال لا نعان بموته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بالاختلاف وان  
كان مشهورا ذكر في الاصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل به أخذ الصدر الشهيد وفي الغاية هو الصحيح وان  
قالا شهد أنه مات أخبرنا بذلك من شهد بموته ممن وثق به حازت وقال بعضهم لا تجوز جامدة (قوله في الكل)  
أي فيما يجوز فيه الشهادة بالسماع كافي الخاتمة كذا في الهامش

(باب القبول وعدمه)

(قوله أي من يجب الح) قال في الصريح والمراد من يجب قبول شهادة على القاضي ومن لا يجب الامن بصح قولها  
ومن لا يصح لأن ممن ذكره ممن لا تقبل القاضي وهو لوقفي شهادته صح بخلاف الصدوق والريزي والريزي والريزي  
والاصل لكن في خزانة المفتين اذا قضى بشهادة لا معنى والمحدوق القذف اذا تاب أو شهد أحد الزوجين  
مع آخر صاحب أو شهادة في الولادة أو عكسه تفخض لا يجوز للثاني إبطاله وان رأى بطلانه فالمراد من عدم  
القبول عدم حله وذكر في منية المفتي اختلاف الفاضل في الشهادة بالحدود بعد التوبة اه (قوله لصحة القاضي) أي  
شهادة (قوله مثلا) انما قال مثلا ليشمل الاعي (قوله تقبل الح) أي لا يقول لاعمالا على المسلمين وغيرهم بل المراد  
أصل القبول فلا ينافي أن بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لأن فسقهم من حيث الاعتقاد وما وفقهم فيه الا  
التعمق والعلو في الدين والقاسق انما ترد بهادته بهمة الكذب مدى (قوله لا تكسر) نحن وجبا كفار منهم

شارح الوجهانية وغيره انتهى \* (باب القبول وعدمه) \* أي من يجب على القاضي قبول شهادة ومن لا يجب الامن بصح قولها ولا يصح  
لصحة القاضي مثلا كاحققة المصنف تبعه يعقوب باشا وغيره (تقبل من أهل الاهواز) أي أصحاب يدع لا تكسر كبر وقد روى وخروج

ولكل من حلف أنه  
محق فودعهم بالبعثتهم  
بل تهمة الكذب ولم يبق  
للمبهم ذكر محس  
(ومن الذي) لو عدلا  
في دينهم جوهره (على  
مثله) الا في خمس مسائل  
على ما في الاشياء وتعطل  
باسلامه قبل القضاء  
وكذا بعدد عقوبة  
كقودبحر (وان اختلفا  
ملته) كالمهود والنصارى  
(و) الذي على المستامن  
لا عكسه) ولا مرد على  
مثله في الاصح (وتقبل  
منه على) مستامن (مثله  
مع اتحاد الدار) لان  
اختلاف ديارهما يقطع  
الولاية كمنع التوارث  
(و) تقبل (من عدو) تسبب  
الدين) لانهم الدين  
يختلف الدين به فانه لا  
يؤمن من تقول عليه  
كلمة سيئة) وأما الصديق  
لصديقه فتقبل الا اذا  
كانت الصدقة متناهية  
بحسب تصرف كل في مال  
الاخر فاوى المصنف  
مفسر بالمعين الحكم  
(ومن ترك صغيرة)  
بلاصرار (ان اجتنب  
الكبائر) كلها وغلب  
صوابه على صغار بدور  
وغیرها قال وهو معنى  
العدالة وفي الخلاصة  
كل فعل يرفض المروءة  
والكرم كبيرة واقره  
ان الكمال قال ومضى

قالا كثر على عدم قبوله كافي التقرر وفي المحط البرهاني وهو الصحيح وما ذكر في الاصل محمول عليه بحرفيه  
عن السراج رآن لا يكون ما حانوا يكون عدلا في تعاملهم واعتز به بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر  
فانه شرط في السني بما تلت في غيره تأمل (قوله) ولكل من حلف أنه محق فودعهم (الح) الاولى التعبير بالراء كافي  
الفتح بدل الواو وهذا قول ثان في تفسيرهم كافي البحر وشرح ابن السكالك ثم في شرح الجمع كما هنا حيث قال هم  
منصف من الرافض يفسبون الى أي الخطأ مجنون أي وهو الاجماع الكوفي يعتقدون جواز الشهادة لمن  
حلف عندهم أنه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا يعتقدون أن الشهادة واجبة ليعتقدهم سواء كان صادقا أو  
كاذبا اه وفي تعريض السيد الشريف ما يفيد أنهم كفار فانه قال ما نصه قالوا الاثمة الانبياء أو الخطاب بنى  
وهو لا يستحقون شهادة الزور ولو اقصمهم على مخالفهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والنار اثمها (قوله) بل تهمة (الح)  
ومن التهمة المانعة أن يحضر الشاهد بشهادته الى نفسه نفعاً أو يدفع عن نفسه مغرماً مائة فمصادقة الفرد ليست  
مقبولة لاسيما اذا كانت على فعل نفسه هداية كذا في الهامش (قوله) ومن الذي (الح) قال في فتاوى الهندية  
مات وعلمه من المسلم شهادة نصرا في دين نصرا في شهادة نصرا في قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد وزفر بدئ  
بين المسلم فان فضل شيء كان ذلك للنصرا في هكذا في المحط اه كذا في الهامش (قوله) على ما في الاشياء وهي  
ما اذا شهد نصرا انسان على نصرا في أنه قد أسلم حيا كان أو ميتا فلا يسل على عليه بخلاف ما اذا كانت نصرا في كافي  
الخلاصة وما اذا شهدا على نصرا في ميت بدني وهو مودون مسلم وما اذا شهدا عليه بعين اشتراهما من مسلم وما اذا  
شهدا بعة نصرا في على نصرا في أنه زنى مسلمة ما اذا قالوا استكرهها فصدرا رجل وحده كافي الخانسي وما اذا  
ادعى مسلم عدلا في يد كافر فشهد كافر ان أنه عمده قضى به فلان القاضي المسلم له كذا في الاشياء والنظر امدني  
(قوله) باسلامه أي اسلام المشهود عليه (قوله) منه أي من المستامن قيده لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو  
دخل بلا أمان فهدا استرق ولا شهادة للعد على أحد فتح (قوله) مع اتحاد الدار أي بان يكونان من أهل دار  
واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك لم تقبل هداية ولا يفتي أن الضيق في كونه السستامين في دار نوبه ظهر  
عدم مصفاة ما قل عن الجوى من تجمله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والازم ثورهما حاشد وان كان من  
دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كان من أهل دارين مختلفين لان الذي  
بعده الامة صار فالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذا الذي (قوله) على صفائه أشار الى أنه كان يبنى  
أن زبوا غلبه قال ابن الكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلبة على ما أفصح عن في  
الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغار  
العبرة بالغلبة أو الاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة وانما قال وغلب صوابه اه قال في الهامش لا تقبل شهادة من  
يجلس مجلس الفجور والمجانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المحط فتاوى هندية وفيها الفاسق اذا تاب لا  
تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان يظهر عليه أثر التوبة والصحيح أن ذلك مفوض الى رأى القاضي اه (قوله)  
وفي الخلاصة (الح) قال في الاضعية والذي اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسد كراه الشارح (قوله)  
كبيرة) الاصح أنها كل ما كان شنيعا بين المسلمين وفيه ترك حرمة الدين كبابطه القهستاني وغيره كذا في شرح  
اللمقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط  
عدالته وفي الصغار العبرة بقلبة لتصير كبيرة وتحسن ونقله عن أدب القضاء للعصام وعليه المعلوم غير أن الحاكم  
يزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم والسكر الادمان والله سبحانه أعلم  
اه (قوله) سقطت عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البحر وفي الخاتمة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يحض  
عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بسنة أشهر وبعضهم قدره بسنة والعصم أن ذلك مفوض الى رأى  
القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد زور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وقدما أن الشاهد  
اذا كان فاسقا لم يثبت أن يخبر بفسقه كي لا يبطل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا اه (قائدة) من أنهم  
بالفسق لا يبطل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو منهم بالفسق لا يبطل عدالته خاتمة (قوله) بحر) مثله



بشيء من الشرائع كفر ابن كمال (وخصي) وأقطع (وولد الزنا) ولو بالزنا خلا فالملك (٣٩٣) (وخصي) كافي لمشكلا ولا فلاشكال (وعتيق

في التازنانية (قوله كسر) أشار إلى فائدة تصديق الهداية بأن لا يتبرأ الختان استخفافا بالدين وفي الصرعن  
الخلاصة والختان أن أول وقتة سبع وأحر ما تفتتشرة (قوله وخصي) لأن حاصل أمره أنه مظلوم منهم ولو كان  
أرضاه لنفسه وفعله مختار منع وقد قبل عمر شهادة عظمه النحصى على قدامه من مظنون ورواه ابن أبي شيبة مع  
(قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع بدرجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته  
من (قوله الزنا) أي ولو شهد الزنا على غيره وقبل قال في الخلع وقبل شهادة الزنا لا ينقض الأولين لا يوجب  
فسق الولد ككفرهما إذا طلقه فقبل ما إذا شهد الزنا أو غيره خلا فالملك في الأول اه مدني (قوله كافي)  
قبل مع رجل وامرأتين غير حد وقود (قوله بآيات العتق) تقدم أنه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه  
إلى آخر ما في الخلفاء فرأجه وقوله العتق لأنه لو لا شهادتهما لكافوا فوضع البيع المقتضى لإبطال العتق من  
(قوله ومن يحرم رضاها) قال في القاضية تقبل لا يوجب من الرضا على أن أرضعت أمرا أو لا لها أمرا أو أبها  
بإزاء من يثبت الشهادة فقبل وقبل ما قبل اه وقبل لا لها أمرا أو أبها ولزوج ابنته ولا أمرا أو أبها  
ولاخت أمرا أو أبها كذا في الهامش عن الحامد يفتقر بالخلاصة (قوله امتدت الخصومة) أي حثنت من  
(قوله لو عدولا) قال في النعنع العرو ينفي حله على ما إذا لم يساعد المدعي في الخصومة ولم يذكر ذلك ارتفاعا  
ووقف الرمي بعرض حيث قال مفهوم قوله لو عدولا أنهم إذا كانوا مستورين لا تقبل وإن لم تعدل الخصومة للهمة  
بالخاصة وإذا كانوا عدولا تقبل لا ارتفاع التهمة مع العدة فصل ما في التفتيح على ما إذا لم يكونوا عدولا توافقا  
وما قلناه أنه لا للمعدن باب الشهادات العادلة (قوله على ذي سمت) نصراني مات ترك ألف درهم وأقام  
مسلم شهود من الصناري على ألف على الميت وأقام نصراني آخر ثلث ألف فالألف المتروكة للسلم عنده وعند  
أي يوسف يتصان والاصل أن القبول عند ذي حق أثبات الدين على الميت فقط دون أثبات الشركة بينه وبين  
المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ختم لمخصو به يظهر أن قبوله على الميت مقيد بما لا يمكن عليه من المسلم ثم  
هو قيدا لأثبات الشركة بينه وبين المدعي الآخر فكان الآخر نصرانيا أيضا شاركه والأصل للسلم أن لا  
شارك من قبله ما على المسلم وظهر أيضا أن المصنف لم يقيد لأثباته وهو موقوف للدين والدين والأفلازم  
فما على المسلم كالأختي هذا ما ظهر لي بعد التفتيح التام حتى ظفرت بعبار الأخيرة فاعتن هذا التصريح وادع لي  
وفي حاشية الرمي على الصرعن التام لا يوجب خفض القبول نصراني مات فقام مسلم ونصراني وأقام كل واحد  
منهما البينة أن له على الميت دينان كان شهودا لفر يقين ضمن أو شهودا لنصراني ضمن بشي من المسلمين  
فضل شي صرف إلى دين النصراني وروى الحسن عن أي يوسف أنه جعل بينهما على مقدار بينهما قبل أنه قول  
أي يوسف الآخر وأن كان شهودا لفر يقين مسلم أو شهودا لذي خاصة مسلمين فالسالم بينهما في قولهم اه (قوله  
بعض) عبارته فإن كان فقد كتبنا عن الجامع أو الذي كتبه هو قوله نصراني مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين  
عليه بمائة ومسلم ونصراني عنده فالثلاثان وبالباق بينهما والشركة لا تمنع لأثبات إقراره اه ووجهه أن الشهادة  
الثانية لا تثبت للذي شاركه مع المسلم كإدماه ولكن المسلم للمدعي الماتع النصراني صار طالبا لنصفها  
والمنفرد يطلب كلها تقسم عولا فلدعي الكل الثلاث لأن له نصفين وللمسلم الآخر الثلث لأنه نصف فقط لكن  
لما اتصاف مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لأثبات إقراره وانظر ما سجد كرأول  
كتاب الفرائض عند قوله ثم تقدم دونه (قوله بامر) أي قربا (قوله في مسئلتين) جعل القبول فهما في  
الشركة لانه يحتاج إلى ما إذا كان الخصم المسلم مقرا بالدين مذكر الوصاية والنسب وأما لو كان منكرا للدين  
كيف تقبل شهادة الذين عليه (قوله وأحضر) أي الوصي (قوله ابن الميت) أي النصراني (قوله  
على مسلم) وأقام شاهدين نصرانيين على نفسه وقبل وهذا استحسان ووجهه التصريح ولم يقدم حجتين للمسلمين  
موتهم ولا نكاحهم كذا في الدور كذا في الهامش (قوله بحق) أي ثابت كذا في الهامش (قوله كرئيس  
القرية) قال في الفتح وهذا المسي في بلاد تايخ البلد وقد منعنا عن اليزيدي أن القام توزيع هذه التواب

(٥٠ - ابن عابدين رابع) في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف ومحضر قضاة الهدى والى كلاما المتعقلة والصكوك وضمان الجهات

قول المصنف من غير على عبد كافر ولا مسلم الخ جعل في الدور موضوع هذه المسئلة الأولى في العمل بالدين في الحياة فتشهد كافران عليه شراؤه أربع وجعل موضوع  
المسئلة الثانية في الركب واليسر والشرا فقبل عليه كافران بثلثيها فخرجاهما شئت اه ونرى حجة على الدور والدين تكون بهذا الحل في تكليف ابن المؤلف اه من خط  
الشيخ العباسي الهادي رحمه الله تعالى

السلطانية والجلاليات للعدل بين المسلمين ماجور وان كان أصله ظلماً فعلى هذا تقبل شهادته اه **(قوله)** الخفاس ( جمع نخاس من الخفس وهو الطعن ومنه قيل لدلال الدواب نخاس **(قوله)** وقيل) هذا يمكن في سئل عبارة الكثرة انه يقل الا اذا كانوا نالخ **(قوله)** المحترق) فيكون فيمر ذعلى من رده شهادة أهل الحرف الخمسة قال في الفتى وأما أهل الصناعات الدنيئة كالقنواى والزبال والحائل والحجام فقبل لا تقبل والامع أنها تقبل لانه قد لا يهتم بالحق والعدل على ظاهر الصناعة وعامة فيه فراجع **(قوله)** والى الخ) أى بان كان أبوه تاجر واحترف هو بالحياكة أو الحلاقة أو غير ذلك لا يرتكبه الذنافة كذا في الهامش **(قوله)** فتح) لم أره في الفتى بل ذكره في البصر بصيغة ينبغي وقال الرملى في هذا التقيد نظير نظهر له لم نظرف تأمل أى في التقيد بقوله بحرفة لا تنقل الخ ووجهه أنهم جعلوا العبرة للعدالة بالحرفة فكهم ذى صناعة أتى من ذى منصب وجاهة على أن الغالب أنه لا يعدل عن حرفة أبه الى أدنى منها الاقله ذات بدءه وأصغره بتعلمه ولا سيما اذا غلبت أباؤه أو وصيه في صغره ولم يتفر غيرهما تأمل وفي حاشية أبى السعود في نظره لانه مخالف لما قدمه هو قريسان أن صاحب الصناعة الدنيئة كالزبال والحائل مقبول الشهادة اذا كان عدلاً في الصميم اه قلت ويدفع بأن مراده أن عدوله عن حرفة أبه الى أدنى منها قبل على عدم المروءة وان كانت حرفة أبه دنيئة ينبغي أن يقال هو كذلك ان عدل بلا عدل تأمل **(قوله)** من أعمى) آلاف رواية زفر عن أبى حنيفة فيما يجرى فيه التسامع لان الحجة فيه الى السماع ولا خلاف فيه باقنى على الملتقى كذا في الهامش (قوله) أى لا يقضى بها) خلافاً لى يوسف فيما اتجه به بصرفاها تقبل حصول العلم بالعبادة والاداء مختص بالقول ولسانه غير معروف والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت ولنا أن الأداء يقتضى التيقن بالاشارة بين المشهود والمشهد عليه ولا عبرة لاغى الا بالنسبة وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسب الشهود والنسبة لتبعض القائلين بالحدود والقصاص اه باقنى على الملتقى كذا في الهامش **(قوله)** بالسماع) كالتبويب والموت **(قوله)** خلافاً لى) أى فيما استظهر قوله الاول صدر الشريعة فقال وقوله أظهر لكن رده في العقوبة بأن المفهوم من سائر الكتب عدم أظهر ربه وأما قوله بالثاني فهو روى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة ورده الرملى لى في الخلاصة ما يقتضى ترجحه واختاره **(قوله)** بالاولى) لان في الاعمى انما تصحق التهمة في نسبه وهنا تتحقق في نسبه وغيرهما من قدر المشهود به وأمور آخر كذا في الفتى ونقل أيضاً عن الميسر أنه باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة لا يتحقق منه وعامة فيه **(قوله)** ولو مكاتباً) والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أى حنيفة وعندهما حرمديون (تنبيهات) \* مات عن عم وأمين وعبدن فأعتقهما الم فشهدا بينهما أى أنه أقرهما في حصة لم تقبل عنده لان في قولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معق البعض ككاتب لا تقبل شهادته عنده لا عندهما ولو شهدا أن الثانية أخت المات قبل الشهادة الاولى أو بعدها وأصحها لا تقبل بالاجماع لاننا لو قبلنا لما صارت عصبية البنت فرض الح م عن الورثة بخر عن المحيط أقول هذا ظاهر عند وجود الشهادتين وأما عند سبق شهادة الاخوة فالعلة فيها هي علة البنية فتفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم وارث غير فقال عبدان من رقيق المات له أعتقنا في حصة وهذا آخره بان نصدفها الاخ في ذلك لا تقبل في دعوى الاعناق لانه أقر بان له المالكه فيها بل هما عنده لا لخر لا قرار الاخ له وارث دونه فتقبل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الاخر أى جاز شهادتهما وثبت نسبها ويسعين في نصف قيمته لانه أقر أن حصة في نصف الميراث فصح بالعتق لانه لا يتجزأ عندهما الا أن العتق في عبد مملوك في نصف السعاية للشرى الساكت وأقول عند أى حنيفة يعقنان كما قالوا غير أن شهادتهما بالبنية لم تقبل لان معق البعض لا تقبل شهادته فتفقه (قائده) قضى بشهادة فظهر وأعييد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة يثبت وأخذ ما على الناس من الدين ثم وجدوا عييداً لم يبرأ الغرماء ولو كان عتقه في وصاية برئوا الا بقبضه باذن القاضى وان لم يثبت الابناء كانه لهم في الدفع الى ابنه بخلاف الوكالة اذ لا الاذن لغرم في دفع دين الحى لغيره قال القدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيراً من تولية شخص نظروا في قصير فيه تصرف

كما طعن سوق الخفاسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على باطل فتح ويحرف في الوهبانية أمير كبرياتى فشده عماله وولايه ورعا بهم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقيل أراد بالعمال المحترفين أى بحرفة لا تنقله وهى حرفة آباءه وأجداده والافلام وراثته لودنيئة فلا شهادة له لما عرف في هذا العدة فتح وأقره المصنف (لا تقبل من) أعمى) أى لا يقضى بها ولو قضى صح وعم قوله (مطلقاً) ما لوى بعد الاداء قبل القضاء وما حل بالسماع خلافاً للثاني وأما عدم قبول الاخرس مطلقاً الاولى (ورمى) ومعلوم (ولو مكاتباً) أو بصفا (وصي)

ومنفعل ويجوز (ال) في حال عصته الا (أن يتصل بالرق والتبرؤا بيا بعد الحرة) ولولمعه كالم (و) بعد (البواخ) وكذا بعد اصدار  
واسلامه وقوبه فسق وطلاق زوجة لان المعتزل حال الاداء شرح تكملة وفي الحرص حكيم برده لعله تمزالت تشهدهما ثم تقبل الاربعة  
عبدوصي وأخي وكافر على مسلم وادخال الكمال أحد الزوجين مع الاربعه هو (٣٩٥) (وعود وفي قذف) تخلف المحدث قبل بلا ثمر

(وان تاب) يشك فيه  
نفسه فتح لأن الردين تخلف  
الحديث بالنصر والاستثناء  
منصرف لما لم يسمعه وهو  
وأولئك هم الفاسقون  
(الا أن يحذف كافرا)  
في القذف (فليس) فتقبل  
وان ضرب أكره بعد  
الاسلام على الظاهر  
تخلف بعد حذف فتق  
لم تقبل (او يقيم) المحدود  
(سنة على مسدده) اما  
أربعة على زنا أو اثنين  
على اقراره مكلوهرين  
قبل الحد يصح وفيه  
الفاق اذا تاب تقبل  
شهادته الا المحدود يقذف  
والمرور بالذنب  
وشاهد الزور لو عدلا  
لا تقبل اذ لم يلق لكن  
سبحي ترجيح قبولها  
(وسبحون في حادثة)  
تقع في (السجن) وكذا  
لا تقبل شهادة الصبيان  
فما يقع في الملاعب ولا  
شهادة النساء فيما يقع  
في الحمامات وان سئ  
الحادث تلغ الشرع عما  
يشق به السجن  
وسلاعب الصبيان  
وجبا مان النساء فكان  
التقصير مضافا اليهم  
لالاى الشرع بزارية  
ومغري وشرب لالة  
لكن في الحاي تقبل

مثله من قبض وصرف وشراء سبع ثم ظهر أنه بغير شرط الواقف وان انهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه  
تصرف باذن القاضي كالوصي فليست أملت قلت وتقدم في الوقف ما يؤيد ما تخلف (قوله) ومنع أبي  
وسف أنه قال ان تزهدا أقوام ترجو شفاعتهم يوم القيامة معاناد شهادة المنعفل وأمثاله لا تقبل  
وان كان عدلا صالحا تراضية (قوله) في حال عصته أي وقت كونه صالحا كذا في الهامش (قوله) بعد  
بشرط أن يتعمل وهو بصير يضمان كان بصيرا ثم عي ثم اصرق في فافهم (قوله) زوجة أي  
ان لم يكن حكم زهدا باق قريبا (قوله) وفي البصر أي عن الخلاصة (قوله) شهد بها أي تلك الحادثة (قوله)  
الاربعة) أما ما سوى الاعي فظاهر لان شهادتهم ليست بشهادة أو ما الاعي فليست الفرق بينه وبين أحد  
الزوجين ثم رأيت في الشرب لالة استشكل قبول شهادة الاعي (قوله) عدا الخ قال في البصر فعل هذا لا تقبل  
شهادة الزوج والابير والمنعفل والتم والقاضي بعد زهدا اه وذلك في البصر أيضا قبل هذا الباب  
اعلم أنه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لثمة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الأول فإنه لا يقبل  
مطلقا والله أشارك النوازل اه (قوله) وادخال الخ مع أنه صرح في صدر عبارته بخلافه ومثله في التا تراضية  
والجوهره والبدائع (قوله) هو لان الزوج به شهادة وقد حكم زهدا بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله)  
يشك فيه) الباء الموصولة تأمل ويؤيده ما في الشرب لالة فراسمها (قوله) فتقبل لان كفاك شهادة فكان  
زهدا من تمام الحد ولا اسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أنها تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط  
بحر (قوله) تقبل لانه لا شهادة للعبد أصلا في حاله فترجع على حدوثها واذا حدثت كان زهدا به بعد  
العق من تمام الحد بحر (قوله) زناه أي المذوف (قوله) اذا تاب الخ قال فاضمان الفاسق اذا تاب  
لا تقبل شهادته ما لم يحض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة أشهر بعضهم قد رد بسنة  
والصحيح أنه مقوض الحد أي القاضي والمعدل ونعمه هذا وفي خزانة المفتين كل شهادة ردت لثمة الفسق فاذا  
أدعاهم لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله) سعي أي قبل باب الرجوع عن الشهادة (قوله) ترجع قبولها  
وكذا قال في الخاتمة وعليه الاحتجاج معسل الأول رواية عن الثاني (قوله) لا إلى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل  
والاصح الأول كذا في القنية جامع الفتاوى (قوله) وحدهن تقدم في الوقف أن القاضي لا يصح قضاء فاض  
آخر شهادة النساء وحدهن في شجاج الحامض ما تخلف وعكس على القصاص بالشجاج (قوله) وحاز عليها  
الخ قال في الاشياء شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا زناها وقذفها كافي خذ القذف ولما اذا شهد على  
اقرارها بانها أمة ترجل يدعها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاه المهر والمدي يقول أدلتها في النكاح كما  
في شهادة الخاتمة ح كذا في الهامش (قوله) في الاشياء وهما في البصر أيضا (قوله) ولوشهدا الخ) وكذا  
لوشهد ولم يكن أجبا عايم صارا جيا قبل ان يقضى بهما تراضية (قوله) ثم زوجها أي قبل القضاء (قوله) فلم  
الخ الذي يدل بما ذكره من الرجوع عند القضاء أو ما عساه عند الحمل أو الاداء فلم يجر مجاز كذا في مسند  
ماد كرو في المنع عن البرائة ولو شغلها حال نكاحها لم يأنها وشهدا هي بعد انقضائه عند تقبل وما ذكره  
أيضاً عن فتاوى القاضي لوشهدا لمرأته وهو عدل فلم يرد الخا حكم شهادة من شغلها بانها وانقضت عند تهاوى  
ابن شجاع رده الله أن القاضي ينفذ شهادته حال في البصر والحاصل أنه لا بد من انتفاء التهمة وقت الزوجة وما  
في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لاحدته ثم نكحها فله الرجوع  
بخلاف عكسه كلساني وفي باب اقرار المريض الاعتناء لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله)  
والفرع) ولو فرغ من وجه كونه الملاعن وتعممه في البصر (قوله) الا اذا شهد الحد) محل هذا الاستثناء بعد

شهادة النساء وحدهن في القتل في الحامض بحكم الدية في لاهدر الدم اه فليست عند الفتوى وقد تم قبول شهادته في حوادث الصبيان  
(والزوجة زوجها وهما) وحاز عليها في مسئلتين في الاشياء (ولو في عشرين ثلاث) لما في القنية مطلقا لان ما في العدة لم يجر شهادته  
لها ولا شهادته له ولوشهدا ثم تزوجها بطلت خاتمة فليست مع الرجوع عند القضاء لا تحلل أو أداء (والفرع) اصله وان عدلا اذا شهادته الحد

لا يثبت على أبيه أشباه قال وما زع على أصله الا اذا شهد على أبيه لانه ولو بطلت ضررتها والام في نكاحه وفيها بعد ثمان ورفات لا تقبل شهادة  
الانسان لنفسه الا في مسألة القتال اذا شهد بعفوى (٣٩٦) المتقول فراجعها (والعكس) للتممة (وسيدعبده ومكاتبه والشريك الشريك

فيما هو من شركتها)  
لا تهم نفسه من وجهه في  
الانسان لنفسه ان يطلع  
بثلاثة برق وحدو شركة  
وفي فتاوى التسقي لوشهد  
بعض أهل القرية على  
بعض منهم بزيادة فخراج  
لا تقبل ما لم يكن خراج  
كل أرض معينا أولا  
خراج للشاهد وكذا  
أهل قرية يشهدوا على  
شعبة انها من قريتهم  
لا تقبل وكذا أهل سكة  
يشهدون بشي من مصلحه  
لو غير نافذة وفي النافذة  
ان طلب حقا لنفسه  
لا تقبل وان قال لا آخذ  
شيئا تقبل وكذا في وقف  
المدرسة انتهى فليحفظ  
(والاحسير الخاص  
لستاجر) مسانحة أو  
مشاهرة أو التلذد أو  
التابع أو التلذد الخاص  
الذي يعد ضررا لسانه  
ضرر نفسه ونفعه نفع  
نفسه ودرره هو معنى قوله  
عليه الصلاة والسلام  
لا يشاهد القانع بأهل  
البيت أي الطالب بعاشه  
منهم من القنوع لامن  
القناعة ومفاده قبول  
شهادة المستاجر والاستاذ  
له (ومحنت) بالفتح (من  
يفعل الرديء) ويؤتى  
وأما بالكسر فالتكسر

قوله وبالعكس اذا أخذ أصل لافزع (قوله ولو بطلت ضررتها) لانها شهادة لانه بحر كذا في الهامش (قوله  
والام في نكاحه) الواو للام وذكرفي الخبر فان وعاحتة فراجع (قوله في مسألة القتال) ومودته  
ثلاثة قتلوا بجلاذ ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفانا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الآن يقول ثمان  
منهم عفانا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق  
الكل كذا في الهامش وانظر ما في حاشية القتال عن الجوى والكفيرى (قوله ولو بالعكس) ٣ ولو كانت  
الزوجة أمة بحر (قوله لشريكه) الخلقه فشمع الشركات بانواعها وفي المفاوضة كلام في البحر فراجع (قوله  
من شركتها) وتقبل فيما ليس من شركتها فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله أن يطلع بثلاثة الخ)  
انظر حاشية الرمي على الجبر قيل قوله والمحدود في قنف اه (قوله ولاخراج للشاهد) أي عليه (قوله على  
شعبة) عليه على قطعة كما في البراز يملكن في الفتح كما هنا وفي القاموس الضبعة العقار والارض المغلة اه وفي  
للهامش عن الحامد يشهدوا مع متولى الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جله اراضى قريتهم تقبل  
اه تمرئى من الشهادة (قوله لا تقبل) وقيل تقبل طلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل (قوله  
المدرسة) أي في وقفة وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب  
ولاشهاد صفي في المكتب وشهادة أهل المصلحة في وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف  
المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعتمد القول في الكل بترائية قال ابن  
التخنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله شهادة الفقهاء  
بأصل الوقف اما شاهد المستحق فيما يرجع الى القلة كشهاده ما حازوه ونحوها لم تقبل لانه حقا فله فكان منهما  
وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين أن مثله شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف الشهادة لم ذكرنا  
وتقريره فيها لا يوجب قبولها وقد تنها سقاط التهمة عن المتولى فلا يحلف ويقوه أن السنة تقبل لاسقاط اليمين  
كالمودع اذا ادعى الرضا والهالة بحر ملخصا فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى التسقي ونقله عنه في الفتح  
آخر الباب (قوله أو مشاهرة) أي أو مسامحة وهو الصحيح جامع الفتاوى (قوله أو التلذد الخاص) وفي الخلاصة هو  
الذي يأكل معه في عمله وليس له آخره معلومة وعامة في الفتح فراجع اه وفي الهامش ولوشهد الاجير لسانه  
وهو التلذد الخاص الذي يأكل معه وهو في عمله لا تقبل ان لم يكن له آخره معلومة وان كان له آخره معلومة مساومة  
أو مشاهرة أو مسانحة ان احراز واحد لا تقبل وان احراز مشترك لا تقبل وفي العيون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره  
يوما فشهد له في ذلك اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجزأ خاص فشهد لم يعدل حتى ذهب الشرع من عدل لا تقبل  
كن شهد لاه ان لم يطلعها ولو شهد ولم يكن أحبارا ثم صار قبل القضاء لا تقبل بترائية ثم نقل في الهامش فراجع  
محله فتاوه بيده شعبة وادعى آخرها وقف وأحضر صكها فمخطوط العدول والقضاء الماضين وطلب الحكم  
به ليس للقاضي أن يقضى بالصلح لانه انما يحكم بالحق وهي البدن والاقرار لا الصلح لان الخطأ ما زور وكذا في كان  
على بابا لحاوت لوح من حروب ينطق بوقفة الحاوت لم بحر للقاضي أن يقضى بوقفته به جامع الفصولين فعلم من  
ذلك أنه ليس للقاضي أن يحكم بما في دفتر البياع والصراف والسبيل خصوص ما في هذا الزمان ولا ينبغي الاتيان به  
لمجرده اه (قوله ومفاد) صرح به في الفتح جازما به لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى الغامضة ولا يجوز شهادة  
المستأجر الا في حق حاشية القتال عن المخطأ السرخسي قال ابو حنيفة في المجرى لا ينبغي للقاضي ان يحضر شهادة  
الاجير لسانه ولا الاستاذ لاجيره وهو مخالف لما استنبط من الحديث (قوله ارفع صوتها) في النهاية فلذا أطلق  
في توبة مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وعامة في الفتح واما الشهادة علم ان الله في حرج مجرد فلذا  
اختص الظهور وعند القاضي بالداومة تأمل (قوله در) ماذا جرى في التوح بعينه فبالله ان لم يكن سقطا

للتين في اعضائه وكلامه خالفه تقبل بحر (ومغنية) ولولفسها المرمق رفع صوتها درر وينبغي تقييده بدوامتها عليه  
ليظهر عند القاضي كافي بعدم التبرع على اليهود كراهة الوائى  
قوله ولو بالعكس هكذا في النسخة المجموع منها والى في نسخ الشارح التي بأيدينا وبالعكس بدون لو كتبه معصمه

(وانما في مصيبة غيرها) بحر دور وقع زاد الصبي فلو في مصيبتها تقبل وعلة الواو في زيادة اضطرابها وانساب صبرها واختيارها في كل كاشرب  
 لتدأري (وعذوب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس القرع لاسله فتقبل له لاعلمو واعتمد في الوهبانية والمحبة فقولوا لم يرضى بسببها  
 فالواو والحد فست لهنى عنه وفي الاشباه في قمة فاعند اذا اجتمع الحرام والحلال (٣٩٧) ولو العداوة قلنا لا تقبل سوا شهد على

عدوه أو غيره لانه فسق  
 وهو لا يتبرأ وفي فتاوى  
 المصنف لا تقبل شهادة  
 الجاهل على العالم لنفسه  
 بترك ما يجب فعله شرعا  
 فحينئذ لا تقبل شهادته  
 على مثله ولا على غيره  
 ولما لم يفسر يره على  
 تركه ذلك ثم قال والعالم  
 من يستخرج المعنى من  
 التركيب كما يحق ويبلغ  
 (ويجوز في كلامه) أو  
 يخلف فيه كثيرا أو  
 اعتاد شتم أولاده وغيرهم  
 لانه مصيبة كثيرة تركه  
 زكاة أو حج على رواية  
 فوريته أو تركه لجماعة  
 أو جمعة أو كل فوق شمع  
 بلا عذر وخروج للفرجة  
 قدوم أمير وركوب بحر  
 وليس حرر ذبول في  
 سوفي أو في قبة أو شمس  
 أو قرأ وطفلي وسفرة  
 ورقاص وشتم الدابة  
 وفي بلاد يستوتون بالغ  
 النابذة قمع وغيره وفي  
 شرح الوهبانية لا تقبل  
 شهادة الضيل لانه لعله  
 يستقصي فيما يقرب  
 من الناس فيأخذ  
 زادة على حقه فلا  
 يكون عدلا ولا شهادة

العدالة اذا ماتت في مصيبة نفسها بعدة ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يخشى منه الفتنة (قوله) وانما  
 (الح) لا تقبل شهادة الناشئة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد به التي تنوح في مصيبة غيرها وانما ذلك  
 مكسبه تارة خاصة عن الخطأ ونقله في الفتنة عن النخوة ثم قال ولم ينعف هذا من المشايخ أحد فاعلمت وعمامة  
 فيه ما رجعه (قوله) واختارها مقتضاه لم نقله عن اختيارها لا تقبل (قوله) وعدوا الخ) أي على عدو ملحق  
 قال الحانوتي سئل في شخص ادعى عليه وأقيم عليه بنه فقال انهم ضرروني حسبة أو ما في حكمه عليه الحام ثم أراد  
 أن يقبل البيئته على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة  
 ذنبية وهذا في الحكم كما ما بعده فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقضي بشهادة  
 القاسق ولا يجوز له فاذا قضى لا ينقضها وهو مخالف لما في المعقوبية (قوله) واعتمد في الوهبانية الخ) قال في  
 المنع وما ذكره في المختصر من التفصيل في شهادة العدو تبعا للذكر وغيره المشهور على السنن فقهائنا وقد  
 حرمه المتأخرون لكن في القينة أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يقضى بسببها ولا يحل منفعة أو يدفع بها  
 عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتقاد واختاره ابن وهبان ولم يتعقبه ابن الصنع لكن الحديث شاهد على  
 عليه المتأخرون اهـ وعمامة فيها وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر في الخبرية بعد كلامه مناصه فقصص من  
 ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حديثه بعدم نفاذ قضاء القاضي  
 بشهادة العدو على عدوه والمسئلة تدور في الكتب وذكر في الشارح عبارة يعقوب باشا في أول كتاب  
 القضاء (قوله) أو اعتاد شتم أولاده) قال في الفتوح وقال نصيرين يحيى من يشتم أهله وعمله كثيرا في كل ساعة  
 لا تقبل وإن كان أحمدا يقبل وكذا الشتم للسوان كذا ينسب اهـ (قوله) كثر له زكاة) الصحيح أن تأخير  
 الزكاة لا يبطل العدالة وذكرنا الخاص عن قاض خان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر خلق  
 الفقهاء دون الحج خصوصاً في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني من في الفروع آخر الباب (قوله) أو ترك الجماعة  
 قال في فتح القدر منها ترك الصلاة لجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وإن كان متأولا كان  
 يكون معتقداً لأفضليتها أول الوقت أو الامام بغير الصلاة وغير ذلك لا تسقط عدالته بالتارك وكذا ترك الجمعة  
 من غير عذر فقههم من أسقطها مرة واحدة كالخواري ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والأول أوجه اهـ  
 لكن قد مناعته أن الحاكم يسقط العدالة فان تركها الكثرة محتاج إلى الظهور تأمل (قوله) بلا عذر  
 احتراز عما إذا أراد الفتوى على صوم العدا وموانسة الضيف كما في الشرنبلالية والفتح (قوله) قدوم أمير  
 الآن بذهب لا اعتبار حينئذ لا تسقط عدالته (قوله) فيما ينقرض) عبارة وغيره يقرض (قوله) الأشراف  
 من أهل العراق) أي لا هم يقوم يعصون فاذا نابت أحدهم ثابته أي صدق قوله فشهادة لا يشفع فلا يؤمن  
 أن يشهده بزور اهـ وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بحرك كذا في الهامش (قوله) من مذهب أي خيفة  
 أي استغفار قال في الفقيهين كتاب الكراهات ليس المعاني أن يقول من مذهب المذهب وينسوي فيه  
 الحنفى والشافعي وقبل لمن انتقل إلى مذهب الشافعي لزوج له أخاف أن عوت سلبوا الاعمال لاهلته الذين  
 لم ينفذوا وفي آخره الباب من المنع وأن انتقل المقلية بسالاته في الاعتقاد والحرام على الانتقال من  
 مذهب إلى مذهب كما ينقله ويعلل طبعه المقرض يحصل له أنه لا تقبل شهادته اهـ فعلم مجموع ما ذكرناه  
 أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وإنه إذا لم يكن لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين فصرم بركة  
 الأئمة المحندين وقد مناهذا الجص يستوفى في فصل التعزير وراجع الم (قوله) وكذا بائع الاكفان) اذا اشترى  
 وترصد ذلك جامع الفتاوى وبهر (قوله) لئنه الموت) وإن لم يقته بل كان عدلا تقبل كذا قد مر من الأئمة  
 س (قوله) وكذا الدلال) أي فيما عدا ما ومطلقا لكثره كذب (قوله) والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل

الأشراف من أهل العراق تعصبهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب أي خيفة إلى مذهب الشافعي رضي الله  
 تعالى عنه وكذا بائع الاكفان والحلو طمئنته الموت وكذا الدلال والركيل أو نابات النكاح أو ما شهدوا هم أمراءه تقبل والحيلة أنه  
 يشهد بالنكاح ولا يذكر الو كذا

براز به توشهیل واعتمده قدری آفندی و افتاده و ذکر المصنف في اجازة معتمدة بالبراز به و ملخصه انه لا تقبل شهادة الدلائل والصكاكين والحضرين والوكلاء المقتعلة على اوباهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده مؤيد واهي آخر من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادة الذين أئدا وكذا الوكيل بعد ما يخرج من الوكالة ان خاص اتفاقا والا فكذا عند أي وصف (ومدمن الشرب) لغیر الخمر لان بقطر شهابه تركب الشکرة فتزده شهادته وما ذکره ابن (٣٩٨) الکمال غلط کاحر رقی البحر قال وفي غیر الخمر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال (على

الشهاده لعله يجوز له ان يخلفها ويشهد كما اذا كان عبدا للشهادة وانما لا يجوز ذلك لئلا يتأمل (قوله برزايه) عبارتها وشهادته او كليلين والدلائل اذا قال الخمر يعني هذا الشيء او الوكيلان النكاح او بالخطأ اذا قال الخمر فعلا هذا النكاح او انطلق لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح أو أنها من كونه أو ملكه تقبل وذكر أبو القاسم أنكره الورثة النكاح فشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يذکر النكاح ولا يذکر أنه تولاها (قوله والوكلاء المقتعلة) أي الذين يجتمعون على أبواب القضاة يشكون الناس بالخصومات ككذافي الهامش (قوله على اوباهم) أي القضاة (قوله وفيها) مكر مع ما يأتي متنا (قوله ومدمن الشرب) الادمان أن يكون في نية الشرب متى وجد قال خمس الأئمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويضر منه الصبيان أو أن يظهر ذلك للناس وكذلك مدمن سائر الأئمة وكذا من مجلس مجلس الفجور والمجانفة الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب برزايه كذافي الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط) حيث قال ومدمن الشرب يعني شراب الأئمة به المحرم مطلقا على الهولم يشترط انحصار في شرب الخمر الادمان ووجهه أن نفس شرب الخمر يوجب الحد فوجب رق الشهادة وشروط شهادة الأصل الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عنه لان الادمان أمر آخر وأما الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكيرة فلا يسطر العدالة الا الاصرار عليه وذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد ثابت بنص قاطع الا اذا دام على ذلك ككذافي الهامش (قوله كاحر رقی البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال أن شرب الخمر ليس بكيرة فلا يسطر العدالة الا الاصرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المتقدمة اهـ لكن في الهامش قال تحت قول الشارح كاحر رقی البحر أي من أن التحقيق أن شرب قطرة من الخمر بكيرة وانما شرط المشايخ الادمان لظهور شربه عند القاضي اهـ (قوله القصب) الذي في المنع القصب (قوله بان يرقصوا) وفي بعض النسخ ريلة كانوا فاعمل والوجه أن اسم مغنية ومنغى أعماه في العرف لمن كان الغناء مقره حتى يكتبسبها المال وهو حرام ونصوا على أن التقى للهوا بل جمع المال حرام بلا خلاف وحيث ذكره قال لا تقبل شهادتهم اتخذوا التقى صناعة ما كل بها وتعامه فبمراجعة (قوله وغيره) كابر كمال (قوله قال) أي المعنى (قوله فافترقا) اعلم أن التقى لاسماع الغير وابناؤه حرام عند العامة ومنهم من جوز في العرس والوليمة وقيل ان كان يقضى يستغديه نظم القوافي ويصرف في السان لاسا أما التقى لاسماع نفسه قبل لا يكره به أخذ شمس الأعمام زوى ذلك عن أزهد الصحابة البراء بن عازب رضي الله عنه والمكر وعلى قوله ما يكون على سبيل الله ومن المشايخ من قال ذلك يكره به أخذ شيخ الاسلام برزايه (قوله ضرب الدف فيه) جواز ضرب الدف فيمنع خاص بالنساء في العرس من المراجع بعذر كراهته مباح في النكاح وما في معناه من حديث سرور قال وهو مكر ومكر جالي على كل حال الشبهة بالنساء (قوله فانقطع الاختلاف) فيه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السامحاني على صاحب البحر (قوله أو يلعب ببرد) أي اذا علم ذلك فتح (قوله أو طرب) نوع من اللعب كذافي الهامش قال في الفتح ولعب الطرب في بلادنا شله لانه برى ويطرح بل احساب واعمال فكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل التقية فهو حرام أو قومه به أولا اهـ قلت ومثله اللعب بالصينية والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من مجلس الغناء به

كرهه مطلقا اهـ وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية أنه كيرة ولولته نفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع القناء أو مجلس مجلس الغناء والاعتناء أو مجلس الضجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر بالعرف يسقط عدالتهم (أو تركب ما يحببه) للفسق وحرمانه من تركب كيرة قاله المصنف وغيره (أو يدخل الحمام بغير ازار) لانه حرام (أو يلعب ببرد) أو طرب مطلقا قاسم أولا

أما الشترنج فله شبهة الاختلاف شرط واحد من ستة فلذا قال (أو يخاصم بشرط ربح أو يتراخى الصلاة) حتى يفوت وقتها (أو يخلف عليه) كثيرا (أو يلعبه على الطريق) أو يذره كرهه فسقط أنشأه وأبداوم عليه كرهه على أفندي معز الكافي والمراج (أو يأكل الربا) قدومه بالشهرة ولا يخفى أن الفسق يمنعها شرعا الآن القاضي لا يثبت ذلك إلا بعد ظهوره فلكل (٣٩٩) سواء بحر فليحفظ (أو يبول) أو يأكل على الطريق) وكذا كل

ما يحل للمروءة ومنه  
كشف عورتها لمسلمي  
من جانب البركة والناس  
حضور وقد كثر في  
زماننا فتح (أو يظهر سب  
السلف) فله ورثته  
بغلاف من خصمه لانه  
فاسق مشهور يعني قال  
المشتق وإنما يثبتنا  
بالسلف تبعاً لكلامهم  
والأهلاً ولأنه يقال سب  
بسلم تسقوط العادة  
بسبب المسلم وإن لم يكن  
من السلف كافي السراج  
والنهاية وفيها الفرق  
بين السلف والخلف أن  
السلف الصالح الصدور  
الأول من التابعين منهم  
أو حقيقون في القناعة  
عنهم والخلف بالفتح من  
بعدهم في الجبر وبالكون  
في الشر بحر وفيه عن  
العناية عن أبي يوسف  
لأن أقل شهادة من سب  
الخصم وأقلها من تبرا  
منهم لانه يعتقد دنياه  
وإن كان على الأصل فلم  
يظهر فيه شبهة بخلاف  
السابق (شهادة أباها)  
أو وصي إليه فإن أخذ  
بعت شهادة فيها  
استحصانا كشهادة

يظهر جهل بعض أهل الورع النادر (قوله) أما الشترنج فله شبهة الاختلاف أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما ما يلحقه وهو ورايعن أبي يوسف واختاره هان الشيخة أقول هذه الرواية ذكرها في المحتج ولم تستشر في الكتب المشهورة بل المشهور الذي لا يخفى أن الإباحة وإن الشخصية لم يكن من أهل الاختيار لم يخافوا في النظر ما في شرح المنظومة للحصبة لا ستاذ عبد الفتى اه (قوله) شرط واحد أي لحرمته والحاصل أن العدالة إنما تسقط بالشترنج إذا وجدوا واحداً من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه وأكثر الخلف عليه والعبه على الطريق كافي فتح القدر أو يذره كرهه فسقط كافي شرح الوهابية بحر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق ترشدهاته فلا تناله الأمور المحقرة اه (قوله) وأبداوم عليه هذا أساس السنة كذا في الهامش (قوله) قدومه بالشهرة قيل لانه إذا لم يشهره كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا أقرب ومجمعه إلى الماذكر في وجه تقييد شرطه بالادمان (قوله) فلكل سواء أي كل المصنفات لا خصوص الرضا لمخافتي (قوله) بحر أصل العبارة لكل حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الأمر مانع شرعاً من القاضي لا يرتب ذلك إلا بعد ظهوره ولكل سواء في ذلك وقال قبله وأما كل مال التيمم فلا يقبضه أحد ونصواته عروءة تعلم أنه لا ينعين الظهور للقاضي لأن الكلام فيما يربطه القاضي الشهادة فكانه مرة نظره لانه محاسب فعمله استقص من المال اه (قوله) أو يأكل كل على الطريق أي بان يكون عراً من الناس بحر ثم علم أنهم شرطوا في الصغيرة الادمان ومن شرطه فعل ما يحل للمروءة فصار آيت وينبغي اشتراطه بالأولى وإذا فعل ما يحل جهل بقسط عدلته وإن لم يكن فاستباحث كان ما يحل فاعمل الخلف بالسب فابق ولا عدل فالعدل من اجتناب الثلاثة والفسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من ينع عليه وفي العتابة ولا تقبل شهادة من يعتاد الصاح في الأسواق بحر قال في النهاية وأما إذا شربته الماء أو كل الفواكه على الطريق لا يقبض عدلته لأن الناس لا تستقبح ذلك من غير (قوله) أو وصي إليه أي الذي يذره والأولى الظاهر (قوله) فإن ادعاء أي عرضه بمسعدة وعزيمة (قوله) أو وصي لهما أو يذره على هذا أن الميت إذا كان له وصان فالقاضي لا يحتاج إلى نصب آخر أو حسب يلقه عليه لا قرارها بالخير من القيام بأمر الميت كذا في البحر (قوله) ثالث أي أن رجل ثالث متعلق بشهادة فتقوله على الإصالة أي على أن الميت جعله وصوا وهذا مرتبط بالمسائل الأربع لا بالآخره كالأخفى فله في البحر ولا ينعين كون الموت معروف في الشكل أي ظاهر الألفي مسألة المدونين لأنه ما يقران على أنفسهم ما يشترط ولا ية القبض للمشهوده فانفتحت التهمة وتثبت موته باقرارهما في حقهما وقبل معنى التوثيق أمر القاضي بأهمل الاداء إليه لا براهتم ما عن الذين بهذا الاداء لان استيفاء منه ما حق عليهما والبراهتم حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصاً (قوله) على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصي من جهة القاضي خلاف ما في البحر (قوله) لا تقبل لشهادته الخ هذا إذا كان المطلوب يحدد وكالة والاحازم الشهادة لانه يجرى على دفع المال باقراره دون الشهادة وإنما قامت الشهادة لأمر المطلوب عند النفع إلى الوكيل إذا حضر الطالب وأكثر أو كلاً فكانت شهادة على أنه ما تقبل وفوق بنهاو يعين وكل رحلنا بالخصومة في دار بعضها وقضاها وشهدنا بالموكل بذلك لا تقبل وإن أقر الطالب بالوكالة لانه لا يجرى على دفع الدار إلى الوكيل بحكم أقراره بل بالشهادة فكانت لا يسمها فلا تقبل بحر ملخصاً عن الخط (قوله) أو لهما) أشار إلى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقاً بالأولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته لو كان وبه صرح في البرازية بحر (قوله) الغائب قيل لانه لو كان حاضراً لا يمكن الدعوى بهالشهادة لأن التوكيل لا تسع الدعوى به لانه من العقود الجائرة لكن يحتاج إلى بيان صورته وشهادته ما في

دائى الميت ومدونيته والوصي لهما ووصيه ثالث على الإصالة (وإن أنكر لهما) لأن القاضي لا يملك أحداً أحد على قبول الوصية عني (كما) لا تقبل (لوشهدا أن أباها الغائب وكله يقبض دينه وادعي الوكيل أو أنكروا) والفرق أن القاضي لا يملك نصب الوكيل

عن الغائب بخلاف الوصي (شاهد الوصي) أي وصي الميت (بحق الميت) بعد ما عرّفه القاضي عن الوصاية ونصب غيره أو بعد ما أدرك الزوجة (لاقتبل) شهادته للميت في ماله أو غيره (٤٠٠) (تأخر أو لا) لحلول الوصي محل الميت ولأن الإعلال عزل نفسه بالاعزل فاض فكان

عنته مع محذور الكل لانها لا تسمع الا بعد الدعوى ويمكن أن تصور بأن يدعي صاحب ودعة عليه تسليم ودعة الموكل في دفعها فحصد فشهدان به ويقبض ديوناً بمأموها وانما تصور بأنه ذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا برضا ودعة ونحوها كما سأتى فيها بحر وفيه نظر بنافذ حاشيته قد قدر (قوله عن الغائب) لعدم الضرر وقاله لوجود رعا محضوه من قال في الجبر بعد ذكر الغائب الا في المفقود (قوله بعد) وكذا قبله بالاولي فكان الاول أن يقول ولو بعد ما عرّفه القاضي ودلت المسئلة على أن القاضي اذا عزل الوصي بتعزل برازية ويمكن أن يقال عزله بجنحة (قوله ولو شهد الخ) أصل المسئلة في البرازية بحث قال وكه يطلب ألف درهم قبل فلان والخصومة نفاضة عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموطء يجوز وقال الثاني لا يجوز بناعلي أن نفس الوكيل قام مقام الموكل اه فالمراد هنا أنه خاص فيما وكل به فان خاص في غيره ففيه تفصيل أشار اليه السارح فيما يأتي اه ونقل في الهامش فرعا هو دعي المشتري أنه باع من فلان وفلان بمقدسه هذه النافع لم تقبل كذا في المحيط والباع انما شهد بغيره بما باع لاقتبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان فتاوى الهندية اه (قوله كالوصي) بناء على أن عند مجرى قبول الوكالة يصير خصما وان لم يخصاه ولهذا هو أقر على موكله في غير مجلس القضاء نفذ اقراره عليه وعند هذا لا يصير خصما بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ اقراره بغير مجلس (قوله وفي قسامة الزبني الخ) المسئلة مبسوطة في الفصل السادس والعشرين من التتارخانية (قوله متفق عليها) فمأن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يخصاه مع أنه بعرضه أن يخصاه (قوله عندها) أي خلافاً للثاني كما تقدم ح (قوله أو عليه) أي أو شهد عليه أي على الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بكل لأب الخصومة (قوله ما تدينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما تفر (قوله وعمامة فيها) حيث قال بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاص مع المطلوب ألف وربعه على وكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على المطلوب بما تديناراً كان للوكيل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان وكالة لما اتصل بها القضاء صدر الوكيل خصما في حقوق الموكل على غرائه فشهادته بعد العزل بالذات غير شهادته الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان غم القاضي وكرهه ليس بقضاء فلم يصير خصما في غير ما وكل به وهو الزاهم فتصور شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادته جامع الفتاوى وادق الخبره إلا أن يشهد على حادث بعد تارخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادته ما عتده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محصورة فيما اذا وكله بالخصومة في كل حقه وقضيه على رجل يعني انه لا يتناول الحادث ؟ ما اذا وكله بطلب كل حقه قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف الى الحادث أيضا استحسانا فاذا تحمل المذكرة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القاشة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل اه يعني وأماف الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها وبعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتصديق على ما كان للوكيل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة وانما يقيد بذلك في الخبر قبل صرح بعد بان الحادث تقبل فيه كانهما فافتم هذا التصريح وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لانه في الفصل الثاني لما فصل القضاء ما أي بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غرائه فاذا شهد بالذات غير فشهد بما هو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بكرهه ليس بقضاء فلم يصير خصما فكان في غير ما وكل به وهو الزاهم فيعوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التتارخانية (قوله في ذلك) أي فيما في القيمة وانما تنبت الشريعة في القوض بعد القبض ووجه قول أي يوسف بعدم القبول ان احدا الفرقتين اذا قبض شيئا من التركة كدبته شار له الفرقتين الا خر فصار كل شاهد لنفسه

كالتب نفسه فاستوى خصامه وعلمه بخلاف الوكيل فلذا قال (ولو) شهد الوكيل بعد عزله للوكيل ان خاص في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله (لاقتبل) انفاقا للتهمة (والا قبلت) لعدمها خلافاً للثاني فجعله كالوصي سراج وفي قسامة الزبني كل من صار خصما في حادثة لاقتبل شهادته فيها ومن كان بعرضه أن يصير خصما ولم يقبض خصما بعد تقبل وهذا من الاصلان متفق عليها وتما فيه قيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاص في غيره ثم عزله قبلت عتبهما كالوصي في غير ما وكل فيه أو عليه جامع الفتاوى وفي البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاص المطلوب بألف درهم عتبهما القاضي ثم عزله فشهد أن موكله على المطلوب ما تدينار تقبل بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي وخاصه فيها (كما) قبلت عندهما خلافاً للثاني (شهادة اثنين

يدين على المسترجلين ثم شهد الشهود لهما الشاهدان يدين على الميت) لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقا قوله شقي فلم تقع الشركة في ذلك



بخلاف الوصية فغير عين كافي وصا بالمجمع وشرحه وسجي عمة (و) كإشهاد وصيين لواثر كبير على أحسن (في غير مال الميت) فأنها مقبولة في ظاهر الرواية كالوصية لوصيان على إقرار الميت بشئ معين (٤٠١) لواثر بالغ تقبل رزية (ولو شهدا في مال)

أما قلت (لا) خلافا لها ولوصي غير محج اتفاقا وسجي في الوصايا (كما لا تفصل (الشهادة على حرج) بالفتح أي فسق (بجرد) عن اثبات حق لله تعالى أو لعبد وإن ضمنته قلت واللا (بعد التعديل) لو (قبله) قلت أي الشهادة بل الأخبار ولومن واحد على الجرح البرد كذا اعتمادا لمصنف تعالما قرره صدور الشريعة وأقره مثلا خسرو وأدخله تحت قولهم الدفع أسهل من الرفع وذكر وجهه وأطلق ابن الكمال ردها تعالما لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي وعزى زاده الملل السهو كذا الفهستاني حيث قال وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن تركي الشهود وما عطفان عندنا قولها وعزاه للضررات وجعلها البر حندي على قولهما لأقوله فتنبه (مثل أن يشهد وأعلى شهود المدعي) على الجرح البرد (بأنهم فسقة أو زناة) أو كذا

(قوله بخلاف الوصية فغير عين) كما إذا شهد أن الميت أوصى برجلين بألف فادعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بألف وشهد الموصي لهما أن الميت أوصى للشاهدتين بألف لا تقبل الشاهدتان لأن حق الموصي به يتعلق بعين التركة حتى لا يبق بعدها لتركه قصار كل واحد من الفريقين بمنتهى نفسه حتى المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما واحتراز الوصية فغير عين عن الوصية بها كالوصية أنه أوصى لرجلين بعين وشهد الشهود ولهما للشاهدتين الأولين أنه أوصى لهما بعين أخرى فأنها تقبل الشاهدتان اتفاقا لأنه لا شبهة ولا شبهة (قوله على أحسن) الظاهر أنه غير قد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تعزيرا أو انقرا باب التعزير من البحر عند قوله بألف في زافي (قوله واللا) تكرار (س) (قوله بعد التعديل) ولوقوله قلت ذكر في الصرأن التفصيل اعتمادا إذا ادعى الخصم ويرهن عليه جهر أم إذا ادعى القاضى به سراو كان مجرد الطلب به البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا بطل الشاهدتان تعارض الجرح والتعديل فقدم الجرح فإذا قال الخصم للقاضى سر أن الشاهد أكل رباو برهن عليه وشهادته كما أفد في الكافي وأوجه أنه لو كان البرهان جهر لا يقبل على الجرح البجرد لفسق الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما إذا شهد وسرا أو كاسطه في البحر وحاصله أنها تقبل على الجرح ولو مجرد أو بعد التعديل لو شهد به سراو به نظره أنه لا بد من التقيس لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما إذا كان جهر أو مظهر كلام الكافي أن الخصم لا يضره الإعلان بالجرح البجرد كافي البصر أي لا أنه إذا لم يشبه بالشهود سرا (١) وفسق باظهار الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فأنها تسقط شهادتهم فسقطهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب المار وقد نهر من إطلاق كلامهم هناك الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد أو التفصيل الآتي من أنه إن كان مجردا لا يسمع البينة به أو لا يسمع أنما هو عند من الخصم في الشاهد علانية أو هذا وقد مر قبل هذا الباب أنه لا يبالى عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعندهما سأل مطلقا والقوى على قولهما من عدم اكتفاء بظاهر العدالة وحسن تفكير بعض القول برز الشاهد على الجرح البجرد قبل التعديل وأجاب الساجاني بأن من قال تقبل أو أدان لا يكتفى حينئذ بظاهر العدالة ومن قال رد أو أدان التعديل لو كان ثابتا أو أثبت بعد ذلك لا يضره ما جرح البجرد فلا تبطل العدالة أو يشير إلى هذا قول ابن الكمال فان قلت أنس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم نعم القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها مختلف نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم لا لسقوطها فسقطهم عن جرح القول ولذا وعدوا بعد ما تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لتسقطوا عن جرح الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل أو وهذا معنى كلام الفهستاني وكذلك كلام صدور الشرع بقوم مثلا خسرو ويرجع إلى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجهه البر حندي) أقول المتبادر منه رجوعه إلى قوله لكن تركي الشهود سراو علنا ما على قول الإمام فكني بالتركة علنا كما تقدم وهذا محله ما إذا لم يطعن الخصم أما إذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول الكل من أنهم يتركون سراو علنا قائل وراجع ولعل هذا وجهه أمر الناحر بقوله فتنبه س والظاهر أن الضمير راجع إلى الأخلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله أو زناة الخ) أي عادتهم الزنا أو كل الرأيا والشرب وفي هذا لا شبهة لاختلاف ما يأتي من أنهم يزناو وسرقوا من الخ لانتها شهادة على فعل خاص موجب الحد هذا ما ظهر في (فرع) وذكر في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بذلك لسانا ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو ابتاع ثوبا من واحد ثم شهد به لآخر ترك شهادته ولو برهن أن الشاهد أقر أنه ملكي يقبل والشاهد لو أنكر الأقرار لا يحلف جامع القسوم في الأربع عشر (قوله فلا تقبل) تكرار مع امر (قوله واعتماد المصنف) قال وانما لا تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع إلا بانبات حق الشرع أو البعد كما عرف وليس في شئ عباد كرايات واحدهما بخلاف ما إذا وجبت قبل التعديل فأنها كافية في الدفع كما في كذا قوله مثلا خسرو وغيره فإن قلت

(٥١ - ابن عابد بن رابع) الرأيا وشرب الخمر وأعلى إقرارهم أنهم شهدوا بزنا وأنهم أقره في هذه الشهادة أو أن المدعي مبطل في هذه الدعوى أو أنه لا شاهد على المدعي عليه في هذا الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل له بدو واعتماد المصنف

(١) قوله لا أنه إذا لم يشبه بالشهود سراو لا أنه إذا لم يشبه بالشهود سرا أو من محج الرافعي

(وتقبل أو شهدوا على) الخرج المركب كالأقرار المدعى بفسقهم وأقراره بشهادتهم زورا وأنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على أقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان (٤٠٣) فيه الحق عيني (أو أنهم عبيد أو محبسون بغير حق) أو أنه ابن المدعى أو أومعناية

أو قاتل أو المقتول أو  
يدينه (أو أنهم زورا  
وصفوه أو سرقوا مني  
كذا) وبينه (أو شربوا  
الخمر ولم يتقدم العهد)  
كأمر في بيته (أو قاتلوا  
النفس عبدا) عني  
(أو شربوا كالمدعى) أي  
والمدعى مال (أو أنه  
استأجرهم بكذا لها)  
لشهادة (وأعطاهم  
نكاحا كما كان في عهده  
من المال ولو لم يقبله لم  
تقبل الدعوى الاستعبار  
لغيره ولو لا أنه عليه  
(أو أوى صالحتهم على كذا  
ودفعته إليهم) أي  
رשותه أو الأفضل للمدعى  
الشرعي ولو قال ولم  
أدفعه لم تقبل (على أن  
لا يشهدوا على زورا  
و) قد (شهدوا زورا)  
وأنما طلب ما أعطاهم  
وأنما قبلت في هذه  
الصور لأنها حقاته  
تعالى أو العبد فست  
الحاجة لأحاديثهما  
(شهد عدل قلم يبرح)  
عن مجلس القاضي  
ولم يطل المجلس ولم  
يكنه الشهادة (حتى  
قال أو همت) أخطأت  
(بعض شهادتي  
ولأنما قبضت قلت)  
شهادته بجميع ما شهد به  
لوعدا ولو بعد القضاء

لا نسلم أنه ليس فيما ذكر إثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لأن أقرارهم بشهادة الزور أو شرب  
الخمر مع ذهاب الرأب محقق للتعزير وهو هتان من حقوق الله تعالى قلت الطاهر أن مرادهم بما يوجب حقا لله  
تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة لأن التعزير حق الله تعالى بسقط  
بالتوبة بخلاف الحد لا يسقطها والله تعالى أعلم اهـ قلت لكن صرح في تعزير الصحران الحق لله تعالى لا يتخص  
بالحد بل أعظم من التعزير وصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة لأن يقال إن مراده ما كان حقا  
للعبد لا يسقطها تأمل (قوله) كالأقرار المدعى قال في البحر لا يدخل تحت الخرج ما إذا برهن على أقرار المدعى  
بفسقهم أو أنهم أجراء ولم يحضروا الواقعة أو على أنهم محبسون في قنف أو على رقب الشاهد أو على شركة  
الشاهد في العين وكذا قال في الخلاصة للخصم أن يظعن بثلاثة أشياء أن يقول هما عبيدان أو محبسون في  
قنف أو شركيان فإذا قال هما عبيدان يقال للشاهد من أقيم البيعة على الحرنة وفي الآخرة يقال للخصم أقم  
البينة أنهما كذلك اهـ فقل هذا الخرج في الشاهد أظهر ما يحل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فإذ كانت هذه  
المسائل في الخرج المقبول كقول ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي للخلاصة وفي خزانة الأكل لو برهن  
على أقرار المدعى بفسقهم أو بما يعطل شهادتهم بغير دليل وشهادتهم بغير دليل وشهادتهم بغير دليل وشهادتهم بغير دليل  
نفسه اهـ وهذا الرد على المصنف فكان على الشارح أن لا يترك قوله الخرج المركب فأنها زيادة ضرر (قوله  
بغير حق) لأن من تمام حديثه أنه وهو من حقوق الله تعالى (قوله) ولم يتقدم العهد (بأن لم يزل الربح في  
الخمر ولم يرض شهر في الباقي قد بعد عدم التقدم انلو كان متقادما لا تقبل لعدم إثبات الحق به لأن الشهادة بعد  
متقدم مردود متخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفيه الزيل بن جلعلمهم هي بغير حق من الخمر من  
المردود جعلهم زورا أو سرقوا من غيرهم ونقل عن المقدسي أن الطاهر أن قولهم زورا أو فسقة أو شربة أو كذرا  
إنهم فاعل وهو قد يكون معنى الاستقبال فلا يقطع وصفهم عما ذكر خلاف الماضي اهـ لمخصا وهو حسن جدا  
لأنه هو المتبادر من قصد صيغهم في التثنية الأولى باسم الفاعل وللثاني بالماضي (قوله) أو شركاء) فيما إذا كانت  
الشهادة في شركتهم متخ والمراد أن الشاهد يملك مفاوض فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه  
منفعة لأن إرادته شرعية في المدعى به والا كان أقرارا بابن المدعى به له ما فتح ومنه في القهستاني وما في البحر  
من حله على الشركة عقد أشمل بعمومه العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكانه سبق قلم وعلى ما قلنا نقول  
الشارح والمدعى مال أي مال تصح فيه الشركة ليضحي بخير العتار وطعام أهله وكسوتهم بما لا تصح فيه (قوله  
أو أوى صالحتهم) أي شهدوا على قول المدعى أني صالحتهم الخ (قوله) أي رשותه (قوله) في السعيه (قوله) فلم  
يبرح) لأنه لو قام لا يقبل من ذلك لجواز أنه غير مانع بالخصم بالنسيج (قوله) أخطأت) قال في البحر معنى قوله  
أو همت أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اهـ (قوله) بعض  
شهادتي) منصوب على نزاع الخافض أي في بعض شهادتي معدية (قوله) قبلت شهادته) قال في التمه واختاره  
في الهداية بقوله في جواب المسئلة حازت شهادته وقيل بقضي بما في أن تداركه بنقصان وإن زيادة بقضي بها  
إن ادعاها المدعى لأن ما حدث بعدها قبل القضاء جعل كحدثه عندها والله مال شمر الأتعة السرخسي واقتصر  
عليه فاستثنى وعزا إلى جامع الصغير اهـ (قوله) لو عدلا) تكرار مع التثنية (قوله) وعليه الفتوى أي  
على قوله ولو بعد القضاء (قوله) عما في) أي أو عازا كصريحه وغيره ومنه في البحر قال وعليه معنى القول  
العمل بقوله الثاني (قوله) فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام نظرم وجوه \* الأول  
أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الصغير في قول المصنف قبلت تراجع إلى الشهادة كائن عليه في المنع  
وهو مقتضى صنعه هنا وحده فلا معنى لقوله لا بعد القضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة المتقي \* الثاني أنه  
لا محل للاستدلال هنا لأن في المسئلة قولين ولا يقبل الاستدلال بقوله على آخره لأن باعتبار الاستدلال بالنظر

وعليه الفتوى خاتمة ويجوز قلت لكن عبارة المتقي تقتضي قبول قوله أو همت وأنه بقضي عما في وهو مختار السرخسي  
وغيره ونظام كلامه لا أكمل وسعدى رجيحه فتنبه وتبصر (وان) قاله الشاهد (بعد قيامه عن المجلس لا) تقيل على الطاهر احتياطا وكنا

الترجيح الثاني \* الثالث ان قوله وكذا لوقوع الغلط في بعض الحدود والنسب يقتضي أنه مفرع على القول المذكور في المتن وليس كذلك \* الرابع أنه يقتضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وبعبارة أخرى يلي تبدل على ما قلنا من أو جه النظر المذكورة حيث قال ثم قبل بقضي جميع ما شهد به أو لاحق أو شهد به ثم قال غلط في جسمائه بقضي بالغلان المشهود به أو لا مراحاً للمدعي ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقبل بقضي عما بقى لان ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال ولا ذكر في النهاية أن الشاهد إذا قال أو هيئت في الزايدة أو في نقصان بقيل قوله إذا كان عدلاً ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده وادعى أي حنيفة وعلى هذا لوقوع الغلط في ذكر بعض حدود العقار وفي بعض النسب ثم ذكر قبل لانه قد يتبدل به في مجلس القضاء فذكر ذلك القاضي دليل على صدقه واحتياطاً في الامور اهـ فأمال (قوله) والنسب بان قال محمد بن علي بن عمر ان قد ار كفي المجلس قبل وبعده وقوله بعض الحدود بان ذكر الشر في مكان الغر في ويحويه فتم (قوله) أو أولى من بينة الموت ونقل الشيخ غانم خلافه عن الخلاصة وغيرها فراجعه وأما المقتضى أو السعدوي بخلافه وذكر في الصرم مسائل في تعارض البنات وتر حصصها في البنات لا في عند قوله ولشهادته قتل زينا يوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البنات في حق أمات الامة بينة أو لا مولا هادها في مرض موته وهو عاقل وأمات الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل لبينة الامة أولى وكذا اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأه على أنه كان عاقلًا فبينة المرأه أولى في الفصلين زوج الاب بينة الباتعة من رجل على أنه يعطيه ألقاها عطاه ثم ادعت البنات ان الالف مهرها وادعى الاب أنه لا لاجل فقتلنا في وأقاما البينة فبينة البنات أولى لان بينتها تثبت الوجوب في النكاح وينتبه تثبت الرشوة حاوي الزاهدي ولو ادعى أحدهما السبع بالتحقة وأنكر الآخر فالقول للمدعي بالحديث بينه ولو رهن أحدهما قبل ولو رهنها فاللجنة كما سبق في البيع تعارضت بينتهما الوجه الوقف وفساده فان الفساد شرطي الوقف مفسد فبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل وغيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده فاقا على الملتقي بينة أنه باعها في البويع أو أولى من بينة أنه باعها في صفر ماوى الزاهدي اذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والخلصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البنات البغدادى عن الفقيه بينة الحدوث أولى وذكر العلاء في شرح الملتقى ان بينة القدم أولى في البناء بينة الحدوث أولى في الكشف اهـ حامدة ولو ظهر جونه وهو يفتى بحد الأفافة وقت بيعه فالقول له وبينة الأفافة أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف اذا ادعى شراء دار فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً عندهما باعه وأخران أنه كان عاقلًا فبينة العقل صحة البيع أولى اذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فاقا ما يحيل القول بل يدعى الصحة والبيئة ينقسم بدعى الفساد ولو قال لا دعوى على تركه أى هو أحد الورثة لا يبطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ يحرم عن النواذر اهـ (قوله) من يتم بلغ) متعلق ببينة (قوله) ما اشتراه أى المشتري (قوله) من (وصيه) أى وصى اليهم (قوله) ذا عقل) بينة كون البائع معتمداً أولى من بينة كونه عاقلًا غانم البغدادى (قوله) فهو على المرض) لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فككون متفقنا وانظر نسخة السامحى قال مجرد هذا الحواشي التى في السامحى فهو قوله ولو قال الشهود لا تدعى كان في صحة امرض فهو على المرض أى لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فككون متفقنا وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أراه من الصداق حال حياها وأقام الزوج بينة أنها أراه في مرض موتها فبينة الصحة أولى وقبل بينة الورثة أولى ولو أقر لوارث ثمرات فقال المقر له أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبيئة لقوله وان لم يقم بينة وأراد استحقاقها فبذلك ادعت المرأة البراءة من المهر بشرط وانعاهها الزوج مطلقاً وأقاما البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً بصريح الأبرامعه وقبل البينتين الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على أن زوجها كان مقرباً يومنا هذا وأقام الزوج بينة أنها أراه في مرضه المهر فبينة البراءة أولى وكذا في الدين لان بينة مدعى الدين تطلب كافر المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهوده يسع وأما قاله فان بينتها

من بينة الموت بعد البراءة ولو أقام أوليا مقتول بينة على أن الذي يدبر حجه وقتله وأقام زبديته على أن المقتول قال ان زيدا لم يجرح حتى ولم يقتل فبينة زبداً أولى من بينة أولياء المقتول) مجمع الفتاوى (وبينة العين) من يتم بلغ (أو أولى من بينة كون القيمة) أي قيمة ما اشتراه من وصيف في ذلك الوقت (ممثل الثمن) لانها تثبت أمرها زائداً ولان بينة القصاد أرجح من بينة الصمد ورخلافاً لمافي الوهانية ما بادن البيئة فالقول للمدعى العصمينة (وبينة كون التصرف في تصويتير أو خلع أو جوصصة) ذا عقل أو أولى من بينة) مخلوط العقل أو مجنوناً ولو قال الشهود لا تدعى كان في صحة امرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يستحق بيشه أنه كان صحيح العقل برازنية (وبينة الاكرام) في اقراره

قوله بينة كون البائع

معتمداً الخ هكذا في النسخة المجموع بها ولتأمل فيجمع قول المصنف وبينة كون التصرف ذا عقل ولغير اهـ بصحة

(أولى من بينة الطوع) ان أرادوا التحداه بينهما فان اختلفا ولم يوزعاً فبينة الطوع أو لم يلقط وغيره واعتمد المصنف وابنه وعمرى زاده  
 \* (نوع) \* بينة الفساد أولى من (٤٠٤) بينة الصحة شرح وهي آية وفي الاشياء اختلف المتأمنان في الصحة واليمان فالقول للمدعى

لم يطله شيء وتقبل بينة البيع لان دعوى الاقالة افراه به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة  
 والمرض وفي الاقروى ادعى بعض الورثان الموت وبهتاً بمعناه وقبضه في محنته وقالت القصة كان في  
 المرض فالقول لهم واثان اقاموا البينة لينة المدعى الصحة ولوا دعت أن زوجه طلقها في مرض الموت ومات  
 وهي في العدة وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهنوا قول واحد فبينة الورثة أولى اه هذا ما وجدته فيها  
 (قوله أولى من بينة الطوع) قال ابن الشحنة

وبينة كرم طوع اقبينا \* فتقدم ذات الكرم جميع الاكثر  
 قال في الهامش تمارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقراة فبينة الاكراه أولى باقاني على المتلقي  
 ونعانية في أحكام البيوع اقسامه قور جميع البينات وبينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصياً  
 مصرأ الى الوفاة والسعود وامدنية (قوله للمدعى السلطان) لانه منكر العقد (قوله للمدعى الصحة) مفاده ان  
 البينة بينة الفساد فوافق ما قبله (قوله الا في مسألة الاقالة) كما لو ادعى المشتري انه بيع المبيع من البائع باقل  
 من الثمن قبل العقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه ادعى فساد العقد ولو كان على القلب بحالفا  
 اثناء (قوله وفي المتلقي) أنظر ما كتبناه قبل الكفالة (قوله شهادة التي المتواترة مقبولة) بخلاف غيره  
 فلا يقبل سواء كان نفاذاً أو بمعنى وسواء احاط به علم الشاهد أو لا كما في باب العين في البيع والشراء ثم  
 تقبل بينة التي في الشروط كما قدمناه هناك وكذا في الهامش في التوادع عن الثاني شهدا عليه بقول او فعل  
 يلزم عليه بذلك احارة او بيع أو كالة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات فبرهن  
 المشهود عليه أنه لم يكن ثم مقبلاً تقبل لكن قال في المحط في الحادي والخمسين ان تواتر عند الناس وعلم الكل  
 عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى يقضي بفرأغ الفسدة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة  
 ما لم يدخله الشك ٣ عدنا الى الكلام الثاني وكذا كل بينة قامت على أن فلان ما يقل ولم يفعل ولم يقر وذكر  
 الناطق أمن الامام أهل مدينته من دار الحراب فاختلطوا بجدية أخرى وقالوا كنا جميعاً فشهدنا أنهم لم يكونوا  
 وقت الامان في تلك المدينة بصلان اذا كانا من غيرهم براز به وذكر الامام السرخسي أن الشرط وأن نصفا  
 كقوله ان لم أدخل الدار اليوم فأمر أنه كذا فبرهن على عدم الدخول اليوم بقبيل حلفه ان لم تأت محرتي في  
 الليلة ولم أكلهما فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجراء كالشهدا اثبات أنه أسلم  
 واستنى وخران بلا استثناء يقبل وبحكم بسلامه براز به (قوله خمسة أخرى) الاولى قال العبد ان دخلت  
 هذه الدار فانتحر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فأمر أنه طلق فشهد نصراني ان على دخوله الدار ان  
 العبد مسلم لا تقبل وان كافر اتقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان استقرضت من فلان  
 فعبده حرفه فدخل أو العبد انه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لا في حق العتق لان فيها  
 شهادة الاب لا ابن الثالث لو قال ان شر بستانا فعبده حرفه فدخل وافرأ ان على تحقيقه يقبل في حق العتق  
 لا في حق لزوم الحد الرابعة لو قال ان سرق فعبده حرفه فدخل وافرأ ان على ما يقبل في حق العتق لا في  
 حق القطع الكل من البراز به قلت ثم رأيت مسألة أخرى فزدها وهي الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلائك  
 ان سميت طلائك ان تكلمت به فعبده حرفه فشهدا أنه طلقها اليوم والآخر على طلائها أسس بضع الطلاق  
 لا العتاق وهي في البراز به أيضاً كذا في حاشية تنوير الضائر اه وزاد البري ما في خزنة الاكل من اللقطة  
 وثلاث لقطه في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافر بن عليها تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحصا ناوما  
 لومات كافر فاقسم بانه تركه ثم أسلم أحدهما شهد كافران على أبيه بدين قلت في حصة الكافر خاصة اه  
 \* (باب الاختلاف في الشهادة)

(قوله منها ان الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محسبها الشريعة لا ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في

أصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوق تعالي ومنها ان الشهادة  
 مقولة الى الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع عنها ولعل صوابه كلام الثاني بالاضافة ليحصر اه

السلطان وفي الصحة  
 والفساد للمدعى الصحة  
 الا في مسألة الاقالة وفي  
 المتلقي اختلفا في البيع  
 والرهن فالبيع أولى  
 اختلفا في البتات والوفاء  
 فالوفاء أولى استحسانا  
 شهادة قاصرة بينهما  
 غيرهم فقبل كان شهدا  
 بالدار بلا ذكر انهما يد  
 انطعم فشهدا بآخر ان  
 أو شهدا بالملك بالحدود  
 وأخران بالحدود أو  
 شهدا على الاسم والنسب  
 ولم يعرفا رجل بعينه  
 فشهدا آخران انهما لم يسمي  
 به حدو شهد واحد فقال  
 الباقون نحن نشهد  
 كشهادته لم تقبل حتى  
 يتكلم كل شاهد بشهادته  
 وعليه الفتوى شهادة التي  
 المتواترة مقبولة الشهادة  
 اذا اطلت في البعض  
 بطلت في الكل الا في عبد  
 ينسلم ونصراني فشهد  
 نصرانيان عليهما  
 بالعتق قلت في حق  
 النصراني فقط اثناء  
 قلت وزاد محسبنا خمسة  
 أخرى معزى للبراز به  
 \* (باب الاختلاف في  
 الشهادة)

بني هذا الباب على  
 أصول مقررة منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوق تعالي ومنها ان الشهادة  
 مقولة الى الكلام الثاني هكذا في النسخة المجموع عنها ولعل صوابه كلام الثاني بالاضافة ليحصر اه



بالموافقة للمعنوه به وبه قالت الخمسة الثلاثة (ولو شهد أحدهما بالسكاح والآخر بالتزويج قبلت) لا لحاد معناهما (كذا الهبة والعطية ونحوهما ولو شهد أحدهما بالف والآخر

المعنى (كالوادي غصبا أو قتلًا فشهد أحدهما به والآخر بالاقراء به) لم تقبل ولو شهدا بالاقراء به قبلت (وكذا) لا تقبل (في كل قول جمع مع فعل) بان ادعى القاتل فشهد أحدهما بالدفع والآخر بالاقراء بها لا تنفع الجمع بين قول وفعل فنية الا اذا تحدد القضا كشهادة أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقراء به فتقبل لا لعدم صحة الاتشاء أو الإقرار فإنه يقول في الاتشاء بعت وأقرضت وفي الإقرار بعت وعتقت وأقرضت فجميع القول بخلاف شهادة أحدهما بعتة عدا ببيع ولا نعيه بسكنى لم تقبل لعدم تكرار الفعل يشكره الآلة لم تحط وشرب نبلالة (وتقبل على ألف في) شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى المدعي (الاكثر) لا الاقل الا ان يوقى يستفاد أو ابراء بكال وهناني الدين (وفي العين تقبل على الواحد كالأشهاد

الوضعي والأشكال ما فرعه علم من شهادة أحدهما بالسكاح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظ فيها مختلفان ولكنها توافق معنى واحدا فادعى كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضا ما نقله الزلي عن النهاية حيث قال ان كانت الخاتفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو ان شهد أحدهما على البعوضة والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس مقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ عليه فإذا وجدت الموافقة في ذلك لا قصر الخاتفة فيما سواها قال هكذا ذكره ولم يحل فيه خلافا اه وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخسمة معناه المطابق لا يدل على الأربعة بل تضمنها ولذا يقبلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفاءها بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لغة بعينه بل ما بعينه أو عرفه وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس مقصودا من ادعيه ان التوافق على لفظ به ليس مقصودا مطلقا بل فانهم (قوله بالموافقة للمعنوه) فان قيل شكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية والآخر أن تربى لا يقضى بينونة أصلا مع أقادتها معانها لا يجب منع الترادف بل هما متساوان لعينين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع بينونة وعامة في الفتح (قوله لا لحاد معناه) أي مطابقه فصار كأن اللفظ متحدا أيضا فافهم (قوله ولو شهدا بالاقراء) مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهد في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بأنف المدي على المدي عليه وشهد الآخر على اقرار المدي عليه بالف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول وفعل متلا على التراكب عن الحاشي الزاوي (قوله الا اذا اتحد) الظاهر أن الاستثناء منقطع لأنه لا فعل مع قول في هذه الصور بل قولان لان الاتشاء والاقراء به كل منهما قول كسذكره (قوله بأنف ومائة) بخلاف العشر وخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كاللفظ ان ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح بحر (قوله الا ان يوقى) كان يقول كان لي عليه كاشهدا الآلة أو فاني كذا بغيره وفي الضر ولا يحتاج هناليك التوفيق بالينة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى الملك بالشراف فشهدا بالهبة فانه يحتاج لاثباته بالينة سائحا (قوله وهذا في الدين) أي اشتراط الموافقة بين الشاهدين لفظا (قوله سواء كان المدعي الخ) وسواء كان المدعي البائع أو المشتري (قوله) أو كاتبه على ألف) شامل لما اذا ادعاه العبد وأنكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو العقد ولما اذا كان المدعي هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان دعوى السيد للمال على عبده لا تصح اذ لا دلالة على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فينصرف انكار العبد الى العلم به لا يتصور له علم دون الآلة فالتشهاد ليس الا لاثباتها اه وفي الضر والتبيين وقيل لا تنفيذ بينة المولى لان العقد غير لازم حتى العبد فيمكنه من النسخ بالتبويض اه وخبر بهذا القيل العيني وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع (قوله وهو يختلف باختلاف البذل) أشير الى أنهم لو شهدا بالشراف ولم يبيننا لم تقبل وعامة في الضر وقال الخبير الرمي في حاشيته عليه الفهم من كلامه في هذا الموضع وغيرها أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر قديم وصفه وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لاحاطة الذكر \* (تنبيه) في البسوط واذا ادعى رجل شرا مادي فيدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع يشكر ذلك فشهادتهما باطلة لان الدعوى ان كانت بصفتها فمقتضى قاعدة وان كانت مع تسمية الثمن فالتشهود لم يشهدوا بمعاذ الله المدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد وتعذر عليه القضاء بالعقد اذ لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهدهم فهو قائم فان شهدا على اقرار البائع بالبائع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى القضاء بالمقدول لا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قال أقر عند ثأته باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو

له أو خرا أن هذا هل قبلت على العبد (الواحد) الذي اتفقا عليه (اتفاقا) بدر (وفي العقد) لا تقبل (مطلقا) سواء كان المدعي أقل المالين أو أكثرهما عزى زاده ثم فرغ على هذا الأصل بقوله (فلو شهد واحد شرعا عبداً) وكتبته على ألف وآخر بالف رجسما تفرقت) لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البذل فلم يتم العدد

على كل واحد (وشه)

عقب وبال و السطح عن  
قودوا الرهن وانطعن  
ادعى العبد والقاتل  
والرهن والمرأة ألف  
ونشر مرتب اذ  
مقصودهم اثبات العقد  
كما مر (وان ادعى  
الآخر) كالموت مثلا  
(فكعدوى الدين)  
انقصوهم المال  
فتقبل على الأقل ان  
ادعى الاكثر كما مر  
(والاحارة كالبيع) لو  
(في أول المدة) للبيعة  
لائبات العقد (وكالدين  
بعدها) ولو المدعى المزوج  
ولو السائر فدعى  
عقد اتفاقا (وصح  
التكاح) بالاقول أى  
(بالف) مطلقا (استحسانا)  
خلافا لها (وزن) في  
حصة الشهادة (والحر  
بشهادة اثنان) بان يقولوا  
مات وترك ميراثا  
للدعى (الان) يشهدا  
ملكه) عند موته (أو  
به أوبد من يقوم  
مقامه) كسائر  
ومستعبر (وعايد  
ويودع فيقبض ذلك عن  
الحران لا بدى عنيد  
الموت تنقلب بذلك  
واسطة الضمان فانا  
ثبت الملك ثبت الحر  
ضرورة  
قوله في العين لطف  
العين اه منه

حاشا لان الحاجة الى القضاء بالملك المدعى دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الرهن (قوله على كل  
واحد) لفظ كل مما الحاجة اليه سعيه (قوله والرهن) قال في الجرو ظاهر الهداية أن الرهن انما هو من قبل  
دعوى الدين وتقصيفه في العناية تبعاً لها يثبت عقد الرهن بالف غير مبالغ وتجب ان لا تقبل البيعة  
وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحساده به وأجيب بان العقد غير لازم من حق المرتهن حيث كان له  
ولا به الرضى شاه فكان في حكم العدم فكان لا اعتبار لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدى فقبل البيعة كما  
في سائر الدون وبثب الرهن بالالف ضمنا وتبعاه وفي الحواشي العقوبة ذكر الرهن (قوله ادعى العبد)  
وفي سائر المسئلة العتق حال فقط ان آخرى قول المصنف أو كتابه على عموم موافقة لما قاله صاحب الهداية وأولها  
بشخص عاذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما في الجامع وما في العتق (قوله فكعدوى الدين) أى الدين  
بشخصه عن العقد سعيه (قوله انقصوهم المال) لانه ثبت العتق والعقد والطلاق بغيراف صاحب الحق فلم  
تبق الدعوى الا في الدين فغير زائد الا بوضاح وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا تقبل لانه لأخذة في الرهن  
فغيرت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو عينة فدعى الدين اه وفي البعقوبة سؤد ذكر الرهن  
٢ في العين ليس على ما ينبغي (قوله على الأقل) أى اتفاقا ان شهد شاهدان لا كبر عطف مثل ألف وعصماته  
وان كان بدوى كالالف والالفين وكذلك عندهما وعند لا يقضى بشئ تقع (قوله العقد) وهو يختلف  
بمختلف البذل فلا تثبت الأجرة قيم (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا الجرح (قوله بعداه)  
استوفى المنفعة وأولها ان تسلم فتح (قوله عقد اتفاقا) لانه معترف بما لا إجارة فيقبض عليه بما اعتز به  
فلا يعتبر اتفاق الشاهدين واختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف فيه (قوله مطلقا) سواء ادعى الزوج  
أو الزوجة الأقل أو الاكثر هكذا احصى في الهداية يرد ذكر في الفتح أنه يختلف للرواية وبما في الشريعة لانه  
(قوله خلافا لها) حيث قالهاى باطله أيضا لانه اختلاف في العقد هو القياس ولا يحنف أن المال في  
التكاح تابع والاصل فيه اصل والملك والأزواج ولا اختلاف فيها هو الاصل فيثبت فاذا وقع الاختلاف في التبع  
يقضى بالأقل لاتفاقهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد كلامه بوجه طهران الحر شرط صحة الدعوى  
لا كما يشوهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالبيعة فقط اه أى بشرط أن يقول في الدعوى مات وترك  
ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة (قوله الحر) أى النفل أى أن يشهدا  
بالانتقال وذلك امامنا كما يحسونه الشارح أو بما يقوم مقامه من اثبات الملك ثبت عند الموت أو اثبات بدءه أو بد  
فانه عند الموت أيضا وهو ما أشار به بقوله الآن يشهدا الخ وهذا عندهم خلافا لابي يوسف فانه لا يشترطها  
وظهر اختلاف فيها اذا شهدا أنه كان ملكا الميت بلا زيادة وطولها بالفرق بين ههنا وبين ما يأتي من أنه لو شهدا  
لحي أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر ما يأتي قال بمجرد هذا الحواشي وكذا المؤلف على قوله  
الحر هاشم وعليه أثر الضرب لحي لم يتحققه فاحسب ذكرها وان كانت مفهومة بما قبلها فقال قوله الحر  
هذا عندهم اذ ملك الوارث متحدا لانه يكفي بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت لثبوت الانتقال  
ضرورة وكذا بدءا ويمن يقوم مقامه أو يوسف بقول ان ملك الوارث ملك الموت فصار ثبات الشهادة بملك  
للموت شهدا للموت فالحر أن يقول الشاهدمات وترك ميراثا وما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت  
أو بدءا ويمن يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث أن العين كانت لمورثه لا يقضى به وهو محل الاختلاف بخلاف  
الحى اذا ثبت أن العين كانت فانه يقضى به بها اعتبار الاستصحاب اذا لاصل البقاء انتهى (قوله ارث) بان  
ادعى الوارث عتقا في يدين انسان انهما ميراثا أبوه أو أقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لايه لا يقضى به حتى يمرا  
الميراث بان يقول الخ (قوله ملكه) أى للمورث (قوله عند موته) لا بدى هذا العقد كالموت وكان ينبغي ذكره  
بعد الثلاثة (قوله لان لا بدى) لتعلل بالاستغناء بالشهادة على ما ثبت عن الجرو بيان ذلك أنه اذا ثبت بدعند  
الموت فان كانت بملك فظاهر لانه أثبت ملكه أو أن الانتقال الى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة كما لو شهدا  
بالمالك وان كانت بدى مائة فكذا الحكم لان لا بدى في الأمانة عند الموت تنقلب بملك واسطة الضمان

اذ مات مجهلا تركه الحفظ والمضون عليه الضامن على ما عرف فيكون اثبات البعد في ذلك الوقت اثباتا  
للك وتركه تعليل الاستعانة بالشهادة على يد من يقوم مقامه لظهوره لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات  
يد مفتي اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الحر كما كتب به عنه اه (قوله) ولا بدع الحر من بيان سبب الورثة  
الح) قال في الفتح ونسب الميت والوارث حتى يلتصق اليه واحد دون ذكره وأرنه وهل بشرط قوله ووارثه في  
الأب والام والوليد قبل بشرطه والغرض على عدمه وكذا كل من لا يصح بحال وفي الشهادة انه ابن الميت أو  
بن ابنته لا بد منه وفي أنه مولاه لا بد من بيان أنه اعتقه اه ولم يذكره الشرط متناولا شرعا وانما انظر ان الحر  
مع الشرط الثالث يعني فلي تأمل واقتصر ما رقبيل الشهادات (قوله) سبب الورثة وهو انه أخوه مثلا  
(قوله) لايه وأمه) ذكر في الصريح البرائة أنهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا ووارثه الا صرحا لم يكن كاللوشهد  
أنه أبوه وأمه فان ادعى أنه عم الميت بشرط لصحة الدعوى أن يصر فيقول عمه لايه وأمه أو لايه أولا  
وبشرط أيضا أن يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد للشهود من نسب الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد  
وكذلك هذا في الآخر واجدها ملخصا (قوله) ووارثه غيره) قال في فتح القدر واذ شهدوا أنه كان لورثه ترك ميراثا  
له ولم يقولوا لا تعلم له وارثا سواء كان من رث في حال دون حال لا بقضي لاحتمال عدم استحقاقه أو رث على كل  
حال بحسب ما للقاضي وينظر مدة هل له وارث آخر أولا (٣) قال مجردا هذا بياض ترك المؤلف ونقط عليه  
لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فارجع نسخة أخرى بقضي بركة وان كان نصيبه يختلف في  
الأحوال بقضي بالأفضل فيفضي في الزوج بالرغم والزوجة بالنسب الآن يقولوا لا تعلم له وارثا غيره وقال محمود وهو  
رواية عن أبي خنيفة بقضي بالأكبر والظاهر الأول وما أخذ القاضي فليس عندهما ولو قالوا لا تعلم له وارثا بهذا  
الموضع كفي عند أبي خنيفة خلافا لما هو تقدمت المسئلة قبل كتاب الشهادات وذكره في السادس والتسعين  
من شرح أدب القضاة متروكة ثلاثة أنواع فارجع اليه ونسبها هناك صاحب الصريح عاينها خفا وقد علم عامر ان  
الوارث ان كان من قديم يجب حرمه فذكره هذا الشرط لاصل القضاة وان كان من قديم يجب حرمه نقصان  
فذكره بشرط القضاء بالأكبر وان كان وارثا دائما ولا ينقص بغيره فذكره بشرط القضاء حال دون تأويل فأمثل  
(قوله) لعدم عناية السبب) ولان الشهادة على الملك لا يجوز بالتسليم فتح (قوله) البرائة) وكذلك الفتح  
(قوله) وكراس الميت) حتى لو شهدا أنه جلد أو أبيض ووارثه ولم يسم الميت فتقبل بزازية (قوله) ورتد) وعن  
أبي يوسف قبل (قوله) بد الخ) لاحتمال أنها كانت ملكة أو ود بغيره متناولا وكانت ود بغيره متناولا تكون باقية  
على حالها ما لم يفتقد ملكة اذ مات مجهلا كما في فتح (قوله) إنها كانت ملكة) أي لو شهد المدعي ملك  
عين في بدجل أنها كانت ملكة للمدعي بقضي بها وان شهدا أنها ملكة لكانت بالفرق بين هذه وبين ما مر  
من أنها كانت ملكة للميت فانها ردت ملكا شهدا بأنها ملكة عند الموت ما ذكر في الفتح من أنها اذا لم يتصاعلى  
ثبوت ملكة حالة الموت فانما ثبت بالاستصحاب والثابت به صحة لبقاء الثابت لان اثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه  
في الوارث يتحقق فمدى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكة لا يبعد (قوله) بذلك) أي بد الخ) وأملكه  
ومن اقتصر على الثاني فتقتصر (قوله) دفع المدعي) الأولى أن يقول فانه يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي  
الصريح انما يدفع اليه دون أن يقول اقرار الملك لأنه لو ربح على أنه ملكة فانه يقبل اه أي في مسألة  
القرار بالبدن والشهادة عليه لا هم المذكور فان في المذكورون مسألة الشهادة بالملك (قوله) لتتبع المدعي) الاحتمال  
أنه كانت فاستترامته (قوله) بالث) أي ولا يسمع قوله قضاء (قوله) الا اذا شهد به آخر) لكل النصب  
(قوله) ولا يشهد) أي بالث كالمها (قوله) من علمه) أي قضاء حسامة كذا في الهامش (قوله) حتى يقرر المدعي  
به) انما يكون اعانة على الظلم والمرا من ينبغي في عبارة الكثر مني يجب فلا يحمل له الشهادة صرح (قوله) اذ لم يذكر  
المدعي لو نها) قال في الفتح ولو عين لو نها فقال أحدهما سوادا لم يقطع اجماعا اه (قوله) مطلقا واجله) أما  
الأول فلان الاطلاق أن يدعى المقتدوا ما لثاني فلا يختلف الشهادة والدعوى للباينة بين المقتدوين والجله

المدعي لو نها ذكر ما يلي اه ادعى المدعيون الاصل متفرقا وشهدا به مطلقا واجله فتقبل وهابته شهد في دين الخي (قوله)  
بله كان عليه كذا فتقبل الا اذا سألها الخصم عن بقاء ما لا فقال لا لا تدري وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول ما لم وهو عليه  
(٣) قوله هل له وارث آخر أولا قال مجردا هذا بياض الخ الذي في الفتح ثم بقضي بركة الخ اه من تحرير الراجحي



\* ادعى ملكا في الماضي  
وشهدا به في الحال  
لم تقبل في الاصح كالم  
شهدا في الماضي ايضا جامع  
الفصولين

\* (باب الشهادة على  
الشهادة) \*

(هي مقبولة) وان كرت  
استحسننا في كل حق  
على الصحيح (الاي)  
حدود في لسوقها  
بالشبه وماز الشاهد  
مطلقا لكن لا تقبل الا

(شرط تعذر حضور  
الاصل بوجوب) أي موت  
الاصل وماتة القهستاني  
عن قضاء النهاية فيه  
كلام فله نقلة عن الخاتمة  
عنها هو خطا والصواب  
ما هنا (أومر أو سقر)

واكتفى الثاني بنفيه  
بحيث تعذر أن يثبت  
بأهله واستحسنه غير  
واحد في القهستاني  
والسراجية وعلسه  
الفتوى وأقر المصنف

(أو كون المرء مخدرة)  
لاختطال الرجال وان  
خرجت لحاجة وجام  
قته وقها لا يجوز الا شاهد  
لسلطان وأسير وهل

يجوز لهبؤوس ابنين  
غيرهما كالمقصومة فتم  
ذكر المصنف في الوكالة

وقوله (عند الشهادة)  
عند القاضي قبل ذلك  
لاطلاق جواز الا شاهد

(قوله بجر) أوضه عند قول الكثر وبكسه لا فرجع (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله بيان سبه) قواه  
القاضي قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر المشتك في فتح مختلف خصمه  
مع وجود يئنه وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفادينه الذي يحصيه عن الحنفية وتضييع حقوق  
الناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على هذا الوجه (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهد أنه له  
(قوله) كالشاهد في الماضي ايضا) أي لا تقبل لان استناد المدعي بدل على نفي المثلث في الحال اذ لا فائدة للمدعي  
استناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو استنادا ملكا في الماضي لان استنادها لا يدل على التفي في  
الحال لانها لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب من غير وهذا ظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم متنا من قوله بخلاف  
شهدا أنها كانت ملكه (فرع مهم) قال المدعي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكي  
الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكه صم الدعوى والشهادة وكذا الشهود ان الدار  
التي كتب في هذا الصل عليه تقبل والمعنى فأنه أشار الى المعلوم وشهد اعطى المتنازع فيه والخصمان تصادقا  
على أن المشهود به هو المتنازع فيه ينفي أن تقبل الشهادة في أصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم الجلالة  
القضية الى النزاع في أصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع

### (باب الشهادة على الشهادة)

(قوله وان كرت) أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وعلم لكن فيها شبهة البدلية لان البذل ما يصار الى الاعتد  
البحر عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فينا يسط بالشبهات كشهادة التسامع الرجال دور كذا في الهامش  
(قوله الا في حدود) أي ما وجب الحد فلا ردا أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضي بلد كذا ضرب فلانا  
حداف قذف فأنها تقبل حتى ترشده انه يخرج من الميسوط وفيه اشعار بأنها تقبل في العزير وهو رواية عن أبي  
وسيف وعن أبي حنيفة أنها لا تقبل كافي الاختيار قهستاني (قوله مطلقا) بعدا وغيره (قوله الا بشرط تعذر  
حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس القاضي كما تقدم في الهداية وان  
المراد بالسفر العيية مده كالمظهر كلام المشايخ وأقصه به في الخاتمة والهداية لا يجوز الإيوت وان أطلقه  
كل مرض في الكثر ولم يصحح بالتعذر ولكن ماذا كثرنا هو اذ لان العلة المحرقة فاهم (قوله وماتة القهستاني)  
عبارته لكن في قضاء النهاية وغيره الاصل انما ان تقبل شهادة فرع فقتصر حجة الاصل اه كذا في الهامش  
(قوله فيه كلام) ويؤيد كلام القهستاني قوله الا ويخرج أصله عن أهلها (قوله فله نقلة عن الخاتمة عنها)  
ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي الى القاضي (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنثور  
لكن نقل البرجندى والقهستاني كلامهما عن الخلاصة وكذا في البحر والمنع والسراج وغيرهما متى خرج  
الاصل عن أهلية الشهادة بأن خرس أو فسق أو أعمى أو جرح أو ارتد بطلت الشهادة اه فتنه كذا في الهامش (قوله  
وفي القهستاني) عبارته وتقبل عندنا كثر المشايخ وعليه الفتوى كافي المضتر وتذكر القهستاني ايضا أن الاول  
ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالوا الاول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاوي والثاني أرفق الخ وعن  
محمد يجوز كسما كان حتى روى عنه أنه اذا كان الاصل في زاوية المسجد وللضريح في زاوية أخرى من ذلك  
المسجد تقبل شهادتهم من غير (قوله أو كون المرء مخدرة) قال البرزوي هي من لا تكون رزق بركا كانت  
أوثيا ولا براغا غير المحارم من الرجال ما لم يلبس على المنصة فزأها حال أحاط كالموعودة بعض البلاد  
لا تكون مخدرة جوى (قوله في الوكالة) وذكرها ايضا (قوله عند القاضي) قال في المنع (قوله لا إطلاق جواز  
الشهاد) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح وأسبقه وشيخه ولكن لا يجوز الشهادة عند القاضي الا اذا ذكر  
موجود قال في البحر نقل عن خزائن المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عند حتى لو  
حل بهم التعذر بشهد الفروع اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كاسر) أي في قوله راجاز الا شاهد مطلقا  
(قوله وما في الحاوي غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شاهد فجل

وأحدهما يشهد بنفسه أيضاً بغير كذا في محط السرخسى فتاوى الهندية **(قوله عن كل أصل)** فلو شهد  
عشرة على شهادة واحدة تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد بغير  
عن الخزانة وأما أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية **(قوله)**  
وذلك يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متعارفان بل يكفي شاهدان على كل أصل **(قوله ولوائنه)** كما يأتي مثله  
**(قوله)** إلى أن يشهد بكذا قد يقوله أشهد لانه بدونه لا سعدان يشهد على شهادة وان جمعها منه لانه كالنائب عنه  
فلا بد من التحصيل والتوكيل ويقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على ذلك ليجز لأحتمال أن يكون الأشهاد على  
نفس الحق المشهود به فيكون أمراً بالكذب ويعلى لانه لو قال يشهداني ليجز لأحتمال أن يكون أحدهما يأن يشهد  
مثل شهادتي بالكذب والشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهدهما القائم  
عليه **(قوله سكوت الفرع)** أي عند محمله قال في الصر لوقال لأقل قال في القصة ينبغي أن لا يصير شراً  
حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه **(قوله حاوي)** نقله في الخرم قال بدورقة وفي خزانة المفتين الفرع إذا لم يصر  
الأصل بعدالة ولا غير اه فهو مسمى في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط اه وقالوا لالاساءة تأخض من  
الكره اه لكن ذكر الشارح في شرحه على المناوهند وهاوياً بيت مثله في التقرير شرح البرزوي والتحقيق  
وغيرهما تامل **(قوله أن فلا نا الخ)** ويدكر اسمه واسم أبيه موحدة فانه لا بد منه كما في الصر **(قوله)** هذا أوسط  
العبارات والا طول أن يقول أشهد أن فلانا أشهد عندي أن فلاناً على فلان كذا أو أشهدني على شهادته  
وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا الآن أشهد على شهادته بذلك فقه ثمان شينات **(قوله)** وعلمه فتاوى السرخسى  
قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي اللبث وأستاذنا أبي جعفر وعتقاد كرم محمد السير الكبير وبه قالت الأئمة  
الثلاثة وحتى أن فقهاء زمن أبي جعفر قالوه واشترطوا زيادة طو بلفظ آخر ج أو جعفر الرواية من السير الكبير  
فانقادوا له قال في الأخيرة فلو اعتد أحد على هذا كان أسهل وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي  
ترجيح كلام القدوري المشتمل على خمس شينات حيث حكاهم ذكر أن ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخبر الامور  
أوساطها وذكر أبو نصر البغدادى شارح القدوري أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا أشهدني على  
شهادته أن فلانا أن قد عتد بكذا ثم قال وما ذكره القدوري أولى وأحوط نخرجي خلافاً أن قوله وقال في أشهد  
على شهادتي شرط عندنا في شيعته ومحمد فلا يجوز تركه لانه إذا لم يقله أحتمل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو  
كذب وأنه أمره على وجه التحصيل فلا يثبت بالثلث وعندنا في يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على الصحة  
ما لم يكن اه والوجه في شهود الزمان القول بقولهما وان كان فهم المعارف المتدين لان الحكم للغالب خصوصاً  
المختص بها كمسكة للدرهم اه مافي الفتح باختصار وحاصله أنه اختار ما اختار في الهداية وشرح القدوري من  
لزم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتن كالقدوري والكثير والفرق والمقت والاصلاح ومواهب  
الرحمن وغيرها **(قوله الفرع لأصله)** لانه من أهل التريكة هداية **(قوله)** والازم تعديل الكل هذا عندنا في  
يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادتنا بالعدالة فإذا لم يصر فوهام يشتمل على الشهادة فلا تقبل ولاي يوسف أن  
أما عن علمه النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيعرف القاضي العدالة كما انشأهوا بأنفسهم كذا في  
الهداية وفي الصر وقوله والاصدق يصور الاولى أن يسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن  
يقولوا لا يجوز لي فعله في مخالفة على الخلاف بين الشيخين وذكرنا لخاص أن عدم القول بظاهر الرواية وذكرنا  
المطو إلى أنها تقبل وهو الصحيح لان الأصل في مستورا أن يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه  
المشهور اه شرح الامور واستشهدنا لخاص بأنهم قالوا لانهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وما  
استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اه ملخصاً وحيث كان المراد الاولى فنقول الشارح والا  
لزم الخ تكرار مع مافي المتن **(قوله)** لان العدل لا يثبت بجملة كذا على في البحر وفيه عدم الضمير على غير مذكور  
وأصل العبارة في الهداية بحيث قال وكذا انشأه شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز لمخالفة لاه الامران  
فمنه من قمن حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يثبت بجملة كالا يثبت في شهادة نفسه اه قال في النهاية أي على  
ما ذكره من الشبهة وحاصل مافي الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لانه منهم حيث كان بتعديله رفيقه يثبت القصة

(عن كل أصل) ولو  
أمر (أن) لا تعارض فرى هذا  
وذلك خلافاً للشافعي  
(و) كيفيته (أن) يقول  
الأصل مخاطباً للفرع  
ولوائنه بجر (أشهد على  
شهادتي) أي (أشهد بكذا)  
ويكني سكوت الفرع  
ولو رده ان تدقيقه ولا  
ينبغي أن يشهد على  
شهادته من ليس بعدل  
غضبه حاوي (ويقول  
الفرع) أشهد أن فلانا  
أشهدني على شهادته  
بكذا وقال في أشهد على  
شهادتي بذلك هذا أوسط  
العبارات وفيه خمس  
شينات والأقصر أن  
يقول أشهد على شهادتي  
بكذا ويقول الفرع  
أشهد على شهادته بكذا  
وعلمه فتاوى السرخسى  
وغیره ابن کمال وهو  
الإصح كما في القهستاني  
عن الزاهدی (ويكني  
تعديل الفرع لأصله)  
ان عسرف الفرع عرو  
بالعدالة والازم تعديل  
الكل (كما يكتفي تعديل  
أحد الشاهدين  
صاحبه) في الأصح لان  
العدل لا يثبت بجملة (وان

سكت) الفرع (عنه نظر) القاضي (في حالة) وكذا القول لا يخفى حاله على الصحيح شرنا لئلا يشرع الجمع وكذا القول ليس بعدل على ما في  
القيساني عن المحيط فتنبه) وتنبط شهادة الفرع بأمر بينهم عن الشهادة على الظاهر (٤١١) خلاصا من وسجي عشتا ما مخالفه ونحوه ج  
أصله عن أهلينا كفتق

شهادته والجواب أن شهادة نفسه تضمن مثل هذا المنفعة وهي القضاء بها فكأنه لم يعتبر الشرع مع عدلته  
ذلك مانعا كذا ما نحن فيه (قوله في حالة) فيسأله عن عدلته فإذا ظهرت قبله واللا يخفى (قوله على ما في  
القيساني) عبارة وفيه ما عاين أنه لو قال الفرع أن الأصل ليس بعدل أو أعره لم تقبل شهادته كما قال الحنفى  
وعن أبي يوسف أنها تقبل وهو الصحيح على ما قال الحنفى كما في المحيط اه فتأمل النقل معنى (قوله عن المحيط)  
ذكر في التتارخانية خلافا لم يذكر فيه خلافا وكيف هذا مع أنهم قالوا لا تقبل شهادة من كان له شاهد  
استشهدا خلافا به كما هو أنه لا خلاف فيه وفي البرازي تشهدا عن أصل وقال الأخير فيوز كما غيرهما لا يقبل  
وإن جرحه أحد ههنا يلتفت إليه اه (قوله بأمر) عدمها في الجرح حضور الأصل قبل القضاء مستدلا بما في  
الخاتمة ولو أن فروعا شهدوا على شهادة الأصول لم تحضر الأصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفرع اه لكن  
قال في الصر ونظار قوله لا يقضي دون أن يقول بطل الأشهاد أن الأصول لو عاينوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه  
فلذا تركه الشارح (قوله ما مخالفه) وهو خلاف الظاهر (قوله وإنكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعريف  
كثير من المعترات وفي الترتيب لئلا ينعى القاضى جوى زاده ما يفيد أن الأولى التعبير بالأشهاد لأن إنكار الشهادة  
لا يشمل ما إذا قال لشهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهدهم بخلاف إنكار الأشهاد فإنه يشمل هذا ويشمل  
إنكار الشهادة لأن إنكارها يستلزم إنكارها فإنكار الأشهاد نوعان صريح وخفى والظاهر أن بطلان وصاحب الجرح  
فالأشهاد به اندفع اعتراض الدرو على الزبلى وظهر أيضا أن قول الشارح هنا أول شاهدهم ليس في محله لأنه ليس  
من أفراد إنكار الشهادة لأن معناه لتأشهادة ولم يشهدهم فتأمل (قوله ما لنا شهادة) يعنى ثم غاير أو مرضوا ثم جاء  
الفرع فشهدوا لا تقبل (قوله وعلطنا) هو في معنى إنكار الشهادة تأمل (قوله قبله خلف الخ) فلهن قبل  
ما مر شهادة قاصرة بتهامهم كذا في الهامش (قوله ولو مقررة) فلهن ما غير هاهنا لا بد من تعريضها لتلك النسبة مخ  
(قوله إلى القاضي) فإن كتبنا فلا نوافقنا لشهدا عندى بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانة وأحضر  
المدعى امرأ عندنا القاضي المكتوب اليه أو تكررت المرأة أن تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهد من  
آخرين يشهدان أنها المنسوبة بتلك النسبة كما في المسئلة الأولى كذا في المعنى معنى (قوله لا خيال الزور)  
أي بأن يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعنى إذا ادعى المدعى عليه أن غيره يشترك في الاسم  
والنسب كان عليه البيان ح كذا في الهامش أي يقول له القاضي أثبت ذلك فإن أثبت تدفع عنه المنسوبة  
كالموع القاضي عشاره له في الاسم والنسب وإن لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله فيهما) أي في الشهادة وكتاب  
القاضي (قوله إلى فخذه) يسكون الخلاء وكسره هاز به القليلة الخاصة التي ليس دوشها أخص منها وهذا على  
أحد قولين للعوين وهو في الصحاح وفي الجهرة جعل الفخذ دون القبيلة وقرق البطن وبغله في دوران أقل من  
البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على ست طبقات الشعب كضروب وربع وغيره حيث به لأن القائل  
تنسب منها والقبيلة ككنهاته والجماعة كقرش والبطن كقصى والفخذ كهنات والقبيلة كالعباس وكل  
واحد مجموع ما بعده فالشعب مجموع القبائل والجماعة جميع البطون وهكذا عمله فلا يجوز إلا كشافا للخصم ما لم  
ينسبها إلى القبيلة والجماعة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملغضا (قوله فخذه) الانسب أو جدنا  
(قوله والمقصود الإعلام) قال في الفتح ولا يخفى أنه ليس المقصود من التعريف أن ينسب إلى أن يعرفه القاضي  
لأنه قد لا يعرفه وإن نسبه إلى ما تم تحديلا لبسب الاختصاص ويزول الاشتراك فله قبله يتفق أنان في اسمها  
واسم أبيهما وحدهما وصانعتهم وألقبهما فإذا كثر عن قاضين من أنه لم يعرف مخذ كراجل لا يكتفى بذلك  
الأوجه منه ما في الفصول من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في القاب مع الاسم هل  
هما واحد أو لا اه والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وبعدها وصانعتاه وثقلته فله يكتفى عن أحد خلافا لما في البرازي  
في الهداية ثم التعريف وإن كان يتم ذكر أحد عدهما خلافا لما في يوسف على ظاهر الروايات قد ذكر الفخذ

أصله عن أهلينا كفتق  
وخرس وعي وإنكار  
أصله الشهادة) تكولهم  
ما لنا شهادة أولم يشهدهم  
أو أشهدناهم وعلطنا  
ولو سلوا فسكتوا قبلت  
خلاصا من شهدا على شهادة  
النن على فلانة بنت فلان  
الفلانة وقالوا أخبرنا  
بمعرفتها وإنه المدعى  
بأمره لم يعرفها أنها  
هي قبله هات فاعلم  
إنها هي فلانة ولو مقررة  
وإنه الكتاب الحكمي وهو  
كتاب القاضي إلى القاضي  
لأنه كالتشهادة على  
الشهادة فله ما لا مدعى  
برجل لم يعرفه كلف  
إناب أنه هو ولو مقررا  
لا خيال الزور يحصر  
ولم يدعى الاشتراك  
البيان كالبسطه قاضخان  
(ولو قال فيها النسبة  
لم يحز حتى ينسبها إلى  
فخذهما كدها ويكنى  
نسبها زوجها والمقصود  
الإعلام (أشهد على  
شهادته ثم نها عنها  
لم يصح أي ينسب فله أن  
يشهد على فلانة بنت فلان  
وأقره المشتك في هذا  
لكم فكم يرجع على قوله  
عن اختلافه كذا في الروايات  
شهادتي شهادة مستقيمة

لكافر على كافر لم تقبل كذا شهادة على القضاء لكافر على كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى فضة أخته) في الصحيح  
در خلافا للمحيط (من ظهر له)



**(قوله عن بعضها)** كالمشهدا دار وبناتها أو أبنائها وولد هاشم رجعا في النسا أو الولد بقض بالاصل منه **(قوله مطلقا)** قال في المحقوقي مطلقا يشمل ما إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا وشروعا فتاوى وفي المحط يصح رجوعه لو حال بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في العدة والأول يعزى ورد في البحر وتنقل في الفتح أنه قول أبي حنيفة أولا وهو قول شيخه جاد ثم رجع إلى قولهما وعلله استقرار المذهب وعزاه في البحر أيضا إلى كافي الحاكم **(قوله لا ترجع)** الأول لا ترجعها **(قوله ورد ما أخذ)** أي إلى المقضي عليه بحر **(قوله إذا أخطأ)** وهنا خطأ بعدم الفصل عن حال الشهود **(قوله وضمنما أتلفاه)** أعلم أن تضمين الشاهد لم يحصر في رجوعه مثل ما إذا ذكر شيئا لا مال لقضه ثم ظهر بخلافه كما وضعه في لسان الحكماء وأشار إليه في البحر فرأى جمع ما ورد في البحر ما يسقط به ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله أن تلقاها أنه لو لم يصف التفاهما لا يضمن كالشاهد بنسب قبل الموت فإن المشهود عليه وورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجع لم يضمن لأنه ورث بالوفاة لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وجودا فاضاف الموت ذكره الزيلعي في إقرار الميراث بضم السجاني عن المقدسي قلت وفي البحر عن الغيبة شهيد وعلى أنه أبرأ من الدين ثم مات الغريم مقلبا ثم رجع لم يضمن المطلب لأنه قوي ما عليه بالأفلاس اهـ **(قوله لتسبها)** قال في البحر وفي إباحة صرف الناس عن تقلمه وتقدر استيفائه من المديون لأن الحكم ماض فاعتبر التسبب اهـ كذلك في الهامش **(قوله لأنه كاللص)** أي القاضي **(قوله وفيه الخ)** أي وكذا في الهداية والمختار والأصلاح ومواهب الرحمن وخزينة في الجوهره وصاحب الجمع وأنت على علم بأن اقتصار أو باب المتون على قول ترجيح له وما في المتون مقدم على ما في الشروح فقدم على ما في الفتاوى الأول وما كان ينبغي للصفين مخالفة عامة المتون وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الإمام الأخرين لأنه كلام موثوق أنه هو الذي غر المصنف **(قوله فكذلك الأول)** أي يضمنه الشهود مطلقا قضاه المشهود له أو لا لأن العين يزول ملك المشهود عليه عنها بالقضه وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقضه **(قوله فكذلك الثاني)** أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون ولو بعده يضمنون **(قوله ضمن النصف)** أي الشهادة كل منهما يقوم بنصف الحقة فبقضاء أحدهما على الشهادة تبقى الحقة في النصف فيصيب على الراجع ضمان ما لم يبق الحقة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يشب الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبق ببقاء بعض العلة كابتداء الحول لا يتعد على بعض النصاب ويبقى منعقدا ببقاء بعض النصاب منه **(قوله لم يضمن)** أي الراجع **(قوله ضمن النصف)** وفي المقدسي فإن قيل ينبغي أن يضمن الراجع الثاني فقط لأن التلف أصف المقلنا التلف مضاف إلى المجموع الآن رجوع الأول لم يظهر أثره مانع وهو من يبق فإذا رجع الثاني ظهر أن التلف بهما أقول تقدم في الحدود عن اصطب إذا شهد على خد الراجع خمسة فرجع انقاس الأثمان وان رجع الرابع ضمننا الرابع وان رجع ثالث يضمن الرابع فوله يضمن الثالث الرابع مخالف لما هاتان إلا ما خوضن باب الرجوع في الشهادة أن الخلباس والرابع والثالث يضمنون النصف أثلا ثانيا في المحط ما غلط أو ضعف أو غير مشهور وإذا شهد أربعة على شخص بأربعة مائة درهم وقضى بها فرجع أحدهم عن مائة وآخر عن ثلث المائة ومائة أخرى وآخر عن ثلث المائتين ومائة أخرى فعلى الراجع حسن أثلا ثلاثان الأول لم يرجع إلا عن مائة ففي شاهد اثنتا مائة والرابع الذي لم يرجع شاهد بالثلاثمائة كما هو شاهد بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلاثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لما بقي الرابع شاهد بها لو رجع البقية تنصف لأن العرف ملق ببق فيضمنون نصفها وهو الجنتين أثلا ثلاثان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة أو بلبا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وبغير الأول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها أثلا ثلثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الأول يبق شاهد بالثلاثمائة والثالث يبق شاهد بالمائتين فالماثلتان تم عليها النصاب ويبقى على الثالث شاهد واحد لم يرجع ولكن ما يرجع الثلاثة غيره تنصفت ضمنوا الخمسين أثلا ثلثا نحاق وقوله والثالث يبق شاهد العلة والثاني والسلمة المذكورة في البحر عن المحيط بموجبه بعبارة أخرى فراجع **(قوله ضمننا الرابع)** أدنى على الشاهد من يبق به ثلاثة الأرباع من

ولعن بعضها لانه فسق  
تضمنه جميع الفصولين  
(وبعد لم يقض الحكم  
مطلقا) لا ترجع القضاء  
(بخلاف ظهور الشاهد  
عبدا أو محمدا في ذنوب)  
فإن القضاء بطل وورد  
ما أخذ وتضمن الدية  
لوصفا ولا يقض  
الشهود لما غير أن  
الحاكم إذا أخطأ فاعترض  
على المقضي به شرح تكة  
(وضمنما أتلفاه الشهود  
عليه) لتسبها بعد ما  
تقدر تضمين المباشرة لانه  
كاللص إلى القضاء بقض  
المدي المال أولا به يعني  
بحزور الزينة وخلاصة  
وخزينة الفتن وفيه  
في الوفاة والتكثير والبدل  
والمسقى بما إذا قبض  
المال لعدم الإكلاف  
قوله وقيل إن المال ضمنا  
فكذلك الأول وإن دنا الثاني  
وأقر القهستاني (والعبارة  
فيمن يبق) من الشهود  
(لأن رجوعه فإن رجوع  
أحدهما ضمن النصف  
وإن رجوع أحد ثلاث لم  
يضمن وإن رجع آخر  
ضمننا النصف وإن  
رجعت امرأتين رجل  
وأمرأتين ضمننا الرابع

أوأقل اذالاتف بعض  
 كلا اتلاف (وان زاد  
 عليه ضمناها) لو هي  
 المدعية وهو المشرع  
 زانه (ولو شهد بأصل  
 النكاح بأقل من مهر  
 مثلها فلا ضمان) على  
 المعتدل لعذر المائة بين  
 البضع والمال (بخلاف  
 ما لو شهدا عليها يقبض  
 المهر أو بعضه ثم رجعا)  
 فضمنها لان التلاف فيهما المهر  
 (و ضمنا في البضع والنسأه  
 ما يقبض عن قيمه البضع)  
 لو الشهادة على البائع  
 (أو زاده) لو الشهادة على  
 المشتري لان التلاف بلا  
 غرض ولو شهدا بالبضع  
 ثم بقدا الثمن فلو في شهادة  
 واحدة ضمنا القيمة ولو  
 في شهادتين ضمنا الثمن  
 غني (ولو شهدا على  
 البائع بالبضع بالثمن إلى  
 سنة وقيته ألف فان شاء  
 ضمن الشهود قيمته حالا  
 وان شاء أخذ المشتري  
 السنة وأما اختار برئ  
 الآخر وتعامق خزانة  
 المقتين (وفي الطلاق قبل  
 وطه وخلوه ضمنا نصف  
 المال) المسمى (أو المنعة)  
 ان لم يسم (ولو شهدا أنه  
 طلقها فلا نأوا) فإن أنه  
 طلقها واحدة قبل

وان رجعا فالنصف وان رجع ثمان فثمن من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن) التسع (ربعه) لبقاء ثلاثة ارباع  
 النصاب (وان رجعا فالنصف بالاسداس) (٤١٤) وقالوا لعين النصف كالورجعين فقط (ولا يضمن رابع في النكاح شهدهم من  
 أوأقل (ولو رجعا) أي رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل ونسوة الاسداس  
 على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لانهم وان كثروا غير ان رجلا واحدا (قوله ولو  
 يضمن رابع الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه لانها ما مان شهدا من المثل أو بأزيد أو بأقل نقص وعلى كل فالمدعي  
 ما ماله أو هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد وقال المصنف بعد قوله ضمنا المهر الزوج كما في المهر لا  
 جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا يغني عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا أن يقول  
 وان بأقل ويخفى ولو شهدا بأصل النكاح لايها مة أن الشهادة في الاول ليست على أصله وعلى كل فقوله  
 الشارح أو أقل تكرر كالإختي قال الحلبي فلو قال الثمن ويضمن الزادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح  
 بأكثر من مهر المثل لا سفيق السنة وواحدة منطوقا وخمسة مفهوما ثم ظهر أن المصنف أظهر ما خفي وأخفى  
 ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ولزم منه عدمه في الشهادة بالأقل وصرح  
 بضمن الزيادة وهذا كله لو هي المدعية كآب عليه الشارح وأشار به إلى أن ما بعده فمألو كان هو المدعي فذكر  
 المصنف بعد ما أنه لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر كالمهر بأنه لا ضمان  
 بالاول لان الكلام فيما اذا كان هو المدعي ولم يصرح به الشارح كما صرح بالأقل في الاول اعتمادا على ظهور  
 وهو المذكور في الاصول كالبيوط وشرح الطحاوي والخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلاف الشافعي فلو كان  
 لهم شعور بخلاف في المذهب لم يرضوا عنه بالكلية ولو استغفروا بقل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبضع)  
 قال العيني وان شهدا بالبضع أو الفسلا فقبض به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقض الثمن فقبض به ثم  
 رجعا عن الشهادتين ضمنا الثمن وان كان أقل من قيمة البضع فضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهدا عليه  
 بالبضع وقبض الثمن حيلة واحدة فقبض به ثم رجعا عن شهادتهما يجب عليهما القيمة فقط ح ولا يظهر تفاوت  
 بين المستثنين في الحكم بالضمان لانه فمألو يضمن القيمة لأنه في الاول ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان  
 أقل منها يضمنان الزادة أيضا اهـ (قوله ضمنا القيمة) لان المقضي به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء  
 بأكثر من الثمن لا قترانه ما يوجب سقوطه وهو القضاء بالا فمألو اقلنا لو شهدا أنه باع من هذا عبدا وأقاله بشمان  
 وأخذت لأبضي بالبيع لقارنه ما يوجب انفساخه وهو القضاء بالاقالة فصح وقوله ضمنا الثمن لان القضاء بالثمن  
 لا يقارنه ما يسقطه لانهم لم يشهدا بالا فمألو شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضاه ضمنا رجوعهما فثبت  
 زاده ان يلي وان كان الثمن أقل من قيمة البيع فضمنان الزادة أيضا مع ذلك لانهما اتفعا عليه هذا القيد  
 بشهادتهما الاولى اهـ (قوله وتعامق في خزانة المقتين) عبارتها كما في الخبر فان اختارا الشهود رجعا والثن على  
 المشتري ويصدقون بالنصف فان رد المشتري المبيع لعيب بالرضا وتفايلار رجع على البائع بالثمن ولا شيء على  
 الشهود وان رد بقضاء الضمان على الشهود بحاله وان أديار جعما أدا اهـ (قوله ضمنا نصف المال المسمى  
 أو المنعة الخ) لانها كذا اخما على شرف السقوط الا ترى أنها لو طوعت ابن الزوج أو أرت سقط المهر  
 أصلا من (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقبض بشهادة شهود الواحدة لانه  
 لا يقد لان حكم الواحدة حرة متخفة وحكم الثلاث حرة مغلظة فصح (قوله فلا ضمان لنا) كذا المهر بالخول  
 فلم يقررا علمها كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الخول الخ) لانهم قرروا عليه بشهادتهم  
 جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي أن يضمننا جميعه لكن شهود الطلاق في  
 الخول قرروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اخص الفريق الاول بضمن نصف  
 وتنازع الفريق الثاني في ضمان النصف الاخر فيقسم عليهما فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع ح

الخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) لحرمة المغلظة (ولو بعدوطة أو خلوه فلا ضمان)  
 ولو شهدا بالطلاق قبل الخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه

اختيار (ولو شهدا بقى فربما ضمننا القيمة) لمولاه (مطابقا) ولو عسر بن لانه ضمان اتلاف (والاولا لعق) لعدم تحول العتق اليهما  
 الضمان فلا يحول الولاء ههنا (وفي التدبير ضمانا مقصده) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث ولو بهما بقية فمقتضى ما في العر  
 وفي الكتابة ضمان قيمته) كلاهما وان شاذ اتبع المكاتب (ولا يعق حتى يؤدى ما عليه (٤١٥) اليهما) وتصدق بالفضل والاولا لمولاه

ولو عسر بن لانه لمولاه ورد

قيمته على الشهود (وفي

الاستيلاء ضمانا نقصان

قيمتها) بان تقوم قسمة

وام ولد لواح بيعها

فضمنان ما بينهما (فان

مات المولى عتقت وضمتا)

بقية (قيمتها) ائمة

(الورثة) وتعلم في

العتق (وفي القصاص

الدية) في مال الشاهد بن

وورثه (ولم يقتضا) لعدم

المشاهدة ولو شهدا بالغف

لم يضمن لان القصاص

ليس بمال اختيار (وضمن

شهود الفرع برجوعهم)

لاضافة التلف اليهم (لا

شهود الاصل بقولهم)

بعد القضاء (لم يشهد

الفروع على شهادتنا

او اشهدناهم وغلطنا)

وكذا لو اوار جعاعها

لعدم اتلافهم ولا الفروع

لعدم رجوعهم

(ولا اعتبار بقول

الفروع) بعد الحكم

(كتب الاصول او

غلطوا) فلا ضمان ولو

رجع الكل ضمن الفرع

فقط (ضمن المزكون)

ولو ادين (بالرجوع) ضمن

الزكاة (مع عليهم

يكونهم عبيدا) خلافا

كذا في الهامش (قوله اختيار) عليه بان الفرع يضمن اتفعا على النصف فيكون على كل فرع ربعه وانفرد شهود  
 الدخول بالنصف فيفردون بضمانه اذ قتال وفي الفرع من المحط ولو رجع شاهد الطلاق لضمان عليهم لانها  
 اوجبا نصف المهر وشاهد الدخول لا غير يجب عليهم نصف المهر لانه ثبت بشهادته شهود الطلاق نصف المهر  
 وتلف بشهادتي الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق شي ويجب على  
 شاهدي الدخول الربع اه (قوله لانه ضمان اتلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتلف الا ملكه ولم يمتنه فساد  
 ملك صاحبه فضمنه الشارع صلة ومواساة (قوله بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العتق ثلثه وسعى في ثلثه  
 وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان عجز العبد عن الثلثين رجع به الورثة على  
 الشاهدين ورجع به الشاهد على العبد عندهما عجز (قوله بضمتان قيمته) والفرق انهما بالكتابة لا بالابن المولى  
 وبين ماله العبد يشهدا تهما فاضمن بضمتان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص ماله فتح (قوله  
 على الشهود) قال في العر بعد نقله ذلك عن المحط وهدى ان ما في فتح القدر من أن الولاء للذين شهدوا عليه  
 بالكتابة شوا (قوله ويراه) أي المشهود عليه لو كانا وارثين له (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف  
 في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر بمقتضى الصديق  
 والكذب فصار رجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا اختلاف ما اذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء  
 لا ينقض بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبل فتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجوعوا عن شهادتهم انما شهدوا  
 على غيرهم بالرجوع منع (قوله وضمن المزكون) قال في العر واطلق ضمانهم فقبل الدية لو ركو شهودا لنا  
 فرحم فاذا شهد عبيدا وجحوس فالية على المزكبين عنده (قوله يكونهم عبيدا) بان قالوا علمنا انهم عبيد  
 ومع ذلك ركناهم وقبل اختلاف فيما اذا أخبر المزكبون بالحرية بان قالوا هم حرار ما اذا قالوا هم عبيد فبانوا  
 عند الاضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا حرة (قوله اما مع الخطأ) بان قال اخطأت في الزكاة  
 (قوله وضمن شهود التعلق) قال في العر لانهم شهدوا العلة اذ التليف يحصل بسببه وهو الاعتاق والتليف وقم  
 ائتبه واطلقه فقبل تعلق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل  
 الدخول كذا في الهامش (قوله والشرط) اعلم ان الشرط عند الاصولين ما يتوقف عليه الوجود وليس عجز  
 في الحكم لا مضى اليه والعلة هي المؤثرة في الحكم والسبب هو المفضى اليه الحكم بلا تأثير والعلامة ما يدل على  
 الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وهذا يظهر ان الاحصان شرط كذا كرا لا كرتوقف وجوب الحد عليه منع  
 كذا في الهامش (قوله شاهد الايقاع) قال في منية الفتى شهد اعلى انه امر امراته ان تطلق نفسها واخران  
 انهما طلقت نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فاعضمان على شهود الطلاق لانها اثبتا السبب والغفوض  
 شرط كونه سببا عجز كذا في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة او تفويض العتق  
 الى العبد وشهد اخران انهما طلقت وان العبد عتق الخ شتمى مدني

### (كتاب الوكالة)

(قوله التوكيل صحيح) لم يذكر ما يصير به وكلا ولا الفرق بين الوكيل والرسول ورتبه في بيوع تنقيح  
 الحامدية قال مجرد هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الاخبار استؤا لاطو ولا يلاذ به بالفرق  
 وهما باذ كرا لسؤال من اصله تيمنا للفتاوى قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف اغنام معاوية ولم

ليهما (امام مع الخطأ فلا) اجماعا عجز (ضمن شهود التعلق) قيمة القرن ونصف المهر وقبل الدخول لا يشهد بالاحصان لانه شرط بخلاف  
 الزكاة لانها علة (والشرط) ولو وجدهم على الصحيح عني قال وضمن شاهد الايقاع لا التفويض لانه علة والتفويض سبب انتهى  
 (كتاب الوكالة) \* مناسبتة ان كلامنا الشاهد والوكيل ساع في يحصل مراد غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب والسنة قال تعالى فاعبوا  
 احدكم بورقكم

برهاوكل زيدا بقضه او اهاز يدوزعم الرجل أنه خيار الرؤية اذا راها وان راها و كبله بالقبض فهل نظر  
 الوكيل بالقبض مسقط خیار رؤية الموكل الجواب نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول  
 المشتري تنويع من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية  
 الموكل كالوكيل بالشراء يعني كأن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالوا هو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض  
 كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قبله الوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلا بالبيع لا تكون رؤيته كروية  
 الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة الخ ما ذكره المشرح أن ملك والمستلة في المتون وأما في فقه البصر فراجع  
 وصورة التوكيل بالقبض كمن وكسلا عن قبض ما شتر به وما رآه كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين  
 الوكيل والرسول وهو لازم قال في البصر وفي المراجع قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد  
 إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسول وفي القوائد صورة التوكيل أن يقول كمن قبضه أو أرسلته إلى قبضه  
 وكيل قبض المبيع أو كمن قبضه وصورة الرسول أن يقول كمن رسولاً عن قبضه أو أرسلته إلى قبضه  
 أو قل لقان أن يدفع المبيع إليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر بأن قال قبض المبيع فلا  
 يسقط الخيار اه كلام البصر وكتب فيما علقه عليه أن قوله وفي القوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن الأول في  
 الفرق بين الرسول والوكيل والرسول لأنه من إضافة العقد إلى مصلحهما عن الدرر من أنه معبر وسفير  
 بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد إلى الموكل إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فإن  
 الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في القوائد من أن مصلحهما به الوكيل وكلا  
 والرسول رسولاً وحاصله أنه يصير وكيلاً بألفاظ الوكالة ويصير رسولاً بألفاظ الرسالة وبالأمر لكن مرسى في  
 البدائع أن فعلك كذا وأنت لئان تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في الوكالة الجدية دفعه إلى ألقا وقال المشتري بها  
 أو بيع أو قال اشتريها أو بيع ولم يقل في كان توكل أو كذا اشتريها هذا اللفح حاربه وأشار إلى مال نفسه ولو قال  
 اشتريها لمخالجاً يضاف قدرهم كان مشورة والشراء لا أمور إلا إذا زاد على أن أعطيت لأجل شراء مثل درهم لآن  
 اشتراط الأجرة ينافي على الأمانة اه وأما أنه ليس كل أمر توكل لآبل لا يدهما بقدر فصل الأمور بطريق  
 النيابة عن الأمر فلفظه اه هذا جاع ما كتبه نقله وبالله التوفيق **(قوله)** ووكيل عليه السلام الخ رواه أبو داود  
 بسنده مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه الأمن هذا الوجه وسبب  
 لم يسمع عندي من حكيم إلا أن هذا داخل في الأرسال عندنا فصدق قول المصنف أي صاحب الهداية مصرأه  
 كان حبيب اماماً ثقة فتع **(قوله)** كانت وكيلي في كل شيء نقل في الشريعة لآلية وغيره عن قاضي خن أو قال  
 لغيرة أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي بكل قليل وكثير يكون وكيلاً يحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت  
 وكيلي في كل شيء جاز أمرك بصير وكيلاً في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلوا  
 في ملان وعتاق ووقف فقيل لا يخل ذلك لاطلاق تعميم اللفظ وقيل لا يخل ذلك إلا إذا دلل سابقاً إلى الكلام  
 ونحوه وبه أخذ الفقيه أو الباث اه وبه يعلم ما في كلام المشرح سابقاً ولا حقاقتدر ولا في مجرى رسالة سبحانه  
 المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي البرازية أنت وكيلي  
 في كل شيء جاز أمرك ملكاً لفظه والبيع والشراء والهبة والصدقة حتى إذا أنفق على نفسه من ذلك  
 المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام تخصصه بالمعاضات ولا يبي العتق والتبرع وعليه  
 الفتوى وكذا لو قال بالعتق امرأته وهبت ووقف وأرضك في الأصح لا يجوز اه وفي الخبرية أنه توكل  
 بالمعاضات لا بالعتق والهبات وبه يفتي اه وفي الخلاصة كافي البرازية وأما لخالص أن الوكيل وكالة عامة يملك  
 كل شيء إلا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على الموقوف وبه وينبغي أن لا يملك إلا ما لو لخط عن المدين  
 لانهم من قبيل التبرع فكذا تحت قول البرازية أنه لا يملك التبرع ونظيره أنه يملك التصرف في مرة بعد أخرى  
 وهل لا اقراض والهبة بشرط العوض فانهم بالنظر إلى الاشتراك في التبرع فان القرض عار به اشتد معاوضة  
 اتهماء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكها الوكيل بالتوكيل العام لانه  
 لا يملكها إلا من يملك التبرع واللا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كانت معاوضة

ووكيل عليه الصلاة  
 والسلام حكيم بن حزام  
 بشراء هبة وعليه  
 الاجماع وهو خاص  
 وعام كأنه وكيلي في كل  
 شيء الكمال حتى  
 الطلاق قال الشهيد به  
 يبقى وخمسة أو الباث  
 بغير طلاق وعتاق ووقف  
 واعتمده في الاشياء  
 ونحوه قاضي خن  
 بالمعاضات فلا يبي  
 العتق والتبرعات وهو  
 المنته كافي تنوير  
 البصائر ورواه الجواهر  
 وسبب أن به يفتي  
 واعتمده في المنته فقال  
 وأما الهبات والعتاق  
 فلا يكون وكلا عند  
 أبي حنيفة خلافاً لحمد



تصرف جازم معلوم فلو  
جهل ثبت الادنى وهو  
لفظ من علمك أي  
التصرف نظر الى اصل  
التصرف وان امتنع في  
بعض الاشياء بعارض  
الشيء ابن كمال (فلا  
يصح توكيل مجنون  
وصي لا يعقل مطلقا  
وصي يعقل لا تصرف  
ضار بنحو طلاق وعناق  
وهبة وصدة وصنع بما  
ينفعه) بلا اذن وليه  
(تقول هو) صح  
(عائدين ضمير وبيع  
كبيع وابان فان ما دونها  
والا توقف على احازة  
ولي) كالو ما يشره بنفسه  
(لا يصح توكيل عبد  
مجبور وصح لو ما دونها و  
مكاتبها وتوقف توكيل  
مرتد فان سلم نفذوان  
مات أو خلق أو قتل لا)  
خلافهما (و) صح  
(توكيل مسلم نبيابيع  
خرا وخزير يوشراهما  
كأمر في البيع القامد  
ومعمر جلالا ببيع صد  
وان امتنع عنه الموكل  
يعارض) النبي كما  
قدمنا فيه ثم ذكر شرط  
التوكيل فقال (إذا كان  
الوكيل يعقل العقول ولو  
مسيا أو عبدا مجبورا)

في الانتهاء وظاهر العموم أنه عاكف على الدين واقتضاه ما يشاءه والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى  
بحقوق الموكل على الوكيل والافاد على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي لان ثالث الوكيل بالخصوص لا في  
العام فان قلت لو كان بصفة وكلت وكالة مطلقة عامة فهل يتناول الطلاق والعناق والبرعان قلت لم أر مصرحا  
والظاهر أنه لا يمكنه على المفتي به لان من الافلاط ما صرح فاضحنا وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالوكيل يعلمه  
أه ما ذكره ابن نجيم في دساته من خصوصاته فقال في حاشيته رمتها (قوله وفي الشربلية) عبارة  
نقلنا عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل قال لغيره وكلت في جميع أموري وأقبلت مقام نفسي  
لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول  
البياعات والائتمكة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالو كالة  
باطلة وان كان الرجل تاجرا لم يعرفه معروفة تصرف اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطلان  
لست في قوله أنت وكلي في كل شيء كما ينبغي عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرها وهي وكلت في جميع أموري  
الخ الان يقال هما سواء في عدم العموم ولكن بنى كلامه على أن ما ذكره عام ولكن قد علمت ما فيه مما  
نقلنا سابقا ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه اه (قوله فلو جهل) كالو قال وكلت على الخ (قوله  
نظرا الى اصل التصرف الخ) جواب عما ردد على هذا الشرط وهو توكيل المسلم نبيابيع خرا وخزير  
وتوكيل المجرم جلالا ببيع الصد لانه صحيح عنده ولا يمكنه الموكل س (قوله فلا يصح توكيل مجنون)  
مصدر مضاف للفاعل (قوله لا يصح توكيل) متعلق بتوكيل (قوله ان ما دونها) أي ان كان الصبي الموكل  
ما دونها (قوله توكيل عبد) مضاف للفاعل (قوله توكيل مرئد) بخلاف توكله عن غيره كجسد كرم (قوله  
وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبدا شرعا فسلما أو عتقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر المالك باعتاقه  
يصح لانه يصير قابضا اقتضاه ما قدمه في البيع القامد (قوله فتنبه) أشاره الى أنه لا تناقض بين كلاميه كما  
قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط الموكل به والموكل ثم ذكر كمال تأمل (قوله يعقل  
العقد) أي يعقل أن البيع سالب للبيع جالب للثمن وأن الشراء بالعكس ح وفي الجرم وما يرجع الى  
الوكيل فاعقل فلا يصح توكيل مجنون وصي لا يعقل لا بالبلغ والخر به وعدم الرد فصح توكيل المرئد  
ولا يتوقف لان المتوقف ملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو كانه ولم يعلم تصرفه توقف على احازة الموكل  
أو الوكيل بعد علمه اه (قوله ولو صبي) قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما دونها في التجارة  
فصار وكيل بالبيع بشن حال أو مؤجل فباع جازم بعد وزنه العهدة وان كان وكلا بالشراء فان كان  
بشن مؤجل لا تارمه العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الأمر حتى ان السالم يطالب الأمر  
بالتن دون الصبي وان وكاه بالشراء بشن حال فالقياس أن لا تارمه العهدة وفي الاستحسان تارمه اه فقال  
وعامة في الحرف شرح قوله والحقوق فيما مضى أو كبل لنفسه الخ فراجع (قوله مجبورا) صفة للصبي  
والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصد) أي البيع احترازا عن بيع الهزل والمكره كما ذكره  
صاحب الهداية كتابا في الهامش (قوله تبعا لذكر) أي حال كونه تابعا في عدم القول لكن يرد كرم صاحب  
الهداية بتحرز زابيع بيع الهزل والمكره ح (قوله ثم ذكر شرط الموكل نفسه) أي ما ذكره المصنف  
ضابطا لاحد فلا ريد عليه ان المسلم لا يبيع الخمر وعال توكيل الذي به لان ابطال القواعد باطل الطرد  
لا العكس ولا يبطل طريقه عدم توكيل الذي مسلم يبيع خمره وهو عاكف لانه عاكف على التوصل به بشن الذي به  
خضع الضابط لانه لم يقل كل عقد عليك عاكف توكيل كل أحليه بل التوصل به في الحلة وتتامه في العصر (قوله  
بكل) متعلق بقول المات أول الباب التوكيل صحيح لنفسه خرج الوكيل فانه لا توكيل مع أنه يبايعه بنفسه (قوله  
فصل بالخصوص) تفرع على قوله بكل ما يبايعه وهو أول من قول الكثر بكل ما يبيعنا شهوة العبد وغيره  
كأبي البصرى كالخصوص والقبض (قوله فصع بخصوصه) تمل بعضا معنا وجعها بكافي الجرم وفيه عن

رضاء الخصم) وجوزاه بلارضاه به (٤١٨) قالت الثلاثة وعليه فتوى أبي الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية والمختار.

فتوى تفويض الحكم  
 دد (الا أن يكون)  
 الموكل (رضاء) لا يمكنه  
 حضور مجلس الحكم  
 بقدميه ابن كمال (أو غائباً)  
 مدة سفر أو مرضه  
 ويكتفى قوله أنا أريد  
 السفر ابن كمال (أو غائداً)  
 لم يتخلف الرجال كما  
 (أو ماضياً) أو نفسه  
 (والحكمة بالمسجد)  
 إذا لم يرض الطالب  
 بالتأخير بغير (أو محبوساً)  
 من غير حكم) هذه  
 (الخصومة) فلو نشأ  
 فليس بسلطان برزاية  
 بختا (أولاً بحسن  
 الدعوى) ثانياً (لا)  
 يكون من الأعداء  
 (إن كان الموكل  
 شر فبالخصم من دونه)  
 بل الشريف وغيره  
 سواء بغير (وله الرجوع  
 عن الرضا قبل مضاء  
 الحكم الدعوى)  
 لا بعدة قسمة (ولو اختلفا  
 في كونها متحدة إن  
 من نبات الاشراف  
 فالقول لها مطلقاً)  
 ولو ثوباً فبرسل أمينة  
 ليعطها مع شاهدين بغير  
 وأقره المصنف (وإن من  
 الأوساط فالقول لها  
 لو تكراً وإن) هي (من  
 الأسافل فلاقاً الوجهين)

منية المفتي ولو وكله في الخصومة له لاعلمه فيه اثبات مال الموكل فلأمر إذا لم يرض عليه الدفع لم يسمع قال والمخالف أنها  
 تخصص بتخصص الموكل وتعمم بتعممه وفي البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومه في كل حق له ولم يعين  
 الخاص به والخاص فيه حازاه وتعممه فيه (قوله رضاء الخصم) مثل الطالب والمطلوب بغير (قوله وجوزاه  
 الخ) قال في الهداية لا خلاف في الجواز أعان الخلاف في الالتزام يعني هل ترد الوكالة رضاء الخصم عند أبي حنيفة  
 نعم وعند هلال بن يحيى حوارة (قوله وعليه فتوى أبي الليث) أي الرمي بقول الامام الذي علمه المتون  
 واختاره غير واحد (قوله تفويض الحكم) بحث فيه في البرازية فانظر ما في البحر وفي الزيل أي أن القاضي  
 إذا علم من الخصم التعنت في الإباحة قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وإن علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه  
 لا يقبل منه التوكيل الا برضاه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وإن قدر على الحضور على ظهر الدابة  
 أو ظهر انسان فإن ارتد امره منه بذلك لزم تركه فإن لم يرد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية بغير  
 (قوله ويكتفى قوله أنا أريد السفر) قال في البحر وفي المحط وإرادته السفر أمر باطن فلا بد من دليلها وهو  
 إما صدق الخصم بها أو القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله أي أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عدته  
 فانه لا يخفى هتمة من يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وإن قال آخر جرح بالقادة الغلاة سلمه عنه كافي  
 فسبح الاحارة وفي خزانة المفتين وإن كذب الخصم في اراءته السفر بحلفه القاضي بالله انك زعمت السفر اه (قوله  
 إذا لم يرض الطالب) قال في الجوهر مان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضا الخصم وإن كانت مطلوبة  
 أن آخرها الطالب بغير يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها  
 الى التوكيل اه (قوله برزاية بختا) عبارتها وكونه محبوساً من الاعداً ولزم تركه فعلي هذا لو كان الشاهد  
 محبوساً أن يشهد على شهادته قال القاضي إن في سجن القاضي لا يكون عذراً لانه بغير حجة حتى يشهد  
 ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضاً كذلك بأن يجب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى أنه  
 مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عند بل واقعة في كلام غيره والمقاييم حجة بل صريح في الفسخ حيث قال  
 ولو كان الموكل محبوساً فعلى وجهين إن كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاه لأن القاضي  
 يخرج من السجن لخاصته ثم يعيده وإن كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للخصومة يقبل منه  
 التوكيل اه (قوله وله أي المدي عليه) ! فبرسل أمينة أي القاضي (قوله فالقول لها) أي إذا وجب عليها  
 بين (قوله في الوجهين) أي فيما إذا كانت بكر أو ثيباً (قوله وصح بايفائها) أي عوقها بالعباد أي يصح التوكيل  
 بايفاء جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لأن كلا منهما مباح شره بنفسه فمطلوب التوكيل به  
 بخلاف الحدود والقصاص فالتأخير بالثبوت والمراد بالايفاء هنا دفع ما عليه وبلاستيفاء القبض من (قوله  
 الا في حدود) استثناء من قوله وبايفائها واستيفائها وقوله بنفسه موكلة قبل الثاني فقط كما أنه عليه في البحر  
 وقوله قبله باستيفائها أي وكذا بآياتها بالبنية عند الامام أبي حنيفة خلاه الا في يوسف ولم يصح به هنا نحوه  
 في قوله فصح بخصومه كافي البحر (قوله بتعلقه) أي بالوكيل من (قوله مادام حياً ولو غائباً) إذا باع وغاب  
 لا يكون للموكل قبض الثمن كافي البحر عن المحط وقوله مادام حياً عزاه في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده  
 وشمل ما إذا مات لما في البرازية فإن مات الموكل عن وصي قال الفضلي تنتقل الحقوق الى وصيه لا للموكل  
 وإن لم يكن وصي يرفع الى الحاكم بنصب وصي عند القبض وهو المعقول وقبل ينتقل الى موكله ولا يقضه  
 فصحا عند الفتوى اه ثم قال في البحر بعد ورقة ونصف والوكيل بالشر إذا اشترى بالنسيئة فأت الموكل  
 حل عليه الثمن وبقى الاجل في حق الموكل وخزمه هذا بل على المعتقد في المذهب ما قاله المعقول وقد أفتت  
 به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه (قوله إن لم يكن) أي الوكيل (قوله محجوراً) فإن كان محجوراً  
 كالعبد والصبي المحجورين فانهما إذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق حقوق عقدهما بالموكل س

علا بالظاهر برزاية (و) صح (بايفائها) كذا (استيفائها الا في حدود) بغية موكله عن المجلس ملتق (وحقوق عقداً لا بد) (قوله  
 من اضافته) أي ذلك العقد (الى الوكيل كييع وإبارة وصح عن اقراره بتعلقه) مادام حياً ولو غائباً ابن مالك (إن لم يكن محجوراً

كتسليم مبيع وقضه وقض عن وجوعه عند استحقاقه وخصوصه في عيب بالافضل بين حضور موكله ونغيته لانه العاقد حقيقة وحكما  
لكن في الجوهر فهو حصر العاقد على أخذ الثمن لا العاقد في أصح الاقوال ولو أضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا  
ان مال في حفظه فقول لا بد فيه مائة والذال ابن الكيال يكتفي بالاضافة الى نفسه (٤١٩) فافهم (وشرط) الموكل عدم تتعلق الحقوق

(به أي بالوكيل الغرض)  
بأصل جوهره (والمالك)  
ثبت للوكل ابتداء  
في الاصح (فلا يفتق)  
قر به بالوكيل بشرائه  
ولا يفسد نكاح زوجته  
به (و لكن هما) ثباتان  
(على الموكل) واشترى  
وكيله قريب موكله  
وزوجته لان الموجب  
للعقد والفساد المالك  
المستقر (وفي كل عقد)  
لا بد من اضافته الى  
موكله يعني لا يفتق  
عن الاضافة الى موكله  
حتى لو اضافته الى نفسه لا  
يصح ان يكال (كنكاح)  
وخلع وصلى عن دم عبد  
أو عن انكار وعق على  
مال وكتبه وبهية وتصدق  
وأعارة وإذاع ووهن  
واقتراض (وشرط)  
ومضاهية عني (تتعلق)  
موكله) لانه لكونه فيها  
مضرا محضا حتى لو اضافته  
لنفسه وقع النكاح له  
فكان كالرسول (فلا)  
مطالبة عليه في النكاح  
(بغير وتسليم) الزوجية  
(والمستقر) الا باع  
دفع الثمن للموكل وان  
دفع له (اصح ولو عني)  
الوكيل (اختصا) ولا  
يطالبه الوكيل ثانيا

(قوله كتسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله وجوعه عند استحقاقه) شامل لمستلثين \* الاولى ما اذا كان  
الوكيل بائعا وبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان  
الثمن قابلا يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله \* الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده  
فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البراز ينال المشتري من الوكيل بلعنه من الوكيل ثم استحق من الوكيل  
رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدة عند اختلاف الثمن اه  
بحر (قوله في عيب) شامل لمستلثين ايضا ما اذا كان باعافيد المشتري عليه وما اذا كان مشتريا فغيره والوكيل  
على البائع لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرده الا بذاته كإساق في الكتاب بحر (قوله ووافاق)  
الحج) رد في الحرف راجعه فلا رد اعراضه على المصنف وههنا كلام في حاشية الفتاوى واشية في السعود  
فراجعوه كذا في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث والثلاثين وكتبته في هاشم البحر (قوله يكتفي)  
أي من غير لزوم (قوله لان الموجب الحج) هذا الاناسب كلام المصنف بل هو جاز على القول الثاني من أنه ثبت  
للكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح) أي لا يصح على الموكل فلا يفتق قوله  
الأي حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كاطن وفي البراز ية الوكيل والطلاق والعقاة اذا خرج  
الكلام بحر به الرسالة بأن قال ان خلا تأمرني أن أطلق أو أعقبت بفتع على الموكل لان عهدتهما على الموكل على  
كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق خرج الوكالة بأن أضافته الى نفسه صاع الا في النكاح والفرق  
أنه في الطلاق أضافته الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقبة وهي للموكل في الطلاق والعقاة فأما في النكاح  
فذهب الى وكيل قابله لغيره حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج بحر جاز الوكالة لا يصح مخالفا لضافته الى المرأة  
معنى فكانه قال لم يكتل ببيع موكبتي اه قال في البحر فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل  
النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز زعمه اه وفي حاشية الفتاوى  
عن الاشياء الوكيل بالاراء اذا برأ لم يصفه الى موكله بل يصح كذا في الخزائن اه أقول وتظهر ما في البحر انه  
لا تنزل الاضافة الى النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر وتدر وانظر ما علقناه على البحر وراجع  
أعيان شرح الوهبانية (قوله أوعن انكار) هذا الصلح لا يصح اضافته الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقرار فانه  
يصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في الموضعين فافترق الصلحان في الاضافة ابن كمال وفيه  
رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيما (قوله وبهية وتصدق) أنظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة  
بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والصلح بين القوم صحاح كذا في الهامش فانه يضيفه الى موكله فانه يقول  
خالع موكبي بكذا وكذا في أمثاله ابن مالك يجمع (قوله بغير) أي اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) أي اذا  
كان وكيلها (قوله للوكل) لكونه أخصيا عن الحقوق لرجوعه الى الوكيل أمالة (قوله ثم وقع المقاصة)  
فلو كان يشتري على الموكل تقع المقاصة بغير العقد بوصول الحق اليه بطريق المقاص ولو كان له دين عليهما  
تقع المقاصة بين الموكل ودين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به وبين الوكيل  
للكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال أبو يوسف رضي الله عنه لا تقع المقاصة بين الوكيل بخلاف ما اذا باع  
مال اليمين ودفع المشتري الثمن الى اليمين حيث لا تباذ منه بل يجب عليه أن يدفع الثمن الى الوصي لان اليمين ليس  
له قرض له أصلا فلا يكون له الاخذ من الدين فيكون الدفع اليه تضعا فلا يفتقه وبخلاف الوكيل في الصرف  
اذا صرف وقض الموكل بدل الصرف حيث يطل الصرف ولا يعتد بفضه اه عني كذا في الهامش (قوله)  
بمخلاف) متعلق بقوله وان دفع له وقوله وكيل يقيم أي وصيه (قوله فلا يملك) أي الموكل (قوله بقبض القرض)

لعدم الفائدة ثم تقع المقاصة بين الوكيل وحده ويضمه لوكله بخلاف وكيل يقيم وصير عني (ومثله) أي مثل الوكيل عبد ماذن لا  
دين عليه مع مولاه فلا يملك قبض دينه ولو قبض مع استخفافه لم يكن عليه دين لا للقرض بل لانه (فرع) الوكيل بالاستقراض باطل  
لان الرسالة تدبر والتوكيل قبض القرض محقق فنتبه

«باب الوكالة بالبيع والشراء» \* الأصل أنها ان عمت أو علت أو جهلت جهة البيع وهي جهة النوع المحض كقوله من جئت وان  
 فاحشته وهي جهة الجنس كدائه بطلت وان متوسطه كعقد فان بين الن أو الصفة كترى جئت والالا (وكله بشرائه وبهرى أو فوس  
 أو بفعل صحيح) بما يصحله حال الأمر (٤٣٠) ز يلحقه فراجع (وان لم يسم) ثمانية من القسم الأول (وبشرائه داراً وعبد  
 جائز ان يسمى الموكل  
 غنيا) يخص نوعاً ولا  
 بحر (أو نوعاً) كجنس  
 زائف البراز ينأ وقدرا  
 ككنا قسيرا (والا)  
 بسم ذلك (لا) يصح  
 وألحق بجهة الجنس  
 (وهي ما لو كله) بشرائه  
 ثوب أو دابة (لا) يصح  
 (وان سمي غنيا) للجهة  
 الفاحشة (و) بشرائه  
 طعام وبن قدراً أو دفع  
 ثمنه (وقع) في عرفنا على  
 المعتاد (المبالا) (لا) كل  
 من كل مطعم يمكن أن كله  
 بلا إدام (كلهم مطعم  
 أو مشوي) وبه قالت  
 الثلاثة (وبه يفتي) عني  
 وغيره اعتبار العرف  
 كافي الجين (وفي الوصة  
 له) أي لشخص (بتمام  
 يدخل كل مطعم) ولو  
 دوا به حلاوة كسكنجين  
 برازية (ولو كيل الرد  
 بالعبس مادام المبيع  
 بذه) تنعلق الحقوقيه  
 (ولو أراه أو وصفتك  
 بعد موته) موت الموكل  
 (فان لم يكونا فلو كله  
 ذلك) أي الرد بالعيب  
 وكذا الوكيل بالبيع  
 وهذا إذا لم يسلمه (قلو  
 سلمنا موكله امتنع

بان يقول الرجل أقرضني ثم وكل رجلا بقبضه بجرى القسيه (٤٣١) (فرع) \* التوكيل بالاقراء صحيح ولا يكون  
 التوكيل به قبل الاقراء اقرأ من الموكل وعن الطواوسي وعنه أن يوكل بالقبضه ويقول موكلي فاذأريت  
 لحوق مؤنة أو خوف عار علي فأقر بالمدي صح اقراره على الموكل كذا في البراز به ولا يفسد فيها قولان أحدهما  
 لا يصح وقدم الشيخ يعني صاحب الجفر في كتاب الشريعة في الكلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل في  
 المباح وأنه بالحل وعلى الجبر والفرع سياق متناهي باب الوكالة بالقبضه والله أعلم

«باب الوكالة بالبيع والشراء» \*

(قوله ان عمت) بان يقول اتبع لي ما رأيت لانه قروض الامر لي رأيه فأى شيء يشتريه يكون مختلا درو في الجبر  
 عن البراز به ولو وكله بشراء أي نو بشاه صم ولو قال اشتر لي الانواب لم يذكره محمد بن جبر وفيه لا ولو أوا  
 لا يجوز ولو نأ بالانواب والشاب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن (قوله بطلت) أي وان بين الثمن (قوله  
 متوسطه) أو ضعفه في النهاية (قوله ز يلحقه) عبارة لان الوكيل قادر على الحصول مقصود الموكل بأن ينظر في حاله  
 ح وفي الكفاية وان قبل الجبر أنواع منها ما يصلح لركوب العظام ومنها ما لا يصلح الا لاجل عليه قلنا هذا  
 اختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوماً يعرف فقال الموكل حتى قالوا ان الغاري إذا أمر أنسأ بان يشتريه  
 جازا ينصرف الى ما ركبته حتى واشترائه مقطوع الذنب والأذن لا يجوز عليه اه (قوله القسم الأول) أي  
 ما فيه جهة نيرة وهي جهة النوع المحض (قوله داراً وعبد) جعل الدار كالعبد تبعاً لذكرهما اتفاقاً لقاضيه ان  
 لكنه شرط مع بيان الثمن بيان الحلة كافي فتاواه مخالفاً لهذا به فانه جعلها كالثوب لانهما يختلف باختلاف الأغراض  
 والجيران والمراق والمحال والبلدان وذ كفي المراج أنه مخالف لأية البسوط قال والمتأخرون قالوا في ديارنا  
 لا يجوز الا ببيان حاله ووق في البحر يحمل ما في الهداية على ما إذا كانت تختلف تلك الدار اختلافاً فاحشاً  
 وكلام غيره على غيره (قوله ولا) بأن كان يوجد هذا الثمن أنواع (قوله وهي) أي جهة الجنس (قوله بشرائه  
 ثوب أو دابة الخ) أقول سياق متناهي هذا الباب وكله بشرائه يعني بعينه فالشراء الموكل الا اذا نأ الموكل  
 أو شرأه بماله أي مال الموكل والظاهر أنه مقيد بما إذا سمي غنياً ونوعاً مأملاً ويكون قوله بغير عهده مقابلاً لما سمي  
 عنه بعد بيان الجنس (قوله في عرفنا) نقول عن بعض مشايخنا ما رواه الزهر قال في البراز به وفي عرفنا ما ذكرنا  
 قال في الجبر ولكن عرف القاهرة على خلافهما فان الطعام عندهم ليطبخ بالمرق والخمير (قوله برازية) قال في  
 المنع بعد قوله يدخل كل مطعم كافي البراز به وفي أعماله لا يأكل طعاماً قال في رد العيب بتمام كالمسحوق  
 لا تحت ولو به حلاوة كالمسكنجين بحث اه فليست أملاً (قوله بالعيب) أشار إلى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزمه  
 ثم لو كمل ان شاء عقله وان شاء الزم الوكيل وقيل أن يلزم أن يوكل بالقبضه كذا في مال الموكل كذا في البراز به  
 وأى أن الرد عليه لو كان وكلاً بالبيع فوجد المشتري به عيباً مادام الوكيل عاقل من أهل لزوم العهدة فلو جبروا  
 فعلى الموكل بحر (قوله وهذا الخ) لاحاجة المبيع قول المتن مادام المبيع في يده ح (قوله مطلقاً) أي وان  
 سلمه وقض الثمن وسلمه إلى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) النسخا شراء الموكل منحه  
 (قوله دفعه) قال في المنع قيد بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فالحبس بالاولى لانه مع الدفع ربحا يتوهم أنه  
 متبرع بذنه الثمن فلا يحبس فأود بالحبس أنه ليس بتبرع وإن له الرجوع على موكله بماد دفعه وان لم يرضه  
 صريحاً الاذن حكاه (قوله ولا) أي لم يدفعه (قوله لانه) لتعليل الحبس لا لا ولو به (قوله بقصد) أي بين حاله  
 عوجل تأجل في حق الموكل أيضاً فليس لوكيل طلبه حال البحر (قوله كل الثمن) أي حلة واحدة قال في الجبر ولو

بأن يقول الرجل أقرضني ثم وكل رجلا بقبضه بجرى القسيه (٤٣١) (فرع) \* التوكيل بالاقراء صحيح ولا يكون  
 التوكيل به قبل الاقراء اقرأ من الموكل وعن الطواوسي وعنه أن يوكل بالقبضه ويقول موكلي فاذأريت  
 لحوق مؤنة أو خوف عار علي فأقر بالمدي صح اقراره على الموكل كذا في البراز به ولا يفسد فيها قولان أحدهما  
 لا يصح وقدم الشيخ يعني صاحب الجفر في كتاب الشريعة في الكلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل في  
 المباح وأنه بالحل وعلى الجبر والفرع سياق متناهي باب الوكالة بالقبضه والله أعلم

رداً بالانابه) لانها الوكالة بالتسليم بخلاف وكل ما عفا فاسداً فله الفسخ مطلقاً لحق الشر عتقه (ولو كليل حبس) وهو  
 المبيع بين دفعه) الوكيل (من ماله أولاً) بالاولى لانه كالبايع (ولو اشتراه) الوكيل (ينقدش) أحله البائع كأنه وكل المطالبة حاله  
 الحلة خلاصة ولو وجه كل التي رجع بكه ولو بعضه رجع بالباقي لانه سطر بحر (هناك المبيع من يده قبل حبسه هلك من مال موكله ولم  
 يسقط (الين) لان يده كليم (ولو هلك) (بعدمه)

بالتن وعند الثاني  
 كرهين (ولا اعتبار  
 بمقارفة الموكل) ولو  
 حاضر كما اعتمد المصنف  
 تعال البحر خلافا لعني  
 وابن مالك (بل بمقارفة  
 الوكيل) ولو صبرا في  
 صرف وسلم في بطل العقد  
 بمقارفته صاحبه قبل  
 انقضاء (لانه انما عقد  
 والمراد بالسلم الاسلام  
 لا قول السلم لانه لا يجوز  
 ابن كمال (والرسل فهم)  
 أي انصرف والسلم (لا  
 تعتبر بمقارفته بل بمقارفة  
 مربيته) لان الرسل في  
 العقد لا انقضاء واستفاد  
 صحة التوكيل بهما (وكنه  
 بشراء عشرة أرطال  
 لهم بدرهم فاشتري  
 ضعفه بدرهم مما يباع  
 منه عشرة بدرهم زرم  
 الموكل منه عشرة نصف  
 درهم) خلافا لهما  
 والثلاثة قلنا انه مأمون  
 بأرطال مقدرة فينفذ  
 الزائد على الوكيل ولو شري  
 ما لا يساوي ذلك وقع  
 للوكيل اجاعا كغير  
 موزون (ولو وكله بشراء  
 ثوب بعينه) بخلاف  
 الوكيل بالكساح فانما وجها  
 لنفسه جمع منه والفرق  
 في الوالي (غير الموكل  
 لا يشتره لنفسه) ولا  
 موكل آخر بالوالي (عند  
 غيبته حيث لم يكن مخالفا)  
 دفعا للقرر (فلوا اشتراه  
 بفعل النقود

وهه جسمه ثم انجسامة الباقية لم يرجع الوكيل على الأمر الا بالآخرى لان الاولى حطوا بالتابعة (قوله  
 فهو كبيع) عند محمود وهو قول أي حنفيا قال (قوله كرهين) أي فملك بالاقبل من قيمته من الثمن وعند زفر  
 كغيب فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر ضمن  
 خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباين ضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر  
 ضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أي وسف لأن الزهر ضمن بالاقبل من قيمته والدين وعند محمود  
 يكون مضموما بالثمن وهو خمسة عشر ان قال (قوله وابن مالك) أي والحدادي نقل عن المستضي ومضى عليه  
 في درر البحار وعزاه صاحب النهاية إلى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بأن الوكيل  
 أصل في باب البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر وقال الزيلعي واطلاق المبسوط وسائر الكتب دليل على أن  
 مقارفة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشا ما مضى عليه المصنف تعال البحر لكن صاحب العني عن  
 الاشكال بان الوكيل نائب وإذا حضر الأصل فلا يعتبر النائب اه وتعميم الجواب بان الوكيل نائب في  
 أصل العقد أصل في الحقوق فلا اعتبار بحضر الموكل وبه علمت أن ما ذكره الشارح أي العني في غير محله  
 قلت والذي يدفع الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهر فمن أن العهد على أخذ الثمن لا العاقد لو  
 حضرا في أصح الأقاويل وما ذكره العني وصاحب العناية مني على القول الآخر من أنه لا عبرة بحضرته  
 وهو ما مضى عليه في المتن سابقا فتنه (قوله ولو صبرا) أي بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا يرجع الحقوق اليه  
 (قوله في بطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين ودرر هو تفرع على أصل  
 المذكور (قوله بمقارفته) أي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العاقد من (قوله والمراد الخ) قال الزيلعي وهذا  
 في الصرف يجري على علاقته فانه يجوز التوكيل فممن الحائذين وأما السلم فانه يجوز دفع رأس المال فقط  
 وأما باخذ فلا يجوز لان الوكيل إذا قبض رأس المال يبقى الميسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال غنمه  
 ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله بشرط ان يكون الثمن بغيره كإبيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل  
 عاقد انقصة فبطل السلم فيه في ذمته ورأس المال عاقل له وإذا سلمه إلى الآخر على وجه التملك منه كان قرضا  
 اه (قوله ضعفه) احتج زفر على الزائدة القليلة كعشرة أرطال ونصف فالحاجة لا ضرورة لانها تدخل بين الوزنين  
 فلا ينقص حصول الزيادة بجرع غايه البيان (قوله خلافا لهما) فغندهما بائنه العشرين بدرهم لانه  
 فعل المأمور وزاده خيرا من (قوله كعزموزون) فبطله لان في الخصمات لا ينفذ شيء على الموكل مع (قوله  
 بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشتره لنفسه ح (قوله والفرق في الوالي) ذكره الزيلعي أيضا وما صله  
 أن النكاح الداخل تحت الوكيل كبيع مضاف إلى الموكل فينزل انما نائب وأضافه إلى نفسه بخلاف الشراء  
 فانه مطلق غير مقيد بالضافة إلى كل أحد اه (قوله غير الموكل) بالبر صفة شيء مخصوص بالنصب استثناء منه  
 أو حال قال في الخ وانما عقدا بغير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد بشرية له من مولاه أو وكل العبد  
 بشرية له من مولاه فاشتري فانه لا يكون إلا حراما لم يصح له للولي أنه يشتره فلهما لا يرجع انه وكيل  
 بشرية شيء بعينه كما سبق اه وكان وجه الاحتراز عما ذكره من الصورين باعتبار احتمال لفظ الموكل  
 لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه ممكن الاول أن يقول غير الموكل والموكل اه (قوله لا يشتره  
 لنفسه) أي بلاحضوره باقائي كذا في الهامش (قوله بالاولى) أو حتى في البحر (قوله دفعا للقرر) قال  
 الباقي لانه يؤدي إلى تعريض الأمر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه فلا عكس على ما قبل لا يحضر من الموكل  
 كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيما وكيل بالبيع لا يملك شراؤه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا  
 وبالعاقبة يبيع من غيره بشرية منه وان أمره الموكل أنه يبيعه من نفسه أو أولاده لصغارا ومن لا يقبل شهادته  
 فباع منه ما زانية اه حامدة واذواكله أن يشترى له عبيدا بعينه بشيئ مسمى وقيل الوكيل كماله مخرج من  
 عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشتره لنفسه ثم اشترى العبد على ذلك الثمن فهو الموكل فتاوى هندية  
 (قوله فلوا اشتراه) تفرع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي إذا لم يكن الثمن مسمى  
 بفعل النقود

أوبخلاف ماسي) الموكل (له من الثمن وقع الشراء (الوكيل) لخالفه أمره ونزعزل في ضمن الخالفه عني (وان) بشرأعتي (غيرعنه  
فالشراء للوكيل (الاذنوا للوكيل) وقت الشراء (أوشراء به) أي عال الموكل ولوتكاذبا في التيهكم بالنقد اجعاء ولوتوافقا لها لم تحضره  
فرواثان (زعم أنه اشترى عبدالمكة فيها وقال موكله بل شر بتمفسد فان) كان العبد (معنا وهو حي) قائم (فالقول للأمور مطلقا)  
اجعاء نقد الثمن أولا لاختاره عن غيرك استنقاه (وان ميتا) (الحال أن) (الذين منقود فكذلك) الحكم (والا) يكن منقودا (فالقول للوكيل)  
لأنه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (٤٣٢) (غير معين) وهو حي وأميت (فكذا) أي يكون للأمور (ان الذين منقود) لأنه أمين

(قوله أو بخلاف) مثل المخالفة في الجنس والقدر وقته كلام فأنظر في الجبر (قوله ماسي) أي إن كان  
 التي مسمى (قوله فالشراء لو كمل) المسئلة على وجوه باقي الجبر وحاصلها أنه إن أضاف العقد إلى مال أحد  
 كان المشتري له وإن أضاف إلى مال مطلق فإن نواة المأخر فهو له وإن نواة لنفسه فهو له وإن تكاثر باقي النية  
 بحكم التقدا جاعاً وإن توافقا على عدمها فالعاقبة عند الثاني وحكم التقد عند الثالث وبه علم أن عمل النية  
 للموكل فيما إذا أضاف إلى مال مطلق سواء منقده من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاثر باوقوه ولو توافقا  
 محله فيما إذا أضاف إلى مال مطلق لكن في الأول بحكم التقدا جاعاً وفي الثاني على الخلاف السابق اهـ (قوله  
 أو شراء) معناه إضافة العقد إلى ماله لا التبرع من ماله بغير (قوله فهلك) الصواب إسقاطه لقوله وهو  
 كافي الشرب لا يتويع فيه صاحب الدرر ومسد الشريعة (قوله قائم) لاحاجة إليه ولعله أراد أنه قائم  
 من كل وجه لا يترتب عليه ما أخذت به عيب فانه كالهلاك كافي البرازية تأمل (قوله للأمور) أي مع عيبه  
 يعقوبية (قوله ولا يكن منقوداً) سواء كان العبد حياً أو ميتاً وفيه أن صورة الخي مرت وهذه في  
 الميت (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش (قوله والألاخا) حاصل المسئلة المذكورة على  
 غائبة وأوجه كمال الزيلعي لأنه إما أن يكون ما ورثه أو غير عيبه أو بغيره وكل وجه على وجهين إما أن  
 يكون الثمن منقوداً أو غير منقود وكل وجه على وجهين إما أن يكون العبد حياً أو غير حياً أو ميتاً  
 ثم قال فاصله أن التي إن كان منقوداً فالقول للأمور في جميع الصور وإن كان غير منقود ينظر فإن كان  
 الوكيل لا غلبة لإنشاء بين كل من اتفاق القول الآخر وإن كان على الانشاف القول للأمور عندهما وكذا عند  
 أي حنفية في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول الآخر اهـ (قوله التهمة) فانه يحتمل أنه اشتراه  
 لنفسه فلما رأى الصفة خابره أراد الزامه للموكل كذا في الهامش (قوله خلافاً للهما) الخلاف فيما  
 إذا كان منكر أحبا والآخر غير منقود فقط كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) بدل من قوله بتوكيله  
 (قوله أو غير معينين) بحث فيه أو السعد فأنظر ما كتبناه على الجبر (قوله إذا نواه الخ) قد بقي غير معينين  
 فقط كذا في الهامش (قوله كاه) فربما قوله وإن يغير عيبه فالشراء لو كمل إذا نواه للموكل  
 (قوله عن الأمر) لأن التوكيل مطلق أي عن قيد المصلحة وقد لا يتفق الجمع بينهما (قوله معينين) لاحاجة  
 إليه قول المصنف وعبارة (قوله والابيعين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلافاً للهما) فقالا يلزم الأمر  
 إذا قبضه المأمور بغير (قوله ما عليه) أي بغير عقد السلم ح بأن قاله أسلم الدين الذي لي عليك الخ فإن  
 جازوا لربيعين فلان لم يجز عيبه وعندهما يجوز كسفاً كان وكذا الأمر به بأن يصرّف ما عليه من الدين زيلعي  
 (قوله أو بصرفه) أي بغير عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا وقيلها  
 بالعين منها أو بالدين منها تلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فإذا تبعت فيها كان هذا عملك الدين من  
 غير من عليه الدين وبذلك يجوز إذا نواه كله بقضه ثم يقبضه لنفسه وتوصيكي الجهول لا يجوز فكان كالحال أو

فأشـ أاجاعا بخلاف وكيل البيع كـ يبيع (و) كذا (نـ) شرا ثم بائف وفيه ما سوا فاشترى أحدهما  
بنصفه أو أقل صح (و) لا (بالأكثر) ولو شرا (لا) يلزم الأمر (الآن شترى الثاني) من العيين مثلا (بما بقى) من الألف (قبل الخصومة)  
لحصول المقدود وجوز أن يبق ما يشترى بثله الآخر (و) لو اشترى رجل مذبونه (شرا عني) معين (بدله عليه وعينه أو عين) (البائع صح)  
وجعل البائع وكيله بالتبض دالة فيد الأمر القرم التسليم إليه بخلاف غير المعين لأن وكيل المجهول باطل ولذا قال (والألمعين) فلا يلزم الأمر  
(وفيد على المأمور) فهناك عليه خلافا له ما وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم ما عليه أو يصرفه ما على عين التقديف أو كالات عنده وعدم  
تعبها

في المعاوضات عندهما (ولو امره) أي امر رجل مدينه (بالتصدق بما عليه صح) أمره يجعله المال لله تعالى وهو معلوم (ك) صح أمره (أو امر) الآخر (المستأجر عرمة ما استأجره مما عليه من الاجرة) وكذا الأمر بشرائه يسوق الدابة ويتفق عليه صاحب اتفاق الضرورة لانه لا يجد الاجر كل وقت ففعل المؤجر كل ما وجب في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضيستان كان كذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد وجوبه قبل على الخلاف الخ فراجع (و) الأمر (بشرائه بالتف ودفع) الألف (فاشتري وقتيه كذلك فقال) الأمر (اشترت بنفسه وقال المأمور) بل (بكله صدق) لانه أمين (وان) كان (قمتة نصفه) القول (للا امر) بلا عين دروان قال تعالى الصداق لشره عصب قال صدق في الكل غير الحلف وتبعهم المصنف لكن حزم الوالي ما به يحرف وصوابه بعد الحلف (وان لم يدفع) الألف (وقمتة نصفه) القول (للا امر) بلا عين قاله المصنف تعالى الدر كرام قلت لكن في الاشياء القول للوكيل بعينه الا في أربع فبالبينة فنبه (وان) كان (قمتة أضافها لقان) ثم يفسخ العقد بينهما (فيلزم) المبيع (المأمور) كذلك الأمر (بشرائه من غير بيان عن غير بيان) فقال المأمور (٤٣٣) اشترته بكذا وان (صدقه بانه) على

الظاهر : وقال الأمر  
بنصفه تخالف وقوع  
الاختلاف في الثمن  
بوجوب التصالف (ولو  
اختلاف مقدار) أي  
الثمن . فقال الأمر  
أمرتك بشرائه عانة  
وقال المأمور بألف  
فأقول (للا امر) بعينه  
(فان برهنا فمهره) كان  
المأمور لانهما كره  
اثنان (أو امره) (بشرائه)  
أخيه فاشترى الوكيل  
فقال الأمر ليس هذا  
المشتري (يا أخاه) القول  
(له) بعينه (ويكون  
الوكيل مشتري لنفسه)  
والاصل أن الشراء متى  
لم ينفذ على الأمر بخلاف  
السبع كسر في خيار  
الشرط وعقود العبد  
عليه أي على الوكيل

يكون أمرا بصرفه ما لا يملكه الا بالقبض قبله ز يلجى (قوله في المعاوضات) عينا كانت النقود او دينا (قوله)  
فعل المؤجر) بالقبض وهو الدار مثلا (قوله كالمؤجر) بالنكسر (قوله فراجع) أقول الذي أتبته في الشرح  
الذكر في هذا المحل مثل ما قدمه ونصه وأما مسئلة احارة الحمام ونحوها قبل ذلك قولها وان كان قول الكل  
فانما حاز باعتبار الضرورة لان المستأجر لا يحل الاخر في كل وقت ففعلنا الحمام فاعلم مقام الاخر في القبض اه  
ولم أجد هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المازن لان وجوب الاجرة يكون بعد استيفاء المنفعة واشتراط  
التحصيل وهو معنى قول المتن لما عليه من الاجرة . (قوله لا امر) وينفذ على المأمور يلجى (قوله بلا عين) في  
الاشياء كل من قبل قوله فعله الجين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا يمكن الجواب تأمل  
كذا انحط بعض الفضلاء وذكري في الهامش فروعاي وان قال امرى فدفعته اليه وكل له أو غيره أو هو هلى  
أو قضى لي من حق كان في علمه بل يصدق ضمن المال اه يحرف وفيه من شئ القضاء نائب الناظر كقول  
قوله فلو ادعى ضام مال الوقف أو تفرق بقمه على المستحقين أو تنكر وقال القول له كالاصل لكن مع الجين وبه لزم  
أمين القاضي لانه لا عين عليه كقاضى وفي الخبر من الوصا بالوصى مثل القيم لقولهم الوصو والوقف أخوان  
اه حامدية اه (قوله حزم الوالي) وكذا اعتز به في المعقوبين وقد كرت العبارة في هامش الجبر (قوله)  
يحجرف) وادعى أنه مخالف للعقل والنقل (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره  
الشرنبلالي في رسالة حافلة وكذا المقتضى له رسالة تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفتحا فراجع ذلك ان شئت  
(قوله المأمور) في صورتين ز يلجى (قوله ولو اختلف الخ) هنا اتفاقا على بيان شئ لكن الاختلاف في المقدار  
بخلاف الصورة التي قلها فانه لم يبين فيها شئ من الثمن وما في الزيلى سهو كانه عليه في العبر (قوله بشرائه) (أخيه)  
أي أخى الأمر (قوله والقول له) أي الأمر (قوله من مولا بكذا) أي بالتف مثلا وكان ينبغي  
التعبيه بقوله بعدد الألف للسبد (قوله سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالألف الاخرى على  
العبد لا على الوكيل هو الصحيح يحرف (قوله فتلغو أحكام الشراء) أي فلا يبطل بالشروط القاسية ولا يندخله  
بخلاف الشرط كذافي الهامش (قوله الى العطاء) فانه لو كان شرائه حقيقة لا فسد الاجل للجهول  
قوله ومعه رجل) أي تشار له الرجل والعبد في شرائه لنفسه العبد أي حقيقة واحدة يحرف (قوله انعقاد  
السبع في الثاني) أي في شراء الاب لان صفة الشراء استعملت في معناها الحقيقية لا الاول لان ما وقع من العبد  
لم يكن صفة تنفيذ الشراء س (قوله الحقيقة) وهو ثبوت الملك المشتري (قوله والمجاز) وهو الاعتناق

ز به عتقه على موكله فيؤاخذ به غائبة (و) (أو امره) عبد (بشرائه) امر من مولا بكذا ودفع المبلغ (فقال) الوكيل (السيدة) اشترته  
نفسه فباعه على هذا الوجه (عق) على الملك (ولولا) (للسيدة) وكان الوكيل مغيرا (وان قال) الوكيل (اشترته) ولم يقل لنفسه (العبد)  
لأن (المشتري) والألف للسبد (لانه كسب عبده) وعلى العبد ألف أخرى في الصورة (الاولى) بدل الاعتناق (كأعلى المشتري) ألف  
منها في الثانية) لان الاولى مال المولى فلا يصح بدلا (وشره) العبد من سيدا اعتناق فتلغو أحكام الشراء فلذا قال (فالشراء) العبد (نفسه الى  
العطاء) (الشراء) كصاحب في حصته اذا اشترى نفسه من مولا ومعه رجل) آخر (وطل) الشراء في خصه شركة بخلاف ما لو اشترى  
لاب ولدمع رجل آخر فانه يصح فيها مبيع أو لثانية من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد السبع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا واذا  
طل في حصته شركة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال لعبد اشترى نفسه من مولا فقال لولاه يعنى نفسى لفلان ففعل) أي باعه على هذا  
وجه (فهو لا امر) فلو وجده يمينان علمه العبد فلا رد لان علم الوكيل كعلم المولى وان لم يعلم فارد فلعبد اختيار (وان لم يقل لفلان عق)

لأنه أتى بشيء آخر فنفذ عليه وعلمه التين فمما زال حجره بعقد مباشر مقة تباين المولى دور \* (فرع) \* الوكيل إذا خالف ان خلافاً في خبر في الجنس كبيع الف درهم فباعه بالف ومائة نفذوا له عاتمة ديناراً ولو خيراً خلاصة ودور فصل لا يعقد كل البيع والشراء إلا بالإرادة والصرف والملم ونحوها (مع من نود ٤٣٤) شهادة له (لهتمه وجوزها بعل القيمة الامن عبده ومكاتبه (الأذأ لخلق له الموكل) كبيع من

(قوله زال حجره) جواب عما يقال العبد المحجور إذا وكل لآخر جع الحقوق إليه وعزاف الهامش الاشكال الى الدور (قوله الوكيل إذا خالف) قال في الهامش وكله أن يبيع عبده بالف وقيمه كذا ثم تردت قيمته الى ألفين لا على بيعه ألف رازية اه  
 \* (فصل لا يعقد وكل البيع والشراء) \* (قوله والا حارة الخ) أما الحوالة والاقالة والخط والبراء والتجوز بدون حقه محجوز عندهما وبين وعند أي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع عملاً الاقالة حتى لو باع ثم أقال رزاه التين للموكل والوكيل بالشراء لا يمكنها بخلاف الوكيل بالبيع (م) والوكيل بالمولى والاب والمولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ماصنع من شيء فهو جائز عملاً الحوالة بالاجازة والاقالة على خلاف ما مر وكذا لو أرا المشتري عن التين صرح عندهما لكن يضمن وهذا إذا لم يقض التين أما إذا قبض فلا عتاق خط والاقالة اه كذا في الهامش (قوله الامن عبده ومكاتبه) وكذا ما فاضله وابنه الصغير فالسنتي من قوله ما أبى بحر وقيد العبد في الميسوط بغير المليون وفيه إشارة الى أنه لو كان مديون لم يجوز بيعه (قوله لا يجوز عبده) أي عند عدم الاطلاق (قوله الامن بنفسه) وفي السراج لو أمره بالبيع من هو لآذانه يجوز اجاعا لأن يبيعه من نفسه وأولاده الصغير أو عبده ولادين علمه فلا يجوز قطعاً وان صرح به الموكل اه مخ الوكيل بالبيع لا عتاقاً لغيره لان الواحد لا يكون مشترياً بوابا فليبيعه من غيره ثم يشتره منه وان أمره الموكل أن يبيعه من نفسه وأولاده الصغار ويمن لا تقبل شهادة فباع منهم جائز رازية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وقد كمثل ما في السراج في النهاية عن الميسوط ومثل ما في البرازية في ذخيرة عن الطحاوي وكان في المسئلة قولين خلافاً لمن ادعى أنه لا مخالفة بينهما (قوله وصح بيعه بما قبل أو كذا الخ) قال المحندي جله من يتصرف بالتسلط حكمهم على خمسة أو خمسة منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصي وقدما يتبعان بحبل عفو ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو الاب والجد والمأذون عن أبي حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا ما سواي أفاندرهم ويشترى ما سواي خروجهما بالف وعندهما لا يجوز الأعلى المعروف وأما الخبر البالغ العاقل يجوز بيعه كقوله كان وكذا شراؤه واجاعا ومنهم من يجوز بيعه كقوله كان وكذا شراؤه وعلى المعروف وهو المضارب وشركا العنان والمفاوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعه هو لا عند أبي حنيفة بما عا وهان وعندهما لا يجوز الانعروف وأما شراؤه فلا يجوز الأعلى المعروف واجاعا إذا اشترى بخلاف المعروف والعادة وبغير النقود نفذت شراؤه على أنفسهم وضمنوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم واجاعا ومنهم من لا يحل قدر ما يتبعان فيه عفو وهو المرض إذا باع في مرض موته وحاشا فيه قللاً وعلمه من مستغرق فانه لا يجوز تحاباته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي التين إلى عام القيمة وان شاء دفع وأما وصيه بعد موته ان باع تركته لقضاء دينه وحاشا فيه قدر ما يتبعان فيه من بيعه ويجعل عفو أو كذا الواع ما له من بعض ورثته وحاشا فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى يجير سائر ورثته وليس علمه من ولو باع الوصي من لا يجوز شهادته له وحاشا فيه قللاً لا يجوز وكذا المضارب ومنهم من لا يجوز بيعه وشراؤه ما يكن خبراً وهو الوصي إذا باع ما له من التيمم أو اشترى فحدث بمحمد لا يجوز بمحال وعندهما ان خبراً غير والام يحز اه سألني قلت وفي وصا بالخاتمة فسر السر خسي الخيرية عما إذا اشترى الوصي لنفسه مال التيمم ما سواي عشرة بمائة عشرة عشر وبيع مال نفسه من التيمم ما سواي عشرة بمائة عشرة مائة فمقدماً من مئة المقيع بعبارة أخرصر مما تقدمتاهم (قوله برازية) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القنوري وروى دليل الامام المعول عليه عند التفتي وهو أصح الأقاويل والاختصار عند المحققين ووافقه الوصي ومصدر الشبهة اه رمى عليه أصحاب المتون الموضوع لنقل المنهج بما هو ظاهر الاربعة سألني (قوله بالتدباف جائز) لانه

ثبت (فيجوز بيعه لهم بعل القيمة) اتفاقاً كما يجوز عقدهم معهم بأكثر من القيمة اتفاقاً أي يبيعه لأشراؤه ما كثر منها اتفاقاً كالو باع باقل منها فمن فاحش لا يجوز اتفاقاً وكذا يبيعه عندهم خلافاً لهما ابن مالك وغيره وفي السراج لو صرح بهم جازاً اجاعا الامن نفسه وطفله وعبده غير المليون (وصح بيعه بما قبل أو كذا وبالعرض) وخصاه بالقيمة وبالتفرد وبه يبقى برازية بقوله لا يجوز في الصرف كذا بتأديدهم فمن فاحش اجاعا لانه يبيع من وجه شرعاً من وجه صفيق (و) صح (بالسنة ان التوكيل بالبيع (للتجارة وان) كان (للمحالة) يجوز (كالمراة) اذا اعتقت غزلاً لا يرجع لبيعه لها أو يتعين التفتي به يفتي خلاصة وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة كما أفاده المصنف وهذا أيضاً ان باع بما يبيع الناس نسبتاً فان طول المدة

عز به يفتي ابن مالك ومضى عن الأربعة سألني (قوله بالتدباف جائز) قلت وقد علمنا أنه ان خالف وان اخبر في ذلك الجنس جائزاً والأولاهما تقتضي (٣) بخلاف الوكيل بالبيع الظاهر أنه لا حاجة اليه تأمل اه مصححه



زمان ومكان لكن في البرازية الوكيل الى عشرة أيام وكيل في العشرة وبعدها في الاصح (٢٣٥) وكذا الكفيل لكنه لا يطلب الا بعد

الآن كما في تنوير البصائر  
وفي زواهر الجواهر  
قال به بشودن وروى  
فلان أوعله أو معرفته  
وباع بدونهما بخلاف  
لا تبع الا بشهود أو الا  
بمحضر فلان به يقضي  
قلت وبه علم حكم  
واقعة الفتوى دفعه  
بالأدلة المسترشدة بنا  
بمعرفة فلان فذهب  
وانشأ به بالمعرفة  
فهلكت الزيت لم يضمن  
بخلاف لا تستر الا بمعرفة  
فلان فليعطف (و) صم  
(أخذه من هنا وكفيل  
بالتن فلامضمان عليه  
ان ضاع) قرهن (في بدنه  
أوتوى) المال (على  
الكفيل) لان الجنوا  
الشرعي ما في الضمان  
(وتفقد شرأ وغسل  
القصة وغنيسر) وهو  
ما يقوم به مقوم وهذا  
(ان لم يكن سبعة معروف  
وان كان سعة) (معرفة)  
بين الناس (تجبر وطلم)  
وموزوجين (لا ينفذ  
على الموكل وان قلت  
الزائد) ولو فلتا وحدا  
به يقضي بحسرو بناية  
وكله بيع عقد فاع  
فصحه صم (لا طلاق  
التوكيل وقال ان باع  
الباق قبل التصوم حاز  
والا لا وهو استعصان  
ملتقى وهذا به وظاهره  
ترجيح قولهما والمضي به

وان صار خالفا لانه الى خمرين كل وجه وان باعه باقل من الالف بالنقد لا يجوز لانه وان خالف الى خمرين  
حسب التجهيل خالف الى شمرين حسب المقدار والخلاف الى شمرين وجه يمكن في المنع فان باعه بألفين نسخته  
وتشترها ايضا لا يجوز خمرة وفيما قبله واذواكله بالسبع نسخته فباعه بالنقد ن عايباع بالنسبة حاز والا فلا  
وفي البصرين اختلاف لو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد قال السرخسي الأصم أنه لا يجوز لاجتماع وفرق بينه  
وبين ما نقله الشارح بتعين الثمن وعدمه قلت لكن ينبغي أن يكون ما في الخلاصة محمولا على ما اذا باع بالنقد  
باقل عايباع بالنسبة بدليل ما قدمنا من النسخة وقوله قبله بالنسبة بألف قد يدان الثمن لانه لم يدين وباع  
بالنقد لا يجوز كما يشهد في البحر (قوله) زمان ومكان فلو قل بعه عند الميزر بعه اليوم وكذا الطلاق والعناق  
وبالعكس فبدر وابتان والصحيح أنه كالاول س (قوله) أو الا بمحضر فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكله  
بالبيع ونها عن البيع الا بمحضر فلا لا يبيع الا بمحضره كذا في وجيز الكردى واذأمره أن يبيع برهن أو  
كفيل فباع من غير برهن أو من غير كفيل لم يجز كذا بالنبي أو لم يؤكدها قال برهن نقض لم يجز الا برهن يكون  
بقضته وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بمقدار ما يتخلف فيه واذأطلق جاز بالرهن القليل كذا في المحط ولو قال بعه  
وخذ كفلا أو بعه وخذ رهنا لا يجوز الا كذا كذا كذا في الهامش وحلة الامر أن كل ما فيه الموكل ان ينفذ  
من كل وجه بزمان عاتيه كذا بالنبي أو لا كسعه بخار فباعه بدونه نظيره الوديعه ان ينفذ كالحفظ هذه الدار  
تعين وان لم يقل لا يحفظ الا في هذه الدار اغتات الحرز وان لا ينفذ أصلا لا يحجر عاتيه كسعه بالنسبة بعه  
ببند يجوز وان ينفذ من وجه يجب مراعاته ان كذا بالنبي وان لم يؤكده به لا يجب مثله لا تتبع الا في سوق  
كذا بخبر عاتيه بخلاف قوله بعه في سوق كذا وكذا في الوديعه اذا قال لا يحفظ الا في هذا البيت بزمان الرعاية  
وان لم ينفذ أصلا بان عين صندوقا لا بزمان الرعاية وان كذا بالنبي والرهن والكفالة مقدمين كل وجه فلا يجوز  
خلاله كذا بالنبي أو لا والاشهاد قد ينفذ ان لم يغب الشهود وكانوا عدولا وقد لا ينفذ فاذأ كذا بالنبي بزمان  
الرعاية والالا على الباشين برازية قبيل الفصل الخامس وانظر ما قدمنا من البصر في مسألة البيع بالنسبة  
(قوله) واقعة الفتوى الخ) المسئلة مصرح بها في وصايا الخاتمة لكن يلفظ بمحضر فلان والحكم فيها ما ذكرهنا  
اه (قوله) صم أخذه من هنا الخ) قال في تنوير العيون وكيل البيع أو أقل أو أختال أو أروا أو أوسط أو هوأ أو يجوز  
صم عندنا في حصة ومحمد وحنن لو كاه لا عندنا في يوسف والوكيل لو قضى الثمن لا على الاقله اجماعا اه قلت  
وكذا بعد قبض الثمن لا على المحط والار ابرازية (قوله) أو توى المال على الكفيل) وهو يكون بالرافعة الى الحاكم  
مالكي يرى ارفا المصل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على المصل بموته مفسدا وعكس به تبرعت الكفيل  
مفسدا ان كمال ومثله في الشرع لا ينافي عن الكافي وتحقق في شرح الزبلي اه (قوله) وتنفذ شرأوا لان التهمة في  
الاكثر متحققة فله اشترا من نفسه فاذأ ما يوقع الحق بغيره في ما مر وأطلقه ففعل ما اذا كان وكبلا بشره  
معناه فانه وان كان لا على شرأه لنفسه ففانما التهمة يكون مشتركة بنفسه فالتهمة باقية كافي الزبلي وفي النهاية  
قالوا ينفذ على الآخر وذكر في السابعة أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي النسخة منه لا نص فيه يجر  
ملخصا (قوله) ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت تقويم أحد من المقيمين قال مسكين فلو يقوم به عدل عشرة  
وعدل آخر ثمانية وخمسة فباين العشرة والسعد داخل تحت تقويم المقيمين وعما فيه (قوله) وبناية  
هي شرح الهداية (قوله) لا طلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيدا اجتماع والاتراق (قوله) وظاهر الخ) الخ  
أي لانه جعله استعصانا وقال في البحر ولذا أجمع عليه كاهو عاتيه ولذا استشهد بقول الامام على باع الكل  
بنين النصف فانه يجوز وقد علمت أن المقضي به خلاف قوله اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت  
ما قدمنا من العلامة فاسم (قوله) وقيدان الكيال الخ) ومثله في الصرمعوا الى الميراج ونقل الاتفاق أيضا في  
الكفالة عن الاضاح (قوله) وفي الشرأ يتوف الخ) لا فرق بين التوكيل بشرأه عبد بعيته أو بغيره عنه زبلي  
وقوله لا يقال انه لا يتوقف بل يتوقف على الشرأ لا يتوقف افعالا لا يتوقف اذنا وتوجد نقدا على الماقد وهو شرأ  
النصف لا ينفذ على الوكيل لانه من ماله من كل وجه ولا على الامر لانه لم يوفى أمره من كل وجه فقلنا

بنوقف على شراء بقيقه  
قبل الخصومة) اتفاقا  
(ولوردميسع بعيب  
على وكيله) بالبيع (بينة  
أو نكوله أو إقراره فيما  
لا يحدث) مثله في هذه  
المدة (رد) الوكيل (على  
الأمر و) لو (إقراره  
فيما يحدث لا) يردده ولزم  
الوكيل (الأصل في  
الوكالة انصوص وفي  
المضاربة العموم) وفرغ  
عليه بقوله (فإن باع)  
الوكيل (سنة) فقال  
أمر تلك بقصد وقال  
أطلقت صدق الأمر  
وفي) الاختلاف في  
(المضاربة) صدق  
(المضارب) عملا بالأصل  
(لا ينفذ تصرف أحد  
الوكيلين) معا كوكلكا  
يكذا (وحده) ولو الآخر  
عبدا أو صوبا أو مات أو  
جن (لا فيما إذا وكلهما  
على التعاقب بخلاف  
الوصيين كما سيجيء في  
بابه و) (في خصوصية)  
بنظر رأي الآخر  
لا حصره على الصحيح إلا  
إذا اتبها إلى القبض  
حتى يجتمعا حويرة  
(وعتق معين وطلاق  
معينة لم يعوضا) بخلاف  
معووض وغير معين  
(وتعلق عيشتهما)  
أي الوكيلين فإنه يلزم  
اجتماعهما عملا بالتعلق  
قال المصنف قلت

بالنوقف اهـ ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لابي حنيفة بين البيع والشراء أن في الشراء يتحقق ثمة أنه اشتراه  
لنفسه ولأن الأمر بالبيع يصادف ملكه فصيح فيعترف به الإطلاق والأمر بالشراء يصادف ملك الغير فلم يصح فلا  
يعتبر فيه التقيد والإطلاق كما في الهداية (قوله ولوردميسع بعيب على وكيله) أطلقه فشملا ما إذا قبض الثمن  
أولا وأشار إلى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى المشتري على الموكل ولو أقر الموكل بعيبه وأنكره الوكيل  
لا يربطه ما في أن الموكل أخفى في الحقوق ولو بالعكس رد المشتري على الوكيل لأن إقراره صحيح حتى نفسه  
لالموكل رابضة ولم يدكر الرجوع بالثمن وحكمه أنه على الوكيل أن كان نقده وعلى الموكل أن كان نقده كما في شرح  
الطحاوي وإن نقده إلى الوكيل ثم هو إلى الموكل ثم وجد الشاري عبيا أفتى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في  
الرباطية وقيد بالبيع لأن الوكيل بالأجارة إذا أحرس لم يضمن المستأجر فيه بعيب فقبل الوكيل بفرضه يلزم  
الموكل ولم يثبت إجارته جديدة وقيد بالعيب لأن قوله بفرضه بخلاف رؤية أو شرط فهو جائز على الأمر وكذا لو  
رد المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير ملخصا (قوله يردده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رد على الأمر  
لكن الأولى لأن الوكيل لا يحتاج إلى خصوصية مع الموكل إلا إذا كان عبيا يحدث مثله ورد عليه بإقرار بقضاء وإن  
بدون قضاء لا تصح خصوصيته لكونه مشتركا فأداه في العهر وحاصل هذه المسئلة أن العيب لا يخلو إماما  
لا يحدث مثله كالنسي أو الأصبع الزائدة أو يكون حادثا لكن لا يحدث مثله قبل هذه المدة ولا يحدث في مثله في  
الأول والثاني يرد القاضي من غير ثمة بينة أو إقرار أو نكول لعلمه بكونه عند البائع وتأويل اشتراط الحق في  
الكتاب أن الحال قد تشبهت على القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج إليها لظاهر التاريخ أو كان عبيا  
لا يعرف فالأطباء والنساء وقولهم جحفي توجه الخصومة لافي الرد فيفتقر إلى الجحفة للرد حتى لو كان القاضي  
البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج إلى شيء منها وكذا الحكم في الثالث أن كان بينة أو نكول لأن البينة حجة  
مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فبرده عليه والرد في هذه المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما أن يرد عليه  
في هذا الثالث بإقراره فإن كان بقضاء فلا يكون رد على الموكل لأنه حجة قاصرة فلا تعدى ولكن له أن يخصم  
الموكل فبرده عليه بينة أو نكوله لأن الرد فسخ لأنه حصل البقضاء كرها عليه فأنقذه الرضا وإن كان بفرضه  
فليس له الرد لأنه إقالة وهي بيع جديد حتى ناق وهو هو الموكل في الأول والثاني ولوردميسع على الوكيل بالقرار بدون  
قضاء من الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون رد على الموكل وتعامه في شرح  
الزيلي وبه يظهر أن ما في المتن تعالى الكثر من معنى هذه الرواية وكذا قال في الإصلاح وكذا إقراره فيما لا يحدث  
مثله أن يرد بقضاء وفي المواهب لوردميسع بما لا يحدث مثله بإقراره يلزم الوكيل ولزوم الموكل رايه اهـ (قوله  
الأصل في الوكالة انصوص الخ) قال الأصل في الوكالة انصوص ٥ لافي المضاربة ذا المنصوص  
(قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لأن الموكل لا يرضى برأي أحدهما والبدل وإن كان مقدرا لكن التقدير  
لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختصار المشتري مع أي التقدير للبدل لمنع نقصان عنه فبر عما زاد عند  
الاجتماع ورعا يختار الثاني مشتركا لمبدأ الأول لا يمتد إلى ذلك قال في الهامش ولو دفع ألف درهم إلى رجلين  
مضاربين وقال لهما اعملما بأكمالكم لكل واحد منهما ما لا ينفذ بالبيع والشراء لا يرضى برأيهما لا برأي  
أحدهما ولو عمل أحدهما تغيرا من صاحبه ضمن نصف المال وبهر بمجوعه وضيعته لأنه نقد نصف رأس مال  
المضاربة في الشراء لنفسه المضاربة تغيرا من رب المال فصار ضمانا عطاها الله أفتدى هكذا وجبت هذه العبارة  
في تراجم من أصابها (قوله أو مات) أي الآخر المشتمل على العبد والصبي وكذا قوله أو جن (قوله أو جن) فلا  
يجوز إلا أن تصرف وحده لم يرضاه برأي وحده ولو وصيين لا تصرف إلى الرأي القاضي بغير عن  
وصيا بالثانية (قوله بخلاف الوصيين) فإنه إذا وصى إلى كل منهما بكلام على حدة لم يجز لأحدهما الإقرار في  
الأصل لأنه عند الموت صار وصيين حلة واحدة وفي وكالة يثبت حكمهما بنفس التوكيل بغير (قوله كما سيجيء)  
وسيجيء فري بما تمنا (قوله حتى يجتمعا) لكن سياق أن الوكيل بالخصومة لا يحل القبض وبه بقي أو السعود  
(قوله وناظره) أي ظاهر قول المصنف وقوله عطفه أي التعليق بعيشتهما (قوله والذرة) حيث قال بصدق

وطاهر عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العني والذرة في العبارة

ولا علقا عندهم ما تدر (و) في (تدبير وردعين) كوديقه وغارية ومقصوب ومبيع (٤٢٧) فاسد خلاصة بخلاف استردادها فلو

لم يوضع بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها ان شئنا او قال امرها بان يدب كانه تفويض المشيئة ما يقتصر على المجلس **قوله** (ولا علقا) استثنى في الجسر ثلاث مسائل غير ذنن فراجعها واعترضه الرمي **قوله** فلو قبض أحدهما أي بدون إذن صاحبه وهما في يد كصر حبه في الخيرة لا بدون حضوره كونه عبارة **قوله** (قوله) ضمن كله بعبارة السراج كافي الجسر فنيل يعني أن يضمن النصف لأن كل واحد منهما ما مور يقبض النصف قلنا ذلك مع أن ذنن صاحبه وأما مال الانفراد فمور يقبض شيء منه **قوله** (والوصاية) مستأخر خبره قوله كالوكالة وزاد مال الوكيل بخلاف ليعطفه على قوله بخلاف اقتضاه فالعطف صحة السان المعلوم عليه فلا اعتراض في كلامه فتبينه لكن لا يجنب تشبيه مسألة الاقتضاء بالوكالة لانها وكالة حقيقة **قوله** (فان هذه المسئلة) فيه أن المذكور هنا حجة وإن أراد جمع ما تقدم مما يحجزه الانفراد فهي تسع عشرة ومور مع مسألة الوكالة ح كذا في الهامش قال جامعهم وقد غلبت محاسن جوابه **قوله** (النظرية) أي الواقف **قوله** (أموال) وكله كذا استطاع العبادي من مسئلة ذكرها عن الخاتبة ولكن ذكر قبله عنها أنه لو كتب آخر الكتاب أي بمخاصم وبخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل القائم مالا فأقر الوكيل بالوكالة وأترك المال فأحضره والشهود على الموكل لا يكون لهم أن يجسروا الوكيل لأنه خزانة الظلم ولم يظهر ظلمه لأدب في هذه الشهادة أمر باداء المال والضمان الوكيل على الموكل فإذا لم يجز على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بضمان عن موكله لا يكون الوكيل طالبا للامتناع اه لمخصوم مفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفايته عنه يوم أراد أداءه وعلمه بحمل كلام قاري الهداية فامل ثم اربط في حاشية المتحجج قال أقول كلام الخاتبة صريح فيما أفتي به قاري الهداية فإنه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الضمان فليكن المعول عليه فلنأمل اه ثم قال موقفا بين عبارة الخاتبة السابقة الثانية القائلة وإن لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لأن يجبر القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ مانصة أقول الذي ذكر في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الآخر المنقول عن الخاتبة مفيد عاذا لم يكن عليه دين ومافيه عاذا لم يكن له مال تحت يده أو أنت إذا تأملت وجدت المسئلة ثلثية إما أن يرد أحد أمره أو ماله أو تحت يده ولأذن أول واحد منهما وظاهر أن الوكيل يعمل الدين لصحة التوكيل بقضها كموافع للدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخاف كلامه في الفرع الأول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه وبحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فامل اه وحاصله أنه لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولأذن وعليه بالتأمل في هذا التوفيق **قوله** (لا يجبر عليه) لو قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاثة التي تسلك أو وليا لا يخص عاذا في المتن كافي الاشياء كذا في الهامش **قوله** (لا يجبر عليه) أي على البيع **قوله** (على المعتد) وسيأتي في باب عزل الوكيل **قوله** (لكنه متبرعا) على لقوله لا يجبر **قوله** (يدفع عن غيب) لاحتمال أنه لا يقبض دفعها له نور العين **قوله** (أبيع رهن شرط فمأخ) أي أو اعترضه في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين ولو بشرط التوكيل في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قبل لا يجبر وقبل يجب وهذا أصح اه **قوله** (طلب المدعي) سند كافي في باب عزل الوكيل وأشار إلى أن المراد بوكيل الخصومة وكيل المدعي عليه فقوله الدرر وكيل خصومة لو أتيها لا يجبر عليها لأنه وعد أن شرع يعني أن يخص كل المدعي كما يفهم مما هنا كما عليه في نور العين وبعده قوله إذا غاب المدعي فالأحسن ما سنذكره بعد **قوله** (خلافًا لأفتي به قاري الهداية) مرتبط بالمتن فإنه مثل حل يجيب الوكيل في دين وجب على موكله إذا كان لو كل مال تحت يده أي يدوكيله وامتنع الوكيل عن إعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كقبضه ولا فلا يجيب اه ح كذا في الهامش **قوله** (وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر للموكل ح ويستفاد ههنا من قول الشارع لكونه متبرعا قبل الاستثناء قال في الهامش ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت عامة الآن يضمن ويتم في وكالة الاشياء **قوله** (واقعة التقوى) أي السابقة أنفا وهي ما إذا وكله بقضاء الدين بماله عليه قصير المستثنات حصة بضم الوكيل

لم يوضع بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها ان شئنا او قال امرها بان يدب كانه تفويض المشيئة ما يقتصر على المجلس **قوله** (ولا علقا) استثنى في الجسر ثلاث مسائل غير ذنن فراجعها واعترضه الرمي **قوله** فلو قبض أحدهما أي بدون إذن صاحبه وهما في يد كصر حبه في الخيرة لا بدون حضوره كونه عبارة **قوله** (قوله) ضمن كله بعبارة السراج كافي الجسر فنيل يعني أن يضمن النصف لأن كل واحد منهما ما مور يقبض النصف قلنا ذلك مع أن ذنن صاحبه وأما مال الانفراد فمور يقبض شيء منه **قوله** (والوصاية) مستأخر خبره قوله كالوكالة وزاد مال الوكيل بخلاف ليعطفه على قوله بخلاف اقتضاه فالعطف صحة السان المعلوم عليه فلا اعتراض في كلامه فتبينه لكن لا يجنب تشبيه مسألة الاقتضاء بالوكالة لانها وكالة حقيقة **قوله** (فان هذه المسئلة) فيه أن المذكور هنا حجة وإن أراد جمع ما تقدم مما يحجزه الانفراد فهي تسع عشرة ومور مع مسألة الوكالة ح كذا في الهامش قال جامعهم وقد غلبت محاسن جوابه **قوله** (النظرية) أي الواقف **قوله** (أموال) وكله كذا استطاع العبادي من مسئلة ذكرها عن الخاتبة ولكن ذكر قبله عنها أنه لو كتب آخر الكتاب أي بمخاصم وبخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل القائم مالا فأقر الوكيل بالوكالة وأترك المال فأحضره والشهود على الموكل لا يكون لهم أن يجسروا الوكيل لأنه خزانة الظلم ولم يظهر ظلمه لأدب في هذه الشهادة أمر باداء المال والضمان الوكيل على الموكل فإذا لم يجز على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بضمان عن موكله لا يكون الوكيل طالبا للامتناع اه لمخصوم مفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفايته عنه يوم أراد أداءه وعلمه بحمل كلام قاري الهداية فامل ثم اربط في حاشية المتحجج قال أقول كلام الخاتبة صريح فيما أفتي به قاري الهداية فإنه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الضمان فليكن المعول عليه فلنأمل اه ثم قال موقفا بين عبارة الخاتبة السابقة الثانية القائلة وإن لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لأن يجبر القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل الخ مانصة أقول الذي ذكر في الفوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الآخر المنقول عن الخاتبة مفيد عاذا لم يكن عليه دين ومافيه عاذا لم يكن له مال تحت يده أو أنت إذا تأملت وجدت المسئلة ثلثية إما أن يرد أحد أمره أو ماله أو تحت يده ولأذن أول واحد منهما وظاهر أن الوكيل يعمل الدين لصحة التوكيل بقضها كموافع للدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخاف كلامه في الفرع الأول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه وبحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فامل اه وحاصله أنه لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولأذن وعليه بالتأمل في هذا التوفيق **قوله** (لا يجبر عليه) لو قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاثة التي تسلك أو وليا لا يخص عاذا في المتن كافي الاشياء كذا في الهامش **قوله** (لا يجبر عليه) أي على البيع **قوله** (على المعتد) وسيأتي في باب عزل الوكيل **قوله** (لكنه متبرعا) على لقوله لا يجبر **قوله** (يدفع عن غيب) لاحتمال أنه لا يقبض دفعها له نور العين **قوله** (أبيع رهن شرط فمأخ) أي أو اعترضه في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين ولو بشرط التوكيل في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قبل لا يجبر وقبل يجب وهذا أصح اه **قوله** (طلب المدعي) سند كافي في باب عزل الوكيل وأشار إلى أن المراد بوكيل الخصومة وكيل المدعي عليه فقوله الدرر وكيل خصومة لو أتيها لا يجبر عليها لأنه وعد أن شرع يعني أن يخص كل المدعي كما يفهم مما هنا كما عليه في نور العين وبعده قوله إذا غاب المدعي فالأحسن ما سنذكره بعد **قوله** (خلافًا لأفتي به قاري الهداية) مرتبط بالمتن فإنه مثل حل يجيب الوكيل في دين وجب على موكله إذا كان لو كل مال تحت يده أي يدوكيله وامتنع الوكيل عن إعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كقبضه ولا فلا يجيب اه ح كذا في الهامش **قوله** (وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر للموكل ح ويستفاد ههنا من قول الشارع لكونه متبرعا قبل الاستثناء قال في الهامش ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت عامة الآن يضمن ويتم في وكالة الاشياء **قوله** (واقعة التقوى) أي السابقة أنفا وهي ما إذا وكله بقضاء الدين بماله عليه قصير المستثنات حصة بضم الوكيل

للدعي عليه أشباه خلافًا لأفتي به قاري الهداية قلت وظاهر الاشياء أن الوكيل بالأجر يجبر قدسدر ولا تنس مسئلة واقعة التقوى



الذالومي بثلث الانصاء (ثم الى) الحلد (أي الابن الى وصيه) ثم وصي وصيه (أي القاضي) ثم الى من نصبه القاضي ثم وصي وصيه (والس لوصي الام) وصي الآخر (ولا تصرف في تركه الامم حضرت ابأوصيه أو وصيه أو وصيه أو الحلد) أأب (وإن يكن واحدا ثمأخرنا قوله) أي وصي الام الحفظ (وله سبع المقول العتار) ولا تشرى الا الطعام والكسوة لثمان من حلة حفظ الصغر عاتية (فروع) وصي القاضي كوصي الأب الا اذا قيل القاضي بنوع تنقيده وفي الابيع الكل عبادية (٤٣٩) وفي مقررات الصر القاضي أو أمته

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

(قوله أي أخذ الدين) هذه لغة عرفها وطالها عنابة ح وكان علمه أن ذلك كرهه المعنى وأنهم من آل الحمير عليه معلان، بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى علمك أن أخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى القوي بصير المعنى أو كبل قبض الدين لا علك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن أبي يوسف عز الافكار (قوله وأعند العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى بعقد العرف إن كان في المدة كان العرف بين الخيارين المتقاضى هو الذي قبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والأفلاح وليس في كلامهما قبضى اعتمادهم ونقل النسخ عن السراجين أن علماء الفتوى وكذا في الفسائى عن المضمرات (قوله أجماعا) لأن أو كبل بعقد علك عقدا آخر (قوله وأمر تلك قبضته توكيل) قال في الأصول كتاب الوكالة فإن قلت فالتفرق بين التوكيل والأمر فالأمر والوكالة لا فرق بينهما فقلت لا فقلت أي من كلام الداعين من قوله لا يحاسب الموكل أن يقول وكذلك كنذا أو أتعجل كنذا وأذنت بك أن تفعل كنذا ونحوه قلت الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولاً عنى في كنذا وقد جعل من هذا الزيل في باب خيار الروية أمر تلك قبضته وصرح في النهاية فمعهم بالى الفتاوى الظهيرية أنهم من التوكيل وهو الموافق لما في الداعين إذ لا فرق بين الفعل كنذا وأمر تلك كنذا اه وعامة فيه (قوله خلافاً لابي) حيث جعل أمر تلك قبضته أو رسالا ح كنذا في الهامش (قوله وكيل الصلح) لأن الصلح مسألة لا تخصه (قوله أي الخصومة) حتى لو أقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل أو أرائه تقبل منه وقال لا يكون خصماً زيل (قوله ولو كبل التقاضى) بأن وكلة قبض دين الغائب شر بناللة (قوله أمره قبض دينه) قال في الهامش نقلاً عن الهندية الوكيل قبض الدين إذا أخذ العرض من الغريم أو الموكل لا رضى ولا بأخذ العرض فلو كبل أن رد العرض على الغريم ويطاله الدين كنذا في جوابه الفتاوى رجله على رجل ألف درهم وضع فكل رجل قبضها وأعلم أنها موضع قبض الوكيل ألف درهم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يجز على الأمر فإن ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولو بلزأ الأمر شي ولو قبضها وهو لا يعلم أنها غلة قبضه حازر ولا ضمان عليه لو أن ردها وأخذ خلافاً فإن ضاعت من يده

(وكيل الخصومة

والتقاضى) أى أخذ

الدين (لا يملك القبض)

## عتمیز فروبه یفتی لفساد

الزمان واعتمد في العصر

العرف (و) لا (الصلح)

التقاضي على القرض

الاستغفار في جهات القبض  
لأنه من جهة القبض

أدبناك أو كني رسولاً

عن ارسال وأمرتك

بقيته تو کسٹل خلافا

لَا تَزْنِي (وَلَا عَلَيْكُمَا)

أى انصومة والقبض

وكيل الملازمة كما أعلت

الخصومة وكيل الصلح)

وكيل قبض العينات فاقا

وكان الأقباط  
يقيمون الأعياد في

کالائے زمانہ محمد

ثانصر علمہ فی کتاب

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1038.

بحر (ووكيل قض الدين بمكهم) أى المخصوص بخلافه ما لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضى لاعلمكم انفاها  
وأما وكيل قبعة وأخذتفعة ورجوعه وهنود بعس فلكم كع الفض انفاها فان ملك (أمره) يقض دينه أو  
الادبهام (بحر قضه) المذكور (على الأمر) لخالفته قبل نصروكلا (والأمر) الرجوع على الغرم بكم  
= الباقية كذا فتاوى قاضيان وفي التارخات من الفصل الثالث عشر بيان حكم وكيل الموكل الأول والأول  
إذا وكل رجلا بعم أشياء وقال له أعمل فعمل أو فكل أو وكيل وسلا وقال له أعمل زائلا يمكن فتاوى أن وكيل



(يختلف كقول النفس والرسول ووكيل الامام بيع الغنم والوكيل بالترويح) حيث يصح ضمانهم لان كلامهم سفير (الوكيل يقبض الدين اذا كفل صح وتطيل الوكالة لان الكفالة أقوى الزاوية ما فحصلت ناسخة بخلاف العكس وكذا كانت كفالة الوكيل ناقض بطلت وكالته تقدمت الكفالة وتاخرت لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن البائع عن المشتري لم يضمن) لما مر أنه يصير عاملا لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجوع) بطلانه (وبدونه لا يتبرعه) ادعى أنه وكيل الغائب يقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) علا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعم (والأمر التعريم (٤٣١) يدفع الدين اليه) أي الغائب (ثانيا) لفساد الاداء بانكرام مع

عينه (ورجع) التعريم (به) على الوكيل ان ياتى بدينه ولو حكم بان استهلكه فله يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لام) علا بصدقه (الا اذا) كان قد ضمنه عند الدفع) بقدر ما باخذه الدائن ثانيا لا ما اخذه الوكيل لانه امانة لا يجوز بها الكفالة بل يفي بغيره (أو قاله) قبضت منك على أنى أرا أنك من (الدين) فهو كالأوفال الاب (التي) عند اخذهم بته أخذت منك على أنى أرا أنك من مهرى فان أخذت ثانيا ورجع الخن على الاب فكذا هذا رازية (وكذا) يضمنه (اذا لم يصدقه على الوكالة) يوم مسورتى السكوت والتكذيب (ودفعه ذلك على رغبة) الوكالة تهذه أسباب الرجوع عند الهلاك (فان ادعى الوكيل خلاته أو دفعه ما وكه صدق)

وكه يقبض دينه على فلان فأخبره المدينون فوكه بيع سلعة وايفاء عنه الرب الدين بما عاها وأخذ الثمن وهما هلك من مال المدينون لاستحالة أن يكون فاضا ومقتضا والواحد لا يصلح أن يكون وكلا المطلوب والطالب في القضاء والافتضاء اه (وعام في الجبر فانظره (قوله) بخلاف قبض النفس) قيدنا بل يفي بان يوكه بالخصوصة قال في الجبر وليس يقيد اذ لو وكه بالقبض من المدينون صح اه (قوله) حيث يصح ضمانهم) بآثمن والمهرلان كل واحد منهم سفير وقهر منغ والمناصب ان يقول يصح توكلهم لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام بيع الغنم تأمل (قوله) سفير) أى مبرع عن غيره فلا تلحقه العهدة (قوله) بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أى مع قوله وطل توكل الكفيل للمال لكن اذا لحظ ارباطه بقوة فصلت ناسخة اظهار الفرق بينهما يمكن تكرار تأمل (قوله) وكذا كمال الخ) تكرار محض مع ما قبلها ح (قوله) البائع) المناس المولى (قوله) لم يجر استشكله الشرع بل يوكيل الامام بيع الغنم ودفعه أبو السعود عامر من أنه سفير ومبرع فلا تلحقه عهدة (قوله) عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه (قوله) رجوع) أى على موكله بالبيع ولما قلنا أن يقول التبرع حصل في أدائه المبرجة الضمان كاد أنه يحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فلتأمل شربلاية ولا يفتنى أن التبرع في المقس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو مبرز به شام وأى بخلاف مستثنى عنه أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسي متبرعا بل هو مبرز به في طنه اه (قوله) علا باقراره) أى في مال نفسه لان الدين نفصى بامانها بخلاف اقراره يقبض الوديعة الا لان فيها البطلان حق المالك في العين ساحتا (قوله) ولا يصدق الخ) ساقى متنا في قوله ولو وكه يقبض مال فادعى التعريم ما يسقط حق موكله الخ (قوله) لفساد الاداء) لانه لا يثبت الاداء فاحسب أنكرف قوله بانكاره الباء السالبة وقوله مع عينه لشراى أنه لا يصدق بغيره لانكاره في الجبر عن البرازية ولو ادعى التعريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وهرن يقبل ويبا وأن انكر حلفه فان نكل برى اتبى وفيه عنها ايضاً وان اراد التعريم أن يحلفه بالله ما وكه ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيبه ليس له أن يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في عمل التقدي تأمل (قوله) فانه يضمن مثله) الاولى بدينه تأمل (قوله) قد ضمنه) تشديد الم بانه يقول أنت وكه لكن لا آمن أن يصدق الوكالة باضمني ثانيا فضمن ذلك المأخوذ في الضمير المستتر في وكه عاد الى الوكيل والبارز الى المال بخر (قوله) وقال) أى مدعى الوكالة (قوله) فهذه) أى الثلاثة وقد كرف الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص أذن لآخر ان يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور الدفع وضاب زيدا أنكر الاذن وطالبه بالسيعة على الدفع فهل يلزم ذلك احب ان كان المال الذي عنده امانة فاقول قول المأمور مع عينه وان كان توقيفاً ودنالم قبل قوله الاستثناء (قوله) لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله) خلافاً لآخر الشحنة) فيه أن ان الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف أنه يؤمر بالدفع وما نهاها والذهب فلا معارضة ح (قوله) مطلقاً) سواء سك أو كذب وأصدق (قوله) الما) أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجب للغائب وفي الجبر لو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لانه منعها من وكيل المودع في زعمه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله) ولو ادعى

الوكيل (بحلفه وفي الوجوه) المذكورة (كأها) التعريم (ليس له) الاسترداد حتى يحضر الغائب وان برهن أنه ليس بوكيل أو ادعى خلافه لم يقبل لسيعة في نقض ما أوجب للغائب نعم وهرن أن الطالب يحد الوكالة وأخذني المال تقبل بخر ولومات المولى ووزنه غريمه وأوجهه أخذ فاعلموا هلك كضمانه الا اذا صدق على الوكالة ولو اقر بالدين وأنكر الوكالة حلف ما يعم أن الدائن وكه عني (قال) أنوكل يقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلافاً لآخر الشحنة (ودفعه) مع ذلك الاسترداد مطلقا للما (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءهما من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار على الصغير (ولو ادعى انتقالها بالارث أو الوصية منه وصدقه أمر بالدفع

اله) لاتفاقهما على ملك الوارث (انما يكن على المستدين مستغرق) ولا بد من التلوم فيه الاحتمال فلهو وارث آخر (ولو انكر موه  
أو قال لا أدري لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الایصاء كوكالة فليس لودعيت ومدونه الدفع قبل ثبوت أنه وصي ولولا وصي قد دفع لبعض  
الورثة برئ عن حصته فقط (ولو كره بعض مال فادعى الغرم ما يسطق حتى موكله) كأداء أو إبراء أو إقراره بأنه ملكي (دفع) الغرم  
(المال) ولو عقارا (اله) أي (٤٣٣) الوكيل لأن جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تخليف الموكل لا الوكيل لأن النيابة لا تجري

في الميعين خلافا لغير  
(ولو كره بعض في أمه  
وادعى البايع أن المشتري  
رضي بالعيب لم يرد عليه  
حتى يتخلف المشتري)  
والفرق أن القضاء هنا  
فسخ لا يقبل النقض  
بخلاف ما مر خلافا لها  
(فلو ردها الوكيل على  
البائع بالعيب فحضر  
الموكل وصديق على الرضا  
كانت له الأثام اتفاقا  
في الأصح لأن القضاء  
لا عن دليل بل للجهل  
بالرضا ثم ظهر خلافه فلا  
نفس باطنا نهاية  
(والمأمور بالاتفاق) على  
أهل أو بانه (أو القضاء)  
لدين (أو الشراء أو التصديق)  
عن زكاة إذا أمسك  
مادفع إليه ونقذ من ماله  
ناول الرجوع كذا قد  
انتمس في الأشياء  
(حال قيامه لم يكن متبرعا)  
بل يقع التفاضل  
استحسانا إذا لم يصف  
إلى غيره فلو كانت  
وقت اتفاقه مستهلكة  
ولو بصرها لدين نفسه  
أو أضاف العقد إلى  
دراهم نفسه ضمن وصار  
مشتريا لنفسه متبرعا

أي الوارث أو الموصل له (قوله على مال الوارث) أي والموصى (قوله ولا بد من التلوم الخ) تقدمت هذه  
المسائل في متفرقات القضاء وقدمنا الكلام عليها (قوله ودعوى الایصاء كوكالة) فأنصده قدوة السد  
لم يؤمر بالدفع له إذا كان عتيا في بدال المقر لأنه أقر أنه وكل صاحب المال بقبض الوديعة والغصب بعدمونه فلا  
يصح كالأقر أنه وكله في حياته بقبضها وإن كان المال يدانعي المقر في قول محمد الأول يصدق ويؤمر بالدفع  
إليه وعلى قوله الأخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم إليه وببأنه في الشرح بحر (قوله أو إقراره)  
أي الموكل بأنه ملكي المشتقة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضا وكالة أنه مال موكل في حين فقال  
ذو البدان ملكي وموكل آخر به فلو لم يكن له بنة فله أن يتخلف الموكل لا وكيله فلو كان بافلا فلتأخذ أن يحكم به  
لوكالة لو حضر الموكل وحلف أنه لم يقره بنى الحكم على حله ووكيل بطل الحكم له وبه يظهر ما في كلام الشارح  
(قوله لأن جوابه تسليم) لأنه ادعى الایفاء وفي ضمن دعواه إقرار بالدين وبأنه وكالة وتعامه في التبيين  
(قوله ما لم يبرهن) أي على الایفاء مستقبل لما مر أن الوكيل بقبض الدين وكل بالقبض بحر (قوله لا لا الوكيل)  
أي على عدم علمه بالقبض الموكل بحر (قوله لأن النيابة لا تجري في العين) وكيل قبض الدين ادعى عليه الدين  
الایفاء إلى موكله أو إبراءه وأراد تخليف الوكيل أنه لم يبرهن له بالتخلف أو أقر به لم يجز على موكله لأنه على الغير  
جامع الفصولين وهذا التحليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نوو العين عن الخلاصة وفي الزبادات في كل  
موضع أو أقر زنه فلذا أنكر تسخلف الأفي ثلاث مسائل وكل شراء أو حدة عساف أراد الرد وأراد البايع تخلفه  
بالتعميع لم أن الموكل رضي بالعيب لا يتخلف فان أقر الوكيل زنه \* الثاني وكيل قبض الدين إذا ادعى عليه  
السدون أن موكله أراضى الدين واستخلف الوكيل على العلم بالقبض ولو أقر به زنه \* يقول المحقق لم يذكر  
الثالث في الخلاصة وفي الثانية نفردا لغيره هو الإبراء الذي يدعيه المدين فكيف تصور لزومه وعلى الوكيل  
(قوله ولو كره بعض) أي بردامة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) أي لم يرد الوكيل على البايع ح كذا  
في الهامش (قوله حتى يتخلف الخ) يعني لا يقضي اتفاقا بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويتخلف أنه لم يرض  
بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذا المسئلة حيث لا ترد الامة على البايع وبين التي قبلها حيث  
يدفع الغرم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافا لها) حيث قال لا يؤثر القضاء في الفصلين  
لأن قضاء القاضي عندهما ينفذ ظاهره فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترضه قاضي زاده أنه  
إذا حاز نقض القضاء هنا عند أي حصة أيضا يوجب كل لا يتم الدليل المذكور والفرق بين المسئلتين ح  
(قوله أو الشراء) قصد له ما في الصرع من الخلاصة الوكيل ببيع الدار إذا أمسك الدار وباعه دناره  
لا يصح (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس بقيد ويدل عليه ما أطلق ما يأتي عن المتقي (قوله إلى غيره)  
أي غرمال الأمر سواء أضاف إلى مال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت اتفاقه) أي أو شرأنه أو تصدقه (قوله)  
لدين نفسه) أو غيره ح (قوله نعم الخ) لوجه الاستدلال فأنها لاتفاق ما قبلها فان قيام الدين في ذمة المدين  
كقيام المال في بدال الوكيل وصاحب الخمر والجرذ كراه من غير استدراك ح (قوله وصي أنفق الخ) سألني  
محرر هذه المسئلة في آخر كتاب الوصايا أن شاء الله تعالى (قوله غائب) والحاضر كذلك الأولى (قوله فروج)  
تكرار مع ما يأتي في باب الأول الباب (قوله وببأنه في الدور) قال فها قال في الصغرى الوكيل بقبض الدين إذا  
أحضر خصما فأقر بالموكل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيئته على الدين لا تقبل أم

بالاتفاق لأن الدراهم تتعين في وكالة نهاية وبراية نعم في المتقي لو أمر بأن يقبض من مدونه ألفا وصدق  
فتصدق بألف بل يرجع على المدين حاز استحسانا (وصي أنفق من ماله) والحال أن (مال اليتيم غائب فهو) أي الوصي كالاب (متلوع) لأن  
يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلمه في الخلاصة بأن قول الوصي وإن اعتبر في الاتفاق لم يكن لا يقبل في  
الرجوع في مال اليتيم إلا البيئته (فروج) أو وكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وببأنه في الدور



أقر التوكيل وأكره الدين لأن ثبت الوكالة لأمه لما أقر بالوكالة لا يكون خصما بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصما في إثبات الدين لكون البينة واقعة على خصم منكر الوكالة فافهم كذا في الهامش (قوله صرح التوكيل بالسلم) أي الإسلام وقد تقدم التنبيه على هذا المسئلة في باب الوكالة بالسلم والشرائح قال هناك والمراد بالسلم الإسلام لا قبول السلم فإنه لا يجوز ابن كمال وأختناه بعبارة الزيلعي فرأى في شرح الوهبانية قال في المبسوط إذا وكله أن يأخذ الدراهم في طعامه سمي فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل بالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم قرض لأن أصل التوكيل باطل لأن السلم له أمره ببيع الطعام من ذمته إلى ذمته الوكيل ولو أمره أن يبيع عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من صانع المقاييس فالتوكيل به باطل (قوله فلان طاهر أن يسلم الخ) فرعه على ما قبله لأنه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة بيان أحقها بالأغراض وهي مشبهة على سبيلين أحدهما يجوز للقيم أن يسلم من ريع الوقت في ربه وصهره كالموكل بعقد السلم ثم إن المال وإن ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو ما ورد دفعه من غلة الوقت وليس المراد ثبوته في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد أنه ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب وهنا يعطى المجلس كالتوكيل بالسلم يصرح وإن لم يكن الثمن ملكه أو يقول الثمن هنا معن أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة يعين التعيين ثانياً بما قد علمت أن قيم الوقت يوكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولو اشتبه أن ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة إذا أرادوا أن يجعلوا في القرية أمينا يحفظ زرعها ويقررون له على ذلك جعلوا وهي أن يأمره بعقد السلم ويستولون من الوكلاء على ما هو مقرر لهم بالظن والغلة السلم فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرح فها من غلة الوقت ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحق لم يرجع به في غلة الوقت وكان متبرعا لأنه صرف مال نفسه في غيره ما أدنى فيه تخبر بجالي المسئلة السابقة لأنه توكيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شرح الوهبانية في هذا المحل وقد صرح على تفهم هذا الكلام ولم يتلخص منه حاصل مدة طوله حتى فهم المولى بشئ يغلب على ظني أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي أن شخصاً يكون ناظراً على وقف فريد أن يجعل أمينا قادراً عليه بحيث يتفقد هوعاجلاً والأمين أجلاً فإذا أخذ من الأمين شاعلى ذلك ليقوم مقامه وأخذ مستغلات الوقت بدلا عن الجعل فهو لا يجوز له بيع الوكالة في المعنى لما علمت أن الناظر وكل الواقف وهذا يفعل في زماننا كثيراً في المقاطعات والأوقاف ويسمونه التزاماً فإذا تحصل له بهذا الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمين مضافاً على ما على غلة الوقت لصرفه في مآرقه وأخذ من ماعينه له الواقف من العشر مثلاً يستغل ذلك الأمين غلة الوقت على أنه السلم فيه يحصل الناظر نفع بنظارته ولا أمين بأمانته فهو أيضاً لا يجوز لأن الناظر وكل عن الواقف فكأنه صار وكلاء عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت أن الجائر التوكيل بعقد السلم لا يقبله فإذا أخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار فها من مال نفسه ونسب الغلة في ذمته فلزم من مثلها ما ظهر لم يمتحى أن هذا كله إنما يكون بعد بيان مقدار السلم فيجمع ما شرطه السلم ولا يكون فساداً من جهة أخرى كما لا يخفى والله

صلواته

(باب عزل الوكيل)

(قوله خيار شرط) لأنه انما يحتاج إليه في عقد لازم لم يمكن له من الخيار من فسخه إذا أراد مخرج (قوله فلم يوكل العزل) قال الزيلعي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير وعلى هذا قال بعض المشايخ إذا وكل الزوج بطلاق زوجته والتبنيها ثم غاب لا علق عزله وليس بشئ بل له عزله في الجميع لأن المرأة لا تعلق لها في الطلاق وعلى هذا قال الوكيل للموكل للموكل كذا علق غابته وكلي لا علق عزله لا كالعزلة تجدد الوكالة وقيل بعزل بقوله كذا وكذا فانت معزول وقال صاحب التهاية عندى أنه علق عزله بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فنصرف ذلك إلى المعلق والمنفرد كلاهما ليس بشئ ولكن الصحيح إذا أراد عزله أو أراد أن لا تبعقد الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن العلقه وعزلتك عن المجرى لأن ما لا يكون لازماً يصح الرجوع عنه

صرح التوكيل بالسلم لا  
يقول عقد السلم فلان طاهر  
أن يسلم من ريعه في ربه  
وصهره وليس له أن  
يوكل به من يجعله يجعل  
أمناعى القرية  
فيأمره بعقد السلم  
ويستلم على ما قبله  
باطل لأنه وكيل الواقف  
والوكالة أمانة لا يصح  
بيعها وتباسه في شرح  
الوهبانية

(باب عزل الوكيل)

(الوكالة من العقود الغير  
اللازمة) كالعارية  
(فلا يدخلها خيار شرط  
ولا يصح الحكم بها  
مقصودا وانما يصح  
في ضمن دعوى صحبة  
على غريم) وبينه  
في الدرر (فلم يوكل  
العزل متى شاء لم يتعلق  
به حق الغير)

كوكيل خصومة بطلب الخصم كاسجيء ولو اولا كالة دور في طلاق وعتاق على ما صححه البرازي وسيجي عن العيني خلافة قتيبة (بشرط علم الوكيل) أي في القصد أي المال الحكيم فينبغي أن ينزل قبل العلم كالرسول (ولو) عزله (قبل وجود الشرط في المعلق به) أي بالشرط به بقى شرح وهابانية (ويثبت ذلك) أي العزل (عشاقته به وبكاتبه) مكتوب بعزله (وأرساله رسولا) ميمنا (غديلا وأخيرا) اتفاقا (حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا) صدقة أو كذب ذكر المصنف في متفرقات القضاء (إذا قال) الرسول (الموكل أرسلني إليك) لا يبلغ عزله إليك عن وكالته ولو (٤٣٤) أخبره فضولي بالعزل (فلا بد من أحد شرطى الشئ ههنا) عددا أو عدالة

والو كالة منه اه ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تشمل المدخول التي أي ليس له عزله وإن علم به الوكيل لتعلق حق الغيبة فليس للوكيل العزل كوكيل خصومة وهو ما إذا وكل المدعي عليه وكالبا لخصومة بطلب الخصم الذي هو المدعي ثم غاب وعزله فإنه لا يصح لتلاخيص حق المدعي ح (قوله كاسجيء) أي قريبا (قوله ولو اولا كالة دور به) لا تخلوا ما أن يكون مبالغته على قوله فلموكل العزل أو على قوله ما لم يتعلق به حق الغيبة فليس الاصل يكون المعنى أن له العزل ولو كانت الو كالة دور به والمالفة حثيثا ظاهرة وعلى الثاني أنه ليس له العزل في الو كالة الدور به وعلى كل في كلام الشارح مناقشة ما على الأول فلما قلناه لقوله وسيجي عن العيني خلافة لان الذي سمي أن له العزل فليس خلافا وما على الثاني فلانه يقتضى أنه ما يتعلق به حق الغيوب ليس كذلك لأن من يقول بعدم عزله في الو كالة الدور به يقول أنه لا يمكن لأنه كما عزله بتجديده وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتتمل أنه حال من الو كالة الدور به يقتضى أنه مسألة أخرى من مدخول أو أيضا لو في طلاق وعتاق لا يقدر كونه في الو كالة الدور به وفي كل مناقشة أيضا لان البرازي لم يصح شيئا مما يل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض مشايخنا العزل وليس فمروا بفسطوة وقال فيه وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بلا علم لأنه وإن لم يلحقه ضرر ولكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه ثم يصح حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلموكل عزله ولا يرد حثيثا غلظه أنه مما لا حق فيه الغير كما يصرح به والظاهر أن قوله وسيجي عن العيني خلافة وقع من سهو القلم ولو حذفه لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجسدة أن يقال فلموكل العزل متى شاء ولو اولا كالة دور به ما لم يتعلق به حق الغيبة كوكيل خصومة بطلب الخصم بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق (قوله في طلاق وعتاق) لو أدخله على العرف أيضا فكانه قال ولو كانت الو كالة بطلاق وعتاق أي فان العزل فيها لا يصح س (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بجر (قوله كالرسول) فإنه ينزل قبل علمه س (قوله بعزله) أي أن وصل إليه المكتوب كتابيا في الفروع (قوله الموكل الخ) هو موقوف القول (قوله كاخواتها) وهي اخبار السيد بخبايا عمده والشفيع والبيع والبر والنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع والاخبار يعيب لم يرشدها وجره أذن وفتح شركة وعزل فاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل نكاح) فإنه يصح عزله نفسه في هذه الاشياء وإن لم يعلم الموكل لعدم تضرره ح (قوله عزل نفسه) قال في الاشياء لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا لو وكيل براءة شيء بعينه أو بيع ماله ذكره في وصايا الهديا بقتل وكذا الوكيل في النكاح والطلاق والعتاق اه وقال الباقي لا يصح ولا يخرج عن الو كالة قبل علم الموكل وفي الزيلعي عزل نفسه عن الو كالة ثم تصرف فيما قبل اليه قبل علم الموكل العزل مع تضرره فيه اه كذا في الهاشم (قوله وإمام) أي الصلابة أي لا يصح العزل الا بعلم الموكل وخص الجواهر لا يعزل الا إذا علم به السلطان ورضى بعزله سائحا (قوله ولو عزل الخ) العلل فاعل عزل والموكل مبنى الجهور لصفة العلل ونفسه مفعول عزل (قوله عند غيبته) أي غيبة الخصم الموكل (قوله وليس منه) أي ما يتعلق به حق الغيبة عزله نفسه (قوله ولا لقوله) معطوف على توكيله (قوله لعزله) قلنا من الزيلعي طرق عزله عن الو كالة الدور به وما هو الصحيح فيها أو أمانا ذكره خافني

(كاخواتها) المتقدمة في المتفرقات وقدمنا أنه متى صدقه قبل ولو فاسقا اتفاقا من ملك وفر على عدم زومها من الجانبين بقوله (فلاو كليل) أي بالخصومة وبشرائه العين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعتاق وينبع ماله وبشرائه بغيره كافي الاشياء (عزل نفسه بشرط علم موكله) وكذا بشرط علم السلطان بعزل قاض وإمام نفسها والالا كاسيطة في الجواهر (وكله يقض الدين ملك عزله ان بغير حضرة المدينون وان) وكله (بمحضرته لا) لتعلق حقه به كالم (الا إذا علمه) بالعزل (المدينون) فينبغي أن يعزل ثم فرع عليه بقوله (فلاودفع المدينون دينه إليه) أي الوكيل (قبل علمه) أي المدينون (بعزله براء) وبعده لا دفعه لغير

وكيل (ولو عزل العلل) الموكل ببيع الرهن نفسه بمحضرة الرهن ان رضيه به بالعزل (مهم والالا) لتعلق حقه به وكذا الو كالة بالخصومة بطلب المدعي عند غيبته كالم وليس منه توكيله بطلانها بطلبه على الخصم لانه لا حق لها فيه ولا قوله كالم عزله فانت وكلي لعزله بكمالاته كانت معزول عني (وقول الوكيل بعد القول بمحضرة الموكل ألقت توكلني أو أمانا من الو كالة ليس بعزل كوجود الموكل) بقوله لم أوكلك لا يكون عزلا (الآن يقول) الموكل للوكيل (واقفه لا) كالم شيء فقد عرفت أنها لو كان فعزل) زيلعي لكنه ذكر في الوصايا أن يجوز عزل وجه المصنف على ما إذا واقفه الوكيل على الترك لكن أثبت القهستاني اختلاف

الرواية وقد تم الثاني وعمله بان محمود ما عدا الشكاح فحسب ثم قال وفي رواية لم ينزل بالحدود او فليحفظ (وينزل الوكيل) بالاعزل (بنهاية) الشيء (المول) فيه كما لو كلفه قبض دين قبضه) بنفسه (او) وكلمه (شكاح قرحه) الوكيل (٤٣٥) براز يقولوا بالموكل والوكيل معا او لم يعلم السابق

فيبيع المولى اولى عند محمد وعند أبي يوسف يشتر كان ويخبر ان كما في الاختيار وغيره (و) ينزل (عوت) أحدهما وجنونه مطبقا) بالكرس أى مستوعبا سفعلى الخصم بدر وغيرها لكن في الشربلية عن الضمرات شهر وبه يفتى وكذا في القهستاني والسافى وحمله قاضيان في فصل فيما يقضى بالمجتهدات قول أى حفيضة وأن عليه الفتوى فليحفظ (و) بالحكم (بلحوقه مرندا) ثم لا تعود يهود مسلما على المذهب ولا واقفته بحرق وشرع الجمع وأعلم أن الوكالة اذا كانت لازمة لا تبطل بهذه العوارض قلنا قال (الام) وكالة الازمنة (اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن يبيع الزهن عند حلول الاصل فلا ينزل) بالاعزل ولا (عوت) المولى وجنونه كالوكيل بالامر بالبدو والوكيل يبيع الوفاء لا ينزلان بموت المولى بخلاف

الجور لو قال كذا وكذا فانت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح بتعلقه بالشروط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصرفه فاذا وكله لم ينزل اه (قوله) لم ينزل بالحدود وفي حاشية أبي السعود عن خط السيد الجوى عن الولا الجبة تصحيح أن الجور يرجع قال وعلمنا الفتوى (قوله) وينزل الوكيل) وفي شركة العناية بشكل على هذا أن من وكل بقضاء الدين فمضاه المولى ثم مضاه الوكيل قبل العلم لم يضمن مع أنه عزل حكى وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين ما مودر بأن يجعل المؤدى مضموما على القاضى لان الدين تقضى بأشغالها وذلك تصور بعد أداء المولى ولذا يضمنه القاضى لو هلك بخلاف الوكيل بالصدق اذا دفع بمصدق المولى فلا يلزم يضمن أو كبل ينضر المولى لانه لا يتكمن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بتوع تصرف السامحى (قوله) فروجه الوكيل) أشار بهذا وعاقبه الى أن نهاية المولى فيه اما أن تكون من جهة المولى أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل بها فلو طلق المولى المرأة نفلس الوكيل أن تزوجه اياه لان الحاحقة قد انقضت وفي البراز لم يملكه الترويج فقر وجهها وطشها وطلقها بعد العتق وزجهما من المولى صح لبقاء الوكالة السامحى أقول الظاهر أن الضمير في تزوجه هو كبل لا المولى والافاق ما هنا وما أتى من أن تصرفه بنفسه عزل تأمل (قوله) وينزل) وفي التبيين من باب المفقود رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرف هادف الغاب الى ما لاحظته ثم فقد المبلغ فله أن يحتفظ وليس له أن يعمر الدار لا بد من الحما كانه ليعله قدمات ولا يكون رجل وصلا للفقود حتى يحكم عونه اه وبهذا علم أن الوكالة تبطل بفقد المولى في حق التصرف لا الحفظ بصر (قوله) عن المضرات شهر) أى مقدار شهر (قوله) بلحوقه مرندا) في اضاخ الاصلاح المراد بالحق شونه بمحكم الحما كبحر لكن عبارة دور الجوار ولحاقه بحرب مبطل بغير حكمه قال شارحه لان أهل الحرب أموال في أحكام الاسلام وبلحاقه صار منهم اه وفي الجمع ولحق المولى بصدورته بدار الحرب مبطل وقال ابن حكيم به قال ابن مالك لان لحاقه اعم بما ثبت بقضاء القاضي فقد لحاق لان المرتد قبله لا يبطل قول كل عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل وألحق بدار الحرب بطل اه فعلم أن ما في الانصاح على قولهما وقنه بحث في العقوبة فانظر ما كتبنا على الصر (قوله) يعود مسلما) أى سواء كان وكلا أو موكلا بصر (قوله) بخر) عبارة ومقتضاها أنه أنه لو افاق بعينه جنونه مطبقا لا تعود وكالته (قوله) العدل) مفعول وكل وقوله أو المرتهن عطف على العدل ح (قوله) والوكيل يبيع الوفاء) لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم الرهن فيصير وكلايان رهن ذلك الشيء فيكون مما يتعلق بحق الغر وهو المشتري أى المرتهن تأمل ثم رأيتهم يقولون لا عن الجوى وما ذكره السامحى من أنه يبيع الرهن فهو غفلة فتنبيه قال جامعه الذى كتبه السامحى في هذا المحل ما نصه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في الحط وكلمه يبيع عزله عزله الآن يتعلق به حتى الوكيل بان يأمره بالبيع واستنفاذ الثمن بازاء دينه وقال قاضى مخان اذا دفع الى صاحب الدين عينا وقال به وخد حقت منه فباعه وقبض الثمن فهلك في يده يملك من مال المدينون ما لم يتحدث به الدين في قبض نفسه زاد في البراز به ولو قال بعه فخلت صار قابضا والهلاك عليه لا على المدينون اه وما يبيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن اه (قوله) بالخصومة) أى بالناس الطالب بصر (قوله) أو الطلاق) فنه أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والظاهر أنه مبنى على مقابل الاصل من أنه لازم (قوله) براز) ونصها فاما في الرهن فاذا وكل الراهن العدل أو المرتهن يبيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر بالبدو لا ينزل وانما المولى أو من والوكيل بالخصومة بالناس الخصم ينزل بمنون المولى وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت المولى استصفا قسما اه بخر فتأمل (قوله) وفيما عداها) أى الوكالة وهذا ينافى قول المتن كالوكيل بالامر بالبدو والوكيل يبيع الوفاء ح (قوله) بالطلاق الدرد) حيث قال ودأى انزل الوكيل في الصور المذكورة اذ لم يتعلق به أى بالتوكيل حتى الغير اما ما يتعلق به فلا ينزل

الوكيل بالخصومة أو الطلاق براز به قلت والحاصل كافى الصرا أن الوكيل يبيع الرهن لا تبطل بالاعزل حقيقة أو حكما ولا بطرود عن الاهلية بخنونه وردة وفيما عداها من الازمة لا تبطل بالحق بل بالحكمى وبالطرح عن الاهلية قلت فاطلاق الدردية نظر (و) ينزل (انقاراق أحد الشريكتين)

ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وان لم يعلم الوكيل) لانه عزل حكى (و) ينزل (بمعنى) لو كلفه لمساكنة وجره) أي موكله (لوماذونا كذلك) أي علم أو لانه عزل حكى كما مر وهذا (انا) كان وكلا في العقود والخصومة أما إذا كان وكلا في قضايا غير واقضائه وقض وبيعة فلا ينزل بمجر وعجز ولو عزل الموكيل عبده (٤٣٦) الماذون لم ينزل (و) ينزل (بصرفه) أي الموكل (بصرفه) في نفسه فيما وكل فيه تصرفا يعجز

الوكيل عن التصرف معه والا لا كولو طلقها واحدة والعدة باقية) فالوكيل تطلقها أخرى لتمام الحبل ولما رتد الزوج أو طلق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة (وتعود) الوكالة اذا عاد اليه) أي الموكل (قديم ملكه) كأنه كسبه ببيع فباع موكله ثم عدله بمأهوه ففسخ بقر على وكالته (أو بقي أثره) أي أثر ملكه كسبته العدة بخلاف ما لو تجدد الملك (فروع) في المنقط عزل وكتب لان ينزل المالم يصله الكتاب \* وكل غائب ثم عزله قبل قوله صح وبعده لا \* دفع اليه فقبضه ليدفعها إلى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالدفع \* أبرأه مال عليه برى من الكل قضاء أو ما في الآخرة فلا لا يقدر ما يتوهم أنه عليه \* وفي الاشياء قال لم يوفيه من جائله بعلامه كذا أو من أخذ أصبعه أو قال لك كذا فدفع اليه

اه فان قوله أما اذا تعلق به حق الغير يدخل فيه الوكالة بالخصومة بالناس الطالب والحكم فيها بالناس كذلك وأصله في المنع ولا يفتي أنه وارد على ما نقله الشارع عن شرح ابي جعفر أيضا (قوله) ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل الشريك أو أحدهما ثالثا بحجر يعني أنه تبطل التي في ضمن الشركة ووكالة وكلهما بالتصرف وفيه اشكال من حيث أنه لا يصح أن ينفرد أحدهما بفسخ الشركة بدون علم صاحبه بل يتوقف على علم لاه عزله قصدي فكيف يتصور أن ينزل بدونه ويمكن أن يحصل على ما ذكركم المالك أو أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علما بذلك أو لم يعلم لانه عزل حكى اذا لم تكن الوكالة متصرا بها عند عقد الشركة في بلى س (قوله) لو مكاتبنا) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والماذون عزل وكلهما أيضا كأنه عليه في الصروقال فله وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجز على الوكالة كذا في كافى الحاكم وهو يقتضى أن توكيل عبد الغير موقوف على رضا السيد وفسخ المطلق حوازه على أنه لا عهدة عليه في ذلك إلا أن يقال أنه من باب استخدام عبد الغريم ثم المكاتب لو كتب أو أذن المحجور تعد الوكالة لان تحتها اعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقدر ذلك وبعد الكتابة الثانية والأذن الثاني شرح جمع لان ملك (قوله) لم ينزل (لانه حجر خاص والأذن في التجارة لا يكون إلا عا مافكان العزل باطلا لا ترى أن الولي لا يملك تهميه عن ذلك مع بقاء الأذن س (قوله) وينزل الخ) قال في الهامش ولو وكلت بالتزويج ثم ان المأثرة وحت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة عز بذلك أول يعلم ولو أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يضر ج عن الوكالة واذا تزوجها حاز النكاح ولو كان وكيلان بنائب الرجل يتزوج امرأه بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحط هندية (قوله) والعدة باقية) الواو استثنافه لتمام الفهم (قوله) وألحق) أي ولي يحكم به فلا ينافى ما تقدم (قوله) وتعد الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد أنها تعود بعدز والها لانه لم ينزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعارة التي بلى فالوكيل باق على وكالته (قوله) على في وكالته) وان رد عمال لا يكون فسخا لا تعود الوكالة كالوكلة في هندية ثم رويها الموكل ثم يرجع في هتمه يمكن للوكيل الهبة من (قوله) وبعده لا) أي حتى يصل اليها المأثر (قوله) دفع اليها الخ) وكيل البيع قال بعته وملكته من رجل لا أعرف موضع النش قال القاضي يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم حصص والعلة لاهما من أن النبي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النبي عن التسليم فلا أن لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تختلف مسألة القمقة بآرية (قوله) ونسي) أي نسي من دفعها اليه (قوله) أبرأه مالها (عليه) أنظر ما نساخذ كهذا الفرع هنا (فروع) بعث المدينون المال على يد رسول فهلك فإن كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المدينون هلك عليه وقول الدائن بعث هلم فلان ليس رسالة منه فاذا هلك على المدينون بخلاف قوله ادفعها إلى فلان فانه ارسلها فاذا هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة أشبهه (قوله) أو بيع لخالد) أي أو قال بعه وبيع لخالد (قوله) فخالفه) أي أو خالفه فحجز البيع له لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالتقاضي أو بيع لخالد بعده كان مشورا بخلاف قوله بيع بالتقاضي أو بيع لخالد ونقل الجواز ولهذا أتى بصيغة قالوا اشترى ثيابي لمخلصا (قوله) وفي الدفع) أي إذا ذكروه بدفع ألف يقضى بها دينه فادعى الدفع (قوله) مقدم) على قول الموكل أنه لم يدفع (قوله) رب الدين) أي بأنه ما قبض (قوله) واخصم بحجر) أي يحجر الموكل على الدفع إلى الطالب (قوله) مال المبيع) أي الثمن ابن الشفعة (قوله) ينظر) أي يصلح بينهما بالتصرف

(كتاب الدعوى)

في دفعه وبيع بالتقاضي أو بيع لخالد \* فخالفه قالوا يجوز التعذر ولو قبض الدال مال المبيع كى يسلمه منه وضاع يشتر

لم يصح لانه تو كسل لمجهول فلا يبرأ بالدفع الموفى الوهامة قال ومن قال أعطى المال قاض خنصر \* فأعطاه لم يبرأ وبالمال بخسر وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم \* كنا قول رب الدين واخصم بحجر

(كتاب الدعوى)

لا يفتي مناسبتهم الا وكالاته بالخصومة (هي) لفظة قول بقصدية الانسان المجاب بحق على غيره وانما الثالث فلا يتوون وجهها صاوي بفتح الواو كفتوى وقفاوي ددر لكن خرم في المصباح بكسر هاء اضافة معحافظة على الف التائيت (٤٣٧) وشرا (قول مقبول) عند القاضي

(يقصد به طلب حق قبل غيره) خرج الشهادة والاقرار (أو دفعه) أى دفع الخصم (عن حق نفسه) دخل دعوى دفع التعرض فسمع به ببقى رازية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع راجحة وهذا اذا ارد بالحق في التعريف الامر الوجوى فلا يزيد مايم الوجوى والدعوى لم يحتج لهذا القصد (والمدعى من الخازنة) دعواه (ترام) أى لا يجرى عليها (والمدعى عليه بخلافه) أى يجرى عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فالحل لادعى عليه عند محمديه يقضى رازية ولو القضاة في المذهب الاربعة على الظاهر وهى اقتصت مرارا بخر قال المصنف ولو الولاية لقاضيين فاكتر على السواء فالعبرة بالمدعى ثم لو أمر السلطان بإجابة المدعى عليه لم اعتبر لغيره بالنسبة اليها كما مر مرارا قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على حدة أما اذا كان في المصر حقيقى وشافى ومالكى وحنبلى في مجلس واحد والولاية

في القواكه البديرة لان الغرس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فلتراجع (قوله لكن خرم) عبارة محنة ٣ قال في المصباح وجع الدعوى الدعاوى بكسر الواو لانه الاصل كاساوى وفتحها معحافظة على ألف التائيت ح كذا في الهاشم (قوله دعوى دفع التعرض) قال في الصرا على أنه سئل فأرى الهناية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره فأجاب لا يجرى المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما تقول في القضاوى من جهة الدعوى يدفع التعرض وهي مسبوقة كافي البرازية والنزاعه والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى لانه كان شىء يدعىه والا يشهد على نفسه بالبراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعرض في كذا فيعرض ويطالبه في دفع التعرض فافهم ح كذا في الهاشم (قوله لهذا القصد) أى قوله أو دفعه فله فصل قصده الا دخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشاره الى ان الجبر في أصل الدعوى لا يفتى بدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محلة) أى بخصوصها وليس قضاء وعاما (قوله رازية) ليس ما ذكره عبارة البرازية وبعبارةها كافي المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما ان يذهب الى قاض فالحل لادعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذاعن الخاتمة قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد ان يحاصبه الى قاض محله والاخر يأتى ذلك لاختلافها أو يوسف ومحمد والصحيح أن العرف لمكان المدعى عليه وكذلك كان أحد هما من أهل العسكر والا من أهل البلدة اه وعليه في المحيط كافي الصرا على يوسف يقول ان المدعى منى الخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه واجمل الشارح عبارة البرازية على ما في الخاتمة من التقيد بالحق لا قاطلة المصنف في المنع هذا كله وكل عبارة أصحاب القضاوى في هذا فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في ما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما اذا كانت الولاية لقاضين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند أى قاض أراد اذا ظهر فانه في كون العبرة بالمدعى أو بالمدعى عليه ويشهد لجهة هنا مقدمه من تعطيل صاحب المحيط اه وزد الخوازمي وأدعى ان هذا الالهيان اسمه وذكر أنه حيث كانت العلة لا يوسف ان المدعى منى الخصومة ولحدد ان المدعى عليه دافع لها لا يتجوز ذلك فان الحكم اذ تربع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا وأقول الخبر في هذه المسئلة ما نقله الشارح عن خط المصنف ومضى عليه العلامة القندسي كما قبله عنه أو السعدود واصله أن ما ذكره من مصحح قول محمد بن محمد أن العرف لمكان المدعى عليه ناظر فاما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط دليل قول العمادى وكذلك كان أخذهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة فأراد العسكرى أن يخصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الخندى ففقهه ولا ولاية يقلل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على أى من حضر عنده من مصرى وشافى وحلبى وغيرهم كافي قضائهما تناقضى في التعويل على قول أبي يوسف ولو افقته لتعريف المدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فطلبه قبل أى قاض أراد به يظهر أنه لا وجه لما في الخبر من أنه لو تعدد القضاة في المذهب الاربعة كافي القاهرة فالحل لادعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وه اقتصت مرارا اقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن الفتى أبي السعدود العمادى أن قضية المالك الحرمية ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهبه المدعى عليه اه وأشار اليه الشارح (قوله قال المصنف) فيمر دعى البحر لان قضاة المذهب في زماننا ولا يتم على السواء في التعميم (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية (قوله لغيره) أى لغير من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى (قوله كافر) من أن القضاء بتقيد (قوله قلت) مكررمع ما قبله (قوله على حدة) أى لا يقضى على غيرها لها (قوله في مجلس) قيد تناقضى والظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) أى لم يخصص كل واحد بمحلة واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في إجابة المدعى لما أنه صاحب الحق كذا يحيط المصنف على هاشم البرازية فليحفظ (وذكر كها إضافة الحق

التي نفسه) أو أصلا كلي عليه كذا (أو) اضافته (الى من ناب) المدعى (منابه) كوكيل ووصى (عند النزاع) متعلق باضافة الحق (وأهلها العاقل الميز) ولو صلبا ولو أذنوا في الخصومة (والأشياء) وشروطها) أي شرط جواز الدعوى (عجل القضاء وحضور خصمه) فلا يقضى على غائب وهل يحضر بعد الدعوى بان للبصر أو بحيث يثبت عزله ثم والاخفى يهرن أو بخلف مينة (ومعلومية) المال (المدعى) اذ لا يقضى بجهول ولا يقال مدعى فيه به الآن (٤٣٨) يتضمن الاخبار (و) شرطها أيضا (كونها مازمة) شيأ على الخصم بعد ثبوتها

**(قوله عند النزاع)** قال في الصريح فرج الاضافة حالة المسألة فانها دعوى لا شرعا وتظهر ما في النزاع به عن في بدرجل يقول هوليس في وليس هناك منازع لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه صح وان كان ثم منازع فهو اقرار للنزاع فلو ادعاه بعد لنفسه لا يصح وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا للملك اه قال السامحاني أقول كلام البراز بمفروض في كون النفي اقرارا للنزاع أو لا وليس فيه دعوا الملك لنفسه حالة المسألة **(قوله)** وشروطها لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الحرز والتحقق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بحر (فائدة) لا تصح الدعوى بالاقرار لما في النزاع به عن الأخيرة ادعى أنه كذا وان العن التي في يده لما نه أقوله به أو ابتداء دعوى الاقرار وقال انه أقر أن هذا في أو أقر أن في عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق المخبر من فصل الاختلاف في الشهادة وسيأتي متنا أول الاقرار **(قوله)** في يهرن أو بخلف هذان قولان لا قول واحد يخبر فيه بين البرهان والتخفيف فراجع البحر **(قوله)** ومعلومية المال المدعى أي بيان حسبه وقدره كافي اكتفى **(قوله)** اذ لا يقضى بجهول ويستثنى من فساد الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الحاشية معني باليهرن الأصل اذ شاهده وأهله رهن عنده فبأول بسم الشوب ولم يعرفوا عنه حازت شهادتهم والقول لآخره في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى بالاولى اه بحر قلت وفي المراج وفساد الدعوى امان لا يكون لزمنه على الخصم أو يكون المدعى مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حقا من وصية أو اقرار فانها معصيان بالجهول وتصح دعوى الاراء المجهول بالاخلاف اه فليفت المستنبات نجسة تأمل **(قوله)** ولا يقال مدعى فيه به وفي طلبة الطلبة ولا يقال مدعى فيه به وان كان يشكبه المتفقه الا أنه خطأ مشهور فخير من صوابه هجور جوى ط **(قوله)** والا كان عبداً أي وان لم تكن ملزمة كما نادى التزكيل على موكله الحاضر فانها لا تصح لامكان عزله كافي الصرح كذا في الهاشم **(قوله)** وله ورده بالرجع على تقن **(قوله)** في الفواكه البدرية قال في المنع لکنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى تفصل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد منها ما سألني آخر فصل التحالف **(قوله)** وسحققه عند قول المصنف وقضى بشكوه من **(قوله)** انه في يده) فلو انكر كونه في يده فهرن المدعى انه كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ تستعمله فيقبل ويجبر بحضوره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل اذ انما ثبت خروجه من يده فتق ولا تزول بشك أو اقر في البحر وخزم به الفهستاي وزد في نور العين بان هذا استحباب وهو حجة في الدفع لا في الالبات كافي كسب الاصول **(قوله)** وطلب المدعى الخ هذا اذا لم يكن المدعى عليه مدعوا فان ادعى عين ودعاه لا يكف احضارها بل يكف التخلية كافي الصرح عن جامع الفصولين **(قوله)** بان كان في نقلها مؤنية فبأن هذا من قبيل الرضى والصبره فذكره متساهو قال في ابصاح الاصلاح الا انما تعسر بان كان في نقله مؤنية وان قلت ذكر في الخزانة ح **(قوله)** وأغنيها) بان لا يدري مكانها ذكره قاضي زاده ح **(قوله)** لانه) أي القصة وذكر الضمير باعتبار المذكور وهو قوله وذكر قريته **(قوله)** وان تعذر أي بفسر **(قوله)** والالتكن تكرار مع قوله وذكر قريته ان تعذر س «(فرع)» وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسع لاهد دعوى مبتدأه أو افلا بحر عن البرازية **(قوله)** ذكر القيمة لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرقها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها متى تعرف

والا كان عبداً (وكون المدعى بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستقبل وجوده) عقلا أو علة (باطلة) لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله المعروف النسب أولان لا يولد مثله لانه هذا أبني وظهر في المستحيل العادى كدعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخره أقرضه بالها دفعة واحدة أو غصبها منه فالتاخر عدم سماعها بحجوه خربان الغرس في الفواكه البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخصم) وهو المدعى عليه بلاؤ بنم حتى لو سكت كان اذكارا فسمع الاستعلاء الا أن يكون آخر من اختيار وسحققه وسيب تعلق بقوله المقدر بتعاطي المعاملات (فلو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعى (انه في يده فبحر حق) لاحتمال كونه من هونا

في يده أو بحسب ما بين في يده (وطلب المدعى) (احضاره ان أمكن) فعلى الغرم احضاره (ليشار اليه في الدعوى والعين والشهادة والاستخلاف) وذكر المدعى (قيمتان تعذر) احضار العين بان كان في نقلها مؤنية وان قلت ابن كمال معني بالخزانة (ملا كها أو غنيها) لانه مثله معني (وان تعذر) احضارها مع راقها كرحى وصبرة طعام وقطيع غنم (بعث القاضي أمينة) ليشار اليها (والا) تكن باقية (اكتفى) في الدعوى (بذكر القيمة) وقالوا لوداعي انه غصب منه

عين كذا ولم يذكر فيها اسم فحلف خصمه أو يجبر على البيان دبر وابن مالك ولهذا (ادعى أعباء مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر  
فيه الكل جملة كذا) الأجل على الصحيح وقيل يستثنى ويحلف خصمه على الكل (٤٣٩) مرة (وان لم يذكر فيه كل عين على

حدة) لانه لما صغ  
دعوى القصب بالبيان  
فلأن يصح اذابن قيمة  
الكل جملة بالاول وقيل  
في دعوى السرقة بشرط  
ذكر القيمة ليعلم كونها  
نصا ما قاما في غيرها فلا  
يشترط عمادية وهذا  
كاه في دعوى العين لا  
الدين فلو ادعى قيمة شيء  
مستعمل لا يشترط بيان  
جنسه ونوعه في الدعوى  
والشهادة بل على القاضي  
عمادا بقضي (واختلف  
في بيان الكورة والانونة  
في الدابة) فشرطه أبو  
الشبث أن يؤولا وخاره في  
الاشترار بشرط الشهيد  
بيان السن أيضا وعامه  
في العمادية (وفي  
دعوى الابداع لا بد من  
بيان مكانه) أي مكان  
الابداع (سواء كان له  
جمل أو لا وفي القصبان  
له جمل ومونة فلا بد  
لصفة الدعوى (من بيانه  
والجمل حله (لا وفي  
غصب غير المثل بين قيمة  
يوم غصبه على الظاهر  
عمادية وبشرط التجدد  
في دعوى العقار لا يشترط  
(في الشهادة عليه ولو)  
كان العقار (مشهورا)

العين الهالكه غايه البيان وفي شرح ابن الكمال ولا يعرف ذلك للتوصيف لانه لا يعبدى بدون ذكر القيمة  
وعند ذكرها لاجل ما فيه أشبه إلى ذلك في الهداية اه وفي القهستاني وفي قوله وذكر قيمته ان تعذر اشارة  
إليه لا يشترط ذكر اللون والذ كورة والون في الدابة وفيه خلاف في العمادية وقال السد  
أو القاسم ان هذه التعريفات لا بد من اشارة أو أخذ عينه أو منه في المثل أما إذا أخذ قيمته في القضي  
فصعب أن يكتب ذكر القيمة كافي بحاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في الصر والحوصل أنه في دعوى  
القصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في حجة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للعاصب  
والمرتهن اه فلت وزاد في العراج دعوى الوصية والأقرار قال فانها يصحان في المجهول ونص دعوى الإبراء  
المجهول لا خلاف اه ففى خمسة (قوله ولهذا) أي لجماعها في القصب وان لم يذكر القيمة قال في الدرر  
ولو قال غصبت، عن عين كذا ولو أدرى قيمته فالأوسع قال في الكافي وان لم بين القيمة وقال غصبت عن عين كذا  
ولأدرى أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عمادة الكتب أنه تسمع دعواه لأن الإنسان ربما لا يعلم  
قيمة ما فلو كاف ببيان القيمة لتضرر به أقول فأنه حجة الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة توجه العين على  
النصر إذا تكروا والجبر على البيان إذا أقر أو نكل عن العين فتأمل فإن كلام الكافي لا يكون كافيا لاجل التحقيق  
ح (قوله وتقبل بيته) أي على القيمة (قوله أو يحلف) أي عند عدم البيعة (قوله لانه) علة لانه (قوله لا  
يشترط ذكر القيمة) قال الشيخ غير وفلف الزهري أن يكون المعنى أنه إذا كانت العين حاضرة لا يشترط  
ذكر قيمتها إلا في دعوى السرقة سوى (قوله وهذا كله) أي المذكورين من الشروط السابقة (قوله لا  
الدين) ساقى دعوى الدين في المتن (قوله لا يشترط بيان جنسه) أقول في شبهة في هذا الحل وهي أنه لو ادعى  
أعباء مختلفة فقد مر أنه يكتب ذكر القيمة لكل جملة وذكر في الفصول أن لو ادعى أن الاعيان قائمة بنده  
بغيره بحاضرها فتقبل البيعة بحضورها ولو قال إنها هالكة بين قيمة الكل تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه  
المصنف في دعوى الاعيان انما هو إذا كانت هالكة ولا يلزم الاحتجاج إلى ذكر القيمة لانه ما مور بحاضرها وقد تناه عن  
ابن الكمال أن العين إذا تعذر احضارها جازها لا ويجوز ذكر القيمة معن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره  
المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة قوله هنا يشترط بيان جنسه ونوعه بمسلك وان قلنا أنه لا بد من  
ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فقامي قوله تعا  
للمحرو وهذا كاه في دعوى العين لا الدين فلتأمل وفي الصرع السراجية ادعى عن تجدد ولم يشترط بيان حدوده  
(قوله من بيانه) أي بيان موضع القصب (قوله على الظاهر) قال في نور العين وفي القصب غير المثل وأهلا ك  
ينبغي ان بين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المال بين أخذ قيمته يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد  
من بيان أنها قيمة أي اليومين ولو ادعى ألف دينار سبب اهلاك الاعيان لا بد من أن بين قيمتها في موضع  
الاهلاك وكذلك لا بد من بيان الاعيان فإن منها ما هو موقفي ومنها ما هو منقضي اه (قوله في دعوى العقار) في المغرب  
العقار الصفة وقيل كل مال له أصل كالدار والضيعة اه وقد صرح حنايتنا في كلب الشفعة بان البناء والتخل  
من المنقولات وأنه لا شفعة فيها إذا بنا على عرصة فان ساعها وحيث ساعا وقد غلط بعض الناصر بين فعل  
التخل من العقار وبينه فلم يرجع كعادته في حاشية أي السعود وقوله لا شفعة فيها الخ يتحمل على ما إذا لم  
تكن الأرض محتكرة ولا ألبانها بالأرض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار التحق بالعقار كما  
ساقى في الشفعة (قوله كافي التيب) فان ذكر الاسم أهم من الاسم مع ذكر اسم الأب وهذا أهم من ذكر  
الاسم مع اسم الأب واسم الجد كذا في الهامس (قوله فلو ترك) أي المدي والشاهد فكهما في التوى والغلط  
واحد كما صرح به في الفصولين (قوله وغلطه لا) أي لا يصح وتغير ما إذا ادعى شرا من شيء منقود عن الشهادة

خلاها (الادعاء عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج إلى ذكر حدودها) كالأدعي عن العقار لانه دعوى الدين حقيقة محر (ولا بد من  
ذكر بلدتها الدار ثم العلم تمام السكة) قيداً لا عام عفاً لا خص فالأخص كافي التيب (ويكتب ذكر كثراته) فلو ترك الرابع صح وان  
ذكره وغلط فيه لا يلتقي لأن المدعي يحتلف فيه ثم اعلم ان ثبت الغلط أقر بالشاهد

الرجل (مشهورا) والا  
اكتفى باسمه لحصول  
المقصود (و) ذكر  
(أنه) أي العقار (في  
يده) لصبر خصما  
(ويزيد) عليه (غير  
حق ان كان) المدعي  
(منقولا) لما مر (ولا  
ثبت بدعي العقار  
بصادقهما بل لابد  
من بينة أو علم قاض)  
لاحتيال تزويرهما  
بخلاف المنقول المعينة  
يدهم هذا ليس على  
الاطلاق بل (إذا ادعى)  
العقار (ملكنا) مطلقا  
أما في دعوى النصب  
(و) دعوى (الشراء)  
من ذي اليد (فلا)  
يفتقر لينة لأن دعوى  
الفعل كإصحاح على ذي  
اليده تصح على غيره  
أي بزيادة (و) ذكر  
(أنه بطالبه) لتوفقه  
على طلبه ولا احتيال  
وهو أوجب من التثنية  
استغنى عن زيادة غير  
حق فافهم (ولو كان) ما  
يدعيه (دينا) مكيلا أو  
موزونا تقدا أو غيره  
(ذكر وصفه) لأنه  
لا يعرف إلا به (ولابد  
في دعوى التثانين

مقوله ثم صار اسمه فلانا  
ومثل ذلك في نور العين ثم  
قال بعدد ما علمناه وعلى  
هذا التقاس فافهم هذا إذا

ترك الشاهد أحد الحدود وأغلط فترك المدعي أحد الحدود وأغلط فيه حكمه محكم الشاهد من خطا من حرم الشيخ العباسي المهدي

تقبل وان سكتوا عن بيان جنس التمن ولو ذكره واختلغوا فيه لم تقبل كافي الزيلي سألني (قوله فصولين)  
وفيه أيضا ما لو ادعى المدعي لاسمع ولا تقبل بمتنه لأن المدعي عليه حين أحال المدعي فقد صدقه أن المدعي  
بهذا الحدود فبصر بدعوى القاطع بعدم مناقضاً ونقول بتفسير دعوى القاطع أن يقول المدعي عليه أحال الحدود  
ليس ما ذكرنا شاهداً ويقول صاحب الحدود ليس بهذا الاسم كل ذلك في والشهادة على النفي لا تقبل وهو صاحب  
جامع الفصولين بحث فبازكر كتماناً على هامش الصراحة أنه يمكن أن يحجب المدعي بأن هذا ليس للفلان  
يكون مناقضاً ويجيب ابتداءً بأنه مخالف لما حدثه فينفي التفصيل وتعمام فيه ويحط السالحي والمخلص  
أن يقول المدعي عليه هذا الحدود ليس في يدي فبازكر أن يقول الخصم بل هو في يدي ولكن حصل غلط فتمت به  
ولو تدارك الشاهد الغلط في المجلس يقول أوفى غيره إذا روي في رايه وعارها ولو غلطوا في حد واحد أو حدين ثم  
تداركوا في المجلس أو غيره قبل عند إمكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا وأما فلان  
واسترا ما لذكر (قوله ولا بد من ذكر الجلد) فلهنا قبل باب الشهادة على الشهادة أن الدعوى والشهادة  
بالحدود في هذا الصلح تصح أما في الدار فلا بد من عهده وولم يشهور اعتدائي خفية وتعمام حدهم كرجد  
صاحب الحدود عندهما العقد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة فعلى هذا لو ذكر  
يزيد دار فلان لم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكفبه إذا الحاجة إلى العلم بالاعلام ذلك الرجل وهذا ما يحفظ  
حدافصولين (ق) قال في جامع الفصولين لو ذكر يزيد دار فلان لم يحصل التعريف أهو بذلك  
الاسم والنسب وقيل يصح لأنه من أسباب التعريف اهـ وعلى الأول قبله بأنه لا يورث مجهول منهم وفرض  
وعسبه ووزعم ثم روي لو كتب يزيد وروثه فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ثم روي كتمان يزيد دار فلان  
فلان يصح حداد ولو جعل أحد حدوده أرضاً لا بد من مال الكمال لا يكفي أقول لو كانت معروفة ينبغي أن لا يحتاج  
إلى ذكر صاحب الحدود الغرض اهـ ولا يخفى أن بحثه مخالف لقول الأحام كإدعاء عنه ثم قال ولو جعل  
أحد الحدود أرضاً ملكة يصح وإن لم يذكر أنه في يدي من لانه في بالسلطان بواسطة دنايه والطريق يصح  
حداد بالبيان طوله وعرضه الأعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو رواية وطاهر المذهب يصلح  
والمنسحق كنه ولو قال يزيد أرض فلان وفلان في هذه القرية بأرض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى  
والشهادة ولو ذكر يزيد أرض الوقف لا يكفي وينبغي أن يذكر أنها وقف على الفقراء أو المسكدين أو نحو  
ويكون كذا الكرافق وقيل لا يثبت التعريف بذكر الكرافق ما لم يذكر أنه في يدي من أقول ينبغي أن يكون  
هذا على تقدير عدم المعرفة إلا أنه لا يفتقر إلى الإثبات في هذه القرية بأرض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى  
(قوله ولا يثبت بدعي العقار بصادقهما الخ) هذا ما يقع كثيراً ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث تنكب  
في الصكوك فأقر بوضع بدعي العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعي أنه أضع يده على العقار وبشهادة  
شاهدين ولنا طمئت ذلك بقولي

واليد لا تثبت في العقار \* مع التصديق فلا تعار  
بل يلزم البرهان أن لم يدع \* عليه غصبا أو شرا مدعي

وفي جامع الفصولين روي عن الخاتمة أدي شأبداً آخر وقال هو ملكي وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس  
هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين أقول قياس ما روي في أن لو ادعى أنه ملكي وفي يدي  
بغير حق يصح ولو لم يذكر روي غصبه ينبغي أن يصح هنا أيضاً وتعمام فيه في الفصل السادس (قوله بطالبه)  
أي سواء كان عتداً أو ديناً منقولاً أو عقاراً فالوقال في عليه عشر تداركهم لم يدعي ذلك لم يصح ما لم يقل القاضي  
مره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح فاستأني سألني (قوله له واستغنى) أي بذكر أنه بطالبه لأنه  
لا مطالبة إذا كان محجوباً بحسب (قوله ذكر وصفه) زائد في الكثر وأنه بطالبه قال في البحر هكذا  
جرم فيه في المتن والشروع وأما أصحاب الفتاوى كالحلاصة والازمنة فعملوا اشتراطه قولاً مضاعفاً وليس المراد  
لفظ وأطالبه بل هو أو ما يفيد من قوله مره يعطيني حتى كافي العمدة اهـ ولا يخفى أنه كان ينبغي

ترك الشاهد أحد الحدود وأغلط فترك المدعي أحد الحدود وأغلط فيه حكمه محكم الشاهد من خطا من حرم الشيخ العباسي المهدي



من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلوا دعي كتر ردين عليه ولم يذ كر سبيلاً تسع وأذا ذكر في السلم إعماله المطالبة في مكان عناه وفي حققرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه بحر فيلحظ (٤٤١) (ويسأل القاضي المدعي عليه) عن

لأنه قد كرمنا قالوا إن ما في المتن والشروح مقدم على ما في الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كخطة والنوع كسقفه واصفة بكبدته (قوله لم تسع) ويذكر في السلم شرائطه من إعلاجه من رأس المال وغيره من نفعه وصفته وقدره بأوزان كان وزينا أو انتقادا للجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما محض الدعوى بالاختلاف وعلى هذا في كل سببه شرائط كثيرة لا يمكن بقوله بسبب كذا صحيح وإذا قلت الشرائط يكتفي وأجاب شمس الإسلام فبين قال كفل كفاة صححناه أنه لا يصح كالسلم لأنه له له صحيح في اعتقاده لا عند الحقن المعتد عليهم بالاقول فيقول كفل وقيل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض وأقر ضمن مال نفسه لجواز أن يكون وكلا وهو سفير لجلال الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجهم لكون ديننا جاعلا له عندنا الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه كبرازة من ملخصا (قوله فبرهن) ظاهره أن البينة لا تقام على مقرر قال في الجبر الذي أرى مع فراجه موقفه أو أقر بعد البينة يقضي له بأبوابه ولو سكت عن الجواب بحسب إلى أن يجب فراجه (قوله حلفه الحاكم) ولا يطل حقه بهيمة لكنه ليس له أن يخاصم بأمره البينة على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له هادرا كذا في الهامش (قوله أرى مع) في الرد بالبيع يحلف البينة بالله ما مضت بالبيع والشفع بالله ما أبطلت شفعتم والمأنا ما طلبت فرض الثقة على زوجه الغائب تحلف بالله ما خلف لأكثر من واحد شيئا ولا أعطاك الثقة والاربع يحلف المشتق بالله ما بيعت ح كذا في الهامش وقوله فرج رجل ادعى على رجل أنه كان لأبي علي ما تدينار وقد مات أبي قبل استيفائه منها وصارت ميراثي إلى عوجة وطالبة بنسليم الماشد نارف قال المدعي عليه قد كان لأبي علي ما تدينار الآن أبي أدبت منها بمائة دينار إلى أبي أبلان في حياته وقد أقر أول القبط ببلده سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسية وأقام على ذلك بينة فقال المدعي للمدعي عليه أنت مسطل في دعوائك أقرار أبي قبضت عني دينار مائة لم أكن في كان غائب عن بلده سمرقند في اليوم الذي ادعت أقراره فيه وكان ببلده كسرة وأقام على ذلك بينة له تندفع به للمدعي عليه بينة المدعي فقبل لأن لا تكون غيبة أبي المدعي عن سمرقند في اليوم الذي شهد به للمدعي عليه على أقراره بالاستيفاء سمرقند وكونه ببلده كسرة ظاهره مستقصا يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بينة بينة المدعي عليه كذا في الذخيرة فتاوى الهندي بمن البينة التاسعة في الشهادة التي والأبنا اه (قوله) وأجوه) الأنسان يقول والافى دعوى الدين على السات اتفاقا وهو التصلف أن يقول القاضي بالله ما استوفيت من المدون ولأمن أحد أداء اليك عنه ولا قضيتك فاض بأمره ولا بأمرته ولا شيء منه ولا أحلت شيء من ذلك أحدا ولا اعتلته ولا بشي منهن كذا في الصرعن البرازية وحلف وان أقر به المريض في مرض موته بكافى الأشباع التنازخانية وقدمه الشارع قبل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البايع المتبادر أنه راجع إلى المسئلة السكون وليس كذلك بل راجع إلى المتن قال في الصرعي للجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارع بل بحسبه عند أي حنيفة حتى يقرأ ونكر وقال يستحلف في البائع أنه أنكر وهو صحيح لقولها كما لا يخفى فان الأشباع من الفاظ التحصين كافي البرازية ح (قوله الاذا كان) استثناء منقطع لان فرض السئلة في أن الحلف الاول عند غرض (قوله حلفه الاول عند) أي عند فاض فيكنى أي لا يحتاج إلى التحطف ثابها هذا لا مرفوع الاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الآن يكون المراد عنه قبل تقبله القضاء تأمل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكلامه وضام القاموس الهام (قوله لم يعتبر) هذه المسئلة تغاير المتقدمة في المتن فان تأخيرها إلى الحلف عند غرضه وهذه فيها أحلف عند القاضي بأخلاف المدعي لألقاضى ح (قوله وكذا لوصطحا) وفي الواضحة الحسانية قبيل الزهن وعند محمد قال لاخرى عليك ألف درهم فقال له الآخر أن حلفك إنما لك أدبها السيد خلف فأجابها بالمدعي عليه أن كان أداها له على الشرط الذي شرط فهو باطل ولؤدى أن يرجع فيها أنه

الدعوى فيقول إنه ادعى عليك كذا فإذا تقول (بعد صحتها) والّا تصدّ صهيحة (لا يسأل لعدم وجوب جوابه) (فإن أقر) قهرا أو أنكر فبرهن المدعى قضى عليه) بلا طلب المدعى (والّا) يبرهن (حاشاه) الحاكم (بعد طلبه) إذا بدمن طلبه العين في جميع الشاوري الأعداء الثاني في أربع على مافي الزلزلة قال وأجوعا على التصليب بلا طلب في دعوى الدين على البت (وإذا قال) المدعى عليه لا أقر ولا أنكر لا يستخلف بل يحبس ليعر أو ينكر) بدر وكذا الوزن السكوت بلا آفت عند الثاني خلاصة قال في الصروة أفتت لما أن الفتوى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم نقل عن البدائع الأشبه أنه أنكر فتستخلف قهرا بتخلف الحاكم لا نهماو (اصطلاحا على أن يخلف عند غرض قاض ويكون بر شافه و باطل) لان العين حق القضاة منع طلبنا نضم ولا عبرة لعين ولا نكول عند غرض القاضى (فلور من عليه) أى على حقه (يقول والّا) يخلفه (ثالثا عند قاض)

( ٥٦ - ابن عابد - رابع )  
 التعليف حق القاضي فإما ذكره باستعماله لم يعتبر (وكتنا واصطلاحاً أن المدعى لو جلف فالحصم ضامن للبال (وخلف) أي المدعى (المضمن)

الحصم لان فيه تغيير الشرع (والبعين لا ترد على مدع) لحديث البيهقي وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رد ما بين معين بل أنكره الراوي عني (برهن) المدعي على دعواه وطلب من القاضي أن يحلف المدعي أنه محق في الدعوى أو على أن الشهود صادقون أو يحضرون في الشهادة لاجبحة القاضي الى طلبة لان الحصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ أشهد عندنا بمن ولا يكره البين لانا مرنا بها كرام الشهود ولنا في (علم الشاهد أن القاضي يحلف) ويعمل بالتسوية (لأنه لا امتناع عن أداء الشهادة) لانه لا يلزمه برازيرة (وبينة الخارج في المالك المطلق) وهو الذي لم يذكره سبب (أحق من بينة ذي اليد) لانه المدعي والبيته بالمحدث بخلاف المقدم بسبب كتاب وكناج فالبيته على البداهة كما سيجيء (وقضى) (٤٤٣) القاضي (عليه بسكوله مرة) أن يكره (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لأحلف أو)

حكما كان سكت) وعلم لان ذلك الشرط ما لم لا على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن البين على من أنكره ونال المدعي اه بحر (قوله أو على أن الشهود صالح) أي أو طلب يحلف الشهود على أنهم صادقون (قوله في المالك المطلق) فبد بالمالك المطلق المسأقي وهو مقدم عاذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخ الخارج مساو أو أسبق أو أمانا كان تاريخ مدعي البداسقي فانه يقضي له كما سياتي في الكتاب بخلاف ما اذا ادعى الخارج المالك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وهو رها أو رعا وتاريخ ذي اليد السابق فانه يقضي الخارج كما في الظاهر به بحر (قوله بخلاف المقدم) لان البيته قامت على مالا يدل عليه البيته المستوي أو ربح تحت بيته ذي اليد بالبيته يقضي له وهذا هو الصحيح وتدل عليه من البيته ما روى عن جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في بدرجل وأقام البيته أنها ناقته نتجها وأقام الذي بيده البيته أنها ناقته نتجها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بحر تذا في الهامش (قوله ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأة فقها تارتعتد العادل بهما لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا تارتع فرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كما في الفتنه ولا شيء على واحد منهما كان قبل الدخول أو نكاحا كان الترتع بعد موته أو لم يؤرخا فانه يقضي بالنكاح بينهما على كل واحد منهما نصف المهر ورتان ميراث زوج واحد بحر وعلمه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) أي عن قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدم (قوله وعرض البين) هو مستدأ قوله أو حوطه خبر عنه (قوله أو حوط) أي ندأوعن أبي يوسف ومحمد أن التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكاح مرة لا ينفذوا الصحيح انه ينفذس (قوله وهل يشترط) الاولى يفترض (قوله فانه المصنف) قال الرمي في حاشية المنع تقدم أنه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يحبس الى أن يجب ولكن الاول فيما اذا لم السكوت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بحجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار ثم لم السكوت تأمل (قوله قدما) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يفتق اليه) أمالو أقام بيته بعد مقتبل كما يأتي فريبا (قوله ثلاثا) بيته وأقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الخبر الرمي في حاشية المنع وقال انه غريب لا يقبل مالم يعضد نقل من كتاب معتمد ذكر في الصرأن مدارها على ان الغرس لكن عبارة ان الغرس فقد قالوا والظاهر انسان الخ (قوله خلافا لما في شرح المجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حكم قولين ح (قوله بعد بين المدعي عليه) لان حكم البين انقطاع الخصومة للحال الى غاية حضار البيته وهو الصحيح وقبل انقطاعها مطلقا (قوله بعد القضاء بالنكول) كأن فائدة التتبع الى العبرة لان النكول أقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيته شخنا وهذا الظاهر في نحو الرد بالعيب (قوله خاتمة) قال في الصرأن علم أن القضاء بالنكول لا يمنع القاضي عليه من إقامة البيته عما يطله لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع فانكر البائع أن يكون العيب عنده فاستخلف فتسكن فقضى القاضي عليه وألزمه العدم ثم قال السامع بعد ذلك قد كنت تجربت اليه من هذا اللعب وأقام البيته ثبت بيته اه أقول ان كان مبني ماذ كرم من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة فنه نظر فان نكوله عن الحلف بدل أو أقرار بأن العيب عنده فاقامته البيته بعده على أنه

أه فانه (ثلث في ما يدعي عليه يفتي أن يرضى خصمه ولا يحلف) بخروا عن الوقوع في الحرام (وان أتى خصمه الا حلفه ان أكبر أنه أن المدعي بمطل حلف والا) بان غلب على ظنه أنه محق (لا يحلف برازيرة) وتقبل البيته لو أقامها) المدعي وان قال قبل البين لا يبيته في سراج خلافا لما في شرح المجمع عن المحط (بعد بين) المدعي عليه كما تقبل البيته بعد القضاء بالنكول خاتمة (عند العامة) وهو الصحيح لقول شرح البين الفاحرة أحق أن ترمي البيته العادلة ولان البين كالحلف عن البيته وانما جاء الاصل انتهى حكم الحلف كما انه لو وجد أصلا بحر (ويظهر كذب ما قامتها) أي البيته (لو ادعاه) أي المال (بلا بد من حلف) أي المدعي عليه ثم أقامها حتى بحث في عينه وعليه الفتوى

تبرأ اليمن هذا العيب مؤكداً أنه في ضمن نكوهه أما لو ادعى عليه ما لا ينكح عن اليمين قضى عليه بكون  
اقراره وحكامه انما رهن على أن كان قضاياه بكون تناقضا ونقضا للحكم فحين المستلزم فرق فكيف تصح  
قاعدة كناية لا ينبغي أن كلام البصر في اقامة المضي عليه البينة ونظام كلام الشراح أن المدعي هو الذي اقام  
البينة كما يدل عليه الساق فلا بدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضاً وانظر ما كتبناه في هامش البصر عن  
حاشية الاشياء المسمى (قوله) ملاحق الخاتمة الذي نقله عن البصر عن ملاحق الخاتمة والاول والخاتمة من الحنابلة مطلق  
عن التقييد بالسبب وعلمه وما في الدرر من عدم الحنابلة مطلقاً جعلوا واحداً أو اثنين عن محمد والذي جعلوا  
الفنوى عليه هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين  
فبإزالة الشراح غير محررة (قوله) خلافا لخلق الدرر حيث قال وهل يظهر كذب المنكر بأقامة البينة  
والصواب أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبه شاهد الرواية التي بلى (قوله) ثم اقامها المدعي (سعيد الشراح  
المسئلة بعد تحويره) (قوله) والاشياء بحث فيه العلامة المقدسي بان الاصل في الثابت أن يبقى على ثبوته  
وقد حكى لمن شبهه بشئ أنه كان له الاصل بقاءه وإذا وجد السبب ثبت والاصل بقاءه له لا أقول وجوابه  
أن اثبات كون الشيء بقده مكتوبة في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح للدفع من بعد رضى في  
المكتوبة بعد ثبوته لا وقد قالوا بالاستصحاب يصلح للدفع لا لا ثبت وإذا ثبتنا الحنابلة يكون الاصل بقاء القرض  
يكون من اثبات الاستصحاب وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل (قوله) ولا تخلف) أي في تسعة (قوله) بعد  
عنده) فبذلك الثاني كافي الدرر (قوله) تدعيه الامة) بأنها ولدت منه ولما وقدمات أو سقطت سقطت منسبين الخلق  
وأنتكره المولى بن كمال (قوله) ولا يتأني الخ) وقلنا العارضة الزبلى وهو سبق قلم (قوله) ونسب) وفي المنظومة  
ولولا قال في الحقائق أن يقل ونسب لانه انما يستخلف في التسليم المحرر عندهما إذا كان يثبت اقراره كالاب  
والان في حق الرجل والابن في حق المراتين كال (قوله) وولاد) أي بان ادعى على معروف الرق أنه ممتص أو  
مولد (قوله) في الاشياء السبعة) أي السبعة الا من في التسعة قال الزبلى وهو قوله ما والاول قول الامام س  
قال الرملي ويقضى عليه بالتكول عندهما (قوله) وكذا يستخلف السارق) وكذا يخلف في السكاك ان ادعت  
هي المال أي ان ادعت المرأة النكاح وغررها المال كله والنفقة فانكر الزوج يخلف فان نكل بزمه المال  
ولا يثبت الحق عنده لان المال ثبت بالبدل والخل وفي النسب انما ادعى حقاً ما لا كان كالارث والنفقة وغير  
مال حق الحضانة في القطع والعقب بسبب الملك واستماع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت بالنسب  
ان كان بما لا يثبت الاقرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر العقود الخ ابن كمال وانكار القود  
سذكره المصنف وفي صدر الشرعة فليقر بما امره تأخذ نفقة غير معتدة ولا حاضة ولا نفسها ولا يصل  
وطؤها وفيه بلفظ أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالو ادعى ارثاً بسبب أخوة فانكر اخوته والحاصل  
أن هذا الاشياء لا تخلف فيما عند الامام ما يدعيه ما لا يثبت له لا فانه يخلف وفقاً لما يحكي (قوله) ولم يقطع) اعترض  
بأنه ينبغي أن يصح قطعه عند أي خنفة لانه بدل كافي قود الطرف والحاصل أن التكول في قطع الطرف  
والتكول في السرقة ينبغي أن يتعدا في احباب القطع وعنده يمكن الجواب بان قود الطرف حق العبد فيثبت  
بالشبهة كالاموال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق  
فتأمل بقضية (قوله) في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا عاقل العدا سقاطه بالعموس (قوله) خنفة  
دفع غيرها أي دفع اليمين عنها كذا في الهامش (قوله) أن تتزوج) أي بأخر كذا في الهامش (قوله) في إحدى  
وثلاثين مسئلة) تقدمت في الموقف من وذكرا في البصر هنا وذكر في الهامش عن الامام المتصنف كان  
الامام الثاني وغير وجهه الله تعالى من احكامنا يقولون يخلف في كل سبب لو أقر المدعي عليه بزمه كالو ادعى أنه  
أبوه وابنه أو زوجته أو مولوداً ادعى أنه أخوه أو عمه أو نحو ذلك يخلف إلا أن ادعى حقاً في شئته كالارث بجهة  
خنفة يخلف وان نكل يقضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية ثلث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا  
الافضل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله إلى ثلث مدعى  
خليفة دفع جميعاً أن تتزوج فلا يخلف وفي الخاتمة لا يستخلف في إحدى وثلاثين مسئلة

السبب (لا) يظهر كذبه  
لجواز أنه وحده القرض  
ثم وجد الاراء والأبهاء  
وعليه الفتوى بغضولين  
وسراج وشئ وغيرهم  
(ولا تخلف في نكاح)  
أنكره هو أي (ورجعه)  
بجدها هو أي بعد  
عنده (وفي ابلاء)  
أنكره أحدهما بعد  
المدن واستلاد) تدعيه  
الامة ولا يتأني عكسه  
لشئته باقراره (ورق  
ونسب) بان ادعى على  
بجهول أنه نفسه أو ابنه  
وبالعكس (وولاد) عتاقة  
أو مولا ادعاء الاعلى أو  
الاسفل (وحدولان  
والفتوى على أن يخلف)  
المنكر (في الاشياء  
السبعة ومن عدا حاشية  
الحق) أمومية الوالد بالنسب  
أوراق والحاصل أن  
المقتضى بالتعطيف في الكل  
الافضل الحدود ومنها حد  
قذف ولعان فلا عين  
اجاء الا اذا تضمن حقاً  
بان علق عتق عدهم  
نفسه فلا يخلفه  
فان نكل ثبت الحق لا  
الزنا (و) كذا يستخلف  
الساق) لأجل المال  
(فان نكل ضمن ولم يقطع)  
وان أقره باقطع وقالوا  
يستخلف في التعزير كما  
بسطه في الدرر وفي  
الفصول ادعى نكاحها  
(النبا) تجري في الاستخلاف

لا الخلف) وقرع على الأول بقوله (أو كبل والوصى والمتولى وأبو المعز بملك الاستخلاف) فله طلب عين خصمه (ولا يخلف) أحدهم (الا اذا ادعى عليه العقد أو (صح إقراره) (٤٤٤) على الأصل فيستخلف حينئذ كالوكيل البائع فان إقراره صحيح على الموكل فكذا

نكوهه وفي الخلاصة كل موضع لو أقرز بمه فاذا أنكره يستخلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين للمامر عن الثانية وزائدة أخرى في الجور اذا ربيعة عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والظواهر لان المصنف ولو لا خشية التطويل لا ودرتها كلها (التخلف على فعل نفسه يكون على التثنية) أي القطع بأنه ليس كذلك (و) التخلف على فعل غيره يكون (على العلم) أي أنه لا يعلم أنه كذلك لعدم علمه بما فعله غيره مظاهر اللهم (الا اذا كان فعل الغير (شياً) يتصل به) أي بالخالف وقرع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العبد (سرقه العبد أو باقه) وأثبت ذلك (بخلف) البائع (على التثنية) مع انه فعل الغير والمأمور باعتبار وجوب تسليمه سابقاً فراجع الى الفعل نفسه خلف على التثنية لانها أكد ولذا تعتبر

الوصية الثلاث ثمة المورث حالاً لا يضمن الوارث التام كله شياً من التثنية من كتاب أدب القاضي في البين (قوله لا الخلف) بخلاف ما يأتي عن شرح الوهبانية من أن الآخر لا يضم الا على ما يخلف (قوله ولا يخلف) (الخ) الأول أن يقول وقرع على الثاني بقوله ولا يخلف (قوله على الأصل) أي الوكيل فقط كذا في الهامش (قوله فيستخلف الخ) بقي هل يستخلف على العلم أو على التثنية ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين أن الوصي اذا باع شياً من التركة فادعى المشتري أنه معبوض فانه يخلف على التثنية بخلاف الوكيل فانه يخلف على عدم العلم اه فتأمل كذا يحيط بعض الفضلاء (قوله والصواب في أربع وثلاثين) أي يضم الثلاثة الى ما في الثانية لكن الأولى منها مذكورة في الحاشية (قوله لان المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سرقه العبد الخ) يعني أن المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو أتى وأثبت باقه وأسرقت به بنفسه وادعى أنه أتى وسرق في يد البائع وأراد التخلف بخلف البائع بالله ما أتى بالله ما سرق في يده وهذا يخلف على فعل الغير در كذا في الهامش (قوله أو باقه) ليس المراد بالباقي الذي يدعيه المشتري الباقي الكائن عنده اذ لو أقر به البائع لا يلزمه شيء الا لا باق من العيوب التي لا يدفعها من المعاودة بان ثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق في محله أو بالسود وفي الحواشي السعدية قوله يخلف على التثنية بالله ما أتى أقول الظاهر أنه يخلف على الحاصل بالله ما علم بالرد فان في الخلف على السبب ينصرف البائع أو قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على التثنية) كل موضع يجب البين فمفعلي العلم يخلف على التثنية كفي وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضي بنكوهه على ما ليس واجبا عليه بغير (قوله لانها أكدت) أي لان عين التثنية أكد من عين العلم اه ح (قوله ولذا تعتبر مطلقاً) أي وليكون عين التثنية كدس من العلم تعتبر في فعل نفسه وفي فعل غيره ح كذا في الهامش (قوله مطلقاً) أي فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعني أن عين العلم لا تنفي في فعل نفسه ح كذا في الهامش (قوله عن الزبلي) قال الزبلي في كل موضع يجب البين فمفعلي العلم لا يخلف على العلم لا يكون معتبراً حتى لا يقضي عليه ولا يسقط البين عنه وفي كل موضع يجب البين فمفعلي العلم يخلف على التثنية يعتبر البين حتى يسقط البين عنه ويقضي عليه اذ انكسر لان الخلف على التثنية أكد يعتبر مطلقاً بخلاف العكس اه وفي جامع الفصولين قبل هذا الفرع مشكل قال الزبلي وجه اشكاه أنه كيف يقضي عليه مع أنه غير مكلف الي التثنية ويزول الاشكال بأنه مسقط للبين الواجب عليه باعتباره فيكون قضاه بعد نكوهه عن عين مسقط الخلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يخلف بالتألف عدم سقوط الخلف عنه بها فكسوه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضي عليه بسببه تأمل اه واستشكل في السعدية القرعين ولم يجب عن الثاني وأجاب عن الأول بأنه يجوز أن يكون نكوهه لعله بعدم فائدة البين على العلم فلا يخلف حينئذ عن التكرار اه وهو بمعنى ما ذكره الزبلي (قوله وهو بكر) تفسير للتفسير الأولي أن يقول أي خصم بكر وهو بذكر أو قول السامح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه بذكره لانها هي المتكررة والبين عليه ويمكن أن يقال أن يخلف بالبناء للفاعل لا للفعل ومعناه أن يطلب من القاضي تخلفه لان لا ية التخلف فيه فيكون قوله وهو بكر تفسير للضمير في خصمه لكن فيه ركاس وقال في الهامش قوله وهو بكر راجع الى المضاف اليه لا للمضاف ولولا قال وهو بذكر لان أولى ح (قوله اذا علم القاضي) يعني أن يخصص التقيد بذلك وهو العن كما يظهر من العمادة فان خبره ان ذلك في الدين مشكل عزمي وذكر في البحر تفصيلاً دعوى الدين فراجعاً فانه مهم (قوله كونه مرثاً) أي كون المورث مات وترك (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعي عليه (قوله فيصنف) أي الوارث (قوله على العلم) أي الوارث لا يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقرار للمدعي

ذلك

مطلقاً بخلاف العكس در عن الزبلي وفي شرح الجامع عنه هذا اذا قال المتكر

لا علمي بذلك ولو ادعى العلم خلف على التثنية كدس ادعى قبضه بها وقرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكر (سبق الشراء) له على شرائه بدلالة (بخلف خصمه) وهو بكر (على العلم) أي أنه لا يعلم ما اشتراه قبله للمامر كذا اذا ادعى ديناً أو عيناً على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثاً أو أقرب المدعى أو برهن الخصم عليه) فيخلف على العلم (ولو ادعاهما) أي الدين والعين (الوارث) على غيره (بخلف)

الذي عليه (على الثبات) كوهوب وشرا مدررو (ويختلف (باحاد القود) اجاعا) فان نكل فان كن في النفس حبس حتى يقر او يحلف  
 وفيما دونه يقتض (لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كمال فبصرى فيها الابتثال خلافا لها) قال للمدى لي بينة حاضرة (في المص) (وطلب  
 بين خصمه لم يختلف) خلافا لها ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يختلف اتفاقا ولو غاب عن المص (٤٤٥) حلف اتفاقا بين ملك وقدر في البتة

القبسة عدة السفر (واخذ  
 القاضي في مسئلة  
 التي فيما لا سطة شبهة  
 (كفيل لثقة) يؤمن  
 هروبه بجر فليحفظ  
 (من خصمه) ولو وجها  
 والمال حقيقا في ظاهر  
 المذهب عني بنفسه  
 ثلاثة أيام (في الصحيح  
 وعن الثاني الى مجلسه  
 الثاني وضع) فان امتنع  
 (من اعطاء (ثلاث)  
 الكفيل (لازمه) بنفسه  
 أو أمته بمقدار (مدة  
 التكفيل) لثلاثين  
 (الآن يكون) انصم  
 (غربا) أي مسافرا  
 (في لازم أو يكفل (الى  
 انتهاء مجلس القاضي)  
 دفع الضرر حتى لو علم  
 وقت سفره بكفله البتة  
 وينظر فيه أو يستخير  
 رفقاءه أو أنكر للمدى  
 براية (قال لا يشترط  
 وطلب بينة فله القاضي  
 ثم رهن على دعواه بعد  
 البين (قبل ذلك)  
 الرهان عند الامام  
 (منه) وكذا لو قال للمدى  
 كل بينة أي جهاني  
 شهود ذور أو قال اذا  
 حلفت فانت بري من

ثلاث ولا أقام للمدى عليه بينة يختلف على الثبات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى المدعي عمادة عن (قوله)  
 كوهوب) يعني أو وهب رجل لرجل عدا فقبضه أو اشتري رجل من رجل عدا فخر رجل وزعم أن العبد عليه  
 ولا بينة فأراد استخلاف المدعي عليه ليحلف على الثبات ح (قوله خلافا لها) فعندها يلازمه الأرض فبهما  
 لان التكلول اقراره شبهة عندها فالإشبهه القصاص منح (قوله حاضرة في المص) أطلق حضورهما فقبل  
 حضورهما في المص تصفة المرض وظاهر ما في خزانة المفتين خلافة فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى  
 الخصمة اذا أنكر المدعي عليه ويقول المدعي لاشهودي أو لشهودي غيب أو في المص اه بحر (قوله) واخذ  
 (القاضي) أي طلب المدعي في الثانية وفي الصغرى هذا اذا كان المدعي عالما بذلك اما اذا كان جاهلا بالقاضي  
 يطلب رواه ابن جماعة عن محمد اه بحر (قوله في مسئلة المتن) قد بينا له لوقال لا بينة لي أو لشهودي غيب  
 لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار معروفة وحالت معروف لا سكن  
 في بيت بكر أو يتركه ويهرب منه منح وهذا في يحفظ جدا بحر عن الصغرى قال ويبنى أي لا يكون القفيم  
 ثقة بوطا نصف الاوقاف وان لم يكن له ملك في دار أو حاتون له لا يترك كما هو يرب اه وفي البراءة يضع كفاية  
 الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفلا من المدعي عليه بنفسه بأمر المدعي أو لأمره فان لم ينفذ الكفالة  
 الى المدعي بان قال اعط كفلا بنفسك لم يقل الطالب ترجع الحقوق الى القاضي أو رسوله حتى لو سلم اليه  
 التكفل يرا ولو لم يرا الى المدعي فلا وان أضاف الى المدعي كان الجواب على العكس اه وفيه مطلب للمدى  
 من القاضي وضع المنقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعي عليه عدلا لا يصح القاضي ولو  
 فاسما بحسبه وفي العقار لا يحسبه الا في التصحر الذي عليه المران التمرنقى افعال في الصغر وظاهر أن التصحر من  
 العقار وقد من خلافة وفي أي السوء عن الجوى عن القدسي التصريح بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في  
 البحر عن الفتنة ادعى القاتل أنه بينة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبينة وقال لي بينة  
 غائبة بقضي بالقصاص قفا كالأموال وفي الاستحسان يؤجل استعظام الأمر الم اه وفي الصرا يضع  
 قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة الثلاث أو نحوها لا يراة الكفيل بعدها فان الكفيل الشهر لا يرا بعده  
 لكن التكفيل الشهر لتوسعة على التكفيل فلا يطلب الا بعينه لكن لو جعل لا يصح وهنا القوس سعة على  
 المدعي فلا يرا الكفيل بالتسليم للحال اذ قد يجر المدعي عن البينة واذا حضرها يجر عن اقامتها وانما يسلم  
 الى المدعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت يطلب الكفيل (قوله الى مجلسه) أي القاضي  
 (قوله لازم) أي دار معروفة دار فلا يلزمه في مكان معين وفي الصغرى ولا يلزمه في مسجد لانه بنى للذكر به  
 يبقى ثم قال وبعث معه أمسا بدور وبعه رأيت في زادات بعض المشايخ أن المطلوب أن لا يرضى بالأمين عنده  
 خلافا لما يعتد على التوكيل بالرضا الخصم بحر بأصواتها بمقبة (قوله أي مسافرا) تفسير مراد (قوله)  
 حتى لو علم بان قال أخرج غدا مثالا (قوله بكفله) أي الى وقت سفره بحر (قوله يأمر) أي عند قول المصنف  
 اصطلاحا على أن يختلف عند غير قاض الخ لكن هناك الأمين من المدعي ويأمر عند قوله وتقبل البينة وأقامها  
 بعدمين (قوله فأناكر للمدى) أي مدعى الدين (قوله ولا بينة) أي للمدى الاصال (قوله طلب عنه) أي  
 عن البائن (قوله فقال للمدى) أي مدعى الدين (قوله اجعل حتى في الختم) أي الصلح وبعثه اكتب لي الصلح  
 بأبينة ثم استطلق مدني والمراد احضار رئيس الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي خاتمة القتال عن الفتاوى  
 الاثرو يذيعني أحضر حتى ثم استطلق ومنه لخط السائح ومنه في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره)

المال خلف ثم رهن على الحق قبل ثمانية به جزم في السراج كامر (وقيل لا) يقبل قاله محمد كذا في العبادية وعكسه ابن ملك وكذا الخلاف  
 لو قال لا دفع لي ثم أتى بدفع أو قال الشاهد لا يشهدني ثم شهدوا الاصح القول لجواز التيسار ثم التذكري كفي العذر وأقر المصنف (ادعى  
 الدين الاصال فأناكر للمدى) ذلك (ولا بينة) على مدعىه (طلب بينة فقال) للمدى اجعل حتى في الختم ثم استطلقه (ذلك) قنية  
 (والأمين بالله تعالى) الحديث من كان حاله فليحلف بالله تعالى ولا يذوره هو قول والله عز وجل لا يحلفه بغيره لم يكن يمينا

ولم أره صريحاً بغير (لا بطلاق وعناق) وإن أُلحَّ النقص وعليه الفتوى تتأرجح لأنه لان التحليف بهما حرام خاتية (وقيل ان معصية الضرورة تؤمن  
 الى القاضي) انما البعض (فلو حلفه) القاضي (به فشكل قضى عليه) بالمال (لم ينفذ) قضاءه (على) قول (الاكثر) كذا في خزائن الفتن  
 وظاهره أنه مقرر على قول الاكثر ما على القول بالتحليف بهما فاعتبر نكوله وبقيض به والا فلا فائدة بغير واعتمده المصنف قلت ولوسلف  
 بالطلاق أنه لا مال عليه ثم رهن (٤٤٦) المدعى على المال ان شهد وعلى السبب كالا قراض لا يقرق وان شهد وعلى قيام الدين يقرق

كارجح والرحيم بجر (قوله ولم أره صريحاً) فيه ان قولهم في التغلظ وبحسب العطف كي لا تنكسر البين كما  
 يأتي وصاحب الجبر نفسه صرح به وقوله في كتاب الامان والتمسك بالله تعالى وباسم من أسمى الله كالرحمن  
 والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كقوله ولجل الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على  
 كونه عناهه فختاروا العظم من صاحب المنح حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته  
 منقولاً عن المقدسي وكتبته في هامش الجبر (قوله والا فلا فائدة) تظهر فائدته فيما اذا كان جاهلاً بعدم اعتبار  
 نكوله فإذا اطلب سقطه بهر بما عتنته وبقر بالمدي در الجبر (قوله واعتمده المصنف) لكن عبارة ابن الكمال  
 فان أُلحَّ النقص قيل صح بها في زماننا لكن لا يقضى بالانكسار لأنه امتنع عما هو منهي عنه شرعاً ولو قضى  
 عليه بالانكسار لا ينفذ انتهت ومثله في باقي شرح درر البحار وظاهره أن القائل بالتحليف بهما يقول له غير  
 مشروع ولكن يعرض عليه لعله يمتنع فان من له أدنى ديانة لا يحلف بهما كل ما فاته يؤدي الى طلاق الزوجة  
 وعقوبة الامه أو اساساً كهما بالجرام بخلاف البين بالله تعالى فانه يتساهل به في زماننا كثيراً بل وقوله أنه  
 امتنع عما هو منهي عنه شرعاً أقول فكيف يجوز للقاضي تكليفه بالامان بما هو منهي شرعاً ولعل ذلك البعض  
 يقول انتهى عنه تزيه سعية (قوله وقد تقدم) أي قيل قوله ولا تحلف في طلاق ورجعة الخ (قوله ويغفل  
 الخ) أي يؤكده البين بكراً ووصاف الله تعالى ونظير قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن  
 الرحيم الذي يعلم من السرايع من العلانية فلان هذا على ولا قبل هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان  
 أحوال الناس شتى فبهم من يمتنع عن البين بالتغليظ ويحتال عند عدمه فيغفل عليه لعله يمتنع بذلك بل  
 (قوله بل يلى) عبارة تلو أمراً بالعطف فأقوا واحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالانكسار لا المستحق  
 عليه عين واحدة وقد أتى بها (قوله وظاهره ما سماه) في الجبر عن المحيط لا يجوز التغلظ بالمكان (قوله  
 فيغفل على كل الخ) قال في الصرافة قلت اذا حلف الكفار بالله فقط ونكل عما ذكره ليقضه أم لا قلت لا بل  
 صريحاً وظاهر قولهم انه يغفل به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغلظ فيكفى بالله ولا يقضى عليه بالانكسار عن  
 الوصف المذكور اهـ (قوله صار حالاً) ولا يقول بالله انه كان كذا الا اذا كان لم يكون اقراراً لا اعتنا في  
 التبرئ من (قوله أو وصيه أو من نصبه القاضي) وهذا استثنى من قولهم الحلف لا يجري فيه التباينة أو  
 السعوى (قوله ويحلف القاضي الخ) قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتغليظ  
 على السبب جع ثم المسئلة على وجوده اما ان يدعى المدعي ديناً أو ملكاً غنياً أو حقيقاً عين وكل منهما على وجهين  
 اما ان يدعيه مطلقاً أو بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يدع سبباً يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شيء  
 منه وكذا لو ادعى ملكاً عين حاضراً أو حقيقاً عين حاضراً ادعاه مطلقاً ولم يدع سبباً يحلف على الحاصل ما هذا  
 لفلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى ديناً بسبب بقر أو شراً أو ادعى ملكاً بسبب بيع أو هبة  
 أو ادعى غصباً أو دية أو عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غصبت  
 ما اودعك ما شربت منه كافٍ وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الأمور والذ كورة لا اعتد بعرض  
 المدعي عليه نحو ان يقول أيها القاضي قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقبل فيخلف يحلف القاضي على الحاصل من  
 وذ كر من الامعة الخاوية أو بارة أخرى عن أبي يوسف ان المدعي عليه لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو  
 قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل فاضحاً وهذا أحسن الا قائل عندي وعلمه أكثر اقتصاراً بقوله  
 الحقير وكذا في مختارات التوازل لمصاحب الهداية اهـ (قوله ما ينكسار ككاح قائم) انكسار النكاح في المسائل

لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافاً لابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للتبرئ لابي وقد تقدم (ويغفل بكراً ووصافه تعالى) وقده بعضهم بفاسق ومال خبير (والاختيار فمؤلفي) صسفته الى القاضي ويحسب العطف كي لا تنكسر البين (فلو حلف بالله ونكل عن التغلظ لا يقضى عليه به) أي بالانكسار لان المقصود الحلف بالله وقد حصل زلي (لا) بسبب التغلظ على المسلم (زمان و) لا (مكان) كذا في الحاوي وظاهره أنه مباح (ويستخلف اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار) فيغفل على كل معتقده فلو أكتفى بالله كالمسلم كفي اختيار (والوثن بالله تعالى) لا به بقره وان عبد غيره يخرج من الكمال بان الدهر به لا يعتقدونه تعالى قلت وعليه فيما اذا حلفون وبني تحليف الاخرس التي أن يقول له القاضي عليك عهدة وميثاقان كان كذا وكذا اذا أومأ برأسه أي ثم صار حالاً فلو أصم أيضاً كتب له ليحسب خطاً من غره والابشاش به ولو أعني أيضاً فلو أومأ ووصيه أو من نصبه القاضي شرح وهابانية (ولا يحلفون في ميوت عباداتهم) لكن اهتد دخولها بجر (ويحلف القاضي في دعوى سبب يرتفع على الحاصل) أي على صورة انكار المشرك وفسره بقوله (أي بالله ما ينكسار ككاح قائم)

التي

(و ما ينسكب سبع قاهم وما يجب عليه ثمة) لوقاعا أو بئله لوهالك (وما هي بآن منق) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح  
وسبع وعصب وطلاق) فيهلف ونشر لاعلى السبب أى بئله ما نكحت وما بعث خلافا لثالثى نظر اللعى عليه أيضا لاحتقال طلاقه وواقته  
(الآن الزم) من الحلف على الحاصل (ترك النظر للدعى فيلصق) بالاجماع (على السبب) (٤٤٧) أى على صور دعوى المدعى (كدعوى

شفعة الجوار ونفقة  
مستوته وانصهر لاراهما)  
لكونه شافعا للصدق  
حلقه على الحاصل في  
معتقد فيضير المدعى  
قلت ومفاده أنه لا اعتبار  
بذهب المدعى عليه  
وأما مذهب المدعى  
ففيه خلاف والأوجه  
أن يسأل القاضي هل  
تعتقد وجوب شفعة  
الجوار ولا واعتمده  
للمصنف (وكذا) أي  
يحلف على السبب اجماعا  
(في سبب لا يرفع)  
رافع بعد ثبوت (كعبد  
مسلم يدعى) على مولاه  
(عقده) لعدم تكرار  
رقعة (و) أما (في الامه)  
ولمسلة (والعبد  
الكافر) فتكرروهما  
بالحاق حلف مولاها  
(على الحاصل) والحاصل  
اعتبار الحاصل للضرر  
مدع وسبب غير مشترك  
(ومع فداء اليمين والصلح  
منه) لحديث ذواتين  
أعراكم بأموركم  
وقال الشهيد الاختراز  
عن اليمين الصادقة  
واحب قال في الجرائ

التي يحلف فيها على الحاصل عندهما غفلة من صاحب الهداية والشارحين لأن أحدهما يقول بالحلف في  
النكاح الآن يقال ان الامام فرغ على قولهما الاعلى قوله كثر بعد في المراجعة على قولهما مخرج ونقل عن  
المفسر أنه يحمل على ما إذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله سبع قائم) هذا والحلق في الخزانة من  
التفصيل قال المشتري اذا ادعى الشراء فأن قد نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى  
ولأني منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعته وان لم يذ كر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا  
أحضره استخلفه بالله ما عاكب قبض هذا الثمن وتسلم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاعفه بالله ما بينك  
وبين هذا شراء قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست بدعوى  
العقد ولهذا تضع مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تضع مع جهالة المبيع فيحلف على  
ذلك الثمن اه بحر (قوله لو قام الخ) زاد ما في الصروق قول المؤلف وما يجب عليه رد قصور الصواب ما في  
الخلاصة وما يجب عليه رد ما لئله ولأني من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بآن منق الآن لأنه خاص  
بالبائن وأما الرجعي فيحلف بالله ما هي طالق في النكاح الذي ينسكبا وأما إذا كانت الدعوى بالطلاق الثلاث فقال  
الاستبصار يحلف بالله ما طلقته ثلاثا في النكاح الذي ينسكبا اه وقد ذكر في الصرخة خارجا عما يحلف فيه على  
الحاصل فراجعهم وقال بعدهم اعلم أنه تكرر منهم في بعض صور التحلف تكرار في لفظ اليمين خصوصا في  
تحلف مدعى دين على المتفاتها تصل إلى خمسة وفي الاستحقاق في أر بقمع قولهم في كتاب الاعان ان  
اليمين تكرار بشكر آخر حق العطف مع قوله لا كقوله لا أكل طعاما ولا شربا بومع قولهم هتاف تليظ اليمين  
بحسب الاحتراز عن العطف لأن الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت أعيانها ولم تكن جواربا ولا من تعرض  
له اه قال الرمي أقول إذا تأمل التأمّل وجد التكرار اشكر ارا المدعى فلي تأمل اه يعني أن المدعى وان ادعى  
شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدعى لاشياء متعددة ضمنها يحلف بالنصم عليها احتسابا (قوله نظر المدعى عليه)  
تعليل لقوله لاعلى السبب (قوله لكونه شافعا) لأن الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا منه أنها  
لا تستحق نفقة ولا شفعة فيضع النفع فاذا حلف أنه ما بها واشترى ظهر النفع ورعا بقاء المدعى أول لان  
السبب ذاتي ثبت الحق وأحتمل سقوطه بعرض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه  
(قوله فيه خلاف) قيل لا اعتبار به وأما اعتبار المذهب القاضي (قوله والأوجه أن يسأل) أي يسأل المدعى  
(قوله واعتمده المصنف) أي تبعا للبحر وانظر هل يجري ذلك في قضائه ما نال المأمورين بالحكم عنده أي شفعة  
(قوله والصلح منه) أي على شيء معلوم والفرق أن الثاني يأفل من المدعى وأما الأول فتدريكون عتله كافي  
القصاصي ح (قوله ولا يحلف) ضبطه المؤلف رحمه الله بنسبته للام (قوله لأنه أسقط حقه) أي حقه في  
الخصومة والذي في الصرخة أنه أسقط خصومته بأخذ المال منه مذق (قوله وبرهن قبل) في البرعن البرازية  
ولو قال المدعى عليه حين أراد القاضي تحلفه أنه حلف على هذا المال عند قاض آخر أو أرائ عندهم برهن  
قبل واندفع عنه الدعوى والأقال الامام التزوي انقلب المدعى مدعى عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف  
لزم المال لأن دعوى الاربعين المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الاربعين دعوى المال اه  
وظاهر هذا أن قول الشارح والافله تحلفه أي ولا يبرهن فله تحلفه أي تحلف المدعى الاول تأمل وبعبارة  
الدرر ولو لم يكن له بنت واستخلفه أي أراد تحلف المدعى جاز (قوله والافله تحلفه) أي تحلف المدعى قال  
في نور العين أراد تحلفه فبرهن أن المدعى حلف على هذه الدعوى عند قاضي كذا قبل ولا يثبت فله تحلف  
المدعى لأنه يذهب بقا حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأني عن هذه الدعوى ليس له تحلفه من لبرهن

ثابت بدليل جواز الحلف صادقا (ولا يحلف) المنكر (بعده) أي لأنه أسقط حقه (و) قبله فداء أو الصلح لأن المدعى (أو أسقطه) أي اليمين  
(فصلان) قال برئت من الحلف أو تركه عليه أو هبته لا يصبغ وله الصلح (الحليف) بخلاف البراءة من المال لأن التحلف لها كبرازية وكذا إذا  
اشترى عتله لم يجز لعدم كمن البيع بدو (فرع) التحلف خصمه فقال حلفتي مرة أن عندنا كرم أو نحوكم برهن قبل والافله تحلفه بدو

قلت ولم أر ما قال في قد حلفت بالطلاق (٤٨) في أن لا أحلف فيحصر \* (باب التحالف) \* ما تقدم من الواحد كربعين الاثنين (اختلاف)

أي المتبايعان (في قدر  
عن) أو وصفه وأحسنه  
(أو) في قدر (بيع  
حكمه لمن يهرن) لأنه نور  
دعوه بالخبر (وأن يهرن  
فإن البات (بأنه) إذا البات  
للا ببات (وأن اختلاف  
فيهما) أي الثمن والمبيع  
جما (قد يهرن  
البائع لو) الاختلاف  
(في الثمن وهرن المشتري  
لوف (المبيع) نظر الأليات  
الزيادة (وأن يهرن) في  
الصور الثلاث عن البينة  
فإن رضى كل بمقالة  
الآخر فيها (و) أن (ثم  
يرض واحد منهما بدعوى  
الآخر تحالفا) ما لم يكن  
فيه خيار فيفسخ منه له  
الخيار (و يدي) بين  
(المشتري) لأنه البادي  
بالانكار وهذا (لو)  
كان (بيع عين بدين وال)  
بأن كان مقايضة أو  
صرفا (فهو بخير) وقيل  
يقرب ابن مالك ويقتصر  
على الثاني في الأصح  
(وقض القاضي البيع  
بطلب أحدهما) أو  
بطلبهما ولا ينفسخ  
بالتحالف ولا يفسخ  
أحدهما بل يفسخهما  
بخر (ومن نكل) منهما  
(لزمه دعوى الآخر)  
بالقضاء وأصله قوله

صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما لم يفسخا وإذا اختلف في البذل مقصودا فلا وفي  
ضمن شيء كاختلافهما في الرق فأقول للمشتري في أنه الرق ولا يحالفا كالأختلاف في وصف المبيع كقوله اشتري بعملي أنه كاتب أو خيار وقال

إذا لم يدعي بدعواه استحقاق الجواب على المدعي عليه والجواب ما أفرار وانكار وقوله أرى أن المانع ليس باقرار ولا  
انكار فلا يسمع ويقال له أحب فصل ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما قال أرى في عن هذا الاتفاق فإنه يحلف  
اندعوى البراءة عن المال أفرار بوجوبه والأقرار جواب ودعوى البراءة سقط فثبت عليه البين ومنه من  
قال الصواب أن يحلف على دعوى البراءة كما يحلف على دعوى التحليف والماله مانع وعليه أكثر قضات زماننا  
أه وعلمه بالدر ولم يكن له شبه واستخف أي أراد تحليف المدعي حازت ثبت وبه علم على عبارة الشارح من  
الإيهام فتنبه (قوله ولم أر المانع) وجدت في هامش نسخة شخص بخط بعض العلماء مانعها بقدر أنها في أو آخر  
القضاء فقبل كتاب الشهادتين فتاوى الكرنيشي معز بالاول قضاء مجواهر الفتاوى وعبارة رجل ادعى على  
آخر دعوى وتوجهت عليه البين فلما عرض القاضي البين عليه قال أي حلفت بالطلاق أي لا أحلف أبدا الآن  
لا أحلف حتى لا يقع على الطلاق فإن القاضي يعرض عليه البين ثلاثا ثم يحكمه بالانكول ولا يسقط عنه البين  
بهذا البين أه (قوله فيحصر) أقول سبق عن العنابة أن القاضي لا يجد بدا من إلحاق الضرر بأحدهما في  
الاستخفاف على الحاصل أو على السبب فراجع ما عاتب المدعي أو في فلي هذا لا يعتد بدعواه الحلف بالطلاق  
ويقتضى عليه بالانكول على أن ذلك يكون بالاول لأنه هو الذي أحلف الضرر بنفسه لا يقدمه على الحلف  
بالطلاق أه أو السعد أقول وبأصله كان ذلك محجة صحيحة لتعميل به كل من توجه عليه بين فيلزم منه ضياع  
حق المدعي وخلافه نص الحديث والبين على من أنكر فقدر (باب التحالف)

(قوله أو وصفه) بالخيار والغدادي (قوله أو حسنه) كدراهم أو دنانه (قوله أو في قدر مبيع) فلو في وصفه فلا  
تحالف والقول البائع كما سجد كرم الشارح (قوله أو الاختلاف في الثمن) أقول في زيادة أو نقصان في الموضع خلل  
وعبارته الهاء بة ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جعافا بين البائع في الثمن أو في بينة المشتري في المبيع أولى  
نظر الخبر زيادة الأليات قاله شيخ والذي لم يقض محمد تاج الدين المدني (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل  
الاصور الاختلاف فيما قاله أو في أن يقول كآ قال غيره فان رضى البائع على شيء أي بأن رضى البائع بالثمن الذي ادعاه  
المشتري أو رضى المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في أحدهما أو رضى كل بقول الآخر عند  
الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كآ قال غيره فان رضى البائع على شيء (قوله فيفسخ منه له  
الخيار) قال في البحر وأشار بغيرهما إلى أن البيع ليس فيه خيار لأحدهما ولهذا قال في الخلاصة إذا كان  
للمشتري خيار روية أو خيار عيب أو خيار شرط لا يتحالفان أه والبائع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار  
يمكن من الفسخ فلا حاجة إلى التحالف ولكن ينبغي أن البائع إذا كان يدعي زيادة الثمن وأنكرها المشتري فإن  
خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع والبائع ينكرها فإن خيار  
البائع عنده لم يمكن من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر في البحر بحال نقلا أه وحاصله أن من له الخيار  
لا يمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الإطلاق (قوله وبدي بين المشتري) أي في الصور الثلاث كما في شرح  
ابن الكمال وقوله لأنه البادي بالانكار قال السائح في هذا الظاهر في التحالف في الثمن أو ماف المبيع مع الاتفاق على  
الثنى فلا يظهر أن البائع هو المنكر فالظاهر البداهة وبشبهه ما ساق في أنه اختلف المؤرخ والمستأجر في قدر  
المدعي بين المؤجر والملك أو بالتقاضي أو ببحث مثل هذا البحث العلامة مالى (قوله بأن كان مقايضة)  
أي سلعة بسلعة (قوله أو صرفا) أي غنائين (قوله ويقتصر على الثمن) بأن يقول البائع والله ما بعه بألف  
والمشتري والله ما اشتريته بألفين (قوله في الأصح) وفي الزيادة أن يحلف البائع والله ما بعه بألف ولقد بعه بألفين  
ويحلف المشتري بالله ما اشتريته بألفين ولقد اشتريته بألف (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون أنهما  
لو فسخا ما يفسخ بلا توقف على القاضي وإن فسح أحدهما لا يكتفى بطلب أحدهما مجرد كقائه عدم  
فسخه بنفس التحالف أنه لو كان المبيع حاربه فالمشتري وطوها كما في النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراز  
عما إذا هلك وساقى متنا (قوله كاختلافهما في الرق) هو الظرف إذا أنكر البائع أن هذا رقه وصورته كما



لنا لم اشتد فالتقول للبائع وللمخالف ظهره (د) فبداختلافه ما في من ومبيع لانه (٤٤٩) (للمخالف) غير هالاه لا تحتل

به قوام العقد نحو  
(أجل وشرط) رهن  
أو خيار أو ضمان (وقبض  
بعض ثمن والقول  
للمشتري) يمينه وقال  
زفر والشافعي يتحالفان  
(ولا) يتحالف اذا اختلفا  
(بعد هلاك المبيع)  
أو خرج عن ملكه أو  
تعيبه عما لربته (وحلف

في الزباني أن يشتري الرجل من آخر جنفاً بدينار ودينار رطل ثم جاء بالزق فأرغله على صاحبه ووزنه  
عشر من رطل البائع ليس هذا في وقال المشتري هو رطل فالتقول قول المشتري سواء عسى لكل رطل ثنائاً أو  
ليس بفعل هذا اختلاف في المقبوض وفيه القول قول البائع ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يتعبر في  
المجان التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى اختلافه ما في الزق اهـ (قوله نحو أجل) ذكر في الجهرنا  
مسئلة عجبة فتراجع (قوله نحو أجل وشرط) لانهما يتبان بعرض الشرط والقول للمشتري العوارض فقد  
خرجوا عنها بأن القول للمشتري انما كان على ذلك وذكر في خيار الشرط ففسه قولين قدمناهما في باب والمذهب  
ما ذكر وهما بحر أطلق الاختلاف في أجل فمثل الاختلاف في أصله وقدره والقول للمشتري انما كان على ذلك  
ما لو اختلفا في أجل في السلم فانهما يتحالفان كما قدمنا في بابه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري  
لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بحر وفيه ويستثنى من الاختلاف في أجل ما لو اختلفا في  
أجل السلم بان اذاعا أحدهما ونفاد الآخران القول فيه لمذممه عند الامام لانه فيه شرط وطرف فيه مفسد  
للعقد واقداما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق به البعثة والفساد فيه فكان القول لنافه  
(قوله وشرط رهن) أي بان من المشتري ط (قوله أو ضمان) أي اشتراط كقبول (قوله وقبض بعض  
من) أو حط البعض أو إبراء الكل بحر والتقسيه اتفاق اذا الاختلاف في قبض كله كذلك وهو قول قول  
البائع وأما ما يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه فإنه سائر الدعاوى كذا في النهاية بحر (قوله يمينه) لانه اختلف  
في غير المقبوض وعده وبه فاشه الاختلاف في الحط والإبراء وهذا لان اذاعا لم تحتل ما به قوام العقد بخلاف  
الاختلاف في وصف الثمن أو حقه فانه ~~مقتضى~~ الاختلاف في القول في حرمان التعالف لان ذلك يرجع الى النفس  
التي وان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك لأجل الأثر أن الثمن موجود بعد قبضه بحر (قوله  
ذا اختلفا) أي في مقدار الثمن معراج ومثله في متن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أودأته في أجل وما  
هذه الفرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله المبيع) أي عند المشتري أفضل قبضه بنفسه  
لعقد به لا كما معراج (قوله أو تعينه الخ) فيه أنه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عبارتهم هكذا وصار  
بحال لا يقدر على رده بالمعجب قال في الكفاية بأن زاد زيادة متصلة أو منفصلة اهـ أي زاد من الذات كسكن  
ويط وعقر قال في غرر الأفكار ولم ننشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره فقبل القبض أو بعده  
بصافها اتفاقاً ويكون الكسب للمشتري اتفاقاً اهـ ثم ان الشارح تبع الذر ولا يخفى أن ما قاله أول  
لما علمت من شموله اللعب وغيره تأمل (قوله غير المشتري) فانهما يتحالفان لقام القيمة مقام الدين كما في اللعب  
س (قوله على قيمة الهالك) ان قيا مونه ان مثلياً خير الدين س (قوله يتحالفان اجاعا) وان اختلفا في  
كون البذل ديناً وعسنا ادعى المشتري أنه كان عسناً يتحالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عسناً  
وادعى المشتري أنه كان ديناً يتحالفان والقول قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أي فكان  
قائماً بقام المعقود عليه ففرقه بحر أي رد القام (قوله كالواختلفا) وهذا علم ان الاختلاف في جنس الثمن  
كالاختلاف في قدره لا في مسئلة هي ما اذا كان المبيع هالكا بحر (قوله تحالفا) لانهما لم يتفقا على ثمن  
فلا بد من التحالف فيفسخ (قوله بعد هلاك بعضه) أي هلاكه بعد القبض كما سدره قريسا (قوله عند  
المشتري) قبل نقداً الثمن (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحالفان في موتهما وموت أحدهما وفي الزيادة أو وجود  
الانكسار من الجانبين كفاية (قوله عند أي حقيقة) لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم  
لجمع المبيع فاذا هلك بعضه انعدم الشرط والقول للمشتري مع عنده ولا تنكر ما زاد من الزيادة أو وجود  
أصله أي لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد على القام فيفسخ  
يتحالفان في ثمنه وينكول أهم حاله مدعى الآخر غرر الأفكار (قوله يتحالفان) أي على ثمن الخ ج  
(قوله يخرج من الجمهور) من صرف الاستثناء الى التحالف (قوله وصرف مشايخ بلخ الاستثناء الخ) أي المقدر  
في الكلام لان المعنى ولا يتحالف بعد هلاك بعضه بل يمين على المشتري لأن رضي الخ قال في غرر الأفكار بعد

يتحالفان هذا على يخرج الجمهور وصرف مشايخ بلخ الاستثناء

الى عن المشتري (ولا في) قدر (بذل كتابة) لعذر زومها (و) قدر (رأس مال بعد اقالة) عقد (السل) بل القول للعدو المسلم اليه ولا يعود السل (وان اختلف) أي المتعاقدان (في مقدار الزوم بعد اقالة) ولا يثبت (بالحلف) وعاد البيع (لو كان كل من البيع والتمن مقبوضا ولم يرد المشتري الى بائعه) بحكم الاقالة (فان ردها لم يحكم) (٤٥٠) الاقالة (لا) بخلاف خلاف المحمد (وان اختلفا) أي الزوجان (في) قدر (المهر) (أو وجسه

رفعى لمن أقام البرهان  
وان برهنا فلهما إذا  
كان مهر المثل شاهدا  
انفوج بأن كان كفايته  
أو أقل (وان كان شاهدا  
لهما) بأن كان كفايتهما أو  
أكثر (فثبتته أولى)  
لأنها بخلاف الظاهر  
(وان كان غيرهما لكل  
منهما) بأن كان بينهما  
فالتأثر (فلاستواء  
ويجب مهر المثل على  
التصحیح (وان عجزا  
عن البرهان) بخلاف قول  
يفسخ النكاح التسعة  
المهر بخلاف البيع  
(ويبدأ بيمينه) لأن أول  
التسليمين عليه فيكون  
أول اليمينين عليه في مهرية  
(ويحكم) بالتشديد أي  
يجعل (مهر مثلها) حكما  
للقوط اعتبار التسمية  
بالتحالف (فيقضى بقوله  
لو كان كفايته أو أقل  
ويقولها لو كفايتها أو  
أكثر وبه لو بينهما) أي  
بين ما تدعيه ويدعيه  
(ولو اختلفا) أي المزوج  
والمستأجر (في) بدل  
الاجارة) أو في قدر  
المثل قبل الاستيفاء  
للتعنة (تحالفا) وزادا  
ويدي بيمين المستأجر لو

اختلفا قبل البدل والمؤجر في المذموم برهنا لينة لا مؤجر في البدل والمستأجر في المدة  
٢ قوله قبل الاختلف الى آخر القول هكذا في النسخة المجموع منها وليس في يدى سواها وهي عبارة غير ظاهرة المعنى فلعن لفظه كان  
ساقطة قبل قوله كالاختلاف في المسلم في المجرور اه صححه

أوبعد لا والقول المستأجر) لانه متكرر لزيادة (ولو) باختلاف (بعد) التمكن من (الستيفاء) (٤٥١) البعض من المنفعة (تخالف) والقول

العقد في الباقي والقول

في الماضي للمستأجر

لان عقدها ساعة فاسفة

فكل جزء كعقد بخلاف

البيع (وان اختلف

الزوجان) ولو جلاكين

أو كاتين أو صغيرين

والصغير يجامع أو نسية

مع مسلم فام الكاح أولا

في بيت لهما أو لاحدهما

خزاة الاكل لان العبرة

بالدلالة (في متاع)

هو هنا ما كان في

(البيت) ولو ذبا أو

قضية والقول لكل واحد

منهما فاصلاح له مع

عينه الا اذا كان كل

منهما يفعل أو يبيع

ما يصلح الاخر والقول

له تعارض الظاهرين

درر وغيره (والقول له

في الصالح لهما) لانها

وإما يدها في يده والقول

لذي اليد بخلاف

ما يختص بها لان ظاهرها

أظهر من ظهوره وهو

بدا استعمال (ولو أقاما

بينة قضى بينهما) لانها

خارجة خاتمة والبيت

لزوج الأبن يكون لهما

بينة بحر وهذا لو حيين

(وان مات أحدهما

واختلف وارثه مع الحي

في المسكن) الصالح لهما

(فالقول) فيه (لحي)

بشهرين بعشرة بجر (قوله وبعدة) أي بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قيد به للاخترا من اختلاف نساء الزوج ودونه وعن اختلاف الأبيع بنته في جهازها أو مع ابنه في البيت وعن اختلاف اسكاف أو عطار في آلة الاساقفة أو العطارين وهي في أيديهما واختلاف المؤجر والمستأجر في متاع البيت واختلاف الزوجين في باقي أيديهما من غير متاع البيت وبيان الجميع في البحر فراجعوه وسأيت بضعة (قوله فام الكاح أولا) بأن طفقها مائة وستين ما اذا مات بعد عتاقها كاساق قال الرمي في حاشية البحر في لسان الحكماء ما يختلف ذلك فلا يرجع اليه ولكن الذي هنا هو الذي يمشى عليه الشراح (قوله صلح له) الضمير راجع لكل وفي القصة من باب ما يتعلق بتجهيز الميت افترقا وفي بينهما ما يتعلق بقتلها مع نفسها واستخدمت نساءه والزوج عالها ساكت ثم اتعاهما والقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد جسد المزيل اه وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يطل دعواه وفي البائع هذا كله اذا لم يقر المرأمان هذا المتاع اشتراه وان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت للمالك الزوجان ادعت الانتقال لها فلا يثبت الانتقال الا بالينة هو كذا اذا ادعت أنها اشترته منه كافي الحانية ولا يخفى أنه لو هرب عن شراثة كان أكثر ارباها شرأته فلا بد من بينة على الانتقال لها منه شبهة وتحويل ولا يكون استثناء غيره بوضاهة ذلك دليل على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعموم وقد أثبت بذلك مرارا بحر وذكر في الشامس القول للراثة مع غيرها فبما تدعيه أنه ملكها هو صالح للنساء وهو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع غيرها اضافة ما تدعيه أنه ودعيته تحت يدها هو صالح للنساء وهو صالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحامدية عن الشامي (قوله الظاهرين) أي فرجنا إلى اعتبار البدل لا لتعارض بضعة التسايط (قوله درر) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للاخر اه أي الا أن يكون الرجل صانعا له أساسا وخواص النساء والحلي والخلخال ونحوها فلا يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة دلالة تبع ثياب الرجال أو تاحة تحرق في ثياب الرجال أو النساء وثياب الرجال وحدها كذا في شرح الهداية اه قال في الشربلية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للاخر ليس على ظاهره في عموم ٣ في قول أحدهما يفعل أو يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تبع ثياب الرجال أو ما يصلح لهما كالانسة والذبح والقضبة والأشعة والقارقهو للرجل لان المرأة وما في يدها الزوج والقول في الدعوى لصاحب البدل بخلاف ما يختص بها لانه عارض بدال الزوج أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية ويعلم مما سذكره المصنف رحمه الله اه وحديثه في قول الدرر كذا اذا كانت المرأة دلالة الخ معناه أن القول فيه للزوج أيضا الا أنه يخرج منه ما لو كانت تبع ثياب النساء بقوله قبله والقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا بحل الضمير في قوله والقول له راجعا إلى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح علمه سواء حل الكلام على ظاهره أو على هذا المعنى أما الأول فلانه اذا كان الزوج يبيع بشهده ظاهرا واليد والبيع لا يظهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبع ذلك فلا يرجع ملكها للذكر والشربلية الا اذا كان ما يصلح لهما على أن التعارض لا يقضي الترجيح بل التامر وأما الثاني فلا نه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبع هي فكذلك كما مر أيضا فتمتة أقول وما ذكره في الشربلية من الغاية صريح في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضي أن القول للراثة احبث قال الا اذا كانت المرأة تبع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والمطعة والحلي فهو للراثة أي القول قولها فهي الشاهدة الظاهر اه ومثله في الزبلي قال وكذا اذا كانت المرأة تبع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه والظاهر أن في المسئلة قولين فمحرر (قوله والبيت للزوج) أي لو اختلفا في البيت فهو له (قوله لحيته) أي فيكون البيت لهما وكذا لو هرب عن كل ما يصلح لهما (قوله لو حيين) بالنتية (قوله في المسكن) أنظر ما حكمه غيره من الظاهر أن حكمه ما مر ثم رآته في ط عن الجوى (قوله فالقول فيه لحي) مع عينه درر حتى لا يدل ذلك وذكر في البحر عن الخبر أنه استثناء ما اذا كانت المرأة ثلثة الزفاف في بيته فالمسكن وما يجهز من ثيابها لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بخارة

(٢) قوله في قول أحدهما يفعل أو يبيع الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا تحاول العار عن تأمل فعلها بحر فدفني بحر رها عار جعة عبارة الشربلية اه مصححه

ولورقيا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما قال ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن المصري الكل لها وهي التسعة وعد في الخامسة تسعة  
 أقوال (ولو أحدهما بواحد) ولو أمنا أو ما كتبنا وقالوا الشافعي هما كلر (قال قول للفر في الحياة والتي في الموت) لأن بدل الموت  
 ولا بدعت (اعتقت الامة) أو المكتوبة أو المدبرة (واختارت نفسها في البيت قبل العتيق فهو للرجل وما بعده بل إن شئت نفسها  
 فهو على ما وصفت في الطلاق) بحرقه بطلها ومضت بمدة فاشكل الزوج ولورثته بعدة لها صارت أجنبية لا بدلها ولما ذكر أن  
 المشكل للزوج في الطلاق فكنا (٤٥٣) لوارثه أموالا وهي في العدة فاشكل لها فكنا لم يطلها بتدليل إرثها ولو اختلف

جنس منه فهو له وألحق صاحب الجرم إذا اختلف في الحياة لغير الزفاف قال وينبغي اعتداله لقول الأنا وحده  
 نص بخلافه (قوله ولورقيا) يستغنى عنه بما في المتن ح (قوله ولو أحدهما بواحد) كالقوله والتي في  
 الموت) كذا في عامة شروح الجامع وذكر الرضى أنه سهو والصواب أنه للرجل مطلقا وذكر في الإسلام أن القول  
 له هنا في الكل لا في خصوص المشكل كما في القهستاني صاحبنا (قوله تسعة أقوال) الأول ما في الكتاب وهو  
 قول الإمام الثاني قول أبي يوسف للرجل أم حجاز مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث  
 قول ابن أبي ليلى المتاع كله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن  
 المصري كله لها وله ما عليه السدس قول شريح للرجل الثلث السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق  
 والموت ووافق الإمام فينا لا يشك الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما كذا في  
 الأقوال في خزائن الكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع بحر كذا في الهامش (قوله لأن بدل الخراج) لف  
 ونشر مرتب (قوله للبت) بحث فيه صاحب العقوبة (قوله فهو على ما وصفت في الطلاق) يعني  
 المشكل للزوج ولها ما أصل لها لأنها وقته حرة كما هو معلوم من السابق واللاحق ويؤيد قول السراج ولو كان  
 الزوج حرا وإرثا أمته أو أمته أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفت في متاع البيت فما أحدث قبل  
 العتيق فهو للرجل وما أحدث بعده فهو لغيره كالحرين صاحبنا (قوله في الطلاق) أي في مسئلة اختلاف  
 الزوجين التي قبل قوله وإن مات أحدهما فاشتمل حال قيام النكاح وبعده كما ذكره الشارح اه (قوله  
 ثم اعلم أن هنا) (٣) أي جبيع ما مر إذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعندهم فإن وقع أي آخر  
 ما في الصرح راجعه (قوله لأنها صارت الخ) يفيد أنها لو ما تأكدت ذلك (قوله لا تظنر) فهذا الفرع مخالف  
 ما قبله والمسائل الأربعة بعده (فرع) رجل تصرف بمائتي أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف  
 ولم يدع ومات على ذلك ثم تبع بعد ذلك دعوى ولم يفتكر على يد المتصرف لأن الحال شاهد اه حامد بن  
 الولولجية (قوله بدرة) البدره عشرون ألف دينار بحر كذا في الهامش (قوله قطيفة) دينار  
 والجعب قطائف وقطف مثل صحائف وصحف لأنها جامع قطيفة وخفيفة ومنه القطائف التي تؤكل صحاح  
 الجوهرى كذا في الهامش (قوله وآخر مسك) الظاهر أنه مسك الدفة التي هي للسفينة عذرة النجاس  
 للذابة (قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنع ما لو كان بقر أو غنما عابها رجلان أحدهما فأدوا ثم  
 ساقى فهي الساقى الآن يقول شافعي فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامش (فرع) رجل دفع إلى  
 قصار أربع قطع كراس لبغسلها فباعها قال له القصار بعث إلى رسولك لا تفتك في إلقاء الرسول بسلامت قطع  
 فقال القصار بعث البذر أربع قطع وقال الرسول دفع إلى ولم يبعده على يقال لرب الثوب صدق أي ما شئت فإن  
 صدق الرسول برئ من الدعوى وتوجه الممين على القصار أن حلف برئ وإن نكل وجب عليه الضمان وكذلك إن  
 صدق القصار برئ وجب الممين على الرسول وجب عليه أجر القصار إذا حلف القصار على ذلك وأوصته  
 صاحب الثوب لأنه لم يحلف القصار في زعمه أنه أعطاه أربع قطع فأخذ ذلك ولو أوجه في الفصل الثاني  
 (فصل في دفع الدعوى) (قوله أودعني) ظاهر قوله أودعني وما بعده يفيد أنه لا بد من دعوى يبايع الكل

المؤجر والمستأجر في  
 متاع البيت فالقول  
 للسأجر بيمينه وليس  
 للمؤجر إلا ما عليه من  
 ثياب بدنه ولو اختلف  
 أسكن في عطار في آلات  
 الأما كصصة وآلات  
 العطارين وهي في أيديهما  
 فهي بينهما بلا تظنر لما  
 يصلح لكل منهما وعامة في  
 السراج (رجل معروف  
 بالفقر والحاجة صار  
 يبدع غلاما وعلى عتقه  
 بدرة وذلك بدنه فادعاه  
 رجل عرف باليسار  
 وأدعاه صاحب الدار  
 فهو للعرسوف باليسار  
 وكذا كئناس في منزل  
 رجل وعلى عتقه قطيفة  
 يقول الذي على عتقه  
 هي في رادعها صاحب  
 المنزل فهي لصاحب  
 المنزل بلان في سفينة  
 بهاديق فادعى كل  
 واحد السفينة وما فيها  
 وأحدهما يعرف ببيع  
 الدقيق والاخر يعرف  
 بأنه ملاح فالدقيق للذي  
 يعرف ببيع السفينة  
 لمن يعرف بأنه ملاح

عملا بالظاهر ولو قيل إذا كسر مسك وآخر حجب وآخر عدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة ثلاثا ولا شيء  
 للذي رجل يقول قتلنا ابن وآخر ما كان على الكل متاع الرأب فكذلكها والقائد جدير وإن لا شيء عليها فللراكب ما هو راكب ما هو راكب  
 للقائد بخلاف البقر والغنم وعامة في خزائن الأكل (فصل في دفع الدعوى) لما قدم من يكون خصما ذا كرم من لا يكون (قال ذو اليسار  
 التي المدعى به متعولا كان أو عقالا) أودعني  
 (٣) قوله ثم اعلم أن هذا لا وجه له في ذلك هنا في نسخ الشارح التي يندى فليحذر اه معصحه

وليس كذلك لما في الاختيار أنه لو قال النصف والنصف وبيعة عندى لقان وأقام بيته على ذلك أدفعت  
الكل لتعذر التميز بهجروفيه أيضاً وأعاد المثل فأنه لو أجاب بأنه ليست لى أوهى لقان ولم يرد لا يكون دفعاً وقد  
يكونه انقصر على الدفع عاذراً لا احترازاً عما إذا قال كانت حارى بعتهما فلان وقضها ثم ودعها أو ذكر  
هه وقضها تندفع إلا أن يقر المدعى بذلك أو يعلمه القاضي **(قوله)** أو دعه زيدا **(قوله)** أتى بالاسم العلم لأنه لو قال  
أو دعه زيدا لا عرفه لم تندفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سيذكره الشارح فلو ادعاه  
من مجهول وشهدا بمعين أو عكسه لم تندفع بحرقه من خزنة الأكل والخلاصة لو أقر المدعى أن رجله فله عليه أو  
شهدوا على إقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه ما أطلق في الغائب فشميل ما إذا كان بعد المعروف أو ابتعنا الوصول  
إليه أو قربا كما في الخلاصة والبرازية **(قوله)** على ما ذكر لكن لا تشترط المطابقة لعن ما إذا علم في خزنة الأكل  
لو شهدوا أن فلان دفعه إليه ولا ندرى لمن هو فلا خصومة بينهما وأراد المبرهان وجود حجة سواء كانت بيته أو علم  
القاضي أو أقر المدعى كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعى عليه وطلب عين الذي استخلفه القاضي فإن حلف على  
العلم كان خصما وإن تكل فلا خصومة كما في خزنة الأكل بحر **(قوله)** أو العين فاقعة أخذ التمسك في الإشارة بقوله  
هذا الشيء لأن الإشارة الحسية لا تكون إلا بالوجود في الخارج كما إذا دفع في الحر وسأى تخترقه قال في الهامش  
عبدالله في يد رجل وأقام رجل البيته أنه عبده وأقام الذي مات في بيته أنه أودعه فلان وأغصبه وأجره لم يقبل  
وهو خصم فإنه يدعى القيمة عليه وابداع الدين لا يمكن ثم إذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والإحالة والرهن  
رجع عليه غاضباً من الذي أمالو كان غاضباً يرجع وكذا في العارية والابق مثل الهلاك هيئتان كأد العبد  
وما يكون عبداً للى استقر عليه الضمان اه بحر **(قوله)** نعرفه أى الغائب **(قوله)** أو بوجهه فغيرتهم بوجهه  
نقط كاتبة عند الامام برزانية **(قوله)** وشرط محمد محل الاختلاف فيما إذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والنسب  
فشهاده بمجهول لكن قال لا نعرفه بوجهه أو مالوا ادعاه من مجهول لم يقبل الشهادة إجماعاً نفاً شرح أدب القضاء  
لخصاص **(قوله)** فلو حلف لا يخفى أن التصريح غير ظاهر فكان الأولى أن يقول ولم يكن بمحمد غير دفعه أو الوجه فقط  
بدل عليه قول الزبلي والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الآتى إلى قوله علمه السلام لرجل أتدري فلان قال  
ثم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال لا نعرفه وكذا لو حلف الخ **(قوله)** عن البرازية ونقل عنها في الحر  
**(قوله)** دفعته خصومة المدعى أى حكم القاضي بدفعها أو أدان له أو أعاد المدعى الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج  
المدعى عليه إلى إعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الأول كما صرحوا به وظاهر قوله دفعته أنه لا يحلف للمدعى أنه  
لا يزعم تسليبه إليه ولم أره إلا أن بحر وفيه نظر فله بعد البرهان كيف يحلف أم أقبله فقد نقل عن البرازية أنه يحلف  
على البتة لقد ادعاه إليه لأعلى العلم ثم نقل عن الأخيرة أنه لا يحلف لأنه مدع الابداع ولو حلف لا تندفع بل  
يحلف للمدعى على عدم العلم **(قوله)** تلك المطلق ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حرق في الحر أو ل الفصل  
الآتى قال في الحر ولم يذكر المؤلف رجاءه تعالى صورة دعوى المدعى وأراد بها أن المدعى ادعى ملكاً مطلقاً  
في العين ويدعى على ذى البدفع لا بدليل ما يأتى من المسائل القابلة لهذه فحصل جواب المدعى عليه أنه ادعى  
أن يده بأمانة أو مضومة والملك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه ما عرف أن الخارج هو المطلب بالبرهان  
ولا يحتاج للمدعى عليه إلى الدفع قبله وحاصله أن المدعى للمدعى الملك المطلق فيما يقابل المدعى عليه أنكره فطلب من  
المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه عاذراً كبرهن عن دفعه اه **(قوله)** الجليل بأن  
باختمال إنسان غصباً ثم يدفعه سرا إلى مريد سفره ويدع بشهادة الشهود حتى إذا جاء المطلب وأراد أن يثبت  
ملكه فيه أقامه والذين يثبتون على أن فلاناً أودعه فيسقط حقه كنفاء البرزخ **(قوله)** في المختار وفي الخارج يرجع  
إليه أو يوسف حتى أتى بالقضاء وعرف أحوال الناس فقال المختال من الناس يا خنن إنسان غصباً ثم يدفعه  
سرا إلى من يريد السفر حتى يدع بشهادة الشهود حتى إذا جاء المطلب وأراد أن يثبت ملكه يقيم ذوالبيته على  
أن فلاناً أودعه فيسقط حقه وتندفع عنه الخصومة كذا في الميسوط **(قوله)** كما بسط في البرزخ ذكر هنا أقوالاً أئمتنا  
الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة أنها لا تندفع عنه مطلقاً وإجماع قول ابن أبي ليلى تنفع بيته لا قراء الملك

أو أعارنيه أو أجرنيه أو  
رهنه من زبنا الغائب أو  
غصبه منه من الغائب  
(وبرهن عليه) على  
ما ذكر والعين فاقعة  
لا هلكة وقال الشهود  
نعرفه بوجهه ونسبه أو  
بوجهه وشرط محمد  
معرفة بوجهه أيضاً فلو  
حلف لا يعرف فلاناً  
وهو لا يعرفه إلا بوجهه  
لا يحتج ذكر ما زبلي  
وفي الشرح لبرازية عن خط  
العلامة المقدسى عن  
البرازية أن تقول  
الائمة على قول محمد  
اه فليحفظ (دفعته  
خصومة المدعى)  
للك المطلق لأن  
هو لا يثبت بخصومة  
وقال أبو يوسف إن عرف  
ذوالبد بالجل لا تندفع  
وهو يؤخذ ملقى واختاره  
في المختار وهذه نسخة  
كتاب الدعوى لا فيها  
أقوال خمسة علماء كما  
بسط في البرزخ وأولان  
صورها خمس عني وغيره

أو غلب منه فوجدته بحر  
 أو في يد من أمانة  
 برز في الصورة إحدى  
 عشرة ثلث لكن الحق  
 في البرازية المزاوعة  
 بالآية أو الوديعه قال  
 فلا يزل على الجنس وقد  
 حرمته فليس الملتق  
 (وان) كان هالكاً أو  
 قال الشهود أو دعوى  
 لا تصرفه أو أقر ذوالبد  
 بسند الخصومة كان  
 (قال ذوالبد) (اشترى)  
 أو اتهمته (من الغائب  
 أو) لم يدع الملك المطلق  
 بل ادعى عليه الفعل بأن  
 (قال المدعي غصبته) منى  
 (أو) قال (سرقنى)  
 ونهه لأقول لستر  
 عليه فكانه قال سرقته  
 منى بخلاف غصبته  
 أو غصبته منى فلان  
 الغائب كما سيجي حيث  
 تندفع وحمل تندفع  
 بالمدعي الخصم لا برزاية  
 (وقال ذوالبد في الدفع  
 أو عنه فلان وبرهن  
 عليه) تندفع في التل  
 لما قلنا (قال في غير مجلس  
 الحكم) انه ملكي ثم قال  
 في ثلثه انه ودعيه  
 غصبني أو برهن (من  
 قالين تندفع مع الزهرا  
 على اذكر ولو برهن  
 المدعي على قائلته  
 الاولى يجعله خصما  
 ويحكم عليه) لبق  
 اقرار عن الدفع برزاية (وان قال المدعي اشترى من فلان) الغائب (وقال ذوالبد أو دعوى فلان ذلك)  
 أي بنفسه فأوجب عليه لم تندفع بلائيه (دفع الخصومة وان لم يبرهن) لتوافقه ما أن أصل الملك للغائب

عجبة ثم اقتصار الاداء  
وغيرها على دعوى  
الشراء قيد اتفاق فاذا  
قال (ولو ادعى ائنه  
غصبه منه فلان الغائب  
وبرهن عليه وزعم  
ذوالبدن ان هذا الغائب  
اودعه عنده اندفعت)  
لنواقضها ان البدن انك  
الرجل (ولو كان مكران  
دعوى الغصب دعوى  
سرقة لا تندفع بزعم ذي  
الادعاء ذلك الغائب  
استحسانا بزيادة وفي  
شرح الوهبانية للشربلاني  
لو اتفق على الملك لزيد  
وكل يدعي الاجارة منه  
لم يكن الثاني خصما  
للاول على الخصم ولا  
للمدعي رهن او شراء اما  
المشتري فخصم للملك  
(فروع) وقال المدعي  
عليه على دفع عمل الى  
المجلس الثاني مصغري  
والمدعي تحليف مدعي  
الادعاء على البتات درر  
وله تحليف المدعي على  
العلم وعمامة في النزاية  
وكل ينقل اشتهر به  
انه اعقها قبل للدفع  
لا تعلق ما لم يحضر المرقى  
ان ملك

(باب دعوى الرجلين)

(تقدم حجة خارج في  
ملك مطلق) أي لم  
بذكره من كاهن  
على حجة ذوالبدن ان  
وقت أحدهما فقط وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق وعرته

البتات اه بحر (قوله الانا قال) أي المدعي (قوله اشتريته) أي من الثابت كنكاف الهامش (قوله  
وهي عجبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسئلة تقبلت متناقيل بابل عزل الوكيل معاملة  
اقرار على الغير قلت وكنا لو ادعى انه أعاره فلان كأنهم من العلة قال في الهامش ان دفع اثبات النسب  
حجة الوارث والوصي والموصى له والغريم ليست أو على الميت بزيادة وكذلك في الارث جامع فصولين اه (قوله  
اندفعت) أي بلا شبهة نور العين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله انه توفي سرقة مني زيد وقال ذوالبدن  
اودعني بذلك لا تندفع انص ومما استحسانا يقول الحقير لعل رجلا لاستحسانه وان الغصب ازالة البدن الحققة  
بأثبات البدن المطلقة كاذكر في كتب الفقه فالدفع الغصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اندفعها  
لذي البدن لا بدل السارق شرعا ثم ان في عبارة لا بدل السارق نكتة لا يخفى حسنها على ذي الهوى نور العين وهذا  
أولى وما قاله السامحاني محب له على ما ذاق السارق في مال وقال سرقة الغائب مني فانها تندفع لتوافقهما  
ان البدن الغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره في الدعوى المدعى بذكر بعده هذه المسئلة  
وأفاد أنها ليست لاقتناع وصرح بذلك في الفصولين فعمل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا اه (قوله لا تندفع) قال  
صاحب الجرح وقد سلمت بعد تأليف هذا الحل يوم من رحل أخفمتاح أختمه بيننا هو رهنه وغاب وأدعت  
الاختبة على ذي البدن الغائب بالزمن فاحسان ادعت المرأة غصب أخيها وبرهن ذوالبدن على الرهن اندفعت  
وان ادعت السرقة لا أي لا تندفع وظاهر ما تقدمت سرقة أخيها مع أن مقدمه ناعه أن تقيد دعوى الفعل  
على ذي البدن لا احتراز عن دعوا على غيره فانه رد دفعه ذوالبدن الواحد بما ذكر وبرهن تندفع قصبت أن يحمل  
على انها ادعت انه سرق منها بينا الجهول يكون الدعوى على ذي البدن لكن يتأخر قولها ان تأخرها أخذ من  
بينها تأمل (قوله عمل الى المجلس الثاني) أي بعد أن سأل عنه وعلم أنه دفع جميع كقبته ثامه قبل التحكيم (قوله  
المدعي تحليف الخ) خلافا لما في الخبر لانه يدعي الادعاء ولا حلف على المدعي ح كذا في الهامش (فروع) اه  
ادعي نكاح امرأته لزوج بشرط حضره تالوج ج فانها راجع الفصولين \* السباهي لا يتصحب خصم للمدعي  
الارض ملكا أو وقفا خيرة من الدعوى \* الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون القيد بسبب حدر سبق  
\* المشتري ليس بخصم للمشتري والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

(باب دعوى الرجلين)

لا يخفى عليك أن عقد الباء لدعوى الرجلين على ثالث والأخصم الدعوى لا تكون الا بين اثنين وسينتد  
لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك كره صاحب الهداية والكفر في أوائل كتاب الدعوى  
قلت ولعل صاحب الدرر انما أعزها الى هذا المقام متفقا في ذلك أثر صاحب الرواية لتحقيق مناسبة بينهما وبين  
مسائل هذا الباب بحيث تكون واحدة لمسائله وان لم تكن متعزى (قوله خجفت خارج) الخارج وذوالبدن  
لو ادعا الزمان وأحذف ذوالبدن ولو كان في الشراء هذا ادعى الخارج وذوالبدن تلقى الملك من جهة واحد فلو ادعاه  
من جهة اثنين يحكم بالخارج الا ان سبق تاريخ ذي البدن بخلاف ما لو ادعاه من واحد فله حجة في نفي البدن الا اذا  
سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو أولى كالمحضر البائع وبرهنا أو أحدا  
وأحدهما سبق تاريخا والبيع قيد أحدهما يحكم بالاسبق اه فصولين من التالين وعما فيه (قوله  
في ملك مطلق) لان الخارج هو المدعي والبدن مدعى بالملك المطلق احتراز عن المقيد بدعوى  
التنازع وعن المقيد بما ادعى الثاني الملك من واحد أو أحدهما قابض وما اذا ادعى الشراء من اثنين وتاريخ  
أحدهما سبق فان في هذه الصورة يقبل بتدعي البدن لاجتماع كتابي درر (فروع) في الهامش  
انما برهن بالخارج وذوالبدن على نسب صغير قد ذوالبدن الا في مستثنى في الخرافة الاولى لورهن بالخارج على انه  
ابنه من امرأته وهما حاران وأقام ذوالبدن دينة أنه يتوكل بنسبه الى أمه فهو الخارج الثاني لو كان ذوالبدن قد  
والخارج مسلم فبرهن الذي يشبهه من الكفار وبرهن بالخارج قدم بالخارج سواء برهن بمسلمين أو بغيرهم  
ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم مطلقا أشياء قيل الوكالة اه (قوله فقد) قيد بقوله فقط لا لو وقتا  
وقت أحدهما فقط وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق وعرته

فبالو (قال) في دعواه (هذا العبدى غاب عنى منشهر وقال ذوالبدى منسنة قضى للدعى) لان ما ذكره تاريخ غيبة لاملأ لم يوجد  
التاريخ من الطرفين فقضى بينه (الخارج وقال أبو يوسف بقضى للورخ ولو حالة الانفراد وبني أن بقى بقوله  
لانه أوفى وأظهر

(٤٥٦)

كذا في جامع الفصولين  
وأقر الصنف (ولو  
برهن خارجا على شئ  
قضى به لهما فان رهننا  
في دعوى (نكاح  
فقط) لتعذر الجمع  
لوحية ولو منتهى قضى به  
بينهما وعلى كل نصف  
المهر وثلث ميراث  
زوج واحد ولو ولد  
ثبت النسب منها  
وعامة في الخلاصة (وهي  
لمن صدقته انما تكن  
في يد من كذبه ولم يكن  
دخل) من كذبه (بها)  
هذا انما يؤرخا فان أرضا  
فالسابق أحق بها فلو  
أرخ أحدهما فهي  
لمن صدقته وأولى البد  
بزارية قلت وعلى ما مر  
عن الثاني ينبغي اعتبار  
تاريخ أحدهما لم أر من  
فيه على هذا قائل (وان  
أقرت لن لاجته في  
له وان برهن الآخر  
قضى له ولو برهن  
أحدهما وقضى له ثم  
برهن الآخر لم يقض  
له الا اذا ثبت سبقه لان  
البرهن مع التاريخ أقوى  
من بدونه (كالم يقض  
يرهن خارج على ذى  
يدلظهر نكاحه الا اذا  
ثبت سبقه) أى أن

يعتبر السابق كما يأتي متناقلا ردوا لم يوقا أو وقت أحدهما وحده ولو استوى تاريخهما فالخارج أولى  
فلا علم قول القدر رجة الخارج في المثل المطلق أولى الا اذا أرخا وذوالبدى سبق لسأحنى (قوله) قال في دعواه هذا  
العدا (الخ) تقدمت المسئلة متناقيل السلم (قوله) تاريخ غيبة) لان قوله منشهر متعلق بغاب فهو قيد للغيبة  
وقوله منسنة متعلق بما يتعلق به قوله لى مالى منسنة فهو قيد للمال وتاريخه والعبر تاريخ المال ولم يوجد  
من الطرفين (قوله) وقال أبو يوسف ضعف (قوله) ولو حالة الانفراد) يبنى اسقاطها لان الكلام في حالة  
الانفراد (قوله) كذا في جامع الفصولين) ذكره في الفصل السادس عشر حيث قال استحق حمار فطلب منه  
من بانه فقال البائع للسئح من كمدة غاب عنك هذا الحمار فقال له منسنة فبرهن البائع انه ملكه منسنة عشر  
سنتين قضى به للسئح لانه أرخ غيبته لا للمال وأرخ المال ودعواه دعوى المشتري لثبته من جهة فصار  
كان المشتري ادعى ماله ثمانية عشر سنين غير ان التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عندى أي حسنة ففي دعوى  
المال المطلق فكالم للسئح أقول بقضى بها للورخ عندى يوسف لانه ربح المورخ حالة الانفراد اه ملخصا  
وقد قدمه في الثامن وقال ولكن الصحيح والمشهور من مذهب يعنى بأب حقيقته أى تاريخ ذى البد وحده غير  
معتبر فيه ذكره في الدر المنير في حاشية المح (قوله) ولو برهن خارجا) يعنى اذا ادعى انان عسافى بدغيرها  
وزعم كل واحد منهما انها ملكه ولم يدكر اسباب الملك ولا تاريخه قضى باليهن بينهما لعدم الأول وبأن أطلقه  
فشم لماذا ادعى الوقف في ثالث (٢) فيقضى لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى المال المطلق باعتبار  
ماله الواقف وعامة بيانه في البر وفيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهن) نعم اذا لو برهن أحدهما فقط فانه يقضى  
له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان المقضى له صار ذابا بالقضاء فتقدم بينه الخارج الآخر  
عليه بحر وعامة فيه (قوله) ولو منتهى) أى لو لم يؤرخا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة الجرجن الخلاصة (قوله)  
ولو ولد) أى المستقبل الموت وظاهر العبارة انها ولدت بعده ولكن ينزل هل يقال له ولادة (قوله) وعامة في  
الخلاصة) هو أنه برهن من كل واحد منهما ميراثا من كامل ومما برئان من الأن ميراث أب واحد (قوله)  
وهي لمن صدقته) يشمل ماذا اسمع القاضي أو برهن على مدعيه بعد انكاره بالبحر عن الخلاصة (قوله) انما  
تكن الخ) اما ان كانت في يد من كذبه أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قوله ان تمكنه من نقلها أو من الدخول  
بها دليل على سبق عقده الا ان بقى الآخر البينة أنه تزوجها قبله فكيف يكون أولى لان الصريح يفوق الدلالة زبلى  
بقى لو دخل بها أحدهما هو في بيته لاخر في الصرع الظهور به أن صاحب البيت أولى (قوله) هذا انما  
يؤرخا) وكذا اذا أرخا واستوا (قوله) فان أرضا) أى الخارجا من مطلقا (قوله) فالسابق أحق) أى وان  
صدق الآخر أو كان ذابا أو دخل بها والحاصل كافى ان زبلى انها اذا تنازعا في امرأة ورهن فان أرضا وتاريخ  
أحدهما أقدم كنه هو أولى وان لم يؤرخا واستوا فان مع أحدهما قاض كالدخل بها أو نقلها الى منزله كان  
هو أولى وان لم يوجد شئ يرجع الى تصديق المرأة اه (قوله) فالسابق أحق بها) أى ولا يعتبر ما ذكره من  
كونها في بيته أو دخل بها مع التاريخ كونه صريحا هو يفوق الدلالة من (قوله) فلو أرخ أحدهما) أى  
وصدقت الآخر أو كان ذابا فان لم يوجد فاهم المورخ والتصديق أو لسد أقوى من التاريخ وعلم عامي أن الد  
أرجح من التصديق ومن الدخول والحاصل كافى الجرجن سبق التاريخ أرجح من الكل ثم البدن الدخول ثم  
القرار ثم تاريخ أحدهما (قوله) وأولى البد) أى أرخ أحدهما ولا تخرد فاهم الذى البد (قوله) وعلى  
ما مر عن الثاني) أى من يقضى للورخ حالة الانفراد على ذى السد فيقضى هذا للورخ وان كان الآخر  
ذا بد لربح جانب المورخ حالة الانفراد عندى يوسف وقد مناع ان زبلى أنه لو برهن أنه تزوجها قبله فهو أولى  
وسأى متنا (قوله) وان أقرت لن لاجته في (قوله) قال السأحنى كان عليه أن يقول فان لم تقم بحجته ففي  
لمن أقرت ثم ان برهن الآخر قضى له الخ (قوله) من ذى بد

نكاحه أسبق (وان) ذكر اسباب الملك بان (رهنها على شراشئ من ذى بد فلكل نصفه

قوله

(٢) قوله فيقضى لكل وقف النصف عبارة البحر فيقضى بالعدا نصفين لكل وقف النصف اه فغير



قوله وان برهن خارجان على ملك مؤرخ الخ **(قوله نصف الثمن)** أي الذي عنه فان اذى أحدهما اشتراه  
بما عه ولا خرعنا من أخذ الاول نصفه تحسين والآ خر عانة **(قوله ما قضيه)** أي الثمن **(قوله وهو لاني)**  
يد أي المدعي بالفتح قال في البحر ولو اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة فروض في خارجين  
تتازع فإما في بدناث قلنا كان مع أحدهما قبض كان ذا بدنا مع خارج قلن تكن المسئلة ثم رأيت في المعراج  
ما رايه من جواز أنه أمنت بالنصفه فمصلحة من الزمان وهو لا يفي بالباع اه الا أنه يسكن ما ذكره  
بعد من الفخية بأن ثبوت البدل لأحدهما لمعانة اه والحق أنها مسئلة أخرى وكان ينبغي أفرادها وحاصلها  
أن خارجا وذا بدناعي كل الشتر من ثالث ورهنا قدم ذواليفي الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحداه وقد  
أشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله والذي وقت ولكن كان علمه ان يقدمه على قوله والذي بدلا من تمة المسئلة  
الاولى ويكون قوله والذي استئناف مسئلة أخرى (فرع) أسئل في شاب أمره كره خدمة من هو في خدمته لمعنى  
هو أعلم بشأته وحقيقته فخرج من عنده فاتهمه أنه عدل بينه وكسره في حال غيبته وأخفنه كذا مبلغ سماء  
وقامت أماره عليه بأن فرضه منه استنفاؤه واستقراره في يده على ما تواتر اه هل يسمع القاضي والحال هذه عليه  
دعواه او يقبل شاهدان من هو متعبد بخدمته أو كده وشربه من طعامه ومرضه والحال أنه معروف بحب  
الطعام الجواب ولكم فتشيع الجواب فسبق شيخ الاسلام أي السعدي المأدري رحمه الله تعالى في مثل  
ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معاللا بأن مثل هذه الحيلة معهود فيا بين الفجرة  
واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهر ومن لفظهم رحمه الله تعالى فيها لا يسمعوا أن لا يسمعوا أي مثل هذه الدعوى  
بل يعزوا المدعي ويحجروه عن التعرض لمثل ذلك الفجر المتدعو وعنه أفق صاحب تنوير الابصار لا تتشاه  
ذلك في غالب القري والا صاروا يؤيدون ذلك فروغ ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعي  
عليه ويريد ذلك بعد شهادة من بعثه انه يتعشى وبغده انه يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله الى العظيم الله وانا  
المرجعون ما شاء الله كان وما لم يكن الله تعالى أعلم فتاوى خيرية وعبارت المصنف في فتاواه بعد ذكر  
فتوى أبي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالصدق وحسب الطعام والتحمل لا يسمع دعواه ولا يثبت  
القاضي لها وان كان معروفا بالصلاح والافتلاح فله سماعها والله تعالى أعلم **(قوله فقط)** أقول التار يخ في  
المالك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في المالك سبب كما هو معروف فله شيخ والذي مدني (قوله والشراء  
أحق من هبة) أي لو برهن خارجان على ذي بدل أحدهما على الشراء منه والاخر على الهبة منه كان الشراء  
أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الخاين ولا نه يثبت المالك بنفسه والمالك في الهبة يتوقف على القبض فلو  
أحدهما اذا بدوا المسئلة بمحالها يقضى للخارج ولا يسبق تاريخا وان أرخت أحدهما فلا ترجيح ولو كل منهما  
ذا بدف هو لهما ولا يسبق تاريخا كدعوى المالك مطلق وأطلق في الهبة وهي مقبضة بالسليم وان لا تكون  
قعوض والا كانت بنعوا أشار الى استواء الصدقة والهبة لمبوضين للاستواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالقررم  
لانه يظهر في نافي الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبه مجرم والصدقة  
بدلا تميز بان كانت لغيره اه ملخصا من البحر وقوله أرحتك الشراء الفلاس مع القبض والهبة مع القبض فان  
المالك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء لا معاوضة ودلما لمفسد بان الاولى تقدم الهبة لكونها  
مشروعة **(قوله ولو أرخت أحدهما)** أي إحدى البيتين **(قوله ولو اختلف المالك استويا)** لان كلا  
منهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا التجد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه  
يقدّم الاقوى وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وأخر الهبة والقبض من غيره وانك المرافات من أبيه والرابع  
الصدقة من آخر قضى بينهم أرباعا لهم تعلقون المالك من ملكهم فيجعل كأنهم حضروا وأقاموا البينة على المالك  
المطلق اه **(قوله وهذا)** أي استواء هبة في الواحدة والمالك وكذا لو كانت العين في أيديهم ما لم يسبق تاريخ  
أحدهما فانها مستويان كافتئناه **(قوله فيما لا يقسم)** كالسعد والمأية **(قوله لان الاستحقاق الخ)** جواب  
عما قاله في الهبة من أن الجميع أنهم سواء لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الزه اه

نصف الثمن ان شاء  
(أوتركه) انما خير  
تقرين الصفة عليه  
(وان تركه) أحدهما  
بعد ما قضى لهما ما أخذ  
الاخر كله لا نفسا حه  
بالقضاء فلو قبله فله  
(وهو) أي ما ادعى  
شراؤه (السابق) تاريخا  
(ان أرخت) فله البايع  
ما قضيه من الآخر اليه  
مراجيع (و) الذي بد  
ان لم يزوجنا أو أرخت  
أحدهما أو استوى  
تاريخيهما (و) هو الذي  
وقت ان وقت أحدهما  
فقط والحال أنه لا بد  
لهما وان وقتا فقد  
مر أن لكل نصف نصف  
الثمن (والشراء أحق  
من هبة صدقة) و برهن  
ولو بيع قبض وهذا (ان  
لم يزوجنا فلا رعا والتجد  
المالك فالأسبق أخى)  
لقوته (ولو أرخت  
أحداهما فقط فالمؤخة  
أولى) ولو اختلف المالك  
استويا وهذا في الأقسام  
انفاقا واختلاف التصحيح  
فيما يقسم كالدار  
والاصم أن الكل للمدعي  
الشراء لان الاستحقاق  
من قبيل الشروع

المقارن لا الطاري هبة  
الدر (والشراء والمهر  
سواء) فينصف وترجع  
هي بنصف الضمة وهو  
بنصف الثمن أو ينسخ  
لماصر (هذاذا لم يورثا  
أو أروا واستوى تاريخهما  
فان سبق تاريخ أحدهما  
كان أحق) قيد بالشراء  
لان النكاح أحق من  
هبة أو ورث أو وصدة  
عادية والمرد من  
النكاح المهر كالمرد  
في الجرعة طالع الجلع  
نم يستوى النكاح  
والشراء لو تنازعا في الامة  
من رجل واحد ولا  
مرجع فتكون ملكا له  
منكوحه فلا خرف تدبر  
وورث مع قبض أحق  
من هبة بلا عوض معه  
استعسانا وله فهو  
أحق لانها بيع انتهت  
والباع ولو بوجه أقوى  
من الزهن حول العين  
معهما استويا لم يورثا  
وأحدهما سبق (وان  
برهن خارجا على ملك  
مؤرخ أو شراء مؤرخ من  
واحد) غير ذي بد (أو  
برهن (خارج على ملك  
مؤرخ وذو بد على ملك  
مؤرخ أقدم فالسابق  
أحق وان برهن على  
شراء متفق تاريخهما)  
أو مختلف عني وكل يدعي

وأقر في الجر وصدر الشريعة قال المصنف نقلا عن الدر عذمة صورة الاستحقاق من مثله الشروع الطاري غير  
صحيح والصحيح ما في الكافي والقصولين ان الاستحقاق اذا ظهر بالينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون  
مقارنا لها لا ما را عليها أي وحيث كان من قبل المقارن وهو بطلان الهبة جاعا بنصف مدعي الشراء بالبرهان  
فكون أولى (قوله لا الطاري) لان الشروع الطاري لا يقصد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله ور جمع  
هي) أي على الزوج (قوله وهو نصف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله لماصر) أي من فقرتي الصدقة  
(قوله فان سبق تاريخ أحدهما) لكن يشترط في الشهادة أنه اشترى من فلان وهو عليها كما يدعي  
الحامدية عن العرمعز بالخزانة الا كل كذا في الهامش (قوله مغلط الجامع) أي جامع القصولين في قوله  
لو اجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالينتين واستويا بأن تكون منكوحه هذا وهبة الاخران يهده أمته  
المنكوحه فينبغي أن لا تبطل بنة الهبة خذ من تكذب المؤمن وجماله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح  
وكذا الزهن مع النكاح اه قال مولانا في بحره وقد كتبت في حاشيته أنه وهم لانه فهم أن المراد ما تنازعا في  
أمة أحدهما يدعي أنها ملكه بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وإنما المراد من النكاح المهر كالمهر  
به في الكتاب وتعمده في المنع (قوله نعم الخ) ذكره هنا في الجامع بحثا كاعتل وقال في الجرعة لم أر صريحا  
(قوله معه) الضمير راجع لقبض (قوله أقوى من الزهن) هذا اذا كانت في بدال من (قوله استويا)  
يبحث فيه العادي أن الشروع الطاري يفسد الزهن فينبغي أن يقضى بالكل لمدي الشراء لان مدعي الزهن  
أثبت زهنا أولا فلا يقبل بينته فصار كأن مدعي الشراء قد باع الينة وتعمده في الجرعة قلت على ما مر من ان  
الاستحقاق من الشروع المقارن ينبغي أن يقضى لمدي الشراء بالاولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين  
مشكل فلما دل (قوله غير ذي بد) تدبه لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قد مر في صدر الباب اس (قوله  
على ماله مؤرخ) قيد بذلك لانه لو أقام على انتهاي يده من مستنتين ولم يشهدوا انتهاله قضى بها لدى لاسها  
شهدت باليد بالملك بحره (قوله فالسابق أحق) لانه أثبت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهة ولم يتلق  
الاخره من غير قيد بالتاريخ من حاله اذ لم يورثا واستويا فهي بينهما في المستنتين الاولين وان سبق  
أحدهما فالسابقة أولى فهما وان أرخت أحدهما فقط فهي الاحق في الثانية لا الاولى وأما في الثانية  
فالنارح أولى في الصور الثلاث وتعمده في الجرعة (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل زهنا ح  
(قوله أو مختلف) أي تاريخهما فاقى وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فاقام أحدهما بينه بأنه  
اشترى من فلان وهو عليها أو أقام آخر البينة أنه اشترى من فلان آخر وهو عليها فان القاضي يقضى به بينهما  
وان عتقا فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون  
الاخر يقضى بينهما اتفاقا فان كان لأحدهما قبض فلا خرا أولى وان كان البائمان ادعى أحدهما بدفاه  
يقضى للتاريخ بينهما فاضمان كذا في الهامش (قوله عني) وشبهه في الزيلعي بغير الكافي وأدعى في الجر أنه  
سهو انه يقدم الاسبق كما يدعي الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورده الرلى بأنه هو  
الساهي فان في المسئلة اختلاف الرواية في جامع القصولين لو برهن على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما  
أسبق اختلفت الروايات في الكتب فاذا كرفي الهداية يشترط أن لا يعرفه وتسبق التاريخ في المبسوط ما يدل  
على ان الاسبق أولى ثم رجح صاحب جامع القصولين الاول اه لمضاقت وفي الزهرين عن قاضي خا ان ادعى  
شراء من اثنين يقضى به بينهما نصفين وان أروا أو أحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر  
التاريخ يعني بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقضى به بينهما نصفين وفاقا فالأول أحدهما بد فان تاريخ أولى ثم قال في  
نور العين فاقى المبسوط يؤيد بما في قاضي خا أن ظاهر الرواية ومافي الهداية باختار قول محمد ثم قال ودليل ما في  
المبسوط وقاضي خا وهو ان الاسبق تاريخا نصف الملك الى نفسه في زمان لا يتنازع غيره أقوى من دليل ما في  
الهداية وهو أنها بينتان الملك لانهما فاكتهما محضرا وادعى الملك بالاتاريخ ووجه قوله الاول غير ما في  
من تأمل اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعيدة فراجعها وبه علم ان تعيد المصنف اتفاقا

نراه (من) رجل (آخر) ووقت أحدهما فقط استويا) ان تعدد البائع وان تعدد الوقت أحق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده بما يفيد ملك  
هه ان لم يكن المسع في البائع ولوشهدوا بصدقه قولان برأيه (فان رهن خارج على الملك وهو المدعي الشرائعته أو رهنه على سبب ملك  
بشكر كالتناج) وما في معناه تنسج لا يعادو غزل فحقن (وحلبين وخزوف) ونحوها (٤٥٩) ولوعنده ما معه خرد (قدوالدأحق)

من الخراج اجاصا لا  
اذا ادعى الخراج عليه  
فعلا كغصب أو ربيعة  
أو اجارة ونحوها في رواية  
ثدرا أو كنسب بذكر  
كبنه وغرس ونسج  
خزوزع برحوه أو  
اشكل على أهل الخبرة  
فهو الخراج لانه الأصل  
واتعاده لتعنه بحدث  
التناج (وان رهن كل)  
من الخراج حن أو ذوى  
الادى أو الخراج جردى  
اليدعى (على الشراء  
من الآخر بلا وقت مقط  
وترك المال) المدعي به  
(في يدين معه) وقال محمد  
يقضى للخارج فلنا  
الاقدام على الشراء اقرار  
منه بالملك له ولو أثبتنا  
قضاها تارنا اتفاقا در  
(ولا ترجع زيادة عند  
الشهود) فلنا الترجيع  
عندنا قوة الدليل لا كثرته  
ثم فرغ على هذا الأصل  
بقوله (فأولاهم أحد  
المدعين شاهدين والآخر  
أربعة فهم اسام في ذلك  
(وكذا الترجيع بزيادة  
العدة لان المعتزم أصل  
العدالة إذ لا حد لأعدله  
(دارق) بداردعى ورجل  
نصفها أو آخر كلها وبرهنا  
فلأول ربهما والباقي

لنا رهن حتى على ظاهره أو بآية فهو أولى بمخافه الشارع وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه بالسهر  
كافي الصريح فالبايني (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشرائعته صاحبه زبلي (قوله استويا) لأنهما  
في الأولى يشتان الملك لانهما فاكناهما حضرا أو وقت أحدهما فقتسته لا يدل على تقدم الملك سواء ان يكون  
لا آخر فمخلاف ما إذا كان البائع واحد انهما لا يتفقا على أن الملك لا يتلق الا من جهة فاذأ ثبت أحدهما  
ناربخا يحكم به حتى يبين أنه تقدمه شرعا غير بجر ثم قال واذ استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهما نصفين ثم  
يجز كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد ونصف الثمن وان شاء ترك اه (قوله ملك بالعه) بأن يشهدوا  
أنه اشتراه من فلان وهو عليهما بجر (قوله أو رهن) أي الخراج وذا اليد وفي الجهر أطلقته فعمل ما إذا أروا  
واسوى تاريخهما أو سبق أو لم يورخا أصلا وأرختا أحدهما فلا اعتبار بالتاريخ مع التناج الا من أروا تاريخا  
مستجيلا بأن ما وقع من المدعي وقت ذى السيد ووافق وقت الخراج فحينئذ يحكم للخارج ولو خلفه سنة الوتين  
لغلب البنتان عند عامة المشايخ وترك في بدوى الدعي ما كان كفا في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا  
في جامع القسولين وفيه رهن الخراج بان هذا أمته وولدت هذا القن في ملكي ورهن ذوالدعي مثله يحكم بها  
للمدعي لانها الدعوى في الامتلاك مطلقا فمضى بها المدعي ثم يستحق القن تبعاه وهذا أظهر أن ذاليد  
انما يقدم في دعوى التناج على الخارج إذا لم يتنازعا في الام أو لم يتنازعا في ملك حلقا وشهدوا به وبناج ولدا  
فانه لا يقدم وهما يجب حفظها اه (قوله كالتناج) هو ولادة الخواص من نعت عند البنا لا تفعل ولدت  
ووضعت كافي المغرب والمرد ولادته في ملكه أو في ملك بالعه أو مورثه وبناه في الجهر (قوله فعلا) أي ان لم  
يدع الخراج التناج تأمل (قوله في رواية) الأولى أن يقول في قول كافي الشراء ليس (قوله در) اقتصر  
عليه الزبلي وصاحب الصريح والهداية ويؤيدهما كبنه فبما بالي تحت قول المصنف فاولم يورخا حتى بها  
لذي اليد قال الزبلي بعد تعطل تقديم ذى الدعي دعوى التناج بأن اليد لا تدل على أولية الملك فكان مساو  
لخارج فيها فبما بانها يدع الخراج ويمنع ذى الدعي المقبولة للدفع ولا يلزم ما إذا ادعى الخراج الفعل على ذى اليد  
حيث تكون بينته أرحم وان ادعى ذاليد التناج لانه في هذه أكثرا لاسانها ما هو غير ثابت أصلا له انحصا  
ويستثنى أيضا اذا تنازعا في الام كاهر وما إذا ادعى الخراج اعناقا مع التناج وبناه في الجهر (قوله ونسج خ)  
قال في الكفاية للترامس دابة ثم هي الثوب المتضمن و برهنه اقبل هو نسج فاذا بلى يقول مره ثانية ثم ينسج اه  
عزى كذا في الهامش (قوله بحدث التناج) هو ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان جرادا دخل في ثوب  
بدرجل وأقام البينة أنها ناقته تحت عنده وأقام الذي هي في يده البينة أنها ناقته تحتها فمضى بها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور فصار مسئلة التناج مخصوصة بجر (قوله من الآخر)  
أي من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) فلو وقتا يقضى لذي الوقت الآخر بجر (قوله وقال محمد يقضى للخارج)  
لان العمل بهما يمكن فجعل كانه اشترى ذوالدين الآخر وقضى ثم باع وعلمه في الجهر (قوله بالملك) فصار  
كأنهما قاما على الأقرارين وقفا لتاثر بالاجاع كذا هنا (قوله تها تان الجمع غير كرن) بجر وهما في غير  
العقار وبناه في الجهر أيضا (قوله فهما سوا في ذلك) قال شيخ مشايخنا سيبني أن يقيد ذلك بما إذا لم يصل إلى أحد  
التواثر فانه حينئذ يفيد العلم فلا يبين أن العمل كالمسألة الآخر اه أقول بظاهر ما في الشئ والزلبي يفيد ذلك  
حيث قال ولأن شهادة كل شاهد من عليه تامة كافي حالة الاشراد والرجيع لا يقع بكثرة الطل بل هو قها بان  
يكون أحدهما متواثر الآخر ادأ ويكون أحدهما مفسرا والآخر مخلا فترجع المفسر على العمل والمتواثر  
على احاداه يرى (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن ما أحصيه في جملة الله اعتبر في هذه المسئلة بطريق المنازعة وهو

لا آخر بطريق المنازعة) وهذان النصف ما لم يدعى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهما في النصف الآخر نصف (وقال الثلثة  
والباقي الثاني بطريق العول) لان في المسئلة كلا ونصفا بالمسئلة من اثنين وتعمل على ثلاثة واعلم أن أنواع القسمة أربعة \* ما يقسم بطريق  
العول اجاعا وهو عثمان بن اسود بن ووصية

وحماة ودرهم مرسله وسعاية وحنافريق \* وبطريق المنازعة جماعا وهو مسئلة الفضولين \* وبطريق المنازعة عندهم والعول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب (٤٦٠) وإذا أوصى لرجل ماله أو بعد بعينه ولا آخر نصف ذلك \* وبطريق العول عنده

والمنازعة عندهما هو  
 نحن كباسته الزبلي  
 والعيني ونعاصي في الجبر  
 والأصل عنده أن القسمة  
 مق وجبت لحق ثابت في  
 عين أو نعمة شاعا فقولته  
 أو ميرا أو لأحدهما  
 شاعا والآخر في الكل  
 فنازعة وعندهما متى  
 ثبتا معا على الشروع  
 فعولية والأفنازعة  
 فليصنظ (ولو بالدارق  
 أيديهما فهي الثاني)  
 نصف لا بالقضه ونصف  
 به لانه خارج ولو في بد ثلاثة  
 وادعى أحدهم كالأخر  
 نصفها وآخر ثلثها  
 ورهنوا قسبت عنده  
 بالمنازعة وعندهما  
 بالعول ويانه في الكافي  
 (ولو رهنه على نتاج  
 دابة) في أيديهما أو  
 أحدهما أو غيرهما  
 (وأراضى لمن وافق  
 سنها تاريخه) بشهادة  
 الظاهر (فلو يزور قاضي  
 به إلى الد ولهما في  
 أيديهما أو في بد ثالث وان  
 لم يوافقهما) بان خالف  
 أو أشكل (فلهما كان  
 في أيديهما) وأنا خارج  
 فان في يد أحدهما  
 قضى بهما (هو الأصح  
 قلت وهذا أولى مما وقع  
 في الكنز الدرر والمثني تبصر (برهن أحدا خارجا عن القسبة) من زيد (والآخر على الودعية) منه (استويا) لانهما بالحد (قوله  
 نصير غضبا) (الناس أحرار) بلا بيان (الأ

أن النصف سالم للمدعي الكل بلا منازعة فسبق النصف الآخر وقسمنازعتهما على السواء فنصف فلصاحب  
 الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتبارا بطريق العول والمضاربة وانما سمي بهما لان في المسئلة  
 كلا وصفهما المسئلة من اثنين وتعمل الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول  
 وأما المضاربة فان كل واحد ضرب بقدر حقه فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فنضرب الثلثان في الدار  
 وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فنضرب الثلث في الدار فنحصل ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق  
 الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستمعناه ثلث الستة وهو اثنان من (قوله) ومحابة (الوصية بالحقا باذا أوصى  
 بان باع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالي درهم وأوصى لآخر بان باع العبد الذي  
 يساوي أثني دراهم بالثلاثة درهم حتى حصلت الحماة لهما بالي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية  
 بالدرهم المرسله اذا أوصى لرجل بالف ولا آخر بالثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعقود اذا  
 أوصى بان يعق من هذا العبد نصفه وأوصى بان يعق من هذا الآخر ثلثه ينقسم ثلث المال بينهما بطريق  
 العول وينسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية اه ح كذا في الهامش وفيه مذهب حتى على هذا  
 الوجه ودفع القيمة الى أوليها الحماة كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما ما ينقسم بطريق المنازعة  
 عندهم فمسئلة واحدة كرهافي الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالثلاثة درهم فضولي آخر باع نصفه من  
 آخر بخمس مائة فاجاز المولى البعين جميعا بخمسين مائة فانما اختار الاختا أخذ بطريق المنازعة ثلاثة  
 أو باع لمشتري الكل ورعا لمشتري النصف عندهم جمعا وفي البر عبد فقفا عن رجل وقتل آخر خرا  
 فدفع بهما بقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لمولى القاتل وثلثه لآخر بخر اه قال المؤلف رحمه  
 الله وأسقط ابن وهبان الوصية بالعقود بهما الثمن (قوله) لانه خارج (لان مدعى النصف تنصرف دعواه  
 الى ما في يده ولا يدعي شيئا مما في يد صاحبه (قوله) ويبيده في الكافي ذكره في غرر الاثكار فراجع (قوله) ولو  
 رهنه) يتصور هذا بان رأى الشاهدان أنه ارتفع من لبن أثني كانت في ملكه وأخران رأياه ارتفع من لبن  
 أثني في ملك آخر فعزل الشهادة للآخر بغير جرح عن الخلاصة وقد علمنا أنه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الأمن أن  
 تاريخا مستعلا الخ فأنزل (قوله) الذي اليد هذا فبطل اذا ادعى كل منهما النتائج فقط انوا دعى الخارج الفعل  
 على ذي اليد كالقصب والاحارة والعارية قيمة الخارج أولى لانها كثر اثباتا لنهاية الفعل على ذي اليد كافي  
 الجرح عن الزبلي ونقله في نور العين عن النخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر ان ما في النخيرة هو  
 الأصح والارجح في الخلاصة عن كتاب الولاء نحو اهرزاده أن هذا الداعي النتائج وادعى الخارج أنه ملكه  
 غصب منه وذاليد أو أودعه له أو اعلم منه كانت بنتا لخارج أولى وانما ترجح بينة ذي اليد على النتائج اذا مدع  
 الخارج فعلا على ذي اليد أمال وادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فينته بالخارج أولى لانها كثر اثباتا لنهاية تثبت  
 الفعل عليه اه وانظر ايضا ما استنماقر بياضه وروقة (قوله) مما وقع في الكنز حيث قال وان أشكل فلهم لان  
 قوله وانما يوافقهما أهم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهم مقبدا على ذلك تكن في يد أحدهما وعبارة المثنى  
 والفرر وان أشكل فلهم وانما يوافقهما بطل قال الشارح في شرح المثنى فيفضي لذى اليد قضاء تركه كذا اختاره  
 في الهداية والكافي قلت لكن الأصح أنه كالمشكل كما خرج في التنوير والدرر والجبر وغيره فليصنظ اه قلت  
 نقل الشرنبلالي عن كافي الحما كمن الأول هو الصحيح لثنتين يكذب الشين فمترقي بدى الدوقال ومضله  
 لاختلاف التصحيح (قوله) من زيد هكذا وقع في النسخ وضوئه على القصب من يده أي من بدأ حد الخارج حين  
 قال الزبلي والمنع بمقتضى اذا كان عين في يد رجل فاقام رجلار عليه البينة أحدهما بالقصب منه والآخر بالودعية  
 استوت دعواهما حتى يقضى بهما بينهما نصفين لان الودعية تصير غصبا بالحدود حتى يجب عليه الضمان مدنى  
 والظاهر أنه أراد على القصب الناشئ من زيد فذهب وهو القاصب فنلست مسألة القصب بل ابتداء بنية تأمل

في الكنز الدرر والمثني تبصر (برهن أحدا خارجا عن القسبة) من زيد (والآخر على الودعية) منه (استويا) لانهما بالحد (قوله  
 نصير غضبا) (الناس أحرار) بلا بيان (الأ

(ق) أربع (الشهادة والحدود والقصاص والقتل) كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وعبرة الأسماء والدية وخيئت (فلو ادعى على مجهول الحال) آخر أم لا (أه عبده فأكره وقال أنا حر الأصل والقول به) (٤٦١)

(أحق من أخذ لكم

والراكب) آخر (من

أخذ للجام ومن في

السر من رديته وذنو

جلها من علق كوزها)

لأنه أكثر تصرفا

(والجالس على البساط

والمتعلق به سواء)

كالحبس أو أي سر

(كن معه ثوب وطرفه

مع الآخر لأهديه)

أي طرته الغير

المسوحة لها البس

بثوب (بخلاف جالس

دارتاز عاتيه)

لا يقضي لهما الاحتمال

أنها في يدغيرهما وها

علم أنه ليس في يد

غيرهما عني (الحائط

لم يذوعه عليه أو

متصل به اتصال قريب)

بان تتداخل أنصاف

لبناته في لبنات الآخر

ولومن خشب قبان

تكون الخشبة مرسية

في الأخرى فلا تلتصق

أنها بنيتها وإناسي

بذلك لأنه حينئذ ينفق

مرعا (لأنه) اتصال

ملازمة أو قب واندخال

أو (فرادي) كقصب

وطبق وضع على الخنوع

(بعل) يكون (بن

(قوله الشهادة) فبإسأل عن الشاهد إذا طعن الخصم بل في لأن لم يطعن فلا يقبل قوله أنا حر بالنسبة إليهما بل يبرهن وإذا انفك ثم زعم أن المذوف عبد لا يحق بشت المذوف حر به بالحجة وكذا لو قطع بد انسان وكذا لو قلته خطأ وزعت العاقلة أن المقتول عبد (قوله والدية) الثلاث عني (قوله والأصل المثل) (قوله والأصل للثوب) قال الشيخ قاسم فقصي له قضية تزل الاستحقاق حتى ولو أقام الآخر البينة بعد ذلك بقضي له شر بلائله (قوله ومن في السر) نقل الناطق في هذا الرواية عن النواذرو في ظاهرها الرواية هي بينهما نصين أقول لكن في الهداية والمثل مثل ما في المتن فتنبه بخلاف ما إذا كانا كبر في السر فأنها بينهما قول واحد إذا كان في الثانية وثبوخذ منه اشتراكهما إذا لم تكن مسخرة شر بلائية (قوله وذنو وجهها أو أي من علق كوزها) احتراز عما لو كان به بعض جلها أو لولا كان لأحدهما من والأخرى من كانت بينهما كافي التبيين (قوله لأهديه) يقال به بالتركيب معنى معدية (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية وبخالفه ما في البدائع ولو أبعدا أو أواحد هما ساكن فيها فهي الساكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها تسثمان بناءا وعرفه في له وإن لم يكن ثوب من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها ولو أخرج عنها فهي بينهما ما لو كانا جاعيا فإن كان البذل على العقار لا تثبت لكون فيها وإنما تثبت بالتصرف اه (تنبيه) قال في البدائع كل موضع قضى بالملك لأحدهما لكون المدي في يده يجب عليه البين لصاحبه إذا طلب فإن شك قضى عليه به شر بلائية (قوله وها هنا) أي في الحافض على البساط والأولى وهاتئنا قال الزيلعي وكذا إذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار وتنازع عاتيهما لا يحكم لهما بالاحتمال أنها في يدغيرهما وها هنا علم أنه ليس في يدغيرهما اه (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لأحدهما جذوع أو جذعان دون الثلاثة ولا شرعية ثلاثة أجزاع أو أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادن الثلاثة موضع جذعه قال وهذا التحسان وهو قول أي حنيفة وأي وصف آخر أو قال أبو يوسف إن القياس أن يكون الحائط بينهما نصين وبه كان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول وأولاً ترجع إلى الاستحسان فأنشخان في دعوى الحائط والطريق وبه أفتي الحامدي وإذا لم تعين فعل صاحب الخشبة عمار موضعها كافي الحامدية يعني ما تحتها من أسفل إلى الأعلى مما شئت أن تكتفي به الخشبة كالمظهر في ساحتها ثم قال وفي البراز يشهد مرشدا بين اثنين لأحدهما عليه جولة ثلاثان يضع عليه مثل صاحبه أن كان الحائط تحتل والأيقال الذي الجذوع أن شئت فأرفعها ليستوي صاحبك وإن شئت فقط بقدر ما يمكن يحمل الشريك اه ملحوظ في البرازية أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفًا آخر أو غرفة عني وكذا إذا أراد أحدهما وضع السلم مع الآخر إذا كان في القديم اه حامدية وأفتي فيها بخلافه فقلنا عن العبادية فراجعها (قوله أو متصل به اتصال قريب) ثم في اتصال التبريع هل يكفي من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما قضى له خلاصة حامدية كذا في الهامش وإن كان كلا الاتصالين اتصال تبريع أو اتصال مجاورة بقضي بينهما وإن كان لأحدهما تبريع ولا خر ملازمة بقضي لصاحب التبريع وإن كان لأحدهما تبريع ولا خر عليه جذوع فصاحب الاتصال أو وصاحب الجذوع أو لمن اتصال الملازمة (ن) ثم في اتصال التبريع هل يكفي من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة وبرزانه كذا بخط متلاعلي (قوله في لبنات الآخر) انظر ما في الزيلعي عن الكرخي وقد أسع الكلام هنا رحمه الله (قوله أو نقب) أي بالنقب وأدخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هراي) الهراي جمع هردية قصاص تضم ملوطة طاق من أقلام مرسل عليها قضبان الكرم كذا في الهامش وفي منقوات العزيم الهريه يقضم الهامه تكون إلى الملهمة وكسر إلى الملهمة والياء المشددة والهراي يقضم

الحارز لو تنازعا) ولا يخص به صاحب الهراي بل صاحب الجذوع الواحد حتى من جانبته

(قوله ثم في اتصال التبريع الخ هو كبر مع ما في صدر القولة اه معصية

(٢)

ولو لاحدهما جذوع ولا خرافا لفلذ (٤٦٣) الاتصال ولا خرق الوضع وقيل ان الذي الجذوع ملتقى وتماهى في العيني وغيرهما

حق المطالبة برفع جذوع  
وضعت تعددا فلا  
يسقط بابرار او لاصح  
وعسوى وبيع واجارة  
اشياء من احكام الساقط  
لا يعود لفظه (ولو بيت  
من دار) فيمساويوت  
كثيره (كذي بيوت) منها  
(في حق) صاحبها فهي  
بينهما نصفين كالطريق  
(بخلاف الشرب) اذا  
تباين فافيه (فانه يقدر  
بالارض) بقدر مسقطها  
(رهنها) أي الخراجان  
(على يد) لكل منهما  
(في ارض) قضى يدهما  
فتنصف (ولو رهن عليه)  
أي على اليد (أحدهما  
أو كان تصرفا) بان  
لبن أو بني (قضى يده)  
لوجود تصرفه (ادعى  
المالك في الحال) وشهد  
الشهود أن هذا العين  
كان مأكلة تقبل لان  
حائث في زمان يحكم  
ببقائه ما لم يوجد الزيل  
دور (صبي) يعتبر عن  
نفسه أي يعقل ما يقول  
(قال أنا حر) قال قوله  
لانه في بد نفسه كالبالغ  
(فان قال أنا عبد فلان)  
لغير ذي اليد (قضى به)  
لأن اليد لا يعبر  
عن نفسه لا لقراره بعدم

الهاء وكسر الدال اه (قوله) ولو لاحدهما جذوع قال: متلا على وان كانت جذوع أحدهما أسفل وجذوع  
الأخر أعلى بيطقة تنازعا في الحائط فانه لصاحب الأسفل يسبق بدله ولا ترفع جذوع الأعلى عمدا في الفصل  
الخامس والثلاثين ومثله في الفصولين (قوله) وإجارة) أي أجرة داره (قوله) أشياء من احكام الساقط (لا يعود)  
رجل استأذن حاراه في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فأنه في ذلك فعل شر  
الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع ذلك فثبت  
لا يكون للمشتري أن يطلب ذلك فاضحان من باب ما يدخل في البيع تبعان الفصل الاول ومثله في البرازية  
من القسمة وفي الاشياء المنعارة ويراجع السيد أحمد عيسى متلا على والمثله ستأتي في العارية (قوله) في  
حق صاحبها) اذا لم يعلم قدر الانصاء وفي الشرب متى جهل قدر الانصاء يقسم على عدد الرؤس لا يقدر  
مساحا لاملال اذا لم يعلم قدر الانصاء وفي الشرب متى جهل قدر الانصاء يقسم على عدد الرؤس لا يقدر  
منية (فرع) الساباط اذا كان على حائط انسان فانه لم الحائط ذكر صاحب الكتاب أن حل الساباط  
وقلعه على صاحب الحائط لان حله مستحق عليه وبه كان بقي أو بكر الخوازمي ويرد به أنه علم بطالته  
بينه الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن طفولوا اه من مراء صند الحيطان وقوله  
ويرد به الخ أي بقوله لان حله الخ كذا ظهر في قنامل وانظر ما كتبنا في متفرقات القضاء (قوله) بخلاف الشرب  
دارها عشرة أيات لرجل ويبتع واحد لرجل تنازعا في الساحة أو ثوب في بئر دخل وطرف منه في بئر تنازعا  
فيه فملك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كالاعتبار بفضل الشهود بل طلاق الترجيع بكثر الأداة بتراب من  
الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حدث جهل أصل الملك أما لو علم كآلو كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم  
مات عن اولاد تقاسموا السوت منها والساحة بينهم على قدر البيوت (قوله) بقدر مسقطها) فتعد كثرة الاراضي تكثر  
الحاجة اليه فتقدر بقدر الاراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالروفي  
الطريق زيلعي واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والساحة وأجزاء القسام والثواب أي الهوائمة المأخوذة  
ظلمة والعاقلة وما يرمى من المركب خوف القرق والطريق كذا بخط الشيخ شاهين أبو السعود (قوله) أي  
الغازيان) كذا في الدرر والنوع وعبرة الهداية والزيلعي كثيرهما متفيدا هما ذوي الفضولين ادعى كل  
منهما أنه وفي يده كرمه في الأصل أن على كل منهما البنية والأقاليم اذ كل منهما مقر توجعها المحصورة عليه  
لما ادعى البدن نفسه فلو رهن أحدهما حكمه باليد وصير مدعى عليه ولا آخره دعاء لورهنها يجعل المدعى في  
يدها الساباطهما في اثبات اليد وفي دعوى الملك في العمار لاسمع الاعلى ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي  
اليد ولو نزع ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى اليد مقصودا ومدعى الملك تبعا اه وفي الكفاية وذكر الترتاشي  
فإن طلب كل واحد من صاحبه ما هي في يده حكم كل واحد منهما ما هي في يده صاحبه على الثبات فان حلقا لم  
يقض بالسبيلهما ويرى كل عن دعوى صاحبه وتوقف الادرا في أن يظهر المال فان تنكلا قضى لكل بالنصف  
الذي في يده صاحبه وان نكل أحدهما قضى عليه بكماله الخالف نصفه الذي كان في يده ونصفه الذي كان في يده  
صاحبه تنكوله وان كانت الدار في يده لم تنزع من يده لان تنكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعلم أن  
الخارجين قد اتفقا في الاول وحده (قوله) قضى به) لا بقال الاقرار بالرق من المضار فلا يعتبر من الصبي لا نقول  
لم تثبت بقوله بل بدعى ذي اليد لمدم المعارض ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده دعوى الحرية ولا  
يقال في الأصل في الأذى الحرية فلا تقبل الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقسط لا يقبل  
قول المتلفط انه عبده وان كان في يده لا نقول اذا اعترض على الأصل دليل خلافة بطل ونسب الدليل الملك  
ولا نسلم أن القبط اذا عبر عن نفسه وأقر بالرق يخالف في الحكم وان لم يعتبر فليس في يد المتلفط من كل وجه لانه  
(باب دعوى النسب) \*  
(قوله) الدعوة) أي بكسر الدال في النسب ويفتحها الدعوة إلى الطعام (قوله) في ملك المدعى) أي حقيقة أو حكما

بدنه (فالوكبر وادعى الحرية) تسع مع البرهان) لما تقرر أن التنافس في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى \* (باب دعوى النسب) \* ك  
الدعوة نوعان دعوة قاتلاد وهو أن يكون أصل العاقل في ملك المدعى ودعوى تحريره بخلافه والاول أقوى لسبقه

واستنادها الوقت العاقل واقتصار دعوة التحرير على الحال ويستصح (مبيعة ولدت لأقل من سنة أشهر من ذبعت فادعاء) البائع (ثبت نسبته)  
منه استحسانا لما لو فها في ملكه ومبنى النسب على إلغاءه يعني فيه التناقض (٤٦٣) (و) اذا صححت استندت فصار

أم ولده فبفسخ البيع  
وردة الثمن و لكن  
اذا ادعاء المشتري قبله  
(ثبت نسبه) منه لوجود  
ملكه وأمينها باقراره  
وقبل يحصل على أنه  
نكحها واستولدها ثم  
اشتراها (ولو ادعاء معه)  
أي مع ادعاء البائع (أو  
بفسخه) لأن دعوه  
تحرير والبائع استلاد  
فكان أقوى كما مر  
(وكذا) ثبت من  
البائع (ولو ادعاء بعد  
موت الأم بخلاف موت  
الوالد) لقوات الأصل  
(وبأخذها) البائع بعد  
موت أمه (ويستد  
المشتري كل الثمن) وقال  
حسنة (واعتاقها)  
أي اعتاق المشتري الأم  
والولد (كدهنهما)  
في الحكم (والشذو  
كالاعتاق) لأنه أيضا  
لا يحتمل الإبطال ورد  
حسنة اتفاقا ملحق وغيره  
وكذا استحسانا أيضا على  
الخصيص من مذهب  
الأمام جافي القهستاني  
والبرهان ونقله في الدرر  
والمنع عن الهداية على  
خلافه على الكافي عن  
المسوط وعارة الواهب  
أه فليحفظ (ولو ولدت)

كما اذا طلى جارية أبنته فولدت وادعاء فانه ثبت ملكه فيها وثبت عتق الولد ضمن قيمتها الولد كما تقدم وجعلها  
الاتفاق دعوة شبهة (قوله) واستنادها عطفه على معاول قال في الدرر الأول أقوى لأنه أسبق لاستناده  
(قوله) من سنة أشهر) أفاد أنهما اتفاقا على المدعى لا في التتران نعمن الكافي قال البائع بها من ملكه من شهر  
والولد ينفى وقال المشتري بها مني لا كرم من سنة والولد ليس منك فلقول المشتري بالاتفاق فان أضاف السنة  
فالسنة للمشتري أيضا عند أبي يوسف وعند محمد البائع وسيد كره الشارح بقوله ولو تنازعا وقيد دعوى البائع إذ  
لو ادعاء بینه وكتبه المشتري صدقه البائع أو لادعوه بالعلم وعمامه فيها (قوله فادعاء) أفاد إلغاء دعوه قبل  
الولد لموقوفه فان ولدت حيا ثبت والأفلا كافي الاختيار يلزم البائع أن الأم تلحق كانت بين جماعة ففسرها  
أحدهم فولدت فادعوه جميعا ثبت منهم عند محمد أمين والأفلا كافي التظلم وبالأطلاق أنه لو لم يصدق المشتري  
البائع وقال لم يكن العاقل عندك كان القول للبائع شهادة الظاهر فان رهن أحدهما فاستموان رهنًا فينبغي  
المشتري عند الثاني وبنية البائع عند الثالث كافي المستخرج المتفق (قوله البائع) ولو أكرم من واحد ففسر  
(قوله ثبت نسبه) صدقه المشتري ولا كافي غير الأفكار وأطلق في البائع فتمل المسلم والذي والحرو والمكاتب  
كذلك أنه مع والأختار (قوله استحسانا) أي لخاصة الأمان به أقرار منه بأن أمه ففسر من ناقضا (قوله  
وأمنها) عطف على فاعل ثبت وهذا الوجه الحال المسبق في الاستلاد أنه لو تبنى بامه فقلت فلكم أمه انصر  
أم ولد وأمك الولد عتق عليه ومرفعه مستأود جارية أحد أو به وقال فلفتن طهلا في فلا نسب وان ملكه  
عتق عليه قال الشارح نعم وان ملك أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبهما معاني (قوله باقراره) ثم لا يصح دعوى  
البائع بعده لاستناده الولد بثبوت نسبه ولأنه لا يحتمل الإبطال زبني (قوله ولو ادعاء) أي وقد ولنته بدون الأقل  
(قوله بخلاف موت الولد) أي وقد ولنته بدون الأقل فلا يثبت الاستلاد في الأم لقوات الأصل فانه استغنى بالموت  
عن النسب وكان الأول للشارح التحليل بالاستثناء كالأختي قددر (قوله كل الثمن) لأنه تبين أنه باع أم ولده  
ومالها غير متقومة عنده في العقد والقبض فلا يضمنها المشتري وعندهما متقومة فضمنها هداية (قوله وقال  
حسنة) أي حصصة الولد أي لا يرث حصصة الأم (قوله الأم والولد) أو ما يعني أو مانعة للحلو والظاهر أنها حصصة لأحد  
الشقيقين تأمل (قوله كونهما) حتى لو اعتق الأم لا الولد فادعاء البائع أنه ابنه حسنت دعوه وثبت نسبته ولو  
أعتق الولد لا الأم لم تصح دعوه لافي حق الولد ولا في حق الأم كافي بالموت من (قوله ويرث حصته) أي فيما لو أعتق  
الأم وديرها لا الولد (قوله وكذا حصتها) فصار حاصل هذا أن البائع رد كل الثمن وهو حصصا للأم وحصصة الولد في  
الموت والعق عند الأم و حصصة الولد فقط فمما عندهما وعلى ما في الكافي يرث حصته فقط في الاعتاق عند  
الأمام كقولهما (قوله أيضا) أي في التدبير والاعتاق وأما في الموت فيرث حصتها أيضا عند أبي حنيفة فزعم أنه  
قولا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما إذا أعتق المشتري الأم وديرها رد البائع على المشتري  
حصته من الثمن عندهما وعنده رد كل الثمن في الصحيح كافي بالموت كذا في الهداية ح (قوله ونقله في الدرر)  
وذ كافي بالمسوط وحصته من الثمن لأحصتها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعتاق بأن الشافعي كذب البائع  
فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التكذيب في فصل الموت غير أخذ به فيفسد  
حسنتا كذا في الكافي أه لكن رجح في الزداهي كلام المسوط وجعله هو الواجب فقال بأن يقتل الخصيص عن  
الهداية وهو مخالف الرواية يوكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يطل في الحار يثبت لم يطل باعتاقه رد  
حصصة الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الأم يوم القبض لأنها دخلت في قبضه بالقبض وقيمة الولد  
يوم الولادة لأنه صار له قيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك أه (قوله ما في الكافي) وهو رد حصته لأحصتها بالاتفاق  
(قوله لا كرم من حولين) مثله تمام الستين لأنهم وجد اتصال العاقل عنك يعني وهو الشاهد بالحلجة شرب ليلية

وان ادعاء بعد عتقها أو موتها ثبت منه وعليه رد الثمن واكتساب رد حصته وقبل لا يرث حصتها في الاعتاق بالاتفاق  
الامة المذكورة (لا كرم من حولين من وقت البيع وصدقه المشتري)

نسبنا النسب) بتدقيقه (وهي أم (٤٦٤) ولده على المعنى القوي نكاحا) جلالا لمره على الصلاح في ولدت فيما بين الأقل والاكثر ان  
مذهبكم كالاول

(قوله ثبت النسب) وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استلزام وان ادعاء معا وسبق أحدهما بحيث  
دعوة المشتري للبائع تاريخانية (قوله نكاحا) بان زوجها باها المشتري والا كان زنا (قوله فحكمه كالاول)  
فثبت النسب وبطل البيع والامه أم ولد تاريخانية (قوله قبل بيعه) قال في التاريخانية هذا الذي ذكرنا  
علمنا المدة فان لم تعلم انها ولدت لافل من ستة أشهر أو أكثر المستين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاء البائع  
لا يصح الا بتصدق المشتري وان ادعاء المشتري تصح وان ادعاء معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق  
أحدهما فالوالمشتري صحته دعواه ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا) أي بان كذبه ولم يدعه وأدعاء  
أو سكت فهو اعين قوله ولوننا ح (قوله ولوننا ح) أي في كونه لافل من ستة أشهر أو أكثر  
كافدته من التاريخانية (قوله والاخر لا كثر) أي وليس بينهما خمسة أشهر (قوله وكذا الحكم  
كاتب) أي المشتري واعلم ان عبارة الهداية كذلك ومن باع عبدا ولده عنددو باعه المشتري من آخر  
ادعاء البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمله فننقض  
البيع لاحده وصك ذلك اذا كاتب الولد ورهنه أو أجراه أو كاتب الام أو رهنها أو زوجها ثم كانت  
الدعوة لان هذه العوارض يحتمل النقص فننقض ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف الاعتاق والتدبير على  
ما مر قال مصدر الشريعة خبر كاتب ان كان رجلا الى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الام يصير تقدير  
الكل الام من باع عبدا ولده عنددو كاتب المشتري الام وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع  
الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان رجلا أي من في قوله ومن باع عبدا فالمستثان  
رجلا كاتب من ولده عنددو ورهنه أو أجره ثم كانت الدعوة فثبت لا يحسن قوله بخلاف الاعتاق لان مسئلة  
الاعتاق التي مر ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق جميع اذ يكون بين اعتاق المشتري وكاتبه لا بين اعتاق  
المشتري وكاتبه البائع اذا عرف هذا فرجع الصغير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الام من في قوله من  
باع اه أقول الاظهر ان المرجع فيها المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الام مدفوع  
بان المتبادر بيعه أمه بقدره سوق الكلام ودليل كراهة التفریق بمحدث سدد الامام عليه الصلاة  
والسلام ثم كان مقتضى ظاهر عبارة الوفاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد بيعه مشتريه وكذا بعد كتابة الولد  
ورهنه الخ لكنه سهو واني على الدور (قوله أو كاتب الام) أي لو كانت بيعت مع الولد فغصير في الكل  
للمشتري وبه يسقط ما في مصدر الشريعة (قوله يعني علقا) محتمزة قوله واشترها حاجلي (قوله ثم ادعى  
البائع الولد) لان دعوة البائع صحته في الذي لم يبعه لمصادقة العلق والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضروره  
ثبوت الاخر لانهما من ما واحد فلم يطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا وعامة في از باي  
(قوله وهو حرة الاصل) أي النابتة باصل الخلقة وأما حرة الاعتاق فعارضه (قوله لانها علقا في ملكه)  
بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه لو بطل فيه بطل مقصود الاصل حتى الدعوة  
للبائع وأنه لا يجوز رهنه ثابت الحرية في الذي لم يبع ثم تنعدي الى الاخر وكمن شئ ثبت ضمنا ولم يثبت  
مقصودا يعني (قوله حتى واشترها) أي البائع وقوله حلي وجاءت بهما الاكثر من سنتين يعني (قوله  
لم يبطل) قال الاكل ووقف قبض ما اذا اشترى رجل أحد توأمين واشترى ابوا الاخر فادى أحدهما الذي  
يده باله ابنة ثبت نسبهما منه ويعتقان ولم يقتصر الدعوى وأجيب بان ذلك لموجب آخر وهو ان كان الاب  
قالا في قديمك أمه وان كان هو الابن فالاب قديمك حافده فيعتق ولولدت توأمين فباع أحدهما ثم ادعى  
أب البائع الوالدين وكذا باي ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما عتق الذي في يد البائع  
ولا يعتق المبيع لانيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه وبين البائع اذا  
كان هو المدي أن النسب ثبت في دعوى البائع بالعلق في ملكه وهما حجة الاب أنه شبه أنت وما لا يلائم  
تظهر في مال ابنة البائع فقط ونجما في نسخة السامحاني عن المقدسي (قوله لانها دعوى تحرير) لعدم العلق  
في ملكه (قوله يقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث يعتقان جميع الماذكر

لا احتمال العلق قبل  
بيعه والا ولوننا ح  
فالقول للمشتري انفا  
وكذا البينة عند الثاني  
خلاف الثالث بشرط بلانية  
وشرح مجمع وفيه لو  
ولدت عند المشتري ولدين  
أحدهما دون ستة أشهر  
والاخر لا كثر ثم ادعى  
البائع الاول ثبت  
نسبهما بلامتدني  
المشتري (يعلم من ولد  
عنده وادعاء بعد بيع  
مشتريه ثبت نسبه)  
ليكون العلق في ملكه  
(ورديعه) لان البيع  
يحتمل النقص (وكذا)  
الحكم (لو كاتب الولد  
أورهنه أو أجره  
أو كاتب الام أو رهنها  
أو أجرها أو زوجها ثم  
ادعى) فثبت نسبه وترد  
هذه التصرفات بخلاف  
الاعتاق كما مر (باع أحد  
التوأمين المولدين)  
يعني علقا وولدا (عنده  
واقته المشتري ثم ادعى  
البائع الولد الاخر  
ثبت نسبهما وبطل عتق  
المشتري) بأمر فوقه  
وهو حرة الاصل لانهما  
علقا في ملكه حتى لو  
اشترها حاجلي لم يبطل  
عتقه لانها دعوى تحرير  
فقتصر عني وغيره



فلا تصح دعواؤا بد المحتج وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (الصلبي معه) أو مع غيره معني (هو ابن زيد) الغائب (ثم قال هو ابني لو يكن ابنه) أبدا (وان) وصلية (بحمد زيد بنوة) خلافا لهما لان النسب لا يجتمع لالتصاف النقص بعد ثبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا قال (الصلبي) هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح نفيه لانه بعد الاقترابه لا يثبت بالنفي فلا حاجة الى الاقترابه ثانيا ولا هو في عبارة العمادى كإعزاء مثلا خسرو كما أفاده الشرنبلالي وهذا أصدقه الامن وأما بدونه فلا لان ادعاءه الان الى التصديق (٤٦٥) لبقا ما قرأ الابل ولو أنكر الابل

أهدأعو اسلمدا فستندون ضروره عتقم باطريق أنهما حق الاصل فتن أنه باع حرامى **(قوله أهدأ)** أى وان جسد العبد **(قوله خلاها لها)** هما فالأنا حزين يدينونه فهو ان القرواذا صدقه بدأ ولم يد تصدقه ولا تكذبه لم تصدعوه القرعندهم بدر **(قوله بعد نبوة)** وهنائت من جهة المقر القله **(قوله حتى لو صدقه)** أى صدق المقره الحرقى الصريح خفا وعبارة الدرر وهى ألا حتى خففه أن النسب لا يحتمل القرض بعد نبوة والاقرار عتله لا يرتد بار اذا اتفق به حق المقره ولو صدقه بعد التكذيب ثبت النسب منه وأيضا تعلق به حق الولد فلا يرتد المقره فظهر أنه مفرع على تعلق حق المقره به **(قوله لا يتنى بالنسب)** وهذا اذا صدقه الان ٣ أماضى تصديق فلا يثبت النسب انما يصدقه الان ثم صدقه ثبت النبوة لان اقرار الاب لم يطل بعدم تصديق الاب فصول ان قال جامعها أطن أن هذه القوله مشطوب عليها فاعلم **(قوله فى عبار العبادى)** عبارة هذا الولد ليس منى ثم قال هومنى صبح الاقرار بأنه منه ثبت نسب فلا يصح نفقه فقها سهو كاقال متلاخسر ولانه ليس فى العبارة سبق الاقرار على النتي ١٥ ككنا فى الهامش **(قوله كازعمه)** تمثيل للنسب وقوله بأنه فاده تمثيل للنسب قال فى الهامش وهو عدم السهو ونصه والذى يظهر أن اللفظة الثالثة وهى قوله هومنى صبح ليس له فائدته شوب صحة النسب لانه بعد الاقرار به وألا يتنى بالنسب فلا يحتاج الى الاقرار به بعده فلما لم **(قوله اذ التناقض الخ)** ذكر فى الدرر فى فصل الاستبراء فواذ حجة راجعها **(قوله اسم الجند)** بخلاف الاخوة فانها صبح بلاد كرا لحد كمال الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لو أقر به المدعى عليه لا يزمه لا تتبع ما لم يدع قبله ما لا قال فى الواجبة ولو ادعى أنه أخو له به فبعد فان القاضى ساءه ألا قبله مرات تدعيه أو نفقه أو حق من الحقوق التى لا يقدر على أخذها الا بالنسب فان كان كذلك يقبل القاضى يثبت على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه انما يدعى ما لم يدع حقا لان الاخوة المحاورين الاخون فى الصلب والرحم ولو ادعى أنه أبوه أو أكره فائتبه يقبل وكذا عكسه وان لم يدع به حقا لانه لو أقر به مع من يتنصب خصما وهذا لانه يدعى حقا فان الاب يدعى حق الانساب اليه والاب يدعى وجوب الانساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام من انتسب الى غير أبيه أو اتى الى غير ماله فعله لغنة الله والملائكة والناس أجمعين ١٥ ملخصا وعامة فهو فى البرازية **(قوله أى ابنه)** مكررم مع مقدمه ربنا **(قوله ولا تتبع)** أى بنه الارث كفى الفصول **(قوله وأدان)** أنظر ما صورته ولعل صورته ان يدعى ديناعلى المتو نسب له القاضى من يثبت فى وجهه يته فيه حتى يصير خصما للمدعى الارث ومن ذلك يقابل الموصى تأمل **(قوله أو موصى له)** أو موصى برأية كساقى الهامش **(قوله فلو أقر)** أى المدعى عليه وقوله به أى بالنسب وبلموروث **(قوله ولو أكره)** أى المدعى عليه **(قوله تحلفه)** أى المنكر **(قوله على العلم)** أى على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم أن ابن فلان الخ **(قوله بأنه ابن فلان)** الظاهر أن تحلفه على أن ليس بابن فلان انما هو اذا ثبت المدعى الموت والا فلا يتفق تحلفه الأعلى عدم العلم بالموت تأمل **(قوله بذلك)** أى المثل الذى أكرهه أيضا **(قوله السابع والعشرين)** سواءه الفصل الثامن والعشرين كساقى الهامش **(قوله وقال الكافر هوانى)** قال فى شرحى المتنى وهذا اذا ادعاه معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبدا ولو ادعاه النبو كان ابنه المسلم اذا قضاه بنفسه من المسلم قضاءه بسلامة **(قوله والاسلام ما لا)** لظهور دقل التوحيد كذا عاقل وفى العكس يثبت الاسلام بعملا لا يحصل له المرفع المحرز عن تحصيله لدر **(قوله لكن خرم الخ)** فب

( ٥٩ - ابن عابدین - رابع ) وعامه فی جامع الفصولین من الفصل السابع والعشیرین (ولو كان) الصی

بأنه يكون مسلماً إلا أن حكمه حكم دار الإسلام وعزاه التحفة فليحفظ (قال زوج امرأته صلى معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيرها فهو ابنيهما) ان ادعاءها والاضحية تفصل ابن كمال وهذا (والغير معبر والابن كان معبراً) فهو ابن صدقه (لان قيام أيد بسما وافر اشبهما بقصد أنه منهما (ولو ولدت أمة اشتراها) (٤٦٦) فاستحققت غرام الاب قيمة الولد) يوم الخصومة لانه يوم النتح (وهو حر) لانه مغرور والمغرور من

انه لا عبرة للدار مع وجود أحد الابوين ح قلت بخلافه ما ذكره في القبط لو ادعاه ذمي ثبتت نسبته منه وهو مسلم تبعاً للدار وقد متنا في كتابه عن الولد الحية (قوله بأنه يكون مسلماً) أي وابناً للكار (قوله معها) أي في يدهما محترمة عا لكان في يد أحدهما قال في التاتارخانية وان كان الولد في يد الزوج أو ابنة المرأة فالزوج فهم او في يد سائر كل منهما الولد ابني غير صاحبه لما فيها لبضاع المتيق صبي في يد رجل وامرأة قال المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرها يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت امرأته شهيدت على ولادتها باه كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه وادعت امرأته أنه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنة لانه في يده واحترز عما فيها ايضاً صبي في يد رجل لا بدعاه أقامت امرأته أنها ابنا ولده ولم تنسب أباه وأقام رجل أنه ولده في فراشه ولم ينسب أمه يجعل ابنه من هذه المرأة أو لا يعتبر الرجوع باليد كالادعاء رجلان وهو في يد أحدهما فانه يقضي لذى اليد (قوله لأن) تعليل للسنة الأولى فكان الأولى تقدمة على قوله والا (قوله ولو ولدت أمة) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله يوم الخصومة) أي اليوم القضاء كافي الشرب لئلا ياله بشير قوله لانه يوم النتح ونعمه في الشرب لئلا ياله (قوله أي سبب كان) كبدل أجره وادعى وصدة وصدة في الثلاث كافي في السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على المخبر كما مر في استواب المراجعة (قوله فيه) ولا يغرماً شيئاً إلا الأثر ليس يعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا يجعل سلامة الأثر كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الأب أما إذا قتله الأب كيف يرجع بما غرم وهو ضمان أتلافه وقد صرح أن يلحق بذلك أي الرجوع فيما أذاقته غيره وعدمه بقتله اه شرب لئلا وعلى هذا فقوله الشارح في الصورتين معناه في صورة قبض الأب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها والمراد صورته الشراء والواجب كائن عن المقدس قال الساجي قوله في الصورتين أي الشراء والواجب ولا يرجع على الوهاب والمتصدق والموصى بشئ من قيمة الأولاد قدس اه (قوله وكذا الخ) أي فله يرجع على المشتري الأول بالنسبة وقيمة الولد (قوله منافاته) أي باؤه (قوله عفو) في الأشياء بعذر الوارث الوصي والمتولي للجهل اه لعله لجهله بما فصله المورث والموصى والمتولي ودعى الانتزاع في التنافض المدينين بعقضاء الدين والمتخلف بعد اداء مبدل الخلع لو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع ورهن على ابراء الدين بقبل لكن نقل أنه إذا استهل في قضاء الدين ثم ادعى الأبراء لا يسمع الساجي (قوله لا تسمع الدعوى) أي ممن تدعى على الميت (قوله على غريميت) الظاهر أن المراد منه مدون الميت حوى (قوله لا أنا واهب) استثناء منقطع لانه ليس غريماً إذا كان في الموهوب عين موصوفة ويحويها كان خصماً للمدعي حوى مخصصاً (قوله لكونه زائداً) عبارة عن الاستثناء ما ذاب (قوله لا يجوز للذمي) عليه الانكار الخ قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعي الاستحقاق ليس عليه بغير الحق حتى يثبت لمتك من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر أيضاً ادعاء الوكالة والوصاية وتبوءه لا يكون الاعلى وجه انضمام الخصم كذا ذكره فافسحان فان انكر للذمي عليه لكونه ثبوت الوكالة والوصاية شرعاً يصحح يجوز فليحق هذا أيضاً بهما يلحق بالوصى أحد الورثة إذا ادعى عليه الدين فإنه لو أقر بالحق يلزم الكل من حصته وإذا انكر فاقبب النسبة عليه يلزم من حصته وحصتهم حوى (قوله دعوى دين على ميت) أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يختلف بالأطراف وصوى ووارث بالله ما استوفيت دينه منه ولا من أحد ادعاه وما قبضه قابض ولا أبرأه ولا شيئاً منه وما أخلت به ولا شيئاً منه على أحد ولا غلب ولا بشئ منه من خلاصة فلو حكم القاضي بالذم قبل

بطاً امرأته معتد على ملكه عيناً ونكاحاً قتله منه ثم استحققت فلداً قال (وكذا الحكم لو ملكها سبب آخر) أي سبب كان عيني كما لو تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحققت بغير قيمة ولده (فان مات الولد قبل الخصومة فلا شيء على أبيه) لعدم النتح كإسار (وارثته) لانه حر الأصل في حقه فبرئه (فان قتله أبوه أو غيره) وقبض الاب من دينه قدر قيمته (غرم الاب) قيمته (لستحق كالوكان سبياً ولو لم يقبض شيئاً لاشئ عليه وان قبض أقل لزمه بقدره عيني (ورجع بها) أي بالقيمة في صورتين (كما يرجع بينهما) ولو هالكه (على بائعه) وكذا الواسط له المشتري الثاني لكن انما يرجع المشتري الأول على البايع الأول بالنسبة فقط كما في المواهب وغيرها (لا يضرها) الذي أخذ منه المستحق الزوجه باستيفاء منافته كما حرم في باقي المراجعة والاستحقاق مع مسائل

التنافس وغالبها مرفق متفرقات القضاء ويحى في القرار (فروع) التنافض في موضع الخلفاء عفو \* لا تسمع الاستحلاف الدعوى على غريم ميت إذا اذاهب جميع ماله لا جنبي وسلمه فانها تسمع عليه لكونه زائداً لا يجوز للذمي عليه الانكار مع عليه بالحق إلا دعوى العيب لغيره من قيمته من الرد في الوصى إذا علم بالدين \* لا تحلف منع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق بيع

مشتر ودعوى  
الا بى \* لا يحلف على  
حق مجهول الا بى  
اذا ائتم القاضي وصى  
بنيم ومثولي وقف  
رهن مجهول ودعوى  
سرقه وعصب وخيانة  
مودع \* لا يحلف المدعى  
اذا حلف المدعى عليه الا  
فى مسئلة فى دعوى البصر  
قال وهي غريبة يجب  
حفظها اشارة قلت وهي  
ما لو قال المصوب منه  
كنت قيسه قولي فمائة  
وقال الفاضل لم ادر  
ولكنها لا تبلغ مائة صدق  
بيته والزبيده فاولم  
بين يحلف على الزيادة  
ثم يحلف للمصوب منه  
ايضا قيمته مائة ولو  
ظهر خير الفاضل بين  
أخذته وقبته فليحفظ  
واقله تعالى بأعلم

### (كتاب الاقرار)

مناسبتة أن المدي عليه  
امام شرع أو مقبر وهو  
أقرب لقبه الصدق (هو)  
لقبة الاثبات يقال قر  
الشي اذا ثبت وشربا  
(الخبر يحق عليه الغير  
من وجه انشاء من  
وجه قيد بعليه لانه لو  
كان لنفسه يكون دعوى  
لا اقرارا ثم فرعى كل

الاستعلاف لم ينفذ حكمه وتعامه في أوائل دعوى الحامدية ومهرت في أول كتاب الدعوى تحت قول الماتن وبسأل  
القاضي المدي بعد صحتها الخ ومهرت في كتاب القضاء (قوله) ودعوى أبى لعل صورته انما اذا دعى على رجل  
أن هذه البينة عدى أو بقى وأقام بينة على أنه عبده فيحلف أيضا لاحتمال أنه ناعه تأمل ثم رأيت فشر هذا  
الشرح ونقل عن الفتح هكذا وعبارته قال في الفتح يحلف مدعى الا بى مع البينة باقاه أبى على ملكك الى  
الا بى يحلف بيبس ولاهية ولا غيرهما (قوله) الاقرار بالجماع البينة) لانها لاتقام الا على متكرر وهذا الاصل  
فى الاشيا فى كتاب الاقرار عن الخاتبة واستثنى منه أربع مسائل وهي ماسوى دعوى الا بى وكذا ذكراها  
قبله فى كتاب القضاء والشهادات ولم يذكروا الخامسة بل زاد غيرها وعبارته لا تسمع البينة على مقرر الا فى وارث مقرر  
بدين على الميت فتمام البينة للعدى وفى مدعى عليه أقرب بالصوابية فبرهن الوصى وفى مدعى عليه أقرب بالوكالة  
فثبتها الوكيل دفعا للشرع وفى الاستحقاق تقبل البينة مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على باقاه  
وفى الوصم والاب بيبس عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تمام البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصى  
وأمن القاضي اذا أخرج عن الخصومة وفيما لو أقر الوارث للوصى له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره وفيما لو  
أقر بابه بغيره من رجل ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان ا حرا حضره أقبل عليه البينة وان كان مرقرا  
يدعى اه ملخصا فى سبع (قوله) الا فى أربع) هي سبع كما فى الجوى والمذكور هنا خمسة (قوله) من  
مشتري فتقبل البينة به مع اقرار المستحق عليه ليتمكن من الرجوع على باقاه كذا ذكر فى الاشياء لكن مع  
اقراره كيف يكون له الرجوع تأمل (قوله) وفى رهن مجهول) ككتاب مسئلة فى كتاب القصب وكسب الحشى هناك على  
ولا تردى على مدع (قوله) وهي ما لو قال الخ) ستأى هذه المسئلة فى كتاب القصب وكسب الحشى هناك على  
قوله فاعلم بين فقال الظاهر أن فى النسخة خلا لانه اذا لم بين فانتا الى يادنا على يحلف عليها أى على نفسها وفى  
نظى أن أصل النسخة فلن بين يعنى أنه لو بين حلف على نفى الزيادة تأتى هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعى الملك  
هنا وينبى أن يقارب فى البيان حتى لو بين قيمة فربس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره وكسب على قوله هناك  
ولو حلف المالك أى على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فراجع اه (قوله) يحلف على الزيادة) أى على يدعيها  
المالك (قوله) وأقمته عطف على الضمير المحرور أى أخذ قيمته  
(قوله) وهو أقرب) أى المقر (قوله) اخبر يحق عليه) لعله ينتقض بالاقرار بأنه لاحق له على فلان بالاراء  
وأما طالدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة بعد بوقد يقال فيه اخبر يحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة تأمل  
(قوله) انشاء من وجه) هو التصحيع وقبل انشاء وينبى عليه ماسا. لكن المذكور فى غاية البيان عن الاستروضية  
قال الحلواى اختلاف المشايخ فى أن الاقرار سبب الملك أم لا قال ابن الفضل لا واستدل بعشتمن احدثاه الميرض  
الذى عليه من اذا أقر بجميع ماله لاحنى يصح بلا جازة فالوارث ولو كان تملكيا لا يتنقذ الا بقدر الثلث عند عدم  
الاجازة والثانية أن العبد اذا ذن اذا أقر رجل بعين يده يصح ولو كان تملكيا يكون تبرعاً منه فلا يصح وذكر  
الخراحى أنه تملكى واستدل بمسائل منها أن أقرب فى الميرور لانه بدين لم يصح ولو كان اخبر ا لم يصح اه ملخصا فظهر  
أن ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه ثبوت ما استدلل به القريصان تأمل (قوله)  
لانه لو كان لنفسه) أى على الغير ولو القير على القير فهو شهادة (قوله) لا اقرارا) ولا ينتقض باقرار الوكيل والولى  
ونحوه هاتين بانه من باب النوب بالشرع عاشر حلقى (قوله) صرح اقراره بالجماع) ويحير القاصب على البيان لانه أقر  
بضم مجهولة وإذا لم بين يحلف على ما يدعى الملك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه الملك يحلف أن قيمته  
ما أتوا وأخذ من القاصب مائة فانما أخذ ثم ظهر التوب خير القاصب بين أخذه أو رده وأخذنا القصة وحكى عن  
الحاكم أى محمد العتيق أنه كان يقول ما ذكر من تحلف المصوب منه وأخذنا القصة بضم منه من القاصب هذا  
بالانكار يصح وكان يقول المصحب فى الجواب أن يحير القاصب على البيان فان أى يقول له القاضي أكان قيمته  
مائة فان قال لا يقول أكان خمسين فان قال لا يقول له خمسة وعشرون أى أن يتنهى الى الجمل انقص عنه قيمته عرفا  
وعادة فليز منه ذلك من مشرقا أقرارا للتأخر خاتبة (قوله) برهة) أى قليلا (قوله) ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه  
من الشبهون فقال (قوله) وجهه الاول) وهو الاخبار (صريح اقراره بحال مملوك الغير) ومضى أقرب بلك الغير (بازمة تسليح) الى المقررة (اذا ملكه)

برهة من الزمان لنفاد على نفسه (٤٦٨) ولو كان انشاء المصاحح لعدم وجود المالك وفي الاشياء اقرب بحريه عبد ثم شرعنا على ولا يرجع.

[illegible]

فلا يتعدى الى غيره **(قوله مكرها)** لقيام دليل الكذب وهو الاكراه والاقراء اخبار يحتمل الصدق والكذب  
فصور يتخلف لمولوه الوضئ عنه من **(قوله لعدم التخلف)** أى لعدم صحة تخلف الدلول الوضئ للانشاء عنه  
كذافي الهامش أى فان الانشاء لا يتخلف، دلوه عنه **(قوله والمسلم خص)** حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان مسلمًا  
مبتدأ والمصم وفي الدرر وقبه اشار الى أن الخرقا فاعلة لاستهلكه اذ لا يجب بدله المسلم نص عليه في المحيط كافي  
الشر بنبله **(قوله وينصف داره)** أى القابلة تقسمة **(قوله بناء على الاقرار)** يعنى اذا ادعى عليه شيئا وأنه  
اقر به لا يسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد عطل وجوب المدي به على المقر  
بالاقرار وكذا قال أهلنا على السبب لوجوبه عليه أو زعمه باقراره وهذا كلام باطل، ثم هو ظهر أن الدعوى  
تأشئ المعين بناء على الاقرار كحاضر صريح التمثيل بالاقرار بناء على الاقرار فقول به أنه اقر له لا يحل له تأمل **(قوله)**  
لم يحل له أى للقره كذافي الهامش **(قوله لم أولئك الخ)** وقد عوى الدين لو قال المدي عليه ان المدي اقر  
باستيفائه وبرهن عليه فمقد له لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق اذا الدين بقضى عنه هل في الحاصل  
هذا دعوى الدين بنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسمع ط جامع الفصولين وقناوى  
قدورى كذافي الهامش والطاء للحظ والذال للخبر ومثل ما هو المسطور في جامع الفصولين في البرازية وزاد فيها  
وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اذا الدين عن نفسه فكان في طرفه كذا في المحيط وذكر شيخ الاسلام برهن  
المطلوب على اقرار المدي به لاحقه في اداى أو بانه ليس عليه أو ما كانت ملكا له تنفذ الدعوى ان لم يقربه  
لانسان، معروف وكذا الواضع بالاثربره من المطلوب على اقرار المورث كاذ كانوا بمعامه فيها كذا في الهامش  
**(قوله)** وأما دعوى الاقرار أى بأن المدي ملك المدي عليه وأما دعوى الاقرار بالاستيفاء فقيل لا تسمع قال في  
الهامش واختلفوا هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى لو أقام المدي عليه بينة أن المدي اقر أن هذه  
العين ملك المدي عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وبما هم بها على أنها تقبل در **(قوله)** ثم قيل لا يصح بحله  
فيما اذا كان الحق فيملو احد مثل الهبة والصدقة ما اذا كان لهما مثل الشراء والتسك فلا وهو إطلاق في محل  
التصديق يجب أن يقيد أيضا بما اذا لم يكن المقر مصر على اقرار للمساكين من لاشئ له إلا أن يعونى تصديقه  
وهو مصر حوى ويخط السامحى عن الخلاصة وقال لا تخركت بعقل العبد بالف فقال لا تخركت بأشتره منك  
فكسك البائع حتى قال المشتري في المجلس أو بعد على اشترى بتمنك بألف فهو الجائز وكذا النكاح وكل شئ  
يكون له ما جعافه حق وكل شئ يكون فيه الحق واحد مثل الهبة والصدقة لا يفعه اقراره بعد ذلك **(قوله)** فلا  
يرد لانه صار ملكه ونفى المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صلاهم  
في البيع الفساد أنه طبرج مال اداء على آخر فصدقه على ذلك فأفاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فانظر كيف  
التصادق الاخر نقض السابق مع أن رجح طيب حلال سامحى **(قوله)** قال البديع هو شيخ صاحب الفقه  
**(قوله)** الزوائد المستهلكة فيقيد بظاهره أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو يخالف لما في الخاتمة قال  
رجل في يد ماري ويولدها قرآن الحرية فلان لا يدخل فيه الولد أو طام بينته على جارية أمهاله يستحق أولادها  
وكذا وقاله العبدان امتك وهذا الحدى من شأنك لا يكون اقرارا للعبد وكذا الحدى فليحر رجوى من  
وقد ناله هلكة في الاستروثنة ونقله عنها في غاية البيان **(قوله)** فلا يملكها شري أمانة فولدت عنه دلا باستيلاد  
ثم استحققت بينته بنيتها واولادها ولو اقر بها رجل لا والقرأه بالبينه يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان البينة  
يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون في الحكم بأمه حكم بولدها وكذا الحيوان اذا حكم به  
كذلك بخلاف الاقرار أنه لم يتناول الولد لأنه نكح ناقصة وهذا الولد بين المدي عليه فلو قيل لك آخر هل يدخل في  
الحكم اختلف المشايخ نورا العيني في آخر السابق فقيهه بخلافه فهو كلام المصنف **(قوله)** آخر حرم مكلف اعلم أن  
شرطه التكليف والطوع مطلقا والحرية للتفصيل لال لمطلقا فصح اقرار العبد للمال فيمالا تهمة فيه كالخدر

لزمه لاه اقرار آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تضل علمه مينة قال البيهقي والاشعبي قولها واعتد ما من الشحنة  
وأقره الشمر بن ليل (والله التائب به) بالاقرار (لا يظهر حق الزوائد المسئلة فلا علكها المقره) (أقر حر مكلفاً) والقصاص

والقصاص ويؤخر ما فيه تيممة إلى ما بعد العتق والمأذون عما كان من التجارة للحال وتأخر ما ليس منه إلى العتق  
كأقراره بحياة ومهر موطوءة بلاذن والوصي للمأذون كالعبد فيما كان من التجارة لا فيما ليس منها كالكفالة  
وأقرار السكران بطريق مختلور صحيح إلا في حدان زنا وشرب الخمر بما يقبل الرجوع وإن بطريق مباح لا مخرج واقطر  
الغريمه (قوله) أن أقروا بتجارة جوابه قول المصنف الآتي صغ أي صح للحال إذا التمني أو ما كان من ضرورات  
التجارة كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والتصبصون ما ليس منها كالمهر والحناية والكفالة لغيره ما كان  
من باب التجارة تحت الأذن دون غيره اهـ فقال (قوله) وقود أي مما لا تيممة فيه فصح الحال (قوله) ولا أي بأن  
كان مما فيه تيممة (قوله) تضرر المصلحة لأن من أقر أنه ناع من فلان شأ أو اشتري من فلان كذا شيء أو أقر فلانا  
شأ لا يصح إقراره ولا بتجيرة المقر على تسليم شيء ذكر كذا في الهامش (قوله) بين نفسه وعبد قال المصنف هنا في  
حكمه المعلوم لأن ما على عبده يرجع إلى المعنى لكن بما يظهر هذا فيما يلزم في الحال أما ما يلزم بعد الحرية  
فهو كالأجنبي فإذ اجتمع مع نفسه كان كقوله لا على أو على زيد فهو محجور لا يصح ذكره للمحرر على الأشياء  
فقال (قوله) على كذا) بتشديد الباء (قوله) ولا بتجيرة على البيان) زاد أن يلزم ويؤثر بالتدوير المقر قد نسي  
صاحب الحق وزاد في غاية البيان أنه يحلف لكل واحد منهما إذا أدى وفي التتارمانية لم يذكر أنه يستحلف لكل  
واحد منهما معينا على حدة بعضهم قالوا ومن يبدأ القاضي بينهما أم هل شاء أو يقرع وإذا حلف لكل لا يحلوه  
ثلاثة أو جحان حلف لأحدهما فقط بقضي البعيل لا تحرق قسطوا نكل لهما بقضي به وبقية الولد بينهما نصفين  
سواء نكل لهما جحان بأن حلفه القاضي لهما معينا واحدة وعلى التعاقب أن حلف لكل على حدة وإن حلف فقد  
برئ عن دعوة كل واحد أن يصطحا وأخذ البصمة لهما بالحق في قول أي يوسف الأول وهو قول محمد كاقبل  
الحلف برجعهم أبو يوسف وقال لا يجوز أصلا حلفا بعد الحلف قالوا ولاز وأبى عن أي حنيفة (اهـ فرغ) لم  
يذكر الأقرار العام ذكر في المنع وصح الأقرار العام بما في يد من قليل أو كثيرا وعبد أو متاع أو جريح ما يعرف  
أي أو جريح ما ينسب إلى فلان وإذا اختلفا في عين أنها كانت موجودة وقت الأقرار أو لا فاقول قول المقر إلا أن  
يقم المقر البينة أنها كانت موجودة في يده وقت واعلم أن القول ليس من شرط صحة الأقرار لكنه يرتد المقر  
له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتبرة واستشكل المصنف بناء على هذا القول العادي وقضخان  
الأقرار الغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وبجواب الرمي ثم أجاب عن الأشكال عما حاصله أن  
الزوم غير الصلة ما منع من توقف العمل مع حجة كبيع الفضولي فلو توقف ربه لاجتهت فلا قرار للغائب  
لا يلزم متى صح إقراره لغيره كالأقرار من جانب المقر حتى صرح به وأما الأقرار الحاضر فبان من جانب المقر  
حتى لا يصح إقراره لغيره قبل ردده ولا يلزم من جانب المقر فيه صرح به وأما الصفة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون  
القول (قوله) عزى زاده وحاصله أن ما ذكره صاحب الدرر من الجواب أنها هو فيما انحجرت المقر به لا المقر له لقول  
الكافي لا إقرار المحجور وهو لا يفيد فائدة بتجيرة على البيان اعتمادا تكون لصاحب الحق وهو محجور (قوله) كنى  
وسق ولو قال أردت حق الإسلام لا يصح أن قاله مفعولا وإن موصولا يصح تفرغا خاتمة كقضية (قوله) في على  
مال) بتشديد الباء (قوله) ومن التصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بسبب (قوله) وقيل أن المقر  
الحق قال الزبلي والأصح أن قوله يعني على حال المقر في الفقر والغنى وإن القليل عند الفقير عظيم وأضاعف ذلك  
عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشئ معارض فإن لما اثنين في كذا عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة  
فيرجع إلى حاله ذكره في النهاية وتحواسن الهداية معز بالي الميسوط شربا لآلة وذكر في الهامش عن الزبلي  
رئيسي على قياس ما روي عن أي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر شربا لآلة (قوله) في مال عظيم) نزع مال وعظيم  
(قوله) لو يئنه) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة (قوله) ومن خمس وعشرين) أي أو لا يصدق في  
أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الأبل (قوله) ومن قدر التصاب قيمة) نصب فقيه (قوله) ومن ثلاثة  
نصب) من أي جنس سواء تحققت لا في الجمع حتى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم وكذا في كل جنس يريد

ووصي عليه كجنون وسجى السكران ومن المكره (حتى معلوم أو يحول) صح لأن جهة المقر به لا تضر إلا إذا بين سنين فاضره الجهالة كبيع وإجارة وأما جهالة المقر تضر كقوله لا على أحدنا ألف درهم لجهة المقر عليه إلا أن جامع بين نفسه وعبد فصح وكذا تضر جهالة المقر إن نكحت كالأحد من الناس على كذا والا كلا حدتهن على كذا فصح ولا يحبر على البيان لجهة المسمى بحر ونقله في الدرر لكن باختصار على كايته عزى زاده ولزمه بيان ما جعل كنى وحق (بني فقيه) كقطن وجوزة لا بما لا قيمة خبة خنطة وجلسية وصبي حر لانه رجوع فلا يصح (والقول) المقر مع حلقه) لأنه المكر (ان ادعى المقر أكثر منه) ولا يئنه (ولا يصدق أقل من درهم في على مال ومن التصاب) أي نصاب الزكاة في الأصح اختار وقيل أن المقر فقير اقتصاب السرقة صحيح (في مال عظيم) لو يئنه (من الذهب والفضة ومن خمس وعشرين من الأبل) لأنها أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن قدر التصاب قيمة في غيره مال كاه من ثلاثة نصاب في أموال عظام) ولو فسر بغير مال الزكاة

اعتبرتها كلها (وفي دراهم ثلاثمئة) (٤٧٠) في (دراهم) أودنايبر أو ثياب (كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم الجمع (وكذا درهما درهم)

على المعتدلو خفضه  
 لزمنماته وفي درهم  
 أو درهم عظيم درهم  
 والمعتبر وزن المعتاد  
 الا بحصة زبني (وكذا  
 كذا) درهم (أو) أحد عشر  
 كذا وكذا أحد  
 وعشرون) لان نظيره  
 بالواو أحد وعشرون  
 (ولو) ثلث بالواو فأحد  
 عشر) اذ لا نظيره فعمل  
 على التكرار (ومعها  
 فثا أو أحد وعشرون  
 وان دبع) مع الواو  
 (زيد ألف) ولو خمس  
 زيد عشرة آلاف ولو  
 تسدس زيدا ثمانية آلاف  
 ولو سبع زيدا ألف ألف  
 وهكذا اعتبر نظيره أبدا  
 (ولو) قاله (على) أو  
 ه (قلى) فهو (أقرار  
 بدين) لان على الايجاب  
 وقضى للضمان غالبا  
 (وصدق ان وصل به  
 هو بدعي) لانه محتمل  
 مجازا (وان فصل لا  
 يصدق لثقله وما سكوت  
 عن شئ أومى أو قى  
 بيق أو قى (كسبى أو  
 قى (صندوق) أقرار  
 بالامانة) علما بالعرف  
 (جمع مالى أو ما ملكه  
 له) أو له من مالى أو من  
 داره كذا فهو (جهة  
 لا أقرار) ولو عرج بى ماله  
 أو بى دراهمى كان  
 أقرارا بالشركة (فلا بد  
 لجهة الهبة من التسمية

حتى لو قال من الابل بحب علمه من الابل خمس وسبعون **(قوله)** اعتبر فيها او اعتبر الادنى في ذلك التسع  
 هـ ز بلي أي أدنى التسعين من حيث القيمة أو السعد **(قوله)** اسم الجمع يعني يقال عشرة دراهم ثم يقال أحد  
 عشر فيكون هو لا كثر من حسن اللفظ كما في الهداية س **(قوله)** وكذا أي وقاله على كذا درهم واحد  
**(قوله)** على المعتد لان ما في التمن مقدم على الفتاوى شربللة وفي التهمة والذخيرة درهمان لان كذا كتابة  
 عن العدد وأوله اثان اذا واحد لا يعد حتى يكون معه شيء وفي شرح المختار قبل بلز عشرة و هو القياس لان  
 أقل عدد غير مركب بذكر بعد الدرهم بالتصبع عشر من مخ **(قوله)** وكذا كذا درهم أي بالتصبع وأخفض  
 للاثمائة وفي كذا كذا درهم أو كذا كذا دينار علمه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار أو درهم أحد عشر  
 منها جميعا وقسم ستة من الدراهم ونحسم من الدراهم احتياطا ولا يعكس لان الدراهم أقل مائة والقياس  
 خمسة ونصف من كل لكن ليس في لفظه ما يدل على العكس غاية البيان سلبا **(قوله)** ولو ثبت بأن قال كذا كذا  
 كذا درهم **(قوله)** اذا نظره وما قبل نظره مائة ألف ألف فهو ظاهر لان الكلام في نصب الدرهم وغيره  
 العدد مجرور ولا ينظر هل أذخره بلز مائة و ظاهر كلامه لا **(قوله)** ولو جاز بدخاله فيه أنه يضم ألف  
 الى العشرة آلاف **(قوله)** عشرة آلاف هذا حكما المعنى بلفظه ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف  
 تركب من الالف بلا وفيقال أحد عشر الف فقدر الواو التي تعتبر معه ما أمكن وهما يمكن فقال أحد  
 وعشرون ألفا مائة وأحد وعشرون درهماً قوة ولوسد من خمسة ستين سلحاني أي بان يقال مائة ألف  
 وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهماً وكذا الوسبع زديقه ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم  
**(قوله)** زيد عشرة آلاف فيه أنه يضم الالف الى العشرة آلاف فيقال أحد عشر والقياس لزوم مائة ألف  
 وعشرة آلاف اذ لان أحد وعشرون ألفا من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الا كرويانم  
 أيضا اختلال المسائل التي بعده كما هي قال لو خمس زدي مائة ألف ولوسد زدي ألف وهكذا لا يخالفه على  
 ما مر فقدر **(قوله)** زيد مائة ألف فيقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا مائة وأحد وعشرون **(قوله)** وفي  
 في بعض النسخ ويلي **(قوله)** عندى أومسى قاله في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندى ومسى الذين لكن  
 ذكروا على أخرى فقد علم اعتبار عرف فقال السلحاني نقلنا عن المقدسي لان هذه المواضع محل العين لا الذين اذ  
 محل التهمة والعين يحتمل أن تكون مضبوطة وأمانة والأمانة أدنى فعل عليها والعرف يشهد له أيضا فان قل  
 قال على مائة وبعدين في أودن وديعة لا تثبت الا ما تنصع أي أنها أقلهما أحب بأن أحد القفلين كان الامانة  
 والآخر الذين فاذا اجتبعنا في الاقرار ترجيح الدين اه أي بخلاف اللفظ أو أحد المحتمل المعنيين **(قوله)** بالنسبة  
 قال المقدسي ثم ان كان حيزا فوديعه والا فشره سألحي فكان عليه أن يقول أو بالوديعه **(قوله)** بخلاف  
 الاقرار قاله لو كان اقرارا بالاحتياج الى التسليم **(قوله)** متى أضاف ينبغي تقديره ما اذا لم يأت بلفظ في جميعها  
 قبله **(قوله)** المقربة يضم اليه وقع القاف وتشديد الراء **(قوله)** كان هبة لان قضية الاضافة تنافي حله على  
 الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فشرطه ما يشترط في الهبة منع ان قال اشهد أو إلى قد  
 أوصيت فلان بأف أو وصيت أن فلان في مالي الف الف الأولى وصية والآخر اقرار وفي الأصل اذا قال في وصيته  
 سدس ذرى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس في ذارى فقرار له في الاول جعل له سدس دار جميعها  
 مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التخليص في الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي كان فلان وانما  
 تكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس ماله كالفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أو ماله كان اشارة لا يكون  
 ظرفا لان الدار كماله فلا يكون البعض طرفا لبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحسانا  
 اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اهر من النهاية أول كتاب الوصية فقوله المصنف فهو هبة أي أن  
 لم يكن في ذكر الوصية وفي هذا الأصل خلاف كما ذكر في المنحوسات في متفرقات الهبة عن البرازي وغيره والذين  
 الذين على فلان اقلان أنه اقرار واستشكله الشارع هتلا أو أو غنائة ثم راجعه **(قوله)** ولا يرد أي على منطوق  
 الأصل المذكور وقوله ولا الارض أي لا يرد على مفهومه وهو أنه اذا بوضفه كان اقرارا وقوله لا لاضافة تقدير

علة لقوله ولا الارض **(قوله ما في بيني)** وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يعنها بالتهار وتاوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التنازعانية أي فانه اقرار **(قوله لا لهما اضافة)** أي فانه اضافة الطرفين لا المظروف المقربة **(قوله ولا الارض)** لاوردوله اعلى ما تقدم اذا اضافة في ملكه نعم نقلها في النعمن الخاصة على انهما تملك ثم نقل عن المشتري فظهر تعالى انهما اقرار وكذا نقل عن النعمة ما بعد ذلك حيث قال اقرار الال لولده الصغير يعني من ماله تملك ان اضافة الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرار كما في سدس ذاري وسدس هذا المار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذا المار وعرضي السوية بين اضافة وعندهما افسد في المسئلة خلافا ومثله الا ان الصغير يصنع اياه الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار والتمليك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسئلة الصغير في يده فمحمتمل القسمة طهر الفرق بين الاقرار والتمليك في حقه ايضا لا فتقارده في القبض مقررا له ثم قال وهنا مسئلة كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر لا آخر الى آخر ما ذكره المار شرح مختصرا وحاصله انه يختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذلك في هل هو اقرار او هبة او فانه لا فرق بينهما الا اذا كان فيما شئ مما يحتمل القسمة فتنظر عمره ما لا اختلاف في وجوب القبض وعدمه وكان مراد المار في الاشارة الى ان ما ذكره المار من ان اريد التوفيق بان يحمل قول من قال انهما تملك على ما اذا كانت معلومة بين الناس انهم املكها فتكون فيها اضافة تقدر اقول من قال انهما اقرار على ما اذا لم يكن كذلك لقوله ولا الارض أي ولا تر دم مسئلة الارض التي المار في الأصل السابق فانها هبة أي لو كانت معلومة انهما ملكه الاضافة تقدر الركن الاحتياج الى التسليم كالقبض اما الاصل لانها في يده وحسنه يظهر دفع الور وتأمل **(قوله مقررا للاضافة)** في بعض النسخ يوجد هاتين قوليه مقررا وقوله للاضافة بياض وفي بعضها اللفظ انتهى وقد سنا فريما ان قوله الاضافة لقوله ولا الارض **(قوله فهل يكون اقرارا)** اقول المفهوم من كلامهم انه اذا اضاف المقربة او الموهوب الى نفسه كان هبة لا يحتمل الاقرار او الهبة فعلم بالقرائن لكن يشك على الاول ما عن نجم التهمة الضاري انه اقرار في الحالتين وجماعا في بيانه لا مهم بان الملك اذا كان ظاهر المالك فهو تملك والا فهو اقرار وان وجدت غير يثبت تملكه وان وجدت قرية تدل عليه فتأمل فانما يتحد في الحوادث ما يقضيه رمي وقال السامحاني ان خبره بان اقرار الذهب كثيرة وللمشهور وهو ما مر من قول المار والاصل الخ في المنع عن السعدى ان اقرار الال لولده الصغير يعني ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فاقتر لقوله يعني ماله وقوله لولده الصغير فهو بشرى في عدم اعتبار ما بعده بل العبرة باللفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في بيني وما في الثانية جميع ما يعرف في اوجيع ما ينسب الى فلان قال الاسكافي اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس انه ملكه فان السيد والتصرف دليل الملك وقدر حواياه اقرار واقفي في الحامد يقويه ما دبحث السامحاني ولعله انما عرفت مسئلة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفه ولذا ذكره في المشتري في جانب غير الطفل مضافة للفرجة قال اذا قال ارضي هندوه كرحودها فلان وقال الارض التي حدودها كذلك في فلان وهو صغير كان حائرا او يكون تملكها فتأمل والله اعلم **(قوله فهو اقراره بها)** وكنا لا افسسكها او والله لا افسسكها ولا اعطيكها فقرار وفي الثانية لا اعطيكها لا يكون اقرارا وقال اجل غراما على او بعضهم ومن شئت اومن شئت منهم فاقرار بها مقدسي وقه قال اعطى الال التي الى عليه فقال اصبر واسوف تأخذها لا وقوه اتز من ان شاء الله اقرار وفي البرزاة بقوله عند دعوى المال ما قضيت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال يا بسيد نفسي على قالوا يكون اقرارا وقه تنظر اه قدمه الى الحاكم قبل حلول الاجل ومطالبه به انه ان يخلف ماله على اليوم شئ وهذا الخلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى قول من جعله اقرارا اسامحاني وفي العيني عن الكافي زائد ونقله الفاضل وذكر في المنع جملته انها فراجهما **(قوله الرجوع الضمير اليها)** فكانه قال اتز الال التي قال على **(قوله على سبل الاستهزاء)** أي بالقرائن **(قوله الى المذكور)** أي انصر اقامتها والافهوا محتمل **(قوله والاصل ان كل ما يصلح المار)** كالانقاط المارة عبارة الكافي بعد هذا كما في المنع فان ذكر

يقضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشترط قبضه مقررا للاضافة تقدير ابدليل قول المار اقرارا آخر معين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تملكه ينبغي الشا في غير ارضه فيه شرائط التملك فراجهما **(قال في عدك الف)** فقال اتز او اتقدم او اخلص به او قضيتك اياه او ابرأتي منه او تصدقت به على او وهبت له او اخلصت به على زيد ونحو ذلك **(فهو اقراره بها)** الرجوع الضمير اليها في كل ذلك عزمي زاده فكان جوابا وهذا الذي يمكن على منبيل الاستهزاء فان كان وشهد الشهود بذلك لم يلزم شئ اموال ادعى الاستهزاء لم يصدق **(وبلاضخ)** مثل اتز من المار وكذا انتحاسب او ما استقرضت من احد سواك او غيرك او ولاك او يملكك **(لا)** يكون اقرارا لعدم انصر الى المذكور فكان كلاما مستدا والاصل ان كل ما يصلح

جواباً بالابتداء يجعل جواباً ما يصح للابتداء وإن لم يذكر لا يصلح جواباً ما أو يصلح جواباً ما ابتداء فلا يكون اقراراً بالمثل (قوله) مستقلاً لا يؤثر مستقل كقوله نعم كان اقراراً مطلقاً حتى لو قال أعطى ثوب عبدي هذا أو هتق لي بابداري هذه أو خصص لي داري هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطى سرجها أو لحامها فقال نعم كان اقراراً منه بالعبودية والدار والبابنة كافي (قال) ليس لي عليك التفاتاً بلى فهو اقرار له بها وإن قال نعم لا وقيل نعم لا اقرار يحمل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجواهر والفرق أن بلى جواب الاستفهام المنفي بالانكشاف ونعم جوابه بالنفي (والايعامه بلأس) (٤٧٣) من الناطق (ليس باقرار بعمال وعق وطلاق ويسع ونكاح وجارة ودية بخلاف اقراره

الضير يصلح جواباً بالابتداء وإن لم يذكر لا يصلح جواباً ما أو يصلح جواباً ما ابتداء فلا يكون اقراراً بالمثل (قوله) جواباً) ومنه ما اذا قضاه عما تقدمهم فقال قضيتكمها أو أبرأتني (قوله) لا لئلا (قوله) أي على كلام سابق بان يكون جواباً لمنه (قوله) أي التفصيل بين ذكر الصغير وعدمه كما يستفاد مما نقلناه قبل (قوله) مطلقاً) أي ذكر الصغير كقوله نعم هو على أولم يذكره كما مثل (قوله) لا يستخدم فلاناً) أي فاشأنا إلى خدمته كذا في الهامش ويأتي في الشرح (قوله) لا في نعم) يعني أن يراد تعديل الشاهد من العالم بالاشارة فانها تنكح كما قدمنا في الشهادات فقال (فرع ذكر في الهامش) ادعى بعض الورثة بعد الانقسام ديناً على الميت يقبل ولا يكون الانقسام ابراعاً من الدين لأن حقه غير متعلق بالعرف بل يكن الرضا بالقسمه اقراراً بعدم المتعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمه عيناً من أعيان التركة حيث لا تستعمل لأن حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانقسمت القسمه بانقطاع حقه عين التركة صورة ومعنى لأن القسمه تستدعي عدم اختصاصه به برأيه اه (قوله) بلا شرط) فالأجل فهو نوع فكانت الكفالة الموعودة أحد نوعي الكفالة فصدق لأن اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقراراً بالنوع الآخر غاية البيان وقد مررت المسئلة في الكفالة عند قوله لما تقدمهم في الشهر (قوله) وشراً وماهية متقدمة الخ) وفي البرازية على ذلك بقوله والضابط أن الشيء كان مما يعرف وقت المساومة كالحجارة القائمة المتقدمة بين يديه لا يقبل إلا ان صدقه المدي على من عدم معرفته ماها يقبل وإن كان مما لا يعرف كتوب في منديل أو جارية قاعدة على راسها غطاء لا يرى خيئانتي يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء اه و يظهر أن التوب في الخراب كهو في المنديل ما يحاق (قوله) كتب) أي كسر أو توب في جراب (قوله) وكذا الاستقسام) انظر جامع الفصولين ونور العين في الفصل العاشر وحاشية الفتنال (فرع) ذكر في الهامش رجل قال لا تحرق علي ألف درهم فقال له المدي عليه ان حلفته أنها لم تأل على دفعته البك خلف المدي ودفع المدي عليه الدراهم قالوا ان أدى الدراهم يحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللادفع أن يسترد منه لأن الشرط باطل خاتمة (قوله) والأعارة) الأولى أن يقال الاستعارة كما في جامع الفصولين في العاشر كذا في الهامش (فرع) في الهامش شرهه فشهد رجل على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد به أنه اذا شهد بالشراء أي كتب الشهادة في صدق الشهادة وختم على صدق الشهادة ثم ادعاه صم دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقراراً بانه البائع وهذا لأن الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبيع لا تدل على حصة جامع الفصولين في الرابع عشر (قوله) ذكر في الدرر) الصغير رابع إلى المذكورين من قوله وكذا الخ نسوي الجارة وإلى المذكورين اه وجميع ذلك مذكور في الصغير في قوله وجميع في الجامع الخ رابع إلى ما في المتن فغير عليه قول المصنف في الخ ومن صرح بكونه اقراراً متلاً خسر وفي النظم الوهابي لعبد الرحلة ثم قال والحاصل أن رواية الجامع أن الاستقسام والاستحلال والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزادات أنه لا يكون ذلك اقراراً بالملك وهو الصحيح كذا في العبادي ونحو في اتفاق الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه فسه وعلى هذا الخلاف ينبغي صحت دعواه ملك للمساوم فيه لنفسه اه وألقيه اه وانما من هنا بكونه اقراراً أخذاً وباتفاق الجامع الصغير والله تعالى أعلم اه قال السامح والي و يظهر أن أن أدى عذرا بقي ما في الزادات

ونسب واسلام وكفر وأمان كافر وإشارة محرم لمسد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في أن يطلق هكنا وأشار بثلاث اشارة الاشهاد و زاد العين كخلفه لا يستخدم فلاناً ولا يظهر سره ولا يدل عليه وأشار تحت عادية فقرر بطلان اشارته الناطق لا في نسع فليحفظ (وإن أقر بدين مؤجل ودعى المقر له حله) زنه الدين (حالا) وعند الشافعي رضي الله عنه مؤجلاً بيمينه (كأقراره بعد في يده أو رجل وأنه استأجر منه) فلا يصدق في تأجيله وجاهلانه دعوى بالاجرة (و) حينئذ (بمختلف المقر له فيما خلا من الأقر بالدراهم السود فكذلك في صفته) حيث يازنه ما أقر به فقط لأن الدونوع والأصل عارض لتوحيته بالشرط والقول للفرق في النوع

ولكن في العوارض (كأقرار الكفل بدين مؤجل) فان القول له في الاجل لشوته في كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه) امه متقدمة اقراراً بالملك البائع كقول في جواب وكذا الاستقسام والاستداع) وقول الوديعه بحر (والاعارة) الاستنباب والاستيجار ولومن وكيل) فكل ذلك اقرار على الذي الدفيع دعواه بنفسه ولغيره موكلة أو وصاية للتناقص بخلافه برأيه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما العلم للتناقص ذكر في الدرر وقيل الاقرار (قوله) لنفسه الخ) الصواب اسقاطها الذلا وجه لجهة الدعوى لنفسه بعد اتفاق الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه اه



وصحة في الجامع خلافاً لتصحیح الوهابية ووفق شارحها الشرنبلالي أنه ان قال يعني (٤٧٣) هذا كان اقراراً وان قال أتبيع لي

هذا لا يؤيد مسئلة

كتابته وختمه على صل

البيع أنه ليس باقرار

بعدم ملكه (و) أنه

على (مائة درهم كلها

دراهم) وكذا المكمل

والموزون استصفاً وفي

مائة وثوب ومائة وثوبان

يفسر المائة (لأنها مائة

وفي مائة وثلاثة أبواب

كلها ثياب) خلافاً للشافعي

وحي الله فقلت لأبواب

لهذا كبحرف العطف

فانصرف التفسير إليها

لاستوائهما في الحاجة

إليه (والاقرار بالبيع

اصطلح تلمذه (الذابة

فقط) والاصل أن

ما يصلح طرفان أمكن نقله

زماً والأزمن المتلف وفي

فقط خلافاً لحد وان لم

يصلح لزيم الاول فقط

كقوله درهم في درهم

قلت وفاده أنه لو قال

دابة في جميع زماً ولو قال

١ (قوة الاستزاء الخ)

لعل صوابه الاستزاء

وكذا ما بعده بقرينة

عبارة جامع الفصولين اه

٢ (قوله فيه أن القيمة

لاتسمى طرفاً الخ) غير

بما لم يسم هي لائمي

طرفاً عراً وكذا الاصطلاح

لاسي طرفاً في العرف

من أن الاستينام ونحوه لا يكون اقراراً وفي العادة وهو التصحیح وفي السراجية أنه الأصح قال الانقري  
والاكثر على تصحیح ما في الزبادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصحة في الجامع) أي جامع الفصولين وهذا رواية  
الجامع الامام مجدو الضمير في صحته كونه اقراراً بالملك الذي الدال في الشرنبلالية كون هذا الاشاعراً اقراراً  
بعدم الملك المباشر متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك الذي الذمضمر وباين على رواية الجامع بعيداً لملك الذي  
الدعوى رواية الزبادات لاهو والتصحیح كذلك في الصغرى وفي جامع الفصولين صحه رواية أنه الملك فاختلف  
التصحیح للروايتين وبني على عدمه أنه ملك المدعي عليه جواز دعوى المقر فيها النوع اه ونقل السجستاني  
عن الانقري أن الأكثر على تصحیح ما في الزبادات وأنه ظاهر الرواية اه قلت فتقضي ما ترجمه ملكه ظاهر  
الرواية وان اختلف التصحیح (نقطة الاستزاء) من غير المدعي عليه في كونه اقراراً بأنه لا ملك الذي كالاستزاء  
من المدعي عليه حتى لو رهن يكون دفعاً قال في جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى أقول ينبغي أن يكون  
الاستدعاء وكذا الاستيناب ونحوه كالاستزاء (مهمة) قال في البرازية ومما يحجب سخطه هناك المساومة  
اقرار بالملك للبايع أو بعدم كونه ملكاً ختلاً لا قصد وليس كالأقرار لصريحه بما به البائع والتفاوت يظهر فيها  
إذا وصل إلى يده يوم بارداً حال البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة ويأتي به استثناء من  
انسان وقضه ثم أن بالمشترى استحققه بالرهان من المشتري وأخذه ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر  
برد مالي البائع ويرجع بالثمن على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع  
ثم استحققه أبوه من يده مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لأنه في يده يباع على رغبة حكمه الشراء  
لما تقر أن القضاء المستحق لا يجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه ذكر في الفصل الاول من كتاب  
الدعوى وفيه فروع حجة كلها مهمة فراجع (قوله لتصحیح الوهابية) أي في مسئلة الاستينام (قوله بل  
يكون استغفاما وطلباً لشهادتي اقراره راداً ببيع ملك القاتل فيلزمه به بعد ذلك شرنبلالية (قوله فانه ليس  
باقرار) أي فاهنا أو في أو سواها قال في الهامش وان أي المولى عنه يبيع عنان من عيان المولى فسكت لم يكن  
أدناً وكذا المرتين إذا رأى الرهن يبيع الرهن فسكت لم يطل الرهن وروى الطحاوي عن أصحابنا المرتين إذا  
سكت كان رهناً بالبيع ويطل الرهن خاتمة بين كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائة ونصير كذا أو  
رطل كذا ولو قال له نصف درهم ودينار وثوب فقله نصف كل منها وكذا نصف هذا العبد وهذا الحمار يعلقان  
الكلام كله وقع بفرضه أو بعينه فنصرف النصف إلى الكل بخلاف مالي كان بعينه غير معين كتصرف هذا  
الدينار ودرهم يجب الدرهم كله قال أن زلي وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا إشكال على لغة الحواري  
على أن الناقب على الطلبة عدم التزام الاعراب استباح أي فضلاً عن العوام ولكن الاحوط الاستفسار فان  
الاصل براءة التهمة فقله قصد الحرام (قوله كلها ثياب) لأنه ذكر عدد من مهمين وأردفها بالتفسير  
فصرف اليها لعدم العاطف منع (قوله كبحرف العطف) بأن يقول مائة وأبواب ثلاثة كافي مائة وثوب  
(قوله ان أمكن نقله) كتر في قوصرة (قوله خلافاً لحد) فعنده زماً جماعاً لان غصب غير المنقول منقول  
عنده زلي (قوله في خيمة) ٢ فيه أن القيمة لاتسمى طرفاً فحقيقة والمعتبر كونه طرفاً فحقيقة كافي المنع  
(قوله زماً) لأن الاقرار بالتصحب اختيار عن نقله ونقل المظروف حال كونه منقولاً لا يتصور الانتقال للثرف  
فصار اقراراً بغيره حاضر وروى في السراجية أنه لا يمكن هكذا اقرار في غايه البان وغيره لها وفيما بعده  
وظاهر مقصره على الاقرار بالتصحب ولو يذم في الخاتمة على ثوب أو عبد صحه بقضي بقيمة وسط عند أبي  
يوسف وقال محمد القول في القيمة اه وفي البحر والاشباه لا يلزم شيء اه وله قول الامام فيه ما يدل على أن  
ما هنا قاصر على القصب والارزاق القيمة أولم يلزم معنى ثم رأيت في الشرنبلالية عن الجوهرية حيث قال بان  
أما من مائة ثم إلى الغل بان قال غصبت منه ثم ارفق قوصرة زماً التمر والقوصرة والاول بذكر ما تبدأ وقال على  
عرق قوصرة فقله التمر دون القوصرة لان الاقرار قول ٣ والقول يتميزه البعض دون البعض كما لو قال بعثت

(٦٠) - (ابن عابدین) - رابع) وان كان يسمى طرفاً حقيقة والمعتبر انما هو التسمية الحقيقية كما قال فافهم اه

٣ قوله والقول يتميزه البعض الخ هكذا في النسخة المجموع منها أو أصل العبارة يتميزه البعض دون البعض كافي التقرر بكتبه معصية

توب في درهم لزمه التوب ولم أره فيعبر (ويختار) تلزمه (حلقته وفصه) جميعا (ويسبغ جفته وجائله ونصله وبحمله) بمحامي بيت مزين  
بسنور وسرر (العبدان والكسوة ٤٧٤) وبتر في قصورة أو بطعام في جواتي أو في (سفينة أو توب في مندبل أو) في (توب يلزمه

زعر أفاق سلة ٥ والله الحمد ولعل المراد بقوله فعليه الترقية تأمل (قوله لزمه التوب) هو ظاهر وبديل عليه  
ما يأتي. وتناوب توب في مندبل أو في توب من مأهنا أو في غاية البيان ولو قال غصبتك كذا في كذا والثاني  
لا يكون وعاملا لا لزمه فيها ولو قال على درهم في قفص خبطة لزمه الدرهم فقط وإن صلح القفص نظر فإياه ما قاله  
خواهر زاده أنه أقرب بدرهم في النمة وما فيها لا يتصور أن يكون منظر وفاس في آخره. وبظهور أن هذا في  
الاقرار ابتداء ما في القصب فلزمه الطرف أيضا كما في غصبتك درهم في كس بناء على ما قدمناه وبهذا التعليل  
وعلى هذا التفصيل درهم في توب تأمل (قوله حفنه) بفتح الحيم أي عمده (قوله وجائله) أي علاقته قال  
الاصمعي لا واحد لها من لفظها وإنما واحد هاجل عني (قوله في قصورة) بالتشديد وقد تخفف بحتار (قوله  
وطعام في بيت) الأصل في جنس هذه المسائل أن الطرف إن أمكن أن يجعل نظره حقيقة بنظر فإن أمكن نقله  
لزمه وإن لم يمكن نقله لزمه الطرف خاصة عندها لأن القصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو  
ادعى أنه لم ينقل للطرف لا يصدق لأنه أقرب بغصب تلم أو هو مطلق فعدل على الكمال وعند محمد لزمه جميعا لأن  
غصبه المنقول تصوره عنده وإن لم يمكن أن يجعل طرفا حقيقة بل لزمه الأول الأول قوله درهم في درهم لم  
يلزمه الثاني لأنه لا يصلح أن يكون طرفا مع كذا في الهامش (قوله لا تكون طرفا) خلافا لمحمد لأنه يجوز أن  
يلغ التوب النفس في عشرة أبواب مع كذا في الهامش (قوله خمسة) لأن أثر الضرب في تكثير الأجزاء في  
تكثير المال بدر كذا في الهامش وفي الأول الوجه أن عني بعشر في عشرة الضرب فقط والضرب بعني تكثير الأجزاء  
فبشره وإن نوي بالضرب تكثير العين لزمه ما تمسأحالي (قوله وعشره إن عني مع) وفي السبابة على درهم مع  
درهم أو مع درهم لزمه وكذا قبله أو بعده وكذا درهم قدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو قال درهم درهم  
لأن الثاني تأكيد له على درهم في قفيز لزمه درهم وبطل القفص ككسوكه كذا في قفص زبت في عشرة محتاجي خبطة  
ودرهم غير درهم لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لأنه بالبدلية ٥ ملخصا في الحماوى القدسي على مائة ونيف  
لزمه ما تمم القوله في السب وفي غريب من ألف عليه أكثر من خمسمائة والقوله في الزيادة وفي الهامش لو قال  
أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لأن اللفظ بمحمته قال تعالى فاحذري في عبادي قبل مع عبادي فأخذ محته  
اللفظ ولو حجاز أو نواه صرح لهما إذا كان فيه تشديد على نفسه كما عرفت في موضعه بدر ٥ (قوله تسعة) عند أبي  
حنيفة وقال يلزمه عشرة وقال زفر ثمانية وهو القياس لأنه جعل الدرهم الأول والآخر حدا وأخذ لا يدخل في  
المحدد ولهما أن الغاية يجب أن تكون موجودة فإذا المعدوم لا يجوز أن يكون حدا للوجود ووجوده ووجه  
فقد دخل الغايتان وله أن الغاية لا تدخل لأن الحد يغاير المحدود ولكن هنا لا بد من إدخال الأولى لأن الدرهم الثاني  
والثالث لا يتحقق بدون الأولى فدخلت الغاية الأولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية بدر كذا في الهامش (قوله  
بخلاف الثانية) أي الغاية الثانية (قوله لا تقبيرا) من شعره وعندهما كذا من عني كذا في الهامش (قوله  
أي من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة وإعلم أن المراد بالغاية الثانية التمسك لكثرة الغاية في أي عشرة  
وفي ألف الفرد الأخير وهكذا على ما يظهر في قال القدسي ذكر الاتفاق على الحسن أنه لو قال من درهم إلى  
دinar لم يلزمه الدينار وفي الأشباه على من شاة إلى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا وأما بت مع بالشرحها قال  
أبو يوسف إذا كان فيه عنه فمعا عليه ولو قال ما بين درهم إلى درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي  
يوسف سألنا (قوله لزمه) من أن الغاية الثانية لا تدخل وإن الأولى تدخل للضرورة أي ولا ضرورة هنا تأمل  
وعلى في البرهان كافي الشرع بل لا يقيسها ما بنفسها (قوله وصح الاقرار بالجل) سواء كان جل أمه أو غيرها  
بأن يقول جل أمي أو جل شاتي لفلان وإن لم يبين له سببا لأن تصحيحه وجه وهو الوصية من غيره كمن أوصى  
رجل بجعل شاة مثلا لآخر ومات فأقر أنه بذلك فعمل عليه (قوله المحتمل) أي والمتيقن بالأولى ولعل الأولى أن يقول

الطرف كالطرفي لما  
قصدناه (ومن قصورة)  
مثلا (لا تلمه القصوره  
وتحوها (كتاب في  
عشره وطعام في بيت)  
فلزمه القصوره  
فقط لما مراد العشرة  
لا تكون طرفا واحدا  
عائمه وبخسة في خمسة  
وعني معنى على أو  
(الضرب خمسة) لما مر  
والزمن زفر خمسة  
وعشرين (وعشره إن  
عني مع) كما عرفت في الطلاق  
(ومن درهم إلى عشرة  
أو ما بين درهم إلى عشرة  
تسعة) لدخول الغاية  
الأولى ضرورة وإذا لا وجود  
لما فوق الواحد بدنية  
بخلاف الثانية وما بين  
أشياء ثنتين فلذا قال  
(وفي) (كر حنطة إلى  
كر شعير لزمه) جميعا  
(الافتقار) لأنه الغاية  
الثانية (ولو قال له على  
عشره درهم إلى عشرة  
ذاتين يلزمه الدرهم  
وتسعة ذناب) عند أبي  
حنيفة رضي الله عنه  
لما شمر نهاية (وفي) (له  
من ناري ما بين هذا  
الحائط إلى هذا الحائط  
له ما بينهما) فقط لما مر  
(وصح الاقرار بالجل  
المحتمل وجوده وقته) أي  
وقت الاقرار بأن تلد لدون  
نصف حول أو موزونة  
أول دون حولين أو معتدة

٤ (قوله والثاني لا يكون وصاه) لعل الأولى عمالا لا يكون تأمل ٥ ٥ (قوله لأن غصب المنقول الخ) لعل مواهبه زيادة عن تأمل ٥ المتيقن

٦ (قوله لا واحد لها من لفظها الخ) انظر المصباح كسبه صححه

[illegible]

تضعين وجوده شرعا **(قوله)** لثبوت نسبه (فيكون حكايا وجوده **(قوله)** لكن في الجوهرة) الاستدلال على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبره فاذا لا يزم فيما ذكر **(قوله)** ومعه (أي العمل المحتمل وجوده قبل الاقرار بان حاصته بله دون نصف حول أولسنتين وأومست اذلو حاصته لستين وأومست حول الألامه فالأول لاقرار بالجله لأنه محال بالمعنى إلى أقرب الأوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لا يحققه قولنا حكايا متواتره كقايه **(قوله)** بخلاف اللبرائن فإنه فيه فلهذا كمثل حفظ الانثيين **(قوله)** فإنه صحيح لان الاقرار بالانوثه يثبت القول وبثبات المثلث المقصره من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على الاطال كفى الانقر ويسمى كالحاق الفرق بينه وبين أهل سب كره المشارح **(قوله)** في الجمله) أي بان يعقد مع وليه بخلاف الجمل فإنه لا يلي عليه أحد **(قوله)** لم يعتبر) ينبغي أن يقول فإنه لم يعتبر لان اول مسلفه فلا جواب لها ح **(قوله)** أو قصيره) الاولى حذفها بكما لا يخفى ح **(قوله)** لانها أفعال لان النسي المقهره قرض أو غصب أو ودعيه أو عارية **(قوله)** بكتابة (اقرار) بخلاف أمره بكتابة بالاجراء أو شهود لم يجرعته لا تنعقد أشياء **(قوله)** لم يكون بالثبات) بالمال الموحده والتون بمقتضى كلامه ان مسئلة الثمن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر أن ثمن قبيل الاقرار بالبيان دليل قوله كتب لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الخاتمة حيث قال وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون بالبيان من رجل كتب على نفسه ذكر خرق محضه قوم أو أملى على انسان ليكتب ثم قال اشهدوا على هذا فلان كان اقرا اه فان ظاهره ان كتب ان المسئله الاولى مثال الاقرار بالبيان والثانية للاقرار بالبيان فاملح (فرع) ادعى المديون أن الدائن كتب على قرطاس بخطه أن الدين الذي على فلان من فلان وأنه عنه حص وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونه كالنقطة وان لم يكن كذلك لا يصح الا برأول ادعى الا برأول اقرق بين أن تكون الكتابة المطلوب الدائن أو لا بطله راز بمن آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشادانا كتب ولم يقل شيئا لعل الشهادة قال القاضي انسي ان كتب مصدرا يعنى كتب في صدره ان فلان من فلان على كذا أو أما بعد فلان على كذا يجعل الشاهد أن يشهدوا بان يقل اشهد على به والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ولو كتب وقرا عند الشهود وان لم يشهدهم ٦ ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيمن ادعوا عنه كما كان اقرا او الا فلا رد كره القاضي ادعى على آخره املا أو من خط أو قال انه خط المدعى عليه فهذا المال فانكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة مظهرة تدل على انه ما خط كاتب واحد لا يمكن عليه المال في الصحيح لأنه لا يز يد على أن يقول هذا خطي وأنكره لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذاها الا في دفتر المسار والبيع والصراف اه وقدمتنا من الكلام عليها باب كتاب القاضي وفي أثناء كتابة الشهادات ومثله في البرائة يقول السلكي وفي النفسى عن الظهير يقول وقد ثبت في كتابي أن على ألفا أو وحدث في ذكري وفي حساني أو خطي أو قال كتب يميني أن على كذا كماله باطل وجاع من أم

طلاق امرأتى صح كسب أم لم يكتب وصل الصك أن يشهد الا في حد وفود خاتبة وقد منافي الشهادات عدم اعتبار شهادة العطين  
٣ (قول المصنف اقراراً خيكاً) اعلم ان يمكن اقراراً حقيقياً لان الامر انفسه والاقراء اخبار فلا يكونان محققين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار  
انما حصل حصل الاقرار ا هـ عن الدور ا ط (قول الشارح) وطلاق امرأتى الخ) وجدت بهامش عن خط بعض الشايخ مناصاً باختلافه  
فيما لو امر الزوج بكتابة الصل بطلاق امرأته فقبل هو اقراره فيقع وقيل هو وكيل فلا يقع شيء بكتابه يفتى في زمانه وهو الصحيح وقيل  
لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق كذا في القصة ا هـ (قوله فالأقرار بالحل الخ) هكذا في النسخة المجموع منها ولشمل ا هـ محصيه  
٦ (قوله ولو كتب) وقد اعتمد الشهود وان لم يشهدهم) هكذا في النسخة المجموع منها دون ذكر جواب ولو أمر ا هـ محصيه

(أحد الورثة أقر بالدين) المدعي به على مورثه فحده الموقوف (يلزمه) الدين (كله) يعني أن وقف ما ورثته به رهن وشرح مخمخ (وقيل حصته) واختاره أبو الليث دفعاً للضرر (٤٧٦) ولو شهد هذا المقرع آخر أن الدين كان على الميت قبلت به مدعاه لم أنه لا يحل الدين في نصيبه

بلغ فلان في قدر البيع أن ما وجدته بخط السباع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب إلا ما على الناس له وما لا تناس عليه صابغ من النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استقذنا من هذا أن قولاً أتمتاً لا يعمل بالخط يحرم على عومه واستثناءه قدر السباع والبيع لا يظهر بل الأول أن يعزى إلى جامع من أئمة بطعن وأن يقصد بكونه فيباعه ومن هنا يعلم أن رد الطر سوسى العمل به مؤيد بالذهب فليس في غيره ذهب وانظر ما قد متنا في باب كتاب القاضى إلى القاضى (قوله أحد الورثة) وإن صدقوا جميعاً لكن على التفاوت رجل مائة على ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها وأخذ كل واحد ألفاً فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه إلا كبرى الكل والأوسط في الألفين والأصغر في الألف أخذ ٤ من الأكبر ألفاً ومن الأوسط خمسة أسداس الألف ومن الأصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الأصغر والأكثر ثلث والأوسط بأخذ الألف ووجهه كل في الكلى (تنبيه) لو قال المدعي عليه عند القاضى كل ما وجد في ذكر ما لم يدعي بخطه فقد التزمته ليس بأقرار لأنه قد شهد بسطر لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رجحهم الله أن من قال كل ما أقر به على فلان فانه يقدر به فلا يكون أقراراً لأنه يشبهه وعدا كذا في المحط شرباً ليلسة ٥ ف رجل كان يشرب من زبد ويدفع له ثم نجحاً على مبلغ من زبد منه الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام رد قبض ذلك وإعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدور لا عدل أن أقر ما نحلى ٥ وفيها في شربكي بخارجة حسابهما جماعة الدية فترضاوا ففضل المجلس وقد تناصوا بواجب الجماعة في الحساب ثم تبين الخطأ في الحساب لدى جماعة أخرى فهل يرجع للمواهب الجواب نعم لقول الأشباه لأربعة بالظن الدين خطأ وفي شربكي عاناً بحسابهم أقرقا بلأراءه أو يبقا على الشركة ثم تدكر أحدهما أنه كان أوصل لشريكه أسداس من الشربة غير ما بحسابه عليه فأنكر الآخر ولايته فطلب المدعي بمنعته على ذلك فهل له ذلك لأن المين على من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سبأ في الوصايا قبل باب المتيقن في المرض (قوله وقيل حصته) عبرته بقيل لأن الأول ظاهر الرواية كافي فتاوى المصنف وسجي ٥ أيضاً وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعته مثلاً على عن العادة في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة إذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق وإذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فدعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ما له وصدقه أحد البنين فالقاس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علمائنا رجحهم الله لأن المقر أقر بالقسمة في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يده شريكه فما كان أقراراً في يده يقبل وما كان أقراراً في يده لا يقبل فوجب أن يسلم إليه أي إلى الموصي له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقرع آخر) وفي جامع الفصولين خ ينبغي للقاضي أن يبال المدعي عليه هل مات مورثاً فإن قال نعم يسأله عن دعوى المال فلوا أقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض بأقراره حتى شهد هذا المقر وأجنى معه يقبل وبغض على الجسج وشهادته بعد الحكم عليه بأقراره لا تقبل ولو لم يتم البينة أقر الوارث أو نكل في ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصته المقر لا مقر بأن الدين مقدم على الزم وقال ثبو القاس ولكن المختار عندى أن يلزم مما يخصه وهو قول الشيخ والحسن المصري ومالك وشافعي وابن أبي ليلى وغيرهم من تابعهم وهذا القول عدل وأبعد من الضرر به ولو رهن لا يؤخذ منه إلا ما يخصه وفاقا اه بنى ما لو رهن على أحد الورثة بدينه بعد قسمة الشربة فهل للدين أخذ كلهم من حصته الحاضر قال المصنف في فتاواه واختلافه فقال بعضهم نعم فإذا حضر القائب رجح عليه وقال بعضهم لا يؤخذ منه إلا ما يخصه من حقوق جامع الفصولين أيضاً وكذا لو رهن الطالب على هذا المقر تسع الدية عليه كافي وكل قبض العين لو أقر من عنده العين أنه وكل قبضها لا يكتفى بأقراره وكفى بالوكيل إقامة البينة على إثبات الوكلاء حتى

٤ (قوله أخذ من الأكبر) (قوله وأجمعاً قاله أبو يوسف أن الكل اتفقوا على الألف فيؤخذ من بكل واحد منهم ثلثه وحينئذ يكون قد وصل إليه كل ما أقر به الأصغر ثم اتفقوا لا وسط ولا أكبر على ألف آخر فيؤخذ من كل واحد منهما نصفه فيبقى في يد الأوسط سبب الألف فهو له إذ قد وصل إليه كل ما أقر به ذلك الأوسط وبقي في يده الألف بسدس الألف فما أخذ البائين لانه مقر أن الدين مستغرق للقر كقوله الورثة ووجه قول محمد أن الأصغر رهن أن المدعي يدعى ثلاثة آلاف فألجأ بحق وألفين بغير حق فإذا أخذ من الأكبر ألقا فقد أخذ ثلث الألف بحق وثلثين بدونه والأوسط رهن أن الدعوى حق في ألفين وكذب في ألف فيكون قد أخذ من الأكبر ثلثي الألف بحق وثلثه بدونه فعلى زعم الأصغر يكون قد بينى من دعوى المدعي الحق ثلثاً ألفاً وعلى زعم

الأوسط ألفاً وثلث فقد اتفقا على ثلثي ألف الذي هو زعم الأصغر فيؤخذ من كل واحد نصف ما اتفقا عليه وهو ثلث ألف فيبقى للدين من أقرار الأوسط ثلث ألف وذلك في يده قيد فقه اليه فلم يبق في يده شيء ٥ من كافي النسفي ببعض تغيير

يكون له قبض ذلك فكذلكها اه **(قوله)** يحرم اقراره ولو كان الدين يحل في نصيبه يحرم الاقرار ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المخرج عنه باقالي ودر كذا في الهامش **(قوله)** أشهد على ألف الخ نقل للمستغنى في المنع عن الخلق وتروايت عن الامام ابي مافي المنع واحدة منهما الحداهما ان يلزمه المالان ان أشهد في المجلس الثاني عن الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال والسداد واخرهما ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جيعساواه أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم المالان ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا محاذ كز ونقل في الدرر عن الامام الاول وأبدل الثانية محاذ كره المصنف متابعتها وعرضه في العزيمة محاذ كز ناواه ابتداء قول ثالث غير مستدل الى حد ولا مسطور في الكتب **(قوله)** في مجلس آخر بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحدا وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر من **(قوله)** ازم القان واعلم ان تكرار الاقرار لا يخلو ما ان يكون مقيدا بسبب أو مطلقا والاول على وجهين اما بسبب مقيد فيلزم مال واحد وان اختلفت المجلس أو بسبب مختلف فالان مطلقا وان كان مطلقا اما بصل أو لا الاول على وجهين اما بصل واحد فالمال واحد مطلقا أو بصكين فالان مطلقا واما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزمه المالان عندهما واحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني فهو الاول فال واحد عنده الا ان يقول المعلقون هما المالان وان أشهد غيرهما فالان في موضع آخر عنده على عكس ذلك وهو ان اتحاد الشهود في الان عند موافق احدهما او ما عندة فاختلاف الشايع منهم قال القياس على قوله ما لان وفي الاستحسان مال واحد والذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي ما لان وعلى قول الطحاوي واحد والذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من الترانمانية وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه يظهر ان ما في المتن لا يقتضيه وان اعتراض العزيمة على الدرر مردود حيث جعله قولا مستدعا غير مسطور في الكتب مستندا الى انه في الخاتمة حتى في المسئلة وتروايت الاول يلزم ما ان اتحاد الشهود والاقبال الثانية يلزم ما ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحادا اولاد وقد اوضح المسئلة في الوالوجية فراجعها **(قوله)** قالوا اختلف السبب ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل البصقة كالسبب حيث قال ان اقر بألف بضع ثم بألف سود فالان ولو ادعى المقر اختلف السبب وزعم المقر اتحادا أو بصل أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحاد السبب والمال الثاني أكثر يجب للمالان وعندهما يلزم الاكثر ما نحائي **(قوله)** اتحاد السبب بان قاله على ألف عن هذا العبد ثم اقر بصد كذا في المجلس أو في غيره من **(قوله)** أو الشهود هذا ما ذهب اليه السرخسي كما علمته امر **(قوله)** ثم عند القاضي وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط **(قوله)** والاصل ان العرف كالاقرار بسبب متحد **(قوله)** أو المتكرر كالسبين وكما يطلق عن السبب **(قوله)** ولو نسي الشهود في صورة تعدد الاشهاد **(قوله)** وعامة في الخاتمة ونقلها في المنع **(قوله)** اقر أي عدي أو غيره كافي آخر الكثر **(قوله)** ثم ادعى ذكر المسئلة في الكثر في قسمي الفراض **(قوله)** وبه يفتي وهو المختار برأية وتظهر ان المقر اذا ادعى الاقرار كذا بخلاف المقر أو وارثه على المقر به من قول أبي يوسف مطلقا سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قال ضنا وليس كذلك لما ساق في مسائلتي قبيل كالب الصلح عند قول المصنف اقر حال في حلق أو شفه عليه ثم ادعى ان بعض هذا المال المقر به فرض وبه يصح ما بالخ حيث نقل الشارح عن شرح الهانبة لشر نلال ما يدل على انه انما يفتي بقول أبي يوسف من انه يخلفه ان المقر ما اقر كذا في صورة وجودها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كالصورة التي تقدمت ونحوها كذا في حاشية مسكين الشيخ محمد ابي السعود المصري وفيه ما لا ينبغي الجمل على هذا لان العبارة تنافي في هذا ونحوه فتقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعد من قوله وبه حزم المصنف فراجع **(قوله)** فيصنف أي المقر وقال بعضهم انه لا يخلف برأية والاصح التحليف حامدة عن صدق الشريعة وفي جامع الفصول اقر فثبت فقال وثمة اه اقر كذا في المعجز

يحرم اقراره بل يقتضاه  
القاضي عليه بقراره  
فلتقتض هذه الزيادة  
درد **(أشهد على ألف)**  
في مجلس وأشهد رجلين  
آخرين في مجلس آخر  
بلا بيان السبب **(ازم)**  
المالان **(القان)** كمالو  
اختلف السبب بخلاف  
ما لو اتحاد السبب أو  
الشهود أو أشهد على  
صل واحد أو اقر عند  
الشهود ثم عند القاضي  
أو بعكسه ابن ملك  
والاصل ان العرف أو  
المتكر اذا اعتمدت  
كان الثاني عين الاول  
أو متكررا فتروايت  
الشهود في موطن أو  
موطنين فهما لان ما لم  
يعلم اتحادا وقيل واحد  
وعامة في الخاتمة اقر ثم  
ادعى المقر **(أنه كاذب)**  
في الاقرار بخلاف المقر له  
أن المقر لم يكن كاذبا في  
اقراره عند الثاني وبه  
يفتي درد **(وكذا)** الجمل  
يجزي **(لو ادعى وارث)**  
المقر **(فصنف)** وان كانت  
الدعوى على ورثة المقر  
فلا عين عليهم بالعلم اما  
لا تعلم انه كان كاذبا  
صد الشريعة

باب الاستثناء وما في معناه) بقى كونه مغيرا كالشروط والمحمود (هو) عندنا تكلم بالباقي بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفى  
 واثبات باعتبار الاجزاء) فالقائل له على عشرة اثار ثلاثة عبارتان مطولة وهي ما ذكرناه وتختصر وهي ان يقول ابتداءه على سبعة وهذا  
 معنى قولهم تكلم بالباقي بعد التثنية أى بعد الاستثناء (وشرط فيما الاتصال) بالمستثنى منه (الاضروء كنفس أو سوال أو أخذهم) به بقى  
 (والنداء بينهما بالاضر) لانه للتشبيه والتاكيد (كقوله لعل على ألف درهم يافلان الا عشرة بخلاف لعل على ألف فاشهدوا الا كذا ويحرم)  
 مما بعد فاعلان الا اشهاد يكون بعد (٤٧٨) تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فن استثنى بعض ما قر به صحيح الاستثناء ولو لا انكر عند

الاكثر (وزنه الباقي)  
 ولو لم يأت يقسم كهذا  
 العبد لفلان الا لثله أو  
 ثلثه صحيح على المذهب  
 (و) الاستثناء المستغرق  
 باطل ولو فني بقبول  
 الرجوع كوصية لان  
 استثناء الكل ليس  
 برجوع بل هو استثناء  
 فاصدق الصصح جوهره  
 وهذا (ان كان) الاستثناء  
 (ب) عين (لفظ الصدر) أو  
 مساويه كما يأتي (وان  
 بغيرهما كصيدي آخر احرار  
 الا هو له أو الاسماء  
 وعلماء وارثا) ومثله  
 نسائي طوائف الا هؤلاء  
 أو الارزب وعمره وهند  
 (وههم الشكل صحيح)  
 الاستثناء وكذا ثلث مالي  
 لزيد الا قالوا لثلث ألف  
 صحيح فلا يستحق شيأ ذ  
 الشرط ايهام البقاء  
 حقيقته حتى ولو قلها  
 سائر الأرباب يصح ووقع  
 نتيان (كصاحب استثناء  
 الكسبي والفرزى والمهدود

اقراره والمقر له عليه ليس لهم تخلفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بحال المقر فصح الاقرار ٢ وحيث تعلق  
 حقهم صار حقا المقر له ص اقر وما تفعل ورتبته اقر تلجئة تحلف المقر له بانه لقد اقر الاقرار اصح ما ط  
 وارث ادعى ان مورثه اقر تلجئة قال بعضهم تحلف المقر له ولو ادعى أنه اقر كاذبا لا يقبل قال في نور العن يقول  
 الحنفى كان ينبغي أن يتحسب حكم المستلزم اذا اقرار كاذبا بموجود في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو  
 أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضع عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى  
 الوارث على المقر له فعلاه وهو تواضع مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على  
 من أوقف فهم اصابا اه من اواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم ان دعوى الاقرار كاذبا انما تنفع اذا ٣ لم  
 يكن ابراعا فلو كان لا تنفع لكن للعلاء فإن يجبر رسالة في امره اقرت في حقها البتة فلا تنفع بغيره معن ترفع  
 بينها نياروعام ثم مات فادعى الوصى أنها كاذبة فأقبح بسماع دعواه وتحلف البتة وعدم صحة الحكم قبل  
 التحلف لانه حكم بخلاف المقتضى به وأن الأبراء لا يمنع لان الوصى يدعى عدم لزوم شئ بخلاف ما اذا دفع  
 المقر المال المقر له الى المقر له فانه ليس له تحلف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراءة ما نفع من ذلك ما في  
 الاولى فانه لم يدع استرجاع شئ وانما يدفع عن نفسه فاقره والله اعلم

(باب الاستثناء وما في معناه)

(قوله تكلم بالباقي) أى معناه لا ضرورة (قوله بعد التثنية) يضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة تأتى من  
 الاستثناء سائحا (قوله لانه للتشبيه) أى تنبيه مخاطب وتأ كيدا لمخاطب لان المتأدى هو الخطاب وما دلول  
 كان المتأدى غير المقر له ضر ونقل عن الجوهر قوله فيها لكن قال في غايه البيان ولو قال لفلان على ألف درهم  
 يافلان الا عشرة كان مآز لا نه أخرجه من خارج الاخبار لتخص خاص وهذا سبقت فلا بعد فاصلا اه تأمل  
 وفي الواجب لفلان التدايم استثناءه مخاطب وهو محتاج كيدا لمخاطب والاقراء فصل من الاقراء (قوله ولو  
 الاكثر) أى أكثر من النصف كذا في الهامش (قوله لفظ الصدر) كصيدي احرار الا يعصدي (قوله مساويه)  
 كقوله الامماليكى (قوله وان بغيرها) بأن يكون أخص منه في المفهوم لكن في الوجوب مساويه (قوله ايهام  
 البقاء) أى بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تنصرف لفظي فلا يضر ايهام المعنى (قوله ووقع نتيان) وان  
 كانت الست لا صحة لها من حيث الطلاق لان بدعى الثلاث ومع هذا لا يحل كأنه قال أنت طالق  
 ثلاثا الا اربعا فكان اعتبار اللفظ أولى غايه (قوله واضح) فضله عما قبله لانه بيان الاستثناء من خلاف الجنس  
 فان مقدرا من مقدر صحيح عندهما استسكانا وطرح حقبة المستثنى مما أقر به وفي القياس لا يصح وهو قول محمد  
 وزفر وان غير مقدرين من مقدر لا يصح عندنا قياسا واستسكانا لمخالف الشافعى في تحريم ائقدهم الا ان غايه  
 البيان لكن حيث لم يصح هذا الاستثناء يحرم على البيان ولا يمنع به صحة الاقرار ما تقرآن جهالة المقر له لا يمنع  
 صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكر في الشرع لئلا يمنع قاضى زائد (قوله لتبرئها) أى  
 هذه المذكووات (قوله فكانت كالتبيين) لانها باوصافها ائتمان حتى لو عينت تعلق العقد بعبئها ولو وصفت ولم  
 تعين صراحها حكم الدينار كفاية (قوله لكن في الجوهره) ومثله في البنابيع ونقله قاضى زاده من

الذى لا تفاوت أ حاده كالفوس والجوز من الدراهم والدنانير و يكون المستثنى القصة) استسكانا للتوهم في القيمة الزخوة  
 فكانت كالتين (وان استغرقت) القصة (جسم ما أقر به) لاستغراقه بغير المساوى (مخلاف) له على (دينار الا مائة درهم لاستغراقه  
 بالمساوى) فيبطل لانه استثنى الكل بغيره لكن في الجوهره وغيره على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة أو أكثر لا يلزم شئ

٢ (قوله وحيث تعلق حقهم الخ) في العبارت تجزىف وعبارتا الاصل وحيث تعلق حقهم لم يتعلق بمصارحة المقر له فليس لهم تحلفه  
 اه كذا في التقرير اخصه ٢ (قوله اذ لم يكن الخ) أى الاقرار ابراعا قال شيخنا فعلى هذا وقال لاحق لى عليك ثم ادعى الكذب  
 في هذه المقالة لا تنفع دعواه وهو غير ظاهر الوجه اه

فجر (واذا استثنى عديد بينهما حرف الشك كان الاقل يخرجاً بحوله على ألف درهم الامانة) درهم (أو خمسين) درهماً فليز مدسماً  
 ونحوه على الأصح بجر (واذا كان المستثنى مجهولاً ثبت الاكثر بحوله على مائة درهم الاشياء) (الاقليل أو) (الابعض) (الزائد) (أو نحو) (نحوه)  
 وقوع الشك في الخارج فيحكم بخروج الأقل (ولو وصل اقرار ما بين شاه الله تعالى) أو فلان وأعلقه بشرط على خطر لا يثبت كان مائة فإنه يغير  
 (بطل اقراره) (بقي لو ادعى المشتبه هل يصح له أم لا وقدمنا في الطلاق أن المعتمد لا يثبت) (٤٧٩) الاقرار كذلك يتعلق حق العبد قاله

المصنف (ومع استثناء  
 البتس من الدار لاستثناء  
 البناء) منهم الدخوله  
 تبعا فكان وصفا  
 واستثناء الوصف لا يجوز  
 (وان قال بناؤها  
 وعرضها) فكان قال  
 لان العروة هي البقعة  
 لا البناء حتى لو قال  
 وأرضها) كان البناء  
 أيضا لدخوله تبعا  
 اذا قال بناؤها زيد  
 والارض لعمرو

٢ (قول الشارح ينجز)  
 تبع فيه المصنف  
 وهو تبع صاحب البحر  
 قال المحمدي نقل عن  
 الشارح ولو قال اشهدوا  
 أنه على ألفان مائة  
 فهو عليه مائة وأطش  
 وليس هذا تعليقا لان موته  
 كائن لا محالة ومراعاة أن  
 يشهدهم لتباعد موته  
 وشهدوا بصحة موته ان  
 محمد الورثة فرجعه  
 الى تاكيد الاقرار اه  
 وبني يعلم أن قوله في  
 البصر وان بشرط كائن  
 لينجز كعلي ألف درهم

الخبره كافي الشرح لانه وفيما قال الشيخ على عشر دراهم لا يثبت اواقبه أو كثر أو لا كثر كذلك ان تعدينا  
 على أن استثناء الكل بغير لفظه محصور بنسخ أن يطل الاقرار لكن ذكر في البراز بمقابل على خلافه قال على  
 دينار الامانة درهم بطل الاستثناء لانه أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم فلان الألفا ينظر ان فيه  
 أكثر من ألف قاله يابده لا قسره والالف لقر وان ألف أو أقل فكذلك القر له لعدم صحة الاستثناء قلت وجهه  
 ظاهر بما تأمل اه قلت فكان ينبغي للصف أن عسى على ما في الجوهر حيث قال فيما قبله وان استقرت تأمل  
 (قوله فجر) الظاهر أن في المسئلة روايتين يثبتن على أن الدراهم والدينارين معن واحد أو جنسان (قوله)  
 خرجا) بالبناء للفعول (قوله فلان) تبعا معناه الخ لانه ذكر كلفة الشك في الاستثناء فثبت أهلها وهم رواية أبي  
 سليمان وفي رواية أبي حفص بن مائة تسعمائة قالوا الاول أصح كما في صحيح فاضل في شرح الزوائد الثاني  
 وهو الموافق لقواعد المذهب كافي الرمز جوى وكتب السالك على الاول هذا الظاهر على مذهب الشافعي  
 من أنه خروج بعد دخول وأما على مذهبه فإن الترتيب مفادهم فذكر أنه قاله تسعمائة أو تسعمائة  
 ونحوه فتوجب التسمة لانه أقل حتى أنهم قالوا في الخلاف قل في مثل هذا الترتيب فغند ناظره  
 الاقل لانه لما كان تكديما بالحق بعد التثنية ككتفي المتكلم به والاصل فراغ الذم وعند الشافعي لما دخل  
 الالف صار الشك في الخارج فيخرج الأقل زبطي وصحة فاضل اه وتصريحه بقوله فاعاد الاول أصح فييد  
 التبري تأمل (قوله في الخارج) بالبناء للفعول (قوله بخروج الأقل) وهو ما دون النصف لان استثناء الشيء استثناء  
 الأقل عرفا وجبنا النصف ويزيد درهم لان أدنى ما اتفق به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله أو فلان)  
 ولو شاء لزمه ولو ألحج (قوله على خطر) كان حلفت قال ما ادعته به فلو حلف بالزعم ولو دفع بناءه على أنه  
 يلزمه استرداده كافي الصريح فصل صلح الورثة وقصد الصر يتعلق على خطر بأن لم يضمن دعوى الاجل  
 قال وان تضمن كذا اسماء من الشهر فلت على كذا من الحال ونسخت المقرة في الاجل اه تأمل وفي الصر  
 أيضا من التعليق المبطل ألف الآن بدولي غير ذلك أو أرى غيره أو فيما أعلم وكذا شهدوا أنه على كذا  
 فيما أعلم (قوله أنه ينجز) أي في تعليقه بكان لانه ليس تعليقا حقيقة بل مراد به أن يشهدهم تبعا فثبت بعد  
 موته ان محمد الورثة فهو عليه مائة أو عش لكن قد عرفت سابقا البيع أنه يكون وصية (قوله بطل اقراره) على  
 قول أبي يوسف ان التعليق بالمشتبه باطل وقال محمد بن علي بشرط لا يوقف عليه والقره تظهر فيما اذا قدم المشتبه  
 فقال ان شاه الله أنت طالق عند أبي يوسف لا يقع لانه باطل وقال محمد بن علي لانه تعليق فاذا قدم الشرط لم يذ كر  
 الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاه الله من غير قصد لكون قصد ما يقع  
 الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة والكلام معه لا يكون يتلوا عني (قوله لو ادعى المشتبه) أي ادعى  
 أنه قال شاه الله تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حواشيه أقول الفقه يقتضي أن ما ثبت اقراره  
 بالبناء لا يصدق الا بينة أو ما اذا قال ابتداء أقررت به بكذا مستثنى في اقراره بقوله بلا بينة كأنه قاله عندي  
 كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه لم يباطله بعد تقرر تأمل اه (قوله لدخوله تبعا) ولهذا لا يستحق  
 البناء في البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابله بل يتخير المشتري بخلاف البيع تسقط حصته من  
 الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الخبره واعلم ان هذه جنس مسائل ويخرج بها على أصلين الاول ان

ان لم يزم قبل الموت منقول فيه ولعل أن يقول ان قوله ان مائة عبارة ناشرة بحسب رجوعه الى الاقرار الى الشاهد وجواب  
 بان تصرف العاقل بمان عن العتق وذلك أي ضونه بحمله شرط للشهادة قالوا في المقررات تعليق الاقرار ورضي باله كلامه فلتا تتعلق  
 حق المقر له منع ذلك كافي الرمز اه مختصرا قلت لو كان الكلام من اول الامر بصورته صاحب البحر أي بدون ذكر الشهادة والظاهر  
 الزعم جلا كما قاله في حق المقر له ولا يجعل وصية قد استغنى هذا من قوله فلو قال المقر أدت الخ اه ط

فكأن قال (و) استثناء (فصل الخاتم ونحلة البستان وطوق الحارثية كالبناء) فيما مر (وإن قال) مكلف (له على النفس من غير ما مضته) الجملة صفة بعد وقوله (موصولا) بقرارة حال منها ذكر في الحاشية (وعينه) أي عين العبد وهو في المقر (فإن سلمنا المقرز له الألف واللام) علا الصفة (وإن لم يكن) العبد (زعم) الألف (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما مضته لقوله رجوع (كقوله من عن نحر أو خنز أو مال قدار أو خر أو ميتة أو دم) فيلزمه (٤٨٠) مطلقا (وإن وصل) لأنه رجوع (الأنا صدقة أو أقام ميتة) فلا يلزمه (ولو قال له على ألف

درهم حرام أو بافهمي لازم مطلقا) وصل أم فصل لا احتمال حله عند غيره (ولو قال زور أو باطلا لزمه أن يكتبه المقر له والام بان صدقه (لا) يلزمه (والاقرار بالبيع تلجئة) هي أن يجتهد أن تأتي أمرا ما عليه على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفسير) أن كذبه لزم البيع والالا (ولو قال له على ألف فدرهم زور) ولم يذ كر السبب (فهو كآثار على الأصح) بحر (ولو قال له على ألف) من غير متاع أو قرض وهي زور فستلزم صدق مطلقا لأنه رجوع ولو قال (من غصب أو دعيه إلا أنها زور) أو زور فصدق مطلقا (وإن قال مستوفى أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) إن هذا درهم مجازا (وصدق) بينه (في غصبه) أو أودعي (أو إذا جاء بحسب) ولا ينع (و) صدق (في له

الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعد الدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الانسان مجع على نفسه لا غيره اذا عر فتش هذا فنقول اذا قال بناو هالي وأرضها فلان انا كان فصلان لأنه أول ادعى البناء وثاناً أقربه فلان تبعاً للارض والاقرار بعد الدعوى صحيح واذا قال أرضها لي وبنائها فلان فكأن قال لأنه أول ادعى البناء لنفسه تبعاً وثاناً أقربه فلان تبعاً للارض والاقرار بعد الدعوى صحيح وبؤمر المقر به ينقل البناء من أرضه وانما قال أرضها فلان وبنائها فلان لأنه أول ادعى البناء لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا تصح واذا قال أرضها فلان وبنائها فلان آخرهما للمقر الأول لأنه أول ادعى البناء تبعاً للارض وبؤمره وبنائها فلان آخر بصريحه على الأول والاقرار على الغير لا يصح واذا قال بناو هالي فلان وبنائها فلان لأنه أول ادعى البناء للأول وثاناً بصريحه على الأول البناء لثاني فلا يصح كفاية لمخصا (قوله فكأن قال) وكذا لو قال بياض هذه الأرض فلان وبنائها هالي (قوله هي البقعة) فقصر الحكم عليها يمنع دخول الوصف تبعاً (قوله فصل الخاتم) انظر ما في الحاشية عن الأخيرة (قوله ونحلة البستان) الآن يستثنى ما أصولها لأن أصولها دخلت في الاقرار قصد التعاقب الخاتمة بعد ذكر الفص والخلة وحلقة السيف قال لا يصح الاستثناء وإن كان موصولا لأن يقم المدعي البينة على ما ادعاه لكن في الأخيرة ولو أقر بأرض أو دار أو رجل دخل البناء والاشجار حتى أقام المقر بينة بعد ذلك في أن البناء والاشجار له تقبل بينة اه الآن يحمل على كونه مفصولا موصولا كما أشارنا لذلك في ثلثية ساجاني (قوله وطوق الحارثية) استشكل بأنهم نصوا أنه لا يدخل معناه افعال المعتاد للهنة لا غيره كالطوق لأن يحمل على أنه لا قيمة له كثيرة أقول ذلك في البيع لأنها وما عليها البائع ما هانما أقربه ما ظهر أمه المقررة والظاهر منه أن ما عظمها المكلف ما فيه ما هو وطلبا أمل (قوله فيما مر) أي من أنه لا يصح (قوله على ألف) فبده لأنه لو قال ابتداء اشترى بتمسك سبيلا لا أتى لم أقضه قبل قوله كما قبل قول البائع بتمسك هذا ولم أقبض الثمن والبيع في يد البائع لا ينكر قبض المبيع أو الثمن والقول لنكر بخلاف ما هانما أقربه ما مضته بعد وقوله على كذا رجوع فلا يصح أن يدرى (قوله حال منها) أي من الجملة (قوله فان سلمه) أعلمه أرادوا بالتسليم هنا الاحضار وانحص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أو لأنه ليس ببيع صريح مقدسي أو السعوى لمخصا (قوله إن كذبه) في كونه زور أو باطلا (قوله إن كذبه لزم البيع والالا) وفي البدائع كالا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا نرى أقرأ في العلانية عمال وقواضع على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا عليه المقر أنه ساجاني (قوله صدق مطلقا) لأن القاضي بنفس ما يصادف والمودع وبيع ما عنده فلا يقضى السلام وما يكثر وقوعه ما في التواخيامة أعرتي هذه الدابة فقال لا وليك كل غصبتها فان لم يكن المستعير زكها فلا ضمان والاضمن وكذا دفعها إلى طارية أو أعطيتها طارية وقال أو حشفة قال أخذتها منك طارية وبوجه الآخر ضمن واذا قال أخذت هذا الثوب منك طارية فقال أخذته مني بعبارة القول للمقر ما يلبس به لأنه منكر الثمن فان ليس ضمن أعرتي هذا فقال لا بل آخرتك لم يضمن إن هذا خلاف قوله غصبتها لكن يضمن إن كان استعمله (قوله أي الدراهم) مثله في الشرى لئلا يكتفى في البعض قوله إلا أنه ينقص كذا أي ما نذرهم وهذا ظاهر فتال (قوله والا فقيسته) فيه أن فرض المشتري في المشا إليه الآن يقال كان موجودا حين الإشارة ثم استعمله المقر

على ألف) ولزم من متاع مثالا (لأنه ينقص كذا) أي الدراهم وبن تحسب لا وزن سعة (متصلا وان فصل) بلا ضرورة تأمل (لا) يصدق استثناء القدر لا الوصف كالزينة (ولو قال لا) آخر (أخذت منك ألفا ودعيت فقلت) في يدى بلا تعد (وقال الآخر) أخذتها مني (غصبا ضمن) المقر لاقراره بالاختصاص بسبب الضمان (وفي) قوله أنت (أعطيتني ودعيت وقال الآخر) بل (غصبتني) مني (لا) يضمن بل القول لا تكراه الضمان (وفي هذا) كان ودعيت أو قرضاني (عندك) فأخذته (منك) فقال المقر له (بل هو لي أخذ المقر له) لو فاقها والا فقيسته لاقراره باليدية ثم لا اخذتم وهو سبب الضمان (وصدق من قال آجرت) فلانا (فري) هذه (أو ثوب هذا فركبه أو لبسه)



أوأمرته في أوأستحيته (و رداً و ناطاً) فلان (و في هذا يكذب اقتضاه) منه وقال فلان بل ذلك لي (فأقول المقر) استخصنا لأن السدي  
البارض ربه بخلاف الوديعه (هذا الألف و ديعه فلان لابل و ديعه) (٤٨١) فلان فالألف لا لابل وعلى المقر) ألف

(مثله للثاني بخلاف هي

لفلان لابل فلان) بلا

ذكر ابداع (حيث

لا يحب عليه الثاني) (حيث

لانه لم يقر بأبداعه وهذا

(ان كانت معبته وان

كانت غير معبته لزمه أيضاً

كقوله غيبته فلا ناعاة

دروهم ومائة دينار وكر

حطه لابل فلان لزمه

لكل واحد منهما كانه

وان كانت نصفها فهي

لا لابل وعليه الثاني مثله

ولو كان المقر واحد

بازمه أكثرهما اندرا

وأفضلهما وصفا) نحو

له ألف درهم لابل ألفان

أو ألف درهم حد لابل

ز يوف أو عكسه (ولو قال

الدين الذي لي على فلان)

لفلان (أو الوديعه التي

عند فلان هي لفلان فهو

اقراره وحق القبض

للمقر) (لكن (لو سلم

الى المقر ربي) خلاصة

لكنه يخالف لما مر انه

لن أضاف لنفسه كان

هبة فلان التسليم وإنما

قال في الطحاوي القديسي

ولو لم يسلط على القبض

فان قال واسمي في كتاب

الدين غايه صرح وان لم

يقبله لم يصح قال المصنف

وهو الذي كوفي خاصة

المعبرات بخلاف خلاصة

فتأمل عند الفتوى

تأمل فتال (قوله هذا الألف و ديعه فلان الخ) وسيأتي قيل الصلح ما لو قال أوصي أبي بثلث ماله فلان بل  
لفلان (قوله لانه لم يقر بأبداعه) أي لم يكن مقرا بسبب التضمن بخلاف الأول فانه حيث أقر به و ديعه فلان  
أخر يكون ضمنا حيث أقر بها الأول أفعلة اقراره بها الأول فكأنه ملك الأول ولا يمكن تسليمه الثاني بخلاف  
ما ذابغ الوديعه ولم يسلطه المشتري لا يكون ضمنا بمجرد البيع حيث يمكن دفعه مال بها هذا ما ظهر في فتأمل  
(فرع) \* أقر عالياً واستثنى كنهه على ألف درهم ومائة دينار الأدره با فان كان المقر له في المالين واحداً  
يصرف الى المال الثاني وان لم يكن من جنسه فماسا الى الأول استخصنا لو من جنسه وان كان المقر له رجلين  
يصرف الى الثاني مطلقاً مثل فلان على ألف درهم وفلان آخر على مائة دينار الأدره با هذا كدقوله ما وعلى  
قول محمد ان كان رجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلاً تارة خاتمة عن المحط (قوله  
أكثرهما اندرا) أي لو جنسا واحداً فاجتنبين كالف درهم لابل ألف دينار لزمه الألفان ط ملخصاً  
(قوله ولو قال الدين الخ) عبارة لما وى القديسي قال الدين الذي لي على فلان فلان ولم يسلطه على القبض اه  
بلا ذكر لفظه ليعبر بركن في الهاء (قوله لما مر) أوائل كتاب الاقرار (قوله فلان التسليم) أي فلا يصح  
هبة من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلط الخ) لو هاتر طيلة لا وصلية (قوله واسمي  
الخ) حاصله ان سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال اسمي فيه عبارة يصح كافي فتاوى المصنف وعلى الأول  
يكون حصة وعلى الثاني اقراراً وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كذا كره الشارع فيما مر وانما  
اشتراط قوله واسمي عارياً ليكون رتبة على ابداء اضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون الإطلاق في  
عمل التقيد فلا إشكال حيث ينبغي جعله اقراراً ولا يخالف الأصل لما للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية  
أمرأة قالت الصادق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدة المقر له ثم أقرت زوجها قايلاً بيا  
وفل لا البراءة أظهر لنا أن شارح المارغنياني من عدم صحة اقراره فيكون الاقرار مطلقاً له فانه اذا اضافة  
للعقل ظاهرة لان صدقها لا يكون لغيره فكان اقراره له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارع المسألة  
في منفردات الهمة واستشكلها وقد علمت والاشكال بعون الملائكة المتعال فاعتنهم (قوله وهو المذكور)

أي قوله وان لم يقبله لم يصح  
(قوله وحده) مبتدأ وقوله مراخ خب في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجهم خارج البيت  
وهو الاصم اوقى الاصم اعلم من به بعض مرض يشكى منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضى  
مصلحته لا يكون به مريضاً مرض الموت وتعتبر بعرضه من كل ماله واذا باع أو أقر أو هبه لا توقف على ابداءه في  
الورثة (قوله نافذ) لكن يخلف الغريم كما مر قيل باب التعكيم ومثله في قضاء الاشياء قال في الأصل اذا أقر  
الرجل في مرضه بدن يقر وأقرت فله يجوز وان أحاط ذلك بماله وان أقر لوارث فهو باطل الا أن يصدقه الورثة  
اه وهكذا في عامة الكتب المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيره لكن في الفصول العمدية ان اقرار  
المريض للوارث لا يجوز كناية ولا ابتداء واثاره لا يحد بحجته كناية من جميع المال وابتداء من ثلث المال  
اختلف وهو مخالف لما قلناه فليخرج هنا حتى الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون  
صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداءً قبل أن يعلم بوجه من الوجود أن ذلك الذي أقر به ملك له وانما  
قصداً راجعاً في صورة اقراره حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن لا ناسب يدان يصدق على  
قصر فقره من الناس واذا خلا به وجه منه أو تلاصحه على ذلك من الورثة فحصل منهم ابتداء في الجاه بوجه ما  
وأما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار وهذا الفرق أجاب بعض علماء هذه التحقيق وهو العلامة على القديسي  
كافي خاصة الفصولين للمري أقول ومما يشهد بصحة ما ذكرنا من الفرق ما مر به صاحب الفتنة أقر الجميع  
بعدي بدأ به فلان ثم مات الاب والابن مرض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين

(٦١ - ابن عابد بن رابع) (باب اقرار المريض) يعني مرض الموت وحده في إطلاق المريض  
وسمي في الوصايا (أقر أريد بن لاحقاً نافذ من كل ماله) باقره ولو بعين فكذلك لا إذا علم عكسه لانه في مرضه فيقتيد بالثبوت كره

المصنف في معناه فلحفظ (وأثر الأثر ٤٨٣) عن مدين الصحة مطلقاً (وما زلنا في مرضه بسبب معروف) بينة أو بجناية قاض

أقدم على ما أقر به في مرض موته ولو المقر به (وديعه) وعند الشافعي الكل سواء (والسبب المعروف) ما ليس بشيء (كشكاح مشاهد) أن جهر المثل أما أن لا تقبيل له وإن جاز الشكاح عنائه (وسيع مشاهد واتلاف كذذب) أحد مشاهد (و) المرض ليس له أن يقضى دين بعض القرماء دون بعض ولو كان ذلك إعطاء مهر وإفناء أجرة فلا يسلم لهما (ال) في مسألتين (إذا قضى ما استقرض في مرضه أو نقد عن ما استقرض فيه) أو غسل القسيمة كما في البرهان (وقد علم ذلك) أي ثبت كل منهما (بالبرهان) لا بأقراره للثبوت (بخلاف) إعطاء المهر ونحوه (وما إذا لم يؤد حتى مات) فإن البالغ أسوة لقرمائه في الثمن (إذا لم تكن العين) المبسطة (في يده) أي يدا البالغ فإن كانت كان أولى (وإذا أقر) المرض (بدن ثم) أقر (بدن) تخاصوصاً (أو فصل) للاستواء ولو أقر بدني ثم بدنية تخاصوصاً وعكسه (البدنية أولى) (وأرأوه مدين وهو مدين غير جائز) أي لا يجوز (أن كان أجنبياً) كان (وأرأوه) لا يجوز (مطلقاً) سواء كان المريض مدين أو لا للثبوت وحيلة محتملة أن يقول لا حق عليه كما أجاده بقوله (وقوله) لم يكن لي على هذا (الطبيب) حتى

ثم بدنية تخاصوصاً وعكسه (البدنية أولى) (وأرأوه مدين وهو مدين غير جائز) أي لا يجوز (أن كان أجنبياً) كان (وأرأوه) لا يجوز (مطلقاً) سواء كان المريض مدين أو لا للثبوت وحيلة محتملة أن يقول لا حق عليه كما أجاده بقوله (وقوله) لم يكن لي على هذا (الطبيب) حتى



أوغصه أو وهنه ونحو ذلك (عليه) أي على وارثه أو عبده وارثه أو مكانه لا يصح وقوعه لمولاه ولو فعله ثم برئ ثم مات حاز كل ذلك لعدم مرض الموت واختيار ولومات (٤٨٤) المقر له ثم الرضى وورثه المقر له من ورثة الميراث بغير جازا قراره كقراره

والاصل فيه أن الدين لو كان وجبه على أحسن في حصته جازا قراره باستغفاره ولو علمه دين معروف سواء وجب أم أقر يقضه بدلا عما هو مال كتمن أو لا كذلك صلح دم العبد والمهر ونحوه ولو دنا وجب في مرضه وعلمه دين معروف أو دين وجب بعائنه الشهود فلو ما أقر يقضه بدلا عما هو مال لم يجز إقراره أي في حق غرماء الصحة بقائه السامحاني عن البدائع ولو بدلا عما ليس مال جازا قراره يقضه ولو علمه دين معروف جامع القسولين وفيه لباع في مرضه شيئا كتمن قيمته فأقر يقضه لم يصدق وقبل المشتري أخذت منه مائة أخرى وانقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد يرد قدر قيمته وأنقض البيع (قوله أو غصه) أي يقض ما غصه منه (قوله أو نحو ذلك) كأن يقره قبض المبيع فاصدا منه أو أنه رجع فيما وهبه له من بضائحي ط (فرع) أقر بدن لوارثه أو غيره ثم برئ فهو وكدين حصته ولو أوصى لوارثه ثم برئ لوارثه بطلت وصيته جامع القسولين (تنه) في التثاينة عن واقعات الناطق أشهدت المرافعة وداعى نفسها لابنها ولا خهارت بذلك أضرار الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه عمال بعض الأولاد برئ به بضرر باقي الأولاد والشهود يعلون ذلك وسهمهم لا يردوا الشهادة إلى أحرار كره العلامة البيروني على قياس ذلك أن يقال إن كان للقاضي علم بذلك لا يسعها حكم كذا في حاشية أبي السعود على الأشباه والتناظر (قوله ولو فعله) أي الإقرار بهما لا يشاء للوارث (قوله من ورثة المريض) كأننا أقر لفران ابنه ثم مات ابنه عن أبيه (قوله وسجي) أي خربا (قوله بديعة) الأصوب باستهلاك البديعة أي المعروفة بالنسبة (قوله مستهلكة) أي وهي معروفة (قوله وصورته) قد أضع المسئلة في اللؤلؤة واليدين بهذه الصورة أن البديعة معروفة كاحصر به في الأشباه وفي جامع القسولين راقا صورته أودع أباه ألف درهم في مرض الأب وصحته عند الشهود فلما حضر الموت أقر بأهلا كصدق أذلو سك ومات ولا يدري ما صنع كان في ماله فانا أقر بثلاثة فأولى اه والحاصل أن مدار الإقرار هنا على استهلاك البديعة المعروفة لأعلا (قوله والحاصل) فنه مخالفة للأشباه ونصها وأما مجز بالإقرار للوارث فهو موقوف على الإجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض منه وأما في ثلاث فلو أقر بثلاث وبديعته المعروفة وأقر يقض ما كان عنده وبديعة أو يقض ما قبضه الوارث أو كالفن مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثاينة إقراره بالأمانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيما يشار البعض فاعتن هذا التحريم من مفردات هذا الكتاب اه ط (قوله إقراره بالأمانات) أي يقبض الأمانات التي عند وارثه لأن هذه العين لوارثه فانه لا يصح كاحصر به الشارح قريه وصرح به في الأشباه وهذا مراد صاحب الأشباه بقوله وينبغي أن يلحق بالثاينة إقراره بالأمانات كلها فتنبه لهذا فانا رأينا من يخطئ فيم يقول إن إقراره لوارثه بها جائز مطلقا مع أن القول مصرحة بأن إقراره بالعين كالدين كإقضاءه عن الرمي ومن هذا يظهر الثاينة بقية كلام الشارح وهو متابع فيما لأشباه متخالف القول وخالفه فيه العلماء الفضول كقوله ما وفي الفتاوى الإسماعيلية سئل فبين أقر في مرضه أن لا حوله في الأسباب والامتنعة المعلومه مع بنته المعلومه وأنها استحق ذلك منه من وجه شرعي فهل إذا كانت الاعيان المرفومة في يده ملكه فيها طاهر ومات في ذلك المرض والإقرار بها لوارثه باطل الجواب نعم على ما اعتد المحققون ولوصدرا بالنفي خلافا للأشباه وقد أنكره وأعله اه ونقله السامحاني في محتموه ورد على الأشباه والشارح في هامش نسخته وفي الحامدة سئل في مرض مرض الموت أقر أنه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ نفسه من حق شرعي ومات عنها وورثته غارها وله تحتها عيان وله ندمانين والورثة لم يجز والإقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الإقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم اه (قوله ومنها الثاني) فيه أنه ليس باقرار للوارث كاصو في الأشباه (قوله كلاحق) أي هذا صحيح في الدين لا في العين كما مر (قوله أو أوصى) ومنها إقراره بثلاث وبديعته المعروفة كذا في المتن كذا في الهامش (قوله ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كما علمت مما مر قال في الصرف في تصرفات القضاء ليس على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تخليفه لم

للأجنبي بحر وسجي عن الصرفة (يخلاف إقراره) أي لوارثه (بديعة مستهلكة) فانه جائز وصورة أن يقول كانت عندي وبديعة لهذا الوارث فاستهلكتها جوهره والحاصل أن الإقرار بالوارث موقوف إلى ثلاث سئل كورقي الأشباه منها إقراره بالأمانات كلها ومنها التي كلاحق في قبل أبي أو أي وهذه المسئلة في إقراره المريض وارثه ومنه هذا الشيء الغلاني ملك أبي أو أي كان عندي جاربه وهذا حديث لا يثبت في محامه فيها فليحفظ فانه مهم (أقر فيه) أي في مرض موته (لوارثه) يؤمر في الحال بتسليمه إلى الوارث فإذا مات يرثه (برأية وفي القصة) تصرفات المريض نافذة وأما انتقض بعد الموت (والعبارة) لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الإقرار فلو أقر لآخيه مثلا ثم ولده صح الإقرار لعدم إقراره (الأناصير وارثا) وقت الموت (نسب جديد) كالترقيج وعقد الموالاة فيجوز

كأذكره بقوله (فلو أقرها) أي لا يمتنع (ثم تزوجها) صح بخلاف إقراره لآخيه (المحبوب) بكفر وأب (أنا زال جبهه) يحلف بإسلامه وأبوت الابن فلا يصح لأن وارثه

سبب قدّم لأحمد (ويختلف الهمزة) لها في مرضه (والوصلة لها) ثم تزوجها فلا تصح لأن الوصية تعليل بمعا الموت وهي حشدة وارثه (أقره  
أهـ فكانه على أخته المتعشرة دهرهم فاستوفيتها له) أي لقر (إن يتكرّر ذلك صح إقراره) لأن المتبلس وارث (كألو أقر لأمرأتني  
مرضه بدين ثم مات قبله وترك) ٣ منها (وارثا) صح الإقرار (وقيل لا) قاله بنديع (٤٨٥) الذين صيرفته ولو أقر فيلوارثه

والأخى بدين لم يصح  
خلافاً لمحمد عمادية (وان

أقر لأخني) يجوز  
نسبه (ثم أقر بنته)

وصدقه وهو من أهل  
التصديق (بنت نسبه)

مستند الوفاة الطوق  
(و) إذا ثبت (بطل

إقراره لما لم يثبت  
بأن كذبه أو عرف نسبه

صح الإقرار لعدم ثبوت  
النسب شرعاً لا سيما

التي تابع (ولو أقر لمن  
طلقها سائلاً) يعني

بأن (فيه) أي في مرض  
موته (فلها الأقل من

الأرث والذين) ويدفع  
لهنا ذلك بحكم الإقرار

لا يحكم الأرث حتى لا تصح  
شريعة في أعان القرعة

شرعاً (وهذا إذا  
كانت في العدم) (طلقها

سؤالها) فإذا مضى  
العدو حاز أصل التهمة

عزيمه (وان طلقها بالغا  
سؤالها فلها الأرث) (الغا

ماتلغ ولا يصح الإقرار  
لها) لأنها وارثة أهله

قال وأمه له أكد  
الشيخ لظهوره من

كتاب الطلاق (وان  
أقر لفلان بجيول)

النسب فيجوز له ما أقر  
بأنه هو فيها وهما في

يختلف وعند أبي يوسف يختلف للعامة وسواء في مسائل حتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف المختار  
أنه مخوار لم تكن اختلعه وأما إذا ادّعى وارث المقر على قولين ولم يرجع في البرائة منه مشأاً وقال الصدر  
الشهد الأري في التخصيص القاضي وقصر في قدر القدر بأنه يجتهد بخصوص الوفاة فان غلب على ظنه أنه  
ليخص حرجاً أقر بحلف الخصم وان لم يغلب على ظنه ذلك لا يخلفه وهذا انما هو في التخصيص في الأشخاص اهـ قلت  
وهذا مؤيداً لمحمد والحمد لله (تتمه) قال في التارخانة عن اختلاف رجل قال استوفيت جميع مالي على  
الناس من الدين لا يصح إقراره وكذا القول أربأت جميع غرماي لا يصح الآن يقول قبيلة فلان وهم يخصصون  
فجئت بصح إقراره وأبرأوه (قوله) بسبب قدّم (أي قائم وقت الإقرار ولو أقر لوارثه وقت إقراره ووقت مو  
وخرج من أن يكون وارثاً فحينئذ يظن إقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نورا العين عن فاضل خان وفي جامع  
القصور لا أقر لانه وهو قديم عتق ذات الاب حاز لانه للو لا للقر بخلاف الوصية لانه وهو قديم عتق ذاتها  
تبطل لانها حشدة فلان اهـ وبناؤه في المنع وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله) ليس وارثاً) بقيد أنها لو كانت  
حشدة وارثه لا يصح قال في الخاتمة لا يصح إقراره مرض مات فيه يقض دين من وارثه ولو لم يكن كفل وارثه ولو كفل  
في محضه وكذا لو أقر يقضه من أجنبي تبرع عن وارثه وكل رجل لا يبيع شيء من فباعه من وارثه وكذا لو أقر يقض  
الدين من وارثه وأقران وكله يقض الدين دفعه إليه لا يصدق وإن كان للربض هو الوكيل وموكله صحح فافر  
الوكيل أنه يقض الدين من المشتري ومحمد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل  
والوكيل مرضان فافر الوكيل يقض الدين لا يصدق إذ مرضه يكتفي بطلان إقراره وارثه بالقبض فمرضهما  
أولى مرض عليه من محط فافر يقض ودعيه أو صاريه أو مضاريه كانته عند وارثه صح إقراره لأن الوارث  
لواذعي رد المانة إلى المورث المريض وكذا المورث يقبل قول الوارث اهـ من نورا العين قبيل كتاب الوصية  
(قوله) خلافاً لمحمد (فرع) باع فيه من أجنبي عبداً أو باعها لأخيه من وارثه أو وهبه منه صح أن كان  
بعد القبض لأن الوارث ملك العبد من الأجنبي لا من مورثه برأيه (قوله) عمادية) قدمت على تهما عن نور  
العين (قوله) لمن طلقها) أي في مرضه (فرع) إقراره لها أي للزوجة بغيرها إلى الخدم مثله صح بعد التهمة  
فيم وإن بعد البخل قال الامام نهار الدين وقيل جرت العادة عنه نفسه ما قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم  
بذلك القدر إذا لم تعترف بالقبض والصحيح أنه يصدق إلى تمام مهر مثلها وإن كان الظاهر أنها استوفت ثمن  
بزازة فيها أقره لأمر أنه التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وورثة أخرى لم يصدق في ذلك قال القاضي  
الامام لا يصح إقراره ولا يناقض هنا ما تقدم لأن الغالب هنا عدمه وتم استيفاء ورثتها أو ومنع المهر بخلاف  
الأول اهـ (فرع) في التارخانة عن السراجة ولو قال مشركاً أو شركاً في هذه النار فهذا الإقرار النصف  
وفي العنابة ومطلق الشرع بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسر المقر (٣) ولو قال في الثلثين موصولاً  
صدق وكذا قوله بنو وبينه أولى وله اهـ (قوله) وان أقر لفلان) كان الأولى تقدم هذه المسألة على قوله وإن أقر  
لأخني ثم أقر ببنته لأن الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضاً كذا في حاشية مسكن عن الجوى (قوله  
أوفي بلد) حكاه قول آخر قال في الحواشي المعقوب في مجهول النسب من لا يعمل أبى بدم على ما ذكر في  
شرح تلخيص الحامع لكل الدين والظاهر أن المراد به بلده هو فيه كذا ذكر في الفتنة لا يسقط رأسه كذا ذكر  
البعض لأن المقر إذا انتقل إلى آخر قوقع عليه حادثة يلزم أن يقض عن نسبه في المغرب ويقض من المخرج  
مألاخي فلم يحفظ هذا اهـ (قوله) وحشدة) يعني حشدة فهاهنا ذكرها صار الشرط لا جواب (قوله) هذه  
الشروط) أي أحدها (قوله) من حيث استحقاق المال) أن كان المراد بالمال هو المقر به كما هو ظاهر

السن يثبت (بولم يشك له أنه ابنه وصدقه الغلام) لو عجز أو ألام بحيث تصدقه كما هو وحشدة (بنت نسبه) ولو المقر (مرضا) إذا ثبت  
(شارك) الغلام (الورثة) فإن انتفت هذه الشروط يؤاخذ المقر من حيث استحقاق المال كما لو أقر بأخوة

٣ (قول الشارح وترك مثلها) قال ط الظاهر أن قول المؤلف منها اتفاقاً ويحمل كلام المصنف على أنه تركه وارثاً منكراً ما أقر به اهـ  
٢ قوله ولو قال في الثلثين الحق في نسخة الخط ولوقال في الثلثين الخ اهـ من هاشم

غيره كما مر عن النبايع كذا في الشرنبلالة فعصر عند القنوى (و) الرجل (ص) اقراره (و) أي المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان علما قال المقدسي وقصة فطر لقول الزبلي لو أقر بالجد أو بالابن لا يصح لأن فيه حل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المقدمة) في الابن (و) (ص) بالزوج بشرط خلوها عن زوج وعنده وخلوه أي المقر (عن أختها) مثلا (وأربع سواها) (ص) (بالولي) من جهة العقاقير (ان لم يكن ولادة نائمتين جهته) أي غير المقر (و) المرأة (ص) اقرارها بالوالدين والزوج والولي الاصل أن أقر بالإنسان على نفسه صحة لا على غيره فقلت وما ذكره من صحة (٤٨٦) الاقرار بالام كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتائبي في فرضه

قوله كما مر أعني بان أقر لأختي ثم أقر ببنوته ولم تثبت بسبب انتفاء شرط فغنى عن تكرار لا يحل له هنا وان كان المراد به الارث فهو ظاهر قوله كالأب وأخوة غير فيكون المعنى ان أقر لقلام أنه ابنه ولم تثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشرط وطشوا الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم ان أقراره بالمال صحيح ولا يصح الاقرار بالورث كما مر في المزاخنة حيث نزلت القسري للورثة حيث شارحهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد من نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذا أمر الشارح بالمر بقتل (قوله) عن النبايع الذي قدمه الشرنبلالي عن النبايع عن قوله أقر لأختي ثم ببنوته نصه ولو كذب أو كان معروف النسب من غير ما أقر به ولا يثبت النسب ١١ ثم كتب هنا ما نقله الشارح عنه (قوله) في غير (لم يظهر لي المخالفة الموجبة لمحررتي تأمل ح (قوله) والرجل ص) اقراره (في بعض النسخ اسقاط الرجل ونقطة وص) اقراره (قوله) أي المرضي الاول ترك ح (قوله) وان عليا) بغير ذلك ثلاثة حروف أي الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كافر اذ يثبت ان قال في جامع الفصولين أقر ببنو فلان نصفه الباقي للعصبة اذا اقراره يثبت جائز لا يثبت الابن اهو ما ذكره الا لأن فيه تحصيل النسب على الابن فتدبر ط (قوله) لا يصح) وسيأتي مثنا التصريح به (قوله) وكذا نسخ) أي اقرارها (قوله) ولو قابله) أفاد تخالفه بعد بقوله أو صدقها الزوج ان هذا حيث وجد الزوج وادعته منه وأفاد أنها ذات زوج بخلاف المعتدة كما صرح به الشارح أما اذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة أو كان لها زوج وادعت أن الولد من غيره فلا حاجة إلى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كالمالك والكيلى وسيأتي (قوله) بتعين الولد) قد علمت مما قدمناه أن الكلام فيما اذا أنكر الولادة وشهادة القابلة بتعين الولد فيما اذا تصادق على الولادة وأنكر التعيين وبعبارة غاية السان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة بشهادتها ولم يثنى النسب بالفرشاه والقاهران ما أفاده الشارح حكمة كذلك (قوله) وصح (طلقا) أفاد أن ما ذكره من الشروط انما هو لصحة اقراره بالنسب لا يكون تحملا على الزوج ولو فقد شرط صح اقرارها عليها فثبتها الولد وترته ان صدقها ولم يكن لهما وأثر غيرهما فصار كالأقرار بالآخر وبهم هذا ما قدمنا في غاية البيان ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها يعني الولد ولكنهما يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لأنه اعتبر اقرارها في حقها ولا يقضى بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهي ما اذا شهدت القابلة في ذلك وصدقها الولد فثبت وما اذا صدقها زوجها فثبت تصادقها لانه لا يتعدى إلى غيرهما (قوله) من غيره) أي فصح اقرارها في حقها فقط (قوله) قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفتي بآخر كونه من الزنا نعم أنه ليس بلازم وبغرض تحقيق كونه من الزنا يلزمها بالاثان ولذا زنا والعان برث بمجة الام فقط فلا وجه له توقف في ذلك كذا في حاشية مسكن لابي السعود المصري (قوله) وصح التصديق الخ) ولو بعد جود المقر لقول العزالي أقر أنه تزني فلا نفي في صحة أمره ثم جدد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته جاز سألنا (قوله) عوتها) كذا في نسخة وهي الصواب موافقا لما في شرحه على المتن (قوله) في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافتان ثم تصاب الشهادة بهم أي بالقرين والابن ثم تصابها لالبشار المكذبين به (قوله) أو الورثة) يعني عنه قوله ومنه اقرار اثنين لم يكن كلاً منها حتى تصديق المقر وهما في نفس الاقرار

أن الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لأن النسب لا ياء بالامهات وفيه حل الزوجية على الغير فلا يصح اها ولكن الحق حصته بجماع الاصابة فكانت ثلاث فليحفظ (و) كذا نص (بالولدان شهدت) أمره ولو (قابله) بتعين الولد أما النسب فيالفرش شتمى ولو معتدة محدث ولادتها فيصحبة تأمة كما صرح في باب ثبوت النسب (أو صدقها الزوج ان كان لها زوج) (أو كانت معتدة) منه (و) صح (مطلقا) ان لم تكن كذلك) أي من زوجها ولا معتدة (أو كانت من زوجة) (و ادعت أنه من غيره) فصار كالأول ادعاء منها لم يصدق في حقها الابتصاف بها فقلت بقى لو يعرف لها زوج غيره لم أره في محرر (ولاد) من تصديق هؤلاء الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه) لما مر أنه حيث

كالتاع ولو كان المقر له عبد الفريش شرط تصديق مولاه لان الحق له (وصح التصديق) من المقر (بعد موت المقر) لبقاء وان النسب والعدة بعد الموت (التصديق الزوج عوتها) مقروء لا تقطاع النكاح بموته ولهذا ليس له غسلها بخلاف عتسها (ولو أقر رجل (نسب) فيه تحصيل (على غيره) لم يقل من غير ولد كذا في الرزق لفساده بالجد وان الابن كما قال (كالاخوالم والجد وان الابن لا يصح) الاقرار (في حق) غيره) الأبرهان ومنه اقرار اثنين كما مر في باب ثبوت النسب فليحفظ وكذا لو صدقته المقر عليه والورثة (قول الشارح والرجل الخ) قال ط زاد لفظة الرجل ليفيد ان الاقرار بالذ كوراة ليس قاصرا على المريض فقوله بعد أي المريض نفسه مضر ولا حاجة إليه بعد تقدم المرجع اه

وهم من أهل التصديق  
(و يصبح في حق نفسه  
حتى ينسبه) أي المقر  
(الاحكام من النفقة  
والحضانة والارث اذا  
تصادق عليه) أي على ذلك  
القرار لان اقرارهما  
مخف عليهما (فان لم يكن  
له) أي لهذا المقر (وارث  
غيره مطلقا) لا قريبا  
كذوي الارحام ولا بعيدا  
كسكنى الموالاة عني وغيره  
ورثه (والا) لأن نسبه  
لم يثبت فلا زحم الوارث  
العروف والمراد غير  
الزوجين لان وجودهما  
غير مانع فله ابن الكمال  
ثم المقران يرجع عن  
اقراره لانه وصية من  
وجبه زلي أي وان  
صدقه المقره كافي  
السدائع لكن تفصل  
المصنف عن شروع  
السراجة أن بالتصديق  
يثبت النسب فلا ينفع  
الرجوع فليس ر عند  
الفتوى (ومن ما أتوه  
فأخبرنا شارح في الآث)  
فتستحق نصف نصيب  
المقر (ولم يثبت نسبه)  
لما تقرر أن اقراره  
مقبول في حق نفسه  
فقط قلت بقي لأقر  
الإخ بائن هل يصح قال  
الشافعية لان ما أدى  
وجوده في نفسه اتق  
من أصله ولم أرأ مثنا  
صريحاً وظاهر كلامهم  
نعم قلنا لجمع (وان ترك)

وان كانا في المعنى سواء لم يكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الأول كقولهم نعم أو صدق والقرار  
لا يلزم منه العلم تأمل (قوله) كذوي الارحام) فسر القريب في العناية بذوي القروض والعصبات والعبد وذوي  
الارحام والاول أوجه لان مولى الموالاة ثم بعد ذوى الارحام شربلانة (قوله ورثه) «(تتمة)» أرث المقر له  
حيث لا وارث له غيره يكون مقصرا عليه ولا ينتقل إلى فرع المقر له ولا إلى أصله لانه منزلة الوصية تشبه خنا عن  
جامع القسولين كذا في حاشية مسكين (قوله المعروف) قريبا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر  
بأنه وله عمة أو خالة فالأثر للعمة أو للخالة لأن نسبه لم يثبت فلا زحم الوارث المعروف بدر كذا في الهامش  
(قوله والمراد غير الزوجين) أي بالوارث الذي يمنع المقر له من الارث (قوله وان صدقه المقر له) صوابه المقر عليه  
كإعترافه فيما مر ويدل عليه كلام المنع حيث قال وقوله أي الزباني المقر له رجع عنه عمله ما إذا لم يصدق المقر  
له على اقراره أو لم يقر بمثل اقراره مانع وعزله بعض شروح السراجة فقوله أو لم يقر لاشك أن الضمير فيه المقر  
عليه لا المقر له فلو أن المقر له صوابه المقر عليه كإعترافه صاحب المنع في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله الآتي ان  
بالتصديق يثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال قروح الشروع على السراجة وأعلم أنه ان شهد  
مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو ولو رثوه من أهل الارث فلا يشترط الاصرار على اقراره إلى الموت  
ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب ح اه في شرح فرائض المتقي للطرابلسي ومهم رجوعه لانه وصية معنى  
ولاشي المقر له من تركته قال في شرح السراجة المسمى بالمناج وهذا إذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه  
أو لم يقر بمثل اقراره أو ما إذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره لان  
نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه اه فهذا كلام مشراح السراجة فالصواب التصديق عليه كإعترافه في المنع في  
كتاب الفرائض وان كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وكذا عذرنا الشارح في الفرائض غير غير رقتبته  
(قوله عند الفتوى) أقول فخر به أنه لو صدقه المقر له الرجوع لانه لم يثبت النسب وهو ما في السدائع  
ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجة فكذا الاستدعاء من يفي الصلة  
فالموضوع يختلف ولا يخفى أن هذا كالمقر غير اقراره بصوابه (قوله نصف نصيب المقر) ولومه ووارث  
آخر من الملتقي وبأنه في الزباني (قوله في حق نفسه) فصار كالمشتري إذا أقر أن البايع كان أعنت العبد  
المبيع قبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع باليمن يمانية وفي الزباني فإذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق  
المقر نصف نصيب المقر مطلقا عندنا وعند ما في الزباني إلى يلى يجعل اقراره شاعا في التركة فيعطى المقر من  
نصيبه ما حصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أو مات غير معروف فأقر باخ أو فكتنه أخوه المعروف فيه أعطى  
المقر نصف ما في يده وعند ما في عند ما في الزباني ثلث ما في يده لأن المقر قد أقره بثلث ما في يده في النصفين  
فنفذ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فكونه ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس  
الآخر في نصيب أخيه بطل اقراره فمما ذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر له يساويه في الاستحقاق والمسكر  
ظالم المنكره فيجعل ما في يده المنكر كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو أقر باخ أو فكتنه أخوه فكونه ثلث ما في يده  
وعنده ما حصه ولو أقر باخ أو بنت باخ أو كدسهما من يده يقسم نصيب المقر بينهما وعند ما في باخ  
والشريح ظاهر ولو أقر باخ أو بنت باخ أو كدسهما من يده ولو أقر بكتنه أم المبتلى أخذت سدس ما في  
يده فيعامل فيما في يده كما يعامل لو ثبت ما أقر به اه وعامة فيه (قوله بائن) أي من أخيه الملت (قوله  
اتقني) هذه مسئلة الدور والحكم التي عدّها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه بديانته أنه  
إذا أقر أخ جاز بان الملت ثبت نسبه ولا رث لانه لو رث فلا يكون الأخ وارثا فافترس  
اقراره لان فلا يثبت نسبه فلا رث لان اثبات الارث يؤدي إلى نفيه وما أدى إثباته إلى نفيه اتقني من أصله وهذا  
هو الصحيح من مذهبهم لكن يجب على المقر بالثان يدفع لابن التركة إذا كان صادقا في اقراره (قوله وظاهر  
كلامهم نعم) يعني بظاهر كلامهم حصص اقراره هذا الأخ بالان يثبت نسبه في حق نفسه فقط فوثر الابن دونه  
لما قالوا ان اقراره ينسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تازمه الاحكام من النفقة والحضانة لا في حق غيره

شخص (ابنن) وله على آخر مائة فأقر أحدهما بقض أمه حسن منها ثلاثين للمقر (لأن إقراره ينصرف إلى نصيبه) ولما خرج حسن بعد حلفه أنه لا يعلم أن أمه قبض شطر المائة قاله الأكل قلت وكذا الحكم لو أقر أن أمه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف حق الغريم زليبي (فصل في مسائل شتى) (أقرت الحرة (٤٨٨) المكفلة بدين) لا آخر (فكذبها زوجها صامح) إقرارها (في حقها أيضا) عند أبي حنيفة (فقبض)

المضرة (وتلازم) وإن  
تضر الزوج وهذه  
أحدى المسائل الست  
الخارجة من قاعدة  
الانصراف جهة فاصرة  
على المقر ولا يتعدى إلى  
غيره وهي في الأنساب  
وينبغي أن يخرج أيضا  
من كان في أجرة غيره  
فأقر لأخي بدين فإنه  
حسبه وإن تضرر المسافر

وقد رأيت المسئلة منقولة وفيه تعالى الجد والمائة في فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفى ونسبه قال محمد بن  
الاملاو ولو كانت للرجل حصة أمه أو مولى نعمة فأقرت الحرة أمه أو مولى النعمة ما خالفت من أمه أو مولى أمه أو مولى أبيها بن عم  
أخنا المقررة المرات كله لأن الوارث المعروف أقرها به مقدم عليه في استحقاق ماله وإقراره يحلف نفسه اه هذا  
كلامه ثم قال فلما لم يكن في هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في بابها اه (قوله إلى نصيبه) فبعض كانه  
استوفى نصيبه ولأن الاستيفاء بما يكون بعض مضمون لأن الديون تقضى بأمثالها ثم تلتقي قصاصا فقد أقر  
بدين على الست فإن المقر كما تمسك باب الاستثناء لا يجري في هذه المسئلة بخلاف السابق كما لا يخفى على  
الخلاق (قوله بعد حلفه) أي حلف المنكر أي لا حل إلا للرجل الغريم لأنه لا ضرر على الغريم فلا ينافى ما يأتي  
ولو نكل شارك المقر (قوله لكنه) الاستدراك يقتضى أن لا يحلف في الأولى وبه صرح الزليبي وهو مخالف لما  
قدمه عن الكل ومروياته (قوله يحلف) أي المنكر بالله لم يعلم قبض الدين فإن نكل رثت ذمة الدين  
وإن حلف دفع إليه نصيبه بخلاف المسئلة الأولى حيث لا يحلف حق الغريم لأن حقه كله حصل له من جهة المقر  
فلا حاجة إلى حلفه وهما لم يحصل إلا النصف لمصلحة زليبي

وهي واقعة الفتوى  
ولم زها صريحة  
(وعندها لا تصدق  
في حق الزوج فلا تجب  
ولا تلازم در قلت  
وينبغي أن يعزل على  
قولهما افتاء وقضاء  
لأن الغالب أن الأب  
يظلمها الأقراره أو بعض  
أقاربها المتوصل بذلك  
إلى منعها ما يجلس عنده  
عن زوجها كالوفت  
عليه من أرا حيزا ابتليت  
بالتقضاء كذا ذكره  
المصنف (مجهولة  
النسب أقرت بالرق  
لإنسان) وصديقها المقررة  
(ولهما زوج وأولاد منه)  
أي الزوج (وكذبها)  
زوجها (صريح حلفها  
خاصة) فوليها على بعد  
الإقرار رقيق خلافا لمحمد  
(لا في حقه) بر عليه

(فصل في مسائل شتى) (قوله وهي في الأنساب) وعبارتها الإقرار جهة فاصرة على المقر ولا يتعدى إلى غيره  
فلو أقر المولى أن النار لغيره لا تنفسخ الإجارة إلا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فلا بد أن يحسبها وإن تضرر  
الزوج ولو أقر المولى بدين لا وفاء له إلا من عني العين فله بيعه القضاء وإن تضرر المستاجر ولو أقرت مجهولة  
النسب بأنها بنت أبي زوجها وصديقها الأب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالرق ولو طلقها انتبت بعد  
الإقرار بالرق بمثل الرجة وإذا ادعى ولادته المسعولة أخ ثبت نسبه وتعدى إلى حرمان الأخ من المرات  
لكونه لابن (وكذا المكاتب إذا ادعى نسب ولد خرق حصة أخيه محبت وميراثه لو لم يولد من أخيه كما في الجامع اه  
(قوله وينبغي) البحث لأصحاب المنع (قوله افتاء وقضاء) بنسبها (قوله لأن الغالب) نظره أن أبا العلة خاصة  
والمدعى عام لأنه لا يظهر فيها إذا كان الإقرار لاجنبي وقوله لتوصل إلى الخ لا يظهر أيضا أن الحس عند القاضي  
لا اعتبار إلا فإذا المحل عليه قول الإمام وأيضا لم يستدق هذا التحصيل لاجتناب أمة التراجع ط لكن قوله إذ  
الحس عند القاضي مخالف لما صرح به أن الخيار فيه للمدعى (قوله مجهولة النسب أقرت) ليس على اطلاعنا  
في الأشياء مجهول النسب إذا أقر بالرق لإنسان وصديقها المقر له صرح وصار بعد إذا كان قبلنا كذا خبره بالتقضاء  
أما بعد قضاء القاضي عليه بمحكمة كامل أو بقصاص في الأطراف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك اه سألنا (قوله  
فولد) التفرع غير ظاهر ومحل فيه ما بعد والظاهر أن يقال فتكون رقيقة كما أفاده في الرزمة (قوله كما  
حققه في الشر نزلته) حيث قال لأنه نقل في المحط عن المسو أن طلاقها ثنتان وعدتها حضانة بالاجماع  
لأنها صارت أمه وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الربادات ولو طلقها الزوج بتطليقتين ولا يعلم بأقرارها مال عليها  
الرجعة ولو علم بالأصل بذكر في الجامع لا يعلم قبل ماذ كرقيا وما ذكر في الجامع استحسان وفي  
الكفاي أني وأقرت قبل شهرين فمعاذته وأن أقرت بعد شهرين فإن بعته أو الأصل أنه متى أمكن تدارك  
ما خاف فوته بأقرار الغريم ولم يتدارك بطل حقه لأن فوات حقه مضاف إلى تقصيره فان لم يكن التدارك لا يصح  
الإقرار في حقه فإنا أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة  
حتى ولو طلقها ثنتين ثم أقرت ثلاثا ولو أقرت قبل الطلاق ثنتين يثنون ولو مضت من عدتها حضانة  
ثم أقرت بمثل الرجة وجعته ولو مضت حصة ثم أقرت بدين بمحضتين اه قلت وعلى ما في الكفاي لا اشكال  
لقوله أن فوات حقه مضاف إلى تقصيره تأمل (قوله حرر عبده) ماض مني الفاعل وعبد به مفعول

انتقاص طلاقها كما حقق في الشر نزلته (وحق الأولاد) فوفى على حقه بقوة (فلا يبطل النكاح) وعلى حق (قوله)  
الأولاد بقوله (وأولاد حصلت قبل الإقرار وما في بطنها وقتة أحوار) لحصولهم قبل إقرارها بالرق (مجهول النسب حرر عبده) ثم أقر بالرق لإنسان  
وصديقها المقررة (صريح إقراره في حقه) فقط (دون إبطال الحق) فان مات العتيق برثته ووارثه إن كان له وارث يستغرق التركة



(والأفتر) الكل أو الباقي أو شرب ثلاثة (المقره فان مات المقرم العتيق فارثه لعصبة المقر) ولو حثي هذا العتيق سعى في جناته لانه لا عقابه له ولو حثي عليه يجب أرض العبد وهو كالمال في الشهادة لان حريته بالظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق (قال) رجل آخر (ل) عليك ألف فقال في جوابه (الصدق أو الحق أو اليقين أو نكر) كقوله حق أو نحوه (أو كر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق أو حقا حقاً أو نحوه (أو قرن بالبر) كقوله البرحق أو الحق راجح (أو قرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين لا يكون قراراً لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح لابتداء فعل جواباً فانه قال ادعيت الحق الخ (قال (٤٨٩) لانه ينافى بانانية ما يحثونه يا أبقه

أقول هذه السارفة  
فقلت كنا وباعها  
فوجدتها واجدتها  
أي من هذه العيوب  
(لارتدبه) لانه نأه  
شبهه لاخبار  
هذه سارفة وهذه أبقه  
أوهذه زانية وأوهذه  
مخونة (حث ترد  
بأخذها لانه أخبار وهو

تصديق الوصف (و بخلاف  
باطلاق أوهذه المطلقة  
فقلت كذا) حث تطلق  
أمره لانه كنه من أياته  
شرباً فجعل إيجاباً  
لكون صادقاً بخلاف  
الأول رد (القرار  
السكران بطريق  
مخطور) أي يمنع عموم  
(عصم) في كل حق فلو  
أقر بقوله أبقه عليه الحد  
في سكره وفي السرقة  
يقين المسروق كالبطه  
سعدى أئندى في باب  
حد الشرب (الافق)  
ما قبل الرجوع كارد  
(و حد الزنا وشرب  
الخمر) (سكر) بطريق  
مباح كسره مكرها

(قوله فبرث السك) ان لم يكن له وارث أصلاً (قوله أو الباقي) ان كان له وارث لا يستغرق (قوله  
و شرب ثلاثة) عبارة للشرب ثلاثة عن المحط وان كان للثبنت كان النصف لها والنصف للمقره اه  
وان حثي هذا العتيق سعى في جناته لانه لا عقابه له وان حثي عليه يجب أرض العبد وهو كالمال في  
الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح للدفع للاستحقاق اه (قوله أرض العبد) وعليه قد صمدار الاقرار  
بمخف معتد به في حق المحث عليه فنبقى زيادة هذا المسئلة (١) على الستة المتقدمة اتفا (قوله ونحوه) بان كرر  
اليقين أيضاً معروفاً ومنكر (قوله كقوله البرحق الخ) هذا مما يصلح للاخبار ولا يقين جواباً والذي في  
اللدرا بالحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يجعل على الابدال ط (قوله لانه نأه) أي فبما  
عد الاخره والنداء اعلام النادى وحاضره لا يتحقق الوصف (قوله حث ترد) أي لو اشتراها من لم يعلم بها  
الاخبار ثم علم ط (قوله بخلاف الأول) فان السيد لا يتكهن من اثبات هذه الاوصاف فباطل (قوله بطريق)  
متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) له سبق قلم والשוב القصاص فارجع (قوله كالبطه سعدى)  
وعبارته هناك وقال صاحب النهاية ذكر الامام القرطبي ولا يجد السكران بقراره على نفسه ان زنا السرقة لانه  
انها رجوع بطل اقراره لو كن يقين المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حث بقاء عليه في حال سكره  
لانه لا فائدة في التأخير لانه لا عكس الرجوع لانهم من حقوق العباد فانه الاقرار بالمال والطلاق والعناق اه  
ولا يحنى عليك أن قوله لا فائدة في التأخير يجعل بحث ومراجع الفرية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى  
يصوم ثم يحد القذف ثم يحبس حتى يصوم منه الضرب ثم يحد السكر ذكره في المبسوط في معراج القدر بقيد  
بالاقرار لانه لو نفي وسرق في حاله بعد العبد وهو بخلاف الاقرار وكذا في النخبة اه (قوله سقوط القضاء) أي  
فضله أصلاً فان بد من يوم وليلة بخلاف الاغماز (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافساق في زيادة عليها (قوله  
بالرية) فاذ أن أقر العبد الذي في يده ثم شرب يتوان كذبه العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن  
قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعد ومن رد ما أول مرة ليس له القبول بعده اه وتعمم التشايع فيه ولا يخفى أن  
الكلام في الاقرار بالوقف لافي الوقف وفي الاسعاف أيضاً ولو أقر رجلين بارض في يدهما وقف عليهم ما وعلى  
أولادهما ونسبهما ما بداه من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها  
وقفاً على المصدق منهما والنصف الآخر لساكين ولو رجع المنكر إلى التصديق رجعت الغنائه وهذا  
بخلاف ما لو أقر رجلين بارض فكذبه المقره ثم صدقه فاتها لا تصير له مال يقره بها ثانياً والفرق ان الارض المقر  
لوقفها لا تصير ملكاً لأحد بتكذيب المقره فاذ ارجع رجوع اليه والارض المقر بكونها ملكاً ترجع إلى  
مالك المقر بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لافي الوقف وأيضاً الكلام فيما لا يرتد  
ولو قبل القول على ان عبارته الاسعاف على ما في الاشياء والمنع أن المقره ان اردت صدق صرح (قوله قضاء  
العصر) وعذره فبدا الاقرار بالمال احترازاً عن الاقرار به والطلاق والعناق والنسب والولاء فاتها لا ترتد بار  
أما الثلاثة الاول في البرازية قال لآخر انما عطف فترده المقره ثم عاد إلى تصديقه فهو عبد ولا يطل الاقرار بارق

(٦٢) - ابن عابدين (رابع)

(لا يصح رد بل هو كالإعلاء) في سقطة القضاء وتعمم في أحكام الاشياء (المقره  
انما كذا المقر بطل اقراره) لما تقرره ثم رد بارد (الافق) ست على ما هنا تعال الاشياء (الافق) راجح به والنسب وولاء العاقبة (الوقف) في  
الاسعاف ولو وقف على رجل فقبله ثم رد لم يرتد وان رد بعد قبل القبول ارتد (والطلاق والرق) فكذلك الارتد يزاد الميراث بزيادة والنسكاح كخفي  
منفرد فقتضاه البحر وعجابه عمة

(١) قوله على الست الخ فيه أنه لم يذكر السادسة وإنما ذكرها ط حيث قال السادسة باع المبيع ثم أقر أن البيع كان ثلثه صدقه والمسترى  
فله رد على بائعه بالعيب اعجميه

واستثنى ثمة مستثنين من الإبراء وهما إبراء الكفيل لا يرتد وإبراء المدين بدعوقه أو برئى فأما لا يرتد فالمستثنى عشرة فلخصه وفي رواية  
 الوهبانية وثم صدقة فها هم ردة لا يرتد بارو هل يشترط لصحة إبراء المجلس الإبراء من اختلاف الواعضات ما فيه عليه مال من وجهه قبل الرقوالا فلا  
 كإبطال شفعة وطلاق وعقاق لا يقبل (٤٩٠) الرد وهذا ضابطه ليجعل (صالح أحد الورثة أو إبراء إماما) أو قال لم يبق لي

حق من تركه أبى عند  
 الوصى أو قبضت الجسع  
 ويجوز ذلك (تمظهر في)  
 بدوميه من (الترك كشي)  
 لم يكن وقت الصلح  
 وتحققه (تسعى دعوى)  
 حصته منه على الأصح  
 صلح البرازية لا تناقض  
 لحل قوله لم يبق لي حق أبى  
 مما قضته على أن الإبراء

٢ قوله قال تاج  
 الإسلام (الخ) قال شطنا  
 عبارة البرازية أحد  
 الورثة صالح وأبى الخ  
 وحسنه تشكون مساوية  
 لعبارة الخاتمة المارة  
 ويكون الحكم سماع  
 الدعوى حيث لم يكن  
 في العبارة تعيين المأ  
 وحسن أن يصفى قبل  
 عبارة البرازية هذه  
 تحكم بأن ذكر الضمير  
 بعد إبراءه يفرض  
 أنليس هذا الضمير  
 موجود في البرازية ثم  
 يبق قول الشارح  
 يبق لي حق من تركه أبى  
 عند الوصى مشكلا أه  
 ٣ قوله فما في شرح  
 للظوم (الخ) قال شطنا  
 لأحاجة إلى هذا الجمل  
 بل الحكم كذلك ولو  
 كلفت البراءة عامة لاذنابة

بارد كالأبطال بحصول المولى بخلاف الأقرار العين والدين حيث يبطل بارد والطلاق والعقاق لا يبطلان بارد  
 لأنهما لقاطا يتم بالمسقط وحده وأما الإقرار بالنسب وولاية العاقلة ففي شرح المجمع من الولاد وأما الإقرار  
 بالنكاح فلم ير إلا أن أه ونعمامه ذلك (قوله واستثنى ثمة) لأحاجة إلى ذكرهما هنا فانهما المستأمنان  
 فيه ح أى لأن الكلام في الإقرار وما ذكر في الإبراء (قوله مستثنين) حيث قال ثم أعلم أن الإبراء يرتد بار  
 الأبراء إذا قال المدين أبرئى فأبراء فله لا يرتد كإبراء البرازية وكذا إبراء الكفيل لا يرتد بارد فالمستثنى مستثنان  
 كأن قولهم أن الإبراء لا يتوقف على القبول يخرج عن الإبراء عند الصلح بدل الصلح والسلم فله يتوقف على القبول  
 لمصلحة كقائه من قبل السلم (قوله فيها) أى في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لأنهما مسئلة أخرى  
 في أوائل الثلث الثالث من فتاوى الخاتمة كلام طويل في البراءة العامة فراجع وفي الخاتمة وصي المتأنا  
 دفع ما كان في يد من تركه التالى ولي الملت وأشهد الوالى نفسه أنه قبض التركة ولم يبق من تركه والده  
 قليل ولا كثيرا لأقد استوفاه ثم ادعى في بدل الوصى شيئا قال من تركه الوالى وأقام على ذلك بينه وكذا الوارث الوارث  
 أنه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل دين الوالد تسع دعواه قلت وجهه سماعها  
 إقرار الوالد بثمن إبراءه منض معين وكذا إقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس فيما برأه ولو تزلنا للبراءة  
 فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وهانية للشرى لا وفيه نظر لأن عدم حصتها معان أن لا يصير ملكا للدعى عليه  
 والإفاد الدعوى لا تسع كما يأتى في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبارة البرازية قال تاج الإسلام ٢ واحد صالح  
 الورثة أو إبراء إماما ثم ظهر في التركة كشي لم يكن وقت الصلح لا ورواية في حواز الدعوى ولقاتل أن يقول يجوز  
 دعوى حصته فيه وهو الأصح ولقاتل أن يقول لا أه ولشرى لا في رسالة سماها تفصيح الأحكام في الإقرار  
 والإبراء انقاس والعام أجاب فيها بالبراءة العامة من الوارثين مانع من دعوى ثنى سابق عليها عينا أو ديناً  
 عبرات وأغبره وحقق ذلك بأن البراءة ما عامه كالأحق أو لدعوى أو لأخصومة في قبل فلان أو هورى من حق  
 أو لدعوى في علمه أو لا تعلق في علمه أو لا استحق عليه شيئا أو أبرأته من حق أو على قبله وأما خاصة دين خاص  
 كأبرأته من دين كذا أو عام كأبرأته على قبله فيبرأه من كل دين العين وأما خاصة عين فتصح لثنى النسيان  
 لا لدعوى في دعوى ما على الخاطب وغيره وإن كان عن دعواه فهو صحيح ثم إن الإبراء لشخص مجهول لا يصح  
 وإن معلوم صح ولو مجهول فقوله قبضت تركته مورى كاهل من لي علمه من أو دين فهو مورى ليس إبراء عام ولا  
 خاص بل هو إقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحط قال لا دى على أحد ثم ادعى على رجل دين باصاح احتمال  
 وجوبه بعد الإقرار وفيه أيضا قوله هورى على ما عندنا من أخبار عن ثبوت البراءة لا لانشاء وفي الخلاصة لاحق لي  
 قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة وأجارة وحنابة وحده أه وفي الأصل فلا بدعى إرائنا لكفالة نفس أو مال  
 ولادينا ومضاربه أو تبركته أو دبعة أو ميراثا أو دارا أو عبدا أو شيئا حادنا (٢) بعد الإبراء أه (٣) خافى  
 شرح المظلوم عن المحط إبراء أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر ولا تسع دعواه وإن أقر وبالتركة أمروا  
 بالرد عليه أه ظاهر فبأنه لا يمكن البراءة نظاما لمصلحة ولم استند كراهة أو إبراء عام أقر بعده لمال المأ  
 منه لا يعود بدعوقه وفي المادية قال دوالد ليس هذا إلى وليس ملكي لاحق لي فيه ويجوز ذلك لأننا نزع له  
 حنثا ثم أعاده أصدق قال الدهوى فالقول له لأن الإقرار بالمجهول باطل والتناقص أنما عمت إذ ضمن إبطال  
 حق على أحد أه ومثله في القبض وخزانة المفتين فهذا علل الفرق بين إبراءك لاحق لي قبلك وبين قبض  
 تركته مورى أو كل من لي علمه دين فهو مورى ولم يخاطب معينا وعلت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن إبراء  
 الوارث وإن أبراء إماما لا يمنع من دعوى شي من التركة وأما عبارة البرازية التى أتى قد منها فافصلها معروا إلى

ما في البراءة العامة منع الدعوى في الاعيان لكن لا يصير العين هامة للبرأ فلو أقر بها مؤمر بالدفع بخلاف الدين فإنه  
 على البراءة فلا يؤمر بالدفع أو أقر ومنع المأ من الدعوى لا ينافى أمر المقر بالدفع الأثرى أن من منع من سماع الدعوى لطول المدعى أو قصر حظه  
 بالدعى فإنه يؤمر بالدفع أه (٢) قوله أو شيئا من الأشياء حادنا الخ لعله الأشياء حادنا أه مختصر

عن الاعيان بأطل وخشنة

قالو جميعه صفة البراءة

كأفاده ابن الشحنة

واعتده الشربلاني

وسحقته في الصلح (أخر)

رجل (عالم في سنن

وأشهد عليه) به (ثم ادعى

ان بعض هذا المال)

المقر به (قرض وبعضه

رباعله فان أقام على ذلك

بنه تقبل) وان كان

متقاضا لا تعلم انه

مضطر لهذا القرار

شرح وهابية قلت

وحرشايحه الشربلاني

انه لا يبقى هذا القرض لانه

لا عدل ان أقر غايته ان

يقال بأنه يحلف المقره

على قول أبي يوسف المختار

للقضوي في هذه ويحويها

اه قلت وفي جزم المستف

فمن أقر قدير (أقر بعد

الدخول) من هنالي

كتاب الصلح ثابت في نسخ

المستن ساقط من نسخ

الشرح (اه ملحقا قبل

الدخول رنسه مهز)

بالدخول (وتنصف)

بأقرار (أقر المشروط له

الربيع) أو بعضه (اه)

أخبر في القصر يستحقه

فلان دونه صم) وشط

حقه بكتاب الوقت

تخلله (ولو خفلة له)

أو أشطه لألا حد (لربيع

وكذا

(٣ قوله في حال فيه

ان المراد بقى الغد في

قوله أي لا عند حصول

لأن كان سرحوا تأمل اه)

الحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقبل الإبراء كونه لعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع الصلح المذكور في التورق والتمسح مع البراءة العامة لعين فلا يصح أن يقال فيه لا روية فيه كلف وقد قال قاضيتان اتفقتا الروايات على أنه لا تسع الدعوى بعده إلا ما ساد وان كان المراد به الصلح والبراءة بمصوقه فبقت تركه مورد في لم يبق في فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لا روية فيه أيضا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى نسي السداد المقر بان لأماله في هذا العين عند عدم المنازع والذي يراهي أن المراد من تلك العبارة الإبراء لعين معين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به العين وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبني لما في المحيط عن الميسر والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالحانية والصلصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها لسه وأما ما في الاشياء والصر عن القضاة في الزوجان وأبرأ كل صاحب من جميع الدعاوى والزوج أعان قاضية لا تبرا المرافعة بالدعوى لأن الإبراء انما يصر في المادون لا الاعيان اه فمحول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتهما من جميع الدعاوى بحالي عليهما يخص بالدين فقط لكونه مقيدا بحالي عليهما وبذلك العسل ولو يرق على ظاهره فلا يعدل عن كلام الميسر والمحيط وكافي الحاكم المصريح به يوم البراءة لكل من أبرأ ابراء ما في القضاة اه هنا حاصل ما ذكره الشربلاني في رسالته وهي قري من كراسين وقد أكثر فهمان النقول في أراد الزيادة فليجمع لها به علم انه ما كان ينبغي للصنف أن يذكر ما في التزانية متناوفا ما سمي آخر الصلح فليس فيه ابراء ما قد يبر وانظر شرح المتن في الصلح (قوله عن الاعيان) ساقى الكلام على ذلك في الصلح (قوله في الصلح) أي في آخره (قوله أقر رجل) تقدمت المسئلة متناوفا بتفرقات القضاء (قوله شرح وهابية) وبه أفتى في الحامدية والخير من الدعوى (قوله لا عدل ان أقر غايته) فيه ان اضطراره الى هذا القرار قد حصل له لا فائدة في دعواه ان بعض المقر به لا يحلف المقر به ناعلى أن الثاني الذي ادعى أنه أقر كذا يحلف المقر به وهذا المسئلة من أقرها فلا يقال في هذه ويحويها ولقد أبعد من حل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كافي هذه المسئلة كما مر قبل الاستثناء (قوله ان يقال الخ) ولأنه لا يفتى على قول الامام لانه يقول بلزوم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل وعند هلمان وصل قبل والأفلا ولقطة ثم يقبل الفصل فلا يقبل اتفاقا شربلانية (قوله وبصرم) أي بقول أبي يوسف (قوله في آخر) وفي نسخة في صامر وعليها فاه من قبيل الاستثناء (قوله من نسخ الشرح) أي المنع (قوله انه يستحقه) فيحل بالمصادقة على الاستحقاق وأن خالف كتاب الوقت لكن في حق المقر غايته الى آخر ما عرفت في الوقت (قوله وضبط حقه) الظاهر أن المراد سقوطه ظاهرا فانما يكن مطابقا للواقع لا محل للقره أخذه ثم ان هذا السقوط مادام حيا فانما تطل على ما شرط الواقف قال السخاوي في مجموعته وفي الخصاف قال المقر له بالعلة عشر سنوات من اليوم زيد فان مضى وجبت للقره فان مات المقر له والقرو قبل منتهى جمع العلة على شرط الواقف فكانه خرج بطلان المادقة بعض المسئلة أو موت المقر وفي الخصاف أيضا حل وقت على زيد وولده لمسا كين فأقر زيد به وبأنه على بكر ثم نكر ما شرط بطلان اقراره بكر وفي الحامدية ان اذا تصادق جماعة الوقت ثم مات أحدهم عن وليه قبل بطلان مصادقة المستحق حقه الجواب ثم ويظهر من هذا أن من منع عن استحقاقه عنى المدة الطويلة اذا مات فولده يأخذها ما شرطه الواقف لانه التبرك لا يزى على صريح المصادقة ولان الولد لم يتكلم من أبيه وانما يتكلم من الواقف اه (قوله ولو جعله الخ) وفي اقرار الاسماعيليين عرفت بان فلا ناسحق ربع ما يخصه من وقف كذا في منسوبة محققين أنهم اقتضت منه مسلفا معلوما فاجاب بأنه باطل لانه يقع الاستحقاق المندوم وقت الاقرار بالبلغ للممن والمطلق قوله لا أقر المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صم ولو جعله لغيره لم يصح تقضى بطلانه فان الاقرار ببعض معاوضة اه ملصقا وفي الخصاف فان كان الواقف جعل أرضه وقفه على زيد ثم منعه بعدد على الساكن فأقر زيد بهذا الاقرار يعني بقوله جعلها وقفا وعلى هذا الرجل شاركه الرجل في العلة أبدا

المشروط له النظر على هذا) كما هو في الوقف وكذا في الاشياء وما هو في الساقط لا يعود فراجعهم (التقصير المرفوع إلى القاضي لا يؤخذ  
 رافعا عما كان فيها من اقرار وتناقص) لما قد منافي القضاء ما لا يؤخذ بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا (قال له على الفيق على ارفيما  
 أعلم أو حسب أو أثنى لا شيء عليه) خلافا لما في الأول (٤٩٣) قلنا هي للثقل عرفا نعم لو قال قد علمت لزمت اتفاقا (قال غصبة النما) من فلان ثم  
 قال تناعشوا أنفسي مثلا (وإدعى (٤٩٣) الغاصب) كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط ذلك من نسخ الشرح وصوابه وإدعى

الطالب كما عني به في  
 الجميع وقال شراحه أي  
 المصوب منه (أنه هو  
 وحده) غصبا (لزمه  
 الالف كلها) وألزمه  
 زفر بعشر هاتفا هذا  
 الضمير يستعمل في  
 الواحد والظاهر أنه خبر  
 بفعله دون غيره فيكون  
 قوله كعاشرة رجوعا  
 فلا يصح نعم لو قال غصبة  
 كعاشرة تنافا لأنه  
 لا يستعمل في الواحد  
 (قال) رجل (أوصى  
 أبي بثلاث ماله فزبدل  
 لغيره بل ليكره فالثالث  
 الأول وليس لغيره) و  
 وقال زفر لكل ثلثه  
 وليس للابن شيء قلنا  
 نفذا الوصية في الثلث وقد  
 أقر به الأول فاستحقته  
 فلم يصح رجوعه بعد ذلك  
 لثانيها بخلاف الدين  
 لتناقص من ذلك الكل  
 من الجميع (فروع)  
 أقر بشي ثم ادعى ابتلا  
 لم يقبل الا اذا أقر  
 بالطلاق بناء على افتاء  
 ألقى ثم تبين عدم  
 الوقوع لم يقع يعني ديانة  
 قسمة \* اقرار المكره  
 باطل الا اذا أقر بالسارق

ما كان حيا فان مات زيد كانت للساكن ولم يصدق زيد عليهم وان مات المقر له وزيد الحية فالنصف الذي  
 أقر به زيد للساكن والتفضل زيد فاذا ماتت صارت الغلة كلها للساكن وكذا لو أقر بأنها على هذا الرجل  
 وحده فالغلة كلها للرجل مادام زيد المقر حيا فان مات فللساكن ولا يصدق عليهم وانما يصدق على ابطال  
 حق نفسه مادام حيا اه ملخصا ويظهر من هذا أن المصادقة على الاستحقاق تبطل موت المقر لزوم الضرر  
 على من بعده ولا تبطل موت المقر له علما بقرار المقر على نفسه بقى ما لو أقر جماعة مستحقون كثلثة اخوة مثلا  
 موقوف عليهم سوى قصد قوا على أن زيد منهم يصدق النصف فاذا مات زيد تبقى المصادقة وان مات المقر  
 تبطل وان مات أحد هاتين تبطل في حصته فقط والذي يكثر وقوعه في زماننا المصادقة في النظر والذي يقتضيه  
 النظر بطلانها بموت كل منهما ويرجع التوجيه إلى القاضي هذا ما ظهر لنا فتأمل (قوله كذا في نسخ المتن)  
 أي بعضها وفي بعض نسخ المتن المصوب منه (قوله من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المرض (قوله بناء  
 على اتمام المفق) وفي البرازية تطلق وقوع الثلاث باقيا من ليس بأهل فامر الكاتب بصلح الطلاق فكسبتم  
 افتاء عالم بعدم الوقوع أن يعود إلى الديانة لكن القاضي لا يصدق بصلح الصلح سائحا (قوله بشي  
 محال) كالأقر له بارش يده التي قطعها جسمائة درهم ويده جسمائة درهم لا يذم بشي كما في حمل التنازعة وعلى  
 هذا أفتى بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو اقر وهو أذن من القرض الشرعي لكونه محالا لشرع لا  
 بد من كونه محالا من كل وجه والا فلا أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرض أقرضته وأمن بمن يبيع باعتبه  
 صح اقراره كما في أشباهه ملخصا (قوله وبالدين) قيده لان اقراره بالدين بعد الإبراء العام صحيح مع أنه  
 يبرأ من الاعيان في الإبراء العام كما صرح به في الاشياء وتحقيق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الإبراء العام  
 (قوله بعد هاته على الرثبة) قال في البرازية يوقف المحط وحسب المهر منه ثم قال شهد أن على أي مهور  
 كذا المختار عند الفقيه أن اقراره حائز وعليه السد كور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بقبولها والاشبهان  
 لا يصح ولا تجعل زبادة غير قسدا يذم عن الجوى برهن أنه أراي عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا أنه أقر  
 في المال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه أراي وقلت الإبراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الإقرار  
 ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد الإبراء ثم يرد فيسب المال عليه بخلاف قوله اذ لا يرد بالرد بعد ما ع  
 الفصولين لكن كلامنا في الأبراء من الدين وهذا في الأبراء من الدعوى وفي الرابع والعشرين من التنازعات  
 ولو قال أراي أنك على علي ألف قد صدقت فهو برى واستحسانا لا حتى في هذه الدار فقال كان  
 السدس فاشترتها منك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار أو برئت منه البتة  
 أو أقرت بك فقال الآخر اشترتها منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العاقبة لو قال لاحق  
 لي قبيل ري من كل عيب ودون وعلى هذا القول فلا يبرى عما عليه دخل المضمون والامانة ولو قال هو بري ما  
 لي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو بري عما عليه عند فهو بري من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ عن  
 المضمون ولو ادعى الطالب الحق بعد ذلك وأقام بيته فإن كان رتب بعد الإبراء تمتع دعواه وتقبل بيته وان لم  
 يورخ فالقاضي أن يسمع وحل على حق وجب به دعا وفي الاستحسان لا تقبل بيشتم (قوله ذكره المصنف في  
 تناوبه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ابرأ رجل منهما بعد الإبراء أقر أن في ذمته مبلغا  
 معين لا سرقه لم يذم بذلك أم لا أجاب اذا أقر بالدين بعد الإبراء منه لم يذم كما في الفوائد الزبانية نقلنا عن

مكرها فاقى بعضهم بحصة طهرية \* اقرار بشي محال وبالدين بعد الإبراء باطل ولو جهر بعد هاته على التنازعية  
 الاشبه ثم لو ادعى دين سبب حادث بعد الإبراء العام وأنه أقر به لم يذم كره المصنف في تناوبه  
 (٢) قول الشارح في الأول أي الشق الأول وهو قوله في على أو فيما أعلم وهو أحسن من تفسيره في على فقط اذا لفرق بينه وبين فيما  
 أعلم اه (٣) قوله جسمائة درهم صوابه جسمائة دينار اه من هاشم

قلت ومفادانه لو أقر ببقاء الدين أيضا حكمه كالأول وهي واقعة الفتوى فتأمل \* الفعل في المرض أحسن من فعل العصاة لأن مسألة إسناده  
التأخر النظر لغیره بلا شرطه بل شرطه فيه صحيح في المرض لأن الله تعالى وعامه في الأشياء وفي الوهيانية (٩٣) اقر به المثل في ضعف موته \* فبنته

الاهباب من قبل تهديد  
واسناد يسع فيه الصحة  
قبل \* وفي القبض من  
ثلاث التراتيق وليس  
بلا تشهد مقرأته  
\* ولو قال لا تخبر غفاب  
يسطر ومن قال ملكي  
ذا اذا كان منسباً  
\* ومن قال هذا ملكي  
فهو مظهر ومن قال  
لا دعوى لي اليوم عندنا  
\* فإدعى من يعلمها  
فذكر

التأخرانته نعم إذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الإبراء لعلم وأنه أقرب بلزمه اه وانظر ما في إقرار تعارض  
الدينات فانما القصد الذي (قوله قلت ومفادانه) أي فساد قصد الزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أقر ببقاء  
الدين أي بأن قال ما أرا في نفسه أن قد تفرق بين هذا وبين قوله السابق والدين بعد الإبراء عنه أنه قال  
هناك بعد الإبراء فلان علي كذا تامل (قوله بقاء الدين) أي بعد الإبراء العام (قوله كالأول) أي الإقرار  
بالدين بعد الإبراء عنه (قوله ثمة) اسم كتاب (قوله اقر به المثل) فبنته اذ لو كان الإقرار بأن يضمنه لم يصح  
(قوله الاجاب) أي لو أقامت الورثة الدين عنه ومنه الإبراء كحقه ما من الشخصية (قوله من قبل تهديد) أي في  
حالة الخصمان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الإقرار  
بعد الهبة لاحتمال أنه أباها ثم تزوجها على المهر المذکور في هذه المسئلة كذا قيل وفيه أن الاحتمال وجود  
نعم (قوله واسناد) قال في المنتقى لو أقر في المرض الذي مات فيه أه ما ع هذا العبد من فلان في حياته وقض الثمن  
وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في السلم ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث هذه مسألة التنظيم الآله  
أغسل فيه قد تصدق المشتري ابن الشخصية مذني وقد منافع نحو حصة أو راقع نور العين كالأمر أجمعه  
(قوله فبنته) أي في ضعف الموت (قوله من ثلث التراتيق) أي المراتب (قوله تشهد) ما كان المال المهملة  
(قوله نعت) بفتح النون والعين ورفع الباء المشددة (قوله نفخ) برفع الخاء واسكان اللام قال المقدسي  
ذكر محمد أن قوله لا تخبر غفاب لأن علي ألفا فقرأ وزعم السرخسي فيه روايتين ما حكى (قوله منشأ)  
أي كان هبة (قوله مظهر) بضم الميم أي مظهر

\*( كتاب الصلح ) \*

\*( كتاب الصلح ) \*  
مناسبتة أن أنكار المضر  
سبب الخصومة المستدعية  
الصلح (هو لغتاً قسم  
من المصالحة وشرطها  
(عقد يرفع النزاع)  
ويقطع الخصومة  
(وركنها الإيجاب) مطلقاً  
(والقبول) فيما يتعين  
أما فيما لا يتعين كالدرهم  
فبنته بلا قبول عنائه  
وسمي بالصلح والعقل  
لأنه يرفع النزاع  
من مضي ما دون أن  
عمرى صلحه عن ضرره  
بين (من عقد  
ما دون وكتاب) لوفيه  
نفع (و) شرطه أيضاً  
(كون المصلح عليه  
معلوم أن كان يحتاج

(قوله مطلقاً) فيما يتعين وفيما لا يتعين. (قوله بلا قبول) لأنه اسقاط وسعي مقرباً (قوله وشرطها) الخ  
وشرطه أيضاً قبض بده أن كان ديناً بين واللا كما سأل في مسائل شي آخر الكتاب فراجعوا وخصص في الدرر  
هنا (قوله صلح من مضي الخ) وكذا غنصه بأن مصلح أووعن داره وقد اتفعا ما دعو أوأمأ البرهان (قوله لوفيه  
نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما ذالم يكن فيه نفع ولا ضرراً وكان فيه ضرر غيرين ط  
(قوله معلوماً) قال في جامع الفصولين على البسوط الصلح على خمسة أوجه \* صلح على دراهم أو دنائير أو فلفس  
فحتاج إلى ذكر القدر \* الثاني على براء أو كيلي أو زوني بمال لا حله ولا مؤنة فحتاج إلى ذكر قدر وصفه إذا  
يكون جديداً أو وسطاً أو رديشاً فلا بد من بيانه الثالث على كيلي أو زوني بماله حبل ومؤنة فحتاج إلى ذكر  
قدر وصفه ومكان تسليبه عند أبي حنيفة كافي السلم \* الرابع صلح على ثوب فحتاج إلى ذكر قدر وصفه وأجل  
إذا الثوب لا يكون ديناً إلا في السلم وهو عرف مؤجلاً الخامس صلح على حيوان لا يجوز أبعثه إذا الصلح من  
التجارة والحيوان لا يصلح ديناً فيها اه (قوله القبض) بخلاف ما لا يحتاج إلى قبضه مثل أن يدعى حقايق دار  
رجل وادعى المدعي عليه حقايق أرض بيد المدعي فاضطلمه على ترك الدعوى حاز (قوله والتعزير) أي إذا  
كان حقا (٣) للعبد كالأجنبي ح (قوله أو مجهولاً) أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج إلى التسليم كترك  
الدعوى مثلاً بخلاف ما لو كان عن تسليم المدعي وفي جامع الفصولين ادعى عليه ما لا معلوماً فصلحه على ألف  
درهم وقض بدل الصلح وذكر في آخر الصلح وأبرأ المدعي عن جميع دعاواه وخصوماته أبرأه جميعاً عما نقل لم  
يصح الصلح له إذ لم يترك المال للمدعي فيقول لا بد من بيانه لعل أن هذا الصلح وقع معاوضة أو اسقاطاً أو وقع  
صرفاً شرطه التقاض في المجلس أو لا وقد ذكر في بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال  
لا يمكن القول بجهة الصلح وأما الإبراء فقد حصل على خيل الموم فلا تسمع دعوى المدعي بعين لبراء العام  
للاصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظروا كتبنا من الفتى أو آخر خيار الصلح (قوله حتى شفقه)

القبض كون (المصلح عنه حقايق لا يعتاض عنه ولو) كان (غير مال كالقصاص والتعزير معلوماً كان) المصلح عنه (أو مجهولاً  
لا) يصح (أو) المصلح عنه (أو لا يعتاض عنه) بوجهه (حتى شفقه) جديداً وقفاً (بغض) أو يظل به الأول

(قوله إذا كان حقا للعبد) أما إذا كان حقا لله تعالى فعليه في أجنبته فالتأخر علم جهة المصلح عنه وخبره اه ط

والثالث وكذا الثاني لو قيل الرفع للحاكم لاحد زنا وشرب مطلقا او طلب الصلح كافي عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به مالا يتعين بالتعيين كالديارهم والذنانير وطلب الصلح على ذلك انه اسقاط للعض وهو يرسلط (وان كان بما يتعين) بالتعيين (فلا بد من قبول المدعي عليه) لانه كالبيع بجر (٤٩٤) (وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى) ووقوع الملك في مصالح عليه وعنه لو مقر (ارهو)

صحيح مع اقرار او سكوت  
أو انكار (فالاول) حكمه  
(كبيع) ان وقع عن مال  
(عالم) وحيث (فجبري  
فيه) أحكام البيع  
كلا الشفعة والردع  
وخيار ربه وشرا وبفسده  
جهاة البذل المصالح  
عليه لاحالة المصالح  
عنه لانه يسقط وتشرط  
القدرة على تسليم  
البذل (وما استحق من  
المدعي) أي المصالح عنه  
(يرد المدعي حصته من  
العوض) أي البذل  
ان كلا فكل أو بعضا  
فبعضا (وما استحق  
من البذل يربع  
المدعي) (محض من  
المدعي) كما كرنا  
لانه معاوضة وهذا  
حكمها (و) حكمه  
(كأجره) ان وقع (الصلح)  
(عن مال غنعة) بخدمه  
عبد وسكنى دار فشرط  
الذوق فيه ان  
احتج اليه والا لا  
كسعت ثوب (ويطلب  
عموت أحدهما وهلاك  
أهل في المدة) وكذلك  
وقع عن غنعة عال أو  
غنعة عن جنس آخر  
ان كان لانه حكم الاحارة  
(والاخبر ان) أي  
الصلح بسكوت أو انكار

أذهو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لاقبلة فلا يجوز أخذ المال في مقابلته (قوله والثالث) هو إحدى  
الراشدين وما بقي كما في الشرع لانه عن الصغرى أما بطلان الاول فروا بقوله واحدة كأنها باضع الصغرى  
(قوله الحاكم) ظاهره أنه بطل بالصلح أصلا وهو الذي في الشرع لانه عن فاضل خان فانه قال بطل الصلح  
وسقط الحدان كل قبل أن يرفع إلى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق أنه انما سقط بالعقل لعدم  
الطلب حتى لو عاد وطلب حدا لأن يحمل ما في الثانية على أنه لم يطلب بعد (قوله مطلقا) قبل أن يرفع وبعبه  
(قوله وطلب الصلح) وأغل طلب مستتر فيه والصلح مقعوله ولا حاجة اليه لانه تكرار مع ما في المتن (قوله على  
ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالسقط) هذا بقدر أنه لا يشترط الطلب كالأشترط القول ط (قوله  
وحكمه وقوع الخ) قال في الصر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا  
أو منكرا وفي المصالح عنه وقوع الملك للمدعي عليه ان كان محاللا بمحتمل التملك كالمال وكان المدعي عليه مقرا  
به وان كان محاللا بمحتمل التملك كالفقاص فالحكم وقوع البراءة كما إذا كان منكرا مطلقا (قوله ووقوع الملك)  
أي للمدعي أو للمدعي عليه (قوله عليه) أي مطلقا ومنكرا (قوله كبيع) أي فجبري فيه أحكام  
البيع في نظر ان وقع على خلاف جنس المدعي فهو بيع وشراء كذا كرهنا وان وقع على جنسه فان كان  
بأقل من المدعي فهو حوط وإبراء وان كان مثله فهو قبض واستيفاء وان كان أكثر منه فهو قبض وربا اه  
من الزلي رمي قال في الصر اعتبر به ان كان على خلاف الجنس الآتي مستلثين وعما فيه (قوله فجبري فيه)  
أي في هذا الصلح من فسخ المصالح عنه والمصالح عليه حتى لو صالح عن دار بذار وحقت فيها الشفعة ط (قوله  
وتشرط) في موضع التعليل لقوله وبفسده جهاة البذل (قوله من المدعي) بالنسبة للفعول (قوله ان كلا الخ)  
أشار إلى ان من يباينة أو تبعضية وكل مراد تأمل (قوله كذا كرنا) أي ان كلا فكل أو بعضا فبعضا (قوله  
لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان مثله ربيع عنه أو قريبا في قيمته ولا يفسد العقد  
(فرع) قال في البرازة توفي ظم الفقه أخنصار قاضن دار غره فأراد دفعه إلى صاحب المال فدفع له السارق  
مالا على أن يكف عنه يبطل ويرد البذل إلى السارق لان ما سبق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب الشفعة بربى  
من الخصومة باخذ المال وحد السرعة لا يثبت من غير خصومة وبصر الصلح اه وفيها أيضا أنهم بسرقة وجب  
فصلح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الزالى قضى الدعوى لان الغالب انه حبس فلما وان  
في حبس القاضي لا تصح لان الغالب أنه حبس بحق اه (قوله ان احتج اليه) كسكنى دار (قوله غوث  
أحدهما) أي ان عقدها لنفسه بجر (قوله وهلاك الحل) أي قبل الاستفاء وعما فيه في الصر (قوله لو وقع)  
كان ينبغي ذكره قبل قوله فشرط الذوق فيه (قوله عن منقعة) يعني أنه يصح الصلح فلا داعي مجرى في دار أو  
مسلا على سطح أو ثمر باقي نهر فأقر أو أنكر ثم صالحه على شيء معلوم حاز كما في التمسك على شرح ملحق كذا  
في الهامش (قوله عن جنس آخر) بخدمه عددين سكنى دار (قوله في حق المدعي) فطل الصلح على ديارهم  
بعد دعوى ديارهم أذا فتر فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعني إذا دعى رجل على آخر داره فسكت الآخر  
وانكر فصالح عنها بدفع شيء لم يحب الشفعة لانه يزعم أنه يستحق الدار الملوكة على نفسه بهذا الصلح وبدفع  
خصوصا للمدعي عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعي بالزعم من أديار ضافي بدرجل بالارث من أبيهما  
فيحدو البذل فصالحه أحدهما على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عين في زعم  
المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت الشر ملحق الشركة بالشركة (قوله في روبا بقرن أي يوسف)  
لأنه يشار في المائة حانية لمخصا (قوله ونجيب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا

(معاوضة في حق المدعي وفداء عين وقطع نزاع في حق الآخر) وحيث (فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت  
أو انكار لكن للشفع أن يقوم مقام المدعي فبذل بحجة وان كان للمدعي ينه أفاها للشفع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقاة اظنه فيين  
أن الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له ينه لطلب المدعي عليه فكل شرع لانه (ونجيب في صلح) وقع (عليها)

(٣) قدسطين في هذا المؤلف كلام بعد أي فكر كسبه يباح اليه موضع في ما في الثانية اه من هابش الاصل قد وقضاه وقله الحمد كسبه

تأجيلهما) أو إقراره بأن المدعى يأخذها من المال فواخذ برعهم (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالتصوية فيه) فيستأجر المستحق لخلو العوض عن الغرض (وما استحق من البذل ربح إلى الدعوى في كل (٤٩٥) أو بعضه) هذا إذا لم ينع الصلح بلفظ

البيع فإن وقع به رجع  
بالمدعى نفسه لا بالدعوى  
لأن إقدامه على البايعة  
إقرار بالملكية عيني  
وغيره (وهذا البذل)  
كألا أو بعضا (قبل  
القبول) أي المدعى  
(كاستحقاقه) كذلك  
(في الفصلين) أي مع  
إقراره أو سكوت وانكار  
وهذا أو البذل بما  
يتعين والألم يطل  
بل يرجع غشله عيني  
(صلح عن) كذا نسخ  
المعز والشرع وصوابه  
على (بعض ما يدعيه)  
أي عن يدعيها لجوازه  
في الدين كاستحقاقه  
ادعى عليه دأرا فصله  
على بيت معلوم منها فلو  
من غير هاضم فتهتاني  
(بوجه) لأن ما تضمن  
عن حقه وأبرأه  
السابق والأبراء عن  
الأعيان ما طلق تهتاني  
وحيله فحتمه ما ذكره  
بقوله (الابن رافعي)  
آخر كسب ودرهم في  
البذل (فيصير ذلك  
عوضا عن حقه فيما بقي  
(أو) يلحق به (الأبراء  
عن دعوى الباقي) لكن  
ظاهر الرواية العصة  
مطلقا بشرط إزالة ومشي

(قوله بأحدهما) أي الانكار والسكوت (قوله خلو) على قوله رد المدعى حصته (قوله رجع) أي المدعى  
(قوله إلى الدعوى) إلا إذا كان عملا يتعين بالتسليم وهو من جنس المدعى به فيتم رجع على ما استحق  
ولا يطل الصلح كالأدعي ألفا فاصلحه على مائة وقضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح  
بمصادره أو قبله كالوجدها مستوقفاً وبنهره بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالأبراء هذا إذا استحق بعد  
الافتراق فإن الصلح بطل وإن كان قبله رجع غشله ولا يطل الصلح كالفلوس بحر (قوله رجع إلى الدعوى)  
الإذا كان المصلح عنه عملاً قبل النقص فانه يرجع بقيمة المصلح عليه كالقصاص والعق والنكاح  
والخلع كإتي الشايع الجامع الكثير وعام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كل) إن استحق كل العوض  
(قوله أو بعضه) إن استحق بعضه (قوله لأن إقدامه) أي المدعى عليه (قوله بالملكية) أي المدعى بخلاف  
الصلح لأنه لم يوجده منه ما يدل على أنه أقر بالملكية إذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فرجع  
بالمدعى أو بالدعوى درم متقى كذا في الهامش (قوله كذلك) أي كالأبراء أو بعضا (قوله بعض ما يدعيه) أي وهو  
قائم أو ياتي حكم ما إذا كان حاله كاعتقوله للماتن والصلح عن المقصوب الهالك وقال القهستاني لأن المدعى  
بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبرأه الباقي والأبراء عن الأعيان باطل اه مدني (قوله أو بطلن) منسوب  
بأن مثل أو برل (قوله عن دعوى الباقي) قد لا أبرأه عن دعواه لأن الأبراء عنه غير صحيح كذا في الميسوط  
إن ملك بأن يقول برئت عنها أو عن خصوصيتها أو عن دعوى هذا ما لا رافلا تسمع دعواه ولا يثبتها أو ما لو قال  
أبرأك عنها أو عن خصوصيتها فانه باطل وله أن يخص كقولك لمن يسلم عذرتك عنه فانه برأ أو قال  
أبرأك لأنه إنما أبرأه عن ضمانه كإتي الشايع من أحكام الدين قلت فخر قواي برأك ورثا وأنا  
بري لا ضامفك البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأك لأنه خطاب إليها حقه خاصة غيره كإتي حاشيتها معزياً  
بإوليوية شرح المتقي وفي الصبر الأبراء كان على وجه الانشاء وإن كان عن العين بطل من حيث الدعوى فله  
الدعوى بها على مخاطب وغيره يوصف من حيث نفى الضمان فإن كان عن دعواه فإن أضاف الأبراء إلى  
المخاطب كالأبراء عن هذه الدار أو عن خصوصيتها فها رجع دعواي فيها لتسمع دعواه على المخاطب فقط وإن  
أضافها لنفسه كقوله برئت عنها أو أبرأه فلا تسمع مطلقا هذا الوعى طر في الخصوص أي عن خصوصية  
قوله على الجميع فله الدعوى على المخاطب وغيره كالإبراء عن جرم الدعوى وله أعيان فاقطعه الدعوى  
بها لأنه ينصرف إلى الدين ولا أعيان وأما إذا كان على وجه الأخبار كقوله هوري عملي قبله فهو صحيح  
مناول الدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا المالك في هذه العين ذكر في الميسوط المحيط فعلم أن قوله  
لا استحق قبله خطأ مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لمافي الميسوط لا حق في قبله يشمل كل عين  
زبد فلو ادعى حقاً لم يسمع ما لم يثبت هو أنه بعد البراءة اه مافي الجرم لخصا وقوله بعد البراءة يثبت أن قوله  
لا حق لي به عام لا إقرار (قوله مطلقاً) أي سواء وجد أحد الأمرين أو لم يوجد فلا تسمع دعوى الباقي ح  
(قوله وقوله) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لا على ظاهر الرواية فإذا تعرض للأبراء فهاضما ما تضمنه  
الصلح إسقاط الباقي لا إقراره فاهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عارة القهستاني بحسب إسقاط لفظ دعوى  
بقرينة الاستدراك الآتي ونقل الجوى عن حواشي مصدر الشرع ليعلم معنى قولنا البراءة عن الأعيان  
لأصح أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأن يبي المدعى على دعواه الخ أو السوء وهذا أوضح مما  
هنا قال السعالي والأحسن أن يقال الأبراء عن الأعيان باطل ديانة لأقضاء قال في الهامش وعبارته في شرح  
المتقى معناه أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأنه يبي دعواه بل تسقط في الحكم كالصلح عن بعض  
الدين فانه إنما أبرأه عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو تظفر به أخذت ذكره القهستاني والبرجسدي وغيرهما  
وأما الأبراء عن دعوى الأعيان فيصير اه مافي الهامش وهو محال فبطلت له عين شرح المتقى آ تفارق  
الخلاصة أبرأك عن هذه الدار أو عن خصوصيتها فها رجع دعواي فيها فهذا كله باطل حتى ولو ادعى بعده

غلبه في الاختيار وعزاه في العزيمة لقرآنه وفي الخلافة لشيوخ الإسلام وجعل مافي القدر وأه من سماعة وقوله أبرأه عن الأعيان  
باطل معناه بطل الأبراء عن دعوى الأعيان ولم يصير ملكاً للمدعى عليه وإن لو تظفر بذلك الأعيان حله أخذه لكن لا تسمع دعواه في الحكم

وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَى بَعْضِ الدِّينِ (٤٩٦) فَيُصَحِّحُ وَيُرَاعَى دَعْوَى الْبَاقِي أَيِ قِضَاءِ لَا دِيَانَةَ فَلِذَا الْوُفْقُ بِهِ أَخَذَهُ قَهْصَتَانِي وَتَحَامَلِي

أحكام الدين من الإباحة  
وقد حققته في شرح  
المتن (وصح الصلح  
عن دعوى المال  
مطلقاً) ولو باقراً أو  
منفعة (و عن دعوى  
المنفعة) ولو بمنفعة  
عن جنس آخر  
(و عن دعوى الرق  
وكان عقداً على مال)  
وثبت الإلزام باقراً  
والإلزام بالبينة در وقت  
ولا يعود بالبينة فرقاً  
وكذا في كل موضع لا يستحق  
بينة بعد الصلح لا يستحق  
المدعي لانه يأخذ بالذل  
بإختياره نزل باعتنا فخصه  
(و عن دعوى الزرع  
النساج) على غير  
مزدوجة (وكان خلافاً)  
ولا يطالب بمطالبة ولا  
له التزج لعدم الدعوى  
ولو ادعت المرأة فخصه  
لم يصح وفاة ونفاة ودر  
مطلق ومصحفه في الخبر  
والاختصار وصح الصحة  
في درر الكمار (وأن قتل  
العبد المأذون له رجلاً  
عبد الميرز صالحه عن  
نفسه) لأنه ليس بمن  
تجارة فلم يلزم المولى  
لكن يسقطه القود  
و يؤخذ بالبدل بعد  
عقده (وأن قتل عبده  
أي المأذون رجلاً  
عمداً وصالحه) المأذون  
(عنه حاز) لأنه من  
تجارته والمالك كالم

تسعى ولو أقام بينه تقبل اه تأمل **(قوله وأما الصلح)** مقابل قوله أى عين بدعها **(قوله بعض الدين)**  
قال المقدسى عن المحيط له ألفه تذكر المطلوب فصلحه على ثلثمائة من الألف وهو بدع عن الباقي فقه  
لادبانه ولوقضاء الألف فأنكر الطالب فصلحه بمائة صح ولا محل له أخذها بدانة فهو ضمن هوان من أن ال  
لا يصح الإبراعته ما بقيت عنه عدم صحة رداء على أقضاء ما أنتما بأخذونه ويطلون الإبرافير ونهمل  
ما أخذوه من البراءة عرف معاجع عدم الحل في كل وأعلم أن عدم برائة في الصلح استثنى منه في الخاتبة ما لو راد  
وأرأناك عن البقعة ساجاني و يظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الإسقاط ليس إبرا من كل وجه والى مح  
قوله أرا تأمل عن البقعة **(قوله أى قضاء)** وحيث قد افترق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل **(قوله من)**  
الاشهاد قال فيها عن الخاتبة الإبراع من العين المقصود بقا راع عن ضمانها وتبصر أمانة في بد القاصب ولو كانت  
العين مستهلكة مع الإبراع ورى من قيتها اه فقولهم الإبراع عن الأعيان باطل بمعناه أنها لا تكون ملكة  
بالإبراع والأدلة الإبراع السقوط ضمانها صحيح وأحمل على الأمانة اه ملخصا أى أن الإطلاع عن الأعيان مح  
إذا كانت الأعيان أمانة لها إذا كانت أمانة لا تحفظ عهدتها فلا وجب للإبراع تأمل وحاصله أن الإبراع  
المتعلق بالأعيان ما أن يكون عن دعواها وهو صحيح بلا خلاف مطلقا وان تعلق بنفسها فان كانت مضمومة  
ها كصحة أيضا كالدين وان كانت قائمة بغير البراءة فغير البراءة عن ضمانها ولو هلك وتبصر بعد البراءة من عين  
كالأمانة لا تضمن بالالتدعي عليها وان كانت العين أمانة فالبراءة لا تصح بدانة عسى أنه إذا طفر بها مالها  
أخذها وتصح قضاة فلا يسمع القاضي دعواها بعد البراءة هذا ملخص ما استفد من هذا المقام طوهو كلام حسن  
يرشد إلى أن قول الشارح معناه يحول على الأمانة في لو ادعى عليه عتاق بدعها كثر برأ المدعي عنها فم  
بتملة دعوى القصب لانه لا تكثر صار غاصا سهل تسع الدعوى بعدد ما قامت الظاهر ثم **(قوله ولو باقرار)** أى  
صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصلح باقرا ادعى عليه وسواء كان الصلح عنه محال أو عن نفسه وقوله ه  
عنه أى عن المال **(قوله أو عن نفسه)** أى ولو بتمتعة **(قوله وعن دعوى النفعة)** صورة دعوى النافع أن يدعى  
على الورثة أن المثل أو مسمى بتمتعة هذا العبد وأنكر الورثة لان الرواية محمولة على أنه لو ادعى استخرا  
والمالك يتكره صلح بجزء وفى الاشياء الصلح جائز عن دعوى النافع الادعى جارة كافى المستصحب اه ر  
وهو مخالف للمنفى الجبر تأمل **(قوله عن جنس آخر)** كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح  
السكنى على سكنى فلا يجوز كفى العنى والى على السداد الجوى لكن فى الولو الحمة ما فى القمصت وقال  
ادعى سكنى دار فصلحه عن سكنى دار أخرى مقدمه ملوطة بجاز وإجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وأما ك  
كذلك لانها بمنفعة ان عليك بقتلها أبو السعود ذكر ما من ملك في شرح النقاية بخلاف المذكور فى شرحه على  
المجموع قال فى العقود والمواقي للكتب ما فى شرح المجموع **(قوله على ما)** أى فى حق المدعى وفى حق الآخر فقه  
لخصومة بحر **(قوله ولو باقرار)** أى من العبد **(قوله لا تسكنى المدعى)** بالنسبة للقول وسأنا آخر الباب استثناء  
مسئلة **(قوله لانه بأخذ البذل)** بإضافة أخذ إلى البذل **(قوله على غير مزاوجة)** لانه لو كانت ذات زوج لم يصح  
الصلح وليس عليها العدة ولا تحجب بالنكاح مع زوجها كافى العادة فمستثنى **(قوله وكان خلعاً)** ظاهره أنه  
نقص عن عدم الطلاق قبلها عليها ملقن ولو تزوجها بعد أماداً كان عن إقرار قطارها وأما إذا كان عن النكاح  
أوسكت فعاملة بترجمه فتدبر ط **(قوله ولو بطلان)** هنا عام في جميع أنواع الصلح كقاية **(قوله لم يصح)**  
وأطال صلح غاية السان في ترجمه جوى **(قوله في درر البحار)** وأقره فى شرحه مقرر الاشتراك عليه  
اقتصر فى الهرف فكان فيه اختلاف التصحيح وعادة التجميع أو ادعت منع نكاحه فصالحها بجاز وقيل لم يجر  
**(قوله عينا)** فسيده لانه لو كان القتل خطأ والظاهر هو الجواز لانه يسلك به مسلك الأموال ط **(قوله لم)**  
يلزم الموتى قال المقدسى فان أجاز مع ساجاني **(قوله عديم)** فاعل قتل **(قوله المصوب)** أى القبي لانه لو  
كان مثلياً هلك فالصلح عليه ان كان من جنس المصوب لا يجوز وان ياد اتفاقا وان كان من خلاف جنسه

٤ (قوله فالظاهر الجواز) قال شيخنا الظاهر عدم الجواز لأن ما ذكره الشارح  
من التعليل في جانب العبد محرم هنا أيضا فيكون مثله ٨١



ثُمَّ مِنْ نَصْفِ قِيَمَتِهِ لِأَخِي (لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى عَاقِبِطِلِ الْفَضْلِ اتِّفَاقًا) (كَالْـ

(۱۰۴) بزرگوار و جلیل القدر (۱۰۴) بزرگوار و جلیل القدر

١٠٠

(قوله على احمد بن محمد بن الديلم ووضح ما به يعبر

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

وسلم) المال صر وصار متبرعا في الكل الا اذا ضمن بأمره عزى زاده (والله) يسلم في الصورة الرابعة (فهو موقوف فان أحازه المدي عليه حاز  
وزمه) البذل (والابطال والخلع في جميع (٤٩٨) ماذ كرنا من الاحكام الخمسة) كالصالح ادعى وقصة دار ولا بد منه فله فصاله المنكر

لقطع الخصومة جاز  
وطالبه البذل (لوصادقا  
في دعواه وقبل) فاقله  
صاحب الاجناس (لا)  
يطلب لانه بيع معنى  
وبيع الوقف لا يصح  
(كل صلح بعد صلح فالثاني  
باطل وكذا) التكااح  
بعد النكاح والحوالة  
بعد الحوالة (والصلح  
بعد الشراء) والاصل  
أن كل عقدا غدا فالثاني  
باطل الا في ثلاث  
مذكورة في بيع الاشياء  
الكفالة والشراء والاجارة  
فلترجع (انام) المدي  
عليه (بينه بعد الصلح عن  
انكاز المدي) قال  
قبلة قبل الصلح (ليس  
في قبل فلان حق الصلح  
ماض) على الصفة (ولو  
قال) المدي (بعده  
ما كان في قبله) قبل  
المدي عليه (حق بطل)  
الصلح بحرق المصنف  
وهو مقيد لا إطلاق  
العمادية ثم نقل  
٢ (قوله بخلاف الامر  
بقضاء الدين) قال شيخنا  
انظر ما الفرق مع أن  
الدين أيضا لا يتوقف  
حصه قضائه على الامر  
فيكون ينبغي أن يصرف  
الامر به الى اثبات حق الرجوع قبل تسليم ٣ (قوله بعد الخ) بتسديد الدال لا طر فا  
أي يجعل الاشارة صورة مستقلة غير داخلية في الاضائة وأما لو جعلت هي والاضائة صورة واحدة يحتاج في تمامها نجسة الى جعل ولا ابطال  
صورة خامسة ٤

مسئلة

المسئلة

عن دعوى البرائة أنه لو ادعى المالك بجهة أخرى لم يبطل فحصر (والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن الباطلة لا) والفاسدة ما يمكن  
تصحيحها بخبر ورعى الاشهادان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسدا لافى (٢٩٩) دعوى مجهول فإثره فقط (وقيل

اشتراط صحة الدعوى

لصحة الصلح غير صحيح

مطلقا) فصيح الصلح مع

بطلان الدعوى كما يعتمد

صدر الشرع بعد آخر

الباب وأقره ابن الكمال

وغيره في باب الاستحقاق

كما مر ترجمه (وصح

الصلح عن دعوى حق

الشر بوق الشفعة

وحق وضع الجذوع على

الاصح) الاصل أنه متى

توجهت اليمين نحو

الشخص في أى حق

كان فلتندى اليمين

بدراهم جاز حتى في

دعوى التجرير يجهت

بمخلاف دعوى حد

ونسب درر (الصلح ان

كان معنى المعاوضة بان

كان دينيا بعين) ينقضي

بنقصه ما أى بفسخ

المصالحين (وان كان

للمعاوضة أى المعاوضة

بل بمعنى استيفاء البعض

واسقاط البعض (فلا)

تصح اقالته ولا تقضه

لان الساقط لا يعود

قته وصرفه فليحفظ

(ولو صلح عن دعوى

دار على سكين يستنها

أبدا أو صلح على دراهم

الحلصاء أو صلح مع

المسودع بغير دعوى

الهلاك لم يصح الصلح)

مسألة المتن المقدمة عدم قبول الشهادتين فيمن التناقص فلا يظهر حينئذ أن لا شيء عليه فلم تشملها عبارة  
العادية فانهم (قوله) عن دعوى البرائة) ونصها وفي المتن ادى تو باوصالخر من رهن المسمى عليه على اقرار  
المدعى أنه لا حتى فيه ان على اقرار قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم  
اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقراءه بعد الصلح هذا اذا لم يقرر بالمالك  
بان قال لاحق بجهة الميراث ثم قال انه ميراثى عن ابي فما غيره اذا ادعى المالك بالجهة الارث بعد اقراره بعدم  
الحق بطريق الارث بان قال حتى بالشرأة وبالله لا يبطل أم (قوله) فيصير ما نقله عن البرائة لا يحتاج الى  
فقرير لانه تقيد بقيد ولعله أراد تحريم ما قاله المصنف من تقيد ما في العادية فانه غير ظاهر فاعلمت والله أعلم  
(قوله) والفاسدة) مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة فقالت أنا حره الاصل فصالحها عنه فهو جائز  
وان أقامت بينة على أنها حره الاصل يبطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذا الدعوى بعد ظهور حرية الاصل ومثال  
الدعوى التي يمكن تصحيحها لو أقامت بينة أنها كانت أمة فلان أعتقها عام أول وهو ملكها بعد المدعى  
شخص أنها أمة لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقول أنا نالذ أعققت كان  
غصلا منى حتى لو أقامت بينة على هذه الدعوى تسمع حوى مدعى وقوله هنا وهو ملكها حاله حاله (قوله) وحرد  
الح) هذا التصريح غير محذور ورد المراد منه وغيره معنى البرائة والذى استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن  
دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لايصح والتي يمكن تصحيحها كالانزال ذكر أحد الحدود يصحها وهذا ما ذكره  
المصنف وقد علمت أنه الذى اعتمد مصدر الشرع بغيره فكان عليه المغول (قوله) وبقي الح) الاخصر ان يقال  
وقيل يصح مطلقا (قوله) آخر الباب) فيه نظره ان عبارة هكذا من المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح  
صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون بشرط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى صاحب حق ولو لا في دفعه على  
شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شأن لدعوى الحق بالمجهول دعوى غير صحيحة وفي  
الخبره مسائل تؤيد ما قلنا في التباين انه ان أراد الفاسدة دليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بعين الحق بالمجهول  
وقت الصلح وفي حاشية الرمى على المتعبد بنقله عبارة أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالفسدة اذ  
لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو بانحوان الكاهن وأجرة الناحية والمغني الخ وكذا ذكر الرمى  
في حاشيته على القصول ونقل عن المصنف بعد ذكره عبارة مصدر الشرع قال ما نصه فقد أفاض ان القول بشرط  
صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله) وحق الشفعة) أى دعوى حقها الدفع اليمين بخلاف الصلح عن حقها  
الثابت كما مر (قوله) دينيا بعين) وفي بعض النسخ بعين (قوله) وصرفية) الاولى لاقتصار على العز والى القضية  
لانه في الصرفية نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا ما في القضية فقط حكمي القولين ثم وفي بينهما معاهدا فتقال  
الصواب أن الصلح ان كان الخ (قوله) على سكين بيت) قيد بالسكنى لانه لو صلح على بيت منها كان وجهه عدم  
الصحة كونه حر من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذى منى عليه في المتن سابقا وقد سبقه أبناؤنا  
حتى يموت كإثباته لانه لو بين المدة يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا يلزم التوقيت كما مر وقد  
اشتبه الامر على بعض المحققين (قوله) الى الحصاد) لانه بيع معنى فقتصر جهالة الاجل (قوله) بغير دعوى) أى  
الدعوى من المودع (قوله) ويصح الصلح) أى لو ادعى المالك ما لا تذكر وحلف ثم ادعى عند قاض آخر فأنكر فصول صح  
ولا ارتباط لهذه مسألة المودع قال المودع ضاعت المودعة أو ردتها أو أنكر بها الراد أو الهلاك صدق المودع  
بينه ولا شيء عليه فلو صلح بها بعد ذلك على شيء فهو على أربعة وجوه \* أحدها أن يدعى بها الادباع وجمعه  
المودع ثم صلح على شيء معلوم جاز اتفاقا \* الثاني أن يدعى المودعة وطاله بارد فأقر المودع بالمودعة وسكت  
ولم يقل شي أو رب المال يدعى عليه الاستهلاك ثم صلح على شيء معلوم جاز أيضا وقافا \* الثالث أن يدعى عليه

في الصور الثلاث سر اجبة قيد بعدم دعوى الهلاك لأنه لو ادعى موصلحه قبل اليمين صحه يبقى خاتمة (ويصح) الصلح (بعد حلف المدعى عليه  
٣ (قوله) عدم قبول الشهادتين) وحيث لم تقبل الشهادة لا يقال ظهر أن لا شيء عليه فلا تكون هذه الصورة من موضع كلام العادية  
لان موضعها فيما اذا ظهر أن لا شيء عليه عيانة للعادية هي عين الشئ الثاني في كلام المصنف فكيف يكون قيدها

دفعاً لتزاع باقامة البينة ولو رهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم تقبل الا في الوصي عن مال التيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي فأقامها (٥٥٠) تقبل ولو لم يطلب بمغنه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جزم بالاول في الاشهاد بالثاني في السراجه

وحكامها في القسمة  
مقدما الاول (باب  
الصلح والابراء عن الدعوى  
لا يكون اقرارا) بالدعوى  
عند المتقدمين وخالفهم  
المتأخرون والاول اصح  
بازاوية (بخلاف طلب  
الصلح عن المال والابراء  
عن المال) فانه اقرار  
أشهاد (صالح عن عيب)  
أودين (ظهر عنده  
أزال) العيب (بطل  
الصلح) ويرد ما أخذه  
أشهاد ولا

(فصل في دعوى الدين)  
(الصلح الواقع على بعض  
جنس ماله عليه) من  
دين أو غصب (أخذ  
لبعض حقه وحط  
لبقية المعاضة) فربما  
وحينئذ فصيح الصلح  
بلا اشتراط نقض بده  
عن الناحل على مائة  
حالة أو على ألف مؤجل  
وعن ألف جاري على مائة  
زوف ولا يصح عن دراهم  
على دينار مؤجل لعدم  
الجنس فكان صرفا  
فليجزئ نسبة (أو عن ألف  
مؤجل على نصفه حال)  
الا في صلح المولى مكاتبه  
فيجزئ زيلعي (أو عن  
ألف سود على نصفه  
بعض) والاصل أن

الاستهلاك وهو يدعي الرأ والهلاك ثم صالحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر اول يجوز عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف أولا وبه يفتي وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف أنه رد أو دونه أو هلك لا يجوز الصلح إنما  
الخلاف فيما لو صالح قبل البينة الرابع أن يدعي المودع الرأ والهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيئا فعند أبي  
يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح دنت قلت قبل الصلح انها هلك أو دنتها فلم يصح  
الصلح على قول أبي حنيفة وقال الرب المال ما قلت فالقول للسكر ولا بطل الصلح خاتمة هذا ما رأيت في الخاتمة  
بدوع اختصار رأيت في غيرهما معزوا لها كذلك ونقلها في المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به المعنى فانه  
قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى والذي يرد في الخاتمة أن الفتوى  
على عدم الجواز في حاشية كرها المقدسي وهو ادعى ردها الاستهلاك فسكت فصلحه حاشي لكن هذا هو  
الثاني في الخاتمة ثم اعلم أن كلام الماتن والشارح غير محرم لان قوله بعد دعوى الهلاك شامل للصلح والسكوت  
ودعوى الرد وغير الوجه الاول والثاني وأحدثني الثالث والرابع وقد علمت أنه في الاول والثاني جاز اتفاقا ولا  
يجوز في أحدثني الثالث والرابع على الرابع والصلوب أن يقول بعد دعوى الرأ والهلاك لا يسقط غير والتعبر  
بعدم جواز رده فبدخل فيه الوجه الثالث بنا على الفتوى به والوجه الرابع بنا على قول أبي يوسف وهو المتمد  
لنقد صاحبا لخاتمة ماله كجوه عاتده وقوله لانه لو ادعاه الرأ الهلاك شامل لما ادعى المالك الاستهلاك وهو  
أحدثني الوجه الثالث أسكت وهو أحدثني الرابع وعلمت ترجيح عدم الجواز فيه ما قوله صرح به يفتي في غير  
محله وقوله صالحه قبل البينة هذا وارد على اطلاق المتن ايضا وأيت عبارة الاشهاد محمو استصوبته ونصها  
الصلح عقيد رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ثم رأيت عبارة من المجمع مثل ما كتبه  
ونصها وأجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك أو الرأ دونه الحد (قوله باقامة) يتعلق بالنزاع (قوله  
بعده) أي الصلح (قوله فانها تقبل) أفاد أنها لو موحودة عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح وبه صرح في البرازية  
ساجداني (قوله ولو لم يطلب) أي الصبي بعد بلوغه (قوله وقل لا وجه بان البينة بدل المدعي) فذا حلفه فقد استوفى  
البدل جوى عن القسمة (قوله في السراجه) وكذا جزم به في الجرح قال الجوى وما مشى عليه في الاشهاد وابق  
محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في الجرح قوله ما هو الصحيح كما في معين المقي اه (قوله لا الاول) صوابه للثاني  
على ما نقله الجوى (قوله والاراء) الواو هنا وفي ما بعده بمعنى أو جوى (قوله عن عيب) أي عيب كان  
لا خصوص السباغ قال وتعمامة في المنع

(فصل في دعوى الدين) (قوله في دعوى الدين) الاول في الصلح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكره  
الصلح عن عوم البتة اذ ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص أبدا يكون بعد العلم  
اه (قوله على بعض الم) قد بالعض فأفاد أنه لا يجوز على الاكثر وأنه يشترط معرفة قدره لكن قال في غايه  
السان عن شرح الكافي ولو كان رجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنا صالحه منها على ثوب أو غيره فهو حرام  
لان محالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لا يتحمل أن يدل الصلح  
أكثر منه ولكن أحسن أن اجيز لان الظاهر أنه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخط والأغص  
فكان تقديره ما يدل الصلح بشئ دالة طاهرة على أنها مائة أو أقل مما عليه وان كان قدر ما عليه بنفسه اه  
(قوله من دين) أي بائع أو أجرة أو القرض فهستاني (قوله وحط لبقية) فلو قال المدعي للدعي عليه  
السكر صالحه على مائة من ألف علق كان أخذ المائة اراء عن تسامته وهذا قضاء لدانته اذا زاد أو أنزل  
فهستاني وقد متناثله معروا الثانية (قوله حاله) لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجزئ) لان معنى  
الارواق فيما بينهما أن لهم من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى  
بحط بعض المال ومساخلة من المكاتب فيما سبق قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الحرية (قوله معاوضة)

أي  
الأحسان وان حطم المالك فاسقاط وان منهم معاوضة (قال لغريه) (أداني) نجسامة غنامان التلقى علقك على  
أنك ترى من النصف (الباقى تقبل) وأدى فيه (برى وان لم يؤد ذلك في الغد عاتد به) كما كان لفوات التقيد بالشرط ووجهها نجسة  
أخذها هذا (و) الثاني (إن لم يؤت) بالغد

لا بعد) لأنه أراء مطلق والثالث (وكذا المصالح من دينه على نصفه يدفعه إليه غذا وهو يرى مما فضل على أنه إن لم يدفعه غدا فلكل عليه كان  
 (الامر) كالوجه الأول (كما قال) لأنه صرح بالتسديد والاربع (فإن أراءه عن نصفه على أن يعطيه ما بقي غدا فهو يرى أدي الباقي في الغد) (أولا)  
 لبدائه بالاربع لا بالأداء (والخامس (ولو قل بصرح الشرط كان أدبت الى) (٥٠١) كذا (وأذا أوصى لأب أصبح الاراء اما

تقر بأن تقطعه بالشرط  
 صريحاً باطل لأنه تملك  
 من وجه (وان قال)  
 المدون (لا تسرراً)  
 لا أقول لك عاكلاً حتى  
 تؤخرني وأعطى (عني)  
 (فعل) الدائن التأخير  
 أو لخط (صح) لأنه ليس  
 بمكره عليه (ولو أعلن)  
 ما قاله سرراً أخذ منه  
 الكل (الحال) ولو ادعى  
 ألفاً وحدث قال أقرب لي  
 بها على أن أعط منها  
 مائة حاز بخلاف على أن  
 أعطت مائة لا لها بشيء  
 ولو قال ان أقرب لي  
 خطت لك منها مائة  
 فأقرص الاقرار لا الخط  
 يجزئ (الدين المستر) (ل)  
 بسبب مجرد ثمن بيع  
 بيع صفقة واحدة أو  
 دين موروث أو قسيمة  
 مستهلك مشترك (إذا)  
 قبض أحدهما شيأ منه  
 شاركه الآخر فسه (ان)  
 شاء أو اتبع الغير بما  
 باقى وحيداً (فلو صالح)  
 أحدهما عن نصيبه  
 على ثوب) أى خلاف  
 جنس الدين (أخذت)  
 الشرط لا أختر نصفه

أى ويجزئ فيه حكمه فان تحقق الربا وشبهه فسدت والأصح ط قال ط بأن صالح على شئ هو أدون من  
 حقه قدر أو وصفاً وقتاً وان منه ما من الدائن والمدن بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف  
 كالنصف بدل السوداء وما هو في معنى الوصف كتحويل المثلج أو عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله بعد)  
 أى الذين مطلقاً أدى ولم يؤد (قوله ما بقي غدا) لو قال أراءت عن الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله كانت  
 العشرة حاله الصلح الاراء لان أداء الخمسة بحسب عليه حالاً فلا يكون هذا تعليق الاراء بشرط تعجيل الخمسة ولو  
 مؤجلة بطل الاراء لانما يعطيه الخمسة جامع القسوتين كذا في الهامش (قوله بصرح الشرط) قال القهستاني  
 وفيه اشتراط بأنه لو قدم الجزاء صح في الظاهرية ولو قال أعطت عنك النصف ان تقدمت الى نصفها فاه عطفهم  
 وان لم يقدم ما تجزئ (قوله كان أدبت) الخطاب للغيرم ومثله الكفيل كاصرحه الاستيعاب في شرح  
 النكاح وقاضخان في شرح الجامع قال في غاية البيان وفيه نوع اشكال لان اراد الكفيل اسقاط محض ولهذا  
 لا يرتد به فيجب أن يصح تعليقه بالشرط الا أنه كبراء الاصل من حيث أنه لا يحلف به كالحلف بالطلاق  
 فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا كذا كفل عمال عن رجل وكفل بنفسه أيضاً لأنه ان  
 وافى بنفسه غدا فهو يرى عن الكفاية بالمال فوافى بنفسه يرى عن المال لأنه تعليق بشرط متعارف فصيح اه  
 (قوله مكره عليه) لأنه لو شاء لم يفعل الى أن يجد البينة أو يحلف الآخر فيشكل عن الدين اتماماً (قوله أخذت)  
 بضدان قول المدعي عليه لا أقراءك عاكلاً الجزاء قرار ولذا قال في غاية البيان قالوا في شروح الجامع الصغير وهذا  
 انما يكون في السر ما اذا قال ذلك غلابة يؤخذ باقراره اه (قوله الذين المشتركين) قد بالدين لا تعلق كان الصلح  
 عن عين مشتركة يخص المصالح بديل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان  
 المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين يزبلي فليحفظ فاه كثير الوقوع وفي الخاتمة رجلان ادعيا رضاء وأدرا  
 في بدرج ولواهي لنا ورثناهما من أستاذنا الذي هي في بدفصاله أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد  
 الابن الآخر أن يشاركه في المائة يمكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في ذم المدعي فدفع عن الدين في ذم  
 المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشر بديل حتى التركة بالمثل وعن أبى يوسف في رواية  
 لشريكه أن يشاركه في المائة اه (قوله صفقة واحدة) بان كان لكل واحد منهما ماعين على حدة أو كان لهما  
 عين واحدة مشتركة بينهما وباعا الكل صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن نصيب كل واحد منهما باقى واحترز  
 بالصفقة الواحدة عن الصفقة حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسة مائة درهم وباع  
 الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم وكساعليه صكاً واحداً بالف وقضى أحدهما من شأنه يمكن لا تسر  
 أن يشاركه لأنه لا شر كتهما في الدين لان كل دين وجب بسبب على خلق عزيمة وعلمه في المنع (قوله موروث)  
 أو كان موصى به لهما أو بدل قرضهما أو البعود عن شجرة (قوله أو اتبع الغيرم) فلو اخذنا اتباعاً ثم توى  
 نصيبه بان مات الغيرم بمقتل راجع على القاض بنصف ما قبض ولو من غيره بحر وراجع الزبلي (قوله أى)  
 خلاف الخ) لأنه لو صالح على جنسه يشاركه فسه أو يرجع على الدين وليس لقابض فيمخر لا لأنه عتله قبض  
 بعض الدين يزبلي (قوله نصفه) أى نصف الدين من غير عياء وأخذ نصف الثوب من (قوله لا أن يضمن) أى  
 أن يترك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح مختاراً اختار شريكه اتباعاً فانه يدفع له حصته من  
 المصالح عليه وان شاء ضمن لربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره (قوله مام) أى في مسئلة القبض  
 أو الصلح والشراء (قوله قبل وجوب الخ) أما لو كان حاد تأخى التقاضا صام فهو كالقبض بحر (قوله عليه)

الآن يضمن له (ربع) أصل (الدين) فلا حلق في الثوب (ولو لم يصالح بل اشترى بصفقة شيأ فخته) شريكه (الربع) لقبضه النصف  
 بالمقاصة (أو اتبع غيره) في جميع مام لم يقامصفه في ذمته (واذا أبرأ أحد الشرطيين للغيرم عن نصيبه لا يرجع) لأنه اتلاف لا قبض  
 (وكذا) الحكم (ان) كان للدين على أحدهما دين قبل وجوبه بينهما على حتى (وقعت المقاصة بينهما السابق) لأنه قاض لا قابض (ولو  
 أبرأ الشرط

المديون (عن البعض قسم الباقي على سهله) ومثله المقاصة ولو أجل نصيبه صح عند الثاني والعصب والاستتجار نصيبه قبض لا التوزيع والباطل  
عن جناية عمد وحيلة اختصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قد رد يته ثم يبرئه أو يبيعه كقمان ثم ملاحقه يبره مائة قط وغيره وممرت في الشر ك  
(صالح) أحدي السلم عن نصيبه على (٥٠٣) مادفع من رأس المال فإن أجاز الشر يك الآخر (نفذ عليهما وإن ردده لا ينفذ

قصة الدين قبل قبضه  
وإنه باطل نعم لو كانا  
شريكي بمفاوضة جاز  
مطلقا ج ٣

\*(فصل في التخرج)\*  
(آخر جبت الورثة أحداهم)  
عن التركة وهي (عرض  
أو هي (عقد مال)  
أعطوه (أو) أخرجوه  
(عن) تركه هي (ذهب  
بفضه) دفعوها له (أو)  
على (العكس) أو عن  
نقدن بهما (صح) في  
الكل صرفا للجنس  
بمخلاف جنسه (قل)  
ما أعطوه (أو) لكن  
يشترط التقاض فيما  
هو صرف (وفي) أخرجه  
عن (نقدن) وغيرها  
بأحد التقدين لا يصح  
(الآن) يكون ما أعطى  
له أكثر من حصته من  
ذات الجنس) يجوز أن  
الربا ولابد من حضور  
التقدين عند الصلح وعمله  
بقدر نصيبه شرعية  
وحيلولة ولو عرض  
حاز مطلقا لعدم الربا  
وكذا لو أنكر ورائه  
لأنه حينئذ ليس ببطل بل  
أقطع المنازعة (و بطل  
الصلح أن أخرج أحد  
الورثة وفي التركة ديون

أى على المديون (قوله المديون) بالنصب مفعول أبرأ (قوله قسم الباقي الخ) حتى لو كان له ما على المديون  
عشرون درهما فأبرأه أحد الشرى يكن عن نصف نصيبه لأنه المطالبة بالحصة والباقي كس المطالبة بالعشرة كذا  
في الهامش (قوله على سواه) أى الباقية لأصلها استحقاق (قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمديون على الشرى  
نسبة مثلا فليل هذا الدين فإن القسمه على ما بقي بعد المقاصة (قوله والعصب أى) انغاصب أحداهم  
المديون شيئا ثم أبلغه مشاركه الآخر لأنه ملكه من وقت العصب عند أداء الضمان وكذا لو استأجر أحداهم  
دارا بحصة سنة وسكنها أو كذا خدمة العبد وزراعة الأرض وكذا لو استأجر بأجر مطلق وروى ابن سماعين  
محمد لو استأجر بحصة لم يشاركه الآخر وجهه كالشكاك وعلمه في شرح الهامية (قوله لا التوزيع) أى تزوج  
الدبونة على نصيبه فإنه أنلاف في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا تزوجها على دراهم لأنها صارت قصاصا وهو  
كالاستيفاء اتفاقا (قوله جناية عمد) أى لو شري أحداهم عليه جناية عمد فبادون النفس أو شهما بل دين  
الجاني فصلحه على نصيبه وكذا لو فقه قصاص اتفاقا (قوله يبرئه) أى الشرى كالمغريم (قوله عن نصيبه) أى  
من المسلم فيه (قوله من رأس المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويضع عقد الشرى كاتفاقيا فالصلح بجازع  
الفسخ غزبية (قوله علمها) والمقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه رد الصار (قوله رد بوني السلم) كذا  
(فصل في التخرج) (قوله أخرجه الخ) أى وصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له  
الثلث بالسدس جاز الصلح وذكر الامام المعروف بخواجه زاده أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمين  
منا كذا يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم أن حق الغائب قبل القسمه حتى حبس الرهن وحق المسلم  
المرود وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمه وحق الوارث قبل القسمه تسقط بالاسقاط  
وعامة في الأشياء فيما يقبل الاسقاط وما لا كذا في الهامش (قوله صرفا للجنس) عمله لا الأخير (قوله لكن بشرط  
قال في الجبر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة ولكن إن وقع الصلح  
أحد التقدين بالآخر فعبر التقاض في الجنس غير أن الذي في يد بقية التركة أن كان حاصدا يكتفى بذلك القسم  
لأنه قبض ضمان فتوب عن قبض الصلح وإن كان مقر غير ما منع يشترط تجديد القبض اه (قوله أكثر من  
حصته) فإن لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصلح مع الشاكن أن كان في وجود ذلك التركة جاز الصلح وإن  
وجود ذلك التركة لكن لا يدري أن بدل الصلح من حصته أقل أو أكثر ومثله فسد بحر عن الغائبة (قوله  
وكذا لو أنكر ورائه أى) أنه يجوز مطلقا قال في الشرعية لا يلة وقال الحاكم الشهيد أنما يبطل على أقل من نصيبه  
في مال الرابحة التصديق وأما في حالة التناكر بأن أنكر واورا تته فحوز وجه ذلك أن في حالة التناكر ما باخ  
لا يكون بدلا في حق الأخذ ولا في حق الباقي هكذا ذكر المرغني ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب والفضة  
منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصور كما عاز مطلقا وإن قل وفي قبض في المجلس اه (قوله ديون  
أى على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على المستقال في الغزاة وذكر خمس الإسلام أن التخرج لا يصح  
إذا كان على المستدين يطلبه ربه الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة اه (قوله بشرط  
متعلق بالخروج (قوله لأن تملك الدين) وهو هنا حصه المصالح (قوله من عليه الدين) وهم الورثة هنا (قوله بل  
ثم تعدى السلطان إلى الكل لأن الصفقة واحدة سواء بين حصه الدين أو لم يكن عند أى حنفية وشي من غير  
عندهما في غير الدين إذا بين حصته ابن ملك (قوله إراء الغرماء) أى إراء المصالح الغرماء (قوله وأما لهم) لأخ  
لهذه الجلة هنا وهي موجودة في شرح القوابية لابن ملك وفي بعض النسخ أو أها لهم (قوله عن غيره) أى علمه

بشرط أن تكون الديون لبقيةهم لأن تملك الدين من غيرهم عليه الدين باطل ثم ذكر حصته حيل فقال (وصح  
لشرط و إراء الغرماء منه) أى من حصته لأنه تملك الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء (أو قبض أو نصب المصالح منه) أى  
(تبرعا) منهم (أو أها لهم بحصة أو أقرضوه قدر حصته منه وصالحوه عن غيره) ٣ (قول الشارح جاز مطلقا بغير) الذي في البحار ولو في الج  
أى جميع المسلم فيه يعنى أن الجواز لا يخص نصيبه بل إذا فسح في الجميع جاز قال وأما إذا كانت عينا أو قفيا أيضا لم يكن من بجان ماله

عاصم بـ (ولا حالهم بالقرض على الغرماء) وقبوا الحالة وهذه أحسن الحيل ابن كان والاوجه أن يبيعوه كفاهم ثمراً ويحجوه بقدر الدين ثم يحلهم على الغرماء ابن ملك (وفي حصة صلح عن تركه بجهولة) أعيانها ولا دين فيها على مكيل أو موزون (متعلق بصلح) (اختلاف) والصحيح الصحة زيل لم يعد اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن النكاح أن في التركة جنس بذل الصلح لم يجزوا ولا يجوز أن لم يدفع في الاختلاف (ولو) التركة بجهولة وهي غير مكيل أو موزون في بدال البقية من الورثة (صريح في الأصح) لأنها لا تنقض (٥٠٣) إلى المنازعة على ما هي فيهم حتى لو كانت في يد

المصلح أو بعضهما لم يجز ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة إلى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمه مع إحاطة الدين بالتركة) إلا أن يضمن الوارث الدين بلا رجوع أو يضمن أجنبي بشرط إرفاقه بالثبوت أو يوفى من مال آخر (ولا) ينشئ أن (بصالح) ولا يقسم (قبل القضاء) بالدين (في غير دين يجهل ولو فعل) الصلح والقسمه (صح) لأن التركة لا تخلو عن ذليل دين فلو وقف الكل فنصر الورثة فيوقف قدر الدين استحسننا وقاية ثلثنا بحثنا حوا إلى نقض القسمه بحسب (ولو) آخر جوا واحداً من الورثة (فخصته تقسم بين الباقي على السواء أن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث وأن كان المعطى مما ورثوه فعلى قدر ميراثهم) يقسم

الدين (قوله) أحسن الحيل (لأن في الأولى ضرر للورثة حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصلح وكذلك الثانية لأن التقدير من النسبة اتفاقاً) (قوله) والاوجه (لأن في الأخيرة لا يتحقق ضرر التقدير في وصول مال ابن ملك) (قوله) شبهة الشبهة (لأنه محتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها محتمل أن يكون الذي وقع عليه الصلح أكثر من احتمال أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال فنزل إلى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة (قوله) يد (بالبناء للفعول) (قوله) أو موزون (أي ولد ابن فيها وقع الصلح على مكيل وموزون اتفاقاً) (قوله) في الأصح (وقيل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصلح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من المكيل والموزون اتفاقاً) (ساعة التهاجر أي تأتوا بالشر يكمن في ذابن غيلة أو روبا يتخص جوازه بالصلح عند أي حصة لا الجبر وإن في ذاب غيلة أو روبا بالصلح وسد في غلقه عند لجبر إدراكه صار في شرحه غير الأفكار ثم علم أن التهاجر هو جواز غيلة أو ذاب غيلة لا يجوز اتفاقاً للتفاوت وفي خدمة عند أي جاز اتفاقاً لعدم التفاوت مظهر أو قلته وفي غيلة دار أو دارين أو سكنى داراً ودارين جاز اتفاقاً لا يمكن المعادلة لأن التغير لا يعمل إلى العقار مظهر أو التهاجر هو جواز جاز في جميع الصور كما جاز وبخسفة أيضاً قسمة الرقبي صلحاها (قوله) أو يوفى (بالبناء للفعول بضم ففتح فتشديد) (قوله) لثلاث (قال العلامة المقدسي) فلهذا العزل لا يدين نقص القسمه (قوله) على السواء (أفاد أن أحد الورثة إذا صلح البعض دون الباقي يصح وتكون حصته له فقط كذلك لو صلح الموصى له كافي الأثر وروى مسجاني (مشقة) في رجل مات عن زوجة وبنت ولانتهاء عم غصبة وخلفت تركة أقتسموها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بأن الدار التي في يدها مال لمورثهم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفعت لهم قدر ما من الدارهم مسلخاً عن أنكار فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر ما ورثهم أو على قدر رؤسهم أجواب قال في الضرر وحكمة في جانب المصلح عليه وقوع المالك فيه للذي سواء كان الذي مضمراً أو متذكراً في المصلح عنه وقوع المالك فيه للذي عليه اهـ ومثله في المخ وفي مجموع التنازل سئل عن الصلح على الانكسار بعد دعوى فاسده هل يصح قال لا لأن نصيب الصلح عن الانكسار من جانب الذي أن يجعل ما أخذ من حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون ثابتاً في حقه ليكن نصيب الصلح من النسخة فتقضى قوله وقوع المالك فيه للذي وقوله أن يجعل عن حقه أو عوضا عنه أن يكون على قدر ما ورثهم مجموعة متلا على (قوله) من مالهم (أي وقد استورا فيه ولا تظهر عند التفاوت) (قوله) فعلى قدر ميراثهم (وسأني آخر كتاب الغرض بيان قسمة التركة بينهم حينئذ) (ثم) ادعى مالاً أو غيره فاسترى رجل ذلك من المصبي يجوز الشراء ويقوم مقام المدعي في الدعوى فإن استحق شيئاً من ذلك كان له والأقلان جحد الطلوع ولا يثبت فله أن يرجع على المدعي بحره وتأمل في وجهه ففي الزاوية من أول كتاب الهبة ويبيع الدين لا يجوز ولو باعهم من المديون أو وجهه حاز (قوله) صلحوا (الخ) أقول قال في الزاوية في الفصل السادس من الصلح ونظير في التركة عين بعد التصاريح لا يوافق أهله يدخل تحت الصلح أم لا ولقائل أن يقول يدخل ولقائل أن يقول لا هم قال بعد تصور وقتي قال تاج الإسلام ويخطب صدر الإسلام وجده صلح أحد الورثة وأمر أرباب علمنا ثم طهر في التركة كشيء لم يكن وقت الصلح لزواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز ادعى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا وفي المصط لو أمراً أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر أو الاستماع دعواه وإن أقر بالتركة أمر وأمر بدلهما كلام الزاوية ثم قال بعد أبسط صلحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة فقبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لأنهم إذا بينهم وقبده انخاف بكونه عن أنكاره فلو عن أنكاره فعلى السواء صلح أحدهم عن بعض الأعيان يصح ولو لم يذكر في صلح التصاريح أن في التركة ذنباً لا مالاً للصلح يصح وكذلك لو لم يذكر في الفتوى حصة في الحصة ويجعل على وجود شرائطها جميع الفتاوى (والموصى به) يبلغ من التركة (كوارث فيما قلناه) من مسئلة التصاريح (صالحوا) أي الورثة (أحدهم) وخرجه من بينهم (ثم ظهر لثبوت دين أو عين لم يعلموها على يكون ذلك داخل في الصلح) المذكور (قوله) (لا يشهرهم مالا)

لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الطاهر عندهم لاعتبار المجهول فيكون المستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح  
وقيل يكون داخل في الصلح لانه وقع من التركة والتركه اسم لكل فاذنوا من فسد الصلح ويجعل كانه كان  
ظاهرا عند الصلح اهـ والحاصل من مجموع كلامه المذكور انه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في  
الصلح فلا تنجم الدعوى بها ام لا تدخل فتقسم الدعوى قولان وكذلك لو صدر بعد الصلح ابراء عام ثم ظهر لاصلاح  
عين هل تسبغ دعواه منه قولان ايضا والاصح السماع بما على القول بعدم دخولها تحت الصلح فيكون هذا  
تضييقا للقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترض بقية الورثة ان العين من التركة والا فلا تسبغ دعوا بعد ابراء  
كما اذا ما نقله عن المحيط وانما قيد العين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح  
يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح فاعده كالأول كان الدين ظاهرا وقت الصلح الا  
أن يكون مخرجا من الصلح بان وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرازية  
حيث قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح لا خفاء ومن قال يدخل تحت  
فكذلك ان كان عتلا لا يوجد فيه فساد وان مخرجا من الصلح لا يقصد والا يقصد اهـ (قوله بل بين الكل)  
أي بل يكون الذي ظهر بين الكل (قوله اقلنا) قلت وفي الثامن والعشرين من الفصول ان الله الاشبه أي لو  
ظهر عين لا دين (قوله ولا يبطل الصلح) أي لو ظهر في التركة عين أم لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية ان كان  
مخرجا من الصلح لا يقصد والا يقصد اهـ أي ان كان الصلح وقع عن غير الدين لا يقصد وان وقع على جميع التركة  
فسد كالأول كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي اذا كان لطفل مال بشهود لم يجوز الصلح فيه  
وما يدعي أي ولا يجوز فلا يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتصور بينته بمالدعاء ومقوسه أنه يجوز  
الصلح حيث لا يثبت للطفل وجب كانت لتضم بينه ابن الشفعة كذا في الهامش (قوله وصح على الابراهم الخ)  
فلو صلح من العيب ثم زال العيب بان كان يضاف عن عيب فاعلى بطل الصلح وربما أخلخلان المعوض عنه هو  
صفة السلامة وقد عادت فعوض المعوض فيبطل الصلح ابن الشفعة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن  
قال الخ) أي ان اصطلاحا على أن يحلف المدعي عليه وان حلف برئ خلف المدعي عليه ما له قبله قليل وكثير  
فالصلح باطل ويكون المدعي على دعواه ان تمام البينة قبلت وان لم يكن له بينة وأراد أن يستحلفه عند القضاة  
كانه ذلك وان اصطلاحا على أن يحلف المدعي على دعواه على أنه ان حلف والمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعي  
فهذا الصلح باطل ابن الشفعة كذا في الهامش (قوله ولو مضموع) (قوله وصلى كذا في الهامش

### • (كتاب المضاربة) •

(قوله من جانب المضارب يقبضه لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كالمصنف به المصنف  
في باب المضارب ينزاع وكذا انفسدوا أخذ المال من المضارب بالأمره وباع واشترى به الا اذا صار المال عروضا  
فلا ينفسدوا أختم من المضارب كسبائي في فصل المتفرقات (قوله ابداع ابتداء) قال الخبر المولى ساقى أن  
المضارب على الابداع في المطلق مع ما تقرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم ضمان بالهلاك وفي أحكام  
مخصوصة لا في حكم تنازل (قوله ومن جيل الخ) ولوا رد رب المال ان يضمن المضارب بالهلاك فيرض  
المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب كافي الواقعات فهستأني وذكر هذه الحيلة الزيلعي أيضا وذكر  
قبلها ما ذكره الشارح وفيه تفسير لانها تكون شركة عن شرط فذهب العمل على الأكثر مالا وهو لا يجوز  
بخلاف العكس فانه يجوز كذا ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الأصل للإمام محمد تأمل وكذا في شركة  
البرازية حيث قال وان لا حمدها ألف ولا نعر الفان واشترى كوا واشترط العمل على صاحب الألف والربح  
أضافا حاز وكذا لو شرط الربح والوضعة على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه حاز ولو شرط العمل على  
صاحب الألف والربح ثم نصف لم يجوز الشرط ولو لم يجر بينهما أو نالان ذلك الألف شرط لنفسه بعض ربح مال الآخر  
بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بال ضمان اهـ ملخصا لكن في مسئلة الشارح شرط  
العمل على كل منهما لا على صاحب الألف فقط والحاصل أن المضمون من كلامهم أن الأصل في الربح ان يكون

بل بين الكل والقولان  
حكماهما في الخامسة  
مقدمة لعدم الدخول  
وقد ذكر في أول فتاواه  
أنه يقدم ما هو الأشهر  
فكان هو المعتقد كذا  
في الجسر قلت وفي  
البرازية انه الاصح ولا  
يبطل الصلح وفي الوهبانية  
وفي مال طفل بالشهود  
فلم يجوز  
وما يدعي خصم ولا  
يتصور  
وصح على الابراهم كل  
غائب  
ولو زال عيب عنه صلح  
يهدر  
ومن قال ان يحلف قديرا  
فلا يجوز  
ولو مضموع لا يجزي بصور

### • (كتاب المضاربة) •

(هي لغة مفاعلة من  
الضرب في الأرض وهو  
السيف بها وشرا عقدا  
شركة في الربح بمال من  
جانب رب المال وعمل  
من جانب المضارب  
(وكنتها الأيجاب والقبول  
وحكمها) أنواع لانها  
(ابداع ابتداء) ومن  
جبل الضمان أن يرضه  
المال الآخر ما لم يعقد  
شركة عنان بالدرهم



ويعاقرضه على أن يعملوا بالربح بينهما يعمل المستقرض فقط : إن هلك والقرض عليه (وتوكل مع العمل) لتصرفه بامرهم (وشركة  
اندرج وعصبان خائف وان أجاز) رب المال (بعده) لصبر ورته غاصبا بالخلافة (وأجرة وأسمان قدست فلا ربح) المضارب (حينئذ  
له أحر) مثل عمله مطلقا ربح وأول (بلاز يادعة على المشروط) خلافا للحميد الثلاثة (الأي وصى) أخفأل بنه مضاربة فاسدة) كشرطه نفسه  
عشر دراهم (فلا شيء) في مال التيم (إذا عمل) أشباهه واستثناه من أجر عمله (و) الفاسدة (لا ضمان فيها) أيضا (كصحيحة) لأنه أمين (ودفع  
المال إلى آخر مع شرط الربح) كله (المال بضاعة) فيكون وكلا متبرعا (٥٠٥) (ومع شرطه لعمال قرض)

لفقه ضرر (وشرطها)  
أموسيع كون رأس  
المال من الائتمان يأمر  
في الشركة (وهو معلوم)  
للعاقدين

(قول المصنف وعصب  
الخ) اشتكى قاضي  
زائد عدا القصب والأجرة  
من أحكامه لأن معنى  
الأجرة إنما يظهر إذا  
قدست المضاربة ومعنى  
القصب إنما يتحقق إذا  
خالف المضارب وكلا  
الامر من ناض لعقد  
المضاربة بناف لصحتها  
فكيف يصح أن يجعلها  
من أحكامها وحكم الشيء  
ما يثبت به والتي يثبت  
بمنافه لا يثبت به قطعا  
فإن قلت قلده صلا أن  
يكونا حكم الفاسدة قلنا  
الأركان والشروط والمالكورة  
هنا الصحيحة فكلا  
الاحكام على أن القصب  
لا يصلح حكم الفاسدة لأن  
حكمها أن يكون لعمال  
أجر عمله ولا أحرا للقاصب  
أه ط مختصرا

على قدر المال الأذن كان لأحدهما عمل فصيح أن يكون أكثر بما عاقب عليه وكذا لو كان العمل بينهما  
التفاوت أيضا تأمل (قوله وتوكل مع العمل) فيرجع بما لحقه من العهد على رب المال الدر (قوله  
بالخلافة) فالربح المضارب لكنه غير طيب عند الطرفين درمتم (قوله مطلقا) هو ظاهر الرواية فهستاق  
(قوله ربح أول) وعن أبي يوسف إذا لم يربح لأجره وهو الصحيح ثلاثا وبوالفاسدة على الصحيحة ما يحل ومثله  
في حاشية ط عن العيني (قوله على المشروط) قال في الملتقى ولا يرد على ما شرطه كذا في الهامش أي فيما  
أذرع والأفلا تتحقق الزيادة فلم يكن الفساد ٣ بسبب تسمية دراهم معاملة لعمال تأمل (قوله خلافة) فله  
اشعار أن الخلاف فيما أذرع وما إذا لم يربح فأجر المثل بالمعاملة لأنه لا يمكن تقدير نصف الربح المعلوم كافي  
القضولين لكن في الواقعات ما قاله أبو يوسف مخصوص بالآذار ربح وما قاله محمدان في أجر المثل بالمعاملة فيما هو  
أعم فهستاق (قوله والثلاثة) فعنده أنه أجر مثل عمله بالمعاملة أذرع بدره تنق كذا في الهامش (مثل) فيما  
أذا دفع ز يدعرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال عمر وبها وهم ما ربح يكون بينهما ثمانية فباعها وخسر  
فيها فالمضاربة غير صحيحة ولعمرو وأجره بلانز يادعة على المشروط حامدة رجل دفع لا حراما فباعها  
واشترها وما ربح فتنتا نصفين ففسر فلا خسران على العامل وأذا طاله صاحب الأمانة بذلك فصالحا على  
أن يعطيه العامل لأنه لا يزمه ولو كلفه أنسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على  
الشرط لأن ابتداءه ليس عسارية بل هو توكل ببيع الأمانة ثم إذا صار التيم من التقدود فهو دفع مضاربة  
بعد ذلك فلم يضمن أوله أنه أمين بحق الوكالة ثم صار مضار بافاسد المشروط جوهر الفتاوى (قوله وصى الخ)  
ظاهر أن الوصى أن يضارب في مال التيم بجزء من الربح وكلا ما يلي فيه أنه طهر وأذا زبني أمة: أن الوصى  
دفع المال إلى من يعمل فيه مضار به بطريق التبايع عن التيم كابية أو السعود (قوله إذا عمل) لأن حاصل هذا أن  
الوصى يؤخر نفسه للتيم وأنه لا يجوز (قوله لفقه ضرر) أي ضرر القرض بالنسبة إلى الهبة فعمل قرضه  
يجعل هبة كره الزبلي (قوله من الائمان) أي الدراهم والذاتين فلو من العروض فباعها فصار تفقدوا انتقلت  
مضاربة واستحق المشروط كإلى الجواهر (قوله وهو صواب للعاقدين) ولو متاعا لم يبق التنازع فيه وإذا دفع  
ألف درهم إلى رجل وقال نصفها عليك قرض ونصفها لمضارب بالنصف صح وهذه المسئلة نص على أن  
قرض المشاع جائز ولا يوجد لهذا رواية إلا ههنا وأذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وإن قال  
على أن نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كله في حاز ويكره لأنه قرض حرمه  
وان قال على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضارب بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ  
من قال سكوت محمد عنها فأنشأ على أنها تزينة وفي الثانية قال على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح في  
جاز ولا يكره فأن ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهم لأن النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة في يده  
وفي التعبير بذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لاقضها غير مقسومة  
فألمة فاسدة والمضارب جائز فإن هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصه الهبة فقط وهذه المسئلة  
٣ قوله فلم يكن الفساد الخ نستحلف ما لم يكن الفساد الخ وهي واضحة اه من تحصر بالرفعي فأنظره

(٦٤ - ابن عابد رابع) (قول المصنف لعمال قرض) قال في التبيين وأما صار المضارب يستقرضا باشرط كل  
الربح له لأنه لا يستحق الربح كله إلا إذا صار رأس المال ملكا لأن الربح فرع المال كالتبرو والشجر والولد للامان فإذا شرط أن يكون  
جميع الربح له فقد ملك جميع رأس المال مقتضى وقضيه ولا يرد رأس المال لأن التليل لا يقتضي الرد كالبهية لكن لفظ المضاربة يقتضي  
رد رأس المال فلو قلنا نقل الاشتغال على المصنوعين عملها ولا يقرض أدنى التبرع عنه لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطعه  
عنها فكان أولى لمكونه أقل ضررا اه ط

(وكتبه الإشارة) والقول في قدره وصفته المضارب بيمنه واليمنى المالك وأما المضارب بيمين فان على المضارب لم يحزوا على الثمن حازا  
 ولو قولاً اشترى بعد انسيبه ثم مضارب بيمينه ففعل جائز كقوله انقاص أو مستودع أو مستضع اعلى على بلد مضارب به التصفا  
 محض (وكون رأس المال عندنا ليتنا) كإبطه في الدور (وكونه مملوكا للمضارب) يمكنه التصرف (بخلاف الشركة) لأن العمل فهما من  
 الحائزين (وكون الربح بينهما) شائهما (فلو عين قدره افسدت) (وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد من شروطها

كون نصب المضارب  
من الربح حتى يشترط له  
من رأس المال أو منه  
ومن الربح فسلط وفي  
الخلالة كل شرط موجب  
جهالة في الربح أو يقطع  
الشركة فيه يفسدها  
والإبطال الشرط وهم  
العقد اعتباراً بالوكالة  
(ولو ادعى المضارب  
فسادها فاقول رب  
المال ويعكسه المضارب)  
الأصل أن القول لدى  
الخصم في العقود لا إذا  
قال رب المال شرطت  
لَكَ ثلث الربح الأعمرة  
وقال المضارب الثلث  
فالقول رب المال ولو  
فيه فساداً لا ينكر  
زيادة دعيها المضارب  
خائفة وما في الإساءة فيه  
استثناء فانهم (وعلى  
المضارب في المصلحة التي  
لم تقصد يمكن أو زمان  
أو نوع البيع) ولو فساداً  
(ينقد ونسبته متعارفة  
والشراء والتوكيل هما

نص على أن المقروض يحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له ١٥ ملخصاً وتامه فيه فملحوظ حفظه منهم وهذا الأخير مستأنى قبل كتاب الأبداء عرفياً (قوله وكفت فيه) أي في الأعلام من (قوله بحر) وامتزاجه له والدين في ختم بحر (قوله وان على ثالث) بأن قال اقض ما لي على فلان ثم عمل بمضاربة ولو عمل قبل أن يقض أكل ضمن ولو قال فاعل به لاضمن وكذا ما لو أولان ثم الترتيب فلا يكون ماذوناً بالعمل إلا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال اقض ديني لتعمل بمضاربة لا يصير ماذوناً بمقبض الكل بحر قال في الهامش بال في الدرر فلو قال اعل بالدين الذي في ذمتك بمضاربة بالنصف بحر بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقض ما لي على فلان وعمل بمضاربة حتى لا يبق له مال فإنه بذلك (قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد من (قوله اشترى عبداً) هذا بينهم أنه لو دفع عرضاً وقال به بعدا وعمل به بمضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه حيلة لجواز المضاربة في العروض وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيدفعه إلى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أي معنا وليس المراد بالعين العرض ط (قوله لا ديناً) مكره مع ما تقدم (قوله فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المال عقداً أو لا) كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير بمضاربة وشرط على شريكه مع المضارب لتصح المضاربة وفي السنفاني وشرط على الصغير لا يجوز وكذا أحد المتأخرين وشرط على العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط على صاحبه تنفيذ العقد تارة ثانية وسأني في الباب الآتي متابع بعض هذا (قوله كل شرط الخ) قال الأكل شرط العمل على رب المال بفسادها وليس بواحد محذور الجواب أن الكلام في شروط فاسدة نفذ كون العقد مضارب بقوماً أو فرداً يكن العقد فيه عقده مضاربة فان قلت فإمعن في قوله يفسدها فالنفي ٢ يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعلوم صحيح كزبد المعلوم وليس بصريح وسأني في المقابلة مقدس قال الشارح لأنه يمنع التضيعة فيبيع الصحة فالأولى الجواب بالنع فقال لا نسلم أنه غير مقدس سماحي (قوله في الراجح) كما أنه شرط له نصف الربح أو ثلثه أو الربع بدعي (قوله فيه) كالشرط لأحد هادراًهم سماًه (قوله بطل الشرط) كشرط إخسار من على المضارب بس (قوله وما في الأقسام) من قوله القول قول مدعي الصحة إلا إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزبذ عشرة وقال المضارب بثلث القول للمضارب كافي الذخيرة ١٥ (قوله فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنا لأن الذي ذكره إذا خلا تحت الأصل المذكور لأن له القول فيها مدعي الصحة فلا يصح استثناءها بخلاف التي هنا (قوله أنوع) أي أشخاص كاسد كره (قوله ولو فاسداً) يعني لا يكون من مخالفات لا يكون المال خارجاً عن كونه في بدء أمارة وإن كانت مباشرة العقد الفاسد غير جائز خروج الباطل كافي الأشام (قوله بنقد ونسيئة) ولو اختلفا فيما قال القول للمضارب في المضاربة ولو لم يكن في الوكالة كإصر متنافي الوكالة (قوله والشراء) الإطلاق مشعر بجواز تجارة مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجر مع امرأته وولده الكبير العاقل ووالديه عند خلافها ما ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق فاستأنى \* (فروع مهمة) \* له أن يرهن وهرتهن له أو لولاه أخذ خلاً وشرعاً معاملته على أن ينفي في تلفها أو تأخيرها من المال بحر عملها وإن قال له أعمل رأيت فإن رهن شيأ من المضاربة ٣ صحت ولو أقر أن يجرى على رب المال ولا يضمن بخلاف الذي قيل الخاص ولو حط بعض الثمن أن العيب طعن فيه المشتري ولم يحط حصته أو أكثر سبياً راجح وإن كان لا يتنازل

والسفر برا وبحرا) ولو دفع له المال في بلد على القاهر (والإبضاع) أي دفع المال بضاعة (ولو لم يرب المال ولا تفسد به المضاربة كما يجيء (و) عك (الإنذاع والرهين والارتهاق والإجارة والاستئجار) فلو استأجر أرضا بضاعة ليزعها أو يفرسها جاز نظرية (والاحتياط) أي قبول الحولة (بالتن مطلقا) على الإسر والأعسر لان كل ذلك من صنيع التصار (لا) عك (المضاربة) والشركة ونخلط بمال نفسه (لا) باذن أو اعمل برأيك (إذا الشيء لا يتضمن مثله (و) لا (الأقراض والاستدانة) وان قبله ذلك) أي اعمل برأيك لاتهم الباس من صنيع التصار فمن بخلاف التعيم (مالم ينص) المالك (عليهما) فذلكهما وان استدان كانت شركة وخو به وحشد (فلو اشتري بمال المضاربة فربا وقصر بماله أو جمل متاع المضاربة

الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال وكان رأس المال مابق على المشتري ويجرم عليه موله الجارية ولو ياذن رب المال ولو تزوجها تزويج رب المال جاز ان لم يكن في المال ربح وخروج الجارية يقضى المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بما فيه ضرر ولا مالا لعمله التجار وليس لاحد المضاربين أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشتري عالا بغير إذن الناس في مثله يكون مخالفا وان قبله اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة ماز خلا فلهما كل كيل بالبيع المطلق وإذا اشتري بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخلط الحكيم ولو كان المال دراهم فاشتري بغير الاتحان كن لنفسه وبالثان المضاربة لاتهما جنس هنا الكل من البحر (قوله ولا تفسد) لان حق التصرف الضارب (قوله والاستئجار) أي باستئجار العمال بالاعمال والمنازل لحفظ الاموال والسفن والدواب (قوله ونخلط بمال نفسه) أي وغيره كافي الصر الا ان تكون معاملة التصاريق تلك البلاد ان المضار بين يخلطون ولا ينهونهم فان غلب التعارف بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كافي التاترخانية وقها قبله والاصل أن التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هون باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كاتوكيل بالبيع والشراء والرهين والارتهاق والاستئجار والابتاع والإبضاع والمسافرة وقسم ليعمل بخلق العقيد ان اقبل اعمل برأيك كدفع المال الى غيره مضاربة أو شركة أو خلط ماله بالمال أو بمال غيره وقسم ليعمل بالعقد ولا يقوله اعمل برأيك الا ان ينص عليه وهو مالم يس مضاربة ولا يحتمل أن يخلق بها كالاتدانة عليها اه ملخصا (قوله بمال نفسه) وكذا اعمل غيره كافي الصر وهذا اذا لم يغلب التعارف بين التصاريق مثله كافي التاترخانية وفيها من الثاني عشر دفع الرجل ألقا بالتصفي ثم ألقا أخرى كذلك خلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه اما أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك أو لم يقل فلهما أو قال في احداهما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالكين أو بعده فلهما أو في احداهما في الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي الثاني ان خلط قبل الربح فلهما فلا ضمان أيضا وان بعده فلهما ضمن المالكين وحصر رب المال من الربح قبل الخلط وان بعد الربح في أحداهما فقط ضمن الذي لا ربح في فوق الثالث اما أن يكون قوله اعمل برأيك في الاول أو يكون في الثانية وعلى كل على أربعة أوجه اما أن يخلطهما قبل الربح فلهما أو بعده في الاول فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فلهما قبل الربح فلهما أو بعده في الثانية فان قال في الاول لا يضمن الاول ولا الثاني فيما يخلط قبل الربح فلهما اه (قوله اذا الشيء) على لكونه لا على المضاربة ويلزمه ان في الأخير لان الشركة وانخلط أعلى من المضاربة لانها مشتركة في أصل المال (قوله لا يتضمن مثله) لا يرده على هذا المستعير والمكاتب فان له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما يتصرفان بحكم المالك لا بالنسبة اذ المستعير ملئ المنفعة والمكاتب صار حرا يدا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التخصص عليه أو التفويض المطلق اليه كافي الكفاية (قوله ولا الأقراض) ولأن باخذ من فضة بحر أي لا استدانة وكذلك لا يعطى سفينة لانه قرض ط عن الشيء (قوله والاستدانة) كاذنا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضارب يثمن من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولو لم يكن من الاستدانة في شيء كافي شرح الطحاوي فهستاني وقطاهر أن ما عندنا ان الرب فبازاد عليه استدانة وقد متاعن الجرا اذا اشترى بأكثر من المال كانت الزاد له ولا يضمن بهذا الخلط الحكيم وفي البدائع كالا يجوز الاستدانة على مال المضاربة لا يجوز على اصلاحه فلو اشترى بمجموع ماله ما باسم استأجر على جلبها أو قصرها أو فلتها كانت متعة عا قاندا تنسبه ط عن الشيء وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شرف حال المضارب بثمنه بالخيار فاشترى بالبحر الى الحكيم (قوله وان استدان) أي بالاذن وما اشترى بينهما نصفا تركذا الذين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة بغير ماله على ما شرط فهستاني وقال الساجاني أقول شركة كالأحوه هي أن يتفقا على الشراء لنفسه والمشتري عليهما أو لأنا أو نصفا قال والربح ينسب هذا الشرط ولو جعله مختلفا ولم يوجد ما ذكره فظهر لي أن يكون المشتري بالدين لا مبرر والمشتري معتدا ويجوز لاجله أن يوسع في معنى أو جهالة جنس وقد قبله اشترا ما يتخاره والا فله المشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه لرب المال وروجه

(عماله) قد (قبله ذلك فهو متوقع) لانه لا عاك الاستدانة به تمام المقالة وانما قال بالماء لانه لو قصر بالقسط لكان كسيف (وان صبغة حجر  
فسر بك عماد) الصنع ودخل في اعمل برأيت كالخلط (و) كان (له حصه) قيمة (صنعها) بيع وحصة الثوب) ايضاً (في مالها) فلو لم يقل  
اعمل برأيت لم يكن شركا بل خاصا وانما قال اجر امرا ان السواد تنقص عندا تمام فلا يدخل في اعمل برأيت بحر (ولو) عاك أيضاً لكانوا يربط  
أو سلة أو وقت أو شخص عنده المالك لان المضاربة تقبل التقسيدا المقبول بعد المقدم بل بصر المال عرضا لانه حينئذ لا عاك غرضه فلا عاك  
تخصيصه كسيفي قد نادى بالقيد (٥٠٨) لان غير القيد لا يعتبر اصلا كنهية عن بيع الخال وأما القيد في الجملة كسوق من مصر فإن

صرح بالنهي صرح والآلا  
(فان فصل ضمن)  
بالمخالفة (وكان ذلك  
الشراء) ولم يتصرف  
فيه حتى عاد للوفاء عادت  
المضاربة وكذا الوفاق  
البعض اعتبار الجزء  
بالكل (ولا) عاك  
(تزوج) قن من مالها  
ولاشرا من يعتق على  
رب المال بغاية أو عين  
بمختلف الوكيل بالشراء  
فانه عاك ذلك (عند  
عدم الضمنية) المقيدة  
للكالة كاشتري عبدا  
أبيه أو أمته أو  
حارية أو غيرها (ولامن  
يعتق عليه) أي المضارب  
(ان كان في المال ربح)  
هو هنا أن تكون قيمة  
هذا العبد أكثر من كمال  
رأس المال كما بسطه  
العيني فليحفظ (فان  
فعل) شراء من يعتق على  
واحد منهما (رفع الشراء  
نفسه وان لم يكن ربح كما  
ذكرنا (صح) للمضاربة  
فان ظهر) الربح (يزيده  
قيمه بعد الشراء عتق

على حسب الشرط ويعتق في الضمني ما لا يعتق في الصريح اه (قوله عاك) متعلق بكل من قصر وحل (قوله  
ذلك) أي اعمل برأيت (قوله هذه المقالة) وهي اعمل برأيت قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قدمنا من  
التقسيم في هذا عاك انصأ ما لو استدان نقودا فالتظاهر أنه لا يصح لانه توكل بالاستقراض وهو باطل كما  
مر في الوكالة وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا عاك الاستدانة على صاحبه ورجع المقرض عليه لا على  
صاحبه لان التوكل بالاستدانة توكل بالاستقراض وهو باطل لانه توكل بالتكدي الان يقول الوكيل  
للفرض ان فلانا يستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اه أي لانه رسالة لا وكالة والتظاهر  
ان المضاربة كذلك قالنا (قوله ولو بعد العقد) بان كان رأس المال بحاله (فرع) قال في الهامش ونهى رب  
المال المضارب بعد ان صار للال عرضا عن البيع بالنسيئة قبل ان يتابع ويصرف المال فبالا يصح منه وما قبل  
الصل او بعد اهل وصار للمال ناضبا يصح منه لانه عاك غرضه في هذه الحالة دون الحالة الاولى منحه اه (قوله  
عن بيع الخال) يعني ثم باعه بالخال بسعر ما يبيع بالموئل كافي العيني سائحا (قوله بالنهي) مثل لا تبع في  
سوق كذا (قوله الشراء) وله ربحه وعليه خسارته ولكن يتصدق بالربح عندهما وعندنا في يوسف طبيب  
له امه المودع اذا تصرف فيها ورجع اتفاقا (قوله ولم يتصرف) اشار الى ان أصل الضمان واجب بنفس  
المخالف لكنه غير كاف لا لارتفاعه على عرصة الزوال بالوفاء وفي رواية الجامع أنه لا يضمن الا اذا اشترى  
والا لولا هو الصحيح كافي النهاية فيمتدني قلت والتظاهر ان عمره في الوكيل بعد الاجراء قبل الشراء يضمن على  
الاول لا على الثاني (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفتها في المكان تأمل (قوله وكذا الخ) قال الاتفاق فان  
اشترى بعضه في غير الكوفة ثم عاقب في الكوفة فهو مخالف في الاول والشراء بالكوفة فهو على المضاربة  
لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عادي البعض) أي تعود المضاربة لتكن في ذلك  
البعض خاصة قال الاتفاق ما تقدم (قوله أو عين) بان قال ان ملكته فهو حرة وان عاك ذلك والفرق ان الوكالة  
بالشراء مطلقة وفي المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى ما لا يتعدى على بيعه خالف (قوله  
كأسطه العيني) بعينه اذ كان رأس المال ألفا واربعة عشر ألف درهم ثم اشترى المضارب من يعتق عليه  
وقيته ألفا واول لا يعتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد أو أكثر وقية كل واحد ألفا واول فاشترى  
لا يعتق منهم شي لان كل واحد مشغول برأس المال ولا عاك المضاربة منهم شي حتى تزيد قية كل عين على  
رأس المال على حدة من غير ضمه الى آخره كافي الهامش (قوله ربح) أي في الصورة الثانية (قوله الصغير)  
عله قاصرة والعلة في الشراء هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف) متعلق  
بضارب كافي الهامش (قوله أمة) فوطئها لم يلق كافي الهامش (قوله موسرا) لانه ضمان عتق وليس  
بضمان بل يبيعهم أنه لا يضمن لو عسرا بالاول كما به عليه مسكين (قوله كذا كرنا) أي في قوله مساوا  
له قال كافي عتق مثل خبر صار وألفا هو انفسه بالجار والجار هو قوله حاله من (قوله سبي)  
الاولى وسبي عطا على شذذ (قوله المدعي) وهو المضارب (قوله عاك) بخلاف ضمان الولد  
لانه ضمان عتق وهو يعتمد التعدي ولم يوجد (قوله تلهو) أي لو وقع دعونه بحجة تلهو

حفظه ولم يضمن نصيب المالك) يعتقه لا يصنع (وسى) العبد المتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من  
يعتق على شركته أو آلا أو الوصي من يعتق على الصغر نفذ على العاقد (انما نظر في الصغر) والمراد انما اشترى من يعتق على الولي صح  
وعتق عليه ان لم يكن مستقرا بالدين والاول خلافا للمازيلي (مضارب معه) ألف بالنصف اشترى به أمة فولدت (ولدا) مساويا له أي بالالف  
فانما موسر اضارقت قيمته) أي الولد وحده كذا كرنا (الفان ونصفه) أي جسماته شذذت دعوته لوجود ذلك يظهر الربح المذكور ففتق  
(سبي الرب الذي في الفان هو بيعه) انشاء المالك (أو اعتقه) ان شاء (لرب المال) يعتقه (ألفه) من الولد (ضمين المدعي) ولو عسرا لانه  
ضمان عاك (نصف قيمتها) أي اتمت ظهوره فنقد دعوتها وحصل على أنه ترقوها ثم اشترى

حلي منه ولو صارت قيمته أقل أو نصفه صارت أمه ولو ضمن الثالث ألفا ور بعلمه مورا فلو عسر أو فلا ضمان عليه لأن أم الولد لا تسرى وتمايه في البحر والله أعلم \* (باب المضارب يضارب) هـ الماخذ المقررة في شرع في المركبة فقال (ضارب المضارب) آخر (بلاذن) المالك (المريض) بالرفع ما لم يعمل الثاني (رج) الثاني (أولا) على الظاهر لأن الدفع إبداع وهو عليه فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن إلا إذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن رجح بل الثاني أجزمته على المضارب الأول ولذا قال (رج) المضارب (فان مضاع) (٥٠٩) المال (من يده) أي بدائي الثاني

(قبل العمل) الموجب للضمان (فلا ضمان) على أحد (وكذا) لضمان (لو عصب) المال من الثاني (و) أعيا (الضمان على الغائب) فقط ولو استهلك الثاني أو وهبه فالضمان عليه خاصة فإن (على) حتى ضمنه (خبر برب المال) إن شاء ضمن (المضارب) (الأول) رأس ماله وإن شاء ضمن (الثاني) وإن اختار أخذ (الرج) ولا يضمن ليس له ذلك

بهر (فان أذن) المالك (بالدفع) ودفع بالثالث (وقد قيل) للأول (مارزق الله فمشتا نصفان) فالعالم (التصف) عملا بشرطه (للاول) السدس (الباقى) والثاني (الثالث) (ولو قيل) مارزق الله بكاف (انطاب) والمسئلة بحالها (فلثاني ثلثه والباقي بين الأول والمالك نصفان) باعتبار الخطأ فكون لكل ثلث (ومثله) مارزق من شيء أو ما كان له فممن (رج) ويخون ذلك وكذا لو بشرط الثاني أو

(قوله حلي منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشترها أي جلا لا مراء على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فهاذا كل واحد من الحاربه وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر (رج) فيه ما لم يعرف أن مال المضاربة إذا صار أجنبيا مختلفا لكل واحد منهما لا يرد على رأس المال لا يظهر (رج) عنده لأن بعضها ليس بأولى به من البعض فحينئذ يمكن للمضارب نصب في الأمة ولا في الولد وإنما الثابت به مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوى فإذا أذنت قيمته وصارت الفاقه خمسة أثمة ظهر (رج) ومالك المضارب منه نصف الزايدة فمقتضى دعوى السابقة لوجود شرطها وهو المال صارا نه وعققت بقدر نصيبه منه وهو ربعه ولم يضمن حصصه للمال من الولد لأن العتق ثبت بالمالك والتسبب فصار العتق ذات وجهين والمالك آخرها وجودا فمقتضى العتق البعول الصانع في المال فلا ضمان لعدم التعدي فإذا اختار الاستعانة استعاض عما في ألفه رأس ماله وفي ربعه نصيبه من (رج) فإذا قضى الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر أن الأم كلها (رج) بينهما نصفين ونفذت دعوى المضارب وصارت كلها أم ولده لأن الاستيلاء إذا صادف محلا يحتمل النقل لا يغير أن اجتمعوا بحسب نصف قيمته لرب المال فإن قيل لم يجعل المقروض من الولد (رج) قلنا لأنه من حسن رأس ماله وهو مقدم على (رج) فكان أولى بجعله من زلي لمصلحة (قوله) وضمن (للمالك) لأنها المازاة في قيمتها أظهر فيها (رج) ومالك المضارب بعض (رج) فننفذ دعوى فيها عصب عليه لرب المال رأس ماله ونصيبه من (رج) فإذا وصل إليه ألف استوفى رأس ماله وصار الولد كله بمقتضى المالك المضارب منه نصفه فيعتق عليه وما يصل إليه الألف فالولد يرقى على حاله على نحو ما ذكرنا في الأم

#### «(باب المضارب يضارب)»

(قوله على الظاهر) أي ظاهره والراي عن الإمام وهو قوله ما مضى (قوله فاسد) قال في البحر وإن كانت أحدهما فاسدة وكلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللعامل أجر المثل على المضارب الأول ورجع به الأول على رب المال والوضعية على رب المال و(رج) بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرة إذا كانت المضاربة الأولى حصصة والأول الأول أجزمته اهـ (قوله خاصة) والاشهر الخيار فيضمن أي بماله كافي الاختيار سألنا (قوله خبر رب المال) فإن ضمن الأول وصحت المضاربة بينهما وبين الثاني وكان (رج) على ما شرطنا وإن ضمن الثاني رجح بما ضمن على الأول وصحت بينهما وكان (رج) بينهما وطب لثاني ما رجح دون الأول ببحر وفيه ولو دفع الثاني مضاربة إلى ثالث ورجح الثالث أو وضع فإن قال الأول لثاني أعمل فله رأيه بل يغلب المال أن يضمن أي الثالثة سواء رجح الثالث على الثاني والثاني على الأول والأول لا يرجع على أحدهما ضمنه رب المال والأول ضمن على الأول وضمن الثاني والثالث كذا في المحط (قوله ضمن الثاني) نفسه اشعار بأنه إذا ضمن (رج) على الأول ويطلب (رج) له دون الأول ماله مستنداً فقسمت سألنا (قوله ليس له الخ) لأن المال لا يعمل صار عصباً وليس للمالك الاتصين البدل عند ذهاب العين المقصوبة وليس له أن يأخذ (رج) من الغائب كذا ظهر لي ط (قوله فان أذن) مفهومه قوله بلاذن (قوله عملا بشرطه) لأنه شرط نصف جمع (رج) له (قوله الباقي) الأولى إسقاطه حلي والباقي هو الفاضل عما اشترطه الثاني لأن ما أو جسمه الأول ينصرف إلى نصيبه خاصة إذ ليس له أن يوجب شأنا لغيره من نصيبه المالك وحيث أوجب لثاني الثلثين نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر ومالك (رج) للجميع لأن عمل الثاني عمل عن المضارب كالأجر المشترك إذا استأجر آخر أو أقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لأن عبد المضارب لو شرط له شيء من (رج) ولم

من الثلث أو أقل والباقي بين المالك والأول (ولو قال له مارزق بيننا نصفان ودفع بالتصف فلثاني النصف واستوفى بالباقي) لأنه لم يرجح مورا ولو قبل مارزق الله فمشتا نصفان فدفع بالتصف فالمالك النصف ولثاني الثلث وكذلك ولثاني الأول (لجعله ماله لثاني) ولو شرط (الأول) لثاني ثلثه والمسئلة بحالها (ضمن الأول لثاني سدس) بالتسمية لأنه التزم بلاما الثلثين (وإن شرط) المضارب (للمالك ثلثه) شرط (لعبد المالك ثلثه) وقوله (على أن يعمل معه) عادي وليس بعبد (و) شرط (لنفسه ثلثه) صحيح وصار كافعا بشرط

المولى ثانياً الربح كذا في عامة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتباه (ولو عقده المأذون مع اجنبي بشرط المأذون على مولاهم  
يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دين) لانه كاشتراط العمل على المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك كسبه واشتراط عمل رب المال مع  
المضارب مفسد للعقد لانه يمنع التخليع فيمنع الجهة (وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع المضارب) (الثاني) بخلاف  
مكاتب بشرط عمل مولاه كالوصار (٥١٠) مولاه ولو بشرط بعض الربح للمساكين والنجح أو في الرقاب) أو امرأة المضارب

بشرط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له رب المال اذا كان على العبددين والاصح سوا شرط عمله أو لا  
ويكون للمضارب بحر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقده المأذون فسأني وشمل قوله لا يعبد المولى بشرط  
بعض الربح فانه يصح وكذلك ان مكاتب المضارب لمكن بشرط أن بشرط عمله فيها وكان المشروط للكتاب  
له لا لمولاه وان لم بشرط عمله لا يجوز وعلى هذا غير من الاجانب فصنع المضاربة وتكون رب المال وبطل الشرط  
بحر وسأني الكلام فيه والمرأة والولد كالا جانب هنا كذا في النهاية بحر وقد باشرنا عمل العبد احتران عن  
عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كما سألني (قوله لولي) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في  
التبيين ثم ان لم يكن على العبددين فهو لولي وسوا شرط فيها عمل العبد أو لا وان كان عليه دين فهو كغيره ان  
شرط عمله لانه صار مضارباً في مال مولاه فيكون كسبه فآخذ مغمراً وان لم بشرط عمله فهو اجنبي عن العقد  
فكان كالمسكوت عنه فيكون لولي لانه مما يملكه اذ لا بشرط بيان نصيبه بل نصيب المضارب تكونه كالا غير  
اهل خصا (قوله وفي نسخ المتن الخ) ما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط لثاني ولعبد المالك ثلثه على أن  
يعمل معه ولنفسه ثلثه صيراه وهو فاسد كما ترى وأما الشرح فقصه وقوله على أن يعمل معه على وليس يقيد  
يصح الشرط ويكون السيد موان لم بشرط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشتراط) هذه المسئلة كالتعدي  
لما قلها فان كان الاول تقديماً وتفرع الاول عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي اذا دفع مال مضارباً لآخر  
(قوله مولاه) أي فانه لا يفسد مطلقاً ان يخرج قبل العمل ولا دين عليه فسدت بحر (قوله أو في الرقاب) أي فانه  
وفساد الشرط في الثلاث لعدم اشتراط العمل كما يظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجة من الجواز  
محمول على جواز العقد لا الشرط منه فلا يحتاج الى ما قيل ان المسئلة خلافه لكن عدم صحة الشرط في هذين  
اذا لم بشرط عملهما كما يشير اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومن عن النهاية أن المرأة والولد لا اجنبي هنا في  
التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال والمضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار مضارباً  
والافلاذ لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط به موعود فلا يزم وعلى هذا غير من الاجانب ان شرط له بعض  
الربح بشرط عمله عليه صح والا فلا اه (قوله لا يصح) لانه لم بشرط عمله (قوله صح) أي الاشتراط كالعقد  
(قوله لكن في القهستاني) لا محل للاستدراك لان قوله يصح مطلقاً أي عقداً للمضاربة به صحيح سوا شرط عمل  
الاجنبي أو لا غير أنه ان شرط عمله فالشرط له والا فلا رب المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن الاشتراط  
صحيح مطلقاً في قوله والأى وان لم بشرط عمله فلما لا (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء) ثابت فاعل  
المشروط (قوله بحر) عبارة ولا يخرج على دفعه لغرمائه اه كذا في الهامش (قوله المسافرة) أي الى غير بلد  
المال طعن البرازية (قوله فان عا الخ) يعني أن يكون هذا اذ لم يحكم بلفظه ما اذا حكم بلفظه فلا تعود المضاربة  
لها باطلت كما هو ظاهر عبارة الاثنائي في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سوا حكم بلفظه أم لا  
فتأمل روى (قوله بخلاف الوكيل) أي لو ارادتموكمه وعلقتم عا فلا تتبع الركالة على حالها والفرق أن محل  
التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعلق بحق الوكيل فلذا قال لانه الخ من (قوله بخلاف المضارب) فانه  
حقاً فان عا المالك فهي على حالها (قوله ولو اردت) تحتزرقه ويطوق (قوله فقط) على هذا لا فرق بين المالك  
والمضارب فان قال ويطوق أحدهما ثم قال ولو اردت أحدهما فقط الخ لكان انحصاراً وأظهر تأمل لكن الفرق أنه

أو مكاتبه صح العقد  
والم يصح الشرط  
(ويكون) المشروط رب  
المال ولو شرط البعض  
لمن شاء المضارب فان شاء  
لنفسه أو رب المال صح  
الشرط (والا بان شاء  
لا جنبي) لا يصح ومتى  
شرط البعض لا جنبي  
ان شرط عمله صح  
والا قلت لسكن  
في القهستاني أنه  
يصح مطلقاً والمشروط  
للاجنبي ان شرط  
عمله والا فلا مالاً أيضاً  
وعزاً لمن خيره خلافاً  
لغير جندي وغيره فتنه  
ولو بشرط البعض لقضاء  
دين المضارب أو دين  
المالك حاز ويكون  
للمشروط له قضاء دينه  
ولا يزم بدفعه لغرمائه  
بحر (وبطل) المضاربة  
(يعت) أحدهما  
لكنهما ولا وكذا بطلته  
وبحسب نظر على أحدهما  
ويجوز أحدهما  
مطلقاً قهستاني وفي  
البرازية يمتاز المضارب  
والمال عروض باعها  
وصيه ولو مات رب المال

والمال نقد تبطل في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله بيعه ببعضه ونقد (المحكم) بل يوق  
المالك من تذاقنا عا بدعوه فمسلماً فالمضاربة على حالها حكم بلفظه أم لا عناية بخلاف الوكيل) لانه لا حقه بخلاف المضارب (ولو اراد  
المضارب فهي على حالها فان مات أو قتل أو هلك أو طلق بار الحرب وحكم بلفظه بطلت) واما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بحر (ولو اراد  
المالك فقط) أي ولم يلق (فصره) أي المضارب (موقوف) ورد قاله

غير مؤثرة (ويعزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بخبر حطين مطلقاً ووضوئى عدل أو رسول حمير (والا يعلم) لا يعزل (فان علم) بالعزل ولو حكم كوت المالك ولو حكما (والمال عروض) هو ههنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدراهم والدينار ههنا حسان (باعها) ولو نسيته وان نهاه عنها (ثم لا يتصرف في ثمنها) ولا في ثمن جنس رأس ماله ويبدل خلافة به (٥١١) استحساناً للوجوب وجنسه وبظهور الربح (ولا

عكس المالك فخصها في هذه الحالة بل ولا تخصص الاذن لانه عزل من وجه نهاية بخلاف أحد الشرى يمكن اذا فسح الشركة ومالها أمتعة) صح (اقراراً في المال ديون ورجح بحبر المضارب على اقتضاء الديون) ان حشدها بالآخر (والا يرجح) لا يبرلانه حشده متبرع (و) يؤخران (ويك) المالك عليه لانه غير العاقد (و) حشده (و) الوكيل بطبيع والمستضع بالمضارب) يؤمران بالتسوية (و) المسار بحبر على التقاضى وكذا الدلال لانهما يعملان بالاجرة (قرع) • استوفى على أن يسمع ويشترى لم يجز لعدم قدرته عليه والحيلة أن يشترى مدقة خدمه ويستعمله في البيع زبلى (وما هلك من مال المضاربة بصرف إلى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح يضمن) ولو فاسده من عمله لانه أمين (وان قسم الربح وقيمت المضاربة ثم هلك المال أو بعضها تراذ

اذ اريد المضارب فصرفه نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة لأن الموت أو تلفق ابدان الحرب فتحكم بطاقتها لا بد منها لا تؤثر في املاكها فكذا في نصرة ثمن (قوله ولو حكما) أى ولو العزل حكماً فلا يعزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث يعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت فالمفرق بينهما اقلت فخذ كروا أن الفرق بينهما انه لا لاح له بخلاف المضارب من (قوله ولو حكما) أى كان زاده مع الحكم بطاقتها من (قوله والدراهم) التفرغ غير ظاهر الا لولى الواو كذا في الصرو المخرج (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دينار بهما بالدراهم استحساناً واخرى وانظر ما مر في البيع الفاسد عند قول المصنف والدراهم والدينار جنس (قوله باعها) أى لم يبعها ولا انتعه العزل من ذلك اتقوا (قوله عنها) أى عن النسبة كالا يبيع منهم عن المسافة في الروايات المشهورة ولا تلك عزله لا تلك تخصص الاذن لانه عزل من وجه يحصر عن انها وساقى (قوله ويبدل) لأحاجة اليه لفهمه عما فيه حيث بين المراد من العروض هنا بقاى بالدراهم والدينار جنسان (قوله خلافة) أى أنه أن يبدل خلاف رأس المال من النقد رأس المال قال في الصرو كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دينار بهما بالدراهم استحساناً (قوله وجوب الخ) أى ان امتنع المالك من خلاف الجنس كما يشهد ما قد ساعدنا في الاتقوا (قرع) • قال في القسمة من المضاربة أعطاءه دينار مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفى ديناراً وله أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع أو في شرح الطحاوى من المضارب يضمن ربح المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في غن المثل وهذه فائدة طالما توقفت فيها فان ربح المال يدفعه ديناراً بعدد مخصوص من ثمن قيمتها ويريد أخذها عند الاقسمة تملك والذي يظهر من هذا أنه لو علم عدداً للمدفع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ القسمة الواقعة يوم الخلاف أى يوم النزاع وان لم يعلم نوع المدفع كما يقع كثيراً في زماننا لمحت يدفع أو ناعاً ثم يجعل فتنطوي الى أخذ قيمتها لجهلها فاما أخذ القسمة يوم الخصام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أى حاله كون المال عروضاً لان المضارب حقا في الربح بخبر (قوله صح) أى الفسخ (قوله على اقتضاء الديون) أى طلبها من أربابها (قوله ان حشده) عبارة الصر لانه لا لاجير والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكملة العمل فيصير عليه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قليلاً قال في شرح المتن ومفاده أن نفقة المطلب على المضارب وهذا هو الدين في المصر والافقي مال المضاربة قال في الهنديه وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسبه النفقة بمقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله والمسار) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستأجر (قوله زبلى) وتمام كلامه وانما حازت هذه الحيلة لان العقد يتناول النفقة وهي معلومة ببيان قدر الماله وهو قادر على تسليم نفقة المدعو لو علم من غير شرط أو أعطاه شيئاً لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجاز أخيراً وإن حوت العادة ومأراة المسجون حسناً فهو عندنا ليس (قوله ولو فاسده) أى سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهلاك من عمله أو لا (قوله من عمله) يعنى المنسلط عليه عند التجار وأما العتق فظهوره أنه يضمن صاحباً (قوله فهو بينهما) أى بعد دفع النفقة (قوله للمار) أى من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يبدل المضارب) مثله في الغزوة عن صدر الشريعة وهو عن على التوهم والافضل اولى اذ ادفع لمال بعد الفسخ ثم استرد منه بعد أخرى (قوله النافعة للمضارب) أى لو خاف أن يسترد من ربح المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بين من رأس المال وعلم بما مر نقلاً أنه لا يتوقف صحة الحيلة على أن يسلم المضارب رأس المال الخربه المال وتقسيد الزبلى به اتفاقاً كانه عليه أو بالسعود (فصل في المتفرقات) (قوله لا مضاربة) أى فانها تفسد وقد تبع الزبلى ومفهوماً أنه لو دفعه مضاربة تفسد

الربح لاخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن للمار ثم ذكر مفهوم قوله وبقت المضاربة فقال (وان قسم الربح وفقدت المضاربة) والمال في يبدل المضارب (ثم عقدها ههنا في المال لم يراذ او بقت المضاربة) لانه عقد جديد هو الحيلة أن تافعة للمضارب (فصل في المتفرقات) • (المضاربة لا تفسد بدفع كل المال أو بعضها) (تقسيد الهبة لبعض اتفاق عناية إلى المالك بضاعة لمضاهبه)

للمار (وان أخذ) أي المالك المال (بغير أمر المضارب ببيع واشترى بطلت ان كان رأس المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان صار عرضا لم لا نقد الصريح حيث لا يعمل بهذا أولى (٥١٣) غاية ثم ان باع عرض بقيت وان بقى بطلت للمار (واذا باع بغيره ولو بوما قطعاه

وشرباه وكسوته وركوبه)  
 بفتح الراء ما يركب ولو  
 بكراه (وكل ما يحتاجه  
 عادة) أي في عاداته  
 بالمعروف (في مالها) لو  
 صحيحة لا فائدة لانه أحبر  
 فلا تنفعه كسنته  
 ووكيل وشريك كافي  
 وفي الأخير خلاف (وان  
 عمل في المصير) سواء ولد  
 فيه أو اتخذ دارا (تنفعته  
 في ماله) كدوائه على  
 الظاهر أما ذوات الأمانة  
 بمصر ولم يتخذ دارا فله  
 النفقة ابن مالك مالم  
 يأخذ مالا لأنه لم يفتس  
 عملها ولو سافر عماله  
 وماله وأخطأ ذنبا أو  
 بمالين لرجلين أنفق  
 بالخصه وإذا قدم ردا ياتي  
 يجمع ويضمن الزائد على  
 المعروف ولو أنفق من  
 ماله ليرجع في مالهاله  
 ذلك فله ذلك لم يرجع  
 على المالك (وإذا أخذ  
 المالك قدر ما أنفق  
 المضارب من رأس المال  
 ان كان خمسة ربح فان  
 استوفاه وأفضل شيء  
 من الربح (اقتسامه)  
 على الشرط لان ما أنفقه  
 يعمل كالمالك والمالك  
 يصرفه الى الربح كما  
 (وان لم يظهر ربح فلا  
 شيء عليه) أي المضارب

الأولى مع أن الذي يفسد الثانية لا الأولى كافي الهداية قال في الجرد وتفسد بالصاعه اتفاق لانه لو دفع المال الى  
 رب المال مضاربة لا تبطل الأولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد بشرط كفي مال رب المال وعمل المضارب ولا  
 مال هنا فلو جوزناه يؤدي الى قلب الموضوع وإذا لم يصح في عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الأولى كذا في  
 الهداية وبه علم أي بائعا وعوان سميت مضاربة لان المراد بالصاعه هنا الاستعانة لان البضاعه الحق في يدي  
 هنا وهو ان يكون المال للبائع والمعلم من الآخر لا ربح للعامل وفهم من مسئلة الكتاب جواز البضاعه مع  
 الاجتناب الأولى اه (قوله للمار) أي من أن الشيء لا يضمن مثله (قوله وان أخذ) محترز قوله يدفع (قوله وان  
 صار عرضا) أي في المضارب (قوله ثم ان باع) أي ما صار عرضا (قوله للمار) أي من أنه عامل لنفسه قال في  
 الهامش فلو باع أي رب المال العروض بنقد ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الأولى  
 لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأوبه بعد ذلك يكون  
 لنفسه فلو باع العرض بعروض مثله أو عكسل أو بوزون ورجع (٢) كان يضمن على ما شرط المارح ومنع عن  
 المبسوط (قوله ولو بوما) لان العلق وجوب النفقة جديس نفسه لأجلها فعمله أنه ليس المراد بالسفر السريع  
 بل المراد ان لا يمكنه المبيت في منزله فان أمكن أنه يعود للسفر ليلة فهو كالصير لا تنفعه بجر (قوله ولو  
 بكراه) بفتح الراء ويذهب وكسر الهمزة بعدها (قوله لانه أحبر) أي في الفاسدة (قوله خلاف) فانه  
 صرح في النهاية بوجوده في مال الشركة منع وجعله في شرح الجمع روايت عن محمد وفي الحامدية في كتاب  
 الشركة عن الرمي على المنع أقول قد ذكر في التاترخانية عن الحامدية قال بمجده هذا استحسانا اه أي وجوب  
 نفقته في مال الشركة وحسب علم أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان لا في  
 مسائل ليست هذه منها خبر الدين على المنع اه (قوله مالم يأخذ مالا) يعني لو نوى الأمانة بمصر ولم يتخذ دارا  
 فله النفقة الا اذا كان قد أخذ مالا المضارب بقى ذلك المصير فلا تنفعه مادام فيه ولا ينفق ما يقسمه الا بحاز الحق  
 بالانفاق قال في الصيرف لو أخذ مالا بالكوفة فهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا تنفعه في المال  
 مادام في الكوفة فإذا خرج من مسافر فله النفقة حتى ياتي بالبصرة لان ربحه لاجل المال ولا ينفق من المال  
 مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلي له فكانت أقامته قبله لاجل الوطن لا لاجل المال فإذا خرج من البصرة  
 أن ينفق من المال إلى أن ياتي الكوفة لان ربحه من البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضا مادام بالكوفة  
 حتى يعود إلى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وأنه بطل بالسفر إذا عاد إليها وليس له بها وطن كانت  
 أقامته قبله لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى الظهيرية ٣ وظهر منه أنه لو كان له وطن بالكوفة  
 أيضا ليس له الاتفاق الا في الطريق ورأيت التصريح به في التاترخانية من الخامس عشر (قوله وأخطأ الخ) أو  
 يعرف شائع كقائمه أنه لا يضمن به تأمل (قوله يان) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي المضاربة وتظهر ما قمت به  
 أو دفع اليه انفاقه فافترض ونصفها مضارب بضم وكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشترك لشركة ملك  
 فله (١) يضمن المضاربة وبه ظهر أنه لا تنافي ما قمت به الشارح عن الكافي من أنه ليس للشرية نفقة فافهم (قوله  
 أو عمالين) أي وان كان أحدهما بضاعة تنفقته في مال المضاربة الآن يتفرغ للعمل في البضاعه في مال نفسه  
 دون البضاعه الا أن ذلك المستبعد بالنفقة منها لانه متبرع تأخر خانية في الخامس عشر عن المحيط وفيه ما عن  
 الفتاوية ولو رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله أن ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد  
 النفي ولو كتب له بنهاه وقصر المال تقدم لم ينفق في رجوعه اه (قوله ولو هلك) أي ماله (قوله وان أخذ)  
 أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بانفق وحاصل المسئلة أنه لو دفع له ألفا مثلا فأنفق المضارب من رأس  
 المال ما تقرر ربح مائة يأخذ المالك المائة بالربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله

٢ (قوله كان بينهما الخ) لان رب المال لا يتمكن من نقض المضارب مادام المارح عرضا اه  
 ٣ (قوله ويظهر منه الخ) نقل طعن مكي عن المبسوط ما نصه وان ترقب امرأ أو اتخذها وطنا زالت نفقته من مال المضارب لان مقامه بها  
 بعدما ترقب كان لاجل هله بمنزلة وطنه الاصل اه ٤ (قوله فلم يضمن المضاربة) لعل الصواب فلم تبطل المضاربة به تأمل اه



(وان باع المتاع من اربعة حسيب ما اتفق على المتاع من الجملان وأجرة السمسار والقصار والصاغ ونحوه) مما اعتدضه (ويقول) المتاع (فالمعنى) بكذا وكذا يضم الخ من المال ما وجد باده فمحققة أو حكايا واعتاده (المتاع) كسرة السمسار هذا هو الاصل نهاية (لا) يضم ما اتفق (على نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالصفى شري بالفهارة) أي شيئا (وباعه ألفين وشريهما بعد افضاء عاقب يده) قبل تقديمه بالبيع العبد (غرم المضارب) نصف الربح (ربيعه ماو) غرم المالك (٥١٣) الباقي (وبصر ربيع العبد) ملكا

(المضارب) خارجا عن المضاربة لكونه مضمويا عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف (وباعها) ورأس المال (جمع ما دفع المالك وهو ألفان وخمسمائة) ولكن (رايح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لأنه شرهما (ولو بيع) العبد (بضعفهما) بأربعة آلاف (لخصمته ثلاثة آلاف) لأن ربيع المضارب (والربح منها) نصف (الألف بينهما) لأن رأس المال ألفان وخمسمائة (ولو شري) من رب المال ألفا (بعدها شره) رب المال (بضعفها رايح نصفه) وكذا عكسه (لأنه وكيله ومنه علم هو أشراره المالك من المضارب وعكسه (ولو شري بالفهارة) بعد اقصيته ألفان فقتل العبد حلا خطا فلا تارة أن باع الفداء على المالك (ويعمل المضارب) على قدر ملكهما (والعبد) يخدم المالك ثلاثة أيام

فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين بأخذ ما تبدل النفعة وبقسمان المائة الثانية (قوله من الجملان) قال في مجمع البحرين والجملان بالضم الجمل مصدر حله والجملان أيضا أمر ما يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقيقة) كالصبيغ (قوله أو حكايا) كالقصار (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبد في الضم لعادة المتاع فإذا جرت بضم ذلك يضم ط (قوله أي شيئا) قال في البروق قال محمد في السير البرع عند أهل الكوفة ثيل الكنتان أو القطن لاثبات الصوف وأخر كذلك في المغرب اه (قوله نصف الربح) لأنه ظهر فها ربح ألفا لصار المال نقدا فإذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا ربحا للمضارب والباقي الرب المال فيكون مضمويا عليه بما لم يخص (قوله الباقي) ولكن الألفان يجان جميعا بالبيع على المضارب ثم رجع المضارب على رب المال بألف وخمسمائة لأن المضارب هو المالك للعقد وأحكام العقد ترجع إليه اتفاقا (قوله لكونه) على نقوله خارجا (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من معصون وبين الأمانة (قوله لها) لأن ضمان رب المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولو بيع) أي أو المشكلة بحالها (قوله لخصمته) أي المضاربة (قوله لأن ربيع) أي ربح المضارب كسرة (قوله عبد) أي فته ألف فالفين والقيمة سواء وأخيرا فلا تارة لو كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال بعد ألف فته ألفان ثم باعها من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب ألفا فته رايح على ألف وخمسمائة وكذا لو فضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بألف وباعها من المضارب بألف فته رايح على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبدا قيمته ألف بألف فباعها منه بألف (ق) فالتسوية بأربعة قسمان لأربع فيها الأعلى ما اشترى رب المال وقسمان رايح فيها عليه وعلى حصص المضارب وهذا إذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كأيما في النجاشي (قوله شره) مسقة عبدا (قوله رايح) جواب لو (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئلة بحالها بأن شري رب المال بألف عبدا شره المضارب بضعفها ورأس المال ألف فانه رايح نصفه وهذا إذا كانت قيمته كلين لا فضل فيها وسيله لو فضل في القيمة فقط أما لو كان فيها ما فضل أو في الثمن فقط فانه رايح على ما اشترى به المضارب وحصصة المضارب وبه علم أن المسئلة بأربعة أيضا وتامة في الضر (قوله ولو شري) أي من معه ألف بالتصف كقديده في الكنت (قوله بالفداء) لأنه لما صار المال عبدا وانما ظهر الربح وهو ألف بينهما وأقرب رب المال فأنفاده خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمويا عليه ونصيب رب المال حاربه بقضاء القاضي بالفداء عليهم ما إذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غراما (ع) على قدر ملكهما بحر والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج هناك ما خص رب المال عن المضارب فهو ما يخرج أن الواجب هناك ضمان المتاع وهو لا ينافي للمضارب فهو ضامن الحائنه وهو ليس من المتحارب شي فلا يربح على المضاربة كقاية (قوله كسرة) أي فربا بمن ضمان المضارب بنافي المضاربة س (قوله ولو اشترى المالك الدفع الخ) قال في الضر قد بقوله قيمته بالالفان لأنه لو كانت قيمته أضافت بغير الحائنه إلى الرب المال لأن الرقبة على ملكه لا مال للمضارب فيها فاختار رب المال الدفع والمضارب القدام مع ذلك فذلك لأنه سبق بالفداء مال المضاربة وله ذلك لأن ربح يتوهم كذلك في الإيضاح اه ونحوه غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسألة الثمن يحقق بخلاف هذه فقد عمل لغو مذكور في أن الظاهر أنه في مسألة الثمن لا ينفرد أحد بهما لخيار لكون العبد مشتركا كيد له ما في غاية البيان ويكون

(٦٥ - ابن عابدن - رابع) والمضارب يوما (نحو وجهه من المضارب بالفداء التناهي كسرة ولو اشترى المالك دفع المضارب الفداء فذلك لتوهم الربح حينئذ (اشترى بالفهارة عبدا وهلك الثمن قبل التقدي) للبائع فيضمن لأنه أمين بل (دفع المالك) المضارب (ألفا أخرى ثم وثم) أي ظاهرا لا دفع أخرى إلى غير نهاية (ورأس المال جميع) (قوله فباعه منه بالف الخ) لعل الصواب بألفين تأمل اه (قوله أو بالفداء غراما على قدر الخ) لعل الصواب بضعفهما على قدر الخ تأمل اه

مادفع بخلاف الوكيل لان يده ثانيا بد استيفاء امانة (معها ان قال فقال) المالك (دفع الى الغاو وبحث انما قال المالك دفعته الفين قال قول للضارب) لان القول في مقدار المقبوض لقابض امانة كان اوضهنا كما لو انكره اصلا (ولو كان الاختلاف) مع ذلك (في مقدار الرجوع والقول لرب المال في مقدار الرجوع فقط) (٥٩٤) لانه يستفاد من جهته (واجمعا) اقام يئنه تقبل وان اقامها فالئنه يئنه رب المال في دعواه

الخيار له ما جمعا ان شا اقدما وان شا ادفعا قامل (قوله مادفع) فلا ينظر الرجوع الابد استيفاء المالك المالك لكن المضارب لا يرجع الا على الف باجر (قوله بخلاف الوكيل) اي اذا كان الثمن مدفوعا به قبل الشراء ثم هلا فانه لا يرجع الامره (قوله لان يده ثانيا الخ) الضمير فيه الوكيل بانه ان المال في يد المضارب امانا فلا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضمون فكل ما قبض يكون امانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجبه على المولى مثل ما وجب عليه للبايع واذ قبضه صار مستوفيا له فصار مضمونا عليه فكل عليه بخلاف ما اذا كان يدين مدفوعا به الابد الشراء بحث لا يرجع اصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فكل مستوفيا بالقبض بعده اذا المدفع اليه قبله امانة وهو قائم على امانته بعده فلم يصير مستوفيا واذ هلك بترحم مرة فقط لم اخلفنا (قوله مع ذلك) اي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الرجوع) صورته قال رب المال رأس المال ان كان وشروط تلك لث الرجوع وقال المضارب رأس المال ألف وشروط تلك النصف (قوله فقط) لا في رأس المال بل القول فيه المضارب كالمثل (قوله فالئنه الخ) لان يئنه رب المال في زيادته رأس المال كتر اثباتا و يئنه المضارب في زيادته الرجوع كتر اثباتا كما في الزبلي ويؤخذ من هنا ومن الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضارب وادعى من في يده المال انهما عنده في المال كذا واقاما للئنه يئنه ذي اليد اولى لانها اثبتت حصصه من المال واثبتت الصفة سالخا (قوله فالقول للمالك) لان المضارب يدعى عليه تقوم عمله او شرط من جهته او يدعى الشركة وهو ينكر من (قوله المضارب) الاو ذي اليد (قوله هي قرض) ليكون كل الرجوع (قوله فالقول للمضارب) مثله في الخانة غاية البيان والزبلي والصبر ونقله ابن السكينة عن النهاية وشرح التعبير وحكي ان وهبان نقله قولن وفي مجموعة متلا على عن مجموعة الانقروى عن محط السرخسي لوقال رب المال هو قرض والقابض مضاربة فان بعدما تصرف فالقول لرب المال والئنه يئنه ايضا والمضارب ضامن وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه اي القابض لانهما تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانك القابض اه ونقل فيها عن النخبة من الرابع عشر مثله ومنه في كتاب القولن عن عن غانم البغدادي عن الوحز وعنه اقر على افتدى مفتى المسالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن ان يقال ان ما في الخانة والتبوير فيما اذا كان قبل التصرف حلالا لطلق على المقدار المتحددا لحد ذاته والحكم بانه التوفيق من مجموعة متلا على ملخصا (قوله بالاصل) لان الاصل في المضاربة العموم اذا المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق بناسبانه وهذا اذا تنازع بعد تصرف المضارب فلو قبله القول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك بد من (قوله كل نوعا) بان قال أحدهما في رؤ وقال الآخر في (قوله فالقول للمالك) لانهما تتفاعلا لخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن من (قوله ففسيها) اي البئنه (قوله على جهة الخ) يعني ان البئنه تكون حثثه على جهة تصرفه لا على نفي الضمان فتكون على نفي فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض التسمي ولو وقت (قوله البئنه) فاعل وقت والمسئلة بحالها بان قال رب المال اديت اليك مضاربة ان فعلت في برفي مضارب وقال المضارب دفعته الى لا عمل في طعام في مثول واقاما للبئنه (قوله قضى للمتأخره) لان آخر الشرطين ينسخ اؤلها (قوله والا) اي ان لم يوقتا وقتا احدا هما دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع الى الوصى (قوله وقيد الطر سوسى) اي بثمانه ورد من وهبان بانه تفيد لاطلاقهم براه مع قيام البليل على الاطلاق واستظهر ابن السكينة ما قاله الطر سوسى

ان زيادة في رأس المال (و) يئنه (المضارب في دعواه) لان زيادة في الرجوع قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول لرب المال فلذا قال (معها ألف فقال هو مضارب بالئ نصف وقد رجع انما قال المالك هو بضاعة فالقول للمالك لانه منكر (وكذا وقال) المضارب (هي قرض وقال رب المال هي بضاعة او ودبعة او مضاربة فالقول لرب المال والئنه يئنه المضارب لانه يدعى عليه التقلد والمالك ينكر (و) اما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب) لانه ينكر الضمان واجمعا اقام البئنه قبلت وان اقام ابئنه فئنه رب المال اولى لانها اكثر اثباتا والاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم والاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب اتسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والئنه للمضارب ففسيها على جهة تصرفه ولا ضمانه في

الضمان ولو وقت البئنه قضى بالمتأخره والافئنه المالك (فروع) \* دفع الوصى مال الصغير الى نفسه مخار بما زرع فيه الطر سوسى بان لا يحل الوصى لنفسه من الرجوع كترهما يحل لامثاله وتماه في شرح الوهبانية وفيها مات المضارب ولم يوجد مال المضارب فيها خلفه عا دينا

في تركه وفي الاختيار دفع المضار بشيا للعائش ليكيف عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة ولكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانها يقصد ان الاصلاح وسيجيء آخر الوديعه وفيه (٥١٥) لو شري بجاهل ما عاقل اننا نسكه حتى

أعطينا بها كثيرا وأراد  
المالك بيعه فان في المال  
رجح أجبر على بيعه له  
بأمر كأمرا لأن يقول  
للمالك أعطيتك رأس  
المال وحصة ثمن الرجح  
فبيع المالك على قبول  
ذلك وفي البراءة يدفع  
اله ألفا نصفها بية  
ونصفها مضاربة فقلت  
يضمن حصه الهية اه  
قلت والمقضي انه لا ضمان  
مطلقا في المضاربة  
لانها امانة ولا في الهية  
لانها فاسدة وهي غفلة  
بالقبض على العتيد  
الفتي به كاسمي وفلا  
ضمان فيها به نصف  
قول الوهانية وأودعه  
عشرا على أن حصة  
هله هبة فاستهلك الخمس  
يخصر

• (كتاب الابداع) •

لا خفاء في اشتراكهم  
ما قبله في الحكم وهو  
الامانة (هو) لقض من  
الوديع اى التزك وسرع  
تسلط الغريم على حفظ  
ماله صريحا وأدله  
كان اتفق في رجل  
فاخذ رجل بعبية  
ماله ثم تركه ضمن لانه  
هذا الاخذ التزم بحفظه  
دلالة بصر (واو ديعه)  
مانتة عند الامين  
وهي اخص من الامانة

نظرا للصغير أقول لكن في جامع الفصولين عن المقتطع ليس الوصي في هذا الزمان أخف احتمال النية مصابة  
فهذا بعيد المتع مطلقا (قوله في تركه) لانه صار بالتجهيل مستهلكا وسأقي عما عفي في الوديعه ان شاء الله تعالى  
وأقضى به في الحامدية قالوا به أفتى قارئ الهديانة (قوله) وفيه لو شري الخ) الكلام هنا في موضعين الأول حق  
امساك الضارب المتاع من غير مضار المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لاحقة في الامساك  
أما الأول فلاحقه فيه مساواة كان في المال ربح أو لا لأن يعطى الرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته  
من الرب فغنمته حتى الامساك وأما الثاني وهو اجبار على البيع فهو انه ان كان في المال ربح أو مع حصته  
البيع الآن يدفع للمالك رأس ماله وحصته من الرب وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك  
رأس ماله أو يدفع له المتاع رأس ماله هذا حاصل ما فهمت من عبارة المنع عن الخيرة وهي عبارة معتقدة وقد  
راجعت عبارة الخيرة فوجدتها كافي المنع وبني ما إذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو  
حادث الفتوى ويعمل جوابها من قبل الفصل من أنه لو عرله وعلم به والمال عروسا بباعها وانها مال المالك ولا  
على المالك فسخها ولا يتخصص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصه الهية) لان هبة المشاع الذي يقبل الفسخة  
غير حصته فيكون في ضمانه (قوله وهي الخ) ونقله الفئال عن الهندية (قوله) غفلة بالقبض أقول لا تنافي بين  
المالك بالقبض والضمان سألني أقول نص على في جامع الفصولين حيث قال رخصا لفتاوى القضي الهية  
الفاصلة تصد المالك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أفتيت بالرجوع لو اهبته فاسدة فتأني ربح محرم منه اذ  
الفاصلة مضبوطة فاذا كانت مضبوطة القيمة بعد الهلاك كانت مستحقة رد قبل الهلاك اه فتنبه (فروع) سئل  
فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من  
الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة والخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارئ الهديانة من باب القضاء في  
فتاوا ما اذا ادعى أحد الشريكين خيانة في قدر معلوم أو أنكر حلف عليه فان حلف برى أو انكذب ثبت ما ادعاه وان  
لم يثبت مقدار افكنا الحكم لكن اذا شك عن المين لزمه أن يعين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع  
عينه لأن نكوله كافتار بشي مجهول والبيان في مقداره الى المقدم عنه الآن يقم بحججه بينة على أكثر اه

(كتاب الابداع)

(قوله بفسخ الخ) قد به لان المالك لو كان حاضرا لم يضمن (قوله) كاحقه المصنف الخ) أنظر البيهقي في قال في المنع  
ان الامانة علم الماهو غير مضمون فشملى جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعانة والمستأجر والوصي بخصمته في  
بدا الوصي بها والوديعه مأمون للامانة بالأحب والقبول فكانا متغايرين واختار صاحب النهاية وفي الجهر  
وحكمهما مختلف في بعض الصور لانه في الوديعه يبرأ عن الضمان اذا غاب في الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان  
بعين الخلاف (نكتة) ذكرها في الهامش وروى أن زلزالا انشلت بالفقر وابيضت عناهما من الخزن على يوسف  
عليه السلام جلست على قارعة الطريق في ذى الفقراء ففر بها يوسف عليه السلام فقامت تتنادى أيها المالك  
اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة قامت الملوذ والامانة قامت الملوذ مقام الملوذ  
الملوذ فسأل عنها فقيل انها زنا فترجوا خراجها جملة عليها اه زلي (قوله) أو كتابة المراد بها ما قبل الصريح  
مثل كتابات الطلاق لا البانة (قوله لان الخ) التعليل في الجهر (قوله) ولم يقل الخ) لولا قال لا قبل الوديعه  
لا يضمن الا القول عرفا لا يثبت عند الدرر صريحا قال صاحب جامع الفصولين أقول يدل هذا على أن البشارة  
يصير موعضا في بقرته بعثا الموقوفات القمار رسول اذهب بها الذي ربهات في لا قبله اذهب بها فبقيت أن لا  
يضمن البشار وقد مر خلافه يقول الحق قوله ينبغي لا ينبغي أنذار رسولنا أي ماله يخرج عن حكم الرأيه وصار  
أعتبا فلما قال قال الدرر دها على مالكها صار كأنه رد هالي أخشى وأودعها مع أختي فلذا يضمن بخلاف مسئلة  
الثوب ثور العين وقسمه فيه وفيه أيضا عن الخيرة ولو قال لم أقل حتى لم يصرموعا وتركه الثوب به وذهب  
فرفعه من لم يقبل وأدخله بيته ينبغي أن يضمن لانه لما ثبت الابداع صار ضايبا بعه يقول الحق فيه اشكال

كاحقه المصنف وغيره (وركتها الانجاب صريحا) كأودعت (أو كتابة) كقوله لرجل أعطيت ألف درهم وأعطيت هذا الثوب مثلا فقال  
أعطينك كان وديعه بجر لان الاعطاء يجعل الهية لكن الوديعه أدنى وهو يشترط فصار كتابة (أو فعلا) كالوضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل

شأنها فإيداع (والقسي من المودع صريحاً) كقوله (أولاً) كما لو سكت عند وضعه فأنه قبول دلالة كوضع ثيابه في حمام عراً من الشيء وكقوله لرب الختان أين أربطه فقال هناك كأن إيداعاً خاتية وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الإمانة فثبت بالاجاب وحده حتى لو قال للغائب أودعك المصوب برئ (٥١٦) عن الضمان وإن لم يقبل الاختيار (وشرطها كون المال قابلاً لاثبات الإيداع)

فلو أودع الأبق أو الطير في الهوام بضمن (وكون المودع مكافئاً لشرط وجوب الحفظ عليه) فلو أودع صبياً فسلمه كلها بضمن ولو بعدد سمجوراً ضمن بعد عتقه (وهي أمانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والأداء عند الطلب واستصحاب قبولها (فلا تضمن بالهلال) إلا إذا كانت الوديعة بأجر أو شبهة معز بالزبلي (مطلقاً) سواء أمكن الترخيم أم لا هل معناه أم لا لحديث الدارقطني ليس على المستودع غير المثل ضمان (واشترط الضمان على الأمين) كالحامى والخاني (باطل به بقى) خلاصة وصدر الشريعة (ولو دعه حفظها بنفسه وعياله) كاله وهم من يسكن معهم حقيقة أو حكماً لا منونه) فلو دفعها لولده المسير أو زوجته ولا يسكن معها ولا يتفق عليها بضمن خلاصة وكذا دفعها لزوجة إلا أن العبرة للسكينة لا للنفقة وقيل يعتبران معاً

وهو أن الغصب إزالة المالك ولم يحد وجه التوصل فصد النفع لا الضرر بل ترك المالك ثوبه إيداعاً ثم ورفع من لم يقبل قبول ضماناً فظاهر أنه لا يضمن وإنه تعالى أعلم اه (قوله) شأنه فلو قال لأقبل لا يكون مودعاً لأن الدلالة لم توجد صريحاً وفيه من الخلاصة ولو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا إذا ضاع وإن قاموا واحداً بعدوا أحدهم الآخر لأنه تعين للحفظ فتعين للضمان اه فكل من الإيجاب والقبول فيه غير صريح كسئلة الخاني الأتية قرر بيل (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابته دار غيره وأجر جهاب الدار لم يضمن لأنها تضر بالدار ولو وجد أبق في مبطه فأجر جهاب من سألها (قوله) كما لو سكت أي فأنه قبول وبعد أن ذكرهنا في الهندية قال وضع شاة في بيته بغير أمره فليعلم حتى شاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شاة وقال أحفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالقرينة الدالة على الرضا وعدمه سألها (قوله) من الشيء ولا يكون الحامى مودعاً مادام الشيء حاضراً وإن كان غائباً فالحامى مودع محر وفيه إشارات للخلاصة ليس في ما ظن الشيء أنه ثوبه فأنه هو ثوب الصغير ضمن هو الأضعف أي لأنه يتبرك السؤال والتفحص يكون مفترطاً فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان على الأمين باطل أفاده أبو السعود (قوله) وهذا أي اشتراط القبول أيضاً (قوله) وإن لم يقبل تقدم أن القبول صريح ودلالة قتلها بما عني الرأى كما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله) لا يثبت اليد قال بعض الفضلاء فيه تسامح إذا المراد إثبات اليد بالفضل ولا يكتفي قبول الإثبات كما أشار إليه في الدرر بقوله وحفظ شيء بدون إثبات اليد عليه محال تأمل فقل وأجاب عنه أبو السعود (قوله) فلو أودع صبياً قال الزبلي في حاشيته المنع ويستثنى من إيداع الصبي ما إذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره فاعلم المالك تضمن المانع والاختصاص في الفتاوى أن لا ينفذ وأظهر حاشيته الفتح (قوله) ضمن بعد عتقه أي لو باعها أو افلاسها (فرع) قال في الهامش لو احتاج إلى نقل العيال أو لم يكن له عيال فأسافر جهاب يضمن وهذا الوعين المكان فلو لم يضمن بأن قال أحفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فأسافر به فلو كان الطريق مخوفاً ضمن بالاجاع بالاعتناء كالأب والوصى لو أسافر جهاب العسى وهذا إذا لم يكن حل ومؤنة جامع الفصولين قال كان لها حل ومؤنة وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان له من السفر وقد عجز عن حفظه في المص الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجاع فلو لم يضمن السفر فكذلك عند أي خشفة رجحه الله تقريباً أو بعيداً وعن أبي يوسف رجحه الله ضمن لو بعد الأول فربما وعن محمد ضمن في الحالتين جامع الفصولين المودع بأجر ليس له أن يسافر جهاب التعيين مكان العقد للحفظ جامع الفصولين (قوله) عند الطلب إلا في مسائل ستأتي (قوله) باجر) سبأ أن الاجترار المشترك لا يضمن وإن شرط عليه الضمان وأضاف قول المتن واشترط الخ برد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البراز تدفع إلى صاحب الجاه واستأجره وشرط عليه الضمان إذا تلف قد ذكرناه لأنه لا أثر له فيما عليه الفتوى سألها وأظهر حاشيته الفتح وقد يفرض بأنه هاتماً سألها على الحفظ قصداً بخلاف الاجترار المشترك فأنه مستأجر على العمل تأمل (قوله) لا يلبى ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب ودلى على المنع (قوله) غير الغل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله) كالحامى أي معالج الجاه وأما من جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه أمراً بضمن لأنه ودع بأجر ولكن الفتوى على عدمه سألها (قوله) فلو دفعها) تبرع على قوله أو حكماً (قوله) لولده الميز بشرط أن يكون قادراً على الحفظ بحر عن الخلاصة (قوله) ضمن أي دفعها له وكذا لو تركه في بيته الذي فيه وداع الناس وذهب فضاع ضمن بحر عن الخلاصة (قوله) في عياله الضمير في عياله الأخير يصح أن يرجع لعيال الأول وفيه صريح الشربلالي ويصح أن يرجع إلى المودع وبه صرح المقدسي وفيه لا يشترط في الأبوين كونهما في عياله وبه بقى ولو أودع غير

(وشرط كونه) أي من في عياله (أبناً) فلو لم يخاتنه ضمن خلاصة (و) جاز (لمن في عياله) الدفع لمن في عياله ولو لمعه من الدفع إلى بعض من في عياله فدفع أن وجد بدمته بأن كان له عيال غير ابن ملك (ضمن) والا وإن حفظه بغيره ضمن وعن محمد أن حفظه عن كوكبه وما ذونه وشرطه مفاوضة وعنا نالها

وعليه الفتوى ابن ملك واعتمداً من المال وغيره وأقره المصنف (الألحاف الحرق) (٥١٧) أو القرق وكان غالباً محيطاً) فلو غير محيط

عمله وأجاز المال شرج من البين ولو وضع في حزر غيره بلا استيجال يضمن ولو أجزى يضمن داره ودفعها إلى  
الوديعة إلى المستأجر إن كان لكل منهما خلق على حدة يضمن وإن لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من  
غير حزمته لم يضمن وفي مكوثهم عن الدفع لعل المودع أشار إلى أنه لا يمكنه ونقل شخصاً آخر فلو تزجج  
الضمان لم يضمن وأراد شخصاً بالالسعود (فرع) لو قال ادفعها لي شئت وصلها لي فدفعتها إلى أمين  
فضاعف قبل يضمن وقيل لا يضمن تشاركاً في الضمان (فرع) حضرته الوفاة فدفعت الوديعة إلى حارثها  
فهلكت عند الحارثة قال البلخي إن لم يكن بحضرته عند الوفاة أو أحد من يكون في عمله لا يضمن كالوقوف  
الحريق في دار المودع له دفعها لأجنبي خاتمة (قوله) وعليه الفتوى ونقله في البصر عن النباهي وقال فيه وظاهر  
التون أن كون الغير في عمله شرط واختاره في الخلاصة (قوله) وكان غالباً محيطاً وفي التنازع من التهمة  
وسئل جده البري عن مودع وقع الحريق بيته ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر إن مع تمكنه مقرر كهاشي  
استقرت ضمن اهـ ومثله ما لو تزججها حتى أكلها العت كإياها في التظلم ذكر محمد بن سري وقع في دار المودع  
دفعتها إلى أجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستدها ضمن وعماه في نور العين وفي جواهر الفتاوى وإذا دفع  
الوديعة לאחר لم يضمن فلو دفعها في بيت المودع لا يضمن لأن المودع يضمن الدفع وليس المضمن  
به لا يضمن بالترك بل عليه تسليمها إلى عمله وتركها عندهم لا يضمن إلا إذا كان ذلك البعق هناك دون فيه اهـ  
مخصصاً (قوله) أو ألقاها أي في السفينة (قوله) كالأصل في الخلاصة (الخ) نص في الخلاصة إذ علم أنه وقع الحريق في  
بيته قبل قوله والأفلا عبارة الهداية أنه لا يصدق إلا سنة قال في المنع ويمكن جعل كلام الهداية على ما إذا لم يعلم  
بوقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن معروفاً عليه في المختصر ح (قوله) كوكبه في الخلاصة للمالك  
إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة مقرر كهاو ذهبان تركها عن رضا فهلكت لا يضمن  
لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكسل المالك يضمن  
لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اهـ وهذا مصرح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كالأجنبي وفي  
الفصول الهداية معزى إلى الظهير وهو رسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا أدفع إلا الذي جاء به لم يدفع  
المال الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب بحجج الذين أنه يضمن  
وفيه ظاهر يدل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بعض الوديعة فإنه قال في الكلا لا يضمن دفع الوديعة  
إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول يخلق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا  
ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه اهـ  
منه قال محسنه المي في حاشية البصر ظاهر ما في الفصول أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو بخلاف الخلاصة  
وبما أن التوفيق يحمل ما في الخلاصة على ما إذا صدق الوكيل إنشاء الوديعة عند المودع بعدم تسليمه له في  
وقت آخر وما في الفصول والتجسس على ما إذا منع لؤدي إلى المودع نفسه ولا أقال في جوابه لا أدفع إلا الذي جاء  
به أو غيره فيها (قوله) كطلب القائل الظاهر أن المراد بالظالم هنا المالك لأن الكلا في طلبه هو ما بعده مفرع  
عليه أعني قوله فلو كانت الدخيل عليه قول المصنف في المنع لما ضمن إلا عاتى على الظالم (فرع) ذكر في  
الهامش مرضت الغلبة الوديعة فامر المودع أنساقاً لعلها ضمن المال أي هماً فلو ضمن المودع لا يرجع على  
المعالج ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم أيها الغير ألا قال المودع ليست لها ولم أمره بذلك فحينئذ  
لا يرجع كذا في جامع الفصولين (قوله) المودع بالفتح (قوله) مجهولاً أما يجعل المالك فلا ضمان والقول الودع  
بجمله بلا شبهة قال الحاتمي وهل من ذلك إلا أن في الرهن على قدر الدين اهـ أقول الظاهر أنه منه بقولهم  
ما تضمن به الوديعة ضمن به الرهن فإذا مات مجهولاً ضمن ما زاد وقتاً فثبت به رجلي مخصصاً (قوله) فانه يضمن  
قال في مجمع الفتاوى المودع والمضارب والمستعمر والمستضع وكل من كان المال يسد به أمانة إذا مات قبل  
السان ولم تعرف الأمانة بعينها فله يكون ديناً عليه في تركه لا صار ضمنه كالمال الوديعة المضمحل ومعنى موته  
مجهولاً لا يبين حال الأمانة كالأشياء وقيل سئل الشيخ عمر بن محمد عما لو قال المرء عند يورقة

ضمن (فصلها إلى حارثة  
أو) إلى (فصل آخر) لا  
إذا أمكنه دفعها لمن  
عمله أو ألقاها فوقعت  
في البصر ابتداء أو  
التدريج ضمن زبني  
(فإن ادعاء) أي الدفع  
لحارثاً وقال آخر (صدق  
إن علم وقوعه) أي  
الحرق (بيته) أي بدار  
المودع (والا) يعلم وقوع  
الحرق في داره (لا) يصدق  
(الابينة) فحصل بين  
كلاهما الخلاصة والهداية  
التوفيق وبالله التوفيق  
ولو ضمنه الوديعة ظلماً  
بعدم طلبه (لو رد يضمنه فلو  
لحلها التسليم يضمن إن  
ملك (نفسه) ولو حكا  
كوكبه بخلاف رسوله  
ولو بعلامة منه على  
الظاهر (فأدعى  
تسليمها ضمن) (والا) بان  
كان عاجزاً أو أخاف على  
نفسه أو ماله بان كان  
مسدوداً معها ابن ملك  
(لا) يضمن كطلب الظالم  
فلو كانت الوديعة  
سقاء أو أراضيه أن  
يأخذها لمضرب به رجلاً  
فله المنع من الدفع إلى أن  
يدفع له تركه الرأى الأول  
وإنه يتفهم به على وجه  
سباح جواهر (كلا  
أدعت) (أمر) أن كتاباً  
فيها أمره بالزوج  
عمال أو يقض مهرها  
منه فله منه من الثلثين حتى الزوج ثمانية (ومنه) أي من النسخ ظلماً (ومنه) أي موت المودع (مجهولاً فانه يضمن) تصديقاً في تركه

الاذاع ان وارثه يعلم فلا ضمان ولو قال الوارث انما علمتها وانكر الطالبان فسرهما وقال هي كذا وانما علمتها وهلك صدق هذا وما لو كانت عنده سواء الا في مسئلة وهي ان الوارث (٥١٨) اذ ادخل السارق على الوديعة لا يضمن والمودع اذا ادخل ضمن خلاصة الا اذا منع من الاخذ

حال الاخذ (كافي سائر الامانات) فانما انتقل بمضمونة بالموت عن تجهيل كسر يلك ومفاوض (الاف) عشر غلى ما في الانشامتها (ناظر اودع غلات الوقف ثم مات مجهلا) فلا يضمن قسدا بالغة لان الناظر لو مات مجهلا لمال البدل ضمنه اشياء اى لئن الارض المستندة قلت فلعين الوقف بالاولى كالدرهم الموقوفة على القول بحوازه قاله المصنف واقر ابنه في الزواهر وقد موته بحالة الفجأة فلو عسرش ونفسه ضمن لم تكن من بينها فكان مانعها لطلما فضمن ورد ما يحق في انفع الوسائل فتنبيه (و) منها (فاض مات مجهلا لاموال الشاى) زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا

في الحاقوت لقان ضمنها درهم لا عرف قدرها فاقول لم توجد فاجب بانه من التجهيل لقوله في البدائع هو ان يموت قبل السان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض الفضلاء وفيه تأمل فقال ملخصا (قوله الاذاعلم) اى الجهل واذا قال الوارث ردها في حياته وتلفت في حياته لم يصدق بلائحته ولو برهن ان المودع قال في حياته ردتها يقبل سائحى (قوله عنده) اى عند المودع بالغيب وادعى المودع هلا كهوا المقصود ان الوارث كالمودع بالغيب فيقبل قوله في الهالة اذ انفسه هافه ومثله الا انه خالفه في مسئلة قال ربه مات المودع مجهلا وقال ورثته كانت فاقمة يوم موته ومعروفه ثم هلك بعموته صدق (٢) ربه هو المحصر اذ الوديعة صارت بدنيا في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته وتلفت في حياته لا يصدقون بلائحته لو تمجهلا فتقرر الضمان في التركة ولو برهنوا ان المودع قال في حياته ردتها تقبل اذ الثالث يمتنع كالثاب ببيان جامع الفصولين عن النخبة (قوله الاذاعلم) استثنى من قوله والمودع اذا ادخل ضمن قال ط عن خلاصة المودع انما يضمن اذ ادخل السارق على الوديعة اذ لم يمنع من الاخذ حال الاخذ فان منع يضمن (قوله منع) اى المودع السارق فاخذ كرها فصولين (قوله سائر الامانات) وبها الرهن اذ مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته كافي الا نقروى اى يضمن الزائد كما قد تمنع من الرمي وكذا الوكيل اذ مات مجهلا ما قبضه كما يؤخذ بما هنا وبه اقوى الحامد يبعد الخيري وفي اجارة البرازية المستاجر يضمن بالموت مجهلا سائحى (قوله بالموت) ويكون اسوة للفرعاء يبرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكرهين انقروى كذا في الهامش (قوله على ما في الانشاء) وعبارتها الوصى اذ مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والابا اذ مات مجهلا مال ابنه والوارث اذ مات مجهلا ما اودع عند موته واذا مات مجهلا المقتدر المرحى في بيته او لم يضعه ما كفي في بيته بغير عمله واذا مات الصى مجهلا ما اودع عند محصورا اه ملخصا فهي سبعة (٢) وذكر المصنف ثلاثة فهي عشرة (قوله اودع) عبارة الدبر قبض وهي اولى تأمل (قوله غلات الوقف) اقول هكذا وقع مطلقا في الوالو الجسة البرازية وفيه فاضيلان عتولى المسجد اذ اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان اه اقول اما اذا كانت الغلة مستصفة لقوم بالشرط فضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيما اذا كانت النار وقفا على اخوين غالب احدى ما وقض الاخر غلتها تسع سنين ثم مات الآخر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو يعقوب اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو (٤) القيم الان الاخوين ارجا جميعا كذلك وان ارجا الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يطيب له اه كلامه اقول ويلحق بغلة المسجد اذ اشترط تركه شئ في بد الناظر للعمارة والله تعالى اعلم يبرى على الاشياء قال المحقق وهذا مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة مترا على آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل التولى اذ مات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر في البحر في باب دعوى الرجل ان دعوى الغلة من قبيل دعوى الملك فراجعوا ثم ان الله ثم فراجعوه وبه علم ان اطلاق المصنف والشارح في عمل التقيد بغيره عبارة انفع الوسائل لان التبعة تنبيه (قوله المصنف) اى في المتع (قوله ابنه) الشيخ صالح (قوله بالفجأة) لعدم تمكنه من البيان فلو يكن حابسا لطلما قلت هذا مسلم ومات فاجة عقب القبض تأمل (قوله في انفع الوسائل) من انه ان جعل طلب المستحقين واخر حق مات مجهلا ضمن وان لم يطلبوا فان محمودا عرفوا بالامانة لا يضمن والاولم يعطيه بل مانع شرعى ضمن وحاصل الرد انه يخالف لما عليه اهل الذهب من الضمان (٥) مطلقا محمودا ولا واقفى في الامانة عليه بضمان الناظر اذ مات بعد ما طلب المستحق استحقاقه فتمنع منه ظلما وجهه ظاهر لان الامانة تضمن بالبيع (قوله ومنها فاض) لو قال القاضي في حياته ضاع مال التيم عندى اوقال انفق على التيم

الاشياء اه محتمل (٤) (قوله والقيم الان الاخوين الخ) فتمسقط واسأل على هذا الوقف كان لغائب ان يرجع في تركه الت واما اذا لم يكن الحاضر هو القيم الان الخ اه (قوله من الضمان الخ) مبني على كلام البيه اى اطلاق ضمان غير المسجد وقد علق خلافه اه

ضمن لانه مودع بخلاف ما لو اودع غيره لان القاضى ولاية ايداع مال اليتيم على المعتد كفى تنوير البصار فلنحفظ (و منها) سلطان اودع بعض  
 القنينة عند غارت مات مجهلا وليس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعتد لانتفاء الصف هنا وفي الشركة عن وقف الخائفة أن الصواب انه  
 يضمن لصبي بشر به بموته مجهلا وخلافه غلط قلت واقره بحسبها في المستثنى تسعة (٥١٩) فليحفظ وزاد الشربل في شرحه

لواحد انفعلى العشرة  
 تسعة الحد ووصيه  
 ووصى القاضى وستة  
 من المحجورين لان الحجر  
 يشمل سبعة فانه لا يغير  
 وفي وجنون وغفلة  
 ودين وسفه وعته والمعنوه  
 كسبي وان بلغ ثمان  
 لا يضمن الا ان يشهدوا  
 أنها كانت في يده بعد  
 بلوغه زال المانع وهو  
 السبا فان كان الصبي  
 والمعنوه ماذنوا لهما ثم  
 ما تأقيل البلوغ والاعانة  
 ضنا ككفى شرح الجناح  
 الوجه قال فيلغ تسعة  
 عشر وتظم عاقلها على  
 بيتي الوهبانية يتين وهي  
 وكل أمين مات والعين  
 يحصر  
 وما وجدت عيننا فديننا  
 نصير  
 سوى متولى الوقف ثم  
 مقاض  
 ومودع مال الغنم وهو  
 المؤمر  
 وصاحب دار القيت الرح  
 مثل ما  
 لا لقابل بل لا بها ليس  
 بشر  
 كذا والجدد وقاض  
 وصهم  
 جيبا ومحجور فوارث  
 يسر

لا ضمان عليه ولو مات قبل أن يقول شيئا كان ضمانا خائفة في الوقف كذا في الهامش (قوله ضمن) لعل وجه  
 الضمان كونه لا يتخطى الورثة فالغرم بالنعم ونظير من هذا أن الوصى اذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا  
 يضمن لان ولا ينفذ قد تكون مستند من القاضى أو الاب فضيمته الاول وفي الخبر في الوصى قول الضمان  
 سألنا (قوله واقره) أى الصواب (قوله يحسبها) أى الاشياء (قوله تسعة) مأخوذ من حد المتفاوضين (قوله  
 ووصيه الخ) داخل في قول الاشياء الوصى الا ان يقال جله على وصى الاب لبيان التفصيل قصد الايضاح تأمل  
 (قوله وستة من المحجورين) وهم ماعدا الصغير وانما أسقطه لانه مذكور في الاشياء ومراذه الزيادة على ما في  
 الاشياء فانهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لا يغير) مسئلة الصغير  
 من العشرة التي في الاشياء الا ان يقال عندها باعتبار قوله وان بلغ ثمان لا يضمن تأمل ثم ظهور أن مراده  
 محرز عند المحجورين سبعة وان مراده ستة منهم ماعدا الصغير لانه مذكور في الاشياء ولما قال وستة من  
 المحجورين (قوله ودين) يفتح الدال وسكون الاء (قوله كسبي) لعله قصد هذا التشبيها لاشارة الى ما في عن  
 الوجه تأمل قال في تلخيص الجامع اودع صبيها محجورا يعقل ابن اثني عشر سنة ومات قبل بلوغه مجهلا  
 لا يجب الضمان من (قوله وان بلغ) أى الصبي (قوله يحصر) أى يحفظ مفعوله العين قبله (قوله نصير) بالنسبة  
 للمجهول (قوله مقاض) خلاف المعتد كقدهم (قوله ومودع) بكسر الدال والمؤمر يشهد عليهم الثانية (قوله  
 لو اتفاه) يفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) أى بالدار (قوله يشعير) تسع فيه صاحب الاشياء حيث قال يغير  
 عليه واعتز به الجوى بان الصواب بغيره كفى بشرح الجامع اذ يستعمل مجهول ما لا يعلم اه فكان عليه  
 أن يقول في التظلم ليس بأمر (قوله كذا والدار) برفعه وتوونته بعد (قوله وقاض) بحذف باه وتوونته (قوله  
 وصهم) رفعه (قوله ومحجور) ان كان المراد من المحجور ستة كقدهم يكن الموجب في التظلم سبعة عشر تأمل  
 (قوله فوارث) اذا مات مجهلا اخبر المورث به من اوديعه (قوله وكذا الخطأ) ولو خلط المتولى ماله عمال  
 الوقف لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجهم من الضمان الصرف في حاحة المسجد أو الدفع الى الحاكم  
 منطبق القاضى لو خلط مال صبي ماله لم يضمن وكذا مسخر خلط مال رجل ماله آخر ولو ماله ضمن وينبغي أن  
 يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصى موته مجهلا ولو خلط ماله ضمن يقول الحقير وقد مر بقلع المشرق أيضا  
 أن الوصى لو خلط ماله عمال اليتيم لم يضمن وفي الوجه أيضا قال أبو يوسف اذا خلط الوصى مال اليتيم ماله فضاع  
 لا يضمن نور العين أو آخر السادس والعشرين ونحو السائل عن الخبر في الوصى قول القضاة اه  
 قلت فافاد أن المرجع عدمه والحاصل أن من لا يضمن بالخطأ عماله المتولى والقاضى والمسخر عمال رجل آخر  
 والوصى وينبغي أن الاب كذلك يؤدبه ما في جامع الفصولين لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده أو أخذه بلائى ولو  
 محتاجا أو افلوا أخذه لمخطئه فلا يضمن الا اذا أتلفه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصى تأمل والمراد بقوله ولده  
 الولد الأصغر كقدهم في الفصول العادية (قوله لا تميز) فلان كان يمكن الوصول الى المعلى وجه التمييز لمخطئ الخويز لوز  
 والدرهم الأسود البض فانه لا ينقطع حق المالك اجماعا واستفد منه أن المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التمييز  
 لا عدم مكانه مطلقا بغير (قوله لا تميز) وكذا اذا ضمنه لم يكن له ولا تاح له قبل أداء الضمان ولا سبيل للمالك  
 عليه عند أى حيفه ولو أبرأ أسقط حقهم العين والدين بغير (قوله خطئه) أى الجيد (قوله بشر بل)  
 نقل نحوه المصنف عن الحمي (٢) ولعل ذلك في غير اوديعه أو قول مقابل لما سبق من أن الخطأ في اوديعه وجب  
 الضمان مطلقا كان لا يشرط (قوله لعدمه) أى التعيب المفهوم من عيبه (قوله بغير صفة) فان حال ذلك  
 من ماله ما جيعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك بغير (قوله غير اوديعه)

(وكذا الخطأ المودع) يحسنه أو يغير (عماله) أو مال آخر ان كمال (بغير ان) المالك (بحسب لا تميز) لا يكلفه تخطيطه بشيء ودرهم جاد  
 بربوبية (ضمنها) لا تستهلك بالخطأ لكن لا يباح تناولها قبل أداء الضمان وضع الأبرار ولو خطئه برضى ضمنه لانه عيبه وعكبه  
 شربل لعدمه محسبى (وان بانه اشتراكه أملاك) كالواو اختلطت بغير صفة كان الشئ الكيس لعدمه لا تعدى ولو خطئه بغير اوديعه

ضمن الخاطئ ولو صغيرا ولا يضمن أو مخرصة (ولو أنفق بعضها فدمته لخلطه بالباقي) خلطا لا يميزه (ضمن) الكل لخلط ماله بها فلو تأنى التبرأ وأنفق ولم يرد أو أودع ودينين فأنفق أحدهما ضمن ما أنفق فقط بحيثي وهذا إذا لم يضره التعريض (وإذا تعدى عليها) فليس نوبها أو ركب دابتي أو أخذ (٥٢٠) بعضها (ثم) رجعته إلى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدى إلى (الضمان)

إذا لم يكن من نيته العود  
المسه أسامه من شروط  
النية بخلاف المستعير  
والمستأجر فلوا زال الم  
يبرا لهما لم يأنفستهما  
بخلاف مودع وركب  
بيع أو حفظ أو إجارة  
أو استئجار ومضارب  
ومستضع وشريك عتات  
أو مضامضة ومستعير  
لرهن أشباهه والحاصل أن  
الأمين إذا تعدى ثم أزاله  
لا يزول الضمان إلا في  
هذه العشرة لأن يده  
كيد المالك ولو كذبه في  
عوده لوفاء القول له  
وقيل للودع عادية  
(و) بخلاف (أقراره  
بعده جوده) أي جوده  
الابتداع حتى وادعيه  
أو يبعال بعض خلاصة  
وقد بقوله (بعد طلب)  
رهما (ردا) فلو أزاله عن  
حاله لم يحد هافه لكت  
لم يضمن بحرقه بقوله  
(ونقلها من مكانها وقت  
الانكار) أي حال جوده  
لأنه لو لم ينقلها لوقته فله لكت  
لم يضمن

٣ (قوله ضمن الخ) قال  
شخصا وجهه أنه لا قضاء لها  
غيره ما من صاحبها صار  
مسقرا ضاله أو نحررت

سواء كان أجنبيا أو من في عياله بحرقه من الخلاصة (قوله فرد شله) ابن سماعه عن محمد بن رجل أودع رجلا ألف درهم فأنشترى بها ودفعتها ثم استردها به أو شرا وردها إلى حوضها فأنشاعت لم يضمن وروى عن محمد أوقضاها غيره بما مر صاحب الوديعة فوجدناها في المودع فله لكت (٢) ضمن تارخانه (قوله الكل) البعض لا ينفق والبعض بالخلط من بحر (قوله التيز) أي تخطط الدرهم السود بالبض أو الدرهم بالذات يرافقه لا يقطع حق المالك بالأجاء مسكين من (قوله ولم يرد) بتشد الدال (قوله أو أودع) بضم الهيمزة (قوله وهذا) مر تب بقوله أو أنفق ولم يرد في الجرح قال ط ولم أرفم إلا فاعل ذلك فيما يضره التعريض هل يضمن المظيع أو ما أخذ ونقصان ما في فيجر (قوله التعريض) كالدرهم والذات يرافقه والمكبل والموزون (قوله أشباه) عبارتها أن المودع إذا تعدى ثم زال التعدي ومن نيته أن يعوده إليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره هنا في العر عن الظهيرية قال حتى لو زرع ثوب الوديعة لعل لا ومن عزمه أن يلبسه منها ثم سرق لبل لا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة والمستعير لوني أن لا رد هاتم ندوم كاستأجر أعند النية ضمن لو هلك بعد النية أم لا وكان واقفا أذنت له نية الخلاف عادا منا جامع الفصولين (قوله فلوا زال الم) أي التعدي (قوله بخلاف مودع الخ) ولو ما مورأ يحفظ شهر قضى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد إلى الحفظ ضمن إذا عاد ولا يبرأ من الحفظ فذل جامع الفصولين (قوله وركب) بأن استعمل ما وركب يبعه ثم ترك وضع لا يضمن (قوله أو إجارة) بأن وكاه ليؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مضامضة) أما من ترك المالك فانه إذا تعدى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقرر أنه أجنبي في حصته بشر بكة فلوا عاردا بنية الشركة فتعدى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فتعدى ثم أزاله لا يزول الضمان وهي واقعة الفتوى شلت عنها فأجبت بما ذكرت وإن لم أرها في كلامهم لعل بها محاذ كرا هو مودع في هذه الحالة أو ما استعملها بالاذن الشر بل فهي مسئلة مقررة مشهورة عندهم بالضمان ويصيرنا صار إلى على المنع (قوله ويستعير رهن) أي إذا استعار عبد البرهنة أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل أن رهنها ثم رهنها بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقضها حتى هلك عند المرتهن لا ضمان على الراهن لأنه قد رعى عن الضمان حين رهنها من هذه المسئلة مستثنان قوله بخلاف المستعير كافي العر (قوله ثم أزاله) أي التعدي (قوله في عودته لوفاء الخ) عبارة نور العين (٣) عن مجمع الفتاوى وكل أمين خالف ثم عاد إلى الوفاء عادا منا كما كان إلا المستعير والمستأجر فأنهما بقضايتين اه وهي الأولى تدبر (قوله له) أي المالك (قوله للودع) بفتح الدال لأنه بني الضمان عنه (قوله هبة الخ) أي أنه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بصحوده (قوله رهما) أفاد في الخانة أن طلبا من رة الغائب وحيثان النبي من الوصي لينفق عليهم ماله كذلك سألنا في التارخانه (قوله وقت الانكار) ظاهره أنه متعلق بنقلها وهو مستبعد أو وقوعه وعبارة الخلاصة وفي غيب الانكاس إنما يضمن إذا نقلها عن موضعها الذي كانت فيه حال الجحود وإن لم ينقلها وهلك لا يضمن اه وهو ظاهر وعلة فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية بما يجوز يضمن بالانكار وإن لم يحولها وذكر شيخنا عن السر بن لاية أنه لو وجدها ضمن ولم يتحول يؤيده قول البائع أن العقد ينفسخ بطلب المالك ففقد عز نفسه عن الحفظ حتى مال القرى يده بغيره أنه فيكون مضمونة إذا هلك فتقرر الضمان سألنا في التارخانه عن الثانية ذكر الناطق إذا جمل المودع أو ديعته بحضره صاحبها يكون ذلك قضا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كانت فيه حاله الجحود يضمن وإن لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجحود فله لكت لا يضمن اه فأنامل

عن ملك صاحبها وانتقل الحق إلى النية ووردها لا يعود الحق فيها اه ٣ (قوله عبارة نور العين الخ) محل هذه (قوله العبارة عند قول الشارح والحاصل أن الأمين الخ) وقوله وهي أولى لأن قول الشارح ثم أزال التعدي فيه شيء لأنه بعد مضي الزمن الذي تحقق فيه يستحيل إزالته أو ما قول صاحب مجمع الفتاوى ثم عاد إلى الوفاء لاني فيه فكان أولى اه



خلاصة وقيد قوله (وكانت الوديعه منقولا) لان العقار لا يضمن بالجود عند ما خلا فالخلاف في الاصح غصب الزيلعي وقد بقوله (ولم يكن هناك من يخاف منه عليها) فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقد بقوله (ولم يحضرها بعد جودها) لانه لو جدها ثم احضرها فقال له رباها دعها لوديعه فان امكنه اخذها لم يضمن لانه ايداع جديد والاضمنه لانه لم يتم الرد اختيار (٥٢١) وقد بقوله (مالها) لانه لو جدها

لغيره لم يضمن لانه من الحفظ فانما تمت هذه الشروط لم يربا باقراره الا بعد فقد بد ولم يوجد (ولو جدها ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهن عليه قبل ان يبرئ كالبرهن انه ردها قبل الجود وقال غلط في الجود او نسيت او نسيت اني دفعتها قبل برهانه ولو ادعى هلا كما قبل بجوده حلف المالك ما علم ذلك فان حلف ضمه وان نسك برئ وكذا العاربه منهاج ويضمن قيمته يوم الجود ان علم والا فيوم ايداع عاربه بخلاف مضارب جدد ثم اشترى لم يضمن خاصة (و) المودع (له) السقر بها) ولولها حل درر (عند عدمه من المالك) عدم الخوف عليها بالاخراج فلو نهله او خاف فان له ضمن السقر ضمن والا فاني سافر بنفسه ضمن وبها لا اختار (ولو) اودعها مثنا او قيسا (لم) يجز ان يدفع المودع الي اخذها حفظه في غصة صاحبه

(قوله خلاصة) لم يقتصر في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاحساس ثم قال بعدم وفي المنتقى اذا كانت الوديعه والعاربه بمأجول يضمن بالجود وان لم يؤجلها اه و ذكر الرمي الظاهر انه اى ما في الاحساس قول لم يظهر لاصحاب المتن صحة قل ونظر والله فرأى اجماع المظنون لانها في (قوله مالها) او ركبته كافي التام ثمانية (قوله ولو جدها الخ) ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد والهالك يصدق ولو قال لم يستودعني ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق بحر وكان وجه الاول ان على الذين قلهم يكن منكرا للوديعه تأمل وفي جامع الفصولين طها ربا فقال المطلب اغدا في القعدة نفق قبل قول المطلب اغدا ضمن لتناقضه لا بعد طها فقال اعطيتكم اثم قال لم اعطكم اثم ولكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض ثم قال وكل فعل في ربه المودع غير به المهرين (قوله كالبرهن الخ) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل في البحر عن الخلاصة انه لا يصدق لكس في عبارته مقلوب بل عليه ان الدلائل في المدة لا في مجرد الدعوى حتى يقال لا يصدق وقد راجعت الخلاصة وكتبت السقط على هامش البحر فتنبه (قوله اى دفعتها) بفتح هيمزة اى وكسر نونها مستند اى عند ايداع (قوله ان علم) الا صوب علت اى القسمه ونقل في المنع قبله عن الخلاصة ضمان القيمة يوم ايداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة اصحاب البحر وفي نقله سقط ما راى ان يتفق الخلاصة موافق لما في العمادة فتنبه (قوله في يوم) نصبه مضادا لايداع (قوله جدد) اى قال ربا مال لم تدفع اى شيئا (قوله اشترى) يعنى بعد ما اقر رجوع عن الجود بان قال لي قد دفعت الى بخلاف ما اقر بعد الترافض ضمن والمتابع منه عن الخاتمة (قوله وان له) يسكن النون (قوله وبها له) لا او اجوعا على انه لو سافر بها في البحر يضمن قاله الاستيعابى كذا في العنى مبدى (قوله مثنا او قيسا) وخلافهما في الاول قياس على الدين المشتري بحر (قوله لم يجز) فقدره ضاع على ما سأتى من انه لو دفع لم يضمن فربما يتوهم الرابضى في البيع لعدم الجواز سأتى ما فيه وفي البحر وشار بقوله لم يدفع اى انه لا يجوز لذلك حتى لا يامر بالمقاضى يدفع نصيبه اليه في قول اى خفيقه واما انه لو دفع لا يكون قسمة اتفاقا (٢) حتى اذا هلك الباقي رجوع صاحبه على الاخذ بحصته واني ان لاحدهما ان ياخذ حصته منها اذا سافر بها (قوله المودع) بفتح الدال (قوله اى احدهما) اى أحد المودعين بكسر الدال (قوله في غصة صاحبه) عند اى خفيقه رحمه الله وهو رمى عن رضى الله عنه وقاله ذلك لانه طلب نصيبه كالاحضر او به قالت الثلاثة وان كانت الوديعه من غير ذوات الامثال ليس له ذلك اجماعا قاله العنى وفي الدرر قيل الخلاف في الثلث والقسمة متعا والصحيح انه في الثلث فقط اه فتبين ان ما في المتن والشرح غير الصحيح الجمع عليه شذو القاضى عبد المنعم مدنى قال الفقير محمد السطرا واطن ان هذه القوله ترجع عنها المؤلف لانه شطب عليها شطب الاظهر جدا وراى بنى اى لا كتبها لكن وقع في قلبه شيء فاحبث كتابته والتسليم عليها اعله بالراجعه وفي الهامش وفي الدرر المنتقى لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رجعة الله عليه ان كان الدفع لقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغرضه فان الذى حضر ينضم الدافع بنصف ما دفع ورجوع به الدافع على القاضى وان شاء اخذ من القاضى نصف ما قضى كذا في النخبة فتاوى الهندية من الباب الثانى في الوديعه فاقاد ان المودع لو دفع الكل لاحدهما بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع عما ضمنه على القاضى اه (قوله هو المختار) قال المقدسى يخالف لما عليه الامعة الاعيان بل غالب المتن عليه متفقون وقال الشيخ قاسم اختيار النسبى قول الامام والمجسود ومصدر الشريعة ابو السعود عن الجوى (قوله ضمن الدافع) اى التصف فقط كافي الاصلاح وقوله الدافع اى لا القاضى لانه مودع المودع بحر (قوله لا بد منه) اشار الى انه لا بد ان

(٦٦ - ابن عابدين - رابع) ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان هو المختار (فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصه) كمرتين ومنه وبينه وبينه ووكيلي شرأه (لو دفعه) احدهما (الى صاحبه ضمن) الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ احدهما باذن الآخر (ولو قال لا تدفع لي غائبك او احفظ في هذا البيت فذهبني الى ما لا بد منه) (قوله حتى اذا هلك الباقي الخ) واما لو هلك ما في يد الاخذ فليمن له ان يشاء له الغائب فيما بقي غاية البيان اه ط

و يحفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ أو أحرز (لم يضمن ولا ضمن) لان التصيد مفيد (ولا يضمن مودع المودع) فضمن الأول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الاضامن ولو قال المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب نه يصدق لانه (٥٢٢) أمين سر اجبة وفي المجتبى القصار اذا غلط دفع ثوب رجل لغيره فقطعه فكلها ماضية

وعن محمد اصاب الوديعه  
 شئ تأمر المودع بجلال  
 لعلها فغلبت من  
 ذلك فلم يهاضمين من  
 شاه لكن ان ضمن  
 للمعالج رجوع على الأول  
 ان لم يعلم ان الغرموا الام  
 يرجع اه (يخلاف  
 مودع الغاصب) فيضمن  
 آياته لو اذاع ضمن المودع  
 رجوع على الغاصب  
 وان علم على الظاهر رد  
 بخلاف ما نقله القهستاني  
 والباقي والرجل جندى  
 وغيرهم فتنه معه ألف  
 ادعى رجلا من كل منهما  
 أنه له اودعهما فشكل  
 عن الحلف لهما فهو  
 لهما وعليه ألف آخر  
 بينهما ولو حلف  
 لاحدهما ونكل للآخر  
 فالقائل بنكل له (دفع  
 الرجل ألفا وقال  
 ادفعها اليوم الى فلان  
 فلم يدفعها حتى ضاعت  
 لم يضمن) الا لا يزمه ذلك  
 (كأقواله اجل الى  
 الوديعه فقال لفلان ولم  
 يفعل حتى مضى اليوم)  
 وهلك لم يضمن لان  
 الواجب عليه التهمة  
 عمادية (قال وب  
 الوديعه (لو دفع

تكون الوديعه مما يحفظ في يد من متعته حتى لو كانت فرسا متعته من دفعها الى امرأته أو عقد جوهر متعته من دفعه الى غلامه فدفعت ضمن بحر (قوله والا ضمن) كما اذا كان ظهر البيت المنهى عنه الى السكة بحر (قوله فقط) أى في ابداع قصدي قال في جامع الفصولين دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثياب قال ح ضمن لا يبداع المودع وقال صلا يضمن لان الابداع ضمنى وانما يضمن بابداع قصدي اه ولو اودع بلاذن ثم احاز المالك خرج الأول من البيت بحر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة جامع الفصولين (قوله وفي الغصب الخ) أى اذا اغصبت من الوديعه فادعى الوديعه الرصيد اذ لم يفعل الوديعه ما وجب الضمان فهو على ما كان أمين عند الردوق له وبعد خلاف دونه لاجنى لانه موجب الضمان سلحاني (فرع) \* دفع الرجل ألف درهم وقال ادفعها الى فلان بارى فأت الدافع فدفع الوديعه المال الى الرجل ليدفعه الى فلان بارى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع (١) لانه وصى الميت فلو كان الدافع حاضرا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الآخر في عابه فلا يضمن حينئذ حانية برهن عابه أنه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لأدفعها الى فلان فدفعت بصح الدفع رازي من الدعوى (قوله على الأول) في جامع الفصولين ولو ضمن المعالج رجوع على المودع علم أنها لغيره أو الا ان قال المودع ليست لي ولم أومر بذلك فينبذ يرجع اه تأمل (فرع) \* ولو قال وضعت بين يدي وقت ونسيتها فاضاعت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في دارى والمسئلة محالها ان يحفظ في عرصة الدار كصره التقدير يضمن ولو كان مما تعدع صحتها لخصاله لا يضمن رازي وخلاصة وفصولين وخبرة وعانية وظاهره أنه يجب حفظ كل شئ في حوزته تأمل لكن تقدم في السرقة ان ظاهر المذهب كل ما كان حوزا لنوع فهو حوز لكل الانواع فقطع بسرقة لئولومن اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحزنى السرقة والحزنى الوديعه وذلك أن المعترف بقطع السارق يتلك الحزنى وذلك لا يتفاوت باعتبار الحزوات والمعترف في ضمان المودع التصغير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة توجب وكانت زوجته غير أمينة يضمن ولو أوحسرها يضمن لان الدار حوز وانما ضمن للتصغير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح وبكلم في الدار احدا وفي الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغلب يضمن مع أنه لا يقطع سارقها ونظائر هذا كثيرة فاذا اعتبرنا هاتين الحزوات المعترف في السرقة لم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فليز من مخالفة ما طبقوا عليه في هذا الباب فظهر بقنناحه ما قلنا من الفرق والله أعلم وبه يظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقبة شال غالية الثمن في اصطبل الخيل فسرقته والجواب انه يضمن واب قطع سارقها والله تعالى اعلم (قوله بخلاف ودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبى حنيفة أن مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء بقاء (قوله دور) وخزيمه في البحر (قوله فنكل عن الحلف) صوره هذه المسئلة أنه اقر لها من نكل لها ما حلف لهما أقر لاحدهما ونكل للآخر أو حلف نكل لاحدهما وحلف للآخر سالحاني (قوله ولو حلف الخ) أشار الى أن المودع يحلف اذا أنكر الابداع كما اذا ادعى الرد أو الهلاك ايا ما في التهمة أو لا نكاره الضمان والى أنه لو حلف لاشئ عليه لم ما والى أن القاضى أن يجدا بأيهما شاءوا والاولى الفرقة والى أنه لو نكل للآخر حلف الثاني ولا يقضى بالنكول بخلاف ما اذا أقر لاحدهما لان الآخر ادعى نفسه وعامة في البحر (قوله ونكل للآخر) في التلطف الثاني يقول بالله ما هذه العين ولا قيمتها لانه لما أقرها الأول ثبت له الخى فيها فلا يقصد اقراره فيها الثاني فلو اقتصروا على الأول لكان صادقا بحر له على رجل دين فأرسل الدائن الى مدينه رجلا يقبضه فقال المدينون دفعته الى الرسول وقال دفعته الى الدائن أو أنكر الدائن (٢) فالقول قول الرسول مع عينه والذي في نور العين فالقول للرسول بعينه تأمل قال الدائن

(١) قوله لانه وصى الميت قال شيخنا صر بمات الوكيل يصير وصيا عوث ابعث الموكل ولو لم يقل الموكل في حياته وبعد وفاته وهو مخالف لما تقدم في الوكالة من انه لا يصير وصيا الا بالمائة المذكورة فليصر هذا الفرع اه  
 (٢) قوله فالقول قول الرسول أى في حق برائة نفسه لا في برائة ذمة المدينين اذ لو قبلنا قوله حتى في برائة ذمة المدينين لم يجب ابدن على =

فلان وضاعت) الوديعه (صدق المودع مع مدينه) لانه أمين سر ابيجة (قال) المودع ابتداء (لا أدري كيف ذهبت لايضمن على الاصح كالأموال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت) فان القول قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع ولا أدري وضعت أم لم تضعها في داري أو موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن لكنه قال سرقت من المكان المذكور فنه لا يضمن وعامه في العبادية (فروع) وهذا المودع أو الرضى على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فدفع لم يضمن وان خاف الخس أو القصد ضمن وان خشي أخذه ماله ثم ففوعر كالأموال كان الجار هو لا يأخذ بنفسه فلا ضمان عمادية \* خفف على الوديعه الفساد دفع الامر لها كمن يسعه ولو لم يرفع حتى قد فدا ضمان ولو أنفق عليها بلا امر فاض فهو متبرع \* قرأ من مصحف الوديعه أو الرهن فهناك حاله القراءة لضمان لانه ولاية (٥٣٣) هذا التصرف صيرفته قال وكذا لو

وضع السراج على المنارة  
وفها أودع صك وعرف  
أدله بعض الحق وزمان  
الطالب وأسكر الوارث  
الاداعجيس الموصى  
الصك أضاف في الاشياء  
لا يبرأ من دون الميت  
بدفع الدين إلى الوارث  
وعلى الميت دين \* ليس  
للسند أخذ ودفع العبد  
\* الأعمال لغيره أمانة  
لأجره الا الوصى ٦  
والناظر اذا علمت  
فعلم منه أن لأجر  
لناظر في المسقف اذا  
أجل عليه المستحقون  
فليصفق وفي الوهبانية  
ودافع ألف مقرضنا  
ومقارضنا  
وربح القراض الشرط  
حاز ويحذر  
وان بدعي ذوال مال فرضا  
وخصمه  
فراضا قرب المال قيد  
قبل أجدد  
وفي العكس بعد الزرع  
قال القول قوله  
كسنتك في الاضاع  
ما يتغير وان قال قد

أبعت الدين مع فلان فضاغن مع يد الرسول ضاغن من الدينون برأية (قوله وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيئا (قوله على الاصح) شقناه أن الاجراء المشتركة لا يضمن لكن أي اختيار إلى بالضمان وعزاه في حاشية الفصولين إلى البراز بمعلالا بأنه تضعيع في زماننا تأمل (قوله بخلاف الخ) هذا ما نقل في جامع الفصولين ونور العين وغيرهما من أنه لا يضمن وهكذا وأنه في نسختي المتبحر لكن لفظة لا ملحقة بين الأظهر وكأنها ساقطة من النسخ فنقلها الشارح هكذا فتنه (فروع) في الهامش وفي التنازل من عمال اليتيم على ظلم وخاف ان لم يجد الهدية أن يأخذها كانه لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا بهذا القول انقروا وفي فتاوى التسنى أنفق الرضى على باب القاض يضمن ما أعطى على وجه الرشوة لا على وجه الاجارة اذ لم ير على أحرار مثل انقروا اه (قوله فانه يضمن) قاضيان قال وضعت في داري فثبت المكان لا يضمن ولو قال وضعت في مكان حصين فنسبت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالأموال مجهلا جمع وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا أدري كيف ذهبت ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفنت في الارض يرى الوجه لانه علامه والا فلا وفي المنارة ضمن مطلقا ولو دفنت في الكر من يرى الوجه بان كان له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن يرى لموضعها لا يدخل فيه أحد بلاذن توجهت الصلوص نحووه في مقارنه فدفنها حذر الممارجع لم يظهر يحمل دفنه أو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو أمكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد عنها ولم يجد بها الاودنها باذن ربها (م) فظاهر وضعها في زمان الفتنة في بيت خراب ضمن لو وضعها على الارض لاودنها نور العين (قوله ماله كله) أو ما لو خاف أخذه ماله وسبق قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو أنفق الخ) ولو لم يتفق عليها المودع بالفتح حتى هلكت يضمن لكن نفقه على المودع بالكسر مناعلى حاوى الزاهدى (قوله على المنارة) فبما كانت المنارة وديعه (قوله أنا) أي ما لم يقر الوارث بالاداء (قوله إلى الوارث) ظاهره سواء كان الدين مستغرا لمادفعه أو لا سواء كان الدين مستغرا أو لا والظاهر أن يقصد عدم البراءة عاذا كان الدين مستغرا لمادفعه والوارث غير مؤمن بكيفية جهات المودع اذا دفع الوديعه للوارث حوى (قوله وديعه العبد) تأجرا كان أو محجورا عليه مدين أو لا وهذا ان لم يعلم أن الوديعه كسب العبد فلو علم أنه أخذها وكذا لو علم أنها لولي تارخانية (قوله قلت) القول لصاحبه الاشياء قاله في الهامش (قوله مقرضا) أي يصفه (قوله ومقارضا) أي يضاربناصفه كذا في الهامش (قوله ورج) مضبوط بالقلم بفتح الراء (قوله قراضا) أي مضاربة كذا في الهامش (قوله قال القول قوله) أي قول رب المال قال في الهامش واذا أقام البينة واليمين بينة العامل وان هلك المال في يد المضارب بعدما اختلفا فالعامل ضامن جميع ما في يد رب المال على أن لم يعمل شرح وهبانية لان النصف (قوله يضمن المتأخر) معقوبه منهم اذا أقاموا حجة فعنوا به صرح قاضيان وظهري أن كل ما لا يضمن كذلك ساجح قال في الهامش ولو زل

ضاعت من البيت وخدتها \* يصح ويستخلف فقد يتصور وتارك في قوم لامر صعيقة \* فراحوا وراحت يضمن المتأخر  
الدائن مجرد قول الرسول لما أن الدينون تقضى بأشائها وقوله قال قول لرسول أي في بقاعه يعني الدائن ومثل هذا كثير في الفروع اه (قوله فظاهر) هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه فضاغت تأمل اه معصحه (قوله مضبوط بالقلم الخ) فيه توقف فليست أم اه (قوله الشارح الا الوصى الخ) أي رضى القاضى وقد نص به بأحرر وأما وصى الميت فلا ينسحق إلا في الاشياء من لجمع والفرق في الكلام على أحرر الثل وقدر على الواو لا على عدم حصه الاجرة ولو جعله المتوفي له لستغله وصاياه بانه يقول الوصى صار العمل واجبا عليه والاستخار على هذا لا يجوز اه ط

وقارله نشر الصوف صفا فعمله \* وضمن وقرض الفار العكس يوزر اذالم بسد النقص من بعده \* ولم يعلم المالك ما هي تنفر قلت بنى لوسده حره ففقه الفار وفسد لم يذكر بنى تفصيله كما مر بتدبر (كتاب العارية ١) آخرها عن الوديعان فيها تخليكا وان اشتركا في الامانة وحمايتها الثانية عن الله تعالى في اجابة المضطر لانها لا تكون الاحتجاج كالقرض فلذا كانت الصدقة تعسر والقرض بقبالة عشر (هي) لغة مشددة وتخفف عارة (٥٣٤) الشيء قاموس وشرا (عليل) المنافع عجايا (افاد) التليل لزوم الايجاب والقبول ووقعلا

وحكمها كونها امانة وشربها قابلية للتعدا لا التنازع وخلافها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العارية بجواز اعادة المشاع وابداعه بوجه

(٢) قوله وقبه ودائع هكذا في الاصل ولعله وعنده ودائع او في حانوته مثلا ولصره اذ يصححه (قوله) وذكر الشارح (الخ) صوابه وذكر صرح وهو من الصلدا الشهيد تأمل اه

(٤) قوله وقوله على ما في القرب (الخ) لم يظهر في مرجع الضمير على أن العبارة كلها لا تخلو عن نظير فالأوضح عبارة الصباح ونصه بعد أن قال وتعاوزوا في الشيء واعتبروه وتداولوه والعارية بمنزلة ذلك والاصل فعبارة بفتح العين قال الازهرى نسبة الى العارة وهي اسم من العارة يقال أعزته الشيء اعارة وعار مثل أطلعته اطاعة وطاعة واجتبه اجابة وجابته وقال البش

واحد لقدم ووديعه وقام الكل دفعة وتركوها ولم يأخذها واحسنهم ضمتها الكل ابن النخعة (قوله) ففت بالمثنية (قوله) ولم يعلم الخ (الواو) بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش (قوله) وبني (البحث) للطر سوي حيث قال وبني أن يكون فيها التفصيل لان المراد من بين الاعلام للوديع أو السديونه وهو موجود وارتضاء ابن النخعة وأقره الشرنبلالي (فروع) يظهر في طرفه كذا أو عمامته أو شدة في مندبل ووضعه في كذا أو الفاهاني في حبله ولم تقع فيه وهو ظن أنها وقعت فيه لا بضم هـ خرج وترك الباء مفتوحة ضمن ولم يكن في الدار احد ولم يكن في مكان يسبح حسن الناحل \* جعلها في الكرم فاوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا بضم ن إذا أغلق الباب والاضمن \* سوقى قاهما الى الصلاة (٢) وقبه ودائع بضم ن اخبرناه بحفظونه وليس ابداع المودع لكنه وضع لم يضع (٣) وذكر الشارح ما يدل على الضمان فليس ابداع عند الفتوى جامع الفصولين وفي البزارة والحاصل أن العارية للعرف اه \* غابرت الوديعه ولا يدري أهوى أميت عسكه كها حتى يعلم موته ولا تصدق بها اختلاف القطعة وان اتفق عليها بلا أمر القاضى فهو متعلق وبسالة القاضى السنة على كونها ودية عند وعلى كون المال غائبا فان رهن فلو يجرى وينفق عليها من غلبها امره به أولا يأمره بالاتفاق يوما أو يومين أو زلا ثم رعاه أن يحضر للمالك لا كثر بل يأمره بالسبع والسالك الثمن وان أمره بالسبع ابتداء فلهما جميعا الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة مرقع بقدر القيمة لا بالزيادة في العبدان يادة على القيمة باعقما ما بلغت ولو اجتمع من البائنهائى كثيرا وكانت أوصافا مجزئت وخاف فساد فباعه بلا أمر القاضى فلو في المصرا وفي موضع يتوصل الى القاضى قبل أن يفسد ذلك ضمن تاريخا من العاشر في المتفرقات (تتم) في ضمان المودع والكسرى فاضمان مودع محل في ثياب الوديعه أو بالنفسه فدفعها الى رها ونسى ثوبها فاضاع عنده ضمتها لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه وأبطل فيه لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي أن تقبل المسئلة على ما كان غير ما عمل على ذلك وضاع عنده والا فلا سبب للضمان أصلا قال الظاهر أن قوله وأبطل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه وقوله أعلم اه ملخصا

### (كتاب العارية ١)

(قوله) مشددة كأنهم منسوب الى العار لان طلبها على وجه صحاح ورد في النهاية بأنه من الله عليه وسلم باشر الاستعارة فالو كان العار في طلبها لما يشرا (٤) وقوله على ما في المغرب من انها اسم من الاعارة وأخذها من العار الصعب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كفي العرو وتخفف قال الجوهرى منسوب الى العار وروى الراغب بان العاريا في العار وروى في المبسوط انها من العربية بحسب التناوب لا عوض ورد في المطرزي لانه يقال استعار منه فأعارة واستعاره التي على حذف من والصواب أن المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور والتناوب فهتالي ملخصا (قوله) علك في قوله رد على الكثر في القائل بانها باحثة وليست بحليلة وشبهه انفعادها بلفظ التليل وجواز ان يصيرها لا يختلف للمسهل والمباح لا لا يسع لغيره وانفعادها بلفظ الابحثة لانه استعير للتليل بجر (قوله) ولو تعلم أي كالتعاطي كافي القهستاني وهذا باسالة على القول وأما الاحتجاج فلا يصح به وعده يتفرع ما سأل في قربا من قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد فانقل عن الهندية ورد بها الاحتجاج المعروف أما القول من المستعير فليس بشرط عندا مما بين الثلاثة اه أي القول صريح في شرطه بخلاف الاحتجاج ولهذا قال في التارخانة أن الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والازم أن لا يكون أخذها قبولا (قوله) بجواز اعادة المشاع اعارة الجزء السابع نصه كيفما كان في القى بمحتل التسمة ولا يحتتملها من شريك أو حتى وكذا اعارة الشيء من اثنين أو أجل أو فصل بالتعريف أو بالاثلاث فنه (قوله) وبوجه وكذا اقرضه كما مر وكذا يجاز من الشريك لا الأجنبية وكذا وقعه عندا أي يوسف خلافة الحميد

سبب عارية لانها عارية على طلبها وقال الجوهرى مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار القرن اذا ذهب من صاحبه نحو وجها من بدصاحبها وهما غلط لان العارية من الاولان العرب تقول لهم يتعاورون العوارى ويتعورون بها بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار وعار القرن من اليه الفاصح ما قال الازهرى وقد تخفف العارية في الشعر واجمع العوارى بالتخفيف وبالتشد يد على الاصل انتهت عبارته اه مصححه

يعني لان جهالة العين لا تفضي للجهة لا تعدم لزومها قالوا عافى الالباب على المستعير وكذا نفقة العدة اما كسوته فعلى المعبود هذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى خذوه واستخدموه من غير ان يستعيره فنفقته على المولى (٥٣٥) ايضا لانه وديعة (وتصح باعرتك) لانه صريح

(واطعتمك ارضى) أى

غلبته لانه صريح بجواز

من الحلاق اسم المحل

على الحال (ومضت)

بمعنى أعطيتك (توفى

أوجزى هذه وجعلتك

على دابتي هذا اذا ورد

به بمضت وجعلتك

(الهمة) لانه صريح

ففسد العارية بلانية

والهمة معها أى محضاً

(واخذت منك عدي)

وأخذت داري شئها

بجاء (وداري) مبتدأ

(لث) خبر (سكنى)

تخييراً أى بطريقى السكى

(وإنارى لك عسرى)

مفعول مطلق أى أخرتها

لث عسرى (سكنى) بتعريفه

يعنى جعلت سكنها لك

مدة عسرك (و) لعدم

لزومها (ز) جمع المعبر

مضى (شاه) ولو موقته أو

فيه ضرر فتسقط وتبقى

العين بأمر المثل كن

استعاراً مقلترع ولده

وصار لا يأخذ الا بدينها

فله أمر المثل الى القطام

وعامة فى الاشياء ونحوها

من لفظة تلمز العارية

فهي اذا استعار حمار

غيره ووضع حذوه

فوضعتها بأمر العبر

الحمار ليس للمستعير

فيا يحتمل القسمة والاخبار وتعمه فى أوائل حصة الجعر فراجع (قوله لانه جهالة الخ) أهذا ان الجهالة لا تفضي للجهة قال فى البحر والمراد بالجهالة جهالة المتافع المحركة لاجهالة العين المستعارة دليل على ان الاستعارة استعار من آخر جار فقال ذلك الر حبل فى جمار فى الاصطلاح فذا أحدهما واذبح فأخذ أحدهما وذهب به يضمن اذا هلك ولو قال خذ أحدهما يضمن (قوله لانه جهالة) وفى بعض النسخ لتازعة (قوله لانه وديعة) أى أباح به الانتفاع (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال فاضى زاد الصريح عند علماء الأصول ما تكشف المراد منه فى نفسه فتناولوا الحقيقة غير المحجوزة والمجاز المتعارف اهـ فالأول أعرتك والثانى أطمعنتك أرضى ط (قوله لانه صريح) هذا ظاهر فى مختل ما جعلت فقال لا يلى انه مستعمل فيها يقال حبل فلان فلا تلى دابته رابه الهمة تارة والعارية أخرى فذا نوى أحدهما صححت بنية وان لم تكن له تسمى على الالاف كذا يلزمه الا على الثالث اهـ وهذا يدل على أنه من المشترك بينهما لكن انما اراد به العارية عند التجرع من التنة لتلا يلزمه الا على الثالث ط وانظر ما كتبناه على الصريحين الكفاية ففسد كفايتها (قوله هى) أى بالنسبة (قوله شهر) فلو لم يقل شهر الا يكون اعارة بحصر الخاتمة أى بل اجارة فليست وقد قيل بخلافه تأخر عافى ونفى هذا لانه انما يصريح بالملء ولا يعرض فأولى أن يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح بالمستعير العوض شيئاً ونقل الرولى فى حاشية العرج اجارة البراز بل لا تنفك الا بالاراضى لوقال اجرتك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة فائدة لعارية اهـ قال قتادة مع هذا (قوله عجاناً) أى بلا عوض (قوله مدة عسرك) هذا نحوه اخر ذكره القهستاني وهو كون عسرى ظرفاً لقوله ولو موقته ولكن يكره قبل عام الوقت لانه فيه خلف الوعد ان كمال أقول من هنا تعلم ان خلف الوعد كونه لا حرام وفى الأخيرة يكره لانه فيه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالمهدي سحائى (قوله فقتل) أى بالرجوع (قوله فله اجر المثل) أى العبر والاولى فخطبه على على المستعير (قوله للفتنة) لم أحده فى الفتنة فى هذا المحل (قوله وقت البيع) أى الا ان شرط البيع وقت البيع بقا المذموم والوارث فى حصة العينة المشتري الا ان الوارث ان يامر به رفع النسيئة على كل حال كافى الهندية فونه يعلم ان من اذن لاحد ورثته بناء على فى داره ثمنات فخطا فى الورث فخطا بالثمن فرفع ان لم تقع القسمة وأما مخرج فى قسمه وفى جامع الفصولين استعار دارا فنى فيها بالامر الثالث أهـ قاله ابن لفسد ثم باع الدار بحقوقها فبمضى البالى يهدم بناءه واذا فرط فى الرد بعد الطلب مع التمكن منه ضمن سحائى قال فى الهامش وسألى مسئلة من بنى دار زوجته فى شئ الوصا فونه زادت مسئلة السر داب على المذموم فقال رجل وضع حذوه على حائط حار ماذن الجار أو حفر سر دابا فى دار ماذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن رفع حذوه وسر دابه كان المشتري ذلك الا اذا كان الماتم شرط فى البيع بقا المذموم والسر داب تحت الدار فخطا لا يكون المشتري أن يطلبه برفع ذلك ونجما فى الخاتمة فصل ما يتضرره الجار اهـ (قوله والفضل الخ) وأقضى به فى الخيرة كذا فى الهامش (قوله فى الخلاصة) وكذا فى الخاتمة بخلاف ما عبرت به قبيل دعوى النسب (قوله ولا تضمن) هذا اذا لم يبين أنها مستحقة للعرفان ظهر استحقاقها ضمنها ولا رجوع على المعبر لانه متبرع والمستحق أن يضمن المعبر وانما ضمنه لا رجوع على المستعير بخلاف المودع انما ضمنه للمستحق حيث يرجع على المودع لانه عاقل له (قوله بالهلال) هذا اذا كانت مطلقة فلو قيد كان بعبره وما قولهم بذهاب بعد مضمض انما هلك كذا فى شرح الجمع وهو المختار كافى العادة اهـ قال فى الترمذى لا يسوءوا استعمالها بعد الوقت ولا زرع صاحبها ليجب دفع الاسلام عما يضمن اذا اتفق بعدم معنى الوقت لانه حينئذ يصرفها أو البسود (قوله للجور) حيث حرم فيها بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان ولم يقل فى رواية مع أن قهرا لو يثبت كذا نحو ضمن عبارة لا يلى من (قوله على المختار) فانها تعاراً شاة لا محض هذا اذا كان على اختلاف بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة

يرفعها وقيل نعم الا اذا شرط وقت البيع قلت والفضل حرم فى الخلاصة والبراز به وغيرهما واعتد به بحسب ما فى تنوير البصائر ولم يرفع به ان المصنف فكانه ارتضاء فلا يفتى (ولا تضمن بالهلال) من غير تعد) وبشرط الضمان بالفضل كثر عليه فى الرهن خلافاً للجور ولم يفتى ولا يفرع ولا يرضى لان الشئ لا يضمن ما فوقه (كالوديعة) فانها لا تؤثر ولا يرضى بل ولا يودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار

وأما المستأجر فيؤجر ويودع ويعار (٥٣٦) ولا يرهن وأما الرهن فكان لوديعه وفي الوهبانية تنظم تسع مسائل لا يخلك فيها على غيره

بدون إذن سواء قبض  
أولاً فقال  
وما لك أمر لا يملكه بدو  
أمر وكيل مستعير وموخر  
ركو بالولسافيهما ومضارب  
ومرتهن أيضاً وقاض  
يؤمر  
ومستودع مستضع  
ومضارب  
إذا لم يكن من عنده  
البدريذير قلت والعاشرة  
والماسقية أن يساقى  
غمره  
وأن أذن المولى له ليس  
يشكر  
(فإن أجرة) المستعير  
(أو رهن) فهلكت ضمنه  
(المعير) لا تحصى (ولا  
رجوعه) (المستعير  
على أحد) لأنه بالضمان  
ظهور أنه أجرة ملك نفسه  
ويتصدق بالآخرة خلافاً  
الثاني (أو) ضمن  
(المستأجر) سكت عن  
المرتحن وفي شرح  
الوهبانية الخامسة لا يخلك  
المرتحن أن يرهن  
قبضه من والمالك  
لتغير ويرجع الثاني  
على الأول (ورجع)  
المستأجر (على المستعير  
إذا لم يعلم بأنه عارية في  
يده) دفعه لغيره بالقرار  
(وله أن يعيرها) لا يخلك  
استعماله أولاً أن لم  
يعين المعير (منفصلاً

وأن شرط أن ينتفع هو نفسه لأن التقيد بما لا يختلف غيره فيد كإف شرح الجمع س وفي البحر وله يعني  
المستعير أن يودع على التقية به وهو المختار وصح بعضهم عدمه وينفرع عليه ما أو أرسله على يد أجنبي فهلكت  
ضمن على الثاني لا الأول وساقى قريباً اه (قوله وأما المستأجر) في ودعة العير عن الخلاصة والودعة لا تودع  
ولا تعار ولا تؤجر ولا يرهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكركم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة  
وينبغي الخ كلام كذا في هامش البحر (قوله ويودع) لكن الإيجار المشترك بضمن يابداً مع ما يجب به لقول  
الفصولين ولو أودع الدال ضمن سألها (قوله لا يخلك) بنشد بالادام وابتداء (٢) البيت الثالث من نون دون  
(قوله وموخر) يفتح الجيم (قوله فهما) أي الأجرة والآجرة وهذا الوعيد بلبسه وركوبه ولا يقدس ويأتي أنه  
يعير بما يختلف لم يقيد باللبس وأكب سألها الوكيل لا يؤكل والمستعير ليس أركو بلبس له أن يعير  
يختلف استعماله والمستأجر ليس له أن يؤجر لغيره مر كذا كان أو لم يسأل بالادام (قوله ومستودع) يفتح الدال  
(قوله ضمنه العير) بنشد يميم ضمنه مينا للفاعل والمعير فاعل والضمير في ضمنه رابع المستعير (قوله على  
أحد) عبارة مسكينة على المستأجر وهكذا أفرد القهستاني وقال فلا فائدة في التكرار العامة قال أو السعدون وعقبه  
شعبان أن سلب الفائدة ممنوع علواز كون قيمة الرهن عشرين وكان هذا بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتحن  
(قوله المستأجر) فقول ضمن هكذا مضبوط بالقلم (قوله عن المرتحن) قال في الشرع نبلاية وسكت عما لو  
ضمن المرتحن فينظر حكمه قال شعبان حكم المرتحن في هذه الصورة حكم الغاصب كذا كرهه نوح أنشد لأنه  
قبض مال الغير بلاذنه ورضا فيكون المعير ضمنه وأما بالضمان يكون الرهن هالكاً على مالكه منتهه ولا  
رجوع له على الرهن المستعير عاشر من كونها غاصباً ويرجع بدنه اه وتقيد بقوله ولا يرجع له  
على الرهن المستعير لا حترار عما لو كان الرهن مرتهناً فإنه يرجع على الأول أو السعدون وهذا ما ذكره الشارح  
بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس يتألم السكت عنه المصنف كما هو مذهب كلامه بل بيان لفائدة أخرى تأمل  
(قوله وفي شرح الخ) ظاهره أنه بيان للسكت عنه المصنف مع أنه ليس من قبيله لأن الكلام في المستعير إذا  
أجر أو رهن (قوله أن يرهن) أي بدون إذن الرهن شرح وهبانية كذا في هامش (قوله ويرجع الثاني) أي أن  
ضمن وان ضمن الأول لا يرجع على أحد إن الشحنة كذا في هامش (قوله أن لم يعين) أي أن نص على  
الاطلاق كما سجد كرهه قريباً كالأستعداد بركوب أو تو باللبس له أن يعيرهما ويكون ذلك تعييناً لا ركب  
والا ليس فإن ركبه هو بذلك قال الامام على البرزوي يكون ضماناً وقال السرخسي وخواهر زاده لا ضمن  
كذا في فتاوى قاض خان وصحح الأول في الكافي بحر وساقى (قوله وإن اختلف) أي أن عن منفصلاً واختلف  
استعماله لا يعيرها تفاوت قالوا الركوب واللبس عما اختلف استعماله والحل على الدابة والاستخدام والسكتي مما  
لا يختلف استعماله أو الطيب مدني (قوله المؤجر) بالفتح أي إذا أجرة فإن لم يعين من ينتفع به فالمستأجر أن  
يعير سواء اختلف استعماله أو لا وإن يعير بما لا يختلف استعماله لا ما اختلف منع (قوله وأستأجرها) فله  
الحل في أي وقت وأي نوع شاء باقاني كذا في هامش (قوله مطلقاً) أقول الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقيد  
بمنفعة معين لأنه سجد كذا بالاطلاق في الوقت والنوع والارتم التكرار تأمل (قوله بلا تقيد) قال في التبيين  
ينبغي أن يحمل هذا الإطلاق الذي ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كالركوب والركوب والرياسة على  
ما إذا قل على أن أركب عليها من شاء كاجل الإطلاق الذي ذكره في الآخرة على هذا هو أقوم في الشرع نبلاية فإ  
أو هم قول المؤلف بلا تقيد بالتغير لما يختلف لا يتم قلت فعمل هذا يحمل قول المصنف سابقاً أن لم يعين بالنسبة  
للمختلف على ما إذا نص على الإطلاق لأعلى ما يشمل السكوت لكن في الهداية لو استعارة دابة ولم يسم شيأه أن  
يحمل ويعير غير الحمل وركب غيره الخ فراجعها (قوله يحمل ماشاء) أي من أي نوع كان لا للحل فوق طاقتها  
كالوسائل طر بقا لا يسلكه الناس في حاجة إلى ذلك المكان ضمن انمطلق الاذن ينصرف إلى المتعارف وليس

و يعير (ما لا يختلف ان عين) وان اختلف لا تتفاوت وعزاه في رواها الجواهر للإخبار (ومثله) أي كالعار (الموخر) وهذا من  
عند عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيره فمدفع فهل ضمن مطلقاً خلاصة (فن استعارة دابة وأستأجرها مطلقاً) بلا تقيد (يحمل) ماشاء (ويعيرها)

الحمل (ويركب) علانا بالاطلاق (وأيا فعل) أولا (يعين) مرادا (وضمن بغيره) (٥٣٧) ان عطيت حتى لو ليس أو أركب غيره

لم يركب نفسه بغيره هو  
الصحيح (كافي) وإن اطلق  
المعبر والمؤخر الانتفاع  
في الوقت والنوع انتفع  
ما شاء في وقت شاء للمصر  
(وإن قبله) وقتاً نوعاً  
أوهما (ضمن بالخلاف  
المشترط) لا إلى مثل  
أخبر (وكذا تفيد الجارية  
ينبغي أو قبل مثل العارية  
عارية الثمن والمكيل  
والموزون والمعدود  
المتقارب) عند الإطلاق  
(قرض) ضرر وما يشبهه  
عينا (فضمن) المستعير  
(بها) كما قبل الانتفاع  
لأنه قرض حتى لو استعارها  
لغير السببان أو زين  
الذ كان كان عارية ولو  
أعاره فصره بقرض  
ولو بين ما بسطة فإحالة  
وتصح عارية السهم ولا  
ضمن لأن الرمي يجري  
بجزي الهلاك صريفة (ولو  
أعار وأزال السهم والغرس  
صح) للم بالشفعة (وله  
أن يرجع معي شاء) لما  
تقرر أنها غير لازمة  
(وكله) فلعها إذا  
كان فيه مضرة لأرض  
فتركان بالقصة (مقوعين)  
تلا تلت أرضه (وإن  
وقت) العارية (فرجع  
قبله) كلعه فلعها  
(وضمن) المعبر للمستعير  
(مانقص) السهم والغرس  
(بالقول) بأن يقوم فاعما  
إلى المدة المضروبة وتعتبر

من التعارف الجبل فوق طاقم أو التظليل ذلك والتعليل في جامع الفصولين وسأقي في الأحكام منه في المتن كذا  
في الهامش (قوله ويركب) يفتح أوله وضمنه سألحي (قوله أولا) يفتح الهمزة وتشديد الواو (قوله بغيره) أي  
فيما يختلف بالاستعمال كما يفيد السباق والحق سألحي وقدمنا عن الزيلعي أنه ينبغي قصد عدم الضمان  
فيما يختلف عما إذا أطاق الانتفاع وفهم (قوله انتفع) لا يوجب بسم موضوعه ليس له إخراجها من الفصولين (قوله  
أوهما) فنقسمه من حيث الوقت كفيما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما  
لا يختلف لا يتقيد لعدم الفائدة كما هو بل ذكر التقيد بالمكان لكن أشار إليه الشارح في الآخر وذكر المصنف  
قبل قوله ولا تؤثر فقال استعدا بارة ليركب في حاجة إلى ناحية مما عا فخرجها إلى النهر راسم في غير تلك  
الناحية ضمن إذا هلك وكذا إذا استعار نور الكبر أو أرضه فحرب أرضاً أخرى ضمن وكذا إذا غرقه بنور  
أعلى منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلاف في الأيام والمكان وأما حمل فالقول للمعبر بيمينه سألحي استعارها  
شهر فهو على المصر وكذا في أعاره صادم وأحارته وموصى به بخدمة فصولين (قوله قرض) أي إقراض لأن  
العارية بمعنى الإعارة كما هو في التلخيص وعما في العزيمة (قوله حتى الخ) تفرع على مفهوم قوله عند  
الإطلاق (قوله لمعبر) بتشديد الباء الثانية الأصل عار والمجهرى نهى أن يقال عر يعقوبة (قوله أو زين)  
بتشديد الباء الثانية (قوله كان عارية) لأنه عين الانتفاع وانما تكون قرضاً عند الإطلاق كما تقدم (قوله  
فقرض) فقلعه مثلها وقسمتها منع (قوله وتصح عارية السهم) أي لغزو دار الحرب لأنه يمكن الانتفاع به في  
الحال وأنه يحتمل عودها إليه برى الكفرة بعد ذلك من غير الصريفة ونقل عنها قبل هذا أنه استعار سهمها لغزو  
دار الحرب لا يصح وإن استعار لبري الهدف صحت لأنه في الأول لا يمكن الانتفاع بعين السهم إلا بالاستهلاك  
وكل عارية كذلك تكون قرضاً لعارية اهـ (قوله ولا ضمن) عبارة الصريفة كافي المنع قال وهو خصوص عارية  
السلاح وذكر في السهم أنه ضمن كالقرض لأن الرمي يجري بجزي الهلاك وهذه النسخة التي نقلت منها  
نسختها مصححة عليها خطوط بعض العلماء وكان في الأصل مكتوباً بالضمن غلط منها لفظ لا وبطل عليه نظيره  
بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لأن الرمي يجري بجزي الهلاك فتعتبره  
بالهلاك بقضى عدم الضمان تماماً، ولراجع (قوله العلم) تأمل في هذا التعليل استعار رقة رقع فاحصه أو  
خشبة بدخلها في بناءه أو أسرة فهو ضامن لأنه قرض إلا إذا قال لا رد عليه ففهي عارية تأخر خاتمة (قوله  
مقوعين) أو يأخذ المستعير غراسه وبناءه بالضمن المأخوذ به وبذلك كرا كما أن له ضمن المعبر فعهما  
قائمين في الحال ويكونان له وأن رقعهما إلا إذا كان الرقع مضراً بالأرض فحينئذ يكون الخراج للمعبر كافي الهداية  
وقدر من أن لا ضمن في العارية المطلقة وعنه أن عليه القصة والى أن لا ضمن في الموقوفة بعد انقضاء الوقت  
فقلع الممر البناء والغرس إلا أن يضر القلع فحينئذ ضمن قيمتهما مقوعين لأقاعين كافي المحط فاستأق كذا  
في الهامش (قوله مانقص البناء) هذا ما سمي عليه في الكثر والهداية وذكر في الصرع المنصض ضمان القصة  
فأما الآن بقلعه المستعير ولا ضرر فإن ضرر ضمان القصة مقوعين وعبارة الجمع وأزمان الضمان قيل  
مانقصهما القلع وتبل قيمتهما وكلهما وقبل أن يضر بخير المال يعني بخير ضمان مانقص وضمان  
القصة ومثله في درر الحصار والمواهب والملتق وكلهم قدموا الأول وبعضهم حرره وبعضهم غيره بقل فلهذا اختاره  
المصنف وهي رواية القدوري والثاني رواية الحاكم الشهيد كافي غرر الأذكار (قوله فاعا) فلو قسمته فاعما  
في الحال أربعة وفي المال عشرة ضمن سنشرح الملتقى (قوله المضروبة) فضمن مانقص عنها (قوله القصة)  
أي ابتداءؤها (قوله وقتها) بتشديد التانيخ (قوله فترك الخ) نص في البرهان على أن التركة بأجر استحسان ثم قال  
عن المبسوط ولم يبين في الكتاب أن الأرض تركت في يد المستعير إلى وقت ادراك الزرع أمراً أو بغيره آخر قالوا  
وينبغي أن تترك بأجر المال كالأول ثم مدة الإعارة والزرع يقل بعد اهـ شر بلاية (قوله أعطيك البذر) يضم  
الهمزة والضمير مفعوله (قوله وكلفتك) يضم الكاف وتسكن اللام وفتح الباقي (قوله الحوان) وهو المختار كافي  
العيانة ط (قوله على المستعير) (فروع) علف الدابة على المستعير مطلقاً أو مقيداً بنفقة العبد كذلك

القصة يوم الاشتداد بجري وإذا استعار المزرعة لم يؤخذ منه قبل أن يحصد الزرع وقتاً أولاً فتركه أخر المثل مراعاة التحريم فلو قال المعبر أعطيك  
البذر وكلفتك إن كان لم يثبت له بحر لا يبيع الزرع قبل بناءه باطل وبعد بناءه فيه كلام أشار إليه الجوزاني في المعنى نهاية (ومؤنة الردي المستعير

فلو كانت موقفة فأسكنها بعدد (٥٣٨) : فلو كنت ضمنها) لان مؤنثا راع عليه نهاية (الاذا استعارها لغيرها) فتكون كالاجارة ومن

الخاصة (وكذا الموصى له بالخدمة مؤنثا راع عليه وكذا المؤجر والغائب والمترس من مؤنثا راع عليهم لحصول المنفعة لهم هذا لو الاخراج بلذ رب المال والا فقرة رد مستاجر ومستعار على الذي أخرجه اجارة البرازية بخلاف شركة ومضاربة وحبس قضى بالرجوع مجبى وان رد المستعير اذا بيع عبده أو أجره مشاهرة لا مباوعة (أوع عبدا ربها مطلقا) يقوم عليها أرق في الاصح (وأجره) أى مشاهرة كخمس فلو كنت قبل قبضها (برى) لانه أى التسليم المتعارف (بخلاف نفيس) كبحرة (وبخلاف الرذيع الاجنبى) أى (بان كانت العارية موقفة فغضت مدتها لم يعنها مع الاجنبى) تعديبه بالامساك بعد المدة (والا فالاستعير على الابداع) فباعتك الآارة (من الاجنبى) به بقى زبلى فتنين حل كلامهم على هذا وبخلاف رد وديعه مقصوب الى دار المالك

١ (قوله والكسوة على المستعير الخ) لعل صوابه المعير قاله الذى

(١) والكسوة على المستعير رازية وقدمه الشارح أول الترجمة وآخر النصفة \* جاعرجل الى مستعير وقال الى استعرت دابة عنك من ربه فلان فامرني بقضها فصدقه ودفعها ثم أنكر المعير امره بذلك ضمن المستعير ولا يرجع على القاض اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان وأنه يرجع \* قال وكل تصرف هو سبب الضمان وادعى المستعير أنه فعله بان للمعير كذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين \* استعار قدرا لغسل الشاب ولم سلمه حتى سرق لبلال ضمن رازية تأمل (قوله لان) مستدرك بقا التصريح (قوله اذا) استعارها الخ فقرة الرد على المعير والفرق ما أشار اليه لان هذه اعادة فماتعة لصاحبها فانها تصير ضمنوتى بيد المترس وللعير ان يرجع على المستعير بقيمته فكانت عترة الاجارة ثانية فقد جعل الفرق بين العارية للرهن وغيرهما من وجهين الأول هذا والثاني ما مر في الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر له لو عاقد ثم عاد الى الوفاق برى عن الضمان اقام في البصر (قوله هذا الخ) الاول ذكره قبل القاص لانه راجع الى كون مؤنثا راع على المؤجر يعنى انما تكون عليه اذا أخرجه المستاجر باذنه والا فعلى المستاجر فكذلك المستعير وفى البصر عن الخاصة لا العير المشترك كالتقاط ونحوه مؤنثا راع عليه لاعلى رب التوب (قوله لو الاخراج) أى الى بلد آخر مثلا والقاهر ان المراد بالاذن الاذن صريحا او الاذن دالة موجود تأمل (قوله بخلاف شركة الخ) فان امره رد على صاحب المال والواهب كفى المنع (قوله مع عبده) أى مع من فى عيال المستعير فستأى قال فى الهامش رد هاهنا مع من فى عياله برى جامع الفصولين (قوله لا مباوعة) لانه ليس فى عياله فستأى (قوله أوع عبدا) أى مع من فى عيال المعير فستأى (قوله يقوم عليها) أى يتعاهدها كالسائر (قوله مع الاجنبى) قال فى الهامش المستأجر لو رد الثانية مع اجنبى ضمن جامع الفصولين (قوله والا فالاستعير الخ) اشارة الى الفائدة اشترط التوقيت قال الزبلى وهذا أى قوله بخلاف الاجنبى يشبه لمن قال من الشايع ان المستعير ليس له ان يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محولة على مال اذا كانت العارية موقفة فغضت مدتها لم يعنها مع الاجنبى لانه باسما كها بعد يضمن تعديبه فكذا اذا تركها فى يد الاجنبى اه وفى البرهان وكذا يعنى بربا وردها مع اجنبى على اختياره بناء على ما قاله مشايخ العراق من ان المستعير يملك الابداع وعليه القضى لانه لما ملك الاعارة مع ان فيها ابداعا وعليك المنافع فلان على الابداع وليس فيه عليك المنافع اولى وأولو قوله وان ردها مع اجنبى ضمن اذا هلكت بانها موضوعة فيما اذا كانت العارية موقفة وقد انتهت باستقامتها وحسن تدبير المستعير مودعا والمودع لعل الابداع بالاتفاق اه شيرى لانه قلت ومثله فى شروح الهداية ولكن تقدمت مثانه يضمن فى الموقفة وفى جامع الفصولين لو كانت العارية موقفة فأسكنها بعد الوقت مع امكان الرذ من وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء وقت نصا ودلالة حتى ان من استعار قدوما لكسر عطفا كسره فأسكن ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا فضمنه ليس بالارسل مع الاجنبى الآن يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا بعد هذا التأويل التقيد اولا بالعقد والاجرة فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبى حيث لا يضمن بالرد قبل المذمعة أى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له ان يودع ويصحه فى النهاية كقائه عنه فى التارخانية (قوله فيما عاك) وهو ما لا يختلف ويظهر أنه لعل الابداع فيما يختلف وليس كذلك وبعبارة اخرى يلى وهذا لان الوديعة ادنى حال من العارية فاذا كان على الاعارة فيما لا يختلف قاوى ان على الابداع على ما بينا ولا يختص بشئ دون شئ لان الكل لا يختلف فى حق الابداع وانما يختلف فى حق الانتفاع اه اللهم الا ان يقال ما عارة عن الوقت أى فى وقت ملك الاعارة وهو قبل معنى المدة اذا كانت موقفة وهو بعد كالاختي تأمل (فرع) فى الهامش اذا اختلف المعير والمستعير فى الانتفاع بالعارية فادعى المعير الانتفاع (٢) بقول مخصوص فى زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعير فى التقيد لان القول له فى أصل الاعارة فكذا فى حقتها فاعاد الهداية فى القول لمن (قوله على هذا) وهو كون العارية موقفة وقلمت مدتها لم يعنها مع الاجنبى لكن لا يخفى ان الضمان حينئذ بسبب مضى المدة لامن كونه بعنها مع الاجنبى اذا فرق حينئذ بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاول ذكره

قدمه الشارح تأمل اه ٢ (قوله الانتفاع بقول الخ) لعل صوابه بنوع تأمل اه هناك



قائه ليس يسلم (واذا استعار أرضاً بمضاء الزاوية يكتب المستعير) انك (أطعمني أروكلاً لأزرعها) فخصص لثلاثين الساع ونحوه (العد المأذون على الأمانة والمحجور اذا استعار واستهلكه ضمن بعد العتق ولو أعار) عبد محجور عبد محجوراً (مثله فاستهلكه ضمن) الثاني (الحال ولو استعار ذهاباً ففقد صيبا فسرق) الذهب (منه) أي من الصبي (فان كان الصبي يخط) حفظاً (مأخذه) من اللباس (لم يضمن) والاضمن لانه اعارة المستعير على كمالها (وضمها) أي العارية (بين يده فنام فضاعت) يضمن لو نام جالساً لانه لا يعد مضطجها (وضمن لو نام مضطجها) تركه الحفظ (ليس الاب اعارة مال طفله) لعدم البذل وكذا القاضي والوصي (٥٢٩) (طلب) شخص من رجل زوار عارية

هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) كذا في الهداية ومسئلة العبر خلافة في الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يرا قائل الجامع الصغير لا مال فاضمان السارق والغاصب لا يرا أن يراد الى منزل ربا أو مبطه أو أخره وأعبده ما لم يرد هاتين مالكها (قوله لا زرعها) الام للتعليل (قوله فخصص) أي فلا يقول أعتقني (قوله عاك) الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفي البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه وان مأذونه وماله لاضمان وان لغبر الدفع المأذون ضمن الاول والثاني لانه اذا كان مأذوناً أصبح منه الدفع وكان التلف حاصل بتسليمه وان النافع محجور يضمن هو بالدفع والثاني بالاختلاف غاصب الغاصب اهـ (قوله واستهلك الخ) لان المعبر سلطه على اتلافه بشرط عليه الضمان فصح تسليمه وبطل الشرط في حق المولى در كذا في الهامش (قوله عبد محجور عبد محجوراً) فبعد محجور فاعل وأمر وصفة فاعله كأن عبداً مفعوله وهو موصوف محجوراً كذا ضبط بالقول (قوله ضمن الثاني) لانه أخذ به عارذاً فكان غاصباً (قوله الحال) لان المحجور يضمن بآثاره حالاً ودر كذا في الهامش (قوله لانه) عليه لقوله لم يضمن (قوله عاكها) أي الاعارة (قوله وضمها) أي المستعير (قوله يده) أي يد المستعير (قوله مضطجها) هذا في الحضر قال في جامع القصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجها ضمن في حضر لا في سفر ولو نام فقطع رجل مقولته اذ في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجها في الحضر والا فلا اهـ وفي البرازية نام المستعير في المغارة ومقوده في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان غلب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجها وان جالساً لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن لو نام المضطج في السفر ليس بترك الحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اهـ وفيها استعار منه من السقي واضطجع ونام وجعل المرتخت رأسه لا يضمن لانه حافظ الأري أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وإن كان في الحضر اهـ وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعداً واضطجعاً واستعار تحت رأسه وبين يديه أو نحوها يعد حفظاً اهـ (قوله انه يضمن) وبه جزم في البرازية قال لانه أخذ بالذمة وقال ولو استعار من آخر ثوباً غلبنا فقال نعم فما المستعير غداً أخذته فحلف لا يضمن لانه استعاره منه غداً وقال نعم فاعتقدت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنته الخ) وفي الولولجية اذا جهز الاب ابنته ثم ربه الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو بعدما كبرت وسلم لها بذلك في حجة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للثمن خاصة اهـ منع كذا في الهامش (قوله فان القول له) ظاهر أن القول له حينئذ في الجميع لا في الزائد على جهاز المثل ويجرد (قوله وأمثالهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفاً بالخدمة كما ذكره نظار زماننا بل يجب أن لا يشترطوا به المسئلة جوى ط (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والنواب لانه شبهة بالاحرم يختلف الاولاد ونحوهم لانه صلة محض (قوله أخى زاده) أي على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أي الأمانات (قوله الا في الوكيل) أو للحضر قبول القول من وكيل البيع ويؤيد بما في كآلة الاشياء اذا قال بعد موت المولى بعته من فلان بأف درهم وقبضها وهكذا وكذا في الورثة في البيع فانه لا يصح أن اذا كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما اذا كان هالكاً كالحائض (قوله بعد موت المولى) بخلافه في حياته (فروع) أي حتى لو هلك

(٦٧ - ان عابدين رابع) اذا ادعى الرد والوكيل والناتق اذا ادعى الصرف الى الموقف عليهم يعني من الاولاد ولو انفردوا وأمثالهما أو اذا ادعى الصرف الى الوطائف المرتقة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوطائف لكن لا يضمن ما أتكر به بل يدفعه ثلثين من مال الوقف كما سطره في حاشية أخى زاده قلت وقدر في الوقف عن المولى إلى السبعين واستحسنه المصنف وأقره ابنه فالحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل قبض الدين اذا ادعى بعد موت المولى انه قبضه ودفعه في حياته لم يقبل قوله الا يبيته بخلاف الوكيل قبض العين) كود بعة قال قضتها (قوله لانه شبهة بالاجرة) شبهة المولى أبو السعد وما عاذا الساجر خصها للبناء في الجامع بأجرة معاونة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله اهـ

في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال دفعته اله فانه يصدق لانه من الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقض الدين لانه وجب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوكيل لانه لا يصدق لافي حق نفسه ولا في حق الموكل وقد أتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الموكل (٥٣٠) وجعل عليه كلام الوكيل الحجة فيما مل عند الفتوى (فروع) أوصى بالعاري فليس

للورثة الرجوع \*  
العارية كالاجارة تنفخ  
بجوت أحدهما \* مات  
وعليه دين وعنده  
ودعية يفسر عيها  
فالركة بينهم بالخصص  
\* استأجر عير الى مكة  
فغلى الذهب وفي  
العارية على الذهب  
والحي لان ردها عليه  
\* استأجر دابة للذهب  
فالمسكهافي بيته فهلكت  
ضمن لانه أعارها  
للذهب لا الامساك \*  
استقرض ثوبا فاعار  
عليه الا تركه لم يضمن  
لانه عار يفسرها \*

استأجر أرضا لبنى ويسكن  
واذا خرج فالسائل مالك  
قلما لك أجر عملها مقدار  
السكنى والبناء للمستعير  
لان الاعارة تملك بلا  
عوض فكانت اجارة  
معنى وفست بمجالة  
المسكة وكذا لو شرط  
انخراج على المستعير  
لمجالة السدل والحلية  
أن يؤجره الارض شتين  
معلومة تبدل معلوم ثم  
يأمره بأداء انخراج منه \*  
استعار ثوبا فوجده  
خطا اصلحه ان علم رضا  
صاحبه قلت ولا ياتم  
بتركه الا في القرآن

### (كتاب الهبة)

(قوله وجه المناسبة طاهر) لان ما قبلها تملك بالشفقة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله بجنا زانان)

لان اصلها وجب بخط مناسب وفي الوهانة وسفر رأيا صلاحه مستعيره يجوز اذا موله لا ياتر الكمال  
وفي معانيها وأى غير ليس ملكا أخذنا أعار وفي غير اهان التصور وهل واهب لان يجوز رجوعه وهل مودع ما ضيع المال يخسر  
(كتاب الهبة) وجه المناسبة طاهر (هي) لغة التفضل على العير ولو عير مال وشرعا (تخلي العين بجنا)

أى بلا عوض لأن عدم العوض شرط فيه وأما تعليق الدين من غير من عليه (٥٣١) الدين فإن أمره بقضه صح رجوعها

الى هبة العين (وسبها

ارادة الخبير للواهب)

دينوى كم عوض وبجبة

وحسن ثناء وأخرى

قال الامام أبو منصور

بحسب على المؤمنين أن

يعلم ولدا له الحدو الاحسان

كالحب عليه أن يعلمه

التخصيص والاعيان اذ

حب القنار اس كل

خشيته نهاية وهي

مندوبة وقوله استة قال

صلى الله عليه وسلم تهادوا

تحابوا وشراطتها

في الواهب العقل

والبالغ والمكث فلا

تصح هبة متغير وريق

ولو مكاتب (و) شرائط

صحتها (في) الموهوب

أن يكون مقبوضا

غير مشاع غير متغير

مشغول كاستيضع

(وركنها) هو (الاجاب

والقبول) كاستيضع

(وحكمها) ثبوت المالك

للموهوبه غير لازم)

قوله الرجوع والفسخ

٢ (وعدم) حصصا

الشرط فيها) فنشرطه

صحت ان اختارها قبل

٣ (قول المصنف وعدم

صحتها) مقتضى هذا

التفسير ان الهبة تصح

و يبطل الشرط وليس

كذلك والامام الشيخ

الى يقيننا اختياره

بالجلس فكان الاصول

الكامل للحال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر  
قولنا بلا عوض كإلى الكثر لأن معنى بجاننا عدم العوض لا عدم اشتراطه على أنه اعترضه المجوى كإلى أى السعد  
بأن قوله بلا عوض نص في اشتراط عدم العوض والهبه بشرط العوض فيضه فكيف يحتمل أن أى فلا يتم  
المراد بما ذكرته وهو شمول التعريف للهبة بشرط العوض لأنه يلزم خروجها عن التعريف حيث أنه كإلى عطف  
العزيمة أى ضاقت بالتحقيق أنه ان جعلت الهبة للباسمة متعلقة بمخوف حال من تعلق لزمها ذكر ما ألوجعل  
المخوف خبرا بعد خبر أى هي كائنه بشرط عوض على معنى أن العوض فيها غير شرط بخلاف البيع والإجارة  
فلا بد ما ذكره فتدبر (قوله شرط فيه) والامام تليق الهبة بشرط العوض ح (قوله وأما تعليق الدين) (الخ) جواب  
عن سؤال مقدر وهو أن تقسيم الدين يخرج لتعليق الدين من غير من عليه مع أنه هبة فيخرج عن التعريف  
فأجاب بأنه يكون عنما لا فالمراد بالدين في التعريف ما كان عيننا لا أو ما لا فال بعض الفضل هو لا يلزم إلا  
إذا قضى وله الرجوع عليه فله منه حيث كان يحكم بالتابعين القبض وعليه تبتى مسئلة موت الواهب قبل  
قبض الموهوبه في هذه فتأمل بقى هل الآن يتوقف على المجلس الظاهر نعم فلا يرجع ولا رد هبة الدين من عليه  
فانه مجاز عن ابراهم الفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه (قوله صح) أى ويكون وكذا علمه فيه  
قال في الصرع المحط ولو هو دينه على رجل وامره أن يقضه فقصه ما زالت الهبة استحسانا فمصرفا  
لواهب بحكم النيابة تصير مقبوضا لنفسه بحكم الهبة وإن لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفي أى السعد عن المجوى  
ومنه يعلم أن نصير معاملته للمجهول بغير رغبة غير صحيح بآلم بأنه بالقبض وهي واقعة الفتوى وقال في  
الاشباه صحته ويكون وكذا لافاضا لكونه متم نفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض اه (قوله قال الامام)  
بيان لاخرى ح (قوله لم) بكسر اللام مسندة (قوله تهادوا وتحابوا) بفتح تاء تهادوا وتهابوا وناله واسكان  
واوهم وتحابوا بفتح تاء وتوحاه وضمه تاء مسندة (قوله ولو مكاتب) بغيره كالدرواء والولد والمعض بالواو (قوله  
صحتها) أى بقائها على الصحة كإسائي (قوله مقبوضا) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها  
من وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاستداه على خطر الهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوحانبة (قوله  
مشاع) أى فيما يقسم كإلى وهذا في الهبة وأما إذا تصدق بالكل على اثنين فله يجوز على الأصح بحرى بخلاف  
ما إذا تصدق البعض على واحد فله لا يصح كإلى آخر المتفرقات لكن يسألى أضافته لاشيخ في الأولى وقد  
ذكر في الصرع أحكام المشاع وعقد لها في جامع الفصولين ترجمه فراجع اه (قائدة) من أراد أن يهب نصف  
دار مشاعا يبيع منه نصف الدار بين معلوم ثم يبيع عن التين رازية (قوله هو الاجاب) وفي خزنة الفتاوى  
إذا دفع لئبما لا تقصر فيه الا ان يكون للاب الا إذا دلالة التلميح يرى قلت فقد أفاضت التلفظ  
بالاجاب والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التلميح كمن دفع لفقير شاة وقبضه ولم يتلفظ واحدمها  
بشيء وكذا يقع في الهبة ونحوها حافظه ومثله ما دفع لزوجته وأغيرها قال وهب مثل هذه العين فقبضها  
للموهوبه بحضرة الواهب ولم يقبل قبل صرح لان القبض في باب الهبة كما يجوز في الركن فصار كالقبول  
ولو الحية وفي شرح المجمع لان ملكه لم يمتد لكان أمره بالقبض حين وهب لا يتقدم المجلس ويجوز قبضه بعده  
(قوله والقبول) فيه خلاف ففي القهستاني تصح الهبة بكونه هبة وفيه دلالة على أن القبول ليس ركن كما أشار  
اليه في خلاصة وغيره ما ذكر الكرمانى أن الاجاب في الهبة عقد تام وفي المسوق أن القبض كالقبول في  
البيع ولذا وهب الدين من الغرم لم يشترط في القبول كإلى الكرمانى لكن في الكافي والصفحة ركن وذكر في  
الكرمانى أنها تقتصر على الاجاب لان ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الرام للملك على  
الغير وانما بحثنا داخل أن لا يهب فوهب لم يقبل لان العرض عدم اظهار الجود وقد وجد الاظهار ولعل  
الحق الاول فان في التأويلات التصريح بأنه غير لازم ولا قال أصحابنا لوضع ماله في طريق ليكون ملكا لرافع  
جاز اه وسألى في تمامه قريبا (قوله فلو شرطه) بأن وهب على أن الموهوبه بالبار ثلاثة أيام (قوله

أن يقول وعدم صحتها بخيار الشرط واسقاطا دالة التبيه في مسئلة ابراهم لان الاجاب يصح وبطل الشرط اه ط تصرف في الأمان مسئلة  
الارادتها قولنا هل يصح ابراهم دون الشرط أو يبطل ابراهم فعل الشايع جرى على الثاني اه

تفرقه ما كذا أو أرفع الأبرار ويصل الشرط خلاصة (و) حكما أنها (لا تبطل بالشروط الفاسدة) فذهب عبد علي أن يعقده تصح ويصل الشرط (وتصح بإيجاب كونه متحلت وطعمته هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المزاج) بخلاف (أ) طعمته أراضى فانه عار به رقتها وأطعم لثمتها غير (أو الأضافة إلى ما) أي إلى جزء (يعبر به عن الكل كونه متفرجها وجعلته لك) لأن اللام للتبديل بخلاف جعلته باسما فانه ليس بهم كذا هي التحلل لأن يكون قبله كلام يفيد الهمية خلاصة (وأعز ذلك هذا الشيء وجعلته على هذا الدابة) ناويا على الهمية كإمر (وكنون هذا الثوب (٥٣٣) وداري كهمية) أو عري (تسكنهم) لأن قوله تسكنهم مشورة لا تفسير لأن الفعل لا يصلح

تفسير الاسم فقد أشار وكذا (الواحد) أي لا يصح خبر الشرط أي لو أرفع على أنه بالخيار ثلاثة أيام يصح الأبرار ويصل الخبر مضر وهذا بخلاف لما مضى باب خبر الشرط (قوله المزاج) رده المقدسي ٣ على صاحب العروا وجنانه في هاشم (قوله) بخلاف جعلته باسما قال في الجرح قد يقوله لأنه لو قال جعلته باسما لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كمران قال جعلته لابني يكون هبة وإن قال باسما ابني لا يكون هبة ولو قال أغرس باسما ابني فالأمر متردد وإلى الصحة أقرب اه وفي المنع أن الثانية بعد هذا قال جعلته لابني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التبليغ وإن قال أغرس باسما ابني لا يكون هبة وإن قال جعلته باسما ابني يكون هبة لأن الباسم يردونه التبليغ والهمية اه وفيه مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرمي أقول ما في الثانية أقرب لعرف الناس تأمل اه وهنالك لهما لكن أطن أنهما مضروب عليهما الفهم ما مضى وهي وظاهر أنه أقر على المخالفة وفيه أن ما في الثانية فيه لفظ الجعل وهو مراد التبليغ بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل نعم عرف الناس التبليغ مطلقا تأمل (قوله ليس هبة) بقى ما لو قال ملكك هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الهمية بحيث والأفلا لأن التبليغ أعظم منها الصدقة على البيع والوصية والأجارة وغيرها وانظر ما كتبناه في آخر هذا الجملدية وفي الكاثر ولي أنهما هبة (فروع) في الهامش رجل قال رجل قد متعت بهذا الثوب وهذه الدراهم فقضها فهي هبة وكذا لو قال لا مراه قد تزر وسعالي مهر مسي قد متعت بهذا الثوب أو بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي فتاوى هندية أعلى أزوجه دأبنا لتخذهما ناويا وتبسهما عنه قد دفعها معاملة فهي لها فنية استخذولها الصغر ثوبا علكه وكذا الكبير بالسليم رازية قد ودع إلى رجل ثوبا وقال ليس نفسك ففعل يكون هبة وقد دفعه دراهم وقال أنفقها عليك يكون رضاءا فاني استخذولها به باسما له أن يدفعها إلى غيره إلا أن الذين وقت الأخذ أها عار به كذا لو اتخذ التبليغ ثوبا فاني التبليغ فأراد أن يدفعها إلى غيره رازية كذا في الهامش (قوله مشورة) بضم الشين أي فقد أشار في ملكه بأن يسكنه فإن شاء قبل مشورته وإن شاء لم يقبل كقوله هذا الطعام لك تأكله وأخذ الثوب لك تبسه بحر (قوله لو قال هبة سكني) منصوب على الحال أو التمييز بحر (قوله أو سكني هبة) بالنصب (قوله باسما ابني) قد من الكلام فيه قربا أقول قوله جعلته باسما غير صحيح كإمر فكيف يكون ما هو أدنى قرينة منه أقرب إلى الصحة استحال قلت قد يفرق بأن ما مضى خطا بالإنه بل لا حنى وما هاتمي على العرف مل (قوله وتصح بقول) أي ولو فعلا ومنه وهبت جازي هذه لأحد كما قلنا أخذها من شاء فأخذها رجل منهما تكون له وكان أخذها قولا وما في المحط من أنها تدل على أنه لا شرط في الهمية القبول مشكل بحر قلت يظهر لي أنه أراد القبول قولا وأعله يحمل كلام غيره أيضا وبه يظهر التوفيق بين القولين ما شرط القبول وعدمه والله الموفق وقد منّا نظره في العارية وانظرا كتنه على البحر نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كما يأتي (قوله بخلاف البيع) فانه لم يقبل لم يحن (قوله حصته) أي القبض بالتخلف قال في التارخانية وهذا الخلاف في الهمية الصحيحة فأما الهمية الفاسدة فالتخلف ليست بقبض اتفاقا والأصح أن الأقارب بالهمية لا يكون إقرارا بالقبض خانية (قوله وفي النصف ثلاثة عشر) أحدها الهمية والثاني

من القبض كالقبض فلو هو رجل ثوبا في صندوق مقفل ودفع إليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض (وان الصدقة مقفورا كان قبضا تمكنه منه) فانه كالتخلف في البيع اختيارا وفي الدرر والمختار صحته بالتخلف في جميع الهمية لا وأيدها في النصف ثلاثة عشر عقد

٣ (قوله رده المقدسي) ونص عليه أنه الذي في الخلاصة أنه طلب الهمية من أجل اختلافها وجهه جدا وصحت الهمية لأن الواهب غير مانع وقد قبل الموهوبه قبل ما صحها وما نقله المصنف عن الخلاصة مستدل به على ما في منته لا يفيد فاه نحو ما في: أن لا موهبا وأما قول هني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت لك وسلم جازاه وكذا ما في القهستاني لا يفيد ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاج فأقول وهبت لك هذا فقال وهبت وقال لا أختر قبلت وسلم الجاز اه كنفاني ط

لا تصح بلا قبض (لونهاء) عن القبض (لم يصح قبضه مطلقاً) ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (وتتم المهمة بالقبض) الكامل  
(ولو الموهوب شاغل الملك الواهب لاشغوله) والأصل أن الموهوب إن مشغولا (٥٣٣) لئلا الواهب يمنع عما هو وإن شاغلا فلا يوجب

جوابه طعام الواهب  
أو داراً فيها متاعاً ودابة  
عليها سرجه وسبلها  
كذلك لا تصح وبعبارة  
تصح في الطعام والمتاع  
والسرج فقط لأن كلا  
منها شاغل للملك الواهب  
لا مشغول به لأن شغله  
بغير ملك الواهب لا يمنع  
وعما هو كرهه وصدقه  
لأن القبض شرط تمامها  
وعما هو في العادة وفي  
الاشياء ههنا المشغول  
لا يجوز إلا إذا ذهب الأب  
لطفله قلت وكذا الدار  
المعارة والتي وهبتها  
لزوجها على المذهب  
لأن المرأة ومناعتها في بد  
الزوج فصع التسليم وقد  
غيرت بيت الوهابنة فقلت  
ومن وهبت فزوج دارها  
بها \* متاع وهم فيها  
تصح المحرر  
وفي المحررة وخلة هبة  
المشغول أن يوضع  
الشاغل أو لا عند  
الموهوبه ثم يسأله التاز  
مثلاً فتحل شغلها بمتاع  
في يده (في) متعلق بتم  
(تحتون) مفرغ  
٢ (قوله ما زالت الهبة  
فيها) فيسقط وأصله  
جاءت الهبة في المتاع  
خاصة وإن بدأ فوهبه  
المتاع وقبض الدار والمتاع  
ثم وهب الدار جازت الهبة

الصدقة والتالث الرهن والرابع الوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن  
صالح والخامس العري والسادس الخلة والسابع الخنثي والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر  
البدل في السلم إذا وجد بعضه زفافاً لم يقبض بدله قبل الاتفاق بطلن حصته من السلم والحادي عشر الصرف  
والثاني عشر إذا باع الكلي بالكلي والجنس يختلف مثل الحنطة بالشعير حاز فيه المتفاضل لا النسبة والثالث  
عشر إذا باع الزوي بالزوي يختلف مثل الحد بالحد بالصفراء والصفراء بالنحاس أو النحاس بالرماس حاز فيها المتفاضل  
لا النسبة من غير الغار كذا في الهامش (قوله لا يقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت  
للأجنبي لم يمس في كتاب الوقف كذا في الهامش (قوله لا يقبض) وكل الموهوبه بل يقبض الدار  
فقط ما حاز خاتمة (قوله منع عما هو) أن القبض شرط فصوله وكلام الزبلي يعطى أنه في المشغول فاسدة  
والذي في العادة أنه أنها غير تامة فالجوى في حاشية الأشباه فيعمل أن في المسئلة روايتان في كبح الاختلاف في  
هبة المتاع المحتمل لقسمه هل هي فاسدة أو غير تامة والأصح كما في النهاية أنها غير تامة فكذلك هنا كذلك  
شخصاً ومنه يعلم ما وقع في الإشارة إلى في الدر المختار فاشترط في أحد القولين عاذراً وأما من عدم التمام وإلى الثاني  
عاذراً كما نخر من عدم الصحة فتدبر (قوله بالسود) وأما في هذا المقام أن الموهوب إذا أنزل ملك الواهب  
أصله فأنزل ما لم يكن فصله لا يجوز هبة ما لم يوجد أصله لا تفصل والتسليم كذا ذهب الزرع وأما التبريدون الأرض  
والشجر والعكس وإن اتصل أصله بجواردة إن كان الموهوب مشغولاً بحق الواهب بجزء كذا ذهب السراج  
على النية لأن استعمال السراج أعني ما يكون في العادة في كانت الواهب عليه بدستعمله فوجب نقصاناً في القبض  
وإن لم يكن مشغولاً جاز كذا ذهب خاتمة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تستعمل بدونه ولو وهب الجمل عليها  
دونهما حاز لأن الجمل غير مستعمل بالذاب ولو وهب داراً دون ما فيها من متاع لم يجر وإن وهب ما فيها وسلم دونها  
حاز كذا في المحطس شرح مجمع (قوله وأن شاغل) يجوز هبة الشاغل لا المشغول فصوله أقول هنا يسأل على الخلافة  
فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا يجوز هبة لا تصالها بها تأمل خير الدين على الفصولين  
(قوله فلو وهب الخ) وإن وهب داراً فيها متاع ولها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فهما لأنه حين  
هبة الدار لم يكن للواهب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأول ذل المانع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل  
في الدار لستم قبضه فيها فلما انقلب القبض الأول صح قبضها بغير عن المحط (قوله ولها كذلك الخ) قال  
صاحب الفصولين في نظر الدابة شاغلة للسراج والجامع لا مشغولة يقول الحقير صلى الله عليه وسلم في الأصل عكس في هذا  
والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده ما في فاضل خان وهب أمة عليها حل وثياب ولها عاز ويكون الحل وما فوق  
ما يستعوز به من الثياب للواهب بل كان العرف ولو وهب الحل والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعهما ويدفعهما  
إلى الموهوبه لأنها ما دام عليها يكون متاعاً لا مشغولاً بالأصل فلا يجوز هبة نوال العين (قوله لأن شغله)  
تعمل لقوله لا مشغول به أي على الواهب حيث قبضه على الواهب فافهم أقول الذي في الخبر والنسب وغيرها  
تصور المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصه الواهب والموهوبه وانظر ما كتبنا على  
الجزع من جامع الفصولين (قوله بغير ملك الواهب) وفي بعض النسخ على غه وأهيه (قوله كرهه وصدقه) أي  
كأن شغل الرهن والصدقة على غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كما في المحط وغيره من في المتع وكل  
جواب عرفته في هبة الدار والجوارح بما فيها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامها  
كالمهمة (قوله إلا إذا وهب) كأن وهب ٣ داراً والأبساكتاً وله فيها متاع لأنها مشغولة بمتاع القاض وهو مختلف  
لما في الخاتمة فتدبر ما لا يأنه لا يجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في المحرر يجوز بصرفه فاضلاً لأنه تأمل (قوله)  
وكذا الدار مستندك بأن الشغل هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بملكه (قوله المعارة) أي لو وهب طفله داراً  
يسكن فيها قوم بغير أجر جاز بصرفه فاضلاً لأنه لا كان بأجر كذا نقل عن الخاتمة (قوله تصح المحرر) وكان أصله  
وهم فيها فقولاً لا يزرع \* بضم الميم من هم لاجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير يجوز واحتريه عن هبة الفرعى

فيها أه ٣ (قوله كان وهب داراً الخ) التي نقله أبو السعود في حواشي الأشباة والبرازية أن ما عليه الفتوى هو الجواز وأنه  
قولاً بوسع أه ٤ (قوله بضم الميم الخ) لأحاجة إليه كالأصح أه مصححه

ولو) وهبه (شريكه) أو لأجنبي لهدم تصور القبط الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيغة عن العتاي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار (فان قسمه وسله ص) لزوال المانع (وولسه) شاعلا عليك فلا ينفذ تصرفه فيه فضمنه وينفذ تصرف الواهب

درر لكن فيها عن الفضولين الهمة الفاسدة

تفقد الملك بالقسط وبه يبقى ومثله في البرازية على خلاف ما حصة في

الهادية لكن لفظ الفتوى أكرم لفظ

التخصيص كإسطة المصنف

مع بقية أحكام المشاع

وهل القريب الرجوع

في الهمة الفاسدة قال في

الدروم وتقصيه في

الشريانية به غير

ظاهر على القول المفتي به

من أفادتها الملك بالقبط

غلطفظ (والمانع) من

تمام القبط (شروع

مقارن) للعقد (لطاري)

كان يرجع في بعضها

شاعلا فانه لا يسجد هاتفا

(والاستحقاق) شروع

(مقارن) لطاري

فيفسد الكل حتى لو وهب

أرضاً وزرعاً وسلمها

فاستحق الزرع بطلت

الخل ونحوها ساقى درو (قوله بعد أن يقسم) ويشترط في صحة المشاع الذي لا يحتملها أن يكون قدرا معلوما حتى لو وهب نصيب من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة بحج وانظر ما كتبناه عليه (قوله وحام) فيه أن الحام بما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة الكتب) وصرح به الزبلي وصاحب الصريح (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشربل كما في المنع (قوله وهو المختار) قال الرمي وجد بخط المؤلف يعني صاحب المنع اياه هذا ما صوره ولا يخفى عليه أنه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أحرار الموهوبه بأن يقسم مع شريكه كل ذلك تنزه الهمة كما هو ظاهر إن عنده أدنى فقه تأمل وملى والتخل في الهمة الصحيحة ففقد لافي الفاسدة جامع الفضولين (قوله ولو سلته شاعلا الخ) قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية الزبلي ولو سلته شاعلا لا عليك حتى لا ينفذ تصرفه فيكون مضمونا عليه وينفذ تصرف الواهب كذا الطحاوي وقاض خان وروي عن ابن رستم أنه لا كرسام أنها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع أفادتها الملك عندها البعض أجمع الكل على أن الواهب استرداد هامن الموهوب له ولو كان خارجا حر من الواهب قال في جامع الفضولين رافض الفتاوى الفضلي ثم اذ هلك أفنت بازجوع الواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذ الفاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت مضمونة بالهبة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لأورثه بعد موته لكنهما مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلو رثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يختص فاذا ولى السلطان قاضيا بالقبط عذب أي حشفة لا ينفذ قضاء عذبه غير لانه معزول عنه بتخصيصه والتحق فيه بالرعية نص على ذلك علموا بأرجح الله تعالى اه ما في الخيرية وأفتي به في الحامدية أيضا والتاجية به جزم في الجوهرية والبر ونقل عن المبني بالغين الجمجمة أنه لو باع الموهوب له لأصبح وفي نور العين عن الوحي الهمة الفاسدة مضمونة بالقبط ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في البسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهمة تنقل بعقد معاوضة اه وذ كر قبله هبة المشاع فيا يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فحش علبت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد ورووه عن أبي حنيفة طهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المفتي به خلافه ولا سيما لا يكون ملكا خينا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمه فلم يمدفع للوهوبه فاعتمه وانما كثرت التقل في مثل هذه كثرة وقوعها وعدم تنبيه أكثر الناس لزوم الضمان على قول المخالف ورواه الدعوة فافعة في القبط (قوله بالقبط) لكن ملكا خينا وبه بقى قهستاني أي هو مضمون كما علمته آ نفاقتيه وفي حاشية المنع ومع أفادتها الملك يحكم بنقضه الفساد كالبيع الفاسد بنقضه تأمل (قوله في البرازية) عدا رتها وهل يثبت الملك بالقبط قال الناطقي عند الامام لا يفسد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا وبه بقى ونص في الأصل أنه لو وهب نصف دار من آخر وسلها اليه فباعها الموهوب له لم يجز لانه لا ملك حيث أنزل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار وروايت بخط بعض الافاضل على هامش المنع بعد نقله ذلك وأنت تراه عزاروا به أفادها الملك بالقبط والاقسامها الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الأصل ولذا اختارها قاضخان وقوله لفظ الفتوى الخيرية يقال عنه لاسبامثل هذه الصفة في مثل سابق البرازية فاذا تأملت نصي ربحان ما دل عليه الأصل اه (قوله ولو تعقبه) قد علمت ما فيه مما قدمنا من الخيرية فتنه (قوله للعقد لطاري) أقول منه ما وهب دارا في مرضه وليس له سواها مات ثم لم يجز او رثته الهمة بقيت الهمة في ثلثها وتطل في الثلثين كما صرح به في الخانية (قوله البعض شائع) أي حكايان الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشي واحد فاذا استحق أحد هما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمه فتنه الهمة في الباقي كذا في الكافي درر قال في الخاتمة والزرع لا يشبه المانع (قوله بالبيئة) لينظر فيما لو ظهر باقرا الموهوبه أما باقرا الواهب فالظاهر أنه لقولنا أنه أقرب إلى الغير (قوله لانه كشاع) قال في شرح الدرر

في الارض لاستحقاق البعض الشائع فيما يحتمل القسمه والاستحقاق اذا ظهر بالبيئة كان مستندا الى ما قبل الهمة فيكون مقارنا لهما هذه

لا طارنا كما زعمه صدر الشرع وان تبعه ان الكمال قنينة ولا تصح هبة لمن في ضرع وصف على غنى ويحل في أرض وغيره (قوله في شاع

هذه فظاهر المشاع لا أمثلته ٣ فلا شوع في شيء منها الكفاي حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلت صح وقوله لانه  
 بمنزلة المشاع أقول لا يذهب علياً أنه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كل شيء والألزام أن لا يجوز همة النقل من صاحب  
 الأرض وكذا عكسه وظاهر خلافه والفرق بينهما ما لمن خر من المشاع وان يدق الأرض يملك فيه ملك فلا  
 يصح هبة ولومن الشربك لان القبض الكامل في ما يتصور وأما نحو النقل في الأرض والفرق الفحل والزرع  
 في الأرض لو كان كل واحد منهما الشخص فهو صاحب النقل يتحله كله لصاحب الأرض أو عكسه فان الهبة  
 تصح لان ملك كل منهما متعين الاخر فصحه قبضه بنماه ولم أر من صرح به لكن نؤخذ الحكم من كلامهم  
 ولكن اذا وجد النقل فلا يسعنا الا التسليم (فرع) \* له عليه عشرة فقضاها فوجد القابض دانقاراً ناداً فوجهه  
 الدائن أو البائع ان الدراهم جميعاً فبصرها البعض يصح لانه مشاع لا يحتمل القسمة وكذا هبة بعض الدراهم  
 والدان بان ضررها البعض تصح والارزاقية (قوله ظاهر الدرر نعم) أقول صرح به في الخاتمة فقال ولو وهب  
 زرعاً بدون الأرض أو ثمر أريدون النخل وأمره بالحصاد والخذاف فعل الموهوبه ذلك جائز لان قبضه بالان يدبض  
 في المجلس وبعده وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً أرضاً أو ثمر في شجرة أو حلة سيفاً أو بناء دار  
 أو دينار على رجل أو فقير أو من صبره وأمره بالحصاد والخذاف والزرع والنقض والقبض والتكليف ففعل صح  
 استحساناً الخ (قوله أصلاً) أي وان سلها مفرز (قوله لانه معدوم) أي حكاو كننا ولو وهب الحبل وسلم بعد الولادة  
 لا يجوز لان في وجودها احتمالاً لفصلها كالمعدوم من (قوله جديد) وهذا لان الخطئة استحالت وصارت دقيقاً وكننا  
 غير هابو بعد استحالة هوبه عن آخر على ما عرف في الغصب بخلاف المشاع لانه محل للثالث لانه لا يمكن تسليمه فانما  
 زان المانع جاز من (قوله بالقبول) انما اشترط القول نصاله اذ انما يوجد كذلك بقض الملك فبغير رضاه لانه  
 لا حاجة في القبض ولا يجوز ذلك لانه من هوبه الضر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا  
 قبض ولا يشترط القول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قولاً ورضاه من وقوع المثلثة فيملكه مطلقاً وهذا  
 معنى قوله بعد لانه حينئذ عامل لنفسه أي حين قبل صريحاً (قوله بلان قبض) أي بان رجع الى الموضع الذي فيه  
 العين وبعض وقت يمكن فبهم من قبضها فتهتاتني (قوله ولو يغصب) انظر الزبلي (قوله عن الآخر) كاذبا كان  
 عنده ودفعه فاعارها صاحبها فان كلاهما قبض أمانة فبأحد هبما عن الآخر (قوله عن الأدنى) فباب  
 قبض المصوب والمبيع فاسد عن قبض المبيع الصحيح ولا ينوب قبض المانعة من (قوله لانه عكسه) قبض  
 الوديعه مع قبض الهبة يجانسان لانها قبض أمانة ومع قبض التبراء يتعاران لانه قبض ضمان فلا ينوب  
 الاول عنه كافي المحط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على الخلافه فانه اذا كان مضموماً بغيره كالبيع المضمون  
 بالثمن والمروهن المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزاوي فلو باع من  
 المودع احتاج الى قبض حديد ونماه في العمادى فهتاتني (قوله على الطفل) فلو باعنا بشرط قبضه ولو في عماله  
 تثار غانية (قوله في الخلة) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله (قوله بالعقد) أي الإيجاب فقط كإشترائه الشارح  
 كذلكاً في الماش وهذا اذا أعلمه وأشهد عليه ولا يشهد لغيره عن الجود بصدومه والاعلام لازم لانه بمنزلة  
 القبض بزازية قال في التثانوية فلو أنزل العبد في حاجة أو كان آتياً دار الاسلام فوجهه من ابنه تحت قول  
 رجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثاً عن الاب اهـ (قوله والموهوب الخ) لها احتراز عن نحو هبة متاعاً  
 من ما في تأمل (قوله معلوماً) قال مجتهد رحمه الله كل شيء وهبه لانه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في  
 نفسه فهو حازر القصد ان يعلم ما وهبه له الاشهاد ليس بشرط لازم لان الهبة تتم بالاعلام تثار غانية (قوله أو  
 يدوم دعوى) أي أو يتم شعيرة لا كونه في يد غاصبه أو مرنه أو المشتري منه بشرط غاصبه بزازية قال السامحاني  
 انه اذا انقضت الاجارة أو ارتد الغصب تتم الهبة كما تتم في نقل ثمره (قوله بتولاه) كسبه ماله من طفله تثار غانية  
 (قوله ثم وصه) ثم الولى ثم القاضي ووصى القاضي كما سمي في المأذون وصرقيل الو كلة في الخصومة والوصى  
 كالأب والأم كذلك الولى في عماله وان وهبته أو وهبته تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن الولي أب ولا جد  
 ولا وصيهما وذكر الصدرا عن عدم الاب قبض الام ليس بشرط ذكر الرجل اذ الزوج ابنته الصغيرة من زجل

لزال المانع وهل يكفي  
 فصل الموهوب به بانث  
 الواهب فظاهر الدرر نعم  
 بخلاف دقيق في  
 برود في قسم وسين  
 في ابن حيث لا يصح  
 أصلاً لانه معدوم فلا  
 ملك الا بعد حديد  
 (وماك) بالقبول (بلا)  
 قبض جديد والموهوب  
 في يد الموهوب له ولو  
 بغصب أو أمانة لانه  
 حينئذ عامل لنفسه  
 والأصل أن القبض  
 اذا انجا ساباً أحدهما  
 عن الآخر واذا تعارفا  
 تاب الأعلى عن الأدنى  
 لانه (وهبة من له  
 ولاية على الطفل في  
 الجلة) وهو كل من يعوله  
 فدخل الآخر والتم عند  
 عدم الاب لو في عماله  
 (تم بالعقد) والموهوب  
 معلوماً وكان في يده أو يد  
 مودعه لان قبض الولى  
 ينوب عنه والأصل أن  
 كل عقد يتولاه الواحد  
 يكفي فيما لايجاب (وان)  
 وهبه أجنبي يتم قبض  
 (وله) وهو أحد أربعة  
 الأب ثم وصيه  
 ٣ قوله لا أمثلته لعل  
 الاولى لا أمثلته وقوله  
 لانه بمنزلة المشاع لعل ذلك  
 في نسخه والأفعارة  
 الشارح الذي لا بد من تالاه  
 كمشاع وعبار مشرح  
 الدرر كنه في حكم المشاع  
 والمال واحد اهـ

ثم الحمد ثم وصيه وان لم يكن في حجرهم وعند علمهم تم قبض من يعوله كعمه (وأما وأخني) ولو لم تقط (لوفي حجرهما) والالاقتوات  
الولاية (وبعضه لوليه) بعقل التصيل (٥٣٦). (ولو لم وجود أبيه) بحيث لا نه في النافع الحوض كالبايع حتى لو وهبه له أحي لا نفع له

وتلقه مؤنته لم يصح  
قبوله أشباه قلت لكن  
في البر جندی اختلف  
فيما لو قبض من يعوله  
والأب حاضر فقيل لا  
يجوز والصحيح هو الجواز  
اه وظاهر القهستاني  
ترجيحه وعزاه لغير  
الاسلام وغيره على  
خلاف ما اعتمد المصنف  
في شرحه وعزاه للخلاصة  
لكن منه يحتمل بوصول  
ولو بأمره والأجنبي أيضا  
فأما (و وضع ردها)  
كقبوله (سراجة وفيها  
حسنات الصبي) ولا يوجب  
أجر التعليم ونحوه  
وبإباح الولد يه أن يأكل  
من ما كوله وهبه  
وقيل لا انتهى فأفاد أن  
غير لما كوله لا بإباح  
لهما إلا الحاجة وضعا  
هذا بالاختلاف بين يدي  
الصبي فأصلحه لكتاب  
الصبيان فالهبة له والا  
فإن المهدي من أقرباء  
الأب أو معارفه فلا باب أو  
من معارف الأم فلا لم  
قال هذا الصبي أو لأولو  
قال أهديت للأب أو  
للأم فأقول له وكذا  
زفاف البنت خلاصة  
وفها التخلو لولده أو لتلميذه  
ثباتا ثم أراد دفعها لغيره

فروضها على قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البواغ وفي التجربة قبض الزوج يجوز إذا لم  
يكن الأب حافيا فإن الأب وصيه والجد وصيه غائب غيبة منقطعة حاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غير  
هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عالة أو لا سواء كان ذار حرم محرما أو أختيا وإن لم يكن  
واحد من هؤلاء إلا بقرينة قبض من كان الصبي في حجره ولو لم يحرم قبض من لم يكن في عالة به بآية قال في الجبر  
والمراد بالوجود الحضور اه وفي غيبة البيان ولا على الأم وكل من يعول الصغير مع حضور الأب وقال بعض  
مشايخنا يجوز إذا كان في عالة كالأزواج وعنه احتراز في المتن بقوله في الصحيح اه وعلى الزوج القبض لهما مع  
حضور الأب بخلاف الأم وكل من يعولها غير الزوج فانهم لا يمكنه أن لا يعدم الأب أو غيبته غيبة منقطعة في  
الصحيح لأن تصرف هؤلاء للضرورة لا يتقوى بض الأم مع حضور الأب لا ضرورة وهو رده أو أضاف أحدهم  
غيبته منقطعة ما قبض الذي يتولاه في الولاية لأن التأخير في قدم الغائب تقويتا للنفقة للصغير فتغفل الولاية  
التي من يتولاه كافي الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في حال القاض أو رجا محرم أمته  
كالأخ والعمر والام بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عالة مع حضور الأب قبل لا يجوز وقيل يجوز وبه بقي  
مشغل الأحكام والصحيح الجواز كالأب قبض الزوج والأب حاضر خاتمة والفتوى على أنه يجوز استرشي فقد  
علت أن الهدية والجواهر على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الأب وبه حرم صاحب البدائع  
وقاضخان وغيره من أصحاب الفتاوى صححوا خلافه وكن على ذلك كما قالوا لا يدل على تصحيح قاضخان  
فانه فقه النفس ولا سيما فيه منافع للصغير فأمل عند الفتوى وأما كرت من النقول لهما واقعة الفتوى  
وبعض هذه النقول نقلها من خط مناعلي التري كافي واعتدلت في عزها عليه فانه ثقة ثبت رجا الله تعالى  
(قوله عندهم) ولو بالقبضة المنقطعة (قوله بعقل التصيل) تفسير التبر (قوله لكن) استدراك على  
قوله وعند علمهم ح (قوله ووصل ولو بأمره) يعني جاز وصل قول المتن ولو لم وجود أبيه يقبضه بأمره وأخني  
ح كذا في الهامس (قوله ولو بأمره) متعلق بوض (قوله وصم رده) أي رد الصبي وانظر حكر دلولي  
والظاهر أنه لا يصح حتى قبل الصبي بعد رد ليه يصح ط (قوله لها) أي الهبة (قوله وهبه) قال في  
التراجمية روى عن محمد نص أنه يساح وفي التسمية وأكث ما يخبر على أنه لا يساح وفي فتاوى سمرقند  
إذا أهدي القول له الصغير فيحل للأبوين الاكل منها إذا ريد بذلك الاوان لكن الأهداء للصغير استصغارا  
لهداية اه قلت وبه يحصل التوفيق وتظهر ذلك بالقرائن وعده فلا فرق بين المأكول وغيره بل غير ما ظهر  
فأما (قوله فأفاد) أمسه لصاحب الجبر وتبعه في المنع (قوله إلا الحاجة) قال في التراجمية وإذا احتاج  
الأب إلى مال ولده فإن كان في المصر واحتاج لغيره ما كل بغيره وإن كان في المفاخر واحتاج إليه لا يعدم  
الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فأقول له) لأنه هو المالك (قوله وكذا في البنت) أي على هذا  
التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدي أهديت للزوج والمرأة كافي التراجمية وفي الفتاوى  
الغريبة يشترط فيبارك الله النصص إلى غير ذلك العراس ونحوها هل يكون حكم القرض فانه من الوفاء أم لا  
أجاب أن كان القرض بينهم بدفعه على وجه البذل يلزم الوفاء به أن مثله فانه وإن قضاها بغيره وإن كان العرف  
خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك إلى إعطاء البذل في حكم الهبة في سائر  
أحكامه فلا جوع بعده أهلا ولا الاستهلال والأصل فيه أن المعروف عرفا كالشرط شرط اه قلت  
والعرف في بلادنا مشتركة نعم في بعض القرى يعدونه قرضاً حتى أنهم في كل ولية يحضرون الخطيب يكتب  
لهم ما هدي فأنا جعل المهدي ولية راجع المهدي لا يدفعه إلا لأولاً إلى الثاني مثل ما أهديت إليه (قوله  
لولده) أي الصغير وأما الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى وأما التلذذ فهو كبرافق كذلك وعلى الرجوع  
عن هبته أو أجنبيا مع الكراهة ويمكن حل قوله ليس الرجوع عليه سائحا (قوله وأتلمذه) مسئلة  
التلميذ مفرضة بعد دفع الثياب إليه قال في الثانية اتخذت تلميذا فأتى التلميذ بعد دفع الثياب إليه

ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاختداء أنها عارية وفي المبني ثياب البدن عليها يلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة في الاختداء  
الحالية لا بأس بتفضيل بعض الأولاد في المحبة لانهما على القلب وكذا في العطيا بأن لم يقصده الأضرار



وان قصد يسرى بينهم يعطى البنت كالاب عند الثاني وعليه الفتوى ولو (٥٣٧) وهب في حصته كل المال الواحد وأتم فيها

الاختاذة اعارة (٣) بمكته الدفع اليه فافهم (قوله وان قصد) بسكون الصاد وفتح الدال وعارة المخ وان قصد به الاضرار وهكذا رآيت في الخاتمة (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التصفين المذكور والا في أفضل من الثلث الذي هو قول محمد رضى (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض مساوئ كذا ذكر آخر الباب الآتى وعبارته بالجمع وأجازها محمد بشرط عوض مساوئه وسأيت في قبيل التفرقات تسلياً أن يطوع عن رجل قال لا خير داخل كرى وخمن العيب كما يأخذ قال يأخذ عنقوداً واحداً وفي العتابة هو المختار وقال أبو الليث مقدار ما يشيع انسان تتران خاتمة وفيها عن التسفل عر التسقى عن أمر أولاده أن يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فأقسموها وأرضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج إلى أن يقول لهم الاب ملككم هذه الأراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكه هذا النصيب المفرز فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك إلا بالقسمة وفي تجنيس الناصرى ولو وهب داراً لابنه الصغير ما شترى بها أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافه لا فرق ولو دفع إلى ابنه ما لا يقتصر فيه الابن يكون الابن إذا دلت دلالة على التملك اه وسئل الفقيه عن أمره وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقيل الاب قال انافى هذه المسئلة وأقف فخصم الحواجز كان له عندئذ رجل وديعة فأبى العبد وهو مولاه من ان المودع فله يجوز وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وهبنا خذ وفي العتابة وهو المختار تتران خاتمة (قوله داراً) المراد بها ما يقسم (قوله وبقلبه) وهو هبة واحسن اثنين قال في الهامش دفع لرجل ثوبين وقال أيهما شئت فلك والاخر لا يثبت فلان ان يكن قبل أن يفرق جاز والا لا \* هل على آخر آراء تفيد وألف غلة فقال وهبت مثلك أحد المائين جاز والبيان اليه والى رتبته بعد موته رتبة (قوله لكبيرين) أى غير فقيرين والا كانت صدقة ففصح كما تاتى (قوله لا يثبت القسمة) انظر الفهستانى (قوله بكبيرين) هذه عبارة الجوز وقد تبعا المصنف وظاهرها أنهم ما كانوا صغيرين في عاله ما عتدها وفي البراز يما يدل عليه فراجعها وأقول كان الاول عدم هبة القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أبي حنيفة يقول أطلق ذلك فأفادته لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيراً والاخر صغيراً وفي الاولين خلافهما رضى (قوله في عيال الكبيرين) سواء في عيال أو هبة كيدل عليه كلام الجوز وغيره (قوله أولافيه الخ) عبارة الخاتمة وهبنا داراً لابن له أحدهما صغير في عاله كانت الهبة فامتنع عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم الهبة لهما فثابت الهبة جائزة لانه لم يحد الشروع وقت العقد ولا وقت القبض وأما إذا كان أحدهما صغيراً فكأن هبة يصير قابضاً حصه الصغير فيمكن الشروع وقت القبض اه فليتأمل ثم ظهر أن هذا التفصيل مبنى على قولهما أما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في القسمة (قوله لم يجز) والحيلة أن يسلم الدار إلى الكبير وبها هما رتبة وأفاد أنها للصغيرين يصح لعدم المرجح لسبق قبض أحدهما وحبساً لتحذولهما فلا شروع في قبضه ويؤيده قول الخاتمة دأرى هذا ولو لى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذن لم يسلم الاولاد كان باطلا اه فأفادته لو بين صغ ورايت في الانقروى عن البرازي أن الحيلة في حصص الهبة لصغير مع كبير أن يسلم الدار لكبير وبها منهما ولا ردعها عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له صغير لم يجز لانه يخالف لما في المتن والشروح سألتني أى من أن الهبة له ولا يثبت للعقد (قوله اتفاقاً) انظر في القصد (قوله صدقة) انظر ما كتبه بعد الباب عند قول المتن والصدقة كالهبة في الضمرات ولو قال وهبت منكها هذا الدار وهو هبة لمها فاقتران هبت الباء عند قول المتن والصدقة كالهبة في الضمرات ولو قال وهبت منكها هذا الدار وهو هبة لمها فاقتران هبت الهبة بالاجماع تتران خاتمة لكن قال بعده وفي الاصل هبة الدار من وجوب لا يجوز وكذا الصدقة فيصنع ان قوله وكذا الصدقة أى على غنيين ولا يظهر أن في المسئلة روايتين اه قال في الجوز وصح في الهبة يما ذكر من الفرق (قوله لا للفقيرين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي الاصل أن الهبة لا يجوز وكذا الصدقة عنده في الصدقة عنه روايتان خاتمة (قوله لا علقاً) تقدم أن المتي به أن القاسمة تملك بالقبض فهو مبنى على ما تقدمت راجعاً تأمل (قوله ولو قسمه الخ) قاله في الجوز (قوله ان استويا) أى وزنا وجوه خاتمة (قوله جاز) يخالف لما في الخاتمة فانه

(٦٨ - ابن عابدين رابع)

وهبت لك أحدهما ونصفها لاني استويا لم يجز وإن اختلفا جاز

صح وان مغشوشاً لانه مما يقسم لكونه في حكم العروض \* معده ربهان فقال لرجل

(٣) قوله بمكته الدفع اليه لعل صوابه الى غيره وليكرر اه صححه

فهذا يدل على كون سقف الواهب على الحائط واختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة بتعني

(باب الرجوع في الهبة)

أصح الرجوع فيها بعد القبض أما قبله فلم تتم الهبة (مع انتفاء مانعها) إلا في (وإن

كره) الرجوع (بمجرى)

وقيل تزيها نهاية (ولو

مع انسقاط حقه من

الرجوع) فلا يسقط

بالسقاطه خاتمة وفي

الجواهر لا يصح الإبراء

عن الرجوع ولو صلحه

من حق الرجوع على

شيء صحيح وكان عرضا

عن الهبة لكن سيجي

استراط في العقد (ومنع

الرجوع فيها) حر وفي

(مع تزقي بعض الموانع

السبعة إلا تميزا) والبال

الزيادة) في نفس

العين الموحدة بزيادة

القيمة (المستقلة) وإن

زالت قبل الرجوع

كان شبرا مشاخا لكن

في الخاتمة ما يخالفه

واعتمد القهستاني

فلتبينه لأن الساقط

لا يعود (كبناء وغرس)

ذكر التفصيل فيما إذا قال نصفهما ثم قال وإن قال أحدهما للهبة لم يجز كإنسواء واختلافين (قوله) نلتها (جاء) هذا بغير أن المراد بقوله سابقا ونصفهما واحد منهما لا نصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشياخ بخلاف حمله على أن المراد أحدهما فإنه مجهول فلا يصح (قوله) مطلقا) استويا وأختلفا مع (قوله) يجوز هبة حائط على وفي الفقرة هبة البناء دون الأرض حارة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل غله وهي قاعة لا يكون قاضيا لها حتى يقطعها ويسلمه إليه وفي الشراء إذا دخل بيته وبينها صارا قاضيا لها متفرقات التنازعانية وقدمنا نحوه عن حاشية الفصولين الرمي

في الهامش ولوقال الواهب أسقطت حق في الرجوع لا يبطل حقه فيه (قوله) لكن سيجي) أي عن المحتج والضمير في اشتراطه للعرض قال الرمي وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المحتج إذا ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع نصادق مع الصلح فلم يسقط له ضمنا بخلاف ما لو أسقطه قصد أفك من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قهسا وليس يثبت مجرد حسي يقال منع الاعتراض عنه كإظهاره وما في المحتج مسألة أخرى فتأمل (قوله) اشتراطه) أي العرض لكن سيجي

في بعض هذا الاشتراط (قوله) ومنع الرجوع (الخ) هو كقول بعضهم

ومنع الرجوع في فضل الهبة \* بإصاحي هو وقد منع تزقي

قال الرمي قد تعلم ذلك والذي العلامة شيخ الإسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من الواهب سبعة \* فزيادة موصولة بموت عوض

وتزويجهما من ثلاث موهوبه وزوجة قريب هلال قد عرض

(قوله) يعني الموانع) لا يقال في من الموانع الفقر لما ساق أنه لا رجوع في الهبة للفقير لأنها صدقة شرع فلا بد

(قوله) قال (الزيادة) قيد بها لأن نقصان كل قبل وقطع الثوب بفعل الموهوب له أو لا غير مانع مجز وفي الجبل

كلام يأتي (قوله) في نفس العين) خرج الزيادة من حيث السعر فله الرجوع بجر (قوله) القيمة) خرج الزيادة

في العين فقط لطول الغلام وفناء الموهوب لو جنى الموهوب خطأ بجر وعامة فيه (قوله) كان نسب مشاخا) فيه

أنهم قيل زوال المانع كقوله الاستباحة ولهذا سموا هبة موانع وبعبارة القهستاني مانع الزيادة إذا ارتفع كان ذا بنى

ثم هدمه عا دحق الرجوع كافي الحيط وغيره ومن الظن أنه ينافيه ما في النهاية أحيين زاد لا يعود حتى الرجوع

بعده لأنه قال ذلك غمبا إذا زاد وانقص جمعا كما صرح به نفسه اه قلت في التنازعانية ولو كانت الزيادة بناء

فانه يعود حتى الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة في العين كذا ذكره في الأئمة السرخسي (قوله) لأن

الساقط) تعليل لما يفهم من قوله فليتبينه فانه غلبة قوله وفيه تلويح (قوله) والارحع) أي أن لم يعدا

زاد ثم جمع قال في الخاتمة وهب دارا فبني الموهوب له في بيت الضافة التي تسمى بالثايرة كسناه

تنورا للخبز كان الواهب أن يرجع لأن مثل هذا بعد نقصان الزيادة اه (قوله) ولو عدا (الخ) مفهوم قوله

في كل الأرض وقوله في قطعتهما بأن كانت عظيمة (قوله) ومداونه) أي لو كان مريضاً من قبل فلم يمرض

عنده فداواه لا يمنع الرجوع بجر (قوله) وحل تمر) قال الرمي ولو نقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت

قيته واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أن عندهما يقطع الرجوع وعند أبي يوسف لا لأن الزيادة

لم تحصل في العين فصار كزينة السعر ولهذا إن الرجوع يتضمن إبطال حق الموهوب له في التكرار

ومؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لا يبدل وهو للنفقة والمؤنة لا يبدل اه قلت ورأيت في شرح السير الكبير

للسرخسي أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى موضع بقدر فيه على جهله لم يكن الواهب

الرجوع لأنه حدث فيها بزيادة صنع الموهوب له إنما كانت مشرفة على الهلاك في مضاعة وقد أحصلها الخارج من ذلك الموضع اه لكنه ذكر ذلك في صورته ما إذا التي شيا وقال حين القاء من أخذه فهو له ذكره في التسع والتسعين اه (قوله) وفي البرازية) أقول ما في البرازية بخرمه في الخلاصة (قوله) وإن نقص لا) قال في الهداية

والجواهر في هذا يختلف فتبين من إذا حصلت أصغر قوتها وق ساقها فيكون ذلك نقصا منها لا يمنع الواهب

وجال وخباطة وصبح وقصير وبكر صغير وسماح وأسم وإصرا أعى وإسلام عبد ومداونه وعفو حباية وتعليم من قرأ أو كذبه أو قراه ونقط بمحرف بأمره وحل تمر من بغداد إلى بلخ مثلا ونحوها وفي البرازية وبالحبل إن زاد خيرا منع الرجوع وإن نقص لا

وولواختلفا في الزيادة في التوالدة ككبر القول للواهب وفي نحو بناء وضيافة وصيغ (٥٣٩) .

[illegible]

أوفي مقابليها ونحو ذلك (فقبضوا له بسقط الرجوع) ولولم  
 قوله وخارج باسكان الجنب فيه نظرا والمناسب عبارة ط ونصها قال  
 ح هو من الطويل من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه التلم والجزء الثاني معقوب مع تبكين هاعدي اه

ذكر أنه عوض رجع كل جهته (و) لا بشرط فيه شرائط الهبة) كقبض وأقر أو عدم شيوخ ولو العوض مجاناً أو بيسر وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو محقق (و) لا يجوز للاب أن يعرض عما هو له للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فليس من ماله الرجوع محرم (ولا يصح تعويض مسلم عن نصرة في جهته حراً أو خيراً) إلا يصح تركه من المسلم محرم (و) بشرط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض عن الباقي (لا يصح) (قله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شتى فعوضه أحد مملوك إلا أن كان في عقد من ماله ولا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين (٥٤٠) والدرهم تعين فيه رجوع محتمل (ودقيق الخطبة يصلح عوضاً عنها)

لحدونه بالطين وكذا لو صبغ بعض الثياب أو لبس بعض السويق ثم عوضه مائة (ولو عوضه ولو أحدى جاريتين فهو بيتين) (وحد) ذلك الواجب (بعد) الهبة امتنع الرجوع (وصح) العوض (من) أجنبي ويسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه) كسدل الخلع (ولو) التعويض (بغير) إذن الموهوب به) ولا رجوع ولو أمراه إذا قال عوض عنى على أتي ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل) ما يطلب به الإنسان بالطين والملازمة يكون الامر بادائه شيئاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا إلا أن اشترط الضمان ظهرياً وحديثاً (فلو أمراه الدين رجلاً قضاء دينه رجوع عليه) وأن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يرضى عن الأصل ما لو قال أنت على

نفسها عوضاً عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة مائة وأقرب في الخبر بذلك اهـ (قوله رجع كل) يرفع كل من عاوض عن المضاف إليه لأن التملك المطلق يستلزم الابتداء ويحتمل الحجاز فلا يسلط حق الرجوع بالشك مستحق (قوله جهته) هنا كلام وهو أن الأصل المعروف للمفوض كالمصرح به في الكافي وفي العرف بقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبة ونحوه استحساناً فينبغي أن لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخاتمة نصت إلى أمر أنه هذا لو عوضته المرأة وزفت إليه ثم أقرها فأدى الزوج أن ما بعثت به وأراد أن يسرد وأرادت المرأة أن تسرد العوض فالقول للزوج في منعه لأنه أنكر التملك وللرأة أن تسرد ما بعثته أن تسرد ما أقرت به عوضاً للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضاً فكل منهما استردا متعاضداً وقال أبو بكر الأسكافي إن مصرحتين بعثت أمه عوضاً فذلك وإن لم تصرح به ولكن ثبت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت بنتها ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مستثنى الاختلاف يعقوبة (قوله أو بيسر) أي أقل من الموهوب لأن العوض ليس بسدل حقيقة والأماجاز بالقل للربا (قوله أن يعوض) وإن عوض فالواهب الرجوع لسلطان التعويض برأية (قوله من ماله) أي من مال الصغير ولو من مال الأب يصح لما سأل من جهة التعويض من الأجنبي سأل محقق (قوله وهب العبد) فهو بمنى للفعول أي وهبه شخص شياً (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله محرم) لأن العبد المأذون لا عكساً له وألا لأخراف التعويض سأل محقق ويحتمل أن وهب بمنى للفاعل وعوض بمنى للفعول (قوله من نصرك) من عصى الامم (قوله حراً) مفعول تعويض (قوله في هبة) يعني إذا وهبه دراهم فصنت فلها بدلها بغيرها كان اعراضاً عنها فلأولى بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بحسنها أو بغير جنسها الرجوع عليه ومثل الدراهم الذائبة ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فأوفى بها كان أهلاً كمنع الرجوع ط (قوله بالطين) أي فلا يقال إنه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوضه) أي البعض أي جعله عوضاً عن الهبة لمصلحة الزيادة فكانت شئ آخر (قوله امتنع الرجوع) لأنه ليس له الرجوع في الواجب فصنع العوض (قوله ولا رجوع) أي للعوض على الموهوب له ولو كان شره بكمه سواء كان بالذات أو بالأثر لأن التعويض ليس واجب عليه فصار كالأمر أنه يتبرع لأنسان إلا أن قال على أي ضامن بخلاف المدينين إذا أمر رجلاً بأن يقضى دينه حبس رجع عليه وإن لم يضمن لأن الدين واجب عليه من (قوله لعدم) عليه قوله ولا رجوع (قوله والأصل الخ) تقدم قبل كقوله الرجلين أصلان آخران (قوله لكن) استدلالاً على قوله وما لا فلا (قوله رجع نصف العوض) قال في المحرر وهذا أي الرجوع فيما إذا لم يحتل القسمة وإن فيما احتملها إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ورجع بالعوض اهـ أي لأن الموهوب له تبين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد من الأصل لأنه متعاضداً فيما احتمل القسمة (قوله وعكسه) لا أي أن استحق نصف العوض لا يرجع بنصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فإن الباقي يصلح للعوض ابتداء فكان إبقاؤه لأنه يتخذ لأنه ما أسقط حقه في الرجوع إلا لئلا يسلط كل العوض ولم يسره فله أن يرد (قوله ليسلم) الأولى لأنه لم يسلمه العوض (قوله الغير المشروط) أي في العقد (قوله ولو عوض

بناصري أو قال الأسير اشتري فأنه رجع فيما لا بشرط رجوع كقوله خاتمة مع أنه لا يطلب بهما لا حبس ولا ملازمة التصف قتل (وإن استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وعكسه لا ما لم يمتد إلى) لأنه يصلح عوضاً ابتداءً فكذلك إبقاؤه لكنه يرضى بغيره العوض ومراعاة العوض الغير المشروط أمالاً للمشروط فله أن يرضى بغيره العوض على البطلان (كألو استحق كل العوض حبس رجع في كماله) كانت قائمة لأن كانت هبة (كألو استحق العوض وقد أزدادت الهبة لم يرجع خلاصاً) وإن استحق جميع الهبة كان له أن يرجع في جميع العوض إن كان فاعلاً بمثل (إن) العوض (هالكاً وهو ملحق وبقيته أن يفسد) غاية (ولو عوض

النصف رجع عما لم يعوض ولا يضر الشروع لانه طارئ (تنبيه) نقل في المجتبى أنه يشترط أن يكون مشروطا في عقد الهبة أما اذا عوضه بعده فلازم أن يصرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فقدر (واختصاره) خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو هبة الأنا رجع الثاني فلازم الرجوع سواء كان بقضاء أو رضامسيجي أن الرجوع فسخ (٥٤١) حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها

الثالث على الثاني أو  
ناعها منه لم يرجع  
الأول ولو باع نصفه  
رجع في الباقي لعدم  
المانع وقد انشروا  
بقوله (بالكسبة) بأن  
يكون خروجها عن ملكه  
من كل وجه ثم فرغ  
عليه بقوله (فلو ضي)  
الموهوب له الشاة  
للموهوبه أو نذر التصديق  
بها وصارت لخالها منع  
الرجوع) ومثله التهمة  
والقران والتبرع  
وفي المناهج وان رغب  
له ثوبا فجعله صدقة لله  
تعالى فله الرجوع خلافا  
لثاني (كالمزججها من  
غير تضمعة) فله الرجوع  
انفاقا (فرغ) عند  
عليه دين أو ضايعا  
فوهب مولاه لفرجه  
أولوي الخبايا يسقط  
الدين والخبايا ثم لو  
رجع صبرا احتسنا ولا  
يعود الدين والخبايا  
عند محمد ورواية عن  
الامام كالا بعد النكاح  
أو وهب الزوجها ثم  
رجع خبايا (والزاي  
الزوجة وقت الهبة  
فلو هب لامرأة ثم  
نكحها رجع ولو وهب  
لامرأة لم تكسبه

النصف الخ) عوضه في بعض جهته بان كانت الفاعضة درهما منه فهو فسخ في حق الدرهم ويرجع في  
الباقى وكذا اليس في حق الدار بزيادة (قوله ولا يضر الشروع) أي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله)  
ولم أر من صرح الخ) قاله صاحب النعم أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا ان عوض الذي  
يسقط به الرجوع مائش في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له  
واختار ربعه لم يسقط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مستداة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه وجب أن  
يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد العيب فدل انه قد صار عوضا عنها ولو اياها لم يجب أن  
يعترف في عوض الشرائط المعترف في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذلك في شرح الاقطع وقال في  
الشفعة فاما عوض المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يضر في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء  
واعما يكون الثاني عوضا عن الأول بالاضافة اليه نصا كذا عوض عن هبة فان هذا عوض انما وجد  
القبض ويكون هبة يصح وبطل فاصبح وبطل به الهبة واما اذا لم يصفى الى الأول يكون هبة مستداة وثبت  
حق الرجوع في الهبة من جمعا مع بعض اختصار ومقدارهم ما قولان أو روايتان الأول لزوم اشتراطه  
في العقد والثاني لأجل لزوم الاضافة الى الأول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعا ابتداء فلا نزاع  
في لزوم اشتراطه في العقد تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاستدراك بالنظر لما سبق  
من توزيع البدل على البدل لا مطلقا وحسب شفا في المجتبى لا يخالف إطلاق فروع المذهب فتأمل أو السعد  
المصري (قوله كما مر) من دقيق الخطة وولوا حدى ما رتبتي (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله)  
فصح) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عاد كما كان مستلقاه (قوله لم يرجع الأول) لان حق الرجوع لم يكن  
ثابتا في هذا الملك در عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاخضية كافي المنع عن المجتبى (قوله بطله)  
أي للموهوب له (قوله عبد علي بن الخ) صلي على مملوك وصيدين فوهب الوصي عبد مسلمين ثم انا الوصي  
الرجوع في ظاهر الرواية لم ينفك عن مجمل المنع بزيادة (قوله احتسنا) قال في الخاتبة وفي القياس لا يصح  
رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلني عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف  
اذا رجع في الهبة يعود الدين والخبايا وأبو يوسف استغنى قول محمد وقال أبا سنان كان على الصبيدين  
لصغير فوهبه مولاه منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان يقول  
الوصي الهبة تصرفا مضرا على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسألة النكاح فظهر روايتان عن أبي يوسف فرواية إذا  
رجع الواهب يعود النكاح اهـ (قوله ككسبه) أي لو وهب لرجل ثم نكحها رجعت ولو لزوجها لا (قوله)  
لنرجع محرم محرم) خرج من كل نذر محرم وليس محرم ومن كان محرما وليس بنذر محرم حذر الأول كلن الم فإذا  
كان أحام من الرضاع أضافه ونارح أيضا واحتج زعمه بقوله نسباه له ليس بنذر محرم محرم من النسب كافي  
الشر بزيادة والثاني كالاخر رضاء (قوله منه نسب) الضمير في منه للرجع ثم خرج الرحم غير المحرم كالم والم والمحرم  
غير الرحم كالاخر رضاء والرحم المحرم الذي محرمه لا من الرحم كمن عمه أو أخا برضاء وعلى هذا الاشاعة الى قوله  
نسبنا من محتاج اليه لوجعل الضمير الواهب ليخرج به الاخير تدبر (قوله ولو ان عمه) أي ولو كان أخا محرم رضاء  
ان عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباه لا من محرمه ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصلة عمه  
قبله غير ظاهر لان قوله لم يجرم بل لا يسمه لا يكون رجما أو عتك ان يقال قوله بالرحم الباقية لم يسمي محرم  
بسبب غير الرحم كالاخر قوله بعده بالمصاهرة (قوله ولم يجرم) عطف على لم يجرم فلا يمنع الرجوع بما قل (قوله)  
والرابط الخ) وأزواج البنين والبنات خاتمة (قوله رجع) لان الملك لم يقع فيه بالتقريب من كل وجه

\* (فرغ) \* لا تصح هبة الولي لا مولاه ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا بد للمحصول ما لا أوصى لها بعد موته تصح هبة ما عوته فسلم  
لها كافي (والقاف القرابة فالو وهب لنذر محرم محرمه) نسبنا (ولو نكحها أو مستأنسا لا يرجع) بشرط ولو وهب لم يجرم بل رجع كخبره  
رضاعا) ولو ان عمه (ولم يجرم بالمصاهرة) كملها التماسا لرباب وأخيه وهو عبد لا يجني وأبعد أخيه رجع ولو كانا) أي العبد ومولاه

(نارح محر من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصم) لان الهبة لا يما وقعت تمنع الرجوع بحر (فرع) وهب لآخيه وأخني مالا يقسم فقصناه الى رجوع في حظ الأخني لعدم المانع درر (والهاهه لآل العين الموهوب به ولو اعداه) أي الهلاك (صدق بلاحق) لانه ينكر الرد (فان قال الواهب هي هذه العين (حلف) المنكر (أنها ليست هذه) خلاصة كما يحلف) الواهب (ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى) الآخر (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لا النسب خاتمة (ولا يصح الرجوع الا بتراضهما أو بمحكم الحاكم) لا اختلاف فيه فقصن تمنعه بعد القضاء لافقوله (واذا رجع أحدهما) بقضاء أو رضاً (كان فسختا) لعقد الهبة (من الأصل واعادته للملكة) القديم لأخيه الواهب (فلهذا) لا يشترط فيه (٥٤٣) قبض الواهب وصح الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لم يصح فيه (ولو اهبه رد على أنعم مطلقا) بقضاء أو رضاً بخلاف الرد العيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لافي الفسخ ولفترقا ثم مرادهم بالفسخ من الأصل أن لا يرتفع على العقد أن يرفى المستقبل لاطلاق أثره أصلا والاعداد المنفصل الى ملك الواهب برخوعه فصولن (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقربانه جاز) هذا الاتفاق منها جوهره وفي الجني لا يجوز ازالة الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه الحاكم اذا اختصم اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين لطفل المدون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع

بدليل أن العبد أحق بما وهبه اذا احتاج اليه وهذا عند موقار الرجوع في الأولى دون الثانية كما في البصر (قوله نارح محر من) صورته أن يكون لرجل أخا لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين يملوك لا آخر أو يكون له أخ من أبيه وأخ من أمه وأحدهما مملوك لا آخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صريحه أصحاب الفتاوى دعى قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله بسبب النسب) بضم الميم وقع السين وتشديد الباء وهو المال أي دعى بسبب النسب مالا لازما وكان المقصود اثباته دون النسب منع (قوله ولا يصح الخ) قال فاضيفان وهب ثوبا لرجل ثم اختلسه منه فاستهلكه من الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضاً سألني (قوله) أو بمحكم الحاكم الخ الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه وأيتان ذلك إن سبغته في القياس يعتبر من جميع ماله خاتمة (قوله عنقه) أي وقد طلبه لانه تعذر فلو أعتقه قبل القضاء نفذ ولو تمنعه فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك بعد القضاء لانه أول القبض غير مضمون وهذا دوام عليه بحر (قوله واعادته) نفعه معطوف على فسختا (قوله لأخيه) أي كما هاله زفرجه الله (قوله في الشائع) بأن يرجع لبعض ما وهب (قوله على باعه) أي بمحكم خیار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أو بالسعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا الزوال العيب يمنع الرد (قوله لاعداد المنفصل) أي الروايد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانها هبة) أي الا للهبة أي مستقلة وعبارة البرازي بقاسمقال المصدق عليه بالصدقة فأقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اننا كانت الهبة لذى رجح محر وكل شيء لا يفسخه الحاكم اذا اختصم اليه فهذا حكمه وبما فيه ما فرجعه في نسخة صحيح (قوله وكل شيء يفسخه قبل الظاهر) انه سقط منه لفظه لا الاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتمة اه وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تميم المحارم وغيرهم عملا لرجوع في هبته (قوله ولو وهب الخ) سيجي في الورقة الثانية أن المعتد العجة سألني (قوله عاد الرجوع) معنى على ما قد مضى من الخاتمة واعتمد القهستاني في لكن في كلامه هنالك اشارة الى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم يعود بسبب جديد وقد يكون للرجوعية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به ثم صرحوا به فيماذا بي في الدرر ثم هدم البناء فواها والها لا آخر ثم يرجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالرجوعية وان زالت لكنها ما من الأصل والعود بسبب جديد عزلة لا يتحدد ملكا حادث من جهة غير الواهب فصارت عزلة عين أخرى غير الموهوبه بخلاف ما اذا عادت اليه عاها فسخ هذا ما ظهر في قدره (قوله وضمن) يشهد بالميم والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقاض) أي في المجلس وبعد بالذن سألني (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقاض فذلك واحد منهما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سوا غايبة البيان (قوله يسع انتهاء) أي اذا اتصل القبض

بالمانع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين الموهوبه واستحققتها مستحق (وضمن) المستحق (الموهوبه) لم يرجع على الواهب عاضن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والإعارة كالهبة) هنالك ان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرر ولعدم العقد وتعامه في العادة (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فشرط التقاض في العوضين وبطلان العوض (بالشرح) فيما يقسم (يسع انتهاء فترد بالعيب وخيار الزوة وتوخد بالشفعة) هذا ان قال ويثبت على أن تعوضني كذا الما وقال وهبتك ليك فهو يسع ابتداء وانتهاه وقد قيد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً لبطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاه (فرع) وهب الواهب أرضا بشرط لم يندله

بالعوضين

المانع ثم زال المانع عاد الرجوع

المانع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين الموهوبه واستحققتها مستحق (وضمن) المستحق (الموهوبه) لم يرجع على الواهب عاضن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والإعارة كالهبة) هنالك ان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرر ولعدم العقد وتعامه في العادة (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فشرط التقاض في العوضين وبطلان العوض (بالشرح) فيما يقسم (يسع انتهاء فترد بالعيب وخيار الزوة وتوخد بالشفعة) هذا ان قال ويثبت على أن تعوضني كذا الما وقال وهبتك ليك فهو يسع ابتداء وانتهاه وقد قيد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً لبطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاه (فرع) وهب الواهب أرضا بشرط لم يندله

بلا شرط عوض لم يجوز وان شرط كان كسبع ذكر الناجي وفي الجمع وأجاز محمد بن عبد الله طهارة بشرط عوض مساو ومنعاه قلت فخصنا على قوله لما اختلف بين الواقف ومال الصغير انتهى والله أعلم (فصل في مسائل متفرقة) وهب أمه لأجلها أو على أن تردها عليه أو يعقها أو يستولدها أو وهب (دارا على أن يردها عليه شيئا منها) ولو عينا كلت (٥٤٣) الدار أو ربحها أو على أن يعرض في الهبة

بالعوضين غاية السان لأنه لا يتخالف أو لاختلاف قدر العوض لما في المقدس عن النخبة أن تفاخرا على أن الهبة بعوض واختلاف قدره ولم يقبض والهبة فائقة خيرا أو هب من تصديق الموهوبه والرجوع في الهبة أو يقسمتها لهما كالتة ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوبه في إنكاره وللواهب الرجوع لو قاما ولو لم يستكما فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال أنا أخول أو عوتقت أو أعتقت تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا ٨١ ملخصا (قوله بلا شرط) متعلق وهب (قوله إلى الفرق) قال شيخنا والذي وقد يفرق بينهما بأن الواجب المباشر الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعاوضة كان هذا العقد داخل في شرطه بخلاف هبة الأب مال ابنه الصغير كذا قاله الرمي في حاشيته على المتحدي

(فصل في مسائل متفرقة) (قوله لأجلها) أعلم أن استثناء الجمل ينقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء كالهبة والتكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والإجارة والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء مجعلا كالوصية لأن أفراد الجمل بالوصية جائز فكذا الاستثناء يعقوبية (قوله شيئا منها) أي شيئا مجهولا (قوله لأنه بعض) وقد مر مثناه لا يشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله لا ويجوز) الأول راجع إلى صورة هبة الدار والثاني إلى قوله أو على أن يعرض ولا يشمل الثلاث التي بعد الأولى فالأولى تعلل الهبة بأن هذه الشروط مختلفة العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها إلا أن يقال قوة الهبة لا تبطل بالشرط ومن شمة التعليق (قوله ولا تنس إلخ) تنبيه عليه أشارنا في دفع ما قاله الزبلي تعالى الهبة من أن قوله أو على أن يعرض الخ فنفسه أشكال لأنه أن أراد به الهبة بشرط العوض فهي بالشرط جائز فلا يستقيم قوله بطل الشرط وإن أراد به أن يعرض عنها شيئا من الصن الموهوبه فهو تكرار محض لأنه ذكره بقوله على أن يردها عليه شيئا منها وحاصل الدفع أن المراد الأول وأما بطل الشرط لجها العوض كذا أفاده في البحر ثم رأيت مصدر الشريعة صريح به فقال مرادهم ما إذا كان العوض مجهولا وأما يصح العوض إذا كان معلوما (قوله بشرط محض الخ) (فروع) وهب مهرها لزوجها على أن يجعل أمر كل امرأة يتزوجها عليها بيدها ولم يقبل الزوج قبل لا يبرأ واختار أن الهبة تنصح بالقبول المديون وأن قبل أن يجعل أمرها بيدها فالإبراء ماض وإن لم يحصل فكذلك عند البعض واختار أنه يعود كذلك أو لا نعملى أن لا يضر بها ولو لا يجوزها وهبها كذا فأن لم يكن هذا شرطا في الهبة لا يعود للمهر به متعنه من المسير إلى أو به بحق تهب مهرها فالهبة باطلة لأنها كالكرهية وذكر شمس الإسلام خوفها بضر يصبى تهب مهرها فأكره أن كان قادرا على الضرب وذكر بكر سقوط المهره لا يقبل التعليق بالشرط ألا ترى أنها لو قالت لزوجها ان فعلت كذا فانت بريء من المهر لا يصح فالمدبونه أن لم أقض مالي عليك حتى تموت فانت فعل فهو باطل لأنه يتعلق والبراءة لا تحتتمه بزيادة (قوله لأنه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل التدا وقبل موت المدبونه ونحو ذلك لأن المعنى إذا مت قبلى وإن جاء العمد والدن عليك ففضل أن يموت الدائن قبل العمد أو قبل موت المدبونه فكان مخاطرة كذا فرسوخنا وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل أن مت من مرضك هذا وتعلق في مثل أن جاء العمد أو الأبراء لا تحتتملها وأن المراد بالشرط الكسب الموجود حاله الإبراء وأما قوله إن مت ضم التاء فاعلم وان كان تعلقا لأنه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في متفرقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (قوله جازا العري) بالضر من الاعمار كافي الصحاح قال في الهلش العري هي أن يجعل داره عمره فأقامت ترده عليه اه (قوله لا يجوز الرقي) هي أن تقول إن مت قبل فبى لك الحديث أو جدد أو في داود والنسائي مرفوعا عن أحمد

(الرقي) لأنها تتعلق بالخطر وإذا لم تصح تكون عارية بمعنى حديث أحمد وغيره من أعمري فبى لمهر في حياته وموته لا ترقي فأن أرتب شافو وسيل المرات (بعت إلى امرأته متاعا) هذا بالهبة أو بعته أيضا هذا يعوضها لمصرحت بالعوض أولا (ثم افتقرنا بعد خلاف) وأدعى الرقي (أنه عارية) لهبة وحلقه (قوله الاسترداد أو أذات) هي (الاسترداد) أيضا (يسترد كل) منها (ما أعطى)

اذلاهة فلا عوض ولو استهلك احدهما لم يضمن الا خرضه لان من استهلك العارية ضمنها تامة (هبة الدين من عليه الدين وار او عنه يتم من غير قبول) اذ لم يوجد انفساخ عقد صرف (٥٤٤) أو سلم لكن يرتد بالرد في المجلس وغير لما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقييد المجلس كذا في العتابة لكن في

الصيرفي قول لم يقبل ولم يرتجى افتراقه بعدا بام وقد يرتد في الصحيح لكن في المجتبى الاصح أن الهبة تملك بالاراء اسقاط (تعليل الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث حوالاة ووصفو (اذا سلطه) أي سلط المالك غير المدين (على قبضه) أي الدين (فيصح) حينئذ ومنه ما لو وهبت من إيهام على أبيه فالعقد الحقة للتسليم وتفرغ على هذا الأصل لقضى دين غيره على أن يكون له لم يجز ولو كان وكلا يابعد فصولين (و) ليس منهما (اذا أفسر الثاني أن الدين لفلان وأن اسمه في كتاب الدين (عاريه) حيث (صح) اقراره لكونه اخبرا لا يملك بالقرعة قبضه بزاز ويؤتممه في الأشياء من أحكام الدين وكذا قال قال الدين الذي في على فلان لفلان بزاز به وغيره قالت وهو مشكل لانه مع الاضافة الى نفسه يكون تملك وتملك الدين ممن ليس عليه باطل بتمامه وفي الاشياء قاعدة تصرف الامام مع الصلح بزاز به اصطلاحا أن يكتب باسم أحدهما في الديوان فالعطاء فروع

عمرى الخ كذا في الهامش في كاف السام ك الشهيد باب الرقي في رجل حضرته الوفاة فقال داري ههنا حبيس لم تكن حبيسا وهي ميراث وكذا قال داري ههنا حبيس على عقي من بعد الرقي وهو الحبيس وليس بنبي \* رجل قال لرجلين عبدي هذا الأول كاحية أو قال عبدي هذا حبيس على الأول كاحية فهذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال رجل داري لك حبيس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال لك حبيس فهي له اذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك اذا قال هي لك رقي اه وفيه أيضا فاذا قال داري ههنا عبد عمرى تسكنها وسلمها له فهي هبة وهي بمنزلة قوله طعماي هذا لك تأكله وهذا الثوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا الصلح تملك وحانه فقبضه فهي هبة جائزة وقوله حباتك باطل وكذا لو قال أخرجت لك داري ههنا حباتك أو قال أعطيتك حباتك فاذا تمت فهي ثي واذمت أنا فهي لوارث وكذا لو قال هو هبة لك ولعقل من بعدك وان قال أكننت لك داري ههنا حباتك ولعقل من بعدك فهي عارية وان قال هي لك ولعقل من بعدك فهي هبة وذكر العقيل لقو اه (قوله فلا عوض) لانها انما قصدت التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجم لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف أو سلم) لانه لا يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا لفتح فيما لا يكون هبة منع (قوله لكن يرتد الخ) استدلال على قوله يتم من غير قبول يعني أنه وان تم من غير قبول للمقبض من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال في الاشياء الاراء يرتد بالرد في مسائل الأولى اذا أرى المحتال الحال عليه فرد له يرتد وكذا اذا قال المدين أرتني فارة وكذا اذا أرى الطالب الكفيل وقيل يرتد اربعة اذ قبله ثم رده لم يرتد اه (قوله الاسقاط) تعليل للعميم يعني وانما صرح بالرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التملك المحض يتقبله بالجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علت أن علته ما فيه من معنى التملك فتنه ح (قوله لكن في الصيرفة) استدلال على تضعيف صاحب العتابة القول الثاني (قوله لكن في المجتبى) استدلال على جعلهم كلام الهبة والاراء اسقاطا من وجه تملك من وجه وأنت خبر بان هذا الاستدلال مخالف للمشهور ح (قوله تعليل) أي فحتاجنا الى القول قال في الهامش فن قال بالتملك يحتاج الى الجواب منع (قوله اسقاط) ومن قال بالاسقاط لا يحتاج اليه منع كذا في الهامش (قوله على قبضه) أي وقبضه قال في جامع الفصولين هبة الدين ممن ليس عليه لم يجز الا اذا وهبه وأذنته بقبضه حاز صل لم يجز الا اذا سلطه على قبضه فبصر كانه وهبه ممن قبضه ولا يصح الا قبضه اه فتنه اذ لم يمت قال السامحاني وحينئذ يصير وكلا في القبض عن الآخر ثم أصلا في القبض لنفسه ومقتضاه هبة عزه عن التسليم قبل القبض واذا قبض بدل الدار هم دنا بصرح لانه صار الحق للموهوب فلا الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة أجزأه كافي الاشياء اه (قوله ما على أبيه) أي وأمرته بالقبض بزاز به مدنى (قوله للتسليم) أي اذا سلطه على القبض كإبشال العقول ومنه وفي اتفاقية وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا يصح الهبة الا اذا سلطت ولدها على القبض فنجوزو بصير مملوكا لولدنا قبض اه فقول الشارح التسليم أي التسليم بصرح بالحق كما فهمه السامحاني وغيره لكن بالنظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لا يه فيه فهل يشترط أن يقر بالادب فقدر المهر ويقبضه لابنه أو يكفي قبضه كافي هبة الدين ممن عليه (قوله بالبيع) فلا دفع للموكل عن دين المشتري على أن يكون ما على المشتري الوكيل لا يجوز (قوله وليس منه) أي من عليه الدين ممن ليس عليه (قوله فتماله) يمكن الجواب بان المراد الدين الذي على فلان بحسب الظاهر هو فلان في نفس الامر فلا إشكال فتسدر ح أقول ويمكن أن يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في القسرة قال على السغدي اقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك لأن أضافا الى نفسه في اقراره وان أطلق فقراره على من داري وسدس هذه الدار ثم رقم لهم الأمانة البخاري اقرار في الحالين لا تعليل اه قال في اقرار المتع في غيبة في المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه

الدين ممن ليس عليه باطل بتمامه وفي الاشياء قاعدة تصرف الامام مع الصلح بزاز به اصطلاحا أن يكتب باسم أحدهما في الديوان فالعطاء فروع

لكن كتب اسم الخ (والصدقة كالهبه) بجماع التبع وحينئذ لا يصح



غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها) ولعل غنى لان المقصود فيها التواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والآخر صدقة  
والقول الواهب خاتمة (فروع) كتب قصة السلطان يسأله تملك ارض (٥٤٥) محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب

كاتبه جعلت ملكا له

احتاج الى القبول في

الحق القياس نعم

لكن لماعتد الوصول

اله اقم السؤال بالقيمة

مقام حضوره \* أعطت

زوجها مالا لسؤاله

لتوسع فظفر به بعض

غرمائه ان كانت ربهته

أو اقترضت لسان

تسترد من القريم وان

أعطته لتصرف فيه على

ملكها فلهذا لاله \*

دفع لانه ما لتصرف

فيه ففعل ذلك

فان الابان أعطاه هبة

فالكل له والاثيران

وقامه في حواجر الفتاوى

\* بعث اليه هدية في انه

هل يباح له ان يملكه ان

كان ثريدا ونحوه مما لو

حول الى اناه آخر ذهبت

لذته يباح والا فان كان

بينهما انبساط يباح ايضا

والا فلا \* دعا قوما الى

طعام وفرقهم على أخوته

ليس لاهل خوان منازعة

اهل خوان آخر ولا

اعطاء سائل ويأثم

وهو قديروا المنزل ولا

كاهن ولورب المنزل الا ان

يتأوله التبرع المحترق

للاذن عادة وتماهي في

الجوهرة وفي الانشاء

لاجر على الصلات الا في

فروع في الخاتمة وغيره وقد يجاب بان الاضافة في قوله الدن الذي اضافة نسبة لملك كما جابهه الشارح في  
الافرا عن قولهم جميع ما في بيتي افسان فانه اقرار وكذا قالوا من ألقاها الاقرار جميع ما يعرف بي أو جميع  
ما ينسب الي والته تعالى أعلم وقد مرت المسئلة قبل اقرار الرضي واجنباعته بأحسن مما هنا فراجع (قوله)  
غير مقبوضة) فان قلت قد علم ان الصدقة لتفريق جارة فبما احتمل القسمة بقوله وصح تصديق عشرة فقضين  
قلت المراد هنا من المشاع ان جيب بعضه واحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف التفريقين فانه  
لا يسوع كما تقدم بحر (قوله ولعل غنى) اختاره في الهدية مقصرا عليه لانه قد بقصد بالصدقة على الغنى  
التواب لكثرة عياله بحر وهذا القول لما قيل باب الرجوع من ان الصدقة على الغنى هبة ولعلها ما قولان  
تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا انما يتفي في ارض موات أو ملك السلطان اما اذا قطع من غير ذلك فلا كلام  
ان يخرج حتى شاء كما سلف في العشر والمخرج ط (قوله أو اقترضه) وسيا في ما لو تصرف في مالها وادعى  
انه يانها (قوله والاثيران) بان دفع اليه ليعمل للاب (فروع) دفع دراهم الى الرجل وقال انفقها ففعل  
فهو قرض ولو دفع الهة لثواب قال اليه نفسك فهو هبة والفرق مع انه تملك فيها ان التملك قد يكون بعوض  
وهو ادى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لان قرض الدراهم يجوز بخلاف الثانية ولو البية وفيها قال  
أحد الشرر يكن لا آخر وهما حصص من الرب والمال قائم لاتصيح لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة ولو  
كان استهلكه الشرر بل يصح \* رجل اشترى حطا ودفعه الى امرأته واستعملته ثم مات ثم اختلف الزوج  
وورثتها انها هبة أو عارية فالقول قول الزوج مع التمين انه دفع تلك الهة عارية لانه لا منكر للهبة منع وانظر  
ما كتبه اول كتاب الهبة عن نزاع الفتاوى قال الرمي وهذا صريح في رد كلام اكره العوام ان تمتع المرأة  
بوجع التملك ولا شق في فساد اه وسقط الى هذا صاحب الصركا ذكرناه عنه في باب العاقر وكذا هناك  
عن البذايع ان المرأتان اقرتا من هذا التنازع اشترته في سقط قولها انها اقرت باللائم زوجها ثم ادعت الانتقال  
اليها فالبذايع لا يلبينه اه وظاهره قبول ما باليدن وله في غير الكسوة الواجبة وهو ان ادعى انها أمس  
وراجع ويدل عليه ما مر اول الهمة من قوله اتخذ ولده ثيابا الخ فثبت لارجوع له هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا  
أولى (قوله خوان) بكسر الخاء وخونة فيها بكسر التاء متونة (قوله على الصلات) بكسر الصاد (قوله)  
مطلقا) أي وساقبل المديون أولا وقبل لا بد من القبول ونظرك من معافي كلام العريضة قال أول باب  
الرجوع وأطلق الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدن لا بد من بعد القبول بخلاف قبلة لكونها  
اسقاطا اه وكأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل (قوله وبارأذى نصف الخ) قال قاض مخان وانا كان  
دينين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينقضي الربع كالوهاب  
نصف العبد استأهل اه كذا في الهامش (قوله على جهال الخ) اشتمل البيت على مستثنين \* الأولى امرأة  
تركت مهرها للزوج على ان يحج بها فحج بها قال محمد بن مقاتل انها تعود عهر لان الرضا بالهبة كان بشرط  
العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا \* والثانية اذا التز وجها وهبت مهرى  
منك على ان لا تقلدى فقبل صح الهبة فلو قلدها لم يملكك فاليه ما ضيق وقال بعضهم مهرها بان قلدها كذا  
في الهامش (قوله معلق تطلق الخ) البيت الشرر نلاق نظم فيه مسئلة سئل عنها وهي قال لها متى فكحت  
عليك أخرى وأرأيتني من مهره فانت طالق فهل اذا ادعى أنه أو فاهها المهر فليس ما نثر عنه وأكرت قبل  
في عدم الخث وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود الشرط فأجاب ان رد الارباع  
يبحث لانه لو كان كما دعت فردة بطله وان كان كادعى فالرد معتبرا لطلان الأبرار المقتضى للفسخ وانما اعتبر الرد  
مع دعوى الدفع لما أتى ان اذا قبض دينه ثم أبرأه غرعه وقبل صح الأبراء ويرجع عليه بما قبض اه ملخصا

(٦٩ - ابن عابدن - رابع)

أربع شفعة ونفقة زوجة وعين موسى بها مال وقف وقد حررت آيات  
الوهابية على وفق ما في شرحها للشرر نلاق فقلت وواهب دين ليس يرجع مطلقا \* وبارأذى نصف يصح المحرر \* على جهال أتركه  
نظمه لها \* اذا وهبت مهرها لم يوف بحس \* معلق تطلق بآراء مهرها \* وانكاح أخرى لم يرد في طهر \*

ومفهومه أنه لو لم يقبل ليصح الإبراء قال وانما سطر تدفع الما يتوهم من الخنث بمجرد الإبراء وانظر ماذا كره  
 الشارح في آخر باب التعليق وقال في الهامش أي اذا علق طلاق امرأته على نكاح أخرى مع الإبراء عن المهر  
 فترجح فادعت امرأته الإبراء فادعي دفع المهر فالقول له في عدم الخنث لكن قال في الاشياء وعلى أن الإبراء بعد  
 القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءة المهر ثم دفعه لها لابطل التعليق فلذا براءة براءة انما سقطا وقع اه كذا  
 في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن  
 بعد القبض يصح ببراءته ويرجع المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله صحيحة)  
 أي هي صحيحة كذا في الهامش (قوله أي بنكاح) عبارة الشرنبلالي أي بقهر المرأة لتلقاها في نكاحه مع  
 الضررة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لطلاق الضررة (قائده) قال الزاهد في كتابه المسح بحاوي  
 مسائل المنية للقاضي عبد الجبار اتهم وساده كرمي العروس وباعها بخل ان كانت وضعت للذهب اه أقول  
 وعليه يقاس شمع الاعراس والمواالد على المنع والله سبحانه أعلم

قال الفقير الى الباري سبحانه المرحي كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن  
 المؤلف هذا آخر ما وجدت على نسخة شيخنا المؤلف المرحوم الوالد السيد محمد  
 أفندي عابدين عليه راحة أرحم الراحمين وأحسنه القوائد ولكن يحتاج  
 بعضه الى مراجعة أصله المنقول عنه فإنه لم يظهر لي وليس عندي أصله  
 لأرجع اليه والله المسؤول وعليه التكلان ونسأله سبحانه  
 التوفيق لأقوم طريق وهو خبي ونعم الوكيل  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 وذلك في خامس وعشري صفر الخير شهر  
 الاربعا قبل الظهر سنة ألف

ومائتين وستين أحسن  
 الله ختامها  
 آمين



وان قبض الانسان مال  
 مبيعه \* فأبرأ يوثق منه  
 كالدين أظهر وزن دون  
 أرض في البناء صحيحة \*  
 وعندي فيه وقفه فيعبر  
 قلت وجوبه توفيق  
 تصحيحهم في كتاب  
 الرهن بأن رهن البناء  
 دون الأرض وعكسه  
 لا يصح لانه كل شائع  
 فتأمله وأشرت بالظهر  
 لما في العمادية عن  
 خواهر زاده أنه لا يرجع  
 واختاره بعض المشايخ  
 ويقطع أي بنكاح  
 ضررته لانه برده للإبراء  
 أبطله فلا خنث فليحفظ  
 انتهى

(تم طبع الجزء الرابع من حاشية ابن عابدين على الدر المختار ونيله الجزء الخامس)

(وأوله كليب الإجازة)

فهرست الجزء الرابع من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة  
السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين

صفحة	صفحة
٣٠	٢ (كتاب البيوع)
مطلب البيع بالرقم	٣ مطلب في تعريف المال والمالك والمتقوم
مطلب الضابط لكل	٤ مطلب في بيع المكره والموقوف
٣٢	٥ مطلب شرائط البيع أنواع أربعة
مطلب المعتبر ما وقع عليه العقد وان تلتج البائع	٧
أو المشتري أنه أقل أو أكثر	مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من صور
٣٤	التعالي
فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل	٧
٣٧	مطلب في حكم البيع مع الهزل
مطلب كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن	١١
٣٨	مطلب البيع بالتعالي
مطلب المجتهد اذا استدلل بحديث كان	١٣
تخصيحه	مطلب في بيع الاستحجار
٣٩	١٤
مطلب في حل المطلق على المقيد	مطلب في بيع الحامكة
مطلب في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا	مطلب لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة
٤١	مطلب في الاعتياض عن الوظائف والنزول
مطلب فساد المتضمن وجب فساد المتضمن	عنها
٤٤	١٥
مطلب في حبس البيع لقبض الثمن وفي	مطلب في العرف الخاص والعام
هلاكه وما يكون قبضا	مطلب في النزول عن الوظائف بحال
٤٤	١٦
مطلب فيما يكون قبضا للبيع	مطلب في خالوا الحيوانات
مطلب في شروط التخلية	١٧
٤٥	مطلب في الكدلة
مطلب اشترى دارا مأجورة لا يطالب بالثمن	١٨
قبل قبضها	مطلب في بيان مشد المسكة
٤٦	١٩
مطلب لو اشترى شيأ ومات مفسا قبل قبضه	مطلب في انعقاد البيع بلفظ واحد من
فالبائع أحق	الحائزين
باب خيار الشرط	٢٠
٤٧	مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة
مطلب في هلاك بعض المبيع قبل قبضه	وتفريقها
٥٠	٢١
مطلب المواضع التي يصح فيها خيار الشرط	مطلب ما يبطل الايجاب سبعة
والتى لا يصح	٢٣
٥١	مطلب في الفرق بين الايمان والمبيعات
مطلب خيار التثمة	مطلب في التأجيل الى أجل مجهول
٥٢	٢٥
مطلب في المقبوض على سؤم الشراء	مطلب مهم في أحكام التقوذا اذا كسبت أو
٥٣	انقطعت أو غلبت أو رخصت
مطلب المقبوض على سؤم النظر	٢٦
مطلب في الفرق بين القيمة والثمن	مطلب يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه
٦٠	٢٧
مطلب في خيار التبعين	مطلب مهم في حكم الشراء القروش في زماننا

صفحة	صفحة
١٠٣	٦٢
مطلب في حجة ما يسقط به الخيار	مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه أو
١٠٤	٦٣
مطلب في ضمان العيوب	في الأجل أو في الأجزاء أو في تعيين المبيع
باب البيع الفاسد	مطلب اشتري جارية على أنها بكر ثم اختلفا
مطلب في أنواع البيع	٦٤
مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح	مطلب البيع لا يبطل بالشروط في اثنين
١٠٥	وثلثين موضعاً
مطلب في تعريف المال	٦٥
١٠٦	باب خيار الرؤية
مطلب في بيع المغيب في الأرض	٧١
مطلب في بيع أصل القصفصة	مطلب الأعي كالصير إلا في مسائل
١٠٧	٧٤
مطلب فيما إذا اجتمعت الأضرار مع النسبة	باب خيار العيب
١٠٩	٨٤
مطلب فيما إذا اشتري أحد الشرين بدين جميع	مطلب في أنواع زيادة المبيع
الدار المشتركة من شريكه	٨٦
مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع	مطلب فيما لو أكل بعض الطعام
الملك المضموم إليه	٨٨
١١٠	مطلب يرجع القياس
مطلب الأدنى مكرم شرعاً ولو كان فراً	٨٩
١١١	مطلب وجد في الحنفية تراباً
مطلب بيع المضطرب وشراً أو فاسداً	٩٠
مطلب في البيع الفاسد	العيب
مطلب في حكم إيجار البراءة لا اصطداد	مطلب مهم قبض من غيره دراهم فوجدها
١١٣	زور فافرد لها عليه بلا قضاء
مطلب استثناء الجمل في العقد على ثلاث	٩٢
مراتب	مطلب فيما لا يطالع عليه إلا النساء
١١٦	٩٣
مطلب صاحب البراءة لا يملك الماء	مطلب فيما يخص المشتري أنه لم يفعل مسقطاً
١١٦	خيار العيب
مطلب في بيع دودة القرمز	مطلب في تخيير المشتري إذا استحق بعض
١١٨	المبيع
مطلب في التساوي بين البنت والمرءقولان	٩٤
١٢١	مطلب فيما يكون رضا بالعيب
مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد في	مطلب فيما يكون رضا بالعيب ويمنع الرد
مسائل	٩٦
١٢٢	مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في
مطلب في بيع الطريق	عدد المقروض أو قدره أو صفته
١٢٤	٩٨
مطلب في بيع المسيل	مطلب في الأصل إلا ما محمى من كتب نفاهر
١٢٦	الرواية أو كافي الحلة كرجع فيه كتب نفاهر
مطلب في بيع الشرط	الرواية
١٢٧	٩٩
مطلب في الشرط الفاسد إذا ذكر بعد العقد	مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب
أوقبه	١٠٠
١٣١	مطلب باع على أنه كوم تراب أو حراق على
مطلب المشتري فاسداً إلى باع فمقبول بقبلة	الزناد أو حاضر حلال
١٣٣	١٠١
مطلب علل الأمور ما لا يملكه إلا امرئ	مطلب في مسألة المصراة
١٣٥	١٠٢
مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد	مطلب في الصلح عن العيب

صفحة	صفحة
فصل في القرض	١٣٦ مطلب البيع الفاسد لا يطيبه ويطيب
١٨١ مطلب في شراء المستقرض القرض من	لشترى منه
القرض	مطلب الحرمة تتعدد
١٨٢ مطلب كل قرض جرحه فاحرام	١٣٧ مطلب فيمن ورث ما للاحراما
١٨٤ باب الربا	مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسدا
مطلب في الاراعن الربا	١٣٨ مطلب في أحكام نقصان المبيع فاسدا
١٨٩ مطلب في أن النص أقوى من العرف	١٣٩ مطلب في البيع المكره
١٩٠ مطلب في استقرار النواهم عددا	١٤٠ مطلب في التفریق بين الصغير ومحرمة
١٩٧ باب الحقوق	فصل في الفضولي
مطلب الاحكام تنبى على العرف	١٤٥ مطلب في بيع المرهون والمستأجر
١٩٩ باب الاستحقاق	١٤٦ مطلب البيع الموقوف نصف وثلاثون
٢٠٤ مطلب في ولد المورور	١٤٩ مطلب اذا طرأ ملك بابت على موقوف أبطله
مطلب لا يرجع على بائعه بالعقور ولا بأجرة	١٥٠ باب الافالة
الدار التي ظهرت وقفها	١٥٢ مطلب تحريمهم في افالة الوكيل بالبيع
٢٠٥ مطلب في مسائل التناقص	١٥٨ مطلب في اختلافهما في الصحة والفساد أو في
٢٠٧ مطلب فيما لو باع عقارا برهن أنه وقفه	الصحة والبطالان
٢٠٧ مطلب لا عبرة بتاريخ القصة	١٥٩ باب المراجعة والتولية
٢١٢ باب السلم	١٦٣ مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث
٢١٤ مطلب هل اللحم قيم أم مثلي	١٦٤ مطلب اشترى من شركه سلعة
٢٢١ مطلب في الاستمناع	١٦٦ مطلب في الكلام على الرد بالغبن الفاحش
٢٢٣ مطلب ترهنة البردعي	١٦٧ مطلب التمرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث
باب المتفرقات	مسائل
٢٢٤ مطلب في التدوير المحرم	١٦٩ فصل في التصرف في المبيع والثمن الخ
٢٣٥ مطلب أمر نائبهم وما يدعون	١٧١ مطلب في تصرف البائع في المبيع قبل
٢٣٦ مطلب للقاضي ابداع مال غائب واقراره	القبض
وبيع منقوله الخ	١٧٣ مطلب في بيان الثمن والمبيع والدين
٢٣٧ مطلب في العاودا سقط	مطلب فيما تتعين فيه التقوود وما لا تتعين
مطلب فيما يتصرف اليه اسم الموهوم	١٧٤ مطلب في تعريف البكر
٢٣٨ مطلب في التهرجة والوقوف والستوقفة	١٧٦ مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط
٢٣٩ مطلب اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو على	مطلب في تأجيل الدين
خصة أو بيه	١٧٩ مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول
٢٣٠ مطلب بدخ في دار مواتى الخمرين	الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر
مطلب الضرر بالدين يزال ولو فديعا	ما مضى

صفحة	صفحة
مطلب كفاة المال	مطلب شري بذربطبخ فوجده يذرقاء
٢٧٤ مطلب كفاة المال قسمان كفاة بنفس	٢٣١ مطلب شري شجرة وفي قطعها ضرر
المال وكفاة بتقاضيه	ما يبطل بالشروط الفاسد ولا يصح تعليقه به
٢٧٧ مطلب في تعليق الكفاة بشرط غير ملائم وفي تأجيلها	٢٣٦ مطلب قال المدونة اذا مات فانت بريء
٢٧٨ مطلب في ضمان المهر	٢٤٣ مطلب بما تصح اضافته وما لا تصح
٢٨٤ مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال	٢٤٤ باب الصرف
٢٨٥ مطلب لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجل عن الكفيل دون الاصيل	٢٤٧ مطلب يستعمل المتي في الواحد
٢٨٨ مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفاة بالشروط	مطلب في بيع المتجره
٢٩١ مطلب بيع العينة	٢٤٨ في بيع المقضض والمرزكش وحكم علم التوب
٢٩٨ باب كفاة الرجلين	٢٤٩ مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء آخر لا سقاط الربا
٣٠٠ (كتاب الحوالة)	٢٥٠ مطلب مسائل في المقاصة
٣٠٣ في حوالة القاذي وحوالة المستحق من الوقف	٢٥٤ مطلب في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون مئماً
٣٠٨ مطلب في تأجيل الحوالة	٢٥٥ مطلب في بيع العينة
مطلب في السفتحة وهي البولصة	مطلب في بيع التاجنة
٣٠٩ (كتاب القضاء)	٢٥٧ مطلب في بيع الوفاء
٣١٠ مطلب في التنفيذ	٢٥٨ مطلب باع داره وفاته استأجرها
مطلب أمر القاضى هل هو حكم أو لا	٢٥٩ مطلب قاضين من أهل التصحيح والترجيح
مطلب الحكم الفعلي	٢٦٠ (كتاب الكفاة)
٣١٢ مطلب في حكم القاضى الدرزي والنصراني	٢٦٢ مطلب في كفاة تفقة الزوج
٣١٣ مطلب في قضاء العدو على عدوه	٢٦٣ مطلب تصح كفاة الكفيل
٣١٥ مطلب بقى يقول الامام على الاخلاق	٢٦٤ مطلب لفظ عسدى يكون كفاة بالنفس
٣١٦ مطلب في الكلام على الرشوة والهبة	ويكون كفاة بالمال
٣١٨ مطلب السلطان يصير سلطاناً بأمرين	٢٦٥ مطلب لو قال أنا عرفة لا يكون كفيل
مطلب في تفسير الصلاح والاصلح	مطلب في الكفاة المؤقتة
مطلب في الاجتهاد وشروطه	٢٦٨ مطلب كفاة النفس لا تبطل ببراء الاصيل بخلاف كفاة المال
٣١٩ مطلب طريق النقل عن الجهد	٢٧٠ مطلب حادثة الفتوى
٣٢٠ مطلب السلطان أن يقضى بين الخصمين	٢٧١ مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضى
مطلب ما كان فرض كفاية يكون أدنى فعله التنب	وكيف لا يقض عن الغائب المتواري
مطلب أبو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى	٢٧٢ مطلب في تعزير المتهم
	٢٧٣ مطلب لا يلزم أحد الحضور أحد الا في أربع

صفحة	صفحة
مطلب في القضاء على الغائب	٣٢١ مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب
٣٥٠ مطلب فيمن ينصب خصم ما عن غيره	علم الكفار
مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوراق
الحاضر قضاء على الغائب	القناعة
٣٥٢ مطلب في القضاء على المضر	٣٢٣ مطلب في اجرة المحضر
مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته	مطلب في هدية القاضي
٣٥٤ مطلب في بيع التركة المسفوفة بالدين	٣٢٣ مطلب في حكم الهدية للفقير
مطلب دفع الورثة كرامين التركة الى أحدهم	٣٢٦ فصل في الحبس
ليقتضي دين موثرهم قضاء يصح	٣٢٧ مطلب لا يحبس زوجته معه لو حبسته
٣٥٤ مطلب للقاضي افراض مال اليتيم ونحوه	٣٣٠ مطلب اذا تعارض ما في المسنون والفتاوى
٣٥٥ مطلب فيما لو قضى القاضي بالحرور	فالاعتناء ما في المتن
٣٥٦ مطلب اذا فاسد القاضي وأخطأ فالتصوية	٣٣٤ مطلب في ملازمة الديون
للدي عليه مع القاضي وللدي يوم القيامة	٣٣٥ مطلب بينة اليسار احق من بينة الاعسار عند
مطلب القضاء يقبل التقيد والتعليق	التعارض
٣٥٦ مطلب في عدم سماح الدعوى بعد جنس	٣٣٦ مطلب في اختلاف القاضي نائبه عنه
عشر سنة	٣٣٨ مطلب في عموم التكررة في سياق الشرط
مطلب هل يبقى التني بعد موت السلطان	مطلب ما ينقضي من القضاء وما لا ينقذ
٣٥٨ مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة	٣٣٩ مطلب مبهم في قولهم بشرط كون القاضي
لا تسمع	عالما باختلاف الفقهاء
٣٥٩ مطلب باع عقارا أو أحدا فأباه حاضرا لا تسمع	٣٤٠ مطلب مبهم في الحكم بالموجب
دعواه	٣٤١ مطلب بالموجب على ثلاثة أقسام
مطلب طاعة الامام واجبة	٣٤٢ مطلب في الحكم بمختلف الكتب والسنة
٣٥٩ مطلب لا يصح رجوع القاضي عن قضائه الا	أو الاجماع
في ثلاث	٣٤٥ مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٣٦٠ مطلب في حكم القاضي بعلمه	٣٤٦ مطلب في القضاء بشهادة الزور
مطلب فعل القاضي حكم	٣٤٨ مطلب مبهم في المقتضى له أو عليه يتبع رأى
٣٦١ مطلب القضاء القولي يحتاج للدعوى بخلاف	القاضي وانما تلفد رأيه
الفعلي والضمي	مطلب في قضاء القاضي فيعزمه
٣٥٩ في القضاء الضمني	مطلب حكم الحنفى عذهب أبي يوسف وأحمد
٣٦٠ مطلب أمر القاضي حكم	حكم عذبه
٣٦١ مطلب يخلف القاضي غير ثم الميت	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح
٣٦١ مطلب في حبس الضمي	خلاف الاجماع
مطلب جله من لا يحبس عشرة	٣٤٩ مطلب في أمر الامير وقضاائه

صفحة	باب التحكيم	صفحة
٤٥٤ فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء	مطلب حكم بينهم قبل تحكيمه ثم أجازاء جاز	٣٦٢
٤٢٩ باب الوكالة بالخصومة والقبض	باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره	٣٦٥
٤٣٣ باب عزل الوكيل	مطلب لا يعمل بالخط	٣٦٧
٤٣٦ (كتاب الدعوى)	مطلب في العمل بما في الدوائر السلطانية	
٤٤٨ باب التحالف	مطلب في دفتر البيع والصراف والسمسار	
٥٥٢ فصل في دفع النعوى	مطلب في قضاء القاضي بعلمه	٣٦٩
٤٥٥ باب دعوى الرجلين	مطلب في جعل المرأة شاهدة في الوقف	٣٧٠
٤٦٢ باب دعوى النسب	مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة	
٤٦٧ (كتاب الاقرار)	مطلب لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس بأهل	٣٧١
٤٧٨ باب الاستثناء وما في معناه	مطلب في توجيه الوظائف للأدب ولو صغيرا	
٤٨١ باب اقرار المريض	مطلب مسائل شتى	٣٧٢
٤٨٨ فصل في مسائل شتى	مطلب فيما لو اتهم المشتري وأراد أحدهما	
٤٩٣ (كتاب الصلح)	البناء أو أي الآخر	
٥٠٠ فصل في دعوى الدين	مطلب في قمع باب آخر للدار	٣٧٣
٥٠٢ فصل في التصاريح	مطلب اقسموادار أو أراد كل منهم فتح باب	٣٧٥
٥٠٤ (كتاب المضاربة)	لهم ذلك	
٥٠٩ باب المضارب يضارب	(كتاب الشهادات)	٣٨٥
٥١١ فصل في المتفرقات	باب القبول وعدمه	٣٩١
٥١٥ (كتاب الايداع)	باب الاختلاف في الشهادة	٤٠٤
٥٢٤ (كتاب العارية)	باب الشهادة على الشهادة	٤٠٩
٥٣٠ (كتاب الهبة)	باب الرجوع عن الشهادة	٤١٢
٥٣٨ باب الرجوع في الهبة	كتاب الوكالة	٤١٥
٥٤٣ فصل في مسائل متفرقة	باب الوكالة بالبيع والشراء	٤٢٠

((تم فهرست الجزء الرابع من ابن عابدين))



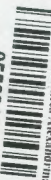








Bibliotheca Alexandrina



0556919